



هذا الجزء الرابع من رد المحتار
على الدر المختار العلامة
الحبر البحر الفهامة
الشيخ محمد عابدين
تفعا لله به
امين

حلي چهارم
هذا الكتاب رد المحتار بتأريخ يار و هم ماه
رمضان المبارك سنة ١٢٨٥ هـ
معرفت مولوي محمد عبد الحكيم خريد
شدن و اصل كن شيخ سرکار سرکرده

* (فهرست الجزء الرابع من حاشية رد المحتار على الدر المختار للعلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابدين) *

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٤٢	وما يكون قبضا	٢٠٢	كتاب البيوع
٤٣	مطلب فيما يكون قبضا للمبيع	٢٠٣	مطلب في تعريف المال والمالك والمتقوم
٤٣	مطلب في شروط التولية	٢٠٤	مطلب في بيع المصكره والموقوف
٤٣	مطلب اشترى دارا ما جورة لا يطالب بالثمن قبل قبضها	٢٠٥	مطلب شرائط البيع انواع اربعة
٤٤	مطلب اشترى شيئا ومات مقلدا قبل قبضه	٢٠٧	مطلب القبول قد يكون بالفعل وليس من صور التعاطي
٤٥	باب ابا ناع احق	٢٠٧	مطلب في حكم البيع مع الهزل
٤٦	مطلب في هلاك بعض المبيع قبل قبضه	٢١١	مطلب البيع بالتعاطي
٤٨	مطلب المواضع التي يصح فيها خيار الشرط والتي لا يصح	٢١٢	مطلب في بيع الاستجرار
٤٩	مطلب خيار القدر	٢١٤	مطلب في بيع الجاهلية
٥٠	مطلب في المقبوض على سوم الشراء	٢١٤	مطلب في العرف الخاص والعام
٥١	مطلب المقبوض على سوم المخر	٢١٤	مطلب في التزول عن الوظائف بجمال
٥١	مطلب في الفرق بين القيمة والثن	٢١٥	مطلب في خلوا الحو نيت
٥٨	مطلب في خيار التعيين	٢١٦	مطلب في البيع كذا
٦٠	مطلب فيما لو اختلفا في الخيار أو في مضيه	٢١٨	مطلب في بيان مشد المسكة
٦٠	مطلب اشترى جارية على أنها بكر ثم اختلفا	٢١٨	مطلب في انعقاد البيع باللفظ واحد من الجانبين
٦٢	مطلب البيع لا يبطل بالشرط في ٣٢ موضعا	٢١٩	مطلب في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة وتفرقها
٦٣	باب خيار الرؤية	٢٢٠	مطلب ما يبطل الايجاب سبعة
٦٨	مطلب الاغنى كالبصير الا في مسائل	٢٢٢	مطلب في الفرق بين الاثمان والمبيعات
٧١	باب خيار العيب	٢٢٣	مطلب في التأجيل الى اجل مجهول
٨٠	مطلب في انواع زيادة المبيع	٢٢٤	مطلب مهم في احكام النقود اذا كسدت او انقطعت او غلت او رخصت
٨٣	مطلب فيما لو اكل بعض الطعام	٢٢٦	مطلب يعتبر الثمن في مكان العقد وزممه
٨٤	مطلب يرجح القياس	٢٢٦	مطلب مهم في حكم الشراء بالقروش في زماننا
٨٥	مطلب وجد في الخنطة ترابا	٢٢٩	مطلب البيع بالرقم
٨٦	مطلب لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب	٢٣١	مطلب الاعتبار ما وقع عليه العقد وان ظن البائع او المشتري انه اقل او اكثر
٨٦	مطلب مهم قبض من غريمه دراهم فوجدها زيوفا فردها عليه بلا قضاء	٢٣٣	فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل
٨٩	مطلب فيما لا يطاع عليه الا النساء	٢٣٦	مطلب كل ما دخل تبعا لا يقابل شي من الثمن
٨٩	مطلب يخلف المشتري انه لم يفعل مسقطا لخيار العيب	٢٣٧	مطلب المجتهد اذا استدل بحديث كان تصحيحه
٨٩	مطلب في تخيير المشتري اذا استحق بعض المبيع	٢٣٧	مطلب في حل المطلق على المقيد
٩٠	مطلب فيما يكون رضى بالعيب	٢٣٨	مطلب في بيع التمر والزروع والشجر مقصودا
		٤٠	مطلب فساد المتضمن يوجب فساد المتضمن
		٤٢	مطلب في حبس المبيع قبض الثمن وفي هلاكه

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٢٠	مطلب في البيع بشرط فاسد	٩٠	مطلب فيما يكون رضى بالعيب ويمنع الرد
١٢٠	مطلب في الشرط الفاسد اذا ذكر بعد العقد أو قبله	٩٢	مطلب مهم في اختلاف البائع والمشتري في عدد المقبوض أو قدره أو صفته
١٢٥	مطلب رد المشتري فاسدا الى بائعه فلم يقبله	٩٤	مطلب الاصل للامام محمد من كتب ظاهر الرواية وكافي الحاكم جمع فيه كتب ظاهر الرواية
١٢٦	مطلب يملك المأمور ما لا يملكه الأمر	٩٥	مطلب في البيع بشرط البراءة من كل عيب
١٢٩	مطلب في تعيين الدراهم في العقد الفاسد	٩٥	مطلب باع على انه كوم تراب او حراق على الزناد أو حاضر حلال
١٣٠	مطلب البيع الفاسد لا يطيب له ويطيب للمشتري منه	٩٦	مطلب في مسئلة المصراة
١٣٠	مطلب الحرمة تتعدد	٩٨	مطلب في الصلح عن العيب
١٣٠	مطلب فمين ورث ما لا حراما	٩٨	مطلب في جلة ما ينقط به خيار العيب
١٣١	مطلب في أحكام زيادة المبيع فاسدا	٩٩	مطلب في ضمان العيوب
١٣١	مطلب أحكام نقصان المبيع فاسدا	٩٩	باب البيع الفاسد
١٣١	مطلب في البيع المكره	١٠٠	مطلب في انواع البيع
١٣٣	مطلب في التفريق بين الصغير ومحرمه	١٠٠	مطلب البيع الموقوف من قسم الصحيح
١٣٤	فصل في الفضولي	١٠٠	مطلب في تعريف المال
١٣٨	مطلب في بيع المرهون والمستاجر	١٠٢	مطلب في بيع الخبيث في الارض
١٣٩	مطلب البيع الموقوف نصف وثلاثون	١٠٢	مطلب في بيع اصل الفصفصة
١٤٢	مطلب اذا طرأ ملك باع على موقوف ابطله	١٠٢	مطلب فيما اذا اجتمعت الاشارة مع التسمية
١٤٣	باب الاقالة	١٠٤	مطلب فيما اذا اشترى أحدا اشريكين جميع للدار المشتركة من شريكه
١٤٦	مطلب تحريرهم في اقالة الوكيل بالبيع	١٠٤	مطلب في بطلان بيع الوقف وصحة بيع الملك المضوم اليه
١٥١	مطلب في اختلافهما في الصحة والفساد أو في الصحة والبطلان	١٠٥	مطلب الأدمى مكرّم شرعا ولو كافرا
١٥٢	باب المراجعة والتولية	١٠٦	مطلب بيع المضطر وشراؤه فاسد
١٥٦	مطلب خيار الخيانة في المراجعة لا يورث	١٠٦	مطلب في البيع الفاسد
١٥٧	مطلب اشترى من شريكه ساعة	١٠٦	مطلب في حكم ايجار البرك للاصطياد
١٥٩	مطلب في الكلام على الرد بالغبن الناحش	١٠٧	مطلب استثناء الخيل في العقود على ثلاث مراتب
١٦٠	مطلب الغرور لا يوجب الرجوع الا في مسائل	١١٠	مطلب صاحب البئر لا يملك الماء
١٦٢	فصل في التصرف في المبيع والتمن الى آخره	١١١	مطلب في بيع دودة القرمز
١٦٣	مطلب في تصرف المائع في المبيع قبل القبض	١١٣	مطلب في التداوى بلبن البنت للرمد قولان
١٦٥	مطلب في بيان الثمن والمبيع والدين	١١٥	مطلب الدراهم والدنانير جنس واحد في مسائل
١٦٦	مطلب فيما تنهين فيه النقود وما لا تنهين	١١٦	مطلب في بيع الطريق
١٦٦	مطلب في تعريف الكثر	١١٨	مطلب في بيع المسيل
١٦٨	مطلب في بيان براءة الاستيفاء وبراءة الاسقاط	١١٨	مطلب في بيع الشرب
١٦٩	مطلب في تأجيل الدين		
١٧١	مطلب اذا قضى المدينون الدين قبل حلول الاجل أو مات لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر ماضى		
١٧١	فصل في القرض		

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٧٣	مطلب في شراء المستقرض القرض من المقرض	٢٣٧	مطلب يستعمل المثنى في الواحد
١٧٤	مطلب كل قرض جرت نفعه حرام	٢٣٧	مطلب في بيع الممقوه
١٧٦	باب الربا	٢٣٧	مطلب في بيع المنقوض والمزركش وحكم علم الثوب
١٧٦	مطلب في الإبراء عن الربا	٢٣٩	مطلب في حكم بيع فضة بفضة قليلة مع شيء آخر لاسقاط الربا
١٨١	مطلب في أن النص أقوى من العرف	٢٣٩	مطلب مسائل في المقاصة
١٨٢	مطلب في استقراض الدراهم عددا	٢٤٣	مطلب في بيان ما يكون مبيعا وما يكون غنا
١٨٨	باب الحقوق	٢٤٤	مطلب في بيع العينة
١٨٩	مطلب الاحكام تبني على العرف	٢٤٤	مطلب في بيع التلجنة
١٩١	باب الاستحقاق	٢٤٦	مطلب في بيع الوفاء
١٩٥	مطلب في ولد المغرور	٢٤٧	مطلب باع داره وفاء ثم استأجرها
١٩٦	مطلب لا يرجع على بائعه بالعقرو ولا باجرة الدار التي طهرت وقفا	٢٤٨	مطلب قاضي خان من أهل التصحيح والترجيح
١٩٦	مطلب في مسائل التناقض	٢٤٩	كتاب الكفالة
١٩٨	مطلب فيما لو باع عقارا وبرهن انه وقت	٢٥١	مطلب في كفالة نفقة الزوجة
١٩٨	مطلب لا عبرة بتاريخ الغيبة	٢٥٢	مطلب تصح كفالة الكفيل
٢٠٣	باب السلم	٢٥٣	مطلب لنفط عندي يكون كفالة بالنفس ويكون كفالة بالمال
٢٠٥	مطلب هل الدم قبيح أو مثلي	٢٥٤	مطلب لو قال انا اعرفه لا يكون كفيلا
٢١٢	مطلب في الاستمتاع	٢٥٥	مطلب في الكفالة الموقته
٢١٣	مطلب ترجمة البردعي	٢٥٧	مطلب كفالة النفس لا تبطل بإبراء الاصيل بخلاف كفالة المال
٢١٤	باب المتفرقات	٢٥٩	مطلب حادثة الفتوى
٢١٥	مطلب في التداوى بالمحرّم	٢٥٩	مطلب في المواضع التي ينصب فيها القاضي وكيلها بالتبض عن الغائب المتواري
٢١٥	مطلب امر بابتدعهم وما يدعون	٢٦١	مطلب في تعزير المتهم
٢١٦	مطلب للقاضي ايداع مال غائب واقراضه وبيع منقوله الى آخره	٢٦١	مطلب لا يلزم أحد الا حنفا واحدا الا في أربع
٢١٧	مطلب في العلو اذا سقط	٢٦٢	مطلب كفالة المال
٢١٧	مطلب فيما ينصرف اليه اسم الدرهم	٢٦٢	مطلب كفالة المال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه
٢١٨	مطلب في البهرجة والزيوف والسوقه	٢٦٦	مطلب في تعليق الكفالة بشرط غير ملائم وفي تأجيلها
٢١٩	مطلب اذا اكتسب حراما ثم اشترى فهو على خمسة أوجه	٢٦٩	مطلب في ضمان المهر
٢٢٠	مطلب دين في داره وتأذى الخيران	٢٧٣	مطلب فيما يبرأ به الكفيل عن المال
٢٢٠	مطلب الضرر البين يزال ولو قد عا	٢٧٤	مطلب لو كفّل باقراض مؤجلا تأجل عن الكفيل دون الاصيل
٢٢٠	مطلب ثمرى بذربطخ فوجده بذرقناه	٢٧٦	مطلب في بطلان تعليق البراءة من الكفالة بالشرط
٢٢١	مطلب ثمرى شجرة وفي قلعها شرد		
٢٢٢	ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به		
٢٢٦	مطلب قال لمديونه اذا امت فانت بريء		
٢٣٣	مطلب ما تصح اضافته وما لا تصح		
٢٣٤	باب الصرف		

صفحة	صفحة
٢٧٩	مطلب بيع العينة
٢٨٦	باب كفالة الرجلين
٢٨٨	كتاب الحوالة
٢٩٠	مطلب في حوالة الغازي وحوالة المستحق من الوقف
٢٩٥	مطلب في تأجيل الحوالة
٢٩٥	مطلب في السفينة وهي البوليصة
٢٩٦	كتاب القضاء
٢٩٧	مطلب في التنفيذ
٢٩٧	مطلب امر القاضي هل هو حكم اولا
٢٩٧	مطلب الحكم الفعلي
٢٩٩	مطلب في حكم القاضي الدرزي والنصراني
٣٠٠	مطلب في قضاء العدو على عدوه
٣٠٢	مطلب يفتي بقول الامام على الاطلاق
٣٠٣	مطلب في الكلام على الرشوة والهدية
٣٠٥	مطلب السلطان يصير سلطانا بامر من
٣٠٥	مطلب في تفسير الصلاح والصالح
٣٠٥	مطلب في الاجتهاد وشروطه
٣٠٦	مطلب طريق النقل عن المجتهد
٣٠٧	مطلب للسلطان أن يقضى بين الخصمين
٣٠٧	مطلب ما كان فرض كفاية يكون ادنى فعله الندب
٣٠٧	مطلب ابو حنيفة دعى الى القضاء ثلاث مرات فأتى
٣٠٨	مطلب في حكم تولية القضاء في بلاد تغلب عليها الكفار
٣٠٨	مطلب في العمل بالسجلات وكتب الاوقاف القديمة
٣١٠	مطلب في اجرة المحضر
٣١٠	مطلب في هدية القاضي
٣١١	مطلب في حكم الهدية للمفتي
٣١٣	فصل في الحبس
٣١٤	مطلب لا تحبس زوجته معه لو حبسته
٣١٧	مطلب اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد ما في المتون
٣٢٠	مطلب في ملازمة المديون
٣٢١	مطلب بينة اليسر احق من بينة الاعسار عند التعارض
٣٢٢	مطلب في استخلاف القاضي نائبه
٣٢٥	مطلب في عموم التكررة في سياق الشرط
٣٢٥	مطلب ما ينفذ من القضاء وما لا ينفذ
٣٢٥	مطلب مهم في قولهم يشترط كون القاضي عالما باختلاف الفقهاء
٣٢٧	مطلب مهم في الحكم بكم بالموجب
٣٢٨	مطلب الموجب على ثلاثة اقسام
٣٢٩	مطلب في الحكم بما خالف الكتاب أو السنة أو الاجماع
٣٣١	مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء
٣٣٣	مطلب في القضاء بشهادة الزور
٣٣٤	مطلب مهم المقضى له أو عليه يتبع رأى القاضي وان خالف رأيه
٣٣٤	مطلب في قضاء القاضي بغير مذهبه
٣٣٤	مطلب حكم الحنفي بمذهب أبي يوسف أو محمد حكم بمذهبه
٣٣٥	مطلب الحكم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الاجماع
٣٣٥	مطلب في أمر الامير وقضائه
٣٣٥	مطلب في القضاء على الغائب
٣٣٦	مطلب فيمن ينتصب خصما عن غيره
٣٣٧	مطلب المسائل التي يكون القضاء فيها على الحاضر قضاء على الغائب ٢٩
٣٣٩	مطلب في القضاء على المسخر
٣٤٠	مطلب في الخصم اذا اختفى في بيته
٣٤٠	مطلب في بيع التركة المستغرقة بالدين
٣٤٠	مطلب دفع الورثة كراما من التركة الى أحدهم ليقضى دين مورثهم فقضاء يصح
٣٤٠	مطلب للقاضي اقراض مال اليتيم ونحوه
٣٤١	مطلب فيما لو قضى القاضي بالخور
٣٤٢	مطلب اذا قاس القاضي وأخطأ فالخصومة للمدعى عليه مع القاضي والمدعى يوم القيامة
٣٤٢	مطلب القضاء يقبل التقييد والتعليق
٣٤٢	مطلب في عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة
٣٤٢	مطلب هل يبقى النهي بعدم موت السلطان
٣٤٤	مطلب اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة لا تسمع

صفحة	مطلب	صفحة
٣٦٩	كتاب الشهادات	٣٤٤
٣٧٦	باب القبول وعدمه	مطلب باع عقارا واحدا قارب به حاضر لا تسمع دعواه
٣٨٨	باب الاختلاف في الشهادة	٣٤٤
٣٩٢	باب الشهادة على الشهادة	٣٤٥
٣٩٦	باب الرجوع عن الشهادة	مطلب لا يصح رجوع القاضى عن قضائه الا في ثلاث
٣٩٩	كتاب الوكالة	٣٤٥
٤٠٣	باب الوكالة بالبيع والشراء	مطلب في حكم القاضى بعلمه
٤٠٦	فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء مع من ترده شهادته له	٣٤٥
٤١٢	باب الوكالة بالخصومة والقبض	مطلب القضاء القولى يحتاج للدعوى بخلاف الفعلى والضمين
٤١٦	باب عزل الوكيل	٣٤٥
٤١٩	كتاب الدعوى	مطلب في القضاء الضمى
٤٣٠	باب التحالف	٣٤٦
٤٣٤	فصل في دفع الدعوى	مطلب أمر القاضى حكم
٤٣٦	باب دعوى الرجلين	٣٤٦
٤٤٣	باب دعوى النسب	مطلب يخلف القاضى غريم الميت
٤٤٨	كتاب الاقرار	٣٤٦
٤٥٨	باب الاستثناء وما في معناه	مطلب في حبس الصبي
٤٦١	باب اقرار المريض	٣٤٧
٤٦٨	فصل في مسائل شتى	مطلب جله من لا يحبس عشرة
٤٧٢	كتاب الصلح	٣٤٧
٤٧٩	فصل في دعوى الدين	باب التحكيم
٤٨١	فصل في التخارج	٣٤٨
٤٨٣	كتاب المضاربة	مطلب حكم بينه ما قبل تحكيمه ثم اجازاه جاز
٤٨٧	باب المضارب يضارب	٣٥٠
٤٩٠	فصل في المتفرقات	باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره
٤٩٣	كتاب الايداع	٣٥٢
٥٠٢	كتاب العارية	مطلب لا يعمل بالخط
٥٠٨	كتاب الهبة	٣٥٣
٥١٥	باب الرجوع في الهبة	مطلب في العمل بما في الدفاتر السلطانية
٥٢٠	فصل في مسائل متفرقة	٣٥٣
		مطلب في دفتر البيع والصراف والسمسار
		٣٥٥
		مطلب في قضاء القاضى بعلمه
		٣٥٦
		مطلب في جعل المرأة شاهدة في الوقت
		٣٥٦
		مطلب لا يصح تقرير المرأة في وظيفة الامامة
		٣٥٦
		مطلب لا يصح تولية السلطان مدرسا ليس باهل
		٣٥٦
		مطلب في توجيه الوظائف للابن ولو صغيرا
		٣٥٧
		مسائل شتى
		٣٥٨
		مطلب فيما لو انهم دم المشترك وأراد أحدهما البناء وأبى الآخر
		٣٥٩
		مطلب في فتح باب آخر للدار
		٣٦٠
		مطلب اقتسموا دارا وأراد كل منهم فتح باب لهم ذلك

رد المحتار على الدر المختار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده

(كتاب البيوع)

(قوله لما قرغ الخ) بيان للمناسبة بين جملة ما تقدم وجملة ما يأتي مع بيان المناسبة بين خصوص الوقف والبيع والمراد بالعبادات ما كان المقصود منها في الاصل تقرب العبد الى الملك المعبود ونيل الثواب والجلود كالاركان الاربعة ونحوها وبالمعاملات ما كان المقصود منها في الاصل قضاء مصالح العباد كالبيع والكفالة والحوالة ونحوها وكون البيع أو الشراء قد يكون واجبا لعارض لا يخرج عن كونه من المعاملات كما لا يخرج الصلاة مع الرياء عن كون أصل الصلاة عبادة ثم ان ما تقدم غير مختص بالعبادات بل هو حقوقه تعالى وهي ثلاثة عبادات وعقوبات وكفارات فالمعاملات في مقابلة حقوقه تعالى وأورد في الفتح انه لا يخفى شروعه في المعاملات من زمان فان ما تقدم من اللقطة واللقيط والمفقود من المعاملات قال في النهر وكان النكاح أولى بالذكر من اللقيط ونحوه اه قلت وفيه نظر ظاهر فان النكاح وان كان من المعاملات لكنه من العبادات أيضا بل المقصود الاصل منه العبادة وهي تحصين النفس عن المحرمات وتكثير المسلمين بل قالوا ان التخلي له أفضل من التخلي للنوافل وقد يشال الاولى ايراد الشبهة لان كلا من اللقطة واللقيط أي التقاطهما مندوب اليه من حيث هو وقد يجب فلذا ذكر في حقوقه تعالى وكذا رد الايق وأما المفقود فانه ذكر فيها المناسبة اقتضته وكذا اللقطة ونحوها والشبهة كما ذكرنا في المعاملات بعض العبادات كالأخضية لمناسبتها للذبايح والقرض لمناسبتها للبيع تأمل (قوله لكن لا الى مالك) أي الازالة في الوقف لا تنتهي الى مالك فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا قولهما وقال الامام هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة ط (قوله فكنا كبايسيط ومركب) أي والبسيط مقدم على المركب في الوجود فقدم عليه في الذكر قال ط واغما لم يكن البيع مركبا حقيقة لان الازالة أمر اعتباري لا يتحقق منها تركيب (قوله وجمع الخ) لما كان البيع

(كتاب البيوع)
لما قرغ من حقوق الله تعالى
العبادات والعقوبات شرع في
حقوق العباد المعاملات ومناسبتها
لوقف ازالة الملك لكن لا الى مالك
وهنا اليه فكنا كبايسيط ومركب
وجمع لكونه

قوله منها هكذا بطله ولعل الاصول
مبها تأمل اه مصحح

في الاصل مصدرا والمصدر لا يجمع لانه اسم للحدث كالقيام والقعود وقد جمعه نعا للهداية اجابوا عنه بأنه قد زاده المفعول فجمع باعتباره كما يجمع المبيع أي فان أنواع المبيعات كثيرة مختلفة أو انه بقي على أصله مرادا به المعنى لكنه جمع باعتبار أنواعه فان البيع الذي هو الحدث ان اعتبر من حيث هو فهو أربعة نافذ ان أفاد الحكم للعالم وموقوف ان أفاده عند الاجازة وفاسدان أفاده عند القبض وباطل ان لم يفده أصلا وان اعتبر من حيث تعلقه بالمبيع فهو أربعة أيضا لانه ما أن يقع على عين بعين أو ثمن بثن أي يكون المبيع فيه من الاثمان أي النقود أو ثمن بعين أو عين بثن ويسمى الاول مقايضة والثاني صرفا والثالث سلم وليس للرايع اسم خاص فهو بيع مطاق وان اعتبر من حيث تعلقه بالثمن أو بمقداره فهو أربعة أيضا لانه ان كان بمنزلة الثمن الاول مع زيادة فراجحة أو بدون زيادة فتولية أو انقص من الثمن فوضعة أو بدون زيادة ولا ينقص فساومة وزاد في البحر خامسا وهو الاشارة أي أن يشرك غيره فيما اشتراه أي بأن يبيعه نصفه مثلا وتركه الشارح لانه غير خارج عن الاربعة وقد يعتبر من حيث تعلقه بوصف الثمن ككونه حالا أو مؤجلا وبما قررناه ظهر لك أن قوله باعتبار كل من البيع والمبيع ليس المراد اعتبار المبيع وحده أي بدون تعلق بيع به حتى يرد أنه اذا اريد كل منهما بانفراده يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز فان جمع البيع باقيا على مصدره ينظر الى أنواعه حقيقة بخلاف جمعه منقولا الى اسم المفعول فانه مجاز ووجه عدم الورد أن المراد جمعه باعتبار حقيقة لكن نظرا الى ذاته منفردا أو متعلقا بغيره لا منقولا الى اسم المفعول فانهم (قوله أنواعا أربعة) خبر الكون وقوله نافذ الخ بيان للأنواع الاربعة في كل واحد من الثلاثة على طريق اللف والشر المربتب وقد علمت بيانها ثم ان تقسيم الاول الى ما ذكره وما مشى عليه في الحواوي وظاهره أن الموقوف من قسم الصحيح وهو أحد طريقتي المشايخ وهو الحق ومنهم من جعله قسما للصحيح وعليه مشى الزيلعي فانه قسمه الى صحيح وباطل وفاسد وموقوف وتتمام تحقيقه في اول البيع الفاسد من الجرويات قريبا استثناء بيع المكره (قوله هو لغة مقابلة ثني ثني) أي على وجه المبادلة ولو عبر به بادل المقابلة لكان أولى كإفعل المصنف فيما بعد وظاهره شمول الاجازة لان المنفعة ثني باعتبار الشرع انها موجودة حتى صح الاعتياض عنها بالمال وكذا باعتبار اللغة تأمل (قوله مالا او لا الخ) المراد بالمال ما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة والمالية تثبت بتقول الناس كافة أو بعضهم والتقوم ثبت بها وباباحة الانتفاع به شرعا فإباحة لا تقول لا يكون مالا تحب حنطة وما يتقول بلا اباحة انتفاع لا يكون متقومًا كالخمر واذا عدم الامر ان لم يثبت واحد منهما كالدلم بجره لخصا عن الكشف الكبير وحاصله أن المال اعم من المتقول لان المال ما يمكن ادخاره ولو غير مباح كالخمر والمتقوم ما يمكن ادخاره مع الاباحة فالخمر مال لا متقوم فلذا فسد البيع بجعلها ثمنًا وانما لم ينقد أصلًا بجعلها مبيعًا لان الثمن غير متصوّد بل وسيله الى المقصود اذا الانتفاع بالاعيان لا بالاثمان ولهذا اشترط وجود المبيع دون الثمن فهذا الاعتبار صار الثمن من جملة الشروط بمنزلة آلات الصانع وتتمام تحقيقه في فصل الثني من التلويح ومن هذا قال في البحر ثم اعلم أن البيع وان كان مبناه على البدلين لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن ولذا اشترط القدرة على المبيع دون الثمن وينسخ بهلاك المبيع دون الثمن اه وفي التلويح أيضا من بحث القضاء والتحقق أن المنفعة ملك لا مال لان الملك ما من شأنه أن يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال ما من شأنه أن يدخر للانتفاع وقت الحاجة والتقوم يستلزم المالية عند الامام والملك عند الشافعي وفي البحر عن الحواوي القدسي المال اسم لغير الآدمي خلق لمصالح الآدمي وأمكن احراره والتصرف فيه على وجه الاختيار والعبد وان كان فيه معنى المالية ولكنه ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه اه قلت وفيه نظر لان المال المنتفع به في التصرف على وجه الاختيار والقتل والاهلاك ليس بانتفاع ولان الانتفاع بالمال يعتبر في كل شيء بما يصلح له ولا يجوز اهلاك شيء من المال بلا انتفاع أصلا كقتل الدابة بلا سبب موجب (قوله بدليل وشروط بثن بخس) أي باعوه أي اخوة يوسف بثن ناقص قبل باعوه بعشرين درهما فالأية دليل على أن البيع لا يلزم كون المبيع فيه مالا لان الحر لا يملك قلت وفيه أن أهل اللغة في الجاهلية كانوا يسترقون الاسرار ويبيعونهم فلا تدل الآية على أن البيع لغة لا يشترط فيه المالية على أن الطاهر أن الحر يملك قبل شرعا بدليل قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه ثم رأيت ذلك في القهستاني من البيع الفاسد حيث قال ان الحر كان مالا في ثريعة يعقوب عليه

باعتبار كل من البيع والمبيع
والثمن أنواعا أربعة نافذ موقوف
فاسد باطل ومقايضة صرف
سلم مطلق ومراجحة تولية
وضعية مساومة * (هو) لغة
مقابلة ثني ثني مالا أو لا بدليل
وشروط بثن بخس

مطلب في تعريف المال والملك
والتقوم

وعلى نينا الصلاة والسلام حتى استرق السارق كما في شرح التاويلات فلا ينبغي أن يقال انه لم يكن مالا عند
 أحد اهـ فالاولى الاستدلال بمن أن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم فاستبشروا ببيعكم أولئك الذين
 اشتروا الضلالة بالهدى ونحوه ولا يخفى أن دعوى المجاز في ذلك خلاف الاصل فافهم وبهذا ظهر أن تعريفة لغة
 بما ذكره الشارح تبعا للصيغ اولى مما في الفتح عن نفي الاسلام من أن البيع لغة مبادلة المال بالمال لكن يرد
 على الاول انه يدخل فيه النكاح الا أن يراد بالمقابلة ما يكون على وجه التملك حقيقة تأمل (قوله وهو
 من الاضداد) أي من الالفاظ التي تطلق على الشيء وعلى ضده كما في قوله تعالى وكان وراءهم ملك أي قد امهم
 قال في الفتح يقال باعه اذا أخرج العين من ملكه اليه وباعه أي اشتراه اهـ وكذا الشراء بدليل وشروء بثمن
 بخس فيطلق كل منهما على الآخر وفي المصباح والبيع من الاضداد مثل الشراء ويطلق على كل واحد من
 المتعاقدين انه باع لكن اذا أطلق البائع فالتبادر الى الذهن باذل السلعة (قوله ويستعمل متعديا) أي بنفسه
 الى مفعولين (قوله وبين التأكيد) كبعث من زيد الدار وظاهر الفتح انها متعدية لانه قال ويتعدى بنفسه
 وبالخرق (قوله وباللام) أي قليلا وعبرة ابن القطاع على ما في المصباح ويرى دخلا للام مكان من
 تقول بعثك الشيء وبعثك فهي زائدة اهـ (قوله يقال بعثك الشيء) مثال للمتعدى بنفسه وتزل مثال
 التعدى بمن (قوله وباع عليه القاضي) أفاد أنه يتعدى بعلى أيضا في مقام الاجبار والالزام (قوله مبادلة
 شيء) مصدر مضاف الى مفعوله الاول والفاعل محذوف والاصل أن يتبادل المتبايعان شيئا مرغوبا فيه
 بمثل فشيئا مفعول أول وبمثله مفعول ثان بواسطة الحرف فافهم (قوله مرغوب فيه) أي ما من شأنه أن
 ترغب اليه النفس وهو المال ولذا احرز به الشارح عن التراب والميتة والدم فانها ليست بحال فرجع الى قول
 الكثر والملتقى مبادلة المال بالمال ولذا افسر الشارح كلام الملتقى في شرحه بقوله أي غلبك شيء مرغوب فيه
 بشيء مرغوب فيه فقد تساوى التعريفان فافهم ثم زاد في الكثر بالتراضي وأورد عليه انه يخرج بيع المكره
 مع انه منعقد وأجاب في شرح النقاية بأن من ذكره أراد تعريف البيع النافذ ومن تركه أراد الاعم واعترضه
 في البحر بأن بيع المكره فاسد موقوف لاموقوف فقط كبيع الفضولي كما يفهم من كلام شارح النقاية قلت
 لكن قدّمنا أن الموقوف من قسم الصحيح ومقتضاه أن بيع المكره كذلك لكن صرحوا في كتاب الاكرام انه ثبت
 به الملك عند القبض للفساد فهو صحيح في انه فاسد وان خالف بقية العقود الفاسدة في أربعة صور سيذكرها
 المصنف هناك وأفاد في المنار وشرحه أنه يتعقد فاسدا لعدم الرضى الذي هو شرط النفاذ وأنه بالاجازة يصح
 ويزول الفساد وبه علم أن الموقوف على الاجازة صحته فصحة كونه فاسدا موقوفا وظاهر أن الموقوف منه فاسد
 كبيع المكره ومنه صحيح كبيع عبد أو صبي مجبورين وأمثلة كثيرة ستأتى في باب بيع الفضولي والحاصل
 أن الموقوف مطلقا يبيع حقيقة والفساد يبيع أيضا وان توقف حكمه وهو الملك على القبض فلا يناسب ذكر
 التراضي في التعريف ولذا قال في الفتح ان التراضي ليس جزء مفهوم البيع الشرعى بل شرط ثبوت حكمه
 شرعا اهـ أي لانه لو كان جزء مفهومه شرعا لزم أن يكون بيع المكره باطلا وليس كذلك بل هو فاسد كما علمت
 وأنت خبير بأن التعريف شامل للفساد بسائر أنواعه كما ذكره في النهر لانه يبيع حقيقة وان توقف حكمه على
 القبض فالتقييد بالتراضي لاخراج بعض الناسد وهو بيع المكره غير مرضى لانه اذا كان المراد تعريف مطلق
 البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان اريد تعريف البيع الصحيح فليس بمانع لدخول أكثر البياعات
 الفاسدة فيه ثم اعلم أن الخرمال كما قد مناه عن الكشف والتلويح وان كان غير متقوم مع أن بيعه باطل في حق
 المسلم بخلاف البيع به فانه فاسد ومز الفرق وأما ما في البحر عن الخط من انه غير مال فالظاهر أنه أراد بالمال
 المتقوم توفيقا بين كلامهم وحينئذ فيرد على تعريف المصنف كالكثر فافهم ويرد على تعريف المصنف فقط الاجارة
 والنكاح قال ط فان بينهما مبادلة مال مرغوب فيه بمرغوب فيه ولا يخرج ان بقوله على وجه مخصوص لان
 المراد به الايجاب والقبول والتعاطي اهـ الآن يجاب بأن المراد بالمرغوب فيه المال كما تقررناه أولا والمنفعة
 غير مال كما تقرر أو يقال ان المبادلة هي التملك كما في التبرع عن الدراية أي التملك المطلق والمنفعة في الاجارة
 والنكاح مملوكة ملكا مقيدا فافهم (قوله على وجه مقيد) هذا التقييد غير مقيد اذا غلبته انه أخرج
 مالا يبيد كبيع درهم بدرهم اتحادا وزنا وصفة وهو فاسد وقد علمت شمول التعريف لجميع انواع الفاسد

وهو من الاضداد ويستعمل متعديا
 وبين التأكيد وبالإلام يقال بعثك
 الشيء وبعثك فهي زائدة قاله ابن
 القطاع وباع عليه القاضي أي
 بلا رضاه * وشرعا (مبادلة شيء
 مرغوب فيه بمثل) نخرج غير
 المرغوب كتراب وميتة ودم
 (على وجه) مفيد
 مطلب في بيع المكره والموقوف

قوله في أربعة صور هكذا بخطه
 والاصوب تجريد العدد من التاء
 للبعداء المعلومة اهـ معجمه

فلا فائدة في اخراج نوع منه كإقناء في بيع المكره ثم لو كان يبيع الدرهم بالدرهم باطلا فهو تقييد مفيد لكن بطلانه بعيد لوجود المبادلة بالمال قاتل (قوله أي بإيجاب أو تعاط) بيان للوجه الخصوص وأراد بالإيجاب ما يكون بالقول بدليل المقابلة فيشمل القبول والام يخرج التبرع من الجانبين على ما قاله ط قاتل (قوله فخرج التبرع من الجانبين الخ) قال المصنف في الخ ولما كان هذا يشمل مبادلة رجلين بما لهما بطريق التبرع أو الهبة بشرط العوض فانه ليس يبيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء اراد اخراج ذلك فقال على وجه مخصوص اه قلت وهذا صريح في دخولهما تحت المبادلة على خلاف ما في التبرع وجهه انه لو تبرع لرجل بشئ ثم الرجل عوض عليه بشئ آخر بلا شرط فهو تبرع من الجانبين مع المبادلة لكن من جانب الثاني وهذا يوجد كثيرا بين الزوجين يبعث اليهما متاعا وتبعث له أيضا وهو في الحقيقة هبة حتى لو ادعى الزوج العارية رجع ولها أيضا الرجوع لانها قصدت التعويض عن هبة فلما لم توجد الهبة بدعوى العارية لم يوجد التعويض عنها فلها الرجوع كما سيأتي في الهبة وكذا الوهبه شأ على أن يعرضه عنه شيئا معينا فهو هبة ابتداء مع وجود المبادلة المشروطة فانهم (قوله استويا وزنا) أما اذا لم يستويا فيه فالبيع فاسد بالفضل لعدم الفائدة وقوله وصفة خرج ما اختلفا فيها مع اتحاد الوزن ككون أحدهما كبيرا والآخر صغيرا أو أحدهما أسود والآخر أبيض قلت والمسألة مذكورة في الفصل السادس من الذخيرة باع درهما كبيرا بدرهم صغيرا بدرهما جيدا بدهم رديء جاز لان لهما فيه غرضا صحيحا أما اذا كانا مستويين في القدر والصفة اختلفا فيه قال بعض المشايخ لا يجوز واليه اشار محمد في الكتاب وبه كان يفتي الحاكم الامام ابو احمد اه (قوله ولا مقايضة أحد الشريكين) أي المستويين والتبادر من التعبير بالشريكين أن الدار مشاعة بينهما أما لو كانت حصة كل منهما مفروزة عن الأخرى فالظاهر جواز المقايضة لانه قد يكون رغبة كل منهما فيما في يده الآخر فهو بيع مفيد بخلاف المشاعة فانهم (قوله ولا اجارة السكنى بالسكنى) لان المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس بالجنس نسبته وهو لا يجوز ط عن حاشية الاشياء (قوله ويكون) أي البيع مخ والظاهر ارجاع الضمير الى قوله على وجه مخصوص فهو بيان له والا كان تكرارا تاملا (قوله وهما ركنه) ظاهره أن الضمير للإيجاب والقبول ويحتمل ارجاعه للقول والفعل كما يفيد قول الجروفي البدائع ركنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في الفتح من أن ركنه الإيجاب والقبول الدالان على التبادل أو ما يقوم مقامهما من التعاطي فركنه الفعل الدال على الرضى بتبادل الملكتين من قول أوفعل اه وأراد بالفعل أو لا ما يشمل فعل اللسان وبالفعل ثانيا غيره وقوله الدال على الرضى أي بالنظر الى ذاته وان كان ثم ما ينافي الرضى كإكراه وظاهر كلام المصنف أن الإيجاب والقبول غير البيع مع أن ركن الشيء عينه واذا أرجعنا الضمير في قوله ويكون الى قوله على وجه مخصوص لا يرد ذلك وكذا اذا اراد بالبيع حكمه وهو الملك وههنا أبحاث راقية مذكورة في النهر (قوله وشرطه اهلية المتعاقدين) أي بكونهما عاقلين ولا يشترط البلوغ والحرية وذكر في الجبر أن شرائط البيع أربعة أنواع شرط انعقاد ونفاذ وصحة ولزوم فالأول أربعة أنواع في العقد وفي نفس العقد وفي مكانه وفي المعقود عليه فشرائط العاقد اثنان العقل والعدد فلا ينعقد بيع مجنون وصبي لا يعقل ولا وكيل من الجانبين الا في الأب ووصيه والقاضي وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره والرسول من الجانبين ولا يشترط فيه البلوغ والحرية فيصح بيع الصبي أو العبد لنفسه موقوفا وغيره نافذا ولا الاسلام والنطق والصحو وشرط العقد اثنان أيضا موافقة الإيجاب للقبول فلا قبل غير ما أوجبه أو بعضه أو بغير ما أوجبه أو بعضه لم ينعقد الا في الشفعة بأن باع عبدا وعقارا فطلب الشفع العقار وحده وكونه بلفظ الماضي وشرط مكانه واحد وهو اتحاد المجلس وشرط المعقود عليه ستة كونه موجودا لا متوقفا مملوكا في نفسه وكون الملك للبايع فيما يبيعه لنفسه وكونه مقدورا لتسليم فلم ينعقد بيع المعدم وماله خطر العدم كالحمل واللبن في الضرع والثر قبل ظهوره وهذا العبد فاذا هو جارية ولا يبيع الحر والمدر وأتم الولد والمكاتب ومعتق البعض والميتة والدم ولا يبيع الحر والخنزير في حق مسلم وكسرة خبر لان أدنى القيمة التي تشترط لجواز البيع فلس ولا يبيع الكلا ولو في أرض مملوكة له والماء في نهر أو بئر أو الصيد والحطب والحشيش قبل الاحراز ولا يبيع ما ليس بمملوك كاله وان ملكه بعده الا السلم والمغصوب لو باعه الغاصب ثم ضمن قيمته وبيع الفضولي فانه منعقد موقوف وبيع الوكيل فانه

(مخصوص) أي بإيجاب أو تعاط
فخرج التبرع من الجانبين والهبة
بشرط العوض وخرج بتقييد
ما لا يفسد فلا يصح بيع درهم
بدرهم استويا وزنا وصفة
ولا مقايضة أحد الشريكين
حصة داره بحصة الآخر صرفية
ولا اجارة السكنى بالسكنى
اشياء (ويكون بقول أوفعل)
أما القول فلا ييجاب والقبول
وهما ركنه وشرطه اهلية
المتعاقدين

مطلب شرائط البيع أنواع
أربعة

نافذ ولا يبيع معجوز التسليم كالآبق والطير في الهواء والسك في البحر بعد أن كان في يده فصارت شرائط
 الانعقاد أحد عشر قلت صوابه تسعة * وأما الثاني وهو شرائط النفاذ فاثنتان الملك أو الولاية وأن لا يكون
 في البيع حق لغير البائع فلم ينقد بيع الفضولي عندنا أما شرائطه فنأخذ قلت أي لم ينقد إذا باعه لأجل
 نفسه لأجل ما لك لكنه على الرواية الضعيفة والصحيح انه قاده موقوفاً كإسباقي في بابه والولاية أما بآبانية
 المالك كالوكالة أو الشارع كولاية الأب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضي ثم وصيه ولا ينفذ بيع مراهون
 ومستأجر والمشتري فنه ان لم يعلم للمرتهن ومستأجر * وأما الثالث وهو شرائط الصحة فخمسة وعشرون منها
 عامة ومنها خاصة فالعامة لكل بيع شروط الانعقاد المارة لان ما لا ينقد لا يصح وعدم التوقيت ومعلومية
 المبيع ومعلومية الثمن بما يرفع المنازعة فلا يصح بيع شاة من هذا القطيع وبيع النسيء بغيره أو يحكم فلان
 وخلوه عن شرط مفسد كإسباقي في البيع الفاسد والرضى والفائدة ففسد بيع المصكره وشرائه وبيع
 ما لا فائدة فيه وشرائه كما مر والخاصة معلومية الاجل في البيع المؤجل عنه والقبض في بيع المشتري المنقول
 وفي الدين ففسد بيع الدين قبل قبضه كالمسلم فيه ورأس المال وبيع شيء بدين على غير البائع وكون البدل مسبي
 في المبادلة القولية فان سكنت عنه فسد وملك بالقبض والمماثلة بين البدلين في اموال الربا وخلوه عن شبهة الربا
 ووجود شرائط السلم فيه والقبض في الصرف قبل الاقتراق وعلم الثمن الاول في مرا بحة وقولية وشرائه
 ووضعته وأما الرابع وهو شرائط اللزوم بعد الانعقاد والنفاذ فخلوه من الخيارات الاربعة المشهورة وباقي
 الخيارات الائمة في أول باب خيار الشرط فقد صارت جملة الشرائط ستة وسبعين اه ملخصاً أي لان شرائط
 الانعقاد أحد عشر على ما قاله أولاً وشرائط النفاذ اثنتان وشرائط الصحة خمسة وعشرون صارت ثمانية وثلاثين
 وهي كلها شرائط اللزوم مع زيادة الخلوه من الخيارات لكن بذلك تصير الجملة سبعة وسبعين نعم تنقص ثمانية على
 ما قلنا من أن الصواب أن شرائط الانعقاد تسعة فيسقط منها اثنان ومن شرائط الصحة اثنان ومن شرائط اللزوم
 أربعة فتصير الجملة تسعة وستين نعم يزداد في شروط المعقود عليه اذا لم يرباه الاشارة اليه أو الى مكانه كإسباقي
 في باب خيار الروية وسيأتي تمام الكلام عليه عند قوله وشرط الصحة معرفة قدر مبيع وعن (قوله ومحله
 المال) فيه نظر لما مر من أن الخمر مال مع أن يبيعه باطل في حق المسلم فكان عليه ابداله بالمعقود وهو أخص من
 المال كما مر بيانه فيخرج ما ليس بمال اصلاً كالميتة والدم وما كان مالا غير معقود كخنزير فان ذلك غير محل للبيع
 (قوله وحكمه ثبوت الملك) أي في البدلين لكل منهما في بدل وهذا حكمه الاصل والتابع وجوب تسليم
 المبيع والثمن وجوب استبراء الحاربه على المشتري وملك الاستمتاع بها وثبوت الشفعة لوعقار واعتق
 المبيع لو محرماً من البائع بحر وصوابه من المشتري (قوله وحكمه نظام بقاء المعاش والعالم) حقه
 أن يقول بقاء نظام المعاش الخ فانه سبحانه وتعالى خلق العالم على أتم نظام وأحكم أمره معاشه أحسن
 احكام ولا يتم ذلك الا بالبيع والشراء اذ لا يقدر أحد أن يعمل لنفسه كل ما يحتاجه لانه اذا اشتغل بحرث
 الارض وبذر التمع وخدمته وحراسته وحصد ودراسته وتذريته وتظيفه وطحنه لم يقدر على أن
 يشتغل بيده ما يحتاج ذلك من آلات الحراثة والحصد ونحوه فضلاً عن اشتغاله فيما يحتاجه من ملابس ومسكن
 فاضطر الى شراء ذلك ولولا الشراء لكان يأخذ بالقهر والسؤال ان أمكن والا فاعل صاحبه عليه ولا يتم
 مع ذلك بقاء العالم (قوله مباح) هو ما خلا عن أو صاف ما بعده (قوله مكروه) كبيع بعد النداء في
 الجمعة (قوله حرام) كبيع خمر لمن بشر بها (قوله واجب) كبيع شيء لمن يضطر اليه (قوله والسنة)
 فانه عليه الصلاة والسلام باع واشترى واقرأ صحابه على ذلك أيضاً (قوله والتباس) عبارة البحر والمعقول
 اه ح لانه امر ضروري يجزم العقل بشبوته كإثبات الامور الضرورية المتوقف عليها انتظام معاشه وبقائه
 فافهم (قوله فالايجاب الخ) هذه الفاء النصيحة وهي المفصحة عن شرط مقدراً أي اذا أردت معرفة الايجاب
 والقبول المذكورين وفي الفتح الايجاب الاثبات لغة لا شيء كان والمراد هنا اثبات الفعل الخاص الدال على
 الرضى الواقع اقلا سواء وقع من البائع او من المشتري كأن يتبدى المشتري فيقول اشتريت منك هذا بألف
 والقبول الفعل الثاني والافكل منهما ايجاب أي اثبات فسمى الثاني بالقبول تمييزاً له عن الاثبات الاول ولانه يقع
 قبولاً ورضى بفعل الاول اه (قوله والقبول) في بعض النسخ فالبطلان بالقضاء فهو تفرع على تعريف

ومحله المال وحكمه ثبوت
 الملك وحكمه نظام بقاء المعاش
 والعالم وصفته مباح مكروه حرام
 واجب ونجوه بالكاتب والسنة
 والاجماع والتباس (فالايجاب)
 هو (ما يذكر) أولاً (من كلام)
 محمد (التعاقد بين) والقبول

قوله علم أن الإيجاب الخ
هكذا بخطه وصوابه علم أن
القبول الخ كما هو ظاهر اه
مصححه

مطلب القبول قد يكون
بالفعل وليس من صور التعاطي

ما يذكرنا من الآخر
سواء كان بعت أو اشتريت
(الدال على التراضي) فليدبه
اقتداء بالآية وبياناً للبيع
الشريعي ولذا لم يلزم بيع المكره
وان انعقد ولم ينقذ مع الهزل
لعدم الرضى بحكمه مع هذا

مطلب في حكم البيع
مع الهزل

الإيجاب ولذا قال المصنف لما ذكر أن الإيجاب ما ذكر أو لا علم أن الإيجاب هو ما ذكرنا من كلام أحدهما
أفاده ط (قوله ما يذكرنا من الآخر) أي من العاقد الآخر والتعبير يذ كر لا يشمل الفعل وعرفه في
الفتح بأنه الفعل الثاني كما مر وقال لأنه أعم من اللفظ فان من القروع ما لو قال كل هذا الطعام بدرهم فأكله ثم
البيع وأكله حلال والركوب واللبس بعد قول البائع أركبها بجانته واللبس بكذا أرضي بالبيع وكذا إذا قال
بعثك بألف فقبضه ولم يقل شيئاً كان قبضه قبولا بخلاف بيع التعاطي فإنه ليس فيه إيجاب بل قبض بعدم معرفة
الثن فقط فقي جعل الأخيرة من صور التعاطي كما فعل بعضهم نظر اه وذكر في الخاتمة أن القبض يقوم مقام
القبول وعليه تعريف القبول بالقول لكونه الأصل (قوله الدال على التراضي) الأولى أن يقول
الرضي كما عبره في الفتح والبحرلان التراضي من الجانبين لا يدل عليه الإيجاب وحده بل هو مع القبول أفاده ح
(قوله قيد به اقتداء بالآية) وهي قوله تعالى الآن تكون تجارة عن تراض منكم (قوله وبياناً للبيع
الشريعي) استظهر في الفتح أن التراضي لا بد منه في البيع اللغوي أيضاً فإنه لا يفهم من باع زيد عبده لغة إلا أنه
استبد له بالتراضي اه ونقل مثله القهستاني عن إكراه الكفاية والكرماني وقال وعليه يدل كلام الراغب
خلاف الشيخ الاسلام (قوله ولذا لم يلزم بيع المكره) قدّمنا أن بيع المكره فاسد موقوف على إجازة البائع
وأن البيع المعترف يشمل سائر أنواع البيع الفاسد وأن قول الكثر البيع مبادلة المال بالمال بالتراضي غير
مرضي لأنه يخرج بيع المكره مع أنه داخل وأجب عنه بما ذكره الشارح بأنه قيد به اقتداء بالآية أي
للاحتراز لكن قوله وبياناً للبيع الشريعي أن أراد به البيع المقابل للغوي يرد عليه ما علمته من اعتبار
التراضي في البيع اللغوي وأنه لا يعتبر في البيع الشريعي إذ لو كان جزء مفهومه لزم أن يكون بيع المكره باطلاً
فاسداً بل التراضي شرط لثبوت حكمه شرعاً وهو الملك كما قد مناه عن الفتح وان أراد بالشرعي الخالي عن
الفساد فالتقييد بالتراضي لا يخرج بقية البيوع الفاسدة بل التعريف شامل لها ثم لا ينبغي أن هذا كله انما يتأتى
في عبارة الكثر حيث جعل فيها التراضي قيداً في التعريف أما قول المصنف الدال على التراضي فلا لكونه ذكره
صفة للإيجاب فهو بيان للواقع فان الأصل فيه أن يكون دليلاً على الرضى ولكن لا يلزم منه وجود الرضى حقيقة
فلا يخرج به بيع المكره تاتل (قوله ولم ينقذ مع الهزل الخ) الهزل في اللغة اللعب وفي الاصطلاح هو
أن يراد بالشئ ما لم يوضع له ولا ماصح له اللفظ استعارة والهزل يتكلم بصيغة العقد مثلاً باختياره ورضاه لكن
لا يختار ثبوت الحكم ولا يرضاه والاختيار هو القصد إلى الشئ وإرادته والرضى هو إثارة واستحسانه فالمكره
على الشئ يختاره ولا يرضاه ومن هنا قالوا أن المعاصي والقبائح بأرادة الله تعالى لا يرضاه أن الله لا يرضى لعباده
الكفر كذا في التلويح وشرطه أي شرط تحقق الهزل واعتباره في التصرفات أن يكون صريحاً باللسان مثل
أن يقول اني أبيع هازلاً ولا يكتفى بدلالة الحال إلا أنه لا يشترط ذكره في العقد فيكفي أن تكون المواضعة سابقة
على العقد فان نواضعاً على الهزل بأصل البيع أي توافقاً على انهما يتكلمان بلفظ البيع عند الناس ولا يريدانه
وانفقاً على البناء أي على انهما لم يرفعاً الهزل ولم يرجعاً عنه فالبيع منعقد لصدوره من أهله في محله لكن
يفسد البيع لعدم الرضى بحكمه فصار كالبيع بشرط الخيار أبدأ لكنه لا يملك بالقبض لعدم الرضى بالحكم حتى
لو اعتقه المشتري لا ينفذ عتقه هكذا ذكرنا وينبغي أن يكون البيع باطلاً لوجود حكمه وهو أنه لا يملك بالقبض
وأما الفاسد فحكمه أن يملك بالقبض حيث كان مختاراً راضياً بحكمه أما عند عدم الرضى به فلا اه منار
وشرحه لصاحب البحر فقول الشارح ولم ينقذ مع الهزل الذي هو من مدخول العلة غير صحيح لمناقضاته ما تقدم
من أنه منعقد لصدوره من أهله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضى بالحكم الآن يحمل على نفي الانعقاد
الصحيح أو يمتشي على البص الذي ذكره بقوله وينبغي الخ اه ط قلت قد صرح في الخاتمة والقنية بأنه بيع باطل
وبه يتأيد ما بحثه في شرح المنار وكثيراً ما يطلقون الفاسد على الباطل كما ستعرفه في بابك لكن يرد على بطلانه انهما
لو أجازاه جاز والباطل لا تلحقه الإجازة وأن الباطل ما ليس منعقداً أصلاً والفاسد ما كان منعقداً بأصله
لا بوصفه وهذا منعقد بأصله لأنه مبادلة مال بمال دون وصفه ولذلك أجاب بعض العلماء بحمل ما في الخاتمة
على أن المراد بالبطلان الفساد كما في حاشية المحمدي وقامه فيها قلت وهذا أولى لموافقته لما في كتب الأصول
من أنه فاسد وأما عدم إفادته الملك بالقبض فلكونه أشبه البيع بالخيار لهما وليس كل فاسد يثبت بالقبض ولذا

قال في الاشياء اذا قبض المشتري المبيع فاسد ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع الهازل كما في الاصول
 الثانية لو اشترى الاب من ماله لابنه الصغير او باعه له كذلك فاسد الا يملكه بالقبض حتى يستعمله كذا في المحط
 الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري امانة لا يملكه به اه و ذكر الشارح مسألة بيع الهزل قبيل الكفالة وذكرها
 المصنف متنا في الاكراه (قوله ويرد على التعريفين) أي تعريفى الايجاب والقبول حيث قيد الايجاب بكونه
 اقولا والقبول بكونه ثانيا ط (قوله لكن في القهستاني الخ) ومثله في التجنيس لصاحب الهداية (قوله كما
 قالوا في السلام) أي لورد على المسلم مع السلام فلا بد من الاعادة (قوله وعلى الاول) أي ويرد على التعريف
 الاول حيث قيد بكونه اقولا والمعتبر في التكرار هو الثاني والجواب أن الايجاب الاول لم يطل صار الثاني اقولا
 في التحقيق على أن كلام من الايجابين اول بالنسبة الى القبول افاده ط (قوله تكرر الايجاب) أي قبل
 القبول (قوله مبطل للاول) وينصرف القبول الى الايجاب الثاني ويكون يعا بالثمن الاول بجر وصوابه
 بالثمن الثاني كما هو ظاهر وبعلم مما يأتي (قوله الا في عتق وطلاق على مال) لم يذكر في الاشياء الطلاق بل ذكره
 في البحر وقد اعترض البيرى على الاشياء حيث اقتصر على العتق مع أن الولوالجي ذكر الطلاق أيضا وذكر
 أنه روى عن أبي يوسف أنهم كالبيع وأن ما روى عن محمد أصح اه وفي البيرى أيضا عن الذخيرة قال غيره
 بعثك هذا بألف درهم ثم قال بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت انصرف قبوله الى الايجاب الثاني ويكون
 يعا بمائة دينار بخلاف ما لو قال لعبد أنت حر على ألف درهم أنت حر على مائة دينار فقال العبد قبلت لزمه
 المالا والفرق أن الايجاب الثاني رجوع عن الايجاب الاول ورجوع البائع قبل قبول المشتري عامل ألا ترى
 أنه لو قال رجعت عن ذلك قبل قبول المشتري بعمل رجوعه وإذا عمل رجوعه بطل الايجاب الاول وانصرف
 القبول الى الايجاب الثاني أما رجوع المولى عن ايجاب العتق بالمال تعليق بالقبول والرجوع في التعليقات لا يعمل فبقى كل من الايجاب
 الاول والثاني فانصرف القبول اليهما اه (قوله وسيجي في الصلح) قال الشارح هناك والاصل أن كل عقد
 أعيد فالثاني باطل الا في الكفالة والشراء والاجارة اه وفيه أن هذا وما في النظم من تكرار العقد والكلام
 في تكرار الايجاب كما لا يخفى اه ح أي لان العقد اسم لمجموع الايجاب والقبول وتكراره غير تكرار الايجاب
 الذي كلامه فيه (قوله وكل عقد بعد عقد جدد الخ) في التارخانية قال بعثك عبدى هذا بألف درهم
 بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت ينصرف الى الايجاب الثاني ويكون يعا بمائة دينار ولو قال بعثك هذا
 العبد بألف درهم وقبل المشتري ثم قال بعثك بمائة دينار في المجلس أو في مجلس آخر وقال المشتري اشتريت
 بنقعد الثاني وينفسخ الاول وكذا الوبايع يجنس الثمن الاول بأقل أو بأكثر فهو أن يبيعه منه بعشرة ثم باعه بتسعة
 أو بأحد عشر فان باع بعشرة لا ينقعد الثاني ويبقى الاول بحاله اه فهذا امثال لتكرار الايجاب فقط ومثال
 لتكرار العقد (قوله فأبطل الثاني) أي اذا كان بثلث الثمن الاول كما علت لانه سدى أي لا فائدة فيه (قوله
 فالصلح بعد الصلح اضحى باطلا) هذا اذا كان الصلح على سبيل الاسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم
 اصططا على عوض آخر فالثاني هو الجائز وينفسخ الاول كالبيع ببرى عن الخلاصة عن المتنى قلت الظاهر
 أن الصلح على سبيل الاسقاط بمعنى البراء وبطلان الثاني ظاهر ولكنه بعيد الارادة هنا فالمناسب حل الصلح
 على المتبادر منه ويكون المراد به ما اذا كان بثلث العوض الاول بقرينة قوله كالبيع وعليه فالظاهر أن حكمه
 كالبيع في التفصيل المار فيه (قوله كذا النكاح) أي فالثاني باطل فلا يلزمه المهر المسمى فيه الا اذا جدد
 للزيادة في المهر كما في الفتنية بجر قلت لكن قد متنا في ارائل باب المهر عن البرازية أن عدم لزوم اذا جدد العقد
 للاحتياط وقد متنا أيضا عن الكافي لوتر وجه في السر بألف ثم في العلانية بألفين ظاهر المنصوص في الاصل انه
 يلزمه عنده الا ان يكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاول اذا العقد الثاني لغو فيلغو ما فيه
 وعند الامام أن الثاني وان لغا لا يلغو ما فيه من الزيادة اه وذكر في الفتح هناك أن هذا اذا لم يشهد على أن
 الثاني هزل والا فلا خلاف في اعتبار الاول ثم ذكر أن بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط وبعضهم أوجب
 كلا المهرين وأن قاضى خان افق بأنه لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصد به الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق
 الجمهور لزوم يحمل كلامه على أنه لا يلزمه ديانة في نفس الامر الا بقصد الزيادة بل يلزمه قضاء لانه يؤخذ

ويرد على التعريفين ما في
 التارخانية لو خرج ما مع
 البيع لكان في القهستاني
 لو كان ما لم ينعقد كما قالوا في
 السلام وعلى الاول ما في
 الاشياء تكرر الايجاب مبطل
 للاول الا في عتق وطلاق على
 مال وسيجي في الصلح وفي
 المنظومة المحببة
 وكل عقد بعد عقد جدد
 فأبطل الثاني لانه سدى
 فالصلح بعد الصلح اضحى باطلا
 كذا النكاح ما عدا امثالا

لـكون الامر متحصلا للاستقبال وكذا المضارع المقرون بالسين أو سوف (قوله كنذه بكذا الخ) قال في الفتح فانه وان كان مستقبلا لكن خصوص مادته اعني الامر بالاخذ يستدعي سابقة البيع فكان كلما مضى الا ان استدعاء الماضي سبق البيع بحسب الوضع واستدعاء خذه سبقه بطريق الاقتضاء فهو كما اذا قال بعثك عبدي هذا بألف فقال فهو حر عتق ويثبت اشترت اقتضاء بخلاف ما لو قال هو حر بلا فاء لا يعتق (قوله كوجه وفتح) بأن قال بعثك وجه هذا العبد أو فرج هذه الامة لانه مما يعبر به عن الكل (قوله وكل ما دل الخ) تفصيل لقوله وهما عبارتان عن كل لفظين الخ (قوله قبول) خبر قوله وكل وظاهره انه قبول سواء كان من البائع أو المشتري وانه لا يكون ايجابا مع انه يكون من البائع فقط كما به عليه بقوله لكن في الولولية ويكون ايجابا أيضا قال في البحر لو قال اتبعني عبدك هذا بألف فقال نعم فقال أخذه فهو بيع لازم فوقعت كلمة نعم ايجابا وكذا اتنع قبولاً فيما لو قال اشترت منك هذا بألف فقال نعم اه ونحوه في الفتح (قوله لكن في الولولية الخ) ومثله ما في التنازع بعت منك هذا بألف فقال المشتري قد فعلت فهذا بيع ولو قال نعم لا يكون بعاوذا كفي فتاوى سمرقند أن من قال لغيره اشترت عبدك هذا بألف درهم فقال البائع قد فعلت أو قال نعم أو قال هات الثمن صح البيع وهو الاصح اه فهذا أيضا صريح في انه لا يكون قبولا من المشتري (قوله لانه ليس بتحقيق) لان قول المشتري نعم تصديق لقول البائع بعثك ولا يتحقق البيع بمجرد قوله بعثك بخلاف قول البائع نعم بعد قول المشتري اشترت لانه جواب له فكانه قال نعم اشترت مني والشراء يتوقف على سبق البيع هذا ما ظهر في قنأمله (قوله وفي القضية الخ) استدراك أيضا على المتن بأنه يكون ايجابا أيضا كما به عليه وعبارتها كما في البحر كهل بعت مني بكذا أو هل اشترت مني بكذا الخ وظاهره أن نقد الثمن قائم مقام القبول لان نعم بعد الاستفهام ايجاب فقط فكان النقد بمنزلة قوله أخذه أو رضيت ولا يشترط في القبول أن يكون قولاً كما نقلناه سابقاً عن الفتح (قوله ولو قال بعت الخ) المناسب ذكر هذا الفرع عقب قوله الآتي الا اذا كان بكاتباً أو رسالة ووجه الجواز ما نقل عن المحيط انه حين قال بلغه فقد أظهر من نفسه الرضى بالتبليغ فكل من بلغه كان التبليغ رضاه فان قبل صح البيع (قوله ولا يتوقف) أي بل يطل ح (قوله شطر العقد) المراد به الايجاب الصادر أولاً (قوله فيه) أي البيع احتراز عن الخلع والعتق كما يأتي (قوله فبلغه) أي من غير أن يأمر احداً ببلغه كما في الخلاصة أمالو أمر احداً به فبلغه وقبل يصح ولو كان المبلغ غير المأمور كما مر آنفاً (قوله الا اذا كان بكاتباً أو رسالة) صورة الكتابة أن يكتب أما بعد فقد بعت عبدي فلاناً منك بكذا فلما بلغه الكتاب قال في مجلسه ذلك اشترت ثم البيع بينهما وصورة الارسال أن يرسل رسولا فيقول البائع بعت هذا من فلان الغائب بألف درهم فاذهب يا فلان وقل له فذهب الرسول فأخبره بما قال فقبل المشتري في مجلسه ذلك وفي النهاية وكذا هذا في الاجارة والهبة والكتابة بجر قلت ويكون بالكتابة من الجانبين فاذا كتب اشترت عبداً فلاناً بكذا فكتب اليه البائع فبعت فهذا بيع كما في التنازع (قوله فيعتبر مجلس بلوغها) أي بلوغ الرسالة أو الكتابة قال في الهداية والكتابة كالخطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتابة وأداء الرسالة اه وفي غاية البيان وقال شمس الايمة السرخسي في كتاب النكاح من مبسوطه كما ينعقد النكاح بالكتابة بعت قد البيع وسائر التصرفات بالكتاب أيضاً وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه الكتاب والخطاب سواء الا في فصل واحد وهو أنه لو كان حاضر الخطاب بالكتاب فلم يجز في مجلس الخطاب ثم أجابت في مجلس آخر فان النكاح لا يصح وفي الكتاب اذا بلغها وقرأت الكتاب ولم تزوج نفسها منه في المجلس الذي قرأت الكتاب فيه ثم تزوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب يصح النكاح لان الغائب انما صار خطاباً بالكتاب والكتاب باقي في المجلس الثاني فصار بقاء الكتاب في مجلسه وقد سمع الشهود ما فيه في المجلس الثاني بمنزلة ما لو تكرر الخطاب من الحاضر في مجلس آخر فما اذا كان حاضراً فانما صار خطاباً بالكتاب وما وجد من الكلام لا يبيح الى المجلس الثاني وانما سمع الشهود في المجلس الثاني احد شطري العقد اه وحاصله أن قوله تزوجتك بكذا اذا لم يوجد قبول يكون مجرد خطبة منه لها فاذا قبلت في مجلس آخر لا يصح بخلاف ما لو كتب ذلك اليها لانها لما قرأت الكتاب ثانياً وفيه قوله تزوجتك بكذا وقبلت عند الشهود صح العقد كما لو خاطبها به ثانياً وظاهره أن البيع كذلك وهو

قوله وهما عبارتان الخ هكذا يخطه بالتثنية والذي تقدم وهما عبارة بالافراد اه

الا الامر اذا دل على الحال كنذه بـ كذا افعال أخذت او رضيت صح بطريق الاقتضاء

فليحفظ (ويصح اضافته الى عضو يصح اضافة العتق اليه) كوجه وفتح (والالا) كظهر وبطن

(و) كل ما دل على معنى بعت واشترت نحو (قد فعلت ونعم وهات الثمن) وهولك أو عبدك

او قد لا أخذه (قبول) لكن في الولولية ان بدأ البائع فقبل المشتري بنعم لم ينعقد لانه ليس بتحقيق وبعبارة صح بعد الاستفهام

وفي القضية نعم بعد ان نقد كهل بعت مني بكذا بيع ان نقد الثمن لان النقد دليل التحقيق

ولو قال بعت فبلغه يا فلان فباعه غيره جاز فليحفظ (ولا يتوقف شطر العقد فيه) أي البيع (على قبول غائب) فلو قال بعت فلان الغائب فبلغه فقبل لم ينعقد

(اتفاقاً) الا اذا كان بكاتباً أو رسالة فيعتبر مجلس بلوغها

خلاف ظاهر الهدا يقتضي أن لا يفتى أن قراءة الكتاب صارت بمنزلة الإيجاب من الكتاب فإذا قبل المكتوب
 إليه في المجلس فقد صدر الإيجاب والقبول في مجلس واحد فلا حاجة إلى قوله إلا إذا كان بكتابة أو رسالة نعم
 بالنظر إلى مجلس الكتابة يصح فإنه لما كتب بعثك لم يبلغ بل توقف على القبول وإن كان ذلك القبول متوقفا على
 قراءة الكتاب فافهم (قوله فله الرجوع) ليس المراد أن الموجب له الرجوع في هذه الصورة فإن الإيجاب
 إذا كان باطلا فلا معنى للرجوع عنه بل المراد أن الموجب له الرجوع قبل قبول الحاضر قال في المنع ثم في كل
 موضع لا يتوقف شرط العقد فإنه يجوز من العاقد الرجوع عنه ولا يجوز تعليقه بالشرط لأنه عقد معاوضة وفي
 كل موضع يتوقف كالمخلع والعق على مال لا يصح الرجوع ويصح التعليق بالشرط لكونه يمينا من جانب الزوج
 والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعبد اهـ ح (قوله لأنه يمينا) أي من جانب الزوج والمولى وذلك أن
 اليمين بغير الله تعالى ذكر الشرط والجزاء والمخلع والعق تعليق الطلاق والتمتع بقبول المرأة والعبد وهما من
 جانب المرأة والعبد معاوضة لمحيث كان يمينا من جانب الزوج والمولى امتنع الرجوع وتماه في العزيمة (قوله
 وأما الفحل) عطف على قوله أما القول (قوله وهو التناول قاموس) قال في البحر وهكذا في الصحاح
 والمصباح وهو انما يقتضي الاعطاء من جانب والاخذ من جانب لا الاعطاء من الجانبين كما فهم الطرسوسي
 أي حيث قال ان حقيقة التعاطي وضع الثمن وأخذ الثمن عن تراض منهما من غير لفظ وهو يفيد أنه لا بد من
 الاعطاء من الجانبين لأنه من المعاوضة وهي مفاعلة اهـ قلت وقوله من غير لفظ يفيد ما قدّمناه عن الفتح من
 أنه لو قال بعثك بألف فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا وليس من بيع التعاطي خلافا لمن جعله منه
 فان التعاطي ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن (قوله في خيس ونفيس) النفيس ما كثر ثمنه كالعبد
 والخيس ما قل ثمنه كالخبز ومنهم من حدّ النفيس بنصاب السرقة فأكثر والخيس بما دونه والاطلاق
 هو المعقد ط عن البحر قلت ليس في البحر قوله والاطلاق هو المعقد نعم ذكره في شمول التعاطي للنفيس
 والنفيس فتقال وهو الصحيح المعقد (قوله خلافا للكرخي) فإنه قال لا ينعقد إلا في الخيس ط عن
 القهستاني وما في الحاوي القدسي من أن هذا هو المشهور فهو خلاف المشهور كما في البحر (قوله ولو التعاطي
 من أحد الجانبين) صورته أن يتفقا على الثمن ثم يأخذ المشتري المتاع ويذهب برضى صاحبه من غير دفع
 الثمن أو يدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب من غير تسليم المبيع فان البيع لازم على الصحيح حتى لو امتنع
 أحدهما بعده أجبره القاضي وهذا فيما نعلم غير معلوم أما الخبز والنعم فلا يحتاج فيه إلى بيان الثمن ذكره في البحر
 والمراد في صورة دفع الثمن فقط أن المبيع موجود معلوم لكن المشتري دفع ثمنه ولم يقبضه ط وفي القنية
 دفع إلى بائع الخنطة خبة دفنير لياخذ منه خنطة وقال له بكم تبيعها فقال مائة بدنيار فسكت المشتري
 ثم طلب منه الخنطة لياخذها فقال البائع غدا ادفع لك ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري فجاء غدا لياخذ
 الخنطة وقد تغير السعر فعلى البائع أن يدفعها بالسعر الأول قال رضي الله عنه وفي هذه الواقعة أربع مسائل
 أحدها الانعقاد بالتعاطي الثانية الانعقاد في الخيس والنفيس وهو الصحيح الثالثة الانعقاد به من جانب
 واحد الرابعة كما ينعقد باعطاء المبيع ينعقد باعطاء الثمن اهـ قلت وفيها مسألة خامسة أنه ينعقد به
 ولو تأخرت معرفة الثمن لكون دفع الثمن قبل معرفته بحر (قوله لم ينعقد) أي وإن كان يعلم عادة السوق
 أن البائع إذا لم يرض برذا الثمن أو بستر المتاع ولا يكون راضيا به ويصبح خلفه لا اعطيهما تطيبا لقلب المشتري
 فإنه مع هذا لا يصح البيع قنية (قوله كالأول كان) أي البيع بالتعاطي بعد عقد فاسد وبعبارة الخلاصة
 اشترى رجل من وسائد وسائد وجوه الطنافس وهي غير منسوجة بعد ولم يضر به إلا جلا لم يجز فلونج
 الوسائد وجوه الطنافس وسلم إلى المشتري لا يصير هذا بيعا بالتعاطي لانهما يسلان بحكم ذلك البيع السابق
 وأنه وقع باطلا اهـ وبعبارة البرازية والتعاطي انما يكون بيعا إذا لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل سابق أما
 إذا كان بناء عليه فلا اهـ (قوله لا ينعقد بهما البيع قبل متاركة القاسد) يتفرع عليه ما في الخاتمة لو اشترى
 ثوبا شراء فاسدا ثم لقيه غدا فقال قد بعثني ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته فهو باطل وهذا
 على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كان متاركا البيع القاسد فهو جائز اليوم اهـ قلت لكن في النهاية والفتح
 وغيرهما عند قول الهداية ومن باع صبرة طعام كل قبض بدريهم الخ البيع بالرقم فاسد لان فيه زيادة جهالة

مطلب البيع بالتعاطي

(كما) لا يتوقف (في النكاح
 على الاظهر) خلافا لثاني قوله
 الرجوع لأنه عقد معاوضة
 بخلاف المخلع والعق على مال
 حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع
 لأنه يمينا نهاية (وأما الفصل
 فالتعاطي) وهو التناول قاموس
 (في خيس ونفيس) خلافا
 للكرخي (ولو) التعاطي
 (من أحد الجانبين على الأصح)
 فتح وبه يفتى فيض (إذا لم يصرح
 معه) مع التعاطي (بعد الرضى)
 فلا دفع الدراهم وأخذ البطاين
 والبائع يقول لأعطيها بها لم
 ينعقد كما لو كان بعد عقد فاسد
 خلاصة وبرازية وصرح في
 البحر بأن الإيجاب والقبول
 بعد عقد فاسد لا ينعقد بهما
 البيع قبل متاركة القاسد

تمكنت في صلب العقد وهي جهالة الثمن برقم لا يعلمه المشتري فصارت بمنزلة القمار وعن هذا حال شمس الأئمة
 الحلواني وان علم بالرقم في المجلس لا يتقلب ذلك العقد جائزاً ولكن ان كان البائع دائماً على الرضى فرضى به
 المشتري بنعقد بينهما عقداً بالتراضي اه وعبر في الفتح بالتعاطى والمراد واحد وسياً أيضاً في باب البيع
 الفاسد أن يبيع الا بى لا يصح وانه لو باعه ثم عاد وسله يتم البيع في رواية وظاهر الرواية انه لا يتم قال في البحر
 هنالك وأولوا الرواية الاولى بأنه بنعقد بيعاً بالتعاطى اه وظاهر هذا عدم اشتراط متاركة الفاسد وقد يجاب على
 بعد جعل الاشتراط على ما اذا كان التعاطى بعد المجلس أما فيه فلا يشترط كما هنا والفرق انه بعد المجلس يتقرر
 الفساد من كل وجه فلا بد من المتاركة أما في المجلس فلا يتقرر من كل وجه فحصل المتاركة ضماناً لم يحصل
 وهو الظاهر أن يكون في المسألة قولان واظهر ما يأتي عند قوله وفسد في الكل في بيع ثلث الخ هذا وما ذكره
 عن الحلواني في البيع بالرقم جزم بخلافه في الهندية آخر باب المراجعة وذكر أن العلم في المجلس يجعل كاشداً
 العقد ويصير كتاباً خيراً للقبول الى آخر المجلس وبه جزم في الفتح هنالك أيضاً (قوله في بيع التعاطى بالاولى الخ)
 ما خوذ من البحر حيث قال في بيع التعاطى بالاولى وهو صريح الخلاصة والبرازية ان التعاطى بعد عقد فاسد
 أو باطل لا ينعقد به البيع لانه بناء على السابق وهو محمول على ما ذكرناه اه وقوله على ما ذكرناه أى من أن
 عدم الانعقاد قبل متاركة الاول وهو معنى قول الشارح فيجعل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك ومراده بما
 في الخلاصة ما قدمه من قوله كما لو كان بعد عقد فاسد ونقلنا عبارتها وبعبارة البرازية وليس فيها التقييد بما قبل
 متاركة الاول ففقد الشارح به تبعاً للبحر لئلا يخالف كلام غيرهما فافهم (قوله وتعممه في الاشياء من الفوائد)
 أى في آخر الفتن الثالث وليس فيه زيادة على أصل المسألة فلهذا اراد ما كتب على الاشياء في ذلك الموضع
 او ما اشبه هذه المسألة مما تفرع على الاصل المذكور (قوله اذا بطل المتضمن بالكسر يطل المتضمن بالفتح)
 فانه لما بطل البيع الاول بطل ما تضمنه من القبض اذا كان قبل المتاركة قال ح وهو يدل من الفوائد يدل
 بعض من كل اه ط وفي هذه القاعدة بحث سنذكره عند الكلام على بيع الثمرة البارزة (قوله فتمت ثلاثة
 أقوال) هذا الاختلاف نشأ من كلام الامام محمد فانه ذكر بيع التعاطى في مواضع فصوره في موضع بالايعطاء
 من الجانبين ففهم منه البعض انه شرط وصورة في موضع بالايعطاء من أحدهما ففهم البعض انه يكفي به
 وصورة في موضع بتسليم المبيع ففهم البعض أن تسليم الثمن لا يكفي بمجرد الذخيرة ط (قوله وحترزنا في
 شرح الملتقى الخ) عبارته عن البرازية الاقالة تنعقد بالتعاطى أيضاً من احد الجانبين على الصحيح اه وكذا
 الاجارة كما في العمادية وكذا الصرف كما في النهر مستند لا عليه بما في التتارخانية اشترى عبد بألف درهم
 على أن المشتري بالخيار فأعطاه مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قول الامام الصرف جائز ويرد الدراهم وعلى قول
 أبي يوسف الصرف باطل وهي فائدة حسنة لم اومن به عليها اه (تتمة) طالب مديونه فبعث اليه شعيراً قدرا
 معلوماً وقال خذه بسعر البلد والسعر لها معلوم كان يباعها ولم يعلمها فلا ومن يبيع التعاطى تسليم المشتري
 ما اشتراه الى من يطلبه بالشفعة في موضع لاشفعة فيه وكذا تسليم الوكيل بالشراء الى الموكل بعدما أنكر
 التوكيل ومنه حكما ما اذا جاء المودع بأمة غير المودعة وحلف للمودع وطؤها وكان يباعا بالتعاطى وعن
 أبي يوسف لو قال للسياط ليست هذه بطائى خلف الخطا منها هي وسعه أخذها وينبغي تقييده بما اذا كانت العين
 للدافع ومنه لوردها بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له فأخذها ورضى بها كافي للفتح وعلى هذا فلا بد
 من الرضى في جارية الودبعة والبطانة وتعممه في البحر (قوله ما يستحجره الانسان الخ) ذكر في البحر أن
 من شرائط المعقود عليه أن يكون موجوداً فلم ينعقد بيع المعدم ثم قال ومما تسامحوا فيه وأخرجوه عن هذه
 القاعدة ما في القنية الاشياء التي تؤخذ من البياع على وجه الخرج كما هو العادة من غير بيع كالعقدس والمخ
 والزيت ونحوها ثم اشتراها بعد ما انعدمت صح اه فيجوز بيع المعدم هنا اه وقال بعض الفضلاء ليس هذا
 بيع معدوم انما هو من باب ضمان المتلفات باذن مالكها عرفاً تسهلاً لا مراً ودفعاً للشرح كما هو العادة وفيه
 أن الضمان بالاذن مما لا يعرف في كلام الفقهاء جوى وفيه أيضاً أن ضمان المثليات بالمثل لا بالقيمة والقيمت
 بالقيمة لا بالثمن ط قلت كل هذا قياس وقد علمت أن المسألة استحسن ويمكن تخريجها على قرص الاعيان
 ويكون ضمانها بالثمن استحساناً وكذا حل الاتضاع في الاشياء القيمة لان قرصها فاسد لا يحل الاتضاع به وان

ففي بيع التعاطى بالاولى وعليه
 فيجعل ما في الخلاصة وغيرها
 على ذلك وتعممه في الاشياء من
 الفوائد اذا بطل المتضمن بطل
 المتضمن والمبني على الفاسد
 فاسد (وقيل لا بد) في التعاطى
 فاسد (من الاعطاء من الجانبين وعليه
 الاكثر) قاله الطرسوسى
 واختاره البرازي وأفتى به
 الحلواني وأكتفى للكرمانى
 بتسليم المبيع مع بيان الثمن
 فتمت ثلاثة أقوال وقد علمت
 المقتضى به وحترزنا في شرح الملتقى
 صحة الاقالة والاجارة والصرف
 بالتعاطى فليحفظ (فروع)
 ما يستحجره الانسان من البياع
 اذا حاسبه على أعمانها بعد
 استهلاكها جاز استحساناً *

مطلب في بيع الاستحجار

ملكك بالقبض وخزجهما في النهر على كون المأخوذ من العدس ونحوه يعبا بالتعاطي وانه لا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم اه واعترضه الجوى بأن ائمان هذه تختلف فنفضي الى المنازعة اه قلت ما في النهر مبنى على أن الثمن معلوم لكنه على هذا لا يكون من بيع المعدوم بل كليا أخذت ان انعقد بيعا بمنته المعلوم قال في الوالدية دفع دراهم الى خباز فقال اشتريت منك مائة من من خبز وجعل يأخذ كل يوم خمسة أمنا فالباع فاسد وما أكل فهو مكروه لانه اشترى خبزا غير ميسر اليه فكان المبيع مجهولا ولو أعطاه الدراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمنا ولم يقل في الاشياء اشتريت منك يجوز وهذا حلال وان كان نيته وقت الدفع الشراء لانه يجوز الدنية لا ينقصد الباع وانما ينقصد الباع الآن بالتعاطي والآن المبيع معلوم فينقصد الباع صحيحا اه قلت ووجهه أن ثمن الخبز معلوم فاذا انعقد بيعا بالتعاطي وقت الاخذ مع دفع الثمن قبله فكذا اذا تأخر دفع الثمن بالاولى وهذا ظاهر فيما كان ثمنه معلوما وقت الاخذ مثل الخبز والتمر أما اذا كان ثمنه مجهولا فانه وقت الاخذ لا ينقصد بيعا بالتعاطي بلهالة الثمن فاذا تصرف فيه الاخذ وقد دفعه الباع برضاه بالدفع وبالتصرف فيه على وجه التعويض عنه لم ينقصد بهما وان كان على نية البيع لما علت من أن الباع لا ينقصد بالنية فيكون شبه القرض المضمون بمثله او قيمته فاذا اوافقنا على شيء بدل المثل او القيمة برئت ذمة الاخذ لكن يبقى الاشكال في جواز التصرف فيه اذا كان قريبا فان قرض القيمي لا يصح فيكون تصحيحه هنا استحسانا كقرض الخبز والخميرة ويمكن تخفيفه على الهبة بشرط العوض او على المقبوض على سوم الشراء ثم رأيت في الاشياء في القول في ثمن المثل حيث قال ومنه لو أخذ من الارز والعدس وما اشبهه وقد كان دفع اليه دينار امثلا لينفق عليه ثم اختصا بعد ذلك في قيمته هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في التهمة تعتبر يوم الاخذ قبل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان يأخذ منه على أن يدفع اليه ثمن ما يجمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم حين ذكر الثمن اه (قوله بيع البراءة) جمع براءة وهي الاوراق التي يكتبها كآب الديوان على العاملين على البلاد يحفظ كعطاء أو على الاكارين بقدر ما عليهم وسمي براءة لانه يبرأ بدفع ما فيها ط (قوله بخلاف بيع حظوظ الائمة) بالخاء المهملة والطاء المشالة جمع حظ بمعنى النصيب المرتب له من الوقف أي فانه يجوز بيعه وهذا مخالف لما في الصيرفية فان مؤلفها سئل عن بيع الحظ فاجاب لا يجوز ط عن حاشية الاشياء قلت وعبارة الصيرفية هكذا سئل عن بيع الحظ قال لا يجوز فانه لا يخلو اما ان باع ما فيه او عين الخط لا وجه للاول لانه بيع ما ليس عنده ولا وجه للثاني لان هذا القدر من الكاغد ليس متقوما بخلاف البراءة لان هذه الكاغدة متقومة اه قلت ومقتضاه أن الخط بالخاء المعجمة والطاء المهملة وهذا لا يخالف ما ذكره الشارح لان المراد بحظوظ الائمة ما كان قائما في يد المتولى من نحو خبز أو حنطة قد استحققه الامام وكلام الصيرفية فيما ليس بموجود (قوله غنة) أي هناك أي في مسألة بيع حظوظ الائمة وأشار اليها بالبعيد لان الكلام كان في بيع البراءة ولذا أشار اليه بلفظ هنا (قوله من المشرف) أي المباشر الذي يتولى قبض الخبز (قوله بخلاف الحندي) أي اذا باع الشعر المعين لعاف دابته من حاشية السيد أي السعود (قوله وتعقبه في النهر) أي تعقب ما ذكر من مسألة بيع الاستجرار وما بعده احدث قال أقول الظاهر أن ما في القنية ضعيف لاتفاق كلمتهم على أن بيع المعدوم لا يصح وكذا غير المملوك وما المانع من أن يكون المأخوذ من العدس ونحوه يعبا بالتعاطي ولا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم كما سيأتي وحظ الامام لا يملك قبل القبض فأي يصح بيعه وكن على ذكر مما قاله ابن وهبان في كتاب الشرب ما في القنية اذا كان مخالفا للقواعد لا التفات اليه مالم يعضده نقل من غيره اه وقد منا الكلام على بيع الاستجرار وأما بيع حظ الامام فالوجه ما ذكره من عدم صحة بيعه ولا ينافي ذلك انه لو مات يورث عنه لانه اجرة استحقها ولا يلزم من الاستحقاق الملك كما قالوا في الغنمة بعد احرارها بدار الاسلام فانها حق تأكد بالاحراز ولا يحصل الملك فيها للغائبين الا بعد القسمة والحق المتأكد يورث كحق الزهن والرذ العيب بخلاف الضعيف كالفعة وخيار الشرط كما في الفتح وعن هذا بحث في البحر هناك بأنه ينبغي التفصيل في معلوم المستحق بأنه ان مات بعد خروج الغلة واحرازها لغيرها قبل القسمة يورث نصيبه لتأكد الحق فيه كالغنمة بعد احرارها وان مات قبل ذلك لا يورث لكن قد مناهنا أن معلوم الامام له شبه الصلة وشبه الاجرة والاربع الثاني وعليه يتحقق الارث ولو قبل احرارها لظاهر ثم لا يخفى انها لا تمتلك قبل قبضها فلا يصح بيعها (قوله وافتي المصنف

بيع البراءة التي يكتبها
الديوان على العمال لا يصح
بخلاف بيع حظوظ الائمة
لان مال الوقف قائم غنة ولا كذلك
هنا اشياء وقتية ومفادها انه
يجوز للمستحق بيع خبزه قبل
قبضه من المشرف بخلاف
الحندي بجر وتعقبه في
النهر وافتي المصنف بطلان
بيع الجاسكية لما في الاشياء
بيع الدين انما يجوز من المديون

مطلب في بيع الجامكية

مطلب لا يجوز الاعتياض
عن الحقوق المجردة
وفيها وفي الاشياء لا يجوز
الاعتياض عن الحقوق المجردة
كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز
الاعتياض عن الوظائف
بالاوقاف وفيها في آخر بحث
تعارض العرف مع اللغة
المذهب عدم اعتبار العرف
الخاص لكن أفق كثير
باعتباره وعليه فيفتي بجواز
التزول عن الوظائف بمال
مطلب في الاعتياض عن
الوظائف والتزول عنها

مطلب في العرف الخاص
والعام

مطلب في التزول عن الوظائف
بمال

(الخ) تأييد لكلام النهر وعبارة المصنف في فتاواه سنن عن بيع الجامكية وهو أن يكون لرجل جامكية
في بيت المال ويحتاج الى دراهم مجلبة قبل أن تخرج الجامكية فيقول له رجل بعني جامكيتك التي قدرها
كذا بكذا انقص من حقه في الجامكية فيقول له بعتك فهل البيع المذكور صحيح أم لا لكونه بيع الدين بنقد
أجاب اذا باع الدين من غير من هو عليه كما ذكر لا يصح قال مولانا في فوائده وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من
المديون أو وهبه جاز اه (قوله وفيها) الظاهر أن الضمير للقيمة ويحتمل عوده لفتاوى المصنف المفهومة
من أفق وأما ضمير وفيها الآية فلا شبهة اه ح (قوله لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة) عن الملك
قال في البدائع الحقوق المفردة لا تحتمل التملك ولا يجوز الصلح عنها أقول وكذا لا تضمن بالاتلاف قال في
شرح الزيارات للسرخسي - واتلاف مجرد الحق لا يوجب الضمان لأن الاعتياض عن مجرد الحق باطل الا اذا
قوت حقاً مؤكداً فانه يلحق بتقويت حقيقة الملك في حق الضمان كحق المرتن ولذا لا تضمن بالاتلاف شيء من
الغنية أو وطاء جارية منها قبل الاحراز لأن القاتت مجرد الحق وانه غير مضمون وبعد الاحراز دار الاسلام
ولو قبل القسمة يضمن لتقويت حقيقة الملك ويجب عليه القيمة في قتله بعد امن الغنية بعد الاحراز في ثلاث سنين
يرى وأراد بقوله لتقويت حقيقة الملك الحق المؤكد اذا تحصل حقيقة الملك الا بعد القسمة كما مر (قوله
كحق الشفعة) قال في الاشياء فلو صلح عنها بمال بطلت ورجع ولو صلح الخيرية بمال لتعاضد بطل ولا شيء لها
ولو صلح احدي زوجتيه بمال لتترك لزوجته ولا شيء لها وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف في
الاوقاف وخرج عنها حق القصاص وملك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في
الشفعة والكفيل بالنفس اذا صلح المكفول له بمال لا يصح ولا يجب وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المرور
في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب الاتعا اه (قوله وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف
بالاوقاف) من امامة وخطابة وأذان وقراشة وبوابة ولا على وجه البيع أيضاً لأن بيع الحق لا يجوز كما في
شرح الادب وغيره وفي الذخيرة ان أخذ الدار بالشفعة أمر عرف بخلاف القياس فلا يظهر ثبوته في حق جواز
الاعتياض عنه اه أقول والحق في الوظيفة مثله والحكم واحد يرى (قوله المذهب عدم اعتبار
العرف الخاص) قال في المستصنى التعامل العام أي الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الرجوع
اليه مع التردد اه وفي محل آخر منه ولا يصح مقيداً لانه لما كان مشتركاً كان متعارضاً اه يرى وفي الاشياء
عن البرازية وكذا أي تفسد الاجارة لو دفع الى حائك غزلاً على أن ينسجه بالثلث ومشايخ بلخ وخوارزم
اقتوا بجواز اجارة الحائك للعرف وبه أفق أبو علي - التنسي - أيضاً الفتوى على جواب الكتاب لانه منصوص
عليه فيلزم ابطال النص اه فأفاد أن عدم اعتباره بمعنى انه اذا وجد النص بخلافه لا يصح ناسخاً للنص
ولامقيد له والا فقد اعتبروه في مواضع كثيرة منها مسائل الايمان وكل عاقد وواقف وحالف يحمل كلامه على
عرفه كما ذكره ابن الهمام وأفاد ما مر أيضاً أن العرف العام يصلح مقيداً ولذا نقل البري في مسألة الحائك
المذكورة قال السيد الشهيد لا نأخذ باستحسان مشايخ بلخ بل نأخذ بقول أصحابنا المتقدمين لأن التعامل
في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستمرار من الصدر الاول فيكون ذلك دليلاً على تقرير النبي عليه
الصلاة والسلام اياهم على ذلك فيكون شرعاً منتهى فاذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من
الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجماعاً والاجماع حجة ألا ترى انهم لو تعاملوا على بيع الخمر والربا لا يفتي
بالحل اه قلت وبه ظهر الفرق بين العرف الخاص والعام وتتمام الكلام على هذه المسألة مبسوط في رسالتنا
المسماة بنشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله وعليه فيفتي بجواز التزول عن الوظائف بمال)
قال العلامة العيني في فتاواه ليس للتزول شيء يعتمد عليه ولكن العلماء والحكام مشوا ذلك للضرورة واشتروا
امضاء الناظر لئلا يقع فيه نزاع اه ملخصاً من حاشية الاشياء للسيد أبي السعود وذكر الخوي أن
العيني ذكر في شرح نظم درر البحار في باب القسم بين الزوجات انه سمع من بعض شيوخه الكبار أنه يمكن أن
يحصيكم بعض التزول عن الوظائف الدينية قياساً على ترك المرأة قسمها لصاحبها لان كلاهما مجرد اسقاط
اه قلت وقد منافي الوقف عن البحر أن للمتولى عزل نفسه عند القاضي وأن من العزل الفراغ لغيره عن وظيفة
النظر أو غيره وانه لا يعزل بمجرد عزل نفسه خلافاً للعلامة قاسم بل لابد من تقرير القاضي المفروغ له أو أهلاً وانه

لا يلزم القاضي تقريره ولو أهلا وأنه جرى العرف بالفراغ بالدرهم ولا يفتي ما فيه فينبغي الإبراء العام بعده اه
 أي لما فيه من شبهة الاعتياض عن مجزء الحق وقد مر أنه لا يجوز وليس فيما ذكر عن العيني جوازه لكن قال
 الجوى وقد استخرج شيخنا من نورا الدين على "المقدس" صحة الاعتياض عن ذلك في شرحه على نظم الكثر
 من فرع في مبسوط السرخسي وهو أن العبد الموصى بربقته لشخص وبخدمته لا آخر لوقطع طرفه أو شيع
 موضحة فأدى الأرض فإن كانت الجنابة تنقص الخدمة يشتري به عبد آخر يخدمه أو يضم إليه عن العبد بعد
 بيعه فيشتري به عبد يقوم مقام الأول فإن اختلفا في بيعه لم يبيع وإن اختلفا على قسمة الأرض بينهما نصفين فلهما
 ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة من الأرض بدل الخدمة لأنه لا يملك الاعتياض عنها ولكنه اسقاط
 لحقه به كما لو صالح موصى له بالرقبة على مال دفعه للموصى له بالخدمة ليسم العبد له اه قال فربما يشهد هذا
 النزول عن الوظائف بقال اه قال الجوى فليحفظ هذا فإنه نفس جدا اه وذكر نحوه البيرى عند قول
 الاشياء وينبغي أنه لو نزل له وقبض المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك فقال أي على وجه اسقاط الحق الحاقا
 له بالوصية بالخدمة والصلح عن الالق على خسمائة فانهم قالوا يجوز أخذ العوض على وجه الاسقاط للحق
 ولا ريب أن الفارغ يستحق النزول به استحقا فإخاها بالثبوت وبإيداعه في خزانة الأكل وإن مات العبد الموصى
 بخدمته بعد ما قبض الموصى له بدل الصلح فهو جائز اه ففيه دلالة على أنه لا رجوع على النازل وهذا الوجه
 هو الذي يطمئن به القلب لقربه اه كلام البيرى ثم استشكل ذلك بما مر من عدم جواز الصلح عن حق الشفعة
 والقسم فإنه يمنع جواز أخذ العوض هنا ثم قال ولقائل أن يقول هذا حق جعله الشرع لدفع الضرر وذلك حق
 فيه صلة ولا جامع بينهما فافترقا وهو الذي يظهر اه وحاصله أن ثبوت حق الشفعة للشفيع وحق القسم للزوجة
 وكذا حق الخيار في النكاح للخيرة انما هو لدفع الضرر عن الشفيع والمرأة وما ثبت لذلك لا يصح الصلح عنه لأن
 صاحب الحق لما رضى علم أنه لا يتضرر بذلك فلا يستحق شيئا ما حق الموصى له بالخدمة فليس كذلك بل ثبت له على
 وجه البر والصلة فيكون ثباته أصالة فيصح الصلح عنه إذا نزل عنه لغيره ومثله ما مر عن الاشياء من حق
 القصاص والنكاح والرق حيث صح الاعتياض عنه لأنه ثابت لصاحبه أصالة لا على وجه رفع الضرر عن
 صاحبه ولا يفتي أن صاحب الوظيفة ثبت له الحق فيه بتقرير القاضي على وجه الأصالة لا على وجه رفع الضرر
 فالحاقها بحق الموصى له بالخدمة وحق القصاص وما بعده أولى من الحاقها بحق الشفعة والقسم وهذا كلام
 وجيه لا يفتي على نبيه وبه اندفع ما ذكره بعض محشي الاشياء من أن المال الذي يأخذه النازل عن الوظيفة
 رشوة وهي حرام بالنص والعرف لا يعارض النص وجه الدفع ما علمت من أنه صلح عن حق كافي نظائره والرشوة
 لا تكون بحق واستدل بعضهم للجواز بنزول سيدنا الحسن ابن سيدنا علي رضي الله تعالى عنهم عن الخلافة
 لمعاوية على عوض وهو ظاهر أيضا وهذا أولى مما قد تناهى في الوقف عن الخبرية من عدم الجواز من أن
 المفروغ له الرجوع بالبدل بناء على أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وأنه لا يجوز الاعتياض عن مجزء
 الحق لما علمت من أن الجواز ليس مبنيا على اعتبار العرف الخاص بل على ما ذكرنا من نظائره الدالة عليه وأن عدم
 جواز الاعتياض عن الحق ليس على إطلاقه ورأيت بخط بعض العلماء عن المقتى أبي السعود أنه أفتى بجواز أخذ
 العوض في حق القرار والتصرف وعدم صحة الرجوع وبإلجالة فالمسألة ظنية والنظر متشابهة والبحث فيها
 مجال وإن كان لا يظهر فيها ما قلنا فالأولى ما قاله في البحر من أنه ينبغي الإبراء العام بعده والله سبحانه أعلم (تنبيه)
 ما قلنا في الفراغ عن الوظيفة يقال مثله في الفراغ عن حق التصرف في مشد مسكة الأرضي وبإني بيانها قريبا
 وكذا في فراغ الزعيم عن تيماره ثم إذا فرغ عنه لغيره ولم يوجهه السلطان للمفروغ له بل أبقاء على الفارغ
 أو وجهه لغيرهما ينبغي أن يثبت الرجوع للمفروغ له على الفارغ يبدل الفراغ لأنه لم يرض بدفعه إلا بمقابلته ثبوت
 ذلك الحق له لا بمجرد الفراغ وإن حصل لغيره وبهذا أفتى في الاسماعيلية والحامدية وغيرهما خلافا لما أفتى به
 بعضهم من عدم الرجوع لأن الفارغ فعل ما في وسعه وقد رتبته إذ لا يفتي أنه غير المقصود من الطرفين ولا سيما إذا
 ابتى السلطان أو القاضي التيمار أو الوظيفة على الفارغ فإنه يلزم اجتماع العوضين في تصرفه وهو خلاف
 قواعد الشرع فافهم والله سبحانه أعلم (قوله ويلزم خلو الحوائت) عبارة الاشياء أقول على اعتباره
 أي اعتبار العرف الخاص ينبغي أن يفتي بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلو الحوائت لازم وبصبر الخلو

قوله يستحق النزول به كذا
 رايته والظاهر أن يقال النزول
 عنه اه من خط المؤلف

ويلزم خلو الحوائت فليس لرب
 الحائوت إخراج ولا إجارتها
 لغيره ولو وقفا انتهى ملخصا

مطلب في خلو الحوائت

في الحانوت حقاله فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوانيت
الجلول في الغورية أن السلطان الغوري لما بناها أسكنها التجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا أخذهم منهم وكتب
ذلك بكتاب الوقف اه وقد أعاد الشارح ذكر هذه المسألة قبيل كتاب الكفالة ثم قال قلت وأيد في زواهر
الجواهر بما في واقعات الضرري رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولى أمره للقاضي فأمره القاضي بقتنه
واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو أولى بدكانه وإن كان له خلوه فهو أولى بخلوه أيضا وله الخيار في
ذلك فإن شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وإن شاء اجازها ورجع بخلوه على المستأجر وبؤمر المستأجر بأداء
ذلك إن رضي به ولا يؤمر بالخروج من الدكان اه بلفظه اه لكن قال السيد الجوى أقول ما نقل عن
واقعات الضرري من ذكر لفظه الخلو فضلا عن أن يكون المراد بها ما هو المتعارف كذب فإن الابات من النقلة
كصاحب جامع الفصولين نقل عبارة الضرري ولم يذكر فيها لفظ الخلو وهذا قد اشتهر نسبة مسألة الخلو إلى
مذهب الامام مالك والحال انه ليس فيه نص عنه ولا عن احد من أصحابه حتى قال البدر القرافي من المالكية
انه لم يقع في كلام الفقهاء التعرض لهذه المسألة وانما فيها قبا للعلامة ناصر الدين القاني المالكي بناها على
العرف وخترجها عليه وهو من أهل الترجيح فيعتبر بخبره وان نوزع فيه وقد اتشرت قبا في المشارق
والمقارب وتلقاها علماء عصره بالقبول اه قلت ورأيت في فتاوى الكازروني عن العلامة للقاني انه
لومات صاحب الخلو يوفي منه ديونه ويورث عنه وينقل لبيت المال عند فقد الوارث اه هذا وقد استدل
بعضهم على لزومه وصحة بيعه عند نابع في الخلية رجل باع سكني له في حانوت لغيره فأخبر المشتري أن اجرة الحانوت
كذا فظهر أنها أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يرذ السكني بهذا العيب اه وللعلامة الشربلاني رسالة رذنها
على هذا المستدل بأنه لم يفهم معنى السكني لأن المراد بها عين مركبة في الحانوت وهي غير الخلو ففي الخلاصة
اشترى سكني حانوت في حانوت رجل مركبا وأخبره البائع أن اجرة الحانوت كذا فاذا هي أكثر ليس له أن يرذ وفي
جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكني في دكان وقف فقال المتولى ما أدنت له أي للبائع بوضعها فأمره أي أمر
المشتري بالرفع فلو شراه بشرط القرار يرجع على بانه والافلا يرجع عليه بثمنه ولا ينقصانه اه ثم نقل عن عدة
كتب ما يدل على أن السكني عين فائنة في الحانوت ورذنها أيضا على الاشياء بأن الخلو لم يقل به الا متأخر من
المالكية حتى افترى بخصه وقفه ولزم منه أن أوقاف المسلمين صارت للكافرين بسبب وقف خلوها على كثرتهم
وبأن عدم اخراج صاحب الحانوت لصاحب الخلو يلزم منه حجر الحز المكلف عن ملكه واتلاف ماله مع أن
صاحب الخلو لا يعطى أجر المثل ويأخذ هو في نظير خلوه قدرا كثيرا بل لا يجوز هذا في الوقف وقد نصوا على أن
من سكن الوقف يلزمه أجر المثل وفي منع الناظر من اخراجه تفويت نفع الوقف وتعطيل ما شرطه الواقف من
اقامة شعائر مسجد ونحوها اه ملخصا قلت وما ذكره حق خصوصا في زمانها هذا وأما ما يتمسك به صاحب
الخلو من انه اشترى خلوه بما ل كثير وأنه بهذا الاعتبار تصير اجرة الوقف شيئا قليلا فهو متمسك باطل لأن ما أخذه
منه صاحب الخلو الاول لم يحصل منه نفع للوقف فيكون الدافع هو المضيع ماله فكيف يحمل له ظلم الوقف بل
يجب عليه دفع اجرة مثله وإن كان له فيه نبي زائد على الخلو من بناء ونحو مما يسمى في عرفنا بالكدك وهو المراد
من لفظ السكني المار فاذا لم يدفع اجرة مثله يؤمر برفعه وإن كان موضوعا باذن الواقف أو أحد الناظر ويرجع
هذا إلى مسألة الارض المحتكرة المنقولة في اوقاف الخوص حيث قال حانوت أصله وقف وعمارته لرجل وهو
لا يرضى أن يستأجر أرضه بأجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل بأكثر مما يستأجر
صاحب البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره ولا يترك في يده بذلك الاجر اه وقوله ولا يترك في يده يفيد أنه أحق
من غيره حيث كان ما يدفعه أجر المثل فهنا يقال ليس للمؤجر أن يخرج به ولا أن يأمره برفعه اذ ليس
في استبقائه ضرر على الوقف مع الرق ببه يدفع الضرر عنه كما أوضحناه في الوقف وعن هذا قال في جامع
الفصولين وغيره بنى المستأجر أو غرس في أرض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمي بالكردار له الاستبقاء
بأجر المثل اه وفي الظيرية وقد صرح علماؤنا بأن اصحاب الكردار حق القرار وهو أن يحدث المزارع
والمستأجر في الارض بناء أو غرسا أو كبسا بالتراب باذن الواقف أو الناظر فتبقى في يده اه وقد يقال ان
الدراهم التي دفعها صاحب الخلو للواقف واستعان بها على بناء الوقف شبهة بكبس الارض بالتراب فيصير له

قوله يرجع على بانه أي لان
البيع اذا وقع بهذا الشرط
يقع فاسدا والانهو صحيح
ولا رجوع له على البائع بشئ
اه منه

مطلب في الكدك

حق القرار فلا يخرج من يده اذا كان يدفع اجر المثل ومثله ما لو كان يرمي دكان الوقف فيقوم بلوازمها من ماله باذن الناظر أما مجرد وضع اليد على الدكان ونحوها وكونه يستأجرها عدة سنين بدون شيء مما ذكر فهو غير معتبر فله مؤخر اخراجها من يده اذا مضت مدة اجارته وايجارها لغيره كما او خصناه في رسالتنا بتعريف العبارة في بيان من هو الحق بالاجارة وذكرنا حاصلها في الوقف وعلى ما ذكرناه من أن صاحب الخلو المعتبر الحق من غيره لو استأجر بأجر المثل يحمل ما ذكره في الخبرية من الوقف حيث سئل في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في الحوائيت وغيرها هل يصير حق الاصل لصاحب الخلو ويجوز بيع سكناه وشراؤه واذا حكم به حاكم شرعي يجتنع على غيره من أحكام الشرع الشريف ننقذه ثم ذكر في الجواب عبارة الاشياء وواقعات الضرري وما ذكرناه من مسألة الارض المحتكرة ومسألة حق القرار ومسألة بيع السكنى ثم قال أقول ليس الغرض بايراد هذه الجمل القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه من مالكي يراه او غيره صحيح ولزم وارتفع الخلاف خصوصاً فيما للناس اليه ضرورة لاسيما في المدن المشهورة كمصر ومدينة الملك فانهم يتعاطونه ولهم فيه نفع كلي وبضربهم نقضه واعاداه فلم يبق له تكثر الاوقاف ألا ترى الى ما فعله الغوري كما مر وما بلغني أن بعض الملوك عمر مثل ذلك باموال التجار ولم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار وكان صلى الله عليه وسلم يجب ما خفف عن امته والدين يسرو ولا مفسدة في ذلك في الدين ولا عار به على الموحدين والله تعالى اعلم اهـ ملخصاً ومن أفتى بلزوم الخلو الذي يكون بمقابلته دراهم يدفعها للمستولى او المالك العلامة المحقق عبد الرحمن افندي العمادي صاحب هدية ابن العماد وقال فلا يملك صاحب الخانات اخراجه ولا اجارته لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم فيبقي بجواز ذلك للضرورة قياساً على بيع الوفاء الذي تعارفه المتأخرون احتيالا على الربا الخ قلت وهو مقيد أيضاً بما قلنا بما اذا كان يدفع أجر المثل والا كانت سكناه بمقابلته ما دفعه من الدراهم عين الربا كما قالوا في دفع للمقرض دار ليسكنها أو جارا ليركبه الى أن يستوفى قرضه انه يلزمه أجرة مثل الدار أو الجار على أن ما اخذه المتولى من الدراهم ينتفع به لنفسه فلو لم يلزم صاحب الخلو أجرة المثل للمستحقين يلزم ضياع حقهم اللهم الا أن يكون ما قبضه المتولى صرفه في عمارة الوقف حيث تعين ذلك طريقاً الى عمارة ولم يوجد من يستأجره بأجرة المثل مع دفع ذلك المبلغ اللازم للعمارة فحينئذ قد يقال بجواز سكناه بدون أجرة المثل للضرورة ومثل ذلك يسمى في زماننا مرصداً كما قد مناه في الوقف والله سبحانه اعلم بقي طريق معرفة أجر المثل ويذني أن يقال فيه اننا ننظر الى ما دفعه صاحب الخلو للواقف أو المتولى على الوجه الذي ذكرناه الى ما ينقذه في مرتبة الدكان ونحوها فاذا كان الناس يرغبون في دفع جميع ذلك لصاحب الخلو ومع ذلك يستأجرون الدكان بمائة مثلاً فالمائة هي أجرة المثل ولا يتطرق الى ما دفعه هو الى صاحب الخلو السابق من مال كثير طمعاً في أن أجرة هذه الدكان عشرة مثلاً كما هو الواقع في زماننا لان ما دفعه من المال الكثير لم يرجع منه نفع للوقف أصلاً بل هو محض ضرر بالوقف حيث لزم منه استئجار الدكان بدون اجرتها بغير فاحش وانما يتطرق الى ما يعود نفعه الى الوقف فقط كما ذكرنا نعم جرت العادة أن صاحب الخلو حين يستأجر الدكان بالأجرة اليسيرة يدفع للناظر دراهم تسمى خدمة هي في الحقيقة تكمله أجرة المثل أو دونها وكذا اذا مات صاحب الخلو أو نزل عن خلوه لغيره يأخذ الناظر من الوارث أو المنزل له دراهم تسمى تصديقا فهذه تحسب من الأجرة أيضاً ويجب على الناظر صرفها الى جهة الوقف كما قد مناه في كتاب الوقف في مسألة العوايد العرفية والله سبحانه وتعالى أعلم (تنبيه) ذكر السيد محمد ابو السعود في حاشيته على الاشياء أن الخلو يصدق بالعين المتصل اتصال قرار بغيره وكذا الجدل المتعارف في الحوائيت المملوكة ونحوها كالقهاوى نارية تعلق بماله حق القرار كالبناء بالخانات وتارة تعلق بما هو أعم من ذلك والذي يظهر أنه كخلو في الحكم بجماع وجود العرف في كل منه ما و اراد بالمتصل اتصال قرار ما وضع لاي فصل كالبناء ولا فرق في صدق كل من الخلو والجدل به وبالمتصل لا على وجه القرار كالخشب الذي يركب بالخانات لوضع عدة الحلاق مثلاً فان الاتصال وجد لكن لا على وجه القرار وكذا يصدق ان مجرد المنفعة المقابلة للدراهم لكن ينفرد بالجدل بالعين الغير المتصلة أصلاً كالبنكارج والفناجين بالنسبة للقهوة والقشة والقوط بالنسبة للعمام والشونة بالنسبة للقرن وبهذا الاعتبار يكون الجدل أعم من أن يكون الخلو بناءً أو غراساً بالارض المحتكرة أو المملوكة يجري فيه حق

في بيان مشد المسكة

وفي معنى المفق للمصنف معزيا
للؤلؤ الجبة عمارة في ارض بيعت
فان بناء أو اشجارا جازوا ان كرابا
أو كرى انهار او نحو مما لم يكن
ذلك بحال ولا بمعنى مال لم يجز
اتهم قلت ومفاده أن بيع
المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا
جعلوه الآن فراغا كالوظائف
فليمرر انتهى وسنذكره في
بيع الوفاء (وينقد) أيضا
(بلفظ واحد كما في بيع) القاضي
والوصي و (الاب من طفله
وشرائه منه) فانه لو فور شقيقته
جعلت عبارته كعبارتين

مطلب

في انقضاء البيع بلفظ واحد
من الجانبين

قوله أي يبعه مال اليتيم من يبيع
آخر الخ أقول ما نقل عن البدائع
مخالفا لما هو المنقول عن الأئمة
المعتبرين كالنقيش أبي جعفر
الطحاوي أحد المجتهدين في
المسائل والقاضي أبي جعفر
الاستروشن وغيرهما في
احكام الصغار نقل عن القاضي
أبي جعفر القاضي اذا باع مال
أحد اليتيمين من الآخر وكذا
الاب والوصي لو فعل لا يجوز
بالاتفاق وذكر رشيد الدين في
فتاواه القاضي في بيع مال
أحد الصغيرين من الآخر مثل
الوصي بخلاف الأب وفي
الحاصل من شرح الطحاوي
لا يجوز من الوصي بيع مال
أحد اليتيمين من الآخر ويجوز
ذلك من الأب اذا لم يفحص الغيب
اه اذا علمت ذلك ظهر لك انه
لا وجه لاحاطة بالاب هنا

الشفعة لانه لما اتصل بالارض اتصال قرارا التحق بالعقار اه قلت ما ذكره من جريان الشفعة فيه سهو ظاهر
لخالفته المنصوص عليه في كتب المذهب كما سيأتي في بابها ان شاء الله تعالى فافهم هذا غاية ما تحترق
في مسألة الخلو فاعتنه فانه مفرد وقد اوضحنا الفرق في باب مشد المسكة من تنقيح الفتاوى الحامدية بين المشد
والخلو والجدل والقيمة والمرصد المتعارفة في زماننا ايضا كما لا يوجد في غير ذلك الكتاب والجدل الله الملك الوهاب
(قوله وفي معنى المفق الخ) افاد به أن الخلو اذا لم يكن عينا قائمة لا يصح بيعه (قوله جاز) ترك قد ذكره
في معنى المفق وهو قوله اذا لم يشرط تركها اه ومثله في الخالية أي لانه شرط مفسد للبيع (قوله وان كرابا
أو كرى انهار) في المغرب كرب الارض كرابا قلبها للحرث من باب طلب وكريت التهر كرايا حفرته (قوله ولا بمعنى
مال) لعل المراد به التراب السمي كبسا وهو ماء كبس به الارض أي نظم وتسوى قتائل وفي ط هو
كالسكنى في الارض الموقوفة بطريق الخلو وكالجدل على ما سلف (قوله ومفاده أن بيع المسكة لا يجوز)
لانها عبارة عن كرب الارض وكرى انهارها سميت مسكة لان صاحبها صار له مسكة بها بحيث لا تنزع من يده
بسيما وتسمى أيضا مشد مسكة لان المشد من الشدة بمعنى القوة أي قوة التمسك ولها أحكام مبنية على أواخر
سلطانية أفتى بها علماء الدولة العثمانية ذكر كثير منها في بابها من تنقيح الفتاوى الحامدية منها انها لا تورث
وانما توجه للابن القادر عليها دون البنت وعند عدم الابن تعطى للبنت فان لم توجد فلا لا لاب فان لم يوجد
فلاخت الساكنة في القرية فان لم توجد فلا لا مذكر الشارح في خراج الدر المنقى انها تنقل للابن ولا تعطى
البنت حصه وان لم يترك ابنا بل يتدلى عليها ويعطى صاحب التيمار لمن أراد وفي سنة ثمانية وخمسين وتسعمائة
في مثل هذه الاراضي التي تحبى وتفلح بعمل وكلفة دراهم فعلى تقدير أن تعطى للغير الطابو فالبنت لما كان يلزم
حرمانهن من المال الذي صرفه أبوهن ورد الامر السلطاني بالاعطاء لهن لكن تنافس الاخت البنت في ذلك
فيؤتى بجماعة ليس لهن غرض فأى مقدار قدروا به الطابو تعطيه البنت ويأخذن الارض اه ونقل
في الحامدية انه اذا وقع التفويض بلاذن صاحب الارض يعنى التيمارى الذى وجه السلطان له أخذ
خراجها لا تزول الارض عن يد المفوض حقيقة فكانت في يد المفوض اليه عارية واذا كانت الارض وقفا
فتفويضها متوقف على اذن الناظر لا على اجازة التيمار ولا تورحم للمسكة له مع وجوده بدون وجه شرعى
واذا زرع اجنبى فيها بلاذن صاحب المسكة يؤمر بقطع الزرع ويسقط حق صاحبها منها بتركها ثلاث سنوات
اختيارا اه فافهم (قوله ولذا جعلوه) أى جعلوا يبيعها والمراد به الخروج عنها يعنى أن المسكة لما لم تكن
مالا متوقفا لا يمكن بيعها فاذا أراد صاحبها النزول عنها لغرض بيعه جعلوا ذلك بطريق الفراغ كالنزول عن
الوظائف وقد مناعن المفق أى السعور أنه أفتى بجوازه وكان الشارح لم يطلع على ذلك فأمر بتحريره والله
سبحانه اعلم (قوله وسنذكره في بيع الوفاء) اى قبيل كتاب الكفالة والذى ذكره هناك هو النزول عن
الوظائف ومسألة الخلو ولم يتعرض هناك للمسكة (قوله وينقد أيضا) أى كما ينقد بإيجاب وقبول منهما
او بتعط من الجانبين ط (قوله بلفظ واحد) ظاهره انه لا يكون بالتعاطى هنا (قوله كما في بيع القاضي) أى
يبيع مال اليتيم من يبيع آخر أو شرائه له كذلك اما عقده لنفسه فلا يجوز لان فعله قضاء وقضاؤه لنفسه باطل أفاده
في البحر جامع بذلك بين ما في البدائع من الجواز وما في الخزائنه من عدمه ط (قوله والوصي) اى اذا اشترى
اليتيم من مال نفسه او لنفسه منه بشرطه المعروف وقيدته في نظم الزندوبسى بما اذا لم يكن نصبه القاضي اه
فتح أى لان وصى القاضي وكيل محض والوصي لا يملك البيع او الشراء لنفسه خلاصة واراد بالشرط المعروف
الخيرية وهى في الشراء من مال اليتيم لنفسه أن يكون ما يساوى عشرة بخمسة عشر وفى البيع منه بالعكس
وقيل يكتفى بدرهمين في العشرة والاول المعتمد كما قدمناه قبيل البيوع (قوله والاب من طفله) ولا تشرط
فيه الخيرية كما في العروزاد فيمن يتولى العقد من الطرفين العبد اذا اشترى نفسه من مولاه بأمره والرسول من
الجانبين بخلاف الوكيل منهما اه زاد في الدرر قوله وكذا لو قال بعث منك هذا درهم فقبضه المشتري
ولم يقل شيئا ينقد البيع اه وقال في العزيمة والظاهر أن هذا من باب التعاطى اه وفيه نظر لان بيع
التعاطى ليس فيه ايجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط كما قدمناه عن الفتح وقد مناعنه أن القبول يكون
بالقول والفعل وأن القبض قبول فحينئذ لم يوجد انفراد أحدهما بالعقد (قوله فانه لو فور شقيقته الخ) أى

٢ وكذلك الوصي فانه وان
جازيعة وشراؤه منه بشرط
الخيرية ~~لكن~~ لا تكفي عبارته
عن عبارتين كما هو مصرح به في
الخاتمة والبرازية وغيرهما كتبه
خويدمه عبد الغني الغني هكذا
وجدتها من نسخة المؤلف اه

وقامه في الدرر (واذا اوجب
واحد قبل الآخر) بانعا
كان او مشترى (في المجلس) لان
خيار القبول مقيد به (كل
المبيع بكل الثمن او تركه) لئلا
يلزم تفريق الصفقة (الا اذا)
اعاد الايجاب والقبول او رضى
الآخر وكان الثمن منقسما على
المبيع بالاجزاء تكيل وموزون
والالا وان رضى الآخر لعدم
جواز المبيع بالحصة ابتداء
مطلب
في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة
وتفريقها

قوله أى وان يكن الثمن الخ
هكذا محطه ولعل صوابه
وان لا يكن الخ بدليل الاضرب
بعده تأمل اه صحيحه

ووصى الاب نائب عنه فله حكمه ولذا سكنت عنه وأما القاضي فكذلك (قوله وقامه في الدرر) ذكر فيها
بعد عبارة الشارح مانصه فلم يحتج الى القبول وكان أصيلا في حق نفسه ونائبه عن طفله حتى اذا بلغ كانت العهدة
عليه دون أبيه بخلاف ما اذا باع مال طفله من أجنبي فبلغ كانت العهدة على أبيه فاذا لم يملكه الثمن في صورة
شراؤه لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضي ويلا يقبضه للصغير فترده على أبيه فيكون أمانة عنده اه (قوله
قبل الآخر) بكسر الباء من القبول المقابل للايجاب وقوله وأترك عطف عليه أى بخير الآخرين القبول
والترك في المجلس مادام الموجب على ايجابه فلورجع عنه قبل القبول بطل كما يأتى ولا بد أيضا من كون القبول
في المجلس وكونه موافقا للايجاب كما به عليه وكونه في حياة الموجب فلو مات قبله بطل الا في مسألة على
ما فهمه في الضرورة في النهي بأنه لا استثناء فراجع وكونه قبل رد الخطاب للايجاب وكونه قبل تغير المبيع
فلو قطعت يد الجارية بعد الايجاب وأخذ البائع ارشها لم يصح قبول المشتري كما في الخاتمة بحر والظاهر أن
التقييد بأخذ الارش اتفاقى نهر قلت ويؤيده قول التنازعانية ودفع ارش البائع الى المشتري ولم يدفع (قوله
في المجلس) حتى لو تكلم البائع مع انسان في حاجة فانه يطل بحر فالمراد بالمجلس ما لا يوجد فيه ما يدل على
الاعراض وأن لا يشتغل بمقوله فيه وان لم يكن للاعراض أفاده في النهر فان وجد بطل ولو اتحد المكان ط
(قوله كل المبيع بكل الثمن) بيان لاشتراط موافقة القبول للايجاب بأن يقبل المشتري ما أوجبه البائع
بما أوجبه فان خالفه بأن قبل غير ما أوجبه أو بعضه أو بغير ما أوجبه أو بعضه لم يشهد الا في الشفعة كما قد سناه
في شروط العقد والافصا اذا كان الايجاب من المشتري فقبل البائع بأنقص من الثمن صح وكان خطأ وكان من
البائع فقبل المشتري بأزيد صح وكان زيادة ان قبلها في المجلس لزمت أفاده في البحر وذكر أن هبة الثمن بعد
الايجاب قبل القبول تطل الايجاب وقيل لا ويكون ابراء وسكوت المشتري عن الثمن مفيد للمبيع اه (قوله
لئلا يلزم تفريق الصفقة) متى ضرب البد على البد في البيع ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه مغرب قال في
البحر ولا بد من معرفة ما يوجب اتحادها وتفريقها وحاصل ما ذكره أن الموجب اذا اتحد وتعدد الخطاب
لم يجز التفريق بقبول أحدهما بانعا كان الموجب او مشترى وعلى عكسه لم يجز القبول في حصة أحدهما وان
اتحد لم يصح قبول الخطاب في البعض فلم يصح تفريقها مطلقا في الاحوال الثلاثة لاتحاد الصفقة في الكل وكذا
اذا اتحد العاقدان وتعدد المبيع كأن يوجب في مثليين او قبي ومثلى لم يجز تفريقها بالقبول في أحدهما الا أن
يرضى الآخر بذلك بعد قبوله في البعض ويكون المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالاجزاء كعبد واحد أو مكمل
أو موزون فيكون القبول ايجابا بالرضى قبولاً وبطل الايجاب الا قول فان كان مما لا ينقسم الا بالقيمة كثنوين
وعبدان لا يجوز فلين ثمن كل واحد فلا يخلو ما أن يصح رلفظ البيع فالاتفاق على انه صفتان فاذا قبل
في احد هما يصح كقوله بعثك هذين العبدين بعثك هذا بألف وبعثك هذا بألف واما أن لا يكرهه وفصل الثمن
فظاهر الهداية التعدد وبه قال بعضهم ومنعه الآخرون وجعلوا كلامه على ما اذا أكثر لفظ البيع وقيل ان
اشتراط تكراره للتعدد استحسان وهو قول الامام وعدمه قياس وهو قوله ما ورجحه في الفتح بقوله والوجه
الاكتفاء بمجرد تفريق الثمن لان الظاهر أن فائدة ليس الاقصده بأن يبيع منه ايها شاء والا فلا وكان غرضه أن
لا يبيعها منه الاجله لم تكن فائدة لتعين ثمن كل اه واعلم أن تفصيل الثمن انما يجعلها عقدين على القول به
اذا كان الثمن منقسما عليهم باعتبار القيمة أما اذا كان منقسما عليهم باعتبار الاجزاء كالقفيزين من جنس واحد
فان التفصيل لا يجعله في حكم عقدين للانقسام من غير تفصيل فلم يعتبر التفصيل كما في شرح المجمع للمصنف وهو
تقييد حسن اه ما في البحر ونظام الكلام فيه (قوله الا اذا أعاد الايجاب والقبول) كأن قال اشتريت
انصف هذا المكمل بكذا وقبل الآخر فيكون بيعا مستأنفا لوجود ركنيه وبطل الا قول (قوله او رضى الآخر)
أى بدون إعادة الايجاب فيكون القبول ايجابا بالرضى قبولاً كما مر (قوله تكيل وموزون) أدخلت الكاف
العبد الواحد كما سلف ذكره في عبارة البحر ط ووجه الصحة انه اذا كان الثمن منقسما عليهما باعتبار الاجزاء
تكون حصة كل بعض معلومة (قوله والا لا) أى وان يكن الثمن منقسما عليهما كذلك بل كان منقسما
باعتبار القيمة كما اذا كان المبيع عبيدين او ثوين لا يصح القبول في احد هما وان رضى الآخر لجهالة ما يخص
احدهما من الثمن (قوله لعدم جواز المبيع بالحصة ابتداء) صورته ما اذا قال بعث منك هذا العبد بحصته من

الالف الموزع على قيمته وقيمة ذلك العبد الآخر فانه باطل لجهالة الثمن وقت البيع كذا في فصل قصر العام من التلويح عزيمة وقوله ابتداء خرج به ما اذا عرض البيع بالحصة بأن باعه الدار بتمامها فاستحق بعضها ورضى المشتري بالباقي فانه يصح لعروض البيع بالحصة انتهاء وقد علمت أن محمل عدم الجواز فيما إذا لم يكثر الثمن ولفظ البيع أو بفصل الثمن فقط على ما ذهب اليه صاحب الهداية ط (قوله كما حذر الوافي) لم يذكر الوافي في هذا المحل تحريرا ط (قوله أو بين ثمن كل) أي فيما إذا كان المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالقيمة كعبد بن وتوبين (قوله وان لم يكثر لفظ بعث) لانه بمجرد تفصيل الثمن تعدد الصفقة على ما هو ظاهر الهداية كما مر (قوله وهو المختار) تقدم وجه ترجيحه عن الفتح (قوله بطل الايجاب ان رجوع الموجب الخ) قال في البحر والحاصل أن الايجاب يبطل بما يدل على الاعراض ورجوع أحدهما عنه وبموت أحدهما وإذا قلنا أن خيار القبول لا يورث وتغير المبيع بقطع يد وتخل عيصرو زيادة بولادة وهلاكه بخلاف ما إذا كان بعد قطع عينه بأقصة سماوية أو بعد ما وهب للمبيع هبة كافي المحيط وقد مناهه يبطل بهبة الثمن قبل قبوله فأصل ما يبطله سبعة فلنحفظ اه (قوله قبل القبول) وكذا معه فلو خرج القبول ورجوع الموجب معا كان الرجوع أولى كافي الخاتمة بحر (قوله وان لم يذهب عن مجاسه على الراجح) وقيل لا يبطل مادام في مكانه بحر ويبطل بالقيام وان كان لمصلحة لا معرضا كافي القسنة قال في النهر واختلاف المجلس باعتراض ما يدل على الاعراض من الاشتغال بعمل آخر كما كل الا اذا كان لقمة وشرب الا اذا كان الاناء في يده ونوم الا أن يكونا جالسين وصلاة الا اتمام الفريضة او شفع ففلا وكلام ولو لحاجة ومثني مطلقا في ظاهر الرواية حتى لو تابعا وهما بمسكين أو سيران ولو على دابة واحدة لم يصح واختار غير واحد كالطحاوي انه ان أجاب على فور كلامه متصلا جاز وصححه في المحيط وقال في الخلاصة لو قبل بعد ما مثني خطوة أو خطوتين جاز وفي جمع التفريق وبه تأخذ وفي المجتبى المجلس المتحد أن لا يستغل أحد المتعاقدين بغير ما عقده المجلس أو ما هو دليل الاعراض والسفينة كالبيت فلا ينقطع المجلس بغيرانها لانها لا يمكن ان يقاها اه ملخصا ط وفي الجوهر لو كان قائما فقد لم يبطل بحر وكذا لو ناما جالسين لا لو مضطجعين أو أحدهما فتح تأمل (قوله فانه كجلس خيار الخيرة) أي التي ملكها زوجها طلاقها بقوله لها اختار نفك وفي البحر عن الحاوي القدسي ويبطل مجلس البيع بما يبطل به خيار الخيرة اه وهذا أولى لان خيارها يقتصر على مجلسها خاصة لا على مجلس الزوج بخلاف البيع فانه يقتصر على مجلسهما كافي البحر عن غاية البيان (قوله وكذا سائر التملكيات فتح) لم يذكر في الفتح الاخبار الخيرة ط وفي البحر قيد بالبيع لان الخلع والعق على مال لا يبطل الايجاب فيه بقيام الزوج والمولى لكونه يمينا ويبطل بقيام المرأة والعبد لكونه معاوضة في حقهما كافي النهاية اه (قوله خلافا للشافعي) وبقوله قال احمد وبقولنا قال مالك كافي الفتح (قوله وحديثه) أي الخيارات والشافعي وقد روي بروايات متعددة كافي الفتح منها ما في البخاري من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون البيع خيارا ط (قوله محمول على تفرق الاقوال) هو أن يقول الآخر بهد الايجاب لا يشتري أو يرجع الموجب قبل القبول واستناد التفرق الى الناس مراد به تفرق أقوالهم كثيرا في الشرع والعرف قال الله تعالى وما تفرق الذين أوثوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وقال صلى الله عليه وسلم افترقت بنو اسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة وستفرق امتي على ثلاث وسبعين فرقة فتح (قوله اذا الاحوال ثلاثة الخ) لان حقيقة استتبابين المشتغلان بأمر البيع لا من تم البيع بينهما وانقضى لانه مجاز والمتشاغلان يعني المتساومين يصدق عند ايجاب أحدهما قبل قبول الآخر انهما متبايعان فيكون ذلك هو المراد وهذا هو خيار القبول وهذا حل ابراهيم النخعي رحمه الله تعالى لا يقال هذا أيضا مجازا لان الثابت قبل قبول الآخر باع واحد لا متبايعان لا نقول هذا من المواضع التي تصدق الحقيقة فيها بجزء من معنى اللفظ ولاننا منهم من قول القائل زيد وعمر وهما متبايعان على وجه التبادر لانهم مشتغلان بأمر البيع متراوضان فيه فليكن هو المعنى الحقيقي والخل على الحقيقي متعين فيكون الحديث لنفي توهم انهما اذا اتفقا على الثمن وتراضا عليه ثم اوجب أحدهما البيع يلزم الآخر من غير ان يقبل ذلك أصلا للاتفاق والتراضى السابق على أن السمع والقياس معضدان للمذهب أما السمع فقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وهذا عقد قبل التصير وقوله تعالى

مطلب
ما يبطل الايجاب سبعة

كما حذر الوافي أو (بين ثمن كل) كقوله بعتهما كل واحد بمائة وان لم يكثر لفظ بعث عند أبي يوسف ومحمد وهو المختار كافي الشربة ليلية عن البرهان (وما لم يقبل بطل الايجاب ان رجع الموجب) قبل القبول (أو قام أحدهما) وان لم يذهب (عن مجلسه) على اراجح نهر وابن الكمال فانه كجلس خيار الخيرة وكذا سائر التملكيات فتح (واذا وجد الزم البيع) بلا خيار الا لعب أو رؤية خلافا للشافعي وحديثه محمول على تفرق الاقوال اذا الاحوال ثلاثة قبل قولهما وبعده وبعده أحدهما

قوله الا انهما الخ لعل الصواب اسقاط الأوزيادة لا قبل قوله فنهتم تأمل اه معجته

واطلاق المتبايعين في الاول
مجاز الاول وفي الثاني مجاز
الكون وفي الثالث حقيقة
فيحصل عليه (وشرط لصحته
معرفة قدر) مبيع وغن
(ووصف غن)

قوله جاز ولم يكن ذلك بيع
المجهول قال الحير الرمي
لم يذ كر خيار الغبن للبائع
ولاشك ان له ذلك على ما عليه
الفتوى حيث كان الغبن
فاحشا للتغريب وقد اقيمت به
في مثل ذلك مرارا والله سبحانه
أعلم اه قلت وبه صرح في
الحاوي اه منه

لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وبعد الايجاب والقبول تصدق تجارة
عن تراض من غير توقف على التصدير فقد أباح الله تعالى أكل المشتري قبل التصدير وقوله تعالى وأشهدوا اذا
تبايعتم أمر بالتوقف على التصدير فقد أباح الله تعالى أكل المشتري قبل التصدير وقوله تعالى وأشهدوا اذا
الخيار وعدم لزوم قبله كان ابطالا لهذه النصوص وأما القياس فعلى التكاثر والخلع والعقود والكتابة كل
منها عقد معاوضة يتم بلا خيار المجلس بمجرد اللفظ الدال على الرضى فكذا البيع وقامه في المنع والفتح ط
(قوله مجاز الاول) أي باعتبار ما يؤول اليه عاقبته ط عن المنع مثل اني أراقي اعصر خرا (قوله مجاز
الكون) أي باعتبار ما كان عليه من قبل مثل وأتو اليك أموالهم (قوله وشرط لصحته معرفة قدر
جمع وغن) كترخلة وخسة دراهم او اكرار خطة فخرج ما لو كان قدر المبيع مجهولا أي جهالة فاحشة
فانه لا يصح وقيدنا بالفاحشة لما قالوه لو باعه جميع ما في هذه القرية أو هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها لا يصح
لفحص الجهالة أما لو باعه جميع ما في هذا البيت أو الصندوق والجو الق قاله فانه يصح لان الجهالة يسيرة قال
في القنية الا اذا كان لا يحتاج معه الى التسليم والتسلم فانه يصح بدون معرفة قدر المبيع كمن اقترأن في يده متاع
فلان غصبا او ودعة ثم اشتراه جاز وان لم يعرف مقداره اه ومعرفة الحد ودغنى عن معرفة المقدار ففي
البرازية باعه ارضا وكرحدودها لا ذرعها طولا وعرضا جاز وكذا ان لم يذ كر الحدود ولم يعرفه المشتري اذا
لم يقع بينهما تجاحد وفيها جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع اه وعلى هذا فنزع ما
في القنية لك في يد ارض خربة لا تساوي شيئا في موضع كذا فبعضها مني بستة دراهم فقال بعثها ولم يعرفها البائع
وهي تساوي اكثر من ذلك جاز ولم يكن ذلك بيع المجهول لانه لما قال لك في يد ارض صار كأنه قال ارض كذا
وفي الجمع لو باعه نصيبه من دار فعلم العاقدان شرط اي عند الامام ويجزئه أي أبو يوسف مطلقا وشرط أي محمد علم
المشتري وحده وفي الخاتمة اشترى كذا كذا اقربة من ماء الفرات قال أبو يوسف ان كانت القرية بعينها جاز
لمكان التعامل وكذا الراوية والجزرة وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول
الامام وخرج أيضا ما لو كان الثمن مجهولا كالبيع بقيته او برأس ماله أو بما اشتراه او بعث ما اشتراه فلان فان علم
المشتري بالقدر في المجلس جاز ومنه ايضا ما لو باعه بثل ما يبيع الناس الا ان يكون شيئا لا يتفاوت نهر (قوله
ووصف غن) لانه اذا كان مجهول الوصف تتحقق المنازعة فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب الارتفاع
فلا يحصل مقصود شرعية العقد نهر (تنبيه) ظاهر كلامه كالكتبة على أن معرفة وصف المبيع غير شرط
وقد نفي اشتراطه في البدائع في المبيع والثلث وظاهر الفتح اثباته فيهما ووفق في البحر بمحمل ما في البدائع على
المشار اليه او الى مكانه وما في الفتح على غيره لكن حقق في النهر أن ما فهمه من الفتح وهم فاحش لان كلام الفتح
في الثمن فقط قلت وظاهر الاتفاق على اشتراط معرفة القدر في المبيع والثلث وانما الخلاف في اشتراط الوصف
فيهما والعلامة الشربلاني رسالة سماها نفيس المتجر بشراء الدرر حقق فيها أن المبيع المسمى جنسه لا حاجة
فيه الى بيان قدره ولا وصفه ولو غير مشار اليه أو الى مكانه لان الجهالة المانعة من الصحة تنقضي بثبوت خيار
الرؤية لانه اذا لم يوافق به رده فلم تكن الجهالة مفضية الى المنازعة واستدل على ذلك بفروع صحيحة فيها البيع
بدون بيان قدره ولا وصف منها ما قد مناه من صحة بيع جميع ما في هذا البيت أو الصندوق وشراء ما في يده من
غصب او ودعة وبيع الارض مقتصر على ذكر حدودها وشراء الارض الخربة المارة عن القنية ومنها
ما قالوا لو قال بعثت عبدي وليس له الا عبد واحد صحيح بخلاف بعثت عبدا بدون اضافة فانه لا يصح في الاصح
ومنها لو قال بعثت كرا من الخطة فان لم يكن كل الكثر في ملكه بطل ولو بعضه في ملكه بطل في المعلوم وقس في
الموجود ولو كله في ملكه لكن في موضعين أو من نوعين محتلفين لا يجوز ولو من نوع واحد في موضع واحد جاز
وان لم يصف البيع الى تلك الخطة وكذا لو قال بعثت ما في كتي فعانتهم على الجواز وبعضهم على عدمه وأول قول
الكتز ولا بد من معرفة قدر ووصف غن بأن لفظ قدر غير منقوض مضافا لما بعده من الثمن مثل قول العرب بعثت
بنصف ورع درهم قلت ما ذكره من الاكتفاء بذكر الجنس عن ذكر القدر والوصف يلزم عليه صحة البيع في نحو
بعثت خنطة بدرهم ولا تقابل به ومثله بعثت عبدا او دارا وما قاله من انتفاء الجهالة بثبوت خيار الرؤية مدفوع
بأن خيار الرؤية قد يسقط برؤية بعض المبيع فتبقى الجهالة المفضية الى المنازعة وكذا قد يطل خيار الرؤية قبلها

بموجب اودهن لما اشترى كاسياً في بيانه في بابها ولذا قال المصنف هناك صبح البيع والشراء لما لم يرباه والاشارة
اليه اولى مكانه شرط الجواز اه فافاد ان انتفاء الجهالة بهذه الاشارة شرط جواز اصل البيع لثبت بعده
خيار الرؤية نعم صحح بعضهم الجواز بدون الاشارة المذكورة ولكنه محمول على ما اذا حصل انتفاء الجهالة بدونها
ولذا قال في النهاية هناك صبح شراء ما لم يره يعنى شيئاً معي موصوفاً ومشاراً اليه اولى مكانه وليس فيه غيره
بذلك الاسم اه وقال في العناية قال صاحب الاسرار لان كلامنا في عين هي بحالة لو كانت الرؤية حاصلة لكان
البيع جائزاً اه وفي حاوى الزاھدى باع خنطة قدر معلوما ولم يعينها لا بالاشارة ولا بالوصف لا يصح اه
هذا والذي يظهر من كلامهم تفريعا وتعليلاً ان المراد بمعرفة القدر والوصف ما يتنى الجهالة الفاحشة وذلك
بما يخص المبيع عن اقطاره وذلك بالاشارة اليه ولو حضرا في مجلس العقد والافيان مقدارهم مع بيان وصفه
لومن المقدرات كبعتك كرخنطة بلدية مثلا بشرط كونه في ملكه او ببيان مكانه الخاص كبعتك ما في هذا
البيت او ما في كى او باضاقة الى البائع كبعتك عبدي ولا عبده غيره او ببيان حدود ارض في كل ذلك
تتقى الجهالة الفاحشة عن المبيع وتبقى الجهالة اليسيرة التي لا تنافي صحة البيع لارتفاعها بثبوت خيار الرؤية
فان خيار الرؤية انما يثبت بعد صحة البيع لرفع تلك الجهالة اليسيرة لالرفع الفاحشة المنافية لصحته فاعتمد
تحقيق هذا المقام بما يرفع الظنون والاهام ويندفع به التناقض واللوم عن عبارات القوم (قوله كصرى
اودمشق) وقطره اذا كان الثمن من غير النقود كالخنطة لابتد من بيان قدرها ووصفها كخرنطة بحرية
او صعيدية كما افاده الكمال وحققه في النهر (قوله غير مشار اليه) اى الى ما ذكر من المبيع والثمن قال في البحر
لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهالة مفضية الى المنازعة فيمنع التسليم والتسلم وكل جهالة هذه
صفتها منع الجواز اه (قوله لا يشترط ذلك في مشار اليه) قال في البحر وقوله غير شار قيد فيما لان المشار اليه
مبيعا كان او غنا لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه فلو قال بعتك هذه الصبرة من الخنطة او هذه الكورجة من
الارز والشاشات وهي مجهولة العدد بهذه الدراهم التي في يدك وهي مرسومة له فقبل جازولم لان الباقي جهالة
الوصف يعنى القدر وهو لا يضرب اذا لا يمنع من التسليم والتسلم اه (قوله ما لم يكن) اى المشار اليه ربويا
قوبل بجنسه اى وبيع بمجازفة مثل بعتك هذه الصبرة من الخنطة بهذه الصبرة قال في البحر فانه لا يصح لاحتمال
الربا واحتماله مانع كحقيقته (قوله او سلبا) اراد به المسلم فيه بقرينة ما بعده ولكنه لاحاجة لذكره لان المسلم
فيه مؤجل غير حاضر فلا يصح ان يكون مشارا اليه والكلام فيه (قوله لومكيلا او موزونا) فلا تكن
الاشارة اليه كما في مذروع وحيوان خلافا لهما لانه لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال
وقد ينقضي بعضه ثم يجد باقية معيبا فيرده ولا يتبدل به رب السلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره
قتلزم جهالة المسلم فيه فيما يلقى فوجب بيانه كاسيى في باب السلم (قوله خير) اى البائع والذي في النسخ
والبحر عدم التخيير وعبرة الفتح ولو قال اشتريتها بهذه الصبرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البلد
فله ان يرجع بنقد البلد لان مطلق الدراهم في البيع ينصرف الى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار
للبيع بخلاف ما لو قال اشتريت بما في هذه الخاية ثم رأت الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقد
البلد لان الصبرة يعرف مقدار ما فيها من خارجها وفي الخاية لا يعرف ذلك من الخارج فكان له الخيار ويسمى
هذا الخيار خيار الكمية لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت في النقود اه ط (قوله وصح بمن حال)
بتشديد اللام قال في المصباح حل الدين يحل بالكسر حلولا اه قيد بالثمن لان تأجيل المبيع المعين لا يجوز
ويفسده بحر واعلم ان كلام النقدين ثمن ابدا والعين الغير المثل مبيع ابدا وكل من المكمل والموزون الغير
النقد والعددي المتقارب ان قوبل بكل من النقدين كان مبيعا او قوبل بعين فان كان ذلك المكمل
والموزون المتقارب متعينا كان مبيعا ايضا وان كان غير متعين فان دخل عليه حرف الباء مثل اشتريت هذا
العبد بخرنطة كان غنا وان استعمل استعمال المبيع كان سلبا مثل اشتريت منك كرخنطة بهذا العبد فلا بد
من رعاية شرائط السلم غررا لاذكار شرح درر البحار وسأق له زيادة بيان في آخر الصرف (قوله وهو الاصل)
لان الحلول مقتضى العقد وموجبه والاجل لا يثبت الا بالشرط بحر عن السراج (قوله ثلاثى الى التزاع)
تعليل لاشتراط كون الاجل معلوما لان علمه لا يفضى الى التزاع واما مفهوم الشرط المذكور وهو انه لا يصح

كصرى اودمشق (غير
مشار اليه) (لا) يشترط ذلك
في (مشار اليه) لنفى الجهالة
بالاشارة ما لم يكن ربويا قوبل
بجنسه او سلبا اتفاقا ورأس
مال سلم لومكيلا او موزونا
خلافا لهما كاسيى (فرع)
لو كان الثمن في صرة
ولم يعرف ما فيها من خارج خير
ويسمى خيار الكمية لا خيار
الرؤية لعدم ثبوته في النقود فتح
(وصح بمن حال) وهو الاصل
(ومؤجل الى معلوم) ثلاثا
يفضى الى التزاع

مطلبه
في الفرق بين الاثمان والمبيعات

مطلب
في التأجيل الى أجل مجهول

إذا كان الاجل مجهولا فعليه كونه يفضي الى التزاع فافهم وسيد كرا المصنف في البيع الفاسد بان الاجل المفسد وغيره (تنبيه) من جهالة الاجل ما اذا باعه بألف على أن يؤدى اليه الثمن في بلد آخر ولو قال الى شهر على أن يؤدى الثمن في بلد آخر جاز بألف الى شهر ويطل الشرط لان تعيين مكان الايفاء فيما لاجل له ولا مؤنة غير صحيح فلوله حمل ومؤنة يصح ومنها اشتراط أن يعطيه الثمن على التفريق او كل اسبوع البعض فان لم بشرط في البيع بل ذكر بعده لم يفسد وكان له اخذ الكل جله وعمامة في البحر وقوله لم يفسد أى البيع فيه كلام بأق قريبا (قوله ولو باع مؤجلا) أى بلبان مدة بأن قال بعثك بدرهم مؤجل (قوله صرف لشهر) كأنه لانه المعهود في الشرع في السلم والبيع في ليقضين دينه آجلا بحر (قوله به يفتى) وعند البعض لثلاثة ايام بحر عن شرح المجمع قلت ويشكل على القولين أن شرط صحة التأجيل أن يعرفه العاقدان ولذا لم يصح البيع بثن مؤجل الى النيروز والمهرجان وصوم النصارى اذ لم يدره العاقدان كما سياتى في البيع الفاسد وكذا لو عرفه أحدهما دون الآخر قاتل (قوله فالقول لنافيه) وهو البائع لان الاصل الملول كما مر (قوله الا في السلم) فان القول لمنته لان نافية يتدى فساده بفقد شرط صحته وهو التأجيل ومدته يتدى صحته بوجوده والقول للمدعى الصحة ط (قوله فلتمدعى الاقل) لانكاره الزيادة ح (قوله والبينة فيهما) أى في المسألتين للمشتري لانه ثبت خلاف الظاهر والبيئات للاثبات ح (قوله فالقول والبينة للمشتري) لانهما لما اتفقا على الاجل فالاصل بقاؤه فكان القول للمشتري في عدم مضيه ولانه منكر توجه المطالبة وهذا ظاهر وأما تقديم بيئته على بيئته البائع فعليه في البحر عن الجوهرة بأن البيئته مقدمة على الدعوى اه وهو مشكل فان شأن البيئتين اثبات خلاف الظاهر وهو نادى البائع على أن بيئته المشتري على عدم المضى شهادة على النفي وقد يجاب عن الثاني بانه اثبات في المعنى لان المعنى أن الاجل باق تأمل وحينئذ فوجه تقديم بيئته كونها أكثر اثباتا ويدل له ما سياتى في السلم من انه ما لو اختلفا في مضى الاجل فالقول للمسلم اليه بيئته وان برهننا فينته اولى وعلة في البحر بآياتها زيادة الاجل قال فالقول قوله والبيئته بيئته هذا ولم يذكر الاختلاف في الثمن او في المبيع لانه سياتى في كتاب الدعوى في فصل دعوى الرجعين (قوله ويطل الاجل بموت المدعيون) لان فائدة التأجيل أن يجبر فيؤدى الثمن من تمام المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل بحر عن شرح المجمع وصرح قبله بانه لو مات البائع لا يطل الاجل (قوله او مجهولا) أى جهالة يسيرة بدليل التمثيل فيخرج ما لو اجمعه الى اجل مجهول جهالة فاحشة كهبوب الريح (قوله صار مؤجلا) كذا جزم به المصنف في باب البيع الفاسد كما سياتى متناوذا كره في الهداية ايضا وكذا في الزيلعي ومتن الملتقى والدرر وغيرهما وعزاء في التارخانية الى الكافي وفي الخاتمة رجل باع شيئا باع جازا وآخر الثمن الى الحصاد او الدياس قال يفسد البيع في قول أبي حنيفة وعن محمد أنه لا يفسد البيع ويصح التأجيل لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كالوكفل بحال الى الحصاد او الدياس وقال القاضي الامام أبو علي النسفي هذا يشكل بما اذا اقترض رجلا وشرط في القرض أن يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو اقترض ثم آخر لا يصح ايضا فكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام انه يفسد البيع سواء اجله الى هذه الاوقات في البيع او بعده اه قلت وهذا صحيح بخلاف ما قدمناه عن الهداية وغيرها وفيه بحث فان الحاق البيع بالقرض غير ظاهر بدليل أن القرض لا يصح تأجيله أصلا وان كان الاجل معلوما وتأجيل البيع الى اجل معلوم صحيح اتفاقا على أنه ذكر في التاسع والثلاثين من جامع الفصولين الشرط الفاسد لو ألحق بعد العقد هل يلتحق بأصل العقد عند أبي حنيفة قبل نعم وقبل لا وهو الصحيح اه ثم قال بعده استأجر أرضا وشرط تعجيل الاجرة الى الحصاد او الدياس يفسد العقد ولو لم بشرطه في العقد بل بعده لا يفسد كافي البيع فان الرواية محفوظة انه لو باع مطلقا ثم اجل الثمن الى حصاد او دياس لا يفسد ويصح الاجل اه (تنبيه) علم بما مر أن الاجال على ضربين معلومة ومجهولة والمجهولة على ضربين متقاربة كالحصاد ومتفاوتة كهبوب الريح فالثمن العين يفسد بالتأجيل ولو معلوما والدين لا يجوز لمجهول لكن لوجهات متقاربة وأبطله المشتري قبل محله وقبل فسخته للفساد انقلب جائزا لو بعد مضيه أم لو متفاوتة وأبطله المشتري قبل التفريق انقلب جائزا كما في البحر عن السراج هذا وذكر الشارح في البيع الفاسد عن العيني ما يوههم أن الاخير لا ينقلب جائزا

ولو باع مؤجلا صرف لشهره
يفتى ولو اختلفا في الاجل
فالقول لنافيه الا في السلم
به يفتى ولو في قدره فلم يفتى
الاقل والبيئتين فيهما للمشتري
ولو في مضيه فالقول والبيئتين
للمشتري ويطل الاجل بموت
المدعيون لا الدائن (فروع)
باع بجمال ثم أجله أجلا معلوما
او مجهولا كثيرا وروى وحصاد
صار مؤجلا منية

قوله تعجيل الاجرة هكذا ينظمه
ولعل صوابه تأجيل الاجرة
بدليل قوله الى الحصاد الخ
وبدليل التنظير بالبيع في قوله
كافي البيع الخ تأمل اه
معجمه

وليس كذلك فافهم ونقل الشارح هناك تعال المصنف عن ابن كمال وابن ملط أن إبطاله قبل التفريق شرط في المجهول جهالة متقاربة كالحصاد وهو خطأ كما سنبينه هناك إن شاء الله تعالى (قوله فليس بتأجيل) لأن مجرد الأمر بذلك لا يستلزم التأجيل تأمل (قوله أن اخل - بنجم) حال من فاعل جعله بتقدير القول أي جعله ربه فجعلها قاتلا أن اخل - الخ اه ح (قوله قات وبما يكثر وقوعه الخ) اعلم أنه إذا اشترى بالدرهم التي غلب غشها أو بالفلوس ولم يسلمها للبائع ثم كسدت بطل البيع والانقطاع عن أيدي الناس كالكساد ويجب على المشتري رد المبيع لو قاتما ومثله أو قيمته لو هالك وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع أصلا وهذا عنده وعندهما لا يطل البيع لأن المتعذر التسليم بعد الكساد وذلك لا يوجب القساد لاحتمال الزوال بالزواج لكن عند أبي يوسف تجب قيمته يوم البيع وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما تعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى على قول أبي يوسف وفي المحيط والثقة والحقاتي ويقول محمد يفتى رفقا بالناس اه والكساد أن تترك المعاملة بها في جميع البلاد فلو في بعضها لا يطل لكنه تعيب إذا لم ترج في بلدهم فيختار البائع أن شاء أخذه وإن شاء أخذ قيمته وحد الانقطاع أن لا يوجد في السوق وإن وجد في يد الصيارفة والبيوت هكذا في الهداية والانقطاع كالكساد كما في كثير من الكتب لكن قال في المضمرات فإن انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع هو المختار اه هذا إذا كسدت وانقطعت أما إذا غلت قيمتها وانقصت فالبيع على حاله ولا ينخير المشتري ويطلب بالنقد بذلك العبار الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي البرازية عن المتني غلت الفلوس أورخصت فعند الامام الأول والثاني أو لا ليس عليه غيرهما وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والخلاصة عن المتني ونقله في البحر وأقره حيث صرح بأن الفتوى عليه في كثير من المعبرات فيجب أن يقول عليه ابقاء وقضاء ولم ارم من جعل الفتوى على قول الامام هذا خلاصة ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في رسالته بذكر المجهود في مسألة تغير النقود وفي الذخيرة عن المتني إذا غلت الفلوس قبل القبض أورخصت قال أبو يوسف قولي وقول أبي حنيفة في ذلك سواء وليس له غيرها ثم رجع أبو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض اه وقوله يوم وقع البيع أي في صورة البيع وقوله ويوم وقع القبض أي في صورة القرض كما نبه عليه في النهري باب الصرف وحاصل ما مر أنه على قول أبي يوسف المفتي به لا فرق بين الكساد والانقطاع والرخص والغلاء في أنه تجب قيمتها يوم وقع البيع أو القرض لاشتملها وفي دعوى البرازية من النوع الخامس عشر عن فوائد الامام أبي حنيفة الكبير استقرض منه دنانير فلوس حال كونها عشرة بدائق فصارت ستة بدائق أورخص وصار عشرون بدائق يأخذ منه عددا ما أعطى ولا يزيد ولا ينقص اه قلت هذا مبني على قول الامام وهو قول أبي يوسف أولا وقد علمت أن المفتي به قوله ثانيا يوجب قيمتها يوم القرض وهو دائق أي سدس درهم سواء صار لآن ستة فلوس بدائق أو عشرين بدائق تأمل ومثله ما سبذكره المصنف في فصل القرض من قوله استقرض من الفلوس الرائجة والعدا إلى فكسدت فعليه مثلها كاسدة لا قيمتها اه فهو على قول الامام وسيأتي في باب الصرف متناوشرها اشترى شيئا به أي بغالب الغش وهو نفاق أو بفلوس نافقة فكسدت ذلك قبل التسليم للبائع بطل البيع كما لو انقطعت عن أيدي الناس فإنه كالكساد وكذا حكم الدراهم لو كسدت وانقطعت بطل وصحها بقيمة المبيع وبه يفتى رفقا بالناس بحر وحقاتي اه وقوله بقيمة المبيع صوابه بقيمة الثمن الكاسد وفي غاية البيان قال أبو الحسن لم تختلف الرواية عن أبي حنيفة في قرض الفلوس إذا كسدت أن عليه مثلها قال بشر قال أبو يوسف عليه قيمتها من الذهب يوم وقع القرض في الدراهم التي ذكرت لك أصنافها يعني البخارية والطبرية واليزيدية وقال محمد قيمتها في آخر نفاقها قال القدوري وإذا ثبت من قول أبي حنيفة في قرض الفلوس ما ذكرنا فالدراهم البخارية فلوس على صفة مخصوصة والطبرية واليزيدية هي التي غالب الغش عليها فتجبر على الفلوس فلذلك فاسها أبو يوسف على الفلوس اه ما في غاية البيان وما ذكره في القرض جاري البيع أيضا كما قدمناه عن الذخيرة من قوله يوم وقع البيع الخ ثم اعلم أن الذي فهم من كلامهم أن الخلاف المذكور إنما هو في الفلوس والدراهم الغالبة الغش ويدل عليه أنه في بعض العبارات اقتصر على ذكر الفلوس وفي بعضها ذكر العدا إلى معها وهي كافي البحر عن البناية بفتح العين المهملة والذال وكسر اللام درهم فيها غش وفي بعضها تقييد الدراهم

مطل
مهم في أحكام النقود إذا كسدت
أو انقطعت أو غلت أو رخصت

له ألف من ثمن مبيع فقال أعط
كل شهر مائة فليس بتأجيل
برازية عليه ألف من جعله ربه
فجعله ما أن اخل - بنجم حل الباقي
فلا امر كما شرط ملتقط وهي
كثيرة الوقوع قلت وبما يكثر
وقوعه ما لو اشترى بقطع
رائجة فكسدت بضرب
جديدة يجب قيمتها يوم البيع
من الذهب لا غير إذ لا يمكن
الحكام الحكم بملئها لمنع
السلطان منها ولا يدفع قيمتها
من الفضة الجديدة لأنها مالم
يغلب غشها فجيدها وردتها
سواء أجمعا

بغالبية الغرض وكذا تعليلهم قول الامام بطلان البيع بأن الثنية بطلت بالكساد لان الدراهم التي غلب غشها
 انما جعلت ثنابا لاصطلاح فاذا ترك الناس المعاملة بها بطل الاصطلاح فلم يبق ثنابقى البيع بلائى فبطل
 ولم ار من صرح بحكم الدراهم الخالصة أو المغلوبة الغش سوى ما أفاده الشارح هنا وينبغى انه لا خلاف في انه
 لا يطل البيع بكسادها ويجب على المشتري مثلها في الكساد والانتقاع والرخص والغلاء أما عدم بطلان
 البيع فلا نها عن خلقة فتلك المعاملة بها لا يطل غشيتها فلا يتأتى تعليل البطلان المذكور وهو بقاء البيع بلائى
 وأما وجوب مثلها وهو ما وقع عليه العقد كانه ذهب شخص أو مائة ريال فرنجي فالبقاء غشيتها أيضا وعدم
 بطلان تقومها وتما بيان ذلك في رسالتنا تنبيه الرقود في أحكام النقود وأما ما ذكره الشارح من انه يجب
 قيمتها من الذهب فغير ظاهر لان مثلتها لم تطل فكيف يعدل الى القيمة وقوله اذا لم يمكن الخ فيه نظر لان منع
 السلطان التعامل بها في المستقبل لا يستلزم منع الحاكم من الحكم على شخص بما وجب عليه منها في الماضي
 وأما قوله ولا يدفع قيمتها من الجديدة فظاهر وبانه أن كسادها عيب فيها عادة لان الفضة الخالصة اذا كانت
 مضروبة رائجة تقوم بأكثر من غيرها فاذا كانت العشرة من الكاسدة تساوى تسعة من الرائجة مثلا فان
 ازمننا المشتري بقيمتها وهو تسعة من الجديدة يلزم الربا وان الزمناء بعشرة نظرا الى أن الجوده والرداءة في باب
 الربا غير معتبرة يلزم ضرر المشتري حيث الزمناء بأحسن مما التزم فلم يمكن الزامه بقيمتها من الجديدة ولا بمثلها
 منها فتعين الزامه بقيمتها من الذهب لعدم إمكان الزامه بمثلها من الكاسدة أيضا لما علمت من منع الحكم منه لكن
 علمت ما فيه هذا ما ظهر لي في هذا المقام والله سبحانه وتعالى أعلم وبقي ما لوقع الشراء بالقرش كما هو عرف
 زماننا ويأتى الكلام عليه قريبا (قوله أما ما غلب غشه الخ) أفاد أن كلامه السابق فيما كان خالبا عن الغش
 او كان غشه مغلوبا وانه لا خلاف فيه على ما يفهم من كلامهم كما قررناه آنفا (قوله كما سيجي في فصل القرض)
 صوابه في باب الصرف كما علم مما قدمناه (قوله وهذا) اى ما ذكره في المتن من صحة البيع بثن مؤجل الى
 معلوم (قوله بثن دين الخ) أراد بالدين ما يصح أن يثبت في الذمة سواء كان نقدا او غيره وبالعين ما قابله
 فيدخل في الدين الثوب الموصوف بما يعترفه لقوله في الفتح وغيره ان الثياب كما تبنت مبيعا في الذمة بطريق السلم
 تبنت ديننا مؤجلا في الذمة على انهما عن وحينئذ يشترط الاجل لانها تنبى بل لتبصر ملحقه بالسلم في كونها ديننا في
 الذمة فلذا قلنا اذا باع عبدا ثوب موصوف في الذمة الى أجل جاز ويكون يعانى حق العبد حتى لا يشترط
 قبضه في المجلس بخلاف ما لو أسلم الدراهم في الثوب وانما ظهرت أحكام المسلم فيه في الثوب حتى شرط فيه
 الاجل وامتنع بيعه قبل قبضه لاحاقه بالمسلم فيه اه قافهم (قوله وبخلاف جنسه) عطف على قوله بثن دين
 وفي بعض النسخ او بدل الواو والاولى اولى لان الشرط كل منهما لا أحدهما كما أفاده ط وقوله ولم يجمعهما
 قدر جملة عالية والقدر كبل او وزن وذلك كبيع ثوب بدراهم واحترز عما لو كان بجنسه وجمعهما قدر كتر بتر
 بمثله او كان بجنسه ولم يجمعهما قدر كثوب هروى بمثله او كان بخلاف جنسه وجمعهما قدر كتر بتر بكثر شعير
 فانه لا يصح التأجيل لما فيها من ربا النساء فقول الشارح لما فيه من ربا النساء بالفتح اى التأخير لتعليل لمفهوم
 المتن وهو عدم صحة التأجيل في الصور الثلاث افاده ح قلت بقي شرط آخر وهو أن لا يكون المبيع الكبلى
 او الوزنى هالكا فقد ذكر الخير الرملى أول البيوع عن جواهر الفقاوى له على آخر حنطة غير السلم قباعها منه
 بثن معلوم الى شهر لا يجوز لانه بيع الكالى بالكالى وقد نهى عنه وان باعها ممن عليه ونقد المشتري الثمن في
 المجلس جاز فيكون ديننا بدين اه وذكر المسألة في المنع قبيل باب الربا ومثله كل مكيل وموزون وكالبيع الصلح في
 الثلاثين من جامع الفصولين ولو غصب كتر بتر فصالحه وهو قائم على دراهم مؤجلة جاز وكذا الذهب والفضة
 وسائر الموزونات ولو صالحه على كبلى مؤجل لم يجوز اذا الجنس بانفراده يحترم التساوى لو كان البره هالكا لم يجوز
 الصلح على شئ من هذا النسبة لانه دين بدين الا اذا صالح على بتر مثله أو أقل منه مؤجلا جاز لانه عين حقه والخط
 جائز لا لوعلى اكثر للربا والصلح على بعض حقه في الكبلى والوزنى حال قيامه لم يجوز اه وفي البرازية الحيلة
 في جواز بيع الحنطة المستهلكة بالنسيئة أن يبيعها بثوب ويقبض الثوب ثم يبيعه بدراهم الى أجل اه اقول
 وتجري هذه الحيلة في الصلح أيضا وهي واقعة القنوى ويكثر وقوعها اه (قوله فندسقوط الخيار
 عنده) اى عند أبي حنيفة لان ذلك وقت استقرار البيع (قوله مذتسلم) متعلق بأجل (قوله لمنع) اللام

أما ما غلب غشه ففيه الخلاف
 كما سيجي في فصل القرض فتنبه
 وبه اجاب سعدى افندى وهذا
 اذا بيع بثن دين فلو بعين فسد
 فتح و (بخلاف جنسه ولم
 يجمعهما قدر) لما فيه من ربا
 النساء كما سيجي في باب
 (و) الاجل (ابداؤه من
 وقت التسليم) ولو فيه خيار
 فندسقوط الخيار عنده خاتمة
 (وللمشتري) بثن مؤجل
 الى سنة منكره (اجل سنة
 ثانية) مذتسلم (لأنه البائع
 السلعة) عن المشتري (سنة
 الاجل) المنكرة

للتعليل او للتوقيت متعلقة بما تعلق به قوله والمشتري (قوله تحصيل الفائدة التأجيل) وهي التصرف في المبيع وايقاض الثمن من ربحه مثلا (قوله فلو معينة) كسنة كذا ومثله الى رمضان مثلا (قوله لان التقصير منه) تعليل للثانية اما الاولى فلكونه لما عين تعين حقه فيما عينه فلا يثبت في غيره (قوله والثمن المسمى قدره لا وصفه) لما كان قول المصنف ينصرف مطلقه موهما أن المراد بالطلاق ما لم يذكرك قدره ولا وصفه بقية قوله أولا وشرطا لصحته معرفة قدر ووصف عن دفع ذلك بأن المراد المطلق عن تسمية الوصف فقط (قوله مجمع الفتاوى) فانه قال معزى الى يوسع الخزانة باع عينا من رجل بأصفهان بكذا من الدنانير فلم ينقد الثمن حتى وجد المشتري بضاري يجب عليه الثمن بغير أصفهان فيعتبر مكان العقد اه منح قلت وتظهر غررة ذلك اذا كانت مالية الدينار مختلفة في البلدين وتوافق العاقدان على أخذ قيمة الدينار لفقده أو كساده في البلدة الاخرى فليس للبائع أن يلزمه بأخذ قيمته التي في بخاري اذا كانت اكثر من قيمته التي في اصفهان وكما يعتبر مكان العقد يعتبر زمنه ايضا كما يفهم مما قد مناه في مسألة الكساد والرخص فلا يعتبر زمن الايقاض لان القيمة فيه مجهولة وقت العقد وفي البحر عن شرح الجمع لو باعه الى أجل معين وشرط أن يعطيه المشتري اى تقدير روج يومئذ كان البيع فاسدا (قوله كذهب شريفي وبندقي) فانهما اتفقا في الرواج لكن مالية أحدهما أكثر فاذا باع بمائة ذهب مثلا ولم يبين صفته فسد للتنازع لان البائع يطلب الاكثر مالية والمشتري يدفع الاقل (قوله مع الاستواء في رواجها) أما اذا اختلفت رواجا مع اختلاف ماليتهما ابدونه فيصح وينصرف الى الاروج وكذا يصح لو استوت ماليته ورواجا لكن يخبر المشتري بين أن يؤدى أيهما شاء والحاصل أن المسألة رباعية وأن الفساد في صورة واحدة وهي الاختلاف في المالية فقط والصحة في الثلاث الباقية كما بسطه في البحر ومثلي في الهداية مسألة الاستواء في المالية والرواج بالثاني والثلاثي واعترضه الشراح بأن مالية الثلاثة أكثر من الاثنين وأجاب في البحر بأن المراد بالثاني ما قطعنا منه بدرهم وبالثالثي ما ثلاثة منه بدرهم قلت وحاصله أنه اذا اشترى بدرهم فله دفع درهم كامل او دفع درهم مكسر قطعتين او ثلاثة حيث تساوى الكل في المالية والرواج ومثله في زماننا الذهب يكون كاملا ونصفين واربعة اوباع وكلاهما سواء في المالية والرواج بل ذكر في القضية في باب المتعارف بين التجار كالمشروط برمز عت باع شيئا بعشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك البلد أنهم يعطون كل خمسة اسداس مكان الدينار واشتهرت بينهم فالتقدير ينصرف الى ما تعارفه الناس فيما بينهم في تلك التجارة ثم رمز فلك جرت العادة فيما بين اهل خوارزم أنهم يشترون سلعة بدنانير ثم ينقدون ثلثي دينار محمودية او ثلثي دينار وطسوج نيسابورية قال يجرى على المواضعة ولا تبقى الزيادة دينار عليهم اه ومثله في البحر عن التنازعية ومنه يعلم حكم ما تعورف في زماننا من الشراء بالقروش فان القرش في الاصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نصفان ثم ان انواع العملة المضروبة تقوم بالقروش فنها ما يساوى عشرة قروش ومنها أقل ومنها أكثر فاذا اشترى بمائة قرش فالعادة أنه يدفع ما أراد ما من القروش او ما يساويها من بقية انواع العملة من ريال او ذهب ولا يفهم أحد أن الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشا بل هي او ما يساويها من انواع العملة المتساوية في الرواج المختلفة في المالية ولا يرد أن صورة الاختلاف في المالية مع التساوى في الرواج هي صورة الفساد من الصور الاربع لانه هنالك يحصل اختلاف مالية الثمن حيث قدر بالقروش وانما يحصل الاختلاف اذا لم يقدر بها كالمال اشترى بمائة ذهب وكان الذهب انواعا كلها رائجة مع اختلاف ماليتها فقد صار التقدير بالقروش في حكمكم ما اذا استوت في المالية والرواج وقدمت أن المشتري يخبر في دفع أيهما شاء قال في البحر فلو طلب البائع احدهما للمشتري دفع غيره لان امتناع البائع من قبول ما دفعه المشتري ولا فضل تعنت اه بقي هنائى وهو نافذة مناه على قول أبي يوسف المقتضى به لافرق بين الكساد والانقطاع والرخص والفلاء في انه تجب قيمتها يوم وقع البيع والقروض اذا كانت فلو سا او غالبه الغش وان كانت فضة خالصة او مغلوبة الغش تجب قيمتها من الذهب يوم البيع على ما قاله الشارح او مثلها على ما يجتهد وهذا اذا اشترى بالريال والذهب مما اراد نفسه أما اذا اشترى بالقروش المراد بها ما يعم الكل كما قرناه ثم رخص بعض انواع العملة او كلها واختلفت في الرخص كما وقع مرارا في زماننا فقيه اشتباه فانها اذا كانت غالبه الغش وقلنا تجب قيمتها يوم البيع فهنا لا يمكن ذلك لانه ليس المراد

مطلب

يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه

لتحصيل الفائدة التأجيل فلو معينة او لم يمنع البائع من التسليم لا اتفاقا لان التقصير منه (و) الثمن المسمى قدره لا وصفه (ينصرف مطلقه الى غالب نقد البلد) بلد العقد مجمع الفتاوى لانه المتعارف (وان اختلف النقد مالية) كذهب شريفي وبندقي (فسد العقد مع الاستواء في رواجها)

مطلب

مهم في حكم الشراء بالقروش في زماننا

قوله نوع معين هكذا يحفظه
وصوابه نوعا معينا بالنصب
لانه خبر ليس اه معصمه

قوله لزوم الضرر الاولى حذف
قوله لزوم كالا يخفى اه معصمه

(الاذابين) في المجلس لزوال
الجهالة (وصح بيع الطعام)
هو في عرف المتقدمين اسم
للحنطة وديققها (كيلا
وجرافا) مثلث الجليم معرب
كزاف المجازفة (اذا كان
بجلاف جنسه ولم يكن رأس
مال سلم) لشرطية معرفته
كاسيبي (أو كان بجنسه وهو
دون نصف صاع) اذ لا ربا فيه
كاسيبي (و) من المجازفة
البيع (بانا) وحجرا لا يعرف
قدره قيد فيهما وللمشتري
الخيار فيهما نهر وهذا
(اذا لم يحتمل) الاناء (النقصان
و) الحجر (التفتت) فان
احتملها لم يجوز كبيعه قدر
ما يلا هذا البيت ولو قدر
ما يلا هذا الطشت جاز
سراج (و) ص (في) ماسمي
(صاع في بيع صبرة

بالقروش نوع معين من العملة حتى فوجب قيمته واذا قلنا ان الخيار للمشتري في تعيين نوع منها كما كان الخيار له
قبل أن ترخص فانه كان مختصا في دفع اى نوع اراد فابقاء الخيار له بعد الرخص يؤول الى النزاع والضرر فان
خياره قبل الرخص لا ضرر فيه على البائع أما بعده ففيه ضرر لان المشتري يتطرق الى الانفع له ولا ضرر على البائع
فيختاره فان ما كان يساوي عشرة اذ صار نوع منه بثمانية ونوع منه بثمانية ونصف يختار ما صار بثمانية فيدفعه
للبيع ويحسبه عليه بعشرة كما كان يوم البيع وهذا في الحقيقة دفع مثل ما كان يوم البيع لا قيمته لان قيمة كل
نوع تعتبر بغيره فثبت لم يمكن دفع القيمة لما قلنا ولزم من ابقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر للبائع حصل الاشتباه
في حكم المسألة كما قلنا والذي حزرته في رسالتي تنبيه الرقود أنه ينبغي أن يؤمر المشتري بدفع المتوسط رخصا
لأبالاته رخصا ولا بالقل حتى لا يلزم اختصاص الضرر به ولا بالبائع لكن هذا اذا حصل الرخص لجميع
انواع العملة أما لو بقي منها نوع على حاله فينبغي أن يقال بالزام المشتري الدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون
تعتبا بقصد اضرار البائع مع امكان غيره بخلاف ما اذا لم يمكن بأن حصل الرخص للجميع فهذا غاية ما ظهر لي
في هذه المسألة والله سبحانه اعلم (قوله الاذابين في المجلس) قال في البحر فاذا ارتفعت الجهالة ببيان
احدهما في المجلس ورضي الاخر صرح لارتفاع المفسد قبل تقزيره فصار كالبيان المقارن (قوله هو في عرف
المقدمين الخ) كذا قاله في الفتح واستدل به بحديث الفطرة كما يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
صاعا من طعام او صاعا من شعير لكن قال في البحر وفي المصباح الطعام عند اهل الحجاز البر خاصة وفي العرف
اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب وجعه اطعمة اه والمراد به في كلام المصنف الحبوب كلها لا البر
وحده ولا كل ما يؤكل بقريته قوله كيلا وجرافا اه (قوله كيلا وجرافا) منصوبان على الحال لانهما بمعنى
اسم الفاعل او المفعول فافهم (قوله مثلث الجليم الخ) اى يجوز في جميع الحركات الثلاث في القاموس
الجزاف والمجازفة مثلثين والمجازفة الحدس في البيع والشراء معرب كزاف اه والحدس الظن والتخمين
وحاصله ما في المغرب من انه البيع والشراء بلا كيل ولا وزن ونقل ط أن شرط جوازه أن يكون عيضا مشارا
اليه (قوله اذا كان بجلاف جنسه) أما بجنسه فلا يجوز مجازفة لاحتمال التفاضل اذا اظهر تساويهما
في المجلس بجر حتى لو لم يحتمل التفاضل كان باع كفة ميزان من فضة بكفة منها جازوان كان مجازفة كما في الفتح
والمجازفة فيه بسبب انه لا يعرف قدرها (قوله لشرطية معرفته) لاحتمال أن يتفاضل السلم فيريد المسلم
السهم دفع ما أخذ ولا يعرف ذلك الا بمعرفة القدر ط (قوله ومن المجازفة البيع الخ) صرح بأنه من
المجازفة مع أن ظاهر المتن انه ليس منها بقريته العطف والاصل فيه المغايرة لانه على صورة الكيل والوزن وليس به
حقيقة افاده في التبر (قوله وللمشتري الخيار فيهما) أفاد أن البيع جائز غير لازم وهذا الخيار خبرا كشف
الحال بجر وفي رواية لا يجوز البيع والاول اصح وأظهر كافي الهداية وأول في الفتح قوله لا يجوز بأنه لا يلزم
توفيقا بين الروايتين اى فلا حاجة الى التصحيح لارتفاع الخلاف فاعتراض البحر عليه بأنه خلاف ظاهر الهداية
غير ظاهر وفي البحر عن السراج ويشترط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الاناء والحجر على حالهما فلو تلفا قبل
التسليم فسد البيع لانه لا يعلم مبلغ ما باعه منه اه (قوله وهذا اذا لم يحتمل الاناء) بالنقصان بأن لا يتكسب
ولا ينقص كأن يكون من خشب او حديد أما اذا كان كالزئيل والجوالق فلا يجوز الا في قرب الماء استحصانا
للتعامل نهر (قوله والحجر التفتت) هذا مروى عن ابي يوسف حتى لا يجوز بوزن هذه البطيخة ونحوها
لانها تنقص بالخفاف وعول بعضهم على ذلك وليس بشئ فان البيع بوزن جبره عليه لا يصح الا بشرط تعجيل
التسليم ولا جفاف يوجب نقصانا في ذلك الزمان وما قد يعرض من تأخره يوما ويومين نوع بل لا يجوز ذلك
كما لا يجوز في السلم وكل عبارات تفسد بتقييد صحة البيع في ذلك بالتعجيل وتماه في الفتح قال في البحر
وهو حسن جدا وقواء في النهر أيضا (قوله كبيعه الخ) عبر في الفتح وغيره بقوله وعن ابي جعفر باعه من هذه
الحنطة قدر ما يلا الطشت جاز ولو باعه قدر ما يلا هذا البيت لا يجوز اه (قوله وصح في ماسمي) اشار به
الى أن الصاع ليس بقيد حتى لو قال كل صاعين او كل عشرة بدرهم صح في اثنين وعشرة وعلى هذا فقول المتن صاع
بدل من ما بدل بعض من كل وفيه من الخرازة ما لا يخفى اه ح (قوله في بيع صبرة) هي الطعام المجموع سميت
بذلك لافراغ بعضها على بعض ومنه قيل للسحاب فوق السحاب صبر قاله الازهرى وأراد صبرة مشارا اليها

كما سيأتي وليست قد ابل كل مكيل او موزون او معدود من جنس واحد اذ لم تختلف قيمته كذلك نهر وقيد بصيرة احتراز عن صبرتين من جنسين كما في الفرر وقال في شرحه الدررأي لا يصح البيع عنده في القدر المسمى اذا بيع صبرتان من جنسين كصبرتي بتر وشعر كل قفيز أو قفيزين بكذا حيث لم يصح البيع عنده في قفيز واحد لتفاوت الصبرتين وعندهما يصح فيهما ايضا وذكر في المحيط والايضاح أن العقد يصح على قفيز واحد منهما اهـ وقوله يصح اي عنده كما في الكافي وقوله منهما اي من الصبرتين من جنسين اي من كل واحدة نصف قفيز كما به عليه شرآح الهداية عزيمه (قوله كل صاع بكذا) قبل يجوز كل بدل من صبرة وقيل مبتدأ وخبر والجملة صفة صبرة اهـ اي على تقدير القول اي مقول فيها كل صاع بكذا او يحتمل كون الجملة صفة لبيع وكونها في محل نصب على الحال باضمار القول أيضا (قوله مع الخيار للمشتري) اي دون البائع نهر وفي البحر ولم يذكر المصنف الخيار على قول الامام قالوا له الخيار في الواحد كما اذا رآه ولم يكن رآه وقت البيع ثم نقل عن غاية البيان أن لكل منهما الخيار قبل الكيل وذلك لان الجهالة قائمة وتنفرد الصفقة ثم قال وصرح في البدائع بلزوم البيع في الواحد وهذا هو الظاهر وعندهما البيع في الكل لازم ولا خيار اهـ (قوله لتفترق الصفقة عليه) استشكل على قول الامام لانه قائل بانصرافه الى الواحد فلا تفريق وأجاب في المعراج بان انصرافه الى الواحد مجتهد فيه والعوام لا علم لهم بالمسائل الاجتهادية فلا ينزل عالما فلا يكون راضيا كذا في القوائد الظهيرية وفيه نوع تأمل اهـ بجر ولعل وجه التأمل انه يلزم عليه أن من علم أن العقد منصرف الى الواحد لم يثبت له الخيار لعدم تفترق الصفقة عليه مع أن كلامهم شامل للعالم وغيره وعن هذا كان الظاهر ما مر عن البدائع من لزوم البيع في الواحد (قوله ويسمى خيار التكتف) اي تكشف الحال بالصحة في واحد وهو من الاضافة الى السبب ط (قوله ان كملت في المجلس) وله الخيار أيضا كما في الفتح والبيان والنهر (قوله لزوال المفسد) وهو جهالة المبيع والثن (قوله قبل تقرره) اي قبل ثبوته بانقضاء المجلس ط (قوله اوسمى جملة قفزاتها) وكذا الوسمى عن الجمع ولم يبين جملة الصبرة كما لو قال بعثت هذه الصبرة بمائة درهم كل قفيز درهم فانه يجوز في الجميع اتفاقا بجر والحاصل انه ان لم يسم جملة المبيع وجملة الثمن صح في واحد وان سمي احدهما صح في الكل كما لو سمي الكل وبأني بيان ما لو ظهر المبيع ازيد وانقص وبقي ما اذا باع قفيزا مثلا من الصبرة والظاهر انه يصح بلا خلاف للعلم بالمبيع فهو كبيع الصبرة كل قفيز بكذا اذا سمي جملة قفزاتها ولذا أفق في الخيرية بجمعة البيع بلا ذكر خلاف حيث سئل فحين اشترى غرائر معلومة من صبرة كثيرة فأجاب بأنه يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغرائر اهـ (قوله بلا خيار لو عند العقد) صرح به ابن كمال والظاهر أن التسمية قبل العقد في مجمله كذلك (قوله وبه لو بعد الخ) الضمير الاول للخيار والثاني للعقد قال ح اي وسع في الكل بالخيار للمشتري لو سمي جملة قفزاتها بعد العقد في المجلس (قوله او بعده) اي بعد المجلس (قوله عندهما) راجع لقوله او بعده لكن لا خيار للمشتري في هذه الصورة عندهما خلافا لما تقتضيه عبارته افاده ح قلت فكان الاصول أن يقول لا بعده وصح عندهما وعبارة الملتقى مع شرحه لا يصح لزوال الجهالة بأحد هما بعد ذلك اي المجلس لتقرر المفسد وقال لا يصح مطلقا اهـ ولا يخفى أن عدم الصحة عنده انما هو فيما زاد على صاع أما فيه فالصحة ثابته وان لم توجد تسمية أصلا كما تفيد عبارة المتن (قوله وبه يفتي) عزاه في الشرنبلالية الى البرهان وفي النهر عن عيون المذاهب وبه يفتي للضعف دليل الامام بل يسيرا اهـ وفي البحر وظاهر الهداية ترجيح قولهما لتأخير دليلهما كما هو عادته اهـ قلت لكن رجع في الفتح قوله وقوى دليله على دليلهما ونقل ترجيحه أيضا العلامة قاسم عن الكافي والمجوب والتسني وصدر الشريعة ولعله من حيث قوة الدليل فلا ينافي ترجيح قولهما من حيث التيسير ثم رأيت في شرح الملتقى أفاد ذلك وظاهره ترجيح التيسير على قوة الدليل (قوله فان رضى) تفريع على قوله وبه لو بعده في المجلس (قوله الظاهر ثم) هو رواية محمد عن الامام استظهرها في النهر على رواية أبي يوسف عنه انه لا يجوز الا بتراضيهما (قوله وفسد في الكل) اي عنده خلافا لهما لان الافراد اذا كانت متفاوتة لم يصح في شيء بحر اي لا في واحد ولا في اكثر بخلاف مسألة الصبرة وسيأتي ترجيح قولهما وهذا شروع في حكم القيمات بعد بيان حكم المثليات كالصبرة وشعورها من كل مكيل وموزون (قوله بفتح) اي بفتح التاء الثلاثة أما بضمهما فالكثير من الناس او من الدراهم وبكسرها الهلكة كما في القاموس

كل صاع بكذا) مع الخيار للمشتري لتفترق الصفقة عليه ويسمى خيارا لتكشف (و) صح (في الكل ان) كملت في المجلس لزوال المفسد قبل تقرره او (سمى جملة قفزاتها) بلا خيار لو عند العقد وبه لو بعده في المجلس او بعده عندهما وبه يفتي فان رضى هل يلزم البيع بلارضى البائع الظاهر نعم هر (وفسد في الكل في بيع ثلة) بفتح فتشديد قطع الغنم

(قوله ونوب) أي بضره التبعض أما في السكر باس فينبغي جوازه في ذراع واحد كما في الطعام الواحد
 بجر عن غاية البيان قلت ووجهه ظاهر فان الكرباس في العادة لا يختلف ذراع منه عن ذراع ولذا افرض
 القهستاني المسألة فيما يختلف في القيمة وقال فان الذراع من مقدم البيت والثوب اكثر قيمة من مؤخره اه
 فأعاد أن لا يختلف مقدمه ومؤخره فهو كالصبرة (قوله كل شاة) أما لو قال كل شاتين بعشرين وسعى الجملة
 مائة مثلا كان باطلا جاعا وان وجدته كما سمي لان كل شاة لا يعرف ثمنها الا بانضمام غيرها اليها قاله الحدادي
 وفي الخاتمة ولو كان ذلك في مكيل او موزون أو عددى متقارب جاز نهر (قوله وان علم) أي بعد العقد
 كما يفيد ما يأتي (قوله ولورضيا الخ) في السراج قال الحلواني الأصح أن عند أبي حنيفة إذا أحاط عليه
 بعدد الاغنام في المجلس لا ينقلب صحيا لكن لو كان البائع على رضاه ورضى المشتري انعقد البيع بينهما بالتراضي
 كذا في القوائد الظهيرية وتطيره البيع بالرقم اه بجر وفي المجتبى ولو اشترى عشر شياه من مائة شاة أو عشر
 بطيخات من قر فالبيع باطل وكذا الرمان ولو عزلها البائع وقبلها المشتري جاز استحسانا والعزل والقبول بمنزلة
 ايجاب وقبول اه ومثله في التارخانية وغيرها قال الخبير الردي وفيه نوع اشكال وهو أنه تقدم أن التعاطي
 بعد عقد فاسد لا انعقده البيع اه وانظر ما قدمناه من الجواب عند الكلام على بيع التعاطي (قوله وتطيره
 البيع بالرقم) يسكون القاف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن فإذا لم يعلم المشتري يتطران علم في
 مجلس البيع فذوان تفرق قبل العلم بطل درر من باب البيع الفاسد وتعقبه في الشربلية بأن النافذ لازم
 وهذا فيه الخيار بعد العلم بقدر الثمن في المجلس وبأن قوله بطل غير مسلم لانه فاسد يقيد الملك بالقبض وعليه قيمته
 بخلاف الباطل واجب عن الاول بأنه ليس كل نافذ لازم فاشع أخذهم النافذ مقابل للموقوف اه وفي
 الفتح أن البيع بالرقم فاسد لان الجهالة تمكنت في صلب العقد وهو جهالة الثمن بسبب الرقم وصارت بمنزلة
 القمار للنظر الذي فيه انه سيظهر كذا وكذا وجوزاه فيما اذا علم في المجلس بعقد آخر هو التعاطي كما قاله الحلواني اه
 وانظر ما قدمناه في بحث البيع بالتعاطي (قوله ولو سعى الخ) أي في صلب العقد فلا ينافي في قوله وان علم عدد
 الغنم في المجلس الخ قال في البحر قيد بعدم تسمية ثمن الكل لانه لو سعى كما اذا قال بعثك هذا الثوب بعشرة
 دراهم كل ذراع بدرهم فانه جائز في الكل اتفاقا كما لو سعى جملة الذرعان او القطيع اه (قوله والضابط لكلمة
 كل الخ) اعلم انهم ذكروا فروعا في كل ظاهرها الثاني فانهم تارة جعلوها مفيدة للاستغراق وتارة للواحد
 وتارة لاتفاد شيئا منها فاقسم صاحب البحر في ذكر ضابط بمصر الفروع المذكورة بعد تصريحهم بأن لفظ كل
 لاستغراق أفراد مادخلته من المنكر وأجزائه في المعترف قلت ولذا اصح قولك كل رمان ما كول بخلاف قولك
 كل الرمان ما كول لأن بعض أجزائه كقشره غير ما كول (قوله ان لم تعلم نهايتها) أما ان علمت فالامر فيها
 واضح كما اذا قال كل زوجة في طالق وله اربع زوجات مثلا فان كلاتستغرقها اه ح أي بلا تفصيل (قوله
 فان لم تؤد للجهالة) أي المفضية الى المنازعة والاولى قول البحر فان لم تنقض الجهالة الى منازعة (قوله
 كمين وتعليق) عطف تفسر وصاروة الصركسالة التعليق والامر بالدفع عنه وذكر قبله مسألة التعليق وقال
 انها لكل اتفاقا كما اذا قال كل امرأة اترتوجها أو كلها اشترت هذا الثوب أو ثوبا فهو صدقة أو كلاً ركبت هذه
 الدابة او دابة وقرى ابويوسف بين المنكر والمعين في الكل وتماه في الزيلعي من التعليق وفي الخاتمة كلما
 اكلت اللحم فعلى درهم قطعه بكل لقمة درهم وذكر مسألة الامر بالدفع فيما اذا أمر رجلا بأن يدفع زوجته
 نفقة فقال ادفع عني كل شهر كذا فادفع المأمورا اكثر من شهر لزم الامر (قوله والا) أي بأن أدت للجهالة
 المفضية الى المنازعة (قوله فان لم تعلم) أي لم يمكن علمها كما في البحر في عبارته نساح (قوله كاجارة)
 صورته أثيرت كداري كل شهر بكذا صح في شهر واحد وكل شهر سكن قوله لزمه (قوله وكفالة) صورته اذا
 ضمن لها نفقتها كل شهر أو كل يوم لزمه نفقة واحدة عند الامام خلافا لابي يوسف بجر (قوله واقرار) صورته
 اذا قال لك على كل درهم ولو زاد من الدراهم فقياس قول الامام عشرة وقال ثلاثة بجر (تنبيه) زاد في البحر
 هنا قسما آخر وعبارته ثم رأيت بعد ذلك في آخر غصب الخاتمة من مسائل الابرأ لو قال كل غريمي فهو في حل
 قال ابن مقاتل لا يبرأ غرماؤه لان الابرأ ايجاب الحق للغرماء وايجاب الحقوق لا يجوز الا ليقوم بأعيانهم وأما
 كلمة كل في باب الاباحة فقال في الخاتمة من ذلك الباب لو قال كل انسان تناول من مالى فهو له حلال قال محمد بن

مطلب
 البيع بالرقم

قوله وهو جهالة الثمن هكذا
 بخره والصواب وهي بالتأنيث
 أي الجهالة اه معصمه

مطلب
 الضابط في كل

(ونوب كل شاة او ذراع) لغة
 ونشر (بكذا) وان علم عدد
 الغنم في المجلس لم ينقلب صحيا
 عنده على الاصح ولورضيا
 انعقد بالتعاطي وتطيره البيع
 بالرقم سراج (وكذا) الحكم
 (في كل معدود متفاوت)
 كابل وعبيد وبطيخ وكذا كل
 مافي تبعضه ضرر كصوغ وان
 بدائع ولو سعى عدد الغنم
 او الذرع او جملة الثمن صح
 اتفاقا والضابط لكلمة كل
 أن الافراد ان لم تعلم نهايتها
 فان لم تؤد للجهالة فلا تستغراق
 كمين وتعليق والا فان لم تعلم
 في المجلس فعلى الواحد اتفاقا
 كاجارة وكفالة واقرار

سلة لا يجوز ومن تناوله ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جاز نظر الى الاباحة والاباحة للمجهول جائزة ومحمد
 جعله ابراء عما تناوله والابراء للمجهول باطل والفتوى على قول أبي نصر اه ويمكن أن يقال في الضابط بعد
 قوله فهو على الواحد اتفاقا ان لم يكن فيه ايجاب حق لاحد فان كان لم يصح ولا في واحد كسأله البراء اه كلام
 البحر (قوله والا) اي بأن علمت في المجلس والمراد أمكن علمها فيه كما قدمناه عن البحر في قوله فان لم تعلم وحينئذ
 فلا يرد أن الغنم ان علمت في صلب العقد صح في الكل وأن الصبرة ان علمت في المجلس صح في الكل أيضا فافهم
 (قوله كالغنم) أدخلت الكاف كل معدود متفاوت ط (قوله والا) بأن لم تتفاوت (قوله وصحهاه فيها
 في الكل) اي وصحح صاحبان العقد في التله والصبرة في كل الغنم وكل الاقصة اه ح اي سواء علم في المجلس
 اولا والاوى ارجاع ضمير فيها الى المثلث والقبلي ليشمل المذروع وكل معدود متفاوت وعبارة مواهب الرحمن
 هكذا بيع صبرة مجهولة القدر كل صاع بدرهم وثله او ثوب كل شاة او ذراع بدرهم صحيح في واحد في الاولى فاسد
 في كل الثانية والثالثة وأجزاء في الكل كالعلم في المجلس بكيل او قول وبه يفتي اه وعبارة القهستاني وهذا
 كله عنده وأما عندهما فتغذي في الكل في الصورتين اي صورتي المثلث والقبلي بلا خيار للمشتري ان رآه وعليه
 الفتوى كما في المحيط وغيره اه (قوله وان باع صبرة الخ) قيل هذا مقابل قوله وفي صاع في بيع صبرة قلت
 وفيه نظر بل مقابله قوله وصح في الكل ان سمي بجلة فقزائها وما هنيئان لذلك المقابل وتفصيل له فافهم
 (قوله على انها مائة قفيز) قيد بكونه بيع مكاييل لانه لو اشترى حنطة مجازفة في البيت فوجد تحتها ذكنا خيري
 اخذها بكل الثمن وتركها وكذا لو اشترى بئرا من حنطة على انها كذا وكذا ذراعا فاذا هي اقل واذا كان طعاما
 في حب فاذا انصفه تبين يأخذه بنصف الثمن لان الحب وعاء يكال فيه فصار المبيع حنطة مقدرة والبيت والبئر
 لا يكال بهما وشمل ما اذا كان المسعى مشروطا بلفظ أو بالعادة لما في السبازية اتفق اهل بلدة على سعر الخبز
 والقم وشاع على وجه لا يتفاوت فأعطى رجل ثمننا واشترى وأعطاه اقل من المتعارف ان من اهل البلدة يرجع
 بالنقصان فيهما من الثمن والارجع في الخبز لانه فيه متعارف فيلزم الكل لافي القيم فلا يعم اه بحر (قوله أخذ
 الاقل بحصته أو فسخ) اطلق في تحييره عند النقصان في المثلث وذكره في البحر قيد في الاقل عدم قبضه كل المبيع
 او بعضه فان قبض الكل لا يخرجه من الخاتمة يعني بل يرجع في النقصان والثاني عدم كونه مشاهدا لما
 في الخاتمة اشترى سويقا على أن البائع له من السمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر أنه لته بنصف من جاز
 البيع ولا خيار للمشتري لان هذا ما يعرف بالعيان فاذا عاينه اتقى الغرور كما لو اشترى صابونا على أنه متخذ من
 كذا جرة من الدهن فظهر أنه متخذ من اقل والمشتري ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قيصا
 على أنه متخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري اه واعترض
 في النهر الاقل بأن الموجب للتخيير انما هو تفريق الصفقة وهذا القدر ثابت فيما لو وجد بعد القبض ناقصا الا أن
 يقال انه بالقبض صار راضيا بذلك قد بره اه قلت هذا ظاهر اذا علم بنقصه قبل القبض والا فلا يكون راضيا
 فينبغي التفصيل تأمل واعترض في النهر أيضا الثاني بأن الكلام في مبيع ينقسم أجزاء الثمن فيه على أجزاء
 المبيع وما في الخاتمة ليس منه لتصر يحتمل بأن السويق قيم لما بين السويقين من التفاوت الفاحش بسبب القلي
 وكذا الصابون كما في جامع الفصولين وأما الثوب فظاهر وعلى هذا فاسيأى من أنه يخبر في نقص القيمي بين
 أخذه بكل الثمن او تركه مقيد بما اذا لم يكن مشاهدا قد بره اه قلت وينبغي أن يكون هذا فيما يمكن معرفة
 النقصان فيه بمجرد المشاهدة وذلك انما يظهر فيما يفرض نقصانه فاذا شاهده يكون راضيا به ثم ان الظاهر من
 كلام الخاتمة انه عند المعايضة يلزم البيع بكل الثمن بلا خيار وكلامنا في التخيير بين الفسخ وأخذ الاقل بحصته
 لا بكل الثمن فلذا جعل في النهر عدم المشاهدة قيد في القيمي لافي المثلث اي أنه في القيمي يأخذ الاقل بكل الثمن
 بلا خيار اذا كان مشاهدا وعن هذا لم يذكره الشارح هنا بل في القيمي (قوله ليس في تبعيضة ضرر) خرج
 ما في تبعيضة ضرر لما في الخاتمة لو باع لؤلؤة على انها وزن منقلا فوجدها اكثر سلت للمشتري لان الوزن فيما بضره
 اتبعيضة وصف بمنزلة الذرعان في الثوب اه وفيها القول للمشتري في النقصان وان وزنه له البائع ما لم يقرر
 بأنه قبض منه المقدار اه نهر (قوله وما زاد للبائع) راجع الى قوله واكثر قال في النهر وقيد الزاهدي
 بما لا يدخل تحت الكيلين او الوزنين أما ما يدخل فلا يجب رده واختلف في قدره فقيل نصف درهم في مائة وقيل

والا فان تفاوتت الافراد كالغنم
 لم يصح في شيء عنده والاصح
 في واحد عنده كالصبرة
 وصحهاه فيها في الكل
 بحر وفي النهر عن العيون
 والشربلية عن البرهان
 والقهستاني عن المحيط وغيره
 ويقولهما يفتي يسيرا (وان
 باع صبرة على انها مائة قفيز جاز
 درهم وهي اقل واكثر اخذ)
 المشتري (الاقل بحصته)
 ان شاء (أو فسخ) لتفريق
 الصفقة وكذا كل مكيل
 او موزون ليس في تبعيضة
 ضرر (وما زاد للبائع)

مطلبه
المعتبر ما وقع عليه العقد وان
ظن البائع او المشتري انه اقل
او اكثر

لنوع العقد على قدر معين
(وان باع المذروع مثله) على
أتمائة ذراع مثلا (أخذ)
المشتري (الأقل بكل الفن
أترك) الا اذا قبض المبيع
أوشاهده فلا خيار له لاستيفاء
الغرور نهر (و) أخذ (الأكثر)
بلا خيار للبائع لان الذرع
وصف تعبیه بالتعبض ضد
القدر والوصف لا يقابل شي
من الثمن الا اذا كان مقصودا
بالتناول كما افاده بقوله (وان
قال) في بيع المذروع (كل
ذراع بدرهم أخذ الأقل
بجسته) أصبر ورته أصلا
بافراذه بذكر الفن (أترك)
لتفريق الصفقة (وكذا)
أخذ (الأكثر) كل ذراع
بدرهم أو قسبح) لدفع ضرر
الالتزام الزائد (وفسبح عشرة
أذرع من مائة ذراع من دار)
أو حجام وصحاح

في زمان نصف من ١٥ (قوله على قدر معين) فما زاد عليه لا يدخل في العقد فيكون البايع بحره ومضاده أن
 المعتبر ما وقع عليه العقد من العدد وان كان نطق البايع أو المشتري أنه اقل أو أكثر وإن قال في القضية عدل الكواغد
 فتنظر أربعة وعشرين وأخبار البايع به ثم أضاف العقد إلى عذرها ولم يذكر العدد ثم زادت على ما ظنه فهي حلال
 للمشتري ما سواه من الخطئة كل قضاة يمين معين وحاسبوا فبلغ ثمانية وأربعين ألفا من القدر والبايع يعتقد أنها
 وأبوابها منة بالمحسنة ثم ظهر أن فيها غلطا لا يبره إلا خمسة ١٠ ألفا من القدر والبايع يعتقد أنها
 بخمسة كل واحدة دينار وربع فناء القصاب بأربعة دنانير فقال هل بعت هذه بدينار وربع ١٥ وأقر في البحر
 بخمسة صاع البيع قال وهذا الإشارة إلى أنه لا يعتبر ما سبق أن كل واحدة من مائة ذراع (قوله على أنه مائة ذراع) بيان للعلية والاولى أن
 (قوله وان باع المذروع) كقول الأفاضل المبيع أو شاهد (الخ) قد تناقروا أن صاحب البحر ذكر
 يزيد بمائة درهم ثم المائلة (قوله الا اذا قبض المبيع ناقصا وأنه في البحر بحث في الاول بأنه لا فرق بين ما قبل القبض
 ذلك في بيع المثلّي كالصبرة اذا ظهر المبيع ناقصا وذلك في المذروع لأنه في بيع التفصيل وأن سقوط
 أو بعده وفي الثاني بأنه مسلم في نقص القبي دون المثلّي فلذا ذكر الشارح ذلك في المذروع لأنه في بيع التفصيل وأن سقوط
 في المثلّي وكأنه لم يعتبر ما بينه في النهر في الاول وهو اعتبار القبض وقد مضى أنه في بيع التفصيل وأن سقوط
 الخيار بالمشاهدة فيبي أن يكون فجايد لا تقصده بالمشاهدة (قوله وأخذ الاكثر) أي قضاء وهل تحله
 الزيادة ديانة فقه خلاف نقله في البحر من المعراج قلت وظاهرا إطلاق المتن اختيارا لخال وفي البحر وهو مشكل
 لو اشترى حطب على أنه عشرة وقررا فوجد ثلثين طاب له الزيادة كما في الذراع قال في البحر وهو مشكل
 ويبي أن يكون من قبيل القدر لان الحطب لا يتبع بالبيع فيبي أن تكون الزيادة في المذروع خصوصاً أن
 من الطرف التي تعرف وزنها بالقاهرة ١٥ (قوله لان الذرع وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين القدر
 في المليات من مكمل وموزون وبين الذرع في القياسات حيث جعل القدر أصلا والذرع وصفا وعلى ذلك
 أحكاما منها ما ذكره هنا من مسألة بيع الصبرة على أنها مائة فقيس بمائة وبيع المذروع كذلك وقد اختلفوا في
 وجه الفرق على أقوال منها ما ذكره الشارح هنا وكذا في شرحه على المتن حيث قال قلت وأما كان الذرع
 وصفا دون المقدار لان التقصيص بغير الاول دون الثاني وقالوا ما يتبع بالتقصيص والزيادة والنقصان
 وصف وما ليس كذلك اصل وكل ما هو وصف في المبيع لا يقابله شيء من المتن الخ (قوله الا اذا كان مقصودا
 بالتناول) أي تناول المبيع كأنه جعل كل ذراع مبيعا ط (قوله لصيرورة) أي الذرع أصلا أي مقصودا
 كأنه قدر في المليات (قوله ما فراده) الباء للسببية (قوله أو فسخ) حاصله أن له الخيار في الوجهين أما في نقصان
 لتأويله المشتق أي مذكورا على ذراع بدرهم وهو قول الامام وهو الأصح وقيل الخيار
 فلتفرق الصفة وأما في الزيادة فلقد عثر ضرر التزام الزائد من المتن وهو قول الامام وهو الأصح وقيل الخيار
 فيما تناقروا جوابه كالفحص والسر اويل وأما فيما تناقروا كالكمبراس فلا يأخذ الزائد لانه في معنى المكمل
 كذلك في شرح المتن ط وقد تناقروا فيه كونه في معنى المكمل وأنه جزم به في البحر عن غاية البيان وبأن أيضا
 وكذا في كلام المصنف ما اذا كانت الزيادة والنقصان بنصف ذراع فقيس بنصف ذراع ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع
 وقال في الثاني في كلام المصنف ما اذا كانت الزيادة والنقصان بنصف ذراع فقيس بنصف ذراع ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع
 قال في الدرر انما قال في الاولى اوترك وقال هنا أو فسخ لان البيع لما كان ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع
 فله عقد البيع حقيقة وكان أخذ الاقل بالاقل كالبيع بالتعاطي وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة هي تابعة في
 الحقيقة فتدبر ١٥ (قوله من مائة ذراع) قد به وان كان فاسدا عنده بين جلة ذراعا أو لا دفع قول المصنف
 ان محل الفساد عنده فبما اذا لم يسم جلتها فانه ليس بعجمي وبيع قوله لا اسم فانه لو لم يسم جلة السهم كان فاسدا
 اتفاقا وحيث يكون الفساد في القسم وما لا يجتمعها ح (قوله وصحها الخ) ذكر في غاية البيان نقله عن الصدر
 وأشار إلى أنه لا فرق بين ما يحتل القسم وما لا يجتمعها ح (قوله وصحها الخ) ذكر في غاية البيان نقله عن الصدر
 الشهيد والامام العتباتي أن قوله ما يجوز ازا البيع اذا كانت الدار مائة ذراع وبهم هذا من تعليلها أيضا حيث
 بالاولان عشرة أذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشبه عشرة أسهم من مائة سهم وأن البيع وقع على قدر معين
 من الدار لا على شائع لان الذراع في الاصل اسم لخشبة بذرعها واستعملها بالمجمل وهو معين لا شائع لان

المشاع لا يتصور أن يذرع فإذا أريد به ما يحمله وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد درر قلت ووجه كون الموضع مجهولا أنه لم يبين أنه من مقدم الدار أو من مؤخرها وجوابها بتفاوت قيمة فكان المعقود عليه مجهولا جهالة مفضية الى النزاع فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار كذا في الكافي عزيمة (قوله على الصحيح الخ) حاصله أنه إذا سمي جملته الذرعان صح والاقبيل لا يجوز عندهما للجهالة والصحيح الجواز عندهما لأنها جهالة يدهما أي المتبايعين ازالتها بأن تقاس كلها فيعلم نسبة العشرة منها فيعلم المبيع فتح (قوله لنسبوع السهم) لأن السهم اسم للجزء الشائع فكان المبيع عشرة أجزاء شائعة من مائة سهم كافي الفتح أي فهو كبيع عشرة قراريط مثلا من أربعة وعشرين فإنه شائع في كل جزء من أجزاء الدار بخلاف الذراع كما مر (قوله فيبيع بالتعاطي) بناء على أنه لا يلزم في محته متاركة العقد الاول وقدمنا الكلام عليه (قوله اشترى عددا) أي معدودا وقوله من قيمي بيان له واحتزبه عن المثلي كالصبرة وقدمت حكمها وبالعديد عن المذروع ومرت حكمه أيضا قبل أن الأولى أن يقول اشترى قيميا على أنه كذا لأن كذا عبارة عن العدد مدفوع فافهم (قوله على أنه كذا) بأن قال بعثك ما في هذا العدل على أنه عشرة أثواب بمائة درهم نهر وفسر الشراء في كلام الكنز بالبيع فلذا صورته وهو غير لازم (قوله للجهالة) أي جهالة الثمن في النقصان لأنه لا تنقسم أجزاءه على أجزاء المبيع القيمي فلم يعلم للثوب الناقص حصة معلومة من الثمن المسمى لينقص ذلك القدر منه فكان الناقص من الثمن قدرا مجهولا فيصير الثمن مجهولا وجهالة المبيع في فصل الزيادة لأنه يحتاج الى رد الزائد فيتنزعان في المردود نهر (قوله ممترا) قيد به لأنه لو باع أرضا على أن فيها كذا نخلة فوجدها المشتري ناقصة جازا لبيع ويخبر المشتري أن شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لأن الشجر يدخل في بيع الأرض تعا ولا يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على أن فيها كذا كذا ميتا فوجدها ناقصة جازا لبيع ويخبر على هذا الوجه بجر عن الخاتمة (قوله فسد) لأن الثمر له قسط من الثمن فإذا كانت الواحدة غير مثمرة لم يدخل المعدوم في البيع فصارت حصة الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء عقد في الباقي بثمن مجهول فيفسد البيع بجر عن الخاتمة (قوله كالوباع) تنظير لا تخيل وقوله هذا لا بكسر العين في المغرب عدل الشيء مثله من جنسه وفي المقدار أيضا ومنه عدل الجمل اه فعدل الجمل ما يساوي العدل الاستر في مقداره وهذا شامل للعوا وما فيه من الثياب ونحوها والمراد به هنا الثياب (قوله فسد) لأنه يؤدي الى التنزع في المستثنى بخلاف ما إذا كان معينا (قوله ولولين الخ) راجع الى قوله اشترى عددا من قيمي (قوله ونقص ثوب) الاولى أن يقول ثوبا كمال في طرف الزيادة يكون في نقص ضمير يعود على القيمي وثوبا تميزو على جعله فاعل نقص يحتاج الى تقدير ضمير مجرور بمن يعود على القيمي تقدير (قوله بقدره) أي بما سوى قدر الناقص فتح ونهر والاولى بقدر ما سوى الناقص أو بقدر الموجود المعلوم من المقام أو بقدر القيمي المذكور الذي نقص ثوبا وهذا أقرب بناء على ما قلنا من أن الاولى نسب ثوبا فيقصده مرجع الضمير في نقص وفي بقدره (قوله للجهالة المزيد) فتقع المنازعة في تعيين العشرة المبيعة من الاحد عشر كما في النهر (قوله ولورد الزائد) أي الى البائع ان كان حاضرا وقوله او عزله أي افرزه وأبقاه عنده ان كان البائع غائبا (قوله خلاف) مذكور في الشرح والنهر لم يذكر في النهر خلافا وانما ذكره في شرح المصنف وعبارته قلت وفي النزاية اشترى عدلا على أنه كذا فوجده ازيد والبائع غائب بعزل الزائد ويستعمل الباقي لأنه ملكه اه وكأنه استحسان والا فالبيع فاسد للجهالة المزيد وقد صرح في الخاتمة والقنية بأن محمدا قال فيه أسحسن أن يعزل ثوبا من ذلك ويستعمل البقية وفيها قبله اشترى شيئا فوجده ازيد يدفع الزيادة الى البائع والباقي حلال له في المثليات وفي ذوات القيم لا يحل له حتى يشتري منه الباقي الا إذا كانت تلك الزيادة مما لا تجرى فيها الضمة فينبذ بعذر اه وهو يقتضي عدم الحل عند غيبة البائع بالاولى فهو معارض لما تقدم اه ما في شرح المصنف وهو مأخوذ من الصر ويمكن دفع المعارضة بحمل الثاني على القياس فلا ينافي ما مر أنه استحسان ويظهر منه ترجيح ما مر لكن ذكرنا الاستحسان في صورة غيبة البائع قال في الخاتمة فان غاب البائع قالوا يعزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسان أخذه محمد قطرا للمشتري اه أي لأنه عند غيبة البائع يلزم الضرر على المشتري بعدم الاتقاع بالمبيع الى حضور البائع وربما لا يحضر أو تطول غيبته فلذا أسحسن محمد عزل ثوب واستعمال الباقي نظر المشتري وهذا لا يجري

وان لم يسم جملته على الصحيح لأن ازالته يدهما (لا) يفسد بيع عشرة (أهم) من مائة سهم اتفاقا لنسبوع السهم لا الذراع بقي لوزا ضبا على تعيين الاذرع في مكان لم اره وينبغي انقلابه محصيا لوفى المجلس ولو بعده فيبيع بالتعاطي نهر (اشترى عددا من قيمي) ثيابا او غنما جوهره (على أنه كذا) فنقص او زاد فسد للجهالة ولو اشترى أرضا على أن فيها كذا نخلا ممترا فاذا واحدة قهيا لا تنفسد بجر (كالوباع عدلا) من الثياب (او غنما واستثنى واحدا بغير عينه) قد (ولو بعينه جاز) البيع الخاتمة (ولو بين ثمن كل من القيمي) بأن قال كل ثوب منه يكذا (ونقص) ثوب (صح) البيع (بقدره) لعدم الجهالة (وخير) لتفريق الصفة (وان زاد) ثوبا (فسد) للجهالة المزيد ولورد الزائد أو عزله هل يحل له الباقي خلاف (اشترى ثوبا) بتفاوت جوابه فلم يتفاوت كسر باس لم تحل له الزيادة ان لم يضره القطع قوله لم يذكر في النهر الخ سياق هذا الكلام يقتضي ان قوله مذكور في الشرح والنهر من عبارة الشارح ولعلها سقطت والافصح الشارح التي يدي ليس فيها قوله مذكور الخ وليعزله اه معصمه

في صورة حضرة البائع لا مكان تجديد العقد معه فالظاهر بقاءه على القياس وبه ظهر أنه لا معارضة بين الكلامين وأن ما ذكره الشارح من اجراء اختلاف في الصورتين غير محترق فافهم (قوله وجازييع ذراع منه نهر) عبارة النهر قيدنا بتفاوت جوائبه لانها لو لم تتفاوت كالكراس لا تسلم له الزيادة لانه بمنزلة الموزون حيث لا يضره نقصان وعلى هذا قالوا يجوز بيع ذراع منه اهـ (قوله في عشرة وزيادة نصف) أي فيما اذا ظهر انه عشرة ونصف (قوله لانه انفع) كما لو اشتراه معيبا فوجده سالما نهر أي حيث لا خيار له (قوله في تسعة ونصف) أي في نقصانه نصفان عن العشرة (قوله وقال محمد الخ) يوجد قبل هذا في بعض النسخ وقال ابو يوسف يأخذه في الاولى بأحد عشر بالخيار وفي الثانية بعشرة به (قوله وفي الثاني تسعة ونصف به) لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه فيجري عليه حكمهما درر وقوله به أي بالخيار لان في الزيادة نفعا يشوبه ضرر بزيادة الثمن عليه وفي النقصان فوائد وصف مرغوب فيه نهر (قوله وهو) أي قول محمد أعدل الاقوال قال الاتفاق في غاية البيان وبه نأخذ (قوله لكن صحح القهستاني وغيره الخ) وفي القتح عن الذخيرة قول ابي حنيفة اصح اهـ وفي تصحيح العلامة قاسم عن الكبرى انه المختار (قوله فعليه الفتوى) تفريع على ما ذكر من نفعه ومشى المتون عليه لانه اذا اختلف التصحيح لقولين وكان احدهما قول الامام اوفى المتون اخذ بما هو قول الامام لانه صاحب المذهب وبما في المتون لانها موضوعة لنقل المذهب وهنا اجتمع الامران فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل)

وفيه ما يصح استثنائه من المبيع ومساائل اخر (قوله الاصل الخ) في المصباح اصل الشيء اسفله وأساس الحائط اصله حتى قبل اصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء اليه اهـ وفيه ايضا القاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط وهو الامر الكلي المنطبق على جميع جزئياته اهـ فالمراد ههنا ان الاصل الذي يستند اليه معرفة هذا الفصل هو ان مسائله مبنية على قاعدتين ولا يخفى أن هذا تركيب صحيح فافهم (قوله على قاعدتين) الاولى أن يقول على ثلاث قواعد كما فعل في الدرر وقال والثالث أن ما لا يكون من القسمين ان كان من حقوق المبيع ومرافقه يدخل في المبيع بذكرها والا فلا اهـ وقد ذكره الشارح بقوله وما لم يكن من القسمين الخ افاده ط (قوله يعني كل ما هو متناول اسم المبيع) اشار به الى أن البناء في كلام المصنف مثال لا قيد وكذا الدار ط (قوله اتصال قرار الخ) فیدخل الحجارة المخلوقة والمنشأة في الارض والدار لا المدفونة يدل عليه قولهم لو اشترى ارضا بحقوقها وانهدم حائط منها فاذا فيه رصاص او ساج او خشب ان من جملة البناء كالذي يكون تحت الحائط يدخل وان شيئا مودع عليه فهو للبائع وان قال البائع ليس لي حكمه حكم اللقطة فقولهم شيئا مودع عليه يدخل فيه الاحجار المدفونة ويقع كثيرا في بلادنا انه يشتري الارض والدار فيرى المشتري فيها بعد حفرها احجار المرمر والكدان والبلاط والحكم فيه ان كان مبنيا فلم يشتري وان موضوعا لا على وجه البناء فالبائع وهي كثيرة الوقوع فاعتنم ذلك بقى لو ادعى البائع انها كانت مدفونة فلم تدخل والمشتري انها مبنية فقد يقال يتصل بالبناء لانه يرجع الى الاختلاف في قدر المبيع وقد يقال يصدق البائع لان اختلافه ما في تابع لم يرد عليه العقد والتحالف على خلاف القياس فيما ورد عليه العقد فلا يقاس عليه غيره والبائع ينكر خروجه عن ملكه والاصل بقاء ملكه قائل اهـ ملخصا من حاشية المخير الرمي (قوله وهو ما وضع لالا لان يفصله البشر الخ) فیدخل الشجر كما يأتي لاتصالها بها اتصال قرار الالباس لانه على شرف القطع كما يأتي ولا يدخل الزرع لانه متصل لان يفصل فأنشبه متاعا فيها كما في الدرر وانما يدخل الافتتاح لانه تبع للغلق المتصل فهو كالجزء منه اذ لا ينتفع به الا به بخلاف مفتاح القفل كما يأتي والحاصل انه قد يدخل بعض المنقول المنفصل اذا كان تبعا للمبيع بحيث لا ينتفع به الا به فيصير كالجزء كولد البقرة الرضيع بخلاف ولد الاثان وقد يدخل عرفا كقلادة الحمار وثياب العبد (قوله وما لا فلا) تبع فيه الدرر والمناسب اسقاطه ليصح التفصيل في قوله وما لم يكن من القسمين الخ تامل (قوله فان من حقوقه ومرافقه) المرافق هي الحقوق في ظاهرها رواية فهو عطف مرادف والحق ما هو تبع للمبيع ولا بد له منه ولا يقصد الا لاجله كالطريق والشرب للارض كما سأأتى في باب الحقوق ان شاء الله تعالى (قوله يدخل بذكرها) أي بذكر الحقوق والمرافق (قوله والا لا) أي

وجازييع ذراع منه نهر
(على انه عشرة اذرع كل
ذراع بدرهم اخذه بعشرة في
عشرة و) زيادة (نصف بلا
خيار) لانه انفع (و) اخذه
(بتسعة في تسعة ونصف بخيار)
لتفرق الصفقة وقال محمد
يأخذه في الاول بعشرة
ونصف بالخيار وفي الثاني
بتسعة ونصف به وهو أعدل
الاقوال بحر وأقز المصنف
وغیره قلت لكن صحح
القهستاني وغيره قول الامام
وعليه المتون فعليه الفتوى
(فصل) فيما يدخل في البيع
تبعا وما لا يدخل الاصل أن
مسائل هذا الفصل مبنية
على قاعدتين احدهما
ما افاده بقوله (كل ما كان
في الدار من البناء) يعني كل
ما هو متناول اسم المبيع عرفا
يدخل بلا ذكر وذكر الثانية
بقوله (او متصلا به تبعا لها)
دخل في بيعها) يعني أن
كل ما كان متصلا بالمبيع
اتصال قرار وهو ما وضع لالا
لان يفصله البشر دخل تبعا
وما لا فلا وما لم يكن من
القسمين فان من حقوقه
ومرافقه دخل بذكرها والا لا

وان لم يكن من حقوقه ومرافقه لا يدخل وان ذكرها فلا يدخل الثمر بشرائه شجرة لانه وان كان اتصاله خلقا فهو للقطع لا للبقاء فصار كالزراع الا اذا قال بكل ما فيها ومنها لانه حينئذ يكون من المبيع كما في الدرر (قوله) فيدخل البناء والمفاتيح الخ وكذا العلو والكثيف كما في الدرر وقوله الاتقي في بيع دار متعلق يمدخل أي اذا باعها بحدودها يدخل ما ذكره وان لم يقل بكل حق لها او بمراقفها كما في الدرر قال لان الدار اسم لما يدار عليه الحدود والعلوم منها وكذا البناء ثم قال لا يدخل في بيعها الظلة والطريق والشرب والمسيل الا به أي بكل حق لها ونحوه أما الظلة فلانها مبنية على هواء الطريق فأخذت حكمه وأما الطريق والشرب والمسيل فلانها خارجة عن الحدود لكنهما من الحقوق قد دخل به كرها وتدخل في الاجارة بلا ذكرها لانها تعدل للارتفاع ولا يحصل الا به بخلاف المبيع لانه قد يكون للتجارة اه قلت وذكر في الذخيرة أن الاصل أن ما لا يكون من بناء الدار ولا متصلا بها لا يدخل الا اذا جرى العرف في أن البائع لا يمنع عن المشتري فالمقتضاه يدخل استحسانا لاقبال عدم اتصاله وقلنا بدخوله بحكم العرف اه ملخصا ومقتضاه أن شرب الدار يدخل في ديارنا دمشق المحمية للتحارف بل هو أولى من دخول السلم المنفصل في عرف مصر القاهرة لان الدار في دمشق اذا كان لها ما جاورها فقطع عنها اصلها ينتفع بها وأيضا اذا علم المشتري انه لا يستحق شربها بعد البيع لا يرضى بشرائها الا بثن قليل جدا بالنسبة الى ما يدخل فيها شربها وتعام الكلام على ذلك في رسالتنا المسماة بشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله المتصلة أغلقها الخ) جع غلق يفتحين أي ما يعلق على الباب قال في الفتح المراد بالغلق ما نسميه ضبة وهذا اذا كانت مركبة لا اذا كانت موضوعة في الدار اه هذا وانما اقتصر على ذكر المفاتيح للعلم بدخول الاغلاق المتصلة بالاولى لان دخول المفاتيح بالتبعية لها فافهم (قوله) كضبة وكيلون قيل الاول هو المسمى بالسكرة والثاني المسمى بالغال (قوله لا القفل) بضم فسكون أي لا يدخل سواء ذكر الحقوق اولا وسواء كان الباب مغلقا اولا وسواء كان المبيع حائوتا او بيتا او دارا كما في الثانية بجر (قوله لعدم اتصاله) وانما تدخل الألواح وان كانت منفصلة لانها في العرف كالابواب المركبة والمراد بهذه الألواح ما تسمى بمصرد رايب الدكان وقد ذكر فيها عدم الدخول فلا يعول عليه اه فتح أي لانها لا يتنفع بالدكان الا بها (قوله والسلم المتصل) في عرف القاهرة ينبغي دخوله مطلقا لان بيوتهم طبقات لا ينتفع بها بدونه ولا يرد عدم دخول الطريق مع انه لا ارتفاع الا به لان ملك رقبتهما قد قصد الاخذ بشفعة الجوار ولهذا دخل في الاجارة بلا ذكر كما سياتي بجر أي لان اجارة الارض لا يقصدها الا ارتفاع برقبتهما فلذا دخل الطريق فيها بخلاف المبيع لكن لا ينبغي أن هذا ناقض للجواب لان لقائل أن يقول في بيوت القاهرة لا يدخل السلم الموضوع لانه قد قصد بشراء البيت الاخذ بالشفعة أي أن يأخذ بالشفعة ما يجاوره فلم يكن المقصود الارتفاع برقبته حتى يدخل فيه السلم تبعا تامل (قوله المتصلة) هذا ينبغي عن قوله قبله المتصل لانه نعت للاثانة المذكورة ولو جعل نعتا للسريير والدرج لكان المناسب أن يقول المتصلان قال في البحر ويدخل الساب المركب لا الموضوع ولو اختلف فيه فأدغم كل فلو لم يكن متصلا بالبناء فالقول للمشتري ولو مقبوعا فلو الدار بيد البائع فالقول له والا فلا يشتري اه قلت وبه علم حكم ابواب الشبايك وذلك أن الابواب التي كلها من الدف تدخل ان كانت مركبة متصلة والتي من البلور لا تدخل الا اذا كانت متصلة ايضا لان غير المتصلة توضع وترفع تأمل وأما الدف الذي يفرش في ابواب البيوت لدفع العفن والنداءة فالتظاهر أنه كالسريير المسمى بالثخت فيعتبر فيه الاتصال وعدمه لكن قد يقال ان السريير ينقل ويحتمل وأما هذا فانه لا ينقل من محله فهو في حكم المتصل فليستأمل (قوله لو أسفلها مبنيا) أي فيدخل اعلى استحسانا وهذا في ديارهم أما في ديار مصر لا تدخل الرحى لانها بجريها تنقل وتحول ولا تبني فهي كالباب الموضوع لا يدخل بالاتفاق فتح (قوله والبكرة) أي بكرة البئر التي عليها قد دخل مطلقا لانها مركبة بالبر اه بجر وظاهر التعليل انها لو لم تكن مركبة بأن كانت مشدودة بجبل او موضوعة بخطاف في حلقة الخشبية التي على البئر أنها لا تدخل ويحترز وفي الهندية والبكرة والدلو الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسي قال السيد ابو القاسم في عرفنا للمشتري كذا في محتارات القناوى اه وهذا يقتضي أن المعتبر العرف ط (قوله) في بيعها أي الدار وهو متعلق بقوله فيدخل كما قدمناه (قوله وكذا يستأنها) أي الذي فيها ولو كبير الاول

(فيدخل البناء والمفاتيح)
المتصلة أغلقها كضبة
وكيلون ولو من فضة لا القفل
لعدم اتصاله (والسلم المتصل
والسريير والدرج المتصلة)
والرحى لو أسفلها مبنيا والبكرة
لا الدلو والحبل ما لم يشل
بمراقفها (في بيعها) أي
الدار وكذا يستأنها

خارجها وان كان بابها فيها قاله ابو سليمان وقال الفقيه ابو جعفر يدخل لو اصرغ منها ومفتحه فيها لا لو اكبر
 أو مثلها وقيل ان صغر دخل والا لا وقيل يحكم الثمن اه فتح (قوله كما سيجي في باب الاستحقاق) صوابه
 في باب الحقوق وعبارته وكذا البستان الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج اذا كان اصرغ منها
 فيدخل تبعاً ولو مثلها او اكبر فلا الا بالشروط زيلعي وعيني اه وبذلك جزم ايضا في البحر والنهر هناك (قوله
 ويدخل في بيع الحمام القدور) جمع قدر بالكسر آنية يطبخ فيها مصباح والظاهر ان المراد به قدر النحاس التي
 يسخن فيها الماء وتسمى حلة او المراد الفساق التي ينزل اليها الماء وبغسل منها وتسمى أجرانا لكن ان كانت
 متصلة فلا كلام اما ان كانت منفصلة موضوعة فان كانت كبيرة لا تنقل ولا تنقل فالتحصيل فالتحصيل فالتحصيل والا
 فلا تأمل قال في الفتح واما قدر الصباغين والقصارين وأجاجين الغسالين وخوابي الزياتين وحبابهم ودنانهم
 وجذع القصار الذي يدق عليه الميث كل ذلك في الارض فلا يدخل وان قال بمحقوقها قلت ينبغي ان تدخل كما اذا
 قال بمراقها اه اقول بل في التارخانية عن الذخيرة انه على قياس مسألة البكرة والسلم ما كان مثبتا في البناء من
 هذه الاشياء ينبغي ان يدخل في البيع اه أي وان لم يقل بمحقوقها (قوله وفي الجمار كانه) في القاموس اكاف
 الجمار ككتاب وخراب بردهته وهي المجلس تحت الرحل وقد تنقط داله اه وظاهر كلام الفقهاء انه غيره
 والعرف انها الخشب فوق البردعة بجر (قوله لا لومن الجربين) جمع جري وهو من يبيع الجرب وكانه
 لان عادتهم التجارة فيها بجرده عن الاكاف ط قلت يؤيده قوله في التارخانية وهذا بحسب العرف وفيها
 ايضا اذا باع جارا موكفا دخل الاكاف والبردعة بحكم العرف وفي الظهيرية هو المختار وان لم يكن عليه بردعة
 ولا اكاف دخلا ايضا كذا اختاره الصدر الشهيد وبعضهم قالوا اذا كان عمرنا لا يدخل شيء وفي الخاتمة ان ابن
 الفضل قال لا يدخل ولم يفصل بين كونه موكفا او لا وهو الظاهر ثم اذا دخلا لا يكون لهما حصة من الثمن
 كما في ثياب الجارية (قوله وتدخل قلاوته عرفا) في الظهيرية باع فرسا دخل العذار بحكم العرف والعذار
 والمقود واحد اه لكن في الخاتمة لا يدخل المقود في بيع الجمار لانه يتقارب منه بخلاف القرس والبعر
 قال في الفتح ولي تأمل في هذا (قوله وفي الاتان لا الخ) الفرق ان البقرة لا يتقنع بها الا بالبعول ولا كذلك
 الاتان ظهيرية (قوله وتدخل ثياب عبد وجارية الخ) هذا اذا بيع في الثياب المذكورة والادخل
 ما يستر العورة فقط ففي البحر لو باع عبدا او جارية كان على البائع من الكسوة ما يوارى عورته فان بيعت
 في ثياب مثلها دخلت في البيع اه ومثله في الفتح ودخول ثياب المثل بحكم العرف كما في التارخانية
 وحينئذ فالمدار على العرف (قوله يعطيهما هذه أو غيرها) أي يحجز البائع بين أن يعطي ما عليهما أو غيره لان
 الداخل بالعرف كسوة المثل ولهذا لم يكن لهما حصة من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع بشئ
 وكذا اذا وجد بها عيبا ليس له أن يردها زيلعي زاد في البحر ولو هلك الثياب عند المشتري او تعيبت
 ثم رد الجارية بعيب ردها بجميع الثمن اه وقول الزيلعي لا يرجع على البائع بشئ قال بعض الفضلاء يعني
 من الثمن وأما رجوعه بكسوة مثله فثبت له كما يعلم من كلامهم اه وفي التارخانية وكذلك اذا وجد بالجارية
 عيبا ردها وردها معها ثيابها وان لم يجدها بالثياب عيبا اه وعليه فمافي الزيلعي من قوله لو وجد بالجارية
 عيبا كان له أن يردها بدون تلك الثياب فعنه كما في البحر اذا هلك الثياب عند المشتري بلا مقابل
 وهو لا يجوز (قوله او قبضها) أي المشتري وسكت أي البائع لانه كالتسليم من عن الصيرفية وفي التارخانية
 فان سلم البائع الخلى لها فهو لها وان سكت عن طلبه وهو راء فهو كالوسم لها وفيها عن المحيط باع عبدا معه مال
 فان سكت عن ذكر المال جاز البيع والمال للبائع هو الصحيح ولو باعه مع ماله ومعنى مقداره فان كان الثمن من
 جنسه لا بد أن يكون الثمن ازيد من مال العبد ليكون بازا مال العبد قدوره من الثمن والباقي بازاء العبد وتماه
 فيها (قوله ويدخل الشجر الخ) قال في المحيط كل ماله ساق ولا يقطع اصله كان شجرا يدخل تحت بيع الارض بلا
 ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل بلا ذكر لانه بمنزلة الثمرة اه ط عن الهندية (قوله قيد للمسألتين) الاولى
 البناء وما عطف عليه والثانية الشجر ط (قوله ثمرة كانت اول الخ) لان محمدا لم يفصل بينهما ولا بين الصغيرة
 والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلافا لمن قال ان غير الثمرة لا تدخل الا بالذكر لانها لا تغرس للقرابل للقطع
 اذا كبر خشبها فصارت كالزروع ولين قال ان الصغيرة لا تدخل فتح وفي التارخانية عن المحيط ان هذا اصح أي

كما سيجي في باب الاستحقاق
 ويدخل في بيع الحمام القدور
 لا القصاص وفي الجمار كانه ان
 اشتراه من المزارعين وأهل
 القرى لا لومن الجربين وتدخل
 قلاوته عرفا ويدخل ولد البقرة
 الرضيع وفي الاتان لا رضيعا
 اولاه يفتي وتدخل ثياب
 عبد وجارية أي كسوة مثلها
 يعطيهما هذه أو غيرها لا حلها
 الا ان سلمها او قبضها وسكت
 وتماه في الصيرفية (ويدخل
 الشجر في بيع الارض بلا ذكر)
 قيد للمسألتين فبالذكر اول
 (ثمرة كانت اولاً) صغيرة
 او كبيرة الا بالباقة

عدم التفصيل اه قلت لكن في الذخيرة أن العرائش والاشجار والابنية تدخل لانها ليس لها نهاية معلومة فتكون للتأيد فتتبع الارض بخلاف الزرع والتمر لان لقطعها غاية معلومة فكانت كالقلموع اه ملخصا ومقتضاها أن غير المتمر المعد للقطع كالزرع الا أن يقال انه ليس له نهاية معلومة (قوله لانها على شرف القلع) فهي كحطب موضوع فيها فتح (قوله كالبناء) اشار بذلك الى أن العلة في دخول الشجر هي العلة في دخول البناء وهي انها وضعت للقرار ط (قوله فلو فيها صغار الخ) نقله في الفتح عن الخانية وياتي قريبا ما يفيد أن صغارها وقطعها في كل سنة غير قيد (قوله وان من وجه الارض لا) أي لا تدخل لانها تكون حينئذ كالثمرة كما يعلم مما ذكره قريبا (قوله وتماه في شرح الوهبانية) حاصله انه في الواقع صرح بأن القصب لا يدخل بلا شرط لانه مما يقطع فكان بمنزلة الثمرة وأخذ الطرسوسي من التعليل بالقطع أن الحور ونحوه مما يقطع في اوقات معروفة لا يدخل ونازعه تليذه ابن وهبان بأن القصب يقطع في كل سنة فكان كالثمرة بخلاف خشب الحور فلا وجه للاتفاق اه لكن في الواقع أن الصغار تقطع في كل ثلاث سنين فلو تقطع من الاصل تدخل ولومن وجه الارض فلا لانها بمنزلة الثمرة قال ابن الشحنة فيه اشارة الى أن العلة كونه يباع شجرا بأصله فلا يكون كالثمرة بخلاف المقطوع من وجه الارض مع بقاء أصله لانه كالثمرة اه قلت والحاصل أن الشجر الموضوع للقرار وهو الذي يقصد التمريد دخل الا اذا ليس وصار حطبا كما مر أما غير المتمر المعد للقطع فان لم يكن له نهاية معلومة فلا يدخل أيضا بخلاف ما اعتد للقطع في زمن خاص كأيام الربيع وفي كل ثلاث سنين فهو على التفصيل المذكور ولا يخفى أن الحور بالمهمتين ليس لقطعه نهاية معلومة والله سبحانه اعلم هذا واعلم انه نقل في البحر وكذا في شرح الوهبانية عن الخانية انه لو باع ارضا فيها رطبة او زعفران او خلاف يقلع في كل ثلاث سنين او يباحين او يقول قال الفضلي ما على وجه الارض بمنزلة الثمر لا يدخل بلا شرط وما في الارض من اصولها يدخل لان اصولها بالبقاء بمنزلة البناء وكذا لو كان فيها قصب او حشيش او حطب نابت يدخل اصوله لا ما على وجه الارض واختلفوا في قوائم الخلاف والصحيح انه لا تدخل اه وفي شرح الوهبانية أن هذا التفصيل انساب لمقتضى قواعدهم اه (قوله دخل الوثائق الخ) الوثيل بالتحريك الحبل من اللبف والوثيل بت كذا في جامع اللغة اه ح وهو المنقول عن القنية وفي نسخة الوثائر وهو جمع وتيرة وهي ما يوتر بالاعدة من البيت كالوترة محركة كذا في التاموس ثم قال وترها يترها على عاليا اه فالمراد ما يعلق عليه الكرم والذي وقع فيما رأيت من نسخ المنع يدخل الوثائر المشدودة على الاوتار المنصوبة في الارض اه ط قلت والذي رأيت في الشرح وكذا في المنع الوثائر المشدودة على الاوتار الخ بالبدال المهملة في الموضوعين تأمل (قوله وكذا الاعدة المدفونة في الارض) قال في المنع تقييده بالمدفونة يفيد أن الملقاة على الارض لا تدخل لانها بمنزلة الحطب الموضوع في الكرم وصارت المسألة واقعة الفتوى فيفتي بالدخول في المبيع ان كانت مدفونة وهي المسماة في ديارنا ببرابر الكرم اه (قوله وفي النهر الخ) قال فيه ولذا قال في القنية اشترى دارا فذهب بناؤها لم يسقط شيء من الثمن وان استحق اخذ الدار بالحصه ومنهم من سوى بينهما اه ونحو ذلك ثياب الجارية كما سلف ط وفي الكافي رجل له أرض يضاء ولا تحرقها فخل فباعها ما رب الارض باذن الاستبراء فقيمة كل واحد خمسمائة فالثمن بينهما نصفان فان هلك النخل قبل القبض بأقصة مماوية خيرا المشتري بين الترتل واخذ الارض بكل الثمن لان النخل كالوصف والثلث بمقابلته الاصل لا الوصف فلذا لا يسقط شيء من الثمن اه وقيد في البحر بما اذا لم يفصل ثمن كل فلو فصل سقط قسط النخل بهلا كما في تخنيص الجامع (تنبيه) في حاشية السيد أبي السعود استفيد من كلامهم انه اذا كان لباب الدار المبيعة كيلون من فضة لا يشترط أن يتقدم الثمن ما يقابله قبل الاقتراق لدخوله في المبيع تبعا ولا يشكك بما ساق في الصرف من مسألة الامه مع الطوق والسيف المحلى لان دخول الطوق والحلية في المبيع لم يكن على وجه التبعية لتكون الطوق غير متصل بالامة والحلية وان اتصلت بالسيف الا أن السيف اسم للحلية أيضا كما ساق في الصرف فكانت من مسمى السيف اذا علم هذا ظهر أنه في بيع الشاش ونحوه اذا كان فيه علم لا يشترط تقدم ما قبل العلم من الثمن قبل الاقتراق خلا لما نوه ذلك من بعض اهل العصر لان العلم لم يكن من مسمى المبيع فكان دخوله على وجه التبعية فلا يقابله حصه من الثمن اه قلت وما ذكره في الكيلون غير مسلم وسند كثر بر المسألة في باب الصرف ان شاء الله تعالى (قوله ولا يدخل الزرع الخ)

لانها على شرف القلع فتح
(اذا كانت موضوعة فيها)
كالبناء (للقرار) فلو فيها
صغار تقطع زمن الربيع ان من
أصلها تدخل وان من وجه
الارض لا الا بالشرط وتماه
في شرح الوهبانية وفي القنية
شري كذا دخل الوثائق
المشدودة على الاوتار المنصوبة
في الارض وكذا الاعدة
المدفونة في الارض التي عليها
اغصان الكرم المسماة بأرض
الخليل بركات الكرم وفي النهر
كل ما دخل تبعا لا يقابله شيء من
الثلث لكونه كالوصف وذكره
المصنف في باب الاستحقاق قبيل
السلم (ولا يدخل الزرع في بيع
الارض بلا تسمية)

مطلب
كل ما دخل تبعا لا يقابله شيء
من الثمن

اطلاقه يعم ما إذا لم ينبت لأنه حيث لا يمكن أخذه بالغربال وما إذا غرس واختار الفضلي وتبعه في الأخيرة أنه حيث لا يكون للمشتري لأنه لا يجوز بيعه على الانفراد وبالاطلاق اخذ أبو الليث نهر وقال في الفتح واختار الفقيه أبو الليث أنه لا يدخل بكل حال كما هو إطلاق المصنف اه (قوله الا اذا نبت ولا قيمة له) ذكر في الهداية قولين في هذه المسألة بل ترجح وذكر في التبيين أن الصواب الدخول كما نص عليه القدوري والاسيحياني والخلاف مبنى على الاختلاف في جواز بيعه قبل أن تناله المشافر والمناجل قال في الفتح يعني أن من قال لا يجوز بيعه قال يدخل ومن قال يجوز قال لا يدخل ولا يخفى أن كلام من الاختلافين مبنى على سقوط تقومه وعدمه فإن القول بعدم جوازيه وعدم دخوله في البيع كلاه مما مبنى على سقوط تقومه والاوجه جوازيه على رجاء تركه كما يجوز بيع الخش كما ولد رجاء حياته فينتفع به في ثأني الحال اه ما في الفتح وظاهر اختيار عدم الدخول لاختياره جوازيه وبه صرح في السراج حيث قال لو باعه بعد ما نبت ولم تنله المشافر والمناجل ففيه روايتان والصحيح أنه لا يدخل الا بالتسمية ومنشأ الخلاف هل يجوز بيعه ولا الصحيح الجواز اه والحاصل أن الصور اربع لأنه إما أن يكون بعد النبت أو قبله وعلى كل إما أن يكون له قيمة أولا ولا يدخل في الكل لكن وقع الخلاف فيما ليس له قيمة قبل النبت أو بعده ففي الثانية الأصح الدخول كما ذكره الشارح بل علمت أنه الصواب وظاهر الفتح اختيار عدمه وبه صرح في السراج وكذا في الاولى اختلاف الترجيح فاخترنا الفضلي الدخول واختار أبو الليث عدمه كما قد مر عنه عن النهر والفتح واقتصار الشارح على استثناء الثانية فقط بقيد ترجيح ما اختاره أبو الليث في الاولى لكن قد منعنا عن الفتح أن اختيار أبي الليث أنه لا يدخل بكل حال كما هو إطلاق المصنف يعني صاحب الهداية وظاهر عدم الدخول في الصور الاربع وقد وقع في البحر ههنا خلل في فهم كلام السراج المتقدم وفي بيان الخلاف في الصور المذكورة والصواب ما ذكرناه كما أوضحته فيما علقته عليه فافهم (تنبيه) قيد بالبيع لأنه في رهن الأرض يدخل الشجر والتمر والزروع وفي وقفها يدخل البناء والشجر لا الزرع وكذا لو أقر بأرض عليها زرع أو شجر دخل ولا يدخل الزرع في أقاله الأرض وتماسه في البحر (قوله ولا الثمر في بيع الشجر) الثمر بثلاثة الحمل الذي يخرج من الشجرة وإن لم يؤكل فيقال ثمر الاراك والعوسج والغلب مصباح وفي الفتح ويدخل في الثمرة الورد والباسمين ونحوهما من المشومات نهر وشمل ما إذا بيع الشجر مع الأرض أو وحده كان له قيمة أولا بصر (قوله ليفيد أنه لا فرق) أي بين أن يسمى الزرع والتمر بأن يقول بعثك الأرض وزرعها أو بزرعها أو الشجر وثمره أو معه أو به وبين أن يخرج من شجره الشرط فقول بعثك الأرض على أن يكون زرعها لك أو بعثك الشجر على أن يكون الثمر لك كذا في المنع اه ح ومثله في البحر (قوله وخصه بالثمر) أي خص ذكر الشرط بمسألة الثمر دون مسألة الزرع مع إمكان العكس استاء الحديث المذكور الذي استدله به الامام محمد على أنه لا فرق بين كون الثمر مؤبراً أولا والتأثير التلقح وهو أن يشق الكم ويذرقه من طلع النخل ليصلح ثامها والكم بالكسر وعاء الطلع وأما حديث الكتب الستة من باع نخلاً مؤبراً فالثمره للبائع إلا أن يشترط المبتاع فلا يعارضه لأن مفهوم الصفة غير معتبر عندنا وما قيل من أن الحديث الاول قول غريب ففيه أن المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحه له كافي التحرير وغيره ثم يرد ما في الفتح أن حمل المطلق على المقيد هنا واجب لأنه في حادثة واحدة في حكم واحد ثم اجاب عنه بأنهم قاسوا الثمر على الزرع كما قال في الهداية أنه متصل للقطع لا للبقاء وهو قياس صحيح وهم يقدمون القياس على المفهوم إذا تعارضوا واعترض في البحر قوله أن حمل المطلق على المقيد واجب الخ بأنه ضعيف لما في النهاية من أن الأصح أنه لا يجوز لافي حادثة ولا في حادثتين حتى جوازاً بوحيفة التيمم بجميع أجزاء الأرض بحديث جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ولم يحمل هذا المطلق على المقيد وهو حديث التراب طهور اه اقول اجبت عنه فيما علقته على البحر بأن المقيد هنا لا ينفي الحكم مما عده لان التراب لقب ومفهوم اللقب غير معتبر الا عند فرقة شاذة ممن اعتبر المفاهيم فليس مما يجب فيه الحمل فلا دلالة في ذلك على أنه لا يحمل في حادثة عندنا كيف وحمل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم والحادثة مشهور عندنا مصرح به في متن المنسار والتوضيح والتلويح وغيرها ما استند اليه من كلام النهاية غير مسلم فافهم (قوله ويؤمر البائع بقطعهما) أي فيما إذا باع أرضاً فيها زرع لم يسمه أو شجراً عليها ثمر لم يشترطه حتى يبقى الزرع والتمر على ملك البائع (قوله الزرع والتمر) بدل من ضمير التثنية وقوله الأرض والشجر بدل

قوله قبل أن تناله المشافر والمناجل أي قبل أن يمكن اكمل الدواب له وتناولها بمشافرها وقبل أن يمكن حصده بالمناجل فإن مشعر البعير شفقه جمعها مشافر والمثعل ما يحصده الزرع بجمعه مناجل اه منه

الا اذا نبت ولا قيمة له فيدخل في الاصح شرح الجمع (و) لا (التمر في بيع الشجر بدون الشرط) عبر هنا بالشرط وثمة بالتسمة ليفيد أنه لا فرق وأن هذا الشرط غير مفسد وخصه بالثمر اتباعاً لقوله صلى الله عليه وسلم الثمرة للبائع إلا أن يشترطه المبتاع (ويؤمر البائع بقطعهما) الزرع والتمر (وتسليم المبيع) الأرض والشجر

مطلب
المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحه له
مطلب
في حمل المطلق على المقيد

قوله فلواستأجر الشجرة هكذا
يخطه والاولى الشجر بلاتاء
لينايب سابقه ولاحقه
اه معصيه

مطلب
في بيع الثمر والزرع والشجر
مقصودا

عند وجوب تسليمهما فلوم
ينقد الثمن لم يؤمر به خائفة
(وان لم يظهر) صلاحه لان ملك
المشتري مشغول بملك البائع
فيجبر على تسليمه فارغا (كلو
أوصى بنخل لرجل وعليه
بسر حيث تجبر الورثة على قطع
السرة المختار) من الرواية
ولز الجبة وما في الفصولين باع
أرضاً دون الزرع فهو للبائع
بأجر مثلها محمول على
ما اذا رضى المشتري نهر
(ومن باع ثمرة بارزة) أما قبل
انله ورفلا يصح انفاقا (ظهر
صلاحها اولاصح) في الاصح
(ولو برز بعضها دون بعض
لا) يصح (في ظاهر المذهب)
وصححه السرخسي وافق
الحلواني بالجواز

من المبيع (قوله عند وجوب تسليمهما) أي تسليم الارض والشجر وذلك عند نقد المشتري الثمن (قوله
لم يؤمر به) أي بالقطع لعدم وجوب التسليم (قوله وان لم يظهر صلاحه) الاولى صلاحهما أي الزرع والثمر
وهو المناسب لقوله بقطعهما (قوله لان ملك المشتري مشغول الخ) عله لقوله ويؤمر البائع بقطعهما الخ وفي النهر
عن جامع الفصولين باع شجرة ثمرأوكر ما عليه غيب لا يدخل الثمر فلواستأجر الشجرة من المشتري لثمنه عليه
الثمر لم يجوز له ~~ممكن~~ يعار الى الادراك فلواي المشتري بخير البائع ان شاء ابطل البيع او قطع الثمر اه وسد كره
الشارح آخر الباب فتأمل مع قول المتون ويؤمر البائع بالقطع فانه ينافي التخيير المذكور ولعله قول آخر فيصير
(قوله وما في الفصولين) أي جامع الفصولين لابن قاضي سماء جمع فيه بين فصولي العبادي والاستروشي ط
(قوله محمول على ما اذا رضى المشتري) أي رضى بابقاء الزرع بأجر مثل الارض والا أمر البائع بالقطع فوفقا
بين كلامهم وأما اذا اقتضت المدة في الاجارة فله المستأجر ان يبقى الزرع بأجر المثل الى انتهاء لانها لا انتفاع وذلك
بالترك دون القطع بخلاف الشراء لانه الملك الرقبة فلا يراعى فيه امكان الانتفاع بجر (قوله ومن باع ثمرة بارزة)
لما فرغ من بيع الثمر تبعا للشجر شرع في بيعه مقصودا ولم يذكر حكم بيع الزرع والشجر مقصودا قال في الدرر
لا يصح بيع الزرع قبل صبروته بطلا لانه ليس يستفيع به وتابع للارض فيكون كالوصف فلا يجوز ان يراد العقد
عليه بانقراده وان باع على أن يتركه حتى يدرك لم يجوز وكذا الرقبة والبقول ويجوز بيع حصته من شريكه
مطلقا أي سواء بلغ او ان الحصاد أولا ومن غيره بغير اذنه ان لم يفسح الى الحصاد فانه حينئذ ينقلب الى الجواز
كما اذا باع الجذع في السقف ولم يفسح البيع حتى أخرجه وسلمه اه ويأتي في المتين بيع البر في سبيله وفي البحر
عن الظهيرية اشترى شجرة للقطع يؤمر بقطعها بعرقها وليس له حق الارض الى انتهاء العروق بل يقطعها على العادة
الا ان شرط البائع القطع على وجه الارض او يكون في القطع من الاصل مضرة للبائع ككونها بقرب حائط او بئر
فيقطعها على وجه الارض فان قطعها او قطعها فاقبعت مكانها أخرى فالناتج للبائع اذا قطع من اعلاها
فهو للمشتري سراج ولو اشترى نخلة ولم يبين انها للقطع والقرار قال ابو يوسف لا يملك أرضها وأدخل محمد
ما تحتها وهو المختار وان اشترى القطع لا تدخل الارض اتفاقا وان للقرار تدخل اتفاقا وان باع نصيبا له من
شجرة بلا اذن الشريك جاز ان يلفق او ان يقطعها والا فلا اه وقدمنا في الشركة حكم بيع الحصة الشائعة
من ثمر او زرع او شجرة فصلا موضعا فرأجعه (قوله اما قبل الظهور) اشار الى أن البروز بمعنى الظهور
والمراد به انقراض الزهر عنها وانقضاء ثمرة وان صغرت (قوله ظهر صلاحها اولا) قال في الفتح لا خلاف
في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر ولا في عدم جوازه بعد الظهور وقبل بدو الصلاح بشرط التملك ولا في
جوازه قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما ينتفع به ولا في الجواز بعد بدو الصلاح لكن بدو الصلاح عندنا أن تؤمن
العاهة والفساد وعند الشافعي هو ظهور النضج وبدو الحلاوة والخلاف انما هو في بيعها قبل بدو الصلاح على
الخلاف في معناه لا بشرط القطع فعند الشافعي ومالك وأحمد لا يجوز وعندنا ان كان بحال لا ينتفع به في
الاكل ولا في علف الدواب فيه خلاف بين المشايخ قيل لا يجوز ونسبه قاضي خان لعامة مشايخنا والصحيح
انه يجوز لانه مال منتفع به في ثانی الحال ان لم يكن منتفعا به في الحال والحيلة في جوازه باتفاق المشايخ أن
يبيع الكثرى اول ما يخرج مع اوراق الشجر فيجوز فيها تبعا للارواق كانه ورق كله وان كان بحيث
ينتفع به ولو علفا للدواب فالبيع جائز باتفاق اهل المذهب اذا باع بشرط القطع او مطلقا اه (قوله
لا يصح في ظاهر المذهب) قال في الفتح ولو اشترى اهما مطلقا أي بالشرط قطع او ترك فأثرت ثمر آخر قبل القبض
فسد البيع لانه لا يمكنه تسليم المبيع لتعذر التمييز فأشبهه هلاكه قبل التسليم ولو أثرت بعد القبض يشتركان فيه
للاختلاط والقول قول المشتري في مقداره مع يمينه لانه في يده وكذا في بيع الباذنجان والبطيخ اذا حدث
بعد القبض خروج بعضها اشتركا كما ذكرنا اه ومقتضاه انها لو أثرت بعد القبض يصح البيع في الموجود
وقت البيع فاطلاق المصنف تبعا للزيلي محمول على ما اذا باع الموجود والمعدوم كباقيده ما يأتي عن الحلواني
وما ذكره في الفتح من التمسك بمحمول على ما اذا باع الموجود فقط وعلى هذا فقول الفتح عقب ما قدمناه عنه
وكان الحلواني يفتي بجوازه في الكل الخ لا يناسب التفصيل الذي ذكره لانه لا وجه لجواز البيع في الكل
اذا وقع البيع على الموجود فقط فاعتنم هذا التحرير (قوله وافق الحلواني بالجواز) وزعم انه مروي

عن اصحابنا وكذلك حكى عن الامام الفضلي وقال استحسن فيه لتعامل الناس وفي نزاع الناس عن عاداتهم
خرج قال في القمح وقد رأيت رواية في نحو هذا عن محمد في بيع الوردة على الاشجار فان الوردة متلاحق وجوز
البيع في الكل وهو قول مالك اه قال الزيلي وقال شمس الاثمة السرخسي والاصح انه لا يجوز لان المصير الى
مثل هذه الطريقة عند تحقق الضرورة ولا ضرورة هنا لانه يمكنه أن يبيع الاصول على ما يشاء ويشتري الموجود
بعض الثمن ويؤخر العقد في الباقي الى وقت وجوده او يشتري الموجود بجميع الثمن ويبيع له الانتفاع
بما يحدث منه فيحصل مقصودهما بهذا الطريق فلا ضرورة الى تجوز العقد في المعلوم مصادم للنص
وهو ما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم اه قلت لكن لا يخفى
تحقق الضرورة في زماننا ولا سيما في مثل دمشق الشام كثيرة الاشجار والتجار فانه أغلبية الجهل على الناس
لا يمكن الزامهم بالتخلص بأحد الطرق المذكورة وان امكن ذلك بالنسبة الى بعض أفراد الناس لا يمكن بالنسبة
الى عامتهم وفي نزاعهم عن عاداتهم خرج كما علمت ويلزم تحريم اكل الثمار في هذه البلدان اذا تباع الاكذالك
والنبي صلى الله عليه وسلم انما رخص في السلم للضرورة مع انه يبيع المعلوم فثبت تحقق الضرورة هنا أيضا
امكن الحاقه بالسلم بطريق الدلالة فلا يكون مصادم للنص فلذا جعله من الاستحسان لان القياس عدم الجواز
وظاهر كلام الفتح الميل الى الجواز ولذا أورده الرواية عن محمد بل تقدم أن الحلواني رواه عن اصحابنا وما ضاق
الامر الاتسع ولا يخفى أن هذا مستوع للعدول عن ظاهر الرواية كما يعلم من رسالتنا المسماة نثر العرف في بناء
بعض الاحكام على العرف فراجعها (قوله لو اخرج اكثر) ذكر في البحر عن الفتح أن ما نقله شمس الاثمة
عن الامام الفضلي لم يقبده عنه بكونه موجود وقت العقد اكثر بل قال عنه أجعل الموجود أصلا وما يحدث
بعد ذلك تبعاً (قوله ويقطعها المشتري) أي اذا طلب البائع تبريغ ملكه وهذا راجع لاصل المسألة
(قوله جبر عليه) مفاده انه لا خيار للمشتري في ابطال البيع اذا امتنع البائع عن ابقاء الثمار على الاشجار
وفيه بحث لصاحب البحر والنهر سيد كرمه الذاريه آخر الباب (قوله فسد) أي مطلقاً كما يرشد اليه التفصيل
في القول المقابل له فافهم وعمل في البحر الفساد بأنه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير (قوله كشرط
القطع على البائع) في البحر عن الولوالجية باع عن جابر فاوكد الثوم في الارض والجزر والبصل فعلى المشتري
قطعه اذا خلى بينه وبين المشتري لان القطع انما يجب على البائع اذا وجب عليه الكيل والوزن ولم يجب
لانه لم يبيع مكاييله ولا موازنه (قوله وبه يفتي) قال في الفتح ويجوز عند محمد استحساناً وهو قول الاثمة الثلاثة
واختاره الطحاوي لعموم البلوى (قوله بحر عن الاسرار) عبارة البحر وفي الاسرار الفتوى على قول محمد
وبه أخذ الطحاوي وفي المتن ضم اليه ابا يوسف وفي التحفة والعصية قولهما (قوله لكن في القهستاني عن
المضمرات) حقه أن يقول عن النهاية لان عبارة القهستاني مع المتن وشرط تركها على الشجر والرضى به يفسد
البيع عندهما وعليه الفتوى كافي النهاية ولا يفسد عند محمدان بدو صلاح بعض وقرب صلاح الباقي
وعليه الفتوى كافي المضمرات اه وما نقله القهستاني عن المضمرات مخافاً لما في الهداية والفتح والبحر
وغيرهما من حكاية التللف في الذي تناهى صلاحه فانه صريح في تناهي صلاحه لافي بدوه وايضا المتبادر منه
صلاح الكل تأمل (قوله فتنبه) اشار به الى اختلاف التعميم وتخيير المفتي في الاقتسام بأعيانها لكن حيث
كان قول محمد هو الاستحسان يترجح على قولهما تأمل (قوله قيد باشتراط الترك) أي قيد المصنف الفساده
(قوله مطلقاً) أي بلا شرط ترك او قطع وظاهره ولو كان الترك متعارفاً مع انهم قالوا المعروف عرفاً كالمشروط
نصاً ومقتضاه فساد البيع وعدم حل الزيادة تأمل (قوله طاب له الزيادة) هي ما زاد في ذات المبيع فلا ينافي
ما قدمناه من انه لو أثرت ثم أترفان قبل القبض فسد البيع او بعده يشتركان فيه لان ذلك في الزيادة على المبيع
مما يقع عليه البيع وهذا في زيادة ما وقع عليه البيع كما افاده في النهر وحاصله أن المراد هنا الزيادة المتصلة
لا المنفصلة (قوله تصدق بما زاد في ذاتها) لحصوله بجهة محظورة بحر وتعرف الزيادة بالتقويم يوم البيع
والتقويم يوم الادراك فالزيادة تضاهت ما بينهما ط عن العيني (قوله لم تصدق بشئ) نعم عليه ثم غصب
المنفعة فتح (قوله بطلت الاجارة) وان عيذ المدة درم تنق فان اصل الاجارة مقتضى القياس فيها البطلان
الا أن الشرع اجازها لاجابة فيما فيه تعامل ولا تعامل في اجارة الاشجار المجردة فلا يجوز وكذا لو استأجر

لو اخرج اكثر زيلي
(ويقطعها المشتري في الحال)
جبر عليه (وان شرط تركها على
الاشجار فسد) البيع كشرط
القطع على البائع حاوي
(وقيل) قائله محمد (لا) يفسد
(اذا تنهات) الثمرة للتعارف
فكان شرطاً يقتضيه العقد
(وبه يفتي) بحر عن الاسرار
لكن في القهستاني عن
المضمرات انه على قولهما
الفتوى فتنبه قيد باشتراط
الترك لانه لو شرطها مطلقاً
وتركها باذن البائع طاب له
الزيادة وان بغیراذه تصدق
بما زاد في ذاتها وان بعدما
تنهات لم تصدق بشئ وان
استأجر الشجر الى وقت
الادراك بطلت الاجارة وطابت
الزيادة لبقاء الاذن

مطلب
فساد المتضمن يوجب فساد
المتضمن

ولو استأجر الأرض لترك
الزراع فسدت بلهاالة المدة ولم
تطلب الزيادة ملحق الأجر
لفساد الأذن بفساد الاجارة
بجلاف الباطل كما حذرناه
في شرحه والحيلة أن يأخذ
الشجرة معاملة على أن له جزءاً
من ألف جزء وأن يشتري اصول
الرطوبة كالباذنجان وأشجار
البطيخ والخيار لتكون الحادث
فلم يشتري وفي الزرع والحشيش
يشتري الموجود ببعض الثمن
ويستأجر الأرض مدة معلومة
يعلم فيها الادراك يباقي الثمن
وفي الاشجار الموجود ويحمل له
البائع ما يوجد فان خاف
أن يرجع يقول على اني متى
وجعت في الاذن تكون مأذونا
في التركة شئى ملخصاً (ما جاز
اراد العقد عليه بافراده صح
استثنائه منه)

أشجار الصنف عليها ثبابة لم يجز ذكره الكرخي فتح (قوله ترك الزرع) الاولى تعبيراً لهذاية وغيرها بقوله
الى أن يدرك الزرع أى الى وقت ادراكه بلا ذكر مدة (قوله ولم تطب الزيادة) أى الزيادة على الثمرة وعلى
ما عزم من اجرة المثل ط عن العيني (قوله كما حذرناه في شرحه) ونفسه لفساد الاذن بفساد الاجارة
وفساد المتضمن يوجب فساد المتضمن بخلاف الباطل فانه معدوم شرعاً أصلاً ووصفاً فلا يتضمن شيئاً فكانت
مباشرة عبارة عن الاذن ٥١ ح وحاصل الفرق كما في الفتح وغيره أن الفاسد له وجود لانه فأت الوصف
دون الاصل فكان الاذن ثابتاً في ضمنه فيفسد بخلاف الباطل فانه لا وجود له أصلاً فلم يوجد الا الاذن ولا يخفى
أن هذا الفرق ينافي ما مرّ أول البيوع من أن البيع بعد عقد فاسد او باطل لا ينعقد قبل متاركة العقد الاول
وينافي فروعا آخر مذكورة في آخر الفرق الثالث من الاشياء عند قوله فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه
فراجعها متأملاً (قوله والحيلة) في أن يطيب للمشتري ما زاد في ذات المبيع وما لم يكن بارزاً وقت العقد
(قوله أن يأخذ) أى المشتري (قوله معاملة) أى مساهمة لمدة معلومة كما في القنية (قوله على أن له الخ)
أى للبائع قال في شرحه على الملتقى وينبغي أن يقول المشتري للبائع بعد ما دفع الثمن اخذت منك هذا الشجر
معاملة على أن لك جزءاً من ألف جزء وعلى ألف جزء الاجزاء أى من الثمر ذكره الشئى وفيه أن المشتري قد
أخذ الثمر شرعاً فكيف يأخذ معاملة الا أن يقال انه دفع له الثمن على وجه التبرع ويكون الاعتبار على عقد
المعاملة ٥٢ قلت الشراء انما وقع على البارز وقت العقد والمعاملة لاجل طيب ما لم يبرز بعد وطيب ما زاد في
ذات البارز نعم هذه الحيلة انما تأتي اذا لم يكن الشجر وقفاً وليتم لعدم الحظ والمصلحة في اخذه جزءاً من
ألف جزء والباقي للمشتري كما ذكرنا شارح نظيره في أول كتاب الاجارة (قوله وأن يشتري الخ) هذه حيلة
ثانية ويبانها أن المشتري اما أن يكون مما يوجد شيئاً وقد وجد بعضه او لم يوجد منه شيء كالباذنجان
والبطيخ والخيار او يوجد كله لكنه لم يدرك كالزراع والحشيش او يكون وجد بعضه دون بعض كثمر الاشجار
المختلفة الانواع في الاول يشتري الاصول ببعض الثمن ويستأجر الأرض مدة معلومة يباقي الثمن لثلاثاً ما مره
البائع بالقطع قبل خروج الباقي او قبل الادراك وفي الثاني يشتري الموجود من الحشيش والزرع ويستأجر
الأرض كما قلنا وفي الثالث يشتري الموجود من الثمر بكل الثمن ويحمل له البائع ما يسجد لان استيجار الأرض
لا يتأتى هنا لان الاشجار باقية على ملك البائع وقيامها في الأرض مانع من صحة استيجار الأرض الا أن
يأخذها أولاً معاملة كما مر لانها تصير في تصرفه او تكون الاشجار على المساهة فانها حينئذ لا تنفع صحة اجارة
الأرض كما يعلم من بابها ومسألة الاحلال تأتي في الاول والثاني أيضاً (قوله ببعض الثمن) تنازع فيه
بشترى الاول وبشترى الثاني في المسألتين وقوله ويستأجر الأرض راجع للمسألتين أيضاً كما علم مما قرناه
(قوله وفي الاشجار الموجود) أى وفي ثمار الاشجار يشتري الموجود منها (قوله فان خاف الخ) قال في جامع
الفصولين اقول كتبت في لطائف الاشارات انهم قالوا لو قال وكذلك بكذا على اني كلما عزلت فأت وكيلي
صح وقيل لا فاذا صح بطل العزل عن المعلقة قبل وجود الشرط عند أبي يوسف وجوزة محمد فقول في عزله
رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة ٥٣ رمى وحاصله انه على قول محمد يمكن الرجوع
هنا عن الاحلال بأن يقول رجعت عن الاحلال المعلق وعن التجزئتين حينئذ الاحتمال بالمعاملة على
الاشجار كما مر (قوله في التركة) المناسب في الاكل لان فرض المسألة انه احل له ما يوجد في المستقبل والتركة
انما يناسب الموجود الا أن يدعى أن المراد ما يوجد من الزيادة في ذات المبيع الموجود (تمة) اشترى الثمار على
رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها ينبت له خيار الرؤية بجر ثم ذكر حكم بيع الغيب في الأرض
وسأني الكلام عليه ان شاء الله تعالى في اول البيع الفاسد (قوله ما جاز اراد العقد عليه الخ) هذه قاعدة
مذكورة في عامة المعترات مفترع عليها مسائل منها ما ذكرها من (قوله صح استثنائه منه) أى
من العقد كما هو مصرح به في عبارة الفتح وهذا اولى من جعل الضمير في منه راجعاً للمبيع المعلوم من المقام
فافهم ولا يصح ارجاعه الى ما لانها واقعة على المستثنى فيلزم استثناء الشئ من نفسه كما لا يخفى قال في الفتح
وبيع قنبر من صبرة جائز فكذا استثنائه بخلاف استثناء الجمل من الجارية او الشاة وأطراف الحيوان لا يجوز
كالمواضع هذه الشاة الا بينها وهذا العبد الا يذ فيصير مشتركا مع غير ما لو كان مشتركاً على الشيوع

فانه جائز اه أي كبيع العبد الانصقه مثلالانه غير مقبوز في جزء بعينه بل شائع في جميع أجزائه فيجوز (قوله
يصح أفرادها) بأن يوصى به أو يهدى دون الرقبة اه ح (قوله دون الاستثناء) بأن يوصى به بعد
دون خدمته اه ح وقيد بالخدمة لان الحمل يصح استثناءه في الوصية حتى يكون الحمل ميراثا والحارية
وصية والفرق أن الوصية اخت الميراث والميراث يجري فيما في البطن بخلاف الخدمة والغلة كالخدمة يجز
من البيع الفاسد (قوله وشاة معينة من قطيع) أما لو غير معينة فلا يجوز كنوب غير معين من عدل أفاده في
البر (قوله وأرطال معلومة) أفاد أن محل الاختلاف الآتي ما إذا استثنى معينة فان استثنى جزءا كربع وثلاث
فانه صحيح اتفاقا كما في البر عن البدائع قلت ووجهه أن ما يقدر بالرطل شيء معين بخلاف الربع مثلا فانه غير
معين بل هو جزء شائع كما قلنا آنفا ونظيره ما قدمناه عند قوله وفديع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار
لا سهم وقد بالأرطال لانه لو استثنى رطلا واحدا جاز اتفاقا لانه استثناء القليل من الكثير بخلاف الأرطال
لجواز أن لا يكون الا ذلك القدر فيكون استثناء الكل من الكل بجر عن البناية ومقتضاه أنه لو علم انه يبيع
أكثر من المستثنى يصح ولو المستثنى أرطال على رواية الحسن الآتية وهو خلاف ما يدل عليه كلام الفتح من تعليل
هذه الرواية بأن الباقي بعد اخراج المستثنى ليس مشارا اليه ولا معلوم الكيل المخصوص فكان مجهولا وان ظهر
آخر انه بقي مقدار معين لان الفساد هو الجهاة القائمة اه ومقتضاه الفساد باستثناء الرطل الواحد أيضا على
هذه الرواية تأمل (قوله لصحة إيراد العقد عليها) أي على القفيز والشاة المعينة والأرطال المعلومة وهو تعليل
لقوله فصم أقادبه دخول ما ذكر تحت القاعدة المذكورة (قوله ولو التمر على رؤس الثعل) فصم اذا كان
مجدوذا بالاولى لانه محل وفاق (قوله على الظاهر) متعلق بقوله فصم ومقابل ظاهر الرواية رواية الحسن
عن الامام انه لا يجوز واختاره الطحاوي والتدويري لأن الباقي بعد الاستثناء مجهول وفي الفتح انه اقيس
بمذهب الامام في مسألة بيع الصبرة واجاب عنه في النهر فراجع (قوله بغير سنبيل البر) متعلق ببيع والباء فيه
للبدل قال الخبر الرمي في حاشية البحر سيأقي في الربا أن يبيع الخنطة الخالصة بخنطة في سنبيلها لا يجوز ويجب
تقييده بما اذا لم تكن الخنطة الخالصة أكثر من التي في سنبيلها وقد صرح بذلك في الحاشية ويعلم بذلك أنه يجوز بيع
التي في سنبيلها مع بالآخرى التي في سنبيلها مع صرف الغنس الى خلافه اه وبه ظهر أن قول المصنف كبيع
بتر في سنبيله أن أراد به بيع الحب فقط كما يشعر به قول الشارح الآتي وعلى البائع اخراجه تقييده بقوله بغير
سنبيل البر احتراز عما اذا باعه بسنبيل البر أي بالبر مع سنبيله فانه لا يجوز اذا لم يكن الحب الخالص أكثر مما اذا كان
أكثر يكون الزائد بمقابلة التبن فيجوز وان أراد به بيع البر مع السنبيل فلا يصح تقييده بقوله بغير سنبيلها ما علمت
من جواز بيعه بمثله بأن يجعل الحب في احدهما بمقابلة التبن في الآخر (قوله لاحتمال الربا) تعليل للمفهوم
وهو أنه لو بيع بسنبيل البر لا يجوز لاحتمال أن يكون البر الذي يبيع وحده مساويا للبر الذي يبيع مع سنبيله أو أقل
فيكون الفضل ربا الا اذا علم أن ما يبيع وحده أكثر كما قلنا آنفا (قوله وباقلاء) هو القول بجر على وزن فاعلاء
يشد في قصير ويخفف فيحدة الواحدة باقلا في الوجهين مصباح (قوله في قشرها الاوّل) وكذا الثاني
بالاولى لأن الاول فيه خلاف الشافعي (قوله فعلى البائع اخراجه) في البرازية لو باع خنطة في سنبيلها لم
البائع الدوس والتذرية بجر وكذا الباقل ومابعدا (قوله الا اذا باع بمافيته) عبارته في الدر
المتقى الا اذا بيعت بمافيته اه وهو أوضح يعني اذا باع الخنطة بالتبن لا يلزم البائع تخليصه ط (قوله
الوجه نعم) لانه لم يره فتح وأقره في البر والنهر (قوله وانما بطل الخ) قال في الفتح وأورد المطالبة بالفرق
بين ما اذا باع حب قطن في قطن بعينه أو نوى تمر في تمر بعينه أي باع ما في هذا القطن من الحب أو ما في هذا التمر
من النوى فانه لا يجوز مع أنه أيضا في غلافه اشار ابو يوسف الى الفرق بأن النوى هنا معتبر عندما هالكا
في العرف فانه يقال هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى في تمر ولا حب في قطنه ويقال هذه خنطة في سنبيلها
وهذا لوز وفستق في قشره ولا يقال هذه قشور فيها لوز ولا يذهب اليه وهم وعما ذكرنا يخرج الجواب عن امتناع
بيع اللبن في الضرع واللحم والنظم في الشاة والالية والا كارع والجلد فيها والدقيق في الخنطة والزيت في الزيتون
والعصير في العنب ونحو ذلك حيث لا يجوز لأن كل ذلك منعدم في العرف لا يقال هذا عصير وزيت في محله وكذا
الباقى اه (قوله من نوى الخ) نشر مرتب ط (قوله لانه من تمام التسليم) اذا لا يتحقق تسليم المبيع

قوله دون الاستثناء هكذا
بخطه والذي في نسخ الشارح
دون استثناءها ولعلها نسخة
أخرى كتب عليها اه معصمه

الا الوصية بالخدمة يصح
أفراد دون استثناءها اشباه
ثم فرغ على هذه القاعدة
بقوله (فصح استثناء) قفيز
من صبرة وشاة معينة من
قطيع و (أرطال معلومة

من بيع تمر فخله) لصحة إيراد
العقد عليها ولو التمر على رؤس
الثعل على الظاهر (ك) صحة

(بيع بتر في سنبيله) بغير سنبيل
البر لاحتمال الربا (وباقلاء

وأرز وسهم في قشرها وجوز
ولو وفستق في قشرها الاوّل)

وهو الاعلى وعلى البائع
اخراجها الا اذا باع بمافيته
وهل له خيار الرؤية الوجه نعم
فتح وانما بطل بيع ما في تمر
وقطن وضرع من نوى وحب
ولين لانه معدوم عرفا واجرة

كيل ووزن وعيد وذرع على

بائع) لانه من تمام التسليم
قوله فعلى البائع الخ كذا
بخطه والذي في نسخ الشارح
وعلى الخ بالواو اه معصمه

(وأجرة وزن ثمن ونقصه)
وقطع غرواخراج طعام من
سفينة (على مشتر) الا اذا
قبض البائع الثمن ثم جاء بركة
بعب الزيادة (فرع) ظهر بعد
تقدأصراف أن الدراهم زيوف
وذا الاجرة وان وجد البعض
بقبدره ثم سر عن اجارة
البرازية وأما الدلال فان باع
العين بنفسه بأذن ربها فاجرة
على البائع وان سعى بينهما
وباع المالك بنفسه يعتبر
العرف وتماه في شرح
الوهبانية (وبسلم الثمن أولا
في بيع سلعة بدنانير ودراهم)
ان أحضر البائع السلعة (وفي
بيع سلعة بمثلها) أو ثمن بمثلها
(سماعا)

مطلب

في حبس المبيع لقبض الثمن
وفي هلاكه وما يكون قبضا

مطلب

فيما يكون قبضا للمبيع

الابكيلة ووزنه ونحوه ومعلوم أن الحاجة الى هذا اذا باع مكاييله أو موازنه ونحوه اذا احتاج الى ذلك في المجازفة
وكذا حسب الخطة في وعاء المشتري على البائع فتح (قوله وأجرة وزن ثمن ونقصه) أما كون أجرة وزن الثمن
على المشتري فهو باتفاق الامة الاربعة وأما الثاني فهو ظاهر الرواية وبه كان يفتي الصدر الشهيد وهو الصحيح
كما في الخلاصة لانه يحتاج الى تسليم الجيد وتعزفه بالنقد كما يعرف المقدار بالوزن ولا فرق بين أن يقول دراهمي
منقودة أولا هو الصحيح خلافا لمن فصل وتماه في النهر (قوله وقطع ثمن) في الفسخ عن الخلاصة وقطع العنب
المشتري جزافا على المشتري وكذا كل شيء يباعه جزافا كالثوم والبصل والجزر الا اذا اخلى بينها وبين المشتري
وكذا قطع الثمر يعني اذا اخلى بينها وبين المشتري اه (قوله الا اذا قبض البائع الثمن الخ) اي فان اجرة النقد
على البائع لانه من تمام التسليم وشرط اثبات الرد اذا ثبت زيافته لا ينقصه قال في البحر وأما اجرة نقد الدين
فعلى المديون الا اذا قبض رب الدين الدين ثم ادعى عدم النقد فلا جرة على رب الدين لانه بالقبض دخل في ضمانه
(قوله بقبدره) اي فبر من الاجرة بقدر ما ظهر زيفا فبر نصف الاجرة ان ظهر نصف الدراهم زيوفاً وما عزم
الى البرازية رأيت أيضاً في الخاتمة والولوالجية ورأيت منقولاً عن المحيط أنه لا أجر له بظهور البعض زيوفاً لانه
لم يوف عله ولا ضمان عليه (قوله فأجرته على البائع) وليس له أخذ شيء من المشتري لانه هو العاقد حقيقة شرح
الوهبانية وظاهره أنه لا يعتبر العرف هنا لانه لا وجه له (قوله يعتبر العرف) فقبب الدلالة على البائع او المشتري
او عليها بحسب العرف جامع الفصولان (قوله ان احضر البائع السلعة) شرط لالزام المشتري بتسليم الثمن
اولاً والشرط أيضاً كون الثمن حالا وأن لا يكون في البيع خيالاً للمشتري فلا يطلب بالثمن قبل حلول الاجل
ولا قبل سقوط الخيار وأفاد أن للبائع حبس المبيع حتى يستوفي كل الثمن فلو شرط دفع المبيع قبل نقد الثمن
فسد البيع لانه لا يقتضيه العقد وقال محمد بن طهالة الاجل فلو سمي وقت تسليم المبيع جازوله الحبس وان بقي منه
دراهم كما في البحر وفي الفسخ واندر المتني لو هلك المبيع بفعل البائع أو بفعل المبيع أو بأمر سماوي بطل البيع
ويرجع بالثمن لو مقبوضاً وان هلك بفعل المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع مطلقاً وبشرط الخيار له وان كان الخيار
للبائع أو كان البيع فاسداً لزمه ضمان مثله ان كان مثلياً وقيمه ان كان قيمياً وان هلك بفعل أجنبي فالمشتري
بأنه وان شاء فسخ البيع فيضمن الجاني للبائع ذلك وان شاء أمضاه ودفع الثمن وتابع الجاني ويطلب له الفضل
ان كان الضمان من خلاف الثمن والا فلا اه (تنبيه) للبائع حبس المبيع الى قبض الثمن ولو بقي منه درهم ولو
المبيع شيئين بصفة واحدة وسعى لكل غنا فله حبسهما الى استيفاء الكل ولا يسقط حق الحبس بالرهن ولا بالكفيل
ولا بآرائه عن بعض الثمن حتى يستوفي الباقي ويسقط بمحوالة البائع على المشتري بالثمن انصافاً وكذا بمحوالة
المشتري البائع به على رجل عند أبي يوسف وعند محمد بن عيسى وروايتان وبأجل حبس الثمن بعد البيع وتسليم البائع
المبيع قبل قبض الثمن فليس له بعده رده اليه بخلاف ما اذا قبضه المشتري بلاذنه الا اذا رآه ولم يمنعه من القبض
فهو اذن وقد يكون القبض حكماً قال محمد بن كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز
وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة اذا فعله المشتري قبل القبض جاز وبصير المشتري قابضاً اه أي لان قبض
الموهوب له يقوم مقام قبض المشتري ومن القبض مالوا ودعه المشتري عند أجنبي أو أعاره وأمر البائع
بالتسليم اليه لا لو أودعه أو أعاره أو أجره من البائع أو دفع اليه بعض الثمن وقال تركته عندك رهناً على الباقي
ومنه مالو قال للغلام تعال معي وامش فخطي أو أعنته أو ألتف المبيع أو أحدث فيه عيباً أو أمر البائع بذلك
ففعل أو أمره بطعن الخنطة فطعن أو وطئ الامة فخلت ومنه مالوا اشتري دهنًا ودفع قارورة زينة فيها فوزنه فيها
بحضرة المشتري فهو قبض وكذا ابغيته في الاصح وكذا كل مكيل أو موزون اذا دفع له الوعاء فكاله أو وزنه فيه
بأمره ومنه مالو غصب شيئاً ثم اشتراه صار قابضاً بخلاف الوديعة والعارية الا اذا وصل اليه بعد التخلية ولو اشتري
نوباً وحطه فقال للبائع به قال الامام الفضلي ان كان قبل القبض والرؤية كان قبضاً وان لم يقل البائع ثم لان
المشتري يتفرد بالفسخ في خيار الرؤية وان قال به لى أى كن وكيلاً في الفسخ قال يقبل البائع لا يكون فسخاً وكذا
لو بعد القبض والرؤية لكن يكون وكيلاً بالبيع سواء قال به أو بعه أو بعه لى هذا كله ملخص مما في البحر (قوله
أو ثمن بمثلها) المراد بالثمن النقود من الدراهم والدنانير لانها خلقت أثماناً ولا تتعين بالتعيين (قوله سماعا)
لاستوائهما في التعيين في الاول وفي عدمه في الثاني أما في بيع سلعة بثمن قائماتين حق المشتري في المبيع

فلذا أمر بتسليم الثمن اولا ليتعين حق البائع أيضا تحقيقا للمساواة (قوله ما لم يكن الخ) الظرف الذي نابت عنه
 ما المصدرية الظرفية متعلق بقوله ويسلم الثمن فكان المناسب ذكره عقب قوله ان احضر البائع السلعة بأن
 يقول ولم يكن دينا الخ (قوله كسلم ونحن مؤجل) تنبئ لما اذا كان أحد العوضين دينا فالأول مثال المبيع
 لأن المراد بالسلم المسلم فيه والثاني مثال الثمن (قوله ثم التسليم) أي في المبيع والثمن ولو كان المبيع فاسدا
 كما في البحر ط (قوله على وجه يتمكن من القبض) فلو اشترى حنطة في بيت ودفع البائع المفتاح اليه وقال
 خليت بينك وبينها فهو قبض وان دفعه ولم يقل شيئا لا يكون قبضا وان باع دارا غائبة فقال سلمتها اليك فقال
 قبضتها لم يكن قبضا وان كانت قرية كان قبضا وهي أن تكون بحال يقدر على اغلاقها والافهى بعيدة
 وفي جمع النوازل دفع المفتاح في بيع الدار تسليم اذا تهيأ له فتحه بلا كلفة وكذا لو اشترى بقر في السرح فقال
 البائع اذهب واقبض ان كان يرى بحيث يمكنه الاشارة اليه يكون قبضا ولو اشترى ثوبا فامر به البائع بقبضه
 فلم يقبضه حتى أخذه انسان ان كان حين أمره بقبضه أمكنه من غير قيام صح التسليم وان كان لا يمكنه الا بقيام
 لا يصح ولو اشترى طيرا أو فرسا في بيت وأمره البائع بقبضه ففتح الباب فذهب ان أمكنه أخذه بلا عون كان
 قبضا وتماه في البحر وحاصله أن التخلية قبض حكما لومع القدرة عليه بلا كلفة لكن ذلك يختلف بحسب
 حال المبيع ففي نحو حنطة في بيت مثلا فدفع المفتاح اذا أمكنه الفتح بلا كلفة قبض وفي نحو دار فالتقدير
 على اغلاقها قبض أي بأن تكون في البلد فيما يظهر وفي نحو بقر في مرعى فكونه بحيث يرى ويشار اليه قبض وفي
 نحو ثوب فكونه بحيث لو مديده فصل اليه قبض وفي نحو فرس أو طير في بيت إمكان أخذه منه بلا معين قبض
 (قوله بلا مانع) بأن يكون مفرا غير مشغول بحق غيره فلو كان المبيع شاغلا كالحنطة في جوارق البائع
 لم يمنعه بحر وفي المقتط ولوباع دارا وسلمها الى المشتري وله فيها مناع قليل أو كثير لا يكون تسليمها حتى يسلمها
 فارغة وكذا لوباع أرضا وفيها زرع اه وفي البحر عن التنية لوباع حنطة في سبلها فسلمها كذلك لم يصح كقطن
 في فراش ويصح تسليم ثمار الاراضى وهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة بملك البائع وعن الوري المتاع لغير
 البائع لا يمنع فلو أذن له بقبض المتاع والبيت صح وصار المتاع ودبعة عنده اه قلت ويدخل في الشغل بحق
 الغير ما لو كانت الدار مأجورة فليس للبائع مطالبة المشتري بالثمن لعدم القبض وهي واقعة الفتوى سئلت
 عنها ورأيت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من جامع الفصولين باع المستأجر ورثي المشتري أن لا يفسخ
 الشراء الى مضي مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضيا ولا للبائع مطالبة
 المشتري بالثمن ما لم يجعل المبيع بحال التسليم وكذا لو شري غائبا لا يطالبه بثمنه ما لم يتهايا بالمبيع للتسليم اه
 (قوله ولا حائل) بأن يكون في حضرته اه ح وقد علمت بيانه (قوله أن يقول خليت الخ) الظاهر أن المراد
 به الاذن بالقبض لا خصوص لفظ التخلية لما في البحر ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضا
 ولو قال خذه يكون تخلية اذا كان يصل الى أخذه اه وفي الفروع المارة ما يدل عليه أيضا (قوله أو كان
 بعيدا) أي وان قال خليت الخ كما مر والمراد بالبعيد ما لا يقدر على قبضه بلا كلفة ويختلف باختلاف المبيع
 كما قرره او المراد به حقيقته ويقاس عليه ما شابهه (قوله وهو لا يصح به القبض) أي الاقرار المذكور
 لا يتحقق به القبض وقت قبضه بالقبض لأن العقد في ذاته صحيح غير أنه لا يجب على المشتري دفع الثمن لعدم القبض
 (قوله على الصحيح) وهو ظاهر الرواية ومقابل ما في المحيط وجامع شمس الائمة انه بالتخلية يصح القبض
 وان كان له قارب بعيدا غائبا عنهما عند أبي حنيفة خلافا لهما وهو ضعيف كما في البحر وفي الخانية والصحيح
 ما ذكر في ظاهر الرواية لانه اذا كان قريبا يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال فتقام التخلية مقام القبض أما
 اذا كان بعيدا لا يتصور القبض في الحال فلا تنضم التخلية مقام القبض اه هذا ثم ان ما ذكره الشارح هنا
 نقل مثله في أواخر الاجارات عن وقف الاشياء ثم قال قلت لكن نقل محتجها ابن المصنف في زواهر الجواهر عن
 يسوع فسأري قارئ الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها كان قابضا والا فلا قننه
 اه قلت لكن أنت خبير بأن هذا مخالف للروايتين ولا يمكن التوفيق بحمل ظاهر الرواية عليه لأن المعترف بها
 القرب الذي يتصور معه حقيقة القبض كما علمته من كلام الخانية (قوله وكذا الهبة والصدقة) أي لا تكون
 تخلية البعيد فيها قبضا قال في البحر وعلى هذا التخلية البعيد في الاجارة غير صحيحة فكذا الاقرار بتسليمها اه

مطلب
 في شروط التخلية

مطلب
 اشترى دارا مأجورة لا يطالب
 بالثمن قبل قبضها

ما لم يكن أحدهما دينا كسلم
 ونحن مؤجل ثم التسليم يكون
 بالتخلية على وجه يتمكن
 من القبض بلا مانع ولا حائل
 وشروط في الاجناس شروطا
 ثالثا وهو أن يقول خليت
 بينك وبين المبيع فلو لم يقله
 أو كان بعيدا لم يصح قابضا
 والناس عنه غافلون فانهم
 يشترطون قرية ويقرون بالتسليم
 والقبض وهو لا يصح به القبض
 على الصحيح وكذا الهبة
 والصدقة خاتية وتماه فيما
 علقناه على الملتقى

(وجده) أي البائع الممن

(زيوف ليس له استرداد السلعة

وحبسها به) لسقوط حقه

بالتسليم وقال زفر له ذلك

كما لو لم يمدحها رصا واستوقه

أو مستحقا وكما ترجم منية

(قبض) بدل دراهمه (الجيايد)

التي كانت له على زيد (زيوف)

على ظن أنها جيايد (ثم لم) بأنها

زيوف (يردّه أو يستردّ الجيايد

ان) كانت (فائضة والافلا)

يردّ ولا يستردّ كما لو علم بذلك عند

التبضع وقال أبو يوسف يرد

مثل الزيوف ويرجع بالجيايد كما

لو كانت رصا صا واستوقه

(اشتري شيئا وقبضه ومات

مفسلا قبل نقد الثمن فالبايع

أسوة للغرماء) وعند الشافعي

رضي الله عنه هو أحق به

(كما لو لم يقبضه) المشتري (فان

البائع أحق به) اتفاقا ولنا

قوله عليه الصلاة والسلام

إذا مات المشتري مفسلا

فوجد البائع متاعه بعينه

فهو أسوة للغرماء شرح مجمع

الغني

مطلب

اشتري شيئا ومات مفسلا قبل

قبضه فالبايع أحق

قلت ومضاده أن تخلطه القريب في الهبة قبض لكن هذا في غير الفاسدة كما في الخائنة حيث قال أجمعوا على أن
التخلية في البيع الجائز تكون قبضا وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح أنه قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في
المشاع الذي يحتمل القسمة لا تكون قبضا باتفاق الروايات واختلفوا في الهبة الجائزة ذكر الفقيه أبو الليث أنه
لا يصير قبضا في قول أبي يوسف وذكر شمس الأئمة الخلواني أنه يصير قبضا ولم يذكر فيه خلافا اه (تممة)
في البرازية قبض المشتري المشتري قبل نقده بلا إذن البائع فطلبه منه فخل بينه وبين البائع لا يكون قبضا حتى
يقبضه سيده بخلاف ما إذا خل البائع بينه وبين المشتري اشترى بقرعة مريضة وخلاها في منزل البائع فأتلان
هلكت في وماتت فمن البائع لعدم القبض وكذا لو قال للبائع سقه ما لي منزلك فأذهب فأتسلها فهلكت حال
سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري قال المشتري للعبد اعمل كذا أو قال للبائع مره بعمل
كذا فعمل فعطب العبد هلك من المشتري لانه قبض قال المشتري للبائع لا اعتمدك على المبيع فسلمه الى فلان يسكه
حتى أدفع لك الثمن ففعل البائع وهلك عند فلان هلك من البائع لان الامساك كان لأجله اشترى وعاء ابن خنجر
في السوق فأمر البائع بنقله الى منزله فسقط في الطريق فعلى البائع ان لم يقبضه المشتري اشترى في المصر حطباً
فغصبه غاصب حال حله الى منزله فمن البائع لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف قال البائع زنه لي وابعته
مع غلامك أو غلامي ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الا أن يقول ادفعه الى الغلام لانه
توكيل للغلام والدفع اليه كالدفع الى المشتري اه (قوله لسقوط حقه بالتسليم) فيه أن التسليم موجود
أيضاً فيما لو وجد رصا صا واستوقه فالاولى التعليل بما في المنع بأنه استوفى أصل حقه فلا يكون له حق نقض
التسليم اه أي لان الزيوف دراهم لكنهما معيبة ومثلها التبرجة كما في المنية بخلاف الرصاص والسنوقه
فانها ليست دراهم فلم يوجد قبض الثمن أصلاً فله نقض التسليم وأفاذ أن هذا الواسم المبيع أما لو قبضه المشتري
بلاذن البائع فله نقضه في الزيوف وغيرها كما في البرازية (قوله كما لو وجدها) الاولى وجدته أي الثمن المحدث
عنه (قوله أو مستحقا) أي بأن أثبت رجل أن المقبوض حقه فثبت للبائع استرداد السلعة لا تقاض
الاستيفاء (قوله وكما ترجم) عبارة منية المفتي والمرتهن يسترد في الوجوه كلها اه أي في الزيوف والرصاص
وغیرها أي لو قبض دينه وسلم الرهن لانه ثم ظهر ما قبضه زيوف أو رصا صا واستوقه أو مستحقا فانه يسترد الرهن
(تنبيه) لو تصرف المشتري في المبيع بعد قبضه بيعا أو هبة ثم وجد البائع الثمن كذلك لا ينقض التصرف لان
تصرف المشتري بعد القبض باذن البائع كتصرفه وان كان قبضه بعد نقد الثمن بلاذن البائع وتصرف فيه
ثم وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات ما يحتمل النقض ولا ينقض ما لا يحتمل النقض برأيه وما يحتمل النقض
كالبيع والهبة وما لا يحتمله كالعتق وفروعه (قوله والا) أي وان لم تكن فائضة سواء كانت هالكة أو مستهلكة
درر (قوله كما لو علم بذلك) أي بأنها زيوف لانه يكون راضيا بها فلا يكون له رد ولا استرداد
(قوله وقال أبو يوسف يرد مثل الزيوف الخ) لان الرجوع بالنقصان باطل لاستنزاه الربا ولا وجه لابطال
حقه في الجوده لعدم رضاه درر قال في الحقائق قتلا عن العيون ان ما قاله أبو يوسف حسن وأدفع للضرر ولذا
اختلفنا للمفتي اه وكذلك صرح في الجمع بأنه المفتي به عزيمة (قوله كما لو كانت رصا صا واستوقه)
فانها ترد اتفاقا درر وظاهر إطلاقه انها ترد ولو علم بها وقت القبض لانها ليست من جنس الاثمان ط (قوله
ومات مفسلا) أي ليس له مال يفي بماعليه من الديون سواء فلسه القاضي اولا (قوله فالبايع أسوة للغرماء)
أي يقتسمونه ولا يكون البائع أحق به درر (قوله فان البائع أحق به) الظاهر أن المراد أنه أحق بحبسه عنده
حتى يستوفي الثمن من مال الميت أو يبيعه القاضي ويدفع له الثمن فان وفي جميع دين البائع فيها وان زاد دفع
الزائد لباقي الغرماء وان نقص فهو أسوة للغرماء فمباقي له وليس المراد بكونه أحق به أنه يأخذه مطلقا لا وجه
لذلك لان المشتري ملكه وانتقل بعد موته الى ورثته وتعلق به حق غرمائه وانما كان أحق من باقي الغرماء
لانه كان له حق حبس المبيع الى قبض الثمن في حياة المشتري فكذا بعد موته وهذا نظير ما سبذ كره المصنف
في الاجارات من أنه لو مات المؤجر وعليه ديون فالمستأجر أحق بالدار من غرمائه أي اذا كانت الدار بيده وكان
قد دفع الاجرة وانفسخ عقد الاجارة بموت المؤجر فله حبس الدار وهو أحق بثمنها بخلاف ما إذا عمل الاجرة ولم
يقبض الدار حتى مات المؤجر فانه يكون أسوة لسائر الغرماء ولا يكون له حبس الدار كما في جامع القصورين وكذا

ما سبأ في البيع الضامد لوماته بعد فسخه فالمشتري أحق به من سائر الغرماء فله حبه حتى يأخذ ماله هكذا
 ينبغي حل هذا الحل وبه ظهر جواب حادثة القنوى شلت عنها وهي مالومات البائع مفلأ بعد قبض الثمن وقبل
 تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري أحق به لانه ليس للبائع حق حبه في حياته بل للمشتري جبره على تسليمه
 مادامت عينه باقية فيكون له أخذه بعد موت البائع أيضا اذ لا حق للغرماء فيه بوجه لانه امانة عند البائع
 وان كان مضمونا بالثمن لو هلك عنده ومثله الرهن فان الراهن أحق به من غرماء المرتهن والله سبحانه أعلم
 (قوله باع نصف الزرع الخ) صورة المسألة رجل له ارض دفعها لكارأي فلاح ودفع له البذر أيضا على أن يعمل
 الاكارفها بيقره بنصف الخارج فعمل وخرج الزرع فباع الاكارف نصفه لرب الارض جازا لبيع أما لو باع رب
 الارض نصفه للاكارف فلا يجوز لانه يأمره بقطع ما باعه ولا يمكن الا بقطع الكل فينضّر المشتري بقطع نصيبه الذي
 كان له قبل الشراء مستحقا للبقاء في الارض الى وقت الادراك ثم اذا كان البذر من الاكارف يكون مستأجرا
 الارض بنصف الخارج فليس لرب الارض أمره بقطع ما باعه فينبغي أن يجوز البيع لعدم الضرر وهذه من
 مسائل بيع الحصة الشائعة من الزرع وقد منّا الكلام عليها وعلى نظائرها قول كتاب الشركة (قوله قال في
 النهر الخ) أصله لصاحب البحر وحاصل البحث انه ينبغي على قياس هذا ان لو باع ثمرة بدون الشجر ولم يرش
 البائع باعارة الشجر أن يتخير المشتري أيضا ان شاء أبطل البيع او قطعها الا في القطع اتلاف المال وفيه ضرر
 عليه لكن تقدم تصريح المتن كغيره من المتون بقوله ويقطعها المشتري في الحال وأيضا فاقوله عن جامع الفصولين
 مخالف أيضا لتصريح المصنف كغيره في بيع الشجر وحده او الارض وحدها بقوله ويؤمر البائع بقطعها ما
 اى الزرع والثمر وتسليم المبيع وان لم يظهر صلاحه كما تبيننا عليه هناك فافهم والله سبحانه أعلم

* (باب خيار الشرط) *

من اضافة الشيء الى سببه لان الشرط سبب للخيار بجر فان الاصل في العقد لزوم من الطرفين ولا يثبت
 لاحدهما اختيار الامضاء او الفسخ ولو في مجلس العقد عندنا الا بشرط ذلك (قوله مبين في الدرر) حيث
 قال بعد ما ترجم باب خيار الشرط والتعيين وقد مهمما على باقي الخيارات لانها يمنعان ابتداء الحكم ثم ذكر
 خيار الرؤية لانه يمنع تمام الحكم وآخر خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم * وخيار الشرط أنواع * فاسد
 وقا كما اذا قال اشترت على أنى بالخيار أو على أنى بالخيار أبدا أو أبدا وفاقا وهو أن يقول على أنى بالخيار
 ثلاثة ايام فادونها ومختلف فيه وهو أن يقول على أنى بالخيار شهرا أو شهرين فانه فاسد عند أبي حنيفة وزفر
 والشافعي جائز عند أبي يوسف ومحمد اه وفي البحر فرع لا يصح تعليق خيار الشرط بالشرط فلو باعه جارا
 على انه ان لم يجاوز هذا النهر فردّه يقبله والالم يصح وكذا اذا قال ما لم يجاوز به الى القد كذا في التقنية اه
 (قوله الثلاثة المبوبة لها) اى التي ذكر لكل واحد منها باب وهي خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب
 (قوله وخيار تعيين) هو أن يشتري أحد الشئين او الثلاثة على أن يعين أيا شاء وهو المذكور في هذا الباب
 في قول المصنف باع عبد بن علي أنه بالخيار في احدهما الخ (قوله وغبن) هو ما يأتي في المراجعة في قوله
 ولا ردغبين فاحس في ظاهر الرواية ووفقى بالردان غره اى غر البائع المشتري او بالعكس او غره الدلال والافلا
 (قوله ونقد) هو ما يأتي قريبا في قوله فان اشترى على انه ان لم يتقد الثمن الخ (قوله وكية) هو ما مرّ أول
 البيوع فيما لو اشترى بما في هذه الخاية الخ وقد منّا بيانها (قوله واستحقاق) هو ما سيذكره في باب
 خيار العيب في قوله استحق بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض للكل خير في الكل وان بعده خير
 في القبي لا في غيره (قوله وتغير ففعلى) أما القولى فهو ما مرّ في قوله وغبن والفعل كالتصريح وهي أن
 يشد البائع ضرع الشاة ليجتمع لبنها فيظن المشتري انها غيرة اللبن والخيار لو اورد فيها انه اذا حلبها ان رضىها
 اسكها وان سخطها ردها وصاعا من ثمره اخذ الايمة الثلاثة وأبو يوسف وعندهما يرجع بالنقصان فقط ان
 شاء وسبأ في تمام الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى في خيار العيب عند قوله اشترى جارية لها لبن (قوله
 وكشف حال) هو ما مرّ أول البيوع فيما اذا اشترى بوزن هذا الحجر ذهباً بائنا او حجر لا يعرف قدره فقد ذكر
 الشارح هناك أن للمشتري الخيار فيها وقد منّا عن البحر هناك أن هذا الخيار خيار كشف الحال ومنه ما ذكره

(فروع) • باع نصف الزرع
 بلا أرض ان باعه الاكارف لرب
 الارض جاز وبعكسه لا اذا
 كان البذر من الاكارف فينبغي أن
 يجوز خانية * باع شجرا
 أو كرما ثمرا لا يدخل الثمر
 وحينئذ فيعارة الشجر الى
 الادراك فلو باي المشتري اعارة
 خير البائع ان شاء أبطل البيع
 او قطع الثمر جامع الفصولين
 قال في النهر ولا فرق يظهر بين
 المشتري والبائع

(باب خيار الشرط)

وجه تقديمه مع بيان تقسيمه
 مبين في الدرر ثم الخيارات
 بلغت سبعة عشر الثلاثة
 المبوبة لها وخيار تعيين
 وغبن ونقد وكية واستحقاق
 وتغير ففعلى وكشف حال

بعده في بيع صبرة كل صاع بكذا ومز الكلام عليه (قوله وخيانة مرا بحة وتولية) هو ما ساقى في المراجعة في قوله فان ظهر خيانة في مرا بحة باقرار او برهان على ذلك او نكوله عن العين اخذته المشتري بكل عنه اوردته لقوات الرضى وله الخط قدر الخيانة في التولية لتحقق التولية قال ح وبني أن تكون الوضعة كذلك (قوله وفوات وصف مرغوب فيه) هو ما يذكر في هذا الباب في قوله اشترى عبد بشرط خبزه أو كتبه الخ (قوله وتفریق صفقة بهلاك بعض مبيع) أي هلاكه قبل القبض وقيد البعض لان هلاك الكل قبل قبضه فيه تفصيل قدمناه قبل هذا الباب وحاصله كما في جامع الفصولين انه ان كان باقة سماوية أو بفعل البائع أو بفعل المبيع يبطل البيع وان بفعل أجنبي يتخير المشتري ان شاء فسخ البيع وان شاء اجاز وضمن المستهلك اه وذكره في البرازية أيضا ثم قال وان هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء كان نقصان قدر أو وصف وخير المشتري بين الفسخ والامضاء وان بفعل أجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان باقة سماوية أن نقصان قدر طرح عن المشتري حصة الفائت من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقصان وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يتخير بين الاخذ بكل الثمن او الترك والوصف ما يدخل تحت البيع بلا ذكر كالا شجار والبناء في الارض والاطراف في الحيوان والجمود في الكلب والورثي وان بفعل المقود عليه فالجواب كذلك ونظام الكلام فيها فراجع (قوله وظهور المبيع مستأجرا أو مرهونا) أي لو اشترى دارا مثلا فظهر أنها مرهونة أو مستأجرة يتخير بين الفسخ وعدمه وظاهره انه لو كان عالميا بذلك لا يتخير وهو قول أبي يوسف وقال يتخير ولو عالميا وهو ظاهر الرواية كما في جامع الفصولين وفي حاشيته للرملي وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الوالوجية اه وكذا يتخير الممرتن والمستأجر بين الفسخ وعدمه وهو الاصح كما في جامع الفصولين لكن في حاشيته للرملي عن الزلمي أن الممرتن ليس له الفسخ في اصح الروايتين وفي العمادية أن المستأجر له ذلك في ظاهر الرواية وذكر شيخ الاسلام أن الفتوى على عدمه وسيأتي في فصل الفصولي أن من الموقوف بيع المرهون والمستأجر والارض في مزارعة الغير على اجازة ممرتن ومستأجر ومزارع اه فان اجازا المستأجر أو الممرتن فلا خيار للمشتري وان لم يجز فالخيار للمشتري في الانتظار والفسخ وسيأتي تمامه في فصل الفصولي (قوله اشياء) قال فيها وكلاهما يشرها العاقدان الا التحالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخه القاضي وكلاهما يحتاج الى الفسخ ولا يفسخ شيء منهما بنفسه اه ح (قوله ويفسخ باقالة وتحالف) لا يخفى أن الكلام في الخيار لا في مجرد الفسخ لكن قد يجاب بأنه لو أقال احدهما الآخر فلا خيار للخيارين القبول وعدمه وكذا يتخير كل منهما بين الحلف وعدمه فلو اختار عدم الحلف يلزمه دعوى صاحبه وصورة التحالف أن يختلفا في قدر ثمن أو مبيع أو فيها ويهجزا عن البيئة ولم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تحالفا وفسخ القاضي البيع بطلب أحدهما والمسألة مبسطة في باب دعوى الرجلين من كتاب الدعوى (قوله صح شرطه) أي شرط الخيار المذكور وصرح بفاعل صح إشارة الى أن ضمير صح الواقع في عبارة الكثر وغيره عائد الى المضاف اليه في الترجمة قال في البحر والظاهر أن الضمير يعود الى الخيار وفي الوقاية والتفائية صح خيار الشرط فأبرزه والاولى ما في الاصلاح صح شرط الخيار لان الموصوف بالصفة شرط الخيار لانفس الخيار اه فالضمير على الاول في كلام البحر عائد الى المضاف وعلى الاخير الى المضاف اليه وبه جزم في النهر فقال الضمير في صح يعود الى المضاف اليه بقرينة صح ولقد افصح المصنف عنه في الخلع حيث قال وصح شرط الخيار لها في الخلع لانه ومن غفل عن هذا قال ما قال اه قلت فيه نظرفان الشرط الواقع في الترجمة عام بقرينة الاضافة ولقولهم انه من اضافة الحكم الى سببه أي الخيار الواقع بسبب الشرط فلا يصح عود الضمير الى الشرط المذكور لان الموصوف بالصفة شرط خاص وهو شرط الخيار الذي أفصح عنه في الخلع وأين العام من الخاص وما في الاصلاح لا يصلح دليلا على عوده الى الشرط بل هو تركيب آخر صحيح في نفسه والاحسن ما استظهره في البحر من عوده الى الخيار لكن يقيد وصفه بالشرطية فانه في الاصل من اضافة الموصوف الى صفة أي الخيار المشروط وهذا لا ينافي كون الشرط سببا للحكم كما افاده الجوى وقد يقال ان خيار الشرط مركب اضافي صار علميا في اصطلاح الفقهاء على ما ثبت لاحد المتعاقدين من الاختيارين الامضاء والفسخ وكذا خيار الرؤية وخيار التعيين وخيار العيب كما صار الفاعل والمفعول به ونحو ذلك من التراجم علميا

مظله
في هلاك بعض المبيع قبل قبضه

وخيانة مرا بحة وتولية
وفوات وصف مرغوب فيه
وتفريق صفقة بهلاك بعض
مبيع واجازة عقد الفصولي
وظهور المبيع مستأجرا
او مرهونا اشياء من أحكام
الفسوخ قال ويفسخ باقالة
وتحالف فبلغت تسعة عشر
شيئا وأغلبها ذكره المصنف
يعرفه من مارس الكتاب
(صح شرطه للمبتاعين) معا

اصطلاح التعيين على شيء خاص عندهم وعلى هذا يعود الضمير في صم الى هذا المركب الاضافي وهو ما أفصح عنه في الوفاة والنقابة كما تر فكان ينبغي للمصنف متابعتها لخلوها من التكلف والتعسف (قوله ولو وصيا) وكذا لو وكيل قال في البحر ولو أمره ببيع مطلق فعقد بخياره او لا أمره او لا جني صحته ولو أمره ببيع بخيار لا أمره بشرط لنفسه لا يجوز ولو أمره بشراء بخيار لا أمره فاشترى بدون الخيار نفذ الشراء عليه دون الأمر للضالفة بخلاف ما اذا أمره ببيع بخيار فباع بائنا حيث يبطل أصلا اه ملخصا ط وسيد ذكر الشاوح الفرق بين الفرعين الأخيرين (قوله ولغيرهما) وبثبت الخيار لهما مع ذلك الغير أيضا كما سيأتي في قول المصنف ولو شرط المشتري الخيار لغيره صم الخ (قوله ولو بعد العقد) ربما يتوهم اختصاصه بقوله ولغيرهما مع انه جار في الاقسام الثلاثة فلو قدمه وقال صم شرطه ولو بعد العقد لكان أولى اه ح فلو قال أحدهما بعد البيع ولو بأيام جعلتك بالخيار ثلاثة أيام صم اجماعا بجر (قوله لا قبله) فلو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي نهقه ثم اشتري مطلقا لم يثبت بجر عن التارخائية (قوله أو بعضه) لافرق في ذلك بين كون الخيار للبائع او للمشتري ولا بين أن يفصل الثمن أولا لان نصف الواحد لا يتفاوت ط عن النهر (قوله كئلته أو ربعه) مثله ما اذا كان المبيع متعدد او شرط الخيار في معين منه مع تفصيل الثمن كما يأتي قبيل خيار التعيين اه ح (قوله ولو فاسدا) اي ولو كان العقد الذي شرط فيه الخيار فاسدا وكان الاقعد في التركيب أن يقول صم شرطه ولو بعد العقد ولو فاسدا كما لا يخفى ح وقائدة اشتراطه في الفساد مع أن لكل منهما القسمة بدونه ما قبل انه يثبت لمن اشترط ولو بعد القبض ولا يتوقف على القضاء به او الرضى اه قلت وفيه نظر لانه ان كان الضمير في قوله ولا يتوقف الخ عائدا الى الخيار فهو لا يتوقف على ذلك مطلقا والى فسخ البيع الفساد فكذلك ثم تظهر الفائدة في أنه لو كان الخيار للبائع اولهما وقبضه المشتري باذن البائع لا يدخل في ملك المشتري مع انه لو لا الخيار ملكه بالقبض فافهم (قوله فالقول لنا فيه) لانه خلاف الاصل كما في البحر وهو مكثر مع ما يأتي سنأ اه ح (قوله على المذهب) وعند محمد القول لمصلحة والمصلحة لا تخرج عن البحر (قوله ثلاثة أيام) لكن ان اشترى شيئا مما يتسارع اليه الفساد في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال له اما ان تفسخ البيع أو تأخذ المبيع ولا نبي عليك من الثمن حتى تجيز البيع أو يفسد المبيع عندك دفعا للضرورة من الجانبين بجر عن الخائية (تنبيه) اعلم أن الخيار في العقود كلها لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام الا في الكفالة في قول الامام زاذ في البرازية وللحصال وكذا في الوقف لان جوازه على قول الثاني وهو غير مقيد عنده بالثلاث درم متقى وتماه في النهر (قوله وفسد عند اطلاق) اي عند العقد أو مابعد بلا خيار ثم لقيه بعد مدة فقال له انت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس بمنزلة قوله لك الاقالة كما في البحر عن الوالدية وغيرها وحل عليه قول الفتح لو قال له انت بالخيار فله خيار المجلس فقط قال في النهر ولم ارم فرقا بينهما ونظهر لي أن المفسد في الثاني اي الاطلاق وقت العقد مقارنة فقرى عمله وفي الاول بعد التمام فضعف وقد أمكن تصحيحه بإمكان الخيار له في المجلس اه (تنبيه) قدمنا عن الدرر أنه لو قال على أي بالخيار أياما فهو فاسد واعترض في الشربلية بأن قولهم لو حلف لا يكلمه أياما يكون على ثلاثة ومقتضاه أن يكون هناك كذلك تصحيح الكلام العاقل عن الالغاء والاذا الفرق قلت قد يجاب بأن أياما في الحلف يصح أن يراد منه الثلاثة والعشرة مثلا لكن اقتصر على الثلاثة لانها المتيقن وذلك لا ينافي صحة ارادة ما فوقها حتى لو نوى الاكثر حنت بخلافه هنا فان الثلاثة لازمة بالنص البتة ولفظ أياما صالح لما فوقها وما فوقها مفسد للعقد فلا يتعناجله على الثلاثة لانه لا يقطع الاحتمال (قوله فكل فسخه) ثمل من له الخيار منهما والاخر وهذا على القول بفساده ظاهرا وكذا على القول الاخر بأنه موقوف قال في الفتح وذكر الكرخي فصاعن أبي حنيفة أن البيع موقوف على اجازة المشتري وأثبت للبائع حق الفسخ قبل الاجازة لان لكل من المتعاقدين حق الفسخ في البيع الموقوف اه (قوله خلافا لهما) فعندهما يجوز اذا سمي مدة معلومة فتح (قوله غير انه يجوز ان اجاز في الثلاثة) وكذا لو أعتق العبد او مات العبد او المشتري أو أحدث به ما يوجب لزوم البيع ينقلب البيع جائزا عند أبي حنيفة وتماه في البحر عن الخائية (قوله في الثلاثة) ولو في ليلة الرابع قهستاني (قوله فينقلب صحيفا الخ) لانه قد زال المفسد قبل تقزره وذلك أن المفسد ليس هو شرط الخيار بل وصله بالاربع فاذا اسقطه

(ولا حدهما) ولو وصيا

(ولغيرهما) ولو بعد العقد لا قبله

تارخائية (في مبيع) كله

(أو بعضه) كئلته أو ربعه

ولو فاسدا ولو اختلصا في

اشراطه فالقول لنا فيه على

المذهب (ثلاثة أيام أو أقل)

وفسد عند اطلاق أو تأيد

(لا أكثر) فيفسد فكل

فسخه خلافا لهما (غير انه يجوز

ان اجاز) من له الخيار (في

الثلاثة) فينقلب صحيفا على

الظاهر

(وصح) شرطه أيضا (ف) لازم يحتمل الفسخ كزراعة
ومعاملة و (إجارة وقصة
وصلح عن مال) ولو بغير عينه
(وكاتبه وخلع) ورهن (وعتق
على مال) لو شرط لزوجة
وراهن وقت (ونحوها)
ككفالة وحالة وإبراء
وتسليم شفعة بعد الطلبين
ووقف عند الثاني أشباه
واقالة بزارية فهي ستة عشر
لا في نكاح وطلاق ويمين
ونذر وصرف وسلم وإقرار
الا لإقرار بعقد يقبله أشباه

مطلب
المواضع التي يصح فيها خيار
الشرط والتي لا يصح

تحقق زوال المعنى المفسد قبل مجئته فيبقى العقد صحيحا ثم اختلفوا في حكم هذا العقد في الابتداء فعند مشايخ
العراق حكمه الفساد ظاهرا اذا تظاهر دواهما على الشرط فاذا أسقطه تين خلاف الظاهر فينقلب صحيحا
وقال مشايخ خراسان والامام السرخسي ونحو الاسلام وغيرهما من مشايخ ماوراء النهر هو موقوف
وبالاسقاط قبل الرابع يعقد صحيحا واذا مضى جزء من الرابع فسد العقد الآن وهو الاوجه كذا في المظهرية
والذخيرة فحق ملصقا وبما فيه ولكن الاول ظاهر الرواية بجر ومنع وفي الحدادي فائدة الخلاف تظهر
في أن الفساد يملك اذا اتصل به القبض والموقوف لا يملك إلا أن يجيزه المالك وتطرق فيه بأن الفساد أيضا لا يملك
الاباذن البائع كما في المجمع والاولى أن يقال إنها تظهر في حرمة المباشرة وعدمها فتصرم على الاول لا على الثاني
نهر قلت وفي التنظير نظر فان الملك في الفساد يحصل بقبض المبيع باذن البائع فالموقوف فيه على اذن البائع هو
القبض لانفس الملك وأما الموقوف كببيع الفضولي فان الملك يتوقف فيه على اجازة المالك البيع فبقي ثمة
الخلاف ظاهرة لكن ما قدمناه قريبا عن الثانية من أنه لو أعتق العبد ينقلب جائزا يشمل ما قبل القبض مع
أن قوله ينقلب جائزا انما يناسب القول بأنه فاسد لا موقوف فيضيد حصول الملك قبل القبض ويؤيده ما مر من
أن حكمه عند مشايخ العراق الفساد ظاهرا فيدل على أنه لا فساد في نفس الامر ولذا قال في الفتح ان حقيقة
القولين انه لا فساد قبل الرابع بل هو موقوف ولا يتحقق الخلاف الا باثبات الفساد على وجه يرتفع شرعا باسقاط
الخيار قبل مجيء الرابع كما هو ظاهر الهداية (قوله في لازم) أخرج به الوصية فلا محل للخيار فيها لان الموصي
الرجوع فيها مادام حيا والموصى له القبول وعدمه أفاده ط ومثلها العارية والوديعة (قوله يحتمل الفسخ)
أخرج ما لا يحتمله كنكاح وطلاق وخلع وصلح عن قود واستشكل في جامع الفصولين النكاح بنفسه بالردة وملك
أحدهما الآخر فانه فسخ بعد التمام أما فسخه بعدم الكفاءة والعتق والبلوغ فهو قبل التمام قلت قد يجاب
بأن المراد بما يحتمل الفسخ ما يحتمله بتراض المتعاقدين قصدا وفسخ النكاح بالردة والملك ثبت تبعا (قوله
كزراعة ومعاملة) أي مساقاة وهذا ذكرهما في البحر بحثا فقال وينبغي صحة في المزارعة والمعاملة لانهما
إجارة مع أنه جزم بذلك في الاشياء قال الجوى يحتمل انه ظفر بالمقول بعد ذلك فان تصنيف المير سابق (قوله
واجارة) فلو فسح في اليوم الثالث هل يجب عليه أجر يومين أم في صط انه لا يجب لانه لم يتمكن من الانتفاع
بحكم الخيار لانه لو انتفع يطل خياره جامع الفصولين (قوله وقصة) لانها بيع من وجه (قوله وصلح عن
مال) احتريزه عن صلح عن قود لانه لا يحتمل الفسخ كما مر (قوله ورهن) كان ينبغي تقديمه على الخلع أو تأخيره
عن العتق لان قول المتن على مال راجع للخلع أيضا ولا يصح رجوعه للرهن كما لا يخفى وكان ينبغي أن يذكر الطلاق
على مال أيضا لانه معاوضة من جانب المرأة كالخلع وكما أن العتق على مال معاوضة من جانب العبد اه ح
(قوله لزوجة وراهن وقت) لان العقد في جانيهما لازم يحتمل الفسخ بخلاف الزوج والسيد فان العقد من
جانبهما وان كان لازما لكنه لا يحتمل الفسخ لانه يمين وبخلاف المير فان العقد من جانبه غير لازم أصلا
وحينئذ فيجب ذكرهم في المقابل اه ح أي فيما لا يصح فيه الخيار ويمكن أن يقال ان الخلع والعتق على
مال داخلان في قوله الاتي ويمين تأمل وقوله لازم يحتمل الفسخ أي قبل تمامه بالقبول أما بعد القبول من
الزوجة والراهن والعتق فلا يحتمله (قوله ككفالة) أي بنفس او مال وشرط الخيار للمكفول له أو للكفيل
بجر وقد من أن الخيار في الكفالة والحالة يصح أكثر من ثلاثة ايام (قوله وحالة) اذا شرط للمعتال
او المحال عليه لانه يشترط رضا ط (قوله وإبراء) بأن قال أبرأتك على أنني بالخيار ذكره غير الاسلام
من بحث الهزل بجر قال ط لكن نقل الشريف الجوى عن العمادية لو أبرأه من الدين على أنه بالخيار
فان خيار باطل ولعل في المسألة خلافا اه قلت وبالثاني جزم الشارح في أول كتاب الهبة وعزاه الى الخلاصة
(قوله ووقف) فيه انه لا يحتمل الفسخ تأمل (قوله عند الثاني) لانه عنده لازم وعند محمد وان كان كذلك
لكنه اشترط أن لا يكون فيه خيار شرط ولو معلوما وقد منافي الوقف أن الخلاف في غير المصحف فلو فيه صح
الوقف وبطل الخيار (قوله فهي ستة عشر) أي مع البيع (قوله لا في نكاح الخ) لانها لا تحتمل الفسخ
(قوله وطلاق) أي بلا مال لما عرفت وينبغي أن يكون الخلع بلا مال مثله اه ح (قوله وإقرار الخ) عبارته
مع المتن في كتاب الاقرار أقرب بشئ على أنه بالخيار ثلاثة ايام لزمه بلا خيار لان الاقرار اخبار فلا يبل الخيار وان

ووكالة ووصية نهر فهي تسعة
وقد كنت غيرت ما نظمته في
النهر فقلت

بأني خيار الشرط في الاجارة
والبيع والابراء والكفالة
والرهن والعتق وترك الشفعة
والصلح والخلع كذا والقسم
والوقف والحوالة الاقالة
لا الصرف والاقرار والوكالة

ولا النكاح والطلاق والسلم
تدروا بيمان فهذا بقمتن

(فان اشترى) شخص شياً (على

انه) أى المشتري (ان لم يتقد

تمنه الى ثلاثة ايام فلا يصح

صح) استحصانا خلافاً لغير

فلو لم يتقد في الثلاث ففسد

فتقد عتقه بعد هالو في يده

فليحفظ (و) ان اشترى كذلك

(الى أربعة) ايام (لا) يصح

خلافاً لمحمد (فان تقد في الثلاثة

جاز) اتفاقاً لان خيار النقد

ملحق بخيار الشرط فلو ترك

التفريع لكان اولي (ولا يخرج

مبيع عن ملك البائع مع

خياره) فقط اتفاقاً (فيهلك على

المشتري بغيره) أى بدله ليم

المثل

مطلب

خيار التقدر

صدقه المقر له في الخيار الا اذا اقر بغيره يصح وقع بالخيار فيه صحيح باعتبار العقد اذا صدقه او برهن الخ (قوله
ووكالة ووصية) فلا خيار فيه ما لعدم اللزوم من الطرفين ولزوم الوكالة في بعض الصور نادراً فاقاده ط وهذا
زادهما في النهر بحثاً أخذاً مما مر في قوله في لازم (قوله فهي تسعة) يزداد عشر وهو الهبة لما سبذكره
المصنف في بابها من أن من حكمها عدم صحة خيار الشرط فيها الخ (قوله وقد كنت غيرت ما نظمته في النهر)
فان نظم النهر كان هكذا والصلح والخلع مع الحوالة * والوقف والقسم والاقالة
وليس في هذا التغيير كبير فائدة مع انهما لم يستوفيا الاقسام كما قاله ح اى لانهما اسقطا من القسم الاول
المزارعة والمعاملة والكتابة ومن الثاني الوصية لكن الظاهر أن اسقاط الكتابة ذهول وأما ما عدا ما فلكونه
بحثاً كما علمت فقلت وقد كنت نظمت جميع مسائل القسمين مشيراً الى البحث منها مع زيادة الهبة في القسم
الثاني فقلت

يصح خيار الشرط في ترك شفعة * وبيع وبراء ووقف كضاله

وفي قسمة خلع وعتق اقالة * وصلح عن الاموال ثم الحوالة

مكاتبه رهن كذا الاجارة * وزيد مسافة مزارعة له

وما صح في نذر نكاح ألية * وفي سلم صرف طلاق وكاله

وأقرار ايها وزيد وصية * كما مر بحثاً فاعتمد في المقالة

(قوله والخلع) بالرفع خبره كذا ولا يصح جعل كذا خبراً عن القسمة لانه مجرور بالعطف على ما قبله ثم يصح جعله
متعلقاً بمحذوف حالاً من الخلع (قوله على انه اى المشتري الخ) وكذا لو نقد المشتري الثمن على أن البائع
ان رد الثمن الى ثلاثة فلا يصح بينهما صحيح أيضاً والخيار في مسألة المتن للمشتري لانه المتكهن من امضاء البيع
وعدمه وفي الثانية للبائع حتى لو أعتقه صح ولو أعتقه المشتري لا يصح نهر (تنبيه) ذكر في الجهر هنا يصح
الوفاء تبعاً للثانية فالتالاة من أفراد مسألة خيار النقد أيضاً وذكر فيه غمانية أقوال وذكره الشارح آخر
البیوع فبيل كتاب الكفالة وسيأتي الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فلو لم يتقد في الثلاث ففسد)
هذا لو بقي المبيع على حاله قال في النهر ثم لو باعه المشتري ولم يتقد الثمن في الثلاث جاز البيع وكان عليه الثمن
وكذا لو قتلها في الثلاث أو مات أو قتلها أجنبي خطأ وغرم القيمة ولو وطئها وهي بكر أو ثيب أو جنى عليها
أو حدث بها عيب لا يجعل أحد ثم مضت الايام ولم يتقد خبر البائع ان شاء أخذها مع النقصان ولا شيء له من الثمن
وان شاء تركها وأخذ الثمن كذا في الثانية اه (قوله فنفذ عتقه الخ) اى وعليه قيمته بجر عن الثانية
وهذا تفريع على قوله ففسد قال في النهر واعلم أن ظاهر قوله فلا يصح يفيد أنه ان لم يتقد في الثلاث ينفسخ قال
في الثانية والصحيح انه يفسد ولا ينفسخ حتى لو أعتقه بعد الثلاث نفذ عتقه ان كان في يده اه وأما عتقه قبل
مضي الثلاث فينفذ بالاولى كما لو باعه كما مر لانه بمعنى خيار الشرط (قوله وان اشترى كذلك) اى على انه
ان لم يتقد الثمن الى أربعة ايام (قوله لا يصح) والخلاف السابق في انه فاسد أو موقوف ثابت هنا نهر عن
الذخيرة (قوله خلافاً لمحمد) فانه جوز له الى ما سميء (قوله فلو ترك التفريع) أى في قوله فان اشترى فان الالحاق
يقضى المغايرة والتفريع يقتضى انه من فروعه قال في الدرر لم يذكره بانفاء كما ذكره في الوفاية اشارة الى أنه
ليس من صور خيار الشرط حقيقة لينتزع عليه بل اورده عقبيه لانه في حكمه معنى اه قال محشيه خادمي
أفندي أقول الواقع في الزيلعي كونها من صورته وقد قال صدر الشريعة في وجه ادخال الفاء انه فرع مسألة
خيار الشرط لانه انما شرع ليدفع بالنفسخ الضرر عن نفسه سواء كان الضرر تأخيراً أو داء الثمن أو غيره على أن قوله
لانه في حكمه يصلح أن يكون عله مصححة لدخول الفاء (قوله ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره)
لانه يمنع الحكم وفي قوله عن ملك البائع ايما الى أن البائع هو المالك فلو كان فصولياً كان اشتراط الخيار مبطلاً
للبيع لان الخيار له بدون الشرط كما في فروق الكرايسى ولا يرد الوكيل بالبيع اذا باع بشرط الخيار لانه
كما مالك حكاه نهر (قوله فقط) قيد به وان كان الحكم كذلك اذا كان الخيار لهما لان المصنف سبذكره
صريحاً والازم التكرار فانهم (قوله فيهلك) بكسر اللام ط (قوله على المشتري بغيره) لان البيع
ينفسخ بالهلاك لانه كان موقوفاً ولا تذاً بدون بقاء المحل فبقى مقبوضاً يده على سوم الشراء وفيه القيمة كذا

في الهداية ولا فرق في مسألة المصنف بين هلاكه في مدة الخيار مع بقائه أو بعد ما فسخ البائع البيع كما في جامع
 الفصولين وأما إذا هلك في يده بعد المدة بلا فسخ فيها فانه يهلك بالثمن لسقوط الخيار ولو ادعى هلاكه في يد المشتري
 وجوب القيمة وادعى المشتري اباقة من يده فالقول له بيمينه لأن الظاهر حياته ويتم البيع ولو ادعى البائع
 الاباق والمشتري الموت فالقول للبائع بيمينه كذا في السراج بحر (قوله اذا قبضه باذن البائع) وكذا
 بلاذنه بالاولى ط وأما إذا هلك في يد البائع انفسخ البيع ولا شيء عليهما كما في المطلق عنه وان تعيب في يد
 البائع فهو على خياره لأن ما اتقص بغير فعله لا يكون مضمونا عليه ولكن المشتري يتخير ان شاء أخذه بجميع
 الثمن وان شاء فسخ كما في البيع المطلق وإذا كان العيب بفعل البائع يتقص المبيع فيه بقدره لان ما يحدث بفعله
 يكون مضمونا عليه وتسقط به حصته من الثمن بحر عن الزيلعي ويأتي حكمه بيمينه في يد المشتري (قوله يوم
 قبضه) ظرف لقيمه ح (قوله فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة) أطلقه فعمل بيان الثمن من البائع
 او المساوم وخصه الطرسوسي في انفع الوسائل بالثاني وردة في البحر بأنه خطأ لما في الخاتمة طلب منه ثوبا
 لبشره فأعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا عشرة وهذا بعشرين وهذا ثلاثين فأحلبها فأى ثوب ترضى بعته منك
 فعمل فهلكت عند المشتري قال الامام ابن الفضل ان هلكت جلة أو متعاقبا ولا يدري الاول وما بعده ضمن
 ثلث الكل وان عرف الاول رسمه ذلك الثوب والثوبان أمانة وان هلك اثنان ولا يعلم أيهما الاول ضمن نصف
 كل منهما وردة الثالث لانه أمانة وان نقص الثالث ثلثه أو ربعه لا يضمن النقصان وان هلك واحد فقط رزقه
 عنه ويرد الثوبين اه ملخصا قال في البحر فهذا صريح في أن بيان الثمن من جهة البائع يكفي للضمان اه
 وأجاب العلامة المقدسي بأن مراد الطرسوسي انه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين حقيقة أو حكما أما
 الاول فظاهر وأما الثاني فبان يسمى أحدهما ويصدر من الآخر ما يدل على الرضى به ثم قال ومن نظر عبارة
 الطرسوسي وجد هاتين ادى بما ذكرناه اه قلت وبيان ذلك أن المساوم انما يلزمه الضمان اذا رضى بأخذه
 بالثمن المسمى على وجه الشراء فاذا سمى الثمن البائع وتسلم المساوم الثوب على وجه الشراء يكون راضيا بذلك كما
 انه اذا سمى هو الثمن وتسلم البائع يكون راضيا بذلك فكان التسمية صدرت منهما معا بخلاف ما اذا أخذه على
 وجه النظر لانه لا يكون ذلك رضى بالشراء بالثمن المسمى قال في القنية سم عن أبي حنيفة قال له هذا الثوب
 لك بعشرة دراهم فقال هاته حتى أنظر فيه أو قال حتى أبيع غيره فأخذه على هذا وضاع لا شيء عليه ولو قال هاته
 فان رضىته أخذه فضاع فهو على ذلك الثمن اه قلت ففي هذا وجدت التسمية من البائع فقط لكن لما قبضه
 المساوم على وجه الشراء في الصورة الأخيرة صار راضيا بتسمية البائع فكانها وجدت منهما أتما في الصورة
 الاولى والثانية فلم يوجد القبض على وجه الشراء بل على وجه النظر منه أو من غيره فكان أمانة عنده فلم يضمنه
 ثم قال في القنية ط أخذ منه ثوبا وقال ان رضىته اشتريته فضاع فلا شيء عليه وان قال ان رضىته أخذه
 بعشرة فعليه قيمته ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم هاته حتى أنظر اليه وقبضه على ذلك وضاع
 لا يلزمه شيء اه قلت ووجهه انه في الاولى لم يذكر الثمن من احد الطرفين فلم يصح كونه مقبوضا على وجه
 الشراء وان صرح المساوم بالشراء وفي الثاني لما صرح بالثمن على وجه الشراء صار مضمونا وفي الثالث وان
 صرح البائع بالثمن لكن المساوم قبضه على وجه النظر لا على وجه الشراء فلم يكن مضمونا وبهذا ظهر الفرق
 بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم النظر فافهم واغم تحقيق هذا المحل (قوله مضمون بالقيمة)
 أى اذا هلك أما اذا استهلكه مضمون بالثمن كما حققه الطرسوسي وان رده في البحر بأنه غير صحيح لما في الخاتمة
 اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد
 موت المشتري اه قال والوارث كالورث فقد أجاب في النهر بقوله لان سلم انه غير صحيح اذ الطرسوسي لم يذكره
 تفقها بل نقلا عن المشايخ صرح به في المتن وعمله في المحيط بأنه صار راضيا بالمبيع جلا لفعله على الصلاح
 والسداد وعزاه في الخزانة أيضا الى المتن غير أنه قال في القياس يجب القيمة اه كلام النهر قلت وما نقله
 في البحر عن الخاتمة لادلالة فيه على ما يدعيه بل فيه ما ينفيه لان قوله وكذا لو استهلكه وارث المشتري يفيد
 أنه لو استهلكه المشتري نفسه كان الواجب الثمن لا القيمة ووجهه أيضا ظاهر لما علمته من تحليل المحيط والفرق
 بينه وبين استهلاك الوارث أن العادة هو المشتري فاذا استهلكه كان راضيا بما مضى عقد الشراء بالثمن المذكور

مطلب
 في المقبوض على سوم الشراء

(اذا قبضه باذن البائع) يوم
 قبضه كالمقبوض على سوم
 الشراء فانه بعد بيان الثمن
 مضمون بالقيمة

بجلاف ما إذا استهلكه وارثه لأن الوارث غير العاقد بل العقد انفسح بموته فبقى امانة في يد الوارث فلا يزمه القصة
دون الثمن فتقوله في البصر والوارث كالمورث غير مسلم ثم رأيت الطرسوسي نقل عن المتقي ما يفيد ذلك وهو قوله
ولو قال البائع رجعت عما قلت أو مات احدهما قبل أن يقول المشتري رخصت انتقص جهة البيع فان
استهلكه المشتري بعد ذلك فعليه قيمته كما في حقيقة البيع لو انتقص يني المبيع في يده مضمونا فكذا هنا اه
فهذا صريح بانفساخ العقد بموته فكيف يلزم الوارث الثمن باستهلاكه فانهم واغتم (قوله بالغة ما بلغت)
رد على الطرسوسي حيث قال وظاهر كلام الاصحاب انها يجب بالغة ما بلغت ولكن ينبغي أن يقال لا يزداد بها على
المسمى كما في الاجارة الفاسدة قال في النهرونية نظربل ينبغي أن يجب بالغة ما بلغت وقد صرحوا بذلك في البيع
الفاسد فكذا هنا اه (قوله ولو شرط المشتري) أي مريد الشراء وهو المساوم (قوله ولو في يد الوكيل
الخ) قال في البصر عن الحاشية الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراه الموكل فلم يرض به ورده
عليه فهلك عند الوكيل قال الامام ابن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره بالاخذ
على سوم الشراء حينئذ اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل اه (قوله أما على سوم النظر) بأن يقول هاته
حتى أنظر اليه أو حتى أريه غيري ولا يقول فان رضيته أخذته وقوله مطلقا أي سواء ذكر الثمن أو لا اه ح عن
النهر ولا ينبغي أن عدم ضمانه اذا هلك أما لو استهلكه القايض فانه يضمن قيمته وقد تناووجه الفرق بينه وبين
المقبوض على سوم الشراء وفي حكمه المقبوض على سوم الشراء اذا لم يبين الثمن أو مات احدهما القايضين قبل
الرضي او رجع عما قال كما قد مناه آنها عن المتقي وقد مناه أول المسألة ما لو قبض ثلاثة أبواب وسمى ثمن كل
واحد بعينه ليشتري احدها فهلك واحد منها فانه يضمنه دون الآخرين وتقدم نفسه له وهل هذا خاص بما
اذا كانت ثلاثة لتكون ما فيه خيار التعيين الا في بيانه أو أعم وظاهر الثاني اذ لو كانت أكثر فلا شك أن واحدا
منها مقبوض على سوم الشراء وان كان فاسدا والباقي على سوم النظر فهو امانة بخلاف الاول فتأمل (قوله
وعلى سوم الرهن بالاقبل من قيمته ومن الدين) أي اذا سمى قدر الدين فلا ينافي ما سبذكره المصنف في كتاب الرهن
من قوله المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بضمن على الاصح اه وفي البزاية الرهن بالدين
الموعود مقبوض على سوم الرهن مضمون بالموعود بأن وعده أن يقرضه ألفا فاعطاه رهنا وهلك قبل الاقراض
يعطيه الا لف الموعود جبرا فان هلك هذا في يد المرتهن أو اعدل ينظر الى قيمته يوم القبض والدين وعن الثاني
أقرضني وخذ هذا ولم يسم القرض فأخذ الرهن ولم يقرضه حتى ضاع يلزمه قيمة الرهن اه وما عن الثاني مقابل
الاصح المذكور (قوله وعلى سوم القرض الخ) في البصر عن جامع الفصولين وما قبض على سوم القرض
مضمون بمساوم كقبوض على حقيقته بمنزلة مقبوض على سوم البيع الا أن في البيع يضمن القيمة وهنا يهلك
الرهن بمساومه من القرض اه وقوله يهلك الرهن بمساومه من القرض أي اذا كانت قيمته مثل الرهن
لا يقل فلا ينافي ما تقدم من انه يضمن بالاقبل وبه ظهر أن ما في قوله وما قبض تكررة موصوفة بمعنى الرهن فتكون
هذه عين المسألة التي قبلها كما يعلم مما نقلناه عن البزاية في تصوير المسألة السابقة فانهم (قوله وعلى سوم
النكاح الخ) يعني لو قبض أمة غيره ليتزوجها باذن مولاها فهلك في يده ضمن قيمتها جامع الفصولين قال
محشبه الخيارات الرمي أقول تقدم أن ما بعته مهربا بعد الخطبة وهو قائم أو هالك بسترده فهو صريح أيضا في أن
ما قبض على سوم النكاح من المهر مضمون ولو لم يسم المهر اه (تنبيه) ظاهرا كلامهم وجوب قيمة الامة
ولو لم يكن المهر مسمى ويحتاج الى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء أو سوم الرهن فانه لا يضمن
الا بعد بيان الثمن أو بيان القرض وقد أطال الكلام فيه السيد الجوى في حاشية الاشياء من النكاح ولم يأت
بطائل (قوله ويخرج عن ملكه أي البائع) فلو أعتقه لم يصح عتقه ولو كان حلف ان بعته فهو حر لم يعتق
لخروجه عن ملكه بجر (قوله مع خيار المشتري فقط) شئ ما اذا كان الخيار لهما وأسقط البائع خياره بأن
أجاز البيع كما في البصر قال ح ومثله ما اذا جعل المشتري الخيار لاجنبى (قوله فيه لك يده بالثمن) لأن
الهلاك لا يعرى عن مقدمة عيب يمنع الرد فيه لك وقد انبرم البيع فيلزم الثمن بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع
لأن تعيبه في هذه الحالة لا يمنع الرد فيه لك والعقد موقوف فيبطل نهر واذا بطل العقد يضمن القيمة والفرق
بين الثمن والقيمة أن الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة أو نقص والقيمة ما قوم به الشئ بمنزلة

مطلب
المقبوض على سوم النظر

قوله والدين معطوف على قوله
قيمه أي ينظر الى قيمته والدين
فيضمن بالاقبل منهما اه منهم

مطلب
في الفرق بين القيمة والثمن

كتعيبه) فيها عيب لا يرتفع
 كقطع يد غلظه قيمته
 في المسألة الاولى والبائع
 فسخ البيع وأخذ نقصان
 القيمة لا المثل - لشبهة الربا
 حدادى وعنه في الثانية ولو
 يرتفع كرض فان زال في المدة
 فهو على خياره والا لزمه
 العقد لتعذر الرد ابن كمال
 (ولا يملك المشتري خلافا
 لهما) لثلا يصير سائبة قلنا
 السائبة هي التي لا ملك فيها
 لاحد ولا تعلق ملك والثاني
 موجود هنا ويلزمكم اجتماع
 البدلين والعود على موضوعه
 بالنقض بشراء قرييه

قوله لتعذر الرد هكذا يحفظه
 وفيه نظر فليأتكم اه معصيه

المعيار من غير زيادة ولا نقصان (قوله كتعيبه فيها) أى في يد المشتري وهذا تشبيه بالهلاك في صورتين أحى
 في صورة ما اذا كان الخيار للبائع أو للمشتري فان التعيب المذكور كالهلاك يوجب القيمة في الاولى والثاني في
 الثانية منع وشمل ما اذا عيبه المشتري أو أجنبي أو تعيب بائعة - فحماوية أو بفعل المبيع وكذا جعل البائع عند
 محمدا يسقط به خيار المشتري فان أجاز البيع ضمن البائع النقصان وعندهما يلزم البيع بحر أى ويرجع
 بالادوس على البائع كما ذكره بعد (تنبيه) ذكر حكم الهلاك والنقصان عند المشتري ولم يذكر حكم الزيادة عنده
 وحاصله انها متصلة أو منفصلة وموتولة من الاصل كالولد والسن والجبال والبر من المرض أو غير متولدة
 كالصبغ والعقروا لكسب والبنا فمتنع الفسخ الا في المنفصلة الغير المتولدة بحر عن التنازعية (قوله لا يرتفع)
 يأتى محتمزه (قوله فيلزمه قيمته) أى لو هلك ولو حال فللبائع في المسألة الاولى فسخ البيع الخ لكان أولى لأن
 المطلوب بيان ما يلزم بالتعيب في المسألتين أما ما يلزم بالهلاك فيهما فهو مصرح به في المتن (قوله لشبهة الربا) لان
 الجوده في المال الربوى غير معتبرة لكن حال في الخلاصة من التعيب اذا غصب قلب فضة وهو بالضم السوار
 ان شاء المالك أخذه مكسورا وان شاء تركه وأخذ قيمته من الذهب قال في العناية اذ لو أوجبت مثل القيمة
 من جنسه أدى الى الربا ومثل وزنه أبطنا حق المالك في الجوده والصنعة اه وذكر الزيلعي هناك فيما لو نقص
 المصوب الربوى بخير المالك بين أن يسلك العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وبين أن يسلمها ويضمن مثلها أو قيمتها
 لان تضمن النقصان متعذر لانه يؤدى الى الربا اه وبه علم أن الخيار للمالك بين امسالك العين ولا يرجع
 بالنقصان وبين دفعها وتضمن مثلها أى مثل وزنها لانه رضى بابطال حقه في الجوده وبين تضمن قيمتها أى من
 خلاف الجنس وفي مسألتنا اذا كان الخيار للبائع في بيع الربوى وعيبه المشتري واختار البائع الفسخ ليس له
 أخذ نقصان العيب لانه يؤدى الى الربا وينبغى أن يكون له الخيار المذكورة تأمل (قوله في الثانية) أى
 ما كان الخيار فيها للمشتري (قوله ولو يرتفع) مقابل قوله بعيب لا يرتفع (قوله فهو على خياره) أى فله الفسخ
 في مدة الخيار ورده المبيع على بائعه لتعذر الرد (قوله والا) أى وان لم يزل المرض في المدة لزم العقد لانه لا يمكنه
 رده في المدة معيبا لتضرر البائع ولو زال بعد مضي المدة لزم العقد بضما (قوله ابن كمال) ومثله في الجهر
 والجوهرة (قوله ولا يملك المشتري) أى فيما اذا كان الخيار له فقط لكن في الثانية يصح اعتاقه ويكون امضاء
 وفي السراج تجب النفقة عليه بالاجماع ولو تصرف فيه في مدة الخيار جاز تصرفه ويكون اجازة منه وفي جامع
 القصولين لورهن بالثمن رهنا جازا الرهن به مع انه ذكر فيه أيضا انه لو أبرأه البائع عن الثمن لم يجز ابرأه عند أبى
 يوسف اه فينبغى أن لا يصح الرهن أيضا والجواب أن ابراء يعقد الدين ولادين له عليه لان الثمن باق على ملك
 المشتري بخلاف الرهن بدليل صحته بالدين الموعود به لكن في المعراج أن عدم صحة الرهن بالثمن قياس
 والاستحسان صحته لانه ابراء بعد وجود السبب وهو البيع وتعلمه في الجهر وفيه عن الخلاصة ان زوائد المبيع
 موقوفة ان تم البيع كانت للمشتري وان فسخ كانت للبائع (قوله خلافا لهما) حيث قال انه يملك (قوله لثلا
 يصير سائبة) أى شيئا لا مالك له بعد دخوله في الملك وهذا دليل لقوله ما انه يملكه بعد خروجه من ملك البائع
 أى انه لو لم يملكه لزم أن يخرج عن ملك البائع لا الى مالك فيه يكون كالسائبة ولا عهد لنا به في الشرع يعنى في
 المعاضات لثلا رد نحو التركة المستغرقة بالدين فانها تخرج عن ملك الميت ولا تدخل في ملك الورثة ولا الغرماء
 وتعامه في النهر والفتح (قوله قلنا) أى من طرف الامام وهو جواب يمنع كونه كالسائبة (قوله والثاني موجود
 هنا) وهو علقه الملك أى للبائع اذ قدره عليه فيعود اليه حقيقة ملكه والمشتري أيضا اذ قد يسقط خياره فيكون
 له ط (قوله ويلزمكم الخ) استدلال للامام بطريق النقض الاجمالى لدليل الخصم باستلزامه القساد من
 وجهين الاول ما في النهر انه لو دخل في ملك المشتري مع كون الثمن لم يخرج من ملكه لزم اجتماع البدلين في حكم
 ملك احد المتعاقدين حكما للمعاوضة ولا أصل له في الشرع يعنى في باب المعاوضة فانها تقتضى المساواة بينهما
 في تبادل ملكهما فلا يرد مالو غصب المدبر وأبق من يده فانه يضمن قيمته ولا يخرج به عن ملك المالك فيجتمع
 العوضان في ملك لانه ضمان جنابة لامعاوضة والثاني ما في الفسخ من أن خيار المشتري شرع نظرا له ليتروى
 فيقف على المصلحة فلما ثبتنا الملك بمجرد البيع مع خياره ألحقناه بنقض مقصوده اذ بما كان المبيع من يعتق
 عليه فيعتق بلا اختياره فيعود شرع الخيار على موضوعه بالنقض اذ كان مقورا للنظر وذلك لا يجوز

(ولا يخرج شيء منهما الخ) فان تصرف البائع جاز وكان مضمنا وكذا ان تصرف المشتري في الثمن ان كان عينا وتصرف كل منهما فيما اشتراه باطل وأيهما هلك قبل التسليم بطل البيع فان هلك بعده بطل أيضا ولزم قيمته من (قوله عن مالكة) لاحاجة اليه ط (قوله وأيهما أجاز بطل خياره فقط) أي وصار العقد باثما من جأبه والآخر على خياره وان لم يوجد منهما اجازة ولا فسخ حتى مضت المدة لم يمتد البيع ولو أجاز أحدهما وفسخ الآخر بطل البيع بينهما سواء سبق الفسخ أو الاجازة أو كانا معا ولا عبرة للاجازة بكل حال اه من حاصله انه اذا أجاز أحدهما فالآخر على خياره فان أجازا بضام العقد وان فسخ بطل وان سكتا حتى مضت المدة لم يمتد العقد (قوله وهذا الخلاف) أي المذكور بين الامام ومالك في مسألة خيار المشتري وهو ان المبيع لا يدخل في ملك المشتري عنده ويدخل عندهما والتفريع في المسائل الاتية على قوله (قوله بقي التكاح) لانه لم يملكها عنده واذا سقط الخيار بطل أي التكاح للتنافي أي بين ثبوت المتعة بملك اليمين وبالعقد وعندهما انفسخ التكاح لدخولها في ملك الزوج فاذا فسخ المشتري البيع رجعت الى مولاها بالتكاح عليها عندهما وعنده تستمر زوجته كما في الفسخ قال في البحر وعلى هذا لو اشترى زوجته فاسدا وقبضها ففسد التكاح ثم اذا فسخ البيع للفساد لا يرتفع فساد التكاح (قوله لا يعتبر استبراء) أي عنده وعندهما يعتبر ولو ردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب الاستبراء عنده وعندهما يجب اذا ردت بعد القبض بجر وهي المسألة الاتية في رمن الفاء (قوله فلا يعتق محرمة) أي اذا اشترى قريبه المحرم لا يعتق عليه في مدة الخيار عنده حتى تنقضي المدة ولم يفسخ وعندهما يعتق لانه ملكه (قوله فله ردّها) لانه حيث لم يملكها عنده كان وطؤه لها في مدة الخيار بالتكاح لا بملك اليمين فلا يمنع الرد لانه لم يكن دليل الرضى بالبائع بخلاف وطء غيره منكوحة كما سيأتي وعندهما يمنع لان الوطء حصل في الملك وقد بطل التكاح فكان دليل الرضى (قوله الا اذا انتقصها) أي الوطء ولو تباعا فيمنع الرد نهر وفتح ومقتضاء أن دواعي الوطء ليست كالوطء لعدم التقبض بها فلا يجري فيها الخلاف المذكور بخلافها في غير المنكوحة فان دواعيه مثله فتكون دليل الرضى بالبائع فتمنع الرد اتفاقا كما سيأتي وعلى هذا فيشكل ما في شرح من لا مسكين من انه يمنع الرد عند الامام لوقبلها أو مسها أو مسته بشهوة وكذا الوطء غير الزوج في يده اه ووجه الاخير ظاهر لان وطء غيره موجب للعقر وهو زيادة منفصلة متولدة من المبيع بعد القبض فتنع الرد كما مر ويأتي (تنبيه) قال في البحر ولم أر حكم حل وطء المبيعة بخيارا أما اذا كان الخيار للبائع فينبغي حله للمشتري وان كان للمشتري ينبغي أن لا يحل لهما ونقله في المعراج عن الشافعي اه ولا يخفى أن هذا في غير منكوحة ثم اعلم أن هذه المسألة غير مكررة مع الاولى المروية لها بالالف وان كان موضوعهما شراء الامة المنكوحة لان المتصور من الاولى أن شراءها لا يطل نكاحها ومن هذه أن وطء زوجها لا يمنع من ردّها كما نبه عليه ط وهو ظاهر (قوله من الوديعة عند بائعه الخ) أي اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع ثم اودعه عند البائع فهلك في يده في تلك المدة هلك من مال البائع عنده لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك وعندهما من مال المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك وتامه في البحر (قوله لعدم الملك) على العلة (قوله لو ولدت) أي بالتكاح بجر (قوله لم تصرأتم ولد) أي لا يشتري لعدم الملك خلافا لهما بجر (قوله لم العقد الخ) أي اتفاقا وتصرأتم ولد للمشتري اذا دعاه بجر عن ابن كمال لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه له مبطل لخياره (قوله اذا ولدت الخ) أي في يد المشتري فيوافق ما قبله ط (قوله ولم تنقصها الولادة) مقتضاء أن الولادة قد لا تكون نقصانا وهو خلاف الاطلاق السابق ويؤيد السابق ما في البرازية اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصتها الولادة عيب وفي اليها لم يستعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه وسيد كرا الشارح في خيار العيب عن البرازية خلاف ما نقلناه عنها وهو تحريف كما سنوضحه هناك (قوله فهو للبائع بعد الفسخ) لانه عنده لم يحدث على ملك المشتري وعندهما للمشتري لحدوثه على ملكه بجر قال ط وأما اذا لم يفسخ فالزوائد تتبع له ببيع كما سلف (قوله فلا استبراء على البائع) لانه انما يجب بتجديد الملك ولم يوجد حيث لم تدخل في ملك غيره فكانه لم يزل ملك البائع ابن كمال (قوله لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري) وكذا في الفسخ وغيره فيكون هو المراد من لفظ أحدهما في

(والمب) من المأذون لو أبرأه
البائع من الثمن صح استحصانا
وبقي خياره لأنه يلى عدم
الثبوت كل ذلك عنده خلافا
لهما قلت وزيد على ذلك
مسائل منها (التاء) للتعليق
كان ملكته فهو حتر
فشرأ بخيار لم يعتق (والتاء)
واستدامة السكنى بإجارة
إعادة ليس باختيار (والصاد)
وصيد شرأ بخيار فأحرم بطل
البيع (والدال) والزوائد
الحادثة في المدة بعد الفسخ
للبيع (والراء) والعصير
في بيع مسلمين لو تخمر في المدة
فدخلا فلهما فينبغي أن
يرمز لهما لفظ تصدرو يضم
الرمز للرمز ولم أره لاحد
فليحفظ (أجاز من له الخيار)
ولو أجنبيا

عبارة العيني لأنه لو أسلم البائع لا تظهر فيه ثمة الاختلاف لبقاء الخيار إجماعا كما في الزيلعي حيث قال
لو اشترى ذمتي من ذمي خرا على أنه أي المشتري بالخيار ثم أسلم المشتري في مدة الخيار بطل الخيار عندهما لأنه
ملكها فلا يملك تملكها بالرد وهو مسلم وعنده يطل البيع لأنه لم يملكها فلا يملك تملكها باسقاط الخيار وهو مسلم
ولو أسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالإجماع ولو ردّها المشتري عادت إلى ملك البائع لأن العقد من
جانب البائع بات فان أجازته صار له وان فسخ صار الخيار للبائع والمسلم من أهل أن يملك الخيار حكما كما في الارث
ولو كان الخيار للبائع فأسلم هو بطل البيع لأن المبيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يقدر أن يملك الخيار ولو أسلم
المشتري لا يطل العقد والبائع على خياره لأن العقد من جهة المشتري بات فان أجاز العقد صار له لأن المسلم من
أهل أن يملك الخيار حكما وان فسخه كان للبائع وهذا كله فيما إذا أسلم أحدهما بعد القبض والخيار لا أحدهما
فلو قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع باتا أو بخيار لا أحدهما أو أهما لأن القبض شبه بالعقد
من حيث أنه يفيد ملك التصرف فلا يملكه بعد الاسلام اه ملخصا (قوله من المأذون الخ) أي إذا اشترى
عبد مأذون شيئا بخيار وأبرأه بانه عن غنه في مدة الخيار بقي خياره لأنه لم يملكه كان ردّه في المدة امتناعا
عن التملك والمأذون ولاية ذلك فانه إذا وهب له شيء فله ولاية أن لا يقبله درر وعندهما يطل خياره لأنه
لما ملكه كان الرد منه تملكيا بغير عوض وهو ليس من أهله وهذا يقتضي صحة الإبراء وقد مناه لا يصح عند
أبي يوسف قياسا ويصح عند محمد استحصانا بجر (قوله كل ذلك) أي المذكور من أحكام المسائل العشر
(قوله لم يعتق) لأنه عنده لم يملكه فلم يوجد الشرط وعندهما وجد فعققت لأنه ملكه وأما لو قال ان اشترى
بدل قوله ان ملكك فانه يعتق انفاقا لوجود الشرط وهو الشرأ فيكون كالمنشئ للعق بعد فسخ الخيار
فتح وبجر (قوله واستدامة السكنى الخ) صورتها اشترى دارا على انه بالخيار وهو ما كتبها بإجارة أو أعاره
فاستدام سكناها قال خواهر زاده استدامتها اختيار وعندهما ملك العين وعنده ليس باختيار فتح ومثله
خيار العيب وخيار الشرط في القصة ولو ابتدأ السكنى بطل خياره وتماه في البحر (قوله فأحرم) أي
وهو في يده بطل البيع عنده ويردّه إلى البائع وعندهما يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع يتقضى بالإجماع
ولو كان للمشتري فأحرم المشتري له أن يرده بجر وبعبارة الفتح ولو كان للمشتري فأحرم البائع للمشتري أن يرده
وهي الصواب (قوله بعد الفسخ) متعلق بما يتعلق به قوله للبائع أي ثبت للبائع بعد الفسخ لأنها لم تحدث على
ملك المشتري وعندهما للمشتري لأنها حدثت على ملكه كما في الفتح ثم لا يخفى أن الزوائد تتم المتصلة والمنفصلة
متولدة أو غيرها وليس بصحيح هنا ما قد مناه عن التنازع من أن حدونها عند المشتري يمنع الفسخ بالخيار
الا إذا كانت منفصلة غير متولدة كالكسب فهذه يتأى فيها إجراء الخلاف لا مكان الفسخ فيها أما في بقية الصور
الثلاث فلا بل هي للمشتري قطعا لحدونها على ملكه حيث امتنع بها الفسخ ولزمه البيع ثم رأيت في جامع
الفصولين ذكر مسائل الزيادة كما قد مناه من امتناع الفسخ في الكل إلا في صورة المنفصلة الغير المتولدة وأن
الخلاف فيها فقط وحينئذ فاطلاق الزوائد هنا ليس بما ينبغي بل المراد به الصورة المذكورة وهي مسألة الكسب
التي رمز لها بالكاف فكان على الشارح اسقاط هذه لتكرارها مع إيماءها لخلاف المراد كما ظنه من قال ان
الزوائد تتم المتصلة والمنفصلة فيستغنى بها عن الكاف المشار بها إلى الكسب اه فافهم (قوله فسد)
أي البيع عنده ليعزّه عن تملكه باسقاط خياره ويتمّ عندهما المعزّه عن ردّه بفسخه فتح (قوله خلافا لهما)
راجع للمسائل الخمس الزائدة فافهم (قوله ويضم الرمز للرمز) كذا في بعض النسخ أي يضم الرمز للمزيد
بلفظ تصدّر الرمز السابق وفي بعض النسخ ويضم لرمز الرمز بجز الأول باللام والثاني بالاضافة وهذه النسخة
ألفظ وعليها في يضم ضمير يعود للرمز المزيد ويكون المراد بالرمز المجزوء باللام الرمز السابق عن العيني
وبالرمز المجزوء بالاضافة شرح الكثر للعيني فان اسمه الرمز وفي ط فيصير المعنى اسحق عزله أي أحقه
بواضعك وعظم الله تعالى في قلبك فامتثل أمره ونهيه وعظم الناس بانزالهم منزلتهم به يصدرا أي مقدما
ومقتربا عند الله تعالى وعند الناس (قوله ولم أره لاحد) أي لم ير الرمز يتصدّر والافعال المسائل في المنع والبحر
ط (قوله أجاز من له الخيار) أي أجاز بالقول أو بالفعل كالاتفاق والوطء ونحوهما كما يأتي وفي جامع
الفصولين إذا قال أجزت شرأه أو وثقت أخذه أو رضيت أخذه بطل خياره ولو قال هو يت أخذه أو أحييت

أوردت أو أجبني أو وافقني لا يطل لو اختار الرد أو القبول بقلبه فهو باطل لتعلق الأحكام بالظاهر لا بالباطن
(قوله ولو مع جهل صاحبه) أي العاقد معه أما لو كان المشتري ففسخ أحدهما بغيبه الآخر لم يجز كما في جامع
القصولين (قوله لهما) أي لكل من المتعاقدين (قوله فليس للاسرة الاجازة) أي الا اذا قبل الاول
اجازته يذل عليه ما في جامع القصولين باعه بخيار ففسخه في المدة انفسخ فان قال بعده أجرت وقبل المشتري
جاز استخسانا ولو كان الخيار للمشتري فأجاز ثم فسخ وقبل البائع جاز وينفسخ اهـ فيكون الاول يعا آخر
كما سيذكره الشارح والثاني اقالة (قوله لان المفسوخ لا تلحقه الاجازة) فيه اشكال سيذكره الشارح
مع جوابه (قوله لا يصح الا اذا علم الآخر) هذا عندهما وقال أبو يوسف يصح وهو قول الامية الثلاثة
قال الكرخي وخيار الرؤية على هذا الخلاف وفي العيب لا يصح فسخه بدون علم اجماعا ولو أجاز البيع بعد
فسخه قبل أن يعلم المشتري جاز وبطل فسخه ذكره الاستيعابي يعني عندهما وفيه يظهر أثر الخلاف وفيما اذا
باعه بشرط انه اذا غاب فسخ قد البيع عندهما خلافا لابي يوسف ويرجح قوله في الفسخ نهر (قوله فلو لم يعلم)
أي في مدة الخيار سواء علم بعدها أو لم يعلم أصلا (قوله أن يستوثق بكفيل) الذي في العيب أن يأخذ منه
وكيلا يعني اذا بدله الفسخ رده عليه اهـ ومثله في البحر وغيره ح (قوله أو يرفع الامر للمالك لينصب الخ)
في العمادية وهذا احد قولين وقيل لا ينصب لانه ترك النظر لنفسه بعدم أخذ الوكيل فلا ينظر القاضي اليه
وتماه في النهر (قوله لصحته بالفعل بلا علمه) مثال الفسخ بالفعل أن يتصرف البائع في مدة الخيار تصرف
المالك كما اذا أعتق المبيع أو باعه أو كان جارية فوطئها أو قبلها أو أن يكون الثمن عينا فتصرف فيه المشتري
تصرف المالك فيما اذا كان الخيار للمشتري صرح به الاكل في العناية وغيره من المشايخ منع والمراد بقوله
أن يتصرف البائع الخ أن يكون الخيار له وتصرف كذلك فيكون فسخا حكما لانه دليل استبقاء المبيع على
ملكه وأما لو كان الخيار للمشتري وفعل ما ذكرناه يتم البيع كما يأتي (قوله كما أفاده الخ) أي افاد الفعل
الذي يصح به الفسخ يعني أن امثلة الفسخ بالفعل تستفاد من قوله المذكور وان لم يكن المذكور من أمثلة
الفسخ بل من امثلة التمام والاجازة قال في الفسخ وجيع ما قدمناه اجازة اذا صدر من المشتري من الافعال
فهو فسخ اذا صدر من البائع اهـ وقد افاد الشارح ذلك بقوله الاتي ولو فعل البائع ذلك كان فسخا والمراد
به الاعتاق وما بعده وحينئذ فليس في كلامه غلط بل هو من رموزه التي تقتضي على المعترضين فافهم (قوله وتم)
العقد الخ) أي تحصل الاجازة بواحد مما ذكره وهو كلام موهوم فان في بعضها يكون اجازة سواء كان الخيار
للبائع أو للمشتري وهو الموت ومضى المدة وفي بعضها اذا كان للمشتري وهو الاعتاق وتوابعه فلو للبائع كان
فسخا أفاده في البحر (قوله بموته) أي موت من له الخيار بانعا كان أو مشتريا لان موت غيره لا يتم به العقد بل
الخيار باق لمن شرط له فان أمضى العقد مضى وان فسخه انفسخ كما في الفسخ نهر وفي جامع القصولين لو الخيار
لهما فمات احدهما لم يلزم البيع من جهته والآخر على خياره وفيه أيضا وكيل البيع والوصي باع بخيار
أو المالك باع بخيار لغيره فمات الوكيل أو الوصي أو الموكل أو العبي أو من باع بنفسه أو من شرط له الخيار قال
محمد يتم البيع في كل ذلك لان لكل منهم حقا في الخيار والجنون كالموت اهـ وكذا الانعفاء وتماه في الهر
(قوله ولا يخلقه الوارث) لانه ليس الامشيئة وارادة ولا يتصور انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال هداية
(قوله كخيار رؤية) نص على ذلك في الفرر والوقاية والنقابة ومختصرها والمقتضى والاصلاح والبحر والنهر وكذا
في الهداية والفتح من باب خيار الرؤية ولم أر من ذكر فيه خلافا وعليه خافي فرائض شرح البيه عن شرح الجمع
لابن الصياء من أن الصحيح أن خيار الرؤية يورث فهو غريب ولعل أصل العبارة لا يورث تأمل (قوله وتقرير
ونقد) لم يذكرهما في الدرر بل ذكر المصنف الاول منهما في المنع مجئا وذكر الثاني في النهر مجئا أيضا ووجه ذلك
أن الحقوق المجردة لا تورث وكان الوجه لما قوى عند الشارح جزم به وقد رأيت مسألة النقد في شرح البيه
عن خزانة الاكل نص على انه لو مات قبل نقد الثمن بطل البيع وليس لوارثه نقده وأما مسألة التغرير فقد وقع
فيها اضطراب فنقل الشارح في آخر باب المراجعة عن المقدسي انه أفقئ غثل ما بجته المصنف هنا ثم ذكر أن المصنف
ذكر في شرح منظومته الفقهية أن خيار التغرير يورث كخيار العيب وأن ابن المصنف ايده وسند كران شاء الله
تعالى ما فيه هنا ثم بحث الخبير الرمي أيضا في حاشية البحر أنه يورث قياسا على خيار فوات الوصف المرغوب

٢ (صح ولو مع جهل صاحبه)
اجماعا الا أن يكون الخيار
لهما وفسخ أحدهما فليس
للاسرة الاجازة لان المفسوخ
لا تلحقه الاجازة (فان فسخ)
بالقول (لا) يصح (الا اذا علم)
الآخر في المدة فلو لم يعلم لم
العقد والحيلة أن يستوثق
بكفيل مخافة الغيبة أو يرفع
الامر للمالك لينصب من يرد
عليه عني قيدنا بالقول
لصحة بالفعل بلا علمه اتفاقا
كما أفاده بقوله (وتم العقد
بموته) ولا يخلقه الوارث
كخيار رؤية وتقرير ونقد

فيه كشراء عبد على انه خباز وقال انه به أشبه لانه اشتراه بناء على قول البائع فكان شرطه اقتصاء وصفا مرغوباً فبان بخلافه وقد اختلف تفقه الشيخ على المقدسي والشيخ محمد الغزالي في هذه المسألة لانهما لم يرياها منقولة ومال الشيخ على لما نقله فقال والذي أميل اليه انه مثل خيار العيب يعني فيورث اه وبه علم أن ما نقله الشارح عن المقدسي مخالف لما نقله عنه الرمي لكن سيأتى في المراجعة انه لو ظهر له خيانة في المراجعة رده ولو هلك المبيع قبل رده أو حدث به ما يمنع من الرد كره جميع الثمن وسقط خياره وعلوه هناك بأنه مجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط بخلاف خيار العيب لأن المستحق فيه جزء فأتى فيسقط ما يقابله وأخذ منه في البحر هناك أن خيار ظهور الخيانة لا يورث كما سنده هناك ولا يخفى أن التغيرير أشبه بظهور الخيانة في المراجعة فكان الحاقه به أولى من الحاقه بالوصف المرغوب لأن الوصف المرغوب بمنزلة جزء من المبيع فيقابله جزء من الثمن حيث كان الوصف مشروطاً فأتى يسقط ما يقابله كخيار العيب وليس في التغيرير شيء من ذلك بل هو مجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن مثل خيار الخيانة في المراجعة وبه يعلم أن الأراجيح انه لا يورث كما جزم به الشارح والله سبحانه أعلم (قوله لان الاوصاف لا تورث) هذا التعليل انما يناسب التعبير بأن خيار الشرط ونحوه لا يورث كما وقع في الدرر والوقاية والشارح انما اعتبر بأنه لا يخلفه الوارث لانه أضبط لأن ما لا يورث قد يخلفه الوارث فيه كخيار العيب فكان الأولى التعليل بأن الاوصاف لا تنتقل كما مر عن الهداية أي فان خيار الشرط مجرد مشيئة وأرادة وذلك وصف لصاحب الخيار فلا يمكن انتقاله الى الوارث لا بطريق الارث ولا بطريق الخلقة ومثله خيار الرؤية والتغيرير ولا يخفى أن هذا لا يتأتى في خيار النقل لأن نقد الثمن فعل لا وصف وهذا يرجح انه كخيار العيب تأمل (تتمه) في شرح البيري عن شرح الجمع لابن الضياء وأجمعوا أن خيار القبول لا يورث وكذا خيار الاجازة في بيع الفضولي اه والمراد بخيار القبول خيار المجلس وهو أن يقبل في مجلس العقد بعد إيجاب الموجب (قوله وفوات الوصف المرغوب فيه) هذا غير موجود في الدرر نعم ذكره في البحر والنهر ووجهه ظاهر لانه في معنى العيب (قوله فيخلفه الوارث فيها الخ) لأن المورث استحق المبيع سليماً من العيب فكذا الوارث وكذا خيار التعيين ثبت للوارث ابتداء لا اختلاط ملكه بملك غيره لأن يورث الخيار هداية ويدل على أن ذلك ليس بطريق الارث ما في الدرر من أن الوارث يثبت له الخيار فيما تعيب في يد البائع بعدم موت المورث وان لم يثبت للمورث اه وفي غاية البيان والدليل على أن هذا الخيار للوارث غير ما كان للمورث أن المشتري كان له أن يختار أحدهما أو يردّهما وليس للوارث أن يردّهما وخيار المشتري كان موقفاً للورثة يثبت غير موقت اه (قوله ومضى المدة) أي مدة الخيار قبل الفسخ أي سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري لانه لم يثبت الخيار الا فيها فلا يبقاه بعدها بجر (قوله وان لم يعلم) أي بعضها (قوله لمرض أو انغماء) مشى على ما هو التحقيق من أن الانغماء والجنون لا يسقطان الخيار انما يسقط له مضي المدة من غير اختيار ولذا لو أفاق فيها وقمخ جاز بجر (قوله والاعتاق) ولو بشرط وجد في المدة بجر (قوله ولو لبعضه) أي لبعض العبد المبيع قال في النهر وقد أغفلوه هنا (قوله ونوابه) كالكتابة والتدبير (قوله الا في الملك) أي ملك المباشر للفعل بطريق الاصاله (قوله كاجارة) تمثيل لقوله لا ينفذ الا في الملك قال في البحر وأشار بالاعتاق الى كل تصرف لا يفعل الا في الملك كما اذا باعه أو وهبه وسلمه أو رهنه أو أجره وان لم يسلم على الاصح أو أبرأه من الثمن أو اشترى به شيئاً أو ساومه به أو جهم العبد أو سقاه دواءً أو حلق رأسه أو سقى زرع الارض أو حصده أو عرّض المبيع للبيع أو أسكنه في الدار ولو بلا أجر أو رم منها شيئاً أو بنى بناءً أو طينه أو هدمه أو حلب البقرة أو شق أو داج الدابة أو رزغها أو لوقص حوافرها أو أخذ من عرفها أو استخدم الخادم مرة أو لبس الثوب مرة أو ركب الدابة مرة وأمر الامتبار ضاع ولده لانه استخدم والاستخدام ثانياً اجازة الا اذا كان في نوع آخر اه ملخصاً وبقي ما لو زاد المبيع في يد المشتري وقتئذ حكاه عند قوله كتعبه (قوله ونظر الى فرج الخ) تمثيل لقوله ولا يحل الا في الملك وأورد أنه مقتضى الضابط تعميم النظر الى كل ما لا يحل قلت وفيه نظر لأن الضابط في تصرف لا يحل الخ لا في فعل ومطلق النظر وان كان فعلاً لكنه ليس بتصرف الا اذا كان الى الفرج الداخل فانه تصرف حكماً بمنزلة الوطء بدليل ثبوت حرمة المصاهرة به فافهم قال في البحر واعلم أن دواعي الوطء كالوطء فاذا اشترى غير زوجته بالخيار فقبلها بشهوة أو لساها بها

لان الاوصاف لا تورث وأما خيار العيب والتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارث فيها لانه يورث خياره درر فليحفظ (ومضى المدة) وان لم يعلم لمرض أو انغماء (والاعتاق) ولو لبعضه (ونوابه) وكذا كل تصرف لا ينفذ ولا يحل الا في الملك كاجارة ولو بلا تسليم في الاصح ونظر الى فرج داخل

أو نظر إلى فرجها بها سقط خياره وحدها انتشار آله أو زيادته وقيل بالقلب وإن لم يتشر فلو بلا شهوة لم يسقط في الكل اه وقد تغير زوجته إذ لو شري زوجته ووطئها لم يسقط خياره لعدم دلالة على الرضى إلا إذا نقصها كما تقدمه الشارح (قوله بشهوة) فلو تغيرها لم يسقط لأن ذلك يحل في غير الملك في الجلة لأن الطبيب والقابلة يحل لهما النظر فتح (قوله والقول لمنكر الشهوة) عبارة الفتح ولو أنكر الشهوة في هذه أي في الدواعي كان القول قوله لأنه ينكر سقوط خياره وكذا إذا فعلت الجارية ذلك سقط خياره في قول أبي حنيفة وقال محمد لا يكون فعلها البتة إجازة للبيع والمباذعة ولو مكرها اختيار وانما يلزم سقوط الخيار في غير المباذعة إذا أقرب شهوتها اه وبه علم أنه في المباذعة منها أومنه لا يصدر في عدم الشهوة ولذا قال في البصر لو ادعى عدم الشهوة في التقبيل في القم لم يقبل أي لأن التقبيل على القم لا يخلو عن الشهوة عادة فالمباذعة بالاولى (قوله ومفاده) أي مفاد ما ذكر من الضابط قال في التبر بعد قوله كان إجازة لأن هذا الفعل وإن احتج إليه للاختصاص إلا أنه لا يحل في غير الملك بحال (قوله ولو وجدها ثيبا الخ) أي لو اشتراها على أنها بكر فوطئها فوجدها ثيبا ردها بهذا العيب أي عيب الثبوة لفوات الوصف المرغوب وهو البكارة أما لو لم يشترطها فلا رد أصلا كما سياتي في خيار العيب ثم اعلم أن التفصيل بين اللبث وعدمه خلاف ما يفهمه الضابط إذ لا شك أن الوطء لا يحل في غير الملك سواء كانت ثيبا أو بكرا فلا فرق فيه بين اللبث وعدمه وخلاف ما يفهمه الضابط إذ لا شك حيث قال وقد قالوا بأنه لو وجدها ثيبا الخ فان قوله وقد قالوا استدرا على ما ذكره من المفاد أي ما قالوه من التفصيل خلاف هذا المفاد وما استدرك به ذكره في القنية ثم مر بعده وقال والوطء يمنع الرد وهو المذهب اه وبه علم أن مفاد الضابط هو المذهب فلا وجه للاستدراك عليه على أن هذا الضابط انما هو في خيار الشرط وهذه المسألة من مسائل خيار العيب (قوله وسيجيء في باب) أي في باب خيار العيب والذي سيجيء حكاية أقوال في المسألة وقد علمت ما هو المذهب وعليه منى المصنف هناك فافهم (قوله ولو فعل البائع ذلك) أي التصرف الذي لا يتفاد ولا يحل إلا في الملك وكان الخيار له ط (قوله وطلب الشفعة بها) صورته أن يشتري دارا بشرط الخيار له ثم تباع دار بجوارها فطلب الشفعة بسبب الدار التي اشتراها سقط خياره فيها وتم البيع (قوله بخلاف خيار رؤية وعيب) فانه إذا اشترى دارا ولم يرها فبيعت دار بجوارها فآخذها بالشفعة فله أن يردها الدار بخيار الرؤية دور وكذا بخيار العيب (قوله من المشتري) متعلق بطلب أو به وبالاعتاق (قوله إذا كان الخيار له) ظاهره أنه لو كان للبائع بقي خياره بعد طلب الشفعة لأن ملكه باق بخياره بخلاف المشتري لأنه لا ملك له مع خياره فطلبه الشفعة دليل القلاك لأنهم عللوا المسألة بأنه لا يكون إلا بالملك فكان دليل الإجازة فتضمن سقوط الخيار اه فافهم (قوله أو البائع الخ) هو مذكور في غاية البيان عن الجامع الصغير وعبارته اعلم أن أحد العاقلين إذا اشترى الخيار لغيره ما كان البيع جائزا بهذا الشرط اه وصرح به ملا مستكين عن السراجية والكافي وقال إن التقيد بالمشتري اتفاق ونقله الجوى عن المفتاح ويأتى قريبا عن البصر (قوله الخيار) أي خيار الشرط لأن خيار العيب والرؤية لا يثبت لغير العاقلين بصر عن المعراج (قوله عاقد كان أو غيره) تعميم للغير لكن قال ح الأولى أن يراد بالغير الأجني لأن مسألة ما إذا جعل المشتري الخيار للبائع أو العكس قد ذكرت أول الباب في قوله ولا أحدهما وأيضا فيما إذا جعل المشتري الخيار للبائع لا يكون الخيار لهما بل للبائع فقط وفي العكس يكون الخيار للمشتري فقط فكيف يصح قوله فان أجاز أحدهما الخ ولذلك قال في البصر ولو قال المصنف ولو شرط أحد المتعاقدين الخيار للأجنبي صح لكان أولى ليشمل ما إذا كان الشارط البائع أو المشتري ويجزى اشتراط أحدهما للآخر فان قوله لغيره صادق بالبائع وليس بمراد ولذا قال في المعراج والمراد من الغير هنا غير العاقلين ليتأتى فيه خلاف زفر اه قلت ومثله في الفتح وبه زال تردد صاحب التهر حيث قال ولم أر ما لو اشتراطه المشتري للبائع هل يكون نائبا عنه أيضا محل تردد قد بره اه (قوله صح استحسانا) والقياس أن لا يصح وهو قول زفر (قوله ان وافقه الآخر) قديبه لأنه محل العصة على الإطلاق وهو مفاد التفصيل الذي بعده (قوله لعدم المزاحم) لأن الأسبق يثبت حكمه قبل المتأخر فلم يعارضه وإن كان المتأخر أقوى كالفسخ (قوله ولو كانا معا) بأن خرج الكلامان سعا كما في السراج وهذا قديس والظاهر أنه يكتفى بعدم العلم بالسابق منهما نهر (قوله في الأصح) صحه

لان المحاز يقسخ والمفسوخ لا يجاز واعترض بأنه يجاز لما في المبسوط (لو) تفاسيخ (تراضياعلى) فسح الفسخ وعلى (اعادة العقد بينهما جاز) اذ فسح الفسخ اجازة وأجيب بمنع كونه اجازة بل بيع ابتداء (باع عبيدين على انه بالخيار في أحدهما ان فصل عن كل واحد منهما) (وعين) الذي فيه الخيار (صح) البيع للعلم بالمبيع والثمن (والا) بعين ولا يفصل أو عين فقط أو فصل فقط (لا) يصح لجهالة المبيع والثمن أو أحدهما (وكذا لو كان الخيار للمشتري) تنافي أيضا الأنواع الأربع (فرع) وكله بيع بشرط الخيار فباع بلا شرط لم يجز ولو كله بالشراء والحالة هذه نفذ على الوكيل والفرق أن الشراء متى لم ينفذ على الأمر ينفذ على الأمور بخلاف البيع فتح وسيجيء في الفضولي والوكالة فليحفظ (وصح خيار التعيين) في التميمات لافي التمثيلات لعدم تفاوتها ولوللبائع في الأصح كافي لانه قد يرث قيميا ويقبضه وكيله ولا يعرفه فيبيعه بهذا الشرط فست الحاجة اليه نهر

مطلبه
في خيار التعيين

قاضى خان معزيا للمبسوط وفي رواية ترجع تصرف العاقد لقوته لان النائب يستفيد الولاية منه وقيل هو قول محمد وما في الكتاب قول أبي يوسف بجر (قوله والمفسوخ لا يجاز) أى ضار الفسخ أقوى لكونه لا ينقض بالاجازة فلذا كان أحق (قوله بل بيع ابتداء) وعليه فقوله واعادة العقد بعني عقده ثانيا بالاجاب والقبول أو بالتعاطى أفاده ط (قوله باع عبيدين الخ) أراد بهما القيميين احتراز عن قيمي أو مثليين اذ في القيمي الواحد اذا شرط الخيار في نفسه يصح مطلقا وفي المثليين كذلك لعدم التفاوت بجر عن الزبلي وفي النهر الظاهر أن القيميين لا يقيد اذ لو كانا مثليين أو أحدهما مثليا والاخر قيميا وفصل وعين فالحكم كذلك فيما ينبغي اه قلت هذا لا يرد على ما قبله من كونه قيدا احترازا لما المراد الاحتراز عما عدا القيميين لعينه مع التفصيل والتعيين وبدونها اذا قال يصح مطلقا لانه في القيميين لا يصح بدونها فعمل انه مع التفصيل والتعيين يصح في القيميين وغيرهما قد برهن بنفي تقييد المثليين بما اذا كانا من جنس واحد اذ لو تفاوتا كبر وشعر صارا كالقيمين في اشتراط التفصيل والتعيين ليقع العلم بالمبيع والثمن تأمل (قوله على انه بالخيار) أى ثلاثة ايام كافي الهداية (قوله ان فصل الخ) كقوله بعثك هذين العبيدين كل واحد بخمس مائة على اني بالخيار في هذا ثلاثة ايام (قوله والا بعين ولا يفصل) كقوله بعثك هذين بألف على اني بالخيار في أحدهما (قوله أو عين فقط) أى عين من فيه الخيار فقط أى ولم يفصل الثمن كقوله بعثك هذين بألف على اني بالخيار في هذا (قوله أو فصل فقط) كقوله بعثك هذين بألف كل واحد بخمس مائة على اني بالخيار (قوله لجهالة المبيع والثمن) أى فيما اذ لم بعين ولم يفصل لان الذى فيه الخيار لا يتعقد البيع فيه في حق الحكم فكانه خارج عن البيع والبيع انما هو في الآخر وهو مجهول لجهالة من فيه الخيار ثم غن المبيع مجهول لان الثمن لا ينقسم في مثله على المبيع بالاجزاء كذا في الفتح (قوله أو أحدهما) أى الثمن فيما اذ عين ولم يفصل او المبيع فيما اذ فصل ولم بعين (قوله الانواع الاربع) أى الصور ط (قوله لم يجز) لانه امره ببيع لا يزيل الملك بدون رضاه وقد خالف ط (قوله وصح خيار التعيين) أى بأن يقع البيع على واحد لابعينه بخلاف المسألة السابقة فليست من خيار التعيين لوقوع البيع فيها على العبيدين وأما قول الهداية هنا ومن اشترى ثوبين فالمراد أحد ثوبين كآتيه عليه في العناية وغيرها وفي الفتح المراد أن يشتري أحد ثوبين أو ثلاثة غيره عين على أن يأخذ أيهما شاء على انه بالخيار ثلاثة ايام فيما بعينه بعد تعيينه المبيع أما اذا قال بعثك عبدا من هذين بجائة ولم يذكر قوله على انك بالخيار في أيهما شئت لا يجوز اتصافا كقوله بعثك عبدا من عبيدى وان اشترى أحدا أربعة لا يجوز اه وقد استفيد من هذه العبارة أمور الاول أن خيار التعيين انما يكون البيع فيه على واحد من اثنين أو ثلاثة لابعينه وهو ما قلناه الثاني انه لا يكون في واحد من أربعة كما يأتي الثالث أنه لا بد أن يقول بعد قوله بعثك أحد هذين العبيدين على انك بالخيار في أيهما شئت أو على أن تأخذ أيهما شئت ليكون نصا في خيار التعيين وقال في البحر لانه لو لم يذ كر هذه الزيادة يكون فاسدا لجهالة المبيع فان قبضهما وما ناعنده ضمن نصف قيمة كل واحد منهما وان مات أحدهما قبل الآخر لم يزد قيمته الاخر كذا في المحيط اه الرابع انه لا بد أيضا من ذكر خيار الشرط بأن يقول على انك بالخيار ثلاثة ايام أى اذا عين واحد منهما بحكم خيار التعيين يكون له فيه خيار الشرط وهذا الرابع فيه خلاف يأتي (قوله لافي التمثيلات) أى التي من جنس واحد بجر (قوله ولولا البائع) صورته أن يقول المشتري اشتريت منك أحد هذين الثوبين على أن تعطيني أحدهما نهر فله أن يلزم المشتري أيهما شاء الا اذا تعيب أحدهما فليس له أن يلزمه المعيب الا برضاه فاذا ألزمه اياه ولم يرض به ليس له أن يلزمه الاخر بعد ذلك ولو هلك أحدهما في يده كان له أن يلزمه الباقي وأما اذا كان الخيار للمشتري فالبيع لازم في أحدهما الا أن يكون معه خيار شرط والمبيع مضمون بالثمن وغيره امانة فاذا هلك أحدهما بعين هو مبيعها والاخر امانة ولو هلكا معا ضمن نصف كل ولو اختلفا في الهالك أو لا فالقول للمشتري بينه وبينه البائع أولى ولو تعيبا معا فالخيار بجماله ولو متعاقبا تعين الاول مبيعا ولو باعها المشتري ثم اختار أحدهما صح بيعه فيه وتماه في البحر (قوله لانه قد يرث الخ) جواب من صاحب البحر عما أورده في الفتح من أن جواز خيار التعيين للحاجة الى اختيار ما هو الاوفق والارفق فيختص بالمشتري لان المبيع كان مع البائع قبل البيع وهو أدري بما لاه منه اه واعترض المحوى الجواب بأن ما ذكر من صورة الارث صورة نادرة والاحكام

لاتناط بنادر قلت وقد يجاب أيضا بأن الانسان مادام المبيع في ملكه لا يتأمل فيما يلائمه وانما يحتاج الى التأمل
بعد البيع وأيضاً كثيراً ما يحتاج الى رأى غيره فافهم (قوله ومدته كخيار الشرط) أى ثلاثة ايام ظاهر كلام
البحر أن هذا مبنى على القول بأنه يشترط معه خيار الشرط فقد ذكر في البحر أن شمس الأئمة صحح الاشتراط
ونحو الاسلام صحح عدمه ورجحه في الفتح لكن ذكر قاضى خان أن الاشتراط قول الاكثر ثم قال في البحر واذا لم
يذكر خيار الشرط على هذا القول فلا بد من تأقيت خيار التعيين بالثلاث عنده وبأى مدة معلومة كانت
عندهما كذا في الهداية اه لكن قوله على هذا القول ليس في الهداية والمتبادر من كلام الهداية أن اشتراط
التوقيت مبنى على ما صححه نحر الاسلام وبأى عن الفتح ما يدل عليه ثم اعلم أن اشتراط التوقيت نازع فيه
الزيلعي فقال اذا لم يذكر خيار الشرط فلا معنى لتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه
يفيد لزوم العقد عند مضى المدة وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في أحدهما قبل مضى الوقت ولا يمكن
تعيينه بمضى الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يغلب على الظن أن التوقيت لا يشترط فيه اه
وأجاب في الحواشى السعدية بأن له فائدة هي أن يجبر على التعيين بعدم مضى الايام الثلاثة وأقره في النهر وهو
معنى قوله في الشربلالية بل له فائدة هي دفع ضرر البائع لما يلحقه من مطل المشتري التعيين اذا لم يشترط ففوت
على البائع نفعه وتصرّفه فيما يملكه اه وأبدى في البحر فائدة أخرى وهي انه يمكن ارتفاع العقد فهما أى في
الثوبين مثلاً بمضى المدة من غير تعيين بخلاف مضى خيار الشرط فانه اجازة ليكون لكل خيار ما يناسبه
اه قلت لكنه لم يستند الى نقل في ذلك ولو كان كذلك لما خفي على الزيلعي (قوله ولا يشترط معه خيار شرط في
الاصح) غير أنهما ان تراضيا على خيار الشرط فيه ثبت حكمه وهو جواز رد كل من الثوبين الى ثلاثة ايام ولو
بعد تعيين الثوب الذى فيه البيع ولورد أحدهما كان يحكم خيار التعيين ويثبت البيع في الآخر بخيار الشرط
ولو مضت الثلاثة قبل رد شيء وتعيينه بطل خيار الشرط وانهرم البيع في أحدهما وعليه أن يعين ولو مات المشتري
قبل الثلاثة تتم بيع أحدهما وعلى الوارث التعيين لأن خيار الشرط لا يورث والتعيين ينتقل الى الوارث ليميز ملكه
عن ملك غيره على ما ذكرنا وان لم يتراضيا على خيار الشرط معه لا بد من توقيت خيار التعيين بالثلاثة عند ابى
حنيفة فتح وتماه فيه وقوله وان لم يتراضيا الخ معطوف على قوله ان تراضيا وظاهره أن اشتراط توقيت
خيار التعيين مبنى على القول بأنه لا يشترط أن يكون مع خيار التعيين خيار الشرط لا على القول بالاشتراط
خلافاً لما يفيد كلام البحر المار وهو ظاهر لأن خيار الشرط موقت فلا حاجة الى توقيت التعيين أيضاً (قوله
فرضى أحدهما) قال في البحر ذكر الرضى اذ لورد أحدهما لا يجزئه الآخر ولم أره صريحاً ولكن قولهم لورد
أحدهما الرد مع ما يدل عليه اه (قوله اودلالة) كبيع واعتاق (قوله بعد رؤية الآخر) أى ورضاه
لأن مجرد الرؤية لا يوجب تمام البيع ط (قوله لضرر البائع الخ) علة لعدم الرد في المسائل الثلاث ووجه كون
الشركة عيباً انه صار لا يقدر على الانتفاع به الا بطريق المهايأة وتماه في الفتح (قوله صفقة واحدة) قيد به اذ
لو كان العقد صفقتين فلكل الرد والاجازة مخالفاً للآخر رضى المشتري بعيب الشركة كما لا يخفى ط (قوله
للبائعين) بدل من قوله لهما (قوله فليس لاحدهما الافراد اجازة) أى بعد ما رد الآخر وقوله اورد الى ليس
لاحدهما الافراد رد ابعدهما اجازة الآخر اه ح ثم لا يخفى أن التفرع غير ظاهر فكان الاولى أن يقول ولورد
أحدهما في المسألتين لا يجزئه الآخر فليس لاحدهما الخ وهذا ذكره في البحر بقوله لو باعنا ليس لاحدهما
الافراد اجازة اورد الما في الخاتمة اشترى عبداً من رجلين صفقة واحدة على أن البائعين بالخيار فرضى أحدهما
بالبيع ولم يرض الآخر لزمهما البيع في قول ابى حنيفة اه وانت خبير بأن ما في الخاتمة لا يدل على قوله
اورداً فالظاهر أنه بحث منه كما بحث مثله في المسألة السابقة (قوله مجمع) لم أره فيه نعم قال في شرحه لاب
ملك قيد بالمشتريين لأن البائع لو اتين والمشتري واحداً وفي البيع خيار شرط او عيب فردا المشتري نصيب
احدهما دون الآخر بحكم الخيار جازاً اتفاقاً كذا في جامع المحبوبي اه ومثله في شرح المنظومة وغرر الاذكار
ولا يخفى أن هذه المسألة غير ما في المتن لأن هذه في رد المشتري وتلك في رضى احد البائعين وهذه وفاقية وتلك
خلافية كما مر عن الخاتمة (قوله بشرط خبزه) أى صريحاً اودلالة كما يأتي بيانه وسياً في آخر الباب بيان

(فيما دون الأربعة) لاندفاع
الحاجة بالثلاثة لوجود جيد
وردى ووسط ومدته كخيار
الشرط ولا يشترط معه خيار
شرط في الاصح فتح (ولو
اشترى) شيئاً على انهما (بالخيار
فرضى أحدهما) بالبيع
صريحاً اودلالة (لا يرد
الآخر) بل بطل خياره
خلافاً لهما (وكذا) الخلاف
(في خيار الرؤية والعيب)
فليس لاحدهما الرد بعد
الرؤية أى بعد رؤية الآخر أو
رضاه بالعيب خلاف لهما
لضرر البائع بعيب الشركة
(كما يلزم البيع لو اشترى رجل
عبداً من رجلين صفقة)
واحدة (على ان الخيار لهما)
للبائعين (فرضى أحدهما
دون الآخر) فليس لاحدهما
الافراد اجازة اورداً خلافاً
لهما مجمع (اشترى عبداً بشرط
خبزه أو كيبه)

أى حرفته كذلك (فظهر بخلافه) بأن لم يوجد معه أدنى ما ينطلق عليه اسم الكتابة أو الخبز (أخذه بكل الثمن) إن شاء (أو تركه) لفوات الوصف المرغوب فيه ولو أدى المشتري أنه ليس كذلك لم يجبر على القبض حتى يعلم ذلك وكذا سائر الحرف اختيار ولو امتنع الرذيب مما قوم كاتبه أو غيره كتبت كذا أقدر أفسد لانه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط أنها حلوب أو لبون جاز لانه وصف (والقول للمتكسر) لو اختلفا (في شرط الخيار) على الظاهر (كما في دعوى الاجل والمضي) والاجازة والزيادة (اشترى جارية بالخيار فرقة غيرها) بدلها (فأثابا بها المشتراة فقال البائع ليست هي) ولاينة له (فأقول للمشتري) يمينه (وجاز للبائع وطوها) درر وانعقد بيعا بالتعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فليحفظ

مطلب
فما لو اختلفا في الخيار وفي مضه أرفى الاجل أو في الاجازة أو في تعيين المبيع

مطلب
اشترى جارية على أنها بكر ثم اختلفا

الوصف الذي يصح شرطه وما لا يصح (قوله أى حرفته كذلك) لانه لو فعل هذا الفعل أحبا نال يسمى خبازا بحر عن المعراج (قوله بأن لم يوجد الخ) أى ليس المراد النهاية في الجوده بل أدنى الاسم بأن يفعل من ذلك ما يسمى به الضالع خبازا أو كاتبان كل واحد لا يهجز في العادة عن أن يكتب على وجه تبين حروفه وأن يهجز مقدرا ما يدفع الهلاك عن نفسه وبذلك لا يسمى خبازا ولا كاتبا بحر عن الذخيرة وبه ظهر أن المناسب ابدال قول الشارح اسم الكتابة أو الخبز بقوله اسم الكاتب والخباز ولذا قال في الفتح اعنى الاسم المشعر بالحرفة (قوله أخذه بكل الثمن) لأن الاوصاف لا يقابلها ثمن من الثمن ما لم تكن مقصودة درمشتى وقصد الوصف بافراده بذكر الثمن كما مر فيماليع المذروع كل ذراع يكذا (قوله لم يجبر على القبض) لأن الاختلاف وقع في وصف عارض والاصل فيه العدم والقول قول من يدعى الاصل والقول للبائع في أنها بكر لانهما صفة أصلية والوجود فيها أصل وتماه في البحر (قوله ورجع بالتفاوت) فان كان بقدر العشر رجع بعشر الثمن بحر عن الذخيرة قال ط أى يعتبر التفاوت من الثمن فان هذا البيع صحيح لا تفر فيه للقيمة (قوله في الاصح) وهو ظاهر الرواية وفي رواية لا رجوع بشئ بحر (قوله شاة على أنها حامل) قيد بالشاة لأن اشتراط الحمل في الامة فيه تفصيل سيذكره الشارح في الفروع الآتية (قوله قدرا) بفتح القاف أى يكتب مقدرا كذا من الورق أو من الاسطر مثلا (قوله فسد) أى البيع (قوله لانه شرط فاسد) لانه شرط زيادة مجهولة لعدم العلم بها فتح أى لأن ما في البطن والضرع لا تعلم حقيقة (قوله جاز) أى على رواية الطحاوى ويفسد على رواية الكرخى شربلا لانه وجزم بالاقول في الفتح والدرر (قوله لانه وصف) الاولى أن يزيد مرغوب لانه ليس كل وصف يصح اشتراطه كما سيذكره في الضابط آخر الباب (قوله والقول للمتكسر الخ) لأن الخيار لا يثبت الا بالشرط فكان من العوارض فيكون القول لمن يقفه كما في دعوى الاجل درر (قوله والمضي) أى اذا اختلفا في مضي المدة فالقول للمتكسر لان ما تصادقا على ثبوت الخيار ثم ادعى أحدهما سقوط بعضي المدة فالقول للمتكسر درر (قوله والاجازة) أى اجازة البيع ممن له الخيار كما اذا ادعى البائع على المشتري بالخيار وأنه اجاز البيع وأنكر المشتري فالقول قوله لأن البائع يدعى سقوط الخيار ووجب الثمن وهو ينكر ط (قوله والزيادة) أى اذا اختلفا في قدر الاجل فالقول لمن يدعى اخصر الوقتين لأن الآخر يدعى زيادة شرط عليه وهو ينكر درر وتقدم أول البيوع عند قوله وصح بثن حال وموجل انه لو اختلفا في الاجل أى في أصله فالقول لنا فيه الا في السلم وسيأتى في باب خيار العيب ما لو اختلفا بعد التقاض في عدد المبيع أو عدد المقبوض فالقول للمشتري لأن القول للمقبض مطلقا قدرا أو صفة أو تعيينا فلو جاء لبرده بخيار شرط أو رؤية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه ولو بخيار عيب فللبائع الخ وسيأتى الكلام عليه هناك وكذا في آخر خدائر الرؤية وبقي ما اذا اختلفا في تعيين المبيع الذى فيه خيار الشرط عند اجازة من له الخيار العقد وذكروه في البحر في آخر باب خيار الرؤية عن الظهيرة ثم قال والحاصل أن السلعة لو مقبوضة فالقول للمشتري سواء كان الخيار له أو للبائع والا فللخيار للمشتري فالقول للبائع وعكسه فالقول للمشتري (تنبيه) اشترى جارية على أنها بكر ثم اختلفا قبل القبض أو بعده فقال البائع بكر للعالم والمشتري ثيب فان القاضي يريها للنساء فان قلن بكر لزم المشتري بلايين البائع لأن شهادتهن تأيدت هنا بأن الاصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حق الفسخ لانه حق قوى وشهادتهن ضعيفة لم تأيد بمؤيد لكن ثبت حق الخصومة لتوجه اليمين على البائع فيحلف بالله لقد سلمتها بحكم البيع وهي بكر فان نكل ردت عليه والالزم المشتري وعنهما في رواية أنها ترد بينهما دهن قبل القبض بلايين البائع ولو قال سلمتها اليك وهي بكر وزالت في يدك فالقول قوله لأن الاصل البكارة ولا يريها القاضي النساء لأن البائع مقر بزوال البكارة فتح ملخصا وسند كره هذا من يد تحقيق وبيان في خيار العيب عند قول الشارح واعلم أن العيوب أنواع وهذا اذا علم أنها ثيب بغير الوطء فلو به فلا يرد لها بل يرجع بالنقصان كما سيأتى هناك عند قول المصنف اشترى جارية الخ (قوله فأثابا بها) ضمن قائلا معنى ادعى فعدها بالباء (قوله وجاز للبائع وطوها) لان المشتري لما ردها رضى بقلبكها من البائع بذلك الثمن فكان للبائع أن يملكها درر وعلى هذا القياس القصار اذا ردت الثوب الآخر على رب الثوب وكذا الاسكافى تارخانية قلت وهذا اذا لم يعلم أن الثوب المردود ثوب غير القصار (قوله وانعقد بيعا بالتعاطي) أفاد ذلك وجوب الاستبراء

على البائع ط (قوله ولو قال البائع للمشتري عند رده) هذه المسألة مؤخره عن موضعها اه ح (قوله لكنه نسي عندك) أي وقد نسي في تلك المدة بجر وهذا القيد هو محل التوهم اذ لو قصرت المدة فكذلك بالاولى (قوله لتغير المبيع قبل قبضه) هذا التعليل يناسب ما لو نسي بعد العقد أما لو قبله فالعلة كون الوصف مشروطا لدلالة قال في البصر واعلم أن اشتراط الوصف المرغوب فيه إما أن يكون صريحا أو دلالة لما في البدائع في خيار العيب والجهل بالطبخ والخبز في الجارية ليس بعيب لكونه حرفة كالنسيطة إلا أن يكون ذلك شرطا في العقد وإن لم يكن مشروطا وكانت تحسن الطبخ والخبز في يد البائع ثم نسبت في يده فاشترها له ردها لأن الظاهر أنه إنما اشترها رغبة في تلك الصفة فصارت مشروطة دلالة وهو كالمشروط نصا اه والظاهر أن هذا إذا كان المشتري عالما بتلك الصفة لكن بشكل على هذا ما في الحاوي الزاهدي لو قال أشتري منك هذه البقرة على أنها ذات لبن وقال البائع أنا أبيعها كذلك ثم باشر العقد من سلام من غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد اه فان هذا صريح في أنه لا بد من ذكر الشرط في صلب العقد ولا تكني الدلالة ولعله قول آخر تأمل (قوله أن الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن) لا ينفيه ما تقدم من الرجوع بالتفاوت عند التقويم لأن ذلك فيما إذا امتنع الرد اه ح أي لدفع ضرر المشتري فهو ضروري (قوله لا خيار للمشتري) أي خيار فوات الوصف المرغوب لأن قوله بما فيها لم يذ كر على وجه الشرط وهذا لا ينافي ثبوت خيار الرؤية وثبوت خيار التغير برئاسه ثم رأيت بعض المحققين نقل عن المحيط أن وجه عدم الخيار أنه لم يشترط هذه الأشياء في البيع ولم يجعلها صفة للمبيع بل أخبر عن وجودها فيه وانعدام ما ليس بشرط في البيع ولا صفة للمبيع لا يوجب الخيار أما قوله بأخذها وأبوابها فله الخيار لأنه جعلها صفة للدار فالبيع يتناول الموصوف بصفته فإذا لم يجده تلك الصفة فله الخيار اه وأقاده أنه لو ذ كر على وجه الشرط ثبت له الخيار لا استرأضا لما في جامع الفصولين باع أرضا على أن فيه نخيلا أو دارا على أن فيه بيتا ولم يكن فإنه يجوز العقد ويخبر المشتري أخذه بكل الثمن أو تركه والاصل فيه أن ما يدخل في العقد بلا شرط إذا شرط وعدمه فإن العقد يجوز وما لا يدخل بلا شرط إذا شرط ولم يوجد لم يجز اه فافهم (قوله شري دارا الخ) قال في الفتح واعلم أنه إذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه ووجده بخلافه فتارة يكون البيع فاسدا وتارة يستمر على الصحة ويثبت للمشتري الخيار وتارة يسقط بصحها ولا خيار للمشتري وهو ما إذا وجده خيرا مما شرطه وضابطه أن كان المبيع من جنس المسمى ففيه الخيار والنياب أجناس اعني الهروي والاسكندري والكنان والقطن والذ كرمع الاثني في بني آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضابط فحش التفاوت في الاغراض وعدمه اه أي ضابط اختلاف الجنس وعدمه فحش التفاوت في المقاصد وعدمه (قوله فسد) أي لفحش التفاوت فيكون اختلاف الجنس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيرا مما شرطه كالمصبوغ برعفران ولذا ذكر في الفتح من أمثلة الفساد لو اشترى دارا على أن لا بناء ولا نخل فيها فاذا بنى أو نخل أو على أنه عبد فاذا هو جارية فافهم نعم علل في البرازية الفساد في اشتراط أن لا بناء فيها بانه يحتاج الى النقض وبشكل مسألة الشجرة التي لا تثمر فإنه لا يظهر اختلاف الجنس فيها فالظاهر ما في البرازية باع أرضا على أن فيها كذا شجرا مثمرًا بثمرها فوجد فيها نخلة لا تثمر فسد لأن الثمرة لها سقط من الثمن بالذ كرم وسقط حصه المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فأشبهه شراء شاة مذبوحة فاذا أخذها مقطوعة اه تأمل (قوله جاز وخير) أي لا اتحاد الجنس لكون الذ كروا لا في غير الآدمي جنسا واحدا وإنما خير لكون الاثني في الحيوانات خيرا من الذ كرم فقد فات الوصف المرغوب فيخبر قال في الفتح وكذا على أنه ناقة فكان جلا أو لحم معز فكان لحم ضأن أو على عكسه فله الخيار اه أي لأن ذلك جنس واحد ولذا لم يفرق بينهما في الزكاة (قوله وبكسه) بأن اشترى على أنه بغل فاذا هو بغلة وكذا على أنه حمار أو بعير فاذا هو أتان أو ناقة أو جارية على أنها رتقاء أو حبل أو ثيب فاذا هو بخلافه جاز ولا خيار له لأنه صفة أفضل من المشروطة وينبغي في مسألة العبر والناقة أن يكون في العرب وأهل البوادي الذين يطلبون الدر والنسل أما أهل المدن والمكارية فالبعير أفضل فنج وذكروا في باب البيع الفاسد أن صاحب الهداية ذكر أنه لو باع عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب خبر مع أن صناعة الكتابة أشرف عند الناس وكان صاحب الهداية من المشايخ الذين لا يفرقون بين كون الصفة التي ظهرت أشرف أولا وذهب آخرون إلى أن الخيار فيما إذا كان الوجود انتقص وصحح الاول لقوات غرض المشتري

(ولو قال البائع للمشتري عند

رده كان يحسن ذلك لكنه

نسي عندك فالقول للمشتري

لأن الاصل عدم الخيار والكتابة

فكان الظاهر شاهدا له

(ولو اشترى من غير اشتراط

كتبه وخبره وكان يحسن ذلك

فتسه في يد البائع رده له)

لتغير المبيع قبل قبضه زيلعي

قال ولو اختار أخذه أخذه

بكل الثمن لما مر أن الاوصاف

لا يقابلها شيء من الثمن (فروع)

* باع داره بما فيها من الجدوع

والابواب والخشب والتحل

فاذا ليس فيها شيء من ذلك

لا خيار للمشتري * شري دارا

على أن بناءها بالاجر فاذا هو

يلبن أو أرضا على أن شجرها

كلها مثمر فاذا واحدة منها

لا تثمر أو ثوبا على أنه مصبوغ

بعضر فاذا هو برعفران فسد

ولو على أنها بغلة مثلا فاذا هو

بغل جاز وخير وبكسه جاز

بلا خيار

مطلب
البيع لا يبطل بالشرط في ٣٢

لكونه على صفة خير من
المشروط مجتبي فليحفظ الضابط
البيع لا يبطل بالشرط في اثنين
وثلاثين موضعاً مذكورة في
الاشياء * شرط انها مغنية
ان لا تبترى لا يفسد وان للرغبة
فسد بدائع ولو بشرط حبليها
ان الشرط من المشتري فسد
وان من البائع جاز لان حبليها
عيب فذكره للبراءة منه حتى
لو كان في بلد يرغبون في شراء
الاماء للادولاد فسد خائبة
ولو بشرط انها ذات لبن

بخلاف ما اذا اشترى عبداً على انه كافر فاذا هو مسلم فلا خيار له لان الاستخدام لا يتفاوت بين مسلم وكافر
بخلاف تعيين الخبز أو الكتابة فانه يفيد أن حاجته هذا الوصف اه ملخصاً ومفاده تصحيح ثبوت الخيار وان
ظهر الوصف أفضل من المشروط الا اذا لم يحصل التفاوت بين الوصفين في الغرض المقصود لا المشتري كالعبد
المسلم والكافر (قوله فليحفظ الضابط) هو ما قد مناه أو لا عن الفتح (قوله البيع لا يبطل بالشرط في اثنين
وثلاثين موضعاً) هي شرط رهن معلوم بإشارة أو تسمية فان أعطاه الرهن في المجلس جاز استحساناً وشرط كفيل
حاضر أو غائب وحضر قبل الافتراق وكفل فلو غاب وكفل حين علم فسد وشرط احالة المشتري للبائع على غيره
بالتن استحساناً وفسد لو على أن يحيل البائع بالتن على المشتري وشرط اشهاد على البيع وشرط خيار الشرط
الى ثلاثة أيام وشرط نقد على انه ان لم يتقد التمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وشرط تأجيل التمن الى أجل
معلوم وشرط البراءة من العيوب ويبرأ البائع من كل عيب وشرط قطع التمار المبيعة أى على المشتري فانه
يقتضيه العقد تفريغ المالك البائع عن ملكه وشرط تركها على التخليل بعد ادراكها على المقتضى به وشرط وصف
مرغوب فيه كما مر وشرط عدم تسليم المبيع حتى يسلم التمن وشرط رده بعيب وجد فيه وشرط كون
الطريق لغير المشتري وشرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الآدمى أما لو اشترى عبداً على أن لا يبيعه
أو لا يخرج به عن ملكه فسد وشرط اطعام المشتري المبيع الا اذا عين ما يطعم الآدمى كان شرط أن يطعم
العبد المبيع خبيصاً فيفسد وشرط حمل الجارية على التفصيل الذي ذكره الشارح بعد وشرط كونها مغنية
لانه عيب شرعاً فيكون براءة من العيب فان لم يجدها مغنية فلا خيار له لانه وجدها سالمة من العيب وان شرط
المشتري ذلك على وجه الرغبة فسد البيع بشرطه ما هو محرم ونظيره ما في البرازية لو شرع على انه فخل فاذا هو
خصى له الرد ولو عكس قال الامام الخصاص في العبد عيب فاذا بان خلاصاً ركانه شرط العيب فبان سليماً وقال
الثاني الخصى أفضل لرغبة الناس فيه فيخير اه وجزم في الفتح بقول الثاني وهما مقتضاها جريان ذلك في الامة
المغنية وشرط كون البقرة حلوباً وشرط كون القرم هملجاً بكسر الهاء أى سهل السير بسرعة وشرط
كون الجارية ما ولدت فلو ظهر أنها كانت ولدت له الرد قلت وظاهره انه لا يرد بدون هذا الشرط مع انه ذكر
في البرازية انه لو قبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لم يعلم فهو عيب مطلقاً لان التكسر الحاصل
بالولادة لا يزول أبداً وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصتها الولادة عيب وفي البهايم ليس بعيب الا ان نقصها وعليه
الفتوى وشرط ايفاء التمن في بلد آخر وهذا لو كان التمن مؤجلاً الى شهر مثلاً فلا بيع جائز والشرط باطل الا ان
يكون له مؤنة فيستعين أما لو غير مؤجل فالبيع فاسد لانه بصيراً جلاً مجهولاً وشرط الحل الى منزل المشتري فيما له
حل لو بالتمارسية أما في العربية فانه يفرق فيها بين الايفاء والحل والعقد يقتضى الاول لا الثاني ففسد البيع
وشرط حذو النعل وشرط خبز الخلف وشرط جعل رقعة على ثوب اشتراء من خفاني وشرط كون الثوب
سداسياً فاذا وجد خفاساً أخذه بكل التمن أو تركه لانه اختلاف نوع لا جنس فلا يفسد وشرط كون السويق
ملئوا بجن سمن وشرط كون الصابون متخذاً من كذا اجرة من الزيت ففيهما لو كان ينظر الى المبيع وقبضه ثم
ظهر أنه متخذ من أقل مما ذكر من السمن أو الزيت جاز البيع بلا خيار لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاينه
اتقى الغرر ومثله ما لو اشترى قميصاً على انه متخذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فظهر من تسعة جاز بلا خيار
قلت وبشكل عليه مسألة السداسى على أن كونه مما يعرف بالعيان غير ظاهر الا اذا غش التفاوت وشرط
بيع العبد الا اذا قال من فلان بأن قال بعثك العبد على أن يبيعه من فلان فانه يفسد لان له طلباً وشرط جعلها
سبعة والمشتري ذى بأن اشترى داراً من مسلم على أن يتخذها بيعة جاز البيع وبطل الشرط وكذا بيع العصير على
أن يتخذ خيراً وانما جاز لان هذا الشرط لا يخرجها عن ملك المشتري ولا مطالب له بخلاف اشتراط أن يجعلها
المسلم مسجداً فانه يخرج عن ملكه الى الله تعالى وكذا بشرط أن يجعلها ساقية أو مقبرة للمسلمين أو أن يتصدق
بالطعام على الفقراء فانه يفسد وشرط رضى الجيران بأن اشترى داراً على انه ان رضى الجيران أخذها قال
الصفار لا يجوز وقال أبو الليث ان سعى الجيران وقال الى ثلاثة أيام جاز اه ط ملخصاً مع بعض زيادة (قوله
شرط انها مغنية) هذه والتي بعدها تقدمت في مسائل الاشياء (قوله ولو بشرط حبليها) أى الامة
بخلاف الشاة فانه مفسد كما قدمه المصنف لان الولد زيادة مرغوبة وانما هو هومة لا يدرى وجودها فلا يجوز

خاتمة (قوله على الأكثر) أي على قول أكثر الفقهاء (قوله لا مافيه غرر) كسبغ الشاة على انها حامل
(قوله الآن لا يرغب فيه) لأن اشتراطه يكون بمعنى البراءة من وجوده كما في حبل الامة (قوله ما يعرف
بالعيان) كسالة السويق والصابون كما ترى مسائل الاشياء (قوله اتنى الغرر) فليس له أن يرده اذ اظهر
بخلاف ما اشترط والله سبحانه أعلم

* (باب خيار الرؤية) *

قد تم على خيار العيب لانه يمنع تمام الحكم وذلك يمنع لزومه والزموم بعد التمام والرد بخيار الرؤية فسخ قبل
القبض وبعده ولا يحتاج الى قضاء ولا رضى البائع وينسخ بقوله رددت الا انه لا يصح الرد الا بعلم البائع خلافا
للثاني وهو ثبت حكما لا بشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل
خياره ولزمه الثمن وكذا لو هلك في يده أو صار الى حال لا يملك فسخه بطل خياره كذا في السراج بحر (قوله
من اضافة المسبب الى السبب) الذي ذكره في الفتح والجرآن الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب
لثبوت الخيار عند الرؤية اه (قوله ظاهر) كذا في أغلب النسخ ولا يناسبه التعليل بعده وفي بعض النسخ
ظاهر البطلان وفي بعضها غير ظاهر وبه عبر في الدر المنثور وعزاء مع التعليل بعده الى الهنسي (قوله لما سيجي
الخ) يعني والثني لا يثبت قبل شرطه وفيه أن هذا يراد بأضاعى ما ذكره لان المسبب لا يتقدم على سببه وسيأتي
جوابه قريبا وهو أنه بسبب آخر ويانه كما قال ح أن حق الفسخ قبلها ليس من نتائج ثبوت الخيار بل يحكم
انه عقد غير لازم لانه لم يقع منبر ما لحاز فسخه لضعف فيه كاحققة في العناية وسيد كره الشارح اه (قوله
في أربعة مواضع) أي لا غيرها كما في الفتح (قوله الشراء للاعيان) أي اللزوم تعيينها ولا تثبت ديناً
في الذمة والمراد الشراء الصحيح لما في البحر من جامع القصولين أن خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع
الفاسد اه أي لو جوب فسخه بدونهما (قوله والقسمة) في الشر بلائحة عن العيون أن قسمة الاجناس
المختلفة يثبت فيها الخيارات الثلاث خيار الشرط والعيب والرؤية وقسمة ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات
يثبت فيها خيار العيب فقط وقسمة غير المثليات كالثياب من نوع واحد والبقرة والغنم يثبت فيها خيار العيب وكذا
الشرط والرؤية على رواية أبي سليمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حفص لا اه (قوله فليس في
ديون وتقود) في بعض النسخ في ديون التقود وفي بعضها في دين العقود والاولى أولى وعطف التقود على الديون
من عطف الخاص على العام قال في الفتح وعرف من هذا أي قصره على المواضع الاربعة أنه لا يكون في الديون
فلا يكون في المسلم فيه ولا في الاثمان الخاصة أي كالدراهم والدينانير بخلاف ما اذا كان المبيع انا من احد
التقدين فان فيه الخيار اه قال في البحر وأما رأس مال السلم اذا كان عينا فانه يثبت الخيار فيه للمسلم اليه
(قوله وعقود لا تنسخ) قال في الفتح ومحملة كل ما كان في عقد ينسخ بالنسخ لا فبالا ينسخ كالمهر وبطل
الصلح عن القصاص وبطل الخلع وان كانت أعياناً لانه لا يفسد فيها لان الرد لما يوجب الانسحاب بقي العقد قائماً
وقيامه يوجب المطالبة بالعين لا بما يقابلها من القيمة فلما كان له أن يرده كان له أن يرده أبداً (قوله لما يرياه)
أي العاقدان قال في البحر أراد بما لم يره مال يره وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالمقصود من باب عموم
المجاز فصارت الرؤية من أفراد المعنى المجازي فيشمل ما اذا كان المبيع مما يعرف بالشم كالمسك وما اشتراه بعد
رؤيته فوجده متغيراً وما اشتراه الاعى وفي القنية اشترى ما يذاق فذاقه ليلاً ولم يره سقط خياره اه (قوله
أي المبيع) أي الذي لم يرياه بأن كان مستورا (قوله فلولم يشر الى ذلك الخ) عبارة الفتح هكذا وفي المبسوط
الاشارة اليه أو الى مكانه شرط الجواز فلولم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع انتهى لکن اطلاق
الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سمي جنس المبيع أو لا وسواء أشار الى مكانه أو اليه وهو حاضر مستور
أو لا مثل أن يقول بعث منك ما في كمي بل عامة المشايخ قالوا اطلاق الجواب يدل على الجواز عنده وطائفة قالوا
لا يجوز بلهالة المبيع من كل وجه والظاهر أن المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الائمة وغيره كصاحب الاسرار
والذخيرة لبعده القول بجواز ما لم يعلم جنسه أصلاً كأن يقول بعثك شيئاً بعشرة اه كلام الفتح وحاصله
التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ وما قاله بعضهم بحمل اطلاق الجواب على ما قاله شمس الائمة وغيره من لزوم

جاز على الأكثر قلت والضابط
للاوصاف أن كل وصف لا غرر
فيه فاشترطه جائز لا مافيه
غرر الآن لا يرغب فيه وفي
الخاتمة في فصل الشروط
المقصدة متى عاين ما يعرف
بالعيان اتنى الغرر

* (باب خيار الرؤية) *

من اضافة المسبب الى السبب
وما قبل من اضافة الشيء الى
شرطه ظاهر لما سيجي أنه
الرد قبل الرؤية (هو يثبت
في أربعة مواضع) (الشراء)
للاعيان (والاجارة والقسمة
والصلح عن دعوى المال على
شيء بعينه) لأن كلامها
معاوضة فليس في ديون وتقود
وعقود لا تنسخ بالنسخ خيار
الرؤية فتح (صح الشراء
والبيع لما لم يرياه والاشارة
اليه) أي المبيع (أو الى مكانه
شرط الجواز) فلولم يشر الى
ذلك لم يجز اجماعاً فتح وبهر

الاشارة اليه اولى مكانه اذ لا يصح بيع ما لم يعلم بحسنه احلا أى لا يوصف ولا بشارته واذ قال صاحب النهاية
يعنى شيئاً مسمى موصوفاً ومشاراً اليه اولى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم اه فاقاد أن لزوم الاشارة عند
عدم تسمية الجنس والوصف فالتسمية كافية عن الاشارة حتى لو قال بعثك كز حنطة ببلدية بكذا والكز في
ملكه من نوع واحد في موضع واحد جاز البيع وكذا الاضافة في مثل بعثك عبدي وليس له غيره وذكر الحدود
في مثل بعثك الارض الفلانية والمدار على نقي الجهالة الفاحشة ليصبح البيع كما حققنا ذلك بما لا مزيد عليه أول
البیوع عند قوله وشرط لعخته معرفة قدر مبيع وثمن فتذكره بالمراجعة فانه يتفعل هنا وبهذا التقرير
سقط ما في الخواشي السعدية من قوله أقول في كون الاشارة الى المبيع اولى مكانه شرط الجواز سيما بالاجماع
كلام فليتأمل اه لماعلمت من أن الاشارة ليست شرطاً دائماً بل عند عدم معرف آخر رفع الجهالة فافهم
(قوله وفي حاشية أخى زاده) أى حاشيته على صدر الشريعة قال في المنع وفي حاشية أخى زاده ذكر هذا
البحث ثم قال وقال عامة مشايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه وهو الاصح وقال بعضهم لا يجوز وضح
يؤيده ما في جامع الفصولين من الفصل الثالث بشرط كون المبيع حاضراً موجوداً مهيأاً مقدوراً للتسليم وما
في المبسوط من أن الاشارة اليه اولى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه اولى مكانه لا يجوز بالاجماع اه
وفي العناية قال القدوري من اشترى شيئاً لم يره فالبیع جائز معناه أن يقول بعثك الثوب الذي في كتي هذا
او هذه الجارية المنقبة وكذلك العين الغائب المشار الى مكانه وليس في ذلك المكان بذلك الاسم غير مسمى
والمكان معلوم باسمه والعين معلومة قال صاحب الاسرار لا كلاً منافي عين هي بحالة لو كانت الرؤية حاصلة
لكان البيع جائزاً اه ما في المنع ملخصاً ولا يخفى أن حاصلة تفهيد اطلاق الجواب بما قاله في المبسوط وغيره كما مر
عن فتح القدير وهو محل اطلاق المتن كعبارة القدوري المذكورة (قوله أى للمشتري) كان ينبغي للمصنف
التصريح به لانه لم يتقدم له ذكر مع ايها عود الضمير للبائع وان كان يرتفع بقوله الاق ولا خيار للبائع (قوله
اذا رآه) أى علمه كما قدمناه (قوله اذا حله البائع الخ) في البحر عن جامع الفصولين شراء وحله البائع
الى بيت المشتري فراه ليس له الرد لانه لو رده محتاج الى الجمل فبصير هذا كعيب حدث عند المشتري ومؤنة ردة
المبيع بعيب أو بخيار شرط أو رؤية على المشتري ولو شري متاعاً وحله الى موضع فله رده بعيب أو رؤية لو رده الى
موضع العقد والا فلا اه وظاهره انه انما يردده لو رده الى موضع العقد فيما لو حله المشتري بخلاف البائع وهو
خلاف ما نقله الشارح عن الاشياء والذي يظهر عدم الفرق وأن ما ذكر من قوله لانه لو رده الخ غير ظاهري لانه
لا يناسبه قوله بعده ومؤنة الرد على المشتري فافهم ثم رأيت صاحب نور العين اعترض التعليل المذكور
بما ذكرته ثم انه يستفاد من كلام الفصولين أن ما أنفقه البائع على تحميله الى منزل المشتري لا يلزم المشتري اذا رده
عليه المبيع الى محل العقد لان البائع متبرع بما أنفقه لان الواجب عليه التسليم في محل العقد دون التحميل وبه
يظهر جواب حادثة الفتوى اشترى حديد الم يره وشرط على البائع تحميلة الى بلدة المشتري ثم رآه فلم يرض به
وأراد فسخ البيع بخيار الرؤية أو بفساد العقد بسبب الشرط المذكور والجواب انه يلزم تحميلة الى بلدة
البائع ليرده عليه وان كان الرد بسبب الفساد لما صرح به في جامع الفصولين أيضاً من أن مؤنة رد المبيع فاسداً
بعد الفسخ على المتناقص (قوله وان رضى بالقول قبله) قيد بالقول لانه لو أجاز به بالفعل بأن تصرف فيه بزل
خساره كما في الشربلية عن شرح المجمع (قوله أى قبل أن يراه) أشار الى أن الضمير المذكور في قبله
عائد الى المعنى المصدري لا الى لفظ الرؤية المفهوم من قوله اذا رآه لانه مؤنة تأمل وأجاب في البحر بأنه ذكر
الضمير للمعنى أى لان المراد من الرؤية العلم كما مر (قوله لان خياره معلق بالرؤية بالنص) أى بجديد من
اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شاء تركه قال في الدرر وفيه أن هذا استدلال بفهم
الشرط ونحن لا نقول به اه قلت وجوابه أن الاصل في العقد لزوم فلا يثبت الخيار الا بدليله والنص انما أثبت
عند الرؤية فيبقى ما وراءها على الاصل فالحكم ثابت بدليل الاصل لا بفهم هذا الشرط وهذا معنى قول
الشارح ولا وجود للمعلق قبل الشرط وقال في الفتح والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده والاسقاط لا يتحقق قبل
النبوت اه أى اذا كان الخيار معلقاً بالرؤية كان عدم قبلها فلا يصح اسقاطه بالرضى فافهم (قوله لعدم لزوم
البيع) بيان للفرق بين الفسخ والاجازة فانها غير لازمة قبل الرؤية وهو لازم مع استوائهما في التعليق بالشرط

وفي حاشية أخى زاده الاصح
الجواز (وله) أى للمشتري
(أن يردده اذا رآه) الا اذا حله
البائع لبيت المشتري فلا يردده
اذا رآه الا اذا أعاده الى البائع
أشـباه (وان رضى) بالقول
(قبله) أى قبل أن يراه لان
خياره معلق بالرؤية بالنص
ولا وجود للمعلق قبل الشرط
(ولو فسخه قبلها) قبل الرؤية
(صح) فسخه (في الاصح) بجر
لعدم لزوم البيع بسبب جهالة
المبيع فلم يقع منه برما

في الحديث المارو ذلك أن الفسخ لم يسبب آخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما لا يلزم فالمشتري فسخه ولم يثبت
 للإجازة سبب آخر فثبت على عدم وحاصله أنه غير لازم قبل الرؤية بلهالة المبيع وإذا آراء حدث له سبب آخر
 لعدم لزومه وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الأسباب على سبب واحد أفاده في البحر (قوله غير موقت بمدة)
 تفسير للاطلاق (قوله هو الأصح) وقيل موقت بوقت إمكان الفسخ بعد الرؤية حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط
 خياره بغير (قوله وهو مبطل خيار الشرط) كتعب في يده وتعذر رد بعضه وتصرف لا يفسخ كالاغتناء
 ونوابه أو يوجب حقا للغير كالبيع المطلق أي من شرط الخيار للبائع والرهن والإجازة قبل الرؤية وبعدها
 وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بخيار أي للبائع والمساومة والهبة بلا تسليم يطل بعدها لاقبلها ملحق وفي جامع
 الفصولين باع بخيار لا يطل به خيار الرؤية إلا في رواية وبخيار المشتري يطل وكذا الوبايع عا فاسدا وهلك بعض
 المبيع عند المشتري يطل خياره لأن خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فإذا تعذر رد بعضه بهلاك أو عيب يطل خياره
 ولو عرض بعضه بعد الرؤية على البيع أو حال رضيت ببعضه يطل خياره وكذا خيار العيب وكذا الوراء فقبضه
 رسوله اه قال في نور العين ومثاله عرض بعضه على البيع ليست وفاقة لما في الخاتمة لو عرض بعضه على البيع
 بعد الرؤية يطل خياره عند محمد لا عند أبي يوسف اه قلت صاحب الخاتمة يقدم الأشهر فتدبر (قوله مطلقا)
 أي قبل الرؤية وبعدها كما علمت (قوله وحفيد الرضى) نقل لعبارة الدرر بالمعنى لأنه قال ويطله ما لا يوجب
 حق الغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم بعد الرؤية لاقبلها لأن هذه التصرفات لا تزيد على
 صريح الرضى وهو أنما يطله بعد الرؤية وأما التصرفات الأولى فهي أقوى لأن بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها
 أو جح حق الغير فلا يملك إبطاله اه ثم أعلم أنه في الكثرة اقتصر على قوله ويطل بما يطل به خيار الشرط فأورد
 عليه في البحر الأخذ بالشفعة والعرض على البيع والمبيع بخيار للبائع والإجازة والاسكان بلا أجر والرضى
 بالمبيع قبل الرؤية فإنها تطل خيار الشرط دون خيار الرؤية اه لكن الصواب إسقاط قوله والإجازة فإنها
 توجب حقا للغير وقد علمت أن مسألة العرض خلافية ثم إن ما أورد في البحر احتراز عنه الشارح بقوله ومفيد
 الرضى بعد الرؤية لاقبلها فإن هذه الأشياء لا تطل خيار الرؤية قبل الرؤية لأنها تفيد الرضى وصريح الرضى
 قبلها لا يطله فلذا قال بعد الرؤية لاقبلها لكن يبقى إيراد البحر وإردا على قوله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا
 فإن هذه الأشياء تطل خيار الشرط فيتوهم أنها تطل خيار الرؤية قبلها وبعدها مع أنها لا تطل قبلها لما علمت
 ولا يفيد قوله ومفيد الرضى الخ لأن بعض ما يطل خيار الشرط يفيد الرضى كالعقود والبيع ونحوهما من
 التصرفات ويطل خيار الرؤية قبلها وبعدها (تنبيه) عذ في البحر مما يطل خيار الرؤية قبض المبيع وتنفذ
 الثمن بعد الرؤية زاد في جامع الفصولين وكذا الوراء فقبضه رسوله اه وجهه إلى بيت المشتري فإذا آراء ليس له
 رده ما لم يردّه إلى موضع العقد كما ترى به أو أعارها فزرعها المستعير وكذا الوشري
 عدل ثاب قلبس واحد يطل خياره في الكل اه (قوله فله الأخذ بالشفعة الخ) تفريع على قوله لاقبلها
 أي إذا كان مفيد الرضى لا يطل خيار الرؤية قبل الرؤية فلو شري دارا ولم يرها فبيعت دار مجنبا فله الأخذ
 الثانية بالشفعة ولا يطل خياره في الأولى حتى إذا آراء ولم يرض بها فله ردها بخيار الرؤية (قوله درر من خيار
 الشرط) وكذا ذكره الشارح هناك عن المعراج بقوله بخلاف خيار رؤية وعيب (تنبيه) انما عزاذلا إلى
 الدرر من خيار الشرط مع أنه في الدرر ذكره في هذا الباب متنا بقوله كذا طلب الشفعة بمالم يره لأنه جعله
 مبطلًا لخيار الرؤية قبل الرؤية وهو غير صحيح (قوله خوف الغرر) أي غرر البائع بسبب اعتقاده على ثمراته
 فلا يطلب لسلعته مشتريا آخر ط (قوله ولا خيار لبائع ما لم يره في الأصح) بأن ورث عينا فباعها لا خيار له
 بالإجماع السكوني دره شتى أي وقع الحكم به بمحض من العصابة رضى الله تعالى عنهم ولم يرو عن أحد منهم
 خلافه فكان إجماعا كوتبا كما بسطه في الفتح وهو قول الامام المرجوع إليه كما في البحر وبه ظهر أن قوله
 في الأصح لا محل له لإيهامه أن مقابله صحيح مع أن ما رجع عنه المجتهد لم يبق خولا له لأنه في حكم المنسوخ (قوله)
 وكفى روية ما يؤذن بالمقصود لأن رؤية جميع المبيع غير مشروط لتعذر في كفى برؤية ما يدل على العلم
 بالمقصود هداية والمراد أن رؤية ذلك قبل الشراء كافية في سقوط خياره بعده لأنه قد اشترى ما رأى فلا خيار
 له وليس المراد أنه لو اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك يسقط خياره كما توهمه بعض الطلبة فاستشكله بأن خيار

(ويثبت الخيار) للرؤية (مطلقا)
 غير موقت (بمدة هو الأصح)
 عناية لا إطلاق النص ما لم
 يوجد مبطله وهو مبطل خيار
 الشرط مطلقا ومفيد الرضى
 بعد الرؤية لاقبلها درر فله
 الأخذ بالشفعة ثم رد الأول
 بالرؤية درر من خيار الشرط
 فليحفظ (ويشترط للفسخ علم
 البائع) بالفسخ خوف الغرر
 (ولا خيار لبائع ما لم يره) في
 الأصح (وكفى رؤية ما يؤذن
 بالمقصود)

كوجه صبرة ورقيق (و) وجه
(دابة) تركب (وكفلها) أيضا
في الاصح (و) رؤية (ظاهر
نوب مطوى)

الرؤية غير موقت وأنه إذا رآه بعد الشراء لا يسقط الا بقول أو فعل يدل على الرضى فكيف يسقط بمجرد رؤية ما يؤذن بالقصود أفاده في النهرويشير اليه الشارح ولا شك أنه توهم ساقط والالزم أن لا يثبت خيار الرؤية بعد الشراء الا قبل الرؤية بعده ولا قائل به مع أن الرؤية بعد الشراء شرط ثبوت الخيار على ما مر (قوله كوجه صبرة) المراد بها ما لا تتفاوت آحاده قال في الفتح فان دخل في البيع أشياء فان كانت الآحاد لا تتفاوت كالمكيل والموزون وعلامته أن يعرض بالتخوذج فيكتفى برؤية واحد منها في سقوط الخيار الا اذا كان الباقي أردى مما رأى فيثبت يكون له الخيار أي خيار العيب لا خيار الرؤية ذكره في البناء ع وعلل في الكافي بأنه انما رضى بالصفة التي رآها لا بغيرها ومفاده أنه خيار الرؤية وهو مقتضى سوق كلام المصنف أي صاحب الهداية والتحقيق أنه خيار عيب إذا كان اختلاف الباقي يوصله الى حدة العيب وخيار رؤية إذا كان لا يوصله الى اسم العيب بل الدون وقد يجتمعان فيما إذا اشترى ما لم يره فلم يقبضه حتى ذكره البائع به عيبا ثم أراه المبيع في الحال اه وأقره في البصر والحاصل أنه إذا كان الباقي أردى مما رأى لاكتفى برؤية بعضه أي لا يسقط بها الخيار مطلقا وانما يسقط بها خيار الرؤية فقط ويبقى خيار العيب على ما في البناء ع أو يبقى معها خيار الرؤية على ما في الكافي والتحقيق التفصيل وهو أنه ان كان الباقي معيبا بقي الخياران والا لخيار الرؤية فقط وهذا التقرير يسقط ما في النهروحيث قال وعندى أن ما في الكافي هو التحقيق وذلك أن هذه الرؤية اذا لم تكن كافية فما الذي اسقط خيار رؤيته حتى انتقل منه الى خيار العيب فقد بره اه وهذا اعتراض على ما في البناء ع والجواب انها قد أسقطت خيار الرؤية وانما لم تكن كافية في لزوم المبيع لانه يبقى معها خيار العيب كما قررناه بلام البناء ع وعلت ما هو التحقيق ثم قال في الفتح ثم السقوط برؤية البعض اذا كان في وعاء واحد فلو في أكثر فقبل كذلك وقبل لا بد من رؤية كل وعاء والصحيح الاول لان رؤية البعض تعترف حال الباقي هذا اذا ظهر أن ما في الوعاء الآخر مثله أو أجود فلو أردى فهو على خياره اه (تنبيه) قال في جامع الفصولين فان قال المشتري لم أجده الباقي على تلك الصفة وقال البائع هو على تلك الصفة فالقول للبائع والبيعة للمشتري اه ومثله في الحائنة ولا يخفى أن هذا اذا هلك النموذج الذي رآه وادعى المشتري مخالفة الباقي له أما لو كان موجودا فانه يعرض على من له خبرة بذلك فيتضح الحال لكن بقي شيء وهو أن هذا انما يظهر لو كان المبيع حاضرا مستورا يكس أو نحوها أما لو كان غائبا وأحضره البائع النموذج وهلك ثم أحضره الباقي فادعى المشتري انه ليس على الصفة التي رآها في النموذج فينبغي أن يكون القول للمشتري لانه منكر ضمنا كون ذلك هو المبيع بخلاف ما اذا كان حاضرا لا تخافهما على انه المبيع وانما الاختلاف في الصفة وبهذا يظهر أن ما يجته الخيرا رملى في حواشيه على الفصولين من أنه لو هلك النموذج فالقول للمشتري لانكاره كون الباقي هو المبيع ضمنا محمول على ما لو كان غائبا كما قلنا والاختلاف صريح المنقول كاعلمت فاعتنم هذا التحرير (قوله ورقيق) أي ووجه رقيق أو أكثر كما في السراج عبدا كان أو أمة لان سائر الاعضاء في العبد والاماء تبع للوجه ولذا تساوت القيمة اذا فرض تفاوت الوجه مع تساوى الاعضاء ودل كلامه انه لو نظر لسائر أعضائه غير الوجه لا يسقط خياره وبه صرح في السراج نهر ولا تشتراط رؤية الكفين واللسان والاسنان والشعر عندنا بجر (قوله تركب) احتراز عن شاة اللعم أو القنسة والبقرة الخلوب أو الناقة كما في النهرويات حكمها (قوله وكفلها) أي مع كفلها بفقتين بمعنى العجز وأفاد أن رؤية القوائم غير شرط وهو الصحيح نهر (قوله في الاصح) هو قول أبي يوسف واكتفى بمحمد برؤية الوجه نهر (قوله وظاهر نوب مطوى الخ) لان البادى يعرف ما في العلى فلو شرط فتحه لتضرر البائع بتكسر نوبه ونقصان بهجته وبذلك ينقص ثمنه عليه الا أن يكون له وجهان فلا بد من رؤيتهما ويكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالعلم قبل هذا في عرفهم أما في عرفنا لم يرباطن الثوب لا يسقط خياره لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر في الثياب وهو قول زفر وفي المبسوط الجواب على ما قال زفر فتح وجر قلت ومقتضى التعليل الاخير أنه لو لم يختلف سقط الخيار الا اذا ظهر باطنه أردى من ظاهره فله الخيار على ما مر وبقي شيء لم أر من نبه عليه وهو ما لو كان المبيع أنوابة متعددة وهى من نمط واحد لا تختلف عادة بحيث يباع كل واحد منها بمن مضمود ويظهر لي انه يمكن رؤية نوب منها الا اذا ظهر الباقي أردى وذلك لانها تبيع بالتخوذج في عادة التجار فاذا كانت ألوانا مختلفة ينظرون من كل لون الى نوب واحد بل قد يقطعون من كل لون قطعة قدر الاصبع ويلصقون القطع

في ورقة فيعلم حال جميع الاثواب برؤية هذه الورقة ويكون طول الثوب وعرضه معلوما فاذا وجدت الاثواب
كلها على الحال المرتبة والمعلوم بارتفاعها ينبغي أن يسقط خيار الرؤية لانها حينئذ تكون بمنزلة العددي
المتقارب كالجوز والبيض اذ لا شك انه قد يحصل تفاوت بين جوزة وجوزة ولكنه يسير لا ينقص الثمن فاذا كان
نوع من الثياب على هذا الوجه لا يختلف ثوب منها عن ثوب آخر لا ينقص الثمن عادة كان كذلك ولا سيما
اذا كانت الثياب من سدى واحد لانه داخل تحت قول الهداية وغيرها انه يكتفى برؤية ما يدل على العلم بالمقصود
وفي الزيلعي لو كان اشياء لا تتفاوت احاده كالكيل والموزون وعلامته أن يعرض بالنمذج يكتفى برؤية بعضه
لجريان العادة لا اكتفاء ببعض في الجنس الواحد ولو وقع العلم به بالباقي الا اذا كان الباقي أردى فله الخيار فيه
وفيما رأى وان كان احاده تتفاوت وهو الذي لا يباع بالنمذج كالثياب والدواب والعبيد فلا بد من رؤية كل
واحد من أفرادها لانه برؤية بعضها لا يقع العلم بالباقي للتفاوت اه أي للتفاوت الفاحش بين عبد وعبد
وثوب وثوب ولكنه جعل المناط في الفرق تفاوت الاحاد وعدمه وعرضه في العرف بالنمذج وعدمه فيدل على
انه لو كان نوع من الثياب لا تتفاوت احاده ويعرض بالنمذج في العادة كما قلنا فهو في حكم المكيل والموزون وذكر
في الهداية انه يجوز السلم في المذروعات لانه يمكن ضبطها بذكر الذرع والصفة والصناعة لافي الحيوان لان فيه
تفاوتا فاحشا في المالية باعتبار المعاني الباطنة فيفضي الى المنازعة بخلاف الثياب لانه مصنوع العباد فقلنا
يتفاوت الثوبان اذا انسجعا على منوال واحد اه ومراده انهما يتفاوتان قليلا كما في الفتح اي بحيث لا يعتبر عادة
ولا يفضي الى المنازعة فقد اغفروا التفاوت اليسير في السلم الوارد على خلاف القياس لانه يبيع معدوم فينبغي
أن يقال هنا كذلك ولهذا اكتفى في العددي المتقارب برؤية البعض في الصحيح خلافا للكرخي هذا ما ظهر لي
بحسب (قوله وقال زفر الخ) قال في التهريل هذا قول زفر وهو الصحيح وعليه الفتوى واكتفى الثلاثة برؤية
خارجها وكذا برؤية بعضها والاصح أن هذا بناء على عادتهم في الكوفة او بعد اذ كان دورهم لم تكن متفاوتة الا في
الكبر والصغر وكونها جديدة اولافا في ديارنا فهي متفاوتة قال الشارح الزيلعي لان بيوت الشتوية
والصيفية والعلوية والسفلية مرافقها ومطابخها واسطوحها مختلفة فلا بد من رؤية ذلك كله في الانظر وفي
الفتح وهذا هو المعبر في ديار مصر والشام والعراق وبهذا عرف أن كون ما في الكتاب قول زفر كما ظنه بعضهم غير
واقع موقعه لانه كان في زمنهم ولم يكتف برؤية الخارج فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقا اه كلام التهر
وحاصله أن ائمتنا الثلاثة اكتفوا برؤية خارج البيوت وصحن الدار لكونها غير متفاوتة في زمنهم وزفر كان في زمنهم
وقد خالفهم فلم انه قائل باشتراط رؤية داخلها وان لم تتفاوت وهذا خلاف ما صححه من اشتراط رؤية داخلها
في ديارنا لتفاوتها فيكون اختلاف عصر وزمان أما خلاف زفر فهو اختلاف جهة وبرهان لا اختلاف عصر
وزمان (قوله ومثله الكرم والبستان) فلا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لا بد من رؤية
العنب من كل نوع شيئا وفي الزمان لا بد من رؤية الحلو والحامض وفي الثمار على رؤس الاشجار تعتبر رؤية
جميعها بخلاف الموضوع على الارض بحر وذكر في فصل ما يدخل في البيع تبعا لشترى الثمار على رؤس
الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها ثبت له خيار الرؤية اه وهذا بنا في ما ذكره في الكرم ولعله يفرق بين ما اذا
اشترى الشجر بثمره فيكتفى أن يرى من كل نوع شيئا وبين ما اذا اشترى الثمر مقصودا قائل (قوله شاة قنية)
هي التي تحبس في البيوت لاجل التناج من اقتنيته اتخذته لنفسه قنية اي للتسل للتعجارة بحر فقوله للدر
والتسل تفسير لها (قوله مع ضرعها) قال في البحر بعد عزوه للظهيرية فيلحفظ فان في بعض العبارات
ما يؤهم الاقتصار على رؤية ضرعها اه لكن في النهر الظاهر أنه لو اقتصر عليه كفاه كما جزم به غير واحد
(قوله وشتم مشعوم) وفي دغوف المغازي لا بد من سماع صوتها لان العلم بالشيء يقع باستعمال آفة ادراكه
ولا يسقط خياره حتى يدركه زيلعي (قوله لوجود الحائل) فهو لم ير الدهن حقيقة وفي الصفه لو نظرت المرأة
فراى المبيع قالوا لا يسقط خياره لانه ما رأى عينه بل مثاله ولو اشترى سمكا في ماء يمكن اخذه بلا اصطباذ فراه
فيه قبل يسقط خياره لانه رأى عين المبيع وقيل لانه لا يرى في الماء على حاله بل يرى أكبر مما كان فهذه الرؤية
لا تعزف المبيع بحر (قوله وكفى رؤية وكيل قبض وشراء) فلا خيار له ولا موكله وهذا لو بشره شيء لا بعينه
ففي العين ليس للوكيل خيار رؤية واذا اشترى ما راى موكله ولم يعلم به الوكيل فله الخيار اذا لم يره كما في جامع

وقال زفر لا بد من نشره كله
وهو المختار كما في اكثر المعنرات
قاله المصنف (وداخل دار)
وقال زفر لا بد من رؤية داخل
البيوت وهو الصحيح وعليه
الفتوى جوهرية وهذا
اختلاف زمان لارحان ومثله
الكرم والبستان (و) كفى
(جس شاة لحم ونظر) جميع
جسد (شاة قنية) للدر
والتسل مع ضرعها ظهيرية
وضرع بقرة حلوب وناقاة لانه
المقصود جوهرية (و) كفى
(ذوق مطعوم) وشتم مشعوم
(لا خارج دار وصحنها) على
الفتى به كما مر (اورؤية دهن
في زجاج) لوجود الحائل
(وكفى رؤية وكيل قبض
(و) وكيل (شراء)

لارؤية رسول) المشتري وبيانه
في الدرر (وضع عقد الاعي)
ولولغيره وهو كالبصر الا في
اثني عشرة مسألة مذكورة
في الاشياء (وسقط خياره
بجس مبيع وشتم وذوقه)
فما يعرف بذلك (ووصف
عقار) ويظهر وعبد وكذا كل
مالا يعرف بجس وشتم وذوق
حدادي أو ينظر وكيله ولو
أبصر بعد ذلك فلا خيار له
هذا كله (إذا وجدت)
المذكورات كنتم الاعي
وكذا رؤية البصير وجه الصبرة
ونحوها نهر (قبل شرائه ولو
بعده ثبت له الخيار بها) أي
بالمذكورات

مطلب
الاعى كالبصير في مسائل

الفصولين واحترز عما لو وكله بالرؤية مقصودا وقال ان رضيته لهذه لا يصح ولا تصبر رؤيته كروية موكله جامع
الفصولين قال في البحر لانها من المباحات لا تتوقف على وكيل الا اذا فوض اليه القسح والاجازة لما في المحيط
وكله بالنظر الى ما شراه ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخ يصح لانه جعل الرأي والنظر اليه فيصح
كالوفوض القسح والاجازة اليه في البيع بشرط الخيار اه قال في النهر ودل كلامه ان رؤيته قبل التوكيل به
لا اثر لها فلا يسقط بها الخيار كما في القمح وغيره (قوله لارؤية رسول المشتري) سواء كان رسولا بالقبض
او بالشراء زيلعي (قوله وبيانه في الدرر) حيث قال اعلم ان ههنا وكيل بالشراء وكذا بالقبض ورسولا
وصورة التوكيل بالشراء ان يقول كن وكلا على بشرائه كذا وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكلا على
قبض ما اشتريته وما رأيته وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا على قبضه قروية الوكيل الاول تسقط الخيار
بالاجماع ورؤية الثاني تسقط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قبضه ناظرا اليه فحينئذ ليس له ولا للموكل ان
يرده الا بعيب واما اذا قبضه مستورا ثم رآه فأسقط الخيار فانه لا يسقط لانه لما قبضه مستورا انتهى التوكيل
بالقبض الناقص فلا يملك اسقاطه قصدا لصيرورته اجنيا وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه بعد ما آذاه فلامشتري
ان يرده وقال الوكيل بالقبض والرسول سواء في ان قبضهما بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري اه ح قال في
الشرى لانية وفيه نظر لانه لا خلاف في هذه الحالة وما للخلاف الا في نظر الوكيل بالقبض حالة قبضه لا في نظره
السابق على قبضه ولا المتأخر عنه كما في التبيين اه ط (تنبيه) نقل في البحر عن الفوائد ان صورة الرسالة
ان يقول كن رسولا على قبضه او امرتك بقبضه او ارسلتك لتقبضه او قل فلان ان يدفع المبيع اليك وقبل
لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بان قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اه وذكر في البحر من
كتاب الوكالة عن البدائع ان الاجاب من الموكل ان يقول وكنت بكذا او افعل كذا او اذنت لك ان تفعل كذا
ونحوه اه فهذا صريح في ان الامر والاذن توكل لكن ذكرهنا لك عن الولوجية ما يدل على ان الامر
توكيل اذا دل على اناية المأمور من باب الامر وسبب في تحريره هناك ان شاء الله تعالى وكنت هنا في تنقيح
الحامدية بعض ذلك فراجع (قوله ولولغيره) كان يكون وصيا او وكلا (قوله الا في اثني عشرة مسألة)
قال في الاشياء وهو كالبصير الا في مسائل منها لاجهاد عليه ولا بجهة ولا بجهة ولا بجهة فائدا ولا يصلح
للتشهادة مطلقا على العقد والقتضاء والامامة العظمى ولا دية في عينه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته
الا ان يكون اعلم القوم ولا يصح عتقه عن كفارة ولم ارحكم ذبحه وصيده وحضاته ورؤيته لما اشتراه بالوصف
ويشعني ان يكره ذبحه انما حضاته فان امكنه حفظ المحضون كان أهلا والا فلا يصلح ناظرا ووصيا والثانية في
منظومة ابن وهبان والاولى في اوقاف هلال كما في الاسعاف اه وقوله ولا يصلح للشهادة مطلقا ولو غيما تقبل
فيه الشهادة بالتسامع وقوله ولا يصح عتقه مصدر مضاف لمفعوله أي ان يعتقه سيده عن كفارته وقوله ولم ار
الخ عبارة في البحر ويكره ذبحه ولم ارحكم صيده ويرميه واجتهاده في التنبه وقوله ورؤيته لما اشتراه بالوصف
رؤيته مبتدأ خبره قوله بالوصف أي علمه بالمبيع المحتاج للرؤية بالوصف وقوله ويصلح ناظرا ووصيا ليس من
المستثنيات لانه وافق فيه البصير (قوله وسقط خياره بجس مبيع الخ) محمول على ما اذا وجد منه الجس
ونحوه قبل الشراء واما اذا اشترى قبل ان يوجد منه ذلك لا يسقط خياره بوجوده بل ثبت باتفاق الروايات
ويتمد الى ان يوجد منه ما يدل على الرضى من قول او فعل في الصحيح شرب لانية عن الزيلعي (قوله وكذا
كل ما لا يعرف بجس الخ) ظاهره ان ما يعرف بالجس ونحوه لا يكفي فيه الوصف وكذا عكسه وانه لا يشترط
اجتماع الوصف والجس لكن في المعراج وعن أبي يوسف اعتبار الوصف في غير العقار وقال ابي طيوس الحظان
والاشجار وعن محمد يعتبر اللبس في الثياب والخنطة ثم قال وبالجمل ما يقف به على حقة المبيع فهو المعتبر فحينئذ
لا تختلف هذه الروايات في المعنى لان الخيار ثابت للاعي لجهله بصفات المبيع فاذا زال ذلك بأي توجه كان
يسقط خياره اه (تنبيه) في البحر عن البدائع لابتدأ الوصف للاعي من كون المبيع على ما وصفه ليكون
في حقه بمنزلة الرؤية في حق البصير (قوله او ينظر وكيله) أي وكيل الشراء او القبض لا وكيل النظر الا اذا
فوض اليه القسح والاجازة على ما مر (قوله بعد ذلك) أي من الجس ونحوه او الوصف او نظر الوكيل
(قوله فلا خيار له) لانه قد سقط فلا يعود الاسباب جديدا ولو اشترى البصير ثم عي انتقل الخيار الى الوصف بغير

(قوله لأنها) أي الرؤية بهذه المذكورات (قوله كما غلط فيه بعضهم) أي بعض الطلبة وقد مني بانه
 (قوله أو تعيب) بالجزم عطفًا على مدخول لم وهو يوجد لا على قول لأن التعيب والهلاك ليسا من المشتري
 البتة وإنما منعه الرد هلاك البعض لأنه يلزم عليه تفريق الصفة كما يأتي (قوله ولو قبل الرؤية) مبالغة
 على قوله أو تعيب أو يهلك بعضه وأما الفعل فنه ما يسقط بعد الرؤية فقط ومنه ما يسقط مطلقًا ومزبيانه (قوله
 ولا عيب) لم يذكره في النهر بل في البحر عن الوالوجية وبه سقط ما بحثه المحوى في شرحه أنه لو وجد بعد إخراج
 منقطع الرائحة فالظاهر أن لمرده بخيار العيب لأنه بحث مخالف للمنقول بل وللمعقول إذ كيف يسوغ الرد بعد
 حدوث عيب جديد (قوله يدخل عليه عيبًا ظاهرًا) حتى لو لم يدخل كان له أن يرد بخيار العيب والرؤية جميعا
 بحر (قوله لتفريق الصفة) يأتي بيانه واستفيد منه أنه لو أراهما فرضي بأحدهما أنه لا يرد إلا الآخر بحر
 (قوله قاصدا الشرائع عند رؤيته) فلو قصد شراءه ثم رآه لكنه عندهما لم يقصد الشراء ثم شراءه ثبت له الخيار
 للعله المذكورة ط (قوله قال المصنف الخ) قال الخبر الرمي هو خلاف الظاهر من الرواية وقد ذكره
 في جامع الفصولين أيضا بصيغة قبل وهي صيغة التمريض فكيف يقول عليه في منه والمثون موضوعا لما هو
 الصحيح من المذهب تأمل اه وتكاد رده المقدسي بأنه مناف لاطلاقاتهم (قوله فلو لم يعلم به) كأن
 رأى جارية ثم اشترى جارية متقدمة لا يعلم أنها التي كان رآها ثم ظهرت أياها فأنه الخيار لعدم ما يوجب الحكم
 عليه بالرضى أو رأى ثوبا فلف في ثوب وبيع فاشترى وهو لا يعلم أنه ذلك فتح (قوله ولا يعرفه) أي الباقي
 بحر (قوله وكذا لو كانا ملفوفين الخ) في البحر عن الظهيرة لورأى ثوبين ثم اشتراهما بثن متفاوت ملفوفين فله
 الخيار لأنه ربما يكون الأردى بأكثر الثمن وهو لا يعلم اه أي بأن اشترى أحدهما بعينه بعشرة والآخر بعينه
 بعشرين مثلاً فإنه لا يعلم وقت الشراء أن الذي قابله العشرين جيد أو ردي أو لو اشترى أحدهما بعشرين
 ولم بعينه فسد البيع لجهالة المبيع ولو اشترى كل واحد بعشرة فلا خيار له لأنه عالم بأوصاف المعقود عليه حالة
 الشراء حيث سوى بينهما في الثمن لأنه دليل تساوي ما في الوصف فيكون عالماً بأوصاف المعقود عليه حالة الشراء
 ذخيرة وبه علم أن علة الخيار في الأولى هي جهل وصف المبيع وقت الشراء وإن تبين أن الثمن الأدنى للأعلى
 فافهم وأيضاً فيه احتمال دخول الضرر على المشتري فيما لو ظهر الاحسن معيباً وكان ثمنه أقل فإنه يردّه على
 البائع بالثمن الأقل ويبقى عليه الأدنى بالثمن الأعلى (قوله ولو سعى الخ) هذا تفصيل لمسألة الثوبين الملفوفين
 المذكورة في الشرح كما تظهر لك مما نقلناه عن الذخيرة وقد جعله المصنف تفصيلاً لقوله رأى ثوبا الخ والظاهر
 أن الحكم فيها كذلك تأمل (قوله والقول للبائع الخ) هذا من تنمة قوله فلا خيار له إذا تغير فكان المناسب
 ذكره عقبه كما هو الواقع في كثير من الكتب حتى في الهداية والمثلث والكز والفرر (قوله عملاً بالظاهر)
 فان الظاهر أنه لا يبقى الشيء في دار التغير وهي الدنيا زماناً طويلاً لم يطرقه التغير قال محمد وأريت لورأى
 جارية ثم اشتراها بعد عشرين أو عشرين وقال تغيرت ألا يصدق بل يصدق لأن الظاهر شاهد له قال شمس الأيمة
 وبه يفتي الصدر الشهيد والامام المرحوماني فيقول إن كان لا يتفاوت في تلك المدة غالباً فالقول للبائع وإن كان
 التفاوت غالباً فالقول للمشتري مثله لورأى دابة أو مملوكاً فاشترى بعد شهر وقال تغير فالحق للبائع لأن الشهر في
 مثله قليل فتح والمراد التغير بنقصان بعض الصفات كتنص الحسن أو القوة لأبعد عرض عيب لا أن عروضة
 قد يكون في أقل من شهر وبه ثبت خيار العيب (قوله لو اختلفا في أصل الرؤية) بأن قال له البائع رأيت قبل
 الشراء وقال المشتري ما رأيته وكذا لو قال له رأيت بعد الشراء ثم رضى فقال رضى قبل الرؤية كما في البحر
 (قوله لأنه ينكر الرؤية) أي وهي أمر عارض والأصل عدمه وبقي ما لو رأى التزوج وهلك ثم ادعى مخالفته
 للباقي وقد مني بانه (قوله في بيع بات) كذا في النهر والفتح والظاهر أنه أراد به اللازم وهو ما لا خيار فيه
 بقربة المقابلة ولذا قال ح الظاهر أن الرذية بالاقالة اه فافهم (قوله والفرق) أي بين ما القول فيه
 للمشتري وما القول فيه للبائع من الخيارات الثلاث وبيانه ما في الفتح والنهر أن المشتري في الخيار ينسخ العقد
 بنفسه بلا توقف على رضى الآخر بل على عله وإذا انسخ يكون الاختلاف بعد ذلك في المقروض والقول فيه
 للتبايض ضمناً كان أو أمينا كالغاصب والمودع وفي العيب لا ينفرد لكنه يدعى بثبوت حق الفسخ فيما أحضره
 والبائع ينكره والقول قول المنكر اه ثم اعلم أن هذا في الاختلاف في الردود وعند الفسخ أما لو اختلفا في

(فيمتد) خياره في جميع عمره على
 الصحيح (عالم يوجد منه ما يدل على
 الرضى من قول أو فعل) أو تعيب
 أو يهلك بعضه عنده ولو قبل الرؤية
 ولو اذن للأكار أن يزرعها تبطل
 الرؤية فزرعها بطل لأن فعله بأمره
 كفعله عني ولو شري نالقة مسك
 فأخرج المسك منها لم يرد بخيار رؤية
 ولا عيب لأن الإخراج يدخل عليه
 عيباً ظاهراً نهر (ومن رأى أحد
 ثوبين فاشترىهما ثم رأى الآخر
 فله ردهما) إن شاء (لأرد الآخر
 وحده) لتفريق الصفة (ولو
 اشترى ما رأى) حال كونه (قاصداً
 لشرائعه) عند رؤيته فلورأه لالتقص
 شراء ثم شراء قيل له الخيار ظهيرة
 ووجهه ظاهر لأنه لا تأمل التأمل
 المفيد بحر قال المصنف ولقوة
 مدركه عولنا عليه (عالم بأنه مرثيه)
 السابق (وقت الشراء) فلو لم يعلم به
 خير لعدم الرضى درر (فلا خيار له
 إذا تغير) فيخير (رأى ثوبا فرفع
 البائع بعضها ثم اشترى الباقي
 ولا يعرفه فله الخيار) وكذا لو كانا
 ملفوفين وتجنهما مفتاوت لأنه ربما
 يكون الأردى بالاكثر ثماً (ولو سعى
 لكل واحد) من الثياب (عشرة) لا
 خيار له لأن الثمن لما لم يختلف استويا
 في الأوصاف بحر (والقول للبائع)
 يمينه (إذا اختلفا في التغير) هذا
 (لو المدة قريبة وإن بعيدة فالقول
 للمشتري) عملاً بالظاهر وفي الظهيرة
 الشهر فما فوقه بعيد وفي الفتح
 الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل
 (كما) أن القول للمشتري يمينه
 (لو اختلفا في أصل الرؤية) لأنه
 ينكر الرؤية وكذا لو أنكر البائع
 كون الردود مبيعاً في بيع بات
 أو فيه خيار شرط أو رؤيته فالقول
 للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول
 للبائع والفرق أن المشتري ينفرد
 بالفسخ في الأول لا الأخير

تعيين ما فيه خيار الشرط عند الاجازة من له الخيار فقد ذكره في البصر عن الظهيرية وقد مناحاصه قبيل هذا الباب (قوله اشترى عدلاً) بكسر العين هو أحد فرد في الحمل (قوله من متاع) هو ما يتمتع به من ثياب ونحوها وهذا من القيمات ولم أر من ذكر المثليات من مكمل وموزون والظاهر أنه لا فرق بينها في هذا الحكم لانه اذا كانت العلة تفريق الصفقة فهو غير جائز في المثلي - أيضاً كما قد مناه أول البيوع عند قوله كل المبيع بكل الثمن وسيأتي حكم الرد بالعيب في المثليات في الباب الآتي عند قوله أو كان المبيع طعاماً كله أو بعضه (قوله ولم يره) قيد به لم يكن تأني خيار الرؤية فيه ولا ينافيه ذكر خيار العيب والشرط لانهما قد يجتمعان مع خيار الرؤية فانهم (قوله أو لبس) أي حتى تغيب كافي الحاكم قال الخبير الرمي - وكذا لو استهلكه أو هلك أو كان عبداً مات أو أعتقه كما صرح به في التناخانية اه وفي الحاوي اشترى أربعة برود على أن كلا منها ستة عشر ذراعاً فباع احدها ثم ذرع البقية فاذا هي خمس عشرية فله رد البقية (قوله بعد القبض) قيد به في الجامع الصغير وكان المصنف استغنى عنه بقوله باع لان ما لم يقبض لا يصح بيعه ولا هبته نهر أي لا يصح بيعه لو منقولاً بخلاف العقار وأفاد أنه قبل القبض لا فرق بين الخيارات الثلاث في أنه لا رد الباقي كما يعلم مما يأتي (قوله رده) أي الباقي من العدل (قوله الاصل أن رد البعض) أي بعض المبيع كد الباقي العدل ورد أحد التوبين فيما لو رأى أحدهما ثم رأى الآخر في مسألة المتن المارة وأمثال ذلك (قوله يوجب تفريق الصفقة) أي تفريق العقد بأن يوجب الملك في بعض المبيع دون البعض وقد مناه أول البيوع ما يوجب تفريقها وعدمه وسمى العقد صفقة للعادة في أن المتبايعين يصفق كفه في كف الآخر (قوله يمنعان تمامها) فإن خيار الرؤية مانع من تمام أما خيار الشرط فانه مانع ابتداء لكن ما يمنع الابتداء يمنع التمام وأطلقه فحل ما قبل القبض أو بعده وذلك لأن له الفسخ بغير قضاء ولا رضى فتكون فسخاً من الاصل لعدم تحقق الرضى قبله لعدم العلم بصفات المبيع ولذا لا يحتاج الى القضاء أو الرضى كافي الفسخ (قوله وخيار العيب يمنع) أي يمنع تمام الصفقة قبل القبض ولذا ينفسخ بقوله رددت ولا يحتاج الى رضى البائع ولا الى القضاء ولا يمنع بعده ولذا لو رده بعده لا ينفسخ الا برضى البائع أو بحكم (قوله وهل يعود خيار الرؤية الخ) أي بأن عاد الثوب الذي باعه من العدل أو وهبه بسبب هو فسخ محض كالرد بخيار الرؤية أو الشرط أو العيب بالقضاء أو الرجوع في الهبة فهو أي مشتري العدل على خياره فله أن رد الكل بخيار الرؤية لارتفاع المانع من الاصل وهو تفريق الصفقة كذا ذكره شمس الائمة السرخسي وعن أبي يوسف لا يعود لأن الساقط لا يعود كخيار الشرط الا بسبب جديد ومعه فاني خان وعليه اعتماد القندوري وحقيقة الملفظ مختلفة فشمس الائمة لفظ البيع والهبة مانع ازال فيعمل مقتضى وهو خيار الرؤية عمله ولحظه الثاني مسقط فلا يعود بلا سبب وهذا أوجه لان نفس التصرف يدل على الرضى ويطل الخيار قبل الرؤية وبعدها فتح وادعى في البصر أن الاول أوجه ورد في النهر (قوله ليس للبائع مطالبته بالثمن قبل الرؤية) لعدم تمام العقد قبلها (قوله فلهما الخيار) أي باعتبار أن كلا منهما مشتري للعين التي باعها الآخر (قوله لم يطل البيع في الجارية بحصة الالف) أي لم يطل بحصة العبد فان كانت قيمته خمسمائة مثلاً بطل البيع في ثلث الجارية وبقي في حصة الالف وهي الثلثان منها (قوله لما مرته لا خيار في الدين) أي متى رآه أول الباب في قوله فليس في ديون ونقود الخ وإذا لم يكن له خيار في الالف يبق البيع لازماً من الجارية بقدر الالف (قوله ثم يبيع الثوب مع الضيعة) أي ويسلمها للمشتري لتمام الصفقة (قوله ثم المقر له يستحق الثوب) أي باقامة البيعة على اقرار البائع والظاهر أن هذا معنى على القول بأن الاقرار يفيد الملك للمقر له أما على المعتمد من عدمه فلا يحمل ذلك ديانة فالظاهر في الحيلة أن يبيع الثوب لانسان ثم يبيعه مع الضيعة تأمل (قوله لازم تفريق الصفقة) لانه لما قبض الثوب والضيعة تمت الصفقة وتفرقت بها بعد التمام لا يجوز بخلاف ما لو قبض احدهما دون الآخر ثم استحق أحدهما له الخيار لتفرقتهما قبل التمام كافي الفسخ وفي الدرر من فصل الاستحقاق ولا ينبت له خيار العيب هنا لان استحقاق الثوب لا يورث عيباً في الضيعة بخلاف ما اذا كان المعقود عليه شيئاً واحداً مما في تبعيضه ثم ركا لدار والعبد فانه بالخيار ان شاء رضى بحصته من الثمن وان شاء رد وكذا اذا كان المعقود عليه شئين وفي الحكم كشيء واحد فاستحق احدهما كالمسك بالغمد والقوس بالوتر فله الخيار في الباقي اه (قوله الا في الشفعة) ليس على اطلاقه لان الشفيع لو أراد أخذ بعض المبيع وترك الباقي لم يملك ذلك

قوله ان المتبايعين يصفق كفه الخ: هكذا بخطه ولعله سقط من قوله لنظ أحد قبل قوله المتبايعين تأمل اه مصححه

(اشترى عدلاً) من متاع ولم يره (وباع) أو لبس نهر (منه ثوباً) بعد القبض (أو وهب وسلم رده بخيار عيب لا) بخيار (رؤية أو شرط) الاصل أن رد البعض يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام جائز لاقبله بخيار الشرط والرؤية يمنعان تمامها وخيار العيب يمنع قبل القبض لا بعده وهل يعود خيار الرؤية بعد سقوطه عن الثاني لا بخيار شرط ومصححه فاني خان وغيره (فروع) شري شيئاً لم يره ليس للبائع مطالبته بالثمن قبل الرؤية * ولو تبايعا عينا بعين فلهما الخيار مجتبي * شري جارية بعبء وألف فتقبا أيضاً ثم رد بائع الجارية العبد بخيار رؤية لم يطل البيع في الجارية بحصة الالف ظهيرية لما مرته لا خيار في الدين * أراد بيع ضيعة ولا يكون للمشتري خيار رؤية فالحيلة أن يقر بثوب لانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له يستحق الثوب المقر به فيطل خيار المشتري للزوم تفريق الصفقة وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو الجارية

جبر على المشتري لضرر تفريق الصفقة وكذا لو كان المبيع دارين في مصرين بيعتا صفقة واحدة ليس لشفعيهما أخذ أحدهما فقط الا على قول زفر قيل وبه يبقى أما لو كان شفعيا لأحدهما له أخذها وحدها أحياء لحقه كما سيأتي في بابها إن شاء الله تعالى ففي الفرع الأخير تفريق الصفقة للضرورة وهذا هو المراد من قول الشارح في آخر الشفعة لو كانت داوا الشفعين ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا صقه فقط ولو فيه تفريق الصفقة اه قالمراد ببعض المبيع إحدى الدارين كما قبله محشي الاشياء وغيره بخلاف الدار الواحدة والله ما ذكرنا قافهم (قوله شري شيتين) أي قيمين وهذه المسألة سيأتي تفصيلها في الباب الآتي (قوله لما مر) أي قريبا من أن خيار العيب يمنع تمام الصفقة قبل القبض لا بعده والله سبحانه وتعالى أعلم

شري شيتين وبأحدهما عيب
ان قبضهما له رد العيب والا لا
لما مر

* (باب خيار العيب) *

* (باب خيار العيب) *

هولفة ما يخلو عنه أصل
الفطرة السليمة وشرا عما أفاده
بقوله

تقدم وجع ترتيب الخيارات والاضافة فيه اضافة الشيء الى سببه والعيب والعيبه والعياب بمعنى واحد يقال عاب المتاع أي صار ذا عيب وعابه زيد يتعدى ولا يتعدى فهو معيب ومعيوب أيضا على الأصل اه فتح ثمة أن خيار العيب ثبت بلا شرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري ويورث ويثبت في الشراء والمهر وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم العمد وفي الاجارة ولو حدث بعد العقد والقبض بخلاف البيع وفي القسمة والصلح عن المال وبسط ذلك في جامع الفصولين (قوله ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة) زاد في الفتح مما بعده ناقصا اه أي لان ما لا يتقصه لا يعتد عيبا قال في الشربة لالية والفطرة الخلقة التي هي أساس الأصل ألا يرى انه لو قال بعثك هذه الخلطة وأشار إليها فوجدها المشتري ردية لم يكن عليها نس له خيار الرد بالعيب لان الخلطة تخلق جيدة وردية ووسطا والعيب ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة عن الاتفات العارضة لها فالخلطة المصابة بهواء منعها تمام يلوغها الادراك حتى صارت رقيقة الحب معيبة كالعفن والبلل والسوس اه قلت وعن هذا قال في جامع الفصولين لا رد البر برداءه لانه ليس بعيب ويرد المسوس والعفن وكذا لا رد اثناء فضة برداءه بلا غش وكذا الامة لا ترد بفتح الوجه وسواده ولو كانت محترقة الوجه لا يستبين لها قبح ولا جمال فله ردّها اه وفيه واقعة شري فرسا فوجده كبير السن قبل ينبغي أن لا يكون له الرد الا اذا اشراه على انه صغير السن لما مر من مسألة جاز وجده بطيء السر اه (قوله وشرا عما أفاده الخ) أي المراد في عرف أهل الشرع بالعيب الذي يرد به المبيع ما ينقص الثمن أي الذي اشترى به كافي الفتح قال لان ثبوت الرد بالعيب لتضرر المشتري وما يوجب نقصان الثمن يتضرر به اه وعبرة الهداية وما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب لان التضرر بنقصان المالية وذلك بانقصا القيمة اه ومفاده أن المراد بالنقصان القيمة لان الثمن الذي اشتراه به قد يكون أقل من قيمته بحيث لا يؤدي نقصانها بالعيب الى نقصان الثمن به والظاهر أن الثمن لما كان في الغالب مساويا للقيمة عبر به تأمل والضابط عند الشافعية انه المنقص للقيمة أو ما يفوت به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثال المبيع عدمه فخرجوا بفوات الغرض الصحيح ما لو بان فوات قطعة يسيرة من نخذه أو ساقه بخلاف ما لو قطع من اذن الشاة ما يمنع التخصية فله ردّها وبالعالم ما لو كانت الامة ثيبا مع أن الثيابة تنقص القيمة لكنه ليس الغالب عدم الثيابة اه قال في البحر وقواعدنا لا تأباه للمتأمل اه قلت وبؤيده ما في الخاتمة وجد الشاة متطوعة الاذن ان اشترها لالاخصية له الرد وكذا كل ما يمنع التخصية وان غيرها فلا مال بعده الناس عيبا والقول للمشتري انه اشترها لالاخصية لو في زمانها وكان من اهل أن يصحى اه وكذا ما في البرازية اشترى شجرة ليتخذ منها الباب فوجدها بعد القطع لاتصلح لذلك رجع بالنقص الآن يأخذ البائع الشجرة كما هي اه فقد اعتبر عدم غرض المشتري عيبا موجبا للرد ولكنه يرجع بالنقص لان القطع مانع من الرد وفيها أيضا اشترى ثوبا وخفا وقلنسوة فوجده صغيرا له الرد اه أي لانه لا يصلح لغرضه وفيها لو كانت الدابة بطيئة السير لا رد الا اذا شرط انها عجول اه أي لان بطء السير ليس الغالب عدمه فان كلاما من البطء والمجلبة يكون في أصل الفطرة السليمة وفيها اشترى دابة فوجدها كبيرة السن ليس له الرد الا اذا شرط صغرها وسيأتي أن الشيوبة ليست بعيب الا اذا شرط عدمها أي فله الرد فقد الوصف المرغوب وبما ذكرنا من الفروع ظهر أن قولهم في ضابط العيب ما ينقص الثمن عند التجار مبني على الغالب والا فهو غير جامع وغير مانع أما الاول فلانه لا يشمل مسألة الشجرة

والثوب والخلف والقلنسوة وشاة الاضحية لان ذلك وان لم يصلح لهذا المشتري يصلح لغيره فلا ينقص الثمن مطلقا
وما الثاني فلانه يدخل فيه مسألة الدابة والامة الثيب فان ذلك ينقص الثمن مع انه غير عيب فعلم انه لا بد من
تقييد الضابط بما ذكره الشافعية والظاهر انهم لم يقصدوا حصر العيب فيما ذكر لان عبارة الهداية والكنز وما
اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فان هذه العبارة لا تدل على أن غير ذلك لا يسمى عيبا فاعتنم هذا التحرير
ثم اعلم انه لا بد أن يكون العيب في نفس المبيع لما في الخاتمة وغيرها رجل باع سكينة له في حانوت لغيره فأخبر
المشتري أن أجرة الحانوت كذا فظهر أنها أكثر قالوا ليس له الرد بهذا السبب لان هذا ليس بعيب في المبيع اه
قلت المراد بالسكنى ما يئمنه المستأجر في الحانوت ويسمى في زماننا بالكدك كما مر أول البيوع لكنه اليوم يختلف
قيمه بكثرة أجرة الحانوت وقتها فينبغي أن يكون ذلك عيبا تأمل (قوله من وجد بمشربه الخ) أطلقه فشمّل
ما إذا كان به عند البيع أو حدث بعده في يد البائع بغير بخلاف ما إذا كان قبله وزال ثم عاد عند المشتري لما في
البرازية لو كان به عرج فبرأ بمعالجة البائع ثم عاد عند المشتري لا يرده وقيل يرده ان عاد بالسبب الاول (تنبيه)
لا بد في العيب أن لا يتمكن من ازالته بلامشقة فخرج احرام الحاربية ونجاسة ثوب لا ينقص بالغسل لانه من
تحليلها وغسله وأن يكون عند البائع ولم يعلم به المشتري ولم يكن البائع شرط البراءة منه خاصا أو عاما ولم يزل قبل
القبض كبايض النجلى وحى زالت نهر فالقبض وخسة وجعلها في البحر سنة فقال الثاني أن لا يعلم به المشتري عند
البيع الثالث أن لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية اه لكن قال في الشريعة لانه يقتضى أن يجزئ الرؤية
رضى ويخالفه قول الزياهي ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب اه وكذا قول المجمع ولم
يرض به بعد رؤيته اه قلت صرح في الذخيرة بأن قبض المبيع مع العلم بالعيب رضى بالعيب غافي الزياهي
والجمع لا يخالف ما رعن الهداية لان ذلك جعل نفس القبض بعد رؤية العيب رضى وما في الزياهي صادق
عليه ويدل عليه أن الزياهي قال والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من غير أن يعلم به ولم يوجد
من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب فقوله وقبضه الخ يدل على انه لو قبضه عالما بالعيب كان
قبضه رضى فقوله ولم يوجد من المشتري الخ أعم مما قبله وأراد به ما لو علم بالعيب بعد القبض (تنبيه) في جامع
الفصولين لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب ثم علم ينظر ان كان عيبا ينال ينجى على الناس كالغدة
ونحوها لم يكن له الرد وان خفي فله الرد ويعلم منه كثير من المسائل اه وفي الخاتمة ان اختلف التجار فقال
بعضهم انه عيب وبعضهم لا ليس له الرد اذ لم يكن عيبا ينال عند الكل اه (قوله ولو يسيرا) في البرازية اليسر
ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره أن يقوم سليما بألف ومع العيب بأقل وقومه آخر مع العيب بألف أيضا
والفاحش ما لو قوم سليما بألف وكل قوم مع العيب بأقل اه (قوله بكل تجارة) الاولى من كل تجارة
قال ح يعني انه يعتبر في كل تجارة أهلها وفي كل صنعة أهلها (قوله أخذه بكل الثمن أو رده) أطلقه فشمّل
ما إذا رده فوراً أو بعد مدة لانه على التراخي كما سيذكره المصنف ونقل ابن الشحنة عن الخاتمة لو علم بالعيب قبل
القبض فقال أبطلت البيع بطل لو بحضور البائع وان لم يقبل ولو في غيبته لا يطل الا بقضاء أو رضى اه وفي
جامع الفصولين ولورده بعد قبضه لا يفسخ الا برضى البائع أو بحكم قال الرمي وقوله الا برضى البائع يدل
على انه لو وجد الرضى بالفعل كسلبه من المشتري حين طلبه الرد يفسخ البيع لان من المقتزر عندهم أن الرضى
يثبت تارة بالقول وتارة بالفعل وقدم في بيع التعاطي لوردهما بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له فأخذها
ورضى فهي بيع بالتعاطي كما في الفسخ وفيه أيضاً أن المعنى يقوم مقام اللفظ في البيع ونحوه اه وأما ما يقع
كثيراً من انه اذا اطلع على عيب برّد المبيع الى منزل البائع ويقول دونك دابك لا أريد هافليس برّد وتلك على
المشتري ولو تعهدوا البائع حيث لم يوجد بينهما فسخ قولاً أو فعلاً (قوله ما لم يتعين امساكه) قيد للتخيير
بين الاخذ والرد فاذا وجد ما يمنع الردّ عين الاخذ لكن في بعض الصور يرجع بنقصان العيب وفي بعضها
لا يرجع كما يأتي قريباً وكذا سابق عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه ومما يمنع الرد
ما في الذخيرة اشترى من آخر عبداً وباعه من غيره ثم اشتراه من ذلك الغير فرأى عيباً كان عند البائع الاول لم يرده
على الذي اشتراه منه لانه غير مضى اذ لورده برّده الا شر عليه ولا على البائع الاول لان هذا الملك غير مستفاد
من جهته اه ولو وهبه البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيباً قبل لا يرده وقبل برّد ولو قبل القبض برّده اتفاقاً خاتمة ثم

(من وجد بمشربه ما ينقص
الثمن) ولو يسيرا جوهره
(عند التجار) المراد بهم أرباب
المعرفة بكل تجارة وصناعة
قوله المصنف (أخذه بكل الثمن
أو رده) ما لم يتعين امساكه

جزم يا قول الثاني وجزم في البرازية بالاقول ومن ذلك ما في كافي الحاكم اشتري ببارية فوجد بها عيبا فرضى
 احدهما لم يكن للآخر حصة ما عنده وله رد حصته عندهما (قوله كلالين احراما أو أحدهما) يعنى اذا اشترى
 احدا للكلالين من الآخر صيدا ثم احراما أو أحدهما ثم وجد المشتري به عيبا امتنع رده ورجع بالتقصان اه ح
 عن البصر فالمراد بتعين امساكه عدم رده على البائع فلا ينافى وجوب ارساله كما ترى في الحج (قوله وقيمته ثلاثة
 آلاف) الظاهر أن المدار على الزيادة التي تركها ليكون مضرا اه ط (قوله للاضرار الخ) قلت قد يكون
 العيب مرضا يفضى الى الهلاك فيجب أن يستثنى مقدسى وفيه نظر لان فرض المسألة فيما قيمته زائدة على ثمنه
 مع وجود ذلك العيب فيه ومثله لا يكون عيبه مفضيا الى الهلاك تأمل (قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية)
 أي حيث يكون لهم الرد لعدم تمام الصفقة كما في البحر ح (قوله وينبغي الرجوع بالتقصان) عبارة
 التبرؤ في مهر فسخ القدير لو اشترى الذي خرا وقبضها وبها عيب ثم أسلم سقط خيار الرد اه وفي المحيط وصى
 أو وكيل الخ ثم قال في التبرؤ وينبغي الرجوع بالتقصان في المسائلين اه أي مسألة مهر الفسخ ومسألة المحيط
 (قوله كوارث الخ) أي فانه يمنع الرد ويرجع بالتقصان كما في البحر ح (قوله اشترى من التركة) أي
 بمن من تركه الميت (قوله لا يرجع) أي الاجنبى على بانه قال في السراج لانه لما اشترى الثوب ملكه
 وبالتكفين يزول ملكه عنه وزوال الملك بفعل مضمون يقطع الارش وأما في الوجه الاول فانه مقدار الكفن
 لا يملكه الوارث من التركة فاذا اشتراه وكفن به لم ينتقل بالتكفين عن الملك الذي أوجبه العقد وقد تعذر فيه الرد
 فرجع بالارش اه ومثله في الذخيرة (قوله وهذه احدى ست مسائل الخ) تبع في ذلك صاحب التبرؤ
 حيث قال لا يرجع بالتقصان في مسائل ثم نقل ست مسائل عن البرازية ليس فيها التصريح بعدم الرجوع الا في
 مسألة واحدة وهى لو باع الوارث من مورثه ثيابا المشتري وورثه البائع ووجد به عيبا رد الى الوارث الاخران
 كان فان لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالتقصان فانهم وزاد في البحر مسألة أخرى عن المحيط لو اشترى المولى
 من مكاتبه فوجد عيبا لا يرد ولا يرجع ولا يخصم بانه لكونه عبده اه وسأقي مسائل أخرى في الشرح والتمن
 عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجوع بقصانه الخ وذكر الشارح في كتاب الغصب مسألة
 أخرى عند قول المصنف خرق ثوبا وهى مالو شري حياصة فضة مؤونة بالذهب بوزنها فضة فزال ثوبها عند
 المشتري ثم وجد بها عيبا فلا يرجع بالعيب القديم لتعيبها بزوال القوية ولا بالتقصان للزوم الربا ومنها ما في
 البرازية كل تصرف يدل على الرضى بالعيب بعد العلم به يمنع الرد والرجوع بالتقص (قوله معزى بالقنية) قال
 فيها وفي تمة الفتاوى الصغرى باع عبد اوسله ووكل رجلا بقبض ثمنه فقال الوكيل قبضته ففزع أو دفعته الى
 الآخر ووجد الآخر كله قال قول للوكيل مع يمينه ويرى المشتري من الثمن فلو وجد به عيبا ورده لا يرجع بالثمن على
 البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقدين بينهما وانما هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق
 في دفع الضمان عن نفسه قال رضى الله عنه وعرف به انه اذا صدق الآخر الوكيل في الدفع اليه يرجع المشتري
 بعد الرد بالعيب بالثمن على الآخر دون القابض اه ح (قوله كالاباق) بالكسر اسم يقال ابقا بقاء من باب
 تعب وقتل وضرب وهو الاكثر كما في المصباح وفي الجوهرية عن الثعالبي الا بقاء الهارب من غير ظلم السيد
 فلو من ظلمه سمى هاربا فعلى هذا الاباق عيب لا الهرب اطلقه فثمل مالو كان من المولى أو من مودعه أو المستعير
 منه أو المستأجر وما اذا كان مسيرة سفرا ولا خرج من البلدة أولا قال الزيلعي والاشبه أن البلدة لو كبيرة
 كالقاهرة كان عيبا والا لا بان كان لا يخفى عليه أهلها أو يبيتها فلا يكون عيبا نهر وبأى انه لا بد من ذكره
 بأن يوجد عند البائع وعند المشتري (قوله الا اذا ابق من المشتري الى البائع) وكذا الواجب من الغاصب الى
 المولى أو الى غيره اذا لم يعرف بيت المالك أو لم يقف على الرجوع اليه نهر (قوله في البلدة) قيد به لما في النهر
 عن القنية لو ابق من قرية المشتري الى قرية البائع يكون عيبا (قوله ولم يحتف) فلا خفى عند البائع يكون
 عيبا لانه دليل التردد (قوله والاحسن انه عيب) وقيل لا مطلقا وقيل ان دام على هذا الفعل فحسب لا لومرتين
 أو ثلاثا والظاهر أن غير الثور من الهائم كالثور ط (قوله قبل عودته من الاباق) ومثله قبل موته كما في
 البصر فان مات آبقا يرجع بتقصان العيب كما في الهندية ومؤونة الرد على المشتري فبما له حل ومؤونة البحر ويرده
 في موضع العقد زادت قيمته أو نقصت أو في موضع التسليم لو اختلف عن موضع العقد كما في الخاتمة سايحاني

كلالين احراما أو أحدهما
 وفي المحيط وصى أو وكيل
 أو عبد مأذون شري شيئا
 بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم يرد
 بعيب للاضرار يقيم وموكل
 ومولى بخلاف خيار الشرط
 والرؤية أشباه وفي التبرؤ وينبغي
 الرجوع بالتقصان كوارث
 اشترى من التركة كفننا ووجد به
 عيبا ولو تبرع بالثمن اجنبى
 لا يرجع وهذه احدى ست
 مسائل لا رجوع فيها بالتقصان
 مذكورة في البرازية وذكرنا
 في شرحنا لملتقى معزى بالقنية
 انه قد يرد بالعيب ولا يرجع
 بالثمن (كالاباق) الا اذا ابق
 من المشتري الى البائع في
 البلدة ولم يحتف عنده فانه
 ليس بعيب واختلف في الثور
 والاحسن انه عيب وليس
 للمشتري مطالبة البائع بالثمن
 قبل عودته من الاباق

ابن ملك غنية (والبول في الفرائش والسرقة) الا اذا سرق شيئا للاكل من المولى أو يسيرا كفلس أو فلسين ولو سرق عند المشتري أيضا قطع رجوع بربع الثمن لقطعه بالسرقتين جميعا ولو رضى البائع بأخذه رجع ثلاثة أرباع ثمنه عيني (وكلاهما مختلف صغرا) أى مع التميز وقد روه بخمسين سنين أو أن يأكل ويلبس وحده وقامه في الجوهره فلولم يأكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا ابن ملك (وكبرا) لانها في الصغر لقصور عقل وضعف مشائه عيب وفي الكبر لسوء اختيار وداء باطن عيب آخر فعند اتحاد الحالة بأن ثبت اباقة عند بائعه ثم مشتريه كلاه في صغره أو كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لالكونه عيبا حادنا كعبد حتم عند بائعه ثم حتم عند مشتريه ان من نوعه له ردّه والا لا عيني بقي لو وجدته يبول ثم تعيب حتى رجع بالنقصان ثم بلغ هل للبائع أن يسترد النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ ينبغي نعم فتح (والجنون) هو اختلال القوة التي بها ادراك الكليات تلويح وبه علم تعريف العقل انه القوة المذكورة ومعنده القلب وشعاعه في الدماغ درر (وهو لا يختلف بهما) لاتحاد سببه بخلاف ما ذكر

(قوله ابن ملك غنية) في بعض النسخ وقضية بزيادة واو العطف وهي أحسن وذكر المسألة أيضا في البصر عن جامع الفصولين (قوله والسرقة) سواء أوجبت قطعاً أو لا كالنباش والطرار وأسبابها في حكمها كما اذا نصب البيت وأطلقهم يعم الكبرى كما في الظهيرية ح عن النهر (قوله الا اذا سرق شيئا للاكل من المولى) أى فانه لا يكون عيبا بخلاف ما اذا سرق ليبع أو سرقه من غير المولى ليأكله فانه عيب فيها بحر فافهم وظاهره قصر ذلك على الماء كقول ويضده قول البرازية وسرقة النقد مطلقا عيب وسرقة الماء كولات للاكل من المولى لا يكون عيبا قال في النهر وينبغي انه لو سرق من المولى زيادة على ما يأكله عرفا يكون عيبا (قوله أو يسيرا كفلس أو فلسين) بزم به الزيلعي وظاهره ما في المعراج انها قولية وأن المذهب الاطلاق وعلى هذا القول مادون الدرهم كذلك كما ذكره فيه بحر (قوله ولو سرق الخ) ستأتي هذه المسألة أو آخر الباب عند قول المصنف قتل المقبوض أو قطع الخ وهي مذكورة في الهداية (قوله أيضا) أى بعد ما سرق عند البائع (قوله رجع بربع الثمن) سواء كانت السرقة متكررة عندهما أو اتحدت عند أحدهما وتكررت عند الآخر كما يفيد التعليل ووجه الرجوع بالربع أن دية اليد في الحر نصف دية النفس وفي الرقيق نصف القيمة وقد تلف هذا النصف بسببين تحقق أحدهما عند البائع والآخر عند المشتري فيستصفى الموجب فيرجع بنصف النصف وهو الربع وأطلق فيه فتمثل ما اذا طلب رب المال المسروق في السرقتين أو في أحدهما دون الأخرى وهذا التعليل يفيد اعتبار القيمة لا الثمن وقد يقال انما عبر به نظر الى أن الغالب أن الثمن قدر القيمة ط (قوله رجع ثلاثة أرباع ثمنه) أى رجع المشتري عليه بذلك لأن ربع الثمن سقط عن البائع بالسرقة الثانية (قوله أو ان يأكل الخ) قال في النهر وفسره أى التميز بعضهم بأن يأكل ويشرب ويستنجي وحده وهذا يقتضي أن يكون ابن سبع لانهم قد روه بذلك في الحضائنة لكن وقع التصريح في غير موضع بتقديره بخمسين سنين لخافوها وما دون ذلك لا يكون عيبا اه قلت والفرق بين البابين أن المدار هنا على الادراك وهناك على الاستغناء عن النساء تأمل (قوله وقامه في الجوهره) لم أر فيها زيادة على ما هنا الا انه ذكر فيها التقدير الاول عند قوله والبول في الفرائش والثاني عند قوله والسرقة وظاهر البحر وغيره عدم الفرق بين الموضعين (قوله لانها) أى هذه العيوب الثلاثة (قوله لقصور عقل) يرجع الى الاباق والسرقة كما أن قوله بعدد لسوء اختيار يرجع اليهما أيضا ط (قوله فعند اتحاد الحالة الخ) تفريع على اختلافها صغرا وكبرا (قوله بأن ثبت اباقه) أى اوبوله أو سرقته (قوله عند بائعه) او عند بائع بائعه (قوله ثم مشتريه) أفاد أنه لو ثبت عند البائع ولم بعد عند المشتري لا يرد وهو الصحيح كما في جامع الفصولين (قوله ان من نوعه) بأن حتم في الوقت الذي كان يحتم فيه عند البائع كما في النهر ح (قوله لو وجدته يبول) أى وهو صغير وثبت بوله عند بائعه أيضا (قوله حتى رجع بالنقصان) أى نقصان البول لانه بالعيب الحادث استنح الرد فتعين الرجوع بالنقصان والظاهر أن العيب الحادث غير قيد بل مثله ما لو أراد الرد فصالحه البائع عن العيب على شيء معلوم ثم رأيت في النهر عن الحائنة اشترى جارية وأدعى انها لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع أن يسترد ذلك اه وسياق آخر الباب تقييد الشارح ذلك بما اذا زال العيب بلا علاجه (قوله ينبغي نعم) نقل ذلك في الفتح عن والد صاحب الفوائد الظهيرية وانه قال لا رواية فيه وانه استدلل لذلك بمسألتين أحدهما اذا اشترى جارية ذات زوج كان له ردّها ولو تعيبت بعيب آخر رجع بالنقصان فلو أبانها زوجها كان للبائع أن يسترد النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عبدا فوجده مريضا كان له الرد ولو تعيب بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم برى بالمدواة لا يسترد والا استرد والبلوغ هنا بالمدواة فينبغي أن يسترد اه (قوله تلويح) قال في البصر في تلويح الجنون اختلال القوة المميزة بين الأشياء الحسنة والقبيحة المدركة للعواقب انتهى والاختصار اختلال القوة التي بها ادراك الكليات اه وأشار بقوله والاخصر الى أن المؤدى واحد فاعزاه الشارح الى التلويح فنقل بالمعنى فافهم (قوله ومعنده القلب الخ) سئل على رضى الله تعالى عنه عن معدن العقل فقال القلب وشارقه الى الدماغ وهو خلاف ما ذكره الحكماء وقول على اعل عند العلماء من شرح به الامالى للقارى (قوله وهو لا يختلف بهما) فلو جرت في الصغرى يد البائع ثم عاوده في يد المشتري في الصغرى أو في الكبير يرد له لانه عين الاول لا تسبب الجنون في حال الصغرى والكبرى متحد وهو

فساد الباطن أي باطن الدماغ وهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى والجنون عيب أبدا لا ما قيل ان معناه انه لا تسترط المعاودة للجنون في يد المشتري فبردة وجوده عند البائع فانه غلط لان الله تعالى قادر على ازالته بازالة سببه وان كان قلما يزول فاذ لم يعاوده جاز كون البيع صدر بعد ازالة فلا يرد بلا تحقق قيام العيب فلا بد من المعاودة وهذا هو الصحيح وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير واختاره الاسيحياني فتح (قوله) وقيل يختلف فيكون مثل حاتم من الابق ونحوه فلا بد من تصكيره في الصغر أو في الكبر وهذا قول ثالث (قوله) ومقداره فوق يوم وليلة) جزم به الزيلعي وقيل هو عيب ولو ساعة وقيل المطبق نهر والمطبق بفتح الباء بحر ومترعريفه في الصوم (قوله في الاصح) قد علمت أن مقابله غلط (قوله في ثلاث الخ) فيه أن الكلام في معاودة الجنون وهذه ليست منه وهي مستثناة من اشتراط المعاودة مطلقا وعبارة البحر الاصل أن المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع شرط للرد الا في مسائل الخ (قوله) والتولد من الزنى بأن يكون الرقب متولدا من الزنى لكن هذا مما لا يمكن معاودته ط (قوله) والولادة) قال في الفتح اذا ولدت الجارية عند البائع لامن البائع أو عند آخر فانها ترد على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد فانا عند المشتري لان الولادة عيب لازم لان الضعف الذي حصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لا ترد اه وقوله لامن البائع لانها لو ولدت منه صارت أم ولده فلا يصح بيعها قال في الشربلالية وقوله وان لم تلد ليس المراد ما يورثهم الرقب بعد ولادتها عند المشتري لا متناعه بتعيها عنده بالولادة فانا مع العيب السابق بها اه قلت هذا مسلم ان حصل بالولادة الثانية عيب زائد على الاول فتأمل (قوله فتح) صوابه بحر لانه في الفتح لم يذكر الا الاخيرة (قوله) واعتمده في النهر) حيث قال وعندى أن رواية البيوع أوجه لان الله تعالى قادر على ازالة الضعف الحاصل بالولادة ثم رأيت في البرازية عن النهاية الولادة ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه وهذا هو الذي ينبغي أن يقول عليه اه كلام النهر أقول الذي رأيت في نسختين من البرازية وكذا في غيرهما نقلها ما تصه اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصتها الولادة عيب وفي البهائم ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه فتقوله وفي البهائم كانه وقع في نسخة صاحب النهر وفي النهاية فظنه تصحيحا للرواية الثانية في مسألة الجارية وهو تصحيح من الكتاب بنى عليه ما ذكره وليس كذلك فلم يكن في المسألة اختلاف تصحيح بل التصحيح الثاني لولادة الهيمة فافهم (قوله) الجبل عيب الخ) فص على هذا التفصيل في كافي الحاكم فصار الجبل في حكم الولادة على ما عرفت وعلمه في السراج بأن الجارية تراد للوطء والتزويج والجبل يمنع من ذلك وأما في البهائم فهو زيادة فيها (قوله) وكذا الأدر) بفتح الهمة والدال مع القصصر أما مدود الهمة فهو من به الأدر وفعله كفرح والاسم الادرة بالضم وقوله الانثيين غير شرط بل انتفاخ احدهما كاف فيما يظهر ط (قوله) والعنين) الظاهر أن الباء زائدة من التناسخ والاصل والعن بنونين فيكون قوله والخصى بكسر ففتح وعبارة الخانية والعنة عيب وكذا الخصى والادرة (قوله عيب) مصدر يصدق بالمتعدد وغيره فلا ينافي جعله خبرا عن شيئين وعلى كون النسخة العنين والخصى بالتشديد فيهما يكون التقدير ذوا عيب (قوله) فلا خيار له) لان الخلاء عند الامام في العبد عيب فكانه شرط العيب فبان سليمان قال الثاني الخصى أفضل لرغبة الناس فيه فيضرب برازية وجرم في الفتح بقول الثاني ومقتضاه جريان الخلاف أيضا فيما لو شري الجارية على انها مغنية لان الغناء عيب شرعا كالخلاء كما قدمناه قبيل خيار الرؤية (قوله) والبحر) بالوحدة المفتوحة والخاء الهجمة من حذتعب أما بالجيم فانتفاخ ماتحت السرة وهو عيب في الغلام أيضا وفي الفتح البحر الذي هو العيب هو الثاني من تغير المعدة دون ما يكون انتقل في الاسنان فان ذلك يزول بتنظيفها اه نهر والفتح بالقاف والخاء الهجمة محركة كصفرة الاسنان كما في القاموس وهذا أولى مما قيل انه بانفاء والجيم وهو تاعدا ما بين الاسنان (قوله) والدفر) بفتح الدال الهجمة والقاء وسكونها أيضا أما بالدال الهجمة فبفتح القاء لا غير وهو حدة من طيب أو تن قال في العناية منه قولهم مسك اذفر وابطدفر وهو مراد الفقهاء من قولهم الذفر عيب في الجارية اه واصلي في المغرب الآن كونه مراد الفقهاء لا غير فيه نظر اذ لا يشترط في كونه عيبا شدة فالاولى كونه بالمهمله فتدبر نهر (قوله)

وقيل يختلف قيني ومقداره
فوق يوم وليلة ولا بد من
معاودته عند المشتري في
الاصح والا فلا رد الا في ثلاث
زنى الجارية والتولد من الزنى
والولادة فتح قلت لكن في
البرازية الولادة ليست بعيب
الا أن توجب نقصانا وعليه
الفتوى واعتمده في النهر
وفيه الجبل عيب في بنات آدم
لا في البهائم والجذام والبرص
والعمى والعور والحول
والصمم والخرس والقروح
والامراض عيوب وكذا
الأدر وهو انتفاخ الانثيين
والعنين والخصى عيب وان
اشترى على انه خصى فوجده
فلا خيار له جوهره
(والبحر) تن الفم (والدفر)
تن الابط

قوله فيكون قوله والخصى بكسر
ففتح يلزم عليه انه مقصور مع
انه محدود ككساء كافي المصباح
وبه تعلم ما في قوله بعد في عبارة
الخانية وكذا الخصى تامل
اه مصححه

وكذا اتفق الاثني) الظاهر أنه يقال فيه ذفر بالمجة وتنزيرج الابطيهما نهر (قوله كلما عيب فيها لافيه) أي في الجارية لافى الغلام لأن الجارية قد يراد منها الاستقراش وهذه المعاني تنجم منه بخلاف الغلام لأنه للاستخدام وكذا التولد من الزنى لأن الولد يعبر بالأم التي هي ولد الزنى كما في العزيمة عن المعراج (قوله خلاصة) نص عبارتها والاصح أن الأمر دو غيره سواء اه وبه سقط ما في حاشية نوح افندي والواني أنه في الخلاصة جعل الضر في الغلام الأمر عيبا فتدبر (قوله بأن يتكرر) لأن اتابعهم محل بالخدمة دور (قوله واللواطة بها) أي بالمرأة بأن كانت تطلب من الناس ذلك (قوله عيب مطلقا) أي مجانا أو بأجر لأنه يفسد الفراش بجر (قوله وبه ان مجانا) الظاهر تقييده بما اذا تكرر (قوله لأنه دليل الابنة) في القاموس الابنة بالضم العقدة في العود والعيب اه والمراد هنا عيب خاص وهو داء في الدبر تنفخه اللواطة (قوله والكفر) لأن طبع المسلم ينكر عن محبته ولأنه يمنع صرفه في بعض الكفارات فتختل الرغبة فلا يشتراء على أنه كافر فوجوده مسلما لا يرد لأنه زوال العيب هداية زاد في الشرب لالاية اي ولو كان المشتري كافرا ذكره في المنبع شرح الجمع والسراج الوهاج كذا بخط العلامة الشيخ علي المقدسي اه أي لأن الاسلام خير محض وان شرط المشتري الكافر عدمه (قوله بجر مجشا) حيث قال ولم أر ما للوجوده خارجا عن مذهب أهل السنة كالمعتزلي والرافضي وينبغي أن يكون كالكافر لأن السني ينكر عن محبته ويرى قتله الرافضي لأن الرافضة يتكلمون قتلنا اه وأنت خير بأن الصحيح في المعتزلة والرفضة وغيرهم من المبتدعة أنه لا يحكم بكفرهم وان سبوا العصاة أو استحلوا قتلنا بنسبة دليل كلنوارج الذين استحلوا قتل العصاة بخلاف الفلاة منهم كالتالين بالتبوة لعل في والقاذفين للصديقة فإنه ليس لهم شبهة دليل فهم كفار كالنفساء كإبسطناه في كتابنا تنبيه الولاة والحكام على حكم شاتم خير الانام وقد منابعضه في باب الردة وبه ظهر أن مراد الجرجير الكافر منهم ولذا شبهه بالكافر وبه سقط اعتراض النهر بأن الرافضي الساب للشيخين داخل في الكافر وكذا ما أجاب به بعضهم من أن مراد الجرجير المفضل لا الساب فافهم (قوله عيب فيهما) أي في الجارية والغلام (قوله ولو المشتري ذميا سراج) عبارة السراج على ما في البحر الكفر عيب ولو اشتراها مسلم أو ذمي قال في البحر وهو غريب في الذمي اه وكذا قال في النهر ولم أره في كلام غير السراج كيف ولا نفع للذمي بالمسلم لأنه يجبر على إخراجه عن ملكه اه يعني أنه لو ظهر مشري الذمي مسلما ليس له الرد كما قد مناه مع أنه لا يمكن من إبقائه على ملكه فإذا ظهر كافرا يكون عدم الرد بالاولى لأنه يبقى على ملكه فهو أنفع له من المسلم فكيف يكون كفره عيبا في حق الذمي دون إسلامه هذا تقرير كلامه فافهم وقد يجاب بأن الاسلام نفع محض شرعا وعقلا فلا يكون عيبا في حق أحد أصلا بخلاف الكفر فإنه أقيح العيوب شرعا وعقلا فهو عيب محض في حق الكل ولذا قال المصنف في المنع بعد ما مر عن البحر أقول ليس بغريب لما علم من أن العيب ما ينقص الثمن عند التجار ولا شك أن الكفر بهذه المثابة لأن المسلم ينكر عنه وغيره لا يرغب في شرائه لعدم الرغبة فيه من الكل وهو أقيح العيوب لأن المسلم ينكر عن محبته ولا يصلح للاعتاق في بعض الكفارات فتختل الرغبة اه قلت ويؤيده أنها لو ظهرت مغنية له الرد مع أن بعض الفسقة يرغب فيها ويزيد في ثمنها لأنه عيب شرعا وكذا لو ظهر الأمر بغير ليس له الرد مع أنه عيب عند بعض الفسقة لكنه ليس بعيب شرعا لأنه لا يخل بالاستخدام وان اخل بفرض المشتري الفاسق ثم يشكك عليه ما في الخاتمة يهودي باع يهوديا زينا وقعت فيه قطرات خمر جاز البيع وليس له الرد لأن هذا ليس بعيب عندهم اه تأمل (قوله وعدم الحيض) لأن ارتفاع الدم واستقراره علامة الداء لأن الحيض مركب في نبات آدم فإذا لم تحض فالظاهر أنه لداء فيها وذلك الداء هو العيب وكذا الاستحاضة لداء فيها زيلبي (قوله وعندهما خمسة عشر) ويقولهما يفتي ط فانتقاع الحيض لا يكون عيبا الا اذا كان في أو أنه أما انقطاعه في سن الصغرى والاياس فلا اتفاقا كما في البحر عن المعراج قال في النهر ويجب أن يكون معناه اذا اشتراها عالما بذلك وفي المحيط اشتراها على أنها تحيض فوجدتها لا تحيض ان تصاد فاعلى أنها لا تحيض بسبب الاياس فله الرد لأنه عيب لأنه اشتراها الجبل والاياسة لا تحبل اه قلت ما في المحيط ظاهر لأنه حيث اشترط حوضها كان فوات الوصف المرغوب أما اذا لم يشترطه فالظاهر أنها لا ترد لما قد مناه عن البرازية لو وجد الداء كبيرة السن لا ترد الا اذا شرط صغرها فتدبر وفي القنية وجدها تحيض كل ستة أشهر مرتة فله الرد (قوله ويعرف بقولها الخ) قال في الهداية ويعرف بذلك

وكذا اتفق الاثني برازية والزنى والتولد منه) كلما عيب (فيها) لافيه ولو أمر في الاصح خلاصة (الأن يفحص الاقوان فيه) بحيث يمنع القرب من المولى (أو يكون الزنى عادة له) بأن يتكرر أكثر من مرتين واللواطة بها عيب مطلقا وبه ان مجانا لأنه دليل الابنة وان تاجر لا قنية وفيها شري حارا تعلوه الجران طواع فحبيب والا لا وأما التخت بلين صوت وتكسر مشي فان كثر رد لان قل برازية (والكفر) باقاسمه وكذا الرفض والاعتزال بحر مجنا عيب (فيهما) ولو المشتري ذميا سراج (وعدم الحيض) لبنت سبعة عشر وعندهما خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح ملتي

بقول الامه قتره اذا انضم اليه تكلول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح اه ومثل في متن الملتقى وذكر الزيلعي
 تبع النهاية وغيرهما من شروح الهداية انه لا تسمع دعواه بأنه ارتفع حيضها الا اذا ذكر سببه وهو الداء أو الحبل
 تمام يذكر أحدهما لا تسمع دعواه ويعرف ذلك بقول الامه لانه لا يعرفه غيرها ويستخلف البائع مع ذلك قتره
 بتكوله لو بعد القبض وكذا قبله في الصحيح وعن أبي يوسف تردد بلايين البائع قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول
 الامه فيه كما في الكافي والمرجع في الحبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء واشترط لثبوت الغيب قول
 عدلين منهم اه ملخصا واعترضهم في الفتح بأن اشتراط ذكر السبب منافي لتقرير الهداية بأنه يعرف بقول
 الامه وكذا قال العتابي وغيره وهو الذي يجب أن يقول عليه اذ لو لم يدعى الداء أو الحبل لم يتصور أن يثبت
 بقولها توجه الممين على البائع بل لا يرجع الا الى قول الاطباء أو النساء ولذا لم يعترض له فقيه النفس قاضي خان
 فظهر أن اشتراطه قول مشايخ آخرين يغلب على الظن خطأهم اه ملخصا واعترضه في البحر بأن قاضي خان
 صرح أولا بالاشتراط قلا عن الامام ابن الفضل ثم نقل عنه أيضا بعد صفحة ما عراه صاحب الفتح الى الخاتمة
 ولا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامه وقولهم والمرجع الى النساء في الحبل والى الاطباء في الداء لان الاول انما
 هو لاجل انقطاع الدم لتوجه الخصومة الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه عن حبل رجعا
 الى النساء العلمات بالحبل لتوجه الممين على البائع وان عين انه عن داء رجعا الى قول الاطباء كذلك
 كما لا يخفى اه لكن قال في النهروان في المحيط أن اشتراط ذكر السبب رواية النوادر وعليه يحمل ما في
 الخاتمة اه ومقتضاه تعيين الرجوع الى قول الامه لكن يتأفقه ما مر من قوله قالوا اظهر الرواية انه لا يقبل
 قولها فيه الآن يقال ان لفظ قالوا يشير الى الضعف ونقل العلامة المقدسي عن الرئيس الشيخ قاسم انه ذكر
 عبارتي الخاتمة وقال ان الثانية أي التي اقتصر عليها في الفتح أوجه قلت وهذا ترجيح منه لما اختاره في الفتح
 واليه يشير كلام النهري ايضا (تنبيه) في صفة الخصومة في ذلك أما على ما ذكره الشراح فهي انه بعد بيان السبب
 والرجوع الى النساء أو الاطباء ومضى المدة الا في بيانها يسأل القاضي البائع فان صدق المشتري ردها عليه
 وان قال هي كذلك للعالم وما كانت كذلك عندي توجهت الخصومة على البائع لتصادقهما على قيامه للعالم
 فالمشتري تخلفه فان حلف برئ والاردت عليه وان أنكر الانقطاع للعالم لا يستخلف عنده وعندهما يستخلف
 قال في النهاية ويجب كونه على العلم بالله ما يعلم انقطاعه عند المشتري وتعبه في الفتح بأنه لو حلف كذلك لا يكون
 الابارة اذ من أين يعلم انها لم تحض عند المشتري اه وأما صفتها على ما صححه في الفتح فقال بأن يدعى الانقطاع
 للعالم ووجوده عند البائع فان اعترف البائع به ردت عليه وان اعترف به للعالم وأنكر وجوده عنده استخبرت
 الجارية فان ذكرت انها منقطعة اتجهت الخصومة فيخلفه بالله ما وجد عنده فان نكل ردت عليه وان اعترف
 بوجوده عنده وأنكر الانقطاع للعالم فاستخبرت فانكرت الانقطاع لا يستخلف عنده وعندهما يستخلف اه
 (قوله ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني) اعلم أن الزيلعي ذكر هنا أيضا تعال الشراح الهداية انه لو ادعى
 انقطاعه في مدة قصيرة لا تسمع دعواه وفي المدينة تسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند أبي يوسف وأربعة أشهر وعشر
 عند محمد وعن أبي حنيفة وزفرانها سنتان اه وفي رواية تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل
 الناس برأية وغيرها وذكر في البحر أن ابتداء المدة من وقت الشراء ورجح في الفتح ما في الخاتمة من تقديرها
 بشهر وردت عليه في البحر بأنه خبط عجيب وغلط فاحش لانه لا اعتبار بما في الخاتمة مع صريح النقل عن أئمتنا
 الثلاثة وأقتره في النهي قلت وهو مدفوع فقد قال في الذخيرة أما اذا ادعى المشتري انقطاع حيضها أو اردتها
 بهذا السبب لا يوجد لهذا رواية في المشاهير ثم قال بعد كلام ويحتاج بعد هذا الى بيان الحد الفاصل بين المدة
 اليسيرة والكثيرة فالواجب أن يكون هذا كسألة مدة الاستبراء اذا انقطع الحيض والروايات فيها مختلفة ثم ذكر
 الروايات السابقة فعلم أن ما ذكره هنا من المدة انما ذكره بطريق القياس على مسألة استبراء ممتدة الطهر وقدره
 على ذلك الحق صاحب الفتح ورد القياس ببدء الفارق بين المسألتين فانه نقل ما في الخاتمة من تقدير المدة بشهر
 ثم قال وينبغي أن يقول عليه وما تقدم هو خلاف بينهم في استبراء ممتدة الطهر والرواية هناك تستدعي ذلك
 الاعتبار فان الوطء ممنوع شرعا الى الحيض لاحتمال الحبل فيكون ماؤه ساقا زرع غيره فتدبره أبو حنيفة وزفر
 يستثنى لانه أكثر مدة الحمل وهو أقسى وقدره محمد وأبو حنيفة في رواية بعدة الوفاة لانه يظهر فيها الحبل غالبا

ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر
 عند الثاني

(والاستحاضة والرجال)(القديم) لا المعتاد (والدين)

الذي يطالب به في الحال

لا المؤجل اعتقه فانه ليس

بعيب كأنقله مسكين عن الذخيرة

لكن عم الكمال وعمله بنقصان

ولانه وميراثه (والشعر والماء

في العين وكذا كل مرض فيما)

فهو عيب معراج كسبل

وحوص وكنزة دمع

(والشؤل) بمثابة كنز بئر

صفار صلب مستدير على صور

شقي جعه ناليل قاموس

وقيد بالكنزة بعض شراح

الهداية (وكذا الكي) عيب

(لوعن داء والا) وقطع

الاصبع عيب والاصبعان

عيبان والاصابع مع الكف

عيب واحد والعسر وهو من

يعمل يساره فقط الآن يعمل

باليمين أيضا كعمر بن الخطاب

رضي الله تعالى عنه والشيب

وشرب خمر جهر او قاران عذ

عيبا وعدم ختانها لو كبيرين

مولدين وعدم نهق جار وقلة

اكل دواب ونكاح وكذب

ونعمة وترك صلاة لكن في

القنية تركه في العبد لا يوجب

الرد وفيها لو ظهر أن الدار

مشؤمة ينبغي أن يتمكن من

الرد لان الناس لا يرغبون فيها

قوله وكذا غيرها من الذنوب

هكذا ينحطه ولعل الاولى وكذا

غيره اي الترك او وكذا غيرها

من الشرائض مثلا تأمل اه

محمده

وأبو يوسف ثلاثة أشهر لا نهضة من لا تحيض وفي رواية عن محمد شهران وخسة أيام وعليه الفتوى والحكم
 هناليس الاكون الامتداد عيبا فلا يتجه اناطته بسنتين أو غيرهما من المدد اه ملخصا فقد ظهر لك انه لا يصح في
 مسألة ادعوى النقل عن امتنا الثلاثة لان المنقول عنهم ذلك انما هو في مسألة الاستبراء المذكورة أما مسألة
 العيب فلا ذكر لها في المشاهير وانما اختلف المشايخ فيها قياسا على مسألة الاستبراء والامام فقيه النفس
 قاضي خان اختار تقدير المدة بشهر لتوجه الخصومة بالعيب المذكور لانه يظهر للقوابل أو للاطباء في شهر
 فلا حاجة الى الاكثر ووجه خاتمة المحققين وهو من أدل الترجيح فالقول بأنه خبط عجيب هو العيب فاعتنم هذا
 التحقيق والله تعالى ولي التوفيق (قوله والاستحاضة) بالجزع طفا على المضاف الذي هو عدم ط (قوله
 والسعال القديم) أي اذا كان عن داء فأما القدر المعتاد منه فلا فتح وظاهره أن الحادث غير عيب ولو وجد
 عندهما لكن المنظور اليه كونه عن داء لا القدم ولذا قال في الفصولين السعال عيب ان غش والاقلا أفاده في
 البحر (قوله والدين) لان ماليته تكون مشغولة به والغرماء مقدمون على المولى وكذا الوفي رقبته جنانية قال
 في السراج لانه يدفع فيها فسحق رقبته بذلك وهذا يتصور فيما لو حدثت بعد العقد قبل القبض فلو قبل العقد
 قبل البيع صار البائع مختارا للهداء ولو قضى المولى الدين قبل الرد سقط الرد زال الموجب اه وكذا الوأبراه
 الغريم بزازية وفي القنية الدين عيب الا اذا كان يسيرا لا بعد مثله نقصانا بحر (قوله لا المؤجل اعتقه)
 اللام معنى الى والمراد الذي تتأخر المطالبة به الى ما بعد اعتقه كدين زمه بالمبايعه بلاذن المولى (قوله لكن عم
 الكمال) هو بحث منه مخالف للنقل بحر (قوله وعمله بنقصان ولانه وميراثه) لم يظهر وجه نقصان الولاء
 الآن يراد نقصان الولاء بنقصان ثمرته وهي الميراث تأمل اه ح (قوله كسبل) هوداء في العين يشبه
 غشاوة كأنها نسج العنكبوت بعروق حجر اه ح عن جامع اللغة (قوله وحوص) يقتضين والحاء والصاد
 مهملتان ضيق في آخر العين وبابه ضرب ح عن جامع اللغة ونحوه في القاموس والمصباح وفي الفتح انه نوع
 من الحول (قوله بئر) بضم الباء وتسكين المثناة يفرق بينه وبين واحده بالهاء وبذلك لكونه اسم جنس ويؤنث
 نظرا الى الجمعية فانه اسم جنس وضعا جعي استعمالا على المختار ط (قوله والاصبعان عيبان الخ) أي
 قطعهما فلو باعها بشرط البراءة من عيب واحد في يدها فاذا هي مقطوعة اصبع واحدة برئ لا لو أصبعين لانهما
 عيبان وان كانت الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد ولو مقطوعة الكف لا يبرأ لان البراءة
 عن عيب اليد والعيب يكون حال قيامها لا حال عدمها كما في الخائفة ومفاده انه لو لم يقل في يدها يبرأ لومة مقطوعة
 الكف وعليه يحمل كلام الشارح وكان الانسب ذكر هذه المسألة فيما سأني عند ذكر اشتراط البراءة (قوله
 والشيب) ومثله الشمط وهو اختلاط البياض بالسواد وعلوه بأنه في أو انه للكبر وفي غير أو انه للداء قال في
 جامع الفصولين أقول جعل الكبر هنا عيبا لا في عدم الحيض حتى لو ادعى عدم الحيض للكبر لم يجمع على ما يدل
 عليه ما مر من قوله لا تسمع دعوى عدم الحيض الا أن يتعيه بجعل أو داء وبينهما منافاة اه (قوله وشرب
 خمر جهر) أي مع الادمان فلو على الكتمان أحيا نافي ليس بعيب كما في جامع الفصولين أي لانه لا ينقص الثمن
 وان كان عيبا في الدين (قوله ان عديبا) كقمار بنرد وشطرنج ونحوهما لان كان لا بعد عيبا عرفا كقمار
 بجوز وبطيخ جامع الفصولين فالمدار على العرف (قوله لو كبيرين مولدين) بخلافه في الصغيرين
 وفي الجلب من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا قال في الخائفة وهذا عندهم يعني عدم الختان في الجارية
 المولدة أما عندنا عدم الخفض في الجارية لا يكون عيبا بحر (قوله وعدم نهق جار) لانه يدل على عيب
 فيه ط (قوله وقلة أكل دواب) احتراز عن الانسان فكثرت فيه عيب وقيل في الجارية عيب لا الغلام
 ولا شك انه لا فرق اذا أقرط فتح (قوله ونكاح) أي في العبد والجارية خائفة لان العبد يلزمه نفقة الزوجة
 والجارية يهرم وطؤها على السيد قال في الخائفة وكذا لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعي لاعن
 طلاق بائن والاحرام ليس بعيب فيها وكذا لو كانت محترمة عليه برضاع أو صهرية (قوله وكذب ونعيسة)
 ينبغي تنبيدهما بالكثير المضر (قوله وترك صلاة) وكذا غيرها من الذنوب بحر (قوله لكن في القنية الخ)
 يؤيده ما في جامع الفصولين راجعا الى الاصل الزنى في القن ليس بعيب لانه نوع فسق فلا يوجب خلا ككونه
 أكل الحرام أو تارك الصلاة اه فانهم (قوله ينبغي أن يتمكن من الرد الخ) أقتره في البحر والنهر

وفي اللؤلؤية والهنوع عيب وهو مأخوذ من الهنعة وهي دائرة بيضاء تكون في صدر الحيوان الى جانب نحره
يتشام به فيوجب نقصا في الثمن بسبب تشاؤم الناس اه (قوله لوعلى الذقن الخ) عبارة البصر وكذا الخال
ان كان قبيحا منقضا اه وفي البرازية والخال والنزول في موضع محل بالزينة أما في موضع لا يخل بها كعت
الابط والركبة لا (قوله والعيوب كثيرة) منها الادرة في الغلام والعفلة وهي ورم في فروج الجارية
والسنة الساقطة والخضراء والسوداء ضرسا أولا واختلف في الصفرة ومنها الظفر الاسودان نقص القيمة وعدم
استمسك البول والحرن في الداية وهو أن تقف ولا تنقاد والجوح وهو أن لا تقف عند اللجام وخلع الرسن
واللجام وكذا لو اشترى كرمافوجد فيه تمرا أو مسيلا للغير أو كان مرتفعا لا يصل اليه الماء الا بالسكرا ولا شرب له
برازية وذكر في البحر زيادة على ذلك فراجع (قوله حدث عيب آخر عند المشتري) من ذلك ما اذا اشترى
حديد ينخذ منه آلات النصارين وجعله في الكور ليحترق به بالنار فوجد فيه عيبا ولا يصلح لتلك الاكلا ترجع
بالنقصان ولا يرده ومنه أيضا بل الجلود أو الأبريسم فانه عيب آخر يمنع الرد ونعامة في البحر (قوله بغير فعل
البائع) ومثله الاجنبي فبقي كلام المصنف شاملا لما اذا كان يفعل المشتري أو يفعل المعقود عليه أو باقة سماوية
ففي هذه الثلاث لا يرده بالعيب القديم لانه يلزم رده بعين وانما يرجع بحصة العيب الا اذا رضى البائع به ناقصا
أفاده في البحر (قوله فلو به) أي بفعل البائع ومثله الاجنبي وقوله بعد القبض يعني عنه قول المصنف عند
المشتري لكنه صرح به ليقابله بقوله وأما قبله فافهم (قوله رجع بحصته) أي حصة العيب الاول وامتنع
الرد بحر (قوله ووجب الارش) أي ارش العيب الحادث بفعل البائع فحينئذ يرجع على البائع بشئين الاول
حصة العيب الاول من الثمن والثاني ارش العيب الثاني ط ولو كان العيب الثاني بفعل اجنبي رجع بالارش
عليه (قوله وأما قبله الخ) أي وأما اذا كان حدوث العيب الثاني بفعل البائع قبل القبض خيرا للمشتري
سواء وجد به عيبا ولا يبين أخذه أي مع طرح حصة النقصان من الثمن وبين رده وأخذ كل الثمن وكذا لو كان
باقة سماوية أو بفعل المعقود عليه فانه يرده بكل الثمن أو يأخذه وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه وكذا
لو كان بفعل اجنبي فانه يخير ولكنه ان اختار الاخذ يرجع بالارش على الجاني وان كان بفعل المشتري لزمه
بجميع الثمن وليس له أن يمسكه ويطلب النقصان أفاده في البحر وقوله وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه
ظاهرا انه لا يطرح عنه شيء لو النقصان باقة سماوية ثم رأيت في جامع الفصولين قال ولو باقة سماوية فان كان
النقصان قد را بطرح عن المشتري حصته من الثمن وهو مخير في الباقي أخذه بحصته أو تركه ككون المبيع كيليا
أو وزنيا أو عدديا متقاربا وفات بعض من القدر وان كان النقصان وصفا لا يطرح عن المشتري شيء من الثمن وهو
مخير أخذه بكل غنه أو تركه والوصف ما يدخل في المبيع بلا ذكر كنجرو بناء في الارض واطراف في الحيوان
وجودة في الكلي والوزني اذا الاوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها الجناية أو القبض يعني اذا قبض
ثم استحق شيء من الاوصاف يرجع بحصته من الثمن اه (قوله بكل الثمن) متعلق بقوله أو رده ولا يصح تعلقه
أي بابقوله فله أخذه أفاده ح (قوله مطلقا) أي سواء وجد به عيبا أولا ح ومثله ما مر عن البحر ولا يخفى
أن المراد العيب القديم والا فالكلام فيما اذا حدث به عيب وأشار الى أن حدوثه قبل القبض بفعل كاف في
التخير بين الاخذ والرد سواء كان به عيب قديم أولا فافهم (قوله فالقول للبائع) لا يناسب قوله ولو برهن
الخ فكان المناسب أن يقول أولا ولو ادعى البائع حدوثه الخ أفاده ح (قوله الا في بلد العقد) الاولى
أن يقول في موضع العقد ليشمل ما لو نقله الى بيته في بلد العقد وأشار الى أن تحميله بمنزلة حدوث عيب لم يقفه
من مؤنة الرد الى موضع العقد لكن هذا العيب غير مانع لانه مؤنة الرد على المشتري فلا ضرر فيه على البائع
وقد منا الكلام على هذه المسألة اقول باب خيار الرؤية (قوله رجع بنقصانه) بأن يقوم بلا عيب ثم مع
العيب وينظر في النفاوت فان كان مقداره عشر القيمة رجع بعشر الثمن وان كان اقل أو أكثر فعلى هذا
الطريق حتى لو اشترى بعشرة وقيمه مائة وقد نقصه العيب عشرة رجع بعشر الثمن وهو دهم قال البرازي وفي
المقايضة ان كان النقصان عشر القيمة رجع بنقصان ما جعل غنابه على ما دخل عليه الباء ولا بد أن يكون
المقوم اثنين يخبران بلفظ الشهادة بحضرة البائع والمشتري والمقوم الاهل في كل حرفة ولو زال الحادث كان له
رد المبيع مع النقصان وقبل لا وقبل ان كان بدل النقصان قاتما ردا والا كذا في القنية والا قبل بالاقواعد

وفي المنظومة المحبة والخال
عيب لوعلى الذقن او الشفة
لا لخذ والعيوب كثيرة برآنا الله
منها (حدث عيب آخر عند
المشتري) بغير فعل البائع فلو به
بعد القبض رجع بحصته من
الثمن ووجب الارش وأما قبله
قله أخذه أو رده بكل الثمن
مطلقا ولو برهن البائع على
حدوثه والمشتري على قدمه
فالقول للبائع والبيدة للمشتري
ولا يرده جبراماله حمل ومؤنة
الا في بلد العقد بحر (رجع
بنقصانه)

التي نهر (قوله الا فيما استثنى) أي من المسائل الست المتقدمة اول الباب ط وقد علمت ما فيها وكتبنا
هناك مسائل أخر منها ما يأتي قريبا في كلام المصنف من مسألة البعير وغيره ما وفي فتح القدير ثم الرجوع بالنقصان
إذا لم يمنع الرد بفعل مضمون من جهة المشتري أما إذا كان بفعل من جهته كذلك **كأن قتل المبيع أو بابه**
أو وهبه وسله أو أعنته على مال أو كاتبه ثم اطلع على عيب فليس له الرجوع بالنقصان وكذا إذا قتل عند المشتري
خطأ لأنه لما وصل البديل إليه صار **كأنه ملكه** من القاتل بالبديل فكان كالوابعه ثم اطلع على عيب لم يكن
له حق الرجوع ولو امتنع الرد بفعل غير مضمون له أن يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع (قوله ومنه ما لو شراه
تولية) هذه إحدى مسألتين ذكرهما في البحر بقوله يستثنى مسألتان أحدهما بيع التولية ببيع شيئا تولية
ثم حدث به عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رد لأنه لو رجع صار الثمن الثاني انقص من الاول
وقضية التولية أن يكون مثل الاول الثانية لو قبض المسلم فيه فوجد به عيبا كان عند المسلم اليه وحدث به
عيب عند رب السلم قال الامام بخير المسلم اليه ان شاء قبله معيبا بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا شيء عليه
من رأس المال ولا من نقصان العيب لأنه لو غرم نقصان العيب من رأس المال كان اعتبارا عن الجودة
فيكون ربا **ا** ملخصا (قوله وأخطاه لطفه) الاولى أن يقول أو قطعه لطفه لان من اشترى ثوبا فقطعه لباسا
لطفه وأخطاه صار مملوكا له بالقطعة قبل الخياطة فإذا وجد به عيبا لا يرجع بنقصانه أما لو كان الولد كبيرا يرجع
بالعيب لأنه لا يصير ملكا له الا يقبضه فإذا أخطاه قبل القبض امتنع الرد بالخياطة فإذا حصل التملك بعد ذلك
بالتسليم لا يمنع الرجوع بالنقصان بناء على ما سياتي من أن كل موضع للبائع اخذه معيبا لا يرجع باخراجه
عن ملكه والارجع في الاول أخرجه عن ملكه قبل امتناع الرد وفي الثاني بعده اذ ليس للبائع اخذه معيبا بعد
الخياطة كما يأتي وتماه في الزبلي وبما قررناه ظهر أن التقيد بالخياطة تسعا للهداية احترازا في **الكبير**
اتفاق في الصغير كآب عليه في البحر (قوله أو رضى به البائع) يعني انه لو أراد الرجوع بنقصان العيب ورضى
البائع بأخذه منه معيبا امتنع رجوع المشتري بالنقصان بل أما أن يمسه بالرجوع وأما أن يرد لا يقال لاحاجة
الى هذه المسألة مع قول المتن وله الرد برضى البائع لان ما في المتن لبيان انه مخير بين الرجوع بالنقصان والرد
برضى البائع وهذا لا يدل على أن رضى البائع بالرد يطل اختيار المشتري الرجوع بالنقصان فلذا ذكر الشارح
هذه المسألة في مطلات الرجوع قلله دره بما حواه دره فافهم (قوله وله الرد برضى البائع) لان في الرد
اضرار بالبائع لكونه خرج عن ملكه سالما عن العيب الحادث فتعين الرجوع بالنقصان الا أن يرضى بالضرر
فيخير المشتري حينئذ بين الرد والامساك من غير رجوع بنقصان وهذا المعنى لا يستفاد من المتن فلو قال ولم يرجع
بنقصان لكان أولى نهر قلت وقد أفاد الشارح هذا المعنى بذكر المسألة التي قبله كما قررناه آنفا ثم ان مقتضى
قولهم الا أن يرضى بالضرر أن المشتري يرجع عليه بجميع الثمن كاملا وبه صرح القهستاني حيث قال غير
طالب أي البائع لحصة النقصان **ا** فدل على أن البائع ليس له طلب حصة النقصان الحادث فيرد كل الثمن
ثم رأيت أيضا في حاشية نوح افندي حيث قال لسقوط حقه برضاه بالضرر فلا يرجع على المشتري بنقصان العيب
الحادث **ا** وينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح عن العيب عند قوله والسرقة (تنبيه) اشار
المصنف باشتراط رضى البائع الى فرع في القضية لورد المبيع بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو نقايلا ثم ظفر البائع
بعيب حدث عند المشتري فللبائع الرد **ا** يعني لعدم رضاه به أولا وفي البرازية رد المشتري بعيب وعلم
البائع بمحدث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع ارض العيب القديم أو رضى بالردود ولا شيء به وان
حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بأرض العيب الثاني الا أن يرضى أن يقبله بعيبه الثالث
أيضا **ا** بجر هذا وسيدكر المصنف انه يعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث (قوله
الامانع عيب) أي الالعيب مانع من الرد كما لو قتل المبيع عند المشتري رجلا خطأ ثم ظهر أنه قتل آخر عند
البائع قبله البائع بالجنايتين لا يجبر المشتري على ذلك وانما يرجع بالنقصان على الجناية الاولى دفعا للضرر عنه
لانه لو رده على بانه كان محتسرا للفداء فيها وكما لو اشترى عصيرا فحضر بعد قبضه ثم وجد فيه عيبا لا يردّه وان
رضى البائع وانما يرجع بالنقصان كذا في النهر ح (قوله أو زيادة) أي أو الا زيادة مانعة كما سياتي في نحو
الخياطة ح ثم اعلم أن الزيادة في المبيع اما قبل القبض أو بعده وكل منهما نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان

الا فيما استثنى ومنه ما لو شراه
تولية أو أخطاه لطفه زبلي
أورضى به البائع جوهره
(وله الرد برضى البائع) الا
لمانع عيب أو زيادة

مطلب
في أنواع زيادة المبيع

متولدة كسمن وجمال فلا تمنع الرد قبل القبض وكذا بعده في ظاهرها الرواية والمشتري الرجوع بالنقصان وليس للبائع قبوله عندهما وعند محمد ذلك وغير متولدة ككفرس وبناء وصبغ وخياطة فتمنع الرد مطلقا والمنفصلة نوعان متولدة كالولد والتمر والارث فقبل القبض لا تمنع فان شاء ردهما او رضى بهما بجميع الثمن وبعد القبض يمنع الرد ويرجع بمصحة العيب وغير متولدة ككسب وغلة وهبة وصدقة فقبل القبض لا تمنع الرد فاذا رده فهي للمشتري بلائع عنده ولا تطيب له وعندهما للبائع ولا تطيب له وبعد القبض لا تمنع الرد ايضا وتطيب له الزيادة وتعلمه في البصر عن القنية وحاصله انه يمنع الرد في موضعين في المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفي المنفصلة المتولدة لو بعد القبض كما في البرازية وغيرها ووقع في القني ان المنفصلة المتولدة تمنع الرد لكنه قال بعده انه قبل القبض بخير كما مر وبعد القبض يرد المبيع وحده بمصحة من الثمن واعتزله في البصر بأنه سهوا وهذا التفصيل لا يناسب قوله تمنع الرد وانما يناسب الرد وهو خلاف ما مر عن القنية والبرازية وغيرهما وذكر نحوه في نور العين وأجاب في النهر بأن قول الفتح تمنع الرد معناه تمنع رد الاصل وحده قلت ولا يخفى ما فيه فان قول الفتح وبعد القبض يرد المبيع وحده يناهه وقد صرح في الذخيرة ايضا بأنه لا يرد لان الولد يصير ربا لكونه صار للمشتري بلا عوض بخلاف غير المتولدة كالكسب لانها لم تتولد من المبيع بل من منافعها فلم تكن مبيعة فامكن أن تسلم للمشتري مجانا أما الولد فانه مبيع من وجه لتولده من المبيع فله صفته فلو سلم للمشتري مجانا كان ربا ونحوه في الزيلعي (قوله **كأن اشترى ثوبا**) تمثيل لاصل المسألة لالا زيادة قال في البحر وهو تكرار لان رجوعه وجواز رده برضى بانه في الثوب من أفراد ما قدمه ولم تظهر فائدة لأفراد الثوب الا ليرتب عليه مسألة ما اذا خاطه فانه يمنع الرد ولو برضاه اه ط (قوله **نقطع**) ووطء الجارية كالنقطع بكذا كانت أو ثوبا نهر وستأق مسألة الجارية في الثمن (قوله **فاطلع على عيب**) ذكر الفاء يفيد أن النقطع لو كان بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر فليراجع اه ح ويشهد له قول المصنف الآتي واللبس والركوب والمداواة رضى بالعيب الخ (قوله **فاسد**) الاولى فاسدة (قوله **لا يرجع لافساد ماليته**) اشار به الى الفرق بين هذه المسألة وما قبلها وهو أن التحرف افساد للمالية لصيرورة المبيع به عرضة للثمن والفساد ولذا لا يقطع السارق به فاختر معنى قيام المبيع كما في النهر ح وعدم الرجوع قول الامام وفي الخمانية وجامع الفصولين لو اشترى بعيرا فلما دخله داء سقط فذبحه فظهر عيبه يرجع بنقصانه عندهما وبه أخذ المشايخ كالأكل طعاما فوجده عيبا ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه لا يرجع اه قال في البحر وفي الوقفات الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا اه قال الخبر الرمي ويجب تقييد المسألة بما اذا انحصر وحياته مرجوة أما اذا أيس من حياته فله الرجوع بالنقصان عند الامام أيضا لان التحرف في هذه الحالة ليس افسادا للمالية تأمل اه (قوله **كلا يرجع لو باع المشتري الثوب الخ**) أى اخرجته عن ملكه والبائع مثال فمـ مالو ووجه أو أكثر به لغيره ولا فرق بين ما اذا كان بعد رؤية العيب أو قبله كما في النسخ وسواء كان ذلك لخوف تلفه أو لاحتمال لوجود السمكة المبيعة معيبة وغاب البائع بحيث لو انتظره لفسدت فباعها لم يرجع أيضا بشئ كما في القنية نهر ثم اعلم أن البيع ونحوه مانع من الرجوع بالنقصان سواء كان بعد حدوث عيب عند المشتري أو قبله الا اذا كان بعد زيادة كخياطة ونحوها كما يأتي ولذا قال في المحيط ولو أخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للمكة اثر بأن باعه او وهبه أو أقر به لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وكذا لو باع بعضه وان تصرف تصرفا لا يخرج عن ملكه بأن أجزه او رهنه أو كان طعاما فطبخه او سويقا فقلعه بسمن او بنى في العرصة او نحوه ثم علم بالعيب فانه لا يرجع بالنقصان الا في الكتابة بجر لكن في جامع الفصولين شراء فاجر فوجده عيبه فله نقض الاجارة ورده بعيبه بخلاف رهنه من غيره فانه يرد به بعد فكه اه والظاهر أن ما في المحيط من عدم رجوعه بالنقصان بعد الاجارة والرهن المراد به اذا رضى البائع معيبا حينئذ لا يرجع بل يردّه تأمل (قوله **أبعضه**) ظاهره انه ليس له رد ما بقي لتعيبه بالنقصان او الشركة وكذا ليس له الرجوع بنقصان الباقي كما يفيد ما نقلناه عن المحيط ثم رأيت في التمهات في لو باع بعضه لم يرجع بالنقصان بمصحة ما باع وكذا بمصحة ما بقي على الصحيح ولم يردّه عنده كما في المحيط اه وهذا بخلاف مالو **كأن** أو باع بعضها فان له رد الباقي كما مر متاقبل هذا الباب وسيأتى أيضا في قوله اشترى عبد بن الخ ويخلف مالو كان المبيع

(**كأن اشترى ثوبا فقطعه**)
فاطلع على عيب رجوع به أى
بنقصانه لتعذر الرد باقطع
(فان قبله البائع كذلك له ذلك)
لانه اسقط حقه (ولو اشترى
بعيرا ففحصه فوجد أمعا
فاسدا لا) يرجع لافساد ماليته
(كما لا يرجع لو باع المشتري
الثوب) كله أو بعضه أو وهبه
(بعد النقطع)

قوله أو قبله **هـ** كذا بخطه
والاولى أو قبلها أى رؤية العيب
اه معصية

طعما وبأى الكلام عليه (قوله بلوزر رده مقطوعا لا محظا) يعنى أن الرد بعد القطع غير ممتنع برضى البائع فلما باعه المشتري صار حاسبا للمبيع بالبائع فلا يرجع بالنقصان لكونه صار مقبولا للرد بخلاف ما لو خاطه قبل العلم بالعيب ثم باعه فانه لا يطل الرجوع بالنقصان لان الخياطة مانعة من الرد كما يأتى في بيعه بعد امتناع الرد لا تأثير له لانه لم يصرح حاسبا له بالمبيع كما افاده الزيلى وغيره والاصل كما فى الذخيرة انه فى كل موضع امكن المشتري رد المبيع القائم فى ملكه على البائع برضاه أو بدونه فاذا ازاله عن ملكه ببيع أو شبهه لا يرجع بالنقصان وفى كل موضع لا يمكن رده على البائع فاذا ازاله عن ملكه يرجع بالنقصان ونحوه فى الزيلى وبنى عليه مسألة ما لو خاط الثوب لطفله وقدمت (قوله وخاطه) اشار به مع ما عطف عليه الى الزيادة المتصلة الغير المتولدة وقد نياتنا (قوله بأى صبغ كان) ولو أسود وعند أى خنيفة السواد نقصان فيكون للبائع أخذه وهو اختلاف زمان اه ح (قوله اولت السويق بسمن) أى خلطه به ومثله لو اتخذ الزيت المبيع صابونا وهى واقعة الحال رمى (قوله أو غرس أو بنى) أى فى الارض المبيعة ط (قوله ثم اطلع على عيب) أى فى السويق أو الثوب بعد هذه الاشياء منح قال ح وهو يفيد أن الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر ويبدل عليه أيضا قول مسكين ولم يكن عالما وقت الصبغ والت اه (قوله بسبب الزيادة) لانه لا وجه للفسخ فى الاصل دونها لانها لا تنفك عنه ولا وجه اليه معها لحق الشرع الخ (قوله لحصول الربا) فان الزيادة حينئذ تكون فضلا مستحقا فى عقد المعاوضة بلا مقابل وهو معنى الربا وشبهته ولشبهة الربا حكم الربا فتح وبه اندفع ما فى الدر المنقى عن الوائى من قوله وفيه أن حرمة الربا بالقدر والجنس وهما مفقودان ههنا فتأمل اه ويوضح الدفع قوله فى العزيمة انه كلام غير محترق فان الربا ليس بمختصر عندهم فى الصورة المذكورة لقولهم ان الشروط الفاسدة من الربا وهى فى المعاوضات المالية وغيرها لان الربا هو الفضل الخالى عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هى زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ففيها فضل خال عن العوض وهو الربا كما فى الزيلى وغيره قبل كتاب الصرف (قوله أى المتنع رده فى هذه الصور) أى صور الزيادة المتصلة من خياطة ونحوها وأفاد أن امتناع الرد سابق على البيع بسبب الزيادة فنقتر بها الرجوع بالنقصان قبل البيع فيبقى له الرجوع بعد البيع أيضا وان كان البيع بعد رؤية العيب قال فى الفتح وإذا امتنع الرد بالفسخ فلوباعه المشتري يرجع بالنقصان لان الرد لما امتنع لم يكن المشتري يبيعه حاسبا له (قوله بعد رؤية العيب) وكذا قبلها بالاولى ح (قوله قبل الرضى به صريحا ودلالة) لم أر من ذكر هذا القيد هنا بعد مراجعة كثير من كتب المذهب وانما رأيت فى حواشى المخ لغير الرملى ذكره بعد قوله أو مات العبد وهو فى محله كما تعرفه قريبا ما هنا فلا محمل له لان العرض على البيع رضى بالعيب كما سيأتى وهنا وجد البيع حقيقة ولم يمتنع الرجوع بالنقصان لتقرر الرجوع قبله كما علمته آتفا فكان الشارح رأى هذا القيد فى حواشى شيخه فسبق قلبه فكتبه فى غير محله فتأمل (قوله أو مات العبد) لان الملك ينتهى بالموت والنسب باتتهائه يتقرر فكان بقاء الملك قائما والرد متعذر وذلك موجب للرجوع وتماه فى ح عن الفتح قال فى النهر ولا فرق فى هذا أى موت العبد بين أن يكون بعد رؤية العيب أو قبلها اه لكن اذا كان الموت بعد رؤية العيب لا بد أن يكون قبل الرضى به صريحا ودلالة كما ذكره الخ لغير الرملى ووجهه ظاهر لانه اذا رأى العيب وقال رضيت به أو عرضه على البيع أو استخدمه مرارا ونحو ذلك مما يبيكون دلالة على الرضى امتنع رده والرجوع بنقصانه لو بنى العبد حيا فكذلك أو مات بالاولى (قوله المراد هلاك المبيع الخ) قال فى النهر ولو قال أو هلك المبيع لكان افود اذ لا فرق بين الآدمى وغيره ومن ثم قال فى الفصول ذهب الى بائعه ليرده بعيبه فهلك فى الطريق هلك على المشتري ويرجع بنقصه وفى القضية اشترى جدرا ما نال فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالنقصان اه وفى الحاوى اشترى ثوبا باع على أن كل واحد منها ستة عشر ذراعا فبلغ بها الى بغداد فاذا هى ثلاثة عشرية فرجع بها ليردها وهلك فى الطريق يرجع بنقصان التهمة فى ظاهر المذهب (قوله أو اعتقه) قال فى الهداية وأما الاعتاق فالقياس فيه أن لا يرجع لان الامتناع بقوله فصار كالقتل وفى الاستحسان يرجع لان العتق انهاء الملك لان الآدمى ما خلق فى الاصل محلل للملك وانما ثبت الملك فيه مؤقتا الى الاعتاق انهاء كالموت وهذا لان الشئ يتقرر باتتهائه فيجعل كالمالك باقى والرد متعذر والتدبير والاستيلاء بمنزلة لانه تعذر النقل مع بقاء

بلوزر رده مقطوعا لا محظا كما
أفاده بقوله (فلو قطعه) المشتري
(وخاطه أو صبغه) بأى صبغ
كان عبنى (أولت السويق
بسمن) أو خبز الدقيق أو غرس
أو بنى (ثم اطلع على عيب يرجع
بنقصانه) لا امتناع الرد بسبب
الزيادة لحق الشرع لحصول
الربا حتى لو تراضيا على الرد
لا يقضى القاضى به در دوابن
كمال (كما) يرجع (لوباعه) أى
المتنع رده (فى هذه الصور
بعد رؤية العيب) قبل الرضى
به صريحا ودلالة (أو مات
العبد) المراد هلاك المبيع عند
المشتري (أو اعتقه) أو دبر
أو استولد

المحل بالأمر الحكيم اه ح (قوله أو وقف) فإذا وقف المشتري الأرض ثم علم بالعيب رجع بالنقصان وفي جعلها مسجداً اختلاف واختار الرجوع بالنقصان كما في جامع الفصولين وفي البرازية وعليه الفتوى وما رجع به بسلم اليه لأن النقصان لم يدخل تحت الوقف اه نهر (قوله قبل علمه) ظرف لاعتقه وما بعده اه ح والحاصل أن هلاك المبيع ليس كاعتاقه فإنه إذا هلك المبيع رجع بنقصان العيب سواء كان بعد العلم به أو قبله وأما الاعتاق بعد العلم به فمانع من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله وليس اعتاقه كاستهلاكه فإنه إذا استهلكه فلا رجوع مطلقاً إلا في الأكل عندهما بحر ط (قوله أو كن المبيع طعاماً كله) احتراز بالأكل عن استهلاكه بغيره ففي الذخيرة قال القدوري ولو اشتري ثوباً وطعاماً وأحرق الثوب واستهلك الطعام ثم أطلع على عيب لا يرجع بالنقصان بخلاف اه وكذا لو باعه أو وهبه ثم أطلع على عيب لم يرجع بشئ إجماعاً كما في السراج لكن في بيعه بخلاف الآتي وإراداً بالطعام المكمل والموزون كما يعلم من الذخيرة والخانية (قوله فأكله أو بعضه) أي ثم علم بالعيب كما في الهداية وهذا يدل على أن الرجوع فيما إذا أطمعه عبده أو مديره أو أم ولده أو لبس الثوب حتى تخرق مقيد بما قبل العلم بالعيب فلا يخرج الشارح قوله قبل علمه بعيبه عن قوله أو لبس الثوب حتى تخرق ليكون قيداً في المسائل العشرة لكان أولى ح قلت وبؤيده أنه في الفتح قال بعد هذه المسائل وفي الكفاية كل تصرف يسقط خيار العيب إذا وجد في ملكه بعد العلم بالعيب فلا رد ولا إرش لأنه كالرضي به (تنبيه) وقع في المنع أو أكله بعد اطلاعه على العيب وهو سبق فلم يأت به عليه الرمي (قوله أو أطمعه عبده أو مديره أو أم ولده) انما يرجع في هذه المسائل لأن ملكه باق كما في البحر يعني أن العبد والمدير وأم الولد انما أكلوا الطعام على ملك السيد لأنهم لا يملكون وإن ملكوا فكان ملكه باقياً في الطعام والرد متعذر كما تقررناه في الاعتاق بخلاف ما إذا أطمعه طفله وما عطف عليه مما سمي أياً حيث لا يرجع لأن فيه حبس المبيع بالقليل من هؤلاء فانهم من أهل الملك اه ح (قوله فإنه يرجع بالنقصان استحصانا عندهما) الذي في الهداية والعناية والفتح والتبيين أن الاستحصان عدم الرجوع وهو قول الإمام فليقرر اه ح قلت ما ذكره الشارح من أن الاستحصان قولهما ذكره في الاختيار وتبعه في البحر وكذا نقله عنه العلامة قاسم وبه على أنه عكس ما في الهداية وسكت عليه فلذا مشى عليه المصنف في منته وذكري في الفتح عن الخلاصة أن عليه الفتوى وبه أخذ الطحاوي لكن قال في الفتح بعده أن جعل الهداية قول الإمام استحصانا مع تأخير وجوابه عن دليلهما فيد مخالفة في كون الفتوى على قولهما اه قلت وبؤيده أنه في الكنز والمنتقى وغيرهما مشوا على قول الإمام وفي الذخيرة ولو لبس الثوب حتى تخرق من اللبس أو أكل الطعام لا يرجع عنده هو الصحيح خلافاً لهما اه والحاصل انهم ما قولان محتملان ولكن صححوا قولهما بأن عليه الفتوى ولفظ الفتوى أكد لفظ التصحيح ولا سيما هو ارفق بالناس كما يأتي فلذا اختاره المصنف في منته وهذا في الأكل أما البيع ونحوه فلا رجوع فيه إجماعاً كما علمت وبأني وجه الفرق (تنبيه) ظاهر كلام الشارح أن الخلاف جارٍ في جميع المسائل التي ذكرها مع أنهم لم يذكروها إلا في أكل الطعام ولبس الثوب فأفاده ح قلت الظاهر جريان الخلاف في مسائل الأكل أيضاً لأنه لو أكل الطعام لا يرجع عند الإمام فكذا إذا أطمعه عبده بالاولى تأمل (قوله وعنهما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما أكل) هذه رواية ثانية عنهما في صورة أكل البعض والاولى أنه يرجع بنقصان العيب في الكل فلا يرد ما بقي هكذا نقل عنهما القدوري في التقريب وتبعه في الهداية وذكري في شرح الطحاوي أن الاول قول أبي يوسف والثانية قول محمد كما في الفتح وأما عند الإمام فلا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما أكل ولا ما بقي كما في الذخيرة والفتوى على قول محمد كما نقله في البحر عن الاختيار والخلاصة ومثله في النهاية وغاية البيان وجامع الفصولين والخانية والنجي فلذا اقتصر عليه الشارح وهذا كله في الكل البعض أما لو باع بعض المكمل والموزون ففي الذخيرة أنه عندهما لا يرد ما بقي ولا يرجع بشئ وعن محمد يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع هكذا ذكر في الأصل وكان الفقيه أبو جعفر وأبو الليث يفتيان في هذه المسائل يقول محمد رقباً بالناس واختاره الصدر الشهيد اه وفي جامع الفصولين عن الخانية وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى اه ومثله في الولو الجية والنجي والمواهب والحاصل أن المفتي به أنه لو باع البعض أو أكله يرد الباقي ويرجع بنقص ما أكل لا بنقص ما باع والفرق كما في الولو الجية أنه بالأكل تقرر

مطلب
فيما لو أكل بعض الطعام

أو وقف قبل علمه بعيبه (أو كان)
المبيع (طعاماً كله أو بعضه)
أو أطمعه عبده أو مديره أو أم
ولده أو لبس الثوب حتى تخرق
فإنه يرجع بالنقصان استحصانا
عندهما وعليه الفتوى بحر
وعنهما يرد ما بقي ويرجع
بنقصان ما أكل وعليه
الفتوى اختياراً وقهراً

قوله في الخصصة السابقة
والحاصل الخ اقول قد تطلعت
هذه المسألة والتي قبلها ليسهل
حفظهما فقلت

وان يبيع كل المكيل او اكل
ثم رأى عيبا فلا رجوع بل
يرجع ان كان لبعض الاكل
بنقصه وان يبيع بعضا فلا
وما بقي عن اكل او يبيع ردة
عند محدود ذلك المعتمد
اه منه

مطلب
يرجع القياس

ولو كان في وعاءين فله رد الباقي
بحصته من الثمن اتفاقا ابن
كمال وابن مالك وسيجيء
قلت فعلى ما في الاختيار
والقهستاني يترجح القياس
قنية (ولو أعتقه على مال)
أو كاتبه (أو قتله) أو أبق
أو أطعمه طفله أو امرأته أو
مكاتبه أو ضيفه مجتبي بعد
إطلاعه على عيب كذا ذكره
المصنف تبع العيني في الرمن
لكن ذكر في الجمع في الجبيع
قبل الرقبة

العقد يقتضرا أحكامه وبالبائع يتقطع الملك فتقطع أحكامه قال فصار بمنزلة ما لو اشترى غلامين فقبضهما أو باع
أحدهما ثم وجد بهما عيبا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع بالاجماع فكذا هنا عند محمد اه قلت لكن
سيد كرام المصنف نجا غيره من المتون لو وجد بهما عيب المكيل أو الموزون عيبا له ردة كله أو أخذه فان مقتضاه انه
ليس له ردة المعبوب وحده الآن يقال انه محمول على ما اذا كان كله باقيا في ملكه لم يتصرف في شيء منه بشرية قوله
له ردة كله فيفرق بين ما اذا بقي كله وبين ما اذا تصرف ببعضه يبيع أو أكل أو يقال هو مبني على قول غير محمد
تأمل (تنبيه) الطعام في عرفهم البر والمراذبه هنا هو وما كان مثله من مكيل وموزون كما علم مما قلناه
أنما عن الذخيرة وفي البحر عن التنبيه ولو كان غزلا فتسجبه أو فلتا فجعله ابريسما ثم ظهر انه كان رطبا واتقص
وزنه رجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع اه وبه علم أن الاكل غير قيد بل مثله كل تصرف لا يخرج به عن
ملكه كما يعلم مما قدمناه عن المحيط وتقدم حكم القيمي عند قوله كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب الخ (قوله
ابن كمال) حيث قال والخلاف فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين فله ردة
الباقي بحصته من الثمن في قولهم كذا في الحقائق والخلاصة اه قلت ولفظ الخلاصة فان كان في وعاءين فكل ما
في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم لأن المكيل والموزون بمنزلة أشياء
مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدین والثوبين ونحو ذلك اه ومقتضاه انه لا خلاف في ثبوت ردة
المعبوب وحده ثم نقل العلامة قاسم في تعصبه عن الذخيرة أن من المشايخ من قال لا فرق بين الوعاء واللوعة
ليس له أن يرد البعض بالعيب وإطلاق محمد في الأصل يدل عليه وبه كان يفق شمس الأئمة السرخسي ثم قال
العلامة قاسم والاول أقس وأرفق (قوله وسيجيء) أي قبيل قوله اشترى جارية لكن الذي سيجيء هو ترجيح
عدم الفرق بين الوعاء والاكثر (قوله فعلى ما في الاختيار الخ) أي من قوله وعنهما يرد ما بقي ويرجع الخ فانه
يفيد أنه قياس فذكره بعد قوله فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندنا وحاصله ان احدي الروايتين عنهما
استحسان والثانية قياس فيكون ترجيح الثانية كما وقع في الاختيار والقهستاني من ترجيح القياس على
الاستحسان هذا تقرير كلام الشارح وبه اندفع ما قبل ان الشارح وافق هنا ما في الهداية وغيرها من أن القياس
قولهما ما فهم نعم مافهمه الشارح على ما قرأناه خلاف المفهوم من كلامهم فقد قال في الهداية وأما الاكل
فعلى الخلاف عندهما يرجع وعنده لا يرجع استحسانا وان أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذا الجواب
عنده وعنهما انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنهما انه يرد ما بقي اه وقال في الاختيار عندهما يرجع
استحسانا وعنده لا يرجع الخ فان المفهوم من هذا انه في الهداية جعل الرجوع بالنقصان عندهما قياسا
وعنده عندنا استحسانا وفي الاختيار بالعكس وحاصله أن الرجوع بالنقصان عندهما قيل انه قياس وقيل انه
استحسان ثم بعد قوله ما بالرجوع بالنقصان في صورة أكل البعض عنهما روايتان الاولى يرجع بنقصان الكل
فلا يرد الباقي والثانية يرجع بنقصان ما أكل فقط ويرد ما بقي وأنت خبير بأنه ليس في هذا ما يفيد أن احدي
هاتين الروايتين قياس والاخرى استحسان كما فهمه الشارح بل كل منهما قياس على ما في الهداية والاستحسان
قول الامام بعدم الرجوع بشئ أضلا وكل منهما استحسان على ما في الاختيار والقياس قول الامام المذكور
قتنبه (قوله ولو أعتقه على مال) أي لا يرجع لانه حبس بدله وحبس البديل بحس البديل وعنه انه يرجع
لانه انتهاء للعقل وان كان بعوض ح عن الهداية وعند أبي يوسف يرجع في هذه المسائل (قوله أو كاتبه)
هي بمعنى الاعتاق على مال كما في البحر والكلام فيه مغن عن الكلام فيها ح (قوله أو قتله) هو ظاهر الرواية
عن أصحابنا ووجهه أن القتل لم يعهد شرعا الا مضونا وانما سقط عن المولى بسبب الملك فصار كالمستفد به
عوضا وهو سلامة نفسه عن القتل ان كان عبدا أو ولدية ان كان خطأ فكذا به باعه نهر (قوله طفله) ليس
بقيد بل المصرح به في البحر والفتح الولد الصغير والكبير والعلة وهي أهلية الملك كما قدمناه تشلها اه ح (قوله
كذا ذكره المصنف) حيث قال فلما أعتقه على مال أو قتله بعد اطلاعه على عيب وقال محشبه الرمي صوابه
قبل اطلاعه اذ هو محل الخلاف اذ بعده لا يرجع اجماعا ولهذا لم يقيد به الزيلعي وأكثر الشراح وكأنه تبع
العيني فيه وهو سهو (قوله في الرمن) أي شرح الكنز (قوله لكن ذكر في الجمع في الجبيع) أي في جميع
المسائل المذكورة وهي العتق على مال والكتابة والابق وهذا هو الصواب لما علمت من انه لا رجوع اجماعا

لو بعد الاطلاع على العيب لا لما قبل من انه يلزم أن لا يبي فرق بين هذه المسائل والمسائل المتقدمة فانه تنوع
 اذ الفرق واضح وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة وعدمه في هذه اجماعا فافهم (قوله حتى العيني)
 أي في شرحه على نظم الجمع أي فناقض كلامه في الرمز (قوله بالاولوية) أي لانه اذا امتنع الرجوع اذا
 كانت هذه الاشياء قبل الاطلاع على العيب يمنع بعد الاطلاع بالاولى لانه دليل الرضى (قوله والاصل الخ)
 قد مناساته عند قوله لجواز رده مبطوعا لا مخطا وقد مناساته بناء على أصل آخر (قوله وفيه الخ) مكرر
 مع ما قدمه قريبا ح (قوله فوجده فاسد الخ) لو قال فوجده معيبا لكان أولى لان من عيب الجوز فله
 وسواه كما في البرازية وصرح في الذخيرة بأنه عيب لا فساد واحتز بقوله فوجده أي المبيع عما اذا كسر
 البعض فوجده فاسدا فانه يرده أو يرجع بنقصه فقط ولا يقاس الباقي عليه ولذا قال في الذخيرة ولا يرده الباقي
 الآن يبرهن أن الباقي فاسد اه أفاده في البحر وقوله فانه يرده الخ أي يرده ما كسره ولو غير مستفيع به أو يرجع
 بنقصه فقط لو يتنفع به (قوله ان لم يتناول منه شيئا) فلو كسره فذاقه ثم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصانه لرضاء
 به وينبغي جريان الخلاف فيما لو اكل الطعام بحر وأصل البحث الزيلعي واعترضه ط بأن الخلاف في الطعام
 اذا علم بالعيب بعد الاكل لا قبله (قوله نقصانه) أي له نقصان عيبه لارده لان الكسر عيب حادث بحر وغيره
 قالت الكسري الجوز يزيد في غنائه فهو زيادة لا عيب تاتل (قوله الا اذا رضى البائع به) أي بأخذه معيبا
 بالكسر فلا رجوع للمشتري بنقصانه (قوله ولو علم) أي المشتري بعيبه قبل كسره أي ولم يكسره قال
 في التهر فلو كسره بعد العلم بالعيب لا يرده لانه صار راضيا اه ونبه على ذلك الزيلعي أيضا فقال لا يرده ولا يرجع
 بالنقصان لان كسره بعد العلم به دليل الرضى اه لكن الزيلعي ذكر هذا بعد قوله وان لم يتنفع به أصلا واعترض
 بأن محله هنا لانه ان لم يتنفع به أصلا يرده ويرجع بكل الثمن (قوله وان لم يتنفع به أصلا) بأن كان البيض منتنا
 والقضاء من الجوز خاويا وما في العيني أو من تخافضه نظر لانه يأكله الفقراء نهر قلت وكذا يتنفع به
 باستخراج دهنه لكن هذا لو كان كثيرا بل قد يقال ولو قليلا لانه يباع لمن يستخرج دهنه فيكون له قيمة الا ان
 يكون جوزه أو جوزتين مثلا (قوله فله كل الثمن الخ) لانه تبين بالكسر انه ليس بمال فكان البيع باطلا قبل
 هذا صحيح في الجوز الذي لا قيمة لقشره أما اذا كان له قيمة بأن كان في موضع يباع فيه قشره يرجع بحصة اللب فقط
 وقيل يرده ويرجع بكل الثمن لان مال به باعتباره اللب ونظائر الهداية يفيد ترجيحه وكذا في البيض أما يبيض
 النعامة اذا وجد فاسدا بعد الكسر فانه يرجع بنقصان العيب قال في العناية وعليه جرى في الفتح ان هذا يجب
 أن يكون بلا خلاف لان مال به يبيض النعامة قبل الكسر باعتبار القشر وما فيه جميعا قال ابن وهبان وينبغي
 أن يفصل بأن يقال هذا في موضع يقصد فيه الاتفاخ بالقشر أما اذا كان لا يقصد الاتفاخ الا بالمحج بأن كان
 في بزة والقشر لا يتقلل كان كغيره قال الشيخ عبد البر ولا يخفى عليك فساد هذا التفصيل فان هذا القشر
 مقصود بالشراء في نفسه يتنفع به في سائر المواضع وما ذكره لا ينهض لان هذا قد يتفق في كثير مما اتفقوا على صحة
 بيعه ولا يكون ذلك موجبا لفساد البيع اه نهر (قوله ولو كان اكثره فاسدا اجاز بحصته) أي بحصة الصحيح
 منه وهذا عندهما وهو الاصح كما في الفتح وكذا في النهر عن النهاية أما عنده فلا يصح في الصحيح منه أيضا لانه
 كالجمع بين الحر والعبد في صفقة واحدة ووجه الاصح كما في الزيلعي انه بمنزلة ما لو فصل عنه لانه ينقسم عنه
 على أجزائه كالكيل والموزون لا على قيمته اه أي بخلاف الحر مع العبد (تنبيهه) عبر بالاكثر تبعا للعيني
 واعترض بأنه محتمل والصواب تعبير النهر وغيره بالكثير قلت وهو مدفوع لانه اذا صح فيما يكون اكثره فاسدا
 يصح فيما يكون الكثير منه فاسدا بالاولى فافهم ثم الاولى التعبير بالكثير ليفيد صحة البيع في الكل اذا كان الفاسد
 منه قليلا لانه لا يمكن التحرز عنه اذا انحصر عن قليل فاسد فكان كقليل التراب في الخنطة فلا يرجع بشيء أصلا
 وفي القياس يفسد كما في الفتح قال في التهر والقليل ما لا يحلوه الجوز عادة كالأحد والاشين في المائة كذا
 في الهداية وهو ظاهر في أن الواحد في العشرة كثير وبه صرح في القضية وقال السرخسي الثلاثة عفو بعني
 في المائة اه وفي البحر القليل الثلاثة ومادونها في المائة والكثير ما زاد اه وفي الفتح وجعل النسيه أبو الليث
 الخمسة والستة في المائة من الجوز عفو اه (قرع) اشترى أفقره خنطة أو سمسم فوجده فيه ترابا ان كان يوجد مثله
 في ذلك عادة لا يرده والا فان أمكنه رد كل المبيع يرده ولو أراد حبس الخنطة ورد التراب أو الميعب عجزا ليس له

وأقره شراحه حتى العيني
 فيفيد البعدي بالاولوية فتنبه
 (لا) يرجع بشيء لامتناع الرد
 بفعله والاصل أن كل موضع
 للبائع أخذه معيبا لا يرجع
 بأخراجه عن ملكه ولا يرجع
 اختيار وفيه الفتوى على
 قوله ما في الاصل كل وأقره
 القهستاني (شري نحو يبيض
 وبطيخ) يجوز وقضاء (فكسره
 فوجده فاسدا يتنفع به)
 ولو علفا لدواب (فله) ان لم
 يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه
 (نقصانه) الا اذا رضى البائع
 به ولو علم بعيبه قبل كسره فله
 رده (وان لم يتنفع به أصلا فله
 كل الثمن) لبطان البيع ولو
 كان اكثره فاسدا اجاز بحصته
 عندهما نهر

● مطلب
 وجد في الخنطة ترابا

ذلك فان ميز التراب وأراد أن يخلطه ويرد أن أمكنه الرد على ذلك الكيل ردوا لا بأن نقص من ذلك الكيل شيء لا
ورجع بنقصان الحنطة الآن يرضى البائع بأخذها ناقصة بزازية وفي الحاشية لو لم يعد ذلك التراب عيبا
فلاردوا الا فان لم يفسح ردوا ونفس خيرا المشتري بين أخذ الحنطة بحصتها من الثمن وأردوها وأخذ كل الثمن
(قوله وفي المجتبى الخ) هذه من أفراد مسألة الاكل السابقة ط فكان الاولى ذكرها هنا ك (قوله رده
على بائعه) معناه أن له أن يحاصم الاول ويفعل ما يجب أن يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه رداعلى بائعه
بخلاف الوكيل بالبيع حيث يكون الرد عليه بالعيب بقضاء رداعلى موكله لأن البيع واحد فاذا ارتفع رجع
الى الموكل بجر ونظامه فيه وبخلاف الاستحقاق فانه اذا حكم به على المشتري الاخير يكون حكما على كل الباعة
كاسيا في بابها قال في التره وهذا الاطلاق قيده في المبسوط بما اذا ادعى المشتري العيب عند البائع الاول أما
اذا أقام البينة أن العيب كان عند المشتري ولم يشهد انه كان عند البائع الاول ليس للمشتري الاول أن يردّه
اجماعا كذا في الفتح تبع الدراية اه وأقره في البحر أيضا قلت وهو مقيد أيضا بما اذا لم يعترف بالعيب بعد الرد
قال في الفتح لو قال بعد الرد ليس به عيب لا يردّه على البائع الاول بالاتفاق (قوله لو ردّه عليه بقضاء) شامل
لما اذا أقر بالعيب وامتنع من القبول فردّه عليه القاضي جبرا كما اذا أنكر العيب فأنشئه بالبينة أو التناول عن
البينة أو بالبينة على اقرار البائع بالعيب مع انكاره الاقرار به فانه يردّه على بائعه في الصور الاربع لكون القضاء
فرضا فيها شربلاية (تنبيه) للبائع أن يمتنع عن القبول مع عله بالعيب حتى يقضى عليه ليتعدى الى بائعه
بجر عن البزازية (قوله لانه فسخ) أي لأن الرد بالقضاء فسخ من الاصل فجعل البيع كأن لم يكن غاية الامر
أنه أنكر قيام العيب لكنه صار مكذبا شرعا بالقضاء هداية والمراد انه فسخ فيما يستقبل لافي الاحكام
الماضية بدليل أن زوائد المبيع للمشتري ولا يردّها مع الاصل ونظامه في البحر وسيد كرا الشارح آخر الباب
انه فسخ في حق الكل الا في مسألتين الخ ويأتي تمامه (قوله ما لم يحدث به عيب آخر عنده) أي عند البائع
الثاني قيد قوله ردّه على بائعه وقوله فيرجع تفرغ على مفهوم القيد المذكور أي فان حدث عيب آخر عند البائع
الثاني ثم ردّه عليه المشتري منه بالعيب القديم فلا يردّه على بائعه بل يرجع عليه بنقصان العيب القديم لأن العيب
الحادث عنده يمنعه من الرد وما قلناه من ارجاع ضمير عنده الى البائع الثاني أصوب من ارجاعه الى المشتري
الثاني لثلاث يحالف قول الامام لما في البحر لو باعه فاطلع مشتريه على عيب قديم به لا يحدث مثله وحدث عنده
عيب ورجع بنقصان العيب القديم فعنده لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعندهما يرجع كذا
ذكره الاسيحاوي ومثله في الصغرى اه فافهم (قوله وهذا) أي اشتراط القضاء للرد اه ح (قوله لو بعد
قبضه) أي قبض المشتري الثاني المبيع ط (قوله فلو قبله الخ) أي فلو كان الرد قبل قبضه فله المشتري الاول أن
يردّه على البائع الاول مطلقا سواء كان ردّه عليه بقضاء أو يرضى المشتري الاول الذي هو البائع الثاني لأن بيع
المبيع قبل قبضه لا يجوز فلا يمكن جعله يباعا جديدا في حق غيرهما فجعل فسخا من الاصل في حق الكل فصار
كل لو باع المشتري الاول للثاني بشرط الخيار له أو يباع فيه خيار رؤية فانه اذا فسخ المشتري الثاني بحكم الخيار
كان لا الاول أن يردّه مطلقا والفسخ بالخيارين لا يتوقف على قضاء قال الزيلعي وفي العقار اختلاف المشايخ
على قول أبي حنيفة والظاهر أنه يبيع جديدا في حق البائع الاول لأن العقار يجوز بيعه قبل القبض عنده فليس
له أن يردّه على بائعه كأنه اشتراه بعدما باعه وعنده فسخ لانه لا يجوز بيعه قبل القبض عنده وعند أبي يوسف
يبيع في حق الكل اه من حاشية نوح أفندي (قوله وهذا) الاشارة الى قوله ردّه على بائعه (قوله
فلارد مطلقا) أي لا قضاء ولا رضى لأن بيعه بعد رؤية العيب دليل الرضى به (قوله وهذا) أي اشتراط
القضاء للرد (قوله في غير التقدين) قال في البحر وقيد بالمبيع وهو العين احترازا عن الصرف فانه يجعل
فسخا اذا رد بعيب لافرق بين القضاء والرضى لانه لا يمكن أن يجعل يباعا جديدا الا الذي نارهنا لا يتعين في العقود
فاذا اشترى دينار بدينارهم ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيبا وردّه المشتري بغير قضاء فانه
يردّه على بائعه لما ذكرنا وجهه في الكافي بأن المعيب ليس بمبيع بل المبيع السليم فيكون المبيع ملك البائع فاذا
ردّه على المشتري يردّه على بائعه أما هنا المبيعان موجودان وذكري الظهيرية وعلى هذا اذا قبض رجل
دراهم على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زبوا فاردّها عليه بلا قضاء فلاردّها على الاول اه وما ذكره

وفي المجتبى لو كان سمنا ذابا
فأكله ثم أقر بائعه بوقوع
فأردّه فيه رجع بنقصان العيب
عندهما وبه يفتى (باع
ما اشتراه فرد) المشتري

الثاني (عليه بعيب رده على
بائعه لو رد عليه بقضاء) لانه
فسخ ما لم يحدث به عيب آخر
عنده فيرجع بالنقصان وهذا
(لو بعد قبضه) فلو قبل رده
مطلقا في غير العقار كالرد بخيار
الرؤية أو الشرط درر وهذا
اذا باعه قبل اطلاعه على
العيب فلو بعده فلارد مطلقا
بجر وهذا في غير التقدين
لعدم تعيينهما فله الرد مطلقا
شرح مجمع

مطلب
لا يرجع البائع على بائعه بنقصان
العيب

مطلب
• مهم قبض من غريمه دراهم
فوجد هازبوا فاردّها عليه بلا
قضاء

في الظهيرة أفتي به الخير الرمي - تعا لما في فتاوى قارئ الهداية وفتاوى ابن نجيم وهذا اذا لم يكن أقر قبض حقه أو الثمن أو الدين فلو أقر بذلك ثم جاء ليرده لم يقبل منه لتناقضه كما أوضح ذلك العلامة الطرسوسي في أنفع الوسائل ونقصت ذلك في تنقيح الحامدية وبقي ما اذا تصرف فيه القابض بعد علمه بعيبه فإنه لا يرده اذا رده عليه لما في القنية برهن القاضي عبد الجبار اذا أخذ من دينه ديناراً فجعله في الروث ليروج أو جعل الدرهم في البصل ونحوه ليس له الرد كما لو دأوى عيب مشريه ليس له الرد اهـ فليحفظ لكن سيد كرا الشارح من موانع الرد العرض على البيع الا الدراهم اذا وجدها زيوفا فعرضها على البيع فليس برهن وسيد كره أيضاً في آخر متفرقات البيوع وعمله في البحر بأن حقه في الجهاد فلم تدخل الزيف في ملكه لكن صرحوا بأنه لو تجاوزها لمملكها وصارت عين حقه فصار الحاصل انه لورضي بها امتنع الرد والافل ردها وان عرضها على البيع وبه يظهر أن عرضها على البيع لا يكون دليل الرضى بها فيعمل ما مر عن القنية على ما اذا رضى بها صريحاً فليتناقل وسأني في متفرقات البيوع متناوياً لوقبض زيوفاً بديل جيد كان له على آخر جاهلاً به فلو علم وأنفق كان قضاء اتفاقاً ونفق أو أنفق فهو قضاء لحقه فلو قاتل رده اتفاقاً وقال أبو يوسف اذا لم يعلم برده مثل زيفه ويرجع بجيده استحسننا كما لو كانت ستوقاً أو بهرجة واختاره للفتوى اهـ (قوله ولورده برضاء الخ) أي لورده المشتري الثاني على الاول برضاء ليس له رده على بائعه سواء كان العيب يحدث مثله في المدة كالمرض او لا كالاصبع الزائدة لان الرد بالعيب بعد القبض اقالة وهي بيع جديد في حق الثالث وفسح في حق المتعاقدين والبائع الاول ثالثاً فما صار في حقه كان المشتري الاول اشتراه من الثاني فلا خصومة له مع بائعه لافي الرد ولا في الرجوع بالنقصان بخلاف الرد بقضاء القاضي فانه فسخ في حق الكل لعموم ولايته فيصير كأن البائع الاول لم يبعه أفاده نوح افندي (تنبيه) الوكيل بالبيع على هذا التفصيل فاذا رده عليه المبيع بقضاء لزم الموكل ولو بدونه لزمه دون الموكل وليس له أن يخصم الموكل وان كان العيب لا يحدث مثله هو الصحيح لان الرد بقضاء في حق الموكل بمنزلة الاقالة وتماه في الخيانة (قوله أو حط ثمن) فيما اذا حدث عنده عيب آخر فانه يحط من الثمن نقصان العيب كما مر (قوله بعد قبضه المبيع) قيد اتفاق لان البائع له المطالبة بالثمن قبل تسليم المبيع فاذا ادعى المشتري عيباً لم يجبر صدق عدم الجبر قبل القبض أيضاً بجر واعتراض بأنه لا يجبر وان ثبت المطالبة قلت وهو ممنوع والاخافائدة المطالبة فافهم (قوله لم يجبر المشتري) لاحتمال صدقه عيني والاو للشارح ذكر المشتري عقب قوله ادعى لتسحب الضمان كلها عليه (قوله لاثبات العيب) أي اثبات وجوده عنده وعند البائع فاذا أثبتته كذلك رد المبيع على البائع أو قبله ودفع ثمنه (قوله أو يحلف بائعه على نفيه) أي نفي العيب عنده أي عند البائع وقوله ويدفع الثمن أي المشتري بعد أن حلف البائع وقوله ان لم يكن شهود مرتبط بقوله ويحلفه أو بقوله ويدفع والاو اسقاطه للعلم به من عطف أو يحلف على يرهن ثم اعلم أن المتبادر من هذا أن له تحلف البائع قبل اقامة البينة على قيام العيب للعال وهذا قولهما ورواية ضعيفة عن الامام والصحيح عنده ما ذكره عقبه في مسألة دعوى الاباق من انه لا يحلف بائعه حتى يرهن المشتري انه أبى عنده كما يأتي بيانه وعن هذا أول الزيلعي قول الكثر أو يحلف بائعه بقوله أي بعد اقامة المشتري البينة انه وجد فيه عنده أي عند المشتري وأوله في البحر بما اذا أقر البائع بقيام العيب به ولكن أنكر قدمه واعترضه في النهر بأنه مما لا دليل في كلامه عليه ثم قال وقد ظهر لي أن موضوع هذه المسألة في عيب لا يشترط تكراره كالولادة فاذا ادعى المشتري ولا برهان له حلف بائعه وقوله بعده ولو ادعى ابا قايان لما يشترط تكراره والا كان الثاني حشواً قد بره فاني لم أر من عرج عليه اهـ قلت وأشار اليه الشارح بقوله الاتي مما يشترط الخ (قوله وان ادعى غيبة شهوده) أي عدم حضورهم في المصر أما لو قال لي بينة حاضرة أمهله القاضي الى المجلس الثاني اذا ضرر فيه على البائع بجر (قوله تقبل خلافاً لهما فتح) عبارة الفتح تقبل في قول أبي حنيفة وعند محمد لا تقبل ولا يحفظ في هذا رواية عن أبي يوسف اهـ وذكر قبله انه لو قال لي بينة حاضرة ثم أتى بها تقبل بلا خلاف (قوله ولزم العيب بنكوله) أي لزمه حكمه لان النكول حجة في المال لانه بذل أو اقرار (قوله ابا قايان ونحوه الخ) احتراز عما لا يشترط تكرره وهو ثلاث زنى الجارية والتولد من الزنى والولادة كما قدمه أول الباب ففيها لا يشترط اقامة البينة على وجودها عند المشتري بل يحلف عليها البائع ابتداء كما في البحر (قوله عندهما) أي عند البائع والمشتري (قوله وجنون) قبل هذا على القول

(ولو) رده (برضاء) بلا قضاء
(لا) وان لم يحدث مثله في الاصح
لانه اقالة (ادعى عيباً) موجبا
لفسخ أو حط ثمن (بعد قبضه
المبيع لم يجبر) المشتري (على
دفع الثمن) للبائع (بل يرهن)
المشتري لاثبات العيب (أو
يحلف بائعه) على نفيه ويدفع
الثمن ان لم يكن شهود (وان
ادعى غيبة شهوده دفع) الثمن
(ان حلف بائعه) ولو قال
أحضرهم الى ثلاثة أيام أجله
ولو قال لا بينة لي خلفه ثم أتى
بها تقبل خلافاً لهما فتح (ولزم
العيب بنكوله) أي البائع عن
الحلف (ادعى) المشتري (اباقاً)
ونحوه مما يشترط لرده وجود
العيب عندهما كبول وسرقة
وجنون

قوله مرتبط بقوله ويحلفه هكذا
بخطه مع ان الذي في الشارح
أو يحلف بائعه على نفيه كما في
صدر التولية فتأمل اهـ مجمعه

الضعيف المنقول عن العيني فما تقدم ١٥ قلت الذي تقدم هو أن الجنون مما يختلف صفرا وكبرا بمعنى أنه إذا وجد في يد البائع في الصغير وفي يد المشتري في الكبير لا يكون عيبا كالأباق وأخويه والكلام هنا في اشتراط المعاودة عند المشتري وهو القول الأصح كما تقدمه الشارح وهذا غير ذلك كما لا يخفى ونبه عليه ط أيضا فافهم (قوله لم يحلف بآئنه) قال في البحر أي إذا ادعى عيبا بطلع عليه الرجال ويمكن حدوته فلا بد من إقامة البينة أولا على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحدوته لينتصب البائع خصما فان لم يبرهن لا يمين على البائع عند الامام على الصحيح وعندهما يحلف على نفي العلم وتغامه فيه (قوله إذا أنكر قيامه للعالم) أما لو اعترف بذلك فانه يسأل عن وجوده عنده فان اعترف به رده عليه بالتام من المشتري وان أنكر طوبى المشتري بالبينة على أن الأباقي وجد عند البائع فان أقامها رده ولا حلف نهر (قوله انه قد أبى عنده) أي عند المشتري نفسه لأن القول وان كان قول البائع لكن أنكاره انما يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة تكون بالبينة درر (قوله فان برهن) أي المشتري على قيامه للعالم نهر (قوله حلف بآئنه عندهما) صوابه اتفاقا لأن الخلاف في تحليف البائع انما هو قبل برهان المشتري كما علمت أما بعده فانه يحلف اتفاقا لانه انتصب خصما حين أثبت المشتري قيام العيب عنده عند الامام فكذا عندهما بالاولى (قوله بالله ما أبى قط) عدل عن قول الكثر وغيره بالله ما أبى عندك قط بزيادة الطرف لما قاله الزيلعي من أن فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل انه باعه وقد كان أبى عنده غيره وبه رده عليه فلا حوط أن يحلف ما أبى قط أو ما يتحقق عليك الرد من الوجه الذي ذكره أو لقد سلمه وما به هذا العيب قال في النهر إلا أن كون حذف الطرف أحوط بالنظر إلى المشتري مسلم بالانظر إلى البائع اذ يجوز انه أبى عند الغاصب ولم يعلم منزل المولى ولم يقد عليه وقد مر أنه ليس بعيب فلا حوط بالله ما يتحقق عليك الرد الخ وما بعده وفي البرازية والاعتماد على المروي عن الثاني بالله ما لهذا المشتري قبلك حق الرد بالوجه الذي يدعيه تحليفا على الحاصل ١٥ ولا يحلف بالله لقد باعه وما به هذا العيب لأن فيه ترك النظر للمشتري لجواز حدوته بعد البيع قبل التسليم فيكون بارأ مع أنه يوجب الرد قيل كيف يحلف على البينات مع انه فعل الغير والتحليف فيه انما يكون على العلم واجيب بأنه فعل نفسه في المعنى وهو تسليم المعقود عليه سليما كما التزمه قاله السرخسي قال في النسخ ومما تطارحناه أنه لو لم يأت عند البائع وأبى عند المشتري وكان أبى عند آخر قبل هذا البائع ولا علم للبائع بذلك فادعى المشتري بذلك وأثبتته برده به ولو لم يقد على إثباته له أن يحلفه على العلم وكذا في كل عيب يرد في تكرره ١٥ والمطارحة القاء المسائل وهي هنا ليست في أصل الرد كما ظنه في البحر فقال انه منقول في القضية بل في تحليفه على عدم العلم أخذ من قولهم انما يحلف على البينات لادعائه العلم به والغرض هنا انه لا علم له به قدره ١٥ ما في النهر لمخضا وتغامه فيه (قوله وما جنى) الاولى اسقاطه كما تعرفه (قوله وفي الكبير الخ) عطف على محذوف تقديره هذه الكيفية في أباق الصغير وفي الكبير الخ ط (قوله لا اختلافه صفرا وكبرا) فيحتمل انه أبى عنده في الصغير فقط ثم أبى عند المشتري بعد البلوغ وذلك لا يوجب الرد لاختلاف السبب على ما تقدم فلو أنزله الحلف على ما أبى عنده قط أضر رده به وأزمنه ما لا يلزمه ولو لم يحلف أصلا أضر رده بالمشتري فيحلف كما ذكره كذا في كل عيب يختلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقبله بخلاف ما لا يختلف كالجنون فتح فعلى هذا كان الاولى اسقاط قوله وما جنى لانه لا يتناسب قوله وفي الكبير الخ (قوله خفى كتابا) أي من كل عيب لا يعرف الا بالتجربة والاختبار كالسرقة والبول في الفراش والجنون والزنى فتح (قوله وعلم حكمه) أي حكم رده مما ذكره المصنف آنفا (قوله للتيقن به) أي في يد البائع والمشتري فتح (قوله اذالم يدع الرضى به) أي رضى المشتري به أو العلم به عند الشراء أو الإبراء منه فان ادعاه سأل المشتري فان اعترف امتنع الرد وان أنكر أقام البينة عليه فان عجز يستخلف ما علم به وقت البيع أو ما رضى ونحوه فان حلف رده وان نكل امتنع الرد فتح (قوله ككبد) أي كوجع كبده وطحال فتح وفي بعض النسخ ككبدى بباء النسب أي كداء منسوب الى الكبد (قوله فكفى قول عدل) أي لتوجه الخصومة قال في الفتح فان اعترف به عندهما رده وكذا اذا أنكره فأقام المشتري البينة أو حلف البائع فتشكل الا ان ادعى الرضى فيعمل ما ذكرنا وان أنكره عند المشتري يريه طبيبين مسلمين عدلين والواحد يكتفى والآخران أحوط فاذا قال به ذلك يخصمه في انه كان عنده ١٥ واشتراط العدلين منهم انما هو للرد والواحد لتوجه الخصومة فيحلف البائع كما

(لم يحلف بآئنه) اذا أنكر
قيامه للعالم (حتى يبرهن
المشتري انه) قد (أبى عنده
فان برهن حلف بآئنه) عندهما
(بالله ما أبى) وما سرق وما جنى
(قط) وفي الكبير بالله ما أبى
مذ بلغ مبلغ الرجال لا اختلافه
صفرا وكبرا واعلم أن العيوب
أنواع خفى كتابا وعلم حكمه
وظاهر كعور وصمم واصبع
زائدة أو ناقصة فيقتضى بالرد
بلا يمين للتيقن به اذالم يدع
الرضى به وما لا يعرفه الا اطباء
ككبد فكفى قول عدل

في البدائع ولكن في أدب القاضي ما يحتاجه بصر قال في البرازية وفي أدب القاضي الذي يرجع فيه إلى الأطباء لا يثبت في حق توجبه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال حيث ثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لا في حق الرد اهـ قلت الأول أظهر لأن العدلين يكتفي بهما بالاثبات فيكفي الواحد لتوجه الخصومة ولذا جزم به في الخاتمة حيث قال ان أخبر بذلك واحد ثبت العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد عدلان انه قد كان عند البائع برده على البائع (قوله فيكفي قول الواحدة) أي لاثبات العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية خاتمة وقد أشار إلى هذا بقوله فيخلف البائع اذ لو ثبت الرد بقولها لم يحتاج إلى التكليف وهذا اذا كان بعد القبض بالاتفاق كما في شرح الجامع لقاضي خان فلو قبله ففيه اختلاف الروايات ففي الخاتمة ان آخر ما روى عن محمد وأبي يوسف انه يرد بشهادتين إلى الألف الجبل فلا ترد بشهادتين وفي الذخيرة الواحدة العدة تكفي والتقتان أحوط فاذا قالت واحدة عدلة أو ثنتان انها حبل يثبت العيب في حق توجبه الخصومة ثم ان قالت أو قالتا كان ذلك عند البائع ان كان ذلك بعد القبض لا ترد بل يخلف البائع لأن شهادة النساء حجة ضعيفة والعقد بعد القبض قوى ولا يفسخ العقد القوي بحجة ضعيفة وان قبل القبض فكذلك لا ترد بقول الواحدة أما المثني فقبل على قياس قوله لا ترد وعلى قياس قولهما ترد ذكر الخصاص انها لا ترد في ظاهر رواية أصحابنا وفي القدرى انه المشهور من قولهما لأن ثبوت العيب بشهادتين ضرورى ومن ضرورة ثبوت توجبه الخصومة دون الرد فيخلف البائع فان نكل تأيدت شهادتين به كقوله فثبت الرد وروى الحسن عن الامام ثبوت الرد بشهادتين إلى الألف الجبل لانه تعالى تولى علمه بنفسه اهـ ما في الذخيرة ملخصا ثم ذكر روايات أخر والحاصل أن شهادة الواحدة أو الثنتين يثبت بها العيب المذكور في حق توجبه الخصومة لا في حق الرد سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده في ظاهر الرواية عن علماءنا الثلاثة وهو المشهور فكان هو المذهب المعتمد وان اقتصر في كثير من الكتب على خلافه وقد ما يؤيد ذلك عن الفتح في آخر خيارنا شرط ولا ينافي ذلك ما اتفق عليه أصحاب المتن في أول كتاب الشهادة من قبول شهادة الواحدة في البكارة والعيوب التي لا يطلع عليها إلا النساء لأن المراد به أن العيب يثبت بقولهن ليخلف البائع كإصص عليه في الهداية هناك وهذا معنى قولهم هنا يثبت في حق توجبه الخصومة فاعتمد تحقيق هذا المحل فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب (قوله قلت وبقي خامس الخ) هذا الفرع مذكور في الفتح والبحر وانهم لكانهم اقتصر على عدل الأنواع أربعة فلما رأى الشارح مخالفة حكمه لهذه الأربعة جعله نوعا خامسا فكان من زيادته الحسنة فافهم قلت ومن هذا النوع ما لو ادعى ارتفاع حبس الجارية فقد صرحوا بأنه لا تنقل الشهادة عليه لانه لا يعلم الا منها وتوجه الخصومة بقولها على ما اختاره في الفتح ثم على ما اختاره غيره من انه لا بد من دعوى المشتري انه عن داء فيرجع فيه إلى شهادة الأطباء أو عن حبس فيرجع إلى شهادة النساء لا يكون من هذا النوع بل من أحد النوعين قبله (فروع) لو أراد المشتري الرد ولم يدع البائع عليه مسقطا لم يخلف المشتري وعند الثاني يخلف وفي الخلاصة والبرازية ان القاضي لا يستخلف الخصم بلا طلب المذعي إلا في مسائل منها خيار العيب وفي البدائع لو أخبر امرأة بالجبل وامر أنان بعدم صحة الخصومة ولا يقبل قول الناقية وفي التهذيب برهن البائع انه حدث عند المشتري وبرهن المشتري انه كان معيبا في يد البائع تقبل بينة المشتري بصر ملخصا (قوله قبل القبض للكل) ذكر الكل غير قد فات قبض البعض حكمه حكم ما اذا لم يقبض الكل كما ذكره المصنف عقبه ولكن لما افرد المصنف البعض بالذكر علم أن كلامه هنا في الكل فذا صرح به الشارح نعم لو قال المصنف قبل القبض ولو للبعض لاستغنى عن قوله بعده وان قبض أحدهما (قوله خبر في الكل) أي في القيمي وغيره بقرينة قوله وان بعده خبر في القيمي لا في غيره فالمراد أنه يخبر في الباقي بعد الاستحقاق بين امساكه وردة فليس المراد بان كل المبيع حتى يرد عليه أن البيع في البعض المستحق باطل فافهم (قوله لتفرق الصفقة) أي تفرقها على المشتري قبل تمامها لانها قبل القبض لم تتم فلذا كان له الخيار (قوله وان بعده الخ) أي وان كان استحقاق البعض بعد القبض خبر في القيمي لا في غيره اذ لا يضره التبعض (قوله كما سيجي) لم أره في هذا الباب صريحا تأمل (قوله فلو استحق) بيان لقوله فحكمه حكم ما قبل قبضهما وقوله أو تعيب زيادة بيان والا فالكلام في الاستحقاق وأما تعيب أحد الشئين فسيذكره المصنف في قوله اشترى عبد بن الخ (تنبيه) حاصل ما ذكره المصنف في هذه المسائل ما في جامع

مطلب
فيما لا يطلع عليه إلا النساء

ولا يثبته عند بائعه عدلين وما
لا يعرفه إلا النساء كرتز فيكفي
قول الواحدة ثم يخلف البائع
عيني قلت وبقي خامس ما لا
ينظره الرجال والنساء ففي
شرح قاضي خان شري جارية
واديها خنثى حلف البائع

(استحق بعض المبيع فان)

كان استحقاقه (قبل القبض)

للكل (خبر في الكل) لتفرقه

الصفقة (وان بعده خبر

في القيمي لا في غيره) لأن

تبعض القيمي عيب لا للمثلي

كما سيجي (وان شري شئين

فقبض أحدهما دون الآخر

فحكمه حكم ما قبل قبضهما)

فلو استحق أو تعيب أحدهما

خبر

مطلب

يخلف المشتري انه لم يفعل

مسقطا خيار العيب

مطلب

في تخيير المشتري اذا استحق

بعض المبيع

الفصولين عن شرح الطحاوي - لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويخبر المشتري في الباقي سواء أوردت الاستحقاق عيبا في الباقي أو لا تفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره يخبر لما تم من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أوردت الاستحقاق عيبا فيما بقي يخبر المشتري ولو لم يورث عيبا فيه - كثر بين أوقنين استحق أحدهما أو كلي - أو وزني - استحق بعضه ولا يضرب تبعيضة فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اه وفي النهر عن العناية حكم العيب والاستحقاق سببان قبل القبض في جميع الصور يعني فيما يكال ووزن وغيرهما وحكمهما بعد القبض كذلك الا في المكيل والموزن (قوله وما في الطحاوي) أي من انه اذا أمسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضي اه ح (قوله كدليل الرضى) مما يأتي قريبا وصريحه بالاول (قوله وفي الخلاصة الخ) حيث قال وجده عيبا ولم يجد البائع ليرده فاطعمه وأمسكه ولم تصرف فيه تصرفا يدل على الرضى قاته رده على البائع لو حضر ولو هلك يرجع بالنقصان اه أي ولا يرجع على بائعه بالنقصان وهذا اذا لم يرفع الامر الى القاضي كما سيذكره المصنف (قوله واللبس والركوب الخ) أي لو اطلع على عيب في المبيع قلبه أو ركه لحاجته فهو رضى دلالة ولو كان ركوبه للدابة لينظر الى سيرها ولبسه الثوب لينظر الى قدرته كما في النهر وغيره فان قلت ان فعل ذلك لا يطل خيار الشرط فكذلك اختيار العيب قلت فرق في الذخيرة بأن خيار الشرط مشروع للاختبار واللبس والركوب مرة برأيه ذلك بخلاف خيار العيب فانه شرع للرد دليل الى الرأس ماله عند العجز عن الوصول الى الفاتت فلا يحتاج الى أن يعتبر المبيع (تنبيه) أشار الى أن الرضى بالعيب لا يلزم أن يكون بالقول ثم ان الرضى بالقول لا يصح معلقا لما في البحر عن البرازية عقر على عيب فقال للبائع ان لم أردت اليك اليوم رضىت به قال محمد القول باطل وله الرد (قوله والمداواة أوبه) أي انه يشمل ما لو كان المبيع عبدا مثلا فداواه من عيبه أو كان دواء فداوى به نفسه أو غيره بعد اطلاعه على عيب فيه (قوله رضى بالعيب الذي يداويه فقط) قال في البحر المداواة انما تكون رضى بعيب دواء أما اذا داوى المبيع من عيب قد برئ منه البائع وبه عيب آخر فانه لا يمنع رده كما في الولوجية اه وفي جامع الفصولين شري معيبا فرأى عيبا آخر فعالج الاول مع علمه بالثاني لا يردده ولو عالج الاول ثم علم عيبا آخر فله رده اه قلت بقي ما لو اطلع على العيب بعد الشراء ولم يكن قد برئ البائع منه فداواه ثم اطلع على عيب آخر وظاهر كلام الشارح انه يردده وهو الظاهر كما لو رضى بالاول صريحا ثم رأى الاسترخاء قد برئ من عيب دون عيب أو بعيب واحد لا يعين تأمل ثم رأيت في الذخيرة عن المتقي عن أبي يوسف وجد بالجارية عيبا فداواها فان كان ذلك دواء من ذلك العيب فهو رضى والا فلا الآن يتقصها اه (قوله ما لم يتقصه) كما اذا داوى يده الموجهة فثلث أو عينه من بياض بها قاع ورت فانه يمنع رده بعيب آخر لما حدث فيه من النقص عند المشتري ط (قوله بعد العلم بالعيب) أي علمه بكون ذلك عيبا في الخيانة لو رأى بالامة قرحة ولم يعلم انها عيب فشرها ثم علم انها عيب ليردها لانه مما يشبهه على الناس فلا يشت الرضى بالعيب اه وقدمنا انه لو كان مما لا يشتبهه على الناس كونه عيبا ليس له الرد وفي نور العين عن المنية قال البائع بعد تمام البيع قبل القبض تعيب المبيع فاتهمه المشتري في اخباره ويقول ان غرضه أن أرد عليه فقبضه المشتري لا يكون رضى بالعيب ولا تصرفه اذ لم يصدق له لكن الاحتياط أن يقول له لا أعلم بذلك وأنا لا أرزى بالعيب فلو ظهر عندي أردته عليك اه (قوله والارش) أي نقصان العيب (قوله ومنه العرض على البيع) ولو بأمر البائع بأن قال له اعرضه على البيع فان لم يشتري منك رده على - ولو طلب من البائع الاقالة فأبى فليس بعرض فله الرد ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال رضىت ببعضه بطل خيار الرؤية وخيار العيب جامع الفصولين وقدمنا عن الذخيرة أن قبض المبيع بعد العلم بالعيب رضى بالعيب وفي جامع الفصولين قبض بعضه رضى ثم نقل ليس برضى حتى يسقط خياره عند أبي يوسف اه قلت وهذا في غير المثلي لما في البحر عن البرازية لو عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف ويرد النصف كالببيع اه وسيذكر الشارح الكلام في الاستخدام (تنبيه) نقل في البحر من جملة ما يدل على الرضى بالعيب بعد العلم به الاجارة والعرض عليها والمطالبة بالغلة والرهن والكتابة أما لو أجره ثم علم بالعيب فله تقصها للعدو ويرده بخلاف الرهن فلا يردده الا بعد الفسك ومنه ارسال ولد البقرة عليها البرقع منها وحلب لبنها أو شربه وهل يرجع بالنقصان قولان وابتداء سكنى الدار لا الدوام عليها وسقى الارض وزراعتها وكسح الكرم والبسح كلاهما وبعضا والاعتناق والهبة

مطلب
فما يكون رضى بالعيب

(وهو) أي خيار العيب بعد

رؤية العيب (على التراخي)

على المعقد وما في الطحاوي

غريب بجر (فلو خاصم ثم

ترك ثم عاد و خاصم فله الرد) مالم

يوجد مبطله كدليل الرضى

فتح وفي الخلاصة لو لم يجد

البائع حتى هلك يرجع بالنقصان

(واللبس والركوب والمداواة)

له أوبه عيني (رضى بالعيب)

الذي يداويه فقط مالم يتقصه

برجسدى وكذا اكل مفيد

رضى بعد العلم بالعيب يمنع الرد

والارش ومنه العرض على

البيع

مطلب
فما يكون رضى بالعيب وينع

الرد

ولو بلا تسليم لانها أقوى من العرض ودفع باقي الفمن وبيع غلات الضيعة وكذا تركها لانه تضييع وليس منه اكل
 ثم اشترى وعلة الفمن والدار وارضاع الامة ولد المشتري وضرب العبدان لم يؤثر الضرب فيه اه ملخصا وفي
 الذخيرة اذا اطلاه بعد رؤية العيب أوجبه او جزأه فليس برضى ثم ذكر تفصيلا في الحجة بين كونها دواء
 لذلك العيب فهو رضى والا فلا وفيها امر رجل ببيعته ثم علم ان به عيبا فان باعه الوكيل بحضرة الموكل ولم يقل
 شيئا فهو رضى بالعيب (قوله الا الدراهم الخ) ذكر المسألة في الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما وسيد كرها
 الشارح في آخر متفرقات البيوع عن الملتقط ثم انه ينبغي ان يذكر هنا ايضا ما امتنع رده قبل البيع بزيادة ونحوها
 كما لو ت السويق أو خا ط الثوب ثم اطلع على عيب ثم باعه فان بيعه بعد رؤية العيب لا يكون رضى وله الرجوع
 بنقصانه كما مر فكذا لو عرضه على البيع بالاولى (قوله فليس برضى) فلا يمنع الرد على المشتري لان ردها
 لكونها خلاف حقه لان حقه في البياض فلم تدخل الزيف في ملكه بخلاف المبيع العين فانه ملكه فالعرض
 رضى بعيه بجر ومثل ذلك ما لو باعها ثم ردت عليه بلا قضاء فله ردها على بائعه كما قدمه الشارح عند قوله باع
 ما اشتراه الخ وقد مناهى الكلام على ذلك (قوله كعرض ثوب الخ) محترز قوله على البيع والتشبيه في عدم
 الرضى (قوله قال نعم) الاول فقال نعم عطف على قال الاول (قوله لازم) جواب لو أى لزى البيع ولا يمكنه
 رده بالعيب قال في نور العين وهذه تصلح حيلة من البائع لاسقاط خيار العيب عن مشتريه (قوله ولا تقرير
 للملكه) لفظ لا مبتدأ وتقدير خبره والضمير في ملكه للبائع كانه يقول لا يبيعه لكونه ملكك لاني أردته عليك وفي
 البرازية وينبغي ان يقول بدل قوله نعم لا لان قوله نعم الخ يريد بذلك تنبيه المشتري على لفظ يتمكن به من
 الرد وهو لفظ لا ويحذره من مانع الرد وهو نعم ط وبه اندفع توقف المحشي في هذه العبارة وكانه فهم ان قوله
 وينبغي ان يقول الخ أى يقول الناقل لحكم المسألة فيصير المعنى ولو قال له البائع انبيعه فقال لازم فينا في
 ما ذكره الشارح وليس كذلك بل ضمير يقول للمشتري أى ينبغي للمشتري ان يقول لا يدل قوله نعم لثلا يلزم
 البيع فيكون تحذير المشتري فافهم ثم ان الذى رأته في البرازية وغالب نسخ الجرح تغلا عنها ولا تقرير لمكتته
 أى تمكنه من الرد على البائع وعليه فالضمير للمشتري (قوله الركوب للرد على البائع) وكذا الركوب ليرده
 فيجوز عن البينة فركبه جازيا فله الرد بجر عن جامع الفصولين أى له رده بعد ذلك اذا وجد بينة على كونه العيب
 قد بما لان ركوبه بعد العجز ليس دليل الرضى (قوله وأشترى العلف لها) فلوركبها العلف دابة أخرى فهو رضى
 كما في الذخيرة (قوله لججز أو صعوبة) أى لججزه عن المشى أو صعوبة الدابة بكونها لا تتقدم معه (قوله وهل هو)
 أى قوله ولا بد له منه (قوله واعتمده المصنف الخ) الذى في شرح المصنف والرد والشمى والجرح جله قيدا
 للاخيرين فقط ولكن في كثير من النسخ واعتمده المصنف بالضمير وهى الصواب فقوله وغيرهم بالجرح عطف على
 مجرور اللام في قوله تعالى للرد الخ وقوله الاول بالنصب مفعول اعتمد أى على نسخة اعتمده بالضمير يكون
 قوله وغيرهم مرفوعا والتقدير واعتمده غيرهم الاول ومشى في الفتح على الاول وفي الذخيرة على الثانى قال ويدل
 له ما ذكره محمد في السير الكبير أن جوالق العلف لو كان واحدا فركب لا يكون رضى لانه لا يمكن حمله
 الا بالركوب بخلاف ما اذا كان اثنين اه لكن قال في الفتح ان العذر المذكور فى السبق يجزى فيها اذا كان
 العلف فى عدلين فلا ينبغي اطلاق استناع الرد فيه اه وبقي قول ثالث هو ظاهر الكثر وهو أنه غير قيد فى الثلاثة
 وظاهر الزيلعى اعتماده حيث عبر عن القولين بقيل وفى الشرع بلالية عن المواهب الركوب للرد والسبق واشترى
 العلف لا يكون رضى مطلقا فى الاظهر اه فافهم (قوله فالقول للمشتري) لان الظاهر يشهد له ط وكذا
 لو قال ركبتهما للسبق بلا حاجة لانهما تتقدم وهى ذلول ينبغي ان يسمع قول المشتري لان الظاهر أن مسوغ الركوب
 بلا ابطال الرد هو خوف المشتري من شيء مما ذكرنا لا حقيقة الجرح والصعوبة والناس يختلفون فى تخيل أسباب
 انخوف فرب رجل لا يخطر بخلطه شيء من تلك الأسباب وآخر بخلافه كذا فى الفتح (قوله فهو عذر) قال
 فى الشرع بلالية بعد نقله وبخالفه ما فى البرازية لو حمل عليه فاطلع على عيب فى الطريق ولم يجد ما يحمله عليه
 ولو أنقاه فى الطريق ينقل لا يتمكن من الرد وقيل يتمكن قياسا على ما اذا حمل عليه علفه قلت الفرق واضح
 فان علفه مما يتقومه اذ لولا لا يبقى ولا كذلك العدل فكان من ضرورة الرد اه ما فى البرازية وهذا يفيد
 أن ما فى الفتح ضعيف اه ط قلت وذكر الفرق أيضا فى جامع الفصولين ويؤيده ما فى الذخيرة عن السير الكبير

قوله اذا اطلاه هكذا بخطه
 بالالف ولعل صوابه طلاه
 بدونها كما يستفاد من القاموس
 والمصباح اه معجمه

الا الدراهم اذا وجدها زيوفا
 فعرضها على البيع فليس
 برضى كعرض ثوب على خياط
 لينظر أى كفيه أم لا أو عرضه
 على المقومين ليقيم ولو قال له
 البائع أتبيعه قال نعم لم
 ولو قال لا لا لان نعم عرض
 على البيع ولا تقرير للملكه
 برازية (لا) يكون رضى
 (الركوب للرد) على البائع
 (أولسأه العلف لها) (أولسأه)
 (و) الحال أن المشتري لا بد له
 منه) أى الركوب لججز أو صعوبة
 وهل هو قيد للاخيرين أو الثلاثة
 استظهر البرجندى الثانى
 واعتمده المصنف تبعاً للرد
 والجرح والشمى وغيرهم الاول
 ولو قال البائع ركبتهما
 لما جرت وقال المشتري بل
 لاردها فالقول للمشتري بجر
 وفى الفتح وجد بها عيبا فى السفر
 فحملها فهو عذر

اشترى دابة في دار الاسلام وغزا عليها فوجد بها عيبا في دار الحرب ينبغي له أن لا يركبها لأن الركوب بعد العلم بالعيب رضى منه فلا يتمكن من ردّها فليست رضى منه وان لم يجد دابة غيرها لأن العذر الذي له غير معتبر في الرجوع إلى البائع والركوب لحاجته دليل الرضى اه ملخصا وحاصله أن الركوب دليل الرضى وان كان لعذر لان عذره الرضى بالعيب لأنه لا يعتبر في حق البائع وأنت خبير بأن هذا مخالف للقول الثالث الذي اعتمدته الزيلعي وغيره كما قد مناه آتفا وقد يجاب بأن العذر في ركوبها للسعي والعلف انما هو لحق البائع اذ فيه حيايتها بخلاف العذر في مسألة السير الكبير والتي قبلها (قوله اختلاف بعد التقابض الخ) أي لو اشترى جارية مثلا فقبضها وأدبض الثمن ثم جاء ليردها بعيب واعترف به البائع الا انه قال بعثك هذه وأخرى معها فلك على رد حصة هذه فقط من الثمن لا كله وقال المشتري بعثتها وحدها فارد ذلك الثمن ولا يئنه لهما فالقول للمشتري لأنه قابض يشكر زيادة يدعيها البائع ولان البيع انفسخ في الردود بالرد وذلك مسقط للثمن عنه والبائع يدعي بعض الثمن بعد ظهور سبب السقوط والمشتري يشكر ونماه في الفتح (قوله ليتوزع الثمن الخ) علة تدعى البائع وبيان لنا ثم اعلى تقدير الرد أي رد الثمن لأنه على دعواه يلزمه رد بعضه كما قررناه (قوله أو في عدد المقبوض) أي بأن اتفقا على مقدار المبيع انه الجاريةتان وقبض البائع منهما ثم جاء المشتري ليردها فاحدهما فقال البائع قبضتنيهما وانما تستحق حصة هذه وقال المشتري لم أقبض سواها (قوله والقول للبايع) وتقبل بينته لاسقاط اليمين عنه كالمودع اذا ادعى الرد او الهلاك وأقام بينة تقبل مع أن القول قوله والبينة لاسقاط اليمين مقبولة كذا في الذخيرة من باب الصرف بحر (قوله مطلقا) فسر ما بعده (قوله قدرا) أي قدر المبيع او المقبوض كما مر ومنه ما في النهر عن صلح الخلاصة لوقال المشتري بعد قبض المبيع موزونا وجدته ناقصا الا اذا سبق منه اقرار بقبض مقدار معين (قوله أو صفه) تبع في ذلك الجرح عن العمادة ويخالفه ما في الظهيرية حيث قال وان اختلفا في وصف من أوصاف المبيع فقال المشتري اشتريت منك هذا العبد على انه كاتب أو خباز وقال البائع لم اشترط شيئا فالقول للبائع ولا يتجافان اه ومثله في الذخيرة والتارخانية وفي فتاوى قارئ الهداية اختلفنا في وصف المبيع فقال المشتري ذكرت لي أن هذه السلعة شامية فقال البائع ما قلت الا انها بالدية أجاب القول للبائع يمينه لأنه يشكر حق الفسخ واليمين للمشتري لأنه مدّع اه وفي النهر عن الظهيرية اشترى عبيدين أحدهما بألف حالة والآخر بألف إلى سنة صفقة أو صفقتين فرد أحدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع رددت مؤجل الثمن وقال المشتري بل مجمله فالقول للبائع سواء هلك ما في يد المشتري أو لا ولا تخالف اه وبؤيده قوله الاتي كما لو اختلفا في طول المبيع وعرضه على خلاف ما في النهر كما نعرفه فافهم (قوله فلو جاء ليرده الخ) تدبر على قوله تعيينا ومثله ما في الجرح وغيره لو اختلفا في الرق فالقول للمشتري (قوله فالقول للبائع) والفرق أن المشتري في خيار الثمرط وارضية ينسخ العقد بفسخه بلا توقف على رضى الآخر بل على علمه على الخلاف واذا انسخ يكون الاختلاف بعد ذلك اختلفا في المقبوض فالقول فيه قول القابض بخلاف الفسخ بالعيب لا ينفرد المشتري بفسخه ولكنه يدعى ثبوت حق الفسخ في الذي أحضره والبائع يشكره كذا في الفتح من آخر خيار الرؤية قلت ومقتضى هذا التعديل انه لو كان البيع فاسدا يكون القول في تعيين المبيع للمشتري لان العقد ينسخ بفسخه بلا توقف على رضى الآخر وهي واقعة الفتوى (قوله كما لو اختلفا في طول المبيع وعرضه) لم أر هذا في الفتح وانما ذكر المسألة التي قبله مع الفرق الذي نقلناه عنه ثم ذكره في الجرح عن الظهيرية مصرحا بأن القول للبائع قلت وهو الذي رأيته في الظهيرية ومنتهى العيني وكذا في الذخيرة والتارخانية فما نقله في النهر عن الظهيرية من أن القول للمشتري تحريف أرسبق قل فافهم ونص الظهيرية ابن سماعة عن محمد بن رجل باع من آخر ثوبا مر وبافقبضه أو لم يقبضه حتى اختلفا فقال البائع بعته على انه ست في سبع وقال المشتري اشتريته على انه سبع في ثمان فالقول قول البائع مع يمينه اه (تمة) قال بعتهما بقرحة في موضع كذا فجاء المشتري ليردها بقرحة في ذلك فأنكر البائع انها هذه القرحة بل القرحة برئت وهذه غيرها فالقول للمشتري والحاصل أن البائع اذا نسب العيب إلى موضع وسماه فالقول للمشتري وان ذكره مطلقا فالقول للبائع ونماه في الذخيرة (خاتمة) باع ألق رطل من القطن ثم ادعى انه لم يكن في ملكه يوم البيع قطن وعنده يوم الخصومة ألف رطل من القطن يقول اصبت به بعد البيع كان القول قوله بيمينه كما في الخاتمة

مطلب
مهم في اختلاف البائع والمشتري
في عدد المقبوض أو قدره أو
صفته

(اختلاف بعد التقابض في عدد
المبيع) أو أحد أو متعدّد
ليتوزع الثمن على تقدير الرد
(أو في عدد) (المقبوض) فالقول
للمشتري) لأنه قابض والقول
للبائع مطلقا قدرا أو صفه
أو تعيينا فلو جاء ليرده بخيار
شرط أو رؤية فقال البائع
ليس هو المبيع فالقول للمشتري
في تعيينه ولو جاء ليرده بخيار
عيب فالقول للبائع كما لو اختلفا
في طول المبيع وعرضه فسخ

(قوله اشترى عبد بن الخ) اعلم أن المبيع لا يخلو من كونه شياً واحداً أو شيئين كواحد حكماً من حيث لا يقوم أحدهما إلا صاحبه كصراحي باب وزوجي خف أو شيئين بلا اتحاد حكماً كثنوين وعبد بن ثم الحادث في المبيع فوعان عيب واستحقاق والا حوال ثلاثة قبل القبض وبعده وبعد قبض بعضه فقط أمّا لو وجد في بعضه عيباً قبل قبض كله وكان العيب موجوداً وقت البيع أو حدث بعده قبل قبضه فالمشترى مخير بين أخذ الكل بثمنه أو ردّ كله لا المبيع وحده بحصته من الثمن وكذا ليس للبائع أن يقبل المبيع خاصة إلا إذا تراضيا على ردّ المبيع فقط وأخذ الباقي بحصته من الثمن فلهما ذلك إذا الصفقة لا تتم قبل القبض بدليل انقضاء العيب برده بلا رضی ولا قضاء ولو قبض بعضه فقط فوجد فيه أو فيما بقي عيباً لحكمه حكم الفصل الأول في كل ما مرّ إذا الصفقة لا تتم بعد سواء كان المبيع واحداً أو أشياء ولو قبض كله فوجد ببعضه عيباً قد يما أو واحد ما بين شرائه وقبضه فإن كان المبيع واحداً كدار وكرم وأرض وقوب أو كيلدا أو وزنيا في وعاء واحد أو صبرة واحدة أو شيئين كشيء واحد حكماً يخير بين أخذ كله وردّ كله دون ردّ بعضه فقط أذ فيه زيادة عيب هو الاشتراك في الاعيان وإن كان شيئين أو أكثر بلا اتحاد حكماً كتياب وعبيد أو كيلدا أو وزنيا في أوعية مختلفة فلمشترى الرضى به بكل ثمنه أو ردّ المبيع فقط ولا يرّد كله إلا براض ولا يرّد المبيع إلا براض أو قضاء إذا الصفقة تمت فيصح تفريقها فإرد المبيع بحصته من الثمن غير معيب إذا المبيع المبيع دخل في البيع سليماً وفي خيار شرط ورؤية ليس له ردّ بعضه فقط وإن قبض الكل لانهما يمنعان تمام الصفقة فهي قبل تمامها لا تحقل التفریق وانما قلنا أنه يمنع تمام الصفقة لأنه يرّد بلا قضاء ولا رضی ولو قبض الكل ومتى يجوز عن ردّ البعض لزمه الكل سواء كان المبيع واحداً أو أكثر جامع القصولين من شرح الطحاوي ثم ذكر بعد ذلك مسائل الاستحقاق وقدمت والحاصل أنه لو وجد العيب قبل قبض شيء من المبيع أو بعد قبض البعض فقط فليس له ردّ المبيع وحده بلا رضی البائع وكذا لو بعد قبض الكل إلا إذا كان متعدداً غير متحد حكماً كثنوين وطعام في وعاءين على ما ذكرنا بخلاف ما لو كان في وعاء واحد فانه بمنزلة المبيع الواحد وهذا ظاهر لو كان الطعام كله باقياً فلو باع بعضه أو أكل بعضه ففقد منافي هذا الباب أن المفتي به قول محمد أنه لا يرّد الباقي ويرجع بنقصان ما أكل لا ما باع ومرتّباً به هناك (قوله صفقة واحدة) منصوب على أنه حال من فاعل اشترى لتأوله بالمشتق أي صافقاً بمعنى عاقد أو على نزع الخلاف أي صفقة أي عقد واحترز به عما لو كان كل منهما بعقد على حدة فهو من قسم ما لو كان المبيع واحداً وقدمت (قوله وقبض أحدهما) وكذا لو لم يقبضهما كامراً (قوله ردّ المبيع) احتراز عما فيه خيار شرط ورؤية كما مرّ (قوله لم يعلم به إلا بعد القبض) هذا لا يناسب إلا ما إذا وجد العيب في المقبوض كما لا يخفى اه ح قلت بل هو في غاية الخفاء لأن كلام الشايح يصدق على ما إذا قبض السليم ولم يعلم بعيب الآخر إلا بعد قبض المقبوض ولذا قال في البحر قيد بترأخي ظهور العيب عن القبض لأنه لو وجد بأحدهما عيباً قبل القبض فإن قبض العيب منهما الزمهما أما المبيع فلو جرد الرضى به وأما الآخر فلا لأنه لا عيب به ولو قبض السليم منهما أو كانا معينين وقبض أحدهما له ردّهما جميعاً لأنه لا يمكن الزام المبيع في المقبوض دون الآخر لما فيه من تفریق الصفقة على البائع ولا يمكن إسقاط حقه في غير المقبوض لأنه لم يرض به كذا في المحيط فافهم (قوله كالمقبوض الخ) تشبيه بقوله أخذهما أو ردّهما والاول عدم التقيد هنا بالقبض كما في الكنز ليشمل ما قبل القبض قال في البحر وما وقع في الهداية من أن المراد بعد القبض فإنما هو لم يقع الفرق بين القيمات والمثلّيات اه فإن القيمات كعبد بن له ردّ المبيع منهما بعد قبضهما بخلاف المثلّيات كطعام في وعاء أو ما قبل القبض فليس له ردّ المبيع في الكل لكن هذا الاعتذار لا تأتي في عبارة المصنف حيث أتى بكاف التشبيه (قوله ونحوه) أي من كل شيئين لا يتنفع بأحدهما بدون الآخر وله أحكام ذكرها في البحر عن المحيط فراجع (قوله فان له ردّ كله أو أخذه) أي دون أخذ المبيع وحده وهذا تصرّح بما تضمنه التشبيه وعلت أن هذا لو كان كله باقياً بخلاف ما لو باع البعض أو أكله (قوله ولو في وعاءين) أي إذا كانا من جنس واحد كقمر برني أو صيغاني أو ابانة أو خنطة صعيدة أو بحرية فانهما جنسان يتفاوتان في الثمن والعين كذا حرّره في فتح القدير (قوله على الاظهر) وقيل إذا كان في وعاءين يكون بمنزلة عبد بن حتى يرّد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده زيلعي وقد مناعن العلامة قاسم أن هذا القول أرفق وأقرب اه ولذا منى عليه في شرح الطحاوي كما علمته أنفساً (قوله أو قبلها أو مسها

(اشترى عبد بن) أي شيئين

يتنفع بأحدهما وحده صفقة

واحدة (وقبض أحدهما

ووجد) به أو (بالاخر عيباً)

لم يعلم به إلا بعد القبض

(أخذهما أو ردّهما ولو

قبضهما ردّ المبيع) بحصته

سالم (وحده) لجواز التفریق

بعد التمام (كالمقبوض كيلدا

أو وزنيا) أو زوجي خف

ونحوه كزوجي ثور آف

أحدهما الآخر بحيث لا يعمل

بدونه (ووجد ببعضه عيباً فإن

له ردّ كله أو أخذه) بعينه لأنه

كشيء واحد ولو في وعاءين

على الاظهر عنابة وهو

الاصح برهان (اشترى جارية

قوامها أو قبلها أو مسها

بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردها
مطلقا ولو ثيبا خلا فالشافعي
وأحمد ولنا أنه استوفى ماها
وهو جزؤها ولو الواطئ زوجها
ان ثيبا ردها وان بكرا لا يجز
(ورجع بالنقصان) لا ممتنع
الرد في المنظومة المحبة لو شرط
بكرتها فبانت ثيبا لم يردها
بل يرجع بأربعين درهما
نقصان هذا العيب وفي الحاوي
والملتقط التوبة ليست بعيب
الاذا شرط البكارة فبردها
لعدم المشروط (الاذا قبلها
البائع) لان الامتناع لحقه
فاذا رضى زال الامتناع
(ويعود الرد بالعيب القديم
بعد زوال) العيب (الحادث)
لعود الممنوع بزوال المانع
درر فبردها لمبيع مع نقصان
على الرابع نهر (ظهر عيب
بشرى) البائع (الغائب)

مطلب
الاصل للامام محمد من كتب
ظاهر الرواية وكافي الحاكم
جمع فيه كتب ظاهر الرواية

بشهوة) قال في البرازية قال انتم ناشي قول السرخسي التقبيل بشهوة يمنع الرد محمول على ما بعد العلم بالعيب
شربلاية قلت يخالف هذا الحل ما في الذخيرة واذا وطئها ثم اطلع على عيب لم يردها ويرجع بالنقصان
سواء كانت بكرا أو ثيبا الا أن يقبلها البائع كذلك وكذا اذا كان قبلها بشهوة أو لمساها بشهوة فان وطئها أو قبلها
بشهوة أو لمساها بشهوة بعد علمه بالعيب فهو رضى بالعيب فلا رد ولا رجوع بنقصان اه وكذا ما في الخاتية
لو قبضها فوطئها أو قبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يردها بل يرجع بنقصان العيب الخ ولا يرد قوله الا في لانه
استوفى ماها لان دواعي الوطء تأخذ حكمه في مواضع كافي حرمة المصاهرة فافهم (قوله ولنا أنه استوفى
ماها وهو جزؤها) أي فاذا ردها صار كأنه أمسك بعضها شرح المجمع وعلى في شرح درر البصار بأن الرد
بعيب فسخ العقد من أصله فيكون وطؤه في غير مملوكة له فيكون عيبا يمنع الرد وهذا في الثيب فالبكر يمنع ردها
بالعيب انصافا اه قلت وهذا التعديل اظهر لانه يشمل دواعي الوطء (قوله ولو الواطئ زوجها) أي الزوج
الذي كان من عند البائع أمالو زوجها المشتري لم يكن له ردها ووطئها أولا وان رضى بها البائع لحصول الزيادة
المنفصلة وهي المهر وانما تمنع الرد كما لم يوطئها أجنبي شبهة في يد المشتري لوجوب العقر على الواطئ بخلاف
مالو زوجها فلا رد ويرجع بالنقصان الا أن يرضى بها البائع كذلك لانها تعبت بعيب الرضى كذا في الذخيرة (قوله
ان ثيبا ردها) أي اذا لم ينقصها الوطء وكان الزوج ووطئها عند البائع أيضا أما اذا لم يكن ووطئها الا عند المشتري
لم يذكره محمد في الاصل واختلف المشايخ فيه والصحيح انه يردها ذخيرة (قوله ويرجع بالنقصان) كذا في الدرر
ومثله في البحر عن الظهيرية عند قول الكنز ومن اشترى ثوبا فقطعه الخ وعزاه في الشربلاية الى البدائع
وغرها ومثله أيضا ما ذكرناه اتفان الذخيرة والخاتية وفي كافي الحاكم ووطئها المشتري ثم وجد بها عيبا لا يردها به
ولكن تقوم وبها العيب وتقوم وليس بها عيب فان كان العيب ينقصها العشر يرجع بعشر الثمن اه ملخصا
وقال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم يرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردها
سواء كانت بكرا أو ثيبا ينقصها الوطء أولا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها أو لمساها بشهوة ويرجع بالنقصان
الا أن يقول البائع أنا قبلها اه فهذا نص المذهب فان الاصل للامام محمد من كتب ظاهر الرواية وكافي الحاكم
جمع فيه كتب ظاهر الرواية للامام محمد كما ذكره في الفقه والبحر في مواضع متعددة وبه سقط ما في الشربلاية
حيث قال وفي البرازية ما يخالفه حيث يجوز الرجوع بالنقص مع المس والتظر ومنعه مع الوطء اه قلت
وسقط به أيضا ما في البرازية أيضا من أن وطء الثيب يمنع الرد والرجوع بالنقصان وكذا التقبيل والمس بشهوة
قبل العلم بالعيب وبعده وكذا ما يأتي قريبا عن الخاتية فافهم (قوله فبانت ثيبا) أي بوطء المشتري وفي الخاتية
من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية على انها بكر ثم قال هي ثيب يريها القاضى النساء ان قلن بكرا كان القول
للبيع بلايين وان قلن ثيب فالقول للمشتري بيمينه وان ووطئها المشتري فان زايها كما علم انما ليست بكرا بلائب
والالزمت هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم اه ومشي الشارح على هذا التفصيل في خيار الشرط عند قول المصنف
وتم العقد بموته الخ لكن غلت نص المذهب ولهذا ذكر في القنية التفصيل المذكور عن أبي القاسم ثم روى
لكتاب آخر الوطء يمنع الرد وهو المذهب اه (قوله بل يرجع بأربعين درهما) فيه أن هذا العيب قد ينقص
القيمة أقل من هذا القدر وقد ينقصها أكثر منه فواجه هذا التعيين ط قلت قد يجاب بأن نقصان التوبة
كان كذلك في زمانهم (قوله التوبة ليست بعيب الخ) لانه ليس الغالب عدمها فصارت كالوشري دابة
فوجدتها كبيرة السن كما حقتناه أول الباب ثم لو شرط البكارة ولم توجد كان له الرد لانه من باب فوات الوصف
المرغوب كالوشري العبد على انه كاتب أو خباز وهذا لو وجدها ثيبا بغير الوطء والا فالوطء يمنع الرد ولو نزع
بلائب على المذهب كما علمت فافهم (قوله الا اذا قبلها البائع) أي رضى أن يأخذها بعد ما ووطئها المشتري
وهذا استثناء من قوله ويرجع بالنقصان (قوله ويعود الرد الخ) محل هذه الجملة عند قول المصنف سابقا
حدث عيب آخر عند المشتري رجوع بنقصانه ط (قوله لعود الممنوع) أشار به الى أن الرد لم يسقط وانما منع
منه مانع اذ لو كان ساقطا لماعاد ط (قوله مع النقصان) أي الذي يرجع به المشتري على البائع حين كان
الرد ممنوعا ط (قوله على الرابع) بناء على انه من زوال المانع وقيل لا رد لان الرد يسقط والساقط لا يعود
وقيل ان كان بدل النقصان قائما ثبت له الرد والا لا ط (قوله بشرى البائع) الاضافة على معنى من أي

بشري منه (قوله وأبنته) أي المشتري (قوله فوضعه) أي القاضي عند عدل أي عند أمين يحفظه
لبائعه وفي حاشية البحر للمزني وقد سئل عن نفقة الدابة وهي عند العدل على من تكون فأجبت أخذاً بما
في الذخيرة في آخر النفقات أنه لا يفرض القاضي لها على أحد نفقة لأن الدابة ليست من أهل الاستحقاق
والمشتري هو المالك والمالك يبقى عليه ديانة بأن يتفق عليها ولا يجبره القاضي (قوله ينفذ على الأظهر)
أي لو كان القاضي يرى ذلك كشافعي ونحوه بخلاف الحنفي كما حترمه في البحر وقد خاف في كتاب المفقود
وسياق تمامه في القضاء أن شاء الله تعالى (قوله قتل العبد المقبوض أو قطع) قيد بكونه مقبوضاً لأنه
لو قتل بعد البيع في يد البائع رجع المشتري بكل الثمن كما هو ظاهر ولو قطع عند البائع ثم باعه فمات عند المشتري
بسبب القطع قال في البحر رجع بالنقصان اتفاقاً وقيد بالقطع لأنه لو اشتراه مريضاً فمات عند المشتري أو عبداً
زني عند البائع فخلد عند المشتري فمات رجع بالنقصان اتفاقاً أيضاً وتمامه في البحر (قوله بسبب كان عند
البائع) أي فقط أما لو سرق عندهما فقطع بالسرقين فعندهما يرجع بنقصان السرقة الأولى وعنده لا يرده
بلا رضى البائع لا عيب الحادث وهو السرقة الثانية فإن رضى به رده المشتري ورجع بثلاثة أرباع الثمن والأربعة
ورجع برده لأن البذ من الآدمي نصفه وقد تلفت بالسرقين فيتوزع نصف الثمن بينهما فيسقط ما أصاب
المشتري ويرجع بالباقي وتمامه في الفتح وقدم الشارح هذه المسألة عن العيني أول الباب (قوله كقتل أوردة)
أي كالمقتل العبد رجلاً عبداً أو ردةً والأولى أن يقول كقتل وسرق ليكون بياناً للسبب القتل والقطع
(قوله ردةً المقطوع وأخذ ثمنهما) قال في المبسوط فإن مات من ذلك القطع قبل أن يرده لم يرجع إلا بنصف
الثمن فتح (قوله أو أمسكه) الأولى تأخير عن قوله وأخذ ثمنهما بأن يقول وله أن يمسك المقطوع ويرجع
بنصف ثمنه ط (قوله يجمع) عبارته ولو وجد العبد مباح الدم فقتل عنده فله كل الثمن ولو قطع بسرقة فهو مخير
أن شاء رده واسترد أو أمسك واسترد النصف وقال يرجع بالنقصان فيهما ولا يخفى أنها أحسن من عبارة
المصنف (قوله رجع الباعة بعضهم على بعض) أي بكل الثمن كما في الاستحقاق عند أبي حنيفة لأنه
أجراء مجرى الاستحقاق وهذا إن اختار الردة فإن أمسكه يرجع بنصف الثمن فيرجع بعضهم على بعض بنصف
الثمن وعندهما يرجع الأخير بالنقصان على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه لأنه بمنزلة العيب أما رجوع الأخير
فلأنه لما لم يبعه لم يصير حابساً للمبيع فلا مانع من الرجوع وأما بائعه فلا يرجع لأنه بالبيع صار حابساً له مع
إمكان الردة وقد علمت أن بيع المشتري للمعيب حابس للمبيع سواء علم أو لا فلا يمكنه الردة بعد ذلك فتح (قوله)
لكونه كالاستحقاق والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع بحر (قوله وصح البيع بشرط البراءة من كل
عيب) بأن قال بعثك هذا العبد على أني بريء من كل عيب ووقع في العيني لفظ فيه وهو سهل وما يأتي نهر
قلت ولا خصوصية لهذا اللفظ بل مثله كل ما يؤدى معناه ومنه ما تعورف في زماننا فيما إذا باع داراً مثلاً فيقول
بعثك هذه الدار على أنها كوم تراب وفي بيع الدابة يقول مكسرة مكسرة وفي نحو الثوب يقول حرقاً على
الزناد ويريدون بذلك أنه مشغل على جميع العيوب فإذا رضى المشتري لا خيار له لأنه قبله بكل عيب يظهر فيه
وكذلك قوله بعته على أنه حاضر حلال ويراد بيع هذا الحاضر بما فيه من أي عيب كان سوى عيب
الاستحقاق أي لو ظهر غير حلال أي مسروقاً أو مفصولاً يرجع عليه المشتري فهذا كله بمعنى البراءة من كل عيب
وتظهيره ما في البحر لو قبل الثوب بعيوبه يبرأ من الخروق وتدخل الرقع والرفو اه أي لو كان فيه خرق لا يرده
وكذا لو وجد مرقوعاً أو مرقوعاً وهو من رفوت الثوب رفوا من باب قتل أي أصلته ثم رأيت بعض المحشين
ذكر أن العلامة إبراهيم البكري سئل عن باع أمة وقال أبيعك الحاضر المنظور يريد بذلك جميع العيوب فأجاب
ليس للمشتري ردة الأمانة التي أبرأه عن جميع عيوبها اه ملخصاً (قوله وان لم يسم) أي لم يذكر أسماء العيوب
(قوله خلافاً للشافعي) حيث قال لا يصح إلا أن يبعد العيوب لأن في الإبراء معنى التخليك وتخليك المجهول
لا يصح زيلبي (قوله لعدم إفضائه إلى المنازعة) الأولى لعدم إفضائه إلى الضمير للبراءة قال في الفتح
ولنا أن الإبراء اسقاط حتى يتم: لا قبول كالمطلق نسوة أو أعنت عبده ولا يدري كم هم ولا أعيانهم والاسقاط
لا تطل جهالة الساقط لأنها لا تنفضى إلى المنازعة وتمامه فيه (قوله فلا ردة بعيب) أي موجوداً وحادثاً
(قوله بالموجود) لأن البراءة تتناول الثابت وهو الموجود وقت العقد فقط ولهما أن الملاحظ هو المعنى

وأبنته (عند القاضي فوضعه

عند عدل) فإذا هلك (هالك

على المشتري إلا إذا قضى)

القاضي (بالردة على بائعه)

لأن القضاء على الغائب

بلا خصم ينفذ على الأظهر

درر (قتل العبد) المقبوض

أو قطع بسبب) كان (عند

البائع) كقتل أوردة (ردة

المقطوع) أو أمسكه ورجع

بنصف ثمنه يجمع (وأخذ

ثمنهما) أي عن المقطوع

والمقتول ولو تداولته الأيدي

فقطع عند الأخير وقتل رجع

الباعة بعضهم على بعض وإن

عابوا بذلك لكونه كالاستحقاق

لا كالعيب خلافاً لهما (وصح

البيع بشرط البراءة من كل

عيب وان لم يسم) خلافاً

لشافعي لأن البراءة عن

الحقوق المجهولة لا تصح عنده

وتصح عند عدم إفضائه إلى

المنازعة (ويدخل فيه

الموجود والحادث) بعد العقد

(فيل القبض فلا ردة بعيب)

وخصه مالك ومحمد بالموجود

مطلب

في البيع بشرط البراءة من كل

عيب

مطلب

بأعده على أنه ككوم تراب

أو حرقاً على الزناد أو حاضر

حلال

كقوله من كل عيب به ولو قال
 بما يحدث مع عند الثاني
 وقد عند الثالث نهر (أرأه
 من كل دا فهو على) المرض
 وقبل على (ما في الباطن)
 واعتمده المصنف تبعاً
 للاختيار والجوهرة لأنه
 المعروف في العادة (وماسواه)
 في العرف (مرض) ولو أبرأه
 من كل غائله فهي السرقة
 والابق والزني (اشترى عبداً
 فقال لمن ساومه أياه اشتره
 فلا عيب به فلم يتفق بينهما البيع
 فوجد) مشتربه (به عيباً) فله
 (رده على بائعه) بشرطه
 (ولا يمنعه) من الرد عليه (أقراره
 السابق) بعدم العيب لأنه مجاز
 عن الترويج (ولو عينه) أي
 اعيب فقال لا عوربه أو لا شلل
 (لا) يردّه لاحاطة العلم به الآن
 لا يحدث مثله كالأصبع به
 زائدة ثم وجدها فله رده للتيقن
 بكذبه (قال) لا آخر (عبدى)
 هذا (أبى فاشتره منى فاشتره
 وباع) من آخر (فوجدته)
 المشتري (الثاني أبقا لا يردّه بما
 سبق من أقرار البائع) الأول
 (مالم يبرهن أنه أبى عنده)
 لأن أقرار البائع الأول ليس
 بحجة على البائع الثاني
 الموجود منه السكوت (اشترى
 جارية لها لبن فأرضعت صياله
 ثم وجد بها عيباً) كان له
 أن يردّها) لأنه استخدام
 بخلاف الشاة المصرة فلا يردّها
 مع لبنها أو صاع تمر بل يرجع
 بالنقصان على المختار شروح
 مجمع وحزرناء فيما علقناه
 على المنار

مطلب
 في مسألة المصرة

والفرض من هذا الشرط الزام العقد باسقاط المشتري حصه عن وصف السلامة ليلزم على كل حال ولا يبطال
 البائع بحال وذلك بالبراءة عن كل عيب يوجب للمشتري الرد والحادث بعد العقد كذلك فاقضى الفرض المعلوم
 دخوله فتح (قوله كقوله من كل عيب به) فانه لا يدخل فيه الحادث أجماعاً بجر (قوله ولو قال بما يحدث)
 أي باع بشرط البراءة من كل عيب وما يحدث بعد البيع قبل القبض فتح (قوله مع عند الثاني الخ) هذا على
 رواية المبسوط أما على رواية شرح الطحاوى فلا يصح بالإجماع وأورد على الثانية أنه لو أبرأه عن كل عيب يدخل
 الحادث عند أبي يوسف بالتقصيص فكيف يطله مع التقصيص وأجيب بمنع الإجماع لما علمت من رواية
 المبسوط ولئن سلم فالفرق أن الحادث يدخل تبعاً لتقرير غرضهما وكم من شيء لا يثبت مقصوداً ويثبت تبعاً أفاده
 في الفتح ونقل ط عن الحموى عن شرح المجمع أن الأصح وبه قطع الاكثرون أنه فاسد اه فهذا تصحيح لرواية
 شرح الطحاوى لكن لم أر ذلك في شرح المجمع المكي فله في شرح آخر فليراجع نعم في البحر عن البدائع أن
 البيع بهذا الشرط فاسد عندنا لأن الإبراء لا يحتمل الإضافة وإن كان اسقاطاً ففيه معنى التملك ولهذا لا يقبل
 الرد فلا يحتمل الإضافة نصاً كما التعليل فكان شرطاً فاسداً فافسد البيع اه وظاهر قوله عندنا أنه قول
 علمائنا الثلاث موافق لما في شرح الطحاوى فقول التهرانه مبنى على قول محمد غير ظاهر (قوله وقبل على
 ما في الباطن) من طحال أو ضاحيض من (قوله واعتمده المصنف) حيث قال وهذا ما عولنا عليه
 في المختصر اعتماداً على ما هو معروف في العادة والأفامث مشهور من المذهب الأول وانما قيدنا بالعادة لأن الداء
 في اللغة هو المرض سواء كان بالجوف أو بغيره اه قلت لكن عرفنا الآن موافق للغة (قوله فهي السرقة
 والابق والزني) هكذا روى عن أبي يوسف فتح وفي المصباح غائلة العبد فجوره وأباقه وبخود ذلك (قوله
 بشرطه) أي بالينة أو بأقرار البائع أو نكوله اه ح ومن شروط الرد أن لا يزيد زيادة مانعة من الرد ولا يوجد
 ما هو دليل الرضى بالعيب مما تروى ولا يرى البائع من عيوبه (قوله لأنه مجاز عن الترويج) رواج المتاع ففاه
 أي أنه أراد رواجه وتفاهه عند المشتري قال في المنع لظهور أنه لا يخلو عن عيب ما في تيقن القاضي بأن ظاهره
 غير مراده اه وفي الشربلية عن المحيط وهذا كمن قال لجاريته يا زانية يا مجنونة فليس بأقرار بالعيب ولكنه
 للشمية حتى قيل لو قال ذلك في الثوب أي قال لا اشتريه فلا عيب به يكون أقراراً ببني العيب لأن عيوب الثوب
 ظاهرة اه (قوله عبدى هذا آتى) أفاد باسم الإشارة أن العبد حاضر وأن قوله آتى بمعنى الماضي وهذا
 بخلاف ما إذا قال بعثك على أنه آتى أو على أنى يرى من أباقه وقبله المشتري الأول فإن الثاني يردّه عليه
 كما سنوضحه عند قوله باع عبداً الخ (قوله فوجدته المشتري الثاني آبقاً) بأن أبى عنده أيضاً لأن الأباق
 لا يكون عيباً لا يتركزه (قوله لا يردّه) أي على البائع الثاني (قوله أنه أبى عنده) أي عند البائع الأول
 المقر (قوله الموجود منه السكوت) يعنى والسكوت ليس تصديقه بمانعه لبائعه فيما أتزه فأما إذا قال البائع
 الثاني وجدته آبقاً الآن صار مصداقاً للبائع في أقراره بكونه آبقاً شربلية (قوله اشترى جارية الخ) قال
 في شرح الوهبانية وفي البرازية اشترى مرضعاً ثم أطلع بها على عيب ثم أمرها بالارضاء له الرد لأنه استخدام
 ولو حلب اللبن فأكله أو باعه لا يرد لأن اللبن جزء منها فاستنفذه دليل الرضى وفي الفتوى الحلب بلا أكمل
 أو بيع لا يكون رضى وحلب لبن الشاة رضى شرب أم لا (قوله لأنه استخدام) والاستخدام لا يكون
 رضى خائفة أي في المرة الأولى ويكون رضى في الثانية كما يأتي قريبا ومقتضاه أنه لو أمرها به ثانياً كان رضى
 لا لو أرضعته مرات بالامر الأول تأمل (قوله بخلاف الشاة المصرة) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا تصروا الأبل والغنم من إيساعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها فإن رضىها أمسكها وإن سخطها
 ردّها وصاعاً من تمر متفق عليه شرح التحرير وتصروا بضم التاء وفتح الصاد من التصرية وهي ربط ضرع
 الناقة أو الشاة وترك حلبها اليومين أو الثلاثة حتى يجتمع اللبن قال الشارح في شرحه على المنار وهو مخالف
 للقياس الثابت بالكتاب والسنة والإجماع من أن ضمان العدوان بالمثل أو القيمة والتمريس منها ما كان
 مخالفاً للقياس ومخالفته مخالفة للكتاب والسنة وإجماع المتقدمين فلم يعمل به لما تفرّد قيمة اللبن عند أبي
 يوسف وقال أبو حنيفة ويرجع على البائع بأرثها اه وفي شرح التحرير وقد اختلف العلماء في حكمها
 فذهب إلى القول بظاهر الحديث الآية الثلاثة وأبو يوسف على ما في شرح الطحاوى للاستيعابى فقلنا عن

(كلوا استخدمهما) في غير ذلك ففي
المسوط الاستخدام بعد العلم
بالعيب ليس برضى استحصا لان
الناس يتوسعون فيه فهو للاختبار
وفي البرازية الصحيح انه رضى في المرة
الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي
الصغرى انه مرة ليس برضى الاعلى
كره من العبد بجر (قال المشتري
ليس به) بالمبيع (اصبح زائدة
أينحوها مما لا يحدث) مثله في تلك
المدة (ثم وجد به ذلك كان له الرد)
بلا يمن لماتر (باع عبدا وقال)
للمشتري (برئت اليك من كل عيب
به الا الاباق فوجده أبقاؤه الرد
ولو قال الا باقه لا) لانه في الاول
لم يصف الاباق للعبد ولا وصفه به
فلم يكن اقرارا باباقه للعالم وفي
الثاني أضافه اليه فكان اخبارا
بأنه أتى فيكون راضيا به قبل
الشراء خاتمة وفيها لو برئ من
كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك
(مشتري) لعبد أو أمة (قال أعتق
البائع) العبد (أو دبر أو استولد)
الامة (أو هو حر الاصل وأنكر
البائع حلف) لعجز المشتري عن
الاثبات (فان حلف قضى على
المشتري بما قاله) من العتق ونحوه
لاقراره بذلك (ورجع بالعيب ان
علم به) لان المبطل الرجوع
ازالته عن ملكه الى غيره بانشاءه
أو اقراره ولم يوجد (حتى لو قال
باعه وهو ملك فلان وصدقه)
فلان (وأخذه لا) يرجع بالنقصان
لازالته باقراره كانه وهبه (وجد
المشتري لغنيمة محرزة) بدارنا
أو غير محرزة لو البيع (من الامام
أو أمينه) بجر قال المصنف
فقيد محرزة غير لازم (عيا لا يرد
عليهما) لان الامين لا ينتصب
خضما

أصحاب الامالى عنه والمذكور عنه للخطأ وابن قدامة انه يرد هاهنا مع قيمة اللبن ولم يأخذ أبو حنيفة ومجديه
لانه خبر مخالف للاصول اه والحاصل كما في الحقائق انه اذا اشتراها خلعها فوجدها قليلة اللبن ليس له أن يردّها
عندنا وعند الشافعي وغيره له أن يردّها مع اللبن لو قائما ومع صاع تمر لو لها الكاهل يرجع بالنقصان عندنا فعلى
رواية الاسرار لا وعلى رواية الطحاوي نعم قال في شرح المجموع وهو المختار لان البائع بفعل التصرية غرر
المشتري فصار كما اذا غرره بقوله انها لبون (قوله في غير ذلك) أى في غير الارضاع (قوله فهو للاختبار)
بالبا الموحدة أى لاجل أن يختبره ويتعنه ليعلم انه مع العيب يصلح له ام لا (قوله الاعلى كره من العبد) مخالف
لاطلاق ما مرّنه الاستحسان مع أن وجهه خفي تأمل (قوله لماتر) أى قريبا في قوله للتيقن بكذبه
(قوله فله الرد الخ) كذا في الفتح واستشكله في الشربلية بما في المحيط لو قال على اني برى من اباقه أو على
انه أتى وقبله المشتري الاول على ذلك يردّه الثاني عليه لانه ذكر هذا وصفا للايجاب أو شرطافيه والايجاب
يفتقر الى الجواب والجواب يتضمن إعادة ما في الخطاب فاذا قال المشتري قبل ذلك صار كأنه قال اشترت على
انه أتى فيكون اعترافا بكونه أبقا بغير خلاف قوله على اني برى من الاباق لانه لم يصف الاباق الى العبد ولا وصفه
به فلم يكن اعترافا بوجود الاباق للعالم لان هذا الكلام كما يحتمل التبري عن اباق موجود من العبد يحتمل
التبري عن اباق سيحدث في المستقبل فلا يصير مقتربا بكونه أبقا للعالم بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك اه
وكتب الشربلية في هامش الشربلية ان حق العبارة في كلام الفتح لو قال أنا برى من كل عيب الا باقه
لا يبرأ من اباقه فترده ولو قال الا اباق فليس له الرد اه وحاصله أن عبارة المصنف والفتح متقاربة لخالفهما
لما في المحيط أقول لا مخالفة ولا قلب اصلا وذلك أن ما في المحيط فيما اذا اشتراه كذلك ثم باعه لا سخر للمشتري
الا سخر رده على الاول بخلاف مسألة المصنف وبيانه انه اذا قال البائع الا باقه باضافة الاباق اليه يكون اخبارا
باباقه ويكون المشتري راضيا به قبل الشراء فلا يردّه باباقه عنده بخلاف الا اباق بلا اضافة ولا وصف اذ ليس
فيه اقرار باباقه للعالم فلم يوجد رضى المشتري به فله رده فلو فرض أن هذا المشتري باعه لا سخر فلا سخر رده عليه في
الصورة الاولى لافي الثانية وهذا هو المذكور في المحيط فتدبر (قوله لو برئ من كل حق له قبله دخل العيب
لا الدرك) لان العيب حق له قبله للعالم والدرك لا كذا في الذخيرة وبيانه لو قال المشتري للبائع ابرأك من كل
حق لي قبلك ثم ظهر في المبيع عيب ليس له دعوى الرد به لان الرد بالعيب من جملة الحقوق الثابتة له وقد ابرأه منها
بخلاف ما لو اشترى رجل عبدا مثلا فنحن له آخر الدرك أى ضمن له الثمن اذا ظهر العبد مستحقا ثم قال المشتري
للضامن ابرأك من كل حق لي قبلك لا يدخل الدرك فلو استحق العبد كان للمشتري الرجوع على الضامن بالثمن
لانه لم يكن له وقت البراء حق الرجوع بالثمن لانه يتوقف على وجود الاستحقاق ثم على القضاء للمستحق على
البائع بالثمن لان عجزه عن الاستحقاق لا يمتنع البيع في ظاهر الرواية ما لم يقض له بالثمن على البائع فلم يجب على
الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل كما في الهداية من الكفالة فثبت ذلك الحق في الحال لم يدخل في
البراء المذكور (قوله لعجز المشتري عن الاثبات) اللام للتوقيت أى حلف البائع وقت عجز المشتري أما لو
برهن المشتري فانه يردّه على البائع (قوله ان علم به) أى علم أن به عيبا بعد قوله ما ذكر (قوله لان المبطل
للرجوع ازالته عن ملكه الى غيره بانشاءه) أى بأن باعه أو أعتقه على مال أو كاتبه ثم اطلع على عيب لانه صار
حائسا له بحبس بدله بخلاف ما اذا أعتقه بلا مال أو دبره أو استولد الامة ثم اطلع على عيبه فانه لا يبطل الرجوع
بالنقصان لان ذلك انهاء للملك كما مرّ تقرير ذلك لكن قديط الرجوع بدون ازالة عن ملكه الى غيره كما
لو استهلكه فكللامه مبنى على الغالب فافهم (قوله او اقراره) مثاله ما فرعه عليه بقوله حتى لو باع الخ
(قوله وصدقه فلان) فلو كذبه رده بالعيب لبطلان اقراره بتكذيبه عزيمة عن الكافي (قوله كانه وهبه)
قال في الكافي ولا نفي به انه عليك لكن القليل يثبت مقتضى للاقرار ضرورة فجعل كأنه ملكه بعد الشراء
ثم اقربه اه عزيمة (قوله لغنيمة) أى لشيء خنوم من الكفار (قوله بجر) ونصه ثم اعلم أن الامام
يصح بيعه للغنائم ولو في دار الحرب كما في التلخيص وشرجه وقولهم لا يصح بيعها قبل القسمة وفي دار الحرب محمول
على غير الامام وأمينه اه قلت لكن قيد في الذخيرة بيع الامام بقوله لمصلحة رآها فأقاد قيدا آخر وهو أنه
لا يبيع غير مصلحة (قوله قال المصنف الخ) ودد على صاحب الدرك (قوله لان الامين لا ينتصب خصما)

(بل) ينصب له الامام خصما فترد
 على (منصوب الامام ولا يحلفه)
 لان فائدة الحلف التناول ولا يصح
 نكوله واقتراره (فاذا رده عليه)
 المعبى (بعد ثبوته يباع ويدفع
 الثمن اليه ويرد النقص والفضل
 الى محله) لان الغرم بالغنم درر
 (وجد) المشتري (بشربه عيبا
 وأراد الرد به فاصطلماعلى أن
 يدفع البائع الدراهم الى المشتري
 ولا يرد عليه جاز) ويجعل حطامن
 الثمن (وعلى العكس) وهو أن
 يصطلماعلى أن يدفع المشتري
 الدراهم الى البائع ويرد عليه
 (لا) يصح لانه لا وجه له غير الرشوة
 فلا يجوز وفي الصغرى ادعى عيبا
 فصالحه على مال ثمرا أو ظهر
 أن لا عيب للبائع أن يرجع بما
 أدى ولو زال بمعالجة المشتري لا
 قنية (رضى الوكيل بالعيب لزم
 الموكل ان كان المبيع مع العيب)
 الذى به (يساوى الثمن) المسمى
 (والا) يساوه (لا) يلزم الموكل
 اه (فروع) لا يحل كتمان العيب
 في مبيع أو غنم لان الغش حرام
 الا في مسألتين الاولى الاسير
 اذا اشترى شيئا ثم ودفع الثمن
 مفشوشا جاز ان كان حرا لاعداء

مطلبه
 في الصلح عن العيب

مطلبه
 في جله ما يثبت به خيار العيب

المراد بالامين ما يمت الامام ليوافق الدليل المستدعى لان الامام نفسه أمين بيت المال هزيمة وبين في الذخيرة
 وجه كونه لا ينتصب خصما بأن يبيع الامام خرج على وجه القضاء بالنظر للغانين فلو صار خصما خرج بعه
 عن أن يكون قضاء لان القاضي لا يصلح خصما اه (قوله ولا يحلفه) اى لا يحلف منصوب الامام لو لم يكن
 عند المشتري بينة قال في البحر ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يمين عليه لو أنكر وانما هو خصم لا يمينه بالبينه كلاب
 ووصيه في مال الصغير بخلاف الوكيل بالخصومة اذا أقر على موكله في غير مجلس القضاء فانه وان لم يصح لكنه
 ينزل به اه قلت لكن في الذخيرة فلو أقر منسوب الامام لم يصح اقراره ويخرجه القاضي عن الخصومة
 وينصب للمشتري خصما آخر اه ومقتضاه انه مثل الوكيل بالخصومة تأمل (قوله ولا يصح نكوله واقتراره)
 المناسب أن يقول ولا يصح نكوله لانه ما بذل أو اقرار ولا يصح بذله ولا اقراره اه ح (قوله ويرد النقص
 والفضل الى محله) اى ان نقص الثمن الاخر عن الاول ان كان المبيع من الاربعة أخماس يعطى منها وان كان
 من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه ح عن الدرر (قوله لان الغرم بالغنم) المراد به
 هنا أن الغرم وهو رد النقص الى المشتري بسبب الغنم وهو رد الفضل الى محله (قوله الدراهم) الاولى دراهم
 بالتكثير ط (قوله لا يصح) الا اذا حدث به عيب عند المشتري كما يحسنه الخياط الرملى قلت ويستثنى أيضا
 ما اذا لم يقتر البائع بالعيب لما في جامع الفصولين شراء بمانة وقبضه فطعن بعيب قصاصا على أن يأخذه البائع
 ويرد مائة الا واحد اقال ان أقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد باقي الثمن والامالك الباقي وهو قول ابى
 يوسف اه (قوله لانه لا وجه له غير الرشوة) في جامع الفصولين لانه ربا ولا صاحب البحر رسالة في الرشوة ذكر
 ط هنا حاصلها ومحل الكلام عليها في القضاء وسنذكره هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولو زال بمعالجة لا)
 اى لا يرجع وعبر عنه في جامع الفصولين بقيل حيث قال ولو قبض بدل الصلح وزال ذلك العيب يرد بدل الصلح
 وقيل هذا لو زال بلا علاج فان زال بعلاجه لا يرد اه (فرع) لو شراها فوجد عيبا فصالح احدهما البائع
 من حصته فليس للاخر أن يخاصم وهذا فرع مسألة ان رجلين لو شرا فوجد عيبا ليس لاحدهما الرد بدون
 الاخر عنده وعندهما الكل منهما رد حصته جامع الفصولين (قوله رضى الوكيل بالعيب) اى الوكيل
 بالشراء (قوله يساوى الثمن المسمى) اى الذى اشتراه به كفى الخائنة عن المشتري بعد ما ذكر قول آخر وهو
 انه ان كان قبل قبض المبيع لزم الموكل لو العيب يسيرا والا فيلزم الوكيل وان اليسير ما لا يفوت جنس المنفعة
 كقطع يد واحدة وفق عین بخلاف قطع اليدين وفق العينين فهو فاحش وذكر أن السرخصى قال ان
 ما لا يدخل تحت تقويم المنقوتين فاحش بأن لا يقومه أحد مع العيب بقيمة الصحيح وان ما في المشتري قريب من
 هذا ثم قال وفي الزيادات ان رضى قبل القبض لزم الموكل وان بعده لزم الوكيل ولم يفصل بين اليسير والفاحش
 والصحيح ما في المشتري سواء كان قبل القبض أو بعده لانه يصير كأنه اشتراه مع العلم بالعيب فان كان لا يساوى ذلك
 الثمن لا يلزم الاخر اه قافهم (تنبيه) قال في البحر والى هنا ظهر أن خيار العيب يستقط بالعلم به وقت
 البيع أو وقت القبض او الرضى به بعدهما أو اشتراط البراءة من كل عيب أو الصلح على شئ أو الاقرار بأن لا عيب
 به اذا عينه كقوله ليس باقى فانه اقرارا بتقاء الا باقى بخلاف قوله ليس به عيب كما مر اه ملخصا (قوله
 لان الغش حرام) ذكر في البحر أول الباب بعد ذلك عن البرازية عن الفتاوى اذا باع سلعة معيبة عليه البيان
 وان لم يبين قال بعض مسايخنا يفسق وترد شهادته قال الصدر لا تأخذه اه قال في النهر اى لا تأخذ بكونه
 يفسق بمجرد هذا لانه صغيرة اه قلت وفيه نظر لان الغش من أكل اموال الناس بالباطل فكيف يكون صغيرة
 بل الظاهر في تعليل كلام الصدر أن فعل ذلك مرة بلا اعلان لا يصير به مردود الشهادة وان كان كبيرة كما في شرب
 المسكر (قوله الاولى الاسير اذا اشترى شيئا الخ) عبارة الاشياء عن الولوجية اشترى الاسير المسلم من دار
 الحرب ودفع الثمن الخ والمتبادر منه أن الاسير قاعل الشراء كما هو صريح عبارة الشارح وليس كذلك بل
 هو منعه لانه نص عبارة الولوجية هكذا رجل اشترى الاسير من أهل الحرب وأعطاهم الزئوف والمستوفة
 أو اشترى بعروض وأعطاهم العروض المغشوشة جاز لان شراء الاحرار ليس بشراء ليجب عليه المال المسمى
 لكنه طريق تخليصهم فكيفما استطاع تخليصهم له أن يفعل وعلى هذا قالوا اذا اضطر المرء الى اعطاء جعل
 العوان اجراءه أن يعطيه الزئوف والمستوفة وينقص الوزن بدليل مسألة الاسير وهذا اذا كان الاسراء احرا

الثانية يجوز اعطاء الزبوف
والناقص في الجبايات أشياء
وفيه رد المبيع بعيب بقضاء
فسخ في حق الكل الا في
مسألة من احدهما لو احوال
البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب
بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية
لوبياعه بعد الرد بعيب بقضاء
من غير المشتري وكان منقولا
لم يجوز قبل قبضه ولو كان فسخا
لحاز وفي البرازية شري عبد
ففتن له رجل عيوبه فاطلع
على عيب ورده لم يضمن لانه
ضمنان العهدة وضمنه الثاني
لانه ضمنان العيوب وان ضمن
السرقه أو الحرية أو الجنون
أو العمي فوجده كذلك ضمن
الثن وفي جواهر الفتاوى
شري ثمة كرم ولا يمكن قطافها
لغلبة الزنا بيران بعد القبض لم
يرده وان قبله فان انتقص المبيع
بتناول الزنا برفله النسخ لتفرق
الصفقة عليه

* (باب البيع الفاسد) *

مطلب
في ضمان العيوب

فان كانوا عبيدا لايسته شي من ذلك اذا دخل بأمان اه ومثله في الخاينة رجل اشترى الاسراء من أهل الحرب
جاز له أن يعطيهم الزبوف والمغشوش لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة وان كان الاسراء عبيدا
لا يسه ذلك اه (قوله في الجبايات) جمع جباية بالباء الموحدة قال في فتح القدير الجبايات الموقوفة
على الناس ببلاد فارس على الضياع وغيرها للسلطان في كل يوم أو شهر أو ثلاثة أشهر فانها ظلم يرى ونقل قبله
ما قدمناه آنفا عن الوالوجية من مسألة جعل العوان (قوله فسخ في حق الكل) أي المتبايعين وغيرهما
وقد ذكر ذلك في البحر عند قول الكز ولوبياع المبيع فرد عليه الخ ثم أورد على ذلك مسائل منها مسألة الحوالة
المذكورة ومنها انه لو كان المبيع عقارا فرد بعيب لم يبطل حق الشفع في الشفعة ولو كان فسخا بطلت
الحوالة والشفعة ثم ذكر انه أجاب في المعراج بأنه فسخ فيما يستقبل لافي الاحكام الماضية بدليل أن زوائد
المبيع للمشتري ولا يرد هاهنا مع الاصل قلت وعليه فلا محل للاستثناء الذي ذكره الشارح تأمل (قوله لو احوال
البائع بالثمن) صورة المسألة كما في الذخيرة باع عبدا من رجل بألف درهم ثم ان البائع احوال غريم على المشتري
حوالة مقيدة بالثمن فمات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أورد العبد بخيار رؤية او بخيار شرط او بخيار عيب
قبل القبض أو بعده لا تبطل الحوالة استحصانا لانها تعتبر متعلقة بمنزل ما اضيفت الحوالة اليه من الدين فلا تكون
متعلقة بعين ذلك الدين وتعتبر مطلقة اذا ظهر أن الدين لم يكن واجبا وقت الحوالة وقيد بما اذا احوال البائع لانه
اذا احوال المشتري البائع ثم رد المشتري بالعيب بقضاء فان التناهي يبطل الحوالة يرى قلت ولم يذكر أن المشتري
أحوال البائع على آخر حوالة مقيدة قطا ههنا مطلقا مع انه صرح في الجوهره من الحوالة بأن المطلقة لا تبطل
بمحال ولا تنقطع فيها المطالبة مع أن المقيدة هنا بقيت والمطلقة بطلت لكن بقاء المقيدة هنا استحسان كما علمت
والقياس بطلانها اذا ظهر بطلان المال الذي قيدت به وهو الثمن هنا وانما بطلت المطلقة هنا لبطلان المال الذي
كان للضمان وهو البائع وانما لا تبطل المطلقة بطلان ما على المحال عليه تأمل (قوله ثم رد المبيع) بالبناء
للمجهول أي رد المشتري على البائع (قوله من غير المشتري) أما لوبياعه منه ثانيا جاز ط ولا يرد عليه
ما سبكه المصنف في فصل التصرف في المبيع والثن من انه لوبياع المنقول من بائعه قبل القبض لم يصح لان ذلك
فيما اذا كان العقد الاول باقيا بدليل ما ذكره في باب الاقالة من انها فسخ في حقهما فيجوز للبائع بيعه من المشتري
قبل قبضه (قوله وكان منقولا) احتراز عن العقار لجواز بيعه قبل قبضه خلافا لمحمد وزفر أفاده ط (قوله
لانه ضمنان العهدة) وهو باطل عند الامام للاشتباه كما سيأتي في الكفالة ان شاء الله تعالى وهما لما ضمن عيوبه
يحتمل أن المراد انه يداويه منها ويحتمل أن يضمن له النقصان أو انه يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان
الضمنان فاسدا ط (قوله لانه ضمنان العيوب) أي وهو عنده ضمان الدرك كما في الهندية فهو كما مسألة
المذكورة بعد ط (قوله ضمن الثمن) أي للمشتري ولو مات عنده قبل أن يرده وقضى على البائع بنقصان
العيب كان للمشتري أن يرجع على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يجحد من العيوب فيه من الثمن فهو جائز في
قول أبي حنيفة وأبي يوسف فان رد المشتري رجع على الضامن بذلك كما يرجع على البائع ذخيرة (قوله
لم يرده) لانه عيب حدث عند المشتري ط (قوله وان قبله) أي وان حصلت الغلبة قبل القبض ط (قوله
لتفرق الصفقة عليه) أي هلاك بعض المبيع قبل قبضه باقصة سماوية وقد مناعن جامع القصولين انه يطرح
عن المشتري حصة النقصان من الثمن وهو مخير في الباقي بين أخذه بحصته أو تركه والله سبحانه وتعالى
أعلم

* (باب البيع الفاسد) *

أخره عن الصحيح اكونه عقد انحأفا للدين كما أوضحه في الفتح وسيأتي انه معصية يجب رفعها وسيأتي في باب
الربا أن كل عقد فاسد فهو ربا يعني اذا كان فسادا بالشرط الفاسد وفي القاموس فسد كفسد وقع ودكرم
فساد او فسادا صلح فهو فاسد وفسيد ولم يسمع انفسد اه ونقل في الفتح انه يقال للحم الذي لا ينفع به لدود
ونحوه يطل واذا أتن وهو بحيث ينتفع به فسد اللحم وفيه مناسبة للمعنى الشرعي وهو ما كان مشروعا بأصله
لا بوصفه ومرادهم من مشروعية أصله كونه ما لا متقوم الا لجوارزه وحمته لان فسادا يمنع صحته أو أطلقوا

المراد بالفساد الممنوع مجازاً
عرفنا فيم الباطل والمكروه
وقد يذكر فيه بعض الصحيح تبعاً
وكل ما أورث خللاً في ركن
البيع فهو مبطل وما أورثه
في غيره ففسد (بطل بيع
مأليس بمال) والمال ما يميل
إليه الطبع ويجري فيه البذل
والمنع دور

مطلب

في أنواع البيع

مطلب
البيع الموقوف من قسم الصحيح

المشروعية عليه نظراً إلى أنه لو خلا عن الوصف لكان مشروعاً وأما الباطل ففي المصباح بطل الشيء بطلًا
وبطولا وبطلاناً بضم الـواو ثل فسد أو سقط حكمه فهو باطل والجعل باطل أو باطيل اه وفيه مناسبة
للمعنى الشرعي وهو ما لا يكون مشروعاً لا بأصله ولا بوصفه وأما المكروه فهو لغة خلاف المحبوب واصطلاحاً
ما نهى عنه لجوار كالباع عند أذان الجمعية وعرفه في البناء بما كان مشروعاً بأصله ووصفه ~~يمكن~~ نهى عنه
لجوار ويمكن إدخاله تحت الفساد أيضاً على إرادة الاعتم وهو ما نهى عنه فيشمثل الثلاثة كما في البحر (قوله
المراد بالفساد الممنوع الخ) قد علمت أن الفساد مبين للباطل لأن ما كان مشروعاً بأصله فقط يبين ما ليس
بمشروع أصلاً وأيضاً حكم الفساد أنه يفيد الملك بالقبض والباطل لا يفيد أصله وتبين الحكمين دليل تبيينهما
فاطلاق الفساد في قولهم باب البيع الفاسد على ما يشمل الباطل لا يصح على حقيقته فاما أن يكون لفظ الفساد
مشتركا بين الاعتم والاختصاص أو يجعل مجازاً عرفياً في الاعتم لأنه خير من الاشتراك وتعمامه في الفتح ثم اعلم أن
البيع جائز وقد مر بأقسامه وغير جائز وهو ثلاثة باطل وفاسد وموقوف كذا في الفتح وأراد بالجائز الناقد
وبعقله غيره لا الحرام إذ لو أريد ذلك لخرج الموقوف لما قالوه من أن بيع مال الغير بلا إذنه بدون تسليم ليس
بمعصية على أنه في المستصحب جعله من قسم الصحيح حيث قال البيع نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم
وغير لازم نهر وذكر في البحر أن البيع المنهي عنه ثلاثة باطل وفاسد ومكروه نهر بما وقد مر وما لا نهى
فيه ثلاثة أيضاً نافذ لازم ونافذ ليس بلازم وموقوف فالأول ما كان مشروعاً بأصله ووصفه ولم يتعلق به حق
الغير ولا خيار فيه والثاني ما لم يتعلق به حق الغير وفيه خيار والموقوف ما يتعلق به حق الغير وحصره
في الخلاصة في خمسة عشر قلت بل أوصله في التهراتين فثلاثين كما سيأتي في باب بيع القضي ثم قال في
البحر والصحيح يشمل الثلاثة لأنه ما كان مشروعاً بأصله ووصفه والموقوف كذلك فهو قسم منه وهو الحق لصديق
التعريف وحكمه عليه فان حكمه إفاضة الملك بلا توقف على القبض ولا يضرب توقفه على الإجازة كتوقف ما فيه
خيار على استناطه اه قلت ينبغي استثناء بيع المكروه فانه موقوف على إجازته مع أنه فاسد كما حققناه أول
اليوم وحذرنا هناك أيضاً أن بيع الهزل فاسد لا باطل وان كان لا يفيد الملك بالقبض لكونه أشبه البيع
بالتخيير وليس كل فاسد يملك بالقبض كما سيأتي (قوله في ركن البيع) هو الإيجاب والقبول بأن كان من
مجنون أو وصي لا يعقل وكان عليه أن يزيد أو في محله أعني المبيع فان الخلل فيه مبطل بأن كان المبيع ميتة
أو دماً أو حرّاً أو خيراً كما في ط عن البدائع (قوله وما أورثه في غيره) أي في غير الركن وكذا في غير المحل وذلك
بأن كان في الثمن بأن يكون خيراً مثلاً وبأن كان من جهة كونه غير مقدور التسليم أو فيه شرط مخالف مقتضى
العقد فيكون البيع بهذه الصفة فاسداً لا باطلاً لسلامة ركنه ومحله عن الخلل كما في ط عن البدائع وبه ظهر
أن الوصف ما كان خارجاً عن الركن والمحل (تنبيه) في شرح مسكين ثم الضابط في تمييز الفاسد من الباطل
أن أحد العوضين إذا لم يكن ما لا في دين سماوي فالبيع باطل سواء كان مبيعاً أو غنماً فبيع الميتة والدم والحر
باطل وكذا البيع به وإن كان في بعض الأديان ما لا دون البعض ان ~~يمكن~~ اعتباره غنماً فالبيع فاسد فبيع
العبد بالحر أو الحر بالعبد فاسد وإن تعين كونه مبيعاً فالبيع باطل فبيع الحر بالدرهم أو الدرهم بالحر باطل اه
قلت وهذا الضابط يرجع إلى الفرق بينهما من حيث المحل فقط وما مر من حيث الركن والمحل فهو أعم فافهم
(قوله بطل بيع مأليس بمال) أي مأليس بمال في سائر الأديان بقوله والبيع به فان ما يبطل سواء كان
مبيعاً أو غنماً مأليس بمال أصلاً بخلاف نحو الحر فان بيعه باطل إذا تعين كونه مبيعاً أما لو أمكن اعتباره غنماً
فبيعه فاسد كما علمته من الضابط المذكور آنفاً لأن البيع وإن كان مبناه على البدلين لكن الأصل فيه المبيع
دون الثمن ولذا ينفسخ البيع بهلاك المبيع دون الثمن ولأن الثمن غير مقصود بل هو وسيلة إلى المقصود وهو
الانتفاع بالأعيان (قوله والمال) أي من حيث هو لا المذكور قبله لأن التعريف المذكور يدخل فيه الحر
فهو مال وإن لم تكن متقومة ولذا قال بعده وبطل بيع مال غير متقوم كعمر وخنزير فإن المتقوم هو المال المباح
الانتفاع به شرعاً وقد مر أن البيع يعرف بالمال بما يميل إليه الطبع ويمكن أخاره لوقت الحاجة وإنه خرج
بالأخار المنفعة فهي ملك لا مال لأن الملك ما من شأنه أن تصرف فيه بوصف الاختصاص كما في التلويح فالأولى
ما في الدرر من قوله المال موجود يميل إليه الطبع الخ فانه يخرج بالوجود والمنفعة فافهم ولا يرد أن المنفعة

مطلب
في تعريف المال

تلك بالاجارة لان ذلك تملك لا يبيع حقيقة ولذا قالوا ان الاجارة بيع المنافع حكاي آت فيها حكم البيع وهو التملك لاحقيقته فاعتنم هذا التعبير (قوله نخرج التراب) اي القليل مادام في محله والافقد يعرض له بالنقل ما يصير به فالاعتبار بوجه الماء ونخرج أيضا نحو حبة من حنطة والعذرة الخالصة بخلاف الخلوطة بتراب ولذا جاز بيعها كسرقين كما يأتي ونخرج أيضا المنفعة على ما ذكرنا آتفا (قوله والميتة) بفتح الميم وسكون الباء التي ماتت حنطت انفسها لا بسبب وتشديد الباء المكسورة التي لم تمت حنطت انفسها بل بسبب غير الذكاة كالخنقة والموتة فوح افندي ولم أر هذا الفرق في القاموس ولا في الصباح ولا غيرهما فراجعهم (قوله ولا فرق في حق المسلم الخ) أما في حق الذمي فيراد بها الاول وأما الثاني فاختلفت عباراتهم فيه ففي التجنيس جعله قسما من الصحيح لانهم يدينونه ولم يحكم خلافا وجعله في الايضاح قول أبي يوسف وعند محمد لا يجوز وجزم في الذخيرة بفساده وجعله في البحر من اختلاف الروايتين نهر وعبرة البحر وحاصله أن فيما لم يمت حنطت أنفه بل بسبب غير الذكاة روايتين بالنسبة الى الكافر في رواية الجواز وفي رواية الفساد وأما البطلان فلا وأما في حقنا فالكل سواء اه وذكر ط أن عدم الفرق في حقنا في الخنقة مثلا اذا قولت بدراهم حتى تعين كونها مبيعا أما اذا قولت بعين أمكن اعتبارها ثمنا فكان فاسدا بالنظر الى العوض الا تخربا لابل بالنظر اليها وهذا ما اقتضاه الضابط السابق اه (قوله التي ماتت حنطت انفسها) الحنط الهلاك يقال مات حنطت أنفه اذا مات بغير ضرب ولا قتل ومعناه أن يموت على فراشه فيتنفس حتى يتقضى ربه ولهذا خص الانف مصباح (قوله او بخنق) مثل كتف ويسكن تخفيفا مصباح (تنبيه) لم يذكرنا حكم دودة القرمز أما اذا كانت حية فينبغي جريئنا الخلاف الآتي في دود القز وبرزه ويضه وأما اذا كانت ميتة وهو الغالب فأنما على ما بلغنا تخنق في الكلس او الخنق يقتضي ما مر بطلان بيعها بالدرهم لانها ميتة وقد ذكر سيدي عبد الغني التالبي في رسالة أن بيعها باطل وأنه لا يضمن متلفها لانها غير مال قلت وفيه انها من أعز الاموال اليوم وبصدق علمها تعريف المال المتقدم ويحتاج اليها الناس كثيرا في الصباغ وغيره فينبغي جواز بيعها كببيع السرقة والعذرة المختلطة بالتراب كما يأتي مع أن هذه الدودة ان لم يكن لها نفس سائلة تكون ميتتها طاهرة كالذباب والعوض وان لم يجز أكلها وسبأ في أن جواز البيع يدور مع حل الانتفاع وأنه يجوز بيع العلق للعاجة مع أنه من الهوام وبيعها باطل وكذا بيع الحيات للتداوي وفي القنية وبيع غير السمك من دواب البحر لوله ثمن كالسنة ووجود الخنز ونحوها يجوز والا فلا وجل الماء قبل يجوز حيا لا ميتا والحسن أطلق الجواز اه فتأمل ويأتي له مزيد بيان عند الكلام على بيع دود القز والعلق (قوله والبيع به) أي بما ليس بمال (قوله والمعدوم كببيع حق التعلی) قال في الفتح وإذا كان السفل لرجل وعلوه لا تخرف قطا أو سقط العلو وحده فباع صاحب العلو علوه لم يجز لان المبيع حينئذ ليس الا حق التعلی وحق التعلی ليس بمال لان المال عين يمكن احرارها وامساكها ولا هو حق متعلق بالمال بل هو حق متعلق بالهواء وليس الهواء مالا يباع والمبيع لا بد أن يكون أحدهما بخلاف الشرب حيث يجوز بيعه تبعا للارض فلو باعه قبل سقوطه جاز فان سقط قبل القبض بطل البيع لهلاك المبيع قبل القبض اه والحاصل أن بيع العلو صحيح قبل سقوطه لا بعده لان بيعه بعد سقوطه بيع لحق التعلی وهو ليس بمال ولذا عبر في الكنز بقوله وعلو سقط وعبر في الدرر بحق التعلی لانه المراد من قول الكنز وعلو سقط كما علمته من عبارة الفتح فالمراد من العبارتين واحد فلذا افسر الشارح احدهما بالآخرى ففعلا لم يتوهم من اختلاف المراد منه ما فافهم (تنبيه) لو كان العلو لصاحب السفل فقال بعتك علو هذا السفل بكذا صح ويكون سطح السفل لصاحب السفل وللمشتري حق القرار حتى لو انهدم العلو كان له أن يبني عليه علوا آخر مثل الاول لان السفل اسم لمبنى مسقف فكان سطح السفل مستقلا للسفل خائفة (قوله لانه معدوم) يعني عنه قول المصنف والمعدوم أفاده ط (قوله ومنه) أي من بيع المعدوم (قوله بيع ما اصله غائب) أي ما يثبت في باطن الارض وهذا اذا كان لم يثبت أو ثبت ولم يعلم وجوده وقت البيع والاجاز يبيعه كما يأتي قريبا (قوله وخنق) بضم الفاء وبضمين قاموس (قوله كورد ويا سمين) فانه يخرج بالتدريج ط (قوله وورق فرصاد) قيل هو التوت الاحمر وقال ابو عبيد هو التوت وفي التهذيب قال الليث الفرصاد شجر معروف مصباح (قوله وبه أفتى بعض مشايخنا) بالياء في مشايخ لابلهمزة قال القهستاني وأفتى العقيلي وغيره بجوازه

نخرج التراب ونحوه (كلام)
المسفوح بخارج بيع كبد وطحال
(والميتة) سوى سمك وجراد ولا فرق
في حق المسلم بين التي ماتت حنطت
انفسها او بخنق ونحوه (والحرز
والبيع به) أي جعله ثمنا بادخال
الياء عليه لان ركن البيع مبادلة
المال بالمال ولم يوجد (والمعدوم
كببيع حق التعلی) أي علو سقط
لانه معدوم ومنه بيع ما اصله غائب
يكزروا وخنق او بعض معدوم كورد
ويا سمين وورق فرصاد وجوز
مالم لا يتعامل الناس وبه أفتى
بعض مشايخنا عملا بالاستحسان

مطلب
في بيع الغيب في الارض

مطلب
في بيع اصل الفصفصة

هذا اذا ثبت ولم يعلم وجوده فاذا علم جازوله خيار الرؤية وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى شرح مجمع (والمضامين) مافي ظهور الالباء من المني (والملاقيع) جمع ملقوحه مافي البطن من الجنين (والنتاج) بكسر النون حبل الحبله اي نتاج التاج لدابة أو آدمي (ويصح أمة تين انه) ذكر الضمير لتذكير الخبر (عبد وعكسه) بخلاف البهائم والاصل أن الذكور والانثى من بنى آدم جنسان حكما فيبطل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح ويتخير لقوات الوصف (ومتروك التسمية عمدا) ولومن كافر بزانية

مطلب
فيما اذا اجتمعت الاشارة مع التسمية

بتبيعة الموجود اذا كان اكثر من المعدوم اه ط قلت وهو رواية عن محمد وقد مننا الكلام عليه في فصل مايدخل تبعا (قوله هذا اذا ثبت الخ) الاشارة الى قوله ما اصله غائب وكان الاولى أن يقول هذا اذا لم يثبت أو ثبت ولم يعلم وجوده فانه لا يجوز بيعه فيه كما في ط عن الهندية (قوله وله خيار الرؤية الخ) قال في الهندية ان كان المبيع في الارض مما يكال أو يوزن بعد القلع كالثوم والجزر والبصل فقلع المشتري شيئا باذن البائع أو قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت الكيل أو الوزن اذا رأى المقلوع ورضى به لزم البيع في الكل وتكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خبره قال في الجروان كان يباع بعد القلع عددا كالقفل فقلع البائع أو قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه الكل لانه من العدديات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد وان قلعه بلاذن البائع لزمه الكل إلا أن يكون ذلك شيئا يسيرا وان أبي كل القلع تبرع متبرع بالقلع أو فسخ القاضى العقد اه ط قلت بقي شيء لم أر من نبه عليه وهو ما يكون أصله تحت الارض ويبقى سنين متعددة مثل الفصفصة تزرع في أرض الوقف وتكون كالشكر دار للمستأجر في زمانها فاذا باع ذلك الاصل وعلم وجوده في الارض صح بيعه لكنه لا يرى ولا يقصد قلعه لانه اعتد للبقاء فهل للمشتري فسخ البيع بخيار الرؤية الظاهر نعم لأن خيار الرؤية يثبت قبل الرؤية تأمل (قوله) مافي ظهور الالباء من المني موافق لما في الدرر والمنع وعبرة البحر المضامين جمع مضمونه مافي أصلا بالليل والملاقيع جمع ملقوح مافي بطونها وقيل بالعكس (قوله والملاقيع الخ) يجب أن يحمل ههنا على ما سيكون والا كان جلا وسيأتي أن بيع الحمل فاسد لا باطل درر قلت وفي فساد كلام سيأتي (قوله والنتاج بكسر النون) كذا ضبطه النووي واختاره المصنف يعني صاحب الدرر وضبطه الكاكي بفتح النون وهو مصدر تجت التسمية على البناء للمفعول والمراد به هنا المتزوج وفسره الزيلعي والرازي ومسكين بحبل الحبله وتبعهم المصنف نوح (قوله حبل الحبله) بالفتحين فيهما قال في المغرب مصدر حبلت المرأة حبلها فهي حبلية سمي به المحول كما سمي بالحل وانما أدخل عليه التاء للاشعار بمعنى الاثنية لأن معناه انتهى عن بيع ما سوف يحمله الجنين ان كان انثى ومن روى الحبله بكسر الباء فقد أخطأ اه نوح (قوله ويصح أمة الخ) علله في الدرر بأنه يبيع معدوم ومقتضاه أن يكون معطوفا على قوله حق التعلل أو قوله والنتاج فكان الواجب اسقاط لفظ بيع نوح (قوله ذكر الضمير) أي أتى به مذكرا مع أن الأمة مؤنثة مراعاة لتذكير الخبر وهو عبد أو باعتبار الواقع (قوله وعكسه) بالرفع عطفا على قوله يبيع وبالجزر عطفا على أمة ط (قوله بخلاف البهائم) كما اذا باع كبشا فاذا هو نجعة حيث يعقد البيع ويتخير بجزر (قوله والاصل الخ) قال في الهداية والفرق يبنى على الاصل الذي ذكرناه في النكاح لمجدرجه الله تعالى وهو أن الاشارة مع التسمية اذا اجتمعتا ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويبطل لانعدامه وفي متحدى الجنس يتعلق بالمشار اليه وينعقد لوجوده ويتخير لقوات الوصف كمن اشترى عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب وفي مسألتنا الذكر والانثى من بنى آدم جنسان للثفاوت في الاغراض وفي الحيوانات جنس واحد للتشارب فيها اه قال في البحر والاصل المذكور متفق عليه هنا ويجرى في سائر العقود من النكاح والاجارة والصلح عن دم العمد والخلع والعق على مال وبه ظهر أن الذكر والانثى في الآدمي جنسان في الفقه وان اتحد اجنسا في المنطق لانه ذاتي المقول على كثيرين مختلفين بميزد اخل وفي الفقه المقول على كثيرين لا يتفاوت الفرض منها فاحشا قال في الفتح ومن المختلفي الجنس ما اذا باع فصا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليل على أنه ياقوت أحمر فظهر أصفر صح البيع ويتخير (قوله ولومن كافر) نقله في البحر أيضا عن البرازية وأقره قلت وينبغي أن يجري فيه الخلاف المارة فيما مات بسبب غير الذبح مما يدين به أهل الذمة بل هذا بالاولى لانه مما يدين به بعض المجتهدين وكون حرمة بالنص لا يقتضي بطلان بيعه بين أهل الذمة لأن حرمة المتخفة بالنص أيضا ولما اعتقدوا حلالها لم يحكم بطلان بيعها بينهم نعم لو باع متروك التسمية عمدا لمسلم يقول بحله كشاف في تحكيم بطلان بيعه لانه ملزم لاحكامنا ومعتقد لبطلان ما خلف النص فلزمه بطلان البيع بالنص بخلاف أهل الذمة لاننا أمرنا بتكرهم وما يدينون فيكون بيعه بينهم صحيحا أو فاسدا لا باطلا كما مر ويؤيده ما مر في شركة المفاوضة من عدم صحته بين مسلم وذمي لعدم التساوي في التصرف ونصح بين حنفي وشافعي وان كان يتصرف في متروك التسمية وعلوه بأقوى ولاية الالزام

فأتمه ومعناه ما ذكرنا فتدبر (قوله وكذا ما مضى اليه) قال في النهر ومتروك التسمية عمدا كالذي مات حنف
 انفه حتى يسرى الفساد الى ما مضى اليه وكان ينبغي أن لا يسرى لانه مجتهد فيه كالمدبر فينقضه فيه البيع بالقضاء
 وأجاب في الكافي بأن حرمة منصوص عليها فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ بالقضاء (قوله ويبيع الكراب وكرى
 الانهار) في الصباح كرت الارض من باب قتل كرابا بالسكر فليتها للعرث وفيه أيضا كرى النهر كرايا من
 باب رمى - ضربه حفرة جديدة (قوله ولوالجبة) قال فيها ولو كان رجل عمارا في أرض رجل فباعها
 ان كان بناء أو أشجارا جاز بيعه اذ لم يشترط تركها وان كرابا او كرى الانهار ونحوه فلم يكن ذلك بمال ولا بمعنى
 مال لا يجوز اه يعنى يطل فانه داخل تحت قولنا بطل بيع مال ليس بمال كما لا يخفى وبعدم الجواز في الكراب
 وكرى الانهار ونحو ذلك صرح في الخاتمة معللا بأنه ليس بمال متقوم منق وتقدمت المسألة أول البيوع مع
 الكلام على مشد المسكة ويبيع البراوات والجامكية والتزول عن الوظائف وأشبعنا الكلام على ذلك كله (قوله
 فان بيع هؤلاء باطل) كذا في الهداية وأورد أنه لو كان باطلا لسرى البطلان الى ما مضى اليهم كالمنصوم الى
 الحز وسياق أن لا يسرى وقال بعضهم فاسد وأورد أنه يلزم أن يملكوا بالقبض مع انهم لم يملكوا به اتسافا
 وأجيب عنهم بما دأعاه التخصيص وهو أن من الباطل ما لا يسرى حكمه الى المنصوم لضعفه ومن الفساد
 ما لا يملك بالقبض وذكر في الفتح أن الحق أنه باطل ولا تخصيص لجواز تخلف بعض الافراد لخصوصية قلت
 وما ذكره الشارح يصلح بياناً للخصوصية وذلك أن بيع الحز باطل ابتداء وبقاء لعدم محليته للبيع أصلاً بثبوت
 حقيقة الحرية وبيع هؤلاء باطل بقاء لحق الحرية فلذا لم يملكوا بالقبض لا ابتداء لعدم حقيقة فلذا جاز
 بيعهم من انفسهم ولا يلزم بطلان بيع قن ذم اليهم لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلالة في الجملة ثم
 خرجوا منه لتعلق حقهم بقي القن بحصته من الثمن ونحوه في الدرر (قوله وقول ابن الكمال) عبارة
 البيع في هؤلاء باطل موقوف بقلب جائز بالرضى في المكاتب والقضاء في الآخرين اقيام المالية اه (قوله
 قبل البيع) وتنسخ الكتابة في ضمنه لان الزوم كان لحقه وقد رضى باسقاطه أما اذا باعه بغير رضاه فأجازه
 لم يجوز رواية واحدة لان اجازته لم تنضم فسخ الكتابة قبل العقد كذا في السراج وفي الخاتمة لو بيع بغير رضاه
 فأجاز بيع مولاه لم ينفذ في الصحيح من الرواية وعلمه عامة المشايخ نهر قلت لكن ذكر في الهداية آخر
 الباب فيما لو جمع بين عمده ومدبر وبعه في الحر والفتح أن البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت العقد اقيام
 المالية ولهذا ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح وفي المدبر بقضاء القاضي وكذا في أم الولد عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف اه فقوله موقوف مخالف لقوله هما باطل وقوله ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح مخالف
 للمذكور عن السراج والخاتمة وبهذا يتأيد ما ذكره ابن الكمال وقد يجاب بأن قوله ينفذ في المكاتب برضاه
 في الاصح أي رضاه وقت البيع فيكون موقوفاً في الابتداء على رضاه فلم يرض كأن باطلا وبهذا اتت مخالفة
 بين كلاميه لكن هذا الجواب لا يتأتى في عبارة ابن الكمال فتأمل (قوله قلت الاوجه الخ) أي اذا قضى
 بنفاذ بيع أم الولد فاض راء لا ينفذ فاذا رفع الى قاض آخر فأما قضاء نفذ الاول وان رده ارتدت فمنا تحقيق ذلك
 في باب الاستيلاء (قوله فليكن التوفيق) يحمل ما في البحر على ما قبل الامضاء وما في الفتح على ما بعده
 (قوله ولد هؤلاء كهم) أي ولد أم الولد من غير سيدها بأن زوجها فولدت بعد ما ولدت من سيدها وكذا ولد
 المدبر والمكاتب المولود بعد التدبير والكتابة وقوله كهم أي في حكمهم وفسه ادخال الكاف على الضمير وهو
 قليل (قوله ويبيع مبعوض) أي معتق البعض كببيع الحز (قوله ابن كمال) ونصه التقوم على ما ذكر في
 التلويح ضربان عرفي وهو بالاحراز فقير المحرز كالصبيد والحشيش ليس بمعتوم وشرعي وهو باباحة
 الاتساع به وهو المراد ههنا منقما اه أي هو المراد بالتقوم المنق - هنا (قوله كهم) قيد بها لان بيع
 ما سواها من الاثرية المحترمة جائز عنده خلافاً لها كذا في البدائع نهر (قوله وميتة لم تمت حنف انهما)
 هذا في حق المسلم أما الذي ففي رواية يبيعها صحيح وفي أخرى فاسد كما قد مناه عن البحر وظاهره أن اختلاف
 الرواية في الميتة فقط أما النحر فصح (قوله ونحوه) كالبحر والضرب من اسباب الموت سوى الذكاة
 الشرعية (قوله فانها) أي الميتة المذكورة أما التي ماتت حنف انهما فهي غير مال عند الكل فلذا بطل
 بيعها في حق الكل كما مر (قوله وهذا) أي الحكم المذكور بطلان البيع بلا تفصيل (قوله أي بالدين)

وكذا ما مضى اليه لان حرمة
 بالنص (ويبيع الكراب وكرى
 الانهار) لانه ليس بمال متقوم
 بخلاف بناء وشجر فيصح اذ لم
 يشترط تركها ولوالجبة (وما في
 حكمه) أي حكم ماليس بمال
 (كأن الولد والمكاتب والمدبر
 المطلق) فان بيع هؤلاء باطل
 أي بقاء فلم يملكوا بالقبض
 لا ابتداء فصح بيعهم من انفسهم
 وبيع قن ذم اليهم درر وقول
 ابن الكمال بيع هؤلاء باطل
 موقوف لضعفه في البحر بأن المرح
 اشتراط رضى المكاتب قبل البيع
 وعدم نفاذ القضاء ببيع أم الولد
 وصح في الفتح نفاذه قلت الاوجه
 نوقحه على قضاء آخر امضاء اوردا
 عيني ونهر فليكن التوفيق
 وفي السراج ولد هؤلاء كهم وبيع
 مبعوض كز (و) بطل (بيع ماله
 غير متقوم) أي غيره باح الاتساع
 به ابن كمال فليحفظ (كهم
 وخنزير وميتة لم تمت حنف انهما)
 بل بالحق ونحوه فانها مال عند
 الذي كهم وخنزير وهذا ان
 بيعت (بالتن) أي بالدين

كدرهم ودنانير ومكيل وموزون
بطل في الكل وان بيعت بعين
كعرض بطل في الخمر وقد
في العرض فيملكه بالتبض بقيته
ابن كمال (و) بطل (بيع قن ضم)
الى حر وذكية نعت الى ميتة
حانت حتف آفها) قيد به لتكون
كالخر (وان سمي ثم كل) اي فصل
الثن خلافا له ما ومبنى الخلاف
ان الصفقة لا تعد بجزء تفصيل
الثن بل لا بد من تكرار لفظ العقد
عنده خلافا لهما وظاهر النهاية
يقيد أنه فاسد (بخلاف بيع قن
ضم الى مدبر) او نحوه فإنه يصح
(او قن غيره ومالك ضم الى وقف)
غير المجد العاصر فإنه كالخر
بخلاف الغامر بالمجبة الخراب
فكم مدبر أشباه من قاعدة اذا
اجتمع الحرام والحلال (ولو محكما
به) في الاصح خلافا لما أفتى به الملا
أبو السعود

مطالب
فيما اذا اشترى أحد الشريكين
جميع الدار المشتركة من شريكه

مطالب
في بطلان بيع الوقف وصحة بيع
الملك المضموم اليه

اي ما يصح أن يثبت ديناً في الذمة قال ابن كمال انما قال بالدين دون الثمن لان الدين أعم منه والمعتبر المقابل به
دون الثمن (قوله بطل في الكل) لان المبيع هو الاصل وليس محلاً للتبذل فبطل فيه فكذلك في الثمن بخلاف
ما اذا كان الثمن عيناً فإنه مبيع من وجه مقصود بالتلك ولكن فسدت التسمية فوجب قيمته دون الخمر المسمى
(قوله بطل في الخمر) اي وفي أخويه كما يستفاد من المتن والزيلعي "ساجاني" قال في البحر والحاصل أن بيع
الخمر باطل مطلقاً وانما الكلام فيما قبله فان ديناً كان باطلاً أيضاً وان عرضاً كان فاسداً ثم قال وقيدنا بالمسلم
لان اهل الذمة لا ينعون من بيعها الاعتقادهم الحل والقول وقد أمرنا بتركهم وما يدينون كذا في البدائع اه
ملخصاً وظاهر الحكم بصحة بيعها فيما بينهم ولو بيعت بالثن وبشمله فروع ذكرها بعده (قوله بقيته) لم يذكر
ابن كمال القيمة وان كانت مرادة ط (قوله ضم الى حر) ولو مبعضاً كعتق البعض كما ذكر في باب عتق البعض
(قوله لتكون كالخر) اي فلا تكون مالا أصلاً مالومات بخنق أو نحوه فهي مال غير متقوم كما مر آنفاً فينبغي
أن يصح البيع فيما ضم اليها كبيع قن ضم الى مدبر تأمل (قوله خلافا لهما) فعندهما اذا فصل عن كل جاز
في القن والذكية بوجه من الثمن لان الصفقة تصير متعددة معنى فلا يسرى الفساد من احدهما الى الاخرى
(قوله وظاهر النهاية يقيد أنه فاسد) أي ما ضم الى الحر والميتة وهو القن والذكية وعزاه القهستاني للحيث
والمبسوط وغيرهما والظاهر أن المراد بالفساد الباطل فيوافق ما في الهداية وغيرهما من التصريح بالبطلان
تأمل (قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدبر) ككتاب وآم ولد كما في الفتح اي فيصح في القن بخصته لان المدبر
عمل للبيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالخصه في البقاء دون الابتداء وفائدة ذلك
تصحیح كلام العاقل مع رعاية حق المدبر ابن كمال قلت ومعنى البيع بالخصه بقاء أنه ما خرج المدبر صار القن
مبيعاً بخصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمته وقيمة المدبر فما أصاب القن فهو غنمه وهذا بخلاف ضم القن الى
الخر فان فيه البيع بالخصه ابتداء لان الحر لم يدخل في العقد لعدم ماليته (تنبيه) تقدم أن بيع المدبر ونحوه
باطل لعدم دخوله في العقد وهو هنا انما دخل لتصحیح العقد فيما ضم اليه قال في الهداية هناك فصار كمال المشتري
لا يدخل في حكم عتده بانفراده وانما يثبت حكم الدخول فيما ضم اليه اه أي اذا ضم البائع اليه مال نفسه
وباعه ماله صفقة واحدة يجوز البيع في المضموم بالخصه من الثمن المسمى على الاصح وان قيل انه لا يصح أصلاً في
شيء فتح قلت علم من هذا ما يقع كثيراً وهو أن احداً الشريكين في دار ونحوها يشترى من شريكه جميع الدار
بثن معلوم فإنه يصح على الاصح بخصه شريكه من الثمن وهي حادثة الفتوى فلتحفظ وأصرح من ذلك ما سبأني
في المراجعة في مسألة شراء رب المال من المضارب مع أن الكل ماله (قوله او قن غيره) معطوف على
مدبر (قوله فإنه) اي المسجد العاصر (قوله بخلاف الغامر بالمجبة الخراب) يجوز الخراب على أنه
بدل من الغامر وكان الاولى أن يقول وغيره اي من سائر الاوقاف وحاصله أن المسجد قبل خرابه كالخر ليس
بمال من كل وجه بخلافه بعد خرابه لجوازيه اه اذا خرب في أحد القولين فصار مجتهداً فيه كالمدر فيصح بيع
ما ضم اليه ومثل سائر الاوقاف ولو عامرة فإنه يجوز بيعها عند الحنابلة ليشتري بثمنها ما هو خير منها كما في المراج
(قوله فكم مدبر) أي فهو باطل أيضاً قال في الشرنبلالية صرح رحمه الله تعالى ببطلان بيع الوقف وأحسن
بذلك اذ جعله في قسم البيع الباطل اذ لا خلاف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التقليل والتكثير وغلط من
جعله فاسداً وأفتى به من علماء القرن العاشر وردت كلامه بجملة رسائل ولنا فيه رسالة هي حسام الحسك
متضمنة لبطلان فساد قوله وبطلان فتواه اه والغالب المذكور هو قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي
والعلامة أحمد بن يونس الشبلي كما ذكره الشرنبلالي في رسالته المذكورة (قوله ولو محكما به الخ) قال
في النهر تكميل قد علمت أن الاصح في الجمع بين الوقف والملك أنه يصح في الملك وقيدته بعض موالى الروم هو مولانا
أبو السعود جامع أشبهات العلوم تقسمه الله تعالى برضوانه بما اذا لم يحكم بزمومه فافق بفساد البيع في هذه
الصورة ووافقه بعض علماء العصر من المصريين ومنهم شيخنا الاخ الا أنه قال في شرحه هنا يرد عليه ما صرح
به قاضي خان من أن الوقف بعد القضاء تسع دعوى الملك فيه وليس هو كالخر بدليل انه لو ضم الى ملك لا يفسد
البيع في الملك وهكذا في الظهيرة وهذا لا يمكن تأويله فوجب الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد
القضاء وان صار لازماً بالاجماع لكنه يتقبل البيع بعد زومه اما بشرط الاستبدال على الفتى به من قول

فيصح بحصته في القن وعنده
والملك لانها مال في الجملة ولو
باع قرية ولم يستثن المساجد
والمقابر لم يصح عيني (كما بطل
بيع صبي لا يعقل ويجنون)
شيأ وبول (ورجميع آدمي لم
يغلب عليه التراب) فلو غلبوا
به جاز كسرقين وبعر واكتفى
في البعر بمجرد خطئه بتراب
(وشعر الانسان) لكرامة
الآدمي ولو كافرا ذكره
المصنف وغيره في بحث شعر
الخنزير (وبيع ما ليس في ملكه)
لبطلان بيع المعدوم وماله
خطر العدم (لا بطريق السلم)
فانه صحيح لانه عليه الصلاة
والسلام نهي عن بيع ما ليس
عند الانسان ورخص في
السلم (و) بطل (بيع سرح
بني الثمن فيه) لانعدام الركن
وهو المال (و) البيع الباطل
(حكمه عدم ملك المشتري
ايه) اذا قبضه (فلا ضمان
لوهلك) المبيع (عنده) لانه
امانة وصحيح في القنية ضمانه
قيل وعليه الفتوى وفيها بيع
الحري اباه او ابنه قيل باطل
وقيل فاسد وفي وصاياها بيع
الوصي مال اليتيم بغبن فاحش
باطل وقيل فاسد ويرج

مطلبه

الآدمي مكترم شرعا ولو كافرا

ابي يوسف أبو برد غصب عليه ولا يمكن انتزاعه ونحو ذلك والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب اه
والخاصل أن ههنا مسألتين * الاولى أن يبيع الوقف باطل ولو غير مسجد خلا فالن أفتى بفساده لكن المسجد
العامر كالحظ وغيره كالمدبر * المسألة الثانية أنه اذا كان كالمدبر يكون بيع ما ضم اليه صحيحا ولو كان الوقف
محمدا ما يلزمه خلا فالما أفتى به المفتي أبو السعود (قوله فيصح) تفريع على قول المصنف فيصح الخ
على وجه الترتيب (قوله لانها) اي المدبر وقت الغير والوقف (قوله لم يصح) لما رتب أن المسجد العامر
كالجز في بطل بيع ما ضم اليه لكان نقل في البحر عن المحيط أن الاسع الصفة في الملك لان ما فيها من المساجد
والمقابر مستثنى عادة اه اي فلم يوجد ضم الملك الى المسجد بل البيع واقع على الملك وحده (قوله لا يعقل)
قيد به لان الصبي العاقل اذا باع واشترى انعقد بيعه وشراؤه موقوفا على اجازة وليه ان كان لنفسه وناظرا
بلاعده عليه ان كان لغيره بطريق الولاية ط عن المنع وهذا اذا باع الصبي العاقل ماله واشترى بدون غبن
فاحش والالم يتوقف لانه حينئذ لا يصح من وليه عليه كما يأتي فلا يصح منه بالاولى (قوله شيأ) قدره للاشارة
الى أن الاضافة في بيع صبي من اضافة المصدر الى فاعله ط (قوله جاز) اي يبيع ط (قوله كسرقين
وبعر) في التماسوس السرجين والسرقين بكسرهما معتربا مكرين بالفتح وفسره في المصباح بالزبل قاله ط
والمراد أنه يجوز بيعهما ولو خالصين اه وفي البصر عن السراج ويجوز بيع السرقين والبعير والانتفاع به
والوقوف به (قوله واكتفى في البعر) حيث قال كما نقله عنه في المنع ولم ينعقد بيع النحل ودود القز الاتعيا
ولا بيع العذرة خالصة بخلاف بيع السرقين والمخلوطة بتراب اه (قوله وشعر الانسان) ولا يجوز الانتفاع به
لحديث لعن الله الواصلة والمستوصلة وانما رخص فيما يتخذ من الوبر فيزيد في قرون النساء وذواتهن هداية
(فرع) لو أخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم من عنده وأعطاه هدية عظيمة لا على وجه البيع فلا بأس به سايحاني
عن الفتاوى الهندية (قوله ذكره المصنف) حيث قال والآدمي مكترم شرعا وان كان كافرا فايراد العقد
عليه وابتدأه به والخاصة بالجمادات اذ لا له اه اي وهو غير جائز وبعضه في حكمه وصريح في فتح القدير بطلانه
ط قلت وفيه أنه يجوز استرقاق الحربي وبيعه وشراؤه وان أسلم بعد الاسترقاق الا أن يجاب بأن المراد تكريم
صورته وخلقه ولما لم يجز كسر عظام ميت كافر وليس ذلك محل الاسترقاق والبيع والشراء بل محله النفس
الحية وانية فلذا لا يملك بيع لبن أمته في ظاهر الرواية كما سيأتي فليأتل (قوله وبيع ما ليس في ملكه) فيه أنه
يشمل بيع ملك الغير بوكالة أو بدونها مع أن الاول صحيح نافذ والثاني صحيح موقوف وقد يجاب بأن المراد بيع
ما سملكه قبل ملكه ثم رأيت كذا في الفتح في أول فصل بيع الفضولي وذكر أن سبب النهي في الحديث ذلك
(قوله لبطلان بيع المعدوم) اذ من شرط المعقود عليه أن يكون موجودا مالا متقوما مملوكا في نفسه
وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وأن يكون مقدورا لتسليم من (قوله وماله خطر العدم) كالجل
واللبن في الضرع فانه على احتمال عدم الوجود وأما بيع نتاج السراج فهو من امثلة المعدوم فافهم (قوله
لا بطريق السلم) فلو بطريق السلم جاز وكذا لو باع ما غصبه ثم أدى ضمانه كما قدمناه اول البيوع (قوله لانعدام
الركن وهو المال) اي من أحد الجانبين فلم يكن يباعا وقبل ينعقد لان فيه لم يصح لانه في العقد فصار كانه سكت
عن ذكر الثمن وفيه ينعقد البيع وينت الملك بالقبض كما يأتي قريبا فأده في الدرر (قوله لانه أمانة) وذلك لان
العقد اذا بطل بقي مجزأ القبض باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي درر (قوله وصحيح في القنية
ضمنانه الخ) قال في الدرر وقيل يكون مضمونا لانه يصير كالمقبوض على سوم الشراء وهو أن يسمى الثمن فيقول
اذهب بهذا فان رضيت به اشترته بما ذكر أما اذا لم يسمه فذهب به فهلك عنده لا يضمن نص عليه الفقيه أبو الليث
قيل وعليه الفتوى كذا في العناية اه قال في العزيمة الذي يظهر من شروح الهداية عود الضميرين في عليه
وعليه الى أن حكم المقبوض على سوم الشراء ذلك تعويلا على كلام الفقيه الا أن القول الثاني في مسألة التامرج
على القول الاول اه لكن في التهر واختار السرخسي وغيره أن يكون مضمونا بالمثل او بالقيمة لانه لا يكون
أدنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وهو قول الأئمة الثلاثة وفي القنية انه الصحيح لكونه قبضه لنفسه فشا به
الغصب وقيل الاول قول أبي حنيفة والثاني قولهما وتمامه فيه (قوله بغبن فاحش) المشهور في تفسيره انه
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (قوله ويرج) رجحه في البحر حيث قال ينبغي أن يجري القولان في بيع الوقف

مطلب
بيع المضطر وشراؤه فاسد

مطلب
في البيع الفاسد

وفي التنقيح بيع المضطر وشراؤه
فاسد (وفسد) بيع (ماسكت)
اي وقع السكوت (فيه عن
الثن) كبيعته بقبته (و) فسد
(بيع عرض) هو المتاع
القبلي ابن كمال (بجزم
وعكسه) فينقد في العرض
لانخر كما مر (و) فسد
(يعنه) اي العرض (بأم
الولد والمكاتب والمدير حتى
لو تقاضاه ملك المشتري)
للعرض (العرض) لما مر أنهم
مال في الجمله (و) فسد (بيع
سمك لم يصد) لو بالعرض
والا فباطل لعدم الملك صدر
الشريعة (او صيد ثم التقي في
مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة)
للحجز عن التسليم (وان أخذ
بدونها صح) وله خيار الرؤية
(الا اذا دخل بنفسه ولم يستد
مدخله) فلو استده ملكه ولم تجز
اجارة بركة ليصاد منها السمك
بحر

مطلب
في حكم ايجار البهائم لا اصطلياد

المشروط استبداله او الخراب الذي جاز استبداله اذ يبيع بغبن فاحش وبغبن ترجيح الثاني فيهما لانه اذا ملك
بالقبض وجبت قيمته فلا ضرر على النسيب والوقف اه قات وبغبن ترجيح الاول حيث لزم الضرر بان كان
المشتري مطلقا او ماطلا تأمل (قوله بيع المضطر وشراؤه فاسد) هو أن يضطر الرجل الى طعام او شراب
او لباس أو غيرها ولا يبيعها البائع الا بأكثر من ثمنها بكثير وكذلك في الشراء منه كذا في المنع اه ح وفيه لف
ونشر غير مرتب لان قوله وكذا في الشراء منه اي من المضطر مثال لبيع المضطر أي بان اضطر الى بيع شيء
من ماله ولم يرض المشتري الا بشراؤه بدون ثمن المثل بغبن فاحش ومثاله ما لو أكرمه القاضي ببيع ماله لا يفاء دينه
أو أكرمه الذي يبيع معصف او عبد مسلم ونحو ذلك لكن سيد كرا المصنف في الاكرام لو صدره السلطان ولم يعين
بيع ماله فباع صح قال الشارح هنا والخلية أن يقول من أين اعطى فاذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرها فيه
اه فأفاد أنه بمجرد المصادرة لا يكون مكرها بل يصح بيعه الا اذا أمره بالبيع مع أنه بدون أمر مضطر الى البيع
حيث لا يمكنه غيره وقد يجاب بأن هذا ليس فيه أنه باع بغبن فاحش عن ثمن المثل نعم العبارة مطلقة فيمكن
تقييدها بأنه انما يصح لو باع بثمن المثل أو غبن يسير توفيقا بين العبارتين فتأمل (قوله وفسد الخ) شروع في
البيع الفاسد بعد الفراغ من الباطل وحكمه (قوله ماسكت فيه عن الثمن) لان مطلق البيع يقتضي
المعاوضة فاذا سكت كان غرضه القيمة فكانه باع بقبته فيفسد ولا يبطل درر اي بخلاف ما اذا صرح بثن
الثن كما قدمه قريبا (قوله وعكسه) اي بيع الخمر بالعرض بأن ادخل الباء على العرض فينقد في العرض
اي لانه أمكن اعتبار الخمر غنا وهي مال في الجمله بخلاف بيع العرض بدم او ميتة (قوله كما مر) اي في قوله وان
يبت بعين كعرض بطل في الخمر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقبته وهذا في حق المسلم كما قدمناه (قوله ملك
المشتري للعرض) قيد به لان المشتري لأم الولد وأخويه الا يملكهم بالقبض لبطان يبيعهم بقاء كما مر (قوله
لما مر أنهم مال في الجمله) اي قيد خلون في العقد ولذا لا يبطل العقد فيما ضم الى واحد منهم وبيع معهم ولو كانوا
كلهم لبطل كما في الدرر (قوله وفسد ببيع سمك لم يصد لو بالعرض الخ) ظاهره أن الفاسد ببيع السمك وأنه
يملك بالقبض وفيه أن يبيع ما ليس في ملكه باطل كما تقدم لانه يبيع المعدوم والمعدوم ليس بمال فينبغي أن يكون
بيعه باطلا وأن يكون الفاسد هو بيع العرض لانه مبيع من وجه وان دخلت عليه الماء ويكون السمك غنا
فيصير كانه باع العرض وسكت عن الثمن أو باعه بأكثر من ثمنه أن يقال ان يبيع العرض أيضا باطل لان السمك
ليس بمال فيكون كبيع العرض بميتة أو دم لكن جعله كأم الولد أظهر لانه مال في الجمله فانه لو صاده بعد ملكه
نعم هذا يظهر لو باع سمكة بعينه اقبل صيدها أو مالو كانت غير معينة ثم صاد سمكة لم تكن عين ما جعلت ثمن العرض
حتى يقال انها ملكك بالصيد والحاصل أنه لو باع سمكة مطلقة بعرض ينبغي أن يكون البيع باطلا من الجانبين
كبيع ميتة بعرض أو عكسه ولو كانت السمكة معينة بطل فيها لانها غير مملوكة وفسد في العرض لان السمكة مال
في الجمله ومثلها مالو كان البيع على لحم سمك لانه مثلي ولو باعها بدها لم يبطل البيع لتعين كونها مبيعة وهي غير
مملوكة هذا ما ظهر في تقرير هذا المثل ولم أر من تعرض لشيء منه (قوله صدر الشريعة) حيث قال السمك
الذي لم يصد ينبغي أن يكون البيع باطلا اذا كان بالدرهم والدنانير ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال
غير متقوم لان التقويم بالأحراز والأحراز منتف (قوله وله خيار الرؤية) ولا يعتد برؤيته وهو في الماء لانه
يتفاوت في الماء وخارجة شربلا لية (قوله الا اذا دخل بنفسه الخ) استثناء منقطع من قوله وان أخذ
بدونها صح يعني أنه لو صيد فألقى في مكان يؤخذ منه بدون حيلة كان صحيحا وأما اذا دخل بنفسه ولم يستد مدخله
يكون باطلا لعدم الملك بقدر ينه قوله فلو استده ملكه فافهم (قوله فلو استده ملكه) اي فيصح بيعه ان أمكن أخذه
بلا حيلة والا فلا لعدم القدرة على التسليم والحاصل كما في الفتح أنه اذا دخل السمك في حظيرة فامان بعثها
لذلك أولا في الاول يملكه وليس لاحد أخذه ثم ان أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه لانه مملوك مقدور التسليم
والا لم يجز لعدم القدرة على التسليم وفي الثاني لا يملكه فلا يجوز بيعه لعدم الملك الا أن يستد الخنيرة اذا دخل
فخننذ يملكه ثم ان أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه والا فلا وان لم يعتد بذلك لكنه أخذ وأرسله فيها ملكه فان
أمكن أخذه بلا حيلة جاز بيعه لانه مقدور التسليم او بحيلة لم يجز لانه وان كان مملوكا فليس مقدور التسليم اه
(قوله ولم تجز اجارة بركة الخ) قال في النهر اعلم أن في مصر بركة صغيرة كبركة الفهادة تجت مع فيها الاحماك

هل يجوز اجارتها لصيد السمك منها نقل في البحر عن الايضاح عدم جوازها ونقل اولاً عن أبي يوسف في كتاب
الخراج عن ابي الزناد قال كتبت الى عمر بن الخطاب في بحيرة يجتمع فيها السمك بأرض العراق أن يؤجرها
فكتب الى أن أفعلوا وما في الايضاح بالقواعد الفقهية ألبق اه ونقل في البحر أيضاً عن ابي يوسف عن أبي
حنيفة عن حماد عن عبد الحميد بن عبد الرحمن أنه كتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع صيد الآجام فكتب
اليه عمر انه لا بأس به وسماه الحبس اه ثم قال في البحر فعلى هذا لا يجوز بيع السمك في الآجام الا اذا كان
في أرض بيت المال ويلحق به أرض الوقف وقال الخليل الرملي اقول الذي علم مما تقدم عدم جواز البيع مطلقاً
سواء كان في بحر أو نهر أو أجرة وهو باطلاً لأنه أعم من أن يكون في أرض بيت المال أو أرض الوقف وما تقدم
عن كتاب الخراج غير بعيد أيضاً عن القواعد ورجعه الى اجارة موضع مخصوص لمنفعة معلومة هي
الاصطفاة وما حدث به ابو حنيفة عن حماد مشكل فانه يبيع السمك قبل الصيد ويحجب بأنه في آجام هيت لذلك
وكان السمك فيها مقدور التسليم فتأمل واعتن بهذا التحرير فان المسألة كثيرة الوقوع ويكثر السؤال عنها اه
لكن قوله غير بعيد الخ فيه نظرات الاجارة واقعة على استهلاك العين وسيأتي التصريح بأنه لا يصح اجارة
المراعى وهذا كذلك ولذا جزم المقدسي بعدم الصحة واعترض البحر بما قلنا والله اعلم (قوله وبيع طير) جمع
طائر وقد يقع على الواحد والجمع طيور وأطيار بحر عن القاموس (قوله لا يرجع بعد ارساله من يده) أشار
الى أنه مملوك وله ولكن علم الفساد كونه غير مقدور التسليم فلو سله بعد البيع لا يعود الى الجواز عند مشايخ بلخ
وعلى قول الكرخي يعود وكذا عن الطحاوي وأطلقه فشمل ما اذا كان الطير مبيعاً أو غناً بحر (قوله
أما قبل صيده فباطل أصلاً) ينبغي أن يجري فيه الكلام الذي ذكرناه في السمك (قوله صح) ذكره في
الهداية والخاتمة وكذا في الذخيرة عن المتني بحر قال في الفتح لان المعلوم عادة كالواقع ويجوز كونها لا تعود
أو عرض عدم عودها لا يمنع جواز البيع كيجوز هلاك المبيع قبل القبض ثم اذا عرض الهلاك انفسخ كذا
هنا اذا فرض وقوع عدم المعتاد من عودها قبل القبض انفسخ اه (قوله وقيل لا) في البحر والشريعة لا لية
أنه ظاهر الرواية (قوله ورجعه في النهر) حيث ذكر ما مر عن الفتح ثم قال وأقول فيه نظرات من شروط
حصة البيع القدرة على التسليم عقبه ولذا لم يجز بيع الآبق اه قال ح اقول فرق ما بين الحمام والآبق
فان العادة لم تنص بعوده غالباً بخلاف الحمام وما آدعاه من اشتراط القدرة على التسليم عقبه ان أراد به القدرة
حقيقة فهو ممنوع والاشترط حضور المبيع مجلس العقد وأحد لا يقول به وان أراد به القدرة حكماً كما ذكره بعد
هذا فاشحن فيه كذلك لحكم العادة بعوده اه قلت وهو وجيه فهو نظير العبد المرسل في حاجة المولى فانه
يجوز بيعه وعلوه بأنه مقدور التسليم وقت العقد حكماً اذا ظاهر عودته ولو آبق بعد البيع قبل القبض خير
المشتري في فسخ العقد كما في البحر وهذا كذلك لكن لينظر متى يحكم بفسخ العقد لعدم عود ذلك الطائر فانه
مادام محتمل الحياة يحتمل عودته (تنبيه) في الذخيرة باع برج حمام فان ليلاجاز ولونها را فلان بعضه يكون
خارج البيت فلا يمكن أخذه الا بالاحتياط اه والظاهر انه مجبى على ظاهر الرواية تأمل وفيه الغر بعضهم
فقال

يا اماماً في فقه نعمان اخبني * حائز السابق مفرد الايجاري

أي بيت يجوز بيعك ايا * ملبيل ولا يجوز نهرا

(قوله وبيع الحل) يسكون الميم (قوله وجزم في البحر بطلانه) انه صلى الله عليه وسلم عن المضامين
والملاقح وحبل الحبله ولما فيه من الغرر وتقدم أن بيع الثلاثة باطل واعترض في الميعتوية التعليل بالغرر
وهو الشك في وجوده بأنه ينبغي عليه أن لا يجوز بيع الشيء الموقوف الموصوف لانه يحتمل أن لا يوجد شيء
أو وصفه المذكور مع نصريحهم بجوازه اه قلت فيه أنه لا غرر فيه لانه يسهل الاطلاع عليه بخلاف الحل
تقدر وفي البحر عن السراج فلو باع الحل ولدت قبل الاقتراق وسلم لا يجوز (قوله لقساده بالشرط) لان
ما لا يصح افراده بالعقد لا يصح استثناءه منه والحل لا يجوز افراده بالبيع فكذا استثناءه لانه بمنزلة الاطراف
فصار شرطاً فاسداً وفيه منفعة للبائع فيفسد البيع ثم استثناء الحل في العقود على ثلاث مراتب في وجه
يفسد العقد والاستثناء كالمبيع والاجارة والرهن لانها تبطلها الشروط الفاسدة وفي وجه العقد جائز والاستثناء

(و) بيع (طير في الهواء

لا يرجع) بعد ارساله من يده

أما قبل صيده فباطل أصلاً

لعدم الملك (وان) كان (بطين

ويرجع) كالحمام (صح)

وقيل لا ورجعه في النهر (و) بيع

(الحل) أي الجنين وجزم في

البحر بطلانه كالتساج (وأمة

الاجلها) لقساده بالشرط

مطلب

استثناء الحل في العقود على

ثلاث مراتب

باطل كالهبة والصدقة والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد وفي وجه يجوز ان وهو الوصية كالو اوصى
بجارية الاحلها وكذلك الوصى بعملها لا اصرح لان الوصية اخت الميراث والميراث يجري في الحل فكذا
الوصية بخلاف الخدمة زيلبي ملخصا اى لو اوصى له بأمة الا خدمتها لا يصح الاستثناء لان الميراث لا يجري
فيها والغلة كالخدمة بحر (قوله بخلاف هبة ووصية) اى حيث يصح العقد فيها لكن الاستثناء باطل في
الهبة جائز في الوصية كما عرفت فانهم (قوله وحزم البرجندى يطلانه) قال صدر الشريعة ذكر وافي فساد
علتين احدهما انه لا يعلم انه لبن اودم اودم اودم وهذه تقتضى بطلان البيع لانه مشكوك الوجود فلا يكون
مالا والاخرى ان اللبن يوجد شيئا فشيئا فيختلط ملك المشتري بملك البايع اه اى وهذه تقتضى الفساد
ط قلت مقتضى الفساد لا ينافى مقتضى البطلان بل بالعكس لان ما يقتضى البطلان يدل على عدم المشروعية
اصلا فلذا جزم بطلانه قاتل (قوله لاغرر) لانه لا يعلم وجوده وينبغى ان يكون باطلا لعله المذكرة
فهو مثل اللبن رمى قلت ويؤيده ما فى التحنيس رجل اشترى لؤلؤة فى صدف قال ابو يوسف البيع جائز وله
الخيار اذا رآه وقال محمد البيع باطل وعليه الفتوى اه قال الزيلبي بخلاف ما اذا باع تراب الذهب والحبوب
فى غلافها حيث يجوز لكونها معلومة ويمكن تجربتها ببعض أيضا اه قال فى النهر وينبغى ان يكون
من ذلك الجوز الهندى (قوله ووصف على ظهر غنم) للنهي عنه ولانه قبل الجز ليس بمال متقوم فى نفسه
لانه بمنزلة وصف الحيوان لقيامه به كسائر أطرافه ولانه يزيد من أسفل فيختلط بالمبيع بغيره كما قلنا فى اللبن
زيلبي (قوله وجوزة الثانى) هو رواية عنه كما فى الهداية (قوله لم ينقلب صحيجا) مقتضاء انه وقع
باطلا والاصح بزوال المفسد كما يستضع فى بيع الآبق وهو ايضا مقتضى التعليل بأنه ليس بمال متقوم فكان
على المصنف ذكره فى الباطل (قوله وكذا اكل ما انصاه خلقى) بخلاف انصال الجذع والثوب فانه
يصنع العباد ابن ملك (قوله لما مر أنه معدوم عرفا) اى مر فى فصل ما يدخل فى البيع تبعا عند قوله
كبيع بر فى سنبله ويذاه هناك بأنه يقال هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى فى تمر ولا حب فى قطنه ويقال
هذه حنطة فى سنبلها وهذا الوز ونستقى فى قشره ولا يقال هذه قشور فيها الوز (قوله وانما صحوا الخ)
جواب عما استدلى به ابو يوسف من جواز بيع الصوف على ظهر الغنم كما فى الكثرات وقوائم الخلاف بالكسر
وتخفيف اللام نوع من الصفصاف اى مع أنها تزيد والجواب كما فى الزيلبي أنه اجيز فى الكثرات والقوائم
للتعامل اذ لا نص فيه فلا يلحق به المنصوص عليه اه وأيضا بالقوائم تزيد من اعلاها اى فلا يحصل اختلاط
المبيع بغيره بخلاف الصوف ويعرف ذلك بالخصاب كما أفاده الزيلبي وفى البحر من فصل فيما يدخل فى البيع
تبعا عن الظهيرية اشترى رطبة من البقول او قنأ أو شيئا ينو ساعة فساعة لا يجوز كبيع الصوف وبيع
قوائم الخلاف يجوز ان كان ينو لولا تنوعها من الاعلى بخلاف الرطبات الا الكثرات للتعامل ومالا تعامل فيه
لا يجوز اه قلت وقوله للتعامل علة لقوله الا الكثرات فقط والا فكون قوائم الخلاف تنوع من الاعلى بخلاف
الرطبات فيجد الجواز بلا حاجة الى التعليل بالتعامل وذكر فى البحر هنا عن الفضلى تصحيح عدم الجواز فى قوائم
الخلاف لانه وان كان ينو من اعلاه فوضع القطع مجهول كمن اشترى شجرة للقطع لا يجوز لجهالة موضع القطع
لكن فى الشئ ان منهم من منع اذ لا بد للقطع من حفر الارض ومنهم من أجاز للتعامل وفى الصغرى القياس
فى بيع القوائم المنع لكن جاز للتعامل وبيع الكثرات يجوز وان كان ينو من اسفله للتعامل أيضا وبه يحصل
الجواب عما استدلى به الفضلى على المنع فى القوائم لمن تأمل نهر (قوله وشجر الصفصاف) اى قوائم
شجره اى اغصانه (قوله وفى القنية باع اوراق نوت) اى مع اغصانها قال فى القنية اشترى اوراق النوت
ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا صح ولو ترك الاغصان له أن يقطعها فى السنة الثانية ولو باع اوراق نوت
لم يقطع قبل سنة يجوز ويستثنى لا يجوز لانه بسنة يعلم موضع قطعها عرفا اه (قوله وجذع) هو
القطعة من الخلل أو غيره توضع عليها الاخشاب نهر لانه لا يمكن تسليمه الا بضرر ولو لم يكن معينا لا يجوز
أيضا لما ذكرنا لجهالة أيضا هداية فتقوله معين ليس للاحتراز عن الفساد بل لما ذكره بعده (قوله أما غير
المعين الخ) الاولى ذكره بعد قوله فلو قطع وسلم ط (قوله فلا ينقلب صحيجا) قال فى النهر وذكر الزاهد
عن شرح الطحاوى أنه فى غير المعين لا ينقلب بالتسليم صحيجا وحزم به فى ايضاح الاصلاح وهو ضعيف لانه فى

بخلاف هبة ووصية (ولبن فى
ضرع) وحزم البرجندى
يطلانه (ولؤلؤ فى صدف)
لاغرر (وصوف على ظهر غنم)
وجوزة الثانى ومالك وفى
السراج لوسم الصوف واللبن
بعد العقد لم ينقلب صحيجا
وكذا اكل ما انصاه خلقى
كجذع حيوان ونوى تمر وبرز
بطيخ لما مر أنه معدوم عرفا
وانما صحوا يبيع الكثرات وشجر
الصفصاف وأوراق النوت
بأغصانها للتعامل وفى القنية
باع اوراق نوت لم يقطع قبله
بسنة جاز وبسنتين لانه يشبهه
موضع قطعه عرفا (وجذع)
معين (فى سقف) أما غير المعين
فلا ينقلب صحيجا ابن كمال

(وذراع من ثوب يضربه التبعية)
فلوقطع وسلم قبل فسح المشتري
عاد صحيا ولو لم يضربه القطع
ككرباس جاز لا تنفاه المانع
(وضربة القانص) بتاف ونون
الصائد (والغانص) بغين معجمة
القواص والبيع فيهما باطل للغر
بجر ونهر والكيل وابن الكيل
قال المصنف وقد تنظمه مثلا خسر
في سلك الفاسد قبيعه في المختص
ويجب أن يراد به الباطل لأنه محم
ليس في ملكه كما مو (والمزانية)
هي بيع الرطب على التخلية
مقطوع مثل كيلة تقديرا شرو
جمع ومثله العنب بالزبيب عناية
للهي ولشبهة الربا قال المصنف
فلولم يكن رطبا جاز لا اختلاف
الجنس (والملاسة) للسلعة
(والمناذبة) أي نبذها للمشتري
(والقاء الحجر) عليها وهي من بيع
الجاهلية فنهي عنها كلها عني
لوجود القمار فكانت فاسدة
ان سبق ذكر الثمن بجر (و) بيع
(ثوب من ثوبين) أو عبد من
عبدين لجهالة المبيع فلوقبضهما
وهلكاهما ضمن نصف قيمة كل واحد
الفساد معتبرا بالصحيح ولو مرتين
فقيمة الاول لتعذر رده والتول
للضامن

غير المعين معلل بلزوم الضرر والجهالة فاذا تحمل البائع الضرر وسله زال الفساد وارتفعت الجهالة أيضا ومن
ثم حزم في الفتح بأنه يعود صحيا اه قلت والذي نقله العلامة نوح عن الزاهدي عن شرح مختصر الطحطاوي
عكس ما نقله عنه في النهر فليراجع نعم عبارة ابن كمال في ابضاح الاصلاح ان غير المعين لا يعود صحيا وعزاه الى
الزاهدي في شرح القدوري (قوله يضربه التبعية) كالثوب المهيأ للبس زيلعي وأشار المصنف الى عدم
جواز بيع حلية من سيف أو نصف زرع لم يدرك لأنه لا يمكن تسليمه الا بقطع جميعه وكذا بيع قص خاتم مركب
فيه وكذا انصبيه من ثوب مشترك من غير شريكه وذراع من خشبة للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما التزمه
من الضرر لأنه انما التزم العقد ولا ضرر فيه بجر وفتح وفي بيع نصف الزرع ونحوه كلام طويل قدمناه أول
كتاب الشركة (قوله جاز) كما يجوز بيع قفيز من صبرة بجر (قوله لا تنفاه المانع) علة للمسألتين (قوله
وضربة القانص) من قص قصا على حد ضرب صاد كما في الصحاح بأن يقول بعثك ما يخرج من القاء هذه
الشبكة مرة بكذا نهر (قوله والغانص) بأن يقول أغوص غوصة فما أخرجه من اللاتئ فهو لك بكذا
كما في تهذيب الازهرى ومقتضاه المبانية بين القانص بالقاف والغانص بالغين وفسر الزيلعي ضربة القانص
بالقاف بما يخرج من الصيد بضربة الشبكة أو بغوص الصائد في الماء قال في النهر وهذا يؤهم شمول القانص
بالقاف للغانص والواقع ما قد علمه وجعل في السراج القانص صياد البر والغانص صياد البحر والحق أن
الصائد بالآلة وهو القانص بالقاف أعم من كونه في البحر والبر بخلاف الغانص اه وحاصله أن القانص
بالقاف من اصطاد الصيد بر أو بجر أو أما الغانص بالغين فهو من بغوص لاستخراج الملائكة مثلا (قوله كما مر)
أي في قول المصنف وبيع ما ليس في ملكه (قوله والمزانية) من الزين وهو الدفع لأنها تؤدى الى النزاع
والمداغة كما في البحر عن الفائق (قوله مثل كيلة تقديرا) أي بأن يقدر الرطب الذي على التخل بمقدار مائة
صاع مثلا بطريق الظن والخز فبيعه بقدره من الثمر (قوله ومثله العنب) أي على الكرم (قوله ولشبهة
الربا) لأنه بيع مكيل بمكيل من جنسه مع احتمال عدم المساواة بينهما بالكيل (قوله فلولم يكن) أي
ما بيع بالتمر المقطوع قال في البحر ثم اعلم أن تعريف المزانية بأنها بيع الثمر بالتمر أي بالثلثة في الاول والثلثة
في الثاني خلاف التحقيق والاولى أن يقال بيع الرطب بتمر الخ لأن الثمر بالثلثة حل الشجر رطباً وغيره وإذا
لم يكن رطباً جاز لا اختلاف الجنس ولو كان الرطب على الارض كالتمر لم يجز بيعه متساويا عند العلماء إلا بأحنية
لمساواة في باب الربا اه (قوله فني عنها كلها) في الصحيحين من حديث أي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسة والمنابذة زاد مسلم أما الملاسة فأن يأس كل منهما ثوب
صاحبه بغير تأمل يلزم اللامس البيع من غير خياره عند الروية وهذا بأن يكون مثلاً في ظلمة أو يكون الثوب
مطويهماً يتفقان على أنه إذا لمسه فقد باعه منه وفساده لتعلق التملك على أنه متى لمسه وجب البيع وسقط
خيار المجلس والمنابذة أن يند كل واحد منهما ما ثوبه الى الآخر ولا ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه على
جعل التبديعاً وهذه كانت يوعايتعارفونها في الجاهلية وكذا القاء الحجر أن يلقى حصاة وثمة أو ثوب فأى ثوب
وقع عليه كان المبيع بل تأمل وروية ولا خيار بعد ذلك ولا بد أن يسبق تراوضهما على الثمن ولا فرق بين كون
المبيع معيناً أو غير معين ومعنى انتهى ما في كل من الجهالة وتعلق التملك بالخطر فانه في معنى إذا وقع جري على
ثوب فقد بعته منك أو بعثته بكذا أو إذا نبذته أو لمسته كذا في الفتح وذكر في الدرر أن النهى عن القاء الحجر
الحق بالاولين دلالة (قوله لوجود القمار) أي بسبب تعليق التملك بأحدهما الافعال اه ح (قوله
ان سبق ذكر الثمن) عبارة البحر ولا بد في هذه البيوع أن يسبق الكلام منهما على الثمن اه أي لتكون علة
الفساد ما ذكره الا كان الفساد لعدم ذكر الثمن ان سكت عنه لما مر أن البيع مع ثمن الثمن باطل ومع السكوت عنه
فاسد (قوله وثوب من ثوبين) قيد بالقيمي اذ يبيع المبهم في المثلتي جاز كقفيز من صبرة (قوله ضمن نصف
قيمة كل) لأن احدهما مضمون بالقيمة لأنه مقبوض بحكم البيع الفاسد والاخر أمانة وليس احدهما بأولى من
الاخر فشاعت الامانة والثمن بجر (قوله اذ الفاسد معتبرا بالصحيح) أي لمحقبه فانه لو كان البيع صحيا
بأن يقبض ثوبين على انه بالخيار في احدهما صح فاذا هلكا ضمن نصف ثمن كل واحد والقيمة في الفاسد كالثمن
في البيع الصحيح كما في البحر (قوله لتعذر رده) أي ردهما هلك أو لا فتعين مضمونا بجر (قوله والقول

للضامن) أي في تعيين الهالك وذلك بأن اختلف الثوبان أو العبدان وأدعى الضامن أن الهالك هو الأقل قيمة وعكس الآخر ولو برهننا فبرهان البائع أولى فيما يظهر كما قد منّا التصريح به في خيار التعيين (قوله وهذا) أي الفساد فيما إذا باع ثوبين مثلاً (قوله إذا لم يشترط خيار التعيين) أي فيما دون الأربعة وقول البصر فيما دون الثلاثة فيه قصور (قوله فلو شرط أخذها ما شاء) نصب أخذ مصدر أعلى أنه مفعول به لشرط بأن قال بعثك واحداً منهم على أنك بالخيار تأخذ أيهما شئت فإنه يجوز استخسانا وتقدم ذكر المسألة بفروعهما في خيار الشرط فتح (قوله لما مر) أي في باب خيار الشرط والتعيين (قوله والمراعي) في المصباح الرعي بالـ كسر والمرعي بمعنى واحد وهو ما ترعاه الدواب والجمع المراعي بحر (قوله أي الكلا) فسرهما بالكلا دفعا لوهم أن يراد مكان الرعي فإنه جائز فتح أي إذا كان مملوكاً كالهالكي لا يحنى والكلا بجبل العشب رطبه ويابس قاموس قال في البحر ويدخل فيه جميع أنواع ما ترعاه المواشي رطباً كان أو يابساً بخلاف الانحصار لأن الكلا ما لا ساق له والشجر له ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها إذا ثبتت في أرضه لكونها ملكه والكلا كالـ كلا اه (قوله أما بطلانها) هذا مخالف لسوق كلام المصنف لأن كلامه في ذكر الفساد فخراده أن يعيها فاسد وبه صرح في شرحه نعم قال بعد ذلك وصرح مثلاً خسرو بفساد هذا البيع وصرح في شرح الوقاية ببطلانه وعلاه بعدم الاحراز اه فكان المناسب شرح كلامه على وفق مراده مع بيان القول الآخر وكان الشارح لما رأى القول بالفساد مع لاء بعد المالك حله على أن المراد به البطلان لأن بيع ما لا يملك باطل كما علم مما مر لكنه لا يوافق غرض المصنف كما عرفت (قوله فلعدم الملك) لا اشتراك الناس فيه اشتراك أباحه لا ملك ولأنه لا يحصل للمشتري فيه فائدة لأنه يملكه بدون بيع فتح (قوله لحديث الناس شركاء في ثلاث) أخرجه الطبراني بلفظ المسلمون شركاء في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره وغنه حرام أي عن كل واحد منها وأخرجه ابوداود وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدي قال الحافظ ابن حجر ورجاله ثقات نوح افندي ومعنى الشركة في النصارى اصطلاحاً بها وتخصيف الثياب لا أخذ الجمر إلا بأذن صاحبه وفي الماء الشرب وسقى الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والأنهار المملوكة وفي الكلا الاحتشاش ولو في أرض مملوكة غير أن لصاحب الأرض المنع من دخوله ولغيره أن يقول إن في أرضك حقاً فاما أن توصلي اليه أو تحشه أو تستقي وتدفعه لي وصار كنوب رجل وقع في دار رجل أماناً يأذن للمالك في دخوله ليأخذه واما أن يخرج به اليه فتح ملخصاً (قوله وأما بطلان اجارتها) ما ذكره عن ابن الكمال من بطلان اجارتها بخالف لسوق كلام المصنف أيضاً وقال في فتح القدير وهل الاجارة فاسدة أو باطلة ذكر في الشرب أنها فاسدة حتى يملك الآجر الاجرة بالقبض وينفذ عقده فيه اه قال في النهر فيحتاج الى الفرق بين البيع والاجارة اه (قوله وهذا) أي بطلان بيع الكلا (قوله وقيل لا) أي لا يملكه وهو اختيار القدرى لأن الشركة ثابتة وانما تنقطع بالحيازة وسوق الماء ليس بحيازة وعلى الجواز أكثر المشايخ واختره الشهيد قال في الفتح وعلمه فلما قل أن يقول ينبغي أن حافر البئر يملك الماء شكفه الحفر والطي لتحصيل الماء كما يملك الكلا شكفه سوق الماء الى الأرض لينبت فله منع المستقي وان لم يكن في أرض مملوكة اه وأقول يمكن أن يفرق بينهما بأن سقى الكلا كان سبباً في انباته فنبت بخلاف الماء فإنه موجود قبل حفره فلا يملكه بالحفر نهر وقال الرمي أن صاحب البئر لا يملك الماء كما قدمه في البحر في كتاب الطهارة في شرح قوله وانتفاخ حيوان عن الولوج الحية فراجع وهذا مادام في البئر أما إذا أخرجه منها بالاحتياط كما في السواني فلا شك في ملكه لحيازته له في الكيزان ثم صبه في البئر بعد حيازته تأمل ثم حزر الفرق بين ما في البئر وما في الحباب والاهار يبيع الموضوع في البيوت لجمع ماء الشتاء بأنها اعتدت لأحرار الماء فهلك ما فيها فلو أجز الدار لايح للمستأجر ماؤها الا بإباحة المؤجر اه ملخصاً (قوله قال) أي العيني (قوله ويبيع القصيل والرطبة) في المصباح فصلته قصلا من باب شرب قطعته فهو قصيل ومتصول ومنه القصيل وهو الشعر يجز إذا اخضر علف الدواب والرطبة الفضة خاصة قبل أن تحب والجمع رطاب مثل كلبة وكلاب والرطب وزان قفل المرعي الاخضر من يقول الربيع وبعضهم يقول الرطبة وزان غرفة الخلا وهو الغض من الكلا (قوله وحيلته) أي حيلة جواز بيع الكلا وكذا اجارته قال في البحر والحيلة في جواز اجارته أن يستأجرها أرضاً لا يتقاف الدواب فيها ولنفعه أخرى

قوله أما بطلانها هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح أما بطلان بيعها وهو المناسب لقابله قوله بعد وأما بطلان اجارتها وليجوز اه معصمه

وهذا إذا لم يشترط خيار التعيين فلو شرط أخذ أيهما شاء جاز لما مر (والمراعي) أي الكلا (واجارته) أما بطلان بيعها فلعدم الملك لحديث الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار وأما بطلان اجارتها فلأنها على استهلاك التعيين ابن كمال وهذا إذا ثبت بنفسه وان أنبته بسقى وتربية ملكه وجاز بيعه عيني وقيل لا قال ويبيع القصيل والرطبة على ثلاثة أوجه ان ليقطعه أو ليس له دابته فتأكله جاز وان لم يتركه لم يجز وحيلته أن يستأجر الأرض لضرب فسطاطه أو لا يتقاف دوابه ولنفعه أخرى

مطلب
صاحب البئر لا يملك الماء

بقدري ما يريد صاحبه من الثمن أو الأجرة فيحصل به غرضهما اه وفي الفتح والحيلة أن يستأجر الأرض لضرب
فيها قسطا طاه أو يجعله حظيرة لغنمه ثم يستريح المربي فيحصل مقصوده هما (قوله كقيل ومراح) المفضل مكان
القبول وهي التوم نصف النهار والمراح بالضم حيث تأوى الماشية بالليل وبالفتح اسم الموضع (قوله اي
الابريس) في المصباح القزم عزب قال الليث هو ما يعبد من الابريس ولهذا قال بعضهم القز والابريس مثل
الحنطة والذيق اه وأما الخرفاسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها بحر (قوله أي بزره) أي
البز الذي يكون منه الدود قهستاني وهو بالزاي قال في المصباح بذرت الحب بذرا أي بالذال المجبة من باب
قتل إذا ألقته في الأرض للزراعة والبذر المبذور قال بعضهم البذر في الحبوب كالحنطة والشعير والبز
أي بالزاي في الراحين والبقول وهذا هو المشهور في الاستعمال ونقل عن الخليل كل حب يبذره فهو بذر وبزر
ثم قال في اجتماع الباء مع الزاي البز من البقل ونحوه بالكسر والفتح لغة وقولهم لبض الدود بزر القز مجاز على
التشبيه بزر البقل لصغره (قوله وهو بزر الصليق) هو المسمى الآن بالشرايق (قوله المحرز) قال في البحر
وهو معنى ما في الذخيرة إذا كان مجموعا لانه حيوان منتفع به حقيقة وشراعيه وزبيعه وان كان لا يؤكل كالبعغل
والحمار (قوله وهذا) أي ما ذكره المصنف من جواز بيع الثلاث وأما اقتصار صاحب الكنز على جواز
الاثنين دون التحل فاعل وجهه كما أفاده الخبر الرمي أن أحراره متعسر فترجى عنده قولهما ولهذا قال بعضهم
يجوز بيعه ليلا لنهارا لتفرقه حال النهار في المرامي وأما اعتذار الجرحه بأنه لم يطلع على أن القنوي على
قول محمد فهو بعيد (قوله بيع العلق) في المصباح العلق شيء أسود شبيه الدود يكون في الماء يعلق بأفواه
الابل عند الشرب (قوله وبه ينقي للعاجة) في البحر عن الذخيرة إذا اشترى العلق الذي يقال له بالقارسية
مر على يجوز وبه أخذ الصدر الشهيد للعاجة الناس إليه لقول الناس له اه أقول العلق في زماننا يحتاج إليه
للتداوي بمصه الدم وحيث كان مقلولا لمجرد ذلك دل على جواز بيع دودة القرمز فإن قولها الآن أعظم
أذى من أذى الأموال وياع منها في كل سنة قنطاري من عظيم ولعلها هي المرادة بالعلق في عبارة الذخيرة بقرينة
التعليل فتكون مستثناة من بيع المبتة كما قد مناه ويؤيده أن الاحتياج إليه للتداوي لا يقتضي جوازيه
كما في لبن المرأة وكالا احتياج إلى الخرز بشعر الخنزير فإنه لا يسوق ببيعته كما يأتي فعلم أن المراد به علق خاص مقلول
عند الناس وذلك متحقق في دودة القرمز وهو أولى من دود القز ويضيه فانه يتفقه به في الحال ودود القز في
المال والله سبحانه أعلم (قوله من الهوام) جمع هامة مثل دابة ودواب وهي ماله سم يقتل كالحيه قاله
الزهري وقد يطلق على ما يؤذى ولا يقتل كالخشرات مصباح والمراد هنا ما يشمل المؤذي وغيره مما لا يقتفع
به بقرينة ما بعده (قوله فلا يجوز) وبيعها باطل ذكره قاضي خان ط (قوله كحيات) في الحاوي الزاهدي
يجوز بيع الحيات إذا كان يتفقه بها للدابة وما جاز لا تتفاح بجلده أو عظمه أي من حيوانات البحر وغيرها
قال في الحاوي ولا يجوز بيع الهوام كالحيه والقارة والوزغة والضب والسلفساء والقنفذ وكل ما لا يتفقه به
ولا بجلده وبيع غير السمك من دواب البحر كان له ثمن كالتقنقور وجلود الخنزير ونحوها يجوز والأفلا
كالضفدع والسرطان وذكر قبله ويطلق بيع الاسد والذئب وسائر الهوام والخشرات ولا يضمن متلفها ويجوز
بيع البازي والشاهين والصقروا مثاليها والهزة ويضمن متلفها لا يبيع الحداة والخسة وأمثالهما ويجوز بيع
ربها اه لكن في الخاتمة بيع الكلب المعلم عندنا جائز وكذا السنور وسباع الوحش والطير جائز معلما أو غير
معلم وبيع الفيل جائز وفي القرد روايتان عن أبي حنيفة اه ونقل السائحاني عن الهنديه ويجوز بيع سائر
الحيوانات سوى الخنزير وهو المختار اه وعليه منى في الهداية وغيرها من باب المتفرقات كما سيأتي (قوله
والحاصل الخ) يرده عليه شعر الخنزير فإنه يحل الاتفاح به ولا يجوز بيعه كما يأتي وقد يجاب بأن حل الاتفاح به
للضرورة والكلام عند عدمها (قوله واعتمده المصنف) حيث قال وهو ظاهر فليكن المعول عليه (قوله
وهو بينهما أنصافا) الضمير عائدا إلى القز الخارج من البيض والظاهر أن اشتراط كونه بينهما أنصافا إذا كان
البيض منهما كذلك فلو كان ثلثه من واحد والثلثان من آخر يكون القز بينهما أنصافا باعتبار ما أصل الملك كالأول
زرعا أو يذو منهما فانخرج على قدر البذر وان شرط خلافه (قوله بالعلق مناصفة) متعلق بدفع أي دفعه
ذلك ليكون الخارج من البز والبقرة والدجاج بينهما مناصفة بشرط أن يعلق ذلك من ورق التوت ونحوه

مطلب
في بيع دودة القرمز

(قوله فالخارج كله للمالك) أى الخارج وهو القز واللبن والسمن والبيض كله للمالك فإن استهلكه العامل
 ضمنه (قوله وعليه قيمة العلف) أى إن كان يملوكا (قوله وأجر مثل العامل) الظاهر أن له الأجر بالنظر
 ما بلغ لجهالة التسمية وانظر ما كتبتنا في اجارات تنقيح الحامدية (قوله ومثله دفع البيض) قال في النهر
 والمتعارف في أرياف مصر دفع البيض ليكون الخارج منه بالنصف مثلا وهو على وزان دفع القز بالنصف
 فالخارج كله لصاحب البيض وللعامل أجر مثله اه قلت ويتعارف الآن أيضا دفع المهر أو العجل أو الخش
 ليربيه بنصفه فيبقى على ملك الدافع وللعامل أجر مثله وقيمة علفه والحيلة فيه أن يبيعه نصف المهر بمن يسير فيصير
 مشتركا بينهما ويتعارف أيضا ما سبذ كره المصنف في كتاب المساقاة وهو دفع الأرض مدة معلومة ليغرسها
 وتكون الأرض والتجر بينهما فانه لا يصح والتمر والغرس رب الأرض تبعاً لارضه وللا تحرقية غرسه يوم غرسه
 وأجر مثل عمله اه (قوله والآبق) أى المطلق وهو الذى أبقي من يد مالكة ولم يزعم المشتري أنه عنده فهذا
 يبيعه فاسدا وباطل على الخلاف الذى حكاه المصنف بعد أمالو أبقي من يد غاصبه وباعه المالك منه أو من يد
 مالكة وباعه ممن يزعم أنه عنده فبيعه صحيح كإياى وأما لو باعه ممن يزعم أنه عنده ففي النهر ان يبيعه فاسدا اتفاقا
 وعمله في النتج بأن تسليمه فعل غيره وهو لا يقدر على فعل غيره فلا يجوز وفي النهر أيضا خروج بالآبق المرسل في
 حاجة المولى فانه يجوز بيعه لانه مقدور التسليم وقت العقد حكاه إذا الظاهر عوده (قوله ولو وهبه لهما صح)
 والفرق أن شرط البيع القدرة على التسليم عقب البيع وهو منتف ومابقي له من اليد يصلح لقبض الهبة
 لا لقبض البيع لانه قبض بازاء مال مقبوض من مال الابن وهذا قبض ليس بازائه مال من الولد فكفت تلك
 اليد لتطرا للصغير لانه لو عاد عاد الى ملك الصغير هكذا في الفتح والتبيين بحر وفيه عن الذخيرة تقييد صحة
 الهبة بمجاء العبد في دار الاسلام (قوله وما في الاشياء تحريف نهر) اعترض من وجهين الأول أن ما في
 الاشياء موافق لما هنا وهذا نصه بيع الآبق لا يجوز الا لمن يزعم أنه عنده ولو ولده الصغير كما في الخاتمة الثانية
 انه في النهر لم يعترض للاشياء بل حكمه بالتحريف على ما في بعض نسخ الخاتمة المنقول في البحر وهو جواز بيع
 الآبق لطفله لاهبته له والمعول عليه النسخة الاخرى قلت الذى رأيت في الاشياء ولولده بدون ولو عليه ما كتب
 الجوى واعترضها بما ستر عن الفتح والتبيين ولما كان ما في الاشياء معزيا الى الخاتمة ورد عليها ما ورد على الخاتمة
 فساغ ذكرها بدل الخاتمة لانها اكثر تداولاً في أيدي الطلبة من الخاتمة فافهم ثم اعلم أن في عبارة البحر هنا نقضا
 فانه ذكر نسخة الخاتمة المحرفة وقال انه عكس ما ذكره الشارحون ثم قال ان الحق ما ذكره قاضى خان لما في
 المعراج لو باعه لطفله لا يجوز ولو وهبه له جاز الخ والصواب أن يقول والحق خلاف ما ذكره قاضى خان فتنبه
 (قوله الا لمن يزعم انه عنده) مضاده أن النظر لزعم المشتري أن الآبق عنده لانه يزعم أن التسليم حاصل فالتنى
 المانع وهو عدم قدرة البائع على التسليم عقب البيع (قوله عنده) شامل لما إذا كان في منزله أو كان يقدر على
 أخذه ممن هو عنده فان كان لا يقدر على الاخذ الا بخصومة عند الحاكم لم يحز بيعه كما في السراج نهر وهذا
 مخالف لما تقدمنا عن النهر من أنه لو باعه ممن يزعم أنه عنده فهو فاسد اتفاقا وأجاب ط بحمل ما تقدم
 على ما إذا لم يقدر على أخذه الا بخصومة اه قلت راجعت عبارة السراج فلم أرفهم بقوله ممن هو عنده ومثله
 في الجوهره وحينئذ فتقوله أو كان يقدر على أخذه أى في حال اباقه قبل أن يأخذه أحدا ما إذا أخذه احد
 فلا يجوز لما علمته من تعليل الفتح السابق وقد صور المسألة في الفتح بما إذا كان ذلك الاخذ له معترفا بأخذه فافهم
 (قوله وهل يصير قابضاً الخ) أى لو اشتراه من زعم أنه عنده هل يصير قابضاً في الحال حتى لو رجع فوجده هلك
 بعد وقت البيع يتم القبض والبيع أم لا (قوله ان قبضه) أى قبض الآبق حين وجده لنفسه لا لبرده على
 سيده وهذا يغنى عنه قوله أو قبضه ولم يشهد أى على أنه قبضه لسيده (قوله نعم) أى يصير قابضاً لان قبضه
 هذا قبض غصب وهو قبض ضمان كقبض البيع كما في الفتح (قوله وان شهد لالخ) أى لا يصير قابضاً لان
 قبضه هذا قبض امانة حتى لو هلك قبل أن يصل الى سيده لا يضمنه فتح (قوله فلا ينوب عن قبض الضمان)
 أى عن قبض البيع فانه مضمون بالثمن قال في الفتح فان هلك قبل أن يرجع اليه انفسح البيع ورجع بالثمن اه
 وأشار بهذا الى ما في البحر عن الذخيرة اذا اشترى ما هو امانة في يده من ودعة أو عارية لا يكون قابضاً الا اذا
 ذهب الى العين الى مكان يتمكن من قبضها فيصير الآن قابضاً بالتولية فاذا هلك بعده هلك من ماله وليس للبائع

فالخارج كله للمالك لحدوثه من ملكه وعليه قيمة العلف وأجر مثل العامل عيني ملخصاً ومثله دفع البيض كما لا يخفى (والآبق) ولو لطفله أو لغيره ولو وهبه لهما صح عيني وما في الاشياء تحريف نهر (الا لمن يزعم انه) أى الآبق (عنده) فحينئذ يجوز لعدم المانع وهل يصير قابضاً ان قبضه لنفسه أو قبضه ولم يشهد نعم وان شهد لا لانه قبض امانة فلا ينوب عن قبض الضمان لانه أنوى عناية

حبس العين بالعين لانه صار راضيا بقبض المشتري دلالة اه ملخصا (قوله والاذا ابقى الخ) عطف على قوله الامن يزعم انه عنده (قوله ذخيرة) قال فيها والاصل أن الابق انما يمنع جواز البيع اذا كان التسليم محتاجا اليه بأن ابقى من يد المالك ثم باعه المالك فما اذا لم يكن محتاجا اليه كما في مسألتنا يجوز البيع اه (قوله يتم البيع) هو رواية عن ابي حنيفة ومحمد لقيام الملك والمالية في الابقى ولذا صرح عتقه وبه أخذ الكرخي وجاعة من المشايخ حتى اجبر البائع على تسليمه لان صحة البيع كانت موقوفة على القدرة على التسليم وقد وجدت قبل الفسخ بخلاف ما اذا رجع بعد أن فسخ الفاضل البيع او تخاصما فلا يعود صحيحا اتفاقا فتح (قوله على القول بفساده) قال في الفتح والحق أن الاختلاف فيه بناء على الاختلاف في أنه باطل أو فاسد وأنت علمت أن ارتفاع المفسد في الفساد يردّه صحيحا لأن البيع قائم مع الفساد ومع البطلان لم يكن قائما بصفة البطلان بل معدوما فوجه البطلان عدم قدرة التسليم ووجه الفساد قيام المالية والملك (قوله ورجحه الكمال) حيث قال والوجه عندي أن عدم القدرة على التسليم مفسد لا يبطل وأطال في تحقيقه (قوله وهو الاظهر من الرواية) قال في البحر وأقولوا تلك الرواية بأن المراد منها انعقاد البيع بالتعاطي الآن اه قلت وهذا يناقض ما تقدم أول البيوع من أن البيع لا ينقصد بعد بيع باطل أو فاسد الا بعد متاركة الأول (قوله وبه كان يفتي البلخي) الذي في الفتح وهو مختار مشايخ بلخ والبلخي بالباء والجيم ط قلت والاول هو ابو مطيع البلخي من اصحاب ابي حنيفة توفي سنة ١٩٧هـ والثاني هو محمد بن شعاع البلخي من اصحاب الحسن ابن زياد توفي وهو ساجد سنة ٢٢٦هـ (قوله ولو في وعاء) أتى بلخا إشارة الى أنه غير قيد وما في البحر من أن الاولى تقيده بذلك لأن حكم اللبن في الضرع تقدم دفعه في التهرب بأن الضرع خاص بذوات الاربع كالشدي للمرأة فالاولى عدم التقيده ليم ما قبل الانفصال وما بعده (قوله على الاظهر) اي ظاهر الرواية وعن أبي يوسف جواز بيع لبن الأمة لجواز ايراد البيع على نفسها فكذلك على جرحها قلنا الرق حل نفسها فأما اللبن فلا رفق فيه لانه يختص بعمل يتحقق فيه القوة التي هي ضده وهو الحي ولا حياة في اللبن فلا يكون محلا للعتق ولا للرق فكذا البيع وأشار الى أنه لا يضمن متلفه لكونه ليس بمال والى أنه لا يحل التداوى به في العين الرمداء وفيه قولان قيل بالمنع وقيل بالجواز اذا علم فيه الشفاء كما في الفتح هنا وقال في موضع آخر ان أهل الطب يشنون نفع اللبن البنت للعين وهي من أفراد مسألة الانتفاع بالمحرّم للتداوى كالتجر واختار في النهاية والنهاية الجواز اذا علم فيه الشفاء ولم يجد دواء غيره بحر وسبأ في أن شاء الله تعالى تمامه في متفرقات البيوع وكذا في الخطر والاباحة (قوله لتجاسة عينه) اي عين الخنزير اي بجميع أجزائه وأورد في الفتح على هذا التعليل بيع السرقة فانه جائز للانتفاع به مع أنه نجس العين اه قال في التهرب بل الصحيح عن الامام أن الانتفاع بالعدرة الخاصة جائز كما سبأ في أن شاء الله تعالى في الكراهية اه اي مع أنه لا يجوز بيعه بها خاصة كما مر (قوله فيبطل بيعه) نقله في الشربلية أيضا عن البرهان وفيه تورك على المصنف حيث عدّه في الفساد لكن قد يقال انه مال في الجلة حتى قال محمد بطهارته لضرورة الحرز به للنعال والاختلاف تأمل (قوله لضرورة الحرز) فان في مبداء شعره صلابة قدر اصبع وبعده لين يصلح لوصل الخيط به قهستاني ط (قوله وكره البيع) لانه لا حاجة اليه للبائع زبلي وظاهره أن البيع صحيح وفيه أن جواز اقدام المشتري على الشراء للضرورة لا يفيد صحة البيع كما لو اضطر الى دفع الرشوة لاجياء حقه جازله الدفع وحرّم على القابض وكذا لو اضطر الى شراء ماله من غاصب متغلب لا يفيد ذلك صحة البيع حتى لا يملك البائع الثمن قتاتل (قوله فلا يطيب ثمنه) مقتضى ما يجنبناه أنه لا يملكه (قوله على الصحيح) اي عند أبي يوسف لان حكم الضرورة لا يعتد بها وهي في الحرز تتكون بالسببة اليه فقط كذلك وما ذكر في بعض المواضع من جواز صلاة الخنزير مع شعر الخنزير وان كان اكثر من قدر الدرهم ينبغي أن يخرج على القول بطهارته في حقهم أما على قول أبي يوسف فلا وهو الوجه فان الضرورة لم تدعهم الى أن يعلق بهم بحيث لا يقدرّون على الامتناع منه ويجمع في ثبائهم هذا المقدار فتح (قوله خلافا لمحمد) راجع الى قوله ويفسد الماء اي فانه لا يفسد عنده قال الزبلي لان اطلاق الانتفاع به دليل طهارته اه وهذا يفيد عدم تقيده حل الانتفاع به بالضرورة ويفيد جواز بيعه ولذا قال في التهرب ينبغي أن يطيب للبائع الثمن على قول محمد (قوله قبل هذا) اي الخلاف المذكور في تجاسسته

والاذا ابقى من الغاصب قباعة المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم ذخيرة (ولو باعه ثم عاد) وسله (يتم البيع) على القول بفساده ورجحه الكمال (وقيل لا يتم) على القول ببطلانه وهو (الاظهر) من الرواية واختاره في الهداية وغيرها وبه كان يفتي البلخي وغيره بحر وابن كمال (ولبن امرأة) ولو (في وعاء ولو أمة) على الاظهر لانه جزء آدمي والرق يختص بالحي ولا حياة في اللبن فلا يحل الرق (وشعر الخنزير) لتجاسة عينه فيبطل بيعه ابن كمال (وان جازا الانتفاع به) لضرورة الحرز حتى لو لم يوجد بلان جاز الشراء للضرورة وكره البيع فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافا لمحمد قيل هذا في المستوف أما المجزوز فظاهر عناية

مطلبه
في التداوى باللبن البنت للرمد قولان

وطهارته وأشار بقيل الى ضعفه اذا المتخوف يفسد الماء ولومن غير الخنزير لا اتصال اللحم المتنجس بمحل النصف منه ولو قيل ان الخلاف في الجزوز أما المتخوف فغير طاهر لكان له وجه (قوله وعن أبي يوسف الخ) مقابل قول المتن وجاز الانتفاع به قال الزيلعي والاول هو الظاهر لان الضرورة تبين له فالشعرأولى اه (قوله لانه نجس) فيه أن النجاسة لا تنافي حل الانتفاع عند الضرورة كما علمت لكن علل الزيلعي للكرهية بأن الخنزير يأتى بغيره ومثله في الفتح وحيث تأتى بغيره فلا ضرورة فلا يحل الانتفاع بالنجس قال في الفتح الآن يقال ذلك فرد تحمل مشقة في خاصة نفسه فلا يجوز أن يلزم العموم حرجاً مثله اه وحاصله أن تأتى الخنزير بغيره من شخص حل نفسه مشقة في ذلك لا تزول به ضرورة الاحتياج اليه من عامة الناس (قوله ولعل هذا) اى حل الانتفاع به لضرورة الخنزير (قوله أما في زماننا فلا حاجة اليه) للاستغناء عنه بالخمار والابرة قال في البحر ظاهر كلامهم منع الانتفاع به عند عدم الضرورة بأن أمكن الخنزير بغيره ط (قوله وجلده ميتة) قيد بها لانها لو كانت مذبوحة فباع عليها او جلدها جاز لانه يطهر بالذكاة الا الخنزير خائفة (قوله لو بالعرض الخ) اى ان يبيعه فاسد لويبع بالعرض وذكر في شرح الجمع قولين في فساد البيع وبطلانه قلت وما ذكره الشارح من التفصيل يصلح توفيقاً بين القولين لكنه يتوقف على ثبوت كونه مالا في الجلة كالخنزير والميتة لا يحتج انفهما مع أن الزيلعي علل عدم جواز بيعه بأن نجاسته من الرطوبة المتصلة به بأصل الخلقة فصار حكم الميتة زاد في الفتح فيكون نجس العين بخلاف الثوب والدهن المتنجس حيث جاز بيعه لعروض نجاسته وهذا يفيد بطلان بيعه مطلقاً ولذا ذكر في الشربلية عن البرهان أن الظاهر البطلان تأمل (قوله اعتماداً على ما سبق) اى في قول المصنف تعالى الدور وبطل بيع مال غير متقوم كخنزير وميتة لم تمت خنفت انفها بالثمن (قوله الاجلدة انسان الخ) فلا يباع وان دبح لكرامته وفي الباقي لاهاته ولعدم عمل الدبابة فيه كما مر في محله (قوله وينتفع به) اى بالجلد بعد دبحه (قوله ولو جلد مأكول على الصحيح) وقال بعضهم يجوز اكله لانه طاهر كالدابة المذكاة أما جلد غير المأكول كالحمار لا يجوز اكله اجماعاً لان الدبغ فيه ليس بأقوى من الذكاة وذكره لا يبيعه فكذا دبحه أفاده المصنف ط (قوله وتنجيز بيع الدهن المتنجس) عبارة الجمع النجس لكن مراده المتنجس اى ما عرضت له النجاسة وأشار بالفعل المضارع المسند لضمير الجماعة الى خلاف الشافعي كما هو اصطلاحه (قوله في غير الأكل) كالاستصباح والدبابة وغيرهما ابن ملك وقيدوا الاستصباح بغير المسجد (قوله بخلاف الودك) اى دهن الميتة لانه جزؤها فلا يكون مالا ابن ملك اى فلا يجوز بيعه اتفاقاً وكذا الانتفاع به لحديث البخاري ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام قيل يا رسول الله أرأيت شعوم الميتة فانه بطل بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس قال لا هو حرام الحديث (قوله كعصها وصورها) ادخلت الكاف عظمتها وشرها وربشها ومنقارها وظلفها وحافرها فان هذه الاشياء طاهرة لا تحلها الحياة فلا يحلها الموت ويجوز بيع عظم الفيل والانتفاع به في الحل والركوب والمقاتلة منع ملخصاً ط (قوله وفسد شراء ما باع الخ) اى لو باع شيئاً وقبضه المشتري ولم يقبض البائع الثمن فاشترى بأقل من الثمن الاول لا يجوز زيلعي اى سواء كان الثمن الاول حالاً أو مؤجلاً هداية وقيد بقوله وقبضه لان بيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ولو لم ياتعه كما سياتى في بابه والمقصود بيان الفساد بالشراء بالاقبل من الثمن الاول قال في البحر وشمل شراء الكل والبعض (قوله بنفسه او بوكيله) تنازع فيه كل من شراء وباع قال في البحر وأطلق فيما باع فشمّل ما باعه بنفسه او بوكيله وما باعه أصالة او وكالة كما شمل الشراء لنفسه او لغيره اذا كان هو البائع اه فأفاد أنه لو باع شيئاً أصالة بنفسه او بوكيله أو وكالة عن غيره ليس له شراؤه بالاقبل - لالنفسه ولا لغيره لان بيع وكيله باذنه كبيعته بنفسه والوكيل بالبيع أصيل في حق الحقوق فلا يصح شراؤه لنفسه لانه شراء البائع من وجه ولا لغيره لان الشراء واقع له من حيث الحقوق فكان هذا شراء ما باع لنفسه من وجه كذا يضاف من الزيلعي أيضاً (قوله من الذي اشتراه) متعلق بشراء وخرج به مالو باعه المشتري لرجل او وهبه له أو وصى له به ثم اشتراه البائع الاول من ذلك الرجل فانه يجوز لان اختلاف سبب الملك باختلاف العين زيلعي ولو خرج عن ملك المشتري ثم عاد اليه بحكم ملك جديد كقالة أو شراء أو هبة أو وارث فاشترى البائع منه بالاقبل جائز لان عاد اليه بما هو فسخ بخيار رؤية أو شرط قبل القبض او بعده يجر عن السراج (قوله ولو حكاً) نعمه لقوله من الذي اشتراه (قوله كوارثه) اى

وعن أبي يوسف يكره الخنزير لانه نجس ولذا لم يلبس السلق مثل هذا الخلف ذكره القهستاني ولعل هذا في زمانهم أما في زماننا فلا حاجة اليه كما لا يخفى (وجلد ميتة قبل الدبغ) لو بالعرض ولو بالثمن فباطل ولم يفصله ههنا اعتماداً على ما سبق قاله الوان فليحفظ (وبعده) اى الدبغ (يباع) الاجلدة انسان وخنزير وحيّة (وينتفع به) لطهارته حينئذ (غير الأكل) ولو جلد مأكول على الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزؤها وفي الجمع وتنجيز بيع الدهن المتنجس والانتفاع به في غير الأكل بخلاف الودك كما ينتفع بما لا تحله حياة منها (كعصها وصورها كما مر في الطهارة (ر) فسد) شراء ما باع بنفسه أو بوكيله من الذي اشتراه ولو حكاً كوارثه

(بالاقل) من قدر الثمن الاول
(قبل نقد) ككل (الثمن)
الاول صورته باع شيئا بعشرة ولم
يقبض الثمن ثم شراء بخمسة لم يجوز
وان رخص السعر للربا خلافا
للشافعي (وشراء من لا يجوز
شهادته) كآبنة وأبيه (كشراة
بنفسه) فلا يجوز أيضا خلافا لهما
في غير عبده ومكاتبه (ولا بد)
لعدم الجواز (من اتحد جنس
الثمن) وكون المبيع بجماله (فان
اختلف) جنس الثمن أو تعيب
المبيع (جاز مطلقا) كالمشراة
بأزيد أو بعد النقد (والدراهم
والدنانير جنس واحد) في ثمان
مسائل منها (هنا) وفي قضاء دين
وشفعة وأكرام ومضاربة ابتداء
وانتهاء وبقاء

مطلب
الدراهم والدنانير جنس واحد في
مسائل

وارث المشتري أي فلو اشترى من وارث مشتريه بأقل مما اشترى به المورث لم يجوز لقيام الوارث مقام المورث
بخلاف ما إذا اشترى وارث البائع بأقل مما باع به مورثه فانه يجوز ان كان ممن تجوز شهادته والفرق أن وارث
البائع إنما يقوم مقامه فيما يورث وهذا مما لا يورث ووارث المشتري قام مقامه في ملك العين فأقاده في البحر
(قوله بالاقل من قدر الثمن الاول) وكذا القدر الوصف كالوباع بأقل إلى سنة فاشترابه إلى سنتين يجوز
(قوله قبل نقد كل الثمن الاول) قيد به لأن بعده لافساد ولا يجوز قبل النقد وان بقي درهم وفي القصة لو قبض
نصف الثمن ثم اشترى النصف بأقل من نصف الثمن لم يجوز بحر قلت وبه يظهر أن ادخال الشارح لقطة كل لا يحمل
له لأنه يفهم أنه قبل نقد البعض لا يفسد وهو خلاف الواقع والحاصل أن نقد ككل الثمن شرط لصحة الشراء
للافساد لأنه يفسد قبل نقد الكل أو البعض فتأمل (قوله وان رخص السعر) لان تغير السعر غير معتبر
في حق الاحكام كافي حق الغاصب وغيره فعاد إليه المبيع كما خرج عن ملكه فيظهر الربح زباني (قوله
للمرأ) عليه لقوله لم يجوز أي لان الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فإذا أعاد إليه عين ماله بالشفعة التي خرج
عن ملكه وصار بعض الثمن قصاصا لبعض بقي له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربح ما لم يضمن وهو حرام
بالتص زباني (قوله كآبنة وأبيه) وكعبده ومكاتبه لان شراء هؤلاء ككشراء البائع بنفسه
لاتصال منافع المال بينهم وهو نظير الوكيل في البيع اذا عقد مع هؤلاء زباني أي نظير ما لو باع الوكيل من ابنه
ونحوه ثم لا يخفى أن المراد شراء هؤلاء بالاقل لأنفسهم أما لو اشترى بالوكالة عن البائع لا يجوز ولو كانوا أجانب
عنه كما مر في قول المصنف أبو بكر (قوله في غير عبده ومكاتبه) فشراؤهما متفق على عدم جوازه قال
الزبلي لان كسب العبد لسيده وله في كسب مكاتبه حق الملك فكان تصرفه كتصرفه (قوله جاز مطلقا)
أي سواء كان الثمن الشافي أقل من الاول والا لا لأن الربح لا يظهر عند اختلاف الجنس أه مخ ولان المبيع
لو انتقص يكون النقصان من الثمن في مقابلة ما نقص من العين سواء كان النقصان من الثمن بقدر ما انتقص
منها أو باكثر منه يجوز عن التفخ (قوله كالمشراة الخ) تشبيه في الجواز مع قطع النظر عن قوله مطلقا (قوله
بأزيد أو بعد النقد) ومثل الازيد المساوي كافي الزبلي وهذا قول المصنف بالاقل قبل نقد الثمن (قوله
والدراهم والدنانير جنس واحد) حتى لو كان العقد الاول بالدراهم فاشترابه بالدنانير وقيمتها أقل من الثمن الاول
لم يجوز استحسانا لانها اجناس صورية وجنس واحد معنى لان المقصود بهما واحد وهو الثنية فبالنظر إلى
الاول يصح وبالنظر إلى الثاني لا يصح فغلبنا المحرم على المبيع زبلي ملخصا (قوله في ثمان مسائل) الذي في
المخ عن العمادية أن المسائل سبع غير الاربعة المزيدة أه ح وزاد الشارح مسألة المضاربة ابتداء (قوله
منها هنا) من اسم بمعنى بعض مبتدأ مضاف إلى الضمير وهما اسم مكان مجازي مبنى على السكون لتضمنه
معنى الإشارة في محل نصب بمحذوف خبر المبتدأ ولا يصح جعل منها خبرا عن هنا لانه لتضمنه معنى غير مستقل
لا يصح الابتداء به ولو قال منها ما هنا لكان أولى أه ح قلت ما ذكره من عدم صحة الابتداء به هنا صحيح
ولكن هلته أنه من الظروف التي لا تصرف كافي المعنى لا ما ذكره والالزام أن لا يصح الابتداء باسماء الإشارة
كلها فافهم (قوله وفي قضاء دين) صورته عليه دين دراهم وقد امتنع من القضاء فوقع من ماله في يد
القاضي دنانير كان له أن يصرفها بالدراهم حتى يقضى غريمه ولا يفعل ذلك في غير الدنانير عند الامام وعندهما
غير الدنانير كذلك ط (قوله وشفعة) صورته أخبر الشفيع أن المشتري اشترى الدار بألف درهم فسلم
الشفعة ثم تبين أنه قد اشترى دنانير قيمتها ألف درهم أو أكثر ليس له طلبها وسقطت بالتسليم الاول ط (قوله
وأكرام) كالمواكرو على بيع عبده بألف درهم فباعه بخمسين دينار قيمتها ألف درهم كان البيع على حكم
الأكرام لا لوباعه بكبلي أو وزني أو عرض والقيمة كذلك (قوله ومضاربة ابتداء وانتهاء وبقاء) لم يذكر ذلك
التقسيم في العمادية وإنما ذكر صورتين في المضاربة أحدهما ما إذا كانت المضاربة دراهم فأترب المال
أو عزل المضارب عن المضاربة وفي يده دنانير لم يكن للمضارب أن يشتري بها شيئا ولكن يصرف الدنانير
بالدراهم ولو كان ما في يده عروض أو مكبل أو موزون له أن يحوله إلى رأس المال ولو باع المتاع بالدنانير لم يكن له
أن يشتري بها إلا الدراهم ثانياً تماماً لو كانت المضاربة دراهم في يد المضارب فاشترى متاعاً بكبلي أو وزني
لزمه ولو اشترى بالدنانير فهو على المضاربة استحساناً عندهما أه ملخصاً بالصورة الاولى تصلح مثالا للانتهاء

قوله عروض أو مكبل الخ هكذا
بخطه ولعل الاصول عروضاً الخ
كلا لا يخفى أه

والثانية للبقاء لكن لم يظهر لي كون الاولى مما نحن فيه اذ لو كانت الدراهم والدنانير فيها جنسا واحدا ما كان يلزمه أن يصرف الدنانير بالدراهم تأمل ثم رأيت الشارح في باب المضاربة جعلهما جنسين في هذه المسألة وهذا عين ما فهمته ولله تعالى الحمد وأما مسألة المضاربة ابتداء فقد زادها الشارح وقال ط صورته عقد معه المضاربة على ألف دينار وبين الربح فدفعت له دراهم قيمتها من الذهب تلك الدنانير صحت المضاربة والربح على ما شرطوا أولا كذا ظهر لي (قوله وامتناع مراجعة) صورته اشترى ثوبا بعشرة دراهم وباعه مراجعة باثني عشر درهما ثم اشتراه أيضا بدنانير لا يبيعه مراجعة لأنه يحتاج إلى أن يحط من الدنانير بربحه وهو درهما في قول الامام ولا يدرك ذلك الا بالخزروالظن ولو اشتراه بغير ذلك من الكسبي أو الوزني أو العروش باعه مراجعة على الثمن الثاني اه وقوله ولا يدرك الخ اي لأنه يحتاج الى تقويم الدنانير بالدراهم وهو مجرد ظن ومبنى المراجعة كالتولية والوضعية على اليقين بما قام عليه لتتفي شبهة الخيانة اه ح (قوله ويزاد زكاة) فانه يضم أحد الجنسين الى الآخر ويكمل به النصاب ويخرج زكاة أحد الجنسين من الآخر ط (قوله وشركات) اي اذا كان مال احدهما دراهم ومال الآخر دنانير فانها تنعقد شركة العنان بينهما ط (قوله وقيم المتلفات) يعني أن المقوم ان شاء قوم بدراهم وان شاء قوم بدنانير ولا يتعين أحد الجنسين ط (قوله وأروش جنبايات) كالموضحة يجب فيها نصف عشر الدية وفي الهاشمية العشر وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الجنايفة ثلث الدية والدية اما ألف دينار أو عشرة آلاف درهم من الورق فيجوز التقدير في هذه الاشياء من اي الجنسين ط (قوله وفي الخلاصة الخ) لا يحمل لهذه الجملة هنا وستأتي بعينها في محلها وهو فصل التصرف في المبيع والتمنع عتب باب المراجعة ح (قوله كل عوض الخ) كالمقول اذا اشتراه لا يجوز له التصرف فيه قبل قبضه بالمبيع بخلاف ما اذا أعتقه أو دبره أو وهبه أو تصدق به أو أقرضه من غير بانه فانه يصح على ما سبأني وقوله ينسخ اي العقد يهلاكه اي هلاك العوض والجملة نصفه عقد قال ط أخرج به الثمن فانه يجوز التصرف فيه به بة أو بيع أو غيره ما قبل قبضه سواء تعين بالتعيين ككامل او لا كتنقود لان العقد لا ينسخ بهلاكه لان الاصل وهو المبيع موجود ويأتي ايضا ح ان شاء الله تعالى في محله (قوله وصح المبيع فيما ضم اليه) اي الى شراء ما باعه بأقل قبل نقد الثمن منح (قوله ثم اشتراه مع شيء آخر بعشرة) وكذا لو اشتراها بخمسة عشر كما في النهر والفتح ويظهر منه أنه لو اشتراها بخمسة مثلا اي بأقل من الثمن الاول فهو كذلك بالاولى فافهم (قوله لانه طارئ) لانه يظهر بانقسام الثمن او المقاصة فلا يسرى زيلعي (قوله وليكان الاجتهاد) اي فكان الفساد فيما يبيع أولا ضعيفا لا اختلاف العلماء فيه فلا يسرى كما اذا اشترى عبدين فاذا أحدهما مدبر لا يفسد في الآخر ذلك بخلاف الجمع بين حر وعبد ونماه في الفتح ولانه انما منع في الاول باعتباره شبهة الربا فلا اعتبر في المنع ان كان اعتبارا الشبهة الشبهة وهي غير معتبرة درر (قوله لان مقتضى العقد الخ) اي وهذا الشرط ليس مقتضى العقد فيه سببه لان فيه نفعا لاحد العاقلين لانه قد يكون اكثر مما شرط أو أقل قال ط والحيلة في جوازه أن لا يعقد العقد الا بعد وزنه تحتر بالجملة فيقول بعد الوزن بعنك ما في هذا الظرف بكذا ويقول الآخر قبلت فيكون هذا من بيع الجزاف وهو صحيح جوي عن شرح ابن السبكي (قوله فانه يجوز) فلو باع المشتري الساعة قبل أن يزن الظرف عن أبي حنيفة لا يجوز بيع المشتري وقال ابو يوسف يجوز خائفة (قوله كالمعرف قدر وزنه) ببناء عرف للمجهول اي لو عرفاه وشرط ط طرح قدره فانه مقتضى العقد فيجوز (قوله وقدره) الواو بمعنى او ط (قوله لانه قابض او منكر) لف ونشر مرتب قال في البحر لانه ان اعتبر اختلافنا في تعيين الرق المتبوض فالقول للقابض ضميننا كان أو أمينا وان اعتبر اختلافنا في الزيت فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة واذا برهن البائع قبلت بينته وأورد عليه مسألتان احدهما لو باع عبدين ومات أحدهما عند المشتري وجاء بالآخر بده بعب وبخلاف في قيمة الميت فالقول للبائع والثانية أن الاختلاف في الثمن يوجب التحالف وأجيب عن الاول بأن القول فيه للبائع لانكاره الزيادة أيضا وعن الثاني بأن التحالف على خلاف القياس عند الاختلاف في الثمن قصد او هنا الاختلاف فيه تبع لاختلافهما في الرق المتبوض أهو هذا ام لا فلا يوجب التحالف كذا في الفتح والرق بالسكر الظرف (قوله وصح الطريق) ذكر في الهداية أنه يحتمل بيع رقة الطريق وبيع حق المرور في الثاني

امتناع مراجعة ويزاد زكاة وشركات وقيم المتلفات وأروش جنبايات كما بسطه المصنف معزيا للعامة وفي الخلاصة كل عوض ملك بعقد ينسخ بهلاكه قبل قبضه لم يجوز التصرف فيه قبل قبضه (وصح) المبيع (فيما ضم اليه) كأن باع بعشرة ولم يتيضاها ثم اشتراه مع شيء آخر بعشرة فسد في الاول وجاز في الآخر فيقسم الثمن على قيمتهما ولا يبيع الفساد لانه طارئ وليكان الاجتهاد (و) يبيع (زيت) على ان يزنه بطرفه وي طرح عنه بكل ظرف كذا رطلا لان مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما أفاده بقوله (بخلاف شرط طرح وزن الظرف) فانه يجوز كالمعرف قدر وزنه (ولو اختلفا في نفس الظرف وقدره فالقول للمشتري) يمينه لانه قابض أو منكر (وصح) يبيع الطريق

مطالب
في بيع الطريق

روايتان اه وما ذكر المصنف الثاني فيما يأتي علم أن مراده هنا الاول ثم في الدرر عن التنازعانية الطرق
ثلاثة طريق الى الطريق الاعظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فالأخير لا يدخل في
البيع بلاذكره أو ذكر الحقوق أو المرافق والاولان يدخلان بلاذكر اه ملخصا وحاصله لو باع دارا مثلا دخل
فيها الاولان تبعاً بلاذكر بخلاف الثالث والظاهر أن المراد هنا هو الثالث وقد علمت أيضاً أن المراد بيع رقبة
الطريق لاحق للمرور لأن الثاني يأتي في كلام المصنف فإذا كانت داره داخل دار رجل وكان له طريق في دار ذلك
الرجل الى داره فأتى أن يكون له فيها حق المرور فقط وأما أن يكون له رقبة الطريق فاذا باع رقبة الطريق صح فإن
حد فظاهر والا فلا بقدر عرض باب الدار العظمى كما يأتي والفرق بين هذا الطريق والطريق الثاني وهو ما يكون
في سكة غير نافذة أن هذا ملك للبائع وحده ولذا سمى خاصاً بخلاف الثاني فإنه مشترك بين جميع أهل السكة وفيه
أيضاً حق للعامة كما يأتي بيانه قريباً وقد اشتبه ذلك على الشربلاية في قوله فراجعاً يظهر لك ما فيه بعد فهمك ما قرأناه
والحمد لله (قوله وفي الشربلاية عن الخانية لا يصح) نقل في الشربلاية عن الخانية العصة عن مشايخ بلخ
فما هنا بناء عليه اه ح قلت عبارة الشربلاية هكذا قوله وصح بيع الطريق يخالفه ما قال في الخانية ولا يجوز
بيع مسيل الماء وهبته ولا بيع الطريق بدون الارض وكذلك بيع الشرب وقال مشايخ بلخ جائز ويخالفه
أيضاً قوله الآتي في رواية الزيادات اه كلام الشربلاية والمتبادر من قول الخانية وقال مشايخ بلخ جائز أن
خلافهم في بيع الشرب أي بدون أرض لا في جميع المسائل المذكورة بدليل فصله بقوله وكذلك الخ وقد ذكر
في الدرر خلافهم في مسألة الشرب فقط ولم أر من ذكر خلافهم في بيع المسيل والطريق فافهم ثم اعلم أن ما دعاه
في الشربلاية من المخالفة غير مسلم لأن قول المصنف وصح بيع الطريق مراده به رقبة الطريق بدليل تعليل
الدرر بأنه عين معلوم وبدليل ذكره بيع حق المرور بعده والا كان تكراراً وقد تابعه المصنف هنا و مراد الخانية
بيع الطريق ببيع حق المرور بدليل قوله بدون الارض وقوله ويخالفه أيضاً الخ غير مسلم أيضاً لأن رواية الزيادات
انما ذكرها في الدرر في بيع حق المرور لا في بيع الطريق فمن ابن المخالفة وما ذكره المصنف من جواز بيع الطريق
وهبته مشي عليه في المتن أيضاً بلاذكر خلاف وكذا في الهداية وغيرها وانما ذكروا اختلاف الرواية في بيع
حق المرور كما يأتي (تنبيه) باع رقبة الطريق على أن له أي للبائع حق المرور والسفل على أن له قرار العلوجاز
فتح قبيل قوله والبيع الى النيروز (قوله ومن قسمة الوهبانية) خبر مقدم والبيت مبتدأ مؤخر أي هذا البيت
منقول منها ط (قوله وليس لهم الخ) جله قال الامام معترضة بين بعض المقول وهو خبر ليس المقدم واسمها
المؤخر والواو في ولم ينفذ الحال أي والحال أن الدرب ليس بنافذ قال ابن الشحنة والمسألة من الثقة عن نوادر
ابن رستم ٣ قال ابو حنيفة في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا أن يقسموها فيما
بينهم لأن الطريق الاعظم اذا كثر الناس فيه كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يخفف هذا الزحام قال الناطقي
وقال شدد في دور بين خصة باع أحدهم نصيبه من الطريق فالبائع جائز وليس للمشتري المرور فيه الا أن يشتري
دار البائع واذا أرادوا أن نصبوا على رأس سكتهم درياً وبسطوا رأس السكة ليس لهم ذلك لانها وان كانت ملكاً
لهم فظاهر لكن العامة فيها نوع حق اه ملخصاً ثم أفاد أن ما توهمه الناظم في شرحه من اختلاف الروايتين
مدفوع فان ما ذكره ابن رستم في بيع الكل وما ذكره شدد في بيع البعض والفرق أن الثاني لا يفضى الى
ابطال حق العامة بخلاف الاول هذا وقد علمت مما قرأنا سابقاً أن ما في الوهبانية غير ما ذكره المصنف لأن مراد
المصنف الطريق الخاص المملوك لواحد وهذا طريق مشترك في سكة مشتركة (قوله وفي معايتها) خبر مقدم
والبيت مبتدأ مؤخر وجهه وارتضاء الخ معترضة والضيم للوهبانية وهي مفاعلة من عاياه اذا سأله عن شيء
يظن عجزه عن جوابه من قولهم عي عن جوابه اذا عجز وعماه في ط عن ابن الشحنة قال السائح والمعاية
عند الفرضيين كاللغاز عند الفقهاء والاحاجي عند أهل اللغة لأن ما يستخرج بالحزير يقوى الحياء أي العقل
والالغاز جمع لغز بضم اللام وقيل بقصها وفتح الغين المحجمة (قوله وارتضاء في الغاز الاشياء) حقه أن
يذكر عند البيت الاول فان الذي في الغاز الاشياء هكذا أي شركاء فيما يمكن قيمته اذا طلبوها لم يقسم
قتل السكة الغير النافذة ليس لهم أن يقسموها وان اجعوا على ذلك اه (قوله ومالك ارض الخ) هي
الارض المملوكة من السكة الغير النافذة فانه لا يملك بيعها من غير شريكه قال ولو باعها البعض الشركاء هل يجوز

وفي الشربلاية عن الخانية
لا يصح ومن قسمة الوهبانية
وليس لهم قال الامام تقاسم
بدرب ولم ينقد كذا البيع يذكر
وفي معايتها وارتضاء في الغاز الاشياء
ومالك ارض ليس يملك بيعها
لغير شريك ثم لو منه بتطور

ابن رستم هو ابو بكر المروزي احده
الاعلام تفقه على محمد بن الحسن
وروى عنه النوادر وشدد هو
ابن حكيم من اصحاب زفرات
سنة عشر ومائتين تراجع العلامة
قاسم اه منه

(حد) أي بين له طول وعرض
(أو لا وهبته) وإذا لم يبين يقتدر
بعرض باب الدار العظمى (لا يبيع
مسيل الماء وهبته) لجهالة أذ
لا يدري قدر ما يشغله من الماء
(وصح يبيع حق المرور بها) للأرض
(بلا خلاف) ومقصودا (وحده
في رواية) وبه أخذ عامة المشايخ
شمي وفي أخرى لا وصححه أبو
الليث (وكذا) يبيع (الشرب)
وظاهر الرواية فساد الاتباع
خاتمة وشرح وهبانية وسحقه
في إحياء الموات (لا) يصح (يبيع
حق التسهيل وهبته) سواء كان
على الأرض لجهالة محله كما مر

مطلب
في بيع المسيل

مطلب
في بيع الشرب

فيه نظر ولم أقف على الجواب فيه اه قلت ظاهر قولهم أنه لا يجوز بيع الطريق يقتضي المنع مطلقا حالة
الانفراد وانما يجوز بالتبعية فيما إذا باع الدار وطريقها قاله عبد البر ابن الشحنة قلت الذي تقدم عن شداد
جواز البيع ثم عدم الجواز انما هو على ما في الخاتمة وقال مشايخ بلخ بالجواز ط قلت قدّمنا الكلام على
ما في الخاتمة فافهم (قوله وان لم يبين الخ) بيان لقوله أولا وكان الأولى تقديمه على قوله وهبته كما فعل
في الدرر (قوله يقتدر بعرض باب الدار العظمى) عزاء في الدرر إلى النهاية ومثله في الفتح بزيادة قوله وطوله
إلى السكة النافذة ثم قال في الدرر وعلى التقديرين يكون عينا معلوما فيصير بيعه وهبته اه قلت والظاهر أن
العظمى صفة لباب وأنها لا اكتساب الباب التأنيث بأصاقله إلى الدار المؤنثة ومعناه أنه لو كان له دار في داخل
دار جاره مثلا وطريق في دار الجار فباع الطريق وحده ولم يبين قدره كان للمشتري من دار الجار بعرض باب
دار البائع فلو كان لها بابان الأول أعظم من الثاني كان له بقدر الباب الأعظم هذا ما ظهر لي وفي القهستاني
وطريق الدار عرضه عرض الباب الذي هو مدخلها وطوله منه إلى الشارع اه وفي الفتح عند قوله ولو اشترى
جارية لاجلها الخ ولو قال بعث الدار الخارجية على أن تجعل لي طريقا إلى داري هذه الداخلة فسد البيع
ولو قال الأطريقا إلى داري الداخلة جاز وطريقه بعرض باب الدار الخارجية اه (فرع) في الخاتمة باع نخلة
في أرض صحراء بطريقها من الأرض ولم يبين موضع الطريق قال أبو يوسف يجوز له أن يذهب إلى النخلة من
أي النواحي شاء اه فأذا جواز بيع الطريق تبعا وان لم يكن له ما يقتدر به تأمل (قوله لا يبيع
مسيل الماء) هذا أيضا يحتمل بيع رقبة المسيل وبيع حق التسهيل كما في الهداية ولكن لما قال المصنف
بعده لا يبيع حق التسهيل علم أن مراده هنا بيع رقبة المسيل ووجه الفرق بينه وبين بيع رقبة الطريق
كما في الهداية أن الطريق معلوم لأن له طولاً وعرضاً معلوماً كما مر وأما المسيل فمجهول لأنه لا يدري
قدر ما يشغله من الماء اه قال في الفتح ومن هنا عرف أن المراد ما إذا لم يبين مقدار الطريق والمسيل أم لا وبين
حد ما يسيل فيه الماء أو باع أرض المسيل من نهر أو غيره من غير اعتبار حق التسهيل فهو جائز بعد أن يبين
حدوده اه (قوله تبعاً للأرض) يحتمل أن يكون المراد تبعاً لأرض الطريق بأن باع الطريق وحق المرور
فيه وأن يكون المراد ما إذا كان له حق المرور في أرض غيره إلى أرضه فباع أرضه مع حق مرورها الذي
في أرض الغير والظاهر أن المراد الثاني لأن الأول ظاهر لا يحتاج إلى التنصيص عليه ولقولهم أنه لا يدخل
الابذكرة أو بذكر كل حق لها وهذا خاص بالثاني كما لا يخفى (قوله وبه أخذ عامة المشايخ) قال السامحاني وهو
الصحيح وعليه الفتوى مضمرات اه والفرق بينه وبين حق التعلّي حيث لا يجوز هو أن حق المرور حق يتعلق
برقبة الأرض وهي مال هو عين فإتعلق به له حكم العين أما حق التعلّي فتعلق بالهواء وهو ليس بعين مال اه
فتح (قوله وفي أخرى لا) قال في الدرر وفي رواية الزبادات لا يجوز وصححه الفقيه أبو الليث بأنه حق من
الحقوق وبيع الحقوق بانفراده لا يجوز اه وهذه الرواية التي توهم في الشرب لاجلية مخالفتها لبقول المصنف
والدرر وصح يبيع الطريق وقدّمنا ما فيه (قوله وكذا يبيع الشرب) أي فانه يجوز تبعاً للأرض بالاجماع
ووحده في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لأنه نصيب من الماء درر ومحمل الاتفاق ما إذا كان شرب تلك
الأرض فلو شرب غيرها فقيه اختلاف المشايخ كما في الفتح والنهر (قوله وظاهر الرواية فساد الاتباع) وهو
الصحيح كما في الفتح وظاهر كلامهم أنه باطل قال في الخاتمة وينبغي أن يكون فاسداً لا باطلاً لأن بيعه يجوز
في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وجرى العادة ببيعه في بعض البلدان فكان حكمه حكم الفاسد يملك بالقبض
فإذا باعه بعده أي مع أرض له ينبغي أن يجوز ويؤيده ما في الأصل لو باعه بعد قبض العبد وأعتقه جازعته
ولو لم يكن الشرب محلاً للبيع لما جازعته كما لو اشترى بمئة أودم فأعتقه لا يجوز اه وأما ضمائه بالانلاف
بأن يبنى أرضه بشرب غيره فهو إحدى الروايتين والفتوى على عدمه كما في الذخيرة وهو الأصح كما في الظهيرية
ونماه في النهر (قوله وسحقه في إحياء الموات) حيث قال هو والمصنف هناك ولا يباع الشرب
ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به لأنه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ثم نقل عن شرح الوهبانية
أن بعضهم جوزه بيعه ثم قال وينفذ الحكم بعهدة يبعه اه ط (قوله لا يبيع بيع حق التسهيل الخ) أي
باتفاق المشايخ ووجه الفرق بينه وبين حق المرور على رواية جوازه أن حق المرور معلوم لتعلقه بمحل معلوم وهو

أوعلى السطح لانه حق التعلى وقد مر
بطلانه (و) لا (البيع) بثن مؤجل
(الى النوروز) هو أول يوم من
الربيع تحمل فيه الشمس برج الحمل
وهذا نيروز السلطان ونيروز
الجوس يوم تحمل في الحوت وعده
البرجندى سبعة فاذا لم يينا
قال عقد فاسد ابن كمال
(والمهرجان) هو أول يوم من
الخريف تحمل فيه الشمس برج
الميزان (وصوم النصارى) وفطريهم
(وفطري اليهود) وصومهم فاكتفى
بذكر احدهما سراج (اذ لم يدركه
المتعاقدان) النيروز وما بعده فلو
عرفاه جاز (بخلاف فطري النصارى
بعد ما شرعوا في صومهم) للعلم به
وهو خسون يوما (و) لا (الى قدوم
الحاج والحصاد) للزريع (والدياس)
للعب (والقطاف) للعب لانها
تتقدم وتتأخر (ولوباع مطلقا عنها
اي عن هذه الاجال) ثم أجل الثمن
الدين اما تأجيل المبيع او الثمن
العين ففسد ولو الى معلوم شئى
(اليها صبح) التأجيل (كالموكل الى
هذه الاوقات) لان الجهالة اليسيرة
متحملة في الدين والكفالة لا الفاسد
(او أسقط) المشتري (الاجل)
في الصور المذكورة (قبل حلوله)
وقبل فضته (و) قبل (الاف راف)
حتى لو تفرق قبل الاسقاط تاكد
الفساد ولا يتقلب جائز اتفاقا
ابن كمال وابن ملك

الطريق اما التسهيل فان كان على السطح فهو تطهير حق التعلى وبيع حق التعلى لا يجوز بانضاق الروايات ومتر
وجهه وهو انه ليس حقا متعلقا بما هو مال بل بالهواء وان كان على الارض وهو أن يسيل الماء عن أرضه كيلا
يفسدها فيترده على أرض غيره فهو مجهول لجهالة محله الذي يأخذه وتعامه في الفتح (قوله لانه حق التعلى)
اي تطهير (قوله بثن مؤجل) اي ثمن دين اما تأجيل المبيع والتمس العين ففسد مطلقا كما سيذكره الشارح
(قوله الى النيروز) أصله نوروز عزرب وقد تكلم به عمر رضى الله تعالى عنه فقال كل يوم لنا نوروز حين كان
الكفار يتهجون به فتح (قوله في الحوت) الذي في الحوتى عن البرجندى الجدى ط قلت وهذا أول
فصل الشتاء وما ذكره الشارح مذكور في القهستانى (قوله فاذا لم يينا الخ) اي اذ الميين العاقدان واحدا
من السبعة فدا اما اذا بناه اعتبر معرفة وقته فان عرفاه صح والافسد وهو ما ذكره المصنف (قوله والمهرجان)
يكسر الميم وسكون الهاء ط عن المفتاح وفي القهستانى أنه نوعان عامة وهو أول يوم من الخريف أعنى
اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس والعشرون منه (قوله فاكتفى بذكر احدهما)
ولكن انما عبر المصنف بذلك كغيره لما قاله في السراج أيضا ان صوم النصارى غير معلوم وفطريهم معلوم واليهود
بعكسه اه والحاصل أن المدار على العلم وعدمه كما أفاده المصنف بقوله اذ لم يدرك المتعاقدان (قوله فلو عرفاه
جاز) اي عرفه كل منهما فلو عرفه أحدهما فلا افاده الرملى (قوله للعلم به) قال في الهداية لان مدة صومهم
بالايام فهي معلومة فلا جهالة اه ومفاده أن صوم اليهود ليس كذلك قال في الفتح والحاصل أن المفسد
الجهالة فاذا انتفت بالعلم بخصوص هذه الاوقات جاز (قوله وهو خسون يوما) كذا في الدور عن
التمر تائى وفي الفتح والنهر خمسة وخسون يوما وفي القهستانى صوم النصارى سبعة وثلاثون يوما في مدة
ثمانية وأربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع النيرين الواقع ثاني شباط من
أدار ولا يصومون يوم الاحد ولا يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطريهم يعنى يوم عيدهم
يوم الاحد بعد ذلك (قوله والحصاد) يفتح الحاء وكسرها ومثله القطاف والدياس فتح (قوله والدياس)
هودوس الحب بالقدم لينقشر واصله الدواس بالواو لانه من الدوس قلبت ياء للكسرة قلبها فتح (قوله لانها)
اي المذكورات من قوله الى قدوم وما بعده (قوله ولوباع الخ) أفاد أن ما ذكره من الفساد بهذه
الاجال انما هو اذا ذكرت في أصل العقد بخلاف ما اذا ذكرت بعده كالوألحقا بعد العقد شرطا فاسدا وبأى
تصحيح أنه لا يلحق (قوله شئى) ومثله في الفتح (قوله صبح التأجيل) كذا جزم به في الهداية والمثلثي وغيرها
وقد من تمام الكلام عليه أول السور عند قوله وصح بثن حال ومؤجل الى معلوم فراجع (قوله متحملة في
الدين) راجع الى قوله ولوباع مطلقا الخ يعنى ان التأجيل بعد خمسة العقد تأجيل دين من الديون فتكمل فيه
الجهالة اليسيرة بخلافه في صلب العقد لان قبول هذه الاجال شرط فاسد والعقد يفسده أفاده في الفتح
(قوله والكفالة) فانها تتمم جهالة الاصل كالكفالة بما ذاب لك على فلان والذوب غير معلوم الوجود فتكمل
جهالة الوصف وهو الاجل اولى وتعامه في الفتح (قوله لا الفاحشة) كالى هبوب الريح ونحوه كما يأتي
قال في النهر وهذا يشير الى أن اليسيرة ما كانت في التقدم والتأخر والفاحشة ما كانت في الوجود كهبوب الريح
كذا في العناية اه (تنبيه) في الزايدى باعه بثن نصفه نقد ونصفه اذا رجع من بلد كذا فهو فاسد (قوله
أو أسقط المشتري الاجل) وجه العصة ان الفساد كان للتنازع وقد ارتفع قبل تنقذه وأفاد أن من له الحق
يستبدا باسقاطه لانه خالص حقه وأما قول القدورى تراضا على اسقاطه فهو قيد اتفاقى كما في الهداية (قوله
قبل حلوله) قيده لانه لو أسقطه بعد حلوله لا يتقلب جائزا منح اي لو قال ابطلت التأجيل الذى شرطته في
العقد لا يبطل ويبقى الفساد لتنقذه بمعنى الاجل وليس المراد اسقاط الاجل الماضى فافهم (قوله وقبل فضته)
اي فسخ العقد اما لو فضته للفساد ثم اسقط الاجل لا يعود العقد صحيحا لارتفاعه بالفسخ (قوله وقبل الاقتراق)
هذا في الاجل المجهول جهالة متفاحشة كما يأتي فلا يحمل لذكره هنا ولذا اعترضه الرملى بان اطلاق المتون على
عدم ذكره صريح في عدم اشتراطه وقول الزيلعى لو اسقط المشتري الاجل قبل أخذ الناس في الحصاد والدياس
وقبل قدوم الحاج جاز البيع صريح بانقلابه جائزا ولو بعد أيام ولو شرطنا قبل الاقتراق لم يصح قوله قبل أخذ
الناس الخ واذا تتبع كلامهم جميعا وجدته كذلك اه ملخصا (قوله ابن كمال وابن ملك) أقول عزاه

ابن كمال الى شرح الطحاوي وعزاه ابن ملك الى الحقائق عن شرح الطحاوي وهو غير صحيح فان الذي رأته في الحقائق وهو شرح المنظومة النسفية في باب ما اختص به زفر هكذا اعلم ان البيع باجل مجهول لا يجوز اجماعا سواء كانت الجهالة متقاربة كالحصاد والدياس مثلاً ومتفاوتة كهبوب الريح وقدوم واحد من سفره فان ابطال المشتري الاجل المجهول المتقارب قبل محله وقبل فسخ العقد بالفساد انقلب البيع جائزاً عندنا وعند زفر لا ينقلب ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل تأكد الفساد ولا ينقلب جائزاً اجماعاً وان ابطال المشتري الاجل المجهول المتفاوت قبل التفرق ونقد الثمن انقلب جائزاً عندنا وعند زفر لا ينقلب جائزاً ولو تفرق قبل الابطال تأكد الفساد ولا ينقلب جائزاً اجماعاً من شرح الطحاوي في اول السلم قلت ذكر أبو حنيفة الاجل المجهول مطلقاً وقد بينت أن اسقاط كل واحد موقت بوقت على حدة اه مافي الحقائق وقد مناه اول البيوع عن البحر عن السراج ورأيت منقولاً أيضاً عن البدائع وحاصله أن اعتبار ابطال الاجل قبل التفرق انما هو في الاجل المجهول المتفاوت اي المجهول جهالة متفاحشة لا في المجهول المتقارب فانهم لم يذكروا فيه والظاهر أن ابن كمال تابع ابن ملك وأن نسخة الحقائق التي نقل منها ابن ملك فيها سقطت عنه أيضاً المصنف والشارح وهذا من جملة المواضع التي لم أر من نبه عليها والله تعالى الخد (تنبيهه) قول الحقائق ونقد الثمن غير شرط في المجلس لما في التاسع والثلاثين من جامع الفصولين ابطال المشتري الاجل الفاسد ونقد الثمن في المجلس أو بعده جازاً للبيع عندنا استحساناً وقال زفر والشافعي لم يجوزوا تمامه فيه (قوله فلا ينقلب جائزاً وان ابطال الاجل) هذا يوم أن المراد وان ابطال الاجل قبل الافتراق وليس كذلك لما علت من صريح النقول أنه ينقلب جائزاً ولأن العيني لم يذكر قوله قبل الافتراق فتعين أن المراد وان ابطله قبل حلوله (قوله أو أمر المسلم الخ) عطف على كفل من قوله كالموكفل ط (قوله يبيع خراً وخنزيراً) اي يملكه لئلا يأن أسلم عليهما ومات قبل أن يزيلهما وله وارث مسلم فبهما فتح (قوله يعني مع ذلك) اي التوكيل ويبيع الوكيل وشراؤه بحر (قوله مع أشد كراهة) اي مع كراهة التحريم فيجب عليه أن يخل الخمر أو يريقها ويسيب الخنزير ولو وكله ببيعها ما يجب عليه أن يتصدق بفتحها نهر وغيره وانظر لم يقولوا ويقتل الخنزير مع أن تسيب السوايب لا يخل (قوله كما صح ما مر) وهو المعطوف عليه من أي الكفالة واسقاط الاجل وأفاد بهذا أن قوله أو أمر معطوف على قوله كفل لثلاثيهم عطفه على ما لا يصح وهو البيع الى النيروز (قوله لأن العاقد الخ) اي ان الوكيل في البيع يتصرف بأهلية نفسه لنفسه حتى لا يلزمه أن يضيف العقد الى الموكل وترجع حقوق العقد اليه وهو أهل لبيع الخمر وشراؤها شرعاً فلا مانع شرعاً من توكله فتح (قوله أمر حكمتي) اي يحكم الشرع بانتقال ما ثبت للوكيل من الملك اليه فيثبت له كتبوت الملك الجبري له بوجوب مورثه (قوله وقال لا يصح) اي يطل كافي البرهان (قوله وهو الاظهر) لعل وجهه ما قاله في الفتح من أن حكم هذه الوكالة في البيع أن لا ينتفع بالثمن وفي الشراء أن يسبب الخنزير ويخل الخمر أو يريقها فيقتلها فلا يشترط مع كونه مكروهاً تحريمها فأى فائدة في الصحة وأجاب في التبر بأننا لم نعلم عدم المنع من عدم طيب الثمن لا يستلزم عدم الصحة كما في شعر الخنزير إذ لم يوجد مباح الاصل جازييه وان لم يطب ثمنه وأما في الشراء فله فائدة في الجملة وهي تحلل الخمر اه وتأمل ذلك مع ما قدمناه عند قوله وشعر الخنزير الخ (قوله ولا يبيع بشرط) شروع في الفساد الواقع في العقد بسبب الشرط لنهيهم صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط لكن ليس كل شرط يفسد البيع نهر وأشار بقوله بشرط الى أنه لا بد من كونه مقارناً للعقد لأن الشرط الفاسد لو تحقق بعد العقد قبل التحقق عند أبي حنيفة وقيل لا وهو الاصح كما في جامع الفصولين في ٣٩ لكن في الاصل انه يلحق عند أبي حنيفة وان كان الاطلاق بعد الافتراق عن المجلس وتماه في البحر قلت هذه الرواية الاخرى عن أبي حنيفة وقد علت تصحيح مقابلهما وهي قوله ما وبنيده ما قدمه المصنف تعالى الهداية وغيرها من أنه لو باع مطلقاً عن هذه الآجال ثم أجل الثمن اليها صح فانه في حكم الشرط الفاسد كما أشرفنا اليه هناك ثم ذكر في البحر أنه لو أخرجه مخرج الوعد لم يفسد وصورته كما في الولوالجية قال اشترحق أبي الحواظ اه قال في التبر بعد ما ذكر عبارة جامع الفصولين وبهذا يظهر خطأ بعض حنفية العصر إذ اتفق في رجل باع لا شرط بسكر قد را معينا أو شهد على نفسه بأنه يسيقه ويقوم عليه بأن البيع فاسد لانه شرط تركه على الارض ثم الشرط غير لازم اه قلت وفي جامع الفصولين أيضاً لو ذكر البيع

بجهالة فاحشة كهبوب الريح
وجيء مطر فلا ينقلب جائزاً وان
أبطل الاجل عيني (أو أمر
المسلم ببيع خراً وخنزيراً وشراهما)
اي وكل المسلم (ذمياً) أو أمر
المحرم غيره) اي غير المحرم (ببيع
صيده) يعني صح ذلك عند الامام
مع أشد كراهة كما صح ما مر لأن
العاقد يتصرف بأهليته وانتقال
الملك الى الآخر أمر حكمتي وقالوا
لا يصح وهو الاظهر شرعاً لآلية
عن البرهان (و) لا (بيع بشرط)

مطلب
في البيع بشرط فاسد

مطلب
في الشرط الفاسد اذا ذكر بعد
العقد وقبله

بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد اذا المواعيد قد تكون لازمة فيجعل لازما
 لحاجة الناس تباعها بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا الشرط اللاحق يتحقق بأصل العقد
 عند أبي حنيفة ثم مر انه يلحق عنده لا عندهما وأن الصحيح انه لا يشترط لالتحاقه بمجلس العقد اهـ وبه أفتى
 في الخبرية وقال فقد صرح علماؤنا بأنهما لو ذكرا البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم
 الوفاء بالوعد اهـ قلت فهذا أيضا مبني على خلاف ما مر تصحيحه والظاهر أنهما قولان معجمان (تنبيه) في
 جامع الفصولين أيضا لو شرط شرطاً فاسداً قبل العقد ثم عقد الميطل العقد اهـ قلت وينبغي الفساد لو اتفقا
 على بناء العقد عليه كما صرحوا به في بيع الهزل كما سيأتي آخر البيوع وقد سئل الخير الرملي عن رجلين تواقعا
 على بيع الوفاء قبل عقده وعقدا البيع خالبا عن الشرط فأجاب بأنه صرح في الخلاصة والفيض والتنازخانية
 وغيرها بأنه يكون على ما تواقعا (قوله عطف على الـنيروز) كذا في الدرر لكن هذا ظاهراً لو كان لفظة
 بيع ليست من المتن كعبارة الدرر أما على كونها من المتن فالعطف على البيع في قوله والبيع إلى النيروز (قوله
 الأصل الجامع) مبتدأ وقوله بسبب شرط خبره اهـ ح والجملة في محل نصب يعني ويحتمل نصب الأصل
 على أنه مفعول يعني أي يعني المصنف الأصل الجامع في فساد العقد الخ ط قلت وفي كل من التوجيهين خفاء
 وكان الأوضح أن يزيد الشارح لفظة ما قبل قوله لا يقتضيه فتكون هي الخبر لان الظاهر أن قوله بسبب متعلق
 بفساد وهذا ينافي كونه خبراً عن الأصل ولأن مراده أن يصير قوله لا يقتضيه العقد الخ أصلاً وضابطاً ولا يتم
 ذلك إلا بما قلنا ثم يحتمل كون الخبر بيع بشرط دل عليه ما قبله ولا يصح كون ما قبله هو الخبر لا قترانه بالوعد
 العاطفة (قوله لا يقتضيه العقد ولا يلائمه) قال في البحر معنى كون الشرط يقتضيه العقد أن يجب
 بالعقد من غير شرط ومعنى كونه ملائماً أن يؤكد موجب العقد كذا في الذخيرة وفي السراج ألوهاج أن يكون
 راجعاً إلى صفة الثمن أو المبيع كاشتراط الخبز والطبخ والكتابة اهـ ما في البحر (قوله وفيه نفع لأحدهما)
 الأولى قول الزبلي وفيه نفع لاهل الاستحقاق فانه أشمل وأخصر لشموله ما فيه نفع لأجنبي فيوافق قوله الآتي
 ولا نفع فيه لأحد ولا يستغنائاه عن قوله وأولبيع (تنبيه) المراد بالنفع ما شرط من أحد العاقدين على
 الآخر فلو على أجنبي لا يفسد ويطل الشرط لما في الفتح عن الولوالجية بعثة الدار بأف على أن يقرضني فلان
 الأجنبي عشرة دراهم فقبل المشتري لا يفسد البيع لانه لا يلزم الأجنبي ولا خيار للبائع اهـ ملخصاً وفي البحر
 عن المشتري قال محمد كل شيء يشترطه المشتري على البائع يفسده البيع فاذا شرطه على أجنبي فهو باطل كما إذا
 اشترى دابة على أن يهبه فلان الأجنبي كذا وكل شيء يشترطه على البائع لا يفسده البيع فاذا شرطه على
 أجنبي فهو جائز وهو بالخيار كما إذا اشترى على أن يحيط عنه فلان الأجنبي كذا جاز البيع فان شاء أخذه
 بجميع الثمن أو ترك اهـ (قوله من أهل الاستحقاق) أي ممن يستحق حقاً على الغير وهو الادعي بحر
 (قوله فلو لم يكن الخ) صرح بمعترض هذا القيد والذي بعده وان كان باقي لزيادة البيان (قوله كشرط
 أن يقطعه) أي يقطع المبيع من حيث هو الصادق على الثوب أو العبد أو غيرها وما هذا ساغ عود الضمير عليه
 في قوله أو يعتقه الخ (قوله مثال لما لا يقتضيه العقد) أي ولا يلائمه ولم يذكر مثال ما يقتضيه العقد
 ولا يلائمه قال في البحر وخرج عن الملام للعقد ما لو اشترى أمة بشرط أن يطلأها أو لا يطلأها فالبيع فاسد
 لأن الملام للعقد الإطلاق وعن أبي يوسف يجوز في الأول لانه ملائم وعند محمد يجوز فيه ما لان الثاني أن
 لم يقتضه العقد لانفع فيه لأحد فهو شرط لا طالب له اهـ (قوله وفيه نفع للمشتري) ومنه ما لو شرط على
 البائع طعن الخنطة أو قطع الثمرة وكذا ما اشتراه على أن يدفعه البائع اليه قبل دفع الثمن أو على أن يدفع الثمن
 في بلد آخر أو على أن يهب البائع منه كذا بخلاف على أن يحيط من ثمنه كذا لان الخط ملحق بما قبل العقد ويكون
 البيع بما وراء الخطوط بحر (قوله مثال لما فيه نفع للبائع) ومنه ما لو شرط البائع أن يهب المشتري شيئاً
 أو يقرضه أو يسكن الدار شهراً أو أن يدفع المشتري الثمن إلى غريم البائع لسقوط مؤنة القضاء عنه ولأن الناس
 يتفاوتون في الاستيفاء فمنهم من يسامح ومنهم من يماكس أو على أن يضمن المشتري عنه ألفاً لغريمه بحر
 (قوله لما مر الخ) قال في العزيمة على الدرر لم يسبق منه شيء مثل هذا في باب خيار الرؤية ولا في غيره ولو سلم
 فلا ماس له بمسألتنا (قوله أو يعتقه) الضمير المستوفيه وفيما بعده عائد على المشتري (قوله فان أعتمقه صح)

عطف على الـنيروز يعني الأصل
 الجامع في فساد العقد بسبب شرط
 (لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه
 نفع لأحدهما أو) فيه نفع (لمبيع)
 هو (من أهل الاستحقاق) للنفع
 بأن يكون آدمياً فلو لم يكن كشرط
 أن لا يركب الدابة المبيعة لم يكن
 مقسداً كما سيبي (ولم يجر العرف
 به و) لم (رد الشرع بجوازه) أمالو
 جرى العرف به كببيع نعل مع شرط
 تشريكه أو ورد الشرع به كخيار
 شرط فلا فساد (كشرط أن
 يقطعه) البائع (ويخطئه قبا)
 مثال لما لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 للمشتري (أو يستخدمه) مثال لما
 فيه نفع للبائع وانما قال (شهراً)
 لما مر أن الخيار اذا كان ثلاثة
 أيام جاز أن يشترط فيه الاستخدام
 دور (أو يعتقه) فان أعتمقه صح
 أن بعد قبضه ولزم الثمن عنده
 والا لا شرح مجمع

أي انقلب جائزاً عنده خلافاً لهما حتى يجب على المشتري الثمن وعندهما القيمة بخلاف التدبير ونحوه لأن شرط
العتق بعد وجوده يصير ملماً للعقد لأنه منه الملك والفساد لا يفتقر له فيكون صحيحاً ولا كذلك التدبير ونحوه
لجواز أن يحكم قاض ببيعة فيتقرر الفساد واجعوا على أنه لو أعتقه قبل القبض لا يعتق إلا إذا أمره
البائع بالعتق لأنه صار قبض المشتري سابقاً عليه لأن البائع سلطه عليه وعلى أنه لو هلك في يد المشتري قبل العتق
أو باعه أو وهبه يلزمه القيمة نهر ملخصاً (قوله مثال لما فيه نفع لمبيع يتحققه) لأن العبد آدمي والآدمي من
أهل الاستحقاق ومنه اشتراط أن لا يبيعه ولا يهبه لأن المملوك ليس به إن لا تبدأ له الأيدي وكذا بشرط أن
لا يخرج من مكة وفي الخلاصة اشترى عبد على أن يبيعه جاز وعلى أن يبيعه من فلان لا يجوز لأن له طابا وفي
البرازية اشترى عبد على أن يطعمه لم يفسد وعلى أن يطعمه خبيصاً فسد أه بحر ونقل في الفتح أيضاً عبارة
الخلاصة وأقرها والظاهر أن وجهها كون بيع العبد ليس فيه نفع له فإذا شرط بيعه من فلان صار فيه نفع لفلان
وهو من أهل الاستحقاق فيفسد وجه ما في البرازية إن أطعام العبد من مقتضيات العقد بخلاف أطعامه نوعاً
خاصاً كالخبص (قوله ثم فرع على الأصل) أي ذكر فروعاً مبنية عليه وتقدم في آخرباب خيار الشرط أن البيع
لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً فراجعها (قوله يقتضيه العقد) أي يجب به بلا شرط (قوله ولا نفع
فيه لأحد) أي من أهل الاستحقاق للنفع والأفاداة تتنفع ببعض الشروط وشمل ما فيه مضرة لأحد هما
قال في النهر كان كان ثوباً على أن يخرقه أو جارية على أن لا يوطأها أو داراً على أن يهدمها فبطل الشرط بالبيع جاز
والشرط باطل وقال أبو يوسف البيع فاسد كذا في الجوهر ومثل في البحر لما فيه مضرة بما إذا اشترى ثوباً
على أن لا يبيعه ولا يهبه والبيع في مثله جائز عندهما خلافاً لأبي يوسف أه قلت فاطلاق المصنف مبني على
قولهما وشمل أيضاً ما لا مضرة فيه ولا منفعة قال في البحر كأن اشترى طعاماً بشرط أكله أو ثوباً بشرط
لبسه فإنه يجوز أه تأمل (قوله ولو أجنبي) تعميم لقوله لأحد وبه صرح الزيلعي أيضاً (قوله فلو شرط
الخ) تفريع على مفهوم التعميم المذكور فإن مفهومه أنه لو كان فيه نفع لأجنبي يفسد البيع كما لو كان
لأحد المتعاقدين (قوله أو أن يقرضه) أي أن يقرض فلاناً أحد العاقلين كذا بأن شرط المشتري على
البائع أن يقرض زيداً الأجنبي كذا من الدراهم أو شرط البائع على المشتري ذلك (قوله فالظاهر الفساد)
وبه جزم في الفتح بقوله وكذا إذا كانت المنفعة لغير العاقلين ومنه إذا باع ساحة على أن يبنى بها مسجد أو طعاماً
على أن يتصدق به فهو فاسد أه ومفاده أنه لا يلزم أن يكون الأجنبي معيناً وتأمله مع ما قد مناه آقفا
عن الخلاصة إلا أن يجاب بأن المسجد والصدقة يراد بهما التقرب إلى الله تعالى وحده وإن كانت المنفعة فيهما
لعبادة فصار المشروط له معيناً بهذا الاعتبار تأمل (قوله وظاهر البحر ترجيح الصحة) حيث قال وخرج
أيضاً ما إذا شرط منفعة لأجنبي كان يقرض البائع أجنبياً فالبيع صحيح كافي الذخيرة عن الصدر الشهيد وفيها
وذكر القدوري أنه يفسد كان يقول اشترت منك هذا على أن تقرضني أو تقرض فلاناً أه وفي التهستائي
عن الاختيار جواز البيع وبطلان الشرط وفي المنع واختار صاحب الوقاية تبعاً لصاحب الهداية عدم الفساد
أه وبه جزم في الخاتمة قلت لكن قد علمت أن ما نقله الشارح عن ابن ملك من التعميم للأجنبي صرح به
الزيلعي وبه جزم في الفتح وكذا في الخلاصة كما قد مناه آقفا والحاصل أنهما قولان في المذهب (قوله عبر ابن
الكمال بركب الدابة) وهو أحسن لأن المراد بقوله ولا نفع فيه لأحد أي من أهل الاستحقاق فالتقييد بأهل
الاستحقاق للاحتراز عما فيه نفع لغيرهم كالدابة في بيعها بشرط أن لا يركبها فإنه غير مفسد لأنها ليست بأهل
الاستحقاق للنفع وأما اشتراط أن لا يبيعه فإنه ليس فيه نفع لها عادة ولا لغيرها وذلك ليس محل التوهم ليجتزعه
بخلاف ما فيه نفعها (قوله لكن يلائمه) عبر به في الفتح بما يتضمن التوثيق بالثمن وهو قريب مما قد مناه
عن الذخيرة من تفسير الملائم بما يؤسد موجب العقد فإن الثمن من موجبات العقد (قوله كشرط رهن
معلوم) أي بالإشارة أو التسمية فلو لم يكن معلوماً بذلك لم يجوز إلا إذا تراضيا على تعيينه في المجلس ودفعه إليه
قبل أن يتفرقا أو يجعل الثمن ويطلق الرهن وإذا كان مسمى فامتنع عن تسليمه لم يجبر وإنما يؤمر بدفع الثمن فإن لم
يدفعهما خيراً البائع في الفسخ بحر (قوله وكفيل حاضر) أي وقبل الكفالة وكذا لو غاب فغضروا قلبها
قبل التفريق فلو بعده أو كان حاضراً فلم يقبل لم يجوز واشتراط الحوالة كالكفالة بحر قلت في الخاتمة

(أو يدره أو يكتبه أو يستولدها
أو لا يخرج القن عن ملكه) مثال
لما فيه نفع لمبيع يتحققه ثم فرع
على الأصل بقوله (فيصح) البيع
(بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك
للمشتري) وشرط حبس المبيع
لاستيفاء الثمن (أو لا يقتضيه ولا
نفع فيه لأحد) ولو أجنبي ابن ملك
فلو شرط أن يسكنها فلان أو أن
يقرضه البائع أو المشتري كذا
فالظاهر الفساد ذكره آقفا زاده
وظاهر البحر ترجيح الصحة (كشرط
أ. لا يبيع) عبر ابن الكمال بركب
(الدابة المبيعة) فأنها ليست بأهل
للنفع (أو لا يقتضيه لكن) يلائمه
كشرط رهن معلوم وكفيل حاضر
ابن ملك

ولو باع على ان يحيل البائع رجلا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا ولو باع على ان يحيل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا وجاز استحسانا **اه** (قوله أي صرم) بفتح الصاد المهملة وهو الاديم أي الجلد (قوله سماء باسم ما يؤول) أي كسمية العصير خرا وذلك أن قوله على ان يحذوه أي يقطعه لا يناسب النعل وانما يناسب الجلد فانه يقطع ثم يصير نعلًا وجوز في الفتح ان يكون حقيقة أي اشترى نعل رجل واحدة على ان يحذوها أي يجعل معها مثالا آخر ليتم نعلًا للرجلين ومنه حذوت النعل بالنعل قدرته بمثال قطعه قال ويدل عليه قوله أو بشرته فجعله مقابلا لقوله نعلًا ولا معنى لان يشتري أديما على ان يجعل له شرا كافلا بد أن يراد حقيقة النعل **اه** وأجاب في النهر بأنه يجوز أن يراد بالنعل الصرم وضمير بشرته للنعل بالمعنى الحقيقي - على طريق الاستخدام **اه** قلت ارادة الحقيقة اظهر في عبارة الهداية حيث قال على ان يحذوها أو بشرتها بضمير التأنيث لان النعل مؤنثة اما على عبارة المصنف كالكتن من تذكير التصدير فالأظهر ارادة الجواز وهو الجلد (قوله ومثله تسمير القبقاب) أصله للحقق ابن الهمام حيث قال ومثله في ديوانه شراء القبقاب على ان يسهر له سيرا (قوله استحسانا للتعامل) أي يصح البيع ويلزم الشرط استحسانا للتعامل والقياس فسادا لان فيه نفعًا لاسد هما وصار كصنع الثوب مقتضى القياس منعه لانه اجارة عقدت على استهلاك عين الصغ مع المنفعة ولكن جوز للتعامل ومثله اجارة النخل للتعامل وجوزنا الاستصناع مع انه يبيع المعدوم ومن انواعه شراء الصوف المنسوج على ان يجعله البائع قلنسوة أو قلنسوة بشرط ان يجعل البائع لها بطنه من عنده وتماه في الفتح وفي البرازية اشترى ثوبا وخفا خلفا على ان يرقعه البائع ويسلمه صح **اه** ومثله في الخانية قال في النهر بخلاف خياطة الثوب لعدم التعارف **اه** قال في المنع فان قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط فيلزم أن يكون العرف قاضيا على الحديث قلت ليس بقاض عليه بل على القياس لان الحديث معلول بوقوع النزاع المخرج للعقد من المقصود به وهو قطع المنازعة والعرف ينفي النزاع فكان موافقا للمعنى الحديث فلم يبق من الموانع الا القياس والعرف قاض عليه **اه** ملخصا قلت وتدل عبارة البرازية والخانية وكذا مسألة القبقاب على اعتبار العرف الحادث ومقتضى هذا انه لو حدث عرف في شرط غير الشرط في النعل والثوب والقبقاب ان يكون معتبرا اذ لم يؤد الى المنازعة وانظر ما حترناه في رسالتنا المسماة بنشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف التي شرحت بها قولي

والعرف في الشرع له اعتبار * لذا عليه الحكم قديرا

(قوله وهذا) أي التفصيل السابق (قوله انما هو اذا علقه بكلمة على) والظاهر من كلامهم ان قوله بشرط كذا بمنزلة على نهر قلت يؤيده ما في القهستاني - حيث قيد الشرط بكون حرفه الباء وعلى دون ان **اه** قال في النهر ولا بد ان لا يقوله بالواو حتى لو قال بعثك بكذا وعلى ان تقرضني كذا فالبيع جائز ولا يكون شرطا وان يكون الشرط في صلب العقد الخ وقد منا الكلام على الاخير (قوله بطل البيع) ظاهره ولو كان مضرا لانفع فيه لاحد وبه صرح القهستاني - (قوله ووقته) بصيغة الماضي من التوقيت ط (قوله كخيار الشرط) أي كتوقيت خيار الشرط وهو ثلاثة ايام وهذا منه فان خيار الشرط يصح لغير العاقلين (قوله وبجر من مسائل شتى) أي متفرقة جمع شئت والمسألة مذكورة في الجفر في هذا الباب أيضا وكذا في النهر والقهستاني - (قوله واذا قبض المشتري المبيع الخ) شروع في بيان أحكام البيع الفاسد وشمل قبض وكيله والقبض الحكمي لما قد مناه من ان أمر البائع بالعتق قبله صحيح لاستلزامه القبض وهل التحلية قبض هنا صحيح في المجتبى والعمادية عدمه وصح في الخانية انها قبض واختاره في الخلاصة من الحر والنهر وطعن البائع الخطة بأمر المشتري كالعق كما سيذكره الشارح ويأتي تمامه (قوله عبر ابن الكمال باذن) أي ليعم بيع المكره اذ هو فاسد ولا رضاء فيه كما حترناه اول البسوع (قوله بأن يأمره بالقبض) أي وقبضه بحضوره أو غيبته ط عن الاتفاق (قوله بأن قبضه في مجلس العقد بحضوره) تصوير للاذن دلالة اما بعد المجلس فلا بد من صريح الاذن اذا قبض البائع الثمن وهو مما يملك به فانه يكون اذنا بالقبض دلالة **اه** ح عن النهر فان كان مما لا يملك بالقبض كالنهر والخزير فلا بد من صريح الاذن كما أفاده الزبلي - (قوله وتقدم مع حكمه) أي في قوله والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري اياه اذا قبضه الخ (قوله وحيثئذ) أي

او (جرى العرف به كبيع

نعل) أي صرم سماء باسم ما يؤول

عيني (على ان يحذوه) البائع

(وبشرته) أي يضع عليه الشراء

وهو السير ومثله تسمير القبقاب

(استحسانا) للتعامل بلانكبر

هذا اذا علقه بكلمة على وان بكلمة

ان بطل البيع الا في بيعت ان رضى

فلان ووقته كخيار الشرط أشباه

من الشرط والتعليق وبجر من

مسائل شتى (واذا قبض المشتري

المبيع برضى) عبر ابن الكمال باذن

(بأن قبضه

في مجلس العقد بحضوره) في المبيع

الفاسد) وبه خرج الباطل وتقدم

مع حكمه وحيثئذ فلا حاجة

لقول الهداية والعناية وكل من

عوضيه مال كما افاده ابن الكمال

قوله بان يأمره بالقبض هذه الجملة

ليست موجودة في نسخ الشارح

التي بأيدينا **اه**

حين اذ خرج الباطل بقيد الفاسد (قوله كما مر) أى فى آثر السلب فى قوله والمراد بالفاسد الخ المنوع
 مجازا عرفيا فبمعنى الباطل والمكروه (قوله حقق اخرج) أى اخرج الباطل بذلك أى بقوله وكل
 من عوضه مال وتعقبه الجوى بان من افراد الباطل ما لا يخرج هذا القيد وهو بيع الخ والخنزير بالدرهم
 فانه باطل مع ان كلام من عوضه مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد لاقتضائه ان هذا الفرد من الباطل
 يكون فاسدا بملك القبض وليس كذلك ط قلت المراد المال المتقوم كما قيده به فى النهر ولا شك ان النهر ونحوه غير
 متقوم ويدل على هذا انه فى آثر الباب قال وبطل بيع ما ليس بمال والبيع به فان المراد به ما ليس بمال فى سائر
 الاديان والنهر والخنزير مال عند أهل الذمة ولذا قال بعده وبطل بيع مال غير متقوم كخنزير فعلم ان المراد
 بالمال هنا المتقوم وهو المال فى سائر الاديان فلا يدخل فيه الخ ونحوه فافهم (قوله ولم ينه) قيد قوله
 أو دلالة كما هو صريح الهداية وغيرها أى أن الرضى بالقبض دلالة كما مر تصويره مقيد بما اذا لم ينه عن
 القبض لان الدلالة تلغوم انتهى الصريح فافهم (قوله ولم يكن فيه خيار شرط) يوضحه قول الخانية وبثبت
 خيار الشرط فى البيع الفاسد كما ثبت فى البيع الجازح حتى لو باع عبدا بألف درهم ورطل خمر على انه بالخيار
 ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد وأعتقه فى الايام الثلاثة لا ينفذ اعتاقه ولو لا خيار الشرط للبائع نفذ اعتاق
 المشتري بعد القبض اه سائحان ومفاده صحة اعتاقه بعدمضى المدة لئال الخيار وهو ظاهر (قوله
 ملكه) أى ملكا خبيثا حراما فلا يحل أكله ولا لبسه الخ فهستافى وأفاد انه يملك عينه وهو الصحيح المختار
 خلافا لقول العراقيين انه يملك التصرف فيه دون العين وتماه فى البحر (قوله الا فى ثلاث) قلت يزداد
 مثلها وهى بيع المكاتب والمدر وأتم الولد على القول بفاده كما مر الخلاف فيه (قوله فى بيع الهازل) أى
 على ما صرح به البرزوى وصاحب المنار من انه فاسد وذكر فى القنية انه باطل فلا استثناء كما فى البحر وقد بطلنا
 الكلام عليه أول البيوع وحققنا ان المراد من قول الخانية والقنية انه باطل أى فاسد بدليل انه مالموا أجازاه
 جاز والباطل لا تلحقه الاجازة وانه منعقد بأصله لانه مبادلة مال بمال لا بوصفه فافهم (قوله وفى شراء الاب
 من ماله لطفه الخ) وقعت هذه العبارة كذلك فى البحر والاشياء عن المحيط وصوابها وفى شراء الاب من مال
 طفله لنفسه فاسدا أو يبيعه من ماله لطفه كذلك لان عبارة المحيط على ما فى الفتح والنهر هكذا باع عبدا من ابنه
 الصغير فاسدا أو اشترى عبده لنفسه فاسدا لا يثبت الملك حتى يقبضه ويستعمله اه وبه اندفع توقف المحشى
 (قوله حتى يستعمله) لان قبض الاب حاصل فلا بد من الاستعمال حتى يحقق قبض حادث ولذا جع فى
 المحيط بين القبض والاستعمال وعلى هذا فلا يلزم فى صورة الشراء لطفه أن يكون الاستعمال فى حاجة لطفه
 فافهم (قوله لا يملكه به) أى بالقبض وفى الفتح عن جمع التفاريق لو كان ودیعة عنده وهى حاضرة ملكها
 قال فى النهر أقول يجب أن يكون مخرجا على أن التخلية قبض ولذا قيده بكونها حاضرة والا فقد ستر أن قبض
 الامانة لا ينوب عن قبض المبيع اه أى لان قبض المبيع مضمون بالثمن أو بالقيمة لو فاسد أو قبض الامانة غير
 مضمون وهو أضعف من المضمون فلا ينوب عنه وقد مناقرى باختلاف التصحيح فى كون التخلية قبضا فى البيع
 الفاسد (قوله واذا ملكه) مرتبط بقول المصنف ملكه ط (قوله ثبت كل أحكام الملك) فيكون المشتري
 خصما لمن يدعيه لانه يملك رقبته نص عليه محمد رحمه الله ولو باعه كان الثمن له ولو أعتقه صح والولاء له ولو أعتقه
 البائع لم يمتق ولو بيعت دار الى جنبها فالشفعة للمشتري وتماه فى البحر (قوله ولا ووطوها) ذكر العمادى
 فى فصوله خلافا فى حرمة وطئها فتبيل يكره ولا يحرم وقبل يحرم بحر أى لان فيه اعراضا عن الرد الواجب
 وفى حاشية الجوى قيل وهل اذا تزوجها يحل للزوج ووطؤها الظاهر نعم وهل يطيب المهر للمشتري أم لا محل نظر
 (قوله ولا ان يتزوجها منه البائع) المراد لا يصح لانها بائنة تعود الى البائع تطرا الى وجوب الفسخ
 فصيرنا كحاشيته جوى (قوله ولا شفعة لجاره لو عقارا) أى لو اشترى دارا شراء فاسدا وقبضها
 لا يثبت للجار حق الشفعة قال ط عن حاشية الاشياء للسيد ابى السعود ولا خلطه فى نفس المبيع وشريكه
 فى حق المبيع لان حق البائع لم يقطع لانه على شرف الفسخ والاسترداد نفيا للفاسد حتى اذا سقط حق الفسخ
 بأن بنى المشتري فيها ثبت حق الشفعة اه (قوله ولا شفعة بها) هذا سبق نظر لان الذى فى الجوهره هكذا
 واذا كان المشتري دارا فبيعت دارا الى جنبها ثبتت الشفعة للمشتري اه ثم ذكر المسئلة المارة فتعال ولا تجب

لكن أجاب سعدى بأنه لما كان
 الفاسد بمعنى الباطل مجازا كما مر
 حقق اخرج به بذلك فتنبه (ولم
 ينه) البائع عنه ولم يكن فيه خيار
 شرط (ملكه) الا فى ثلاث فى بيع
 الهازل وفى شراء الاب من ماله
 لطفه أو يبيعه له كذلك فاسدا لا
 يملكه حتى يستعمله والمقبوض
 فى يد المشتري أمانة لا يملكه به
 واذا ملكه ثبت كل أحكام الملك
 الا خمسة لا يحل له أكله ولا لبسه
 ولا ووطؤها ولا ان يتزوجها منه
 البائع ولا شفعة لجاره لو عقارا
 اشباه وفى الجوهره وشرح المجمع
 ولا شفعة بها فى سادسة

فهباشعة للشفيح اه وفي الزيلعي والجرجوجام الفصولين لو اشترى دارا شراء فاسدا فبعت بجنبها دار
أخذها المشتري بالشفعة اه نعم في شرح المجمع لو اشترى دارا لا تجوز الشفعة بها اه ويجب أن تكون الباء
بمعنى في ليوافق كلام غيره ولا يمكن تأويل كلام الشارح بذلك لانه بصير عين المسئلة التي قبلها (قوله بئله ان
مثليا) وان انقطع المثل بقيته يوم الخصومة كما أفتى به الرمي وعليه المتون في كتاب القصب (قوله والافقية
يستثنى من ذلك العبد المبيع بشرط ان يعتقه المشتري فانه اذا اعتقه بعد القبض يلزمه الثمن كما قدمه الشارح
(قوله يعني ان بعده لا كالح) تنقيح لنمائه بالمثل او بالقيمة لانه اذا كان قائما بحاله كان الواجب رد عنه
(قوله او تعذر ردّه) عطف عام على خاص لان تعذر الرد يكون بالهلاك وتصرف قولي او حسي مما يأتي
(قوله يوم قبضه) متعلق بقيته وقال محمد بقيته يوم أتلفه لانه بالاتلاف يتقرر بجرع الكافي (قوله
لان به) أي بالقبض والاولى لانه ط (قوله فلا تعتبر الخ) تنزيح على اعتبار قيمته يوم القبض لا يوم
الاتلاف اي لو زادت قيمته في يده فأتلفه لم تعتبر الزيادة كالغصب (قوله والقول فيها) أي في القيمة مخ
وفي البصر والجوهره فيها بضمير التثنية أي في المثل والقيمة (قوله للمشتري) أي مع يمينه والبينة للبائع بجر
(قوله لانكاره الزيادة) أي الزيادة في المثل او القيمة التي يتبعها البائع (قوله ويجب على كل واحد
الخ) عدل عن قول الكنز والهداية ولكل منهما فسخه لان اللام تفسد التصريح ان الفسخ واجب وان
اجيب بأن اللام مثلها في وان أسأتم فلها او أن المراد بيان ان لكل منهما ولاية الفسخ رفعا لتوهم انه اذا ملك
بالقبض لزم لان الآية تقتضي كون اللام بمعنى على بخلافها هنا ولان كون المراد بيان الولاية المذكورة يلزم
منه ترك بيان الوجوب مع انه مراد أيضا والتصريح بالوجوب يدل على المرادين فكان اولى (قوله فسخه)
أي فسخ البيع الفاسد قلت وهذا في غير بيع المكره فانهم صرحوا بأنه فاسد وبأنه مخير بين الفسخ والامضاء
نعم يظهر الوجوب في جانب المكره بالكسر (قوله قبل القبض او بعده) لكن ان كان قبله فلكل الفسخ يعلم
صاحبه لا برضاه وان كان بعده فان كان الفساد في صلب العقد بان كان راجعا الى البدل المبيع والثمن كبيع
درهم بدرهمين وكالبيع بالخمر او الخنزير فكذلك وان كان بشرط زائد كالبيع الى اجل مجهول او بشرط فيه نفع
لا حدهما فكذلك عندهما لعدم اللزوم وعند محمد لمن له منفعة الشرط واقصر في الهداية على قول محمد
ولم يذكر خلافا بجر وأفاد أن من عليه منفعة الشرط يفسخ بالقضاء او الرضاء على ما قال محمد فهستأني
(قوله ويكون امتناعا عنه) أي عن الفساد قال في الهداية وهذا قبل القبض ظاهر لانه لم يند حكمه فيكون
الفسخ امتناعا عنه اه فتدله منه يحتمل عوده على الفساد وعلى حكم البيع وهو الملك تأمل (قوله مادام
المبيع بحاله) متعلق بقوله وعلى كل واحد منهما فسخه واحترزه عما اذا عرض عليه ما تعذر به رده مما يمنع
الفسخ كما يأتي بيانه (قوله ولذا) أي لوجوب رفع المعصية والاولى عدم زيادة التعديل والاقتصار على عبارة
المصنف ليصح التعديل بعده والا كان التعديل الثاني عين الاول الا ان يفرق بأن الثاني اعم من الاول تأمل
(قوله واذا أصرت أحدهما) عبارة المصنف في المخ أي البائع والمشتري وظاهره ان أصرت بضمير التثنية وهو
الموافق لما في البرازية ولما قدمناه قريبا من ان لكل الفسخ يعلم الاخر لا برضاه فاسرا احدهما لا يحتاج معه
الى فسخ القاضي (قوله وكل مبيع فاسد) وصف المبيع بالفساد لكونه محله (قوله كإعارة) وكودبعة ورهن
بجر (قوله وغصب) فيه ان الكلام في رد المشتري والجواب ان المراد بالرد وقوعه في يد البائع كما افاده
ما بعده ط (قوله ووقع في يديه) الظاهر ان هذا شرط في الرد الحكمي كما في المسائل المذكورة اما لو رده
عليه قصد اخلاصه في الخيانة رده المشتري للفساد فلم يقبله فأعاده الى منزله فهلك لا يضمنه وقال بعضهم هذا
لو الفساد متفتحا عليه فلو محتاجا فيه ضمنه والصحيح انه يبرأ فيهما الا اذا وضع بين يديه فلم يقبله فذهب به الى منزله
فانه يضمنه اه وذكر في الجرع عن التثنية ان الاشبه ما قاله بعضهم من التخصيص المذكور قلت لكن لا يخفى
أن تصحيح قاضي خان مقدم لانه فقيه النفس والحاصل ان الرد صحيح مطلقا وان لم يقع في يد البائع لكون الرد قصدا
لا ضمنا وبه يخرج عن الضمان لانه فعل الواجب عليه لكن اذا وضعه بين يدي البائع حصل القبض أيضا بناء
على ان التخلية قبض وهو ما مر تصحيحه عن قاضي خان أيضا فاذا ذهب به بلاذنه صار غاصبا فيضمنه بخلاف
ما اذا ذهب به قبل التخلية المذكورة لعدم حصول القبض من البائع فلم يصير غاصبا بالذهاب ولم يضمنه
لوجود الرد الواجب عليه كما قلنا وبه يظهر ان المراد بوقوعه في يده وقوعه فيها حقيقة او حكما كالتخلية المذكورة

(بئله ان مثليا والافقية) يعني ان
بعده هلاكه او تعذر رده (يوم قبضه)
لان به يد خل في صفاته فلا تعتبر
زيادة قيمته كالمغصوب (والقول
فيها للمشتري) لانكاره الزيادة
(و) يجب (على كل واحد منهما فسخه
قبل القبض) ويكون امتناعا عنه
ابن مالك (او بعده مادام) المبيع
بحاله جوهره (في يد المشتري)
اعداما للفساد لانه معصية فيجب
رفعها بجر (و) لذا لا يشترط فيه
قضاء قاض (لان الواجب شرعا
لا يحتاج للقضاء درر (واذا أصرت)
أحدهما (على امساكه وعلم به
القاضي فله فسخه) جبراعليه ما
حقا للشرع برأية (وكل مبيع
فاسد رده المشتري على بائعه بهيمة
او صدقة او بيع او بوجه من
الوجوه) كإعارة وإجارة وغصب
(ووقع في يديه فهو متاركه)
لبيع (وبرئ المشتري من ضمانه)
قنية

مطلب

رد المشتري فاسدا الى بائعه فلم يقبله

والاصل ان المستحق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة أخرى اعتبر واصلا بجهة مستحقه ان وصل اليه من المستحق عليه والا فلا وتامه في جامع الفصولين (فان باعه) أي باع المشتري المشتري فاسدا (ببعضها بائنا) فلو فاسدا أو بخيار لم يمنع النسخ (غير بائعه) فلو منه كان نقضا للاول كما علمت (وفساده بغير الاكراه) فلو به ينقض اكل تصرفات المشتري (أو ووجهه وسلم) أو اعتقه أو كاتبه أو استولدها ولو لم تحبل رد هاهنا مع عقرها انتفاها سراج (بعد قبضه) فلو قبله لم يعتق بعثقه بل يعتق البائع بأمره وكذا لو أمره بطحن الخنطة أو ذبح الشاة فيصير المشتري قابضا اقتضاء فقد ملك المأمور ما لا يملكه الأمر وما في الخاتمة على خلاف هذا اما رواية أو غلط من الكتاب كما بسطه العمادى (أو وقفه) وقفا صحيحا لانه استهلكه حين وقفه وأخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المصنف

مطلب
ملك المأمور ما لا يملكه الأمر

وان هذا شرط في الرد الحكيم لا القصدى كما علمته هذا ما ظهر لى فاغتنمه (قوله ان المستحق بجهة) كارد للفساد هنا فانه مستحق البائع على المشتري ومثله رد المغصوب على المغصوب منه (قوله بجهة أخرى) كالهبة ونحوها (قوله والا فلا) أي وان لم يصل من جهة المستحق عليه بل وصل من جهة غيره فلا يعتبر حتى ان المشتري فاسدا اذا وهب المشتري من غير بائعه أو باعه لرجل فوجه الرجل من البائع الاول وسله لا يبرأ المشتري عن قيمته ولم يعتبر العين واصلا الى البائع بالجهة المستحقة لما وصل من جهة أخرى جامع الفصولين (قوله فان باعه الخ) محترز قوله مادام في يد المشتري وقيد ببيع المشتري لان البائع لو باعه بعد قبض المشتري وادعى ان الثانى كان قبل فسخ الاول وقبضه وزعم المشتري الثانى انه كان بعد الفسخ والقبض من الاول فالقول له للبائع ويتفسخ الاول بقبض الثانى بحج عن البرازية ومثله في جامع الفصولين ولعل وجه انتفاس الاول ان المشتري الثانى نائب عن البائع في القبض لوجوب التسليم عليه فصار كانه وقع في يد البائع تأمل وأفاد أن البيع ثابت اما لو ادعى المشتري بيعه من فلان الغائب وبرهن لا يقبل وللبائع أخذه ولو صدقه فله القيمة كما في جامع الفصولين (قوله لم يمنع الفسخ) لان البيع فيه ليس بلازم ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار ط (تنبيه) عبر في الوفاة بقوله فان خرج عن ملك المشتري وهو أحسن من قول المصنف فان باعه لانه يستغنى به عما ذكره بعده (قوله كما علمت) من قول المصنف وكل مبيع فاسد ط (قوله وفساده) أي فساد البيع الاول (قوله) ينقض كل تصرفات المشتري أي التي يمكن نقضها بخلاف ما لا يمكن كالاتفاق فانه يتعين فيه أخذ القيمة من المكره بالكسر فافهم (قوله وسلم) قال في البحر شرط في الهداية التسليم في الهبة لانها لا تفيد الملك الا به بخلاف البيع (قوله أو استولدها) أفاد انه لا يلزمه مع القيمة العتق وقبل عليه عقرها أيضا جامع الفصولين قال ط وظاهره أي ظاهر ما في المتن ان المراد استيلاء حادث فلو كانت زوجته أولا واستولدها ثم اشتراها فاسدا وقبضها هل يكون كذلك للملكة اياها فليحذر اه قلت الظاهر بقاء الفسخ لانه حق الشرع ولم يعرض عليه تصرف حادث يمنع (تنبيه) نقل في النهر عن السراج ان التدبير كالاستيلاء ومثله في القهستاني ولم يره في البحر منقولاً فذكره بحثا (قوله بعد قبضه) الاولى ذكره آخر المسائل ط (قوله فلو قبله لم يعتق بعثقه) تخصيصه التفريع على العتق يوهن ان قوله بعد قبضه متعلق بقوله أو اعتقه فقط وليس كذلك فكان الاظهر أن يقول فلو قبله لم تنفذ تصرفاته المذكورة الا اذا اعتقه البائع بأمر المشتري (قوله وكذا لو أمره الخ) وفي جامع الفصولين ولو بر الخلفه البائع بطعام المشتري بأمره قبل قبضه صار قابضا وعليه مثله بحر (قوله فيصير المشتري قابضا اقتضاء) الاقتضاء ما يقدر لتصحح الكلام كاعتق عبد لى عني بألف فانه يقتضى سبق البيع ليصح العتق عن الأمر وهنا كذلك فان صحة تصرف البائع عن المشتري تقتضى ان يقدر القبض سابقا عليه ولهذا قال في المنع عن الفصول العمادية وانما كان كذلك لانه لما أمر البائع بالعتق فقد علم ان يساطه على القبض واذا اعتق البائع بأمره صار المشتري قابضا قبضا سابقا عليه اه فافهم (قوله ما لا يملكه الأمر) فان الأمر وهو المشتري لا يصح اعتاقه بنفسه ولا يجوز له الطعن والذبح لكن الظاهر ان المأمور وهو البائع في مسألة الطعن والذبح لا يجوز له أيضا لان الواجب عليه الفسخ رفعا للمعصية كما مر وفي فعله ذلك تقريرها فقد استوى الأمر والمأمور في ذلك ولذلك ذكر في البحر مسألة الأمر بالعتق فقط ثم قال وهذه بحجة حيث ملك المأمور ما لم يملك الأمر اه والظاهر أن البائع يأثم بالعتق أيضا لما قلنا ولكن الذى ملكه هو دون الأمر انما هو نفاذ العتق مع قطع النظر عن الاتم وعدمه كما في باقي تصرفات المشتري بعد القبض هذا ما ظهر لى فتدبره (تنبيه) لهذه المسألة نظير يملك المأمور فيه ما لا يملكه الأمر وهو ما مر في قول المتن أو أمر المسلم ببيع خرا أو خنزير أو شرائهما ذنبا وأمر المحرم غيره ببيع صيده (قوله وما في الخاتمة الخ) أي حيث جعل العتق عن البائع والدقيق والشاة له أيضا ومثله في البرازية أيضا (قوله كما بسطه العمادى) وأقره في جامع الفصولين (قوله وقفا صحيحا) فلو فاسدا كان شرط فيه بيعه عند الحاجة لا يمنع الفسخ ط (قوله وأخرجه عن ملكه) عطف لازم على قوله وقفه (قوله وما في جامع الفصولين) حيث قال ولو وقفه أو جعله مسجدا لا يطل حق الفسخ ما لم بين اه ح أي فالمنع من الفسخ هو البناء (قوله غير صحيح) حله في النهر على احدى روايتين وهو أولى من التغليب ح وحله في البحر على ما اذا لم يقض به اما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد للزومه قلت لكن المسجد يلزم بدون القضاء

اتفاقا فافهم (قوله اورهنه) أى وسله لان الرهن لا يلزم بدونه (قوله اوأوصى به) أى ثم مات لانه ينتقل من ملكه الى ملك الموصى له وهو ملك مبتدأ خصار كما لو باعه منح (قوله او تصدق به) أى وسله لانه لا يخرج عن ملك المتصدق بدون تسليم (قوله نفذ البيع الفاسد) أى لزم والا فالاصل ان النافذ ما قابل الموقوف واللازم ما لا خيار فيه وهذا فيه خيار الفساد وبهذه التصرفات لزم تأمل ثم ان الشارح تبع المصنف حيث جعل فاعل نفذ هو البيع الفاسد والمفهوم من الهداية ان الفاعل ضمير يعود الى ما ذكر من التصرفات وقال في الفتح فاذا اعتقه او باعه او وهبه وسله فهو جائز وعليه القيمة لما ذكرنا من انه ملكه بالقبض فتنفذ تصرفاته فيه وانما وجبت القيمة لانه انقطع حق الاسترداد لتعلق حق العبد به والاسترداد حق الشرع وحق العبد مقدم لفقره فقد قوت المكنة بتأخير التوبة اه ملخصا أى ان الواجب عليه كان هو التوبة بالفسخ والاسترداد وتأخيرها الى وجود هذه التصرفات التي تعلق بها حق عبيد يكون قد قوت مكنته من الاسترداد فتعين لزوم القيمة ومقتضاه ان المعصية تقتزرت عليه فلا يخرج عن عهدها الا بالتوبة وان الفسخ قبل هذه التصرفات توبة كما يشير اليه قول الشارح رفعاً للمعصية (قوله الا في اربع الخ) عبارة الاشياء العقد الفاسد اذا تعلق به حق عديم وارتفع الفساد الا في مسائل أجر فاسد افاجر المستاجر صحيفا فللادول نقضها المشتري من المكره لو باع صحيفا فله مكره نقضه المشتري فاسد اذا أجر فللبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وانت خبير بأن كلام المتن في نصرف المشتري فاسدا فلا يصح استثناء الاولى لعدم دخولها وكذا الثانية لاحتراز امتن عنها والصورة الثالثة والرابعة ذكرهما الشارح حيث قال غير اجارة ونكاح اه ح قلت والضمائر في نقضه للعقد الاول بقراءة الاستثناء وعليه فقوله وكذا اذا زوج أى يكون للبائع نقض البيع لا التزويج فلا ينافي ما يأتي من تحريره (قوله وكذا اكل نصرف قولى) عطف على قوله في جميع ما مر وأراد به نحو التدبير وما لوجه مهر أو بدل صلح او اجارة او غير ذلك مما يخرج به عن ملكه كاتفيدة عبارة النقاية التي نقلناها عند قوله فان باعه (قوله غير اجارة ونكاح) أى فلا يمنعان الفسخ لان الاجارة تفسخ بالاعذار ورفع الفساد من الاعذار والنكاح ليس فيه اخراج عن الملك بجر (قوله وهل يطل نكاح الامة) لما ذكر ان النكاح لا يمنع البائع من فسخ البيع اراد أن يبين انه هل يفسخ النكاح الذي عقده المشتري كما تفسخ الاجارة ام لا (قوله المختار نم ولوالجية) مخالف لما سترحه في الفتح من عدم الانقاس وكذا في الزيلعي وغاية البيان عن التحفة وقال في المجتبى الا الاجارة وتزويج الامة لكن الاجارة تنفسخ بالاسترداد دون النكاح وفي التتارخانية عن نوادر ابن سماعه لو فسخ البيع للفساد وأخذ البائع الجارية مع نقصان التزويج ثم طلقة الزوج قبل الدخول ردت البائع على المشتري ما أخذ من النقصان وفي السراج لا يفسخ النكاح لانه لا يفسخ بالاعذار وقد عقده المشتري وهى على ملكه وقد نقل في البحر عبارة السراج ثم قال ويشكل عليه ما ذكره الولوالجي في الفصل الاول من كتاب النكاح لو زوج الجارية المبيعة قبل قبضها وانتقض البيع فان النكاح يطل في قول ابى يوسف وهو المختار لان البيع متى انتقض قبل القبض انتقض من الاصل معنى فصار كانه لم يكن فكان النكاح باطلا اه الا ان يحمل ما في السراج على قول محمد أو يظهر بينهما فرق اه ما في البحر وتبعه في النهر والمنح وكتبت فيما علقته على البحر أن الفرق موجود لان كلام الولوالجي فيما قبل القبض وكلام السراج فيما بعد القبض المفيد للملك ثم رأيت طنبه على ذلك الفرق وكذلك نبه عليه الخبير الرملى في حاشية المنح حيث قال العجب من ذلك مع ان ما في السراج فيما بعد القبض وما في الولوالجية قبل القبض كما هو صريح كل من العبارتين فكيف يستشكل بأحدهما على الاخرى ولئن كان كلام السراج في البيع الفاسد وكلام الولوالجي في مطلق البيع فقد تقرر أن فاسد البيع كما مره في الاحكام فتأمل اه قلت وبكفي ما اسمعناك نقله عن كتب المذهب على ان الظاهر أن كلام الولوالجية لا يمكن حمله على مطلق البيع بل مراده البيع الفاسد لان البيع الصحيح صورة اما ان ينتقض بالاستحقاق او بالخيار أو بهلاك المبيع قبل قبضه ولا فرق في الاولين بين ما قبل القبض وما بعده لعدم الملك اصلا فتخصيصه بالحكم بما قبل القبض دليل على انه اراد البيع الفاسد فاذا زوجها المشتري قبل القبض ثم فسخ العقد يظهر بطلان النكاح لكونه قبل الملك بخلاف ما اذا زوجها بعده لانه زوجها وهى في ملكه فلا يفسخ النكاح بفسخ البيع واما اذا ماتت الجارية قبل قبضها في يد البائع فقد صرح في متفرقات يوع البحر عن الفتح بأنه لا يطل النكاح وان بطل البيع (قوله كرجوع هبة) أى رجوع

(اورهنه اوأوصى) أو نصدق

(به نفذ) البيع الفاسد في جميع

ما مر وما منع الفسخ لتعلق حق

العبد به الا في اربع مذكورة في

الاشياء وكذا اكل نصرف قولى

غير اجارة ونكاح وهل يطل

نكاح الامة بالفسخ المختار نم

ولوالجية ومتى زال المانع كرجوع

هبة وعجز مكاتبه وفك رهن

واهب في هبته بقضاء او بدونه كما في الجرع عن الفسخ (قوله عاد حق الفسخ) لان هذه العقود لم توجب الفسخ من كل وجه في حق الكل. فصولين وكذا لو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقضاء فالبائع حق الفسخ ولم يقض بقيته لزوال المانع ولورد بعيب بلا قضاء لا يعود حق الفسخ كما لو اشترى ثيابا بجر لان رده بلا قضاء عقد جديد في حق ثالث (قوله لا بعده) أي لو زال المانع بعد القضاء بالقيمة على المشتري لا يعود حق الفسخ لان القاضي ابطال حق البائع في العين ونقله الى القيمة باذن الشرع فلا يعود حقه الى العين وان ارتفع السبب كما لو قضى على الغاصب بقيمة المغصوب بسبب الاباق ثم عاد العبد ذخيرة ومراوده بالقيمة ما يعم المثل (قوله يموت احدهما) وكذا بالاجارة والرهن كما علمته (قوله حتى يرد ثمنه) أي ما قبضه البائع من ثمن واقية كما في الفسخ (قوله المنقود) لان المبيع مقابل به فيصير محجوسا به كالرهن فتح والمراد بالمنقود المقبوض احترازا عن الدين (قوله بخلاف ما لو شري) أي بخلاف غير المنقود كما لو شري الخ (قوله كاجارة ورهن) أي فاسدين اه ح وقوله وعقد صحيح قيل صوابه بخلاف عقد صحيح لما في التهرأ ما اذا لم يكن الثمن منقودا كما اذا اشترى من مدينه عبدا بدين سابق شراء فاسدا وقبضه بالاذن فأراد البائع أخذه بحكم الفاسد ليس للمشتري حبسه لاستيفاء ماله عليه من الدين والاجارة الفاسدة وكذا الرهن الفاسد على هذا بخلاف ما اذا كان العقد صحيحا في الابواب الثلاثة اه قلت هذا بناء على ما فهمه المعترض وهو غير متعين لانه يمكن حل كلام الشارح على وجه صحيح وهو أن قوله كاجارة ورهن راجع لاصل المسألة وهو قوله لا يأخذه حتى يرد الثمن المنقود فيكون المراد ما اذا كان بدل الاجارة والرهن منقودين قال في البحر وأشار المؤلف الى انه لو استأجر اجارة فاسدة ونقد الاجرة وارهن رهنا فاسدا أو أقرض قرضا فاسدا وأخذ به رهنا كان له ان يحبس ما استأجر وما ارهن حتى يقبض ما نقد اعتبارا بالعقد الجائز اذا تفاخرا اه ونحوه في الفسخ وعليه فتقوله وعقد صحيح قصد بذكره ان هذه العقود مثله اذا كان البدل فيهما مستقودا فانه اذا كان منقودا لافرق بين العقد الصحيح والفاسد في ثبوت حق الحبس بعد الفسخ في الكل بل الفرق بينهما في غير المنقود قال في جامع الفصولين برهن الخاينه شري من مدينه فاسدا ففسخ ليس له حبس المبيع لاستيفاء دينه وكذا لو أجر من دأته اجارة فاسدة ولو كان عقد البيع او الاجارة جائزا فله الحبس لدينه اه فأفاد أن له الحبس في العقد الجائز اذا كان البدل غير دين بالاولى فافهم (قوله والفرق في الكافي) أي الفرق بين الفاسد والصحيح اذا كان البدل غير منقود حيث يملك الحبس في الصحيح دون الفاسد هو ما ذكره في كافي النسفي وحاصله انه لما وجب للمدين على المشتري مثل الدين صار الثمن قسما لا يستوفاهما قدرا ووصفا فاعتبر بما لو استوفيا حقيقة فكان له حق الحبس وفي الفساد لم يملك الثمن بل تجب قيمة المبيع عند القبض وهي قبل غير مقررة لاحتمالها السقوط بالفسخ ودين المشتري مقرر والمقاصة انما تكون عند الاستواء وصفافا لم يكن له حق الحبس اه (قوله فان مات احدهما) عبارة العيني والزيلعي فان مات البائع وهي انب لاقول المئنف فالمشتري احق (قوله والمستقرض) بأن استقرض قرضا فاسدا وأعطى به رهنا بجر (قوله فاسدا) حال من الكل وفيه وصف العاقد بصفة عقده مجازا لانه محله (قوله بعد الفسخ) نص على المتوهم فان الحكم كذلك قبل الفسخ بالاولى ط (قوله فالمشتري ونحوه) أي المستأجر والمقرض والمرتهن وحاصله ان الحق الذي بيده عين المبيع والمستأجر او الرهن احق بما في يده من العين من غرماء الاخر الميت حتى يقبض ما نقد قال في الفسخ لانه مقدم عليه في حياته فكذا على ورثته وغرمائه بعد وفاته الا ان الرهن مضمون بقدر الدين والمشتري بقدر ما اعطى فما فضل فللغرماء اه قال الرحقي لكن سيأتي في كتاب الاجارة ان الراهن فاسد اسوة الغرماء وسيأتي آخر الرهن مثل ما هنا ووفقنا بأن ما هنا وما يأتي في الرهن اذا كان الرهن سابقا على الدين وما في الاجارة اذا كان الدين متقدما على الرهن اه وسيأتي توضيحه في آخر الرهن ان شاء الله تعالى (تنبيه) لم يذكر ما اذا مات المشتري فاسدا وفي الخلاصة والبرازية ولومات المشتري فالبائع احق من سائر الغرماء بما عليه فان زاد شي فهو للغرماء اه ومعناه انه لو اشترى عبدا فاسدا وتقا بضا ثم مات المشتري وعليه ديون وفسخ البائع البيع مع الورثة فالبائع احق بالية العبد وهي ما قبضه من المشتري حتى يسترد العبد المبيع كالومات البائع فان كانت قيمة العبد اكثر مما قبض فالراشد للغرماء هذا ما ظهر لي فتأمله (قوله بل قبل تجهيزه) أي تجهيز البائع أو المؤجر

عاد حق الفسخ لو قبل القضاء بالقيمة
لا بعده (ولا يطل حق الفسخ يموت
احدهما) فيخلفه الوارث به يفتي
(و) بعد الفسخ (لا يأخذه) بأثمه
(حتى يرد ثمنه) المنقود بخلاف
ما لو شري من مدينه بدينه شراء
فاسدا فليس للمشتري حبسه
لاستيفاء دينه كاجارة ورهن
وعقد صحيح والفرق في الكافي
(فان مات) احدهما او المؤجر
او المستقرض او الراهن فاسدا
عني وزياي بعد الفسخ (فالمشتري)
ونحوه (احق به) من سائر الغرماء
بل قبل تجهيزه فله حق حبسه حتى
يأخذ ماله (فياخذ) المشتري
(دراهم الثمن بعينها لو قامة)

وما بعده يعني انه لو مات وكان المبيع ثوبا مثلاً احتج لتكفينه به فلم يشترى حبسه حتى يأخذ ماله قال ط
والاولى أن يقول بل من تجهيزه (قوله بناء على تعين الدراهم) المراد بها ما يشمل الدين في الاشياء النقد
لا يتعين في المعاوضات وفي تعينه في العقد الفاسد روايتان ورجح بعضهم تفصيلاً بأن ما فسد من أصله أى كماله
ظهر المبيع حرّاً وأتم ولدي تعينه فيه لا فيما انتقض بعد صحته أى كماله المبيع قبل التسليم والصحيح تعينه
في الصرف بعد فساداه وبعد هلاك المبيع وفي الدين المشترك فيؤمر برّد نصف ما قبض على شريكه وفيما اذا تبين
بطلان القضاء فلا وادعى على آخر ما لا يأخذ ثم أفتر أنه لم يكن له على خصمه حق فعلى المدعى ردّ عين ما قبض مادام
قائماً ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فتدّ مثل نصفه ولذا الزمهاز كما أنه لو نصلاً باحوالها عندها
ولا في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك وتتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة
والمضاربة والغصب وتعممه في جامع الفصولين اهـ (قول المصنف وطاب للبائع ما ربح لا للمشتري) صورة
المسألة ما ذكره محمد في الجامع الصغير رجل اشترى من رجل جارية ببيعاً فاسداً بالقدر درهم وتقابضاً ورجح كل
منهما فيما قبض يتصدق الذي قبض الجارية بالربح ويطيّب الربح للذي قبض الدراهم اهـ وقول الشارح
وانما طاب الخ أوردته في صورة جواب عما استشكله صدق الشريعة وصاحب العناية والفتح والدرر والجر
والمنح وغيرهم من أن المذكور في المتن من أن الربح يطيّب للبائع في الثمن النقده هو الموافق للرواية المنصوصة
في الجامع الصغير وهو صريح في أن الدراهم لا يتعين في البيع الفاسد فينقض قولهم ان تعينه ما فيه هو الأصح
فانه يقتضي أن الأصح انه لا يطيّب الربح للبائع فيما قبض وقد أجاب العلامة سعدى جلبي في حاشية العناية
بما أشار إليه الشارح وهو أنه يطيّب على كل من القولين لأن عدم التعيين انما هو في العقد الثاني الصحيح
لا في العقد الأول الفاسد اهـ وبيان انه اذا باع فاسداً وقبض دراهم الثمن ثم فسح العقد يجب ردّ تلك الدراهم
بعينها على المشتري لان الأصح تعينها في البيع الفاسد فلا يشترى بها عبداً مثلاً شراء صحباً طاب له ما ربح
لانها لا تتعين في هذا العقد الثاني لكونه عقداً صحيحاً حتى لو أشار إليها وقت العقد له دفع غيرها فعدم تعينها
في هذا العقد الصحيح لا ينافي كون الأصح تعينها في العقد الفاسد وقد أجاب العلامة الخياط الرمي بمثل ما أجاب
العلامة سعدى قبل اطلاعه عليه وقال اني في عجب عجيب من فهم هؤلاء الاجلاء التناقض من مثل هذا مع
ظهوره (قوله لا على الرواية الصحيحة) أى القائلة بعدم تعين الدراهم في العقد الفاسد اهـ ح (قوله في بيع
يتعين بالتعين) أراد بالبيع المبيع وأشار بقوله يتعين بالتعين كالعبد مثلاً الى وجه الفرق بين طيب الربح
للربح لا للمشتري وهو أن ما يتعين بالتعين يتعلق بالعقد فتمكّن الخبث فيه والنقد لا يتعين في عقود المعاوضة
فلم يتعلق العقد الثاني بعينه فلم يتمكّن الخبث فلا يجب التصديق كما في الهداية وانما لم يتعين النقل لان ثمن المبيع
يثبت في الذمة بخلاف نفس المبيع لان العقد يتعلق بعينه ومقاده هذا الفرق انه لو كان بيع مقايضة لا يطيّب
الربح لهما لان كلا من البدين مبيع من وجهه ولو كان عقد صرف يطيّب لهما لكن قدّمنا اتفاقاً من الاشياء أن
الصحيح تعينه في الصرف بعد فساداه وفي شرح البيري عن الخلاطى انه الصحيح المذكور في عامة الروايات اهـ
فافهم (قوله بأن باعه بأزيد) تصوير لظهور الربح فلا يطيّب له ذلك الزائد عما اشترى به وأفاد أن ذلك
في أول عقد وأما اذا أخذ الثمن وتجروى ربح بعده أيضاً يطيّب له لعدم التعين في العقد الثاني كما به عليه ط
وهو ظاهر مما مر (قوله كما طاب الخ) صورته ما في الجامع الصغير أيضاً لو ادعى على آخر ما لا قضاء ثم تصادقا
على انه لم يكن له عليه شيء وقد ربح المدعى في الدراهم التي قبضها على انهاديته يطيّب له الربح لان الدين واجب
بالاقرار عند الدعوى ثم استحق بالتصادق وكان المقبوض بدل المستحق وهو الدين وبديل المستحق مملوك لمالك
فاسد ابدليل أن من اشترى عبداً بجارية أو ثوب ثم أعتق العبد واستحققت الجارية يصح عتق العبد فلا يمكن بدل
المستحق مملوكاً لم يصح العتق اذا عتق في غير الملك وتعممه في الفتح (قوله لان بدل المستحق مملوكاً) كذا فيما
رأيت في عدة نسخ نصب مملوكاً وهو كذلك في بعض نسخ التهر وفي بعضها بالرفع وهو الصواب على اللغة
المشهور في رفع خبرنا (قوله فيما يتعين) كالعروض لا فيما لا يتعين كالنقد ومترى بانه (قوله كالغصب)
وكالوديعة فاذا انصرف الغاصب أو المودع في العرض أو النقد يتصدق بالربح لتعلق العقد بما لا غيره وتعممه
في الدرر (قوله وقال الكمال الخ) تقييد لما في المتن (قوله لا يملكه أصلاً) لانه متيقن انه لا يملكه فيه

مطلب
في تعين الدراهم في العقد الفاسد

ومثلها لو هالكه) بناء على تعين
الدراهم في البيع الفاسد وهو
الأصح (و) انما (طاب للبائع
ما ربح) في الثمن لا على الرواية
الصحيحة المقابلة للأصح بل على
الأصح أيضاً لان الثمن في العقد
الثاني غير متعين ولا يضر تعينه في
الأول كما أفاده سعدى (لا) يطيّب
(المشتري) ما ربح في بيع يتعين
بالتعين بأن باعه بأزيد لتعلق
العقد بعينه فتمكّن الخبث في الربح
فيتصدق به (كما طاب ربح مال
أدعاه) على آخر صدقه على ذلك
(فقضى له) أى أوفاه اياه (ثم
ظهر عدمه بتصادقهما) انه لم يكن
عليه شيء لان بدل المستحق مملوكاً
لمالك فاسداً وخبث لفساد الملك
انما يعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين
وأما الخبث لعدم الملك كالغصب
فيعمل فيهما كما بسطه خسرو
وابن الكمال وقال الكمال لو تعدد
الكذب في دعواه الدين لا يملكه
أصلاً

وقواه في النهر وقبه الحرام ينتقل
فلودخل بامان وأخذ مال حربى
بلا رضاه وأخرجه اليها ملكه
وصح بيعه لـكن لا يطيب له
ولا للمشتري منه بخلاف البيع
الفاقد فانه لا يطيب له لفساد
عقده ويطيب للمشتري منه لعمدة
عقده وفي حظر الاشياء الحرمه
تتعدد مع العلم بها الا في حق
الوارث وقبده في الظهيرية بأن
لا يعلم أرباب الاموال وسحقته
ثمة (بى أو غرس فيما اشتراه
فاسدا)

مطلب
البيع الفاسد لا يطيب له ويطيب
للمشتري منه

مطلب
الحرمه تتعدد

مطلب
فمن ورث ما لا حراما

فتح أى فلا يطيب له ما ربح مطلقا سواء تعين أولا (قوله وقواه في النهر) بتصریحهم في الاقرار بأن المقر له
اذا كان يعلم أن المقر كاذب في اقراره لا يحل له أخذه عن كرمه أما لو اشتبه الامر عليه حل له الاخذ عند محمد
خلافا لابي يوسف وحينئذ لا يطيب له ربحه ويحمل الكلام ههنا على ما اذا ظن أن عليه دينا بالارث من أبيه ثم
تبين أن وكيله أو فاه لا يسه قصدا فاعلى أن لادين حينئذ يطيب له وهذا فقه حسن قد بره اه ونقله عنه الرملى
وأقره وبه اندفع ما في البحر من أن ظاهرا اطلاقهم خلاف ما في الفتح (قوله الحرام ينتقل) أى تنتقل حرمة وان
تداولته الايدي وتبدلت الاملاك ويأتى غامه قريبا (قوله ولا للمشتري منه) فيكون بشرائه منه مسيئا لانه
ملكه بكسب خبيث وفي شرائه تقرير للثبوت ويؤمر بما كان يؤمر به البائع من وده على الحربى لان وجوب الرد
على البائع انما كان مراعاة ملك الحربى ولاجل غدر الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما
في ملك البائع الذى أخرجه بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باعه من غيره بيعا صحيحا فان الثانى لا يؤمر بالرد
وان كان البائع مأمورا به لان الموجب للرد قد زال ببيعه لان وجوب الرد بفساد البيع حكمه مقصور على ملك
المشتري وقد زال ملكه بالبيع من غيره كذا في شرح السير الكبير للسرخسي من الباب الخامس بعد المائة
(قوله ويطيب للمشتري منه لعمدة عقده) فيه أن عقد المشتري في المسألة الاولى صحيح أيضا وقد ذكر هذا
الحكم في البحر معزى بالاسي جابى بدون هذا التعليل فكان المناسب اسقاطه ثم اعلم انه ذكر في شرح السير الكبير
في الباب الثانى والستين بعد المائة انه ان لم يرد به يكره للمسلمين شرائه منه لانه ملك خبيث بمنزلة المشتري فاسدا
اذا اراد بيع المشتري بعد القبض يكره شرائه منه وان نفذ فيه يبعه وعقده لانه ملك حصل له بسبب حرام شرعا
اه فهذا مخالف لقوله ويطيب للمشتري وقد يجاب بأن ما أخرجه من دار الحرب لما وجب على المشتري رده على
الحربى لبقاء المعنى الموجب على البائع رده تمكن الخبيث فيه فلم يطيب للمشتري أيضا كالبايع بخلاف البيع
الفاقد فان رده واجب على البائع قبل البيع لاعلى المشتري لعدم بقاء المعنى الموجب للرد كما قد مناه فلم يتمكن
الخبيث فيه فلذا طاب للمشتري وهذا الايضافى أن نفس الشراء مكروه لحصوله للبائع بسبب حرام ولان فيه
اعراضا عن الفسخ الواجب هذا ما ظهر لى (قوله الحرمه تتعدد الخ) نقل الجوى عن سيدى عبد الوهاب
الشعرانى انه قال في كتابه المن وما نقل عن بعض الخفية من أن الحرام لا يعتدى ذمتين سألت عنه الشهاب بن
الشبلى فقال هو محمول على ما اذا لم يعلم بذلك أما لو رأى المكاس مثلاً يأخذ من أحد شيئا من المكس ثم يعطيه
آخر ثم يأخذه من ذلك الآخر آخر فهو حرام اه (قوله الا في حق الوارث الخ) أى فانه اذا علم أن كسب
مورثه حرام يحل له لكن اذا علم المالك بعينه فلا شك في حرمة ووجوب رده عليه وهذا معنى قوله وقبده
في الظهيرية الخ وفي منية المفتى مات رجل ويعلم الوارث أن اياه كان يكسب من حيث لا يحل ولكن لا يعلم
المطالب بعينه ليرد عليه حل له الارث والافضل أن يتورع ويتصدق بنية خصماء أبيه اه وكذا لا يحل اذا علم
عين الغصب مثلا وان لم يعلم مال الكسب في البرازية أخذ مورثه رشوة وظلما ان علم ذلك بعينه لا يحل له أخذه والا
فله أخذه حكما أما في الديانة فينصدق بنية ارضاء الخصماء اه والحاصل انه ان علم أرباب الاموال وجب
رده عليهم والافان علم عين الحرام لا يحل له ويتصدق بنية صاحبه وان كان لا يتحاطا مجتمعاً من الحرام ولا يعلم
أربابه ولا شيئا منه بعينه حل له حكما والاحسن ديانة التنزه عنه ففي الذخيرة سئل الققيه أبو جعفر عن اكسب
ماله من امراء السلطان ومن الغرامات المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال
احب الى في دينه أن لا يأكل ويبعه حكما ان لم يكن ذلك الطعام غصبا أو رشوة وفي الخاتمة امرأة زوجها
في أرض الجوران أكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا فهي في سعة من أكله وكذا لو اشترى طعاما
أو كسوة من مال أصله ليس بطيب فهي في سعة من تناوله والاثم على الزوج اه (قوله وسحقته ثمة) أى في
كتاب الحظر والاباحة قال هنا بعد ذكره ما هنا لكن في الجتهى مات وكسبه حرام فاليراث حلال ثم روى وقال
لناخذ بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فتنبه اه ح ومفاده الحرمه وان لم يعلم أربابه وينبغى تقييده
بما اذا كان عين الحرام ليوافق ما نقلناه اذ لو اخطأ بحيث لا يتميز ملكه ملكا خبيثا لكن لا يحل له التصرف فيه
مالم يؤدبه كما حققناه قبيل باب زكاة المال فتأمل (قوله بى أو غرس فيما اشتراه فاسدا) وكذا لو شري فاسدا
قصبان فخل فغرسه وأطم وان شراه مطعما فغرسه فكذلك عنده وعند الثانى يقلعه ان لم يبضر الارض ذخيرة

شروع فيما يقطع حق الاسترداد
من الانفعال الحسية بعد الفراغ
من القولية (لزمه قيمتهما)
وامتنع الفسخ وقال لا ينقضهما ويرد
المبيع ورجحه الكال وتعقبه
في النهر لخصولهما بتسليط البائع
وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة
كصبغ وخياطة وطن حنطة
ولت سويق وغزل قطن وجارية
علقت منه فلو منفصلة ككولد
أو متولدة كسمن فله الفسخ وبضمنها
باستهلاكها سوى منفصلة غير
متولدة جوهرية وفي جامع
الفصولين لو نقص في يد المشتري
بفعل المشتري أو المبيع أو بآفة
سماوية أخذه البائع مع الارش
ولو بفعل البائع صار مستردا ولو بفعل
أجنبي خيرا البائع (وكره) فخر عيا
مع العصة (البيع)

مطلب
في أحكام زيادة المبيع فاسدا

مطلب
أحكام نقصان المبيع فاسدا

مطلب
في البيع المكروه

(قوله لزمه قيمتهما) أي قيمة الدار والارض من غير والاولى افراد الضمير لان العطف بأو وعلاه الكرخي في
مختصره بأن البناء استهلاك عند الامام أي ومثله الغرس لان البناء والغرس يقصد بهما الدوام وقد حصل
بتسليط من البائع فينقطع بهما حق الاسترداد كالبيع (قوله ورجحه) حيث قال وقولهما أو وجهه وكون البناء
يقصد للدوام يمنع للاتفاق في الاجارة على ايجاب القلع فظهر أنه قد يراد البقاء وقد لا فان قال ان المستأجر يعلم
انه يكلف القلع فعلمه مع ذلك دليل على انه لم يراد البقاء قلنا المشتري فاسدا أيضا يكلف القلع عندنا اه (قوله
وتعقبه في النهر الخ) حيث قال أقول البناء الحاصل بتسليط البائع انما يقصد به الدوام بخلاف الاجارة وبهذا
عرف أن محط الاستدلال انما هو التسليط من البائع وكل ما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد اه قلت
وفيه أن المؤجر أيضا سيطر المستأجر على الانتفاع بارضه والمستأجر يملك البناء فلاحسن الجواب بالفرق بين
التسليط بأن البائع سيطر على المبيع على وجه قد ينقطع به حق الاسترداد بأن يخرج به عن ملكه ببيع ونحوه
أو بأن يفعل فيه ما يقصد به الدوام لجواز أن لا يطلب البائع الفسخ قبله بخلاف المؤجر فانه انما سيطر في وقت
خاص وأما كون الفسخ حقا للشرع فلا يطل بتسليط البائع فينقض بأنه قد بطل باخراجه عن ملكه ببيع
ونحوه وهو بتسليط البائع فكذلك انما تقديما لحق العبد لفقره وكون البيع ونحوه تعلق به حق الفسخ فيتم وهنا
تعلق به حق العاقد العاصي فلا يقدم قد يمنع بأن العاصي لم يطل الشرع حقه كمن غصب حجرا وجعله اس حائطة
يضمن قيمته ولا يكاف بنقص الحائط فافهم (قوله وكذا) أي ومثل البناء والغرس في امتناع الفسخ كل زيادة
متصلة بالمبيع غير متولدة منه (قوله وجارية علقت منه) جعله من الزيادة الغير المتولدة نظرا للماء الرجل ط
(قوله فلو منفصلة كولد الخ) أي بأن ولد من غير المشتري وفي الجوهرية لو كانت الزيادة متصلة غير متولدة
كالصبغ والخياطة انقطع حق الفسخ وان كانت متولدة أي كالسمن لا تمنع الفسخ وكذا منفصلة متولدة كالولد
والعقرو الارش ولو هلكت هذه الزوائد في يد المشتري لا بضمنها وان استهلكها ضمن وان هلك المبيع فقط فللبائع
أخذها وأخذ قيمة المبيع يوم القبض وان كانت منفصلة غير متولدة كالكسب والهبة فللبائع أخذ المبيع معها
ولا تطيب له وبصدق بها وان هلكت في يد المشتري لا بضمن وكذا لو استهلكها عنده وعندهما بضمن وان استهلك
المبيع فقط ضمنه والزوائد لتقرر ضمن الاصل اه ملخصا وبه علم أن الزيادة بأقسامها الاربع لا تمنع الفسخ
الا المتصلة الغير المتولدة أما المتصلة المتولدة كالسمن والمنفصلة المتولدة كالولد والغير المتولدة كالكسب
فانها لا تمنع الفسخ وانه بضمن المنفصلة المتولدة بالاستهلاك لا بالهلاك وكذا الغير المتولدة عندهما لا عنده وهذا
التقرير أيضا موافق لما في البحر من جامع الفصولين (قوله سوى منفصلة غير متولدة) أي كالكسب وهذا
استثناء من قوله وبضمنها باستهلاكها فان هذه لا بضمن بالاستهلاك عند الامام كما علمته (قوله لو نقص الخ)
شروع في حكم نقصان المبيع فاسدا بعد بيان زيادته (قوله أخذه البائع مع الارش) أي ارش النقصان
ويجبر على ذلك لو أراد المشتري لما في جامع الفصولين لو قطع ثوبا شراء فاسدا ولم يخطئه حتى أودعه عند بائعه
بضمن نقص القطع لا قيمته لو صوله الى ربه الا قدر نقصه فوقع عن الرد المستحق قال هذا التعليق اشارة الى
أن المبيع فاسدا اذا نقص في يد المشتري لا يطل حقه في الرد اذا لو بطل لما كان الرد مستحقا عليه اه فهو كما ترى
ناطق بما قلنا سلمى (تنبيه) لو زال العيب رجع المشتري على البائع بالارش الذي دفعه اليه كما لو ابيضت عين
الجارية في يد المشتري فاسدا وردت مع نصف القيمة ثم ذهب البياض فعلى البائع رد الارش كما في التتارخانية
ومثله ما قدمناه عنها فيما لو زوج المشتري الامة ثم فسخ البيع وأخذ البائع نقصان التزويج ثم طلقها الزوج قبل
الدخول بهارجع المشتري على البائع بما أخذ (قوله صار مستردا) حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه
حبس عن البائع هلك على البائع جامع الفصولين (قوله خيرا البائع) ان شاء أخذه من المشتري وهو رجع على
الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري جامع الفصولين (قوله وكره فخر عيا مع العصة) أشار
الى وجه تأخير المكروه عن الفاسد مع اشتراكهما في حكم المنع الشرعي والاثم وذلك انه دونه من حيث صحته
وعدم فساده لان النهي باعتبار معنى مجاور للبيع لا في صلبه ولا في شرائط صحته ومثل هذا النهي لا يوجب
الفساد بل الكراهية كما في الدرر وفيها أيضا انه لا يجب فسخه ويملك المبيع قبل القبض ويجب الثمن لا القيمة اه
لكن في النهر عن النهاية ان فسخه واجب على كل منهما أيضا صونا لهما عن المظنور وعليه مشي الشارح في آخر

عند الاذان الاقول) الا اذا ساءل
عشمان فلا بأس به لتعليل النهي
بالاخلال بالسعي فاذا اتى اتقى
وقد خص منه من لاجعة عليه
ذكره المصنف (و) كره (النفس)
بفتحين ويسكن أن يزيد ولا يريد
الشراء أو يمدحه بما ليس فيه
ليرتجيه ويجرى في الشكاح وغيره ثم
النهي محمول على ما (اذا كانت

السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا
يسكره لا تنفاه الخداع عناية

(والسوم على سوم غيره) ولو ذكبا
أو مستأنا وذكر الاخر في
الحديث ليس قيسدا بل زيادة
التفسير نهر وهذا (بعد الاتفاق

على مبلغ الثمن) أو المهر (والالا)
يسكره لانه بيع من يزيد وقد
باع عليه الصلاة والسلام قدحا

وحل سايح من يزيد (وتلقى
الجلب) بمعنى المجلوب أو الجالب
وهذا (اذا كان بضراً بأهل البلد

أرياس السعر) على الواردين
لعدم علمهم به فيكره للضرر والغرر
(اما اذا انتقيا فلا) يكره (و) كره

(بيع الحاضر للبادي) وهذا

(في حالة قحط وعوز والا) لانعدام
الضرر قبل الحاضر المالك
والبادي المشتري والاصح كما
في المجتبى أنهما السمار والبائع

٢ قوله وثانيهما كذا بخطه
والاولى وثانيتهما كما لا يخفى اه
مصححه

قوله والاصح انهما الخ الذي في
نسخ الشارح والاصح كما في المجتبى
انهما الخ اه

الباب ويأتى تمامه (قوله عند الاذان الاقول) وهو الذي يجب السعي عنده (قوله الا اذا ساءل
الخ) قال الزيلي - هذا مشكل فان الله تعالى قد نهى عن البيع مطلقاً فمن أطلقه في بعض الوجوه يكون
تخصيصاً وهو نسخ فلا يجوز بالرأى شربلاية والجواب ما أشار اليه الشارح من أن النص معطل بالاخلال
بالسعي ومخصص لكن ما مشى عليه الشارح هنا مشى على خلافه في الجمعة تبعاً للبحر والزيلي - (قوله وقد
خص منه الخ) جواب ثان أي والعام اذا دخله التخصيص صار ظنياً فيجوز تخصيصه ثانياً بالرأى أي بالاجتهاد
وبه اندفع قول الزيلي - فلا يجوز بالرأى قلت وفيه نظر فان اشكال الزيلي - من حيث أن قوله تعالى وذروا البيع
مطلق عن التقييد بحالة دون حالة فان مفاد الآية الامر بترك البيع عند النداء وهو شامل لحالة المشي والذي
خص منه من لا تجب عليه الجمعة هو الواو في قاسعوا ولا يلزم منه تخصيص من ذكر أيضاً في وذروا البيع لان
القرآن في النظم لا يلزم منه المشاركة في الحكم كما تقتضي كتب الاصول نظيره قوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا
الزكاة فان الخطاب عام في الموضعين لكن خص الدليل من الاول جماعة كالمرضى العاجز ومن الثاني جماعة
كالفقير مع أن المريض تزمه الزكاة والفقير تزمه الصلاة والحاصل أن الدليل خص من وجوب السعي جماعة
كالمرضى والمسافر ولم يرد الدليل بتخصيص هؤلاء من وجوب ترك البيع فيبقى الامر شاملاً لهم الا أن يعلى بترك
الاخلال بالسعي فيرجع الى الجواب الاول فلم يقد الثاني شيئاً قائل (قوله وكره النفس) لحديث الصحيين
لا تتلقى الركان للبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تاجسوا ولا يبيع حاضر لباد ففتح (قوله أو يمدحه)
تفسير آخر عبر عنه في النهر بقيل نقل عن القرمانى في شرح المقدمة قال وفي القاموس ما يمدحه (قوله
في الشكاح وغيره) أي كالأجارة وهذا ذكره المصنف في محقه (قوله لا يكره) بل ذكر القهستاني وابن
الكال عن شرح الطحاوى انه في هذه الصورة محمود (قوله والمسوم على سوم غيره) وكذا البيع على بيع
غيره ففي الصحيين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي الركان الى أن قال وأن يستام الرجل على سوم
أخيه وفي الصحيين أيضاً لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه الا أن يأذن له وصورة السوم
أن يتراضيا بمن ويقع الركون به فيبيع آخر فيدفع للمالك أكثر أو مثله وصورة البيع أن يتراضيا على ثمن سلعة
فيقول آخر أنا أبيع مثلها بأقل من هذا الثمن أفاده في الفتح قال الخبير الرمي - ويدخل في السوم الاجارة
اذ هي بيع المنافع (قوله بل زيادة التفسير) لان السوم على السوم يوجب ايجاشاً وانشرا وهو في حق الاخر
أشد منعا قال في النهر كقوله في الغيبة ذكرنا أخاك بما يكره اذ لا خفاء في منع غيبة المذمى - (قوله وقد باع عليه
الصلاة والسلام قدحا وحل سايح) رواه أصحاب السنن الاربعة في حديث مطول ذكره في الفتح وفي المصباح
الحل ساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله جمعه أحلاس لحمل وأحمال والحل ساء يسيط في البيت
(قوله وتلقى الجلب) بفتحين وهو المراد من تلقى الركان في الحديث المار وهذا يؤيد تفسيره بالجالب لان الركان
جمع راكب لكس الذي في المصباح والمغرب تفسيره بالجلب تامل قال في الفتح والتلقى صورتان احدهما
أن يتلقاهم المشترون للطعام منهم في سنة حاجة لبيعوه من أهل البلد بزيادة وثانيهما أن يشتري منهم بأرخص
من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر (قوله للضرر والغرر) لف ونشر مرتب فالضرر في الصورة الاولى والغرر
بتلبس السعر في الصورة الثانية (قوله وبيع الحاضر للبادي) حديث الصحيين عن ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتلقى الركان وأن يبيع حاضر لباد قال قلت لابن عباس ما قوله
حاضر لباد قال لا يكون له مسماراً ففتح والحاضر من كان من أهل الحضر بخلاف البدو فالبادي من كان من أهل
البادية أي البرية ويقال حضري وبديوي نسبة الى الحضر والبدو (قوله في حالة قحط وعوز) القحط انقطاع
المطر والعوز يضر يك الواو الحاجة قال في المصباح عوز الشيء عوزاً من باب تعب عزة فلم يوجد وعزت الشيء عوزته
من باب قال احتجت اليه فلم أجده (قوله قيل الحاضر المالك الخ) مشى عليه في الهداية حيث قال وهو أن
يبيع من أهل البدو طمعاً في الثمن الغالى لما فيه من الاضرار بهم اه أي بأهل البلد قال الخبير الرمي - ويشهد
لهذه هذا التفسير ما في الفصول العمادة عن أبي يوسف لو أن أعراباً قدموا الكوفة وأرادوا أن يمتاروا منها
ويضربوا ذلك بأهل الكوفة قال أنعمهم عن ذلك قال الاتري أن أهل البلدة يمنعون عن الشراء للعكرة فهذا اولى
اه (قوله والاصح انهما السمار والبائع) بأن يصير الحاضر مسماراً للبادي البائع قال في الفتح قال

الحلواني هو أن يمنع السداد الحاضر القروي من البيع ويقول له لا تبع أنت أنا علم بذلك فيتوكل له ويبيع
ويغالي ولو تركه يبيع نفسه لرخص على الناس (قوله لموافقته آخر الحديث) ولموافقته تفسير راوي
الحديث كما قدمناه عن العيصين (قوله دعوا الناس يرزق بعضهم بعضا) كذا في البحر والذي في
الفتح دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ونقل الخير الرمي عن ابن حجر الهيتمي أن بعضهم زاد دعوا
الناس في غفلاتهم ونسبه لمسلم قال وهو غلط لا وجود لهذه الزيادة في مسلم بل ولا في كتب الحديث كما قضى به
سبر ما بأيدي الناس منها اهـ (قوله ولذا عدى باللام لابن) هذا مرج آخر للتفسير الثاني فإن اللام في أن
يباع حاضر ليلد تكون على حقيقتها وهي التعليل أما على التفسير الأول تكون بمعنى من أوزائدة لأنه يقال بعث
الثوب من زيد قال في المصباح وربما دخلت اللام مكان من يقال بعثت الشيء وبعثته لك فاللام زائدة زيادتها في
قوله تعالى واذهبوا بنا إلى أبراهايم مكان البيت والاصل بواأنا إبراهيم (قوله لمامر) أي قريبا من قوله وقد باع
عليه الصلاة والسلام الخ (قوله ويسمى بيع الدلالة) أي بيع الدلال قال في الفتح وهو صفة البيع في أسواق
مصر المسمى بالبيع في الدلالة (قوله ولا يفرق) بالبناء للمجهول وهو أولى من قول النهر ولا يفرق المالك
لأن حذف الضاعل لا يجوز الآن يقال أنه تفسير للضمير الراجع إلى المالك المفهوم من المقام تأمل وكما يمنع
المالك عن التفريق يمنع المشتري كما يأتي والكراهة فيه تحريمية كما في الفتح (قوله عبر بالنفي مبالغة في المنع)
كذا في الفتح ووجهه أن شأن المسلم عدم فعل المحرم شرعا فكانه أمر لا يقع منه فلا حاجة إلى نهي عنه (قوله
وعن الثاني الخ) قال العلامة نوح في حواشي الدرر وعن أبي يوسف روايتان رواية لا يجوز البيع في قرابة
الولاد ويجوز في قرابة غيرهما وهو الأصح في مذهب الشافعي وفي رواية لا يجوز في الكل أي قرابة الولاد وغيرهما
وهو قول الامام أحمد لأن الأمر بالرد في الحديث لا يكون إلا في الفاسد وقال مالك لا يجوز في الآم ويجوز
في غيرها اهـ وما ذكره الشارح بعيد عن هذا ط (قوله غير بالغ) أشار به إلى أن مدة منع التفريق تمتد
إلى بلوغ الصغير بالاحتمال أو بالحض وهو قول للشافعي وفي أظهر قوله إلى زمان التمييز سبع أو ثمان بالتقريب
وقال بعض مشايخنا إذا رافقوا رضيعا بالتفريق فلا بأس به لأنهم من أهل النظر لأنفسهم ما وروى عماريان المصلحة
في ذلك فتح (قوله وذو رحم) أطلقه فشمع ما إذا كان صغيرا أيضا أو كبيرا كما في الهداية وغيرها ولذا قال
بعده بخلاف الكبيرين (قوله أي محرم من جهة الرحم) أشار إلى أن الضمير في منه راجع إلى الرحم لا إلى
الصغير فلا بد أن تكون محرمته من جهة الرحم لأن الرضاع احتراز عن ابن عم هو أخ رضاعا فإنه رحمه محرم
لكن محرمته من الرضاع لأن الرحم والى ذلك أشار بقوله فافهم وخرج أيضا بالاولى المحرم لأن الرحم
كالأخ الأجنبية رضاعا وامرأة الأب والرحم غير المحرم كابن العم (قوله ونوابه) هي التدبير والاستعداد
والكتابة ح (قوله ولو على مال) مبالغة على الاعتناق فقط كما لا يخفى فلو قسمه لكان أولى اهـ ح لكن
إذا كان مما لا يخفى استوى فيه التقديم والتأخير فافهم (قوله أو يبيع من حلف بعقته) أي إذا حلف
بقوله إن ملكك هذا فهو حر فباعه المالك منه ليعتق لم يكره لأن العتق ليس بتفريق بل فيه زيادة التمكن
من الاجتماع مع محرمه (قوله أو كان المالك كافرا) ظاهره ولو كان المشتري مسلما لكان لا يناسبه التعليل
مع أنه يكره التفريق بالشراء وفي الفتح أما إذا كان كافرا فلا يكره لأنهم غير مخاطبين بالشرائع والوجه
أنه إن كان التفريق في ماتهم حلالا لا يعترض لهم إلا أن كان يبيعهم من مسلم فيمنع على المسلم وإن كان ممنعا في
ملتهم فلا يجوز اهـ وذكر قبله أنه يجوز للمسلم شراؤه من حري مستأمن لأن مفسدة التفريق عارضها
أعظم منها وهو ذهابه إلى دار الحرب وفيه مفسدة الدين والدين فظاهر وأما الذي ينافقه عرضه للقتل
والسبي اهـ وظاهره أنه يكره للمسلم شراؤه من كافر غير حربي لعدم هذه المفسدة المعارضة وهو موافق
لما استوجهه فمأمر وعلى هذا فلا وجه لما في النهر من أن المراد بالحربي الكافر وبه ظهر أنه كان الأولى
للشارح أن يقول كما في البحر أو كان البائع حريبا مستأمنيا لمسلم فإنه لا يمنع المسلم من الشراء دفعا للمفسدة (قوله
أو متعددا الخ) أي إذا كان المالك متعددا بأن كان أحدهما زيدا والآخر عمرو فلا بأس بالبيع وإن كان
العبد الآخر لطفل المالك الأول أو لمكاتبه إذا شرط اجتماعهما في ملك شخص واحد قال في البرازية
ولو أحدهما والآخر لولده الصغير أو لمالكه أو لمكاتبه أو مضاربه لا يكره التفريق ولو كلاهما له فباع أحدهما

مطلب
في التفريق بين الصغير ومحرمه

لموافقته آخر الحديث دعوا
الناس يرزق بعضهم بعضا ولذا
عدى باللام لابن (لا يكره) بيع
من يزيد) لمامر ويسمى بيع الدلالة
(ولا يفرق) عبر بالنفي مبالغة في
المنع لغيره عليه السلام من فرق
بين والد ولده وأخ وأخيه رواه
ابن ماجه وغيره عيني وعن الثاني
فساده مطلقا وبه قال زفر والائمة
الثلاثة (بين صغير) غير بالغ
(وذو رحم محرم منه) أي محرم
من جهة الرحم لا الرضاع كابن عم
هو أخ رضاعا فافهم (الأذا كان)
التفريق باعتناق ونوابه ولو على
مال أو يبيع من حلف بعقته أو كان
المالك كافرا لعدم مخاطبته
بالشرائع أو متعددا ولو الآخر
لطفله أو مكاتبه

قوله وظاهر القهستاني الخ حيث قال ولا بينهما اذا كانا رجلين لكل منهما شقص اولصبي ورجل اولرجل وامرأته او ممتلكاته او مضاربه وتماه في النظم اه والشقص الطائفة من الشيء كافي المصباح فيمكن أن يكون مراده بالشقص واحدا تاما فيكون المعنى لكل منهما عبد تأمل اه منه

فلا بأس به او تعدد محارمه فله بيع ماسوى واحد غير الاقرب والابوين والملحق بهما فتح او (بحق مستحق) كزوجيه مستحقا و (كدفع أحدهما) بالجنابة وبيعه بالدين) او بتلاف مال الغير (وردة بعيب) لان النظر في دفع الضرر عن الغير لا في الضرر بالغير (بخلاف الكبيرين والزوجين) فلا بأس به خلافا لاجد فالمستثنى احدهم شر (وكما يكره التفريق ببيع) وغيره من اسباب الملك كصدقة ووصية (يكره) يشراء الامن حربي ابن ملك و (بقسمة في الميراث والغنائم) جوهره واعلم أن فسخ المكره واجب على كل واحد منهما أيضا بجر وغيره لرفع الاثم مجمع وفيه ونصح شراء كافر مسلما او معصفا مع الاجبار على اخراجهما عن ملكه وسجي في المتفرقات

(فصل في الفضولي)

من ابنه الصغير يكره اه وبقي ما اذا كانت الشركة فكل منهما معا وظاهر القهستاني عدم الكراهة أيضا فليراجع (قوله فلا بأس) جواب لقوله ولو الآخر لطفه على أن لو شرطية لا وصية وانما فصله عما قبله مصرحا بالجواب للتنبيه على أنه لا يكره وان كان له ولاية على طفله بحيث يمكن بيعهما معا بالتفريق وان كان له حق في مال مكتابه بحيث يمكن عود الآخر الى ملكه اذا هجر المكتاب فافهم (قوله او تعدد محارمه الخ) اي محارم الصغير كما لو كان له اخوان شقيقان مثلاً أو عمان أو خالان أو أوك كنفه يبيع الزائد على الواحد منهم ويبقى الواحد مع الصغير ليستأنس به وله بيع الصغير مع واحد منهم لا وحده قال في الفتح وكذا لو ملك ستة اخوة ثلاثة ككارة وثلاثة صفارا فباع مع كل صغير كبير اجاز استنسا (قوله غير الاقرب) حال من ما اه فلو كان معه أخت شقيقة وأخت لاب وأخت لأم باع غير الشقيقة كافي الفتح (قوله والابوين) اي وغير الابوين فاذا كان معه أبواه لا يبيع واحدا منهما هو الصحيح في المذهب كافي البصر عن الكفاية (قوله والملحق بهما) كاخ لاب وأخ لأم أو خال وعم فالمدى بقرابة الأم قام مقامها والمدى بالاب كالأب واذا كان للصغير أب وأم واجتمعوا في ملك واحد لا يفرق بين أحدهم فكذا هنا وكذا لو كان له عمه وخالة أو أم وأب وأم أم لم يفرق بينه وبين أحدهما جوهره قلت لكن الاخلاق بالابوين انما يعتبر عند عدم أحدهما لما في الفتح لو كان معه أم وأخ أو أم وعمه وخالة أو أخ جازييع من سوى الأم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان شقة الأم تغني عن سواها ولذا كانت أحق بالحضانة من غيرها والجدة كالأم فلو كان له جدّة وعمه وخالة جازييع العمّة والخالة ولو كان معه عمه وخالة لم يباعوا الا معالا لاختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة ثم قال ولو ادّعى رجلان فصارا أبوين له ثم ملكوا جلة فالقياس أن يباع أحدهما لاتحاد جهتهما وفي الاستحسان لا يباع لان الأب في الحقيقة واحد فاحتمل كونه الذي يبيع فيمنع احتياطا فصار الاصل انه اذا كان معه عدد أحدهم بعد جازييعه وان كانوا في درجة وكانوا من جنس مختلفين كالأب والام والخالة والعمه لا يفرق ولو كان يباع الكل أو يملك الكل وان كانوا من جنس واحد كالأخوين والعين والخالين جاز أن يملك مع الصغير أحدهما ويبيع ماسواه ومثل الخالة والعم أخ لاب وأخ لأم اه (قوله كزوجيه مستحقا) بأن ادّعى رجل أحدهما أنه له وأثبتته (قوله بالجنابة) كان قتل أحدهما رجلا خطأ ودفعه سيده بها (قوله وبيعه بالدين) بأن كان مأذونا واستغرقه الدين (قوله لان النظر الخ) يعني أن انظر الى ما في منع التفريق دفع الضرر عن غيره وهو الصغير لا الحاق الضرر به اي بالمالك فلو منعنا التفريق هنا كان الزام للضرر بالمالك كذا في الفتح اي لان المالك يتضرر بالزامه القداء لولي الجنابة والزامه القيمة للفرع والزامه المعيب من غير اختياره زيلعي (قوله والزوجين) اي ولو صغيرين زيلعي (قوله فالمستثنى أحد عشر) كان الواجب تقديم هذه الجلة على قوله بخلاف الكبيرين والزوجين لعدم دخولهما في المستثنى منه اه ح والاحد عشر الاعتاق لو ابعه يبعه عن حلف بعته كون المالك كافرا كونه متعددا تعدد المحارم ظهوره مستحقا دفعه بجنابة يبعه بالدين يبعه بالتلاف مال رده بعيب وزاد في البحر ما اذا كان الصغير مراهقا ورضيت أمه يبعه اه ط قلت في الفتح لو كان الولد مراهقا فرضى بالبيع واختاره ورضيته أمه جازييعه اه ويزاد أيضا ما في الفتح حيث قال ومن صور جواز التفريق ما في المبسوط اذا كان للذمي عبد له امرأة أمه ولدت منه وأسلم العبد وولده صغير فانه يجبر الذمي على بيع العبد وابنه وان كان تفريقا بينه وبين أمه لانه يصير مسلما باسلام أبيه فهذا تفريق بحق (قوله الامن حربي) لان مفسدة التفريق عارضها اعظم منها كما قدمناه (قوله أيضا) اي كافي البيع الفاسد وقد مناع الدرر أنه لا يجب فسخه وما ذكره الشارح عزاء في الفتح أول باب الاقالة الى النهاية ثم قال وتبعه غيره وهو حق لان رفع المعصية واجب بقدر الامكان اه قلت ويمكن التوفيق بوجوبه عليه ما ديانة بخلاف البيع الفاسد فانهما اذا أصرا عليه يقضيه القاضي فخر عليهما ووجه ان البيع هنا صحيح ويملك قبل القبض ويجب فيه الثمن لا القيمة فلا يلى القاضي فسخه لحصول الملك الصحيح (قوله مجمع) عبارة ويجوز البيع وبأنه اه وليس فيه ذكر الفسخ (قوله مسلما) اي رقيقا مسلما ط (قوله مع الاجبار الخ) اي لرفع ذل الكافر عن المسلم ولحفظ الكتاب عن الاهانة ط والله سبحانه أعلم

(فصل في الفضولي)

نسبة إلى الفضول جمع الفضل أي الزيادة وفتح الفاء خطأ ولم ينسب إلى الواحد وإن كان هو القياس لأنه صار بالغلبة كالعلم لهذا المعنى فصار كالانصاري والاعرابي ط عن البنية وفي الصباح وقد استعمل الجمع استعمال المفرد فيما لا خيرة فيه ولهذا نسب إليه على لفظه قبيل فضولي لمن يشتغل بما لا يعنيه لأنه جعل على نوع من الكلام قنزل منزلة المفرد (قوله مناسبة ظاهرة) هي توقف إفادة كل من الفاسد والموقوف الملك على شيء وهو القبض في الأول والإجازة في الثاني ح (قوله لأنه من صوره) ووجهه أن المستحق يقول عند الدعوى هذا ملكي ومن باعك انما باعك بغير إذن فهو عين بيع الفضولي اه ح (قوله هو) أي لغة ولم يصرح بذلك اكتفاء بقوله بعده واصطلاح الخ فافهم (قوله يخشى عليه الكفر) لأن الأمر بالمعروف وكذا النهي عن المنكر مما يعني كل مسلم وانما يكفر لاحتمال أنه لم يرد أن هذا فضولي لا خيرة فيه بل أراد أن أمره لا يؤثر ونحو ذلك (قوله بمنزلة الجنس) فيدخل فيه الوكيل والوصي والولي والفضولي منح (قوله خرج به نحو وكيل ووصي) المراد خروج هذين وما شابههما لا ما فقط فهو نظير قولهم منك لا يخل فالوكيل والوصي يتصرفان بأذن شرعي وكذا الولي والقاضي والسلطان فيما يرجع إلى بيت المال ونحوه وأمير الجيش في الغنائم (قوله كل تصرف الخ) ضابط فيما يتوقف على الإجازة وما لا يتوقف (قوله صدر منه) أي من الفضولي أو من المتصرف مطلقا (قوله كبيع وزويج) أشار إلى أن المراد بالتملك ما يعم الحقيق والحكمي (قوله أو اسقاط الخ) أي اسقاط الملك مطلقا قال في الفتح حتى لو طلق الرجل امرأة غيره أو أعنت عبده فأجاز طاقته وعنته وكذا سائر الاسقاطات للديون وغيرها اه (تنبيه) قال في البحر والظاهر من فروعهما أن كل ما صح التوكيل به إذا باشره الفضولي يتوقف الا لشراء بشرطه اه قال الظهير الملى أي من العتود والاسقاطات يخرج قبض الدين في جامع الفضولين من قبض دين غيره بلا أمره ثم أجاز الطالب لم يجز قائما أو هالكا اه قلت هذا أحد قولين ذكرهما في جامع الفضولين فإنه ذكر قبل ما مر راجع إلى كتاب آخر مانعه قال لمدون دفع إلى ألفا فلان عليك فعسى يجيزه الطالب وإن مات بوكيل عنه فدفع وأجاز الطالب يجوز ولو هلك بعد الإجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم أجاز لاتعتبر الإجازة اه (قوله من يقدر على إجازته) كذا فسر في الفتح فأفاد أنه ليس المراد المجيز بالفعل بل المراد من له ولاية امضاء ذلك الفعل من مالك أو ولي كآب وجدة ووصي وفاض كما مر بيانه قبيل باب المهر وفي أحكام الصفار للاستروشي من مسائل النكاح عن فوائد صاحب المحط صيغة زوجت نفسها من كف وهي تعقل النكاح ولا ولي لها فالعقد يتوقف على إجازة القاضي فان كانت في موضع لم يكن فيه فاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك البلدة ينعقد ويتوقف على إجازة ذلك القاضي والافلا ينعقد وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف على إجازته بعد البلوغ اه فهذا صريح في أن من ليس له ولي أو وصي خاص وكان تحت ولاية فاض قد تصرفه موقوف على إجازة ذلك القاضي أو إجازته بعد بلوغه وهذا إذا كان تصرفا يقبل الإجازة احترازا عما إذا طلق أو عنت كما يأتي وقد حترنا هذه المسألة قبيل كتاب الغصب من كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدية فارجع إليه فان فيه فوائد سننية (قوله انعقد موقوفا) أي على إجازة من يملك ذلك العقد ولو كان العقاد نفسه بيانه ما في الرابع والعشرين من جامع الفضولين باعه أو تزوجه بلا إذن ثم أجاز بعد وكالته جاز استحسانا باع مال يقيم ثم جعله القاضي وصياله فأجاز ذلك البيع صح استحسانا ولو تزوج بلا إذن مولاه ثم أذن له في النكاح فأجاز ذلك النكاح جاز ولا يجوز إلا بإجازته ولو لم يأذن له ولكنه عنت جاز بلا إجازة بعد عنته ولو تزوج الصبي أو باع ثم أذن له وليه أو بلغ لم يجز إلا بإجازته ونظام الفروع هناك فراجع (قوله وما لا يجزى له) أي وكل تصرف ليس له من يقدر على إجازته حالة العقد (قوله بيانه) أي بيان هذا الضابط المذكور وهذا يفيد أن الضمير في قول المصنف كل تصرف صدر منه راجع للمتصرف للفضولي لأن الصبي هنا لا ينطبق عليه تعريف الفضولي المأثر لأنه يتصرف في حق نفسه الآن يجاب أن مباشرة العقد ليست حقه بل حق الولي ونحوه فالمراد بالحق في التعريف ما يشمل العقد كما أفاده ط (قوله صبي) أي غير مأذون (قوله باع مثلا الخ) أي تصرف تصرفا يجوز عليه لو فعله وليه في صغره كبيع وشراء وتزويج وامته وكتابة قنه ونحوه فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على إجازة وليه مادام صبيًا ولو بلغ قبل إجازة وليه فأجاز بنفسه جاز ولم يجز بنفس البلوغ

مناسبتة ظاهرة وذكره في الأكثر بعد الاستحقاق لأنه من صوره (هو) من يشتغل بما لا يعنيه فالقائل لمن يأمر بالمعروف أنت فضولي يخشى عليه الكفر فتح واصطلاحا (من تصرف في حق غيره) بمنزلة الجنس (بغير إذن شرعي) فصل خرج به نحو وكيل ووصي (كل تصرف صدر منه) تمليكًا كان كبيع وزويج أو اسقاطا كطلاق واعتاق (وله مجيز) أي لهذا التصرف من يقدر على إجازته (حال وقوعه انعقد موقوفا) وما لا مجيز له حالة العقد لا ينعقد أصلا بيانه صبي باع مثلا ثم بلغ قبل إجازة وليه فأجاز بنفسه جاز لأن له وليا يجيزه حالة العقد

بلا اجازة جامع الفصولين (قوله بخلاف ما لو طلق مثلاً) اى أو خلع أو حررقه مجاناً أو بعوضاً أو وهب ماله أو تصدق به أو زوج قته امرأة أو باع ماله محاباة فاحشة أو شري شيئاً بأكثر من قيمته فاحشاً أو عقد عقداً مما لو فعله وليه في صباه لم يجز عليه فهذه كلها باطلة وإن أجازها الصبي بعد بلوغه لم تجز لانه لا يجيز لها وقت العقد فلم يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة كقوله أو وقت ذلك الطلاق أو العتق فيقع لانه يصلح للابتداء جامع الفصولين (قوله وقت بيع مال الغير) اى على الاجازة على ما بيناه وفي حكم الغير الصبي لو باع مال نفسه بلا إذن وليه كما علمت ثم اذا أجاز بيع الفضولى والثمن نقد فهو للمجيز أما لو كان عرضاً فهو للفضولى لانه صار مشترى به وعليه قيمته للمجيز كما سياتى (قوله لو الغير بالغاً عاقلاً الخ) لم أر ذلك فى الحاوى ووجهه غير ظاهر اذا كان للصغير أو للمجنون ولي أو كان فى ولاية قاض لانه يصير عقداً له مجيز وقت العقد فيتوقف على أنه مخالف لما قد مناه عن جامع الفصولين من أنه لو باع مال يقيم ثم جعله وصياً له فأجاز ذلك البيع صح استحساناً فهذا صريح فى أنه انعقد موقوفاً فانه لو لم يتعقد أصلاً لم يقبل الاجازة بعد ما صار وصياً ولعل ما فى الحاوى قياس والعمل على الاستحسان (قوله وهذا) اى التوقف المفهوم من قول المصنف وقت (قوله على أنه لما لك الخ) اى على أن البيع لاجل مالك لا لاجل نفسه وهذا مأخوذ من البحر حيث قال ولو قال المصنف باع ملك غير ملك لك كان أولى لانه لو باعه لنفسه لم يتعقد أصلاً كما فى البدائع اهـ لكن صاحب المتن قال فى منعه اقول بشكل على ما قلناه شيئاً من البدائع ما قالوه من أن البيع اذا استحق لا يفسخ العقد فى ظاهر الرواية بقضاء القاضى بالاستحقاق والمستحق اجازته وجه الاشكال أن البائع باع لنفسه لا للمالك الذى هو المستحق مع أنه توقف على الاجازة وبشكل عليه بيع الغاصب فانه يتوقف على الاجازة فالظاهر ضعف ما فى البدائع فلا ينبغي أن يقول عليه لمخالفة لقروع المذهب اهـ وذ كر نحوه الخ غير الرمى ثم استظهر أن ما فى البدائع رواية خارجة عن ظاهر الرواية اقول يظهر لى أن ما فى البدائع لا اشكال فيه بل هو صحيح لان قول البدائع لو باعه لنفسه لم يتعقد أصلاً معناه لو باعه من نفسه فاللام يعنى من فهو المسألة الثانية من المسائل الخمس وحينئذ فراد البدائع أن الموقوف ما باعه لغيره أو ما لو باعه لنفسه لم يتعقد أصلاً فالخلل انما جاء مما فهمه صاحب البحر من أن اللام للتعليل وانه احتراز عما اذا باعه لاجل مالك ولله در أخيه صاحب التمر حيث وقف على حقيقة الصواب فقال عند قول المصنف ومن باع ملك غيره يعنى لغيره أما اذا باع لنفسه لم يتعقد كذا فى البدائع اهـ لكنه لو عبر عن بدل اللام لكان أبعد عن الإيهام وعلى كل فهو عين ما ظهر لى والمجد لله رب العالمين (قوله او باعه من نفسه) لانه يكون مشترى لنفسه وقد صرحوا بأن الواحد لا يتولى الطرفين فى البيع أقاده فى المنع (قوله او شرط الخيار للمالك) قال فى النهر وفى فروق الكرايسى لو شرط الفضولى الخيار للمالك بطل العقد لانه بدون الشرط فيكون الشرط له مبطلاً اهـ وكان ينبغي أن يكون الشرط لغواً فقط قد بده اهـ اى لانه اذا كان للمالك الخيار فى أن يجيز العقد أو يبطله يكون اشتراطه لا فائدة فيه فبلغوا وحيث لم يكن منافياً للعقد فينبغى أن لا يبطله وظاهر التعليل أن المراد خيار الاجازة ومقتضى ما فى الاشياء أن المراد به خيار الشرط حيث قال خيار الشرط داخل على الحكم لا البيع فلا يبطله الا فى بيع الفضولى وقال البيرى وتقييده بالمالك ليس بشرط بل اذا شرط الفضولى لا يشتري له بأن قال اشترت هذا القلان بكذا على أن فلاناً بالخيار ثلاثة أيام لا يتوقف كما فى قاضى خان ومنية الملقى اهـ قلت ولعل وجهه أن الأصل فساد العقد بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه الا فى صور منها ورود النص به كشرط الخيار وقائده التروى دفعا للغبين ومن وقع له عقد الفضولى يثبت له الخيار بلا شرط غير محقق بعمدة فكان اشتراط الخيار له ثلاثة أيام فقط مخالفاً للنص لانه لا فائدة فيه بل فيه ضرر بقصر المدة فلذا لم يتوقف على الاجازة بل بطل لضعف عقد الفضولى وان كان الشرط الفاسد يقتضى الفساد لا البطالان هذا ما ظهر لى والله سبحانه اعلم (قوله المكثف) قيد به لان المالك اذا كان صبيهاً أو مجنوناً فالبيع باطل وان لم يشترط الخيار فيه اهـ ح وهذا بناء على ما مر عن الحاوى وعلمت ما فيه (قوله أو باع عرضاً الخ) بيانه لرجل عبد وأمة فغصب زيد العبد وعمر والامة ثم باع زيد العبد من عمر وبالامة فأجاز المالك البيع لم يجز قال فى البحر لان فائدة البيع ثبوت ملك الرقبة والتصرف وهما حاصلان للمالك فى البدلين بدون هذا العقد فلم يتعقد لم تلحقه اجازة ولو غصب من رجلين

بخلاف ما لو طلق مثلاً ثم بلغ فاجازه بنفسه لم يجز لانه وقت العقد لا يجيز له فيبطل ما لم يقبل اوقته فيصح انشاء الاجازة كما بسطه العمادى (وقف بيع مال الغير) لو الغير بالغاً عاقلاً فلو صغيراً أو مجنوناً لم يتعقد أصلاً كما فى الزواهرى عن الحاوى وهذا ان باعه على أنه (لمالكه) أما لو باعه على أنه لنفسه او باعه من نفسه او شرط الخيار فيه للمالك المكثف او باع عرضاً من غاصب عرض آخر

قوله او شرط الخيار للمالك كذا بخطه والذى فى نسخ الشارح او شرط الخيار فيه للمالك والمالك واحد اهـ محصيه

وتبايعا وأجاز المالكان جاز ولو غصبا التقدين من واحد وعقد الصرف وتبايعا ثم أجاز جاز لأن التقود لا تتعين في المعاوضات وعلى كل واحد من الغاصبين مثل ما غصب كذا في الفتح من آخر الباب اه (قوله للمالك) أي مالك العرض الأول وهو متعلق بمحذوف نعت لعرض آخر فيكون كل من العرضين لمالك واحد كما مثلنا (قوله به) متعلق بقوله باع والضمير عائذ على العرض الآخر (قوله الألف في هذه الخمسة) أي الأربعة المذكورة هنا ومسألة الحامو هي الخامسة وقد علمت أن الخامسة ليست كذلك وكذلك مسألة بيعه على أنه لنفسه ففي المستفتى ثلاثة فقط وهي الآتية عن الأشباه قلت ويزاد ما في جامع الفصولين باع ملك غيره فشراه من مالكه وسلم إلى المشتري لم يجز والبيع باطل لا فاسد وانما يجوز إذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى إن الغاصب لو باع المغصوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه أما لو شره الغاصب من مالكه أو وهبه له أو ورثه منه لا ينفذ بيعه قبله ولو غصب شيئا وباعه فإن ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع اه فهاتان مسألةتان فربعت المسائل المستثناة خسا لكن في الأخيرة كلام سيأتي (قوله نفذ عليه) أي على المشتري ولو اشهد أنه يشتره لفلان وقال فلان رضيت فالحق للمشتري لأنه إذا لم يكن وكيلًا بالشراء وقع الملك له فلا اعتبار بالاجازة بعد ذلك لأنها إنما تلحق الموقوف لا النافذ فإن دفع المشتري إليه العبد وأخذ الثمن كان بيعا بالتعاطي بينهما وإن ادعى فلان أن الشراء كان بأمره وأسكر المشتري فالقول لفلان لأن الشراء باقرا له وقع له بجر عن البرازية (قوله فيوقف) أي على اجازة من شري له فإن أجاز جاز وعهده على المجيز لا على العاقد وهذا لأن الشراء انما لا يتوقف إذا وجد نفاذا ولا ينفذ هنا على العاقد أفاده في جامع الفصولين (قوله هذا) أي نفاذ الشراء على الفضولي الغير المحجور (قوله فقال البائع بعته لفلان) أي وقال الفضولي اشتريت لفلان كما في البرازية وغيرها لأن قوله بيع أمر لا يصلح إيجابا وفي الفتح قال اشتريته لأجل فلان فقال بعث أو قال المالك ابتداء بعته منك لأجل فلان فقال اشتريت لم يتوقف لأنه وجد نفاذا على المشتري لأنه اضيف إليه طاهرا وقوله لأجل فلان يحتمل لأجل شفاعته أو رضاه اه وذكره في البرازية كذلك ثم قال والصحيح أنه إذا اضيف العقد في أحد الكلامين إلى فلان يتوقف على اجازته وأقره في البحر لكن في البرازية أيضا لو قال اشتريت لفلان وقال البائع بعث منك الأصح عدم التوقف اه وظاهره أنه ينفذ على المشتري لكن نقل في البحر هذه الأخيرة عن فروق الكرابيسي وقال بطل العقد في أصح الروايتين لأنه خاطب المشتري فردّه لغيره فلا يكون جوابا فكان شطرا العقد بخلاف قوله بعته لفلان فقال اشتريت له أو قبلت ولم يقل له وقوله بعث من فلان فقال اشتريت لأجله أو قبلت فإنه يتوقف لأصافته إلى فلان في الكلامين قال في التهر وعلى هذا فلا اكتماء بالاضافة في أحد الكلامين بأن لا يضاف إلى الآخر اه وحاصله أن ما مر عن البرازية من تصحيح التوقف بالاضافة إلى فلان في أحد الكلامين محمول على ما إذا لم يضاف العقد في أحد الكلامين إلى المشتري فلا ينافي ما صححه في الفروق وعليه فلو اضيف في أحدهما إلى المشتري وفي الآخر إلى فلان بطل العقد كقوله بعث منك فقال اشتريت لفلان أو بالعكس لأن الكلام الثاني لا يصلح قبولًا ولا إيجابا لكن لا يخفى أن صريح تصحيح البرازية أنه إذا اضيف إلى فلان في أحد الكلامين يتوقف والمفهوم من تصحيح الفروق أنه لا يتوقف إذا اضيف إليه في الكلامين وهو المفهوم من كلام الفتح السابق فصار الحاصل أنه إذا اضيف إلى فلان في الكلامين توقف على اجازته ولا ينفذ على المشتري ما لم يضاف إلى الآخر صريحًا فيبطل ووقع في بعض الكتب هنا اضطراب وعدول عن الصواب كما يعلم من مراجعة نور العين وهذا ما تحصل لي بعد التأمل والله سبحانه أعلم (قوله برازية وغيرها) يوجد هنا في بعض النسخ زيادة نقلت من نسخة الشارح ونصها قيد ببيعته لمالكه لأن بيعه لنفسه باطل كما في البحر والأشباه عن البدائع كأنه لأنه غاصب وكذا من نفسه لأن الواحد لا يتولى طرفي البيع إلا بالاب كأمرو وعبارة الأشباه وبيع الفضولي موقوف الألفي ثلاث فباطل إذا باع لنفسه بدائع وإذا شرط الخيار فيه للمالك تلقى وإذا باع عرضا من غاصب عرض آخر للمالك به فتح لكن ضعف المصنف الأولى لمخالفتها لفروع المذهب لتعصر بحسبهم بأن يبيع الغاصب موقوف وبأن المبيع إذا استحق فلم يستحق اجازته على الظاهر مع أن البائع باع لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق مع أنه توقف على الاجازة وأما الثانية ففي التهر وينبغي الغاء الشرط فقط قلت وحاصله كما قاله شيخنا أن بيعه موقوف ولو لنفسه على الصحيح اه لكن في حاشية الأشباه لابن المصنف

للمالك به فالبيع باطل والحاصل أن بيعه موقوف الألفي هذه الخمسة فباطل قيد بالبيع لأنه لو اشترى لغيره نفذ عليه إلا إذا كان المشتري صديقا أو محجورا عليه فيوقف هذا إذا لم يضمنه الفضولي إلى غيره فلو أضافه بأن قال بع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان توقف برازية وغيرها

وردت مسألتين من الحاوي وهما بيع الفضولي مال صغير ومجنون لا يتعقد أصلاً * هذا آخر ما وجدته من الزيادة ولا يخفى ما فيها من التكرار وكان الشارح قصد أن يعدل اليها عما كتبه أولاً من قوله أما لو باعه إلى قوله قبل بالبيع (قوله المحجورين) أخرج الماذونين فلا يتوقف بيعهما ط (قوله وكذا المعتوه) أي حكمه في البيع حكم الصبي والعبد المحجورين ط (قوله وسنحققه في الجبر) حيث قال وصح طلاق عبد وقراره في حق نفسه فقط لاسيده فلا أثر بمال آخر إلى عتقه ولو غير مولاه ولوله هدر ومجذوقود أقيم في الحال لبقائه على أصل الحرية في حقهما ومن عقد عقد أي ورين نفع وضرر من هؤلاء المحجورين وهو يعقله أجاز وليه أو رد وان لم يعقله فباطل وان أنفقوا شيئاً ضمنوا لكن ضمان العبد بعد العتق اه وبه يظهر أن قول العمادية لا يتعقد الخ ليس على إطلاقه وأن مراده بالاتعقد لا يتعقد فبشمل ما يتعقد موقوفاً وما لا يتعقد أصلاً فلا يخالف ما في المتن (قوله ووقف بيع ماله من فاسد عقل الخ) كذا في الدرر وفي أول البيع الفاسد من الجبر عن الخلاصة وبيع غير الرشيد موقوف على إجازة القاضي اه وهذا أولى لأن الكلام في توقف المبيع أما على ما في المتن فالموقوف شراء فاسد العقل أما البيع الصادر من الرشيد فغير موقوف ولذا قال في الشريعة لئلا يله هذا التركيب فيه نظر والمسألة من الخيانة الصبي المحجور إذا بلغ سفهاً يتوقف بيعه وشراؤه على إجازة الوصي أو القاضي وفي الخلاصة إذا باع ماله وهو غير رشيد يتوقف على إجازة القاضي اه قلت وهذا على قولهما أما على قول الامام فتصرفه صحيح كما سيأتي في بابيه (قوله ووقف بيع المرهون والمستأجر الخ) أي فإن أجاز المرهون والمستأجر نفذ وهل يملك الفسخ قبل لا وهو الصحيح وقبل يملك المرهون دون المستأجر لأن حقه في المنفعة ولذا لو هلك العين لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط وتماه في الجبر ويجزم في الخيانة بالثاني لكن في حاشية الفصولين للرملي عن الزيلعي لا يملك المرهون الفسخ في أصح الروايتين اه وليس للراهن والمؤجر الفسخ وأما المشتري فله خيار الفسخ ان لم يعلم بالاجارة والرهن عند أبي يوسف وعندهما له ذلك وان علم وعزى كل منهما إلى ظاهر الرواية كما في الفتح لكن في حاشية الفصولين للرملي عن الولولجية أن قولهما هو الصحيح وعليه الفتوى بقي لولم يجز المستأجر حتى انضخت الاجارة نفذ البيع السابق وكذا المرهون إذا قضى دينه كما في جامع الفصولين وفيه أيضاً عن الذخيرة البيع بلا إذن المستأجر نفذ في حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة إلى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر نفذ في حق الكل ولا ينزع من يده ليصل إليه ماله إذا رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الاجارة لا للاتزاع من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجازهما المستأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يطل حق حبسه اه (تنبيه) لو بيع المستأجر من مستأجره لا يتوقف كما علم بما ذكرناه وبه صرح في الفصولين وغيره وفيه باع المستأجر ورضي المشتري أن لا يفسخ الشراء إلى معنى مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضىها ولا للبائع مطالبة المشتري بالثمن ما لم يجعل المبيع يجعل (قوله ومزارع) صورته كما في ح عن الفتاوى الهندية إذا دفع أرضه مزارعة مدة معلومة على أن يكون البذر من قبل العامل فزرعها العامل ولم يزرع فباع صاحب الأرض يتوقف على إجازة المزارع اه أي لأنه في حكم المستأجر للأرض وأما لو كان البذر من المالك فينفذ ولم يزرع لأن المزارع أجبره ولو زرع لا تتعلق حق المزارع وقامه في جامع الفصولين (قوله نفذ) حقه أن يقول توقف لأنه إذا علم في المجلس توقف على إجازته فيخير بين أخذه وتركه لأن الرضى لم يتم قبله لعدم العلم فيخير كما في خيار الرؤية كما ذكره في الجبر من المراجعة (قوله والباطل) المناسب لما بعده والافسد (قوله قلت الخ) استدرأ على المصنف فان مفاد كلامه أن المتوقف صحته أي أنه صحيح له عرضة الفساد فهو مبنى على الضعيف ويمكن جعل كلام المصنف على ما بعد العلم في المجلس (قوله وبيع المبيع من غير مشترية) قال في الدرر صورته باع شيئاً من زيد ثم باعه من بكر لا يتعقد الثاني حتى لو نفقا خذاً الأول لا يتعقد الثاني لكن يتوقف على إجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في المنقول لا وفي العقار على الخلاف اه وقوله أولاً لا يتعقد الثاني معناه لا يتعقد بقرينة الاستدراك عليه بقوله لكن يتوقف الخ وأراد بالخلاف ما سيأتي في فصل التصرف من أن يبيع العقار قبل قبضه صحيح عندهما لا عند محمد فهو عنده كبيع المنقول واعترضه في الشريعة لئلا يله أن يحصل له ان الخلاف لا في انما هو فيما إذا اشترى عقاراً فباعه قبل قبضه

مطلب
في بيع المرهون والمستأجر

(و) وقف (بيع العبد والصبي المحجورين) على إجازة المولى والمولى وكذا المعتوه وفي العمادية وغيرها لا يتعقد أقارب العبد ولا عتقده وسنحققه في الجبر (و) وقف (بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد) على إجازة القاضي (و) وقف (بيع المرهون والمستأجر والأرض في مزارعة الغير) على إجازة مرتهن ومستأجر ومزارع (و) وقف (بيع شيء برقه) أي بالكتاب عليه فان علمه المشتري في مجلس البيع نفذ والباطل قلت وفي مراجعة الجبر انه فاسد له عرضة الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فحرم مباشرته وعلى الضعيف لا وترك المصنف قول الدرر وبيع المبيع من غير مشترية

والكلام هنا في بيع البائع قلت لا يخفى أن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فالباع في الحقيقة من المشتري ولذا قال في جامع الفصولين شراءه ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر بأكثر فأجازته المشتري لم يجز لأنه بيع مالم يقبض اه فاعتبره بيعا من جانب المشتري قبل قبضه فافهم وظاهره انه يبقى على ملك المشتري الاول ويبقى تمامه في فصل التصرف في المبيع (قوله لدخوله في بيع مال الغير) لا يخفى أن في هذه الصورة تفصيلا وفرقا بين الإجازة قبل القبض أو بعده وهو محتاج للتنبيه عليه بخلاف غيرها من بيع مال الغير فالاولى ذكرها كما فعل في الدرر (قوله وبيع المرتبة) فانه موقوف عند الامام على الاسلام ولا يتوقف عندهما ط (قوله ان علم في المجلس صح) اي وله الخيار شربلاية عند قوله والبيع بما باع فلان والظاهر أن المسائل بعده كذلك (قوله والابطال) غير مسلم لانه فاسد بملك بالقبض شربلاية (قوله وبيع فيه خيار المجلس كما مر) الذي مر أول البيوع انه اذا أوجب أحدهما فلا أثر للقبول في المجلس لأن خيار القبول مقبذه فاذا قبل فيه لزم البيع بلا خيار الا لعيب اورؤية خلافا للشافعي فان كان المراد خيار القبول فقبضه كما قال الوافي أن البيع الموقوف بما يمكن بعد الإيجاب والقبول وان كان المراد خيار الشرط ففي الشربلاية أنه ليس من الموقوف والخيار المشروط المقدّر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه واذا شرط الخيار ولم يقدر له أجل كان له الخيار بذلك المجلس فقط كما في الفتح اه ويبان أن الموقوف مقابل للنافذ وما فيه خيار مقابل للارزاق فانه خيار غير لازم لا موقوف لكن قد يقال ان لزومه موقوف على اسقاط الخيار فيصع وصفه بالموقوف لكن على هذا الحاجة للتقييد بالمجلس بل كان عليه أن يقول وبيع فيه خيار الشرط ليشمل ما كان مقبضا بالمجلس وغيره وثلاثتهم منه خيار القبول ثم ان ما نقله الشربلاي عن الفتح مخالف لما قدمه الشارح من أن خيار الشرط ثلاثة أيام أو أقل وأنه يفسد عند اطلاق أو تأييد وقد مناهنا ذلك انه اذا أطلق عن التقييد بثلاثة أيام انما يفسد اذا أطلق وقت العقد أما لو باع بلا خيار ثم اتى به بعد مدة فقال له أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس كما في البحر عن الوالوجية وغيرها وحل عليه في البحر كلام الفتح (قوله على إجازة المالك) فلو تداولته الايدي فأجاز عقد من العقود جاز ذلك العقد خاصة كما سيأتي تحريره وفي جامع الفصولين لو باعه الغاصب ثم ضمنه مال الكسب جاز البيع ولو شرا غاصبه من مال الكسب أو وهبه منه أو ورثه لم ينفذ بيعه قبل ذلك (قوله يعني اذا باعه مال الكسب الخ) تبع في ذلك المصنف مع أن المصنف ذكر فيما مر أن هذا مخالف لفروع المذهب فلا فرق بين بيعه لمالكه أو لنفسه وقد علمت الكلام على ما في البدائع (قوله على البينة) اي ان انكر الغاصب ط (قوله وبيع ما في تسليمه ضرر) كببيع جذع من السقف سواء كان معينا أو لا على ما في النهر عن الفتح وقد علم أن المراد تعداد الموقوف ولو صدر فاسدا فان البيع في هذه الصورة فاسد موقوف ط (قوله وبيع المريض لوارثه) اي ولو بمثل القيمة وهذا عنده وعندهما يجوز ويخير المشتري بين فسخ واتمام لو فيه غبن او محاباة قلت او كثرت وكذا وصى الميت لو باعه من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا وارث صحيح باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف عنده لم يجز ولو قيمته وعندهما يجوز جامع الفصولين (قوله على إجازة الباقي) أو على صحة المريض فان صح من مرضه نفذ وان مات منه ولم يجز الورثة بطل فتح (قوله على إجازة الغرماء) عزاء في البحر الزيلعي ومثله في جامع الفصولين (قوله وبيع أحد الوكيلين) عزاء في البحر الزيلعي ثم ذكر أحد الوكيلين او الناظرين وقال توقف على إجازة الآخر أخذ من الوكيلين ولم أرهما الا الآن صريحا اه (قوله وأوصله) اي البيع الموقوف (قوله الى نصف وثلاثين) اي ثمان وثلاثين ذكر المصنف والشارح منها ثلاثة وعشرين صورة وذكر في النهر بيع غير الرشيد فانه موقوف على إجازة القاضي والذي ذكره المصنف هنا البيع منه وبيع البائع المبيع بعد القبض من غير المشتري فانه يتوقف على إجازة المشتري وما شرط فيه الخيار أكثر من ثلاث فان الاصح أنه موقوف وشراء الوكيل نصف عبد وكل في شراء كله فانه موقوف ان اشترى الباقي قبل الخصومة نفذ على الموكل وبيع نصيبه من مشترك بالخلط والاختلاط فانه موقوف على إجازة شريكه وتقدم ذلك أول كتاب الشركة وبيع المولى عبده المأذون فانه موقوف على إجازة الغرماء وكذا بيعه اكسابه وبيع وكيل الوكيل بلاذن فانه موقوف على إجازة الوكيل الاول وبيع الصبي بشرط الخيار اذا بلغ الصبي في المدة والبيع بما حل به او بما يريد او بما يحب أو برأس ماله أو بما اشتراه اه اي

لدخوله في بيع مال الغير (وبيع

المرتبة والبيع بما باع فلان والناظر

يعلم والمشتري لا يعلم والبيع بمثل

ما يبيع الناس به أو بمثل ما أخذ

به فلان) ان علم في المجلس صح

والابطال (وبيع الشيء بقيمته) فان

بين في المجلس صح والابطال وافي

(وبيع فيه خيار المجلس) كما مر

(و) وقف (بيع الغاصب) على

إجازة المالك يعني اذا باعه لمالكه

لأنه على ما مر عن البدائع

ووقف أيضا بيع المالك المقتوب

على البينة أو اقرار الغاصب وبيع

ما في تسليمه ضرر على تسليمه في

المجلس وبيع المريض لوارثه على

إجازة الباقي وبيع الورثة التركة

المستغرقة على إجازة الغرماء وبيع

أحد الوكيلين او الوصيين

او الناظرين اذا باع بمحضرة الآخر

توقف على إجازته او بغيبته فباطل

وأوصله في النهر الى نصف وثلاثين

مطلبه

البيع الموقوف نصف وثلاثون

قوله ثلاثة وعشرين صورة هكذا

يخطه ولعل الاولى ثلاثا تجزئ

من التاء كما لا يخفى اه محمد

فانه يتوقف على بيانه في المجلس كما تقدم نظيره ط (قوله قبول الاجازة) اي ولتد اولته الايدي كما قدمناه
 اتفا (قوله من المالك) أفاد أنه لا تجوز اجازة وارثه كما يذكره قريبا ويغني عن هذا التصريح المصنف بأن من
 شروط الاجازة قيام صاحب المتاع (قوله بأن لا يتغير المبيع) علم منه حكم هلاكه بالاولى فان لم يعلم حاله جاز
 البيع في قول أبي يوسف اولا وهو قول محمد لان الاصل بقاؤه ثم رجع أبو يوسف وقال لا يصح حتى يعلم قيامه
 عند الاجازة لان الشك وقع في شرط الاجازة فلا يشت مع الشك فتح ونهر ولو اختلفا في وقت الهلاك
 فالقول للبائع انه هلك بعد الاجازة لا للمشتري انه هلك قبلها كما في جامع الفصولين (قوله بحيث يعد شيئا آخر)
 بيان للمنفق وهو التغير فلو صبغه المشتري فأجاز المالك البيع جاز ولو قطعه وخاطه ثم أجاز لا يجوز لانه صار
 شيئا آخر منخ ودرر ومنه في التتارخانية عن قساي أبي الليث ويخالفه ما في البحر والبرازية انه لو أجاز
 بعد الصبغ لا يجوز تأمل وفي جامع الفصولين باع دارا فانهدم بناؤها ثم أجاز يصح ابقاء الدار بقاء العرصة
 (قوله لان اجازته كالبيع حكما) اي ولا بد في البيع من قيام هذه الثلاثة (قوله لو كان عرضا معينا) بأن
 كان بيع مقايضة فتح وقيد به بالتعيين لان الاحتراز عن الدين انما يحصل به فان العرض قد يكون دينيا على
 ما استنف عليه ابن كمال اي كالمسلم (قوله فيكون ملكا للفضولي) اي فاذا هلك هلك عليه ط وانما
 توقف على الاجازة لان اجازة المالك اجازة تنقل الاجازة عقد بمعنى أن المالك اجاز للبائع أن يتقدم ما بعه ثمننا
 لما ملكه بالعقد لا اجازة عقد لان العقد لازم على الفضولي كما في العناية قال في البحر لانه لما كان العوض متعينا
 كان شراء من وجه والشراء لا يتوقف بل ينقل على المباشران وجهد نفاد فيكون ملكا له وباجازة المالك
 لا ينتقل اليه بل تأثير اجازته في النقل لا في العقد ثم يجب على الفضولي مثل المبيع ان كان مثليا والافقيته لانه
 لما صار البديل له صار مشتريا لنفسه بمال الغير مستقرضه في ضمن الشراء فيجب عليه ردّه كما لو قضى دينه بمال
 الغير واستقرض غير المثلّي جائز نعمنا وان لم يجز قصدا الاتري أن الرجل اذا تزوج امرأة على عبد الغير صح
 ويجب عليه قيمته (قوله امانة في يد الفضولي) فلو هلك لا يضمنه كالوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة
 السابقة من حيث انه صار بها تصرفه نافذا وان لم يكن من كل وجه فان المشتري من المشتري من الفضولي اذا
 أجاز المالك لا ينفذ بل يطل بخلاف الوكيل وقامه في الفتح وأطلقته فشمل ما اذا هلك قبل تحقق الاجازة
 او بعده كما يأتي بيانه (فرع) لو أراد المشتري استرداد الثمن منه بعد دفعه له على رجاء الاجازة لم يملك ذلك ذكره
 في المجتبى آخر الوكالة رمى على الفضولين (قوله وحكمه أيضا الخ) تبع في ذلك المصنف وهو عدول
 عن ظاهر المتن فان الظاهر منه أن قوله وأخذ الثمن مستدا وقوله الا في اجازة خبره وهذا اولى كما يفيد قوله
 الا في عن العمادية ويكون اجازة أفاده ط (قوله اخذ المالك الثمن) الظاهر أن ال للجنس فيكون أخذ
 بعضه اجازة أيضا دلالة على الرضى وتصريحهم في نكاح الفضولي بأن قبض بعض المهر اجازة أفاده الرمي
 عن المصنف (قوله وهل للمشتري الخ) كان الاولى ذكر هذه الجلة بما فيها عقب ما قدمه عن الماتق لان ذلك
 فيما اذا وجدت الاجازة وهذا فيما اذا لم توجد وحاصله انه اذا لم توجد الاجازة يبقى الثمن غير العرض على ملك
 المشتري فاذا هلك في يد الفضولي هل يضمنه للمشتري ففي شرح الوهبانية قال في القضية بعد أن رمز للقاضي
 عبد الجبار والقاضي البديع اشترى من فضولي شيئا ودفع اليه الثمن مع علمه بأنه فضولي ثم هلك الثمن في يده
 ولم يجز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي ثم رمز للقاضي خان وقال رجع على الفضولي بمثل الثمن ثم رمز
 لبرهان صاحب المحيط وقال لا يرجع عليه بشئ ثم رمز لظهير الدين المرغيناني وقال ان علم انه فضولي وقت
 أداء الثمن يهلك امانة ذكره في المستق قال البديع وهو الاصح اه وعلة تصحيح كونه امينا أن الدفع اليه مع
 العلم بكونه فضوليا صبره كالوكيل اه (قوله واعقده ابن الشحنة) كأنه أخذ اعقاده له من ذكره علة التصحيح
 المذكورة تأمل (قوله وأقره المصنف) قلت وبه جزم في البرازية وجامع الفصولين وعزاه في شرح الملتقى الى
 القهستاني عن العمادية (قوله وجزم الزيلعي وابن مالك الخ) حيث قالوا اذا أجاز المالك كان الثمن مملوكا
 له امانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل حتى لا يضمن بالهلاك في يده سواء هلك بعد الاجازة وقبلها لان الاجازة
 اللاحقة كالوكالة السابقة اه وبه علم أن قول الشارح مطلقا معناه سواء هلك قبل الاجازة أو بعدها فافهم ثم اعلم
 أن المتبادر من كلام الزيلعي وابن مالك أن المراد اذا وجدت الاجازة لا يضمن الفضولي الثمن سواء هلك قبلها

(وحكمه) اي بيع الفضولي لوله
 مجيز حال وقوعه كما مر (قبول
 الاجازة) من المالك (اذا كان
 البائع والمشتري والمبيع قائما)
 بأن لا يتغير المبيع بحيث يعد شيئا
 آخر لان اجازته كالبيع حكما
 (وكذا) يشترط قيام (الثمن) أيضا
 (لو) كان (عرضا) معينا لانه
 مبيع من وجه فيكون ملكا
 للفضولي وعليه مثل المبيع لومثليا
 والافقيته وغير العرض ملك
 لمجيز امانة في يد الفضولي ملحق
 (و) كذا يشترط قيام (صاحب
 المتاع أيضا) فلا تجوز اجازة
 وارثه لبطلانه بموته (و) حكمه
 أيضا (أخذ) المالك (الثمن
 او دله) من المشتري ويكون اجازة
 عمادية وهل للمشتري الرجوع
 على الفضولي بمثله لو هلك في يده
 قبل الاجازة لا يصح نعم ان لم يعلم أنه
 فضولي وقت اداء لان علم
 قنية واعقده ابن الشحنة وأقره
 المصنف وجزم الزيلعي وابن مالك
 بأنه امانة مطلقا

أوبعد ها لان الثمن غير العرض يصير ملكا المجيز لان الفصولى بالاجازة الملاحقة صار كالوكيل فيكون الثمن في يده أمانة قبل الهلاك من حين قبضه فهلك على المجيز وان كانت الاجازة بعد الهلاك والمتبادر من كلام القنية أن الاجازة لم توجد أصلا قبل الهلاك ولا بعده فلذا اختلف المشايخ في ضمانه وعدمه وأما ما ذكره الزيلعي وابن ملك فلا وجه للاختلاف فيه فلا منافاة بين النقلين هذا ما ظهر لي فتدبره وبقى ما اذا هلك الثمن العرض في يد الفصولى قبل الاجازة ففي جامع الفصولين يبطل العقد ولا تلحقه الاجازة ويضمن للمشتري مثل عرضه او قيمته لو قيمت لانه قبضه بعقد فاسد اه (تنقيح) لم يذكر حكم هلاك المبيع وذكره في جامع الفصولين وسأله أنه لو هلك قبل الاجازة فان كان قبل قبض المشتري يبطل العقد وان بعده لم يجز بالاجازة وللمالك تضمين أيهما شاء وأيهما اختار تضمينه ملكه ويبرأ الاخر فلا يقدر على أن يضمه ثم ان ضمن المشتري يبطل البيع لان أخذ القيمة كالأخذ العين والمشتري أن يرجع على البائع بمنه لا بما ضمن وان ضمن البائع فان كان قبض البائع مضمونا عليه أي بأن قبضه بلا إذن مالكة نفذ به بضمانه وان كان قبضه أمانة وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع لا يتخذ به بضمانه لان سبب ملكه تأخر عن عقده وذكر محمد في ظاهر الرواية أن البيع يجوز بتضمين البائع وقيل تأويله أنه لم يأت لاحق صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كمنحسوب اه (قوله بش ما صنعت) قال في جامع الفصولين هو اجازة في نكاح وبيع وطلاق وغيرها كذا روى عن محمد في ظاهر الرواية هوردة وبه يفتى اه والظاهر أن مثله أسأت (قوله على المختار) أي في أحسن وأصبت ومقابله ما في الخاتمة من أنه ليس اجازة لانه يذكر للاستهزاء وفي الذخيرة أن فيه روايتين وفي جامع الفصولين أحسن أو وفتت أو كسفتي مؤنة البيع أو أحسنت فجزا الله خيرا ليس اجازة لانه يذكر للاستهزاء الا أن محمدا قال ان أحسن أو أصبت اجازة استحسانا أقول ينبغي أن يفصل فان قاله جذا فهو اجازة لا لوفاله استهزاء ويعرف باقراره ولو لم توجد ينبغي أن يكون اجازة اذا اصل هو الجذا اه وفي حاشيته للرملي عن المصنف أن المختار ما ذكره من التفصيل كما أفصح عنه البزازی (قوله لو المبيع قائما) ذكره لانه تنقية عبارة العمادية والا فالكلام فيه (قوله بيع الأجر) بالجيم المكسورة (قوله جاز) لانه بعد اجازته لا يفسخ لما مر من أن المستأجر لا يملك الفسخ (قوله بالفعل وبالقول) الاول من قوله أخذ الثمن والثاني من قوله واطلبه وما بعده وفي جامع الفصولين لو أخذ المالك بتمنه خطأ من المشتري فهو اجازة لا لو سكت عند بيع الفصولى بحضرته اه وسيد كرا الشارح مسألة السكوت آخر الفصل (قوله وان للمالك الخ) استند ذلك من قول المصنف وحكمه قبول الاجازة فان المراد اجازة المالك كما مر فانه يفيد أن الفسخ أيضا وان المشتري والفصولى ليس لهما الاجازة قافهم (قوله وللمشتري الفسخ) أي قبل اجازة المالك تحترزا عن لزوم العقد بحر وهذا عند التوافق على أن المالك لم يجز البيع ولم يأمر به فلا ينافي قول المصنف الا في باع عبد غيره بغير أمره الخ هذا وذكر في الفتح وجامع الفصولين في باب الاستحقاق ولو استحق فأراد المشتري نقض البيع بإلقاء ولا رضى البائع لا يملكه لان احتمال إقامة البينة على التناج من البائع أو على التلق من المستحق ثابت اذا حكم القاضي فيلزم المجز فيفسخ اه وقدمت أول الفصل أن الاستحقاق من صور بيع الفصولى فينبغي تنقيح قوله وللمشتري الفسخ بالرضى أو القضاء تأمل (قوله وكذا للفصولى قبلها) أي قبل اجازة المالك ليدفع الحقوق عن نفسه فانه بعد الاجازة يصير كالوكيل فترجع حقوق العقد اليه فيطالب بالتسليم ويخاسم بالعيب وفي ذلك ضرر عليه فله دفعه عن نفسه قبل ثبوته (قوله لا النكاح) أي ليس للفصولى في النكاح الفسخ بالقول ولا بالفعل لانه معبر بمحض فبالاجازة تنقل العبارة الى المالك فتصير الحقوق منوطة به لا بالفصولى وفي النهاية أن له الفسخ بالفعل بأن زوج رجلا امرأة ثم اختار قبل الاجازة فهو فسخ للاول وفي الخاتمة خلافه بحر ملخصا (قوله خبر المشتري في حصته) أي حصة المجيز لان المشتري رغب في شرائه يسلم له جميع المبيع فاذا لم يسلم بخير لكونه معيبا بعيب الشركة وألزمه محمد بها لانه رضى بتفريق الصفقة عليه لعله أنهما قد لا يجتمعان على الاجازة شرح الجمع (قوله فالمعتبر اجازته) ولو يدأ بالرد ثم أجاز فالمعتبر ما بدأ به رمي على الفصولين (قوله مطلقا) أي علم المالك بالثمن أولم يعلم وأجاب صاحب الهداية أنه اذا علم بالخط بعد الاجازة فله الخيار بين الرضى والفسخ بحر عن البزازیة (فروع) في الفصولين أمره ببيعه

(وقوله) أسأت نهر (بش)
ما صنعت أو أحسن أو أصبت
على المختار فتح (وهبة الثمن
من المشتري والتصدق عليه به
اجازة) لو المبيع قائما عمادية
(وقوله لا اجيزه) أي للبيع
الموقوف فلو أجاز به بعده لم يجز
لان المفسوخ لا يجاز بخلاف
المستأجر لو قال لا اجيز بيع
الأجر ثم أجاز جاز وأفاد كلامه
جواز الاجازة بالفعل وبالقول وأن
للمالك الاجازة والفسخ وللمشتري
الفسخ لا الاجازة وكذا للفصولى
قبلها في البيع لا النكاح لانه
معبر بمحض بزازیة وفي الجمع
لو أجاز أحد المالكين خير المشتري
في حصته وألزمه محمد بها (سمع
أن فصوليا باع ملكه فأجاز ولم يعلم
مقدار الثمن فلما علم رد البيع فالمعتبر
اجازته) لصبره بالاجازة كالوكيل
حتى يصح خطبه من الثمن مطلقا
بزازیة

(اشترى من غاصب عبد فاعنتقه)
 المشتري (أو باعه فأجاز المالك)
 بيع الغاصب (أو أذى الغاصب)
 الضمان الى المالك على الاصح
 هداية (أو) أذى (المشتري الضمان
 اليه) على الصحيح زيلبي (نفذ
 الاول) وهو العتق (للاثنى)
 وهو البيع لان الاعناق انما يقتقر
 للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته
 قيد بعتق المشتري لان عتق
 الغاصب لا ينفذ بأداء الضمان
 ثبوت ملكه به زيلبي (ولو قطعت
 يده) مثلاً (عند مشتريه فأجز)
 البيع (فأرشه) اى القطع (له)
 وكذا كل ما يحدث من المبيع
 (كالكسب والولد والعقر) ولو (قبل
 الاجازة) يكون للمشتري لان
 الملك تم له من وقت الشراء بخلاف
 الغاصب لما مر (وتصدق بما زاد

مطلب
 اذا طرأ ملك بات على موقوف
 ابطله

بما تدينه بفاسعه بألف درهم فقال المالك قبل العلم أجزت جاز بألف درهم وكذا النكاح لولو قال أجزت
 ما أمرت به * برهن المالك على الاجازة ليس له أخذ الثمن من المشتري الا اذا ادعى أن الفضولي وكفه بقضه *
 مات العبد في يد المشتري ثم ادعى المالك الامرا والاجازة فان قال كنت أمرته به صدق ولو قال بلغني فأجزته
 لم يصدق الا بينة وكذا الزوج الكبيرة أبوها ومات زوجها فطلبت الارث وادعت الامرا والاجازة (قوله)
 اشترى من غاصب عبدا) لو قال من فضولي لكان أولى لانه اذ لم يسلم المبيع لم يكن غاصباً مع أن الحكم
 كذلك ولعله انما ذكره لاجل قوله أو باعه فان بيع العبد قبل قبضه فاسد أفاده في البحر وصورة المسألة زيد باع
 عبداً رجل بلاذنه من عمرو فأعتق عمرو العبد أو باعه من بكر فأجاز المالك بيع زيد أو ضمنه أو ضمن عمرا
 المشتري وهو المعتق نفذ عتق عمرو ان كان أعتقه وأما ان كان باعه فلا ينفذ البيع (قوله فأجاز المالك بيع
 الغاصب) قيده لانه لو أجاز بيع المشتري منه وهو بيع عمرو لم يكره جاز قال في جامع الفصولين رامزا
 للمبسوط لو باعه المشتري من غاصب ثم وثق حتى تداولته الايدي فأجاز ماله عقد من العقود جاز ذلك العقد
 خاصة لتوقف كلها على الاجازة فاذا أجاز عقد ما جاز ذلك خاصة اه وبه ظهر أن بيع المشتري من الغاصب
 موقوف وأما في البحر والنهر عن النهاية والمعراج من أنه باطل فهو مخالف لما في جامع الفصولين وغيره من
 الكتب كما حتره الخير الرملي في حاشية البحر (قوله أو أذى الغاصب الضمان الى المالك على الاصح هداية)
 وتسعه في البنائة خلافاً لما في الزيلبي من أنه لا ينفذ بأداء الضمان من الغاصب وينفذ بأدائه من المشتري أفاده
 في البحر (قوله نفذ الاول) هذا عندهما وقال محمد لا يجوز عتقه أيضاً لانه لم يملكه (قوله وهو البيع)
 اى بيع المشتري من الغاصب أما بيع الغاصب فانه ينفذ باجازة المالك وكذا بالتضمن وفي جامع الفصولين
 وانما يجوز لو تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان غاصبه لو باعه ثم ضمنه ماله كما جاز بيعه ولو شراه غاصبه من
 ماله أو وهبه منه أو ورثه لم ينفذ بيعه قبل ذلك اذا الغصب سبب الملك عند الضمان وليس بسبب البيع او الهبة
 أو الارث فبقي السبب وهو البيع والهبة والارث متأخران عن البيع ويجوز بيعه لو ضمنه قيمته يوم غصبه لا يوم
 بيعه اه ثم ذكر أنه لم يفصل بين قيمة وقبضة في عامة الروايات (قوله لان الاعناق الخ) عله لتنفاذ الاعناق
 وأما عدم نفاذ البيع فليطالنه بالاجازة لانه ثبت بها الملك للمشتري باتاً والمالك البات اذا ورد على الموقوف
 أبطله وكذا لو وهبه مولاه للغاصب او تصدق به عليه أو مات فورته فهذا كله يبطل الملك الموقوف وأورد
 عليه أن بيع الغاصب ينفذ بأداء الضمان مع أنه طرأ ملك بات للغاصب على ملك المشتري الموقوف وأجيب
 بأن ملك الغاصب ضرورى ضرورة أداء الضمان فلم يظهر في ابطال ملك المشتري بحر وأجاب في حواشى
 مسكين بأن هذا غير وارد لان الاصل المذكور ليس على اطلاقه لما في البرازية عن القاعدى ونصه الاصل
 أن من باشر عقداً في ملك الغير ثم ملكه ينفذ لوال المانع كالغاصب باع المغصوب ثم ملكه وكذا لو باع ملكاً اياه
 ثم ورثه نفذ وطرق البات انما يبطل الموقوف اذا حدث لغير من باشر الموقوف كما اذا باع المالك ما باعه الفضولي
 من غير الفضولي ولو من اشترى من الفضولي أمان باعه من الفضولي فلا اه قلت وعليه ففي مسألة بيع
 المشتري من الغاصب لو أجاز بيع الغاصب نفذ وبطل بيع المشتري لان الملك البات للغاصب طرأ على ملك
 موقوف باشره هو وأما بالنسبة الى المشتري فنقد طرأ على ملك موقوف لغير من باشره لان المباشر للبيع الثانى
 الموقوف هو المشتري نعم لو أجاز عقد المشتري يكون طرق البات لمن باشر الموقوف (قوله لثبوت ملكه به)
 اى بالضمان لا بالغصب لان الغصب غير موضوع لافادة الملك اه ح (قوله ولو قطعت يده) اى يد ما باعه
 الغاصب وقوله مثلاً أشار به الى أن المراد أرض اى جراحة كانت واحتراز بالقطع عن القتل أو الموت عند
 المشتري فان البيع لا يجوز بالاجازة لفوات العقود عليه وشرط صحة الاجازة قيامه كاملاً وتتمامه في الفتح
 (قوله عند مشتريه) احتراز عن الغاصب كما يأتى (قوله له) اى للمشتري (قوله يكون للمشتري)
 نصريح بما أفاده التشبيه في قوله وكذا الخ (قوله لان الملك تم له من وقت الشراء) اى قسرين أن القطع
 ورد على ملكه ط عن المنع (قوله بخلاف الغاصب) اى لو قطعت اليد عنده ثم ضمن قيمته لا يكون
 الارش له لما مر قريباً من أن ثبوت ملكه بالضمان اى لا بالغصب لان الغصب غير موضوع للملك فلا يملك الارش
 وان ملك العبد لعدم حصوله في ملكه (قوله بما زاد) اى من الارش على نصف الثمن ان كان نصف القيمة اكثر

على نصف الثمن وجوبا) لعدم

دخوله في ضمانه فتح (بإع عبد

غيره بغير أمره) قيد اتفاق (فبرهن

المشتري) مثلا (على إقرار البائع)

الفضولي) (أو) على إقرار (رب

العبد أنه لم يأمره بالبيع) للعبد

(وأراد) المشتري (رد المبيع ردت)

بينته ولم يقبل قوله للتناقص (كألو

أقام) البائع (البينة أنه باع بلا امر

أو برهن على إقرار المشتري بذلك)

وأصله أن من سعى في نقض مائة

من جهته لا يقبل الا في مسألتين

(وان أقر البائع) المذكور ولو عند

غير القاضي بجر (بأن رب العبد

لم يأمره بالبيع ووافقه عليه) أي على

عدم الامر (المشتري انتقض)

البيع لان التناقص لا يمنع صحة

الإقرار لعدم التهمة فان توافقا بطل

(في حقهما الا في حق المالك) للعبد

(ان كذبهما) وان ادعى أنه كان

بأمره فطالب البائع بالثمن لانه

وكيل لا المشتري خلافا للثاني (باع

دار غيره بغير أمره) وأقبضها

المشتري نهر وأما ادخالها

في بناء المشتري فقيد اتفاقا درر

(ثم اعترف البائع) الفضولي

(بالغصب وانكر المشتري لم يضمن

البائع قيمة الدار) لعدم سرية

إقراره على المشتري (فان برهن

المالك أخذها) لانه تورد عواها

(فروع) * باعه فضولي * وأجره آخر

او تزوجه أو رهنه فاجيزا معأبت

الاقوى قصير مملوكه لازوجة فتح

سكوت المالك عند العقد ليس

بإجازة خائية من آخر فصل

من نصف الثمن نهر (قوله وجوبا) قال في البحر هو ظاهر ما في القبح (قوله لعدم دخوله في ضمانه) لان الملك غير موجود حقيقة وقت القطع وأرض اليد الواحدة في الحزن نصف الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو ما كان بمقابله الثمن فبما زاد على نصف الثمن شبهة عدم الملك وتعامه في البحر (قوله قيد اتفاق) فانه وان وقع في الجامع الصغير فليس من صورة المسألة فتح أي لان ذكره يفيد توافق المتعاقدين عليه مع انه محل المنازعة بينهما (قوله مثلا) راجع لقوله فبرهن لما في النهر وغيره من انه لو لم تكن بينة كان القول لم تدعى الامر اذ غيره متناقض فلا تصح دعواه ولذا لم يكن له استخلافه اهـ وليس راجعا لقوله المشتري على معنى أن البائع كذلك لانه يتكرر مع قول المصنف كما لو أقام البائع البينة أفاده ط (قوله الفضولي) لا محل لذكره بعد تصريحه بأن قوله بغير أمره قيد اتفاق (قوله ردت بينته) أي ان برهن وقوله ولم يقبل قوله أي ان لم يبرهن (قوله للتناقض) اذا اقدام على الشراء والبيع دليل على دعوى الصحة وانه يملك البيع ودعوى الإقرار بعدم الامر تناقضه وقبول البينة مبني على صحة الدعوى نهر وغيره واعتراض بأن التوفيق يمكن لجواز أن لا يعلم الا بعد الشراء باخبار عدول له بأننا سمعنا إقرار البائع بذلك قبل البيع وأجاب في البحر بأنه وان أمكن التوفيق بذلك لكنه ساع في نقض مائة من جهته فسيحبه مردود عليه فقوله امكان التوفيق يدفع التناقض على احد القولين مقيد بما اذا لم يكن ساعيا في نقض مائة من جهته (قوله الا في مسألتين) ذكرهما في البحر هـ لكن الشارح قدم في الوقف عند قوله باع دارا ثم ادعى اني كنت وقفها أن المستثنى سبع وقد مناهنا عن قضاء الاشياء انها تسع ومز الكلام عليها فراجع (قوله ولو عند غير القاضي) أفاد أن قول الكنز عند القاضي قيد اتفاق (قوله لان التناقض) أي من البائع لا يمنع صحة الإقرار لعدم التهمة في إقراره على نفسه فلم يشتري أن يساعده على ذلك فيتحقق الاتفاق بينهما فيبطل البيع في حقهما (قوله خلافا للثاني) فعند رب العبد مطالبة المشتري فاذا أدى رجع على البائع نهر وفيه ولو أنكر المالك التوكيل وتصادق عليه فان برهن الوكيل فيها والاستخلف المالك فان نكل لزمه لان خلف وتعامه فيه وفي البحر (قوله بغير أمره) لاحاجة اليه لانه محل النزاع ط ولذا لم يذكره في الكنز (قوله نهر) نقله عن البينة ولم يتكلم على مفهومه ولعله لانه أولوى فانه اذا لم يضمن اذا قبضها لا يضمن اذا لم يقبض بالاولى ط (قوله قيد اتفاقا) أي وقع في الكنز وغيره اتفاقا لا مقصودا للاحتراز لانه اذا لم يدخلها يكون بالاولى (قوله لعدم سرية إقراره على المشتري) هذا لا يصلح علة للمقابل وانما هو علة لعدم نزع الدار من يد المشتري وأما علة عدم ضمان البائع قيمة الدار مع إقراره بغصبها فهي عدم صحة غصب العقار وهو قوله لما وقال محمد يضمن قيمة الدار وهو قول أبي يوسف اولا لصحة غصبه عنده ط ولذا قال في القبح وهي مسألة غصب العقار هل يتحقق اولا فعند أبي حنيفة لا فلا يضمن وعند محمد نعم فيضمن اهـ (قوله فان برهن الخ) وان لم يبرهن كان التلف مضاعفا الى مجزئه عنه الى عقد البائع قال السأحاني والظاهر أن الثمن يوضع في بيت المال حتى تبين الحال (قوله لانه تورد عواها) أي جعل لها نور بالبيضة أي اوضحها وأظهرها (قوله باعه) أي الشيء (قوله قصير مملوكه لازوجة) انما نص على انها لا تصير زوجة مع أن البيع يقدم على الإجازة والرهن أيضا لانه يفهم من نفي الزوجية نفي الادنى منها بالاولى قال في القبح وثبت الهبة لو وجهه فضولي وأجره آخر وكل من العتق والكاتب والتدبير أحق من غيرها لانها لازمة والإجازة أحق من الرهن لأفادته مملك المنفعة والبيع أحق من الهبة لبطولها بالشروع فما لا يبطل بالشروع كهبة فضولي * عبد أو بيع آخر أيام يستويان لان الهبة مع القبض تساوي البيع في أفادة الملك وهبة المشاع فيما لا يقسم هيبة فبأخذ كل نصفه ولو تزوجها كل من رجل فاجيزا بطلوا لو باعها تتصرف بين المشتريين ويخبر كل منهما اهـ والله سبحانه أعلم

(باب الاقالة) *

مناسبتها للفضولي أنه عقد يرفع عند عدم الإجازة والاقالة رفع ط وذكرها في الهداية والكنز عتب البيع الفاسد والمكروه لوجوب رفع كل منهما على المتعاقدين كما مر وبأق تمامه (قوله من اقال) وبأق ثلاثا يقال قاله قتيلا من باب باع الا انه قليل نهر (قوله أجوف) أي عينه حرف علة ثم بينه بأنه يأتي وهو خبر

(باب الاقالة) *

(هي) لغة الرفع من أقال أجوف يأتي

مبتدأ محذوف أي هو أجوف وبأي خبر ثان اه ح وفيه رد على من قال انه واوى من القول والمهمزة للسلب
 فأقال بمعنى أزال القول أي القول الاول وهو البيع كاشكاه ازال شكايته ودفع ثلاثة أوجه ذكرها في الفتح *
 الاول هو لهم قلته بالكسر فهو يدل على أن عينه باء لا واو فليس من القول * الثاني أنه ذكر الاقالة في الصحاح
 من القاف مع الباء لاسع الواو * الثالث أنه ذكر في مجموع اللغة قال البيع قبلواقالة فسخه اه (قوله رفع
 العقد) ولو في بعض المبيع لما في الحاوى لو باع منه حنطة مائة من بدينار ودفعها اليه فافترا قائم قال للمشتري
 ادفع الى الثمن او الحنطة التي دفعتها اليك فدفعها أو بعضها فهو فسخ في المردود اه (قوله فعبير بالعقد) فهو
 تعريف للاعتم من اقالة البيع والاجارة ونحوهما بجر واعترضه في التهرب بأن مراده بالعقد عقد البيع قلت
 تخصيصه بالبيع لكون الكلام فيه والافهو تعريف للاقالة مطلقا لان حقيقة في الاجارة لا تخالف حقيقة في
 البيع ولذا لم يذكر لها باب في غير هذا الموضع ونظيره النية مثلا ذكر في باب الصلاة ونحوها وتعرف بالصدق
 الشامل للصلاة وغيرها فافهم والمراد بالعقد القابل للفسخ بخيار كما يعلم مما يأتي بخلاف النكاح (قوله وهذا
 ركنها) الاولى تأخير عن قوله أو أحدهما مستقبل كما فعل المصنف ط (قوله أو أحدهما مستقبل الخ) اعلم
 أن الاقالة عند أبي يوسف بيع إلا أن لا يمكن فسخ كما يأتي وعند محمد بالعكس والعجب أن قول أبي يوسف كقول
 الامام في أنها تصح بلفظين أحدهما مستقبل مع أنها بيع عنده والبيع لا يستعقب ذلك ومحمد بقول انها فسخ
 ويقول لا تتعقد الا بماضين لانها كالبيع فأعطاها بسبب الشبه حكم البيع وأبو يوسف مع حقيقة البيع
 لم يعطها حكمه والجواب له أن المساومة لا تجرى في الاقالة فحمل اللفظ على التحقيق بخلاف البيع فتح (قوله
 لعدم المساومة فيها) اشارة الى الجواب المذكور أي لأن الاقالة لا تكون الا بعد فطر وتأمل فلا يكون قوله
 أقلنى مساومة بل كان تحقيقا للتصرف كما في النكاح وبه فارق البيع كما في شروح الهداية (قوله وقال محمد
 كالبيع) أي فلا تتعقد الا بماضين كما مر قال في الفتح والذي في الخانية أن قول الامام كقول محمد (قوله قال
 البرجندی الخ) قال في الفتح وفي الخلاصة اختاروا قول محمد وفي الشرنبلالية ويرجح قول محمد كون الامام
 معه على ما في الخانية اه قلت واختار المصنف قول أبي يوسف تبع للدرو والمثني (قوله وتصح أيضا الخ)
 فلا تبين فيها لفظ كما في الفتح وظاهره أنه لا فرق بين لفظ الاقالة وهذه اللفاظ وهو غير مراد فان الاقالة فسخ في
 حق المتعاقدين بيع في حق غيرهما وهذا اذا كانت بلفظ الاقالة فلو بلفظ مفاضة أو متاركة أو تاذل تجعل يباعا
 اتفاقا ولو بلفظ بيع فيبيع اجماعا كما يأتي فتنبه لذلك وفي البرازية طلب الاقالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة
 اه قلت والظاهر أن مثله ما لو كان الطلب من المشتري فقال البائع خذ الثمن وفيها اشترى عبدا ولم يقبضه حتى
 قال للبائع بعه لنفسك فلو باع جاز وانفسخ الاول ولو قال بعه لي أو بعه عن شئت أو بعه ولم يرد عليه لا يصح اه
 وظاهره انه في الصورة الاولى ينفسخ وان باعه بعد المجلس تأمل وجهه انه اقالة اقتضاء فان أمره بالبيع لنفسه
 لا يتم الابتداء الاقالة فهو نظير قولك أعتق عبدا عني بألف بخلاف بقية الصور فانه توكيل لا اقالة ثم رأيت
 ذلك التوجيه في الوالوجية وفي البرازية ولا يصح تعليق الاقالة بالشرط بأن باع ثورا من زيد فقال اشتره
 رخصا فقال زيد ان وجدت مشتريا بالزيادة فبعه منه فوجد فباع بأزيد لا يتعقد البيع الثاني لانه تعليق الاقالة
 لا الوكالة بالشرط وفيها قال المشتري انه يخسر فقال البائع بعه فان خسر فعلى فباع بخسر لا يلزمه شيء (قوله
 هو الصحيح برازية) عبارتها قبض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد أيام ان الثمن غال فرد البائع بعض
 الثمن المقبوض ثم قال البيع يتعقد بالتعاطي من أحد الجانبين جعله اقالة وهو الصحيح ومن شرط القبض من
 الجانبين لا يكون اقالة اه ومثله في الخانية (قوله وفي السراجية الخ) مقابل الصحيح والمراد بالتسليم تسليم
 المبيع وبالقبض قبض الثمن المدفوع ط (قوله وتتوقف على القبول) فلو اشترى حمارا ثم جاء به ليرده فلم يقبله
 البائع صريحا واستعمل الحمار أياما ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الاقالة كان له ذلك لانه لم يرد كلام المشتري
 بطل فلا تتم الاقالة باستعماله خاتية (قوله في المجلس) فلو قبل بعد زوال المجلس أو بعد ما صدر عنه فيه ما يدل
 على الاعراض لا تتم الاقالة ابن ملك وفي القنية جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالاخر المطلق فقال
 له البائع لا أدفعه بهذا الثمن فأخبر به المشتري فقال أنا لا أريده أيضا لا ينفسخ لانه ليس من ألفاظ الفسخ ولان
 اتحاد المجلس في الإيجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد اشترى حمارا ثم جاء ليرده فلم يقبل البائع فأدخل

قوله رفع العقد ~~هكذا~~ في نسخة
 والذي في نسخ الشارح رفع البيع
 وهو الذي يدل عليه قول الشارح
 وعم في الجوهره الخ اه معجمه

وشرعا (رفع البيع) وعم في
 الجوهره فعبير بالعقد (وتصح بلفظين
 ماضيين) وهذا ركنها (أو أحدهما
 مستقبل) ~~كأنه~~ قلنى فقال
 أقلنى لعدم المساومة فيها فكانت
 كنسكاح وقال محمد كالبيع قال
 البرجندی وهو المختار (و) تصح
 أيضا (بفاحضتك وترك وتاركتك
 ورفعت وباتعاطي) ولو من احد
 الجانبين (كالبيع) هو الصحيح
 برازية وفي السراجية لا بد من
 التسليم والقبض من الجانبين
 (وتتوقف على قبول الآخر في
 المجلس)

قوله على القبول ~~هكذا~~ في نسخة
 والذي في نسخ الشارح التي يدي
 على قبول الآخر والخطب سهل
 اه معجمه

في اصطبله فجاء البائع بالبطارفة فزغفه فليس فسخ لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن يشترط فيه اتحاد المجلس
 اه (قوله ولو كان القبول فعلا) أفاد أنه بعد الإيجاب لا يكون من التعاطي لان التعاطي ليس فيه إيجاب
 لما قد مره أول البيوع عن الفسخ من أنه اذا قال بعثك بألف فقبضه ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا خلافا لما قال
 أنه بيع بالتعاطي لان التعاطي ليس فيه إيجاب بل قبض بعدمعرفة الثمن فقط اه (تنبيه) قال في البرازية جاء
 بقبالة العتار المشتري فأخذها البائع ونصرف في العتار فاقالة وفي الخزائنة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس
 باقالة وكذا لو تصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقبض الثمن اه
 قلت والقبالة بالفتح الصك الذي يكتب فيه الدين ونحوه والظاهر أن ما ذكره أولا من كون ذلك اقالة مبنية على
 ما هو الصحيح من الاكتفاء بالتعاطي من احد الجانبين وهو تصرفه في المبيع بعد قبض القبالة وما ذكره عن
 الخزائنة مبنية على أنه لا بد بكونه من الجانبين بقرينة التعليق تأمل (قوله فو رقول المشتري اقلتك) متعلق
 بالامر ين قال في الفسخ ويجوز قبول الاقالة دلالة بالفعل كما اذا قطعه بقصافي فو رقول المشتري اقلتك اه
 والمراد بالفورية أن يكون في المجلس بأن يقطعه قبل أن يفترا ولم يتكلم بشيء كما في ح عن الخاتمة وظاهر هذا
 أن القبض فورا بلا قطع لا يكفي وهو خلاف قول الشارح أو قبضه ولعل المسألة مفرضة فيما اذا كان الثوب
 بيد البائع قبل قوله اقلتك فتأمل ثم رأيت في الذخيرة وكذا في الحاوي صورة المسألة بما يرفع الاشكال حيث
 قال وكذا دلالة بالفعل ألا ترى أن من باع ثوبا وسماه ثم قال للمشتري اقلت البيع فاقطعه لي قصا فان قطعه في
 المجلس فهو اقالة والا فلا اه فالمستكلم بقوله اقلت هو البائع والقاطع هو المشتري لا البائع عكس ما في الفسخ
 والخاتمة فقطع المشتري الثوب قبل قبض البائع قبول دلالة ولا اشكال فيه فتدبر (قوله لان من شرائطها الخ)
 علة لقوله وتوقف الخ ولا بد أن المعطوفات لا تصلح تعليلا له لان العلة مجموع ما ذكرناه قال لان لها
 شروطا منها اتحاد المجلس فافهم (قوله ورضي المتعاقدين) لان الكلام في رفع عقد لازم وأما رفع ما ليس
 بلازم فلن له الخيار بعلم صاحبه لا برضاه بجر وحاصله أن رفع العقد غير اللازم وهو ما فيه خيار لا يسمى اقالة
 بل هو فسخ لانه لا يشترط فيه رضاهما فافهم (قوله أو الورثة أو الوصي) أشار الى ما في الجرم من أنه لا يشترط
 لصحتها بقاء المتعاقدين قصص اقالة الوارث والوصي ولا تصح اقالة الموصي له كما في القنية اه (قوله وبقاء المحل)
 أي المبيع كالأوبعضا ما سبذ كره المصنف من أنه يمنع صحتها لان المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره (قوله
 القابل للفسخ بخيار) نعت للمحل وبخيار متعلق بالفسخ ووصف المحل بقوله الفسخ مجاز لان القابل لذلك عقده
 قال ح أي القابل للفسخ بخيار من الخيارات كخيار العيب والشرط والرؤية كما في الفتاوى الهندية اه وفي
 الخلاصة والذي يمنع الرد بالعيب يمنع الاقالة ومثله في الفسخ (قوله فلوزاد الخ) تفريع على قوله القابل للفسخ
 بخيار وقد مر في خيار العيب أن الزيادة اما متصلة متولدة كسمن وجمال أو غير متولدة كغرس وبناء وخياطة
 واما منفصلة متولدة كولد وغرة وارث أو غير متولدة ككسب وهبة والكل اما قبل القبض أو بعده ويمتنع
 الفسخ بخيار العيب في موضعين في المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفي المنفصلة المتولدة لو بعد القبض فقط فافهم
 وبأن له زيادة بيان (قوله وقبض بدلي الصرف في اقالته) أي اقالة عقد الصرف أمانا على قول أبي يوسف فظاهر
 لانها بيع وأمانا على أصلها ما فلا يبيع في حق ثالث وهو حق الشرع بجر (قوله وأن لا يهب البائع الثمن
 للمشتري) أي المشتري المأذون فلو وهبه لم تصح الاقالة بعدها وقوله قبل قبضه أي قبض البائع الثمن من
 المأذون وذلك لانها لو صححت الاقالة حينئذ كان تبرعا بالمبيع للبائع ولا يتدر على الرجوع عليه بالثمن لانه
 لم يصل الى البائع منه شيء وهو ليس من أهل التبرع أما بعد القبض فيرجع المأذون عليه بالثمن لو صوله ليد
 فلم يكن متبرعا فصحت الاقالة ويرجع على البائع بعدها بقدر الموهوب له فيكون الواصل اليه قدر الثمن مرتين
 الموهوب وقدره وقاس ح على المأذون وصى اليتيم ومتولى الوقف نظرا للصغير والوقف فيجوز فيه ما حكمه
 ط (قوله في بيع مأذون ووصي ومنول) وكذا اذا اشترى بأقل من القيمة فان الاقالة لا تصح نهر وكان على
 الشارح أن يقول وأن لا يهب الثمن للمشتري المأذون أو الوصي أو المتولى قبل قبضه وأن لا يكون بيعهم بأكثر
 من القيمة ولا شراؤهم بأقل منها اه ح ويمكن أن يكون قوله في بيع مأذون الخ قيذا للمسألتين لكن المأذون
 مع ما عطف عليه بالنسبة الى المسألة الاولى مشتركة بالنسبة الى الثانية بائع فتكون اضافة بيع بالنظر الى الاولى

(ولو) كان القبول (فعلا)
 كما لو قطعه أو قبضه فو رقول
 المشتري اقلتك لان من شرائطها
 اتحاد المجلس ورضي المتعاقدين
 أو الورثة أو الوصي وبقاء المحل
 القابل للفسخ بخيار فلوزاد زيادة
 تمنع الفسخ لم تصح خلافا لهما
 وقبض بدلي الصرف في اقالته
 وأن لا يهب البائع الثمن للمشتري
 قبل قبضه وأن لا يكون البيع
 بأكثر من القيمة في بيع مأذون
 ووصي ومنول (وتصح اقالة
 المتولى ان خيرا) للوقف

من اضافة المصدر الى مفعوله وبالنظر الى الثانية الى فاعله تأمل (قوله الاصل ان من ملك البيع) أي
 أو الشراء كما يظهر مما يأتي (قوله الثلاثة المذكورة) أي المأذون والوصي والمتولى اذا باعوا بأكثر من القيمة
 قال في جامع الفصولين الوصي والمتولى لو باع شيئاً بأكثر من قيمته ثم قال لم يجز اه وعبارة الاشياء الا في
 مسائل اشترى الوصي من مديون الميت دار بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاماً
 بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم تصح والمتولى على الوقف لو أبرأ الوقف ثم قال ولا مصلحة لم يجز على الوقف اه
 نحافى جامع الفصولين في البيع وما في الاشياء في الشراء (قوله والوكيل بالشراء) بخلاف الوكيل بالبيع تصح
 ويضمن بجر ثم قال وانما يضمن الوكيل بالبيع اذا قال بعد قبض الثمن أما قبله فيملكها في قول محمد كذا في
 الظهيرية اه وفي جامع الفصولين الوكيل بالبيع لو قال أو احتال أو أبرأ أو حط أو وهب صح عندهما وضمن
 لموكله لا عند أبي يوسف الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعاً اه وفي حاشيته للغير الرمي بعد أن ذكر
 عبارة البحر أقول وفيه توقف من وجوه الاول تقييده الضمان بما اذا كانت الاقالة بعد قبض الثمن مع أن
 الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعاً الثاني قوله فيملكها عند محمد مع انها جائزة عند الامام أيضاً فوجه
 التخصيص بقول محمد الثالث ترتب عدم الضمان على كونه يملكها مع قولهم تصح عندهما وضمن لموكله فهو
 صريح في الضمان مع كونها صحيحة وصريح كلام الظهيرية واطلاقه يفيد صحة اقالة وكيل البيع مطلقاً قبل
 قبض الثمن وبعده ثم رأيت في جامع الفتاوى والبرازية ما صورته والوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف الوكيل
 بالشراء يستوى أن تكون الاقالة قبل القبض أو بعده فتأمل مع ما في الظهيرية ومع ما في جامع الفصولين والظاهر
 أن معنى قوله في الظهيرية فيملكها في قول محمد أي على الموكل فيعود المبيع الى ملكه ومعنى قوله في الفصولين
 الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعاً أي على الموكل فلا يعود المبيع الى ملكه وتصح الاقالة عليه فيضمن
 وبهذا يحصل التوفيق ويتضح الامر وقد ذكر في البحر أول الاقالة فرعاً لطيفاً عن القنية فيه دلالة على صحة
 التوفيق المذكور فراجع فحصل أن اقالته تصح عند الامام قبل القبض وبعده وضمن وعند محمد يملكها قبله
 على الموكل فتصح ولا يضمن وبعده تصح ويضمن وعند أبي يوسف لا تصح مطلقاً ولا يضمن اه كلام الخبير
 الرمي قلت وهو توفيق لطيف لكن ذكر في الباب العاشر من بيع البرازية اقالة الوكيل بالبيع جائزة عند
 الامام ومحمد اه ومثله في القنية وزاد أن المعنى فيه كون اقالته تسقط الثمن عن المشتري عندهما ويلزم المبيع
 الوكيل وعند أبي يوسف لا تسقط الثمن عن المشتري أصلاً اه ولعل ما في الظهيرية رواية عن محمد وبؤيده ما في
 وكالة كافي الحاكم الشهيد لو وكل رجلاً ببيع خادم له فباعها ثم قال البائع البيع فيها لزمه المال والخادم
 له وكذلك لو لم يكن قبضها المشتري حتى أقاله من عيب أو من غير عيب اه فهذا نص المذهب ومقتضاه انه قول
 ائمتنا الثلاثة لكونه لم يذكر فيه خلافاً وظاهره انه لا فرق بين كونه قبل قبض الثمن أو بعده وهو الوجه لأن الاقالة
 بيع جديد في حق ثاثة وهو الموكل هنا فاذا قال البائع بلاذنه لا يصير مشترياً له اذ لا يملك ذلك عليه بل صار
 البائع مشترياً لنفسه اذا الشراء متى وجد نفاذ الا يتوقف وبه يظهر وجه الفرع الذي ذكره في البحر عن القنية وهو
 قوله باعت ضيعة مشتركة بينها وبين ابناها البالغ وأجاز ابن البيع ثم أ قالت وأجاز ابن الاقالة ثم باعتها ثانياً بغير
 اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لأن الاقالة يعود المبيع الى ملك العاقد لا الى ملك الموكل والجيز اه أي
 لأنها باجازه ابنها البيع الاول صارت وكيلة عنه فيه ثم صارت الاقالة مشترياً لنفسها فلذا انفذ بيعها الثاني ولا
 اجازة ويظهر مما ذكرنا أن اقالة المتولى أو الوصي البيع فيما تقدم تصح عليه ويضمن فاغتنم تحريراً هذا محل
 (قوله قبل وبالسلم) أي عند أبي يوسف قال في جامع الفصولين الوكيل بالسلم لو قبض أدون مما شرط صح
 وضمن لموكله ما شرط عند أبي حنيفة ومحمد وكذا لو أبرأه عن السلم أو وهبه قبل قبضه أو أقاله أو احتال به صح
 وضمن عندهما ولم يجز عند أبي يوسف (قوله ولا اقالة في نكاح الخ) أي لعدم قبول الفسخ بخيار (قوله
 للحديث) هو قوله صلى الله عليه وسلم من أقال مسلماً بيعته أقال الله عزه أخرجه أبو داود وزاد ابن ماجه يوم
 القيمة ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم وقال على شرط الشيخين وعند البيهقي من أقال نادماً فتح (قوله
 وتجب في عقد مكره وفاسد) لوجوب رفع كل منهما على المتعاقدين صوناً لهما عن المخطور ولا يكون الا بالاقالة
 كما في النهاية وتبعه غيره قال في الفتح وهو مصرح بوجوب التفاسخ في العقد المكره والسابقة وهو حق لأن رفع

مطابق
 تحرير مهم في اقالة الوكيل بالبيع

(والالا) الاصل أن من ملك
 البيع ملك اقالته الا في خمس
 الثلاثة المذكورة والوكيل بالشراء
 قبل وبالسلم أشباه ولا اقالة
 في نكاح وطلاق وعناق جوهرية
 وبراء بجر من باب التحالف (وهي)
 مندوبة للعديت وتجب في عقد
 مكره وفاسد بجر

المعصية واجب بقدر الامكان اه وظاهر كلام النهاية أن ذلك اقالة حقيقة ومقتضاه انه يترتب عليه أحكام البيع الآتية وأورد عليه أن الفساد يجب فسخه على ككل. نه ما يدون رضى الآخر وكذا القاضى فسخه بالأرضاء والاقالة يشترط لها الرضى اللهم إلا أن يراى بالاقالة مطلق الفسخ كما أفاده محشى مسكين قلت واليه يشير كلام الفتح المذكور وهو الظاهر لأن المقصود منه رفع العقد كأنه لم يكن رفعا للمعصية والاقالة تحقق العقد من بعض الوجوه فلا بد أن يكون الفسخ في حق المتعاقدين وحق غيرهما والله سبحانه أعلم (قوله وفيما إذا غرّه البائع سيرا الخ) أصل البحث لصاحب البحر وضمن الشارح غرّه معنى غبنه والمعنى إذا غرّه غابنا له غبنا سيرا أى فإذا اطلب منه المشتري الاقالة وجبت عليه رفعا للمعصية تأمل (قوله كما سيحى) أى فى آخر الباب الآتى (قوله وحكمها انها فسخ الخ) الظاهر انه أراد بالفسخ الانسحاب لأن حكم العقد الاثر الثابت به كالمالك فى البيع وأما الفسخ بمعنى الرفع فهو حقيقته (قوله فسخ فى حق المتعاقدين) هذا اذا كانت قبل القبض بالاجماع وأما بعده فكذلك عند الامام الا اذا تعذر بأن ولدت المبيعة فتبطل قال أبو يوسف هي بيع الا اذا تعذر بأن وقعت قبل القبض فى منقول فتكون فسخا الا اذا تعذر أيضا بأن ولدت المبيعة والاقالة قبل القبض فتبطل وقال محمد هي فسخ ان كانت بالثمن الاول أو بأقل ولو بأكثر ويجنس آخر فيبيع والخلاف مقيد بما اذا كانت بالفظ الاقالة كما يأتى نهر والصحيح قول الامام كافى تعميم العلامة قاسم (قوله فيما هو من موجبات العقد) قيد به الزيلعى وتبعه أكثر الشراح وفيه شئ فان الكلام فيما هو من موجبات العقد لا فيما هو ثبات بشرط زائد الاصل عدمه فقولهم فسخ أى لما أوجبه عقد البيع فهو على اطلاقه تدبر رمل على الفسخ (قوله أى أحكام العقد) أى ما ثبت بنفس العقد من غير شرط بصر (قوله بشرط زائد) الاولى أن يقول بأمر زائد وذلك لحلول الدين فانه لا يفسخ بالاقالة ليعود الاجل لأن حلوله انما كان برضى من هو عليه حيث ارتضاء غنا فقد أسقطه فلا يعود بعد ط (قوله كأنه باعه منه) أى كأن المشتري باع العين من البائع لانه لما سقط الدين سقط الاجل وصارت القايه بعد ذلك كأنه باع المبيع من بائعه فيثبت له عليه دين جديد تأمل (قوله ولورده بخيار) أى خيار عيب وعبرة بالخبر عيب (قوله لانه فسخ) فان الرد بخيار العيب اذا كان بالقضاء يكون فسخا ولذا اثبت للبائع رده على بائعه بخلاف ما اذا كان بالتراضى فانه يبيع جديد (قوله لم تعد الكفالة فيها ما) أى فى الاقالة والرد عيب بقضاء اه ح فتحصل أن الاجل والكفالة فى البيع بما عليه لا يعودان بعد الاقالة وفى الرد بقضاء فى العيب يعود الاجل ولا تعود الكفالة اه ط قلت ومقتضى هذا انه لو كان الرد بالرضى لا تعود الكفالة الاولى وذكر الرمل فى كتاب الكفالة انه ذكر فى التنازع خاتمة عن المحيط عدم عودها سواء كان الرد بقضاء أو رضى وعن المبسوط انه ان كان بالقضاء تعود والافلا ثم قال الرمل والحاصل أن فيها خلافا بينهم (قوله لا قبله مطلقا) أى متصلة أو منفصلة قال فى الفتح والحاصل أن الزيادة متصلة كانت كالسمن أو منفصلة كالولد والارث والعقار اذا كانت قبل القبض لا تمنع الفسخ والدفع وان كانت بعد القبض متصلة فكذلك عنده وان كانت منفصلة بطلت الاقالة لتعذر الفسخ معها اه ومثله فى ابن ملك على الجمع لكن قد مناعن الخلاصة أن ما يمنع الرد بالعيب يمنع الاقالة وقد مناعن أيضا أن الرد بالعيب يمنع فى المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفى المنفصلة المتولدة لو بعد القبض فقط ويوافقه ما فى الخساس والعشرين من جامع الفصولين أن الرد بالعيب يمنع لو الزيادة متصلة لم تتولد انصافا كصبيغ وبناء والمنفصلة المتولدة كولد وغر وارس وعقر تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ والمنفصلة التى لم تتولد ككسب وغله لا تمنع الرد والفسخ بسائر اسبابه اه (تنبيه) قال فى الحاوى تقايلا البيع فى الثوب بعد ما قطعه المشتري وخاطمه قصا وفى الحديد بعدما اتخذ سيفلا تصح الاقالة كن اشترى غزلا ففسخه أو حنطة فطعنها وهذا اذا تقايلا على أن يكون الثوب للبائع والخياطة للمشتري يعنى يقال للمشتري اقتن الخياطة وسلم الثوب لمبايعه من ضرر المشتري فلورضى يكون الخياطة للبائع بأن يسل الثوب اليه كذلك نقول تصح اه وفى حاشية الخير الرمل على الفصولين وقد سئلت فى مبيع استغله المشتري هل تصح الاقالة فيه فأجبت بقولى نعم وتطبت القلة له والقلة اسم للزيادة المنفصلة كأن جرة الدار وكسب العبد فلا يخالف ما فى الخلاصة من قوله رجل باع آخر كراما فسله اليه فأكل زبله يعنى غرته سنة ثم تقايلا لا تصح وكذا اذا اهلك الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استهلكها الاجنبى اه (قوله ونصح بمثل الثمن الاول) حتى لو كان الثمن عشرة دنانير فدفع اليه دراهم ثم تقايلا وقد رخصت الدنانير بروج

وفيما إذا غرّه البائع سيرا نهر
بجنا فلو فاحشاه الرد كما سيحى
وحكمها انها (فسخ فى حق

المتعاقدين فيما هو من موجبات
البيع الجيم أى أحكام (العقد)
أما لو وجب بشرط زائد كانت يباعا
جديدا فى حقهما أيضا كأن شرى
بدينه المؤجل عينا ثم تقايلا لم يعد
الاجل فيه بدينه حالا كأنه باعه
منه ولورده بخيار بقضاء عاد
الاجل لانه فسخ ولو كان به كفضل
لم تعد الكفالة فيها خاتمة ثم ذكر
لكونها فسخا فروعا (رد) الاول
انها (تبطل بعد ولادة المبيعة)
لتعذر الفسخ بالزيادة المنفصلة بعد
القبض حق للشرع لا قبله سلطانا
ابن ملك (و) الثانى (تصح بمثل
الثلث الاول)

بالدنانير لا بما دفع وكذا الوردة بعيب وكذا في الأجرة لو فسخت ولو عقد بدراهم فكسدت ثم تقابل رد الكاسد
 كذا في الفتح **نهر (قوله وبالسكوت عنه)** المراد أن الواجب هو الثمن الأول سواء سماه أو لا قال في الفتح
 والاصل في لزوم الثمن أن الأقاله فسخ في حق المتعاقدين وحقيقة الفسخ ليس الرفع الأول كأن لم يكن فيثبت
 الحال الأول وثبوته يرجوع عين الثمن إلى مالكة كأن لم يدخل في الوجود غيره وهذا يستلزم تعيين الأول ونفي
 غيره من الزيادة والنقص وخلاف الجنس اهـ **(قوله ويرد مثل المشروط الخ)** ذكر هذا هنا غير مناسب
 لأنه ليس من فروع كونهما فسخا بل من فروع كونهما بيعا ولا ذكره الزيلعي وغيره في محتررات قوله فيما هو
 من موجبات العقد فقال وكذا لو قبض أردى من الثمن الأول أو أوجد منه يجب رد مثل المشروط في البيع
 الأول كأنه باعه من البائع بمثل الثمن الأول وقال الفقيه أبو جعفر عليه رد مثل المقبوض لأنه لو وجب عليه
 رد مثل المشروط للزمه زيادة ضرر بسبب تبرعه ولو كان الفسخ بخيار رؤية أو شرط أو بعيب بقضاء يجب رد
 المقبوض اجماعا لأنه فسخ من كل وجه اهـ ومثله في المنع فافهم **(قوله ولو تقابلا الخ)** قد ساء اتفاق النهر
(قوله لم تجزأ قالته) مراعاة للوقف والصغير منع وينبغي أن تجوز على نفسه في مسألة البيع كما قدمناه **(قوله)**
 وان شرط غير جنسه متعلق بما قبل الاستثناء فكان ينبغي تقديمه عليه اهـ ح **(قوله أو أكثر منه)** أي
 من الثمن الأول أو من الجنس **(قوله أو أجله)** بأن كان الثمن حالا فأجله المشتري عند الأقاله فإن التأجيل
 يبطل ونصح الأقاله وان تقابلا ثم أجله ينبغي أن لا يصبح الأجل عند أبي حنيفة فإن الشرط اللاحق بعد العقد
 يلتحق بأصل العقد عنده كذا في الفقيه بجر لكن نفذ في البيع الفاسد أنه لا يصبح البيع إلى قدوم الحاج
 والحصاد والدياس ولو باع مطلقا ثم أجل الياسم التأجيل وقد ساء أيضا تصحيح عدم التحاق الشرط بالفاسد
(قوله الامع تعيبه) أي تعيب المبيع عند المشتري فإنها تصح بالاقبل وصار المحطوط بازا نقصان العيب
 قهستاني **(قوله لا يزيد ولا ينقص)** فلو كان أزيد أو أنقص هل يرجع بكل الثمن أو ينقص بقدر العيب ويرجع
 بما بقي فليراجع ط قلت الظاهر الثاني لأن الأقاله عند التعيب جائزة بالاقبل والمراد نفي الزيادة والنقصان عن
 مقدار العيب فصار الباقي بمنزلة أصل الثمن فتغور الزيادة والنقصان فقط ويرجع بما بقي والله أعلم **(تنبيه)** علم
 من كلامهم أنه لو زال العيب فأقال على أقل من الأول لا يلزم الا الأول بقي لو زال بعد الأقاله هل يرجع المشتري
 على البائع بنقصان العيب الذي أسقطه من الثمن الأول مقتضى كونها فسخا في حقهما أنه يرجع وتطيره
 ما قدمناه في أوائل باب خيار العيب لو صالحه عن العيب ثم زال رجوع البائع تأمل وفي التارخانية تعيبت
 الجارية بيد المشتري بفعله أو بأية مما يوجب تقايلا ولم يعلم البائع بالعيب وقت الأقاله ان شاء أمعنى الأقاله
 وان شاء رد وان علم به لا خيار له اهـ قال الخياط الرملي في حواشي المنع بعد نقله أقول فلو تعدد الردت بهلاك
 المبيع هل يرجع بنقصان العيب بمقتضى جعلها بيعا جديدا أم لا لأنها فسخ في حقهما الظاهر الثاني اهـ وهذا
 يؤيد ما قلنا **(قوله قبل الخ)** نقل في البحر عن البناية عن تاج الشريعة ولم يعبر عنه بقيل ولعل الشارح
 أشار إلى ضعفه لمخالفته إطلاق ما في الزيلعي والفتح من نفي الزيادة والنقصان مع أن وجه هذا القول ظاهر لأن
 المراد بما يغاب فيه ما يدخل تحت تقويم المقومين فلو كان المبيع فو باحدث فيه عيب بعضهم يقول ينتقصه
 عشرة وبعضهم أحد عشر فهذا الدرهم يغاب فيه نعم لو اتفق المقومون على نفي خاص تعين نفي الزيادة تأمل
(قوله لا يفسد بالشرط الفاسد) كشرط غير الجنس أو الأكثر أو الأقل كما علمت **(قوله وان لم يصح تعليقها به)**
 مثل له في البحر بما قدمناه عن البرازية من قول المشتري للبائع ان وجدت مشتريا بأزيد فبعضه منه **(قوله كما)**
 سيجي) أي قبيل باب الصرف اهـ ح **(قوله والرابع الخ)** صورته باع زيد من عمرو شيئا منقول لا كتب
 وقبضه ثم تقابلا ثم باعه زيد ثانيا من عمرو قبل قبضه منه جاز البيع لأن الأقاله فسخ في حقهما فقد عاد إلى البائع
 ملكه السابق فلم يكن باععا ما شره قبل قبضه **(قوله ولو كان)** أي عقد المقايلة **(قوله لبطل)** أي فسد
 وبه عبر المصنف ووجهه انه باع المنقول قبل قبضه ط **(قوله كبعضه من غير المشتري)** أي كالبوابعه البائع
 المذكور من غير المشتري قبل قبضه من المشتري فيفسد البيع لكون الأقاله بيعا جديدا في حق ثالث فصار باععا
 ما شره قبل قبضه بخلاف ما إذا باعه من المشتري لما علمت **(قوله جاز قبض المكيل والموزون)** المراد جواز
 التصرف به ببيع أو اكل بلا إعادة كيلاه وزنه ولو كانت الأقاله بيعا لم يجز ذلك كما سياتي في باب وقوله

وبالسكوت عنه) ويرد مثل
 المشروط ولو المقبوض أجود
 أو أرد أو لو تقابلا وقد كسدت رد
 الكاسد (الاذا باع المتولى
 أو الوصي للوقف أو للصغير شيئا
 بأكثر من قيمته أو اشتري شيئا بأقل
 منها) للوقف أو للصغير لم تجزأ قالته
 ولو بمثل الثمن الأول وكذا
 المأذون كما مر (وان) وصليته
 (شرط غير جنسه أو أكثر منه أو)
 أجله وكذا في (الأقل الامع
 تعيبه) فتكون فسخا بالاقبل لو
 بقدر العيب لا يزيد ولا ينقص قيل
 لا بقدر ما يتغاب الناس فيه
 (و) الثالث (لا يفسد بالشرط)
 الفاسد (وان لم يصح تعليقها به)
 كما سيجي (و) الرابع (جاز للبائع
 بيع المبيع منه) ثانيا بعد ها
 (قبل قبضه) ولو كان بيعا في حقهما
 لبطل كبعضه من غير المشتري عمي
 (و) الخامس (جاز قبض المكيل
 والموزون منه) بعدها (بلا إعادة
 كيلاه وزنه و) السادس (جارهبة
 المبيع منه بعد الأقاله)

منه أى من المشتري متعلق قبض (قوله قبل القبض) متعلق بهبة وفائدته انه لو كانت الاقالة بيعا انفسخ لان البيع ينفسخ بهبة المبيع للبائع قبل القبض كما في الجرواذا انفسخ لم تصح الهبة (قوله يبيع في حق ثالث) انما كانت عنده فخصا في حقهما لانها تنبى عن الفسخ والرفع ويبيعا في حق الثالث ضرورة انه ثبت به مثل حكم البيع وهو الملاك لا مقتضى الصيغة فحمل عليه لعدم ولايتهما على غيرهما كما في الزيلعي وتوضيحه في الشربلاية عن الجوهرية (قوله بلفظ الاقالة) أى صريحا وضمنا لانها قد تكون بالتعاطى كما مر فالمراد الاحتراز عما لو كانت بلفظ فسخ ونحوه أو بيع (قوله في غير العقار) أى في المنقول لانه لا يجوز بيعه قبل قبضه أما في العقار فهي بيع مطلقا لجواز بيعه قبل قبضه وما ذكره الشارع من كونها يبيعا بعد القبض فخصا قبله هو ما جزم به الزيلعي وذكر في الجبر عن البدائع أن هذا رواية عن أبي حنيفة قال وظاهره ترجيح الاطلاق اه وبؤيده ما في الجوهرية من انه لا خلاف بينهم انها يبيع في حق الغير سواء كانت قبل القبض أو بعده وجعله على العقار بعيد فليتأمل (قوله لم يجعل يبيعا تنافا) اعمالا لموضوعه اللغوي ط عن الدرر (قوله ولو بلفظ البيع) كما لو قال البائع له بعت ما اشتريت فقال بعت كان يبيعا بحر (قوله فبيع اجماعا) أى من أبي يوسف ومنهما فيجوز فيها حكم البيع حتى اذا دفع السلعة من غير بيان الثمن كان يبيعا فاسدا ط وكذا يفسد لو كان البيع منقولا قبل قبضه وما في ح من انها يبيع لو بعد القبض والافسخ لا يلزم بيع المنقول قبل قبضه فقهه أن هذا التفصيل في لفظ الاقالة والكلام في لفظ البيع قافهم ولا يرد ما قد مناه عن البرازية من أن المشتري لو قال للبائع بعت لنفسك فلويابح جاز وانفسخ الاول لان المراد بالبيع هنا أن يبيعه المشتري للبائع وفعما مرأذنه بالبيع لنفسه يقتضى تقدم الاقالة كما قد مناه (قوله وغمرته) أى ثمة كونها يبيعا في حق ثالث (قوله فلم الشفيع الشفعة) قيده لتظهر فائدة كونها يبيعا والاول لم يسل بأن أقال قبل أن يعلم الشفيع بالبيع فله الاخذ بالشفعة أيضا ان شاء بالبيع الاول وان شاء بالبيع الحاصل بالاقالة تاتل رمل (قوله قضى له بها) أى اذا طلبها عند علمه بالمقابلة (قوله والثاني لا يرد الخ) أى اذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقايلا ثم اطلع على عيب كان في يد البائع فأراد أن يردّه على البائع ليس له ذلك لانه يبيع في حقه فكانه اشتراه من المشتري بحر فالثالث هنا هو البائع الاول وهذه كافي الشربلاية حيلة للشراء بأقل مما باع قبل فقد غنمه (قوله لانه) أى الموهوب له لما تقابل مع المشتري منه صار كالمشتري من المشتري منه فكانه عاد اليه الموهوب بملك جديد وذلك مانع من رجوع الواهب في هبته فالثالث هنا هو الواهب (قوله والرابع المشتري الخ) صورته اشتري شيئا فقبضه قبل نقد الثمن فباعه من آخر ثم تقايلا وعاد الى المشتري ثم ان البائع اشتراه من المشتري بأقل من الثمن قبل النقد جاز ويجعل في حق البائع كأنه ملكه بسبب جديد فتح (قوله اذا رد بعيب بلا قضاء اقالة) أى والاقالة يبيع جديد في حق الفقير فيكون بالبيع الاول مستهلكا للعروض فتجب الزكاة ولو كانت الاقالة فسخا في حق الفقير لا ترفع البيع الاول وصار كأنه لم يبيع وقد هلكت العروض فلا تجب الزكاة اه ح وعن هذا قيد المصنف بكون العبد للخدمة اذ لو كان للتجارة لم يكن البيع استهلاكيا كذا اذا هلكت العروض بعد الرد لم تجب زكاتها وكذا قيد بكون الرد بغير قضاء لانه بالقضاء يكون فسخا في حق الكل فكانه لم يصدر بيع فلا تجب زكاتها ولا كذا بعد افاده ط بقى شيء وهو أن كون الاقالة يبيعا في حق ثالث شرطه كونها بلفظ الاقالة كما قد مناه والرد بلا قضاء ليس فيه لفظها والجواب أن هذا الرد اقالة حكم وليس المراد خصوص حروف الاقالة كما بينها عليه فيما مر قد بر (قوله التقابض في الصرف) لما مر من أن قبض بدليه شرط في صحته قال في الفتح لانه مستحق الشرع فكان يبيعا جديدا في حق الشرع (قوله ووجوب الاستبراء) أى اذا اشترى جارية وقبضها ثم تقايلا يبيع نزل هذا التقابل منزلة البيع في حق ثالث حتى لا يكون للبائع الاول وطوها الابعاد الاستبراء جوى عن ابن ملك (قوله لانه حق الله تعالى) علة للمألتين (قوله والاقالة بعد الاجارة والرهن) أى لو اشترى دارا فاجراها أو رهنها ثم تقايلا مع البائع ذكر في النهر أخذ من قولهم انها يبيع جديد في حق ثالث انها توقف على اجازة الميرتهن أو قبضه دينه وعلى اجازة المستأجر (قوله فالمرتهن ثالثهما) الاولى زيادة المستأجر (قوله فهي تسعة) يراد ما قد مناه في قوله أنما لو وجب بشرط زائد كانت يبيعا جديدا في حقهما أيضا الخ وقد مناه أن من فروع ذلك ما ذكره بعده من قوله ويرد مثل المشروط ولو لمقبوض أجود

قبيل القبض) ولو كان يبيعا في حقهما لما جاز كل ذلك (و) انما (هي يبيع في حق ثالث) أى لو بعد القبض بلفظ الاقالة فلو قبله فهي فسخ في حق الكل في غير العقار ولو بلفظ مفاضة أو متاركة أو تراد لم تجعل يبيعا تنافا ولو بلفظ البيع فبيع اجماعا وغمرته في مواضع (ف) الاول (لو كان المبيع عقارا) فلم الشفيع الشفعة ثم تقايلا لقضى له بها) لكونها يبيعا جديدا فكان الشفيع ثالثهما (و) الثاني (لا يرد البائع الثاني على الاول بميب علمه بعدها) لانه يبيع في حقه (و) الثالث (ليس الواهب الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من آخر ثم تقايلا) لانه كالمشتري من المشتري منه (و) الرابع (المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن جاز للبائع شراؤه منه بالأقل (و) الخامس (اذا اشترى بعروض التجارة عبدا للخدمة بعد ما حال عليها الحول ووجد به عيبا فردّه بغير قضاء واستردّ العروض فهلكت في يده لم تسقط الزكاة) قال الفقير ثالثهما اذا رد بعيب بلا قضاء اقالة ويزاد التقابض في الصرف ووجوب الاستبراء لانه حق الله تعالى قاله ثالثهما صدر الشريعة والاقالة بعد الاجارة والرهن فالمرتهن ثالثهما نهر فهي تسعة

أوردى (قوله ويمنع صحتها هلاك المبيع) لما مر أن من شرطها بقاء المبيع لانها رفع العقد والمبيع محل بيع وكذا هلاكه بعد الاقالة وقبل التسليم يظلها كما يأتي وقد مناعن الخلاصة أن ما يمنع الرذبالعيب يمنعها (قوله كباقي) تمثيل للهلاك حكماى لو أتى قبل الاقالة أو بعد هاولم يقدر على تسليمه (قوله ولو في بدل الصرف) لأن المعقود عليه الذى وجب لكل واحد منهما بذمة صاحبه وهذا باق نهر والاولى أن يقول ولو في بدل الصرف وكأنه نظر الى أن لفظ بدل نكرة مضافة قتم (قوله وهلاك بعضه) أى بعض المبيع كما يأتي تصويره في قوله شرى أرضا من روعة الخ (قوله اعتبارا للجزء بالكل) يعنى هلاك الكل كما منع في الكل فهلاك البعض يمنع في البهض وفيه اشارة الى انه لو فاقه في بعض المبيع وقبله صح وبه صرح في الحاوى سائحاى وقد مناعن اول الباب عبارة الحاوى (قوله وليس منه) أى من هلاك البعض فليس له أن ينقص شيئا من الثمن بخلافه ط (قوله في المقايضة) بالباء المشنة التنية وهى بيع عين بعين كأن تباع عبدا بجارية فهلاك العبد في بدائع الجارية ثم أقالا المبيع في الجارية وجب رد قيمة العبد ولا تبطل بهلاك أحدهما بعد وجودهما لأن كل واحد منهما مبيع فكان المبيع قائما وتماه في العناية (قوله وكذا في السلم) قال في البحر ثم اعلم انه لا يرد على اشتراط قيام المبيع لصحة الاقالة اقالة السلم قبل قبض المسلم فيه فانها صحيحة سواء كان رأس المال عينا أو دينا وسواء كان قائما في يد المسلم اليه او هالكالا لأن السلم فيه وان كان دينا حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه واذا صحت فان كان رأس المال عينا ردت وان كانت هالكه رد المثل ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا وكذا اقالته بعد قبض المسلم فيه ان كان قائما ويرد رب السلم عين المقبوض لكونه متعينا كذا في البدائع اه ح (قوله ولو هلكا) أى البدلان (قوله الا في الصرف) فهلاك بدله لا يبطل الاقالة لما مر أن المعقود عليه ما في ذمة كل من المتعاقدين (قوله تنقايلا فابق العبد) أراد به أن الهلاك كما يمنع ابتداء الاقالة يمنع بقاءها اه ح وبه صرح في النهر (قوله او هلك المبيع) أى حقيقة لأن الباقي هلاك لكنه حكمى والحاصل أن قول المصنف ويمنع صحتها هلاك المبيع لا يختص بكون الهلاك قبل الاقالة بل مثله ما اذا كان الهلاك حقيقة أو حكما بعد الاقالة قبل التسليم الى البائع ونص عبارة البرازية هلك المبيع بعد الاقالة قبل التسليم بطات اه ثم رأيت الرملى في حاشية البحر نقض هذه العبارة عن البرازية ونقلها أيضا بعينها عن مجمع الفتاوى وعن مجمع الرواية شرح القدرى عن شرح الطحاوى ثم قال ومثله في كثير من الكتب اه وبه سقط ما قبل ان هذه العبارة ليست في البرازية بل ذكرها في البحر بلا عز وبدون قوله قبل القبض اه فافهم (قوله برازية) عز واقوله تنقايلا الخ نبه به على انه ليس من مسائل المتون (قوله مشجرة) في القاموس أرض شجرة ومشجرة وشجرا كثيرة الشجر اه فهى بفتح الميم والجيم والراء كما يقال أرض مسبعة على وزن مرحلة كثيرة السباع كما في القاموس أيضا فافهم (قوله فقطعه) أى المشتري والضمير للشجر المعلوم من مشجرة ط (قوله من ارش الشجر واليد) في المصباح ارش الجراحة ديتها واصله الفساد ثم استعمل في نقصان الاعيان لانه فساد فيها اه فالمراد هنا بدل الفساد أى بدل نقصان المبيع فافهم (قوله فنية) عز واقوله وان اشترى الخ وقد نقل ذلك عنها في البحر ثم قال ورقم رقم آخر أن الاشجار لا تسلم للمشتري للبائع أخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش أى ارش البدقانه لم يدخل في البيع اصلا لا قصد اولانها اه قال الخبر الرملى وعليه فكل شيء موجود وقت البيع للبائع أخذ قيمته دخل ضمنه او قصدا وكل شيء لم يدخل اصلا لا قصد اولانها ليس للبائع أخذه وينبغى ترجيح هذا لما فيه من دفع الضرر عنه اه (قوله صحت في الارض بخصتها) الفرق بينه وبين الشجر أن الشجر يدخل في بيع الارض تبعاً بخلاف الزرع كما في البحر اه ح أى أن الزرع لا يدخل في بيع الارض الا اذا نص عليه فيكون بعض المبيع فله حصه من الثمن بخلاف الشجر وعلى النقل لا تخرج القنية لافرق بينهما (قوله ولو تنقايلا بعد ادراكه) أى في يد المشتري لم يجوز لأن العقد انما ورد على القصيل دون الحنطة بجرع القنية أى والحنطة زيادة منفصلة متولدة وهى مانعة كما قد مناه عن جامع القصولين (قوله ردها وأخذتها) أى له ذلك وقد مناعن ما يمنع الرد بالعيب يمنع الاقالة وقدّم المصنف في خيار العيب انه لو وطئ الجارية أو قبلها ومساها بشهوة ثم وجد عيبا لم يردّها مطلقاى ولو ثيبا (قوله وفيها وثبة الرد على البائع مطلقا) لانه عادلى مله فثبته رده عليه قال القاضى بديع الدين سواء تنقايلا بضرورة المبيع او بغيبته اه منخ وهذا معنى قوله مطلقا وان لم يذكر في عبارة القنية

(و) الاقالة (يمنع صحتها هلاك المبيع) ولو حكما كباقي (لا الثمن) ولو في بدل الصرف (وهلاك بعضه يمنع) الاقالة (بقدره) اعتبارا للجزء بالكل وليس منه ما لو شرى صابونا نجف فتقايلا لبقاء كل المبيع فنج (واذا هلك احد البدلين في المقايضة) وكذا في السلم (صحت) الاقالة (في الباقي منها وعلى المشتري قيمة الهالك أن قيميا ومثله ان مثليا ولو هلكا بطلت) الا في الصرف (تنقايلا فابق العبد من يد المشتري ويجز عن تسليمه او هلك المبيع بعد هاقبل القبض بطلت) برازية (واشترى أرضا مشجرة فقطعه أو عبدا فقطعت يده وأخذ أرضها ثم تنقايلا صحت وزمته جميع الثمن ولا شيء لبائعه من ارش الشجر والبدان عانا به) بقطع اليد والشجر (وقت الاقالة وان غير عالم خبرين الاخذ بجميعه منه او الترك) فنية وفيها شرى أرضا من روعة ثم حصده ثم تنقايلا صحت في الارض بخصتها ولو تنقايلا بعد ادراكه لم يجوز وفيها تنقايلا ثم علم أن المشتري كان وطئ المبيعة ردها وأخذ منها او فيها وثبة الرد على البائع مطلقا (ونصح اقالة الاقالة ولو تنقايلا المبيع ثم تنقايلاها) أى الاقالة (ارتفعت وعاد) البيع

فسقط ما قبل ان الصواب اسقاطه فافهم (قوله الاقالة السلم) اى قبل قبض المسلم فيه فلو بعده صحت كما تعرفه
 (قوله لكون المسلم فيه ديناسقط) اى بالاقالة فلو انفسخت الاقالة لكان حكم انفساخها عودا للمسلم فيه
 والاسقاط لا يحتمل العود بخلاف الاقالة في البيع لانه عين فامكن عوده الى ملك المشتري بحر من باب السلم
 (قوله رأس المال) اى مال السلم (قوله كهو قبلها) اى حكمه بعدها حكمه قبيلها وفيه ادخال الكاف على
 ضمير الرفع المنفصل وهو مختص بالضرورة وكذا قوله كقبيلها فيه أن الظروف التى تقع غايات لا تجزى الابن حوى
 (قوله فلا يتصرف فيه) اى بخويع وشركة قبل قبضه فلا يجوز لب السلم شراء نبي من المسلم اليه رأس المال
 بعد الاقالة قبل قبضه اى قبل قبض رب السلم رأس المال من المسلم اليه وهذا فى السلم الصحيح فلو فاسد اجاز
 الاستبدال كما رويون كما ذكره الشارح فى بابيه وفيه كلام سابقى هنالك (قوله الا فى مسألتين) استثناء من
 قوله كهو قبلها (قوله لو اختلف فيه) اى فى رأس المال بعدها اى بعد الاقالة يعنى وقبل تسليم المسلم فيه لمسلم
 سلم البصر عن الذخيرة لو تقابلا بعد مسلم اليه المسلم فيه ثم اختلفا فى رأس المال تحالفان المسلم فيه عين قائمة
 و ليس بدين فالاقالة هنا تحتمل الفسخ قصدا اه وهذا صريح فى أن اقالة الاقالة فى السلم جائزة لو بعد قبض
 المسلم فيه (قوله فلا تحالف) بل القول فيه قول المسلم اليه ذخيرة بخلاف ما قبلها ط عن أبي السعدي قال ح
 لأن التحالف باعتبار أن اختلفا فى رأس المال اختلفا فى نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة (قوله ولو تفرقا
 قبل قبضه) اى قبض رأس مال السلم بعد الاقالة جاز لأن قبضه شرط حال بقاء العقد لا بعد اقالته (قوله الا فى
 الصرف) استثناء منقطع اه ح لأن اصل الكلام فى رأس المال فالاولى أن يقول بخلاف الصرف فإن
 الحاصل أن رأس المال فى السلم بعد الاقالة لا يجوز الاستبدال به ولا يجب قبضه فى مجلسها وبديل الصرف بالعكس
 فان قبضه فى مجلس الاقالة شرط لصحتها ويجوز الاستبدال به قال فى البصر من السلم ووجه الفرق أن القبض فى
 مجلس العقد فى البدلين ما شرط لعينه بل للتعين وهو أن يصير البديل معينا بالقبض صيانة عن الاقتراق عن دين
 بدين ولا حاجة الى التعيين فى مجلس الاقالة فى السلم لانه لا يجوز استبداله فتعود اليه عينه فلا تقع الحاجة الى
 التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف الصرف لأن التعيين لا يحصل
 الا بالقبض لأن استبداله جائز فلا بد من شرط القبض فى مجلس التعيين اه وحاصله أن السلم لما لم يجز
 الاستبدال به قبل قبضه لم يلزم قبضه فى مجلس الاقالة لأن التعيين موجود بخلاف الصرف فانه لما جاز استبداله
 لم يلزم قبضه ليحصل التعيين (قوله اختلف المتبايعان الخ) كان الاولى ذكر هذه المسألة فى باب البيع الفساد
 ولكن مناسبتنا هذا ذكر المسألة المستثناة (قوله فالقول لم تدعى البطلان) لأن انعقاد البيع حادث والاصل عدمه
 اه ح فهو منكر لاصل العقد (قوله لم تدعى الصحة) لانهم لما اتفقا على العقد كان الطاهر من اقدامهما عليه
 صحته اه ح ولأن مدعى الفساد يدعى حق الفسخ وخصمه يشكر ذلك والقول للمعكرو ط ولور هنا فالسنة بينة
 الفساد وهذا هو ادعى الفساد بشرط فاسد او اجل فاسد باتفاق الروايات وان كان معنى فى صلب العقد بأن ادعى
 انه اشتراه بألف درهم وبرطل خمر والاخر يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة فى ظاهر الرواية
 القول لم تدعى الصحة أيضا والبينة بنى الاستركاى الوجه الاول وفى رواية القول لم تدعى الفساد خاتمة ولم يذكر
 هنالك ما لو اختلفا فى انه تجب أو جازا واختلفا فى أنه بات أو فاء لانه سبذ كذا فى آخر باب الصرف (قوله قلت
 الا فى مسألة) الاستثناء من صاحب الاشياء وعزافها المسألة الى الفتح (قوله وادعى البائع الاقالة) اى به كما
 فى الفتح والطاهر أن الضمير به عائدا الى الاقل المذكور لالى الثمن فصوره المسألة اشترى زيد من عمرو ثوبا بألف
 ثم رد زيد الثوب اليه قبل نقد الثمن وادعى انه باعه منه قبل النقد بتسعين وفسد البيع بذلك وادعى البائع انه رده
 اليه على وجه الاقالة بالتسعين فالقول لزيد المشتري اى مع يمينه فى انكار الاقالة كما فى الفتح ووجهه كما قال
 الجوى أن دعوى الاقالة تستلزم دعوى صحة البيع لانها لا تكون الا فى الصحيح اه قلت لكن تقدم انها تجب
 فى عقد مكروه وفساد مع ما فيه من الكلام ويظهر لى أن وجهه هو أن المشتري لما ادعى بيعه بالتسعين لم يجب له
 غيرها ومدعى الاقالة يدعى أن الواجب المائة لأن الاقالة ان كانت بمانة فظاهر وان كانت بتسعين فلا نال تكون
 الا بثلث الثمن الاول وان شرط أقل منه كما مر فقد صار مقرر للمشتري بالعشرة والمشتري يكذب به فلغا كلام مدعى
 الاقالة تأمل (قوله ولو بعكسه) بأن ادعى زيد المشتري الاقالة وادعى عمرو البائع انه اشتراه من المشتري

(الاقالة السلم) فانها لا تقبل الاقالة
 لكون المسلم فيه ديناسقط والساقط
 لا يعود أشباه وفيها رأس المال
 بعد الاقالة كهو قبلها فلا يتصرف
 فيه بعدها كقبيلها الا فى مسألتين
 لو اختلفا فيه بعدها فلا تحالف
 ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا فى
 الصرف وفيها اختلف المتبايعان
 فى الصحة والبطلان فالقول لم تدعى
 البطلان وفى الصحة والفساد لم تدعى
 الصحة قلت الا فى مسألة انه ادعى
 المشتري بيعه من باعه بأقل من
 الثمن قبل النقد وادعى البائع
 الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه
 الفساد ولو بعكسه

مطلب
 فى اختلافهما فى الصحة والفساد
 اوفى الصحة والبطلان

بتعين (قوله تعالفا) وجهه ان المشتري بدعواه الاقالة يتدعى أن الثمن الذي يستحقه بالرد مائة والبائع بدعواه الشراء بالتدعين يتدعى أن الثمن الواجب رده للمشتري تسعون فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري بمنزلة اختلافهما في قدر الثمن الموجب لتعالف بالنص والاقالة التي هي الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة في البيع الاول وهي غير الحسن التي هي الثمن في البيع الثاني أفاده الجوى قلت وفيه أن الكلام فيما قبل نقد المشتري الثمن وأيضا مسألة التعالف عند اختلاف المتبايعين ورد به النص على خلاف القياس فكيف يقاس عليه ما غيرهما مع عدم القائل والذي يظهر لي أن المسألة مفترقة على قول أبي يوسف أن الاقالة بيع لا يفسخ وحينئذ قد توافقت على البيع الحادث لكن المشتري يدعيه بوجه الاقالة والواجب فيها مائة والبائع يدعيه بالبيع بالاقال وذلك اختلاف في الثمن في عقد حادث والله اعلم فافهم (قوله بشرط قيام المبيع الخ) هذا شرط التعالف مطلقا قال في الاشباه بشرط قيام المبيع عند الاختلاف في التعالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في الهداية اه فانه اذا استهلكه غير المشتري تكون قيمة العين قائمة مقامها وما اذا استهلكه المشتري في يد البائع نزل قابضا وامتنعت الاقالة وكذا اذا استهلكه أحد في يده لفقد شرط الصحة وهو بقاء المبيع ومحل عدم التعالف عندهلاك المبيع اذا كان الثمن ديناً ما اذا كان عيناً بأن كان العقد مقايضة وهلاك أحد العوضين فانهما يتعالفان من غير خلاف لان المبيع في أحد الجانبين قائم ويرد مثل الهالك أو قيمته والمصير الى التعالف فرع العجز عن اثبات الزيادة بالينة وتماه في حاشية الاشباه لابي السعود ط (قوله نزله) بضم النون والزاى والمراد ثمرته اه ح (قوله لم تصح) تمام عبارة الخلاصة وكذا اذا هلكت الزيادة المتصلة او المنفصلة او استهلكها أجنبي اه اقول ينبغي تقييد المسألة بما اذا حدثت هذه الزيادة بعد القبض أم قبله فلا تمنع الاقالة كما في الرد بالعيب تأمل وفي التارخانية ولو اشترى أرضاً فباعها فخل فأكل الغر ثم تقايلوا قالوا انه تصح الاقالة ومعناه على قيمته الا أن يرضى البائع أن يأخذها كذلك اه وعلى المخرج وبما ذكره من التقييد يدفع ما توهم من منافاة ما في الخلاصة لما روي من أن هلاك بعضه يمنع الاقالة بقدره وبما روي في قوله شري أرضاً ضرر روعة الخ ومثله مسألة التارخانية المذكورة ويؤيده ما قدمناه من أن الزيادة المنفصلة المتولدة تمنع لو بعد القبض والله سبحانه أعلم

* (باب المراجعة والتولية) *

تعالفا بشرط قيام المبيع الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري ورأيت معزاة لاصلة باع كرمه واسمه فأكل مشربه نزله سنة ثم تقايلوا لم تصح

* (باب المراجعة والتولية) *

لما بين الثمن شرع في الثمن ولم يذكر المساومة والوضيعة لظهورهما (المراجعة) مصدر راجع وشيوعا (بيع ماملuke)

وجه تقديم الاقالة عليهما أن الاقالة بمنزلة المفرد من المركب لانها انما تكون مع البائع بخلاف التولية والمراجعة فانهما أعظم من كونهما مع البائع وغيره ط وأيضا فالاقالة متعلقة بالمبيع لا بالثمن ولذا كان من شروطها قيام المبيع والتولية والمراجعة متعلقان أصالة بالثمن والاصل هو المبيع (قوله لما بين الثمن الخ) قال في الغاية لما فرغ من بيان أنواع البيوع اللازمة وغير اللازمة كالبيع بشرط الخيار وكانت هي بالنظر الى جانب المبيع شرع في بيان أنواعها بالنظر الى جانب الثمن كالمراجعة والتولية والربا والعرف وتقدم الاول على الثاني لاصالة المبيع دون الثمن اه ط عن الشايجي (قوله ولم يذكر المساومة) هي البيع بأي ثمن كان من غير نظر الى الثمن الاول وهي المعتادة (قوله والوضيعة) هي البيع بمثل الثمن الاول مع نقصان يسير اتقاني وفي البحر هي البيع بأقل من الاول وقد منّا قول البيوع عن البحر خامسا وهو الاشتراك أي أن يشترك غيره فيما اشترى أي بأن يبيعه نصفه مثلا لكنه غير خارج عن الاربعة (قوله وشرعا يبيع ماملuke بمقام عليه وبفضل) عدل عن قول الكثر هو يبيع بثمن سابق لما أورد عليه من أنه غير مطرد ولا منعكس أي غير مانع ولا جامع أما الاول فلا من شري دنانير بالدرهم لا يجوز له بيعها امر ابجة وكذا من اشترى شيئا بثمن نسبته لا يجوز له أن يبيع عليه مع صدق التعريف عليهما وأما الثاني فلا أن المغصوب الا بقاء اذا عاد بعد القضاء بالقيمة على الغاصب جاز يبيع الغاصب له مراجعة بأن يقول قام على بكذا ولا يصدق التعريف عليه لعدم الثمن وكذا الورقم في الثوب مقدارا ولو ازيد من الثمن الاول ثم راجعه عليه جاز كما سبق في بيانه عند ذكر الشارح له وهكذا لو ملكه بهبة او ارث او وصية وقومه قيمة ثم راجعه على تلك القيمة ولا يصدق التعريف عليه ما لكن اجيب عن مسألة الدنانير بأن الثمن المطلق يفيد أن مقابله مبيع متعين ولذا قال الشارح من العروض ويأتي بيانه وعن مسألة الاجل بأن الثمن

مقابل بشئين اى بالمبيع وبالاجل فلم يصدق في احدهما انه بمن سابق وقول الجعرا نه لا يرد لجوازها اذا بين
 أنه اشتراه نسبته رده في النهر بأن الجواز اذا بين لا يختص بذلك بل هو في كل ما لا تجوز فيه المراجعة كما لو اشترى
 من اصوله او فروعه جاز اذا بين كما سيأتى وعن مسائل العكس بأن المراد بالثمن ما قام عليه بلا خيانة وتماه في
 النهر فكان الاولى قول المصنف تعالى الدرر بيع ما ملكه الخ لعدم احتياجه الى تحرير المراد ولانه لا يدخل فيه
 مسألة الاجل لانه اذا لم يبين الاجل لم يصدق عليه أنه بيع ما ملكه بما قام عليه لما علمت (قوله من العروض)
 احتراز عما ذكرنا من أنه لو شري دنانير بدراهم لا يجوز له بيعها مراجعة كما في الزيلعي والبحر والنهر والفتح
 وعاله في الفتح بأن بدلي الصرف لا يعينان فلم تكن عين هذه الدنانير متميزة للثمن مبيعا اهـ لكن هذا
 وارد على تعريف المصنف اذ دلالة فيه عليه بخلاف تعريف الكثر وغيره فان قوله بالثمن السابق دليل على
 أن المراد بما ملكه المبيع المتعين لان كون مقابله ثمننا مطلقا يفيد أن ما ملكه بالضرورة مبيع مطلقا كما في الفتح
 وقول المصنف بما قام عليه ليس المراد به الثمن لما مر فلذا زاد الشارح قوله من العروض تنميته للتعريف (قوله
 ولو بهية الخ) نعميم لقوله ما ملكه أشار به الى دخول هذه المسائل فيه كما علمت (قوله فانه اذا ثمنه الخ)
 جواب اذا قوله جاز وعدل عن قول غيره وقومه قيمة ليشمل المثلى وحاصله أن ما وهب له ونحوه مما يملكه بعقد
 معاوضة اذا قدر ثمنه وضم اليه مؤنته مما يأتى بجوزله أن يبيعه مراجعة وهكذا اذا رقم على ثوب رقيا
 كما مر قال في الفتح وصورة المسألة أن يقول قيمته كذا اورقمه كذا فاراجحك على القيمة والرقم اهـ وظاهره انه
 لا يقول قام على به كذا وبه صرح في البحر في الرقم والظاهر أن الهبة ونحوها كذلك وحينئذ لا يدخل ذلك
 في كلام المصنف تأمل ويأتى تمامه هذا وقال ح ان قول الشارح فانه اذا ثمنه أخرج به بعض التعريف عن
 كونه تعريفًا وفسر الفضل بما يضمن فصار مجموع المتن مع الشرح عبارة المبسوط وهي عبارة مستقيمة في ذاتها
 لكن بقى تعريف المراجعة بيع ما ملكه فقط وهو تعريف فاسد لكونه غير مانع اهـ اى لان قوله بما قام عليه جزء
 التعريف وكذا قوله وبفضل فان مراده به فضل الرجح لتحقيق المراجعة والا كان العقد تولية وأما فضل المؤنة فانه
 يضم الى ما قام عليه لكن لما كانت عبارة المتن في نفسها تعريفًا تامًا اكتفى بها ولقد الاختصار أخذ بعضها
 وجعله بيانًا للتصوير مسألة الهبة ونحوها تأمل (قوله وان لم تكن من جنسه) اى وان لم تكن المؤنة المضمومة
 من جنس المبيع ط قلت والظاهر كون المراد من جنس الثمن بقرينة ما بعده تأمل (قوله ونحوه) اى
 كصباغ وطراز (قوله ثم باعه مراجعة) اى بزيادة ربح على تلك القيمة التى قوم بها الموهوب ونحوه مع ضم المؤنة
 اليه لان كلامه في ذلك بخلاف ما كان اشتراه بمن فانه يراجع على ثمنه لاعلى قيمته فافهم (قوله جعله واليا)
 فكان البائع جعل المشتري واليا فيما اشتراه نهر اى جعل له ولاية عليه وهذا ابتداء مناسبة المعنى الشرعى
 للمعنى القوي (قوله يبيعه بثمنه الاول) قد علمت أن المصنف عدل في تعريف المراجعة عن التعبير بالثمن
 الاول الى قوله بما قام عليه لدفع الاراد السابق فما فر منه اولا وقع فيه ثانيا فكان المناسب أن يقول والتولية يبيعه
 كذلك بلا فضل (قوله ولو حكا) ادخل به ما مر في قوله ولو بهية الخ فانه يوليه بقيته لكونه لم يملكه بمن (قوله
 يعنى بقيته) تفسير للثمن الحكيم لا نقوله بثمنه كما لا يخفى ح (قوله وعبر عنها به) اى بالثمن حيث أراد به ما يرم
 القيمة حتى صار عبارة عنه وعننا فافهم (قوله لانه الغالب) اى الغالب فيما يملكه الانسان انه يكون بمن
 سابق (قوله كون العوض) اى السكائن في العقد الاول اهـ ح وهو ما ملك به المبيع نهر (تنبيه)
 استفيد من التعريف أن الاعتبار ما وقع عليه العقد الاول دون ما وقع عوضا عنه فلو اشترى بعشرة دراهم فدفع
 عنها دينار أو ثوبًا بقيته عشرة أو أقل أو أكثر فرأس المال العشرة لا الدينار والثوب لان وجوبه بعقد آخر وهو
 الاستبدال فتح ولو كان المبيع مثلاً فراجع على بعضه كقفيز من قفيزين جاز لعدم التفاوت بخلاف القبي وتنام
 تعريفه في شرح الجمع وفي المحط لو كان ثوبًا ونحوه لا يبيع جزءًا منه معينا لانقسامه باعتبار القيمة وان باع جزءًا
 شائعًا جاز وقبل يفسد بجزء (قوله مثلاً) كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعديد المتقارب أما اذا
 لم يكن له مثل بأن اشترى ثوبًا بعقد مقايضة مثلاً فراجع اولاه اياه كان يبيعه بقيته عبد صفته كذا وبقيته عبد استاء
 وهي مجهولة فتح ونهر (قوله أو قيمًا مملوكًا للمشتري) صورته اشترى زيد من عمرو عبدًا بثوب ثم باع العبد
 من بكر بذلك الثوب مع ربح اولاه والمحال أن يكره ان كان قد ملك الثوب من عمرو وقبل شراء العبد أو اشترى

من العروض ولو بهية أو أوارث
 أو وصية أو غصب فانه اذا ثمنه
 (بما قام عليه وبفضل) مؤنة
 وان لم تكن من جنسه كأجر قصار
 ونحوه ثم باعه مراجعة على تلك
 القيمة جاز مبسوط (والتولية)
 مصدرولى غيره جعله واليا
 وشرعا (يبيعه بثمنه الاول) ولو حكا
 يعنى بقيته وعبر عنها به لانه الغالب
 (وشرط صحتها كون العوض
 مثلاً أو) قيمًا مملوكًا للمشتري

قوله ملك الثوب من عمرو والذي في
 عبارة ح من زيدهنا وفيما بعده
 وصوابه من عمرو كما قلنا اهـ منه

العبد بالثوب قبل أن يملكه من عمرو فاجازه بعده فلا شك أن الثوب بعد الاجازة صار مملوكا للبكر المشتري فيتناوله قول المتن او مملوكا للمشتري اهـ ح فهذه الصورة مستثناة مما لا مثل له (قوله وكون الربح شيا معلوما) تقدير لفظ الكون هو مقتضى نصب المصنف قوله معلوما ووقع في عبارة الجمع مرفوعا حيث قال ولا يصح ذلك حتى يكون العوض مثلا او مملوكا للمشتري والربح مثلي معلوم ومثله في الغرر وصرح في شرحه الدرر بأن الجملة حالية وكذا قال في البحر ان قوله اي الجمع والربح مثلي معلوم شرط في القيمي المملوك للمشتري كما لا يخفى اهـ وتبعه في المنع فقد ظهر أن هذا ليس شرطا مستقلا بل هو شرط للشرط الثاني لان معلومية الربح وان كانت شرطا في صحة البيع مطلقا لكنه امر ظاهر لا يحتاج الى التنبيه عليه لان جهالة مقتضى الى جهالة الثمن وانما المراد التنبيه على انه اذا كان الثمن الذي يملكه المبيع في العقد الاول قيميا لا يصح البيع مرا بجهة الا اذا كان ذلك الشيء مملوكا للمشتري والحال أن الربح معلوم ولهذا ذكر في الفتح اولاً أنه لا يصح كون الثمن قيميا ثم قال أما لو كان ما اشتراه به وصل الى من يبيعه منه فربحه عليه بربح معين كأن يقول أبيعك مرا بجهة على الثوب الذي يبيدك وربح درهم او كثر شعير او ربح هذا الثوب جازلانه يقدر على الوفاء بما التزمه من الثمن اهـ وأفاد أن الربح المعلوم أعظم من كونه مثليا أو قيميا كاتبه عليه الشارح بقوله ولو قيميا الخ فاغتم تحرير هذا المحل (قوله حتى لو باعه) تفريع على مفهوم قوله معلوما في مسألة كون القيمي مملوكا للمشتري يعني فلو كان الربح مجهولا في هذه الصورة لا يجوز حتى لو باعه الخ فافهم واعلم أن لفظ ده بفتح الدال وسكون الهاء اسم للعشرة بالفارسية ويزده بالياء المنة التحسية وسكون الزاي اسم أحد عشر بالفارسية كما نقله ح عن البناية وبيان هذا التفريع ما في البحر حيث قال وقيد الربح بكونه معلوما للاحتراز عما اذا باعه بربح ده يازده لانه باعه برأس المال وبيع بعض قيمته لانه ليس من ذوات الامثال كذا في الهداية ومعنى قوله ده يازده اي بربح مقدار درهم على عشرة دراهم فان كان الثمن الاول عشرين كان الربح بزيادة درهمين وان كان ثلاثين كان الربح ثلاثة دراهم فهذا يقتضي أن يكون الربح من جنس رأس المال لانه جعل الربح مثل عشر الثمن وعشر الشيء يكون من جنسه كذا في النهاية اهـ ما في البحر وحاصله انه اذا كان الثمن في العقد الاول قيميا كالعبد مثلا وكان مملوكا للمشتري فباع المالك المبيع من المشتري بذلك العبد وربح ده يازده لا يصح لانه يصير كأنه باعه المبيع بالعبد وبعشر قيمته فيكون الربح مجهولا لكون القيمة مجهولة لانها انما تدرك بالحزر والتخمين والشرط كون الربح معلوما كما مر بخلاف ما اذا كان الثمن مثليا والربح ده يازده فانه يصح قال في النهر ولو كان البدل مثليا فباعه به وبعشره اي عشر ذلك المثلي فان كان المشتري يعلم بجهة ذلك صح والا فان علم في المجلس خيرا والافسد اهـ وبه ظهر أن قول الشارح لم يجز أي فيما اذا كان الثمن قيميا كما تقررناه أولا وقوله الآن يعلم الخ اي فيما اذا كان مثليا لانه الذي يمكن علمه في المجلس فافهم (قوله أجز القصار) قيد بالاجرة لانه لو عمل هذه الاعمال بنفسه لا يضم شيئا منها وكذا لو تطوع بمتطوع بها أو باعارة نهر وسجى (قوله والصبيغ) هو بالفتح مصدر وبالكسر ما يصبغ به درر والظاهر هنا الفتح لقول الشارح بأي لون كان ط (قوله والقتل) هو ما يصنع باطراف الثياب بحر او ككتان من قتل الحبل أو قتل بجر (قوله وكسونه) بالنصب اي كسوة العبد المبيع قال في الفتح ولا يضم ثمن الجلال ولحموه ويضم الثياب في الرقبى اهـ تأمل (قوله وطعام المبيع بلاسرف) فلا يضم الزيادة ط عن حاشية الشارح قال في الفتح ويضم الثياب في الرقبى وطعامهم الا ما كان سرفا وزيادة ويضم علف الدواب الا ان يعود عليه شيء متولد منها كالباقيها ووصفها ومنه ما يسقط قدر ما نال ويضم ما زاد بخلاف ما اذا أجز الدابة أو العبد أو الدار فأخذ اجرة فانه يربح مع ضم ما أتفق عليه لان الغلة ليست متولدة من العين وكذا دجاجة أصاب من بيضها يحتسب بماله وبما أتفق ويضم الباقي اهـ (قوله وسقى الزرع) اي أجرته وكذا يقال فيما بعده ط (قوله وكسوها) في المصباح كسحت البيت كسحا من باب نفع كسسته ثم استعير لتقنية البئر والنهر وغيره فتقيل كسحته اذا نقبته وكسحت الشيء قطعه وأذهبته (قوله وكرى المسناة) في المصباح كرى النهر كرى من باب رمى حفرة حفره جديدة والمسناة حائط يبنى في وجه الارض ويسمى السدة اهـ وفهرها في المغرب بمائى السبل ليرت الماء وكان الشارح ضمن الكرى معنى الاصلاح تأمل (قوله هو الدال على مكان

(و) كون (الربح شيا معلوما) ولو قيميا مشارا اليه كهذا الثوب لا تنقأ الجهة حتى لو باعه بربح ده يازده اي العشرة بأحد عشر لم يجز الا أن يعلم بالثمن في المجلس فيضير شرح مجمع للعيني (ويضم) البائع الى رأس المال اجر القصار والصبيغ) بأي لون كان (والطراز) بالكسر علم الثوب (والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم واجرة الغسل والخيامة وكسونه) وطعام المبيع بلاسرف وسقى الزرع والكسرى وكسوها وكرى المسناة والانهار وغرس الاشجار وتخصيص الدار (واجرة السمسار) هو الدال على مكان السلعة وصاحبها (المشروطة في العقد) على ما جزم به في الدرر

المسألة (صاحبها) لا فرق لغة بين السمسار والدلال وقد فسرهما في القاموس بالمتوسط بين البائع والمشتري
وفرق بينهم ما للفقهاء فالسمسار هو ما ذكره المؤلف والدلال هو المصاحب للسلعة غالباً فأقدمسرى الدين عن بعض
المتأخرين ط وكأنه أراد بيع بعض المتأخرين صاحب التهرقانه قال وفي عرفنا الفرق بينهما هو أن السمسار الخ
(قوله ويرجى في البحر الاطلاق) حيث قال وأما جرة السمسار والدلال فقال الشارح الزيلعي "ان كانت مشروطة
في العقد تضم والا فالكراهة على عدم التضم" في الاول ولا تضم "جرة الدلال بالاجماع اه" وهو ناسخ فان اجرة
الاول تضم في ظاهر الرواية والتفصيل المذكور قوله وفي الدلال قيل لا تضم والمرجع العرف كذا في فتح
القدير اه (قوله وضابطه الخ) فان الصبيغ واخوانه يزيد في عين المبيع والحل والسوق يزيد في قيمته لانها
تختلف باختلاف المكان فتلقوا جرتها برأس المال درر لكن أورد أن السمسار لا يزيد في عين المبيع ولا في قيمته
وأوجب بأن له دخلاً في الاخذ بالاقول فيكون في معنى الزيادة في القيمة وقال في الفتح بعد ذكره الضابط المذكور
قال في الايضاح هذا المعنى ظاهر ولكن لا يتشبه في بعض المواضع والمعنى المعتمد عليه عادة التجار حتى يتم
المواضع كلها (قوله وكذا اذا قوم الموروث الخ) قال في الفتح لو ملكه بجهة أو وارث أو وصية وقومه قيمته
ثم باعه مراجعة على تلك القيمة يجوز وصورته أن يقول قيمته كذا أو رقه كذا فأراجحه على القيمة أو رقه ومعنى
الرقم أن يكتب على الثوب المشتري مقدار اسواء كان قدر الثمن أو ازيد ثم يراجعه عليه وهو اذا قال رقه كذا وهو
صادق لم يكن خائفاً من غبن المشتري فيه فمن قبل جهله اه قال في البحر وقيد في المحيط بما اذا كان عند البائع
أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن فأما اذا كان المشتري يعلم أن الرقم والثمن سواء فانه يكون خديعة وله الخيار اه
وفي البحر أوضاع النهاية في مسألة الرقم ولا يقول قام على بكذا ولا قيمته كذا ولا اشتريته بكذا فتحرزاً عن
الكذب اه وبه يظهر أن ما يفيد كلام الشارح من انه يقول قام على بكذا غير مراد بل يظهر لي انه لا يقول ذلك
في مسألة الهبة أيضاً لانه يوهم انه ملكه بهذه القيمة مع انه ملكه بلا عوض ففيه شبهة الكذب ويؤيده قول الفتح
وصورته أن يقول قيمته كذا الخ قد سترى بينه وبين مسألة الرقم في التصوير ثم ان قول الفتح وهو صادق ظاهره
اشتراط كون الرقم بمقدار القيمة فيما ناف ما تر عن النهاية وسيله على أن معناه انه لا رقه بعشرة ثم يبيعه بخاهل بالخط
على رقم احد عشر بعيدوا احسن الجواب يجعله على ما اذا كان المشتري يظن أن الرقم والقيمة سواء كما يشير اليه
ما تر عن المحيط فافهم (قوله وفيه ما فيه) فانه يفيد أنه لا يضم وان كان متعارفاً وهو خلاف ما يدل عليه
كلام المبسوط قال في الفتح وكذا أي لا يضم أجرت تعليم العبد صناعة أو قرأنا وعلمنا وشعر الان ثبوت
الزيادة لمعنى فيه أي في المتعلم وهو حذاقته فلم يكن ما أنفق على التعليم موجباً للزيادة في المأبأة ولا يخفى ما فيه
اذ لا شك في حصول الزيادة بالتعلم وانه مسبب عن التعليم عادة وكونه بمساعدة القابلية في المتعلم كقابلية الثوب
للاصبع لا يمنع نسبته الى التعليم فهو علة عادية والقابلية شرط وفي المبسوط لو كان في ضم المنفق في التعليم عرف
ظاهري يلحق برأس المال اه قلت فقد ظهر أن البحث ليس في العلة فقط بل فيها وفي الحكم فافهم (قوله
ولا نفقة نفسه) أي في سفره لكسوته وطعامه ومركبه ودهنه وغسل ثيابه ط عن حاشية الشلبي (قوله وجعل
الآبق) لانه نادر فلا يلحق بالسائق لانه لا عرف في النادر فتح (قوله وكأنه للعرف) اصل هذا صاحب
النهج حيث قال وقد مر أن اجرة المخزن تضم وكأنه للعرف والا فالحزن وبيت الحفظ سواء في عدم الزيادة في العين
اه ط (قوله هذا هو الاصل) أي ولو في نفقة نفسه كما يقتضيه العموم ط (قوله كما يفيد كلام
الكمال) حيث ذكر ما قدمناه عنه ثم قال أيضاً بعد أن عُدَّ جلة مما لا يضم كل هذا ما لم تجر عادة التجار اه
وقد علمت مما مر عن المبسوط أن المعبر هو العرف الظاهر لاخراج النادر يجعل الآبق لانه لا عرف في النادر
كما قدمناه آنفاً (قوله فان ظهر خيائته) أي البائع في مراجعة بأن ضم الى الثمن ما لا يجوز ضم كافي المحيط
أو أخبر بأنه اشتراه بعشرة وراجع على درهم فتبين انه اشتراه بتسعة نهر (قوله أو برهان الخ) وقيل لا تثبت
الاباقراره لانه في دعوى الخيانة متناقض والحق سماعها كدعوى العيب فتح (قوله اخذه بكل ثمنه الخ) أي
ولاحظ هنا بخلاف التولية وهذا عنده وقال ابو يوسف يحط فيها وقال محمد بخير فيها والمتون على قول الامام
وفي البحر عن السراج وبيان الخط في المراجعة على قول أبي يوسف اذا اشتراه بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر انه
اشتراه بخمسة فانه يحط قدر الخيانة من الاصل وهو الخمس وهو درهمان وما قبله من الربح وهو درهم فباخذ

ويرجى في البحر الاطلاق وضابطه
كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته
يضم درر واعتمد العيني وغيره
عادة التجار بالضم (وبقول قام
على بكذا ولا يقول اشتريته) لانه
كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه
أو باع برقه لو صادف في الرقم فتح
(لا يضم) (أجرنا طبيب) والمعلم
درر ولولاعلم والشعر وفيه ما فيه
ولذا عله في المبسوط بعدم العرف
(والدلالة والراعي) لا (نفقة
نفسه) ولا اجر عمل بنفسه
أو تطوع به متطوع (وجعل الآبق
وكرايت الحفظ) بخلاف اجرة
المخزن فانها تضم كما صرحوا به
وكانه للعرف والا فلا فرق يظهر
قد ير (وما يؤخذ في الطريق من
الظلم الا اذا جرت العادة بضمه) هذا
هو الاصل كما علمت فليكن المعول
عليه كما يفيد كلام الكمال (فان
ظهر خيائته في مراجعة باقراره
أو برهان) على ذلك (أو بتكوله)
عن العين (أخذه) المشتري
(بكل ثمنه أو رده) لفوات الرضى

الثوب بأثنى عشر درهما ١٥ (قوله وله الخط) أي لا غير بحر (قوله لتحقيق التولية) في نسخة بتأين وفي نسخة بناء واحدة على أنه فعل مضارع والتولية فاعله أو مصدر مضاف الى التولية وعلى كل فهو علة لقوله وله الخط قدر الخيانة في التولية ط قال ح يعني لو لم يحط في التولية تخرج عن كونها تولية لأنها تكون بأكثر من اثنى الأول بخلاف المراجعة فإنه لو لم يحط فيها بقيت مراجعة (قوله ولو هلك المبيع الخ) لم أو ما وهلك بعضه هل يمنع رد الباقي مقتضى قوله أو حدث به ما يمنع من الرد أنه الرد كالأكل بعض المثلث أو باعه ثم ظهر له فيه عيب أو اشترى عبدين أو ثوبين فباع أحدهما ثم رأى في الباقي عيبا له رد ما بقي بخلاف الثوب الواحد كما مر في خيار العيب تأمل (قوله لزمه جميع الثمن) في الروايات الظاهرة لأنه مجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط وفيه ما يلزمه تمام الثمن قبل الفسخ فكذا هنا وهو المنهون من قول محمد بخلاف خيار العيب لأن المستحق فيه جزء فاقب بطلان به فيسقط ما يقابله إذا عجز عن تسليمه وتماه في الفسخ وانظر ما سبذ كره الشارح عن أبي جعفر (تنبيه) قال في البحر وظاهر كلامهم أن خيار طهر والخيانة لا يورث فاذا مات المشتري فاطلع الوارث على خيانه بالطريق السابق فلا خيار له (قوله وقدمنا) أي في أوائل خيار العيب (قوله لو وجد المولى) بتشديد اللام المفتوحة اسم مفعول من التولية (قوله لم يرجع بالنقصان) لأنه بالرجوع يصير الثاني انقص من الأول وقضية التولية أن يكون مثل الأول بحر (قوله شراء ثانيا الخ) صورته اشترى بعشرة وباعه مراجعة بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فإنه يبيعه مراجعة بخمسة ويقول قام على بخمسة (قوله بجنس الثمن الأول) يأتي محترزه (قوله فان راجع الخ) ظاهر دليل الامام يقتضي أنه لا فرق بين بيعه مراجعة أو تولية والمتون كلها مقيدة بالمراجعة وظاهرها جواز التولية على الثمن الأخير والظاهر الأول كما لا يخفى بحر وبه جزم في النهر (قوله وان استغرق الربح ثمنه) كما لو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين مراجعة ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مراجعة أصلا وعندهم ارباح على عشرة في الفصلين بحر أي في الاستغراق وعدمه (قوله لم يراج) لأن شبهة حصول الربح بالعقد الثاني ناشئة لأنه أي الربح يتأكد به بعدما كان على شرف السقوط بالظهور وعلى عيب فبرده فيزول الربح عنه والشبهة كالحقيقة في بيع المراجعة احتياطا وقد بقوله لم يراج لأن له أن يبيعه مساومة نهر (قوله بحر) أي عن المحيط ومعنى كون قول الامام أو ثق أي أحوط لما عانت من أن الشبهة كالحقيقة هنا للتحرز عن الخيانة (قوله ولو بين ذلك) بأن يقول كنت بعته فربحت فيه عشرة ثم اشترته بعشرة وأنا أبيع به بربح كد على العشرة نهر (قوله أو باع بغير الجنس) بأن باعه بوصف أي غلام أو دابة أو عرض آخر ثم اشتراه بعشرة كان له أن يبيعه مراجعة على عشرة لأنه عاد إليه بما ليس من جنس الثمن الأول ولا يمكن طرده بالاعتبار القيمة ولا مدخل لها في المراجعة ولذا قلنا لو اشترى أشياء صفقة واحدة بثمن واحد ليس له أن يبيع بعضها مراجعة على حصته من الثمن كذا في الفسخ وأراد بالاشياء القيمات وتماه في النهر وقدمت (قوله أو تخلل ثالث) بأن اشترى من مشتري مشتريه لأن التأكد حصل بغيره درر (تنبيه) علم من التقيد بالشراء أنه لو وهب له ثوب فباعه بعشرة ثم اشتراه بعشرة يراج على العشرة ومن التقيد بالبيع بربح أنه لو أجر المبيع ولم يخله نقص يراج بلا بيان لأن الاجرة ليست من نفس المبيع ولأن أجزاءه فلم يكن حابسا لشيء منه أي بخلاف مالونال من صوفه أو سمته كما قد مناه وأنه لو حط عنه بآئنه كل الثمن يراج على ما اشترى بخلاف ما لو حط البعض لالتصاقه بالعقد دون حط الكل لا يكون بيعا بلا عن فصار تعليل كما مبتدأ كالمهبة وسبأني أن الزيادة تلحق فيراج على الأصل والزيادة وفي المحيط شراء ثم خرج عن ملكه ثم عاد ان عاد قديم ملكه كرجوع في هبة أو بخيار شرط أو رؤية أو عيب أو اقالة يراج بما اشترى لانفساخ العقد كأن لم يكن لان عاد بسبب جديد كهبة وارث وتماه في البحر (قوله أي جاز أن يراج) الاقعد في التعبير أي إذا أراد أن يراج سيد الخ وجب عليه أن يراج على ما اشترى العبد لأن المراجعة على ذلك واجبة لا جائزة ط وكأن الشارح نظر الى بيان صحته فغير بالحوالته للدرر فافهم (قوله من مكاتبه) أو مدره نهر (قوله فاعتبار هذا القيد) أي بالنظر الى مجرد عبارة المتن قال في النهر ثم كونه مديونا بما يحيط برقبته صرح به محمد في الجامع الصغير عن الامام ومن المشايخ من لم يقيد بالمحيط كالصدر الشهيد وبعه المصنف ونفس الأئمة في المبسوط لم يذكروا الدين أصلا قال في العناية والحق ذكره لأنه إذا لم يكن عليه دين لم يصح البيع والتحقيق أن ذكره وعدمه سواء بالنظر الى المراجعة لأنها إذا لم تجتمع الدين فمع

قوله لزمه جميع الثمن هكذا بخطه
والذي في النسخ لزمه بجميع الثمن

١٥

مطلب
خيار الخيانة في المراجعة لا يورث

(وله الخط) قدر الخيانة (في التولية)
لتحقق التولية (ولو هلك المبيع)
أو استهلكه في المراجعة (قبل رده)
أو حدث به ما يمنع منه (من الرد)
لزمه بجميع الثمن (المسمى) (وسقط)
خياره (وقد مناهه لو وجد المولى)
بالمبيع عيبا ثم حدث آخر لم يرجع
بالنقصان (شراء ثانيا) بجنس الثمن
الأول (بعد بيعه بربح فار راجع)
طرح ما راجع (قبل ذلك) (وان)
استغرق) الربح (ثمنه لم يراج)
خلافها هما وهو أرفق وقوله أو ثق
بحر ولو بين ذلك أو باع بغير الجنس
أو تخلل ثالث جاز اتفاقا ففتح
(راج) أي جاز أن يبيع مراجعة
لغيره (سيد شري من) مكاتبه
أو (مأذونه) ولو (المستغرق دينه)
(قبته) فاعتبار هذا القيد
لتحقيق الشراء بغير المديون بالأولى

قوله أي جاز أن يراج هكذا بخطه
والذي في نسخ الشارح التي يبدى
أي جاز أن يبيع مراجعة والمالك
واحد اه معجمه

قوله وعلمه هكذا بخطه وأعل
الاولى وعدمها الى صحة العقد كما
لا يخفى اه معصمه

مطلب
اشترى من شريكه سلعة

(على ماشرى المأذون كعكسه)
نضال للثمة وكذا كل من لا تقبل
شهادته كاصله وفرعه ولو بين ذلك
وابح على شراء نفسه ابن كمال
(ولو كان مضارباً) معه عشرة
(بالنصف) اشترى بها ثوباً وباعه
من رب المال بخمسة عشر (باع)
الثوب (مرا بجة رب المال بائناً
عشر ونصف) لأن نصف الربح
ملكه وكذا عكسه كاسيحي
في بابه وتحقيقه في النهر (براج)

عدمه اولى وأما بالنظر الى صحة العقد وعدمه فله فائدة والباب لم يعقد الا للمرا بجة فصنيع شمس الائمة أنفعد
اه (قوله على ماشرى المأذون) متعلق بقوله راجع وصورته كما في الكنز اشترى المأذون ثوباً بعشرة وباعه من
سبيده بخمسة عشر يبيعه على عشرة (قوله كعكسه) وهو ما اذا باع المولى للعبد (قوله نضال للثمة) لأن
الحاصل للعبد لم يخل عن حق المولى ولذا كان له أن يستبقى ما في يده ويقتضى دينه وكذا في كسب المكاتب وبصير
ذلك الحق له حقيقة بجزءه فصاوكا أنه باع واشترى ملك نفسه من نفسه فاعتبر عدم ما في حكم المرا بجة نضال للثمة
نهر (قوله كاصله وفرعه) وأحد الزوجين وأحد المتفاوضين عنده وخالفاه فيما عدا العبد والمكاتب بجر
(قوله ولو بين ذلك) اي بين أن أحدهما اشترا بعشرة ثم اشترا هو منه بخمسة عشر (تنبيه) في الفتح
اشترى من شريكه سلعة ليست من شركتهما راجع على ما اشترى ولا بين ولو من شركتهما يبيع نصيب شريكه على
شعانه في الشراء الثاني ونصيب نفسه على شعانه في الشراء الاقل لجواز كونها شريكة بالف من شركتهما
فاشتراهما منه بألف ومائتين فانه راجع على ألف ومائة لأن نصيب شريكه من الثمن سمانة ونصيب نفسه من الثمن
الاول خمسمائة فيبيعها على ذلك اه (قوله بالنصف) اي بنصف الربح له والباقي لرب المال وهو متعلق بقوله
مضارباً فكان الاوضح تقديمه على قوله معه عشرة كما قاله ح (قوله باع مرا بجة رب المال بائناً عشر ونصف)
هذا في خصوص هذا المثال صحيح والتفصيل ما ذكره في مضاربة البحر عن المحيط من أنه على أربعة أقسام
الاول أن لا يكون في قيمة المبيع ولا في الثمن فصل على رأس المال بأن كان رأس المال ألفاً فاشترى منها
المضارب عبداً بخمسمائة قيمته ألف وباعه من رب المال بألف فأن رب المال راجع على ما اشترى به المضارب
الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثمن فانه كالاقل الثالث أن يكون فيه ما فانه راجع على ما اشترى
به المضارب وحصة المضارب الرابع أن يكون الفضل في الثمن فقط وهو كالثالث اه ح ولا يخفى أن مثال
الشارح يحتمل كونه من الثالث والرابع لصدقه على كون قيمة الثوب عشرة كرأس المال او أكثر فلذا كان له
أن راجع على ما اشترى به المضارب وهو عشرة وعلى حصة المضارب من الربح وهو درهمان ونصف دون حصة
رب المال لأنها سملت له ولم يخرج عن ملكه ثم اعلم أن المصنف لم يسبق منه تمثيل المسألة بالشراء بالعشرة
والبيع بالخمسة عشر حتى يظهر قوله بائناً عشر ونصف وهذا وان وقع في عبارة الكنز كذلك لكنه صور
المسألة قبله في مسألة المأذون كما قد مناه ولذا أوضح الشارح عبارة المصنف في أثناء تقرير المتن بذكر المثال (قوله
وكذا عكسه) وهو ما اذا كان البائع رب المال وهذا أيضاً على أربعة أقسام قسمان لاراجع فيهما الاعلى
ما اشترى به رب المال وهما اذا كان لا فضل في الثمن وقيمة المبيع على رأس المال كما لو اشترى المضارب من رب
المال بألف المضاربة عبداً قيمته ألف وكان قد اشتراه رب المال بنصف ألف أو لا فضل في قيمة المبيع فقط بأن
اشترى رب المال عبداً بألف قيمته ألف وباعه من المضارب بألفين وقسمان راجع على ما اشترى به رب المال
وحصة المضارب وهما اذا كان فيه ما فضل بأن اشترى رب المال عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب
بألفين بعد ما عمل المضارب في ألف المضاربة ورجع فيها ألفاً فانه راجع على ألف وخمسمائة او كان في قيمة العبد
فقط بأن كان العبد يساوي ألفاً وخمسمائة فاشتراه رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب
على ألف ومائتين وخمسين كذا في البحر عن المحيط اه ح وبه ظهر أن قول الشارح وكذا عكسه أراد به
القسمين الآخرين (قوله كاسيحي في بابه) وهو باب المضارب يضارب ط (قوله وتحقيقه في النهر)
حاصله أنه ذكر في مضاربة الكنز تبعاً للهداية أنه لو اشترى المضارب من المالك بألف عبداً اشترا بنصفه راجع
بنصفه اه فاعتبر أقل الثمن وقال الزيلعي هناك ولو بالعكس اي بأن اشترى رب المال بألف من المضارب
عبداً اشترى بنصفه راجع بنصفه أيضاً فصورة العكس هناك مفروضة في شراء رب المال من المضارب وهي
مسألة المتون هنا فذكره الزيلعي هناك مخالف لما صرح به نفسه هنا من أنه يضم حصة المضارب وذكر
في السراج أنه يضم حصة المضارب في صورة الاصل وصورة العكس وقد وفق في البحر بين كلامي الزيلعي
بتوافق رده في النهر وقال ان ما في السراج مخالف لصريح الرواية المصريح بها في كتاب المضاربة وما ذكره الزيلعي
من أن رب المال لا يضم حصة المضارب محمول على رواية وذكر ح أن الجواب الحق ما في مضاربة البحر من
أن صورة العكس التي ذكرها الزيلعي هناك هي القسم الاول من كلام المحيط فلم يكن فيه مخالفة لما ذكره

مريدها (بلايان) اى من غير بيان (أنه اشتراه سليما) أما بيان نفس العيب فواجب (فتعيب عنده بالتعيب) بأقصة سماوية او بضع المبيع (ووطئ الثيب ولم يتقصها الوطئ) كقرض فأورق حرق فأرلثوب المشتري وقال ابو يوسف وزفر والثلاثة لابد من بيانه قال ابو الليث وبه تأخذ ورجه الكمال وأقره المصنف (و) رابع (ببيان بالتعيب) ولو بفعل غيره بغير أمره وان لم يأخذ الارش وقيد تأخذه في الهداية وغيرها اتفاقاً فتح (ووطئ البكر ككسره) ينشره ووطئه لصيرورة الاوصاف مقصودة بالانلاف ولذا قال ولم يتقصها الوطئ (اشتراه بألف نسيت وبيع بربح مائة بلايان خير المشتري فان تلف المبيع بتعيب أو تعيب (فهو) بالاجل (لزمه كل الثمن حالا وكذا) حكم (التولية)

قوله كتكسر الخ هكذا بخطه من غير ضمير والذي في نسخ الشارح كتكسره بالضمير وهو الانسب بقوله اى تكسر الثوب اه صححه

قوله لزم كل الثمن الخ كذا بخطه بدون ضمير الذى في النسخ لزمه بالضمير فليزر اه صححه

في المراجعة أنه بضم حصة المضارب لانه القسم الثالث أو الرابع من كلام المحيط اه مافى مضاربة البحر ملخصا قلت ولم يتعرض هناك للجواب عما في السراج وقد علت صحته مما كتبه على قول الشارح وكذا عكسه وقد أوجعنا هذا المقام بأكثر مما هنا فيما علقناه على البحر (قوله مريدها) اى مريد المراجعة (قوله اى من غير بيان) لاجابة الى هذا البيان لوضوحه ط (قوله أما بيان نفس العيب فواجب) لان الفش حرام الا فى مسألتي كما قدمه آخر خيار العيب ومز الكلام على ذلك (قوله فتعيب عنده) أما لو وجد بالمبيع عيبا فرضى به كان له أن يبيعه مراجعة على الثمن الذى اشتراه به لان الثابت له خيار فاسقاطه لا يمنع من البيع مراجعة كما لو كان فيه خيار شرط او روية وكذا لو اشتراه مراجعة فاطلع على خيانة فرضى به كان له أن يبيعه مراجعة على ما أخذ به أما ذكرنا أن الثابت له مجرد خيار بغير عن الفتح (قوله بالتعيب) مصدر تعيب صار معيبا بلا صنع أحد ويلحق به ما اذا كان بصنع المبيع وشمل ما اذا كان نقصان العيب يسيرا او كثيرا وعن محمد لو نقص قدرا لا يتغابن الناس فيه لا يبيعه مراجعة بلايان ودل كلامه أنه لو نقص بغير السهر بأمر الله تعالى لا يلزمه البيان بالاولى بحر (قوله ووطئ الثيب) بصيغة الفعل الماضى عطفا على قوله اشتراه او بصيغة المصدر عطفا على أنه اشتراه (قوله كقرض فأورق حرق) الاولى ذكرهما بعد قوله بأقصة سماوية اه ح وقرض بالوقف وذكره ابو اليسر بالفاء فتح والذى فى القاموس والمصباح الاول (قوله المشتري) بصيغة المفعول نعمت للثوب (قوله لابد من بيانه) اى بيان أنه تعيب عنده بالتعيب (قوله ورجه الكمال) نعم رجه أو لا بقوله واختياره هذا حسن لان مبنى المراجعة على عدم الخيانة وعدم ذكره انها انتقصت ايها المشتري أن الثمن المذكور ركن لها ناقصة والغالب أنه لو علم أن ذلك ثمنها صحته لم يأخذها معيبة الا بحطية اه لكنه قال بعده لكن قولهم هو كماله لو تغير السعر بأمر الله تعالى فانه لا يجب عليه أن يبين أنه اشتراه في حال غلاته وكذا الواصف الثوب لطول مكنته او توسخ الزام قوى اه نعم أجاب في التبريق وقديفرق بأن الايام فيما ذكره ضعيف لا يعول عليه بخلاف ما لو اعورث الجارية قراجه على ثمنها فانه قوى جدا فلم يغتفر اه قلت وفيه كلام فتدريكون تفاوت السعيرين أخش من التفاوت بالعيب والكلام حيث لا علم للمشتري بكل ذلك والاحسن الجواب بأن ذلك مجرد وصف لا يقابله شئ من الثمن بخلاف الفائت بعور الجارية وقرض الفأر ونحوه فانه جزء من المبيع ولا يرد ما اشتراه بأجل فانه لا يراجع بلايان كما يأتي لقولهم ان الاجل يقابله جزء من الثمن عادة فيكون كالجزء فيلزمه البيان (قوله وأقره المصنف) وكذا شيخه في بخره والمقدسى (قوله بالتعيب) مصدر عيبه اذا أحدث به عيبا بحر (قوله ولو بفعل غيره الخ) دخل فيه ما اذا كان بفعله بالاولى وكذا ما اذا كان بفعل غيره بأمره واحترزه عما اذا كان بفعل المبيع فانه ملحق بالأقصة السماوية كما مر لان المراجع لم يكن حاسبا شيا (قوله وان لم يأخذ الارش) لتحقيق وجوب الضمان فتح (قوله ووطئ البكر) لان العذرة جزء من العين يقابلها الثمن وقد حبسها فتح (قوله كتكسر) اى تكسر الثوب (قوله لصيرورة الاوصاف مقصودة بالانلاف) اى فتخرج عن التبعية بالقصدية فوجب اعتبارها متقابلة ببعض الثمن فتح وهذا على لقوله بيان بالتعيب (قوله ولذا قال الخ) اى فانه يفهم منه أن الثيب لو نقصها الوطئ يلزمه البيان لانه صار مقصودا بالانلاف (قوله اشتراه بألف نسيت) أفاد أن الاجل مشروط في العقد فان لم يكن ولكنه كان معتادا التحيم قبل لابد من بيانه لان المعروف كالمشروط وقبل لا يلزمه البيان وهو قول الجمهور كما فى الزيلعي نهر وينبغى ترجيح الاول لانها مبنية على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وعلى كل من القولين لو لم يكن مشروطا ولا معروفا وانما أجله بعد العقد لا يلزمه بيانه بحر قال في النهر لما مر من أن الاصح انها لو ألحقها به شرطا لا يلحق بأصل العقد فيكون تأجيلا مستأنفا وعلى القول بأنه يلحق بغيره أن يلزمه البيان اه (قوله خير المشتري) اى بين رده وأخذه بألف ومائة حالة لان للاجل شبهة بالمبيع ألا ترى انه يزداد في الثمن لاجله والشبهة ملحقه بالحقيقة فصارت كأنه اشترى شيئين بالالف وبيع أحدهما على وجه المراجعة وهذا خيانة فيما اذا كان مبيعا حقيقة واذا كان احدا الشئتين يشبه المبيع يكون هذا شبهة الخيانة فتح (قوله لزم كل الثمن حالا) لان الاجل في نفسه ليس بمال فلا يقابله شئ حقيقة اذا لم يشترط زيادة الثمن بمقابلته قصدا ويزاد في الثمن لاجله اذا ذكر الاجل بمقابلة زيادة الثمن قصدا فاعتبر ما لا فى المراجعة احترازا عن شبهة

في جميع ما مرّ وقال أبو جعفر
 المختار للفتوى الرجوع بفضل
 ما بين الحال والمؤجل بحسب
 ومصنف (ولي رجلا شياً) أي
 باعه بولية (بأوم عليه أو بما
 اشتراه) به (ولم يعلم المشتري بكم
 قام عليه فسد) البيع بجهالة
 الثمن (وكذا) حكم (المراجعة
 وخير) المشتري بين أخذه وتركه
 (لوعلم في مجلسه) والابطال (و) اعلم
 انه (لاردبغين فاحش) هو
 ما لا يدخل تحت تقويم المقومين
 (في ظاهر الرواية) وبه أفتى بعضهم
 مطلقاً كما في القنية ثم رقم وقال
 (ويبقى بالرد) رفقاً بالناس وعليه
 أكثر روايات المضاربة وبه يفتي
 ثم رقم وقال (ان غزه) أي غز
 المشتري البائع أو بالعكس أو غزه
 الدلال فله الرد (والالا) وبه أفتى
 صدر الاسلام وغيره ثم قال
 (وتصرفه في بعض المبيع) قبل
 علمه بالغبن (عير مانع منه) فبرّد
 مثل ما أنقله ويرجع بكل
 الثمن على الصواب اه ملخصاً
 بقي ما لو كان قديماً أمّره

الخيانة ولم يعتبر ما لا في حق الرجوع عملاً بالحقيقة بحر (قوله في جميع ما مرّ) أي لا كما وقع في الزبلي والفتح
 من ارجاعه الى المسألة التي قبله وهو بحث للبحر حيث قال وينبغي أن يعود قوله وكذا التولية الى جميع ما ذكره
 للمراجعة فلا بد من البيان في التولية أيضاً في التعيب ووطه البكر وبدونه في التعيب ووطه الثيب (قوله وقال
 أبو جعفر الخ) عبر عنه في الفتح بقيل حيث قال وقيل تقوم بثن حال ومؤجل فيرجع بفضل ما بينهما على البائع
 قاله الفقيه أبو جعفر الهندواني اه قلت وينبغي على قول أبي جعفر أن يرجع بالاولى فيما اذا ظهرت خيانة
 في مراجعة لأن الاجل لا يقابل شيئاً من الثمن حقيقة تأمل (قوله بحر ومصنف) ومثله في الزبلي مـ لا
 بالتعارف (قوله وخير الخ) لأن الفساد لم يتقرر فاذا حصل العلم في المجلس جعل كابتداء العقد وصار
 ككتا خبر الشبول الى آخر المجلس وتظهر بيع الشيء برقه اذا علم في المجلس وانما يتخير لأن الرضى لم يتم قبله
 لعدم العلم كما في خيار الروية وظاهر كلام المصنف وغيره أن هذا العقد ينقض فاسداً بعرضية الصحة وهو الصحيح
 خلافاً للمروى عن محمد انه صحيح له عرضية الفساد كذا في الفتح وينبغي أن تظهر الثمرة في حرمة مباشرته فعلى
 الصحيح بحر وعلى الضعيف لا بحر (قوله والابطال) أي تتقرر فساد ط (تمتة) في الظهيرة اشتراه
 بأكثر من ثمنه مما لا يتقارب الناس فيه وهو يعلم لا يراجح بلا بيان وكذا لو اشترى بالدين من مدينه وهو لا يشتري
 بعث الثمن من غيره فلا يشتري بمثله أن يراجح سواء أخذ بلفظ الشراء أو الصلح وفي ظاهر الرواية يفرق بينهما
 بأن مبنى الصلح على الخط والتجوز بدون الحق ومبنى الشراء على الاستقصاء اه ملخصاً (قوله لاردبغين
 فاحش) في البحر عن المصباح غبنه في البيع والشراء غبنا من باب ضرب مثل غبنه فأنغب وغبنه أي نقصه
 وغبن بالبناء للمفعول فهو مغبون أي منقوص في الثمن أو غيره والغبنه اسم منه (قوله هو ما لا يدخل تحت
 تقويم المقومين) هو الصحيح كما في البحر وذلك كما لو وقع البيع بعشرة مثلاً ثم ان بعض المقومين يقول انه يساوي
 خمسة وبعضهم ستة وبعضهم سبعة فهذا غبن فاحش لأنه لم يدخل تحت تقويم أحد بخلاف ما اذا قال بعضهم
 ثمانية وبعضهم تسعة وبعضهم عشرة فهذا غبن يسير (قوله وبه أفتى بعضهم مطلقاً) أي سواء كان الغبن بسبب
 التغير أو بدونه لكن هذا الاطلاق لم يذكر في القنية وانما حكى في القنية الاقوال الثلاثة ففهم منه أن هذا
 غير مقيد بالتغير أو بدونه ولكن نقل في الفتح أن الامام علاء الدين السمرقندي ذكر في تحفة الفقهاء أن
 أصحابنا يقولون في المغبون انه لا يرد لكن هذا في مغبون لم يقرأ ما في مغبون غير يكون له حق الرد استدلالاً بمسألة
 المراجعة اه أي مسألة ما اذا خان في المراجعة فان ذلك تغير يثبت به الرد (قوله ويأتي بالرد) ظاهره الاطلاق
 أي سواء غزه أو لا بقرينة القول الثالث (قوله أو غزه الدلال) قال الرمي مفهومه انه لو غزه رجل أجنبي
 غير الدلال لا يثبت له الرد وبقي ما لو غز المشتري البائع في العصار فأخذ الشفع هل البائع أن يسترد منه ينبغي
 عدمه لأنه لم يغزه وانما غزه المشتري وتماه في حاشيته على البحر (قوله وبه أفتى صدر الاسلام وغيره) وهو
 الصحيح كما يأتي وظاهر كلامهم أن الخلاف حقيقى ولو قيل انه لفظى ويحمل القولان المطلقات على القول المفصل
 لكان حسناً ويدل عليه حمل صاحب التحفة المتقدم ط قلت وبؤيده أيضاً عدم التصريح بالاطلاق في القولين
 الاولين وحيث كان ظاهر الرواية محمولا على هذا القول المفصل يكون هو ظاهر الرواية اذ لم يذكر أن ظاهر
 الرواية عدم الرد مطلقاً حتى يناقى التفصيل فلذا جزم في التحفة بحمله على التفصيل وحينئذ لم يبق لنا القول
 واحد هو المصرح بأنه ظاهر الرواية وبأنه المذهب وبأنه المقتضى به وبأنه الصحيح فن أفتى في زماننا بالرد مطلقاً فقد
 أخطأ خطأ فاحشاً لما علمت من أن التفصيل هو المصحح المقتضى به ولا سيما بعد التوفيق المذكور وقد وضعت
 ذلك عملاً لما يزيد عليه في رسالة سميتها تجبير التعرير في ابطال القضاء بالفسخ بالغبن الفاحش بلا تغير (قوله
 فبرّد مثل ما أنقله) أي مع رد الباقي كما في القنية ونصها قال لغزال لا معرفة في بالغزل فأتى بغزل أشتره فأتى
 رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دلالاً بينهما واشترى ذلك الغزل له بأزيد من ثمن المثل
 وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما صنع فله أن يرد الباقي بحصته من الثمن قال رضى الله عنه
 والصواب أن يرد الباقي ومثل ما صرف في حاجته ويسترد جميع الثمن كمن اشترى يتساخلاً من برّ فاذا فيه كان
 عظيم فله الرد وأخذ جميع الثمن قبل انصاف شيء منه وبعد رد الباقي ومثل ما أنفق ويسترد الثمن كذا ذكره
 أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى اه (قوله بقي ما لو كان قديماً) أي وتصرف ببعضه فهل يرجع بقدر ما غبن

مطلب

في الكلام على الرد بالغبن الفاحش

قوله فأتى رجل بغزل لهذا الغزال
 أي بغزل مملوك لهذا الغزال
 وحاصله أن الغزال دفع غزله لرجل
 ثم جعل نفسه دلالاً بين الطالب
 والرجل واشترى للطالب الغزل
 من الرجل بزيادة ثم تصرف المشتري
 أي من له الثراء حقيقة في بعض
 الغزل ثم علم بالغبن وبأن الغزال
 هو صاحب الغزل وأنه فعل ذلك
 تغير الطالب اه منه

فيه أولا يرجع أو يرد الباقي ويضمن قيمة ما تصرف به ووجه التوقف أن ما ذكره في القضية مفروض في المثلث لا في الغزل مثلي كما هو صريح كلام القنية المذكور اتفاقا وكذا صرح في الفصل الثالث والثلاثين من جامع الفصولين بأنه مثلي وفي التارخانية عن المشتق ولا يصح بيع غزل قطن لين بغزل قطن خشن الامثلة بل لأن القطن سواء اهـ بحيث كان المنقول هنا في المثلث لم يعلم حكم القيمي فافهم ثم اعلم أن ما قدمناه عن المنع عن تحفة الفقهاء من أن المغبون إذا غرله الرد استدلالا بمسألة المراجعة يفيد أن خيار التغير يرد في حكم خيار الخيانة في المراجعة وقدمت في المتن والشرح أنه لو هلك المبيع أو استهلكه في المراجعة قبل رده أو حدث به ما يمنع من الرد لم يرد منه جميع الثمن المسمى وستقط خياره وذكرنا هنا أن مقتضى قوله أو حدث به الخ أنه لو هلك البعض أو استهلكه رد الباقي الا في نحو الثوب الواحد الخ والظاهر أن هنا كذلك فتأمل (قوله قلت وبالاخير الى قوله وغيره) الاولى ذكر هذا عند قوله وبه أفق صدر الاسلام وغيره اهـ ح (قوله وفي كفالة الاشياء الخ) حيث قال الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلكته فآخذة الاصوص أو قال كل هذا الطعام فإنه ليس بمسموم فأكله ومات لم يضمن وكذا لو أخبره رجل أنها حرة فترجوها ثم ظهر أنها مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث مسائل الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالزوجه امرأة على أنها حرة ثم استخفت فإنه يرجع على المخبر بما غرمه للمشتق من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استخفت بعد الاستيلاد ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استخفت الدار بعد أن يسلم البناء وإذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني فقد أدنت له في التجارة فظهر أنه ابن غيره رجعوا عليه للغرور وكذا لو قال بايعوا عبدي فقد أدنت له فبايعوه ولحقه دين ثم ظهر أنه عبد لغيره رجعوا عليه ان كان الاب حرا والاف بعد العتق وكذا لو ظهر حرا أو مدبرا أو سكا تولا بد في الرجوع من اضافته اليه والا امر ببايعته كذا في السراج الوهاج الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كودبعة واجارة فلو هلكت الودبعة والعين المستأجرة ثم استخفت وضمن المودع والمستأجر فإنما يرجع على الدافع بما ضمنه وكذا من كان يجمعها معا وفي عارية وهبة لا رجوع اذا قبض كان لنفسه وتماه في الخانية من فصل الغرور من البيوع اهـ قلت وعبر في الخانية في الثالثة بالقبض بدل العقد وهو الصواب قد بر (قوله الا في ثلاث) زاد في نور العيز مسألة رابعة وهي ما اذا ضمن الغار صفة السلامة كما اذا قال اسلك هذا الطريق فإنه آمن وان أخذ مالك فأناضامن فإنه يضمن كما سبكره المصنف آخر الكفالة عن الدرر (قوله هنا هذه) أي مسألة المتن وهي داخل تحت الثانية الاسمية (قوله وضابطها) أي الثلاث المستثناة (قوله أن يكون في عقد) صوابه في قبض كما قدمناه عن الخانية لأن مسألة العقد تأتي بعد تأمل (قوله رجع) أي الشخص الذي هو المودع أو المستأجر على الدافع لانه غره بأنه أو دعه أو أجره ملكه (قوله لكون القبض لنفسه) أي نفس المستعير أو الموهوب له فكان هو المتنع بالقبض دون المعير أو الواهب (قوله أن يكون في ضمن عقد معاوضة) من بيع صحيح أو فاسد وأخرج به عقود التبرعات كالهبة والصدقة فان الغرور لا يثبت الرجوع فيها ط عن البيري وكذا أخرج الرهن لانه عقد وثيقة لا معاوضة كما يأتي وفي البيري عن المبسوط ان الغرور في عقد المعاوضات يثبت الرجوع لأن العقد يستحق صفة السلامة من العيب ولا عيب فوق الاستحقاق فأما بعد التبرع فلان الموهوب له لا يستحق الموهوب بصفة السلامة (قوله كما به واعدى الخ) أي فيكون ضامنا للدرك فيما ثبت لهم على العبد في عقد المبايعه لحصول التغير في هذا العقد كما يأتي تقريره وبه ادفع ما قيل ان التغير لم يوجد في ضمن عقد المعاوضة (قوله ثم ظهر حرا أو ابن الغير) لف ونشر مرتب (قوله ان كان الاب حرا) الاولى ما في بعض نسخ الاشباه ان كان الآذن حرا التموله للمولى والاب أي الاب صورة لا حقيقة وهذا القيد لشي مقتدر في قوله رجعوا عليه أي في الحال بعريته قوله والاف بعد العتق (قوله وهذا) أي الرجوع شرطه شيان أن يضيف العبد أو الابن الى نفسه وأمرهم ببايعته فيضمن الاقل من قيمته ومن الدين كما في البيري عن مختصر المحيط (قوله ومنه) أي من التغير في ضمن عقد المعاوضة (قوله اشتري فأنا عبد ارتني) صوابه بخلاف ارتني أي لو قال العبد اشتري فأنا عبد فاشتره فاذا هو حرا فان كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة معروفة أي يدرى مكانه لا يرجع على العبد بما قبضه البائع للتمكن من الرجوع على القابض وان كان لا يدرى أين هو يرجع

مطلبه
الغرور لا يوجب الرجوع الا في
مسائل

قلت وبالاخير جزم الامام علاه
الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء
وصححه الزيلعي وغيره وفي كفالة
الاشباه عن بيع الخانية من فصل
الغرور والغرور لا يوجب الرجوع
الا في ثلاث منها هذه وضابطها أن
يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع
كودبعة واجارة فلو هلكا ثم
استخف رجوع على الدافع بما ضمنه
ولا رجوع في عارية وهبة لكون
القبض لنفسه الثانية أن يكون
في ضمن عقد معاوضة كما بيعوا
عبدي أو ابني فقد أدنت له ثم ظهر
حرا أو ابن الغير رجعوا عليه للغرور
ان كان الاب حرا أو اف بعد العتق
وهذا ان اضافته اليه وأمر ببايعته
ومنه لو بنى المشتري أو استولد ثم
استخف رجوع على البائع بقيمة البناء
والولد ومنه ما يأتي في باب الاستحقاق
اشترى فأنا عبد ارتني الثالثة
اذا كان الغرور بالشرط

المشتري على العبد ورجع العبد على بائعه بما يرجع به عليه وانما يرجع مع أن البائع لم يأمره بالضممان عنه لانه
أدى دينه وهو مضطر في أدائه بخلاف من أدى عن آخر دينه بلا أمره والتقييد بقوله اشترى فأنا عبد لانه
لو قال أنا عبد ولم يأمره بالشراء او قال اشترى ولم يقل فأنا عبد لا يرجع عليه بشئ ولو قال ارتهني فأنا عبد
الراهن لم يرجع على العبد ولو الراهن غائب في ظاهر الرواية عنهم وعن أبي يوسف لا يرجع في البيع والرهن لان
الرجوع بالمعاوضة وهي المباينة هنا أو بالكفالة ولم يوجد هنا بل وجد مجرد الاخبار كاذبا فصار كما لو قال
اجنبي لشخص ذلك ولهم ما أن المشتري شرع في الشراء معتدا على أمره واقراره فكان مغرورا من جهته
والتغريب في المعاوضات التي تقتضي سلامة العوض يحصل سببا للضمان دفعا للغرر بقدر الامكان فكان
بتقريره ضامنا لذلك الثمن له عند تعذر رجوعه على البائع كما لو اذ قال لاهل السوق بايعوا عسدي فاني
أذنت له ثم ظهر استحقاق العبد فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد ويجعل المولى بذلك ضامنا لذلك ما ذاب
عليه دفعا للغرر وعن الناس بخلاف الرهن فانه ليس عقد معاوضة بل عقد وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى جاز
الرهن ببدل الصرف والمسلم فيه ولو كان عند معاوضة كان استبدالها قبل قبضه وهو حرام وبخلاف الاجنبي
فانه لا يعاقب بقوله فالرجل هو الذي اغترأ اه ملخصا من الفتح في اقول باب الاستحقاق (قوله كما لو تزوجه امرأة
على أنها حرة) اي بأن كان وليا أو وكلا عنها وهذا بخلاف ما اذا أخبره بأنها حرة فتزوج بها كما مر في عبارة
الاشياء (قوله استظهر المصنف لا) حيث قال ولم اطلع في كلامهم على ما لو مات من ثبت في حقه التغريب
هل ينتقل الحق فيه الى وارثه حتى يملك الرد كما في خيار العيب اولا كما في خيار الرؤية والشرط ~~لكن~~ الظاهر
عندي الثاني وقواعدهم شاهد به فقد صرحوا بأن الحقوق المجردة لا تورث وأما خيار العيب فانما يثبت فيه
حق الرد للوارث باعتبار أن الوارث ملكه سليما فاذا ظهر فيه عيب برده وليس ذلك بطريق الارث كما يفيد
كلامهم وعليهم عدم ثبوت خيار الرد في خيار الرؤية والشرط بأنه ليس الامشيئة وارادة فلا يتصور
انتقاله الى الوارث وهكذا عرضته على بعض الاعيان من اصحابنا فارتضاه وافق بموجبه اه قلت ويؤيده ما يحسنه
في البحر من أن خيار ظهور الخيانة لا يورث مستندا لذلك بما مر من انه لو هلك المبيع لزمه جميع الثمن وعملوه
بأنه مجرد خيار لا يقابله ثمن من الثمن كخيار الرؤية والشرط الخ ما قدمناه هناك وفي مجموعة السايحاني بخطه
وأجاد المصنف بالاستشهاد بخيار الشرط لان الكل لدفع الخداع فاذا كان خيار الشرط المفقود به لا يورث
فكيف غير المفقود مع كونه مختلفا فيه اه (قوله قلت وقد مناه الخ) قدمناه هناك أن ذلك لم يذكر في الدرر
بل ذكره المصنف هنا أيضا وقد مناه أيضا أن خيار الرمي نقل عن العلامة المقدسي انه قال والذي اميل اليه
انه مثل خيار العيب يعني فيورث اه وهذا خلاف ما عراه الشارح الى حاشية ابن المصنف عن المقدسي
وقد مناه أيضا أن خيار الرمي وافق المقدسي في انه يورث قياسا على خيار فوات الوصف المرغوب فيه كسواء
عبد على انه خيار وقال انه به اشبه لانه اشتراء على قول البائع فكان شارطه اقتضاء وصفا مرغوبا فيه فبان
بخلافه اه وقد مناه هناك ترجيح ما يحسنه المصنف من انه لا يورث كخيار ظهور الخيانة في المراجعة وانه به اشبه
فراجعهم فانهم (قوله ومال الى انه يورث) المراد بالارث انتقاله الى الوارث بطريق الخليفة لا بطريق الارث
حقيقة كما علم مما قلناه من عبارة المصنف في المنع وحققتنا في باب خيار الشرط وعلت ترجيح ما يحسنه المصنف
أولا (قوله قبيل التاسعة) صوابه قبيل العاشرة (قوله وبصير مغرورا) عبارة الاشياء ثم اعلم أن ملك الوارث
بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه وبصير مغرورا بالجارية التي
اشترها الميت الخ قلت ومعناه أن الوارث لو استولد الجارية ثم استحققت فالولد حر بالقيمة لكونه وطئا بناء
على انها ملكه ف يرجع بما ضمن على بائع موثره كما لو استولدها المورث وأنت خير بأن هذا لا يدل على انه يثبت له
خيار الرد بالتغريب فاما اذا اشترى موثره شيئا بعين فاحش تغريب البائع لانه مجرد خيار لا يقابله ثمن من الثمن
بخلاف ثبوت حرية ولده فانه ليس بخيار فهو هذا تأييد بما لا يفيد فافهم (قوله وقد مناه) اي قبيل باب
خيار الرؤية (قوله اتنى الغرر) كما لو اشترى سويقا على أن البائع له عين من السمن وتقابضا والمشتري
ينظر اليه فظهر أنه له نصف من جاز البيع ولا خيار له المشتري وهو نظير ما لو اشترى صابونا على انه متخذ من كذا
جزء من الدهن ثم ظهر أنه اتخذ بأقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء جاز البيع من غير

كما لو تزوجه امرأة على انها حرة ثم
استحققت رجوع على المخبر بقيمة الولد
المستحق وسيجيء آخر الدعوى
(فرع) هل ينتقل الرد بالتغريب
الى الوارث استظهر المصنف
لا تصرح بهم بأن الحقوق المجردة
لا تورث قلت وفي حاشية الاشياء
لابن المصنف وبه أفتى شيخنا العلامة
علي المقدسي مفتي مصر قلت
وقد مناه في خيار الشرط معزيا
لادر لكن ذكر المصنف في شرح
منظومته الفقهية ما يحالفه ومال
الى أنه يورث كخيار العيب ونزله
عنه أيضا في كتابه معونة المفتي
في كتاب الفرائض وأيده بما في بحث
القول في الملك من الاشياء قبيل
التاسعة أن الوارث يرد بالعيب
وبصير مغرورا بخلاف الوصي
فتأمل وقد مناه الخاتمة أنه متى
عين ما يعرف بالعيان اتنى الغرر
فتدبر

خيار ظهيرة قلت وكون ذلك مما يعرف بالعيان غير ظاهر فليستأمل وقد مناهمه هنالك والله سبحانه أعلم

* (فصل في التصرف في المبيع والثمن الخ) *

أورد هاهنا فصل على حدة لأنها ليست من المراجعة غير أن صحتها لما توقفت على القبض كان لها ارتباط بالتصرف بالمبيع قبل القبض والباقي استطراد نهر (قوله صح بيع عقار الخ) أي عنده ما وقال محمداً لا يجوز وعبر بالصحة دون النفاذ وال لزوم لانها موقوفان على نقد الثمن أو رضى البائع والاف للبائع ابطاله أي ابطال بيع المشتري وكذا كل تصرف يقبل النقص اذا فعله المشتري قبل القبض او بعده بغير اذن البائع فللبائع ابطاله بخلاف ما لا يقبل النقص كالعتق والتدبير والاستيلاد بجر وقوله او بعده بغير اذن البائع الجارة والجرور متعلق بالضمير العائد على القبض أي بعد القبض الواقع بلاذنه لأن قبض المبيع قبل نقد الثمن بلا اذن البائع غير معتبر لأن له استرداده وحسبه إلى قبض الثمن وقيد بالبيع لأنه لو اشترى عقاراً فوهبه قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل كما في البحر عن الحاشية أي لحصول القبض بقبض الموهوب له كما يأتي واحتاربه عن الاجارة فانها لا تصح كما يأتي (قوله من بائعه) متعلق بقبض لا ببيع لأنه من بائعه قبل قبضه فاسد كما في المنقول ويراجع ط (قوله لعدم الغرر) أي غرر انفساخ العقد على تقدير الهلاك وعمله بقوله لندرة هلاك العقار ط (قوله حتى لو كان الخ) تفريع على مفهوم قوله لا يحنى هلاكه (قوله ونحوه) بأن كان في موضع لا يؤمن أن تغلب عليه الرمال ح عن النهر ومثله في الفتح (قوله كان كمنقول) أي بمنزلة من حيث لحوق الغرر بهلاكه (قوله ككتابة) قال في الجوهر وفي الكتابة يحتمل أن يقال لا تجوز لانها عقد مبادلة كالبيع ويحتمل أن يقال تجوز لانها اوسع من البيع جوازاً اه لكن قال الزيلعي ولو كاتب العبد المبيع قبل القبض توقفت كتابته وكان للبائع حبسه بالثمن لأن الكتابة محتملة للفسخ فلم تنفذ في حق البائع نظراً له وان نقد الثمن نفذت لزوال المانع اه قال في البحر ولا خصوصية لها بل كل عقد يقبل النقص فهو موقوف كما قدمناه اه وبه علم أن الكتابة تصح لكنها تتوقف فلا يناسب قوله فلا يصح اتفاقاً كما أفاده ح فكان المناسب اسقاطها (قوله واجارة) أي اجارة اله قارفاً فانها لا تصح اتفاقاً وقيل على الخلاف والصحيح الاول لأن المعقود عليه في الاجارة المنافع وهلاكها غير نادر وهو الصحيح كذا في القوائد الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الكافي فتح وغيره (قوله وبيع منقول) مجرور بالعطف على كتابة وهو في عبارة المصنف مرفوع والاولى في التعبير أن يقول حتى لو كان علواً أو على شط نهر أو نحوه أو آجره كان كمنقول ولا يصح بيع منقول الخ وفي البحر ودخل في البيع الاجارة لانها بيع المنافع أي وهي في حكم المنقول والصلح لانه يبيع اه أي الصلح عن الدين كما في الفتح وتدبير النهر بانطلع سبق فلم ثم قال في البحر وأراد بالمنقول المبيع المنقول بخاز يبيع غيره كالمهر وبذل الخلع والعتق على مال وبذل الصلح عن دم العمد (قوله ولو من بائعه) مرتبط بقوله وبيع منقول ط (قوله كما سمي) أي قريسي في قول المصنف ولو باعه منه قبله لم يصح ط (قوله بخلاف عتقه وتدبيره) يوههم أن فيه خلاف محمد الآتي وليس كذلك في الجوهر وأما الوصية والعتق والتدبير واقراره بانها أم ولد يجوز قبل القبض بالاتفاق اه وفي البحر وأما تزويج الجارية المبيعة قبل قبضها لجائز لأن الغرر لا يمنع جوازها بدليل صحة تزويج الآتي ولو زوجها قبل القبض ثم فسخ البيع انفسخ النكاح على قول أبي يوسف وهو المختار كما في الولولية (قوله من غير بائعه) قيد به ليفهم أنه لو كان من بائعه فهو كذلك بالاولى (قوله وهو الاصح) مرشح به الزيلعي وغيره خلافاً لأبي يوسف (قوله والاصل الخ) قال في الفتح الاصل أن كل عقد ينفسخ بهلاك العوض قبل القبض لم يجز التصرف في ذلك العوض قبل قبضه كالمبيع في البيع والاجارة اذا كانت عينا في الاجارة وبذل الصلح عن الدين اذا كان عينا لا يجوز بيع شيء من ذلك ولا أن يشرك فيه غيره وما لا ينفسخ بهلاك العوض فالتصرف فيه قبل القبض جائز كما هو اذا كان عينا وبذل الخلع والعتق على مال وبذل الصلح عن دم العمد كل ذلك اذا كان عينا يجوز بيعه وهبته واجارته قبل قبضه وسائر التصرفات في قول أبي يوسف ثم قال محمد كل تصرف لا يتم الا بالقبض كالهبة والصدقة والرهن والقرض فهو جائز لانه يكون نائباً عنه ثم يصير قابضاً لنفسه كما لو قال أطمع عن كفارتي جاز ويكون الفقير نائباً عنه في القبض ثم قابضاً لنفسه اه ملخصاً قلت وحيث مشى المصنف على قول محمد كان ينبغي لأشار ح ذكر الاصل الثاني أيضاً لانه يظهر

* (فصل) * في التصرف في المبيع
والثمن قبل القبض والزيادة والخط
فيما وناجيل الديون (صح بيع
عقار لا يحنى هلاكه قبل قبضه)
من بائعه لعدم الغرر لندرة هلاك
العقار حتى لو كان علواً أو على شط
نهر ونحوه كان كمنقول (لا يصح
اتفاقاً ككتابة واجارة) (صح
منقول) قبل قبضه ولو من بائعه
كما سمي (بخلاف) عتقه وتدبيره
(وهبه والتصدق به واقراره)
ورهنه واعارته (من غير بائعه)
فانه صحيح (على) قول محمد وهو
(الاصح) والاصل أن كل عوض
ملك بعينه ينفسخ بهلاكه قبل
قبضه فالتصرف فيه غير جائز
وما لا جائز عيني

عما ذكرنا أن الأصل الأول غير خاص بقول أبي يوسف إلا أن الشق الأول منه وهو ما ينسخ بهلاك العوض قبل القبض كالبيع والاجارة لا يجوز التصرف قبل القبض في عوضه المعين عند أبي يوسف مطلقاً وأجاز محمد فيه **كل** تصرف لا يتم إلا بالقبض كالهبة ونحوها لأن الهبة لما كانت لا تتم إلا بالقبض صار الموهوب له نائباً عن الواهب وهو المشتري الذي وهبه المبيع قبل قبضه ثم بصير قابضاً لنفسه فتم الهبة بعد القبض بخلاف التصرف الذي يتم قبل القبض كالبيع مثلاً فإنه لا يجوز لأنه إذا قبضه المشتري الثاني لا يكون قابضاً عن الأول لعدم توقف البيع على القبض فيلزم منه تملك المبيع قبل قبضه وهو لا يصح لكن يرد على الأصل المذكور العتق والتدبير بأن أعتق أو دبر المبيع قبل قبضه فتدعت جوارزه اتفاقاً مع أنه يتم قبل القبض وهو تصرف في عقد ينسخ بهلاك العوض قبل القبض فليأمل (قوله فتقبله) أي قبل هبته فإن لم يقبلها بطلت والبيع صحيح على حاله جوهرية (قوله لأن الهبة مجاز عن الأقالة) يقال هب لي ديني وأطلق عتقي وإنما كان كذلك لأن قبض البائع لا ينوب عن قبض المشتري كما في شرح المجموع (قوله بخلاف بيعه) فإنه لا يحتمل المجاز عن الأقالة لأنه ضدّها ط عن الشاي (قوله مطلقاً) أي سواء باعه من بانه أو من غيره ح (قوله قلت الخ) استدراك على قول الجوهرية فإنه باطل (قوله وثني الصحة) أي الواقع في المتن يحتملها أي يحتمل البطان والفساد والظاهر الثاني لأن علة الفساد افرار كما مر مع وجود ركني البيع وكثيراً ما يطلق الباطل على الفساد أفاده ط (تمة) جميع ما مرّ انما هو في تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه فلو تصرف فيه البائع قبل قبضه فاما بأمر المشتري او لا فلو بأمره كأن أمره أن يهبه من فلان أو يؤجره ففعل وسلم صح وصار المشتري قابضاً وكذلك أعار البائع أو وهب أو رهن فأجاز المشتري ولو قال ادفع الثوب إلى فلان يسكه إلى أن أدفع لك غنمه فهلك عند فلان لزم البائع لأن امسالك فلان لاجل البائع ولو أمره بالبيع فإن قال بعه لنفسك أو بعه ففعل كان فسخاً وإن قال بعه لي لا يجوز وأما تصرفه بلا أمر المشتري كما لو رهن المبيع قبل قبضه أو أجره أو أودعه فمات المبيع انسخ بيعه ولا تضمن لأنه لو ضمنهم رجوعوا على البائع ولو أعاره أو وهبه فمات أو أودعه فاستعمله المودع فمات فإن شاء المشتري أمضى البيع وضمن هؤلاء وإن شاء فسخه لأنه لو ضمنهم لم يرجعوا على البائع ولو باعه البائع فمات عند المشتري الثاني فلا قول فسخ البيع وله تضمن المشتري الثاني فيرجع بالتين على البائع إن كان نقده اه لمخص من البحر عن الحاشية وفي جامع الفصولين شراء ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر بأكثر فأجازه المشتري لم يجز لأنه بيع مالم يقبض اه وبظهر منه ومما قبله أنه يبقى على ملك المشتري الأول فله أخذه من الثاني لو فاعماً ونضمينه لو هالكاً والظاهر أن له أخذ القاسم لو كان نقداً التين إبانته والا فلا إلا بآذن بانه تأمل (قوله اشتري مكيلاً الخ) قيد بالشراء لأنه لو ملكه هبة أو ارث أو وصية جاز التصرف فيه قبل الكيل والمطلق من البيع ينصرف إلى الكيل وهو الصحيح منه حتى لو باع ما اشتراه فاسداً بعد قبضه مكايلاً لم يحجج المشتري الثاني إلى إعادة الكيل قال أبو يوسف لأن البيع الفاسد يملك بالقبض كالتراض (قوله أي كره تخريباً) فسر الحرمة بذلك لأن النهي خبر آحاد لا يثبت به الحرمة القطعية وهو ما أسنده ابن ماجه عن جابر رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ويقولوا أخذ مالاً والشافعي وأحمد وحين عله الفقهاء بأنه من تمام القبض ألحقوا بجمع البيع منع الأكل قبل الكيل والوزن وكل تصرف يبنى على الملك كالهبة والوصية وما أشبههما ولا خلاف في أن النص محمول على ما إذا وقع البيع مكايلاً فلو اشتراه بمجازفة له التصرف فيه قبل الكيل وإذا باعه مكايلاً يحتاج إلى كيل واحد له مشتري وتمامه في الفتح (قوله وقد صرحوا بفساده) صرح محمد في الجامع الصغير بما نصه محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة قال إذا اشتريت شيئاً بمالك أو بوزن أو بعد فاشتريت ما يكال كيلاً وما يوزن وزناً وما بعد عدلاً فلا تبعه حتى تكيله وتزنه وتعدّه فإن بعته قبل أن تفعل وقد قبضته فالبيع فاسد في الكيل والوزن اه ط قلت وظاهره أن الفساد هو البيع الثاني وهو بيع المشتري قبل كيله وأن الأول وقع صحيحاً لكنه يحرم عليه التصرف فيه من أكل أو بيع حتى يكيله فإذا باعه قبل كيله وقع البيع الثاني فاسداً ما مر من أن العلة كون الكيل من تمام القبض فإذا باعه قبل كيله فكانت باع قبل القبض وبيع المدقول قبل قبضه لا يصح فكانت هذه المسألة من فروع التي قبلها فلذا أعقبها قبل ذكر

مطلب

في تصرف البائع في المبيع قبل
القبض

(د) المنقول (لو وهبه من البائع

قبل قبضه فتقبله) البائع (التقضى

البيع ولو باعه منه قبله لم يصح)

هذا البيع ولم يقتض البيع الأول

لأن الهبة مجاز عن الأقالة بخلاف

بيعته قبله فإنه باطل مطلقاً جوهرية

قلت وفي المواهب وفسد بيع

المنقول قبل قبضه انتهى وثني

الصحة يحتملها فتدبر (اشتري

مكيلاً بشرط الكيل حرم) أي كره

تخريباً (بيعه وأكله حتى يكيله)

وقد صرحوا بفساده

التصرف في الثمن والتحقيق أن يقال إذا ملك زيد طعاما يبيع مجازفة أو بارت ونحوه ثم باعه من عمر ومكايلاه سقط هنا صاع البائع لأن ملكه الأول لا يتوقف على الكيل وبقي الاحتياج إلى كيل للمشتري فقط فلا يصح بيعه من عمر ولا كيل فيه فاسد البيع الثاني فقط ثم إذا باعه عمر ومن بكر لا بد من كيل آخر لئلا يفسد البيع الأول والثاني لوجود العلة في كل منهما (قوله كما بسطه الكمال) حيث قال ونص في الجامع الصغير على أنه لو أكله وقد قبضه بالكيل لا يقال أنه أكل حراما لأنه أكل ملك نفسه إلا أنه آثم لتركه ما أمر به من الكيل فكان هذا الكلام أصلا في سائر المبيعات يعا فاسدا إذا قبضها فملكها ثم أكلها وتقدم أنه لا يجلد أكل ما اشتراه شراء فاسدا وهذا بين أن ليس كل ما لا يجلد أكله أن يقال فيه أكل حراما أه ما في الفتح وحاصله أنه إذا حرم الفعل وهو الأكل لا يلزم منه أن يكون أكل حراما لأنه قد يكون المأكول حراما كالميتة وملك الغير وقد لا يكون حراما كما هنا وكالمشترى فاسدا بعد قبضه لأنه ملكه ومثله ما لو دخل دار الحرب بأمان وسرق منهم شيئا وأخرجه إلى دارنا ملكه ملكا خيئا ويجب عليه ردّه عليهم وكذا لو غصب شيئا واستهلكه بخلاف ونحوه حتى ملكه ولم يؤدّ ضمانه يحرم عليه التصرف فيه بأكل ونحوه وإن كان ملكه (قوله والمعدود) أي الذي لا تتفاوت أحاده كالجزر والبعض فتح وعن الإمام أنه يجوز في المعدود قبيل العدة وهو قوله ما كذا في السراج والأول هو أظهر الروايتين عن الإمام كما في الفتح نهر (قوله لاحتمال الزيادة) علة لقوله حرم أو أقوله وقد صرحوا بفساده قال في الهداية بعد تعليقه بالنهي المأثّر لأنه يحتمل أن يزيد على المشروط وذلك للبائع والتصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه قال في الفتح وإذا عرف أن سبب النهي أمر يرجع إلى المبيع كان البيع فاسدا ونص على الفساد في الجامع الصغير أه (قوله بخلافه مجازفة) محترز قوله بشرط الكيل وقوله بشرط الوزن والعداى لو اشتراه مجازفة له أن يتصرف فيه قبل الكيل والوزن لأن كل المأثور إليه أي الأصل والزيادة أي الزيادة على ما كان يظنه بأن إشباع صبرة على ظن أنها عشرة فظهرت خمسة عشر وغنامه في العناية ومثل الشراء مجازفة ما لو ملكه بهيمة أو أراث أو وصية كما تر أو برزاعة أو استقرض خنطة على أنها سكّ لأن الاستقراض وإن كان غلبا بعوض كالشراء لكنه شراء صورة عارية حكما لأن ما رده عين المتبوض حكما فكان تملكها بعوض حكما كما في الفتح ولو باع أحدهم ولاه مكايلاه فلا بد من كيل المشتري وإن سقط كيل البائع كما قد مناه وفي الفتح ولو اشتراها مكايلاه ثم باعها مجازفة قبل الكيل وبعد القبض لا يجوز في ظاهر الرواية لاحتمال اختلاط ملك البائع بملك بائعه وفي نوادر ابن سماعة يجوز أه وبه ظهر أن قوله بخلافه مجازفة مقيد بما إذا لم يكن البائع اشتري مكايلاه (قوله لجواز التصرف فيه ما بعد القبض قبل الوزن) كذا في الصرحين الإيضاح والظاهر أن هذا مفروض فيما إذا كان في عقد صرف أو سلم أو أقالدراهم والدنانير ثم وبأى أنه يجوز التصرف في الثمن قبل قبضه (قوله كبيع التعاطي الخ) عبارة البحر وهذا كله في غير بيع التعاطي أما هو ففقال في القنية ولا يحتاج الخ وظاهر قوله وهذا كله أنه لا يتقيد بالوزنات بل التعاطي في المكدرات والمعدودات كذلك وهو مضاد للعدل أيضا بأنه صار يبيع بعد القبض فإنه لا يخص الموزونات لكن فيه أن مقتضى هذا أنه لا يصير يبيع قبل القبض ولعله مبني على القول بأنه لا بد فيه من القبض من الجانبين والأصح خلافه وعليه فلو دفع الثمن ولم يقبض صح وقد مناه في أول البوع عن القنية دفع إلى بائع الخنطة خمسة دنانير ليأخذ منه خنطة وقال له بكم يبيعها فقال مائة بدنيار فسكت المشتري ثم طلب منه الخنطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفع لك ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري فجاء غدا ليأخذ الخنطة وقد تغير السعر فعلى البائع أن يدفعها بالسعر الأول أه وغنامه هناك قتأمل (قوله وكفى كيله من البائع بحضرته) قال في الخانية لو اشتري كيليا مكايلاه أو موزونا موازنة فكال البائع بحضرة المشتري قال الإمام ابن الفضل يكفيه كيل البائع ويجوز له أن يتصرف فيه قبل أن يكيله أه قلت وأفاد أن الشرط محترز للحضرة لا الرؤية لما في القنية يشتري من الغبار شيئا كذا منافيزنه وكفة سخبات ميزانه في دربنده فلا يراه المشتري أو من البائع كذا منافيزنه في حانوته ثم يخرج به موزونا لا يجب عليه إعادة الوزن وكذا إذا لم يعرف عدد سخباته أه (قوله لأقبله أصلا الخ) أي لو كاله البائع قبل البيع لا يكفي أصلا ولو بحضرة المشتري وكذا لو كاله بعد البيع بغية المشتري لما علمت من أن الكيل من تمام التسليم ولا تسليم

وبأنه لا يقال لا كاله أنه أكل حراما لعدم التلازم كما بسطه الكمال لكونه أكل ملكه (ومثله الموزون والمعدود) بشرط الوزن والعداى لاحتمال الزيادة وهي لمانع بخلافه مجازفة لأن الكيل للمشتري وقيد بقوله (غير الدراهم والدنانير) لجواز التصرف فيما بعد القبض قبل الوزن كبيع التعاطي فإنه لا يحتاج في الموزونات إلى وزن المشتري نائيا لأنه صار يبيع بالقبض بعد الوزن قنية وعليه الفتوى خلاصة (وكفى كيله من البائع بحضرته) أي المشتري (بعد البيع) لأقبله أصلا أو بعده بغية

مع الغيبة (قوله ولو كيل الخ) تفريع على قوله لا قبله أصلاً لأن قوله لعدم كيل الأول مبني على عدم اعتبار الكيل الواقع بمحضته قبل شرائه ثم إن عبارة الفتح هكذا ومن هنا نشأ فرع وهو ما لو كيل طعام بمحضرة رجل ثم اشتراه في المجلس ثم باعه مكايلاً قبل أن يكأله بعد شرائه لا يجوز هذا البيع سواء أكأله للمشتري منه أولاً لأنه لما لم يكأله بعد شرائه هو لم يكن قابضاً ببيعته بيع مالم يقبض فلا يجوز اهـ ومثله في البحر والمنع فقوله سواء أكأله للمشتري منه أولاً الخ صريح في أن فاعل أكأله هو المشتري الأول الذي كيل الطعام بمحضته ثم اشتراه ثم باعه وقول الشارح وإن أكأله الثاني صريح في أن فاعل أكأله هو المشتري الثاني وعبارة الفتح أحسن لافتادتها أن هذا الكيل الواقع من المشتري الأول للمشتري الثاني لا يكفيه عن كيل نفسه لو وقوعه بعد بيعه للثاني فكان يعاقب قبل القبض لعدم اعتبار الكيل الواقع أولاً بمحضته قبل شرائه وأما على عبارة الشارح فلا شبهة في عدم الجواز ثم إن ما أفاده كلام الفتح من أن كيله للمشتري منه لا يكفي عن كيل نفسه ظاهر للتعليل الذي ذكره لكنه مخالف لما شرح به كلام الهداية أولاً حيث قال وإن كأله بعد العقد بمحضرة المشتري مرة كفاه ذلك حتى يحل للمشتري التصرف فيه قبل كيله وعند البعض لا بد من الكيل مرتين اهـ ملخصاً فإن قوله كفاه أي كفى البائع وهو المشتري الأول يفيد أنه يكفيه ذلك عن الكيل لنفسه ولعل الشارح لاجل ذلك جعل فاعل أكأله المشتري الثاني لكن الظاهر عدم الاكتفاء بذلك الكيل وإن وقع من المشتري الأول بعد البيع لما ذكره من التعليل والله سبحانه أعلم (قوله ولو كان المكيل أو الموزون ثمناً) أي بأن اشترى عبداً مثلاً بكثر بئر أو برطل زيت ثم لا يخفى أن هذه المسألة من أفراد قوله الاتي وجاز التصرف في الثمن قبل قبضه وقد تبع المصنف شيخه في ذكرها هنا (قوله قبل الكيل أولى) لأن الكيل من تمام القبض كما مر (قوله وإن اشتراه بشرطه) أي وإن اشترى المذروع بشرط الذرع (قوله في حرمة ما ذكر) أي من البيع ولا يصح إرادته الأكل هنا وفي حكم البيع كل تصرف ينفي على الملك ط (قوله والأصل ما مر مراراً الخ) منها ما قدمه أول البيع عند قوله وإن باع صبرة الخ وقد مرنا هناك وجه الفرق بين كون الذرع في القيمات وصفاً وكون القدر بالكيل أو الوزن في المثليات أصلاً وهو كون التشقيص يضر الأول دون الثاني الخ وذكر في الذخيرة الفرق بأن الذرع عبارة عن الزيادة أو النقصان في الطول والعرض وذلك وصف (قوله فيكون كله للمشتري) قال في الفتح فلو اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع جاز أن يبيعه قبل الذرع لأنه لو زاد كان للمشتري ولو نقص كان له الخيار فإذا باعه بلا ذرع كان مستطاع خياره على تقدير النقص وله ذلك اهـ (قوله إذا كان مقصوداً) بأن أفرد لكل ذراع ثمناً لأنه بذلك التحق بالقدر في حق ازدياد الثمن فصار المبيع في هذه الحالة هو الثوب المقدّر وذلك يظهر بالذرع والقدر معقود عليه في المقدرات حتى يجبر رد الزيادة فيما لا يضره التبعض ويلزمه الزيادة من الثمن فيما يضره وينقص من ثمنه عند اتقاصه اهـ ط عن الزيلعي (قوله واستثنى ابن الكمال الخ) أي بجسها وما يضره التبعض كصوغ فيجوز التصرف فيه قبل وزنه ولو اشتراه بشرطه والاولى للشارح ذكره هذا عند قول المصنف ومثله الموزون ط وعبارة ابن الكمال هي قوله بعد ذكر الأصل المارة ولا يخفى أن موجب هذا التعليل أن يستثنى ما يضره التبعض من جنس الموزون لأن الوزن فيه وصف على ما مر اهـ (قوله وجاز التصرف في الثمن الخ) الثمن ما ثبت في الذمة ديناً عند المقابلة وهو النقدان والمثلثات إذا كانت معينة وقوبلت بالأعيان أو غير معينة وصحها حرف الباء وأما المبيع فهو القيمات والمثلثات إذا قوبلت بنقد أو بعين وهي غير معينة مثل اشترت كثر بئر بهذا العبد هذا حاصل ما في الشرنبلالية عن الفتح وسيد كره المصنف في آخر الصرف (قوله أو غيرهما) كاجارة ووصية منح (قوله أي مشاراً إليه) هذا التفسير لم يذكره ابن مالك بل زاده الشارح والمراد بالشار إليه ما يقبل الإشارة فيوافق تفسير بعضهم بالحاظر وذكر ح أنه يشمل القيمي والمثلي غير النقيدين واعتبره ط بأنه لا وجه له لأن الباعث للشارح على هذا التفسير ادخال النقيدين لأنه يتوهم من العين العرض ليقابل قوله ولودينا قلت أنت خير بأن دخول القيمي هنا لا وجه له أصلاً لأن الكلام في الثمن وهو ما ثبت ديناً في الذمة والقيمي مبيع لا ثمن وانما مراد الشارح بيان أن الثمن قسمان لأنه تارة يكون حاضراً كما لو اشترى عبداً بهذا الكثر من البر أو بهذه الدراهم فهذا يجوز التصرف فيه قبل قبضه بهمة وغيرهما من المشتري وغيره وتارة يكون ديناً في الذمة

فلو كيل بمحضرة رجل فشرراه
فباعه قبل كيله لم يجز وإن أكأله
الثاني لعدم كيل الأول فلم يكن
قابضاً ففتح (ولو كان) المكيل
أو الموزون (ثمناً جازاً) التصرف فيه
قبل كيله ووزنه) لجوازه قبل
القبض فقبل الكيل أولى (لا) يحرم
(المذروع) قبل ذرعه (وإن اشتراه
بشرطه إلا إذا أفرد لكل ذراع
ثمناً فهو) في حرمة ما ذكر
(كموزون) والأصل ما مر مراراً
أن الذرع وصف لا قدر فيكون كله
للمشتري إذا كان مقصوداً
واستثنى ابن الكمال من الموزون
ما يضره التبعض لأن الوزن
حينئذ فيه وصف (وجاز التصرف
في الثمن) بهمة أو بيع أو غيرهما
لوعينا أي مشاراً إليه

مطلب
في بيان الثمن والمبيع والدين

كألو اشترى العبد بكثر بتر أو عشرة دراهم في الذمة فهذا يجوز التصرف فيه بتخليكه من المشتري فقط لأنه تخليك الدين ولا يصح إلا من هو عليه ثم لا يخفى أن الدين قد لا يكون ثمنا فقد ظهر أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه اجتماعهما في الشراء بدرهم في الذمة وانفراد الثمن بالشراء بعبد وانفراد الدين في التزوج والطلاق على دراهم في الذمة (قوله) فالتصرف فيه بتخليك من عليه الدين في بعض النسخ بتخليكه وهي الموافقة لقول ابن ملك فالتصرف فيه هو تخليكه الخ أي أن التصرف فيه الجائز هو كذا (قوله ولو بعوض) كأن اشترى البائع من المشتري شيئاً بالثمن الذي له عليه أو استأجره عبداً أو داراً للمشتري ومثال التخليك بغير عوض هبته ووصيته له نهر فاذا وهب منه الثمن ملكه بمجرد الهبة لعدم احتياجه إلى القبض وكذا الصدقة ط عن أبي السعيد (قوله ولا يجوز من غيره) أي لا يجوز تخليك الدين من غير من عليه الدين إلا إذا سلطه عليه واستثنى في الأشياء من ذلك ثلاث صور الأولى إذا سلطه على قبضه فيكون وكيله قابضاً للموكل ثم لنفسه الثانية الحوالة الثالثة الوصية (قوله ككحل) فانه إذا اشترى العبد بهذا الكثر من البر تعين ذلك الكثر فلا يجوز له دفع كثر غيره (قوله كنقود) فاذا اشترى بهذا الدرهم له دفع درهم غيره وعدم تعين النقديس على إطلاقه بل ذلك في المعاضات وفي العقد الفاسد على إحدى الروايتين وفي المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول وفي النذر والأمانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والغصب والوكالة قبل التسليم أو بعده ويتعين في الصرف بعد هلاكه وبعد هلاك المبيع وفي الدين المشترك فيؤمر برده نصف ما قبض على شريكه وفيما إذا تبين بطلان القضاء بأن أقر بعد الأخذ أنه لم يكن له على خصمه شيء فبرده عين ما قبض لو فاعماً ونعماً في الأشياء في أحكام النقد وقد مناه في أواخر البيع الفاسد (قوله فلو باع الخ) تفريع على قول المصنف وجاز التصرف في الثمن الخ (قوله أو بكثر بتر) الكثر كحل معروف وهو ستون قفراً والقفزة ثمانية مكات والمكوك صاع ونصف مصباح (قوله جاز أخذ بدلها شيئاً آخر) لكن بشرط أن لا يكون اقتراً فأيدين كأيأتى في القرض (قوله وكذا الحكم في كل دين) أي يجوز التصرف فيه قبل قبضه لكن بشرط أن يكون تخليكاً من عليه بعوض أو بدون كما علمت ولما كان الثمن أخص من الدين من وجه كقترناه بين أن أعاده من الدين مثله (قوله كراه الخ) وكذا القرض قال في الجوهرة وقد قال الطحاوي أن القرض لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه وهو ليس بصحيح اهـ (قوله ونهنا من تلف) أي نهنا بالمثل لومثلياً والافبالقيمة فافهم (قوله ببال) قيد نطلع وعق لانهما بدون مال لا يكون لهما بدل فافهم (قوله وموروث وموصى به) قال الكمال وأما الميراث فالتصرف فيه جائز قبل القبض لأن الوارث يخلف المورث في الملك وكان للميت ذلك التصرف فكذلك المورث وكذا الموصى له لأن الوصية أخت الميراث اهـ ومثله للاتقاني وهذا كالأصريح في جواز تصرف الوارث في الموروث وإن كان عيناً ط (قوله سوى صرف وسلم) سيأتي في باب السلم قوله ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في رأس المال ولأرب السلم في السلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة ولو من عليه ولا يشترط للمسلم اليه برأس المال بعد الاقالة قبل قبضه بحكم الاقالة بخلاف بدل الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه لكن بشرط قبضه في مجلس الاقالة لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم اهـ وسيأتي بيانه ومثله مسألة الاقالة في بابها (قوله فلا يجوز أخذ خلاف جنسه) الأولى أن يقول فلا يجوز التصرف فيه ط (قوله لفوات شرطه) وهو القبض في بدل الصرف ورأس مال السلم قبل الافتراق (قوله وصح الزيادة فيه) قال في البحر ولو عبر بالزوم بدل الصحة لكان أولى لأنها لازمة حتى لو ندم المشتري بعد ما زاد يجبر إذا امتنع كما في الخلاصة اهـ (قوله في المجلس) أي مجلس العقد أو بعده (قوله أو من أجنبي) فان زاد بأمر المشتري تجب على المشتري لأعلى الأجنبي كالأصلح وإن بغير أمره فان أجاز المشتري لزمته وإن لم يجز بطلت ولو كان حين زاد ضمن عن المشتري أو أضافها إلى مال نفسه لزمته الزيادة ثم إن كان بأمر المشتري رجع والأفلا يجز عن الخلاصة (قوله في غير صرف) يوهم أن الزيادة فيه لا تصح مع أنها تصح ونفسه كما ذكره قريباً وكأنه حل الصحة على الجواز والحل أو أراد من عدم الصحة في الصرف فساد (قوله في المجلس) أي مجلس الزيادة (قوله لو ندم الخ) أشار إلى أن الزيادة لازمة كما مر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كافي الهداية وفي رواية الحسن أنها تصح بعد هلاك المبيع كما يصح الخط بعد هلاكه (قوله بأن باعه ثم شراه) من صور الهلاك حكماً لأن تبدل الملك كتبدل العين ولذا يمتنع بذلك رده بالعيب والرجوع في الهبة باعه ثم شراه ثم زاد

مطلب
فيما تبين فيه النقود وما لا تبين

مطلب
في تعريف الكثر

ولودينا فالتصرف فيه بتخليك من عليه الدين ولو بعوض ولا يجوز ٢ من غيره ابن ملك (قبل قبضه) سواء (تعين بالتعيين) ككحل (أولاً) كنقود فلو باع ابلاً بدرهم أو بكثر بتر جاز أخذ بدلها شيئاً آخر (وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كهمز وأجرة ونهنا من تلف) وبدل خلع وعق ببال وموروث وموصى به والحاصل جواز التصرف في الاثمان والديون كلها قبل قبضها عيني (سوى صرف وسلم) فلا يجوز أخذ خلاف جنسه لفوات شرطه (وصح الزيادة فيه) ولو من غير جنسه في المجلس أو بعده من المشتري أو وارثه خلاصة ولنظائر ابن ملك أو من أجنبي (إن) في غير صرف (وقبل البائع) في المجلس فلو بعده بطلت خلاصة وفيها لو ندم بعد ما زاد أجبر (وكان المبيع قائماً) فلا تصح بعده هلاكه ولو حكماً على الظاهر بأن باعه ثم شراه ثم زاد

وأفاد أنه إذا لم يشتره فكذلك بالاولى (قوله وكونه) أي المبيع محللا للمقابلة أي للمقابلة زيادة الثمن ط قال
 ح ولا حاجة اليه مع قول الشارح ولو حكى كما لا يخفى (قوله حقيقة) احتراز عما إذا خرج عن المحلية بأن هلك
 حقيقة كون الشاة أو حكى كالتدبير والكتابة (قوله فلو باع الخ) تفريع على قوله فلا تصح بعد هلاكه وكذا
 لو وهب وسلم أو طبخ اللحم أو وطن أو نسج الغزل أو تخمّر العصير أو أسلم مشترى الخرد تميا لا تصح الزيادة لقوات
 محل العقد إذا العقد لم يرد على المخطون والمنسوج ولهذا يصير الغاصب أحق بهما إذا فعل بالمعصوب ذلك
 وكذا الزيادة في المهر شرطها بقاء الزوجية فلو زاد بعد موتها لا يصح اه فصح وروى الحسن في غير رواية الاصول
 انها تصح بعد هلاك المبيع وعلى هذه الرواية تصح الزيادة في المهر بعد الموت نهر قلت وهذه خلاف ظاهر
 الرواية كآبائه عليه في الجوهره وغيرها والعجب من الزيلعي حيث ذكر أن الزيادة لا تصح بعد هلاك المبيع في ظاهر
 الرواية وأنها تصح في رواية النوادر ثم ذكر أن الهلاك الحكي - ملحق بالحقيقي - ثم قال ولو أعتق المبيع أو كاتبه
 أو دبره أو استولد الامه أو تخمّر العصير أو أخرجه عن ملكه ثم زاد عليه جاز عند أبي حنيفة خلافا لهما وعلى
 هذا الخلاف الزيادة في مهر المرأة بعد موتها اه فليست مل (قوله بخلاف ما لو أجر) وكذا لو خا ط الثوب
 أو قطعت يد العبد وأخذ المشتري الأرض فتح (قوله لقيام الاسم والصورة) أي في غير جعل الحديد سيفا
 فإن الصورة تبدلت فيه ط (قوله وصح الخط منه) أي من الثمن وكذا من رأس مال السلم والمسلم فيه كما هو
 صريح كلامهم ويلي على المنع (قوله وقبض الثمن) بالجر عطف على هلاكه وسيأتي بيان الخط بعد قبض الثمن
 عند قوله ويصح الخط من المبيع الخ (قوله يلتحقان بأصل العقد) هذا هو الخط من غير الوكيل فني شفعة
 الخمانية الوكيل بالمبيع إذا باع الدار بألف ثم حط عن المشتري مائة صح وضمن المائة للآخر وبرئ المشتري عنها
 وبأخذ الشفع الدار بالالف لأن حط الوكيل لا يلتحق بأصل العقد (قوله بالاستناد) وهو أن يثبت أولا
 في الحال ثم يستند الى وقت العقد ولهذا لا تثبت الزيادة في صور الهلاك كما مر لأن ثبوته في الحال متعذر لا تنفاه
 المحل فتعذر استناده كالبيع الموقوف لا يبرم بالأجازة بعد هلاك المبيع وقتها كما في الفتح (قوله فبطل حط
 الكل) أي بطل التحاقه مع صحة العقد وسقوط الثمن عن المشتري خلافا لما توهمه بعضهم من أن البيع يفسد
 أخذاً من تعليل الزيلعي بقوله لأن الاتحاق فيه يؤدي الى تبديله لانه يتقلب هبة أو يباع بلا ثمن فيفسد وقد كان
 من قصد هما التجارة بعقد مشروع من كل وجه فالالاتحاق فيه يؤدي الى تبديله فلا يلتحق به اه ففوله فلا يلتحق
 صريح في أن الكلام في الاتحاق وأن قوله فيفسد مفرع على الاتحاق كما صرح به في شرح الهداية وقال في
 الذخيرة إذا حط كل الثمن أو وهب أو أبرأ عنه فان كان قبل قبضه صح الكل ولا يلتحق بأصل العقد وفي البدائع
 من الشفعة ولو حط جميع الثمن يأخذ الشفع بجميع الثمن ولا يسقط عنه شيء لأن حط كل الثمن لا يلتحق بأصل
 العقد لانه لو اتحق لبطل البيع لانه يكون يعا بلا ثمن فلم يصح الخط في حق الشفع وصح في حق المشتري وكان
 ابراء له عن الثمن اه زاد في المحيط لانه لا يديننا قائما في ذمته وعامة في فتاوى العلامة قاسم (قوله وأثر
 الاتحاق الخ) لا يخفى أن الزيادة تجب على المشتري والمخطوط يسقط عنه لكن لما كان ذلك بين المتعاقدين
 رعايتهم انه لا يعتدى الى غير ذلك العقد فنبه على أن أثر ذلك يظهر في مواضع (قوله في تولية ومراجعة)
 فبولى ويراجع على الكل في الزيادة وعلى الباقي بعد المخطوط بجر (قوله وشفعة) فأخذ الشفع بما بقي في
 الخط دون الزيادة كما يأتي (قوله واستحقاق) ف يرجع المشتري على البائع بالكل ولو أجاز المشتق البيع أخذ
 الكل بجر أي كل الثمن والزيادة (قوله وهلاك) حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تسقط حصتها من الثمن
 بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض زيلعي قلت ولا يخفى عليك
 أن هذا في الزيادة في المبيع والكلام في الزيادة في الثمن فلا يناسب ذكر هذا هنا فافهم (قوله وحبس مبيع)
 فله حبسه حتى يقبض الزيادة (قوله وفساد صرف) فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحد هما أو حط
 وقبل الآخر وقبض الزائد في الزيادة أو المردود في الخط ففسد العقد كأنهما اعتداه كذلك من الابتداء عند أبي
 حنيفة زيلعي وبأني تمام الكلام عليه أول باب الربا وزاد الزيلعي مما يظهر فيه أثر الاتحاق ما إذا تزوج أمته ثم
 أعتقها ثم زاد الزوج على مهرها بعد العتق تكون الزيادة للمولى اه وفي النهر وتظهر فيما لو وجد بالتياب المبيعة
 عيبار جمع بمصنعه من الثمن مع الزيادة وفيما إذا زاد في الثمن ما لا يجوز الشرا به وفي المبيع ما لا يجوز بيعه فقبل

زاد في الخلاصة وكونه محلا
 للمقابلة في حق المشتري حقيقة
 فلو باع بعد القبض أو دبر أو كاتب
 أو ماتت الشاة فزاد لم يجز لقوات
 محل البيع بخلاف ما لو أجر
 أو رهن أو جعل الحديد سيفا
 أو ذبح الشاة لقيام الاسم والصورة
 وبعض المنافع (و) صح (الخط
 منه) ولو بعد هلاك المبيع وقبض
 الثمن (و) الزيادة والخط يلتحقان
 بأصل العقد بالاستناد فبطل
 حط الكل وأثر الاتحاق في تولية
 ومراجعة وشفعة واستحقاق
 وهلاكه وحبس مبيع وفساد صرف

٣ مطالب
في بيان براءة الاستيفاء وبراءة
الاسقاط

ليكن انما يظهر في الشفعة الخط
فقط (و) صح (الزيادة في المبيع)
ولزم البائع دفعها (ان) في غير سلم
زيالي و (قبل المشتري وتلتحق)
أيضا (بالعقد فلو هلكت الزيادة
قبل قبض سقط حصتها من الثمن)
وكذا لو زاد في الثمن عرضا فهلك قبل
تسليم انفسخ العقد بقدره قنية ٣
(ولا يشترط للزيادة هنا قيام المبيع)
فتصح بعده هلاكه بخلافه في الثمن
كما مر (ويصح الخط من المبيع ان)
كان المبيع (دينا وان عينه لا)
يصح لانه استقط واستقط العين
لا يصح بخلاف الدين فيرجع بما دفع
في راء الاسقاط لاني براءة الاستيفاء
اتفاقا ولو اطلعتها فتقولا وانما
الابراء المضاف الى الثمن فصحيح
ولو هبته أو حط فيرجع المشتري
بما دفع على ما ذكره السرخسي
فتأمل عند الفتوى بجر قال
في النهر وهو المناسب للاطلاق
وفي البرازية باعه على أن يهبه من
الثمن كذا لا يصح ولو على أن يحط
من ثمنه كذا اجاز للعوق الخط بأصل
العقد دون الهبة (والاستحقاق)
لبائع أو مشتري أو شفيع (يتعلق
بما وقع عليه العقد) يتعلق
(بالزيادة) أيضا

قوله قوله لا يثبت بالشك هكذا يحطه
وليس هذه العبارة موجودة في
نسخ الشارح التي بيدي فليحذر
اه

فسد العقد كذا في السراج اه وتمامه فيه وكان الشارح لم يذكر هذه الثلاثة لأن كلامه في الثمن تأمل (قوله
الخط فقط) لأن في الزيادة ابطال حق الشفيع الثابت قبلها فلا يملكه فله أن يأخذ بدون الزيادة (قوله ان
في غير سلم) قال الزبلي ولا تجوز الزيادة في السلم فيه لانه معدوم حقيقة وانما جعل موجودا في الذمة لحاجة
المسلم اليه والزيادة في السلم فيه لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا تجوز اه ح ودل كلام السراج على جواز
الخط منه رمي (قوله وقبل المشتري) أي في مجلس الزيادة كما يفيد ما مر في الزيادة في الثمن (قوله أيضا) أي
كما تلتحق الزيادة في الثمن ط (قوله فلو هلكت الزيادة الخ) هذا ما قدمه الشارح في قوله وهلاك (قوله وكذا
لو زاد) أي المشتري ط (قوله انفسخ العقد بقدره) فلو اشترى بمائة وتقابضا ثم زاد المشتري عرضا قيمته
خسرون وهلك العرض قبل التسليم ينفسخ العقد في ثلثه بجر عن القنية ووجه الانفساخ أن العرض مبيع
وان جعل ثمنه او هلاك المبيع قبل القبض يوجب الانفساخ فافهم (قوله فتصح بعده هلاكه) لانها تشتت بمقابله
الثمن وهو قائم بجر عن الاخلاصة (قوله بخلافه في الثمن) الاولى بخلافها ط (قوله كما مر) أي
في قوله وكان المبيع قائما أي لأن المبيع بعده هلاكه لم يبق على حاله يصح الاعتياض عنه بخلاف الخط من الثمن
لانه بحال يمكن اخراج البديل عما يقابله فيلحق بأصل العقد استنادا بجر (قوله فيرجع) أي المشتري
على البائع (قوله لاني براءة الاستيفاء) لأن براءة الاسقاط تنقطع الدين عن الذمة بخلاف براءة الاستيفاء
مثال الاولى استقطت وحطت وأبرأت براءة اسقاط ومثال الثانية أبرأت براءة استيفاء أو قبض أو أبرأتك
عن الاستيفاء اه ح وحاصل أن براءة الاستيفاء عبارة عن الاقرار بأنه استوفى حقه وقبضه (قوله
اتفاقا) يرجع اليهما ط (قوله ولو اطلعتها) كما لو قال أبرأتك ولم يقيده بشئ اه ح (قوله وأما الابراء
المضاف الى الثمن الخ) تابع صاحب البحر حيث ذكر اول صحة المبيع لو ديننا لا عينا وعلاه بما مر ثم ذكر حط
الثمن وهبته وبراءه وحاصل ما ذكره في البحر عن الذخيرة أنه لو وهبه بعض الثمن أو أبرأه عنه قبل القبض فهو
حط وان حط البعض أو وهبه بعد القبض صح ووجب عليه للمشتري مثل ذلك ولو أبرأه عن البعض بعده لا يصح
والفرق أن الدين باق في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لا يقضى عين الواجب بل مثله الا أن المشتري لا يطالب به
لأن له مثله على البائع بالتقضاء فلا تنفيذ المطالبة فقد صادفت الهمة والخط ديننا قائما في ذمة المشتري وانما
لم يصح الابراء لانه نوعان براءة قبض واستيفاء وبراءة اسقاط فاذا اطلقت تحمل على الاول لانه أقل فكانه
قال أبرأتك براءة قبض واستيفاء وفيه لا يرجع ولو قال براءة اسقاط صح ورجع على البائع أما الهبة والخط
فاستقاط فقط واذا وهبه كل الدين أو حط أو أبرأه منه فهو على ما ذكرنا هذا ما ذكره شيخ الاسلام وذكر
السرخسي أن الابراء المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض وسوى بين
الابراء والهبة والخط فتأمل عند الفتوى اه هذا حاصل ما في البحر عن الذخيرة قال في النهر وعرف من
هذا أنه لا خلاف في رجوع الدافع بما اذا أبرأه براءة اسقاط وفي عدم رجوعه اذا أبرأه براءة استيفاء
وأن الخلاف مع الاطلاق وعلى هذا تنفرع ما لو علق طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها لا يطل التعليق فاذا
أبرأت براءة اسقاط وقع ورجع عليها كذا في الاشياء اه قلت والظاهر أن المبيع الذي مثل الثمن فيما ذكر
فكان الاولى للشارح أن يقول بعده وله بخلاف الدين وكذا الثمن لو حط بعضه أو وهبه أو أبرأه عنه قبل القبض
وكذا بعده فيرجع المشتري بما دفع لكن لو ابراء براءة اسقاط لبراءة استيفاء اتفقا ولو اطلقها فتقولا فتأمل
عند الفتوى الخ فافهم (قوله وهو المناسب للاطلاق) أي الرجوع هو المناسب للاطلاق لانه أقل كما مر لأن
الظاهر ما قاله شيخ الاسلام من حملها عند الاطلاق على براءة القبض والاستيفاء لانه أقل كما مر لأن
حملها على معنى الاسقاط يوجب الرجوع عليه بما اخذ وهذا أكثر (قوله لا يثبت بالشك) ولأن وقوع الابراء
بعد القبض قرينة على أن المراد به براءة القبض الا أن يظهر بقرينة حاله ارادة معنى الاسقاط وعن هذا والله
تعالى أعلم قال فتأمل عند الفتوى أي تأمل المتن وتظهر ما يقتضيه المقام في الحادثة المسئول عنها فيفتي
به والله سبحانه أعلم (قوله للعوق الخط بأصل العقد) كانه باعه ابتداء بالقدرا الباقي بعد الخط ط أي
بخلاف الهبة فكان شرطه لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما (قوله والاستحقاق الخ) المراد به هنا
طلب الحق أو ثبوت الحق وقوله لبائع متعلق به ومعناه في البائع أن له حق حبس المبيع حتى يقبض الثمن وما زيد

فيه ومعناه في المشتري انه لو استحق منه المبيع رجع على بائعه بالثمن وما زيد فيه كالتقدم وكذا لو رده بعيب ونحوه كما يأتي ومعناه في الشفيع انه لو زاد البائع في العقار المبيع فان الشفيع يأخذ الكل وعليه فالمراد بالزيادة أعم من أن تكون في الثمن أو في المبيع (قوله فلوردة الخ) تفريع على قوله أو مشتري إذا ردت المشتري المبيع بخيار عيب أو نحوه من خيار شرط أو رؤية رجع على بائعه بالكل أي بالثمن وما زيد فيه وفي الجوهره إذا اشترى عشرة أبواب بمائة درهم فزاده البائع بعد العقد ثوباً آخر ثم اطلع المشتري على عيب في أحد الأبواب ان كان قبل القبض فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع في جميعها وان شاء رضى بها وان كان بعد القبض فله رد العيب بمحضته وان كانت الزيادة هي المعيبة اهـ (قوله ولزم تأجيل كل دين) الدين ما وجب في الذمة بعقد أو استملاك أو ماصار في ذمته ديناً باستقراره فهو أعم من القرض كذا في الكفاية ويأتي في أول الفصل تعريف القرض وأطلق التأجيل فنشمل ما لو كان الاجل معلوماً ومجهولاً لكن ان كانت الجهالة متقاربة كالخمس والدياس يصح لان كانت متفاحشة كهبوب الريح كافي الهداية وغيرها ومز في باب البيع الفاسد أن الجهالة اليسيرة تنقل في الدين بمنزلة الكفالة (قوله ان قبل المديون) فلو لم يقبله بطل التأجيل فيكون حاله ذكره الاسيحياني ويصح تعليق التأجيل بالشرط فلو قال لمن عليه ألف حالة ان دفعت الى غدا خمسمائة فالخمسائة الاخرى مؤخرة عنك الى سنة فهو جائز كذا في الذخيرة وفي الخاتمة لو قال المديون أبطلت الاجل أو تركته صار حاله بخلاف برئت من الاجل أو لا حاجة لي فيه واذا اقصاء قبل الحلول فاستحق المقبوض من القابض أو ووجهه زيو فافترده أو وجد بالمبيع عيباً فترده بقضاء عاد الاجل لا لو اشترى من مديونه شيئاً بالدين وقبضه ثم تقايلا البيع ولو كان بهذا الدين المؤجل كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين اهـ بجر وقوله في الوجهين أي في الاقالة وفي الرد بعيب بقضاء وقد ساق في الاقالة أن عدم عود الكفالة في الرد بعيب فيه خلاف فراجع (قوله الا في سبع) هي في الحقيقة ست فان مسألتى الاقالة واحدة (قوله بدلي صرف وسلم) لاشتراط القبض لبدي الصرف في الجاس واشترطه في رأس مال السلم وهو المراد ببدله هنا أما المسلم فيه فشرطه التأجيل ط (قوله ونحن عند اقالة وبعد ها) في القنية أجل المشتري البائع سنة عند الاقالة صححت الاقالة وبطل الاجل ولتوقلا يأنه أجله ينبغي أن لا يصبح الاجل عند أي حنيفة فان الشرط اللاحق بعد العقد ملحق بأصل العقد عنده اهـ بجر وتقدمت المسألة في باب الاقالة وكتبنا هناك أنا قد منا في البيع الفاسد تصحيح عدم التحاق الشرط الفاسد وعليه فصحح التأجيل بعد ها ويؤيده ما نقله بعضهم عن سلم الجوهره من انه يجوز تأجيل رأس مال السلم بعد الاقالة لانه دين لا يجب قبضه في الجاس كسائر الديون اهـ ثم رأيت العلامة البيري قال ان قوله الشرط اللاحق ملحق بأصل العقد ساقط لان التأجيل وقع بعد العقد لا على وجه الشرط بل على وجه التبرع كما في سائر الديون ويؤيده انه نقل جواز تأخير الثمن بعد الرد بالعيب بقضاء أو غيره والمجيب من المؤلف أي صاحب الاشياء كيف أقره على ذلك اهـ كلام البيري ملخصاً قلت لكن وجه ما في القنية أن الاقالة تباع من وجهه وقدمت الخلاف في باب البيع الفاسد فيما لو باع مطلقاً ثم أجل الى أجل مجهول قيل يصح الاجل وقيل لا بناء على انه يلحق بالعقد وهنا اذا التحق بعقد الاقالة يلزم أن يزيد الثمن فيها بوصف التأجيل مع أن الاقالة انما تصح بمثل الثمن الأول فالأحسن الجواب بما قلنا من تصحيح عدم الالتحاق تأمل (قوله وما أخذ به الشفيع) يعني لو أجل المشتري الشفيع في الثمن لم يصح بجر وشمل ما لو كان الشراء بمو أجل فان الاجل لا يثبت في أخذ الشفيع كما سيذكره في بابها (قوله ودين الميت) أي لومات المديون وحل المال فأجل الدائن وارثه لم يصح لان الدين في الذمة وفائدة التأجيل أن يتجر فيؤدى الدين من ثمن المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك للقضاء الدين فلا يفيد التأجيل كذا في الخلاصة وظاهره انه في كل دين وذكره في القنية في القرض بجر وفي الفتح مشمل ما في القنية لكن في الذخيرة تأجيل رب الدين ماله على الميت لا يجوز والصحيح انه قول الكل لان الاجل صفة الدين ولادين على الوارث فلا يثبت الاجل في حقه ولا وجه أيضاً لتبوتها للميت لانه سقط عن ذمته بالموت ولا تبوتها في المال لانه عين والاعيان لا تقبل التأجيل وفي البرجندی قال صاحب المحيط الاصح عندي أن تأجيله صحيح وهكذا أفق الامام قاضي خان لانه اذا كان هذا الدين يتعلق بالتركة لكنه يثبت في الذمة فلا يكون عيناً فيصح التأجيل وأفتى بعضهم بعدم الصحة

مطلب
في تأجيل الدين

فلوردة بنحو عيب رجع المشتري بالكل (ولزم تأجيل كل دين) ان قبل المديون (الا) في سبع على ما في مديات الاشياء بدلي صرف وسلم ونحن عند اقالة وبعد ها وما أخذ به الشفيع ودين الميت

كذا في الفصول العمادية يبرى (قوله فلا يلزم تأجيله) أي أنه يصح تأجيله مع كونه غير لازم فلا قرض الرجوع عنه لكن قال في الهداية فإن تأجيله لا يصح لأنه إعارة وصلته في الابتداء حتى يصح بالفضة الإعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع كالوصى والصبي ومعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الإعارة إذ لا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لأنه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسبية وهو ربا أه ومقتضاه أن قوله لا يصح على حقيقته لأنه إذا وجد مقتضى عدم الزوم ومقتضى عدم الصحة وكان الأول لا ينفي الثاني لأن ما لا يصح لا يلزم وجب اعتبار عدم الصحة ولهذا عطل في الفتح لعدم الصحة أيضا بقوله ولأنه لو لم يكن التبرع ملزما على المتبرع ثم للمثل المردود حكم العين كأنه رد العين والآن كان عليك دراهايم بدراهم بلا قبض في المجلس والتأجيل في الاعيان لا يصح أه ملخصا وببؤيده ما في النهر عن التقنية التأجيل في القرض باطل (قوله إلا في أربع) أي بعد مسألتى الحوالة واحدة ومسألتى الوصية واحدة أيضا وقد نظمت هذه مع التي قبلها بقولي

ست من الديون ليس يلتزم * تأجيلها بدل صرف وسلم
دين على ميت وما للمشتري * على مقيل أو شفيع يابرى
والقرض الأربعة ما مضى * بحدوصية حوالة قضى

(قوله إذا كان مجعودا) في الثانية رجل له على رجل ألف درهم قرض فصالحه على مائة إلى أجل صح الخط والمائة حالة وإن كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة إلى الأجل أه يبرى ومثله ما لو قال المستقرض للمقرض سر الأقرض حتى تؤجله عني فأقرضه عند الشهود بالالف مؤجلا (قوله أو حكم ماليكي بلزومه) فانه عنده لازم وقديمه لأن الأرجح أن حكم الحنفى بخلاف مذهبه لا ينفذ خصوصا في قضاء زمانا وشاوقه بقوله بعد ثبوت أصل الدين عنده لأنه لو لم يكن ثابتا لا يصح حكمه بلزوم تأجيله ولأن المجعود لا يتوقف تأجيله على حكم ماليكي (قوله أو أحاله الخ) في الفتح والحيلة في لزوم تأجيله أن يحيل المستقرض المقرض على آخر دينه فيؤجل المقرض ذلك الرجل المحال عليه فيلزم أه وإذا لم يكن المحال على المحال عليه دين فلا إشكال والأقرض المحيل بقدر المحال به للمحال عليه مؤجلا أشار إليه في المحيط بحر وفائدة الإقرار يمكن المحال عليه من الرجوع على المحيل بما يدفعه للمقرض (قوله أو أحاله على مديون الخ) فأدائه لا يفرق بين كون تأجيل المحال عليه صادرا من المقرض أو من المحيل وهو المستقرض (قوله لأن الحوالة مبرئة) أي تبرأ بهاذمة المحيل وينتجها للمحال أي المقرض دين على المحال عليه بحكم الحوالة فهو في الحقيقة تأجيل دين لا قرض (قوله فيلزم من ثلثه) فان خرجت الألف من الثلث فيها والألف بقدر ما يخرج ط (قوله ويسامح فيها نظرا للموصى) لأنه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للموصى هداية وحاصله أن لزوم الوصية بالتبرع ومنه ما نحن فيه خارج عن القياس رحمة وفضلا على الموصى إذ كان القياس أن لا تنفع وصيته لأنها تملك مضاف إلى حال زوال مالكته (قوله وأقرض المصنف) أي أقرض ما ذكر من الحاصل وهو صاحب البحر فكان الأولى عزوه إليه (قوله وتعقبه) أي تعقب الحاصل المذكور فافهم (قوله بأن المحقق بالقرض) هو الأقالمة بتسميها والشفيع ودين الميت ح (قوله تأجيله باطل) لتعبرهم فيها لا يصح أو باطل فلا يتصل أن التأجيل فيها صحيح غير لازم ط قلت وقد علمت مما تقدمناه أن القرض كذلك ولعل مراد صاحب البحر بالبطل ما يحرم فعله ويلزم منه الفساد فان تأجيل بدلى الصرف والسلم كذلك بخلاف القرض والمحقق به فانه لو ترك المطالبة به إلى حلول الأجل لم يلزم منه ذلك فلذا قال انه صحيح غير لازم لكن ما قدمناه عن الهداية في القرض من قوله وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لأنه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسبية وهو ربا أه يقتضى انه يلزم منه الفساد وانه حرام ولم يظهر لي وجهه فليتأمل (قوله لأن الدين واحد) أي فإذا تأخر عن الكفيل لم تأخيره عن الاصيل أيضا إذ ثبت ضمانا يمنع قصدا كبسب الشرب والطريق كما في البحر عن تلخيص الجامع لكن في النهر عن السراج قال أبو يوسف إذا أقرض رجل رجلا ما لا يكفل به رجل عنه إلى وقت كان على الكفيل إلى وقته وعلى المستقرض حالا أه ونقل نحوه في كفالة البحر عن الذخيرة والغاشية وذكر في أنشع الوسائل مثله عن مدة كتب وذكر أن هذه الحيلة لم يقل بها أحد غير الحصري في التحرير وأنه إذا تعارض كلامه وحده مع كلام كل الأصحاب لا يفتى به أه وحاصله أن الجمهور على أنه تأجل على الكفيل دون الاصيل وبه

والسابع (القرض) فلا يلزم تأجيله
(إلا في أربع) إذا كان مجعودا
أو حكم ماليكي بلزومه بعد ثبوت
أصل الدين عنده أو أحاله على آخر
قأجله المقرض أو أحاله على مديون
مؤجل دينه لأن الحوالة مبرئة
والرابع الوصية (أو وصى بأن
يقرض من ماله ألف درهم فلانا
إلى سنة) فيلزم من ثلثه ويسامح
فيها نظرا للموصى (أو وصى
بتأجيل قرضه) الذي له (على
زيد سنة) فيصح ويلزم والحاصل
أن تأجيل الدين على ثلاثة أوجه
باطل في بدلى صرف وسلم وصحيح
غير لازم في قرض وأقالمة وشفيع
ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك
وأقرض المصنف وتعقبه في النهر بأن
المحقق بالقرض تأجيله باطل قلت
ومن جيل تأجيل القرض كفالاته
مؤجلا في تأخير عن الاصيل لأن
الدين واحد بحر ونهر فهي
خامسة فلتحفظ

أفق العلامة قارى الهداية وغيره وسياق عامة في الكفالة أن شاء الله تعالى (تنبيه) لم يذكر ما لو أجل الكفيل الاصيل وهو جائز في البيروى ابن سماعة عن محمد بن رجل قال لغيره انتم عنى لفلان الالف التى على ففعل واذاها الضامن ثم ان الضامن أخر المصمون عنه فالتأخير جائز وليس هذا بمنزلة القرض ولو قال اقض عنى هذا الرجل ألف درهم ففعل ثم أخرها لم يجز التأخير لان هذا الذى عنه فصار مقرضاً والتأخير فى القرض باطل والاول أدنى عن نفسه اهـ (قوله أن يقتز الوارث الخ) الظاهر انه مفروض فى وارث لا مشاركة فى الميراث والاي ليطقه ضرر بلزوم الدين عليه وحده والمقصود من هذه الحيلة بيان حكمها لو وقعت كذلك لاتعليم فعلها لان فيها الاخبار بخلاف الواقع (قوله وبصدق الطالب انه الخ) لو قال وبصدق الطالب فى ذلك لكان أخصر وأظهر لان تصديقه تأجيله على الميت غير لازم (قوله والا لامر الوارث الخ) عبارة الاشياء والاقتد حل من الدين بموته فيؤمر الوارث الخ (قوله وسبى آخر الكتاب) أى قبيل كتاب الفرائض وهذا مأخوذ من القنية حيث قال فيها بر من نعيم الدين قضى المديون الدين قبل الحلول أو مات فأخذ من تركته بخواب المتأخرين انه لا يأخذ من المراجعة التى جرت بينهم ما لا يقدر ما مضى من الايام قبل له أنفق به أيضاً قال نعم قال ولو أخذ المقرض القرض والمراجعة قبل معنى الاجل فلامديون أن يرجع بحصة ما بقى من الايام اهـ وذكر الشارح آخر الكتاب انه أنفق به المرحوم مفتى الروم أبو السعود وعلاه بالرفق من الجانبين قلت وبه أفقى الحانوفى وغيره وفى الفتاوى الحامدية سئل فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ دين معلوم فراجعه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوماً مات عمرو المديون فقل الدين ودفعه الوارث لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ؟ أولا الجواب جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التى جرت المبايعة عليها بينهم ما لا يقدر ما مضى من الايام قبل للعلامة نجم الدين أنفق به قال نعم كذا فى الانقروى والتنوير وأفقى به علامة الروم مولانا أبو السعود وفى هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة اذا طلت الورثة أن المراجعة تلزمهم فراجعوا عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم المال أولا الجواب لا يلزمهم لما فى القنية بر من بكر خواهر زاده كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذ من الاصيل ويبيعه بالمراجعة حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم تبين انه قد أخذ فلا شئ له لان المبايعة بناء على قيام الدين ولم يكن اهـ هذا ما ظهر لنا والله سبحانه أعلم اهـ

* (فصل فى القرض) *

بالفتح والكسر منح ومناسبتة لما قبله ذكر القرض فى قوله ولم تأجيل كل دين الا القرض ط (قوله ما تعطيه لتقضاء) أى من قبلى أو مثلى وفى المغرب تقاضيته دينى وبدينى واستقضيته طلب قضاء واقتضيت منه حتى أخذته (قوله وشرعاً ما تعطيه من مثلى الخ) فهو على التفسيرين مصدر بمعنى اسم المفعول لكن الثانى غير مانع لصدقه على الوديعه والعارية فكان عليه أن يقول لتقضى مثله وقدمت قريياً أن الدين أعم من القرض (قوله عقد مخصوص) الظاهر أن المراد عقد بانف مخصوص لان العقد لفظ ولذا قال أى بلفظ القرض ونحوه أى كالدين وكقوله أعطى درهما لارد عليك مثله وقد منعان الهداية أنه يصح بلفظ الاعارة (قوله بمنزلة الجنس) أى من حيث شموله القرض وغيره وليس جنساً حقيقة لعدم الماهية الحقيقية كما عرف فى موضعه واعترض بأن الذى بمنزلة الجنس قوله عقد مخصوص وأما هذا فهو بمنزلة الفصل خرج به ما لا يرد على دفع مال كالتكاح وفيه أن التكاح لم يدخل فى قوله عقد مخصوص أى بلفظ القرض ونحوه كما علمت فصار الذى بمنزلة الجنس هو مجموع قوله عقد مخصوص يرد على دفع مال تأمل (قوله لا آخر) متعلق بقوله دفع (قوله خرج نحو وديعة وهبة) أى خرج وديعة وهبة ونحوهما كعارية وصدقة لانه يجب رد عين الوديعه والعارية ولا يجب رد شئ فى الهبة والصدقة (قوله فى مثلى) كالمكيل والموزون والمعدود والمتقارب كالجوز والبض وحاصله أن المثلى ما لا تتفاوت أحاده أى تفاوتاً تختلف به القيمة فان نحو الجوز تتفاوت أحاده تفاوتاً يسيراً (قوله تعذر رد المثل) علة لقوله لا فى غيره أى لا يصح القرض فى غير المثلى لان القرض اعارة ابتداء حتى صح بانظها معاوضة انتهاء لانه لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه عنه فيستلزم ايجاب المثل فى الذمة وهذا لا يتأتى فى غير المثلى قال فى البحر ولا يجوز فى غير المثلى لانه لا يجب ديناً فى الذمة وملكه المستقر بالقبض كالحصى والمتبوض يقرض فاستعين الرد وفى القرض الجائز لا يتعين بل يرد المثل وان كان قائماً وعن أبى يوسف ليس له اعطاء غيره

• طلب •

اذا قضى المديون الدين قبل حلول الاجل أو مات لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر ما مضى

وفى حيل الاشياء حيلة تأجيل دين الميت أن يقتز الوارث بأنه ضمن ما على الميت فى حياته مؤجلاً الى كذا وبصدق الطالب انه مؤجلاً عليه ما يقتز الطالب بأن الميت لم يترك شيئاً والا لامر الوارث بالبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية من أن الدين اذا حل بموت المديون لا يحل على كفيله قلت وسبى آخر الكتاب انه لو حل بموته أو أذاه قبل حلوله ليس له من المراجعة الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين

* (فصل فى القرض)

(هو) لغة ما تعطيه لتقضاء وشرعاً ما تعطيه من مثلى لتقضاء وهو اخصر من قوله عقد مخصوص أى بلفظ القرض ونحوه (يرد على دفع مال) بمنزلة الجنس (مثلى) خرج القضى (لا خير لرد مثله) خرج نحو وديعة وهبة (وضوح) القرض (فى مثلى) هو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك (لا فى غيره) من القيمات كحبوان وحطب وعقار وكل متفاوت لتعذر رد المثل

والبرضاء وعارية ما جاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية اه أي قرض ما لا يجوز قرضه عارية من حيث انه يجب رده عنه لا مطلقا لما علمت من انه يملك بالقبض تأمل (قوله كقبوض ببيع فاسد) أي فبيد الملك بالقبض كما علمت وفي جامع الفصولين القرض الفاسد يبيد الملك حتى لو استقرض بشفقة بفضه ملكه وكذا سائر الاعيان وتجب القيمة على المستقرض كالو امر بشراء قن بأمة المأمور ففعل فالقن لا امر (قوله فيجزم الخ) عبارة جامع الفصولين ثم في كل موضع لا يجوز القرض لم يجز الانتفاع به لعدم الحل ويجوز بيعه لشبوت الملك كبيع فاسد اه وقوله ويجوز بيعه بمعنى يصح لا بمعنى يحل اذ لا شك في أن الفاسد يجب فسخه والبيع مانع من الفسخ فلا يحل كما لا يحل سائر التصرفات المانعة من الفسخ كما مر في باب به وبه تعلم ما في عبارة الشارح (قوله وكاغد) أي قرطاس وقوله عددا قيد للثلاثة وما ذكره في الكاغد ذكره في التارخانية ثم نقل بعده عن الخانية ولا يجوز السلم في الكاغد عددا لانه عددى متفاوت اه ولعل الثاني محمول على ما إذا لم يعلم نوعه وصفته (قوله كما سيبي) أي في باب الربا حيث قال ويستقرض الخبز وزنا وعددا عند محمد وعليه الفتوى ابن ملاق واستحسنه الكمال واختاره المصنف تسيرا اه وفي التارخانية قال أبو حنيفة لا يجوز قرضه واستقرضه لا عددا ولا وزنا وفي رواية عن أبي يوسف مثله وقوله المعروف انه لا بأس به وعليه افعال الناس جارية والفتوى على قول محمد اه ملخصا ونقل في الهندية عن الخانية والظهيرية والكافي أن الفتوى على جواز استقرضه وزنا لا عددا وهو قول الثاني اه ولعله هو المراد بقوله المعروف وسد كراستقرض العجين والخميرة (قوله والعدالى) بفتح العين المهملة وتحتيف الدال المهملة وباللام المكسورة وهي الدراهم المنسوبة الى العدال وكأنه اسم ملك نسب اليه درهم فيه غش كذا في صرف البحر عن البناءة قلت والمراد به سادراهم غالبية الغش كما وقع التصريح به في الفتح وغيره بدل لفظ العدالى لأن غالبية الغش في حكم الفلوس من حيث انها انحصارت غنما بالاصطلاح على غنيتها فبطل غنيتها بالكساد وهو ترك التعامل بها بخلاف ما كانت فضتها خالصة أو غالبية فانها أثمان خلقة فلا تبطل غنيتها بالكساد كما حققناه أول البيوع عند قوله وصح بمن حال وموئل (قوله فعليه مثلها كاسدة) أي اذا هلكت والا فبرده عنها اتفاقا كما في صرف الشر بلالية وفيه كلام سيأتى (قوله فلا عبرة بغلائه ورخصه) فيه أن الكلام في الكساد وهو ترك التعامل بالفلوس ونحوها كما قلنا والغلاء والرخص غيره وكأنه نظر الى اتحاد الحكم فصح التفريع تأمل وفي كافي الحاكم لو قال أقرضنى دانتى حنطة فأقرضه ربع حنطة فعليه أن يرد مثله وإذا استقرض عشرة أفلس ثم كسدت لم يكن عليه الا مثله في قول أبي حنيفة وقال عليه قيمتها من الفضة يستحسن ذلك وان استقرض دانتى فلوس أو نصف درهم فلوس ثم رخصت أو غلت لم يكن عليه الا مثل عددا الذى أخذه وكذلك لو قال أقرضنى عشرة دراهم غلة بدينار فأعطاه عشرة دراهم فعليه مثلها ولا ينظر الى غلاء الدراهم ولا الى رخصها وكذلك كل ما يكال ويوزن فالقرض فيه جائز وكذلك ما يعده من البيض والجز اه وفي الفتاوى الهندية استقرض حنطة فأعطى مثلها بعد ما تغير سعرها يجبر المقرض على القبول (قوله وجعله) أي ما في المتن من قوله فعليه مثلها (قوله وعند الثاني الخ) حاصلة انه أن الصالحين انفقوا على وجوب رد القيمة دون المثل لانه لما بطل وصف الغنمية بالكساد تعذر ردها عنها كما قبضه فيجب ردها قيمتها ونظامها الهداية اختيار قولهما فتح ثم انهما اختلفا في وقت الضمان قال في صرف الفسخ وأصله اختلافهما فيمن غصب مثليا فأنقطع فعند أبي يوسف تجب قيمته يوم الغصب وعند محمد يوم القضاء وقولهما أنظر لهما قرض من قول الامام لان في رد المثل اضرارا به ثم قول أبي يوسف أنظر له أيضا لان قيمته يوم القرض اكثر من يوم الانتفاع وهو أيسر أيضا فان ضبط وقت الانقطاع عسر اه ملخصا ولم يذكر حنطة الغلاء والرخص وقد منا أول البيوع انه عند أبي يوسف تجب قيمتها يوم القبض أيضا وعليه الفتوى كافي البرازية والخلاصة وهذا يؤيد ترجيح قوله في الكساد أيضا وحكم البيع كالقرض الا انه عند الامام يبطل البيع وعند أبي يوسف لا يبطل وعليه قيمتها يوم البيع في الكساد والرخص والغلاء كما قدمناه أول البيوع (قوله فأكسده) بمذالهمزة أي طلب أخذه منه (قوله بالعراق يوم اقتراضه) متعلقان بتوله قيمته والثاني بمعنى عن الاول (قوله وعند الثالث يوم اختصما) وعبارة الخانية قيمته بالعراق يوم اختصما فأفاد أن الواجب قيمته يوم الاختصام التي في بلد القرض فكان المناسب ذكر قوله بالعراق هنا

قوله لانه لما بطل وصف الغنمية بالكساد الخ نظاها انها لو كانت قائمة غيرها لك لا يمكن ردها عنها أيضا وهو خلاف ما قدمناه أيضا عن الشر بلالية تأمل اه منه

واعلم أن المقبوض بقرض فاسد كقبوض ببيع فاسد سواء فيجرم الانتفاع به لايحه لشبوت الملك جامع الفصولين (فيصح استقرض الدراهم والدنانير وكذا) كل ما يكال أو يوزن أو يعده متقاربا فصح استقرض جوز ويبيض وكاغد عددا (ولحم) وزنا وخبز وزنا وعددا كما سيبي (استقرض من الفلوس الرائجة والعدالى) فكسدت فعليه مثلها كاسدة و (لا) يغرم (فيها) وكذا كل ما يكال ويوزن لما مر أنه مضمون بمثله فلا عبرة بغلائه ورخصه ذكره في المبسوط من غير خلاف وجعله في البرازية وغيرها قول الامام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض وعند الثالث قيمتها في آخر يوم رواجها وعليه الفتوى قال وكذا الخلاف اذا (استقرض طعما

بالعراق بنا أخذه صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقتراضه عند الثاني وعند الثالث يوم اختصما

واسقاطه من الاول كما فعل في الذخيرة (قوله في أخذ طعامه) اي مثله في بلد القرض (قوله ولو استقرض
 الطعام الخ) هذه هي المسألة الاولى وهي مالو ذهب الى بلدة غير بلدة القرض وقيمة البلدتين مختلفة لان العادة
 أن الطعام في مكة أغلى منه في العراق وهذه رواية أخرى وهي قول الامام كما صرح به في الذخيرة فانه ذكر اولاً
 ما تر من حكاية القولين ثم قال مانصه بشر عن أبي يوسف رجل أقرض رجلاً طعاماً أو غصبه اياه وله حمل
 وموتة والتقي في بلدة أخرى الطعام فيها أغلى أو أرخص فان أبا حنيفة قال يستوثق له من المطلوب حتى يوفيه
 طعامه حيث غصب أو حيث أقرضه وقال أبو يوسف ان تراضيا على هذا الحسن وأيما طلب القيمة اجبر الآخر
 عليه وهي القيمة في بلد الغصب والاستقراض والقول في ذلك قول المطلوب ولو كان الغصب فثمنا بعينه
 اجبر على أخذه لاعلى القيمة اه وفيها أيضا وذكر القدوري في شرحه اذا استقرض دراهم بخارية
 والتقي في بلدة لا يقدر فيها على البخارية فان كان يتفق في ذلك البلد فان شاء صاحب الحق أجده قدر المسافة
 ذاهبا ورجيا واستوثق منه وان كان البلد لا يتفق فيه اوجب القيمة اه وقدمنا اول البيوع أن الدراهم
 البخارية خلوس على صفة مخصوصة فلذا أوجب القيمة اذا كانت لا تتفق في ذلك البلد بل طال ان القيمة بالكساد
 كما قدمناه وبهذا اظهر أنه لو كانت الدراهم فضتها خالصة أو غالبية كالريال الفرنجي في زماننا فالواجب رد مثلها
 وان كان في بلدة أخرى لان ثمنه الفضة لا تبطل بالكساد ولا بالرخس أو الغلاء ويدل عليه ما قدمناه
 عن كافي الحاكم من أنه لا يتقرر الى غلاء الدراهم ولا الى رخصها هذا ما ظهر لي فتأمل وانظر ما كتبناه اول
 البيوع (قوله استقرض شيئا من الفواكه الخ) المراد ما هو كيلي أو وزني اذا استقرضه ثم انقطع عن
 ايدي الناس قبل أن يقبضه الى المقرض فعند أبي حنيفة يجبر المقرض على التأخير الى ادراك الجديد ليصل
 الى عين حقه لان الانقطاع بمنزلة الهلاك ومن مذهبه أن الحق لا ينقطع عن العين بالهلاك وقال أبو يوسف
 هذا لا يشبه كساد الفلوس لان هذا مما يوجد فيجبر المقرض على التأخير الا أن يراضيا على القيمة وهذا
 في الوجه كما لو التقي في بلد الطعام فيه قال فليس له حسمه ويوثق له بكفيل حتى يعطيه اياه في بلدة ذخيرة لمخصا
 (قوله بنفس القبض) اي قبل أن يستهلكه (قوله خلافا لثاني) حيث قال لا يملك المستقرض القرض
 مادام قائما كما في المنع آخر الفصل اه ح (قوله فله رد المثل) اي لو استقرض كثر بتر مثلا وقبضه فله
 حسمه ورد مثله وان طلب المقرض رد العين لانه خرج عن ملك المقرض وثبت له في ذمة المستقرض مثله لا عينه
 ولو قائما (قوله بناء على انعقاده الخ) هكذا نقل هذه العبارة هنا في المنع عن الجبر ونقل أيضا عن الزبلي
 انهم اختلفوا في انعقاده بلنظ القرض قبل انعقاده وقيل الاول قياس قولهما والثاني قياس قوله اه
 قلت والعبارة ان غير مذكورين في هذا الفصل من الجبر وشرح الزبلي وانما ذكرهما في كتاب النكاح
 عند قول الكثر ويعقد بكل ما وقع لتلك العين في الحال فالضمير في انعقاده في عبارة البصر المذكورة في
 الشرح وعبارة الزبلي التي نقلناها عائد على النكاح لاعلى القرض كما يوهمه كلام الشارح تبعا للمنح واما
 أمر عجيب فم لهذه المسألة مناسبة هنا وذلك أن ظاهرا كلام المتن ترجيح قولهما فان كان المناسب للشارح أن
 يقول وعلى هذا ينبغي اعتماد انعقاد النكاح بلفظ القرض وهو أحد التعصين لقادته الملك للمال فافهم
 (قوله لجواز شراء المستقرض القرض) تفرع على قولهما والمراد شراءه ما في ذمته لاعين القرض الذي
 في يده وحينئذ فقله ولو قائما فيه استخدام لانه عائد الى عين القرض الذي في يده وبين ذلك أنه تارة يشتري
 ما في ذمته للمقرض وتارة ما في يده اي عين ما استقرضه فان كان الاول ففي الذخيرة اشترى من المقرض
 الكثر الذي له عليه بمائة دينار جاز لانه دين عليه لا بعدد صرف ولا سلم فان كان مستهلكا وقت الشراء
 فالجواز قول الكل لانه ملكه بالاستهلاك وعليه مثله في ذمته بخلاف وان كان قائما فكذلك عندهما وعلى
 قول أبي يوسف ينبغي أن لا يجوز لانه لا يملكه ما لم يستهلكه فلم يجب مثله في ذمته فاذا اُضيف الشراء الى الكثر
 الذي في ذمته فقد اُضيفه الى معدوم فلا يجوز اه وهذا ما في الشرح وان كان الثاني ففي الذخيرة أيضا
 استقرض من رجل كثرًا وقبضه ثم اشترى ذلك الكثر بعينه من المقرض لا يجوز على قولهما لانه ملكه بنفس
 القبض فيصير مشتريا ملك نفسه أما على قول أبي يوسف فالكثر باق على ملك المقرض فيصير المستقرض مشتريا
 ملك غيره فيصح وبقي مالو كان المستقرض هو الذي باع الكثر من المقرض فيجوز على قولهما لانه باع ملك نفسه

وليس عليه أن يرجع) معه (الره

العراق نيا أخذ طعامه ولو استقرض

الطعام يبلد الطعام فيه رخص

فلقية المقرض في بلد الطعام فيه

قال فأخذه الطالب بمحقة فليس

له حبس المطلوب ويؤمر المطلوب

بأن يوثقه) بكفيل (حتى يعطيه

طعامه في البلد الذي أخذ منه

استقرض شيئا من الفواكه كيلا

أوزنا لم يقبضه حتى انقطع فانه

يجبر صاحب القرض على تأخيره

الى محي الحديث الا أن يراضيا

على القيمة لعدم وجوده بخلاف

الفلوس اذا كسدت وتماه في

صرف الخاينة (ويملك) المستقرض

(القرض بنفس القبض عندهما)

اي الامام ومحمد خلافا لثاني فله

رد المثل ولو قائما خلافا له بناء على

انعقاده بلفظ القرض وفيه تسهيان

وينبغي اعتماد الانعقاد لقادته الملك

للمال جبر فجاء شراء المستقرض

القرض ولو قائما من المقرض

مطاب

في شراء المستقرض القرض من

المقرض

بدراهم مقبوضة فلو تفرق قبل قبضها بطل لانه افتراق عن دين برازية فليحفظ (أقرض صبي) محجورا (فاستهلكه الصبي لا يضمن) خلافا للثاني (وكذا) الخلف لو باعه أو أودعه ومثله (المعتوه ولو) كان المستقرض (عبدا محجورا لا يؤخذ به قبل العتق) خلافا للثاني (وهو كالوديعة) سواء خائنة وفيها (استقرض من آخر دراهم فأنه) المقرض بها فقال المستقرض ألتها في الماء فألتها) قال محمد (لا شيء على المستقرض) وكذا الدين والسلم بخلاف الشراء والوديعة فانه بالالقضاء يعتق قابضا والفرق أن له إعطاء غيره في الأول لا الثاني وعزاء الغريب الرواية (و) فيها (القرض لا يتعلق بالجائز من الشروط فالفساد منها لا يبطل ولكنه يذهب بشرط رد شيء آخر فلو استقرض الدراهم المكسورة على أن يؤدى صحيفا كان باطلا) وكذا لو أقرضه طعنا بشرط رده في مكان آخر (وكان عليه مثل ما قبض) فان قضاءه أجد بلا شرط جاز ويجوز الدائن على قبول الاجود وقيل لا يجوز وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط لغو بأن يقرض على أن يكتب به الى بلد كذا البوف في دينه وفي الاشياء كل قرض جزئنا حرام فكره للمرتن سكنى المرهونة باذن الراهن

٢ قوله لا يضره عمل الصواب استأطا لا منه

٣ مطلب
كل قرض جزئنا حرام

واختلفوا على قول أبي يوسف بعضهم قالوا يجوز لأن المستقرض على قوله وان لم يملك الكثر بنفس القرض إلا أنه يملك التصرف فيه يعاونه واستعمل كانه صير مقلدا له وبالبيع من المقرض صار متصرفا فيه وزال عن ملك المقرض فصح البيع منه اه ملخصا (قوله بدراهم مقبوضة الخ) في البرازية من آخر الصرف اذا كان له على آخر طعام أو فلو س فاشترى من عليه بدراهم وتفرق قبل قبض الدراهم بطل وهذا بما يحفظ فان مستقرض الخنطة أو الشعر يلقها ثم يطالبه المالك بها ويحجز عن الاداء فيبيعها مقرضها منه بأحد التقدين الى أجل وانه فاسد لانه افتراق عن دين بدين اه وفيما في الفصل الثالث من البيوع والحيلة فيه أن يبيع الخنطة ونحوها بثوب ثم يبيع الثوب منه بدراهم ويسلم الثوب اليه اه (قوله أقرض صبي محجورا فاستهلكه) قيد بالمحجور لانه لو كان مأذونا فهو كالبالغ وبلا استئذان لانه لو بقيت عينه فلما لكانت بسترته ولونلف بنفسه لا يضمن انفا كما في جامع القصولين (قوله خلافا للثاني) فانه يضمن قال في الهندي عن الميسوط وهو الصحيح ط (قوله وكذا الخلف لو باعه) اي باع من الصبي أو أودعه اي واستهلكه ما ولا حاجة الى ذكر قوله أو أودعه لتصريح المصنف به في قوله وهو كالوديعة اه ط (قوله خلافا للثاني) فيؤاخذ به حالا كالوديعة عنده هندية ط (قوله وهو) اي الاقراض اهولا (قوله وكذا الدين والسلم) اي لوجاء المديون ورب السلم بدراهم ليدفعها الى الدائن عن دينه او الى المسلم اليه عن رأس المال فقال له ألقها الخ (قوله بخلاف الشراء والوديعة) المراد بالشراء المشتري اي لوجاء البائع بالمشتري أو المودع بالوديعة فقال له المشتري أو صاحب الوديعة أن ذلك في الماء فألقاه صح الامر ويكون ذلك على الأمر ويصير قابضا لان حقه متعين لانه ليس للبائع إعطاء غيره لا للمودع إعطاء غيره لا للوديعة بخلاف المقرض والمديون ورب السلم فان له أن يتقل ما جاء به ويعطى غيره لانه قبل القبض باق على ملكه وقيد في المخ الشراء بما اذا كان صحيحا اي لان الفساد لا يفيد الملك قبل القبض فيكون على ملك البائع (قوله وعزاء الغريب الرواية) ظاهره أن الصغير عائد على صاحب الخائنة لانه نقل ما في المتن عنهما أن ما في الشرح لم أره في الخائنة وانما عزاه المصنف الى غريب الرواية (قوله وفيها) اي في الخائنة معطوف على قوله وفيها (قوله شرط رد شيء آخر) ظاهره أن اصل العبارة كشرط رد شيء آخر اه ح (قوله وقيل لا) هذا هو الصحيح كما في الخائنة وفيها ولو كان الدين مؤجلا فقضاءه قبل حلول الاجل يجبر على القبول اه وذكر الشارح إعطاء الاجود ولم يذكر الزيادة وفي الخائنة وان أعطاه المديون أكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة تجرى بين الوزنين اي بأن كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز وأجبروا على أن الدائق في المائة يسير يجري بين الوزنين وقد رد الدرهم والدرهمين كثير لا يجوز واختلفوا في نصف الدرهم قال الدبوسي انه في المائة كثير رد على صاحبه فان كانت كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المديون جهازد على صاحبها وان علم وأعطاه اختيارا ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة او صحاحا لا يضرها التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقاض وتكون هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان لا يضره التبعض وعلما جاز وتكون هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة اه وسيد كرا الشارح بعضه اول باب الربا (قوله بأن يقرض الخ) هذا يسمى الآن بالوصية قال في الدرر كره السخبة بضم السين وفتح التاء تعرب سفته وهي شيء يحكم ويسمى هذا القرض به لاحكام أمره وصورته أن يدفع الى تاجر مبلقا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلد آخر ليستفيد به سقوط خطر الطريق اه وقال في الخائنة وتكره السفينة الا أن يستقرض مطلقا ويوفي بعد ذلك في بلد اخرى من غير شرط اه وسياق تمام الكلام عليها آخر كتاب الحوالة (قوله كل قرض جزئنا حرام) اي اذا كان مشروطا كما علم مما قبله عن الجرو عن الخلاصة وفي الذخيرة وان لم يكن النفع مشروطا في القرض فعلى قول الكرخي لا بأس به وبأى تمامه (قوله فكره للمرتن الخ) الذي في رهن الاشياء يكره للمرتن الاتقاع بالرهن الا باذن الراهن اه سائحاني قلت وهذا هو الموافق لما سبذ كره المصنف في اول كتاب الرهن وقال في المنع هناك وعن عبد الله محمد بن أسلم السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند أنه لا يحل له أن يتففع بشيء منه بوجه من الوجوه وان أذن له الراهن لانه أذن له في الربا لانه يستوفي دينه كاملا فتبقى له المنفعة قضاء فتكون ربا وهذا أمر عظيم قلت وهذا يخالف اعامة المعتبرين من أنه يحل بالاذن الا أن يحمل على الديانة وما في المعتبرين على المصك ثم رأيت في جواهر الفتاوى اذا كان مشروطا صار قرضا فيه منفعة وهو ربا

ولا يخفى أن مخالفة الامر لا تقتضى فساد البيع لان ذلك لا يزيد على مخالفة أمر الله تعالى بالسعي وترك البيع وقت النداء فاذا باع وترك السعي بكرة البيع ولا يفسد فكذا هنا بالاولى على انه اذا فسد البيع وجب الفسخ ورد جميع الثمن واذا صح وجب جميع الثمن فلا وجه لرد الزائد وأخذ ما ورد به الامر فقط سواء قلنا بصحة البيع أو فسادة فتعين أن هذا المفهوم غير مراد فتأمل (قوله لكن يظهر الخ) لوجه للاستدراك بعد ورود الامر الواجب الاتباع بعدم الرجوع ط وقد يجاب بأن المراد أن المناسب أن يرد الامر السلطاني بالرجوع أى وان أخذ ما أخذ بالتراضى لكن علمت ما فيه (قوله وأقبح من ذلك السلم الخ) أى اقبح من بيع المعاملة المذكورة ما يفعله بعض الناس من دفع دراهم سلبا على حنطة أو نحوها إلى أهل القرى بحيث يزدى ذلك إلى خراب القرية لانه يجعل الثمن قليلا جدا فمكون اضراره أكثر من اضرار البيع بالمعاملة الزائدة عن الامر السلطاني فيظهر أن المناسب أيضا ورود أمر سلطاني بذلك ليعزز من يخالفه وظاهره أنه لم يرد بذلك أمر والله سبحانه اعلم

* (باب الربا) *

لما فرغ من المراجعة وما يتبعها من التصرف في المبيع ونحو ذلك من القرض وغيره ذكر الربا لأن في كل منهما زيادة إلا أن تلك الزيادة حلال وهذه حرام والحل هو الاصل في الاشياء والربا بكسر الراء وفتحها خطأ مقصور على الاشهر ويثنى ربوا بالواو على الاصل وقد يقال ربوان على التخفيف كما في المصباح والنسبة اليه ربوى بالكسر والفتح خطأ كما في المغرب (قوله ولو حكما الخ) تبع فيه النهي لكنه لا يناسب تعريف المصنف فانه قيده بكونه بغير شرعي وهذا لا يدخل فيه ربا النسبة ولا البيع الفاسد الا اذا كان فسادا له لربا فالظاهر من كلام المصنف تعريف ربا الفضل لانه هو المتبادر عند الاطلاق ولذا قال في البحر فضل أحد المتجانسين نعم هذا يناسب تعريف الكثر بقوله فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال اه فان الاجل في أحد العوضين فضل حكيمى بلا عوض ولما كان الاجل يفضل به زيادة العوض كما مر في المراجعة صح وصفه بكونه فضل مال حكما تأمل قال في الشرنبلالية ومن شرائط الربا عصمة البدلين وكونهما مضمونين بالاتلاف فصصة أحد هما وعدم تقومه لا يمنع فشراء الاسير والتاجر مال الحربى او المسلم الذى لم يهاجر يحبس متفاضلا جائز ومنها أن لا يكون البدلان مملوكين لاحد المتبايعين كالسيد مع عبده ولا مشتركين فيه بأشركة عنان ومفاوضة كما في البدائع اه وسياق بيان هذه المسائل آخر الباب (قوله والبيع الفاسد الخ) تبع فيه البحر عن البناء وفيه نظر فان كثيرا من البيوع الفاسدة ليس فيه فضل خال عن عوض كببيع ما سكت فيه عن الثمن وبيع عرض بخدمه او بآتم ولد فحبب القيمة ويملك بالقبض وكذا بيع جذع من سقف وذراع من ثوب يضربه التبعض وثوب من ثوبين والبيع الى النيروز ونحو ذلك مما سبب الفساد فيه الجهالة او الضرر او نحو ذلك نعم يظهر ذلك في فساد بسبب شرط فيه نفع لاحد العاقدين مما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ويؤيد ذلك ما في الزيلعي قيل باب الصرف في بحث ما يبطل بالشرط الفاسد حدث قال والاصل فيه أن كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشرط الفاسد لا ما كان مبادلة مال بغير مال أو كان من التبرعات لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو يختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعارضات والتبرعات لان الربا هو الفضل الخالى عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيه فضل خال عن العوض وهو الربا بعينه اه ملخصا (قوله ويجب رد عين الربا لو قائما لرد ضمانه الخ) يعنى وانما يجب رد ضمانه لو استملكه وفي هذا التفرع خفاء لان المذكور قبله أن البيع الفاسد من جهة الربا وانما يظهر لو ذكر قبله أن الربا من جهة البيع الفاسد لان حكم البيع الفاسد أنه يملك بالقبض ويجب رده لو قائما ودمثله اوقيته لو استملكه وذكر في البحر عن القنية ما حاصله أن شيخ صاحب القنية أفتى فبين كان يشتري الدبثار الردى بخمسة دنانير ثم أبرأه غرماءه عن الرائد بعد الاستملاك بأنه يبرأ وواقته بعض علماء عصره واستدل بقول البرزوى أن من جله صور البيع الفاسد جله العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض وخالفه بعضهم قائلا ان البراء لا يعمل في الربا لان رده ملحق الشرع وأيد صاحب القنية الاول بأن الزائد اذا ملكه القابض بالقبض واستهلكه

لم يكن يظهر أن المناسب بالرجوع وأقبح من ذلك السلم حتى ان بعض القرى قد خربت بهذا انصوص اه

* (باب الربا) *

(هو) لغة مطلق الزيادة وشرعا (فصل) ولو حكما فدخل ربا النسبة والبيع الفاسد فكلاهما من الربا فيجب رد عين الربا لو قائما لرد ضمانه لانه يملك بالقبض قنية ويحجر

مطاب
في الذبراء عن الربا

وضمن مثله فلو لم يصح البراء وزمه وضمن ما استهلكه لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر مفيدا للملك في الزائد فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا الجب - فقال للشرع لأن الواجب - فقال للشرع ردة عين الربا لو قائما لا ردة نعماته اه واستحسنه في التبر قلت وحاصله أن فيه حقين حق العبد وهو ردة عينه لو قائما ومثله لو هالكا وحق الشرع وهو ردة عينه لنقض العقد المنهى شرعا وبعد الاستهلاك لا يتأتى ردة عينه فتعين رد المثل وهو محض حق العبد ويصح إبراء العبد عن حقه فقول ذلك البعض أن الإبراء لا يعمل في الربا لأن ردة الحق الشرع إنما يصح قبل الاستهلاك والكلام فيما بعده ثم أعلم أن وجوب ردة عينه لو قائما فيما لو وقع العقد على الزائد أما لو باع عشرة دراهم بعشرة دراهم وزاده دانقا وهبه منه فانه لا يفسد العقد كما يأتي بيانه قريبا (قوله خرج مسألة صرف الجنس بخلاف جنسه) كبيع كز بوز وكز شعير بكزى بز وكز شعير فان لشأنى فضلا على الأول لكنه غير خال عن العوض لصرف الجنس بخلاف جنسه والممنوع فضل المتجانسين (قوله بمعيار شرعى) متعلق بمحذوف صفة لفضل أحوال منه ولو أسقط هذا القيد لشمع التعريف ربا للنساء ويمكنه الاحتراز عن الذرع والعذر بالتصريح بنفيه (قوله فليس الذرع والعذر ربا) أى بذى ربا وبمعيار ربا فهو على حذف مضاف أو الذرع والعذر معنى المذروع والمعدود أى لا يتحقق فيه ما ربا والمراد ربا الفضل لتحقيق ربا النسبة فلو باع خمسة أذرع من الهروى بستة أذرع منه أو بيضة بيضتين جاز لوليد لا يدلونسية لأن وجود الجنس فقط يحترم النساء لا الفضل كوجود القدر فقط كما يأتي (قوله مشروط) تركه أولى فانه مشعر بأن تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يتم بالعناية قهسستانى فان الزيادة بلا شرط ربا أيضا الآن يهبها على ماسياتى (قوله أى بائع أو مشتري) أى مثلا فتلهم الخمرضان والراهنان قهسستانى قال ويدخل فيه ما إذا شرط الاتفاق بالهين كالأستخدام والركوب والزراعة واللبس وشرب اللبن وأكل الخمر فان الكل ربا حرام كإفى الجواهر والتنف اه ط (قوله فلو شرط لغيرهما فليس ربا) عزاه فى البحرالى شرح الوقاية وهذا مبني على ما حققناه من أن البيوع الفاسدة ليست كلها من الربا بل ما فيه شرط فاسد فيه نفع لأحد المعاقدين فانهم (قوله بل يعا فاسدا) عطف على محل خبر ليس ط وهذا مبني على ما قدمه فى باب البيع الفاسد من أن الأظهر الفساد بشرط النفع للأجنبي وبه اندفع ما فى حواشى مسكين (قوله فليس الفضل فى الهبة ربا) أى وإن كان مشروطا ط عن الدر المتقى أى كما لو قال وهبتك كذا بشرط أن تخدمنى شهرافان هذا شرط فاسد لا تبطل الهبة به كما سأتى قبيل الصرف وظاهر ما هنا أنه لو خدمه لم يكن فيه باس (قوله فلو شرى الخ) تفرع على مفهوم قوله مشروط (قوله وزاده دانقا) أى ولم يكن مشروطا فى الشراء كما هو فى عبارة الذخيرة المنقول عنها فلو مشروطا وجب رده لو قائما كما مر عن القنية ثم أن قوله وزاده بضمير المذكر يفيد أن الزيادة مقصودة وذكر ح أن الذى فى المخ زادت بالنساء أى زادت الدراهم وفادته أن الزيادة غير مقصودة لكن الذى رأيت فى المخ عن الذخيرة بدون تاء وكذا فى البحر عنها وكذا رأيت فى الذخيرة أيضا فانهم (قوله وهذا) أى انعدام الربا بسبب الهبة إن ضررها أى الدراهم الكسر فلو لم يضرها الكسر لم تصح الهبة الاقسمة الدائى وتسليمه لاسكان القصة (قوله وفى صرف الجمع الخ) قال فى الذخيرة من الفصل الرابع فى الخط عن بدل الصرف والزيادة فيه سوى ابو حنيفة بين الخط والزيادة فكم بهنهما والتعاقهما بأصل العقد وبفساد العقد بتسميتهما وكذا ابو يوسف سوى بينهما الى فأبطلهما ولم يجعل شيئا منهما هبة مبتدأة ومحمد فرق بينهما فصحح الخط هبة مبتدأة دون الزيادة والفرق أن فى الخط معنى الهبة لأن المخطوط يصير ملكا للمخطوط عنه بلا عوض بخلاف الزيادة اذ لو صححت تلحق بأصل العقد ويأخذ حصصه من المبيع والهبة تملك بلا عوض والتملك بلا عوض لا يصلح كناية عن التملك بعوض فلذا اقتصرا اه قلت وتوضيحه أن الخط اسقاط بلا عوض فيجعل كناية عن الهبة لأنها تملك بلا عوض أيضا بخلاف الزيادة فانها تكون مع باقى الثمن عوضا عن المبيع فكانت تملك بعوض فلا يصح جعلها كناية عن الهبة فلذا أبطلها (قوله كخط كل الثمن) وجه الشبهة أن خط كل الثمن لو لم يجعل هبة مبتدأة التحق بأصل العقد فأفسده لبقائه بلا ثمن وكذا الخط هنا فانه لو التحق بفوت التماثل وفسد العقد فلذا جعل هبة مبتدأة (قوله والفرق بينهما خنى عندى) قدأمعناك الفرق وقال ح قال الشيخ فاهم ولكنه ظاهر عندى لأن من الخط ما يمكن أن لا يلحق بأصل العقد ويجعل هبة مبتدأة بالاتفاق وهو خط جميع الثمن فكان

قوله بخلاف جنسه هكذا يحفظه
باللام ولعل الاصول بخلاف بالباء
كما هو فى عبارة الشارح تأمل اه
مصححه

(خال عن عوض) خرج مسألة
صرف الجنس بخلاف جنسه
(بمعيار شرعى) وهو الكيل
والوزن فليس الذرع والعذر ربا
(مشروط) ذلك الفضل (لاحد
المتعاقدين) أى بائع أو مشتري
شرط لغيرهما فليس ربا بل يعا
فاسدا (فى المعاوضة) فليس الفضل
فى الهبة ربا فلو شرى عشرة
دراهم فضة بعشرة دراهم وزاده
دانقان وهبه منه انعدم الربا ولم
يفسد الشراء وهذا إن ضررها
الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم
كما فى المخ عن الذخيرة عن محمد وفى
صرف الجمع أن حجة الزيادة والخط
قول الامام وأن محمدا أجاز الخط
وجعله هبة مبتدأة كخط كل الثمن
وأبطل الزيادة قال ابن ملك والفرق
بينهما خنى عندى

البعض كالكل بخلاف الزيادة فانها لا تكون الا ملحقه بالعقد وبذلك يفوت التساوى ١ هـ (قوله قال
 وفي الخلاصة الخ) اى قال ابن ملك ناقلا عن الخلاصة ما يفيد عدم الفرق بين الحط والزيادة فان قول الخلاصة
 خله اى وهبه زيادته جازي نسي ذلك (قوله قلت الخ) استدراك على المجمع وتأيد لكلام شارحه ابن ملك
 (قوله صريح في عدم الفرق بينهما) اى بين الزيادة والحط فان ما قدمه من قوله ان وهبه منه انعدم الربا صريح
 في أن زيادة الدائق صحيحة عند محمد فينا في قول المجمع انه أجاز الحط وأبطل الزيادة أقول والذي يظهر لي أن
 ما قدمه الشارح عن الذخيرة عن محمد صريح في الفرق بينهما لا في عدمه لأن قوله ان وهبه منه انعدم الربا
 صريح في أن الزيادة بدون الهبة باطلة لأن الحط والزيادة في الثمن اوفى المبيع غير الهبة ولذا يتصان بالعقد
 كما تقدم قبل فصل القرض فاذا اشترى ثوبا بشرة دراهم ودفع خمسة عشر فان جعل الخمسة زيادة في الثمن وقبل
 السائغ ذلك في المجلس صح والتحقت بأصل العقد ان كان المبيع قائما وان جعل الخمسة هبة لم تصر زيادة في الثمن
 بل تكون هبة مبتدأة فيراعى لها شروط الهبة من الافراز والتسليم سواء كان المبيع قائما ولا اذا علمت ذلك ظهر
 لك أن ما قدمه عن الذخيرة ليس من باب الزيادة في الثمن اوفى المبيع لانه جعله هبة مبتدأة حتى اشترط لها شرط
 الهبة وهو قوله وهذا ان ضررها الكسر الخ ومثله ما نقله ابن ملك عن الخلاصة فهذا صريح في انه لا يصح زيادة
 وانما يصح هبة بشرطها ولا مخالفة فيه لقول المجمع ان محمد أبطل الزيادة والحاصل أن محمدا أجاز هنا الحط دون
 الزيادة لكنه يجعل الحط هبة مبتدأة لاحاطة حقيقة لئلا يفسد العقد كما مر وأما الزيادة فقد أبطلها لانها لو التحقت
 بالعقد أفسدته ولا يصح جعلها كتابة عن الهبة تمام فلذا بطلت الا اذا وهبه الزيادة صريحا ولذا قال في الذخيرة
 وانما جاز هذا الصنف لانه لو لم يجز انما لم يجز لمكان الربا فاذا وهب الدائق منه فقد انعدم الربا اهـ هكذا يجب
 أن يفهم هذا المحل فافهم ثم لا يخفى أن هذا كله اذا لم تكن الزيادة مشروطة كما قدمناه عن الذخيرة فلو مشروطة
 ووقع العقد على الكل وجب نقض العقد لحق الشرع ولا تؤثر الهبة والبراء الابدع الاستلزام كما مر تحريره عن
 الفنية (قوله وعليه) اى على ما فهمه من التناهي بين العبارات المذكورة وعلمت عدمه وأن الزيادة انما تصح
 اذا صرح بكونها هبة فتكون هبة بشرطها ومع عدم التصريح فهي باطلة وهو الذي في المجمع (قوله فيفسد)
 لأن الزيادة والحط يصحان عنده على حقيقةهما لا بمعنى الهبة واذا صحا التحق بأصل العقد فيفسد لعدم التساوى
 (قوله وعلمته) العلة لغة المرض الشاغل واصطلاحا ما يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة وتماه في البحر
 (قوله اى علة تحريم الزيادة) كذا فسر الضمير في الفتح وهو اولى من قول بعضهم اى علة الربا لانه وان كان هو
 المذكور سابقا لكنه يحتاج الى تشديد مضاف وهو لفظ تحريم فافهم وأراد بالزيادة الحقيقية كما في قوله بعده اى
 الزيادة وأما كون المراد بها هنا ما يشمل الحكمية وهي الاجل ففهم أن المصنف لم يدخلها في التعريف كما بيناه
 فان تبادر ارادة الزيادة المعروفة وهي الحقيقية وأيضاً فان قوله القدر مع الجنس يختص بالحقيقية لأن علة الحكمية
 أحدهما كما بينه بعده فقد عرفت الحقيقية وبين علمتها لكونها هي المتبادرة عند الاطلاق ثم ذكر علة الحكمية
 تنجماً للقاعدة فافهم (قوله المعهود بكيلى أو وزن) أشار الى ما في الحواشى السعدية من أن آل في القدر للهد
 وبه اندفع ما في الفتح من اعتراضه على الهداية بشموله الذرع والعدة لكن الاولى أن يقول وعلمته الكيل أو الوزن
 لكونه أوضح ولئلا يرد ما ذكره عن ابن كمال (تنبيه) ما ينسب الى الرطل فهو وزن قال في الهداية معناه
 ما يباع بالواقي لانه قد رتب بطريق الوزن حتى يحتسب ما يباع بها وزن بخلاف سائر المكيال اهـ قلت
 وليس المراد بالرطل والواقي معناه المتعارف بل المراد بالرطل كل ما يوزن به وبالواقي الاوعية التي يوضع فيها
 الدهن ونحوه وتقدر بوزن خاص مثل كوز الزيت في زماننا فانه يباع الزيت به وبحسب بالوزن هكذا يفهم من
 كلامهم وعليه فالواقي جمع واقية من الوقاية وهي الحفظ لانها يحفظ بها المائع ونحوه لتعسر وضعه في الميزان
 بدونها ولذا قال الخبير الملى فعلى هذا الزيت والسمن والعسل ونحوها موزونات وان كبرت الموازين لا اعتبار
 الوزن فيها اهـ (قوله بالمت) اى مع فتح النون (قوله فلم يجز الخ) ترك التفرع على النضل لظهوره ط اى
 كبيع قفيز بربق ففيزين منه حالا (قوله منساويا) أما اذا وجد التفاضل مع النساء فالحرمة للنضل أنفاده
 ابن كمال ط (قوله وأحدهما نساء) اى ذوات نساء والجملة حالية قال ط فلو كان كل نسيئة يحرم أيضا لانه بيع
 الكالى بالكالى ابن كمال اى النسيئة بالنسيئة كمال ثم علم أن ذكر النساء للاحتراز عن التأجيل لأن القبض

قال وفي الخلاصة لو باع درهم ما
 بدرهم وأحدهما أكثر وزنا فخله
 زيادته جاز لانه هبة مشاع لا يقسم
 ولو باع قطعة لحم بلحم أكثر وزنا
 فهو هبة الفضل لم يجز لانه هبة
 مشاع يقسم قلت وما قدمنا عن
 الذخيرة عن محمد صريح في عدم
 الفرق بينهما وعليه فالكل من
 الزيادة والحط والعقد صحيح عند
 محمد وكذا عند الامام سوى العقد
 فيفسد لعدم التساوى فليحفظ
 فان لم أر من نبه على هذا (وعلمته)
 اى علة تحريم الزيادة (القدر)
 المعهود بكيلى أو وزن (مع الجنس)
 فان وجد احرم الفضل اى
 الزيادة (والنساء) بالمت التأخير
 فلم يجز بيع قفيز بربق ففيزين منه متساويا
 وأحدهما نساء

في المجلس لا يشترط الا في الصرف وهو بيع الاثمان بعضها ببعض أما ما عداها فأنما يشترط فيه التعيين دون التقاض كما يأتي (قوله كهروى) بمروين) الاولى أن يزيد نسبة كما عبر في البحر وغيره ليكون مثلاً لحل الفضل والنساء بسبب فقد القدر والجنس فإن الثوب الهروى والثوب المروى يسكون الرأه جنسان كما يعلم مما يأتي ولا يساوي بمكيال ولا موزون (قوله لعدم العلة الخ) لأن عدم العلة وان كان لا يوجب الحكم لكن اذا اتحدت العلة لزمت من عدمها العدم لا بمعنى انها تؤثر العدم بل لا يثبت الوجود لعدم علته فيبقى عدم الحكم وهو عدم الحرمة فيما نحن فيه على عدمه الاصل - واذا عدم سبب الحرمة والاصل في البيع مطلقاً الا باحداً الا ما اخرجنا الدليل كان الثابت الحل - فتح (قوله اى القدر وحده) كالخطة بالشعر (قوله او الجنس) اى وحده كالهروى بهروى - مثله (قوله حل الفضل الخ) فيحل كتر بر - بكرى شعير حلالاً وهروى بهروى حلالاً ولو مؤجلاً لم يحل - والحاصل كما في الهداية أن حرمة ربا الفضل بالوصفين وحرمة النساء بأحدهما (قوله ولومع التساوى) مبالغة على قوله وحرمة النساء فقط ح (قوله لوجود الجنسية) فيه أن علة الحكم هنا عدم قبول العبد التأجيل لا وجود الجنسية فلو لم يبيع هروى - بمثله لكان اولى ح (قوله واستثنى في الجمع الخ) وكذا في الهداية حيث قال الا انه اذا اسلم النقود في الزعفران ونحوه اى كالقطن والحديد والنحاس يجوز الخ قال في الفتح فإن الوزن فيها مختلف فانه في النقود بالمساوئل والدراهم الصنجات وفي الزعفران بالامناء والقبان وهذا اختلاف في الصورة بينهما وبينهما اختلاف آخر معنوى - وهو أن النقود لا تعين بالتعيين والزعفران وغيره يتعين وآخر حكيم - وهوانه لوباع النقود موازنة وقبضها كان له يبيعها قبل الوزن وفي الزعفران ونحوه يشترط إعادة الوزن فاذا اختلفنا اى النقود ونحو الزعفران في الوزن صورة ومعنى وحكام بحجمهما القدر من كل وجه ثم ضعف في الفتح هذه الفروق وقال ان الوجه أن يستثنى اسلام النقود في الموزونات بالاجماع كيلا ينسد أكثر ابواب السلم وسائر الموزونات غير النقد لا يجوز أن تسلم في الموزونات وان اختلفت اجناسها كاسلام حديد في قطن وزيت في جبن وغير ذلك الا اذا خرج من أن يكون وزناً بالصنعة الا في الذهب والنفضة فلو اسلم سبناً فيما يوزن جازاً الا في الحديد لان السيف خرج من أن يكون موزوناً ومنعه في الحديد لاتحاد الجنس وكذا يجوز بيع اناء من غير النقدين بمثله من جنسه يداً يسد نحاساً كان أو حديداً وان كان أحدهما أثقل من الآخر بخلافه من الذهب والنفضة فانه يجري فيها ربا الفضل وان كانت لا تباع وزناً لأن الوزن منصوص عليه فيهما فلا يتغير بالصنعة فلا يخرج عن الوزن بالعامة (قوله ونقل ابن الكمال) عبارة ابن الكمال وعلته الكيل أو الوزن مع الجنس لم يقل القدر مع الجنس لأن القدر مشترك بين المكيال والموزون فعلى تقدير ما ذكر يلزم أن لا يجوز اسلام الموزون في المكيال لأن أحد الوصفين محترم للنساء وقد نص على جواز اسلام الخنطة في الزيت اهـ وكتب في الهامش أن المسألة المذكورة في غاية البيان اهـ قلت وحاصل ما ذكره انه لو عبر بالقدر ثم قال وان وجد أحدهما الخ لا فادحريم اسلام الموزون في المكيال لانه قد وجد القدر وان كان مختلفاً بخلاف ما لو عبر بالكيل أو الوزن اى بأوالتى لاحد الثنتين فانه لا يشمل القدر والمختلف لكن فيه أن افظ القدر مشترك كما قال ولا يجوز استعماله في كلامه معنيهما عندنا فاذا ذكر لا بد أن يراعى منه اما الكيل وحده أو الوزن وحده فيساوى التعبير بالكيل أو الوزن الآن بدعى أن القدر مشترك معنوى - لا لفظى - تأمل (قوله ومفاده) اى مفاد ما ذكر من جواز اسلام منقود في موزون واسلام الخنطة في الزيت فانه قد وجد في الاول القدر المتفق وفي الثانى القدر المختلف فافهم (قوله فليحذر) تحريمه ما أفاده عقبه من أن المراد بقولهم وعلته القدر هو القدر المتفق كبيع موزون بموزون أو مكيال بمكيال بخلاف المختلف كبيع مكيال بموزون نسبة فانه جائز ويستثنى من الاول اسلام منقود في موزون للاجماع كما مر (قوله وقدم في السلم الخ) بيان لتحرير المراد لكن اعترض بأن السلم سيأتى بعد وهذا على نسخة قتيبة بالفاء والامر بالتنبه وفي بعض النسخ قتيبة بالفاء اسم الكتاب المشهور وصاحب القتيبة قدم السلم اول البيع فصح قوله وقدم في السلم (تنبيه) ما أفاده من أن حرمة النساء بالقدر المتفق مؤيد لما نقله ابن كمال من جواز اسلام الخنطة في الزيت لا اختلاف القدر لكون الخنطة مكيلاً والزيت موزوناً وبقي ما لو اسلم الخنطة في شعير وزيت اى في مكيال وموزون وقد نص في كافى الحاشية على أنه لا يجوز هدهما ويجوز عند محمد في حصة الزيت (قوله متفاضلاً) اى ونسبة وتركه لفهمه لزوماً فانه كلما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكلما حل النساء حل

(وان عدماً) بكسر الدال من باب علم ابن ملك (حلا) كهروى - بمروين لعدم العلة فيبقى على اصل الاباحة (وان وجد أحدهما) اى القدر وحده والجنس (حل) الفضل وحرمة النساء) ولومع التساوى حتى لوباع عبداً بعد الى أجل لم يحز لوجود الجنسية واستثنى في الجمع والدراسلام منقود في موزون كيلا ينسد أكثر أبواب السلم ونقل ابن الكمال عن الغاية جواز اسلام الخنطة في الزيت قلت ومفاده أن القدر بافتراده لا يحترم النساء بخلاف الجنس فليحذر وقد مر في السلم أن حرمة النساء تصحق بالجنس وبالقدر المتفق قتيبة ثم فرغ على الاصل الاول بقوله (حرم بيع كيلي ووزني بجنسه متفاضلاً ولو غير مطعوم)

خلافاً للشافعي (بخص) كيلي
(وسديد) وزني ثم اختلاف الجنس
يعرف باختلاف الاسم الخاص
واختلاف المقصود كما بسطه
الكامل (وحل) يبع ذلك (مقائلا)
لا تفضلا (وبلا معيار شرعي)
فإن الشرع لم يقدر المعيار بالذرة
وبما دون نصف صاع (كحفة
بجفتين) وثلاث وخمس ما لم يبلغ
نصف صاع (وتفاحه بتفاحتين
وفلس بفلسين) أو أكثر (بأعيانها)
لأنه لو كان أولى لما في النهر أنه
قيد في الكل فلو كانا غير معينين أو
أحدهما لم يجوز اتفقا

الفضل ولا عكس اه (قوله خلاف الشافعي) فإنه جعل العلة الطعم والخفة فليس بمطعم ولا ثمن فليس
بروي (قوله كيلي) قيده احترازاً عما إذا اُصطلح الناس على بيعه جزافاً فإن التفاضل فيه جائز ومثله قوله
وزني فإنه احتراز عما إذا لم يتعارفوا وزنه أو عن بعض أنواعه كالسيف اه ح أي فإن السيف خرج بالصنعة
عن كونه وزنياً فيعمل ببيع مجنسه متفاضلاً بشرط الحلول كما مر (قوله ثم اختلاف الجنس الخ) الأولى ذكر هذا
عند قوله قبله وإن عدم الخ لانه لا ذكره هنا لاختلاف الجنس لأن يقال إن قوله بجنسه يستدعي معرفة
ما يختلف به الجنس ليعلم ما يتخذه (قوله كما بسطه الكمال) حيث قال بعد ما تقدم فالخفة والشعر جنسان
خلافاً لما لك لأنهما مختلفان اسماً ومعنى وأفراد كل عن الآخر في قوله صلى الله عليه وسلم الخفة بالخفة
والشعر بالشعر يدل عليه والاقال الطعام بالطعام والثوب بالثوب الهروي والمروي جنسان لاختلاف الصنعة وقوام
الثوب بها وكذا المروي المنسوج بغيره وخراسان والبدل الأرمي والطالقاني جنسان والفركة جنس واحد
والحديد والرصاص والشبه اجناس وكذا اغزل الصوف والشعر ولحم البقر والضأن والمعز والالية واللحم
وشحم البطن اجناس ودهن البنفج والجسري جنسان والادهان المختلفة اصولها أجناس ولا يجوز بيع
رطل زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ مطيب لأن الطيب زيادة اه ملخصاً وسيد كرا الشارح أن الاختلاف
باختلاف الأصل والمقصود أو بتبدل الصفة ويأتي بيانه (قوله مقائلا) الشرط لتحقيق ذلك عند العقد في الفتح
لوتبايعا بمجازفة ثم كيل بعد ذلك فظهر امتساوين لم يجوز خلافاً لفران العلم بالسواة عند العقد بشرط الجواز اه
لكن ذكر في الجواز كل كتاب الصرف عن السراج لوتبايعا ذهباً بذهب أو فضة بفضة بمجازفة لم يجوز فإن علم
التساوي في المجلس ونفرتا عن قبض صح اه فيعمل الأول على ما إذا علم التساوي بعد المجلس تأمل (قوله
لا متفاضلا) صرح به وإن علم بالمقابلة بما قبله إشارة إلى أن المراد المقائلا في القدر فقط لما قدمه في البيع الفاسد
من أنه لا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزناً وصفة لكونه غير مفيد تأمل (قوله وبلا معيار شرعي) قال في
الفتح لما حصر والمعرف في الكيل والوزن أجازوا ما لا يدخل تحت الكيل بمجازفة كتفاحة بتفاحتين وحفنة
بجفتين لعدم وجود المعيار المعترف له مساواة فلم يحقق الفضل ولهذا كان مضموناً بالقيمة عند الاتفاق لا بالمثل
ثم قال وهذا إذا لم يبلغ كل واحد من البدلين نصف صاع فلو بلغه أحدهما لم يجوز حتى لا يجوز بيع نصف صاع
فضاً بعد حفنة اه ثم رجع الحرمة مطاقاً ويأتي بيانه (قوله لم يقدر المعيار بالذرة) قال في البحر لو باع ما لا يدخل
تحت الوزن كالذرة من ذهب وفضة بما لا يدخل تحتها جاز لعدم التقدير شرعاً لا يدخل تحت الوزن اه
وظاهر قوله كالذرة أنها غير قيد وبؤيده قول المصنف وذرة من ذهب الخ فيشمل الذرتين والأكثر مما لا وزن
واظاهر أن الحبة معياراً شرعاً ولو باع نصف درهم بنصف الحبة لم يجوز كما سيأتي آخر الصرف فقد اعتبروا الحبة
مقداراً شرعياً وفي الفتح عن الأسرار ما دون الحبة من الذهب والفضة لا قيمة له اه ومقتضاه أن ما دون الحبة
في حكم الذرة فالمراد بالذرة هنا ما لا يبلغ حبة فافهم (قوله كحفة) بفتح المهملة وسكون الفاء مل الكفين
كافي الصحاح والمقاييس لكن في المغرب والقاموس والطلبية والنهاية مل الكف قهستاني (قوله ما لم يبلغ
نصف صاع) أي فإذا بلغ نصف صاع لم يصح بيعه بحفنة كما ذكرناه آنفاً عن الفتح (قوله وفلس بفلسين)
هذا عندهما وقال محمد لا يجوز ومبنى الخلاف على أن الفلوس الرائجة اثنان والأثمان لاتعين بالتميين فصار
عنده كبيع درهم بدرهمين وعندهما كما كانت غير اثنان خلقه بطلت ثمنيتها باصطلاح العقادين وإذا بطلت
تعيين بالتميين كالعروض وتعامه في الفتح (قوله بأعيانها) أي بسبب تعيين ذات البدلين ونقدية هما
فالباء للسببية لا بمعنى مع كاطن فإنه حال ولم يجوز تنكير صاحبها كما تنقصر قهستاني قلت كون الباء للسببية بعيد
لأن قوله بأعيانها ما شرط لصحة البيع لا سبب وكونها بمعنى مع لا يلزم كونه حالاً بل يجوز كونه صفة تأمل
(قوله أنه قيد في الكل) المتبادر من كلام الفتح وغيره أنه قيد لقوله وفلس بفلسين وقيد يقال يعلم أنه قيد للكل
بالأولى لانه إذا اشترط التعيين في مسألة الفلوس مع الاختلاف في بقائها اثناناً أو لاف في غيرها بالأولى
إذا اختلف في أن غيرها ليس اثناناً بل في حكم العروض فلا بد من تعيينها تأمل (قوله فلو كانا) أي البدلان
وهذا بيان لمحتز قوله بأعيانها (قوله لم يجوز اتفقا) قال في النهر بعده غير أن عدم الجواز عند اتفاه تعيينهما
باق وإن تقابضا في الجنس بخلاف ما لو كان أحدهما فقط وقبض الدين فإنه يجوز كذا في المحيط اه وحاصله

أن الصور أربع مالهو كائنا معينين وهو مسألة المتن الخلافية وما إذا كانا غير معينين فلا يصح اتفاقا مطلقا والوعين
 أحد البدلين دون الآخر وفيه صورتان فإن قبض المعين منهما صح والأفلا وهذا مخالف لاطلاق المصنف الاتي
 في قوله باع فلوسا بثلها وأبأى تمامه (قوله ويضة بيضتين) فيه أن هذا مما لم يدخله القدر الشرعي كالسيف
 والسيفين والابرة والابرتين فجواز التضاض لعدم دخول القدر الشرعي فيهما ويحرم النساء لوجود الجنس
 ط والجواب أن قول المصنف وبلا معيار شرعي أعم من أن يكون مما يمكن تقديره بالمعيار الشرعي
 أولا فالعلة في الكل عدم القدر كما صرح به الزيلعي وأفاده الشارح بعد فأنهم (قوله وسيف بسيفين الخ)
 لانه بالصنعة خرج عن كونه وزنيا كما قد مناه عن الفتح (قوله وانا بأثقل منه) أي إذا كان لا يساغ وزنا
 لما في الجعر عن الخائية باع اناء من حديد بجديدان كان اناء يساغ وزنا تعتبر المساواة في الوزن والأفلا وكذا
 لو كان الاناء من نحاس أو صفر باعه بصفر اه (قوله فمتنع التفاضل) أي وان كانت لتابع وزنا لأن صورة
 الوزن منصوص عليها في النقدين فلا تتغير بالصنعة فلا تخرج عن الوزن بالعادة كما قد مناه عن الفتح (قوله
 مما لا يدخل تحت الوزن) بيان لقوله وذرة أشار به الى ما قد مناه من أن الذرة غير قيد (قوله بثلها) أي
 بثل الذرة وفي بعض النسخ بصيغة المفرد والاولى أولى لموافقة لقوله حفنة بحفنتين الخ (قوله فجاز الفضل
 الخ) تفريع على جميع ما مر ببيان أن وجه جواز الفضل في هذه المذكورات كونها غير مقدرة شرعا وان اتحد
 الجنس فقدت إحدى العلتين فلذا حل الفضل وحرم النساء ولم يصرح المصنف باشتراط الحلول لعلمه مما سبق
 (قوله حتى لو اتقى) أي الجنس (قوله فيحل) الاولى اسقاط الفاء لانه جواب لو (قوله مطلقا) أي
 حالا ونسبته (قوله وصحح كانه الكمال) مفاده أن الكمال قل تصحجه عن غيره مع انه هو الذي بحث
 ما يفيد تصحجه فانه ذكر ما مر من عدم التقدير شرعا بما دون نصف صاع ثم قال ولا يصحكن الخاطار الى هذا
 بل يجب بعد التعليل بالقصد الى صيانة أموال الناس تحريم التفاحاة بالتفاحتين والحفنة بالحفنتين أما ان كان
 مكاييل أصغر منها كما في ديارنا من وضع ربع القدح وعن القدح المصري فلا شك وكون الشرع لم يتقدر بعض
 المقدرات الشرعية في الواجبات المالية كالكفارات وصدقة الفطر باقل منه لا يستلزم اهدار التفاوت المتيقن
 بل لا يحل بعدم تيقن التفاضل مع تيقن تحريم اهداره ولقد أعجب غاية العجب من كلامهم هذا وروى الحلبي عن
 محمد انه كره القرعة بالقرتين وقال كل شيء حرم في الكثير فالقليل منه حرام اه فهذا كما ترى تصحج لهذه الرواية
 وقد نقل من بعده كلامه هذا وأقره عليه كصاحب الجعر والنهر والمنع والشر بنبلالية والمتدسي (قوله كبر
 وشعر الخ) أي كهذه الاربعة والذهب والفضة فالكاف في الموضوعين استقصائية كما في الدر المنتي (قوله
 لا يتغير ابدا) أي سواء وافقه العرف أو صار العرف بخلافه (قوله ولو مع التساوي) أي التساوي وزنا في
 الحنطة وكيلافي الذهب لاحتمال التفاضل بالمعيار المنصوص عليه أما لو علم تساويهما في الوزن والكيل معا جاز
 ويكون المنظور اليه هو المنصوص عليه (قوله لأن النص الخ) يعني لا يصح هذا البيع وان تغير العرف
 فهذا في الحقيقة تعليل لجوب اتباع المنصوص قال في الفتح لأن النص أقوى من العرف لأن العرف جاز
 أن يكون على باطل كتعارف أهل زماننا في اخراج الشعير والسرغ الى المقابر لياي العيد والنص بعد ثبوته
 لا يتقل أن يكون على باطل ولان حجة العرف على الذين تصارقوه والتموه فقط والنص حجة على الكل فهو
 أقوى ولان العرف انما صار حجة بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
 اه (قوله ومالم ينص عليه) كغير الاشياء الستة (قوله حل على العرف) أي على عادات الناس
 في الاسواق لانه بأي العادة دلالة على الجواز فيما وقعت عليه الحديث فتح (قوله وعن الثاني) أي عن
 أبي يوسف وأفاد أن هذه رواية خلاف المشهور عنه (قوله مطلقا) أي وان كان خلاف النص لأن النص
 على ذلك الكيل في الشيء والوزن فيه ما كان في ذلك الوقت الا لان العادة اذ ذاك كذلك وقد تبدلت فتبدل
 الحكم وأجيب بأن تقريره صلى الله عليه وسلم اياهم على ما تعارفوا من ذلك بمنزلة النص منه عليه فلا يتغير
 بالعرف لأن العرف لا يعارض النص كذا وجه اه فتح (قوله ورجحه الكمال) حيث قال عقب ما ذكرناه
 ولا يخفى أن هذا الايلزم أبي يوسف لأن قصاره انه كنهه على ذلك وهو يقول يصار الى العرف الطاري بعد النص
 بناء على أن تغير العادة يستلزم تغير النص حتى لو كان صلى الله عليه وسلم حيا نص عليه اه وتماه فيه وحاصله

(وذرة بقرتين) ويضة بيضتين
 وجوزة بجوزتين وسيف بسيفين
 ودواة بدواتين وانا بأثقل منه
 مالم يكن من أحد النقدين فيمتنع
 التفاضل فتح وابرة ببارتين وذرة
 من ذهب وفضة مما لا يدخل تحت
 الوزن بثلها) فجاز الفضل
 افتقد القدر وحرم النساء لوجود
 الجنس حتى لو اتقى كحفنة بر بحفنتي
 شعير فيحل مطلقا لعدم العلة وحرم
 الكيل محمد وصحح كانه الكمال
 (وما نص) الشارح (على كونه
 كيليا) كبر وشعر وعمر وملح
 (أو وزنا) كذهب وفضة (فهو
 كذلك) لا يتغير (أبداهم يصح
 حنطة بحنطة وزنا كالأوباع ذهباً
 بذهب أو فضة بفضة كيلاً) ولو
 (مع التساوي) لأن النص أقوى
 من العرف فلا يترك الأقوى بالأدنى
 (وما لم ينص عليه حل على العرف)
 وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا
 ورجحه الكمال

مطلب
 في أن النص أقوى من العرف

توجيه قول أبي يوسف ان المعتبر العرف الطارى بأنه لا يخالف النص بل يوافق له لأن النص على كيلة الاربعة ووزنية الذهب والفضة معنى على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من كون العرف كذلك حتى لو كان العرف اذ ذاك بالعكس لورد النص موافقاً له ولو تغير العرف في حياته صلى الله عليه وسلم لنص على تغير الحكم ومخلصه أن النص معلول بالعرف فيكون المعتبر هو العرف في أى زمن كان ولا يخفى أن هذا فيه تقوية لقول أبي يوسف فافهم (قوله وخرج عليه سعدى أفندى) أى في حواشيه على العناية ولا يختص هذا بالاستقراض بل مثله البيع والاجارة اذ لا بد من بيان مقدار الثمن أو الأجرة الغير المشار اليهما ومقدار الوزن لا يعلم بالعد كالعكس وكذا قال العلامة البركوى في أواخر الطريقة المحمدية انه لأجله فيه الاتساق بالرواية الضعيفة عن أبي يوسف لكن ذكر شارحها سيدى عبدالغنى النابلسى ما حاصله أن العمل بالضعيف مع وجود الصحيح لا يجوز ولكن نحن نقول إذا كان الذهب والفضة مضروبين فذكر العدة كناية عن الوزن اصطلاحاً لأن لهما وزناً مخصوصاً ولذا نقس وضبط والنقصان الحاصل بالتقطع أمر جزئى لا يبلغ المعيار الشرعى وأيضاً فالدرهم المقطوع عرف الناس مقداره فلا يشترط ذكر الوزن إذا كان العدد دالاً عليه وقد وقع في بعض العبارات ذكر العدة بدل الوزن حيث عبر في زكاة درر البحار بعشرين ذهاباً وفي الكتب بعشرين ديناراً بدل عشرين مثقالاً اه ملخصاً وهو كلام وجيه ولكن هذا ظاهر فيما إذا كان الوزن مضبوطاً بأن لا يزيد دينار على دينار ولا درهم على درهم والواقع في زماننا خلافه فإن النوع الواحد من أنواع الذهب والفضة المضروبين قد يختلف في الوزن كالجهادى والعدلى والغازى من ضرب سلطان زماننا أيده الله فإذا استقرض مائة دينار من نوع فلا بد أن يوفى بدلها مائة من نوعها الموافق لها في الوزن أو يوفى بدلها وزناً لا عدداً وأما بدون ذلك فهو وباللاند مجازفة والظاهر أنه لا يجوز على رواية أبي يوسف أيضاً لأن المتبادر مما قدمناه من اعتبار العرف الطارى على هذه الرواية أنه لو تعرف تقدير المكيل بالوزن أو بالعكس اعتبر أماً لو تعرف الغاء الوزن أصلاً كما في زماننا من الاقتصار على العدد بلا نظر إلى الوزن فلا يجوز لاعلى الروايات المشهورة ولا على هذه الرواية لما يلزم عليه من ابطال نصوص التساوى بالمكيل أو الوزن المتفق على العمل بها عند الأئمة المجتهدين نعم إذا غلب الغش على النقود فلا كلام في جواز استقراضها عدداً بدون وزن اتباعاً للعرف بخلاف بيعها بالنقد أو الخالص فانه لا يجوز الا وزناً كما سيأتى في كتاب الصرف ان شاء الله تعالى وتتمام الكلام على هذه المسألة مبسوط في رسالتنا نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف فراجعها (قوله ويبيع الدقيق الخ) لاجابة الى استخراجه فقد وجد في الغياثية عن أبي يوسف أنه يجوز استقراضه وزناً اذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى اه ط وفي التتارخانية وعن أبي يوسف يجوز بيع الدقيق واستقراضه وزناً اذا تعارف الناس ذلك استحسنت فيه اه ونقل بعض المحشين عن تليج الحموي أن بيعه وزناً جائز لأن النص عين الكيل في الحنطة دون الدقيق اه ومقتضاه انه على قول الكل لأن ما لم يرد فيه نص يعتبر فيه العرف اتفاقاً لكن سنذكر عن الفتح أن فيه روايتين وأنه في الخلاصة جزم برواية عدم الجواز (قوله يعنى بمثله) المراد من التخريج على هذه الرواية بيع الدقيق وزناً بمثله احترازاً عن بيعه وزناً بالدرهم فانه جائز اتفاقاً كما في الذخيرة ونصه قال شيخ الاسلام وأجمعوا على أن مائت كيلة بالنص اذا بيع وزناً بالدرهم يجوز وكذلك مائت وزنه بالنص (قوله وفي الكافي الفتوى على عادة الناس) ظاهر البحر وغيره أن هذا في السلم في المنع عن البحر وأما الاسلام في الحنطة وزناً ففيه روايتان والفتوى على الجواز لأن الشرط كونه معلوماً وفي الكافي الفتوى على عادة الناس اه قال في النهر رقول الكافي الفتوى على عادة الناس يقتضى أنهم لو اعتادوا أن يسلوا فيها كيلاً أو أسلم وزناً لا يجوز ولا ينبغي ذلك بل إذا اتفقا على معرفة كيل أو وزن ينبغي أن يجوز لوجود الصحيح وانتفاء المانع كذا في الفتح اه والحاصل أن عدم جواز الوزن في الاشياء الاربعة المنصوص على انها مكيلة انما هو فيما اذا بيعت بمثله بخلاف بيعها بالدرهم كما اذا أسلم درهم في حنطة فانه يجوز تقديرها بالمكيل أو الوزن وظاهر الكافي وجوب اتباع العادة في ذلك وما يجتبه في الفتح ظاهر ويؤيده ما قدمناه اتفاقاً عن الذخيرة (قوله بحر وأقره المصنف) الظاهر أن مراده بهذا تقوية كلام الكافي وأنه لم يرض بما ذكره في النهر عن الفتح لكن علمت ما يؤيده (قوله والمعتبر تعيين الربوى في غير الصرف) لأن غير الصرف يتعين

مطلب
في استقراض الدراهم عدداً

وخرج عليه سعدى أفندى
استقراض الدراهم عدداً ويبيع
الدقيق وزناً في زماننا يعنى بمثله
وفي الكافي الفتوى على عادة
الناس بحر وأقره المصنف
(والمعتبر تعيين الربوى في غير
الصرف)

بالتعيين ويمكن من التصرف فيه فلا يشترط قبضه كالثياب أي إذا بيع ثوب بثوب بخلاف الصرف لأن القبض شرط فيه لتعيين فانه لا يتعين بدون القبض كذا في الاختيار وحاصله أن الصرف وهو ما وقع على جنس الاثمان ذهباً وفضة بجنسه أو بخلافه لا يحصل فيه التعيين إلا بالقبض فأن الاثمان لا تتعين بملوكة الاب والابن كان لكل من العاقلين تدبيلها أما غير الصرف فانه يتعين بمجرد التعيين قبل القبض (قوله وهو صوغ ذهب وفضة) عطف خاص على عام فان المصوغ من الصرف كما صرح به الشارح في بابه وكأنه خصه بالذكر لدفع ما توهم من خروجه عن حكم الصرف بسبب الصنعة (قوله حتى لو باع الخ) قال في البحر يانه كما ذكره الاسيحاقي بقوله وإذا تباعا كيليا بكلي أو وزنيا بوزن كلاهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين فان البيع لا يجوز حتى يكون كلاًهما عيناً أضيف اليه العقد وهو حاضر أو غائب بعد أن يكون موجوداً في ملكه والتقابض قبل الافتراق بالابدان ليس بشرط لجواز الافي الذهب والفضة ولو كان أحدهما عيناً أضيف اليه العقد والآخر ديناً موصوفاً في الذمة فانه ينظر ان جعل الدين منهما ثمناً والعين مبيعاً جازاً البيع بشرط أن يتعين الدين منهما قبل التفريق بالابدان وان جعل الدين منهما مبيعاً لا يجوز ان أحضره في المجلس والذي ذكره الباء ثمن وما لم يدخل فيه الباء مبيع ويسانه إذا قال بعثك هذه الخنطة على انها قفيز بقفيز خنطة جيدة أو قال بعث منك هذه الخنطة على انها قفيز بقفيز من هذا القفيز من الخنطة أو قال اشتريت منك قفيزاً شعير جيداً ثمناً ولكن قبض الدين منهما قبل التفريق بالابدان شرط لأن من شرط جواز هذا البيع أن يجعل الافتراق عن عين بعين وما كان ديناً لا يتعين إلا بالقبض ولو قبض الدين منهما ثم تفرق جازاً البيع قبض العين منهما ولم يقبض ولو قال اشتريت منك قفيز خنطة جيدة بهذا القفيز من الخنطة أو قال اشتريت منك قفيز شعير جيد بهذا القفيز من الخنطة فانه لا يجوز وان أحضر الدين في المجلس لانه جعل الدين مبيعاً فصار بائعاً ما ليس عنده وهو لا يجوز اه ح (قوله خلافاً للشافعي في بيع الطعام) أي كل مطعموم خنطة أو شعير أو لحوم أو فاكهة فانه يشترط فيه التقابض وتماه في النفع (قوله وجيد مال الربا ورديته سواء) أي فلا يجوز بيع الجيد بالردى مما فيه الربا الامتلا بمثل لا هداراً لتفاوت في الوصف هداية (قوله لاحقوق العباد) عطف على مال الربا قال في المنع قيد بمال الربا لان الجوده معتبرة في حقوق العباد فاذا أنلف جيد الزمه مثله قدراً وجوده ان كان مثلياً وقيمه ان كان قيمياً ولكن لا تستحق أي الجوده باطلاً عقد البيع حتى لو اشترى خنطة أو شيئاً فوجده ردياً بالاعيب لا يردّه كما في البحر معزيا الى صرف المحيط اه ح أي لأن العيب هو العارض على أصل الخلقة والجوده أو الرداءة في الشيء أصل في خلقة بخلاف العيب العارض كالدوس في الخنطة أو عفنها فله الردية بالرداءة الا باشتراط الجوده كما قدمنا بيانه في خيار العيب (تنبيه) أراد بحقوق العباد ما ليس من الاموال الربوية أي ما لا يجمعها قدر وجنس ولا يتقيد ذلك بالانلاف ولذا قال البيروني قيد بالاموال الربوية لان الجوده في غيرها الهاقيمة عند المتأله بجنسها كمن اشترى ثوباً جيداً بثوب ردياً وزيادة درهم بازاء الجوده كان ذلك جائزاً كما في الذخيرة اه (قوله الا في أربع الخ) فيه أن هذه الاربعة من حقوق العباد أيضاً وان كان المراد من حقوق العباد خصوص الضمان عند التعدي فالمناسب أن يذكره مع الاربعة ويقول الا في خمس ثم ان الاولى ذكرها في البحر جئنا فانه قال وتعتبر أي الجوده في الاموال الربوية في مال اليتيم فلا يجوز للصوى بيع قفيز خنطة جيدة بقفيز ردياً وينبغي أن تعتبر في مال الوقف لانه كاليتيم ثم قال وفي حق المريض حتى تنفذ من الثلث وفي الرهن القلب اذا انكسر عند المرتهن ونقصت قيمته فان المرتهن يضمن قيمته ذهباً ويكون رهناً عنده اه قلت والقلب بضم القاف وسكون اللام ما يلبس في الذراع من فضة جمعه قلبه كقرط وقرطة وهي الخلق في الاذن فان كان من ذهب فهو السوار كما في البيروني عن شرح التلخيص للخلاطى وقوله فان المرتهن يضمن قيمته ذهباً فأداه ان ضمان القيمة انما يكون من خلاف جنسه اذ لو ضمن قيمته فضة وهي أكثر من وزنه بسبب الصياغة يلزم الربا ولو ضمن مثل وزنه يلزم ابطال حق المالك في تضمينه القيمة من خلاف الجنس اعمال الحق الشرع وحق العبد وليس هذا خاصاً بقلب الرهن بل مثله كل مثلي تعيب بغصب أو نحوه فانه يضمن بقيمته من خلاف جنسه كما قدمناه في باب خيار الشرط فيما لو كان الخيار للمشتري وهلك في يده ولا يلزم قبض القيمة قبل التفريق لانه صرف حكماً لا حقيقة كما سنده في الصرف وبما قرأناه علم أن استثناء هذه

ومصوغ ذهب وفضة (بلا شرط
تقباض) حتى لو باع برأيه
بعينه ما وتفرق قبل القبض جاز
خلافاً للشافعي في بيع الطعام
ولو أحدهما ديناً فان هو الثمن
وقبضه قبل التفريق جاز ولا
كبيعه ما ليس عنده سراج
(وجيد مال الربا) لاحقوق العباد
(ورديته سواء) الا في أربع مال
وقف وقيم ومريض وفي القلب
الرهن اذا انكسر أشباه
(باع فلوساً بمثلها أو بدراهم
أو بدنانير

المسائل من اهدار الجوده باثبات اعتبارها انما هو اعادة حق العبد لكن على وجه لا يوتى الى ابطال حق الشرع فاقبل انه يفهم من استثنائها انه يجوز للوصي بيع قفيز جيد بففيزين رديين نظر الجوده المعبرة في مال البنييم ونحوه من بقية المسائل وهو خطأ للزوم الربا غير وارد لان المراد انه لا يجوز اهدار الجوده في مال المتيم ونحوه حتى لا يجوز للوصي بيع قفيزه الجيد بففيز ردي. ولا يلزم من اعتبار احدى الحقتين اهدار الحق الاخر فاعتنم تحقيق هذا المحل (قوله فان نقد احدىهما جاز الخ) نقل المسألة في البحر عن المحيط لكنه وقع فيه تحريف حيث قال وان تفرقا بلا قبض احدىهما جاز وصوابه لم يميز كما عبر الشارح وبني عليه الرمي - ثم انه نقل في البحر قبله عن الذخيرة في مسألة بيع فلس بفلسين بأعيانهم أن محمداً ذكرها في صرف الاصل ولم يشترط التقابض وذكر في الجامع الصغير ما يدل على انه شرط ففهم من لم يصحح الثاني لان التقابض مع التبيين شرط في الصرف وليس به ومنهم من صححه لان الفلوس لها حكم العروض من وجه وحكم الثمن من وجه فجاز التقاضيل للدول واشترط التقابض للثاني ١٥ وأنت خير بأن لفظ التقابض يفيد اشتراطه من الجانبين فقوله فان نقد احدىهما جاز قول ثالث لكن يتعين حل ما في الاصل على هذا فلا يكون قولاً آخر لان ما في الاصل لا يمكن حله على انه لا يشترط التقابض ولو من أحد الجانبين لانه يكون افتراقاً عن دين بدين وهو غير صحيح فيتعين حله على انه لا يشترط منهما جميعاً بل من أحدهما فقط فصار الحاصل أن ما في الاصل يفيد اشتراطه من أحد الجانبين وما في الجامع اشتراطه منه ما ثم ان الذي مر اشتراط التبيين في البدلين أو أحدهما مع القبض في المجلس فلو غير معينين لم يصح وان قبضاً في المجلس فقوله لما مر فيه نظر (تنبيه) سئل الخانوق عن بيع الذهب بالفلوس نسبة فاجاب بأنه يجوز اذا قبض احد البدلين لما في البرازية ولو اشترى مائة فلس بدرهم يكتفي بالتقاضي من أحد الجانبين قال ومثله ما لو باع فضة أو ذهباً بفلوس كافي البحر عن المحيط قال فلا يغتر بما في فتاوى قارئ الهداية من انه لا يجوز بيع الفلوس الى أجل بذهب أو فضة لقولهم لا يجوز اسلام موزون في موزون الا اذا كان المسلم فيه مبيعاً كزعفران والفلوس غير مبيعة بل صارت أثماناً ١٥ قلت والجواب حل ما في فتاوى قارئ الهداية على ما دل عليه كلام الجامع من اشتراط التقابض من الجانبين فلا يعترض عليه بما في البرازية المحمول على ما في الاصل وهذا أحسن مما أجاب به في صرف النهر من أن مراده بالبيع السلم والفلوس لها شبه بالثمن ولا يصح السلم في الاثمان ومن حيث انها عروض في الاصل اكتفى بالقبض من أحد الجانبين تأمل (قوله فيجوز كيفما كان) أي سواء كان اللحم من جنس ذلك الحيوان أو لا مساوياً لما في الحيوان أو لا نهر (قوله أمانسنة فلا) لانها ان كانت في الحيوان أو في اللحم كان سلباً وهو في كل منهما غير صحيح نهر (قوله وشرط محمد زيادة الجانس) قال في النهر وقال محمد ان كان بغير جنسه كلمه البقر بالشاة الحية جاز كيفما كان وان كان بجنسه كلمه شاة بشاة حية فلا بد أن يكون اللحم المفترق أكثر من الذي في الشاة لتكون الشاة بمقابلته مثله من اللحم وباقي اللحم بمقابله السقط (قوله ولو باع مذبوحه بحية) قال في النهر أماً على قوله ما قضاها وأماً على قول محمد فلا نه لحم بلحم وزيادة اللحم في احدهما مع سقطها بازاء السقط ١٥ والظاهر أنه يقال ذلك في المذبوحه بالمذبوحه ط (قوله وكذا المسلوختين) أي وكذا بيع المسلوختين فضيه حذف المضاف وإشياء المضاف اليه على اعرابه (قوله عن السقط) بفتحين قال في الفتح المراد به ما لا يطلق عليه اسم اللحم كالكرش والمعلق والجلد والاكارع ١٥ (قوله كرباس) بكسر الكاف ثوب من القطن الأبيض قاموس (قوله كيفما كان) متساوياً ومتفاضلاً ١٥ (قوله لا اختلافهما جنساً) لانه وان اتحد الاصل فتد اختلاف الصفة كالخنطة والخبز وذلك اختلاف جنس كاسيائي وعله في الاختيار باختلاف المقصود والمعيار (قوله في قول محمد) وقال أبو يوسف لا يجوز الامتساوياً بجر وأفاد أن بيع الكرباس بالقطن لا خلاف فيه وبه صرح في الاختيار قلت لان القطن يصير غزلاً ثم يصير كرباساً فالغزل أقرب الى القطن من الكرباس فلذا ادعى أبو يوسف الجانسة بين الغزل والقطن لا بين الكرباس والقطن (قوله وهو الاصح) والفتوى عليه كافي الاختصار وفي البحر أنه الاظهر (قوله وفي القضية) أي عن أبي يوسف (قوله لانهما ليسا بموزونين) أي بل أحدهما موزون فقط وهو الغزل ثم يجمعهما القدر فجاز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً وقوله ولا جنسين أي بل هما جنس واحد لانهما من أجزاء القطن فلذا قيد بقوله يدايد فيحرم النساء لاتحاد الجنس وبظهر لي أن ما في القضية محمول على ثياب يمكن نقضها

فان نقد احدىهما جاز) وان تفرقا
بلا قبض احدىهما لم يجز لما مر
(ك) كما جاز بيع لحم بحيون ولو من
جنسه) لانه بيع الموزون بما ليس
بموزون فيجوز كيفما كان بشرط
التعيين أماً نسبة فلا وشرط محمد
زيادة الجانس ولو باع مذبوحه
بحية أو بمذبوحه جاز اتفاقاً وكذا
المسلوختين ان تساويا وزناً ابن
مالك وأراد بالسلوخة المفصولة
عن السقط ككرش وأمعاء
بجر (و) كما جاز بيع (كرباس
بطن وغزل مطلقاً) كيفما كان
لا اختلافهما جنساً (كبيع قطن
بغزل) القطن (في) قول محمد وهو
(الاصح) حاوي وفي القضية لا بأس
بغزل قطن بتياب قطن يدايد لانهما
ليسا بموزونين ولا جنسين وكذلك
غزل كل جنس بشابه اذا لم يوزن

لكن لا تباع وزنا كما تبعد آخر افيظهر اتحاد الجنس نظر الما بعد النقض وحينئذ فلا يخالف قول الشارح في بيع الكرباس بالقطن لا خلافا فلهما جنسا لان الكرباس بالنقض يعود غزلا لا قطنا فاختلف الجنس بعد النقض في صورة بيع الكرباس بالقطن موجود لان القطن مع الغزل جنسان على ما هو الاصح بخلافه في صورة بيعه بالغزل ويدل على هذا الجمل قوله في التارخانية عن الغيبة ويجوز بيع الثوب بالغزل كيفما كان الاثوبا يوزن وينقض اه قافهم (قوله خلافا للعيني) حيث قال وزنا وكأنه سبق قلم ح (قوله في الحال) متعلق بقوله متاثلا (قوله لا المال) بهذا الهمزة اي لا يعتبر التماثل بعد الجفاف (قوله خلافا لهما) راجع لقوله او بقره بقوله ما قالت الائمة الثلاثة اما بيع الرطب بالرطب فهو جائز بالاجماع كما في النهر وغيره (قوله لم يجز اتصافا) لان المجازفة والوزن لا يعلم بهما المساواة كيلا لا يكون أحدهما قد يكون أثقل من الآخر وزنا وهو أقص كيلا أفاده ط (قوله او بزيب) فيه الاختلاف السابق وقيل لا يجوز اتصافا بجزر وحكي في الفتح فيه قولين آخرين الجواز اتصافا والجواز عندهما بالاعتبار كالزيت بالزيتون (قوله كذلك) اي في الحال لا المال اه ح وهذا بالنظر الى عبارة الشرح أما على عبارة المتن فالاشارة الى قوله متاثلا قافهم (قوله كنين ورمثان) وكشمش وجوز وكثري واجاص فتح (قوله يباع رطبا برطبا الخ) بفتح الراء وسكون الطاء خلاف الباس وهذا تصريح بوجه الشبه المقاد من قوله وكذا وهذا على الخلاف الماز بين الامام وصاحبه (قوله بمثله) اي رطبا برطب او مبلولا بمبلول وقوله وبالباس اي رطبا بباس او مبلولا بباس فالصور اربع كما في العناية (قوله منقوع) الذي في الهداية والدرر وغيرهما منقوع وفي العزيمة عن المغرب المنقوع بالفتح لا غير من أنقع الزبيب في الحامية اذا ألقاه ببثل وتخرج منه الخلاوة اه (قوله خلافا للمحمد) راجع لما ذكر في قوله كبيع بر الى هنا كما في الفتح وذكر ايضا أن الاصل أن محمد اعتبر المماثلة في أعدل الاحوال وهو المال عند الجفاف وهما اعتبارهما في الحال الآن ايا يوسف ترك هذا الاصل في بيع الرطب بالتمر لحديث النهي عنه ولا يلحق به الاما في معناه قال الخوافي الرواية محفوظة عن محمد أن يبيع الخنطة المبلولة بالباسة انما لا يجوز اذا انتفتحت أما اذا بليت من ساعتها يجوز بيعها بالباسة اذا اتساويا كيلا (قوله وفي العناية الخ) بيان لضابط فيما يجوز بيعه من التماسين المتفاوتين وما لا يجوز وأورد على الاصل للقول جواز بيع البر المبلول بمثله وبالباس مع أن التفاوت بينهما يصنع العبد قال في الفتح واجيب بأن الخنطة في اصل الخنطة رطبة وهي مال الربا اذ لا يزال بالماء بعيدا الى ما هو اصل الخنطة فيم اقل يعتبر بخلاف القلي (قوله فهو ساقط الاعتبار) فيجوز البيع بشرط التساوي (قوله كاسمي) اي قريبا في قوله لا يبيع البر بدقيق الخ (قوله لحوم مختلفة) اي مختلفة الجنس كعم الابل والبقر والغنم بخلاف البقر والجاموس والمعز والضأن (قوله يدايد) فلا يحل النساء لوجود القدر (قوله ولبن بقر وغنم) الاولى تقديمه على قوله بعضها بعض وفي نسخة ولبن بقر بغير غنم اي لبن غنم وهذه النسخة الاولى (قوله باعتبار العادة) اي باتخاذ الخل منه (قوله وشحم بطن بألبه او لحم) لانها وان كانت كلهما من الضأن الا انها أجناس مختلفة لا اختلاف الاسماء والمتاخذ نهر قال ط فقوله بعد لا اختلاف أجناسها يرجع الى هذا ايضا (قوله بالفتح) اي فتح الهمزة وسكون اللام وتحذف الباء المثناة الصغرى (قوله بر أو دقيق) لان الخبز بالصنعة صار جنسا آخر حتى خرج من أن يكون مكيلا والبر والدقيق مكيلان فلم يجمعهما القدر ولا الجنس حتى جاز بيع أحدهما بالآخر نسيئة بجزر ويأتى تمامه قريبا (قوله ولومنه) اي ولو كان الدقيق من البر (قوله وزيت مطبوخ بغير المطبوخ الخ) كذا في البحر وقال في الفتح واعلم أن الجفاسة تكون باعتبار ما في الضمن ففتح النسيئة كما في الجفاسة العينية وذلك كالزيت مع الزيتون والشبرج مع السمسم وتنقي باعتبار ما اضيفت اليه فيختلف الجنس مع اتحاد الاصل حتى يجوز التفاضل بينهما كدهن البنفسج مع دهن الورد أصلهما واحد وهو الزيت أو الشبرج فصارا جنسين باختلاف ما اضيفا اليه من الورد أو البنفسج نظرا الى اختلاف المقصود والغرض وعلى هذا قال الوضيم الى الاصل ما طيه دون الآخر جاز متفاضلا حتى أجازوا بيع قفيز سمسم مطيب بقفيزين من غير المرابي وكذا رطل زيت مطيب برطلين من زيت لم يطيب فعملوا الرائحة التي فيها بازاء الزيادة على الرطل اه ملخصا وتماشه فيه فراجعه وعلى هذا فقول الشارح وزيت مطبوخ ان أراد به المغلي لا يصح لانه لا يظهر فيه اختلاف الجنس او المطبوخ بغيره فلا

(و) كبيع (رطب برطب او بقره
مقائلا) كيلا لا وزنا خلافا للعيني
في الحال لا المال خلافا لهما فلو
باع بمجازفة او موازنة لم يجز اتصافا
ابن حلك (وعنب) به بن او (بزيب)
مقائلا (كذلك) وكذا كل ثمرة
تجف كتين ورمثان يباع رطبا
برطبا وبالباسها كبيع بر رطبا
او مبلولا بمثله وبالباس وكذا يبيع
تمر أو زبيب منقوع بمثله او بالباس
متما خلافا للمحمد زيلعي وفي
العناية كل تفاوت خلقي كالرطب
والتمر والحيد والردى فهو ساقط
الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد
كالخنطة بالدقيق والخنطة المتسوية
بغيرها يفسد كاسمي (و) كبيع
(لحوم مختلفة بعضها ببعض
متفاضلا) يدايد (ولبن بقر وغنم
وخل دقل) بفتحين ردى التمر
وخصه باعتبار العادة (بجمل عنب
وشحم بطن بألبه) بالفتح ما يسميه
العوام اية (او لحم وخبز) ولومن
بر (بر أو دقيق) ولومنه وزيت
مطوخ بغير المطبوخ ودهن مرابي
بالبنفسج بغير المرابي منه (متفاضلا)

يسمى زياتة في أن المراد به المطيب وأن صحة بيعه متفاضلا مشروطة بما إذا كانت الزيادة في غير المطيب لتكون الزيادة فيه بأزاء الرائحة التي في المطيب (قوله أووزنا) المناسب اسقاطه لأنه يفتى عنه قوله بعده كيف كان ولأن قول المصنف متفاضلا قيد لجميع ما ذكر ولذا قال الشارح لاختلاف أجناسها فافهم نعم وقع في التهر لفظ أووزنا في محله حيث قال وصح أيضا بيع الخبز بالبر وبالدقيق متفاضلا في أصح الروايتين عن الإمام قبل هو ظاهر مذهب علمائنا الثلاثة وعليه الفتوى عددا أووزنا كما في اصطلاحه عليه لأنه بالصنعة صار جنسا آخر والبر والدقيق مكملان فانفتحت العتاتان اه (قوله فلو اتحد) كعلم البقر والجاموس والمعز والضأن وكذا ألبانها نهر (قوله الا في لحم الطير) فيجوز بيع الجنس الواحد منه كالسمان والعصافير متفاضلا فتح وفي القهستاني ولا بأس بلحوم الطير واحدا باثنين يدا يد كما في الظهيرية (قوله حتى لو وزن) أي واتحد جنسه لم يجز أي متفاضلا (قوله أن الاختلاف) أي اختلاف الجنس (قوله باختلاف الأصل) كمثل الدقل مع خل العنب ولحم البقر مع لحم الضأن (قوله أو المقصود) كشعر المعز وصفو الغنم فإن ما يقصد بالشعر من الآلات غير ما يقصد بالصوف بخلاف لجهما ولينهما فإنه جعل جنسا واحدا كما مر لعدم الاختلاف أفاده في الفتح (قوله أو يتبدل الصفة) كالخبز مع الحنطة والزيت المطيب بغير المطيب وعبارة الفتح وزيادة الصنعة بالنون والعين (قوله وجاز الأخير) وهو بيع خبز ببر أو دقيق (قوله ولو الخبز نسيئة) عبارة الدرر والنساء في الأخير فقط والشارح أخذ ذلك من قوله به يفتى لأنه إذا كان المتأخر هو البر جاز اتفقا لأنه أسلم وزينا في كلى والاختلاف فيما إذا كان الخبز هو النسيئة فنحنه وأجاز أبو يوسف ط (قوله والاحوط المنع الخ) قال في الفتح لكن يجب أن يحتاط وقت القبض بقبض الجنس المسمى حتى لا يصير استبدالا بالمسلم فيه قبل قبضه إذا قبض دون المسمى صفة وإذا كان كذلك فلا احتياط في منعه لأنه قل أن يأخذ من النوع المسمى خصوصا في قبض في أيام كل يوم كذا كذا رغبنا (قوله الأحسن الخ) أي في بيع الخبز بالبر نسيئة ووجه كونه أحسن كون الخبز فيه غنما لا مسعا فلا يلزم فيه شروط السلم تأمل وأصل المسألة في الذخيرة حيث قال في السلم وإذا دفع الحنطة إلى خباز جلة وأخذ الخبز مفرقا ينبغي أن يبيع صاحب الحنطة خاتما أو سكتينا من الخباز بألف من من الخبز مثلا ويجعل الخبز ثمنا ويصفه بصفة معلومة حتى يصير دين في ذمة الخباز ويسلم الخاتم إليه ثم يبيع الخباز الخاتم من صاحب الحنطة بالحنطة مقدارا ما يريد الدفع ويدفع الحنطة فيسقي له على الخباز الخبز الذي هو من هكذا قبل وهو مشكل عندى قالوا إذا دفع دراهم إلى خباز فأخذ منه كل يوم شيئا من الخبز فكما أخذ يقول هو على ما قاطعتك عليه اه ما في الذخيرة قلت ولعل وجه الاشكال أن اشتراطهم أن يقول المشتري كلما أخذ شيئا هو على ما قاطعتك عليه ليس يكون بيعا مستأنفا على شيء متعين وهذا يقتضي أن الخبز لا يصح أن يكون دين في الذمة واللام يحتاج إلى أن يقول المشتري ذلك ورأيت معزيا إلى خط المقدسى مانعه أقول يمكن دفعه بأن الخبز هنا غنم بخلاف التي قيس عليها فتأمل اه أقول بيانه أن المبيع هو المقصود من البيع ولذا لم يجز بيع المعدوم إلا بشرط السلم بخلاف الثمن فإنه وصف يثبت في الذمة ولذا صح البيع مع عدم وجود الثمن لأن الموجود في الذمة وصف يطابقه الثمن لا عين الثمن كما حققه في الفتح من السلم على أن المقيس عليها لا يلزم فيها قول المشتري ذلك لأنه لو أخذ شيئا وسكت ينعقد بيعا بالتعاطي نعم لو قال حين دفع الدراهم اشتريت منك كذا من الخبز وصار يأخذ كل يوم من الخبز يكون فاسدا والا كل مكروه لأنه اشتري خبزا غير مشار إليه فكان المبيع مجهولا كما قد مناه عن الولوالجية أول البيوع في مسألة بيع الاستحجار (قوله وكذا عددا وعليه الفتوى) هذا موجود في عبارة القهستاني عن المضمرات بهذا اللفظ فنفي وجوده فيه أفكائه سقط من نسخته ولعل وجه الاقتفاء به مبنى على الاقتفاء بقول محمد الثاني في استقراضه عددا (قوله وسيجي) أي قريامتنا (قوله بدقيق أو سويق) أي دقيق البر أو سويقه بخلاف دقيق الشعير أو سويقه فإنه يجوز لاختلاف الجنس أفاده في الفتح (قوله هو الجروش) أي الخشن وفي القهستاني وغيره السويق دقيق البر المقلى ولعله يجرش فلا ينافي ما قبله (قوله ولا يبيع دقيق سويق) أي كلاهما من الحنطة والشعير كما في الفتح فلو اختلف الجنس جاز (قوله ولو متساويا) تفسير للاطلاق (قوله لعدم المساوى) قال في الاختيار والأصل فيه أن شبهة الربا وشبهة الخمسية ملحقة بالحقيقة في باب الربا احتياطا للحرمة وهذه الأشياء جنس واحد نظرا إلى الأصل والمخلص

أووزنا كيف كان لاختلاف أجناسها فلو اتحد لم يجز متفاضلا إلا في لحم الطير لأنه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجز زبلي وفي الفتح لحم الدجاج والأوزوني في عادة مصر وفي النهر لعله في زمنه أما في زماننا فلا والحاصل أن الاختلاف باختلاف الأصل أو المقصود أو يتبدل الصفة فيلحفظ وجاز الأخير ولو الخبز نسيئة به يفتى ددد إذا اتى بشرائط السلم لحاجة الناس والاحوط المنع إذا قلنا بقبض من جنس ما سمي وفي القهستاني معزيا للقرينة الأحسن أن يبيع خاتما مثلا من الخباز بقدر ما يريد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة معلومة ثمنا حتى يصير دين في ذمة الخباز ويسلم الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر وفيه معزيا للمضمرات يجوز السلم في الخبز وزنا وكذا عددا وعليه الفتوى وسيجي جواز استقراضه أيضا (و) جاز بيع (البن بالبن) لاختلاف المقاصد والأسم حوى (لا) يجوز (بيع البر بدقيق أو سويق) هو الجروش ولا يبيع دقيق بسويق (مطلعا) ولو متساويا لعدم المساوى

اي عن الربا هو التساوي في الكيل وانه متعذر لان تكياس الدقيق في المكيال اكثر من غيره واذا عدم المحلص حرم البيع (قوله خلافا لهما) هذا الخلاف في بيع الدقيق بالسويق كما هو صريح الزيلى فاجازاه لانهما جنسان مختلفان لا اختلاف الاسم والمقصود ولا يجوز نسبة لان القدر يجمعهما ط وكذا اقتصر على ذكر الخلاف في هذه المسألة في الهداية وغيرها وفي شرح درر البحار ومنع اتفاقا ان يساع البر بأجزائه كدقيق وسويق ونخالة والدقيق بالسويق ممنوع عنده مطلقا وجوزاه مطلقا (قوله متساويا كيلا) نصب متساويا على الحال وكيل على التمييز وهو غير نسبة مثل تصبب عرفا والاصل متساويا كيلا فتح (قوله اذا كانا مكبوسين) لم يذكر في الهداية وغيرها بل عزاه في الذخيرة الى ابن الفضل قال في الفتح وهو حسن ثم قال وفي بيعه وزنا روايتان ولم يذكر في الخلاصة الا رواية المنع وفيها ايضا سواء كان أحد الدقيقين أحسن أو أدق وكذا بيع النخالة بالنخالة وبيع الدقيق المنحول بغير المنحول لا يجوز الا مماثلا وبيع النخالة بالدقيق يجوز بطريق الاعتبار عند أبي يوسف بأن تكون النخالة الخاصة اكثر من التي في الدقيق (قوله وحسطة مقلية بذلية) المقلية الذي يقلى على النار وهو المحمص عرفا قال في الفتح واختلفوا فيه قيل يجوز اذا نسلوا كيلا وقيل لا وعليه قول في المبسوط ووجهه أن النار قد تأخذ في أحدهما اكثر من الآخر والاولى اه (قوله ففاسد) اي اتصافا فتح (قوله والسهم) بكسر السينين وحكى قصهما (قوله الشبرج) بوزن جعفر (قوله حتى يكون الزيت الخ) اي بطريق العلم فلو جهل أو علم أنه أقل أو مساو لا يجوز فالاحتمالات اربع والجواز في أحدها فتح وكتب بعضهم هنا أنه يؤخذ من نظائره في باب الصرف اشتراط القبض لكل من المبيع والتمن في المجلس بعد هذا الاعتبار خصوصا من تعليل الزيلى بقوله لا اتحاد الجنس بينهما معنى باعتبار ما في ضمهما وان اختلفا صورة فثبتت بذلك شبهة المجانسة والبايئنت بالشبهة اه قلت وفيه غفلة عما تقدم متسا من أن التقابض معتبر في الصرف أما غيره من الرويات فالمتبر فيه التعيين وتعليل الزيلى بالجنسية لوجوب الاعتبار وحرمة التفاضل بدونه فتدبر (قوله بالغفل) بضم الشاء الثلاثة ما استقر تحت الشيء من كدره قاموس وغيره (قوله يجوز بدنه الخ) قال في الفتح وأظن أن لاقية لغفل الجوز الا أن يكون بيع بقشره فيوقد وكذا الغلب لاقية لغفله فلا تشتط زيادة العصير على ما يخرج اه (قوله فسد بالزيادة) ولا بد من المساواة لان التراب لاقية له فلا يجعل بازائه شيء من ط (تنبيه) مثل ما ذكر في الوجوه الاربعة بيع شاة ذات لبن أو صوف بلبن أو صوف والطب بالدبس والقطن بجبه والتمر بنواه وقمامه في التهتاني (قوله عند محمد) وقال ابو حنيفة لا يجوز وزنا ولا عدد اوقال ابو يوسف يجوز وزنا لا عدد اوبه جزم في الكنز في الزيلى أن الفتوى عليه (قوله وعليه الفتوى) وهو المختار لتعامل الناس وحاجاتهم اليه ط عن الاختصار وما عزاه الشارح الى ابن ملك ذكره في التتارخانية أيضا كما قدمناه في فصل القرض (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال ومحمد يقول قد اهدر الجيران تفاوته وبينهم يكون اقتراضه غالبا والقصاص يترك بالتعامل وجعل المتأخرون الفتوى على قول أبي يوسف وأنا أرى أن قول محمد أحسن (قوله وبعبكسه لا) اي واذا كان الرغيفان نقدا والرغيف نسبة لا يجوز بجوز ونهر عن المجتبى وهكذا رأيت في المجتبى قافهم وانظر ما وجه المسألتين وقال ط في توجيه الاولى لانه عددي متفاوت فيجعل الرغيف بمقابلته أحد الرغيفين والاجل يجعل رغيفا حكما بمقابلته الرغيف الثاني مجتبى اه ولم اراه في المجتبى ويرد عليه أنه متى وجد الجنس حرم النساء كما مر في بيع عمرة بقرتين وأيضا التعليل بأنه عددي متفاوت يقتضي عدم الجواز ولذا المأجاز محمد استقرضه عليه باه دار التفاوت فكيف يجعل التفاوت على الجواز وعليه شحنا بأن تأجيل الثمن جائز دون المبيع وفيه أن هذا لا يظهر في الكسرات والحاصل أنه مشكل ولذا قال السائحاني أن هذا الفرع خارج عن القواعد لان الجنس بانفراده محرم النساء فلا يعمل به حتى ينص على تصحيحه كيف وهو من صاحب المجتبى (قوله كيف كان) اي نقدا ونسيئة مجتبى (قوله ولا ربا بين السيد وعبد) لانه وما في يده لم يولد فلا يتحقق الربا لعدم تحقق البيع فتح (قوله ولو مدرا) دخل أم الولد كما في الفتح (قوله لا مكاتبيا) لانه صار كالحر يد او نصر فاني كسبه نهر (قوله اذا لم يكن دينه مستغفرا) وكذا اذا لم يكن عليه دين أصلا بالاولى قافهم (قوله يتحقق الربا اتفاقا) أما عند الامام فقدم ملكه لما في يده عبده المأذون المديون وأما عندهما فلا نه ان لم يزل ملكه عما في يده لكن تعلق بما في يده حق الغرما فصار المولى كالاجنبي

فيحرم لشبهة الربا خلافا لهما
وأما بيع الدقيق بالدقيق متساويا
كيلا اذا كانا مكبوسين فجاز
اتصافا ابن ملك كبيع
سويق بسويق وحسطة مقلية بذلية
وأما المقلية بغيرها ففاسد كما مر
(و) لا الزيتون بزيت والسهم
بجمل بهمله الشبرج (حتى يكون
الزيت والحل اكثر مما في الزيتون
والسهم) ليكون قدره مثله والزائد
بالغفل وكذا كل ما للغلة قيمة
يجوز بدنه وابن بسمنه وعنب
بعصيره فان لاقية له كبيع تراب
ذهب بذهب فسد بالزيادة لربا الفضل
(ويستقرض الخبز وزنا وعددا)
عند محمد وعليه الفتوى ابن ملك
واستحسنه الكمال واختاره
المصنف تيسيرا وفي المجتبى باع رغيفا
نقدا برغيفين نسيئة جاز وبعبكسه
لا وجاز بيع كبراته كيف كان
(ولا يباين سيد وعبد) ولو مدرا
لامكاتبيا (اذا لم يكن دينه مستغفرا
لربته وكسبه) فلو مستغفرا
يتحقق الربا اتفاقا ابن ملك وغيره
قوله فلانه ان لم يزل هكذا بخطه
وعليه سقط من قلبه الواو قبل ان
والاصل فلانه وان لم يزل الخ
فتأمل اه معصية

فيتحقق الربا بينهما كما يتحقق بينه وبين مكاتبه فتح (قوله التحقيق الاطلاق) اى عن الشرط المذكور كما فعل في الكتز تبع المبسوط وقد تبع المصنف الهداية (قوله لا للربا بل لتعلق حق الغرماء) لانه اخذ بغير عوض ولو اعطاه العبد درهما بدرهمين لا يجب عليه الرد اى على المولى كما في صرف المحيط نهر (قوله اذا تابعا من مال الشركة) الظاهر ان المراد اذا كان كل من البديلين من مال الشركة اما لو اشترى أحدهما درهما من مال الشركة بدرهم من ماله مثلا فقد حصل للمشتري زيادة وهي حصة شريكه من الدرهم الزائد بلا عوض وهو عين الربا تأمل (قوله ولا بين حربى ومسلم مستأمن) احتراز للحربى عن المسلم الاصلى والذى وكذا عن المسلم الحربى اذا هاجر اليه عاده اليهم فانه ليس للمسلم ان يراى معه اتفاقا كما يذكره الشارح ووقع في الصرحنا غلط حيث قال وفى المجتبى مستأمن مننا بشر مع رجل مسلما كان أو ذميا فى دارهم أو من اسلم هنالك شيئا من العقود التى لا تجوز فيما بيننا كالربويات وبيع الميتة جاز عندهما خلافا لابي يوسف اه فان مدلوله جواز الربا بين مسلم اصلى مع مثله أو مع ذمى هنالك وهو غير صحيح لما علمته من مسألة المسلم الحربى والذى رأيت في المجتبى هكذا مستأمن من اهل دارنا مسلما كان أو ذميا فى دارهم أو من اسلم هنالك بشرا معهم من العقود التى لا تجوز الخ وهي عبارة صحيحة فما فى البحر تحريف فتنبه (قوله ومسلم مستأمن) مثله الاسير لكن له اخذ ماله ولو بلارضاهم كما مر فى الجهاد (قوله ولو بعقد فاسد) اى ولو كان الربا بسبب عقد فاسد من غير الاموال الربوية كبيع بشرط كما حققناه فيما مر وأعم منه عبارة المجتبى المذكورة وكذا قول الزيلعى وكذا اذا تابعا فيها بيعا فاسدا (قوله ثم) اى فى دار الحرب فبده لانه لو دخل دارنا بامان فباع منه مسلم درهما بدرهمين لا يجوز اتفاقا ط عن مسكين (قوله لان ماله ثمرة مباح) قال فى فتح القدير لا يحنى أن هذا التعليل انما يقتضى حل مباشرة العقد اذا كانت الزيادة ينالها المسلم والربا أعم من ذلك اذ يشمل ما اذا كان الدرهمان اى فى بيع درهما بدرهمين من جهة المسلم ومن جهة الكافر وجواب المسألة بالحل عام فى الوجهين وكذا القمار قد يفتى الى أن يكون مال الخطر للكافر بأن يكون الغالب له فالظاهر أن الاباحة بقصد نيل المسلم الزيادة وقد ألزم الاصحاب فى الدرس أن مرادهم من حل الربا والقمار ما اذا حصلت الزيادة للمسلم نظر الى العلة وان كان اطلاق الجواب خلافا لله والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه قلت ويدل على ذلك ما فى السير الكبير وشرحه حيث قال واذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فلا بأس بأن يأخذ منهم اموالهم بطيب انفسهم بأى وجه كان لانه انما أخذ المباح على وجه عرى عن الغدر فيكون ذلك طيبا له والاسير والمستأمن سواء حتى لو باعهم درهما بدرهمين او باعهم ميتة بدرهم أو أخذ ما لا منهم بطريق القمار فذلك كله طيب له اه ملخصا فانظر كيف جعل موضوع المسألة الاخذ من اموالهم رضاهم فعلم أن المراد من اربا والقمار فى كلامهم ما كان على هذا الوجه وان كان اللفظ عاما لان الحكم يدور مع علته غالباً (قوله مطلقا) اى ولو بعقد فاسد ط (قوله بلا غدر) لانه لما دخل دارهم بأمان فقد التزم أن لا يغدرهم وهذا القيد لزيادة الايضاح لا قى ما أخذ رضاهم لا غدر فيه (قوله خلافا للثانى) اى ابي يوسف وخلافه فى المستأمن دون الاسير (قوله والثلاثة) اى الائمة الثلاثة (قوله لان ماله غير معصوم) العصمة الحفظ والمنع وقال فى الشرب لا لى لعله أراد بالعصمة التقوم اى لا تقوم له فلا يضمن بالاتلاف لما قال فى البدائع معللا لابي حنيفة لان العصمة وان كانت ثابتة فالتقوم ليس بثابت عنده حتى لا يضمن بالاتلاف وعندهما نفسه وماله معصومان متقومان اه (قوله فلا ربا اتفاقا) اى لا يجوز الربا معه فهو تقي بمعنى النهى كما فى قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق فافهم (قوله ومنه يعلم الخ) اى يعلم بما ذكره المصنف مع تعليله أن من أسلمة ولم يهاجر لا يتحقق الربا بينهما أيضا كما فى التهر عن الكرماتى وهذا يعلم بالاولى (قوله الا فى هذه الست مسائل) اولها السيد مع عبده وآخرها من أسلم ولم يهاجر وحقه أن يقول المسائل بالتعريف والله سبحانه أعلم

(باب الحقوق)

جمع حق والحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من بابى ضرب وقتل اذا وجب وثبت ولهذا يقال لمرافق الدار حقوقها اه وفى البناء الحق ما يستحقه الرجل وله معان أخر منها ضد الباطل اه وتعامه فى البصر

قوله اذا تابعا من مال الشركة هكذا بخطه والذى فى المتن اذا تابعا من ماله قال الشارح بعده اى من مال الشركة فليحترز اه مصححه

لكن فى البحر عن المعراج التحقيق الاطلاق وانما يراد الزائد للربا بل لتعلق حق الغرماء (ولا) ربا

(بين متفاوئين وشريكي عنان اذا تابعا من ماله) اى مال الشركة

زياحى (ولا بين حربى ومسلم) مستأمن ولو بعقد فاسد أو قمار

(ثم) لان ماله ثمرة مباح فيحل برضاه مطلقا بلا غدر خلافا للثانى

والثلاثة (و) حكم (من اسلم فى دار الحرب ولم يهاجر كحربى)

فلا يملك الربا معه خلافا له مالا لا ماله غير معصوم فلو هاجر اليه

عاده اليهم فلا ربا اتفاقا جوهرية قلت ومنه يعلم حكم من أسلمة

ولم يهاجر والحاصل أن الربا حرام الا فى هذه الست مسائل

(باب الحقوق)

فى البيع

أخرها لتبعيتها ولتبعيته ترتيب
 الجامع الصغير (اشترى يتأفوقه
 آخر لا يدخل فيه العلو) مثلث العين
 (ولو قال بكل حق) هو له أو بكل
 قليل وكثير (ما لم ينص عليه) لأن
 الشيء لا يستتبع مثله (وكذا لا يدخل)
 العلو (بشراء منزل) هو ما لا اصطبل
 فيه (الابكل بكل حق) هو له
 أو بمراقفة (أي حقوقه كطريق
 ونحوه وعند الثاني المرافق المنافع
 أشباه (أو بكل قليل وكثير هو
 فيه أو منه ويدخل) العلو (بشراء
 دار أو ان لم يذ كر شيئاً) ولو لا ائنة
 يتراب أو بضياع أو قباب وهذا
 التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا
 يدخل العلو بلا ذكر في الصور
 كلها فحق وكافي سواء كان المبيع
 يتأفوقه علواً وغيره الادار الملك
 قسمي سراي نهر (ك) ما
 يدخل في شراء الدار (الكنيف
 وبئر الماء والاشجار التي في حيطانها
 وكذا (البستان الداخل)
 وان لم يصرح بذلك (لا) البستان
 (الخارج الا اذا كان اصغر منها)
 فيدخل تبعاً ولو مثلها أو أكبر فلا
 الا بالشرط زيلعي وعيني (والظلة)
 لا تدخل في بيع الدار) لبنائها
 على الطريق فأخذت حـ
 (الابكل حق ونحوه) مما مر وقال
 ان مفتحتها في الدار تدخل كالعلو
 (ويدخل الباب الاعظم في بيع
 بيت أو دار مع ذكر المرافق) لانه
 من مرافقها خاتية (لا) يدخل
 (الطريق والمسبل

مطلب
 الاحكام تبني على العرف

وفي النهر اعلم أن الحق في العادة يذكر فيما هو تبع للمبيع ولا بد له منه ولا يقصد الا لاجله كالطريق والشرب
 للارض وبأني تمامه (قوله لتبعيتها) أي لأن الحقوق توابع فيلحق ذكرها بعد مسائل البيوع بحر عن
 المعراج قال بعضهم ولهذا الباب مناسبة خاصة بالربا لأن فيه بيان فضل هو حرام وهما بيان فضل على المبيع هو
 حلال (قوله ولتبعيته) أي المصنف وكذا صاحب الكنز والهداية (قوله مثلث العين) واللام ساكنة ط
 عن الجوى (قوله لأن الشيء) علة لقوله لا يدخل فيه العلو وذلك أن البيت اسم لمسقف واحد جعل لبيات فيه
 ومنهم من يزيد له دهليز إذا باع البيت لا يدخل العلو ما لم يذكر اسم العلو صريحاً لأن العلو مشله في أنه مسقف
 يات فيه والشيء لا يستتبع مثله بل هو أدنى منه فتح ولم يدخل بذلك الحق لأن حق الشيء تبع له فهو دونه والعلو
 مثل البيت لا دونه (قوله هو ما لا اصطبل فيه) قال في الفتح المنزل فوق البيت ودون الدار وهو اسم لمكان
 يشغل على بيتين أو ثلاثة ينزل فيها الليل ونهارا وله مطبخ وموضع قضاء الحاجة فيأتي السكنى بالعمال مع شرب
 قصور أو ليس له حوض غير مسقف ولا اصطبل الدواب فيكون البيت دونه ويصلح أن يستتبعه فلسبه بالدار يدخل
 العلو فيه تبعاً عند ذكر التوابع غير متوقف على التنصيص على اسمه الخاص واشبهه بالبيت لا يدخل بلا ذكر زيادة
 اه أي زيادة ذكر التوابع أي قوله بكل حق هو له الخ (قوله أي حقوقه) في جامع الفصولين من الفصل السابع
 أن الحقوق عبارة عن مسبل وطريق وغيره وفاقا والمرافق عند أبي يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر
 الرواية المرافق هي الحقوق واليه يشير قوله أو بمراقفة نهر فعلى قول أبي يوسف المرافق أعم لانها توابع الدار
 مما يرتفق به كالموضأ والمطبخ كما في القهستاني وقدم قبله أن حق الشيء تابع لا بد له منه كالطريق والشرب اه
 فهو أخص تأمل (قوله كطريق) أي طريق خاص في ملك إنسان وبأني بيانه (قوله هو فيه أو منه) أي
 هو داخل فيه أو خارج منه بأودون الواو على ما اختاره اصحابنا كما ذكره الصيرفي وبالجملة صفة الحق مقتدر
 لا للقليل أو كثير فإن الصفة لا توصف ولا لكل على رأي كما تقرروا بهذا التقرير اندفع طعن أبي يوسف على محمد
 بدخول الامتعة فيها وطعن زفر عليه بدخول الزوجة والولد والحشرات قهستاني (قوله بشراء دار) هي
 اسم لسااحة أدير عليها الحدود وتشمل على بيوت واصطبل وحوض غير مسقف وعلو فيجمع فيها بين المحض
 للاسترواح ومنافع الابنية للاسكان فتح (قوله سواء كان المبيع يتأ الخ) عبارة النهر قالوا هذا في عرف اهل
 الكوفة أما في عرفنا فيدخل العلو من غير ذكر في الصور كلها سواء كان المبيع يتأفوقه علواً أو منزلاً كذلك لأن
 كل مسكن يسمى خانه في العجم ولو علواً سواء كان صغيراً كالبيت أو غيره الادار الملك قسمي سراي اه وهو
 مأخوذ من الفتح لكن قوله ولو علواً صوابه وله علو كما في عبارة الفتح وبعبارة الهداية ولا يتناول علو قلت
 وحاصله أن كل مسكن في عرف العجم يسمى خانه الادار الملك تسمى سراي والخانة لا يتناول علو فلذا دخل العلو
 في الكل وظاهره أن البيع يقع عندهم بلفظ خانه لكن في الجرح عن السكا في وفي عرفنا يدخل العلو في الكل سواء
 باع باسم البيت أو المنزل أو الدار والاحكام تبني على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر عرف اهل اه قلت
 وحيث كان المعتبر العرف فلا كلام سواء كان باسم خانه أو غيره وفي عرفنا لو باع بيتاً من دار أو باع دكاناً أو اصطبل
 أو نحوه لا يدخل علوه المبني فوقه ما لم يكن باب العلو من داخل المبيع (قوله الادار الملك) المستثنى منه غير
 مذكور في كلامه كما علم مما ذكرناه (قوله الكنيف) أي ولو خارجاً مبنياً على الظلة لانه يعتد من الدار بحر وهو
 المستراح وبعضهم يعبر عنه بيت الماء نهر (قوله والاشجار) أي دون آثارها الا بالشرط كما مر في فصل ما يدخل
 في المبيع تبعاً وفيه بيان مسائل يحتاج الى مراجعتها (قوله فيدخل تبعاً) قيده الفقيه ابو جعفر بما اذا كان
 مفتحة فيها (قوله والظلة لا تدخل) في المغرب قول الفقهاء ظلة الدار يريدون السدة التي فوق الباب
 وأدعى في ايضاح الاصلاح أن هذا وهم بل هي الساباط الذي أحد طرفيه على الدار والا تضر على دار أخرى
 أو على الاسطوانات التي في السكة وعليه جرى في فتح القدير وغيره نهر (قوله ويدخل الباب الاعظم) أي
 اذا كان له باب اعظم وداخله باب آخر دونه وقوله مع ذكر المرافق يفسد أنه لا يدخل بدونه وهو خفي فإن الظاهر
 انه مثل الطريق الى سكة كما يأتي فتأمل وقد يقال ان صورة المسألة ما لو باع بيتاً من دار فيدخل في البيع باب
 البيت فقط دون باب الدار الاعظم وكذا لو باع داراً داخل دار أخرى لا يدخل باب الدار الأخرى أيضاً دون ذكر
 المرافق بخلاف ما اذا كان البابان للمبيع وحده وكان يتوصل من أحدهما الى الآخر تأمل (قوله لا يدخل

(الطريق الخ) يوههم انه لا يدخل مع ذكر المرافق وليس كذلك فكان عليه أن يقول وكذا الطريق الخ وبه يستغنى عن الاستثناء بعده قال في الهداية ومن اشترى بيتا في داراً ومنزلاً أو مسكناً لم يكن له الطريق الا أن يشتره بكل حق هو له أو يرافقه أو بكل قليل وكثير وكذا الشرب والمسيل لانه خارج الحدود الا انه من التوايع فيدخل بذكر التوايع اه قال في الفتح وفي المحيط المراد الطريق الخاص في ملك انسان فأما طريقها الى سكة غير نافذة أو الى الطريق العام فيدخل وكذا ما كان له من حق تسييل الماء والقاء الثلج في ملك انسان خاصة اه اي فلا يدخل كافي الكفاية عن شرح الطحاوي وقال نخر الاسلام اذا كان طريق الدار المبيعة أو مسيل مائها في دار اخرى لا يدخل بلاذكر الحقوق لانه ليس من هذه الدار اه وصورته اذا كانت دار داخل دار اخرى للبائع أو غيره فبإعطاء الدار فطريقها في الدار الخارجة ليس من الدار المبيعة بل من حقوقها فلا يدخل فيها بلاذكر الحقوق ونحوها فصاعداً بمنزلة بيع بيت أو نحوه من دار فأن طريقه في الدار لا يدخل فيه لانه ليس منه بل خارج عن حدوده كما مر عن الهداية فما أوردته في الفتح من أن تعليل نخر الاسلام يقتضي أن الطريق الذي في هذه الدار يدخل وهو خلاف ما في الهداية ففيه نظر فتدبر (تنبيه) قال في الكفاية وفي الذخيرة بذكر الحقوق انما يدخل الطريق الذي يكون وقت البيع لا الطريق الذي كان قبله حتى ان من سدد طريق منزله وجعل له طريقاً آخر وباع المنزل بمحقوقه دخل في البيع الطريق الثاني لا الاول اه وفي الفتح عن نخر الاسلام فان قال البائع ليس للدار المبيعة طريق في دار اخرى فامشترى لا يستحق الطريق ولكن له أن يردها بالعيب ولو كان عليها جذوع لدار اخرى فان كانت للبائع أمر برفعها وان اغيره كانت بمنزلة العيب ولو ظهر فيها طريق أو مسيل ماء لدار اخرى للبائع فلا طريق له في المبيعة اه وفي حاشية الرمي عن النوازل له داران مسيل الاولى على سطح الثانية فباع الثانية بكل حق لها ثم باع الاولى من آخر فلم يشترى الاول منع الثاني من التسييل على سطحه الا اذا استثنى البائع المسيل وقت البيع اه ملخصاً قال وما وقع في الخلاصة والبرازية عن النوازل من انه ليس للاول منع الثاني سبق قلم لان الذي في النوازل ما قد تناه ومثله في الولوجية وبه علم جواب حادثة الفتوى له كرامان طريق الاول على الثاني فباع لبنته الثاني على أن له المرو فيه كما كان فباعته لاجنبى ليس للاجنبى منع الاب (تقمة) جرى العرف في بلاد الشام أنه اذا كان في الدار ميازيب مركبة على سطحها أو مركبة ماء في صحنها أو نهر كنيف تحت أرضها وهو المسمى بالمخ دخل حق التسييل في الميازيب وفي النهر المذكور ودخل شرب البركة الجاري اليها وقت البيع وان لم ينصوا على ذلك ولا سيما ماء البركة فانه مقصود بالشراء حتى ان الدار بدونه ينقص ثمنها نقصاً كثيراً وقد مر أن ناساً عن السكا في أن الاحكام تبتنى على العرف وانه يعتبر في كل اقليم وعصر عرف أهله وقد نبهنا على ذلك في فصل ما يدخل في البيع وأيدناه بما في الذخيرة من أن الاصل أن ما كان من الدار متصلاً به يدخل في بيعها تبعاً بلاذكر وما لا يدخل في بلاذكر لا ما جرى العرف أن البائع لا يمنع عن المشتري فيدخل المفتاح استخداً للعرف بعدم منعه بخلاف القفل وفتحاه والسلم من خشب اذا لم يكن متصلاً بالبناء وقد منا هناك عن الجبر أن السلم الغير المتصل يدخل في عرف معهر القاهرة لان بيوتهم طبقات لا يتقفع بها بدونه وتقام ذلك في رسالتنا نثر العرف والله سبحانه أعلم (قوله والشرب) بكسر الشين المجبة الحظ من الماء وفي الخاتمة رجل باع أرضاً بشرها فلم يشترى قدر ما يكفيها وليس له جبيع ما كان للبائع اه عزيمة (قوله ونحوه) لاحاجة اليه مع المتن (قوله مما مر) اي من ذكر المرافق أو كل قليل وكثير منه ط (قوله فتدخل بلاذكر) اي يدخل الطريق والمسيل والشرب نهر (قوله لانها الخ) اي لان الاجارة تعقد للاقتناع بعين هذه الاشياء والبيع ليس كذلك فان المقصود منه في الاصل ملك الرقبة لا خصوص الاقتناع بل اما هو أو ليخبر فيها أو يأخذ نقضها نهر قال الزيلعي ألا ترى أنه لو استأجر الطريق من صاحب العين لا يجوز يعني لعدم الاقتناع به بدون العين فتعين الدخول فيها ولا يدخل مسيل ماء المزبأ اذا كان في ملك خاص ولا مستط الثلج فيه اه ومثله في المخ عن العيني وفي حواشي مسكين أن هذا تقييد لقول المصنف بخلاف الاجارة فأقاد أن دخول المسيل في الاجارة بلاذكر الحقوق مقيد بما اذا لم يكن في ملك خاص (قوله كالبيع) أفاد به أن الشرب والمسيل في حكم الطريق ط (قوله ولا يدخل في القسمة الخ) حاصل ما في الفتح أنهم اذا اقسما ولا أحدهما على الآخر مسيل أو طريق ولم يذكر الحقوق لا تدخل لكن ان

والشرب الابنحو كل حق) ونحوه مما مر (بخلاف الاجارة) لدار أو أرض قد دخل بلاذكر لانها تعقد للاقتناع لا غير (والرهن والوقف) خلاصة (ولو أقتر بداراً وصالح عليها أو أوصى بها ولم يذكر حقوقها) ومراقفها لا يدخل الطريق) كالبيع ولا يدخل في القسمة وان ذكر الحقوق والمرافق

قوله دخول حق التسييل هكذا يحظه ولعل الاصول التعسير يدخل بدل دخول ليكون جواب اذا أخبر أن تأمل اه معجمه

أمكن له أحداها في نصيبه فالقسمة صحيحة والأفلا بخلاف الإجارة لأن الأجر انما يستوجب الإجراء اذا تمكن المستأجر من الانتفاع ففي ادخال الشرب توفير المنفعة عليهما وان ذكرنا الحقوق في القسمة دخلت ان لم يمكنه أحداها لان امكان الأرضى صريح لأن المقصود بالقسمة تميز الملك لكل منهما لينتفع به على الخصوص بخلاف البيع فان الحقوق تدخل بذكرها وان أمكن أحداها لأن المقصود منه إيجاد الملك اهـ ومثله في الكفاية عن الفوائد الظهيرية وفي النهر عن الوهبانية اذ لم يمكنه فتح باب وقد علم ذلك وقت القسمة صححت وان لم يعلم فسدت اهـ اى لانه عيب وينبئ أن يقيد بذلك قول الفتح والأفلا اى وان لم يمكن أحداها فلا تصح القسمة ان لم يعلم بذلك وقتها لانه اذا علم يكون راضيا بالعيب تأمل (قوله نهر عن الفتح) كأن عليه أن يؤخر العزو الى النهر آخر العبارة فان جميع ما يأتي مذکور فيه اهـ ح (قوله كما مر) اى في المتن وعزاه الشارح الى الخلاصة (قوله أن تكون الهبة) اى هبة الدار (قوله على مال) عبارة النهر على داره وهو متعلق بالثلاثة (قوله والوجه فيها لا يحنى) لانها الاستحداث ملك لم يكن لخصوص الانتفاع بخلاف الإجارة والله سبحانه أعلم

* (باب الاستحقاق) *

ذكره بعد الحقوق للمناسبة بينهما لفظا ومعنى ولولا هذا المكان ذكره عقب الصرف اولى نهر (قوله هو طلب الحق) أفاد أن السنين والتاء للطلب لكن في المصباح استحق فلان الامر استوجبه قاله الفارابي وجاعة فالامر مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه خرج المبيع مستحقا اهـ فاشار الى أن معناه الشرعى موافق للغوى وهو كون المراد بالاستحقاق ظهور كون الشيء حقا واجبا للغير (قوله بالكلية) اى بحيث لا يبقى لاحد عليه حق التملك مخ ودرر والمراد بالاحد أحد الباعة مثلا لا المذمى فان له حق التملك في المدبر والمكاتب والاستحقاق فيهما من المبطل كما ذكره بعد ط (قوله والناقل لا يوجب فسخ العقد) بل يوجب توقيفه على اجازة المستحق كذا في النهاية وتبعه الجماعة واعترضه شارح بأن غاية أن يكون بيع فضولى وفيه اذا وجد عدم الرضى ينفسخ العقد واثبات الاستحقاق دليل عدم الرضى والمفسوخ لا تلحقه اجازة قال في الفتح وما في النهاية هو المنصور وقوله اثبات الاستحقاق دليل عدم الرضى اى بالبيع ليس بلازم لجواز أن يكون دليل عدم الرضى بأن يذهب من يده مجازا وذلك لانه لو لم يتدع الاستحقاق ويشبهه استمر في يد المشتري من غير أن يحصل له عينه ولا بدله فاثباته ليحصل أحدهما ما العين والبدل بأن يجيز ذلك البيع ثم اعلم انه اختلف في البيع متى ينفسخ فقبل اذا قبض المستحق وقبل بنفس القضاء والصحيح انه لا ينفسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه بالثمن حتى لو أجاز المستحق بعد ما قضى له أو بعد ما قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائعه بصفحة وقال الحلواني الصحيح من مذهب أصحابنا أن القضاء للمستحق لا يكون فسخا لبياعات ما لم يرجع كل على بائعه بالقضاء وفي الزيادات روى عن الامام انه لا ينقض ما لم يأخذ العين بحكم القضاء وفي ظاهر الرواية لا ينفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح اهـ ومعنى هذا أن يتراضيا على الفسخ لا ند كرفها أيضا انه ليس للمشتري الفسخ بلا قضاء أو رضى البائع لأن احوال اقامة البائع البينة على الساج ثابت الا اذا قضى القاضي فيلزم فينفسخ وتماه في الفتح فتد اختلف الصحيح فيما ينفسخ به العقد ويأتى قريبا عن الهداية انه لا ينتقض في ظاهر الرواية ما لم ينتقض على البائع بالثمن ويمكن التوفيق بين هذه الاقوال بأن المقصود أنه لا ينتقض بمجرد القضاء بالاستحقاق بل يبقى العقد موقوفا بعده على اجازة المستحق أو فسخه على الصحيح فاذا فسخه صريحا فلا شك فيه وكذا الورجع المشتري على بائعه بالثمن وسيله اليه لانه رضى بالفسخ وكذا لو طلب المشتري من القاضي أن يحكم على البائع بدفع الثمن فحكم له بذلك أو تراضيا على الفسخ ففي ذلك كله ينفسخ العقد فليس المراد من هذه العبارات حصر الفسخ بواحد من هذه الصور بل أيها وجد بعد الحكم بالاستحقاق انفسخ العقد هذا ما ظهر لي في هذا المقام بقى شيء وهو أنه يثبت للبائع الرجوع على بائعه بالثمن وان كان قد دفع الثمن الى المشتري بلا ازام القاضي اياه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف كما في الحامدية ونور العين عن جواهر الفناوى (قوله لانه لا يوجب بطلان الملك) أى ملك المشتري لأن الاستحقاق أظهر توقف العقد على اجازة المستحق أو فسخه كما علمت (قوله حكم على ذي اليد) حتى يؤخذ

الارضى صريح نهر عن الفتح
وفي الخواشي العتقوية ينبغي
أن يكون الرهن كالببيع اذ
لا يقصده الانتفاع قلت هو جيد
لولا محالته للمنقول كما مر ولفظ
الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن
والصدقة الموقوفة كالاجارة
واعقده المصنف تبعا للجرنم
ينبئ أن تكون الهبة والنكاح
والخلع والعتق على مال كالبيع
والوجه فيها لا يحنى اهـ

* (باب الاستحقاق) *

هو طلب الحق (الاستحقاق نوعان)
أحدهما (مبطل للملك) بالكلية
(العتق) والحرية الأصلية
(ونحوه) كتدبير وكاتبه
(و) ثانيهما (ناقل له) من شخص
الى آخر (كالاستحقاق به) اى بالملك
بأن ادعى زيد على بكر أن ما في يده
من العبد ملك له وبرهن (والناقل
لا يوجب فسخ العقد) على الظاهر
لانه لا يوجب بطلان الملك (والحكم
به حكم على ذي اليد

المدعى من يده درر وهذا اذا كان خصما فلا يحكم على مستأجر ونحوه (قوله وعلى من تلقى ذواليد الملك منه) هذا مشروط بما اذا ادعى ذواليد الشراء منه ففي البصر عن الخلاصة اذا قال المشتري في جواب دعوى الملك هذا ملكي لاني ثمرته من فلان صار البائع مقضيا عليه ويرجع المشتري عليه بالثمن امان قال في الجواب ملكي ولم يرد عليه لا يصير البائع مقضيا عليه والارث كالشراء نص عليه في الجامع الكبير وصورته دار يد رجل يدعى أنها له فجاء آخر وادعى أنها له وقضى له بها فجاء أخو المقضى عليه وادعى أنها كانت لبيه تركها ميراثا له وللمقضى عليه يقضى للاخ المدعى بنصفها لان ذال لم يقل ملكي لاني ورثتها من أبي ليصير الاخ مقضيا عليه وكذا لو اقترن الاخ المقضى عليه انه ورثها من ابيه بعد انكاره واقامة البيينة ولو اقترن بالارث قبل اقامة البيينة لا تسمع دعوى الاخ اه قال وذكر قبله اذا صار المورث مقضيا عليه في محدود فادعى وارثه ذلك المحدود ان ادعى الارث من هذا المورث لا تسمع وان ادعى مطلقا تسمع وان كان المورث مدعيا وقضى له ثم بعد موته ادعى المقضى عليه على وارث المقضى له هذا المحدود مطلقا لا تسمع اه (فرع) في البرازية مسلم باع عبدا من نصراني فاستحقه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضى له لانه لو قضى له لرجع بالثمن على المسلم (قوله ولو مورثه) الضمير عائدة على من في قوله وعلى من تلقى الملك منه اي لو اشتراه ذواليد من مورثه فالحكم عليه بالاستحقاق حكم على المورث فلا تسمع دعوى بقية الورثة على المستحق بالارث (قوله فلا تسمع دعوى الملك منهم) تفريع على قوله والحكم به حكم على ذى اليد الخ درر وأتى بضمير الجمع اشارة الى شمول ما لو تعدد البيع من واحد الى آخر وهكذا اذا قال في الدرر بلا واسطة او وسيط وفترع في الفرع على ذلك أيضا أنه لا تعاد البيينة للرجوع قال في شرحه يعني اذا كان الحكم للمستحق حكما على الباعة فاذا اراد واحد من المشتريين أن يرجع على بائعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البيينة (قوله بل دعوى التناج) عبارة الفرع بل دعوى التناج او تلقى الملك من المستحق قال في شرحه الدرر بأن يقول بائع من الباعة حين يرجع عليه بالثمن أنا لا أعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نيج في ملكي او ملك بائعي بلا واسطة او بها فتسمع دعواه ويظل الحكم ان أثبت او يقول أنا لا أعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق فتسمع أيضا اه وأفاذ كلامه أنه لا يشترط لاثبات التناج حضور المستحق كما أجاب به في العمامدية وقال انه مقتضى ما أتفق به في الخيرية في باب الاقالة موافقا لما في العمامدية من أن هذا القول أظهر وأشبه لكن في البرازية أن الاشتراط هو الاظهر والاشبه قلت وعبارة البرازية وعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل بلا حضرته لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره واختيار صاحب المنظومة وهو قياس قولهما وهو الاظهر والاشبه عدم القبول بلا حضور المستحق اه لكن في الذخيرة قبل على قول محمد وأبي يوسف الاشر يشترط وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول لا يشترط وهذا القول أشبه وأظهر اه وهكذا عزاه في العمامدية الى الذخيرة والمحيط ومثله في جامع الفصولين ونور العين فالظاهر أن ما في البرازية من العكس سبق قلم كما حذرناه في تنقيح العمامدية فتنبه لذلك واختلف في اشتراط حضرة المبيع وأفتى ظهير الدين بعدمه كما سنده (قوله مالم يرجع عليه) فليس للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاخير درر وأفاذ أنه لا يشترط الزام القاضي البائع بالثمن بل له الرجوع على بائعه بدونه وهو قول محمد المقتضى به كما علمت ثم انما يشترط له الرجوع اذا لم يبرئه البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلو أبرأ البائع ثم استحق المبيع من يده لا يرجع على بائعه بالثمن لانه لا عن له على بائعه وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على بعض ذخيرة اي لتعذر القضاء على الذي أبرأه مشتريه جامع الفصولين ثم نقل فيه أن في رجوع بقية الباعة بعضهم على بعض خلافا بين المتأخرين وأما لو أبرأ المشتري البائع بعد الحكم له بالرجوع فبأن قريبا انه لا يمنع (قوله ولا على الكفيل) اي الضامن بالدرك درر اي ضامن الثمن عند استحقاق المبيع (قوله مالم يقض على المكفول عنه) اعترض بأن المكفول عنه وهو البائع صار مقضيا عليه بالقضاء على المشتري الاخير لما علمت من أن الحكم بالاستحقاق حكم على ذى اليد وعلى من تلقى الملك منه وقبل القضاء لا مطالبة لاحد قات هذا اشتباه فان المراد بالقضاء هنا القضاء على المكفول عنه بالثمن والقضاء السابق قضاء بالاستحقاق والمسألة ستأتي مثنا في الكفالة قبيل باب كفالة الرجلين ونصها ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن اه وهي في الهداية والكنز وغيرهما وعلى الهداية

وعلى من تلقى ذواليد (الملك منه) ولو مورثه فبتعدى الى بقية الورثة
أشياء (فلا تسمع دعوى الملك منهم) (للعلم عليهم) (بل دعوى التناج ولا يرجع) (أحد من المشتريين) (على بائعه مالم يرجع عليه ولا على الكفيل مالم يقض على المكفول عنه)

هناك بقوله لأن مجرد الاستحقة لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية ما لم يقض له بالثمن على البائع فلم يجب على
 الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل اه فافهم لكن علت مما تقررناه أن العقد ينتقض بفسخ العقادين
 وبالرجوع بالثمن على البائع بدون قضاء وأنه ليس المراد قصر الفسخ على واحد مما ذكر وإذا انفسخ العقد بواحد
 منها وجب على الاصيل وهو البائع رد الثمن على المشتري فيجب على الكفيل أيضا ولو بدون قضاء ويؤيده قول
 محمد الملقى به المار آتفا (قوله لتلا يجمع غنان الخ) على لقوله ولا يرجع أحد الخ كما أفاده في الدرر قال ط
 وهذا التعديل يظهر في غير المشتري الاخير وغير البائع الاول فيظهر في الباعة المتوسطين فان عند كل منهم
 غنا فلورجع بالثمن قبل أن يرجع عليه اجمع في ملكه غنان اه (قوله لان بدل المستحق مملوك) أي غنه
 باق على ملك البائع وعبر عنه بالبدل ليشمل ما لو كان قيميا وهذا بيان لوجه اجتماع الثمنين في رجوع أحدهم
 قبل الرجوع عليه (قوله ولو صالح بشئ الخ) عبارة جامع الفصولين المشتري لو رجع على بائعه وصالح
 البائع على شئ قليل فلبائعه أن يرجع على بائعه بغيره وكذا لو أبرأ المشتري عن غنه بعد الحكم له برجوع عليه
 فلبائعه أن يرجع على بائعه أيضا إذا المانع اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد ولم يوجد زوال المبدل عن
 ملكه ولو حكم للمستحق وصالح المشتري لباخذ المشتري بعض الثمن من المستحق ويدفع المبيع الى المستحق ليس
 له أن يرجع على بائعه بغيره لانه بالصالح ابطال حق الرجوع اه قلت وما ذكره في الابراء انما هو في ابراء المشتري
 البائع وأما لو أبرأ البائع المشتري عن الثمن قبل الاستحقاق فقد سنا آتفا انه يمنع الرجوع ثم قال في الفصولين
 فلو أثبت أي الاستحقاق وحكم له فدفع اليه شيئا أو مسك المبيع بغيره هذا اشارة للمبيع من المستحق
 فينبغي أن يثبت له الرجوع على بائعه اه (قوله فصالح المشتري) أي دفع المستحق الى المشتري بعض الثمن
 صلحا عن دعوى المشتري تناجا عند بائعه أو نحوه مما يطل الاستحقاق لم يرجع على بائعه بالثمن لان صلحه مع
 المستحق على بعض الثمن أسقط حقه في الرجوع وهذا بخلاف العكس وهو ما إذا دفع المشتري الى المستحق شيئا
 أو مسك المبيع لانه صار مشتريا من المستحق فلا يطل حق رجوعه كما علمت وهذه المسألة هي الاتية عن نظم
 المحبة ولا يخفى ظهروا الفرق بينهما وبين الاولى كما أفاده ط فافهم (قوله يوجب فسخ العقود) أي الجارية بين
 الباعة بلا حاجة في انفساخ كل منها الى حكم القاضي درر (قوله ولكل واحد الخ) فلو أقام العبد بينه
 انه حر الاصل أو أنه كان عبدا فلان فأعتقه أو أقام رجل البيعة انه عبده وبره فتعفى بشئ من ذلك فذلك واحد
 أن يرجع على بائعه قبل القضاء عليه وكذا المشتري يرجع على الكفيل قبل الرجوع عليه هندية عن الحاوي
 (قوله وان لم يرجع عليه) بصيغة المجهول أي وان لم يحصل الرجوع عليه درر (قوله ويرجع هو أيضا)
 أي يرجع من له الرجوع على الكفيل بالدرر أيضا أي كماله الرجوع على بائعه وقوله كذلك يغني عنه قول
 المصنف ولو قبل القضاء عليه أي قبل القضاء على المكفول عنه بالثمن (قوله والحكم بالحرية الاصلية الخ)
 هذه الجملة في موقع التعديل لما قبلها واحترز بالاصلية عن المعارضة بعقود ونحوه لانها تأتي (قوله أو بقوله
 انا حر) صورته ادعى انه عبده فقال المدعى عليه أنا حر الاصل ولم يسبق منه اقرار بالرق وعجز المدعى عن البيعة
 حكم القاضي بالحرية الاصلية وكان حكمه بها حكما على العادة اه ح (قوله اذ لم يسبق منه اقرار بالرق)
 أي ولو حكما كسكوته عند البيع مع انقياده كما سياتي وتسمع دعواه الحرية بعد اعترافه بالرق اذ برهن
 كما سياتي (قوله وكذا العتق وفروعه) عطف على قوله والحكم بالحرية الاصلية أي اذا ادعى انه كان عبدا
 فلان فأعتقه أو ادعى رجل انه عبده وبره أو أنها أمته استولدها وحكم بذلك فهو حكم على الكافة فلا تسمع
 دعوى أحد عليه بذلك ونفل الجوى عن بعضهم أن هذا بعد ثبوت ملك المعتق والافتقار بعق الانسان ما لا
 يملكه (قوله وأما الحكم بالعتق في الملك المؤرخ الخ) يعني اذا قال زيد لبيكر انك عبيدي ملكتك منذ خمسة
 أعوام فقال بكراني كنت عبدا بشر ملكني منذ ستة أعوام فأعتقني وبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال
 عمرو لبيكر انك عبيدي ملكتك منذ سبعة أعوام واثبت ملكي الآن فبرهن عليه فتقبل وبفسخ الحكم بحريته
 ويجعل ملكا لعمرو درر وكذا الحكم بالملك على المستحق منه حكم على الباعة من وقت التامخ كافي الخالية
 وفي المقدسي شراها منذ شهرين فأقام رجل بيعة انها له منذ شهر يقضى به له ولا يقضى على بائعه برهنت أمة
 في يد مشتر أخير على انها معتقة فلان أو مدبرته أو أم ولده رجع الكل الا من كان قبل فلان سائحاني (قوله)

لتلا يجمع غنان في ذلك واحد لان
 بدل المستحق مملوك ولو صالح بشئ
 قليل أو أبرأ عن غنه بعد الحكم له
 برجوع عليه فلبائعه أن يرجع على
 بائعه أيضا لزوال البدل عن ملكه
 ولو حكم للمستحق فصالح
 المشتري لم يرجع لانه بالصالح ابطال
 حق الرجوع وتماه في جامع
 الفصولين (والمبطل بوجه) أي
 يوجب فسخ العقود اتفا (وكل
 واحد من الباعة الرجوع على بائعه
 وان لم يرجع عليه ويرجع هو أيضا
 كذلك) على الكفيل ولو قبل القضاء
 عليه لعدم اجتماع الثمنين اذ بدل
 الحر لا يملك (والحكم بالحرية
 الاصلية حكم على الكافة) من
 الناس سواء كان بيعة أو بقوله
 أنا حر اذ لم يسبق منه اقرار بالرق
 اشياء (فلا تسمع دعوى الملك من
 أحد وكذا العتق وفروعه) بمنزلة
 حرية الاصل (وأما) الحكم بالعتق
 (في الملك المؤرخ) على الكافة
 (من) وقت (التاريخ) و(لا) يكون
 قضاء (قبله) كما بسطه من لا خسر و
 ويعقوب باشا فاحفظه فان أكثر
 الكتب عنه خالية

(و) اختلفوا في (القضاء بالوقف)
 قيل كالحزبية وقيل لا) فسمع فيه
 دعوى ملك آخر أوقف آخر (وهو
 المختار) وصححه العمادى وفى
 الاشياء القضاء يتعدى في اربع
 حرية ونسب ونكاح وولاء وفى
 الوقف يقتصر على الاصح (ويثبت
 رجوع المشتري على بائعه بالثمن
 اذا كان الاستحقاق بالبيعة)
 لماسي، انها حجة معتدلة

قوله لانه لو كان ملكه الخ هكذا
 بخطه ولعله سقط من قوله واوقف
 لو والاصل لانه ولو كان الخ فتأمل
 اه معجبه

قيل كالحزبية) أفتى به المولى أبو السعود وجرم به في المحبية ورجحه المصنف في كتاب الوقف كما قدمه الشارح
 أول الوقف (قوله وهو المختار) في الفواكه البدرية لابن الفرس وهو الصحيح اه واقتصر عليه في الخاتمة
 في باب ما يطل دعوى المدعى واستدل له فكان مختاره (قوله وصححه العمادى) نقل الرملى عن المصنف
 عبارة الفصول العمادية وليس فيها تصحيح أصلاً بل مجرد حكاية الأول عن الحلوانى والسعدى والثانى
 عن أبي الليث والصدور الشهيد اه وفى جامع الفصولين القضاء بالوقفه قيل يكون على الناس كافة وقيل لا
 (قوله القضاء يتعدى الخ) فاذا قضى بواحدة منها لا تسمع دعوى أخرى وأراد بالحرية ما يشمل العارضة
 كالعتق ويجرى في النكاح ما جرى في الملك المورث فتسمع دعوى غيره على نكاحها قبل التاريخ لا بعده كما
 استنبطه والد محشى مسكين من كلام الدورى المار قال الحموى ويزاد على الأربع ما فى معين الحكام لو أضر
 رجلاً وأدعى عليه حقاً لموكله وأقام البيعة على انه موكله فى استنفاء حقوقه والخصومة فى ذلك قبلت ويقضى
 بالوكالة ويكون قضاء على كافة الناس لانه ادعى عليه حقاً بسبب الوكالة فكان اثبات السبب عليه اثباتاً
 على الكفاية حتى لو أضر آخر وأدعى عليه حقاً لا يكفى إعادة البيعة على الوكالة اه (قوله ويثبت رجوع
 المشتري على بائعه بالثمن الخ) أشار الى أن الاستحقاق لا بد أن يرد على ما كان ملك البائع ليرجع عليه فى
 الجامع الكبير لو اشترى ثوباً فقطعه وخاطه ثم استحق بالبيعة لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لأن الاستحقاق
 ما ورد على ملكه لانه لو كان ملكه فى الأصل انقطع بالقطع والخياطة كمن غصبه فقطعه وخاطه ملكه فالاصل
 أن الاستحقاق اذا ورد على ملك البائع الكائن من الأصل يرجع عليه وان ورد عليه بعد ما صار الى حال لو كان
 غصباً ملكه لا يرجع لانه متيقن الكذب وعرف أن المعنى أن يستحقه باسم القسم فلو برهن انه كان له قبل
 هذه الصفة رجع المشتري بالثمن وعلى هذا لو اشترى حنطة وطعنها ثم استحق الدقيق ولو قال كانت لى قبل الطعن
 يرجع وكذا لو شري لحافشواه اه فتح ملخصاً وأطلق المصنف الرجوع فثبت ما اذا كان الشراء فاسداً
 كما فى جامع الفصولين وما اذا كان عالماً بكونه ملك المستحق كما سبكه المصنف وما لو أبرأ البائع المشتري
 عن ثمنه فللبائع الرجوع على بائعه لو البراء بعد الحكم لا قبله كما سبكه المصنف وما لو مات بائعه ولا وارث له فالقاضي ينصب
 عنه وصلاً يرجع المشتري عليه وما اذا زعم بائعه انه نتج فى ملكه وعجز عن اثباته وأخذ منه الثمن فله الرجوع على
 بائعه لانه لما حكم عليه التحق دعواه بالعدم وكذا لو زعم انه ليس له الرجوع لانكاره البيع لانه لما حكم عليه
 بيعة التحق زعمه بالعدم وما لو ألزم القاضي البائع بدفع الثمن اولا كما سبكه المصنف وما لو أقال البائع رجلاً بالثمن على
 المشتري وأدى اليه ثم استحق الدار فانه يرجع على البائع لاعلى الحال وان لم يظفر بالبائع وما اذا كان البائع
 وكذا فللمشتري مطالبة بالثمن من ماله ولا ينتظر ان كان دفع الثمن اليه وان كان دفعه للموكل ينتظر أخذه من
 الموكل وما اذا قال البائع للمشتري قد علمت أن الشهود شهدوا بزور وأن المبيع لى فصدقه المشتري فانه يرجع
 عليه بالثمن لانه لم يسلم له المبيع فلا يجعل للبائع أخذ الثمن وقد استحق المبيع اه ملخصاً كل ذلك من الذخيرة
 (تنبيه) اذا ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع بثمنه فلا بد أن يفسر الاستحقاق ويبين سببه فلو بينه
 وانكر البائع البيع فأنبته المشتري رجع بثمنه وقيل يشترط حضرة المبيع لسمع البيعة وقيل لا وبه أفتى ظهير
 الدين المرغينانى فلو ذكر شية العبد وصفته وقدر ثمنه كفى جامع الفصولين وفيه أن للمستحق عليه تحليف
 المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا صدق به ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه وتما فيه (فرع) استأجر حاراً
 فأدعاه رجل ولم يصدق أنه مستأجر واستحقه عليه لا يرجع الأجر على بائعه لأن هذا الاستحقاق ظلم لانه لم يقع
 على خصم ذخيرة (قوله اذا كان الاستحقاق بالبيعة) فلو أخذ المستحق العين من المشتري بلا حكم فهلك
 فالوجه فى رجوع المشتري على بائعه أن يدعى على المستحق انك قبضته منى بلا حكم وكان ملكي وقد هلك فى يديك
 فأدلى قيمته فيبرهن أنه له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه جامع الفصولين ومفهومه أنه لو لم يهلك فلم يشتري
 منه استرداده حتى يبرهن فيرجع المشتري على بائعه ان لم يقر المشتري اولا بأنه للمستحق وفى الفصولين أيضاً أخذه
 بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المستحق منى بلا حكم فأدتمنه الى فأداه ثم برهن على المستحق انه له
 فى غيبة المشتري صح لا تنفخ البيع بينه وبين المشتري بتراضيه ما فبقى على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه
 واحتراز بقوله بلا حكم عما اذا كان بحكم ولم يرجع المشتري على بائعه بالثمن فانه لا يصح مع غيبة المشتري لعدم

انفساخ البيع بالاستحقاق رمى (قوله باقرار المشتري) ولوعدل المشتري شهود المستحق قال ابو يوسف
 اسأل عنهما فان عدل ارجع بالثمن والا فلا لانه كاقرار ذخيرة (قوله او بنكوله) كان طلب المستحق تخليفه على
 انك لاتعلم أن المبيع ملكي (قوله فلا رجوع) فلو برهن المشتري أن الدار ملك المستحق ليرجع بثمنه على بائعه
 لا يقبل للتناقص لانه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى لغيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك
 ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره قلنا ما لو برهن على اقرار البائع انه للمستحق يقبل لعدم التناقض وأنه اثبات
 ما ليس بثابت ولو لا بينة له فله تخليف البائع بالله ما هو للمدعي لانه لو أقر له جامع الفصولين نعم لو أقر به
 للمستحق ثم برهن على أن الامة حرة الاصل وهي تدعى وأنها ملك فلان وهو اعترافها واستولدها قبل
 الشراء تقبل ويرجع بالثمن لان التناقص في دعوى الحرية وفروعهما لا يضتر فتح قال في النهروطناه أن قوله
 وهي تدعى اتفاق (قوله كما هو ظاهر كلام الزبلي) حيث قال لان البينة لاتصير حجة لابقضاء القاضي وللقاضي
 ولاية عامة فينفذ قضاؤه في حق الكافة والاقرار حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء وللمترو ولاية على نفسه دون
 غيره فيقتصر عليه اه قال ط وحمل الرمي في حاشية المنهج على بعض القضايا أو يراد بالكافة كل من
 يتعدى اليه حكم القاضي في تلك القضية لا كافة الناس اه وحينئذ فلا حاجة للاستدراك اه (قوله ونحوه)
 من فروعه وكولاه ونكاح ونسب ط (قوله فان ثبت الحق بهما) الظاهر أنه احتراز عما لو سبق الحكم بالبينة
 عقب الانكار ثم أقر بخلاف العكس لانه بعد الحكم للمستحق باقرار المشتري لا يصح الحكم بعده بالبينة بخلاف
 ما اذا كان قبل الحكم بشئ منها بأن برهن ثم أقر المشتري أو بالعكس فانه يجعل الحكم قضاء بالبينة عند الحاجة
 الى الرجوع كما هنا وان أمكن جعله قضاء بالاقرار فافهم وعلى هذا حل في الفتح ما في فتاوى رشيد الدين من انه
 لو أقر ومع ذلك برهن المستحق وأثبت عليه بالبينة رجوع لان القضاء وقع بالبينة لا بالاستحقاق ثم ذكر رشيد الدين
 في كتاب الدعوى لو ادعى عينا وبرهن وقبل أن يقضى له أقر له المدعي عليه اختلفوا فقيل يقضى بالاقرار وقيل
 بالبينة والا قول اظهر وأقرب للصواب اه قال في الفتح وهذا يناقض ما قبله الا أن يخص ذلك بعارض الحاجة
 الى الرجوع فيتحصل انه اذا ثبت الحق بهما يقضى بالاقرار على ما جعله الاظهر وان سبقته اقامة البينة مع تمكن
 القاضي من اعتباره قضاء بالبينة وعند تحقق حاجة الخصم اليه ينبغي اعتباره قضاء بها ليندفع الضرر عنه
 بالرجوع اه ملخصا قلت وبزويد هذا التوفيق انه في جامع الفصولين نقل عبارة رشيد الدين الاولى معللة بالحاجة
 وذكر في نور العين أن هذا أظهر وحقق ذلك فراجمه والظاهر أن مثل ما هنا ما لو باع شئ كان اشتراؤه ثم رده عليه
 بعيب قديم وأقر به وبرهن عليه المشتري وقضى بذلك يجعل قضاء بالبينة لحاجته الى الرجوع على بائعه بخيار
 العيب (قوله فبالبينة اولى) أي فاعتبار القضاء بالبينة اولى (قوله فلو استخفقت مبيعة ولدت) يشمل الدابة اذا
 ولدت عند المشتري وأولادها كما في نور العين عن جامع الفتاوى (قوله لا باستيلاده) قيد به لمكان قوله يتبعها ولدها
 والا فاستيلاد المشتري لا يمنع استحقاق الولد بالبينة لكنه لا يتبعها بل يكون ولد المشتري حراً بالقيمة كما به عليه
 بعده (قوله يتبعها ولدها) وكذا أرشها فتح قال ولا خصوصية للولد بل زوائد المبيع كلها على التفصيل
 اه أي التفصيل بين كون الاستحقاق بالبينة أو بالاقرار وبين دعوى المقر له الزوائد وعدمها وسيد كرا الشارح
 الزوائد آخر (قوله بشرط القضاء به) لانه اصل يوم القضاء لانفساله واستقلاله فلا بد من الحكم به وهو الاصح
 في المذهب فتح قال في الهداية واليه تشير المسائل فان القاضي اذا لم يعلم بالزوائد قال محمد لا تدخل الزوائد
 في الحكم وكذا الولد اذا كان في يد غيره لا يدخل تحت الحكم بالام تبعاً اه والظاهر أن الارش لا يدخل تبعاً
 (قوله في الاصح) مقابله ما قيل انه اذا قضى القاضي بالام يصير مقضياً به أيضاً تبعاً كما في الفتح (قوله وكلام
 البرازي) يفيد تقييده اه أي تقييد القضاء بالولد للمستحق وأخذ ذلك في النهر من قول البرازي شهدوا على رجل
 في يده جارية أنها لهذا المدعي ثم غابا وماتوا ولها ولد في يد المدعي عليه يدعى انه له وبرهن على ذلك لا يلتفت الحاكم
 الى برهانه ويقضى بالولد للمدعي فان حضر الشهود وقالوا الولد للمدعي عليه ضمن الشهود قيمة الولد كما أنهم
 رجعوا فان كانوا حضورياً وسألهم عن الولد فان قالوا انه للمدعي عليه أو لا ندري لمن الولد يقضى بالام للمدعي
 دون الولد اه (قوله بما اذا سكنت الشهود) أي عن كونه لذي اليد وكذا بالاولى اذا قالوا انه للمستحق (قوله ثم
 استيلاده) أي استيلاد المشتري (قوله فيكون ولد المغرور) الاولى أن يقول ولكن يكون الخ لان قوله

قوله وهي تدعى أو أنها الخ هكذا
 بخطه ولعل الصواب اسقاط كلمة
 او كما لا يخفى اه معجمه

(أما اذا كان الاستحقاق

(باقرار المشتري او بنكوله

أو باقرار وكيل المشتري بالخصوصية

أو بنكوله فلا رجوع لانه حجة

قاصرة (و) الاصل أن البينة

حجة متعديّة) تظهر في حق كافة

الناس لكن لا في كل شئ كما هو

ظاهر كلام الزبلي والعين بل

في عتق ونحوه كما مر ذكره المصنف

(الاقرار) بل هو حجة قاصرة على

المقر لعدم ولايته على غيره بقى

لواجتماعان ثبت الحق بهما قضى

بالاقرار الا عند الحاجة فبالبينة

اولى فتح ونهر (فلو استخفقت

مبيعة ولدت) عند المشتري

لا باستيلاده (بينة يتبعها ولدها

بشرط القضاء به) أي بالولد في

الاصح زبلي وكلام البرازي

يفيد تقييده بما اذا سكنت الشهود

فلو بينا أنه لذي اليد وقالوا لا ندري

لا يقضى به نهر ثم استيلاده لا يبيع

استحقاق الولد بالبينة فيكون ولد

المغرور حراً

مطلبه

في ولد المغرور

لا يمنع الخ يتوهم منه انه يتبعها كما اذا كان لا باستيلاده فيناسبه الاستدراك بأنه يكون ولداً المفروراً أى يكون
 الذى البدحراً لان وطاه كان فى الملك ظاهر او عليه المستحق القيمة أى يوم الخصومة كما سيذكره فى باب دعوى
 النسب قال فى جامع الفصولين ولو أولدها على هبة أو صدقة أو شراء أو وصية أخذ المستحق الامه وقيمة الولد اذا
 الموجب للفروور ملك مطلق الاستباحة فى الظاهر وقد وجد ويرجع الاب على البائع بثمنها وقيمة ولدها لا بالعقر
 عندنا ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصى بقيمة الولد عندنا ولو باعها المشتري الاول فأولدها الثانى
 فاستحققت يرجع المشتري الثانى على الاول بالثمن وقيمة الولد ولا يرجع الاول على بائعه الا بالثمن عنده وعندهما
 يرجع بقيمة الولد أيضاً ونظيره أن المشتري الثانى لو وجد عبداً وقد تعذر ردّه لعيب حدث فيرجع على بائعه بنقص
 العيب وبائعه لا يرجع به على بائعه عنده خلافاً لهما (تنبيه) انما يرجع المشتري بالعقر لانه بدل منفعة استوفاهما
 لنفسه وجراء على فعله ومنه ما لو نقصت الارض المستحقة بالزراعة وضمن نقصانها لا يرجع به على بائعه وبه ظهر
 جواب حادثة الفتوى فيمن اشترى داراً قطهرت وقفاً وضمنه ناظر الوقف اجرها فأوجب بأنه لا يرجع بالاجرة
 على البائع خلافاً لما اُفتي به بعض علماء مصر القاهرة فى زماننا مستنداً بقولهم الفروور فى ضمن عقد المعاوضة
 يوجب الرجوع ولا يخفى انه غير صحيح لانه انما يرجع بما يمكن تسليمه كما يأتى بيانه وبما ليس جراءً لفعله كما علمت
 (قوله بالقيمة لمستحقة) أى مضمونها للمستحق والمراد القيمة يوم الخصومة كما ذكره فى باب دعوى النسب
 (قوله كما ترمى) صوابه كما يأتى (قوله والفرق مآثر) قال فى الهداية ووجه الفرق أن البينة حجة مطلقة فانها
 كاشها مبينة فيظهر بها ملكه من الاصل والولد كان متصلاً بها فيكون له أما الاقرار حجة قاصرة يثبت الملك فى
 المخبر به ضرورة صحة الاخبار وقد حصلت باثباته بعد الانفصال فلا يكون اولده (قوله يتبعها) لان الظاهر
 أنه له زباني عن النهاية ومقتضى الفرق المذكور انه لا يكون له كما فى النسخ (قوله وكذا) أى كلوله فى التفصيل
 المذكور كما ترمى (قوله نعم لاضمان بهلاكها) أى هلاك الزوائد ومنه موت الولد واحترز عن استهلاكها
 فتضمن به (قوله ومنع التناقض دعوى الملك) هذا اذا كان الكلام الاول قد أثبت لشخص معين حقاً والام
 يمنع كقوله لاحق على أحد من اهل سمرقند ثم ادعى شيئاً على أحد منهم نصح دعواه كما فى المؤيدية عن صدر
 الشريعة اهـ وكذا اذا كان كل من الكلامين عند القاضى واكتفى بعضهم فى تحققة كون الثانى عند القاضى
 واختار فى النهر الاول لان من شرائط الدعوى كونها بالديه واختار فى البحر من متفرقات القضاء الثانى قال فى
 المنخول ولعل وجهه انه الذى يتحقق به التناقض اهـ وقال المقدسى يكاد أن يكون الخلاف لفظياً لان الكلام
 الاول لا بد أن يثبت عند القاضى ليرتب على ما عنده حصول التناقض والنسب بالبيان كالتأنيث بالعيان
 فكانهما فى مجلس التناضى فالذى شرط كونهما فى مجلسه يعم الحقيقى والحكمى فى السابق واللاحق اهـ قلت
 ويشهد له مسائل كثيرة فى دعوى الدفع وسيأتى تمام الكلام عليه فى متفرقات القضاء ان شاء الله تعالى ثم اعلم أن
 التناقض يرتفع بتصدىق الخصم وبشكيب الحاكم أيضاً وهو معنى قولهم المقر اذا صار مكذباً بشرعاً بطل اقراره
 بجرع البرازية وقد مناقب لنحو ورقة مسائل فى ارتفاعه بشكيب الحاكم ثم ذكر فى البحر بعد ورقتين
 ارتفاعه بثالث حيث قال اذا قال تركت أحد الكلامين فإنه يقبل منه لما فى البرازية عن الذخيرة ادعاء مطلقاً
 فدفعه بأنك كنت ادعيت قبل هذا مقيداً برهن عليه فقال المدعى ادعيه الآن بذلك السبب وترك المطلق
 يقبل اهـ أى لكون المطلق ازيد من المقيد وهو مانع لعمدة الدعوى ولذا لو ادعى المطلق أولاً لسمع كما فى البرازية
 لكونه بدعوى المقيد ثانياً يدعى أقل لئلا يكتفى ما نقله فى البحر عن البرازية لا يدل على كون ذلك قاعدة فى ابطال
 التناقض والالزام أن لا يضتر تناقض اصلاً لئلا يمكن التناقض من قوله تركت الكلام الاول فاذا أقر أنه ليس له ثم
 قال هو لى وترك الاول تسمع ولا قائل به أصلاً والظاهر أن ما نقله عن البرازية وجهه كونه توفيقاً بين الكلامين
 بأن مراد المدعى الأقل الذى ادعاه أولاً لا بدليل ما فى البرازية أيضاً ادعى عليه ملكاً مطلقاً ثم ادعى عليه عند
 ذلك الحاكم بسبب يقبل بخلاف العكس الآن يقول العاكس أردت بالمطلق الثانى المقيد الاول لكون المطلق
 ازيد من المقيد وعليه الفتوى اهـ فافهم (قوله طلب نكاح الامه يمنع دعوى تملكها) تنبيه عبارة الصغرى
 وطلب نكاح الحرة مانع من دعوى نكاحها اهـ وكان الاولى ذكره لانه مثال منع دعوى الملك فى المنفعة (قوله
 وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الخ) كما اذا ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة

مطلب
 لا يرجع على بائعه بالعقر ولا بأجرة
 الدار التى ظهرت وقفاً

بالقيمة لمستحقة كما مر فى باب
 دعوى النسب (وان أقر) ذوالبد
 (ها) رجل (لا) يتبعها فيما خذها
 وحدها والفرق مآثر من الاصل
 وهذا اذا لم يدعه المقر له فلو
 ادعاه يتبعها وكذا سائر الزوائد
 نعم لاضمان بهلاكها كزوائد
 المقصوب ولم يذكر التناول لانه
 فى حكم الافرار فمستأنى معزياً
 لعدم ادية (ومنع التناقض) أى
 التدافع فى الكلام (دعوى الملك) ٢
 لعين او منفعة لما فى الصغرى طلب
 نكاح الامه يمنع دعوى تملكها ٣
 وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا
 وفق

٢ مطلب
 فى مسائل التناقض

٣ قوله واكتفى بعضهم فى تحققة كون
 الثانى الخ هكذا بخطه ولعل
 صوابه بكون الثانى الخ تأمل اهـ
 مصححه

لاتقبل الا اذا وفق وقال سكان لفلان الاول وقد وكنتي بالخصومة ثم باعه من الثاني ووكنتي أيضا والتدارك
 ممكن بأن غاب عن المجلس وجاء بعد فوت مدة وبرهن على ذلك على مانص عليه المحصري في الجامع دل على أن
 الامكان لا يكفي نهر عن البرازية (قوله نسخة الخ) حاصل ما ذكره هناك حكاية الخلاف قلت وذكر في البحر
 هناك أن الاكتفاء بإمكان التوفيق هو القياس والاستحسان أن التوفيق بالفعل شرط وذكر محشبه الرمي عن
 منية المفتي أن جواب الاستحسان هو الاصح اه وفي جامع الفصولين بعد حكاية الخلاف والاصوب عندي
 أن التناقض اذا كان ظاهرا السلب واليجاب والتوفيق خفيا لا يكفي امكان التوفيق والا ينبغي أن يكفي الامكان
 يؤيده ما في ح انه لو أقترله أنه لم تكن قد وما يمكنه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بل تاريخ قبل لا يمكن
 التوفيق بأن يشترطه بعد اقراره ولأن البينة على العقد الملبم تصد الملك للمال ولذا لا تعتبر الزوائد اه وأقر في نور
 العين (قوله وفروع هذا الاصل كثيرة) منها ادعى عليه ألفادينا فأنكر ثم ادعاها من جهة الشركة لا تسمع
 وبالعكس تسمع لامكان التوفيق لأن مال الشركة يجوز كونه دينيا بالحدود ادعى الشراء من أبيه ثم برهن على انه
 ورثها منه يقبل لامكان انه بجده الشراء ثم ورثه منه وبالعكس لا ادعى أولا الوقف ثم لنفسه لا تسمع كالأدعاء
 لغيره ثم لنفسه وبالعكس تسمع لعمدة الاضافة بالاختصاص انتفاعا ادعاء بشراء أو ارث ثم ادعاء مطلقا لا تسمع
 بخلاف العكس كما مر بجمهر ملخصا (قوله وان قال أبي أو ابني) مفاده أن قول ذلك بعد قول المدعي الاول هو
 أخى وليس كذلك لأن المراد أن مدعى النفقة لو قال هو أبي أو ابني وكذبه ثم بعدموته صدقه المدعي عليه وادعى
 الارث يقبل والفرق أن ادعاء الولاد مجردا يقبل لعدم حمل النسب على الغير بخلاف دعوى الاخوة أفاده ح
 ويمكن ارجاع خبره قال هنا وفي المعطوف عليه الى مدعى النفقة ويكون المراد أن مدعى الارث وافقه على دعواه
 فافهم (قوله والاصل الخ) أشار به ذابالكاف الى أنه ليس المراد حصر ما يعني فيه التناقض بما ذكره المصنف
 بل كل ما في سببه خفاء فنه اشترى أو استأجر دارا من رجل ثم ادعى أن أباه كان اشتراها له في صغره أو أنه ورثها
 منه وبرهن قبل ادعى شراء من أبيه ثم برهن على انه ورثها منه يقبل وبالعكس لا ادعى عيناله وعليه قيمتها ثم
 ادعى انها قائمة في يده وعليه احضارها أو بالعكس يقبل اشترى ثوبا في سبيل ثم زعم انه له وأنه لم يعرفه يقبل
 اقتسما التركة ثم ادعى أحدهما أن أباه كان جعل له منها الشيء فلان أن قال كان في صغري يقبل وان مطلقا لا
 وتماه في البحر (قوله كالنسب) كالأول باع عبدا ولد عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع الاول انه ابنه
 يقبل ويبطل الشراء الاول والثاني لأن النسب ينشئ على العلق فينفي عليه فيعذر في التناقض عيني وفي جامع
 الفصولين قال أن التمسث وارث فلان ثم ادعى ارثه وبين الجهة يصح اذا التناقض في النسب لا يمنع صحة دعواه
 ولو قال ليس هذا الولد مني ثم قال هو مني يصح وبالعكس لا يكون النسب لا ينفي بنفيه وهذا اذا صدقه الابن
 والا فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بأنه جرت لكن اذا لم يصدقه الابن ثم صدقه ثبت البنوة لأن اقرار الاب
 لم يبطل بعدم التصديق ولو أنكر الاب اقراره فبرهن الابن عليه يقبل والاقرار بأنه ابن يقبل لانه اقرار على
 نفسه بأنه جرت أما الاقرار بأنه أخوه فلا لانه اقرار على الغير ولو ادعى أن أبي فلان وصدقه ثبت نسبه فاذا
 ادعى انه ابن فلان آخر لا يسمع لأن فيه ابطال حق الاول وكذا لو لم يصدقه الاول لانه اثبت له حق التصديق فلو
 صححنا اقراره الثاني يفضي الى ابطال حق التصديق للاول وصار كمن ادعى انه مولى فلان ولم يصدقه ثم ادعى انه
 مولى فلان آخر لم يجز اه وتماه فيه (قوله والطلاق) حتى لو برهنت على الثلاث بعدما اختلعت قبل
 برهانها واستردت بدل الخلع لاستقلال الزوج بذلك بدون علمها وكذا لو قاسمت المرأة ورثة زوجها وقد أقروا
 بالزوجية كبارا ثم برهنوا على أن زوجها كان طلقها في صحته ثلاثا رجعا عليها بما أخذت نهر وفي البحر
 عن البرازية ادعت الطلاق فأنكر ثم مات لا تملك مطالبة الميراث اه تأمل (قوله وكذا الحزبية) اي ولو عارضة
 وفصله عما قبله بكذا اشارة الى أن التفريع بعده عليه فقط ومن فروع ذلك لو برهن البائع أو المشتري أن البائع
 حرره قبل بيعه يقبل اذا التناقض محتمل في العتق قال في جامع الفصولين بعد نقله أقول التناقض انما يتحمل
 بناء على الخفاء وإذا تحقق في المشتري لا البائع لانه يستند بالعتق فالاولى أن يحمل هذا على قولهما اذا دعوى
 غير شرط عندهما في عتق العبد فتقبل بينة البائع حسبة وان لم تصح الدعوى للتناقض اه ومنها لو ادعى
 المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى تقدم اعاقه قبلها يقبل بزازية وفي المبسوط أقترت له بالرق فباعها ثم برهنت على

وهل يكفي امكان التوفيق خلافا
 نسخة في متفرقات القضاء وفروع
 هذا الاصل كثيرة سبى في الدعوى
 ومنها ادعى على آخر أنه أخوه وادعى
 عليه النفقة فقال المدعى عليه ليس
 هو باخي ثم مات المدعى عن تركة
 فجاء المدعى عليه يطلب ميراثه ان
 قال هو أخى لم يقبل للتناقض وان
 قال أبي أو ابني قبل والاصل أن
 التناقض (لا) يمنع دعوى ما يمتحي
 سببه (النسب والطلاق
 وكذا الحزبية)

فلو قال عبد الله اشتري فأنا عبد

(زيد) فاشتره) معقدا على مقالته

(فاذا هو حر) اي ظهر حرا

(فان كان البائع حاضرا أو غائبا

عينة معروفة) يعرف مكانه (فلا شيء

على العبد) لوجود القابض (والا

رجع المشتري على العبد) بالثمن

خلاف الثاني ولو قال اشتري فقط

فأنا عبد فقط لا رجوع عليه اتفاقا

و (رجع) (العبد على البائع)

اذا ظفريه (بخلاف الرهن) بأن

قال ارتني فاني عبد لم يضمن اصلا

والاصل أن التغير يوجب الضمان

في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة

(باع عقارا ثم برهن انه وقف محكوم

بأنه وقف قبل والا لا) لان مجرد الوقت

لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق

فتح واعقده المصنف تبعا للبحر

على خلاف ما صوبه الزيلعي وتقدم

في الوقف وسيجيء آخر الكتاب

(اشترى شيئا ولم يقبضه حتى ادعاه

آخر) أنه له (لا تسمع دعواه بدون

حضور البائع والمشتري) للقضاء

عليهما ولو قضى له بمحض رهنه

برهن أحدهما على أن المستحق

باعه من البائع ثم هو يباعه من

المشتري قبل ولزم البيع وتماه

في الفتح (لاعبرة بتاريخ الغيبة)

مطلبة

فيما لو باع عقارا وبرهن انه وقف

مطلبة

لاعبرة بتاريخ الغيبة

مطلبة

لاعبرة بتاريخ الغيبة

مطلبة

لاعبرة بتاريخ الغيبة

مطلبة

لاعبرة بتاريخ الغيبة

مطلبة

لاعبرة بتاريخ الغيبة

عق من البائع أو على أنها حرة الاصل يقبل استحسانا ولو باع عبدا وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت وهو ممنوع عن نفسه فهو اقرار منه بالرق فلا يصح في دعوى الحرية بعده له في نقض ما تم من جهته الا أن يبرهن فيه قبل وكذا الورهنه أو دفعه بجناية كان اقرار بالرق لا لواجبه ثم قال أنا حر فالقول له لا في الاجارة تصرف في منافعه لا في عينه وتماه في البحر (قوله) (فلو قال عبد) اي انسان وتماه عبد باعتبار ظاهر الحال الآن والا فالقرض انه حر وقوله لمشتري لمريد الشراء (قوله) (اشترى فأنا عبد) لا بد في كون المشتري مغرورا يرجع بالثمن من هذين القيدين اعني الامر بالشراء والاقرار بكونه عبدا كافي الفتح وغيره وما في العناية من الاكتفاء بسكوت العبد عند البيع في رجوع المشتري عليه فهو مخالف لما في سائر الكتب وان غلط فيه بعض من تصدر للافتاء بدار السلطنة العلية وأفتى بخلافه كما أفاده الاقروى في منهوات فتاويه وأفاد بقوله اشتري انه لو قال له اجني اشتري فانه حر فلا رجوع بحال كافي جامع الفصولين وغيره (قوله) (زيد) كذا في النهر قال السائحاني وانظروا انه ليس بشرط لان الغرور في ضمن المعاوضة ليس ككفالة صريحة حتى يشترط معرفة المكفول له وعنه ومما اعتضروا ايضا هنا رجوع العبد على سيده بما أدى مع انه لم يأمره بهذا الضمان الواقع منه ضمن قوله اشتري فأنا عبد اه (قوله) (معقدا على مقالته) اختار به عما اذا كان عالما بكونه حرا لانه لا تغرير مع العلم كالا يخفى ولذا الاستولدها عالما بأن البائع غصبها فاستحققت لا يرجع بقيمة الولد وهو رقيق كما يذكره الشارح فانهم (قوله) (اي ظهر حرا) بيينة أقامها لانه وان كان دعوى العبد شرطاً عند أبي حنيفة في الحرية الاصلية وكذا في المعارضة بعق ونحوه في الصحيح لكن التناقض لا يمنع صحتها كما أفاده تفریع المسألة وتماه في الفتح (قوله) (يعرف مكانه) ظاهرا طاقهم ولو بعد بحيث لا يوصل اليه عادة كاقصى الهند نهر فانهم (قوله) (لوجود القابض) اي البائع والاولى قول الفتح للتكهن من الرجوع على القابض (قوله) (والا) اي بأن لم يعلم مكانه ومثله ما اذا مات ولم يترك شيئا ولو كان له تركه يعلم مكانه يرجع فيها فيما يظهر لان ذلك دين عليه كما يأتي والدين لا يبطل بالموت فانهم (قوله) (رجع المشتري على العبد بالثمن) لانه يجعل العبد بالامر بالشراء ضامنا للثمن له عند تعذر رجوعه على البائع دفعا للغرور والضرر ولا تعذر الا فيما لا يعرف مكانه والبيع عقد معاوضة فامكن أن يجعل الامر به ضمنا للسلامة كما هو وجبه هداية (قوله) (خلاف الثاني) اي في رواية عنه (قوله) (لا رجوع عليه اتفاقا) لان الحر يشتري تخلصا كالاسير وفد لا يجوز شراء العبد كالمكتاتب زيلعي (قوله) (رجع العبد على البائع) انما يرجع عليه مع انه لم يأمره بالضمان عنه لانه أدى دينه وهو مضطر في أدائه فتح فهو كغير الرهن اذا قضى الدين لتخلص الرهن يرجع على المدين لان مضطرا في أدائه (قوله) (لم يضمن اصلا) اي سواء كان البائع حاضرا أو غائبا قال في الهداية لان الرهن ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى يجوز الرهن بيد المصرف والمسلم فيه مع حرمة الاستبدال فلا يجعل الامر به ضمنا للسلامة وبخلاف الاجنبي اي لو قال اشتري فانه حر لانه لا يبعث بقوله فيه فلا يتحقق الغرور ونظير مسألتنا قول المولى بابوعا عبد ذي هذا فاني قد أذنت له ثم ظهر الاستحقاق يرجعون عليه بقيته اه (قوله) (والاصل الخ) مر هذا الاصل مبسوطا آخر باب المراجعة والتولية (قوله) (لان مجرد الوقت لا يزيل الملك) اي عند الامام والفتوى على لزومه بدون الحكم بلزومه (قوله) (على خلاف ما صوبه الزيلعي) حيث قال وان أقام البينة على ذلك قيل قبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط اه (قوله) (وتقدم في الوقف) قد سنا هنا أن الاصح سماع البينة دون الدعوى المجردة بلا تفصيل لان الوقف حق الله تعالى فيسمع فيه البينة وتماه تحقيق المسألة هناك فراجع (قوله) (للقضاء عليهم) لان الملك للمشتري واليد للبائع والمثدي يدعيها فشرط القضاء عليهم احضورهما فتح بقى لو قال المستحق لا بينة لي وأستخلفهما خلف البائع ونكل المشتري فانه يؤخذ بالثمن فاذا أداه أخذ العبد وسله الى المثدي وان حلف المشتري ونكل البائع لزم البائع كل قيمة العبد الا أن يجبر المستحق البيع ويرني بالثمن بزازية وجامع الفصولين (قوله) (ثم هو) اي البائع (قوله) (لزم البيع) لانه يقرر القضاء الاول ولا ينقضه فتح لان القضاء بأن المستحق باعه يقرر القضاء بأنه ملك المستحق (قوله) (وتماه في الفتح) حيث قال ولو فسخ النكاحي البيع بطلب المشتري ثم برهن البائع أن المستحق باعه منه ياخذها وتبقى له ولا يعود البيع المنتقض اه فأفاد أن قوله ولزم البيع مقيد بما اذا لم يفسخ القاضى البيع (قوله) (لاعبرة بتاريخ الغيبة الخ) اعلم أن الخارج مع ذي اليد لو ادعى مملكا

بل العبرة لتاريخ الملك (ملفوظ)
 المستحق عند الدعوى (غابت)
 عني (هذه) الدابة (مذسنة)
 فقبل القضاء بها للمستحق أخبر
 المستحق عليه البائع عن القصة
 (فقال البائع لي بينة انما كانت
 ملكا لي منذ سنتين) مثلا ورهن على
 ذلك (لا تنفع الخصومة) بل يقضي
 بها للمستحق لبقاء دعواه في ملك
 مطلق خال عن تاريخ من الطرفين
 (العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من
 الرجوع) على البائع (عند
 الاستحقاق) فلو استولد مشتراة يعلم
 غصب البائع اياها كان الولد رقيقا
 لانعدام الغرور ويرجع بالثمن وان
 أقر بملكية المبيع للمستحق درر
 وفي القينة لو أقر بالملك للبائع ثم
 استحق من يده ويرجع لم يطل اقراره
 فلو وصل اليه بسبب ما أمر بتسليمه
 اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل
 بخلاف النص (لا يحكم) القاضي
 (بسجل الاستحقاق بشهادة انه
 كاذب) قاضي (كذا) لان الخط يشبه
 الخط فلم يميز الاعتماد على نفس
 السجل (بل لا بد من الشهادة على
 مضمونه) ليقضي للمستحق عليه
 بالرجوع بالثمن (كذا) الحكم في (ما
 سوى نقل الشهادة والوكالة) من
 محاضر وسجلات وصور
 لان المقصود بكل منها الزام الخصم
 بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها
 لتخصيل العلم للقاضي ولذا لم
 اسلامهم ولو ان خصم كافر
 (ولارجوع في دعوى حق مجهول
 من دار صولح على شيء) معين
 (واستحق بعضها) لجواز دعواه
 فيما بقي (ولو استحق كلها رد كل
 العوض)

مطلقا فالخارج اولى الا اذا برهن ذوا اليد على النتائج او اثارها الملك وتاريخ ذي اليد أسبق فهو اولى ولو اثار
 أحدهما فقط يقضي للخارج عندهما وعند أبي يوسف وهو رواية عن الامام يحكم للمؤرخ خارجا أو ذا يد كافي
 جامع الفصولين من الفصل الثامن وأما المصنف أن تاريخ الغيبة غير معتبر لان قول الخارج ان هذا الخارج غاب
 عني منذ سنة ليس فيه تاريخ ملك فاذا قال ذوا اليد انه ملكي منذ سنتين مثلا ورهن لا يحكم له لانه وجد تاريخ
 الملك من أحدهما فقط وهو غير معتبر فيقضي به للخارج عندهما كما علمت ومثله لو برهن الخارج انه لم يذسنتين
 وذوا اليد أنه بيده منذ ثلاث سنين فهو للخارج لان ذوا اليد لم يبرهن على الملك كافي جامع الفصولين (قوله بل
 العبرة لتاريخ الملك) اي التاريخ الموجود من الطرفين كما علمت والافتار يخ الملك هنا وجد من المدعي عليه لكنه
 لم يوجد من المدعي بل وجد منه تاريخ الغيبة فقط (قوله فقبل) ظرف متعلق بأخبر (قوله أخبر المستحق
 عليه) اي الذي ادعى عليه بالاستحقاق وهو المشتري وهو مرفوع على انه فاعل أخبر والبائع مفعوله (قوله
 بل يقضي بها للمستحق) لانه ما ذكر تاريخ الملك بل تاريخ الغيبة فبقي دعواه الملك بل تاريخ والبائع ذكر تاريخ
 الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري تلقى الملك منه فصار كأن المشتري ادعى ملكا بانه بتاريخ سنتين الا أن
 التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد فسقط اعتبار ذكره وبقيت الدعوى في الملك المطلق فيقضي بالدابة درر اي
 يقضي بها للمستحق قال في جامع الفصولين من الفصل السادس عشر بعد ذكره ما ترأقول ويقضي بها
 للمؤرخ عند أبي يوسف لانه يرجح المؤرخ حالة الانفراد وينبغي الافتاء به لانه أرفق وأظهر والله تعالى اعلم
 اه (قوله لانعدام الغرور) لعله بحقيقة الحال درر ومثله ما لو تزوج من أخبرته بانها حرة عالما بكذبها
 فأولدها فالولد رقيق كافي جامع الفصولين (قوله ويرجع بالثمن) اي على بانه وكان الاولي ذكر الرجوع بالثمن
 أو لا لكونه المقصود من التفرع على كلام المتن ثم يقول ولكن يكون الولد رقيقا أفاده السانحاني (قوله وان أقر
 بملكية المبيع للمستحق) اي بعد أن يكون الاستحقاق ثابتا بالبينة لا باقرار المشتري المذكور فلا ينافي قول
 المصنف السابق أما اذا كان باقرار المشتري أو ينكره فلا على انه قدّم الشارح انه اذا اجتمع الاقرار والبينة يقضي
 بالبينة عند الحاجة الى الرجوع وبه اندفع ما في الشرع من خلافه من توهم المداقة فافهم (قوله ويرجع) اي بالثمن
 (قوله بسبب ما) اي بشراء او هبة أو وارث أو وصية (قوله بخلاف ما اذا لم يقر) اي المشتري اي لم يقر نصا بانه
 ملك للبائع فان الشراء وان كان اقرارا بالملك انكته محتمل وفي جامع الفصولين لانه وان جعل قرا بالملك للبائع
 لكنه مقتضى الشراء وقد انسخ الشراء بالاستحقاق فينسخ الاقرار (قوله بل لا بد من الشهادة على
 مضمونه) بأن يشهد أن قاضي بلدة كذا قضى على المستحق عليه بالدابة التي اشتراها من هذا البائع وأخرجها
 من يد المستحق عليه كافي جامع الفصولين وغيره (قوله من محاضر) بيان لما والمراد مضمون ما في المذكورات
 فلا بد فيها من الشهادة على مضمون المکتوب لما في المخ والمحفز ما يكتبه القاضي من حضور الخصمين والتداعي
 والشهادة والسجل ما يكتب فيه فمخوذلك وهو عنده والصك ما يكتبه لمشترا وشفيع ومخوذلك اه ط (قوله
 بخلاف نقل وكالة) كما اذا وكل المدعي انسابا بمحضرة القاضي ليدعي على شخص في ولاية قاض آخر وكتب
 القاضي كتابا يخبره بالوكالة ط (قوله وشهادة) كما اذا شهدوا على خصم نائب فان القاضي لا يحكم بل يكتب
 الشهادة ليحكم به القاضي المكتوب اليه وبسالم المكتوب لشهود الطريق كما يأتي في باب كتاب القاضي الى القاضي
 ح (قوله لانهم لتخصيل العلم للقاضي) اي لجزء الاعلام لان نقل الحكم فلا تشترط الشهادة على مضمونه ما بل
 تكفي الشهادة بأنهم من قاضي بلدة كذا هذا ما يفيد كلامه تعالى الدرر لكن سياق في كتاب القاضي الى القاضي
 اشتراط قراءته على اليهود أو اعلامهم به ومقتضاه انه لا بد من شهادتهم بمضمونه والاتفاق الفائدة في قراءته عليهم
 ولعل ما فنامني على قول أبي يوسف بأنه لا يشترط سوى شهادتهم بأنه كتابه وعليه الفتوى كما سياق هنا
 (قوله ولذا لم يزم الخ) قال المصنف في كتاب القاضي الى القاضي في مسألة نقل الشهادة ولا بد من اسلام شهوده
 ولو كان لذي على ذي وعلة الشارح بقوله لشهادتهم على فعل المسلم اه ط (قوله ولارجوع الخ) اي
 لو ادعى حقا مجهولا في دار صولح على شيء كانه درهم مثلا فاستحق بعض الدار لم يرجع صاحب الدار بشيء من
 البذل على المدعي لجواز أن تكون دعواه فيما بقي وان قل درر وعبرة الهداية فاستحققت الدار الا ذراعا
 منها والظاهر انه لو كان الاستحقاق على سهم شائع كربع أو نصف فهو كذلك لان المدعي لم يدع سهمها منها لان

منه) أي من جناب المسألة أصراً
أحدهما (صحة الصلح عن مجهول)
على معلوم لأن جهالة الساقط
لا تنفي إلى المنازعة (و) الثاني
(عدم اشتراط صحة الدعوى لصحته)
بجهالة المدعى به حتى لو برهن لم يقبل
مالم يتدع اقراره به (ورجع) المدعى
عليه (بخصته في دعوى كلاً هاتين
استحق شي منها) أفوات سلامة
المبدل قيد بالمجهول لأنه لو ادعى
قدر معلوما كرهه لم يرجع مادام
في يده ذلك المقدار وان بقي أقل
ورجع بحساب ما استحق منه (فرع)
لو صالح من الدنانير على دراهم
وقبض الدراهم فاستحققت بعد
التفرق رجوع بالدنانير لأن هذا الصلح
في معنى الصرف فإذا استحق المبدل
بطل الصلح فوجب الرجوع درر
وفيها فروع أخر فلتنظر في المنظومة
الحسية مهمة منها
لو مستحق أظهر المبيع
له على بانه الرجوع
بالتن الذي له قدر دفعاً
الا إذا البائع هاهنا ادعى
بانه كان قدما اشترى
ذلك من ذا المشتري بلا مرا
لو اشترى خرابه وأنفقاً
شياً على تعميرها وطفقاً
ذال بسوى بعدها آكامها
ثم استحق رجل تمامها
فالمشتري في ذال ليس راجعاً
على الذي غدا التملك باتعاً
ولا على ذا المستحق مطلقاً
بذا الذي كان عليه انقضا
وان مبيع مستحقه أظهر
ثم قضى القاضي على من اشترى
به فصالح الذي ادعاه
صلحاً على شيء له آذاه
يرجع في ذال بكل الثمن
على الذي قد باعه فاستحق

دعوى حق مجهول تشمل السهم والجزء نعم لو ادعى سهماً شائعاً يكون استحقاق الربع مثلاً وارداً على ربع ذلك
السهم أيضاً فلامدعى عليه الرجوع ربع بدل الصلح هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله لدخول المدعى في المستحق)
بالبناء للمجهول فهما قال في الدرر للعلم بأنه أخذ عوضاً مالم يملكه (قوله واستيفاد منه الخ) كذا ذكره شراح
الهداية (قوله لأن جهالة الساقط لا تنفي إلى المنازعة) لأن المصالح عنه ساقط فهو مثل الإبراء عن المجهول
فانه جائز عندنا لما ذكره بخلاف عوض الصلح فانه لما كان مطلوب التسليم اشترط كونه معلوماً لئلا يفتنى إلى
المنازعة (قوله لصحته) أي صحة الصلح (قوله لجهالة المدعى به) بيان لوجه عدم صحة الدعوى لأن المدعى به
إذا كان مجهولاً لا تصح الدعوى حتى لو برهن عليه لم يقبل (قوله مالم يتدع اقراره به) أي فإذا ادعى اقرار
المدعى عليه بذلك الحق المجهول وبرهن على اقراره به يقبل أي ويجبر المقر على البيان كما نقله ط عن نوح (قوله
بخصته) الأولى ذكره بعد قوله شيء منها لأن الضمير راجع إليه ط (قوله لفوات سلامة المبدل) أي الشيء الذي
استحق فانه لم يسلم للمصالح قال في الدرر لأن الصلح على مائة وقع عن كل الدار فإذا استحق منها شيء تبين أن المدعى
لا يملك ذلك القدر فبردت بحسبه من العوض اه فافهم (قوله لم يرجع الخ) هذا ظاهر فيما إذا ورد الاستحقاق
على سهم شائع أيضاً كربعها ونصفها أما إذا استحق جزء معين منها كذراع مثلاً من موضع كذا فالصلح عن دعوى
ربعها يدخل فيه ربع ذلك الجزء المستحق تأمل (قوله وان بقي أقل) بأن ادعى الربع ولم يبق بعد الاستحقاق في
يد المدعى عليه الا الثمن فيرجع بخصه الثمن المستحق ط (قوله فوجب الرجوع) أي بأصل المدعى وهو الدنانير
ط (قوله وفيها فروع أخر فلتنظر) منها استحقاق بعض المبيع وسيأتي ومنها مسائل أخر تقدمت في فصل
الفضولي (قوله الا إذا البائع هاهنا ادعى الخ) أي فلا يرجع بالتن لأنه لو رجع على بائعه فهو أيضاً يرجع عليه
برازية لكن هذا ظاهر إذا اتحد الثمن فلوراد له الرجوع بالزيادة كما قاله ط وكذا لو ادعى عليه اقراره بأنه
اشتراه مني وهي حيلة لامن البائع غائلة الرد بالاستحقاق وبيانها أن يقر المشتري بأن بائعي قبل أن يبيعه مني
اشتراه مني فحينئذ لا يرجع بعد الاستحقاق لما قلنا أما لو قال لا أرجع بالتن ان ظهر الاستحقاق فظهر مكان له
الرجوع ولا يعمل ما قاله لأن الإبراء لا يصح تعليقه بالشروط كما في الفتح (قوله وطفقاً ذال) أي شرع واسم
الإشارة للمشتري (قوله آكامها) بمدة الهمة جمع الكلمة كالتل (قوله تمامها) أي الخرابه ومبانيها فيها
(قوله مطلقاً) لم يظهر لي المراد به تأمل (قوله بذا الذي كان عليها انقضا) متعلق بقوله راجعاً المذتر في
المعطوف أو المذكور في المعطوف عليه ولو قدم هذا الشرط على الذي قبله لكان أظهر ويكون المراد بقوله
مطلقاً انه لا يرجع على المستحق بما أنفق ولا بالتن أما على البائع فلا رجوع بما أنفق فقط ويرجع بالتن كما صرح
به في جامع الفصولين ثم المراد بما أنفق قيمة البناء ان كان في فيها أوجرة التسوية ونحوها كما يظهر مما يأتي ثم اعلم
أن أقدمنا انه لا يرجع المشتري على البائع بالتن إذا صار المبيع بحال لو كان غصباً لملكه كما لو قطع الثوب وناطه
قصاً فاستحق القميص أرطحن البر فاستحق الدقيق وقد اختلفوا فيما لو غصب أرضاً وبني فيها أو غرس ما قيمته
أكثر من قيمة الأرض هل يملك الأرض بقيمتها أم يؤمر بالقطع والرد إلى المالك أفق المفتي أو العود بالتأني
وعليه يظهر إطلاقهم هنا أما على النول الأول فتقيد المسألة بما إذا كان قيمة البناء أقل والآن الاستحقاق
وارداً على ملك المشتري وهو الأرض والبناء فلا رجوع له على البائع أصلاً فتنبه لذلك (قوله به) أي بالمبيع
أو بالاستحقاق وهو متعلق بقوله قضى والضمير في قوله فصالح عائد على من اشترى والذي ادعاه وهو المستحق
مفعول صالح وصلحاً مفعول مطاق وضمير له عائد على الذي (قوله يرجع الخ) أي لانه صار شارياً للمبيع من
المستحق ومرتقام الكلام على ذلك أوائل الباب (قوله شري داراً) أي ولو كان الشراء فاسداً كما في جامع
الفصولين معلاً بتحقيق الغرور فيه (قوله وبني فيها) أي من ماله فلو بني بنقصه لم يرجع بقيمته كما هو ظاهر
ولا بما أنفق كما يعلم مما يأتي (قوله فاستحققت) أي الدار وخذها دون مانيها فيها (قوله وقيمة البناء مبنياً) أي
يقوم مبنياً فيرجع بقيمته لا مقلوعاً والمراد بالبناء ما يمكن نقضه وتسليمه كما يأتي فلا يرجع بما أنفق من طين ونحوه
ولا بأجرة الباني ونحوه (قوله على البائع) ثم هذا البائع يرجع على بائعه بالتن فقط لا بقيمة البناء عنده وعندهما
يرجع بقيمة البناء ذخيرة (قوله إذا سلم النقض إليه) ظاهره انه يرجع بعدما كانه المستحق الهدم فهدمه
والبائع غائب ثم سلم نقضه إلى البائع وذكر في الخاتمة عن ظاهر الرواية انه لا يرجع عليه الا إذا سلمه البناء قائماً

وفي المبنية شري داراً وبني فيها فاستحققت رجوع بالتن وقيمة البناء مبنياً على البائع إذا سلم النقض إليه فهدمه

فهدمه البائع ثم قال والاقل أقرب الى النظر قلت وعزاء في الذخيرة الى عانة الكتب (قوله يوم تسليمه) متعلق بقيمة فلوسكن فيه وانهدم بعضه أو زادت قيمته يرجع عليه بقيمة البناء يوم التسليم كما بسطه في جامع الفصولين ونقلناه في آخر المراجعة عن الخاتمة (قوله فبالثمن لا غير) وعند البعض له امسالك النقض والرجوع نقصانه أيضا كما في الذخيرة (قوله كما لو استحققت بجميع بنائها) أي فانه يرجع بالثمن لا غير وهذه مسألة الخرابه السابقة (قوله لما تقرر الخ) قال في جامع الفصولين لأن الاستحقاق إذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع والبناء ملك المشتري فلا يرجع به ولأنه لما استحق الكل لا يقدر المشتري أن يسلم البناء الى البائع وقدر ما أنه لا يرجع بقيمة بنائه ما لم يسلمه الى البائع اهـ (قوله لأن الحكم الخ) أي حكم القاضى بالاستحقاق يوجب الرجوع بالقيمة أي قيمة ما يمكن نقضه وتسليمه كما يأتي لا بالنفقة أي لا بما انفقه وهو هنا جرة الحفر والترميم بطين ونحوه مما لا يمكن نقضه وتسليمه وأقاده أنه لا فرق بين أن يستحق لجهة وقف أو ملك وعبارة الشارح آخر كتاب الوقف وهم خلافه وقدمنا الكلام عليها هناك (قوله كما في مسألة الخرابه) أي المتقدمة في النظم وهذا تشبيه لقوله لا بالنفقة ان كان لم يبن في الخرابه وان كان بنى فيها فهو تمثيل لقوله كما لو استحققت الخ (قوله حتى لو كتب في الصلح) أي صلح عقد البيع وهو تفريع على قوله لا بالنفقة (قوله فعلى البائع) أي إذا ظهرت مستحقة ط (قوله يفسد البيع) لأنه شرط فاسد لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ط (قوله وطواها) أي بناها بجبر أو آجر (قوله لا بقيمة الحفر) كذا في جامع الفصولين والظاهر التعبير بنفقة الحفر لأن الحفر غير منقوم (قوله فلوسرطاه) أي الرجوع بنفقة الحفر (قوله وبالجله) أي وأقول قولاً ملتبساً بالجله أي مثقلاً على جلله ما تقرر (قوله بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه) أي بعد أن يسلمه للبائع كما مر وهذا ان لم يكن عالماً بأن البائع غاصب فلوعلم لم يرجع لأنه مغتر لا مغرور برأيه ولو قال البائع بعينها صنية وقال المشتري أنا بنيتها فأرجع عليك فالقول للبائع لأنه منكر حق الرجوع ولو أخذ داراً بشفعة فبنى ثم استحق منه رجوع على المشتري بثمنه لا بقيمة بنائه لأنه أخذها برأيه جامع الفصولين وفيه لو أضر الزرع بالارض فللمستحق أن يصحبه للنقصان ولا يرجع المشتري على بائعه الا بالثمن (تنبيه) نظم في المحبة مسألة أخرى وعزاها شارحها سيدي عبد الغنى النسابي الى جامع الفتاوى وهي رجل اشترى كرمًا فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم استحقه رجل وبرهن وأخذ به قضاء القاضى ثم طلب الغلة التي اتلفها المشتري هل يجوز رده أم لا الجواب فيه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم من قطع الكرم واصلاح السواقي وبنان الحيطان وممرته وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري اهـ وبه أفتى في الحامدية أيضا وعزاء الى جامع الفتاوى وقال وبمثلله أفتى الشيخ خير الدين في فتاواه وأيضاً ابو السعود أفندي مفتي السلطنة نقلاً عن التوفيق كما في صور المسائل من الاستحقاق ونقله الانقروى في فتاواه اهـ قلت وهذا مشكل لأنه مثل قيمة الحبس والطين فلا يرجع به على البائع ولا على المستحق لأن زوائد المقصوب متصلة أو منفصلة تضمن بالاستهلاك والغلة منها ما لعل وجهه أنه إذا اقتطع من الغلة ما أنفق لم يكن رجوعاً من كل وجه لأن الغلة انما تمت وصلت بانفاقه كما في الاتفاق على الدابة كما يأتي لكن كان الاوفق الرجوع على البائع لأنه عز المشتري في ضمن عقد البيع ولا صنع للمستحق في ذلك فليأتمل (قوله في الفصل الخامس عشر) صوابه السادس عشر (قوله له رد الباقي) لعيب الشركة (قوله ان لم يتغير الخ) لأن ذلك مانع من الرد بالعيب (قوله ولو شري ارضين الخ) قال في جامع الفصولين استحق بعض المبيع فلم يميز الا بضر ركدارو كرم وأرض وزوجى خف ومصرعى باب وقت يتخير المشتري والا فلا كئوين لأن منفعة الدار تعلق بعضها ببعض ومنفعة الثوب لا تتعلق بمنفعة ثوب آخر اهـ وهذا اذا كان بعد القبض ولذا قال بعده ولو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويخير المشتري في الباقي كما مر سواء أورث الاستحقاق عيباً في البلى أو لا لتفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبضه سواء استحق القبض أو غيره يخير كما مر لما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أورث الاستحقاق عيباً فيما بقي يخير المشتري كما مر ولو لم يورث عيباً فيه كئوين أو قنين استحق أحدهما أو كلياً أو ورنى استحق بعضه أو لا يضر ببعضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اهـ وتقدم تمام الكلام على ذلك في خيار العيب (قوله لم يرجع عما انفق) أي لم يرجع المشتري على البائع قنية وفيها أيضاً اشترى ابلاها زيل فعلفها حتى سمحت ثم استحق لا يرجع

يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير كما لو استحققت بجميع بنائها لما تقرر أن الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البناء مثلاً ولو حفر بئراً ونفى البالوعة أو رمت من الدار شيئاً ثم استحققت لم يرجع بشئ على البائع لأن الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كما في مسألة الخرابه حتى لو كتب في الصلح ما أنفق المشتري فيها من نفقة أو رمت فيها من مرمة فعلى البائع يفسد البيع ولو حفر بئراً وطواها يرجع بقيمة الطين لا بقيمة الحفر ولو شرطاه فسد وكذا لو حفر ساقية ان قنطر عليها رجع بقيمة بناء القنطرة لا بنفقة حفر الساقية وبالجله فانما يرجع اذا بنى فيها أو غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة حبس وطين وتماه في الفصل الخامس عشر من الفصولين وفيه شري كرمًا فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير في يده ولم يأكل من ثمره ولو شري أرضين فاستحققت احدهما ان قبل القبض خير المشتري وان بعده لزمه غير المستحق بحسبه من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد والبقر لم يرجع بما انفق

ولو استحق ثياب القن أو ردة
الحار لم يرجع بشئ وكل شئ يدخل
في البيع تبعاً لاحتصانه من الثمن
ولكن يخير المشتري فيه قنية
ولو استحق من يد المشتري الأخير
كان قضاء على جميع الباعة ولكل
أن يرجع على بائعه بالثمن بلا إعادة
بيئة لكن لا يرجع قبل أن يرجع
عليه المشتري عند أبي حنيفة
وقال أبو يوسف له أن يرجع قال
ألا ترى أن المشتري الثاني لو أبرأ
الأول من الثمن كان للأول الرجوع
كما لو وجد العبد حرًا فلكل الرجوع
قبله خانية لكن في الفصولين
ما يخالفه فتنبه ولو اشترى
عبدًا فأعتقه بحال أخذه منه ثم
استحق العبد لم يرجع المستحق
بالمال على المعتق ولو اشترى دارا
بعبد وأخذت بالشفعة ثم استحق
العبد بطلت الشفعة وبأخذ
البائع الدار من الشفع لبطلان
البيع والله اعلم

على البائع بما انفقه وبالعلف اهـ ونقل في الحامدية بعده عن القاعدية اشترى بقره وسجتها ثم استحقته فانه
يرجع على بائعه بما زاد كما لو اشترى دارا وبني فيها ثم استحقته اهـ وهذا يناسب مسألة الكرم المارة آنفاً لكن
يفيد أن يكون الرجوع على البائع كما قلنا وما ذكره في القنية من عدم الرجوع هنا أظهر والفرق بين التسعين
والبناء ظاهر مما مر فلذا منى عليه الشارح (قوله ولو استحق ثياب القن الخ) في جامع الفصولين شري أرضا
فيها اشجار حتى دخلت بلاذ كرفاستحق الاشجار قبل لاحتصانه لها من الثمن كثوب قن وبردة جار فان ما يدخل
تبعاً لاحتصانه من الثمن وقيل الرواية انه يرجع بحصة الاشجار والفرق أنها مركبة في الأرض فكانه استحق بعض
الأرض بخلاف الثياب فالسبعة هنا أقل ولذا كان للبائع أن يعطى غيرها لو كانت ثياب مثله ثم قال أقول في
الشجر وكل ما يدخل تبعاً اذا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون له حصة من الثمن اهـ قلت ويدل له ما نقل عن
شرح الاسيحيابي الأوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها القبض والأوصاف ما يدخل في البيع
بلاذ كركبناه وشجر في أرض وأطراف في حيوان وجودة في الكيلي والوزني وعن قتايو رشيد الدين البناء
وان كان تبعاً اذا لم يذكر في الشراء لكن اذا قبض يصير مقصودا وبصير له حصة من الثمن اهـ وفي الخانية وضع
محمد رحمه الله تعالى أصلاً كل شئ اذا بعته وحده لا يجوز بيعه واذا بعته مع غيره جاز فاذا استحق ذلك الشئ
قبل القبض كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك وكل شئ اذا بعته وحده يجوز
بيعه فاذا بعته مع غيره فاستحق كان له حصة من الثمن اهـ قلت فصار الحاصل أن ما يدخل في البيع تبعاً اذا
استحق بعد القبض كان له حصة من الثمن فيرجع على البائع بحصته وان استحق قبل القبض فان كان لا يجوز
بيعه وحده كالشرب فلا حصة له من الثمن فلا يرجع بشئ بل يخير بين الأخذ بكل الثمن والترك وان جاز بيعه وحده
كالشجر وثوب القن كان له حصة من الثمن فيرجع بها على البائع وهذا اذا لم يذكر في البيع لما في جامع الفصولين
اذا ذكر البناء والشجر ~~ككانا مبيعين~~ قصد الاتباع حتى لو فات قبل القبض يأخذ الأرض بحصته وألا خياره
ولو احترقا أو قلعهما ظالم قبل القبض يأخذها بجميع الثمن أو ترك ولا يأخذ بالحصة بخلاف الاستحقاق
والهلال بعد ان قبض وهو على المشتري (قوله بلا إعادة بيعة) أي على الاستحقاق وهذا اذا كان الرجوع
عند القاضى الذى حكم بالاستحقاق وهوذا كره ذلك فلترسى أو كان عند غيره لا بد من الاعادة كما أفاده في جامع
النصولين (قوله لو أبرأ الأول من الثمن) أي بأن حكم القاضي بالاستحقاق وحكم للمشتري الأخير بالرجوع
على الأول بالثمن ثم أبرأه عنه فلم يشتري الأول الرجوع على بائعه كما قدمه الشارح أوائل الباب عن جامع
الفصولين ونقلنا قبله عن الذخيرة وجامع الفصولين انه لو أبرأ البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلا رجوع له بعد
الاستحقاق لانه لا ثمن له على بائعه وكذا الرجوع ببقية الباعة (قوله لكن في الفصولين ما يخالفه) الذى في
جامع الفصولين التفرقة بين الاستحقاق المبطل والناقل كما تقدم في المتن أول الباب وهذا لا يخالف المتنول هنا
عن أبي حنيفة وان كان مراده الخيانة في مسألة الأبراء فلم ارفيه مخالفة لما هنا أيضاً بل فيه التفرقة بين أبرأ
المشتري البائع وبين أبرأ البائع المشتري كما ذكرناه آنفاً وقد ساء أول الباب (قوله لم يرجع المستحق بالمال على
المعتق) كذا في القنية والظاهر أن المراد بالمال ما كان من كسب العبد لان غايته انه يظهر بالاستحقاق أن المعتق
خاص للعبد والغاصب يملك كسب العبد المقصوب أما لو كان المال للمولى مع العبد فأعتقه عليه ينبغي أن يثبت
للمستحق الرجوع به على المعتق ناسل (قوله وأخذت بالشفعة) أي بقيمة العبد أو بعينه ان وصل الى الشفع
بجهة ط (قوله وبأخذ البائع الدار من الشفع) أي ويرجع الشفع بمادفع من قيمة العبد على البائع
(قوله لبطلان البيع) على لقوله بطلت الشفعة ط والتعليل بذلك مذکور في القنية وهو صريح في أن
الاستحقاق في بيع المقايضة يبطل البيع وفي جامع الفصولين استحقاق بدل المبيع يوجب الرجوع بعين المبيع
قائماً بقيمته هالكاً وفيه أيضاً اذا استحق أحد البدلين في المقايضة وهلك البدل الآخر يجب قيمة الهالك
لا قيمة المستحق لاتقاض البيع اهـ وفي حاشيته للخير الرملى هذا يدل باطلاقة على مالو باعه المقايض لغيره
وسله له ثم استحق بدله من يد المقايض للثاني أن يرجع بعين المبيع على المشتري منه لاتقاض البيع ومن لوازمه
رجوعه الى ملكه فاذا رجع عليه وأخذ منه يرجع هو بمادفع لبائعه من الثمن وتجمع دعوى مالك المبيع على
المشتري بغية بائعه لدعواه الملك لنفسه فينتهب خصماً للمدعى وهى واقعة الحال في مقايضة بهم بهم

وتقابض اباع أحدهما ما في يده وسلم فاستحق من مشتريه ولم أرفها صريح النقل غير ما هنا لكن بمجرد الاستحقاق لا يوجب نقض البيع وفسخه كما ترى بانه اه ملخصا وعامة فيها (خاتمة) لم أر من ذكر ما اذا ورد الاستحقاق بعدها لك المبيع كوت الدابة مثلا وهي واقعة القوي وقد أجبت بأن المستحق لا يتقدم من اقامة البيعة على قيمتها يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بما ضمن لان المشتري غاصب الغاصب وقد صرحوا في الغصب بأن المشتري من الغاصب اذا ضمن القيمة يرجع على بائعه بالثمن لان رد القيمة كذا العين والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب السلم) •

شروع فيما يشترط فيه قبض أحد العوضين أو قبضهما كالصرف وقدم السلم عليه لانه بمنزلة المفرد من المركب وخص باسم السلم لتحقيق الإيجاب التسليم شرعا فيما صدق عليه أعني تسليم رأس المال وعلمه في النهر (قوله وشرعا) معطوف على قوله لغة (قوله بيع أجل بعاجل) كذا عطفه في الفتح واعتراض على ما في السراج والعناية من انه أخذ عاجل باجل بأنه غير صحيح لصدقه على البيع بثن مؤجل وفي غاية البيان انه تحريف من التباس وأجاب في البحر بأنه من باب القلب والاصل أخذ أجل بعاجل قلت وفيه أن القلب لا يسوغ لغير البلاء لاجل نكتة بيانية كما صرحوا به ولا سيما في التعاريف ويظهر لي الجواب بأنه ناظر الى ابتداءه من جانب المسلم اليه اي أخذ من عاجل ويؤيده كون السلم كالسلف مشعرا بالتقدم أولا فالمناسب الابتداء بالعاجل وهو الثمن ثم رأيت في النهر عن الحواشي السعدية ما يوافق ما قلنا حيث قال يجوز أن يقال المراد أخذ من عاجل باجل بقرينة المعنى اللغوي اذا الاصل هو عدم التغيير الا أن ثبت بدليل اه ويظهر لي أيضا أن الاولى في تعريفه أن يقال شراء أجل بعاجل لان السلم اسم من الاسلام كما في القهستاني ولا يخفى أن الاسلام صفة المسلم فهو المنظور اليه أصالة ولذا سموه رب السلم اي صاحبه فالمناسب بناء التعريف على ما يشعر به اللفظ والمعنى وهو الشراء الذي هو المراد بالاسلام الصادر من رب السلم بخلاف البيع الصادر من المسلم اليه ومثله الاخذ لعدم اشعار اشتقاق اللفظ بهما (قوله وركنه ركن البيع) من الإيجاب والقبول (قوله حتى ينقذ الخ) وكذا ينقذ البيع والشراء بلفظ السلم ولم يحك في القضية فيه خلافا نهر (قوله ويصح فيما أمكن ضبط صفته) لانه دين وهو لا يعرف الا بالوصف فاذا لم يمكن ضبطه به يكون مجهولا جهالة تقضي الى المنازعة فلا يجوز كسائر الديون نهر (قوله ككيل وموزون) فلو أسلم في الكيل وزنا كما اذا أسلم في البر والشعير بالميزان فيه روايتان والمعتمد الجواز لوجود الضبط وعلى هذا الخلاف لو أسلم في الموزون كيلا بحر (قوله فلم يجز فيها السلم) لكن اذا كان رأس المال دراهم أو دنانير أيضا كان العقد باطلا اتفاقا وان كان غيرها كتب في عشرة دراهم لا يصح سلما اتفاقا وهل ينقذ بيعا في الثوب بثن مؤجل قال ابو بكر الاعمش ينقذ ويسمى بن أبان لا وهو الاصح نهر وهذا صحيح في الهداية ورجح في الفتح الاول وأقره في البحر واعترضه في النهر بما هو ساقط جدا كما أوضحته فيما علمته على البحر (قوله وعددي متقارب) الفاصل بين المتفاوت والمتقارب أن ما نحن مستتر فيه كماله بالمثل فهو متقارب وبالقيمة يكون متفاوتا بحر عن المعراج (قوله يجوز) اي جواز الشام بخلاف جواز الهند كما في البحر (قوله ويصح) ظاهر الرواية أن يبيض النعام من المتقارب وفي رواية الحسن عن الامام لا يجوز لتفاوت أحاده والوجه أن ينظر الى الغرض في العرف فان كان الغرض منه الاكل فقط كعرف اهل البوادي وجب العمل بالاول او القشر ليخفى في سلاسل القناديل كما في مصر وغيرها وجب العمل بالرواية الاخرى ووجب مع ذكر العدد تعيين المقدار واللون من نقاء البياض واهدائه في الفتح وأجازوه في الباء بخان والكاغد عددا وحله في الفتح على باذنجان ديارهم وفي ديار ناليس كذلك وعلى كاغد بقال خاص والا لا يجوز اه وفي الجوهر لا يجوز السلم في الورق الا أن يشترط منه ضرب معلوم الطول والعرض والجودة (قوله وفلس) الاولى وفلس لانه مفرد لا اسم جنس قيل وفيه خلاف محمد لانه بيع الفلس بالفلسين الا أن ظاهر الرواية عنه كقولهم ما وبيان الفرق في النهر وغيره (قوله بكسر الباء) اي الموحدة وقد تحققت فيصير كمال كما في المصباح وهو الطوب التي نهر (قوله وأجر) بضم الجيم وتشديد الراء مع المتأشهر من التخفيف وهو اللين اذا طبخ

• (باب السلم) •

(هو) لغة كالسلف وزنا ومعنى وشرعا (بيع أجل) وهو المسلم فيه (بعاجل) وهو رأس المال (وركنه ركن البيع) حتى ينقذ بلفظ بيع في الاصح (ويسمى صاحب الدراهم رب السلم والمسلم) بكسر اللام (و) يسمى (الاتر المسلم اليه والحنطة مثلا المسلم فيه) والثمن رأس المال (وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب السلم في الثمن والمسلم فيه) فيه لف ونشر مرتب (ويصح فيما أمكن ضبط صفته) بكودته ورداته (ومعرفة قدره ككيل وموزون) خرج بقوله (مثن) الدراهم والدنانير لانها أثمان فلم يجز فيها السلم خلافا لمالك (وعددي متقارب يجوز ويصح وفلس) وكثيرى ومشمش وتين (ولبن) بكسر الباء (وأجر

صباح (قوله بطن) كثر قالب الطين قاموس فهو بفتح الباء وما في البحر عن الصباح من انه بكسر الباء فهو سبق قلم فانه لم يوجد في الصباح بل الذي فيه اللبن قالب اللبن والمليخ الحلب (قوله بين صفته ومكان ضربه خلاصة) فيه نظرات عبارة الخلاصة ولا بأس في السلم في اللبن والآجر اذا بين اللبن والمكان وذكر عددا معلوما والمكان قال بعضهم مكان الايقاع وهذا قول أبي حنيفة وقال بعضهم المكان الذي يضرب فيه اللبن اه اى لا اختلاف الارض رشاوة وصلابة وقربا وبعدا ولا يخفى أن اللبن اذا كان معينا لا يحتاج الى بيان صفته بخلاف ما اذا كان غير معين فلا بد من كونه معلوما ويعلم كافي الجوهره بذكر طوله وعرضه وسنجه (قوله وذري كسوب الخ) وكالسط والحصر والمواري كافي الفتح وأراد بالنوب غير الخيط قال في الفتح ولا في الجلود عددا وكذا الاخشاب والجلوقات والفراء والثياب المنمطة والخفاف والقلانس الا ان يذكر العدد لقصد التعدد في السلم فيه ضبط للكسبة ثم يذكر ما يقع به الضبط كأن يذكر في الجلود مقدار من الطول والعرض بعد النوع بجلود البقر والغنم الخ (قوله بين قدره) اى كونه كذا اذا ذراعا ففتح وظاهره أن الضمير للنوب لا للذراع وفي البرازية ان أطلق الذراع فله الوسط وفي الذخيرة اختلفوا في قول محمده ذراع وسط فقيل المراد به المصدر أى فعل الذرع فلا يتكلم المتد ولا يرعى كل الارحاء وقيل الاكاه والصحيح انه يحمل عليهما (قوله كقطن) فيه أن هذا جنس والصفة كاصفر ومركب منهما كالمخ ط عن المنخ وفسر الصفة في الدرر بالركة والغلط لكنه لا يناسب المتن (قوله فان الدياج) هو نوب سدها وختمه ابريسم بكسر الدال اصوب من قصها مصباح وهو نوع من الحرير (قوله والحرير الخ) قال في الفتح هذا في عرفهم وعرفنا ثياب الحرير أيضا وهي المسماة بالكسفاء كلما نقلت زادت القيمة فالخاصل انه لا بد من ذكر الوزن سواء كانت القيمة تزيد بالنقل أو بالنقطة اه (قوله فلا بد من بيانه مع الذرع) هو الصحيح كافي الظهيرة ولو ذكر الوزن بدون الذرع يجوز وقيد خواهر زاده بما اذا لم يكن لكل ذراع غشائين بينه جاز كذا في التتارخانية نهر (قوله ما تفاوت مالبته) اى مالبته أقراده (قوله بلامير) اى بلا ضابط غير مجرد العدد كطول وغلط ونحو ذلك ففتح (قوله وما جاز عدا جاز كيلا ووزنا) وما يقع من التخطي في الكيل بين كل نحو بيضتين مغفر لرضى رب السلم بذلك حيث اوقع العقد على مقدار ما يملأ هذا السكبل مع تخلفه وانما يمنع ذلك في أموال الربا اذا قبلت بيمينها والمعدود ليس منها وانما كان باصطلاحهما فلا يصير بذلك ميلا مطلقا ليكون ربويا واذا أجرناه كيلا فوزنا اولى ففتح وكذا ما جاز كيلا جاز وزنا وبالعكس على المتقدم لوجود الضبط كما قدمناه عن البحر اى وان لم يجز فيه عرف كما قدمناه في الربا قيل قوله والمعتبرين الربوى (قوله ويصح في سلك ملى) في المغرب سلك ملىج وملىج وهو التقيد الذي فيه الملىج (قوله ومال لغة رديئة) كذا في المصباح وذكر أن قولهم ماء مال لغة حجازية واستشهد لها وأطال (قوله وفي طرى حين يوجد) فان كان ينقطع في بعض السنة كما قيل انه ينقطع في الشتاء في بعض البلاد أى لا تجد الماء فلا ينقطع في الشتاء ولو أسلم في الصيف وجب أن يكون الاجل لا يبلغ الشتاء هذا معنى قول محمد لا خير في السلك الطرى الا في حينه يعنى أن يكون السلم مع شروطه في حينه كلاب ينقطع بعد العقد والحلول وان كان في بلد لا ينقطع جاز مطلقا وزنا لا عدد الما ذكرنا من التفاوت في آحاده ففتح أما الملىج فانه يتخرب ويبيع في الاسواق فلا ينقطع حتى لو كان ينقطع في بعض الاحيان لا يجوز فيه كما أفاده ط ولا يخفى أن هذا في بلاد يوجد فيها أما في مثل بلادنا فلا يصح لانه لا يباع في الاسواق الا نادرا (قوله جاز وزنا وكيلا) اى بعد بيان النوع لقطع المنازعة ط (قوله وفي الكبار) اى وزنا ولا يجوز كيلا رواية واحدة أفاده ابو السعود ط (قوله روايتان) واختار الجواز وهو قولهما لان السمن والهزال غير معتبر فيه عادة وقبل الخلاف في لحم الكبار منه كذا في الاختصار وفي الفتح وعن أبي حنيفة في الكبار التي تقطع كما يقطع اللحم لا يجوز السلم في لحمها اعتبارا بالسلم في اللحم اه (قوله لافي حيوان ما) اى دابة كان أو رقيقا ويدخل فيه جميع اجناسه حتى الحمام والقمري والعصفور وهو المنصوص عن محمد الا انه يخص من عموم السمك نهر قال في البحر لكن في الفتح ان شرطت حياته اى السمك فلنا أن نمنع صحتة اه وأقره في النهر والمنخ (قوله خلافا للشافعي) ومعه مالك وأحمد وأطال في الفتح في ترجيح أدلة المذهب المنقولة والمعقولة ثم ضعف المعقولة وحط كلامه على أن الاعتبار بالنهي الوارد في السنة كما قاله محمد أى فهو بعدى (قوله وأكارع) جمع كراع وهو مادون الركبة في الدواب ففتح (قوله وجاز وزنا في رواية) في

بطن معين بين صفته ومكان ضربه خلاصة (وذري كسوب بين قدره) طولاً وعرضاً (وصفته) كقطن وكان ومركب منهما (وصنفته) كعمل الشام أو مصر أو زيد أو عمرو (ورقته) أو غلظه (وزنه ان يبيع به) فان الدياج كلما ثقل وزنه زادت قيمته والحرير كلما خف وزنه زادت قيمته فلا بد من بيانه مع الذرع (لا يصح في) عددي (متفاوت) هو ما تفاوتت مالبته (كبطنج وفرع) ودر وومان فلم يجز عددا بلاميز وما جاز عدا جاز كيلا ووزنا نهر (ويصح في سلك ملىج) ومال لغة رديئة (و) في (طرى) حين يوجد وزنا ومصر با) اى نوعا قيدهما (لا عددا) لتفاوت (ولو صغار) اى جاز وزنا وكيلا (وفي الكبار روايتان) مجتبى (لا في حيوان) ما خلافا للشافعي (واطرافه) كرؤس واكارع خلافا لمالك وجاز وزنا في رواية

٨ قوله وفيه واقت القصص الخ هكذا
بخطه والذي في الصباح في باب
القاف والناء مانصه اقلت الفصصة
اذا ليست الخ ما قار وذكري باب
الفاء والصاد وما شئت ما مانصه
٨ والفصصة بكسر الفاء من الرطبة
قبل أن تحف فاذا جفت زال عنها
اسم الفصصة وسميت القف والجمع
فصائص اه فاعله سقط من قلم
المؤلف الفاء والصاد الاخرين
وليحذر اه معجمه

(و) لافي (حطب بالحزم ورطبة

بالجز الا اذا ضبط بما يؤدي الى
نزاع) وجاز وزنا فتح (وجوهر
وخز لا يصغار ولو تابعا وزنا) لانه
انما يعلم به (ومنقطع) لا يوجد
في الاسواق من وقت العقد الى
وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم
دون آخر لم يجز في المنقطع ولو انقطع
بعد الاستحقاق خير رب السلمين
انتظار وجوده والنسخ واخذ

٢ رأس ماله (ولم ولو منزع عظم)
وجوزاه اذا بين وصفه وموضعه
لانه موزون معلوم وبه قالت الائمة
الثلاثة وعليه الفتوى بحر
وشرح جميع لكن في الفهستاني
انه يصح في المنزوع بلا خلاف انما
الخلاص في غير المنزوع فتنه لكن
صرح غيره بالروايتين قدبر ولو
حكم بجوازه صح اتفاقا برأية
وفي العيني انه قبيح عنده مثلي
عندهما (و) لا (بكيال وذراع
مجهول) قيد فيها وجوزها الثاني
في الماء قربا للتعامل فتح

السراج لو أسلم فيه وزنا اختلوا فيه نهر واختار هذه الرواية في الفتح حيث قال وعندى لايأس بالسلم في
الرؤس والاكارع وزنا بعد ذكر النوع وباقي الشروط فانها من جنس واحد وحينئذ لا تتفاوت تفاوتا فاحشا اه
وأقره في النهر (قوله بالحزم) بضم الحاء وفتح الزاي جمع حزمة في القاموس حزمة يحزمه شدة والحزمة بالضم
ما حزم (قوله ورطبة) هي الفصة خاصة قبل أن تحف والجمع رطاب مثل كلبة وكلاب والرطب وزان قفل المرعى
الاخضر من يقول الربيع ويقول الرطبة وزان غرفة الخلاء وهو الغض من الكلاء مصباح (قوله
بالجز) جمع جزرة مثل غرف وغرف وهي القصة من القف ونحوه والحزمة مصباح وفيه واقت القصص
اذا ليست (قوله الا اذا ضبط الخ) بأن بين الحبل الذي يشد به الحطب والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث
لا يؤدي الى النزاع زيلبي (قوله وجاز وزنا) اي في الكل فتح قال وفي ديارنا تعارفوا في نوع من الحطب
الوزن فيجوز الاسلام فيه وزنا وهو ضبط وأطيب (قوله وجوهر) كالياقوت والبلش والفيروزج نهر
(قوله وخز) بالتحريك الذي ينظم وخزات الملك جواهرناجه وكان اذا ملك عامازيدت في تاجه خزرة يعلم
عدد سني ملكه قاله الجوهري وذلك كالعقبى والبلور تتفاوت آحادها تفاوتا فاحشا وكذلك لا يجوز في اللات
الكبار نهر (قوله من وقت العقد الى وقت الاستحقاق) دوام الانقطاع ليس شرطاً حتى لو كان منقطعاً عند
العقد موجوداً عند المحل أو بالعكس أو منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز وحدة الانقطاع أن لا يوجد في الاسواق
وان كان في البيوت كذا في التبيين شربلالية ومثله في الفتح والبحر والنهر وعبرة الهداية ولا يجوز السلم
حتى يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد الى حين المحل وسيدكره الشارح فإما وهمه كلامه هنا كالدرر غير
مراد (قوله لم يجز في المنقطع) اي المنقطع فيه لانه لا يمكن احضاره الابشقة عظيمة فيجوز عن التسليم بحر
(قوله بعد الاستحقاق) اي قبل أن يوفي المسلم فيه بحر (قوله ولحم) في الهداية ولا خيرة في السلم في اللحم
قال في الفتح وهذه العبارة تأكيدي في نفي الجواز وتماهيه فيه (قوله ولو منزع عظم) هو الاصح هداية
وهو رواية ابن شجاع عن الامام وفي رواية الحسن عنه جواز منزع العظم في الفتح (قوله وجوزاه اذا بين
وصفه وموضعه) في البحر وقال يجوز اذا بين جنسه ونوعه وسنه وصفته وموضعه وقدره كشاة خصي ثني
سمن من الجنب او الفخذ مائة رطل اه ولعل الشارح أراد بالوصف جميع ما ذكر (قوله وعليه الفتوى
بحر) نقل ذلك في البحر والفتح عن الحقائق والعيون (قوله لكن في الفهستاني الخ) استدر المذ على المتز
فانهم (قوله بالروايتين) اي رواية الحسن ورواية ابن شجاع وهي الاصح فإني الفهستاني مبنى على
خلاف الاصح (قوله وفي العيني الخ) في البحر عن الظهيرية واقرض اللحم عندهما يجوز كالمسلم وعنه روايتان
وهو مضمون بالقيمة في ضمان العدوان ولو لمطبوخا اجماعاً ولو نياً فكذلك هو الصحيح اه وذكري في الفتح عن
الجامع الكبير والمستقي أن اللحم مضمون بالقيمة واختيار الاسبيج بابي ضمانه بالمثل وهو الوجه لان جريان ربا
الفضل فيه قاطع بأنه مثلي فيفرق بين الضمان والسلم بأن المعادلة في الضمان منصوص عليها وتامها بالمثل لانه
مثل صورة ومعنى والقيمة مثل معنى فقط وتام الكلام فيه (قوله ولا بكيال وذراع مجهول) اي لم يقدره
كفاي الكيز والواو بمعنى أو لا يجوز السلم بكيال معين او بذراع معين لا يعرف قدره لانه يحتمل أن يضرب
فيؤدي الى النزاع بخلاف البيع به حالاً حيث يجوز لان التسليم به يجب في احوال فلا يتوهم فوته وفي السلم تأخر
التسليم فيضاف فوته زيلبي زاد في الهداية ولا بد أن يكون المكيال مما لا يتقبض ولا ينسبط كالتصاع مثلاً
وان كان مما ينسبط بالكبس كالزنبيل والجراب لا يجوز الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا عن أبي يوسف اه
واعترضه الزيلبي بأن هذا التفصيل انما يستقيم في البيع حالاً حيث يجوز باناء لا يعرف قدره بشرط
أن لا يتكسب ولا ينسبط ويفيد فيه استثناء قرب الماء ولا يستقيم في السلم لانه ان كان لا يعرف قدره لا يجوز
السلم به مطلقاً وان عرف قدره فالسلم به لبيان القدر لا لتعيينه فكيف يتأتى فيه الفرق بين المتكسب وغيره اه
وأجاب في النهر بأنه اذا أسلم بمقدار هذا الوعاء بتراً وقد عرف أنه دية مثلاً جاز غير أنه اذا كان يتقبض وينسبط
لا يجوز لانه يؤدي الى النزاع وقت التسليم في الكبس وعدمه لانه عند بقاء عينه يمين وقول الزيلبي لا تعيينه
ممنوع نعم هلاكه بعد العلم بقدره لا يفسد العقد اه قلت ولا يخفى مانصه لان الوعاء اذا تحقق معرفة قدره
لا يتعين قطعاً ولا فساد العقد بعد هلاكه ولا نزاع بعد معرفة قدره لا مكان العدول الى ما عرف من مقداره

٢ مطلب
هل اللحم قبيح أم مثلي

فيسله، لا منازعة كما اذا هلك لان الكلام فيما عرف قدره ويظهر الى الجواب عن الهداية بأن قوله ولا بد الخ بيان لما يعرف قدره لا شرط زائد عليه ويكون المراد أنه اذا كان بما يتقبض ويتكسب بالكس لا يتقدر بمقدار معين لتفاوت الاقتباس والكس فيؤدي الى النزاع ولذا لم يجز البيع فيه حالا فكلام الزيلعي "وارد على ما يتبادر من كلام الهداية من أنه شرط زائد على معرفة القدر وعلى ما قلنا فلا فاعنتم هذا التحرير (قوله الا اذا كانت النسبة لثمرة الخ) كان الاولى اسقاط قوله لثمرة أو أنه يقول لثمرة أو بتر الى نخلة أو قرية تأمل قال في الفتح فلو كانت نسبة الثمرة الى قرية معينة لبيان الصفة لاتعيين الخارج من أو ضها بعينه كالخسار في بخاري والباخي وهي قرية حنطتها جيدة بفرغانة لا بأس به ولأنه لا يراد خصوص النابت هناك بل الاقليم ولا يتوهم انقطاع طعام اقليم بكاله فالسلم فيه وفي طعام العراق والشام سواء وكذا في ديار مصر في قبح الصعيد وفي الخلاصة والمجتهى وغيره لو أسلم في حنطة بخاري أو سمق قدأ أو أسيجاب لا يجوز اتوهم انقطاعه ولو أسلم في حنطة هراة لا يجوز أو في ثوب هراة وذ كر شروط السلم يجوز لان حنطتها يتوهم انقطاعها اذا الاضافة لتخصيص البقعة بخلاف اضافة الثوب لانها لبيان الجنس والنوع لتخصيص المكان فلو أتى المسلم اليه ثوب نسج في غير ولاية هراة من جنس الهروي يعني من صفته وموته أجبر رب السلم على قبوله فظهر أن المانع والمقتضى العرف فان تعورف كون النسبة لبيان الصفة فقط جاز والا فلا اه ملخصا قلت ويظهر من هذا أن النسبة الى بلدة معينة كبخاري وسمق قد مثل النسبة الى قرية معينة فلا يصح الا اذا اريد بها الاقليم كالشام والعراق مثلا وعلى هذا فلو قال دمشق لايصح لانه لا يراد بدمشق الاقليم ولكن هل المراد بخاري وسمق قند ودمشق خصوص البلدة أو هي وما يشمل قراها المتسوية اليها فان كان المراد الاول فعدم الجواز ظاهر وان كان الثاني فله وجه لانها ليست اقلاما ولكن لايصح قول الشارح كقصم مرجى أو بلدي فان القصم المرجى نسبة الى المرج وهو كورة شرقي دمشق تشمل على قرى عديدة مثل حوران وهي كورة قبل دمشق وقراها اكثر وقصمها اجود من باقي كورد دمشق والبلدي في عرفنا غير الحوراني ولا شك أن ذلك كله ليس باقليم فان الاقليم واحد أقاليم الدنيا السبعة كما في القاموس وفي المصباح يقال الدنيا سبعة أقاليم وقد يقال ليس مرادهم خصوص الاقليم المصطلح بل ما يشمل القطر والكورة فانه لا يتوهم انقطاع طعام ذلك بكاله فيصح اذا قال حورانية أو مرجية وبه يصح كلام الشارح تأمل (قوله فالمانع الخ) تقدم أنفيا به فيا لو أسلم في حنطة هراة أو ثوب هراة (قوله الى وقت المحل) بفتح فكسر مصدر مبي بمعنى الحلول (قوله لانه لا يدري الخ) هذا التعليل مخالف للتعليل المار عن الفتح وعزاه الى شرح الطحاوي قال في النهر وهو أولى لان مقتضى هذا أنه لو عين جديدا اقليم بجديدة من الصعيد مثلاً أن يصح اذا لا يتوهم عدم طلوع شيء فيه أصلا اه يعني وهذا المقتضى غير مراد لما فاته للشرط المار (قوله قلت الخ) القول والتقييد الذي بعده لمصاحب البحر (قوله اي شروط صحته) أشار الى أن الاضافة في شرطه للجنس فيصدق على الواحد والاكثر (قوله التي تذكر في العقد) أفاد أن له شروطا أخر سكت عنها المصنف لانها لا يشترط ذكرها فيه بل وجودها نهر وذلك كقصم رأس المال ونقده وعدم الخسار وعدم علق الربا لكن ذكر المصنف من الشروط قبض رأس المال قبل الاقتراق مع أنه ليس مما يشترط ذكره في العقد (قوله سبعة) اي اجمالا والا فالاربعة الاول منها تشترط في كل من رأس المال والمسلم فيه فهي ثمانية بالتفصيل بحر وسيأتي وفيه عن المعراج انما يشترط بيان النوع في رأس المال اذا كان في البلد نقود مختلفة والا فلا وفيه عن الخلاصة لا يشترط بيان النوع فيما لا نوع له (قوله كبر أو تمر) ومن قال كصعيدية أو بحرية فقد وهم وانما هو من بيان النوع كما في البحر (قوله كسفي) هو ما يسقي سجيما اي بالماء الجاري (قوله وبعل) هو ما سقته السماء قاموس (قوله لا يتقبض ولا ينسبط) كالصاع مثلا بخلاف الجراب والزئيل (قوله وأجل) فان أسلم حالا ثم ادخل الاجل قبل الاقتراق وقبل استهلاك رأس المال جاز اه ط عن الجوهرية (قوله في السلم) احتراز عن خيار الشرط ولا حاجة اليه (قوله به يفتي) وقبل ثلاثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقيل ينظر الى العرف في تأجيل مثله والا لولى اي ما في المتن اصح وبه يفتي زيلعي وهو المعتمد بحر وهو المذهب نهر (قوله ولذا اشترط الخ) أي لكونه يؤخذ من تركته حالا اشترط الخ وحاصله بيان فائدة اشتراطهم عدم انقطاعه فيما بين العقد والمحل وذلك فيما لو مات المسلم اليه وقوله لتدوم الخ عله لقوله

(وبر قرية) بعينها (وتمر نخلة)
معينة الا اذا كانت النسبة لثمرة)
أو نخلة أو قرية (بيان الصفة)
لاتعيين الخارج كقصم مرجى أو
بلدي بديارنا فالمانع والمقتضى
العرف فتح (و) لا (في حنطة)
حديثه قبل حدودها (لانها منقطعة
في الحال وكونها موجودة وقت
العقد الى وقت المحل) شرط فتح
وفي الجوهرية أسلم في حنطة جديدة
أو في ذرة حديثه لم يجز لانه لا يدري
أ يكون في تلك السنة شيء أم لا قلت
وعليه فما يكتب في وثيقة السلم من
قوله جديد عامه مفسده اي قبل
وجود الجديد أم بعده فيصح كما
لا يخفى (وشروطه) اي شروط صحته
التي تذكر في العقد سبعة (بيان
جنس) كبر أو تمر (و) بيان (نوع)
كسفي أو بعل (وصفة) كجديد
أوردى (وقدر) ككذا
كيلا لا يتقبض ولا ينسبط (وأجل
وأقله) في السلم (شهر) به يفتي
وفي الحماوي لا بأس بالسلم في نوع
واحد على أن يكون حلول بعضه
في وقت وبعضه في وقت آخر
(ويطل) الاجل (بموت المسلم
اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ)
المسلم فيه (من تركته حالا) لبطلان
الاجل بموت المديون لا الدائن
ولذا اشترط دوام وجوده لتدوم
القدرة على تسليمه بموته

اشترط وقوله بموته الباء للسمية متعلقة بتسليمه والموت في الحقيقة ليس سببا للتسليم بل للعلل الذي هو سبب التسليم فهو سبب السبب (قوله ان تعلق العقد بعقداره) بأن تنقسم أجزاء المسلم فيه على أجزاءه فتح أي بأن يقابل النصف بالنصف والرابع بالرابع وهكذا وذلك انما يكون في الثمن المثلّي (قوله واكتفيا بالاشارة الخ) فلو قال اسلم اليك هذه الدراهم في كثر بتر ولم يدرو وزن الدراهم أو قال اسلمت اليك هذا البر في كذا مناسن الزعفران ولم يدور قدر البر لا يصح عنده وعندهما يصح وأجمعوا على أن رأس المال اذا كان ثوبا أو حيوانا يصير معلوما بالاشارة ددر (قوله كما في مذروع وحيوان) لأن الذرع وصف في المذروع والمبيع لا يقابل الاوصاف فلا يتعلق العقد على قدره ولهذا لو نقص ذراعا أو تلف بعض أعضاء الحيوان لا ينقص من المسلم فيه شيء بل المسلم اليه بالخيار ان شاء رضى به بكل المسلم فيه وان شاء فسخ لقوات الوصف المرغوب وتماه في الفسخ (قوله قلنا الخ) هو جواب عن قولهما بأنه لا يلزم بيان قدر رأس المال ولو في مكيل ونحوه بل تكفي الاشارة اليه لأن المقصود حصول التسليم بلا منازعة (قوله فيحتاج الى رد رأس المال) أي فاذا كان غير معلوم القدر أدى الى المنازعة (قوله ولا يستبدل الخ) أي لا ييسر له ذلك في المجلس ويدعي يكون الزئوف اكثر من النصف فاذا رد واستبدل به في المجلس يفسد السلم لانه لا يجوز الاستبدال في اكثر من النصف عنده خلافا لهما كما في الفسخ (قوله في مجلس الرد) كذا في الفسخ وفي بعض النسخ في مجلس العقد والصواب الاول (تنبيه) من فروع المسألة ما لو أسلم في جنسين كانه درهم في كثر حنطة وكثر شعير بلا بيان حصة واحد منهما من رأس المال لم يصح فيه ما لا تقاسمه عليهما بالقيمة وهي تعرف بالخزر وكذا لو أسلم جنسين كدراهم ودنانير في كثر حنطة وبين قدر أحدهما فقط لاطلان العقد في حصة ما لم يعلم قدره فيبطل في الآخر أيضا لاتحاد الصفة بجر وغيره (قوله للمسلم فيه) احتراز عن رأس المال فانه يتعين مكان العقد لا يفتائه اتفاقا بجر (قوله فيما له حمل) بفتح الحاء أي نقل يحتاج في حله الى ظهور وأجرة حمل نهر (قوله ومثله الثمن والاجرة والقسمة) بأن اشترى أو استأجر دارا بمكيل أو موزون أو موصوف في الذمة أو اقتسماها وأخذ أحدهما اكثر من نصيبه والتزم بمقابله الزائد بمكيل أو موزون كذلك الى أجل فعنده بشرط بيان مكان الايضاء وهو الصحيح وعندهما لا يشترط نهر (قوله وعينا مكان العقد) أي ان امكن التسليم فيه بخلاف ما اذا كان في مركب أو جبل فيجب في أقرب الاماكن التي يمكن فيها بجر وفتح والمختار قول الامام كما في الدراستقي عن التهستاني (قوله كبيع الخ) أي لو باع حنطة أو استقرضها أو تلفها أو غصبها فانه يتعين مكانها التسليم المبيع والقرض وبدل المتلف وعين المقصوب (قوله واجبة التسليم في الحال) فان تسلمها يستحق بنفس الالتزام فيعين موضعه بجر بخلاف الاول أي السلم فانه غير واجب في الحال فلا يتعين مكانه فيفضي الى المنازعة لان قيم الاشياء تختلف باختلاف الاماكن فلا بد من البيان وتماه في الفسخ (قوله فكل محلا سواء فيه) قيل هذا اذا لم تبلغ نواحيه فرضا فان بلغته فلا بد من بيان ناحية منه فتح وجر وجرم به في النهر (قوله وفيها قبله) أي في البرازية قبل ما ذكر (قوله بعد الايضاء) قيد به لانه لو شرط الايضاء فقط أو الحمل فقط أو الايضاء بعد الحمل جاز ولو شرط الايضاء بعد الايضاء كشرط أن يوفيه في محله كذا ثم يوفيه في منزله لم يجز على قول العامة كما في البحر (قوله الاجارة) أي التي تضمنها شرط الحمل بعد الايضاء والتجارة أي الشراء المقصود بالعقد وهذا بدل من الصفقتين بدل مفصل من مجمل (قوله وما لاجل له الخ) هو الذي لا يحتاج في حله الى ظهور وأجرة حمل وقيل هو الذي لو أمر انسا ناجمعه الى مجلس القضاء حله مجانا وقيل ما يمكن رفعه بيد واحدة اه ح عن النهر (قوله كسك وكافور) يعني القليل منه والافقد يسلم في أمنان من الزعفران كثيرة تبلغ أجمالا فتح وأراد بالقليل ما لا يحتاج الى ظهور وأجرة حمل فافهم (قوله وصحح ابن كمال مكان العقد) نقل تصحيحه عن المحيط السرخسي وكذا نقله عنه في البحر وجرم به في الفسخ لكن المتن على الاول وصححه في الهداية والمتنقى (قوله فيما ذكر) أي فيما لاجل له ولا مؤنة (قوله لانه يفيد سقوط خطر الطريق) هذا التعليل مذكور في الفسخ أيضا بعالم الهداية ومعناه انه اذا تعين المكان وأوفاه في مكان آخر يلزم المسلم اليه نقله الى المكان المعين فاذا هلك في الطريق يهلك عليه فيكون رب السلم قد سقط عنه خطر الطريق بذلك بخلاف ما اذا لم يتعين فانه اذا نقل بعد الايضاء الى المكان المعين يكون هلاكا على رب السلم (قوله وبقي من الشروط) انما غاير التعبير لان هذه

(و) بيان (قدر رأس المال) ان تعلق العقد بعقداره كما (في مكيل وموزون وعددي غير متفاوت) واكتفيا بالاشارة كما في مذروع وحيوان قلنا ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال ابن كمال وقد يتفق بعضه ثم يجد باقيه معيبا فبرده ولا يستبدل به رب السلم في مجلس الرد فينسخ العقد في المردود ويبقى في غيره قلزم جهالة المسلم فيه فيما بقي ابن ملك فوجب بيانه (و) السابع بيان (مكان الايضاء) للمسلم فيه (فيما له حمل) ومؤنة ومثله الثمن والاجرة والقسمة وعينا مكان العقد وبه قالت الثلاثة كببيع وقرض وانلاف وغصب قلنا هذه واجبة التسليم في الحال بخلاف الاول (شرط الايضاء في مدينة فكل محلاتها سواء فيه) أي في الايضاء (حق لو أوفاه في محلة منها برئ) وليس له أن يطالبه في محلة أخرى برزاية وفيها قبله شرط حله الى منزله بعد الايضاء في المكان المشروط لم يصح لا اجتماع الصفقتين الاجارة والتجارة (وما لاجل له كسك وكافور وصغار لو لم لا يشترط فيه بيان مكان الايضاء) اتفاقا (ويوفيه حيث شاء) في الاصح وصحح ابن كمال مكان العقد (ولو عين) فيما ذكر (مكانا تعين في الاصح) فتح لانه يفيد سقوط خطر الطريق (و) بقي من الشروط

الشروط الآتية ليست مما يشترط ذكرها في العقد بل وجودها ط (قوله قبض رأس المال) فلو انتقض القبض بطل السلم كالمال كان عينا فوجده معيبا أو مستحقا ولم يرض بالعيب أو لم يجز المستحق أو دينا فاستحق ولم يجزه واستبدل بعد المجلس فلو قبله صح أو وجده زيوفا أو تبهرجة وردها بعد الافتراق سواء استبدلها في مجلس الرد أو لا فلو قبله واستبدلها في المجلس أو رضى بها ولو بعد الافتراق صح والكثير كالكحل وفي تحديده روايتان ما زاد على الثلث أو ما زاد على النصف وإن وجده ستوقفة أو رصا صافا أن استبدلها في المجلس صح وإن بعد الافتراق بطل وإن رضى بها لانتها غير جنس حقه بجر ملخصا (قوله ولو عينا) هو جواب الاستحسان وفي الوقعات باع عبد أثوب موصوف إلى أجل جاز لو جود شرط السلم فلو افتراق قبل قبض العبد لا يبطل لأنه بصير سلفا في حق النوب يعا في حق العبد ويجوز أن يعتبر في عقد واحد حكم عقدين كالهبة بشرط العوض وكما في قول المولى أن أدبت إلى ألفا فأنت حتر اه نهر قلت والظاهر أن هذا مفرع على جواب القياس تأمل (قوله وصحت الكفالة والحوالة الخ) أي فله مطالبة الكفيل والمحتمل عليه فان قبض المسلم إليه رأس المال من المحتمل عليه أو الكفيل أو رب السلم في مجلس العاقدين صح وبعده بطل السلم والحوالة والكفالة وفي الرهن إن هلك الرهن في المجلس فلو قيمته مثل رأس المال أو أكثر صح ولو أقل صح العقد بقدره وبطل في الباقي وإن لم يهلك حتى افتراق بطل السلم وعليه رد الرهن لصاحبه بجر عن البدائع ملخصا (قوله برأس مال السلم) وكذا الكفالة بالسلم فيه صرح به في منية المتق وما سبق في الكفالة من أنها لا تصح في المبيع لأنه مضمون بغيره وهو الثمن فذا في بيع العين وهذا بيع الدين أفاده في حواشي مسكين أي فان عقد السلم لا ينسخ بهلاك قدر المسلم فيه قبل قبضه لأن له أن يقيم غيره مقامه لعدم تعيينه بخلاف هلاك المبيع العين قبل قبضه فانه مضمون بغيره وهو الثمن فيسقط عن المشتري وسعى الثمن غيرا لأن المضمون بالقيمة مضمون بعينه حكما وفي الجرح عن إيضاح الكرماني لو أخذ بالسلم فيه رهنا واسطه على بيعه فباعه ولو بغير جنس المسلم فيه جاز (قوله وهو شرط بقائه على الصحة) هو الصحيح وستأتي فائدة الاختلاف في الصرف بجر وعبارته في الصرف وغمرة الاختلاف تظهر فيما إذا ظهر الفساد فيما هو صرف فهل يفسد فيما ليس بصرف عند أي حنفية فعلى القول الضعيف يعتد بالنقد وعلى الأصح لا كذا في الفتح اه (قوله بوصفها) أي وصف الصحة والاضافة بيانية (قوله كون رأس المال منقودا) أي نقده الصيرفي ليعرف جيده من الردي وليس المراد بالنقد القبض فانه شرط آخر قدمر أفاده في الجرح وفائدة اشتراطه كما في الغاية الاحتراز عن الفساد لأنه إذا رد بعضه بعيب الزافة ولم يتفق الاستبدال في مجلس الرد انفسخ العقد بقدر المردود واستشكله في الجرح بأن هذه الفائدة ذكرت في تعليل قول الامام أن بيان قدر رأس المال شرط ولا تنكفي الإشارة إليه كما مر ومفاده عدم اشتراط الانتقاد أولا ولا ذكر قبله أن اشتراط الانتقاد يغني عن اشتراط بيان القدر وحاصله أن أحدهما يكفي عن الآخر وأجاب في النهر بأن بيان القدر لا يدفع توهم الفساد المذكور أي فلا بد من اشتراط الانتقاد قلت ويرد على هذا الشرط أيضا أنه تقدم أنه لو وجد هازي فافرضي بها صح مطلقا ولو ستوقفة لا إلى آخر ما مر ومفاده أن الضرر جاء من عدم التبديل في المجلس لا من عدم الانتقاد على أن النقد قد يخطئ وبإضافته رأس المال قد يكون مكبلا أو موزونا ويظهر بعضه معيبا فرتده بعد هلاك البعض ويلزم الجهالة كما مر فلا بد ج من ذكر الشرطين تأمل (قوله وعدم الخيار) أي خيار الشرط فان أسقطه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يد المسلم إليه صح وإن هالكالا لا ينقلب صحيحا بجر عن البرازية (تنبيه) لا يثبت في السلم خيار الرؤية لأنه لا يثبت فيما ملكه دينا في الذمة كما في جامع الفصولين ومز أول خيار الرؤية (قوله وهو القدر المتفق) ذكر الضمير باعتبار الخبر واحتراز المتفق عن القدر المختلف كاسلام نفود في حنطة وكذا في زعفران ونحوه فان الوزن وإن تحقق فيه إلا أن الكيفية مختلفة كما تقدم في الربا أفاده ط وكذا اسلام الحنطة في الزيت فانه جائز كما مر هنالك عن ابن كمال (قوله سبعة عشر) ستة في رأس المال وهي بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره ونقده وقبضه قبل الافتراق وأحد عشر في المسلم فيه وهي الأربعة الأزل وبيان مكان إيفائه وأجله وعدم انقطاعه وكونه مباحا بالتعيين وكونه مضبوطا بالوصف كالأجناس الأربعة المكبل والموزون والمذروع والمعدود المتقارب وواحد يرجع إلى العقد وهو كونه باتا ليس فيه خيار شرط وواحد بالنظر للبديل وهو عدم شمول إحدى على الربا البديلين مخ بتصرف ط (قوله القدرة

(قبض رأس المال) ولو عينا
(قبل الافتراق) بأبدانها وان
ناما أو سارا فرسخا أو أكثر ولو
دخل ليخرج الدراهم أن توارى
عن المسلم إليه بطل وإن بحيث يراه
لا وصحت الكفالة والحوالة
والارتهان برأس مال السلم برأزية
(وهو شرط بقائه على الصحة لا شرط
انعقاده بوصفها) فينقصد صحيحا
ثم يبطل بالافتراق بلا قبض (ولو
أبى المسلم إليه قبض رأس المال
أجبر عليه) خلاصة وبقي من
الشروط كون رأس المال منقودا
وعدم الخيار وأن لا يشمل البديلين
أحدى على الربا وهو التقدر
المتفق أو الجنس لأن حرمة النساء
تتحقق به وعدها العيني تبعاً للغاية
سبعة عشر

على تحصيل المسلم فيه) لاجابة اليه مع اشتراط عدم الانقطاع قال في النهر والقدرة على تحصيله بأن لا يكون منقطعاً اهـ ح وأما القدرة بالفعل في الحال فليست شرطاً عندنا ومعلوم انه لو اتفق بحره عند الحلول وافلاسه لا يطل السلم قاله الكمال ط (قوله والمكول صاع ونصف) والصاع ثمانية ارطال بالبغدادى كل رطل مائة وثلاثون درهما ط قلت فيكون القفيز اثني عشر صاعاً والكر سبع مائة وعشرين صاعاً والصاع نصف مد شامى تقرى بالكر أربع غرات ونصف غرارة كل غرارة ثمانون مداً شامياً (قوله حال كون المائتين) أشار به الى أن مائة في الموضعين نصب على الحال بتأويل مقسومة هذه القسمة وتجوز البديلة اهـ ح (قوله ديناً عليه) صفة لمائة نهر أو بدل عيني وهو احتراز عما إذا كانت ديناً على أجنبي كما يأتي قال في النهر والتقييد باضافة العقد اليهما أى الى المائتين المذكورتين ليس احترازاً لانه لو أضافه الى مائتين مطلقاً ثم جعل المائة قصاصاً بما في ذمته من الدين فالحكم كذلك في الاصح اهـ (قوله لانه طار) أى عرض بالاقتراق قبل القبض لما مر أن القبض شرط لبقاء العقد على الصحة لا بشرط انعقاد (قوله ولو احدهما دانير) محترز قول المصنف ما تقي درهم الخ حيث فرض المسألة بكون مائتي الدين والنقد متحدى الجنس لانه لو اختلفا بأن أسلم مائة درهم نقداً وعشرة دانير ديناً وبالعكس لا يجوز في الكل أما حصصة الدين فلما مر وأما حصصة العين فلجهالة ما يخصه وهذا عنده وعندهما يجوز في حصصة النقد كما في الزبلى والخلاف مبنى على اعلام قدر رأس المال بجر (قوله أو على غير العاقلين) محترز قوله ما تقي ديناً عليه فلو قال أسلت اليك هذه المائة والمائة التي لي على فلان بطل في الكل وان نقد الكل لا بشرط تسليم الثمن على غير العاقد وهو مفسد مقارن فتعدي بجر (قوله قبل قبضه) أى قبض ما ذكر من رأس المال أو السلم فيه أما الأول فلما فيه من تفويت حق الشرع وهو القبض المستحق شرعاً قبل الاقتراق وأما الثاني فلانه يبيع منقول وقد مر أن التصرف فيه قبل القبض لا يجوز نهر (قوله بنحو بيع الخ) متعلق بالتصرف وذكره البيع مستنداً بقوله بعده ومرابحة وتولية تأمل (قوله وشركة) صورته أن يقول رب السلم لا تخرأ عطني نصف رأس المال ليكون نصف المسلم فيه لك بجر (قوله ومرابحة وتولية) صورة التولية أن يقول لا تخرأ عطني مثل ما أعطيت المسلم اليه حتى يكون المسلم فيه لك بجر عن الايضاح والمرابحة أن يأخذ زيادة على ما أعطى وقبل يجوز كل من المرابحة والتولية قبل القبض وبه جزم في الحاوى قال في البحر وهو قول ضعيف والمذهب منههما (قوله ولو بمن عليه) فلو باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه بأكثر من رأس المال لا يصح ولا يكون اقالة بجر عن القنية وانظر ما فائدة التقييد بالأكثر وتقدم قول فصل التصرف في المبيع أن يبيع المتقول من بانه تبيل قبضه لا يصح ولا يقتض به البيع الأول بخلاف هبته منه لانها مجاز عن الاقالة (قوله حتى لو وهبه منه الخ) في المبسوط لو أبرأ رب السلم المسلم اليه عن طعام السلم صح ابرأؤه في ظاهر الرواية وروى الحسن انه لا يصح ما يقبل المسلم اليه فان قبله كان فضلاً للعقد السلم ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم من رأس المال وقبل الابراء يبطل السلم فان رده لا والفرق أن المسلم فيه لا يستحق قبضه في المجلس بخلاف رأس المال نهر قال في البحر والحاصل أن التصرف المنقضي في المتن شامل للبيع والاستبدال والهبة والابراء الآن في الهبة والابراء يكون مجازاً عن الاقالة فيرد رأس المال كلاً وبعضاً ولا يشمل الاقالة لانها جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجسد كان الردى والعكس اهـ (قوله اقالة بعض السلم جائزة) أى لو أقاله عن نصف المسلم فيه أو ربعه مثلاً جاز ويبقى العقد في الباقي قال في البحر واحتريزه عن الاقالة على مجرد الوصف بأن كان المسلم فيه جيداً افتقاراً لا على الردى على أن يرد المسلم اليه درهما لا يجوز عندهما خلافاً لابي يوسف في رواية فيجوز عنده لا بطريق الاقالة بل بطريق الخط عن رأس المال اهـ قال الرملى وفيه صراحة بجواز الخط عن رأس المال وتجوز الزيادة فيه والظاهر فيها اشتراط قبضها قبل التفرق بخلاف الخط وقد مناهه لا تجوز الزيادة في المسلم فيه ويجوز الخط اهـ (قوله بعد الاقالة) أفاد أن الاقالة جائزة في السلم مع أن شرط الاقالة قيام المبيع لان المسلم فيه وان كان ديناً حقيقة فله حكم العين ولذا لم يجز الاستبدال به قبل قبضه وإذا صحت فان كان رأس المال عيناً ردت وان كانت هالكه ردت المثل أو القيمة لو قيمية وتقدم تمامه في بابها (قوله فلو كان فاسداً جاز الاستبدال) لأن رأس ماله في يد البائع كغصوب منخ عن جامع الفصولين لكن لا يفتي أن جواز الاستبدال لا يدل على جواز التصرف بالشراء كما هو موضوع المسألة

وزاد المصنف وغيره القدرة على تحصيل المسلم فيه ثم فترع على الشرط الثامن بقوله (فان أسلم مائتي درهم في كز) بضم فتشديد ستون قفيزاً والقفيز ثمانية مكاكيت والمكول صاع ونصف عيني (بز) حال كون المائتين مقسومة (مائة ديناً عليه) أى على المسلم اليه (ومائة نقداً) نقدها رب السلم (وافترقا) على ذلك (فالسلم في حصة (الدين باطل) لانه دين بدين وصح في حصة النقد ولم يشع الفساد لانه طارح حتى لو نقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو احدهما دانير أو على غير العاقلين فسد في الكل (ولا يجوز التصرف) للمسلم اليه (في رأس المال و) لالاب السلم في (المسلم فيه) قبل قبضه بنحو بيع وشركة (ومرابحة وتولية) ولو بمن عليه حتى لو وهبه منه كان اقالة اذا قبل وفي الصغرى اقالة بعض السلم جائزة (ولا) يجوز لرب السلم (شراء شيء من) المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسداً جاز الاستبدال

كما يظهر لك قريبا (قوله كسائر الديون) أي كدين مهر وأجرة ونحو ذلك سوى صرف وسلم لكن التصرف في الدين لا يجوز إلا بتبليكه من هو عليه بهية أو وصية أو بيع أو إجارة لا من غيره إلا إذا سلطه على قبضه وقد مناعنا الكلام عليه في فصل التصرف في المبيع والغن (قوله قبل قبضه) أي قبض رب المسلم رأس المال من المسلم اليه (قوله يحكم الأقالة) أي قبضا كما يحكم الأقالة لا يحكم عقد السلم لأن رأس المال مقبوض في يد المسلم اليه والألم تصح الأقالة لعدم صحة السلم (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام الخ) رواه عنه أبو داود وابن ماجه وحسنه الترمذي وتماه في الفتح (قوله فامتنع الاستبدال) فصار رأس المال بعد الأقالة بمنزلة المسلم فيه قبلها فأخذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره فحكم رأس المال بعدها بحكمه قبلها إلا أنه لا يجب قبضه في مجلسها كما كان يجب قبلها لكونها ليست بيعا من كل وجه ولهذا أجاز أراؤه عنه وإن كان لا يجوز قبضا بجر وقدّم الشارح في باب الأقالة عن الأشباه أن رأس المال بعدها كهب قبلها إلا في مسألتين الخ (قوله حيث يجوز الاستبدال عنه) لأنه لا يتعين بالتعيين فلو تباعا بعد إراهم بدنا فبإجاز استبدالها قبل القبض بأن يسكما أشار إليه في العقد ويؤيد به قبل الافتراق كما سيأتي في باب الصرف وأحترز بالاستبدال عن التصرف فيه لما سيأتي هناك أنه لا يتصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو باع ديناراً بدرهم واشترى بها قبل قبضها ثوبا فبإسديع الثوب وبهذا ظهر أن قول المصنف بخلاف الصرف غير منظم لأن الكلام قبله في الشراء برأس المال قبل قبضه والصرف مثله في ذلك كما علمت وظاهر أيضا أن قول الشارح لجواز تصرفه فيه غير صحيح لأن الجائز هو الاستبدال ببدل الصرف دون التصرف فيه كما هو مصرح به في المتن فكان على المصنف أن يقول ولا يشترط قبض رأس المال في مجلس الأقالة ولا يجوز الاستبدال عنه بخلاف الصرف وأصل المسألة في الجرح حيث قال قيد بالسلم لأن الصرف إذا اتقيا لاه جاز الاستبدال عنه ويجب قبضه في مجلس الأقالة بخلاف السلم وقال قبله وفي البدائع قبض رأس المال شرط حال بقاء العقد لا بعد ارتفاعه بأقالة أو غيرها وقبض بدل الصرف في مجلس الأقالة شرط لصحتها كقبضه في مجلس العقد ووجه الفرق أن القبض في مجلس العقد في البدلين ما شرط لعينه بل للتعيين وهو أن يصير البدل معينا بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة إلى التعيين في مجلس الأقالة في السلم لأنه لا يجوز استبداله فتعود إليه عنه فلا تقع الحاجة إلى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف الصرف لأن التعيين لا يحصل إلا بالقبض لأن استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعيين اهـ (قوله ولو شري المسلم اليه في كراخ) صورته أسلم رجلا مائة درهم في كراخ حنطة فاشترى المسلم اليه كرازا وأمر رب السلم بقبضه لم يصح حتى يتكاهل رب السلم مرتين مرة عن المسلم اليه ومرة عن نفسه قال في البحر قيد بالشراء لأن المسلم اليه لو ملك كرازا بارت أو هبة أو وصية أو فاهد رب السلم وكأله مرة جاز لأنه لم يوجد الاعتد واحد بشرط الكيل وقيد بالكرا لأنه لو اشترى حنطة مجازفة فكأله مرة جاز لما قلنا وأشار إلى الكرا المكيل إلى أن الموزون كذلك وكذا المعدود إذا اشتراه بشرط العتد وفي البناءية أن فيه روايتين (قوله قضاء) مفعول لاجله (قوله لزوم الكيل مرتين) لأنه اجتمع صفتان صفة بين المسلم اليه وبين المشتري منه وصفة بين المسلم اليه وبين رب السلم بشرط الكيل فلا بد منه مرتين بجر حتى لو ذلك بعد ذلك يهلك من مال المسلم اليه وللمسلم أن يطالبه بحقه نهر (قوله وصح لو كان الكرا قرضا) صورته استقرض المسلم اليه كرازا وأمر رب السلم بقبضه من المقرض وكذا لو استقرض رجل كرازا ثم اشترى كرازا وأمر المقرض بقبضه قضاء لحقه كما في الجرح (قوله لأنه) أي القرض إعارة حتى يعتد بلفظها فكان المقبوض عين حقه تقديرا بجر (قوله ثم لنفسه) الشرط أن يكاهل مرتين وإن لم يعتد الأمر حتى لو قال قبض الكرا الذي اشتريته من فلان عن حقك فذهب فكأله ثم أعاد كيه صار قابضا ولفظ الجامع يفيد بجر عن الفتح (قوله لزوال المانع) علمه التصح (قوله أي المسلم اليه) تفسير للضمير المتصل المنسوب (قوله في ظرفه) أي ظرف رب السلم ويفهم منه حكم ما إذا أمره بكيله في ظرف المسلم اليه بالاولى بجر وهذا إذا لم يكن في الظرف طعام لرب السلم فلو فيه طعامه ففي الميسوط الأصح عندي أنه يصير قابضا لأن أمره بخلطه على وجه لا يتميز بغيره فيصير به قابضا فتح (قوله فيصير قابضا بالتخلية) أي سواء كان الظرف له أو للبائع أو مستأجرا وبه صرح الفقيه أبو الليث بجر عن البناءية (قوله بذلك) أي بكيله

كسائر الديون (قبل قبضه) يحكم الأقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا السلم أو رأس مالك أي السلم حال قيام العقد أو رأس مالك حال انفساخه فامتنع الاستبدال (بخلاف) بدل (الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه) لكن (بشرط قبضه في مجلس الأقالة) لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم (ولو شري) المسلم اليه في كرا (كرازا وأمر) المشتري (رب السلم بقبضه قضاء) عما عليه (لم يصح) للزوم الكيل مرتين ولم يوجد (وصح لو) كان الكرا قرضا (وأمر مقرضه به) لأنه إعارة لا استبدال (كما) صح (لو أمر) المسلم اليه (رب السلم بقبضه منه له ثم لنفسه ففعل) فأكأله مرتين لزوال المانع (أمره) أي المسلم اليه (رب السلم أن يكيل المسلم فيه) في ظرفه (فكأله في ظرفه) أي رعاه رب السلم (بغيبته لم يكن قبضا) أما بخبرته فيعتبر قابضا بالتخلية (أو أمر) المشتري (البائع بذلك)

في ظرفه (قوله ظرف البائع) بدل من قوله ظرفه (قوله لم يكن قبضاً لحقه) لأن رب السلم حقه في الذمة ولا يملكه إلا بالتبضع فلم يصادف أمره ملكه فلا يصح فيكون المسلم اليه مستعبراً للظرف جاء عليه ملك نفسه كالأشياء إذا دفع كيساً إلى المدين وأمره أن يزن دينه ويجعله فيه لم يصرف قبضاً وفي مسألة البيع يكون المشتري استعارة ظرف البائع ولم يقبضه فلا يصير يده فكذلك ما يقع فيه فصار كما لو أمره أن يكيله في ناحية من بيت البائع لأن البيت بنواحيه في يد البائع بجر (قوله لأن حقه في العين) لأنه ملكه بنفسه انشراء قبضه أمره لمصادفته ملكه فيكون قبضاً يجعله في الظرف ويكون البائع وكيلاً في مسألة الظرف فيكون الظرف والواقع فيه في يد المشتري حكماً قال في الهداية ألا ترى أنه لو أمره بالظن كان الظن في السلم للمسلم اليه وفي الشراء للمشتري لصحة الأمر وكذا إذا أمره أن يصبه في البحر في السلم يملك من مال المسلم اليه وفي الشراء من مال المشتري اه قال في النهر وأورد أنه لو وكل البائع بالقبض صريحاً لم يصح فعدم الصحة هنا أولى وأجيب بأنه لما صح أمره لكونه مالاً كإصداره وكيله ضرورة وكمن من شيء ثبت ضماناً لقصد (قوله وكيل العين) مبتدأ وجعلهما معطوف عليه وقوله قبض خبره وصورة المسألة رجل أسلم في كثر حنطة فلما حل الأجل اشترى رب السلم من المسلم اليه كثر حنطة بعينها ودفع رب السلم ظرفاً إلى المسلم اليه ليجمع المسلم فيه والصكر المشتري في ذلك الظرف فان بدأ بكيل العين المشتري في الظرف صار قبضاً للعين لصحة الأمر فيه وللمسلم فيه لمصادفته ملكه كن استقرض حنطة وأمر المقرض أن يزرعها في أرضه وان بدأ بالدين لم يصرف قبضاً الذي منهما أما الدين فلعدم صحة الأمر فيه وأما العين فلأنه خطه بملكه قبل التسليم فصار مستهلكاً كعداء أبي حنيفة فينتقض البيع وهذا الخلط غير مرضي به لجواز أن يكون مراده البدء بالدين وعندهما بالخيار أن شاء نقض البيع وان شاء شاركه في الخلوط لأن الخلط ليس باستهلاك عندهما درر (قوله وقبض) أي قبضها المسلم اليه قال في النهر قيد بذلك لأنهما لو تفرقا لاعتن قبضها لم تصح الأقالة لعدم صحة السلم (قوله قبل قبضها) أي قبل أن يقبضها رب السلم بسبب الأقالة (قوله أو ماتت) عطف على قوله السابق فتقايلاً لا فيكون الموت بعد القبض (قوله صح) أي عقد الأقالة (قوله لبقاء الموقوف عليه) لأن الجارية رأس المال وهو في حكم الثمن في العقد والبيع هو المسلم فيه وصحة الأقالة تعقد قيام المبيع لأن الثمن كما ترفه لئلا يفسد حال الأقالة من البقاء في الأولى والصحة في الثانية درر (قوله وعليه قيمتها) لأنه إذا انفسخ العقد في السلم فيه انفسخ في الجارية تبعاً فوجب عليه ردّها وقد عجز عنه فوجب رد قيمتها درر (قوله كذا الحكم في المقايضة) هي بيع العين بالعين فتبقى الأقالة وتصح بعد هلاك أحد العوضين لأن كل واحد منهما مبيع من وجه وغن من وجه ففي الباقي يعتبر المبيعة وفي الهالك الثمنية درر (قوله بخلاف الشراء بالثمن فيهما) أي في المسألتين فإذا اشترى أمة بألف فتقايلاً فماتت في يد المشتري بطلت الأقالة ولو تقايلاً بعبدها بطلت الأقالة باطله لأن الأمانة هي الأصل في البيع فلا تبقى بعد هلاك كفا فلا تصح الأقالة ابتداء ولا تبقى انتهاء لعدم محلها درر (قوله في السلم) أي وفي المقايضة (قوله بخلاف البيع) أي بالثمن (قوله تقايلاً لبيع الخ) تقدمت هذه المسألة في باب الأقالة متناً (قوله والقول للرداء) هذا صادق بما إذا قال أحدهما شرطنا ردياً فقال الآخر لم نلزم شرط شيئاً وبما إذا ادعى الآخر اشتراط الجودة وقال الآخر أنا شرطنا ردياً والمراد الأقل ولذا أردفه بقوله لا لنساقى الوصف والأجل ولا فائدة أن الرداءة مثلاً حتى لو قال أحدهما شرطنا جيداً وقال الآخر لم نلزم شرط شيئاً فالحكم كذلك نهر والظاهر أن القول انما يقبل مع العين وقد صرح به في مسألة الأجل الآتية ولا فرق يظهر (قوله وهو الرداءة) أي مثلاً (قوله والأجل) بالجزء عطف على الوصف والأجل مدة الشيء والمراد به هنا التأجيل وهو تحديد الأجل بقسمة التعبير به قبله وأدعى في البحر أنه يتعين كون التأجيل بمعنى الأجل مجازاً بدليل ما بعده ويظهر أن المتعين العكس كما قلنا لأن المراد الاختلاف في أصل التأجيل لا في مقدار الأجل وبؤيده قول المصنف بعده ولو اختلفا في مقداره (قوله والأصل أن من خرج كلامه تعسفاً) بأن ينكر ما ينفعه كأن قال المسلم اليه شرطت لك ردياً وقال رب السلم لم نلزم شيئاً فالقول للمسلم اليه لأن رب السلم متعنت في إنكار الصحة لأن المسلم فيه يربو على رأس المال في العادة وكذا لو قال رب السلم كان له أجل وأنا نكر المسلم اليه فهو متعنت في إنكاره حقه وهو الأجل كما في الهداية (قوله وان خرج خصومة) بأن أنكر ما ينقضه كعكس التصوير

فكأله في ظرفه) ظرف البائع

(لم يكن قبضاً) لحقه (بجملها

كيله في ظرف المشتري بأسره) فانه

قبض لأن حقه في العين والأجل

في الذمة (كيل العين) المشتراة (ثم

كيل الدين) المسلم فيه وجعلهما

(في ظرف المشتري قبض بأمره)

لتبعية الدين للعين (وعكسه) وهو

كيل الدين أولاً (لا) يكون قبضاً

وخيراً بين نقض البيع والشركة

(أسلمت في كثر) برت (وقبضت

فتقايلاً) السلم (فماتت) قبل قبضها

بحكم الأقالة (بقي) عقد الأقالة

(أو ماتت فتقايلاً صح) لبقاء

الموقوف عليه وهو المسلم فيه (وعليه

قيمتها يوم القبض فيهما) في المسألتين

لأنه سبب الضمان (كذا) الحكم

في (المقايضة بخلاف الشراء بالثمن

فيهما) لأن الأمانة أصل في البيع

والحاصل جواز الأقالة في السلم

قبل هلاك الجارية وبعده بخلاف

البيع (تقايلاً لبيع في عبد فابق)

بعد الأقالة (من يد المشتري فان

لم يتدر على تسليمه) للبائع (بطلت

الأقالة والبيع بحاله) قنية

(والقول للرداءة والتأجيل

لأن في الوصف) وهو الرداءة

(والأجل) والأصل أن من خرج

كلامه تعسفاً فالقول لصاحبه

بالاتفاق وان خرج خصومة

ووقع الاتفاق على عقد واحد
فالتقول المدعى الصحة عندهما
وعنده للمنكر (ونواختلفا في
مقداره فالتقول للطالب مع يمينه)
لانكاره الزيادة (وأى برهن قلم
وان برهنا قضى بينة المطلوب)
لاشباتها الزيادة (وان) اختلفا
(في سضيبة فالتقول للمطلوب) أى
المسلم اليه يمينه الا أن يبرهن الآخر
وان برهنا فبينة المطلوب ولو اختلفنا
في السلم تحالفنا استحصانا فتح
(والاستصناع) هو طلب عمل
الصنعة (بأجل) ذكر على سبيل
الاستحمال لا الاستحجال فانه
لا يصير سلبا (سلم) فتعتبر شرائطه
(جرى فيه تعامل أم لا) وقالا
الاول استصناع (وبدونه) أى
الاجل (فيما فيه تعامل) الناس
كغف وقفمة وطلت (بمهمة)
وذكره في المغرب في الشين المجعنة
وقد يقال طلوت

٢ قوله قوله هو لغة طلب الصنعة
هكذا بخطه مع أن الذى في نسخ
الشارح هو طلب عمل الصنعة
فعلها نسخة أخرى ولحذر اه
مصححه

٣ مطلب
في الاستصناع

في المسألتين فالتقول المدعى الصحة عنده وهرب السلم في الاولى والمسلم اليه في الثانية وعندهما الحكم
كلاؤل كما قتره في الهداية وغيرها (قوله ووقع الاتفاق على عقد واحد) احتراز عما اذا لم يتفقا على عقد واحد كما
لو قال رب المال للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة وقال المضارب بل شرطت لي نصف الربح فان
التقول لرب المال لانه ينكر استحقاق زيادة الربح وان تضمن ذلك انكار الصحة هذا عندهما وأما عنده فلان عقد
المضاربة اذا صح كان شركة واذا فسد صار اجارة فلم يتفقا على عقد واحد فان مدعى الفساد يدعى اجارة ومدعى
الصحة يدعى الشركة فكان اختلافهما في نوع العقد بخلاف السلم فان السلم الحلال وهو ما يدعى منكر الاجل
سلم فاسد لا عقد آخر ولهذا يحنث في يمينه لا يسلم في شيء فقد اتفقا على عقد واحد واختلفا في صحته فالتقول المدعى
الصحة وتماه في الفتح (قوله فالتقول المدعى الصحة عندهما) والمنكر وهو سبق قلم
وعبارة الهداية وغيرها فالتقول المدعى الصحة عندهما والمنكر وهو كذلك في بعض النسخ (قوله فالتقول
للتطالب) أى رب السلم فانه يطالب المسلم اليه بالمسلم فيه (قوله وأى برهن قبل) لكن برهان رب السلم
وحده مؤكده لقوله لا مثبت لان القول له بدونه بخلاف برهان المسلم اليه وحده ولذا قضى بينته اذا برهنهما معا
(قوله فالتقول للمطلوب) لانكاره توجه المطالبة بجر (قوله وان برهنا فبينة المطلوب) لاشباتها زيادة
الاجل فالتقول قوله والبينة بينته بجر (قوله ولو اختلفا في السلم تحالفنا استحصانا) أى ويبدأ بين الطالب
وأى برهن قبل وان برهنا فبرهان الطالب والمسألة على أوجه لان رأس المال اما عين أو دين وعلى كل اما
أن يتفقا عليه ويختلفا في المسلم فيه أو بالعكس أو يختلفا فيهما فان كان عينا واختلفا في المسلم فيه فقط كقوله هذا
الثوب في كثر حنطة وقال الآخر في نصف كثر أوفى شعيرا أو حنطة ردبشة وبرهنا فقدم الطالب وان اختلفا في رأس
المال فقط هل هو ثوب أو عبد أو فیهما وبرهنا فقدم الطالب بالسليان وان كان دراهم واتفقا فيه فقط يقضى للتطالب بسلم
واحد عند الثاني خلافا لمحمد وكذا لو اختلفا في المسلم فيه فقط ولو فيهما كقوله عشرة دراهم في كثر حنطة
وقال الآخر خمسة عشر في كثر وبرهنا فعند الثاني ثبت الزيادة فيجب خمسة عشر في كثرين وعند محمد يقضى
بالعقدين اه فتح ملخصا (قوله هو لغة طلب الصنعة) أى أن يطلب من الصانع العمل في القاموس
الصناعة ككتابة حرفة الصانع وعمله الصنعة اه فالصنعة عمل الصانع في صناعته أى حرقه وأما شارحاه فهو
طلب العمل منه في شيء خاص على وجه مخصوص يعلم بما يأتي وفي البدائع من شروطه بيان جنس المصنوع
ونوعه وقدره وصفته وأن يكون مما فيه تعامل وأن لا يكون مؤجلا ولا كان سلبا وعندهما المؤجل استصناع
الا اذا كان مما لا يجوز فيه الاستصناع فينتقل سلبا في قولهم جميعا (قوله بأجل) متعلق بمحذوف حال
من الاستصناع لكن فيه محجى الحال من ابتدا وهو ضعيف ولا يصح كونه خبرا لانه لا يفيد بل الخبر هو قوله
سلم والمراد بالاجل ما تقدم وهو شهر فافوقه قال المصنف قيدنا بالاجل بذلك لانه اذا كان أقل من شهر كان
استصناعا ان جرى فيه تعامل والافساد ان ذكره على وجه الاستحمال وان كان للاستحمال بأن قال على
أن تفرغ منه غدا أو بعد غد كان صحيحا اه ومثله في البحر وغيره وسيد كره الشارح (قوله ذكر على سبيل
الاستحمال الخ) كان الواجب عدم ذكر هذه الجملة لما علمت من أن المؤجل شهر فأكثر سلم والمؤجل بدونه ان
لم يجر فيه تعامل فهو استصناع فاسد الا اذا ذكر الاجل للاستحمال فصحيح كما أفاده ط وقد تبع الشارح
ابن كمال (قوله سلم) أى فلا يبقى استصناعا كما في التارخانية فلذا قال الشارح فتعتبر شرائطه أى شرائط
السلم ولهذا لم يكن فيه خيار مع أن الاستصناع فيه خيار لكونه عقدا غير لازم كما يأتي تحريره (قوله جرى
فيه تعامل) كغف وطلت وقفمة ونحوها درر (قوله أم لا) كالثياب ونحوها درر (قوله وقالا
الاول) أى ما فيه تعامل استصناع لان اللفظ حقيقة للاستصناع فيحافظ على قضيته ويحمل الاجل على
التحجيل بخلاف ما لا تعامل فيه لانه استصناع فاسد فيحمل على السلم الصحيح وله انه دين يحتمل السلم وجواز
السلم باجماع لا شبهة فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان الحل على السلم أولى هداية (قوله وبدونه)
متعلق بقوله صح الآتي ومقابل هذا قوله بعد ولم يصح فيما لم تعامل به (قوله وذكره في المغرب في الشين المجعنة)
هو خلاف ما في العمياح والقاموس والمصباح (قوله وقد يقال) أى في جمعه وبيانه ما في المصباح
الطست قال ابن قتيبة أصلها طس فأبدلت من احد المضعفين تاء لانه يقال في جمعها طساس كسهم وسهام

وجعت أيضا على طسوس باعتبار الاصل وعلى طسوت باعتبار اللفظ (قوله يباع الاعداء) أي صح على انه يبيع
لا على انه موعدة ثم ينقذ عند الفراغ يباع بالتعاطي اذ لو كان كذلك لم يختص بمغايه تعامل وتعامه في البحر
قال في النهر وأورد أن بطلانه بموت الصانع يتأني كونه يباع وأجيب بأنه انما بطل بموته لشبهه بالاجارة وفي
الذخيرة هو اجارة ابتداء يبيع انتهائ لكن قبل التسليم لا عند التسليم وأورد أنه لو انعقد اجارة لاجبر الصانع
على العمل والمستصنع على اعطاء المسمى وأجيب بأنه انما لا يجبر لانه لا يمكنه الا بتلاف عين له من قطع الاديم
ونحوه والاجارة تفسخ بهذا العذر لا ترى أن الزراع له أن لا يعمل اذا كان البذر من جهته وكذا رب الارض
اه ومثله في البحر والفتح والزبلي (قوله فيجبر الصانع على عمله) تبع في ذلك الدرر ومختصر الوفاة وهو
مخالف لما ذكرناه اتفاقا عن عدة كتب من انه لا يجبر فيه ولقول الجبر وحكمه الجواز دون الاكراه ولذا قلنا للصانع
أن يبيع المصنوع قبل أن يراه المستصنع لأن العقد غير لازم اه ولما في البدائع وأما صفته فهي أنه عقد غير
لازم قبل العمل من الجانبين بخلاف حتى كان لكل واحد منهما خيار الامتناع من العمل كالبيع بالخيار
للمتبايعين فان لكل منهما الفسخ وأما بعد الفراغ من العمل قبل أن يراه المستصنع فكذلك حتى كان للصانع
أن يبيعه من شاء وأما اذا حضره الصانع على الصفة المشروطة سقط خياره والمستصنع الخيار هذا جواب
ظاهر الرواية وروى عنه ثبوته لهما وعن الثاني عدمه لهما والصحيح الاول اه وقال أيضا لكل واحد منهما
الامتناع من العمل قبل العمل بالاتفاق ثم اذا صار سلما راعى فيه شرائط السلم فان وجدت صح والا لا اه وقال
أيضا فان ضرب له أجلا صار سلما حتى يعتبر فيه شرائط السلم ولا خيار لواحد منهما اذا سلم الصانع المصنوع على
الوجه الذي عليه في السلم اه وذكر في كافي الحاكم أن للصانع يبيعه قبل أن يراه المستصنع ثم ذكر أن الاستصناع
لا يصح في الثوب وانه لو ضرب له أجلا وبجل التين جاز وكان سلما ولا خيار له فيه اه وفي التتارخانية ولا يجبر
المستصنع على اعطاء الدراهم وان شرط تعجيله هذا اذا لم يضرب له أجلا فان ضرب قال ابو حنيفة يصير سلما
ولا يبيح استصناعا حتى يشترط فيه شرائط السلم اه فقد ظهر لك بهذه النقول أن الاستصناع لا يجبر فيه
الا اذا كان مؤجلا بشهرا فكثر قصير سلما وهو عقد لازم يجبر عليه ولا خيار فيه وبه علم أن قول المصنف فيجبر
الصانع على عمله ولا يرجع الأمر عنه انما هو فيما اذا صار سلما فكان عليه ذكره قبل قوله وبدونه والافه
مناقض لما ذكر بعده من اثبات الخيار للأمر ومن أن العقد قد عليه العين لا العمل فاذا لم يكن العمل معقودا
عليه كيف يجبر عليه وأما ما في الهداية عن المبسوط من انه لا خيار للصانع في الاصح فذا لم يبدأ مصنعه ورآه
الأمر كما صرح به في الفتح وهو ما مر عن البدائع والظاهر أن هذا منشأ نوه المصنف وغيره كباقي وبعد
تحريري لهذا المقام رأيت موافقته في الفصل الرابع والعشرين من نور العين اصلاح جامع الفصولين حيث
قال بعد أن اكثرت النقل في اثبات الخيار في الاستصناع فظهر أن قول الدرر تعالى الزانة المقتضى ان الصانع يجبر
على عمله والأمر لا يرجع عنه هو ظاهر اه فاغتنم هذا التحري وقلته الحمد (قوله والمبيع هو العين لا عمله)
أي أنه يبيع عين موصوفة في الذمة لا يبيع عمل أي لا اجارة على العمل لكن قد مناه أنه اجارة ابتداء يبيع انتهائ
تأمل (قوله خلافا للبردي) بالبلاء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وفي آخره عين مهملة نسبة الى
بردة بلدة من أقصى بلاد اذربيجان وهو أحمد بن الحسين ابو سعيد من الفقهاء الكبار قتل في وقعة القرامطة
مع الحاج سنة سبع عشرة وثلثمائة وتما ترجمته في طبقات عبد القادر (قوله بمصنوع غيره) أي بمصنعه
غيره (قوله فأخذه) أي الأمر (قوله بلا رضاه) أي رضى الأمر وأرضى الصانع (قوله قبل رؤية أمره)
الاولى قبل اختياره لان مدار تعينه له على اختياره وهو يتحقق بقضيه قبل الرؤية ابن كمال (قوله ومفاده الخ)
قد مناه التصريح بهذا المفاد عن البدائع وعلمه بأن الصانع بائع مالم يره ولا خيار له ولانه باحضاره أسقط خيار
نفسه الذي كان له قبله فبق خيار صاحبه على حاله اه وفي الفتح وأما بعد ما رآه فالأصح أنه لا خيار للصانع بل
اذا قبله المستصنع أجبر على دفعه له لانه بالآخر بائع اه وهذا هو المراد من نفي الخيار في المبسوط فقول
المصنف في المنع ولا خيار للصانع كذا ذكره في المبسوط فيجبر على العمل لانه بائع مالم يره الخ صوابه أن يقول فيجبر
على التسليم لان الكلام بعد العمل وأيضا فالتعليل لا يوافق المعلل على ما فهمه وهذا هو منشأ ما ذكره في منته
اولا وقد علمت نصريح كتب المذهب بآبوت الخيار قبل العمل وفي كافي الحاكم الذي هو متن المبسوط ما نصه

(صح) الاستصناع (يبيع الاعداء)

على الصحيح ثم فرع عليه بقوله

فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع

الأمر عنه) ولو كان عدة لما لم

(والمبيع هو العين لا عمله) خلافا

للبردي (فان جاء) الصانع

(بمصنوع غيره أو مصنوعه قبل

العقد) فأخذه (صح) ولو كان

المبيع عمله لم يصح (ولا يتعين)

المبيع (له) أي للأمر (بلا رضاه

فصح يبيع الصانع) لمصنوعه

(قبل رؤية أمره) ولو تعين له لم يصح

بيعه (وله) أي للأمر (أخذه

وتركه) بخيار الرؤية ومفاده أنه

لا خيار للصانع بعد رؤية المصنوع

له

مطلب

ترجمة البردي

وهو الاصح نثر (ولم يصح فيما لم

يعامل فيه كالثوب الاباجل كما مر) فان لم يصح فسدان ذكر الاجل على وجه الاستعمال وان للاستعمال كعلي أن تفرغه غدا كان صحيحا (فرع) السلم في الدبس لا يجوز لما في اجارة جواهر الفتاوى لوجعل الدبس اجرة لا يجوز لانه ليس بمثل لان النار علمت فيه ولا يجوز السلم فيه فلا يجب في الذمة حتى لو كان عينا جاز قلت وسيجي في الغصب أن الرب والقطر والعم والفهم والآجر والصابون والعصفر والسرقين والجلود والصرم وبر مخلوط بشعر قيمي - فليحفظ

(باب المتفرقات) *

من أبوابها وعبر في الكنز بمسائل منشورة وفي الدرر بمسائل شتى والمعنى واحد (اشترى نورا أو فرسا من خرفل) اجل (استئذنا الصبي) لا يصح (و) لاقية له فـ (لا يضمن متلفه وقبل بخلافه) يصح ويضمن قنية وفي آخره حظر المجتبى عن أبي يوسف يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها الصياد (وصح بيع الكلب) ولو عقورا (والقهد) والفيل والقرود (والسباع) بسائر أنواعها حتى الهرة وكذا الطيور (علمت اولاً) سوى الخنزير وهو المختار للاقتناع بهما ويجوزها كما قد مناه في البيع الفاسد والتمسخر بالقرود وان كان حراما لا يمنع بيعه بل بكرهه كبيع العصير شرح وهبانية (فرع) لا ينبغي اخذ كلب الاخوف لص او غيره فلا بأس به ومثله سائر السباع عيني وجاز اقتناؤه لصيد وحراسة ماشية وزرع اجماعا

والمستصنع بالخيار اذا رآه مفروغا منه واذا رآه فليس للصانع منعه ولا يبيعه وان باعه الصانع قبل أن يراه جاز بيعه (قوله وهو الاصح) وهو ظاهر الرواية وعنه ثبوت الخيار لهما وعن الثاني عدمه لهما كما مر عن البدائع (قوله الاباجل كما مر) اي بأجل مماثل لما مر في السلم من أن أقله شهر فيكون سلبا بشرطه (قوله فان لم يصح) اي الاجل لعقد السلم بأن كان أقل من شهر (قوله وان للاستعمال) اي بأن لم يقصده التاجيل والاستعمال بل قصده الاستعمال بلا امهال وظاهره أنه لو لم يذكر أجلا أصلا في السلم يجزئ فيه تعامل صحيح لكنه خلاف ما يفهم من المتن ولم أره صريحا فتأمل (قوله في الدبس) بكسر وبكسر تين عدل القرو وعسل النحل قاموس والمشمور لأن أنه ما يخرج من العنب (قوله واذا) اي لكون النار علمت فيه فصار غير مثلي لا يجوز السلم فيه وظاهره أن السلم لا يجوز الا في المثلي مع أنه يجوز في الثياب والبسط والخصر ونحوها كما مر أفاده . ط (قوله حتى لو كان عينا) اي لوجعل الاجرة دبسا معينا (قوله الرب) دبس الرطب اذا طبخ مصباح (قوله والقطر) نوع من عسل القصب قال المؤلف في الغصب ان كلا منهما يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم فيه لما ولا يثبت في الذمة ط (قوله والعم) ولولياً ذكره المؤلف في الغصب وتقدم الكلام فيه (قوله والاآجر والصابون) لاختلافهما في الطبخ (قوله والصرم) بالفتح الجلد مصباح وقد مرنا قول الباب عن الفتح أنه يصح السلم في الجلود اذا بين ما يقع به الضبط (قوله وبر مخلوط) الاصوب وبراً مخلوطا عطفا على الرب المنسوب نعم الرفع جائز على القول بجواز العطف برفع على محل اسم ان قبل استكمال العمل فافهم والله سبحانه أعلم

(باب المتفرقات) *

جرت عادتهم أن المسائل التي تشذ عن الابواب المتقدمة فلم تذكر فيها يجمعونها بعد ويسمونها باحدها هذه الاسماء ط (قوله بمسائل منشورة) شبهت بالمشهور من الذهب والفضة لنفاستها وهو بالرفع على الحكاية ط ويجوز الجز (قوله من خرفل) اي طين قال ط قيد به لانها لو كانت من خشب او صفر جازا اتفاقا فيما ينظر لاسكان الانتفاع بها وحزرها اه وهو ظاهر (قوله ولا يضمن متلفه) كانه لانه آله هو ولا يقال فيها نحو ما قيل في عود اللهو من انه يضمن خشبا لامهيا على أحد القوانين لانه لاقية لهذه الاشياء اذا قطع النظر عن التلويح بها ط (قوله وقبل بخلافه) يشعر بضعفه مع أن المصنف نقله عن القنية وفي القنية لم يعبر عنه بقيل بل رخص للاول ثم الثاني (قوله عن أبي يوسف) اي ناقلا عن أبي يوسف وظاهره انه قوله لا رواية عنه حتى يقال ان هذا يشعر بضعفه ونسبته الى أبي يوسف لاندل على أن الامام يخالفه لاحتمال أن لا يكون له في المسألة قول فافهم (قوله ولو عقورا) فيه كلام يأتي (قوله والفيل) هذا بالاجماع لانه منفع به حقيقة مباح الانتفاع به شرعا على الاطلاق فكان مالا يجز عن البدائع اي يتقبح به للقتال والحمل ويتقبح بغيره (قوله والقرود) فيه قولان كما يأتي (قوله والسباع) وكذا يجوز بيع لهما بعد التذكرة لاطعام كلب أو سنور بخلاف لحم الخنزير لانه لا يجوز اطعامه محبط لكن على أصح التصحيين من أن الذكاة الشرعية لا تظهر الا للجلد دون اللحم لا يصح بيع اللحم شربلا لية (قوله حتى الهرة) لانها تصطاد الفار والهوام المؤذية فهي منفع بها فتح (قوله وكذا الطيور) اي الجوارح درر (قوله علمت اولاً) تصريح بما فهم من عبارة محمد في الاصل وبه صرح في الهداية أيضا لكن في البحر عن المبسوط انه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم في الصحيح من المذهب وهكذا نقول في الاسدان كان يقبل التعليم وبسوطه يجوز بيعه والا فلا والقهد والمبازي يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال اه قال في الفتح فعلى هذا لا يجوز بيع النمر بحال لانه لشرسته لا يقبل التعليم وفي بيع القرود روايتان اه وجه رواية الجواز وهو الاصح زيلعي انه يمكن الانتفاع بجملده وهو وجه ما في المتن أيضا وصح في البدائع عدم الجواز لانه لا يشتري للانتفاع بجملده عادة بل للتهلي به وهو حرام اه بحر قلت وظاهره انه لولا قصد التلويح به لجاز بيعه ثم انه يرد عليه ما ذكره الشارح عن شرح الوهبانية من أن هذا لا يقتضي عدم صحة البيع بل كراهته والحاصل أن المتون على جواز بيع ما سوى الخنزير مطلقا وصح السرخسي التقييد بالمعلم منها (قوله لا ينبغي اخذ كلب الخ) الاحسن عبارة الفتح وأما اقتناؤه للصيد وحراسة الماشية والبيوت والزرع فيجوز بالاجماع لكن لا ينبغي أن يتخذ في داره الا ان خاف لصوا أو أعداء

(كاصح بيع خرم - جام كثير) صم (هبة) قنية (و) أدنى (القيمة التي تشتري بها جواز البيع فلس ولو كانت كسرة خبز لا يجوز) قنية (كما لا يجوز بيع هوام الأرض كالخنفس) والقنافذ والعقارب والوزغ والضب (و) لاهوام (الجر ٢١٥ كالسرطان) وكل ما فيه سوى سمك وجوز في

القنية بيع ماله عن كسفتقور وجلود خز وجل الماء لوحيا وأطلق الحسن الجواز وجوز أبو الليث بيع الحيات إن اتفق بها في الأدوية والألا وردته في البدائع بأنه غير سديد لأن المحترم شرعا لا يجوز الانتفاع به للتداوي كالتداوي فلا تقع الحاجة إلى

شرع البيع (ويجوز بيع دهن

نجس) أي متنجس كما قدمناه

في البيع الفاسد (ويستفاد به

للاستصحاب) في غير مسجد كما مر

(والذي كالمسلم في بيع) كصرف

وسلم وربا وغيرها (غير الخمر والخنزير

ومسئلة لم تحت حنف انفها) بل بنحو

خنف أو ذبح بجوسي فانها كخنزير

وقد أمرنا بتركهم وما يدنيون

(وصح شرائه) أي الكافر كما

قدمناه في البيع الفاسد (عبدا

مسلم أو معصفا) أوشة صامنها

٢ مطلب

في التداوي بالخمر

٣ قوله لأن الصحيح الخ قال في متن

المنار والكفار مخاطبون بالامر

بالإيمان وبالشرع من العقوبات

وبالمعاملات وبالشرائع في حق

المؤاخذه في الآخرة بخلاف

وأما في وجوب الأداء في أحكام

٣ الدين في ذلك عند البعض

والصحيح أنهم لا يخاطبون بأداء

ما يحتمل السقوط من العبادات

١ قال ابن نجيم في شرحه كالصلاة

والصوم فلا يعاقبون على تركها

ثم قال والراجح ما عليه الأكثر من

٤ العلماء على التكليف لموافقة

١ ظاهر المصوص فليكن هو المعتمد

١ هـ منه

٤ مطلب

أمرنا بتركهم وما يدنيون

للحديث الصحيح من اقتنى كلبا لا كلب صيد أو ماشية نقص من أجره كل يوم قيراطان (قوله خرم - جام كثير) لعل المراد به ما تبلغ قيمته فلسا فإنه أقل قيمة المبيع ط ومثل الحمام بقية الطيور المأكولة لطهارة خرمها وتقدم في البيع الفاسد جواز بيع سرقين وبعير ولو خالصين والانتفاع به والوقود به وبيع جميع الأدمى لو مخلوطا بتراب (قوله لا يجوز) أي إذا لم تبلغ قيمته فلسا (قوله والقنافذ) جمع قنفذ بنهم القاء وتفتح مصباح وذكره في القاموس في الدال المهملة والذال المعجمة (قوله والوزغ) هو سام أبرص (قوله وكل ما فيه) أي في الجر (قوله سوى سمك) عبارة الجر عن البدائع إلا السمك وما جاز الانتفاع بجلده أو عظمه اه (قوله بيع ماله عن) في الشرب لئلا يبيع المحيط بجوز بيع العلق في الصحيح لقول الناس واحتياجهم إليه لمعالجة مص الدم من الجسد اه قلت وعليه فيجوز بيع دودة القرمز لأنها من أعز الأموال وأنفسها في زمانها ويتفقد بها خلافا لمن أفتى بأنه لا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها كما حذرناه في البيع الفاسد (قوله كسفتقور) حيوان مستقل وقيل بيض التماسيح إذا فسد وبكبر طول ذراعين على أشعاع السمكة وتماه في تذكرة الشيخ داود (قوله وجلود خز) الخزام دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها مصباح (قوله لوحيا) عبارة الجر عن القنية قبل يجوز حيا لا ميتا الخ (قوله وردته في البدائع الخ) قدمنا في البيع الفاسد عند قوله وابن امرأة أن صاحب الخاينة والنهاية اختار أجوازه أن علم أن فيه شفاء ولم يجد دواء غيره قال في النهاية وفي التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة للتداوي إذا أخبره طبيب مسلم أن فيه شفاء ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتجمل شفاؤه به فيه وجهان وهل يجوز شرب العليل من الخمر للتداوي فيه وجهان كذا ذكره الامام القرطبي وكذا في الذخيرة وما قبل ان الاستشفاء بالحرام حرام غير مجرى على إطلاقه وان الاستشفاء بالحرام انما لا يجوز إذا لم يعلم أن فيه شفاء أما إذا علم وليس له دواء غيره يجوز ومعنى قول ابن مسعود رضي الله عنه لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم يحتمل أن يكون قال ذلك في داء عرف له دواء غير المحرم لأنه حينئذ يستغنى بالحلال عن الحرام ويجوز أن يقال تنكشف الحرمة عند الحاجة فلا يكون الشفاء بالحرام وانما يكون بالحلال اه نور العين من آخر الفصل التاسع والاربعين (قوله أي متنجس) احتريزه عن دهن الميتة والخنزير اه ح (قوله ويستفاد به للاستصحاب) عطف على معلول ط لأن الانتفاع به على جواز البيع (قوله كما مر) أي في باب الانجاس لكن عبارته هنالك ولا يضر أن دهن الأدهن وذلك ميتة لأنه عين الخباسة حتى لا يدبغ به جلد بل يستصحب به في غير مسجد اه وقدمناه هناك تأييدا لما هنا بالحديث الصحيح وقدمنا ذلك أيضا في البيع الفاسد (قوله غير الخمر والخنزير الخ) فانما نجيز بيع بعضهم ببعض لخصوص فيه من قول عمر رضي الله تعالى عنه أخرجه أبو يوسف في كتاب الخراج حضر عمر بن الخطاب واجتمع إليه جماله فقال يا هؤلاء انه بلغني أنكم تأخذون في الجزية الميتة والخنزير والخمر فقال بلال أجل انهم يفعلون ذلك فقال فلا تفعلوا ولكن ولوا أربابها بيعها ثم خذوا الثمن منهم ولا تجز فيما بينهم بيع الميتة والدم فتح (قوله وميتة الخ) هذا زاده ابن الكمال وصاحب الدرر استدراكا على الهداية بأن المستثنى غير محصور بالخمر والخنزير واستدرك أيضا في النهر شراء عبدا مسلما أو معصفا قلت هذا انما يظهر أن لو كان التشبيه في قولهم والذي كالمسلم الخ من جهة الحل والحرمة والظاهر أنه من جهة العفة والفساد لأن الصحيح من مذهب أصحابنا أن الكفار مخاطبون بشرائع هي محرمات فكانت ثابتة في حقهم أيضا ولو كان التشبيه من جهة الحل والحرمة لم يصح استثناء شيء فتعين ما قلنا وحينئذ فلا يدخل الجبر على البيع في التشبيه حتى يصح استثناءه ولذا غاب المصنف في التعبير فقال وصح شرائه عبدا الخ ثم هذا على رواية أن يبيع ما لم يمت حنف انفه صحيح بينهم وفي رواية أنه فاسد بخلاف ما مات حنف انفه فان يبعه باطل فيما بيننا وبينهم كما مر في قول البيع الفاسد (قوله وقد أمرنا بتركهم وما يدنيون) كذا في الهداية وقال دل عليه قول عمر ولو هم يبيعها وخذوا العشر من أثمانها اه وأشار به إلى أن أعراسنا عنهم ليس لكونها مباحة شرعا في حقهم كما هو قول البعض بل الحرمة ثابتة في حقهم في الصحيح لأنهم مخاطبون بها كما قلنا لكنهم لا يمنعون من بيعها لأنهم لا يعتقدون حرمتها ويقولونها وقد أمرنا بتركهم وما يدنيون كما في البصر عن البدائع لكن الأولى الاستدلال بأن هذا مخصوص بالآثر المنقول عن عمر كما مر والورد عليه انه لو اعتقدوا حل ما مات حنف انفه أن يصح بيعه مع أنهم لو ارتفعوا لينا نحكم بطلانه

أمرنا بتركهم وما يدنيون

وأيضاً لو اعتقد واحد السلم أو الصرف أو نحوهما بدون شروطه المعتبرة عندنا فتحكم بينهم بشرعنا إلا في النهر
والنهر يرفع قدمهم عليهما كعقدنا على الشاة والعصير وفي البصر عن حدود القنية وينع الذي عما ينع المسلم
الاشرب النهر فان غنوا وضربوا العيدان منهموا كالمسلمين لانه لم يستثن عنهم اه قال في النهر ويرد عليه أنه لا ينع
من لبس الحرير والذهب بخلاف المسلم اه (قوله ويجبر على بيعه) ولو اشتراه من كافر مثله شراء فاسداً أجبر
على رده لان دفع الفساد واجب حقاً للشرع ثم يجبر البائع على بيعه ببحر (قوله أجبر عليه) وينبغي أن عقد
الصغير في هذا لا يوقف على الاجازة نهر اى لعدم فائده لانه اذا اجازته وله أجبر أيضاً على بيعه وقد يقال انه
قد يسلم قبل اجبار عليه فيسقط على ملكه فكان للاجازة فائدة (قوله وكذا لو أسلم عنده) في بعض النسخ عنده
بالبيع بدل النون وأفاد أنه لا فرق بين كون العبد مسلماً وقت الشراء او بعده (قوله ويتبعه طفله) اى لو أسلم
العبد وله ولد غير بالغ يتبعه في الاسلام والا جبار على بيعه معه (قوله فان يجر) اى المكاتب (قوله اجبر)
اى الكافر على بيعه ومفهومه انه لا يجبر ما دام عقد الكتابة وهو ظاهر لان المكاتب لا يجور بيعه (قوله من
عادته شراء المردان) عبارة النهر عن المحيط الفاسق المسلم اذا اشترى عبداً مردو كان من عادته اتباع المرد أجبر
على بيعه دفعاً للفساد اه وعن هذا أفتى المولى ابو السعود بأنه لا يسمع دعواه على أمرد وبه أفتى الخياط الرملى
والمصنف أيضاً (قوله يؤمر بارساله) ولا يصح بيعه ومترين ذلك كله في الحجب (قوله ولو أسلم مقرض النهر
سقطت) لتعذر قبضها فصار هلاكها مستنداً الى معنى فيها وفي البيع لو أسلم أحد هماً قبل القبض انتقض
البيع اى ثبت حق الفسخ لتعذر القبض بالاسلام فصار كالأبى المبيع وتماه في البحر (قوله فروايتان) اى
عن الامام في رواية تسقط وفي رواية عليه قيمتها وهو قول محمد لتعذر المعنى من جهته بحر (قوله التى انكحها
المشتري الخ) اى اذا اشترى امة وزوجها لرجل قبل قبضها من البائع فوطئها الزوج صار المشتري قابضاً
(قوله فصار فله) اى الزوج كفعله اى المشتري (قوله استحصانا) والقياس أن يكون قبضاً لانه تعيب
حكمى ألا ترى انه لو وجد المشترة مزوجة بربها بالعبث وجه الاستحصان انه لم يتصل بها فاعل حسمى من
المشتري والتزويج فعل تعيب حكمى بمعنى تقليل الرغبات فيها كنقصان السعر وتماه في النهر (قوله فلو
انتقض البيع) اى بنحو خيار عيب أو فساد (قوله بطل النكاح) لان البيع متى انتقض قبل القبض انتقض
من الاصل فصار كأن لم يكن فكان النكاح باطلا بحر (قوله وقبده الكمال) لم يقبده الكمال من عنده بل قال
وقبده القاضي الامام ابو بكر بطلان النكاح الخ فلو قال الشارح وقبده القاضي ابو بكر لكان أصوب ولمسلم
عزوه في آخر العبارة الى الفتح من الاستدراك (قوله بطلانه) اى البيع (قوله فيلزمه المهر للمشتري فتح)
لم أجده هذه العبارة في النسخ بل ذكرها في النهر ونقل محشى مسكين عن شيخه أنه لم يجدها في النهاية ولا في العنابة
والبحر ونقل عن الشيخ شاهين أنه وجدها في المعراج ثم استشكلها بأنه كيف تكون هالكه من مال البائع
ويكون المهر للمشتري فهو مخالف لقولهم الغرم بالغنم اه قلت عدم بطلان النكاح دليل على أن بطلان
البيع مقتصر على وقت الموت فلم يصح العقد كأن لم يكن فيظهر أن النكاح كان على ملك المشتري فيسحق
المهر تأمل وانظر ما قدمناه في البيع الفاسد قبيل قوله ولا يطل حق الفسخ بموت أحدهما (قوله اذا انعقد
لا يبيعه القاضي) في بعض النسخ لا يبيعه الا القاضي بزيادة الا والصواب الاثر وهو الموجود في النهر وكذا
في البحر عن النهاية وجامع الفصولين وعبارة جامع الفصولين جازل للقاضي بيع المبيع وابقاء الثمن لو كان منقولاً
لا لو عقاراً اه (قوله قبل القبض) فلو غاب بعده لا يبيعه القاضي لان حقه غير متعلق بماله بل بذمة
المشتري وقبده في جامع الفصولين بما اذا لم يخف عليه التلف فان خيف جازله البيع حيث قال للقاضي ايداع
مال غائب ومفقود وله اقراضه وبيع منقوله اذا خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لاوله اه وينبغي أن يقال
ان خوف التلف مجوز للبيع علم مكانه اولا وقد مناه في خيار الشرط فارجع اليه نهر (قوله غيبة
معروفة) بأن كانت البلدة التى خرج اليها معروفة وان بعدت نهر (قوله فأقام بانه بينة الخ) ليست
البينة هنا للقضاء على الغائب بل لثبوت التهمة وانكشف الحال كما في الزيلعي فلا يحتاج الى خصم حاضر لان
العبد في يده وقد اقتربه للغائب على وجه يكون مشغولاً بحقه بحر قال في جامع الفصولين الخصم شرط لقبول
البينة لو أراد المدعى أن يأخذ من يد الخصم الغائب شيئاً أما اذا أراد أن يأخذ حقه من مال كان للغائب

(ويجبر على بيعه) ولو المشتري
صغيراً أجبر عليه فلو لم يكن أقام
القاضي له ولها وكذا لو أسلم عنده
ويتبعه طفله ولو أعتقه أو كاتبه جاز
فان يجر أجبر أيضاً ولو دبره أو
استولدها سعيها في قيمتها ويوجب
نذر بالوطنه مسألة وذلك حرام
(فرع) من عادته شراء المردان
يجبر على بيعه دفعاً للفساد نهر
وغيره وكذا محرم أخذ صيدا
يؤمر بارساله ولو أسلم مقرض النهر
سقطت ولو المستقرض فروايتان
(وطء زوج) الامة (المشترة) التى
انكحها المشتري قبل قبضها (قبض)
لمشترياً لحصوله بتسليمه فصار
فله كنعله (لا) مجزئ (نكاحها)
استحصانا (فلو انتقض البيع)
قبل القبض (بطل النكاح في)
قول الثاني وهو (المختار) وقبده
الكامل بما اذا لم يكن بطلانه بموتها
فلو قبض قبل القبض لم يطل النكاح
وان بطل البيع فيلزمه المهر للمشتري
فتح (اشترى شيئاً) منقولاً اذا انعقد
لا يبيعه القاضي (وغاب) المشتري
(قبل القبض ونقد الثمن غيبة
معروفة فأقام بانه بينة)

مطلب
للقاضي ايداع مال غائب واقراضه
وبيع منقوله الخ

انه باعه منه لم يبع في دينه)

لامكان ذهابه اليه (وان جهل

مكانه يبيع) المبيع اى باعه

القائى اومأمره نظرا للقائب

وأدى الثمن وما فضل بمسكه

للقائب وان نقص تبعه البائع اذا

ظفر به (وان اشترى انسان) شيئا

(وغاب واحد) منهما (فلعاصر

دفع) كل (غائب) ويجبر البائع على

قبول الكل ودفع الكل للعاصر

(و) له (قبضه وحبسه) عن شريكه

اذا حضر (حتى يتقد شريكه)

الثنى بخلاف أحد المستأجرين

والفرق أن للبائع حبس المبيع

لاستيفاء الثمن فكان مضطرا

بخلاف المؤجر اللهم الا اذا شرط

تجديد الاجرة (باع) شيئا (بألف

مثقال ذهب وفضة تنصفاه) اى

بالمثقال فيجب خمسمائة مثقال من

كل منهما لعدم الاولوية (وفى) يبعه

شيئا (بألف من الذهب والفضة

تنصفا وانصرف للوزن المعهود

٢ (ف) النصف (من الذهب مثاقيل

(و) النصف (من الفضة دراهم)

ومثله على "كتر حنطة

وشعير وسمسم لزمه من كل ثلث

كتر وهذه قاعدة في المعاملات

كلها كهر ووصية وودبعة

وغصب واجارة وبدل خلع وغيره

في موزون ومكيل ومعدود

ومذروع عيني وقوله (وزن

٣ سبعة) تستدم في الزكاة وأفاد

الكال أن اسم الدرهم ينصرف

للمتعارف في بلد العقد وفي مصر

ينصرف للفلوس

٢ مطلب

في العلو اذا سقط

٣ مطلب

فيما ينصرف اليه اسم الدرهم

في يده فلا يشترط ولا يحتاج لو كبل كهذه المسألة وكذا لو استأجر ابلا الى مكة ذاهبا وجائيا ودفع الكراء ومات
رب الدابة في الذهاب فانقصت الاجارة فله أن يركبها ولا يضمن وعليه اجرتها الى مكة فاذا أتاها ورفع الامر
الى القاضي فرأى يبيعها ودفع بعض الاجرا الى المستأجر جاز وعلى هذا لو رهن المديون وغاب غيبة منقطعة
فرفع المرفق الامر الى القاضي ليبيع الرهن ينبغي أن يجوز كما في هاتين المسألتين اهـ وأقره في البحر (قوله
أنه باعه منه) وانه لم يتقد اليه الثمن نهر وفتح (قوله باعه القاضي اومأمره) ولو أذن له بأن يؤجر الدابة
وبعها من أجرها جاز كما في جامع الفصولين وظاهر كلاهما أن البائع لا يملك البيع بلا إذن القاضي فان باع كان
فضوليا وان سلم كان متعتيا والمشتري منه غاصب بحر قلت وفي اللو الجية اشترى لحافا ذهب ليحيى بالثمن فأبطأ
نخاف البائع أن يفسد بسع البائع يبعه لان المشتري يكون راضيا بالانقضاء فان باع بزيادة نصتق بها وينقصان
وضع عن المشتري وهذا نوع استعسان اهـ وبه علم أن ما يسرع فساد لا يتوقف على القاضي لرضاه بالانقضاء
بخلاف غيره فان القاضي يبيع على ملك المشتري ولذا كان الفضل له والنقص عليه (قوله نظر للقائب) اى
وللبائع لان البائع يصل به الى حقه ويبرأ عن ضمانه والمشتري أيضا تبرأ ذمته من دينه ومن تراكم نفقته بحر
(فرع) في جامع الفصولين مثل نجم الدين عن وهبه أمه رامة فأخبرته انها لتاجر قتل فأخذت وتداولتها الايدي
حتى وصلت اليه ولا يجد وارث القتل وبعلم انه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها يخاف الفتنة فأجاب للقائى يبعها
من ذى اليد فلوظهر المالك كان له على ذى اليد غنما (قوله وان اشترى انسان شيئا) اى اشترى بعد صفقة واحدة
كما عبر في الجامع الصغير لقاضى خان (قوله وغاب واحد منهما) اى بحيث لم يدرك مكانه نهر وقيد به لانه لو كان
حاضرا يكون متبرعا بالاجماع لانه لا يكون مضطرا في اضاء الكل اذ يمكنه أن يحاصمه الى القاضي في أن يتقد
حصته ليقبض نصيبه فتح (قوله ويجبر الخ) الظاهر أن هذا لو المبيع غير مثلي أما المثلي كالبر ونحوه
فما يمكن قسمته فلا جبر على دفع الكل ولذا صوروا المسألة بالعبد كذا كرنا تأمل (قوله وله) اى للعاصر
قبضه اى قبض كل المبيع (قوله حتى يتقد شريكه الثمن) اى عن حصته اذا كان الثمن حالا وفى ط عن
الوانى النقد فى الاصل تميز الجيد من الردى من نحو الدراهم ثم استعمل فى معنى الاداء (قوله بخلاف أحد
المستأجرين) لو غاب قبل نقد الاجرة فنقد الحاضر جميعها كان متبرعا لانه غير مضطرا اذ ليس للمؤجر حبس
الدار لاستيفاء الاجرة ذكره القرطائى نهر وهذه الاحكام المذكورة من دفع الثمن وجبر البائع ودفع الكل
والقبض والحبس مذهبهما وخالف ابو يوسف فى جميعها ط (قوله فكان مضطرا) فصار كغير الرهن اذا أفلس
الراهن وهو المستعير أو غاب فان المعير اذا اقتك بدفع الدين يرجع على الراهن لانه مضطرا فيه وكما صاحب العلو
اذا سقط بسقوط السفل كان له أن يبنى السفل اذ لم يمتد مال له بغير أمره ليتوصل به الى بناء علوه ثم يرجع عليه
ولا يمكنه من دخوله ما لم يعطه ما صرفه وتمامه فى الفتح (قوله اللهم الخ) بحث لصاحب النهر (قوله لعدم
الاولوية) لانه اضاف الميثاق اليهما على السواء فيجب من كل واحد منهما نصفه ويشترط بيان الصفة من الجودة
وغيرها بخلاف ما اذا فال بألف من الدراهم والدنانير حيث لا يشترط بيان الصفة وينصرف الى الجهاد نهر
(قوله وانصرف للوزن المعهود الخ) فان المعهود وزن الذهب بالمثاقيل ووزن الفضة بالدراهم فهو كالوقال
بألف من الدراهم والدنانير (قوله وهذه قاعدة الخ) الاشارة الى ما ذكره المصنف اى ان قوله باع بألف مثقال
الخ ليس المبيع قيد اى ذلك وكذا الموزون بل مثله المكيل ونحوه كمال أو أقل له برطل من سم وعسل وزيت او بمانة
من بيض وجوز ونفاح او بمانة ذراع من كان واربسم وخز يلزمه من كل ثلث (قوله وزن سبعة) اى العشرة
من الدراهم وزن سبعة مثاقيل كل درهم أربعة عشر قيراطا اهـ ط (قوله وأفاد الكال الخ) اعلم أنه وقع
اشتباه فى موضعين بالنظر الى العرف الحادث الاول فيما ينصرف اليه اسم الدرهم والثانى فى قيمته فذكر فى
الفتح أن انصراف الدراهم الى وزن سبعة اذا كان متعارفا فى بلد العقد وأما فى مصر فلفظ الدرهم ينصرف
الا ان الزنة أربعة دراهم بوزن سبعة من الفلوس الا أن يعقد بالفضة فينصرف الى درهم بوزن سبعة وأخذ
منه فى البحر أن الواقف بمصر لو شرط دراهم للمستحق ولم يقيد بها ينصرف الى الفلوس النحاس وان قيدها بالانقرة
ينصرف الى الفضة واعترضه فى النهر بأن ما فى الفتح حكاية عما فى زمنه ولا يلزم منه كون كل زمن كذلك
فالذى ينبغي أن لا يعدل عنه اعتبار زمن الواقف ان عرف والاصرف الى الفضة لانه الاصل اهـ الموضوع الثانى

وأفاد في النهر أن قمنه تقتطفت
 باختلاف الأزمان فأفتى اللقائي
 بأنه يساوي نصفاً وثلاثة فلوس
 فلو أطلق الواقف الدرهم اعتبر
 زمنه أن عرف والاصرف للفضة
 لأنه الأصل كالواقف بالنقرة
 كواقف الشيخونية والصرغثسية
 ومحمود ما فقه درهمها نصفان
 وأفاد المصنف أن النقرة تطلق على
 الفضة وعلى الذهب وعلى الفلوس
 الخاس بعرف مصر الآن فلا بد
 من مرجح فإن لم يوجد فاعمل على
 الاستقارارات القديمة للوقف كما عولوا
 عليها في نظائره كعرفة خراج وضوءه
 قال وبه أفتى المنلا أبو السعود
 أفندي (ولو قبض زيفاً بدل جيد)
 كان له على آخر (جاهلاً به) فلو علم
 وأنفقه كان قضاء اتفاقاً
 (ونفق أو أنفقه) فلو قام ردّه اتفاقاً
 (فهو قضاء) لحقه وقال أبو يوسف
 إذا لم يعلم يردّ مثل زيفه ويرجع بجيده
 استحساناً كما كانت مستوفقة أو
 نبهجة واختاره للنتوي ابن كمال
 قلت وربحه في البحر والنهر
 والشر بلالية فيه يفتى ولو فترخ
 طبراً وباض في أرض رجل
 أو تكسر فيها ظلي أي اكسر
 وجهه بنفسه فلو كسرها رجل كار
 للكاسر لا لاخذ (فهو لا أخذ)
 لسبق يده لمباح (الا إذا هباً
 أرضه لئلا) فهو له (أو كان
 صاحب الأرض قريماً بالصيد
 بحيث يقدر على أخذه لومتيده فهو
 لصاحب الأرض) لتمككه منه فلو
 أخذه غيره لم يملكه نهر (وكذا)
 مثل ما مر

مطلب
 في النبهرجة والزئوف والمستوفة

قال في النهر وأما قيمة كل درهم منها فقال في البحر بعدما أعاد المسألة في الصرّف قد وقع الاشتباه في أنها خالصة
 أو مغشوشة وكنت قد استفتيت بعض المالكية عنها يعني به علامة عصره ناصر الدين الأتقي فأفتى أنه سمع من
 يوثق به أن الدرهم منها يساوي نصفاً وثلاثة من الفلوس قال فليعول على ذلك ما لم يوجد خلافه اه وقد اعتبر
 ذلك في زماننا لأن الأدنى متيقن به وما زاد عليه فهو مشكوك فيه ولكن الاوفق بفروع مذهبننا وجوب درهم
 وسط لما في جامع الفصولين من دعوى النقرة لوتزوجها على مائة درهم نقرة ولم يصفها صاع العقد ولو أذنت مائة
 درهم مهراً وجب لها مائة وسط اه فينبغي أن يقول عليه اه ورأيت في فتاوى بعض الشافعية أن قيمته
 باعتبار المعاملة نصف وثلاث وأنت قد علمت أن القيمة تختلف باختلاف الأزمان ولا شك في اختلاف الأزمنة
 الواقفين فينبغي اعتبار زمن الواقف والله تعالى الموفق اه قلت وفي زماننا وقبله بمدة مديدة ترك الناس
 التعامل بلفظ الدرهم وانما يذكرون لفظ القرش وهو اسم لأربعين نصف فضة وهذا يختلف باختلاف الأزمان
 فينتظر إلى قرش زمن الواقف أيضاً (قوله فقيمة درهمها نصفان) هذا ذكره في النهر بعد ما حذر المقام والظاهر
 أن مراده أن ذلك كان في زمن الواقف فلا ينافي ما حذر به قبله (قوله أن النقرة تطلق الخ) إطلاقها على الفلوس
 عرف حادث في المغرب النقرة القطعة المذابة من الذهب أو الفضة (قوله فلا بد من مرجح) وذلك كان يعلم
 ما كانت تطلق عليه في زمن الواقف أو يكون قبدها بشئ فانهم (قوله الاستقارارات القديمة) أي التصرّفات
 أو العطايا أو الدفاتر أو نحوها مأخوذة من استمرار الشئ إذا دام والمراد أنه يتظر إلى ما جرى عليه التعامل من
 قديم الزمان فيتمتع (قوله ولو قبض زيفاً) أي ردياً وهو من الوصف بالمصدر لأنه يقال زانت الدراهم تزيف زيفاً
 من باب سارأى ردأت ثم وصف به فقيل درهم زيف ودراهم زئوف كفلوس وفلوس وربما قيل زائف على الأصل
 كما في المصباح وفي التارخانية الدراهم أنواع أربعة جياد وبهرجة وزئوف ومستوفة واختلفوا في تفسير
 النبهرجة قبل هي التي تضرب في غير دار السلطان والزئوف هي المغشوشة والمستوفة صفر عمود بالفضة وقال
 عامة المشايخ الجياد فضة خالصة تزوج في التجارات وتوضع في بيت المال والزئوف ما زيفه بيت المال أي برده
 ولكن تأخذ التجار في التجارات لأبأس بالشرابها ولكن يبين للبائع أنها زئوف والنبهجة ما يردّه التجار
 والمستوفة أن يكون الطاق الأعلى فضة والأسفل كذلك وبينهما صفر وليس لها حكم الدراهم اه وقال في النفع
 الوسائل وحاصل ما قالوه أن الزئوف أجود وبعدد النبهرجة وبعدد المستوفة وهي بمنزلة الزغل التي تهاجمها
 أكثر من فضتها (قوله كان قضاء اتفاقاً) لأنه صار راضياً بتلك حقه في الجودة وقيد بقوله وأنفقه لأنه لو عرضه
 على البيع ولم ينقله ردّه كما سيذكره الشارح آخر الفروع (قوله ونفق) أي هلك يقال نفقت الدابة نفوقاً من
 باب قعد هلكت مصباح (قوله استحساناً) وقولهم ما قياس كاد كره نفراً لاسلام وغيره وظاهره ترجيح قول
 أبي يوسف بجر (قوله ولو فترخ طبر) يقال فترخ بالتشديد وأفرخ صار ذا أفراخ وأفرخت البيضة انفلقت
 عن الفرج فخرج منها مصباح (قوله أو تكسر) وقع في الكثرة تكسر وفي المغرب كنس الظلي دخل في الكناس
 كنوساً من باب طلب وتكنس مثله ومنه الصيد إذا تكسر في أرض رجل أي استبروروى تكسر وانكسر اه
 وفي الفتح وفي بعض النسخ تكسراى وقع فيها فتكسراسترازا عما لو كسره رجل فيها بجر وقوله من باب طلب
 صوابه من باب جلس رملي وقوله احتراز الخ انما يتم إذا لم يكن تكسر له طاعة والافهم من فعل غيره يقال
 كسره بالتشديد فتكسر وكسره بالتخفيف فانكسراى قبل ذلك تأمل (قوله الا اذا هباً أرضه لذلك الخ)
 أي بأن حفر فيها بئراً ليسقط فيها أو أعد مكاناً للفرأخ لئلا يأخذها فتح لأن الحكم لا يضاف إلى السبب الصالح
 إلا بالنقد بجر (قوله أو كان صاحب الأرض قريماً الخ) ظاهره أن سبب الملك أحد شيئين إما التهيئة أو القرب
 ومقتضاه أنه لو خرج الصيد من أرضه المهيأة قبل قرب منه يبق على ملكه فلا يس لغيره أخذه لكن يشكك عليه
 ما في الذخيرة عن المتقي حيث قال نصب حبالة فوق وقع فيها صيد فاضطرب وانفلت فأخذه غيره فهو له فلو جاء
 صاحب الحبالة ليأخذه فلما نادى منه بحيث يقدر عليه انفلت فأخذه غيره فهو لصاحب الحبالة والفرق أن
 صاحب الحبالة فهم ما وان صار أخذه أنه في الأول بطل الأخذ قبل تأكده وفي الثاني بعد تأكده وكذا
 سيد البازي والكلب إذا انفلت فهو على هذا التفصيل اه أفاده ط (قوله فلو أخذه غيره لم يملكه)
 استدل عليه في النهر بعبارة المنتقى المذكورة (قوله مثل ما مر) بدل من قوله وكذا أو عطف بيان أفاده بأن

الاشارة الى ما ذكر في أول المسألة من أنه لا أخذه (قوله اودخل دار رجل) وكذا لو دخل بيته وأغلق عليه الباب ولم يعلم به لم يصير أخذ ما لك له حتى لو خرج بعد ذلك فأخذه غيره. لمكة وعن أبي يوسف لو اصطاده في دار رجل من الهواء أو على الشجر ملكه لأن حصوله على حائط رجل أو شجرته ليس باحرار فان قال رب الدار أو شجره فاصطدته قبلك فان كان أخذه من الهواء فهو له لأنه لا يدرب الدار على الهواء وان أخذه من حائطه أو شجره فالقول رب الدار لا أخذه من محل هو فيه وان اختلفا في أخذه من الهواء أو الشجرة فكذلك لأن الظاهر أن ما في داره يكون له ونظامه في البصر (قوله ملكه بهذا الفعل) أي بالاعداد أو الكف وظاهره أنه بدون ذلك لا يملكه وان وقع قريسا منه بحيث تناله يده والفرق بينه وبين الصيد أن الصيد يملكه بالقرب منه اذا وقع في أرضه ونحوها لاطلاقه الا لزم أنه لو قرب من صيد في بركة ملكه والتناثر يكون في بيت اهل العرس عادة فلا يعتبر فيه مجرد القرب بل لابد من اعداد الثوب أو كفه وأيضاً لو اعتبر مجرد القرب يؤدى الى المنازعة بين الحاضرين الذين وقع بينهم اذكهم يتبعه (قوله ملكه مطلقاً) أي وان لم يمتد هذا لذلك (قوله لأنه صار من أنزلها) أي ربيعها وهو يفتح الهمة جمع نزل قال في المصباح نزل الطعام نزالاً من باب تعب كثر ريعه ونماؤه فهو نزل وطعام كثير النزل بوزن سبب أي البركة ومنهم من يقول كثيراً نزل بوزن قفل (قوله لا يجبر عليه) وكذا لا يجبر على اعطاء الصلح القديم كما في الخبرية عن جواهر الفتاوى قال نعم لو وقف احباء الحق على عرضه كمالو غضب المبيع وامتنعت الشهود من الشهادة حتى يروا خطوطهم يجبر على عرضه كما أفتى به الفقيه ابو جعفر صيانة لخلق المشتري اه (قوله ولا على الاشهاد والخروج اليه) أي الى الاشهاد وهو عطف تفسير على الاشهاد لأنه ليس له الامتناع عن الاشهاد المجزئ بقربة ما بعده (قوله فليس له الامتناع من الاقرار) فان لم يقر رفعه الى الحاكم فان أقر بين يديه كتب صحيحاً وأشهد عليه ملقط (قوله ففزلته امرأته) أي باذنه أو بغير اذنه ملقط (قوله المرأة اذا كفت) أي كفت زوجها وعبارة مجمع الفتاوى وغيرها أحد الورثة اذا كفت الميت بماله الخ فالمرأة غير قيد نعم خرج الاجنبى فانه لا يرجع كما في التناخية أي الا اذا كان وصياً (قوله ولوا أكثر لا ترجع بشئ) عاله في البرازية بأن اختيار ذلك دليل التبرع وهذا اذا أفتق الوارث من ماله ليرجع وسيذكر المصنف في باب الوصى أنه اذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة وان زاد في قيمته ضمن الكل أي لأنه صار مشترى بالنفسه فيضمن مال الميت وقد حررت هذه المسألة بما لا مزيد عليه في تنقيح الحامدية من الوصايا (قوله قال رحمه الله) الضمير عائداً الى صاحب الملقط فان هذه الفروع كلها من الملقط كما ذكره الشارح أحراها والعبارة كذلك مذكورة فيه على عادة المتقدمين في كتبهم فافهم (قوله لا يبعد) لعن وجهه أنه لا يلزم من التكفين بأكثر من كفن المثل اختيار التبرع بالكل بل بازائد (قوله اكتب حراماً الخ) توضيح المسألة ما في اشارة خاتمة حيث قال رجل اكتب مالا من حرام ثم اشترى فهذا على خمسة اوجه اما ان دفع ثلث الدراهم الى البائع أولاً ثم اشترى منه بها أو اشترى قبل الدفع بها أو دفعها وأشترى قبل الدفع بها أو دفع غيرها أو اشترى مطلقاً ردفع ثلث الدراهم واشترى بدراهم أخرى ودفع ثلث الدراهم قال ابو نصر يطيب له ولا يجب عليه أن يتصدق الا في الوجه الاول واليه ذهب الفقيه ابو الميث لكن هذا خلاف ظاهر الرواية فانه نص في الجامع الصغير اذا غضب ألفاً فاشترى بم أجارية وباعها بألفين تصدق بالربح وقال الكرخى في الوجه الاول والثاني لا يطيب وفي الثالث الاخيرة يطيب وقال ابو بكر لا يطيب في الكل لكن الفتوى الآن على قول الكرخى دفع للعرج عن الناس اه وفي الولوالجية وقال بعضهم لا يطيب في الوجوه كلها وهو المختار لكن الفتوى اليوم على قول الكرخى دفع للعرج لكثرة الحرام اه وعلى هذا مشى المصنف في كتاب الغصب تبعا للدرر وغيرها (قوله قال الكرخى) صوابه قال ابو نصر كما رأيت في الملقط ولم أرفه ذكروا الكرخى أصلاً (قوله جازاً أخذ ربحه) لان الظاهر أنه اكتب من الحلال ولو اجلبية وظاهره أنه لا كراهة فيه وتقدم في شركة المفاوضة أن أبا يوسف أجازها مع اختلاف الملة مع الكراهة وعنه الزبلي هناك بأن الكافر لا يندى الى الجائر من العقود (قوله لا يجوز لأحد أخذه الخ) ظاهراً أنه لا يجوز الاقدام على الأخذ ما لم يسمع المالك قال لأخذه من أراد وظاهره أنه يملكه بالأخذ اذا قال المالك ذلك والا لا وتقدم تمام الكلام على هذه المسألة في باب الجنانية على الاحرام من كتاب الحج (قوله والاب مفسد فاسق) احتراز عما اذا كان محموداً عند

(صيد تعلق بشبكة نصبت للجناف)

أرد - دل دار رجل (ودرههم)

أو سكرته فوق على نوب لم يعتله

سابقاً (ولم يكف) لاحقا فلو أعتد

أو كفه ملكه بهذا الفعل (فروع)

عسل الفعل في أرضه ملكه مطلقاً

لأنه صار من أنزلها * شري دارا

فطلب المشتري أن يكتب له البائع

صكاً لا يجبر عليه ولا على الاشهاد

والخروج اليه الا اذا جاءه بعد ول

وصل فليس له الامتناع من الاقرار

* شري قطناً ففزلته امرأته

فكله له * المرأة اذا كفت

بلاذن الورثة كفن مثله

رجعت في التركة ولوا أكثر لا ترجع

بشئ قال رحمه الله تعالى ولوقبل

ترجع بقيمة كفن المثل لا يبعد *

اكتب حراماً واشترى به

أوبالدراهم المغصوبة شيئاً قال

الكرخى ان قد قبل البيع تصدق

بالربح والا لا وهذا قياس وقال ابو

بكر كلاهما سواء ولا يطيب له

وكذا لو اشترى ولم يقل به هذه

الدراهم وأعطى من الدراهم *

دفع ماله مضاربة لرجل جاهل جاز

أخذ ربحه ما لم يعلم أنه اكتب

الحرام * من رعى ثوبه لا يجوز

لأخذ أخذه ما لم يقل حين رعى

لأخذه من أراد * باع الاب

ضيعة طفله والاب مفسد فاسق

٢ مطلب

اذا اكتب حراماً ثم اشترى فهو

على خمسة اوجه

الناس أو مستورا الحال فانه حينئذ يصح بيعه عقار ابنه الصغير كما سيذكره في باب الوصي (قوله لم يجز بيعه)
 أي فلولد قرضه بعد بلوغه هو المختار الا اذا كان خيرا بان باع بضعف القيمة وبيع منه قوله يجوز في رواية ويوضع
 ثمنه في يد عدل لافي رواية لولاخير بضعف قيمته وبه يفتي جامع الفصولين (قوله على أن لا ترجع عليه) قيد
 بذلك لما في الاشياء شراء الام لا ينهها الصغير ما لا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من ابيه أو منه ومن
 أجنبي كافي الولو الجمية (قوله جاز وهو كالمهبة) قال في الحاشية تكون الام مشترية لنفسها ثم يصرفها
 هبة لولدها الصغير وصلة وليس لها أن تمنع الضيعة عن ولدها الصغير اه ط (قوله رجع بما أذى) يخالف
 لما صححه في النفقات حيث قال تقلا عن جامع الفصولين الاسبرون أخذ السلطان بصادره لو قال رجل خلصني
 فذبح المأمور ما لا خلاصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح به يفتي اه لكن سياق في الكفالة تبيل كفالة الرجلين
 تبصيح الاول ومثله في البرازية والحاشية وقد منا في النفقات تأييده فهم اقوالان معجمان ثم رأيت الجزم بالاول
 في شرح السبر الكبير ولم يترك فيه خلافا فكان هو المذهب فافهم (قوله ولو قال بألف الخ) عبارة الملتقط
 وقال شذاد اذا قال الاسبر الحر اشترى بألف درهم فاشترى بأكثر منه جاز وعليه قدر الالف ولا يلزمه الفضل
 لانه تخلص لا شراء بخلاف الوكيل بالشراء اه قلت يمانه أن الوكيل بالشراء لو شري بأكثر مما عنه
 الموكل وقع الشراء له ولا يلزم الموكل شيء من الثمن لان الشراء متى وجد نفذ اذ اعلى المشتري لزم فيلزمه جميع الثمن
 ولا يلزم الا امر شيء وهنالزم الامر قدر ما عينه لانه هنا تخلص لا شراء حقيقة ووقع في جامع الفصولين
 خلاف هذا فانه قال اسبر امره أن يفديه بألف ففداه بألفين يرجع بألفين عليه وليس كوكيل بشراء اذ لا عقد
 هنا وانما امره أن يخلصه فصار كمن امره أن يفتق عليه ألفا فافتق عليه ألفين اه أقول ويظهر لي أن قوله يرجع
 بألفين سبق قلم وصوابه بألف بدليل التعليل والتفسير فان المأمور باتفاق ألف لاشك أنه لا يرجع بأكثر من ألف
 ثم راجعت السبر الكبير للسرخسي فقرأت فيه مثل ما قد مناه عن الملتقط وقال انما يرجع عليه بالالف خاصة
 لان الرجوع بحكم الاستقراض وذلك في الف خاصة وهذا بخلاف الشراء الخ فهذا صريح فيما قلنا والله الحد
 فافهم (قوله وتأذى جيرانه) قال في جامع الفصولين القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في
 خالص ملكه لا يمنع ولو أضر بغيره لكن ترك القياس في محل يضرب بغيره ضررا بينا قيل وبه أخذ كثير من المشايخ
 وعليه الفتوى اه وفيه أراد أن يفي في دارة تنور النسيب دائما أو رحي للطن أو مدة للقصارين يمنع عنه
 لتضرر جيرانه ضررا فاحشا وفيه لو اتخذ دارة حماما وتأذى الجيران من دخانها فله منع الا أن يكون دخان
 الحمام مثل دخان الجيران اه وانظر ما لو كانت دار قديمة بهذا الوصف هل للجيران الحداثين أن يغيروا القديم
 عما كان عليه ط قلت الضرر البين يزال ولو قديما كما أفتى به العلامة المهـ منداري ومثله في حاشية البحر
 المنير الرملـ من كتاب القضاء كافي كتاب الحيطان من الحاشية (قوله على أنه لحم غنم) الغنم اسم جنس
 يطلق على الضأن والمعز مصباح والمراد هنا الضأن بحكم العرف (قوله له الرد) أي لاختلاف الرغبة
 وان كانا في باب الرابح نسأ واحد تأمل قال في الملتقط وكذلك اذا اشترى على أنه لحم موجودة فوجده لحم غنم
 (قوله قال زني الخ) في المجزء عن أبي حنيفة قال للحام كيف تبسيع اللحم فقال كل ثلاثة أرطال
 بدرهم فقال أخذت منك زني فله أن لا يزن وان وزن فلذلك واحد منهما أن يرجع فان قبض المشتري او جعل
 البائع في وعاء المشتري بأمره فقد تم البيع وعليه درهم قال محمد قال انصاب زني من هذا اللحم كذا بكذا
 فوزن فله الخيسار ولو قال زني من هذا الجنب كذا بكذا أو قال زني ما عندك من اللحم بحساب كذا فوزنه جاز
 ولا خيار له وعن أبي يوسف مثله حاوي الزاهدي قلت ولعل وجه قول الامام أن هذا يبيع بالتعاطي فلا يتم
 قبل قبض المبيع وعلى قول محمد يتم بالوزن ان عين الموضع او كان العقد على الكل تأمل (قوله لم يخير) لعل
 وجهه أن الخبز المشتري منه لا يختلف بخلاف اللحم فان لحم الرقبة او اتخذ أحسن من لحم الخنصره مثلافشت
 له الخيار بعد الوزن الا اذا شري الكل او عين الموضع كهذا الجنب فيتم البيع بالوزن كما علمت تأمل (قوله
 ان قائم رده الخ) أي لاختلاف الجنس فبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بثمنه جامع الفصولين وفيه
 شري على أنه بذر بطيخ شتوي فزرعه فوجده صيفا بطل البيع فبطل البيع فبطل البيع فبطل البيع فبطل البيع فبطل البيع
 قلت ومقتضاه أنه من اختلاف الجنس كالموجود بذر قثاء والذي يظهر أنه من اختلاف النوع وبؤيده ما ذكره

لم يجز بيعه استحصانا * شرت
 لطفها على أن لا ترجع عليه بالثمن
 جازوه وكالمهبة استحصانا * قال
 الاسبر اشترى أو فكتني فشراء رجح
 بما أدى كانه أقرضه ولو قال
 بألف فشراء بأكثر لم يلزمه الفضل
 لانه تخلص لا شراء * شري دارا
 ودينغ وتأذى جيرانه ان على الدوام
 يمنع وعلى الندرة يتحمل منه *
 شري لحما على أنه لحم غنم فوجده
 لحم معز له الرد * قال زني من
 هذا اللحم ثلاثة ارطال فوزنه له
 أخيره ومن هذا الخبز فوزن لم
 يخير * شري بذرا خريضا فاذا هو
 ربيعي أو شري بذرا بطيخ فاذا هو
 بذرا قثاء ان قائم رده وان مستهلكا
 فعليه مثله

مطلب
 دينغ في دارة وتأذى الجيران

مطلب
 الضرر البين يزال ولو قديما

مطلب
 شري بذر بطيخ فوجده بذر قثاء

* ساروم صاحب الزباج فذفع له

قدما ينظره فوق منه على أقداح

فأنكسروا ضمن الأقداح لا القدح

* شري شجرة بأصلها وفي قلعها من

الأصل ضرر بالبائع يقطع من

وجه الأرض من حيث لا يتضرر به

البائع ولو انهدم من سقوطه حائط

ضمن القاطع ما تولد من قلعته * دفع

دواهم زيوفا فأنكسرها المشتري

لا شيء عليه ونعم ما صنع حيث غشه

وخانه وكذا لو دفع اليه لينظر اليه

فأنكسرها ولا بأس ببيع المغشوش

إذا بن غشه أو كان ظاهرا يرى وكذا

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في

حنطة خلط فيها الشعير والشعير

يرى لا بأس ببيعه وان طمخه لا يبيع

وقال الثاني في رجل مع فضة

نحاس لا يبيعها حتى يبين وكل شيء

لا يجوز فانه ينبغي أن يقطع وبعاقب

صاحبه إذا أنفته وهو يعرفه *

شري فلوسا بدرهم فدفعتها اليه

وقال هي بدرهمك لا ينفقها حتى

يعدّها * شري بالدرهم الزيف

ورضى بأقل مما يشتري بالجيد حل *

له * شري ثيابا يغدا دعي أن

يوفي ثمنه بسمه قد لم يجز لهالة

الاجل * باع نصف أرضه بشرط

خراج كاه على المشتري فهو فاسد

* أخذ الخراج من الأكاره أن

يرجع على الدهقان استحسانا *

شري الكرم مع الغلة وقبضه ان

رضى الاكرا جاز البيع وله حصته

من الثمن وان لم يرض لم يجز بيعه *

قضاء درهما وقال أنفق فان جاز

والافردته على فقبله ولم ينفقه

ردّه استحسانا بخلاف جارية وجد

بها عيبا فقال اعرضها أو بهما فان

نفقت والأردّها فعرضها على البيع

سقط الرد * قال أبو حنيفة رحمه

الله تعالى

٢ مطلب

شري شجرة وفي قلعها ضرر

فيه أيضا لو شري بذرا على انه بذر بطخ كذا فظاهر على صفة اخرى جاز البيع لاتحاد الجنس من حيث انه بطخ واختلاف الصفة لا يفسد العقد ولا يرجع بنقص العيب عند أبي حنيفة اه اي لانه ظهر عيبه بعد استهلاكه وذكّر فيه قبله شري بذرا على انه ربيعي فزرعه فظهر انه خربني اختار المشايخ انه يرجع بنقص العيب وهو قولهما بناء على ما اذا شري طعاما فأكله فظهر عيبه وقدمت أن الفتوى على قولهما اه والحاصل انه اذا ظهر خلاف الجنس كبذر البطيخ وبذر القثاء بطل البيع فبرده لو قائما ورد مثله لو هالكا ويرجع بالثمن ولو ظهر خلاف الوصف كالربيعي والخربني صح البيع فبرده لو قائما ولا يرجع بشي لو هالك عند الامام وعندهما يرجع بنقصانه وبه يفتي وبقي ما لو زرعه فلم ينبت ففي الخسرية ليس له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لانه قد استهلك البيع ولا رجوع بعد الاتلاف كما صح به ظاهر الدين في حب القطن وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت عدم نيانه لعيب به والالاتفاق لاحتمال أن عدم نيانه لرداءه أو لحرقه أو لحرقه أو لغيره أو لغيره اه قلت الظاهر أن ما نقله عن ظاهر الدين مبني على قول الامام وقوله وقيل يرجع مبني على قولهما الملقى به كما علت (قوله فأنكسروا) في بعض النسخ فأنكسرت وهي الاولى لأن الواو لجماعة العتلاء (قوله ضمن الاقداح لا القدح) لان القدح قبضه على سوم الشراء بلا بيان الثمن والاقداح انكسرت بفعله فيضمنها بين الثمن والا كما في الخسائية (قوله بأصلها) هو المدفون في الأرض المسماة شرشا (قوله يقطع من وجه الأرض) عبارة الملتقط بقطعها وفيه أيضا اذا اشترى أشجارا من وجه الأرض وفي قطعها بالصيف ضرر للبائع أن يدفع اليه قيمتها وهي قائمة الآن يتراضيا على تركها الى وقت لا ضرر في قطعها وفيه أيضا ولو باع شجرة ان بين موضع قطعها من وجه الأرض فعلى ذلك وان بين بأصلها فعلى قرارها من الأرض وان لم يبين له أن يقطع من أصلها الآن تقوم دلالة اه (قوله فأنكسرها المشتري) كذا رأيت في الملتقط وكأنه مصور في الصرف والا فالمناسب فأنكسرها البائع ورأيت فيه تقيد الزئوف بالنهرجة ويدل ما نقله بعض المحققين عن الخسائية لو أن المشتري دفع الى البائع دراهم صحا فأنكسرها البائع فوجدها نهرجة كان له أن يردّها على المشتري ولا يضمن بالأنكسرة لان الصراح والمكسرة فيه سواء اه (قوله وان طمخه لا يبيع) اي الآن يبين لانه لا يرى (قوله وقال الثاني الخ) وقال أيضا لا بأس أن يشتري بسنة ووقت اذا بين وأرى للسلطان أن يكسرها اعلمها تقع في ايدي من لا يبين وروى بشري في الاملاء عنه اكره للرجل أن يعطى الزئوف والنهرجة والسقوة وان بين ذلك وتجوز زبانه اذا اخذ من قبل أن انفاقها ضرر على العوام وما كان ضررا عاما فهو مكروه وخوف من الوقوع في ايدي المدلسة على الجاهل به ومن التاجر الذي لا يتجرح اه ملخصا من الهندية (قوله لا ينفقها حتى يعدّها) لاحتمال أن يظهر الدرهم معيبا وقد أنفق الفلوس أو بعضها فيلزم الجهالة في المنفق والظاهر أن محله اذا أخذها عددا لا وزنا وهل ذلك يجري في صرف الذهب بالفضة يجزئ ط نأمل (قوله ثمنه) الضمير راجع للمشتري اي الثمن الواجب عليه أو للثياب باعتبار كونها مبيعا (قوله لجهالة الاجل) لانه لم يعلم بذلك وقت الدفع نعم لو قال الى شهر على أن يؤديه بسمه قد جازيوطال الشرط كما قد مناه اول البيوع (قوله فهو فاسد) لان فيه نفعا للبائع ولا يقتضيه العقد (قوله من الاكاره) اي المزارع (قوله يرجع على الدهقان) اي صاحب الأرض وفي هذه المسألة كلام سيباني ان شاء الله تعالى قبيل باب كفالة الرجلين (قوله ان رضى الاكار جاز) اي اذا دفع صاحب الكرم كرمه الى أكاره مساقاة بالربع مثلا وعمل الأكار حتى صار له حصته في الثمر يوقف بيع الثمر على رضى الاكار لان له فيه حصته فان أجاز البيع يقسم الثمن على قيمة الأرض وقيمة الثمر فأخذ الاكار قدر حصته من ثمن الثمر وأمالو دفع أرضه مزارعة على أن يكون البذر من العامل قبض الأرض يوقف بيع الأرض على اجازة المزارع لانه صار بمنزلة مستأجر الأرض كما مر في باب الفضولي ولا يخفى أن هذه مسألة اخرى فافهم (قوله فقبله ولم ينفقه) الاوضح فعرضه على البيع ولم ينفقه ط (قوله بخلاف جارية الخ) الفرق أن المقبوض من الدراهم ليس عين حق القابض بل هو من جنس حقه لو تجوز به جاز وصار عين حقه فاذا لم تجوز بقي على ملك الدافع فصح أمر الدافع بالتصرف فهو في الابتداء تصرف للدافع وفي الانتهاء لنفسه بخلاف التصرف في العين لانها ملكه فتصرفه لنفسه فبطل خياره ط عن البحر وقد منّا تمام الكلام على هذه المسألة في خيار العيب عند قول المصنف باع ما اشتراه فردّه عليه بعيب الخ فراجع (قوله قال أبو حنيفة الخ) لامناسبة لهذه المسألة هنا

وقد منّا الكلام عليها مستوفى في فصل محرمات النكاح والله سبحانه اعلم

* (ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به) *

لم يترجم له بفصل ولا باب لدخوله في باب المتفرقات وما هم موصول مبتدأ خبره قوله البيع الخ وتقدم في باب البيع الفاسد بيان الشرط الفاسد والتعليق ربط حصول مضمون جملة بمحصول مضمون جملة أخرى وتقدم الكلام عليه في كتاب الطلاق ومثال الشرط الفاسد بعثك بشرط كذا ومثال التعليق بعثك ان رضى فلان وفي حاشية الاشياء للعموى عن قواعد الزركشى الفرق بين التعليق والشرط أن التعليق داخل في اصل الفعل بان ونحوها والشرط ما جزم فيه بأصل الفعل أو يقال التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد بان او احدى أخواتها والشرط التزام لم يوجد في أمر لم يوجد بصيغة مخصوصة اهـ (قوله ههنا أصلان الخ) الذى تحصل من هذين الاصلين أن ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد ويطل تعليقه أيضا لدخوله في التعليلات لانها أعم وما ليس بمبادلة مال بمال ان كان من التعليلات او التقييدات يطل تعليقه بالشرط فقط وان لم يكن منهما فان كان من الاسقاطات والالتزامات التى يخلف بها يصح تعليقه باللائم وغيره وان كان من الاطلاقات والولايات والتحريرات يصح باللائم فقط وبه يظهر أن قول المصنف ولا يصح تعليقه به معطوف على ما يطل عطف تفسير فالمراد بالشرط التعليق به ويحتمل أن يكون قاعدة ثانية معطوفة على الاولى على تقدير ما اخرى اى وما لا يصح تعليقه به كما في قوله تعالى وما أنزل البنا وأنزل الحكم اى وما أنزل الحكم فيكون ما فى المتن قاعدتين الاولى ما يطل بالشرط والثانية ما لا يصح تعليقه به وبدون هذا التقدير يكون قاعدة واحدة اريد بها ما اجتمع فيه الامران وذلك خاص بالتعليلات التى هى مبادلة مال بمال فانها تبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به وذلك غير مراد لان المصنف عد من ذلك الرجعة والابراء وعزل الوكيل والاعتكاف والاقرار والوقف والحكيم وليس فى شئ من ذلك تعليق مال بمال مع أن السبعة المذكورة لا تبطل بالشرط الفاسد فتعين أن يكون ما ذكره المصنف قاعدة واحدة هى ما لا يصح تعليقه بالشرط والعطف للتفسير كما قلنا فان جميع ما ذكره المصنف يطل تعليقه بالشرط أو قاعدتين كما دل عليه ذكر الاصلين المذكورين وعليه فاذكره المصنف منه ما هو داخل تحتها وما هو خارج عنها فالتالية فقط ويدل عليه أيضا ما فى الزيلعى حيث قال بعد ذكر ما لا يطل بالشرط الفاسد ثم الشيخ ذكرها ما يطل بالشرط الفاسد وما لا يطل بها وما لا يصح تعليقه بالشرط ولم يذكر ما يجوز تعليقه بالشرط الخ اذا علمت ذلك ظهر لك أن ههنا أربعة قواعد الاولى ما يطل بالشرط الفاسد الثانية ما لا يصح تعليقه بالشرط وهاتان المذكورتان ههنا والثالثة عكس الاولى وهى ما يأتى فى قول المصنف وما لا يطل بالشرط بالفاسد الخ والرابعة عكس الثانية وهى المذكورة فى قول الشارح وبقي ما يجوز تعليقه الخ والاولى داخل تحت الثانية لأن كل ما يطل بالشرط الفاسد لا يصح تعليقه به ولا عكس الفروع التى ذكرها المصنف كلها داخل تحت الثانية وبعضها تحت الاولى لخروج الرجعة والابراء ونحوهما كما ذكرناه وما خرج عنها دخل تحت الثالثة والرابعة داخل تحت الثالثة لأن كل ما جاز تعليقه لا يطل بالشرط الفاسد ولا عكس كما ستعرفه ثم اعلم أن قوله لا يصح تعليقه ليس المراد به بطلان نفس التعليق مع صحة المعلق لأن ما كان من التعليلات يفسد بالتعليق بل المراد أنه لا يقبل التعليق بمعنى أنه يفسد به فاعتقم تحرير هذا المقام فان به يدفع كثير من الاوهام كما يظهر لك فى تقرير الكلام (قوله وما لا فلا) اى وما لا يكون مبادلة مال بمال بأن كان مبادلة مال بغير مال كالنكاح والطلاق والخلع على مال ونحوها أو كان من التبرعات كالهبة والوصية لا يفسد بالشرط الفاسد وقوله كالأقراض هو تبرع ابتداء مبادلة اتها فيصلح مثلا للشئين وانما لم يفسد ذلك لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو فى المعاملات المالية لا غير لان الربا هو الفضل الخالى عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة كما مر هى زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيها فضل خال عن العوض وهو الربا ولا يتصور ذلك فى المعاملات الغير المالية ولا فى التبرعات بل يفسد الشرط ويصح التصرف ونماه فى الزيلعى (قوله من التعليلات) كببيع واجارة واستئجار وهبة وصدقة ونكاح واقرار وبراء كما فى جامع الفوائد اى فو أعم بما قبله (قوله والتقييدات) كرجعة وكعزل الوكيل وحجر العبد كما فى الفصولين وذلك أن فى الوكالة والاذن للعبد اطلاقا عما كانا ممنوعين

اذا وطئ رجل امته ثم رزقها مكانه فللزوجه وطؤها بلا استبراء وقال ابو يوسف أستحب ولا يقربها حتى تحيض حيضة كالأول اشتراها كما سيجى فى الحظر والكل من المنة

* (ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به) *

هاهنا أصلان أحدهما أن كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع وما لا فلا كالأقراض * ثانيهما أن كل ما كان من التعليلات أو التقييدات كرجعة

قوله بالشرط بالفاسد هكذا بخطه وصوابه بالشرط الفاسد كما هو عبارة المصنف الآتية اهـ

عنه من التصرف في مال الموكل والمولى وفي العزل والحجر تقييد لذلك الاطلاق وكذا في الرجعة تقييد للمرأة
عما اطلق لها بالطلاق من حقوق الزوجية (قوله يطل تعليقه بالشرط) اى المحض كما في الجبر وغيره والظاهر
أنه احتراز عن التعليق بشرط كائن فانه تقييد كما في جامع الفصولين قال ألا ترى أنه لو قال لامرأة أنت
طالق ان كان السماء فوقنا والارض تحتنا تطلق للعالم ولو علق البراءة بشرط كائن يصح ولو قال للخاطب زوجت
بنى من فلان فكذبه فقال ان لم اكن زوجتها منه فقد زوجتها منك فقبل الخاطب وظهر كذب الاب انعقد
(قوله والاصح) اى ان لا يكتفى من التلبيكات والتقييدات بأن كان من الاسقاطات المحضة او الالتزامات
او الاطلاقات والولايات والتحريريات صح التعليق (قوله لكن في اسقاطات) اى محضة كالطلاق والعناق
بحر احتراز عن الابراء فانه وان كان اسقاطا لكذلك تملك من وجه كما يأتي فهو من التلبيكات (قوله يخالف
بهما) الضمير المثنى عائد الى اسقاطات والتزامات وقوله كج وطلاق لف ونشر مشوش وقوله مطلقا اى بشرط
ملائم أو غير ملائم ولم يظهر من كلامه حكم ما لا يخلف به من النوعين ولا امثله ولم أر من ذكر ذلك ويظهر
لي أنه كالتلبيكات يطل تعليقه وأن من الاول تسليم الشفعة اذا علق بشرط غير كائن فانه فاسد ويبقى على شفخته كما
سنوضحه ومن الثاني ما اذا التزم ما لا يلزمه شرعا كما لو استأذن جاره لهدم جدار مشترك بينهما فاذا بشرط
منع الضرر عنه بنصب خشبات ولم يفعل حتى انهدم منزل الجار لا يضمن لانه ليس عليه حفظ دار شريكه
كما في الولولية فيه التزام الحفظ كانه قال اهدم الجدار بشرط نصب الخشبات فلا يصح تأمل (قوله
وفي اطلاقات) كالاذن بالتجارة وولايات كالقضاء والامارة وتحريريات نحو من قتل قتيلا فلا سلبه اه ح
(قوله بالملائم) اى يصح تعليقه بالشرط الملائم وفيه في الخلاصة بما يؤكده موجب العقد اه مثل ان
وصلت الى بلدة كذا فتدليك قضاءها وأما رتها أوان قتلت قتيلا فلا سلبه بخلاف نحو ان هبت الريح (قوله
فالاقول الخ) قد علمت أن حاصل الاصلين المذكورين في الشرح أن من المسائل ما يفسد بالشرط الفاسد
وما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد وما يصح بالشرط وما يصح تعليقه به فهي أربعة الفاسد منها قسمان والصحيح
قسمان فقوله فالقول أربعة عشر أراد به الفاسد منها بقسميه وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله ما يطل بالشرط
الفاسد ولا يصح تعليقه وأما ما يصح فسيذكر المصنف القسم الاول منه بقوله وما لا يطل بالشرط الفاسد
وذكر الشارح بعده القسم الآخر بقوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط كانه عليه أولا وحينئذ فلا حاجة الى أن
يراد بالاول الاصل الاول من الاصلين حتى يرد عليه أن الصور التي ذكرها المصنف ليست كلها مبادلة مال
بمال بل بعضها فافهم (قوله على ما في الدرر الخ) اى كونها أربعة عشر مبنى على ما ذكر في هذه الكتب
وأشار به الى انها تزيد على ذلك كانه عليه الشارح بعد وبأى تمامه ثم ان المذكور في اجارة الوقاية ما يصح مضافا
وهو ما سأتى آخره وليس الكلام فيه كالايجزى (قوله البيع) صورة البيع بالشرط قوله بعته بشرط استخدامه
شهرا وتعليقه بالشرط كقوله بعته ان كان زيد حاضرا وفي اطلاق البطلان على البيع بشرط تسامح لانه من قبيل
الفاسد لا الباطل واليه يشير قوله وقد مر في البيع الفاسد شربلاية (قوله ان علقه بكلمة ان) الا في صورة
واحدة وهي أن يقول بعث منك هذا ان رضى فلان فانه يجوز ان وقته ثلاثة ايام لانه اشتراط الخيار الى اجنبى
وهو جائز بحر لكن فيه أن الكلام في الشرط الفاسد وهذا شرط صحيح تأمل (قوله على ما يينا في البيع
الفاسد) اى من انه ان كان مما يقتضيه العقد أو يلائمه أو فيه أثر أو جرى التعامل به كشرط تسليم المبيع
أو الثمن أو التأجيل أو الخيار أو حذاء النعل لا يفسد ويصح الشرط وان لم يكن كذلك فان كان فيه منفعة لاهل
الاستحقاق فسد والا فلا اه وقول العاقد بشرط كذا بمنزلة على ولا بد أن لا يقرن الشرط بالواو والاجاز
ويجعل مشاورة وأن يكون في صلب العقد حتى لو اُلحق به لم يلتحق في اصح الروايتين مكي وفي الذخيرة اشترى
حطبا في قرية شراء صحيفا وقال موصولا بالشراء من غير شرط في الشراء اجله الى منزلي لا يفسد أو استأجر
أرضا للزراعة ثم قال بعد تمامها ان الجوف على المستأجر لا تفسد لانه كلام مبتدأ اه ط وتقدم آخر باب
خيار الشرط أن البيع لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا ذكرها في الاشياء وأوضحناها هناك (قوله
واقسمة) من صور فسادها بالشرط ما اذا انقسم الشريك على أن لاحدهما الصامت وللآخر العروض
أو على أن يشتري أحدهما من الآخر داره بألف أو على شرط هبة أو صدقة أو مالواقسمة على أن يزيده شيئا

يطل تعليقه بالشرط والاصح
أن يكتفى في اسقاطات والتزامات
يخالف بهما كج وطلاق يصح
مطلقا وفي اطلاقات وولايات
وتحريريات بالملائم بزانية
فالاقول أربعة عشر على ما في الدرر
والكفر واجارة الوقاية (بيع)
ان علقه بكلمة ان لا يعلى على ما يينا
في البيع الفاسد (واقسمة) للمثلى

معلوم فهو جائز كالبيع وكذا على أن يرذأ أحدهما على الآخر دراهم - سمة بحر عن الوالوية وقال أيضا
 وصورة تعليقها أن يشترط دارا وشرط وارضى فلان لان القسمة فيها معنى المبادلة فهي كالبيع عيني
 ومترجوا تعليق البيع برضى فلان على أنه شرط خيار اذا اوقته ولكن في الوالوية خيار الشرط والرؤية يثبت
 في قسمة لا يجبر الا بى عليها وهي قسمة الاجناس المختلفة لا فيما يجبر عليها كالمثلي من جنس واحد بحر ملخصا
 وحاصله أن تعليق القسمة على رضى فلان غير موقت لا يصح مطلقا وموقتا يصح في الجنس الواحد على أنه خيار
 شرط لاجنبى - كما يصح في البيع فكلام العيني - محمول على غير الموقت أو على الاجناس المختلفة ثم اعلم أن
 القسمة التي يجبر الا بى عليها لا تختص بالمثلي لانها تكون في العروض المتحد جنسها الا الرقيق والجواهر فلا يجبر
 عليها كقسمة الاجناس بعضها في بعض وكذا ومشتركة أو دار وضمة فقسمة كل منها وحده لا بعضها في بعض
 الا بالتراضى كما سيأتى في بابها (قوله أما قسمة القيمي الخ) أفاد أن قسمة المثلي لا تصح بالشرط مطلقا أما قسمة
 القيمي فتصح ان علق اختيار شرط أو رؤية والا فلا لكن علمت أن الافتراق بين الجبر وعدمه لا بين المثلي والقيمي
 فافهم وأيضا فالكلام في الشرط الفاسد كما تر وشرط الخيار ليس شرطا فاسدا فلا حاجة الى التنبيه على صحته
 تأمل (قوله والاجارة) أى كأن أجرداره على أن يقرضه المستأجر ويهدى اليه أو أن يقدم زيد عيني
 ومن ذلك استأجر حانونا بكذا على أن يعمره ويحسب ما انتفته من الاجرة فعليه أجر المثل وله ما أنفق وأجر مثل
 قيامه عليه وتعمده في الجروبه علم انها تفسد بالشرط الفاسد والتعليق لانها تملك المنفعة والاجرة (قوله
 فيصح به يفتي) لعل وجهه انه وقت يجي لا لمحالة فلم يكن تعليقا بخطأ وهو اضافة لا تعليق والاجارة تقبل
 الاضافة كاسبأ في وعليه فلا حاجة الى الاستثناء (قوله مع انه تعليق بعدم التفريغ) ولعل وجه صحته
 انه لما كان التفريغ واجبا على الغاصب في الحال فاذا لم يفرغ صار راضيا بالاجارة في الحال كأنه علقه على
 القبول فتقبل تأمل (قوله فقول البكر الخ) الاولى ابدال البكر بالبالغة كما هو في عبارة البرازية (قوله
 وكذا اكل ما لا يصح تعليقه بالشرط) وهو التلبيكات والتقييدات كما مر وهذا التعميم أخذه في البحر من اطلاق
 عبارة الكنز لفظ الاجارة واستشهد له بما مر من البرازية وأقره في النهر واعتضه الجوى بما في القنية قال
 باعنى فلان عبدك بكذا فقال ان كان كذا فقد أجرته أو فهو جائز جازان كان بكذا أو بأكثر من ذلك النوع
 ولو أجاز بن آخر يطل اه قلت قد يجاب بأن هذا تعليق بكائن فلم يكن شرطا محضا كما لو قال ان لم اكن زوجتها
 من فلان فقد زوجتها منك كما قد مناه تأمل (قوله فتعصرها على البيع قصور) تعريض بما يفيد كلام العيني
 حيث صور الاجارة بقوله بأن باع فضولى عبده فقال أجرته بشرط أن تقرضى أو تهدي الى أو علق اجازته بشرط
 لانها بيع معنى اه ومثله قول الدرر والبيع واجازته وقال ح ينبغي أن يراد بالاجارة اجارة عقد هو
 مبادلة مال بمال لان كلامه فيما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط وذلك خاص بالمعاوضات المالية
 وما ذكره عن البرازية من اجارة النكاح صحيح في نفسه لكنه لا يلائم المتن لان اجارة النكاح مثله فلا تبطل بالشرط
 الفاسد وان لم يصح تعليقه به اه ملخصا قلت قد علمت مما قرأناه سابقا أن ما ذكره المصنف قاعدة نان
 لا واحدة والفروع التي ذكرها المصنف بعضها مفرع على القاعدةين وبعضها على واحدة منها فمثل اجارة
 النكاح مفرعة على الثانية فقط ومثل اجارة البيع مفرعة على كل منهما وكان من اقتصر على تصوير الاجارة
 بالبيع قصد بيان ما تفرع على القاعدةين فافهم (قوله قال شيخنا في بخره) من كلام المصنف في المنع (قوله
 وأطال الكلام الخ) حاصله أن ما ذكره في الكنز لم ينقد به بل قاله جماعة غيره ويدل على بطلانه أن المذكور في كافي
 الحاكم وغيره أن تعليق الرجعة بالشرط باطل ولم يذكرها أنها تبطل بالشرط الفاسد وكيف تبطل به مع أن اصلها
 وهو النكاح لا يبطل به وصرح في البدائع بأنها تنص مع الاكراه والهزل واللعب والخطا كالنكاح وفي كتب
 الاصول من بحث الهزل أن ما يصح مع الهزل لا تبطل الشروط الفاسدة وما لا يصح معه تبطل اه قلت وقد مر
 أيضا في الاصل الاول أن ما ليس بمبادلة مال بمال لا يفسد بالشرط الفاسد ولا يخفى أن الرجعة كذلك والجواب
 عما قاله في البحر أنه مبنى على أن قواهم ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به قاعدة واحدة والفروع
 المذكورة بعدها مفرعة عليها وذلك غير صحيح بل هما قاعدة نان كما قرأناه والرجعة مفرعة على الثانية منهما فقط
 فلا بطلان في كلامهم بعد فهم مرادهم فافهم (قوله لكن تعقبه في النهر) حيث قال وحيث ذكر الثقات بطلانها

أما قسمة القيمي فتصح بخيار شرط
 ورؤية (والاجارة) الا في قوله اذا
 جاء رأس الشهر فقد أجرته دارى
 بكذا فيصح به يفتي عمادية
 وقوله لغاصب داره فترغها
 والا فاجرتها كل شهر بكذا
 جازكم ما سيجي في متفرقات
 الاجارة مع انه تعليق بعدم التفريغ
 (والاجارة) بالراى فقول البكر
 أجرته النكاح ان رضيت اى مبطل
 للاجارة برازية وكذا اكل ما لا يصح
 تعليقه بالشرط اذا انعقد موقفا
 لا يصح تعليقه اجازته بالشرط بحر
 فتعصرها على البيع قصور كما وقع
 في المنع (والرجعة) قال المصنف انما
 ذكرتها تبعا للكثر وغيره قال شيخنا
 في بخره وهو خطأ والصواب أنها
 لا تبطل بالشرط اعتبارا لها بأصلها
 وهو النكاح وأطال الكلام لكن
 تعقبه في النهر وقرر بأنهم لا يتفق
 لشهود ومهر وله رجعة أمة على
 حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل
 بالشرط بخلاف النكاح

بالشرط القاسد لم يبق الشان الا في السبب المدعى للفرقة بينها وبين النكاح ثم ذكر الفرق المذكور في الشرح
واعترضه ح بأنه لا يلزم من مخالفتها النكاح في أحكام أن تخالفه في هذا الحكم اه قلت وايضا فقله وتبطل
بالشرط هو محل النزاع فالصواب ذكره بالقاء لا بالواو على انك قد سمعت الجواب الحاسم لمادة الاشكال (تنبيه)
حلل في الخلاصة لعدم صحة تعليق الرجعة بالشرط بأنه انما يحفل بالتعليق بالشرط ما يجوز أن يحلف به ولا يحلف
بالرجعة اه واعترضه في نور العين بأن عدم التحليف في الرجعة قول الامام والمفتي به قولهما انه يحلف وعليه
فينبغي أن يصح تعليقها بالشرط اه قلت اشتبه عليه الامر فان قول الخلاصة لا يحلف بالرجعة بتخفيف اللام
يعني انه لا يقال ان فعلت كذا فعلى أن أراجع زوجتي كما يقال فعلى حج أو عمة أو غيرهما مما يحلف به وكأنه
قلته يحلف بتشديد اللام وجعل الباء للسيبة أي اذا أنكر الرجعة لا يحلفه القاضي عليها كبقية المسائل الستة
التي لا يحلف عليها المنكر عنده وعندهما يحلف ولا ينبغي أن هذا من بعض الظن فاجتنبه (قوله والصلح عن
مال بمال) كصالحك على أن تسكني في الدار سنة أو ان قدم زيد لانه معاوضة مال بمال فيكون بيعا عيني
وفي صلح الزبلي انما يكون بيعا اذا كان البديل خلاف جنس المدعى به فلو على جنسه فان بأقل منه فهو حط
وابراء وان بمثلته فقبض واستيفاء وان بأكثره فهو فضل وروا (قوله وفي النهر الظاهر الاطلاق) أي عدم التقيد
بكونه بيعا فيشمل ما اذا كان على جنس المدعى بصوره الثلاث المذكورة آتفأ لكن الاولى منها داخل في الابراء
الاتي والثالثة فاسدة بدون الشرط والتعليق لكونها ربا وأما الثانية فيظهر عدم فسادها مطلقا تأمل ويحفل
أن يراد بالاطلاق عدم التقيد بكونه عن اقرار بقربة التفريع وما قيل من أن الحق التقيد لان الكلام فيها
يطل بالشرط القاسد وهو المعاوضات المالية والصلح عن سكوت أو انكار ليس منها لجوابه ما علمته من أن
المفترع عليه فاعدتان لا واحدة فمال يصلح فرع الاول يكون فرع الثانية ولذا اقتصر الشارح على قوله ولا يجوز
تعليقه فافهم (قوله والابراء عن الدين) بأن قال أبرأتك عن ديني على أن تخدمني شهرا أو ان قدم فلان
عيني وفي العزيمة عن ايضاح الكرماني بأن قال أبرأت ذمتك بشرط أن لي الخيارات في رد الابراء وتخصيصه
في أي وقت شئت أو قال ان دخلت الدار فقد أبرأتك أو قال لمدينه أو كلفه اذا أذيت الى كذا أو متى أذيت
أو ان أذيت الى خمسمائة فانت بريء عن الباقي فهو باطل ولا ابراء اه وذكر في البصرحة الابراء عن الكفالة
اذا علقه بشرط ملائم كان وافيت به غدا فانت بريء فوافاه به بريء من المال وهو قول البعض وفي القبح انه
الوجه لانه اسقاط لا تعليق بغير وسيأتي تمام الكلام عليه في بابها (قوله لانه تعليق من وجه) حتى يرتد
بالرد وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتمليكات فلا يجوز تعاقبه بالشرط بغير عن العيني وفيه أن
الابراء عن الدين ليس من مبادلة المال بالمال فينبغي أن لا يطل بالشرط القاسد وكونه معتبرا بالتمليكات لا يدل
الا على بطلان تعليقه بالشرط ولذلك فترعه عليه وعلى هذا فينبغي أن يذكر في القسم الاتي هذا ما ظهر في تأمله
ح وهكذا قال في البراءة الابراء يصح تقييده بالشرط وعليه فروع كثيرة مذكورة في آخر كتاب الصلح وذكر
الزبلي هناك أن الابراء يصح تقييده لا تعليقه اه وأوضحناه فيما علقناه على البحر لكان لا بد أن يكون الشرط
متعارفا كما يأتي والحاصل أن الابراء مفترع على القاعدة الثانية فقط فلذا ذكره هنا فافهم ومن فروع ما في
البصر عن المبسوط لو قال للنصم ان خلعت فانت بريء فهذا باطل لانه تعليق البراءة بخطر وهي لا تحتل
التعليق اه ويصح تفريع الابراء على القاعدة الاولى أيضا اذا كان الشرط غير متعارف ومنه ما نقلناه عن
العزيمة فافهم (قوله الا اذا كان الشرط متعارفا) كالأبرأتة مطلقته بشرط الامهارة فيصح لانه شرط
متعارف وتعليق الابراء بشرط متعارف جائز فان قبل الامهارة وبأن يهرها فأبت ولم تزوج نفسها منه لا يبرأ
لفوات الامهارة الصحيح ولو أبرأتة المبتوتة بشرط تجديد النكاح بغير مهر مثلها مائة فلو جددت له نكاحا حايديا
فأبت لا يبرأ بدون الشرط قالت المسترحة لزوجه ان تزوجني فقال هي لي المهر الذي لك على فأتزوجك فأبرأتة
مطلقا غير معلق بشرط التزوج يبرأ اذا تزوجها والا فلا لانه ابراء معلق دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لانه رشوة
بغير عن القنية ومنه يعلم أن التعليق يكون بالدلالة ويفترع على ذلك مسائل كثيرة فليحفظ ذلك رملي والمراد
بالتعليق المذكور التقيد بالشرط بقربة الامثلة المذكورة (قوله أو علقه بأمر كائن الخ) منه ما في جامع
الفصولين لو قال اغريمه ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك وله عليه دين بريء لانه علقه بشرط كائن فتعجز اه

(والصلح عن مال) بمال درو
وغيرها وفي النهر الظاهر الاطلاق
حتى لو كان عن سكوت أو انكار
كان فداء في حق المنكر ولا يجوز
تعليقه (والابراء عن الدين) لانه
تخليك من وجه الا اذا كان
الشرط متعارفاً وعلقه بأمر كائن

قوله وذكر الزبلي الخ قلت
وحاصل ما ذكره الزبلي هناك انه
لو قال أذاني نصف الالف على
أنك بريء من الفضل ففعل بريء
ولو قال ان أو اذا أو متى أذيت
لا يصح لانه صريح الشرط وفي
أبرأتك من نصفه على أن تعطيني
نصفه غدا يبرأ وان لم يؤدده لان
البراءة حصلت بالاطلاق أو لا
فلا تغيب عما يوجب الشك آخر
لان كلمة على تكون للشرط
والمعاوضة فتشمل على الشرط
عند تقدير المعاوضة والابراء يجوز
تقييده بالشرط لا تعليقه وفي
الاولى لم يبرأ أو لا وآخره معلق
بشرط فلا يسقط الدين بالشك لان
على فتشمل الشرط فلا يبرأ
الا بالاداء وتحتل العوض فيبرأ
مطلقا فلا يبرأ بالشك اه منه

(قوله كان أعطيه شريك الخ) هذا ذكره في الدرر بألفاظ فارسية وفسره الوافي بذلك والظاهر أن المراد بالبراءة هنا براءة الاسقاط فيرد عليه ما قبضه شريكه إلا أن يكون المراد الإبراء عن باقي الدين (قوله وكذا بعبوة الخ) في الخانية لو قال لمديونه إذا مات فانت بريء من الدين جاز ويكون وصية ولو قال ان مات أي بفتح التاء لا يبرأ وهو مخاطرة كان دخلت المدا فانت بريء لا يبرأ اه وفيها لو قالت المريضة لزوجه ان مات من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة أو أنت في حل منه فانت فيه فمهرها عليه لان هذه مخاطرة فلا تصح اه قلت والفرق بين هذه المسائل مشكل فان الموت في الاولين محقق الوجود فان كان المراد بالمخاطرة هو الموت مع بقاء الدين فهو موجود في المسألتين ولعل الفرق أن تعليقه بموت نفسه أمكن تصحيحه على أنه وصية وتعليق الوصية صحيح كما سيأتي حتى تصح من العبد بقوله إذا عتقت فثلث مالي وصية كما في وصايا الزيلعي بخلاف تعليقه بموت المديون فإنه لا يصح كمن جعله وصية فبقي محض إبراء ولا يعلم أنه هل يبق الدين الى موته فكان مخاطرة فلم يصح وكذلك مسألة المهر فيها مخاطرة من حيث تعليق الإبراء على موتها من ذلك المرض فإنه لا يعلم هل يكون أولاً لكن علت أن الوصية يصح تعليقها بالشرط فان قيد بما ليس فيه مخاطرة يلزم أن لا تصح هذه الوصية لو كانت لاجنب مع أن حقيقة الوصية تعليل مضاف لما بعد الموت ويصح تعليقها بالعق كإمات وان كانت المخاطرة من حيث أنه لا يعلم هل تجوز الورثة ذلك أولاً وهل يكون أجنبياً عنها وقت الموت حتى تصح الوصية أولاً لم يبق فائدة لقولها من مرضي هذا ويلزم منه صحة التعليق إذا قالت ان مات بدون قولها من مرضي هذا ويحتاج الى نقل في المسألة (قوله على ما يجنبه في النهر) حيث قال بعد مسألة المهر السابقة وينبغي أنه ان أجازته الورثة يصح لأن المانع من صحة الوصية كونه وارثاً اه وفيه أن المانع كونه مخاطرة كما صرح به في عبارة الخانية ط (قوله وعزل الوكيل) بأن قال له عزلتك على أن تهدي الى شياً أو ان قدم فلان لانه ليس مما يحلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط عيني قال في البحر تعليله يقتضي عدم صحة تعليقه لا كونه يبطل بالشرط وعندى أن هذا خطأ ايضاً وأنه مما لا يصح تعليقه لا مما يبطل بالشرط اه ملخصاً ويدل عليه أن ما يفسد بالشرط الفاسد ما كان مبادلة مال بمال وهذا ليس منه بل هو من التقيدات كما مر فيبطل تعليقه فيكون مفترعاً على القاعدة الثانية فقط فلم يكن ذكره هنا خطأ فافهم وقيد بعزل الوكيل لأن الوكالة تخالفه حيث يصح تعليقها كما يأتي (قوله والاعتكاف) قال في البحر عندى أن ذكره هنا خطأ لما في التقنية قال لله على اعتكاف شهر ان دخلت الدار ثم دخل لزمه عند علمائنا فاذا صح تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد لما في جامع الفصولين ما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد وكيف والاجماع على صحة تعليق المنذور من العبادات أي عبادة كانت حتى ان الوقف كما يأتي لا يصح تعليقه بالشرط ولعل في المنذور بشرط صح التعليق وفي الخانية الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليل بالشرط والشروع فيه ثم قال وأجمعوا أن النذر لو كان معلقاً بان قال ان قدم غائبى أو شفى الله مريضى فلا تأت الله على أن اعتكف شهر افعل شهر اقبل ذلك لم يجز فهذه العبارة دالة على صحة تعليقه بالاجماع وهذا الموضع الثالث مما أخطأوا فيه والخطأ هنا أقبح لكثرة الصرائح بصحة تعاقبه وأما من يجب لكونهم تداولوا هذه العبارات متوناً وشروحاتاً وقد يقع كثيراً أن مؤلفاً يذ كر شيئاً خطأ فيقولونه بلا تنبيه فيكثر الناقلون وأصله لو احدث مخطئ اه وتعامه فيه وأجاب العلامة المقدسي بأن المراد أن نفس الاعتكاف لا يطبق بالشرط لانه ليس مما يحلف به قال في النهر وهو مردود بما في هبة النهاية بجهة ما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد ثلاثة عشر وعد منها تعليق ايجاب الاعتكاف بالشرط ويجوز أن يجاب عنه بأن معناه ما اذا قال أوجب على الاعتكاف ان قدم زيد لكنه خلاف الظاهر فتدبره اه ثم قال والحق أن كلامهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف وان كانت الاخرى هي التي عليها الاكثر اه قلت وفيه نظر لما علت من أن ما هنا مذكور في المتون والشروح والفتاوى بل الصواب في الجواب أنه اذا كان كلامهم فيما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد علم أن مرادهم أنه لا يصح تعليق الاعتكاف بالشرط الفاسد لا بمطلق شرط واذا أجمعوا على أن تعليق الاعتكاف بشرط ملائم كان شفى الله مريضى صحيح كيف يصح جل كلامهم هنا على ما يشاقضه ثم يعترض عليهم بأنهم أخطأوا وتداولوا الخطأ حتى لا يبقى لاحد نفة بكلامهم الذي يتوافقون عليه مع أن نازة على من خرج عن كلامهم بما تداولونه فانهم قد وتناووا وعمدتنا شاهد رآته سعيهم بل الواجب جل كلامهم على وفق مرادهم

مطلب
قال لمديونه اذا مات فانت بريء

كان أعطيه شريك فقد أبرأك
وقد أعطاه صح وكذا بعبوته
ويكون وصية ولو لوارثه على
ما يجنبه في النهر (وعزل الوكيل
والاعتكاف)

وذلك كما مثل به في الحواشي العزيمة بقوله فساد الاعتكاف بالشرط بأن قال من عليه اعتكاف أيام نويت أن اعتكف عشرة أيام لأجله بشرط أن لا أصوم أو بأشهر أخرى في الاعتكاف أو أن أخرج عنه في أي وقت شئت بحاجة أو بغير حاجة يكون الاعتكاف فاسدا وتعلقه بالشرط بأن يقول نويت أن اعتكف عشرة أيام إن شاء الله تعالى اهـ ~~لكن~~ هذا تصور لنفس الاعتكاف لا لإيجابه فيه ولا لإيجابه بأن يقول الله علي أن اعتكف شهرا بشرط أن لا أصوم الخ أو أن رضى زيد وقد يقال إن الشرع فيه موجب أيضا فإذا شرع فيه بالنية على هذا الشرط الفاسد لم يصح إيجابه فافهم والحمد لله على ما ألهم (قوله فافهم ليس بما يحلف به) هذا الصحيح في عزل الوكيل أما الاعتكاف فيصالح به بالإجماع كما علمت أفاده ح (قوله والصحيح الحاق الاعتكاف بالنذر) أي في صحة تعلقه بالشرط وهذا التصحيح مأخوذ من قول النهر وإن كانت الأخرى هي التي عليها الأكثر فهو تضعيف للرواية التي مشى عليها أصحاب المتون والشرع وقد علمت الجواب الصواب (قوله لانهما الجارة) فتكونان معاوضة مال بمال ففسد ان بالشرط الفاسد ولا يجوز تعلقهما بالشرط كما لو قال زارعتك أرضي أو سأقيلك كرمي على أن تقرضني ألفا أو أن أقدم زيد وتماه في البحر قال الرمي وبه يعلم فساد ما يقع في بلادنا من المزارعة بشرط مؤنة العامل على رب الأرض سواء كانت من الدراهم أو من الطعام (قوله والاقرار) بأن قال فلان على كذا أن أقرضني كذا أو أن أقدم فلان لأنه ليس مما يحلف به فلا يصح تعلقه بالشرط عيني وفي المبسوط ادعى عليه ما لا فقال إن لم أتك غدا فهو على لم يلزمه أن لم يأت به غدا لأنه تعليق الاقرار بالخطر وفيه لفلان على ألف درهم إن حلف أو على أن يحلف بخلف فلان وبجهد المتكلم يؤخذ به لأنه على الاقرار بشرط فيه خطر والتعليق بالشرط يخرج منه أن يكون اقرارا اهـ بجر وظاهره أن قوله على أن يحلف بتعليق لا بشرط لكن قد يطلق التعليق على التقييد بالشرط وذكر في البحر أن ظاهرا لطلاق دخول الاقرار بالطلاق والعق مثل ان دخلت الدار فأنا مقتر بطلاقها أو بعتقه فلا يقع بخلاف تعليق الانشاء ويدل على الفرق بينهما أنه لو أكره على الانشاء به وقع أو على الاقرار به لم يقع هذا وقد سكت الزيلعي في كتاب الاقرار خلافا في أن الاقرار المعلق باطل أولا ونقل عن المبسوط ما يشهد لصحته فظاهره تصحيحه والحق تضعيفه لتصريحهم هنا بأنه لا يصح تعلقه بالشرط وأنه يبطل بالشرط الفاسد اهـ ملخصا واعترضه في النهر بأنه حيث اعتمد على كلامهم هنا كان عليه التزامه في عزل الوكيل والاعتكاف قلت انما يلزمه فيما يشاء على ما فهمه من مخالفته لكلامهم ولا يلزم اطراده في باقي المسائل نعم في كون الاقرار مما يبطل بالشرط نظرا لأنه ليس من المعاوضات المالية ولم أر من صرح ببطلانه به ولا يلزم من ذكره هنا بطلانه لما علمته مما مرارا أن ما ذكره المصنف من الفروع بعضها مما يبطل بالشرط وبعضه مما لا يبطل فلا بد من نقل صريح ولا سيما وقد اقتصر الزيلعي وغيره على ذكر أنه لا يصح تعلقه بالشرط فليراجع (قوله الا اذا علقه بجي الغد) كقوله على ألف اذا جاء غدا أو رأس الشهر أو أفطر الناس لان هذا ليس بتعليق بل هو دعوى الاجل الى الوقت المذكور فيقبل اقراره ودعواه الاجل لا تقبل الابحجة زيلعي من كتاب الاقرار (قوله أو بموته) مثل له على ألف ان مت فهو عليه مات أو عاش لانه ليس بتعليق لان موته كائن لا محالة بل مراده الاشهاد عليه ليشهدوا به بعد موته اذا وجدت الورثة فهو توكيد للاقرار زيلعي (قوله والوقف) لانه ليس مما يحلف به فلو قال ان قدم ولدي فداري صدقة موقوفة على المساكين فجاء ولده لا تصير وقفا لان شرطه أن يكون منجزا جزم به في فتح القدير والاسعاف حيث قال اذا جاء غدا أو رأس الشهر أو اذا كتبت فلانا أو اذا تزوجت فلانة فأرضى صدقة موقوفة يكون باطلا لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر وفيه أيضا وقف أرضه على أن له أصلها أو على أن لا يزول ملكه عنها أو على أن يبيع أصلها وينصدق بثمنها كان الوقف باطلا وحكي في البرازية وغيرها أن عدم صحة تعليقه رواية والظاهر ضعفها لجزم المصنف وغيره بها نهر ومرواه أن يقول والظاهر اعتمادهما وضعف مقابلتها اللهم إلا أن يكون الضمير للعكاية المفهومة من قوله وحكي تأمل ومقتضى ما نقله عن الاسعاف ثانيا أن الوقف يبطل بالشرط الفاسد مع أنه ليس بمبادلة مال بمال وأن المفتي به جواز شرط استبداله ولا يلزم من ذكر المصنف له هنا أنه مما يبطل بالشرط الفاسد لما قد مناه غير مرة بل ذكر في العزيمة أن قاضي خان صرح بأنه لا يبطل

فانهم ليسا مما يحلف به فلم يجوز
تعلقهما بالشرط وهذا في إحدى
الروايتين كما بسطه في النهر والصحيح
الحاق الاعتكاف بالنذر
(والمزارعة والمعامله) أي
المساواة لانهما الجارة (والاقرار)
الا اذا علقه بجي الغد وبموته
فيجوز ويلزمه للمال عيني (والوقف)

بالشروط الفاسدة ويمكن التوفيق بينه وبين ما في الاسعاف بأن الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبرع اذا لم يكن
موجبه نقص العقد من أصله فان اشتراط أن تبقى رقبة الأرض له أو أن لا يزول ملكه عنها أو أن يبيعها بلا
استبدال تنقض للتبرع (قوله لانه صلح معنى) قال في الدرر فانه تولية صورة و صلح معنى اذا لا يصار اليه
الا بتراضيهما لقطع الخصومة بينهما فاعتباراً أنه صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتباراً أنه تولية يصح فلا يصح
بالشك اه والظاهر أنه لا يفسد بالشرط الفاسد لانه ليس بمبادلة مال بمال (قوله عند الثاني) وعند محمد
يجوز كالكالة والامارة والقضاء بحر (قوله كافي قضاء الخانية) ومثله في يوسع الخلاصة (قوله وبقي ابطال
الاجل) بقي أيضاً تعليق الكفالة بشرط غير ملائم كما سأتى في بابها ان شاء الله تعالى والا فالة كما ترقى بابها
ويأتى مثاله والكتابة بشرط في صلب العقد كما يأتي بيانه قريباً والعفو عن القود والاعارة في جامع الفصولين
قال للقاتل اذا جاء غدا فقد عفوتك عن القود لا يصح لمعنى التملك قال اذا جاء غدا فقد أعتك تبطل لانها تعليق
المنفعة وقبل تجوز كالاجارة وقبل تبطل الاجارة ولو قال أعتك غدا تصح العارية اه وبقي أيضاً عزل القاضي
في أحد القولين كما يأتي وسيد كرا الشارح أن ما لا تصح اضافته لا يتعلق بالشرط (قوله في البرازية انه يبطل
بالشرط الفاسد) بأن قال كالحل نجم ولم تؤد فالمال حال صح وصار حالاً هكذا عبارة البرازية واعتراضها في البحر
بأنها سهو ظاهر لانه لو كان كذلك لبقى الاجل فكيف يقول صح وعبارة الخلاصة وابطال الاجل يبطل بالشرط
الفاسد ولو قال كالحل نجم الخ فغفلها مسألة أخرى وهو الصواب اه وذكر العلامة المقدسي أن
العبارتين مشكلتان وأن الظاهر أن المراد أن الاجل يبطل وأنه اذا علق على شرط فاسد كعدم اداء نجم في
المثال المذكور يبطل به الاجل فيصير المال حالاً اه وحاصله أن لفظ ابطال في عبارتي البرازية والخلاصة زائد
وأنه لا مدخل لذكره في هذا التسم أصلاً (قوله وكذا الحجر) يوهم انه يفسد بالشرط الفاسد وليس كذلك
كما سأتى نعم لا يصح تعليقه بالشرط قال في جامع الفصولين ولو قال لغدا غدا فقد أذنت لك في التجارة
صح الاذن ولو قال اذا جاء غدا فقد حجرت عليك لا يصح والقاضي لو قال لرجل قد حجرت عليك اذا سقمت لم يكن
حكماً بحجركه ولو قال لسفيه قد أذنت لك اذا صلت جاز اه (قوله وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد) شروع
في القاعدة الثالثة المقابلة للاولى والاصل فيها ما ذكره في البحر عن الاصوليين في كتب الاصول في بحث الهزل
من قسم العوارض أن ما يصح مع الهزل لا تبطله الشروط الفاسدة وما لا يصح مع الهزل تبطله الشروط
الفاسدة اه والمراد بقول الشارح ما يصح أي في نفسه ويلغو الشرط وانما زاده ليكون نفي البطلان لا يستلزم
الصحة لصدقه على الفساد فافهم (قوله لعدم المعاوضة المالية) أشار الى ما قدمه في الاصل الاول من أن
ما ليس بمبادلة مال بمال لا يفسد بالشرط الفاسد أي ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وذلك فضل حال عن العوض
فيكون ربا والربا لا يكون في المعاوضات الغير المالية ولا في التبرعات (قوله وزدت ثمانية) هي الابراء عن دم
العمد والصلح عن جنائية غضب ووديعه وعارية اذا ضمنها الخ والنسب والحجر على المأذون والغصب وأمان
اللقن ط قلت وقد منّا أن كل ما جاز تعليقه لا يفسد بالشرط الفاسد وسيأتى أيضاً (قوله القرض)
كأقرضتك هذه المائة بشرط أن تتخذه مني سنة وفي البرازية وتعليق القرض حرام والشرط لا يلزم والذي
في الخلاصة عن كفالة الاصل والقرض بالشرط حرام اه نهر اي فالمراد بالتعليق الشرط وفي صرف
البرازية أقرضه على أن يوفيه بالعراق فسد اه أي فسد الشرط والا خالف ما هنا تأمل (قوله والهبة
والصدقة) كوهبتك هذه المائة أو تصدقت عليك بها على أن تتخذه مني سنة نهر فتصح ويبطل الشرط لانه
فاسد وفي جامع الفصولين ويصح تعليق الهبة بشرط ملائم كوهبتك على أن تعوضني كذا ولو مخالف تصح
الهبة لا الشرط اه وفي حاشيته للغير المملّي أقول يؤخذ منه جواب واقعة الفتوى وهب لزوجته بقرة على انه
ان جاء أولاد منها تب البقرة لهم وهو صحة الهبة وبطلان الشرط اه وسيد كرا الشارح أن الهبة يصح تعليقها
بالشرط ويأتى الكلام عليه (قوله والنكاح) كترؤسك على أن لا يكون لك مهر فيصح النكاح ويبطل
الشرط ويجب مهر المثل ومن هذا القبيل ما في الخانية ترؤسك على أن لا يبيعك بغير الخيار ولا يصح الخيار
لانه معلق النكاح بالشرط بل بالشرط والنكاح بشرط الخيار اه وليس منه أن أجاز أبي أورضى لانه تعليق
والنكاح لا يحتمله فلا يصح كافي الخانية وكلام النهر هذا غير محذور قد بر وفي الظهيرية لو كان الاب حاضراً قبل

و الرابع عشر (التحكيم) كقول
الحكيم اذا أهلك الشهر فاحكم
بيننا لانه صلح معنى فلا يصح تعليقه
ولا اضافته عند الثاني وعليه
الفتوى كافي قضاء الخانية وبقي
ابطال الاجل في البرازية انه يبطل
بالشرط الفاسد وكذا الحجر
على ما في الاشياء (وما) يصح
ولا يبطل بالشرط الفاسد لعدم
المعاوضة المالية سبعة وعشرون
على ما عده المصنف تبعاً للعبين
وزدت ثمانية (القرض والهبة
والصدقة والنكاح

وفي الخانية من الهبة وهبت
مهري منك على أن كل امرأة
تزوجها تجعل امرها بيدي
فان لم يقبل طلعت الهبة وان قبل
في المجلس صححت ثم ان فعل الزوج
ذلك فالهبة ماضية والا فكذلك
عند البعض كن أعتق أمة على
أن لا تزوج عتقت تزوجت أولاً
قالت وهبت مهري ان لم تطلقني
فقبل ثم طلقها فالهبة فاسدة
للتعليق بالشرط ونماه في البحر
عند قوله والابراء عن الدين
ومفاده انه لو لم يطلقها تصح الهبة
في صريح التعليق بالشرط تأمل
اه منه

في المجلس جاز قال في النهر وهو مشكل والحق ما في الثانية اه قلت ما في الظهيرة ذكره في الثانية ابيضاعن
 امالي ابي يوسف وقال انه استحسان (قوله والطلاق) كطلقتك على أن لا تزوجي غيري بجر والظاهر أنه اذا
 قال ان لم تزوجي غيري فكذلك وبأقرب بيان قريبا (قوله والخلع) كخالتك على أن لا تخيار مدة يراها بطل
 الشرط ووقع الطلاق ووجب المال وأما اشتراط الخيار لها فصح عند الامام كما مضى بجر (قوله والعنق)
 بأن قال اعتقتك على أن لا تخيار بجر وقد منّا أنفأ وأعتق أمة على أن لا تزوج عنقت تزوجت أولا (قوله
 والرهن) بأن قال رهنتك عبدى بشرط أن استخدمه او على أن الرهن ان ضاع ضاع بلا شيء وان لم أوف مناعك
 لك الى كذا فالرهن لك بمالك بطل الشرط وصح الرهن بجر (قوله بجعلتك وصيا الخ) هذا المثال أحسن
 مما في البصر جعلتك وصيا على أن يكون لك مائة لان الكلام في الشرط الفاسد الذي لا يفسد العقد وما هنا صحيح
 نهر وفيه نظر فانه قال في البرازية فهو وصي والشرط باطل والمائة له وصية اه ومعنى بطلانه كما في البصر أنه
 يبطل جعلها شرطا للإيصاء وتبقى وصية ان قبلها كانت له والا فلا اه اي فهو شرط فاسد لم يفسد عقد الإيصاء
 (قوله والوصية) كأوصيت لك بثلث مالي ان أجاز فلان عيني وفيه نظر لانه مثال تعليقها بالشرط وليس
 الكلام فيه وفي البرازية وتعليقها بالشرط جائز لانها في الحقيقة اثبات الخلافة عند الموت اه ومعنى صحة
 التعليق أن الشرط ان وجد كان للموصى له المال والا فلا شيء له بجر ثم قال وفي الثانية لو أوصى بثلثه لأم ولده
 ان لم تزوج قبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدتها برزمان فلها الثلث بحكم الوصية اه مع أن الشرط
 لم يوجد الا أن يكون المراد بالشرط عدم تزوجها عقب انقضاء العدة لاعدمه الى الموت بدليل انه قال تزوجت
 بعد انقضاء عدتها برزمان للاختراز عن تزوجها عقب الانقضاء اه قلت ووجهه انه اذا مضت مدة بعد العدة ولم
 تزوج فيها تحقق الشرط فلا تبطل الوصية بتزوجها بعده اذ لو كان الشرط عدم تزوجها أبد الزم أن لا يوجد شرط
 الاستحقاق لا الموت وبظهر من هذا أنه اذا قال طلقتك ان لم تزوجي أنه اذا مضى بعد العدة زمان ولم تزوج
 يتحقق الشرط لكن فيه أن الطلاق المعلق انما يتحقق بعد تحقق الشرط فلازم أن يكون ابتداء العدة بعده لا قبله
 فالظاهر بطلان هذا الشرط ووقع الطلاق منجزا وبويده ما مقرر قريبا ومزج تحقيقه في كتاب الطلاق في أول باب
 التعليق (قوله والشركة) فيه انها تفسد باشتراط ما يؤدي الى قطع الاشتراك في الربح كاشتراط عشرة
 لاحدهما وفي البرازية الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة دون بعض حتى لو شرط التضاضل في الوضعية
 لا تبطل وتبطل باشتراط عشرة لاحدهما وفيها لو شرط صاحب الالف العمل على صاحب الالفين والربح
 نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما أثلاثا اه أما لو لم بشرط العمل على أفضلهما ما لا يل تبرع به فأجاب في البحر
 بأن شرط الربح صحيح لان التبرع ليس من قبيل الشرط بدليل ما في يوع الذخيرة اشترى حطباً في قرية وقال
 موصولاً بالشراء من غير شرط في الشراء اهله الى منزلي لا يفسد لانه كلام مبتدأ بعد تمام البيع (قوله وكذا
 المضاربة) كمالو شرط نفقة السفر على المضارب بطل الشرط وجازت برازية وفيها ولو شرط من الربح عشرة
 دراهم فسدت لانه شرط بل لقطع الشركة دفع اليه ألفاً على أن يدفع رب المال للمضارب أرضاً بزرعها سنة
 أو داراً للسكنى بطل الشرط وجازت ولو شرط ذلك على المضارب رب المال فسدت لانه جعل نصف الربح عوضاً
 عن عمله واجرة الدار اه وبه علم أنها تفسد ببعض الشروط كالشركة (قوله كوليته بلدة كذا مؤبداً) فقوله
 مؤبداً شرط فاسد لان التولية لا تقتضي ذلك لانه يعزل بعارض جنون أو عزل أو نحوه ومثله وليته على أن
 لا تعزل أبداً أو على أن لا تركب كإمتهل به في البحر وقال فهذا الشرط فاسد ولا تبطل امرته بهذا (قوله واختار
 في النهر اطلاق الصحة) حيث قال وإذا على ذلك البعض وعندي انه لاسلف له فيه ولا دليل يقتضيه لانه حيث
 صح العزل كان الغاء للتأييد سواء نص على الغاية أولا (قوله صح التقليد والشرط) فان فعل شيئاً من ذلك
 انعزل ولا يبطل قضاؤه فيما مضى ولا ينفذ قضاء القاضي في خصومة زيد ويجب على السلطان أن يفصل قضيته
 ان اعتراه قضية بجر عن البرازية وفيه عنها أيضاً لو شرط في التقليد أنه متى فسق فسق فنعزل انعزل اه قلت
 وانما صح الشرط لكونه شرطاً صحيحاً والقاضي وكيل عن السلطان فيتقيد قضاؤه بما يقيد به حتى يتقيد بالزمان
 والمكان والشخص ومن ذلك ما اذا نهاء عن سماع دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة كما سيأتي في القضاء ان شاء
 الله تعالى (قوله والكفالة والحالة) بأن قال كفلت غريمك على أن تقرضني كذا وأحلتك على فلان بشرط

والطلاق والخلع والعنق والرهن
 والإيصاء بجعلتك وصياً على أن
 تزوج بنتي (والوصية والشركة
 و) كذا (المضاربة والقضاء
 والامارة) كوليته بلدة كذا مؤبداً صح
 وبطل الشرط فله عزله بلا حصة وهل
 يشترط صحة عزله كدروس أبده
 السلطان أن يقول رجعت عن
 التأيد أفنى بعضهم بذلك واختار
 في النهر اطلاق الصحة وفي البرازية
 لو شرط عليه أن لا يرتشي ولا يشرب
 الخمر ولا يمثل قول أحد ولا يسمع
 خصومة زيد صح التقليد والشرط
 (والكفالة والحالة)

أن لا ترجع على عند التوى نهر يعنى قنصع ويطل الشرط وفي البرازية لو قال كفلت به على انى متى أو كلما
 طولبت به على أجل شهر فاذا طال به فله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر من وقت المطالبة
 الاولى لم التسلیم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل اه وفيه أن كلما تقضى التكرار مقدسى ولعله ألقى
 التكرار هنا لم يلزم عليه من ابطال موجب الكفالة وحيث امكن الاعمال فهو أولى من الابطال تأمل وسيدكر
 الشارح هذه المسألة أوائل الكفالة ويأتى توضيحها هناك وفي البرازية أيضا كفل على انه بالخيار عشرة أيام
 أو أكثر يصح بخلاف البيع لأن مبناهما على التوسع اه ففى هذا وفيما قبله صحت الكفالة والشرط لانه شرط
 تأجيل أو خيار وكلاهما شرط صحيح ولا يرد على المصنف لان كلامه فى الشرط الفاسد وسبأقى فى بابها انه
 لا يصح تعليقها بشرط غير ملائم ويأتى هنا فى كلام الشارح أيضا (قوله الا اذا شرط الخ) أى شرط المحال على
 المحال عليه أن يعطيه المال المحال به من ثمن دار المحيل قال فى البرازية بخلاف ما اذا التزم المحتال عليه الاعطاء
 من ثمن دار نفسه لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبولا بشرط الاعطاء عند
 الحصاد لا يجبر على الاداء قبل الاجل اه وظاهره صحة التأجيل الى الحصاد لانه مجهول جهة تسيرة
 بخلاف هبوب الريح كما يأتى فى بابها (قوله من المحتال) صوابه المحتال عليه (قوله فليجزر) أشار الى ما فى
 هذا الجواب فان كونه وعدا لا يخرج عنه كونه شرط مع أن فرض المسألة انه مذكور فى صلب العقد على انه
 شرط اذ لو كان بعد العقد لاعلى وجه الاشتراط لم يفسد العقد كما مر عند قوله والشركة وأيضاً لا يظهر به الفرق
 بين المسألتين ويظهر فى الجواب بأن الحوالة قد تكون مقيدة كالأحوال غريمه بألف الودعة على المودع فتبطل
 بها حتى لو هلكت الألف برئ المحتال عليه كما سأتى ان شاء الله تعالى فى بابها وهذا لما شرط الدفع من ثمن دار المحيل
 صارت مقيدة به ولما لم يكن له قدرة على الوفاء بذلك فسدت الحوالة بمنزلة ما لو هلكت الودعة المحال بها ولهذا
 لو كان البيع مشروطاً فى الحوالة صحت ويجبر على البيع كما فى آخر حوالة البرازية أما لو شرط الدفع من ثمن داره
 صحت الحوالة لقدرة على بيع داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الاداء تحقق الوجوب كما فى الدور
 (قوله والوكالة) كوكالك على أن تبرئنى مما لك على نهر وفي البرازية الوكالة لا تبطل بالشرط الفاسد
 أى شرط كان وفيه تعليق الوكالة بالشرط جائز وتعلق العزل به باطل وتفرع عليه أنه لو قال كلما عزلتك فأنت
 وكبلى صح لانه تعليق التوكيل بالعزل ولو قال كلما وكلك فأنت عزول لم يصح لانه تعليق العزل بالشرط مجر
 (قوله والافالة) حتى لو تقابلا على أن يكون الثمن اكثر من الاول أو أقل صحت ولغا الشرط وقدم فى بابها
 نهر وذكر المصنف فى بابها انها لا تفسد بالشرط وان لم يصح تعليقها به وصورة التعليق كما ذكره فى البحر هناك عن
 البرازية ما لو باع ثورا من زيد فقال اشتريته رخصاً فقال زيد ان وجدت مشترياً بازاء فبعه منه فوجد فباع
 بأزيد لا ينقض البيع الثانى لانه تعليق الافالة بالوكالة بالشرط (قوله والكتابة) بأن كاتبه على ألف بشرط
 أن لا يخرج من البلد أو على أن لا يعمل فلاناً أو على أن يعمل فى نوع من التجارة قنصع ويطل الشرط لانه غير
 داخل فى صلب العقد نهر (قوله فى صلب العقد) صلب الشئ ما يقوم به ذلك الشئ وقيام البيع بأحد
 العوضين فكل فساد يكون فى أحدهما يكون فساداً فى صلب العقد درر (قوله وعليه) أى على كون الفساد
 فى صلب العقد ط (قوله يحصل اطلاقهم) أى اطلاق من قال انها تبطل بالشرط الفاسد كالعامة
 والاستروشى فانهما قالوا وتعلق الكتابة بالشرط لا يجوز وانها تبطل بالشرط ويحمل قولهما ثانياً الكتابة بشرط
 متعارف وغير متعارف نصح ويطل الشرط على كون الشرط زائداً ليس فى صلب العقد وبه يدفع اعتراض
 صاحب جامع الفصولين عليه ما هذا حاصل ما فى الدور وأما ما فى البحر عن البرازية كاتبها وهى حامل على أن
 لا يدخل ولدها فى الكتابة فسدت لانها تبطل بالشرط الفاسد اه فالمراد به ما كان فى صلب العقد لأن استثناء
 جلهما وهو جزء منها شرط فى صلب العقد كالباع أمة الاجلها لانها أحد العوضين فافهم (قوله واذا العبد فى
 التجارة) كذا أنت لك فى التجارة على أن تجزى شهر أو على أن تجزى كذا فكون عاماً فى التجارة والافات
 ويطل الشرط مجر (قوله كهذا الولد منى ان رضيت امرأتى) تابع البحر فى ذلك مع انه فى البحر اعترض على
 العيني مراراً بأن الكلام فى الشرط الفاسد لا فى التعليق فالاولى قول النهر بشرط رضى زوجتى وقال فى العزيمة
 وصور ذلك فى ايضاح الكرماتى بأن ادعى نسب التوهم من بشرط أن لا تكون نسبة الآخر منه أو ادعى نسب ولده

الا اذا شرط فى الحوالة الاعطاء
 من ثمن دار المحيل قنصع لعدم
 قدرته على الوفاء بالمتزم كما عزا
 المصنف للبرازية وأجاب فى النهر
 بأن هذا من المحتال وعد وليس
 الكلام فيه فليجزر (والوكالة
 والافالة والكتابة) الا اذا كان
 الفساد فى صلب العقد أى نفس
 البذل ككاتبته على خمر ففسد
 به وعليه يحمل اطلاقهم كما حتره
 خسرو (واذا العبد فى التجارة
 ودعوة الولد) كهذا الولد منى ان
 رضيت امرأتى

بشرط أن لا يرث منه ثبت نسب كل واحد من التوأمين ويرث وبطل الشرط لانهما من ماء واحد فن ضرورة
 ثبوت نسب أحدهما ثبوت الآخر لما عرف بشرط أن لا يرث شرط فاسد لخالفه الشرع والنسب لا يفسد به اه
 (قوله والصلح عن دم العمد) بأن صالح ولى المقتول عدا القاتل على شيء بشرط أن يقرضه أو يهدي اليه
 شيئا فالصلح صحيح والشرط فاسد ويسقط الدم لانه من الاسقاطات فلا يحتمل الشرط بحج (قوله ولم يذكره
 اكتفاء بالصلح) اذ ليس بينهما كثير فرق فان الولى اذا قال للقاتل عدا البرأت ذمتك على أن لا تقيم في هذا البلد
 مثلا أو صالح معه عليه صح البراء والصلح ولا يعتبر الشرط درر (قوله اتى فيها القود) في المصباح القود
 القصاص وبه عبر في الدرر فلا فرق في التعبير فافهم (قوله والا) بأن كان الصلح عن القتل الخطأ والجراحة
 التي فيها الارش كان من القسم الاول درر اى لان موجب ذلك المال فكان مبادلة لاسقاطا (قوله وعن
 جناية غصب) اى مفسوب وقوله اذا ضمنها اى موجبات الصلح في الصور المذكورة درر ولعل صورة المسألة
 لو أنلف ما غصبه أو أنلف وديعة أو عارية عنده وأراد المالك أن يضمه ذلك فصالحه على شيء وضمن رجل موجب
 الصلح بشرط أن يجعله به على آخر أو يكفل به آخر صح الضمان وبطل الشرط لكن لا يحق أن الضمان كفالة وقد
 مرت مسألة الكفالة ولم أر من أوضح ذلك فتأمل (قوله والنسب) تقدم تصويره في مسألة دعوى الولد
 (قوله والجرح على المأذون) فلا يطل به ويطل الشرط شربلا لبلية عن العمادية ومثله في جامع الفصولين
 ولا ينافى ما قدمه عن الاشياء لان ذلك في بطلان تعليقه بالشرط كما قدمناه (قوله والغصب) كذا ذكره في
 جامع الفصولين وغيره مع ذكرهم مسألة جنابة الغصب المارة وفيه أن الغصب فعل لا يقيد بشرط فان كان
 المراد ضمان الغصب بشرط فهو داخل في الكفالة فافهم (قوله وأمان القن) أقول في السير الكبير لمحمد بن
 الحسن تعليق الأمان بالشرط جائز بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم حين آمن أهل خيبر على أمانهم بكتبتهم
 شيئا وأبطل أمان آل أبي الجعد بكتبتهم الحللى اه وبه يعلم أن القن ليس قيذا حوى اى سواء كانت اضافة
 الأمان من اضافة المصدر الى فاعله أو الى مفعوله وفي بعض النسخ وأمان النفس (قوله وعقد الذمة) فان
 الامام اذا فتح بلدة وأقر أهلها على أملاكهم وشرطوا معه في عقد الذمة أن لا يعطوا الجزية بطريق الا هانة كما هو
 المشروع فالعقد صحيح والشرط باطل درر (قوله وتعليق الرتبة بالعيب وبخار الشرط) هكذا عبر في الكنز وعبر
 في النهاية بقوله وتعليق الرتبة بالعيب بالشرط وتعليق الرتبة بخيار الشرط بالشرط ومثله في جامع الفصولين وغيره
 فلم أن قوله بالعيب متعلق بالرقة لا بتعليق وأن المراد أن الرتبة بخيار عيب أو شرط يصح تعليقه بالشرط ولا يحق
 أن الكلام فيما يصح ولا يفسد تقيده بالشرط الفاسد لافما يصح تعليقه فكان المناسب حذف لفظة تعليق
 كما فعل صاحب الدرر وقد يجب أن المراد بالتعليق التقييد وأن كل ما يصح تعليقه يصح تقييده كما مر وبه ظهر أنه
 ليس المراد ما يتوهم أن تعليق الرتبة بأحد الخيارين بالشرط يصح تقييده بالشرط اذ لا يظهر تصوير تقييد التعليق
 ثم انه مثل الاول في البحر بما اذا قال ان وجدت بالمبيع عيبا اردته عليك ان شاء فلان وللثاني بما اذا قال من له
 خيار الشرط رددت البيع أو سقطت خيارى ان شاء فلان فانه يصح ويطل الشرط اه تأمل وفي البحر من
 باب خيار الشرط مانصه فان قلت هل يصح تعليق ابطاله وابطاله قلت قال في الخاتمة لو قال من له الخيار ان لم
 أفعل كذا اليوم فقد ابطلت خيارى كان باطلا ولا يطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم أرده اليوم فقد
 ابطلت خيارى ولم يرده اليوم لا يطل خياره ولو لم يكن كذلك ولكنه قال ابطلت غدا أو قال ابطلت خيارى اذا
 جاء غدا فجاء غدا ذكر في المستقى انه يطل خياره قال وليس هذا كالأول لان هذا وقت يجىء لاحتماله بخلاف
 الاول اه قال في البحر هناك فقد سؤوا بين التعليق والاضافة في المقتق مع أنهم لم يسؤوا بينهما في الطلاق
 والعقاق وفي التتارخانية لو كان الخيار للمشتري فقال ان لم افسخ اليوم فقد رخصت أو ان لم افعل كذا فقد
 رخصت لا يصح اه اى بل يبقى خياره (قوله وعزل القاضى) في جامع الفصولين ولو قال الامير لرجل اذا قدم
 فلان فأنت قاضى بلدة كذا أو أميرها يجوز ولو قال اذا أتاك كذا فأنت معزول بمنزلة بوضو له وقبل لا اه
 وذكر في الدرر عن العمادية والاستروثنية أن الثاني به يفتى واعتراض بأن عبارة العمادية والاستروثنية قال
 ظهير الدين المرغيناني ونحن لا نفتى بصحة التعليق وهو فتوى الاوزجندى اه وظاهر ما في جامع الفصولين
 ترجيح الاول ولذا ما شئ عليه في الكنز والمقتى وغيرهما (قوله كعزلت ان شاء فلان) كذا مثل في البحر

(والصلح عن دم العمد) وكذا
 البراء عنه ولم يذكره اكتفاء
 بالصلح درر (و) عن (الجراحة)
 التي فيها القود والاك من
 القسم الاول وعن جنابة غصب
 ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل
 وشرط فيها حوالة أو كفالة درر
 والنسب والجرح على المأذون نهر
 والغصب وأمان القن اشياء
 (وعقد الذمة وتعليق الرتبة بالعيب
 و) تعليقه (بخيار الشرط وعزل
 القاضى) كعزلت ان شاء فلان

فينعزل ويطل الشرط لما ذكرنا
أنها كلها ليست بمعاوضة مالية فلا
تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي
ما يجوز تعليقه بالشرط وهو محتص
بالاسقاطات المحضة التي يحلف بها
كطلاق وعناق وبالالتزامات التي
يحلف بها كحج وصلاة والتوليات
كفشاء وامارة عيني وزيلبي زاد
في النهر الاذن في التجارة وتسليم
الشفعة والاسلام وحذر المصنف
دخول الاسلام في القسم الاول
لانه من الافرار ودخول الكفر هنا
لانه ترك ويصح تعليق هبة وحالة
وكفالة

واعترض بأن هذا تعليق وليس المكلام فيه قلت والجواب أنه في الصراحتين على الصحتين هما ارا بمنزلة هذا وقد
يجاب بأنه اذا لم يطل بالتعليق لا يطل بالشرط بالاولى كمثل ذلك على أن اوليك في بلدة كذا (قوله لما ذكرنا) اي
في قوله لعدم المعاوضة المالية (قوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط) هذه القاعدة الرابعة وقد مناها داخل تحت
الثالثة لما في جامع الفصولين أن ما جاز تعليقه بالشرط لا يتطاول الشرط كطلاق وعناق وحالة وكفالة ويطل
الشرط اهـ (قوله وهو محتص بالاسقاطات المحضة التي يحلف بها) لو حذف قوله التي يحلف بها لادخل الاذن
في التجارة وتسليم الشفعة لكونهما اسقاطا ولكن لا يحلف بهما أفاده في البحر ويدخل فيه ايضا العبارة من
الكفالة فانه يصح تعليقه بلام كما ترى الا برأى عن الدين (قوله والتوليات) فيصح تعليقه باللام فقط وكذا في
اطلاقات وتحريرات كما ترى في الاصل الثاني (قوله وتسليم الشفعة) اي لانه اسقاط محض كما علمت فيصح تعليقه
هذا وفي شفعة الهداية عند قوله واذا صالح من شفعت على عوض بطلت ورد العوض لان حق الشفعة لا يتعلق
اسقاطه بالجائز من الشروط فبالفاسد أولى واعترضه في العناية بما قال محمد في الجامع الصغير لو قال سلمت
الشفعة في هذه الدار ان كنت اشترتها لنفسك وقد اشتراها غيره فهذا ليس بتسليم لانه علقه بشرط وصح لان
تسليم الشفعة اسقاط محض كالطلاق فصح تعليقه بالشرط اهـ قال الطوري في نكحة البحر وقد يفرق بجملة
ما في الهداية على التي تدل على الاعراض والرضى بالجائز مطلقا والثاني على خلافه فيفرق بين شرط وشرط
اهـ (تنبيه) لا يخفى أن هذا كله في التسليم بعد وجوده اوبقي ما لو قال الشفيع قبل البيع ان اشتريت فقد سلمتها
هل يصح أم لا بحث فيه الخبير الرملي بقوله لاشبهة في أنه تعليق الاسقاط قبل الوجوب بوجوده ومقتضى
قولهم التعليق بالشرط المحض يجوز فيما كان من باب الاسقاط المحض وقولهم المعلق بالشرط كالمجوز عند وجوده
وقولهم من لا يملك التجيز لا يملك التعليق اذا علقه بالملك أو سببه صحة التعليق المذكور لانه اسقاط وقد علقه
بسبب الملك فكانه تجزئه عند وجوده لكن أورد في الظهيرة اشكالا على كون تسليم الشفعة اسقاطا محضا وهو
ما ذكره السرخسي في باب الصلح عن الجنائيات من أن القصاص لا يصح تعليق اسقاطه بالشرط ولا بمحل
الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا محضا ولرسا لا يرتد برده من عليه القصاص ولو اكره على اسقاط الشفعة
لا يطل حقه قال وبه تين أن تسليم الشفعة ليس باسقاط محض والاصح مع الاكراه كسائر الاسقاطات اهـ
قال الرملي وعليه لا يصح التعليق قبل الشراء كالتجيز قبله والمسألة تقع كثيرا والذي يظهر عدم صحة التعليق
اهـ (قوله وحذر المصنف دخول الاسلام في القسم الاول) اي ما لا يصح تعليقه بالشرط وذلك حيث ذكر
أولا أن الاسلام لا يتقيه بعد الايمان بالشهادتين من التبرى كما علمت تفصيلا في الكتب المبسوطة ويؤخذ عدم
صحة تعليقه بالشرط من قولهم بعدم صحة تعليق الافرار بالشرط وتحقيقه أن الاسلام تصديق بالجنان وقرار
باللسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشرط ومن المعلوم أن الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شيء غالبا يكون شيئا
لا يريد كونه فلا يقصد تحصيل ما علق عليه وقد ذكر الزيلعي وغيره أن الاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك ونظيره
الاقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافرا ولا الصائم مضطرا ولا الكافر مسلما بمجرد النية لانه فعل وبصير مقبلا
وصائما وكافرا بمجرد النية لانه ترك فاذا علقه المسلم على فعل وفعله واظهاره أنه مختار في فعله فيكون فاسدا للكفر
فتكفر بخلاف الاسلام اهـ (قوله ودخول الكفر هنا) اي فيما يصح تعليقه وفيه أن كلام المصنف كما سمعته
أنه ليس فيه تعرض لدخول الكفر في هذا القسم بل فيه ما يناهيه وهو أنه يصير كافر بمجرد النية لانه ترك اي ترك
العامل والتصديق فيتحقق في الحال قبل وجود المعلق عليه ولو صح تعليقه لما وجد في الحال فافهم (قوله
ويصح تعليق هبة) في البرازية من البيوع تعليق الهبة بان باطل وبعلى ان ملائمة كهيته على أن يعوضه بجوزوان
مخالفا بطل الشرط وصحت الهبة اهـ بحر وهذا يخالف لما ذكره الشارح لان كلامه في صحة التعليق بأداة الشرط
لا في التقييد بالشرط لان هذا اتقدم في المتن حيث ذكر الهبة فيما لا يطل بالشرط الفاسد فافهم لكن في البحر
أيضا عن المناقب عن الناصبي لو قال ان اشتريت جارية فقد ملكتها منك يصح ومعه اذا قبضه بناء على ذلك
اهـ اي اذا قبض الموهوب له الموهوب بناء على التعليق يصح مع أنه معلق بان وهو خلاف ما في البرازية من
اطلاق بطلانه ولعله قول آخر يجعل التعليق باللام صحيحا كالتقييد تأمل (قوله وحالة وكفالة)
في البرازية من البيوع وتعليق الكفالة ان متعارفا كقدوم المطلوب يصح وان شرطا محضا كان دخل الدار أو هبت

الرجح لا والكفالة الى هبوب الرجح جائزة والشرط باطل ونص النسفي "أن الشرط ان لم يتعارف تصح الكفالة
ويستل الشرط والحوالة كهي اه بجر (قوله وبراء عنها) كان وافيت به غدا فانت بري . كما قد مناه في
مسألة الإبراء عن الدين (قوله بلام) قيد للأربعة (تفه) بقي مما يصح تعليقه دعوة الولد كان كانت جارية
حامل فني وكذا الوصية والايصاء والوكالة والعزل عن القضاء فهذه نص في البحرعليه في أثناء شرحها ونبيها
على ذلك والإبراء عن الدين اذا علق بكائن او بمتعارف كما مر وذكر في جامع الفصولين مما يصح تعليقه اذن القن
وكذا الشكاح بشرط علم للعالم وكذا تعليق الامهال اي تأجيل الدين غير القرض ان علق بكائن ولو قال بعته
بكذا ان رضى فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال بعته منك ان شئت فقال قبلت تم البيع وقد مناه تقييد
مسألة البيع بما اذا وقع بثلاثة ايام وذكر خلافا في صحة تعليق القبول (قوله وما تصح اضافته الخ) شروع
فيما يضاف وما لا يضاف بعد الفراغ من الكلام على التعليق ولم أر من ذكر ذلك ضابطا وسيأتي بيانه ثم الفرق
بين التعليق والاضافة هو أن التعليق يمنع المعلق عن السببية للعكم فان نحوأت طالق سبب للطلاق في الحال
فاذا قال أنت طالق ان دخلت الدار منع انعقاده سببا للعالم وجعله متأخرا الى وجود الشرط فعند وجوده
ينعقد سببا مفضيا الى حكمه وهو الطلاق وأما الايجاب المضاف مثل أنت طالق غدا فانه ينعقد سببا للعالم
لانقضاء التعليق المانع من انعقاد السببية لكن يتأخر حكمه الى الوقت المضاف اليه فالاضافة لا تخرجه عن
السببية بل تؤخر حكمه بخلاف التعليق فاذا قال ان جاء غدا فله علي أن أتصدق بكذا لا يجوز له التصديق قبل
الغد لانه تعجيل قبل السبب ولو قال لله علي أن أتصدق بكذا غدا لانه تعجيل قبله لانه بعد السبب لان الاضافة
دخلت على الحكم لا السبب فهو تعجيل للموكل وتقرع عليه ما لو حلف لا يطلق امرأته فأضاف الطلاق الى الغد
حنث وان علقه لم يحنث هذا حاصل ما ذكره في كتب الأصول والمعقق ابن الهمام في التحرير أبحاث في الفرق
بينهم ما ذكرها ابن نجيم في شرح المنار في فصل الأدلة الفاسدة وقال والفرق بينهما من أشكل المسائل (قوله
الاجارة) في جامع الفصولين ولو قال أبرتك غدا فيه اختلاف واختار أنها تجوز ثم في الاجارة المضافة اذا باع
او وهب قبل الوقت يبقى مجوزا ما صنع وتبطل الاجارة فلورده عليه بعبب بقبضه أو رجوع في الهبة قبل الوقت
عادت الاجارة ولو عاد اليه بملك مستقبلا لا تعود الاجارة وفي فتاوى ظهير الدين لو قال أبرتك هذه رأس كل شهر
بكذا يجوز في قولهم (قوله ونسخها) في العزيمة عن الخيانة أن الفتوى عليه وفي الشربلالية المعقد اختيار
عدم العصمة وهو المذكور في الكافي واختيار ظهير الدين اه فضيه اختلاف التصحيح (قوله والمزارعة
والمعاملة) فانها اجارة حتى ان من يميزهما لا يميزهما الا بطريقها ويراعى فيها شرائطها درر (قوله
والمضاربة والوكالة) فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد
والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقوفا حقا للمالك فهو بالعقد والتوكيل اسقطه فيكون اسقاطا قبل
التعليق درر اي واذا قبل التعليق قبل الاضافة بالاولى لان التعليق يمنع السببية بخلاف الاضافة كما علمت
وبه اندفع اعتراض المصنف في المنع بأن الكلام في الاضافة لافي التعليق لكن لم أر من صرح بصحة التعليق في
المضاربة ولعله أراد بالتعليق التقييد بالشرط فانهم يطلقون عليه لفظ التعليق تأمل (قوله والكفالة) لانها من
باب الالتزامات فتجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملائم درر (قوله والايصاء) اي جعل الشخص
وصيا والوصية بالمال فانها لا يفيدان الابدان الموت فيجوز تعليقهما و اضافتهما درر (قوله والقضاء
والامارة) فانها قولية وتفويض محض بخلاف اضافتهما درر (قوله والطلاق والعنق) فانها من باب
الاطلاقات والاسقاطات وهو ظاهر درر (قوله والوقف) فان تعليقه الى ما بعد الموت جائز درر
والكلام فيه كما مر في المضاربة والوكالة (قوله وبقي العارية والاذن في التجارة) قال في جامع الفصولين
الذي جمع فيه الفصول العمادية والفصول الاستروضية تبطل اضافة الاعارة بأن قال اذا جاء غدا فقد أعزتك
لانا تخليك المنفعة وقيل تجوز ولو قال أعزتك غدا تصح وقال قبله ولو قال لقنه اذا جاء غدا فقد أذنت لك في التجارة
صح الاذن ولو قال اذا جاء غدا فقد حرت عليك لا يصح اه وأنت خبير بأن الكلام في الاضافة ولفظ اذا جاء
غدا تعليق ويسمي اضافة باعتبار ذكر الوقت فيه لا حقيقة ولذا فرق في مسألة الاعارة بين ذكر اذا وعدمه فعند الاذن
في التجارة هنا تبعنا للهستاني غير ظاهر تأمل وفي جامع الفصولين اذا قال أبطلت خيارى غدا بطل خياره وقد مناه

مطلب
ما تصح اضافته وما لا تصح

وابراء عنها بلام (وما تصح اضافته
الى الزمان) (المستقبل الاجارة
ونسخها والمزارعة والمعاملة
والمضاربة والوكالة والكفالة
والايصاء والوصية والقضاء
والامارة والطلاق والعنق
والوقف) فهي أربعة عشر وبقي
العارة والاذن في التجارة فيحصان
مضافين أيضا عمادية

(وما لا تصح) اضافته (الى)
المستقبل) عشرة (البيع واجازته
وفسخه والقسمة والشركة والهبة
والوصية والكساح والرجعة والصلح عن
مال والابراء عن الدين) لانها
تتملكات للعمال فلا تصاف
للاستعمال كما لا تعلق بالشرط لما
فيه من القمار وبقي الوكالة على
قول الثاني المقتضى به

* (باب الصرف) *

عنوانه بالباب لا بالكاتب لانه من
انواع البيع (هو) لغة الزيادة
وشرعا (بيع الثمن بالثمن) أى
ما خلق للثمنية ومنه المصوغ (جنسا
بجنس أو بغير جنس) كذهب بفضة
(ويشترط) عدم التأجيل والخيار
و (التماثل) أى التساوى وزنا
(والتفاضل) بالبراجم لا بالتخليه
(قبل الافتراق)

قوله وصيروف هـ كذا يجمله
والذى رأيت في نسخة من المصباح
وصيرف بـ حذف الواو وقوله
وصرفته بالتثنية واسم الفاعل
الخ هكذا بخطه أيضا وفيه سقط
والاصل وصرفته بالتثنية مبالغة
واسم الفاعل الخ وقوله في عبارة
القاموس أو الحيلة الذى فى عبارته
أو الحيلة فليراجع اه معجمه

فيما يصح تعليقه أن اسقاط القصاص لا يحتمل الاضافة الى الوقت (قوله لانها تملكات الخ) كذا فى الدرر وقال
الزيلعي آخر كتاب الاجارة لانها تملك وقد أمكن تقييدها للعمال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان
الاجارة وما شاكلها لا يمكن تملكه للعمال وكذا الوصية وأما الامارة والقضاء فمن باب الولاية والكفالة من باب
الالتزام اه قلت ويظهر من هذا ومما ذكرناه أنفا عن الدرر أن الاضافة تصح فيما لا يمكن تملكه للعمال وفيما
كان من الاطلاقات والاسقاطات والالتزامات والولايات ولا تصح في كل ما أسكن تملكه للعمال تأمل (قوله
لما فيه من القمار) هو المراهنة كما فى القاموس وفيه المراهنة والرهان المخاطرة وحاصله انه تملك على سبيل
المخاطرة ولما كانت هذه تملكات للعمال لم يصح تعليقها بالخطر لوجود معنى القمار (قوله وبقي الوكالة)
الظاهر أنه سبق قلم وصوابه التحكيم فانه الذى فيه خلاف أبى يوسف قال فى البرازية وتعلق كونه حكما بالخطر
أو الاضافة الى مستقبل صحيح عند محمد خلا للثاني والفتوى على الثاني اه وهكذا قدمه الشارح قبيل
ما لا يعلل بالشرط الفاسد وكيف يصح عدل الوكالة هنا وقد ذكرها المصنف تبعا للكتنز والوقاية فيما تصح اضافته
وكذا فى جامع الفصولين وغيره وكذا تقدم أنها بما لا يفسد بالشرط وبه صرح فى التكملة نزع غيره بل قدمنا
جواز تعليقها بالشرط فكيف لا تصح اضافتها لم يبق فسخ الاجارة على أحد التعيين كما قدمناه آنفا والله
سبحانه أعلم

* (باب الصرف) *

لما كان عقد اعلى الاثمان والثنى فى الجملة تبع لما هو المقصود من البيع آخره عنه (قوله عنوانه بالباب) قال فى
الدرر عنوانه الا كثر من بالكاتب وهو لا يناسب لكون الصرف من أنواع البيع كالربا والسلم فالاحسن ما اختير
هنا (قوله هو لغة الزيادة) هذا احده معانيه فى المصباح صرفته عن وجهه صرفا من باب ضرب وصرفت
الاجير والصبي خلت سبيله وصرفت المال أنفقته وصرفت الذهب بالدراهم بعته واسم الفاعل من هذا
صيرفى وصيروف وصرف للمبالغة قال ابن فارس الصرف فضل الدرهم فى الجودة على الدرهم وصرفت
الكلام زياته وصرفته بالتثنية واسم الفاعل مصرف والصرف التوبة فى قوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل
الله منه صرفا ولا عدلا والعدل القديمة اه زاد فى القاموس فى معنى الحديث المذكور قوله أو هو النافلة
والعدل افرضة أو بالعكس أو الوزن والعدل الكيل أو هو الاكتساب والعدل القديمة أو الحيل اه وقد
علمت أنه يطلق لغة على بيع الثمن بالثمن لكنه فى الشرع اخص تأمل (قوله أى ما خلق للثمنية) ذكر نحوه فى البحر
ثم قال وانما فسرناه به ليدخل فيه بيع المصوغ بالمصوغ أو بالنقد فان المصوغ يسبب ما اتصل به من الصنعة
لم يبق غناصر يحا لهذا يتعين فى العقد ومع ذلك يبيعه صرف اه (قوله ويشترط عدم التأجيل والخيار) أى
وعدم الخيار أى خيار الشرط بخلاف خيار رؤية أو عيب كما يأتى ولا يقال هذا أكثر مع قوله لا تى ويفسد
بخيار الشرط والاجل لأن ذلك التعرّيع على هذا كما هو العادة من ذكر الشروط ثم التعرّيع عليهم افا فهم نعم ذكر فى
النهر أنه لا حاجة الى جعلهما شرطين على حدة كما جرى عليه فى البحر تبعا للنهاية وغيرها لأن شرط التقاض يفتى
عن ذلك لأن خيار الشرط يمنع ثبوت الملك أو تمامه على القولين وذلك يحل بتمام القبض وهو ما يحصل به
التعيين اه ولا يخفى ما فيه (قوله أى التساوى وزنا) قيد به لانه لا اعتبار به عددا بجزء من الذخيرة والشرط
التساوى فى العلم لا بحسب نفس الامر فقط فلو لم يعلم التساوى وكان فى نفس الامر لم يجز الا اذا ظهر التساوى
فى المجلس كما أوضحه فى الفتح وقد ذكر قريبا حكم الزيادة والخط (قوله بالبراجم) جمع برجة بالضم وهى مفاصل
الاصابع ح عن جامع اللغة (قوله لا بالتخليه) أشار الى أن التقييد بالبراجم للاحتراز عن التخليه واشتراط
القبض بالفعل لا خصوص البراجم حتى لو وضعه فى كنهه أو فى جيبه صار قابضا (قوله قبل الافتراق) أى
افتراق المتعاقدين بأبدانهم والتقييد بالعاقدين يتم المالكين والتأبين وتقييد الفرقة بالابدان يفيد عموم
اعتبار المجلس ومن ثم قالوا انه لا يطل بما يدل على الاعراض ولو سار فى هذا ولم يترك فاصح وقد اعتبروا المجلس
فى مسألة هى ما لو قال الاب اشهدوا أنى اشتريت هذا الدينار من ابى الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل أن يزن
العشرة فهو باطل كذا عن محمد لانه لا يمكن اعتبار الفرق بالابدان نهر وفى البحر لونا دى أحدهما صاحب

من وراء جدار أو من بعيد لم يجز لانهما مقترقان بأبدانهما وتفرع على اشتراط القبض انه لا يجوز الا براء
عن بدل الصرف ولا بهته والتصدق به فلو فعل لم يصح بدون قبول الآخر فان قبل انتقض الصرف والا لم يصح
ولم ينتقض وقامه في الجبر (تنبيه) قبض بدل الصرف في مجلس الاقالة شرط لصحتها كقبضه في مجلس العقد
بخلاف اقالة السلم وقد منا الفرق في بابه وفي الجبر ولو وجب دين بعقد متأخر عن عقد الصرف لا يصير قاصداً ما يبدل
الصرف وان تراضيا ولو قبض بدل الصرف ثم انتقض القبض فيه لمعنى أو وجب انتقاضه يبطل الصرف
ولو استحق احد بدل به بعد الاتفاق فان أجاز المستحق والبذل قائم أو ضمن الناقذ وهو هالك جاز الصرف
وان استردده وهو قائم أو ضمن القابض قيمته وهو هالك بطل الصرف (قوله على الصحيح) وقيل شرط
لانه قادم صحيحا وعلى الاول قول الهداية فان تفرقا قبل القبض بطل فلو لا أنه منعقد لما بطل بالافتراق كما
في المعراج ونمرة الخلاف فيما اذا ظهر الفساد فيها هو صرف يفسد فيما ليس صرفا عند أي خنيفة ولا يفسد
على القول الاصح فتح (قوله وان اختلفا جودة وصياغة) قيد اسقاط الصفة بالاثمان لانه لو باع انا
نحاس بمثله وأحدهما أثقل من الآخر جاز مع أن النحاس وغيره مما يوزن من الاموال الربوية أيضا لان صفة
الوزن في النقدين منصوص عليها فلا تتغير بالصنعة ولا يخرج عن كونه موزونا بتعارف جعله عددا ولو تعورف
ذلك بخلاف غيرهما فان الوزن فيه بالعرف فيخرج عن كونه موزونا بتعارف عدديته اذا صيغ وصنع كذا
في الفتح حتى لو تعارفوا ببيع هذه الاواني بالوزن لا بالعدد لا يجوز بيعها بجنسها الامتساوبا كذا في الذخيرة نهر
(قوله لما ترقى الربا) أي من أن جسد مال الربا ورديه سواء ونقدتم استثناء حقوق العباد ومز الكلام
فيه فراجع ومنه ما في الجبر عن الذخيرة غصب قلب فضة ثم استهلكه فعليه قيمته مصوغا من خلاف جنسه
فان تفرقا قبل قبض القيمة جاز خلافا لفرق لانه صرف حكما للضمان الواجب بالغصب لا مقصودا فلا يشترط له
القبض اه وانما زعم القنمان من خلاف جنسه لئلا يلزم الربا لان قيمته مصوغا أزيد من وزنه (قوله شرط
التقايض) أي قبل الافتراق كما قيده في بعض النسخ وفي الجبر عن الذخيرة لو اشترى المودع الوديعه الدراهم
بدنانير واقترا قبل أن يجتد المودع قبضا في الوديعه بطل الصرف بخلاف المغصوبة لان قبض الغصب ينوب
عن قبض الشراء بخلاف الوديعه اه (قوله لحرمه النسا) بالفتح أي التأخير فانه يحرم باحدى عانى
الربا أي القدر أو الجنس كما ترقى بابه (قوله فلو باع النقدين) تريع على قوله والاشترط التقايض فانه يفهم
منه انه لا يشترط التماثل وقيد بالنقدين لانه لو باع فضة بفلوس فانه يشترط قبض احد البدلين قبل الافتراق
لا قبضهما كما في الجبر عن الذخيرة ونقل في النهر عن فتاوى قارئ الهداية انه لا يصح تأجيل أحدهما ثم أجاب
عنه وقد منا ذلك في باب الربا وقد مناهنا انه احد قولين فراجع عند قول المصنف باع فلوسا بمثلها أو بدرهم
الخ (قوله احدهما بالآخر) احتراز اعم الوبايع الجنس بالجنس جزا فاجت لم يصح ما لم يعلم التساوى قبل
الافتراق كما قد مناه (قوله جزا فاقا) أي بدون معرفة قدر وقوله أو بفضل أي بتحقيق زيادة أحدهما على الآخر
وسكت عن التساوى للعلم بصحته بالاولى (قوله والعوضان لا يتعينان) أي في الصرف مادام صحيحا
أما بعد فساد فالصحيح التعين كما في الاشياء وقد مناهنا في آخر البيع الفساد ما تعين فيه التقود وما لا تعين
(قوله حتى لو استقرضا الخ) صورته قال أحدهما للاخر بعثك درهم بدرهم وقبل الآخر ولم يكن عندهما
شيء ثم استقرض كل منهما درهمه قبل التسليم ودفع كل منهما درهمه الآخر قبل الافتراق ومثله كما في الدرر ما لو
استحق كل من العوضين فأعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه (قوله وأدأيا مثلهما) ضمير مثلهما
عائد على ما وثناء باعتبار المعنى (قوله ويفسد الصرف) أي فسادا من الاصل لانه فساد مقترن بالعقد
كما في المحيط شربلا لية (قوله لا خلا لهما بالقبض) لان خيار الشرط يمنع به استحقاق القبض ما بقي الخيار
لان استحقاقه مبنى على الملك والخيار يمنعه والاجل يمنع القبض الواجب درر (قوله ويصح مع اسقاطهما
في المجلس) هكذا في الفتح وغيره والظاهر أن المراد اسقاطهما بنقد البدلين في المجلس لا بقولهما اسقطنا الخيار
والاجل اذ بدون نقد لا يكفي وأنه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول ثم رأيت في التمهستان قال فلو تفرقا من غير
تقايض أو من أجل أو شرط خيار فساد البيع ولو تقايضا في الصور قبل التفرق انقلب صحيحا اه ونحوه

وهو شرط بقائه صحيحا على الصحيح
(ان اتحدا جنسا وان) وصلية
(اختلفا جودة وصياغة) لما ترقى
في الربا (والا) بأن لم يجناسا
(شرط التقايض) لحرمه النسا
(فلو باع) النقدين (أحدهما
بالآخر جزا فاقا أو بفضل وتقايضا
فيه) أي المجلس (صح و) العوضان
(لا يتعينان) حتى لو استقرضا
فأدأيا قبل اقتراحهما أو أمكا
ما أشار اليه في العقد وأدأيا مثلهما
جاز (ويفسد) الصرف (بجبار
الشرط والاجل) لا خلا لهما
بالقبض (ويصح مع اسقاطهما
في المجلس)

في التارخانية فافهم (قوله لزوال المانع) أي قبل تقزره درر (قوله في مصوغ لا نقد) فيه أن النقد يدخله خيار العيب كما ذكره المصنف في قوله عقبه ظهر بعض الثمن زيوفا الخ وقال في الجبر وأما خيار العيب فنثبت فيه وأما خيار الرؤية فنثبت في العين دون الدين الخ وفي الفتح وليس في الدراهم والدنانير خيار رؤية لأن العقد لا يفسخ بردها لأنه انما وقع على مثلها بخلاف التبر والخلي واللاواني من الذهب والفضة لأنه ينتقض العقد برده لتعيينه فيه الخ فكان الصواب أن يقول في مصوغ لا خيار رؤية في نقد (قوله الشرط الفاسد الخ) في الجبر لو تصارفا جنسا بجنس متساويا وتقا بضا وتفرقا ثم زاد أحدهما الآخر شيئا أو حط عنه وقبله الآخر فسد البيع عنده وعند أبي يوسف بطلا وصح الصرف وعند محمد بطلت الزيادة وجاز الحط بمنزلة الهبة المستقبلية وهذا فرع اختلافهم في أن الشرط الفاسد المتأخر عن العقد إذا ألحق به حل يلحق لكن بمقدور بين الزيادة والحط ولو زاد أو حط في صرف بخلاف الجنس جازا جاعا بشرط قبض الزيادة قبل الاقتراح اه وانظر ما حذرناه في أول باب الربا (قوله ينتقض فيه فقط) أي ينفسخ الصرف في المردود ويقتضي في غيره لارتفاع القبض فيه فقط درر وفي كافي الحاكم اشترى عشرة دراهم دينار وتقا بضا ثم وجد فيها درهما ستوقا أو وصا ما فان كانا لم يفرقا استبدله وان كانا قد تفرقا رده عليه وكان شريكا في الدينار بحصته وهذا بمنزلة ما لو فقه تسعة دراهم ثم فارقته اه ومقتضاه أنه بعد التفرق لا يتأتى الاستبدال فافهم (قوله لا يتصرف في بدل الصرف قبل قبضه) أي هبة أو صدقة أو بيع حتى لو وهبه البدل أو تصدق أو أبرأه منه فان قبل بطل الصرف والالا فان البراءة ونحوها سبب الفسخ فلا يفرده أحدهما بعد صحة العقد فتح وقيد بالتصرف لأن الاستبدال به صحيح كما مر (قوله فسد بيع الثوب) لأنه لو جاز سقط حق القبض المستحق لله تعالى فلا يسقط باسقاط المتعاقدين فتح وعند زفر يصح البيع لأن الثمن في بيعه لم يتعين كونه بدل الصرف لأن النقد لا يتعين وقواه في الفتح ونازعه في الجبر بما اعترضه في النهر وأجاب عما في الفتح بجواب آخر فراجع وأطلق فساد البيع فتمل ما لو كان الشراء من صاحبه أو من أجنبي كافي (قوله والصرف بجماله) أي في قبض بدله من عاقده معه فتح وهذا بخلاف ما لو أبرأه أو وهبه وقبل فان الصرف يطل كما علمت (قوله باع أمة الخ) حاصل هذه المسائل أن الجمع بين النقود وغيرها في البيع لا يخرج النقود عن كونها صرافا بما يبقا بلها من الثمن نهر (قوله قيمته ألف) كون قيمة الجارية مع الطوق متساويين ليس بشرط بل إذا بيع بتقدم غيره من جنسه لا بد أن يزيد الثمن على النقد المضموم اليه فلو قال مع طوق زنته ألف بألف ومائة لكان أولى نهر (قوله انما بين قيمتهما الخ) أشار الى ما اعترض به الزيلعي من أن في عبارة المصنف تسا محال لأنه ذكر القيمة في كل منهما ولا تعتبر القيمة في الطوق وانما يعتبر القدر عند المقابلة بالجنس وكذا الحاجة الى بيان قيمة الجارية لأن قدر الطوق مقابل به والباقي بالجارية ثلث قيمتها وأكثر فلا فائدة في بيان قيمتها الا اذا قدر أن الثمن بخلاف جنس الطوق فحينئذ يفيد بيان قيمتها لأن الثمن ينقسم عليها على قدر قيمتهما اه وبه يظهر أن تقييد الشارح أو لا الطوق بكونه فضة لا يناسب ما ذكره من الانقسام الا أن يحمل الألف في قوله قيمته ألف على أنه من الذهب أي ألف مثقال لكن قوله أو أنه غير جنس الطوق ينافي ذلك وقد تبع فيه العيني وصوابه اذا كان غير جنس الطوق فيوافق ما أجاب به الزيلعي لأن الانقسام المذكور انما يكون عند اختلاف الجنس وبعد هذا ارد عليه كما قال ط أنه عند اختلاف الجنس لا تعتبر القيمة بل يشترط التقابض كما سبذ كره في الاصل الا في وفي المنع ولو بيع المصوغ من الذهب أو المزر كس منه بالدراهم فلا يحتاج الى معرفة قدره وهل هو أقل أو أكثر بل يشترط القبض في المجلس فلو بيع بالذهب يحتاج الخ قلت وقد يجاب بأن بيان القيمة له فائدة وان اختلف الجنس وذلك عند استحقاق الطوق أو الجارية تأمل (قوله ألف نقد وألف نسيئة) قيد بتأجيل البعض لأنه لو أجل الكل فسد البيع في الكل عنده وقال في الطوق فقط وتماه في الجبر ذكر في الدرر أنه لو نقد ألفا في تأجيل الكل فهو حصة الطوق واعترضه في الشر بلا لية بأنه فاسد من الاصل على قول الامام فلا يحكم بعصته بنقد الألف بعده وأجيب بأنه اذا نقد حصة الصرف قبل الاقتراح يعود الى الجواز لزوال المفسد قبل تقزره كما مر في اشتراط الاجل (قوله) ويخلص بلا ضرر الاولى اسقاطه كما فعل في الكنز وقد تبع المصنف في ذكره الوفاية والدرر واعترضهم في العزيمة وغيره او أيضا فلا معنى لكونه شرطيا في هذه المسألة لأن البيع صح في الكل وأجيب بأنه يفهم

لزوال المانع وصح خيار رؤية وعيب في مصوغ لا نقد (فرع) الشرط الفاسد يلحق بأصل العقد عنده خلافا لهما نهر (طهر بعض الثمن زيوفا فرده ينتقض فيه فقط لا يتصرف في بدل الصرف قبل قبضه) لوجوبه حقا لله تعالى (ولو باع دينار بدراهم واشترى بها) قبل قبضها (نوبا) مثالا (فسد بيع الثوب) والصرف بجماله (باع أمة تعدل ألف درهم مع طوق) فضة في عنقها (قيمه ألف) انما بين قيمتهما يفيد انقسام الثمن على الثمن أو أنه غير جنس الطوق والا فالعبرة لوزن الطوق لالقيته فقد رده مقابل به والباقي بالجارية (بألفين) متعلق ببيع (وقد من الثمن ألفا وأباعها بألفين ألف تعد وألف نسيئة أو باع سيفا حليته خمسون ويخلص بلا ضرر)

ما اذا انحلت بضرر بالاولى ثم ذكره عند قوله الا ترى فان افترا في محله (قوله ونقد خسين) أي والخسبون
 الباقية دين أو نسيئة ط (قوله تحتر بالجواز) اذا الظاهر قصد ههنا الوجه المصحح لان العقد لا يفيد تمام
 مقصود ههنا الا بالصفة فكان هذا الاعتبار عملا بالظاهر والظاهر يجب العمل به الا اذا صرح بخلافه كما يأتي
 وقوله خذه من غنهما لا يخالفه لان المتنى استعمل في الواحد أيضا كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
 وقوله تعالى يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم والرسول من الانس وقوله تعالى نسيأحوتهما
 وقوله صلى الله عليه وسلم اذا سافرتم فاذا نوا قميا وتما في الفتح قال في البحر وظهيره في الفقه اذا احتسما
 حصة أو ولد تما ولدا علق باحدا هما للاستحالة بخلاف ما اذا لم يذكر المفعول به لا مكان (قوله لانه اسم
 للعلية أيضا الخ) عبارة الزيلعي لانهم ما شئ واحد اه وبه يظهر انه في مسألة الجارية المطوقة لو قال خذ هذا
 من غن الجارية يفسد البيع وبه صرح في البحر (قوله ولو زاد خاصة فسد البيع) أي بأن قال هذا المجهل
 حصة السيف خاصة وعبارة المبسوط انتقض البيع في الحلية وظاهره انه يصح في السيف دون الحلية وعليه
 فكان المناسب أن يقول فسد الصرف لكن هذا محمول على ما اذا كانت الحلية تتميز بالضرر لا مكان
 التسليم وهذا الحل وفق الزيلعي بين ما في المبسوط وبين ما في المحيط من انه لو قال هذا من غن التصل خاصة
 فان لم يمكن التميز لا بضرر يكون المنقود عن الصرف ويصحان جميعا لانه قصد صحة البيع ولا صحة له الا بصرف
 المنقود الى الصرف فحكمنا بجوازه تصحيحا للبيع وان أمكن تمييزها بالضرر بطل الصرف اه ولا يخفى
 حسن هذا التوفيق لانه اذا صح البيع والصرف مع ذكر التصل يجعل المنقود من الحلية التي لا يمكن تمييزها
 الا بضرر يلزم أن يصح مع ذكر السيف بالاولى اذ لا شك أن لفظ التصل أخص من لفظ السيف لان
 السيف يطلق على التصل والحلية وبه اندفع ما في البحر نعم في كلام الزيلعي نظير من وجه آخر يشاء فيها
 علقناه على البحر (تنبيه) بقي ما لو قال نصفه من غن الحلية ونصفه من غن السيف فالمقبوض من غن الحلية كما
 في الزيلعي والظاهر حله على ما اذا لم يمكن تمييزه بالضرر فلو أمكن فسد الصرف في نصف الحلية يدل عليه
 ما في كافي الحاكم ولو باع قلب فضة فيه عشرة وثوب بعشرين درهما فقد عشرين وقال نصفها من غن القلب
 ونصفها من غن الثوب ثم تفرقا وقد قبض القلب والثوب انتقض البيع في نصف القلب وأما في السيف اذا سمي
 فقال نصفها من غن الحلية ونصفها من غن نصل السيف ثم تفرقا لم يفسد البيع اه تأمل وانظر ما علقناه على
 البحر (قوله وصح في السيف) لعدم اشتراط قبض غنه في المجلس نهر (قوله كطوق الجارية) الاولى
 كالجارية المطوقة لانه اذا انحلت السيف عن حليته بلا ضرر بقدر على تسليمه فيصير كبيع الجارية مع طوقها
 (قوله بطل أصلا) أي بطل بيع الحلية والسيف لتعذر تسليم السيف بلا ضرر كبيع جذع من سق نهر
 (تنبيه) قال في كافي الحاكم واذا اشترى الجاهل بموها بفضة بدرهم أقل مما فيه أو أكثر فهو جائز لان التوبة
 لا يخلص ألا ترى انه اذا اشترى الدار المموهة بالذهب بمن مؤجل يجوز ذلك وان كان ما في سقوطها من التوبة
 بالذهب أكثر من الذهب في الثمن اه والقوية الطلي ونقل الخير الرملئ نحوه عن المحيط ثم قال وأقول يجب
 تقييد المسألة بما اذا لم تكثر الفضة أو الذهب المموه أما اذا كثر بحيث يحصل منه شيء يدخل في الميزان بالعرض
 على التاريج حينئذ اعتبر به ولم أره لا صحابنا لكن رأيت للشافعية وقواعدنا شهادة به فتأمل اه (قوله
 والاصل الخ) أشار به الى فائدة قوله فباعه بمائة أي بمن زائد على قدر الحلية التي من جنس الثمن ليكون قدر
 الحلية غملا لها والزائد غملا للسيف اذ لو لم تحقق الزيادة بطل البيع أما لو كان الثمن من خلاف جنسهما جاز البيع
 كيفما كان لجواز التفاضل كما في البحر ومقتضاه أن المؤدى من خلاف الجنس وان قل يقع عن غن الحلية
 وغير المؤدى يكون غن النصل تحتر بالجواز (قوله كفضض وحر كرش) الاول مارصع بفضة أو ألس فضة
 كسرج من خشب ألس فضة والثاني في العرف هو الماطرز بخيوط فضة أو ذهب وبه عبر في البحر وأما حلية
 السيف فتشمل ما اذا كانت الفضة غير ذلك كقبعة السيف تأمل وخرج المموه كما علمت أنفا (تنبيه) لم يذكر حكم
 العلم في الثوب وفي الذخيرة واذا باع ثوبا منسوجا بذهب بالذهب الخالص لا بلبوازه من الاعتبار وهو أن يكون
 الذهب المنفصل أكثر وكان ينبغي أن يجوز بدونه لان الذهب الذي نسج خرج عن كونه وزنيا ولذا لا يساع وزنا
 لكنه وزني بالنص فلا يخرج منه عن كونه مال ربا ثم قال وفي المتقى ان في اعتبار الذهب في السقف روايتين

مطلب
 يستعمل المتنى في الواحد

فباعه (بمائة ونقد خسين فباقة)
 فهو (غن الفضة سواء سكت
 أو قال خذ هذا من غنهما) تحريا
 للجواز وكذا لو قال هذا المجهل
 حصة السيف لانه اسم للعلية وعليه
 لدخولها في بيعه تبعاً ولو زاد خاصة
 فسد البيع لازاته الاحتمال
 (فان افترا من غير قبض بطل في
 الحلية فقط) وصح في السيف (ان
 يخلص بالضرر) كطوق الجارية
 (وان لم يخلص) الا بضرر (بطل
 أصلا) والاصل انه متى بيع نقد مع
 غيره كفضض وحر كرش بنقد من
 جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله
 أو أقل - أو جهل بطل

مطلب
 في بيع المموه

مطلب
 في بيع المفضض والمزركش وحكم
 علم الثوب

فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يعتبر اه وفي التثنية عن الفياض ولو باع دارا في سوقها ذهب بذهب في رواية لا يجوز بدون الاعتبار لأن الذهب لا يكون تبعا بخلاف علم الثوب والاريسم في الذهب فانه لا يعتبر لانه تباع محض اه وظاهر التحليل أن ذهب السقوف عين قائمة لا مجرد تمويه ويدل عليه ما قدمناه أنما عن الكافي من أن المعز لا يعتبر لكونه لا يخلص وفي الهندية عن المحيط والدارضا صنف ذهب أو فضة يبيعها بجندسها كالسيف المحلى اه وحاصل هذا كله اعتبار المنسوج قول واحد والاختلاف الرواية في ذهب السقف والعلم وأن المعتد عدم اعتباره في المنسوج وقد علم بهذا أن الذهب ان كان عيناً قائمة في المبيع كسائر الذهب ونحوها في السقف مثلاً يعتبر كطوق الامة وحلية السيف ومثله المنسوج بالذهب فانه قائم بعينه غير تابع بل هو مقصود بالبيع كالحلية والطوق وبه صار الثوب ثوباً بولداً يسمى ثوب ذهب بخلاف المعز لانه مجرد لون لا عين قائمة وبخلاف العلم في الثوب فانه تباع محض فان الثوب لا يسمى به ثوب ذهب ولا يرد ما قدمه الشارح من أن الحلية تباع للسيف أيضاً فان تبعته الله من حيث دخولها في سمها عرفاً سواء كانت فيه أو في قرابه لكنها أصل من حيث قيامها بذاتها وقصد هابا لشرائها كطوق الجارية ولا كذلك علم الثوب لأن الشرع أهدر اعتباراً حتى حل استعماله لكن ينبغي أنه لو زاد على أربعة أصابع أن يعتبر هنا أيضاً هذا ما ظهر في تحرير هذا المحل فتأمل (قوله شرط التقابض فقط) أي ولا يشترط تحقق زيادة الثمن كما قدمناه (قوله صح فيما قبض) لوجود شرط الصرف فيه نهر (قوله لانه صرف) هذا كله العلة لانه لا يشترط اشتراك بطلان البيع فيما يقبض لانه صرف أو هو علة لقوله صح فيما قبض وحاصله والمراد أنه صرف ككافة كافي الهداية قال في الكفاية فصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد بخلاف مسائل الجارية تباع بالطوق والسيف مع الحلية فان كل واحدة منهما صرف ويباع فاذا انقضى البيع في الكل (قوله لتعيبه من قبله) أي لتعيب الاناء بسبب الشركة من جهة المشتري بصنعه بسبب عدم نقده كل الثمن قبل الافتراق (قوله فيجوز) أي في أخذ الباقي (قوله واذا استحق بعضه) أي وقد كان نقد كل الثمن (قوله لتعيبه بغير ضعه) لأن عيب الاشتراك كان موجوداً عند البائع مقارناً للعقد (قوله ومفاده) أي مفاد التعليق المذكور (قوله لا باقراره) أي لو ادعى المشتري بعض الاناء فأقر له به المشتري لا يخبر لأن الشركة ثبتت بضعه ولا يخفى أن النكول عن اليقين ان كان من البائع فهو كاليمين وان كان من المشتري فهو في حكم الاقرار منه ولذا لا يرجع بالثمن على بائعه اذا نكل كالو أقر كما ترى بابه (قوله اختلفوا الخ) فانه قيل ان العقد يفسخ بقضاء القاضي للمستحق بالاستحقاق وهو رواية الخصاص وقيل لا مالم يرجع المشتري على بائعه وقيل مالم يأخذ المستحق العين وقيل مالم يقبض على البائع بالثمن وفي الهداية أنه ظاهر الرواية وقد مناهى تحرير الكلام على ذلك والتوفيق بينه وبين ما نقله عن القح فراجع في أول باب الاستحقاق وأشار الشارح الى أن ما سئى عليه المصنف أحسن مما في الجرعن السراج حيث قال فان أجاز المستحق قبل أن يبيعكم له بالاستحقاق فإن فهو منه انه ليس له الاجازة بعد الحكم بالاستحقاق لانفساخ العقد بالحكم وهذه رواية الخصاص كما عرفت وهي خلاف ظاهر الرواية (قوله وكان الثمن له) أي للمستحق لأن البائع كان فضولاً في بيع ما استحقه المستحق وتوقف على اجازته قبل الفسخ فاذا أجاز نفذ العقد وكان الثمن له (قوله اذا لم يفترا) أي البائع والمشتري وهذا متعلق بقوله جاز العقد (قوله بعد الاجازة) كذا في الجرعن السراج مع أن الذي في الجوهرية وهي للعداى صاحب السراج قبل الاجازة ويؤيده قوله في السراج والجوهرية حتى لو افتراق العاقدان قبل اجازة المستحق بطل العقد وان فارقه المستحق قبل الاجازة والمتعاقدان باقيا في المجلس صح العقد اه والحاصل أن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فيصير هذا الفضولي بعد الاجازة كأنه كان وكيلاً بالبيع قبلها فان حصل التقابض بينه وبين المشتري قبل الافتراق نفذ العقد بالاجازة اللاحقة وان افتراق قبل التقابض لا ينفذ العقد بها لانه لو كان وكيلاً لحقيقة قبل العقد يفسد الافتراق بلا قبض فكيف اذا صار وكيلاً بالاجازة اللاحقة ثم اذا حصل التقابض قبل الافتراق والاجازة ثم أجاز نفذ العقد وان افتراق بعد أمّا اذا أجاز قبل الافتراق والتقابض فلا بد من التقابض بعدها قبل الافتراق لفساد العقد بالافتراق بدون تقابض وان أجاز قبله وعلى هذا يحمل كلام المصنف (قوله ولو باع قطعة نقرة) بضم النون وهي كافي المغرب والقاسموس القطعة المذابة

ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط (ومن باع آله فضة بفضة أو بذهب ونقد بعض ثمنه) في المجلس (ثم افتراق صح فيما قبض واشتركا في الاناء) لانه صرف (ولا خيراً للمشتري) اتعيبه من قبله بعدم نقده (بخلاف هلال واحد العبد من قبل القبض) فيجوز لعدم صنعه (واذا استحق بعضه) أي الاناء (أخذ المشتري ما بقي بقسطه أورد) لتعيبه بغير صنعه قلت ومفاده تخصيص استحقاقه بالينة لا باقراره فليجوز (فان أجاز المستحق قبل فسخ الحاكم العقد جاز العقد) اختلفوا متى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق وظاهر الرواية انه لا يفسخ مالم يفسخ وهو الاصح فتح (وكان الثمن له يأخذه البائع من المشتري ويسلمه له اذا لم يفترا بعد الاجازة وبصر العاقد وكذا لا للغير فتعلق أحكام انعقده دون انجيز) حتى يطل العقد بمنازعة العاقد دون المستحق جوهرية (ولو باع قطعة نقرة فاستحق بعضها)

(أخذ) المشتري (ما بقي بقسطه
بلا خيار) لأن التبعض لا يضرها
(و) هذا (لو) كان الاستحقاق
(بعد قبضها وان قبل قبضها له
الخيار) لتفرق الصفقة وكذا
الدينار والدرهم جوهر (وصح
بيع درهمين ودينار بدرهم
ودينارين) بصرف الجنس بخلاف
جنسه (و) مثله (بيع كزبرة وكز
شعير بكزبرة وكز شعير
(و) كذا (بيع أحد عشر درهما
بعشرة دراهم ودينار و) صح
٢ (بيع درهم صحيح ودرهمين غله)
بفتح وتشديد ما رده بيت المال وبقبله
التجار (بدرهمين صحيحين ودرهم
غله) للمساواة وزنا وعدم اعتباره
الجودة (و) صح (بيع من عليه
عشرة دراهم) دين (من هي له) أي
من دأته فصح بيعه منه (دينار
بها) اتفاقا وتنعق المقاصة بنفس
العقد إذا ربا في دين سقط (أو)
بيعه (بعشرة مطلقة) عن التقيد
بدين عليه (أن دفع) البائع
(الدينار) للمشتري (وتنقاصا
العشرة) الدين (بالعشرة) الدين
أيضا استحسانا

من الذهب أو الفضة وقبل الإذابة تسمى تبرأ كما في المصباح ويقال نفقة فضة على الاضافة للبيان كما في المغرب
(قوله لأن التبعض لا يضرها) فلم يلزم عيب الشركة لا مكان أن يقطع حصته مثلا نهر (قوله
انفترق الصفقة) أي قبل تمامها بخلاف ما بعد القبض لتماها بجر ويقال فيما إذا أجاز المستحق قبل فسخ
الحاكم العقد ما قبل في مسألة الإزالة السابقة أفاده الشرنبلالي (قوله وكذا الدينار والدرهم) أي نظير
النقرة لأن الشركة في ذلك لا تعد عيبا كذا في الكرخي منح عن الجوهرية أي لو استحق بعضه لا يخرجه لأنه ليس
عيبا قال ط لا مكان صرفه واستيفاء كل حقه من بدله (قوله بصرف الجنس بخلاف جنسه) أي تصحبا
للعقد كالمواضع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره فإنه يصرف إلى نصيبه تصحبا للعقد وفي الظهيرة عن الميسوط
بائع عشرة وثوب بعشرة وثوب واقترقا قبل القبض بطل العقد في الدراهم ولو صرف الجنس إلى خلاف جنسه
لم يطل ولكن قبل في العقود للتصحيح في الابتداء ولا يحتال للبقاء على الصفة اه بجر أي لأن الفساد هنا
عرضي بالاتفاق قبل القبض (قوله وكذا بيع أحد عشر درهما الخ) فتكون العشرة بالعشرة والدرهم
بالدينار وأردف هذه المسألة وان علت مما قبلها للبيان أن صرف الجنس إلى خلاف جنسه لا فرق فيه بين
أن يوجد الجنس في كل من البلدين أو أحدهما أفاده في النهر عن العناية (قوله بفتح وتشديد) أي بفتح
العين المجعولة وتشديد اللام (قوله ما رده بيت المال) أي لا زيادة تابل لكونها قطعا عزي عن النهاية وفيه
توفيق بين تفسيرها بما ذكر الشارح وتفسيرها بالدراهم المقطعة (تنبيه) في الهداية ولو تابعا فاضة بفضة
أو ذهبا بذهب ومع أقلهما شيء آخر تبلغ قيمته باقي الفضة جازا لبيع من غير كراهة وان لم تبلغ فمع الكراهة وان لم
يكن له قيمة لا يجوز البيع لتحق الربا إذا زادت لا يباعها عوض فتنكون ربا اه وصرح في الإيضاح
بأن الكراهة قول محمد وأما أبو حنيفة فقال لا بأس وفي المحيط إنما كرهه محمد خوفا من أن يألفه الناس
ويستعملوه فيما لا يجوز وقبل لأنهما بأشرا الحيلة لاسقاط الربا كبيع العينة فإنه مكروه اه بجر وأورد
أنه لو كان مكروها لزم أن يكره في مسألة الدرهمين والدينار بدرهم ودينارين ولم يذكره وأجيب عنه بجواب
اعترضه في الفتح ثم قال وغاية الأمر أنه لم ينص هناك على الكراهة فيه ثم ذكر أصلا كليا يفنده ويذهب أن يكون
قول أبي حنيفة أيضا على الكراهة كما هو ظاهر إطلاق المصنف بلا ذكر خلاف اه وبأن الكلام على بيع
العينة آخر الباب وفي الكفاية ان شاء الله تعالى وانظر ما قدمناه قبيل الربا (قوله من هي له) متعلق ببيع
(قوله فصح بيعه منه) هذا وان علم لكن كثره ليس أن قوله دينار مفعول بيع وكان الاوضح والاخصر
للمصنف أن يقول وصح بيع دينار بعشرة عليه أو مطلقة من هي له (قوله وتنعق المقاصة بنفس العقد) أي
بلا توقف على إرادتهما بخلاف المسألة الآتية ووجه الجواز أنه جعل ثمنه دراهم لا يجب قبضها ولا تعينها
بالقبض وذلك جازا جاعا لأن التعيين للاحتراز عن الربا أي ربا النسبة ولا ربا في دين سقط إنما الربا
في دين يقع الخطر في عاقبته ولذا لو تصارفا دراهم دينارا ندينار ينصاح لقوات الخطر (قوله أن دفع البائع
الدينار) قيد في الصورتين ط عن مكى (قوله وتنقاصا العشرة) قيد في الثانية فقط نهر (قوله
بالعشرة الدين استحسانا) وانقياس أن لا يجوز وهو قول زفر لكونه استبداد لا يدل الصرف قبل قبضه وجه
الاستحسان أنه بالتقبض انقضى العقد الأول وانعقد صرف آخر مضاف إلى الدين لأنهما لما غيرا موجب
العقد فقد فسخا إلى آخر اقتضاء كالموجود البائع أكثر من الثمن الأول كذا قالوا وتمامه في النهر وأطلق
في العشرة الدين فمثل ما إذا كانت عليه قبل عقد الصرف أو حدث بعده في الأصح فإذا استقرض بائع الدينار
عشرة من المشتري أو غضب منه فقد صار قضاها ولا يحتاج إلى التراضي لأنه قد وجد منه القبض بجر ملخصا
ولا يخفى أن هذا خاص بالصورة الثانية إذ في المسئلة لا يتصور أن يكون الدين حاد ثالا لأن فرضها أن يبيع الدينار
بعشرة عليه فما في النهر من ذلك في الأولى سبق فلم قننه ثم قال في البحر والحاصل أن الدين إذا حدث بعد
الصرف فإن كان بفرض أو غضب وقعت المقاصة وان لم يتقاصا وان حدث بالشراء بأن باع مشتري الدينار
من بائع الدينار ثوبا بعشرة ان لم يجعله قضاها لا يصير قضاها باتفاق الروايات وان جعله قضاها رويان ذخيرة
ومن مسائل المقاصة ما لو كان للمودع على صاحب الوديعة دين من جنسها لم تصرف قضاها به الا اذا اتفقا عليه
وكانت في يده أو رجع إلى أهله فأخذها والمغصوب كالوديعة وكذلك لا تنفع المقاصة ما لم يتقاصا لو كان الدينان

٢ مطلب
في حكم بيع فضة بفضة قليلة مع
شيء آخر لا سقاط الربا

مطلب
مسائل في المقاصة

من جنسين أو متفاوتين في الوصف أو مؤجلين أو أحدهما حلالا والآخر محرما أو أحدهما غلة والآخر صهيما
 كما في الذخيرة وإذا اختلف الجنس وتماصا كما لو كان له عليه مائة درهم وللمدين مائة دينار عليه فإذا تماصا
 تصير الدراهم قصاصا بمائة من قيمة الدينارين في لصاحب الدينارين على صاحب الدراهم ما بقي منها ظهيرة ودين
 النفقة للزوجة لا يقع قصاصا بدين الزوج عليها إلا بالتراضي بخلاف سائر الديون لأن دين النفقة أدنى فروق
 الكرايسى اه ملخصا قال وتقدم شيء من مسائل المقاصة في باب أم الولد (قوله حكما) غير محمول عن المبتدا
 أى حكم ما غلب فضته وذهب حكم الفضة والذهب الخالص وذلك لأن النقود لا تخلو عن قليل غش للانطباع
 وقد يكون خلطها كما في الردي فمعتبر القليل بالردي فيكون كالستهلك ط (قوله الاستقراض بها) الاوضح
 استقراضه ط وبه عرفت المتقى (قوله كما ترفى بابه) لم أره صرح بذلك في باب القرض (قوله في حكم
 عروض) الاولى تغيير الكثر بقوله ليس في حكم الدراهم والدينارين وذلك لأنه يجب فيها الاعتبار والتقابض
 وتعين بالتعيين ان راجت (قوله اعتبارا للغالب) أى في الصورتين (قوله ان كان الخالص اكثر من
 الغشوش) أى اكثر من الخالص الذى خاطه الغش والاضح أن يقول أكثر بما في الغشوش قال في الفتح
 ولا يخفى أن هذا لا يتأتى في كل دراهم غالبه الغش بل اذا كانت الفضة المغلوبة بحيث لا يتخلص من النحاس اذا
 أريد ذلك أما اذا كانت بحيث لا يتخلص لقلتها بل تحترق لا عبرة بها أصلا بل تكون كالموهة لا تعتبر ولا تراعى فيها
 شرائط الصرف وانما هو كاللون وقد كان في أوائل سبعمائة في فضة دمشق قريب من ذلك قال المصنف أى
 صاحب الهداية ومشاغبنا يعنى مشايخ ماوراء النهر من بخارى وسمرقند لم يفتوا بجواز ذلك أى بيعها بجنسها
 متفاضلا في العدالي والغطارفة مع أن الغش فيها أكثر من الفضة لأنها أعز الاموال في ديارنا فلو أبيع المتفاضل
 فيها يفتح باب الربا الصريح فان الناس حينئذ يعتمدون في الاموال النفيسة فيتدبرون ذلك في النقود
 الخالصة فنع حسما لمادة الفساد اه وفي البرازية والصواب انه لا يفتى بالجواز في الغطارفة لأنها أعز الاموال
 وعليه صاحب الهداية والفضلى (قوله كما ترفى) أى في مسألة بيع الزيتون بالزيت بحر وهذه مرت في باب
 الربا ويحتمل كون التشبيه راجعا الى ما في المتن من اشتراط كون الخالص أكثر مما مراده بما مر مسألة حلية السيف
 كما أفاده في الهداية (قوله وزنا وعددا) أى على حسب حالها في الزواج قال في الهداية ثم ان كانت تزوج
 بالوزن فالتباع والاستقراض فيها بالوزن وان كانت تزوج بالعد فبالعد وان كانت تزوج بهما فبكل واحد
 منهما لان المعتبر هو المعتاد فيها اذا لم يكن نص اه ويأتى قريبا (قوله بصرف الجنس خلافا) أى بان يصرف
 فضة كل واحد منهما الى غش الآخر (قوله في الصورتين) أى صورة بيعه بالخالص وصورة بيعه بجنسه
 (قوله لضرر التمييز) قال في البحر يشترط التقابض قبل الاقتراق لأنه صرف في البعض لوجود الفضة
 أو الذهب من الجانبين ويشترط في الغش أيضا لأنه لا يتميز الا بضرر اه فاعلة المذكورة لاشتراط قبض الغش
 فاشتراط قبضه لذاته بل لأنه لا يمكن فصله عن الخالص الذى فيه المشروط قبضه لذاته لا يقال ان النحاس الذى
 هو الغش موزون أيضا فقد وجد فيه القدر فيشترط قبضه لذاته أيضا لا نقول وزن الدراهم غير وزن النحاس
 ونحوه فلم يجمعها قدر والا لزم أن لا يجوز بيع القطن ونحوه بما يوزن الا اذا كان غنه من الدراهم مقبوضا في
 المجلس لأن القدر يحترم النساء مع انه يجوز السلم فيه كما ترفى بابه ولا يخفى أن الغش لو كان فضة في ذهب فالشرط
 قبض الكل لذاته لأنه صرف في الكل (قوله وان كان الخالص مثله الخ) محترز قوله ان كان الخالص أكثر
 وحاصله أن الصور أربعة اما أن يكون الخالص أكثر أمثله أو أقل أو لا يدري فيصير في الاولى فقط دون الثلاثة
 الباقية كما ترفى في بيع السيف مع حليته (قوله أى مثل الغشوش) أى الذى اختلط بالغش (قوله فلا يصح
 البيع) أى لا في الفضة ولا في النحاس أيضا اذا كان لا يتخلص الفضة الا بضرر فح (قوله للربا
 في الاولين) بزيادة الغش في الاول وزيادته مع بعض الذهب أو الفضة في الثاني ط (قوله ولا حقه في الثالث)
 وللشبهة في الربا حكم الحقيقة ط (قوله لا يتعين بالتعين) فلو قال اشترت بهذه الدراهم فله أن يسكها
 ويدفع غيرها مثلها (قوله لتعينه حينئذ) أى حين اذ كان رائجا لأنه بالاصطلاح صار دائما فادام ذلك
 الاصطلاح موجودا لا تبطل الثمنية لقيام مقتضى بحر فلو هلك قبل القبض لا يبطل العقد فح (قوله
 تعينه به) أى بالتعين لأن هذه الدراهم في الاصل سلعة وانما صارت دائما بالاصطلاح فاذا تركوا المعاملة بها

(وما غلب فضته وذهب فضة
 وذهب) حكما (فلا يصح
 بيع الخالص به ولا يصح بيعه
 ببعض الامتساويا وزنا و) كذا
 (لا يصح الاستقراض بها الا وزنا)
 كما ترفى بابه (وان غلب) عليه
 (الغش منها في حكم عروض)
 اعتبارا للغالب (فصح بيعه
 بالخالص ان كان الخالص أكثر)
 من الغشوش ليكون قدره بمثله
 والزائد بالغش كما مر (وبجنسه
 متفاضلا) وزنا وعددا بصرف
 الجنس خلافا (بشرط التقابض)
 بل الاقتراق (في المجلس) في
 الصورتين لضرر التمييز (وان كان
 الخالص مثله) أى مثل الغشوش
 (أو أقل منه أو لا يدري فلا) يصح
 البيع للربا في الاولين ولا حقه
 في الثالث (وهو) أى الغالب
 الغش (لا يتعين بالتعين ان راج)
 لتعينه حينئذ (والا) يرج
 (تعينه به) كسلعة وان قبله البعض
 فتركه يوف

رجعت الى أصلها بجر فيبطل العقد بهلا كما قبل التسليم هذا اذا كانا بعلان بجالها ويعلم كل منهما
 أن الآخر يعلم فان كانا لا بعلان أو لا يعلم احدهما أو بعلان ولا يعلم كل أن الآخر يعلم فان البيع يتعلق بالدرهم
 الراحية في ذلك البلد لا بالمشار اليه من هذه الدراهم التي لا تروج فتح (قوله ان علم البائع بجماله) لانه رضى
 بذلك وأدرج نفسه في البعض الذين يقبلونها فتح (قوله والا) أي وان كان لا يعلم بجمال هذه الدراهم
 أو باعها على غلن انها جباد تعلق حقه بالحياد لعدم الرضى بها بجر (قوله بما يروج منه) أي من الذي
 غلب غشه (قوله عملا بالعرف الخ) الاولى ذكره بعد قوله فبكل منهما لان المراد أن اعتبار الوزن أو العدد
 أو كل منهما مبنى على ما هو المتعارف فيها من ذلك (قوله فيه) أي فالبيع والاستقراض بالوزن (قوله
 وذبه) الاولى عطفه بأو (قوله فلم يجز الا بالوزن) بمنزلة الدراهم الردية لان الفضة فيها موجودة حقيقة
 ولم تصر مغلوقة فيجب الاعتبار بالوزن شرعا بجر (قوله الا اذا أشار اليهما) أي الى المتساوي وغالب
 الفضة أي في المبيعة فيكون بيان القدر ما ووصفها ولا يطن البيع بهلا كما قبل القبض ويعطيه مثلها لكونها
 ثمن لتعين بجر وأفاد أنه في الاستقراض لا يجوز الا بالوزن وان أشار اليها (قوله كما في الخالصة) أي كما
 لو أشار الى الدراهم الخالصة من الغش وعبرة التهر كالو أشار الى الجباد اه أي فانه يجوز البيع بما أشار اليه
 منها بالوزن أيضا (قوله فيصح بالاعتبار المار) أي اذا بيعت بجنسها بصرف الجنس الى خلاف جنسه أي
 بأن يصرف ما في كل منهما من الغش الى ما في الآخر من الفضة كما مر في الغالب غشه وظاهره جواز التفاضل
 هنا أيضا لكن قال الزبلي وفي الخاتمة ان كان نصفها صفرا ونصفها فضة لا يجوز التفاضل فظاهره انه أراد به
 فيما اذا بيعت بجنسها وهو مخالف لما ذكرهنا ووجهه أن فضتها لم تصر مغلوقة جعلت كأن كلها فضة في حق
 الصرف احتياطا اه وأقره في البحر والنهر والمنخ وظاهره اعتقاد ما في الخاتمة تأمل وقال الزبلي ولو باعها
 بالفضة الخالصة لا يجوز حتى تكون الخالصة أكثر مما فيه من الفضة لانه لا غلبة لاحدهما على الآخر فيجب
 اعتبارهما فصار كما لو جمع بين فضة وقطعة نحاس فباعهما بجنسهما أو بفضة فقط اه وقوله لا غلبة لاحدهما أي
 لواحد من الغش والفضة التي فيه المساوية له (قوله وهو نافي) أي رائج من باب تعب (قوله فكسد)
 من باب قتل أي لم يتفق لقله الرغبات فيه مصباح (قوله ذلك) أفاد به أن افراد الضمير في كسد باعتبار
 المذكور وفيه أن العطف بأو والاو في افراد ط (قوله قبل التسليم للبائع) قيد به لانه لو قبضها
 ولو فوضها اليه فكسدت لا يفسد البيع ولا شيء له نهر وسينه عليه الشارح وفي النهر أيضا وان كان نقد
 بعض الثمن دون بعض فسد في الباقي (قوله بطل البيع) أي ثبت للمشتري فسخته كما يأتي مع ما فيه ووجه
 بطلانه عند الامام كما في الهداية أن الثمن يهلك بالكساد لان الثمنية بالاصطلاح ولم يبق فبقي يعا بلائع فيبطل
 فاذا بطل يجب رد المبيع ان كان قائما وقيمه ان كان هالكا كما في البيع الفاسد اه (قوله فانه كالكساد)
 كذا في البحر تعالى الزبلي وفي المضمرات لو انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع
 هو المختار وفي الذخيرة الانقطاع كالكساد والاوّل أصح اه رمى عن المصنف (قوله وكذا حكمكم
 الدراهم) كذا في البحر ولم أره لغيره وقال محشيه الرمي أي الدراهم التي لم يغلب عليها الغش فاقصارا المصنف
 على غالب الغش والفلس اقلية الفساد فيها دون الجيدة تأمل اه ملخصا قلت لكن علمت أن بطلان البيع
 في كساد غالب الغش والفلس معلل عند الامام ببطلان الثمنية فبقي يعا بلائع ولا شك أن الجباد لا تبطل ثمنيتها
 بالكساد لان ثمنيتها بأصل الخلقة كما صرحوا به لا بالاصطلاح فلا وجه لبطلانه عنده بكساد الجباد فالظاهر
 أن مراد البحر بالدراهم غالبية الغش لكنه مكرر بما في المتن تأمل ثم رأيت في الفتح قال ولا يي حنيفة أن الثمن
 يهلك بالكساد لان مالبة الفلوس والدراهم غالبية الغش بالاصطلاح لا بالخلقة بخلاف النقيدين فان ماليتها
 بالخلقة لا بالاصطلاح اه ثم يمكن أن يجاب بأن هذا في التقدا لخالص والغشوشة التي غلبت فضتها بخلافه
 لكن قدمتم أنها كخالصة لان الفضة قلما تنطبع الا بقليل غش والحاصل أن ما ذكره في البحر وتبعه الشارح
 يحتاج الى نقل صريح أو يحمل على ما قلنا أو لا تأمل وانظر ما قدمناه أوّل البيوع عند قوله وبقي حال وموجب
 (قوله وصحاه ببيعة المبيع) صوابه ببيعة الثمن سائحات أو ببيعة الهالك ط قال في الفتح وقال أبو يوسف
 ومحمد والشافعي وأحمد لا يبطل ثم اختلفوا قال أبو يوسف عليه قيمتها يوم البيع قال في الذخيرة وعليه الصوى

فتعلق العقد بجنسه زيانا علم
 البائع بجماله والا فيجنسه جيدا
 (و) صح (المبيعة والاستقراض
 بما يروج منه) عملا بالعرف
 فيما لا نص فيه فان راج (وزنا) فيه
 (أو عددا) فيه (أو بهما) فبكل
 منهما (والتساوي) غشه
 وفضته وذبه (كغالب الفضة)
 والذهب (في تابع واستقراض)
 فلم يجز الا بالوزن الا اذا أشار اليهما
 كما في الخالصة (و) أما (في الصرف)
 ف(كغالب غش) فيصح بالاعتبار
 المار (اشترى شيأ به) بغالب الغش
 وهو نافي (أو بفلس نافقة
 فكسد) ذلك (قبل التسليم) للبائع
 (بطل البيع) كالأو انقطعت عن
 أيدي الناس فانه كالكساد وكذا
 حكم الدراهم لو كسدت أو
 انقطعت بطل وصحاه ببيعة المبيع
 وبه يبقى رفا بالناس بجر وحقاتي

(وحذ الكساد أن تترك المعاملة)

بها في جميع البلاد) فلوراجت في بعضها لم يطل بل يتغير البائع لتعيها (و) حذر الانقطاع عدم

وجوده في السوق وان وجد في

أيدي الصارفة) و (في البيوت)

كذا ذكره العيني وابن الملك

بالعطف خلافا لما في نسخ المصنف

وقد عزاه له هداية ولم أرفعها

والله أعلم وفي البرازية لوراجت

قبل فتح البائع البيع عاد جازا

لعدم انفساخ العقد بلافسخ

وعليه فقول المصنف بطل البيع

أي ثبت للبائع ولاية فسخه

والله الموفق (و) قيب الكساد

لانه (لوقضت قيمتها قبل القبض

فالبائع على حاله) اجاعا ولا يتخير

البائع (و) عكسه (لو غلت قيمتها

وازدادت فكذلك البيع على حاله

ولا يتخير المشتري ويطلب بنقد

ذلك العيار الذي كان وقع (وقت

البيع) فتح وقيد بقوله قبل

التسليم لانه (لرباع دلال) وكذا

فضولي (متاع الغير بغير اذنه

بدراهم معلومة واستوفاهما

فكسدت قبل دفعها الى رب

المتاع لا يفسد البيع) لان حق

القبض له عيني وغيره (وضح

البيع بالفلوس النافقة وان لم تعين

كالدراهم (وبالكسادة لاحق

يعنيها) كسلع (ويجب) على

المستقرض (رد) مثل (أفلس

القرض اذا كسدت)

٢٤ قوله فزاد قوله أوفضولي هكذا

بخطه والاولى أن يتول فزاد قوله

وكذا فضولي لانه الموجود

في نسخ الشارح وليناسب مصدر

القول اه محصيه

لانه مضمون بالبيع كقوله في المصنوب اذا هلك عليه قيمته يوم الغصب لانه يوم تحقق السبب وقال محمد عليه قيمتها
آخر ما تعامل الناس به وهو يوم الانقطاع لانه وان الاتصال الى القيمة وفي الهبط والتعة والمحقاق به بقي
رفقا بالناس اه ونحوه في البحر وبه تعلم ما في عبارة الشارح (قوله بل يتخير البائع لتعيها) قال في البحر
وان كانت تروج في بعض البلاد لا يطل لكنه تعيب اذا لم ترج في بلدهم فيتخير البائع ان شاء أخذه وان شاء أخذ
قيمه اه ومفاده أن التخير خاص بما اذا كان الكساد في بلد العقد (قوله خلافا لما في نسخ المصنف)
حيث قال في البيوت بدون عطف (قوله لوراجت) أي بعد الكساد (قوله عاد جازا) الاولى
أن يقول بقي على الصحة بدليل التعليق أفاده ط (قوله اي ثبت للبائع ولاية فسخه) هذا تفسير لمحدوف
وهو موقوف وذلك المحدوف خبر المبتدأ وهو قول ثم ان ما ذكره مأخوذ من البحر استدلالا بعبارة البرازية
والظاهر أن ما فهمنا مني على قول البعض في الفتح لو اشترى مائة فلس بدرهم فكسدت قبل القبض بطل البيع
استحسانا لان كسادها كهلها وهلاك المعقود عليه قبل القبض يطل العقد وقال به من مشايخنا انما يطل
العقد اذا اختار المشتري ابطاله فخلا لان كسادها كعيب فيها والمعقود عليه اذا حدث به عيب قبل القبض
ثبت للمشتري فيه الخيار والاول أظهر اه ومثله في غاية البيان (قوله لو نقصت قيمتها) أي قيمة غالبية
الغش ويعلم منه انه لا يطل في غالبية القضية بالاولى أفاده ط عن أبي السعود (قوله وعكسه) لاحاجة اليه
(قوله ويطلب بنقد ذلك العيار) أي يدفع ذلك المقدار الذي جرى عليه العقد ولا ينظر الى ما عرض بعده
من الغلاء أو الرخص وهذا عزاه الشارح الى الفتح ومثله في الكفاية والظاهر أنه المراد مما نقله في البحر عن الخاتبة
والاسيحاوي من انه يلزمه المثل ولا ينظر الى القيمة فمراده بالمثل المقدار تأمل وفيه عن البرازية والذخيرة
والخلاصة عن المتن غلت الفلوس القرض أو رخصت فعند الامام الاول والثاني أو ليس عليه غيره ها وقال
الثاني ثانيا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى أي يوم البيع في البيع ويوم القبض
في القرض ومثله في النهر فهذا ترجيح لخلاف ما مشى عليه الشارح ورجحه المصنف أيضا كما قدمناه في فصل
القرض وعليه خلافا بين الكساد والرخص والغلاء في لزوم القيمة (قوله وكذا فضولي) يعني غير
دلال ولا حاجة اليه لان الدلال لا يبيع بغير اذن كان فضوليا ولعله زاده لان الدلال في العادة يبيع بالاذن كما هو
مقتضى اشتقاقه من الدلالة فانه يدل البائع على المشتري أو بالعكس لستوسط بينهما في البيع فزاد قوله أوفضولي
ليناسب قول المصنف بغير اذنه ويشير الى انه لا فرق بين كونه بالاذن أو لا ولذا قال في النهر قيدنا بعدم قبض
البائع لانه لو قبضها ولو فضوليا فكسدت لا يفسد البيع ولا شيء (قوله عيني وغيره) اعترض بأن عبارة
الفتح والعيني والخلاصة دلال باع متاع الغير باذنه قلت لكن الذي رأيت في الفتح عن الخلاصة كعبارة
المصنف ونقطة وفي الخلاصة عن المحيط دلال باع متاع الغير بغير اذنه الخ نعم الذي في العيني والبحر عن
الخلاصة عن المحيط وكذا في متن المصنف مصححا باذنه وهو المناسب لقوله لا يفسد البيع وقوله لان حق القبض
له وعلى ما في الفتح يحسبكون المراد أن المالك أجاز البيع ليناسب ما ذكر تأمل (قوله وان لم تعين) لانها
صارت أمما نانا لا اصطلاح لجاز بها البيع ووجب في الذمة كالتقدين ولا تعين وان عينها كالتقدين الا اذا قال
أردنا تعليق الحكم بعينها فحينئذ يتعلق بها بخلاف ما اذا باع فلان فلان بغير عينها حيث تعين بالتصريح لثلاث
يفسد البيع بحر وهو ملخص من كلام الزبلي (قوله حتى يعينها) لانها سبعة في هذه الحالة والمبيع
لا بد أن يعين نهر (قوله كسلع) عبادة البحر لانها سلع وفي المصباح السلعة البضاعة جمعها سلع كسدة
وسدر (قوله رد مثل أفلس القرض اذا كسدت) أي رد مثلها عدد اعتمد أي خفيفة بحر وأما اذا
استقرض دراهم غالبية الغش فكذلك في قياس قوله قال أبو يوسف ولست أروى ذلك عنه ولكن لروايته
في الفلوس فتح قال محشي مسكين والنظر حكمكم ما اذا اقترض من فضة خالصة أو غالبية أو مساوية للغش
ثم كسدت هل هو على هذا الاختلاف أي بين الامام وصاحبيه أو يجب رد المثل بالاتفاق اه قلت ويظهر لي
الثاني لما قدمناه قريبا واليا في قريبا عن الهداية ولم يذكر الانقطاع والظاهر أن الكلام فيه كما ترى في غالب
الغش تأمل وفي حاشية مسكين أن تعييد الاختلاف في رد المثل أو القيمة بالكساد يشترط انما اذا غلت
أو رخصت وجب رد المثل بالاتفاق وقد مر نظيره فيما اذا اشترى بغالب الغش أو بفلوس نافقة اه قلت لكن

قد متاقرياً أن الفتوى على قول أبي يوسف ثانياً أن عليه قيمتها من الدراهم فلا فرق بين الكساد والرخس والغلاء عنده (قوله وأوجب محمد قيمتها يوم الكساد) وعند أبي يوسف يوم القبض ووجه قول الامام كافي الهداية أن القرض اعارة وموجبه رد العين معنى والتمنية فضل فيه وله ما في وجوب القيمة انه لما بطل وصف التمنية تعذر ردّها كما قبض فيجب رد قيمتها كما اذا استقرض من ثيابا انتطع اه وفي الشرع لا لينة عن شرح الجمع هل الخلاف فيما اذا هلكت ثم كسدت أم لا لو كانت باقية عنده فانه يرد عنها اتفاقاً اه ومثله في الكفاية قلت ومفاد التعليق المذكور يخالفه فتأمل (قوله وعليه الفتوى بزانية) وكذا في الخيانة والفساوى الصغرى رفقا بالناس بجر وفي الفتح وقوله لهما انظر للمقرض من قوله لان في رد المثل اضرار به وقول أبي يوسف انظر له أيضاً من قول محمد لان قيمته يوم القرض أكثر منها يوم الانقطاع وقول محمد انظر للمستقرض وقول أبي يوسف أيسر لان القيمة يوم القبض معلومة لا يختلف فيها يوم الانقطاع يعسر ضبطه فكان قول أبي يوسف أيسر في ذلك اه ومثله في الكفاية (قوله وفي النهراخ) أصله لصاحب الفتح (قوله في اختيار قولهما) أي بوجوب القيمة (قوله اشترى بنصف درهم فلوس) الظاهر أنه يجوز في درهم عدم التنوين مضافاً الى فلوس على معنى من كاسافة خاتم حديد والتنوين مع رفع فلوس على انه خبر مستد محذوف أي هو فلوس ويدل عليه قوله بعده أو بدرهمين فلوس فانه لو كان مضافاً وجب حذف نون التثنية وأجر فلوس على انه بدل أو عطف بيان ويجوز نصبه على التمييز (قوله مثلاً) الاولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف بعد وكذا اشترى درهم أو برعه وان كان راجعاً الى قوله درهم فهو مستغنى عنه بقوله وكذا الواشترى بدرهم فلوس الخ ط قلت ولعله أشار الى أن لفظ دينار كذلك (قوله للعلم به الخ) جواب عن قول زفر انه لا يصح لانه اشترى بالفلوس وهي تقدر بالعدد لا بالدرهم والدائق لانه موزون فذكره لا يغني عن العذبة في الثمن مجهولاً والجواب انه لما ذكر الدرهم ثم وصفه بأنه فلوس وهو لا يمكن علم أن المراد ما يباع به من الفلوس وهو معلوم فأغنى عن ذكر العدد فلم يلزم جهالة الثمن كما أوضحه في الفتح (قوله جاز عند الثاني الخ) قال في البحر قيد بما دون الدرهم لانه لو اشترى بدرهم فلوس أو بدرهمين فلوس لا يجوز عند محمد عدم العرف وجوزه أبو يوسف في الكل للعرف وهو الاصح كذا في الكفاية والاحتجى اه فافهم (قوله بالنصب صفة نصف) تبع في ذلك النهروفي أن فلوساً اسم جامد غير مؤنول فالمناسب انه تميز بالعدد أو عطف بيان (قوله من الفضة صغيراً) الاولى أن يقول كافي النهاية وغيرها أي درهما صغيراً يساوي نصفاً الاحبة وبه تظهر المقابلة لقوله كبيراً وعبارة الدرر أي ما ضرب من الفضة على وزن نصف درهم اه قلت والاولى أن يقول على وزن نصف درهم الاحبة لان العادة أن ما يضرب من أنصاف الدرهم أو أرباعه نقص مجموعها عن الدرهم الكامل (قوله بمثله) أي مبيعاً مثله من الدرهم الكبير (قوله ولو كثر لفظ نصف) بأن قال أعطى بنصفه فلوساً ونصفه نصفاً الاحبة فعندهما جاز البيع في الفلوس وبطل فيما بقي من النصف الآخر لانه وباعه على قياس قول الامام بطل في الكل لان الصفقة متحدة والفساد قوي مقارن للعقد ولو كثر لفظ الاعطاء بأن قال وأعطى بنصفه نصفاً الاحبة اختص الفساد بالنصف الآخر اتفاقاً لانهم مبيعان اتعد الصفقة وهذا هو المختار وتماه في الفتح والحاصل انه في صورة المتن صح البيع اتفاقاً وفي صورة الشرح فسد في الكل عنده وفي الفضة فقط عندهما وفي الاخيرة جاز في الفلوس فقط كما في البحر قال ولم يذكر المصنف القبض قبل الافتراق للعلم به مما قدمه وحاصله ان تفرقاً قبل القبض فسد في النصف الاحبة لكونه صرفاً لا في الفلوس لانها مبيع فيكفي قبض احد البديلين ولو لم يعطه الدرهم ولم يأخذ الفلوس حتى افتراقاً بطل في الكل للافتراق عن دين بدين اه (قوله وبما تقرّر) أي من أول البيوع الى هنا ط (قوله مبيع بكل حال) أي قبول بجنسه أولاً دخلت عليه الباء أولاً وقد يقال في بيع المقايضة كل من السلعتين مبيع من وجهه وعن من وجه ط قلت المراد بالثمن هنا ما يثبت ديناً في الذمة وهذا ليس كذلك (قوله كالمثلثات) أي غير التقدين وهي المكبل والموزون والعددي المتقارب (قوله فان اتصل بها الباء فتمن) هذا اذا كانت غير متعينة ولم تقابل بأحد التقدين كبعتك هذا العبد بكذا كانت متعينة وقوبلت بتقديدها مبيعة كافي درر الجارأول البيوع وفي الشرع لا لينة في فصل التصرف في المبيع معزاً بالفتح لو قوبلت بالاعيان وهي معينة فتمن اه أي كبعتك هذا العبد بهذا الكز أو هذا الكز بهذا العبد لانه لم يقيد به دخول الباء عليها

وأوجب محمد قيمتها يوم الكساد
وعليه الفتوى بزانية وفي النهر
وتأخير صاحب الهداية دليلهما
ظاهر في اختيار قولهما (اشترى)
شيئاً (بنصف درهم) مثلاً (فلوس
صح) بلا بيان عددها للعلم به (وعليه
فلوس تباع بنصف درهم وكذا اشترى
درهم أو برعه وكذا الواشترى بدرهم
فلوس أو بدرهمين فلوس جاز)
عند الثاني وهو الاصح للعرف
كافي (ومن أعطى صير في درهما)
كبيراً (فقال أعطى به نصف درهم
فلوساً) بالنصب صفة نصف (ونصفاً)
من الفضة صغيراً (الاحبة صح)
ويكون النصف الاحبة بمثله وما بقي
بالفلوس ولو كثر لفظ نصف بطل
في الكل لزوم الربا (و) بما تقرّر
ظهر أن (الاموال ثلاثة) الاول
(عن بكل حال وهو النقدان) حصة
الباء اولاً قبول بجنسه أولاً (و) الثاني
(مبيع بكل حال كالتياب والدواب
(و) الثالث (تمن من وجه مبيع
من وجه كالمثلثات) فان اتصل بها
الباء فتمن

مطلب
في بيان ما يكون مبيعاً وما يكون ثمناً

وفي الفتح هنا وان لم تعين أى المثليات فان صحبها حرف الباء وقابلها مبيع فهي ثمن وان لم يصحبها حرف الباء ولم يقابلها ثمن فهي مبيعة وهذا لأن الثمن ما يثبت في الذمة ديناً عند المقابلة اهـ فالقول كما مثلنا والثاني كقولك اشتريت منك كتر حنطة بهذا العبد فيكون الكثر مبيعاً ويشترط له شرائط السلم (قوله والا تباع) أى وان لم يصحبها الباء فهي مبيع وهذا اذا لم يقابلها ثمن وهي غير متعينة كما علمته من كلام الفتح وتكون سلماً كما قلنا وكذا لو قابلها ثمن بالاولى كاشتريت منك كتر حنطة بمائة درهم وكذا لو كانت متعينة وقوبلت بثن كما علمته من عبارة درر البحار والحاصل أن المثليات تكون ثمناً اذا دخلتها الباء ولم تقابل بثن أى بأحد النقدين سواء تعينت أو لا وكذا اذا لم تدخلها الباء ولم تقابل بثن وتعينت وتكون مبيعاً اذا قوبلت بثن مطلقاً أى سواء دخلتها الباء أو لا تعينت أو لا وكذا اذا لم تقابل بثن ولم يصحبها الباء ولم تعين كبعتك كتر حنطة بهذا العبد كما علم من عبارة الفتح الثانية (قوله وأما الفلوس الرائجة) يستفاد من المعبراً ثم رابع حيث قال وغن بالاصطلاح وهو سلعة في الأصل كالفلوس فان كانت رائجة فهي ثمن والا فسلعة اهـ ط (قوله ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم) الاولى أن يقول ويصح التصرف به قبل قبضه في غير الصرف والسلم لأن الاستبدال يصح في بدل الصرف لانه لا يتعين بالتعيين فلو تباعد راسم يدينا راجزاً أن يسكاً ما أشار اليه في العقد ويؤيد به قبل الافتراق بخلاف التصرف به ببيع ونحوه قبل قبضه كما مر في باب وأيضاً ذلك في باب السلم فراجعه قال في الشرع بلالية في باب التصرف في المبيع قوله جاز التصرف في الثمن قبل قبضه يستثنى منه بدل الصرف والسلم لأن للمقبوض من رأس مال السلم حكم عين المبيع والاستبدال بالمبيع قبل قبضه لا يجوز وكذا في الصرف ويصح التصرف في القرض قبل قبضه على الصحيح والمراد بالتصرف نحو البيع والهبة والاجارة والوصية وسائر الديون كالثمن اهـ (قوله وهكذا) أى ونقول هكذا في عكس باقي الاحكام المذكورة في الثمن بأن تقول ويطل المبيع به لا ولا يصح الاستبدال به (قوله ومن حكمهما) أى حكم الثمن والمبيع (قوله كما تقرّر) أى في باب الربا (قوله تذييل) شبه هذه المسائل التي ذكرها في آخر كتاب البيوع بذهب الحيوان المتصل بهجزه وجعل ذكرها في آخره بمنزلة تعليق الذنب في عجز الحيوان وفيه استعارة لا تخفى (قوله في بيع العينة) اختلف المشايخ في تفسير العينة التي وردت في بعضها ففسروها بأن يأتي الرجل المحتاج الى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الاقراض طمعاً في فضل لا يناله بالقرض فيقول لا أقرضك ولكن أبيعك هذا الثوب ان شئت باثني عشر درهما وقيمته في السوق عشرة ليبيعه في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه كذلك فيحصل رب الثوب درهما وللشراى قرض عشرة وقال بعضهم هي أن يدخلا بينهما ثالثاً فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض باثني عشر درهما ويسله اليه ثم يبيعه المستقرض من الثالث بعشرة ويسله اليه ثم يبيعه الثالث من صاحبه وهو المقرض بعشرة ويسله اليه ويأخذ منه العشرة ويدفعها للمستقرض فيحصل للمستقرض عشرة ولصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما كذا في المحيط وعن أبي يوسف العينة جائزة مأجور من عمل بها كذا في مختار الفتاوى هندية وقال محمد هذا البيع في قلبى كما مثل الجبال ذمهم اخترعه أكلة الربا وقال عليه الصلاة والسلام اذا تبايعتم بالعين واتبعتم أذناب البقر ذللتكم وظهر عليكم عدوكم قال في الفتح ولا كراهة فيه الا خلافاً لاولى لما فيه من الاعراض عن مبرة القرض اهـ ط ملخصاً (قوله ويأتى منافي الكفالة) وانما شبه على ذكره هنا لانه من أقسام البيوعات ونبه على أن بيانه سيأتى في الكفالة (قوله وبيع التلينة) هي ما الجنى اليه الانسان بغیر اختياره وذلك أن يخاف الرجل السلطان فيقول لا تخزاني أظهراني بعث دارى منك وليس يبيع في الحقيقة وانما هو تلينة ويشهد على ذلك مغرب (قوله بل كالهزل) أى في حق الاحكام والهزل كما في المنار هو أن يراد بالشيء ما لم يوضع له ولا ما يصلح اللفظ له استعارة وهو ضد الجدة وهو أن يراد ما وضع له أو ما صلح له وانه ينافى اختيار الحكم والرضى به ولا ينافى الرضى بالمباشرة واختيار المباشرة فصار بمعنى خيار الشرط في البيع وشرطه أن يكون صريحاً مشروطاً بالناس أن يأن يقول انى ابيع هازلاً الا أنه لا يشترط ذكره في العقد بخلاف خيار الشرط اهـ فالهزل اعتم من التلينة لانه يجوز أن لا يكون مضطراً اليه وأن يكون سابقاً ومقارناً والتلينة انما تكون عن اضطرار ولا تكون مقارنة كذا قيل والاظهر أنهم سواء في الاصطلاح كما قال نحر الاسلام التلينة هي الهزل كذا في جامع الاسرار

قوله أى وان لم يصحبها الخ الانب
يكلام الشارح أن يقول أى وان لم
يصل بها الخ اهـ معصمه

والا تباع وأما الفلوس فان رائجة
فكتمن والا فسلع (و) الثمن

(من حكمه عدم اشتراط وجوده

في ملك العاقد عند العقد وعدم

بطلانه) أى العقد (بلا ك) أى

الثمن (ويصح الاستبدال به في غير

الصرف والسلم) لاقبهما (وحكم

المبيع خلافه) أى الثمن (في الكل)

فبشرط وجود المبيع في ملكه

وهكذا ومن حكمهما وجوب

التساوى عند المقابلة بالجنس

في المقدرات كما تقرّر (تذييل)

في بيع العينة ويأتى منافي الكفالة

وبيع التلينة ويأتى منافي الاقراض

وهو أن يظهر اعتداهما لا يريدانه

يلجأ اليه لخوف عدو وهو ليس

بيعه في الحقيقة بل كالهزل كما

يسطه في آخر شرحى على المنار

قوله وأما الفلوس الرائجة هكذا

بخطه والذي في عدة من نسخ

الشارح وأما الفلوس فان رائجة

الخ وليجوز اهـ معصمه

٣٢ مطالب

في بيع العينة

٤ مطالب

في بيع التلينة

على المنار كما كان ثم اعلم أن التلبئة تكون في الانشاء وفي الاخبار كالاقرار وفي الاعتقاد كالردة والاول قسمان
ما يحتمل الفسخ وما لا كالطلاق والعساق وقد بسط ذلك كله في المنار والغرض الآن بيان الانشاء المحتمل للفسخ
كالبيع وهو ثلاثة أقسام لانه لما أن يكون الهزل في اصل العقد أو في قدر الثمن أو جنسه حال في المنار فان
تواضعا على الهزل بأصل البيع وانفق على البناء أي بناء العقد على المواضعة يفسد البيع لعدم الرضى بالحكم
فصار كالبيع بشرط الخيار المؤبد أي فلا يملك بالقبض وان اتفقا على الاعراض أي بأن فالابعد البيع قد أعرضنا
وقت البيع عن الهزل الى الجدة فالبيع صحيح والهزل باطل وان اتفقا على ان لم يحضرهما شيء عند البيع من
البناء والاعراض أو اختلفا في البناء على المواضعة والاعراض عنها فالعقد صحيح عنده في الحالين خلاها لهما
بفعل صحة الإيجاب اولى لانها الاصل وهما اعتبرا المواضعة الا أن يوجد ما يناقضها أي كما اذا اتفقا على البناء
وان كان ذلك لى المواضعة في القدر أي بأن اتفقا على الجدة في العقد بألف لكنهما تواضعا على البيع بألفين على
أن أحدهما هزل فان اتفقا على الاعراض عن المواضعة كان الثمن ألفين لبطان الهزل بأعراضهما وان اتفقا
على ان لم يحضرهما شيء من البناء والمواضعة أو اختلفا فالهزل باطل والتسمية للألفين صحيحة عنده وعندهما
العمل بالمواضعة واجب والاف الذي هزلا به باطل لما مر أن الاصل عنده الجدة وعندهما المواضعة وان اتفقا
على البناء على المواضعة فالثمن ألفان عنده وان كان ذلك الهزل في الجنس أي جنس الثمن بأن تواضعا على مائة
دينار وانما الثمن ما قدرهم أو بالعكس فالبيع جائز بالمسعى في العقد على كل حال بالاتفاق أي سواء اتفقا على
البناء أو على الاعراض أو على عدم حضور شيء منهما أو اختلفا فيهما اهـ موضعها من شرح الشارح عليه ومن
حواشيناه على شرحه المسماة بنجات الاسرار على افاضة الانوار وتتمام بيان ذلك مبسوط فيها (قوله أن
الاقسام ثمانية وسبعون) قال في التلويح لان المتعاقدين إما أن يتفقا أو يختلفا فان اتفقا فالاتفاق اما على
اعراضهما واما على بناءهما واما على ذهولهما واما على بناء أحدهما واعراض الآخر أو ذهوله واما على
اعراض أحدهما وذهول الآخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا فدهوى احد المتعاقدين تكون اما
اعراضهما واما بناءهما واما ذهولهما واما بناء مع اعراض الآخر أو ذهوله واما اعراضه مع بناء الآخر
أو ذهوله واما ذهوله مع بناء الآخر أو اعراضه تصريحة وعلى كل تقدير من التقادير التسعة يكون اختلاف
الخصم بأن يدعى احدى الصور الثمانية الباقية فتصير أقسام الاختلاف اثنين وسبعين من ضرب التسعة في
الثمانية اهـ وهي مع الست صور الاتفاق ثمانية وسبعون قلت وقد أوصلت في حاشيتي على شرح المنار للشارح
الى سبع مائة وثمانين ولم أر من وصلها الى ذلك فراجعها هناك وامض بدعائك (قوله ملخصه أنه بيع منه قد غير
لازم) لم يصرح في الخاتمة بذلك وانما ذكر أن التلبئة على ثلاثة أوجه كما قدمناه ثم قال في الاول وهو ما اذا كانت
في نفس العقد لو تصادقا على المواضعة فالبيع باطل وعنه في رواية أنه جائز ولو تصادقا أن البيع كان تلبئة ثم
أجازاه صحت الاجازة كالتبعية لا كالجدة جعله جتدا يصير جتدا وان أجاز أحدهما لا يصح وفي بيع التلبئة اذا
قبض المشتري العبد المشتري واعتقه لا يجوز اعتاقه وليس هذا كبيع المكره لان بيع التلبئة هزل وذكر في
الاصل أن بيع الهازل باطل أما بيع المكره ففاسد اهـ ملخصا ولعل الشارح فهم انه منعقد غير لازم من قوله ثم
أجازاه صحت الاجازة لكن يشاقبه التصريح بأنه باطل فان اراد بالباطل الفساد فافاه التصريح بأنه اذا قبض
العبد لا يصح اعتاقه أي لانه لا يملك بالقبض كما مر مع أن الفساد يملك به وقد يقال ان صحة الاجازة مبنية على أنها
تكون بيعا جديدا فلا تنافي كونه باطلا وحينئذ فلا يصح قوله أنه بيع منعقد غير لازم الا أن يجاب بأن قوله
باطل بمعنى أنه قابل للبطالان عند عدم الاجازة والا حسن ما جئنا به في اول البيوع من أنه فاسد كما صرح به
الاصوليون لان الباطل ما ليس منعقد أصلا وهذا منعقد بأصله لانه مبادلة مال بمال دون وصفه لعدم الرضى
بحكمه كالبيع بشرط ان خيار أبدا ولذا لم يملك بالقبض وليس كل فاسد يملك بالقبض كما لو اشترى الاب شيئا من ماله
لطفه أو باعه له كذلك فاسدا لا يملكه بالقبض حتى يستعمله كافي الحيط وقد مناهناك تمام الكلام على ذلك والله
أعلى هو الموفق للصواب (قوله ولو ادعى أحدهما الخ) هذا أيضا مذكور في الخاتمة سوى قوله ولوم فحضرهما
نية الخ (قوله فالقول لم تدعى الجدة) لانه الاصل (قوله ولو برهن أحدهما قبل) الاظهر قول الخاتمة ولو برهن
مدعى التلبئة قبل لان مدعى الجدة لا يحتاج الى برهان كما علمت لان البرهان يثبت خلاف الطاهر (قوله فالتلبئة)

ونقلت عن التلويح أن الاقسام
ثمانية وسبعون وعقوله قاضي خان
فصلا آخر الاكراه ملخصه انه بيع
منعقد غير لازم كالبيع بالخيار
وجعله الباقى فاسد ولو ادعى
أحدهما بيع التلبئة وانكر
الآخر فالقول لم تدعى الجدة يمينه
ولو برهن أحدهما قبل ولو برهن
فالتلبئة ولو تباعا في العلانية ان
اعترف ببنائه على التلبئة

اي لانها خلاف الظاهر (قوله فالبيع باطل) اي فاسد كما علمت فان قضيته أحدهما انتقض لان أجاز ما يبل
يتوقف على أجازته ما جيبه لانه كخيار الشرط لهما وان أجازاه جاز بقيد كونها في ثلاثة أيام عنده ومطلقا عندهما
كذا في التحرير (قوله والا) بأن اتفقا بعد البيع على أنهما عرضا وقته عن المواضعة (قوله ولولم تحضرهما
نية فباطل الخ) مثله في المؤيدية عن الغنية حيث قال وان تصاد فاعلى أنهما لم تحضرهما نية عند العقد في ظاهر
الجواب البيع باطل وروى المولى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن البيع صحيح هـ والاول قولهما كما مر عن
المنار ورجحه أيضا المحقق ابن الهمام في التحرير وأقره تليذه ابن أمير حاج في شرحه وجعل المحقق مثله ما اذا
اختلفا في الاعراض والبناء اي بأن قال أحدهما بنينا العقد على المواضعة وقال الآخر على الحد فلا يصح أيضا
عندهما ثم قال ولوقال أحدهما اعرضت والآخر لم يحضر في شيء اوبى أحدهما وقال الآخر لم يحضر في شيء
فعلى اصله عدم الحضور كالاعراض اي فيصح وعلى اصلهما كالبناء اي فلا يصح (قوله وفاد الخ) اي مفاد
قوله والا فلازم لكن انما يتبع هذا المفاد اذا قصد الاخلاء العقد عن شرط للوفاء أما لو لم تحضرهما نية فقد علمت انه
باطل وهذا المفاد صرح به في جامع الفصولين حيث قال لو شرطا التلجنة في البيع فسد البيع ولو فاضعا قبل
البيع ثم تباعا بلاذ كر شرط فيه جاز البيع عند أبي حنيفة الا اذا تصدقا أنهما تباعا على تلك المواضعة وكذا
لو فاضعا الوفاء قبل البيع ثم عقدا بلا شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة السابقة هـ وفي البرازية
وان شرط الوفاء ثم عقدا مطلقا ان لم يقر بالبناء على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كما في التلجنة عند
الامام وقوله فالعقد جائز أي بناء على قول أبي حنيفة المذكور ولا يخفى أن الشارح مشى على خلافه وعلمه
فالمناسب أن يقول فالعقد غير جائز (قوله ذكرته هنا بعد الدور) وذكره في البحر في باب خيار الشرط وذكر
فيه ثمانية اقوال وعقده في جامع الفصولين فصلا مستقلا هو الفصل الثامن عشر وذكره في البرازية في الباب
الرابع في البيع الفاسد وذكر فيه تسعة اقوال وكتب عليه اكثر من نصف دراسة ووجه تسميته بيع الوفاء
أن فيه عهدا بالوفاء من المشتري بأن يرد المبيع على البائع حين رد الثمن وبعض الفقهاء يسميه البيع الجائز
ولعله مبني على أنه بيع صحيح لحاجة الفصولين من الربا حتى يسوغ للمشتري اكل ربه وبه فهم يسميه بيع
المعاملة ووجهه أن المعاملة ربح الدين وهذا يشترطه الدائن لينتفع به بقباله دينه (قوله صورته الخ) كذا
في العناية وفي الكفاية عن المحيط هو أن يقول البائع للمشتري بعث منك هذا العين بمالك على من الدين على
اني متى قضيت فهو لي هـ وفي حاشية الفصولين عن جواهر الفتاوى هو أن يقول بعث منك على أن تبعه
متى متى جئت بالثمن فهذا البيع باطل وهو رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح هـ فعلم أنه لا فرق بين قوله
على أن ترده على أو على أن تبعه متى (قوله بيع الامانة) وجهه أنه امانة عند المشتري بناء على أنه رهن
اي كالأمانة (قوله بيع الطاعة) كذا في عامة النسخ وفي بعضها بيع الطاعة وهو المشهور الآن في بلادنا
وفي المصباح أطاعة طاعة اي اقتادله وطاعة طوعا من باب قال لغة وانطاع له اقتادوا ولا تكون
الطاعة الا عن امر كما أن الجواب لا يكون الا عن قول يقال أمره فأطاع هـ ووجهه حينئذ أن الدائن يأمر
المدين ببيع داره مثلا بالدين فطبيعة فضاومته بيع الاقتاد (قوله قبل هورهن) قد مرنا أنفقنا عن جواهر
الفتاوى أنه الصحيح قال في الخيرية والذي عليه الاكثر أنه رهن لا يفرق عن الرهن في حكم من الاحكام
قال السيد الامام قلت للامام الحسن المازني قدسها هذا البيع بين الناس وفيه مفيدة عظيمة وقولنا
انه رهن وأنا أيضا على ذلك فالصواب أن يجمع الائمة وتتفق على هذا وتظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم
فتوانا وقد ظهر ذلك بين الناس من خالفنا فليبرز نفسه وليقم داله هـ قلت وبه صدر في جامع الفصولين فقال
رامزا الفتاوى التسيي البيع الذي تعارفه اهل زماننا احتيالا للربا وسهوه بيع الوفاء هو رهن في الحقيقة
لا يملكه ولا يتفق به الا باذن مالكة وهو ضمان لما أكل من ثمره وأتلف من شجره ويسقط الدين به لا كالموئبي
ولا يضمن الزيادة وللبيع استرداد اذ قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام هـ ثم نقل
ما مر عن السيد الامام وفي جامع الفصولين ولو بيع كرم يجنب هذا المكرم فالشفعة للبائع للمشتري
لان بيع المعاملة وبيع التلجنة حكمهما حكم الرهن وللراهن حق الشفعة وان كان في يد الميرثين هـ (قوله
وقبل بيع يفيد الاتباع به) هذا محتمل لاحد قولين الاول انه بيع صحيح مفيد لبعض أحكامه من حل

المطلب
في بيع الوفاء

فالبيع باطل لاتفاقهما انهما هـ لا
به والا فلازم ولولم تحضرهما نية
فباطل على الظاهر منية قلت
ومفاده انهما لو فاضعا على
الوفاء قبل العقد ثم عقدا خاليا عن
شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة
للمواضعة وبيع الوفاء ذكرته هنا
تبعاً للدور صورته أن يبيعه العين
بأنفق على أنه اذا رد عليه الثمن رد
عليه العين وسماه الشافعية بالرهن
المعاد ويسمى بعصر بيع الامانة
وبالنسبة بيع الطاعة قبل هو
رهن فتضمن زوائده وقبل بيع
يفيد الاتباع به

الاتفاق به الا انه لا يملك بيعه قال الزبلي في الاصرار وعليه الفتوى الثاني القول الجامع لبعض
 المحققين انه فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ صحيح في حق بعض الاحكام كحل الازال
 ومضاع المبيع ورهن في حق البعض حتى لم يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه وسقط الدين بهلاكه فهو
 مركب من العقود الثلاثة كالزرافة فيها صفة البعير والبقر والتمر يجوز لحاجة الناس اليه بشرط سلامة
 البدلين لصاحبهما قال في البحر وينبغي أن لا يعدل في الافتاء عن القول الجامع وفي النهر والعمل في ديارنا
 على ما رجحه الزبلي (قوله ثم ان ذكر الفسخ فيه) أي شرطه فيه وبه عبر في الدرر ط وكذا في البرازية (قوله
 أو قبله) الذي في الدرر بدل هذا أو تلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء اه ط ومثله في البرازية (قوله جاز)
 مقتضاه انه يبيع صحيح بقرينة مقابلة لقوله كان يباعا فاسدا والظاهر أنه مبني على قوله ما بأن ذكر الشرط
 الفاسد بعد العقد لا يقصد العقد فلا ينافي ما بعده عن الظهري (قوله ولزم الوفاء به) ظاهره انه لا يلزم
 الورثة بعد موته كما أفتى به ابن التلي معلقا بانقطاع حكم الشرط بموته لانه يبيع فيه اقالة وشرطها بقاء
 المتعاقدين ولانه بمنزلة خيار الشرط وهو لا يورث اه قلت وهذا ظاهر على هذا القول بأنه يبيع صحيح لا يفسده
 الشرط الا في حق فلا ينافي ما يأتي عن الشربلية هذا وفي الخيرية فيما لو أطلق البيع ولم يذكر الوفاء الا انه عهد
 الى البائع انه ان أوفى مثل الثمن يفسخ البيع معه أجاب هذه المسألة اختلف فيها ما بيننا على أقوال ونص
 في الحاوي الزاهدي أن الفتوى في ذلك أن البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا أن المشتري يجهد الى البائع
 انه ان أوفى مثل غنمه فانه يفسخ معه البيع يكون بانا حيث كان الثمن غنم المثل أو بغنم يسير اه وبه أفتى
 في الحامدية أيضا ولو كان بغنم فاحش مع علم البائع به فهو رهن وكذا لو وضع المشتري على أصل المال رجحا
 أما لو كان بمثل الثمن أو بغنم يسير بلا وضع ربح فبات لانا انما نجعله رهنا بظاهر حاله انه لا يقصد البات عالما بالغنم
 أو مع وضع الربح أفاده في البرازية وذكر أنه مختار اجماع خوارزم وذكر في موضع آخر أنه لو أجره من البائع قال
 صاحب الهداية الاقدام على الاجارة بعد البيع دل على انها قصد بالبيع الرهن لا البيع فلا يجهل للمشتري
 الانتفاع به اه واعتضه في نور العين بأن دلالة ذلك على قصد حقيقة البيع أظهر قلت وفيه نظر فان العادة
 الفاسية قاضية بقصد الوفاء كما في وضع الربح على الثمن ولا سيما اذا كانت الاجارة من البائع مع الربح أو نقص
 الثمن (قوله لان المواعيد قد تكون لازمة) قال في البرازية في أول كتاب الكفالة اذا كفل معلقا بأن قال
 ان لم يؤد فلان فأنا أدفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم أن المواعيد باكتساء صور التعليق تكون لازمة
 فان قوله أنا أبيع لا يلزم به شيء ولو علق وقال ان دخلت الدار فأنا أبيع يلزم الحج (قوله بزيادة وفي الظهري الخ)
 يعني أن ابن ملك أقره أيضا زادا عليه قوله وفي الظهري الخ أي مقتربا بهذه الزيادة فلفظ زيادة مصدر وما بعده
 جملة أريد بها الظاهر في محل نصب مفعول المصدر (قوله يلتحق بالعقد عند أي خفيفة) أي فيصير بيع الوفاء
 كأنه شرط في العقد فيأتي فيه الخلاف انه رهن أو بيع فاسد أو بيع صحيح في حق بعض الاحكام وقد منافي البيع
 الفاسد ترجيح قولهما بعدم التحاق الشرط المتأخر عن العقد به (قوله ولم يذكر أنه في مجلس العقد أو بعده)
 أي يفهم انه لا يشترطه المجلس وفي جامع الفصولين اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه ومثله في
 البرازية (قوله ولو باعه) أي البائع وقوله وقف الخ أي على القول بأنه رهن وهل يتوقف على بقية
 الاقوال المارة محل تردد (قوله فالبائع أو ورثته حق الاسترداد) أي على القول بأنه رهن وكذا
 على القولين القائلين بأنه يبيع فيصد الانتفاع به فانه لا يملك بيعه كما قدمناه (قوله وأفاده في الشربلية الخ)
 ذكره بحثا وقوله نظر الجانب الرهن يقيد أنه لا يخالف ما قدمناه عن ابن التلي فافهم وهذا البحث مصترح به
 في البرازية حيث قال في القول الاول انه رهن حقيقة باع كرمه وفاء من آخر وباعه المشتري بعد قبضه من آخر
 بآتوا سلمه وغاب فلبائع الاول استرداده من الثاني لان حق الحبس وان كان للمرتهن لكن يد التلي مبطله
 فله الملك أخذ ملكه من المبعوث فاذا حضر المرتهن اعاد يده فيه حتى يأخذ دينه وكذا اذا مات البائع والمشتري
 الاول والثاني فلورثة البائع الاول الاخذ من ورثة المشتري الثاني ولورثة المرتهن اعاد يدهم الى قبض دينه
 اه (قوله لا يلزمه الاجراخ) أفتى به في الحامدية تبع الخيرية فانه قال في الخيرية ولا تصح الاجارة المذكورة

وفي اقالة شرح المجمع عن النهاية
 وعليه الفتوى وقيل ان بلفظ البيع
 لم يكن رهنا ثم ان ذكر الفسخ فيه
 أو قبله أو زعماء غير لازم كان يباعا
 فاسدا ولو بعده على وجه الميعاد
 جاز ولزم الوفاء به لان المواعيد
 قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو
 الصحيح كما في الكافي والخانية وأقره
 خسرو هنا والمصنف في باب
 الاكراه وابن الملك في باب الاقالة
 بزيادة وفي الظهري لو ذكر الشرط
 بعد العقد يلتحق بالعقد عند أي
 خفيفة ولم يذكر أنه في مجلس العقد
 أو بعده وفي البرازية ولو باعه
 لاخر باتا توقف على اجازة مشتريه
 وقاء ولو باعه المشتري فالبائع
 أو ورثته حق الاسترداد وأفاده
 الشربلية أن ورثة كل من
 البائع والمشتري تقوم مقام
 مورثهما نظرا لجانب الرهن فليحفظ
 ولو استأجره بآله لا يلزمه الاجر
 لانه رهن حكما حتى لا يحل الانتفاع

تمت وفي فتاوى ابن الجلبى ان
صدرت الاجارة بعد قبض المشتري
المبيع وفاء ولو للبناء وحده فهي
صحيفة والاجارة لازمة للبائع
طول مدة التواجد انتهى فتنبه
قلت وعليه فلو مضت المدة وبقي في
يده فأنقضى عهده الروم يلزم أجر
المثل ويسمونه بيع الاستغلال
وفي الدرر صرح ببيع الوفاء في العقار
استحسانا واختلف في المنقول وفي
الملقط والمنية اختلفا أن البيع
بات أو وفاء جده أو هزل القول
مدعى البتة والبتات الابقرينة
الهزل والوفاء قلت لكنه ذكر في
الشهادات أن القول لمدعى الوفاء
استحسانا كما سيجي - فليحفظ ولو
قال البائع بعثت ببيعانا فاقول له
الا أن يدل على الوفاء ينقصان الثمن
كثيرا

مطلب
قاضى خان من أهل التصحيح
والترجيح

ولا تجب فيها الاجارة على المقتضى به سواء كانت بعد قبض المشتري الادار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام
الحسن المازندراني عن باع داره من آخر بثمن معلوم ببيع الوفاء وتقاضاهم استأجرها من المشتري مع شرائط
صححة الاجارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجارة فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر للرهن
من المرتهن لا يجب الاجارة وفي النزاع فان أجر المبيع وقام من البائع فحين جعله فاسدا حال لا تصح الاجارة
ولا يجب شيء ومن جعله رهنه كذلك ومن أجاز له جواز الاجارة من البائع وغيره وأوجب الاجارة وان أجره
من البائع قبل القبض أجاب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بمالواجر عبد الله اشترا م قبل قبضه انه لا تجب
الاجارة وهذا في البات فاطنك بالمأثر اه فعلم به أن الاجارة قبل التقاض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة
اه ما في الخيرية وفيه أيضا وأما اذا أجره المشتري وفاء باذن البائع فهو كاذن الراهن للمرتهن بذلك وحكمه
أن الاجارة للرهن وان كان بغيره لا تصدق بها وأوردنا على الراهن المذكور وهو أولى صرح به علماءنا اه
قلت واذا أجره باذنه يطل الرهن كاذره في حاشيته على الفصولين (قوله ولو للبناء وحده) أي ولو كان
البيع وفاء للبناء وحده كالقائم في الارض المحتكرة (قوله فهي صحفة) أي بناء على القول بجواز البيع كما
علت فانه يملك الاتفاق به وقد علت ترجيح القول بأنه رهن وأنه لا تصح اجارته من البائع (قوله لازمة للبائع)
اللام بمعنى على أي على البائع أول الترتيب لكون العامل اسم فاعل فهي زائدة (قوله وعليه) أي على
القول بصفة الاجارة (قوله يلزم أجر المثل) هذا مشكل فان من أجر ملكه مدة ثم انقضت وبقي المستأجر
ساكنا لا يلزمه أجره الا اذا طالبه المالك بالاجارة فاذا سكن بعد المطالبة يكون قبولا للاستئجار كما ذكره
في محله وهذا في الملك الحقيقي فمأظنك في المبيع وفاء مع كون المستأجر هو البائع نعم قالوا يلزم الاجارة في
الوقف ومال اليتيم والمعد لا لاستغلال ولعل ما ذكره مبنى على أنه صار معدا للاستغلال بذلك لا يجاز كما يشير
اليه قوله ويسمونه بيع الاستغلال وفيه نظر فليأتل وعلى كل فهذا مبنى على خلاف الراجح كما علت (قوله
واختلف في المنقول) قال في النزاع بعد كلام ولهذا يصح بيع الوفاء في المنقول وصح في العقار باستحسان
بعض المتأخرين ثم قال في موضع آخر وفي النوازل جواز الوفاء في المنقول أيضا اه والمظاهر أن الخلاف
فيه على القول بجواز البيع كما يفيد قوله وصح في العقار الخ أما على القول بأنه رهن فينبغي عدم الخلاف
في صحته (قوله القول لمدعى البتة والبتات) لانه الاصل في العقود (قوله الابقرينة) هي ما يأتي من
نقصان الثمن كثيرا (قوله ان القول لمدعى الوفاء) في جامع الفصولين رمز شيخ الاسلام برهان الدين
ادعى البائع وفاء والمشتري باننا أو عكسا فالقول لمدعى البات وكنت أفق في الابتداء أن القول لمدعى
الوفاء وله وجه حسن الا أن أئمة بخاري هكذا أجابوا فوافقهم اه وفي حاشيته لارملى بعد كلام نقله عن
الخانية وغيرها قال فظهر به وبقوله كنت أفق الخ أن المعتمد في المذهب أن القول لمدعى البات منهم ما وأن
البينة بين مدعى الوفاء منهم ما وقد ذكر المسألة في جواهر الفتاوى وذكر فيها اختلافا كثيرا واختلفا في تصحيح
ولكن عليك بما في الخانية فان قاضى خان من أهل التصحيح والترجيح اه وبهذا أفق في الخيرية أيضا قلت
لمكن قوله هنا استحسانا يقتضى ترجيح مدعى الوفاء فينبغي تقييده بقيام القرينة ثم راجعت عبارة الملقط
فرأيت ذكر الاستحسان في مسألة الاختلاف في البينة فانه قال في الشهادات وان ادعى أحدهما ببيعانا
والآخر بيع الوفاء وأقاما البينة كانوا يقتون أن البات أولى ثم أفتوا أن بيع الوفاء أولى وهذا استحسان
اه ولا يخفى أن كلام الشارح في الاختلاف في القول مع انه في الملقط قال في البيوع ولو قال المشتري اشتريته
باننا وقال البائع بعته بيع الوفاء فالقول قول من يدعى البات وكان يفتى فيما مضى أن القول قول الآخر
وهو القياس اه فتوصل من عبارتي الملقط أن الاستحسان في الاختلاف في البينة ترجيح بينة الوفاء
وفي الاختلاف في القول ترجيح قول مدعى البات وهذا الذي حرره الرملى - فيما تقرر بوجه ظهر أن ما ذكره
الشارح سبق قلم فافهم (قوله ولو قال البائع الخ) هذه العبارة بعينها ذكرها في الملقط عقب عبارته التي
ذكرناها عنه في البيوع وهي تقييد تقييد الاستحسان وهو كون القول لمدعى البات بما إذا لم تقم القرينة على
خلافه وهذا مؤيد لما بحثناه آنفا ولكن في التعبير عما له فانه كان ينبغي أن يقول ولو قال المشتري اشتريته باننا
الخ لانه هو الذي يدعى البات عند نقصان الثمن كثيرا بخلاف البائع (قوله الا أن يدل على الوفاء ينقصان الثمن

الآن يدعى صاحبه تغير السعر وفي الاشياء في آخر قاعدة العادة محكمة عن النية لودفع ٢٤٩ غزلا الى حائك لينسجه بالنصف جوزه

مشايخ بخاري للعرف ثم قل في آخرها عن اجارة البرازية أن به أفتى مشايخ بلخ وخوارزم وأبو علي النسفي أيضا قال والفتوى على جواب الكتاب للطعان لأنه منصوص عليه فلازم ابطال النص وفيها من البيع الفاسد القول السادس في بيع الوفاء انه صحيح لحاجة الناس فرار من الربا وقالوا ما ضاق على الناس أمر الاتسع حكمه ثم قال والحاصل أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن أفتى كثير باعتباره فأقول على اعتباره ينبغي أن يفتى بأن ما يقع في بعض الاسواق من خلوا الحوائت لازم وبصير الخلو في الحائوت حقه فلا يملك صاحب الحائوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء النزول عن الوثائق

بما يعطى لصاحبها فينبغي الجواز وأنه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قلت وأيده في زواهر الجواهر بما في واقعات الضرير رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولى أمره للقاضى فأمره القاضى بفتحه واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلو فهو أولى بخلوه أيضا وله الخسار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء أجازها ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان والله أعلم اه بلفظه

(كتاب الكفالة)

مناسبتها لبيع لكونها فيه غالبا وشريعا (ضم ذمة) الكفيل (الى ذمة) الاصيل (في المطالبة مطلقة) بنفس اوبدين او عين كفصوب ونحوه

كثرا) وهو لا يتغابن فيه الناس جامع الفصولين قلت وينبغي أن يراذها ما مر في الوعد بالوفاء بعد البيع من أنه لو وضع على المال ربحا يكون ظاهرا في انه رهن وما قاله صاحب الهداية من أن الاقدام على الاجارة بعد البيع دل على انها مقصد بالبيع الرهن لا البيع (قوله الآن يدعى) اى مع البرهان (قوله وفي الاشياء الخ) المقصود من هذه العبارة بيان حكم العرف العام والخاص وأن العام معتبر ما لم يخالف نصابه يعلم حكم بيع الوفاء وبيع الخلو لا يتناهما على العرف (قوله بالنصف) اى نصف ما ينسجه اجرة على التسج (قوله ثم نقل) اى صاحب الاشياء (قوله والفتوى على جواب الكتاب) اى المبسوط للامام محمد وهو المسمى بالاصل لأنه مذكور في صدر عبارة الاشياء أعاده ط (قوله للطعان) اى لمسألة قفيز الطعان وهى كما في البرازية أن يستأجر رجلا ليعمل له طعاما أو يطبخه بقبض منه فالاجارة فاسدة ويجب أجر المثل لا يتجاوز به المسمى (قوله لأنه منصوص) اى عدم الجواز منصوص عليه بالنهي عن قفيز الطعان ودفع الغزل الى حائك في معناه قال البيهقي والحاصل أن المشايخ أرباب الاختيار اختلفوا في الافتاء في ذلك قال في العتابة قال ابو الليث التسج بالثلث والرابع لا يجوز عند علماءنا لكن مشايخ بلخ استحسنوه وأجازوه لتعامل الناس قال وبه نأخذ قال السيد الامام الشهيد لا نأخذ باستحسان مشايخ بلخ وانما نأخذ بقول اصحابنا المتقدمين لان التعامل في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستقرار من الصدر الا قول فيكون ذلك دليلا على تقرير النبي صلى الله عليه وسلم اياهم على ذلك فيكون شرعناهم فاذا لم يكن كذلك لا يكون قفلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجماعا والاجماع حجة ألا ترى انهم لو تعاملوا على بيع الخمر والربا لا يفتى بالحل اه (قوله وفيها) اى في البرازية وهو من كلام الاشياء (قوله فرار من الربا) لان صاحب المال لا يقرض الانفع والمستقرض محتاج فأجازوا ذلك لانتفع المقرض بالمبيع وتعارفه الناس لكنه مخالف للنهي عن بيع وشرط فلذا رجحوا كونه رهنا (قوله فأقول على اعتباره الخ) قد مناه الكلام على مسألة الخلو أول البيوع فراجعهم (قوله وكذا أقول الخ) قد مناه أيضا هناك الكلام على هذه المسألة وذكرنا أيضا عن الجوى أن ما نقله عن واقعات الضرير ليس فيه لفظ الخلو وبسطنا الكلام هناك فراجعهم فانه تكفل بالمقصود والحمد لله ذي الفضل والجود

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الكفالة)*

(قوله لكونها فيه غالبا) الاولى حذف اللام ط والاولى أيضا كونها عقبه غالبا قال في الفتح اوردها عقب البيوع لانها غالبا يكون تحققاتها في الوجود عقب البيع فانه قد لا يطعن البائع الى المشتري فيحتاج الى من يكفله بالثمن أولا يطعن المشتري الى البائع فيحتاج الى من يكفله في المبيع وذلك في السلم فلما كان تحققاتها في الوجود غالبا بعدها اوردها في التعليل بعدها (قوله ولكونها الخ) عبارة الفتح ولها مناسبة خاصة بالصرف وهى انها تصير بالآخرة معاوضة عما ثبت في الذمة من الاثمان وذلك عند الرجوع على المكفول عنه ثم لازم تقديم الصرف لكونه من ابواب البيع السابق على الكفالة (قوله هي لغة الضم) قال تعالى وكفناه زكركيا اى ضمها الى نفسه وقال عليه الصلاة والسلام أنا وكافل اليتيم كهاتين اى ضام اليتيم الى نفسه وفي المغرب وتركه يدل على الضم والتضمين (قوله كفله وكفلته وكفلته به وعنه) اى يتعدى بنفسه وبالبايع وبغير وفي القهستاني ويتعدى الى المفعول الثاني في الاصل بالبايع فالمكفول به الدين ثم يتعدى بعن للمدين وباللام للدائن (قوله وتثليث الفاء) مقتضاه أن ابن القطاع حكاه وليس كذلك وعبارة الجسر قال في المصباح كفلت بالمال وبالنفس كفلا من باب قتل وكفولا أيضا والاسم الكفالة وحكى ابو زيد سمعا من العرب من بابى تعب وقرب وحكى ابن القطاع كفله وكفلته به وعنه اذا تحملت به اه ح (قوله ضم ذمة الكفيل) الذمة وصف شرعى به الالهية لوجوب ماله وعليه وفسرها غير الاسلام بالنفس والرقبة التى لها عهد والمراد بها العهد فتولاهم في ذمته اى في نفسه باعتبار عهدها من باب اطلاق الحال وارادة الحل كذا في التحرير نهر (قوله بنفس) متعلق بمطالبة ح (قوله اوبدين أو عين) زاد بعضهم رابعها وهو الكفالة بتسليم المال ويمكن دخوله في الدين قلت وكذا بتسليم عين غير مضونة كالامانة وسبأى تحقيق ذلك كله (قوله كفصوب ونحوه) اى من كل ما يجب

تسليمه بعينه واذا هلك ضمن مثله او قيمته كالمبيع فاسد او المقبوض على سوم الشراء والمهر وبديل الخلع والصلىح
 عن دم عمد احترارا عن المضمون بغيره كالمرهون وغير المضمون أصلا كالامانة فلا تصح الكفالة بأعيانها (قوله
 كما سيبي) اى فى كفالة المال ح (قوله لان المطالبة نعم ذلك) اى المذكور من الاقسام الثلاثة
 وهو تعليل لتفسير الاطلاق بها وتعميد لقوله وبه يستغنى الخ (قوله ومن عرفها بالضم فى الدين الخ) اعلم أنه
 اختلف فى تعريف الكفالة فقيل انها الضم فى المطالبة كما مضى عليه المصنف وغيره من اصحاب المتن وقيل
 الضم فى الدين فيثبت بها دين آخر فى ذمة الكفيل ويكتفى باستيفاء أحدهما ولم يرجح في المبسوط أحد القولين
 لكن فى الهداية وغيرها الاول اصح ووجهه كافى العناية أنها كما تصح بالمال تصح بالنفس ولا دين وكما تصح بالدين
 تصح بالأعيان المضمونة ويلزم أن يصير الدين الواحد دينين اه وفيه نظر اذ من عرفها بالضم فى الدين انما أراد
 تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال وأما الكفالة بالنفس والأعيان فهى فى المطالبة اتفاقا وهما ما هيئتان لا يمكن
 جمعهما فى تعريف واحد وأفراد تعريف الكفالة بالمال لانه محل الخلاف نهر وحاصله أن كون تعريفها بالضم
 فى المطالبة أعم لشموله الانواع الثلاثة لا يصلح توجيها لكونه أصح من تعريفها بالضم فى الدين لان المراد به
 تعريف نوع منها وهو كفالة الدين أما النوعان الآخران فتقتضى على كون الكفالة بهما كفالة بالمطالبة ولا يمكن
 الجمع بين الكفالة بالاول والكفالة بالآخرين فى تعريف واحد لان الضم فى الدين غير الضم فى المطالبة ثم لا يخفى
 أن تعريفها بالضم فى الدين يقتضى ثبوت الدين فى ذمة الكفيل كما صرح به أو لا ويدل عليه انه لو وهب الدين
 للكفيل صح ويرجع به على الاصيل مع أن هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح وما أورد عليه من لزوم صيرورة
 الدين الواحد دينين دفعه فى المبسوط بأنه لا مانع لانه لا يستوفى الا من أحدهما كالتغاصب مع غاصب الغاصب
 فان كلاهما من القيمة وليس حق المالك الا فى قيمة واحدة لانه لا يستوفى الا من أحدهما واختياره تضمين أحدهما
 يوجب براءة الآخر فكذا هنا لكن هنا بالقبض لا بمجرد اختياره لكن المختار الاول وهو أنه الضم فى مجرد المطالبة
 لا الدين لان اعتباره فى ذمتين وان أمكن شرعا لا يجب الحكم بوقوع كل ممكن الا بموجب ولا موجب هنا لاق
 التوثيق يحصل بالمطالبة وهو لا يستلزم ثبوت اعتبار الدين فى الذمة كالوكيل بالشراء يطالب بالثمن وهو فى ذمة
 الموكل كذا فى الفتح وكذا الوصى والولى والنظار يطالبون بمالهم دفعه ولا شئ فى ذمتهم كفى البحر وذكرا أنهم
 لم يذكروا لهذا الاختلاف ثمرة فان الاتفاق على أن الدين لا يستوفى الا من أحدهما وأن الكفيل مطالب وأن
 هبة الدين له صحيحة ويرجع به على الاصيل ولو اشترى الطالب بالدين شيئا من الكفيل صح مع أن الشراء بالدين
 من غير من عليه لا يصح ويمكن أن تظهر فيما اذا حلف الكفيل أن لا دين عليه فيحنث على الضعيف لا على الاصح
 اه قلت يظهر لى الاتفاق على ثبوت الدين فى ذمة الكفيل أيضا بدليل الاتفاق على هذه المسائل المذكورة
 ولان اعتباره فى ذمتين ممكن كما علمت وما ذكر من هذه المسائل موجب لذلك الاعتبار ولو كانت ضمنا فى المطالبة
 فقط بدون دين لزم أن لا يؤخذ المال من تركه الكفيل لان المطالبة تسقط عنه بموته كالكفيل بالنفس لما كان
 كفيل بالمطالبة فقط بطلت الكفالة بموته مع أن المصرح به أن المال يحل بموت الكفيل وأنه يؤخذ من
 تركته ولان الكفيل يصح أن يكفله عند الطالب كفيل آخر بالمال المكفول به فاذا أدى الآخر المال الى الطالب
 لم يرجع به على الاصيل بل يرجع على الكفيل الاول فان أدى اليه رجع الاول على الاصيل لو الكفالة بالامر
 نص عليه فى كافى الحماكم ويشهد لذلك فروع أخرست تظهر فى محالها وعلى هذا فعنى كون التعريف الاول أصح
 شموله انواع الكفالة الثلاثة بخلاف التعريف الثانى كما مر عن العناية والجواب بأنه انما أراد تعريف نوع منها
 لا يدفع الايراد لانه لم يعرف النوعين الآخرين فكان موهما اختصاصهما بذلك النوع فقط هذا ما ظهر لى فتدبره
 (قوله وهو الكفالة بالمال) أراد بالمال الدين والافهوى وشمل العين مقابل الدين اه ح (قوله لانه محل
 الخلاف) بيان لوجه اقتضائه على تعريف كفالة الدين فقط ولا يخفى أن التعريف يذكر للتعليم والتفهيم
 فى ابتداء الابواب فلا بد من التنبيه على ما يوقع فى الاشتباه فكان عليه أن يذكر تعريف النوعين الآخرين كما
 قلنا آنفا (قوله وبه) اى بما ذكر من تعميم المطالبة (قوله يستغنى عما ذكره من لا خسرو) اى صاحب
 الدرر قال فى النهر وبه استغنى عما فى نكاح الدرر من تعريفها بضم ذمة الى ذمة فى مطالبة النفس والمال
 او التسليم مدعىا أن قولهم والاول أصح لاصحة فضلا عن كونه أصح لانهم قسموها الى كفالة فى المال والنفس

كما سيبي لان المطالبة نعم ذلك
 ومن عرفها بالضم فى الدين انما
 أراد تعريف نوع منها وهو الكفالة
 بالمال لانه محل الخلاف وبه يستغنى
 عما ذكره من لا خسرو

ثم ان تقسيمهم بشعر بالمحصارها مع أنهم ذكروا في إنشاء المسائل ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بالتسليم اه وأنت قد علمت ما هو الواقع اه اى من أن ما عرّف به هو مرادهم لأن المطالبة تشمل الانواع الثلاثة فليس فيما قاله زيادة على ما أرادوه غير التصريح به فانهم (قوله وركنها ايجاب وقبول) فلا تتم بالكفيل وحده ما لم يقبل المكفول له أو أجبى عنه في المجلس رملى (قوله ولم يجعل الثانى) اى ابو يوسف وقوله الثانى اى القبول وهو بالنصب على انه مفعول يجعل وقوله ركنًا مفعوله الا ترى فجعلها تتم بالايجاب وحده في المال والنفس واختلف على قوله فكيف توقف على اجازة الطالب فلو مات قبلها لا يؤخذ الكفيل وقيل تنفذ للطالب الرّد كما في البحر وهو الاصح كما في المحيط اى الاصح من قوليه نهر وفي الدرر والبرازية وقول الثانى بقى وفي انفع الوسائل وغيره الفتوى على قولهما وسيأتى تمامه عند قوله ولا تصح بلا قبول الطالب في مجلس العقد (قوله نفسا أو مالا) الاولى اسقاطه لئلا يأتى له التفريع بقوله فلم تصح بحد وقود فانهم ما لبسوا بنفس ولا مال ان اريد الضمان بهما أما اذا اريد الضمان بنفس من هما عليه فان الكفالة حينئذ تكون جائزة كما سيذكره المصنف نعم يشترط كون النفس مقدورة التسليم اذ لا شك أن كفالة الميت بالنفس لا تصح لانه لو كان حيا ثم مات بطلت كفالة النفس وكذا لو كان غائبا لا يدري مكانه فلا تصح كفالته بالنفس كما في جامع الفصولين وعبارة البحر عن البدائع وأما شرائط المكفول به فالاول أن يكون مضمونا على الاصيل دينا او عينًا ونفسا او فعلا ولكن يشترط في العين أن تكون مضمونة بنفسها الثانى أن يكون مقدورا للتسليم من الكفيل فلا تجوز بالحدود والقصاص الثالث أن يكون الدين لازما وهو خاص بالكفالة بالمال فلا تجوز الكفالة بيدل الكتابة (قوله وفي الدين كونه صحيحا) هو مالا يسقط الا بالاداء او البراء كما سيأتى متنا وسيذكر الشارح هناك استثناء الدين المشترك والنفقة وبدل السعاية وأفاد أنه لا يشترط أن يكون معلوم القدر كما في البحر وسيأتى أيضا مع بيانه (قوله لا ساقط الخ) محترز قوله قائما فلا تصح كفالة ميت مفلس بدين عليه كما سيذكره المصنف (قوله ولا ضعيفا) محترز قوله صحيحا (قوله كبذل كآبة) لانه يسقط بالتجزئ (قوله ونفقة زوجة الخ) عبارة النهر وينبغى أن يكون من ذلك الكفالة بنفقة الزوجة قبل القضاء بها او الرضى لما قدمناه من أنها لا تصير دينا الا بهما وبدل الكتابة دين الا انه ضعيف ولا تصح الكفالة به فاليس دينا اولى اه وبه يظهر ما في عبارة الشارح من الخفاء فكان عليه أن يقول ولا ضعيفا كبذل كآبة فاليس دينا كنفقة زوجة قبل القضاء او الرضى بالاولى ولا يخفى انها حيث لم تصير دينا لا تكون من امثلة الدين الساقط فافهم ثم ظاهر كلام النهر أنها لو صارت دينا بالقضاء بها أو بالرضى تصير دينا صحيحا مع انه ليس كذلك لسقوطها بالموت او الطلاق اذا كانت مستدانة بامر القاضى لكن غير المستدانة مع كونها دينا غير صحيح تصح الكفالة بها استحسانا فهي مستثناة من هذا الشرط كما سينبه عليه الشارح عند قول المصنف اذا كان دينا صحيحا بل ذكر بعده بأسطر عن الخاتمة لو كفل لهارجل بالنفقة أبدا مادامت الزوجة جاز وكذا ذكر قبيل الباب الا ترى جواز الكفالة بها اذا أراد زوجها السفر وعليه الفتوى مع انها لم تصير دينا أصلا لأن النفقة لم تجب بعد فيحمل ما ذكره هنا تبعا للنهر على النفقة الماضية لانها تسقط بالمضى قبل القضاء او الرضى فلا تصح الكفالة بها والفرق بين الماضية والمستقبله أن الزوجة مقصورة بتركها بدون قضاء او رضى الى أن سقطت بالمضى بخلاف المستقبله فتدبر (قوله وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل) اى ثبوت حق المطالبة متى شاء الطالب سواء تعذر عليه مطالبة الاصيل أولا فتح وذكر في الكناية أن اختيار الطالب تضمن أحدهما لا يوجب براءة الآخر ما لم توجد حقيقة الاستيفاء فلذا جملت مطالبة كل منهما بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب اه وقد مناه ايضا (قوله بما هو على الاصيل) الاولى بما وقعت الكفالة به عن الاصيل لأن الاصيل عليه تسليم نفسه وتسليم المال والكفيل بالنفس ليس عليه تسليم المال ولأن الكفيل لو تعذر لا يلزمه الا بقدر ما يخصه كنصف الدين لو كانا اثنين أو ثلثه لو ثلاثة ما لم يكفلوا على التعاقب فطالب كل واحد بكل المال كما ذكره السرخسي (قوله نفسا أو مالا) شمل المال الدين والعين وينبغى أن يزيد أفعلا كما لو كفل تسليم الامانة أو تسليم الدين كما سيأتى بيانه والمراد بالعين المضمونة بنفسها كالمغصوب كما مر (قوله فلا تنفذ من صبي ولا مجنون) اى ولو لصبي تاجرا وكذا لا تجوز له الا اذا كان تاجرا وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤخذ بها ولا يجبر الصبي على

(وركنها ايجاب وقبول) بالالفاظ

الاتية ولم يجعل الثانى الثانى ركنًا

(وشرطها كون المكفول به نفسا

أو مالا (مقدور التسليم) من

الكفيل فلم تصح بحد وقود

(وفي الدين كونه صحيحا قائما)

لا ساقطًا بموته مفلسا ولا ضعيفا

كبذل كآبة ونفقة زوجة قبل

الحكم بها فاليس دينا بالاولى

نهر (وحكمها لزوم المطالبة على

الكفيل) بما هو على الاصيل نقبا

أو مالا (واهلها من هو أهل للتبرع)

فلا تنفذ من صبي ولا مجنون

مطلد

في كفالة نفقة الزوجة

الحضور معه الا اذا كانت بطله وهو تاجر أو بطلب أبيه مطلقا فان تغيب فله أخذ الاب باحضاره او تخليصه
والوصي كلاب ولو كفل بنفس الصبي على انه ان لم يوافق به فعله ما ذاب عليه جازت كفالة النفس وما قضى به
على أبيه او وصيه لزم الكفيل ولا يرجع على الصبي الا اذا أمره الاب والوصي بالضممان اه ملخصا من كافي
الحاكم (قوله الا اذا استدان له وابيه) اي من له ولاية عليه من اب او وصي لنفقة او غيرها مما لا بد له منه (قوله
وأمره أن يكفل المال عنه) قيد بالمال احترازاً عن النفس لأن ضمان الدين قد لزمه اي لزم الصبي من غير شرط
فالشرط لا يزيد الاتماً كيدا فلم يكن متبرعا فأما ضمان النفس وهو تسليم نفس الاب والوصي فلم يكن عليه
فمكان متبرعا به فلم يجز بجرع البدائع (قوله ويكون اذنا في الاداء) لأن الوصي ينوب عنه في الاداء فاذا
أمره بالضممان فقد أذن له في الاداء فيجب عليه الاداء نهر عن المحيط (قوله ولولاها الطول الولي) اي فقط
(قوله ولا من مريض الامن الثالث) لكن اذا كفل لوارث أو عن وارث لاتصح اصلا ولو كان عليه دين محيط
بماله بطلت ولو كفل ولادين عليه ثم أقر بدين محيط لاجنبي ثم مات فالمقر له اولى بتركته من المكفول له وان لم
يحيط فان كانت الكفالة تخرج من ثلث ما بقي بعد الدين صححت كلها ولا يقدر الثلث وان أقر المريض أن الكفالة
كانت في صحته لزمه الكل في ماله ان لم تكن لوارث أو عن وارث وتماه في الفصل التاسع عشر من التارخانية
(قوله ولا من عبيد) اي لاتصح الكفالة منه بنفس أو مال كافي الكافي وسواء كفل عن مولاه أو اجنبي كما
في التارخانية (قوله الا ان أذن له المولى) اي بالكفالة عن مولاه أو عن اجنبي فتصح كفالته اذا لم يكن
مديونا وكذا الامة والمديرة واثم الولد وان كان مديونا لا يلزمه شيء ما لم يعتق تارخانية وسيأتي تمام الكلام
عليه قبل الحوالة (قوله ولا من مكاتب الخ) اي وبطالب به بعد عتقه وهذا لو كانت عن اجنبي كما في البحر
وقال أيضا وتصح كفالة المكاتب والمأذون عن مولاهما قال في النهر وينبغي أن يقيد ذلك بما اذا كانت بأمره
ثم رأيت أنه كذلك في عقد الفرائد معزى الى المسوط قلت وسيأتي أيضا متناقبيل الحوالة في العبد مع التقيد
بكونه غير مديون مستغرق (قوله والمتدعي) اي من يكون له حق الدعوى على غيره اذ لا يلزم في اعطاء
الكفيل الدعوى بالفعل (قوله مكفول له) ويسمى الطالب أيضا (قوله مكفول عنه) هذا في كفالة المال
دون كفالة النفس فني البحر عن التارخانية ويقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه اه لكن
قال الخبر الرمي وجدنا بعضهم يقولوه ووجد في التارخانية عن الذخيرة (قوله كفيل) ويسمى ضامنا
وضمينا وجميلا وزعيما وصييرا وقبيلا وتماه في حاشية البحر الرمي (قوله وسنده) اي سند الاجماع اذ
لا اجماع الا عن مستند وان لم يلزم علمنا به (قوله قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم) اي يلزمه الاداء عند
المطالبة به فهو بيان لحكم الكفالة والحديث كافي الفتح رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن
وقد استدلل في الفتح اشهر عتبتها بقوله تعالى وان جاء به حمل بعير وأنا به زعيم وعادتهم تقديم ما ورد في الكتاب
على ما في السنة والشارح لم يذكر اصلا وله شهرته أو لما قيل انه لا كفالة هنا لانه مستأجر لمن جاء بالصواع
بحمل بعير والمستأجر يلزمه ضمان الاجرة ولكن جوابه أن الكفيل كان رسولا من الملك لا وكيل بالاستئجار
والرسول صغير فكأنه قال ان الملك يقول لمن جاء به حمل بعير ثم قال الرسول وأنا بذلك الجمل زعيم اي كفيل
وبحث فيه في النهر (قوله وتركها احوط) اي اذا كان يخاف أن لا يملك نفسه من التندم على ما فعله من هذا
المعروف أو المراد أحوط في سلامة المال لافي الديانة اذ هي بالنسبة الحسنة تكون طاعة يثاب عليها فقد قال في
الفتح ومحاسن الكفالة جليله وهي تفريج كرب الطالب الخائف على ماله والمطلوب الخائف على نفسه حيث
كفيا مؤنة ما أهمها وذلك نعمة كبيرة عليها ولذا كانت من الافعال العالية وتماه فيه (قوله مكتوب في
التوراة الخ) رأيت في الملتقط قيل مكتوب على باب من ابواب الروم وفيه زيادة على ما هنا ومن لم يصدق فليجرب
حتى يعرف البلاء من السلامة (قوله أولها ملامة) سقط أولها من بعض النسخ وهو موجود في البحر
عن المجتبى والمراد والله أعلم انه يعقبها في أول الامر الملامة لنفسه منه أو من الناس ثم عند المطالبة بالمال يندم
على اتلافه لماله ثم بعد ذلك يغرم المال أو يتعب نفسه باحضار المكفول به لان الغرم لزوم الضرر ومنه قوله
تعالى ان عذابها كان غراما (قوله وكفالة النفس تنعقد الخ) عبارة الكنز وتصح بالنفس وان تعددت
قال في النهر أي بأن أخذ منه كفلا ثم كفلا أو كان للكفيل كفيل ويجوز عود الضمير الى النفس بأن يكفل

الا اذا استدان له وله وامره أن
يكفل المال عنه فتصح ويكون
اذنا في الاداء محيط ومضاده
أن الصبي يطالب بهذا المال
بموجب الكفالة ولولاها الطول
الولي نهر ولا من مريض الامن
الثالث ولا من عبيد ولو مأذونا في
التجارة وبطالب بعد العتق الا ان
أذن له المولى ولا من مكاتب ولو
بأذن المولى (والمتدعي) وهو الدائن
(مكفول له والمتدعي عليه)
وهو المديون (مكفول عنه) ويسمى
الاصيل أيضا (والنفس او المال
مكفول به ومن لزمته المطالبة
كفيل) ودليلها الاجماع وسنده
قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم
غارم وتركها أحوط مكتوب في
التوراة الزعامة أولها سلامة
وأوسطها ندامة وآخرها غرامة
مجتبى (وكفالة النفس تنعقد

مطل
تصح كفالة الكفيل

واحد نفوسا والاول هو الظاهر اه وقد مناعن كافي الحاشية كفاية الكفيل بالمال ايضا (قوله بكفلت بنفسه) ففتح الفاء أفصح من كسرها ويكون بمعنى عال فيتعدي بنفسه ومنه وكفلهما ذكرا وبمعنى ضمن والتزم فيتعدي بالحرف واستعمال كثير من الفقهاء له متعديا بنفسه مؤول رملي عن شرح الروض (قوله بما يعبر به عن بدنه) أي بما يعبر به من أعضائه عن جلة البدن كراسه ووجهه ورقبته وعنقه وبدنه وروحه وذكره في الطلاق الفرج ولم يذكره هنا قالوا وينبغي صحة الكفالة إذا كانت امرأة كذا في التتارخانية نهر وتماه فيه (قوله ويجزئ شائع الخ) لأن النفس الواحدة في حق الكفالة لا تجزئ فذكر بعضها شائعا كذا ذكرها ولو أضاف الكفيل الجزء إلى نفسه ككفيل لك نصني أو ثلثي فانه لا يجوز كذا في السراج لكن لو قيل ان ذكر بعض ما لا تجزئ كذا ذكر كله لم يفرق الحال نهر (قوله وتنعقد بضمته الخ) أما ضمته فلانه تصريح بمقتضى الكفالة لانه يبرضا منا التسليم والعقد ينعقد بالتصريح بموجبه كالبيع ينعقد بالتكليف وأما على فلانه صيغة التزام ومن هنا أفق قارئ الهداية بأنه لو قال التزمت بما على فلان كان كفالة وإلى بمعناه هنا وتماه في النهر ثم اعلم أن ألفاظ الكفالة كل ما ينبي عن العهدة في العرف والعادة وفي جامع الفتاوى هذا إلى أو على وأنا كفيل به أو قبيل أو زعيم كان كله كفالة بالنفس لا كفالة بالمال اه تارخانية وفي كافي الحاشية كم وقوله ضمننت وكفلت وهو إلى وهو على سواء كله وهو كفيل بنفسه اه ثم ذكر في باب الكفالة بالمال إذا قال ان مات فلان قبل أن يوفيك ماله فهو على فهو جائز اه فقد علم أن قوله أو لا هو إلى هو على كفيل بنفسه انما هو حيث كان الضمير للرجل المكفول به أما لو كان الضمير للمال فهو كفالة مال وكذا بقية الالفاظ ففي التتارخانية أيضا عن الخلاصة لو قال رب المال أنا ضامن ماله من المال فهذا ضمن صحيح ثم قال ولو ادعى انه غصبه عبدا ومات في يده فقال خله فأنا ضامن بقيمة العبد فهو ضامن يأخذه منه من ساعته ولا يحتاج إلى اثبات بالينة اه فقد ظهر لك أن ما مر أولا عن التتارخانية من أن هذه الالفاظ كفالة نفس لا كفالة مال ليس المراد أنها لا تكون كفالة مال أصلا بل المراد أنه إذا قال أنا بكفيل أو زعيم الخ أي بالرجل كان كفالة نفس لانها أدنى من كفالة المال ولم يصرح بالمال بخلاف ما إذا فوجئت هذه الالفاظ على المال فانها تكون كفالة مال لانها صريحة فلا يراد بها الأدنى وهو كفالة النفس مع التصريح بالمال أو بضميره وهذا معنى ما نقله الشافعي عن شرح القدوري للشيخ أبي نصر الاقطع من قوله فإذا ثبت أن هذه الالفاظ يصح الضمان بها فلا فرق بين ضمان النفس وضمان المال اه أي إذا قال ضمننت زيدا أو أنا كفيل به أو هو على أو إلى يكون كفالة نفس كما أفق به في الخبرية وإذا قال ضمننت لك ماله من المال أو أنا كفيل به الخ فهو كفالة مال قطعاً وأما إذا لم يعلم المكفول به انه كفالة نفس أو مال فلا تصح الكفالة أصلاً كما يأتي بيانه قريباً وبه علم انه لا تجزئ رفقاً قاله الشافعي بعد ما مر عن شرح الاقطع من انه ينبغي أن يقال هذه الالفاظ إذا أطلقت تحمل على الكفالة بالنفس وإذا كان هناك قرينة على الكفالة بالمال تنحصر حينئذ الكفالة به اه فانه إذا لم يعلم المكفول به بأن قال أنا ضامن ولم يصرح بنفس ولا مال لأنصح أصلاً كما يأتي فقوله تحمل على الكفالة بالنفس مخالف للمنقول كما تعرفه ثم لو قامت قرينة على أحدهما يمكن أن يقال يعمل بها كما إذا قال قائل ضمن لي هذا الرجل فقال الآخر أنا ضامن فهو قرينة على كفالة النفس وان قال ضمن لي ماله من المال فقال أنا ضامن فهو قرينة على المال لأن الجواب معاد في السؤال فافهم واغم تحرير هذه المسألة فانك لا تجد في غير هذا الكتاب وثقه الخلد (قوله أو عندي) في البحر عن التتارخانية لك عندي هذا الرجل أو قال دعاه إلى كانت كفالة اه يعني بالنفس وقال في البحر أيضاً عن قوله ولو قال ان لم أوفك به غدا الخ عن الحاشية ان لم أوفك به فعندي لك هذا المال لزمه لأن عندي إذا استعمل في الدين يراد به الوجوب وكذا لو قال إلى هذا المال اه فهذا امر صحيح أيضاً بان عندي يكون كفالة نفس وكفالة مال بحسب ما توجه إليه اللفظ وبه أفق في الخبرية والحامدية وأما ما قاله في البحر عند قول الكثر وبمالك عليه من أن عندي كعلي في التعليق فقط ولا تصح كفالة بالمال بل بالنفس وما أفق به من انه لو قال لا تطالب فلانا مالك عندي لا يكون كفالة فقد رده في النهر بأن ما مر عن الحاشية من العلة المذكورة غير مقيد بالتعليق ورده المصنف أيضاً وكذا الخليل الرمي بقولهم ان مطلق لفظ عندي للودعة لكنه بقرينة الدين يكون كفالة وفي الزيلعي من الاثر انه العرف قال الرمي ومقتضى ذلك

بكفلت بنفسه وشعوا بما يعبر به
عن بدنه) كالطلاق وقد مناعة
انهم لو تعارفوا اطلاق البدعي
الجملة وقع به الطلاق فكذا في
الكفالة فتح (و) يجزئ شائع
ككفلت (بنفسه أو بعبه)
(و) تنعقد بضمته أو على أو إلى
أو عندي

مطلب
لفظ عندي يكون كفالة بالنفس
ويكون كفالة بالمال

(أو أتابه زعيم) أي كفيلا (أو قبيل به) أي بفلان أو غريم أو جيل بمعنى محمول بدائع (و) تتعقد بقوله (أنا ضامن حتى تجتمع معا أو) حتى (تلتقيا) ويكون كفيلا إلى الغاية تارة ثانية (وقيل لا) تتعقد لعدم بيان المضمون به) أهون نفس أو مال كما نقل في الخاتمة عن الثاني قال المصنف والظاهر أنه ليس المذهب لكنه استنبط منه في فتاويه أنه لو قال الطالب ضمنت بالمال وقال الضامن انما ضمنت بنفسه لا يصح ثم قال وينبغي أنه إذا اعترف أنه ضمن بالنفس أن يواخذ باقراره فراجع (كما) لا تتعقد (في) قوله (أنا ضامن) أو كفيلا (لمعرفته) على المذهب خلافا للثاني لأنه لم يلزم المطالبة بل المعرفة واختلف في أنا ضامن لتعريفه أو على تعريفه والوجه للزوم فتح كما ضامن لوجه لأنه يعبر به عن الجملة سراج وفي معرفة فلان على يلزم أن يدل عليه خاتمة ولا يلزم أن يكون كفيلا نهر

مطلب
لو قال أنا أعرفه لا يكون كفيلا

أن القاضي لو سأل المذني عليه عن جواب الدعوى فقال عندى كان اقرارا اه (قوله بمعنى محمول) كذا عزاء المصنف الى البدائع أيضا قال ط الاظهر أن يكون بمعنى فاعل لأنه حامل لكفالاته (قوله وتتعقد بقوله أنا ضامن حتى تجتمع معا الخ) أقول اشبه هنا على المصنف مسألة بمسألة بسبب سقط وقع في نسخة الخاتمة التي نقل عنها في شرحه فإنه قال فيه قال في الخاتمة وعن أبي يوسف لو قال هو على حتى تجتمع معا أو حتى تلتقيا لا يكون كفالة لأنه لم يبين المضمون أنه نفس أو مال اه مع أن عبارة الخاتمة هكذا وعن أبي يوسف لو قال هو على حتى تجتمع معا أو قال على أن أوافيك به أو ألقاك به كانت كفالة بالنفس ولو قال أنا ضامن حتى تجتمع معا أو حتى تلتقيا لا يكون كفالة لأنه لم يبين المضمون أنه نفس أو مال اه كلام الخاتمة وفي السراج لو قال هو على حتى تجتمع معا أو تلتقيا فهو جائز لأن قوله هو على ضمان مضاف الى العين وجعل الالتقاء غاية له اه يعني أن الضمير في هو على عائد إلى عين الشخص المكفول به فيكون كفالة نفس الى التقائه مع غريمه بخلاف قوله أنا ضامن حتى تجتمع معا أو حتى تلتقيا فلا يصح أصلا لأن قوله أنا ضامن لم يذكر فيه المضمون به هل هو النفس أو المال فقد ظهر وجه الفرق بين المسألتين فكان الصواب في التعبير أن يقال وتتعقد بقوله هو على حتى تجتمع معا أو تلتقيا لا بأنا ضامن حتى تجتمع معا وتلتقيا لعدم بيان المضمون به فتنبه لذلك ثم ان المسألة مذكورة في كافي الحاكم الذي جمع فيه كتب ظاهرا الرواية وهو العمدة في نقل نص المذهب وذلك أنه قال ولو قال أتابه قبيل أو زعيم أو قال ضمين فهو كفيلا وقال أبو يوسف ومحمد وكذلك لو قال على أن أوافيك به أو على أن ألقاك به أو قال هو على حتى تجتمع معا أو حتى تلتقيا وان لم يقل هو على وقال أنا ضامن لك حتى تجتمع معا وتلتقيا فهو باطل اه ولم يذكر قول أبي حنيفة في المسألة فعلم أنه لا قول له فيها في ظاهر الرواية وانما المسألة منقولة عن صاحبين فقط في ظاهر الرواية عنهما وبه علم أن قول الخاتمة وعن أبي يوسف ليس لحكاية الخلاف ولا للتمريض بل هو بيان لكون ذلك منقولاً عنه وكذا عن محمد كما علمت وحيث لم يوجد نص للإمام فالعمل على ما نقله الثقات عن أصحابه كما علم في محله (قوله تارة ثانية) عبارة هو على حتى تجتمع معا فهو كفيلا الى الغاية التي ذكرها اه هكذا ذكره المصنف في المنع وأنت خير بأن هذه المسألة ليست التي ذكرها في منتهى التي ذكرها في منتهى لا تتعقد فيها الكفالة أصلا كما علمت آنفا (قوله كاتفه في الخاتمة) قد اسمعناك عبارة الخاتمة (قوله قال المصنف والظاهر أنه ليس المذهب) الضمير في أنه عائد الى ما نقله عن الثاني وهو الذي عبر عنه في المتن بقوله وقيل لا وقد علمت أنه ليس في المذهب قول آخر بل هما مسألتان أحدهما تصح فيها الكفالة والآخر لا تصح بلاذ كر خلاف فيهما كما حذرناه آنفا (قوله لكنه استنبط الخ) يعني أن المصنف قال في شرحه أنه ليس المذهب مع أنه في فتاويه استنبط منه ما ذكره ووجه الاستنباط أن الطالب والضامن لم يتفقا على أمر واحد فلم يعلم المضمون به هل هو نفس أو مال فلا تصح الكفالة (قوله ثم قال وينبغي الخ) أقول هذا مسلم إذا كان الطالب يدعى كفالة النفس أيضا أما لو ادعى عليه كفالة المال فقط فلا إذا اقراره بتدبيره ولا يواخذ المقر بلا دعوى أفاده الرضى (قوله على المذهب) لأنهم قالوا أنه ظاهر الرواية زاد في الفتح عن الواقعات وبه يفتى وفي الجرع عن الخلاصة وعليه الفتوى (قوله لأنه لم يلزم المطالبة بل المعرفة) فصار كقوله أنا ضامن لك على أن أوفيك عليه أو على أن أدلك عليه أو على منزله فتح قال في البصر وأشار الى أنه لو قال أنا أعرفه لا يكون كفيلا كما في السراج (قوله والوجه للزوم) لأنه مصدر متعد الى اثنين فقد ألزم أن يعرفه الغريم بخلاف معرفته فإنه لا يقتضى المعرفة الكفيل للمطلوب فتح فصار معنى الاول أنا ضامن لأن أعرفك غريمك وتعريفه باحضاره للطالب والافهم معروفه ومعنى الثاني أنا ضامن لأن أعرفه ولا يلزم منه احضاره له لكن ما يأتي عن الخاتمة فيضد لزوم دلالة عليه وان لم يصح كفيلا قال في النهر وما مر من أنه صار كالتزامه الدلالة بزيادة قوله ولا يلزم الخ أي لا يلزم من لزوم دلالة عليه أن يكون كفيلا بنفسه ليرتب عليه أحكامها نهر أي لأنه يخرج عن ذلك بقوله هو في المحل القلاني فاذهب اليه فلا يلزمه احضاره أو السفر اليه إذا غاب وغير ذلك من أحكام كفالة النفس (تمت) قدما أن ألفاظ الكفالة كل ما ينشئ عن العهدة في العرف والعادة ومن ذلك كافي الفتح على أن أوافيك به أو على أن ألقاك به أو دعه الى ثم قال وفي فتاوى النسب لو قال الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه اليك أو أسلمه اليك أو أقضه لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام وقيدته في الخلاصة بما إذا قاله منجزا فلو معلقا يكون كفالة نحو أن يقول ان لم يرد

فأنا أؤدى نظيره في التذلل ولو قال أنا أجد لا يلزمه شيء ولو قال ان دخلت الدار فأنا أجد يلزمه الحج اه قلت لكن
لو قال ضمن لك ما عليه أنا قبضه وأدفعه اليك يصير كفالة بالقبض والتسليم كما سنده كره في بحث كفالة المال
(قوله واذا كفل الى ثلاثة أيام الخ) حاصله انه اذا قال كفلت لك زيدا أو ما على زيد من الدين الى شهر مثلا صار
كفلا في الحال أبدا أى في الشهر وبعده ويكون ذلك المدة لتأخير المطالبة الى شهر لتأخير الكفالة كما لو باع
عبدا بألف الى ثلاثة أيام يصير مطالب بالثمن بعد الثلاثة وقيل لا يصير كفلا في الحال بل بعد المدة فقط وهو ظاهر
عبارة الاصل وعلى كل فلا يطالب في الحال وهو ظاهر الرواية كما في التنازعانية وفي السراجية وهو الاصح
وفي الصغرى وبه يقتضى كما في البحر قلت ومقابل ما قاله أبو يوسف والحسن انه يطالب به في المدة فقط وبعدها يبرأ
الكفيل كما لو ظاهره أو الى من امر أنه مدة فانهم ما يقعان فيها ويطلان بعضها كما في الظهيرية وغديرها وفيها أيضا
ولو قال كفلت فلانا من هذه الساعة الى شهر تنهى الكفالة بمضى الشهر بلا خلاف ولو قال شهر لم يذكروا محمد
واختلف فيه فقيل هو كفيل أبدا كما لو قال الى شهر وقيل في المدة فقط أى كما لو قال من هذه الساعة الى شهر
والحاصل انه أمان يذكر الى بدون من فيقول كفلتك الى شهر وهي مسألة المتن فيكون كفلا بعد الشهر
ولا يطالب في الحال وعند أبي يوسف والحسن هو كفيل في المدة فقط وأما أن يذكر من وإلى فيقول كفلتك من
اليوم الى شهر فهو كفيل في المدة فقط بلا خلاف وأما أن لا يذكر من وإلى فيقول كفلتك شهرا أو ثلاثة أيام
فقيل كالأول وقيل كالثاني وفي التنازعانية عن جمع التفاريق قال واعتماد أهل زماننا على انه كالثاني قلت
ويشبهني عدم الفرق بين الصور الثلاث في زماننا كما هو قول أبي يوسف والحسن لأن الناس اليوم لا يقصدون بذلك
الانوفيت الكفالة بالمدة وانه لا كفالة بعدها وقد تقدم أن معنى ألفاظ الكفالة على العرف والعادة وأن لفظ
عندي للامانة وصار في العرف للكفالة بقرينة الدين وقالوا ان كلام كل عاقد وناذر وحالف وواقف يجعل على
عرفه سواء وافق عرف اللغة أولا ثم رأيت في الذخيرة قال وكان القاضي الامام الاجل أبو علي النسفي يقول
قول أبي يوسف أشبه بعرف الناس اذا كفلوا الى مدة يفهمون بضرب المدة انهم يطالبون في المدة لا بعدها
الا انه يجب على المفتي أن يكتب في الفتوى انه اذا مضت المدة المذكورة فالقاضي يخرج عنه الكفالة احترازا
عن خلاف جواب الكتاب وان وجد هناك قرينة تدل على ارادته جواب الكتاب فهو عليه اه لكن نازع
في ذلك في أنفع الوسائل بأن القاضي المقلد لا يحكم الانباهر الرواية لا بالرواية الشاذة الا أن ينصوا على
أن الفتوى عليها اه قلت ما ذكره الامام النسفي مبنى على أن المذكور في ظاهر الرواية انما هو حيث لا عرف
اذا لوجه للحكم على المتعاقدين بما لم يقصدها فليس قضاء بخلاف ظاهر الرواية وما ذكره من اخراج القاضي
له عن الكفالة زيادة احتياط لاحتمال كون العاقدين عالين بذلك المعنى قاصدين له ولذا قال ان وجد قرينة
على خلاف العرف يحكم بجواب ظاهر الرواية والله سبحانه أعلم (قوله لما في المنتقط الخ) تعليل لما فهم من
قوله أيضا من انه يكون كفلا قبل الثلاثة اه ح (قوله لوسله الحال برى) ويجبر الطالب على القبول كن
عليه دين مؤجل اذا جعله قبل حلول الاجل يجبر الطالب على القبول خاتمة فلو لم يصير كفلا قبل مضي المدة
لم يصح تسليمه فيها ولم يجبر الاخر على القبول (قوله لم يصير كفلا أصلا) لانه لا يصير كفلا بعد المدة لنفسيهما
الكفالة فيه صريحا ولا في الحال على ما ذكرنا في ظاهر الرواية ظهيرية (قوله ونقله الخ) نقل القولين في البصر
أيضا عن البرازية (قوله انه يصير كفلا) أى في المدة فقط كما يفيد قول جامع الفصولين في الفصل السادس
والعشرين ككفل بنفسه الى شهر على انه برى بعد الشهر فهو كما قال (قوله لكن تقوى الأول بأنه ظاهر
المذهب) قلت وتقوى الثاني بأنه المتعارف بين الناس بحيث لا يقصدون غيره الا أن يكون الكفيل عالما بحكم
ظاهر المذهب فاصداله فالامر ظاهر (قوله ولا يطالب الخ) أى في مسألة المتن (قوله لزم التسليم) أى بالطلب
الأول وقوله ولا أجل له ثانيا أى بالطلب الثاني وهذا ما لم يدفعه فاذا دفعه اليه فان قال برئت اليك منه يبرأ في
المستقبل وان لم يبرأ منه فله أن يطالبه ثانيا ولا يكون ذلك براءة لانه قال في الكفالة كلما طلبته متى في أجل شهر
فكانت قال كلما طلبته متى واقتضى به الا أن الى أجل شهر حتى اطلبه وكلمة كلما تقتضى التكرار فتقتضى تكرار
الموافاة كلما تكرر الطلب فبالدفع اليه يبرأ عن موافاة لزمته بالمطالبة السابقة لا عن موافاة لزمته بمطالبة توجد
في المستقبل وانما يبرأ عن ذلك بصريح البراء فاذا برئ اليه حين دفعه مرة وجد صريح البراء وما لا فلا

مطلب
في الكفالة الموقته

(واذا كفل الى ثلاثة أيام مثلا)
(كان كفلا بعد الثلاثة) أيضا
أباحني يسلمه لما في المنتقط وشرح
المجمع لوسله الحال برأ وانما المدة
لتأخير المطالبة ولو زادوا نأبرى
بعد ذلك لم يصير كفلا أصلا في
ظاهر الرواية وهي الحلية في كفالة
لا تلتزم درروا شياه قلت ونقله في
لسان الحكماء عن أبي الليث وأن
عليه الفتوى ثم نقل عن الواقعات
أن الفتوى انه يصير كفلا اه لكن
تقوى الأول بأنه ظاهر المذهب
فتنبه (ولا يطالب) بالمكفول به
(في الحال) في ظاهر الرواية (وبه
يقتضى) وصححه في السراجية وفي
البرازية كفل على انه متى وكلما
طلب فله أجل شهر صحت وله أجل
شهر مذهب طلبة فاذا تم الشهر فطالبه
لزم التسليم ولا أجل له ثانيا

ثم قال كفل على انه بالخيار عشرة ايام او اكثر صرح بخلاف البيع لان مبناها على التوسع (وان شرط تسليمه في وقت بعينه احضره فيه ان طلبه) كدين مؤجل حل (فان احضره) فيها (والاحبسه الحاكم) حين يظهر مطله ولو ظهر عجزه ابتداء لا يحبس عيني (فان غاب) امهله مدة ذهابه وايابه وولده الحرب عيني وابن ملك (و) لو لم يعلم مكانه لا يطالب به (لانه عاجز) ان ثبت ذلك بتصديق الطالب (زيلي) زاد في البحر (او بينة اقامها الكفيل) مستدلا بما في القضية غاب المكفول عنه قلل اثنان ملازمة الكفيل حتى يحضره وحيلة دفعه ان يدعى الكفيل عليه ان خصمك غائب غيبة لا تدرى فين لي موضعه فان برهن على ذلك تندفع عنه الخصومة ولو اختلفا فان له خرجة للتجارة معروفة امر الكفيل بالذهاب اليه والاحلف انه لا يدري موضعه ثم في كل موضع قلنا بذهابه اليه لاطالب ان يستوثق بكفيل من الكفيل لتلافي غيب الاثر (ويبرأ) الكفيل بالنفس

فاذا دفعه اليه ولم يبرأ فطالبه بعد ذلك فلا كفيل أجل شهر آخر من يوم طلبه لانه غير الطالب الاول بخلاف ما اذا لم يدفعه مرة ذخيرة وبنزاية ملخصا قلت وحاصله انه اذا طالبه بتسليم المكفول بنفسه فله أجل شهر فاذا تم اشهر فله مطالبة بالتسليم ولا أجل له في هذه المطالبة الثانية فاذا اسلمه وتبرأ اليه من عهده فلا شيء عليه بعد ذلك وان سلمه ولم يتبرأ ثم طالبه به لزمه تسليمه ثانيا لكان ثبت له أجل شهر آخر بعد هذا الطلب فاذا تم الشهر ولم يسلمه فطالبه به فلا أجل له ما لم يسلمه الى الطالب وهكذا ثم لا ينبغي أن هذا في كفالة النفس أما في كفالة المال فانه بعد تسليمه لا يطالب به ثانيا لان الكفالة تنتهي به ولذا اختلف في الذخيرة ولو كفله بألف على انه متى طالبه به فله أجل شهر حتى يطلبه فله الاجل فاذا مضى فله أخذ منه متى شاء بالطالب الاول ولا يكون للكفيل أجل شهر آخر اه وبه يظهر أن كلام الشارح محمول على كفالة المال ولعله جردت متى وكلما عن العموم لعدم امكانه هنا لما قلنا بخلاف كفالة النفس كما علمت (قوله بخلاف البيع) فانه لا يصح الخيارات اكثر من ثلاثة ايام (قوله وان شرط) ينبغي كونه بالبناء للمفعول ليشمل ما اذا كان الشرط في لفظ الكفيل أو الطالب ط (قوله احضره) اي لزمه احضاره بالشرط (قوله فيها) اي بالقضية المشروطة قد وفي (قوله حين يظهر مطله) في بعض النسخ حتى والصواب الاول وذلك كالمواكرا لكفالة حتى اقيمت عليه البينة بخلاف ما لو ائتمرها فانه لا يحبس في أول مرة وهذا ظاهر الرواية كما في النزائية اي لظهور مطله بانكاره فصار كسأله المديون وبه صرح في الخاتمة وكان الزيلي لم يطلع على ذلك فذكره بحثا افاده في البحر (قوله لا يحبس) لكن لا يحول بينه وبين الكفيل فيلازمه ولا يمنع من أشغاله وفي التارخانية لو أضرته ملازمته له استوثق منه بكفيل نهر (قوله فان غاب) اي المكفول عنه وطلب الغريم منه احضاره نهر وهذا اذا ثبت عند القاضي غيبته يلد آخر يعلم القاضي أو بينة اقامها الكفيل كما في النزائية وكافي الحاكم وأطلقه فشمع المسافة القريبة والبعيدة كما في الفتح بحر (قوله امهله) اي اذا اراد الكفيل السفر اليه فان أبي حنيفة للعال بلا امهال كما في النزائية وفي التارخانية وان كان في الطريق عذرا لا يواخذ الكفيل به بحر (قوله وايابه) بالكسر اي رجوعه (قوله ولولا الحرب) ولا تطل بالعاقب دار الحرب لانه وان كان موتا حكا لكن بالنسبة الى ماله والافهوى مطالب بالتوبة والرجوع هكذا أطلقه في النهاية وقيد في الذخيرة بما اذا كان الكفيل قادرا على رده بأن كان بيننا وبينهم موادة انهم يردون اليه المرتد والابواخذه اه وهو تقيد لا بد منه بحر (قوله لا يطالب به) مقيد بما اذا لم يبرهن الطالب على انه بموضع كذا فان برهن امر الكفيل بالذهاب اليه واحضاره لانه علم مكانه بحر (قوله ان ثبت ذلك بتصديق الطالب) عبارة الزيلي لانه عاجز وقد صدقه الطالب عليه اه فانت ترى أن الزيلي لم يجعل ذلك شرطا لنفي المطالبة بل بين أن فرض المسألة فيما اذا صدقه الطالب ثم اعقب الزيلي ذلك بقوله ولو اختلفا الى آخر ما يأتي فيحكم ما اذا لم يصدقه وهو أنه اذا لم يكن له خرجة معروفة فالقول للكفيل اي فلا يطالب به بفعل ان تصديق الطالب غير شرط في نفي المطالبة تأمل وبه يعلم أنه لا حاجة الى اقامة البينة فعبارة المصنف هنا غير محزنة (قوله بما في القضية) اي عن الامام علي السعدي (قوله وحيلة دفعه) اي دفع الطالب عن ملازمته للكفيل (قوله فان برهن على ذلك) اي برهن الكفيل على أن غيبته لا تدرى لكن هذه بيته فيها نفي ولعله يقبل لكونه تبعا والقصد اثبات سقوط المطالبة مقدسي وما قاله الرحمن من أن الضمير في برهن للطالب فغير صحيح لانه لا يناسب قوله وحيلة دفعه (قوله ولو اختلفا) اي بأن قال الكفيل لا أعرف مكانه وقال الطالب تعرفه زيلي (قوله والاحلف) عبادة الزيلي والفتح والبحر والافاقول للكفيل لانه متمسك بالاصل وهو الجاهل ومنكر لزوم المطالبة وقال بعضهم لا يلتفت الى قول الكفيل ويحبسه القاضي الى أن يظهر عجزه لان المطالبة كانت متوجهة عليه فلا يصدق في اسقاطها عن نفسه بما يدعى اه وكان الشارح صرح بالتصديق أخذ من قولهم يحلف في كل موضع لو أقر به لزمه ثم قد علمت أن كون القول للكفيل مخالفا لما في المتن فانه يقتضي انه لا يكتفى بقول الكفيل لا اعرف مكانه ما لم يصدقه الطالب أو يبرهن عليه الكفيل نعم ما في المتن يتمشى على قول البعض المعبر عنه في الفتح بقيل وذلك فيصدقه (تنبيه) قال في النهر ولم أر مالور هنا وبني أن تقدم بينة الطالب لان معها زيادة علم (قوله ويبرأ) الكفيل بالنفس بموت المكفول به) اي يبرأ اصلا بموت الشخص المطلوب والمراد أنها تبطل بموته كما عبر به في الكنز وغيره تصديق بحر الكفيل عن احضاره كما في النهر اي عجزا مستمرا بخلاف الجاهل بمكانه لا حقال

العلم به بعد فلما قالوا ان لا يملك عليه من غير ما يملك من الزيادة والخلاصة من انه لو كان المكفول به
 تاليا لا يعلم مكانه ولا يوقف على أثره يجعل كالموت ولا يجسبه فالمراد به انه كالموت في عدم المطالبة في الحال ولذا
 حال ولا يجسبه لاني بطلان الكفالة وسقوط المطالبة اصلا والاخالف كلامهم متونا وشروحا ونيها على
 ذلك تمهيد المأذ كره قريبا من حادثة الفتوى (قوله بموت المكفول به) هذا شامل لبراءة كفيل الكفيل
 بموت الكفيل ولبراءتهما بموت الاصيل قال في الخاتمة الكفيل بالنفس اذا اعطى الطالب كفيل بنفسه فبات
 الاصيل برئ الكفيلان وكذا الوما كالكفيل الاول برئ الكفيل الثاني اه قال في البحر وأشار باقتضائه في
 بطلانها على موت المطلوب والكفيل الى انها لا تبطل ببراءة الاصيل وتماه فيه وسد ذكره الشارح قبيل كفاة
 المال (قوله اراد به الخ) كذا في المنع ولا يخفى أن التوهم باق وذلك انه قال في الخلاصة لو كفل بنفس عبد
 تحت العبد برئ الكفيل ان كان المدعى به المال على العبد وان كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته اه
 ففي المسألتين المكفول به نفس العبد لكن المدعى به في الاولى المال على العبد وفي الثانية رقبة العبد فقول
 المصنف ولوعبد ايهم انه شامل للمسألتين مع انه لا يبرأ بموت العبد في الثانية وان تعذر تسليمه بالموت بل تلزمه
 قيمته فلا بد في دفع التوهم من أن يقول ولوعبد ادعى عليه مال تأمل (قوله وسيجيء) اى في الباب الآتى
 ما لو كفل برقبته اى بان كان المدعى به رقبة العبد وهى المسألة الثانية وسيجيء المسألتان جميعا قبيل الحوالة
 (قوله وبموت الكفيل) اى الكفيل بالنفس لان الكلام فيه أما الكفيل بالمال فلا تبطل بموته لان حكمها بعد
 موته يمكن فيوفى من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بأمره وكان الدين حالا فلو مؤجلا فلا رجوع
 حتى يحل الاجل بحر وتماه في الفتح (قوله بل وارثه او وصيه بطالب الكفيل) فان سلمه الى أحد الورثة
 أو أحد الوصيين خاصة فلباقى المطالبة بحضوره بحر عن البناء وقد تبين كل عليه قولهم أحد الورثة يتصب
 خصما للميت قيماله وعليه نهر قلت في جامع الفصولين أحد الورثة يصلح خصما عن المورث قيماله وعليه ويظهر
 ذلك في حق الكل الآن له قبض حصته فقط اذا ثبت حق الكل اه وبه يظهر الجواب وذلك أن حق المطالبة
 ثابت لكل واحد من الورثة فاذا استوفى أحدهم حقه لا يسلط حق الباقي لان له استيفاء حقه فقط وانما قام
 مقام الباقي في اثبات حقه فافهم (قوله وقيل يبرأ) اى الكفيل بموت الطالب (قوله ويبرأ بدفعه الى من كفل
 له) اى بالتولية بينه وبين الخصم وذلك برفع الموانع فيقول هذا خصمك فخذ ان شئت وأطلقه فشمع ما اذا كان
 للتسليم وقت فسلمه قبله أولا لان الاجل حق الكفيل فله اسقاطه كالدين المؤجل اذا قضاه قبل الحلول بحر
 (قوله اى في موضع يمكن الخ) وبشرط عنده ما أن يكون هو المصر الذى كفل فيه لا عند الامام وقولهما
 اوجه كافى الفتح وقيل انه اختلاف عصر وزمان لا جهة وبرهان وبسائه في الزيلعي واحترزه عمالوسله في برية
 اوسود وتماه في النهر (قوله سواء قبله الطالب اولا) فيجبر على قبوله بمعنى أنه ينزل قابضا كالغاصب
 اذا رد العين والمدين اذا دفع الدين من غير خلاف ما اذا سلمه أجنبي فلا يجبر كما بأتى (قوله ويبرأ بتسليمه مرة)
 الا اذا كان فيها ما يقتضى التكرار كما اذا كفه على أنه كلما طلبه فله أجل شهر كما رتق ربه (قوله به يفتى)
 وهو قول زفر وهذا احدى المسائل التى يفتى فيها بقول زفر بحر وعدة هاسبا وقال وليس المراد الحصر قلت
 وقد زدت عليها مسائل وذكرتها منظومة في النفقات قال في النهر وفي الوقعات الحسامية جعل هذا رأيا
 للمتأخرين لا قول زفر وافظه والمتأخرون من مشايخنا يقولون جواب الكتاب أنه يبرأ اذا سلمه في السوق
 او في موضع آخر في المصر بناء على عادتهم في ذلك الزمان أما في زماننا فلا يبرأ لان الناس يعينون المطلوب على
 الامتناع عن الحضور لغلبة الفسق فكان الشرط مفيدا فيصح وبه يفتى اه وهو الظاهر اذ كيف يكون هذا
 اختلاف عصر وزمان مع أن زفر كان في ذلك الزمان اه قلت فيه نظرا لظاهر فكم من مسألة اختلف فيها الامام
 واصحابه وجعلوا الخلاف فيها بسبب اختلاف الزمان كسألة الاكتفاء بظاهر العدالة وغيرها وكالسألة المارة
 آتفا وبعد نقل الثقات ذلك عن زفر كيف ينق بكلام يحتمل أنه مبنى على قوله والمشهد اختلاف الزمان في مدة
 يسيرة (قوله ولوسله عند الأمير) اى وقد شرط تسليمه عند القاضي (قوله عند قاض آخر) اى غير قاضى
 للرسانى كما أجاب بعضهم واستحسنه في القنية لان أغلبهم ظلة قال ط قلت ولا خصوص للرسانى ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله ابن مالك) ونص كلامه في شرحه على الجمع ولوسله في السجن وقد حبسه

مطلب

كفالة النفس لا تبطل ببراءة الاصيل
 بخلاف كفالة المال

(بموت المكفول به ولو عبدا) أراد
 به دفع توهم أن العبد مال فاذا تعذر
 تسليمه لزمه قيمته وسيجيء ما لو كفل
 برقبته (وبموت الكفيل) وقيل
 بطالب وارثه بحضوره سراج
 (لا) بموت الطالب بل وارثه
 او وصيه بطالب الكفيل وقيل يبرأ
 وهبانية والمذهب الاول (و) يبرأ
 (بدفعه الى من كفل له حيث) اى
 في موضع (يمكن محاسبته) سواء
 قبله الطالب أولا (وان لم يفتل)
 وقت التكفيل (اذا دفعته اليك
 فأنا برى) ويبرأ بتسليمه مرة قال
 سلمته اليك بجهة الكفالة أولا ان
 طلبه منه والا فلا بد أن يقول
 ذلك (ولو شرط تسليمه في مجلس
 القاضى سلمه فيه ولم يجز) تسليمه
 (في غيره) به يفتى في زماننا لتاوان
 الناس في اعانة الحق ولوسله عند
 الأمير أو شرط تسليمه عند هذا
 القاضى فسلمه عند قاض آخر جاز
 بحر ولوسله في السجن لو سجن
 هذا القاضى أو سجن أمير البلد في
 هذا المصر جاز ابن مالك

غير الطالب لا يبرأ لأنه لا يتمكن من احضاره مجلس الحكم وفي المحيط هذا اذا كان السجن حين فاض آخر في طلب
 آخر اما لو كان حين هذا القاضي او حين أمير البلد في هذا المصير يبرأ وان كان قد حبسه غير الطالب لأن حبسه
 في يده فيضلي سبيله حتى يجيب خصمه ثم يعيده الى السجن اه وفي البحر عن البرازية ولو ضمن وهو محبوس فسلط
 فيه يبرأ ولو اطلق ثم حبس ثانيا فدفعه اليه فيه ان الحبس الثاني في امور التجارة ونحوها صحيح الدفع وان في امور
 السلطان ونحوها لا اه وفي كافي الحاكم واذ احبس المكفول به بدين أو غيره أخذت الكفيل لأنه يقدر
 على أن يضكه مما حبس به بأداء حق الذي حبسه اه اي اذا لم يمكنه تسليحه كما يعلم من كلام المحيط المأثر (قوله)
 وكذا يبرأ المكفيل بتسليم المطلوب نفسه) هذا اذا كانت الكفالة بالامرأى أمر المطلوب والا فلا يبرأ
 كما في السراج عن الفوائد والوجه فيه ظاهر لانها اذا كانت بغير أمره لا يلزم المطلوب الحضور فليس مطالبا
 بالتسليم فاذا سلم نفسه لا يبرأ الكفيل نهر وفي التارخانية لو كفل بنفسه بلا أمره فلا مطالبة للكفيل عليه
 الآن يجده فيسأله فيبرأ اه وعليه فلا يأن بعد التمكن منه فله الهرب بخلاف ما اذا كانت بأمره وكذا قولهم
 له منعه من السفر انما هو اذا كانت بأمره آفاده في البحر (قوله) وتسليم وكيل الكفيل (قوله) وتسليم نائبه
 لكان أجدود وأفود لان كفيل الكفيل لو سلم برئ الكفيل أيضا كما في الخانية نهر (قوله) ورسوله اليه اي
 الى الطالب بأن دفع المطلوب الى رجل يسلمه الى الطالب على وجه الرسالة فيقول الرجل ان الكفيل ارسل معي
 هذا لاسلم اليك (قوله) لان رسوله الى غيره كالأجنبي (قوله) تعليل لمفهوم قوله اليه فان مفهومه أنه لا يبرأ لو كان
 رسولا الى غيره بمجرد التسليم ومثاله كافي ط لو قال الكفيل لشخص خذ هذا وسلمه اقلان يسلمه للطالب فأخذه
 الرسول وسلمه الى الطالب بنفسه فانه يكون كتسليم الأجنبي (قوله) وفيه) اي في تسليم الأجنبي بشرط اي
 زيادة على الشرط الذي بعده قبول الطالب قال في البحر وقيد بالوكيل والرسول لانه لو سلمه أجنبي بغير امر
 الكفيل وقال سلمت اليك عن الكفيل وقف على قبوله فان قبله الطالب برئ الكفيل وان سكت لا اه (قوله)
 وبشرط أن يقول كل واحد من هؤلاء) اي الثلاثة وهم المطلوب والوكيل والرسول وهذا دخول على المتن أراد
 به التنبيه على امرين أحدهما أن قول المصنف من كفالاته قيد في الكل لافي الوكيل والرسول فقط كما قد يتوهم
 من عبارة المصنف حيث كثر لفظ تسليم ولا في المطلوب فقط كما يتوهم من عبارة الكزحيت قدّم قوله من
 كفالاته على تسليم الوكيل ثانياً هما أنه لا يكفي قصد كون التسليم عن الكفالة بل لا بد من التصريح به بأن يقول
 سلمت اليك عن الكفيل من كفالاته فافهم لكن اقتصر في الدرر على قوله عن الكفيل وعزا الى الخانية واقتصر في
 البحر على قوله عن الكفالة وعبر في الفتح مرة بالاول ومرة بالثاني فعلم انه لا يلزم الجمع بينهما فلو زاد الشارح كلمة
 أو بأن قال او من كفالاته لكان أولى (قوله) والا لا يبرأ) اي ان لم يقل أحد هؤلاء ذلك لا يبرأ الكفيل (قوله)
 ابن كمال) ومنه في الفتح والبحر والمنع وغيرها (قوله) فان قال ان لم أوف الخ) قيد بعدم الموافقة للاحتراز عما في
 البرازية كفل بنفسه على انه متى طالبه سلمه فان لم يسأله فعليه ما عليه ومات المطلوب وطالبه بالتسليم وعجز لا يلزمه
 المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة لم يتحقق العجز الموجب للزوم المال فلم يجب
 اه بحر (قوله اي آت) ومثله ان لم أدفعه اليك أو ان غاب عنك نهر (قوله فهو) اي القاتل وهو من
 ثقة المقول بالمعنى لانه انما يقول فأتانا من الماعليه أو عندي كما في الخانية وقد مر (قوله) لالماعليه) أشار الى
 أنه لا بشرط تعيين قدر المال كما يأتي وقيد بقوله لالماعليه لانه لو قال فالمال الذي لك على فلان رجل آخر وهو آف
 درهم فهو على جاز في قول أبي يوسف وقال محمد الكفالة بالنفس جائزة والكفالة بالمال باطلة لانه مخاطرة
 اذا كان المال على غيره وانما يجوز اذا كان المال عليه استحصانا ولو كفل بنفس رجل الطالب عليه مال فلزم
 الطالب الكفيل وأخذ منه كفلا بنفسه على أنه ان لم يوف به فالمال الذي على المكفول به الاول عليه جاز
 وليس هذا كالذي عليه مال ولم يكفل به أحد كذا في كافي الحاكم (قوله) مع قدرته عليه) صرح بهذا القيد
 الزيلعي والشمسي في شرح النقاية وكذا في البحر وقال المصنف في المنع انه قيد لازم لانه اذا عجز لا يلزمه الا اذا عجز
 بموت المطلوب او جنونه اه (قوله) فلو عجز لحبس او مرض) اي مثلاً فدخل فيه ما اذا غاب المكفول به ولم
 يعلم كانه فقد مر التصريح بأن ذلك عجز وقد علمت أن شرط ضمان المال عدم الموافقة مع القدرة وحيث صرحوا
 بأن الغيبة المذكورة عجز عن الموافقة لم تتحقق القدرة ولم يستثنوا من العجز الا العجز بموت المطلوب او جنونه

(وكذا يبرأ) الكفيل (بتسليم
 الماطوب نفسه) لحصول المقصود
 (وتسليم وكيل الكفيل) اتيامه
 مقامه (ورسوله) اليه لان رسوله
 الى غيره كالأجنبي وفيه بشرط
 قبول الطالب وبشرط أن يقول
 كل واحد من هؤلاء سلمت اليك
 عن الكفيل دور (من كفالاته)
 اي بحكم الكفالة عيني والا لا يبرأ
 ابن كمال فليحفظ (فان قال ان لم
 اوف) اي آت (به غدا فهو ضامن
 لالماعليه) من المال (فلم يوف به
 مع قدرته عليه) فلو عجز لحبس
 أو مرض لم يلزمه المال

فدخلت الغيبة المذكورة في العجز وأما ما قد مناه عن الخلاصة والبرازية من أن الغيبة المذكورة كال موت
فقد منا أن المراد أنها مثله في سقوط المطالبة في الحال لا من كل وجه على أن ذلك مذكور في كفالة النفس والموت
هناك مبطل للكفالة بالنفس ومسقط للمطالبة بالكفاية وليس هناك كفالة بالمال وهذا المراد بثبوت كفالة المال
المعلقة على عدم الموافقة مع القدرة والموت هنا محقق لكفالة المال ومثبت للضمان فإذا جعلت الغيبة المذكورة
كال موت بالمعنى المراد في المأزق وهو سقوط المطالبة بالنفس للعجز عن تسليمه لا يلزم منه ثبوت ضمان المال المطلق
على عدم الموافقة مع القدرة بل يلزم عدم ثبوته لتحقق العجز وإن جعلت كال موت بالمعنى المراد هنا وهو ثبوت
الضمان نافي قولهم مع القدرة وقد علمت أن الغيبة المذكورة بعجز منافع الضمان وأنهم لم يستثنوا من العجز
الالموت والجنون على أن جعلها كال موت في ثبوت الضمان خلاف ما أراده في البرازية والخلاصة لأنهما إنما
ذكر ذلك في كفالة النفس المجردة عن كفالة المال وقد صرح أصحاب المتن وغيرهم بأن الغيبة المذكورة
مسقطه للمطالبة بالتسليم وذلك مناف لثبوت الضمان أي ضمان النفس فلا يصح الاستدلال بتلك العبارة
على كون الغيبة المذكورة مسقطه للمطالبة بالمال في مسائلنا وإنما تسقط المطالبة بالنفس فقط وأما المطالبة
بالمال فهي حكم الكفالة الأخرى المعلقة على عدم الموافقة مع القدرة فإذا وجد ما علق عليه ثبتت والأفلا ومع
الغيبة المذكورة لم توجد القدرة فلا تثبت المطالبة بالمال كما لا يخفى فإذا علمت ذلك ظهر لك جواب حادثة الفتوى
قريباً من كتابي لهذا المحل وهي رجلان عليهما ماديون فكفلهما زيد كفالة مال وكفلهما عند زيد أربعة رجال على
أنهم إن لم يوفاه بالمطلوبين عند حلول الأجل فالمال المذكور عليهم ثم حل الأجل وأدى زيد إلى أصحاب الديون
وطالب الأربعة بالمطلوبين فأحضر والله أحدهما وعجزوا عن إحضار الآخر لكونه سافراً إلى بلاد الحرب ولا يدري
مكانه فأجبت بأنه لا يلزمهم المال للعجز عن الموافقة بالنسبة المذكورة نعارضني الحاكم الشرعي بعبارة البرازية
المارة فأجبت بما حذرته والله سبحانه أعلم (قوله كما أفاده بقوله الخ) أي أفاده بعضه لأنه لم يذكر الجنون لكن
يفهم حكمه من الموت لأن المسحوق عليه تسامح يكون ذريعة إلى الخصام ولا يتحقق ذلك مع الجنون كال موت
(قوله أو مات المطلوب) يعني بعد الغد كذا في الفتح وبهذا يزول اشكال المسألة وهو أن شرط الضمان عدم
الموافقة مع القدرة ولا شك أنه لا قدرة على الموافقة بالمطلوب بعده موته فإذا قيد الموت بما بعده الغد يكون قد وجد
شرط الضمان قبله لأن فرض المسألة عدم الموافقة به عند كتابته عليه الشرع بقوله في الصورة المذكورة أي
المقيدة بالغد لكن مفاده أنه لو لم يقيد بالغد لا يثبت الضمان بالموت مع أنه صرح في الفتح أيضاً بأنه لا فرق بين المقيد
والماطلق فائتأمل ثم رأيت في كافي الحاكم قيد بقوله فبات المكفول به قبل الأجل ثم حل الأجل فالمال على
الكفيل فهذا مخالف لقول الفتح يعني بعد الغد (قوله في الصورتين) أي صورة عدم الموافقة مع القدرة وصورة
موت المطلوب وموت المطلوب وان أبطل الكفالة بالنفس فإنما هو في حق تسليمه إلى الطالب لا في حق المال بجر
(قوله بشرط متعارف) فلو قال إن وائتلك به غدا فعلى ما عليه ثم وافى به لم يلزمه المدل لأنه شرط لزومه أن
احسن إليه كذا في منية المذنب يعني أنه تعلّق بشرط غير متعارف نهر لكن في جامع الفصولين لو قال إن
وائتلك به غدا ولا فعلى المال لم تصح الكفالة بخلاف أن لم وافى به غدا اه واستشكل في نور العين الفرق
بين المسألتين لأن قوله ولا فعلى المال يعني أن لم وأنتك به غدا قلت الظاهر أن قوله والازائد والصواب
استقاطه بدليل كلام المنية وبه يزول الاشكال تدبر (قوله لعدم التساقط) إذ كل منهما للتوثق ولعله يطالبه
بحق آخر يتدعى به غير المال الذي كدل به معلقاً كما في الفتح (قوله لفتقد شرطه) وهو بقاء الكفالة بالنفس لزوالها
بالإبراء وطوبى بالفرق بينه وبين موت المطلوب فإنها بالموت زالت أيضاً وأجيب بأن الإبراء وضع لفسخ
الكفالة فتفسخ من كل وجه والانفاس بالموت إنما هو لضرورة العجز عن التسليم المفقد فيقتصر إذا لضرورة إلى
تعبه إلى الكفالة بالمال كذا في الفتح نهر (قوله طالب وارثه) أي طالب وارثه من الكفيل احضار المكفول به
في الوقت وإن مضى الوقت طلب منه المال (قوله طالب وارثه) أي باحضار المكفول به في الوقت وبالمال
بعده (قوله فإن دفعه) تضيع على قوله ولومات الكفيل الخ (قوله فالقول للطالب) ويكون الأمر على
ما كان في الابتداء ولا يمين على واحد منهما لأن كلا منهما مدع الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على
المدعى عندنا بجر عن نظم الفقه (قوله ولو اختنى الطالب) أي عند مجيء الوقت (قوله نصب القاضي

مطلب
حادثة الفتوى

٢

الأذا عجز بمرت المطلوب أو جنونه
كما أفاده بقوله (أو مات المطلوب)
في الصورة المذكورة (نحن
المال) في الصورتين لأنه علق
الكفالة بالمال بشرط متعارف فصح
ولا يبرأ عن كفالة النفس لعدم
التساقط فلو أبرأ عنها فلم يوافق به لم
يجب المال أفقد شرطه قيد بموت
المطلوب لأنه لو مات الطالب طلب
وارثه ولومات الكفيل طوبى وارثه
درر فإن دفعه الوارث إلى الطالب
برئ وإن لم يدفعه حتى مضى الوقت
كان المال على الوارث يعني من
تركة الميت عيني (ولو اختنى
في الموافقة) وعدوها (فالقول
للطالب) لأنه منكرها (و) حينئذ
فالمال لازم على الكفيل
خاتمة وفيها ولو اختنى الطالب فلم
يجده الكفيل نصب القاضي عنه
وكيلا

مطلب
في المواضع التي نصب فيها القاضي
وكيلا بالقبض عن الغائب
المتواري

عنه وكلام) أي فسله اليه وكذا واشترى بالخيار فتوارى البائع وأخلف بيمين ذبته اليوم فتعيب الناس
 أو جعل أمرها يدها أن لم تصل نفقتها فتغيبت فالتأخرون على أن القاضي ينصب وكيله عن الغائب في الكل
 وهو قول أبي يوسف كذا في الحاشية قال أبو الليث هذا خلاف قول أصحابنا وانما روى في بعض الروايات عن
 أبي يوسف ولو فعله القاضي فهو حسن نهر (قوله ولا يصدق الكفيل الخ) الأولى ذكره بعد قوله لأنه
 منكرها (قوله ادعى على آخرها) أفاد أنه لا فرق بين أن يمين مقدارا أصلا وبين المقدار ولم يبين صفته وقد
 جمع بين المسألتين الإمام محمد في الجامع الصغير واقتصر في الكفر على الثانية قال في النهر ولو تبعه المصنف لكان
 أولى والخلاف الآتي جازفهم ما خلافا لما يوهمه كلام البحر (قوله لتصح الدعوى) عليه للمنفى - لم أفاد
 أن صحة الدعوى وقت الكفالة غير شرط (قوله أي فعلية المائة) أي المائة الدينار المذكورة والأولى أن يزيد
 مائة دينار منكرة لاجل قوله حقا وقيد بكونه كفيل بقدر معلوم لما في كافي الحاكم من أنه لو كفيل بنفسه على أنه
 أن لم يواف به غدا فعليه ما للطالب عليه من شيء فلم يوافق به في الغد وقال الكفيل لا شيء لك عليه فاقول له مع
 يمينه على عليه وكذلك إذا أقر الكفيل بمائة والمطلوب بمائتين صدق المطلوب على نفسه ولم يصدق على الكفيل
 ولو قال فعليه من المال ما أقر به المطلوب فأقر المطلوب بألف فالكفيل ضامن لها ولو قال فعليه ما ادعى الطالب
 وادعى ألفا فأقر به المطلوب فاقول للكفيل مع يمينه على عليه اه (قوله فعليه المائة) هذا قول الإمام
 والثاني آخره وقال محمدان لم يبينها ثم ادعى وبينها لا تلزمه ونعامة في النهر (قوله أما بالينة الخ) تابع فيه
 صاحب النهر وكأنه أخذ مما يأتي عن السراج من اشتراط اقرار المدعي عليه بالمال والينة مثل الاقرار لكن
 هذا مخالف لكلام المصنف وغيره من أن القول للمدعي كأي شيء (قوله وأقول له أي للكفيل) عبارة
 المصنف في المنع أي للمكفول له وهي الصواب وقد تبع الشارح الدرر واعتضه في العزيمة بقوله هذا هو ظاهر
 والصواب للمدعي أماد راية فلا نقولهم لأنه يدعى الصحة يشهد بذلك فان ادعاء الصحة لا يوافق مدعاه وأما
 رواية فلقوله في معراج الدراية ويكون القول له في هذا البيان لأنه يدعى الصحة والكفيل يدعى الفساد ذكره
 في الذخيرة اه وفي غاية البيان ويقبل قول المدعي أنه أراد ذلك عند الدعوى لأنه يدعى الصحة اه ما في العزيمة
 وفي النهاية فاذا بين المدعي ذلك عند القاضي ينصرف بيانه الى ابتداء الدعوى والملازمة فتظهر صحة الكفالة
 بالنفس والمال جميعا ويكون القول قوله في هذا البيان لأنه يدعى صحة الكفالة اه ومثله في شرح الجامع
 الصغير لقاضي خان فهذه العبارات صريحة في المراد وهو ظاهر عبارات المتون والهداية (قوله وكلام
 السراج يفيد الخ) وذلك حيث قال ولو ادعى على رجل ألفا فأنكره فقال له رجل ان لم أوافق به غدا فهي على
 فلم يوافق به غدا لا يلزمه شيء لأن المكفول عنه لم يعترف بوجود المال ولا اعترف الكفيل بها أيضا فصار هذا
 مالا معلقا بخطر فلا يجوز اه (قوله فليحزر) لا يخفى أن ما في السراج لا يعارض ما في مشاهير كتب المذهب
 التي ذكرناها وقال السامحاني الذي تحزري أن يحمل ما في السراج على قول محمد وقول أبي يوسف ثانيا اه
 وهو ظاهر ولا يقال إن قول السراج فأنكره يفيد التوفيق بحمل كلامهم على الاقرار لأنه خلاف ما فرض
 به المسألة في كافي الحاكم من كون الكفيل والمطلوب منكرين للمال (قوله في دعوى حدة وقود) قيد
 بالدعوى لأن الكفالة بنفس الحد والقود لا تجوز اجماعا كما يأتي اذ لا يمكن استيفاء وهما من الكفيل وقيد
 بالقصاص لأنه في القتل والجراحة خطأ يجبر على الكفيل اجماعا لأن الموجب هو المال نهر (قوله مطلقا)
 أي في حقه تعالى أو حق عبده وهذا راجع لقوله حدة والأولى ذكره عقبه (قوله وسرقة) هذا الحقة
 القرائني وجعله من حقوق العباد لكون الدعوى فيه شرطا بخلاف غيره لعدم اشتراطها بحر قلت
 قد صرح به الحاصص في الكافي حيث قال ولو ادعى رجل قبل رجل أنه سرق مالا منه وقال يبتغي حاضرة فانه
 يؤخذ له كفيل بنفسه ثلاثة أيام ولو قال قد قبضت منه السرقة ولكني أريد أن أقيم الحد لم يؤخذ منه كفيل ثم
 قال وإذا أقام شاهدين على السارق وعلى السرقة وهي بعينها في يده لم يؤخذ منه كفيل ولكن يحبس وتوضع
 السرقة على يدي عدل حتى يزكي الشهود اه قلت والظاهر أنه يحبس ولا يكفل في الثانية لأنه صار متهما بضياع
 البينة قبل التركة والمتهم يحبس كما يأتي وفي الأولى لم يحبس لأن الحبس عقوبة فلا يفعلها قبل الشهادة (قوله
 كتعزير) قال في الكافي لو ادعى رجل قبل رجل شتمه فيها تعزير وقال يبتغي حاضرة أخذته منه كفيل بنفسه

قوله لا فرق بين أن يمين الخ هكذا
 بخطه ولعله سقط من قلبه حرف
 النفي والاصل بين أن لا يمين الخ
 تأمل اه معجمه

٢ قوله قوله أي فعليه المائة هكذا
 بخطه بضمير الغيبة والذي في نسخ
 الشارح التي يبدى أي فعلية المائة
 بضمير التكلم وليحزر اه معجمه

ولا يصدق الكفيل على الموافاة
 الأجمعة (ادعى على آخر) حقا
 يعني أو (مائة دينار ولم يبينها)
 أجيدة أم ردية أم اشرفية لتصح
 الدعوى (فقال) رجل للمدعي
 دعه فأنا كفيل بنفسه و (ان لم
 أوافقك به غدا فعليه) أي فعلية
 (المائة فلم يوافق) الرجل (به غدا
 فعليه المائة) التي بينها المدعي
 أما بالينة أو باقرار المدعي عليه
 وتصحح الكفالة لانه اذا بين
 الحق البيان بأصل الدعوى
 فبين صحة الكفالة بالنفس فترتب
 عليها الثانية (والقول له) أي للكفيل
 (في البيان) لانه يدعى صحة الكفالة
 وكلام السراج يفيد اشتراط اقرار
 المدعي عليه بالمال فليحزر (لا يجبر)
 المدعي عليه (على اعطاء الكفيل
 بالنفس في) دعوى (حدة وقود)
 مطلقا ولا يجبر في قود وحده قذف
 وسرقة كتعزير

ثلاثة ايام لانه ليس محتمل وهو من حقوق الناس ألا ترى انه لو عاضه وتركه جازم قال وان أقام عليه شاهدان بالشبهة لم يحبس ولكن يؤخذ منه كقيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود فان ذكروا عزره القاضي أسوأ ما وان رأى أن لا ينزبه وأن يعسبه ايا ما عقوبة فعل وان كان المدعى عليه رجلا له مروءة وخطر استصفت أن لا أحسبه ولا اعززه اذا كان ذلك أول ما فعل اهـ (قوله لانه حق آدمي) ظاهره أن ما كان اى من التعزير من حقوقه تعالى لا يجوز به التكفيل كالحل بجر (قوله والمراد بالجبر) اى على قولهما كما فى البصر (قوله الملازمة) اى بأن يدور معه الطالب حيث دار كيلا يتغيب عنه واذا أراد دخول داره فان شاء المطلوب ادخله معه والامنع الطالب عنه نهر (قوله جاز) لانه أمكن ترتيب موجهه عليه لان تسليم النفس فيها واجب فطالب به الكفيل فيحقق الضم هداية قال فى الفتح ومقتضى هذا التعليل صحة الكفالة اذا سمح بها فى الحدود الخالصة لان تسليم النفس واجب فيها لكن نص فى القوائد الخبازية على أن ذلك فى الحدود التى للعباد فيها حق كخذ التذلل لغير اهـ نهر وفى البحر قد منأ أنه لا تجوز بنفس من عليه فى الحدود الخالصة (قوله وظاهر كلامهم) اى حيث اقتصر وعلى هذه الثلاثة وقد سمعنا التصريح به فى الفتح عن الخبازية وذكره قبل ذلك أيضا حيث قال بخلاف الحدود الخالصة حقا لله تعالى كخذ الرنى والشرب لا تجوز الكفالة وان طابت نفس المدعى عليه بأعطاء الكفيل بعد الشهادة وقبلها ثم ذكر وجهه (قوله فليكن التوفيق) اى فليكن ظاهر كلامهم المذكور توفيقا بين ما ذكره المصنف من أنه لو أعطى كفيلا برضاء جاز وبين ما سيجى به يحمل ما هنا على حقوق العباد وما سيجى به على حقوقه تعالى لكن فيه أن الكفالة بنفس الحد لا تصح مطلقا لان حد السرقة وان كان ملحقا بحقوق العباد كما مر لكن اذا قال قبضت السرقة وقال اريد اقامة الحد لم يؤخذ له كفيل كما قد منأه فلا يظهر أن يكون مراده أن ما سيجى به من قولهم لا تصح بنفس حد وقود هو التوفيق بينه وبين ما هنا من أنه لو أعطى كفيلا برضاء جاز فان ذلك فى أنها لا تصح بنفس الحد والقود وما هنا من الجواز فى دعوى الحد والقود كما أشار اليه أولا حيث قال فى دعوى حد وقود (قوله ولا حبس فهما) اى فى الحدود والقصاص (قوله يعرفه القاضي بالعدالة) اى فلا يحتاج الى تعديله (قوله لان الحبس للثمة مشروع) اى والثمة ثبت بأحد شطرى الشهادة العدد والعدالة فتح وهذا جواب عما قد يقال الحبس أقوى من الكفالة فاذا لم يؤخذ بالادنى كيف يؤخذ بالاقوى فأجاب بأن الحبس للثمة لا للحد أقاده السامحان (قوله وكذا تعزير المتهم) اى فى غير هذه المسألة والافهى أيضا من تعزير المتهم فان الحبس من انواع التعزير وعبرة البحر وكلامهم هنا يدل ظاهرا على أن القاضي يعزير المتهم وان لم يثبت عليه وقد كتبت فيها رسالة وحاصلها أن ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل اذا أخبر القاضي عدل بذلك عززه لتعزيرهم هذا بحسب المتهم بشهادة مستورين او عدل والحبس تعزير اهـ ملخصا وحاصله جواز تعزير المتهم فيما هو من حقوقه تعالى ويدل عليه ما قد منأه آتفاعن الكافي من جواز حبسه اذا اقيمت اليقينة على السرقة حتى تزكى الشهود بخلاف ما اذا اقيمت على شقه فانه يكفل ولا يحبس الا بعد تركيتهم فينشد بضرب او يحبس (تنبيه) أو رد فى النهر أن تعزير القاضي المتهم وان لم يثبت عليه مبنى على خلاف المقتضى به عند المتأخرين من أنه ليس للقاضي أن يقضى بعله ثم أجاب بأن الخلاف فيما كان من حقوق العباد أما فى حقوقه تعالى فيقتضى فيها بعله انصافا ثم قال فما يكتب من المحاضر فى حق انسان فان للمالك أن يعقده من العدول ويعمل بموجبه فى حقوقه تعالى اهـ ملخصا قلت وهذا خاص بالتعزير لان قضاء بعله فى الحدود الخالصة لا يصح انصافا كما صرح به فى الفتح قبيل باب الحكم وكذا فى شرح الوهبانية للشربللى وجرم به فى شرح ادب القضاء بلا حكاية خلاف فما أجاب به فى النهر غير صحيح وسيأتى تمام الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى فى باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله الا فى أربع) استثناء من قوله لا يلزم أحدا (قوله كقيل نفس) اى عند القدرة أشباه (قوله ومجان قاض) اى اذا خلى رجلا من المسجونين حبسه القاضي يدين عليه فلهب الدين أن يطلب السحان باحضاره كما فى القنية أشباه وتجد باحضاره اذ لا يلزمه الدين لعدم موجهه (قوله والاب فى صورتين) الاولى الاب اذا أمر أجنبيا بضمان ابنه فطلبه الضامن منه الثانية اذا أبى مهراته من الزوج فاذا دعى الزوج أنه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج فى حوائجها أمر القاضي الاب باحضارها وكذا

لانه حق آدمي والمراد بالجبر الملازمة
لا الحبس (ولو أعطى) برضاء كفيلا
فى حدود وقود وسرقة (جار) انما
ابن كمال وظاهر كلامهم أنها
فى حقوقه تعالى لا تجوز نهر
قات وسيجى به انها لا تصح بنفس
حد وقود فليكن التوفيق (ولا حبس
فيهما حتى يشهد شاهدان
مستوران أو واحد) عدل يعرفه
القاضي بالعدالة لان الحبس
للثمة مشروع وكذا تعزير المتهم
بجر (قوائد) لا يلزم أحد احضار
أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته
لسماع دعوى عليها الا فى أربع
كقيل نفس ومجان قاض والاب
فى صورتين فى الاشياء

مطلب
فى تعزير المتهم

مطلب
لا يلزم أحد احضار أحد الا فى
أربع

وفي حاشيتها لابن المصنف معزيا
 لأحكام العمادية الأب يطالب
 بحضور طفله إذا تغيب وفيها
 القاضي يأخذ كفيلا بحضور
 المدعي وكذا المدعي عليه إلا في
 أربع مكاتبه ومأذونه ووصي
 ووكيل إذا لم يثبت المدعي الوصاية
 والوكالة وفي شرح الجمع عن محمد
 إذا كان المدعي عليه معروفا
 لا يجبر على الكفيل ولو كان غريبا
 لا يجبر اتفاقا بل حقه في العين
 فقط اه ببراء الاصيل يبرأ الكفيل
 الا كفيل النفس الا إذا قال
 لاحق قبله ولا موكل ولا لئيم
 أنا وصيه ولا لوقف أنا متولي به
 غنيته يبرأ الكفيل اشباه
 (و) أما (كفالة المال) فتصح به

مطلب
 كفالة المال

مطلب
 كفالة المال ضمان كفالة بنفس
 المال وثلاثة بتقاضيه

لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها أمينان ذكره الولوالجي اشباه قلت والمقصود من طلب
 احضارها أن يسألها القاضي عن دعوى الزوج أنه دخل بها فان أثرت بذلك أجبرها القاضي على المصير الى بيت
 الزوج وان أنكرت فالقول قولها كذا في الولوالجية وهكذا فهمته قبل أن أراه وقته تعالى الحمد فافهم وهذا
 مبنى على القول بأنها بعد الدخول بها برضاها ليس لها منعه فمما قلص المهر (قوله الأب يطالب بحضور
 طفله إذا تغيب) أي إذا كان مأذونا في التجارة وطلب من رجل أن يضمنه فافهم وهذه غير الأولى من الصورتين
 السابقتين وقد مناه عن الكافي وكذا قال في جامع الفصولين من الأحكام لو تغيب الغلام وأخذ الكفيل
 أباه الغلام وقال أنت أمرتني أن أضمنه فخلصني فإن الأب يؤاخذ به حتى يحضر ابنه إذا الصبي في يده وتديره
 وكذا قالوا ان الصبي المأذون لو أعطى كفيلا بنفسه ثم تغيب الصبي فإن الأب يطالب بحضوره بخلاف اجنبي
 قال اكفل بنفس زيد وكفل فغاب زيد فالأمر بالكفالة لا يطالب بحضور زيد لأنه لم يكن بيده وتديره اه
 (قوله وفيها) أي في الاشباه (قوله بحضور المدعي) بالفتح أي المدعي به إذا كان منقولا (قوله وكذا
 المدعي عليه) أي يأخذ من المدعي عليه كفيلا بنفسه إذا برهن المدعي ولم تزل شهوده وأقام واحدا أو ادعى
 وقال شهودي حضور ولا يجبر على إعطاء كفيل بالمال اشباه (قوله إلا في أربع الخ) عبارة للاشباه
 ويستثنى من طلب كفيل بنفسه إذا كان المدعي عليه وصيا أو وكيلًا ولم يثبت المدعي الوصاية والوكالة وهما في
 أدب القضاء للنصاف وما إذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو دينًا غيره وما إذا ادعى العبد المأذون الغير
 المديون على مولاه دينًا بخلاف ما إذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون فانه يكفل كذا في كافي الحاكم
 اه (قوله إذا لم يثبت المدعي الوصاية والوكالة) لأن المدعي عليه إذا أنكر كونه وصيا أو وكيلًا لم يكن خصما
 عن الميت أو الغائب بل هو أجنبي فإذا قال المدعي عندي بينة على كونه وصيا أو وكيلًا لم يؤخذ به كفيل من
 المدعي عليه بنفسه لأن الوصاية أو الوكالة ليست حقا على المدعي عليه أما لو أثبت ذلك وأراد أن يثبت دينه
 على الميت أو الموكل فقله صار المدعي عليه خصما فإذا قال للقاضي في بينة حاضرة في المصر فخذلي كفيلا بنفسه
 إلى ثلاثة أيام مثلا فانه يجيبه هذا ما ظهر لي في تقرير هذا الحل (قوله لا يجبر على الكفيل) وفي ظاهرها رواية
 يجبر كما أنه يجبر على إعطاء الكفيل وان كان المال حقا ط عن حاشية أبي السعود (قوله الا كفيل النفس)
 فان الطالب إذا أثبت أنه لا حق له قبل المكفول به فان أباح نفسه قال له أن يأخذ الكفيل به ألا ترى أنه يكون
 وصيا يثبت عليه أو وكيلًا في خصومة كافي (قوله وأما كفالة المال الخ) معطوف على قوله وكفالة النفس
 قال في شرح المتن وزاد بعضهم الكفالة بتسليم المال ويمكن دخوله في المال فلا يحتاج إلى جعله قسما ثالثا فتأمل
 اه وهو ظاهر ما في البحر عن التتارخانية له مال على رجل فقال لرجل الطالب ضمنت لك ما على فلان أن أقضيه
 وأدفعه إليك قال ليس هذا على ضمان المال أن يدفعه من عنده إنما هو على أن يتقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا
 معاني كلام الناس ولو غصب من مال رجل ألفا ففاته المخصوب منه وأراد أخذه منه فقال لرجل لاتهاته
 فأناضامن لها أخذها وأدفعها إليك لزمه ذلك ولو كان الغاصب استهلك ألفا وصارت دينًا كان هذا الضمان
 باطلا وكان عليه ضمان التقاضي اه فهذه الالفاظ لا تكون كفالة بنفس المال بل بتقاضيه وهذا إذا لم يذكر
 معاقا في جامع الفصولين قال دينك الذي على فلان أنا دفعه إليك أنا سلمه أنا أقضيه لا يكون كفيلا ما لم يتكلم
 بلفظة تدل على الالتزام ثم قال لو أتى بهذه الالفاظ منجز لا يصير كفيلا ولو معلقا كقوله لم يؤدقنا أو دقنا
 أدفع بصير كفيلا اه وقد علم بما مر أن كفالة المال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه ومن الثاني
 الكفالة بتسليم عين كأمارة ونحوها كما يأتي ومنه أيضا قوله ولو غصب من مال رجل الخ لأن دراهم الغصب
 تعين فيجب رد عينه ولو قائمة بخلاف ما إذا هلكت لأنها تصير دينًا فلا تصح الكفالة بدفعها بل يصير كفيلا
 بالتقاضى وبه ظهر الفرق بين المسألتين (قوله فتصح به) أطلقه فتشمل ما إذا كان الاصيل مطالبا به الآن
 أو لا فتصح عن العبد المحجور بما لزمه بعد العتق باستئلال أو قرض ويطالب الكفيل الآن كالموكل القاضي
 المديون وله كفيل فان المطالبة تتأخر عن الاصيل دون الكفيل كافي التتارخانية نهر وشمل كفالة المال عن
 الاصيل وعن الكفيل بأن كفل عن الكفيل كفل آخر بما على الاصيل كما قدمناه أول الباب عن الكافي وقال
 في البحر أطلق حمتها فتشمل كل من عليه المال حرًا كان أو عبدا مأذونا أو محجورا وصيا أو بالقرار رجلا أو امرأة

مسلماً كان أو ذمياً وكل من له المال لكن في البرازية الكفالة للصبي - التاجر صحيحة لأنه تبرع عليه والصبي - العاقل غير التاجر روايتان اهـ وذكر الحاكم الشهيد أن الجواز قول أبي يوسف وفي التثارة خاتمة إذا كفل رجل لصبي أن كان الصبي - تاجر اصح بخطابه وقبوله وإن كان مجبوراً فإن قبل عنه ولله أو أجنبي - وأجاز وليه جاز وإن لم يحاطب ولي - ولا أجنبي - بل الصبي - فقط فعلى الخلاف اهـ قلت والظاهر أن معنى الخلاف على أنه هل يشترط في الكفالة القبول في المجلس ولومن فضولي - وعند أبي يوسف لا يشترط وسبأ في اختلاف الصحيح وقد صرحوا بأنه يصح ضمان الولي - مهر الصغيرة وسبأ في تمام الكلام عليه (قوله ولو المال مجهولاً) لا يتناها على التوسع وقد أجمعوا على صحتها بالدرك مع أنه لا يعلم كم يستحق من المبيع خبر ويأتي في المتن أربعة أمثلة للمجهول وفي الفتح وما نوقض به من أنه لو قال كفلت لك بعض مالك على فلان فإنه لا يصح ممنوع بل يصح عندنا والخيار للضامن ويلزمه أن يبين أي - مقدار شاء اهـ وفي البصر عن البدائع لو كفل بنفس رجل أو بعا عليه وهو ألف جاز وعليه أحدهما أي ما شاء اهـ ومثله في الكافي (قوله إذا كان ذلك المال ديناً صحيحاً) يأتي تفسيره ودخل فيه المسلم فيه قصص الكفالة به كإعزاء الحسانوفى إلى شرح التكملة ويشترط أيضاً أن يكون الدين قائماً كما قدمه أول الباب (قوله كما سيجي) في قوله ولا لشريك بدين مشترك فهذا دين صحيح لا تصح به الكفالة (قوله لان قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز) لانه إما أن يكفل نصفاً مقدراً فيكون قسمة الدين قبل قبضه او نصفاً شائعاً فيصير كقسط لنفسه لان له أن يأخذ من المقبوض نصفه كما في النهر عن المحيط (قوله والا في مسألة النفقة المقررة) ما قبل هذا الاستثناء وما بعده استثناء من صريح قوله إذا كان ديناً صحيحاً وهذا استثناء من مفهومه فإنه يفهم منه أنه إذا كان الدين غير صحيح لا تصح الكفالة فقال الا في مسألة النفقة المقررة فإنها تصح الكفالة بها مع أنها دين غير صحيح لسقوطها بموت أو طلاق وهذا إذا كانت غير مستدانة بأمر القاضي والا فهي دين صحيح لا يسقط الا بالقضاء والابراء والمراد بالمقررة ما قرر منها بالراضي أو بقضاء القاضي وتصح الكفالة أيضاً بالنفقة المستقبلة كما يذكره الشارح بعد أسطر مع أنها لم تصدر ديناً أصلاً وما قدمه أول الباب من أنها لا تصح بالنفقة قبل الحكم فعمول على الماضي لا نهائياً تسقط بالرضي - الا إذا كانت مقررة بالراضي أو بقضاء القاضي كما حذرناه هناك (قوله والا في بدل السعاية) أي كما إذا اعتق بعضه وسعى في باقيه وفي كافي الحاكم والمستسعى في بعض قيمته بعد ما اعتق بمنزلة المكاتب في قول أبي حنيفة لا تجوز كفالة أحد عنه بالسعاية لمولاه ولا بنفسه وكذلك المعتق عند الموت إذا لم يخرج من الثلث فتز مع السعاية وأما المعتق على جعل فهو عتلة الحر والكفالة للمولى بالجعل عنه وغيره جائزة اهـ (قوله فيلغز أي دين صحيح الخ) فيقال هو بدل السعاية وكذا الدين المشترك كما علمته قال في النهر فان قلت دين الزكاة كذلك ولا تصح الكفالة به قلت انما لم تصح لانه ليس ديناً حقيقة من كل وجه اهـ قلت وفي قوله كذلك نظر لان الدين الصحيح ما لا يسقط الا بالاداء او البراء ودين الزكاة يسقط بالموت وبهلاك المال فلا يرد السؤال من أصله (قوله وأي دين ضعيف) هو دين النفقة (قوله ولو حكماً) أي ولو كان البراء حكماً ط (قوله بفعل) الباء للسببية ط (قوله فيسقط دين المهر) الاولى فدخل دين المهر الساقط ببطاوعتها ط (قوله للبراء الحكمي) لان نعمه هاذلك قبل الدخول مسقط لمهرها فكانها أبرأت منه لكنه بقي أن المهر يسقط نصفه بالطلاق قبل الدخول مع أنه لم يوجد من الزوج ابراء أصلاً لاحقيقة ولا حكما اذ لا يتصور كون الطلاق قبل الدخول ابراء من نصف المهر لانه بطلان سقط عنه لاعتها وقد يجاب بأن المهر وجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه بردها أو تقبيلها ابنه او تنصفه بطلاقها قبل الدخول ويتأ كذا لزوم تمامه بالوطء ونحوه حتى انه بعد تأ كده بالدخول لا يسقط وان كانت الفرقة من قبل المرأة كالثمن إذا تأكد قبض المبيع كما قدمناه في باب المهر وقد صرحوا هناك بحصة كفالة ولي - الصغيرة بالمهر وكذا كفالة وكيل الكبيرة ولم يقيدوه بكونه بعد الدخول ووجه ذلك والله تعالى أعلم أن احتمال سقوطه او سقوط نصفه لا يضرب لانه بعد السقوط تظهر براءة الكفيل كما لا يضرب احتمال سقوطه عن المبيع باستحقاق المبيع أو برده بخلاف عيب او شرط او روية فان الكفيل به يبرأ من الكفالة مع أن الثمن عند العقد كان ديناً صحيحاً يصدق عليه أنه لا يسقط الا بالاداء او البراء أي لا يسقط الا بذلك ما لم يعرض له مسقط ناسخ حكم العقد وهو لزوم الثمن لانه بأحد هذه الاشياء ظهر أن العقد غير ملزم للثمن في حق العاقدين فكذلك عقد النكاح يلزم به تمام المهر بحيث لا يسقط

ولو المال (مجهولاً إذا كان)
ذلك المال (دينياً صحيحاً) الا إذا كان
الدين مشتركاً كما سيجي - لان قسمة
الدين قبل قبضه لا يجوز ظهورية
والا في مسألة النفقة المقررة فتصح
مع أنها تسقط بموت وطلاق اشياء
وكانهم أخذوا فيها بالاستحسان
للحاجة لا بالقياس والا في بدل
السعاية عنده برازية وكتابه
الحق بيد الكتابة والافهول لا يسقط
لانه لا يقبل التجهيز فيلغز أي دين
صحيح ولا تصح الكفالة به وأي دين
ضعيف وتصح به (و) الدين الصحيح
(هو ما لا يسقط الا بالاداء او البراء)
ولو حكماً بفعل يلزمه سقوط الدين
فيسقط دين المهر ببطاوعتها لابن
الزوج للبراء الحكمي - ابن كمال

الا بالاداء او الابرأ ما لم يعرض له مسقط لكه او نضنه لانه انعقد من اصله محتملا لسقوطه بذلك المسقط فاذا
 عرض ذلك المسقط تبين أنه لم يجب من اصله بخلاف سقوطه بالاداء او الابرأ فانه مقتصر على الحال وبهذا
 التقرير يظهر أنه لا حاجة الى ما نقله عن ابن كمال فاعتقم ذلك والله الحمد (قوله فلا تصح بديل الكتابة) وكذا لا تصح
 الكفالة بالدية كما في الخلاصة والبرازية وفي الظاهرية واعلم أن الكفالة تبطل بالكتابة والدية لا تصح اهـ ونقلها
 في التتارخانية عن الظاهرية ولم ينقل فيه خلافا ونقلها صاحب النقول عن الخلاصة رملى ولعل وجهه أن
 الدية ليست ديناً حقيقة على العاقلة لانها انما يجب اولا على القاتل ثم على العاقلة بطريق التحمل والمعاونة
 والظاهر أنها لو وجبت في مال القاتل كما لو كانت باعترافه تصح الكفالة بها فتأمل وفي كافي الحاكم قال ان قتلت
 فلان خطأ فأنا ضامن لدينك فقتله فلان خطأ فهو ضامن لدينه (قوله بالتجيز) بدل من قوله بدونه وما حاصله
 أن عقد الكتابة عقد غير لازم من جانب العبد فله أن يستقل بالسقاط هذا الدين بأن يعجز نفسه متى أراد فلم يكن
 ديناً صحيحاً لان العقد من اصله لم ينقذ من المباديل الكتابة لانه دين السيد على عبده ولا يستحق السيد على
 عبده ديناً ولو لم يس له حبسه به فظهر الفرق بينه وبين المهر والتمن فتدبر (قوله ولو كفل) اى ضمن بدل
 الكتابة (قوله يعنى الخ) هذا ذكره صاحب النهر (قوله وسيجي) اى عند قوله وبالعهد وبالاخلاص
 (قوله قيد آخر) هو اذا حسب انه مجبر على ذلك لغضائه السابق قلت ويظهر من هذا انه يرجع على المولى لانه
 دفع له ما لا على ظن لزومه له ثم تبين عدمه وحينئذ فلا فائدة للقيد الاول الا اذا كان المراد الرجوع على المكاتب
 تأمل ثم رأيت بعض المحشذين ذكر نحو ما قامته (قوله بكفالت الخ) أشار الى أن الكفالة بالمال لا تكون به
 ما لم يدل عليه دليل والا كانت كفالة نفس والى ما فى جامع الفصولين من انه لو قال دينك الذى على فلان أنا دفعه اليك أنا اسلمه أنا
 أيضا كما حذرناه هناك والى ما فى جامع الفصولين من انه لو قال دينك الذى على فلان أنا دفعه اليك أنا اسلمه أنا
 اقبضه لا يصح كقبلا ما لم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام كقوله كفلت ضمنت على الى وقد منع قريسي فى أنا
 ادفعه الخ لو أتى بهذه اللفاظ منجز الا بصير كقبلا ولو معلقا كقوله لم يؤدقنا أو دى فأنا ادفع بصير كقبلا
 (قوله بمالك عليه) قال فى البحر وسيأتى أنه لا بد من البرهان أن له عليه كذا وأقرارا لكفيل والا فاقول
 له مع يمينه اهـ وقد منع الفتح صحة الكفالة بكفالت بعض مالك عليه ويجبر الكفيل على البيان (قوله وهذا
 يسمى ضمان الدرك) يفهم من وسكون الرأ وهو الرجوع بالتمن عند استحقاق المبيع وتماه فى البحر وشرطه
 ثبوت الثمن على البائع بالقضاء كما سبذكره المصنف آخر الباب ويأتى بيانه (قوله وبما يابعت فلا نفعلى)
 معطوف على قوله بكفالت فهو متعلق أيضا بصح لا على قوله بألف اذ لا يناسبه جعل ما شرطه جواها قوله
 فعلى (قوله وكذا قول الرجل الخ) فى الغاية قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهم ما على أن ذلك على
 فادفع حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الأمر لم أود جميع ذلك كان عليه الجميع بمنزلة قوله ما يابعت فلا نفعلى
 على يلزمه جميع ما يابعه وهو كقوله لامرأة الغير كفالت لك بالنفقة أبدا يلزمه النفقة أبدا مادامت فى نكاحه
 ولو قال لها مادمت فى نكاحه فنفتكتك على فان مات أحدهما اوزال النكاح لا تنبى النفقة اهـ وقد مناهى باب
 النفقات لزوم الكفيل نفقة العدة أيضا (قوله وما غصبك فلان) وكذا ما تلف لك المودع فعلى وكذا أكل
 الامانات جامع الفصولين (قوله ما هنا شرطية) اى فى قوله ما يابعت وما غصبك (قوله اى ان يابعت
 فعلى لا ما اشترته) أراد بيان أمرين كون ما مجرد الشرط مثل ان وكون المبيع بقدرته
 التعديل وعبرة الدرر أظهر فى المقصود حيث قال اى ما يابعت منه فاقضى ضامن لثمنه لا ما اشترته فاقضى ضامن
 المبيع لان الكفالة بالمبيع لا تجوز كما سبذكره فى ما فى هذه الصور شرطية معناه ان يابعت فلا نفعلى
 فى معنى التعليق اهـ وما كتبه ح هنا لا يفتى ما فيه على من تأمله فافهم (تنبيه) قيد بضمان الثمن
 لما فى البحر عن البرازية لو قال باع فلا نفعلى أن ما أصابك من خسران فعلى لم يصح اهـ قال الخياط رملى وهو
 صريح بأن من قال استأجر طاحونة فلان وما أصابك من خسران فعلى لم يصح وهى واقعة الفتوى اهـ (قوله
 لما سيجي) اى فى قوله ولا يبيع قبل قبضه وهذا فى المبيع الصحيح وسيأتى تمامه (قوله بأن يابعه الخ)
 تصوير للقبول دلالة وعبرة النهر هكذا وفى الكل يشترط القبول الا أنه فى البرازية قال طلب من غيره قرصا فلم
 يقرضه فقال رجل أنرضه فما أقرضته فأنا ضامن فأقرضه فى الحال من غير أن يقبل ضمانه صريحا يصح

(قوله لا تصح بديل الكتابة)
 لانه يسقط بدونهما بالتجيز ولو
 كفل وأدى رجوع بما أدى
 بغير معنى لو كفل بأمره
 وسيجي قيد آخر (بكفالت) متعلق
 بتصح (عنه بألف) مثال المعلوم
 (و) مثل المجهول بأربعة أمثلة
 (بمالك عليه) وبما يدرك فى هذا
 (البيع) وهذا يسمى ضمان الدرك
 (وبما يابعت فلا نفعلى) وكذا قول
 الرجل لامرأة الغير كفالت لك
 بالنفقة أبدا مادامت الزوجية
 قائمة فليحفظ (وما غصبك فلان
 فعلى) ما هنا شرطية اى ان يابعت
 فعلى لا ما اشترته لما سيجي
 أن الكفالة بالمبيع لا تجوز بشرط
 فى الكل القبول اى ولودلالة بان
 يابعه او غصب منه للمال نهر

يوجبني هذا القدر اه ونبتني أن يكون ما بايعت قلانا وما غصبك فعلى كذلك اذا بايعه أو غصب منه للصال
 اه ما في النهر قلت ما ذكره في المبايعه صحيح بخلاف الغصب فان الطالب مغضوب منه فكيف يتصور كون
 الغصب قبولاً منه للكفالة لان الغصب فعل غيره أما المبايعه فهي فعله فاقدامه عليها في الحال يصح كونه قبولاً
 منه فانهم (قوله الا في كمال) هذا ما مشى عليه العيني وابن الهمام قال في الفتح لان المعنى ان بايعته فعلى
 ذلك ذلك البيع وان ذاب لك عليه شيء فعلى وكذا ما غصبك فعلى واذا صحت فعليه ما يجب بالمبايعه الاولى فلو
 بايعه مرة بعد مرة لا يلزمه عن في المبايعه الثانية ذكره في المجزء عن أبي حنيفة نصاً وفي نوادر أبي يوسف برواية
 ابن سماعه يلزمه كله اه (قوله وقيل يلزم) اي في ما مثل كلاكوا الذي (قوله الا في اذا) اي ونحوها
 مما لا يصد التكرار مثل متى وان قال في النهر وفي المبسوط لو قال متى واذا او ان بايعت لزمه الاول فقط
 بخلاف كلاكوا اه وزاد في المحيط الذي اه ومقتضى ما مر عن الفتح أن ما في المبسوط رواية عن أبي يوسف
 وأن الاول قول الامام ونقل ط التصريح بذلك عن حاشية سري الدين على الزبلي عن المحيط وغيره لكن
 ما في المبسوط هو الذي في كافي الحاكم ولم يذكر فيه خلافاً فكان هو المذهب والحاصل الاتفاق على افادة
 التكرار في كلاكوا على عدمها في اذا ومتى وان والخلاف في ما (قوله وعليه القهستاني والشرنبلاني)
 ومشى عليه أيضاً جامع الفصولين (قوله ولورجع عنه الكفيل الخ) في البرازية تبعاً للمبسوط ولورجع
 عن هذا الضمان قبل أن يبايعه ونهاه عن مبايعته لم يلزمه بعد ذلك شيء ولم يشترط الولوج الى تنبيهه عند الرجوع
 حيث قال لو قال رجعت عن الكفالة قبل المبايعه لم يلزم الكفيل شيء وفي الكفالة بالذوب لا يصح والفرق
 أن الاولى مبنية على الامر دلالة وهذا الامر غير لازم وفي الثانية مبنية على ما هو لازم اه وهو ظاهر نهر
 اي لان قوله كفلت لك بما ذاب لك على فلان اي بما ثبت لك عليه بالقضاء كفالة بمحقق لازم بخلاف بما بايعته
 فانه لم يتحقق بعد بيانه ما في البحر عن المبسوط لان لزوم الكفالة بعد وجود المبايعه وتوجه المطالبة على الكفيل
 فأما قبل ذلك هو غير مطلوب شيء ولا ملزم في ذمته شيئاً فيصح رجوعه بوجهه أن بعد المبايعه انما اوجبت المال
 على الكفيل دفعا للغرور عن الطالب لانه يقول انما اعتقدت في المبايعه معه كفالة هذا الرجل وقد اندفع هذا
 الغرور حين نهاه عن المبايعه اه (قوله وبخلاف ما غصبك الناس الخ) مرتبط بالمتن قال في الفتح قيد بقوله
 فلان البصر المكفول عنه معلوماً فان جهاته تمتح جهة الكفالة اه وقد ذكرنا الشارح ستة مسائل في الاولى
 جهالة المكفول عنه وفي الثانية والثالثة والرابعة جهالة المكفول بنفسه وفي الخامسة والسادسة جهالة المكفول
 له وهذا داخل تحت قوله الاتي ولا تصح بجهالة المكفول عنه الخ (قوله كقوله ما غصبك أهل هذه الدار الخ)
 اي لان فيه جهالة المكفول عنه بخلاف ما لو قال لجماعة حاضرين ما بايعتموه فعلى فانه يصح فأيهم بايعه فعلى
 الكفيل والفرق أنه في الاولى ليسوا معينين معلومين عند المخاطب وفي الثانية معينون والحاصل أن جهالة
 المكفول له تمتح جهة الكفالة وفي التخيير لا تمتح نحو كفلت مالك على فلان أو فلان كذا في الفتح نهر وذكر في
 الفتح انه يجب كون أهل الدار ليسوا معينين معلومين عند المخاطب والافلا فرق (قوله او عقلت بشرط
 صريح) عطف على قوله بكفلت من حيث المعنى فانه متخير فهو في معنى قولك اذا تجزأت او عقلت الخ والمراد
 بالصريح ما صرح فيه بأداة التعليق وهي ان او احدي اخواتها قد دخل فيه بالاولى ما كان في معنى التعليق مثل
 على فانه يسمى تقييداً بالشرط لان تعليقاً محضاً كما يعلم مما مر في بحث ما يطل تعليقه او المراد بالصريح ما قابل
 الضمى في قوله ما بايعت فلان فعلى فان المعنى ان بايعت كما في الفتح وقد عده في الهداية من امثله المعلق
 بالشرط فانهم (قوله ملائم) اي موافق من الملامة بالهمز وقد تقلب ياء (قوله بأحد أمور) متعلق بموافق
 والباء للسببية ط (قوله بكونه شرطاً الخ) بدل من أحد أمور بدل - فصل من بجل ط وعبر في الفتح
 بدل الشرط بالسبب وقال فان استحقاق المبيع سبب لوجوب الثمن على البائع للمشتري (قوله او جحدك
 المودع) ومثله ان اتلفك المودع وكذا كل الامانات كما قد مناه عن الفصولين (قوله او قتلك) اي خطأ
 كما في الفتح عن الخلاصة وقد مناه عن الكافي وقد مناه أيضاً عن عدة كتب أن الكفالة بالدية لا تصح فليتنا مل
 (فعل الدية) أراد بها البديل فيشمل باقي الامثلة (قوله ورضي به المكفول) اي المكفول له (قوله
 بخلاف ان اكلك سبع) لان فعله غير مضمون لحديث جرح الجعاء جبار (قوله او شرطاً لا مكان الاستيفاء الخ)

ولو باع ثانياً لم يلزم الكفيل الا في
 كلاك وقيل يلزم الا في اذا وعليه
 القهستاني والشرنبلاني فليحفظ
 ولورجع عنه الكفيل قبل المبايعه
 صح بخلاف الكفالة بالذوب
 وبخلاف ما غصبك الناس أو من
 غصبك من الناس أو بايعك أو قتلك
 أو من غصبته أو قتلته فأنما كفيله
 فانه باطل كقوله ما غصبك أهل
 هذه الدار فأما ضامنه فانه باطل
 حتى يسمى انساناً بعينه (أو عقلت
 بشرط صريح ملائم) اي موافق
 للكفالة بأحد أمور ثلاثة بكونه
 شرطاً للزوم الحق (نحو) قوله
 (ان استحق المبيع) او جحدك المودع
 او غصبك كذا أو قتلك أو قتل ابنك
 او صيدك فعلى الدية ورضي به
 المكفول جاز بخلاف ان اكلك سبع
 (او) شرطاً لا مكان الاستيفاء

نحو ان قدم زيد) فعلى ما عليه
من الدين وهو معنى قوله (وهو)
بى والحال أن زيدا (مكفول عنه)
او مضاربه او مودعه او غاصبه
جازت الكفالة المتعلقة بقدمه
لتوسله للإداء (او) شرطا
(لتعذره) اى الاستيفاء (نحو ان)
غاب زيد عن المصر) فعلى وأمثلته
كثيرة فهذه جملة الشروط التى
يجوز تعليق الكفالة بها (ولا تصح)
ان عاقت (ب) غير ملام (نحو ان)
هبت الريح أو جاء المطر) لانه
تعلق بالمطر فبطل ولا يلزم المال
وما فى الهداية سهو كما حتره ابن
الكال

مطلب

فى تعليق الكفالة بشرط غير ملام
وفى تأجيلها

اى لسهولة تمكن الكفيل من استيفاء المال من الاصيل قال فى الفتح فان قدم ومسيب موصل للاستيفاء منه
(قوله وهو معنى قوله) اى ما ذكر من كون التقدير فعلى ما عليه من الدين هو معنى قوله وهو مكفول عنه
(قوله او مضاربه) الضمير به وفيما بعده يرجع الى المكفول عنه اه ح وقد أفاد أنه لا بد أن يكون قدوم
زيد وسيلة للإداء فى الجملة وان لم يكن أصيلا بخلاف ما اذا كان اجنبيا من كل وجه وهذا ما حققه فى النهر
والرملى فى حاشية البحر رداعلى ما فهمه فى البحر قلت ومن امعن النظر فى كلام البحر لم يجد مخالفا لذلك بل
مراده ما ذكرناه ذكر أولا أن كلام القنية شامل لكون زيد اجنبيا ثم قال والحق أنه لا يلزم أن يكون مكفولا
عنه لما فى البدائع لان قدومه وسيلة الى الاداء فى الجملة لجواز أن يكون مكفولا عنه او مضاربه اه ثم قال
وعبارة البدائع ازال اللبس وأوضحت كل تخمين وحس اه فهذا ظاهر فى أنه لم يرد الاجنبى من كل وجه
تأمل (قوله وأمثلته كثيرة) منها ما فى الدراية نعت كل مالك على فلان ان توى وكذا ان مات ولم يدع شيئا
فأنا ضامن وكذا ان حل مالك على فلان ولم يوافك به فهو على وان حل مالك على فلان او ان مات فهو على
وقد مناعن الخيانة ان غاب ولم يوافك به فأنا ضامن لما عليه فهذا على أن يوافق به بعد القينة وعن محمد بن لم
يدفع مديونك او ان لم يقضه فهو على ثم ان الطالب تقاضى المطلوب فقال المديون لا ادفعه ولا انضيه وجب على
الكفيل الساعة وعنه أيضا ان لم يعطك فأنا ضامن ثبات قبل أن يتقاضا ويعطيه بطل الضمان ولو بعد التقاضى
قال أنا اعطيتك فان اعطاه مكانه او ذهب به الى السوق أو منزله أو اعطاه جاز وان طال ذلك ولم يعطه لزم الكفيل
وفى القنية ان لم يؤد فلان مالك عليه الى ستة اشهر فأنا ضامن له يصح التعليق لانه شرط متعارف نهر قلت ويقع
كثيرا فى زماننا ان راح لك شيء عنده فأنا ضامن وهذا معنى قوله المارة ان توى اى هلك وسأنى فى الحوالة أن
التوى عند الامام لا يتحقق الابوة مفسدا (قوله ولا تصح ان عاقت غير ملام الخ) اعلم أن ههنا مسألتين
احدهما تأجيل الكفالة الى أجل مجهول فان كان مجهولا جهالة متفاحشة كقوله كفلت لك بزيدا وكفلت
بمالك عليه الى أن يهب الريح أو الى أن يجيء المطر لا يصح ولكن تثبت الكفالة ويبطل الاجل ومثله اى قدوم زيد
وهو غير مكفول به وان كان مجهولا جهالة غير متفاحشة مثل الى الحصاد او الدياس او المهرجان او العطاء
او صوم النصارى جازت الكفالة والتأجيل وكذلك الحوالة ومثله الى أن يقدم المكفول به من سفره صرح
بذلك كله فى كافى الحاكم وكذا فى الفتح وغيره بلا حكاية خلاف وهذا النزاع فيه المسألة الثانية تعليق الكفالة
بالشرط وهذا لا يخلو ما أن يكون شرطا ملاما ولا فى الاول تصح الكفالة والتعليق وقد مر وفى الثانى وهو
التعليق بشرط غير ملام مثل أن يقول اذا هبت الريح او اذا جاء المطر أو اذا قدم فلان الاجنبى فأنا كفيل
بنفس فلان أو بمالك عليه فالكفالة باطلة كما نقله فى الفتح عن المسوط والخانية وصرح به أيضا فى النهاية والمعراج
والعناية وشرح الوقاية ومثله فى اجناس الناطقى حيث قال كل موضع أضاف الضمان الى ما هو سبب لزوم
المال فذلك جائز وكل موضع أضاف الضمان الى ما ليس بسبب لزوم فذلك الضمان باطل كقوله ان هبت الريح
فمالك على فلان فعلى اه وجرم بذلك الزيلعى وصاحب البحر والنهر والمنع ولكن وقع فى كثير من الكتب أنه يبطل
التعليق وتصح الكفالة ويلزم المال حالا منها حاشية الهداية للبخارى وغاية البيان وكذا الكفالة للبيهقى حيث
قال فان قال اذا هبت الريح أو دخل زيد الدار فالكفالة جائزة والشرط باطل والمال حال وكذا فى شرح العيون
لابى الليث والمختار ووقع اختلاف فى نسخ الهداية ونسخ الكفر فى بعضها كالأولى وفى بعضها كالثانى وقد مال الى
الثانى العلامة الطرسوسى فى انفع الوسائل وأرجع ما مر عن الخانية وغيرها اليه ورد عليه العلامة الشرنبلالى
فى رسالة خاصة وادعى أن ما فى البخارية مؤول وأرجعه الى ما فى الخانية وغيرها ورد أيضا على قول الدرراني فى
المسألة قولين أقول والانصاف ما فى الدرراني ارتكاب تأويل هذه العبارات وارجاع بعضها الى البعض يحتاج
الى نهاية التكلف والتعسف والاولى اتباع ما منى عليه جمهور شراح الهداية وشراح الكفر وغيرهم بعبارة المسوط
والخانية من بطلان الكفالة (قوله وما فى الهداية) حيث قال لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح
أرجاء المطر الا أنه تصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسدة
كالطلاق والعناق وتبعد صاحب الكفاى لكن فى بعض نسخ الهداية بعد قوله أو جاء المطر وكذا اذا جعل واحدا
مها اجلا وحينئذ فقوله الا أنه تصح الكفالة الخ راجع الى مسألة الاجل فقط ولا ينافيه قوله لان الكفالة لما صح

تعليقها بالشرط الخ لان المراد به الشرط الملازم وقد أطال الكلام على تأويل عبارة الهداية في البحر والنهر
 وغيرهما (قوله نعم لوجهه أجل) أي بأن قال الى هبوب الريح أو مجيء المطر ونحوه مما هو مجهول جهالة
 متفاحشة فيبطل التأجيل وتصح الكفالة بخلاف ما كانت جهالته غير متفاحشة كالخصاد ونحوه فانها تصح
 الى الاجل كما قد ساء أيضا (قوله في تعليق) نحو ان غصبك انسان شيئا فانا كفيل اه ح ويستثنى منه
 ما سياتي من آخر الباب وهو ما لو قال له اسلك هذا الطريق الخ وسيأتي بيانه (قوله واذافة) نحو ما ذاب
 لك على الناس فعلى اه ح وقد صرح أيضا في الفتح بأنه من جهالة المضمون في الاضافة قلت ووجهه
 أن ما ذاب ماض أریده المستقبل كما يأتي فكان مضاعفا الى المستقبل معنى وعن هذا جعل في الفصول
 العمادية المعلق من المضاف لان المعلق واقع في المستقبل أيضا وقد مناته في الهداية جعل ما يابعت فلان من
 المعلق لانه في حكمه من حيث وقوع كل منهما في المستقبل وبه يظهر أن كلامهم ما يطلق على الآخر نظرا الى المعنى
 وأما بالنظر الى اللفظ فما صرح فيه بأداة الشرط فهو معلق وغيره مضاف وهو الاوضع فلذا غاير بينهما تعال الفتح
 فافهم (قوله لا تخير) بالخاء المعجمة وسماه تخيير النكون المكفول له مخيرا كما ذكره لكن الواقع في عبارة الفتح
 وغيره تخيير بالجيم والراى وهو الاصول لان المراد به الحال المقابل للتعليق والاضافة المراد بهما المستقبل ووجه
 جواز جهالة المكفول عنه في التخيير دون التعليق كما في الفتح أن القياس يأتي جوازا لاضافة الكفالة لانها تخليق
 في حق الطالب وانما جازت استحسانا للتعامل والتعامل فيما اذا كان المكفول عنه معلوما فبقي المجهول على
 القياس (قوله والتعيين للمكفول له لانه صاحب الحق) كذا في البحر عند قوله وبالمال ولو مجهول لا يتبعه في النهر
 لكن جعل في الفتح اختيارا للكفيل ونصه ولو قال رجل كفلت بمالك على فلان او مالك على فلان رجل آخر جاز
 لانها جهالة المكفول عنه في غير تعليق ويكون اختيارا للكفيل اه ومثله ما في كافي الحاكم لو قال أنا كفيل
 بفلان أو فلان كان جائزا يدفع أيهما شاء الكفيل فبما عن الكفالة ثم قال واذا كفل بنفس رجل أو بما عليه
 وهو مائة درهم كان جائزا وكان عليه أي ذلك شاء الكفيل وأيها مدفع فهو برى اه وبه علم أن ما هنا قول
 آخر أو سبق قلم (قوله ولا بجهالة المكفول له) يستثنى منه الكفالة في شركة المفاوضة فانها تصح مع جهالة
 المكفول له لثبوتها ضمنيا لا صريحا كما ذكره في الفتح من كتاب الشركة (قوله وبه) أي ولا تصح بجهالة المكفول به
 والمراد هنا النفس لا المال لما تقدم من أن جهالة المال غير مانعة من صحة الكفالة والقريضة على ذلك
 الاستدراك اه ح قلت والظاهر أن المانع هنا جهالة متفاحشة لما علت آتاهم من قول الكافي لو قال أنا كفيل
 بفلان أو فلان جاز تأمل (قوله مطلقا) أي سواء كانت في تعليق أو اضافة أو تخيير قال في الفتح والحاصل
 أن جهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة مطلقا وجهالة المكفول به لا تمنعها مطلقا وجهالة المكفول عنه في
 التعليق والاضافة تمنع صحة الكفالة وفي التخيير لا تمنع اه ومراده بالمكفول به المال عكس ما في الشرح
 (قوله جاز) لان الجهالة في الاقرار لا تمنع صحته بخبر عن البرازية وذكر عنها أيضا لو شهدا على رجل انه كفل
 بنفس رجل نعرفه بوجهه ان جاء به لكن لانعرفه باسمه جاز (قوله لم يضمن) لان فعله جبار كما مر في ان أكل
 سمع (قوله أي مائت) قال في المنصورية الذوب والازوم يراد بهما القضاء فلم يقض بالمكفول به بعد
 الكفالة على المكفول عنه لا يلزم الكفيل وهذا في غير عرف أهل الكوفة أما عرفنا فالذوب والازوم عبارة
 عن الوجوب فيجب المال وان لم يقض به اه ط وهذا أي ما ذاب ماض أریده المستقبل كما في الهداية
 وسيد كره الشارح أيضا لانه في معنى الشرط كما تقدم فلا يلزم الكفيل ما لم يقض به على الاصيل بعد الكفالة
 لكنه هنا لا يلزمه شيء لجهالة المكفول عنه (قوله مثال للاول) وهو جهالة المكفول عنه (قوله ونحوه
 ما يابعت الخ) أي هو مثال للاول أيضا (قوله مثال للشاني) أي جهالة المكفول له (قوله ولا تصح
 بنفس حد وقصاص) أما لو كفل بنفس من عليه الحد تصح لكن هذا في الحدود التي فيها للعباد حق كحد القذف
 بخلاف الحدود الخاصة كما تقدم بيانه (قوله مستأجرة له) أي للعمل (قوله لانه يلزم الخ) قال
 في الدرر لانه استحق عليه الجمل على دابة معينة والكفيل لو أعطى دابة من عنده لا يستحق الأجرة لانه أتى
 بغير المعقود عليه ألا يرى أن المؤجر لو حله على دابة أخرى لا يستحق الأجرة فصار عاجزا ضرورة وكذا العبد
 للخدمة بخلاف ما اذا كانت الدابة غير معينة لان الواجب على المؤجر الجمل مطلقا والكفيل بقدر عليه بأن يحمل

نعم لوجهه أجل أصلا صحت ولزم المال
 للعمال فليحفظ (ولا) تصح أيضا
 (بجهالة المكفول عنه) في تعليق
 واذافة لا تخير ككفلت بمالك
 على فلان أو فلان فتصح والتعيين
 للمكفول له لانه صاحب الحق
 (ولا بجهالة المكفول له) وبه
 مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا
 أعرفه بوجهه لا باسمه جاز وأي
 رجل أتى به وحلف انه هو برأ
 برازية وفي السراجية قال لضيفه
 وهو يخاف على دابته من الذئب
 ان أكل الذئب حمارك فأنا ضامن
 فأكله الذئب لم يضمن (نحو
 ما ذاب) أي مائت (لك على الناس
 أو) على (أحد منهم فعلى) مثال
 للاول ونحوه ما يابعت به أحد من
 الناس معين الفتوى (أو ما ذاب)
 عليك (الناس أو لا أحد منهم عليك
 فعلى) مثال للشاني (ولا) تصح
 (بنفس حد وقصاص) لان النيابة
 لا تجرى في العقوبات (ولا يحمل
 دابة معينة مستأجرة له وخدمة
 عبد معين مستأجر لها) أي
 للخدمة لانه يلزم تغيير المعقود عليه

على دابة نفسه ١٥ (قوله لا التسليم) لانه لو كان الواجب التسليم لزم صحة الكفالة في المعينة أيضا لان الكفالة بتسليمها صحيحة كما يأتي (قوله ولا يبيع قبل قبضه) بأن يقول للمشتري ان هلك المبيع فليدبر در لان مالته غير مضمونة على الاصيل فانه لو هلك ينفسخ البيع ويجب رد الثمن كما ذكره صدر الشريعة (قوله ومروهون وأمانة) اعلم أن الاعيان اما مضمونة على الاصيل أو أمانة فالثاني كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية والمستأجر في يد المستأجر والمضمونة اما بغيرها كالمبيع قبل القبض والرهن فانهما مضمونان بالثمن والدين واما بنفسها كالمبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمقبوض ونحوه مما تجب قيمته عند الهلاك وهذا تصح الكفالة به كما يذكره المصنف دون الاثرين لفقد شرطها وهو أن يكون المكفول مضمونا على الاصيل لا يخرج عنه الا بدفع عنه أو بدله هذا خلاصة ما في البحر وغيره (قوله فلو بئسليمها صح في الكل) أي في الامانات والمبيع والمروهون فاذا كانت قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس وقيل ان وجب تسليمها على الاصيل كالعارية والاجارة جازت الكفالة بتسليمها والا فلا درر اي وان لم يجب تسليمها على الاصيل كالوديعة ومال المضاربة والشركة فلا تجوز لان الواجب عليه عدم المنع عند الطلب لا اردوه هذا التفصيل حرم به شراح الهداية (قوله ورجحه الكل) أي ربح ما في الدرر من صحته في تسليم الامانات كغيرها وحاصل ما ذكره الوجه عندى صحة الكفالة بتسليم الامانة اذ لا شك في وجوب ردها عند الطلب غير أنه في الوديعة وأخويها يكون بالتخلف وفي غيرها بجعل المردود الى ربه قال في الذخيرة الكفالة بتسليم المودع من الاخذ صحيحة ١٥ وما ذكره السرخسي من أن الكفالة بتسليم العارية باطلة فهو باطل لما في الجامع الصغير والمبسوط انها صحيحة ونص القدوري انها بتسليم المبيع جائزة وأقره في الفتح واتصر له في العناية بأنه لعله اطلع على رواية أقوى من ذلك فاخترها واعترضه في النهر بأنه أمر موهوم قال في البحر ورده على السرخسي ما أخذ من معراج الدراية وبساعده قول الزيلعي ويجوز في الكل أن يتكفل بتسليم العين مضمونة أو أمانة وقيل ان كان تسليمه واجبا على الاصيل كالعارية والاجارة جاز والا فلا فاد أن التفصيل بين أمانة وأمانة ضعيف ١٥ (قوله فلو هلك المستأجر) بفتح الجيم قال في الفتح ولو عجز أي عن التسليم بأن مات العبد المبيع أو المستأجر أو الرهن انفسحت الكفالة على وزان كفالة النفس (قوله وصح لو غنا) أي صح تكفله الثمن عن المشتري واحترزه عن تكفل المبيع عن البائع فانه لا يصح لانه مضمون بغيره وهو الثمن كما تقدم والمراد بقوله لو غنا أي ثمن مبيع يعا صحهما لما في النهر عن التنازع خاتمة لو ظهر فساد البيع رجع الكفيل بما آذاه على البائع وان شاء على المشتري ولو فسد بعد صحته بأن ألحقه به شرطا فاسدا فالرجوع للمشتري على البائع يعني والكفيل يرجع بما آذاه على المشتري وكان الفرق بينهما انه يظهر الفساد تبين أن البائع أخذ شيئا لا يستحقه فيرجع الكفيل عليه وان ألحقه به شرطا فاسدا لم تبين أن البائع حين قبضه قبض شيئا لا يستحقه ١٥ وفيه أيضا وقالوا واستحق المبيع برئ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة لغريم البائع ولورد عليه بهيب بقضاء أو بغيره أو بخيار رؤية أو بشرط برئ الكفيل الآن تكون الكفالة لغريم فلا يبرأ والفرق بينهما فيما يظهر أنه مع الاستحقاق تبين أن الثمن غير واجب على المشتري وفي الرد بالعيب ونحوه وجب المسقط بعد ما تعلق حق الغريم به فلا يسرى عليه ١٥ (قوله الآن يكون الخ) قال في النهر وقد مناهه لو كفل عن صبي ثمن متاع اشتراه لا يلزم الكفيل شيء ولو كفل بالدرك بعد قبض الصبي الثمن لا يجوز وان قبله جاز ١٥ ومسألة الدرك فيما لو كان الصبي بائعا وهو الذي قدمه في النهر عند قول الكثر اذا كان ديننا صحهما (قوله وكذا لو مغصوبا الخ) لان هذه الاعيان مضمونة بنفسها على الاصيل فيلزم الضامن احضارها وتسليمها وعند الهلاك تجب قيمتها وان مستهلكة فالضمان لقبها نهر بخلاف الاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع والرهن وبخلاف الامانات على ما تقدم زيلعي (قوله والافهوا أمانة كما مر) أي في السبوع واذا كان أمانة لا يكون من هذا النوع بل من نوع الامانات وقد مر حكمها (قوله وبطل صلح عن دم) أي لو كان البدل عبدا مثلا فكفل به انسان صحته فان هلك قبل القبض فعليه قيمته بجر وتقييده بالدم يفيد أن الكفالة يبدل الصلح في المال لا تصح لانه اذا هلك انفسخ لكونه كالمبيع ط (قوله وخلع) عطف على صلح أي وبطل خلع (قوله ومهر) أي وبطل مهر فتصح الكفالة في هذه المواضع بالعين كعبد مثلا لان هذه الاشياء لا تبطل بهلاك العين كما في البحر

بخلاف غير المعين لوجوب مطلق الفعل لا التسليم (ولا يبيع) قبل قبضه (ومروهون وأمانة) بأعيانها فلو بئسليمها صح في الكل درر ورجحه الكل فلو هلك المستأجر مثلا لا شيء عليه ككفيل النفس (وصح) أيضا (لو) المكفول به (غنا) لكونه ديننا صحها على المشتري الآن يكون صديا معجورا عليه فلا يلزم الكفيل تبع الاصيل خاتمة (و) كذا (لو) مغصوبا أو مقبوضا على سوم (اشراء) ان سمى الثمن والافهوا أمانة كما مر (ومبيعا فاسدا) وبطل صلح عن دم وخلع ومهر خاتمة والاصل أنها تصح بالايمان المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا بالامانات

(قوله بنوعيا) أي بالنفس والمال (قوله ولو فضوليا) أي ويتوقف على إجازة الطالب وبه ظاهر أن شرط
الصحة مطلق القبول وأما قبول الطالب بخصوصه فهو شرط النفاذ كما أفاده ابن الكيال وفي كافي الحاصم
الكفل بكذا عن فلان فلان فقال قد فعلت والطالب غائب ثم قدم فرضي بذلك جازلانه خاطب به مخاطب وان
لم يكن وكبلا والكفيل أن يخرج من الكفالة قبل قدوم الطالب وفي البحر عن السراج لو قال ضمنت ما لفلان
على فلان وهما غائبان فقبل فضولي ثم بلغهما وأجازا فإن أجاب المطلوب أولا ثم الطالب جازت وكانت كفالة
بالامروان بالعكس كانت بلا أمروان لم يقبل فضولي لم يتميز مطلقا وإن كان الطالب حاضرا وقبل ورضي
المطلوب فإن رضی قبل قبول الطالب رجع عليه وإن بعده فلا اه وعلة في الخاتمة بأن الكفالة تمت أي
بقبول الطالب أولا ونفذت ولزم المال الكفيل فلا تتغير بإجازة المطلوب اه وبه علم أن إجازة المطلوب قبل
قبول الطالب بمنزلة الأمر بالكفالة فللكفيل الرجوع بما ضمن فتنبه لذلك (تنبيه) قدمنا أنه لو كفل رجل
لصبي صح بقبوله لو أذنونا والاقب قبول وليه أو قبول أجنبي وإجازة وليه وإن لم يقبل عنه أحد فعلى الخلاف
أي فعندهما لا يصح وعليه فلو ضمن للصغيرة مهرها لم يصح الأقبول كما ذكره الرأغبيا في باب الأولياء من
الخاتمة زوجه صغيرة وضمن لها مهرها عن الزوج صح أن لم يكن في مرض موته فاذا بلغت وضمت الأب لم يرجع
على الزوج إلا إذا كان بأمره وإن تزوج ابنه الصغير وضمن عنه المهر في صحته جاز ويرجع بما ضمن في مال الصغير
قياسا وفي الاستحسان لا يرجع ونمامه هناك (قوله واختاره الشيخ قاسم) حيث نقل اختيار ذلك عن أهل
الترجيح كالمحبوب والنسبي وغيرهما وأقره الرملي وظاهر الهداية ترجيحه لتأخير دليلهما وعليه المتون (قوله
ولو أخبر عنها الخ) بيان لاستثناء مسألتين من قوله ولا تصح بلا قبول الطالب وفي استثناء الأولى نظر كما يظهر من
التعليل (قوله بجال فلان) الأولى جعل ماموصولة وجعل اللام متصلة بفلان على أنها جارة كما يوجد في بعض
النسخ (قوله وارث المريض) قيد به لأنه لو قال هذا في الصحة لم يجوز ولم يلزم الكفيل شيء وهذا قول محمد وهو
قول أبي يوسف الأول ثم رجع وقال الكفالة جائزة كافي وجزم بالأول في الفتح عن المبسوط (قوله الملى) أي
الذي عنده ما يفي بدينه (قوله لانهاء وصية) تعليل للثانية وتركة لتعليل الأولى لظهوره فإن الأخبار عن العقد
أخبار عن ركنيه الإيجاب والقبول اه ح فليست في الحقيقة كفالة بلا قبول وما ذكر في وجه الاستحسان
من انهاء وصية هو أحد وجهين في الهداية قال ولهذا تصح وإن لم يسم المكفول لهم وانما تصح إذا كان له مال
الوجه الثاني أن المريض قائم مقام الطالب لحاجته إليه قريبا لذمته وفيه نفع للطالب فصار كما إذا حضر بنفسه
فعلى الأول هي وصية لا كفالة وعلى الثاني بالعكس واعتراض الأول بأنه يلزم عدم الفرق بين حال الصحة
والمريض إلا أن يقول بأنه في معنى الوصية وفيه بعد واعتراض الثاني في البحر بأنه لا فائدة في الكفالة لانهاء
اشتراطنا وجود المال فالوارث بطالب به على كل حال وأجاب في النهر بأن فائدة تظهير في تفرغ ذمته تأمل
قال في النهر والاستثناء على الأول منقطع وعلى الثاني متصل ولذا كان أرجح الآن مقتضاه مطالبة الوارث
وإن لم يكن للميت مال اه قلت الظاهر أن هذا وصية من وجه وكفالة من وجه فإرجاع الشبهة من الطرفين
لأنهم ذكروا الاستحسان وجهين متنافيين فعلم أن المراد من إجماعهما بالقدر الممكن والألزم الغاؤه (قوله
الصحة أوجه) أي في الحواشي السعدية بأن الوارث حيث كان مطالبا بالدين في الجملة كان فيه شبهة الكفالة
عن نفسه في الجملة فكان ينبغي أن لا يجوز كفالاته فاذا جازت لما مر في الوجهين فكفالة الأجنبي وهي سالمة
عن هذا المانع أولى أن تصح اه وأقره في النهر (قوله وحقق انها كفالة) أي وبني عليه صحتها
من الأجنبي لكن يرد عليه الفاء أحد وجهي الاستحسان وإذا مشينا على ما قلنا من أعمال الوجهين وتوفير
الشبهين بالوصية والكفالة لم يضربنا لأن الأجنبي يصح كونه وصيا وكونه كفيل (قوله لكن يرد عليه
توقفها على المال) حيث قد يكون المريض مليا والكفالة عن المريض لا تتوقف على المال قلت وهذا وارد
على كونها كفالة من كل وجه وقد علمت أن لها شبهين واشتراط المال مبنى على شبهة الوصية كما أن اشتراط
المريض مبنى على شبهة الكفالة دون الوصية (قوله لم أره) أصل التوقف لصاحب البحر والجواب لصاحب
النهر ولا ينبغي عدم إفادته رفع التوقف لأن مبنى التوقف وجود الشبهين نعم على ما حققه في الفتح من أنها كفالة
حقيقة لا ينتظر لكن علمت ما فيه وقد يقال إن اشتراط المال مبنى على شبهة الوصية دون الكفالة كما علمت وبه

مطلب
في ضمان المهر

(و) لا تصح الكفالة بنوعيا

(بلا قبول الطالب) أو نائبه

ولو فضوليا (في مجلس العقد)

وجوزها الثاني بلا قبول وبه يفتي

دروزي رازية وأقره في البحر وبه

قالت الائمة الثلاثة لكن

نقل المصنف عن الطرسوسي أن

الفتوى على قولهما واختاره

الشيخ قاسم هذا حكم الانشاء

(ولو أخبر عنها) بأن قال أنا كفيل

بمال فلان على فلان (حال غيبة

الطالب أو كفل وارث المريض)

الملى (عنه) بأمره بأن يقول

المريض لو ارثه تكفل عني بما على

من الدين فكفل به مع غيبة

الغرماء (صح) في صورتين

بلا قبول اتفاقا استحسانا لأنها

وصية فلو قال لأجنبي لم يصح

وقيل يصح شرح مجمع وفي الفتح

الصحة أوجه وحقق انها كفالة

لكن يرد عليه توقفها على المال

ولوله مال غائب هل يؤثر الغريم

بانتظاره أو يطالب الكفيل لم

أره وينبغي على انه وصية أن ينتظر

لا على انها كفالة

يظهر أنه ليس المراد دفع الورثة من مالهم بل من مال الميت وذلك بضد الانتظار ويضد أيضا أنه لو هلك المأثر
بعد الموت لا يلزم الورثة ولم أره صريحا (قوله ولو ضمنه) أي لو ضمن الوارث المريض المتي بعد موته في غيبة
الطالب (قوله ولعله قول الثاني لما مر) أي من تجوز الكفالة بلاقبول وهذا الحمل متعين لأنها إذا لم تصح
عندهما في حال الصحة لا تصح بعد الموت بالأولى ولا وجه كونها كفالة في المرض قيام المريض مقام الطالب
في القبول (قوله اختلفا في الاخبار والانشاء) راجع لمسألة المصنف الأولى أي إذا قال أنا كفيل زيد
فقال الطالب كنت محسرا بذلك فلا يحتاج لقبولي وقال الكفيل كنت منشبا للكفالة فالقول للخبر لأنه يذهب
الصحة والاشتراف كذا في شرح الجامع لقاضي خان (قوله بدين ساقط) أي بسبب موته مفلسا (قوله
عن ميت مفلس) هو من مات ولا ترك له ولا كفيل عنه بجر (قوله فلا إذا كان به كفيل أو رهن)
استثناء من قوله ساقط ولوحذف ساقط أولا ثم علل بقوله لأنه يسقط بموته ثم استثنى منه لكان أوضح يعني
أن الدين يسقط عن الميت المفلس إلا إذا كان به كفيل حال حياته أو رهن قال في البحر قيد بالكفالة بعد موته
لأنه لو كفيل في حياته ثم مات مفلسا لم تبطل الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يبطل الرهن لأن سقوط
الدين في أحكام الدنيا في حقه للضرورة فتتقدر بقدرها فأبقينا في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة كذا
في المعراج ولا يلزم مما ذكره صحة الكفالة به حيث لا يستغناء عنها بالكفيل وبيع الرهن ط (قوله وأظهره
مال) في كافي الحاكم لورثة الميت شيئا لا يبيح الرهن (قوله على الطريق) المراد به الحفر في غير
ملكه (قوله لزمه ضمان المال في ماله وضمن النفس على عاقلة) هذا زيادة من الشارح على ما في البحر
(قوله وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة) والمستند يثبت أولا في الحال ويلزمه اعتبار قوتها حيث يثبت لكونه
محل الاستغناء بجر عن التحرير أي ويلزم ثبوته في الحال اعتبار قوة الذمة حين ثبوته به أي بالدين وقوله
لكنه محل الاستغناء زيادة من البحر على ما في التحرير (قوله وهذا) الإشارة إلى ما في المتن (قوله
مطلقا) أي ظهر له مال أولا (قوله ولو تبرع به) أي بالدين أي بإفائه (قوله صح إجماعا) لأنه عند
الامام وإن سقط لكن سقوطه بالنسبة إلى من هو عليه لا بالنسبة إلى من هو له فإذا كان باقيا في حقه حل له أخذه
(قوله ولا تصح كفالة الوكيل بالثمن) وكذا عكسه وهو وكيل الكفيل بقبض الثمن كإسباقي في الكفالة
بجر قيد بالوكيل لأن الرسول بالبيع يصح ضمانه الثمن عن المشتري ومثله الوكيل ببيع الغنائم عن الامام
لأنه كالرسول وقيد بالثمن لأن الوكيل يزويج المرأة لو ضمن لها المهر صح لصكونه سفيرا ومعبرا بجر وقيد
بالكفالة لأنه لو تبرع بأداء الثمن عن المشتري صح كافي الثمر عن الخليفة (قوله فيما وكل بيبعه) الأولى
أن يقول أي ثمن ما وكل بيبعه قديبه لأن الوكيل بقبض الثمن لو كفيل به يصح كافي البحر (قوله لأن حق القبض
له بالأصالة) ولذا لا يبطل بموت الموكل وبعزله وجاز أن يكون الموكل وكيل عنه في القبض والوكيل عزله وقامه
في البحر (قوله ومفاده الخ) هو لصاحب البحر وتبعه في الثمن (قوله ولو أبرأه) بعد الهمة بضمير التثنية
(قوله لما مر) أي في الوكيل من قوله لأن حق القبض له الخ (قوله ولأن الثمن الخ) ذكره الزبلي وقوله أمانة
عندهما أي عند الوكيل والمضارب وهذا بعد القبض أشار به إلى أنه لا فرق في عدم صحة الكفالة بين أن تكون
قبل قبض الثمن أو بعده ووجه الأول ما مر ووجه الثاني أن الثمن بعد قبضه أمانة عندهما غير مضنونة والكفالة
غرامة وفي ذلك تغيير لحكم الشرع بعدم ضمانه بل لا يعتدوا أيضا كفالتهم لما قبضاه كفالة الكفيل عن نفسه
وأما ما مر من صحة الكفالة بتسليم الأمانة فذلك في كفالة من ليست الأمانة عنده (قوله ولا تصح للشريك الخ)
مفهومه أنه لو ضمن أجنبي لأحد الشريكين بحصة تصح والظاهر أنه يصح مع بقاء الشركة كما يؤيد الكفيل
يكون مشتركا بينهما كما لو أدى الأصيل تأتلى (قوله ولو بارث) تفسير للاطلاق وأشار به إلى أن ما وقع
في الكثر وغيره من فرض المسألة في ثمن المبيع غير قيد (قوله مع الشركة) بأن ضمن نصفاشانعا (قوله
بصيرضامنا لنفسه) لأنه ما من جزء يؤديه المشتري أو الكفيل من الثمن الا لشريكه فيه نصيب زبلي (قوله
ولو صح في حصة صاحبه) بأن كفيل نصفهما مقدرا (قوله وهذا يجوز) لأن القسمة عبارة عن الإفراز
والحيازة وهو أن يصير حق كل واحد منهما مفرا في حيز على جهة ولا يتصور في غير العين لأن الفعل الحسي
يستدعي محلا حسيا والدين حكمي وتماه في الزبلي (قوله لم لو تبرع جاز) أي لو أدى نصيب شريكه

وقيد بأبائهم لأن تبرع الوارث
بضمائه في غيبتهم لا يصح وروى
الحسن الصحة ولو ضمنه بعد موته
صح سراج ولعله قول الثاني
لما مر نهر وفي البرازية اختلفا
في الاخبار والانشاء فالقول
للخبر (و) لا تصح (بدين) ساقط
ولو من وارث (عن ميت مفلس)
الا إذا كان به كفيل أو رهن
سراج أو ظهر له مال فتصح
بقدره ابن ملك أو لحقه دين بعد
موته فتصح الكفالة به بأن حفر
يتر على الطريق فثلف به شيء بعد
موته لزمه ضمان المال في ماله
تضمن النفس على عاقلة لثبوت
الدين مستندا إلى وقت السبب
وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة
بجر وهذا عنده وصحها ما مطلقا
وبه قال الثلاثة ولو تبرع به أحد
صح إجماعا (و) لا تصح كفالة
الوكيل (بالثمن للموكل) فيما وكل
بيبعه لأن حق القبض له بالأصالة
فصيرضامنا لنفسه ومفاده أن
الوصي والناظر لا يصح ضمانهما
الثمن عن المشتري فيما باعاه لأن
القبض لهما ولذا لو أبرأه عن الثمن
صح وضمننا (و) لا تصح كفالة
المضارب (لرب المال به) أي بالثمن
لما مر ولأن الثمن أمانة عندهما
فالضمان تغيير لحكم الشرع
(و) لا تصح (لشريك بدين مشترك)
مطلقا ولو بارث لأنه لو صح الضمان
مع الشركة يصيرضامنا لنفسه
ولو صح في حصة صاحبه يؤدى
إلى قسمة الدين قبل قبضه وهذا
لا يجوز فم لو تبرع جاز

بلا سبق ضمان جاز ولا يرجع بما أدى بخلاف صورة الضمان فانه يرجع بما دفع اذ قضاء على فساد كافي جامع
 الفصولين (قوله كالوكان صفقتين) بأن سعى كل منهما لنصيبه فمما صح ضمان احدهما نصيب الآخر لا متباين
 نصيب كل منهما فلا شركة بدليل أن له أي للمشتري قبول نصيب أحدهما فقط ولو قبل الكل ونقد حصة أحدهما
 كان لنا قد قبض نصيبه وقد اعتبروا هنا تعدد الصفقة تفصيل الثمن وذكروا في البيوع أن هذا قولهما
 وأما قوله فلا بد من تكرار لفظ بيعت بجر (قوله ولا نصح الكفالة بالعهد) بأن يشتري عبدا فيضمن رجل
 العهدة للمشتري نهر (قوله لا شبهاء المراد بها) لا تطلقها على الصك القديم أي الوثيقة التي تشهد للبائع
 بالملك وهي ملكه فإذا ضمن بتسليمها له شترى لم يصح لانه ضمن ما لم يقدر عليه وعلى العقد وحقوقه وعلى الدرك
 وخيار الشرط فلم تصح الكفالة للجهالة نهر قلت فلو فسرناها بالدرك صح كالواشتر اطلاقها عليه في العرف لزوال
 المانع تأمل (قوله ولا بالخلاص) أي عند الامام وقال لا تصح والخلاف مبني على تفسيره فهما فسرنا
 بتخليص المبيع ان قدر عليه ورد الثمن ان لم يقدر عليه وهذا ضمان الدرك في المعنى وفسره الامام بتخليص المبيع
 فقط ولا قدرة له عليه نهر (قوله متى أدى بكفالة فاسدة رجع كصيحة) لم أر هذه العبارة في جامع
 الفصولين وإنما قال في صورة الضمان أي ضمان احد الشريكين يرجع بما دفع اذ قضاء على فساد فيرجع كالو
 أدى بكفالة فاسدة ونظيره لو كفل يبدل الصك كتابة لم يصح فيرجع بما أدى اذ حسب انه مجبر على ذلك لضمانه
 السابق وبثله لو أدى من غير سبق ضمان لا يرجع تبرعه وكذا أو كفل البيع اذا ضمن الثمن لم يجر فيرجع
 ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع اه (قوله ولو كفل بأمره) شمل الامر حكما كما اذا كفل الاب عن ابنه
 الصغيره امرأته ثم مات الاب وأخذ من تركته كان للورثة الرجوع في نصيب الابن لانه كفالة بأمر الصبي
 حكاه الشافعي والولاية فان أدى بنفسه فان أشهد رجع والا لا كذا في نكاح الجمع وكالو عهد الكفالة فبرهن المذبح
 عليها بالامر وقضى على الكفيل فادى فانه يرجع وان كان متناقضا لكونه صار مـ كذا بشرعا بالقضاء عليه
 كذا في تلخيص الجامع الكبير نهر وقد مناقريه عند قول الشارح ولو فضولنا أن اجازة المطلوب قبل قبول
 الطالب بمنزلة الامر بالكفالة ونقله أيضا في الدراستين عن القهستاني عن الخانية وتأتي الاشارة اليه في كلام
 الشارح قريبا (قوله اي بأمر المطلوب) فلو بأمر أجنبي فلا رجوع أصلا ففي نور العين عن الفتاوى
 الصغرى أمر رجلا أن يكفل عن فلان فلان فكفل وأدى لم يرجع على الأمر اه (قوله او على أنه على)
 أي على أن مات ضمنه يكون على قال في الفتح فلو قال ضمن الآلف التي لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء
 لجواز أن يكون التصدي يرجع أو لطلب التبرع فلا يلزم المال وهذا قول أبي حنيفة ومحمد اه لكن في النهر
 عن الخانية على كعنى فلو قال اكفل فلان بألف درهم على أو اتقده ألف درهم على أو ضمن له الآلف
 التي على أو اقضه ماله على ونحو ذلك رجع بما دفع في رواية الاصل وعن أبي حنيفة في الجز إذا قال لا خير
 ضمن لفلان الآلف التي له على فضمنها وأدى اليه لا يرجع اه فعلم أن ما في الفتح على رواية الجز وقد جزم
 في الولو الجسية بالرجوع وإنما حكى الخلاف في نحو ضمن له ألف درهم اذ لم يقبل عنى أو هي له على ونحوه
 فعندهما لا يرجع الا اذا كان خلطيا وعند أبي يوسف يرجع مطلقا ومثله في الذخيرة وكذا في كافي الحاكم قال
 في النهر وأجمعوا على أن المأمور لو كان خلطيا رجع وهو الذي في عماله من والد أو ولد أو زوجة أو أجنبي والشريك
 شركة عنان كذا في المنياع وقال في الاصل والخلط أيضا الذي يأخذ منه ويعطيه ويديانه ويضع عنده
 المال والظاهر أن الكل يعطى لهم حكم الخلط وتما فيه قلت وما استظهره مصرح به في كافي الحاكم (قوله
 وهو غير صبي الخ) قال في جامع الفصولين الكفالة بأمر انما توجب الرجوع لو كان الأمر من يجوز اقراره
 على نفسه فلا يرجع على صبي محجور ولو أمره ويرجع على الثمن بعد عقته اه قال في البحر بخلاف الماذن
 فيها لصحة أمره وان لم يكن أهلا لها أي للكفالة (قوله رجع بما أدى) شمل ما اذا صالح الكفيل الطالب
 عن الآلف بمخمسائة فيرجع بها بالآلف لانه اسقاط أو ابراء كافي البحر وقال أيضا أن قوله رجع بما أدى مقيد
 بما اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل فلو كفل عن المستأجر بالاجرة فدفع الكفيل قبل الوجوب لارجوع له
 كما في اجازات البرازية اه قلت ونظيره ما لو أدى الاصيل قبله في حاوى الزاهدي الكفيل بأمر الاصيل
 أدى المال الى الدائن بعد ما أدى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع به لانه شئ حكمتي فلا فرق فيه بين العلم والجهل

كالوكان صفقتين (و) لا تصح
 الكفالة (بالعهدة) لا شبهاء المراد
 بها (و) لا (بالخلاص) أي تخليص
 مبيع يستحق لجزءه عنه نعم لو ضمن
 تخليصه ولو بشراء ان قدر والا
 فبردة الثمن كان كالدرك عني
 فائدة متى أدى بكفالة فاسدة
 رجع كصيحة جامع الفصولين
 ثم قال ونظيره لو كفل يبدل
 الكتابة لم يصح فيرجع بما أدى
 اذ حسب انه مجبر على ذلك لضمانه
 السابق وأقره المصنف فليحفظ
 (ولو كفل بأمره) أي بأمر
 المطلوب بشرط قوله عني أو على
 انه على وهو غير صبي وعبد
 محجورين ابن ملك (رجع) عليه
 (بما أدى)

كفزل الوكيل اه اى بل يرجع على الدائن (قوله ان ادى بماضن) الاولى حذف الباء (قوله وان ادى
 اردى) ان وصلتة اى ان لم يؤد ما مضى لا يرجع بما ادى بل بما مضى كما اذا مضى بالجيد فأدى الاردى
 أو بالعكس (قوله للملكه الدين بالاداء الخ) اى يرجع بما مضى لا بما ادى لان رجوعه بحكم الكفالة وحكمها
 انه يملك الدين بالاداء فصير كالمطالب نفسه فيرجع بنفس الدين فصار كما اذا ملك الكفيل الدين بالارث بأن مات
 الطالب والكفيل وارثه فأعماله عينه وكذا اذا وهب الطالب الدين للكفيل فإنه يملكه ويطلب به المـكـفـول
 بعينه وصحت الهبة مع أن هبة الدين لا تصح الا بمن عليه الدين وليس الدين على الكفيل على المختار لان
 الواهب اذا أذن للموهد بقبض الدين جاز استحقاقه ما وهب بعد الكفالة سلطه على قبضه عند الاداء وهذا
 بخلاف المأمور بقضاء الدين فإنه يرجع بما ادى لانه لم يملك الدين بالاداء وتماه في الفتح (قوله وان بغيره)
 اى وان كفيل بغير أمره لا يرجع (قوله الا اذا أجاز في المجلس) اى قبل قبول الطالب فلو كفيل بحضورهما
 بلا أمره فرضى المطلوب أو لا يرجع ولورضى الطالب أو لا لتمام العقد به فلا يغير قهستانى عن الخاتمة
 وقد مناه أيباعن السراج (قوله وحيلة الرجوع بلا أمر الخ) عبارة الوالوجية رجل كفيل بنفس رجل ولم
 يقدر على تسليمه فقال له الطالب ادفع الى مالى على المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فاراد أن يؤديه على وجه
 يكون له حق الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك أن يدفع الدين الى الطالب ويهبه الطالب ماله على المطلوب
 ويوكله بقبضه فيكون له حق المطالبة فإذا قبضه يكون له حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير هذه الحيلة
 يكون متطوعا ولو ادى بشرط أن لا يرجع لا يجوز اه ولا يخفى انه ليس في ذلك كفالة مال بل كماله نفس فقط
 لكن اذا ساغ له الرجوع بدون كفالة بهذه الحيلة نفع الكفالة أولى لكن علمت أنفا أن هبة الطالب الدين للكفيل
 لا يشترط فيها الاذن بقبضه لان عقد الكفالة يتضمن اذنه بالتبض عند الاداء والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين
 كونها باذن الطالب أو بدونه فقول الشارح ويوكله بقبضه غير لازم هنا بخلافه في مسألة الوالوجية لانه ليس
 فيها عقد كفالة بالمال فلذلك ذكر فيها التوكيل بالقبض اذا نصح الهبة بدونه وأورد أنه اذا دفع دين الاصيل برى
 الاصيل من دينه فلا رجوع له عليه الا اذا دفع قدر الدين من غير تعرض لكونه دين الاصيل اى بأن يدفعه
 للطالب على وجه الهبة قلت هذا واراد على مسألة الوالوجية أما على ما ذكره الشارح من فرض المسألة في
 الكفيل بلا أمر فلا علمت من أن الكفيل يملك الدين بمجرد الهبة ويرجع بعينه على الاصيل فافهم نعم ينبغي أن
 تكون الهبة سابقة على أداء الكفيل والا كانت هبة دين سقط بالاداء فلا تصح (قوله لان تملكه بالاداء) اى
 تملك الكفيل الدين انما ثبت له بالاداء لا قبله فاذا اداء بصير كالمطالب كما قرره انفا لحنثذ ثبت له حبس
 المطلوب (قوله نعم للكفيل أخذ رهن الخ) يعنى لو دفع الاصيل الى الكفيل رهنا بالدين فله أخذه والاوى
 في التعبير أن يقال نعم للاصيل دفع رهن للكفيل لثلايوسهم لزوم الدفع على الاصيل بطلب الكفيل وقد تبع
 الشارح في هذا التعبير صاحب البحر أخذ من عبارة الخاتمة مع انها انما تفيد ما قلنا فانه قال فيها ذكرى الاصل
 انه لو كفيل بمال مؤجل على الاصيل فأعطاه المكفول عنه رهنا بذلك جاز ولو كفيل بنفس رجل على انه ان لم يواف
 به الى سنة فعليه المال الذى عليه وهو ألف درهم ثم أعطاه المكفول عنه بالمال رهنا الى سنة كان الرهن
 باطلا لانه لم يجب المال للكفيل على الاصيل بعد وكذا لو قال ان مات فلان ولم يؤد فله فهو على ثم أعطاه المكفول
 عنه رهنا لم يجوز عن أبى يوسف في النوادر يجوز اه (قوله واذا حبسه له حبسه) في حاشية المخ للمضى
 أقول سيما في كتاب القضاء من بحث الحبس أن المكفول له يتمكن من حبس الكفيل والاصيل والكفيل
 الكفيل وانـ ثم روا اه (قوله هذا اذا كفيل بأمره الخ) تقييد لقول المصنف فان لوزم لازمه الخ
 وقيد أيضا في البحر بحسب ما اذا كان المال حالا على الاصيل كالكفيل والا فليس له ملازمته اه وقيد
 في الشربلالية أيضا بما اذا لم يكن المطلوب من أصول الطالب فلو كان أباه مثالا ليس له حبس الكفيل لما يلزم
 من فعل ذلك بالمطالب وهو ممنوع اى لانه لا يحبس الاصل بدين فرعه واذا امتنع اللازم امتنع الملتزم واعترضه
 السيد أبو السعود بنج الملازمة وبأنه مخالف للمنفرد في القهستانى فلا يقول عليه وان تبعه بعضهم اه
 قلت وعبارة القهستانى وان حبس حبس هو المكفول عنه الا اذا كان كفيلا عن أحد الاوين أو الجدين
 فانه ان حبس لم يحبس به يشعر قضاء الخلاصة اه ولا يخفى أن المتبادر من هذه العبارة ما اذا كان الطالب

ان ادى بماضن والاغنيا ضمن
 وان لذى اردى للملكه الدين بالاداء
 فكان كالمطالب وكما لو ملكه هبة
 أو ارث عيني (وان بغيره
 لا يرجع) لتبرعه الا اذا أجاز في
 المجلس فيرجع عمادية وحيلة
 الرجوع بلا أمر أن يهبه الطالب
 الدين ويوكله بقبضه ولو بالوجية
 (ولا يطالب كفيل) أصيلا بمال
 قبل أن يؤدى الكفيل (عنه) لان
 تملكه بالاداء نعم للكفيل أخذ رهن
 من الاصيل قبل ادائه خاتمة
 (فان لوزم) الكفيل (لازمه) اى
 لازم هو الاصيل أيضا حتى يخلصه
 (واذا حبسه له حبسه) هذا اذا
 كفيل بأمره ولم يكن على الكفيل
 للمطلوب دين مثله والا فلا ملازمة
 ولا يحبس سراج

أجنبي والمطلوب أي المدين أصل الكفيل لا للطالب وهذا غير ما في الشرع بلية وهو ما إذا كان المطلوب أصلاً
 للطالب لا للكفيل فما في الشرع بلية تقييد لقولهم إن الطالب حبس الكفيل وما في القهستاني تقييد لقولهم
 للكفيل حبس المكفول إذا حبس أي إذا كان المكفول أصلاً للكفيل فـللطالب الأجنبي حبس الكفيل وليس
 للكفيل إذا حبس أن يحبس المكفول لكونه أصله بخلاف ما إذا كان المكفول أصلاً للطالب فإنه ليس للطالب
 حبس الكفيل لأنه ملزم من حبسه له أن يحبس هو المكفول فيلزم حبس الأصل يدين فرعه وقد ذكر ذلك
 النزيلاني في رسالة خاصة وذكر فيها أنه سئل عن هذه المسألة ولم يجدها نقلاً وحقق فيها ما ذكرناه لكن ذكر
 الخبير الرملي في حاشية البصر في باب الحبس من كتب القضاء أنه وقع الاستفتاء عن هذه المسألة ثم قال للكفيل
 حبس المكفول الذي هو أصل الدائن لأنه إنما حبس لحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أدى فهو محبوس يدينه
 فلم يدخل في قولهم لا يحبس أصل في دين فرعه لأنه إنما حبسه أجنبي فثبت له عليه اهـ ملخصاً ومفاده أن
 للطالب الذي هو فرع المكفول حبس الكفيل الأجنبي لأن الكفيل لا يحبس المكفول ما لم يحبسه الطالب
 ولا يعني أن المكفول إنما يحبس يدين الطالب حقيقة فيلزم حبس الأصل يدين فرعه وإن كان الحبس له مباشرة
 غير الفرع ثم يظهر ما ذكره الخبير الرملي على القول بأن الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في الدين لكن علت أن
 الكفيل لا يملك الدين قبل الأداء فبقي الدين للطالب ولزم المحذور والله سبحانه أعلم فافهم (قوله يوجب
 براءة) أي براءة الكفيل والأصيل وقوله للطالب قبل متعلق بأداء قلت وفيه بعد ولا يظهر تعلقه بمحذوف
 على أنه حال من براءة أي متهمته إلى الطالب على أن اللام بمعنى إلى وظنيرته قوله لا يترتب إلى فافهم (قوله
 إذا أحله) فإن الحوالة كما يأتي نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه فهو في حكم الأداء فصح
 الاستثناء فافهم (قوله وشرط براءة نفسه فقط) فينبذ براءة الكفيل دون الأصيل وللطالب أخذ الأصيل
 أو المحال عليه يدينه ما لم يتوالمال على المحال عليه وبدون هذا الشرط يبرأ الأصيل أيضاً لأن الدين عليه
 والحوالة حصلت بأصيل الدين فتضمنت براءة كما في البصر عن السراج (قوله ويرى الكفيل بأداء الأصيل)
 وكذا يبرأ لو شرط الدفع من ودبعة فهلك في الكافي لو كفل بألف عن فلان على أن يعطيها أياه من ودبعة
 لفلان عنده جاز فإن هلكت الودبعة فلا ضمان على الكفيل اهـ وفيه أيضاً في باب بطلان المال عن الكفيل بغير
 أداء ولا براءة لو كفل عن رجل بالثمن فاستحق المبيع من يده أمددة معيب ولو بلا قضاء أو بأقالة أو بغير رؤية
 أو بفساد المبيع يرى الكفيل وكذا لو بطل المهر أو بعبه عن الزوج بوجه يرى بمبطل عن الزوج وضمن المشتري
 الثمن لغريم البائع فاستحق المبيع من يد المشتري بطلت الكفالة أيضاً وكذلك الحوالة أما لوردة المشتري معيب
 ولو بلا قضاء لم يبرأ الكفيل ويرجع به على البائع وكذلك لو هلك المبيع قبل التسليم أو ضمن الزوج مهر المرأة لغريمها
 ثم وقعت بينهما فرقة من قبله أو من قبلها لم يبطل الضمان وعلمه فيه (قوله إذا أبرهن) أي الأصيل على
 أدائه قبل الكفالة فيبرأ أي الأصيل فقط أي دون الكفيل لأنه أقرب بهذه الكفالة أن الألف على الأصيل وبهذا
 يظهر أن الاستثناء منقطع لما في البحر من أن هذا ليس من البراءة وإنما بين أن لادين على الأصيل والكفيل
 عومل بإقراره أي لأن البينة لما قامت على الأداء قبل الكفالة علم أن ما كفل به الكفيل غير هذا الدين بخلاف
 ما إذا أبرهن أنه قضاء بعد الكفالة ففي البحر أنها يبرأ (قوله بجر) صوابه نهر فإنه نقل عن التقنية براءة
 الأصيل إنما يوجب براءة الكفيل إذا كانت بالأداء أو الأبراء فإن كانت بالحلف فلا لأن الحلف يفيد براءة
 الحالف فحسب اهـ والظاهر أنه مصور فيما إذا كانت الكفالة بغير أمره والافقوله اكفل عن فلان بكذا
 اقراراً بمال فلان كما في الخاتمة وغيرها وحينئذ فإذا ادعى عليه المال فأنكر وحلفه برئ وحده وإنما قلنا
 كذلك لأنه لو ادعى الأصيل الأداء فعليه البينة لا العين تأمل (قوله ولو أبرأ الطالب الأصيل الخ) محل
 براءة الكفيل ببراء الطالب الأصيل إذا لم يكفل بشرط براءة الأصيل فإن كفل كذلك يرى الأصيل دون الكفيل
 لأنها حوالة ط ولو قال ولو يرى الأصيل تشمل ما في الخاتمة لومات الطالب والأصيل وإمته يرى الكفيل أيضاً
 اهـ بجر (قوله برأ الكفيل) بشرط قبول الأصيل وموته قبل القبول والرد يقوم مقام القبول ولو رده
 ارتد وهل يعود الدين على الكفيل أم لا خلاف كذا في الفتح نهر وفي التتارخانية عن المحيط لأد كره هذه
 المسألة في شيء من الكتب واختلف المشايخ فمنهم من قال لا يبرأ الكفيل أي برء الأصيل الأبراء كما في رد الهبة

وفي الاشياء أداء الكفيل
 يوجب براءة التهما للطالب إذا
 أحاله الكفيل على مديونه وشرط
 براءة نفسه فقط (ويرى) الكفيل
 (بأداء الأصيل) أجماعاً إذا
 برهن على أدائه قبل الكفالة فيبرأ
 فقط كما لو حلف بجر (ولو أبرأ)
 الطالب (الأصيل أو آخر عنه)
 أي أجله (برأ الكفيل) تبعاً
 للأصيل

مطلب
 فيما يبرأ به الكفيل عن المال

وسنهم من قال ببرأ الكفيل اه قال في الفتح وهذا بخلاف الكفيل فانه اذا أبرأ مع وإن لم يقبل ولا يرجع
على الاصيل ولو كان ابراء الاصيل أو هبته أو التصديق عليه بعدموته فعند أبي يوسف القبول والرد للورثة فان
قبلوا صح وإن ردوا ارتد وقال محمد لا يرتد بردة هم كالأبرأ هم في حال حياته ثم مات وهذا يختص بالابراء اه
(قوله كما مر) أي قبيل الكفالة بالمال (قوله وتأخر الدين عنه) مرطبه بقوله أو أخر عنه وفعل كفيل
الكفيل فاذا أخر الطالب عن الاصيل تأخر عن الكفيل وكفيله وإن أخره عن الكفيل الأول تأخر عن الثاني
أيضاً لأن الاصيل كما في الكافي وشرطه أيضاً قبول الاصيل فلورده ارتد كما تقدم في الفتح (قوله تأخرت
مطالبة المصالح) مصدر مضارع الى مفعوله والمراد به المكاتب والفاعل ولي القبول أو الى فاعله والمراد به الولي
والمفعول المكاتب فان المصالحة مضاعفة من الطرفين وهذا أولى لثلايلزم الاظهار في مقام الاضمار فانهم
ومثل هذه المسألة ما لو كفل العبد المجهور بماله بعد عتقه فان المطالبة تتأخر عن الاصيل الى عتقه وبطال
كفيله للحال لكن في هذين الفرعين تأخر لا يتأخر الطالب فلم يدخلا في كلام المصنف كما أفاده في البحر والنهر
(قوله ولا ينكس) أي لو أبرأ الكفيل أو أخر عنه أي أجله بعد الكفالة بالمال حالاً لا ببرأ الاصيل ولا يتأخر
عنه قال في النهر وإذا لم ببرأ الاصيل لم يرجع عليه الكفيل بشئ بخلاف ما لو هبته الدين أو تصدق عليه به حيث
يرجع اه (قوله نعم لو تكفل بالحال مؤجلاً الخ) أفاده أنه لو كان مؤجلاً على الاصيل فكفل به تأخر عنه
بالأولى وإن لم يسم الاجل في الكفالة كما صرح به في الكافي وغيره (قوله لأن تأجيله على الكفيل تأجيل
عليهما) هذا التعليل غير تام فان العلة كما في الفتح هي أن الطالب ليس له حال الكفالة حتى يقبل التأجيل إلا الدين
فبالضرورة يتأجل عن الاصيل بتأجيل الكفيل أما في مسألة المتن وهي ما اذا كانت الكفالة ثابتة قبل التأجيل
فقد نفى ترك حكمها وهو المطالبة ثم طرأ التأجيل عن الكفيل فينصرف الى ما تقر عليه به وهو المطالبة (تنبيه)
ما ذكره الشارح تبعا للهداية وغيرهما من أنه يتأجل عليهما يستثنى منه ما اذا أضاف الكفيل الاجل الى نفسه
بأن قال اجاني أو شرط الطالب وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة فلا يتأخر الدين حينئذ عن الاصيل كما ذكره
في الفتاوى الهندية ونقل ط عبارتها واستثنى أيضاً ما لو كفل بالقرض مؤجلاً الى سنة مثلاً فهو على الكفيل
الى الاجل وعلى الاصيل حال كما في البحر عن التتارخانية معزى الى الذخيرة والقياسية ثم نقل خلافه عن تلميص
الجامع من شموله للقرض وإن هذا هو الحيلة في تأجيل القرض وسيد ذكره الشارح آخر الباب قلت لكن رده
العلامة الطرسوسي في أنفع الوسائل بأن هذا انما قاله الحصري في شرح الجامع وكل الكتب خالفه
فلا يلتفت اليه ولا يجوز العمل به وقد مناعنا الكلام عليه قبل فسل القرض ويؤيده أن الحاكم الشهيد
في الكافي صرح بأنه لا يتأخر عن الاصيل وكفى به حجة (قوله وفيه) متعلق بقوله بشرط والضمير المجرور عائد
الى قول المتن ولو أبرأ الاصيل الخ ولو أسقط لفظة فيه لكان أوضح وعبارة الدرر هكذا أبرأ الطالب الاصيل
ان قبل برئ أي الاصيل والكفيل معا أو أخره عنه تأخر عنه بما لا عكس فيها ولو أبرأ الكفيل فقط برئ وإن
لم يقبل اذ لا دين عليه ليجتاح الى القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالابراء ولو هب الدين له أي للكفيل
ان كان غنياً أو تصدق عليه ان كان فقيراً يشترط القبول كما هو حكم الهبة والصدقة وهبة الدين المبرم من عليه
الدين تصح اذا سلط عليه والكفيل مسلط على الدين في الجلة كذا في الكافي وبعده له الرجوع على الاصيل اه
وضمير بعده للقبول وحاصله أن حكم الابراء والهبة في الكفيل مختلف فني الابراء لا يحتاج الى القبول وفي الهبة
والصدقة يحتاج وفي الاصيل متفق فيحتاج الى القبول في الكل ومونه قبل القبول والرد كالقبول شرعية لالية
ولم يذكر حكم الرد وأفاد في الفتح أن الابراء والتأجيل يرتدان بردة الاصيل وأما الكفيل فلا يرتد بردة الابراء بل
التأجيل والفرق أن الابراء اسقاط محض في حق الكفيل ليس فيه تمليك مال لأن الواجب عليه بمجرد المطالبة
والاسقاط المحض لا يحتمل الرد لتلاشي الساقط بخلاف التأخير لعوده بعد الاجل فاذا عرف هذا فان لم يقبل
الكفيل التأخير أو الاصيل فالمال حال بطالبان به الحال اه وقد مناعنا الكلام عليه (تنبيه) نقل
في البحر عند قوله وبطل تعليق البراءة عن الهداية مثل ما هنا من أن ابراء الكفيل لا يرتد بالردة بخلاف ابراء
الاصيل ثم نقل عن الهندية لو قال للكفيل أخرجه عن الكفالة فقال الكفيل لا أخرج لم يصح رجاؤه قال
في البحر فثبت أن ابراء الكفيل أيضاً يرتد بارة اه قال في النهر وفيه نظر ولم يبين وجهه وأجاب المقدسي بأن

الاكفيل النفس كما مر (وتأخر)
الدين (عنه) تبعا للاصيل الا اذا
بصالح المكاتب عن قتل العمد
بمال ثم كفه انسان ثم هجر المكاتب
تأخرت مطالبة المصالح الى عتق
الاصيل وله مطالبة الكفيل
الآن لشبه (ولا ينكس)
لعدم تبعية الاصيل للفرع نعم
لو تكفل بالحال مؤجلاً تأجيل
عنهما لأن تأجيله على الكفيل
تأجيل عليهما وفيه بشرط قبول
الاصيل الابراء

مطلب
لو كفل بالقرض مؤجلاً تأجل عن
الكفيل دون الاصيل

حاشي الخاتمة في معنى الاقالة لعقد الكفالة بحيث لم يقبلها الكفيل بعالت فتبقى الكفالة بخلاف البراء لانه محض
 اسقاط قيمته بالمسقط اه على أن ما في الهداية منصوص عليه في كافي المصنفين (قوله والتأجيل) هذا
 ضمير موجود في عبارة المردزكا عرفتة نعم هو في الفتح كما ذكرناه آنفا (قوله لا الكفيل) أي لا يشترط قبول
 الكفيل البراء والتأجيل لكن لم يذكر في الدرر عدم اشتراطه في التأجيل وهو غير صحيح بل هو شرط كما سمعته
 من كلام الفتح (قوله وفي فتاوى ابن نجيم الخ) ونصها سئل عن رجل ضمن آخر في دين عليه ثمن مبيع أو أجرة
 لازمة عليه ثم أن رب المال أجله على الكفيل الى مدة معلومة هل يصير مؤجلا عليه وحده وعلى الاصيل حالا
 أو مؤجلا عليهما أجاب بصير مؤجلا عليهما كما صرح به في الحاوي القدسي اه أقول هذا غير صحيح لخالفته
 لعبارات المتن والشروح على اني راجعت الحاوي القدسي فرأيت خلاف ما ههنا اليه ونص عبارة الحاوي
 وان آخر الطالب الدين عن الاصيل كان تأخير عن الكفيل وان آخره عن الكفيل لم يكن تأخيرا عن الاصيل
 اه بالحرف وكان ابن نجيم اشتبه عليه ذلك بما لو تكفل بالمال مؤجلا مع أن صريح السؤال خلافه فافهم
 (قوله فليحفظ) بل الواجب حفظ ما في كتب المذهب لان هذا سبق نظر فلا يحفظ ولا يلغظ (قوله وهو
 المختار) لان الناس لا يريدون في التعلق أصلا وانما يريدون في التعلق الحسي وان لا تعلق به تعلق المطالبة
 اه ح على أن ابراء الاصيل يتوقف على قبوله ولم يوجد (قوله واذا حل الدين المؤجل الخ) أعاد أن الدين
 يحصل بموت الكفيل كما صرح به في الفرر وشرح الوهبانية عن المبسوط وعلمه في المنع عن الوولولية بأن
 الاجل يسقط بموت من له الاجل (قوله لا يحل على الاصيل) وكذا اذا جعل الكفيل الدين حال حياته
 لا يرجع على المطلوب الا عند حلول الاجل عند علمائنا الثلاثة وهو نظير ما لو كفيل بالزوف وأدى الحياة
 تارخائية (قوله خير الطالب) أي في أخذه من أي الترتين شاء لان دينه ثابت على كل واحد منهما
 كما في حال الحياة درر (قوله مثلا) فالتصف غير قيد (قوله برنا) أي الاصيل والكفيل لانه أضاف
 الصلح الى الالف الدين وهو على الاصيل فيبرأ عن خمسمائة وبراءة فوجب براءة الكفيل لانه أضاف
 شرط براءة الكفيل وحده الخ ليس المراد أن الطالب يأخذ البديل في مقابلة ابراء الكفيل عنها وانما المراد
 أن ما أخذه من الكفيل محسوب من أصل دينه ويرجع بالباقي على الاصيل بجر وبه بذلك على الفرق
 بين هذه وبين المسألة التي عقبها كما يأتي ويوضحه ما في الفتح عن المبسوط لو صالحه على مائة ذرههم على أن ابراء
 الكفيل خاصة من الباقي رجع الكفيل على الاصيل بمائة ورجع الطالب على الاصيل بتسعمائة لان ابراء
 الكفيل يكون فسخا للكفالة ولا يكون اسقاطا لأصل الدين اه (قوله كانت فسخا للكفالة) هذه عبارة
 المبسوط كما علمت أي أن البراءة عن باقي الدين التي تضمنها عقد الصلح تنعفن فسخ الكفالة لسقوط المطالبة
 عن الكفيل بهذا الشرط ولا يسقط بها أصل الدين اذ لو سقط لم يبق للطالب على المطلوب شيء مع انه يطالبه
 بالنصف الباقي بخلاف الصور الثلاث فان مطالبة سقطت عنهم جميعا (قوله فيبرأ هو) أي الكفيل وحده
 عن خمسمائة وهي التي سقطت بعقد الصلح وكذا عن التي دفعها بديل الصلح وهو ظاهر لان الصلح على بعض الدين
 أخذ بعض حقه وبراء عن الباقي بحيث أخذ الطالب من الكفيل بعض حقه وأبرأه عن باقيه فقد سقطت
 المطالبة عنه أصلا وبراءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل فلذا قال دون الاصيل (قوله والكفيل
 بخمسمائة) أي ويرجع الكفيل على الاصيل بخمسمائة وهي التي اذا صالح الطالب بديل الصلح في الصور الأربع
 (قوله لو بأمره) أي يرجع به لو تكفل عنه بأمره والا فلا رجوع له (قوله على جنس آخر) مفهوم قوله على
 نفسه اه ح (قوله رجع بالالف) لان الصلح يجنس آخر بمبادلة فيملك الدين فيرجع بجميع الالف فتح وكذا
 يرجع بجميع الالف لو صالحه على خمسمائة على أن يهبه الباقي كما في الفتح أيضا ومثله في النكاح (قوله كما مر)
 الاولى أن يقول كما مر أي من انه يملك الدين بالاداء (قوله صالح الكفيل الطالب الخ) في الهداية ولو كان
 صالحه بما استوجب بالكفالة لا يبرأ الاصيل لان هذا ابراء الكفيل عن المطالبة اه ومقتضاء صحة الصلح
 لزوم المال وسقوط المطالبة عن الكفيل دون الاصيل وهو خلاف ما ذكره المصنف تبعا للخاتمة الا أن يحمل
 على الكفالة بالنفس لما في التارخائية الكفيل بالنفس اذا صالح الطالب على خمسمائة دينار على أن ابراء
 من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عنها ولو كان كفيل بالنفس والمال على انسان واحد برئ اه وفي الهداية

والتأجيل لا الكفيل الا اذا ابرأه
 أو تصدق عليه درر قلت وفي
 فتاوى ابن نجيم أجله على الكفيل
 يتأجل عليهما وعزاء للساوي
 القدسي فليحفظ وفي القنية طالب
 الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى
 يحل الاصيل فقال لا تعلق لي عليه
 انما تعلق طيك هل يبرأ أجاب نعم
 وقيل لا وهو المختار (واذا حل)
 الدين المؤجل (على الكفيل بموته
 لا يحل على الاصيل) فلو أذاه
 وارثه لم يرجع لوال الكفالة بأمره
 الا الى أجله فلا زفر (كما لا يحل)
 المؤجل (على الكفيل) انصافا
 (اذا حل على الاصيل به) أي بموته
 ولو ما تاخير الطالب درر (صالح
 أحسدهما رب المال عن ألف)
 الدين (على نفسه) مثلا (برنا)
 الا أن المسألة صربعة فاذا شرط
 براءة أو براءة الاصيل أو سكت
 برنا (اذا شرط براءة الكفيل
 وحده) كانت فسخا للكفالة
 لا اسقاطا لأصل الدين (غيره)
 هو) وحده عن خمسمائة (دون
 الاصيل) فتبقى عليه الالف فيرجع
 عليه الطالب بخمسمائة والكفيل
 بخمسمائة لو بأمره ولو صالح
 على جنس آخر رجع بالالف كما مر
 (صالح الكفيل الطالب على شيء
 ليرتبه عن الكفالة لم يصح) الصلح
 (ولا يجب المال على الكفيل)
 خاتمة

وهو باطلانه بيم الكفالة بالمال والنفس بجر (قال الطالب للكفيل برئت الى من المال) الذي كفلت به (رجع) الكفيل بالمال (على المطلوب اذا كانت الكفالة (بأمره) لاقراره بملقبض يومضاد براءة المطلوب الطالب لاقراره كالكفيل (وفي) قوله للكفيل (برئت) بلا الى (أو) أبرأتك لا) رجوع كقوله أنت في حل لانه ابراء لا اقرار بالقبض (خلافا لابي يوسف في الاقول) أي برئت فانه حله كالقول أي الى قبيل وهو قول الامام واختاره في الهداية وهو أقرب الاحتمالين فكان أولى نهر معز بالعضاية وأجبهوا على انه لو كتبه في الصك كان اقرارا بالقبض عملا بالعرف (وهذا) كله (مع غيبة الطالب ومع حضرته يرجع اليه في البيان) لمراعاة اتفاقا لانه المجمل ومثل الكفالة الحوالة (وبطل تعليق البراءة من الكفالة

قوله كالاياء كذا رأيته في نسختين من نسخ الفتح وعمل الاولى بالاياء اه منه

مطلب
في بطلان تعليق البراءة من الكفالة بالشرط

عن الذخيرة صالح على مال لا سقط الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة بالنفس فيه روايتان في رواية تسقط وبه يفتي اه وحديثه فيصير ما في الهداية على الكفالة بالمال يوفقنا بين الكلامين تأويل ثم لا يخفى أن الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها في المتن وهي الرابعة هو أن هذه في الصلح عن الكفالة والتي قبلها في الصلح عن المال المكفول به فالمال هنا في مقابلة البراءة عن الكفالة وهناك في مقابلة البراءة عن المال الباقي كما مر في عبارة المبسوط ومن العجب ما في النهاية حيث جعل عبارة المبسوط المارة تصوير الماذكره هنا في الهداية فانه عكس الموضوع لأن كلام المبسوط مفروض في الصلح على ابراء الكفيل فقط عن المال وهو الصورة الرابعة المذكورة في كلام المصنف وكلام الهداية في الصلح على ابراء الكفيل عن المطالبة ولم أر من يه على ذلك مع انه نقله في البحر وغيره وأقرره عليه نعم رجايش عركلام الفتح بأنه لم يرض به فراجع (قوله وهو باطلانه بيم الكفالة بالمال والنفس) قد علمت ما فيه (قوله برئت الى) متعلق بمحذوف حال أي حال كونك مؤذيا الى كما في شرح مسكين أي فهو براءة استبقاء لبراءة اسقط (قوله لاقراره بالقبض) لأن مفاد هذا التركيب براءة من المال مبذوطة والكفيل ومنه صاحب الدين وهذا هو معنى الاقرار بالقبض من الكفيل فكأنه قال دفعت الى (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل المذكور وهذا الكلام لصاحب البحر (قوله براءة المطلوب) أي المدينون للطالب أي الدائن يعني انه يفيد أن المطلوب براء من المطالبة التي كانت للطالب عليه وكذا يبرأ منها الكفيل فلا مطالبة له على واحد منهما لاقراره بالقبض اذ لا يستحق القبض اكثر من مرة واحدة (قوله لا رجوع) أي للكفيل على المطلوب ثم للطالب أن يأخذ المطلوب بالمال كما في الكافي للعالم (قوله لانه ابراء) تعليل لعدم الرجوع في الصور الثلاث اذ ليس فيها ما يفيد القبض ليكون اقرارا به بل هو محتمل للبراءة بسبب القبض ولا سقط فلا يثبت القبض بالشك (قوله أي الى) المراد برئت الى (قوله وهو أقرب الاحتمالين) أي احتمال انه براءة قبض واحتمال انه براءة اسقاط ووجه الاقربية ما في الفتح من قوله لانه اقرار ببراءة ابتداء من الكفيل المخاطب وحاصله اثبات البراءة منه على الخصوص من مثل وقت وقعت والبراءة الكاملة منه خاصة كالاياء بخلاف البراءة بالبراءة فانها لا تتحقق بفعل الكفيل بل بفعل الطالب فلا تكون حينئذ مضافة الى الكفيل وما قاله محمد أي من انه لا يثبت القبض بالشك انما يسم اذا كان الاحتمالان متساويين اه وهذا أيضا ترجيح منه لقول أبي يوسف (قوله لو كتبه في الصك) بأن كتب برئ الكفيل من الدراهم التي كفل بها بجر (قوله عملا بالعرف) فان العرف بين الناس أن الصك يكتب على الطالب بالبراءة اذا حصلت بالاياء وان حصلت بالبراءة لا يكتب الصك عليه فجعلت اقرارا بالقبض عرفا ولا عرف عند البراءة فتح (قوله وهذا كله الخ) عزاء في فتح القدير الى شروح الجامع الصغير وجرم به في المتن والدرر وأقرره الشرنبلالي وكذا الزيلعي وابن كمال فتعبر البحر عنه بقيل غير ظاهرا فافهم والاشارة الى جميع الالفاظ المارة قال في البحر عن النهاية حتى في برئت الى لاحتمال لاني أبرأتك مجازا وان كان بعيدا في الاستعمال اه قال في النهر والظاهر أن في لفظ الحل لا يرجع اليه لظهور أنه مسامحة لأنه أخذ منه شيئا اه قلت وفيه نظر يظهر بأدنى نظر (قوله لمراده) متعلق بالبيان أي بسأل هل أردت القبض أولا (قوله لانه المجمل) تبكسر ثالثه اسم فاعل أي فان الاصل في الاجمال أن يرجع فيه الى المجمل والمراد بالمجمل هنا ما يحتاج الى تأمل ويحصل الجواز وان كان بعيدا لا حقيقة المجمل يعني يرجع اليه اذا كان حاضرا لا إزالة الاحتمالات خصوصا ان كان العرف في ذلك اللفظ مشتركاً منهم من يقصد القبض ومنهم من يقصد البراءة فتح (قوله ومثل الكفالة الحوالة) في كافي الحاشية والمحتال عليه في جميع ذلك كالكفيل اه قال ط فان قال المحتال للمحتال عليه برئت الى رجوع المحتال عليه الى المجمل وان قال أبرأتك لا واختلف فيما اذا قال برئت فقط اه وانما يرجع اذ لم يكن للمجمل دين على المحتال عليه (قوله وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط) أي لما فيه من معنى التعليل ويروى انه يصح لأن عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق هداية وظاهره ترجيح عدم بطلانه بناء على الصحيح بجر قلت ولذا قال في معن المتن والمختار العصة واعلم أن اضافته لتعليق الى البراءة من اضافة الصفة الى موصوفها والمعنى وبطلت البراءة المطلقة بالشرط واذا بطلت البراءة من الكفالة تبقى الكفالة على أصلها فانطابا لمطالبة الكفيل بدليل التعليل فليس المراد بطلان تعليق

البراءة لانه يلزم منه بقاء البراءة صحيحة منجزة وتبطل الكفالة بهار لا يناسبه العلة المذكورة لانه نفس التعليق ليس فيه معنى التملك بل الذي فيه معنى التملك هو البراءة المتعلقة بتملك ثم رأيت بخط بعض العلماء على نسخة قديمة من شرح الجمع مانصه معناه أن الكفالة جائزة والشرط باطل اه وهذا عين ما قلته (قوله بالشرط الغير الملائم) نحو اذا جاء غدا فانت برى من المال ومثال الملائم ما لو كفل بالمال أو بالنفس وقال ان وافيت به غدا فانت برى من المال فوافاه من الغد فهو برى من المال كذا في العناية اه ح وفي البحر عن المعراج الغير الملائم هو ما لا منفعة فيه للطالب أصلا كدخول الدار ومجيء الغد لانه غير متعارف اه قلت وسئل عن قال كفته على أنك ان طالبتني به قبل حلول الاجل فلا كفالة لي ويظهر لي انه من غير الملائم فليأمل (قوله على ما اختاره في الفتح والمعراج) أقول الذي في الفتح هكذا قوله ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشرط اي بالشرط المتعارف مثل أن يقول ان عجلت لي البعض او دفعت البعض فقد أبرأتك من الكفالة أما غير المتعارف فلا يجوز ثم قال ويروى أنه يجوز وهو الوجه الخ فهذا شرح لعبارة الهداية التي قدمناها آنفا وقدمنا أن ظاهر ما في الهداية ترجيح الرواية الثانية وأنه اختارها في متن الملتقى وكذلك اختارها في الفتح كما ترى والمتبادر من كلام الفتح أن المراد بهذه الرواية جواز الشرط المتعارف لانه قيد رواية عدم الجواز بالشرط المتعارف وذكر أن غير المتعارف لا يجوز وهو تصريح بما فهم بالاولى ثم ذكر مقابل الرواية الاولى وهي رواية الجواز فلم أن المراد بها الشرط المتعارف أيضا وأن غير المتعارف لا يجوز أصلا ويحتمل أن يكون قوله ويروى أنه يجوز أي اذا كان الشرط غير متعارف ويلزم منه جواز المتعارف بالاولى فعلى الاحتمال الاول يكون قد اختار في الفتح جواز التعليق بالشرط المتعارف وعلى الثاني اختار جوازه مطلقا وهذا الاحتمال اظهر لانه حيث قيد رواية عدم الجواز بالمتعارف علم أن غير المتعارف لا يجوز بالاولى ثم اختار مقابل هذه الرواية وهو رواية الجواز أي مطلقا فكان على الشارح أن يقول وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط ولو ملائما وروى جوازه مطلقا واختاره في الفتح ثم ذكر في الدرر عن العناية قولنا ثالثا وهو عدم جواز التعليق بالشرط لو غير متعارف والجواز لو متعارفا وذكر في المعراج هذا القول وجعله محل الروايتين وأقره في البحر وقال ان قول الكثر وبطل التعليق محمول على غير المتعارف وتبعه الشارح لكن لا يخفى أن كلام الفتح يخالف لهذا التوفيق لانه محل بطلان التعليق على الشرط المتعارف كما علمت فكيف ينسب اليه ما ذكره الشارح فافهم (قوله وأقره المصنف) اي في شرحه في هذا المحل اي أقر ما في المعراج من التفصيل والتوفيق (قوله والمتفرقات) اي متفرقات البيوع في بحث ما يبطل تعليقه (قوله ترجيح الاطلاق) اي رواية بطلان التعليق المتبادر منها الاطلاق عافضه في المعراج وفي كون الزيلعي رجح ذلك نظير بل كلامه قريب من كلام الهداية المار فراجع (قوله قيد بكفالة النفس) اي باعتبار أن الكلام فيها والا فلا يذكر القيد في المتن كالكثر اه ح (قوله مبسوطا في الخاتمة) حاصله أن تعليق البراءة من الكفالة بالنفس على وجوه في وجه نصح البراءة ويبطل الشرط كما اذا أبرأ الطالب الكفيل على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم وفي وجه يصحان كما اذا كان كفيل بالمال أيضا وشرط الطالب عليه أن يدفع المال ويبرئه من الكفالة بالنفس وفي وجه يبطلان كما اذا شرط الطالب على الكفيل بالنفس أن يدفع اليه المال ويرجع به على المطلوب اه (قوله لا يسترد أصيل الخ) اي اذا دفع الاصيل وهو المديون الى الكفيل المال المكفول به ليس للاصيل أن يسترده من الكفيل وان لم يعطه الكفيل الى الطالب قال في النهر لانه اي الكفيل ملكه بالاقتضاء وبه ظهر أن الكفالة توجب ديناً للطالب على الكفيل وديناً للكفيل على الاصيل لكن دين الطالب حال ودين الكفيل مؤجل الى وقت الاداء ولذا لو أخذ الكفيل من الاصيل رهنا أو أبرأه أو وهب منه الدين صح فلا يرجع بأدائه كذا في النهاية ولا ينافيه ما مر من أن الراجح أن الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لأن الضم انما هو بالنسبة الى الطالب وهذا لا ينافي أن يكون للكفيل دين على المكفول عنه كما لا يخفى وعلى هذا فالكفالة بالامر توجب ثبوت دينين وثلاث مطالبات تعرف بالتدبر اه ما في النهر أي دين ومطالبة حالي للطالب على الاصيل ودين ومطالبة مؤخرين للكفيل على الاصيل أيضا ومطالبة فقط للطالب على الكفيل بناء على الراجح من انها الضم في المطالبة (تنبيه) نقل محشى مسكين عن الجوى عن المفتاح أن عدم الاسترداد مقيد بما اذا لم يؤخره الطالب عن الاصيل او الكفيل فان أخره لم يسترده اه قلت

بالشرط) الغير الملائم على ما اختاره في الفتح والمعراج وأقره المصنف هنا والمتفرقات لكن في النهر ظاهر الزيلعي وغيره ترجيح الاطلاق قيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلا مبسوطا في الخاتمة (لا يسترد أصيل)

قوله قيد بكفالة النفس هكذا بخطه ولعله سبق قلم فان الذي في نسخ الشارح قيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلا الخ اه

ما أدى الى الكفيل) بأمره ليدفعه
لطالب (وان لم يعطه طالبه)
ولا يعمل نفيه عن الاداء لو كفيلا
بأمره والاعمل لانه حينئذ يملك
الاسترداد بمجرد أقره المصنف لكنه
قدم قبله ما يخالفه فليحذر (وان
يرجع) الكفيل (به طالب له) لانه غاي
الاعتناء به حيث قبضه على وجه
الاعتناء فلو على وجه الرسالة فلا
لحمضه أمانة خلافاً للثاني (ونذب
وذه) على الاصيل

لكن قوله او الكفيل لم يظهر لي وجهه تأمل (قوله بأمره) متعلق بالكفيل احترازاً عن الكفيل بلا أمر
كما يأتي قال في النهر قبده في الهداية ولا بد منه (قوله ليدفعه للطالب) متعلق بأدى واعلم أن ما مر من أن
الكفيل ملك المؤدى فذلك فيما اذا دفعه اليه الاصيل على وجه القضاء بأن قال له اني لا آمن أن يأخذ منك
المطالب حقه فأنا اقضيك المال قبل أن تؤديه بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة بأن قال المطلوب
للكفيل خذ هذا المال وادفعه الى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكاً للكفيل بل هو أمانة في يده لكن لا يكون
للمطالب أن يسترده من الكفيل لانه تعلق به حق الطالب كذا في الكافي لكن ذكر في الكبرى أن له الاسترداد
وأنه أشار اليه في الاصل كذا في الكافي غاية شرح الهداية وما نقله عن الكافي نقل ط مثله عن العناية
والمعراج وعليه مشي في البحر والنهر والمراد بالكافي كافي النسبي أما كافي الحاكم الشهيد الذي جمع كتب ظاهر
الرواية فانه أشار فيه أيضاً إلى أن له الاسترداد لو دفعه على وجه الرسالة فانه ذكر أنه لو قبضه على وجه القضاء
فله التصرف فيه وله ربحه لانه لو هلك منه ضمنه ولو قبضه على وجه الرسالة فهلك كان مؤتمناً ويرجع به على
الاصيل ولو لم يهلك فعلم به ويرجع تصدق بالربح لانه غاصب وكذا في الهداية إشارة اليه حيث ذكر أن له اذا
قضاء لا يسترد ثم قال بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة لانه تحمض أمانة في يده فدل كلامه على أن عدم
الاسترداد في الاداء على وجه القضاء لا الرسالة حيث جعله في الرسالة محض أمانة والامانة مستردة ونقل ط
عن غاية البيان أن له الاسترداد قال ومثله في صدر الشريعة وقال في العتقوية انه الظاهر لانه أمانة محض
وبد الرسول يد المرسل فكانه لم يقبضه فلا يعتبر حق الطالب وهو المتبادر من الهداية اه قلت وهو المتبادر
أيضاً مما في المتن من أن الربح يطيب له فانه دليل على أن المراد الاداء على وجه القضاء وقول الشارح تعالى
للدور ليدفعه للطالب ظاهره الدفع على وجه الرسالة وهو موافق لما في كافي النسبي وغيره ويفهم منه أنه
في الدفع على وجه القضاء له ذلك بالاولى ويمكن حمله على ما في كافي الحاكم وغيره بأن يكون المراد انه لم يصح
له بأنه يدفعه للطالب بل اضطر ذلك في نفسه وقت الاداء ففي الثمربلاية عن القنية لو أطلق عند الدفع فلم يبين
أنه على وجه القضاء او الرسالة يقع عن القضاء فافهم (تنبيه) لو قضى المطلوب الدين الى الطالب فلا مطلوب
أن يرجع على الكفيل بما أعطاه كافي الكافي وغيره (قوله وان لم يعطه طالبه) ان وصليته وطالبه بكسر
اللام بزنة اسم الفاعل مضاف للضمير وهو المفعول الثاني ليعطه (قوله ولا يعمل نفيه الخ) هذا ما أجاب
به في البحر حيث قال وقد ستلت عما اذا دفع المديون الدين للكفيل ليؤديه الى الطالب ثم نهى عن الاداء هل
يعمل نفيه فأجبت ان كان كفيلاً بالامر لم يعمل نفيه لانه لا يملك الاسترداد والاعمل لانه يملك اه قلت وظاهر
قوله ليؤديه أن الدفع على وجه الرسالة فهو مبنى على ما في كافي النسبي (قوله لانه حينئذ) اي حين
اذ كان كفيلاً بلا أمر يملك الاصيل الاسترداد لان الكفيل لا دين له عليه فلم يملك المؤدى بل هو في يده محض أمانة
كما اذا آذاه الاصيل اليه على وجه الرسالة وكانت الكفالة بالامر على ما مر بل هذا بالاولى لما علمت من أنه هنا
لا دين له اصلاً (قوله لكنه قدم قبله ما يخالفه) لعل مراده بالخالفه أن المصنف لم يقدّم منه بكون الكفيل
كفيلاً بالامر ونرى هنا بين كونه بالامر فلا يعمل نفيه والاعمل لكن في شرح المصنف إشارة الى أن مراده
في المتن الكفيل بالامر وقد علمت أن هذا القيد لا بد منه فلا يخالفه (قوله حيث قبضه على وجه الاقتضاء)
تضييد للمتن ولتعلم به بأنه نساء ملكه وصرح بعده بمفهومه وعبارة الهداية فان ربح الكفيل فيه فهو له لا يتصدق
به لانه ملكه حين قبضه وهذا اذا قضى الدين ظاهر وكذا اذا قضاه المطلوب بنفسه وثبت له استرداد ما دفع
للكفيل وانما حكمنا بنسب ملكه اذا قضاه المطلوب بنفسه لان الكفيل وجب له بمجرد الكفالة على الاصيل
مثل ما وجب للطالب على الكفيل وهو المطالبة اه موضعاً من الفتح وتماه فيه (قوله خلافاً للثاني) اي
أبي يوسف فعنده يطيب له كن غصب من انسان ويرجع فيه يتصدق بالربح عندهما لانه استفاد من اصل خبيث
ويطيب له عنده مستند لا بحديث الخراج بالضممان فتح (قوله ونذب رده) مر بتطبيقه بعد فيما يتعين
بالتعين اي أن قوله طاب له أي الربح انما هو فيما لو كان المؤدى للكفيل شيئاً لا يتعين بالتعين كالدرهم والدنانير
فان الخبث لا يظهر فيها بخلاف ما يتعين كالخنطة ونحوها بأن كمل عنه خنطة وأذاها الاصيل الى الكفيل
وربح الكفيل فيها فانه يندب رده الربح الى الاصيل قال في النهر وهذا هو أحد الروايات عن الامام

فهو الاصح وعنه أنه لا يرد بل يطيب له وهو قولهما لانه نماء ملكه وعنه أنه يتصدق به وتعامه فيه (قوله
 ان قضى الدين بنفسه) اى ان قضاء الاصيل للطالب وهذه العبارة تابع فيها صاحب الدرر الزيلعي وأقره
 الشربلاوى لكن اعترضه الوافى بأن هذا القيد غير لازم وموهم خلاف المقصود قلت وهو كذلك كما يعلم من
 الهداية حيث قال في توجيه الاصح وله اى للامام أنه يمكن الخبث مع الملك لانه بسبيل من الاسترداد بأن يقضيه
 بنفسه الخ فجعل امكان الاسترداد بقضاء الدين بنفسه دليل ثبوت الخبث في الرجح مع قيام الملك فعلم أن ذلك غير
 قيد في المسألة (قوله الاشبه نعم ولو غنيا) الذى في العناية وكذا البحر والنهران كان فقيرا طاب وان كان
 غنيا فقصه روايتان والاشبه أن يطيب له أيضا فكان الاولى للشارح أن يؤخر قوله الاشبه نعم عن قوله ولو غنيا
 لان الروايتين فيه لافى الفقير (قوله أمر كفيله ببيع العينة) بكسر العين المهملة وهى السلف يقال باعه
 بعينة اى نسيئة مغرب وفى الصباح وقبل اهذ البيع عينة لان مشتري السلعة الى أجل يأخذ بدلها عينا اى
 فقد احضرها اه اى قال الاصيل للكفيل اشترى من الناس نوعا من الاقشة ثم بعه فباعه البائع منك وخسرته
 أنت فعلى فبأى الى تاجر فيطلب منه القرض ويطلب التاجر منه الرجح ويخاف من الربا فيبيعه التاجر ثوبا
 يساوى عشرة مثلا بخمسة عشر نسيئة فيبيعه هو فى السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويجب عليه للبائع خمسة
 عشر الى أجل أو يقرضه خمسة عشر درهما ثم يبيعه المقرض ثوبا يساوى عشرة بخمسة عشر فبدأ أخذ الدراهم التى
 اقترضه على انها ثمن الثوب فيبقى عليه خمسة عشر قرضا درر ومن صورها أن يعود الثوب اليه كما اذا اشتراه
 التاجر فى الصورة الاولى من المشتري الثانى ودفع الثمن اليه ليدفعه الى المشتري الاول وانما لم يشتره من
 المشتري الاول تحزرا عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن (قوله اى يبيع العين بالرجح) اى بمن زائد
 نسيئة اى الى أجل وهذا تفسير للمراد من بيع العينة فى العرف بالنظر الى جانب البائع فالمعنى أمر كفيله بأن
 يباشر عقده هذا البيع مع البائع بأن يشتري منه العين على هذا الوجه لان الكفيل مأثور بشراء العينة لا يبيعهها
 وأما يبيعه بعد ذلك لما اشتراه فليس على وجه العينة لانه يبيعهها حاله بدون رجح (قوله وهو مكروه) اى عند محمد
 وبه جزم فى الهداية قال فى الفتح وقال ابو يوسف لا يكره هذا البيع لانه فعله كثير من العصاة وجدوا على ذلك
 ولم يمتدوه من الربا حتى لو باع كاذبة بألف يجوز ولا يكره وقال محمد هذا البيع فى قلبى كمال الجبال ذمى
 اخترعه اكلة الربا وقد ذمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا ابتاعتم بالعين واتبعتم اذئاب البقر ذلتم
 وظهر عليكم عندكم اى اشتغلتم بالحرق عن الجهاد وفى رواية سلط عليكم شراركم فيدعو خيباركم فلا يستجاب
 لكم وقيل اياها والعينة فانها العينة ثم قال فى الفتح ما حصل ان الذى يقع فى قلبى أنه ان فعلت صورة يعود فيها الى
 البائع جميع ما أخرجه أو بعضه يعود الثوب اليه فى الصورة المارة وكذا العينة فى صورة اقراض العينة
 عشر فيكره يعنى تحزرا فان لم يعد كما اذا باعه المديون فى السوق فلا كراهة فيه بل خلاف الاولى فان الاجل
 قابله قسط من الثمن والقرض غير واجب عليه دائما بل هو مندوب ومالم ترجع اليه العين التى خرجت منه
 لا يبيع العينة لانه من العين المسترجعة لا العين مطلقا ولا فكيل يبيع بيع العينة اه وأقره البحر والنهر
 والشربلاوى وهو ظاهر وجعله السيد أبو السعود محمل قول ابي يوسف وحمل قول محمد والحديث على صورة
 العود هذا وفى الفتح أيضا ثم ذموا البياعات الكاذبة الآن أشد من بيع العينة حتى قال مشايخ بلج منهم محمد
 ابن سلمة للتجار ان العينة التى جاءت فى الحديث خبر من بياعاتكم وهو صحيح فكثير من البياعات كالزيت والعل
 والشرب وغير ذلك استقر الحال فيها على وزنهم مظروفة ثم اسقاط مقدار معين على الطرف وبه يصير البيع
 فاسدا ولا شك أن البيع القاسد بحكم الغصب المحرم فأين هو من بيع العينة الصحيح المختلف فى كراهته اه
 (قوله لانه اما ضمان الخسران) اى نظرا الى قوله على فانها الوجوب فلا يجوز كما اذا قال رجل بايع فى السوق
 بفا خسرت فعلى درر (قوله او تو كبل بجهول) اى نظرا الى الامر به فلا يجوز أيضا لجهالة نوع الثوب
 بوجته درر (قوله كفل عن رجل) الاولى أن يقول كفل عن رجل لرجل ليكون مرجع الضمير فى له مذكورا
 وهو الرجل الثانى المكفول له وان كان معلوما من المقام (قوله بما ذاب له) اى بما ثبت ووجب بالقضاء
 (قوله عبارة الدرر لم بلا ضمير) الذى رأيناه فى الدرر لم بلا ضمير وكأنه سقط من نسخة الشارح وهى
 أولى لان ضمير له فى المواضع الثلاثة للمكفول له وضمير لم بلا ضمير للمكفول فثبت الضمير مع اتمام عوده

مطلب
 بيع العينة

ان قضى الدين بنفسه درر (فما
 يتعين بالتعيين) كخطة لافيا
 لا يتعين كتنقود فلا يندب ولورده
 هل يطيب للاصيل الاشبه نعم
 ولو غنيا عناية (أمر) الاصيل
 (كفيله ببيع العينة) اى يبيع
 العين بالرجح نسيئة ليبيعهها
 المستقرض بأقل ليقتضى ديشه
 اخترعه اكلة الربا وهو مكروه
 مذموم شرعا لما فيه من الاعراض
 عن مبرة الاقراض (ففعول) الكفيل
 ذلك (فالمبيع للكفيل) زيادة
 (الرجح عليه) لانه العاقد و(لا)
 شئ على (الامر) لانه اما ضمان
 الخسران او تو كبل بجهول وذلك
 باطل (كفل) عن رجل (بما ذاب
 له او بما قضى له عليه او بما زمه له)
 عبارة الدرر لم بلا ضمير

للمكفول أيضا كبقية الضمان المذكورة ولا حاجة الى تقديره ولا الى التصريح به لان لازم بمعنى ثبت فهو
 فاصر في المعنى لا يحتاج الى مفعول والمعنى بما ثبت له عليه فلما كان الاولى اسقاطه منه الشارح عليه فانهم
 (قوله اريد به المستقبل) لانه معلق عليه فان المعنى ان وجب لك عليه شيء في المستقبل فأما كفيلى به حتى
 لو كان له عليه مال ثابت قبل الكفالة لم يكن مكفولا به كما يعلم مما يأتى (قوله لم يقبل برهانه) لانه انما كفل
 عنه بمال مقضى بعد الكفالة لانه جعل الذوب شرطا والشرط لا يند من كونه مستقبلا على خطر الوجود فما
 لم يوجد الذوب بعد الكفالة لا يكون كفيلا والبيئة لم تشهد بقضاء دين وجب بعد الكفالة فلم تقم على من اتصف
 بكونه كفيلا عن الغائب بل على أجنى وهذا في لفظ القضاء ظاهرا وكذا في ذاب لان معناه تقرر ووجب
 وهو بالقضاء بعد الكفالة حتى لو ادعى انى قدمت الغائب الى قاضى كذا وأقت عليه بئذ كذا بعد الكفالة
 وقضى لى عليه بذلك وأقام البيئة على ذلك صار ككفلا وصحت الدعوى وقضى على الكفيل بالمال لصورته
 خصما عن الغائب سواء كانت الكفالة بأمره او لا لأنه اذا كانت بغير أمره يكون القضاء على الكفيل
 خاصة كذا في الفتح وقوله حتى لو ادعى الخ هو معنى ما في الفصول العمادية ادعى على رجل انه كفل عن فلان
 بما ذوب له عليه فأقر المدعى عليه بالكفالة وانكر الحق وأقام المدعى بيته انه ذاب له على فلان كذا فانه يقضى به
 في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره اه فان قوله
 وأقام المدعى بيته انه ذاب له على فلان كذا معناه انه وجب له عليه بالقضاء بعد الكفالة اى أن القاضى قضى له
 عليه بذلك بحيث برهن على أن الاصيل الغائب محكوم عليه بذلك ثبت شرط الكفالة فصار الكفيل خصما
 فثبت عليه المال قصد اوعلى الغائب ضمنا بخلاف ما في المتن فان المدعى برهن على أن له على الاصيل كذا الا على
 انه كان حكم له على الاصيل بكذا فلو قبلت هذه البيئة يكون قضاء على الغائب قصد الان الكفيل لم يصر
 خصما لانه لم يثبت شرط كفالته فالفرق بين المسألتين جلى واضح وان خفى على صاحب النهر وغيره والعجب من
 قول الجبران جزمهم هنا بعدم القبول ينبغي أن يكون على الرواية الضعيفة أما على اظهر الروايتين المفتى به من
 نفاذ القضاء على الغائب فينبغى النفاذ اه فان المفتى به نفاذ القضاء على الغائب من حاكم يراه كشافى حتى
 لو رفع حكمه الى الخفى نفاذ كما حرره صاحب الجرنف نفسه في كتاب القضاء وكلامهم هنا في الحاكم الخفى فان
 حكمه لا ينفذ لعلته من عدم الخطم (قوله وان برهن الخ) هذه مسألة مبتدأة غير داخل تحت قوله
 كفل بما ذاب الخ كما به عليه صدر الشرع و ابن الكمال وغيرهما لان الكفالة هنا بمال مطلق كما يأتى (قوله
 وهو كفيل) اى بذلك المال (قوله فالكفيل الرجوع) اى فاذا قضى عليه اى على الكفيل الحاضر
 وعلى الاصيل الغائب ثبت الكفيل بالامر الرجوع على الغائب بلا إعادة بيته عليه اذا حضر لانه صار مقضيا
 عليه ضمنا (قوله لان المكفول به هنا) اى في قوله وان برهن الخ مال مطلق اى غير قيد بكونه ثابتا بعد الكفالة
 بخلاف ما تقدم في قوله كفل بما ذاب الخ لان الكفالة فيه بمال موصوف بكونه مقضيا به بعد الكفالة فلم يثبت
 تلك الصفة لا يكون كفيلا فلا يكون خصما كما في شرح الجامع لقاضى خان وهذا تعطيل لاصل القضاء على
 الكفيل وأما كون القضاء يتعدى الى الاصيل او الكفالة بأمره ولا يتعدى لو بدون امر فوجهه كما في النهر
 أن الكفالة بلا امر انما تفيد قيام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى زعمه الى غيره أما بالامر الثابت فيتضمن
 اقرار المطلوب بالمال اذ لا يأمر غيره بقضاء ما عليه الا وهو معترف به فلذا صار مقضيا عليه ثم قال في النهر
 وفي الجامع الكبير جعل المسألة مرة اذ الكفالة اما مطلقة ككفلت بمالك على فلان او مقيدة بألف درهم وكل
 اما بالامر أو بدونه وقد علمت أن المقيدة اذا كانت بالامر كان القضاء بها عليها والافعلى الكفيل فقط وأما
 المطلقة فان القضاء بها عليها سواء كانت بالامر او لا لان الطالب لا يتوصل لاثبات حقه على الكفيل الا بعد
 اثباته على الاصيل وهذا لان المذهب أن القضاء على الغائب لا يجوز اه وتماه في الفتح (قوله وهذه
 حيلة الخ) ذكر في الجبر الاوجه الاربعة المذكورة آنفا عن الجامع ثم ذكر أن المطلقة هي الحيلة في القضاء
 على الغائب وأن المقيدة لا تصلح للحيلة لان شرط التعدى على الغائب كونهما بالامر اه قلت وطريق جعلها
 حيلة هو المواضع الاتية بشرط أن يكون له بيته على الدين الذى له على الغائب وهذا ظاهرا في المطلقة عن
 التقيد بقدر من المال سواء كانت الكفالة بالامر او لا فيتعدى فيها الحكم الى الغائب لان الكفيل اذا

وفي الهداية وهذا اما من اريد به
 المستقبل كقوله اطال الله بقضاءك
 (فغاب الاصيل فبرهن المدعى
 على الكفيل ان له على الاصيل
 كذا لم يقبل) برهانه حتى يحضر
 الغائب فيقضى عليه فيلزمه تبعا
 للاصيل (وان برهن ان له على زيد
 الغائب كذا) من المال (وهو)
 اى الحاضر (ككفيل قضى)
 بالمال (على الكفيل) فقط (ولو
 زاد بأمره قضى عليها) فللكفيل
 الرجوع لان المكفول به هنا مال
 مطلق فأمكن اثباته بخلاف
 ما تقدم وهذه حيلة اثبات الدين
 على الغائب

أقر بالكفالة وانكر الدين على الاصيل فبرهن المدعى على الدين وقدره لالزام الكفيل به لا يمكن اثباته الا بعد
اثباته على الاصيل فيثبت عليها لان المذهب عندنا كافي الفتح أن القضاء على الغائب لا يجوز الا اذا ادعى
على الحاضر حق لا يتوصل اليه الا باثباته على الغائب فاذا ثبت عليها ثم أبرأ المدعى الكفيل بقي المال ثابتا
على الغائب وأما الكفالة المقيدة بألف مثلا فلا يعتد بالحكم فيها الى الغائب الا اذا كانت بأمره كما مر تقريره
وانما لم تصلح للعبه مع تعدي الحكم فيها لانه يحتاج الى اثبات كون الكفالة بالامر وليس له بينة على ذلك
ولا يجوز الحيلة بأقامة شهود الزور وقرار الكفيل بالدين يقتصر عليه ولا يعتد الى الغائب فضلا عن اقراره
بكون الكفالة بأمر الغائب وبهذا التقرير يظهر لك أن الاشارة في قول الشارح وهذه لامر مرجع لها لان
المذكور في كلامه الكفالة المقيدة وهي بقسمها لا تصلح للعبه فافهم (قوله وكذا الحوالة) عبارة الفتح وكذا
الحوالة على هذه الوجوه اهـ اي انها تكون مطلقة ومقيدة وكل منهما بالامر وبدونه فهي امرية أيضا ويثابته
ما في شرح المقدسي عن التحرير شرح الجامع الكبير وكذا الوشيدوا على الحوالة المطلقة يكون قضاء على
الحاضر والغائب ادعى الامر ولم يدع فان شهدوا بالحوالة المقيدة ان ادعى الامر يكون قضاء على الحاضر
والغائب ف يرجع وان لم يدع الامر يكون قضاء على الحاضر خاصة ولا يرجع وغنامه فيه وبه ظهر أن الاشارة
بقوله وكذا الحوالة راجعة الى اصل المسألة الى بيان جعلها حيلة لان شرط صحة الحوالة كون المال معلوما
كاسيأتى فلو قال له ان فلانا حالي عليك بألف درهم فأقر له بالحوالة بها كان مقرا بالمال فليزمه ولا يمكن
المدعى اثباته على الغائب بالبينه وهذه حوالة مطلقة لانها لم تقيد بنوع مخصوص كاسيأتى بانه في بابها ان شاء
الله تعالى هذا ما ظهر (قوله كفالاته بالدرك) هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كما مر نهر (قوله
تسليم لمبيع) اي تصديق منه بأن المبيع ملك للبائع لانها ان كانت مشروطة في البيع فتعاقب بقبول الكفيل
فكانه هو الموجب له وان لم تكن مشروطة فالمراد بها احكام البيع وترغب المشتري فينزل منزلة الاقرار بالملك
فكانه قال اشتريها فانها ملك البائع فان استحققت فأنا ضامن عنها نهر (قوله كشفة) اي لو كان
الكفيل شفعها فلا شفعة له بجر (رضاء بشراء المشتري) (قوله فلا دعوى له) اي فلا تسع دعواه بالملك
فيها وبالشفعة وبالاجارة بجر (قوله كتب فيه) بالبناء للمجهول وقوله باع ملكه الخ جملة قصد بها لفظها
غائب الفاعل وجملة كتب الخ صفة لصك (قوله كما لو شهد بالبيع الخ) لان الشهادة به على انسان اقرار منه
بنفاذ البيع باتفاق الروايات نهر عن الزيلعي (قوله مطلق عما ذكر) اي عن قيد الملكية وكونه
نافذا بان تسع دعواه الملك بعده اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك للبائع لان البيع قد يصدر من غير المالك
ولعله كتب شهادته ليحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد بما ذكر درر اي ليسى بعد ذلك في تثبيت البينة
فتح (قوله لانه مجرد اخبار) ولو أخبر بأن فلانا باع شيئا كان له أن يدعيه درر وقولهم ههنا ان الشهادة
لا تكون اقرارا بالملك يدل بالاولى على أن السكوت زمانا لا يمنع الدعوى بجر وفي حاشية السيد أبي السعود
لكن نقل شيخنا عن قسوى الشيخ الشلبي أن حضوره مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع له من الدعوى بعد
ذلك حسم الباب التقرير اهـ قلت سيأتى آخر الكتاب قبيل الوصايا ان شاء الله تعالى أن ذلك في القريب
والزوجة وكذا في الجار اذا سك بعد ذلك زمانا وفي دعوى الخيرية أن علماءنا نصوا في متونهم وشروحهم
وقناوهم أن تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان اجنبيا بنحو البناء او القراس او الزرع
منهم من سماع الدعوى (قوله ولم يذكر الخ) اي كما قال في الكنز وشهادته وختمه قال في الفتح انتم امر
كلن في زمانهم اذا كتب اسمه في الصك جعل اسمه تحت رصاص مكتوبا ووضع نقش خاتمه كيلا يطرقة التبديل
وليس هذا في زماننا اهـ فالحكم لا يتفاوت بين أن يكون فيه ختم أو لا كذا في العناية قال في التروم أرمالو
تعارفوا رسم الشهادة بالختم فقط والذي يجب أن يقول عليه اعتبار المكتوب في الصك فان كان فيه ما يفيد
الاعتراف بالملك ثم ختم كلن اعترافه والا لا اهـ (قوله الى شهر) اي بعد شهر فلا مطالبة لك على الا ان
(قوله هو) اي الضمان (قوله قالوا للضامن) اي مع يمينه في ظاهر الرواية ط عن الشلبي واحترزه
عماروى عن الثاني أن القول للمقر له (قوله لانه ينكر المطالبة) اي في الحال (قوله لان المقر له ينكر
الاجل) فان المقر بالدين أقر بما هو سبب المطالبة في الحال اذ الظاهر أن الدين كذلك لانه انما ثبت بدلا عن قرض

ولو خاف الطالب موت الشاهد
يتواضع مع رجل ويدعى عليه
مثل هذه الكفالة فيقر الرجل
بالكفالة وينكر الدين فيبرهن
المدعى على الدين فيقضى به على
الكفيل والاصيل ثم يبرأ
الكفيل فيبقى المال على الغائب
وكذا الحوالة وغنامه في الفتح والبحر
(كفالاته بالدرك تسليم) منه (لمبيع)
كشفة فلا دعوى له (ككتب شهادته
في صك كتب فيه باع ملكه أو باع
بيعا فاذ بانا) فانه تسليم أيضا كما
لو شهد بالبيع عند الحاكم قضى بها
اولا (لا) يكون تسليما (كتب
شهادته في صك بيع مطلق) عما ذكر
(أو كتب شهادته على اقرار
المصدقين) لانه مجرد اخبار فلا
تناقض ولم يذكر الختم لانه وقع
اتفاقا باع متبارعا دهم (قال)
الكفيل (ضمنته لك الى شهر وقال
الطالب) هو (حال) قال قول
لضامن) لانه ينكر المطالبة
(وعكسه) اي الحكم المذكور
(في) قوله (لك على) مائة الى شهر
مثلا (اذا قال الاخر) وهو المقر له
(حالة) لان المقر له ينكر الاجل

او اتلاف او بيع ونحوه والظاهر أن العاقل لا يرضى بخروج مستحقه في الحال الا لبدل في الحال فكان
الحلول الاصل والاجل عارض فكان الدين الموجب لمعروض العارض لا نوعا ثم ادعى لنفسه حقا وهو تاخيرها
والاخر ينكره وفي الكفالة ما أقر بالدين على ما هو الاصح بل بحق المطالبة بعد شهر والمكفول له يدعيها
في الحال والكفيل ينكر ذلك فالقول له وهذا لان التزام المطالبة ينقوع الى التزامها في الحال او في المستقبل
كالكفالة بما ذاب او بالدرك فانما أقر بنوع منها فلا يلزم بالنوع الاخر اه فتح (قوله وخاف الكذب) اي
ان أنكر الدين (قوله او حلوه) اي دعوى المقره أنه حال بسبب اقرار المقر بالدين (قوله أن يقول الخ)
اي المدعى عليه للمدعى وقيل اذا قال ليس لك على حق فلا بأس به اذا لم يرد انواء حقه زيلعي ولم يذكر أمر
حلفه لو استخلف والظاهر أن له ذلك اذ مجرد انكاره مما لا اثر له نهر اي أن قوله لا بأس به اي بانكاره المذكور
لا اثر له لان الخصم يطلب تحليفه ويكذبه في الانكار فلا اذن له بالانكار اذن بالخلف ولا يخفى أن ليس للثني
في الحال الاقرينة على خلافه فاذا حلف وقال ليس لك على حق اي في الحال فهو صادق فانهم (قوله اذا
استحق المبيع قبل القضاء على البائع) الطرف متعلق بقوله ولا يؤخذ وأراد بالاستحقاق الناقل أما المبتل
كدعوى التسحب ودعوى الوقف في الارض المشتركة أو أنها كانت مسجدا يرجع على الكفيل وان لم يقض
بالثني على المكفول عنه واسكن الرجوع على بائعه وان لم يرجع عليه بخلاف الناقل ومز تمام أحكامه في بابه قيد
بالاستحقاق لانه لو انسخ بختيار رؤية أو شرط أو عيب لم يؤخذ الكفيل به وبالثنى لانه لو ثني في الارض لا يرجع
على الكفيل بقيمة البناء وكذا لو كان المبيع أمة استولدها المشتري وأخذ من المشتري مع الثني قيمة الولد والعقر
لم يرجع على الكفيل الا بالثنى كذا في السراج نهر (قوله لا ينتقض البيع) ولهذا الواجب المستحق البيع
قبل الفسخ جاز ولو بعد قبضه وهو الصحيح فالم يقض بالثنى على البائع لا يجب رد الثني على الاصيل فلا يجب
على الكفيل وقوله كما مر أي في باب الاستحقاق وانظر ما كتبناه هناك (قوله اي الموظف في كل سنة) لانه
دين له مطالب من جهة العباد فصار كسائر الديون وتماه في الزيلعي وهذا التعديل اعتمدوه جميعا فيدل على
اختصاص الخراج المضمون بالموظف أما خراج المقاسمة فجزء من الخارج وهو عين غير مضمون حتى لو هلك
لا يؤخذ بشئ والكفالة بأعيان لا تجوز ط (قوله على خلاف ما اطلقه في البحر) فانه قال وأطلقه فنقل
الخراج الموظف وخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف الخ ووجه الاعتراض على البحر حيث حمل كلام
الكفر على الاطلاق مع وجود القرينة المذكورة على التقييد بالموظف فكان الاولى التقييد فانهم وكذا
التعليل المار يدل عليه ولذا قال في الفتح وقد قيدت الكفالة بما اذا كان خراجا موظفا لا خراجا مقاسمة فانه غير
واجب في الذمة (قوله منقوض) التقض لصاحب البحر (قوله وكذا النوائب) جمع نائبة وفي الصحاح
النائبة المصيبة واحدة نوائب الدهر اه وفي اصطلاحهم ما يأتي قال في الفتح قيل أراد بها ما يكون بحق
كأجرة الخراس وكري النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز الجيش وقداء الاسرى اذ لم يكن في بيت المال
شيء وغيره مما هو بحق فالكفالة به جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم وسر بما يجاب طاعة وفي الامر
فما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال اوله ولا ثني فيه وان اريد بها ما ليس بحق كالجبايات الموظفة على
الناس في زماننا يلا د فارس على انطايط والصباغ وغيرهم للسلطان في كل يوم او شهر فانها ظم فاختلف المشايخ
في صحة الكفالة بها فقيل تصح اذا عبرة في صحة الكفالة وجود المطالبة اما بحق او باطل ولهذا اقلنا ان من ثوى
قسمتها بين المسلمين فعدل فهو مأجور وينبغي أن من قال الكفالة ضم في الدين يمنعها ومن قال في المطالبة
يمكن أن يقول بضمها او يمنعها بناء على انها في المطالبة بالدين او مطلقا اه اي فان قال بالدين منعها وان قال
مطلقا اي بالدين وغيره أجازها (قوله حتى لو أخذت الخ) تأييد للقول بجواز الكفالة بها فانها اذا أخذت
من الاككار وجازله الرجوع بها بلا كفالة تقع الكفالة بالاولى لكن في البرازية لا يرجع الا كافي في ظاهر الرواية
وقال الفقيه يرجع وان أخذ من الجار لا يرجع وزاد في جامع الفصولين أن احد الشريكين لو أذى الخراج يكون
متبرعا نعم في اخراجات القنية برز ظهر الدين المرغباتي وغيره المستأجر اذا أخذ منه الجباية الرابطة
على الدور والحوائث يرجع على الآجر وكذا الاكاري في الارض وعليه الفتوى اه (قوله وعليه الفتوى)
راجع لقوله ولو بغير حق وكذا المسألة الاكاري كما علمت وفي البحر وظاهر كلامهم ترجيح الصداق في كفالة

والحيلة لمن عليه دين موجب وخاف
الكذب أو حلوه باقراره أن
يقول أهو حال أو موجب فان
قال حال انكره ولا حرج عليه
زيلعي (ولا يؤخذ ضمان الدرك
اذا استحق المبيع قبل القضاء على
البائع بالثنى) اذ مجرد الاستحقاق
لا ينتقض البيع على الظاهر كما مر
(ومع ضمان الخراج) اي الموظف
في كل سنة وهو ما يجب عليه في
الذمة بقرينة قوله (والرهن به) اذ
الرهن بخراج المقاسمة باطل نهر
يصلى خلاف ما اطلقه في البحر
وتجوز الزيلعي الرهن في كل
ما تجوز به الكفالة بجامع التوثيق
لمنقوض بالدرك ولو ازال الكفالة به
دون الرهن (وكذا النوائب) ولو
بغير حق كجبايات زماننا فانها في
المطالبة كالديون بل فوقها حتى
لو أخذت من الاكاري الرجوع
على مالك الارض وعليه الفتوى
صدر الشريعة وأقره المصنف
وابن الجبال

النواب بغير حق ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على العصة وفي الخاتمة الصحيح العصة ويرجع على المكفول عنه ان كان بأمره اه وعليه مشى في الاختيار والاختار والتمتع نعم صحح صاحب الخاتمة في شرحه على الجامع الصغير عدم العصة وكذلك اتفق في الحرية بعدم العصة مسند الماني البرازية والخلاصة من انه قول عامة المشايخ ولما في العمادية من أن الاسير لو قال لغيره خلاصني فدفعت المأمور مالا وخلصه قال السرخسي يرجع وقال صاحب المحيط لا وهو الاصح وعليه الفتوى قال فهذا يدفع ما في الاصلاح وما في الخاتمة والعلل فيه أن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بعصته تقريره اه ملخصا قلت غاية الامر انهما قولان معصيان ومشى على العصة بعض المتون وهو ظاهر اطلاق الكثر وغيره لفظ النواب فكان ارجح وأما مسألة الاسير فليس فيها كفاية ولا أمر بالرجوع على انه في الخاتمة صحح انه يرجع على الاسير وبه جزم في شرح السير الكبير بلا حكاية خلاف كما قد مرناه في متفرقات البيوع وأما قوله والعلل فيه الخ فهو مدفوع بما رأيت في هامش نسختي المنع بخط بعض العلماء وأظنه السداد الجوى مما حاصله أن المراد من عصية الكفالة بالنواب رجوع الكفيل على الاصل لو كانت الكفالة بالامر لا انه يضمن لطلبها الظالم لان الظلم يجب اعدامه ولا يجوز تقريره فلا تغتر بظاهر الكلام اه وهو تنبيه حسن ولهذا لم يذكروا الرجوع على الكفيل بل اقتصر واعلى بيان الرجوع على الاصل للكفالة بأمره وليس في هذا تقرير الظلم بل فيه تخفيفه لانه لو لا الكفالة يمس الظالم المكفول ويضربه ويكفله يبيع عقاره وسائر ماله بغير إذن خسر ونحوه والله سبحانه أعلم (قوله وقيدته شمس الائمة) لا يرجع في كلامه لهذا الضمير والمناسب قول النهر وفي الخاتمة قضى نأية غيره بأمره رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح وقيدته شمس الائمة الخ اي قيد قوله بأمره وهذا التقييد ظاهر اذا خفاه أن أمر المكره غير معتبر (فرع) في مجموع النوازل جماعة طمع الوالي أن يأخذ منهم شيئا بغير حق فاخفى بعضهم وظفر الوالي ببعضهم فقال اغتصبون لهم لا تطلعوه علينا وما اصابكم فهو علينا بالخص فهو الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح فتح (قوله لم يعتبر أمره بالرجوع) الا صوب في الرجوع كما هو في البحر وغيره من العناية للاكل فالباء بمعنى في متعلقة بيعتبر لا بأمر لانه ليس المراد أنه أمره بالرجوع عليه بل أمره بقضاء النأية وان لم يشترط الرجوع وحينئذ قاله في انه اذا كان مكرها بالامر باقتضاء لم يعتبر أمره في حق الرجوع لفساد الامر بالاكره فلا رجوع للمأمر عليه (قوله بلا شرط) اي بلا شرط الرجوع (قوله على الصحيح) مخالف لما قدمه في النفقات من أن الصحيح عدم الرجوع وبه يقتضي فقيه اختلاف الصحيح كما ذكرناه آنفا (قوله على هامشها) اي هامش البرازية وفي القاموس الهامش حاشية الكتاب موله (تمة) من اصحابنا من قال الانضل أن يساوي اهل محله في اعطاء النأية قال القاضي هذا كان في زمانهم لانه اعانة على الحاجة والجهاد أما في زماننا فكثر النواب تؤخذ ظلمنا ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له نهر وتماه في الفتح وتقل في القضية أن الاولى الامتناع ان لم يحصل حصته على الباقيين والا فالاولى عدمه ثم قال وفيه اشكال لان الاعطاء اعانة للظالم على ظلمه (قوله اي التصيب من النأية) اي حصة الشخص منها اذا قسمها الامام فتح (قوله وقيل هي النأية الموظفة) والمراد بالنواب ما هو منها غير راتب فتقاربا فتح (قوله وقيل غير ذلك) قال في النهر وقيل هو أن يقدم ثم يمنع أحد الشريكين قسم صاحبه وقال الهندواني هي أن يمنع أحد الشريكين من القسمة فيضمنه انسان ليقوم مقامه فيها (قوله فانه امن) بقصر الهمة على تقدير مضاعف اي ذو أمن او بمتها على صورة اسم الفاعل بمعنى المفعول كساحل بمعنى مسحول او بمعنى أمن سالكه مثل نهاره صائم وعلى الوجهين عيشة راضية (قوله لم يضمن) مثله كل هذا الطعام فانه ليس بمسوم فأكله فانت لا ضمان عليه وكذا لو أخبره رجل انها حرة فترجوها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر أشباه ط (قوله والمسألة بجالها) اي فلسكه وأخذ ماله ط (قوله ضمن) أما لو قال له ان أكل ابنك سبع او ألف ماله سبع فأنا ضمن لا يصح هندية لما تقدم من أن السبع لا يكفل وأن فعله جبار ط (قوله هذا وارد الخ) أقول عصية الضمان لان حيث عصية الكفالة حتى رد ما ذكر بل من حيث انه غرمه لان الغرور يوجب الرجوع اذا كان بالشرط ابو السعود ط ولذا اعقبه الشارح بذكر الاصل لكن

وقيدته شمس الائمة بما اذا امر به طائعا فلو مكرها في الامر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الاكل وقالوا من قام بتوزيعها بالعدل أجر وعليه فلا يفسق حيث عدل وهو نادر وفي وكالة البرازية قال لرجلي خلصني من مصادرة الوالي او قال الاسير ذلك فخلصه يرجع بلا شرط على الصحيح قلت وهذا يقع في ديارنا كثيرا وهو أن الصوباني يمسك رجلا ويحبسه فيقول لا تخر خلصني فيخلصه ببلغ فحينئذ يرجع بغير شرط الرجوع بل بمجرد الامر قد ذكر كذا بخط المصنف على هامشها فليحفظ (والقسمة) اي التصيب من النأية وقيل هي النأية الموظفة وقيل غير ذلك وأيا ما كان فالكفالة فيها عصية صدر الشريعة (قال) رجل (لا تخر اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلط وأخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا وأخذ ماله فانا ضمن) والمسألة بجالها (ضمن) هذا وارد على ما قدمه بقوله ولا تصح بجهالة المكفول عنه كفي الشريعة بلانية

بأن ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة ثم اعلم أن المصنف تابع في ذكر هذه المسألة صاحب الدرر
عن العمادية وعزاها للبيري إلى الذخيرة بزيادة أن المكفول عنه مجهول ومع هذا جوزوا الضمان اه لكن
قال في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين برهن المصنف ما ذكر من الجواب بخالف لقول القدوري من قال
لغيره من غصبك من الناس أو من يابست من الناس فأناضامن لذلك فهو باطل اه وأجاب في نور العين بأن
عدم الضمان في مسألة القدوري لعدم التفرير فظهر الفرق قلت لكن في البرازية وذكر القاضي بايع فلا نا على
أن ما أصابك من خسران فلي أو قال لرجل أن ذلك عينك هذا فأناضامن لم يصح اه إلا أن يجاب بأن قوله
بايع فلا نا لا تفرير فيه لعدم العلم بحصول الخسران في المباينة معه ولأن الخسران يحصل بسبب جهل المأمور
بأمر البيع والشراء بخلاف قوله اسلك هذا الطريق والحال أنه مخوف فإن الطريق المخوف يؤخذ فيه المال
غالباً ولا يصنع فيه للمأمور فقد تحقق فيه التفرير فاذا ضمنه الأمر نصارح عليه ولعلمهم أجازوا الضمان فيه
مع جهل المكفول عنه زجر أعز هذا الفعل كما في تعيين الساعي والله سبحانه اعلم (قوله في ضمن المعاوضة)
فيرجع على البائع بقيمة الولد إذا استحققت بعد الاستيلاء بقيمة البناء بعد أن يسلم البناء إليه واحترزهما إذا كان
في ضمن عقد التبرع كالهبة والصدقة (قوله أو ضمن الغار صفة السلامة للمغرور رضا) أي كسألة المتي
الثانية فإنه نص فيها على الضمان بخلاف الأولى وتعام عبارة الدرر حتى لو قال الطعان لصاحب الخطة اجعل
الخطة في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه إلى الماء والطعان كان عالماً به يضمن لأنه صار غاراً في ضمن العقد
بخلاف المسألة الأولى لأن ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد وهنا العقد يقتضي السلامة كذا في العمادية اه
وأراد بالأولى قوله اسلك هذا الطريق فإنه آمن ويظهر من التعليل أن قوله حتى لو قال الخ تبرع على الأصل
الأول وقوله أن كان عالماً به أي ثقب الدلو بشكل عليه مسألة الاستحقاق (قوله وتعام في الاشياء)
ذكرناه في آخر باب المراجعة وتكلمنا عليه هناك فراجع (قوله هو ضمان الكفالة) أما في الأصل
الثاني فهو ظاهر لأن شرطه أن يذكر الضمان نصاً وأما في الأول فلأن عقد المعاوضة يقتضي السلامة فكانه
بسبب أخذ العوض ضمن له سلامة العوض (قوله لو كفالته حالة) ينبغي أن يجري فيه ما سبذكره
الشارح آخر الباب عن المحيط (قوله ليخلصه بأداء أو إبراء) أي بأن يؤدى المال إليه أو إلى الطالب أو بأن
يتكلم مع الطالب ليري الكفيل (قوله برده إليه) في بعض التفسيرات بالباء الموحدة وهي أحسن فهو
متعلق بخلصه أي برده نفسه وتسليمها إلى الطالب (قوله أي لو بأمره) لأن الكفيل بلا أمر متبرع ليس له
مطالبة الأصل بمال ولا نفس حتى أنه لا يأتى بالامتناع من تسليم نفسه معه كما مر سابقاً (قوله من قام عن
غيره بواجب بأمره الخ) الظاهر أن المراد بالواجب اللازم شرعاً أو عادة ليصح استثناء التعويض عن الهبة
ونفس الهبة إلا أن يكون لفظ الإيعنى لكن وقوله بأمره متعلق بقام (قوله أمره بتعويض عن هبته) أي أمر
الموهوب له رجلاً أن يعوض الواهب عن هبته (قوله وباطعام الخ) وكذا لو قال أجمع عن رجلا أو أعتق عنى
عبداً عن ظهاري خاتمة فالمراد بالواجب الأخرى (قوله وبأن يهب فلانا) فلو قال هب فلان عنى ألفاً
تكون من الأمر ولا رجوع للمأمور عليه ولا على القابض ولا الأمر الرجوع فيها والدافع متطوع ولو قال على
أنى ضامن ضمن للمأمور والأمر الرجوع فيها دون الدافع خاتمة (قوله في كل موضع الخ) فالمشترى
أو الغاصب إذا أمر رجلاً بأن يدفع الثمن أو يبدل الغصب إلى البائع أو المالك كان المدفوع إليه مالاً كالمدة مدفوع
بمقابلة مال هو المبيع أو المصوب وظاهره أن الهبة لو كانت بشرط العوض فأمره بالتعويض عنها يرجع
بلا شرط لوجود الملك بمقابلة مال بخلاف ما لو أمره بالاطعام عن كفارته أو بالاحجاج عنه ونحوه فإنه ليس
بمقابلة مال فلا رجوع للمأمور على الأمر إلا بشرط الرجوع ويرد عليه الأمر بالاتفاق عليه فإنه قدم أنه
يرجع بلا شرط مع أنه ليس بمقابلة ملك مال وكذا الأمر بأداء النوايب وتخليص الأسير على ما مر هذا وسيذكر
المصنف في باب الرجوع عن الهبة أصلاً آخر وهو كل ما يطالب به بالحس والملازمة فالأمر بأدائه يثبت
الرجوع والأفلا لا بشرط الضمان ويرد عليه أيضاً الأمر بالاتفاق وانظر ما حذرناه في تنقيح الحامدية (قوله
الكفيل للمختلعة الخ) صورته خالفت زوجها على مهرها خلاولها عليه دين فكفله به لها رجل ثم جده اعتد
النكاح بينهما لا يبرأ الكفيل لعدم مابة ط ماثبت عليه بالكفالة أفاده ط (قوله ثوب الخ) تابع صاحب

والأصل أن المغرور انما يرجع على
الغار إذا حصل الغرور في ضمن
المعاوضة أو ضمن الغار صفة
السلامة للمغرور نصاً ودور وتعامه
في الاشياء ومتر في المراجعة (فروع)
• ضمان الغرور في الحقيقة هو
ضمان الكفالة • للكفيل منع
الأصل من السفر لو كفالته حالة
ليخلصه منها بأداء أو إبراء وفي
الكفيل بالنفس برده إليه كافي
الغفرى أي لو بأمره • من قام
عن غيره بواجب بأمره رجع
بما دفع وإن لم يشترطه كالأمر
بالاتفاق عليه وبقتضائه في
مسائل • أمره بتعويض عن هبته
وباطعام عن كفارته وبأداء
عن زكاة ماله وبأن يهب فلان عنى
ألفاً في كل موضع ملك المدفوع إليه
المال المدفوع إليه مقابل ملك مال
غان المأمور يرجع بلا شرط والأفلا
وتعامه في وكالة السراج والكل
من الاشياء وفي الملتقط الكفيل
للمختلعة بما لها على الزوج من الدين
لا يبرأ بتجديد النكاح بينهما • ثوب
خاب عن دلال

لا ضمان عليه ولو غاب عن صاحب الخائوت وقد ساوم وانفق على الثمن فعليه قيمة الثوب ٢٨٥ ولو طاف به الدلال ثم وضعه في خائوت فهلك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الخائوت عند الامام لانه

المستط في ذكر هذه القروع في الكفالة المناسبة للضمان والا فاعلموا بدعوة أو الاجارات (قوله لا ضمان عليه) هذا الوضع منه أما لو قال لأدري في أي خائوت وضعته ضمن فله بعض المحشين عن الخائوت وذكر الشارح نحوه آخر الوديعه (قوله وانفق على الثمن) أي قبل العقد فيكون مقبوضا على سوم الشراء (قوله ضمن الدلال بالاتفاق) أقول هذا إذا وضعه أمانة عند صاحب الدكان أما لو وضعه عنده ليشتره فخصه خلاف مذكور في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين فقبل يضمن لانه مودع وليس للمودع أن يودع وتقبل لا يضمن في الصحيح لانه أمر لا بد منه في البيع وبه جزم في الوهبانية كما نقله الشارح عنها آخر الاجارات (قوله برئ) لانه كغاصب الغاصب إذا رد على الغاصب يبرأ وانما يبرأ لو أثبت رده بحجة جامع الفصولين (قوله لانه بصير عاملا لنفسه) إذ ولاية القبض له والضمامن يعمل غيره ط فلأن وكيل البيع ضمن الثمن لموكله وأدري يرجع ولو أدى بلا ضمان لا يرجع كما في الفصولين وقدمت (قوله الاعمال بيت المال) أي إذا كان رده أمانة بيت المال أو على أربابه ان علوا كما ذكره في آخر العبارة (قوله رواء الحاكم وغيره) اخرج في الدر المنثور في سورة يوسف في قوله تعالى اجعلني على خزائن الارض قال اخرج ابن أبي حاتم والحاكم عن أبي هريرة قال استعملني عمر على البحرين ثم نزعني وغزمني اثني عشر ألفا ثم دعاني بعد إلى العمل فأبيت فقال لم وقد سألت يوسف العمل وكان خيرا منك فقلت ان يوسف عليه السلام نبي ابن نبي ابن نبي وأنا ابن امية وأخاف أن أقول بغير علم وأفتي بغير علم وأن يضرب ظهري ويشتم عروضي ويؤخذ مالي اه بجر قات ولعل مذهبه أن هدية العمال سائمة بخلاف مذهب عمر رضي الله تعالى عنه فلذا غزمه (قوله ويلحق بهم الخ) قال السيد الجوى هذا بما يعلم ويحكم ولا يجوز الفتوى به لانه يكون ذريعة إلى ما لا يجوز وذلك لان أحكام زماننا لو اقتروا به ذوا صدار وامن ذكر لا يرتدون الاموال إلى الاوقاف وان علمت اعيانها ولا لبيت المال بل يصرفونها فيما لا يليق ذكره فليكن هذا على ذكر منك اه قلت والفاعل لهذا عمر وأين عمر ط (قوله وفي التخصيص الخ) قد منعت قوله ولو أبرأ الاصيل أو أخر عنه برئ الكفيل ولا يتعكس أن هذا مختاف لما في كل الكتب ولا يجوز العمل به بل يتأخر عن الكفيل فقط دون الاصيل (قوله وقد مننا) أي قبل فصل القرض وذكرنا هناك أيضا ما فيه كفاية (قوله وسجيء) أي في فصل الحبس من كتاب القضاء (قوله وليس للدائن منه الخ) وكذا ليس له أن يطالبه باعطاء الكفيل وان قرب حلول الاجل كما في الاقضية وذكر في المنتقى بطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا وتماه في التاسع والعشرين من نور العين وفصل في القنية بأنه ان عرف المديون بالمطل والتسويق يأخذ الكفيل والا فلا اه فالاقوال ثلاثة (قوله واستحسن الخ) وفي الظهيرية قالت زردجي يريد أن يغيب فخذ بالنفقة كقبلا لا يجيبها الحاكم إلى ذلك لانها لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل رقباه وعليه الفتوى ويجعل كانه كفيل بما ذاب لها عليه اه بجر عند قوله وتصح بالنفس وان تعددت قال في النهر وظاهره يفيد أنه يكون كقبلا يفتقها عند الثاني مادام غائبا ووقع في كثير من عبارات أنه استحسن أخذ الكفيل بنفقة شهر وقد قالوا كما في الجمع لو كفلهما بنفقة كل شهر لزمته مادام السكاح بينهما عند أبي يوسف وقال يلزمه نفقة شهر اه وقدم الشارح نحوه هذا عن الخائنة عند قول المصنف وبما يبيع فلا نفع لي لكن هذا فيما لو كفلا لاجبار والطاهر أن ما وقع في كثير من عبارات فيما إذا أراد القاضي اجباره على اعطاء كفيل ثم في نور العين عن الخلاصة لعلم القاضي أن الزوج يمكث في السفر أكثر من شهر يأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف اه (قوله وقاس عليه الخ) في البحر عن المحيط بعدما مر عن أبي يوسف لو أفتي بقول الثاني في سائر المديون بأخذ الكفيل كان حسنا رقبيا بالناس اه قال وفي شرح المنظومة لابن الشحنة هذا ترجيح من صاحب المحيط اه ومنه في النهر (قوله لكنه مع الفارق) عبارة الشرنبلالي في شرحه لكن الفرق ظاهر بين نفقة المرأة التي يؤدى تركها إلى هلاكها وبين دين الغريم الذي ليس كذلك اه قلت ورأيت بخط شيخنا شيخنا التركاني وتعليل الفرق من صاحب المحيط والصدور الشهيد يفيد أنه لا فرق بين نفقة المرأة وبين دين الغريم وأي رفق في أن يقال لصاحب الدين سافر معه إلى أن يحل الاجل أذ لم يصرف في السفر أكثر من دينه فلو أفتي بقول صاحب المحيط وحسام الدين الشهيد والمنتقى والحجة كان حسنا وفيه حفظ لحقوق العباد من الضياع والتلف خصوصا في هذا الزمان اه ونحوه في مجموعة الساجاني واليه يميل كلام الشارح بقريئة الاستدلال عليه وفي البيري عن خزنة

الدلال بالانفاق ولا ضمان على صاحب الخائوت عند الامام لانه مودع المودع * دلال معروف في يده ثوب تين أنه مسروق فقال رددت على الذي أخذت منه برئ ولو قال طالب غريمي في مصر كذا فاذا أخذت مالي فلك عشرة منه يجب أجر المثل لا يزاد على عشرة ملتقط وأقمت بأن ضمان الدلال والسمسار اثنين للبايع باطل لانه وكيل بالاجر وكروا أن الوكيل لا يصح ضمانه لانه بصير عاملا لنفسه فليحذر اه (فائدة) ذكر الطرسوسي في مؤلفه أن مصادرة السلطان لأرباب الاموال لا تجوز الاعمال بيت المال مستندة لأن عمر رضي الله عنه صادر بأهريه اه وذلك حين استعمله على البحرين ثم عزله وأخذ منه اثني عشر ألفا ثم دعاه للعمل فأبى رواء الحاكم وغيره وأراد بعمل بيت المال خدمته الذين يجيئون امواله ومن ذلك كنيته اذا توسعوا في الاموال لان ذلك دليل على خيانتهم ويلحق بهم كنية الاوقاف ونظماها اذا توسعوا وتعاطوا انواع اللهو وبناه الاماكن فلما كتم أخذ الاموال منهم وعزلهم فان عرف خيانتهم في وقف معين رد المال اليه والا وضعه في بيت المال نهر وبجر وفي التخصيص لو كفله الحال مؤجلا تأخر عن الاصيل ولو قرض لادن الدين واحد قلت وقد مننا انها حيلة تأجيل القرض وسجيء أن للمديون السقر قبل حلول الدين وليس للدائن منعه ولكن يسافر معه فاذا حل منعه ليوفيه واستحسن ابو يوسف أخذ كفيل شهرا لا راء طلبت كقبلا بالنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط

بقية المديون لكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشرنبلالي

لكن في المنظومة المحمية
لوقال مديوني مراده السفر
وأجل الدين عليه ما استقر
وطلب التكفيل قالوا يلزم

عليه اعطاء كفيل يعلم
لوحبس الكفيل قالوا اجازله
اذا اراد حبس من قد كفله
لانه قد كان ذا لاجله
حبس فليجازه بفعله
ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل
لاشك أن الدين في ذا الحال حل
عليه فالوارث ان أذاهم
يرجع به من قبل ما التا جيل ثم

* (باب كفالة الرجلين) *

(دين عليهم الاخر) بأن اشتريامنه
عبد ايمانته (وكفل كل عن صاحبه)
بأمره (جاز ولم يرجع على شريكه
الاجماع اذاه زائدا على النصف)
(بحان جهة الاصلالة على النيابة
ولانه لو رجع بنصفه لادى الى الدور
دور (وان كفلا عن رجل بشئ
بالتعاقب) بأن كان على رجل
دين فكفل عنه رجلان كل واحد
منهما بجميعه منفردا (ثم كفل
كل) من الكفيلين (عن صاحبه)
بأمره بالجبيع وبهذه القيود
خالفت الاولى (فما أدى) أحدهما
(رجع بنصفه على شريكه) لكون
الكل كفالة هنا (او) يرجع
ان شاء (بالكل على الاصيل)
لكونه كفل بالكل بأمره

الفتاوى يأخذ كفيلا ورهنا بحقه وان كان ظاهر المذهب عدمه لكن المصلحة في هذا لما ظهر من التعنت والخيول
في الناس اه ثم رأيت المفتي أبنا السعود أفتى به في معروضاته (قوله لوحبس المديون الخ) تقدم هذا
في قول المتن واذا حبسه له حبسه وتقدم بيان شروطه وقوله بحبس بالنصب لانه تنازع فيه جازوا أراد وأعمل
الناس واخبر للاؤل مرفوعه ولو أعمل على الاؤل لوجب أن يقال وأراد بباراز الضمير فافهم (قوله ثم الكفيل
الخ) تقدم هذا أيضا عند قول المصنف واذا حل على الكفيل بموته لا يحل على الاصيل (قوله من قبل
ما التا جيل ثم) ما صدريه والتا جيل فاعل لفعل محذوف دل عليه المذكور وهو ثم فافهم والله سبحانه أعلم

* (باب كفالة الرجلين) *

شروع فيها هو كالمركب بعد الفراغ من المفرد ط (قوله بأن اشتريامنه عبد ايمانته) أشار الى استواء الدينين
صفة وسدافلو اختلاف صفة بأن كان ماعليه اى ماعلى المؤدى مؤجلا وما على صاحبه حالا فاذا أدى صح تعيينه
عن شريكه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع لان الكفيل اذا جعل ديناً مؤجلاً ليس له الرجوع على الاصيل
قبل الحلول ولو اختلف سيهما نحو أن يكون ماعلى أحدهما مقرضا وما على الآخر ثمن مبيع فانه يصح تعيين
المؤدى لان النية في الجنسيتين المختلفتين معتبرة وفي الجنس الواحد لغيره بمر عن الفتح (قوله وكفل كل عن
صاحبه) فلو كفل أحدهما عن صاحبه دون الآخر وأدى الكفيل فجعله عن صاحبه فانه يصدق بمر (قوله
بأمره) والا فلا رجوع بشئ أصلا (قوله زائدا على النصف) المراد أن يكون زائدا على ماعليه ولو كان دون
النصف او أكثر ط (قوله لبحان جهة الاصلالة على النيابة) لان الاؤل دين عليه والثاني مطالبة بلا دين
ثم هو تابع فوجب صرف المؤدى الى الاقوى حتى على القول بجعل الدين على الكفيل مع المطالبة فان ماعليه
بالاصلالة أقوى فان من اشترى في مرض موته شيئا كان من كل المال ولومديونا ولو كفل كان من الثلث الا
اذا كان مديونا فلا يجوز أقامه في الفتح (قوله لا أدى الى الدور) لانه لو جعل شئ من المؤدى عن صاحبه
فما صاحبه أن يقول أدائك ككأدائي فان جعلت شئاً من المؤدى عني ورجعت على بذلك في أن اجعل
المؤدى عنك كالأديت بنفسى فيفضى الى الدور كذا في الكفاية وذكر في الفتح انه ليس المراد حقيقة الدور فانه
توقف الشئ على ما توقف عليه بل اللازم في الحقيقة التسلسل في الرجوعات بينهما فيفتح الرجوع المؤدى اليه
وعتامة فيه (قوله كل واحد منهما بجميعه منفردا) قيد بقوله بجميعه للاحتراز عما لو تكفل كل واحد منهما
بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه فهي كالمسألة الاولى في الصحيح فلا يرجع حتى يزيد على النصف وبقوله منفردا
وهو حال من كل للاحتراز عما لو تكفلا عن الاصيل بجميع الدين معاً ثم تكفل كل واحد منهما عن صاحبه فهو
كذلك لان الدين ينقسم عليهم انصفين فلا يكون كفيلا عن الاصيل بالجبيع كما في البحر وفي نور العين عن النهاية عن
الشافى ثلاثة كفلاوا بالالف بطالب كل واحد ثلث الف وان كفلاوا على التعاقب بطالب كل واحد بالالف كذا
ذكره شمس الائمة السرخسي والمرغيناني والبرهانى اه (قوله ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه) قيد
به لانه بدون ذلك لا رجوع لاحدهما على الآخر وفي الهندية عن الهيطة كفل ثلاثة عن رجل بألف فأدى
أحدهم برؤا جيعا ولا يرجع على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كفيلا عن صاحبه رجع المؤدى عليهما
بالتلثين ولصاحب المال أن يطالب كل واحد منهما بالالف هذا اذا ظفر رأى المؤدى بالكفيلين فان ظفر بأحدهما
رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث ثم رجعا واجبا على الاصيل بالالف وان ظفر بالاصيل قبل أن
يظفر بصاحبه رجع عليه بجميع الف اه (قوله بالجبيع) احتراز عما لو تكفل كل عن الاصيل بالجبيع
متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فانه كالأولى كما في البحر (قوله وبهذه القيود) اى كون
كفالة كل منهما عن الاصيل بالجبيع وكونها على التعاقب وكون كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بالجبيع
أيضا (قوله خالفت الاولى) اى في الحكم والا فال موضوع مختلف فان أصل الدين في الاولى عليهما لا آخر
وفي الثانية على غيرهما وقد كفلا به (قوله رجع بنصفه على شريكه) اى ثم رجعا عن الاصيل لانهما اذا
عنه أحدهما بنفسه والآخر بنائبه بمر (قوله لكون الكفالة هنا) اى ما عن نفسه وما عن
الكفيل الآخر فلا ترجع للبعض على البعض ليقع النصف الاؤل عن نفسه خاصة بخلاف ما تقدم وعتامة

في الفتح (قوله اخذ الآخر) ضبطه في النهر بالمذ وهو غير متعين في المصباح اخذ الله اهلكه واخذ به ذنبه عاقبه
 عليه واخذ به بالمذ مؤاخذه كذلك اه (قوله بلكه) لان ابراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل والشافي
 كفيل عنه بلكه فمأخذه بلكه نهر (قوله ولو افترق المفاوضان) قيد بالمفاوضين لان شريك العنان لو افترقا
 وثمة دين لم يأخذ الغريم أحدهما الا بما يخصه نهر (قوله اخذ الغريم) يطلق الغريم على من له الدين
 ومن عليه كافي ط عن الدستور (قوله لتضمنها الكفالة) ولا تامل بالافتراق ط عن الاتقاني (قوله
 كما مر) اي في كتاب الشركة (قوله لما مر) اي في المسألة الاولى من انه أصيل في النصف وكفيل في الآخر
 فما أدى بصرف الى ما عليه بحق الاصله فان زاده على النصف كان الزائد عن الكفالة فيرجع نهر (قوله كتابة
 واحدة) بأن قال كاتب كمال على ألف الى سنة قيد بالواحدة لانه لو كاتب كلا على حدة فكفل كل منهما عن صاحبه
 يبدل الكتابة للمولى لا يصح قياسا واستحسانا اه كفاية (قوله صح استحسانا) والقياس أن لا يصح لانه
 شرط فيه كفاية المكاتب والكفالة يبدل الكتابة وكل ذلك باطل فيكون شرطها في الكتابة مفسدا وجه
 الاستحسان أن هذا عقد يحتمل العصة بأن يجعل كل واحد في حق المولى كان المال كله عليه وعق الآخر ملقا
 بأدائه فيطالب كل منهما بجميع المال بحكم الاصله لا بحكم الكفالة وفي الحقيقة المال مقابل بهما حتى يكون
 منقسما عليهما ولكل واحد رنا المال على كل واحد منهما نصيبا للكتابة وفي ادعاء ذلك العبرة بالحقيقة كفاية (قوله
 المعتقد) مبنى للجهول والآخر معطوف عليه منصوبان على البدلية من اياها أو مرفوعان بفعل محذوف دل
 عليه المذكور أو على الابتداء والخبر محذوف أي مؤاخذه (قوله لكفالاته) اي يرجع بما آذاه عنه من بدل
 الكتابة لكفالاته بأمره وجازت الكفالة يبدل الكتابة هنا لانها في حالة البقاء وفي الابتداء كان كل المال عليه
 نهر (قوله لم يظهر في حق مولاه الخ) أفاد أن حكم ما يظهر وهو ما يؤاخذ به للعالم كذلك بالاولى كدين
 الاستهلاك عاونا وما رزقه بالتجارة باذن المولى وجعله الزيلعي قيد احترازا وهو هو بحر (قوله لزمه باقراره)
 اي وكذبه المولى بحر (قوله أو استقرض) اي اوبيع وهو محجور عليه بحر (قوله لحلوله على العبد)
 لوجود السبب وقبول الذمة بحر (قوله وعدم مطالبته لعسرته) اذ جميع ما في يده ملك المولى ولم يرش
 بتعلق الدين به فتح (قوله والكفيل غير معسر) فالمانع الذي تخفق في الاصيل منتف عن الكفيل مع
 وجود المقتضى وهو الكفالة المطلقة بحال غير موجب فيطالب به في الحال كالكفيل عن منس عن غائب يلزمه
 في الحال مع أن الاصيل لا يلزمه وعماه في الفتح (قوله ويرجع بعد عتقه) لان الطالب لا يرجع عليه الا بعد
 العتق فكذلك الكفيل لقامه مقامه بحر وقوله لو بأمره اي لو كانت الكفالة بأمر العبد وبقي ما لو كفل بدين
 الاستهلاك المعلن قال في الفتح ينبغي أن يرجع قبل العتق اذا أدى لانه دين غير مؤخر الى العتق فيطالب السيد
 بتسليمه رقبته او القضاء عنه ويبحث اهل الدرس هل المعتبر في هذا الرجوع الامر بالكفالة من العبد أو السيد
 وقوى عندي الثاني لان الرجوع في الحقيقة على السيد اه قال في النهر ورأيت مقيدا عندى أن ما قوى
 عنده هو المذكور في البدائع قال ط فلو كانت بأمره لم يبدل لا يرجع عليه الا بعد العتق فالأصل أن ضمان العبد
 فيما لا يؤاخذ به حالا صحيح والرجوع عليه بعد العتق ان كان بأمره ضمانه فيما يؤاخذ به حالا ان كان بأمر السيد
 صحيح ويرجع به حالا عليه وان كان بأمر العبد صحيح ويرجع به عليه بعد العتق كذا يؤخذ من كلامهم اه
 (قوله كما مر) اي عند قول المتن ولا يتعكس من قوله نعم لو تكفل بالحال مؤجلا تأجل عنهما الخ (قوله فأت
 العبد) بأن ثبت موته ببرهان ذي اليد أو بتصدق المتدعي فلو لم يكن ثمة برهان ولا تصديق لم يقبل قول ذي اليد
 انه مات بل يحبس هو والكفيل فان طال الحبس ضمن القيمة وكذا الوديعة المجموعة نهر عن النهاية (قوله
 فبرهن المتدعي) قيد بالبرهان لانه لو ثبت ملكه باقرار ذي اليد أو بتكوله لم يضمن شيئا نهر (قوله لجوازاها
 بالاعيان المضعونة) اي بنفسها وفيها يجب على ذي اليد رد العين فان هلكت وجب رد القيمة (قوله ولو أدى
 على عبد مالا) اي معلوم القدر بأن قال اخذ مني كذا بالغصب واستهلكه ط (قوله برئ الكفيل) اي
 كالمالك المكفول بنفسه حرًا قال في النهر واعلم أن هاتين المسألتين مكررتان أما الاولى فلا استفادتها من قوله
 فيما مره مذهب وأما الثانية فلما قدمه من أن الكفالة بالنفس تبطل بموت المالك اه قال في البحر لکن ذکر
 الثانية هنا ليسين الفرق بينهما وبين الاولى وهو ظاهر لان المكفول به في الاولى رقبة العبد وهي مال وهي لا تبطل

(وان أبرأ الطالب أحدهما أخذ)
 الطالب الكفيل (الاخر بلكه)
 بكم كفالاته (ولو افترق
 المفاوضان) وعليهما دين (أخذ
 الغريم آيا) شاء (منهما بكل الدين)
 لتضمنها الكفالة كما مر (ولارجوع)
 على صاحبه (حتى يؤذى أكثر من
 النصف) لما مر (كاتب عبديه
 كتابة واحدة وكفل كل
 من العبدین (عن صاحبه صح)
 استحسانا (و) حينئذ فلهما أدى
 أحدهما رجع (على صاحبه
 بنصفه) لاستوائهما (ولو أعتق)
 المولى (أحدهما) والمسألة بحالها
 (صح) وأخذ آيا شاء منهما بمحضه من
 لم يبقه (المعتق بالكفالة والاخر
 بالاصالة) فان أخذ المعتق رجع
 على صاحبه (لكفالاته) وان أخذ
 الاخر (لاصالة) (واذا كفل)
 شخص (عن عبد مالا) موصوفا
 بكونه (لم يظهر في حق مولاه) بل
 في حقه بعد عتقه (كأن لزمه
 باقراره أو استقرض أو استهلك
 وديعة فهو) اي المال المذكور
 (حال وان لم يسمه) اي الحلول
 لحلوله على العبد وعدم مطالبته
 لعسرته والكفيل غير معسر ويرجع
 بعد عتقه لو بأمره ولو كفل مؤجلا
 تأجل كما مر (أدى) شخص (رقبة
 عبد فكفل به رجل كذا) العبد
 (المكفول) قبل تسليمه (فبرهن
 المتدعي اه) كان (له ضمن) الكفيل
 (قيمه) لجوازاها بالاعيان المضعونة
 كما مر (ولو أدى على عبد مالا فكفل
 بنفسه) اي بنفس العبد (رجل
 فأت العبد برئ الكفيل) كافي
 الحز

بهلاك المال بخلاف الثانية (قوله ولو كفل عبد غير مديون مستغرق الخ) يجوز مستغرق بكسر الراء على أنه صفة لمديون ونسبة الاستغراق اليه مجاز لأن الدين استغرقه أي استغرق رقبته وما في يده أو بفتح الراء وقيد به لأنه لو كان عليه دين مستغرق لم تلزمه الكفالة في رقه فاذا عتق لزمته كذا في كافي الحاكم أي لأن حق الغرماء مقدم وحقهم في قيمة رقبته يبعونه بدنيهم إن لم يقدّم سيده وبعد العتق صار الحق في ذمته وأما إذا كان دينه غير مستغرق فالظاهر أنه يتقدم دين الغرماء والباقي للكفالة كما لو كفل عن غير سيده قال في الكافي وكفالة العبد والمدير وأم الولد عن غير السيد بنفس أو مال بلا إذن السيد باطله حتى يعتق فاذا عتق تلزمه وإن أذن سيده جازت أن لم يكن عليه دين ويبيع في دين الكفالة وإن كان عليه دين بدئ بدنه قبل دين الكفالة وبسعي المدير وأم الولد في الدين اهـ (قوله لأن الحق له) أي إذا لم يكن على العبد دين يكون الحق في ماله له لمولاه فصح اذنه في كفالته (قوله فاذا عتق فأذاه) نص على المتوهم فانه إذا أذاه حال رقه لا يرجع بالاولى ط (قوله بأمره) أي بأمر العبد وهذا زاده في الترو وقال هذا القيد لا بد منه اهـ ثم رأيت مذكورا في شرح الجامع لقاضي خان ولا يخفى أنه إذا لم يرجع مع الأمر فعدم الرجوع بدونه بالاولى ولعل فائدته أنه محل الخلاف الآتي (قوله لا انعقادها غير موجبة للرجوع الخ) جواب عن قول زفر بالرجوع لتحقيق الموجب له وهو الكفالة بالامر والممانع هو الرق وقد زال كافي الهداية (قوله بعد ذلك) أي بعد انعقادها غير موجبة للرجوع (قوله كما لو كفل الخ) من تنبيه الجواب وهذه المسألة تقدمت عند قول المصنف في باب الكفالة ولو كفل بأمره رجع عليه بما أذى الخ (قوله لما قلناه) أي من قوله لا انعقادها غير موجبة الخ (قوله من سائر أمواله) بخلاف ما إذا لم يكفل فانه لا يلزمه عينا الآن يسلمه إيباع وقد لا يفي ثمنه بالدين فلا يصل الغرماء إلى تمام الدين وبالكفالة يصلون فتح (قوله برقبته) أي ثبت لهم يبعه إن لم ينفذه المولى ولذا اشترط أن لا يكون مديونا كما يوجدون الكفالة ليس لهم ذلك (قوله وهذا) أي قوله فائدة كفالة المولى الخ (قوله في شرحه) وأثبتته شرحا وهو موجود فيمأ رأيت من نسخ المتن المجردة ط والله سبحانه أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * (كتاب الحوالة) *

كل من الحوالة والكفالة عقد التزام ما على الأصل للتوثق إلا أن الحوالة تنضم إبراء الأصل إبراء مقيدا كما سيجي. فكانت كالركب مع المفرد والثاني متقدم فلزم تأخير الحوالة نهر (قوله هي لغة النقل) أي مطلقا لدين أو عين وهي اسم من الاحالة ومنه يقال أحلت زيدا على عمرو فاحتال أي قبل وفي المغرب تركيب الحوالة يدل على الزوال والنقل ومنه التحويل وهو نقل الشيء من محل إلى محل وتماشه في الفتح (قوله وشرعا نقل الدين الخ) أي مع المطالبة وقيل نقل المطالبة فقط ونسب الزباني الأول إلى أبي يوسف والثاني إلى محمد وجه الأول دلالة الاجماع على أن المحتال لو أبرأ المحال عليه من الدين أو وهبه منه صح ولو أبرأ المحيل أو وهبه لم يصح وحكي في الجمع خلاف محمد في الثانية ووجه الثاني دلالة الاجماع أيضا على أن المحيل إذا قضى دين الطالب قبل أن يودى المحتال عليه لا يكون متعلقا ويحجر على القبول وكذا المحتال لو أبرأ المحال عليه عن دين الحوالة لا يرتد بالرد ولو وهبه منه ارتد كما لو أبرأ الطالب المكفيل أو وهبه ولو انتقل الدين إلى ذمته لما اختلف حكم الإبراء والهبة وكذا المحال لو أبرأ المحال عليه لم يرجع على المحيل وإن كانت بأمره كالكفالة ولو وهبه رجع إن لم يكن للمحيل عليه دين وتماشه في البحر ونظيره اتفاق القولين على هذه المسائل ثم ذكر ما يفيد اتفاق القولين أيضا على عود الدين بالتوى وعلى جبر المحال على قبول الدين من المحيل وعلى قسمة الدين بين غرماء المحيل بعدموته قبل قبض المحتال وعلى أن إبراء المحال المحال عليه لا يرتد بالرد وعلى أن وكيل المحال المحيل بالقبض من المحال عليه غير صحيح وعلى أن المحتال لو وهب الدين للمحال عليه كان للمحال عليه أن يرجع على المحيل وعلى أنها تفسخ بالفسخ وعلى عدم سقوط حق حبس المبيع فيما إذا أحاله المشتري وكذلك لو كان عند المحتال رهن للمبيع لا يسقط حق حبسه بخلاف ما إذا كان المحيل هو البائع على المشتري أو المرتهن على الراهن فانه يبطل حبس المبيع والراهن لسقوط المطالبة مع أن هذه المسائل تبين كونها نقلا للدين ولكن اعتبرت الحوالة تأجيلا إلى التوى في بعض الاحكام وجعل النقل للمطالبة وفي بعضها اعتبرت إبراء وجعل النقل للدين أيضا وتتمام التوجيه في البروف

(ولو كفل عبد غير مديون)

مستغرق (عن سيده بأمره) جاز

لأن الحق له (ف) إذا عتق فأذاه

أو كفل سيده عنه) بأمره

(فأذاه) ولو (بعد عتقه لم يرجع

واحد منه ما على الآخر) لانعقادها

غير موجبة للرجوع لأن كلامهما

لا يستوجب دينا على الآخر

فلا تقلب موجبة له بعد ذلك (كما لو

كفل رجل عن رجل بغير أمره

فبلغه فأجاز) الكفالة (لم تكن

الكفالة موجبة للرجوع) لما قلناه

(و) قالوا (فائدة كفالة المولى عن

عبد وجوب مطالبته بإيفاء الدين

من سائر أمواله وفائدة كفالة العبد

عن مولاه تعلقه) أي الدين (برقبته)

وهذا لم يثبت المصنف متنافي

شرح والله سبحانه وتعالى أعلم

بالصواب

* (كتاب الحوالة) *

(هي) لغة النقل وشرعا (نقل الدين

من ذمة المحيل إلى ذمة المحتال

عليه) وهل توجب البراءة من

الدين المصحح نعم فتح

الحامدية عن قتاي قارئ الهداية اذا أحال الطالب انسانا على مديونه وبالدن كفيلا برئ المديون من دين
 المحيل وبرئ كفيلا وبطالب المحتال الاصيل لا الكفيل لانه لم يضمن له شيئا لكن براءة موقوفة وكذا اذا أحال
 المرتين بدنه على الزامن بطل حقه في حبس الزامن ولا يكون رهنا عند المحتال اه وفي هذه المسألة المرتين هو
 المحيل وفيما مر هو المحتال وعلت وجه الفرق بينهما وبأن أيضا مسألة الكفالة في البرازية وفيها لو أحال الكفيل
 الطالب بالمال على رجل برئ الاصيل والكفيل الأخر يشترط الطالب براءة الكفيل فقط فلا يبرأ الاصيل (قوله
 والدائن محتال ومحتال له الخ) يعنى بطلق عليه هذه الالفاظ الاربعة في الاصطلاح درر وظاهره أن اللغة
 بخلافه ولذا قال في المراج قولهم للمحتال المحتال له لغولانه لاحاجة الى هذه الصلة زادت في الفتح بل الصلة مع
 المحال عليه لقطعة عليه فهمها محتال ومحتال عليه فالفرق بينهما بعدم الصلة وبصلة عليه اه قلت ويمكن تصحيح
 كلامهم وذلك أن الحوالة لغة بمعنى النقل مطلقا كما مر فالمديون يدفع الطالب عن نفسه وبسلطه على غيره وفي
 الاصطلاح نقل الدين وهو من أفراد المعنى اللغوي أيضا فعلى الأول يقال محتال لا غير وعلى الثاني محتال له
 لا غير لان المحيل بمعنى الناقل والمحال عليه بمعنى المنقول عليه الدين والدائن منقول والطالب محال له أى منقول
 لاجله ولو قيل محال بمعنى منقول لم يصح لأن المنقول هو الدين على هذا الوجه بخلافه على الأول فان المنقول هو
 ذات الطالب وبهذا ظهر أن قولهم محتال ومحتال له مبنى على اختلاف المراد في المنقول هل هو ذات الطالب
 او دينة فافهم ثم يصح على الثاني أن يقال فيه محتال بطريق الجواز أى محتال دينة وبه ظهر أنه لا غنى في كلامهم
 فاغنى هذا التقرير (قوله ويراد خامس وهو حويل) عبارة الفتح ويقال للمحتال حويل أيضا فاذا ذكره الشارح
 نقل لعبارة الفتح بالمعنى فافهم ونقل في البحر عبارة عن تلخيص الجامع فيها الطلاق الحويل على المحال عليه قال
 الرمي - فلهذا يطلق عليهما (قوله فالفرق بالصلة) أى باختلافها وهى اللام في الأول وعلى في الثاني وهذا على
 وجودها في الأول وقد علقت وجه صحتها وأما على حذفها المقاد بقوله وقد تحذف فالمراد أن الفرق بالصلة
 وجودها او عدمها كما مر عن الفتح فافهم (قوله والحوالة شرط لصحتها الخ) قال في التهر وشرط صحتها في المحيل العقل
 فلا تصح حوالة مجنون وصبي لا يعقل والرضى فلا تصح حوالة المكره وأما البلوغ فشرط لتنفيذ حوالة
 الصبي العاقل موقوفة على اجازة وليه وليس منها الجزية فتصح حوالة العبد مطلقا غير أن المأذون بطلب
 للعالم والمجور بعد العتق ولا الصصة فتصح من المريض وفي المحتال العقل والرضى وأما البلوغ فشرط التنفيذ
 أيضا فان فقد احتساب الصبي موقوفة على اجازة وليه ان كان الثاني املى من الأول كاحتساب الوصى بمال التيم
 ومن شرط صحتها المجلس قال في الخانية والشرط حضرة المحتال فقط حتى لا تصح في غيبته الآن يقبل عنه آخر
 وأما غيبة المحتال عليه فلا تنع حتى لو أحال عليه فبلغه فأجاز صح وهكذا في البرازية ولا بد في قبوله من الرضى
 فلو أكره على قبولها لم تصح وفي المحال به أن يكون ديناً لازماً فلا تصح بيد الكتابة كالكفالة اه (قوله رضى
 الكل) أما رضى الأول فلان ذوى المروءات قد يأنفون فتحمل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه
 وأما رضى المحتال فلان فيها انتقال حقه الى ذمة أخرى والذمة متضاربة وأما رضى الثالث وهو المحتال عليه
 فلانها الزام الدين والازوم بالاتزام درر قلت نقل السامحاني عن لقطه البحر اذا استدان انت الزوجة النفقة بأمر
 القاضى لها أن تحيل على الزوج بالرضاء (قوله فلا يشترط على المختار) هو رواية الزبادات قال فيها لان التزام
 الدين من المحتال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل لا يتضرر بل فيه منفعة لان المحال عليه لا يرجع اذ لم يكن
 بأمره درر (قوله للرجوع عليه) أى رجوع المحال عليه على المحيل او ليسقط الدين الذى للمحيل على المحال
 عليه كما في الزيلعي أما مدون الرضى فلا رجوع ولا سقوط وهو محل رواية الزبادات (قوله لكن استظهر الاكمل
 الخ) أى في العناية وهو توفيق آخريين روايتي الزبادات والقدروري لكن لا بد فيه من ضمنية التوفيق الأول كما
 تعرفه (قوله شرط ضرورة) لانها الحالة وهى فعل اختيارى ولا يتصور بدون الارادة والرضى وهو محل رواية
 القدروري وقوله والا لا لاى ان لم يكن ابتداءها من المحيل بل من المحال عليه تكون احتيا لا يتم بدون ارادة المحيل
 بارادة المحال عليه ورضاه وهو وجه رواية الزبادات عناية لكن لا يفتى انه على الثاني لا يثبت للعالم عليه
 الرجوع بما أتى ولو كان عليه للمحيل دين لا يسقط الا برضى المحيل فرجع الى التوفيق الأول (قوله وأراد
 بالرضى القبول) أى الذى هو أحد ركضى العقد فيشترط له المجلس لان شرط العقد لا يتوقف على قبول غائب بل

(المديون محيل والدائن محتال)

ومحتال له ومحال ومحال له (ويراد

خامس وهو حويل فتح (ومن

يقبلها محتال عليه ومحال عليه)

فالفرق بالصلة وقد تحذف

من الأول (والمال محال به)

(و) الحوالة (شرط لصحتها رضى

الكل بلا خلاف الا في الأول)

وهو المحيل فلا يشترط على المختار

شربة لالية عن الموهب بل قال

ابن الكمال انما شرطه القدروري

للرجوع عليه فلا اختلاف في

الرواية لكن استظهر الاكمل أن

ابتداءها من المحيل شرط ضرورة

والالا وأراد بالرضى القبول

يلغو بخلاف الرضى الذى ليس ركن عقد (قوله فان قبولها الخ) ذكر فى البحر ألا أن من الشروط مجلس
الحوالة وقال وهو شرط الانعقاد فى قولهما خلافا لابي يوسف فانه شرط النفاذ عنده فلو كان المحتمل غائبا عن
المجلس قبله الخبر فأجاز لم ينقد عندهما خلافا له والصحيح قولهما اه ثم قال هنا وأراد من الرضى القبول
فى مجلس الإيجاب لما قدمناه أن قبولهما فى مجلس الإيجاب شرط الانعقاد وهو مصرح به فى البدائع اه
وما ذكره فى البحر ألا هو عبارة البدائع فقوله لما قدمناه أن قبولهما الظاهر أن الميم فيه زائدة وأن الضمير
فيه مفرد عائدة لحوالة لأن المتبادر من كلام البدائع أن اشتراط المجلس عندهما التماهى فى المحتمل فقط بقرينة
التفريع ويأتى قريبا ما يؤيده اه (قوله لكن فى الدرر وغيرها) أى كالتحانية والبرازية والخالصة وعبارة
التحانية الحوالة تعقد قبول المحتمل له والمحال عليه ولا تصح فى غيبة المحتمل له فى قول أبى حنيفة ومحمد كما قلنا فى
الكفالة الآن يقبل رجل الحوالة للغائب ولا تشتط حضرة المحتمل عليه لصحة الحوالة حتى لو أحاله على رجل
غائب ثم علم الغائب قبل صحت الحوالة اه ومراده بالقبول فى قوله تعقد قبول الخ الرضى الاعم من القبول
المشروط له المجلس بقرينة آخر العبارة ولم يذكر رضى المحيل بناء على رواية الزيادات أنه غير شرط فتخلص من
كلامه أن الشرط قبول المحتمل فى المجلس ورضى المحال عليه ولو غابا وهو ما لخصه فى التبركيات ونظاهره أن
خلاف أبى يوسف فى المحتمل فقط فعنده لا تشتط حضرته بل يكفى رضاه كالمحال عليه وأنه لا خلاف فى المحال
عليه فى أن حضرته غير شرط وبه ظهر أنه لا يصح التوفيق بحمل ما فى الدرر وغيرها على قول أبى يوسف الذى هو
خلاف الصحيح بل هو محمول على قولهما المصحيح فافهم وبما قررناه ظهر أنه لا خلاف فى اشتراط الرضى الاعم
وأن الخلاف فى قبول المحتمل فى المجلس لا فى رضاه فلا ينافى ذلك قول المصنف شرط رضى الكل لا خلاف الخ
خلافا لما ظنه فى العزيمة (قوله أو ناسبه) أى ولو فوضوا بساويه عبر فى الدرر قال فى الفتح فيوقف أى قبول
الفضولى على إجازة المحتمل إذا بلغه (قوله ورضى الباقيين) كذا فى بعض النسخ يساءل ثانياً ما بالالتفتية
وفى عامة النسخ يساءل واحدة على أنه جميع أريد به ما فوق الواحد ثم لا يخفى أن اشتراط رضى المحيل مبنى على
رواية القدورى وهى خلاف التخنيش كما قدمه فالاحسن عبارة الغرر من الدرر وهى وشرط حضور الشافى
الأن يقبل فضولى له لا حضور الباقيين اه فليذكر اشتراط رضاهما فيصدق بكل من الروايتين وقال فى الدرر
أما عدم اشتراط حضور الأول وهو المحيل فبأن يقول رجل للدائن لك على فلان بن فلان ألف درهم فاحتل بها
على فرضى الدائن فإن الحوالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتمل عليه
فبأن يحيل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب قبل صحت الحوالة كذا فى التحانية اه قلت فليذكر فى هذا
التصوير رضى المحيل الغائب وذكر فى الثانى رضى المحتمل عليه الغائب وذلك مبنى على رواية الزيادات المختارة
كما مر (قوله وتصح فى الدين) الشرط كون الدين للمحتمل على المحيل والأفهى وكالة لحوالة وأما الدين على
المحال عليه فليس بشرط أفاده فى البحر وفيه عن المحيط ولو أحال المحال عليه المحتمل على آخر جاز ويرى الأول
والمال على الآخر كالكفالة من الكفيل اه فدخل فى الدين دين الحوالة كما دخل دين الكفالة فإن الكفيل
لو أحال الطابا جاز كما يأتى وفى البرازية كل دين جاز به الكفالة جاز به الحوالة وفى الهندية ما لا تجوز به
الكفالة لا تجوز به الحوالة (قوله المعلوم) فلو احتال بمال مجهول على نفسه بأن قال احتلت بمائة وبك على
فلان لا تصح الحوالة مع جهالة المال ولا تصح الحوالة أيضا بهذا اللفظ بجرع البرازية (قوله لا فى العين) لأن
النقل الذى تضمنه نقل شرعى وهو لا يتصور فى الأعيان بل المتصور فيها النقل الحسى فكانت نقلا لا وصف
الشرعى وهو الدين فتح قال فى الشربلالية يرد عليه ما سبذ كره من أن تصح بالدرهم الوديعه اذ ليس فيها نقل
الدين وكذا الغصب على القول بأن الواجب فيه رد العين والقيمة مخلص ودفع الأيراد بأن الحوالة بالوديعه وكالة
حقيقة اه قلت فيه نظرا لاسيما فى الحوالة المقيدة بوديعه ونحوها أنه لا يملك المحيل مطالبه المحتمل عليه
ولا المحتمل عليه دفعها للمحيل ولا يخفى أن الوكالة حقيقة ثنائى ذلك فالصواب فى دفع الأيراد أن النقل موجود
لأن المدينين إذا أحال الدائن على المودع فقد انتقل الدين عن المدينين إلى المودع وصار المودع مطالباً بالدين كله
فى ذمته فكانت حوالة بالدين لا بالعين نعم لو أحال المودع رب الوديعه به على آخر كانت حوالة بالعين فلا تصح
(قوله وبه عرف أن حوالة الغازى) مصدر مضاف لفاعله أى حالته غيره على الامام وعادة التهر به عرف أن

فان قبولها فى مجلس الإيجاب
شرط الانعقاد بجرع البدائع
لكن فى الدرر وغيرها الشرط
قبول المحتمل أو ناسبه ورضى
الباقيين لا حضورهما وأقره
المصنف (وتصح فى الدين) المعلوم
(لا فى العين) زاد فى الجوهر
ولا فى الحقوق انتهى وبه عرف
أن حوالة الغازى بحقه

مطلب
فى حوالة الغازى وحوالة المستحق
من الرقة

الحوالة على الامام من الغازی الخ ولا يخفى أن ما ذكره غير ما نحن فيه إذ كلام المصنف في بيان المكفول به فذكر
أنه المال لا العين ولا الحقوق فاذا استدان الغازی ديناً من زيد ثم أحاله به على الامام صحت الحوالة سواء قيدها
بأن يعطيه الامام من حقه من الغنمة المحرزة ولا لا لأن المال عليه لا يشترط أن يكون عليه للجميل دين أو عين من
ودبعة أو غيرها ولا أن المال به دين صحيح معلوم فالقول بعدم صحتها ليس له وجه صحتها أصلاً وهكذا يقال في المستحق
إذا استدان ثم أحال الدائن على الناظر سواء قيد الحوالة بمعلومه الذي في يد الناظر أو لا فهي أيضاً من الحوالة
بالدين لا بالحقوق نعم لو أحال الامام الغازی أو أحال الناظر المستحق على آخر كان مظنة أن يقال انها من الحوالة
بالحقوق لأن الغنمة إذا حوزت بدارنا يتأكد فيها حق الغنايين ولا تلك إلا بالقسمة ولا يقال ان الوارث إذا
حاز بعد الاحراز قبل القسمة يورث نصيبه فيقتضي الملك قبل القسمة لا ناقول ان الحق المتأكد يورث كحق حدس
الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالثقفة وخيار الشرط كما قدمناه عن القح في باب المغنم وقسمته وكذا
يقال في غلة الوقف فان نصيب المستحق يورث عنه إذا مات قبل القسمة بعد ظهور غلة الوقف في وقت الذرية
أو بعد عمل صاحب الوظيفة كما قدمناه هناك ومقتضى هذا أن لا تصح هذه الحوالة لأن كلام الغازی
والمستحق لم يثبت له دين في ذمة الامام والناظر نعم تكون وكالة بالقبض من المال عليه كما يأتي في قول المصنف
وان قال المجهل للجهل لا لاحتال وهذا يقع كثيراً فان الناظر يجهل المستحق على مستأجر عقار الوقف وقد أفتى في
الحامدية بأنه لو مات الناظر قبل أخذ الاحتال فللناظر الثاني أخذه لكن ذكرنا في باب المغنم أن غلة الوقف بعد
ظهورها يتأكد فيها حق المستحقين فتورث عنهم وأما بعد قبض الناظر لها فينبغي أن نصير ملكها لهم للشركة
الخاصة بخلاف المغنم فإنه لا يملك إلا بعد القسمة حتى لو أعتق أحد الغنايين حصته من أمة لا تعتق للشركة العامة
الا إذا قبضت الغنمة على الرابات فيصح للشركة الخاصة وعلى هذا إذا صار الثقل في يد الناظر صارت أمانته عنده
ملكاً للمستحقين لهم مطالبته بها ويحبس إذا امتنع من ادائها ويضمنها إذا استهلكها أو هلكت بعد الطلب فإذا
أحال الناظر بعض المستحقين على آخر لا يصح لأنها حوالة بالعين لا بالدين الا إذا كان الناظر استهلكها
أو خلطها بما له فتصير ديناً بذمته فتصح الحوالة لأنها حوالة بالدين لا بالعين ولا بالحقوق فقد ظهر أن هذه الحوالة
لا تكون من الحوالة بالحقوق أصلاً سواء كان الغازی أو الناظر رجلاً أو محملاً وسواء كانت الحوالة مطلقة
أو مقيدة وأن ما ذكره الشارح عن النهر غير محرز فافهم وتدبروا غنم نهر هذا المقام فإنه من قبض ذي الجلال
والاكرام (قوله لا تصح) قد علمت أنه لا وجه له (قوله) وهذا في الحوالة المطلقة (ظاهر) لتصرفهم باختصاصها
بالدين لا بتناهيها على النقل نهر قلت وهذه حوالة بالدين وان كانت مطلقة بل الصفة فيها اظهر من عدمها لان
الحوالة المطلقة على ما يأتي أن لا يقيد المجهل بدين له على المال عليه ولا بعين له في يده فإذا أحال المستحق غريمه
بدينه على الناظر حوالة مطلقة فلا شك في صحتها (قوله ينبغي أن تصح) لما علمت من أن مال الوقف في يده أمانته
ولكن إذا صحت لا تكون من الحوالة بالحقوق لأن المستحق إنما أحال دأبه بدين صحيح بل هي حوالة بالدين
مقدمة بما عند المال عليه وهو الناظر (قوله كالأحوال على المودع) بما مع أن كلامهم أمين ولادين عليه ط
(قوله لأنها مطلوبة) أي لأن الحوالة تثبت المطالبة ولا مطالبة على الناظر فيما لم يصل اليه من مال الوقف الذي
قيدت الحوالة به (قوله انتهى) أي كلام البحر وقوله ومقتضاه الخ من كلام النهر أيضاً فافهم (قوله) وعندى
فيه تردد (قوله الجوى) وأقره وبوبه الصفة ما ذكره في المغنم أنه يورث عنه لنا كملكه فيه وقد وجد الجامع
للقياس فيها وفي الودبعة ط (قوله وبرئ المجهل من الدين الخ) أي براءة موقته بعدم التوى وفائدة براءة
أنه لو مات لا يأخذ احتال الدين من تركته ولكنه يأخذ كفيلاً من ورثته أو من الغرما مخافة أن يتوى حقه كذا
في شرح المجمع ط ومقتضى البراءة أن المشتري لو أحال البائع على آخر بالثمن لا يحبس المبيع وكذا لو أحال
الراهن المرتهن بالدين لا يحبس الرهن ولو أحاله بائعها لم يحبس نفسها بخلاف العكس أي أحالة البائع
غريمه على المشتري بالثمن أو المرتهن غريمه على الراهن أو المرأة على الزوج والمذكور في الرابات عكس هذا وهو
أن البائع والمرتهن إذا أحالا سقط حقهما في الحبس ولو أحيل لم يسقط وتعماه في البحر قلت ووجهه ظاهر وهو
أن البائع والمرتهن إذا أحالا غريمهما على المشتري أو الراهن سقطت مطالبتهم ما في سقط حقهما في الحبس
بخلاف ما لو أحيل فان مطالبتهم باقية كما أوضحه الزيلعي قال في البحر وفي قوله برئ المجهل إشارة إلى براءة كضله

من غنمة محرزة لا تصح وكذلك
حوالة المستحق بمعلومه في الوقف
على الناظر نهر ثم قال بعد
ورقتين وهذا في الحوالة المطلقة
ظاهر وأما المقيدة ففي البصران
مال الوقف في يد الناظر ينبغي أن
تصح كالأحوال على المودع والالا
لأنها مطلوبة انتهى ومقتضاه
صحتها بحق الغنمة وعندى فيه تردد
(وبرئ المجهل من الدين) والمطالبة
جميعاً

فإذا أحوال الاصيل الطالب برئنا كذا في المحيط ١٥ وقوله والمطالبة جميعا دخل فيه مالو أحوال الكفيل المكفول
له ونص على براءته فإنه يبرأ عن المطالبة وإن أطلق الحوالة برئ الاصيل أيضا نهر وفي حاشية البحر الرملى يتوخذ
من براءة المحيل أن الكفيل لو أحوال المكفول له على المدينين بالدين المكفول به وقبله برئ وهي واقعة الفتوى ١٥
وأطال في الاستدلاله (قوله بالقبول من المحتمل) اقتصر عليه تبع البحر وزاد في النهر والمحال عليه وهو
مخالف لما قدمه من أن الشرط قبول المحال أو نائبه ورضى الساقين وأفاذا أنه لا يلزم قبض المحال في المجلس
الا إذا كان صرفا بأن كان دينه ذهابا فأحوال عنه بفضة جاز أن قبل الغريم نافذا في مجلس المحيل والمحال ونعامة
في البحر عن تلخيص الجامع (قوله ولا يرجع المحال على المحيل الخ) هذا إذا لم يشترط الخيار للمحال ولم يفسخها
المحيل والمحال أما إذا جعل للمحال خيارا وأحواله على أن له أن يرجع على أي ما شاء صح بزازية وكذا إذا
فسخت رجوع المحال على المحيل بدينه ولذا قال في البدائع إن حكمها ينتهي بفسخها وبالتيوى وفي البرازية
والمحيل والمحال على كان النقض فيبرأ المحال عليه وفي الذخيرة إذا أحوال المدين الطالب على رجل يألف
أو بجميع حقه وقبل منه ثم أحواله أيضا بجميع حقه على آخر وقبل منه صار الثاني نقضا للاول وبرئ الاول ١٥
بحر قلت وكذا تبطل لو أحوال البائع على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع او ظهر أنه حر لا لوردة بعب ولو بقضاء
وكذلك لومات العبد قبل القبض واذا مات المحال عليه مديونا قدم ماله بين القرماء وبين المحال بالحصص وما بقى
له يرجع به على المحيل وإن مات المحيل مديونا فاقبض المحال في حياته فهو له وما لم يقبضه فهو دينه وبين القرماء
١٥ ملخصا من كافى الحاكم (قوله الا بالتوى) وزان حصي وقديمت مصباح يقال توى المال بالكسري توى
نواء وأنواء غيره بحر عن الصحاح (قوله هلاك المال) هذا معناه اللغوى ومعناه الاصطلاحى ما ذكره المصنف
بحر (قوله لان براءته) اى براءة المحيل من الدين مقيدة بسلامة دينه اى حق المحال واختلف المشايخ في
كيفية عود الدين فقبل بفسخ الحوالة اى بفسخها المحال كالمشتري اذا وجد بالمبيع عيبا وقبل تنفسخ كالمبيع
اذا هلك قبل القبض وقيل فى الموت تنفسخ وفي الجود لا تنفسخ ولم أر أن فسخ المحال هل يحتاج الى الترافع عند
القاضى وظاهر التشبيه بالمشتري اذا وجد عيبا أنه يحتاج نعم على انها تنفسخ لا يحتاج فقدره نهر قلت
المشتري يستقل بالفسخ بخيار العيب بدون الترافع عند القاضى وانما الترافع شرط لرد البائع على بائعه بذلك
العيب (قوله وقيدته في البحر الخ) وقال لمافى الذخيرة رجل أحوال رجلاه عليه دين على رجل ثم إن المحال عليه
أحواله على الذى عليه الاصل برئ المحال عليه الاول فان توى المال على الذى عليه الاصل لا يعود الى المحال
عليه الاول ١٥ (قوله وهو بأحد أمرين الخ) الضمير راجع للتوى وهذا فى الحوالة المطلقة أما المقيدة بوجبة
فتبطل الرجوع بهلاكها كما بأتى (قوله اى لمحال ومحيل) فقوله اى لكل منهما كما فى الفتح (قوله مفسلا)
بالتخصيف يقال افلس الرجل اذا صار ذا فلس بعد أن كان ذا دراهم وذاتير فاستعمل مكان افقر ١٥ كفاية
ونهر عن طلبة الطلبة للعلامة عمر النسفى (قوله بغير عين) الاوضح أن يقول بأن لم يترك عينه الخ اى عيناتنى
بالمحال به وكذا يقال فى الدين ولا بد فى الكفيل أن يكون كفيلا بجميعه فلو كفل البعض فقد توى الباقي كما لا يخفى
ط وكذا لو ترك ما بقى البعض فقد توى الباقي وكذلك لومات مديونا وقسم ماله بالحصص كما قدمناه آنفا (قوله
ودين) المراد به ما يمكن أن يثبت فى الذمة بقرينة مقابلة بالعين فيشمل النقود والمكيل والموزون وفى الهندية عن
المحيط لو كان القاضى يعلم أن الميت دينه على مفسل فعلى قول الامام لا يقضى بيطلاق الحوالة ١٥ اى لان
الافلاس ليس توى عنده لاحتمال أن يحدث له مال فيكون المحال عليه قد ترك ما لا يحاكم وهو ما على مديونه
المفسل (قوله وكفيل) فوجود الكفيل يمنع موته مفسلا على ما فى الزيادات وفى الخلاصة لا يمنع بحر وتبعه
فى المنع لكنى لم أرى فى الاطلاص معازاة اليها بل اقتصر فيها على نقل عبارة الزيادات نعم قال فيها ولومات المحال عليه
ولم يترك شيئا وقد أعطى كفيلا بالمال ثم أبرأ صاحب المال الكفيل منه أنه أن يرجع على الاصيل ١٥ وهذه
مسألة اخرى وقد جزم فى الفتح وغيره بما فى الزيادات بلا حكاية خلاف (تنبيه) فى البحر عن البرازية وان لم يكن به
كفيل ولكن تبة رجل ورهن به رهنا ثم مات المحال عليه مفسلا أعاد الدين الى ذمة المحيل ولو كان مسلطا على
البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات المحال عليه مفسلا تبطل الحوالة والثنى لصاحب الرهن ١٥ وفى حكم
التبرع بارهن مالوا استعمار المطلوب شيئا ورهنه عند الطالب ثم مات مفسلا شر بلاية عن الخانية (قوله

(بالقبول) من المحتمل للحوالة
(ولا يرجع المحال على المحيل الا
بالتوى) بالقصر ويمتد هلاك
المال لان براءته مقيدة بسلامة
حقه وقيدته فى البحر بأن لا يكون
المحيل هو المحال عليه ثانيا (وهو)
بأحد أمرين (أن يجهل المحال
عليه) الحوالة ويجهل ولا يبين له
اى لمحال ومحيل (أو يعون) المحال
عليه (مفسلا) بغير عين ودين وكفيل

وقالاهما) أي بالجد والموت مقلسا (قوله وبأن فلسه الحاكم) أي في حياته يقال فلسه القاضي إذا قضى
بأفلاسه حين ظهر له حاله كفاية عن الطلبة وهذا بناء عن أن تفليس القاضي يصح عندهما وعنده لا يصح لأنه
يتوهم ارتفاعه بمجرد مال له فلا يعود بتفليس القاضي على المحيل فتح وتعدرا الاستيفاء لا يوجب الرجوع
ألا ترى أنه لو تعدر بغيبة المحتال عليه لا يرجع على المحيل بخلاف موته مقلسا لخرب الذمة فثبت التوى وتماه
في الكفاية وظاهر كلامهم متونا وشروحا تصحيح قول الامام ونقل تصحيحه العلامة قاسم ولم أر من صحح قولهما
نعم صحوه في صحة الحجر على السفه صيانة لما له كما سألني في بابه (قوله ولو اختلافه) بأن قال المحتال مات
المحتال عليه بالتركة وقال المحيل عن تركة برأية (قوله وكذا في موته قبل الاداء او بعده) الاولى وبعبده بالواو
كما في بعض النسخ لأن الاختلاف فيه ما لا في أحدهما (قوله على العلم) أي نفي العلم بأن يحلف أنه لا يعلم بفساده
ط وهذا في مسألة المتن أما في الاختلاف في الموت قبل الاداء او بعده فانه يحلف على البتة لكونه على فعل
نفسه وهو القبض أفاده ح (قوله وهو العسرة) أي في المسألة الاولى وعدم الاداء في الثانية (قوله
وقيل القول للمحيل يمينه) لانكاره عود الدين فتح (قوله طالب المحتال عليه المحيل الخ) أي بعد ما دفع
الحال به الى المحتال ولو حكما بأن وهبه المحتال من الحال عليه لأنه قبل الدفع اليه لا يطالبه اذا أطول ولا
يلزمه الا اذا ألزم وتماه في البحر (قوله بأمره) قيد به لأنه لو قضا بغير أمره يكون متبرعا ولو لم يتدع المحيل
ما ذكر ط (قوله مثل الدين) انما لم يقل بما آذاه لأنه لو كان الحال به دراهم فأدى ذنابا أو عكسه صر فارجح
بالحال به وكذا اذا أعطاه عرضا وان أعطاه زيو فابدل الجياد رجح بالجياذ وكذا لو صالحه بشئ رجح بالحال
به الا اذا صالحه عن جنس الدين بأقل فانه يرجع بقدر المودى بخلاف الأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما أدى
الا اذا أدى أجود أو جنسا آخر بجر (قوله لانكاره) قال في البحر لأن سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه
بأمره الا أن المحيل يدعى عليه ديناً وهو ينكر والقول للمتنكر اه (قوله فقال المحتال) فيه ايماء الى أنه حاضر
فلو كان غائبا أو أراد المحيل قبض ما على الحال عليه فأنل انما واكته قبضه قال أبو يوسف لا أصدق ولا أقبل بينته
وقال محمد يقبل قوله كما في الثانية ولو ادعى الحال أن الحال به ثمن متاع كان المحيل وكيلاً في بيعه وانكر المحيل ذلك
فالقوله أيضاً نهر (قوله فالتقول للمحيل) فيؤمر المحتال برده ما أخذه الى المحيل لأن المحيل ينكر أن عليه شيئاً
والقول للمتنكر ولا تكون الحوالة اقراراً من المحيل بالدين للمحتال على المحيل لانها مستعملة للوكالة أيضاً ابن
كمال (قوله يستعمل في الوكالة) أي مجازاً ومنه قول محمد اذا امتنع المضارب عن تقاضي الدين لعدم الربح
يقال له أحل رب الدين أي وكله نهر ولكن لما كان فيه نوع مخالفة للظاهر صدق مع يمينه كما في المنع وأفاد في
البحر عن السراج أن المحيل لا يملك ابطال هذه الحوالة لانها صحت محتملة أن تكون بحال هودين عليه وأن تكون
توكيلاً فلا يجوز ابطالها بالا احتمال اه (قوله بجاله) الاظهر أن ما موصولة أو موصوفة واللام جارة ويحتمل
أنها تامة واحدة مجرورة بكسرة اللام (قوله ودبيعة) المراد بها الامانة كما عبر به في الفتح وغيره قال ط فيم
العارية والموهوب اذا تراضيا على رده أو قضى القاضي به والعين المستأجرة اذا انقضت مدة الاجارة (قوله
صحت) لأنه اقدر على القضاء لتيسر ما يقضى به وحضوره بخلاف الدين فتح (قوله فان هلكت الوديعة)
قيد بهلاك الوديعة لأن الحوالة لو كانت مقيدة بدين ثم ارتفع ذلك الدين لم تبطل على تفصيل فيه بجر ويأتي
بعضه (قوله برئ المودع) ويثبت الهلاك بقوله نهر واستحقاق الوديعة مبطل للحوالة كهلاكها كما في
الخسائية ولو لم يعط المحال عليه الوديعة وانما قضى من ماله كان متطوعاً قياساً لاستحسانا كذا في المحيط وفي
التاترخانية لو وهب المحتال الوديعة من الحال عليه مع التملك لأنه لما كان له حق أن يملكها كان له حق أن
يملكها بجر (قوله وعاد الدين على المحيل) لأنه قوى حقه وأما ما سبق من أن التوى بوجهين عنده وثلاثة
أوجه عندهما ففي الحوالة المطلقة فلا يرده بشئ بهذا الوجه الرابع يعقوبية (قوله لأن مثله يخلفه) أراد بالمثل
البديل ليشمل القيمي قال في الفتح فإذا هلك المغصوب الحال به لا تبطل الحوالة ولا يبرأ الحال عليه لأن الواجب
على الغاصب رد العين فان عجز رد المثل أو القيمة فإذا هلك في يد الغاصب الحال عليه لا يبرأ لأن له خلفاً والقوات
الى خلف كالفوات فثبت متعلقة بخلفه فبردة خلفه على المحتال اه فلواستحق المغصوب بطلت لعدم ما يخلفه
كافي الدرر (قوله ونصح أيضاً بدين خاص) بأن يحيله بدينه الذي له على فلان الحال عليه فتح وفي الخلاصة

وقالاهما وبأن فلسه الحاكم (ولو
اختلافه) أي في موته مقلسا
وكذا في موته قبل الاداء او بعده
(فالتقول للمحتال مع يمينه على
العلم) لتسكيد بالاصل وهو العسرة
ربلي وقيل القول للمحيل يمينه
فتح (طالب المحتال عليه المحيل بما)
أي بئله ما (أحال) به مذهبنا
دينه بأمره (فقال المحيل) انما
(أحلت بدين) ثابت (لى عليك)
لم يقبل قوله بل (ضمن) المحيل
(مثل الدين) للمحتال عليه لانكاره
وقبول الحوالة ليس اقراراً بالدين
لصحتها بدونه (وان قال المحيل
للمحتال احلتك) على فلان بمعنى
وكالتك (لتقبضه لى فقال المحتال)
بل (احلقتى بدين لى عليك) فالتقول
للمحيل) لأنه منكر وللفظ الحوالة
يستعمل في الوكالة (أحاله بجاله ضد
زيد) حال كونه (ودبيعة) بأن أودع
رجلاً أفساهم أحوالها غريمه (صحت
فان هلكت) الوديعة (برئ)
المودع وعاد الدين على المحيل لأن
الحوالة مقيدة بها بخلاف المقيدة
بالمغصوب فانه لا يبرأ لأن مثله يخلفه
ونصح أيضاً بدين خاص

عن التبريد ولو كان للمجمل على المحتال عليه دين فأحال به مطلقاً ولم يشترط في الحوالة أن يعطيه مما عليه فالحوالة جائزة ودين المجمل بحاله وله أن يطالب به اهـ ومثله في البرازية ومقتضاه أنها لا تكون مقيدة ما لم ينص على الدين (قوله ثلاثة أقسام) أي مقيدة بعين أمانة أو مغمضوبة أو بدين خاص (قوله وحكمها الخ) أي حكم المقيدة في هذه الأقسام الثلاثة أن لا يملك المجمل مطالبة المحال عليه بذلك العين ولا بذلك الدين لأن الحوالة لما قيدت بها تعلق حق الطالب به وهو استيفاء دينه منه على مثال الرهن وأخذ المجمل يطل هذا الحق فلا يجوز فلو دفع المحال عليه العين أو الدين إلى المجمل ضمنه للطالب لأنه استهلك ما تعلق به حق المحتال كما إذا استهلك الرهن أحد يضمه للمرتهن لأنه يستحقه فتح (قوله مع أن المحتال الخ) يعني أن هذه الأموال إذا تعلق بها حق المحتال كان ينبغي أن لا يكون المحتال أسوة لغرماء المجمل بعد موته كما في الرهن مع أنه أسوة لهم لأن العين التي بيد المحتال عليه للمجمل والدين الذي له عليه لم يصرف مملوكاً للمحال بعقد الحوالة لا يدا وهو ظاهر ولا رقة لأن الحوالة ما وضعت للتملك بل للنقل فيكون بين الغرماء وأما المرتهن فملك المرهون يداً وحسباً فيثبت له نوع اختصاص بالمرهون شرعاً لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره أن يشاركه فيه اهـ دور قال في البحر وإذا قسم الدين بين غرماء المجمل لا يرجع المحتال على المحال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه ولومات المجمل وله ورثة لا غرماء استظهر في البحر وأقره من بعده أن الدين المحال به قبل قبض المحتال يقسم بين الورثة بمعنى أن لهم المطالبة به دون المحتال فينسب إلى تركته اهـ وحينئذ فينتج المحتال التركة ط (تنبيه) ما ذكر من القسمة وكون المحتال أسوة الغرماء في الحوالة المقيدة يعلم منه بالأولى أن الحوالة المطلقة كذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازية وصرح في الحاوي بطلان الحوالة بموت المحال عليه وقد مناعن الكافي أن ما بقي للمحال بعد القسمة يرجع به على المجمل وأنه لومات المجمل مديوناً لما قبضه المحتال فهو له وما بقي ينقسم بينه وبين الغرماء (قوله بخلاف الحوالة المطلقة) أي فملك المجمل المطالبة قال في الفتح هذا متصل بقوله لا يملك المجمل مطالبة المحتال عليه بالعين المحال به والدين والمطلقة هي أن يقول المجمل للطالب احلك بالالف التي لك على علي هذا الرجل ولم يقل ليؤديها من المال الذي عليه فلوله عنده ودبغة أو مغمضوبة أو دين كان له أن يطالب به لأنه لا تعلق للمحال بذلك الدين أو العين لو وقعها مطلقاً عنه بل بذمة المحتال عليه وفي الذمة سعة فبأخذ دينه أو عينه من المحتال عليه لا تطل الحوالة ومن المطلقة أن يجمل على رجل لبس له عنده ولا عليه شيء وقال في الجوهر والفرق بين المطلقة والمقيدة أنه في المقيدة انقطعت مطالبة المجمل من المحال عليه فإن بطل الدين في المقيدة وتبين براءة المحال عليه من الدين الذي قيدت به الحوالة بطلت مثل أن يجمل البائع رجلاً على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع أو ظهر حرقه أو قيل وللحال الرجوع على المجمل بدينه وكذا الوعيد بدبغة فهلكت عند المودع وأما إذا سقط الدين الذي قيدت به الحوالة بأمر عارض ولم تبين براءة الأصل منه فلا تطل مثل أن يحتمل أن يألف من ثمن مبيع فهلك المبيع عنده قبل تسليمه للمشتري سقط الثمن عن المشتري ولا تطل الحوالة ولكنه إذا أتى رجوع على المجمل بما أدى لأنه قضى دينه بأمره وأما إذا كانت مطلقة فإنها لا تطل بحال من الأحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المجمل من المحال عليه إلى أن يؤدي فإذا أدى سقط ما عليه قصاصاً ولو تبين براءة المحال عليه من دين المجمل لا تطل أيضاً ولو أن المحال أبرأ المحال عليه من الدين صح وإن لم يقبل المحال عليه ولا يرجع المحال عليه على المجمل بشيء لأن البراءة إسقاط لا تعليق وإن وهبه له احتاج إلى القبول وله أن يرجع على المجمل لأنه ملك ما في ذمته بالهبة فصار كالمملكة بالأداء وكذا لومات المحال فورثه المحال عليه له أن يرجع على المجمل لأنه ملكه بالارث وتنام الكلام فيها قال في البحر وقد وقعت حادثة الفتوى في المديون إذا باع شيئاً من دائنه بمثل الدين ثم أحال عليه بنظر الثمن أو بالثمن فهل يصح أم لا فاجبت إذ وقع بنظره صححت لأنها لم تقيد بالثمن ولا يشترط لصحة الدين على المحال عليه وإن وقعت بالثمن فهي مقيدة بالدين وهو مستحق للمحال عليه لوقوع المقاصة بنفس الشراء وقد مناعن أن الدين إذا استحق للغير فإنها تطل والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ أي لأن الدين لم يسقط بأمر عارض بعد الحوالة بل تبين براءة المحال عليه منه بأمر سابق (قوله بطل) أي البيع أي قسداً لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع دور أي وبطلت الحوالة التي في ضمنه ط قلت ووجه النفع أن فيه دفع مطالبة غريمه له وتسليمه على المشتري (قوله لأنه شرط ملائم) لأنه يؤكدهموجب العقد إذا الحوالة في العادة تكون على الاملا والأحسن قضاء فصار كشرط

خصارت الحوالة المقيدة ثلاثة أقسام وحكمها أن لا يملك المجمل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمجمل مع أن المحتال أسوة لغرماء المجمل بعد موته بخلاف الحوالة المطلقة كما بسطه خسر وغيره (باع بشرط أن يجمل على المشتري بالثمن غريمه) أي لا بائع (بطل ولو باع بشرط أن يجمل بالثمن صح) لأنه شرط ملائم أكثر شرط الجوده

الجودة دبر قلت وحاصله أن في هذا الشرط تعجيل اقتضائه التمن في زعم البائع (قوله بخلاف الاول)
 لان المطلوب بالتين قبل الحوالة وبعد هلا واحد وهو المشتري (قوله في الحوالة الفاسدة) كالمصور والتمية
 (قوله فهو) أي المؤدى وهو الحال عليه (قوله وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق) أي استحقاق المبيع
 الذي أحيل عنه قال في الخلاصة والبرازية وعلى هذا إذا باع الآجر المستأجر وأحال المستأجر على المشتري
 ثم استحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى التين إلى المستأجر إن شاء رجع بالتين على المؤجر المحيل وإن شاء
 رجع على المستأجر القابض اهـ (قوله ما لو شرط فيها الاعطاء الخ) صادق بما إذا وقع الشرط بين المحيل
 والحال عليه وبين الثلاثة فافهم وهي من قسم الحوالة المقيدة (قوله مثلاً) ادخل به الاجنبى للعلة المذكورة
 ط (قوله ليجزى عن الوفاء) علة لافساد لانه شرط غير ملائم (قوله نعم لو أجاز) أي المحيل بيع داره
 بأن أمره بالمبيع حينئذ يصح لوجود القدرة على البيع والاداء كافي الدرو وقد ذكر في البرازية المسألة بدون
 هذا الاستدراك ثم قال بعد نحو صفحة مانصه وفي الظهيرية احتمال على أن يؤديه من ثمن دار المحيل وقد كان
 أمره بذلك حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع
 مشروطاً في الحوالة كافي الرهن وانما عدا المسألة لانه توفيق بين الروايات المختلفة اهـ ومفاده انه يجبر في
 بعض الروايات وفي بعضها لا يجبر والتوفيق انه ان قبل المحال عليه الحوالة من المحيل بشرط بيع دار المحيل
 ليؤدى المال من ثمنها صحت الحوالة والشرط كالموشرط المرتن بيع الرهن اذا لم يؤد الرهن المال فانه يصح
 ولا يملك الرجوع عن ذلك (قوله كالموشرط الخ) وجه الجواز أن المحال عليه قادر على الوفاء بما التزم (قوله
 ولكن لا يجبر على البيع) لعدم وجوب الاداء قبل البيع درر وعلمة البرازية ولا يجبر على بيع داره
 كما اذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الاعطاء قبل الاجل اهـ (قوله ولو باع يجبر على
 الاداء) لتحقق الوجوب درر (قوله على أن أحيل به على فلان) فان أحاله وقبل جاز وان لم يقبل برئ
 المكفيل عن الضمان وان لم يقبل فلان فالكفيل على ضمانه وان مات فلان لم يطالب بالمال حتى يمضى شهر
 هذا حاصل ما في البحر عن المحيط ووجه قوله لم يطالب الخ انه جوت فلان لم تنق الحوالة تمكينة وقد رضى الطالب
 بتأخير المطالبة الى شهر فبقي الاجل للكفيل فلا يطالب قبله وكذا يقال فيما اذا لم يقبل فلان هذا ما ظهر لي
 (قوله انصرف التأجيل الى الدين الخ) أي فلا يطالب فلان الا بعد الشهر ولو انصرف التأجيل الى العقد
 يصير المعنى على أن أحيل حوالة مقيدة بشهر وذلك لا يصح لانه ينافي انتقال الدين الى ذمة الحال عليه تأمل
 (تنبيه) قال في الفتح تقسم الحوالة المطلقة الى حالة وموجلة فالحالة أن يحيل الطالب بأف هي على المحيل حالة
 فتكون على المحتال عليه حالة لان الحوالة لتحويل الدين فيتحول بصفته التي على الاصيل والموجلة أن تكون
 الاصل الى سنة فأحال بها الى سنة ولو أجهل الميز كره محمد وقالوا ينبغي أن تثبت موجلة كفا في الكفالة فلو مات
 المحيل بقي الاجل لالموات المحال عليه لاستغنائه عن الاجل بموته فان لم يترك وفاء رجع الطالب على المحيل الى
 أجله لان الاجل سقط حكم الحوالة وقد اتفقت بالتوى فينتقض ما في ضمنها كالموابع المديون بدين موجب عبد
 من الطالب ثم استحق العبد عاد الاجل اهـ ملخصاً وقد مناقر يباعن البرازية لوقبلها الى الحصاد لا يجبر على
 الاعطاء قبله فأفادحة التأجيل مع الجهالة القرينة وقد مننا التصريح به في كتاب الكفالة وشمل التأجيل
 القرض فيصح هنا في كافي الحاكم ما حاصله لو كان زيد على عمرو ألف قرض ولعمرو على بكر ألف قرض فأحال
 عمرو زيدا بالالف على بكر الى سنة جاز وليس لعمرو أن يأخذ بكر ابراءه منها او وجهها لم يجز اهـ (قوله
 وكرهت السفينة) واحدة السفن فارسي معرب اصله سفته وهو الشيء المحكم سمي هذا القرض به لاحكام
 أمره كفا في الفتح وغيره (قوله بضم السين) أي وسكون الفاء كافي ط عن الواني (قوله وهي اقراض الخ)
 وصورتها أن يدفع الى تاجر مالاً اقراضاً ليدفعه الى صديقه وانما يدفعه قرضاً لا مائة ليستفيد به سقوط خطر
 الطريق وقيل هي أن يقرض انساناً ليقضيه المستقرض في بلد يريد المقرض ليستفيد به سقوط خطر الطريق
 كفاية (قوله فكانه أحوال الخ) بيان لمناسبة المسألة بكتاب الحوالة اهـ ح وفي نظم الكثر لابن القصيح
 وكرهت سفائح الطريق وهي حالة على التحقيق
 قال شارحه المقدسي لانه يحيل صديقه عليه أو من يكتب اليه (قوله وقالوا الخ) قال في النهر واطلاق

بخلاف الاول (أذى المال في

الحوالة الفاسدة فهو بالتخييار

ان شاء رجع على المحتال

(القابض وان شاء رجع على

المحيل) وكذا في كل موضع

ورد الاستحقاق برزاية وفيها

ومن صور فساد الحوالة ما لو شرط

فيها الاعطاء من ثمن دار المحيل

مثلاً ليجزى عن الوفاء بالمقرض ثم

لو أجاز جاز كما لو قبلها المحتال

عليه بشرط الاعطاء من ثمن داره

ولكن لا يجبر على البيع ولو باع

يجبر على الاداء (ولا يصح تأجيل

عقدها) فلو قال ضمننت بمالك على

فلان على أن أحيلك به على فلان

الى شهر انصرف التأجيل الى الدين

لانه لا يصح تأجيل عقد الحوالة

بحر عن المحيط (وكرهت السفينة)

بضم السين وتفتح وتفتح التاء وهي

اقراض اسقوط خطر الطريق

فكانه أحوال الخطر المتوقع على

المستقرض فكان في معنى

الحوالة وقالوا اذا لم تكن المنفعة

مشروطة ولا متعارفة فلا بأس

مطلب
في تأجيل الحوالة

مطلب
في السفينة وهي البوليصة

قوله اناطة صوابه نوط لان فعله
ثلاثي من باب قال كما في المصباح
١٠ محصيه

(فرع) في النهر والبحر عن صرف
البرازية ولوان المستقرض وهب
منه الزائد لم يجوز لانه مشاع يحتمل
القسمه (ولو نوكل الحيل عن

المحتال بقبض دين الحوالة لم يصح)
ولو شرط المحتال الضمان على
الحميل صح وبطالب أيا شاء لان
الحوالة بشرط عدم براءة الحميل
كفالة خانية وفيها عن الثاني
لو غاب المحال عليه ثم جاء المحال
وادعى جوده المال لم يصدق وان
برهن لان المضمود عليه غائب فلو
تأخر اوجده الحوالة ولا يثبت كان
القول له وجعل جوده فسخا (فرع)

الاب والوصى اذا احتال بمال
اليتيم فان كان خيرا لليتيم بأن كان
الثاني أملا صح سراجية والالم
يجز كما في مضاربة الجوهره قلت
ومضادها عدم الجواز لو تساوى
أو تقاربوا به جزم في الخانية والوجه
له لانه حينئذ اشتغال بما لا يفيد
والعقود انما شرعت للفائدة

(كتاب القضاء)

لما كان أكثر المنازعات تقع
في الديون والبياعات اعقبها بما
يقطعها (هو) بالمد والقصص
الحكم وشرعا (فصل الخصومات
وقطع المنازعات) وقيل غير ذلك
بإسقاط المطولات

المصنف يضد اناطة الكراهة بجزء النفع سواء كان ذلك مشروطا أو لا قال الزيلعي وقيل اذا لم تكن المنفعة
مشروطة فلا بأس به ١٥ وجزم بهذا القيل في الصغرى والواقعات الحسامية والكفاية للبيهقي وعلى ذلك
جزى في صرف البرازية ١٥ وظاهر الفتح اعتماده أيضا حيث قال وفي الفتاوى الصغرى وغيرها ان كان السفيج
مشروطا في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد والاجاز وصورة الشرط كما في الواقعات رجل أقرض
رجلا مالا على أن يكتب له بها الى بلد كذا فانه لا يجوز وان أقرضه بلا شرط وكتب جاز وكذا لو قال اكتب لي
سفيجة الى موضع كذا على أن أعطيك هنا فلا خفيه وروى عن ابن عباس ذلك ألا ترى أنه لو قضاه أحسن مما
عليه لا يكره اذا لم يكن مشروطا قالوا انما يحل ذلك عند عدم الشرط اذا لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف
أن ذلك يفعل كذلك فلا ١٥ (قوله فرع الخ) ذكره استطرادا ثم ذكر في البحر والنهر عن البرازية ماله مناسبة
هنا وحاصله أن المستقرض لو قضى أجود مما استقرض يحل بلا شرط ولو قضى أزيد فيه تفصيل الخ وقد منافي
فصل القرض عن الخانية أن الزيادة اذا كانت تجري بين الوزين أي بأن كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز
كالدائقي في المائة بخلاف قدر درهم وان لم تجر فان لم يعلم صاحبها به ارتد عليه وان علم وأعطاهما اختيارا فلو كانت
الدراهم لا يفسرها التبعض لا تجوز لانها هبة المشاع فيما يحتمل القسمه ولو ينسرها جاز وتكون هبة المشاع فيما
يقسم ١٥ وعليه فلو قضاه مثل قرضه ثم زاده درهما مفروزا أو أكثر جاز ان لم يكن مشروطا وقد مناهنا عن
خوار زاده أن المنفعة في القرض اذا كانت غير مشروطة تجوز بلا خلاف (قوله لم يصح) لكون الحميل يعمل
لنفسه ليستفيد الأبراء المؤبد بحر عند قوله هي نقل الدين ط واذا لم تصح لا يجبر المحال عليه على الدفع اليه
(قوله لان الحوالة الخ) كما أن الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة كما في الهداية والماتقي (قوله ولا يثبت) أي
وحلف الجاحد ط (قوله وجعل جوده فسخا) هي مسألة نواة الدين السابقة في المتن ومتران الرجوع انما هو
لان براءة الحميل مشروطة بسلامة حق المحال ط (قوله والالم يجوز) لان تصرفهما مقيد بشرط النظر قال في
كافي الحاكم ومنه ما لو احتال الى أجل وكذا الوكيل اذا لم يفوض اليه الموكل ذلك ١٥ قال في البحر عن
المحيط لكونه ابراء موقتا فيعتبر بالبراء المؤبد وهذا اذا كان ديناً ورثه الصغير وان وجب بعقدهما جاز التأجيل
عندهما خلافا لابي يوسف ١٥ (قوله قلت ومضادها) أي مضاد ما في السراجية وما في الجوهره وهذا أحد
قولين حكاهما المصنف عن الذخيرة ثم رجع ما في الخانية بما ذكره الشارح والله تعالى اعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب القضاء)*

ترجم له في الهداية بأدب القاضى والأدب الخصال الحميدة فذكر ما ينبغي للقاضى أن يفعله ويكون عليه وهو
في الأصل من الأدب بسكون الدال وهو الجمع والدعاء وهو أن تجمع الناس وتدعوهم الى طعامك يقال أدب
يأدب كضرب يضرب اذا دعا الى طعامه سميت به الخصال الحميدة لانها تدعو الى الخير وتغني عن الفتح (قوله
لما كان الخ) كذا في العناية والفتح وهو صريح في أن المراد بالقضاء الحكم وحينئذ فكان ينبغي إيراد عقب
الدعوى وأيضا كان ينبغي بيان وجه التأخير عما قبله كذا قبل ويمكن أن يقال أرادوا إيسان من يصلح للقضاء أي
الحكم لتصح الدعوى عنده فلا جرم أن ذكر قبلها ولا خفاء أن وجه التأخير عما قبله مستفاد من أن أكثر المنازعات
في الديون والحوالة المطلقة مختصة بها فذكر بعدها نهر (قوله لغة الحكم) وأصله قضاي لانه من
قضيت الآن الباء لما جاءت بعد الالف هزرت والجمع الاقضية وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه أي حكم وقد
يكون بمعنى الفراغ تقول قضيت حاجتي وضربه قضيت عليه أي قتله وقضى محبة مات وبمعنى الاداء والانهاء
ومنه قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر وبمعنى الصنع والتقدير ومنه قوله تعالى قضاهن سبع سموات ومنه
التضاء والقدر بحر ملخصا عن الصحاح (قوله وشرعا فصل الخصومات الخ) عزاء في البحر الى الهبط
ولا بد أن يراد فيه على وجه خاص والادخل فيه نحو الصلح بين الخصمين (قوله وقيل غير ذلك) منه قول
العلامة قاسم أنه انشاء الزام في مسائل الاجتهاد المتقاربة فيما يقع فيه التزاع لمصالح الدنيا يخرج القضاء على
خلاف الاجماع وماليس بمحاذنة وما كان من العبادات ومنه قول العلامة ابن الفرس انه الزام في التلاهي
على صيغة مختصة بالمرنظ لزومه في الواقع شرعا قال فالمراد بالالزام التقرير التام وفي الظاهر فصل احتريزه
عن الالزام في نفس الامر لانه راجع الى خطاب الله تعالى وعلى صيغة مختصة أي الشرعية كالزمت وقضيت

وحكمت وأنفذت عليك القضاء وبأمر غن لزومه الخ فصل عن الجور والتشهي ومعنى في الظاهر رأى الصورة
الظاهرة إشارة إلى أن القضاء مظهر في التحقيق للأمر الشرعي - لا مثبت خلافا لما توهم من أنه مثبت أخذ
من قول الامام بنفوذ ظاهره وباطنه في العقود والفسوخ بشهادة الزور لأن الأمر الشرعي - في مثله ثابت تقديرا
والقضاء بقرره في الظاهر ولم يثبت أمره لم يكن لأن الشرع قد يعتبر المعدوم موجودا والموجود معدوما
كوجود الدخول حكما في الحلق نسب ولد المشرقية بالمغربى فأجرى الممكن مجرى الواقع لثلاث تلك الولد باقفا
نسبه مع وجود العقد المفضى إلى ثبوته اه ملخصا ونظامه في رسالته (قوله وأركانه ستة الخ) فيه نظر
لأن المراد بالقضاء الحكم كما مر والحكم أحد الستة المذكورة فيلزم أن يكون ركنا لنفسه فالمناسب ما في البحر
من أن ركنه ما يدل عليه من قول أو فعل ويأتى بيانه (قوله على ما نظمته) أى من بحر الكامل ونصف البيت
الثاني الخاء من محكوم ط (قوله ابن الغرس) باغين المحبة هو العلامة أبو اليسر بدر الدين محمد الشهم بربان
الغرس له شرح على البيتين المذكورين وهو الرسالة المشهورة المسماة الفواكه البدرية في البص من أطراف
القضايا الحكمية وله الشرح المشهور على شرح العقائد النسبية للفتا زانى (قوله أطراف كل قضية حكمية)
الأطراف جمع طرف بالتعريف وطرف الشيء منهاء وقضية أصله قضوية بياء النسبة إلى القضاء حذف منه
الواو بعدها ألفا وحكمية صفة مخصوصة لأن القضاء يطلق على معان منها الحكم كما مر والمراد بالقضية الحادثة
التي يقع فيها الخصام كدعوى بيع مثلا فركنها اللفظ الدال عليها ولا تكون قضية أى منسوبة إلى القضاء
والحكم أى لا تكون محل لنسبوت حق المدعى فيها وعدمه إلا باستجماع هذه الشروط الستة التي هي بمنزلة أطراف
الشيء المحيطة به أو أطراف الإنسان هذا ما ظهر لي فافهم (قوله بعثها) بتشديد الدال مصدر علة الشيء
بعثه أى حصى عدة أفراداه ويلوح بمعنى يظهر والتحقيق فاعله (قوله حكم) تقدم تعريفه وعلت أنه قولى
وفعلى فالقولى مثل أزلت وقضيت مثلا وكذا قوله بعد إقامة البينة لمعقده آفة وأطلب الذبح منه وقوله ثبت
عندى يكفى وكذا ظهر عندى أو علنت فهذا كله حكم في المختار زاد في الخزانة وأشهد عليه وحكى في التتمة
الخلاف في الثبوت والفتوى على أنه حكم كما في الخاتمة وغيرها وتماه في البحر وذكر في الفواكه البدرية
أنه المذهب ولكن عرف المشتريين والموثقين الآن على أنه ليس بحكم ولذا يقال ولما ثبت عنده حكم والوجه
أن يقال أن وقع الثبوت على مقتضى الحكم كقول المسجل ثبت عنده جريان العين في ملك البائع إلى حين
البيع فليس بحكم إذا كان المقصود من الدعوى الحكم على البائع بملك المشتري للعين المبيعة والافهم حكم
وتماه فيها وفيها أيضا وأما التنفيذ فالأصل فيه أن يكون حكما إذ من صيغ القضاء قوله أنفذت عليك القضاء
قالوا وإذا رفع اليه قضاء فاض أمضاه بشروطه وهذا هو التنفيذ الشرعي ومعنى رفع اليه حصلت عنده
فيه خصومة شرعية وأما التنفيذ المتعارف في زماننا بالفعاء حاطة القاضي الثاني علما بحكمه الأول على وجه
التسليم له ويسمى اتصالا اه ملخصا وسيأتى تمام الكلام عليه في آخر فصل الحبس وأما أمر القاضي فاتفقوا
على أن أمره بمجلس المدعى عليه قضاء بالحق كما مره بالآخذ منه وعلى أن أمره بدسرف كذا من وقف الفقراء إلى
فقير من قرابة الواقف ليس بحكم حتى لو صرفه إلى فقير آخر صح واختلفوا في قوله سلم الدار وتماه الكلام عليه
في البحر والنهر وأطلق الشارح في الفروع آخر الفصل الآتى تبعا للبرازى أنه حكم إلا في مسألة الوقف وسيأتى
تمامه وأما الحكم الفعلى فسيأتى في الفروع هنالك أن فعل القاضي حكم إلا في مسألتين وحقق ابن الغرس
أنه ليس بحكم وأطال الكلام عليه في البحر والنهر وسيأتى توضيحه هنالك إن شاء الله تعالى (قوله ومحكوم به)
وهو أربعة أقسام حق الله تعالى المحض كحد الزنى أو الحر وحق العبد المحض وهو نطاهر وما فيه الختان وغلب
فيه حق الله تعالى كحد القذف أو السرقة أو غلب فيه حق العبد كالتقصاص والتعزير ابن الغرس وشرطه كونه
معلوما بحر عن البدائع وعن هذا فالحكم بالموجب بفتح الحيم لا يكفى ما لم يكن الموجب أمرا واحدا
كالحكم بوجوب البيع أو الطلاق أو العتاق وهو ثبوت الملك والخزينة وزوال العصمة فلو أكثر فإن استلزم
أحدهما الآخر صح كالحكم على الكفيل بالدين فإن موجه الحكم عليه به وعلى الأصيل الغائب والأفلا كالأل
وقع التنازع في بيع العقار فحكم شافعى بوجبه فإنه لا يثبت به منع الجار عن الشفعة فللعنفى الحكم بها
وأطال في بيانه العلامة ابن الغرس وسيد كره الشارح آخر الفصل الآتى لكن هذا في الحقيقة راجع إلى اشتراط

مطلب
في التنفيذ

مطلب
أمر القاضي هل هو حكم أو لا

مطلب
الحكم الفعلى

ویرد علیه أن الكافر يجوز تقليده
القضاء ليحكم بين أهل الذمة ذكره
الزيلعي في التصكيم (وشرط
أهليتها شرط أهليته) فإن كلاً
منهما من باب الولاية والشهادة
أقوى لأنها ملزمة على القاضي
والقضاء ملزم على الخصم فلذا قبل
حكم القضاء يستقي من حكم
الشهادة ابن كمال (والفاسق أهلاً
فيكون أهله لكنه لا يقلد)
وجواباً عما مضى من قضاياه
به يفتي وقيدته في القواعد بما إذا
غلب على ظنه صدقه فليحفظ درر

مطلب
في حكم القاضي الدرزي
والنصراني

على المسلم حال كفره اهـ وهذا ترجيح لرواية نخصة التولية أخذ من كون الفتوى على أنه لا يشترط بالردة خلافاً
للمشايخ عليه المصنف في باب الحكمين من رواية عدم النخصة وفي الفتح قلد عبد الفتاح جاز قضاؤه بتلك الولاية بلا
حاجة إلى تجديد بخلاف تولية مسيحية فأمرك ولوقلد كافر فأسلم قال محمد وعلي قصاته فصار الكافر كالعبد
والفرق أن كلاً منهما له ولاية وبه مانع وبالعق والاسلام يرتفع أما المسيحية فلا ولاية له أصلاً وما في الفصول
لوقال لمسيح أو كافر إذا أدركت فصل بالناس أو اقض بينهم جاز لا يخالف ما ذكر في المسيحية لأن هذه التعليق
الولاية والمعلق معدوم قبل انشراط وما تقدم تميز اهـ وبه يظهر أن الأولى كون المراد في مرجع الضمير من يصح
منه القضاء لا من تصح تولى له إلا أن يراد بها الكاملة وهي النافذة عليكم وأما تولية الأطروش فسيبذ كرها
الشارح (قوله ويرد عليه الخ) أي على صفى الحواشي من تقييده بالمسلمين فكان عليه إسقاطه ليكون المراد
أداء ما على من يقضي عليه فدخل الكافر لكن التفسير بالأداء احتراز عن القول لأنه يصح تحملها حالة الكفر
والرق لا أدائها فبنا في ذلك والتحقيق أن يقال كما يعلم بما قدمناه أن كان المراد مرجع الضمير من تصح تولى له
يكون المراد بالشهادة تحملها فدخل فيه العبد والكافر ثم يخرج عنه المسيحية لعدم ولاية أصلاً وإن كان المراد
من يصح منه القضاء يكون المراد بالشهادة أداء ما فقط فدخل فيه الكافر المولى على أهل الذمة فإنه يصح
قضاؤه عليهم حالاً وكونه قاضياً خاصاً لا يضر كما لا يضر تخصيص قاضي المسلمين بجماعة معينين لأن المراد من
يصح قضاؤه في الجمله وعلى كل فالواجب إسقاط ذلك القيد الآن يكون مراده تعريف القاضي الكامل
(قوله ليحكم بين أهل الذمة) أي حال كفره والافتد علمت أن الكافر يصح تولى له مطلقاً لكن لا يحكم إلا إذا
أسلم (تنبيه) ظهر من كلامهم حكم القاضي المنسوب في بلاد الدرزي والقطر الشامي ويكون درزي أو يكون
نصرانياً فكل منهما لا يصح حكمه على المسلمين فإن الدرزي لأملة له كالنفاق والزندق وان سمي نفسه مسلماً
وقد أفتى في الخير به بأنه لا تقبل شهادته على المسلم والظاهر أنه يصح حكم الدرزي على النصراني وبالعكس
تأمل وهذا كله بعد كونه منصوباً من طرف السلطان أو مأموراً بذلك والألوا واقع أنه ينصبه أمير تلك الناحية
ولا أدري أنه ما ذون له بذلك أم لا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم لكن جرت العادة أن أمير صيدا يوتي
القضاء في تلك الثغور والبلاد بخلاف دمشق ونحوها فإن أميرها ليس له ذلك فيها بدليل أن لها قاضياً في كل سنة
يأتي من طرف السلطان ثم رأيت في الفتح قال والذي له ولاية التقليد الخليفة والسلطان الذي نصبه الخليفة
وأطلق له التصرف وكذلك الذي ولاه السلطان ناحية وجعل له نواباً وأطلق له التصرف فإن له أن يولي
ويعزل كما قالوا ولا بد من أن لا يصرح له بالمنع أو يعلم ذلك بعرفهم فإن نائب الشام وحلب في ديارنا يطلق لهم
التصرف في الرعية والخراج ولا يولون القضاة ولا يعزلون اهـ والله سبحانه أعلم (قوله وشرط أهليتها
الخ) تكرار مع قوله وأهله أهل الشهادة اهـ والظاهر أن المصنف ذكر الجمله الأولى تعاللي كنز غيره ثم ذكر
الثانية تعاللي كنز غيره وأما الجواب بأنه ذكرها ليرتب عليها قوله والفاسق أهلها فغير مفيد فافهم
(قوله فلذا قبل الخ) علة له (قوله والفاسق أهلها) سبب في بيان الفسق والعدالة في الشهادات وأصح
هذه الجمله دفعاً لتوهم من قال إن الفاسق ليس بأهل للقضاء فلا يصح قضاؤه لأنه لا يؤمن عليه لنفسه وهو قول
الثلاثة واختاره الطحاوي قال العيني وينبغي أن يفني به خصوصاً في هذا الزمان اهـ أقول لو اعتبر هذا
لأنه باب القضاء خصوصاً في زماننا فلذا كان ما جرى عليه المصنف هو الأصح كما في الخلاصة وهو أصح
الافاويل كما في العمادية نهر وفي الفتح والوجه تنفيذ قضاء كل من ولاه سلطان ذو شوكة وإن كان جاهلاً
فاسقاً وهو ظاهر المذهب عندنا وحينئذ فيحكم بفتوى غيره اهـ (قوله لكنه لا يقلد وجوباً الخ) قال في البحر
وفي غيره موضع ذكر الأولوية بمعنى الأولى أن لا تقبل شهادته وإن قبل جاز في الفتح ومقتضى الدليل أن لا يحل أن
يقضي بها فإن قضي جاز ونفذ اهـ ومقتضاه الأثر وظاهر قوله تعالى إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أنه لا يحل
قبولها قبل تعترف حاله وقولهم بوجوب السؤال عن الشاهد سراً وعلاية طعن الخصم أولاً في سائر الحقوق
على قولهما المفق به يقتضي الأثر بتركه لأنه لا تعترف عن حاله حتى لا يقبل الفاسق ويشرح ابن الكمال بأن من قلد
فاسقاً يأثم وإذا قبل القاضي شهادته يأثم اهـ (قوله به يفتي) راجع لما في المتن فتد علمت التصريح بتعديده
وبأنه ظاهر المذهب وأما كون عدم تقليده واجبا فيه كلام كما علمت فافهم (قوله وقيدته) أي قيد قبول

واستثنى الثاني الفاسق ذا الجاه
والمرءة فإنه يجب قبول شهادته
بنازية قال في النهر وعليه فلا يأثم
أضاً بتولته القضاء حيث كان
كذلك الآن يفرق بينهما انتهى
قلت سيجي تضعيفه فراجع
وفي معروضات المفتي أبي السعود
لما وقع التساوي في قضاة زماننا
في وجود العدالة ظاهرها ورد
الامر بتقديم الافضل في العلم
والديانة والعدالة (والعدالة لـ ٢)
شهادته على عدوه اذا كانت دينوية
ولوقضى القاضي بها لا ينفذ ذكره
يعقوب باشا (فلا يصح قضاؤه عليه)
لما تقرر أن أهله أهل الشهادة
قال وبه أفتى مفتي مصر شيخ
الاسلام أمين الدين بن عبدالعال
قال وكذا جعل العدو لا يقبل على
عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية
انه لم ير نقلها عندنا وينبغي النفاذ
لوقضى عدلا وقال ابن وهبان
بحسب ان بعلمه لم يجوز ان بشهادة
العدول بعضهم من الناس جاز اه
قلت واعقده القاضي محب الدين
في منظومته فقال
ولو على عدوه قاض حكم
ان كان عدلا صح ذلك وان لم
واختار بعض العلماء وصلا
ان كان بالعلم قضى لن يقبل
وان يكن بعضهم من الملا
وبشهادة العدول قبل
قلت لكن نقل في البحر والعيني
والزباني والمصنف وغيرهم عند
مسألة التقليد من الجائر عن
الناهي

٢ قوله على عدم قبول العدل هكذا
بخطه ولعله سقط من قوله كلمة غير
والاصل عدم قبول غير العدل
تأمل اه معصمه

٣ طلب

في قضاة العدو على عدوه

شهادة الفاسق المفهوم من قابل اه ح وعادة الدرر حتى لو قبلها القاضي وحكم بها كان آثماً لكانه يتخذ
وفي الفتاوى القاعدية هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو ما يحفظ اه قلت والظاهر أنه لا يأثم أيضاً بالحصول
التبين للمأثورة في النص تأمل قال ط فان لم يغلب على ظن القاضي صدقه بأن غلب كذبه عنده أو تساوى
فلا يقبلها أي لا يصح قبولها أصلاً هذا ما يعطيه المقام اه (قوله واستثنى الثاني) أي أبو يوسف من الفاسق
الذي يأثم القاضي بقبول شهادته والظاهر أن هذا بما يغلب على ظن القاضي صدقه فيكون داخل تحت كلام
القاعدة فلا حاجة الى استثنائه على ما استظهرناه آنفاً تأمل (قوله سيجي تضعيفه) أي في الشهادات
حيث قال وما في القنية والتجني من قبول ذي المروءة الصادق فقول الثاني وضعفه الكمال بأنه تعليل في مقابلة
النص فلا يقبل وأقره المصنف اه قلت قدمنا آنفاً عن البحر أن ظاهر النص انه لا يميل قبول شهادة الفاسق
قبل تعريف حاله فاذا ظهر للقاضي من حاله الصدق وقبلة يـ يكون موافقاً للنص الآن يريد بالنص قوله تعالى
وأشهدوا ذوي عدل منكم لكن فيه أن دلالة على عدم قبول العدل انما هي بالمفهوم وهو غير معتبر عندنا
ولاسيما هو مفهوم لقب مع أن الآية الاولى تدل على قبول قوله عند التبين عن حاله كما قلنا تأمل (قوله
وفي معروضات المفتي أبي السعود) أي المسائل التي عرضها على سلطان زمانه فأمر بالعمل بها (قوله
في وجود العدالة) هذا كان في زمانه وقد وجد التساوي في عدمها الآن فلينظر من يقدم ط (قوله
اذا كانت دينوية) سيد كر تفسيرها عن شرح الشربلالي واحترز بالدينوية عن الدينية فان من عادي غيره
لا ريب في كونه ما لا يميل لا يهتم بأنه يشهد عليه بزور بخلاف المعادة الدينوية وعن هذا قبلت شهادة المسلم
على الكافر وان كان عدوه ومن حيث الديانة وكذا شهادة اليهودي على النصراني (قوله ولوقضى القاضي
بها لا ينفذ) دفع به ما ينفهم انها مثل شهادة الفاسق فانه تقدم انه يصح قبولها وانما القاضي فشهادة العدو
ليست كذلك بل هي كالمقبل شهادة العدو والصبي (قوله ذكره يعقوب باشا) أي في حاشيته على صدر
الشريعة وقال في الخيرية والمسألة دارة في الكتب (قوله فلا يصح قضاؤه عليه) أي اذا كانت شهادة
العدو على عدوه لا تقبل ولوقضى بها القاضي لا ينفذ فتفرع عليه أن القاضي لو قضى على عدوه لا يصح لما تقرر
الخ وبه سقط ما قيل ان ما ذكره عن العقوبة كتر مع هذا فافهم (تنبيه) اذ لم يصح قضاؤه عليه فالخلص
انابه غيره اذا كان ما ذونا بالاستنابة وسيأتي انه يستناب اذا وقعت له ولولده حادثه (قوله قال) أي
المصنف في المنع ونصه ورأيت بموضع ثقة معزوا الى بعض الفتاوى وأظن انها فتاوى الكبرى الخاصي
أن يجعل العدو لا يقبل على عدوه كما لا تقبل شهادته عليه اه فافهم والظاهر أن المراد بالسجل كما قال ط
كتاب القاضي الى قاض في حادثة على عدو للقاضي وهو ما يأتي عن الناصحي (قوله ثم نقل) أي المصنف
(قوله انه لم ير نقلها) أي نقل مسألة قضاء القاضي على عدوه وهذا الكلام ذكره عبد البر بن الشحنة
في شرح الوهبانية عن ابن وهبان فينبغي أن يكون قوله لم ير نقلها مبنياً للمجهول (قوله وينبغي النفاذ) أي
مطلقاً سواء كان بعلمه أو بشهادة عدلين وهذا البحث لشارح الوهبانية خالف فيه بحث ابن وهبان الاتي وذكره
عقبه بقوله قلت بل ينبغي النفاذ مطلقاً للقاضي عدلا (قوله ان بعلمه لم يجوز) أي بناء على القول بجواز قضاء
القاضي بعلمه والمعتد خلافه وعليه فلا خلاف بين كلامي ابن الشحنة وابن وهبان فان مؤدى كلامهما نفوذ
حكمه لوعده لا بشهادة العدول (قوله واعقده الخ) المتبادر من النظم اعتماد الأول وهو بحث ابن الشحنة
فيتعين عود الضمير اليه (قوله واختار بعض العلماء) هو ابن وهبان (قوله قلت لكن الخ) أصله
للمصنف حيث قال وقد غفل الشيخان أي ابن وهبان وشارحه عبد البر عما اتفقت كلمتهم عليه في كتبهم المعقودة
من أن أهله أهل الشهادة فمن صلح لها صلح له ومن لا خلا والعدو لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين فلا يصلح
للقضاء اه ط قلت ولم أر هذا الكلام في نسختي من شرح المصنف ثم أعلم أن مراد الشارح الاستدراك
على كلام الشيخين وتأيد كلام المتن فان المصنف فرغ عدم صحة القضاء على عدم قبول الشهادة وهو مفهوم
الكلمة الواقعة في عبارات المتن وهي قولهم وأهله أهلها فان مفهومها عكسها اللغوي وهو ان من ليس أهله
لها لا يكون أهله فلذا قال المصنف في متنه والعدو لا تقبل شهادته على عدوه فلا يصح قضاؤه عليه ولما كان
هذا أثباتاً للحكم بالمفهوم وفيه احتمال نقل الشارح أن مفهوم الكلية المذكورة مصرح به في عبارة الناصحي

فدقت الاحتمال واندفع بحث الشك في تأييد كلام المصنف ولذا قال وهو صريح او كالصريح فيما اعتمد المصنف ولكن بقي ههنا تحقيق وتوفيق وهو انه ذكر في القضية أن العداوة الديونية لا تمنع قبول الشهادة ما لم يثبت بها وأنه الصحيح وعليه الاعتماد وأن ما في المحيط والواقعات من أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل اختيار المتأخرين والرواية المنصومة تخالفها وأنه مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة تقبل إذا كان عدلا وفي المبسوط ان كانت دينية فهذا يوجب فسقه فلا تقبل شهادته اه ملخصا والحاصل أن في المسألة قولين معتمدين أحدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز والمقتضى ومقتضاه أن العلة العداوة لا الفسق والالم تقبل على غير العدو أيضا وعلى هذا لا يصح قضاء العدو على عدوه أيضا ثانياً هما أنها تقبل الا اذا فسق بها واختاره ابن وهبان وابن الشحنة واذا قبلت فبالضرورة يصح قضاء العدو على عدوه اذا كان عدلا فلذا اختار الشك في صحته وبه علم أن من يقول بقبول شهادة العدو العدل يقول بصحة قضائه ومن لا فلا وأن ما ذكره الناصحي لا يعارض كلام الشك في اختلاف المناط فاعتمد هذا التحقيق ودع التفتيق (قوله لا يعقد على كتابه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل ط (قوله فيما اعتمد المصنف) أي في مثله من اطلاق عدم القبول (قوله وبه أفق محقق الشافعية الرمي) هذا غير ما نقله في شرح الوهبانية عن الرافعي عن الماوردي من جواز القضاء على العدو ولا الشهادة عليه لظهور أسباب الحكم وخفاء أسباب الشهادة اه وهو وجبه ولذا اقبل ابن وهبان صحة القضاء بما اذا كان بشهادة العدول بحضور من الناس كما مر لتنتهي التهمة بمعينة أسباب الحكم ويظهر لي انه ينبغي أن يصح الحكم عندنا في هذه الصورة حتى على القول بعدم قبول شهادة العدو فتأمل (قوله ومن خطه نقلت) الجار والمجرور متعلق بقوله نقلت وقوله انه لو قضى الخ مفعول نقلت أو بدل من الضمير المجرور في قوله وبه أفق وجهه ومن خطه نقلت معترضة أو هي خبر مقدم ووجهه أنه لو قضى الخ مبتدأ مؤخر واقصر ط على الاخير (قوله وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني الخ) اصله لناظمها ونقله العلامة عبد البر عنه ونصه قال أي ابن وهبان وقد يوههم بعض المتفهمة من اليهود أن من خاصم شخصاً في حق أو ادعى عليه يصير عدوه فيشهدون بينهما بالعداوة وليس كذلك وانما ثبت بنحو الخ اه قلت لكن قد علمت أن مختار ابن وهبان أن العداوة لا تمنع قبول الشهادة الا اذا فسق بها فعلم انها قد تكون مفسقة وقد لا تكون فقوله وانما ثبت الخ يريد به العداوة المانعة وهي المفسقة ولا يخفى أن هذه تمنع القبول على العدو وعلى غيره وسيأتي تمام الكلام على هذه المسألة في الشهادات ان شاء الله تعالى (قوله ووصي) أي فيما وصي عليه وقوله وشريك أي فياهو من مال الشركة ط (قوله والفاسق لا يصلح مقبياً) أي لا يعقد على فتواه وظاهر قول الجمع لا يستفتى أنه لا يحل استفتاؤه ويؤيده قول ابن الهمام في التحرير الاتفاق على حل استنائه من عرف من أهل العلم بالاجتهاد والعدالة اورآه منتصباً والناس يستفتونه معظمتهم به وعلى امتناعه ان ظن عدم أحدهما أي عدم الاجتهاد او العدالة كما في شرحه ولكن اشتراط الاجتهاد مبني على اصطلاح الاصوليين أن المفتي المجتهد أي الذي يفتي بمذهبه وأن غيره ليس بفت بل هو ناقل كما سيأتي والثاني هو المراد هنا بدليل ما سيأتي من أن اجتهاده شرط الاولوية ولأن المجتهد مفقود اليوم والحاصل أنه لا يعقد على فتوى المفتي الفاسق مطلقاً (قوله وله في شرحه عبارات بليغة) حيث قال ان اول ما يستتدل به فيض الرحمة الالهية في تحقيق الواقعات الشرعية طاعة الله عز وجل والتسليم بحجج التقوى قال تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتمد على رأيه وذهنه في استخراج دقائق الفقه وكنوزه وهو في المعاصي حقيق بانزال الخذلان فتداعى على ما لا يعقد عليه ومن لم يجعل الله له نورا فانه من نور اه (قوله وظاهر ما في التحرير) بل هو صريح كما جمعت (قوله وبه جزم في الكنز) حيث قال والفاسق يصلح مقبياً وقيل لا جزم بالاول ونسب الثاني الى قائله بصيغة القريض فافهم (قوله لانه يجتهد الخ) هذا التحليل لا يظهر في زماننا لانه قد يعرض عن النص الضروري قصد الغرض فاسد وربما عورض بالنص قدعي فساد النص ط (قوله حذار نسبة الخطأ) الاولى أن يقول حذار ما في القاموس وحذار حذار وقد يتون الثاني أي احذر ط (قوله وشرط بعضهم يقطعه) احترازاً عن غلب عليه الغفلة والسهو قلت وهذا شرط لازم في زماننا فان العادة اليوم أن من صار بيده فتوى المفتي استطال على خصمه وقهره بمجرد قوله أفقاني المفتي بأن الحق معي والخصم جاهل لا يدري ما في الفتوى فلا بد أن يكون المفتي متيقظاً يعلم حيل الناس ودسائسهم فاذا

في تهذيب أدب القاضي للنصافي
أن من لم يجز شهادته لم يجز قضاؤه
ومن لم يجز قضاؤه لا يعقد على كتابه
اه وهو صريح او كالصريح فيما
اعتمد المصنف كما لا يخفى فليعقد
وبه أفق محقق الشافعية الرمي
ومن خطه نقلت أنه لو قضى عليه
ثم ثبت عداوته بطل قضاؤه فليحفظ
وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني
ثم انما ثبت العداوة بخلاف
وجرح وقتل ولي لا بخلافه نعم
هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه
الخاصة كشهادة وكيل فيما وكل
فيه ووصي وشريك (والفاسق
لا يصلح مقبياً) لان الفتوى من
امور الدين والفاسق لا يقبل قوله
في البيانات ابن ملك زاد العيني
واختاره كثير من المتأخرين
وجزم به صاحب الجمع في مثله وله
في شرحه عبارات بليغة وهو قول
الاثمة الثلاثة أيضاً وظاهر ما في
التحرير أنه لا يحل استفتاؤه اتفاقاً
كما بسطه المصنف (وقيل نعم)
يصلح وبه جزم في الكنز لانه يجتهد
حذار نسبة الخطأ ولا خلاف في
اشتراط اسلامه وعقله وشرط
بعضهم يقطعه

لا حريته وذكوره ونطقه فيصح
افتاء الآخرس لا قضاؤه (ويكتفى
بالاشارة منه لاسن القاضي)
للزوم صيغة مخصوصة حكمت
وأزمت بعد دعوى صيغة وأما
الاطرش وهو من يسمع الصوت
القوى فالاصح الصحة بخلاف
الاصم (ويقتضى القاضي) ولو
في مجلس القضاء وهو الصحيح (من
لم يخصص اليه) ظهيرة ويستضع
(ويأخذ) القاضي كالمفتي (يقول
ابي حنيفة على الاطلاق ثم يقول
ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول
زفر والحسن بن زياد) وهو الاصح
منية وسراجية وعبارة النهر ثم
يقول الحسن فتنبه وصح في
الحاوي اعتبار قوة المدرك والاول
اضبط نهر (ولا يخبر الا اذا كان
مجهدا)

مطلبه
يفتق يقول الامام على الاطلاق

جاء السائل يقتره من لسانه ولا يقول له ان كان كذا فالحق معك وان كان كذا فالحق مع خصمك لا يمتنع
لنفسه ما يتقعه ولا يجوز عن اثباته بشاهدي زور بل الاحسن أن يجمع بينه وبين خصمه فاذا ظهر له الحق مع
أحدهما كتب الفتوى لصاحب الحق وليعترض من الوكلاء في الخصومات فان أحدهم لا يرضى الابائيات دعواه
لموكله بأي وجه أمكن ولهم مهارة في الحيل والتزوير وقلب الكلام وتصوير الباطل بصورة الحق فلذا أخذ
الفتوى قهر خصمه ووصل الى غرضه القاصد فلا يحل للمفتي أن يعينه على ضلاله وقد قالوا من جهل بأهل زمانه
فهو جاهل وقد يسأل عن أمر شرعي وتدل القرائن للمفتي المتيقظ أن مراده التوصل به الى غرض فاسد كما
شاهدناه كثيرا والحاصل أن غفلة المفتي يلزم منها ضرر عظيم في هذا الزمن والله تعالى المستعان (قوله
لا حريته الخ) اي فهو كالراوى لا كالشاهد والقاضي ولذا تصح قنوا لمن لا تقبل شهادته له (قوله فيصح افتاء
الآخرس) اي حيث فهمت اشارته بل يجوز أن يعمل بالاشارة الناطق كما في الهندية وأقاده عموم قول المصنف
ويكتفى بالاشارة منه ط (قوله فالاصح الصحة) لانه يفرق بين المتدعي والمذعي عليه وقيل لا يجوز لانه لا يسمع
الاقرار فيضيع حقوق الناس بخلاف الاصم وهكذا فصل شارح الوهبانية وينبغي أن الحكم كذلك في المفتي فان
قلت قد يفرق بينهما بأن المفتي يقرأ صورة الاستفتاء ويكتب جوابه فلا يحتاج الى السماع قلت الظاهر من
كلامهم عدم الاكتفاء بهذا في القاضي مع أنه يمكن أن يكتب له جواب الخصمين فكذا في المفتي ويمكن الفرق
بأن القضاء لا بد له من صيغة مخصوصة بعد دعوى صيغة فيحتاج فيه بخلاف الافتاء فانه افادة الحكم الشرعي
ولو بالاشارة فلا يشترط فيه السماع اه منح ملخصا قلت لاشك انه اذا كتب له وأجاب عنه جاز العمل بفتواه
وأما اذا كان منصوباً للفتوى يأتيه عامة الناس ويسألونه من نساء وأعراب وغيرهم فلا بد أن يكون صحيح
السمع لانه لا يمكن كل سائل أن يكتب له سؤاله وقد يحضر اليه الخصمان ويتكلم أحدهما بما يكون فيه الحق
عليه لانه والمفتي لم يسمع ذلك منه فيفتنه على ما سمع من بعض كلامه فيضيع حق خصمه وهذا قد شاهدته كثيرا
فلا ينبغي التردد في أنه لا يصلح أن يكون مفتيا عاما ينظر القاضي جوابه ليحكم به فان ضرره مثل هذا أعظم من
نفعه والله سبحانه اعلم (قوله وينبغي القاضي الخ) في الظهيرة ولا بأس للقاضي أن يفتي من لم يخصص اليه ولا يفتي
أحد الخصمين فيما يخصه اليه اه بحر وفي الخلاصة القاضي هل يفتي فيه أقاويل والاصح أنه لا بأس به في
مجلس القضاء وغيره في الديانات والمعاملات اه ويمكن حمله على من لم يخصص اليه فيوافق ما في الظهيرة ومن
ثم عولنا عليه في هذا المختصر منقح وقد جمع الشارح بين العبارتين بهذا الحل وفي كافي الحاكم واكره للقاضي أن
يفتي في القضاء للخصوم كراهة أن يعلم خصمه قوله فيعترض منه بالباطل اه (قوله ويستضع) لعله أراد به مسألة
التسوية تأمل (قوله على الاطلاق) اي سواء كان معه أحد اصحابه او انفرد لكن سياتي قبل الفصل أن
الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته (قوله وهو الاصح) مقابلة ما يأتي عن الحاوي
وما في جامع الفصولين من أنه لو معه أحد صاحبه أخذ بقوله وان خالفه قيل كذلك وقيل يخبر الا فيما كان
الاختلاف بحسب تغير الزمان كالحكم بظاهر العدالة وفيما جع المتأخرون عليه كالزراعة والمعاملات فيختار
قولهما (قوله وعبارة النهر الخ) اي لا فائدة أن رتبة الحسن بعد زفر بخلاف عبارة المصنف فان عطفه بالواو يفيد
أنهما في رتبة واحدة وعبارة المصنف هي المشهورة في الكتب (قوله وصح في الحاوي) اي الحاوي القدسي
وهذا فيما اذا خاف صاحبان الامام والمراد بقوة المدرك قوة الدليل اطلق عليه المدرك لانه محلي ادراك الحكم
لان الحكم يؤخذ منه (قوله والاول اضبط) لان ما في الحاوي خاص فممن له اطلاع على الكتاب والسنة وصار
له ملكة النظر في الأدلة واستنباط الاحكام منه ولذلك هو المجهتد المطلق والمقيد بخلاف الاول فانه يمكن لمن
هو دون ذلك (قوله ولا يخبر الا اذا كان مجهدا) اي لا يجوز له مخالفة الترتيب المذكور الا اذا كان له ملكة
يقدر بها على الاطلاع على قوة المدرك وبهذا رجع القول الاول الى ما في الحاوي من أن العبرة في المفتي المجهتد
لقوة المدرك نعم فيه زيادة تفصيل سكت عنه الحاوي فقد اتفق اقولان على أن الاصح هو أن المجهتد في المذهب
من المشايخ الذين هم اصحاب الترجيح لا يلزمه الاخذ بقول الامام على الاطلاق بل عليه النظر في الدليل وترجيح
ما رجع عنده دليله ونحن نتبع ما رجوه واعتمدوه كالأقوال في حياتهم كما حققه الشارح في أول الكتاب نقلنا عن
العلامة قاسم وبأني قريبا عن الملقط أنه ان لم يكن مجهتدا فاعلمه تقليدهم واتباع رأيهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ

حكمه وفي فتاوى ابن السلي لا يعدل عن قول الامام الا اذا صرح أحد من المشايخ بأن الفتوى على قول غير هذا سقط ما بحث في البحر من أن علينا الاقتاء بقول الامام وان اختلف المشايخ بخلافه وقد اعترضه بحسبه الخبير المولى بما معناه ان المفتي حقيقة هو المجتهد وأما غيره فمناقل لقول المجتهد فكيف يجب علينا الاقتاء بقول الامام وان اختلف المشايخ بخلافه ونحن انما نحكي فتواهم لا غير اه وتعام أبحاث هذه المسألة حترناه في منظومتنا في رسم المفتي وفي شرحها وقد منابضه في أول الكتاب والله الهادي الى الصواب فانهم (قوله معتمد مذهب) اي الذي اعتمد مشايخ المذهب سواء وافق قول الامام أو خالفه كما حترناه آنفا (قوله وسجي) اي بعد أسطر عن الملتقط وكذا في الفصل الآتي عند قوله قضى في مجتهد فيه (قوله اعلم أن في كل موضع قالوا الرأي فيه للقاضي الخ) أقول قد عدت في الاشباه من المسائل التي فوضت لرأي القاضي احدى عشرة مسألة وزاد بحسبه الخبر المولى اربع عشرة مسألة اخرى ذكرها الجوى في حاشيته ولخصه المصنف الشيخ محمد بن الشيخ صالح ابن المصنف رسالة في ذلك سماها فيض المستفيض في مسائل التفويض فارجع اليها ولكن بعض هذه المسائل لا يظهر توقف الرأي فيها على الاجتهاد المصطلح لئلا تامل وانظر ما ذكره في الفصل الآتي عند قوله فيصبه بما رأى (قوله وانما ينفذ القضاء الخ) هذا في القاضي المجتهد أما المقلد فعليه العمل بعمد مذهب علم فيه خلافاً ولا اه ط وسبأني تمام الكلام على هذه المسألة عند قول المصنف واذا رفع اليه حكم فاض آخر نقذه (قوله واذا أشكل الخ) قال في الهندية وان لم يقع اجتهاده على شئ وبقيت الحادثة مختلفة ومشكلة كتب الى فقهاء غير مصره فالمشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية فان اتفق رأيهم على شئ ورأيه يوافقهم وهو من أهل الرأي والاجتهاد أمضى ذلك برأيه وان اختلفوا نظر الى أقرب الاقوال عنده من الحق ان كان من أهل الاجتهاد والاخذ بقول من هو أفقه وأورع عنده اه ط (قوله وقضى بما رآه صوابا) اي بما حدث له من الرأي والاجتهاد بعد مشاورتهم فلا ينافي قوله ولا رأى له فيه تأمل (قوله الا أن يكون غيره) اي الا أن يكون الشخص الذي افتاء اقوى منه فيجوز له أن يعدل عن رأى نفسه الى رأى ذلك المفتي لكن هذا اذا اتهم رأى نفسه في الهندية عن المحيط وان شاور القاضي رجلاً واحداً كني فان رأى بخلاف رأيه وذلك الرجل أفضل وأفقه عنده لم تذكر هذه المسألة هنا وقال في كتاب الحدود ولو قضى برأى ذلك الرجل أرجو أن يكون في سعة وان لم يتهم القاضي رأيه لا ينبغي أن يترك رأى نفسه وقضى برأى غيره اه اي لان المجتهد لا يقلد غيره (قوله واتباع رأيهم) اي ان اتفقوا على شئ والاخذ بقول الاقوال والاورع عنده كما تر قال في الفقه وعندى أنه لو أخذ بقول الذي لا يميل اليه قلبه جاز لان ذلك الميل وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصاب ذلك المجتهد اخطأ اه قلت وهذا كله فيما اذا كان المفتيان مجتهدين واختلفا في الحكم ومثله يقال في المقلدين فيما لم يصيروا في الكتب بترجيحه واعتماده أو اختلفوا في ترجيحه والافالواجب الا أن اتباع ما اتفقوا على ترجيحه او كان ظاهر الرواية او قول الامام او نحو ذلك من مقتضيات الترجيح التي ذكرناها في أول الكتاب وفي منظومتنا وشرحها (قوله في ظاهر الرواية) في البحر ولا يشترط المصر على ظاهر الرواية فالقضاء بالسواد صحيح وبه يفتى كذا في البرازية اه وبه علم أن كلام القولين معزول الى ظاهر الرواية وفيه تأمل رملى على المنع (قوله وفي عقار الخ) في البحر ولا يشترط أن يكون المتداعيان من بلد التأسيس اذا كانت الدعوى في المنقول والدين وأما في عقار لافي ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة والبرازية وايال أن تنهم خلاف ذلك فانه غلط اه (قوله أخذ القضاء برشوة) بتثليث الرأى قاموس وفي المصباح الرشوة بالكسر ما يعطيه الشخص الحاكم وغيره ليحكم له او يحمله على ما يريد جمعها رشامثل سدره وسدر والضم لغة وجمعها رشى بالنم اه وفيه البرطيل بكسر الباء الرشوة وفتح الباء عاى وفي الفقه ثم الرشوة اربعة أقسام منها ما هو حرام على الاخذ والمعطى وهو الرشوة على تقليد القضاء والامارة الثاني ارتشاء القاضي ليحكم وهو كذلك ولو القضاء بحق لانه واجب عليه الثالث أخذ المال ليسوى أمره عند السلطان دفعا للشر وأوجباً للنفع وهو حرام على الاخذ فقط وحيلة حلها أن يستأجره يوماً الى الليل أو يومين قصير منافع مملوكة ثم يستعمله في المذهب الى السلطان لا لأمر القلاني وفي الاقضية قسم الهدية وجعل هذا من أقسامها فقال حلال من الجانبين كالاهداء للتودد وحرام منهما كالاهداء ليعينه على الظلم وحرام على الاخذ فقط وهو أن يهدى ليكنف

بل المقلد متى خالف معتمد مذهب لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار للفتوى كما بسطه المصنف في فتاويه وغيره وقد مناه أول الكتاب وسجي وفي القهستاني وغيره اعلم أن في كل موضع قالوا الرأي فيه للقاضي فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد انتهى وفي الخلاصة وانما ينفذ القضاء في المجتهد فيه اذا علم أنه مجتهد فيه والا فلا واذا اختلف مفتيان في جواب حادثة (اخذ بقول افقههما بعد أن يكون اورعهما) سراجية وفي الملتقط واذا اشكل عليه أمر ولا رأى له فيه شاور العلماء ونظر أحسن أقاويلهم وقضى بما رآه صواباً لا بغيره الا أن يكون غيره اقوى في الفقه ووجوه الاجتهاد فيجوز ترك رأيه برأيه ثم قال وان لم يكن مجتهداً فعليه تقليد هم واتباع رأيهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه (المصر شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا) فينفذ في القرى وفي عقار لافي ولايته على الصحيح خلاصة (وبه يفتى) برازية (اخذ القضاء برشوة)

مطلبه
في الكلام على الرشوة والهدية

عنه الظلم والحيلة أن يستأجره الخ قال أي في الأفضية هذا إذا كان فيه شرط أما إذا كان بلا شرط ولكن يعلم يقينا أنه انما يدى ليعينه عند السلطان خشيا يخاف على أنه لا بأس به ولو قضى حاجته بلا شرط ولا يسمع فاهدى اليه بعد ذلك فهو حلال لا بأس به وما نقل عن ابن مسعود من كراهته فورع الرابع ما يدفع لدفع الخوف من المدفوع اليه على نفسه أو ماله حلال للدافع حرام على الآخذ لأن دفع الضرر عن المسلم واجب ولا يجوز أخذ المال ليفعل الواجب اه ما في الفتح ملخصا وفي القنية الرشوة يجب ردّها ولا تملك وفيها دفع للقاضي أو غيره سمحا لاصلاح المهمة فأصلح ثم ندّم ردّ ما دفع اليه اه وتمام الكلام عليها في البحر ويأتي الكلام على الهدية للقاضي والمفتي والعمال (قوله للسلطان) صفة لرشوة أي دفعها القاضي له وكذا لو دفعها غيره كما في البحر عن البرازية (قوله أو ارتشى) المناسب اسقاطه لانه يفتى عنه قوله ولو كان عدلا مع ما فيه من الايهام كما تعرفه (قوله لا يتخذ حكمه) فيه ايهام التسوية بين المسألتين مع انه إذا أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا كما في الكثر قال في البحر وهو الصحيح ولو قضى لم يتخذ وبه يفتى اه ومثله في الدرر عن العمادية وأما إذا ارتشى أي بعد صحة توليته سواء ارتشى ثم قضى أو قضى ثم ارتشى كما في الفتح فحكى في العمادية فيه ثلاثة أقوال قيل ان قضاء نافذ فيما ارتشى فيه وفي غيره وقيل لا يتخذ فيه ويتخذ فيما سواه واختاره السرخسي وقيل لا يتخذ فيما والاوّل اختاره البرزوي واستحسنه في الفتح لأن حاصل أمر الرشوة فيما إذا قضى بحق ايجاب فسقه وقد فرض أنه لا يجب العزل فولاه قائمة وقضاؤه بحق فلم لا يتخذ وخصوص هذا الفسق غير مؤثر وغاية ما وجه انه إذا ارتشى عامل لنفسه معنى والقضاء عمل لله تعالى اه قال في النظر بعالم البحر وأنت خير بأن كون خصوص هذا الفسق غير مؤثر بمنوع بل يؤثر بلا حطة كونه عملا لنفسه وبهذا يرجح ما اختاره السرخسي وفي الثانية أجمعوا أنه إذا ارتشى لا يتخذ قضاؤه فيما ارتشى فيه اه قلت حكاية الاجماع منقوضة بما اختاره البرزوي واستحسنه في الفتح وينبغي اعتماده للضرورة في هذا الزمان والابطال جميع القضايا الواقعة الآن لانه لا يتلوه قضية عن أخذ القاضي الرشوة المسماة بالمحصول قبل الحكم أو بعده فيلزم تعطيل الاحكام وقدمت عن صاحب التمر في ترجيح أن الفاسق أهل للقضاء أنه لو اعتبر العدالة لاستدباب القضاء فكذلك يقال هنا وانظر ما سنذكره في أوّل باب التحكيم وفي العمادية عن جواهر الفتاوى قال شيخنا وما من اجل حال الدين البرزوي أ نأتمنّى في هذه المسألة لا أندر أن أقول تنفذ أحكامهم لما أرى من الخلط والجهل والجرأة فيهم ولا أقدر أن أقول لا تنفذ لأن أهل زماننا كذلك فلو أقيمت بالبطالان أدى الى ابطال الاحكام جميعا يحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا فسدوا علينا ديننا وشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم لم يبق منهم الا الاسم والرسم اه هذا في قضاة ذلك الزمان فما بالك في قضاة زماننا فانهم زادوا على من قبلهم باعتقادهم حل ما يأخذونه من المحصول بزعمهم الفاسد أن السلطان يأذن لهم بذلك وسمعت من بعضهم ان المولى أبا السعود أفتى بذلك وأطّل أن ذلك افتراء عليه وانظر ما سنذكره قبيل كتاب الشهادات ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله ومنه الخ) أي من قسم أخذ القضاء بالرشوة وهذا يسمى الآن مقاطعة والتزاما بأن يكون على رجل قضاء ناحية فيدفع له آخر شيئا معلوما يقضى فيه ما ويستقل بجميع ما يحصله من المحصول لنفسه وذكر في الخيرية في شأنهم نظما بصرح بكفرهم (قوله لكن في الفتح الخ) استدراك على قوله أو شفاعا (قوله أو غيره) كزنى أو شرب خمر (قوله لانها المعظم) أي معظم ما يفسق به القاضي نهر (قوله استحق العزل) هذا ظاهر المذهب وعليه مشايخنا البصريون والسمريون قنديون ومعناه أنه يجب على السلطان عزله ذكره في الفصول وقيل اذا ولى عدلا ثم فسق انعزل لان عدالة مشروطة معنى لان مولى اعتمدها فزول بزوالها وفيه أنه لا يلزم من اعتبار ولايته لصلاحيته تنسيدها به على وجه تزول بزواله فتح ملخصا (قوله وقيل يعزل وعليه الفتوى) قال في البحر بعد نقله وهو غريب والمذهب خلافه (قوله ثم صلح) أي بالطاعة أو الاسلام ط (قوله فهو على قضائه) مخالف لما في البحر عن البرازية اربع خصال اذا حلت بالقاضي انعزل فوات السمع والبصر والعقل والدين اه لكن قال بعده وفي الواقعات الحسامية الفتوى على انه لا يعزل بالردة فان الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في احدى الرويتين ثم قال وبه علمت أن ما مرّ على خلاف المفتي به وفي الوالدية اذا ارتد أو فسق ثم صلح فهو على حاله لان الارتداد فسق وبفسق لا يعزل الا أن ما قضى في حال الردة باطل اه قلت ونظاها في

السلطان أو اتقومه وهو عالم بهنا أو بشفاعا جامع الفصولين وفتاوى ابن نجيم (أو ارتشى) هو أو أعوانه بعلمه شرعية (وحكم لا يتخذ حكمه) ومنه ما لو جعل لمولى مبلغا في كل شهر يأخذه منه ويقوض اليه قضاء ناحية فتاوى المصنف لكن في الفتح من قلده بواسطة الشفعة كمن قلدا احتسابا ومثله في البرازية بزادة وان لم يحل الطلب بالشفعة (ولو) كان (عدلا فسق بأخذه) أو غيره وخصه لانها المعظم (استحق العزل) وجوبا وقيل يعزل وعليه الفتوى ابن الكمال وابن ملك وفي الخلاصة عن النوادر لو فسق أو ارتد أو عصى ثم صلح أو أبصر فهو على قضائه

الاولوية ان ما مضاه في حال القسق نافذ وهو الموافق لما مر الا ان يراد بالقسق في عبارة الخلاصة القسق بالرشوة تأمل (قوله واعتمده في البحر) فيه ان الذي اعتمده في البحر هو قوله فصار الحاصل انه اذا فسق لا يعزل وتنفيذ قضاياه الا في مسألة هي ما اذا فسق بالرشوة فانه لا ينفذ في الحادثة التي اخذ بسببها قال وذكر الطرسوسي ان من قال باستحقاقه العزل قال بفساد حكمه ومن قال بعزله قال بطلانها اه (قوله لكن في اول دعوى الخيانة الخ) حدث قال كما في البحر والوالي اذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا يعزل اه وانت خير بان هذا لا يخالف ما في الفتح فافهم نعم نقل في البحر عن الخيانة ايضا من الردة ان السلطان يصير سلطانا بأمرين بالمبايعة معه من الاشراف والاعيان وبأن ينفذ حكمه على رعيته خوفا من قهره فان يوبع ولم ينفذ فيهم حكمه لعجزه عن قهرهم لا يصير سلطانا فاذا صار سلطانا بالمبايعة بخلاف ان كان له قهر وغلبة لا يعزل لانه لو اعزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة فلا يفيده وان لم يكن له قهر وغلبة يعزل اه فكان المناسب الاستدراك بهذه العبارة الثانية ليفيد حل ما في الفتح على ما اذا كان له قهر وغلبة (قوله وينبغي ان يكون الخ) ويكون شديدا من غير عنف لينا من غير ضعف لان القضاء من اهمهم والمسلمين فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه وأهيب وأصبر على ما يصيبه من الناس كان أولى وينبغي للسلطان ان يتفحص في ذلك ويولى من هو أولى لقوله عليه الصلاة والسلام من قلدا انسانا عملا وفي رعيته من هو أولى فقد خان الله ورسوله وجماة المسلمين بحر ومثله في الزياحي فقوله وينبغي بمعنى يطلب أي المطلوب منه ان تكون صفته هكذا وقوله كان أولى أي أحق وهذا لا يدل على ان ذلك مستحب فان الحديث يدل على ان السلطان بتوليته غير الاولى فافهم (قوله موثوقا به) أي موثقا من وثقت به أثق بكسر هاء ثاقفة ووثوقا اتقنته والعفاف الكف عن المحارم وخوارم المروءة والمراد بالوثوق بعقله كونه كاملا فلا يولي الا خوف وهو ناقص العقل والصلاح خلاف الفساد وفسر الخصاص المصالح بمن كان مستورا غير مهتول ولا صاحب رية مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الاذى قليل السوء ليس بمعاقر للنبيذ ولا ينادم عليه الرجال وليس بقذاف للصنات ولا معروفا بالكذب فهذا عندنا من أهل الصلاح اه والمراد بعلم السنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا وفعلا وتقريرا عند امر يعاينه وبوجوه الفقه طرقه بحر ملخصا والاثركا قال السخاوي لغة البقية واصطلاحا الاحاديث مرفوعة أو موقوفة على المتقدم وان قصره بعض الفقهاء على الثاني (قوله والاجتهاد شرط الاولوية) هو لغة بذل الجهد في تحصيل ذي كلفة وعرفا ذلك من الفقيه في تحصيل حكم شرعي قال في التلويح ومعنى بذل الطائفة ان يحسن من نفسه الجهد عن المزيد عليه وشرطه الاسلام والعقل والبلوغ وكونه فقيها لنفسه أي شديد الفهم بالطبع وعلمه باللغة العربية وكونه حاويا لكتاب الله تعالى فيما يتعلق بالاحكام وعالما بالحديث متنا وساندا وناحضا ومنسوخا وبالقياس وهذه الشرائط في المجتهد المطلق الذي ينبغي في جميع الاحكام وأما المجتهد في حكمه دون حكم فعليه معرفة ما يتعلق بذلك الحكم مثلا كالا جتهاد في حكم متعلق بالصلاة لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالنكاح اه ومراد المصنف هنا الاجتهاد بالمعنى الاول نهر (قوله لتعذر) أي لانه متعذر الوجود في كل زمن وفي كل بلد فكان شرط الاولوية بمعنى انه ان وجد فهو الاول بالتولية فافهم (قوله على انه) متعلق بمحذوف أي قلنا بالتعذر في كل زمن بناء على انه الخ (قوله عند الاكثر) خلافا لما قيل انه لا يخلو عنه زمن وعام ذلك في كتب الاصول (قوله فصيح نولية العاصي) الاولى في التفريع ان يقال فصيح نولية المقلد لانه مقابل المجتهد ثم ان المقلد يشمل العاصي ومن له تأهل في العلم والفهم وعين ابن الغرس الثاني قال وأقله ان يحسن بعض الحوادث والمسائل الدقيقة وأن يعرف طريق تحصيل الاحكام الشرعية من كتب المذهب وصدور المشايخ وكيفية الاراد والاصدار في الوقائع والدعاوى والنجح ونازعه في النهج ورجح أن المراد الجاهل لتعليمهم بقولهم لان ابصال الحق الى مستحقه يحصل بالعمل بفتوى غيره قال في الحواشي البعقوبية اذا احتج الى فتوى غيره هو من لا يقدر على اخذ المسائل من كتب الفقه وضبط أقوال الفقهاء اه ونحوه في البحر عن العناية وكذا ربه ابن الكال قلت وفيه البحث مجال فان المقتضى عند الاصوليين هو المجتهد كما يأتي فبصر المعنى انه لا يشترط في القاضي أن يكون مجتهدا لانه يكفيه العمل باجتهاد غيره ولا يلزم من هذا أن يكون عاميا لكن قد يقال ان الاجتهاد كما تعذر في القاضي تعذر في المعنى الا ان فاذا احتج الى السؤال عن نقل الحكم

مطلب

السلطان يصير سلطانا بأمرين

وماقتضى في فسقه ونحوه باطل واعتمده في البحر وفي الفتح انفقوا في الامارة والسلطنة على عدم الانعزال بالفسق لانها مبنية على القهر والغلبة لكن في اول دعوى الخيانة الوالي كالقاضي فليحفظ (وينبغي ان يكون موثوقا به

عفاه وعقله وصلاحه وفهمه

وعلمه بالسنة والاثار ووجوه

الفقه والاجتهاد شرط الاولوية

لتعذر على انه يجوز خلق الزمن

عنه عند الاكثر نهر فصيح نولية

العاصي ابن كمال ويحكم بفتوى

غيره

مطلب

في تفسير الصلاح والصلاح

مطلب

في الاجتهاد وشرطه

من الكتب يلزم أن يكون غير قادر على ذلك تأمل (قوله المفتي يفتي بالديانة) مثلا إذا قال رجل قلت لزوجتي أنت طالق فاقصد بذلك الأخبار كذا فإفاق المفتي يقضيه بعدم الوقوع والقاضي يحكم عليه بالوقوع لأنه يحكم بالظاهر فإذا كان القاضي يحكم بالفتوى يلزم بطلان حكمه في مثل ذلك فدل على أنه لا يمكنه القضاء بالفتوى في كل حادثة وفيه نظر فإن القاضي إذا سأل المفتي عن هذه الحادثة لا يقضيه بعدم الوقوع لأنه انما سأل عما يحكم به فلا بد أن يبين له حكم القضاء فعلم أن ما في البرازية لا ينافي قولهم يحكم بفتوى غيره (قوله في الدماء والفروج) أي وفي الأموال لكن خصهما بالذكر لأنه لا يمكن فيهما الاستباحة بوجه بخلاف المال ولتصديق التحويل فإن الحاكم الذي يجري أحكامه في ذلك لا بد أن يكون عالمادينا (قوله كالكبريت الأحمر) معدن عزيز الوجود والبارز والمجرور متعلق بمحذوف على أنه حال أو خبر لمبتدأ محذوف (قوله وابن العلم) عبارة البرازية وابن الدين والعلم (قوله بل هو نقل كلام) وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين إما أن يكون له سند فيه أو يأخذه من كتاب معروف تداولته الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين لأنه بمنزلة الخبر المتواتر المشهور هكذا ذكر الرازي فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا لا يحل عزومها فيها إلى محمد ولا إلى أبي يوسف لأنها لم تنسهر في عصرنا في ديارنا ولم تسد أول فهم إذا وجد النقل عن النوادر مثلا في كتاب مشهور ومعروف كالهدي والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب فتح وأقره في البحر والنهر والمخ قلت يلزم على هذا أن لا يجوز إلا أن النقل من أكثر الكتب المطبوعة من الشروح أو الفتاوى المشهورة أسماؤها لكنها لم تسدوا لها الأيدي حتى صارت بمنزلة الخبر المتواتر المشهور لكونها لا توجد إلا في بعض المدارس أو عند بعض الناس كالبسوط والحيط والبدائع وفيه نظر بل الظاهر أنه لا يلزم التواتر بل يكفي غلبة الظن بكون ذلك الكتاب هو المحسني بذلك الاسم بأن وجد العلماء ينقلون عنه ورأى ما نقلوه عنه موجودا فيه أو وجد منه أكثر من نسخة فانه يغلب على الظن أنه هو ويدل على ذلك قوله أما أن يكون له سند فيه أي فيما ينقله والسند لا يلزم توازه ولا شهرته وأيضاً قد من أن القاضي إذا أشكل عليه أمر يكتب فيه إلى فقهاء مصر آخر وأن المشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية ولا شك أن احتمال التزوير في هذا الكتاب اليسير أكثر من احتمال في شرح كبير بخط قديم ولا سيما إذا رأى عليه خط بعض العلماء فيتعين الاكتفاء بغلبة الظن لئلا يلزم هجر معظم كتب الشريعة من فقه وغيره لاسيما في مثل زماننا والله سبحانه أعلم (قوله ولا يطلب القضاء) لما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء وكل إلى نفسه ومن أجب عليه ينزل إليه ملك يستدده وأخرج البخاري قال صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن بن مرة لاتسأل الأمانة فإني إن أوتيتها عن مسألة وكلت إليها وإن أوتيتها عن غير مسألة أعنت عليها وإذا كان كذلك وجب أن لا يحل له لأنه معلوم وقوع الفساد منه لأنه محذول فتح ملخصا (قوله بقلبه) أراد بهذا أن يفرق بين الطلب والسؤال فالأول للقلب والثاني لللسان كما في المستصفي وتعامه في النهر (قوله في الخلاصة الخ) أفاد أنه كما لا يحل الطلب لا يحل التولية كما في النهر وأن ذلك لا يختص بالقضاء بل كل ولاية ولو خاصة كولاية علي وقب أو تميم فهي كذلك كما في البحر (قوله الا اذا تعين عليه القضاء الخ) استثناء مما في المتن ومما في الخلاصة أما اذا تعين بأن لم يكن أحد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب صيانة لحقوق المسلمين ودفع الظلم الظالمين ولم أر حكم ما اذا تعين ولم يول إلا بما لا يحل بقلبه وكذا لم أرجو أن يعزله وينبغي أن يحل بذله للمال كما حل طلبه وأن يعزله حيث تعين وأن لا يصح بحر قال في النهر هذا ظاهر في صحة توليته وإطلاق المصنف يعني قوله ولو أخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا رده وأما عدم صحة عزله فممنوع قال في الفتح للسلطان أن يعزل القاضي مريية وبلا رية ولا يعزل حتى يبلغه العزل اه نعم لو قيل لا يحل عزله في هذه الحالة لم يعد كالوصي العدل اه قلت وأبضا حيث تعين عليه يخرج عن عهدة الوجوب بالسؤال فإذا منعه السلطان اثم بالمنع لأنه اذا منع الأولى وولى غيره يكون قد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين كما مر في الحديث وإذا منعه لم يبق واجبا عليه فأبى وجه يحل له دفع الرشوة وقد قال بعض علمائنا إن فرضية الحج تسقط بدفع الرشوة إلى الأعراب كما قدمناه في بابها فهذا أولى كما لا يخفى وأما صحة عزله فظاهرة لأنه وكيل عن السلطان وانعم بعزله لا يلزم منه عدم صحة العزل

بطلب
طريق النقل عن المجتهد

لكن في أيمان البرازية المفتي يفتي بالديانة والقاضي يقضى بالظاهر دل على أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضا فلا بد من كون الحاكم في الدماء والفروج عالمادينا كالكبريت الأحمر وابن الكبريت الأحمر وابن العلم (ومثله) فيما ذكر (المفتي) وهو عند الأصوليين المجتهد أما من يحفظ أقوال المجتهد فليس بجنت وقتواه ليس بفتوى بل هو نقل كلام كما بسطه ابن الهمام (ولا يطلب القضاء) بقلبه (ولا يسأله بلسانه) في الخلاصة طالب الولاية لا يولى الا اذا تعين عليه القضاء

أو كانت التولية مشروطة له
 أو ادعى أن العزل من القاضي
 الاول بغیر رخصة نهر قال
 واستحب الشافعية والمالكية
 طلب القضاء لخامل الذکر لنشر
 العلم (ويختار) المقلد (الاقدر
 والاولى به ولا يكون قضا غليظا
 جبارا عنيدا) لانه خليفة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وفي اطلاق
 اسم خليفة الله خلاف تارخانية
 (وكره) تحريما (التقليد) أي أخذ
 القضاء (من خاف الحيف) أي الظلم
 (أو العجز) يكتفي أحدهما
 في الكراهة ابن كمال (وان تعين له
 أو أمسه لا) يكره فتح ثم ان
 انحصر فرض عينا والا كفاية
 بجر (والتقدير رخصة) أي مباح
 (والترك عزيمة عند العامة
 بزازية فالاولى عدمه) وبجرم على
 غير الالاهل الدخول فيه قطعاً من
 غير تردد في الحرمة قضيه الاحكام
 انجسة (ويجوز تقلد القضاء من
 السلطان العادل والجائر)

كالوصي العدل المنصوب من جهة القاضي وأما المنصوب من جهة الميت فالمقتدر عدم عزمه لكن الفرق
 بينه وبين ما نحن فيه أن الوصي خليفة الميت فليس للقاضي عزله وأما القاضي فهو خليفة عن السلطان ولا يثبه
 مسقط منه فله عزله كوصي القاضي هذا ما ظهر لي (قوله) أو كانت التولية مشروطة له ذكره في النهر بحثنا
 معللاً بأنه حينئذ يطلب تنفيذ شرط الواقف اه قلت وهذا في الحقيقة ليس طالبا من القاضي أن يولية لانه
 متول بالشرط بل يريد اثبات ذلك في وجه من يعارضه ومثله وصي الميت اذا أراد اثبات وصايته وبهذا سقط
 قوله في البحر ان ظاهر كلامهم انه لا تطلب التولية على الوقف ولو كانت بشرط الواقف له لاطلاقهم اه (قوله)
 أو ادعى الخ أي فان له طلب العود من القاضي الجديد حين ذلك يقول له القاضي أثبت انك أهل للولاية ثم
 يولية نص عليه الخصاص نهر (قوله لخامل الذکر) هو بالخاء المعجمة غير المشهور (قوله) ويختار المقلد
 بصيغة اسم الناعل وقد مناقبيل قوله وشرط أهليتها عن الفتح من له ولاية التقليد والظاهر أن هذا الاختيار
 واجب لا لا يكون خاتمة ورسوله وعامة المؤمنين كما مر في الحديث (قوله) ولا يكون قضا الخ) الفظ هو
 الجافي سي الخلق والغليظ قاضي القلب والجبار من جبره على الامر بغيره أي لا يجبر غيره على ما لا يريد
 والعنيد الماند الخائب للعق المعادي لاهله بجر عن مسكين (قوله) لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أي في امضاء الاحكام الشرعية (قوله) أي أخذ القضاء) هذا يناسب كون العبارة التقليد
 قال في البحر وهما من هتات أي في الكثر التقليد أي النصب من السلطان والتقليد أي قبول تقليد القضاء وهي
 الاولى اه وهي التي شرح عليها المصنف وقال أيضا انها أولى قلت ويمكن ارجاع الاولى الى الثانية بتقدير
 مضاف أي قبول التقليد وهو معنى قول الشارح أي أخذ القضاء (قوله) من خاف الحيف) فلو كان غالب
 ظنه انه يجور في الحكم ينبغي أن يكون حراما بجر (قوله) أو العجز) يحتمل أن يراد به العجز عن سماع دعاوى
 كل الخصوم بأن قدر على البعض فقط وأن يراد بالعجز عن القيام بواجباته من اظهار الحق وعدم أخذه الرشوة
 فعلى الاول هو مبين وعلى الثاني أعم تأمل (قوله) ابن كمال) أي نقلا عن القدوري (قوله) وان تعين له
 أي مع خوف الحيف قال في الفتح ومحمل الكراهة ما اذا لم تعين عليه فان انحصر صار فرض عين عليه وعليه
 ضبط نفسه الا اذا كان السلطان يمكن أن يفصل الخصومات وتفترغ لذلك اه وهذا صريح في أن السلطان
 أن يقضي بين الخصمين وقد مرنا التصريح به عن ابن الغرس عند قوله وحاكم قال الرمي وفي الخلاصة وفي
 التوازل انه لا يتقد في أدب القاضي للخصاف يتقد وهو الاصح وقال القاضي الامام يتقد وهذا أصح وبه يفتي
 اه (تنبيه) لو تعين عليه هل يجبر على القبول لو امتنع قال في البحر لم أره والظاهر انه وكذا اجواز جبر واحد
 من المتأهلين اه لكن صرح في الاختيار بأن من تعين له يفترض عليه ولو امتنع لا يجبر عليه (قوله) والتقليد
 أي الدخول فيه عند الامن وعدم التعين (قوله) والترك عزيمة الخ) هو الصحيح كما في النهر عن النهاية وبه جزم في
 الفتح معللاً بأن الغالب خطأ ظن من ظن من نفسه الاعتدال فيظهر منه خلافه وقيل ان الدخول فيه عزيمة
 والامتناع رخصة فالاولى الدخول فيه قال في الكفاية فان قيل اذا كان فرض كفاية كان الدخول فيه مندوباً
 لما أن أدنى درجات فرض الكفاية الندب كما في صلاة الجنازة ونحوها قلنا نعم كذلك الآن فيه خطراً عظيماً
 وأمر المخوف لا يسلم في بجره كل سابع ولا يجوز منه كل طامع الا من عصمه الله تعالى وهو عزيز وجوده ألا ترى أن
 أما حنيفة دعي الى القضاء ثلاث مرات فأبى حتى ضرب في كل مرة ثلاثين سوطاً فلما كان في المرة الثالثة قال حتى
 استشرأحمي فاستشار أباً يوسف فقال لو تقلدت لنفعت الناس فنظر اليه أبو حنيفة رحمه الله نظر الغضب وقال
 أرأيت لو أمرت أن أعبر البحر سباحة اكنت أقدر عليه وكنك أني بك قاضياً وكذا دعي محمد رحمه الله الى
 القضاء فأبى حتى قيد وحبس واضطر فقلد اه (قوله) وبجرم على غير الالاهل) الظاهر انه ليس المراد بالالاهل
 هنا ما مر في قوله وأهل الشهادة لأن المراد به من نصح توليته ولو فاسقاً أو جائراً أو جاهلاً مع قطع النظر عن
 حله أو حرمة بل المراد به هنا ما مر في قوله وينبغي أن يكون موثقاً به في عفافه وعقله الخ ويحتمل أن يراد به
 الجاهل تأمل وفي الفتح وأخرج أبو داود عن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة
 اثنان في النار وواحد في الجنة رجل عرف الحق فقضى به فهو في الجنة ورجل عرف الحق فلم يقض وجار في
 الحكم فهو في النار ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس على جهل فهو في النار (قوله) ويجوز تقلد القضاء من

مطلب ٢

٣ للسلطان أن يقضي بين الخصمين

مطلب ٣

٤ ما كان فرض كفاية يكون ادنى
 فعله الندب

مطلب ٤

٥ بوحنيفة دعي الى القضاء ثلاث
 مرات فأبى

السلطان العادل والظاهر) أي الظالم وهذا ظاهر في اختصاص تولية القضاء بالسلطان ونحوه كالخليفة مسجداً
لواجتمع أهل بلدة على تولية واحد القضاء لم يصح بخلاف ما لو ولو لسلطاناً بعد موت سلطانهم كما في البرازية. نهر
وتمامه فيه قلت وهذا حيث لا ضرورة والافهم تولية القاضي أيضاً كما يأتي بعده (قوله ولو كافراً) في
انتارخانية الاسلام ليس بشرط فيه أي في السلطان الذي يقلد وبلاد الاسلام التي في أيدي الكفرة لا شك انها
بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهروا فيها حكم الكفر والقضاة مسلمون والملوك الذين يطيعونهم عن
ضرورة مسلمون ولو كانت عن غير ضرورة منهم ففساق وكل مصرفه وال من جهتهم يجوز فيه اقامة الجمع
والاعباد وأخذ الخراج وتقليد القضاة وتزويج الايامي لاستيلاء المسلم عليه وأما طاعة الكفر فذات المخادعة
وأما بلاد عليها ولاية كفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد وبصير القاضي قاضياً بتراضي المسلمين فيجب عليهم
أن يلقوا سواها ليسلموا منهم اه وعزاه مسكين في شرحه الى الاصل ونحوه في جامع الفصولين وفي الفتح وإذا
لم يكن سلطان ولا من يجوز التقليد منه كما هو في بعض بلاد المسلمين غلب عليهم الكفار كقرطبة الآن يجب على
المسلمين أن يتفقوا على واحد منهم يجعلونه واليا فيولي قاضياً ويكون هو الذي يقضي بينهم وكذا ينصبوا اماماً
يصلى بهم الجمعة اه وهذا هو الذي تطعن النفس اليه فليتمد نهر والاشارة بقوله وهذا الى ما أفاده كلام
الفتح من عدم صحة تقليد القضاء من كافر على خلاف ما مر عن التتارخانية ولكن اذا ولي الكافر عليهم قاضياً
ورضيه المسلمون صحّت توليته بلا شبهة تأمل ثم ان الظاهر أن البلاد التي ليست تحت حكم سلطان بل لهم أمير
منهم مستقل بالحكم عليهم بالغلب أو باتفاقهم عليه يكون ذلك الامير في حكم السلطان فيصح منه تولية
القاضي عليهم (قوله ومن سلطان الخوارج وأهل البني) تقدم الفرق بينهم ما في باب البغاة (قوله سمح
العزل) فاذا ولي سلطان البغاة باغياً وعزل العدل ثم ظهر ناعليهم احتاج قاضي أهل العدل الى تجديد
التولية نهر (قوله نفذ) أي حيث كان موافقاً أو مختلفاً فيه كما في سائر القضاة وهو مصرح به في فصول
العمادى ويدل بفهمه على أن القاضي لو كان من البغاة فان قضاياءه نفذ كسائر فساد أهل العدل لان
الفساق يصلح قاضياً في الاصح وذكر في الفصول ثلاثة أقوال فيه الأول ما ذكرنا وهو المعتقد الثاني عدم
النفاذ فاذا رفع الى العادل لا يعضيه الثالث حكمه حكم المحكم بعضيه لو وافق رأيه والأبطل اه بحر
(قوله وبه جزم الناصحي) لكن قد علت ما هو المعتقد (قوله فاذا اتفقد طلب ديوان قاض قبله) في
القاسوس الديوان ويفتح مجتمعه الصحف والكتاب يكتب فيه أهل الجلبش وأهل العطية وأول من وضعه عمر
رضي الله تعالى عنه جمعه دواوين ودواوين اه فتدوله مجتمعه الصحف بمعنى قول الكنز وهو الخرائط التي فيها
السجلات والمحاضر وغيرها والخرائط جمع خريطة شبه الكيس وقول الشارح يعني السجلات تفسير بالمعنى
الثاني وقول البحر تمسك المسكين ان ما في الكنز مجاز لان الديوان نفس السجلات والمحاضر لا الكيس فيه نظر
فافهم والسجل لغة كتاب القاضي والمحاضر جمع محضر وفي الدرر ان المحضر ما كتب فيه ما جرى بين الخصمين
من اقرار أو انكار والحكم بينة أو تكول على وجه يرفع الاشتباه وكذا السجل والصن ما كتب فيه
البيع والرهن والاقرار وغيرها والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة اه والعرف الآن ما كتب في الواقعة
وبقي عند القاضي وليس عليه خطه والجهة ما عليه علامة القاضي أعلاه وخط الشاهد من اسفله وأعطى للخصم
بحر ملخصاً وانما يطلبه لان الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيجعل في يد من له ولاية القضاء وما في يد
الخصم لا يؤمن عليه التغيير بزيادة أو نقصان ثم ان كانت الاوراق من بيت المال فلا اشكال في وجوب تسليمها
الى الجديد وكذا لو من مال الخصوم أو من مال القاضي في الصحيح لانهم وضعوها في يد القاضي لعمله وكذا
القاضي يحمل على انه عمل ذلك تدبيراً لا اعتقلاً وتمامه في الزيلعي (تنبيه) مفاد قول الزيلعي "ليكون
حجة عند الحاجة ومثله في الفتح انه يجوز للجدد الاعتماد على سجل المعزول مع انه يأتي انه لا يعمل بقول
المعزول وفي الاشياء لا يعتمد على الخط ولا يعمل بكتوب الوتف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لكن
قال البيهقي المراد من قوله لا يعتمد أي لا يقضي القاضي بذلك عند المنازعة لان الخط مما يورث ويقتل كما في
مختصر الظهيرية وليس منه ما في الاجناس بنص وما وجدته القاضي بأيدي القضاة الذين كانوا قبله لها
رسوم في دواوين القضاة أجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان كان الشهود الذين شهدوا عليها قد

مطلب
في حكم تولية القضاء في بلاد تغلب
عليها الكفار

ولو كافراً ذكره مسكين وغيره
الا اذا كان يمنعه من القضاء بالحق
فيصرم ولو فقد وال لغلبة كفار
وجب على المسلمين تعيين وال
وامام للجمعة فتح (ومن) سلطان
الخوارج و (أهل البني) واذا
صحّت التولية صح العزل واذا رفع
قضاء الباغي الى قاضي العدل
نفذه وقيل لا وبه جزم الناصحي
(فاذا اتفقد طلب ديوان قاض قبله)
يعني السجلات

مطلب
في العمل بالسجلات وكتب
الاوقاف القديمة

ما قال الشيخ أبو العباس يجوز الرجوع في الحكم إلى دواوين من كان قبله من الأئمة اه أي لا سجل
القاضي لا يترد عادة حيث كان محفوظا عند الأئمة بخلاف ما كان بيد الخصم وقد منى في الوقف عن الخيرية أنه
إن كان للوقف كتاب في سجل القضاة وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحصانا إذا تنازع أهله فيه وصرح أيضا
في الاسعاف وغيره بأن العمل بما في دواوين القضاة استحصان والظاهر أن وجه الاستحصان ضرورة أحياء
الأوقاف ونحوها عند تقادم الزمان بخلاف السجل الجديد لا مكان الوقف على حقيقة ما فيه باقرار الخصم
أو البيئة فلذا لا يعتمد عليه وعلى هذا فقول الزيلعي "ليكون حجة عند الحاجة معناه عند تقادم الزمان وبهذا
يتأيد ما قاله المحقق هبة الله البعلبي" في شرحه على الأشباه بعد ما مر عن البيهقي من أن هذا صريح في جواز
العمل بالخط وإن مات شهودها حيث كان مضمونها ثابتا في السجل المحفوظ اه لكن لا بد من تقييده بتقادم
العهد كما قلنا وفقنا بين كلامهم ويأتي تمام الكلام على الخط في باب كتاب القاضي وانظر ما كتبناه في دعوى
تنقيح الفتاوى الحامدية (قوله وتطرق في حال المحبوسين الخ) بأن يبعث إلى السجن من بعدهم بأسمائهم ثم يسأل
عن سبب حبسهم ولا بد أن ثبت عنده سبب وجوب حبسهم وثبوته عند الأول ليس بحجة يعتمد عليها الثاني في
حبسهم لأن قوله لم يبق حجة كذا في الفتح نهر (قوله والألاطلقة) أي إن لم يكن له قضية وعبرة النهر عن
كتاب الخراج لأبي يوسف فمن كان منهم من أهل الدعارة والتلصص والجنابات وزمه أدب أدبه ومن لم يكن له
قضية خلى سبيله (قوله أو قامت عليه بينة) أعم من أن تشهد بأصل الحق أو بحكم القاضي عليه بجر (قوله
أزمه الحبس) أي أدام حبسه بجر (قوله وقيل الحق) قائله في الفتح حيث قال من اعترف بحق أزمه أياه
ورده إلى السجن واعترضه في البحر بأنه لو اعترف بأنه أقر عند المعزول بالزنى لا يعتبر لانه بطل بل يستقبل الأمر
فإن أقر أربعاً في أربعة مجالس حدثه اه وفيه أن المتبادر من الحق حق العبد (قوله والا) أي وإن لم يقتر
بشيء ولم تقم عليه بينة بل ادعى أنه حبس ظلماً نهر (قوله نادى عليه) ويقول المنادي من كان يطالب
فلان بن فلان الفلاني بحق فليحضر زيلعي (قوله فان أبي) عن إعطاء الكفيل وقال لا كفيل لي بجر
(قوله نادى عليه شهراً) أي يستأنفه بعد مدة المنادة الأولى (قوله في الودائع) أي ودائع التماسي
نهر (قوله بينة) أي بغيرها الوصي متلا على من هي تحت يده أنها لقيم فلان أو ناظر الوقف أن هذه الغلة
لوقف فلان وكأنه منفي على عرفهم من أن الكل تحت يد أمين القاضي وفي زماننا أموال الأوقاف تحت يد
نظارها وودائع التماسي تحت يد الأوصياء ولو فرض أن المعزول وضع ذلك تحت يد أمين عمل القاضي بما
ذكر نهر (قوله المولى) بتشديد اللام المفتوحة أي القاضي الجديد (قوله درر) ومثله في الهداية
وغيرها (قوله ومفاده) أي مفاد قوله خصوصاً بفعل نفسه وأصل البحث لصاحب البحر وقد رأيت
صريحاً في كافي الحاكم ونصه وإذا عزل عن القضاء ثم قال كنت قضيت لهذا على هذا بكذا وكذا لم يقبل
قوله فيه وإن شهد مع آخر لم تقبل شهادته حتى يشهد شاهدان سواء اه ومثله في القهستاني عن المبسوط
(قوله وتبعه ابن نجيم) أي في فتاواه وأما ما ذكره في بجره فقد علت موافقته لما في النهر وعبرة فتاواه
التي رتبها له المصنف هكذا سئل عن الحاكم إذا أخبر بما كثر بفضية هل يكتفي بأخباره ويسوغ
له الحكم بذلك أم لا بد من شاهد آخر معه أجاب لا يكتفي بأخباره ولا بد من شاهد آخر معه قال المرتب لهذه
الفتاوى قد تسع شيئاً في ذلك ما أفتى به الشيخ سراج الدين قارئ الهداية ولا شك أن هذا قول محمد وأن
الشيخين قالوا بقبول أخباره عن إقراره بشيء مطلقاً إذا كان لا يصح رجوعه عنه ووافقهما محمد ثم رجع عنه وقال
لا يقبل إلا بضم رجل آخر عدل إليه وهو المراد بقول من روى عنه أنه لا يقبل مطلقاً ثم صح رجوعه إلى قولهما
كما في البحر ثم قال وأما إذا أخبر القاضي بإقراره عن شيء يصح رجوعه كالحل لم يقبل قوله بالأجاء وإن أخبر عن
ثبوت الحق بالبيئة فقال قامت بذلك بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك يقبل في الوجهين جميعاً انتهى كلامه
انتهى ما في الفتاوى أقول وحاصله أن القاضي لو أخبر عن إقرار رجل بما لا يصح رجوعه عنه كبيع أو قرض
مثلاً يقبل عندهما مطلقاً ووافقهما محمد أولاً ثم رجع وقال لا يقبل ما لم يشهد معه آخر ثم صح رجوعه إلى قولهما
بالمقبول مطلقاً كما لو أخبر عن حكمه بثبوت حق بالبيئة فعلى هذا لم يبق خلاف في قبول قول القاضي ولا يخفى
أن كلامنا في المعزول وهذا في المولى كما يعلم من شرح أدب القضاء وكذا مما سبأ في قبيل كتاب الشهادات عند

(وتطرق في حال المحبوسين) في منقذ
القاضي وأما المحبوسون في سجن
الوالي فعلى الإمام التطرف في
أحوالهم فمن رسه أدب أدبه والا
أطلقه ولا يبيت أحداً في قيد
الرجل لا مطلوباً بدم ونفقة من ليس
له مال في بيت المال بجر (من
أقر) منهم (بحق أو قامت عليه
بينة الزمه) الحبس ذكره مسكين
وقيل الحق (والانادى عليه)
بقدر ما يرى ثم أطلقه بكفيل بنفسه
فإن أبي نادى عليه شهراً ثم أطلقه
(وعمل في الودائع وغلات الوقف
بينة أو إقرار) ذي اليد (ولم يعمل)
المولى (يقول المعزول) لاتصافه
بالرعايا وشهادة الفرد لا تقبل
خصوصاً بفعل نفسه درر ومفاده
ردها ولو مع آخر نهر قلت لكن
أنتم قارئ الهداية بقبولها وتبعه
ابن نجيم فتنبه

(الآن يقر ذوالبيد أنه) أي
المعزول (سليها) أي الودائع
والغلات (اليه فقبل قوله فيهما)
انهما الزيد الا اذا بدأ ذوالبيد بالقرار
للغير ثم أقر بتسليم القاضي اليه
فأقر القاضي بأنها لا تحرف فيسلم للمقر
له الاول ويضمن المقر قيمته أو مثله
للقاضي بأقراره الثاني يسلم لمن
أقر له القاضي (ويقضى في
المسجد) ويختار مسجد في وسط
البلد تسيرا للناس ويستدير
القبلة كخطيب ومدرس خاتمة
واجرة المحضر على المدعي هو
الاصح بصر عن البرازية وفي
الخاتمة على المتزدد وهو الصحيح
(وكذا السلطان) والمفتي
والفقيه (أو) في (داره) ويأذن
عقوبا (وبرة هدية) التكبير
للتقليل ابن كمال وهي ما يعطى
لا شرط اعانة بخلاف الرشوة
ابن مالك ولولا نأذي المهدي بالردة
يعطيه مثل قيمتها خلاصة
ولو تعذر الرد لعدم معرفته أو بعد
مكانه وضعها في بيت المال
ومن خصوصياته عليه الصلاة
والسلام أن هداياه له تنازخانية
ومضاده أنه ليس للامام قبول
الهدية والالم تكن خصوصية
وفيها يجوز للامام والمفتي والواعظ
قبول الهدية لأنه انما يهدي الى
المعلم بخلاف القاضي

٢٢ مطلب
في اجرة المحضر

٢٣ مطلب
في هدية القاضي

قوله ولو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم الخ وبه يشعر أصل السؤال حيث عبر بالحاكم وبعبارة بخارى
الهداية كذلك وبه علم أن الاستدراك على ما في التهر في غير محله (قوله فقبل قوله) أي قول المعزول وشمل
ثلاث صور ما إذا قال ذوالبيد بعد اقراره بتسليم القاضي المعزول اليه انما الزيد الذي أقر له المعزول أو قال انها
اغيره أو قال لا أدري لانه في هذه الثلاث ثبت بأقراره أنه مودع المعزول ويد المودع كيد فصار كانه في يد المعزول
فيقبل اقراره به كافي الزبلي بخلاف ما إذا أنكر ذوالبيد التسليم فانه لا يقبل قول المعزول كافي البحر (قوله)
فيسلم للمقر له الاول) لانه لما بدأ بالقرار صرح اقراره ولزم لانه أقر بما هو في يده فلما قال دفعه الى القاضي فقد
أقر أن اليد كانت للقاضي والقاضي يقتر به لا تحرف فيصير هو بأقراره متلفا لذلك على من أقر له القاضي فتح ثم قال
فرع يناسب هذا لو شهد شاهدان أن القاضي قضى لفلان على فلان بكذا أو قال القاضي لم أقض بشئ لا تجوز
شهادتهما عندهما ويعتبر قول القاضي وعند محمد تقبل وينفذ ذلك اه وقد منع من البحر أنه في جامع الفصولين
رجح قول محمد لفساد الزمان (قوله ويقضى في المسجد) وبه قال أحمد ومالك في الصحيح عنه خلافا للشافعي له
أن القضاء يحضره المشرک وهو نجس بالنص وقد أطال في الفتح في الاستدلال للمذهب ثم قال وأما نجاسة
المشرک في الاعتقاد على معنى التشبيه والخاص بخرج اليها ويرسل نائبه كالأول كانت الدعوى في دابة وتمام
الفروع فيه وفي البحر (قوله ويستدير) أي ندبا كافي الذي قبله ط (قوله واجرة المحضر الخ) بضم أوله
وكسر ثالثه هو من يحضر الخصم وعبارة البحر هكذا وفي البرازية ويستعين بأعوان الوالي على الاحضار واجرة
الاشخاص في بيت المال وقيل على المتزدد في المصر من نصف درهم الى درهم وفي خارجه لكل فرسخ ثلاثة
دراهم أو أربعة واجرة الموكل على المدعي وهو الاصح وفي الذخيرة أنه الشخص وهو المأمور بعمل لازمة المدعي
عليه اه والاشخاص بالكسر بمعنى الاحضار فقد فرق بين المحضر وبين الملائم وهذا غير مانق له الشارح فتأمل
وفي منية المفتي مؤنة الشخص قبل في بيت المال وفي الاصح على المتزدد اه وهذا في الخاتمة والحاصل أن
الصحيح أن اجرة الشخص بمعنى الملائم على المدعي وبمعنى الرسول المحضر على المدعي عليه ولو تزدد بمعنى امتنع عن
الحضور والافعلي المدعي هذا خلاصة ما في شرح الوهبانية (قوله أد في داره) لان العبادة لا تنقذ بمكان
والاولى أن تكون الدار في وسط البلد كالمسجد نهر (قوله وبرة هدية) الاصل في ذلك ما في البخاري عن
أبي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الازدي يقال له ابن التبتية على الصدقة
فلما قدم قال هذا لكم وهذا لي قال عليه الصلاة والسلام هلا جاس في بيت آية أوبت امه فينظر أي هدى له ام
لا قال عمر بن عبد العزيز كانت الهدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة ذكره
البخاري واستعمل عمر أبا هريرة فقدم بحال فقال له من أين لك هذا قال تلاحت الهدايا فقال له عمر أي
عدو الله هلا قعدت في بيتك فينظر أي هدى لك ام لا فأخذ ذلك منه وجعله في بيت المال وتعليل النبي صلى الله
عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سبها الولاية فتح قال في البحر وذكر الهدية ليس احترازا بل يحرم عليه
الاستقراض والاستعارة ممن يحرم عليه قبول هديته كافي الخاتمة اه قلت ومقتضاه أنه يحرم عليه سائر
التبرعات فتحرر المحاباة أيضا ولذا قالوا له أخذ اجرة كتابة الصل بقدر أجر المثل فان مضاده أنه لا يحل له أخذ
الزيادة لانها محاباة وعلى هذا ما يفعله بعضهم من شراء الهدية بشئ يسيرا وبيع الصل بشئ كثير لا يحل وكذا
ما يفعله بعضهم حين أخذ المصون من أنه يبيع به الدافع دواة أو سكينا أو نحو ذلك لا يحل لانه اذا حرم
الاستقراض والاستعارة فهذا اولى (قوله وهي الخ) عزاه في الفتح الى شرح الاقطع (قوله وضعها
في بيت المال) أي الى أن يحضر صاحبها فتدفع له بمنزلة اللقطة كافي الفتح (قوله وفيها الخ) أي في
التنازخانية وهذا يخالف لما ذكره أولا فيها في حق الامام ويؤيد الاول ما مر عن الفتح من أن تعليل النبي صلى
الله عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سبها الولاية وكذا قوله وكل من عمل للسليمان ع لاحتكم في الهدية
حكم القاضي اه واعترضه في البحر بما ذكره الشارح عن التنازخانية وبما في الخاتمة من أنه يجوز للامام
والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة ثم قال الآن يراد بالامام امام الجامع أي وأما الامام بمعنى الوالي
فلا تحل له الهدية فلا منافاة وهذا هو المناسب للائدة ولانه رأس العمال قال في التهر والطاهر أن المراد بالعمل
ولاية ناشئة عن الامام أو نائبه كالساعي والعاشر اه قلت ومثله سم مشايخ القرى والحرف وغيرهم ممن

لهم قهر وتسلط على من دونهم فانه يهدي اليهم خوفاً من شرهم أو ليرجع عندهم وظاهر قوله ناشئة عن الامام الخ
دخول المفتي اذا كان منصوباً من طرف الامام أو نائبه لكنه مخالف لاطلاقهم جواز قبول الهدية له والالزام
بكون امام الجامع والمدرس المنصوبين من طرف الامام كذلك الا ان يفرق بأن المفتي يطلب منه المهدي
المساعدة على دعواه ونصره على خصمه فيكون بمنزلة القاضي لكن يلزم من هذا الفرق أن المفتي لو لم يكن
منصوباً من الامام يكون كذلك فيصالح ماصراً حوايه من جوارها للمفتي فان الفرق بينه وبين القاضي واضح
فان القاضي ملزم وخليفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تنفيذ الاحكام فأخذ الهدية يكون رشوة
على الحكم الذي يؤمله المهدي ويلزم منه بطلان حكمه والمفتي ليس كذلك وقد يقال ان مرادهم بجوارها
للمفتي اذا كانت له لاعتائه للمهدي بدليل التعليل الذي نقله الشارح فاذا كانت لاعتائه صدق عليها حد
الرشوة لكن المذكور في حدها شرط الاعانة وقد مناعن الفتح عن الاقضية انه لو اهداه ليعينه عند السلطان
ولا شرط لكن يعلم بقين انه انما يهدي ليعينه فتباح على انه لا بأس به الخ وهذا يشمل ما اذا كان من العمال
أو غيرهم وعن هذا قال في جامع الفصولين القاضي لا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضياً لا يهدي اليه
ويكون ذلك بمنزلة الشرط ثم قال أقول بخالفه ما ذكر في الاقضية الخ قلت والظاهر عدم المخالفة لان القاضي
منصوص على انه لا يقبل الهدية على التخصيص لا في مخافى الاقضية مفروض في غيره فيجوز أن يكون
المفتي مثله في ذلك ويحتمل أن لا يكون والله سبحانه أعلم بحقيقة الحال ولا شك أن عدم القبول هو المقبول
ورأيت في حاشية شرح المنهج للعلامة محمد الداودي الشافعي مانعه قال ع ش ومن العمال مشايخ
الاسواق والبلدان ومباشروا الاوقاف وكل من يتعامل امرأته بالسلطان انتهى قال م في شرحه
ولا يلحق بالقاضي فيما ذكر المفتي والواعظ ومعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم أهلية الالزام والاولى في حقهم
ان كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الاقتناء والوعظ والتعليم عدم القبول ليكون علمهم خالصاً لله تعالى
وان اهدى اليهم تحبباً وتودد العلمهم وصلاتهم فالاولى القبول وأما اذا أخذ المفتي الهدية ليرخص في الفتوى
فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يتدل أحكام الله تعالى ويشترى بها غنائم قليلات وان كان بوجه صحيح فهو مكروه
كراهة شديدة انتهى هذا كلامه وقواعداً لا تأباه ولا حول ولا قوة الا بالله وأما اذا أخذ ليرخص له بل
بيان الحكم الشرعي فهذا ما ذكره أولاً وهذا اذا لم يكن بطريق الاجرة بل يجزده هدية لان أخذ الاجرة على
بيان الحكم الشرعي لا يجزى عندنا وانما يجزى على الكتابة لانها غير واجبة عليه والله سبحانه أعلم (قوله
السلطان والباشا) عزاء في الاشياء الى تهذيب القلانسي قال الجوى وفيه قصور اذا لا يشمل القاضي
الذي يتولى منه وهو قاضي العسكر لقضية الاقطار وعبارة القلانسي ولا يقبل الهدية الا من ذي رحم محرم
أو وال يتولى الامر منه أو وال مقدم الولاية على القضاء ومعناه انه يقبل الهدية من الوالى الذى تولى القضاء
منه وكذا من وال مقدم عليه في الرتبة فانه يشمل القاضي الذى تولى منه والباشا ووجهه أن منع قبولها
انما هو للخوف من مراعاته لاجلها وهو ان رأى الملك ونائبه لم يراعها لاجلها (قوله المحرم) هذا القيد
لا بد منه ليجزى ابن الم نهر (قوله أو من جرت عادته بذلك) قال في الاشياء ولم أر بماذا ثبت العادة
ونقل الجوى عن بعضهم انها ثبت بجرة ثم ان ظاهر العطف أن قبولها من القريب غير مقيد بجرى العادة منه
وهو ظاهر اطلاق القدورى والهداية وفي النهاية عن شيخ الاسلام انه قيد فيه أيضاً وتماه في النهر (قوله
بقدر عاداته) فلوزاد لا يقبل الزيادة وذ كر نخر الاسلام الآن يكون مال المهدي قد زاد فيقدر ما زاد ماله اذا
زاد في الهدية لا بأس بقبولها فتح قال في الاشياء وظاهر كلامه انه زاد في القدر فلو في المعنى كان كانت
عاداته اهداء ثوب كان فأهدى ثوباً برراً لم أره لا محاباً وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم
تميزها ونظر فيه في حواشي الاشياء (تنبيه) في الفتح يجب أن تكون هدية المستقرض للمقرض
كالهدية للقاضي ان كان المستقرض له عادة قبل استقرضه فلمقرض أن يقبل منه قدر ما كان يهديه بلا زيادة
له قال في البحر وهو سهو والمنقول كما قد مناه آخر الحواله أنه يحل حيث لم يكن مشروطاً مطلقاً اه وأجاب
المفتي بأن كلام المحقق في الفتح مبنى على مقتضى الدليل (قوله ولا خصومة لهما) فان قبلها بعد انقطاع
الخصومة جاز ابن ملك وذكره في النهر بحثاً وفي ط عن الجوى الا أن يكون عن لانتهاى خصوماته كمنظار

مطلب
في حكم الهدية للمفتي

(الامن) أربع السلطان والباشا
اشياء وبجر و (قرينه) المحرم
(أو من جرت عادته بذلك) بقدر
عاداته ولا خصومة لهما دور

(و) رد اجابة (دعوة خاصة

وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا

حضور القاضى) ولومن محرم

ومعتاد وقبل هي كالهدي وفي

السراج وشرح الجمع ولا يجيب

دعوة خصم وغير معتاد ولو عامة

للثمة (ويشهد الخيانة ويعود

المرضى) ان لم يكن لهما

ولا عليهما دعوى شرب لالة عن

البرهان (ويستوى) وجوبا (بين

الخصمين جالسا واقبالا واشارة

وتطرا ويمنع من مسارة أحدهما

(والاشارة اليه) ويرفع صوته عليه

(والضحك في وجهه) وكذا القيام

له بالاولى (وضيقته) نم لو فعل

ذلك معهما معاجاز نهر (ولا يزح)

في مجلس الحكم (مطابقا) ولو لغيرهما

لذهابه بهما به (ولا يلقيه حجة)

وعن الثاني لا بأس به عيني (ولا

يلقن (الشاهد شهادته) واستحسنه

ابو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة

علم والقوى على قوله فيما يخلق

بالقضاء لزيادة تجربته بزيادة

الوقوف وبما شربها اه قال في البحر والحاصل أن من له خصومة لا يقبلها مطلقا ومن لا خصومة له فان
 كان له عدة قبل القضاء قبل المعتاد والافلا اه اى سواء كان محرما أو غيره على ما مر عن شيخ الاسلام (قوله
 دعوة خاصة) الدعوة الى الطعام بفتح الدال عند اكثر العرب وبعضهم يكسرها كما في المصباح فلو عامة له
 حضورها ولا خصومة لصاحبها كما في الفتح (قوله وهي الخ) هذا هو المصحح في تفسيرها وقبل العامة دعوة
 العرس والختان وما سواهما خاصة وقبل ان كانت خمسة الى عشرة نفاضة وان لا كثر فغاثة وتقام في البحر
 والنهر (قوله وقبل هي كالهدي) ظاهر الفتح اعتماد فانه قال بعد كلام فقد آل الحال الى أنه لا فرق بين
 القريب والغريب في الهدية والضيافة وكذا حال في البحر الاحسن أن يقال ولا يقبل هدية ودعوة خاصة
 الا من محرم أو بمن له عادة فان للقاضي أن يجيب الدعوة الخاصة من أجنبي له عادة باتخاذها كالهدي فلو كان
 من عادته الدعوة له في كل شهر مرة فدعاء كل اسبوع بعد القضاء لا يجيبه ولو اتخذها طعاما أكثر من الاقل
 لا يجيبه الا أن يكون ماله قدر زاد كذا في التتارخانية اه (قوله ولا يجيب دعوة خصم) هو ما ذكره في شرح
 الجمع لابن ملك وقد مناه عن الفتح وقوله وغير معتاد هو ما ذكر في السراج كما عزا اليه المصنف في المنع وهذا
 لا يناسب القيل المذکور قبله لانه يلزم أن تكون العامة كالخاصة وهو خلاف تقييدهم بالمنع بالخاصة فقط
 تأمل (قوله ويعود المريض) الا أنه لا يطيل المكث عنده بحر (قوله ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى)
 الذى في الفتح وغيره الاقتصار على ذكر المريض تأمل (قوله ويستوى وجوبا بين الخصمين الخ) اطلاقه يتم
 الصغير والكبير والخليفة والرعية والدق والشريف والاب والابن والمسلم والكافر الا اذا كان المدعى عليه
 هو الخليفة ينبغي للقاضي أن يقوم من مقامه وأن يجلسه مع خصمه ويقعد هو على الارض ثم يقضى بينهما
 ولا ينبغي أن يجلس أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره لان لليمين فضلا ولذا كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يخص به الشخين بل المستحب باتفاق أهل العلم أن يجلسهما بين يديه كالتعلم بين يدي معلم ويكون بعدهما عنه
 قدر ذراعين أو نحوهما ولا يمكنهما من التربع ونحوه ويكون أعوانه قائمة بين يديه وأما قيام الخصام بين يديه
 فليس معروفا وانما حدث لما فيه من الحاجة اليه والناس مختلفوا الاحوال والادب وقد حدث في هذا الزمان
 امور وسفها فعمل القاضي بمقتضى الحال كذا في الفتح يعنى فمنهم من لا يستحق الجلوس بين يديه ومنهم من
 يستحق فيعطى كل انسان ما يستحقه بقى ما لو كان أحدهما يستحقه دون الاخر وأبى الاخر الا القيام لم أر
 المسألة وقياس ما في الفتح أن القاضي لا يلتفت اليه نهر (قوله واقبالا) اى تطرا قهتانى والاولى
 تفسيره بالتوجه اليه صورة ومعنى ثلاثين كرعا بعده (قوله ويمنع من مسارة أحدهما) اى يجتنب التكلم
 معه خفية وكذا القيام بين يديه كفى الوالولية وهو الجواز الذى يمنع الناس من التقدم اليه بل يقفون بين يديه
 على البعد ومعهم سوط والشهود يقربون نهر (قوله والاشارة اليه) مستدركا عاقبه ط (قوله ويرفع
 صوته عليه) ينبغي أن يستثنى ما لو كان بسبب كساء أدب ونحوه (قوله لو فعل ذلك) اى الضيافة وقال في
 النهر أيضا وقياسه أنه لو سارهما أو أشار اليهما معاجاز (قوله ولا يزح) اى يداعب في الكلام من باب نزع
 (قوله في مجلس الحكم) أما في غيره فلا يكثر منه لانه يذهب بالمهابة بحر (قوله عيني) عبارته وعن الثاني في
 رواية والشافعى في وجهه لا بأس بتلقين الحجة اه وظاهره ضعفها بل ظاهر الفتح أن هذا في تلقين الشاهد
 لا الخصم كما يأتي نم في البحر عن الخاتمة ولو أمر القاضي رجلين ليعلم الدعوى والخصومة فلا بأس به خصوصا
 على قول أبي يوسف (قوله واستحسنه ابو يوسف) قال في الفتح وعن أبي يوسف وهو وجه للشافعى لا بأس
 به لمن استولته الحيرة أو الهمة فترك شيئا من شرائط الشهادة فيعينه بقوله أتشهد بكذا وكذا بشرط كونه
 في غير موضع التهمة أما فيما بأن ادعى المدعى ألفا وخمسة مائة والمدعى عليه ينكر الخمسة مائة وشهد الشاهد بألف
 فيقول القاضي يحتمل انه أبرأ من الخمسة مائة واستفاد الشاهد بذلك علما فوق به في شهادته كما وفق القاضي
 فهذا لا يجوز بالاتفاق كما في تلقين الشاهد والاتفاق في تلقين أحد الخصمين بقى ما مر عن العيني تأمل (قوله
 وكفاية الرواية في تلقين الشاهد والاتفاق في تلقين أحد الخصمين بقى ما مر عن العيني تأمل (قوله
 لزيادة تجربته) قد مناه عن الكفاية أن محمد اولى القضاء أيضا وذكر عبد القادر في طبقاته أن الرشيد
 ولا قضاء الرقة ثم عزله ولا قضاء الرى اه والظاهر أن مدته لم تطل ولذا لم يشتهر بالقضاء كما اشتهر أبو يوسف

في الولولة حتى أن أبا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم أني لم أصل إلى أحد الخمين ٣١٣ حتى بالقلب الا في خصومة نصراني مع الرشيد

لم أستوينهما وقضيت على الرشيد
بكي اه قلت ومفاده أن القاضي
يقضي على من ولاه وفي المتق
ويصح لمن ولاه وعليه وسعي
(فروع) في البدائع من جملة ادب
القاضي انه لا يكلم أحد الخمين
بلسان لا يعرفه الاخر * وفي
التسارخانية والاحوط أن يقول
للخصمين أحكم بينكما حتى اذا كان
في التقليد خلل يصير حكما بتحكيمهما
* فتقضي بحق ثم أمره السلطان
بالاستئناف بمحض من العلماء لم
يلزمه بزازية * طلب المقضي
عليه نسخة السجل من المقضي
له لعرضه على العلماء أو وصي
أم لا فامتنع ألزمه القاضي بذلك
جواهر الفتاوى * وفي الفتح
مضى أمكن إقامة الحق بلا إيفاد
صدور كان أولى * وهل يقبل قصص
الخصوم من جلس للقضاء لا ولا
أخذها ولا يأخذ بما فيها الا اذا أقر
بلنظرة صريحا

* (فصل في الحبس) *

هو مشروع بقوله تعالى أو ينقوا
من الارض وحبس عليه الصلاة
والسلام رجلا بالثمة في المسجد
وأحدث السجن على رضى الله
تعالى عنه بناء من قصب وسماه نافعا
فلقبه للصوم قنبى غيره من
مدن وسماه مخيسا بفتح الباء وتكسر
موضع التخييس وهو التذليل وفيه
يقول على رضى الله عنه
ألا ترائى كيسا مكيسا

بنت بعد نافع مخيسا
حصنا حصينا وأمينيا كيسا

(صفته أن يكون بموضع ليس به
فراش ولا وطاء) ليخبر فيوفى
ومفاده أنه لو جى له به منعه منه
(ولا يمكن أحد أن يدخل عليه

فلم يحصل لمن التجربة ما حصل لأبي يوسف لانه كان قاضي المشرق والمغرب وزيادة التجربة فزيد زيادة علم قال
الجوى قال مجد الامنة الترجاني والذي يؤيده ما ذكره في الفتاوى ان أبا حنيفة كان يقول الصدقة أفضل
من ج التطوع فلما ج وعرف مشاقه رجع وقال الحج أفضل اه (قوله حتى بالقلب) أى لم يحصل منه ميل
قلبه الى عدم التسوية بين الخصمين بقريته الاستثناء (قوله قلت ومفاده الخ) قال في الفتح والدليل عليه
قضية شريح مع علي فانه قام وأجلس عليا مجله اه (قوله وسعي) أى في آخر باب كتاب القاضي (قوله
بلسان لا يعرفه الاخر) لانه كالمساراة (قوله أحكم بينكما) أى ويقولان نعم احكم بيننا (قوله
لم يلزمه) أفاد أنه لو استأنف براءة لعرضه لأبأس به (قوله نسخة السجل) أى كتاب القاضي الذي فيه
حكمه المسمى الآن بالحنة (قوله ألزمه القاضي بذلك) الظاهر أن الإشارة للعرض على العلماء لأن السجل
أى الحجة لو كان ملكا لا يلزمه دفعه للمقضي عليه تأمل (قوله وفي الفتح الخ) حيث قال وفي المبسوط
ما حاصله انه ينبغي للقاضي أن يعتذر للمقضي عليه وبين له وجه قضائه وبين له انه فهم حجه ولكن الحكم
في الشرع كذا يقتضى القضاء عليه فلم يمكن غيره ليكون ذلك ادفع لشكاية الناس ونسبته الى انه جار عليه
ومن يسمع يحل فر بما تقصد العاسة عرضه وهو برى واذا أمكن إقامة الحق مع عدم إيفاد الصدور كان أولى
اه وفي الصحاح الوغر شدة وقد الحز ومنه قيل في صدره على وغر بالتسكين أى ضغن وعداوة وتوقد من الغيط
(قوله قصص الخصوم) جمع قصة وهي بالفتح الجصة والمراد بها هنا ورقة يكتب فيها قضية مع خصمه ويسعى
الآن عرض حال (قوله لا) أى لأن كلامه بلسانه أحسن من كتابته (قوله ولا يأخذ بما فيها) عبارة
غيره ولا يؤخذ أى لا يؤخذ صاحبها بما كتبه فيها من اقرار ونحوه ما لم يقرب ذلك صريحا لانه لا عبرة بمجرد
الخط فافهم والله سبحانه أعلم

* (فصل في الحبس) *

هو من أحكام القضاء الا انه لما اختلف باختصاص أحكام كثيرة أفرد به فصل على حدة نهر وهو لغة المنع مصدر حبس
كضرب ثم أطلق على الموضع وترجم المصنف له وزاد فيه مسائل أخر من أحكام القضاء ذكرها في الهداية في
فصل على حدة فكان الاولى أن يقول في الحبس وغيره كما قال في باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره (قوله
هو مشروع الخ) اراد أنه مشروع بالكتاب والسنة زاد الزيلعي والاجماع لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم
أجمعوا عليه (قوله أو يتقوا من الارض) فاق المراد بالنبي الحبس كما تقدم في قطاع الطريق اه ح (قوله
وأحدث السجن على) أى أحدث بناء سجن خاص فلا ينافى ما قالوا أيضا من انه لم يكن في عهده صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر سجن انما كان يحبس في المسجد أو الدار هلي حتى اشترى عمر رضى الله تعالى عنه دارا بمكة
بأربعة آلاف درهم واتخذة مخيسا (قوله من مدر) بالتصريك قطع الطين اليابس والحجارة كافي القاموس
(قوله بفتح الباء) أى المثانة الصلبة مشددة والمحب مما في الجرو والنهر والمخ من ضبطه بالثناء المثانة القوية
وقد ذكره في القاموس في الاجوف البائي فقال الخيس كعظم السجن وسجن بناء على رضى الله تعالى عنه
(قوله كيسا) قال في المصباح الكيس وزان فلس الطرف والقطنة وقال ابن الاعرابي العقل ويتال انه
مخفف من كيس مثل هين وهين والاول أصح لانه مصدر من كاس كيسا من باب باع وأما المنقل فاسم فاعل
والجمع اكاس مثل جيد وأجباد اه وفي الفتح الكيس أى مخفقا حسن التاني في الامور والكيس المنسوب
اليه الكيس اه (قوله وأمينيا) اراد به السجن الذي نصبه فيه فتح وعليه فعلقه على ما قبله تطير علقها
تينا وما بارد افراد بقوله بنت اتخذت وما قبل من انه يصح كونه وصفها مخيسا كاذي قبله لا يناسبه قوله كيسا
فافهم (قوله صفته) الضمير للحبس بالمعنى المصدري فلذا قال أن يكون بموضع أى في موضع فافهم (قوله
ولا وطاء) على وزن كاب المهاد الوطى مصباح وفيه والمهد والمهاد القراش وفي القاموس عن الكساء
ان الوطاء خلاف القطاء قلت فان أريد به المهاد الوطى أى اللين السهل فهو أخص مما قبله وكذا ان أريد به
ما يتام عليه وهو خلاف القطاء (قوله ومفاده) أى مفاد قوله ليخبر (قوله ولا يمكن) بالبناء للعجول
مع التشديد (قوله ولا يمكنون عنده طويلا) أى بحيث يحصل له الاستئناس بهم بل بقدر ما يحصل به المقصود

للاستئناس الآقاريه وجيرانه

من المشاورة (قوله ومفاده) أي مفاد قوله للاستثناس وفي النهرو إذا احتاج للجماع دخلت عليه زوجته
أو أمته ان كان فيه موضع ستره وفيه دليل على أن زوجته لا تحبس معه لو كانت هي الحابسة له وهو الظاهر
اه وأنت خير بأن الاستدلال على المسألة بما قاله الشارح أولى عما في النهرو لأن عدم دخول أحد عليه
للاستثناس أصرح بعدم حبسها معه اذ في حبسها معه غاية الاستثناس له مع كون المقصود من ذلك المنع
ليوفي دينه وإذا كانت هي الحابسة له وتلقا بجوار حبسها معه لا يحصل المقصود بل يحصل ضده وهو خجرتها
لتخرجها من الحبس حتى تخرج معه في ذلك أيضا دليل على أنها لا تحبس معه لو هي الحابسة وليس فيما قاله
في النهرو ما يدل على ذلك أيضا فلذا عدل الشارح عن كلام النهرو فقد ظهر أنه ليس في عدوله عنه خلل بل الخلل
في متابعتهم له فافهم ثم إن الظاهر أن المقصود بهذا الرد على من قال أنها تحبس معه وفي البحر عن الخلاصة
فاذا حبست المرأة زوجها لا تحبس معه وفيه عن البرازية وغيرها اذا خيف عليها الفساد استحسن المتأخرون
أن تحبس معه اه وحاصله أنها اذا حبسته وكانت من أهل الفساد ويخشى عليها فعل ذلك اذا لم يكن مراقبا
لها يكون مظنة أن حبسها له لاجل ذلك لا يجوز استيفاء حقها منه فله حبسها معه أما اذا لم تكن كذلك فلا وجه
لحبسها معه وهذا محل ما في الخلاصة (قوله من وطء جاريته) وكذا زوجته كما مر وقيل يمنع من ذلك
لأن الوطء ليس من الحوائج الأصلية فتح (قوله وفي الخلاصة يخرج بكفيل) هذا هو الصواب في نقل
عبارة الخلاصة ونقل عنها في البحر يخرج الكفيل فكانه سقطت الباء من نسخة كتابه عليه في النهرو وكذا الرمي
وقال أيضا والمحب أن البرازي وقع في ذلك فقال وذكر القاضي أن الكفيل يخرج لجنابة الوالدين الخ والذي
في فتاوى القاضي يعني قاضي خان يخرج بالكفيل (قوله وعليه الفتوى) قال في الفتح وفيه نظر لانه ابطال
حق آدمي بلا موجب نعم اذا لم يكن له من يقوم بحقوق دفنه فعل ذلك وسئل محمد عما اذا مات والداه أخرج
فقال لا اه وحاصله أن ما في الخلاصة يخالف لنص محمد رحمه الله تعالى قال في البحر وقد يدفع بأن نص محمد
في المديون أصالة والكلام في الكفيل اه وهذا بناء على ما وقع له في نسخة الخلاصة من التعريف على أنه
لا يظهر الفرق بين المديون وكفيله كما قاله المصنف في المنع (قوله يخرج بكفيل) قال في الفتح وان لم يكن له
خادم يخرج لانه قد يموت بسبب عدم المرض ولا يجوز أن يكون الدين مفضلا لتسبب في هلاك اه ومقتضى
التعليل انه لو لم يجد كفيل يخرج لكن في المنع عن الخلاصة فان لم يجد كفيل لا يطلقه تأمل (قوله والالام)
أي وان وجد من يخدمه لا يخرج هكذا روي عن محمد هذا اذا كان الغالب هو الهلاك وعن أبي يوسف
لا يخرج والهالك في السجن وغيره سواء والفتوى على رواية محمد منع عن الخلاصة (قوله لمعالجة) أي
لسداواة مرضه لاسكان ذلك في السجن (قوله قيل ولا يتكسب فيه) كذا في بعض النسخ وفي أكثرها بل
ولا يتكسب فيه وهي الصواب لأن التعبير بقيل يفيد الضعف وقد صرح في البحر وغيره بأن الاصح المنع
وفي شرح أدب القضاء عن السرخسي أنه الصحيح من المذهب لأن الحبس مشروع ليضجر متى تمكن من
الاكتساب لا يضجر فيكون السجن له بمنزلة الحانوت (قوله ولوله ديون أخرج ليضاصم ثم يحبس) فيه
إشارة الى أنه اذا ادعى عليه آخر بدين يخرج لسماع الدعوى فان أثبتته بالوجه الشرعي أعد في الحبس
لاجلهما سائحا في عن الهندية (قوله اذا امتنع عن كفارة) لأن حق المرأة في الجماع يفوت بالتأخير أشباه
واعترضه الجوى بأن حقها فيه قضاء في العمر مرة واحدة اه قلت هذه المرة لاجل انتفاء الغنة والتفريق
بها والاعطائها حق في الوطء بعدها ولذا حرم الابلاء منها وبفترق بينهما معضي مدته لانه امتناع بسبب محذور
وكذا في الظهار لانه منكر من القول فلذا ظهر فيه المطالبة بالعود إليها ويضرب عند الامتناع وان كان
لا يضرب عند الامتناع عنها بغير سبب تأمل (قوله والاتفاق على قريبه) بالجر عطا على كفارة وكذا قوله
والقسم كما هو ظاهر فافهم وهذا يخالف لما قدمه في النفقة من أنه اذا امتنع من الاتفاق على القريب بضرب
ولا يحبس ومثله في القسم كما مر في بابه لكن قد منافي آخر النفقة أنه تابع البحر في نقل ذلك عن البدائع وأن
الذي في البدائع أنه يحبس سواء كان أباً أو غيره بخلاف الممتنع من القسم فانه يضرب ولا يحبس وهو الموافق
لماسيد كره المصنف متناوذا كرى البحر أنهم صرحوا بأنه لو امتنع من التكفير مع قدرته يضرب وكذا لو امتنع
من الاتفاق على قريبه بخلاف سائر المديون اه (قوله والضابط) أي لما يضرب فيه المحبوس فانه بالاتفاق

مطلبه
لا تحبس زوجته معه لو حبسته

ومفاده أن زوجته لا تحبس معه
لو هي الحابسة له وهو الظاهر وفي
الملتقى يمكن من وطء جاريته لو فيه
خلوة (ولا يخرج لجمعة ولا جماعة
ولا الحج فرض) فغيره أولى
(ولا لحضور جنازة ولو) كان
(بكفيل) زبلي وفي الخلاصة
يخرج بكفيل لجنابة أصوله
وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى
(ولو مرض مرضا اضنا ولم يجد
من يخدمه يخرج بكفيل والالام)
به يبقى ولا يخرج لمعالجة وكسب
قيل ولا يتكسب فيه ولوله ديون
خرج ليضاصم ثم يحبس خاتمة
(ولا يضرب) المحبوس الا في ثلاث
اذا امتنع عن كفارة الظهار
والاتفاق على قريبه والقسم بين
نساءه بعد وعظه والضابط ما يفوت
بالتأخير لا الى خلف أشباه

قلت ويراد ما في الوهبانية

* وان فتر يضرب دون قيد تاذبا *

* وطمين باب الحبس في العنت يذكر *

(ولا يفل) الا اذا خاف فراره فيقيد

أو يحول لسجن اللصوص وهل

يطين الباب الرأي فيه للقاضي

برازية (ولا يجرد ولا يؤجر) وعن

الثاني يؤجره قضاء دينه (ولا يقام

بين يدي صاحب الحق اهانة)

له ولو كان يلد لا قاضي فيها لازمه

ليلا ونهار حتى يأخذ حقه جواهر

القفاوي (وتعين مكانه) أي مكان

الحبس عند عدم ارادة صاحب

الحق (للقاضي الا اذا طلب

المدعي مكانا آخر) فيجيبه لذلك

قنية وأفتى المصنف تعا لقارئ

الهداية بأن العبرة في ذلك

لصاحب الحق لا للقاضي اه

وفي النهر ينبغي أن لا يجاب لوطب

حبسه في مكان اللصوص ونحوه

(فرع) في البحر عن المحيط ويجعل

للنساء سجن على حدة نفيا للفتنة

(واذا ثبت الحق للمدعي) ولودانقا

وهو سدس درهم (بينه يعمل حبسه

بطلب المدعي) لظهور المطلب

بانكاره (والا) ثبت بينه بل باقرار

(لم يعمل) حبسه بل يأمره بالاداء

فان أبي حبسه وعكسه السرخي

وسوى بينهما في الكنز والدر

واستحسنه الزيلعي والاول مختار

الهداية والوقاية والجمع قال

في البحر وهو المذهب عندنا اه

قلت وفي منية المفتي لو ثبت بينه

يجبس في أول مرة وبالأقرار

يجبس في الثانية والثالثة دون

الاولى فليكن التوفيق (ويجبس)

المديون

عاز حكر يفوت الواجب لا الى خلف فان نفقة القريب تسقط بالنسيء ولو متضيقا بها او متراضى عليها
وكذا الوطء والقسم يفوتان بالمضي (قوله ما في الوهبانية) الشطر الثاني لشارحها غير فيه نظم الاصل
(قوله وان نثر) أي من الحبس (قوله في العنت يذكر) أي اذا كان متغنيا لا يؤدى المال قبل بطين عليه الباب
ويترك له ثقبه يلقي له الخبز والماء وتقبل الرأي فيه للقاضي وهو ما يذكره قرياعن البرازية (قوله ولا يفل) أي
لا يوضع له الغل بالنم وهو طوق من حديد يوضع في العنق جمعه أغلال كقفل وأفضال مصباح وأما القيد
فما يوضع في الرجل (قوله ولا يجرد) أي من ثيابه في الحبس (قوله وعن الثاني) عبارة النهر ولا يؤجر
خلاف لما عن الثاني (قوله لا قاضي فيها) بأن مات أو عزل منخ عن الجواهر (قوله لازمه) ولا يمنع عن
الاكتساب والدخول الى بيته لانه لا ولاية له عليه بخلاف القاضي لانه لا ولاية المنع والحبس وغيره منخ عن
الجواهر (قوله قنية) عبارتها ادعى على بنته ما لا وأمر القاضي بحبسها فطلب الاب منه أن يحبسها في
موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عرضه بحبسها القاضي الى ذلك وكذا في كل مدع مع المدعي عليه اه
(قوله وأفتى المصنف الخ) ذكر في المنع عبارة قارئ الهداية ثم قال ولا منافاة بين هذا وبين ما ذكرناه لان
القاضي يعين مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق أما لو طلب صاحب الحق مكانا فالعبرة في ذلك له اه
(قوله واذا ثبت الحق للمدعي) أي عند القاضي كما في الهداية وغيرها وظاهره أن المحكم لا يجبس قال في
البحر ولم أره نهر لكن نقل المجوى عن صدر الشريعة أنه لا الحبس (قوله ولودانقا) في كافي الحاكم
ويجبس في درهم وفي أقل منه اه ومن لا في القبح معللا بأن ظلمه يتحقق بمنع ذلك (قوله بينه) أو ينكول بحر
عن القلانسي (قوله يعمل حبسه) الا اذا ادعى الفقر فيما يقبل فيه دعواه ط (قوله بطلب المدعي) ذكره
قاضي خان وهو قيد لازم منخ (قوله لم يعمل حبسه) لأن الحبس جزاء الماطلة ولم يعرف كونه ماطلا في
أول الوهلة فاعلم طمع في الامهال فلم يستعجب المال فاذا امتنع بعد ذلك حبسه لظهوره ماطلة هداية
(قوله بل يأمره بالاداء) ينبغي أن يقيد هذا بما اذا لم يتمكن القاضي من اداء ما عليه بنفسه كما اذا ادعى عينا
في يد غيره أو ودبعة له عنده وبرهن أنها هي التي في يده أو دالة عليه وبرهن على ذلك فوجد معه ما هو من جنس
حقه كان للقاضي أن يأخذ العين منه وما هو من جنس حقه ويدفعه الى المالك غير محتاج الى أمره بدفع ما عليه
وقد قالوا ان رب الدين اذا ظفر بجنس حقه له أن يأخذه وان لم يعلم به المديون فالقاضي اولى نهر وتسعه
المجوى وغيره ط قلت لكن كونه غير محتاج الى أمره بالدفع فيه نظر لان القاضي لا يتحقق له ولاية أخذ مال
المديون وقضاء دينه به الا بعد الامتناع عن فعل المديون ذلك بنفسه فكان المناسب ذكره هذا عند قوله فان أبي
حبسه فيقال انما يجب حبسه اذا لم يتمكن القاضي الخ فافهم (قوله فان أبي حبسه) فلو قال أمهلني ثلاثة
أيام لا دفعه اليك فانه يمهل ولم يكن هذا القول متنعما من الاداء ولا يجبس شرح الوهبانية عن شرح الهداية
ومثله قول المصنف الآتي ولو قال أبيع عرضي وأقضي ديني الخ (قوله وعكسه السرخي) وهو أنه اذا
ثبت بالبينه لا يجب حبسه لا أول وهلة لانه يعتذر بأن ما كنت أعلم أن علي دينه بخلافه بالاقرار لانه كان عالما
بالدين ولم يقضه حتى احوجه الى شكواه فتح (قوله وسوى بينهما في الكنز) حيث قال واذا ثبت الحق
للمدعي أمره بدفع ما عليه فان أبي حبسه وعبارة من الدرر أصرح وهي واذا ثبت الحق على الخصم باقراره
أو بينه أمره بدفعه الخ وفي كافي الحاكم ولا يجبس الغريم في أول ما يقدمه الى القاضي ولكن يقول له قم
فأرضه فان عاد به اليه حبسه اه (قوله واستحسنه الزيلعي) حيث قال والاحسن ما ذكره هنا أي في الكنز
فانه يؤمر بالايقاء مطلقا لانه يحتمل أن يوفي فلا يعمل بحبسه قبل أن يتبين له حاله بالامر والمطالبة (قوله وهو
المذهب عندنا) صرح بذلك في شرح أدب القضاء وقال ان التسوية بينهما رواية قلت لكن ههنا عبارة
كافي الحاكم وهو الجامع لكسب ظاهرا الرواية الا أن عبارته ظاهرها التسوية فيمكن ارجاعها الى ما في الهداية
فلا ينافي قوله وهو المذهب تأمل (قوله فليكن التوفيق) لم يظهر لنا وجهه على أن مانقله عن منية المفتي لم
أجده فيها بل عبارتها هكذا ولا يجب حبسه في أول ما تقدم اليه ويقول له قم فأرضه فان عاد اليه حبسه اه وهي
عبارة الكافي المارة ثم رأيت بعضهم يسه على ما ذكرته (قوله ويجبس المديون الخ) أعلم أن المدعي اذا
ادعى ديناً وأثبت به يؤمر المديون بدفعه فان أبي وطلب المدعي حبسه وهو غنى يجبس ثم ان كان الدين ثمتا ونحوه

من الاربعة المذكورة في المتن وادعى المديون الفقر لا يصدق لان اقدامه على الشراء وغفوه عما ذكر دليل على عدم فقره فيجب الا اذا كان فقره ظاهرا كما سيأتي وان كان الدين غير الاربعة المذكورة وادعى الفقر فالقول له ولا يجبس الخ ماسيحي (تنبيه) أطلق المديون فثمل المكاتب والعبد المأذون والصبي المحجور فانهم يجبسون لكن الصبي لا يجبس بدين الاستهلاك بل يجبس والده أو وصيه فان لم يكنوا أمر القاضي رجلا يبيع ماله في دينه كذا في البرازية بحر قلت وجبس والده أو وصيه بدين الاستهلاك انما هو حيث كان للصبي مال وامتنع الاب او الوصي من بيعه أما اذا لم يكن له مال فلا يجبس كما يعلم من آخر العبارة وهو ظاهر والقول له انه فقير لان دين الاستهلاك مما لا يجبس به اذا ادعى الفقر كما يأتي وسيد كرا الشارح آخر الباب نظما من لا يجبس وفيه تفصيل للثلاثة المذكورين (قوله في كل دين هو يدل مال) كفن المبيع وبذل القرض وقوله أو ملتزم بعقد كالمهر أو الكفالة وهو من عطف العام على الخاص فلوا قصر عليه كما وقع في بعض الكتب لا غناء عما قبله زاد في البحر عن القلانسي وفي كل عين يقدر على تسليمها وسيأتي في كلام الشارح ثم اعلم أن هذه العبارة التي عزاها الشارح الى الدرر والجمع والماتق أصلها للقدوري عدل عنها صاحب الكتزالي قوله في الثمن والقرض والمهر المجمل وما التزمه بالكفالة وتبعه المصنف لوجهين نبه عليهما في النهر الاول أن قوله بدل مال يدخل فيه بدل المقصوب وضمن المتلفات والثاني أن قوله أو ملتزم بعقد يدخل فيه أيضا ما التزمه بعقد الصلح عن دم العمد والخلع مع انه لا يجبس في هذه المواضع اذا ادعى الفقر اه وصرح الشارح بعد أيضا بأنه لا يجبس فيها فكان عليه عدم ذكر هذه العبارة لكن ما ذكره في النهر غيره سلم أما الاول فلان المراد بدل مال حصل في يد المديون كما سيأتي فيه كون دليل على قدرته على الوفاء بخلاف ما استهلكه من الغصب وأما الثاني فلانه يجبس في الصلح والخلع كما تعرفه فالاحسن ما فعله الشارح تعالى ليلقى ليفيد أن الاربعة التي في المتن غير قيد احترازي فافهم لكن الشارح نقض هذا فيما ذكره بعد كما تعرفه (قوله مثل الثمن) ثمل الثمن ماعلى المشتري وما على البائع بعد فسخ البيع بينهما باقالة أو خيار وشمل رأس مال السلم بعد الاقالة وما اذا قبض المشتري المبيع أولا بحر (قوله كالأجرة) لانما نحن المنافع بحر فان المنفعة وان كانت غير مال لكانها تنقوم في باب الاجارة للضرورة (قوله ولولذى) يرجع الى الثمن والقرض وكان المناسب ذكره عقب قوله ويجبس المديون قال في البحر أطلقه فأفاد أن المسلم يجبس بدين الذمى والمستأمن وعكسه اه (قوله والمهر المجمل) أى ما شرط نجعله أو تعرف نهر (قوله وما لزمه بكفالة) استثنى منه في الشرع بلالة كضيل أصله كما لو كفل أباه أو أمه أى فانه لا يجبس مطلقا لما يلزم عليه من حبس الاب معه وفيه كلام قد مناه في الكفالة (قوله ولولادرك) هو المطالبة بالثمن عند استحقاق المبيع وهذا ذكره في النهر أخذ من اطلاق الكفالة ثم قال ولم أره صريحا (قوله او كضيل الكفيل) بالنصب خبر لكان المتدرة بعد لو فهو داخل تحت المبالغة أى ولو كان كضيل الكفيل فدخل تحت المبالغة الاصيل وكفيله قال في البحر وأشار المؤلف الى حبس الكفيل والاصيل معا الكفيل بما التزمه والاصيل بما لزمه بدلا عن مال وللکفيل بالامر حبس الاصيل اذا حبس كذا في المحيط وفي البرازية يمكن المكمول له من حبس الكفيل والاصيل وكفيل الكفيل وان كثروا اه (قوله لانه التزمه بعقد) أى لان الكفيل التزم المال بعقد الكفالة وكذا كفيله وقوله كالمهر أى فان الزوج التزمه بعقد النكاح فكل منهما وان لم يكن مبادلة مال بمال لكانه ملتزم بعقد والتعليل المذكور لثبوت حبسه بما ذكر وان ادعى الفقر فان التزمه ذلك بالعقد دليل القدرة على الاداء لان العاقل لا يلتزم ما لا قدرة له عليه فيجب وان ادعى الفقر لانه كالتناقض لوجود دلالة اليسار ونظيره وجه حبسه ايضا بالثمن والقرض لانه اذا ثبت المال بيده ثبت غنايه أفاد ذلك في الفتح وغيره والاخير مبني على التمسك بالاصل فان الاصل بقاؤه في يده (قوله هذا هو المعتمد) الاشارة الى ما في المتن من أنه يجبس في الاربعة المذكورة وان ادعى الفقر وهذا أحد خمسة أقوال ثانياها ما في الخاتمة ثالثها القول للمديون في الكل أى في الاربعة وفي غيرها مما يأتي رابعها للدائى في الكل خامسها أنه يحكم الرى أى الهيئة الا الفقهاء والمالوية لانهم يتزبون برى الاغنياء وان كانوا فقراء صيانة لما وجههم كما في أنفع الوسائل (قوله خلافا لفتوى قاضى خان) حيث قال ان كان الدين بدلا عن مال كالقرض وثن المبيع فالقول للمدعى وعليه

(في) كل دين هو بدل مال
أو ملتزم بعقد درر وجمع وملتقى
مثل (الثمن) ولولمنفعة كالأجرة
(والقرض) ولولذى (والمهر
المجمل وما لزمه بكفالة)
ولولادرك أو كضيل الكفيل وان
كثروا برازية لانه التزمه بعقد
كالمهر هذا هو المعتمد خلافا
لفتوى قاضى خان لتقديم الثمن
والشروح على الفتاوى بحر
عليه حفظ

الفتوى وان لم يكن بدل مال فالقول للمدين اه عليه فلا يجبس في المهر والكفالة قال في البحر وهو خلاف
مختار المصنف تعال صاحب الهداية رد ذكر الطرسوسى في أنفع الوسائل أنه اى ما في الهداية المذهب المقتضى به
فقد اختلف الاقتاء فيما التزمه بعقد ولم يكن بدل مال والعمل على ما في المتن لانه اذا تعارض ما في المتن
والفتاوى فالمعتمد ما في المتن كما في أنفع الوسائل وكذا يتقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى اه قلت وما في
الخاصية نقل في أنفع الوسائل عن المبسوط أنه ظاهر الرواية (قوله نعم عده في الاختيار لبديل الخلع هنا خطأ)
عده بل رفع مبتدأ واللام في لبديل متعلق به وخطا خبر المبتدأ وفي بعض النسخ كبديل بالكاف وهو تحريف
وقوله هنا اى فيما يكون القول فيه للمدعى كالمسائل الاربع وعبارة الاختيار هكذا وان قال المدعى هو موسر
وهو يقول أنا معصرفان كان القاضي يعرف يساره أو كان الدين بدل مال كالثلث والقرض او التزمه بعقد كالمهر
والكفالة وبديل الخلع ونحوه حبسه لان الظاهر بقاء ما حصل في يده والتزامه بدل على القدرة الخ ثم اعلم أن
ما ذكره الشارح من التخطئة أصابها للطرسوسى في أنفع الوسائل وتبعه في البحر والنهر وغيرهما وأقره على ذلك
وذلك غير وارد وبيان ذلك أن الطرسوسى ذكر مسألة اختلاف المدعى والمدعى عليه في الفقر وعدمه ونقل
عبارات الكتب منها كتاب اختلاف الفقهاء للطحاوى ان كل دين أصله من مال وقع في يد المدين كالثمن
البياعات والقرض ونحوها حبسه وما لم يكن أصله كذلك كالمهر والخلع والصلح عن دم العمد ونحوه لم يحبسه
حتى يثبت ملاته اه ونقل نحوه عن متن البحر المحييط وغيره وذكر عن السفناقى وغيره حكاية قول آخر أيضا
وهو أن كل دين لزمه بعقد فالقول فيه للمدعى وكل دين لزمه حكما لا بمباشرة العقد فالقول فيه للمدين قالوا
وهذا القول لا فرق فيه بين ما ثبت بدلا عن مال أو لا ثم ان الطرسوسى قال ان صاحب الاختيار أخطأ حيث
جعل بدل الخلع كالثلث والقرض في أن القول فيه للمدعى وهو مخالف لما استدلنا عن اختلاف الفقهاء للطحاوى
ومتن البحر المحييط وغيره وأيضاً فان الخلع ليس بدلا عن مال هذا حاصل كلامه واذا أمعنت النظر تعلم أنه كلام
ساقط فان ما ذكره عن اختلاف الفقهاء ومتن البحر المحييط وغيره هو القول الذى مر عن قاضى خان وما ذكره
عن السفناقى وغيره هو الذى مشى عليه القدورى ونقله الشارح عن الدرر والمجمع والمتقى فالقول الاول اعتبر
في كون القول للمدعى كون الدين بدلا عن مال حصل في يد المدين ولم يعتبر كونه بعقد ولا شك أن المهر وبديل
الخلع والصلح عن دم العمد وان كان بعقد لكنه ليس بدل مال فلا يكون القول فيه للمدعى بل للمدين فلا يجبس
فيه والقول الثانى اعتبر كون الدين ملتزما بعقد سواء كان بدل مال أو غيره ولا شك أن الخلع ملتزم بعقد كالمهر
فتكون القول فيه للمدعى والذين صرحوا بأن بدل الخلع لا يجبس فيه المدين هم أهل القول الاول فجعلوه
كالمهر لتكون كل منهما ليس بدل مال وقد علمت أن صاحب الاختيار من أهل القول الثانى فانه اعتبر العقد كما
قد سنا عنه فلذا جعل القول للمدعى في المهر والكفالة والخلع ويلزم منه أيضا أن يكون الصلح عن دم العمد
كذلك لانه بعقد وحيث قد اعترض الطرسوسى على صاحب الاختيار بما حكاه أهل القول الاول ساقط فان
صاحب الاختيار لم يقل بقولهم حتى يعترض عليه بذلك بل قال بالقول الثانى كبقية اصحاب المتن غير أنه زاد
على المتن التصريح بالخلع لدخوله تحت العقد وتبعه في الدرر كيف وصاحب الاختيار امام كبير من مشايخ
المذهب ومن اصحاب المتن المعبرة وأما الطرسوسى فلقد صدق فيه قول المحقق ابن الهمام انه لم يكن من أهل
الفقه فافهم واعلم تحقيق هذا الجواب فانك لا تجد في غيره هذا الكتاب والمجدة ملهم الصواب ثم بعده
وأيت في مختصر أنفع الوسائل للزهيرى رد على الطرسوسى بنحو ما قلنا والله الحمد (قوله لا يجبس في غيره) اى
ان ادعى الفقر كما أتى (قوله بدل خلع) الصواب اسقاطه كما علمت من أنه من القسم الاول (قوله ومغضوب)
بالجر عطف على خلع وكذا ما بعده اى وبديل مغضوب اى اذا ثبت استهلاكه للمغضوب ولزمه بدله من القيمة أو المثل
وادعى الفقر لا يجبس لانه وان كان بدل مال دخل في يده لكنه باستهلاكه لم يبق في يده حتى يدل على قدرته على
الايقاض بخلاف عن المبيع فان المبيع دخل في يده والاصل بقاؤه كما مر فلذا يجبس فيه وبخلاف العين المقصوبة
القادرة على تسليمها فانه يجبس أيضا على تسليمها كما قدمه آتباع تهذيب القلانسى فلا منافاة بين ما هنا
قال في أنفع الوسائل وقولهم أو ضمان المغضوب معناه اذا اعترف بالغصب وقال انه فقير وتصادف على الهلاك
أو حبس لاجل العلم بالهلاك فان القول للغاصب في العسرة هكذا ذكره السفناقى وتاج الشريعة وحيد الدين

مطلب
اذ تعارض ما في المتن والفتاوى
فالمعتمد ما في المتن

نعم عده في الاختيار لبديل الخلع هنا
خطأ فتنبه وزاد القلانسى
انه يجبس أيضا في كل عين يقدر
على تسليمها كالعين المغضوبة
(لا) يجبس (في غيره) أى غير
ما ذكر وهو توسع صور بدل خلع
ومغضوب

الضرب اه (قوله ومثاق) اي وبذل ما تلقه من أمانة ونحوها (قوله ودم عمد) اي بدل الصلح عن دم عمد
قال في أنفع الوسائل معناه أنه لو قتل مورثه عمدًا فصلحه على مال فادعى أنه فقير يكون القول قول القاتل في
ذلك لانه ليس بدلا عن مال وما صرح بهذه أحد سوى الطحاوي في اختلاف الفقهاء وهو صحيح موافق للتواعد
وداخل تحت قولهم عماليس بحال اه قال في البحر وبشكل جعلهم القول فيه للمديون مع أنه التزمه به قد اه
اقول لا اشكال فيه لان ذلك مبنى على القول بعدم اعتبار العقد وأن المعتبر هو كون الدين بدلا عن مال وقع في
يد المديون كما علمته مما نقلناه سابقا من عبارة الطحاوي وهذا القول هو الذي مر عن الخانية وأما على القول الذي
مشى عليه القنودري وصاحب الاختيار وغيرهما من أصحاب المتن من أن المعتبر ما كان بدلا عن مال أو ملتزما
بعقد وان لم يكن بدلا عن مال فلا شك في دخول هذه الصورة في العقد فتكون على هذا القول من القسم الاول
الذي يكون القول فيه لادعى لانها كالمهر وانما يشكل الامر لو صرح أحد من اهل هذا القول بأن بدل دم
العمد يكون القول فيه للمديون مع انه لم يصرح بذلك أحد الا الطحاوي القائل بالقول الاول فلعلنا انه مبنى
على أصله من أنه لا يعتبر العقد أصلا فعارضه أهل القول الثاني بهذا القول غير واردة والاشكال ساقط كما قترنا
نظيره في مسألة الخلع وهذا يظهر أن الصواب اسقاط هذه الصورة أيضا وذكروا في القسم الاول (قوله وعق
حظ شريك) أي لو أعتق أحد شريكي عبد حصته منه بلا إذن الآخر واختار الآخر تضمينه فادعى المعتق
الفقر فالقول له لان تضمينه لم يجب بدلا عن مال وقع في يده ولا ملتزما بعقد حتى يكون دليل قدرته بل هو في
الحقيقة ضمان اتلاف (قوله وأرش جنايه) هذا وما بعده مرفوع عطف على بدل لاعلى خلع المجرور لان
الارش هو بدل الجناية والمراد أرش جنايه موجبا للمال دون القصاص (قوله ونفقة قريب وزوجة) أي
نفقة ممتدة ماضية مقنونة بها أو متراضى عليها لكن نفقة القريب تسقط بالنسيء الا اذا كانت مستدانة بالامر
وسيد كالمصنف مسألة النفقة (قوله ومؤجل مهر) استشكله في البحر بأنه التزمه بعقد أي فيكون من
القسم الاول لكن جوابه انه لما علم عدم مطالبته به في الحال لم يدل على قدرته عليه بخلاف المجمل شرطاً وأعرفا
(قوله قلت ظاهره ولو بعد طلاق) هذا هو المتعين لانه قبل الطلاق أو الموت لا يطالب به فكيف يتوهم حبسه به
(قوله وفي نفقات البرازية الخ) الانسب ذكر هذا عند قول المتن الاتي الآن يبرهن غريمه على غناه وعبارة
البرازية كما في البحر وان لم يكن لها بينة على يساره وطلبت من القاضي أن يسأل عن جبرائه لا يجب عليه
السؤال وان سأل كان حسنا فان سأل فأخبره عدلان يساره ثبت اليسار بخلاف سائر المدعيون حيث لا يثبت
اليسار بالاخبار وان قالوا حسنا انه موسر أو بلغنا ذلك لا يقبله القاضي اه (قوله لكن الخ) فان قوله ما لم يثبت
غناه المتبادر منه كونه بالشهادة ويمكن أن يقال الثبوت في دين النفقة بالاخبار وفي غيره بالشهادة فعبارة غير
معينة ط قلت لكن قول المصنف الاتي الآن يبرهن يقتضي عدم الفرق نعم عبارة الكثر والهداية الآن
يثبت لكن قيده الزيلعي بالبينه تأمل (قوله فالقول للمديون) أي فلا يجبس ان ادعى الفقر (قوله وأقره
في النهر) وكذا في البحر ووجهه ظاهر لانكاهه ما يوجب حبسه (قوله لا يجبس في دين مؤجل) لانه لا يطالب
به قبل حلول الاجل (قوله وان بعد) أي السفر بحيث يحل الاجل قبل قدومه (قوله وقد مناه في الكفالة)
أي في آخرها وقد مناهناك ترجيح الزامه باعطاء كفيل فراجع (قوله ان ادعى الفقر) قيد لقوله لا يجبس
في غيره (قوله اذا اصل العسرة) لان الادعى يولد فقيرا لا مال له والمذعي يدعي أمرا عارضا فكان القول
لصاحبه مع يمينه ما لم يكذبه الظاهر الآن يثبت المذعي بالبينه أن له مالا بخلاف ما تقدم لان الظاهر يكذبه
زيلعي (قوله أي على قدرته على الوفاء) أي ليس المراد بالغنى ملك النصاب لانه يجبس فيما دونه أفاده
في القمح (قوله ولو باقراض) في البرازية ولو وجد المديون من يقرضه فلم يفعل فهو ظالم وفي كراهية القنية
لو كان للمديون حرفة تقضى الى قضاء دينه فامتنع منها لا يعذر اه وكل من الفرعين ينبغي تخريجه على ما قبل
فيه قوله فاذا ادعى في المهر المؤجل مثلا انه معسر ووجد من يقرضه أو كان له حرفة توفيه فلم يفعل حبسه الحاكم
لان الحبس جزاء الظلم وأما ما لا يقبل فيه قوله فظلمه فيه ثابت قبل وجود من يقرضه نهر (قوله أو بتقاضى
غريمه) بأن كان له مال على غريم موسر قال في البرازية فان حبس غريمه الموسر لا يجبس وفيها ولو كان
للمجربوس مال في بلد آخر يطلعه بكفيل اه (قوله فيحبسه حينئذ) أي حين اذ قام البرهان على غناه في هذا

ومثاق ودم عمد وعق حظ شريك
وأرش جنايه ونفقة قريب وزوجة
ومؤجل مهر قلت ظاهره ولو بعد
طلاق وفي نفقات البرازية يثبت
اليسار بالاخبار هنا بخلاف سائر
المدعيون لكن أدنى ابن نجيم بأن
القول له بيمينه ما لم يثبت غناه
فراجع له ولو اختلفا فقال المديون
ليس بدل مال وقال الدائن انه ممن
متاع قال القول للمديون ما لم يبرهن
وب الدين طر سوسى بجنا وأقره
في النهر (فرغ) لا يجبس في دين
مؤجل وكذا لا يمنع من السفر قبل
حلول الاجل وان بعد حله السفر
معه فاذا حل منعه منه حتى
يوفيه بدائع وقد مناه في الكفالة
(ان ادعى) المديون (الفقر)
اذا اصل العسرة (الان يبرهن
غريمه على غناه) أي على قدرته
على الوفاء ولو باقراض أو بتقاضى
غريمه (فيحبسه) حينئذ (بما رأى)

القسم ويجزئ دعوى المدعى غناه في القسم الاول كما مر (قوله ولو يوما) أخذه في البصر من ظاهر كلامهم
 (قوله هو الصحيح) صرح به في الهداية لأن المقصود من الحبس النجس والتسارع لقضاء الدين وأحوال الناس
 فيه متفاوتة ومقابله رواية تقديره بشهرين أو ثلاثة وفي رواية بأربعة وفي رواية بنصف حول (قوله لم أحبسه)
 أي ولو كان الدين غنا أو قرضا كما هو ظاهر الاطلاق وهو أيضا مقتضى عبارة شرح الاختيار التي قدمناها
 (قوله ولو فقره ظاهر الخ) أفاد أن قوله فيحبسه بما يرى انما هو حيث كان حاله مشكلا كما به عليه الشارح
 بعده وفي شرح أدب القضاء قال محمد بعد ذكر التقدير هذا إذا أشكل على أمره أنفق أم غنى والاسألت
 عنه عاجلا يعني إذا كان ظاهر الفقر قبل البينة على الافلاس وأخطى سبيله اهـ (قوله قال المديون) أي
 بما اصدته ونحوه إذا القسم الثاني القول فيه للمديون أنه معسر فلا يحتاج إلى تحليف الدائن نعم يتأني فيه أيضا
 إذا أثبت يساره لكنه بعد ذلك لا يحلف المدعى بعد البينة تأمل (قوله قلت قد من الخ) تقييد لقول المصنف
 فيحبسه بما رأى وقدم الشارح ذلك عند قول المصنف قبل هذا الفصل ولا يجوز إذا لم يكن مجتهدا وقد توسع
 الشارح في هذا القهستاني قال ح أقول مثل هذا لا يتوقف على كون القاضي مجتهدا كما لا يخفى اهـ أي
 فإن ما يقتضيه حال ذلك المديون من قدر مئة حبسه التي يظهر فيها أنه لو كان له مال لا ظهره يستوى في علم
 ذلك المجتهد وغيره بدون توقف على العلم باللغة والكتاب والسنة متنا وسندا كما لا يخفى فالظاهر جل ما قالوه
 فيما يفوض إلى رأي القاضي من الأحكام والله سبحانه أعلم (قوله ثم بعد حبسه الخ) الظرف متعلق بقول
 المصنف الا ترى سأل عنه وقوله لو حاله مشكلا قيد لقوله حبسه بما يراه وقوله والأي ان لم يكن مشكلا بأن كان
 فقره ظاهرا وهذا كله يغني عنه ما قبله (قوله احتياطا لوجوبها) قال شيخ الاسلام لأن الشهادة بالاعسار
 شهادة بالنفي فكان للقاضي أن لا يسأل ويعمل برأيه ولكن لو سأل مع هذا كان أحوط زيلعي وقال في الفتح
 والاف بعد مضي المدة التي يغلب ظن القاضي أنه لو كان له مال دفعه وجب اطلاقه ان لم يقم المدعى بينة يساره
 من غير حاجة إلى سؤال (قوله ويكنى عدل) والاثنا أحوط وكيفيته أن يقول الخبر أن حاله حال المعسرين
 في نفقته وكسوته وحاله ضيقة وقد اختبرنا حاله في السر والعلانية بجر عن البرازية وقد سمع هذه الشهادة
 بما بعد الحبس ومعنى المدة لأننا قبل الحبس لا تقبل في الاصح كما يأتي وكذلك قبل المدة التي يراها القاضي
 كما سنذكره (قوله بغيبة دائن) أي يكتفي بذلك في غيبة الدائن فلا يشترط لسماعها حضرته لكن إذا كان
 غائبا معها وأطلقه بكفيل كما في البحر عن البرازية وسيأتي مع زيادة ما لو كان الدين لوقف أو يقيم (قوله وأما
 المستور الخ) فيه كلام يأتي قريبا (قوله ولا يشترط حضرة الخصم) يغني عنه قوله بغيبة دائن (قوله الا اذا
 تنازع الخ) قال في النهر وقيد في النهاية الاكتفاء بالواحد بما إذا لم تقع خصومة فإن كانت كأن ادعى المحبوس
 الاعسار ورب الدين يساره فلا بد من إقامة البينة على الاعسار اهـ ومثله في البحر قلت وهذا مشكل فإن
 ما مر من الاكتفاء بعدل لاشأن أنه عند المنازعة إذا لو اعترف المدعى بفقر المحبوس أو اعترف المحبوس بغناه
 لم يحتاج إلى سؤال ولا إلى اخبار ثم رأيت في أنفع الوسائل نقل عبارة النهاية المارة بزيادة وهي فان شهد بأنه
 معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر
 حادث لا بالنفي اهـ فأفاد أن هذه الخصومة بأعسار حادث يعني إذا أراد حبسه فيما يكون القول فيه للمدعى
 يساره وفي القسم الآخر برهن على يساره بأمر من أبيه منذ شهر مثلا وهو ادعى اعسارا حادثا فلا بد فيه من
 نصاب الشهادة لأنها شهادة صحيحة لوقوعها على أمر حادث لا على النفي بخلاف الشهادة على أنه معسر فإنها
 قامت على نفي اليسار الذي يحبس بسببه لا على اعسار حادث بعده أو المراد إقامة البينة على اعساره بعد حبسه
 قبل تمام المدة التي يظهر فيها للقاضي عسرته لكن سيأتي أن سمع البينة قبل المدة خلاف ظاهر الرواية فتأمل
 (قوله قلت لكنها الخ) استدرك على التقييد بالعدل في قوله ويكنى عدل فقد نقل في أنفع الوسائل
 عن الخلاصة أنه يسأل عنه الثقات والواحد يكتفي ولا يشترط لفظ الشهادة ثم نقل عبارة شيخ الاسلام المارة
 ثم قال فقوله أي شيخ الاسلام هذا ليس بواجب وهذا ليس بحجة وان للقاضي أن لا يسأل بؤيد قولنا أنه لا يشترط
 المعدلة في هذا الواحد لأنها تشترط في أمر واجب أو في اثبات حجة شرعية والا فلا فائدة في اشتراطها لأن
 القاضي له اخراجه بلا سؤال أحد عنه الخ وأراد بذلك الرد على الزيلعي حيث قيد بالعدل في قوله والعدل

ولو يوما هو الصحيح بل في شهادات
 الملقط قال أبو حنيفة إذا كان
 المعسر معروفا بالعسرة لم أحبسه
 وفي الخاتمة ولو فقره ظاهر أسأل
 عنه عاجلا وقبل بينته على افلاسه
 وخلى سبيله نهر وفي البرازية
 قال المديون حلقه أنه ما يعلم أفى
 معسر أجابه القاضي فان حلف
 حبسه بطله وان نكل خلاه وأقره
 المصنف وغيره قلت قد من أن
 الرأي لمن له ملكة الاجتهاد فتنبه
 (ثم) بعد حبسه بما يراه لو حاله
 مشكلا عند القاضي والاعل بما
 ظهر بجر واعتمده المصنف
 (سأل عنه) احتياطا لوجوبها
 من جبرانه ويكنى عدل بغيبة
 دائن وأما المستور فان وافق قوله
 رأى القاضي عمل به والا لا أنفع
 الوسائل بجنا ولا يشترط حضرة
 الخصم ولا لفظ الشهادة الا اذا
 تنازعا في اليسار والاعسار
 قهستاني قلت لكنها بالاعسار
 للنفي وهي ليست بحجة

الواحد يكتفي واثبات أن المستور الواحد يكتفي دون الفاسق ثم قال والاحسن عندي أن يقال إن كان رأي القاضى موافقا لقول هذا المستور في العسرة يقبل والابأن لم يكن للقاضى رأى في عسرة المحبوس أو يسره فيشترط كون الخبر عدلا اه واستحسنه في التهر وغيره قلت قد رجع الى ما قاله الزيلعي من حيث لا يشعر وذلك انه اذا كان للقاضى رأى في عسرة به بأن ظهر له حاله لا يحتاج الى شاهد أصلا بل له اخرج به بلا سؤال والاحوط السؤال من عدل ليحقق به ما رآه القاضى ولا يكون بمجرد رأيه ويظهر من كلام شيخ الاسلام المات وكذا من كلام الفتح الذي ذكرناه بعده انه لا يلزمه العمل بقول ذلك العدل اذا خالف رأيه واذا وافق قول الخبر رأى القاضى لاشك انه يعمل به سواء كان الخبر عدلا أو فاسقا ومستورا فعلم أن كلام الزيلعي محمول على ما اذا لم يكن للقاضى رأى بدليل قوله في شرح أدب القضاء واذما مضت تلك المدة واحتاج القاضى الى معرفة حاله سؤال النقات من جيرانه وأصدقائه الخ فقوله واحتاج دليل انه لا رأى له فقد ظهر أنه في هذه الصورة تشترط العدالة كما اعترف به الطرسوسى وفي الصورة الاولى لا تشترط عدالة ولا غيره والالم يكن للقاضى العمل برأيه واخراج المحبوس بلا سؤال وبه ظهر سقوط هذا البحث من أصله فافهم وانغم هذا التبرير (قوله ولذا لم يجب السؤال) أى سؤال القاضى عن حال المحبوس وانما يسأل احتياطا كما مر (قوله فان لم يظهر له مال خلاه) أى اطلقه من الحبس جبراً على الدائن ثم ان اطلاقه باخبار واحد لا يكون ثبوتاً حتى لا يجوز أن يقول هذا القاضى ثبت عندي انه عسر ولا ينقل ثبوته الى قاض آخر بل هذا يختص بهذا القاضى انفع الوسائل وأقره في البحر والنهر (قوله ووقف) ذكره في البحر مجنبا للحاها باليتم (قوله فعلى القاضى القضاء به) أى اذا أبى المحبوس أن يخرج حتى يقضى بأفلاسه كفى البحر وغيره (قوله حتى لا يعيده الدائن ثانياً) أى قبل ظهور غناه بحر والظاهر أن المراد أن لا يعيده قاض آخر لأن الاول ظهر له حاله فكيف يعيده الى الحبس بل لا يعيده لانه الدائن ولا غيره حتى يثبت غناه كما هو صريح عبارة البرازية المذكورة وأيضا اذا ثبت اعساره الحادث بشهادة تامة بعد خصومة كما مر فليس لقاض آخر حبسه ثانياً فيما يظهر لانه يكون ثبوتاً فيتعدي بخلاف ما اذا أطلقه باخبار واحد تأمل وقدّم الشارح في الوقف في صور من يتصب خصما عن غيره عنه المديون اذا ثبت اعساره في وجه أحد القرماء (قوله يريد تطويل حبسه) الظاهر أنه قيد باعتبار العادة والافنى غيبته تطويل حبسه وان لم يرد ذلك ولذا لم يقيّد بذلك في عبارة الاشياء الاتية أفاده ط (قوله وقدره) بالنصب عطف على الضمير المنصوب في عمله (قوله أو كفيلا) أى بالمال والنفس (قوله الا اذا ثبت اعساره) المناسب اسقاط الاعطافه بأو المراد بالثبوت الظهور ولو برأى القاضى أو اخبار عدل كما مر (قوله ابيع عرضي) انظر ما فائدة التقييد بالعرض فان العقار كذلك فيما يظهر وكذا لو قال امهائى ثلاثا لادفعه كما قدمناه عن شرح الوهبانية وهذا أعظم من أن يدفعه ببيع عرض أو عقار أو باستقراض أو استئجار أو غير ذلك ولادعى الى ما قاله المصنف في المنع من حله على المقيد منا كما لا يخفى (قوله لا لبلاء الاعذار) أى لا اختبار مدمعها ويحتمل أن الهمزة للسلب والابلاء بمعنى الافناء أى لازالة الاعذار يعنى أنه لا عذر له بعدها فاللثة تبلى الاعذار وتضيئها ط (قوله وسبىي تمامه في البحر) قال المصنف والشارح هناك والقاضى يحبس الحز المديون لبيع ماله لديه وقضى دراهم دينه من دراهمه يعنى بلا أمره وكذا لو كان دناير وبيع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس استحضارنا لاتحادهما في الثنية لا يبيع القاضى عرضه ولا عقاره للدين خلافا لهما وبه أى بقوله ما يبيعهما للدين يبقى اختيار وجهه في تصحيح القدورى ويبيع كل ما لا يحتاجه للصال اه وحاصله أنه اذا امتنع عن البيع يبيع عليه القاضى عرضه وعقاره وغيرهما وفي البرازية وفتح على جهة الخبر أنه يترك له دست من الثياب وبيع الباقي وتباع الحسنة ويشتري له الكفاية ويناع كانوا الحديد ويشتري له من طين وبيع في الصيف ما يحتاجه للشتاء وعكسه (قوله ولم يمنع غرماء عنه) عطف على قوله خلاه وكان ينبغى ذكره عقبه (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية وهو الصحيح بحر (قوله فيلازمونه الخ) قال في انفع الوسائل وبعد ما خلى القاضى سبيله فلما احب الدين أن يلازمه في الصحيح وأحسن الاقوال في الملازمة ما روى عن محمد أنه قال يلازمه في قيامه وقعوده ولا يمنعه من الدخول على اهله ولا من الغداء والعشاء والوضوء والخلاء وله أن يلازمه بنفسه واخوانه وولده ممن أحب اه وتماه

ولذا لم يجب السؤال انفع الوسائل
فتنبه (فان لم يظهر له مال خلاه)
بلا كفيل الا في ثلاث مال يتم
ووقف واذا كان الدائن غائبا ثم
لا يجب عليه ثانيا لا للاول ولا لغيره
حتى يثبت غريمه غناه برازية
وفي الثنية برهن المحبوس على
افلاسه فأراد الدائن اطلاقه قبل
تفليس فعلى القاضى القضاء به
حتى لا يعيده الدائن ثانيا (فرع)
احضر المحبوس الدين وغاب ربه
يريد تطويل حبسه لن علمه وقدره
أخذه أو كفيلا وخلا خانية
وفي الاشياء لا يجوز اطلاق
المحبوس الا برضى خصمه الا اذا
ثبت اعساره أو احضر الدين
للقاضى في غيبة خصمه (ولو قال)
من يراد حبسه (ابيع عرضي
وأقضى ديني اجله القاضى) يومين
أو (ثلاثة ايام ولا يجب) لأن
الثلاثة مدة ضربت لبلاء الاعذار
(ولوله عذر يجب) أى (لبيع
ويضى الدين) الذى عليه (ولو
فمن قليل) برازية وسبىي تمامه
في البحر (ولم يمنع غرماء عنه)
على الظاهر فيلازمونه نهارا

مطلب
في ملازمة المديون

في البصر (قوله لا لئلا) لانه ليس بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع المال في يده فالملازمة لا تفيد بجرع
 المحيط ويظهر منه أنه ليس له الملازمة في وقت لا يتوهم وقوع المال في يده كما لو كان مريضاً مثلاً تأمل وانه
 ليس له ملازمته لئلا على قصد الاختصار لان الكلام فيما بعد ظهوره وعسرته وتخليته من الحبس والعلة في الملازمة
 امكان قدرته على الوفاء بعد تخليته فيلازمه كدلائل تحقيقه (قوله ويستأجر للمرأة امرأة تلازمها منية) عبارة
 منية المفق ولو كان المدعى عليه امرأة قيل يستأجر امرأة تلازمها وقيل له أن يلازمها ويجلس معها ويقبض
 على ثيابها بالنهار أما بالليل فتلازمها النساء فان هربت ودخلت خربة لا بأس أن يدخل الرجل اذا كان يأمن
 على نفسه في ذلك ويكون بعيداً منها ويحفظها بعينه اه ونقل الثاني في البحر عن الواقعات معللاً بأن له ضرورة
 في هذه الخلوة اي الخلوة بالمرأة الاجنبية (قوله الاضرر) عبارة الهداية اذا علم القاضي أن الملازمة
 يدخل عليه ضررين بأن لا يمكنه من دخول داره فينتدب بحسبه دفعا للضرر اه قلت والظاهر أن هذا فيمن
 لم يظهر للقاضي عسرته بعد حبسه والافكيف بحبس ثانياً بلا ظهوره وغشاه أو هو مفروض فيما قبل الحبس أصلاً
 (قوله وكفه في البرازية لكفيل بالنفس) الاولى بكفيل بالبلاء وعبارة البرازية تنقل عن الامام محمد وان في
 ملازمته ذهاب قوته وعياله أكفه أن يقيم كفلاً بنفسه ثم يخلى سبيله (قوله ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل
 حبسه الخ) هذا مقابل قوله ثم بعد حبسه سأل عنه وقد اختلف التصحيح في هذه المسألة ففي الخانية عن ابن الفضل
 أن الصحيح القبول وفي شرح أدب القضاء أن الصحيح عدمه وأن عليه عامة المشايخ واختار في الخانية أنه مفروض
 الى رأى القاضي فان رأى انه لين يقبل وان علم أنه وقع لا قال في انفع الوسائل وكأنه أراد بقوله لين أن يعتذر
 اليه ويتلطف معه ويقول وقم أن يقول لو وقعت في الحبس كذا وكذا لا يحصل لك مني شيء وأخرى أخرج على
 رغبتك ونحو ذلك ثم قال وكان والذي يقول ينبغي للقاضي اذا علم أن يئتمه عدول مهادون في العدة التي قبل قال
 وهذا حسن أيضاً وعلى عليه لان العدل المتحرى لا يشهد ما لم يقطع بغيره بخلاف غيره من يحتاج الى تزكية
 ولا يعرف القاضي تحريه ولادياته اه ملخصاً وبقي ما اذا برهن على افلاسه بعد حبسه قبل منى المدة
 وفي الخانية لا يقبل في الروايات الظاهرة الابعاد منى المدة اه ومشي الامام الخصاص في أدب القضاء
 على قبولها قبل منى المدة (قوله وصححه عزمي زاده) ليس هو من أهل التصحيح ولكنه نقل عن الزيلعي أن
 عليه عامة المشايخ قلت وعليه الصكوز وغيره وعلت التصريح بتصحيحه وعله الزيلعي بأنها بيينة على التقى
 فلا تقبل ما لم تأيد بمؤيد وهو الحبس وبعده تقبل على سبيل الاحتياط لا على الوجوب كما بينا اه (قوله
 والمقول عليه رأيه) اي رأى القاضي واعلم أن كلام النهر هنا غير محذور فانه قال بعد تعليل الزيلعي المذكور
 أنفس والمقول عليه رأيه كما مر عن شيخ الاسلام وهذا هو احدي الروايتين وهو اختيار العامة وهو الصحيح وقال
 ابن الفضل الصحيح انها تقبل وقال قاضي خان ينبغي أن يكون مفوضاً الى رأى القاضي ان علم يساره لا يقبلها
 وان علم اعساره قبلها اه وبقي ما اذا لم يعلم من حاله شيئاً والظاهر أنه لا يقبلها اه مافي التبر وفيه أن ما مر
 عن شيخ الاسلام هو ما قدمناه عنه في سؤاله عن حال المحبوس بعد تمام المدة وأنه لا يجب بل له أن يعمل بما يراه
 ولا يخفى أن كلامنا هنا فيما قبل الحبس وما نقله عن قاضي خان غير ما قدمناه عنه أنفس ولا يخفى ما فيه فانه اذا علم
 اعساره وكان ظاهراً بسأل عنه عاجلاً ويقبل بيئته ويخلى سبيله كما تقدمه الشارح والكلام هنا فيما اذا كان
 أمره مشكلاً كما في البرازية حيث قال وان كان أمره مشكلاً هل يقبل البيينة قبل الحبس فيه روايتان (قوله
 ويينة يساره أحق الخ) هذا ظاهر فيما يكون فيه القول للمدعيون انه فقير لان البيينة لا ثبات خلاف الظاهر وذلك
 في بيينة اليسار أما القسم الاقل وهو ما يكون القول فيه للمدعى بأن كان الدين ملتزماً بمقابلته مال أو بعقد
 فلا يظهر لان الاصل فيه اليسار بل الظاهر تقدم بيينة الاعسار لا ثباتها خلاف الظاهر ولم أر من فصل بل كلامهم
 هنا مجمل فلي تأمل (قوله لان اليسار عارض) فان الادعى يولد ولا مال له كما مر لكن اذا تحقق دخول المبيع فيه
 يده صار اليسار هو الاصل فينبغي ترجيح بيينة الاعسار كما قلنا تأمل (قوله نعم لو بين الخ) عبارة الفتح هكذا وكلما
 تعارضت بيينة اليسار والاعسار تقدمت بيينة اليسار لان معها زيادة علم اللهم الا أن يدعى أنه وسر وهو يقول
 اعسرت من بعد ذلك وأقام بذلك بيئته فانه تقدم لان معها علماً بأمر حادث وهو حدوث ذهاب المال اه قال
 في البحر والظاهر انه بحث منه وليس بصحيح لجواز حدوث اليسار بعد اعساره الذي ادعاه اه وردته المقدسي

لا لئلا الا أن يكسب فيه ويستأجر
 للمرأة امرأة تلازمها منية
 (فرع) لو اختار المطلوب الحبس
 والطالب الملازمة ففي جبر الهداية
 يحضر الطالب الاضرر وكفه في
 البرازية لكفيل بالنفس وللطالب
 ملازمته بلا أمر قاض لو قرا
 بحقه (ولا يقبل برهانه على
 افلاسه قبل حبسه) لقيامها على
 التني وصححه عزمي زاده وصححه
 غيره قبولها والمعزل عليه رأيه كما
 مر فان علم اعساره قبلها والا لا
 نهر فليحفظ (ويينة يساره أحق)

مطلب
 بيينة اليسار أحق من بيينة الاعسار
 عند التعارض

قوله فانه تقدم الخ هكذا يحظه
 والاولى فانها تقدم كما في بعض
 النسخ تأمل اه معجبه

قوله وهذا تجز من غير تجز ١٥ قلت ووجهه أولاً منع كونه بجنا بل ظاهر كلام الفخ أنه منقول كنف وهو بالجسيم من الجراء وهي الاقدام على الشيء بلاترو والثاني بالحاء المهملة وهو طلب الامر الاخرى اى الاوفق ١٥ منه

فتقدم لاثباتها أمر اعراضاً فتح بجنا واعنده في النهر وفي القنية ان لم يبنوا مقدار ما يملك قببات والالم يمكن قبولها لانها قامت للمحبوس وهو منكر والبينة متى قامت للمنعكر لا تقبل (وأبد

حبس الموسر) لانه جزء الظلم قلت وسيجيء في الجرا انه يساع ماله لديه عنده ما وبه يبقى وحينئذ فلا يتأبد حبسه فتنبه (ولا يحبس

لما مضى من نفقة زوجته وولده) اذا ادعى الفقر وان قضى بها لانها ليست بدل مال ولا لزمته بعقد على ما مر حتى لو برهنت على يساره حبس بطاها (بل يحبس

اذا) برهنت على يساره بطاها كالم (أبى ان ينفق عليهم) او على اصوله وفروعه فيحبس احياء لهم بحر قلت وهل يحبس لحرمة لوأي لم أره وظاهر تقييدهم لا

بقوله وهذا تجز من غير تجز ١٥ قلت ووجهه أولاً منع كونه بجنا بل ظاهر كلام الفخ أنه منقول كنف وهو موافق لما تقدمناه عن انفع الوسائل عن النهاية عند قول الشارح الا اذا تنازعوا ثانياً ما قاله في النهر من أنه ينبغي أن يكون معناه أنه بين سبب الاعسار وشهدوا به وما في البحر مدفوع بأنهم لم يشهدوا بيسار حادث بل بما هو سابق على الاعسار والحادث وبينة الاعسار تحدث أمر اعراضاً ١٥ لكن يظهر لي أن بيان سبب الاعسار غير لازم بل يكفي قولهم انه اعسر بعد ذلك تأمل (تنبيه) قال البيروني اوضح رمز ناقلاً عن المستصفي واعلم أن بينة الاعسار انما تقبل اذا قالوا انه كثير العيال وضيق الحال أما اذا قالوا لا مال له لا تقبل ١٥ (قوله فتقدم) الاولى حذف الفاء ط (قوله قبلت) لان المقصود منها دوام الحبس عليه بجرع الزاوية (قوله والا الخ) اى بأن يبنوا مقدار ما يملك لم يمكن قبولها (قوله لانها قامت للمحبوس الخ) اى على اثبات ملكه لقدر معين قال في القنية وقولهم اى الشهود انه وسر ليس كذلك فيقبل ١٥ قلت وحاصله أن الشهود لو قالوا انه يملك الشيء القلاني من لا لا تقبل لانه يقول لا أملك شيئاً وهم يشهدون له بأن ذلك الشيء ملكه والبينة لا تقبل للمسكر بل تقبل عليه وهذه شهادة صريحة وتضمن الشهادة عليه يساره وادامة حبسه واذا بطل الصريح بطل ما في ضمنه بخلاف قولهم انه موسر قائم الشهادة عليه صريحاً وان كان قولهم انه موسر يتضمن الشهادة بأنه يملك قدر الدين أو أكثر فانها ليست بشهادة له اذ ليس فيها اثبات شيء معين أو مقدار قدر الدين لان اليسار أعمر وأيضاً فانها شتمية لا صريحة بل الصريح منها قصد ادامة حبسه فافهم (قوله وسيجيء في البحر) قد منع عبادته فيه (قوله وحينئذ فلا يتأبد حبسه) اى على قولهم سماً وكذلك على قوله ان كان ماله غير عقار ولا عرض بل كان من الاثمان ولو خلاص جنس الدين كما تقدمناه (قوله ولا يحبس لما مضى الخ) اعلم أن نفقة الزوجة لا تصير ديناً على الزوج الا بالقضاء او الرضى فاذا مضت مدة قبل القضاء او الرضى سقطت عنه والمراد بالمدة شهر فأكثر وكذا نفقة الولد الصغير الفقير وأما نفقة سائر الاقارب قائم تسقط بالمضى ولو بعد القضاء او الرضى الا اذا كانت مستدانة بأمر قاض فلا تسقط بالمضى هذا حاصل ما قدمه الشارح في النفقات لكن ما ذكره من كون الصغير كالزوجة نقله هنالك عن الزبائى وقد مناهنا لك أنه يخالف لاطلاق المتن والشروح ولما صرح به في الهداية والذخيرة وشرح أدب القضاء والخاتمة من أن نفقة الولد والوالدين والارحام اذا قضى بها وضمت مدة سقطت (قوله وان قضى بها) أفاد أنه اذا لم يتقاض بها لا يحبس بها بالاولى لانها لم تصرد بشأ أصلاً وأما اذا قضى بها ومثله الرضى فلا نها ليست بدل مال ولا ملتزمة بمقدار على ما مر أى في قوله لا يحبس في غيره ان ادعى الفقر كما مر تقريره (قوله حتى لو برهنت الخ) المناسب حذفه والاقتصار على ما بعده لا يكثر (قوله حبس بطاها) اى بطاها حبسه ان كانت النفقة مقضية بها او مترضى عليها (قوله كالوأي أن ينفق عليهم) اى كايحبس الموسر لو امتنع من الانفاق على زوجته وولده الفقير الصغير كما في السراج وفهم في البحر أنه قيد احتراماً عن البالغ الزمن الفقير وقال وفيه تأمل لا يخفى قال في المنع وليس كذلك فانه في معنى الصغير كما لا يخفى فيحبس ابوه اذا امتنع من الانفاق عليه كما هو الظاهر ١٥ وفي الفتح ويتحقق الامتناع بأن تنفق معه في اليوم الثاني من يوم فرض النفقة وان كان مقدار النفقة قليلاً كذا اذا رأى القاضي ذلك فأما مجرد فرضها لو طلبت حبسه لم يحبس لان العقوبة تستحق بالظلم وهو بالمنع بعد الوجوب ولم يتحقق وهذا يقتضى أنه اذا لم يفرض لها ولم يتفق الزوج عليها في يوم ينبغي اذا قدمته في اليوم الثاني أن يأمره بالانفاق فان رجع فلم ينفق أو جمعه عقوبة وان كانت النفقة سقطت بعد الوجوب فهو ظالم لها وهو قياس ما أسلفناه في باب القسم من قولهم اذا لم يقسم لها فرافعتها بأمره بالقسم وعدم الجور فان ذهب ولم يقسم فرافعتها أو جمعه عقوبة وان كان ما ذهب لها من الحق لا يقضى ويحصل به ضرر كبير ١٥ (قوله وفروعه) اى وبشبه فروعه كالاناث والولد البالغ الزمن وهذا بناء على ما مر من أن الصغير غير قيد (قوله وهل يحبس لحرمة لوأي لم أره) أصل التوقف لصاحب الشرع بلالية قلت اذا حبس الاب فغيره بالاولى مع أناته منساقى آخر النفقات التصريح بذلك عن البدائع فانه قال ويحبس في نفقة الاقارب كالزوجات أما غير الاب فلا شك فيه وأما الاب فلا في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الولد ولا نهائسطة بمضى الزمان فلو لم يحبس سقط حق الولد رأساً فكان في حبسه دفع الهلاك واستدراك الحق عن القوات لان حبسه يحمله على الاداء ١٥ وقد مناهنا لك أن هذا خلاف ما عزا الشارح الى البدائع (قوله وظاهر تقييدهم) اى

بالولادة فإن عبارة الكثر وغيره ويجبس الرجل بنفقة زوجته لا في دين ولده الا اذا امتنع من الانفاق عليه ولا يخفى
انها لا تفيد عدم الحبس في نفقة غير الولد (قوله لكن ما مر) اي في أول الباب (قوله يفيد) اي يفيد
حبسه بالامتناع عن نفقة القريب المحرم حيث عبر بالحبس (قوله فتأمل عند الفتوى) اي حيث حصل
الاضطراب في فهم هذا الحكم من كلامهم فلا تجعل في الفتوى قلت وبما نقلناه عن البدائع زال الاضطراب
وانضح الجواب فافهم (قوله وسيجي) اي في آخر الباب وبأق الكلام عليه (قوله لا يجبس اصل الخ)
اي ولو جدد الام لانه لا قصاص عليه بقتل ولد بنته فكذا لا يجبس بدنه وقيد بالاصل لان الولد يجبس بدين اصله
وكذا القريب بدين قريبه كافي الثانية بجر ومذكر الشارح آخر الباب قطعاً بجماعة من لا يجبس وسيأتي
عندهم مشرة (قوله بل يقضى القاضي الخ) أفاد أنه لا فرق في عدم الحبس بين المومر والمفسر لكن يبيع
القاضي مال الاب لقضاء دين ابنه اذا امتنع لانه لا طريق له الا البيع والاضاع أفاده في الجرد ذكر في جواهر
الفتاوى لا يجبس الاب الا اذا تقرر على الحاكم اه لكن ما ذكر من أن القاضي يقضى دينه يعفى عن حبسه
ذكره الرمي عن المصنف (قوله من عين ماله) اي ان كان من جنس الدين وقوله اوقيته اي ان كان من غير
جنسه كمالو كان الدين دراهم والمال دنانير فتباع الدنانير بالدرهم ويقضى بها الدين عند الامام وصاحبه (قوله
والصحيح الخ) مقابله أنه يبيع عنده الموقوف دون العقار وأما عنده فلا يبيع المنقول ولا العقار وقتما
أن المفتي به قولهما (قوله ولا يستخلف قاض الخ) اي ولو بعدد بجر عن العناية قد دخل فيه ما لو وقعت
له حادثة فلا يستخلف بالتفويض في البحر عن السراجية القاضي اذا وقعت له حادثة أو لولده فأنا بغيره وكان
من اهل الانابة وتخاصمائه وقضى له اولاده جازم قال وقد سئلت عن صحة تولية القاضي ابنه قاضياً حيث
كان مأذوناً بالاستخلاف فأجبت نعم وشمل اطلاقه الاستخلاف ما اذا كان مذهب الخليفة موافقاً لمذهبه
او مخالفاً ثم قال وظاهر اطلاقهم أن المأذون له بالاستخلاف يملكه قبل الوصول الى محل قضائه وقد جرت
عادتهم بذلك وسئلت عنه فأجبت بذلك اه ثم نقل عن شرح أدب القضاء أنه ذكر في موضع أن القاضي
انما يصير قاضياً اذا بلغ الى الموضع ألا ترى أن الاول لا يعزل ما لم يبلغ هو البلد وفي موضع آخر ينبغي له أن يقدم
نائبه قبل وصوله ليتعرف عن احوال الناس اه فالاول يفيد أنه لا يملكه قبل وصوله الا أن يقال ان قاضي
القضاة مأذون بذلك من السلطان وهو الواقع الآن اه ملخصاً قلت وما نقله ثانياً صريح في أن له الانابة
قبل وصوله والتعديل بالتعرف عن احوال الناس لا ينبغي أن للنائب القضاء قبل وصول المنيب لان التعرف
يكون باقضاء الخليفة اذا وصل نائبه فالظاهر انعزال الاول لان النائب قائم مقام المنيب وقد علموا لعدم انعزال
الاول قبل وصول الثاني بصيانة المسلمين عن تعطيل قضاياهم وبوصول نائب الثاني لا تعطل قضاياهم وحيث كان
الواقع الآن هو الاذن من السلطان فلا كلام وبه اندفع ما قيل انه لا يقول على ما أفق به في البحر (قوله الا اذا
قوض اليه) ومثله نائب القاضي قال في البحر وفي الخلاصة الخليفة اذا أذن للقاضي في الاستخلاف فاستخلف
رجلاً وأذن له في الاستخلاف جازله الاستخلاف ثم وثم اه (قوله كقوله ول من شئت واستبدل) هذا
تنظير لا تمثيل اي فانه في الدلالة يملك الاستخلاف والعزل نظير ما لو صرح بهما (قوله او استخلف من شئت)
لا يصح عطفه على قوله واستبدل لانه يقتضي أنه لو قال ول من شئت واستخلف من شئت يملك العزل أيضاً
وليس كذلك لان استخلاف بمعنى ول بل نص في البحر في هذه الصورة على أنه لا يملك العزل فتعين عطفه على قوله
ول وعليه فكان المناسب أن يقول كقوله ول او استخلف من شئت واستبدل (قوله فان قاضي القضاة الخ)
في موضع التعديل لقوله وفي الدلالة يملكهما (قوله فيهم) اي في القضاة (قوله تقليداً وعزلاً) تفسير للاطلاق
(قوله فانه يستخلف بالتفويض) فان كان قبل شروعه لم يحدث أصابه لم يجوز أن يستخلف الا من كان شهد
الخطبة وان بعد الشروع فاستخلف من لم يشهد هاجاز نهر اي لانه بان وليس بمفتخ وخطبة شرط الافتتاح
وقد وجد في حق الاصل فتح واعترض بما لو استخلف شخصاً لم يشهد الخطبة ثم افسد صلانه ثم اقتح بهم
الجمعة فانه يجوز وأجيب بأنه لما صرح شروعه فيها وصار خليفة للاول الحق بمن شهدها واستظهر في العناية
الجواب بالحاقه بالباقي اتقدم شروعه فيها (قوله للاذن دلالة) لان المولى عالم بتوقتها وان اذ عارض عارض
فانت لا الى خلف ومعلوم أن الانسان غرض الاعراض فتح قال في النهر وهو ظاهر في جواز الاستخلاف

مطلب

في استخلاف القاضي نائباً عنه

لكن ما مر عن الاشبهاء لا يضرب
الحبوس الا في ثلاث يفيد قسماً
عند الفتوى وسيجي حبس
الولى بدين الصغير (لا) يجبس
(اصل) وان علا (في دين فرعه)
بل يقضى القاضي دينه من عين
ماله اوقيته والصحيح عندهما يبيع
عقاره كمنقوله بجر فليحفظ
(ولا يستخلف قاض) نائباً (الا اذا
قوض اليه) صريحاً كول
من شئت او دلالة بملكك قاضي
القضاة والدلالة هنا اقوى لاني
الصريح المذكور يملك الاستخلاف
لا العزل وفي الدلالة يملكهما كقوله
ول من شئت واستبدل واستخلف
من شئت فان قاضي القضاة هو
الذي يتصرف فيهم مطلقاً تقليداً
وعزلاً (بخلاف المأمور باقاسة
الجمعة) فانه يستخلف بالتفويض
للاذن دلالة ابن ملاء وغيره

قوله غرض للاعراض الاول بالعين
المجته وهو الهدف الذي يرى اليه
والثاني بالمهمة جمع عرض بمعنى
عارض فالانسان مشبه بالهدف
والاعراض مشبهة بالهوام اه

للمرض ونحوه وتقييد الزبلي بالحدث لادليل عليه وقد منافي الجمعة مسألة الاستنابة بغير عذر فارجع اليه اه
وحاصل ما مر في الجمعة أنه قبل لا يصح الاستخلاف بلاذن السلطان الا اذا سبقته الحادثة فيها وقبل ان لضرورة
جازا أي الحدث او غيره والا فلا وقبل يجوز مطلقا وعليه من في شرح المنية والبحر والنهر وكذا الشرنبلالي
والمصنف والشارح (قوله وما ذكره من لا خسرو) أي في الدرر والغرر من باب الجمعة من أنه لا يستخلف
للاصلا ابتداء بل بعد ما حدث الا اذا كان مأذونا من السلطان بالاستخلاف اه وهو ما مر عن الزبلي
(قوله وقدمت في الجمعة) ومر أيضا هناك عن العلامة محب الدين بن جرباش في الجمعة في تعداد الجمعة أن
اذن السلطان باقامة الخطبة شرط أول مرة للباني فيكون الاذن من صاحب التولية النظارة لخطباء واقامة الخطيب
نائبها ولا يشترط الاذن لكل خطيب اه بحر وقد مناهناك فقوه عن فتاوى ابن الجلي وذکرنا هناك
أن معناه أن اذن السلطان شرط في أول مرة فاذا أذن لشخص باقامتها كان له الاذن لا آخر ولا آخر الاذن
لا آخر وهكذا وليس المراد أن اذن السلطان باقامتها أول مرة يكون اذنا لكل من أراد اقامتها في ذلك المسجد
بدون اذن من السلطان او من مأذونه كما هو مذهب طاهر العبارة وتقدم تمامه فراجع (قوله المقروض اليه)
بالجزم للقاضي (قوله بغير تفويض منه) أي من السلطان درر (قوله كوكيل وكل) أي بأذن
الموكل فانه لا يملك عزله ولا ينزل بموته وينزل بموت الموكل بخلاف الوصي حيث يملك الايصاء الى غيره
ويملك التوكيل والعزل في حياته لذی الموصى بذلك دلالة لعمدة بحر (قوله وكذا لا ينزل أيضا بعزله)
أي لا ينزل النائب بعزل القاضي أي بعزل السلطان له (قوله ولا بموته) أي موت القاضي المستناب
(قوله ولا بموت السلطان) أي لا ينزل النائب به كما لا ينزل المستناب بخلاف موت الموكل فانه ينزل به
الوكيل والفرق كما في وكالة الزبلي أن السلطان عامل للمسلمين فلا ينزل بموته القاضي الذي ولاه هو أو ولاء
القاضي بأذنه والموكل عامل لنفسه فينزل ويكبل بموته بطلان حقه (قوله بل بعزله) أي بعزل السلطان
لنائب (قوله واعتمده في الدرر) أي في مناهنا حيث قال ولا ينزل أي نائب القاضي بخروجه أي القاضي
عن القضاء وقال في الملتقى فتابعه لا ينزل بعزله ولا بموته بل هو نائب السلطان الاصيل اه فالضمير راجع
الى عدم عزل النائب بموت القاضي او بعزله ط (قوله وتماه في الاشياء) قال فيها فتحرر من ذلك
اختلاف المشايخ في انزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البزازی الفتوى على أنه لا ينزل بعزل القاضي
يدل على أن الفتوى على أنه لا ينزل بموته بالاولى ثم نقل عن التتارخانية القاضي رسول عن السلطان في نصب
النواب اه ط (قوله وفي فتاوى المصنف الخ) حيث سئل عما ذكره ابن الغرس من أن نائب
القاضي في زمانه ينزل بعزله أو بموته فانه نائبه من كل وجه أجاب لا يعتمد على ما ذكره ابن الغرس لمخالفة
للمذهب فقد نقل الثقات أن النائب لا ينزل بعزل الاصيل ولا بموته قال الزبلي من كتاب الوكالة لا يملك القاضي
الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم لا ينزل بعزل القاضي الا قول ولا بموته وينزل بعزل الخليفة لهما ولا ينزلان
بموته وهو المذهب في المذهب ولم نر خلافا في المسألة والله سبحانه اعلم اه لكن الخلاف موجود كما مر عن الاشياء
(قوله صح قضاؤه لو أهلا) في التتارخانية عن المحيط ولأن السلطان لم يأذن له في الاستخلاف فامر رجلا
حكم بين اثنين لم يحز حكمه ثم ان القاضي لو أجاز ذلك الحكم ينظر ان كان بحال يجوز حكمه لو كان قاضيا باجاز
امضاء القاضي حكمه وان كان بحال لا يجوز حكمه لو كان قاضيا ينظر ان كان بمن يحتاف فيه الفقهاء كالحدود
في القذف جازا مضاؤه ذلك وان كان عبدا او صبيلا لم يحز (قوله بل لو قضى فضولي) أي من غير اختلاف
اصلا (قوله او هو) أي القاضي كما لو كان مولى في كل اسبوع يومين فقضى في غير اليومين توقف قضاؤه فان
أجازه في يومه جاز جامع الفصولين (قوله في القضاء) أي ليس خاصا بعقد نحو البيع والشكاح (قوله
فقوض غيره صح) ظاهره ولو بدون الاذن الصريح لانه مأذون دلالة للعلم بأن قضاؤه بنفسه لا يصح تأمل
(قوله ولو عتق الخ) ومثله لو قوض لكافر فأسلم فهو على قضائه عند محمد كما قدمناه عند قوله اهل الشهادة
وقد مناهنا وجه الفرق بينهما وبين الهبي حيث يحتاج الى تجديد التفويض (قوله خرج الحكم)
فانه اذا رفع حكمه الى قاض أمضاء ان وافق مذهبه والا بطله لان حكمه لا يرفع خلافا كما يأتي في الحكم
ح (قوله ودخل الميت الخ) وكذا القاضي البغاة فاذا رفع الى قاضي العدل نفذ كما ذكره الشارح عند

وما ذكره من لا خسرو قال في البحر
لا اصل له وانما هو فهم فهمه من
بعض العبارات وقدمت في الجمعة
(نائب القاضي المقروض اليه
الاستنابة) فقط لا العزل (نائب عن
الاصلا) وهو السلطان وحيد بنشد
(فلا يملك أن يعزله القاضي بغير
تفويض منه) للعزل أيضا كوكيل
وكل (و) كذا (لا ينزل) أيضا
(يعزله) ولا بموته ولا بموت السلطان
بل بعزله زبلي وعيني وابن ملك
وغيرهم في الوكالة واعتمده في الدرر
والملتقى وفي البزازی وعليه الفتوى
وتماه في الاشياء وفي فتاوى
المصنف وهذا هو المذهب في المذهب
لا ما ذكره ابن الغرس لمخالفة
للمذهب (ونائب غيره) أي غير
المأذون اليه (ان قضى عنده او)
في غيبته و (أجازه) القاضي
(صح) قضاؤه لو أهلا بل لو قضى
فضولي او هو في غير يومه وأجازه
بزلان المقصود حصول رأيه بحر
قال وبه علم دخول النضولي
في القضاء (فرع) في الاشياء
والمظومة المحببة لو قوض لعدد
فقوض لغيره صح ولو حكم بنفسه
لم يصح ولو عتق فقضى صح بخلاف
صبي بلغ (واذا رفع اليه حكم
قاض) خرج الحكم ودخل الميت
والمعزول

قول المصنف فيما مر ويجوز تقليد القضاء من السلطان العادل والجار وأهل البني وقد منافيه ثلاثة
اقوال وأن المعتمد أنه يتفذه وافق رأيه أولا فافهم (قوله والمخالف رأيه) أي رأى القاضي المرفوع اليه
الحكم لكن فيه تفصيل يأتي قريبا وأما لو كان القاضي الأول حكم بخلاف رأيه فسيأتي في قول المصنف قضى في
مجهوده المخ (قوله لانه تكرر المخ) تعليل لقوله ودخل المخ قصد به الرد على الزيلعي حيث ذكر أن كلام
المصنف يوهم اختصاصه بما إذا كان موافقا لرأيه وقد تبع الشارح في هذا التعليل صاحب الجبر وفيه نظر وكان
المناسب أن يقول بدله لانه مطلق عن التقييد أما العموم فممنوع لما صرح حوايه في كتب الاصول كالصريح وغيره
من أن التكرار انما تتم نصا اذا وقعت في سياق النفي ومنه وقوعها في الشرط مثبت اذا كانا يجينا لانهما تكون على
النفي كقوله ان قلت رجلا فعبدى حر فان الحلف على نفيه فالعنى لا اكلم رجلا فهي نكرة في سياق النفي فتم
ولهذا لانتم في الشرط مثبت مثل ان لم اكلم رجلا لانه على الاثبات كانه قال لا تكلم رجلا فلانتم وأما الشرط في
غير العيين مثل ان جاءك رجل فأطعمه فليس نصافي العموم ومثله ما نحن فيه فافهم (قوله اذ حكم نفسه قبل
ذلك) أي قبل الرفع اليه كذلك أي حكمكم قاض آخر في أنه يتفذه اذ ارفع اليه ويكون هذا رافعا للخلاف فيه
ولا يحتاج في نفوذه على المخالف الى قاض آخر لكن ذكر ذلك ابن الغرس سؤالا وأجاب عنه بأنه لا يصح لانه غير
يمكن شرعا اذ القاضي لا يقضى لنفسه بالا جاع والحكم به حكم بعهة فعل نفسه فيلغو اه قلت هذا ظاهر
بالنسبة الى رفع الخلاف أما بالنسبة الى منع الخصم والزام به فلا فتأمل (قوله نفذه) أي يجب عليه تنفيذه
(قوله لو مجتهد فيه) ينصب مجتهدا خبر المكان المقدرة بعد دلوا واسمها ضمير عائدا الى حكم العائد اليه ضمير نفذه
ثم اعلم انهم قسموا الحكم ثلاثة أقسام قسم برتبة كل حال وهو ما خالف النص او الاجماع كما يأتي وقسم يقضى بكل
حال وهو الحكم في محل الاجتهاد بأن يكون الخلاف في المسألة وسبب القضاء وامثله كثيرة منها لو قضى بشهادة
المحدودين بالتفذه بعد التوبة وكان يراه كشافعي فاذا ارفع الى قاض آخر لا يراه كحنفي يمضيه ولا يطله وكذا
لو قضى لامرأة بشهادة زوجها وأخرجني فرفع لمن لا يجيز هذه الشهادة امضاء لا الاول قضى بمجهوده فيه
فينفذ لان المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن شهادة هؤلاء هل تصير حجة للحكم ام لا فالخلاف في المسألة وسبب الحكم
لا في نفس الحكم وكذا لو سمع البينة على الغائب بلا وصكيل عنه وقضى بها يتفذلان المجتهد فيه سبب القضاء
وهو أن البينة هل تكون حجة بلا خصم حاضر فاذا رآها صرح وسيأتي اختلاف الترجيح في الاخيرة وقسم
اختلفوا فيه وهو الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه بعد وجود الحكم ففيل ينفذ وقبل يتوقف على امضاء
قاض آخر وهو الصحيح كما في الزيلعي وغيره وبه جرم في الخالية وحكي ابن الشحنة في رسالته الموافقة في الشهادة
على الخط عن جده ترجيح الاول فاذا ارفع الى الثاني فأما امضاء بصير كان القاضي الثاني حكم في فصل مجتهد فيه
فليس للثالث نقضه ولو أبطله الثاني بطل وليس لاحد أن يجيزه كالوقضى لولده على اجنبي أو لامرأته أو كان
القاضي محدودا في قذف لان نفس القضاء مختلف فيه وسبب الشارح الى القسم الاخير وعام الكلام على
ذلك في رسالة ابن الشحنة المذكورة والبرازية وسيأتي له مزيد تحقيق (قوله عالما) حال من قول
المصنف قاض آخر وساغ مجيى الحال منه وهو تكرر تخصيصها بالوصف وهو آخر ولا يصح كونه خبرا بعد خبر
إمكان المقدرة بعد دلوا في قوله لو مجتهد فيه لان الضمير المستتر فيها عائدا الى الحكم كما علمت فيلزم أن يكون الضمير
المستتر في عالما عائدا الى الحكم أيضا ولا يصح (قوله عالما باختلاف الفقهاء فيه المخ) أقول ذكر ذلك أيضا
في الجبر فذكر أن هذا شرط فنادى القضاء في ظاهر المذهب ثم ذكر عبارة الخلاصة ثم قال والتصديق المعتمد أن علمه
بكون ما حكم به مجتهدا فيه شرط وأما علمه بكون المسألة اجتهادية فلا ويدل عليه ما في الفتاوى الصغرى
اه ثم ذكر مسألة قضاء القاضي مخالف رأيه وأطال الكلام عليها وسيد كرها الماه صنف في قوله قضى
في مجتهد فيه بخلاف رأيه المخ ويأتي الكلام عليها وهذه غير مسألة اشتراط العلم التي نحن فيها ولم يوفقها
صاحب الجبر حقا حتى اشبهت على بعض المحشين فتكلم عليها بما قالوه في المسألة الثانية الاتية مع انهما
مسألتان متغايرتان فافهم ومسألة اشتراط العلم وقع فيها نزاع وقد ألف فيها العلامة المحقق الشيخ قاسم رسالة
حاصلها أن وضع المسألة المذكورة في قضاء القاضي المجتهد في حادثة فيها رأى مقرر قبل قضائه في تلك
الحادثة التي قصد فيها المتفق عليه لحصل حكمه في الحل المختلف فيه وهو لا يعلم ثم بان أن قضاءه هذا على خلاف

مطلب
في عموم التكرار في سياق الشرط

مطلب
ما يفتد من القضاء وما لا يفتد

والمخالف رأيه لانه تكرر في سياق
الشرط فتم فافهم (آخر) قيد
اتفاق اذ حكم نفسه قبل ذلك
كذلك ابن كمال (نفذه) أي ألزم
الحكم والعمل بمقتضاه لو مجتهدا فيه
عالما باختلاف الفقهاء فيه فلم
يعلم لم يجز قضاؤه ولا يمضيه الثاني
في ظاهر المذهب زيلعي وعيني
وابن كمال لكن في الخلاصة ويقف
بخلافه وكأنه يفسيرا فيلخص

مطلب
مهم في قولهم بشرط كون القاضي
عالما باختلاف الفقهاء

رأيه المقر قبل هذه الحادثة فينفذ قضاؤه وأما إذا وافق قضاؤه رأيه في المسألة ولم يعلم حال قضائه أن فيها
 خلافا فلم يقل أحد من علماء الاسلام بأنه لا ينفذ قضاؤه خلافا لمن زعم ذلك وبيان ذلك بالنصوص الصريحة
 منها قول الامام حسام الدين الشهيد في الفتاوى الصغرى اذا قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا ينفذ
 فانه ذكر في السير الكبير رجل مات وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وأثبت دينه على الميت فباعهم
 القاضي على ظن أنهم عبيد وقضى بجوازهم ثم ظهر أنهم مدبرون كان قضاؤه بذلك باطلا وان قضى في فصل مجتهد
 فيه وهو جواز بيع المدبر لكن لما لم يعلم بذلك كان باطلا اهـ فعلم أن الضابط اخذ من فرع وقع فيه القضاء
 على خلاف رأيه السابق وهو أن المدبر لا يباع فلذا كان قضاؤه باطلا وعدم العلم بدليل بقائه رأيه السابق
 أما لو كان عالما وقضى على خلاف رأيه السابق حمل على تبدل اجتهاده بدليل ما في السير الكبير في باب القضاء
 الذي يرجع الى اهله حيث قال مات وله رفيق وعليه دين كثير فباع القاضي رقيقه وقضى دينه ثم قامت
 البينة لبعضهم أن مولاه كان دبره فان يبيع القاضي فيه يكون باطلا ولو كان القاضي عالما بدبره واجتهد
 وأبطل تدبيره لكونه وصية وباعه في الدين ثم ولي قاض آخر يرى ذلك خطأ فانه ينفذ قضاء الاول الخ فعلم أن عدم
 النفاذ ليس هو لعدم العلم بل لكونه يبيع الحر وقال الحسام أيضا قال في كتاب الرجوع عن الشهادة اذا قضى
 القاضي بشهادة محدودين في قذف وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه وهو محمول على محدودين شهدا بعد
 التوبة كما في قضاء شرح الجامع ومن المعلوم أن قضاء هذا في قضاء القاضي المجتهد وأن اعتبار العلم وعدمه انما
 النفاذ لعدم صحة الشهادة لا لعدم العلم فاذا ظهر أن هذا في قضاء القاضي المجتهد وأن اعتبار العلم وعدمه انما
 هو للدلالة على البقاء على الاجتهاد الاول واستدله وأنه لو كان على وفق رأيه نفذ وان لم يعلم بالخلاف ظهر لك
 أن اعتبار هذا في القاضي المقلد جهالة قاحشة وخرق لما أجمعت عليه الامة في أن المقلد اذا قضى بقول امامه
 مستوفيا للشروط نفذ قضاؤه سواء علم أن في المسألة خلافا أولا وصار المختلف فيه بقضائه متفقا عليه
 كما صرح به نصوص المختصرات والمطولات وامتنع نقضه بالاجماع هذا خلاصة ما في تلك الرسالة وحاصله أن
 اشتراط كون القاضي المجتهد عالما بالخلاف انما هو لبيان أن الموضع المختلف فيه الذي لم يقصد الحكم به لعدم علمه
 به كصحة بيع المدبر وقبول شهادة المحدود لا يصير محكما به في ضمن الحكم الذي قصده وهو بيع عبد المديون
 لقضاء دينه وقبول شهادة العدل في صورتين السابقتين ونحوهما اذا لا وجه لصيرورته محكما به مع عدم
 علمه به وقصده له ومع كونه مخالفا لرأيه بخلاف ما اذا كان عالما به وقصد الحكم به فانه وان خالف رأيه يصح
 حكمه به ويصح كون ذلك رجوعا عن رأيه السابق لتغير اجتهاده فينفذ واذا رفع الى قاض آخر امضاء وهذا
 كلام في غاية التحقيق وحيث كان هذا هو ظاهر الرواية فلا يعبدل عنه وكان صاحب الخلاصة فهم أن المراد
 اشتراط علمه بالخلاف فيما قصد الحكم به او لم يقصد فلذا قال ويبقى بخلافه ولا سيما ان كان فهم ايضا انه شرط
 في المجتهد وغيره اذ لا شك في عدم ذلك ولا سيما على قضاء زماننا فافهم والله سبحانه اعلم (قوله بعد دعوى
 صحيحة الخ) الظرف متعلق بحكم في قوله حكم قاض او محذوف خبر أيضا لكان المقدرة بعد لوفى قوله لو مجتهدا
 فيه قال في البحر أقول كتاب القضاء فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما وانما هو اقتضاء صرح به الامام السرخسي
 وبأنه شرط لنفاذ القضاء في المجتهدات ونقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع عليه ثم قال هنا في البحر فالحاصل
 أن الحكم المرفوع لا بد أن يكون في حادثة وخصومة صحيحة كما صرح به العمادى والبزازى وقالوا
 حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لانه فتوى اهـ فلورفع الى حنفى قضاء مالكي بلاد عوى لم يلتفت
 اليه ويحكم بمقتضى مذهبه ولا بد في امضاء الثاني للحكم الاول من الدعوى أيضا كما جمعت اهـ اى لا بد
 في حكم الثاني اذ ارفع اليه حكم الاول من أن يكون أيضا بعد دعوى صحيحة كما نقله قبله عن البزازية وهذه
 الدعوى والخصومة تسمى الحادثة لحدوثها عند القاضي ليحكم بها بخلاف ما كان من لوازم تلك الحادثة فانه
 لم يحدث بدون الخصومة فيه فلذا لم يصح حكمه به قبلها كما يأتي بيانه في الموجب قريبا ثم اعلم أن اشتراط تقديم
 الدعوى انما هو في القضاء القصدي القولي دون الضمني والفعلي كما سنحققه في الفروع وكذا ما تسمع فيه
 الدعوى حسنة ومنه الوقف كما يأتي قريبا (قوله والا) اى وان لم يكن حكم الاول بعد دعوى صحيحة لم يكن قضاء
 صحيحا بل كان اقتضاء اى يباين الحكم الحادثة واذا كان اقتضاء لم يلزم القاضي الثاني تنفيذه بل يحكم بمقتضى مذهبه

ينفذ دعوى صحيحة من خصم على
 خصم حاضر والا كان اقتضاء فيحكم
 بمذهبه لا غير

وافق حكم الاول او خالفه فافهم (قوله وسيجيء آخر الكتاب) أى فى مسائل شتى قبيل الفرائض
وحاصله ما قدمناه من البحر (قوله وأنه اذا ارتاب الخ) عطف على الصغير المستتر فى سيجيى فان هذا الحكم
مذكور هنا أيضا اهـ ح لكن هذا ذكره فى البحر وقال فى التهروم اجدته لغيره وتبعه الجوى ط (قوله
وقال) أى صاحب البحر وسبقه الى ذلك العلامة ابن الغرس (قوله وبه عرف) أى بما ذكرناه افاد
أن شرط صحة الحكم كونه بعد دعوى صحيحة الخ (قوله ترك ما ذكر) فوذاها احاطة القاضى الثانى علما
بحكم القاضى الاول على وجه التسليم له وانه غير معترض عنده ويسمى اتصالا ويجوز بذكر الثبوت والتنفيذ
فيه اهـ ابن الغرس قلت وللعلامة ابن نجيم صاحب البحر رسالة فى الحكم بالانقضاء الدعوى وقال فى آخرها
واعلم أن هذا فيما تشرط فيه الدعوى وأما الوقف فالصحيح عدم اشتراطها لكونه حق الله تعالى فتقبل البينة
بلا دعوى ويحكم به كما فى البرازية والظاهرية والعمادية وغيرها فعلى هذا الانكار على التنافيذ الواقعة فى زماننا
لكتب الاوقاف لان حاصلها اقامة البينة على حكم قاض بالوقف فقولهم ان التنافيذ فى زماننا ليست احكاما
انما هو فى غير الوقف الخ اهـ ملخصا قلت لكن هذا ظاهر فى الوقف على الفقراء وفى اثبات مجزء كونه وقفا
أما كونه موقوفا على فلان أو فلان وأن الوقف شرط كذا أو كذا فهذا حق عبد فلا بد فيه من دعواه لاثبات
حقه وكذا فى اثبات شروطه كما يعلم مما ذكرناه فى كتاب الوقف فتأمل (قوله وقد تعارفوا الخ) هذا من متعلقات
اشتراط صحة الدعوى من خصم على خصم حاضر لصحة القضاء ويانه انه اذا وقع تنازع فى موجب خاص
من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضى وقعت الدعوى بشروطها كان حكما بذلك الموجب فقط دون
غيره فالأقرب بوقف عقار عند القاضى وشرط فيه شروطا وسله الى المتولى ثم تنازعا عند القاضى الحنفى
فى صحته ولزومه فحكم بهما وموجبه لا يكون حكما بالشروط قلت شافعى أن يحكم فيها بمقتضى مذهبه ولا يمنع
حكم الحنفى السابق ونماه فى الاشباه وذكر فى البحر أن القاضى اذا قضى بشئ فى حادثة بعد دعوى
صحيحة لا يكون قضاء فيما هو من لوازمه الى أن قال فقد علت من ذلك كثيرا من المسائل فاذا قضى شافعى
بصفة بيع عقار وموجبه لا يكون حكما منه بأنه لا شفعة للجار لعدم حادتها وكذا اذا قضى حنفى لا يكون
حكما بأن الشفعة للجار وان كانت الشفعة من مواجبه لان حادتها لم توجد وقت الحكم ولا شعور للقاضى
بها وكذا اذا قضى مالكى بصفة التعليق فى العين المضافة لا يكون حكما بأنه لا يصح نكاح الفضولى الجاز بالفعل
لعدمه وقته فافهم فان أكثر أهل زماننا عنه غافلون اهـ وكذا قال العلامة قاسم أما كون الحكم حادثة
فاحتراز عالم يحدث بعد كمال الحكم بموجب اجارة لا يكون حكما بالفسخ بموت احد المتواجرين لانه لم توجد
فيه خصوصية اهـ قلت وقد ظهر من هذا أن المراد بالموجب هنا الذى لا يصح به الحكم هو ما ليس من مقتضيات
العقد فالبيع الصحيح مقتضاه خروج المبيع عن ملك البائع ودخوله فى ملك المشتري واستحقاق التسليم والتسلم
فى كل من الثمن والثمن وغو ذلك فان هذه وان كانت من مواجبه لكنها مقتضيات لازمة له فيكون الحكم
به حكما بها بخلاف ثبوت الشفعة فيه للتخطيط أو للجار من ثلثان العقد لا يقتضى ذلك أى لا يستلزمه فحكم من بيع
لا تطلب فيه الشفعة فهذا يسمى موجب البيع ولا يسمى مقتضى وهذا معنى قول بعض المحققين من الشافعية
ان الموجب عبارة عن الأثر المترتب على ذلك الشيء وهو المقتضى مختلفان خلافا لمن زعم اتحادهما اذا قضى
لا ينفك والموجب قد ينفك فالأول كاتصال الملك للمشتري بعد لزوم البيع والثانى كالرد بالعيب والموجب
اهم لانه الاثر اللازم سواء كان ينفك أولا اهـ وهذا أحسن مما قاله العلامة ابن الغرس من أن موجب الشيء
ما وجبه ذلك الشيء واقتضاه فالموجب والمقتضى فى الاصل واحد ولكن يلزم من بعض الصور أن الموجب
فى باب الحكم اعم وهو التحقيق اذ لو باع مدبره ثم تنازعا عند القاضى الحنفى فحكم بموجب ذلك البيع صح الحكم
ومعناه الحكم بطلان ذلك البيع ومن المعلوم أن الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فظهر أن الحكم فى هذه الصورة
لا يكون حكما بالمقتضى والا كان باطلا وكان للشافعى نقضه والحكم بصحة البيع اذا لم يقتضى البيع عند الحنفى
لانه باطل ويصح عند الحنفى أن يقال موجب هذا البيع البطلان اهـ ملخصا وانما قلنا ان ما مرأ حسن
لانه يرد على ما قاله ابن الغرس أنه كما يقال ان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فكذلك يقال انه لا يوجب بطلان نفسه
فدعواه اتبهما فى الاصل بمعنى واحد وأن هذا السبب هو الداهى الى الفرق بينهما غير مسلم فالظاهر أن الفرق

مطلب
مهم فى الحكم بالموجب

وسيجيىء آخر الكتاب وأنه اذا
ارتاب فى حكم الاول له طلب شهود
الاصل قال وبه عرف أن تنافذ
زماننا لا تعتبر ترك ما ذكر وقد
تعارفوا فى زماننا القضاء بالموجب

مطلب
الموجب على ثلاثة أقسام

بينهما هو اشتراط عدم الانفكاك في المستضى لافي الموجب فالموجب اعم فالحكم بالموجب عندنا لا يصح
ما لم يكن حادثة بأن وقع فيه الترافع والتنازع عند الحاكم كما مر فاذا وقع التنازع في صحة البيع ولزومه فحكم
بموجب ذلك البيع كان حكما ببعثته وبياني مقتضياته الشرعية التي لا تنفك عنه كملك المشتري المبيع ولزوم
دفعه الثمن ونحو ذلك بخلاف موجب المنفك عنه كاستحقاق الجار الاخذ بالشفعة لعدم الحادثة كما قلنا
ثم اعلم أن ابن الغرس ذكر أن الموجب على ثلاثة أقسام لانه إما أن يكون امرا واحدا او امورا يستلزم بعضها
بعضا ولا فالاول كالقضاء بالاملاك المرسله والطلاق والعناق اذا لموجب لهذا سوى ثبوت ملك الرقبة
للعين والحرية وانحلال قيد العصمة والثاني كما اذا ادعى رب الدين على الكفيل بدین له على الغائب المكفول
عنه وطالبه به فأكثر الدين فأثبتته وحكم بموجب ذلك فالموجب هنا امران لزوم الدين للغائب ولزوم ادائه على
الكفيل والثاني يستلزم الاول في الثبوت والثالث كما اذا حكم شافعي بموجب بيع عقار اقتصر الحكم على
ما وقعت به الدعوى فلا يكون حكما بأنه لا شفعة للجار وهكذا في نظائره هذا حاصل ما قرره ابن الغرس وتبعه
في النهروان عليه قسما رابعا لكنه يرجع الى كونه شرطا للقسم الثاني كما يظهر بالتأمل لمن راجعه (تنبيه) قد منا
آشاعن الجبر عن فتاوى الشيخ قاسم انه نقل الاجماع على أن تقدم الدعوى الصحيحة شرط لنفاذ الحكم
وأيد ذلك صاحب البحر في رسالة ألفها في ذلك ثم قال فقد استفيد مما في هذه الكتب المعقدة انه لا فرق
بين ما اذا كان القاضي حنفيا او غيره الى أن قال ومما قرعته على أن قضاء المخالف اذا رفع البناء فانغضيه
فيما وقع حكمه به لافي غيره ما لو قضى شافعي بينة ذي اليد على خارج نازعه ثم تنازع ذو اليد وخارج آخر
عند حنفي فانه يسمع الدعوى ولا يمنع قضاء الشافعي من سماعها بناء على أن مذهبا أن القضاء بالملك
لا يكون قضاء على الكافة بل يقتصر على المقضي عليه وهو الخارج الاول وان كان مذهب الحاكم تعديه
كما قد مناه من أن قضاء المالكي بغير دعوى غير صحيح عندنا وان صح عنده فاذا رفع البناء لا تنفذ وكذلك هنا
لا تعترض لحكمه على الخارج الاول وأما الثاني فلم يقع حكمه عليه على مقتضى مذهبا ومما قرعته لو جبر
شافعي على سفيه بعد دعوى صحيحة ثم رفعت البناء حادثة من تصر فانه فانا نحكم بذهب ابي يوسف ومحمد في الجبر
على السفيه فأنهما وان وافقا الشافعي في اصل الجبر لم يوافقاه في أنه يؤثر في كل شيء وانما يؤثر عندهما فيما
يؤثر فيه الهزل فاذا تزوجت السفيهة التي جبر عليها شافعي ولم يرفع نكاحها اليه ولم يطله بل رفع الى حنفي
فله أن يحكم ببعثته لو الزوج كفوا على قولهما المقتضى به ولا يمنع مذهب الجار لعدم وجود حادثة التزوج
وقت الجبر ولم تكن لازمة للجبر حتى تدخل ضمن القبول الانفكاك لجواز أن لا تتزوج المحجورة اصلا وقد توقف
فيه بعض من لا اطلاع له على كلامهم اه قلت ويعلم منه ما يقع الآن من وقوع التنازع في صحة الاجارة الطويلة
عند قاض شافعي فيحكم ببعثتها وبعد عدم انفساخها عوت ولا غيره فان عدم الانفساخ بالموت لم يصح حادثة وقت
الحكم لان الموت لم يوجد وقته فلحنفي أن يحكم بالنفس بالموت كما افتي به في الخبرية وذكر ابن الغرس
من هذا القبيل ما لو وهب ابنه وسلمه العين الموهوبة وقضى شافعي بالموجب ثم بعد مدة رجع الواهب في هبته
وترافعا عند القاضي الحنفي فحكم بطلان الرجوع قال وقد حصل التنازع في هذه المسألة بين اهل المذهبين
فقال القاضي الشافعي "حكم الحنفي باطل لاني حكمت قبله بموجب الهبة ومن موجبها عندى أن الاب يملك
الرجوع والحكم في الخلافية يجعلها واقية وقال القاضي الحنفي "الرجوع حادثة مستقلة وجدت بعد الحكم
الاول بمدة طويلة فكيف تدخل تحت حكمه واجيب فيها بأن الموجب هنا اموري خروج العين من ملك
الواهب ودخولها في ملك الموهوب له وملك الواهب الرجوع اذا كان ابا عند الشافعي وعدمه عند الحنفي فان
كان التداعي عند القاضي ليس الا في انتقال العين من ملك الواهب الى ملك الموهوب له اقتصر القضاء بالموجب
على ذلك فاذا كان القاضي الاول شافعي لا يصير كون الاب يملك الرجوع محكما به واذا كان حنفيا
لا يصير عدم ملكه ذلك محكما به فللقاضي الثاني أن يحكم بمذهبه أى لأن الامر الاول لا يستلزم الامر الثاني
في الثبوت قال فتبين أن القضاء في حقوق الابد يشترط له الدعوى الموصلة له شرعا على وجه يحصل به المطابقة
الاما كان على سبيل الاستلزام الشرعي اى كافي مسألة الكفالة المارة وليس للقاضي أن يتبرع بالقضاء بين
اثنين فيما بينهما اليه فيه اه ملخصا فاغفر التطويل في هذا المقام بما حواه من القوائد العظام

(قوله وهو عبارة عن المعنى) أى كخروج المبيع من ملك البائع ودخوله فى ملك المشتري ووجوب التسليم والتسليم ونحو ذلك من مقتضيات البيع ولو أزمه فذلك المعنى المحكوم به المضاف الى البيع المتعلق به فى ظن القاضى شرعا هو الموجب ها هنا وهو الذى اقتضاه عقد البيع وأما الحكم بموجب بيع المدبر فهو والمعنى الذى اضيف الى ذلك البيع فى ظن القاضى شرعا وهو كون ذلك البيع باطلا ولكن هذا المعنى ليس هو مقتضى ذلك البيع اذ البيع لا يقتضى بطلان نفسه ٥١ ابن الغرس وظهر منه أن المراد بما فى قوله بما اضيف له هو البيع مثلا فان دخول المبيع فى ملك المشتري متعلق بذلك البيع ومضاف اليه شرعا فى ظن القاضى أى فى قصده من حيث انه يقضى به أى يقصد القضاء به وكذا غيره من مقتضيات البيع اللازمة له واحترزه عما لا يقصد القضاء به لعدم التنازع فيه كثبوت حق الشفعة وأفاذا أن الموجب قد يكون مقتضى كما مثلنا وقد يكون غير مقتضى كبطلان بيع المدبر فانه موجب لا مقتضى على ما قرره سابقا فافهم ثم لا يخفى أن هذا التعريف مع ما فيه من التعقيد خاص بالموجب الذى وقع الحكم به صحيا مع أن الموجب أعم منه فان المعنى المتعلق بذلك البيع المضاف اليه يصدق على ثبوت حق الشفعة فيه وثبوت رده بخيار عيب ونحو ذلك مما ليس من مقتضياته اللازمة له بدليل ما مر من أن الموجب قد يكون امورا يستلزم بعضها بعضا ولا يستلزم فلا يظهر والاخصر تعريفه بما قدمناه من انه الاثر المترتب على ذلك الشيء وان اراد تخصيصه بما يقع به الحكم صحيا عندنا يزيد على ذلك قولنا اذا صار حادثه فيخرج ما لاحادته فيه كالحكم شافعي بموجب بيع بعد انكاره لا يكون حكما بثبوت خيار المجلس مثلا مما ليس من لوازمه ومثله ما قدمناه من مسألة الهبة وغيرها هذا ما ظهر لى فى هذا المحل فتأمل (قوله فاذا قال الموثق) هو كاتب القاضى الذى يكتب الوثيقة وهى السمة حجة فى زماننا (قوله وبه يظهر أن الحكم بالموجب اعم) أى من المقتضى فان بطلان بيع المدبر موجب لا مقتضى لما ذكره فكل مقتضى موجب ولا عكس والضمير فى به عائد الى قوله ولو قال الموثق الخ فان الشارح اقتصر على التثنية ببيع المدبر الذى هو من أفراد الموجب لينبه على أن الموجب لا يلزم كونه مقتضى فلا يرد ما قيل ان الذى يظهر من عبارة أن بينهما التباين لا العموم فافهم (قوله مجمع) لم يثل لى فى شرحه قال ط والمراد به كما رأيت بهامشه فهو القضاء بسقوط الدين عند ترك المطالبة به سنين (قوله لم يختلف فى تأويله السلف) الجلة صفة كتابا والمراد بالسلف العصاة والتابعون رضى الله تعالى عنهم اجمعين لقول الهداية المعتبر الاختلاف فى الصدر الاول وهم العصاة والتابعون ٥٢ وعليه فلا يعتبر اختلاف من بعدهم كالكافى والشافعى وسياق انه خلاف الاصح (قوله كترك تسمية) أى عمدا فانه بخلاف نظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بناء على أن الواو فى قوله وانه نفسى للعطف والضمير راجع الى مصدر الفعل الذى دخل عليه حرف النهى او الى الموصول واحتمال كونها حالية فتكون قيدا للنهى ردت بأن التأكيدات واللام يقضى لان الحال فى النهى مبناه على التقدير كما قد قيل لانا كما وانه ان كان فسقا فلا يصلح وانه نفسى بل وهو فسق ولو سلم فلان لم انه قيد للنهى بل هو اشارة الى المعنى الموجب له كلاتين زيدا وهو أخوك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك نهر موضحا وتماه فى رسالة ابن نجيم المؤلف فى هذه المسألة (قوله اوسنة مشهورة) قيد بالمشهورة احترازا عن الغريب زيلعى ولا بد ها هنا من تقييد الكتاب بأن لا يكون قطعى الدلالة وتقييد السنة بأن تكون مشهورة او متواترة غير قطعية الدلالة والافضل لفظة المتواتر من كتاب اوسنة اذا كان قطعى الدلالة كترك كذا فى التلويح وأما ما ذوقه اختلاف فى انه مؤول او غير مؤول فلا بد أن يترجح احد القولين بثبوت دليل التأويل خيق الاجتهاد فى بعض أفراد هذا القسم انه مما يسوغ فيه الاجتهاد ام لا كذا فى الفتح وظاهر كلامهم يعطى أن آية التسمية على الذبيحة لا تقبل التأويل بل هى نص فى المدعى وفيه نظر يظهر مما مر نهر أى ما مر من احتمال اوجه الاعراب على انه اذا كان المراد من النص ظنى الدلالة كما مر فى عدم نفاذ الحكم بعارضه نظر ظاهر كما قاله العلامة ابن امير حاج فى شرح التحرير ثم قال والذى يظهر أن القضاء بجمل متروكة التسمية عمدا وبشاهد وعين يقدم من غير توقف على امضاء قاض آخر وبيع أمهات الاولاد لا ينفذ ما لم يحضه قاض آخر اه قلت لكن قد علمت أن عدم التفادى فى متروكة التسمية مبنى على انه لم يختلف فيه السلف وانه لا اعتبار بوجود الخلاف بعدهم وحينئذ فلا يفيد احتمال الآية اوجهها من الاعراب نعم على ما يأتى من صحيح اعتبار اختلاف من بعدهم يقوى هذا البحث ويؤيده ما فى الخلاصة من أن القضاء

قوله فاذا قال الخ هكذا يحطه
والذى فى نسخ الشارح ولو قال الخ
وهو الموافق لقول المحشى فى القولة
التي بعدهما والضمير فى به عائد الى
قوله ولو قال الموثق الخ اه معججه
مطلب
فى الحكم بما خالف الكتاب
او السنة والاجماع

وهو عبارة عن المعنى المتعلق بما
اضيف اليه فى ظن القاضى شرعا
من حيث انه يقضى به فاذا حكم
حنفى بموجب بيع المدبر كان
معناه الحكم ببطلان البيع ولو
قال الموثق وحكم بقضائه لا يصح
لاق الشيء لا يقتضى بطلان نفسه
وبه يظهر أن الحكم بالموجب اعم
نهر (الاما) عرى عن دليل مجمع
او (خالف كتابا) لم يختلف فى تأويله
السلف كترك تسمية (اوسنة
مشهورة)

بجمل متروك التسجية عمدا جازعندهما لا عند أبي يوسف وكذا ما في الفتح عن المنتقى من أن العبرة في صكون
 المحل مجتهد فيه اشتباه الدليل لاحقة الخلاف قال في الفتح ولا يخفى أن كل خلاف بيننا وبين الشافعي وأ غيره
 محل اشتباه الدليل فلا يجوز نقضه بلا توقف على كونه بين الصدر الاول والذي حققه في البحر أن صاحب الهداية
 أشار إلى القولين فإنه ذكر كلاهما عبارة القدوري وهي وإذا رفع اليه حكم حاكم امضاء الآن يخالف الكتاب
 أو السنة أو الاجماع وذكرنا عبارة الجامع الصغير وهي وما اختلف فيه الفقهاء ففرضي به القاضي ثم جاء قاض
 آخر يرى غير ذلك امضاء فما ذكره اصحاب الفتاوى من المسائل التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي مبنى
 على عبارة القدوري لا على ما في الجامع ومن قال لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي اعتمد قول القدوري ومن
 قال باعتباره اعتمد ما في الجامع وفي الواقعات الحسامية عن الفقيه أبي الليث وبه اى بما في الجامع نأخذ لكن
 في شرح ادب القضاء أن الفتوى على ما في القدوري اه ملخصا فقد ظهر أنهم اعادوا قولان معصمان والمتون
 على ما في القدوري والاوجه ما في الجامع وإذا رجحه في الفتح كما يأتي أيضا (قوله كتحليل بلاوط) أى
 تحليل المطلقة الثلاث بمجرد عقد المحلل بلا دخول علا بقول سعيد بجر (قوله أو اجماعا) المراد منه ما ليس
 فيه خلاف يستند الى دليل شرعى بجر (قوله لكل المتعة) أى كالتصايب بجمعة نكاح المتعة كقوله متعنى
 بنفسك عشرة ايام فلا ينفذ بخلاف القضاء بجمعة النكاح الموقت بأيام اى بدون لفظ المتعة فإنه ينفذ كما في الفتح
 وقد مناعته في النكاح ترجيح قول زفر بجمعة النكاح الموقت بالقضاء التوقيت فينقض مؤبدا (قوله وكبيع
 أم ولد الخ) قال شمس الأئمة السرخسي هذه المسألة تنبئ على أن الاجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم عند محمد
 وعندهما لا يرفع يعنى اختلفت الصحابة في جواز بيعها ثم اجمع المتأخرون على عدمه فكان القضاء به على خلاف
 الاجماع عند محمد فيسقطه القاضي الثاني وعندهما ما لم يرفع خلاف الصحابة وقع في محل اجتهاد فلا ينفذه
 الثاني لكن قال القاضي ابو زيد في التوقيم ان محمد اوى عنهم جميعا أن القضاء ببيعها لا يجوز فتح وذكر
 في التحرير أن الاظهر من الروايات انه لا ينفذ عندهم جميعا لكن ذكر أيضا عن الجامع انه يتوقف على قضاء قاض
 آخر لان الاجماع المسبوق بخلاف مختلف في كونه اجماعا فبشيء كغير الواحد فكذا في سئلته وهو ذلك
 الحكم المجمع عليه وقد مناعنا الكلام على ذلك في باب الاستبلاذ (قوله ومن ذلك ما لو قضى بشاهد وعين)
 مقتضاه انه لا ينفذ وإذا رفع الى قاض آخر ابطله مع انه قال في الفتح لو قضى بشاهد وعين لا ينفذ ويتوقف
 على امضاء قاض آخر ذكره في افضية الجامع وفي بعض المواضع ينفذ مطلقا اه وفي ط عن الهندية
 ذكر في كتاب الاستحسان انه ينفذ على قول الامام لا على قول الثاني اه (قوله لخالفه الخ) الاولى
 ذكره عقب المسألة الثانية ليعكون على المسألتين (قوله البينة على من ادعى) كذا في البصر وفي الفتح
 على المدعى (قوله أو بقصاص الخ) أى اذا قضى القاضي بالتصاص بيمين المدعى أن فلا ناقله وهنالك لو
 من عداوة ظاهرة كما هو قول مالك لا ينفذ لخالفه السخنة المشهورة البينة على المدعى واليمين على من انكر
 وتماه في الفتح (قوله أو بجمعة نكاح المتعة أو الموقت) لعل الصواب لا الموقت بلا النسافة لما تقدمناه
 قريباً عن الفتح من نفاذ القضاء بجمعة الموقت ونقل ط مثله عن الهندية ولم أر من ذكر عدم نفاذه (قوله
 أو بجمعة بيع معتق البعض) في الهندية عن الظهيرية رجل اعتق نصف عبده أو كان العبد بين اثنين اعتقه
 احدهما وهو معسر وقضى القاضي للآخر في بيع نصيبه فباع ثم اختصما الى قاض آخر لا يرى ذلك
 ذكر الخصاص أن القاضي يطالب البيع والقضاء وحكى شمس الأئمة الحلواني عن المشايخ أن ما ذكره الخصاص
 ليس فيه شيء عن اصحابنا ولولا قول الخصاص لقلنا انه ينفذ قضاؤه لانه قضاء في فصل مجتهد فيه اه ط (قوله
 أو بسقوط الدين الخ) أى كما قال بعضهم اذا لم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه فلا ينفذ القضاء به
 لانه قول مهور فاذا رفع الى آخر ابطله وجعل المدعى على حقه كما في الخاتمة (قوله أو بجمعة طلاق الدور وبشاء
 النكاح) أى جمعة التعليق في طلاق الدور لا جمعة نفس الطلاق فاذا قال ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا
 فان القليلة تلف وتطلق ثلاثا لان جمعة تعليق الثلاث تؤدى الى ابطاله فلوقضى قاض بجمعة التعليق وبطلان
 الطلاق وبشاء النكاح لا ينفذ (قوله في بابه) اى في اول كتاب الطلاق وأوضحنا الكلام عليه هناك فافهم
 (قوله وقضاء عبد) استشكل بأن العبد يصلح شاهدا عند مالك وشرى فيصلح قاضيا فاذا انصل به امضاء قاض

تحليل بلاوط لخالفته حديث
 العسيلة المشهور (أو اجماعا) لكل
 المتعة لا جماع الصحابة على فساد
 وكبيع أم ولد على الاظهر وقبل
 ينفذ على الاصح (و) من ذلك
 ما لو قضى بشاهد وعين) المدعى
 لخالفته للعديد المشهور البينة
 على من ادعى واليمين على من انكر
 (أو بقصاص بيمين الولي واحدا
 من اهل المحلة أو بجمعة نكاح
 المتعة أو الموقت أو بجمعة بيع
 معتق البعض أو بسقوط الدين
 بجمعة سنين أو بجمعة طلاق
 (الدور وبشاء النكاح) كما مر في بابه
 (وقضاء عبد)

آخر ينبغي أن ينفذ كما في المهدود في القذف ط عن الهندية (قوله مطلقا) أي سواء قضى على حر أو عبد بالغ أو صبي مسلم أو كافر اه ح (قوله ابدا) محل ذكره بعد قوله لا ينفذ كما في عبارة القدر (قوله وعتد منها في الاشياء أيضا وأربعين) تقدم الكلام عليها آخر كتاب الوقف فراجع (قوله وذكر في الدرر لما ينفذ سبع صور) حيث قال فان امضى قضاء من حد في قذف وتاب أو قضاء الاعي أو قضاء امرأة بحد أو قعود أو قاض لامرأته أو قاض بشهادة المهدود والتاب وبشهادة الاعي وقاض لامرأة بشهادة زوجها وقاض بحد أو قعود بشهادتها ينفذ حتى لو أبطله ثلث نفسه ثالث لان الاجتهاد الاول كالثاني والاول تأيد بانصال القضاء فلا ينفذ باجتهاد لم يتأيد به لانه دون اه قلت وفي هذه العبارة من الخفاء ما لا ينبغي لان القضاء في هذه السبع لا ينفذ ما لم يرضه قاض آخر لان المجتهد فيه نفس القضاء لا المقضى به فهو القسم الثالث من الاقسام الثلاثة التي ذكرناها عند قول الشارح لو اجتهد فيه فقول الدرر ينفذ أي امضاء القاضي الثاني قضاء القاضي الاول المهدود في قذف الخ وقوله حتى لو أبطله ثلث الخ صوابه حتى لو أبطله ثلث لم يطل فتنبه لذلك فان لم أر من نبه عليه لكن ما ذكرنا من انه لا ينفذ قضاء الاول موافق لما في الزيلعي وهو ظاهر في الاربعة الاول دون الثلاثة الاخيرة بل هو نافذ فيها فيصح أن يقال فيها حتى لو أبطله ثلث نفسه ثالث أي نفذ الثالث قضاء الاول لانه وقع نافذ فلم يصح ابطال الثاني له وهذا هو الموافق لما قدمناه في بيان الاقسام الثلاثة ويوضحه ما في الحاشية والبرازية وغيرهما اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه ورفع الى قاض آخر لا يراه له ابطاله واذ رفع الى من يراه ونفذه ثم رفع الى ثالث لا يرى ذلك ليس له ابطاله فلو كان القاضي هو المهدود في قذف فرفع حكمه الى قاض آخر لا يرى جواز ابطاله الثاني وكذا لو قضى لامرأته بشهادة رجلين لا يجوز فلورفع الى آخر لا يراه جازله ابطاله لانه كما لا يصلح شاهدا لامرأته لا يصلح قاضيا لها فان رفع القضاء الاول الى من يرى جوازه فأمضاه ثم رفع امضاء الثاني الى ثالث لا يرى جوازه امضى الثالث امضاء الثاني ولا يبطله وكذا قضاء الاعي وكذا قضاء المرأة في حد أو قصاص وفيها أيضا لو قضى بشهادة محدود في قذف وهو يراه فرفع الى من لا يراه لا يبطله وكذا لو قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص اه والحاصل أن الخلاف اذا كان بعد القضاء بأن كان المجتهد فيه نفس القضاء الاول لا ينفذ ما لم ينفذه قاض ثان فيكون القضاء الثاني هو النافذ فاذا رفع الى ثالث وجب عليه تنفيذه ولا يصح ابطاله اياه بخلاف ما اذا كان المجتهد فيه نفس المقضى به قبل القضاء فان القضاء به نافذ بدون تنفيذه واذ رفع الى آخر نفذه وان لم يكن مذهبه وهذا ما مر في قوله واذ رفع اليه حكم قاض آخر نفذه وبخلاف ما خالف الدليل فانه لا ينفذ وان نفذ الف قاض كما قاله الزيلعي وهذا ما مر في قوله لا ما خالف كتابا وسنة مشهورة واجماعا وبه تمت الاقسام الثلاثة فافهم واغتم تحرير هذا المقام (قوله وسيجيء متنا) أي في باب كتاب القاضي الى القاضي ح (قوله خلافا لما ذكره المصنف شرحا) حيث عده هذه الصورة من جملة ما لا ينفذ لخالفته الدليل لكن نقل ط عن الهندية حكاية قولين (قوله والفرق الخ) هذه تفرقة عرفية ولا تفقد حال تعالى وما اختلف فيه الا الذين اتوا به وما اختلف الذين اتوا به كتاب الامن بعد ما جاءتهم البينة ولا دليل لهم والمراد أنه خلاف لا دليل له بالنظر للحالف والا فالقائل اعتمد دليلا ثم مسائل الخلاف التي لا ينفذها هي ما تقدمت في قوله الا ما خالف كتاب الخ ط (قوله الاصح نم) وقيل انما يعتبر الخلاف في الصدر الاول قال في الفتح وعندى أن هذا لا يقول عليه فان صح أن مالكا وأبا حنيفة والشافعي مجتهدون فلا شك في كون المحل اجتهاديا والا فلا ولا شك انهم اهل اجتهاد ورفعة ويؤيده ما في الذخيرة خالف الاب الصغيرة على صداقها ورواه خبر الهاصح عند مالك وبرئ الزوج عنه فلو قضى به قاض نفذ وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة عن ابى الصغيرة زوجهما من صغير وقبل ابوه وكبر الصغيران وبينهما غيبة منقطعة وقد كان التزوج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي أن يبعث الى شافعي المذهب ليبطل هذا النكاح بسبب انه كان بشهادة الفسقة قال نعم اه ط قلت والمسألة الثانية لم ارها في الفتح بل ذكر مسألة غير هذا وذكر عبارته في البحر (قوله يوم الموت لا يدخل تحت النضام) أي لا يقضى به قصد بأن تنازع الخصمان في يوم موت آخر أنه كان في يوم كذا بخلاف ما اذا كان المقصود غيره كتقديم ملك احدهما ولذا قال في البرازية فان ادعى الميراث وكل منهما يقول هذا الى ورثته من ابى ان في يد ثالث ولم يؤرخا أو رختا تاريخا واحدا فأنصافا وان احدهما سبق فهو له عند الامامين وليس فيه القول بدخول يوم الموت تحت القضاء لان

وصبي مطلقا وقضاء (كافر على مسلم ابد ونحو ذلك) كالتفريق بين الزوجين بشهادة المراجعة (لا ينفذ) في الكل وعتد منها في الاشياء أيضا وأربعين وذكر في الدرر لما ينفذ سبع صور منها الوقت المرأة بحد وقود وسيجيء متنا خلافا لما ذكره المصنف شرحا والاصل أن القضاء يصح في موضع الاختلاف لا الخلاف والفرق أن الاول دليل لا الثاني وهل اختلاف الشافعي معتبر الاصح نعم صدر الشريعة (يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل)

• طلبه
يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

اتزاع وقع في تقديم الملك قصدا اه وفيها ادعى على آخر ضيعة بأنها كانت لفلان وورثتها منه اخته فلانة ماتت
وأنا وادعوا برهن نسمع ولو برهن المطلوب أن فلانة ماتت قبل فلان يعني مورثها صريح الدفع وفيه نظر لما تقر بأن
زمان الموت لا يدخل تحت القضاء قبل التزاع لم يقع في الموت المجرد فصار كالورثة تنازعوا في تقديم موت المورث
من المورث الآخر قبله وبعده كان الابن مع الابن اذا تنازعوا في تقديم موت ابيه قبل الجدة أو بعده اه (قوله
فلو برهن على موت ابيه) أي بأن ادعى شيئا لابيه وبرهن أن اباه مات وتركه ميراثا وأنه مات يوم كذا يرى عن
شرح ادب القضاء (قوله قضي بالنكاح) أي فيجعل لها الميراث والصدقات والميراث مع الابن لان يوم الموت لا يدخل
تحت القضاء لانه لا يتعلق به حكم لان الميراث لا يستحق بالموت بل بسبب سابق على الموت والنكاح سبب سابق
واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضاء جعل وجود ذلك التاريخ وعدمه سواء ولو عدم تقبل البينتان جميعا
ويقضى بحق كل واحد منهما لان العمل بهما يمكن فكذا هنا اه يرى عن شرح ادب القضاء وفيه عن الخاتبة
ويقضى لها القاضى بالمهر والميراث سواء قضى القاضى بينة الابن اولا لان القضاء بينة الابن بموت الاب
لا بوقت موته لان حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت بل في أى وقت يموت يكون ماله لورثته فصار كإن الابن
أقام البينة على موت الاب ولم يذكر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة المرأة اه (تنبيه) ذكر الخبر الرملى
في حاشية البحر من باب دعوى الرجلين اذا كان الموت مستقيضا علم به كل كبير وصغير وعالم وجاهل لا يقضى
للنصر ولا يـكون بطريق أن القاضى قبل البينة على ذلك الموت بل بطريق التيقن بالكذب الذى وارجع الى
الخاتمة من كتاب الشهادة في الفصل الثامن عشر يظهر لك صحة ما قلته اه وبأنى ما يؤيده (قوله لا تقبل) قال
في الاجناس وفرق محمد بينهما بأن القتل يتعلق به حق لازم والموت ليس فيه حق لازم وبأنه أن القتل ظالم يحل
عن قصاص او دية وفي قبول بينة المرأة على النكاح في زمان متأخر اسقاط اصل القتل لا امتناع أن يكون مقتولا
في زمان ثم يبقى حيا فيترجح فكان ثبوت القتل يتضمن حقا لازما فلا تضمنت بينة المرأة اسقاط هذا الحق لم يعتد بها
ولا كذلك بينة الابن على الموت لان المرأة ينتهالها تضمن اسقاط حق الابن لان الابن يرث مع المرأة كإرث
اذا انفرد فلم تعارض البينتان في الارث بين اسقاطه واثباته فلهذا لم يمنع قبول بينتها اه وفي البرازية
وكذا لو برهن الوارث انه قتل مورثه فبرهن المدعى عليه انه قتل فلان قبل هذا اليوم بزمان يكون دفعا لدخوله
تحت القضاء اه يرى (قوله وكذا جميع العقود) كالبيع والهبة والنكاح فانها كالقتل تدخل تحت
القضاء فلو برهن انه باعه كذا يوم كذا وبرهن آخر انه باعه بعد ذلك لم تقبل ولو برهن أنه باعه قبله يكون دفعا
وفي الولوالجية ولو أقامت امرأة البينة انه تزوجها يوم النحر بمكة فقضت بشهودها ثم أقامت أخرى بينة انه
تزوجها يوم النحر بخراسان لا تقبل بينتها لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التاريخ (قوله
الافى مسألة الزوجة الخ) أي فان يوم القتل لا يدخل فيها تحت القضاء وصورتها كفى البحر عن الظهيرة ادعى
على رجل انه قتل اباه عمدا بالسيف منذ عشرين سنة وأنه وارثه لا وارث له سواء أقام البينة على ذلك فجاءت
امرأة ومعه اولاد وأقامت البينة أن والدها تزوجها منذ خمسة عشر سنة وأن هذا اولده منها ووارثه مع ابنه
هذا قال ابو حنيفة أسخسن في هذا أن اجيز بينة المرأة وأثبت نسب الولد ولا بطل بينة الابن على القتل وكان
هذا الاستخسان للاحتياط في امر النسب بدليل انها لو أقامت البينة على النكاح ولم تأت بالولد فالبينة بينة
الابن وله الميراث دون المرأة وهذا قول ابى يوسف ومحمد اه لكن قوله ولا بطل بينة الابن على القتل يناقض دعوى
الاستثناء وعن هذا قال الخبر الرملى في حاشية البحر في قول باب دعوى الرجلين الظاهر أن حرف النفي زائد
ولم يذكروه في التتارخانية حيث قال وابطل بينة الابن على القتل والقياس أن يقضى بينة القتل اه
قلت ويستثنى أيضا مسألة أخرى ذكرها في دعوى البحر عن خزانة الاكل برهن أنه قتل ابى منذ سنة وبرهن
المشهود عليه أن اباه صلى بالناس الجمعة الماضية قال ابو حنيفة الاخذ بالحدث اولى اذا كان شيئا مشهورا
اه قال الرملى وهذا يقيد به ما مضى أيضا وهو قيد لازم لا بد منه حتى لو اشهر موت رجل عند الناس منذ
عشرين سنة فأدعى رجل انه اشترى منه داره منذ سنة لا يقبل ثم رأيت ما يشهد به صريحا في التتارخانية
في الفصل الثامن في التنازع لو ادعى المشهود عليه أن الشهود محدودون في قذف من قاضى بلد كذا فأقام
الشهود أن القاضى مات في سنة كذا لا يقضى به اذا كان موت القاضى قبل تاريخ شهود المدعى عليه

فلو برهن على موت ابيه في يوم
كذا ثم برهنت امرأة أن الميت
نكحها بعد ذلك قضى بالنكاح ولو
برهن على قتله فيه فبرهنت أن
المقتول نكحها بعده لا تقبل وكذا
جميع العقود والمدائيات الا في
مسألة الزوجة التي معها اولاد فانه
تقبل بينتها بتاريخ مناقض لما قضى
القاضى به من يوم القتل اشبه

قوله منذ خمسة عشر سنة هكذا
يخطه والاصوب خمس عشرة سنة
كما هو مقتضى القاعدة اه معجمه

مستفيضا اه مختصرا فراجع ان شئت اه (قوله من الاول) وهو ان يوم الموت لا يدخل تحت
القضاء (قوله اذ عيأ ميراثا الخ) قد مناه عن البرازية (قوله برهن الوكيل) أى قبض المال جانح
الفضولين (قوله صح الدفع) أى اذا برهن المطلوب على الموت لانه ينزل به الوكيل فالحكم بالموت هنا
لالذاته بل لاجل العزل (قوله من ابيه) أى ابي ذى اليدين (قوله لم نسمع) هو الصواب لان يوم الموت
لا يدخل تحت القضاء اه قنية من باب دفع الدعاوى قلت ووجهه انه قضاء بيوم الموت قصد الان ما تضمنه
وهو عدم الشراء لاتصح البيعة عليه لانه نفي فتعوض قضاء بالموت فلا يصح (قوله وقيل نسمع) وعليه فهمي من
المستثنيات كما في البصر (قوله وسر الخ) مر تبط بالمتن والمراد بيان وجه الفرق ولما كان خفيا عبر عنه بالسر
(قوله من حيث انه موت) أما اذا كان المقصود من ذكره غيره مما تقام عليه البيعة فيكون هو محل
التزاع فيدخل تحت القضاء كسأله دعوى الميراث فان المقصود من تاريخ الموت تقدم الملك وكسأله دعوى
الوكالة فان المقصود منه انزال الوكيل (قوله فانه من حيث هو محل للتزاع) قد مناه وجهه في عبارة الاجناس
(قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور) قيد بها لانه لو ظهر الشهود عبيدا او كفارا او محدودين في كذب لم ينفذ
اجماعا لانها ليست بحجة اصلا بخلاف الفساق على ما عرف ولا مكان الوقوف عليهم فلم تكن شهادتهم حجة
بصر ثم قال وفي القضية ادعى عليه جارية انه اشتراها بكذا فأنكر فخلف فكل فقضى عليه بالنكول محل الجارية
للمدعى ديانته وقضاء كما في شهادة الزور اه فعلى هذا القضاء بالنكول كلقضاء بشهادة الزور اه (قوله
ظاهر او باطنا) المراد بالنفاذ ظاهرا أن يسلم القاضي المرأة الى الرجل ويقول سلى نفسك اليه فانه زوجك ويقضى
بالنفقة والقسم والنفاذ باطنا أن يجعل له وطوها ويجعل لها التمككن فيما بينها وبين الله تعالى ط (قوله
حيث كان المحل قابلا الخ) شرطان للنفاذ ويأتى في كلام الشارح محترضا (قوله في العقود) اطلقها
فتحل عقود التبرعات قالوا وفي الهبة والصدقة روايتان وكذا في البيع بأقل من قيمته في رواية لا ينفذ باطنا
لان القاضي لا يملك انشاء التبرعات في ملك الغير والبيع بأقل تبرع من وجهه بجر (قوله كبسع ونكاح)
فلوقضى ببيع أمة بشهادة زور حل للمدعى الوطء ولها التمككن عنده بجر (قوله والفسوخ) اراد بها ما يرفع حكم
وقضى بالنكاح كذلك حل للمدعى الوطء ولها التمككن عنده بجر (قوله والفسوخ) اراد بها ما يرفع حكم
العقد فيشمل الطلاق ومن فروعهما ادعت انه طلقها ثلاثا وهو ينكر وأقامت بينة زور فقضى بالفرقة فتزوجت
بآخر بعد العدة حل له وطؤها عند الله تعالى وان علم بحقيقة الحال وحل لاحد الشاهدين أن يتزوجها
ويطأها ولايجل للقول وطؤها ولايجل لها تمككنه بجر (قوله لقول على الخ) قال محمد رحمه الله تعالى
في الاصل بلغنا عن علي كرم الله وجهه أن رجلا أقام عنده بيعة على امرأة انه تزوجها فأنكرت فقضى له بالمرأة
فقال انه لم يتزوجني فأما اذا قضيت على تجدد نكاحي فقال لا أجدد نكاحك الشاهد ان زوجك قال وبهذا
نأخذ فلوم ينعقد النكاح بينهما باطنا بالقضاء لما امتنع من تجديد العقد عند طلبه اورغبة الزوج فيها وقد كان في
ذلك تحصينها من الزنى وصيانة مائه اه من رسالة العلامة قاسم الموافقة في هذه المسألة وقوله وبهذا أنا أخذ دليل
لما حكاه الطحاوي من أن قول محمد كقول ابي حنيفة (قوله ظاهرا فقط) أى ينفذ ظاهرا لا باطنا لان شهادة
الزور حجة ظاهرا لا باطنا فينفذ القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحاجة درر (قوله وعليه الفتوى) نقله أيضا
في القهستاني عن الحقائق وفي البصر عن ابي الليث لكن قال وفي الفتح من النكاح وقول ابي حنيفة هو الوجه
اه قلت وقد حقق العلامة قاسم في رسالته قول الامام بما لا مزيد عليه ثم اورد عليه اشكالا وأجاب عنه وعليه
المتون (قوله بخلاف الاملاك المرسله) وهي التي لم يذكر لها سبب معين فانهم اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهر الا باطنا
لان الملك لا يبدله من سبب وليس بعض الاسباب بأولى من البعض لتزاحمها فلا يمكن اثبات السبب سابقا على
القضاء بطريق الاقتضاء وفي النكاح والشراء تقدم النكاح والشراء تعجلا للقضاء درر قال في البصر ولو حذف
الاملاك لكان أولى ليشمل ما اذا شهدوا بزور بدين لم يبينوا سببه فانه لا ينفذ وفي حكم المرسله الارث كما يأتى
وظاهر اقتضاه عليها انه لا ينفذ باطنا في السبب اجماعا كما في المحيط عن بعض المشايخ ونص الخصاص على انه ينفذ
عنده ابي حنيفة نفسه روايتان عنه والشهادة بعقوبة الأمة كالشهادة بطلاق المرأة وينبغي أن تكون بالوقف
كالعقوى ولم أر تعلقا في الشهادة بأن الوقف ملك أو بزور شرائط الوقف أو أن الواقف اخرج فلانا وأدخل فلانا

مطلب
في القضاء بشهادة الزور

واستثنى محشوها من الاول
مسائل منها اذ عيأ ميراثا
فلا سببهما تاريخا برهن الوكيل
على وكالته وحكم بها فادعى
المطلوب موت الطالب صح الدفع
برهن انه شراء من ابيه منذ سنة
وبرهن ذواليد على موته منذ سنتين
لم نسمع وقيل نسمع وسر ان القضاء
بالبيعة عبارة عن رفع النزاع
والموت من حيث انه موت ليس
محل للنزاع ليرتفع باثباته بخلاف
القتل فانه من حيث هو محل للنزاع
كما لا يخفى (وينفذ القضاء بشهادة
الزور ظاهرا وباطنا) حيث كان
المحل قابلا والقاضي غير عالم
بزورهم (في العقود) كبسع ونكاح
(والفسوخ) كاقالة وطلاق
لقول على رضي الله تعالى عنه
لثلاث المرأة شاهد الزوج جال وقالا
وزفر والثلاثة ظاهرا فقط وعليه
الفتوى شرعية لالبية عن البرهان
(بخلاف الاملاك المرسله) أى
المنطقة عن ذكر سبب الملك

زور اذا انفصل به القضاء وظاهر الهداية أن ما عدا الاملاك المرسلية ينفذ باطنا واذا قلنا بأن الوقت من قبيل الاسقاط فهو كالطلاق والعناق اه ملخصا (قوله فظاهر فقط اجماعا) فلا يحل للمقضي له الوطء والاكل واللبس وحل للمقضي عليه لكن يفعل ذلك سرا والافقه الناس بجر (قوله ان كان سببا يمكن انشاؤه) كالبيع والنكاح والاجارة (قوله كالارث) فانه وان كان ملصقا بسبب لكنه لا يمكن انشاؤه فلا ينفذ القضاء بالشهود وزور فيه باطنا انفاقا بجر قال وسيأتي الاختلاف في باب اختلاف الشاهدين في انه مطلق او بسبب والمشهور الاقول واختار في الكنز الثاني (قوله وكما لو كانت المرأة محترمة الخ) هذا محترزة قوله حيث كان المحل قابلا اه ح فاذا ادعى انها زوجته وأثبت ذلك بشهادة الزور وهو يعلم انها محترمة عليه بكونها منكوبة الغير ومعتدنه او بكونها مبرأة فانه لا ينفذ باطنا انفاقا لانه وان كان الملك بسبب لكن لا يمكن انشاؤه وأما ظاهرا فلا شك في نفاذه كسائر الاحكام بشهادة الزور في غير العقود والفسوخ وليس المراد بنفاذه ظاهرا حل الوطء له وحل تمكينها منه بل امر القاضي لها به أما الحل فهو فرع نفاذه باطنا وبما قررناه ظهر أنه كالارث فافهم (قوله وكما لو علم القاضي الخ) محترزة قوله والقاضي غير عالم بزورهم والظاهر أنه هنا لا ينفذ ظاهرهما لا ينفذ باطنا لعدم شرط القضاء وهو الشهادة الصادقة في زعم القاضي تأمل (قوله كالتقضاء باليمين الكاذبة) محترزة قول المتن بشهادة قالوا لو اذنت أن زوجها ابانة بالثلاث فأنكر خلفه القاضي خلف والمرأة تعلم أن الامر كما قالت لا يسمعها المقام معه ولأن تأخذ من ميراثه شيئا وهذا لا يشك اذا كان ثلاثا بالطلان الهلية للانشاء قبل زوج آخر وفيما دون الثلاث مشكل لانه يقبل الانشاء واجيب بأنه انما ثبت اذا قضى القاضي بالنكاح وهناك يقض به لاعترا فهاهما وانما ادعت الفرقة زيلبي وفي الخلاصة ولا يحل وطؤها اجماعا بجر قلت والظاهر أن عدم النفاذ هنا في الباطن فقط تأمل (تنبيه) اشار المصنف الى أن قضاء القاضي يحل ما كان حراما في معتقد المقضي له ولذا قال في الولوالجية ولو قال لها انت طالق البتة نفصها الى قاض يراها رجعية بعد الدخول فتسنى بكونها رجعية والزوج يرى انها بائنة او ثلاث فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيصل له المقام معها وقيل انه قول ابي حنيفة وعلى قول ابي يوسف لا يحل وان رفع الى قاض آخر لا ينفذه وان كان خلاف رأيه وهذا اذا قضى له فان قضى عليه بالبينونة أو الثلاث والزوج لا يراه يتبع رأى القاضي اجماعا وهذا كله اذا كان الزوج له رأى واجتهاد فلو عاتيا اتبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه هذا اذا قضى أما اذا اتفق له فهو على الاختلاف السابق لان قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده اه بجر قلت وقوله فلو عاتيا المراد به غير المجتهد بدليل المقابلة فيشمل العالم والجاهل تأمل قال في الفتح والوجه عندى قول محمد لان اتصال القضاء بالاجتهاد الكائن للقاضي يرجعه على اجتهاد الزوج والاخذ بالراجح متعين وكونه لا يراه حلالا انما يمنع من قربان قبل انقضاء أم بعده وبعد نفاذه باطنا فلا اه (قوله قضى في مجتهد فيه) أى في امر يسوغ الاجتهاد فيه بأن لم يكن مخالفا لدليل كما ترى بانه وقوله بخلاف رأيه متعلق بقضى وحاصل هذه المسألة انه يشترط لصحة القضاء أن يكون موافقا لرأيه أى لمذهبه مجتهدا كان أو قلدا فلو قضى بخلافه لا ينفذ لكن في البدائع انه اذا كان مجتهدا ينبغي أن يصح ويحصل على انه اجتهد فأداء اجتهاده الى مذهب الغير وبؤيده ما قدمناه عن رسالة العلامة قاسم مستد لا بما في السير الكبير فراجع به ويندفع تعجب صاحب البحر من صاحب البدائع واعلم أن هذه المسألة غير مسألة اشتراط كون القاضي عالما بالاختلاف كما بينها عليه سابقا (قوله أى مذهبه) أى اصل المذهب كالحنفي اذا حكم على مذهب الشافعي أو فقه أو بالعكس وأما اذا حكم الحنفي بمذهب ابي يوسف أو محمد أو نحوهما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رأيه دور أى لان اصحاب الامام ما قالوا بقول الاقدال به الامام كما اوضحنا ذلك في شرح منظومتى في رسم المفتي عند قولى فيها واعلم بأن عن ابي حنيفة * جاءت روايات غدت منيفة اختار منها بعضها والباقي * يختار منه سائر الرافق فلم يكن لغيره جواب * كما عليه قد أقسم الاصحاب (قوله وابن كمال) قال في شرحه لم يقل بخلاف رأيه لايامه أن يكون الكلام في المجتهد خاصة وليس كذلك (قوله لا ينفذ مطلقا الخ) قال في الفتح لو قضى في المجتهد فيه ناسيا لمذهبه مخالفا لرأيه نفذ عند ابي حنيفة

فظاهر فقط اجماعا لتراجم الاسباب حتى لو ذكر اسبعا معينا فعلى اختلاف ان كان سببا يمكن انشاؤه والا لا ينفذ انفاقا كالارث وكما لو كانت المرأة محترمة بنصودة او ردة وكما لو علم القاضي بكذب الشهود حيث لا ينفذ أصلا كالتقضاء باليمين الكاذبة زيلبي ونكاح الفتح (قضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه) أى مذهبه بجمع وابن كمال (لا ينفذ مطلقا) ناسيا او عامدا عندهما والائمة الثلاثة (وبه يفتى) بجمع ووقاية وملتنى وقيل بالنفاذ يفتى

مطلب
مهم المقضى له أو عليه يتبع رأى
القاضي وان خالف رأيه

مطلب
في قضاء القاضي بغير مذهبه

مطلب
حكم الحنفي بمذهب ابي يوسف
او محمد حكم بمذهبه

قوله قد أقسم هكذا بخطه وصوابه
اسقاط قد يصح الوزن كما لا يخفى

اه محققه

ورواية واحدة وان كان عامدا فقيه روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين اى وجهى التسيان والعمد والفتوى على قولهما وذكر في الفتاوى الصغرى أن الفتوى على قوله فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان أن يفتى بقوله سالان النار له مذهبه عمدا لا يفعله الا لهوى باطل لا لقصد جليل وأما الناسى فلأن المقلد ما قلده الا ليحكم بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله في القاضى المجتهد فأما المقلد فأنما ولاه ليهكم بمذهب ابي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه قال في الشربلالية عن البرهان وهذا صريح الحق الذى بعض عليه بالنواجذ اه وقال في التمر واذنى في البحر أن المقلد اذا اقتضى بمذهب غيره او رواية ضعيفة او بقول ضعيف نفذ وأقوى ما عليه ما في البرازية اذ لم يكن القاضى مجتهدا او قضى بالفتوى على خلاف مذهبه نفذ وليس لغیره نقضه وله نقضه كذا عن محمد وقال الشافعى ليس له نقضه اه وما في الفتح يجب أن يعول عليه في المذهب وما في البرازية محمول على رواية عنهم اذ قصارى الامر أن هذا منزل منزلة الناسى لمذهبه وقدره عنهم في المجتهد أنه لا ينفذ فالمقلد أولى اه ما في التمر وبأى قريبا ما يؤيده (قوله من ليس مجتهدا) وكذا المجتهد كما مر في كلام الفتح (قوله لا ينفذ اتفاقا) هذا مبنى على احدى الروايتين عن الامام في العامد أما على رواية النفاذ فلا تصح حكاية الاتفاق (قوله لكونه معزولا عنه) أى عن غير ما قبله قال الشربلالية في شرح الوهبانية محل الخلاف فيما اذا لم يقيد عليه السامعان القضاء بصحيح مذهبهم والا فلا خلاف في عدم صحة حكمهم بخلافه لكونه معزولا عنه اه ح قلت وتقييد السلطان له بذلك غير قبيح لما قاله العلامة قاسم في تصحيحه من أن الحكم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الاجماع اه وقال العلامة قاسم في فتاواه وليس للقاضى المقاد أن يحكم بالضعيف لانه ليس من أهل الترجيح فلا يعدل عن الصحيح الا بقصد غير جليل ولو حكم لا ينفذ لأن قضاءه قضاء بغير الحق لأن الحق هو الصحيح وما وقع من أن القول الضعيف يتقوى بالقضاء المراد به قضاء المجتهد كما بين في موضعه اه وقال ابن الغرس وأما المقلد الهض فلا يقضى الا بما عليه العمل والفتوى اه وقال صاحب البحر في بعض رسائله أما القاضى المقلد فليس له الحكم الا بالصحيح المقتضى به في مذهبه ولا ينفذ قضاؤه بالقول الضعيف اه ومثله ما قدمه الشارح اقول كتاب القضاء وقال وهو المختار للفتوى كما بسطه المصنف في فتاويه وغيره وكذا ما نقله بعد اسطر عن الملقط (قوله وقد غيرت بيت الوهبانية) وهو

ولو حكم القاضى بحكم مخالف * مقلده ما صح ان كان يذکر

وبعضهم ان كان سهوا اجازة * عن الصدر لاعت صاحبيه بصدور

وقد أفاد كلام الوهبانية الخلاف فيما اذا قضى به ساهيا اى ناسيا مذهبهم وأنه لا خلاف فيما اذا كان ذا كرا وهذا على احدى الروايتين عن الامام كما علمت ولما كان المعتمد المقتضى به ما ذكره المصنف في المتن من عدم النفاذ أصلا أى ذا كرا او ناسيا غير الشارح عبارة النظم جاز ما بها هو المعتمد فافهم لكن الاولى كما قال الساجحاني تغيير الشطر الثاني هكذا للمعتمد رأيه فهو مهدر (قوله قلت وأما الامرا الخ) الذى رأيت في سير التتارخانية قال محمد واذا امر الامير العسكر بشئ كان على العسكر أن يطيعوه الا أن يكون المأمور به معصية اه فتقول الشارح نفذ أمره بمعنى وجب امتثاله تأمل وقد من أن السلطان لو حكم بين اثنين فالصحيح نفاذه وفي البحر اذا كان القضاء من الاصل ومات القاضى ليس للامير أن يصب قاضيا وان ولى عشرها وخرابها وان حكم الامير لم يجز حكمه الخ وفي الاشياء قضاء الامير جائز مع وجود قاضى البلد الا أن يكون القاضى مولى من الخليفة كذا في الملقط اه والحاصل أن السلطان اذا نصب في البلدة اميرا وفوض اليه امر الدين والدينا سمح قضاؤه وما اذا نصب معه قاضيا فلا لانه جعل الاحكام الشرعية للقاضى لا للامير وهذا هو الواقع في زماننا ولذا قال في البحر اقول كتاب القضاء سئل عن تولية الباشا قاضيا بالقااهرة قاضيا ليحكم في حادثة خاصة مع وجود قاضيا مولى من السلطان فأجبت بعدم الصحة لانه لم يفوض اليه تقليد القضاء ولذا لو حكم بنفسه لم يصح اه (قوله كما قدمناه) أى في اول الكتاب في بحث رسم المقتضى (قوله ولا يقضى على غائب) اى بالبينة سواء كان غائبا وقت الشهادة او بعدا وبعد التزكية وسواء كان غائبا عن المجلس او عن البلد وأما اذا اقر عند القاضى فيقضى عليه وهو غائب لأن له أن يطعن في البينة دون الاقرار ولأن القضاء بالاقرار قضاء اعانة واذا انفذ القاضى اقراره سلم الى المدعى حقه عينا كان او ديناً او عقارا الا انه في الدين يسلم اليه جنس حقه اذا وجد في يد من يكون

الوهبانية فقلت
ولو حكم القاضى بحكم مخالف
لمذهبه ما صح اصلا يسطر
قلت وأما الامر ففى صادق فضلا
مجتهدا فيه نفذ أمره كما قدمناه
عن سير التتارخانية وغيره فليحفظ
(ولا يقضى على غائب ولله)

مطلب
الحكم والفتوى بما هو مرجوح
خلاف الاجماع

مطلب
في امر الامير وقضاؤه

مطلب
في القضاء على الغائب

مقتز بأنه مال الغائب المقتز ولا يبيع في ذلك العرض والعقار لان البيع قضاء على الغائب فلا يجوز بحر عن
 شرح الزبادات للعتابي لكن في الخامس من جامع الفصولين عن الخاتمة غاب المذعي عليه بعد ما برهن عليه او غاب
 الوكيل بعد قبول البينة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يحكم بها وقال ابو يوسف يحكم وهذا
 أرفق بالناس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله او على الوكيل ثم حضر موكله يقضي بتلك البينة
 وكذا يقضي على الوارث بينة قامت على مورثه (قوله اى لا يصح) لما في الفتح من أن حضرة الخصم ليحقق
 انكاره شرط صحة الحكم بحر (قوله بل ولا ينفذ) هذه العبارة غير محترمة لان نفي العصة يستلزم نفي النفاذ
 وأيضا فالحكم صحيح وانما الخلاف في نفاذه بدون تنفيذ قاض آخر كما أفاده ح ولذا افسر في البحر كلام الكثر بعدم
 العصة ثم قال والاولى أن يفسر بعدم النفاذ لقولهم اذا نفذه قاض آخر براه فانه ينفذ ثم ذكر اختلاف التعصيص
 وسبأ في كلام الشارح (قوله كوكيله) اطلقه فشمع ما اذا كان وكيله في الخصومة والدعوى او وكيله
 للقضاء كما اذا اقيمت البينة عليه فوكل ليقضي عليه ثم غاب كما في القضية بحر (قوله ووصيه) أى وصى الميت
 فان الميت غائب ووصيه قائم مقامه حقيقة ويجوز عود الضمير الى الصغير المعلوم من المقام فانه في حكم الغائب
 وشمل وصى الوصى ولو قال كوكيله لكان اولى لشمل الاب والجد (قوله انما يحكم على الغائب والميت)
 ترك الوقف ويظهر لي انه يحكم على الواقف فيما يتعلق به وعلى الوقف فيما يتعلق به سبحانه (قوله ينتصب
 خصما عن الباقيين) أى فيما للميت وعليه لكن اذا كان في عين فلا بد من كونها في يده فلو ادعى عينا من
 التركة على وارث ليست في يده لم تسمع وفي دعوى الدين ينتصب احدهم خصما وان لم يكن في يده شئ بحر
 وفيه من متفرقات القضاء انه ينتصب احدهم عن الباقي بشرط ثلاثة كون العين كلها في يده وأن لا تكون
 مقسومة وأن يصدق الغائب انها ارث عن الميت اه وقد من تمام الكلام على ذلك في كتاب الوقف وأفاد
 الخبير الرملي في حاشيته على جامع الفصولين أن اشتراطهم كون العين في يد المذعي عليه يشمل ما لو كان المذعي
 بعض الورثة على بعض فتسمع الدعوى بشراء الدار من المورث وهي واقعة الفتوى اه (قوله وكذا احد
 شريكي الدين) أى هو خصم عن الآخر في الارث وفاقا وكذا في غيره عندهما لا عند أبي حنيفة وقوله قياس
 وقولهما استحسان ثم على قولهما الغائب لو صدق الحاضر ان شاء شارحه فيما قبض او اتبع المطلوب
 بنصيبه جامع الفصولين ومقتضاه أن الدين للمذعي وشريكه وأما الدعوى بدین لواحد على اثنين فذكر كركله
 ما حاصله انه يقضى به عليهما عنده في رواية وفي رواية وهي قول ابي يوسف يقضى بنصفه على الحاضر ثم قال
 يحتمل أن يكون اختلاف الروايات فيه بناء على اختلاف الروايات في جواز الحكم على الغائب (قوله واجنبى)
 أى من ليس وارثا ولا وصيا وقوله بيده مال اليتيم الذى في البحر مال الميت وصورتها ما في جامع الفصولين وهب
 في مرض موته جميع ماله أو وصى به فمات ثم ادعى رجل دين على الميت قيل تسمع ينسبه على من بيده المال وقيل
 يجعل القاضي خصما عنه أى عن الميت ويسمع عليه ينسبه فظهر أن فيه اختلاف المشايخ (قوله وبعض الموقوف
 عليهم) لما في القضية وقف بين أخوين مات احدهما وبقي الوقف في يد الحى وأولاد الميت فأقام الحى ينسبه على
 واحد من اولاد الاخ أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل وينتصب خصما عن الباقي
 ثم قال وقف بين جماعة تصح الدعوى من واحد منهم او وكيله على واحد منهم او وكيله اذا كان الوقف واحدا
 وتماه في البحر (قوله اى لو الوقف ثابثا) أما اذا لم يكن ثابثا وأراد اثبات انه وقف فلا وقد منافي الوقف
 فقر بهذه المسألة بآتم وجه وذكرنا هناك مسائل أخرى ينتصب فيها البعض خصما عن غيره (قوله خرج المسخر)
 هو من ينسبه القاضي لسماع الدعوى على الغائب (قوله كاسيجي) أى قريبا أى مما لا لما يأتى من تقييده
 بغير الضرورة (قوله او حكا) أى بأن يكون قيامه عنه حكما لا ملازم فتح (قوله سبب لا محالة) أى لا تحول له
 عن السببية فاحترز بكونه سببا عما يكون شرطا وسيد كره المصنف بقوله لا محالة عما يكون سببا في حال
 دون حال وعما لا يكون سببا الا بالبقاء الى وقت الدعوى فما يكون سببا في حال دون حال يقبل في حق الحاضر
 دون الغائب ويانه في مسألتين الوكيل ينقل العبد الى مولاه او ينقل المرأة الى زوجها فاذا برهن العبد انه حرره
 أو المرأة انه طلقها ثلاثا يقبل في حق قصر يد الحاضر لافي ثبوت العتق او الطلاق فان المذعي هنا على الغائب
 هو العتق او الطلاق ليس سببا لا محالة لما يدعى على الحاضر وهو قصر يده بانعزاله عن الوكالة لانه قد يتحقق

مطلب
 فين ينتصب خصما عن غيره

ى لا يصح بل ولا ينفذ على المتق به
 بحر (الابحضور نأيه) أى من يقوم
 مقام الغائب (حقيقة كوكيله
 ووصيه ومتولى الوقف) أفاد
 بالاستثناء أن القاضي انما يحكم
 على الغائب والميت لا على
 الوكيل والوصى فيكتب
 في السجل انه حكم على الميت وعلى
 الغائب بحضرة وكيله وبحضرة
 وصيه جامع الفصولين وأفاد
 بالكاف عدم الحصر فان احد
 الورثة كذلك ينتصب خصما عن
 الباقيين وكذا احد شريكي الدين
 وأجنبى بيده مال اليتيم وبعض
 الموقوف عليهم أى لو الوقف
 ثابثا كما مر في باب (أو نائبه) شرعا
 كوصى نصبه (القاضي) خرج
 المسخر كاسيجي (او حكا) بأن
 يكون ما يدعى على الغائب سببا
 لا محالة

العتق والطلاق بدون انعزال وكيل بأن لا يكون هنالك وكالة أصلاً وقد ينحصر في موجب الانعزال بأن كان بعد
الوكالة فليس انعزال الوكيل حكماً أصلياً للطلاق والعنق فمن حيث أنه ليس سبباً لحق الحاضر في الجلة لا يكون
الحاضر خصماً عن الغائب ومن حيث أنه قد يكون سبباً قبلنا البينة في حق الحاضر بقصر يده وانعزاله وأما
ما لا يكون سبباً الا بالبقاء الى وقت الدعوى فلا يقبل مطلقاً وبما في مسائل منها ما لو برهن المشتري فاسداً
على البيع من غائب حين اراد البائع فسخ البيع للفساد لا يقبل في حق الحاضر في الفسخ ولا في حق الغائب
في البيع لأن نفس البيع ليس سبباً لمطلان حق الفسخ لجوازانه باع من الغائب ثم فسخ البيع بينهما وان
شهدوا ببقاء البيع وقت الدعوى لا يقبل لأنه اذا لم يكن خصماً في اثبات نفس البيع لم يكن خصماً في اثبات البقاء
لأن البقاء تبع للابتداء وتماه في الفسخ وغيره (قوله فلوشري أمة) تفريع على قوله لا محالة فكان الأولى ذكره
عند قول المصنف ولو كان ما يدعى على الغائب شرطاً بأن يقول بخلاف مالوشري أمة الخ وبخلاف مالوكان
ما يدعى على الغائب شرطاً الخ ليكون ذكر محترز القبول في محل واحد (قوله لم يقبل) أي برهانه لا في حق
الحاضر ولا في حق الغائب لأن المدعى شيئاً الرتبة العيب على الحاضر والنكاح على الغائب والثاني ليس
سبباً للقول الا باعتبار البقاء لجواز أن يكون تزوجها ثم طلقها وان برهن على البقاء أي أنها امرأته
للحال لا يقبل ايضاً لأن البقاء تبع للابتداء فتح (قوله مثاله) لاجابة اليه لاغناء الكاف عنه ٨١ ح
(قوله من فلان الغائب) زاد في الفسخ وهو يملكها أي لان مجرد الشراء لا يثبت الملك للمشتري لاحتمال كونها
لغير البائع وهو فضولي (قوله لان الشراء من المالك) هذا هو المدعى على الغائب (قوله سبب الملكية)
أي والملكية هنا هي المدعى على الحاضر (قوله تسعاً وعشرين) قال في المنع وفي المجتبى بعد أن علم بعلامة
شط كل من ادعى عليه حتى لا يثبت عليه الا بالقضاء على الغائب فالقضاء على الحاضر قضاء على الغائب وتظهر
ثمرته في مسائل منها أقام بينة أن له على فلان الغائب كذا وأن هذا كفيل عنه بأمره يقضى على الغائب
والحاضر لانها كالمأوضة ولو لم يقل بأمره لا يقضى على الغائب ومنها لو أقام بينة أنه كفيل بكل ماله على
فلان وأن له على فلان ألفاً كانت قبل الكفالة يقضى على الحاضر والغائب ولا يحتاج الى دعوى الكفالة
بأمره بخلاف الأولى لان الكفالة المطلقة لا توجب المال على الكفيل ما لم توجبه على الاصيل فصار كأنه
علق الكفالة بوجوب المال على الاصيل فانتصب عن الغائب خصماً ومنها أن القاذق اذا قال انا عبد لفلان
فلان ادعى على قاقام المقدوف بينة أن فلاناً اعنته حد وكان قضاء على الغائب بالعتق ومنها لو قال له يا ابن الزانية
فقال القاذق امة فلان فاقام المقدوف بينة انها بنت فلان القرشية يحكم بالنسب ويحد ومنها لو أقام
بينة انه ابن عم الميت فلان وأن الميت فلان بن فلان يجتمعان الى اب واحد وأنه وارثه فحسب قضي بالميراث
والنسب على الغائب ومنها لو أقام بينة أن ابوي الميت كانا مملوكين اعنتهما ثم ولدا لهما هذا الولد ومات وأنه
مولود وارثه قضي بالولاء وكان قضاء بالولاء على الابوين وحزبة المولودين بعد عنتهما ومنها لو قال لداث
العبد المأذون فحسب له منك عليه ان اعنته مولاه فاقام بينة عليه أن مولاه اعنته بعد الضمان والعبد والمولى
غائبان يقضى بالضمان وكان قضاء بالعتق للغائب وعلى الغائب ومنها لو قال المشهود عليه الشاهد عبد فاقام
المدعى أو الشاهد بينة أن مولاه اعنته قبل الشهادة ومنها لو ادعى شيئاً في يد رجل انه اشتراه من فلان وأقام
بينة يقضى له بالملك والشراء من فلان ومنها مالو قدف عبد فاقام المقدوف بينة أن مولاه كان اعنته وادعى
تكال الحد ومنها مالو أقام العبد المشتري بينة أن البائع كان اعنته او رجل آخر اعنته وهو يملكه ومنها مالو
قال رجل ما بيعت فلاناً فعلى قاقام الرجل بينة على الضامن انه باع فلاناً عبده بألف ومنها مالو أقام بينة على
رجل انك اشتريت هذه الدار من فلان وأنا شفيعها ومنها مالو قال رجل على ألف فاقضها فاقام المأمور بينة
انه قضاه يقضى بقض الغائب والرجوع على الآخر ومنها مالو قال لغيره الذي في يدي لفلان فاشتره لي
وانتد الثمن فاقام المأمور بينة انه فعل ذلك ومنها مالو قال لرجل اضمن لهذا ما دافني فضمن فاقام الضمين بينة
أن فلاناً ادبك كذا أو أني قضيت عنك ومنها الكفيل بأمره أقام بينة على الاصيل انه اوفى الطالب ومنها مالو
أقام بينة على أن له على فلان ألفاً وأنه احوال بما عليه ومنها مالو أقام بينة على رجل انه كان لفلان عليك ألف
احلته بها على وأديتها اليه ومنها مالو طالب البائع المشتري بالثمن فاقام هو بينة انه احواله بالثمن على فلان

مطلب

المسائل التي يكون القضاء فيها
على الحاضر قضاء على الغائب

٢٩

فلوشري أمة ثم ادعى أن مولاه

تزوجها من فلان الغائب وأراد

ردّها يعيب الزواج لم يقبل لاحتمال

انه طلقها وزال العيب ابن كمال

(ما يدعى على الحاضر) مثاله

(كما اذا) ادعى داراً في يد

رجل و (برهن) المدعى (على

ذي اليد أنه اشترى) الدار (من

فلان الغائب فحكم) الحاكم

(على) ذي اليد (الحاضر كان)

ذلك (حكماً على الغائب) أيضاً

حتى لو حضر وانكر لم يعتبر لأن

الشراء من المالك سبب الملكية

لا محالة وله صور كثيرة ذكر منها

في المجتبى تسعاً وعشرين (ولو كان

ما يدعى على الغائب شرطاً) لما

يدعيه على الحاضر كـ كما اذا

ادعى عبد على مولاه انه علق عنته

بتطليق زوجته زيد وبرهن على

التطليق بغيبه زيد

(لا) يقبل في الاصح (اذا كان
فيه ابطال حق الغائب) فلو لم يكن
كما اذا علق طلاق امرأته بدخول
زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغائب
ومن حيل اثبات العتق على الغائب
أن يدعى المشهود عليه أن الشاهد
عبد فلان فبرهن المدعى أن مالكة
بالغائب اعتقه تقبل ومن حيل
الطلاق حيلة الكفالة بمهرها معلقة
بإطلاقها ودعوى كفالته بنفقة العدة
معلقة بالطلاق ومن أراد أن لا يرزى
خلفته ما في دعوى البرازية ادعى
عليها أن زوجها الغائب طلقها
وانقضت عدتها وتزوجها فأقرت
برزوجة الغائب وانكرت طلاقه
فبرهن عليها بالطلاق يقضى عليها أنها
فوجة الحاضر

ومنها ما لو قال لرجل ان جنى عليك فلان فأنا كفى بنفسه فأقام بينة انه جنى عليه فلان ومنها ما لو أقام بينة على
رجل في يده دار أماله فأقام ذواليد بينة أن فلانا وهب له وسلم أو أودع أو باع ومنها ما لو أقام ذواليد بينة أن
المدعى باعها من فلان وقبضها تطل بينة المدعى ويلزم الشراء الغائب ومنها ما لو قال ذواليد أو دعيه فلان
فطلب المدعى تحليفه به فنكحل فتقضى عليه نفذه على فلان ومنها ما لو قال وصل الى من زيد وكيل فلان بأمره
او من غاصب منه وحلف المدعى ما يعلم دفع زيد فتقضى عليه نفذه على فلان ومنها ما لو أقام بينة على عبد أن
مولاه اعتقه وأنه قطع يده بعد ذلك أو امتدان منه واشترى منه أو باع منه ومنها ما قبل انه لو قال لامرأته ان
طلق فلان امرأته فأنت طالق فأقامت بينة على الحاضر أن فلانا طلق امرأته ومنها ما لو أقام الحاضر على
القاتل بينة أن المولى الغائب قد عفا فتقبل البينة في جميع هذه الصور ويتضمن القضاء على الحاضر القضاء على
الغائب فيها اه ح (قوله لا يقبل) لان الشرط ليس بأصل بالنسبة الى الشروط بخلاف السبب فان قضى فقد
قضى على الغائب ابتداء فاستثنى ط قلت والمتبادر من اطلاقهم انه لا يقبل في حق الحاضر ولا في حق
الغائب وبؤيده ما في الجرح عن جامع القصولين علق طلاقها بتزوج عليها فبرهن أنها تزوج عليها فلانة الغائبة عن
المجلس هل تسمع حال الغيبة فيه روايتان والاصح انها لا تقبل في حق الحاضرة والغائبة فلا طلاق ولا نكاح اه
لكن نقل عنه عقبه فرعا آخر وهو ادعت عليه انه كفل بمهرها عن زوجها لو طلقها ثلاثا وأنه طلقها ثلاثا فأقر
المدعى عليه بالكفالة وأنكر العلم بوقوع الثلاث فبرهن به بحكم لها بالمهر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب
اه والظاهر أنه خلاف الاصح بقوله والاصح انها لا تقبل الخ (قوله في الاصح) مقابلة ما حكام في الفتح
عن بعض المتأخرين كنفر الاسلام والاوزجندى انهم اقتصوا فيه باتصاف الحاضر خصما اى فالشرط عندهم
كالسبب ويقابله أيضا ما ذكرناه أنفسا من قبولها في حق الحاضر لا الغائب (قوله يقبل لعدم ضرر الغائب)
وذكري الفتح انه ليس في هذا قضاء على الغائب بشئ اذ ليس فيه ابطال حقه اه اى لان دخول الغائب
الدار لا يترتب عليه حكم لكن قال ط لو كان الغائب علق طلاق امرأته بدخوله الدار فالظاهر أنه في حكم
الاول للزوم الضرر اه (قوله ومن حيل اثبات العتق الخ) هي من جملة الصور التسع والعشرين المارة (قوله
ومن حيل الطلاق الخ) الاولى اسقاطه بقول الجرح وأما حيل اثبات طلاق الغائب فكها على الضعيف من أن
الشرط كالسبب قال في جامع القصولين ومع هذا لو حكم بالحكمة نفذ لاختلف المشايخ اه قلت يعنى اذا كان
الحاكم مجتهدا أما المقلد فلا يصح حكمه بالضعيف كما ذكرناه سابقا فنقل في الجرح بعد هذا عن الخلاصة الطريق
في اثبات الرضائية أن يعلق وكالة بدخوله فيمن تازعان في دخوله فشهد الشهود فدية قضى بالوكالة وبدخوله اه
قال في الجرح وعليه فاثبات طلاق معلق بدخوله فيمن تازعان في دخوله فشهد الشهود فدية قضى بالوكالة وبدخوله اه
لانه لا بد أن يكون فعل الغائب وكذا اثبات ملك أو وقف أو نكاح فمعلق وكالة بملك فلان ذلك الشئ أو بوقفية
كذا أو بكون فلانة زوجة فلان ويدعى الوكيل فيقول لمخلصم وكلت معلقة بمالم يوجده فيقول الوكيل بل
هي منجزة لتعلقها بكائن وبرهن على الملك ونحوه ولا يعاق بفعل الغائب كان نكح ان وقف ان طلق ان ملك هذا
ما ظهر لى اه ملخصا قلت وفيه نظران المانع اثبات الضرر بالغائب قال في الفتح الاصل أن ما كان شرطا
لشئ الحق للحاضر من غير ابطال حق للغائب قبلت البينة فيه اذ ليس فيه قضاء على الغائب وما تضمن ابطالا
عليه لا تقبل اه فعلم أن المناط ابطال حق الغائب سواء كان الشرط فعلة أو لا فلا فرق بين كون الشرط ان
نكح أو ان كانت منكوحته فنفرع هذه المسائل على ما في الخلاصة غير ظاهرا اذا ما فيها ليس فيه حكم على غائب
اصلا بخلاف هذه المسائل فان فيها الحكم على الغائب ابتداء بما يضر ربه ولو سلم كافاه قد يلزم منه ضرر وواضع
الميد المدعى أنه ملكه وغير ذلك قد يبر (قوله ومن أراد أن لا يرزى الخ) ان كانت هذه الحيلة صدقا فلا وجه
لتمسيتها حيلة ولا لقوله ومن أراد أن لا يرزى وصنيعه يوهم أن ذلك سائق كذا وليس كذلك بل مثله من اكبر
الكائن ط فالصواب اسقاط هذه العبارة والاقتصار على عبارة البرازية كما فعل في البصر على أن في صحة هذا
الفرع كلاما ذكره عقبه (قوله فبرهن عليها بالطلاق) اى وبأنه تزوجها بعد العدة كما هو ظاهر (قوله
يقضى عليها انها زوجة الحاضر) اى ويقضى على الغائب بالطلاق كما يدل عليه ما بعده قلت لكن تقدم أن
القضاء على الغائب انما يصح اذا كان سببا لما يمتنى على الحاضر لا محالة ولا شك أن طلاق الغائب ليس كذلك

لأن التزوج قد يكون بدون طلاق كالمولم تكن زوجة أحد وانظر ما قدمناه عند قوله سبب الاحالة يظهر لك حقيقة الامر (قوله ولا يحتاج الخ) قال الخليل الرملي وفي جامع الفصولين خلافة (قوله ولو قضى على غائب الخ) أي قضى من يرى جوازه كشافني لاجماع الحنفية على انه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء هكذا حققه في البحر والحاصل انه لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على الغائب وانما الخلاف في انه لو قضى به من يرى جوازه هل ينفذ بدون تنفيذ أولاد من امضاء قاض آخر ورايت نحو هذا منقولاً عن اجابة السائل عن بعض رسائل العلامة قاسم وبه ظهر أن قول المصنف فيما مر ولا يقضى على غائب بيان للحكم المذهب عندنا وقوله هنا ولو قضى الخ حكاية للخلاف في النفاذ وعدمه قلت بقي ما لو قضى الحنفى بذلك ولا يخفى انه يأتي فيه الكلام المأثر فيما لو قضى في مجتهديه بخلاف رأيه وما فيه من التفصيل واختلاف التصحيح فعلى قول من يرجح الجواز لا يفرق بين الحنفى وغيره وعلى هذا يحمل ما صرح به في القضية من انه لا يشترط في نفاذ القضاء على الغائب أن يكون من شافني وبه يدفع ما أورده الرملي والمقدمي على صاحب البحر حيث خصه بمن يرى جوازه كما ذكرنا وان دفع أيضاً ما يتوهم من المناقاة بين ما ذكره الصدر الشهيد وما في القضية هذا ما ظهر لي فتدبره لكن استظهر في البحر بعد ذلك تخصيص الخلاف في النفاذ وعدمه بالحكم للمفقود لا مطلق الغائب واستدل بعبارته في الخاتمة ونازعه الرملي بأنها لا تدل على مدعاء بل الظاهر من كلامهم التعميم اه وقال في جامع الفصولين قد اضطررنا إلى ما رأوه وبينهم في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصف ولم ينقل عنهم أصل قوى ظاهر بيني عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندى أن يتأمل في الوقائع ويلاحظ المخرج والضرورات فيفتي بحسبها جوازا أو فسادا مثلاً لو طلق امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن يحجز عن احضاره أو عن أن تسافر اليه هي أو وكيلها بعده أو لمانع آخر وكذا المديون لو غاب وله نقد في البلد أو نحو ذلك ففي مثل هذا الوجهين على الغائب وغلب على ظن القاضى انه حق لا تزوير ولا حيلة فيه فينبغي أن يحكم عليه وله وكذا للمنتقى أن يفتي بجوازه دفعاً للرجح والضرورات وصيانة للمقوق عن الضياع مع انه مجتهد فيه ذهب اليه الأئمة الثلاثة وفيه روايتان عن أصحابنا وينبغي أن ينصب عن الغائب وكيف يعرف انه يراعى جانب الغائب ولا يفرط في حقه اه وأقره في نور العين قلت ويؤيده ما يأتي في المسحور وكذا ما في الفتح من باب المفقود لا يجوز القضاء على الغائب الا اذا رأى القاضى معلمة في الحكم له وعليه حكم فانه ينفذ لانه مجتهد فيه اه قلت وظاهره ولو كان القاضى حنفياً ولو في زماننا ولا ينأى ما مر لأن تجوز هذا المصلحة والضرورة (قوله وقيل لا ينفذ) أى بل يتوقف على امضاء قاض آخر كما في البحر (قوله ورجح في الفتح الخ) ليس قولاً ثالثاً بل هو القول الثاني كما علمت وهذا مبني على أن نفس القضاء مجتهد فيه كقضاء محدود في قذف بعد توبته والاول مبني على أن المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن هذه البيعة هل تكون حجة للقضاء بلا خصم حاضر أم لا فإذا قضى بها نفذ كما لو قضى بشهادة المحدود في قذف بعد توبته (قوله والمعتد الخ) مقابلة قول خواهر زاده بجوازه لانه أفتى بجواز القضاء على الغائب وهو عين القضاء على الغائب بحر وفيه أيضاً تفسير المسحور أن ينصب القاضى وكذا عن الغائب ليسمع الخصومة عليه وشرطه عند القائل به أن يكون الغائب في ولاية القاضى (قوله وهي في خمس) لم يذكر الرابعة في البحر بل زادها النارج (قوله اشترى بالخيار) أى وأراد الرد في المدعى فاشترى البائع فطلب المشتري من القاضى أن ينصب خصماً عن البائع ليرده عليه وهذا أحد قولين عزاهما في جامع الفصولين الى الخاتمة لكنه قدّم هذا عادة قاضى خان تقديم الأشهر (قوله اختفى المكفول له) صورته كمثل نفسه على انه ان لم يوافق به غدا فدينه على الكفيل فغاب الطالب في الغد فلم يجد الكفيل فرفع الامر الى القاضى فنصب وكذا عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه ببراءة وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف قال أبو الليث لو فعل به قاض علم أن الخصم تغيب لذلك فهو حسن جامع الفصولين قلت ما قاله أبو الليث توفيق بين الروايتين لكن ما ذكره من التصحيح في المسألة التالية لهذه ينبغي اجراؤه في رواية أبي يوسف اذ لا فرق يظهر بين المسألتين تأمل (قوله حلف ليوفيه اليوم الخ) بأن على المديون العتق أو الطلاق على عدم قضاءه اليوم ثم غاب الطالب وخاف الخائف الخنث فان القاضى نصب

ولا يحتاج الى إعادة البيعة اذا

حضر الغائب (ولو قضى على

غائب بلا نائب ينفذ) في اظهر

الروايتين عن اصحابنا ذكره

ملاخسر وفي باب خيار العيب

(وقيل لا) ينفذ ورجحه غير واحد

وفي المنية والبرازية وجمع الفتاوى

وعليه الفتوى ورجح في الفتح توفقه

على اسناء قاض آخر وفي البحر

والمعتد أن القضاء على المسحور

لا يجوز الا لضرورة وهي في خمس

مسائل * اشترى بالخيار فتواري *

اختفى المكفول له * حلف ليوفيه

اليوم قديب الدائ * جعل

أمرها بيدها ان لم تصل نسقتها

مطلب

في القضاء على المسحور

وكيلا عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يبحث الخالف وعليه الفتوى بحرج عن الخاتمة وفي حاشية مسكين عن الشيخ شرف الدين الغزي انه لا حاجة الى نصب الوكيل لقبض الدين فانه اذا دفع الى القاضي يترى يمينه على المختار المفتي به كما في كثير من كتب المذهب المعقدة ولو لم يكن نعمة فاض حث على المفتي به اه (قوله فتعيت) أي لا يباع الطلاق عليه فانه ينصب من يقبض لها ط (قوله خاتمة) لم أر هذه العبارة في الخاتمة في هذا المحل (قوله الخامسة الخ) ذكر في شرح أدب القاضي لو قال رجل للقاضي لي علي فلان حق وقد توارى عني في منزله فالقاضي يكتب الى الوالي في احضاره فان لم يظفر به وسأل الطالب الختم على بابه فان أقي بشاهدين انه في منزله وقال رأيتاه منذ ثلاثة أيام أو أقل ختم عليه لان زاد على ثلاث والصحيح انه مفروض الى رأي الحاكم فاذا ختم وطلب المدعي أن ينصب له وكيلابعت القاضي الى داره رسولامع شاهدين ينادي بحضورهما ثلاثة أيام في كل يوم ثلاث مرات يا فلان بن فلان ان القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان مجلس الحكم والانصب لك وكيلاً وقبلت بينته عليك فان لم يخرج نصب له وكيلاً ومع شهود المدعي وحكم عليه بمحضرو وكيله اه ملخصاً (قوله انه قول الكل) أي النصب عن الخصم المتوارى وهو الذي نعطيه عبارة الكمال (قوله وأن القاضي الخ) الذي في شرح الادب هو ما ذكرناه من تفويض المدة الى القاضي في رؤية الشاهدين للصحتى لافى مدة الختم والذي في شرح الوهبانية مثل ما ذكرناه أيضا (قوله ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة) هذا مقيد بما اذا لم تتفق الورثة على أداء الدين كله من مالهم لما في الثامن والعشرين من جامع الفصولين لو أرادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهم فاتفقوا عليه وتحموا واقضاء دينه وانفاذ وصاياه من مالهم فلهم ذلك ولو اختلفوا فلولوى بيعها لدينه ووصاياه ولا يلتفت الى قولهم ثم قال وجاز لا احد الورثة استخلاص العين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء لا الى الوارث الاخر اه وقوله بأداء قيمته الخ قال الرمي في حاشيته عليه هذا اذا لم يكن الدين زائدا لانه ذكر قبله أن الدين لو كان زائدا على التركة ظلم استخلاصها بأداء دينه كله لا بقدر تركته كقضى جنى يفديه مولا بأرثه (قوله لا للورثة) أي الابرنى الغرماء حتى لو باع الوارث أى بدون رضى الغرماء لا يتخذ وكذلك المولى اذا جبر على العبد المأذون وعليه دين محبط ليس للمولى أن يبيع العبد وما في يده وانما يبيعه القاضي كذا هذا منخ عن العمادية ثم ذكر عن القنينة قولين ثانيهما أن القاضي انما يبيع التركة المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها ولم يحل ترجيحها لكن اقتصاره في المتن على القول الاول نبعاً للدرر فيدترجحه وحكى القولين في التارخانية والبرازية أيضا ورأيت بخط شيخ مشايخنا من الاعلى التركى كافي مانصه أقول فلذا القضاء الآن يأذنون لبعض ورثة الميت المستغرقة تركته بالدين ببيعها لوفاء دينه توفيقا بين القولين وعملاهما (تنبيه) لم يذكر بيع الوصى وفي جامع الفصولين يصح بيع الوصى تركته مستغرقة لوقبعتها وليس للغرماء ابطاله (قوله لعدم ملكهم) قال في جامع الفصولين ولو استغرقها دين لا يملكها وارث الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداء وارثه بشرط التبرع وقت الاداء أما لو أداء من مال نفسه مطلقا بلا شرط تبرع أو رجوع يجب له دين على الميت فقصر التركة مشغولة بدينه فلا يملكها حتى لو ترك الابن او قناو دينه مستغرق فأداء وارثه ثم أذن للقرن في التجارة أو كاتبه لم يصح اذ لم يملك اه وتتمام الكلام على ذلك في المنخ (تنبيه) قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفي جامع الفصولين عليه دين غيره مستغرق فليساضر من ورثته يبيع حصته لحصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك الوارث الاخر اذا الدين لم يستغرق فلو دفعت الورثة الى أحدهم كراما من التركة ليقضى دين مورثهم وهو غير مستغرق فقضاء صح لانه يبيع منهم حصتهم منه بقدر الدين لانهم لو دفعوه الى أجنبي لأداء الدين يكون بيعا كذا هذا (قوله حيث كان الدين لغريمهم) قال في جامع الفصولين استغراق التركة بدين الوارث لا يمنع ارثه اذا كان هو وارثه لا غير اه ومفاده انه لو كان الدين لبعض الورثة فهو كدين الاجنبى بالنسبة الى باقى الورثة (تنبيه) ذكر الخبير الرمي في حاشية الفصولين أن قوله هنا لا يمنع ارثه لا ينافى ما مر آنفا من أن الوارث لو أدى دين الغريم بلا شرط تبرع لا يملكها لانه ثبت له الرجوع بأداء الدين بعد أن لم يكن له ملك فلا يملك القن الا بقبول القاضي بخلاف الاستغراق بدينه ابتداء اذ لا مانع يمنع من الملك اه (قوله يقرض القاضي الخ) أى يستحب له ذلك لانه لكثرة اشغاله لا يمكنه أن يباشر الحفظ بنفسه والدفع بالقرض أنظر لليتيم لكونه مضمونا والوديعة أمانة وينبغي له أن يتفقد أحوال المستقرضين حتى لو اختلف

مطلب
في الخصم اذا اختفى في بيته

مطلب
في بيع التركة المستغرقة بالدين

فتعيت الخامسة اذا توارى الخصم فالتأخرون أن القاضي ينصب وكيلاً في الكل وهو قول الثاني خاتمة قلت وتتل شرح الوهبانية عن شرح أدب القاضي أنه قول الكل وأن القاضي يختم بيته مدة يراها ثم ينصب الوكيل (ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة) لعدم ملكهم حيث كان الدين لغريمهم (يقرض القاضي)

مطلب
دفع الورثة كراما من التركة الى أحدهم ليقضى دين مورثهم فقضاء يصح

مطلب
للقاضي اقراض مال البتيم ونحوه

أحدهم أخذ منه المال وتعامه في البحر وليس للقاضي أن يستقرض ذلك لنفسه ط عن المهندية (قوله مال الوقت) ذكره في البحر عن جامع الفصولين لكن فيه أيضا عن العدة يسع للمتولى اقراض ما فضل من غلة الوقت لو أحرز اه ومقتضاه انه لا يختص بالقاضي مع انه صرح في البحر عن الخزنة أن المتولى يضمن الآن يقال انه حيث لم يكن الاقراض أحرز (قوله والغائب) زاد في البحر وله يسع من قوله اذا خاف التلف اذا لم يعلم بمكان الغائب أما اذا علم فلا لانه يمكنه بعنه اليه اذا خاف التلف اه وانظر هل يقيد اقراضه ماله بما اذا لم يعلم مكانه (قوله واللقطة) الظاهر قراءة بالنصب عطف على مال ويجوز جزمه عطف على المضاف اليه وهو أولى لثلايق منصوبا بين مجرورين لكن الاضافة فيه بيانية وفيما قبله وما بعده لامية تأمل ثم الظاهر أن المراد باقراض القاضي اللقطة هنا ما اذا دفعها الملتقط اليه والا فالصرف فيها من تصدق أو واسأل الملتقط تأمل (قوله من ملي) بالهمز في المصباح رجل ملي على فعل غنى مقتدرو ويجوز الابدال والادغام اه اي ابدال الهمزة ياء وادغامها في الياء (قوله حيث لا وصي) هذا الشرط زاده في البحر بحثا بقوله وينبغي أن يشترط لجواز اقراض القاضي عدم وصي لليتيم فان كان له وصي ولو منصوب القاضي لم يجوز لانه من التصرف في ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصيه كما في بيع القنية اه وردة محسبه الرمي بأن اطلاق المتون على خلافه وبأنه اذا لم يجز منه والوصي ممنوع من الاقراض امتنع النظر لليتيم ولا فائده تأمل اه لكنه أفق في وصايا الخيرية بأن للوصي اقراض مال اليتيم بأمر القاضي أخذ بما في وقف البحر عن القنية من أن للمتولى اقراض مال المسجد بأمر القاضي قال والوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقت اخوان فلم يمنع النظر لليتيم بهذه الجهة ثم رد على البحر أن الوصي اذا كان لا يملك الاقراض بدون اذن القاضي علم أن ذلك لم يدخل تحت وصايته بل بقي للقاضي فلم يكن ممنوعا منه مع وجود الوصي كما لو نصب وصيا على يتيم ليس لها ولي فلا قاضي أن يزوجه بنفسه أو يأذن للوصي بتزويجها وليس للوصي ذلك بدون اذن اذا لم يدخل تحت وصايته بخلاف يسع مال اليتيم ونحوه فليس للقاضي فعله مع وجود الوصي فلذا لم يذكروا القيد في المتون قافهم (قوله ولا من يقبله مضاربة الخ) في البحر عن جامع الفصولين انما يملك القاضي اقراضه اذا لم يجد ما يشتريه له يكون غلة لليتيم لا لو وجدته أو وجد من يضارب لانه انفع اه اي انفع من الاقراض وما قبل ان مال المضاربة أمانة غير محضون فيكون الاقراض أولى فهو مدفوع بأن المضاربة قهارج بخلاف القرض (قوله ولا مستغلا يشتريه) اي ما يكون فيه لليتيم غلة كما عرفت وهو منصوب بالعطف على محل اسم لا الاولى والا كان حقه الرفع والبناء على الفتح كما لا يخفى (قوله ليحفظه) اي بالاستدكار للمال وأسماء الشهود ومحو ذلك (قوله لا يقرض الاب) اي في اصح الروايتين فتح قال في البحر وفي خزنة الفتاوى الصحيح أن الاب كالقاضي فقد اختلف التعحيح والمعتقد ما في المتون وشمل ما اذا أخذ مال ولده الصغير قرضاً لنفسه وهو مروى عن الامام وقيل له ذلك ولم أر حكم الجدة في جواز اقراضه على رواية جواز له للاب والظاهر أنه كلاب لقولهم الجدة ابوالاب كلاب الا في مسائل واختلفوا في اعارة الاب مال ولده الصغير وفي الصحيح لا اه (قوله لانه لا يقضي لولده) لانه ربما ينكر المستقرض فيحتاج للينة والقضاء بها ط (قوله ولا الوصي) فلو فعل لا بعد خيانه فلا يعزل به وكذا ليس له أن يستقرض لنفسه على الاصح فلو فعل ثم أنفق على اليتيم مدة يكون متبرعا اذ صار ضامنا فلا يتخلص مالم يرفع الامر الى الحاكم ويملك الايداع والبيع نسيئة وتعامه في البحر وفيه عن الخزنة اذا أبر الوصي ابوالاب أو الجدة أو القاضي الصغير في عمل من الاعمال فالصحيح جوازها وان كانت بأقل من اجرة المثل اه اي لان للوصي والاب والجدة استعماله بلا عوض بطريق التهذيب والرياسة في العوض أولى كما في السابع والعشرين من جامع الفصولين وتعام هذه المسائل فيه (قوله ومتى جاز الخ) تنقيده لقوله ولا الملتقط بما اذا كان قبل جواز التصديق بها وهذا ذكره الرطبي في مسائل شتى آخر الكتاب بقوله الا أن الملتقط اذا نشد اللقطة ومضى مدة النشدة ينبغي أن يجوز له الاقراض من قسبر لانه لو تصدق بها عليه في هذه الحالة جاز فالقرض أولى اه قافهم (قوله ولو قضى بالجور الخ) القضاء بخلاف الحق اما عن خطأ أو عمد وكل على وجهين اما في حقه تعالى او حق العبد فانطلقا في حق العبد اما أن يمكن فيه التدارك والرد أولا فان امكن بأن قضى بمال أو صدقة أو مطلقا او اعتاق ثم ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون في قذف يظل التضاء ويرد العبد

مال الوقت والغائب) واللقطة
(واليتيم) من ملي مؤتمن حيث
لا وصي ولا من يقبله مضاربة
ولا مستغلا يشتريه وله أخذ المال
من أب مبدرو وضعه عند عدل
قنية (ويكتب الصك) ندبا ليحفظه
(لا) يقرض (الاب) ولو قاضيا لانه
لا يقضي لولده (و) لا (الوصي)
ولا الملتقط فان أقرضوا ضمنوا
ليجزمهم عن التصيب بخلاف
القاضي ويستثنى اقراضهم
للضرورة كحرق ونهب فيجوز انشاها
بحر ومتى جاز الملتقط التصديق
فلا اقراض أولى (ولو قضى بالجور
فالغرم عليه في ماله ان متعمدا
وأقر به) اي بالعمد (ولو خطأ
ف) الغرم (على المقضى له) درد

مطلب
فيما لو قضى القاضي بالجور

رقبها والمرأة إلى زوجها والمال إلى من أخذ منه وإن لم يمكن الرقبان قضى بالقصاص واقتصر لا يقتل المقتضى له
ويصير صورة القضاء شبهة مانعة بل تجب الدية في مال المقتضى له وهذا كله إذا ظهر خطأ القاضي بالبيئة
أو بإقرار المقتضى له فلو بإقرار القاضي لا يظهر في حق المقتضى له حتى لا يطل القضاء في حقه وأما خطأ في حقه
فعلى بأن قضى بجدة زنى أو سرقة أو شرب واستوفى الحد ثم ظهر أن الشهود كجاء فالضمان في بيت المال
وإن كان القضاء بالجور عن عمد وأقر به فالضمان في ماله في الوجوه كلها بالجناية والاتلاف ويعزر القاضي ويعزل
عن القضاء ط عن الهندية ملخصاً (تنبيه) القاضي إذا قاس مسألة على مسألة وحكم ثم ظهر رواية بخلافه
فالخصومة المدة على يوم القيمة مع القاضي والمدعى أمام المدعى فلا نهى بأخذ المال وأما مع القاضي فلا نهى
إثماً بالاجتهاد لأن أحداً ليس من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض أذكاء خوارج قاس الفتى على القاضي
فأوردت أن القاضي صاحب مبانة للحكم فكيف يؤخذ السبب مع المباشر فانقطع وكان له أن يقول إن
القاضي في زماننا ملجأ إلى الحكم بعد الفتوى لأنه لو تركه ليلام لأنه غير عالم حتى يقضى بعلمه برأية قبل
الشهادات قلت وفيه نظر فإن هذا لا يسمى الجاء حقيقة واللازم أن تنقطع النسبة عن المباشر إلى المتسبب كما لو
أكره رجل آخر باتلاف عضو على أخذ مال إنسان فإن الضمان على المكره بالكسر لصيرورة المكره بالفتح كاللاكة
ولاشك أن ما هذا ليس كذلك فلم تنقطع النسبة عن المباشر وهو القاضي وإن اثم المتسبب وهو المفتى ولا يقاس
هذا على مسألة تضمين الساعي إلى ظالم مع أن الساعي متسبب لا مباشر فإن تلك مسألة استحسانية خارجة عن
القاس زجر عن السعاية لكن قد يقال إن هذا حكم الضمان في الدنيا والكلام في الخصومة في الآخرة ولاشك
في أن كلاماً من المباشر والمتسبب ظالم آثم ولله ظلم الخصومة معهما وإن اختلف ظلمهما فإن المباشر ظلم أشد كمن
امسك رجلاً حتى قتله آخر (قوله اعزل عن القضاء) الظاهر أن هذا ما بعده مبدئياً على رواية اعزله
بالفسق وتقدم أن المذهب أنه لا يعزل بل يستحق العزل (قوله وفيه) لم يذكرك ذلك في المنع فبعود الضمير إلى
السراج (قوله وشهادته) أي إذا أراد أن يشهد بشهادة عند القاضي المولى لا يقبها لفسقه بغلبة الجور والرشوة
فافهم (قوله القضاء مظهر لا مثبت) لأن الحق المحكوم به كان ثابتاً والقضاء أظهره والمراد ما كان ثابتاً ولو
تقدير كالتقضاء بشهادة الزور كما مر بيانه في تعريف القضاء عن ابن الغرس (قوله ويتخصص برزمان ومكان
وخصومة) عزاء في الاشياء إلى الخلاصة وقال في الفقه من أول كتاب القضاء الولاية تقبل التقييد والتعليق
بأن شرط كقوله إذا وصلت إلى البلدة كذا فأنت قاضيا وإذا وصلت إلى مكة فأنت أمير المؤمنين والاضافة بجعلك
قاضيا في رأس الشهر والاستثناء منها بجعلك قاضيا إلا في قضية فلان ولا تنظر في قضية كذا والدليل على جواز
تعليق الامارة واضافها قوله صلى الله عليه وسلم حين بعث البعث إلى مائة وأربعين من بني حارثة أن قتل زيد بن
حارثة لجعفر أميركم وإن قتل جعفر فبعد الله بن رواحة وهذه القصة مما اتفق عليها جميع أهل السير والمغازي
اه (قوله بعد خمسة عشر سنة) المناسب خمس عشرة سنة كبر الاقول وتأنيث الثاني لتكون المعدوم وتساو هو
سنة وأجاب ط بأنه هل تأويل السنة بالعام أو بالحل (قوله فلا تنسح الآن بعدها) أي انتهى السلطان عن
سماعها بعد ما فقد قال السيد الحموي في حاشية الاشياء أخبرني استاذي شيخ الاسلام يحيى أفندي الشهر
بالمناقري أن السلاطين الآن يأمررون قضائهم في جميع ولاياتهم أن لا يسمعوا دعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة
سوى الوقف والارث اه ونقل في الحامدية فتاوى من المذاهب الاربعة بعدم سماعها بعد النهي المذكور
لكن هل يبقى النهي بعدم موت السلطان الذي نهى بحيث لا يحتاج من بعده إلى نهى جديد انتهى في الخبرية بأنه لا بد
من تجديد النهي ولا يستمر النهي بعده وبأنه إذا اختلف الخصمان في أنه منهى أو غير منهى فالقول للقاضي
ما لم يثبت المحكوم عليه النهي وأطال في ذلك وأطاب فراجع وأما ما ذكره السيد الحموي أيضاً من أنه قد علم
من عادتهم يعني سلاطين آل عثمان نصرهم الرحمن من أنه إذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره
باتباعه فلا يفيد هذا لأن معناه أن يلتزم قانون أسلافه بأن يأمر بما أمر به وينهى عما نهى عنه ولا يلزم منه
أنه إذا تولى قاضيا ولم ينهه عن سماع هذه الدعوى أن يصير قاضيه منها بغير ذلك وإنما يلزم منه أنه إذا ولاه
ينهاه صريحاً ليكون عاملاً بما التزمه من القانون كما اشتهر أنه حين يولي الآن يأمره في منشوره بالحكم بأصح
أقوال المذهب كعادته من قبله ونظام الكلام على ذلك في كتابنا تنقيح الحامدية فراجع وأطالنا الكلام عليه

مطلب
إذا قاس القاضي وأخطأ فالخصومة
للمدعى عليه مع القاضي والمدعى
يوم القيامة

وفي المنع معزى بالسراج قال محمد
لو قال تعددت الجور وانعزل عن
القضاء وفيه عن أبي يوسف إذا
غلب جوره ورشوته ردت قضايه
وشهادته (فروع) القضاء يظهر
لأثبت ويتخصص برزمان ومكان
وخصومة حتى لو أمر السلطان
بعدم سماع الدعوى بعد خمسة
عشر سنة فسمعها لم ينفذ قلت
فلا تنسح الآن بعدها إلا بأمر

مطلب
القضاء يقبل التقييد والتعليق

مطلب
في عدم سماع الدعوى بعد خمس
عشر سنة

مطلب
هل يبقى النهي بعدم موت السلطان

أيضا في كتابي تبيين الولاية والحكام (قوله الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعي) استثناء الارث موافق لما مر عن الحموي ولما في الحامدية عن فتاوى أحمد أفندي المهنداري مفتي دمشق انه كتب على ثلاث اسئلة انه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدة ويخالفه ما في الخبرية حيث ذكر ان المستثنى ثلاثة مال التيم والوقف والغائب ومقتضاه ان الارث غير مستثنى فلا تسمع دعواه بعد هذه المدة وقد نقل في الحامدية عن المهنداري ايضا انه كتب على سؤال آخر فيمن تركت دعواها الارث بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر ان الدعوى لا تسمع الا بأمر سلطاني ونقل ايضا مثله فتوى تركية عن المولى أبي السعود وتعيينها اذا تركت دعوى الارث بلا عذر شرعي خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الجواب لا تسمع الا اذا اعترف الخصم بالحق ونقل مثله شيخ مشايخنا التركاني عن فتاوى علي أفندي مفتي الروم ونقل مثله ايضا شيخ مشايخنا السامحاني عن فتاوى عبد الله أفندي مفتي الروم وهذا الذي رأينا عليه عمل من قبلنا فالظاهر انه ورد نهى جديد بعدم سماع دعوى الارث والله سبحانه اعلم (تنبيهات) الاول قد استفيد من كلام الشارح ان عدم سماع الدعوى بعد هذه المدة انما هو للنهي عنه من السلطان فيكون القاضي معزولا عن سماعها لما علمت من ان القضاء يخص فلذا قال الابا مر اي فاذا أمر بسماعها بعد هذه المدة تسمع وسبب النهي قطع الخيل والتزوير فلا يشافي ما في الاشياء وغيرها من ان الحق لا يسقط بتقدم الزمان اه ولذا قال في الاشياء ايضا ويجب عليه سماعها اه اي يجب على السلطان الذي نهى قضائه عن سماع الدعوى بعد هذه المدة ان يسمعها بنفسه أو يأمر بسماعها كيلا يضيع حق المدعي والظاهر ان هذا حيث لم يظهر من المدعي أمارة التزوير وفي بعض نسخ الاشياء ويجب عليه عدم سماعها وعليه فالظاهر يعود للقاضي المنهي عن سماعها لكن الاول هو المذكور في معين المفتي الثاني ان النهي حيث كان للتأذي لا ينافي سماعها من المحكم بل قال المصنف في معين المفتي ان القاضي لا يسمعها من حيث كونه قاضيا فلو حكمه الخصمان في تلك القضية التي منى عليها المدة المذكورة فله ان يسمعها الثالث عدم سماع القاضي لها انما هو عند انكار الخصم فلو اعترف تسمع كما علم مما قدمناه من فتوى المولى أبي السعود أفندي اذ لا تزوير مع الاقرار الرابع عدم سماعها حيث تحقق تركها هذه المدة فلو ادعى في اثباتها لا يمنع بل تسمع دعواه ثانيا ما لم يكن بين الدعوى الاولى والثانية هذه المدة ورأيت بخط شيخ مشايخنا التركاني في مجموعه ان شرطها اي شرط الدعوى مجلس القاضي فلا تصح الدعوى في مجلس غيره كالتباعدة تنوير وبحر ودرر قال واستفيد منه جواب حادثة الفتوى وهي ان زيد اترك دعواه على عمر ومدة خمس عشرة سنة ولم يتدع عند القاضي بل طالبه بحقه مرارا في غير مجلس القاضي فقتضى ما مر لا تسمع لعدم شرط الدعوى فليكن على ذكر منك فانه تكرر السؤال عنها وصريح فتوى شيخ الاسلام على أفندي انه اذا ادعى عند القاضي مرارا ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع لانه صدق عليه انه لم يتركها عند القاضي اه ما في المجموعة وبه أفقي في الحامدية ثم لا يخفى ان ترك الدعوى انما يتحقق بعد ثبوت حق طلبها فلو مات زوج المرأة أو طلقها بعد عشرين سنة مثلا من وقت النكاح فلها طلب مؤخر المهر لان حق طلبه انما ثبت لها بعد الموت او الطلاق لا من وقت النكاح ومثله ما يأتي فيما لو أخر الدعوى هذه المدة لا عسار المديون ثم ثبت يساره بعدها وبه يعلم جواب حادثة الفتوى سئلت عنها حين كان في هذا المحل في رجل له كدك كان وقف مشتل على منجور وغيره وضعه من ماله في الدكان باذن ناظر الوقف من نحو أربعين سنة ونصرف فيه هو وورثته من بعده في هذه المدة ثم انكره الناظر الآن وانكر وضعه بالاذن وأراد الورثة اثباته واثبات الاذن بوضعه والذي ظهر لي في الجواب سماع البينة في ذلك لانه حيث كان في يدهم ويد مورثتهم هذه المدة يدعون معارض لم يكن ذلك تركا للدعوى وظاهر ذلك ما لو ادعى زيد على عمرو بدار في يده ففسال له عمرو كنت اشتريتها منك من عشرين سنة وهي في ملكي الى الان وكذبه زيد في الشراء فسمع بینه عمرو على الشراء المذكور بعد هذه المدة لان الدعوى توجهت عليه الآن وقبلها كان واضع اليد بل معارض فلم يكن مطالبا باثبات ملكيتها فلم يكن تاركا للدعوى ومثله فيما يظهر ان مستأجر دار الوقف يعمرها باذن الناظر ويتفق عليها مبلغا من الدراهم بصير دينه على الوقف ويسمى في زماننا مرصدا ولا يطالب به مادام في الدار فاذا خرج منها فله الدعوى على الناظر بمرصده المذكور وان طال مدة حيث جرت العادة بأنه لا يطالب به قبل خروجه ولا سيما اذا كان في كل سنة يقتطع بعضه من اجرة الدار فليتامل الخامس

الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعي وبه أفقي المفتي ابو السعود فليحفظ

• أمر السلطان انما يتخذ اذا وافق الشرع والاغلا اشياء من القاعدة الخامسة وفوائد شتى فلو أمر قضاته بتعليف الشهود وجب على العلماء أن يصحوه ويقولوا له لا تكلف قضاتك الى امر يلزم منه سخطك او سخط الخلق تعالى •
قضاء الباشا و كتابه الى القاضي جازان لم يكن قاض مولى من السلطان • الحاكم كالقاضي الا على اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز يعنى في البحر • وفي الفصل الاول من جامع الفصولين القاضي بتأخير الحكم بآثم ويعزرو بعزل وفي الاشياء لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث لرية ولرباه صلح اقارب واذا استعمل المدعى

٣ مطلب
اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة لا تسع

٣ مطلب
باع عقارا وأحد آقاربه حاضر ٤
لا تسع دعواه

٤ مطلب
طاعة الامام واجبة

استثناء الشارح العذر الشرعى اعم مما في الخبرية من الاقتصار على استثناء الوقف ومال اليتيم والقائب لان العذر يشعل مالو كان المدعى عليه حاكما ظالما كما يأتى ومالو كان ثابت الاعسار في هذه المدة ثم يسر بعدها فتسرع كما ذكره في الحامدية السادس استثناء مال اليتيم مقيد بما اذا لم يتركها بعد بلوغه هذه المدة وبما اذا لم يكن له ولى كما يأتى وفي الحامدية لو كان أحد الورثة حاضرا والباقي بالغين تسرع الدعوى بالنظر الى القاصر بقدر ما يخصه دون البالغين السابع استثنوا القائب والوقف ولم يبينوا المدة فتسرع من القائب ولو بعد خمسين سنة ويؤيده قوله في الخبرية من المقرر أن الترك لا يأتى من العائب له أو عليه لعدم تأتى الجواب منه بالغيبة والعلة خشية التزوير ولا يأتى بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غيبة المدعى والمدعى عليه اه وكذا الظاهر في باقى الاعذار أنه لا مدة لها لان قضاء العذر وان طالت مدته يؤكدهم عدم التزوير بخلاف الوقف فانه لو طالت مدة دعواه بلا عذر ثلاثة وثلاثين سنة لا تسرع كما أفقته في الحامدية أخذنا مما ذكره في البحر في كتاب الدعوى عن ابن الغرس عن المسبوط اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسرع دعواه لان ترك الدعوى مع القكن يدل على عدم الحق ظاهرا اه وفي جامع الفتاوى عن فتاوى العتبات قال المتأخرون من اهل الفتوى لا تسرع الدعوى بعد ستة وثلاثين سنة الا أن يكون المدعى غائبا أو صيبا أو مجنونا أو ليس له مولى أو المدعى عليه أميرا جازا اه ونقل ط عن الخلاصة لا تسرع بعد ثلاثين سنة اه ثم لا يخفى أن هذا ليس مبنيا على المنع السلطاني بل هو منع من الفقهاء فلا تسرع الدعوى بعده وان أمر السلطان بجمعها الثامن سمع الدعوى قبل مضي المدة المحدودة مقيد بما اذا لم يمنع منه مانع آخر يدل على عدم الحق ظاهرا للمسألة في مسائل شتى آخر الكتاب من أنه لو باع عقارا أو غيره وأمر أنه أو أحد آقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى ابنه مثلاله ملكه لا تسرع دعواه وجعل سكونه كالانصاح قطعاً للتزوير والحيل بخلاف الاجنبى فان سكونه ولو جارا لا يكون رضى الا اذا سكنت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناء فلا تسرع دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً للاطماع الفاسدة اه وأطال في تحقيقه في الخبرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا محجراً دسكوت القريب او الزوجة عند البيع مانعاً من دعواه بلا تقيد باطلاعه على تصرف المشتري كما اطلقه في الكنز والمنتقى وأما دعوى الاجنبى ولو جارا فلا بد في منعها من السكوت بعد الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيدوه بمدة وقد أجاب المصنف في فتاواه فبين له بيت يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنين وتصرف فيه هدماً وعمارة مع اطلاع جاره على ذلك بأنه لا تسرع دعوى الجار عليه البيت او بعضه على ما عليه الفتوى وسيأتى تعلم الكلام على ذلك آخر الكتاب في مسائل شتى قبيل الفرائض ان شاء الله تعالى فانظر هناك فانه مهم (قوله امر السلطان انما يتخذ) اى يتبع ولا تجوز مخالفته وسيأتى قبيل الشهادات عند قوله امره قاض يقطع او رجم الخ التعليل بوجوب طاعة ولى الامر وفي ط عن الحموى أن صاحب الجرذ كرفا فلان ائتمنا أن طاعة الامام في غير معصية واجبة فلو أمر بصوم يوم وجب اه وقد منا أن السلطان لو حكم بين الخصمين بنفذ في الاصح وبه يفتى (قوله يلزم منه سخطك) اى ان عصولك وسخط الخلق اى ان اطاعوك اه ح عن الاشياء وفي سخط ضم المهمل مع سكوت الخاء المجبة وقصهما ونقل عن الصيرفة جواز التعليف وهو مقيد بما اذا رآه القاضي جائزاً اى بأن كان ذاراً اى أما اذا لم يكن له رأى فلا ط عن أبى السعود والمراد بالرأى الاجتهاد (قوله قضاء الباشا الخ) قد منا الكلام عليه قبيل قول المصنف لا يقضى على غائب ولاه (قوله الحاكم كالقاضي) في بعض النسخ المحكم وهو الذى في البحر والاشياء (قوله الا في اربعة عشر مسألة) سبياً في آخر باب التحكيم انه في البحر عدها سبعة عشر وياتى بيانه هناك مع زيادة عليها (قوله ذكرناها) من كلام الاشياء (قوله ويعزل) اى يستحق العزل كما في الزيلعي (قوله لرية) اى اذا كان لرية في الشهود ومنها ثلاثة شهدوا عنده ثم قال أحدهم قبل القضاء أسْتَغْفِرُ الله كذبت في شهادتي فسمعه القاضي بلاتعيين شخصه فسألهم فقالوا كُنَّا على شهادتنا فانه لا يقضى بشهادتهم ويخرجهم من عنده حتى يتطرى ذلك يرى (قوله ولرباه صلح اقارب) وكذا الاجانب لان القضاء يورث الضغينة فيجوز عنه مهمما ممكن ط عن الشيخ صالح وفي البيرى عن خزانة الاكل اذا طمع القاضي في ارضاء الخصمين لا بأس بردهم ولا يتخذ القضاء بينهما لعلهما يسطلمان ولا يردهما اكثر من مرتين وان لم يطمع أنفذ القضاء اه (قوله ولذا استعمل المدعى)

أراد أن المذمى إذا استعمل من القاضى حتى يحضر بيته فانه يحمله وكذا إذا أقام البيته ثم ان المذمى عليه
استعمل من القاضى حتى يأق بالرفع فانه يجيبه ولا يجعل بالحكم اهـ وهذا بعد أن يسأله عن الدفع وكان
صحيحاً فلو فاسد الايمه ولا يلتفت اليه كما فى قاضى خان يرى قلت وسأق قبيل باب دعوى الرجلين أنه
لو قال المذمى عليه لى دفع يميل الى المجلس الثانى وزاد البيرى عن الخلاصة مسألة اخرى يؤخر فيها اذا لم يعتمد على
فتوى اهل مصر فبعث الفتوى الى مصر آخر لا يأثم بتأخير القضاء (قوله لا يصح رجوعه عن قضائه) فلو
قال رجعت عن قضائى او وقعت فى تلبس الشهود أو أبطلت حكمى لم يصح والقضاء ماس كفى الخاتمة
اشياء قيد بالرجوع لانه لو انكر القضاء وقال الشهود وقضى فالقول له على المفتى به ذكره ابن الغرس
وقد منا اول القضاء عن جامع الفصولين اعتماد خلافه فى زماننا (قوله لو بعلمه) كما اذا اعترف عنده شخص
لاخر بملغ وغاب عنه ثم تداعى عنده اثنان فحكم على أحدهما بما نانا انه ذلك المعترف ثم تبين له أنه غيره له نقضه
وتماه فى شرح الوهبانية وهذا مبنى على أن للقاضى العمل بعلمه والفتوى على عدمه فى زماننا كما نقله فى
الاشياء عن جامع الفصولين وقيد زماننا لقضاء فيه وأصل المذهب الجواز وسأق تمامه فى باب
كتاب القاضى الى القاضى (قوله او ظهر خطأه) تقدم بيانه عند قوله ولو قضى بالجور (قوله او بخلاف
مذهبه) تقدم بيانه عند قوله قضى فى مجتهد فيه بخلاف رأيه (قوله فعل القاضى حكم الخ) كذا فى الاشياء
تقرىعا واستثناء وذكر فى البحر اقول كتاب القضاء فعل القاضى على وجهين الاول ما لا يكون موضعاً
للعلم كالاولادته مكلفة بتزويجها فزوجها فانه وكيل عنها ففعله ليس بحكم كفى القاسمية الثانى ما يكون محلاً
للعلم كتزويج صغيرة لاولى لها وشراؤه وبيعه مال اليتيم وقسمته العقار ونحو ذلك فخرم فى التجنيس بأنه حكم
وكذا تزويج اليتيم من ابنه ورده فى نكاح الفتح بأن الاوجه انه ليس بحكم لا قضاء شرطه اى من
الدعوى الصحيحة وبأن الحاقه بالوكيل يكفى للمنع يعنى أن الوكيل بالنكاح لا يملك التزويج من ابنه فالقاضى
بغزائه فعنى ذلك عن كونه حكماً وعلى هذا فقولهم شراء القاضى مال اليتيم أو شيئاً من الغنمية لنفسه لا يجوز
لانه حكم لنفسه خلاف الاوجه لان الحاقه بالوكيل للمنع مغن عن كونه حكماً لان شراء الوكيل لنفسه باطل
لكن لما كثر فى كلامهم كون فعله حكماً فالاولى أن يقال تصحيح الكلامهم ان الحكم القولى يحتاج الى الدعوى
والفعل لا كالتضاء الضمنى لا يحتاج اليها وانما يحتاجها القصدى ويدخل الضمنى تعا وقال محمد فى الاصل
لو طلب الورثة السحمة للعقار وفيهم غائب او صغير قال الامام لا قسم ما لم يبرهنوا على الموت والموارث ولا اقضى
على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضى قضاء منه وقال لا يقسم اهـ وهذا قاطع للشبهة فتعين
الرجوع الى الحق اهـ ما فى البحر لمخصا وحاصله أن ما فى الاصل لا يمكن الحاقه بالوكيل فى المنع من السحمة
فتعين أن العلة مانص عليها من كون فعله حكماً وتعين التوفيق بما ذكر من أن القضاء الفعلى لا يحتاج
الى الدعوى كالضمنى بخلاف القولى القصدى وبه اندفع ما مر عن الفتح من قوله لا قضاء شرطه وان دفع أيضاً
قول ابن الغرس ان الصواب أن الفعل لا يكون حكماً نعم قال فى النهر ما يدل على أنه ليس بحكم اثباتهم خيار
البلوغ للصغير والصغيرة بتزويج القاضى على الاصح اذ لو كان تزويجه حكماً لزم نقضه اهـ قات وقد يقال ان
معنى كونه حكماً أنه اذا تزوج اليتيم ليس لغيره نقضه كما فتى به ابن نجيم اى لو رفع الى حاكم آخر لبراه ليس
له نقضه بل عليه تنفيذه لان الحكم يرفع الخلاف ولا يلزم من هذا أنه ليس لها خيار البلوغ كما لو زوجها عصبة
غير الاب والجد وحكم به القاضى فان حكمه بصحة العقد لا ينافى ثبوت خيار البلوغ كما لا يخفى فكذا هنا
بالاولى (قصة) قال فى الاشياء القضاء الضمنى لا تشترط له الدعوى والخصومة فاذا شهد على خصم بحق
وذكر اسمه واسم أبيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه نعمنا وان لم يكن فى حادثة النسب اهـ اى
اذا كان المشهود عايه غير مشار اليه فلو مشار اليه لا يثبت نسبته كما او ضحه الحموى ثم قال فى الاشياء وعلى
هذا لو شهدا بأن فلانة زوجة فلان وكانت زوجها فلاناً فى كذا على خصم منه وكروفتى بتوكيلها كان قضاء
بالزوجية بينهما وهى حادثة الفتوى وتظهره ما فى الخلاصة من طريق الحكم بثبوت الرضائية أن يعلق رجل وكالة
فلان بدخول رمضان ويدعى بحق على آخر ويتنازع فى دخوله فقام البيعة على رؤياه فثبت رمضان ضمن ثبوت
التوكيل وأصل القضاء الضمنى ما ذكره اصحاب المتون من أنه لو ادعى كفالة على رجل بماله باذنه فأقر بها وانكر

مطلب
لا يصح رجوع القاضى عن قضائه
الا فى ثلاث

مطلب
فى حكم القاضى بعلمه

مطلب
فعل القاضى حكم

لا يصح رجوعه عن قضائه الا فى
ثلاث لو بعلمه أو ظهر خطأه
او بخلاف مذهبه * فعل القاضى
حكم

مطلب
القضاء القولى يحتاج للدعوى
بخلاف الفعلى والضمنى

مطلب
فى القضاء الضمنى

الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصد اوعلى الاصيل الغائب فمذاهله فروع
وتفاصيل ذكرناها في الشرح اه (قوله الا في مسألتين الخ) استثناء من قوله فعل القاضي حكم ووجه
الاولى أن فعله بطريق الوسيلة ووجه الثانية أن فعله كفعل الواقف فللقاض آخر نقضه كما في منتخب المحيط
الرضوى وقيد ذلك فيه بقيد من عن بعض المشايخ فانه قال وان أعطى القاضي بعض القرابة اى فقير من قرابة
الواقف ولم يقض له بذلك ولم يجعله رتبة في الوقف كان لقاض آخر نقضه لكن ذكر في الاشياء من القاعدة
الخامسة أن تقرير القاضي المرتبات غير لازم الا اذا حكم بعدم تقرير غيره فينبذ يلزم وهى في الخصاص افاده
البرى (قوله امر القاضي حكم) قد منا اول القضاء انهم اتفقوا على أن امره بحبس المدعى عليه بالحق
كامره بالاخذ منه وعلى أن امره بصرف كذا من وقف الفقراء الى فقير من قرابة الواقف ليس بحكم حتى
لوصرفه الى فقير آخر صرح واختلفوا في قوله سلم الدار وتام الكلام عليه في البحر والنهر هناك (قوله
القاضي يحلف غريم الميت) لم يبين أن هذا التحليف واجب أم لا ووقف فيه المقدسى لكن قال في الخلاصة
عن أدب القاضي للخصاص واجمعوا على أن ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث
بأنه ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحد اذاء اليك عنه ولا قبضه قابض ولا أبرأته ولا شيئاً منه ولا احلت
بذلك ولا بنى منه على احد ولا عندك له ولا بنى منه رهن اه وعلاه الصدر الشهيد بأن العين ليست للوارث
ههنا وانما هى للتركة لانه قد يكون له غريم آخر أو وصى له فالحق في هذا في تركه الميت فعل القاضي الاحتياط
في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شيئاً حتى يستخلفه اه فحيث اجعوا على تحليفه وذكروا أنه لا يدفع اليه
المال حتى يستخلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرطاً فلا ينفذ حكمه بالدفع والقبض والقاضى مأمور
بالحكم بأصح اقوال الامام فاذا حكم بغيره لم يصح فكيف وقد اجعوا على التحليف وتماه في الحامدية قال في
البحر من الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وأثبت بالبيعة وعزاه الى الوالوية ثم
قال ولم أر حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف ويأبى أن يحلف احتياطاً اه قال محسبه
الرملى قد يقال انما يحلف في مسألة مدعى الدين على الميت احتياطاً لاحتمال انهم شهدوا باستصحاب الحال
وقد استوفاه في باطن الامر وأما في مسألة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فانتمى الاحتمال المذكور
اه وهذا وجه كما لا يخفى (تنبيه) قيد بالقاضى لان الوصى أن يدفع ذلك للمقر له اذا أقر به الميت عنده
كما نصوا عليه وتماه في البرى (قوله ولو أقر به المريض) اى في مرض موته قال في التتارخانية وقال القاضي
الامام ابو على النسبى عرفنا أن الدين اذا تقدم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت
يستخلف وكانظرن أن الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرض موته أن الغريم لا يستخلف لانه ذكر في المنسوط
في مواضع أن المريض اذا أقر في مرضه بالدين للغرماء فانهم يعطون ذلك ولم يشترط العين والخصاص ذكر
العين هنا وهذا شئ استفيد من جهته اه برى (قوله أنه حلف المخدرة) هى التى لا تخالط الرجال وان
خرجت لحاجة وحمام كذا ذكره الشارح عن القنية في باب الشهادة على الشهادة (قوله الابشاهدين)
هذه عبارة الاشياء وظاهرها انه لابد من شاهدين غير الامين وقدم عن الصغرى أنه يقبل قول شاهد معه
قال الشيخ صالح ولعل ذلك لاختلاف الروايتين ط (قوله وقد منا في الوقف الخ) كان الاولى ذكره عند
قوله امر السلطان انما ينفذ الخ (قوله أن لسلطان مخالفة شرط الواقف) فيجوز له احداث وظيفة
او مرتب اذا كان المقر في ذلك من مصارف بيت المال ط (قوله لو غالبه قرى ومزارع) بأن كان الواقف له
سلطاناً او واحداً من الامراء ولم يعلم تملكها لها بوجه شرعى ولذا علله الشارح هناك بقوله لان اصلها بيت
المال وأفتى المفتى ابو السعود أفندى بأن اوقاف الملوك والامراء لا يراعى شروطها لانها من بيت المال وترجع
اليه اه وقد منا تمام الكلام على ذلك في الوقف (قوله وأجاب صنعى أفندى) اى عن سؤال سئل عنه
(قوله متى كان في الوقف سعة) بفتح السين والعين المهملتين اى بأن كانت غلته وافرة (قوله ولم يقصر)
اى ذوالوظيفة التى أحدها السلطان (قوله لا يمنع) اى من تناول ما قرره له (قوله بحبس الولى الخ)
في البحر لا يحبس صبي على دين الاستهلاك ولوله مال من عروض وعقار اذا لم يكن له أب أو وصى والرأى فيه
للقاضى فيأذن في بيع بعض ماله للايقاض ولوله أب أو وصى يحبس ان امتنع من قضاء دينه من ماله اى مال

مطلب
امر القاضي حكم

مطلب
يحلف القاضي غريم الميت

فلورجج البتة من نفسه او ابنة
لم يجز الا في مسألتين اذا أذن الولى
للقاضى بتزويجها كان وكىلا واذا
أعطى فقيراً من وقف الفقراء كان
له اعطاء غيره * امر القاضي حكم
الا في مسألة الوقف المذكورة
فأمره فتوى فلو صرف لغيره صح
* القاضي يحلف غريم الميت ولو
أقر به المريض * لا يقبل قول أمين
القاضى انه حلف المخدرة الا
بشاهدين * من اعتمد على
امر القاضي الذى ليس بشرعى
لم يخرج عن العهدة اه وقد منا
في الوقف عن المنظومة المحبسة
معرباً للمبسوط أن للسلطان مخالفة
شرط الواقف لو غالبه قرى ومزارع
وانه يعمل بأمره وان غاير الشرط
فلحفظ قلت وأجاب صنعى أفندى
بأنه متى كان في الوقف سعة ولم
يقصر في أداء خدمته لا يمنع فتبه
وفي الوهبانية بحبس الولى بدين
الصغير حتى يوفيه او يظهر فقر
الصغير

مطلب
في حبس الصبي

قلت لـكن قدّم شارحها عن
قاضي خان أن الحر والعبد والبالغ
والصبي في الحبس سواء في تأمل
نفيه هنا قاله الشربلاني قال
وليس للقاضي البيع مع وجود
أب أو وصي وهي فائدة حسنة
قلت وفي القضية ومتى باعاً فلقاضي
نقضه لو أصحح كما نظمه الشارح
فضمته للمتن مغيراً بعضه فقلت
ويتنقض بيع من أب أو وصيه
ولو مصححاً والأصل النقض بسطن
ويحبس في دين على الطفل والد
وصي وللتأديب بعض يصوّد
وفي الدين لم يحبس أب ومكاتب
وعبد لمولاه كعكس ومعسر
نعم لو العبد مديوناً يحبس المولى
بدينه لانه للغرماء وكذا يحبس
بدين مكاتبه إلا فيما كان من جنس
الكتابة ففي عتاق ألوهانية
وفي غير جنس الحق يحبس سيده
مكاتبه والعبد فيها مخير
وفي حجرها

٢ ويحبس ذو الكتب الصحاح المحتر
على الدين إذا بالكتب ما هو معسر

* (باب التحكيم) *

٣ (هو) لغة جعل الحكم فيما لا
اغبرك وعرفاً (تولية الخصمين حالاً
يحكم بينهما

الصبي ولا يحبس الصبي - الأبطريق التأديب ثلاث نجاس إلى مثله إذا باشر شيئاً من أسباب التعدي قصداً
فلو خطأ فلا كذا في كفالة المبسوط وفي المحيط للقاضي حبس الصبي - التاجر تأديباً لاعتقوبة ثلاثاً على حقوق
العبد فإن الصبي يؤدب لينزجر عن الأفعال الذميمة اهـ (قوله في تأمل نفيه هنا) قد علمت من عبارتي
المبسوط والمحيط أن نفيه على وجه العقوبة وإثباته على وجه التأديب وهو شامل أيضاً للمأذون والمحجور فافهم
(قوله قال) أي الشربلاني وقد عزم في النهر إلى الطرسوسي - أخذ من قول المبسوط ولوله أب أو وصي - الخ
(قوله فلقاضي نقضه) أي نقض بيع الأب والوصي - لو النقض أصح للصغير (قوله كما نظمه الشارح) أي
شارح ألوهانية القاضي عبد البر بن النخنة (قوله ولو مصححاً) انما ذكره لانهم صرحوا بأن شرط بيع
الأب عقلاً أصح من القيمة كونه محموداً أو مستوراً لو كان مفسداً لا يجوز إلا بضعف القيمة (قوله والأصلح
النقض) الواو للمال وقوله يسطر يسكون السين جلة استثنائية (قوله ويحبس الخ) أي يحبس الوالد
والوصي - في دين على الطفل لأجنبي - إذا كان للطفل مال وامتنع من أدائه كما علم مما مر (قوله وصي) على
تقدير الواو والعاطفة (قوله وللتأديب الخ) أي وجب حبس الصبي - للتأديب بعض المشايخ تصوّروا (قوله وفي
الدين لم يحبس أب) تقدمت هذه المسألة في قوله لا يحبس أصل وان علف في دين فرعه بل يقضي القاضي دينه من
عين ماله أو قيمته الخ واحترز بالدين عن النفقة فانه يحبس بها كما مر هناك (قوله ومكاتب) بفتح التاء أي
لا يحبس المكاتب بدين الكتابة فان كان ديناً آخر يحبس به للمولى ومنهم من منعه لانه يتمكن من إسقاطه بالتجيز
وصححه في المبسوط وعليه الفتوى يجر عن أنفع الوسائل (قوله وعبد لمولاه) أي الدين لمولاه أطلقه
الزبلي - فظاهره ولو كان مديوناً يجر (قوله كعكس) أي عكس المكاتب والعبد فلا يحبس المولى بدين
مكاتبه ان كان من جنس بدل الكتابة لوقوع المقاصة ولا يحبس لتوقفها على الرضى ولا يحبس المولى
بدين عبده المأذون غير المديون وان مديوناً يحبس لحق الغرماء يجر وذكره الشارح بعد (قوله ومعسر)
أي من ظهر اعساره بعد حبسه المدة التي يراها القاضي فلا يحبس بعدها وبهذا بلغ عدد من لا يحبس سبعة
أولها الصبي - وكلها في النظم وقد عدها في البحر كذلك لكنه اسقط المعسر وذكره العاقلة ان كان لهم عطاء
فلا يحبسون في دينه وأرش وبؤخذ من العطاء وان لم يكن عطاء يحبسون ثم قال ويزاد مسألان لا يحبس المديون
إذا علم القاضي أنه لا مالاً غائباً ومحبوساً وسرافصارت تسعاً اهـ قلت وبالمعبر صارت عشرة (قوله
نعم الخ) تقييد لقوله كعكس (قوله إلا فيما كان من جنس الكتابة) الأولى أن يقول ان لم يكن من
جنس الكتابة فانه تقييد أيضاً لقوله كعكس كما علم من عبارة البحر المارة أيضاً (قوله سيده) مفعول مقدم
على فاعله وهو مكاتبه (قوله والعبد فيها) أي في الكتابة مخيراً لانها عقد غير لازم في جانب فله فسخها (قوله
المحرر) اسم فاعل أي الذي حرر الكتب وصححها واحتجاج إليها لا عقدها عليها (قوله اذ هو بالكتب ما هو
معسر) اذ قضاء الدين مقدم على حاجته إليها وان كان فقيراً في حق أخذ الصدقة وعدم وجوب الزكاة
كما لو كان له قوت شهر فانه يباع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه كما في القضية والله سبحانه أعلم

* (باب التحكيم) *

لما كان من فروع القضاء وكان أحط رتبة من القضاء آخره ولهذا قال أبو يوسف لا يجوز تعليقه بالشرط وأضافه
إلى وقت بخلاف القضاء لكونه صلحاً من وجه يجر (قوله هو لغة الخ) في الصحاح ويقال حكمته في مالى
إذا جعلت إليه الحكم فيه اهـ وهذه العبارة لا تدل على أن التحكيم لغة خاص بالمال خلافاً لما توهمه عبارة
الشارح ولذا قال في المصباح حكمت الرجل بالثبديد فوضت الحكم إليه (قوله وعرفاً تولية الخصمين)
أي الفريقين المتخاصمين فيشمل ما لو تعدد الفريقان ولذا أعيد عليه ما ضمير الجماعة في قوله تعالى هذان
خصمان اختصموا وفي المصباح الخصم يقع على المفرد وغيره والذكر والأنثى باللفظ واحد وفي لغة يطابق في التثنية
والجمع فيجمع على خصوم وخصام اهـ فافهم (قوله حالاً) المراد به ما يعي الواحد والمتعدد (تنبيه)
في البحر عن البرازية قال بعض علماءنا أكثر قضاة عهدنا في بلادنا مصالحون لانهم تقلدوا القضاء بالرشوة
ويجوز أن يجعل حالاً بترافع القضية واعتراض بأن الرفع ليس على وجه التحكيم بل على اعتقاده أنه ما ضى الحكم

٢ مطلع

جمله من لا يحبس عشرة

٣ قوله اذ هو بالكتب الخ هكذا
بخطه والذي في نسخ الشارح اذ
بالكتب الخ وهو الموافق للوزن
اهـ معجبه

وركنه لفظه الدال عليه مع قبول

(الآخِر) ذلك (وشروطه من جهة التحكيم) بالكسر (العقل لا الحزبية والاسلام) فصيح تحكيم ذي ذمتين (و) شرطه (من جهة المحكم) بالفتح (صلاحيته للقضاء) كما تر (ويشترط الاهلية) المذكورة (وقته) اي التحكيم (ووقت الحكم

جميعا فلو حكم عبد افعتق او عبدا فبلغ او ذمتا فاسلم ثم حسم لا ينفذ كما هو الحكم (في مقلد) بفتح اللام مشددة بخلاف الشهادة وقدمنا انه لو استتفى العبد ثم عتق فقتل صح وعزاه سعدى افندي للمبتغي (حكما رجلا) معلوما اذ لو حسم كما اول من يدل المسجد لم يجوز اجماعا للجهالة

(تحكيم بينهما بينة او اقرار او تكول) ورضيا بحكمه (صح) لو في غير حد وقود دية على عاقلة الاصل ان حكم المحكم بمنزلة الصلح وهذه لا تجوز بالصلح فلا تجوز

بالتحكيم (وينفرد أحدهما بقتضه) اي التحكيم بعد وقوعه (كما) ينفرد أحد العاقلين

٣ طلب حكم بينهما قبل تحكيمه ثم اجازاه جاز

وحضور المدعى عليه قد يكون بالانحصار والجبر فلا يكون حكما لا ترى أن البيع قد ينقضاء ابتداء بالتعاطي لكن اذا تقدمه بيع باطل أو فاسد وترتب عليه التعاطي لا ينقضاء البيع لكونه ترتب على سبب آخر فكذا هنا ولهذا قال السلف الثاني النافذ حكمه أعز من الكبرى الا حرام قال ط وبعض النافعية بعبر عنه بأنه قاضي ضرورة اذ لا يوجد قاض فمما علمناه من البلاد الاوهوراش ومرنش اه وانظر ما قدمناه أول القضاء (قوله وركنه لفظه الخ) أي ركن التحكيم لفظه الدال عليه اي اللفظ الدال على التحكيم كالحكم بيننا أو جعلنا حكما أو حكمنا في كذا فليس المراد خصوص لفظ التحكيم (قوله مع قبول الآخِر) أي الحكم بالفتح فلم يقبل لا يجوز حكمه لا بتجديد التحكيم بجر عن المحيط (قوله من جهة المحكم) اي جنسه الصادق بالعريقين وشمل مالو كان أحدهما قاضيا كما في التمسكتاني (قوله لا الحزبية) فتحكيم المكاتب والعبد المأذون صحيح بجر (قوله فصح تحكيم ذي ذمتين) لانه لم للشهادة بين اهل الذمة دون المسلمين ويكون تراضيهما عليه في حقهما كتقاضي اللطمان اياهم وتقليد الذي يحكم بين اهل الذمة صحيح لا بين المسلمين وكذلك التحكيم هندية عن النهاية ط وفي الجرح عن المحيط فلو أسلم أحد الخصمين قبل الحكم لم ينفذ حكم الكافر على المسلم وينفذ للمسلم على الذي وقيل لا يجوز للمسلم أيضا وتحكيم المرتد موقوف عنده فان حكم ثم قتل او لحق بطل وان أسلم نفذ وعندهما جاز بكل حال (قوله كما تر) اي في الباب السابق في قوله والمحكم كالقاضي وأفاد جواز تحكيم المرأة والناسك لصلحهما للقضاء والاوّل أن لا يحكم فاسقا بجر (قوله وقته ووقت الحكم جميعا) وكذا فيما بينهما بخلاف القاضي كما سيأتى في المسائل المخالفة بجر (قوله فلو حكم عبد الخ) ولو حكم حرا وعبد الخ حكم الحز وحده لم يجوز وكذا اذا حكم بجر عن المحيط (قوله في مقلد) بفتح اللام سبى للعجهول اي فبين قلده الامام القضاء (قوله بخلاف الشهادة) فان اشتراط الاهلية فيها عند الاداء فقط وأشار بهذا الى فائدة قول المصنف صلاحية للقضاء حيث لم يقل للشهادة (قوله وقدمنا) اي قبل قوله واذا رفع اليه حكم قاض وأشار بهذا الى أن قوله كما في مقلد ليس متفقا عليه وقدمنا اول القضاء عند قوله واهله اهل الشهادة أن فيه روايتين وانه في الواقعات الحسامية قال الفتوى على أنه لا ينزل بالردة لأن الكفر لا يتاني ابتداء القضاء في احدى الروايتين وان هذا يؤيد رواية صحة تولية الكافر والعبد وصحة حكمهما بعد الاسلام والعقوب لا بتجديد تولية وبه جزم في البحر واقصر عليه في الفتح خلافا لما مشى عليه المصنف هنا وان هذا بخلاف الصبي اذا بلغ فانه لا بد من تجديد توليته وقد تناووه الفرق هنالك فافهم وهل تجزى هذه الرواية في المحكم لم أراه والظاهر لا (قوله ورضيا بحكمه) اي الى أن حكم كذا في الفتح فأفاد انه احتراز عما لورجعا عن حكمه قبل الحكم أو عما لورضى أحدهما فقط لكن كان الاوّل ذكره قبل قوله في حكم ثلثيهم اشتراط الرضى بعد اخذكم مع انه اذا حكم لزمهما حكمه كما في الكنز وغيره ويأتى متناوئا ويذكره هنالك بأوليد دخل مالو حكم بينهما قبل تحكيمه ثم قالارضينا بحكمه وأجزأه فانه جائز كما نقله ط عن الهندية (قوله صح لو في غير حد وقود الخ) شمل سائر المجتهدات من حقوق العباد كذا ذكره بعد وما ذكره من منعه في القصاص تبعا للكنز وغيره هو قول الخصاص وهو الصحيح كما في الفتح وما في المحيط من جوازه فيه لانه من حقوق العباد ضعيف رواية ودراية لان فيه حق الله تعالى أيضا وان كان الغالب حق العبد وكذا ما اختاره السرخسي من جوازه في حق القذف ضعيف بالاوّل لان الغالب فيه حق الله تعالى على الاصح بجر (قوله ودية على عاقلة) خرج مالو كانت على القاتل بأن ثبت القتل باقراره أو ثبت جراحة بينة وارشها أقل مما تحمله العاقلة خطأ كانت الجراحة أو عمدا أو كانت قدر ما تحمله ولكن كانت الجراحة عمدا لا توجب القصاص فننفذ حكمه ونقاه في البحر (قوله بمنزلة الصلح) لانهم اتوا فقا على الرضى بما يحكم به عليهم (قوله وهذه لا تجوز بالصلح) اعترض بأنه سيأتى في الصلح جوازه في كل حق يجوز الاعتراض عنه ومنه القصاص لا فالا لا يجوز ومنه احدود أقول منشأ الاعتراض عدم فهم المراد فان المراد أن هذه الثلاثة لا تثبت بالصلح اي بأن اصطالحا على لزوم الحد ولزوم القصاص الخ وما سيأتى في الصلح سعناه أنه يجوز الصلح عن القصاص بمال لانه يجوز الاعتراض عنه بخلاف الحد فالقصاص هنا مصالح عنه وفي الاوّل مصالح عليه والفرق ظاهر كما لا يخفى (قوله بعد وقوعه) الاوّل أن يبدله بقوله قبل الحكم (قوله كما ينفرد أحد العاقلين الخ) أي يقتضى العقد وفحنه اذا علم الآخر ولو بكتابة أو رسول على

تفصيل مرفى الشريعة وبأقوى في الوكالة والمضاربة ان شاء الله تعالى (قوله بلا التماس طالب) يعنى أن الموكل ينقر بعزل الوكيل ما لم يخلق بالتوكيل حق المدعى كالأوراد خصمه السفر فطلب منه أن يوكل وكيلا بالخصومة فليس له عزله كما سيأتى في بابيه (قوله وغير يماله) منصوب على أنه مفعول معه (قوله لأن حكمه كالصالح) والصالح من صنيع التجار فكان كل واحد من الشريكين راضيا بالصالح وما فى معناه بجر (قوله بحكمه) متعلق برضى (قوله ثم استثناء الثلاثة) أى الخلد والقود والدية على العاقلة وكان الأولى ذكر هذا عقبها (قوله في كل المجتهدات) أى المسائل التى يسوغ فيها الاجتهاد من حقوق العباد كالطلاق والعتاق والكتابة والكفالة والمشفعة والتفقة والديون والبيع بخلاف ما خالف كتابا أو سنة أو اجماعا (قوله حكمه يكون الكتابات راجع الخ) قال الصدر الشهيد فى شرح أدب القضاء هو الظاهر عند أصحابنا وهو الصحيح لكن مشايخنا امتنعوا عن هذه الفتوى وقالوا يحتاج إلى حكم الحاكم كفى الحدود والقصاص كيلا يتجاسر العوام فيه اهـ قال فى الفتح وفى الفتاوى الصغرى حكم الحاكم فى الطلاق المضاف يتنزل لكن لا يفتى به وفيه روى عن أصحابنا ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب الحادثة لو استفتى فتيها عدلا فأفتاه بطلاق المين وسعه اتباع فتواه وامسأله المرأة المحلوف بطلاقها وروى عنهم ما هو أوسع وهو أن تزوج أخرى وكان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فاستفتى فتيها آخر فأفتاه بصحة المين فانه يفارق الأخرى ويمسك الأولى عملا بفتواهما اهـ (قوله وغير ذلك) كما إذا مس صهرته بشهوة وانتشر لها فحكم الزوجان حكم الحاكم لهما بالحل على مذهب الشافعى فالأصح هو النفاذ أن كان المحكم يراه والافلا الصحيح عدمه أفاده فى البحر عن الفتنه (قوله وظاهر الهداية الخ) حيث قال قالوا وتخصيص الحدود والتعاصى يدل على جواز التحكيم فى سائر المجتهدات وهو الصحيح إلا أنه لا يفتى به ويقال يحتاج إلى حكم المولى دفعا لتجاسر العوام اهـ أى تجاسرهم على هدم المذهب فتح ومثل عبارة الهداية عبارة شرح أدب القضاء المارة آنفا وتقدم فيها أن الصحيح صحة التحكيم وأنه الظاهر عن أصحابنا وكان ما هنالك راجع للقول الآخر المقابل للصحيح والمتبادر من عبارة الهداية أنه لا يفتى بجوازه فى سائر المجتهدات لكن ذكر فى البحر عن اللوالبية والفتية ما هو كالصريح فى أن ذلك فى المين المضافة ونحوها ونحوه ما قد مناه آنفا عن الفتح عن الفتاوى الصغرى وبأقوى التصريح به فى المخالفات ولكن يتأمل فى وجه المنع من عدم الاقتناء والتعليل بأن لا تجاسر العوام على هدم المذهب لا يظهر فى خصوص المين المضافة ونحوها ثم رأيت المقدسى توقف فى ذلك أيضا وأجاب بما حاصله أنهم منعوا من تولية القضاء لغير الأهل لئلا يحكم بغير الحق وكذلك منعوا من التحكيم هنا لئلا يتجاسر العوام على الحكم بغير علم قلت هذا يفيد منع التحكيم مطلقا إلا العمل والاحسن فى الجواب أن يقال إن المخالف فى المين المضافة إذا كان يعتقد صحتها يلزمه العمل بما يعتقده فإذا حكم بعدم صحتها كمولى من السلطان لزمه اتباع رأى الحاكم وارتفع بحكمه الخلاف أما إذا حكم رجلا فلا يفيد شيئا سوى هدم مذهبه لأن حكم المحكم بمنزلة الصلح لا يرفع خلافا ولا يطل العمل بما كان المخالف يعتقد فلهذا قالوا لا يفتى به ولا بد من حكم المولى هذا ما ظهر لى والله سبحانه أعلم (تنبيه) سيأتى فى المخالفات أنه لا يصح حكمه بما فيه ضرر على الصغير بخلاف القاضى (قوله وضح أخباره الخ) أى إذا قال لأحدهما أقررت عندى أو قامت عندى بينة عليك لهذا فعدت لو عندى وقد أزمك بذلك وحكمت لهذا فأنكرت المقتضى عليه لا يلتفت إلى إنكاره ومضى القضاء عليه مادام المجلس باقيا لأن الحكم مادام تحكيمهما قائما كالقاضى المقتل إلا أن يخرج المخاطب عن الحكم وبعزله قبل أن يقول حكمت عليك أو قاله بعد المجلس لانه بالقيام منه ينزل كما ينزل بعزل أحدهما قبل الحكم فصار كالقاضى إذا قال بعد العزل قضيت بكذا لا يصدق فتح (قوله لا يصح أخباره بحكمه) أى بعد ما قام (قوله حكمه القاضى) فانه لا يصح لمن لا تقبل شهادته له (قوله فلا بد من اجتماعهما) فلو حكم أحدهما أو اختلفا لم يجر كفى البحر عن اللوالبية وفيه عن الخصاص لو قال لأمرأته أنت على حرام ونوى الطلاق دون الثلاث فحكم رجلين فحكم أحدهما بأنها بائن وحكم الآخر بأنها بائن بالثلاث لم يجر لأنهم لم يجتمعوا على أمر واحد اهـ (قوله ويمضى حكمه) أى إذا رفع حكمه إلى القاضى ان وافق مذهبه أمضاه والا بطله وفائدة أمضاه ههنا أنه لو رفع إلى قاض آخر يخالف مذهبه ليس لذلك القاضى ولاية النقض فيما أمضاه هذا القاضى جوهره وفى البحر ولو رفع حكمه إلى حكم آخر حكاه بعد فالثانى

(فى مضاربة وشركة ووكالة)
بلا التماس طالب (فان حكم
لزمهما) ولا يطل حكمه بعزلهما
لصدوره عن ولاية شرعية ولا
يتعدى حكمه إلى (غيرهما) إلا
فى مسألة مالو حكم أحد الشريكين
وغيره رجلا فحكم بينهما وأزم
الشريك تعدى للشريك الغائب
لأن حكمه كالصالح بجر (فلو حكمه
فى عيب مبيع ففتى برده ليس
للبائع رده على بائعه إلا برضى
البائع الأول والثانى والمشتري)
بحكمه فتح ثم استثناء
الثلاثة بفد صحة التحكيم فى كل
المجتهدات تحكمه يكون الكتابات
راجع وفسخ المين المضافة إلى
الملك وغير ذلك لكن هذا مما يعلم
وبكم وظاهر الهداية أنه يجب
بلا يجل فتأمل (ونصح أخباره
بأقرار أحد الخصمين وبعدالة
الشاهد حال ولايته) أى بقاء
تحكيمهما (لا) يصح (أخباره
بحكمه) لا قضاء ولايته (ولا يصح
حكمه لأبويه وولده وزوجته) حكم
القاضى (بخلاف حكمهما) أى
القاضى والمحكم (عليهم) حيث
يصح كالتشادة (حكم رجلين فلا بد
من اجتماعهما) على التحكوم به
(ويمضى) القاضى (حكمه ان وافق
مذهبه

كالقاضي يحضيه ان وافق رأيه والا بطله (قوله لان حكمه لا يرفع خلافا) لقصور ولايته عليهما بخلاف
القاضي العام (قوله للمحكم) بدل من له (قوله تفويض الحكم الى غيره) فلو فوض وحكم الثاني
بلا رضاهما فأجازة القاضي لم يجز إلا أن يجزاه بعد الحكم وقيل ينبغي أن يكون كالوكيل الاقل اذ لا يجوز فعل
الوكيل الثاني فتح (قوله وحكمه بالوقف) اي يلزومه لا يرفع خلافاي خلاف الامام القائل بعدم
لزومه بل يبقى عنده غير لازم يصح رجوعه عنه (قوله بشرطه) اي من كونه مفرا عتارا ونحو ذلك مما مر في
بابه (قوله ولا يحضيه) عبارة البحر لأنه يحضيه (قوله عدمها في البحر سبعة عشر) أشار الى انها تزيد على
ذلك وهو كذلك وتقدم كثير منها في الشرح والمثل منها انه لو استقضى العبد ثم عتق فقتني صح على أحد القولين
بخلاف المحكم كما مر وأنه لا بد من تراضيهما عليه وأن التحكيم لا يصح في حد وقود ودية على العاقلة وأن لكل
منهما عزله قبل الحكم وأنه لا يعتد حكمه في الرد بالعيب الى بائع البائع وأنه لا يفتي بحكمه في فسح اليمين
المضافة ونحوها وأنه لا يصح اخباره بحكمه بخلاف القاضي على ما سياتي في آخر المتفرقات وأنه لو خالف
حكمه رأى القاضي اطله وأنه ليس له التفويض الى غيره وأن الوقف لا يلزم بحكمه فهذه عشرة مسائل
مذكورة في البحر وبقي أنه لا يجوز تعليقه ولا اضافته عند أبي يوسف وأنه لا يعتد حكمه الى الغائب لو كان
ما يدعي عليه سببا لما يدعي على الحاضر وأنه لا يجوز كتابه الى القاضي كحكمه وأنه لا يحكم بكتاب قاض
الا اذا رضى الخصمان وأنه لا يعتد حكمه من وارث الى الباقي والميت وأنه لا يعتد حكمه على وكيل بسبب
المبيع الى موكله وأنه لا يصح حكمه على وصي صغير بما فيه ضرر على الصغير وأنه لا يتقيد ببلد التحكيم بل له
الحكم في البلاد كلها وأنه لو اختلف الشاهدان فشهد أحدهما أنه وكل زيد بالخصومة الى قاضي الكوفة والآخر
الى قاضي البصرة تقبل لا لو شهد أحدهما بذلك الى الفقيه فلان والآخر الى الفقيه فلان آخر لان الحكم متوسط
وقد يكون أحد المحكمين أحق من الآخر فلا يرشئ الموكل بالآخر بخلاف ما لو كان المطلوب نفس القضاء فإنه
لا يختلف كما في شرح أدب القضاء فهذه تسع مذكورة في البحر أيضا وذكر في اربع مسائل أخر ذكرها الشارح
بعد هذه ثلاث وعشرون مسألة وزاد في البحر أخرى حيث قال ثم اعلم انهم قالوا ان القضاء يعتد الى الكافة
في اربع الحزبة والنسب والنيكاح والولاء ولم يصرحوا بحكمهما من المحكم ويجب أن لا يعتد فتسمع دعوى
الملك في المحكوم بعتمه من المحكم بخلاف القاضي اه قلت ويزاد أيضا أنه ينزل بقسامه من المجلس كما قدمناه
عن الفتح فهي اربعة وعشرون (قوله بخلاف القاضي) فان الفتوى على انه لا ينزل بارة كما قدمناه فاذا
أسلم لا يحتاج الى تولية جديدة (قوله فغيره قبولها) بخلاف ما لو رد قاض شهادة للثمة لا يقبلها قاض
آخر لان القضاء بالردة نفذ على الكافة بجر عن المحيط (قوله وينبغي أن لا يلبى الحبس ولم أره) كذا في بعض
نسخ البحر وفي بعضها قبل قوله ولم أره مانعه وفي صدر الشريعة من باب التحكيم قال وفائدة الزام الخصم أن
المتبايعين ان حكمهما كالحكم بغير المشتري على تسليم الثمن والساع على تسليم المبيع ومن امتنع يحبس اه
فهذا صريح في أن الحكم بحبس اه (قوله وكذا الخ) هذا من البحر أيضا حيث قال وكذا لم أر حكم قبول
الهدي واجابة الدعوة وينبغي أن يجوز له لانتهاء التحكيم بالفراغ الا أن يهدي اليه وقته من أحدهما فينبغي أن
لا يجوز اه وذكر الرحي أن الذي ينبغي الجواز لان من ارتاب فيه له عزله قبل الحكم بخلاف القاضي اه
وفيه نظر والله سبحانه أعلم

* (باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره) *

هذا أيضا من أحكام القضاء غير انه لا يتحقق في الوجود الا بتراضين فهو كالتركيب بالنسبة لما قبله فتح وهذا
اولى من قول الزبلي انه ليس من كتاب القضاء لانه اما نقل شهادة أو نقل حكم نعم هو من عمل القضاة فكان ذكره
فيه انساب اه وحيث كان من عملهم فكيف ينفيه بجر وأجاب في النهر بأن المنقح كونه قضاء والمثبت
كونه من أحكامه (قوله وغيره) عطف على كتاب ط (قوله الى القاضي) اي البعد مسافة يأتي بيانها
وأفاد أن قاضي مصر يكتب الى مثله الى قاضي الرستاق بخلاف العكس وفيه خلاف يأتي قال في الفتح
ولو كتب القاضي الى الامير الذي ولاه اصلى الله الامير ثم قص القصة وهو معه في مصر فجاء به ثقة يعرفه

والا بطله) لان حكمه لا يرفع خلافا
(وليس له) للمحكم (تفويض
التحكيم الى غيره وحكمه بالوقف
لا يرفع خلافا) على الصحيح خاتمة
(فلو رفع الى موافق) لمذهبه
(حكم) ابتداء (يلزومه) بشرطه
(ولا يحضيه) لانه لم يقع معتبرا
والحاصل انه كالقاضي الا في
مسائل عدمها في البحر سبعة
عشر منها لو ارتد انزل فاذا
اسلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف
القاضي ومنها لو رد الشهادة
لنمرة فغيره قبولها وينبغي أن
لا يلبى الحبس ولم أره وكذلك
أرحكم قبوله الهدي وينبغي أن
لا يجوز ان اهدي اليه وقت
التحكيم
* (باب كتاب القاضي الى القاضي
وغیره) * أراد بغيره قوله والمرأة
تقتدى الخ (القاضي يكتب الى
القاضي في)

الامير في القياس لا يقبل لان ايجاب العمل بالبينة ولانه لم يذكر اسمه واسم آبيه وفي الاستحسان يقبل لانه متعارف ولا يلحق بالقاضي أن يأتي في كل حادثة الى الامير ليخبره ولو أرسل رسولا ثقة كان كالمُرسل في جواز العمل به فكذا اذا ارسل كتابه ولم يجز الرسم في مثله من مصر الى مصر فشرطنا هناك كتاب القاضي الى القاضي اه اى شرطنا ذلك فيما اذا كان الامير في مصر آخر وقد أسقط في البحر والنهر من عبارة الفتح قوله ولم يجز الرسم في مثله من مصر الى مصر فاختل نظام الكلام فافهم (قوله كل حق) من نكاح وطلاق وقتل موجه مال وأعيان ولو منقولة وهو المروى عن محمد وعليه المتأخرون وبه يبقى للضرورة وفي ظاهر الرواية لا يجوز في المنقول للعاجة الى الاشارة اليه عند الدعوى والشهادة وعن الثاني تجوز في العبد لعله الا باق فيه لافي الامة وعنه تجوز في الكل قال الاسدي جابي وعليه الفتوى بحر (قوله استحسانا) والقياس أن لا يجوز لان كتابه لا تكون اقوى من عبارته وهو لو اخبر القاضي في محله لم يعمل باخباره فكنا به اولى وانما جوزناه لانرضى الله تعالى عنه وللعاجة بحر (قوله فان شهد واعلى خصم حاضرا الخ) قال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب او المخضر الذي جعله اى القاضي وكيلا لاثبات الحق ولو كان المراد بالخصم هو المدعى عليه لما احتج الى قاض آخر لان حكم القاضي قد تم على الاول أقول لا ينبغي ما فيه من التكلف والاحسن أن يقال ان قوله فان شهدوا على خصم ليس بمقصود بالذات في هذا الباب بل نوطئة لقوله وان شهدوا بغير خصم لم يحكم فيه ونظائره كثيرة كذا في الدرر قلت وحاصله أنه ليس المراد في هذه المسألة من كتاب القاضي حكمه الى قاض آخر حتى يراد بالخصم فيها الوكيل او المخضر بل المراد أن الشهادة عند القاضي تارة تكون على خصم حاضره فيحكم بها عليه ويكتب بحكمه كما يحفظ الواقعة لا يبعثه الى قاض آخر لان الحكم قد تم وتارة تكون على خصم غائب وهي الآتية فهذه ذكرت نوطئة لتلك والى هذا أشار الشارح بقوله يحفظ اى يحفظ الواقعة وذكري في النهر عن الزيلعي انه اذا قدر أن الخصم غاب بعد الحكم عليه وبجهد الحكم فيثبت يكتب له ليسلم اليه حقه او ينفذ حكمه اه وحاصله أنه قد يحتاج في المسألة الاولى الى أن يبعث بكتاب حكمه على الخصم الحاضر الى قاض آخر فيكون ذكرهما مقصودا في هذا الباب وأفاد القهستاني أن الكتاب يكون الى القاضي ولو كان الخصم حاضرا وذلك لامضاء قاض آخر كما اذا ادعى على آخر ألفا وبرهن وحكم به ثم اصطالحا أن يأخذه منه في بلد آخر وخاف أن ينكر فكتب به لاسماء قاضى البلد (قوله هو السجل) بكسر السين والجيم وتشديد اللام والضمنان مع التشديد والفتح مع سكون الجيم والكسر لغات قهستاني عن الكشف (قوله التي فيها حكم القاضي) بيان للنسبة في قوله الحكمى وشمل ما اذا كان الى قاض آخر ولا (قوله وكتب الشهادة) اى بعد ما سمعها وعدلت نهر (قوله وان كان مخالفا لراى الكاتب الخ) اى بخلاف السجل فانه ليس له أن يخالفه ويستثنى حكمه لان السجل محكوم به دون الكتاب ولهذا أن لا يقبل الكتاب دون السجل كما في البحر عن منية المفتى وقوله في النهر ولم اجده فيها سبني على ما في نسخته وانقد وجدته في نسختي وفي الفتح والكتاب الحكمى لا يلزم العمل اذا كان يخالفه لانه لم يقع حكم في محل اجتهاد فله أن لا يقبله ولا يعمل به (قوله ويسمى الكتاب الحكمى) هذا في عرفهم نسبوه الى الحكم باعتبار ما يؤول فتح (قوله وليس بسجل) لان السجل محكوم به بخلاف الكتاب الحكمى (قوله وقرأ الكتاب عليهم) اى على شهود الطريق ولو فسر النهر هنا وتركه في قوله وختم عندهم ليعود على معلوم ان كان اولى ط (قوله وأعلمهم بما فيه) اى باخباره لانه لا شهادة بلا علم المشهود به كما لو شهدوا بأن هذا الصك مكتوب على فلان لا يفيد ما لم يشهدوا بما تضمنه من الدين فتح قال في البحر ولا بد لهم من حفظ ما فيه ولهذا قيل ينبغي أن يكون معهم نسخة اخرى مفتوحة فيستعينوا منها على الحفظ فانه لا بد من التذكر من وقت الشهادة الى وقت الاداء عندهما (قوله وختم عندهم) اى على الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للفتح في اسفله فلما انكسر خاتم القاضي أو كان الكتاب منشورا لم يقبل وان ختم في اسفله كما في الذخيرة وانما قال عندهم لانه لا بد أن يشهدوا عنده أن الختم بمضرتهم كما في المغنى واشترط الختم ليس بشرط الا اذا كان الكتاب في يد المدعى وبه يبقى كما ذكره المصنف قهستاني (قوله وسلم الكتاب اليهم) اى في مجلس يصح حكمه فيه فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرماتى قهستاني قال في النهاية وعمل القضاة اليوم أنهم سلمون المكتوب الى المدعى وهو قول أبي يوسف وهو اختيار الفتوى على قول شمس الأئمة وعلى قول أبي

كل حق به يبقى استحسانا (غير حد و قود) للشبهة (فان شهدوا على خصم حاضره حكم بالشهادة وكتب بحكمه) ليحفظ (و) كتاب الحكم (هو السجل الحكمى) اى اللجنة التي فيها حكم القاضي هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وفائع الناس (وان لم يكن الخصم حاضرا لم يحكم) لانه حكم على الغائب (وكتب الشهادة) الى قاض يكون الخصم في ولايته (ايحكم) القاضي (المكتوب اليه بها على رأيه وان كان مخالفا لراى الكاتب) لانه ابتداء حكم (وهو) نقل الشهادة حقيقة وسمى (الكتاب الحكمى) وليس بسجل (وقرأ) الكتاب (عليهم) أو أعلمهم بما فيه (وختم عندهم) اى عند شهود الطريق (وسلم) الكتاب (اليهم)

بعد كتابة عنوانه في باطنه) وهو أن
 يكتب فيه اسمه واسم المكتوب
 اليه وشهرتهما (فلو كان) العنوان
 (على ظاهره لم يقبل) قيل هذا في
 عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر
 فيعدل به واكتفى الثاني بأن
 يشهدهم أنه كاتبه وعليه الفتوى
 كما في العزيمة عن الكفاية وفي
 الملتقى وليس الخبر كالعيان (فإذا
 وصل الى المكتوب اليه نظر الى
 ختمه) أولا (ولا يقبله) أي
 لا يتسراء (الاجحضور الختم
 ونهوده ولا بد من اسلام شهوده
 ولو كان لذي على ذي)
 لشهادتهم على فعل المسلم (الاذا
 أقر الختم فلا حاجة اليهم) أي
 اليهود (بخلاف كتاب الامان)
 في دار الحرب (حيث لا يحتاج
 الى بينة) لانه ليس يلزم وفي
 الاشياء لا يعمل بالخط الا في
 بمسألة كتاب الامان ويلحق به
 انبرأت

مطلب
 لا يعمل بالخط

حنية يسلم المكتوب الى الشهود كذا وجدت بخط شيخنا اه ثم قال وأجمعوا في الصلح أن الانهاد لا يصح
 ما لم يعلم الشاهد ما في الكتاب فاحفظ هذه المسألة فان الناس اعتادوا خلاف ذلك اه سعية لكن ينافي
 دعوى الاجماع ما سياتي عن أبي يوسف وقدم المصنف في باب الاستحقاق لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة
 انه كتاب كذا بل لا بد من الشهادة على مضمونه وكذا ما سوى نقل الشهادة والوكالة اه ومثله في الغرر فهذا
 صريح في أن كتاب نقل الشهادة والوكالة لا يحتاج للشهادة على مضمونه ومقتضاه انه لا حاجة لقراءته على الشهود
 أيضا والظاهر انه مبني على قول أبي يوسف الآتي تأمل (قوله وشهرتهما) أفاد أن الاسم وحده لا يكفي بلا
 شهرة بكنية ونحوها قال في الفتح ولو كان العنوان من فلان الى فلان أو من أبي فلان الى أبي فلان لا يقبل لأن
 مجرد الاسم أو الكنية لا يتعرف به إلا أن تكون الكنية مشهورة مثل أبي حنيفة وابن أبي ليلى وكذلك النسبة
 الى أبيه فقط كعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وقيل هذا رواية وفي سائر الروايات لا تقبل الكنية المشهورة
 لأن الناس يشتركون فيها ويشتهر بها بعضهم فلا يعلم أن المكتوب اليه هو المأمور بها أو غيره بخلاف ما لو كتب
 الى قاضي بلدة كذا فانه في الغالب يكون واحدا فيحصل التعريف بالاضافة الى محل ولايته اه ملخصا
 قال في المروية كتب فيه اسم المدعي والمدعى عليه وجدهما ويذكر الحق والشهودان شاء وان شاء اكتفى
 بذلك شهادتهم ومن الشروط أن يكتب فيه التاريخ فلو لم يكتبه لا يقبل اه اي ليعلم انه كان قاضيا حال الكتابة
 كما في الفتح (قوله واكتفى الثاني الخ) الذي في العزيمة عن الكفاية هو عبارة النهاية التي ذكرناها
 آنفا وعبارة الملتقى هكذا وأبو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك سوى شهادتهم انه كاتبه لما تبين بالقضاء واختار
 السرخسي قوله وليس الخبر كالعيان اه أي أن أبا يوسف باشر القضاء مدة مديدة فاختر ذلك لما عاين
 المشقة في الشروط المارة فلذا اختار السرخسي قوله وظاهره أن الختم ليس بشرط عنده وظاهر الفتح انه
 رواية عنه قال ولا شك عندى في صحته فان الفرض عند المجلد الكتاب فلا يفتر عدم ختمه مع شهادتهم انه كاتبه
 نعم اذا كان الكتاب مع المدعى ينبغي اشتراط الختم لاحتمال التغير إلا أن يشهدوا بما فيه حفظا (قوله أي
 لا يقرأه) أشار الى ما في البحر عن الفتح من أن المراد من عدم قبوله بلا ختم عدم قراءته لا مجرد قبوله لانه
 لا يتعلق به حكم اه (قوله الاجحضور الختم وشهوده) أي شهود أنه كاتب فلان القاضي وأنه ختمه نهر
 وزاد بعد هذا في الكنز فان شهدوا انه كاتب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه وقرأه علينا وختمه فصح
 القاضي وقرأه على الخصم وألزمه بما فيه قال في البحر يعني اذا ثبتت عند التهم بأن كان يعرفهم بها أو وجد
 في الكتاب عند التهم أو سأل من يعرفهم من الثقات فزكوا وأما قبل ظهور عند التهم فلا يحكم به ولا يلزم الخصم
 ثم ذكر قول أبي يوسف المارة (قوله لشهادتهم على فعل المسلم) وهو انه كتب الكتاب وختمه وقرأه عليهم وسلمه اليهم
 (قوله الا اذا أقر الخصم) أي بأنه كاتب فلان القاضي (قوله بخلاف كتاب الامان) معناه اذا جاء الكتاب
 من ملكهم بطلب الامان بجر عن العناية (قوله لانه ليس يلزم) لأن له أن لا يعطيهم الامان بخلاف كتاب
 القاضي فانه يجب على القاضي المكتوب اليه أن يظفر فيه ويعمل به ولا بد للملزم من الحجة وهي البينة فتح
 (فرع) لو مرض شهود الكتاب في الطريق أو الرجوع الى بلادهم أو السفر الى بلدة أخرى فأشهدوا وقوموا على
 شهادتهم جاز وعمامة في الخاتمة (قوله لا يعمل بالخط) عبارة الاشياء لا يعتمد على الخط ولا يعمل بالمكتوب
 الوقت الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ قال البيهقي المراد من قوله لا يعتمد أي لا يقضى القاضي بذلك
 عند المنازعة لأن الخط مما يترور ويفعل كما في مختصر الظهيرية وليس منه ما في دواوين القضاة الخ ما قدمناه
 أول القضاء عند قوله فاذا تقلد طلب ديوان قاض قبله فراجع (قوله ويلحق به البرأت) عبارة الاشياء
 ويمكن إلحاق البرأت السلطانية المتعلقة بالوظائف ان كانت العلة انه يعني كتاب الامان لا يترور وان كانت العلة
 الاحتياط في الامان طعن الدم فلا أقول يجب المصير الى الاخير سألحائي أي لا يمكن التزوير بل قد وقع
 كما ذكره الجوى وحينئذ فلا يصح إلحاق ولكن قد علمت أن العلة في كتاب الامان انه غير ملزم وقد علمنا أن قول
 القضاء استظهار كون علة العمل بما لرسوم في دواوين القضاة الماضين هي الضرورة وهنا كذلك فانه يحذر
 إقامة البينة على ما يكتبه السلطان من البرأت لاصحاب الوظائف ونحوهم وكذا من شهود القاضي والوالي
 وعامة الاوامر السلطانية مع جريان العرف والعادة بقبول ذلك مجرد كتابته وامكان تزويرها على السلطان

لا يدفع ذلك لانه وان وقع فهو امر نادى قلبا يقع وهو اندر من امكان تزوير الشهود وهو أولى بالقبول من دفتر
 الصراف ونحوه فانهم علموا به للعرف كما يأتي وذكر العلامة البعلبي في شرحه على الاشياء أن للشارح العلامة
 الشيخ علاء الدين رسالة حاصلها بعد نقله ما في الاشياء وان ابن النخبة وابن وهبان جزموا بالعمل بدفتر الصراف
 ونحوه لعله أمن التزوير كما جزم به البرازي والسرخسي وقاضي خان قال ان هذه العلة في الدفاتر السلطانية
 أولى كما يعرفه من شاهد أحوال أهلها حين نقلها اذا لا تحترق أو لا الاباذن السلطان ثم بعد اتضاع الجزم الغفير
 على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى
 لحفظها المسمى بدفتر أميني فيكتب عليها ثم تعاد أصولها الى أمكنتها المحفوظة بانظم فالأمن من التزوير مقطوع
 به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة والكتبه فلو وجد في الدفاتر المكان الفلاني وقف على المدونة الفلانية
 مثلا يعمل به من غير بينة وبذلك يفق مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في بهجة عبد الله أفندي وغيره فليحفظ
 اه قلت وبؤيد العمل بما في دواوين القضاة الماضين وكان مشايخ الاسلام المولين في الدولة العثمانية أفتوا
 بما ذكره الخاقاني الدفاتر السلطانية بدواوين القضاة المذكورة لاتحاد العلة فيها والله سبحانه أعلم لكن قد منا
 في الوقف عن الخيرية انه لا ثبت الوقف بمجرد وجوده في دفتر السلطاني (قوله ودفتر بياع وصراف وسمسار)
 عطف على كتاب الامان فان هذا منصوص عليه لاملحق به فقد قال في الفتح من الشهادات ان خط السمسار
 والصراف حجة للعرف الجاري به اه قال البيهقي هذا الذي في غالب الكتب حتى المجتبى فقال في الاقرار
 وأما خط البياع والصراف والسمسار فهو حجة وان لم يكن مصدرا معنونا يعرف ظاهرا بين الناس وكذلك
 ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزانه الاكل صراف كتب على نفسه بجمال معلوم
 وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف
 الناس خطه يحكم بذلك في تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بنسبه حجة اه قال العلامة العيني
 والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البياع وجدت في ياد كاري بخطي أو كتبت في ياد كاري
 يدي أن فلان على ألف درهم كان هذا اقرارا ملزما بانه أقول ويزاد أن العمل في الحقيقة انما هو ملو جب
 العرف لا بمجرد الخط والله أعلم وبهذا عرف أن قولهم فيما اذا ادعى رجل مالا وأخرج بالمال خطأ وادعى انه خط
 المتدعي عليه فأنكر كون الخط خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على انهم اخط
 كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقضى بذلك فانه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان
 القول قوله يستثنى منه ما اذا كان الكاتب سمسارا أو صرافا ونحو ذلك ممن يؤخذ بخطه كذا في قاضي خان اه
 كلام البيهقي قلت ويستثنى منه أيضا ما قدمناه أول الباب من كتابة القاضي الى الامير الذي ولاه وكذا
 ما سجد كرهه الشارح عن شرح الوهبانية والمقتط وهو ما اذا كان على وجه الرسالة مصدرا معنونا اه وهو
 أن يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم حجة كما في الملتقى والزيلي من
 مسائل شتى آخر الكتاب ومثله في الهداية والخلاصة وهذا اذا اعترف أن الخط خطه فانه يلزمه ما فيه وان أنكر
 أن يكون في ذمته ذلك المال بخلاف ما اذا لم يكن مصدرا معنونا كما هو صريح الخلاصة وهذا ذكره
 في الاخرس وذكر في الكفاية آخر الكتاب عن الشافعي أن الصحيح مثل الانرس فاذا كان مستبينا امرسوما
 وثبت ذلك باقراره أو بينة فهو كالخطاب اه ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بكونه على وجه الرسالة الى
 الغائب وهو أيضا مفاد كلام الفتح في الشهادات فراجعه لكن في شهادات البحر عن البرازية ما يدل على
 انه لا فرق في المحدثين بين كونه لغائب أو حاضر ومثله ما في فتاوى قارئ الهداية اذا كتب على وجه الصكوك
 يلزمه المال وهو أن يكتب يقول فلان الفلاني ان في ذمتي فلان الفلاني كذا وكذا فهو اقرار يلزم وان
 لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه اه قلت والعادة اليوم في تصديرها بالعنوان انه يقال فيها سبب
 تحريره هو أنه ترتب في ذمة فلان الفلاني الخ وكذا الوصول الذي يقال فيه وصل الينا من يد فلان الفلاني
 كذا ومثله ما يكتبه الرجل في دفتره مثل قوله علم بيان الذي في ذمتنا فلان الفلاني فهذا كله مصدرا معنونا
 جرت العادة بتصديره بذلك وهو مفاد كلام قارئ الهداية المذكور فقتضاء أن هذا كله اذا اعترف بأنه خطه
 يلزمه وان لم يكن مصدرا معنونا لا يلزمه اذا أنكر المال وان اعترف بكونه كتبه بخطه الا اذا كان يباعا

مطلب
 في العمل بما في الدفاتر السلطانية

ودفتر بياع وصراف وسمسار

مطلب
 في دفتر البياع والصراف والسمسار

أو صرّافاً أو مساراً في الخاتمة وصل الصراف والسمسار حجة عرفاً اه فمثل ما إذا لم يكن مصدراً معنوياً وهو صريح مأمّر عن المجتبى وما إذا لم يعترف بأنه خطه كما هو صريح مأمّر عن الخزانة ثم ان قول المجتبى وكذا ما يكتب الناس فيما بينهم الخ يفيد عدم الاقتصار على الصراف والسمسار والبيع بل مثله كل ما جرت العادة به فيدخل فيه ما يكتبه الامراء والاكابر ونحوهم من يثبته الاشارة عليهم فاذا كتب وصولاً أو صكاً بين عليه وختمه بخاتمة المعروف فانه في العادة يكون حجة عليه بحيث لا يمكنه انكاره ولو أنكره بعد بين الناس مكابر فاذا اعترف بكونه خطه وختمه وكان مصدره عنونا فينبغي القول بأنه يلزمه وان لم يعترف به أو وجد بعد موته فقتضى ما في المجتبى انه يلزمه أيضاً علماً بالعرف كدقت الصراف ونحوه ومثله ما إذا وجد في صندوقه مثلاً صرّة دراهم مكتوب عليها هذه أمانة فلان الفلاني فان العادة تشهد بأنه لا يكتب بخطه ذلك على دراهمه ثم اعلم أن هذا كله فيما يكتبه على نفسه كما قيده بعض المتأخرين وهو ظاهر بخلاف ما يكتبه لنفسه فانه لو ادّعى بلسانه مصرحاً لا يؤخذ خصمه به فكيف اذا كتبه ولذا قيده في الخزانة بقوله كتب على نفسه كما مر وذكر في شرح الوهبانية أئمة بلغ قالوا يادكار البيع حجة لازمة عليه فان قال البيع وجدت بخطي ان على فلان كذا لم قال السرخسي وكذا خط السمسار والصراف اه فقوله ان على فلان الخ صريح في ذلك وأما قول ابن وهبان في تعليل المسألة لانه لا يكتب الاماله وعليه فراهه أن البيع ونحوه لا يكتب في دفتره شيئاً على سبيل التجربة للخط أو اللهو واللعب بل لا يكتب الاماله أو عليه ولا يلزم من هذا أن يعمل بكتابه في الذي له كما لا يخفى خلافاً لمن فهم منه ذلك وجب تقييده أيضاً بما اذا كان دفتره محفوظاً عنده فلو كانت كتابته فيما عليه في دفتر خصمه فالظاهر أنه لا يعمل به خلافاً لما يحسنه ط لان الخط مما يترور وكذا لو كان له كاتب والدفتر عند الكاتب لاحتمال كون الكاتب كتب ذلك عليه بلا علم فلا يكون حجة عليه اذا أنكره أو ظهر ذلك بعد موته وأنكرته الورثة خلافاً لمن حكم في عصرنا بذلك الذي ادّعى على ورثته تاجر له كاتب ذمي ودفتره التاجر عند كاتبه الذي فقد كنت أفتيت بأنه حكم باطل وكون المدة والكاتب ذميين يقوى شبهة التزوير وان الكتابة حصلت بعد موت التاجر وتقام الكلام في كتابنا تنقيح الحامدية (قوله ان يتبين به) أي بأنه خط من يروي عنه في الاقل وبأنه خط نفسه في الاخيرين اه ح (قوله قيل وبه يفتي) قال في خزانة الاكل أجاز أبو يوسف ومحمد العمل بالخط في الشاهد والقاضي والراوى اذا رأى خطه ولم يتدكر الحادثة قال في العيون والفتوى على قولهما اذا تبين انه خطه سواء كان في القضاء أو الرواية أو الشهادة على الصلح وان لم يكن الصلح في يد الشاهد لان الغلط نادر وأثر التغيير يمكن الاطلاع عليه وقلما يشتبه الخط من كل وجه فاذا تبين جاز لا اعتماد عليه توسعة على الناس اه حوى لكن سيد كرا الشارح في الشهادات قبيل باب القبول مانصه وجوزاه لو في حوزة وبه ناخذ بحر عن المبتنى اه وهذا ما اختاره المحقق ابن الهمام هنالك وسيأتى تمامه ان شاء الله تعالى (قوله ولا بد من مسافة الخ) فلو أقل لا يقبل وفي نوادر هشام اذا كان في مصر واحد قاضيان جاز كتابة أحدهما الى الآخر في الاحكام جوهرية عن النبايع وكذا كتابة القاضي الى الامير الذي ولاه وهو معه في المصر كما مر أول الباب (قوله على الظاهر الخ) قال في المنع هذا هو ظاهر الرواية وجوزها محمد وان كان في مصر واحد وعن أبي يوسف ان كان في مكان لو غدا الاداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله صح الاشارة والكتابة وفي السراجية وعليه الفتوى اه (قوله ويطل الكتاب الخ) هذا شرط آخر لقبول الكتاب والعمل به وهو أن يكون القاضي الكاتب على قضائه نهر أي لانه بمنزلة الشهادة فبعوت الاصل قبل اداء الفروع الشهادة تبطل شهادة الفروع فكذا هذا ط عن العيني (قوله قبل وصول الكتاب الخ) لو اقتصر على قوله قبل القراءة لا غناء ولذا قال في النسخ العبارة الجيدة أن يقال لو مات قبل قراءة الكتاب لا قبل وصوله لان وصوله قبل ثبوته عند المكتوب اليه وقراءته لا يوجب شيئاً اه (قوله فلا يطل) أي في ظاهر الرواية بحر (قوله ويطل بجنون الكاتب الخ) في الخاتمة وان عزل القاضي الكاتب أو مات بعد ما وصل الكتاب الى الآخر فانه يعمل به لان الموت والعزل ليس بمنع بخلاف ما اذا فسق الكاتب أو عي أو صار بحال لا يجوز حكمه وشهادته فان الآخر لا يقبل كتابه لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فمما يمنع القضاء بشهادته يمنع القضاء بكتابه اه وظاهره انه يطل بذلك ولو بعد وصوله مع أن الزبلي صرح بأن ذلك كعزله ثم رأيت في البحر ذكر أن بين كلامهما مخالفة

وجوز محمد لراو وقاض وشاهد
ان يتبين به قبل وبه يفتي (ولا بد
من مسافة ثلاثة أيام بين القاضيين
كاشهادة على الشهادة) على
الظاهر وجوزهما الثاني ان بحيث
لا يعود في يومه وعليه الفتوى
شربلالية وسراجية (ويطل)
الكتاب (بعوت الكاتب وعزله
قبل وصول الكتاب الى الثاني
أو بعد وصوله قبل القراءة) وأجازه
الثاني (وأما بعده ما فلا) يطل
(و) يطل (بجنون الكاتب
ورثته وحده لقدم

ولم يجب عنها تأمل ورأيت في البرازية مثل ما في الخانية وفي الدرر مثل ما هنا فالظاهر أن في المسألة قولين (قوله وعماؤه) الانسب وعماؤهم ومنزلان العمى مقصور (قوله وفسقه) عبر عنه في النهر بقيل وقال انه بناء على عزله بالفسق ومثله في الفتح (قوله وكذا جوت المكتوب اليه) لأن الكاتب لما خصه فقد اعتد عدالة وأمانته والقضاة متفقون في ذلك فصح التعيين نهر (قوله الا اذا عم الخ) بأن قال الى فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان غيره صار تبعاله فتح (قوله بخلاف ما لو عم ابتداء) بأن قال الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم (قوله وجوزة الثاني) وكذا الشافعي وأحمد فتح (قوله وعليه العمل) قال الزيلعي واستحسنه كثير من المشايخ وفي الفتح وهو الوجه لان اعلام المكتوب اليه وان كان شرطاً في العموم يعلم كما يعلم بالخصوص وليس العسوم من قبيل الاجمال والتجهيل فصار قصديته وتبعيته سواء نهر (قوله ايا كان) أي مدعياً ومدعى عليه (قوله في بابه) أي في باب الشهادة على الشهادة ح (قوله خلافاً لما وقع في الخانية هنا) أي في هذا الباب حيث قال لومات القاضي الكاتب أو عزل قبل وصول الكتاب بطل كآية كشاهد الاصل اذ امانات قبل أن يشهد الفرع على شهادة الاصل اه (قوله ثمة) أي هنالك أي في باب الشهادة على الشهادة حيث قال الشهادة على الشهادة لا تجوز الا أن يكون المسموع على شهادته مريضاً في المصر أو يكون ميتاً الخ وهذا هو الموافق للمتون (قوله من جوزة جوزها) وشرط جوازها عند الامام أن يعلم في حال قضائه في المصر الذي هو قاضيه بحق غير حدة خالص لله تعالى من قرض أو بيع أو غصب أو تطلق أو قتل عمد أو حد قذف فلو علم قبل القضاء في حقوق العباد ثم ولي فرفعت اليه تلك الحادثة أو عملها في حال قضائه في غير مصره ثم دخله فرفعت لا يقضي عنده ولا يقضي وكذا الخلاف لو علم بها وهو قاض في مصره ثم عزل ثم أعيد وأما في حد الشرب والزنى فلا ينفذ قضاؤه بعلمه اتفاقاً فتح ملخصاً وبه علم انه في الحدود الخالصة لله تعالى لا ينفذ كما صرح به في شرح أدب القضاء معللاً بأن كل واحد من المسلمين يساوي القاضي فيه وغير القاضي اذا علم لا يمكنه إقامة الحد فكذا هو ثم قال الا في السكران أو من به أماراة السكر ينبغي له أن يعزله للثمة ولا يكون حداً اه (قوله ومن لا فلا) قال في الفتح الا أن التساوت هنا وأن التساوي يكتب بالعلم الحاصل قبل القضاء بالاجماع (قوله الا أن المعقد) أي عند المتأخرين افساد قضاة الزمان وعبارة الاشياء الفتوى اليوم على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا كما في جامع الفصولين (قوله وفيها) أي في الاشياء تنقل عن السراجية لكن في منية المفتي المختصة من السراجية التعبير بالقاضي لا بالامام حيث قال القاضي يقضي بعلمه بحد القذف والقصاص والتعزير ثم قال قضى بعلمه في الحدود الخالصة لله تعالى لا يجوز اه أفاده بعض المحشين وهذا موافق لما مر عن الفتح من الفرق بين الحد الخالص لله تعالى وبين غيره ففي الاول لا يقضي اتفاقاً بخلاف غيره فيجوز القضاء فيه بعلمه وهذا على قول المتقدمين وهو خلاف المفتي به كما علمت (تنبيه) ذكر في النهر في الكفالة بجحانه ان يجب أن يحتمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من حقوق العباد أما حقوق الله المحضة فيقضي فيها بعلمه اتفاقاً ثم استدلل لذلك بأن له التعزير بعلمه قلت ولا يخفى انه خطأ صريح مخالف لصريح كلامهم كما علمت وأما التعزير فليس بحد كما أجمعنا من عبارة شرح أدب القضاء وأيضا فهو ليس بقضاء (قوله فهل الامام قيد) أقول على فرض ثبوته في عبارة السراجية ليس بقيد لما علمت من عبارة الفتح المصرحة بجواز قضاء القاضي بعلمه في قتل عمد أو حد قذف لكونه من حقوق العباد (قوله لكن الخ) استدلال على ما نقله ثانياً عن الاشياء بأنه مبني على خلاف المختار أو على قوله فهل الامام قيد فان قول الشرب لا لا يقضي بعلمه في الحدود الخالصة لله تعالى يعني اتفاقاً فيفهم منه انه يقضي بعلمه في غيرها كحد قذف وقود وتعزير على قول المتقدمين وهو خلاف المختار فيكون ذكر الامام غير قيد فافهم (قوله مطلقاً) أي سواء كان علمه بعد توليته أو قبلها ح أو سواء سكر منه أو لا (قوله للثمة) أي اذا علم الثاني بأنه سكران له تعزيره لأن القاضي له تعزير المتهم وان لم يثبت عليه كما مرّ تحريره في الكفالة (قوله ثبت الحيلولة) أي بأن يأمر بأن يحال بين المطلق وزوجته والمعنى وأتمه أو عبده والغاصب وما غصبه بأن يجعله تحت يد أمين الى أن يثبت ما علمه القاضي بوجه شرعي (قوله على وجه الحسبة) أي الاحتساب وطلب الثواب ثلاثاً بطأها الزوج

وعماؤه وفسقه بعد عدالته
 لخروجه عن الاهلية وأجازه الثاني
 (و) كذا (جوت المكتوب اليه)
 وخروجه عن الاهلية (الاذا عم
 بعد تخصص) اسم المكتوب اليه
 (بخلاف ما لو عم ابتداء) وجوزة
 الثاني وعليه العمل خلاصة
 (لا) يطل (جوت الخضم) أي ايا كان
 لقيام وارثه أو وصيه مقامه قلت
 ٣ وكذا لا يطل جوت شاهد الاصل
 كما سيأتي متنا في بابه خلافاً لما وقع
 في الخانية هنا فهو مخالف لما ذكره
 بنفسه ثمة فتنبه (و) اعلم أن
 (الكتابة بعلمه كالتضاء بعلمه) في
 الاصح بحر من جوزة جوزها
 ومن لا فلا الا أن العقدة عدم
 حكمه بعلمه في زماننا أشباه
 وفيها الامام يقضي بعلمه في حد
 قذف وقود وتعزير قلت فهل
 الامام قيد كما قدمناه في الحدود
 لم أره لكن في شرح الوهبانية
 للشرب لا لا واختار الا أن عدم
 حكمه بعلمه مطلقاً كما لا يقضي بعلمه
 في الحدود الخالصة لله تعالى كزنى
 وخمر مطلقاً غير أنه يعز من به أثر
 السكر للثمة وعن الامام ان علم
 القاضي في طلاق وعتاق وغصب
 يثبت الحيلولة على وجه الحسبة

٣ مطلب
 في قضاء القاضي بعلمه

أو السعد أو القاصب (قوله لا القضاء) أي لا على طريق الحكم بالطلاق أو العتاق أو الغصب (قوله ولا يتقبل كتاب القاضي) الأولى حذف القاضي لأن الحكم ليس قاضيا الآن يراد به ما يشتمل المولى من السلطان وغيره (قوله بل من قاض مولى الخ) أفاد أن هذا شرط في الكاتب فقط قال في المنع فلا يتقبل من قاضي رستاق إلى قاضي مصر وانما يتقبل من قاضي مصر إلى قاضي مصر آخر أو إلى قاضي رستاق (قوله يملك إقامة الجمعة) الظاهر أن هذا غير قيد ولا سيما في زماننا لأن السلطان لا يأذن للقاضي بها والظاهر أن مراده الإشارة إلى أن المراد قاضي مصر التي تقام فيها الجمعة تأمل وفي المنع عن السراجية وانما يتقبل كتب قضاء الامصار التي تقام فيها الحدود وينفذ فيها حكم المحاكم الا فيما لا خطر له شرعا لأن الولاية لا تثبت الا في محل قابل للولاية لمن هو أهل له (قوله وقيل يقبل الخ) الظاهر أن الخلاف مبنى على الخلاف في أن المصهر هل هو شرط لتفاد القضاء أم لا فكذا عن ظاهر الرواية انه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه يفتي كافي البرازية فعلى هذا يفتي بقبوله من قاضي رستاق إلى قاضي مصر أو رستاق منخ ومثله في شرح المقدسي ورأيت بخط بعض الفضلاء أن ما ذكر من ابتناء الخلاف على الخلاف الآخر صرح به في البرازية (قوله واعتمده المصنف والكمال) قد علت كلام المصنف وأما الكمال فقد قال والذي ينبغي انه بعد عدة شهود الاصل والكتاب لا فرق أي بين كونه من قاضي مصر أو غيره (قوله إلى من يصل إليه الخ) أي بناء على قول الثاني بجواز التعميم ابتداء كما مر (قوله لعدم ولايته وقت الخطاب) أي لانه خطاب وانما يصح اذا كان له ولاية وقته منخ (قوله ليس لنا به أن يقبله) لانه قد كتب إلى غيره ولوجعل الخطاب إلى النائب وسماه باسمه ليس للمنيب أن يقبله لانه لا يقبل الكتاب الا المكتوب إليه (قوله في غير حدة وقود) لانها لا تصلح شاهدة فيهما فلا تصلح حكمة (قوله ولو بلا شرط واقف) أما اذا شرط الواقف فلا شك فيه لانها أهل للشهادة وأما بدون شرطه الناس عليها كما في صورة الحادثة التي ذكرها فبغير نزاع فقد ردت في النهر بأن قوله ثم لولده لا يشمل الاثنى لان عرف الواقفين مراعى ولم يتفق تقرير اثنى شاهدة في وقف في زمن ما فبما علمنا فوجب صرف أفضاذه إلى ما تعارفوه وهو الشاهد الكامل الخ كلامه ونقل الحوى مثله عن المقدسي ثم نقل عن بعضهم أن هذا لا يمنع كونها اهلالا للشهادة وقول اصحاب يجوز انشادها وقضائها في غير حدة وقود صريح في صحة تقريرها في الاوقاف اه قلت لا ينبغي ما فيه فان الكلام ليس في اهليتها بل في دخولها في كلام الواقف المبني على المتعارف (تنبيه) وأما تقريرها في نحو وظيفة الامام فلا شك في عدم صحته لعدم اهليتها خلافا لما زعم بعض الجهلة أنه يصح وتستدبر لان صحة التقرير يعتمد وجود الالهية وجواز الاستنابة فرع صحة التقرير اه ابو السعود وفي الاشياء اذا ولي السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته لان فعله مقيد بالصلحة ولا مصلحة في تولية غير الاهل واذا عزل الاهل لم ينزل وفي معبد النعم ومبيد النعم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول العلوم اه والذي يظهر في تعريف اهلية التدريس انها معرفة منطوق الكلام ومفهومه وبمعرفة المفاهيم وأن يكون له سابقة اشتغال على المناهج بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويتقرب على أخذ المسائل من الكتب وأن يكون له قدرة على أن يسأل ويحجب اذا سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول وغير ذلك واذا قرأ لا يلحن واذا قرأ لا يحضرته ردة عليه اه مختصرا ط قلت ومقتضاه أنه اذا مات الامام أو المدرس لا يصح توجبه وظيفته على ابنه الصغير وقد حنفى الجهاد في آخر فصل الجزية عن العلامة البيري بكلام نقله إلى أن قال أقول هذا مؤيد لما هو عرف الحرمين الشريفين ومصر والروم من غير تكبير من ابقاء أبناء الميت ولو كانوا صغارا على وظائف آبائهم من امامة وخطابة وغير ذلك عرفا مرضيا لان فيه احياء خلف العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أتى بجواز ذلك طائفة من أكابر الفضلاء الذين يقولون على اقتنائهم اه وقيد ناذك هنالك عما اذا اشتغل الابن بالعلم أو الموت تركه وكبر وهو جاهل فانه يعزل وتعطى الوظيفة للاهل لفوات العدة وقد مننا في الوقف أنه لا يصح جعل الصبي الصغير ناظرا على وقف فراجع ما حترناه في الموضوعين (قوله اختار) أي الكمال في المسابقة هي رسالة في علم الكلام سار بها أعضاء الغزالي ط (قوله لينا حاله) على السنن اه والرسول يحتاج إلى مخالطة الذكور بالتعليم وإقامة الحجج عليهم وغير ذلك مما لا يكون الامن الذكور والجواز لا يقتضي الوقوع قال في بدء الاملى وما كانت نيا قاطن ط (قوله يرى جوازه)

القاضي (من يحكم بل من قاض مولى من قبل الامام يملك إقامة الجمعة) وقيل يقبل من قاضي رستاق إلى قاضي مصر أو رستاق واعتمده المصنف والكمال (كتب كتابا إلى من يصل إليه من قضاة المسلمين فوصل إلى قاضى ولى بعد

كتابة هذا المكتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر الفتاوى وفيها لوجعل الخطاب للمكتوب إليه ليس لنا به أن يقبله والمرأة تقضي في غير حدة وقود وان اتم المولى لها) خبر البخارى ان يطلع قوم ولوا امرهم امرأة (وتصل ناطرة) لوقف (ووصية)

لنسيم (وشاهدة) فتح فصيح تقريرها في النظر والشهادة في الاوقاف ولو بلا شرط واقف بحر قال وقد أقيمت فيمن شرط الشهادة في وقته فلان ثم لولده فمات وترل ٣ بنتا انها تستحق وظيفة الشهادة وفي الاشياء من أحكام الاثنى ٤ اختار في المسابقة جواز كونها نبيسة لارسولة لبناء حاله على السنن (ولو قف في حدة وقود فوقع إلى قاض آخر) يرى جوازه (فامضاء ليس لغيره ابطاله) خلاف شريح عيني

٣١ مطلب

في جعل المرأة شاهدة في الوقف

٣٣ مطلب

لا يصح تقرير المرأة في وظيفة الامامة

٤٤ مطلب

لا يصح تولية السلطان مدرسا ليس بأهل

٥٥ مطلب

توجيه الوظيفة للابن ولو صغيرا

قدمه لان نفس القضاء اذا كان مختلفا فيه لا ينفذ ما لم ينفذه قاض آخر يرى جوازه فينفذ اذا رفع الى من لا يراه
نفذه بخلاف ما اذا كان الخلاف في طريق القضاء لا في نفسه فانه ينفذ على المخالف بدون تنفيذ آخر كما حرره
ساجقا ولذا قال المعنى ولو قضت بالحدود والقصاص وأمضاء قاض آخر يرى جوازه جازيا لا جاع لان نفس
القضاء مجتهد فيه فان شريحا كان يجوز شهادة النساء مع رجل في الحدود والقصاص وقال الشيخ ابو المعين
النسفي في شرح الجامع الكبير ولو قضى القاضي في الحدود بشهادة رجل وامرأتين نفذ قضاؤه وليس لغيره
ابطاله لانه قضى في فصل مجتهد فيه وليس نفس القضاء هنا مختلفا فيه اهـ اي بخلاف قضاء المرأة في الحدود
فان المجتهد فيه نفس القضاء (قوله والخنى كالنبي) اي فيصح قضاؤه في غير حد وقود بالاولى وينبغي أن لا يصح
في الحدود والقصاص لشبهة الاثنية بجر (قوله أو لولده) اي ونحوه من كل من لا تقبل شهادته له كما يعلم
بما يأتي (قوله فأنا بغيره) اي وكان من اهل الانابة بجر عن السراجية اي بأن كان مأذونا له بالانابة (قوله
كالوقضي) اي القاضي (قوله خلافا للجواهر) حيث قال فيه القاضي اذا كانت له خصومة على انسان
فاستخلف خليفة فقضى له على خصمه لا ينفذ لان قضاء نائبه كقضاؤه بنفسه وذلك غير جائز لما ذكره محمد بن
وكل رجل بشي ثم صار الوكيل قاضيا فقضى لموكله في تلك الحادثة لم يجز لانه قضى لمن ولاه ذلك فكذلك نائب
هذا القاضي قال والوجه لمن ابني بمثل هذا أن يطلب من السلطان الذي ولاه أن يولي قاضيا آخر حتى يتحصنا
اليه فقضى أو يتحصنا كما الى الحاكم محكم ويتراضيا بقضائه فيقضى بينهما فيجوز اهـ قلت ولعل هذا محمول على
ما إذا لم يكن القاضي مأذونا له بالانابة كما يدل عليه قوله والوجه الخ والافلو كان مأذونا كان نائبه نائباً عن
السلطان كما مر في فصل الحبس فلا يحتاج الى أن يطلب من السلطان تولية قاض آخر فلذا مشى المصنف هنا على
الجواز وان تردد فيه في شرحه قبيل قوله ويرد هدية (قوله لا يقضى القاضي الخ) في الهندية لا يجوز للقاضي
أن يقضى لو كيله ولا لو كبل وكيله ولا لو كبل أبيه وان علا وأبوه وان سفل ولا لعبد ولا لمكاتب ولا لعبيد من
لا تقبل شهادتهم له ولا لمكاتبهم ولا لشر بكم مفاوضة أو عنانا في مال هذه الشركة كذا في المحيط وكل من لا تجوز
شهادته كالوالدين والمولودين والزوج والزوجة كذا في شرح الطحاوي اهـ ملخصا وفي معين الحكم بما
يجري مجرى القضاء الاقضاء فينبغي للمفتي الهروب من هذا متى قدر اهـ أي وكان هنالك مفت غير مجرى ط
قلت والعله في ذلك التهمة (قوله الا في الوصية) صورتها ما في الاشياء لو كان القاضي غريم ميت فأنبت
أن فلا ناوصيه صح وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب
فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مديون القائب سواء كان قبل الدفع أو بعده (قوله ولو في حياة
امراته وأبيه) لكن بعد موته ما يفتى فيما لم يرث منه كَمَا يَأْتِي (قوله وزاديتين) أي زاد على نظم
الوهابية يتيين وهما الاقلاق أما الثالث فهو من زيادات شارحها ابن الشحنة نقله عنه الشرنبلالي في شرحه
(قوله لام العرس) بكسر العين أي لام زوجته (قوله محزر) خبر بفتح الميم حذف أي هذا الحكم محزر
ط (قوله بمرات) بدون تنوين للضرورة ولو قال من الارث لكان أولى (قوله مقضى) بالرفع فاعل خلا
قال الشرنبلالي في شرحه فأتم زوجته يصح لها القضاء بمال وغيره حال حياة زوجها وبعد موته الزوجة يصح
فيما لم يكن ميراثه عن زوجته ولا يصح في الموروث لاستحقاق القاضي حصة منه بالميراث من زوجته وقضاؤه
لزوجة أبيه كذلك في حال حياة الاب يصح مطلقا وبعد موته يخص بما لا يرث منه القاضي كما اذا ادعت استحقاقا
في وقف يخصها اهـ ولا يخفى أن هذا أيضا مخصوص بما اذا كانت أم زوجته المقضى لها حبة والا كان قضاء
لزوجه فيما رث منه (قوله ويقضى الخ) فاعله قوله مستحق قال الشرنبلالي صورتها وقف على علماء كذا
وسلم للمتولى فادعى فساد الوقف بسبب الشيوع عند قاض هو من أولئك العلماء نفذ قضاؤه وكذا يقضى فيما
هو تحت نظره من الاوقاف قال ابن الشحنة وقول لوصف القضاء والعلم ليخرج ما لو كان استحقاقه لاذاته
لا لوصف وهذه المسألة نظير مسألة الشهادة على وقف لمدرسة هو مستحق وستأتي في كتاب الشهادات والله
سبحانه أعلم

(هذه مسائل شتى)

والخنى كالنبي بجر واعلم انه
اذا وقع للقاضي حادثة أو لولده
فأنا بغيره (وقضى نائب القاضي
له أو لولده جاز) قضاؤه (كالو
قضى للإمام الذي قلده القضاء
أو لولده الإمام) سراجية وفي
البرازية كل من تقبل شهادته له
وعليه يصح قضاؤه وعلمه اهـ
خلافا للجواهر والمقتط فلينظر
(ويقضى النائب بما شهدوا به عند
الاصل وعكسه) وهو قضاء الاصل
بما شهدوا به عند النائب فيجوز
للقاضي أن يقضى بتلك الشهادة
باخبار النائب وعكسه خلاصة
(فروع) * لا يقضى القاضي لمن
لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه
كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته
له فيجوز قضاؤه به اشياء وفيها
لا يقضى لنفسه ولا لولده الا في
الوصية وحرر الشرنبلالي في
شرح الوهابية صحة قضاء
القاضي لام امرأته ولا امرأة أبيه
ولو في حياة امرأته وأبيه وانه
يقضى فيما هو تحت نظره من
الاوقاف وزاديتين فقال
ويقضى لام العرس حال حياتها
وعرس أبيه وهو حي محزر
وبعد وفاة ان خلا عن نصيبه
بمرات مقضى به قبضروا
ويقضى بوقف مستحق لريعه
لوصف القضاء العلم أو كان ينظر
* هذه (مسائل شتى)*

قدّر الشارح لفظ هذه اشارة الى ان مسائل خبر مبتدأ محذوف وشقي صفة لمسائل (قوله أى متفرقة) ومنه قوله تعالى ان سعيكم لشتى أى لمتخلف في الجزاء وتعامه في البحر (قوله سفلى) بكسر السين وضمها ضد العلو بضم العين وكسرها مع سكون اللام فهما ط عن الحوى (قوله من أن يتد) أصله يوتد حذف الواو ولو قوعها بين الماء والكسرة من باب ضرب والوتد كما في البحر عن البناء كالخازوق القطعة من الخشب أو الحديد يدق في الحائط ليلقى عليه شئ أو يربط به وفي البحر أيضا وأشار المصنف الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفله وقيد بالتصرف في الجسد واخترازا عن تصرفه في ساحة السفلى فذكر قاضي خان لو حفر صاحب السفلى في ساحتها بئرا وما أشبهه لذلك عنده وان تصرفه به صاحب العلو وعندهما الحكم علول بعلة الضرر اه (قوله بفتح وضم) أى مع تشديد الواو ويجمع الاول على كواثر كعبة وحبوات والثاني على كواثر بالمد والقصر كعديه ومدى ط والكوة ثقب البيت ونستعار لفاتج الماء الى المزارع والجداول بحر عن المغرب والمراد بهما ما يفتح في حائط البيت لاجل الضوء أو ما يخرج فيه بالانفاذ لاجل وضع متاع ونحوه (قوله الطاقة) تفسير للكوة لكن في القاموس الطاق ما عطف من الابنية ولم أر من ذكره في اللغة بالتاء تأمل (قوله وكذا بالعكس الخ) أى كما يمنع ذوالسفلى يمنع ذوالعلو وبعبارة الجمع وكل من صاحب علو وسفل ممنوع من التصرف فيه الا باذن الآخر وأجازاه ان لم يضرب به وفي العيني وعلى هذا الخلاف اذا أراد صاحب العلو ان يبنى على العلو شئاً أو يبنى أو يضع عليه جذوعاً ويحدث كنيها اه وكذا جعله في الهداية على الخلاف لكن في البحر عن قسمة التوالجبة اختلف المشايخ على قوله فقيل له أن يبنى ما بد الله ما لم يضرب بالسفل وقيل وان أضرب واختار الفتوى انه اذا أشكل انه يضرب أم لا لا يملك واذا علم انه لا يضرب يملك (قوله وقال الخ) قال في الفتح قيل ما حكى عنهما تفسير لقول الامام لانه انما يمنع ما فيه ضرر ظاهر لا ما لا ضرر فيه فلا خلاف بينهم وقيل بينهما خلاف وهو ما فيه شك فالاشك في عدم ضرره كوضع سمار صغيراً أو وسط يجوز اتصافا وما فيه ضرر ظاهر كفتح الباب ينبغي أن يمنع اتصافا وما يشك في التصرف به كدق الوتد في الجدران والسقف فعندهما لا يمنع وعنده يمنع اه وفي قسمة المنية ان المختار أن الخلاف فيما اذا أشكل فعنده يمنع وعندهما لا اه وكذا يأتي في كلام الشارح قريباً انه المختار للفتوى (قوله ولو انهدم السفلى الخ) أى بنفسه وأما لو هدمه فقد قال في الفتح وهلم انه ليس لصاحب السفلى هدمه فلو هدمه يجبر على بناؤه لانه تعدى على حق صاحب العلو وهو قرار العلو (قوله وتعامه في العيني) حيث قال بخلاف الدار المشتركة اذا انهدمت فبناها أحداهما بغير اذن صاحبه حيث لا يرجع لانه متبرع اذ هو ليس مضطر لانه يمكنه أن يقسم عرصتها ويبنى في نصيبه وصاحب العلو ليس كذلك حتى لو كانت الدار صغيرة بحيث لا يمكن الانتفاع بنصيبه بعد القسمة كان له أن يرجع وعلى هذا اذا انهدم بعض الدار وبعض الحمام فأصلحه أحد الشريكين له أن يرجع لانه مضطر اذ لا يمكنه قسمة بعضه ولو انهدم كله فعلى التفصيل الذي ذكرناه اه أى ان أمكنه قسمة العروة ليبنى في نصيبه لا يكون مضطراً والا كان مضطراً والحاصل انه اذا انهدم كل الدار والحمام فان كان يمكنه قسمة العروة ليبنى في نصيبه لا يكون مضطراً فلو عر بدون اذن شريكه يكون متبرعاً والظاهر أن المراد ما اذا أمكنه إعادة العروة داراً أو حماماً كما كانت لا مطلق البناء وان كان لا يمكن قسمة العروة فهو مضطر وان انهدم بعض الحمام أو بعض الدار فهو مضطر أيضاً والظاهر أن المراد ما اذا كانت الدار صغيرة أو ما اذا كانت كبيرة يمكن قسمتها فانه يقسمها فان خرج المتهدم في نصيبه بناء أو في نصيب شريكه يفعل به شريكه ما أراد (تنبيه) قال في البحر وذو الخلوأنى ضابطاً فقال كل من أجبر أن يفعل مع شريكه فاذا فعل أحداهما بغير أمر الآخر لم يرجع لانه متطوع اذ كان يمكنه أن يجبر مثل كرى الانهار واصلاح السفينة المعيبة وقضاء العبد الجاني وان لم يجبر لا يكون متطوعاً كسأله انهدم العلو والسفل اه ومن ذلك لو ألتحق على الداية بلاذن شريكه لم يرجع لممكنه من رفعه الى القاضي ليحجر بخلاف الزرع المشترك فانه يرجع لانه لا يجبر شريكه كما في المحيط فكان مضطراً اه وتعام ذلك فيه وذكره أن صاحب العلوان بنى السفلى بأمر القاضي رجوع بما أنفق والافقية البناء به يفتى والصحيح أن المعتبر في الرجوع قيمة البناء يوم البناء لا يوم الرجوع قات وقد تلخص من هذا الاصل ومما قبله انه ان لم يضطر بأن أمكنه القسمة فعمر بلا أمر فهو متبرع والا فان كان شريكه يجبر على العمل معه ككرى النهر ونحوه فكذلك وان كان شريكه لا يجبر كسأله السفلى لا يكون متبرعاً

أى متفرقة وجاء واشقى أى متفرقين
(يمنع صاحب سفلى عليه علو) أى
طبقة (لا آخر من أن يتد) أى يدق
الوتد (في سفله) وهو البيت
الاحتشائي (أو ثقب كوة) بفتح
أو ضم الطاقة وكذا بالعكس
دعوى الجمع (بلا رضى الآخر)
وهذا عنده وهو القياس بحر
وقال لا لكل فعل ما لا يضرب ولو
انهدم السفلى بلا صنع ربه لم يجبر
على البناء لعدم التعدي ولذى
العلوان يبنى ثم يرجع بما أنفق ان
بنى باذنه أو اذن قاضى والافقية
البناء يوم بنى وتعامه في العيني

مطلب
قيماً لو انهدم المشترك وأراد
أحدهما البناء وأبى الآخر

بل يرجع بما أنقر ان بنى بأمر القاضي والافقية البناء يوم البناء وقد وقع في هذه المسألة اضطراب كثير وقد تمنا
تمام الكلام عليها آخر الشركة وكنت تطمت ذلك بقولي

وان يصير الشريك المشتري * بدون اذن للرجوع مالمك
ان لم يكن لذلك مضطرا بأن * أمكنه قسمة ذلك السكن
أما اذا اضطر لذا وكان من * أبي على التعمير بجبر فان
بأذنه أو اذن قاض يرجع * وفعله بدون ذا تبرع
ثم اذا اضطر ولا جبر كما * في السفن والجدار يرجع بما
انفسه ان كان بالأذن بنى * لذا والافقية

ثم اظن ان صاحب العلو اذا بنى السفن فله أن يمنع صاحب السفن من السكنى حتى يدفع اليه لكونه مضطرا
وكذا حاطط بين اثنين لهما عليه خشب فبنى أحدهما فله منع الآخر من وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة
البناء مبنيا كما في البحر وفيه عن جامع الفصولين لكل من صاحب السفن والعلو حق في ملك الآخر لذى العلو
حق قراره ولذى السفن حق دفع المطر والشمس عن السفن اهـ ثم نقل عنه أيضا لو هدم ذو السفن سفله وذو
العلو علوه أخذ ذو السفن ببناء سفله اذ قوت عليه حقا بالحق بالملك فيضمن كالموقوف عليه ملكا اهـ قال
في البحر وظاهره انه لا جبر على ذي العلو وظاهر الفتح خلافه وهو محمول على ما اذا بنى ذو السفن سفله وطلب
من ذي العلو ببناء علوه فانه يجبر اهـ اي لان فرض المسألة انه هدم علوه فيجبر على ببناءه بعد ما بنى ذو السفن
سفله لا قبله وانما الجبر لان لذى السفن حقا في العلو كما علت وأما لو انهدم العلو بلا صنعه فلا يجبر لعدم تعديه
كما ذكره الشارح فيما لو انهدم السفن وفي البحر عن الذخيرة سقف السفن وجذوعه وهراديه وبواريه
وطينه لذى السفن قال وذكر الطرسوسي أن الهرادي ما يوضع فوق السقف من قصب او حريش اهـ قلت
لكن في المغرب عن الميث الهردية قضبان تضم ملوية بطاقات من الكرم يرسل عليها قضبان الكرم اهـ فهي
التي تسمى في عرفنا سقالة هذا وذكر في الخيرية أن تطيين سقف السفن لا يجب على واحد منهما أما ذو العلو فلعدم
وجوب اصلاح ملك الغير عليه وان تلف الطين بالسكن المأذون فيه شرعا الا اذا تعدي بأزالته فيضمنه وأما ذو
السفن فلعدم اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرره وكف الماء عنه وان شاء تحمل ضرره
(تمت) في البحر عن جامع الفصولين جدار بينهما وكل منهما حوله فوهى الحائط فأراد أحدهما رفعه ليصلحه
وأبى الآخر بنى أن يقول مريد الاصلاح للاخر ارفع حولك باسطوانات وعمد وبعلمه أنه يريد رفعه في وقت
كذا وأشهد على ذلك فلو فعله والا فله رفع الجدار فلو سقطت حولته لم يضمن اهـ قلت والظاهر أن مثله ما اذا
احتاج السفن الى العمارة فعلق العلو على صاحبه وهذه قاعدة حسنة لم أجدهم من قبلها (قوله زائفة
مستطيلة) وفي التهذيب الزائفة الطريق الذي حاد عن الطريق الاعظم اهـ من زاعت الشمس اذا مال
والمستطيلة الطويلة من استطال بمعنى طال أقاده في البحر (قوله مثالا) اي طويلة احتراز عن المستديرة
كما يأتي (قوله لكن غير نافذة) أعاد أن الاولى نافذة وقد قال في البحر أطلقها اي الاولى تعالا كثر الكتب
وقدها في النهاية تعالفت به أي اللبث والتمرتا شي غير النافذة ويمكن حل كلامه عليه اتقوله مثلها غير نافذة اهـ
أي بناء على أن غير نافذة بيان لوجه المماثلة وفيه نظر بل المتبادر أن المماثلة في الطول وغير نافذة حال لبيان قيد
زائد فيها على الاولى والالزام أن لا تكون الثانية مقيدة بكونها طويلة فيشمل المستديرة وهو غير صحيح واستظهر
الخير الرمي اطلاق الاولى اذ لا عبرة بكونها نافذة أو غير نافذة لا امتناع مرور أهلها في الثانية مطلقا بخلاف
المتشعبة كما يأتي قلت لكن في بعض الصور يظهر الفرق في الاولى بين النافذة وغيرها كما تعرفه (قوله الى محل
آخر) متعلق بنافذة والمراد به الطريق العام او ما يتوصل منه اليه احتيازا عن النافذة الى سكة اخرى غير نافذة
(قوله عن فتح باب للمرور) قال في فتح القدير قال بعض المشايخ لا يمنع من فتح الباب بل من المرور لأن له رفع
كل جداره فكذلك له رفع بعضه والاصح انه يمنع من الفتح لانه منصوص عليه في الرواية بنص محمد في الجامع ولأن
المنع بعد الفتح لا يمكن اذ تمكن مراقبته ليلا ونهارا في الخروج فيخرج ولانه عساه يتعدى بتركيب الباب وطول
الزمان حقا في المرور ويستدل عليه بتركيب الباب اهـ قوله لا للاستضاءة والريح) قال العيني بعد حكاية

(زائفة مستطيلة) أي سكة طويلة
(يشعب عنها) سكة (مثلا)
لكن (غير نافذة) الى محل آخر
(يمنع أهل الاولى عن فتح باب)
للمرور لا للاستضاءة والريح عيني

مطلب
في فتح باب آخر للدواب

من كتاب القصة دار في سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها وأراد كل منهم فتح باب وحده ليس لأهل السكة منهم
قلت ينبغي تقييده بما إذا أرادوا فتح الأبواب فمقابل الباب القديم لا فيما بعده كما قدمناه آنفاً عن الخيرية من
التعويل على ما في المتون ثم على القول الثاني المصحح أيضاً لا تفصيل ثم قال في المنية دار لرجل بابها في سكة غير
نافذة فاشترى يجنبها دار بابها في سكة أخرى له فتح باب لها في داره الأولى في السكة الأولى وبه أفتى أبو جعفر
وأبو الليث وقال أبو نصر له ذلك لأن أهل السكة شركاء فيها دليل ثبوت حق الشفعة للكل اه ملخصاً قلت
الظاهر أنه مبني على الخلاف السابق والله تعالى أعلم (قوله ولا يمنع الشخص الخ) هذه القاعدة تخالف
المسألة التي قبلها فإن المنع فيها من تصرف ذي السفلى مطلق عن التقييد بكونه مضراً ضرراً بيناً أولاً وهذا المنع
مقيد بالضرر البين ولا سيما على ظاهر الرواية الآتية من أنه لا يمنع مطلقاً ثم على ما قدمنا من أن المختار المنع في
الضرر البين والمشكل تندفع المخالفة على ما منى عليه المصنف هنا وقد يجاب بأن المسألة المتقدمه ليست من
فروع هذه القاعدة فإن ما هنا في تصرف الشخص في خالص ملكه الذي لاحق للبار فيه وما مر في تصرفه فيما
فيه حق للبار فإن السفلى وإن كان ملكاً لصاحبه إلا أن لذي العلو حقه فيه فلذا أطلق المنع فيه ولذا لو هدم ذو
السفلى سفله بؤمر بعادته بخلاف ما هنا هذا ما ظهر لي فاعتجته (قوله بينا) أي ظاهراً وبأقرباً منه قريباً (قوله
واختاره في العمادية) حيث قال كما في جامع الفصولين والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن من
تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو أضرب بغيره لكن ترك القياس في محل ينصرف بغيره ضرراً بيناً وقبل بالمنع وبه
أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه قلت قوله وقبل بالمنع عطف تفسير على قوله ترك القياس فليس قولاً
ثالثاً وقع في الخيرية وقبل بالمنع مطلقاً الخ ومتناهية قول ثالث بالمنع سواء كان الضرر بيناً أو لا لكن عزا في
الخيرية ذلك إلى التدرج في العمادية وليس ذلك في العمادية كما رأيت فالظاهر أن لفظه مطلقاً سبق قلم وبدل
عليه قوله في الفتح والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن يفعل المالك ما بدا له مطلقاً لأنه متصرف في
خالص ملكه لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرره إلى غيره ضرراً فاحشاً وهو المراد بالبين وهو ما يكون
سبباً للهدم أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الحوائج الأصلية كسد الضوء بالكلية واختاره الفتوى
عليه فأما التوسع إلى منع كل ضرر ما في باب انتفاع الإنسان بملكه كما ذكرنا قريباً اه ملخصاً فانظر كيف
جعل المفتي به القياس الذي يكون فيه الضرر بيناً لا مطلقاً والزم أنه لو كانت له شجرة مملوكة يستظل بها جاره
وأراد قطعها أن يمنع لتضرر الجار به كما قرره في الفتح قبله قلت وأفتى المولى أبو السعود أن سد الضوء بالكلية
ما يكون ما نفعاً الكتابية فعلى هذا لو كان للمكان كوتان مثلاً فسد الجار ضوء أحدهما بالكلية لا يمنع إذا كان
يمكن الكتابة بضوء الأخرى والظاهر أن ضوء الباب لا يعتبر لأنه يحتاج لغلظه لبرد ونحوه كما حذرته في تنقيح
الحامدية وفي البحر وذكر الرازي في كتاب الاستحسان لو أراد أن يبنى في داره تنورا للبخار الدائم كما يكون في
الدكاكين أو رضى اللطن أو مدهفات القصارين لم يجز لأنه يضر بجيرانه ضرراً فاحشاً لا يمكن التعرض عنه فإنه يأتي
منه الدخان الكثير والريح والدق يوهن البناء بخلاف الحمام لأنه لا يضر إلا بالتداوة ويمكن التعرض عنه بأن يبنى
حائطاً بينه وبين جاره وبخلاف التنور المعتاد في البيوت اه وصحح النسفي في الحمام أن الضرر لو فاحشاً يمنع
والأقلا ونعمامه فيه (قوله حتى يمنع الجار من فتح الطائفة) أي التي يكون فيها ضرر بين بقرينة ما قبله وهو
ما أفتى به قارى الهداية لما سئل هل يمنع الجار أن يفتح كوة يشرف منها على جاره وعياله فأجاب بأنه يمنع من
ذلك اه وفي المنع عن المضمرات شرح القدوري إذا كانت الكوة للنظر وكانت الساحة محل الجلوس للنساء
يمنع وعليه الفتوى اه قال الخیر الرملی وأقول لا فرق بين القديم والحديث حيث كانت العلة الضرر البين
لوجودها فيهما (قوله ورجحه في الفتح) حيث قال والوجه لظاهر الرواية (قوله غة) أي في كتاب القصة
في المنع (قوله فالعمل على المتون) قد يقال إن هذا لا يقال في كل متن مع شرح بل هذا في نحو المتون القديمة
ط أي وهذه المسألة ليست من مسائل ويظهر من كلام الشارح الميل إلى ما شئى عليه المصنف في مثله لأنه
ارفق بدفع الضرر البين عن الجار بالمأمر بأكرامه ولذا كان هو الاستحسان الذي منى عليه مشايخ المذهب
المتأخرين وصرحوا بأن الفتوى عليه والحاصل أنهم ما قولان معتمدان يترجح أحدهما بما ذكرنا والآخر
بكونه أصل المذهب (قوله قياساً على مسألة السفلى الخ) أقول هذا غير مسلم لأنه مخالف لكلامهم

(ولا يمنع الشخص من تصرفه)

في ملكه إلا إذا كان الضرر
بجاره ضرراً (بيناً) فيمنع من ذلك
وعليه الفتوى برأية واختاره
في العمادية وأفتى به قارى
الهداية حتى يمنع الجار من فتح
الطائفة وهذا جواب المشايخ
استحساناً وجواب لظاهر الرواية
عدم المنع مطلقاً وبه أفتى طائفة
كلاماً مظهر الدين وابن النخعة
ووالده ورجحه في الفتح وفي قصة
الجبتي وبه يفتى واعتمده المصنف
ثمة فقال وقد اختلف الاقواء
وينبغي أن يعول على ظاهر الرواية
اه قلت وحيث تعارض متنه
وشرحه فالعمل على المتون كما تقرّر
مراراً قد برر قلت وبقي ما لو أشكل
هل يضر أم لا وقد حذر محشي
الاشياء المنع قياساً على مسألة
السفلى والعلوانه لا يتدأ إذا أضرب
وكذا أن أشكل على المختار
للفتوى كما في الحاشية قال المحشي
فكذا تصرفه في ملكه إن أضرب
أو أشكل يمنع وإن لم يضر لم يمنع
قال ولم أر من نه عليه فليقتنم فإنه
من خواص كتابي انتهى

قوله من مسائل هكذا بضمه ولعل
فيه سقطاً والأصل من مسائلها
أي المتون القديمة أو نحو ذلك
وليجزّر اه معجمه

قوله المتأخرين هكذا بضمه
وصوابه المتأخرون كما لا يخفى اه

معجمه

مع أنه قياس مع الفارق وذلك أنك علمت أن أصل المذهب في مسائلنا عدم المتع مطلقا لكونه نصرفا في خالص ملكه وخالف المشايخ أصل المذهب فيما إذا كان الضررين أو لا ينبغي أن التقييد بالبين مخرج للمشكل فالقول بجمع المشكل مخالف للقولين وقياسه على المشكل في مسألة السفلى غير صحيح لأن المتون الموضوعية لنقل المذهب حاشية على منع التصرف فيها عكس مسائلنا وذكر بعض المشايخ أن المختار تقييد المنع بالمضرة أو المشكل وما ذاك إلا لكونه نصرفا فيما الجارية حق وهو صاحب العلو فالأصل فيه عدم جواز التصرف إلا بآذنه بخلاف مسائلنا فإن الأصل فيها الجواز لكونه نصرفا في خالص حقه فالحق المشكل فيها بالمشكل في الأولى غير صحيح فاقهم

وهذا آخر ما حذر المؤلف بخطه من هذا الجزء وأما بقية الاجراء فتمهها بنفسه قبل حلول رسمه فبادر رحمه السيد محمد علاء الدين إلى تكملة الجزء المذكور بتجريد الهوامش التي بخط والده وغيرها على الشرح فقال

(بسم الله الرحمن الرحيم) *

بالميل لبابك يحبر لم القلوب * وبالتقرب لهبوب نعمات مخزن يضرب على صفحات ثقب العيوب * يا من بصر بعظيم قدرته العباد * وقهرهم بما فلا يكون إلا ما أراد * فنعمه بالجهد اللائق * ونشكره على آلائه بالشكر الفائق * ونصلي ونسلم على رسوله محمد المكمل لآلته * وعلى آله وصحبه ومن لهج بدعوته وبعد فإن العالم العامل * والعلامة الكامل * وحيد الدهر * وفريد العصر * سيد الزمان * وسعد الاقربان * يعسوب العلماء العاملين * ومرجع الجهابذة الفاضلين * مؤلف هذه الحاشية المرحوم سيدي واستاذي ووالدي السيد محمد افندي عابدين * سقى الله ثراه صوب الغفران وجعنا وآياه في مستقر رحمة * وأسكننا بجبوة جنته * لما وصل إلى هذا المحل من الكتاب * اشتاق إلى مشاهدة رب الادياب * فنزل حياض المنون * وآثر الجدل الذي ليس بمسكون * وكان رحمه الله بدأ أولاً في التأليف من الاجارة إلى الآخر * ثم من أول الكتاب إلى انتهاء هذا التحرير الفاخر * وتردد على نسخته الدرر بعض تعليقات * وتحريرات واعتراضات * فكداد تداول الايدي أن يذهبها * لعدم من يذهبها مذهبها * فأردت أن أجرد ما كتبه والدي على نسخته * وألحقه بمسودته * من غير زيادة عليه * خوف القاط ونسخته اليه * وان رأيت حاشية ليست من خطه أنه عليها بقولي كذا أو ذكر أوفى أو قاله في الهامش لعلي بأنه أقرها والاشطبت عليها ومع هذا يلزم التنبيه كاتري والله يعلم ويرى ومنه أطلب الاعانة والتوفيق لأقوم طريق قال رحمه الله ونفعنا به ورضى عنه آمين

(قوله ادعى على آخر الخ) قال قاضي خان ادعى على رجل أنه أخذ منه مالا وبين المال ووصفه وأقام المدعى عليه البينة على اقرار المدعى أنه أخذ فلان آخر هذا المال المسمى فأنكر المدعى ذلك لم تقبل منه هذه البينة ولا يكون ذلك ابطلا لدعوى الاول لأن من حجة الاول أن يقول أخذته مني فلان آخر ثم رده علي وأخذته مني هذا المدعى عليه بعد ذلك اه كذا في الهامش (قوله ومضاده) أي مفاد قوله أو لم يقل ذلك ح (قوله بإمكان التوفيق) نقل في البحر أن هذا هو القياس والاستحسان أن التوفيق بالفعل شرط حال الرمي وجواب الاستحسان هو الأصح كما في منية المفتي (قوله وهو مختار الخ) قيده في البحر في فصل الفضولي بأن لا يكون ساعيا في نقض ما تم من جهته فراجع (قوله من أقوال أربعة) وهي كفاية إمكان التوفيق مطلقا وعدم كفايته مطلقا وكفايته من المدعى عليه لامن المدعى وكفايته ان التوفيق لا ينعده وجوه ح كذا في الهامش (قوله بعد وقتها) ظرف للشراء كقوله ح (قوله في الصورتين) يعني ما إذا قال جحدنيها أو لم يقل ح (قوله في الثاني) لأنه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده يشهدون له به قبلها وهو تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما ومرادهم بين الدعوى والبينة والأقوال المدعى لا تناقض منه لأنه ما ادعى الشراء سابقا على الهبة بحر (قوله وينبغي ترجيح الثاني الخ) ولعل وجهه أنه الذي يتحقق به التناقض من وفي التهر من باب الاستحقاق والوجه عندى اشتراطهما عند الحاكم اذ من شرائط الدعوى كونها لديه

(ادعى) على آخر (هبة) مع قبض (في وقت فسل) المدعى (بينة) فقال (قد جحدنيها) أي الهبة (فاشترتها منه أو لم يقل ذلك) أي جحدنيها ومضاده الاكتفاء بإمكان التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام من أقوال أربعة واختار الخجندی أنه يكفي من المدعى عليه لامن المدعى لأنه مستحق وذلك دافع والظاهر يكفي للدفع للاستحقاق برأية (فأقام بيته على الشراء بعد وقتها) أي وقت الهبة (تقبل) في الصورتين (وقبله لا) لوضوح التوفيق في الوجه الاول وظهور التناقض في الثاني ولولم يذكرها ما تاريخا أو ذكر لاحدهما تقبيل لا مكان التوفيق بتأخير الشراء وهل يشترط كون الكلامين عند القاضي أو الثاني فقط خلاف وينبغي ترجيح الثاني بحر لأن به التناقض والتناقض يرتفع بتصديق الخصم

فيقول المتناقض تركت الاول وأدعى بكذا أو ينكذب الحاكم ونعامة في البحر وأقره المصنف (كالوادي أولاً) أي الدار مثلاً (وقف عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه لغيره ثم ادعاهما لنفسه) لم تقبل للتناقض وقبل وقبل ان وقف ٣٦٣ بأن قال كان لفلان ثم اشترته درر في اواخر

الدعوى قال (ولو ادعى الملك)

لنفسه (أولاً) ادعى (الوقف)

عليه (تقبل كالوادي لنفسه ثم

لغيره) فانه يقبل (ومن قال لا آخر

اشترت من هذه الجارية وانكر)

الاخر الشراء جاز (للبائع أن

يطأها ان ترك) البايع (الخصومة)

واقترن تركه بفعل يدل على الرضى

بالفسخ كما سلكها ونقلها للمتزلة

لما تقر بأن (يخود) جميع العقود

(ماعد النكاح فسخ) فللبائع ردها

بعبق قديم لقام الفسخ بالتراضي

عيني أما النكاح فلا يقبل الفسخ

أصلاً (ف) لئلا (لو جحد أنه تزوجها ثم

ادعاه وبرهن) على النكاح (يقبل)

برهانه (بخلاف البيع) فانه اذا

أنكره ثم ادعاه لا يقبل لانفساخه

بالانكار بخلاف النكاح (أقر

بقبض عشرة) دراهم (ثم ادعى

أنها زيوف) أو بهرجة (صدق)

بجمله لان اسم الدراهم بعينها

بمختلف الستوة لغلبة غشها

(و) لذا (لو ادعى أنها ستوة

لا) بصدق (ان) كان البيان

(مفصولاً وصدق) بين (موصولاً)

نهاية فالتفصيل في المفصول لا

في الموصول (ولو أقر بقبض الجياد

لم يصدق مطلقاً) ولو موصولاً

للتناقض (ولو أقر أنه قبض حقه

أو قبض (الثمن واستوفى)

حقه (صدق في دعواه الزيادة لو)

بين (موصولاً والالا) لان قوله

جياد مفسر فلا يحتمل التأويل

بخلاف غيره لانه ظاهر وأوص

فيحتمل التأويل ابن كمال (أقر

بدين ثم ادعى أن بعضه فرض

وبعضه ربا) وبرهن عليه (قبل

برهانه قنية عن علاء الدين

١ وفي شرح المقدسي ينبغي أن يكتفى أحدهما عند القاضي بل يكاد أن يكون الخلاف لفظياً لأن الذي حصل سابقاً على مجلس القاضي لا بد أن ثبت عنده ليرتب على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالبيان فكأنهما في مجلس القاضي فالذي شرط كونهما في مجلسه بيم الحقيق والحكمي في السابق والملاحق انتهى وهو حسن (قوله أو ينكذب الحاكم) كالوادي أنه كفل له عن مديونه بألف فأنكر الكفالة وبرهن الدائن أنه كفل عن مديونه وحكم به الحاكم وأخذ المكفول منه المال ثم ان الكفيل ادعى على المديون انه كفل عنه بأمره وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع على المديون بما كفل لانه صار مكذباً شرعاً بالقضاء كذا في المنح ح (قوله ونعامة في البحر) عبارة الجبر في الاستحقاق اولى وهي اذا قال تركت أحد الكلايين يقبل منه لانه استدلل به بما في البرازية عن الذخيرة ادعاه مطلقاً فدفعه المدعى عليه بأنك كنت ادعيت قبل هذا مقيداً وبرهن عليه فقال المدعى ادعيه الآن بذلك السبب وترك المطلق يقبل ويصل الدفع ٢ فان المترول الثانية لا الاولى ومع هذا نظر فيه صاحب النهر هناك وقد يقال ذلك القول يوفيق بين الدعوتين تأمل وذ كرسيدي الوالد في باب الاستحقاق تأيد ما في النهر وقال في الخاتمة رجل ادعى ملكاً بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكاً مطلقاً فشهد بشهوده بذلك ذكر في قاعدة الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته قال مولانا رضى الله تعالى عنه قال جدتي شمس الائمة رجه الله تعالى لا تقبل بينته ولا تطل دعواه حتى لو قال أردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بينته ٣ (قوله عليه) كذا في المنح ولم يذكره في البحر وكأنه أخذ من قاعدة إعادة التكرار معرفة فيكون المراد به الوقف الماز قبل وعليه فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهر ويمكن جريانه على مذهب الشافعي القائل بصحة وقفه على نفسه انتهى ولا يخفى عليك ما فيه وفي البحر من فصل الاستحقاق ولو ادعى انها له ثم ادعى انها وقف عليه تسمع لصحة الاضافة بالاخصية انتفاعاً (قوله أن بطأها) أي بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري أبو السعود عن الحموى عن الجلبى بجنا (قوله فللبائع ردها) قيده في النهاية بأن يكون بعد تحليف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على بائعه لاحتمال نكول المدعى عليه فاعتبر بيعاً جديداً في حق ثالث وقيده الشارح بأن يكون بعد القبض أما قبله فينبغي أن له الرد مطلقاً لكونه قسماً من كل وجه في غير العقار الا بعد حلقة فيجب تقييد الكتاب بحر (قوله أقر الخ) للامام الطرسوسى تحقيق في هذه المسألة فراجع في أنفع الوسائل (قوله زيوف) ما برده بيت المال (قوله بهرجة) ما برده التجار قال في القاموس في فصل النون التبهرجة الرف الردي ٤ وفي المغرب التبهرج درهم الذي فضته رديئة وقيل الذي الغلبة فيه للفضة وقد استعمل لكل رديء باطل ومنه بهرج دمه اذا أهدر وأبطل وعن الصيافي درهم بهرج ولم أجده بالنون الا له وهو مخالف لما في القاموس مع أنه المشهور (قوله واستوفى) الاستفاء عبارة عن قبض الحق بالتام سعدي وابن كمال (قوله لانه ظاهر) راجع للادنى وهي قبض الحق والثمن والظاهر ما احتل غير المراد احتمالاً بعيداً والنص يحتمل احتمالاً أبعد دون المفسر لانه لا يحتمل غير المراد أصلاً (قوله أوص) راجع للثانية وهو قوله واستوفى (قوله قبل برهانه) لانه مضطر وان تناقض قنية (قوله فرد الخ) حاصل مسائل رد الاقرار بالمال أنه لا يخلو ما أن يرد مطلقاً أو يرد الجهة التي عينها المقر ويحولها الى اخرى أو يرد لنفسه ويحولها الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بينهما منافاة وجب المال كقوله له ألف بدل قرض فقال بدل غصب والابطل كقوله ثمن عبد لم أقبضه وقال قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده فيلزمه الالف صدقة في الجهة أو كذبه عند الامام وان كان في يده فاقول للمقر في يده وان كان الثالث فهو ما كانت لي قط لكتنها لفلان فان صدقه فلان تحول اليه والا فلا وان كان بطلاق واعتاق أو ولاء أو نكاح أو وقف أو نسب أو ورق لم يرتد بالصدق الاقرار يرتد بردة المقر له الا في هذه ذكر مجموع ذلك في البحر وفيه اختصاراً وضحة في سائيه (قوله في مجلسه) وفي غيره ما لاولى (قوله الابججة) كيف تقبل حجته وهو متناقض في دعواه تأمل في جوابه سعدي واستشكله في البحر أيضاً ونقل خلافه عن البرازية حيث قال في يده عبد فقال لرجل هو عبدك فرد المقر له ثم قال بل هو عبدى وقال المقر هو عبدى فهو لى اليد المقر ولو قال ذواليد لاخر هو عبدك فقال بل هو عبدك ثم قال الاخر بل هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقض ٥ وهذا يخالف ما في

وسمي في الاقرار (قال لا ترك على الف) درهم (فرد) المقر له (ثم صدقه) في مجامسه (ثلاثى عليه) له مقر له الابججة او اتراو ثانياً وكذا الحكم في كل ما فيه الحق

لواحد (ومن ادعى على آخر ما لا فقال) المدعى عليه (ما كان له على) حتى قطعه من المدعى على) أن له عليه (القوبرهن) المدعى عليه (على القضاء) أي الإيفاء (أو الإبراء ولو بعد القضاء) ٣٦٤ أي الحكم بالمال إذا دفع بعد قضاء القاضي صحيح إلا في المسألة الخمسة كما سيبي.

(قبل) برهانه لا مكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى وبرأ منه دفعا للتصومة وسيجي في الاقرار أنه لو برهن على قول المدعى أن ما بطل في الدعوى أو أنه دوى ككذبة أو ليس له عليه شيء صح الدفع إلى آخره وذكره في الدرر قبل الاقرار في فصل الاستسراء (كما) يقبل (لو ادعى القصاص على آخر فأفكر) المدعى عليه (فبرهن المدعى) على القصاص (فبرهن المدعى عليه على العفو أو) على (الصالح عنه على مال وكذا في دعوى الرق) بأن ادعى عبودية شخص فأفكر فبرهن المدعى ثم برهن العبد أن المدعى أعنته يقبل ان لم يصلحه ولو ادعى الإيفاء ثم صالحه قبل برهانه على الإيفاء بجر وفيه برهن أن له أربع مائة ثم أفتر أن عليه المنكر ثلثمائة سقط عن المنكر ثلثمائة وقيل لا وعليه الفتوى ملقط وكأنه لأنه لما كان المدعى عليه جاحدا فذمته غير مشغولة في زعمه فأن تقع المقاصة والله تعالى اعلم (وان زاد) كلمة (ولا اعرفك ونحوه) كما رأيتك (لا) يقبل لتعذر التوفيق وقيل يقبل لان المحتجب أو المخترة قد يتأذى بالشغب على بابه فيأمر بارضاء الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان من يعمل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى اقرار المدعى عليه بالوصول أو الإيصال صح درر في آخر الدعوى لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار (اتر بيع عبده) من فلان (ثم يحده صح) لان الاقرار بالبيع بلائن باطل اقرار برزانية

الهداية من انه لا بد من الحجة فانه يقتضى سماع الدعوى اه (قوله لواحد) بخلاف ما لو قال اشترت وأفكر له أن يصدق لان أحد العاقدين لا ينفرد بالقبح فلا ينفرد بالعقد والمعنى أنه حقهما في العقد فعمل التصديق أما المقترله فينفرد برز الاقرار فافترقا كذا في الهداية فالجواب أن كل شيء يكون الحق لهما جميعا إذا رجع المنكر إلى التصديق قبل أن يصدق الاخر على انكاره فهو جاز كالباع والنكاح وكل شيء يكون فيه الحق لواحد كالهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه اقراره بعده كما في القنية بجر س (قوله ما كان لك) انظر لو لم يذكر لفظ كان وانظر ما سنده كره قريبا عند واقعة سمرقند فانه يفيد الفرق بين الماضي والحال (قوله قط) لا فرق بين أن يؤكد الشيء بكلمة قط أو لا بجر (قوله على الخ) الا صوب أن يقول على ألفله عليه فافهم وفي بعض النسخ على أنه له عليه ألف (قوله على القضاء أي الإيفاء) قيد بدعى الإيفاء بعد الانكار اذ لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فإن كان كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل للتناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاه وأقام البينة على الإيفاء بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض وان ادعى الإيفاء قبل الاقرار لا يقبل كذا في خزائن المفتين بجر (قوله إلا في المسألة الخمسة) كما ودعنيه فلان أو أجرنيه وأرتهنه أو غصبته منه أو قال أخذت هذه الأرض مزارعة من فلان أو هذا الصكرم معاملة منه سميت خمسة لان فيه خمسة اقوال قال في البحر وهذه خمسة كتاب الدعوى لان صورها خمسة ودبعة واجارة وإعارة ورهن وغصب أو لان فيه خمسة اقوال للعلماء الأول ما في الكتاب وهو أنه تندفع خصومة المدعى لان البينة اثبتت أن يده ليست بدخومة وهو قول أبي حنيفة الثاني قول أبي يوسف واختاره في المختارات المدعى عليه ان كان صالحا فكما قال الامام وان معروفا بالجبر لم تندفع عنه لانه قد يدفع ماله إلى مسافر يرده اياه وبهذا فيجوز لا بطلان حتى غيره فاذا اتهم به القاضي لا يقبله الثالث قول محمد ان التهود اذا قالوا نعرفه بوجهه فقط لا تندفع فعنده لا بد من معرقته بالوجه والاسم والقسم وفي البرازية تعويل الائمة على قول محمد وفي العمادية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكر في شيء من الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد أن يقول نعرفه باسمه ونسبه وتكني معرقته بالوجه وانفقوا على انهم لو قالوا اودعه رجل لا نعرفه لم تندفع الرابع قول أبي شبرمة انها لا تندفع عنه مطلقا لانه تعذر اثبات الملك لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه قلنا مقتضى البينة شيان ثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة المدعى وهو خصم فيه فثبت وهو كولو كيل بنقل المرأة واقامة البينة على الطلاق. الخامس قول ابن أبي ليلى تندفع بدون بينة لاقراره بالملك للغائب وقلنا انه صار خصما بظاها ربه فهو باقراره يريد أن يحول حقا مستحقا على نفسه فلا يصدق إلا بحجة كالأدعى تحول الدين من ذمته إلى ذمته غيره اه (قوله كما سيبي) في فصل رفع الدعوى من كتاب الدعوى ح (قوله قبل برهانه) انظر لو برهن على إيفاء البعض فقد صارت حادثة الفتوى (قوله في فصل الاستسراء) وفيه فوائد جمة فراجعها والاستسراء طلب شراء شيء (قوله ان لم يصلحه) محل هذه المسألة عند قوله ومن ادعى على آخر ما لا فقال في البحر وقيده بكون المدعى عليه لم يصلح لسكوته عنه والاصل العدم أما إذا أنكر فصالحه على شيء ثم برهن على الإيفاء أو الإبراء لم تسمع دعواه كذا في الخلاصة ح (قوله وكأنه الخ) من كلام صاحب المنخ (قوله فأن) الواقع في المنخ فأنى (قوله وان زاد) أي على قوله فيما تقدم مالك على شيء (قوله وقيل) ذكره القدوري عن أصحابنا بجر (قوله لان المحتجب) أي من الرجال والمحتجب من لا يتولى الاعمال بنفسه وقيل من لا يراه كل احد له ظمته بجر (قوله حتى لو كان) أي المدعى عليه فترع هذا على ذلك القول في النهاية تبعاً لقاضي خان وفي ايضاح الاصلاح وفيه نظر لان مبنى إمكان التوفيق على أن يكون أحدهما من لا يتولى الاعمال بنفسه لا المدعى عليه بخصوصه انتهى ودفعه ظاهر لان الكلام كله في تناقض المدعى عليه لا المدعى بجر (قوله نعم لو ادعى الخ) قال في الدرر عن القنية المدعى عليه قال للمدعى لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الإيصال لا تسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول أو الإيصال تسمع اه قال في البحر لان المتناقض هو الذي يجمع بين كلامين وهما لم يجمع ولهذا الوصف المدعى عبانا لم يكن متناقضا ذكره القتراشي انتهى وتماه فيه وهو أحسن مما علل به الشارح وبه ظهر أن قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه المدعى الآن يقر أن المدعى بصيغة المبني للقضاء تأمل (قوله لان الاقرار الخ)

(أدعى على آخره ببيع أمته) منه (قال) الآخر (لم يبعها منك قط فبرهن) المدعى (على الشراء) منه (فوجد) المدعى (بها عيبا) وأراد
 ودعا (فبرهن البائع أنه) أي المشتري (برئ إليه من كل عيب بها لم تقبل) بينة البائع للتناقص وعن الثاني تقبل لامكان التوفيق ببيع وكيله
 وإبرائه عن العيب ومنه واقعة سمرقند أذنت أنه تكلمها بكذا وطالبته بالمهر فأنكر ٣٦٥ فبرهن فادعى أنه خلعها على المهر تقبل لاحتمال

أنه تزوجه أبوه وهو صغير ولم يعلم
 خلاصة (يطل) جيع (صك)
 أي مكتوب (كتب إن شاء الله
 في آخره) وقال آخره فقط وهو
 استحسن راجح على قوله فتح
 واتفقوا على أن الفرجة كفصل
 السكوت وعلى انصرافه للكل في
 جل عطف بواد واعضت بشرط
 وأما الاستثناء بالا وأخواتها
 فلا خيرا للقرينة كلمة مائة درهم
 وخمسون دينارا الادرهما فلا قول
 استحسانا وأما الاستثناء بان شاء
 الله بعد جلتين ايقاعيتين فاليهما
 اتفاقا وبعد ط لافين معلقين
 او طلاق معلق وعق معلق فاليهما
 عند الثالث وللآخر عند الثاني
 ولو بلا عطف أبوه بعد سكوت
 فلا خيرا اتفاقا وعطفه بعد سكوت
 لغوا لا بما فيه تشديد على نفسه
 وغامه في البحر (مات ذى) فقالت
 عرسه اسلت بعد موته وقالت
 ورثة قوله صدقوا) فحكيم الحال
 (كما) يحكم الحال (في مسألة)
 جريان (ماء الطاحونة) ثم الحال
 انما تصلح حجة للدفع لئلا يستحق
 (كما في مسلم مات فقالت عرسه)
 الذمية (اسلت قبل موته) فادته
 (وقالوا بعده) فالقول لهم لان
 الحادث يضاف لاقرب اوقاته
 (فرع) وقع الاختلاف في كفر
 الميت واسلامه فالقول بالمدعى
 الاسلام بجر (قال المودع)
 بالفتح (هذا ابن مودعي) بالكسر
 (الميت لا وارث له غيره دفعها
 إليه) وجوبا كقوله هذا ابن
 داتق قديا لوارث لانه لو أقر أنه
 وصيه او وكيله او المشتري منه لم
 يدفعها

فيه أن الاقرار بالبيع اقرار بركنيه لا بمبادلة مال بمال الآن يحتمل على أنه أقر بالبيع بلا مال تأمل قال
 في المبسوط شهدا على اقرار البائع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن لا تقبل وان قال لا أقر عندنا أنه باعه
 منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن جاز وفي جميع القضايا شهدا أنه باع وقبض الثمن جاز وان لم يبينوا الثمن
 وكذا لو شهدا باقرار البائع أنه باعه وقبض الثمن اه وقال في الخلاصة شهدا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدوا
 على قبض الثمن تقبل وكذلك لو بين احدهما وسكت الآخر اه نور العين في أوائل الفصل السادس وانظر
 ما سنذكره في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها (قوله أمته منه) لاجابة الى قوله منه لان ضمير باعه
 يعني عنه ح (قوله أي المشتري) الا صوب أي البائع كما في البحر (قوله للتناقص) لان اشتراط البراءة
 تغيير للمقدم اقتضاء وصف السلامة الى غيره فيقتضي وجود العقد وقد أنكره بخلاف ما مر لان الباطل
 قد يقضى ويبرأ منه دفعا للدعوى الباطلة وهذا ظاهر الرواية عن الكل بجر (قوله ببيع وكيله) أي وكيل
 البائع (قوله وإبرائه عن العيب) من اضافة المصدر الى مفعوله وهو ضمير الوكيل والضاعل المشتري
 الخ وعلى ما قلنا اضاف الى فاعله والضمير لوكيله وهو المفهوم من عبارة البحر فقوله أولا لم يبعها منك أي
 مباشرة وقوله انه برئ اليه أي الى وصليه (قوله فأنكر) أي بأن قال لا تكاح ينشأ كما في البحر من جامع
 الفصولين ولو قال لا تكاح بيني وبينك فلبرهنه على التكاح برهنه على الطلع قبل بينته ولو قال لم يكن بيننا
 تكاح قط أو قال لم أتزوجها قط والباقي بحاله ينبغي أن يكون هذا وسيلة العيب وفي ظاهر الرواية لا تقبل بينة
 البراءة عن العيب لانها اقرار بالبيع فكذا الطلع يقتضي سابقة التكاح فيتحقق التناقص اه (قوله راجح
 على قوله) اذا الاصل في الجدل الاستقلال والصلح يكتب للاستيثاق فلو انصرف الى الكل كان مبطلا له
 فيكون ضد ما قصده فينصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التبيين ح (قوله في جل) أي قولية والانا في
 ما قبله وفي البحر والمحصل انهم اتفقوا على أن المشيئة اذا ذكرت بعد جل متعاطفة بالواو كقوله عبده حر
 وأمر أنه طالق وعليه المتي الى بيت الله الحرام ان شاء الله ينصرف الى الكل فطل الكل فتنفى ابو حنيفة على
 حكمه وهما اخرها صورة كتب الصك من عموم بهارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط
 المتعقب بلام متعاطفة للعادة وعليها يحمل الحادث ولذا كان قولهما استحسانا واجبا على قوله كذا في فتح
 القدير وظاهره أن الشرط ينصرف الى الجميع وان لم يكن بالمشيئة انتهى (قوله بشرط) أي سواء كان
 الشرط هو المشيئة او غيرها كما صرح به في البحر ح والظاهر أن هذا خاص بالاقرار لما سبأ في بعده من
 قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله ايقاعيتين) أي منجزتين ليس فيهما تعليق بقرينة المقابلة نحو مات
 طالق وهذا حرر ان شاء الله تعالى ح (قوله اوبه بعد سكوت) أي اذا كان السكوت بين الجمله الاخيرة وبين
 ما قبلها (قوله لا بما فيه تشديد) فلو قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت
 الثانية في اليمين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو قال وهذه طالقة ثم سكت وقال وهذه طلقت الثانية وكذا
 في العتق بجر كذا في الهامش (قوله يحكم الحال) أي لظاهر الحال (قوله كما الخ) ليست هذه
 المسألة موجودة فيما كتب عليه المصنف (قوله جريان الخ) لوجه تخصيص الجريان بل الانقطاع
 كذلك فكان الاولى حذفه (قوله ثم الحال انما تصلح حجة للدفع لئلا يستحق) فان قيل هذا منقوض
 بالقضاء بالاجر على المستأجر اذا كان ماء الطاحونة جاريا عند الاختلاف لانه استدلال بالحال
 لا ثبات لاجر قلنا انه استدلال لدفع ما يدعى المستأجر على الآخر من ثبوت العيب الموجب لسقوط الاجر
 وأما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعا لا موجبا به عويصة وفي الهامش عن البحر
 فلو مات مسلم وله امرأه نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلت قبل موته وقالت الورثة اسلت بعد موته
 قال قول قولهم أيضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه وأما الورثة فهم
 الدافعون ويظهروهم ظاهر الحدوث أيضا اه (قوله كما في مسلم الخ) تمثيل للمتنى وهو الاستحقاق وحاصله
 انما كان القول لهم هنا أيضا للماسبأ ولا يمكن أن يكون لها بناء على تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق
 وهي محتاجة اليه (قوله للمدعى الاسلام) فلو مات رجل وأبواه ذنبيان فقالا مات ابنا كافرا وقال ولده
 المسلمون مات مسلما فبرائه للولد دون الابوين بجر عن الخزائنة (قوله مودعي) قال في البحر قيسد باقراره

لواحد (ومن ادعى على آخر ما لا فقال) المدعى عليه (ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على) أن له عليه (القادر برهن) المدعى عليه (على القضاء) أي الإيفاء (أو الإبراء ولو بعد القضاء) ٣٦٤ أي الحكم بالمال إذا دفع بعد قضاء القاضي صحيح الإيالة الخمسة كما سيبي.

(قبل) برهانه لا مكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للنصومة وسيجي في الاقرار أنه لو برهن على قول المدعى أن ما بطل في الدعوى او انه مودى ككذبة او ليس له عليه شيء صح الدفع الى آخره وذكره في الدرر قبل الاقرار في فصل الاستسراء (كما) يقبل (لو ادعى القصاص على آخر فإنه كسر) المدعى عليه (فبرهن المدعى) على القصاص (ثم برهن المدعى عليه على العفو أو) على (الصلح عنه على مال وكذا في دعوى الرق) بأن ادعى عبودية شخص فأنكر فبرهن المدعى ثم برهن العبد أن المدعى أعتقه يقبل ان لم يصلحه ولو ادعى الإيفاء ثم صالحه قبل برهانه على الإيفاء بجر وفيه برهن أن له أربع مائة ثم أقر أن عليه المنكر ثلثمائة سقط عن المنكر ثلثمائة وقبل لا وعليه الفتوى ملقط وكله لأنه لما كان المدعى عليه جاحدا فذمته غير مشغولة في زعمه فأين تقع المقاصة والله تعالى اعلم (وان زاد) كلمة (ولا اعرفك ونحوه) كما رأيتك (لا) يقبل لتعذر التوفيق وقيل يقبل لان المحجب او المخدرة قد يتأذى بالشغب على بابها فيأمر بارضاء الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى اقرار المدعى عليه بالوصول او الاتصال صح درر في آخر الدعوى لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار (أقر ببيع عبده) من فلان (ثم محده سمع) لان الاقرار بالبيع بلائمن باطل اقرار بزانية

الهداية من انه لا يثبتن الحجة فإنه يقتضى سماع الدعوى اه (قوله لواحد) بخلاف ما لو قال اشتريت وأنكر له أن يصدق له لان أحد العاقدين لا يتقدم بالفسخ فلا يتقدم بالعقد والمعنى أنه حقهما فبقى العقد فعمل التصديق أما المقر له فينفرد برذالا فإقرارا فإقرارا كذا في الهداية فالخامس أن كل شيء يكون الحق لهم جميعا إذا رجع المنكر الى التصديق قبل أن يصدق له الآخر على انكاره فهو جائز كالبيع والنكاح وكل شيء يكون فيه الحق لواحد كالهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه اقراره بعده كما في القنية بجر م (قوله ما كان لك) انظر لولم يذكّر لفظ كان وانظر ما سند ذكره قريبا عند واقعة سمرقند فإنه يفيد الفرق بين الماضي والحال (قوله قط) لافرق بين أن يؤكد الشيء بكلمة قط أولا بجر (قوله على الخ) الاصول أن يقول على ألفه عليه فافهم وفي بعض النسخ على أنه له عليه ألف (قوله على القضاء أي الإيفاء) قيد بدعوى الإيفاء بعد الانكار اذا لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل للتناقض وان تفرق فاعين المجلس ثم ادعاه وأقام البينة على الإيفاء بعد الاقرار تقبيل لعدم التناقض وان ادعى الإيفاء قبل الاقرار لا يقبل كذا في خزانة المفتين بجر (قوله الإيالة الخمسة) كأودعني فلان أو أجرني أو أرتبته أو غصبتني منه أو قال أخذت هذه الأرض مزارعة من فلان أو هذا الكرم معااملة منه سميت خمسة لان فيه خمسة اقوال قال في الجرو هذه خمسة كتاب الدعوى لان صورها خمسة ودبعية واجارة وعارة ورهن وغصب أو لان فيه خمسة اقوال للعلاء الاول ما في الكتاب وهو أنه تندفع خصومة المدعى لان البينة اثبتت أن يده ليست بيد خصومة وهو قول أبي حنيفة الثاني قول أبي يوسف واختاره في المختارات المدعى عليه أن كان صالحا فكأن قال الامام وان معروفا بالجر لم تندفع عنه لانه قد يدفع ماله الى مسافر يرده اياه ويشهد فيعتال لا بطلان حق غيره فاذا اتهم به القاضي لا يقبله الثالث قول محمد بن النعمان اذا قالوا نعرفه بوجهه فقط لا تندفع فعنده لا يثبت معرفته بالوجه والاسم والتسبب وفي البرازية تعويل الأئمة على قول محمد وفي العمادية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكر في شيء من الكتب وفيه قولان وعند الامام لا يثبت أن يقول نعرفه باسمه ونسبه وتكتفي معرفة الوجه وانفتقوا على انهم لو قالوا اودعه رجل لا نعرفه لم تندفع الرابع قول أبي شبرمة انها لا تندفع عنه مطلقا لانه تعذر اثبات الملك لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه قلنا مقتضى البينة شيان ثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة المدعى وهو خصم فيه فثبت وهو كالكيل بنقل المرأة واقامة البينة على الطلاق الخامس قول ابن أبي ليلى تندفع بدون بينة لاقراره بالملك للغائب وقلنا انه صار خصما بظاها ريد فهو باقراره يرد أن يحول حقا مستحقا على نفسه فلا يصدق الابحجة كما لو ادعى تحول الدين من ذمته الى ذمة غيره اه (قوله كما سيبي) في فصل رفع الدعاوى من كتاب الدعوى ح (قوله قبل برهانه) انظر لو برهن على ايفاء البعض فقد صارت حادثة الفتوى (قوله في فصل الاستسراء) وفيه فوائد جمة فراجعها والاستسراء طلب شراء شيء (قوله ان لم يصلحه) محل هذه المسألة عند قوله ومن ادعى على آخر ما لا قال في الجرو وقيد بكون المدعى عليه لم يصلح لسكوته عنه والاصل العدم أما اذا أنكر فصالحه على شيء ثم برهن على الإيفاء أو الإبراء لم تسمع دعواه كذا في الخلاصة ح (قوله وكأنه الخ) من كلام صاحب المنع (قوله فأين) الواقع في المنع فأين (قوله وان زاد) أي على قوله فيما تقدم مالك على شيء (قوله وقيل) ذكره القدروري عن أصحابنا بجر (قوله لان المحجب) أي من الرجال والمحجب من لا يتولى الاعمال بنفسه وقيل من لا يراء كل واحد له ظمته بجر (قوله حتى لو كان) أي المدعى عليه فترع هذا على ذلك القول في النهاية تبعاً لقاضي خان وفي ايضاح الاصلاح وفيه نظر لان مبنى امكان التوفيق على أن يكون أحدهما ممن لا يتولى الاعمال بنفسه لا المدعى عليه بخصوصه انتهى ودفعه ظاهر لان الكلام كله في تناقض المدعى عليه لا المدعى بجر (قوله نعم لو ادعى الخ) قال في الدرر عن القنية المدعى عليه قال للمدعى لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الاتصال لا تسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول أو الاتصال تسمع اه قال في الجرو لان التناقض هو الذي يجمع بين كلامين وهما لم يجمع ولهذا الوصفة المدعى عيانا لم يكن متناقضا ذكره الترمذاني انتهى وتماه فيه وهو أحسن مما علل به الشارح وبه ظهر أن قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه المدعى الا أن يقرأ المدعى بصيغة المبني للفاعل تأمل (قوله لان الاقرار الخ)

(أدعى على آخر أنه باعه أمته) منه (قال) الآخر (لم اباعها منك قط فبرهن) المذمى (على الشراء) منه (فوجد) المذمى (بها عيباً) وأراد
وقد (فبرهن البائع أنه) أى المشتري (برئ إليه من كل عيب بها لم تقبل) بينه البائع للتناقص وعن الثاني تقبل لامكان التوفيق ببيع وكيله
وابرائه عن العيب ومنه واقعة سمرقند اذعت أنه تكلمها بكذا وطالبته بالمهر فأنكر ٣٦٥ فبرهن فادعى أنه خلفها على المهر تقبل لاحتقال

أنه تزوجه أبوه وهو صغير ولم يعلم
خلاصة (يطل) جيع (صك)
أى مكتوب (كتب ان شاء الله
في آخره) وقال آخره فقط وهو
استحسن راجع على قوله فخرج
وافقه وأعلى أن الفرجة كفاصل
السكوت وعلى انصرافه للكل فه
جل عطف بواو واعتقت بشرط
وأما الاستثناء بالآ وأخواتها
فلا خير الاقرنة كنه مائة درهم
ونحوه ديناراً الا درهمها فلا قول
استحساناً وأما الاستثناء بان شاء
الله بعد جلتين ايقاع عتبت فاليها
اتفاقاً وبعد طلاقين معلقين
او طلاق معلق وعق معلق فاليها
عند الثالث وللآخر عند الثاني
ولو بلا عطف أو به بعد سكوت
فلا خير اتفاقاً وعطفه بعد سكوت
لغوا لا بما فيه تشديد على نفسه
وتامه في البحر (مات ذمى) قتلت
عرسه اسلمت بعد موته وقالت
ورثته قله صدقوا تحكيم الحال
(كما) يحكم الحال (في مسألة)
جريان (ماء الطاحونة) ثم الحال
انما تصلح حجة للدفع للاستحقاق
(كما في مسلم مات فتات عرسه)
الذمية (اسلمت قبل موته) فادع
(وقالوا بعده) فالقول لهم لان
الحادث يضاف لا قرب اوفاته
(فرع) وقع الاختلاف في كفر
الميت واسلامه فالقول المذمى
الاسلام بحر (قال المودع)
بالفتح (هذا ابن مودع) بالكسر
(الميت لا وارث له غيره دفعها
إليه) وجواب قوله هذا ابن
دائى قيد الوارث لانه لو أقر أنه
وصيه أو وكيله أو المشتري منه لم
يدفعها

فيه أن الاقرار بالبيع اقرار بركنه لانه مبادلة مال بمال الا أن يحمل على أنه أقر بالبيع بلا مال تأمل قال
في المبسوط شهداً على اقرار البائع ولم يسمي الثمن ولم يشهدا بقض الثمن لا تقبل وان قالاً أقر عندنا أنه باعه
منه واستوفى الثمن ولم يسمي الثمن جاز وفي مجمع الفتاوى شهداً أنه باع وقضى الثمن جاز وان لم يسميوا الثمن
وكذا لو شهدا باقرار البائع أنه باعه وقضى الثمن اه وقال في الخلاصة شهداً على البيع بلا بيان الثمن ان شهدوا
على قبض الثمن تقبل وكذلك لو بين احدهما وسكت الآخر اه نور العين في أوائل الفصل السادس واظهر
ما سنده في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها (قوله أمته منه) لاجابة الى قوله منه لان ضمير باعه
يغنى عنه ح (قوله أى المشتري) الا صوب أى البائع كما في البحر (قوله للتناقص) لان اشتراط البراءة
تغير للعقد من اقتضاء وصف السلامة الى غيره فتنقض وجود العقد وقد أنكره بخلاف ما مر لان الباطل
قد ينقض ويبرأ منه دفعاً للدعوى الباطلة وهذا ظاهر الرواية عن الكل بحر (قوله ببيع وكيله) أى وكيل
البائع (قوله وابرائه عن العيب) من اضافة المصدر الى مفعوله وهو ضمير الوكيل والقاعل المشتري
المخ وعلى ما قلنا مضاف الى فاعله والضمير لوكيله وهو المفهوم من عبارة البحر فقوله اولاً لم اباعها منك قط أى
مباشرة وقوله انه برئ الى أى وكيله (قوله فأنكر) أى بان قال لانكاح بيننا كما في البحر عن جامع
الفصولين ولو قال لانكاح بيني وبينك فليبرهن على النكاح برهن هو على الخلع تقبل بينته ولو قال لم يكن بيننا
نكاح قط أو قال لم أتزوجها قط والباقي بما له ينبغي أن يكون هذا وسيلة العيب وفي ظاهر الرواية لا تقبل بينة
البراءة عن العيب لانها اقرار بالبيع فكذلك الخلع يقتضى سابقة النكاح فيحقق التناقص اه (قوله راجع
على قوله) اذا الأصل في الجهل الاستقلال والصك يكتب للاستيثاق فلوا نصرف الى الكل كان مبطلاله
فيكون ضد مقصوده فنصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التبيين ح (قوله في جل) أى قولية والانا فى
ما قبله وفي البحر والحاصل انهم اتفقوا على أن المشيئة اذا ذكرت بعد جل متعاطفة بالواو كقوله عبده حر
وامرأته طالق وعليه المبنى الى بيت الله الحرام ان شاء الله ينصرف الى الكل فطل الكل فذهى ابو حنيفة على
حكمه وهما اخرها صورة كتب الصك من عموم به عارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط
المنعقب بلام متعاطفة للعادة وعليها يحمل الحادث ولذا كان قوله استحسنانا راجعاً على قوله كذا في فتح
القدير وظاهره أن الشرط ينصرف الى الجميع وان لم يكن بالمشيئة انتهى (قوله بشرط) أى سواء كان
الشرط هو المشيئة او غيرها كما صرح به في البحر ح والظاهر أن هذا خاص بالاقرار للمسايق بعده من
قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله ايقاع عتبت) أى منجزتين ليس فيهما تعليق بقرينة المقابلة نحو أنت
طالق وهذا حر ان شاء الله تعالى ح (قوله أو به بعد سكوت) أى اذا كان السكوت بين الجملة الاخيرة وبين
ما قبلها (قوله لا بما فيه تشديد) فلوقال ان دخلت الدار فأنت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت
الثانية في العين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو قال وهذه طالق ثم سكت وقال وهذه طلقت الثانية وكذا
في العتق بحر كذا في الهامش (قوله تحكيم الحال) أى تظاهر الحال (قوله كما الخ) ليست هذه
المسألة موجودة فيما كتب عليه المصنف (قوله جريان الخ) لوجه تخصيص الجريان بل الانقطاع
كذلك فكان الاولى حذفه (قوله ثم الحال انما تصلح حجة للدفع للاستحقاق) فان قيل هذا منقوض
بالقضاء بالآخر على المستأجر اذا كان ماء الطاحونة جارياً عند الاختلاف لانه استدلال بالحال
لأبواب الاجر قلنا انه استدلال لدفع ما يدعى المستأجر على الآخر من ثبوت العيب الموجب لسقوط الاجر
وأما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعا لا موجبا بعقوبة وفي الهامش عن البحر
فلومات مسلم وله امرأة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته
فالقول قولهم أيضاً ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه وأما الورثة فهم
الدافعون وبظهراهم تظاهر الحادث أيضاً اه (قوله كما في مسلم الخ) تمثيل للمتن وهو الاستحقاق وحاصله
انما كان القول لهم هنا أيضاً للمسايق ولا يمكن أن يكون لها بناء على تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق
وهي محتاجة اليه (قوله المذمى الاسلام) فلومات رجل وأبواه ذمتان فقالا مات ابننا كافراً وقال ولده
المسلمون مات مسلماً فبرائه للولد دون الابوين بحر عن الخزانة (قوله مودعى) قال في البحر قيد باقراره

بالسيرة لانه لو قال هذا أخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالقاضي يتأني في ذلك والفرق أن استحقاق
 الآخر بشرط عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال ومراده بالابن من يرث بكل حال فالبنت والاب
 والام كالابن وكل من يرث بحال دون حال فهو كالآخر بمر (قوله زيلعي) وهو الصواب كما في الفتح خلافا
 لما في غاية البيان (قوله تركه قيمت الخ) قال في آخر الفصل الثاني عشر من جامع الفصولين راجعنا الى
 الاصل الوارث لو كان محجوبا بغيره بحد وجدة وأخ واخت لا يعطى شيئا ما لم يبرهن على جميع الورثة أي اذا ادعى
 أنه أخو الميت فلا بد أن يثبت ذلك في وجه جميع الورثة الحاضرين أو يشهدا أنهم لا يعلمان وارثا غيره ولو
 قال لا وارث له غيره تقبل عندنا لا عند ابن أبي ليلى لانهما جازفا ولنا العرف فان مراد الناس به لانعلم له وارثا
 غيره وهذه شهادة على النفي فقبلت لما مر من أنها تقبل على الشرط ولو ضا وهما كذلك لقيامهما على شرط الارث
 ولو كان الوارث من لا يجب بأحد فلو شهدا أنه وارثه ولم يتولا لا وارث له غيره اولافعة يتلوم القاضي زمانا
 رجاء أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند أبي حنيفة في المسألتين يعني فيما
 اذا قال لا وارث له غيره اولافعة وعندهما يكفل فهما مدة التلوم مفروضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل
 شهر وهذا عند أبي يوسف وأما أحد الزوجين لو أثبت الورثة بيينة ولم يثبت أنه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة
 ومحمد يحكم لهما بأكثر النصيبين بعد التلوم وعند أبي يوسف بأقلهما وله الرابع ولها الثلث اه ملخصا وان تلوم
 ومضى زمانه فلا فرق بين كونه ممن يجب كالآخر او ممن لا يجب كالابن كما في البرازية من العاشر في النسب
 والارث وانظر ما سبأ في قبيل باب الشهادة على الشهادة (قوله كذا نسخ المتن) يعني باسقاط لا والحق بوثها
 كما في سائر الكتب ح (قوله لم يكفلوا) مبنى للعجهول مضاعف العين والواو للورثة او الغرماء أي لا يأخذ
 القاضي منهم كفلا ح قال في الدرر أي لم يؤخذ منه كفيل بالنفس عند الامام وقال لا يؤخذ اه وهذا ظاهر
 في انه على قولهما يؤخذ كفيل بالنفس ثم رأيت لتاج الشريعة ابو السعود عن شيخه ولم يره في البحر فتوقف
 في أنها بالمال أو بالنفس (قوله لجهالة) علة لقوله لم يكفلوا كذا في الهامش (قوله ويتلوم) أي يتأني والمراد
 تأخير القضاء لا تأخير الدفع بعده كما أفاده في البحر عن غاية البيان والمسألة على وجوه ثلاثة فارجع الى البحر
 وسبأ في شيء منها قبيل الشهادة على الشهادة (قوله مدة) وقد ردت مفروضة الى رأى القاضي وقدره
 الطحاوي بجهول وعلى عدم التقدير حتى يغلب على ظنه أنه لا وارث ولا غريم له آخر (قوله ثبت بالاقرار) أي
 الارث والدين وهو مختار قوله بشهود (قوله ذلك) أي قالوا لانعلم له وارثا او غريما ح كذا في الهامش
 (قوله ادعى) قال في جامع الفصولين من الرابع ادعى عليهم أن الدار التي بيد كمالكي قبرهن على احدهما
 فلو ادار في يد أحدهما بآثار فالحكم عليه حكم على الغائب اذا أحد الورثة ينتصب خصما عن البقية ولولم
 يكن كل الدار بيده لا يكون قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الحاضر على الحاضر ولو بيد أحدهما
 بشراء لا يكون الحكم على احدهما حكما على الآخر انتهى (قوله جدد واليد الخ) هذا التعميم غير صحيح
 بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد والصواب أن يثبت قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيمثل
 الثبوت بالاقرار وبالبيينة وحينئذ يسقط قوله جدد دعواه أو لم يجحد ح ويجب أن هذا التعميم راجع الى
 قوله وترك باقية أشار به الى الخلاف فافهم (قوله خلافا لهما) حيث قالوا ان جدد واليد يؤخذ منه ويجعل
 في يد أمين لخيساته بجحد والترك في يده (قوله خصما للميت) الا صوب عن الميت قال في الهامش ناقلا
 عن البهراغيا ينتصب خصما عن الباقي ثلاثة شروط كون العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن
 يصدق الغائب على أنها ارث عن الميت المعين انتهى (قوله والحق الخ) لا ارتباط له بما قبله لان ما قبله
 في انتصاب أحد الورثة خصما للميت وهذا الفرق في انتصاب أحدهم خصما لغيره عليه قال في البحر وكذا ينتصب
 أحدهم خصما عليه مطلقا ان كان دينا وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها في يده ليكون قضاء على الكل
 وان كان البعض في يده نفذ بقدره كما صرح به في الجامع الكبير وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه
 لا بد من كونها كلها في يده في دعوى الدين أيضا وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره
 سهو اه وفي حاشية أبي السعود عن شيخه وجه الفرق بينهما أن حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف
 مدعى العين اه (قوله والعين) حيث لا ينتصب أحد الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين الا اذا كانت

(فان أقر) مانيا (باب آخر له لم ينفذ)
 اقراره (اذا كذبه) الابن (الاول)
 لانه اقرار على الغير ويضمن للثاني
 بحظه ان دفع للاول بلا قضاء
 فيلحق (تركه قسمت بين الورثة
 او الغرماء بشهود لم يقولوا تعلم)
 كذا نسخ المتن والشرح وعبارة
 الدرر وغيرها لانعلم (له وارثا
 او غريما لم يكفلوا) خلافا لهما
 لجهالة المكفول له ويتلوم القاضي
 مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار
 اكفلوا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك
 لاتصافا (ادعى) على آخر (دارا
 لنفسه ولاخيه الغائب) ارثا
 (وبرهن عليه) على ما ادعاه
 (أخذ) المذني (نصف المذني)
 مشاعا (ترك باقية في يده اليد
 بلا كفيل جدد) ذو اليد (دعواه
 اولم يجحد) خلافا لهما وقولهما
 استحصان نهاية ولانعداد البيينة
 ولا القضاء اذا حضر الغائب في
 الاصح لا انتصاب أحد الورثة خصما
 للميت حتى تقضى منها ديونه ثم
 انما يكون خصما بشروط تسعة
 مبسوط في البحر والحق الفرق
 بين الدين والعين

(ومثله) اى العقار (المنقول) فيما ذكر (في الاصح) دزر لكن اعقدنى المثلنى انه يؤخذ منه اتفاقا ومثله فى البحر قال وأجمعوا على أنه لا يؤخذ لومترا (أوصى له بثلث ماله يقع) ذلك (على كل شئ) لأنها اخت الميراث (ولو قال مالى أو ما ملكه صدقة فهو على) جنس (مال الزكاة)

استحسانا وان لم يجد غيره امسك

٣٦٧

منه) قدر (قوته فاذا ملك) غيره (تصدق بقدره) فى البحر قال ان فعلت كذا انما املكه صدقة فخلته أن يبيع ملكه من رجل ثوب فى منديل ويقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يردّه بخيار الرؤية فلا يلزمه شئ ولو قال ألف درهم من مالى صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له شئ لا يجب شئ (وصح الايصاء بلا علم الوصى) فصع نصرته (لا يصح) التوكيل بلا علم وصكيل) والفرق أن تصرف الوصى خلافة والتوكيل نيابة (فالعلم) التوكيل بالتوكيل (ولومن) مميّزا (فاسق صح نصرته ولا يثبت عزله الا ب) اخبار (عدل) او فاسق ان صدقه غناية (او مستورين او فاسقين) فى الاصح (كاخبار السيد بجناية عبده) فلو باعه كان مختارا للقاء (والشفيع) بالبيع (والبكر) بالنكاح (والمسلم الذى لم يهاجر) بالشرائع وكذا الاخبار بعيب لم يرد شراء ومجرم اذون وفتح شركة وعزل قاض ومتولى وقف فقهى عشرة يشترط فيها أحد شرطى الشهادة لاقلها (ويشترط سائر الشروط فى الشاهد) وقيدته فى البحر بالعزل القصدى وبما اذا لم يصدقه ويكون الخبر غير المرسل ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا كما سيجى فى باب (بايع قاض أو أمينه) وان لم يقل جعلتك امينا فى بيعه على الصحيح ولو الجنية (عبدا) (ل) دين (الغرماء) وأخذ المالك فضاع

فى يده ولا يشترط فى دعوى الدين كون جميع التركة فى يده حتى يتذهب خصما عن الباقي خلافا لما فى الهداية والنهاية والعناية ح (قوله لومترا) اى كالعقار (قوله مالى أو ما املكه الخ) ظاهره دخول الدين أيضا وحكى فى القنية قولين واعتقد فى وصايا الوهبانية الدخول ونقل السانحاني عن المقدسي - لا شك أن الدين يجب فيه الزكاة وبصير ما لا عند الاستيفاء لكن فى البحر من الخيانة عدم الدخول وهو مقتضى قولهم ان الدين ليس بمال حتى لو حلف أن لا مال له وله دين على الناس لم يبحث ونقل ابن الشحنة عن ابن وهبان أن فى حفظه من الخيانة رواية الدخول ح (قوله جنس مال الزكاة) اى - جنس كان بلغت نصيبا ولا عليه دين مستغرق أولا بحر (قوله تصدق بقدره) اى يقدر ما امسك لان حاجته مقدمة فمسك اهل كل صنعة قدر كفايته الى أن يتصدق به شئ فتح (قوله فخلته) اى ان أراد أن يفعل ولا يبحث (قوله ثم يفعل ذلك) اى المحلوف عليه (قوله فلا يلزمه شئ) قال العلامة المقدسي - ومنه يعلم أن الاعتبار بالملك حين الخنت لا حين الحلف انتهى أقول ويعلم منه أن المشتري باسم المفعول بخيار الرؤية لا يدخل فى ملكه حتى يراه ويرضى به قاله الشيخ أبو الطيب مدنى والمسألة تحتاج الى المراجعة وما نقله عن الصرعزاه فى البحر الى الولوبانية فى الحيل آخر الكتاب وتماه فيها حيث قال وان كان له ديون على الناس يتصالح عن تلك الديون مع رجل ثوب فى منديل ثم يفعل ذلك ويرد الثوب بخيار الرؤية فيعود الدين ولا يبحث انتهى (قوله فصع نصرته) لا يبحث أن من حكم الوصى - أنه لا يملك عزل نفسه بعد القبول حقيقة او حكما وظاهرا ما هنا تبعا للكثر أنه يصير وصيا قبل التصرف وليس كذلك بل انما يصير بعده كاتبة عليه فى البحر ولذا قال فى نور العين مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جاز استحسانا وبصير ذلك قبولا منه للوصاية ولا يملك عزل نفسه فكان على الشارح أن يقول ان نصرته قبله بدل قوله فصع نصرته فتنبه (قوله بلا علم وكيل) فلو بايع الوصى شيئا من التركة قبل العلم بالوصية جاز البيع ولو بايع الوكيل قبل العلم به لم يجز بحر اى فيكون بيع الفضولى فلم يجزه موكله او الوكيل بعد علمه بها كما فى نور العين من الثالث والعشرين وفى البرازية عن الثانى خلافه وفى البحر أما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكيلا بالبيع بأن كان المالك قال للمشتري اذهب بعبدى الى زيد فقتل له حتى يبيعه بوكالته عنى منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو منه يجوز وتماه فيه (قوله أو فاسق) اى اذا صدقه الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعلى هذا لا فرق بين الوكالة والعزل لان فى العزل أيضا اذا صدقه ينزل كذا فى غاية البيان بعقوبة (قوله فى الاصح) خلافا لما فى الكنز حيث قيد بالمستورين فان ظاهره أنه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف لان تأثير خبرهما أقوى من تأثير خبر العدل بدليل أنه لو قضى بشهادة واحد عدل لم ينفذ وبشهادة عدلين نفذ كما فى البحر عن الفتح ونظفه فى المنع أيضا (قوله وعزل قاض) ذكره فى البحر بجنا (قوله شطرى الشهادة) اى العدد والعدالة وفى الحواشى السعدية أقول فيه اشارة الى أن العدالة لا تشترط فى العدد وان قوله عدل صفة رجل قال فى التلويح وهو الاصح (قوله ويشترط) اى فى الخبر (قوله سائر الشروط) اى مع العدد والعدالة على قول الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة والعبد والصبي وان وجد العدد والعدالة وقل - من به على هذا (قوله فى الشاهد) اى المشروطة فى الشاهد (قوله القصدى) احتراز عما اذا كان حكما كوت الموكل فانه يثبت ويتعزل قبل العلم ح (قوله اذا لم يصدقه) أما اذا صدقه قبل ولو فاسقا بحر وقد مر (قوله غير المرسل) الذى فى البحر غير الخصم ورسوله (قوله ورسوله) فلا يشترط فيه العدالة حتى لو أخبر الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعا والرسول يعمل بخبره وان كان فاسقا صدقه او كذبه بحر وتماه فيه (قوله وان لم الخ) بأن قال له يبع هذا العبد فقط (قوله على الصحيح) اعلم أن أمين القاضى هو من يقول له القاضى جعلتك آمينا فى بيع هذا العبد أما اذا قال يبع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ والصحيح أنه لا يلحقه عهدة ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده كما فى البحر معزيا الى شرح التلخيص للقارى - أقول والمسألة مذكورة هكذا فى الفتاوى الولوبانية من (قوله الغرماء) اى ارباب الديون لم يذكر الوارث مع أنهم سواء فاذا لم يكن فى التركة دين كان القاعد عاملا له فربح عليه بما لحقه من العهدة ان كان وصى - المت وان كان القاضى أو أمينه هو القاعد رجع على المشتري كما ذكره الزيلعى لان ولاية البيع للقاضى اذا كانت التركة قد أحاط بها الدين

ثمة عند القاضي (واسحق العبد)
 اوضاع قبل تسليمه (لم يضمن) لان
 امين القاضي كالقاضي والقاضي
 كالامام وكل منهم لا يضمن بل
 ولا يخلف بخلاف نائب الناظر
 (ورجع المشتري على الغرماء)
 لتعذر الرجوع على العاقد (ولو باعه
 الوصي لهم) اى لاجل الغرماء
 (بأمر القاضي) او بلا أمره
 (فاسحق) العبد (او مات قبل
 القبض) للعبد من الوصي
 (رضاع) الثمن (رجع المشتري على
 الوصي) لانه وان نصبه القاضي
 عاقد اتيابه عن الميت فترجع الحقوق
 اليه (وهو يرجع على الغرماء)
 لانه عامل لهم ولو ظهر بعده للميت
 مال رجع الغريم فيه بيده هو
 الاصح (اخرج القاضي الثالث
 للفقراء ولم يعطهم اياه حتى هلك
 كان) الهالك (من مالهم) اى
 الفقراء (والثلاث للورثة) لم امر
 (أمره) قاض) عدل (برجم
 او قطع) في سرقة (او ضرب)
 في حد (فني به) بما ذكر (وسهل
 فعله) لوجوب طاعة ولي الامر
 ومنه محمد حتى يعاين الحجة
 واستحسنوه في زماننا وفي العيون
 وبه يفتى الا في كتاب القاضي
 للضرورة وقيل يقبل لوعده لا عالما
 (وان عد لا جاهلا ان استفسر
 فاحسن) تفسير (النيرائط صدق
 والا لا

ولا يملك الوارث البيع بحر (قوله عند القاضي) او امينه منح (قوله بخلاف) قيد لقوله ولا يخلف
 (قوله نائب الناظر) قال في البحران نائب الامام كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع
 مال الموقوف او تفرقه على المستحقين فانكروا فالقول له كالاصيل لكن مع الامين وبه فارق امين القاضي فانه
 لا يمين عليه كالقاضي اه منح (قوله ولو باعه الوصي) قال في الترتيب لالة لا فرق فيه بين وصي الميت
 ومنه وصوب القاضي مدني (قوله او بلا أمره) اى بطريق الاولى (قوله للعبد) وقول الدرر التي سبق
 فلم وصوابه المثلث (قوله وان نصبه القاضي) الاولى حذفه والاقتصار على قوله لانه عاقد نيابة عن الميت
 كافي الهداية ليشمل وصي الميت قال في الكفاية اما اذا كان الميت اوصى اليه قطاهر واما اذا نصبه فكذلك
 لان القاضي انما نصبه ليكون قائما مقام الميت لا مقام القاضي (قوله اليه) كما اذا وكله حال حياته
 (قوله ولو ظهر بعده الخ) فيه ايجاز محل يوضحه ما في فتح القدير ولو ظهر للميت مال يرجع الغريم فيه بيده
 بلا شك وهل يرجع بما ضمن للمشتري فيه خلاف قيل نعم وقال مجد الاثمة السرخسي لا يأخذ في الصحيح من
 الجواب لان الغريم انما يضمن من حيث ان العقد وقع له فلم يكن له أن يرجع على غيره وفي الكافي الاصح
 الرجوع لانه قضى بذلك وهو مضطر في نفسه فقد اختلف في التصحيح كما سمعت اه وقوله بما ضمن للمشتري يفيد
 أن الاختلاف في المسألة الاولى لانه في الثانية انما ضمن للوصي لا للمشتري لكن قال في البحر وقيل لا يرجع به
 في الثانية والاقل اصح اه والحاصل أنه في الاولى اختلف التصحيح في الرجوع وفي الثانية الاصح عدمه فتنبه
 ووجدت في نسخة رجع الغريم منه بيده لا بما غرم هو الاصح قال ح وقيل يرجع بما غرم أيضا وصح
 (قوله فيه) اى في المال الذي ظهر للميت (قوله لم امر) متعلق بقوله كان الهالك من مالهم والمراد
 بما مر أن القاضي لا يضمن (قوله عدل) اى وعالم كذا قيده في المتن وغيره مدني وكذا قيده في الكثر
 ولا بد منه هنا مقابلة قوله وان عد لا جاهلا قال في البحر وما ذكره المصنف قول المازيدي وفي الجامع الصغير
 لم يعتبر به بهما ثم رجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله الا أن يعاين الحجة او يشهد بذلك مع القاضي عدل وبه أخذ
 مشايخنا اه وبهذا يظهر لك أن كلام المصنف ملحق من قولين لان عدم تقيده بالعدالة والعلم مبني
 على ما في الجامع الصغير والتفصيل بعده مبني على قول المازيدي وحديث ثبت قيده الشارح بقوله
 عدل يجب زيادة عالم أيضا فيكون على قول المازيدي ويكون قوله بعد وقيل يقبل لوعده لا عالما مستدركا
 وحقه أن يقول وقيل يقبل ولولم يكن عالما وهو ما في الجامع الصغير (قوله ولي الامر) انظر ما قدمناه
 في باب الامامة من كتاب الصلاة (قوله ومنه محمد) هذا ما رجع اليه بعد الموافقة لهما ح (قوله
 حتى يعاين الحجة) زاد عليه بعض المشايخ ويشهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه وقد استبعد في فتح
 القدير بكونه بعيدا في العادة وهو شهادة القاضي عند الجلاد والاكتفاء بالواحد على هذه الرواية في حق
 ثبت بشاهدين وان كان في زني فلا بد من ثلاثة أخر كذا ذكره الاسيحاقي بحر (قوله وقيل يقبل لوعده لا عالما)
 دخول على المتن قصد به اصلاحه وذلك انه أطلق أولا القاضي ولم يقيده بالعدل العالم تعالى الجامع الصغير
 وهو ظاهر الرواية ثم ذكر التفصيل وهو على قول المازيدي القائل باشتراط كونه عدلا عالما كما مشي عليه
 في الكثر وان أردت زيادة الدراية فارجع الى الهداية وحيث كان مراد الشارح ذلك فكان الصواب أن يحدد
 قوله عدل في اول المسألة فانه من الشرح على ما رأينا واعلم أنه على رواية الجامع رجع محمد وقال لا حتى يعاين
 الحجة كما مر بيانه وأن عليه الفتوى وقال في البحر لكن رأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد
 انه صح رجوع محمد الى قولهما حال والحاصل المفهوم من شرح الصدر انهما قالوا يقبل اخباره عن اقراره
 بنبي لا يصح رجوعه عنه مطلقا وأن محمدا أولا واقعهما ثم رجع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل آخر عدل اليه
 ثم صح رجوعه الى قولهما واما ما اذا أخبر القاضي باقراره عن شيء يصح رجوعه عنه كالحكم يقبل قوله
 بالاجماع وان اخبر عن ثبوت الحق بالبينه فقال قامت بذلك بينة وعدلوا وقبعت شهادتهم على ذلك تقبل
 في الوجهين جميعا اه وضمير اقراره راجع الى انضمام هذا ولا يمتنع عليك أن الكلام في القاضي المولى
 واما المعزول فلا يقبل ولو شهد معه عدل كما مر عن الثوري اوائل كتاب القضاء (قوله ان استفسر الخ) بأن
 يقول في حد الرني اني استفسرت المقر بالزني كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالرجم ويقول في حد السرقة

وكذا لا يقبل قوله (لو) كان (فاسقا) عالما كان أو جاهلا للتممة فالثلاثة أربعة (الآن به ابن الجبة) أي سببا شرعيا (ص) دهنا لا انسان عند الشهود) فادعى مالكة ضمانه (وقال) الصاب (كانت) الدهن (نجسة وانكره المالك فالقول للصاب) لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصاب لا على عدم النجاسة (ولو قتل رجلا وقال قتله لذهنه ولقتله أبي لم يسمع) قوله ثلاثا يؤدي الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يهمل بخلاف المال اقرار برأية (صدق) قاض (معزول) بلايين (قال زيدا أخذت منك الفاقضية به) أي بالالف (لكرود فتمت اليه أو قال قضيت بقطع يدي في حق واذا زيدا أخذه) الف (وقطعه) اليد (ظلموا وأقر بكونهم) أي الاخذ والقطع (في) وقت (قضائه) وكذا لو زعم فعله قبل التقليد أو بعد العزل ٣٦٩ في الاصح لانه أسند فعله الى حالة معهودة منافية

للضمان فيصدق الآن بمرن زيد على كونهما في غير قضائه فالقاضي يكون مبطلا صدر شرعية (فرع) نقل في الاشياء عن بعض الشافعية اذا لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال البتاع والاقواف وفي الحاشية للمولى العشر في مسألة الطاحونة. قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحصل لهما أخذ الاجر به كسكاح صغير لانه واجب عليه وبكواب المفتي بالقول وأما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما لان الكتابة لا تلزمهما وتقامه في شرح الوهبانية وفيها وليس له اجر وان كان قاسما وان لم يكن من بيت مال مقررا ورخص بعض لانعدام مقررا وفي عصرنا فالقول الاول ينصرا وجوز للمفتي على كتب خطه على قدره اذ ليس في الكتب بمحصر

(كتاب الشهادات)

اخرا عن القضاء لانها كالوسيلة وهو المقصود (هي) لغة خبر قاطع وشرعا (اخبار صدق لاثبات حق) فتح قلت فاطملا قها على الزور مجازا كاطلاق اليمين في الغموس (بلفظ الشهادة في مجلس القاضي) ولو بلا دعوى كما في عتق الامة وسبب وجوبها

طلب ذي الحق أو خوف فوت حقه بأن لم يعلم هاذو الحق وخاف فوته لزمه أن يشهد بلا طلب فتح

انه ثبت عندي بالجملة انه أخذ نصا بامن حرز لا شبهة فيه وفي القصاص انه قتل عدما بلا شبهة وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانه ربما نظن بسبب جهله غير الدليل دليلا كضامة (قوله شرعيا) فيشمل الاقرار (قوله لانكاره الضمان) بالمثل لا بالقيمة شيئا فلا يكون القول له الا في أنها متنجسة فيضمن قيمتها متنجسة كما نقله ابو السعود عن الشيخ شرف الدين الغزي محشى الاشياء وبارة الحاشية قبيل كتاب القاضي من الشهادات القول قوله مع يمينه في انكاره استعمال الطاهر ولا يصح الشهود أن يشهدوا عليه أنه صاب زيتا غير نجس وتقامه فيها فراجعها وهي أظهر مما هنا (قوله وكذا لو زعم الخ) أي المذني لكن لو أقر القاطع والاخذ في هذا بما أقر به القاضي بضمنان لانهما أقرتا بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولو كان المال في يده الاخذ فاعلموا قد أقر بما أقر به القاضي والمأخوذه منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضائه ولا يؤخذ منه لانه أقر أن اليد كانت له فلا يصدق في دعوى التملك الابجعة وقول المعزول ليس بمجتهبه بحر (قوله لانه أسند) أي القاضي (قوله الى حالة) فصار كما اذا قال طلق أو عتقت وأنا مجنون وجنونه معهود بحر (قوله للضمان) أي من كل وجه كما زاده في البحر أخذ ما في الجمع قال فلا يرد ما لو قال المولى لامته بعد عتقها قطعت يدي وأنت أمي وقالت قطعها وأنا حرّة حيث يكون القول لها لانه أسند فعله الى حالة قد يجامعها الضمان في الجملة لان كونها أمة لا يثبت الضمان عنه من كل وجه ألا ترى أنه يضمن اذا كنت مراهونة أو مأذونة مديونة أو ملخصا وتقام التفاريع عليه فيه فراجع (قوله في الاشياء) وعبارتها قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة من اصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من مال الايتام والاقواف ثم بالغ في الانكار اه ولم أر هذا لاحصائنا اه وما أحببت نقل الشارح العبارة على هذا الوجه ثلاثا بظن بعض المتهورين صحة هذا النقل مع أن الناقل بالغ في انكاره كما ترى كيف وقد اختلفوا عندنا في أخذ من بيت المال لما ظن في البتاع والاقواف (قوله والاقواف) أقول زاد في الاشياء قوله ثم بالغ في الانكار الخ قال العلامة الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على الاشياء ما نصه قوله ثم بالغ في الانكار أقول يعني على الجماعتين والمباقة في الانكار واضحة الاعتبار وذلك انه لو تولى على عشرين ألفا مثلا ولم يلحقه من المشقة فيها شيء بما اذا استحق عشرها وهو مال اليتيم وفي حرمة جاءت القواطع فما هو الا بهتان على الشرع الساطع وظلمة غطت على بصائرهم فنعوذ بالله من غضبه الواقع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه وقال يرى زاده في حاشيتها والصواب أن المراد من العشر أجر مثل عمله حتى لو زاد رد الزائد اه مدني (قوله في مسألة الطاحونة) أي اذا كان له عمل والذي في الحاشية من الوقف رجل وقف ضبعة على ماله وقف صحيحا فئات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للتقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لاجابة فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشر هذه الطاحونة لان القيم بأخذ ما يأخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل اه وهكذا في التاتر خاتمة ح

(كتاب الشهادات)

(قوله كاطلاق اليمين) فان حقيقة اليمين عقدي تنقوى به عزم المخالف على الفعل او التزل في المستقبل والغموس الخلف على ما ض كذا بعد (قوله وخاف) أي الشاهد وقوله فوته أي الحق (قوله بلا طلب) نظريه للمقدمي بأن الواجب في هذا اعلام المذني بما يشهد فان طلب وجب عليه أن يشهد والا لا يجوز له أن يقول أنه ترك حقه ط

(شرطها) أحد وعشرون شرطاً شرائط مكانها واحداً وشرائط العمل ثلاثة (العقل الكامل) وقت العمل والبصر ومعاينة المشهود به (الاعتناء) ثبت بالتسامع (و) شرائط الاداء سبعة عشر عشرة عامة وسبعة خاصة منها (الضبط والولاية) فيشترط الاسلام للمدعي عليه مسلماً (والقدرة على التمييز) بالسمع والبصر (بين المدعي والمدعى عليه) ومن الشرائط عدم قرابة ولاد أو زوجية أو عداوة دينية أو دفع مغرم أو جرم مغرم كما سيجي (وركنها لفظ شهد) لا غير تضمنه معنى مشاهدة ٣٧٠ وقسم واخبار للعال فكأنه يقول أقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا اخبر به وهذه

المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى لو زاد فيها علم بطل للشك (وحكمها) وحوب الحكم على القاضي بوجوبها بعد الترتيب (بمعنى) اقترانه فوراً الا في ثلاث قد منها (فلو امتنع) بعد وجود شرائطها (ان) لتكره القرض (واستحق الغزل) لفسقه (وعز) لارتكابه ٢ ما لا يجوز شرعاً زليلاً (وكفران لم ير الوجوب) اي ان لم يعتقد اقترانه عليه ابن ملك وأطلق الكافي في كثره واستظهر المصنف الاول (ويجب أدائها بالطلب) ولو حكما كما تـ لكن وجوبه بشروط سبعة مبسطة في البصر وغيره منها عدة قاض وقرب مكانه وعلمه بقوله او به كونه اسرع قبولاً وطلب المدعي (لوفى حق العبد ان لم يوجد بدله) اي بدل الشاهد لانها فرض كفاية تعين لو لم يكن الشاهد ان العمل او أداء وكذا الكاتب اذا تعين لكن له أخذ الاجرة للشاهد حتى لو أركبه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل الحديث أكرموا الشهود وجوز الثاني الا كل مطلقاً وبه يفتي بجر وأقره المصنف (و) يجب الاداء (بلا طلب) الشهادة (في حقوق الله تعالى) وهي كثيرة عدة منها في الاشياء اربعة عشر قال ومضى آخر شاهد الحسبة شهادة بلا عذر فسق فقرة (كطلاق امرأة) اي فاسقاً (وعقوبة) وتدبيرها وكذا عتق عبد وتدبيره شرح وهبانية وكذا الرضاع كما تـ في بابها

(قوله شرائط مكانها واحد) اي مجلس القضاء منع (قوله العقل الكامل وقت العمل) المراد ما ينحل التميز بدليل ماسياً في الباب الاتي (قوله عشرة عامة) اي في جميع انواع الشهادة أما العاقبة فهي النظرية والبصر والنطق والعدالة لكن هي شرط وجوب القبول على القاضي لا شرط جوازه وأن لا يكون محدوداً في قذف وأن لا يجوز للشاهد ان ينص نفسه مغماً ولا يدفع عن نفسه مغماً فلا تقبل شهادة الفرع لاصله وعكسه وأحد الزوجين للآخر وأن لا يكون خصماً فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل لموكله وأن يكون عالماً بالمشهود به وقت الاداء ذاك رآه ولا يجوز اعتقاده على خطئه خلافاً له ما أو ما ما يخص به ضاهلاً لا سلام ان كان المشهود عليه مسلماً والذكورة في الشهادة في الحد والقصاص وتقدم الدعوى فيما كان من حقوق العباد وموافقتها للدعوى فان خالفها لم تقبل الا اذا وفق المدعي عند مكانه وقيام الرأفة في الشهادة على شرب التمر ولم يكن سكران لا بعد مسافة والاصالة في الشهادة في الحدود والقصاص وتعذر حضور الاصل في الشهادة على الشهادة كذا في البحر لكنه ذكر أولاً أن شرائط الشهادة نوعان ما هو شرط تحصيلها وما هو شرط أدائها فالاول ثلاثة وقد ذكرها الشارح والثاني اربعة انواع ما يرجع الى الشاهد وما يرجع الى الشهادة وما يرجع الى مكانها وما يرجع الى المشهود به وذكر أن ما يرجع الى الشاهد السبعة عشر العاقبة والخاصة وما يرجع الى الشهادة ثلاثة لفظ الشهادة والعدد في الشهادة بما يطلع عليه الرجل واتفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانها واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به علم من السبعة الخاصة ثم قال فالخاصل أن شرائطها احدى وعشرون فشرائط العمل ثلاثة وشرائط الاداء سبعة عشر منها عشرة شرائط عامة ومنها سبعة شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحد اهـ ومقتضاه أن شرائط الاداء نوعان لأربعة كما ذكر اقول والصواب أن يقول انها اربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط العمل واحدى وعشرون شرائط الاداء منها سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاثة شرائط لنفس الشهادة ومنها واحد شرط مكانها وبهذا يظهر لك ما في كلام الشارح أيضاً (قوله شهد) فلو قال شهدت لا يجوز لان المأني موضوع للاخبار عما وقع فيكون غير مخبر في الحلال س (قوله تضمنه) اي باعتبار الاشتقاق (قوله معنى شهادة) وهي الاطلاع على الشيء عياناً (قوله وقسم) لانه قد استعمل في القسم نحو شهد بالله لقد كان كذا اي أقسم س (قوله للعال) ولا يجوز شهدت لان المأني موضوع للاخبار عما وقع (قوله فتعين الخ) فلذا اقتصر عليه احتياطاً واتساعاً لما تـ ولا يخلو عن معنى التعبد اذ لم يتقبل غيره كما بسطه في البصر (قوله حتى لو زاد فيها علم الخ) فلو قال شهد بكذا فيما أعلم لم تقبل كما لو قال في ظني بخلاف ما لو قال شهد بكذا قد علمت ولو قال لا حتى قبل فلان فيما أعلم لا يصح الابراء ولو قال فلان على ألف درهم فيما أعلم لا يصح الاقرار ولو قال المعتدل هو عدل فيما أعلم لا يكون تعديلاً بجر (قوله ثلاث) خوف رية ورجاء صلح اقارب واذا استعمل المدعي س (قوله قد منها) اي قبيل باب الحكم ح (قوله ان لم ير الوجوب) نقله في اول قضاء البحر عن شرح الكنز لبا كبير (قوله واطلق الكافي) اي في رسالته سيف القضاة على البغاة حيث قال حتى لو أخر الحكم بكم بلا عذر عمد اقلوا انه يكفر (قوله كاتم) هو قوله او خوف فوت حقه (قوله وقرب مكانه) فان كان بعيداً بحيث لا يمكنه أن يغدو الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا الا يأم له بلطقة ضرر بذلك قال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد (قوله ان لم يوجد بدله) هذا هو خامس الشروط وأما الانسان الباقيان فهما أن لا يعلم بطلان المشهود به وأن لا يعلم أن المقر آخر خوفاً ح (قوله اخذ الاجرة) لينظر مع ما تقدم من قوله كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يجعل لهما أخذ الاجرة وليس خاصاً بما بدليل ما ذكره من أن غاسل الاموات اذا تعين لا يجعل له أخذ الاجر فتأمل (قوله بلا عذر) بأن كان لهسم قوة المني أو مال يستكرون به الدواب (قوله وبه) اي بالعذر كذا في الهامش (قوله مطلقاً) اي مواء منعه لاجلهم ولا ومنعه محمد مطلقاً وبعضهم فصل (قوله اربعة عشر)

قد منهاها في الوقف ح (قوله حسبة) متعلق بالجرح لا بالشاهد ح قال في الاشياء تقبل شهادة
الحسبة بلاد دعوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف وهلال رمضان وغيره الالهلال الفطر والاضحي
والحدود الاحدة القذف والسرقة واختلوا في قبولها بلاد دعوى في النسب كما في الظهيرية من النسب وحرم
بالقبول ابن وهبان في تدبير الامة وحرمه والخلع والايلاء والظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون دعوى عنده
خلافها ما واختلفوا على قوله في الحزبية الاصلية والمعدلة اه وفي الظهيرية اذا شهد اثنان على امرأة أن
زوجها طلقها ثلاثا وعلى عتق أمة وقالوا كان ذلك في العام الماضي جازت شهادتهما وتأخيرهما لا يوهن
شهادتهما قبل وينبغي أن يكون ذلك وهما في شهادتهما اذا علمنا انه يسكنها امساك الزوجات والاماء لان الدعوى
ليست شرط لقبول هذه الشهادة فاذا أخرها صارت وافية اه كذا في الهامش (فرع) في المجتبى عن الفضلي
تحمل الشهادة فرض على الكفاية كادائها والاضاع الحقوقي وعلى هذا الكاتب الا انه يجوز له أخذ الاجرة
على الكتابة دون الشهادة فمن تعينت عليه باجتماع الفقهاء وكذا من لم تعين عليه عندنا وهو قول الشافعي وفي
قول يجوز لعدم تعيينه عليه اه شلي اه ط (قوله ثمانية عشر) اي بزيادة عتق العبد وتدبيره والرضاع
والجرح وأما طلاق المرأة وعق الامة وتدبيرها في الاربعة عشر ح (قوله الا في الوقف) يعني اذا ادعى
الموقوف عليه أصل الوقف تسع عند البعض والمفتي به عدم بماعها الابتولية كما تقدم في الوقف ح (قوله
والاولى أن يقول الخ) فيه اشارة الى أن المراد ستر أسباب الحدود منوات ابن كمال (قوله ونصابها) لم يقل
وشروطها اي كما قال في التكميل لمسا في أن المرأة ليست بشرط في الولادة واختبها ابن كمال (قوله اربعة
رجال) فلا تقبل شهادة النساء (قوله ابن زوجها) اي اذا كان الاب مدعيا قال في البصراع لم يعلم انه يجوز أن
يكون من الاربعة ابن زوجها وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني أن الرجل اذا كان له امرأتان ولا حداهما
خمس بنين فشهد اربعة منهم على اخيه انه زنى بامرأة ايهم تقبل الا اذا كان الاب مدعيا وكانت امهم حية اه
(قوله فأعتقه) اي حكم بعنته (قوله لو وارثه) بأن لم يكن له وارث غيره والاولاد (قوله والقود)
شمل القود في النفس والعضو وقيد به لما في الحاشية ولو شهد رجل وامرأتان يقتل الخطا او يقتل لا يوجب
القصاص تقبل شهادتهم وقوله بخلاف الانثى اي فانه يقبل على اسلامها شهادة رجل وامرأتين بل في المقدسي
لو شهد نصرانيان على نصرانية أنها أسلمت جاز ويحبر على الاسلام قلت وينبغي في النصراني كذلك فيحبر ولا تقبل
ورأيت في الولوالجية انتهى سائحاني وانظر لم يقل كذلك في شهادة رجل وامرأتين على اسلامه لكنه يعلم
بالاولى وصرح به في البحر عن المحيط عند قوله والذي على مثله وانظر ما مر في باب المرتدة عن الدرر (قوله
ومنه) اي من القود ح (قوله لقتله) اي ان أصر على كفره (قوله بخلاف الانثى) فانها لا تقتل فتقبل
شهادة رجل وامرأتين فلذا قيد بذكر (قوله رجلان) في البحر لوقضي بشهادة رجل وامرأتين في الحدود
والقصاص وهو يراه ولا يراه ثم رفع الى قاض آخر أمضاء وفي الحاشية رجل قال ان شربت الخمر فملاو كى حر
فشهد رجل وامرأتان أنه شر به عتق العبد ولا يحسد السيد وعلى قياس هذا ان سرقوا وافتوى على قول
أبي يوسف فيهما كذا في الهامش (قوله الا المعلق فيقع) يعني ما علق على شيء مما يوجب الحد والقود لا بشرط
فيه رجلان بل ثبت برجل وامرأتين وان كان المعلق عليه لا يثبت بذلك فانه في البحر (قوله كما مر) اي قريبا
(قوله وللولادة) لم يذكرها في الاصلاح قال لان شهادة امرأة واحدة على الولادة انما تكفي عندهما
خلافه على ما مر في باب ثبوت النسب وأما شهادتهما على الاستئلاء فتقبل بالاجماع في حق الصلاة انما قلنا
في حق الصلاة لان في حق الارث لا تقبل عنده خلافا لهما اه (قوله عندهما) قيد الارث وأما في حق
الصلاة فتقبل اتفاقا كما في المنع (قوله وعيوب النساء) اي كما لو اشترى جارية فادعى أن بها قرنا وورثنا
لمكن ذكر في المنع في باب خيار العيب عند قوله ادعى ابا قحان ما لا يعرفه الا النساء يقبل في قيامه للمسال قول
امرأة ثقة ثم ان كان بعد القبض لا يرتقب قولها بل لا بد من تحليف البائع وان كان قلة فكذلك عند محمد وعند أبي
يوسف يرتقب قولهن بلا عيب البائع اه وفي الفتح قيد باب خيار الرؤية ان الاصل أن القول لمن تمسك بالاصل وان
شهادة النساء بانفرادهن فيما لا يطلع عليه الرجال حجة اذا تأيدت بمؤيد ولا تعتبر لتوجه الخصومة لالزام الخصم
ثم ذكر أنه لو اشترى جارية على أنها بكر ثم اختلفا قبل القبض او بعده في بكارتها ربحها القاضي النساء فان قلن بكر

قوله وحرمه كذا في النسخة
المجموع منها وانظر ما مناه واهله
محرف عن حرية ويجزأ اه مصححه

وهل يقبل جرح الشاهد حسبة
الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى
اشياء قبلت ثمانية عشر وليس
لناسدعي حسبة الا في الوقف
على المرجوح فيحفظ (وسرها)

في الحدود أبر) حديث من ستر
ستر قالوا لى الكتمان الا تمتك يجوز
(و) الاولى أن (يقول) الشاهد

(في السرقة أخذ) احياء الحق
(لا سرق) رعاية للستر (ونصابها)

للزنى اربعة رجال) ليس منهم ابن
زوجها ولو علق عنته بالزنى وقع
برجلين ولا حد ولو شهد ابعنته ثم

اربعة بزنا محصنا فأعتقه القاضي
ثم رجه ثم رجع الكل ضمن الاولان
قيمتهم لمولاه والاربعة ديته له أيضا

لو وارثه (ولبقية الحدود والقود)
(و) منه (اسلام كافر ذكر) لما كها
لقتله بخلاف الانثى بحر (و) مثله

(ردة مسلم رجلان) الا المعلق
فيقع ولا يحسد كما مر (وللولادة)
واستئلال الصبي للصلاة عليه

ولا ارث عندهما والشافعي
واحد وهو أرحم فتح (والبشارة)
وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه

الرجال امرأة) حرة مسلمة
والثنتان احوط

والاصح قبول رجل واحد خلاصة وفي البرجندى عن الملقط ان المعلم اذا شهد منفردا في حوادث الصبيان تقبل شهادته اه غليظ
(و) نصها (اغيرها من الحقوق سواء كان الحق) مالا او غيره كسكاح وطلاق ووكالة وصية وامتلاك مبيع (ولو (للارث رجلان) الا في حوادث
حبيد ان المكتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا فهو مستأني عن التبينس (او رجل واحد اثنان) ولا يفرق بينهما بقوله تعالى فخذ كراهما
الاخرى ولا تقبل شهادة اربع بالرجل ثلاثا بخروج وجهه وخصمته الاثمة الثلاثة بالاموال وتوابها (ولزم في الكل) من المراتب الاربع (لفظ
اشهد) بل لفظ المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة ماء ورؤية هلال فهو اخبار لا شهادة (لقبولها والعدالة لوجوبه)
في البنياسيع العدل من لم يطعن عليه في بطن ٣٧٢ ولا قرح ومنه الكذب لخروجه من البطن (لا يصحته) خلافا للشافعي رضي الله تعالى

عنه (قلو قضي شهادة فاسق نفذ)
واثم فنج (الا ان يمنع منه) اي
من القضاء بشهادة الفاسق (الامام
فلا) يندلج لمرآته يتأقت ويتعبد
برمان ومكان وحادثه وقول معتقد
حق لا يتقدضاؤه بأقوال ضعيفة
وما في القضية والمجتبى من قبول
ذي المروءة الصادق فقول الثاني
يصر وضعه الكمال بأنه تعليل
في مقابلة النص فلا يقبل وأقره
المصنف (وهي) ان (على حاضر
يحتاج) الشاهد (الى الإشارة
الى) ثلاثة مواضع اعني (التصمين
والتمهيد به لوعينا) لادينا (وان
على غائب) كما في نقل الشهادة
(او ميت فلا بد) لقبولها (من)
نسبته الى جده فلا يكتفي ذكر اسمه
واسم آبيه وصناعته الا اذا كان
يعرف بها (اي بالصناعة) (لا محالة)
بان لا يشاركه في المصغر غيره
(فلو قضي بلا ذكر الجدة نفذ) فالمعتبر
التعريف لا تكثير الحروف حتى
لو عرف باسمه فقط او بلقبه وحده
كفي جامع الفصولين وملتقط
(ولا يسأل عن شاهد بلا طعن من
الخدم الا في حد وقود وعندهما
يسأل في الكل) ان جهل بماله
بهر (سرا وعلمنا به يفتي) وهو
اختلاف زمان لانهم ما كانوا في
القرن الرابع ولوا كني بالسراجاز
مجمع وبه يفتي سراجية
٢ قوله اي لصحة القاضي هكذا في
الاصل واعلى الاصول لصحة القضاء
تأمل اه معصية

لزم المشتري لان شهادته تأيدت بأن الاصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حتى القسح بشهادتين لا حاجة
قوية لم تأيد بمؤيد لكن ثبت الخصومة ليتوجه اليه على السامع فيخلف بالله لقد سلمنا بحكم البيع وهي بكر فان
نكل ردت عليه والا فلا اه ملخصا (قوله رجل واحد) قال في المنع وأشار بقوله فيما لا يطاع عليه الرجال الى
أن الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال نعم حدث النظر أما اذا شهد بالولادة وقال فاجأتها
فاتفق نظري عليها تقبل شهادته اذا كان عدلا كما في المبسوط اه (قوله لغيرها) اي لغير الحدود وواقصا
وما لا يطاع عليها الرجال من فعل القتل خطأ والقتل الذي لا قصاص فيه لان موجب المال وكذا تقبل فيه
الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي رمل عن الخانية وتماه فيه (قوله ولولا لارث) في بعض
النسخ لوبلاوا والظاهر حذفها تأمل وقوله للارث اي عند الامام قال في المنع والعناق والنسب (قوله الا
في حوادث الخ) مكر مع ما تقدم (قوله فتذ كراهما الاخرى) حكى أن ام بشر شهدت عند الحاكم
فقال الحاكم فزقوا بينهما فقال ليس لك ذلك قال الله تعالى أن تضل احدهما فتذ كراهما الاخرى
فسكت الحاكم كذا في الملتقط بجر (قوله وتوابها) كالا لشرط الخيار (قوله لفظ أشهد) قال في
العقوبة والعراقيون لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء فيما لا يطاع عليه الرجال فيجعلونها من باب
الاخبار لا من باب الشهادة والصحيح ما في الكتاب لانه من باب الشهادة ولهذا اشترط فيه شرائط الشهادتين
الطرية ومجلس الحكم وغيرهما اه (قوله لوجوبه) اي لوجوب القضاء على القاضي من (قوله العدل)
قال في الذخيرة وأحسن ما قيل في تفسير العدالة أن يكون مجتنباً للكبر ولا يكون مصراً على العقار ويكون
صالحاً أكثر من فساد موصوياً أكثر من خطائه اه فتال (قوله لاصحته) اي لصحة القاضي يعني نفاذه
من (قوله بشهادة فاسق نفذ) قال في جامع الفتاوى وأما شهادة الفاسق فان تحترى القاضي الصدق في
شهادته تقبل والا فلا اه فتال وفي الفتاوى القاعدية هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو عما يحفظ درر
اول كتاب القضاء ونظار قوله وهو ما يحفظ اعتقاده اه (قوله بجر) الذي في البصائر رواية عن الثاني
(قوله النص) وهو قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وأجبنا عنه اول القضاء (قوله يحتاج الشاهد
الخ) (فرع) في الزاوية كتب شهادته فقرأها بعضهم فقال الشاهد أشهد أن هذا المدعى على هذا المدعى عليه
كل ما سمع ووصف في هذا الكتاب وقال هذا المدعى الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يد هذا المدعى عليه
بغير حق وعليه تسليمه الى هذا المدعى يقبل لان الحاجة تدعو اليه اطول الشهادة ولجزم الشاهد عن البيان
اه (قوله او بلفظه) وكذا بصحته كما أفتى به في الحامدية فحين يشهد أن المرأة التي قتلت في سوق كذا يوم كذا
في وقت كذا قتلها فلان تقبل بلا بيان اسمها وأبيها حدث كانت معروفة لم يشاركها في ذلك غيرها (قوله
جامع الفصولين) اي في الفصل التاسع (قوله يسأل) اي وجوباً وليس بشرط لصحة عندهما كما هو مذهب
البحر وفيه ومحل السؤال عن قولها عند جهل القاضي بحالهم ولذا قال في الملتقط القاضي اذا عرف الشهود
بجرح او عدالة لا يسأل عنهم اه (قوله به يفتي) مرتبط بقوله وعنده ما يسأل في الكل قال في البحر
والحاصل انه ان طعن الخصم سأل عنهم في الكل والاسأل في الحدود والقصاص وفي غيرها محل الاختلاف
وقيل هذا اختلاف عصر وزمان والفتوى على قولها في هذا الزمان كذا في الهداية انتهى فكان ينبغي
للمصنف أن يقدمه على قولهم سرا وعلمنا ولا يؤهم خلافه فانه سينقل أن الفتوى الاكتفاء بالسرا وجرم
به ابن الكمال في منته ذكر في البحر أن ما في الملتقط خلاف المفتي به وبه ظهر أن ما يفضل في زماننا من
الاكتفاء بالعلانية خلاف المفتي به بل في البحر لا بد من تقديم تركية السر على العلانية لما في الملتقط عن ابي
يوسف لا قبل تركية العلانية حتى يركى في السر اه فتنبه (قوله الرابع) والامام في القرن الثالث الذي

(وكفى في التزكية) قول المزكى (هو)

عدل في الأصح) ثبوت الجزية

بالدار درر بمعنى الأصل فيمن

كان في دار الاسلام الجزية

فهو بعبارة جواب عن النقض

بالعبودية لآله جواب عن النقض

بالمحدود ابن كمال (والتعديل

من الخصم الذي لم يرجع اليه في

التعديل لم يصلح) فلو كان ممن

يرجع اليه في التعديل صح بزازية

والمراد بتعديله تزكيته بقوله هم

عدول زاد لكنهم اخطأوا واونوا

أو لم يزد (و) أما (قوله صدقوا وهم

عدول صدقة) فانه (اعتراف

بالحق) فينقض باقراره لابلينة

عند الجحد اختيار وفي البحر عن

التعذر التزكية اذا مجهول لا يعرف

المجهول وأقره المصنف ثم نقل عنه

عن الصيرفية تنويعه لقاضي

قلت ولانس مامر عن الاشياء

(و) الشاهد (له ان يشهد بجامع

أورأى في مثل البيع) ولولبالتعاطي

فيكون من المرأى (والاقرار) ولو

بالكتابة فيكون مرأيا (وحكم

الحاكم والغصب والقتل وان لم

يشهد عليه) ولو مختلفا يرى وجه

المقتر وبفهمه (ولا يشهد على

محبب بسماعه منه الا اذا تبين

القائل) بأن لم يكن في البيت غيره

لكن لو فسر لا تقبل درر

(أورأى شخصها) اي القائلة (مع

شهادة اثنين بأنها فلانة بنت فلان

ابن فلان) ويكفي هذا للشهادة

على الاسم والنسب وعليه الفتوى

جامع الفصولين

شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخيرية (قوله هو عدل) اي وجازا الشهادة قال في الكافي ثم قيل لآبته
أن يقول المعتدل هو عدل جازا الشهادة اذا العبد والمحدود في القذف اذا تاب قد يعدل والاصح أن يكفى بقوله
هو عدل لثبوت الجزية بالدار كذا في الهامش لكن في البحر واختار السرخسي أنه لا يكفى بقوله هو عدل لأن
المحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جازا الشهادة وينبغي ترجيحه اه وفي الهامش قوله قول المزكى الخ
او يكتب في ذلك القسطا من تحت اسمه هو عدل ومن عرف في المفسق لا يكتب شيئا احترازا عن الهتك او يكتب
الله اعلم درر (قوله الجزية) مخالف لما نقل في بعض الشروح عن الجامع الكبير من أن الناس أحرار
الا في الشهادة والمحدود والقصاص كالا يخفى فليتأمل بعقوبة لكن ذكر في البحر عن الزيلعي أن هذا محمول
على ما اذا طعن الخصم بالرق كقيد القدرى اه (قوله بالمحدود) اي قولهم الأصل فيمن كان في دار الاسلام
الجزية بفهم الموافقة المسمى بدلالة النص جواب عن النقض بالمحدود في القذف الوارد على ما تقدم فان
العدالة لا تستلزم عدم الحد في القذف وانما عدل بفهم الموافقة لأن الأصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد
في القذف أيضا فهو مساو ح (قوله والتعديل) اي التزكية (قوله من الخصم) اي المتدعي عليه
والمتدعي بالاولى وأطلقه فشم ما اذا عدله المتدعي عليه قبل الشهادة أو بعدها كما في البرازية ويحتاج الى تأمل فانه
قبل الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان الفسق الطارئ على المعتدل قبل القضاء كالمقارن
بحر (قوله لم يصلح) اي لم يصلح مزكيا قال في الهامش لأن من زعم المستدعي وشهده أن المتدعي عليه كاذب
في الانكار وتزكية الكاذب الفاسق لا تصح هذا عند الامام وعندهما تصح ان كان من أهله بأن كان عدلا لكن
عند محمد لا بد من ضم آخر اليه (قوله عن الاشياء) اي قبيل التحكيم من أن الامام لو أمر قضائه بتخلف
الشهود وجب على العلماء أن ينصحوه ويقولوا له الخ (قوله في مثل البيع) ولا بد من بيان الثمن في الشهادة
على الشراء وسنوضحه في باب الاختلاف فراجع (قوله ولو بالتعاطي) وفيه يشهدون بالاخذ والاعطاء
ولو شهدوا بالبيع جاز بحر عن البرازية وفيه عن الخلاصة رجل حضر بيعا ثم احتجج الى الشهادة للمشتري
يشهده بالملك بسبب الشراء ولا يشهده بالملك المطلق اه وفيه ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لأن
الحكم بالشراء بمن مجهول لا يصح كما في البرازية وانظر ما سياتي وما مر وفي الهامش عن الدرر ويقول أشهد
أنه باع أو أقر لأنه عين السبب فوجب عليه الشهادة به كعاين وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر وان كان
بالتعاطي فكذلك لأن حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ
والاعطاء لأنه بيع حكيم لا حقيقي اه (قوله والاقرار) بأن يسمع قول المقر لفلان على كذا درر
كذا في الهامش (قوله ولو بالكتابة) في البحر عن البرازية ما يخصه اذا كتب اقراره بين يدي الشهود
ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تقل الشهادة به ولو كان مصدرا امر سوما وان لغائب على وجه الرسالة على
ما عليه العامة لأن الكتابة قد تكون لتجربة وفي حق الآخر شرط أن يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى
الفائب وان كتب وقرا عند الشهود مطلقا أو قرأه غيره وقال الكاتب أشهد واعلى به او كتبه عندهم وقال
أشهد واعلى بما فيه كان اقرارا والا فلا وبه ظهر أن ما هنا خلاف ما عليه العامة لكن جزم به في التبع
وغيره (قوله وان لم يشهد عليه) لو قال المؤلف ولو قال لا تشهد على بدل قوله وان لم يشهد عليه لكان أفود لما
في الخلاصة لو قال المقر لا تشهد على بما سمعت تسعه الشهادة اه فاعلم حكم ما اذا سك بالاولى بحر وفيه
واذا سك تشهد بجماعه ولا يقول أشهد في لانه كذب (قوله غيره) أنظر عبارة البحر (قوله فسر) اي بأنه
شاهد على المحجب (قوله شخصها) في الملتقط اذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فشهد اثنان عندها فلانة
لا يصلح له أن يشهد عليها وان رأى شخصها وأقرت عنده فشهد اثنان أنها فلانة حل له أن يشهد عليها بحر
اه من أول الشهادات واحترز برؤية شخصها عن رؤية وجهها قال في جامع الفصولين حسرت عن وجهها
وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين أنها فلانة بنت فلان
مادامت حية اذ يمكن الشاهد أن يشير اليها فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود الى شهادة عدلين بنسبها (قوله
وعليه الفتوى) ومقابله يقول لا بد من شهادة جماعة ولا يكفى الاثنان ذكر القسمة ابو الليث عن نصير بن يحيى
قال كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة متى تجوز اذ لم يعرفها قال كان

(فرع) في الجواهر عن محمد لا ينبغي للفقهاء كذب الشهادة لأن عند الاداء بعضهم المذموم عليه قبضه (واذا كان بين الخطين) بأن اخرج المذموم لخط اقرار المذموم عليه فأنكر كونه خطه فاستكتب ٣٧٤ فكتب وبين الخطين (مشابهة ظاهرة) على انها خط كاتب واحد (لا يحكم

عليه بالمال) هو الصحيح خاتمة وان افنى قارئ الهداية بخلافه فلا يقول عليه وانما يقول على هذا الصحيح لأن قاضي خان من أجل من يعتمد على تعميجه كذا ذكره المصنف هنا وفي كتاب الاقرار واعتقه في الاشياء لكن في شرح الوهبانية لوقال هذا خطي لكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا معنونا لا يصدق ويلزم بالمال موقوفه في الملتقط وقاوى قارئ الهداية تراجع ذلك (ولا يشهد على شهادة غيره مالم يشهد عليه) وقبده في النهاية بما اذا سمع في غير مجلس القاضي فلو فيه جاز وان لم يشهد شربلاية عن الجوهره وبخالفه تصوير صدر الشريعة وغيره وقولهم لا بد من التعميل وقبول التعميل وعدم التني بعد التعميل على الاظهر نعم الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهد بها الثاني عليه وقبده ابو يوسف بجلاس القضاء وهو الاحوط ذكره في الخلاصة (كفى) عدل (واحد) في اثني عشر مسألة على ما في الاشياء منها اخبار القاضي بافلاس المحبوس بعد المدة و (للتزكية) اي تزكية السرا وما تزكية العلانية فشهادة اجماعا (وترجمة الشاهد) والخصم (والرسالة) من القاضي الى المزمكي والاشنان احوط وجاز تزكية عبد وصي ووالد وقد نظم ابن وهبان منها أحد عشر فقال ويقبل عدل واحد في تقوم وجرح وتعديل وأرش يقدّر وترجمة والسلم هل هو جيد وافلاسه الارسال والعيب يظهر

ابو حنيفة يقول لا تجوز حتى يشهد عنده جماعة آنها فلا تة وكان ابو يوسف وأبول يقولان يجوز اذا شهد عنده عدلان آنها فلا تة وهو المختار للفتوى وعليه الاعتقاد لانه أيسر على الناس اه واعلم انها كما احتاجا للاسم والنسب للمشهود عليه وقت التعليل يحتاجان عند اداء الشهادة الى من يشهد أن صاحبة الاسم والنسب هذه وذكرا الشيخ خير الدين أنه يصح التعريف من لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة عليها اولها سائحا في زيادة من البحر وغيره (قوله لان عند الخ) اسم أن صغير النشان محذوف والجملة بعده خبرها (قوله فيمنزله) اي يضمر المذموم عليه بغضه للفقير (قوله واذا كان بين الخطين الخ) وفي الباقي عن خزنة الاكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار واهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت أنه خطه وقد جرت العادة بين الناس أن مثله حجة وهذا مشكل لكونها شهادة على الخط وهنالم يعتبروا هذا الاشتباه ووجهه لا ينهض وسيجيء وقدم الشارح أنه لا يعمل بالخط الا في مسائلين يعمل بكتاب اهل الحرب يطلب الامان كافي سير الخاتمة ويلحق به البراءات الساطانية بالوظائف في زماننا الثانية يعمل بدقت السمسار والصراف والبيع كما في قضاء الخاتمة اه كذا في الهامش (قوله ظاهرة) ضمنه معنى دالة فتداه على أو متعلقة بتدل محذوفاً اولفظ على معنى في (قوله لا يصدق) هذا خلاف ما عليه العادة كما قد مناه عن البحر (قوله وقاوى قارئ الهداية) عبارتها سئل اذا كتب شخص ورقة بخطه أن في ذمته لشخص كذا ثم ادعى عليه لخمدة المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه أجاب اذا كتب على رسم الصكوك يلزم المال وهو أن يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمته فلان بن فلان الفلاني كذا وكذا فهو اقرار يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع عينه اه ثم أجاب عن سؤال آخر نحوه بقوله اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بمحضرة الشهود فهو معتبر فيسعى من شاهد كاشه أن يشهد عليه اذا جده اذا عرف الشاهد ما كتب او قرأه عليه أما اذا شهدوا أنه خطه من غير أن يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك اه وحاصل الجوابين أن الحق يثبت باعترافه بأنه خطه او بالشهادة عليه بذلك اذا عاينوا كتابته او اقراءه عليهم والافلا وهذا اذا كان معنونا ثم لا ينبغي أن هذا لا يخالف ما في المتن نعم يخالف ما في البحر من البرازية في تعليل المسألة بقوله لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وأما حرته لكن ليس على هذا المال ونعم لا يجب كذا هنا وقد يوق بينهما بحمله على ما ذالم يكن معنونا ولكن هو قول القاضي التتقي كما في البرازية وقد قد مناه خلاف ما عليه العادة (قوله مالم يشهد عليه) اي مالم يثقل له الشاهد اشهد على شهادتي (قوله تصوير صدر الشريعة) حيث قال سمع رجل اداء الشهادة عند القاضي لم يسخ له أن يشهد على شهادته ح (قوله وقولهم) عطف على تصوير وجهه الخاتمة الاطلاق وعدم تقييد الاشرط بما اذا كانت عند غير القاضي (قوله وقبول التعليل) فلو اشهد عليها فقتل لا قبل لا يصير شهادته حتى لو شهد بعد ذلك لا يقبل قنية وينبغي أن يكون هذا على قول محمد من انه وكيل ولولا كليل أن لا يقبل وأما على قولهم ما من انه يحصل فلا يثقل بالردة لأن من حل غيره شهادة لم تبطل بالردة بحر (قوله بعد المدة) اي بعد أن حبسه القاضي مدة يعلم من حاله انه لو كان له مال لقضى دينه ولم يصبر على ذل الحبس كما تقدم مدنى (قوله فشهادة اجماعا) الاحسن ما في البحر حيث قال وقيدنا بتزكية السر للاحتراز عن تزكية العلانية فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك الا لفظ الشهادة اجماعا لان معنى الشهادة فيها اظهر فانها تختص بمجلس القضاء وكذا يشترط العدد فيها على ما قاله الخصاص اه وفي البحر أيضا وخرج من كلامه تزكية الشاهد بمدة الزنى فلا بد في المزمكي فيها من اهلية الشهادة والعدد الا ببيعة اجماعا ولم أر الا أن حكم تزكية الشاهد ببيعة الحدود ومقتضى ما قالوه اشرط رجلين لها اه (قوله والخصم) اي المذموم او المذموم عليه كما في الفتح (قوله الى المزمكي) وكذا من المزمكي الى القاضي فتح (قوله وجاز تزكية الخ) وكذا تزكية المرأة والاعى بخلاف ترجمتهما كما في البحر (قوله ووالد) لولد زاده في البحر وعكسه والعبد لمولاه وعكسه والمرأة والاعى والحدود في قذف اذا ناب وأحد الزوجين لآخر (قوله تقوم) اي تقوم الصيد والمتلفات (قوله هو جيد) اي المسلم فيه كذا في الهامش (قوله وافلاسه) يعني اذا اخبر القاضي بافلاس المحبوس بعد مدنى مدة الحبس اطلته حموى على الاشياء كذا في الهامش (قوله والعيب يظهر) اي في اثبات العيب

وموت اذا الشاهد ينحيز

(والتزكية للذمي) تكون (بالامانة في دينه واسانه ويده وانه صاحب بقطعة) فان لم يعرفه المسلمون سألوا عنه عدول المشركين اختيار وفي الملتقط عدل نصراني ثم اسلم قبلت شهادته ولو سكر الذمي لا تقبل (ولا يشهد من رأى خطه ولم يذكرها) اي الخلافة (كذا القاضي والراوي) مشابهة الخط للفظ وجوزاه لوفى حوزة وبهم ناخذ بجر عن المبتني (ولا) يشهد أحد (بما يعاينه) بالاجماع (الافى) عشرة على ما في شرح الوهبانية منها العتق والولاء عند الشافى والمهر على الاصح برازية

و(النسب والموت والنكاح

والدخول) بزوجه (وولاية

القاضي واصل الوقت) وقيل

وشرائطه على المختار كما مر في باب

(و) اصله (هو كل مانع به صحته

وتوقف عليه) والافن شرائطه

(فه الشهادة بذلك اذا خبره بها)

بهذه الاشياء (من يثق) الشاهد

(به) من خبر جماعة لا يتصور

نواطوهم على الكذب بلا شرط

عدالة او شهادة عدلين الافي الموت

فيكفي العدل ولو اتى وهو مختار

ملتقى وفتح وقيد شراح الوهبانية

بأن لا يكون الخبر منهما كوارث

وموصى له (ومن في يده شيء سوى

رقيق) علم رقه (يعبر عن نفسه)

والافه وكناخه (لأن أن تشهد) به

(أنه له ان وقع قلبك ذلك) اي انه

ملكه (والالا) ولو عاين الثاني

ذلك جازله القضاء به برازية اي

اذا ادعاه المالك والا (وان فسر)

الشاهد (للقاضي ان شهادته

بالسمع او بما يشهده

على الصحيح

الذي يختلف فيه البائع والمشتري (قوله على مامر) اي من رواية الحسن من قبول خبر الواحد بلا علة (قوله وموت) اي موت الغائب (قوله ينحيز) اي اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعه ما أن يشهدا على موته والثانية عشر قول أمين القاضي اذا أخبره بشهادة شهود على عين تعدر حضورها كما في دعوى القنية اشياء مدني (قوله وفي الملتقط الخ) وفي الثانية صبي احتلم لا قبل شهادته ما لم اسأل عنه ولا بد أن يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل مسجده ومحلته كما في الغريب انه صالح او غيره اه وقرئ في الظهيرة بينهما بأن النصراني كان له شهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي وهو يدل على أن الاصل عدم العدالة بجر (قوله ولم يذكرها) وهذا قولهما قال ابو يوسف بطل له أن يشهد وفي الهداية محمد مع أبي يوسف وقيل لا خلاف بينهم في هذه المسألة انهم متفقون على انه لا يجل له أن يشهد في قول اصحابنا جميعا الآن يتذكر الشهادة وانما الخلاف بينهم فيما اذا وجد القاضي شهادة في ديوانه لأن ما في قطره تحت ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له العلم ولا كذلك الشهادة في الصلح لانها في يد غيره وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة او أخبره قوم ممن يثق بهم اناشدنا نحن وأنت كذا في الهداية وفي البرزوي الصغير اذا استيقن انه خطه وعلم انه لم يزد فيه شيء بأن كان مخبوا عنده وعلم بدليل آخر انه لم يزد فيه لكن لا يحفظ ما سمع فعندهما لا يسهه أن يشهد وعند أبي يوسف يسعه وما قاله أبو يوسف هو المعمول به وقال في التقويم قولهما هو الصحيح جوهره (قوله عن المبتني) قد مر في كتاب القاضي عن الخزائن انه يشهد وان لم يكن الصلح في يد الشاهد لان التغيير نادر واثره يظهر فراجعه ورجع في الفتح ما ذكره الشارح وذكر له حكاية تؤيده (قوله الافي عشرة) كلها مذكورة هنا مستأ وشرحا آخرها قول المتن ومن في يده شيء ح وفي الطبقات السنية للقيسي في ترجمة ابراهيم بن اسحق من نظمه

افهم مسائل ستة واشهد بها * من غير رؤياها وغير وقوف

نسب وموت والولاد ونكاح * وولاية القاضي وأصل وقوف اه

(قوله والنسب) قال في فتاوى قارئ الهداية ولو أن رجلا نزل بين ظهري قوم وهم لا يعرفونه وقال أنا فلان ابن فلان قال محمد رضى الله عنه لا يسهه أن يشهدوا على نفسه حتى يلقوا من أهل بلده ورجلين يشهدان عندهم على نسبه قال الخصاص وهو الصحيح اه كذا في الهامش (قوله والموت) قال في الثاني عشر من جامع الفصولين شهد أحد العدلين بموت الغائب والآخر بحياته فالمرأة تأخذ بقول من يخبر بموته وعامه فيه اه كذا في الهامش وفيه اذا لم يعاين الموت الا واحد لا يقضى به وحده ولكن لو أخبر به عدلا مثله فاذا سمع منه حل له أن يشهد بموته فيشهدان فيقتضى جامع الفصولين وفيه ولو جاء خبر بموت رجل من أرض أخرى وصنع اهله ما يصنع على الميت لم يسخ لاحد أن يشهد بموته الا من شهد بموته او سمع من شهد بموته لان مثل هذا الخبر قد يكون كذبا جامع الفصولين اه (قوله والنكاح) قال في جامع الفصولين الشهادة بالسماع من الخارجين من بين جماعة حاضرین في بيت عقد النكاح بأن المهر كذا يقبل لا من سمع من غيرهم اه كذا في الهامش (قوله وولاية القاضي) ويزاد الوالي كما في الخلاصة والبرازية (قوله وشرائطه) المراد من الشرائط أن يقولوا ان قدرنا من الغلة لكذا ثم يصرف الفضل الى كذا بعد بيان الجهة بجر (قوله كما مر) اي في كتاب الوقف وقد مرنا هنا تحقيقه (قوله عدلين) يعني ومن في حكمهما وهو عدل وعدلنا كما في الملتقى (قوله الافي الموت) قال في جامع الفصولين شهدا أن أباه مات وترك ميراثا له الا انهما لم يدركا الموت لا تقبل لانهما شهدا بملك الميت بسماع لم يجز اه (قوله ومن في يده الخ) في عدة هذه من العشرة نظردكره في الفتح والبحر (قوله علم رقه) صوابه لم يعلم رقه كما هو ظاهر لمن تأمل مدني (قوله لك أن تشهد الخ) قال في البحر ثم اعلم انه انما يشهد بالملك لدى اليد بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لغيره فلو أخبره لم تجز له الشهادة بالملك كما في الخلاصة اه (قوله ذلك) قال في الشربلالية اذا رأى انسان درة ثمينة في يد كناس او كنانا في يد جاهل ليس في آياته من هو أهل لا يسهه أن يشهد بالملك له فعر أن مجرد اليد لا يكفي اه مدني (قوله اذا ادعاه) أشار الى التوفيق بينه وبين ما في الزبلي كما اوضحه في البحر (او بما يشهده اليد) اي بأن يقول لاني رأيته في يده يتصرف فيه تصرف المالك جامع الفصولين وفي الظهيرة من الشهرة الشرعية أن يشهد عنده

(الافى الوقف والموت اذا) فسرا
وقالافيه اخبرنا من يتق به (تقبل
(على الاصح) خلاصة بل في
العزيمة عن الخانية معنى التفسير
أن يقول شهدنا لاننا معنا من
الناس أما لو قال لم نعين ذلك
ولكنه اشهر عندنا جازت في
الكل وصححه شارح الوهبانية
وغره انتهى

* (باب القبول وعدمه) *

اي من يجب على القاضي قبول
شهادته ومن لا يجب لامن يصح
قبولها ولا يصح لصفة الفاسق مثلا
كما حقه المصنف تعالىه قوب باشا
وغيره (تقبل من اهل الاهواء)
اي اصحاب بدع لا تكفر بكبر وقدر
ورفض وخروج وتشبيه وتعطيل
وكل منهم اشاع عشر فرقة فصاروا
اثني وسبعين (الانططاية)
صنف من الروافض يرون الشهادة
لشهادتهم ولكل من حلف انه محق
فودهم لا لبدعتهم بل لثمة الكذب
ولم يلق ذمهم ذكر بحر (و) من
(الذي) لو عدل في دينهم جوهره
(على مثله) الا في خمس مسائل
على ما في الاشياء وتطل بادلما
قبل القضاء وكذا بعده لو يعقوبة
كقود بحر (وان اخلفا مله)
كالهود والنصارى (و) الذي
(على المستأمن لا عكسه)
ولا مرتد على مثله في الاصح
(وتقبل منه على) مستأمن (مثله)
مع اتحاد الدار لان اختلاف
داريهما يقطع الولاية كما يمنع
التوارث (و) تقبل (من عدو
بسبب الدين) لانهم من التدين
بخلاف الديونية فانه لا يأمن من
التقول عليه كما سيجي وأما الصديق
لصديقه فتقبل الا اذا كانت
الصداقة متناهية بحيث يتصرف

عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير استشهاد ويتع في قلبه أن الامر كذلك اهـ ومثله في جامع
النفوسين (قوله على الاصح) انظر ما كتبناه في كتاب الوقف في فصل يراعى شرط الواقف نقلا عن مجموعة
شيخ مشايخنا مثلا على - فانه صحيح عدم القبول تعويلا على ما في عامة المدون وغيرها وأن ما في المتون مقدم على
الفتاوى وبه اتفق الرمي - ومفتى دار السلطنة على افندي (قوله خلاصة) كتبت فيما مر تأييده (قوله
معنا من الناس الخ) قال في الخانية شهدنا بذلك لاننا معنا من الناس لا تقبل شهادتهم أقول ببقولنا قال اخبرني
من اتق به وظاهر كلام الشارح أنه ليس من التسماع لكن في البحر عن النبايع أنه منه ولو شهدا على موت
رجل فاما أن بطلقا فتقبل او قال لم نعين موته وانما معنا من الناس فان لم يكن موته مشهورا فلا تقبل
بلا خلاف وان كان مشهورا ذكر في الاصل أنه تقبل وقال بعضهم لا تقبل وبه أخذ الصدر الشهيد وفي العناية
هو الصحيح وان قال لا تشهد أنه مات اخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت وقال بعضهم لا تجوز حامدية
(قوله في الكل) اي فيما يجوز فيه الشهادة بالسماع كما في الخانية كذا في الهامش

* (باب القبول وعدمه) *

(قوله اي من يجب الخ) قال في البحر والمراد من يجب قبول شهادته على القاضي ومن لا يجب لامن يصح
قبولها ومن لا يصح لان من ذكره من لا تقبل الفاسق وهو لو قضى بشهادته صح بخلاف العبد والعبي - والزوجة
والولد والاصل لكن في خزانة المفتين اذا قضى بشهادة الاعى والمحدود في القذف اذا تاب أو بشهادة أحد
الزوجين مع آخر اصاحبه او بشهادة الولد لولده او عكسه فذحق لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه فالمراد
من عدم القبول عدم حله وذكر في منية المفتي اختلاف في النفاذ بشهادة المحدود بعد التوبة اهـ (قوله لصفة
الفاسق) اي شهادته (قوله مثلا) انما قال مثلا لينهل الاعى (بقوله تقبل الخ) اي لا قبول لاعا على المسلمين
وغيرهم بل المراد أصل القبول فلا ينافي في أن بعضهم كفار وانما تقبل شهادتهم لان فسقهم من حيث الاعتقاد
وما وقعهم فيه الا تعمق والغلو في الدين والفاسق انما زده شهادته بتهمة الكذب مدنى (قوله لا تكفر) فمن
وجب اكفاره منهم فلا اكثر على عدم قبوله كما في التقرير وفي المحيط البرهاني وهو الصحيح وما ذكر في الاصل
محمول عليه بحر وفيه عن السراج وأن لا يكون ما جئنا ويكون عدلا في تعاطيه واعترضه بأنه ليس
مذكورا في ظاهر الرواية وفيه نظر فانه شرط في السني مما ظنك في غيره تأمل (قوله ولكل من حلف انه محق
فودهم الخ) الاولى التعبير بالراء كما في المفتي بدل الواو وهذا قول ثان في تفسيرهم كما في البحر وشرح ابن الكمال
نعم في شرح الجمع كما هنا حيث قال هم صنف من الروافض ينسبون الى أبي الخطاب محمد بن أبي وهب الاجدع
الكوفي يعتقدون جواز الشهادة لمن حلف عندهم انه محق ويقولون المسلم لا يحلف كاذبا ويعتقدون أن الشهادة
واجبة لشيعتهم سواء كان صادقا وكاذبا اهـ وفي تعريفات السيد الشريف ما يفيد أنهم كفار فانه قال مانصه
قالوا الأئمة الانبياء وأبو الخطاب نبي - وهؤلاء يستحلون شهادة الزور ولو اقيمهم على مخالفتهم وقالوا الجنة نعيم
الدنيا والنار آلامها (قوله بل لثمة الخ) ومن التهمة المانعة أن يجز الشاهد بشهادته الى نفسه نفعاً أو يدفع
عن نفسه مغرماً خاتية شهادة الفرد ليست مقبولة لاسيما اذا كانت على فعل نفسه هداية كذا في الهامش
(قوله ومن الذي الخ) قال في فتاوى الهندية مات وعليه دين لمسلم بشهادة نصراني - ودين لنصراني - بشهادة
نصراني - قال ابو حنيفة رحمه الله ومحمد وزفر بدئ بدين المسلم فان فضل شيء كان ذلك للنصراني - هكذا في المحيط
اهـ كذا في الهامش (قوله على ما في الاشياء) وهي ما اذا شهد نصرانيان على نصراني - انه قد
أسلم حيا كان او ميتا فلا يصلي عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كما في الخلاصة وما اذا شهدا على نصراني - ميت
بدين وهو مدنيون مسلم وما اذا شهدا عليه بعين اشتراهما من مسلم وما اذا شهدا أربعة نصاري على نصراني - انه زنى
بمسلمة الا اذا قالوا استكرهها فيجوز الرجل وحده كما في الخانية وما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان
انه عبده قضى به فلان القاضي المسلم كذا في الاشياء والنظار مدنى (قوله باسلامه) اي اسلام
المشهود عليه (قوله منه) اي من المستأمن قيد به لانه لا يتصور غيره فان الحربى لو دخل بلادا من قهرا
استرق ولا شهادة للعبد على احد فتح (قوله مع اتحاد الدار) اي بأن يكونا من اهل دار واحدة فان كلوا

من دارين كل روم والترك لم تقبل هداية ولا يخفى أن الضمير في كانوا للمستأمنين في دارنا وبه ظهر عدم صحة ما نقل عن الحموي من تمثيله لانتحاد الدارين بكونهما في دار الاسلام والارم نوارثهما حينئذ وان كانا من دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذي على المستأمن وان كانا من اهل دارين مختلفين لأن الذي يقعد الذمة صار كالمسلم وشهادة المسلم تقبل على المستأمن فكذا الذي (قوله على صفائره) اشار الى انه كان ينبغي أن يزيد وبلا غلبة قال ابن الكمال لأن الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالاصرار وكذا بالغلبة على ما أفصح عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل من يجنب الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصفات العبرة للغلبة أو الاصرار على الصغيرة فتصير كبيرة ولذا قال وغلب صوابه اه قال في الهامش لا تقبل شهادة من يجلس مجلس القصور والجبانة والشرب وان لم يشرب هكذا في المحط فتاوى هندية وفيها والفايق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر عليه اثر التوبة والصحيح أن ذلك مفقوض الى رأى القاضي اه (قوله وفي الخلاصة الخ) قال في الاقضية والذي اعتاد الكذب اذا تاب لا تقبل شهادته ذخيرة وسيد كره الشارح (قوله كبيرة) الاصح انها كل ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هذا حرمة الدين كما بسطه القهستاني وغيره كذا في شرح الملتقى وقال في الفتح وما في الفتاوى الصغرى العدل من يجنب الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصفات العبرة للغلبة فتصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء له صام وعليه المأثور غير أن الحاكم يزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا شرط في شرب الخمر والسكر الادمان والله سبحانه أعلم اه (قوله سقطت عدالته) وتعود اذا تاب لكن قال في البحر وفي الخاتمة الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدره بستة أشهر وبعضهم قدره بسنة والصحيح أن ذلك مفقوض الى رأى القاضي والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدة اه وقد منا أن الشاهد اذا كان فاسقا سار لا ينبغي أن يخبر بنفسه كيلا يطل حق المدعى وصرح به في العدة أيضا اه (فائدة) من اتهم بالفسق لا تبطل عدالته والمعدل اذا قال للشاهد هو منهم بالفسق لا تبطل عدالته خاتمة (قوله بحر) مثله في التارخانية (قوله كفر) أشار الى فائدة تقيده في الهداية بأن لا يترك الختان استخفافا بالدين وفي البحر عن الخلاصة والمختار أن أول وقته سبع وآخره اثنا عشرة (قوله وخدي) لأن حاصل أمره انه مظلوم نعم لو كان ارتكبا لنفسه ففعله مختارا منع وقد قبل عمر شهادة علقمة الخصى على قدامة بن مظعون رواه ابن أبي شيبة مخ (قوله وأقطع) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في سرقة ثم كان بعد ذلك يشهد فقبل شهادته مخ (قوله بالزنى) أي ولو شهد بالزنى على غيره تقبل قال في المخ وتقبل شهادة ولد الزنى لأن فسق الابوين لا يوجب فسق الولد فكفرهما أطلقته فقبل ما اذا شهد بالزنى أو بغيره خلافا لما لك في الأول اه مدني (قوله كائني) فيقبل مع رجل وامرأة في غير حدة وقود (قوله بآيات العتق) تقدم انه لا تحالف بعد خروج المبيع عن ملكه الخ ما مر في التحالف فراجعوه وقوله العتق لانه لو لا شهادتهما لكانا فسخ المبيع المقضى لابطال العتق مخ (قوله ومن محررم رضاعا) قال في الاقضية تقبل لابويه من الرضاع ولمن أرضعته امرأته ولا ثم امرأته وأبيها برازية من الشهادة فيما تقبل وفيما لا تقبل اه وتقبل لامرأته وأبيها ولزوج ابنته ولا امرأة ابنه ولا امرأة أبيه ولا اخت امرأته اه كذا في الهامش عن الحامدية معز بالخلاصة (قوله استندت الخصومة) أي ستين مخ (قوله لو عدولا) قال في المخ عن البحر وينبغي حمله على ما اذا لم يساعد المدعى في الخصومة أولم يكثر ذلك توقيفا اه ووفق الرمي بغيره حيث قال مفهوم قوله لو عدولا انهم اذا كانوا مستورين لا تقبل وان لم تمتد الخصومة للثمة بالخاصة واذا كانوا اعدوا لا تقبل لارتضاع التهمة مع العدل فيجمل ما في القضية على ما اذا لم يكو نواعدولا وتوقيفا وما قلناه أشبه لأن المأخذ في باب الشهادات العدالة (قوله على ذي ميت) نصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصاري على ألف على الميت وأقام نصراي آخرين كذلك فالألف المتروكة للمسلم عنده وعند أبي يوسف يتحصان والأصل أن القبول عنده في حق إثبات الدين على الميت فقط دون إثبات الشركة بينه وبين المسلم وعلى قول الثاني في حقهما ذخيرة ملخصا وبه ظهر أن قبولها على الميت مقيد بما اذا لم يكن عليه دين لمسلم ثم هو قيد لإثباتها الشركة بينه وبين المدعى

(و) من (مرتكب صغيرة) يلا
اصرار (ان اجنب الكبار)
كها وغلب صوابه على صفائره
درر وغيرها قال وهو معنى
العدالة وفي الخلاصة كل فعل
يرفض المروءة والكرم كبيرة وأقره
ابن الكمال قال ومتى ارتكب
كبيرة سقطت عدالته (و) من
(أقف) لولعذروا والاوبه تأخذ
بحر والاستنزاء بشي من الشرائع
كفر ابن كمال (وخصي) وأقطع
(ولو بالزنى) ولو بالزنى خلافا لما لك
(وختي) كائني لومشكلا والا فلا
اشكال (وعتق لمعتقه وعكسه)
الالهمة لما في الخلاصة شهدا بعد
عتقهما أن الثمن كذا عند
اختلاف بائع ومشتري تقبل بلز
النفع بآيات العتق (ولا خيه
ومعه ومن محررم رضاعا ومصاهرة)
الا اذا امتدت الخصومة وخاصة
معه على ما في التنية وفي الخزانة
تخادم الشهود والمدعى عليه
تقبل لو عدولا (ومن كافر على عبد
كافر مولا مسلم أو) على وكيل
(حر كافر موكله مسلم لا) يجوز
(عكسه) لقيامها على مسلم قصدا
وفي الأول ثمننا (و) تقبل (على
ذمي ميت وصيه مسلم

من لم يكن عليه دين لمسلم) بحر
وفي الاشياء لا تقبل شهادة كافر
على مسلم الاتعا كآثر أو ضرورة
في مسألتين * في الابصاء شهد
كافران على كافر أنه أوصى الى كافر
وأحضر مسلما عليه حق للميت *
وفي النسب شهد أن النصراني
ابن الميت فادعى على مسلم بحق
وهذا استحسان ووجهه في الدرر
(والعمال) للسلطان (الا اذا كانوا
أعوانا على الظلم) فلا تقبل شهادتهم
لغلبة ظلمهم كريس القرية والخابي
والصراف والمترفين في المراكب
والعرفاء في جميع الاصناف
ومحضر قضاة العهد والوكلاء
المقتعلة والصالحون ونحوهم
الجهات كقاطعة سوق النخاسين
حتى حل لعن الشاهد لشهادته
على باطل فتح وبحر وفي الوهبانية
أمير كبير ادعى فشهد له عماله وتوابه
ورعاياهم لا تقبل كشهادة المزارع
لرب الارض وقيل أراد بالعمال
المترفين أي بحرفة لا تقفه به وهي
سرفة آباءه وأجداده والافلا
مروء له لودنيته فلا شهادة له لما
عرف في حد العدالة فتح وأقره
المصنف (لا) تقبل (من أعمى)
أي لا يقضى بها ولو قضى صح وعم
قوله (مطلقا) ما لو عي بعد الاداء
قبل القضاء وما جاز بالسماع
خلافًا للثاني

الاخر فاذا كان الاخر نصرانيا أيضا يشاركه والافالمال للمسلم اذ لو شاركه لم يماها على المسلم وظهر أيضا أن
المصنف لم يقيد الابد منه وهو ضيق التركة عن الدين والافلا يلزم قيامها على المسلم كما لا يخفى هذا ما ظهر لي
بعد التنقيب التام حتى ظفرت بعبارة الذخيرة فاغنم هذا التحرير وادع لي وفي حاشية الرمل على البحر عن
المنهاج لابي حنبل العقبلي نصراني مات فجاء مسلم ونصراني وأقام كل واحد منهما البيعة أن له على الميت
دينان كان شهود الفريقين ذميين أو شهود النصراني ذميين بدى دين المسلم فان فضل شيء صرف الى دين
النصراني وروى الحسن عن أبي يوسف انه جعل بينهما على مقدار دينهما قيل انه قول أبي يوسف الاخير
وان كان شهود الفريقين مسلمين أو شهود الذمى خاصة مسلمين فالمال بينهما في قولهم اه (قوله بحر)
عبارة فان كان فقد كتبناه عن الجامع اه والذي كتبه هو قوله نصراني مات عن مائة فأقام مسلم شاهدين
عليه بمائة ومسلم ونصراني بمائة فالتفتان له والباقي بينهما والشركة لا تمنع لانها باقاره اه ووجهه أن
الشهادة الثانية لا تثبت للذمى مشاركتهم مع المسلم كما قدمناه ولكن المسلم لما ادعى المائة مع النصراني صار
طالبًا نصفها والمنفرد يطلب كلها فتقسم عولا فلذمى الكل الثلثان لان له نصفين وللمسلم الاخر الثلث لان له
نصفًا فقط لكن لما ادعى مع النصراني قسم الثلث بينهما وهذا معنى قوله والشركة لا تمنع لانها باقاره وانظر
ماسند كراول كتاب الفرائض عند قوله ثم تقدم ديونه (قوله كآثر) أي قريبا (قوله في مسألتين) حل
القبول فيهما في الشربلية بجنا على ما اذا كان الخصم المسلم مقربا بالدين متكر اللوصاية والنسب وأما لو كان
متكرالدين كيف تقبل شهادة الذميين عليه (قوله وأحضر) أي الوصى (قوله ابن الميت) أي النصراني
(قوله على مسلم) وأقام شاهدين نصرانيين على نسبه تقبل وهذا استحسان ووجهه الضرورة لعدم حضور
المسلمين موتهم ولا تكا حهم كذا في الدرر كذا في الهامش (قوله بحق) أي ثابت كذا في الهامش (قوله
كريس القرية) قال في الفتح وهذا المسمى في بلادنا شيخ البلد وقد مناعن البرزوى أن القائم توزيع هذه
النواب السطانية والجبايات بالعدل بين المسلمين مأجور وان كان أصلا ظلمنا فلي هذا تقبل شهادته اه
(قوله النخاسين) جع نخاس من الخس وهو الطعن ومنه قيل لدلال الدواب نخاس (قوله وقيل) هذا
يمكن في مثل عبارة الكزفانه لم يقل الا اذا كانوا أعوانا الخ (قوله المترفين) فيكون فيه رد على من رد
شهادة أهل الحرف الخسيسة قال في الفتح وأما أهل الصناعات الدنيئة كالقنواني والزبال والحائك والحجام
فقل لا تقبل والاصح انها تقبل لانه قد يولاهما قوم صالحون فإلم يعلم القادح لا يبنى على ظاهر الصناعة وتماه
فيه فراجع (قوله والا الخ) أي بأن كان أبوه تاجرا واحترف هو بالحيا كذا أو الخلافة أو غير ذلك لا ارتكابه
الدناءة كذا في الهامش (قوله فتح) لم أره في الفتح بل ذكره في البحر بصيغة ينبغي وقال الرمل في هذا
التقييد نظري يظهر لمن له نظر فتأمل أي في التقييد بقوله بحرفة لا ثقة الخ ووجهه انهم جعلوا العبرة للعدالة
لا للحرفة فكم من دني صناعة اتقى من ذي منصب ووجهه على أن الغالب انه لا يعدل عن حرفة أبيه الى أدنى
منها الا لقله ذات يده أو صعبتها عليه ولا سيما اذا علم اياها أبوه أو وصيه في صغره ولم يتغن غير هاتين أو لم ي
حاشية أبي السعد وفيه نظرا لانه يخالف لما قدمه هو قريبا من أن صاحب الصناعة الدنيئة كالزبال والحائك
مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اه قلت ويدفع بأن مراده أن عدوله عن حرفة أبيه الى أدنى منها
دليل على عدم المروءة وان كانت حرفة أبيه دنيئة فينبغي أن يقال هو كذلك ان عدل بلا عذر تأمل (قوله من
أعمى) الا في رواية زفر عن أبي حنيفة فيما يجزى فيه السماع لان الحاجة فيه الى السماع ولا خلل فيه بأقاني
على المتن كذا في الهامش (قوله أي لا يقضى بها) خلافا لابي يوسف فيما اذا تحمله بصيرا فانهما تقبل لحصول
العلم بالمعينة والاداء يختص بالقول ولسانه غير موفٍ والتعريف يحصل بالنسبة كما في الشهادة على الميت ولنا
أن الاداء يفتقر الى التمييز بالاشارة بين المشهود له والمشهود عليه ولا يميز الا على الابالغة وفيه شبهة يمكن
التحرز عنها بحسب الشهود والنسبة لتمييز الغائب دون الحاضر وصار كالحدود والتصاص اه بأقاني على المتن
كذا في الهامش (قوله بالسماع) كالنسب والموت (قوله خلافا للثاني) أي فيما واستظهر قوله بالاؤل
صدر الشريعة فقال وقوله أظهر لكن رده في البيعوية بان المفهوم من سائر الكتب عدم أظهرته وأما
قوله بالثاني فهو مروى عن الامام أيضا قال في البحر واختاره في الخلاصة ورده الرمل بأنه ليس في الخلاصة

وأفاد عدم قول الأخرس مطلقا بالاولى (ومرتد ومملوك) ولومكاتباً أو مبعوضاً (وصبي) ومغفل ومجنون (الا) في حال صحته الا (أن يضملا في الرق والقيز وأذا بعد الحزنية) ولولمعة كاحتر (و) بعد (البلوغ) وكذا ٣٧٩ بعد ابصار و اسلام و نوبة فق و طلاق

زوجة لان المعتبر حال الاداء
شرح تكلمة وفي الجرم متى حكم
برده لعله ثم زالت فشهد به لم تقبل
الاربعة عبد وصبي وأعي
وكافر على مسلم وادخال الكمال
احد الزوجين مع الاربعة سهو
(ومحدود في قذف) تمام الحد
وقيل بالاصح (وان تاب)
بتكذيبه نفسه فصح لان الرد من
تمام الحد بالنص والاستثناء
منصرف لما يليه وهو وأولئك هم
النافسون (الا ان يحذف كافرا) في
القذف (فيسلم) تقبل وان ضرب
أكثره بعد الاسلام على الظاهر
بخلاف عبد حدة فعق لم تقبل
(أو يقبض) المحدود (بينه على
صدقه) اما أربعة على زناه أو اثنتي
على اقراره به كالوبرهن قبل الحد
بجر وفيه الفاسق اذا تاب تقبل
شهادته الا المحدود بقذفه
والمعروف بالكذب وشاهد الزور
لوعدا لا تقبل أبدا مطلق لكن
سجي ترجع قبولها (ومسجون
في حادثة) تقع في (السجن) وكذا
لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع
في الملاعب ولا شهادة النساء فيما
يقع في الحمامات وان مست الحاجات
لمنع الشرع عما يستحق به السجن
وملاعب الصبيان وحامات النساء
فكان التصدير مضافا اليهم لا الى
الشرع بزازية وصغرى وشرب لالة
لكن في الحواشي تقبل شهادة النساء
وحدثن في القتل في الحمام يحكم
الدية كيلا يهدر الدم اه فليتبني
عند الفتوى وقد مناقب قول شهادة
المعلم في حوادث الصبيان (والزوجين
لزوجها وهولها) وجاز عليها

ما يقتضي ترجيحه واختباره (قول بالاولى) لان في الاعي انما تحقق في التهمة في نسبه وهنا تحقق في نسبه
وغرها من قدر المشهود به وأما كذا في القذف ونقل أيضا عن المبسوط انه باجماع الفقهاء لان لفظ الشهادة
لا يتحقق منه وتعلم فيه (قوله ولومكاتباً) والمعنى في المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند أبي حنيفة
وعندهما حرمدون (تنبيهات) مات عن عم وأمتين وعبد بن فأعققه ما علم فشهدا بينونة أحدهما بعينها أي
انه أقربها في صحته لم تقبل عنده لان في قولها ابتداء بطلانها اتهامه لان معقن البعض ككتاب لا تقبل
شهادته عنده لا عندهما ولو شهدا أن الثانية أخت الميت قبل الشهادة الاولى أو بعدها أو معها لا تقبل بالاجماع
لان لو قبلنا لصارت عصبه مع البنت فيخرج العم عن الوراثة بجر عن المحيط أقول هذا ظاهر عند وجود
الشهادتين وأما عند سبق شهادة الاخنية فالعلة فيها هي علة البتة فتفقه وفي المحيطات مات عن أخ لا يعلم له
وارث غيره فقتل عبدان من رقيق الميت انه أعققتا في صحته وان هذا الآخر ابنه فعدت قهما الاخ في ذلك لا تقبل
في دعوى الاعاق لان له أكثر بأنه لا ملاك له فيهما بل هما عنده لا لآخر لا قرار الاخ انه وارث دونه فتبطل شهادتهما
في النسب ولو كان مكان الآخر أني جاز شهادتهما وبث نسبها وبسعيان في نصف قيمته ما لانه اقتران حقه في نصف
الميراث فصح باعقق لانه لا يجزأ عندهما الا أن العتق في عبدهما مشترك فوجب السعاية للشريك الساكن وأقول
عند أبي حنيفة بعققتان كما قالوا لا غير أن شهادتهما بالبتة لم تقبل لان معقن البعض لا تقبل شهادته فتفقه (قائدة)
قضى بشهادة فظهر واعبدا اتين بطلانه فلو قضى بوكالة بينة وأخذ ما على الناس من الديون ثم وجدوا عبدا
لم تبرأ الغرماء ولو كان بمثله في وصاية تبرؤا لان قبضه باذن القاضي وان لم يثبت الايضا كاذبه لهم في الدفع الى
ابنه بخلاف الوكالة اذ لا يملك الاذن لغريم في دفع دين الحلي لغيره قال المقدسي فعلى هذا ما يقع الآن كثيرا
من تولية شخص نظروا ففيتصرف فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء وبيع ثم يظهر أنه بغير شرط
الواقف أو أن انما باطل ينبغي أن لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي كالوصي فليأمل فلت وتقدم في الوقف
ما يؤيده سائحاني (قوله ومغفل) وعن أبي يوسف انه قال انارتد شهادة أقوام نرجوشفا عنهم يوم القيمة
معناه أن شهادة المغفل وأمثاله لا تقبل وان كان عدلا صالحا تاتر خانية (قوله في حال صحته) أي وقت كونه
صاحبا كذا في الهامش (قوله بعد ابصار) بشرط أن يتحمل وهو يصبر أيضا بان كان بصيرا ثم أبصر
فأتى قافهم (قوله زوجة) أي ان لم يكن حكم بردها لما يأتي قريبا (قوله وفي الجرم) أي عن الخلاصة
(قوله فنهديها) أي تلك الحادثة (قوله الاربعة) أما ما سوى الاعي فظاهر لان شهادتهم ليست شهادة
وأما الاعي فليست الفرق بينه وبين احد الزوجين ثم رأيت في الشرب لالة استشكل قبول شهادة الاعي
(قوله عبد الخ) قال في البحر فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجير والمغفل والمتهم والفاسق بعد ردها اه
وذكر في البحر أيضا ل هذا الباب اعلم انه يفرق بين المردود اتمة وبين المردود شبهة فالثاني يقبل عند زوال
المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا لانه أشار في النوازل اه (قوله وادخال الخ) مع انه صرح
في صدر عبارته بخلافه ومثله في التاتر خانية والجوهرة والبدائع (قوله سهو) لان الزوج له شهادة وقد حكم
بردها بخلاف العبد ونحوه تأمل (قوله بتكذيبه) الباء للتصوير تأمل ويؤيده ما في الشرب لالة فراجعها
(قوله تقبل) لان لكافر شهادة فكان ردها من تمام الحد وبلاسلام حدثت شهادة أخرى وليس المراد أنها
تقبل بعد اسلامه في حق المسلمين فقط بجر (قوله لم تقبل) لانه لا شهادة للبعد أصلا في حال رقه فيتوقف
على حدودها فاذا حدثت كان ردها بحدته بعد العتق من تمام الحد بجر (قوله زناه) أي المقتدوف (قوله اذا
تاب الخ) قال قاضي خان الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يرض عليه زمان يظهر أثر التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك
بسنة اشهر وبعضهم قد رده بسنة والعصح انه مفقوض الى رأي القاضي والمعدل وتامه هناك وفي خزائن المفتين كل
شهادة ردت لتهمة الفسق فاذا ادعاهم لا تقبل اه كذا في الهامش (قوله سجي) أي قبيل باب الرجوع
عن الشهادة (قوله ترجع قبولها) وكذا قال في الخانية وعليه الاعتماد وجعل الاول رواية عن الثاني (قوله
لا الى الشرع) وقيل في كل ذلك تقبل والاصح الاول كذا في القنية جامع الفتاوى (قوله وحدته) قدم
في الوقف أن القاضي لا يمتنع قضاء آخر بشهادة النساء وحدته في شجاج الحمام سائحاني ويمكن حمله
على القصاص بالشجاج (قوله وجاز عليها الخ) قال في الاشياء شهادة الزوج على الزوجة مقبولة الا برناها

الافى مسالتين فى الاشياء (ولو

فى عدة من ثلاث) لما فى القضية
طلقها ثلاثا وهى فى العدة لم تجز
شهادته لها ولا شهادته له ولو شهد
لها ثم تزوجها بطلت خايته فعلم
منع الزوجة عند القضاء لا تحمل
أو أداها (والفرع لاصله) وان علا
الا اذا شهد الجدة لابن ابنه على آية
أشياء قال وجاز على أصله الا اذا
شهد على آية لاته ولو بطلاق
ضرتها والام فى نكاحه وفيها
بعد ثمان ورفات لا تقبل شهادة
الانسان لنفسه الا فى مسألة القتال
اذا شهد بعض ولي المقتول
فراجعها (وبالعكس) للثمة
(وسيد لعده ومكاتبه والشريك

لشريكه فيما هو من شركتهما)
لأنها لنفسه من وجه فى الاشياء
للمنعم أن يطعن بثلاثة برق وحدة
وشركة وفى فتاوى النسق لو شهد
بعض أهل القرية على بعض منهم
بزيادة الخراج لا تقبل ما لم يكن
خراج كل أرض معينة أو لخراج
للشاهد وكذا أهل قرية شهدوا
على ضيعة انهم من قريتهم لا تقبل
وكذا أهل سكة يشهدون بشئ من
مصلحه لو غير نافذة وفى النافذة
ان طالب حقاً لنفسه لا تقبل وان
قال لا أخذ شيئاً تقبل وكذا فى وقف
المدرسة انتهى فليحفظ (والاجير
الخاص مستأجره) مسانئة
أو مشاهرة أو الخادم أو التابع
أو التليذ الخاص الذى يمتد ضرر
أستاذة ضرر نفسه ونفعه نفع
نفسه درر

٢١ قوله ولو بالعكس هكذا فى النسخة
المجوع منها ولا وجود لذلك فى نسخ
الشارح التى يدي اه معجبه

وقذفها كما فى حد القذف وفيما اذا شهد على اقرارها بأنها أمة لرجل يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج أعطاها
المهر والمذمى يقول أذنت لها فى النكاح كما فى شهادة الخاتمة ح كذا فى الهامش (قوله فى الاشياء) وهما
فى المهر أيضاً (قوله ولو شهد لها الخ) وكذا لو شهد ولم يكن أجيراً ثم صاراً جيراً قبل أن يقضى بها تاريخية
(قوله ثم تزوجها) أى قبل القضاء (قوله فعلم الخ) الذى يعلم بما ذكره منع الزوجة عند القضاء وأما
منعها عند النفل أو الاداء فلم يعلم بما ذكره من ضمنية ما ذكره فى المنع عن البرازية ولو شهد لها حال نكاحها
ثم ابانها وشهد لها أى بعد انقضاء عدتها تقبل وما ذكره أيضاً عن فتاوى القاضى لو شهد لاهلته وهو جدل
فلم ير دالاً كم شهادته حتى طلقها بائناً وانقضت عدتها وروى ابن شجاع رحمه الله أن القاضى ينفذ شهادته قال
فى النحر والحاصل انه لا بد من انتفاء التهمة وقت الزوجة وأما فى باب الرجوع فى الهبة فهى مانعة منه وقت
الهبة لا وقت الرجوع فلو وهب لاجنبيه ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كما سيأتى وفى باب اقرار المريض
الاعتبار لكونها زوجة وقت الموت لا وقت الوصية اه (قوله والفرع) ولو فرعية من وجه كولد الملائنة
وتمايه فى الضرر (قوله الا اذا شهد الجدة) محل هذا الاستثناء بعد قوله وبالعكس اذا جلد أصل لافرع
(قوله ولو بطلاق ضررتها) لأنها شهادة لاته بمر كذا فى الهامش (قوله والام فى نكاحه) الواو للعال
وذكر فى الضرر هنا فروعا حسنة فلتراجع (قوله فى مسألة القتال) ومورنه ثلاثة قتلوا رجلاً عمدته شهدوا
بعد التوبة أن الولي قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم الآن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد
فى هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل فى حق الواحد وقال الحسن تقبل فى حق الكل ح كذا فى الهامش
وانظر ما فى حاشية القتال عن الجوى والكفيرى (قوله ولو بالعكس) ولو كانت الزوجة أمة بمر (قوله
لشريكه) أطلقه فشمع الشركات بأنواعها وفى المناقضة كلام فى الضرر فراجع (قوله من شركتهما)
وتقبل فيما ليس من شركتهما فتاوى هندية كذا فى الهامش (قوله أن يطعن بثلاثة الخ) انظر حاشية
الرملى على البحر قبيل قوله والحدود فى قذف اه (قوله وألا خراج للشاهد) أى عليه (قوله على ضيعة)
اعلم على قطعة كما فى البرازية لكن فى الفتح كما هنا وفى القاموس الضيعة العقار والارض المغلة اه وفى
الهامش عن الحامدية شهدوا مع متولى الوقف على آخر أن هذه القطعة الارض من جله أراضى قريتهم تقبل
اه تمرناشى من الشهادة (قوله لا تقبل) وقيل تقبل مطلقاً فى النافذة فنج (قوله وكذا) أى تقبل
(قوله المدرسة) أى فى وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة وكذلك الشهادة على وقف
مكتب وللشاهد صبي فى المكتب وشهادة أهل الحلة فى وقف عليها وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف
المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالمعقد القبول فى الكل برازية قال
ابن النخعة ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضى فى وقف تحت نظرة أو مستحق فيه اه وهذا كله فى شهادة
الفقهاء بأصل الوقف أما شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة كشهادته باجارتها ونحوها لم تقبل لأن له حقاً
فيه فكان متهما وقد كتبت فى حواشى جامع الفصولين أن مثله شهادة شهود الاوقاف المقررين فى وظائف
الشهادة لما ذكرنا وتقريره فيها لا يوجب قبولها وفائدتها إسقاط التهمة عن المتولى فلا يحلف ويقويه أن البيئة
تقبل لاسقاط المين كالمودع اذا ادعى الرذ أو الهلاك بمر ملخصاً فراجع (قوله انتهى) أى ما فى فتاوى
النسقى ونقله عنه فى الفتح آخر الباب (قوله أو مشاهرة) أى أو مباوامة هو الصحيح جامع الفتاوى
(قوله أو التليذ الخاص) وفى الخلاصة هو الذى يأكل معه وفى عياله وليس له أجره معلومة وتمايه فى
الفتح فارجع اليه وفى الهامش ولو شهد الاجير لاستأذنه وهو التليذ الخاص الذى يأكل معه وهو فى
عياله لا تقبل ان لم يكن له أجره معلومة وان كان له أجره معلومة مباوامة أو مشاهرة أو مسانئة ان
أجبر وحدث لا تقبل وان أجبر مشتركاً تقبل وفى العيون قال محمد رحمه الله تعالى استأجره يوماً فشهد له فى ذلك
اليوم القياس أن لا تقبل ولو أجبر خاص فشهد ولم يعدل حتى ذهب الشهر ثم عدل لا تقبل كمن شهد لاهلته
ثم طلقها ولو شهد ولم يكن أجيراً ثم صار قبل القضاء لا تقبل برازية ثم نقل فى الهامش فرعاً ليس محل هنا
وهو بيده ضيعة وأدى آخر أنها وقف وأحضر مكانه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب الحكم به
ليس للقاضى أن يقضى بالصلح لانه انما يحكم بالجهة وهى البيئة أو الاقرار بالصلح لان الخط مما يزرر وكذا لو كان

وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لأشادة للشائع بأهل البيت أي الطالب معاشه منهم من القنوع لامن القناعة ومفاده قبول شهادة المستأجر والاستاذة (ومحنت) بالفتح (من يفعل الردي) ويؤتى وأما بالكسر فالتكسر المتلين في أعضائه وكلامه خلقة تقبل بجر (ومغنية) ولو لنفسها حرمة رفع صوتها درر وينبغي تقييده بمداومتها عليه ليظهر عند القاضي كفاي مدمن الشرب على اللهو ذكره الواني (ونائحة في مصيبة غيرها) بأجر درر وفتح زاد العين فلو في مصيبتها تقبل وعلة الواني بزيادة اضطرابها وانسلا بصرها واختيارها فكان كالشرب للتداوي (وعدو بسبب الدنيا) جعله ابن الكمال عكس الفرع لاصله ٣٨١ فتقبل له عليه واعتمد في الوهبانية والحبية

قبولها ما لم يفسق بسببها قالوا والمقد فسق للنهي عنه وفي الاشياء في تمة قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال ولو للعداوة للدنيا لا تقبل سواء شهد على عدوه أو غيره لانه فسق وهو لا يجزى وفي فتاوى المصنف لا تقبل شهادة الباطل على العالم لفسقه بتروك ما يجب فعله شرعا لحيث لا تقبل شهادته على مثله ولا على غيره ولما كتم تعزيره على تركه ذلك ثم قال والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي (ومجاز في كلامه) أو يحلف فيه كثيرا أو اعتماد شتم أولاده أو غيرهم لانه معصية كبيرة كترك زكاة أو حج على رواية فوربته أو ترك جماعة أو جمعة أو أكل فوق شبع بلا عذر وخروج للفرجة قدوم أمير وركوب بحمر ولبس حرير وبول في سوق أو إلى قبلة أو شمس أو قرا أو طفلي ومضرة ورقاص وشتم الدابة وفي بلادنا يشتمون بائع الدابة ففتح وغيره وفي شرح الوهبانية لا تقبل شهادة البخل لانه لعله يستقصي فيما يقرض من الناس فيأخذ زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من أهل العراق لتعصمهم ونقل المصنف عن جواهر الفتاوى ولا من اتقل من مذهب أبي حنيفة إلى مذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه

على باب الحانوت لوح مضروب ينطق بوقفة الحانوت لم يجز للقاضي أن يقضى بوقفته به جامع الفصولين فعلم من ذلك انه ليس للقاضي أن يحكم بما في دفتر البيع والصرف والمصارف خصوصا في هذا الزمان ولا ينبغي الاقتصار به لحرره اه (قوله ومفاده) صرح به في الفتح جازما به لكن في التارخانية عن الفتاوى الغيابة ولا تجوز شهادة المستأجر للاجير وفي حاشية القتال عن المحيط السرخسي قال أبو حنيفة في الجزر لا ينبغي للقاضي أن يجيز شهادة الاجير لاستاذة ولا الاستاذ للاجير وهو مخالف لما استنبطه من الحديث (قوله رفع صوتها) في النهاية فلذا أطلق في قوله مغنية وقيد في غناء الرجال بقوله للناس وغنامه في الفتح وأما الشهادة عليها بذلك فهي جرح مجرد فلذا اختص الظهور عند القاضي بالمداومة تأمل (قوله درر) ما ذكره جاري النوح بعينه فما به لم يكن مسقطا للعدالة اذا ناحت في مصيبة نفسها سعية ويمكن الفرق بأن المراد رفع صوت يحنى منه الفتنة (قوله ونائحة الخ) لا تقبل شهادة النائحة ولم يرد به التي تنوح في مصيبتها وانما أراد به التي تنوح في مصيبة غيرها واتخذ ذلك مكسبة تارخانية عن المحيط ونقله في الفتح عن الذخيرة ثم قال ولم تعقب هذا من المشايخ أحد فبما علت وغنامه فيه فراجع (قوله واختيارها) مقتضا لو فعلته عن اختيارها لا تقبل (قوله وعدو الخ) أي على عدوه ملحق قال الحانوتي سئل في شخص ادعى عليه وأقيمت عليه بينة فقال انهم ضربوني خمسة أيام فحكم عليه الحاكم ثم أراد أن يقيم البينة على الخصومة بعد الحكم فهل نسمع الجواب قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عداوة دينية وهذا قبل الحكم وأما بعده فالذي يظهر عدم نقض الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له أن يقضى بشهادة الفاسق ولا يجوز له فاذا قضى لا ينتقض اه وهو مخالف لما في العنوية (قوله واعتمد في الوهبانية الخ) قال في المخ وما ذكره هنا في المختصر من التفصيل في شهادة العدو لعدوه هو المشهور على السنة فقها منا وقد جزم به المتأخرون لكن في القنية ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفسق بسببها أو يوجب منفعة أو يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد واختاره ابن وهبان ولم يعقبه ابن النجدة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون اه وغنامه فيها وانظر ما كتبناه أول القضاء أقول ذكر في الخيرية بعد كلام مانعه فتصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمألة دوازة في الكتب وذكرنا شارح عبارة يعقوب باشا في أول كتاب القضاء (قوله أو اعتماد شتم أولاده) قال في الفتح وقال نصير بن يحيى من يشتم أهله ومالكه كثيرا في كل ساعة لا يقبل وان كان أحيانا يقبل وكذا الشتم للعنوان كدابه اه (قوله كترك زكاة) الصحيح أن تأخير الزكاة لا يطل العدالة وذكرنا الخاص عن قاضي خان أن الفتوى على سقوط العدالة بتأخيرها من غير عذر لحق الفقهاء دون الحلج خصوصا في زماننا كذا في شرح النظم الوهابي منح في الفروع آخر الباب (قوله أو ترك جماعة) قال في فتح القدير منها ترك الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لاطعن عليه في دين ولا حال وان كان متأولا كأن يكون معتقدا أو فضليتها أو أول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو غير ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذا ترك الجمعة من غير عذر فخرجهم من أسقطها بجمرة واحدة كالحواني ومنهم من شرط ثلاث مرات كالسرخسي والاول أوجه اه لكن قد مناعه أن الحكم بسقوط العدالة بترك كتاب الكبيرة يحتاج إلى الظهور تأمل (قوله بلا عذر) احتراز عما اذا أراد التقوى على صوم الغدا أو موانسة الضيف كما في الشرب ليلية والفتح (قوله قدوم أمير) الآن يذهب للاعتبار فيخذل لانه سقط عدالته (قوله فيما يقرض) عبارة غيره يقرض (قوله الاشراف من أهل العراق) أي لانهم قوم يعصبون فاذا نابت أحدهم نائبة أو سيد قومهم فيشهد له ويشفع فلا يؤمن أن يشهد له بزور اه وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته بجر كذا في الهامش (قوله من مذهب أبي حنيفة) أي استخفافا قال في القنية من كتاب الكراهية ليس

قال وكذا بائع الاكفان والخنوط لتنبه الموت وكذا الدلال والوكيل لو بائع النكاح أما لو شهد أنه امرأته تقبل والحيلة أنه يشهد بالنكاح ولا يذكر الوكالة بزانية وتسهيل واعتمده قدرى أفندي في واقعته وذكره المصنف في اجابة معينه معزيا للبرازية ومخلصه أنه لا تقبل شهادة الدالين والصكاكين والمحضرين والوكلاء المقتعلة على أبوابهم ونحوه في فتاوى مؤيد زاده وفيها وصي - أخرج من الوصاية بعد قبولها لم تجز شهادته للميت أبدا وكذا الوكيل بعدما أخرج من الوكالة ان خاص اتصافا والافك ذلك عند أبي يوسف (ومد من الشرب) لغیر النحر لان بقطره منها يرتكب الكبيرة فترة شهادة وما ذكره ابن الكمال غلط كاحتره في البحر قال وفي غير النحر يشترط الادمان لان شربه صغيرة وإنما قال (على اللهو) ليخرج الشرب للتداوى فلا يسقط العدالة للشبهة ٣٨٢ الاختلاف صدر الشريعة وابن كمال (ومن يلعب بالصبيان) لعدم مروءته وكذبه

غالباً كافي (والطبور)
الا اذا أمسكها للاستئناس
فيباح الا أن يجتر حمام غيره
فلا لأكاله للعرام عيني وعناية
(والطبور) وكل لهوشنيع بين
الناس كالظناير والمزمار وان لم
يكن شبعاً فالحذاء وضرب
انتصب فلا اذا اغش بأن رقصوا
به خاتية لدخوله في حد الكبار
يجز (ومن يغني للناس) لانه يجتمعهم
على كبيرة هداية وغيرها وكلام
سعدى أفندي بقيد تقييده
بالاجرة فتأمل وأما المغني لنفسه
لدفع وحشته فلا بأس به عند
العامية عناية وصححه العيني
وغيره قال ولوفيه وعظ وحكمة
بخا زاتصافا ومنهم من أجاز
في العرس كما جاز ضرب الدف فيه
ومنهم من أباحه مطلقاً ومنهم من
كراهه مطلقاً اه وفي البحر
والمذهب حرمة مطلقاً فانتقطع
الاختلاف بل ظاهر الهداية أنه
كبيرة ولولنفسه وأقره المصنف
قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغناء
أو يجلس مجلس الغناء زاد العيني
أو يجلس الفجور والشرب وان لم
يسكر لان اختلاطه بهم وتركه
الامر بالمعروف يسقط عدالته
(أو يرتكب ما يحسد به) للفسق
ومراده من يرتكب كبيرة قاله
المصنف وغيره (أو يدخل الحمام
بغير اذن) لانه حرام

للعامي أن يقول من مذهب الى مذهب ويستوى فيه الحنفي والشافعي وقيل لمن انتقل الى مذهب الشافعي
ليزوج له أخاف أن يموت مسلوب الايمان لاهاته للدين بلحيفة قدرة وفي آخر هذا الباب من المنع وان انتقل اليه
لقلة مبالاة في الاعتقاد والجرأة على الانتقال من مذهب الى مذهب كما يتقوله ويميل طبعه اليه لغرض
يصل له فانه لا تقبل شهادته اه فعلم بجموع ما ذكرناه أن ذلك غير خاص بانتقال الحنفي وأنه اذا لم يكن
لغرض صحيح فافهم ولا تمكن من التعصبي فنعزم بركة الاثمة المجتهدين وقد منا هذا البحث مستوفى في فصل
التعزير فارجع اليه (قوله وكذا بائع الاكفان) اذا ابتكر وترصد لذلك جامع الفتاوى وبحر (قوله)
لتنبه الموت وان لم يخنه بأن كان عدلاً لا تقبل كذا قيده شمس الاثمة س (قوله وكذا الدلال) أي فيما
عقده أو مطلقاً لكثرة كذبه (قوله والحيلة الخ) مقتضاه أن من لا تقبل شهادته لعله يجوز له أن يخفيها ويشهد
كما اذا كان عبد الله مشهود له أو ابنه أو نحو ذلك فليتأمل (قوله بزانية) عبارتها وشهادة الوكيلين
أو الدالين اذا قالوا نحن بعنا هذا الشيء أو الوكيلان بالنكاح أو بالخلع اذا قالوا نحن فعلنا هذا النكاح أو بالخلع
لا تقبل أما لو شهد الوكيلان بالبيع أو بالنكاح انها من كوحته أو ملكه تقبل وذكرنا القسم أنكر الورثة
النكاح فتشهد رجل قد تولى العقد والنكاح يثبت كرائه ولا يذكر أنه تولى اه (قوله والوكلاء المقتعلة)
أي الذين يجتمعون على أبواب القضاة يتوكلون للناس بالنصومات ح كذا في الهامش (قوله على
ابوابهم) أي القضاة (قوله وفيها) مكررمع ما يأتي متنا (قوله ومد من الشرب) الادمان أن يكون
في نيتة الشرب متى وجد قال شمس الاثمة يشترط مع هذا أن يخرج سكران ويخبر منه الصبيان أو أن يظهر
ذلك للناس وكذلك مد من سائر الاشربة وكذا من يجلس مجلس الفجور والجماعة في الشرب لا تقبل شهادته
وان لم يشرب بزانية كذا في الهامش (قوله وما ذكره ابن الكمال غلط) حيث قال ومد من الشرب يعني
شراب الاشربة المحرمة مطلقاً على اللهو لم يشترط الخلف في شرب النحر الادمان ووجهه أن نفس شرب النحر
يوجب الحد فوجب رد الشهادة وشروط في شهادة الاصل الادمان لانه اذا شرب في السر لا تسقط عدالته
لان الادمان أمر آخر وراء الاعلان بل لان شرب النحر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا الاصرار عليه وذلك
بالادمان قال في الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب النحر بنفس الشرب لان هذا الحد ما ثبت بنص قاطع
الا اذا دام على ذلك ح كذا في الهامش (قوله كاحتره في البحر) حيث قال وذكر ابن الكمال أن شرب
النحر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا الاصرار عليه بدليل عبارة الفتاوى الصغرى المتقدمة اه لكن في
الهامش قال تحت قول الشارح كاحتره في البحر أي من أن التحقيق أن شرب قطرة من النحر كبيرة وإنما شرط
المشايع الادمان ليظهر شربه عند القاضي اه ح (قوله القصب) الذي في المنع القصب (قوله بأن
يرقصوا) وفي بعض النسخ زيادة كانوا قنامل والوجه أن اسم مغنية ومغني انما هو في العرف لمن كان الغناء
حرقته التي يكتسب بها المال وهو حرام ونصوا على أن التغني للهو أو لجمع المال حرام بلا خلاف وحينئذ فكأنه
قال لا تقبل شهادة من اتخذ التغني صناعة يأكل بها وتمامه فيه فراجع (قوله وغيره) كبن كمال (قوله قال)
أي العيني (قوله بخا زاتصافا) اعلم أن التغني لاسماع الغير وايتنا حرام عند العامة ومنهم من جوز
في العرس والوليمة وقيل ان كان تغني يستفيد به نظم القوافي ويصير فصيح اللسان لا بأس أما التغني لاسماع
نفسه قيل لا يكره وبه أخذ شمس الاثمة لما روي ذلك عن أزهدها العصابة البراء بن عازب رضي الله عنه والمكروه
على قوله ما يكون على سبيل اللهو ومن المشايخ من قال ذلك يكره وبه أخذ شيخ الاسلام بزانية (قوله ضرب
الدف فيه) جواز ضرب الدف فيه خاص بالنساء لما في البحر عن المعراج بعد ذكره انه مباح في النكاح وما في
معناه من حادث سرور قال وهو مكروه للرجال على كل حال للتشبه بالنساء (قوله فانتقطع الاختلاف)

فه كلام ذكرته في حاشيتي على البحر وقد رد السانحاني على صاحب البحر (قوله أوباب بند) أي إذا علم ذلك فتح (قوله أوطاب) فوع من اللعب كذا في الهامش قال في الفتح ولعب الطاب في بلادنا مثله لأنه يرى ويطلع بلا حساب وأعمال فكلوا كما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله أهل الغفلة فهو حرام سواء قوم مريم أولا اه قلت ومثله اللعب بالصينية والخاتم في بلادنا وان تورع ولم يلعب ولكن حضر في مجلس اللعب بدليل من جلس مجلس الغناء وبه يظهر جهل بعض أهل الورع البارد (قوله أما الشطريج فاشبهه الاختلاف) أي اختلاف مالك والشافعي في قولهما باباحته وهو رواية عن أبي يوسف واختارها ابن الشحنة أقول هذه الرواية ذكرها في المجتبى ولم تستهر في الكتب المشهورة بل المشهور الردة على الاباحه وابن الشحنة لم يكن من أهل الاختيار سانحاني وانظر ما في شرح المنظومة المحبية للاستاذ عبد الغني اه (قوله شرط واحد) أي لحرمته والحاصل أن العدالة انما تسقط بالشطريج اذا وجد واحد من خمسة القمار وفوت الصلاة بسببه واكثر الخلف عليه واللعب به على الطريق كما في فتح القدير أويذ كر عليه فسقا كما في شرح الوهبانية بجر كذا في الهامش (قوله على الطريق) قال في الفتح وأما ما ذكر من أن من يلعبه على الطريق ردة شهادته فلا يتيانه الامور المحقرة اه (قوله أويذ كر عليه) هذا سادس الستة كذا في الهامش (قوله قيدوه بالشهرة) قيل لأنه اذا لم يشتهر به كان الواقع ليس الاتهمة أكل الربا ولا تسقط العدالة به وهذا أقرب ومرجعه الى ما ذكر في وجه تقييد شرب الخمر بالادمان (قوله فالكل سواء) أي كل المفسقات لا خصوص الربا سانحاني (قوله بجر) اصل العبارة للكل حيث قال والحاصل أن الفسق في نفس الامر مانع شرعا غير أن القاضي لا يرب ذلك الا بعد ظهوره له فالكل سواء في ذلك وقال قبله وأما كل مال التيم فلم يقيد به أحد ونصوا أنه بركة وأنت تعلم أنه لا بد من الظهور للقاضي لأن الكلام فيما رده القاضي الشهادة فكانت بركة بظهوره لأنه يحاسب فيعلم أنه استنقص من المال اه (قوله أويذ كر على الطريق) أي بأن يكون بمرأى من الناس بجر ثم اعلم أنهم اشترطوا في الصغيرة الادمان وما شرطوه في فعل ما يحل بالمروءة فيما رأيت وينبغي اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يحل بهما سقطت عدالته وان لم يكن فاسقا حيث كان مباحا ففعل الخلل به ليس بفاسق ولا عدل فالعدل من اجتناب الثلاثة والناسق من فعل كبيرة أو أصغر على صغيرة ولم أر من نبه عليه وفي العتابة ولا تقبل شهادة من يعتاد الصباح في الاسواق بجر قال في النهاية وأما اذا شرب الماء أو أكل الفواكه على الطريق لا يقدح في عدالته لأن الناس لا تستفج ذلك مخس (قوله أوصى اليه) أي الى زيد والاولى اظهاره (قوله فان ادعاه) أي رضى به سعدية وعزيمة (قوله والموصى لهما) أورد على هذا أن الميت اذا كان له وصيان فالقاضي لا يحتاج الى نصب آخر وأجيب بأنه يملكه لا قرارهما بالعجز عن القيام بأموال الميت كذا في البحر (قوله لثالث) أي لرجل ثالث متعلق شهادة كقوله على الابطاء أي على أن الميت جعله وصيا وهذا مرتبط بالمسائل الاربع لا بالاخيرة كما لا يخفى فافهم وفي البحر ولا بد من كون الموت معروفا في الكل أي ظاهرا في مسألة المديونين لأنهما يقران على أنفسهم ببثوث ولاية القبض للمشهود له فانتفت التهمة وثبت موته باقرارهما في حقهما وقيل معنى الثبوت أمر القاضي اياهما بالاداء اليه لبراءتهما عن الدين بهذا الاداء لأن استيفاء منهما حق عليهما والبراءة حق لهما فلا تقبل كذا في الكافي اه ملخصا (قوله على قبول الوصية) ظاهرا في أن الوصي من جهة القاضي خلافا لما في البحر (قوله كالا تقبل لو شهد الخ) هذا اذا كان المطلوب بمجعد الوكالة والاجازت الشهادة لأنه يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة وانما قامت الشهادة لبراء المطلوب عند الدفع الى الوكيل اذا حضر الطالب وأنكر الوكالة فكانت شهادة على أيهما ما تقبل وفرق بينهما وبين من وكل رجلا بالخصوص في دار بينهما وقبضها وشهد ابنا الموكل بذلك لا تقبل وان أنكر المطلوب بالوكالة لأنه لا يجبر على دفع الدار الى الوكيل بحكم اقراره بل بالشهادة فكانت لا يسهما فلا تقبل بجر ملخصا عن المحيط (قوله أباهما) أشار الى عدم قبول شهادة ابن الوكيل مطلقا بالاولى والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لا تقبل شهادته للموكل وبه صرح في البرازية بجر (قوله الغائب) قيد به لأنه لو كان حاضرا لا يمكن الدعوى بها ليشهدا لأن التوكيل لا تسمع الدعوى به لأنه من العقود الجائرة لكن يحتاج الى بيان صورة شهادتهما في

(الصلاة) حتى يفوت وقتها (أو يحلف عليه) كثيرا (أوباب به على الطريق أويذ كر عليه فسقا) أشباه أويذ كر عليه ذكره سعدى أقصدى معزيا للکافي والمعراج (أوبأكل الربا) قيدوه بالشهرة ولا يخفى أن الفسق يمنعها شرعا الا أن القاضي لا يثبت ذلك الا بعد ظهوره له فالكل سواء بجر فليحفظ (أويول أوبأكل على الطريق) وكذا كل ما يحل بالمروءة ومنه كشف عورته ليستنجي من جانب البركة والناس حضور وقد كثر في زماننا فتح (أو يظهر سب السلف) لظهور فسقه بخلاف من يحلفه لأنه فاسق مستور عني قال المصنف وانما قيدنا بالسلف تبعا لسلامتهم والا فالاولى أن يقال سب مسلم اسقوط العدالة بسبب المسلم وان لم يكن من السلف كما في السراج والنهاية وفيها الفرق بين السلف والخلف أن السلف الصالح الصدر الاول من التابعين منهم أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه والخلف بالفتح من بعدهم في الخير وبالسكون في الشر بجر وفيه عن العناية عن أبي يوسف لا قبل شهادة من سب العصاة وأقبلها ممن تبرأ منهم لأنه يعتقدين بان وان كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب (شهدا ان أباهما أوصى اليه فان ادعاه صحت) شهادتهما استحصانا كشهادة دائي الميت ومديونه والموصى لهما ووصيه لثالث على الابطاء (وان أنكر لا) لأن القاضي لا يملك اجبار أحد على قبول الوصية عني (كما) لا تقبل (لو شهدا ان أباهما الغائب)

وكله بقبض ديونه وادعى الوكيل
أو أنكركم) والفرق أن القاضي
لا يملك نصب الوكيل عن الغائب
بخلاف الوصي (شهد الوصي)
أي وصي الميت (بحق للميت)
بعد ما عزل القاضي عن الوصاية
ونصب غيره أو بعد ما أدرك الورثة
(لا تقبل) شهادته للميت في ماله
أو غيره (خاصة أولاً) لحلول
الوصي محل الميت ولذا لا يملك
عزل نفسه بلا عزل قاض فكان
كالمت نفسه فاستوى خصامه
وعدمه بخلاف الوكيل فلذا
قال (ولو شهد الوكيل بعد عزله
للموكل كل إن خاصم) في مجلس
القاضي ثم شهد بعد عزله (لا تقبل)
انقضاء للثمة (والا قبلت) لعدمها
خلافاً للثاني فجعله كالوصي سراج
وفي قسامة الزبلي كل من صار
خصماً في حادثة لا تقبل شهادته
فيها ومن كان بعرضية أن يصير
خصماً ولم يتصب خصماً بعد تقبل
وهذان الاصلان متفق عليهما
وتماه فيه قيدا بمجلس القاضي
لأنه لو خاصم في غيره ثم عزله قبلت
عندهما كما لو شهد في غير ما وكل
فيه أو عليه جامع الفتاوى
وفي البرازية وكله بالخصومة عند
القاضي فخاصم المطلوب بألف
درهم عند القاضي ثم عزله فشهد
أن موكله على المطلوب مائة دينار
تقبل بخلاف ما لو وكله عند
غير القاضي وخاصم وتماه فيها
(ك) ما قبلت عندهما خلافاً
لثاني (شهادة اثنين بدين على الميت
لرجلين ثم شهد المشهود لهما
لشاهدين بدين على الميت) لأن
كل فريق يشهد بالدين في الذمة
وهي تقبل حقوقاً شتى فلم تقع
الشركة له في ذلك بخلاف الوصية
بغير عين كما في وصايا الجمع وشهرحه

غنيته مع هذا الوكيل لأنها لا تنجم إلا بعد الدعوى ويمكن أن تصور بأن يدعى صاحب ودبعة عليه تسليم
ودبعة الموكل في دفعها فيجهد فيشهدان به ويقبض ديون أيهما وانما تصورناه بذلك لأن الوكيل لا يجبر
على فعل ما وكل به إلا في رد الودبعة ونحوها كما سيأتي فيها بجر وفيه نظريتنا في حاشيته فتدبر (قوله
عن الغائب) لعدم الضرورة إليه لوجود رجاء حضوره س قال في الجرب بعد ذكر الغائب إلا في المفقود
(قوله بعد) وكذا قبله بالأولى فكان الأولى أن يقول ولو بعد ما عزله القاضي ودلت المسألة على أن القاضي
إذا عزل الوصي ينزل برأية ويمكن أن يقال عزله بخمسة (قوله ولو شهد الخ) أصل المسألة في
البرازية حيث قال وكله بطلب ألف درهم قبل فلان والخصومة لخاصم عند غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل
الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل بهذا المال لموكله يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على أن نفس
الوكيل قام مقام الموكل اه فالمراد هنا أنه خاصم فيما وكل به فان خاصم في غيره فقبضه تفصيل أشار إليه
الشارح فيما يأتي اه ونقل في الهامش فرعاً هو ادعى المشتري أنه باعه من فلان وفلان يجهد فشهد له البائع
لم تقبل كذا في المحيط والبائع إذا شهد غيره بمبايع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضي خان
فتاوى الهندية اه (قوله كالوصي) بناء على أن عنده بمجرد قبول الوكالة يصير خصماً وان لم يخاصم
ولهذا لو أقر على موكله في غير مجلس القضاء فذا أقراره عليه وعندهما لا يصير خصماً بمجرد القبول ولهذا لا يقبل
اقراره ذخيرة ملخصاً (قوله وفي قسامة الزبلي الخ) المسألة مبسطة في الفصل السادس والعشرين من
التأخرانية (قوله متفق عليهما) فيه أن أبا يوسف جعل الوكيل كالوصي وان لم يخاصم مع أنه بعرضية
أن يخاصم (قوله عندهما) أي خلافاً للثاني كما تقدم ح (قوله أو عليه) أي أو شهد عليه أي على
الموكل (قوله وفي البرازية) بيان لقوله في غير ما وكل فيه (قوله عند القاضي) متعلق بوكل
لأنه بالخصومة (قوله مائة دينار) أي مال غير الموكل به بخلاف ما مر (قوله وتماه فيها) حيث قال
بخلاف ما لو وكله عند غير القاضي فخاصم مع المطلوب بألف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشهد له على
المطوب بمائة دينار فما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لأن الوكالة لما اتصل بها القضاء
صار الوكيل خصماً في حقوق الموكل على غرامته فشهادته بعد العزل بالدانير شهادة الخصم فلا تقبل بخلاف
الأول لأن علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصماً في غير ما وكل به وهو الدراهم فتجوز شهادته بعد العزل
في حق آخر اه بزيادة من جامع الفتاوى وزاد في الذخيرة إلا أن يشهد بمال حادث بعد تاريخ الوكالة فينتد
تقبل شهادتهما عنده اه ولهذا قال في البرازية بعد ما مر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لأن الرواية محفوظة
فيما إذا وكله بالخصومة في كل حق له وقبضه على رجل يعني أنه لا يتناول الحادث أما إذا وكله بطلب كل حق له
قبل الناس أجمعين فالخصومة تنصرف إلى الحادث أيضاً استحصاناً فإذا تحمل المذكورة على الوكالة العامة
ثم قال والحاصل أنه في الوكالة العامة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لموكله على المطلوب ولا على غيره في القسامة ولا
في الحادثة إلا في الواجب بعد العزل اه يعني وأما في الخاصة فلا تقبل فيما كان على المطلوب قبل الوكالة
وتقبل في الحادث بعدها أو بعد العزل وانما جاء عدم الاستقامة بالتقصيد بقوله بما كان للموكل على المطلوب
بعد القضاء بالوكالة ولذا لم يقيد بذلك في الذخيرة بل صرح بعده بأن الحادث تقبل فيه كما قدمناه فاعنم هذا
التحرير اه وذكر في الهامش عبارة جامع الفتاوى ونصها لأنه في الفصل الثاني لما اتصل القضاء بها أي
بالوكالة صار الوكيل خصماً في جميع حقوق الموكل على غرامته فاذا شهد بالدانير فقد شهد بما هو خصم فيه
وفي الأول علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصماً فكان في غير ما وكل به وهو الدراهم فتجوز شهادته بعد
العزل في حق آخر اه (قوله شهادة اثنين الخ) راجع الفصل الرابع والعشرين من التأخرانية (قوله في
ذلك) أي فيما في الذمة وانما ثبت الشركة في المقبوض بعد القبض ووجه قول أبي يوسف بعدم التقبول أن
أحد الفريقين إذا قبض شيئاً من التركة بدينه شاركه الفريق الآخر فصار كل شاهد لنفسه (قوله بخلاف
الوصية بغير عين) كما إذا شهد أن الميت أوصى لرجلين بألف فأدعى الشاهدان أن الميت أوصى لهما بألف وشهد
الموصي لهما أن الميت أوصى للشاهدين بألف لا تقبل الشاهدان لأن حق الموصي له يتعلق بعين التركة حتى لا يتيقن
بعد هلال التركة فصار كل واحد من الفريقين مثبناً لنفسه حق المشاركة في التركة فلا تصح شهادتهما واحتراز

وسمي ثمة (و) كـ (شهادة وصيين لوارث كبير) على أجنبي (في غير مال الميت) فانما مقبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان على اقرار الميت بشئ معين لوارث بالغ تقبل بزيادة (ولو) شهدا (في ماله) أي الميت (لا) خلافا لهما ٣٨٥ ولو اصرح لم تجز اتصافا وسمي في الوصايا

(ك) كـ (ما لا تقبل) (الشهادة على

جرح) بالفتح أي فسق (محجود)

عن اثبات حق لله تعالى واللعبد

فان تضمنته قبلت والا لا (بعد

التعديل و) لو (قبله قبلت) أي

الشهادة بل الاخبار ولومن واحد

على الجرح المحجود كذا اعتمد

المصنف تعالما قرره صدر الشريعة

وأقره من لا خسر وأدخله تحت

قواهم الدفع اسهل من الرفع وذكر

وجهه وأطلق ابن الكمال ردها

تبع العامة الكتب وذكر وجهه

وظاهر كلام الوافي وعزمي زاده

الميل اليه وكذا القهستاني حيث

قال وفيه أن القاضي لم يلتفت لهذه

الشهادة ولكن ركني الشهود سزا

وعلا فان عدلوا قبلها وعزم

للمضمرات وجعله البرجندي على

قوله - ما لا قوله فتنبه (مثل أن

يشهدوا على شهود المذمي) على

الجرح المحجود (بأنهم فسقة

أوزانة أو آكلة الربا أو شريرة الخمر

أو على اقرارهم انهم شهدوا بزور

أو أنهم اجراء في هذه الشهادة

أو أن المذمي مبطل في هذه الدعوى

أو أنه لا شهادة لهم على المذمي عليه

في هذه الحادثة) فلا تقبل بعد

التعديل بل قبله درر واعقده

المصنف (وتقبل لو شهدوا على)

الجرح المركب كـ (اقرار المذمي

بفسقهم أو اقراره بشهادتهم بزور

أو بأنه استأجرهم على هذه

الشهادة) أو على اقرارهم انهم

لم يحضروا المجلس الذي كان فيه

الحق يعني

بالوصية بغير عين عن الوصية بها كما لو شهدا انه أوصى لرجلين بعين وشهد المشهود لهما للشاهدين الأولين انه أوصى لهما بعين أخرى فانها تقبل الشهادة ان اتفاقا لانه لا شركة ولا تسمية اه ح كذا في الهامش (قوله على أجنبي) الظاهر أنه غريق تامل (قوله حق الله تعالى) ولو كان الحق تعزير أو انظر باب التعزير من البصر عند قوله يا فاسق يا زاني (قوله والا لا) تكرار س (قوله بعد التعديل) ولو قبله قبلت ذكر في البصر أن التفصيل انما هو اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرا أما اذا أخبر القاضي به سرا وكان محجودا طلب منه البرهان عليه فإذا برهن عليه سرا أبطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل فيقدم الجرح فإذا قال الخصم للقاضي سرا أن الشاهد أكل ربا وبرهن عليه وشهادته كما أفاده في الكافي اه ووجهه انه لو كان البرهان جهرا لا يقبل على الجرح المحجود لفسق الشهود به باظهار الفاحشة بخلاف ما اذا شهدوا سرا كما بسطه في البصر وحاصله انها تقبل على الجرح ولو محجودا أو بعد التعديل لو شهدوا به سرا وبه يظهر أنه لا بد من التقييد لقول المصنف لا تقبل بعد التعديل عما اذا كان جهرا وظاهر كلام الكافي أن الخصم لا يستره الا إعلان بالجرح المحجود كافي البصر أي لانه اذا لم يشتبه بالشهود سرا وفسق باظهار الفاحشة لا يسقط حقه بخلاف الشهود فانها تسقط شهادتهم بفسقهم بذلك وكذا يقبل عند سؤال القاضي قال في البصر أول الباب المار وقد ظهر من إطلاق كلامهم هنا أن الجرح يقدم على التعديل سواء كان محجودا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد والتفصيل الآتي من انه ان كان محجودا لا تنفع البيعة به أو لا فتسمع انما هو عند طعن الخصم في الشاهد علانية اه هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يسأل عن الشاهد بلا طعن من الخصم وعنده ما يسأل مطلقا والفتوى على قولهم ان عدم الاكتفاء بظاهر العدالة وحينئذ فكيف يصح القول برذالة الشهادة على الجرح المحجود قبل التعديل وأجاب السامحاني بأن من قال تقبل أراد أنه لا يكتفي حينئذ بظاهر العدالة ومن قال رد أراد أن التعديل لو كان تابعا وأثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح المحجود فلا تبطل العدالة اه ويشير الى هذا قول ابن الكمال فان قلت أليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البيعة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لسقوط امر بفسقهم عن حيز القبول ولذا الوعد لو ابعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقوطها عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه وهذا معنى كلام القهستاني وكذلك كلام صدر الشريعة ومن لا خسر يرجع الى ما ذكره ابن الكمال (قوله وجعله البرجندي) أقول المتبادر منه رجوعه الى قوله لكن ركني الشهود سزا وعلمنا ما على قول الامام فيمكن في بالتركية علنا كما تقدم وهذا محله ما اذا لم يطعن الخصم أما اذا طعن كما هنا فلا اختلاف بل هو على قول الكل من انهم يزكون سرا وعلمنا فتأمل وراجع ولعل هذا هو وجه امر الشارح بقوله فتنبه س والظاهر أن الضمير راجع الى الإطلاق المفهوم من قوله وأطلق الكمال (قوله أوزانة الخ) أي عادتهم الزنى أو أكل الربا أو الشرب وفي هذا لا يثبت الحد بخلاف ما يأتي من انهم زنوا أو سرقوا من الخ لانها شهادة على فعل خاص موجب للحد هذا ما ظهر لي (فرع) ذكره في الهامش ومن ادعى ملكا لنفسه ثم شهد أنه ملك غيره لا تقبل شهادته ولو شهد بملك لانسان ثم شهد به لغيره لا تقبل ولو اصرح شيئا من واحد ثم شهد به لآخر رد شهادته ولو برهن أن الشاهد أقر أنه ملكي يقبل والشاهد لو أنكر الاقرار لا يخلف جامع النصولين في الرابع عشر اه (قوله فلا تقبل) تكرار مع مامر (قوله واعقده المصنف) قال وانما لم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لأن العدالة بعد ما ثبتت لا ترتفع الا باثبات حق الشرع أو العبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكر اثبات واحد منهما بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها ككافية في الدفع كما مر كذا قاله من لا خسر وغيره فان قلت لا نسلم انه ليس فيما ذكر اثبات واحد منهما يعني حق الله تعالى وحق العبد لان اقرارهم بشهادة الزور أو شرب الخمر مع ذهاب الرأفة موجب للتعزير وهو هذان من حقوق الله تعالى قلت الظاهر أن مرادهم بما يوجب حق الله تعالى الحد لا التعزير لقولهم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد لا يسقط بها والله تعالى أعلم اه قلت لكن صرح في تعزير البصر أن الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه ومن التعزير وصرح هناك أيضا بأن التعزير لا يسقط بالتوبة الا أن يقال ان مراده به ما كان حقا للعبد لا يسقط بها تأمل (قوله كقرا المذمي) قال في البصر لا يدخل تحت

(أو أنهم عبدة أو محرومون بقذف)
 أو أنه ابن المدعي أو أبوه عناية
 أو قاذف والمقذوف يدعيه
 (أو أنهم زنا أو موصوفه أو سرقوا
 مني كذا) ويذنه (أو شربوا
 الخمر ولم يقادما العهد) كما مر
 في بابيه أو قتلوا النفس عمدا عني
 (أو شركاء المدعي) أي
 والمدعي مال (أو أنه استأجرهم
 بكذا لها) للشهادة (وأعطاهم
 ذلك مما كان لي عنده) من المال
 ولولم يقل لم تقبل لدعواه الاستعجار
 لغيره ولا ولاية له عليه (أو أني
 صالحتهم على كذا ودفعته اليهم)
 أي رشوة والأفلاصالح بالمعنى
 الشرعي ولو قال ولم أدفعه لم تقبل
 (على أن لا يشهدوا لي - زورا) وقد
 (شهدوا زورا) وأنا أطلب ما أعطيتهم
 وإنما قبلت في هذه الصور لأنها
 حق الله تعالى أو العبد فست
 الحاجة لأحيائهم (شهد عدل
 فلم يبرح) عن مجلس القاضي ولم
 يطل المجلس ولم يكذبه المشهود له
 (حتى قال أو همت) أخطأت
 (بعض شهادتي ولا منافضة قبالت)
 شهادته بجميع ما شهد به لوعدا
 ولو بعد القضاء وعليه الفتوى
 خاتمة وبجر قلت لكن عبارة
 الملتقي تقتضي قول قوله أو همت
 وأنه يقضي بما بقي وهو مختار
 السرخسي وغيره وظاهر كلام
 الأكل وسعدى ترجيحه قننه
 وتبصر (وان) قاله الشاهد
 (بعد قيامه عن المجلس لا) تقبل
 على الظاهر احتسابا وكذا لو وقع
 الغلط في بعض الحدود أو التسبب
 هدية

الجرخ ما إذا برهن على إقرار المدعي بفسقهم أو أنهم أبراء أو لم يحضروا الواقعة أو على أنهم محدودون في
 نذف أو على رق الشاهد أو على شركة الشاهد في العين وكذا قال في الخلاصة النقص أن يطعن بثلاثة أشياء أن
 يقول هما عبدان أو محدودان في نذف أو شركاء فإذا قال هما عبدان يقال للشاهدين أقيم البيعة على
 الحزبة وفي الآخريين يقال للنقص أقيم البيعة أنهما كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد اظهر ما يحل
 بالعدالة لا بالشهادة مع العدالة فادخل هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب
 الطعن كما في الخلاصة وفي خزانة الأكل لوبرهن على إقرار المدعي بفسقهم أو بما يطل شهادتهم يقبل وليس
 هذا بجرخ وإنما هو من باب إقرار الإنسان على نفسه اه وهذا لا يرد على المصنف فكان على الشارح أن
 لا يذكر قوله الجرح المركب فانه زيادة ضرر (قوله بقذف) لأن من غام حتمه رده شهادته وهو من حقوق الله
 تعالى (قوله ولم يقادما العهد) بأن لم يزل الرمي في الخمر ولم يحضر في الباقي قيد بعدم التقادم إذ لو كان
 متقادما لا تقبل لعدم اثبات الحق به لأن الشهادة بمحض تقادم مردودة منج وما ذكره المصنف بقوله ولم يقادما
 العهد وفق به الزيلعي بين جعلهم هم زناة شرية الخمر من الجرد وجعلهم زنا أو سرقوا من غيره ونقل عن
 المقدسي أن الاظهر أن قولهم زناة أو فسقة أو شرية أو أكسك ربا اسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال
 فلا يجمع بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضي اه ملخصا وهو حسن جدا لأنه هو المتبادر من تخصيصهم في التثنية
 للأول باسم الفاعل وللثاني بالماضي (قوله أو شركاء) فيما إذا كانت الشهادة في شركتهما منج والمراد أن
 الشاهد شريك مفاوض فمهما حصل من هذا الباطل يكون له فيه منفعة لأن يراد أنه شريك في المدعي به
 والا كان إقرارا بأن المدعي به لهما فتح ومثله في القهستاني وما في الجرح من حمله على الشركة عقد إشمل
 بعمومه العنان ولا يلزم منه نفع الشاهد فكذا أنه سبق قلم وعلى ما قلنا فقول الشارح والمدعي مال أي مال
 نصح فيه الشركة ليخرج نحو العقار وطعام أهله وكسوتهم مما لا تصح فيه (قوله أو أني صالحتهم) أي شهدوا
 لي قول المدعي أني صالحتهم الخ (قوله أي رشوة) قاله في السعدية (قوله فلم يبرح) لأنه لو قام لم يقبل منه
 ذلك بل حوازه غره الخصم بالدينار بجر (قوله أخطأت) قال في الجرح معني قوله أو همت أخطأت بنسيان
 ما كان يحق علي ذكره أو زيادة كانت باطلة كذا في الهداية اه (قوله بعض شهادتي) منصوب على
 نزاع الخافض أي في بعض شهادتي سعدية (قوله قبلت شهادته) قال في المنج واختاره في الهداية لقوله
 في جواب المسألة جازت شهادته وقبل يقضي بما بقي أن تداركه بنقصان وإن زيادة يقتضي بها أن ادعاه المدعي
 لأن ما حدث بعد ما قبل القضاء يجعل كدونه عندها والله مال شمس الاثنية السرخسي واقتصر عليه
 فاضى خان وعزاه إلى الجامع الصغير اه (قوله لوعدا) تكرار مع المتن س (قوله وعليه الفتوى)
 أي على قوله ولو بعد القضاء (قوله بما بقي) أي أو بما زاد كما صرح به غيره ومثله في الجرح قال وعليه فتحي
 القول العمل بقوله الثاني (قوله فتنه وتبصر) في كلام الشارح عني عنه في هذا المقام تقرر من وجوه
 * الأول أن قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لأن الضمير في قول المصنف قبلت راجع إلى الشهادة كما نص عليه
 في المنج وهو مقتضى صنيعة هنا وحديث فلا معنى لقبولها بعد القضاء بل الصواب ذكره بعد عبارة الملتقي
 * الثاني أنه لا محل للاستدراك هنا لأن في المسألة قولين ولا يقبل الاستدراك بقول على آخر إلا أن يعتبر
 الاستدراك بالنظر إلى ترجيح الثاني * الثالث أن قوله وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود أو التسبب يقتضي أنه
 مفترع على القول المذكور في المتن وليس كذلك * الرابع أنه يقتضي أنه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك وعبرة
 الزيلعي بتدل على ما قلنا من أوجه النظر المذكورة حيث قال ثم قيل يقضي بجميع ما شهد به أولا حتى لو شهد
 بألف ثم قال غلطت في خسمائة يقضي بألف لأن المشهود به أولا صار حقا للمدعي ووجب على القاضي القضاء
 به فلا يطل برجوعه وقبل يقضي بما بقي لأن ما حدث بعد الشهادة قبل القضاء كدونه عند الشهادة ثم قال وذكر
 في النهاية أن الشاهد إذا قال أو همت في الزيادة أو في النقصان يقبل قوله إذا كان عدلا ولا تفاوت بين أن
 يكون قبل القضاء أو بعده ورواه عن أبي حنيفة وعلى هذا لو وقع الغلط في ذكر بعض حدود العقار أو في بعض
 التسبب ثم تذكر تقبل لأنه قد يتلى به في مجلس القضاء فذكره ذلك للقاضي دليل على صدقه واحتياطه في الأمور
 اه قاتل (قوله أو النسب) بأن قال محمد بن علي بن عمران تداركه في المجلس قبل وبعد وقوله بعض

(بينة انه) اى المجرع (مات من

الجرع اولى من بينة الموت بعد

البر) ولو (اقام اولياء مقتول

بينة على أن زيد اجرحه وقتله

واقام زيدا بينة على أن المقتول قال

ان زيد لم يجرحني ولم يقتلني فبينة

زيد اولى من بينة اولياء المقتول

مجمع الفتاوى (وبينة الغبن) من

يبيع ببلغ (اولى من بينة كون القيمة)

اي قيمة ما اشتراه من وصيه في ذلك

الوقت (مثل الثمن) لانها تثبت

امرا اذا ولان بينة الفساد ارجح

من بينة الصحة درر خلافا لما في

الوهابية ا ما بدون البينة فالقول

لمدعى الصحة منية (وبينة كون

التصرف) في نحو تدبير او خلع

او خصومة (ذا عقل اولى من بينة

الورثة مثلا (كونه مخلوط العقل

او مجنون) ولو قال الشهود لاندري

كان في صحة او مرض فهو على

المرض ولو قال الوارث كان يهذى

يصدق حتى يشهد انه كان صحيح

العقل بزيادة (وبينة الاكراه)

في اقراره (أولى من بينة الطوع)

ان ارضا واتخذ تاريخهما فان

اختلفا ولم يؤرخا فبينة الطوع

اولى ملقط وغيره واعتمده

المصنف وابنه وعزى زاده (فروع)

بينة الفساد اولى من بينة الصحة

شرح وهابية وفي الاشباه

اختلف المتبايعان في الصحة

والبطالان فالقول للمدعى البطلان

وفي الصحة والفساد للمدعى الصحة

الافى مسألة الاقالة

قوله بينة كون البائع معذرها

الخ هكذا في النسخة المجموع منها

وليس مثل فيه مع قول المصنف وبينة

التصرف ذا عقل الخ ويجز

هـ صححه

الحدود بأن ذكر الشرق مكان الغرب وضوء فتح (قوله اولى من بينة الموت) نقل الشيخ غانم خلافا عن
الخلاصة وغيرها فراجعه وأفتى المفتى أبو السعود بخلافه وذكر في البحر مسائل في تعارض البينات وترجيحها
في الباب الاثنى عند قوله ولو شهدا أنه قتل زيد يوم النحر الخ وذكر في الهامش مسائل في تعارض البينات
هي فتح أقامت الامة بينة أن مولاها دبرها في مرض موته وهو عاقل وأقامت الورثة بينة أنه كان مخلوط
العقل فبينة الامة اولى وكذا اذا خال امرأته ثم أقام الزوج بينة أنه كان مجنونا وقت الخلع والمرأة على أنه كان
عاقلا فبينة المرأة اولى في الفصلين زوج الاب بنته البالغة من رجل على أنه يعطيه ألفا فطاء ثم ادعت البنت
أن الالف مهرها وادعى الاب أنه لاجل قتلها فقتلتها وأقاما البينة فبينة البنت اولى لان بينتهما ثبت الوجوب
في النكاح وبينته تثبت الرشوة حاوى الزاهدى ولو ادعى أحدهما البيع بالتجربة وأنكر الآخر فالقول
لمدعى البتة يمينه ولو برهن أحدهما قبل ولو برهننا فالبتة كما سبق في البيع تعارضت بينهما صحة الوقف
وفساد فان الفساد للشرط في الوقف مفسد فبينة الفساد اولى وان كان لمعنى في المحل وغيره فبينة الصحة اولى
وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده باقانى على الملتقى بينة أنه باعها
في البلوغ اولى من بينة أنه باعها في صغره حاوى الزاهدى اذا تعارضت بينة القدم والحدوث في البرازية
والخلاصة بينة القدم اولى وفي ترجيح البينات للبغدادى عن القنية بينة الحدوث اولى وذكر العللى
في شرح الملتقى أن بينة القدم اولى في البناء وبينة الحدوث اولى في التكيف اه حامدية ولو ظهر جنونه وهو
مفتق يجمد الاقالة وقت بيعه فالقول له وبينة الاقالة اولى من بينة الجنون وعن أبي يوسف اذا ادعى شراء الدار
فشهد شاهدان أنه كان مجنونا عند ما باعه وآخران أنه كان عاقلا فبينة العقل وصحة البيع اولى اذا اختلف
المتبايعان في صحة العقد وفساده فانما يجعل القول لمن يدعى الصحة والبينة بينة من يدعى الفساد ولو قال
لادعوى على تركه اخى ولا حق في تركه اخى وهو أحد الورثة لا يسلط ولا يدفع الورثة بهذا اللفظ بجرع عن
النوادر اه (قوله من يبيع ببلغ) متعلق ببينة (قوله ما اشتراه) اى المشتري (قوله من وصيه) اى
وصى التيمم (قوله ذا عقل) بينة كون البائع معذرها اولى من بينة كونه عاقلا غانم القنادى (قوله فهو
على المرض) لان تصرفه أدنى من تصرف الصحة فيكون متيقنا ونظر نسخة السامحاني قال مجز هذه
الحواشي الذى في السامحاني هو قوله ولو قال الشهود لاندري كان في صحة او مرض فهو على المرض اى لان
تصرفه أدنى من تصرف الصحة فيكون متيقنا وفي جامع الفتاوى ولو ادعى الزوج بعد وفاتها أنها كانت أبرأته
من الصداق حال صحته واقام الوارث بينة أنها أبرأته في مرض موته فبينة الصحة اولى وقيل بينة الورثة اولى
ولو أقر الوارث ثم مات فقال المقتزله أقر في صحته وقال بقية الورثة في مرضه فالقول للورثة والبينة للمقتزله وان لم
يقه بينة وأراد استخلاصهم لذلك ادعت المرأة البراءة عن المهر بشرط وادعاهما الزوج مطلقا وأقاما البينة فبينة
المرأة اولى ان كان الشرط متعارفا ليصح البراءة معه وقيل البينة من الزوج اولى ولو أقامت المرأة بينة على المهر
على أن زوجها كان متزاه يومنا هذا واقام الزوج بينة أنها أبرأته من هذا المهر فبينة البراءة اولى وكذا في
الدين لان بينة مدعى الدين بطلت كإقرار المدعى عليه بالدين ضمن دعواه البراءة كشهود يبيع واقالة فان
بينتهما لم يطلها شي وتسلط بينة البيع لان دعوى الاقالة اقرار به وقوله فهو على المرض لم يذكر ما اذا اختلفا في
الصحة والمرض وفي الانقروى اذعى بعض الورثة أن المورث وهبه شيأ مينا وقبضه في صحته وقالت البقية
كان في المرض فالقول لهم وان أقاموا البينة فالبينة للمدعى الصحة ولو ادعت أن زوجها طلقها في مرض الموت
ومات وهي في العدة وادعى الورثة أنه في الصحة فالقول لها وان برهننا وقتنا واحدا فبينة الورثة اولى اه هذا

ما وجدته فيها (قوله اولى من بينة الطوع) قال ابن الشحنة

وبينة كره وطوع اقيمتا * فتقديم ذات الكره صحيح الاكثر

قال في الهامش تعارضت بينة الاكراه والطوع في البيع والصلح والاقرار فبينة الاكراه اولى باقانى على الملتقى
وخاتمة في أحكام البيوع الفاسدة وترجيح البينات وبينة الرجوع عن الوصية اولى من بينة كونه موصيا
مصرأ اى الوفاة أبو السعود وحامدية (قوله لمدعى البطلان) لانه منكر للعقد (قوله لمدعى الصحة) مفاده
أن البينة بينة الفساد فيوافق ما قبله (قوله الا فى مسألة الاقالة) كما لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع

كان شهدا بالدار بلا ذكر انها في يد
انضم فشهد به آخران أو شهدا
بالمالك بالحدود وآخران بالحدود
أو شهدا على الاسم والنسب ولم
يعرفا الرجل بعينه فشهد آخران
انه المسعى به درر شهد واحد
فقال الباقر نحن نشهد كشاهدته
لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد ٢
بشهادته وعليه الفتوى شهادة
التي المتواتر مقبولة * الشهادة
اذا بطلت في البعض بطلت في الكل
الا في عبيد بن مسلم ونصراني فشهد
نصرانيان عليهما بالعتق قبلت
في حق النصراني فقط اشباه
قلت وزاد محشبا خمسة أخرى
معزية للبرازية

* (باب الاختلاف في الشهادة) *
مبنى هذا الباب على اصول مقررة
منها أن الشهادة على حقوق العباد
لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه
تعالى ومنها أن الشهادة بأكثر
من المدعى باطله بخلاف الأقل
للافتقار فيه ومنها أن المالك المطلق
أزيد من المتبدل لثبوته من الاصل
والمالك بالسبب مقتصر على وقت
السبب ومنها موافقة الشهادتين
لفظا ومعنى وموافقة الشهادة
الدعوى معنى فقط وسيوضح
(تقدم الدعوى في حقوق العباد
شرط قبولها) لتوقفها على
مطالبتهم ولو بالتوكيل بخلاف
حقوق الله تعالى لوجوب اقامتها
على كل أحد فكل أحد خصم
فكل الدعوى موجودة

٢ قوله الى الكلام الثاني هكذا في
النسخة المجموع منها ولعل صوابه
كلام الثاني بالاضافة وليزتر ١٥
معجمه

بأقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب
تحالفا اشباه (قوله وفي الملقط) انظر ما كتبناه قبيل الكفالة (قوله شهادة النبي المتواتر مقبولة) بخلاف
غيره فلا يقبل سواء كان نصيا صورة أو معنى وسواء أحاط به علم الشاهد أو لا كما مر في باب العين في البيع
والشراء نعم تقبل بينة النبي في الشروط كما قد مناه هناك وذكر في الهامش في النوادر عن الثاني شهدا عليه
بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو بيع أو كفاة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في مكان أو زمان وصفات
فبرهن المشهود عليه أنه لم يكن ثمة يومئذ لا تقبل لكن قال في المحيط في الحامدي والخمين ان تواتر عند الناس وعلم
الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تنفع الدعوى ويقضى بفرأغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت
بالضرورة ما لم يدخله الشك هذا الى الكلام الثاني وكذا كل بينة قامت على أن فلا بالم يقل ولم يفعل ولم يقتر
وذكر الناطقي أن الامام اهل مدينة من دار الحرب فاختلفوا بمدينة أخرى وقالوا كاجعاف شهدا انهم لم
يكونوا وقت الامان في تلك المدينة يقبلان اذا كانا من غيرهم برازية وذكر الامام السرخسي أن الشرط وان
نصيا كقوله ان لم ادخل الدار اليوم فامر أنه كذا فبرهن على عدم الدخول اليوم يقبل حلقه ان لم تأت صهر في
في الليلة ولم اكلمها فشهدا على عدم الاتيان والكلام يقبل لان الغرض اثبات الجزاء كما لو شهدا ان انهم
واستثنى وآخران بلا استثناء يقبل ويحكم باسلامه برازية (قوله خمسة أخرى) * الاولى قال لعبد ان
دخلت هذه الدار فانت حر وقال نصراني ان دخل هو هذه الدار فانت حر فمطلق فشهد نصرانيان على دخوله
الدار ان العبد مسلما لا تقبل وان كافر اتقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق * الثانية لو قال ان استقرضت من
فلان فعبد حر فشهد رجل وأبو العبد أنه استقرض من فلان والحالف ينكر يقبل في حق المال لافي حق عتق
لان فيها شهادة الاب لابن * الثالثة لو قال ان شربت الخمر فعبد حر فشهد رجل واهم أنمان على تحققه
يقبل في حق العتق لافي حق لزوم الحد * الرابعة لو قال ان سرقت فعبد حر فشهد رجل واهم أنمان عليه بها
يقبل في حق العتق لافي حق المقطع الكل من البرازية * قلت ثم رأيت مسألة أخرى فزدتها وهي الخامسة
لو قال لها ان ذكرت طلاقك ان سميت طلاقك ان تكلمت به فعبد حر فشهد شاهدانه طلقها اليوم والآخر
على طلاقها أمس يقع الطلاق لا العتاق وهي في البرازية أيضا كذا في حاشية تنوير البصائر ١٥ وزاد البيري
ما في خزنة الاكل من اللقطة وذلك لقطة في يد مسلم وكافر فأقام صاحبها شاهدين كافرين عليها تجمع على ما في
يد الكافر خاصة استحسانا وما لو مات كافر فاقسم ابنه تركته ثم اسلم احدهما ثم شهد كافران على ابيه بدين
قلت في حصة الكافر خاصة ١٥

* (باب الاختلاف في الشهادة) *

(قوله منها أن الشهادة الخ) هذه عبارة الدرر قال محشبا الشرياني ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف
في الشهادة لافي قبول الشهادة وعدمه ١٥ مدني (قوله بأكثر من المدعى) ومنه اذا ادعى ملكا مطلقا
أو بالتنازع فشهدوا في الاول بالملك بسبب وفي الثاني بالملك المطلق قبلنا لان الملك بسبب أقل من المطلق لانه يغيب
الاولوية بخلافه بسبب فانه يغيب الحدوث والمطلق أقل من التنازع لان المطلق يفيد الاولوية على الاحتمال
والتنازع على اليقين وفي قلبه وهو دعوى المطلق فشهدوا بالتنازع لا تقبل ومن الاكثر ما ادعى الملك بسبب
فشهدوا بالمطلق لا تقبل الا اذا كان السبب الارث باتاني وتماه هناك كذا في الهامش (قوله باطله) اي
الا اذا وفق وبيانه في البحر (قوله موافقة الشهادتين الخ) كما لو ادعى دارا في يد رجل انها له منذ سنة
فشهد الشهود أنها منذ عشرين سنة بطلت فلادعى المدعي انها منذ عشرين سنة والشهود شهدوا انها منذ
سنة جازت شهادتهم خالية وفي الانقروى عن القاعدة في الشهادات الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة
لا يحتاج الى اثباتها وانقصان كذلك فاذا لا يمنع قبولها ١٥ حامدية وفي الخبرية عن الفضولين ولا يكف
الشاهد الى بيان لون الدابة لانه سئل عما لا يكف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة
١٥ حامدية رجل ادعى في يد رجل متاعا ودار انها له وأقام البينة وقضى القاضي له فلم يقبضه حتى أقام للذي
في يده البينة أن المدعى أنزعه عن غير القاضي انه لاحق له فيه قال ان شهدوا انه أنزعه بذلك قبل القضاء بطل القضاء
وان شهدوا انه أنزعه بعد القضاء لا يطل القضاء لان الثابت بالبينة صك ثابت عيانا ولو عاين القاضي

(فأذا وافقتهما) أي وافقت الشهادة
 الدعوى (قبلت والا) وافقها
 (لا) تقبل وهذا أحد الأصول
 المتقدمة (فلو ادعى ملكا مطلقا
 فشهد به بسبب) كسراء أو أوارث
 (قبلت) لكونها بالاقول مما ادعى
 قطعا بقا معنى كما مر (وعكسه)
 بأن ادعى بسبب وشهدا بطلق
 (لا) تقبل لكونها بالاكتر كما مر
 قلت وهذا في غير دعوى أرث
 وتناج وشراء من مجهول كما بسطه
 الكمال واستثنى في البحر ثلاثة
 وعشرين (وكذا تنجب مطابقة
 الشهادتين لفظا ومعنى) الأفي
 اثنتين وأربعين مسألة مبسطة في
 البحر وزاد ابن المصنف في حاشيته
 على الأشباه ثلاثة آخر تركتها
 خشية التطويل (بطريق الوضع)
 لا التضمن واكتفيا بالموافقة
 المعنوية وبه قالت الأئمة الثلاثة
 (ولو شهد أحدهما بالنكاح والآخر
 بالتزويج قبلت) لا تخاد معناهما
 (كذا الهبة والعطية ونحوهما
 ولو شهد أحدهما بالالف والآخر
 بالنسب أو مائة ومائتين أو طلبة
 وطلقتين أو ثلاث ردت) لاختلاف
 المعنيين (كما لو ادعى غصبا أو قتل
 فشهد أحدهما به والآخر
 بالاقرار به) لم تقبل ولو شهد بالاقرار
 به قبلت (وكذا) لا تقبل (في كل قول
 جمع مع فعل) بأن ادعى ألفا فشهد
 أحدهما بالذفع والآخر بالاقرار بها
 لا تسمع للجمع بين قول وفعل قنية

أقراره بذلك كان الحكم على هذا الوجه خاتمة من تكذيب الشهود كذا في الهامش (قوله فإذا وافقتهما
 قبلت) صدر الباب بهذه المسألة مع انه ليست من الاختلاف في الشهادة لكونها كالدليل لوجوب اتفاق
 الشاهدين ألا ترى انهما لو اختلفا لم يثبت من الاختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة سعيدية
 وبه ظهر وجه جعل ذلك من الأصول ثم ان التفريع على ما قبله مشعر بما قاله في البحر من أن اشتراط المطابقة
 بين الدعوى والشهادة انما هو فيما كانت الدعوى شرطافية وتبعه في تنوير البصائر وهو ظاهر لان تقدم
 الدعوى اذا لم يكن شرطا كان وجودها كعدمها فلا يضرب عدم التوافق ثم ان تفريعه على ما قبله لا ينافي كونه
 أصلا لشيء آخر وهو الاختلاف في الشهادة فانهم وبما تقرروا دفع ما في الشربة لانية من أن قوله منها أن الشهادة
 على حقوق العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبولها وعدمه قد بر (قوله
 وهذا أحد الأصول الخ) بيه عليه دون ما قبله لدفع توهم عدم أصلية سبب كونه مفترعا على ما قبله فانه لا تنافي
 كما قدمناه والافاق قبله أصل أيضا كما علمته قنينة (قوله أو أوارث) تنوع فيه الكثر والمشهور انه كدعوى الملك
 المطلق كما في البحر عن الفتح وسيد كره الشارح فلما استقطه هنالك كان أولى ح (قوله قبلت) فيه قيد
 في البحر عن الخلاصة (قوله بأن ادعى بسبب) أي ادعى العين لا الدين بحر (قوله بالاكثر) وفيه
 لا تقبل الا اذا وفق بحر (قوله في غير دعوى أرث) لانه مساو للملك المطلق كما قدمناه (قوله وتناج)
 لأن المطلق أقل منه لانه يفيد الاولوية على الاحتمال والتناج على اليقين وذكر في الهامش أن الشهادة على
 التناج بأن يشهد أن هذا كان يتبع هذه الناقصة ولا يشترط أداء الشهادة على الولادة فتاوى الهندية في باب
 تحمل الشهادة عن التناخانية عن النسيان اه (قوله وشراء من مجهول) لأن الظاهر أنه مساو للملك
 المطلق وكذا في غير دعوى قرض بحر ومثله شراء مع دعوى قبض فإذا ادعاهما فشهدا على المطلق تقبل
 بحر عن الخلاصة وحكي في الفتح عن العمادية خلافا (قوله ثلاثة وعشرين) لكن ذكر في البحر بعد هاهنا
 في الحقيقة لاستثناء فراجعهم (قوله خشية التطويل) قدمها الشارح في كتاب الوقف (قوله بطريق
 الوضع) أي بعينه المطابق وهذا جعله الزيلعي تفسيراً للموافقة في اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ
 تطابق اللفظين على إفادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدينه
 وآخر بدينه وأخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الموافقة
 لفظا وعندهما يقضى بأربعة اه والذي يظهر من هذا أن الامام اعتبر توافق اللفظين على معنى واحد بطريق
 الوضع وأن الامام اكتفى بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترط المعنى الموضوع له كل من اللفظين وليس
 المراد أن الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في المعنى الوضعي والأشكال ما نزع عنه من شهادة
 أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج وكذا الهبة والعطية فان اللفظين فيهما مختلفان ولكنهما توافقا في معنى
 واحد فأفاد كل منهما بطريق الوضع ويدل على هذا التوفيق أيضا ما نقله الزيلعي عن النهاية حيث قال
 ان كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادته وذلك نحو أن يشهد أحدهما على الهبة والآخر على
 العطية وهذا لأن اللفظ ليس بتصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صار اللفظ علما عليه فإذا
 وجدت الموافقة في ذلك لا تنسخر المخالفة فيما سواها قال هكذا ذكره ولم يحك فيه خلافا اه وهذا بخلاف
 الفرع السابق الذي نقلناه عنه فان الخمسة معناها المطابق لا يدل على الأربعة بل تضمنها ولذا لم يقبلها الامام
 وقبلها صاحباه لاكتفائهم بالتضمن والحاصل أنه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل ما بعينه
 او مرادفه وقول صاحب النهاية لأن اللفظ ليس بتصود مراده به أن التوافق على لفظ بعينه ليس بتصود
 لا مطلقا كما ظن قافهم (قوله بالموافقة المعنوية) فان قيل يشكل على قول الكل ما لو شهد أحدهما أنه قال لها
 انت خلية والآخر أنت برة لا يقضى بينونه أصلا مع أفادتهما معناها أجيب بجمع الترادف بل هما متباينان
 لمعنيين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البيئونة ونحوها في الفتح (قوله لا تخاد معناه) أي مطابقة فصار
 كأن اللفظ متصدا أيضا فانهم (قوله ولو شهد بالاقرار) مقتضاه أنه لا ينسخر الاختلاف بين الدعوى والشهادة
 في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين في ذلك (قوله للجمع بين قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد أحدهما
 بألف المدعى على المدعى عليه وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بألف فانه يقبل فانه ليس بجمع بين قول

الاذا اتحد لفظا كشهادة أحدهما يبيع او فرض او مطلق او عتاق والاخر بالاقرار به فتقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاقرار فانه يقول في الانشاء
بعت واقتضت وفي الاقرار كنت بعت واقتضت ٣٩٠ فلم يمنع القبول بخلاف شهادة أحدهما بقتله عدا بيسف والاخر به بسكين لم تقبل

لعدم تكرار الفعل بتكرار الالة
محيط وشربلاية (وتقبل على
ألف في) شهادة أحدهما (بألف
و) الآخر (بألف ومائة ان ادعى)
المدعي (الاكثر) لا الاقل
الا ان يوفق باستيفاء او ابراء ابن
كمال وهذا في الدين (وفي العين
تقبل على الواحد كالمشهد واحد
ان هذين العبدين له وآخر ان هذا
له قبلت على) العبد (الواحد)
الذي اتفقا عليه (اتفقا) درر
(وفي العقد لا) تقبل (مطلقا)
سواء كان المدعي أقل المالكين
او أكثرهما عزى زاده ثم فزع
على هذا الاصل بقوله (فلو شهد
واحد بشراء عبدا وكتبته على
ألف وآخر بألف وخمسة مائة ردت)
لان المقصود اثبات العقد وهو
يختلف باختلاف البديل فلم يتم
العقد على كل واحد (ومثله
العتق بمال والصلح عن قود والرهن
والخلع ان ادعى العبد والقاتل
والرهن والمرأة ألف وشمر مرتب
اذ مقصودهم اثبات العقد كما مر
(وان ادعى الآخر) كالمولى مثلا
(فكعدوى الدين) اذ مقصودهم
المال فتقبل على الأقل ان ادعى
الاكثر كما مر (والاجارة كالبيع)
لو (في اول المدة) للحاجة لاثبات
العقد (وكالدين بعدهما) لو المدعي ٣
المؤجر ولو المستأجر فدعوى
عقده اتفقا (وصح النكاح) بالاقل
اي (بألف) مطلقا (استحسانا)
خلافهما

٣ قوله في العين له التبيين اه منه

وفعل مثلا على التركاني عن الحاوي الزاهدي (قوله الا اذا اتحدا) الظاهر ان الاستثناء منقطع لانه لا فعل
مع قول في هذه الصور بل قولان لان الانشاء والاقرار به كل منهما قول كما سيذكره (قوله بألف ومائة)
بخلاف العشر وخمسة عشر حيث لا يقبل لانه مركب كالالفين اذ ليس بينهما حرف العطف ذكره الشارح بجر
(قوله الا ان يوفق) كأن يقول كان لي عليه كما شهد الا انه اوفاني كذا بغير عمله وفي الجور ولا يحتاج هنا الى
اثبات التوفيق بالبيعة لانه يتم به بخلاف ما لو ادعى المالك بالشراء فشهد بالهبة فانه يحتاج لاثباته بالبيعة سائحا
(قوله وهذا في الدين) اي اشتراط الموافقة بين الشهادتين لفظا (قوله سواء كان المدعي الخ) وسواء كان
المدعي البائع والمشتري درر (قوله او كتابته على ألف) شامل لما اذا ادعاها العبد وأنكر المولى وهو
ظاهر لان مقصوده هو العقد ولما اذا كان المدعي هو المولى كما زاده صاحب الهداية على الجامع قال في الفتح
لان دعوى السيد المال على عبده لا تصح اذ لا دين له على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فينصرف انكار
العبد اليه للعلم بأنه لا يتصور له عليه دين الا به فالشهادة ليست الا لاثباتها اه وفي الجور والتبيين وقيل لا تنفذ
بينة المولى لان العقد غير لازم في حق العبد اتمكينه من الفسخ بالتجيز اه وجزم بهذا القيل العيني وهو
موافق لما يفهم من عبارة الجامع (قوله وهو مختلف باختلاف البديل) أشار الى أنهم لو شهدوا بالشراء ولم
يسموا الثمن لم تقبل وتماه في الجور وقال الخبر المثل في حاشيته عليه المفهوم من كلامهم في هذا الموضع وغيره
أنه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره وذكر قدره وصفته وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لا حاجة الى
ذكره (تنبيه) في المبسوط واذا ادعى رجل شراء دار في يد رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع يشكر
ذلك فشهادتهما باطلة لان الدعوى ان كانت بصفة الشهادة فهي فائدة وان كانت مع تسمية الثمن فالشهود
لم يشهدوا بما ادعاه المدعي ثم القاضى يحتاج الى القضاء بالعقد ويتعذر عليه القضاء بالعقد اذ لم يكن الثمن مسما
لانه كالا يصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر القضاء بدون تسمية الثمن ولا يمكنه أن يقضى بالثمن
حين لم يشهد به الشهود ثم قال فان شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا ثمنهما ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة
باطلة لان حاجة القاضى الى القضاء بالعقد ولا يتمكن من ذلك اذ لم يكن الثمن مسما وان قالوا أقر عندنا أنه
باعها منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالمالك للمدعي دون القضاء بالعقد
فقد انتهى حكم العقد باستيفاء الثمن (قوله على كل واحد) لفظ كل مما لا حاجة اليه سعدي (قوله
والرهن) قال في الجور وظاهر الهداية أن الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين ونعقبه في العناية بتمهات النهاية
بأن عقد الرهن بألف غيره بألف وخمسة مائة فيجب أن لا تقبل البيعة وان كان المدعي هو المرتهن لانه كذب أحد
شاهديه واجيب بأن العقد غير لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية الردى شاء فكان في حكم العدم فكان
الاعتبار لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدین فتقبل البيعة كما في سائر الديون وبثبت الرهن بالألف ثمة
وتبعاه اه وفي الحواشي البيعوية ذكر اراهن (قوله ان ادعى العبد) تنقيح لمساءلة العتق بمال فقط ان أجرى
قول المصنف او كتابته على عموم موافقة لما قاله صاحب الهداية اولهما ان خص بما اذا ادعى الكتابة العبد
موافقة لما في الجامع ولما في العيني (قوله فكعدوى الدين) اي الدين المنفرد عن العقد سعدي (قوله
اذ مقصودهم المال) لانه ثبت العتق والعقد والطلاق باعتراف صاحب الحق فلم تبق الدعوى الا في الدين
فتح زاد في الايضاح وفي الرهن ان كان المدعي هو الراهن لا تقبل لانه لا حظ له في الرهن فعريت الشهادة عن
الدعوى وان كان المرتهن فهو بمنزلة دعوى الدين اه وفي البيعوية وذكر اراهن في العين ليس على
ما ينبغي (قوله على الأقل) اي اتفقا ان شهدا ساعد الاكثر بعتف مثل ألف وخمسة مائة وان كان بدونه
كألف والالفين فكذلك عندهما وعنده لا يقضى بشئ فتح (قوله العقد) وهو يختلف باختلاف
البديل فلا تثبت الاجارة فتح (قوله وكالدين) اذ ليس المقصود بعد المدة الا الاجر فتح (قوله
بعدها) استوفى المنفعة ولا بعد أن تسلم فتح (قوله عقد اتفقا) لانه معترف بمال الاجارة فقطى عليه
بما اعترف به فلا يعتبر اتفاق الشاهدين او اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف فتح (قوله مطلقا)
سواء ادعى الزوج والزوجة الأقل والاكثر هكذا صححه في الهداية وذكر في الفتح أنه مخالف للرواية وتماه
في الشربلاية (قوله خلافا لهما) حيث قالاهي باطلة أيضا لانه اختلاف في العقد وهو القياس

ولابي حنيفة أن المال في النكاح تابع والاصل فيه الحل والملك والازدواج ولا اختلاف فيما هو الاصل فيثبت
 فاذا وقع الاختلاف في التبع يقتضى بالاقول لاتفاقهما عليه (قوله في صحة الشهادة) قال في البحر بعد
 كلام وبه يظهر أن الجزر شرط صحة الدعوى لا كماله وهم من كلام المصنف من أنه شرط القضاء بالبينه فقط اه
 اى يشترط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة وانما لم يذكره لان الكلام في الشهادة
 (قوله الجزر) اى النقل اى أن يشهدا بالانتقال وذلك اما نصا كما صوره الشارح او بما يقوم مقامه من اثبات
 الملك للميت عند الموت او اثبات يده او يد نائبه عند الموت أيضا وهو ما أشار اليه بقوله الآن يشهد الخ وهذا
 عندهما خلافا لابي يوسف فانه لا يشترط شيئا ويظهر الخلاف فيما اذا شهدا أنه كان ملكا الميت بالزيادة
 وطولها بالفرق بين هذا وبين ما يأتي من أنه لو شهدا الخ أنه كان في ملكه تقبل والفرق ما في الفتح الى آخر
 ما يأتي قال مجزده هذه الحواشي وكتب المؤلف على قوله الجزر هاشية وعليها أثر الضرب لكنني لم أتخفقه
 فأثبت ذكرها وان كانت مفهومة بما قبلها فقال قوله الجزر هذا عندهما لان ملك الوارث متجذرا لا أنه يكتفى
 بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لنسب الموت للانتقال ضرورة وكذا يده او يد من يقوم مقامه وأبو يوسف
 يقول ان ملك الوارث ملك المورث فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة للوارث فالجزر أن يقول الشاهد
 مات وتركه اميرانا أو ما يقوم مقامه من اثبات ملكه وقت الموت أو يده او يد من يقوم مقامه فاذا ثبت الوارث
 أن العين كانت لمورثه لا يقضى له وهو محل الاختلاف بخلاف الخ إذا ثبت أن العين كانت له فانه يقضى له بها
 اعتبارا للاستصحاب اذا اُصل البقاء انتهى (قوله ارث) بأن ادعى الوارث عينا في يد انسان انها ميراث
 أبيه وأقام شاهدين فشهدا أن هذه كانت لابي لا يقضى له حتى يبرر الميراث بأن يقول الخ (قوله بملكه) اى
 المورث (قوله عندهمونه) لابد من هذا التقيد كما علمت وكان ينبغي ذكره بعد الثلاثة (قوله لان الايدي)
 تعاملا للاستغناء بالشهادة على يد الميت عن الجزر وبيان ذلك أنه اذا ثبت يده عند الموت فان كانت يده ملك فظاهر
 لانه أثبت ملكه أو أن الانتقال الى الوارث فيثبت الانتقال ضرورة كما لو شهد بالملك وان كانت يده أمانة فكذلك
 الحكم لان الايدي في الامانات عند الموت تنقلب يده ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهلا تركه الحفظ والمضمون
 يملكه الضامن على ما عرف فيكون اثبات الايدي في ذلك الوقت اثباتا للملك وتركه تعليل الاستغناء بالشهادة على يد
 من يقوم مقامه اظهره لان اثبات يد من يقوم مقامه اثبات يده فيغني اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجزر
 فاكتفى به عنه اه (قوله ولا بد مع الجزر من بيان سبب الوراثه الخ) قال في الفتح وينسب الميت والوارث
 حتى يلتقيا الى أب واحد ويذكر أنه واثره وهل يشترط قوله واثره في الاب والام والولد قيل يشترط
 والفتوى على عدمه وكذا كل من لا يجب بحال وفي الشهادة بأنه ابن ابن الميت او بنت ابنته لا بد منه وفي أنه
 مولاه لا بد من بيان أنه أعتقه اه ولم يذكر هذا الشرط متنا ولا شرعا والظاهر أن الجزر مع الشرط
 الثالث يغني عنه فليتام وانظر ما مر قبيل الشهادات (قوله سبب الوراثه) وهو أنه أخوه مثلا (قوله
 لابي وأمه) ذكر في البحر عن البرازية أنهم لو شهدوا أنه ابنته ولم يقولوا واثره الاصح أنه يكتفى كما لو شهدوا أنه
 ابوه وأمه فان ادعى أنه عم الميت يشترط لصحة الدعوى أن يفسر فيقول عمه لابي وأمه ولا يبيها ولا يشرط
 أيضا أن يقول واثره واذا أقام البينة لابد للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتقيا الى أب واحد وكذلك
 هذا في الاخ والجد اه ملخصا (قوله وارثا غيره) قال في فتح القدير واذا شهدوا أنه كان لمورثه تركه
 ميراثا لم يقولوا لانهم لم وارثا سواء كان من يرث في حال دون حال لا يقضى لاحتمال عدم استحقاقه
 أو يرث على كل حال يحاط القاضي وينتظر مدة هل له وارث آخر اولا قال مجزده هاشية اياض
 تركه المؤلف ونقط عليه وتوقفه في فهمه من نسخة الفتح الحاشية عنده فلترجع نسخة اخرى يقضى بكمه
 وان كان نصيبه يختلف في الاحوال يقضى بالاقول فيقتضى في الزوج بالربع والزوجة بالثلث الآن يقولوا لانهم
 له وارثا غيره وقال مجزده وهو رواية عن أبي حنيفة يقضى بالاكثر والظاهر الاقول وأخذ القاضي كقبلا عندهما
 ولو قالوا لانهم له وارثا بهذا الموضع كفي عند أبي حنيفة خلافا لهما اه وتقدمت المسألة قبيل كتاب
 الشهادات وذكرها في السادس والخمسين من شرح أدب القضاء متنوعة ثلاثة انواع فارجع اليه ولخصها هناك
 صاحب البحر بما فيه خفاء وقد علم بما مر أن الوارث ان كان من قدي يجب حرجا من فذكر هذا الشرط

(ولزم) في صحة الشهادة (الجزر)

بشهادة ارث) بأن يقول مات وتركه

ميراثا للميت (الا أن يشهدا

بملكه) عندهمونه (او يده او يد من

يقوم مقامه) كاستأجر ومستعير

وغاصب ومودع فيغني ذلك عن

الجزر لان الايدي عند الموت تنقلب

يد ملك بواسطة الضمان فاذا ثبت

الملك ثبت الجزر ضرورة (ولا بد مع

الجزر) المذكور (من بيان سبب

الوراثه و) بيان (أنه أخوه لابي

وأمه أو لاحدهما) ونحو ذلك

ظهيرية وبقي شرط ثالث (و) هو

(قول الشاهد لا وارث) أولا

اعلم (له) وارثا (غيره)

ورابع وهو أن يدرك الشاهد الميت والافباطلة لعدم معاينة السبب ذكرهما البرازي (وذكر اسم الميت ليس بشرط وان شهدا يدعي) سواء قالا (من شهر) أولا (ردت) لقيامهما بمجهول لتنوع ٣٩٢ يدالي (بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكة أو أقر المدعي عليه بذلك أو شهدا شاهدان

انه أقر أنه كان في يد المدعي) دفع للمدعي لمعلومية الاقرار وجهالة المقر به لا تطل الاقرار والاصل أن الشهادة بالملك المنقضى مقبولة لا باليد المنقضية لتنوع اليد لا الملك برزاية ولو أقر أنه كان بيد المدعي بغير حق هل يكون اقراره باليد المفتي به نعم سماع النصولين (فروع) * شهدا بأن وقال أحدهما قضى خمسةائة قمت بأنف الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعي به * شهدا بسرقة بقره واختلفا في لو نها قطع خلافا لهما واستظهر صدر الشريعة قولهما وهذا اذا لم يذكر المدعي لو نها ذكره الزيلعي * ادعى المسديون الاصال منفردا وشهدا به مطلقا اوجب له لم تقبل وهبانية * شهدا في دين الحلي بأنه كان عليه كذا تقبل الا اذا سألهما الخصم عن بئانه الآن فقالا لا ندري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يتولاهما وهو عليه بجر قلت ويخالفه ما في معين الحكم من ثبوته بجزديان سببه وان لم يتولا مات وعليه دين اه والاحتياط لا يفتي * ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في الحال لم تقبل في الاصح كالوشهدا بالماضي أيضا

سابع الفصولين

*(باب الشهادة على الشهادة) *

(هي مقبولة) وان كثرت استخسانا

في كل حق على الصحيح (الا في حد

وقود) لسقوطهما بالشبهة وجاز

الشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا

(بشرط تعذر حضور الاصل بموت

اي موت الاصل

لاصل القضاء وان كان من قديم يجب بحسب نقصان فذكره شرط للقضاء بالاكثر وان كان وارثا دائما ولا يقتصر بغيره فذكره شرط للقضاء حالادون تلوتم فتأمل (قوله لعدم معاينة السبب) ولان الشهادة على الملك لا تجوز بالتسامع فتح (قوله البرازي) وكذا في الفتح (قوله وذكر اسم الميت) حتى لو شهدا أنه جده ابوأيه ووارثه ولم يسم الميت تقبل برزاية (قوله ردت) وعن أبي يوسف تقبل (قوله يدالي) لاحتمال انها كانت ملكا له او دبعة مثلا واذا كانت ودبعة مثلا تكون باقية على حالها أما الميت فتغلب ملكا له اذا مات بجهلا لها كما تقدم (قوله انها كانت ملكة) اي لو شهدا المدعي ملك عين في يد رجل انها كانت ملك المدعي يقضى بها وان لم يشهدا انها ملكة الى الآن والفرق بين هذه وبين ما مر من انها كانت ملك الميت فانها تزده مالم يشهدا بأنها ملكة عند الموت ماذكره في الفتح من انها مالم ينصاعا على ثبوت ملكة حالة الموت فانما يثبت بالاستصحاب والنسب به حجة لا بقاء الثابت للاثبات مالم يكن وهو المحتاج اليه في الوارث بخلاف مدعي العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكة لا يفتده (قوله بذلك) اي يدالي - او ملكة ومن اقتصر على الثاني فقد قصر (قوله دفع للمدعي) الاولى أن يقول فانه يدفع للمدعي كما يظهر بالتأمل وفي الجرح وانما قال دفع اليه دون أن يقول انه اقرار بالملك لانه لو برهن على أنه ملكة فانه يقبل اه اي في مسألة الاقرار باليد او الشهادة عليه لانهما المذكورتان في الكثر دون مسألة الشهادة بالملك (قوله تنوع اليد) لاحتمال أنه كان له فاشترائه منه (قوله بأنف) اي ولا يسمع قوله قضاء (قوله الا اذا شهد معه آخر) لكمال النصاب (قوله ولا يشهد) اي بالالف كاهما (قوله من علمه) اي قضاء خمسةائة كذا في الهامش (قوله حتى يقر المدعي به) لثلا يكون اعانة على الظلم والمراد من ينبغي في عبارة الكثر معنى يجب فلا تحمل له الشهادة بجر (قوله اذا لم يذكر المدعي لو نها) قال في الفتح ولو عين لو نها فقال أحدهما سوداء لم يقطع اجماعا اه (قوله مطلقا اوجه) أما الاول فلان الاطلاق أزيد من المقيد وأما الثاني فلا خلاف الشهادة والدعوى للمباينة بين المتقترق والجله (قوله بجر) اوضحه عند قول الكثر وبعبارة لا فراجعه (قوله قلت) القول لصاحب المنع (قوله بيان سببه) قواء المقدسي قلت وكذا في نور العين وقال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في أمر الميت يكتفي فيه بتحليف خصمه مع وجود دينة وان في هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفاة دينه الذي يحجبه عن الخمسة وتضييع حقوق الناس كثيرين لا يجدون من يشهد لهم على هذا الوجه ح (قوله ملكا في الماضي) بأن قال كان ملكي وشهدا أنه له (قوله كالوشهدا بالماضي أيضا) اي لا تقبل لان اسناد المدعي يدل على نفي الملك في الحال اذا فائدة المدعي في اسناد مع قيام ملكة في الحال بخلاف الشاهدين لو أسندا ملكة الى الماضي لان اسنادهما لا يدل على النفي في الحال لانهما لا يعرفان بقاءه الا بالاستصحاب منج وبهذا ظهر الفرق بين ما هنا وبين ما تقدم متسامن قوله بخلاف ما لو شهدا أنها كانت ملكة (فروع مهم) قال المدعي ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكه مع الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا أن المال الذي كتب في هذا الصلح عليه تقبل والمعنى فيه أنه أشار الى المعلوم لو شهدا بملك المتنازع فيه والخصم ان تصادقا على أن المشهود به هو المتنازع فيه ينبغي أن تقبل الشهادة في اصل الدار وان لم تذكر الحدود لعدم الجهالة المفضية الى النزاع في اصل الدار جامع الفصولين في آخر الفصل السابع

*(باب الشهادة على الشهادة) *

(قوله وان كثرت) أعنى الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم لكن فيها شبهة البدلية لان البدل ما يصار اليه الا عند العجز عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل فيما يقطع بالشبهات كشهادة التسامع الرجال دور كذا في الهامش (قوله الا في حد وقود) اي ما يوجب الحد فلا يرد أنه اذا شهد على شهادة شاهدين أن قاضي بلد كذا ضرب فلانا حد في كذا فانهما تقبل حتى ترد شهادته بجر عن الميسوط وفيه اشعار بأنها تقبل في التعزير وهذه رواية عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة أنها لا تقبل كافي الاختيار قهستان (قوله مطلقا) بعذر أو غيره (قوله الا بشرط تعذر حضور الاصل) أشار الى أن المراد بالمرض ما لا يستطيع معه الحضور الى

مجلس القاضي كقصد في الهداية وأن المراد بالسفر القسبة مدته كإظهاره كلام المشايخ وأخص به في الخسائية والهداية لا بمجاوزة البيوت وإن أطلقه كالمرض في الكثرة ولم يصرح بالتعذر ولكن ما ذكرناه هو المراد لأن العلة الجوز فافهم (قوله وما نقله القهستاني) عبارته لكن في قضاء النهاية وغيره الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فشرط حياة الأصل اه كذا في الهامش (قوله فيه كلام) وبذلك كلام القهستاني قوله الآتي ويجزى أصله عن أهلها (قوله فانه نقله عن الخاتمة عنها) ليس في القهستاني ذلك وانظر ما ذكره في كتاب القاضي إلى القاضي (قوله والصواب ما هنا) قال في الدرر المتقى لكن نقل البرجندی والقهستاني كلامهما عن الخلاصة وكذا في الجبر والمنع والسراج وغيرهما أنه متى خرج الأصل عن اهلية الشهادة بأن خرس أو فسق أو عوى أو جبن أو ارتدت بطلت الشهادة اه فتنبه ح كذا في الهامش (قوله وفي القهستاني) عبارته وتقبل عند أكثر المشايخ وعليه الفتوى كافي المضمرات وذكر القهستاني أيضاً أن الأول ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي الجبر قالوا الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كافي الحاوى والثاني أرفق إلى آخره وعن محمد يجوز كيف ما كان حتى روى عنه أنه إذا كان الأصل في زاوية المسجد ولم يفرغ في زاوية أخرى من ذلك المسجد تقبل شهادتهم منج وبجر (قوله أو كون المرأة مخذرة) قال البردوي هي من لا تكون برزت بكرا كاتب أو ثيباً ولا يراها غير المحارم من الرجال أما التي جلست على المنصة فراها رجال أجاب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخذرة سوى (قوله في الوكالة) وذكره هنا أيضاً (قوله عند القاضي) قاله في المنع (قوله لا إطلاق جواز الشهادة) يعني يجوز أن يشهد وهو صحيح أو سقيم ونحوه ولكن لا تجوز الشهادة عند القاضي إلا وما ذكره موجود قال في الجبر نقله عن خزائن المفتين والأشهاد على شهادة نفسه يجوز وإن لم يكن بالأصول عذر حتى لو حل بهم العذر يشهد الفروع اه ومثله في المنع عن السراجية (قوله كما مر) أي في قوله وجاز الأشهاد مطلقاً (قوله وما في الحاوى غلط) من أنه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة وفي الهامش ولو شهد على شهادة رجل وأحدهما يشهد بنفسه أيضاً لم يجوز كذا في محيط السرخسي فتاوى الهندية (قوله عن كل أصل) فلو شهد عشرة على شهادة واحد تقبل ولكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخر لأن الشاهدات يشهدونهم شهادة واحد بجر عن الخزائن وأفاد أنه لو شهد واحد على شهادة نفسه وآخران على شهادة غيره يصح وصريحه في البرازية (قوله وذلك) يعني بأن يكون لكل شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شاهدان على كل أصل (قوله ولوابنه) كما يأتي متناً (قوله أني أشهد بكذا) قد بقوله أشهد لانه بدونه لا يسعه أن يشهد على شهادته وإن سمعها منه لانه كالنائب عنه فلا بد من التعميل والتوكيل ويقول على شهادتي لانه لو قال أشهد على ذلك لم يجوز لاحتمال أن يكون الأشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون أمراً بالكذب ويعلى لانه لو قال بشهادتي لم يجوز لاحتمال أن يكون أمراً بأن يشهد مثل شهادته بالكذب وبالشهادة على الشهادة لأن الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وإن لم يشهد هما القاضي عليه (قوله سكوت الفرع) أي عند تحميله قال في الجبر لو قال لا قبل قال في الفتية ينبغي أن لا يصير شاهداً حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل اه (قوله حاوى) نقله في الجبر ثم قال بعد ورقة وفي خزائن المفتين الفرع إذا لم يعرف الأصل بعدالة ولا غيرها فهو مسمي في الشهادة على شهادته بترك الاحتياط اه وقالوا الأساءة الخش من الكراهة اه لكن ذكرنا الشارح في شرحه على المسار أنهاد ونهاورأيت مثله في التقرير شرح البردوي والتحقيق وغيرهما تأمل (قوله ان فلانا الخ) وبذلك راسمه واسم أبيه وجده فانه لا بد منه كافي الجبر (قوله هذا اوسط العبارات) والاطول أن يقول أشهد أن فلانا شهد عندي أن فلان على فلان كذا أو أشهدني على شهادته وأمرني أن أشهد على شهادته وأنا لا أن أشهد على شهادته بذلك فقيه ثمان شينات (قوله وعليه فتوى السرخسي) قال في الفتح وهو اختيار الفقيه أبي الليث واستاذ أبي جعفر وهكذا ذكره محمد في السير الكبير وبه قالت الأئمة الثلاثة وحكي أن فتناه زمن أبي جعفر خلفوه واشتروا زيادة طويلاً فأخرج أبو جعفر الرواية من السير الكبير فانقادوا له قال في الذخيرة فلما عقد أجد على هذا كان اسهل وكلام المصنف أي صاحب الهداية يقتضي ترجيح كلام القدوري المشتمل على خمس شينات حيث حكاه وذكر أن ثم اطول منه وأقصر ثم قال وخبر الامور واسطها واذكر أبو نصر البغدادي شارح القدوري أقصر آخر ثلاث شينات وهو أشهد أن فلانا شهدني على شهادته أن فلانا أنزعه عنه بكذا ثم قال

وما نقله القهستاني عن قضاء النهاية فيه كلام فانه نقله عن الخاتمة عنها وهو خطأ والصواب ما هنا (أمرض أو سفر) واكتفى الثاني بغيبته بحيث يعذر أن يبيت بأهله واستحسنه غير واحد وفي القهستاني والسراجية وعليه الفتوى وأقره المصنف (أو كون المرأة مخذرة) لا تخاطب الرجال وإن خرجت لحاجة وحمام قنية وفيها لا يجوز الأشهاد لسلطان وأمر وهل يجوز لمحبوس أن من غير حاكم الخصومة نعم ذكره المصنف في الوكالة وقوله (عند الشهادة) عند القاضي قيد للكل لا إطلاق جواز الأشهاد لا الأداء كما مر (و) بشرط (شهادة عدد) نصاب ولورجل واحد وأمر أمين وما في الحاوى غلط بجر (عن كل أصل) ولو أمرأت (لا تغاير فرعى هذا وذلك) خلافاً للشافعي (و) كيفيه أن (يقول الأصل مخاطب الفرع) ولوابنه بجر (أشهد على شهادتي أني أشهد بكذا) وبكفي سكوت الفرع ولورده ارتد قنية ولا ينبغي أن يشهد على شهادة من ليس يعدل عنده حاوى (ويقول الفرع أشهد أن فلانا شهدني على شهادته بكذا وقال لي أشهد على شهادتي بذلك) هذا اوسط العبارات وفيه خمس شينات والاقصر أن يقول أشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى السرخسي وغيره ابن كمال وهو الأصح كافي القهستاني عن الزاهدي

وما ذكره القدوري أولى وأحوط ثم حكى خلافا في أن قوله وقال لي أشهد على شهادة في شرط عند أبي حنيفة
ومحمد فلا يجوز تركه لانه اذا لم يقله احتمل أنه أمره أن يشهد مثل شهادته وهو كذب وأنه أمره على وجه التحصيل
فلا يثبت بالشك وعند أبي يوسف يجوز لأن أمر الشاهد محمول على العصاة ما أمكن اهـ والوجه في شهود
الزمان القول بقولهما وان كان فيهم العارفين المتدينين لان الحكم للعالمين خصوصا المتخذين ما مكسبة للدرهم
اهـ مافي الفتح باختصار وحاصله أنه اختار ما اختاره في الهداية وشرح القدوري من لزوم خمس شينات
في الاداء وهو ما جرى عليه في المتون كالقدوري والكثير والفرروا المتقى والاصلاح ومواهب الرحمن وغيرها
(قوله الفرع لاصله) لانه من اهل التزكية هداية (قوله والالزم تعديل الكل) هذا عند أبي يوسف وقال
محمد لا تقبل لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرفوها لم يتقوا الشهادة فلا تقبل ولا يابى يوسف أن يأخذ عليهم
التقليل دون التعديل لانه قد يخفى عليهم فيستعرف القاضي العدالة كما اذا شهدوا بانفسهم كذا في الهداية وفي
البروقوله والاصدق بصور الاولى أن بسكتوا وهو المراد هنا كما أفصح به في الهداية الثانية أن يقولوا
لا تخبرك فجعله في الخاتمة على الخلاف بين الشيعين وذكر الخصاص أن عدم القبول ظاهر الزاوية وذكر الحلواني
أنها تقبل وهو الصحيح لان الأصل في مستورا ان يحتمل الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المشهور
أنه جرح للاصول واستشهد الخصاص بأنهم ما لو قالوا ان اتهمه في الشهادة لم يقبل القاضي شهادته وما استشهد
به وهو الصورة الثالثة وقد ذكرها في الخاتمة اهـ ملخصا وحيث كان المراد الاولى فنقول الشارح والالزم الخ
تكرار مع مافي المتن (قوله لان العدل لا يتهم بمثله) كذا على في البحر وفيه عود الضمير على غير مذكور
وأصل العبارة في الهداية حيث قال وكذا اذا شهد شاهدان فعدل أحدهما لا يخرج يجوز لما قلنا غاية الامر
أن فيه منفعة من حيث القضاء بشهادته ولكن العدل لا يتهم بمثله كما لا يتهم في شهادة نفسه اهـ قال في النهاية
اي بمثل ما ذكرنا من الشبهة وحاصل مافي الفتح أن بعضهم قال لا يجوز لانه متهم حيث كان بعدله رفيقه
ثبت القضاء بشهادته والجواب أن شهادة نفسه تتضمن مثل هذه المنفعة وهي القضاء بها فكأنه لم يعتبر
الشرع مع عدالته ذلك مانعا كذا ما نحن فيه (قوله في حاله) فيسأله عن عدالته فاذا ظهرت قبله والا لا
منح (قوله على مافي القهستاني) عبارة وفيه ايماء الى أنه لو قال الفرع ان الاصل ليس بعدل اولاه عرفه
لم تقبل شهادته كما قال الخصاص وعن أبي يوسف أنه تقبل وهو الصحيح على ما قال الحلواني كما في المحيط اهـ
فتأمل النقل مدني (قوله عن المحيط) ذكر في التتارخانية خلافا ولم يذكر فيه خلافا وكف هذا مع انهما
لو قالان اتهمه لا تقبل شهادتهما وظاهر استشهاد الخصاص به كما مر أنه لا خلاف فيه وفي البرازية شهدا عن أصل
وقالا لا خير فيه وزكاه غيرهما لا يقبل وان جرحه أحدهما لا يلتفت اليه اهـ (قوله بأمور) عذ
منها في البحر حضور الاصل قبل القضاء مستلزما بما في الخاتمة ولو أن فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم
حضر الاصول قبل القضاء لا يقتضي بشهادة الفروع اهـ لكن قال في البحر وظاهر قوله لا يقضي دون أن
يقول بطل الاشهاد أن الاصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اهـ فلذا تركه الشارح (قوله ما يخالفه)
وهو خلاف الاظهر (قوله وبانكار أصل الشهادة) كذا وقع التعبير في كثير من المعينات وفي
الشرنبلالية عن الفاضل جوي زاده ما يفيد أن الاولى التعبير بالاشهاد لان انكار الشهادة لا يشمل ما اذا قال
لي شهادة على هذه الحادثة لكن لم أشهدهم بخلاف انكار الاشهاد فانه يشمل هذا ويشمل انكار الشهادة لان
انكارها يستلزم انكاره فانكار الاشهاد نوعان صريح وضمني ولذا عبر الزيلعي وصاحب البحر بالاشهاد وبه
اندفع اعتراض المدرر على الزيلعي وظاهر أيضا أن قول الشارح هنا ولم تشهدهم ليس في محله لانه ليس من أفراد
انكار الشهادة لان معناه لنشهدا ولم تشهدهم فتأمل (قوله بالنشهادة) يعني ثم غابوا او مرضوا
ثم جاء الفروع فشهدوا لا تقبل (قوله وغلطنا) هو في معنى انكار الشهادة فتأمل (قوله قبل لهات الخ)
فهذا من قبيل ما مر من شهادة قاصرة بغيرهم كذا في الهامش (قوله ولومقررة) فلعلمها غير فلا بد
من تعريفها بتلك النسبة منح (قوله الى القاضي) فان كتب ان فلانا وفلانا شهدا عندى بكذا من المال
على فلانة بنت فلان فلاينة وأحضر المذعي امرأة عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة أن تكون هي
المنسوبة بتلك النسبة فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان انها المنسوبة بتلك النسبة كما في المسألة الاولى كذا

(ويكنى تعديل الفرع لاصله) ان
عرف الفروع بالعدالة والالزم
تعديل الكل (ك) ما يكتفي تعديل
(أحسد الشاهدين صاحبه) في
الاصح لان العدل لا يتهم بمثله
(وان سكت) الفرع (عنه نظر)
القاضي (في حاله) وكذا وقال
لا عرف حاله على الصحيح شرنا لانية
وشرح المجمع وكذا وقال ليس
بعدل على مافي القهستاني عن
المحيط فتنبه (وتبطل شهادة
الفرع) بأمور بنهيم عن الشهادة
على الاظهر خلاصة وسيجي
متنا ما يخالفه ويخرج اصله عن
اهليتها كفسق وخرس وعي
(و) بانكار أصل الشهادة
كتولهم بالنشهادة اولم تشهدهم
او أشهدناهم وغلطنا ولو سئلوا
فسكتوا قبلت خلاصة (شهدا
على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان
الفلانية وقالوا أخبرنا بما عرفنا
وجاء المذعي بأمرأة لم يعرفا انها هي
قبل لهات شاهدين انها هي فلانة)
ولومقررة (ومنه الكتاب الحكمي)
وهو كتاب القاضي الى القاضي لانه
كالشهادة على الشهادة

في المعنى مدني (قوله لاحتمال التزوير) اي بأن يتواطأ المدعي مع ذلك الرجل (قوله البيان) يعني اذا ادعى المدعي عليه أن غيره يشاركه في الاسم والنسب كان عليه البيان ح كذا في الهامش اي بقوله القاضي أثبت ذلك فان أثبت تندفع عنه الخصومة كما لو علم القاضي بشارته له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما (قوله فيها) اي في الشهادة وكأب القاضي (قوله الى نخذه) بسكون الخاء وكسرهما يريد به القبيلة الخاصة التي ليس دونها أخص منها وهذا على أحد قولين للغويين وهو في الصحاح وفي الجوهرة جعل النخذ دون القبيلة وفوق البطن وجعله في ديوان أقل من البطن وكذا صاحب الكشف قال العرب على ست طبقات * الشعب كضر وربعة وحجر سميت به لان القبائل تشعب منها * والقبيلة ككثانة * والعمارة كقريش * والبطن كقصي * والنخذ كهاشم * والفصيلة كالعباس * وكل واحد يجمع ما بعده * فالشعب يجمع القبائل والعمارة تجمع البطون وهكذا وعليه فلا يجوز الاكتفاء بالنخذ ما لم ينسبها الى الفصيلة والعمارة بكسر العين والشعب بفتح الشين فتح ملخصا (قوله بجذها) الانسب أوجدها (قوله والمقصود الاعلام) قال في الفتح ولا يخفى أنه ليس المقصود من التعريف أن ينسب اليه أن يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه وان نسبه الى مائة جند بل لثبت الاختصاص ويزول الاشتراك فانه قلما يتفق اثنان في اسميهما واسم أبيهما وجذهما او صنعتهما ولقبهما فهاذا ذكر عن قاضي خان من أنه لو لم يعرف مع ذكر الجند لا يكتفي بذلك الاوجه منه ما في الفصولين من أن شرط التعريف ذكر ثلاثة أشياء غير أنهم اختلفوا في اللقب مع الاسم هل هما واحد أو لا اه والمراد بالثلاثة اسمه واسم أبيه وجذته أو صنعته أو نخذه فانه يكتفي عن الجند خلافا لما في البرازية في الهداية ثم التعريف وان كان يتم بذكر الجند عندهما خلافا لابي يوسف على ظاهر الروايات فذكر النخذ يقوم مقام الجند لانه اسم الجند الاعلى أي في ذلك النخذ الخاص فنزل منزلة الجند الأدنى وفي ايضاح الاصلاح وفي المجموع ذكر الصناعة بمنزلة النخذ لانهم ضيعوا أنسابهم والاولى أن يقول بدل الاعلام رفع الاشتراك لان الاعلام بأن يعرف غير مراد كما مر وفي البحر عن البرازية وان كان معروفا بالاسم المجزء مشهورا ككثرة الامام أبي حنيفة يكتفي عن ذكر الاب والجند ولو كفي بلاسمية لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام (قوله شهد بزور) والرجال والنساء فيها سواء بجر عن كافي الحاكم (قوله بأن أقر على نفسه) قال في البحر وقيد باقراره لانه لا يحكم به الا باقراره وزاد شيخ الاسلام أن يشهد بموت واحد فيحيى حيا كذا في فتح القدير ويبحث فيه الرمل في حاشية البحر واعتراض الاقرار صدر الشريعة بأنه قد يعلم بدونه كما اذا شهد بموت زيد أو بأن فلانا قتله ثم ظهر زيد حيا وبرؤية الهلال قضى ثلاثون يوما وليس في السماء عله ولم ير الهلال وأجاب في العناية بأنه لم يذكروا المنذرته واما لانه لا يحصل له أن يقول كذبت او ظننت ذلك فهو يعني كذبت لاقراره بالشهادة بغير علم وفي العنقوبة وأيضا يمكن أن يحمل قوله لا يعلم الا باقراره على الحصر الاضافي بقربة قوله لا يعلم بالبينه وأجاب ابن الكمال بأن الشهادة بالموث تجوز بالتسامع وكذا بالنسب فيجوز أن يقول رأيت قبيلة سمعت الناس يقولون انه عمرو بن زيد وأما الشهادة على رؤية الهلال فالامرفيه اوسع اه (قوله ولا يمكن اثباته) اي اثبات تزويره أما اثبات اقراره فممكن كالا يخفى تأمل (قوله وزاد اضربه) قال في البحر ورجع في فتح القدير قولهما وقال انه الحق (قوله ان يسلم) السهم يضم السين وسكون الحاء المهملتين السواد واني كذا في الهامش (قوله اذا رأى سياسة) قدم الشارح في آخر باب حد القذف ما يخالف هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون في حكم السياسة أن الامام يفعلها ولم يقولوا القاضي قطا هره أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها فليحذر قتال (قوله صرّا) قال في الفتح واعلم أنه قد قيل ان المسألة على ثلاثة أوجه أن وجع على سبيل الاصرار مثل أن يقول نعم شهدت في هذه بالزور ولا ارجع عن مثل ذلك فانه يعزب بالفترب بالاتفاق وان رجع على سبيل التوبة لا يعزب راتفاقا وان كان لا يعرف حاله فعلى الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف بينهم بخوابه في التائب لان المقصود من التعزير الانذار وقد انزجر بداعي الله تعالى وجوابهما فيمن لم يقب ولا يخالف فيه ابو حنيفة (قوله أبدا) لان عدالتة لا تعقد متلا على (قوله تقبل) اي من غير ضرب مرة كافي البحر عن الخلاصة تقبل قوله والاقف وفي الخمانية المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن أبي يوسف أنه لا تقبل شهادته أبدا

فلو جاء المدعي برجل لم يعرفاه كلف اثبات انه هو ولو متزنا لاحتمال التزوير بجر ويلزم مدعي الاشتراك البيان كما بسطه قاضي خان (ولو) فالافيهما التعمية لم تجز حتى ينسبها الى نخذه) ويكتفي نسبتها لزوجها والمقصود الاعلام (اشهد) على شهادته ثم نهاء عنها لم يصح) اي نهيها فله أن يشهد على ذلك درد وأقره المصنف هنا لانه قدم ترجيح خلافه عن الخلاصة (كافران) شهدا على شهادة مسلمين لكافر على كافر لم تقبل كذا شهادتهما على القضاء لكافر على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة أبيه وعلى قضاء أبيه) في الصحيح درد خلافا للملقط (من ظهر أنه شهد بزور) بأن أقر على نفسه ولم يدع سهوا أو غلطا كما حذر ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينه لانه من باب النفي (عزب بالتشهير) وعليه الفتوى سراجية وزاد اضربه وحسنه مجمع وفي البحر وظاهر كلامهم أن للقاضي أن يسلم وجهه اذا رأى سياسة وقيل ان رجعا مصرّا ضرب اجاعا وان تأبى لم يعزرا اجاعا وتقويض مدة توبته رأى القاضي على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا أو مستورا لا تقبل شهادته أبدا قلت وعن الثاني تقبل وبه يفتي عيني وغيره والله اعلم

• (باب الرجوع عن الشهادة) •

(هو أن يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو أنكرها لا يكون رجوعاً) (و) الرجوع (شرطه

مجلس القاضي) ولو غير الأول

لأنه فسح أو توبة وهي بحسب

الجنائية كما قال عليه الصلاة

والسلام السر بالسر والعلائية

بالعلائية (فلو ادعى) الشهود

عليه (رجوعهما عند غيره وبرهن)

أو أراد عنيهما (لا يقبل) لفساد

الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه

عند قاض وتضمنه إياهما ملحق

أو برهن أنه ما اقتراب رجوعهما عند

غير القاضي قبل وجعل إنشاء المال

ابن مالك (فإن رجعا قبل الحكم

بها سقطت ولا ضمان) وعزروا وعن

بعضها لأنه فسح نفسه جامع

القصاصين (وبعد لم يفسح) الحكم

(مطلقاً) لترجعه بالقضاء (بخلاف

ظهور الشاهد عبداً أو محدوداً

في قذف) فإن القضاء يطل ويرد

ما أخذ وتلزم الدية لو قصاصاً

ولا يضمن الشهود لما مر أن الحاكم

إذا أخطأ فالغرم على المقتضى له

شرح تكملة (وضمننا ما اتلفناه

للمشهدود عليه) لتسيبهما تعدياً مع

تعذر تضمنين المباشر لأنه كالمجالي إلى

القضاء (قبض المذني المال أولاً

به بقى) بجر وبزاية وخلاصة

وخزانة المفتين وقبده في الوقاية

والكنز والدرر والمثلث بما إذا

قبض المال أعدم الاتلاف قبله

وقيل إن المال عينا فكالأول وإن

دينار فكالثاني وأقره القهستاني

(والعبارة فيه لمن يني) من الشهود

(المن رجع فإن رجع أحدهما

ضمن النصف وإن رجع أحده

ثلاثة

لأنه لا تعرف توبته وروى القتيبي أبو جعفر أنه تقبل وعليه الاعتماد اه وكلام الشارح صريح في أن

الرواية الثانية عن أبي يوسف أيضاً تأمل

• (باب الرجوع عن الشهادة) •

(قوله فلو أنكرها) أي بعد القضاء (قوله مجلس القاضي) وتتوقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمان

خلاف ما لم يستبعده كتابه عليه في الفتح وفيه أيضاً وفيه فترع على اشتراط المجلس أنه لو أقر شاهد بالرجوع في غير

المجلس وأشهد على نفسه به وبالترام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه إذا تصادق أن لزوم المال

عليه كان بهذا الرجوع (قوله لأنه فسح) لتعيل لا لاشتراط مجلس القاضي وقوله فسح أي فخصص بما

تخص به الشهادة من مجلس القاضي منح (قوله وهي) أي التوبة (قوله فلو ادعى) بيان لفائدة

اشتراط مجلس القاضي (قوله عند غيره) أي عند غير القاضي ولو شرطياً كما في المحيط (قوله لا يقبل)

أي ولا يستخف (قوله لفساد الدعوى) أي لأن مجلس القاضي شرط للرجوع فكان مدعي الرجوع

باطلاً والبيئة أو طلب البين إنما يكون بعد الدعوى العجيبة (قوله وتضمنه) أي القاضي أي حكمه

عليهما بالضمان (قوله سقطت) أي الشهادة فلا يقضي القاضي بها لتعارض الخبرين بلا مرجح للأول (قوله

وعزروا) قال في الفتح فالو اعزروا الشهود سواء رجعوا قبل القضاء أو بعده ولا يحلوعن نظرات الرجوع ظاهري

أنه توبة عن تعدد الزور إن تعدد أو السهو والجهل إن كان أخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع

بها وليس فيه حد مقتدر اه وأجاب في الجرح بأن رجوعه قبل القضاء قد يكون لقصد اتلاف الحق أو كون

المشهدود عليه غره بما لا ملاذ كره وبعد القضاء قد يكون لظنه بجهله أنه اتلاف على المشهدود مع أنه اتلاف

لما له بالغرامة (قوله عن بعضها) كالوشهدا بدار وبناتها أو بآنان وولدها ثم رجعا في البناء والولد لم يقض

بالاصل منح (قوله مطلقاً) قال في المنع وقول مطلقاً يشمل ما إذا كان الشاهد وقت الرجوع مثل ما شهد في

العدالة أو دونه أو أفضل منه وهكذا أطلق في أكثر الكتب متوناً وشروحا وفتاوى وفي المحيط يصح رجوعه

لوحاله بعد الرجوع أفضل منه وقت الشهادة في العدالة والألا ويعزروا وردة في الجرح ونقل في الفتح أنه قول أبي

حنيفة أو لا وهو قول شيخه حاد ثم رجع إلى قولهما وعليه استقر المذهب وعزاه في الصرايح إلى كافي الحاكم

(قوله لترجعه) الأولى لترجعه (قوله ويرد ما أخذ) أي إلى المقتضى عليه بجر (قوله إذا أخطأ) وهنا أخطأ

بعدم الفحص عن حال الشهود (قوله وضمننا ما اتلفناه) اعلم أن تضمنين الشاهد لم ينحصر في رجوعه مثل

ما إذا ذكر شيئاً لازماً للقضاء ثم ظهر بخلافه كما أوضحه في لسان الحكم وأشار إليه في الجرح فراجعهما وما ذكر في

الجرح ما يسقط به ضمان الشاهد ويؤخذ من قوله اتلفناه أنه لو لم يضاف التلف إليهما لا يضمنان كالوشهدا بنسب قبل

الموت فمات المشهدود عليه وورث المشهدود له المال من المشهدود عليه ثم رجعا لم يضمنا لأنه ورث بالموت وذلك

لأن استحقاق الوارث المال بالنسب والموت والاستحقاق يضاف إلى آخرهما وجودا فيضاف للموت ذكره

الزيلعي في أقرار المريض سأنحائي عن المتدسي قلت وفي الجرح عن العناية شهدوا على أنه أبرأه من الدين ثم

مات الغريم مفلساً ثم رجعا لم يضمنا للطالب لأنه تولى ما عليه بالأفلاس اه (قوله لتسيبهما) قال في الجرح وفي

إجابه صرف الناس عن نقله وتعذر استيفائه من المذني لأن الحكم ماض فاعتبر التسبب اه كذا في الهامش

(قوله لأنه كالمجالي) أي القاضي (قوله وقبده الخ) أي وكذا في الهداية والمختار والاصلاح ومواهب

الرحمن وجرم به في الجوهره وصاحب الجمع وأنت على علم بأن اقتصار أبواب المتون على قول ترجيعه وما في

المتون مقدم على ما في الشروح فيقدم على ما في الفتاوى بالأولى وما كان ينبغي للمصنف مخالفة عامة المتون

وما نقله في الجرح عن الخلاصة أن ما في الفتاوى هو قول الإمام الأثير لنا فيه كلام وكان هو الذي غر المصنف

(قوله فكالأول) أي يضمنه الشهود مطلقاً فمهما شهدوا له أولاً لا أن العين يزول ملك المشهدود عليه عنها

بالقضاء وفي الدين لا يزول ملكه حتى يقبضه (قوله فكالثاني) أي لو رجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون

ولو بعده يضمنون (قوله ضمن النصف) أي بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فبقائه أحدهما على الشهادة

تبقى الحجة في النصف فيجب على الراجع ضمان ما لم تبقى الحجة فيه وهو النصف ويجوز أن لا يثبت الحكم ابتداء

ببعض

بعض العلة ثم يبقى يقاها بعض العلة كابتداء الحول لا ينفقد على بعض النصاب ويبقى منعقد ايقاها بعض النصاب مخ (قوله لم يضمن) اى الراجع (قوله ضمنا النصف) وفي المقدس - فان قيل ينبغي أن يضمن الراجع الثاني فقط لان التلف اضعف اليه قلنا التلف مضاف الى المجموع الا أن رجوع الاول لم يظهر أثره لما منع وهو من بقى فاذا رجع الثاني ظهر أن التلف بهما أقول تقدم في الحدود عن المحيط اذا شهد على حدة الرجم خمسة فرجع الخامس لاضمان وان رجع الرابع ضمنا الرابع وان رجع ثالث يضمن الرابع فقوله يضمن الثالث الرابع مخالف لما هنا لان المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة أن الخامس والرابع والثالث يضمنون النصف أثلاثا فما في المحيط اما غلط أو ضعيف أو غير مشهور واذا شهد أربعة على شخص بأربع مائة درهم وقضى بها فرجع أحد هم عن مائة وآخر عن تلك المائة ومائة أخرى وآخر عن تلك المائتين ومائة أخرى فعلى الراجعين خمسون أثلاثا لان الاول لم يرجع الا عن مائة فبقى شاهدا بثلاثمائة والرابع الذى لم يرجع شاهدا بثلاثمائة كما هو شاهد بالمائة الرابعة أيضا فوجد نصاب الشهادة في الثلاثمائة فلا ضمان فيها وأما المائة الرابعة لما بقى الرابع شاهدا بها ورجع البقية تنصت لان العبرة لمن بقى فيضمنون نصفها وهو الخمسون أثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع ضمنا المائة أرباعا يعنى المائة التى اتفقوا على الرجوع عنها ولا يضمنون الخمسين التى اتفقوا على الرجوع عنها أثلاثا ووجه عدم ضمان المائتين والخمسين أن الاول بقى شاهدا بثلاثمائة والثالث بقى شاهدا بمائتين فالمائتان تم عليها النصاب وبقى على الثالثة شاهد واحد لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصت فضمنوا الخمسين أثلاثا سائحا في وقوله والثالث بقى شاهدا لعله والثاني والمسألة مذكورة في البحر عن المحيط موجهة بعبارة أخرى فراجع (قوله ضمن الربع) اذ بقى على الشهادة من يبقى به ثلاثة الارباع مخ (قوله فان رجعوا) أى رجع الكل من الرجل والنساء (قوله بالاسداس) السدس على الرجل وخمسة الاسداس على النسوة لان كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد (قوله فقط) لانهن وان كثرن بمنزلة رجل واحد (قوله ولا يضمن راجع الخ) هذه المسألة على ستة أوجه لانها اما أن يشهدا بمهر المثل أو بأزيد أو بانقص وعلى كل فالمدعى اتمامي أو هو ولا ضمان الا في صورة ما اذا شهدا عليه بأزيد ولو قال المصنف بقوله ضمنا هالزوج كما في المنخ لا فاد جميع الصور خمسة منطوقا وواحدة مفهوما ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة وكان عليه أيضا أن يقول وان بأقل ويحذف ولو شهدا بأصل النكاح لا يامه أن الشهادة في الاول ليست على أصله وعلى كل فقول الشارح أو أقل تكرار كما لا يخفى قال الحلبي فلو قال المتن ويضمن الزيادة بالرجوع من شهد على الزوج بالنكاح بأكثر من مهر المثل لاستوفى الستة واحدا منطوقا وخمسة مفهوما ثم ظهر لى أن المصنف أظهر ما خفى وأخفى ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم الضمان في الشهادة بمهر المثل ويلزم منه عدمه في الشهادة بالأقل وصرح بضمان الزيادة وهذا كله لو هو المدعى كانه عليه الشارح وأشار به الى أن ما بعده فمما لو كان هو المدعى فذكر المصنف بعده انه لا ضمان لو شهدا بأقل من مهر المثل وسكت عما لو شهدا بمهر المثل أو أكثر لعل بأنه لا ضمان بالاولى لان الكلام فيما اذا كان هو المدعى ولم يصرح به الشارح كما صرح بالأقل في الاول اعتمادا على ظهور المراد فتنبه (قوله على المعقد) خلافا لما في المنظومة النسفية وشرحها وتبعهما صاحب المجمع حيث ذكروا انهما يضمنان عندهما خلافا لابي يوسف قال في الفتح وما في الهداية وشرحها هو المعروف ولم يتقوا سواء وهو المذكور في الاصول كالمبسوط وشرح الطحاوى والذخيرة وغيرها وانما نقلوا فيها خلاف الشافعي فلو كان لهم شعور بخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه بالكلية ولم يشتغلوا بنقل خلاف الشافعي (قوله ولو شهدا بالبيع) قال العيني فان شهدا بالبيع بألف مثلا فقتضى به القاسنى ثم شهدا عليه بعد القضاء بقبض الثمن فقتضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمنا الثمن وان كان أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة أيضا مع ذلك وان شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن بجهة واحدة فقتضى به ثم رجعا عن شهادتهما يجب عليهما القيمة فقطح ولا يظهر تفاوت بين المسألتين في الحكم بالضمان لانه فيهما يضمن القيمة لانه في الاولى ان كان الثمن مثل القيمة فيها وان كان أقل منها يضمنان الزيادة أيضا اه (قوله ضمنا القيمة) لان مقتضى به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بايجاب الثمن لاقتراانه بما يوجب سقوطه وهو القضاء بالايضاء ولذا قلنا لو شهدا انه باع من هذا عبده واقاله بشهادة واحدة لا يقتضى بالبيع لمقارنته ما يوجب انفساخه وهو

لم يضمن وان رجع آخر ضمنا النصف وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمن الربع وان رجعتا فالنصف وان رجع ثمان نسوة من رجل وعشرين نسوة لم يضمن فان رجعت أخرى ضمن التسع (ربعه) لبقاء ثلاثة أرباع النصاب (فان رجعوا فالغرم بالاسداس) وقالوا عليهن النصف كما لو رجعن فقط (ولا يضمن راجع في النكاح شهد بمهر مثلها) أو أقل اذا اتلاف بعوض كالاتلاف (وان زاد عليه ضمناها) لو هي المدعى وهو المنكر عزى زاده (ولو شهدا بأصل النكاح بأقل من مهر مثلها فلا ضمان) على المعتمد لتعذر المماثلة بين البضع والمال (بخلاف ما لو شهدا عليها بقبض المهر وبعضه ثم رجعا) ضمناها لا تلافهما المهر (وضمنا في البيع والشراء ما نقص عن قيمة المبيع) لو الشهادة على البائع (أو زاد) لو الشهادة على المشتري للاتلاف بلا عوض ولو شهدا بالبيع وينقد الثمن فلو في شهادة واحدة ضمنا القيمة ولو في شهادتين ضمنا الثمن عيني

(ولو شهدا على المانع بالبيع بألفين إلى سنة وقيمته ألف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا وان شاء أخذ المشتري إلى سنة وأيا ما اختار برئ الآخر) وقامه في خزانة المفتين (وفي الطلاق قبل وطء وخلوة ضمنا نصف المال) المسمى (أو المتعة) إن لم يسم (ولو شهدا أنه طلقها ثلاثا وآخران أنه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعوا فضمن نصف المهر على شهود الثلاث لا غير) للحرمة الغليظة (ولو بعد وطء أو خلوة فلا ضمان) ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول وآخران بالدخول ثم رجعوا ضمن شهود الدخول ثلاثة أرباع المهر وشهود الطلاق ربعه اختصار (ولو شهدا بعق فرجعما ضمنا القيمة) لمولاه (مطلقا) ولمومسرين لأنه ضمان ٣٩٨ اتلاف (والولاء للمعتق) لعدم تحوّل العنق اليهما بالضمين فلا يتحوّل الولاء هداية

(وفي التدبير ثمننا ما قصصه) وهو ثلث قيمته ولو مات المولى عتق من الثلث ووزرهما بقية قيمته وتماه في البصر (وفي المكاتب بضمنان قيمته) كلها وان شاء اتبع المكاتب (ولا يعتق سقى يؤذى ما عليه اليهما) وتصدقا بالفضل والولاء لمولاه ولو عجز عاد لمولاه ورده قيمته على اليهود (وفي

الاستيلاء بضمان نقصان قيمتها)
بأن تقوم قته وأُم ولد لوجازيه بها
فيضمنان ما بينهما (فان مات المولى
عقتت وضمننا) بقية (قيمتها) أمة
(للورثة) وتماه في العيني (وفي
القصاص الدية) في مال الشاهدين
وورثاه (ولم يقصا) لعدم المباشرة
ولو شهد بالفعول بضمان لأن القصاص

ليس بمال اختيار (وضعن)
شهود الفرع (رجوعهم) لاضافة
التلف اليهم (لاشهود الاصل)
قبولهم (بعد القضاء) (لم تشهد

الفروع على شهادتنا وأشهدناهم
وعطنا وكذا الوفا والارجعنا
عنها لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم

رجوعهم (ولا اعتبار بقول
الفروع) بعد الحكم (كذب
الاصول أو غلطوا) فلا ضمان
ولورجع الكل ضمن الفرع فقط
(ضمن المزدكون) ولوالدية

(بالرجوع) عن التزكية (مع علمهم
بكونهم عبيدا) خلافا لهما (أمام
الخطأ فلا) اجابا بجر (ونحن
شهود التعليق) قيمة القن ونصف
المهر لوقبل الدخول (لاشهود
الاحصان) لانه شرط بخلاف

التزكية لأنها علة (والشرط)
ولنؤجلهم على الصحيح عني

القضاء بالاقالة ففتح وقوله ضمنا الثمن لان القضاء بالثمن لا يقارنه ما يسقطه لانهم لم يشهدوا بالايقاض بل شهدوا به بعد ذلك واذا صار الثمن مضطربا به ضمنا يرجوعهما ففتح زاد الزيلعي وان كان الثمن أقل من قيمة المبيع يضمنا الزيادة أيضا مع ذلك لانهم اتلفا عليه هذا القدر بشهادتهما الاولى اه (قوله وتماه في خزانة المفتين) عبارة كما في المنع فان اختار الشهود رجوعا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري المبيع بعيب بارضى أو تقبلا يرجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد بقضاء فالضمان على الشهود صحاله وان اذ بارجعا بما ادّيا اه (قوله ضمنا نصف المال المسمى أو الممتعة الخ) لانهما اكداهما على شرف السقوط ألا ترى انهما لو طوعتا ابن الزوج وارتدت سقط المهر أصلا منخ (قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين ح (قوله لا غير) لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة لانه لا يفيد لان حكم الواحدة حرمة خفيفة وحكم الثلاث حرمة غليظة منخ (قوله فلا ضمان) لتأكد المهر بالدخول فلم يقر راعليه ما كان على شرف السقوط ح (قوله ضمن شهود الدخول الخ) لانهم قرروا عليه بشهادتهم جميع المهر وقد كان جميعه على شرف السقوط وهذا يقتضى أن يضمنا جميعه لكن شهود الطلاق قبل الدخول قرروا عليه نصف المهر وقد كان على شرف السقوط وقد اختص الفريق الاول بضمنا نصف وتنازع مع الفريق الثاني في ضمان النصف الا ترى فيقسم عليهم ما فيصيب الاول ثلاثة ارباع والثاني ربع ح كذا في الهامش (قوله اختيار) عليه بأن الفريقين اتفقا على النصف فيكون على كل فريق ربه وانفرد شهود الدخول بالنصف فينفردون بضمناه اه قال وفي البحر عن المحيط ولورجع شاهدا الطلاق لا ضمان عليهما لانهما أوجبا نصف المهر وشاهدا الدخول لا غير يجب عليهما نصف المهر لانه ثبت بشهادة شهود الطلاق نصف المهر وتلف بشهادة الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهدي الطلاق شيء ويجب على شاهدي الدخول الربع اه (قوله لانه ضمان اتلاف) بخلاف ضمان الاعتاق لانه لم يتلف الا ملكه ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع صله ومواساة له (قوله بقية قيمته) فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثه وضمن الشاهدان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعاه على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عندهما بجر (قوله بضمنا قيمته) والفرق انهما بالكتابة حالا بين المولى وبين مالية العبد بشهادتهما غاصبين فيضمنان قيمته بخلاف التدبير فانه لا يحول بل تنقص مالبته ففتح (قوله على الشهود) قال في البحر بعد نقله ذلك عن المحيط وبه علم أن ما في فتح القدير من أن الولاء لذين شهدوا عليه بالكتابة سهو اه (قوله وورثاه) أى المشهود عليه لو كانا وارثين له (قوله لاشهود الاصل الخ) قال المصنف في وجهه لانهم أنكروا أى شهود الاصل السبب وهو الاشهاد وذلك لا يطل القضاء لانه خبر يحتل الصدق والكذب فصار كرجوع الشاهد بعد القضاء لا ينقض به الشهادة لهذا بخلاف ما اذا أنكروا الاشهاد قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفرعين كما اذا رجعوا قبله ففتح (قوله فلا ضمان) لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع منخ (قوله وضمن المزكون) قال في البحر وأطلق ضمناهم فشمع الدية لو زكوا شهود الزنى فرجعهم فاذا الشهود عبيد أو مجوس فالدية على المزكين عنده (قوله بكونهم عبيدا) بأن قالوا علمناهم عبيد ومع ذلك زكيناهم وقيل ان الخلاف فيما اذا اخبر المزكون بالخبرية بأن قالوا هم أحرار ما اذا قالوا هم عدول فبانوا عبيد الا يضمنون اجماعا لان العبد قد يكون عدلا بجوهرة (قوله أما مع الخطأ) بأن قال أخطأت في الزكية (قوله وضمن شهود التعليق) قال في البحر لانهم شهدوا العلة اذ التلّف يحصل بسببه وهو الاعتاق والتطبيق وهم أثبتوه أطلقه فشمع التعليق والطلاق فيضمن في الاول القيمة وفي الثاني نصف المهر ان كان قبل الدخول كذا في الهامش (قوله والشرط) اعلم أن الشرط عند الاصوليين ما يتوقف عليه الوجود وليس بمؤثر في الحكم ولا مفض اليه والعلة هي المؤثرة

في الحكم والسبب هو المفضي الى الحكم بلا تأثير والعلامة ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه وبهذا ظهر أن الاحصان شرط كما ذكرنا أكثر من وجوب الحد عليه منع كذا في الهامش (قوله شاهدا الايقاع) قال في منة المفتي شهدا على انه أمر امرأته أن تطلق نفسها وآخران انهما طلقا نفسها وذلك قبل الدخول ثم رجعا فاقضمان على شهود الطلاق لانهم ما ثبتا السبب والتفويض شرط كونه سببا بغير كذا في الهامش (قوله لا التفويض) أي تفويض الطلاق الى المرأة أو تفويض العتق الى العبد وشهد آخران انهما طلقا وأن العبد عتق الخ شئني مدني

* (كتاب الوكالة) *

قال وضمن شاهدا الايقاع لا التفويض لانه علة والتفويض سبب انتهى

(كتاب الوكالة) *

حنا سبته أن كلا من الشاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد غيره (التوكيل صحيح) بالكتاب والسنة قال تعالى فابعثوا أحدكم بورقكم ووكيل عليه الصلاة والسلام حكيم بن حزام بشراء أضيحة وعله الاجماع وهو خاص وعام كانت وكيلي في كل شئ عم الكل حتى الطلاق قال الشهيد وبه يفتي وخصه أبو الليث بغير طلاق وعتاق ووقف واعتقه في الاشياء وخصه قاضي خان بالمعاوضات فلا يلي العتق والتبرعات وهو المذهب كما في تنوير البصائر وزواجر الجواهر وسيجيء أن به يفتي واعتمده في الملتقط فقال وأما الهبات والعتاق فلا يكون وكيلاً عند أبي حنيفة خلافاً للمحمد

(قوله التوكيل صحيح) لم يذكر ما يصير به وكيلاً ولا الفرق بين الوكيل والرسول وحزرتي في بيع تنقيح الحامدية قال مجتهد هذه الحواشي ذكر المؤلف رحمه الله في الحامدية في الخيارات سؤالاً طويلاً وذهب بالفرق وهما أنا ذكر السؤال من أصله تيمناً للفائدة قال رحمه الله سئل في رجل اشترى من آخر نصف أغنام معلومة ولم يرها ووكيل زيد ابقبضها ورأها زيد ويزعم الرجل أن له خيار الرؤية إذا رآها وان رآها وكيله بالقبض فهل نظر الوكيل بالقبض مسقط خيار رؤية الموكل الجواب نعم وكنتي رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لا رؤية رسول المشتري تنوير من خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع مسقط عند أبي حنيفة خيار رؤية الموكل كالوكيل بالشراء يعني كما أن نظر الوكيل بالشراء يسقط خياره وقالوا كالرسول يعني نظر الوكيل بالقبض كمنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار قيد بالوكيل بالقبض لأنه لو ووكيل رجلاً بالرؤية لا تكون رؤيته كروية الموكل اتفاقاً كذا في الحاشية الخ ما ذكره الشارح ابن ملك والمألة في المتون وأطال فيها في البحر فراجع وصورة التوكيل بالقبض كن وكيلاً عن قبض ما اشترته وما رأته كذا في الدرر أقول ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قبل الفرق بين الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وفي الفوائد صورة التوكيل أن يقول المشتري لغيره كن وكيلاً في قبض المبيع أو وكتك قبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولا عن قبضه أو أرسلتك لتقبضه أو قل لنلان أن يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بأن قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكتبت فيما علقته عليه أن قوله وفي الفوائد الخ لا ينافي ما قبله لأن الأول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول لا يبدله من اضافته العقد الى مرسله لما مر عن الدرر من أنه معبر وسفير بخلاف الوكيل فإنه لا يضيف العقد الى الموكل الا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل فيها كالرسول حتى لو أضاف النكاح لنفسه كان له وما في الفوائد بيان ما يصير به الوكيل وكيلاً والرسول رسولا وحاصله أنه يصير وكيلاً بالفاظ الوكالة ويصير رسولا بالفاظ الرسالة وبالأمر لكن صرح في البدائع أن افعل كذا وأذنت لك أن تفعل كذا توكيل ويؤيده ما في الوولو الجية دفع له ألفاً وقال اشترى بها أربع أوقال اشترى بها أربع ولم يقل لي كان توكيلاً وكذا اشترى بهذا الا لف جارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشترى هذه الجارية بألف درهم كان مشورة والشراء للمأمور الا اذا زاد على أن أعطيك لاجل شرائك درهمين لان اشتراط الاجر له يدل على الانابة اه وأفاد أنه ليس كل أمر توكيلاً بل لابد مما يفيد كون فعل المأمور بطريق النيابة عن الأمر فليحفظ اه هذا جميع ما كتبه نقلته وبالله التوفيق (قوله ووكيل عليه السلام الخ) روى أبو داود بسند فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم وقال لا تعرفه الامن هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم الا أن هذا داخل في الارسل عندنا فيصدق قول المصنف أي صاحب الهداية صح إذا كان حبيباً مامناً فتح (قوله ككأنك وكيلي في كل شئ) نقل في الشرنبلالية وغيره عن قاضي خان لو قال لغيره أنت وكيلي في كل شئ أو قال أنت وكيلي بكل قليل وكثير يكون وكيلاً بحفظ لا غير هو الصحيح ولو قال أنت وكيلي في كل شئ جائزاً لم يصير وكيلاً في جميع التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلفوا في طلاق وعتاق ووقف فقيل بملك ذلك لا لطلاق تعميم اللفظ وقيل لا بملك ذلك الا اذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ القصبه أبو الليث اه وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقاً ولا حقا قد در ولا بن

نحيم رسالة سماها المسألة الخاصة في الوكالة العاتذة كرفها ما في الخانية وما في فتاوى أبي جعفر ثم قال وفي
 البرازية أنت وكيل في كل شيء جائز أمرك ملك الحفظ والبيع والشراء ويملك الهبة والصدقة حتى إذا أنفق
 على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الامام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلى العتق
 والتبرع وعليه الفتوى وكذلك قال طلق امرأتك ووهبت ووفقت أرضك في الاصح لا يجوز اه وفي
 الذخيرة انه توكل بالمعاوضات لا بالاعتاق والهبات وبه يفتي اه وفي الخلاصة كما في البرازية والحاصل ان
 الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الاطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة على المفتي به ويغني أن لا يملك
 الابراء والحظ عن المديون لانهم ما من قبيل التبرع فدخل تحت قول البرازي انه لا يملك التبرع وظاهره انه
 يملك التصرف في متر بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فانهم ما بالنظر الى ابتداء تبرع فان
 القرض عارية ابتداء معاوضة انتهاء والهبة بشرط العوض هبة ابتداء معاوضة انتهاء ويغني أن لا يملكهما
 الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكهما الا من يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبته
 بشرط العوض وان كانت معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاه وايضا والدعوى
 بحقوق الموكل وسماع الدعوى بحقوق على الموكل والا فإرير على الموكل بالديون ولا يختص بمجلس القاضي
 لان ذلك في الوكيل بالخصوص لا في العام فان قلت لو وكله بصيغة وكلت وكالة مطلقة عامة فهل يتناول الطلاق
 والعتاق والتبرعات قلت لم أره صريحا وظاهره انه لا يملكها على المفتي به لان من الاقفاط ما صرح
 فاضى خان وغيره بأنه توكل عام ومع ذلك قالوا بعده اه ماذكره ابن نجيم في رسالته ملخصا وقد ساقها
 الفذال في حاشيته برمتها (قوله وفي الشربلية) عبارتها تقلا عن الخانية وفي فتاوى النقيب أبي جعفر رجل
 قال غيره وكلت في جميع أموري وأقتك مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكلت في جميع أموري
 التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البعاعات والانكحة وفي الوجه الاول اذ لم تكن عامة يتظر
 ان كان الرجل يحتلف ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجرا تجارة معروفة تنصرف اليها
 اه وبه يعلم ما في كلام الشارح اذ صورة البطال ليست في قوله أنت وكيل في كل شيء كما بنى عليه الشارح هذه
 العبارات بل في غيرها وهي وكلت في جميع أموري الخ الا أن يقال هم اسواء في عدم العموم ولكن مبنى
 كلامه على أن ماذكره عام وكذلك قد علمت ما فيه مما نقلناه سابقا أن ماذكره ليس مما الكلام فيه اه (قوله
 فلو جهل) كما لو قال وكلت بمالي منع (قوله نظرا الى أصل التصرف الخ) جواب عما يرد على هذا الشرط
 وهو توكل المسلم ذميا ببيع خمر أو خنزير وتوكل المحرم حلالا ببيع الصبيد لانه صحيح عنده ولا يملكه الموكل
 س (قوله فلا يصح توكل بمجنون) مصدر مضاف للفاعل (قوله بتصرف) متعلق بتوكيل (قوله
 ان ماذونا) أي ان كان الصبي الموكل ماذونا (قوله توكل عبد) مضاف لفاعله (قوله توكل
 مرتد) بخلاف توكله عن غيره كما سنده (قوله وان امتنع عنه الموكل الخ) ومثله ما لو اشترى عبد اشراء
 فاسدا أو أعفقه قبل قبضه لا يصح ولو أمر البائع باعتاقه يصح لانه يصير قابضا اقتضاء كما قدمه في البيع الفاسد
 (قوله فتنبه) أشار به الى انه لا تنافي بين كلاميه كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف أي ذكر شرط
 الموكل به والموكل ثم ذكر الخ تأمل (قوله يعقل العقد) أي يعقل أن البيع سالب للبيع جالب للثمن
 وأن الشراء بالعكس ح وفي البحر وما يرجع الى الوكيل فالعقل فلا يصح توكل بمجنون وصبي لا يعقل
 لا البلوغ والحزيرة وعدم الردة فيصح توكل المرتد ولا يتوقف لان المتوقف ملكه والعلم للوكيل بالتوكيل فلو
 وكله ولم يعلم تصرف توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعد علمه اه (قوله ولو صيبا) قال في جامع أحكام
 الصغار فان كان الصبي ماذونا في التجارة فصار وكيل بالبيع بثن حال أو مؤجل فباع جازيعة ولزمته العهدة
 وان كان وكيل بالشراء فان كان بثن مؤجل لا تلزمه العهدة قياسا واستحسانا وتكون العهدة على الآخر حتى
 ان البائع يطالب الآخر بالثن دون الصبي وان وكله بالشراء بثن حال فالقياس أن لا تلزمه العهدة
 وفي الاستحسان تلزمه اه قتال وتماشه في البحر في شرح قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه الخ
 فراجع (قوله بمجنورا) صفة للصبي والعبد كذا في الهامش (قوله فلذا لم يقل ويقصد به تباللكنز
 احترازا عن بيع الهازل والمكروه كما ذكره صاحب الهداية كذا في الهامش (قوله تباللكنز) أي حال

وفي الشربلية ولو لم يكن الموكل
 مصنعة معروفة فالوكالة باطلة
 (وهو اقامة الغير مقام نفسه) ترهها
 أو مجزا (في تصرف جائز معلوم)
 فلو جهل ثبت الادنى وهو الحفظ
 (عن يملكه) أي التصرف نظرا
 الى أصل التصرف وان امتنع
 في بعض الاشياء بعراض النهي
 ابن كمال (فلا يصح توكل
 بمجنون وصبي لا يعقل مطلقا
 وصبي يعقل) تصرف ضار (نحو
 طلاق وعناق وهبة وصدقة وصح
 بما ينفعه) بلا اذن وليه (كقبول
 هبة و) صح (بما ترد بين ضرر
 ونفع كبيع واجازة ان ماذونا والا
 توقف على اجازة وليه) كما لو باشره
 بنفسه (ولا يصح توكل عبد
 مجبور وصح لو ماذونا أو مكاتباً
 وتوقف توكل مرتد فان أسلم نفذ
 وان مات أو لحق أو قتل لا) خلافا
 لهما (و) صح (توكل
 مسلم ذميا ببيع خمر أو خنزير)
 وشرائهم ما كمل في البيع الفاسد
 (ومحرم حلالا ببيع صبيد وان
 امتنع عنه الموكل كل لعرض)
 انتهى كما قدمه فتنبه ثم ذكر شرط
 التوكيل فتقال (اذا كان
 الوكيل يعقل العقد ولو صيبا
 أو عبداً مجبوراً) لا يخفى أن
 الكلام الآن في صحة الوكالة لا في
 صحة بيع الوكيل فلذا لم يقل
 ويقصد به تباللكنز

ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال (بكل ما يشره) الموكل (نفسه) لنفسه فشمل الخصومة ٤٠١ فلذا قال (فصح بخصومة في حقوق العباد برضى

كونه تابعا في عدم القول للكنز ذكره صاحب الهداية بحترا به عن بيع الهازل والمكره ح (قوله ثم ذكر ضابط الموكل فيه) أي ما ذكره المصنف ضابط لاحد فلا يرد عليه أن المسلم لا يملك بيع المنجوع ولا يملك الذي به لان ابطال القواعد باطل الطرد لا العكس ولا يطل طرده عدم توكيل الذي مسلما ببيع خره وهو يملكه لانه يملك التوصل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لانه لم يقل كل عقد يملكه يملك توكيل كل أحده بل التوصل به في الجملة وتعامه في البحر (قوله بكل) متعلق بقول الماتن أول الباب التوكيل صحيح لنفسه أخرج الوكيل فانه لا يوكل مع انه يباشر بنفسه (قوله فشمل الخصومة) تفريع على قوله بكل ما يشره وهو أولى من قول الكنز بكل ما يعقد لشمول العقد وغيره كما في البحر أي كالمصومة والقبض (قوله فصح بخصومة) شمل بعضا معينا وجهها كما في البحر وفيه عن منية المفتي ولو وكره في الخصومة له لاعلمه انه لا يملك مال الموكل فلو أراد المدعي عليه الدفع لم تسمع قال فالخامس انها تخصص بخصيص الموكل وتعم بتعميمه وفي البرازية ولو وكره بكل حق حوله وبخصومته في كل حق له ولم يعين المخاصم به والمخاصم فيه جاز اه وتعامه فيه (قوله برضى الخصم) شمل الطالب والمطلوب بحر (قوله وجوزاه الخ) قال في الهداية لا خلاف في الجواز انما الخلاف في لزوم بمعنى هل ترتد الوكالة برد الخصم عند أبي حنيفة نعم وعندهما لا ويجبر جوهره (قوله وعليه فتوى أبي الليث) أفق الرمي بتول الامام الذي عليه المتون واختاره غير واحد (قوله فتويضه للحاكم) بحث فيه في البرازية فانظر ما في البحر وفي الزيلعي أي أن القاضي اذا علم من الخصم التعت في الالباء عن قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الانحرار لخصمه لا يقبل منه التوكيل الا برضى اه (قوله لا يمكنه حضور مجلس الحكم) وان قدر على الحضور على ظهر الدابة او ظهر انسان فان ازداد مرضه بذلك لم يكره فان لم يزد قبل على الخلاف والصحيح لزومه كذا في البرازية بحر (قوله ويكنى قوله أنا اريد السفر) قال في البحر وفي المحيط وارادة السفر أمر باطن فلا بد من دليلها وهو ما تصدق الخصم بها او القرينة الظاهرة ولا يقبل قوله اني اريد السفر لكن القاضي يتطرق في حاله وفي عذته فانه لا يخفى هيئة من يسافر كذا ذكره الشارح وفي البرازية وان قال أخرج بالقافلة القلانية سألهم عنه كما في فسخ الاجارة وفي خزائن المفتين وان كذبه الخصم في ارادته السفر يحلفه القاضي بالثبوت تريد السفر اه (قوله اذا لم يرض الطالب) قال في الجوهره ان كانت هي طالبة قبل منها التوكيل بغير رضى الخصم وان كانت مطلوبة ان اخرها الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضى الخصم الطالب لانه لا عذر لها الى التوكيل اه (قوله برزاية بمحا) عبارتها وكونه محبوسا من الاعذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوسا له أن يشهد على شهادته قال القاضي ان في ضمن القاضي لا يكون عذرا لانه يخرج منه حتى يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن أن يقال في الدعوى أيضا كذلك بأن يجيب عن الدعوى ثم يعاد اه قلت ولا يخفى انه مفهوم عبارة المصنف وهي ليست من عنده بل واقعة في كلام غيره والمقاصم حجة بل صرح به في الفتح حيث قال ولو كان الموكل محبوسا فعلى وجهين ان كان في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل بلارضاه لان القاضي يخرج منه السجن لخاصه ثم يعيده وان كان في حبس الوالي ولا يمكنه الوالي من الخروج للخصومة يقبل منه التوكيل اه (قوله وله) أي المدعي عليه (قوله فيرسل أمينه) أي القاضي (قوله وصرح بالقول لها) أي اذا وجب عليها عين (قوله في الوجهين) أي فيما اذا كانت بكرا او ثيبا (قوله وصرح بايقاها) أي حقوق العباد أي بصرح التوكيل بايقاها جميع الحقوق واستيفائها في الحدود والقصاص لان كلامهم ما يشره بنفسه فيملك التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانها تندرج بالشبهات والمراد بالبقاء هنا دفع ما عليه وبالاستيفاء القبض منع (قوله الا في حد وقود) استثناء من قوله وبايقاها واستيفائها وقوله بغيبة موكله قيد للثاني فقط كناية عليه في البحر وقوله قبلها باستيفائها أي وكذا بايقاها بالينة عند الامام أبي حنيفة خلافا لابي يوسف ولم يصرح به هنا لدخوله في قوله فصح بخصومة كما في البحر (قوله يتعلق به) أي بالتوكيل منع (قوله مادام حيا ولو غابا) فاذا باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كما في البحر عن المحيط وقوله مادام جاعزا في البحر الى الصغرى ولكن قال بعده وشمل ما اذا مات لما في البرازية ان مات الوكيل عن وصي قال القاضي تنقل الحقوق الى وصيه لا الموكل وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم ينصب وصييا عند

الخصم) وجوزاه بلارضاه وبه
قالت الثلاثة وعليه فتوى أبي
الليث وغيره واختاره العتاني
وصححه في النهاية والختار للفتوى
تدوينه للحاكم درر (الآن
يكون) الموكل (مرضا) لا يمكنه
حضور مجلس الحكم بتدعيمه ابن
كامل (او غابا بمدة سفر او مریدا
له) ويكنى قوله أنا اريد السفر ابن
كامل (او مخدرة) لم تحاط الرجال
كامر (او حائضا) او نساء
(والحكم بالسجد) اذا لم يرض
الطالب بالتأخير بحر (او محبوسا
من غير حاكم) هذه (الخصومة)
فلو منه فليس بعذر برزاية بمحا
(او لا يحسن الدعوى) خاتمة
(لا يكون من الاعذار) (ان كان)
الموكل (شرقا خاص من دونه)
بل الشريف وغيره سواء بحر
(وله الرجوع عن الرضى قبل سماع
الحاكم الدعوى) لا بعده قنية
(ولو اختلفا في كونها مخدرة ان
من بنات الاشراف فالقول لها
مطلقا) ولو ثيبا فيرسل أمينه ليعلفها
مع شاهدين بحر وأقره المصنف
(وان من الاوساط فالقول لها لو
بكر او ان) هي (من الاسافل فلا في
الوجهين) عملا بالظاهر برزاية
(و) صرح (بايقاها) وكذا
(ب) (استيفائها الا في حد وقود)
بغيبته سوكة عن المجلس ملحق
(وحقوق عقد لا بد من اضافته)
أي ذلك العقد (الى الوكيل كبيع
واجارة وصلح عن اقرار يتعلق به)
مادام حيا ولو غابا ابن مالك

(ان لم يكن محجورا كدليم مبيع وقبضه وقبض ثمن ورجوع به عند استحقاقة وخصوصة في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيبته) لانه العائد حقيقة وحكاكين في الجوهره ولو حضرا ٤٠٢ فالحكمة على اخذ الثمن لا العائد في اصح الاقوال ولو اضاف العقد الى الموكل تعلق الحق

بالموكل اتخاها ابن ملك فليحفظ فقوله لا بد فيه ما فيه ولذا قال ابن الكمال يكتفى بالاضافة الى نفسه فافهم (وشروط) الموكل (عدم تعلق الحقوق به) اى بالوكيل (افرو) باطل جوهره (والملك يثبت للموكل ابتداء) في الاصح (فلا يعتق قريب الوكيل بشراة ولا يفسد نكاح زوجته به) لكن (هما) ثابان (على الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجته) لان الموجب للعتق والقصاد الملك المستقر (وفي كل عقد لا بد من اضافته الى موكله) يعني لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافه الى نفسه لا يصح ابن كمال (كنكاح وخلع وصلى عن دم محمد او عن انكار وعق على مال وكفاة وهبة وتصدق واعارة وايداع ورهن واقرض) وشركة ومضاربة عيني (تعلق بموكله) لانه لكونه فيها سفيرا محضا حتى لو اضافه لنفسه وقع النكاح له فكان كالرسول (فلا مطالبة عليه) في النكاح (بمهر وتسلم) للزوجة (ولا يشتري الاباء عن دفع الثمن للموكل وان دفع) له (صح ولو مع غيب الوكيل) استحسانا (ولا يطالبه الوكيل ثانيا) لعدم الفائدة نعم تقع المقاصة بين الوكيل لو وحده ويضمنه لموكله بخلاف وكيل يبيع وصرف عيني (ومثله) اى مثل الوكيل عبد (ما اذن لاديين عليه مع مولاة) فلا يملك قبض ديونه ولو قبض مبيع استحسانا مالم يكن عليه دين لانه للغرماء بزازية (فرع) التوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة درو والتوكيل بقبض اقرض صحيح فتنه

القبض وهو المعقول وقيل ينقل الى موكله ولاية قبضه فيحسب عند القبول اه ثم قال في الصبر بعد ورقة ونصف والوكيل بالشراء اذا اشترى بالتسيطة فبات الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل وجزءه من ايدل على ان العقد في المذهب ما قال انه المعقول وقد ائتمت به بعد ما احتطت كما قال فيما سبق اه (قوله ان لم يكن) اى الوكيل (قوله محجورا) فان كان محجورا كالعبد والصبي المحجورين فانهما اذا عقدا بطريق الوكالة تعلق حقوق عقدهما بالموكل س (قوله كدليم مبيع) بيان لحقوق العقد (قوله ورجوع به عند استحقاقة) شامل لمساثنين * الاولى ما اذا كان الوكيل باقعا وقبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده او سلمه الى الموكل وهو يرجع على موكله * الثانية ما اذا كان مشتريا فاستحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البزازية المشتري من الوكيل باعه من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وتظهر فائدته عند اختلاف الثمن انتهى بمر (قوله في عيب) شامل لمساثنين ايضا ما اذا كان باعنا فبرده المشتري عليه وما اذا كان مشتريا فبرده الوكيل على بائعه لكن بشرط كونه في يده فلن سلمه الى الموكل فلا يرد الا باذنه كما سيأتى في الكتاب بمر (قوله ولو اضاف الخ) رده في الجرف راجعه فلا ردا عتراضه على المصنف وههنا كلام في حاشية القتال وحاشية أبي السعود راجعه وكذا في نور العين في أحكام الوكالة في الفصل الثالث والثلاثين وكتبته في هامش البحر (قوله يكتفى) اى من غير لزوم (قوله لان الموجب الخ) هذا لا يناسب كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من أنه يثبت للوكيل ابتداء ثم ينقل الى الموكل (قوله حتى لو اضافه الى نفسه لا يصح) اى لا يصح على الموكل فلا يثبت في قوله الا حتى لو اضاف النكاح لنفسه وقع النكاح له كما ظن وفي البزازية الوكيل باطلاق والعاق اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا امرنى أن اطلق واعنتى بغيره على الموكل لان عهدتهما على الموكل على كل حال ولو اخرج الكلام في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بأن اضافه الى نفسه صح الا في النكاح والفرق أنه في الطلاق اضافه الى الموكل معنى لانه بناء على ملك الرقبة وهى للموكل في الطلاق والعناق فأما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها واخرج مخرج الوكالة لا يصير محالفا لضافته الى المرأة معنى فكانه قال ملكتك بضع موكلتى اه قال في الجرف على هذا معنى الاضافة الى الموكل محتلف في وكيل النكاح من قبل الزوج على وجه الشرط وفيما عداه على وجه الجواز فيجوز عدمه اه وفي حاشية القتال عن الاشياء الوكيل بالبراء اذا ابرأ ولم يفضه الى موكله لم يصح كذا في الخزانة اه أقول وظاهر ما في البحر أنه لا تلزم الاضافة الا في النكاح وهو مخالف لكلامهم فانظر ما في الدر وتدبر وانظرا علقناه على البحر وراجع ايمان شرح الوهبانية (قوله اوعن انكار) هذا الصلح لا تصح اضافته الى الوكيل بخلاف الصلح عن اقرار فانه تصح اضافته الى كل منهما وقد عرفت اختلاف الاضافة في الموضوعين فافترق الصلحان في الاضافة ابن كمال وفيه رد على صدر الشريعة حيث قال لا فرق فيما (قوله هبة وتصدق) انظر ما حقوق الهبة والصدقة المتعلقة بالموكل (قوله سفيرا) السفير الرسول والمصلح بين القوم صحاح كذا في الهامش فانه يضيفهما الى موكله فانه يقول خالعت موكلى بكذا وكذا في امثاله ابن ملك مجمع (قوله بمر) اى اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسلم) اى اذا كان وكيلها (قوله للموكل) لكونه اجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل أصالة (قوله نعم تقع المقاصة) فلو كان للمشتري على الموكل تقع المقاصة بمر العقد بوصول الحق اليه بطريق التقاص ولو كان له دين عليهما تقع المقاصة بين الموكل دون دين الوكيل ولو كان له دين على الوكيل فقط وقعت المقاصة به ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل وقال ابو يوسف رضى الله عنه لا تقع المقاصة بين الوكيل بخلاف ما اذا باع مال اليتيم ودفع المشتري الثمن الى اليتيم حيث لا تبرأ ذمته بل يجب عليه أن يدفع الثمن الى الوصى لان اليتيم ليس له قبض ماله أصلا فلا يكون له الاخذ من الدين فيكون الدفع اليه تضييعا فلا يعتد به وبخلاف الوكيل في الصرف اذا اصابه وقبض الموكل بدل الصرف بحيث يطال الصرف ولا يعتد بقبضه اه عيني كذا في الهامش (قوله بخلاف) متعلق بقوله وان دفع له خ وقوله وكيل يبيع اى وصيه (قوله فلا يملك) اى المولى (قوله بقبض القرض) بأن يقول الرجل اقرضنى ثم يوكل رجلا بقبضه بمر عن القنية (فرع) التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل

له (باب الوكالة بالبيع والشراء) * الأصل انهما ان عت او علمت او جهلت جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المحض كقرس صحت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة كعبد فان بين الثمن والصفة كتركى صحت والا لا ٤٠٥ (وكاله بشرأ ثوب هروى أو فرس أو بفل صح) بما يتحملها

حال الآخر زبلى فراجع

(وان لم يسم) غملا منه من القسم

الاول (وبشرأ داراً وعبد جاراً

سمى) الموكل (ثمنا) يخصص نوعاً

اولاً بجر (اونوعاً) تحبشى زادنى

البرازية او قدرا ككذا اقضرا (والا)

يسم ذلك (لا) يصح والحق بجهالة

الجنس (و) هي مالو وكاله (بشرأ

نوب او دابة لا) يصح (وان سمي ثمناً

للجهالة الفاحشة (وبشرأ طعام

وبين قدره او دفع ثمنه وقع) في عرفنا

(على المعتاد) المهيأ (للاكل) من كل

مطعم يمكن اكله بلا ادام (كعلم

مطبوخ او مشوى) وبه قالت الثلاثة

(وبه يفتى) يحبى وغيره اعتبار بالعرف

كفاي اليمين (وفي الوصية له) اى

لشخص (بطعام يدخل كل مطعموم)

ولودواه به حلاوة كسكرنجين

برازية (ولو وكيل الرذال عيب مادام

المبيع في يده) لتعلق الحقوق به

(ولو ارثه او وصيه ذلك بعد موته)

موت الوكيل (فان لم يكونا فلو كاله

ذلك) اى الرذال عيب وكذا الوكيل

بالبيع وهذا اذا لم يسله (فلو سلمه الى

موكله امتنع رده الا بأمره) لانهما

الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع

فاسد اذله الفسخ مطلقاً لحق الشرع

قبة (و) للوكيل (حبس المبيع

بمن دفعه) الوكيل (من ماله أولاً)

بالاولى لانه كالبايع (ولو اشتراه

الوكيل) بنقد ثم أجله البائع كان

لوكيل المطالبة به حالاً) وهي الحيلة

خلاصة ولو وهبه كل الثمن رجع

بكله ولو بعضه رجع بالباقي لانه حظ

بجر (هناك المبيع من يده قبل

حبسه هلك من مال موكله ولم يستطع

الثنى) لان يده كيده (ولو) هلك

الاقرار اقراراً من الموكل وعن الطواويسى معناه أن يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت لحوق مؤنة أو خوف عار على فاقراً بالمستعصى يصح اقراره على الموكل كذا فى البرازية وللشافعية فيه اقولان اصحهما لا يصح وقدّم الشيخ يعنى صاحب البحر فى كتاب الشركة فى الصك كلام على الشركة الفاسدة أنه لا يصح التوكيل فى المباح وأنه باطل رملى على البحر والقرع سبأنى متنا فى باب الوكالة بالخصومة والله اعلم

* (باب الوكالة بالبيع والشراء)

(قوله ان عت) بأن يقول البائع لي ما رأيت لانه فترض الامر الى رأيه فأى شئ يشتريه يكون ممثلاً درر وفى البحر عن البرازية ولو وكاله بشرأ اى نوب شاء صح ولو قال اشتري لي الثوب لم يذكره محمد قبل يجوز وقيل لا ولو أقبالا يجوز ولو شابا والدواب والسياب اودواب يجوز وان لم يقدّر الثمن (قوله بطلت) اى وان بين الثمن (قوله متوسطة) اوضحه فى النهاية (قوله زبلى) عبارته لان الوكيل قادر على تحصيل مقصود الموكل بأن ينظر فى حاله ح وفى الكفاية فان قبل الجير انواع منها ما يصلح لركوب العظماء ومنها ما لا يصلح الا ليحمل عليه قلناه هذا الاختلاف الوصف مع أن ذلك يصير معلوماً بغير عرق حال الموكل حتى قالوا ان الغازى اذا أصرنا بأن يشتري له حماراً ينصرف الى ما ركب مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب والا الذين لا يجوز عليه اه (قوله القسم الاول) اى ما فيه جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المحض (قوله داراً وعبد) جعل الدار كالعبد تبعاً للكنز موافقاً للقاضى خان لكنه شرط مع بيان الثمن بيان المحلة كما فى فتاواه محققاً للهداية فانه جعلها كالنوب لانها تختلف باختلاف الاغراض والجيران والمرافق والمحال والبلدان وذكر فى المعراج أنه يخاف رواية المبسوط قال والمتأخرون قالوا فى ديارنا لا يجوز الا ببيان المحال ووفقى فى البحر بحمل ما فى الهداية على ما اذا كانت تختلف فى تلك الدار اختلافاً فاحشاً وكلام غيره على غيره (قوله أولاً) بأن كان يوجد بهذا الثمن انواع (قوله وهى) اى جهالة الجنس (قوله بشرأ نوب او دابة الخ) أقول سبأنى متنا فى هذا الباب لو وكاله بشرأ شئ بغير عينة فالشراء للوكيل الا اذا نواه للموكل أو شرأ به لآى حال الموكل والظاهر أنه مقيد بما اذا سمي ثمناً او نوعاً تامل ويكون قوله بغير عينة مقابلاً لما سمي عينة بعد بيان الجنس (قوله فى عرفنا) نقولوه عن بعض مشايخ ما وراء النهر قال فى البرازية وفى عرفنا ما ذكرنا قال فى البحر ولكن عرف القاهرة على خلافه ما فات الطعام عندهم للطبخ بالمرق واللحم (قوله برزاية) قال فى المنع بعد قوله يدخل كل مطعموم كفاي البرازية وفى أيمانها لا يأكل طعاماً ما كل دواء ليس بطعام كالسكرنجين لا يحنث ولو به حلاوة كسكرنجين يحنث اه فليست امل (قوله بالعيب) أشار الى أنه لو رضى بالعيب فانه يلزمه ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء أزم الوكيل وقبل أن يلزم الوكيل لو هلك يهلك من مال الموكل كذا فى البرازية والى أن الرد عليه لو كان وكاله بالبيع فوجد المشتري به عيباً مادام الوكيل عاقلاً من اهل لزوم العهدة فلو سجنوا راعى الموكل بجر (قوله وهذا الخ) لا حاجة اليه مع قول المتن مادام المبيع فى يده ح (قوله مطلقاً) اى وان سلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فيسترد الثمن منه بغير رضاه (قوله حبس المبيع) الذى اشتراه للموكل من (قوله دفعه) قال فى المنع قد بقوله دفعه لانه لو لم يكن دفعه فله الحبس بالاولى لانه مع الدفع ومبايعتهم أنه متبرع بدفع الثمن فلا يحبس فأفاد بالحبس أنه ليس بمتبرع وأن له الرجوع على موكله بعد دفعه وان لم يأمره به سريراً لا لاذن حكماً (قوله أولاً) اى لم يدفعه (قوله لانه) تعليل للحبس بالاولى (قوله بنقد) اى بمن حال فلو لم يوجّل تأجل فى حق الموكل أيضاً فليس للوكيل طلبه حالاً بجر (قوله كل الثمن) اى جله واحدة قال فى البحر ولو وهبه خسمانه ثم الخمسمائة السابقة لم يرجع الوكيل على الآخر الا بالآخرى لان الاولى حط والثانية هبة (قوله فهو كبيع) عند محمد وهو قول أبى حنيفة ابن كمال (قوله كرهن) اى يهلك بالاقبل من قيمته ومن الثمن وعند زفر كغصب فان كان الثمن مساوياً للقيمة فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر يضمن خمسة عشر امكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسة وعند الباقي يضمن عشرة وان كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكذا عند أبى يوسف لان الرهن يضمن بالاقبل من قيمته والذين وعند محمد يكون مضموناً بالثنى وهو خمسة عشر ابن كمال (قوله وابن ملك) اى والحقادى نقلاً عن المستضى وشئى عليه فى درر

(بعد حبسه فهو كبيع) فيه لآى الثمن وعند الثاني كرهن (ولا عتاً بمرغارة الموكل) ولو حاذى كما اعتمده المصنف تبعاً للبرر خلافاً ليعنى وابن ملك

(بل بمفارقة الوكيل) ولو صيبا في
 صرف وسلم في بطل العقد بمفارقتها
 صاحبه قبل القبض (لانه للعاقدة
 والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم
 لانه لا يجوز ابن كمال (والرسول
 خيمه) اي الصرف والسلم (لا تعتبر
 مفارقتها بل مفارقة مرسله) لان
 الرسالة في العقد لا القبض واستنفيد
 صحة التوكيل بهما (وكله بشراء
 عشرة ارطال لحم بدرهم فاشترى
 ضعفه بدرهم بمائيع منه عشرة
 بدرهم لم الموكل منه عشرة بنصف
 درهم) خلافا لهما والثلاثة قلنا
 انه ما مور بأرطال مقدرة فينفذ
 الزائد على الوكيل ولو شري
 لما لا يساوي ذلك وقع للوكيل
 اجماعا كغير موزون (ولو وكله
 بشراء شيء بعينه) بخلاف الوكيل
 بالسكاح اذا تزوجها لنفسه صح
 منية والفرق في الوافي (غير
 الموكل لا يشتري لنفسه) والموكل
 آخر بالاولى (عند غيبته حيث
 لم يكن مخافا) دفعا للفرق (فلو
 اشتراه بغير النقود وبخلاف ما سمي)
 الموكل (له من الثمر وقع) الشراء
 (للوكيل) لخالفته أمره ويعزل في
 ضمن المخالفة عيني (وان) بشراء
 شيء (بغير عينه) فالشراء للوكيل
 الا اذا نواه للموكل) وقت الشراء
 (او شراه بماله) اي مال الموكل
 ولو تكادبا في النسبة حكم بالنقد
 اجماعا ولو وافقا انهما لم يفسره
 فردايتان (رغم أنه اشترى عبدا
 لموكة فهو ملك وقال موكة بل شريته
 لمفسد فان) كل العبد (معينا
 وهو حي)

الصار وعزاه صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده واستشكله الزيلعي وصاحب العناية بأن الوكيل
 أصيل في باب البيع حضر الموكل العقد ولم يحضر وقال الزيلعي واطلاق المبطوط وسائر الكتب دليل على
 أن مفارقة الموكل لا تعتبر أصلا ولو كان حاضرا وهذا ما مشى عليه المصنف تبع الجرح لكن أجاب العيني
 عن الاشكال بأن الوكيل نائب فاذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب اه وتعبه الجوى بأن الوكيل نائب
 في أصل العقد أصيل في الحقوق فلا اعتبار بحضرة الموكل وبه علمت أن ما ذكره الشارح اي العيني في غير
 محله قلت والذي يدفع الاشكال من أصله ما قدمه الشارح عن الجوهرية من أن العهدة على أخذ الثمن لا العاقدة
 لو حضر في أصح الاقوال وما ذكره العيني وصاحب العناية مبني على القول الآخر من أنه لا عبرة بحضرة
 وهو ما مشى عليه في المتن سابقا فتنبه (قوله ولو صيبا) أتى بالمبالغة لانه محل موهم حيث لا ترجع الحقوق
 اليه (قوله في بطل العقد الخ) كذا قاله صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين درر وهو تفريع
 على الأصل المذكور (قوله بمفارقتها) اي الوكيل (قوله صاحبه) وهو العاقدة منح (قوله
 والمراد الخ) قال الزيلعي وهذا في الصرف مجرى على اطلاقه فانه يجوز التوكيل فيه من الجانبين وأما في
 السلم فانه يجوز بدفع رأس المال فقط وأما بأخذه فلا يجوز لان الوكيل اذا قبض رأس المال بقي المسلم فيه في
 ذمته وهو مبيع ورأس المال ثمنه ولا يجوز أن يبيع الانسان ماله بشرط أن يكون الثمن لغيره كما في بيع العين
 واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقد لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له واذا سلمه الى الآخر
 على وجه القليل منه كان قرضا اه (قوله ضعفه) احتراز عن الزيادة القليلة كعشرة ارطال ونصف فانها
 لازمة للاسرها لانها تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة بجرع غايه البيان (قوله خلافا لهما)
 فعندهما يلزمه العشرون بدرهم لانه فعل المأمور وزاده خبرا منح (قوله كغير موزون) قيده لان في
 التقييمات لا ينفذ شيء على الموكل منح (قوله بخلاف الخ) محل هذا بقوله لا يشتري لنفسه ح (قوله
 والفرق في الوافي) ذكره الزيلعي أيضا وحاصله أن السكاح اذا دخل تحت الوكالة تكاح مضاف الى الموكل
 فيعزل اذا خالف وأضافه الى نفسه بخلاف الشراء فانه مطلق غير مقيد بالاضافة الى كل أحد اه (قوله غير
 الموكل) بالجزء صفة شيء مخصوصة بالنصب استثناء منه احوال قال في المنع وانما قيدنا بغير الموكل للاحتراز عما اذا
 وكل العبد من يشتره له من مولا او وكل العبد بشراء له من مولا فاشترى فانه لا يكون للاسرها ما لم يصرح به
 للمولى انه يشتره فيهما للاسرها مع أنه وكيل بشراء شيء بعينه كما سيأتي اه وكان وجه الاحتراز عما ذكره من
 الصورتين باعتبار احتمال لفظ الموكل لاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخفى ما فيه فكان الاولى أن يقول غير
 الموكل والموكل اه (قوله لا يشتري لنفسه) اي بلا حضوره باقاني كذا في الهامش (قوله بالاولى)
 اوضحه في البحر (قوله دفعا للفرق) قال الباقي لأنه يؤدي الى تقرير الاسرها حيث اعتمد عليه ولان فيه عزل
 نفسه فلا يملكه على ما قيل لا يحضر من الموكل كذا في الهداية اه هكذا في الهامش وفيه الوكيل بالبيع
 لا يملك شراء لنفسه لان الواحد لا يكون مشتريا واثما فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه وان أمره الموكل أنه يبيعه
 من نفسه أو اولاده الصغار أو من لا تقبل شهادته فباع منه جاز برأية اه حامدية واذا وكله أن يشتري له
 عبد ابعينه ثم سمي وقبل الوكيل ثم خرج من عند الموكل وأشهد على نفسه أن يشتريه لنفسه ثم اشترى
 العبد بمنى ذلك الثمن فهو للموكل فتاوى هندي (قوله فلما اشتراه) تفريع على قوله حيث لم يكن مخالفا (قوله
 بغير النقود) اي اذا لم يكن الثمن مسمى (قوله أو بخلاف) شمل المخالفة في الجنس والقدر وفيه كلام فانظره
 في البحر (قوله ما سمي) اي ان كان الثمن مسمى (قوله فالشراء للوكيل) المسألة على وجوه كما في البحر وحاصلها
 أنه ان أضاف العقد الى مال أحدهما كان المشتري له وان أضافه الى مال مطلق كان نواه للاسرها فهو له وان نواه
 لنفسه فهو له وان تكادبا في النية يحكم بالنقد اجماعا وان وافقا على عدمها فالعاقدة عند الثاني وحكم النقد
 عند الثالث وبه علم أن محل النية للموكل فيما اذا أضافه الى مال مطلق سواء نقده من ماله أو من مال الموكل
 وكذا قوله ولو تكادبا وقوله ولو وافقا محله فيما اذا أضافه الى مال مطلق لكن في الاول يحكم بالنقد اجماعا وفي
 الثاني على خلاف السابق اه (قوله او شراه) معناه اضافة العقد الى ماله لا الشراء من ماله بجر
 (قوله فملك) العوابع مقاطعة لقوله وهو حي كما في الشربلالية وتبع فيه صاحب الدرر وصدر الشريعة

فأتم (فأقول للمأمور مطلقاً) أجازاً فقد التفت أولاً لأخباره من أمر بملك استثنائه (وان ميتاً) الحال أن (التمن منقود فكذلك) الحكم (والا) يكن منقوداً (فأقول للموكل) لانه ينكر الرجوع عليه (وان) العبد (غير معين) وهو حي أو ميت (فكذا) أي يكون للمأمور (ان التمن منقوداً) لانه أمين (والا فلا) للتمن خلافاً لهما (قال يعني هذا عمرو وفساحه ثم انكر الامر) أي انكر المشتري أن عمراً أمره بالشراء (أخذه عمرو ولفظ انكاره) الامر لما قضته لاقراءه بتوكيله بقوله يعني لعمرو (الآن يقول عمرو لم أمره به) أي بالشراء (فلا) يأخذه عمرو لان اقرار المشتري ارتد بذه (الا أن يسلمه المشتري اليه) أي إلى عمرو لان التسليم على وجه البيع يمنع بالتعاطي وان لم يوجد نقد التمن للعرف (أمره بشراء شيتين معينين) أو غير معينين اذا نواه للموكل كما مر بعمرو (و) الحال انه (لم يسم) تمناً فاشترى له أحدهما بقدر قيمته (أو بزيادة) يسيرة (يتعاب الناس فيها صح) عن الأمر (والا لا) اذ ليس للموكل الشراء بغير فاحش اجماعاً بخلاف وكيل البيع كاسيحي (و) كذا (بشراهما بألف وقيمتهم مساواة فاشترى أحدهما بـ ٤٠٥ أو أقل صح) لو (بالاكثر) ولو يسيراً (لا) يلزم الأمر (الا ان يشتري الثاني) من المعينين مثلاً (بما بقي) من الألف (قبل الخصومة) لحصول المقصود وجوزاء ان بقي ما يشتري بثلثه الآخر (و) لو أمر رجل مديونه (بشراء شئ) معين (بدين له عليه وعينه أو) عين (البائع صح) وجعل البائع وكيلاً ٤٠٥ بالقبض دلالة فبشرى الغريم بالتسليم اليه

بخلاف غير المعين لان توكيل المجهول باطل ولذا قال (والا) يعني (فلا) يلزم الأمر (ونفذ على المأمور) فهلاكه عليه خلافاً لهما وكذا الخلاف لو أمره أن يسلم ما عليه أو بصرفه بناءً على تعيين النقود في الوكالات عنده وعدم تعيينها في المعاوضات عندهما (ولو أمره) أي أمر رجل مديونه (بالتصدق بما عليه صح) أمره ببيع المال لله تعالى وهو معلوم (كما) صح أمره (لو أمر) الآخر (المستأجر بمرتة ما استأجره بما عليه من الأجرة) وكذا لو أمره بشراء عبد يسوق الدابة وينفق عليها صح اتفاقاً للضرورة لانه لا يجبر الا بجر كل وقت فجعل المؤجر كل مؤجر في القبض قات وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان ان كان ذلك قبل وجوب الأجرة لا يجوز وبعد الوجوب قبل على الخلاف الخ فراجع (و) لو أمره (بشراؤه بألف ودفعت) الألف (فاشترى وقيمته كذلك فقال) الأمر (اشترى بنصفه وقال المأمور) بل (بكله صدق) لانه أمين (وان) كان (قيمته نصفه) (ف) القول (للأمر) بلاعين (درر وابن كمال تبع الصمد الشريعة

(قوله فأتتم) لاجابة اليه ولعله أراد أنه فأتتم من كل وجه ليجتزبه عما اذا حدث به عيب فانه كالهلاك كما في البرازية تامل (قوله للمأمور) أي مع عينه يعقوبية (قوله والا يكن منقوداً) سواء كان العبد حياً أو ميتاً وفيه أن صورة الحي مرت وهذه في الميت (قوله أي يكون) أي القول كذا في الهامش (قوله والا فلا) حاصل المسألة المذكورة على ثمانية أوجه كما قال الزيلعي لانه اما أن يكون مأموراً بشراء عبد بعينه أو بغير عينه وكل وجه على وجهين اما أن يكون التمن منقوداً أو غير منقود وكل وجه على وجهين اما أن يكون العبد حياً حين اخبر الوكيل بالشراء أو ميتاً ثم قال فحاصله أن التمن ان كان منقوداً فالقول للمأمور في جميع الصور وان كان غير منقود ينظر فان كان الوكيل لا يملك الانشاء بأن كان ميتاً فالقول للأمر وان كان يملك الانشاء فالقول للمأمور عندهما وكذلك عند أبي حنيفة في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول للأمر اه (قوله للتهمة) فانه يحتمل انه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفقة خاسرة اراد ان يراه للموكل كذا في الهامش (قوله خلافاً لهما) الخلاف فيما اذا كان منكر احياء التمن غير منقود فقط كذا في الهامش (قوله بقوله يعني الخ) يدل من قوله بتوكيله (قوله أو غير معينين) بحث فيه ابو السعود فانظر ما كتبتاه على البحر (قوله اذا نواه) قيد في غير معينين فقط كذا في الهامش (قوله كما مر) قريباً في قوله وان بغير عينه فالشراء للوكيل الا اذا نواه للموكل (قوله عن الأمر) لان التوكيل مطلق أي عن قيد المعينة وقد لا يتفق الجمع بينهما (قوله معين) لاجابة اليه مع قول المصنف وعينه ح (قوله والا بعين) لا المبيع ولا البائع (قوله خلافاً لهما) فقلاً لا يلزم الأمر اذا قبضه المأمور بعمرو (قوله ما عليه) أي يعقد عقد السلم ح بأن قال له أسلم الدين الذي لي عليك إلى فلان جاز وان لم يعين فلان لم يجز عنده وعندهما يجوز كيفما كان وكذا لو أمره بأن يصرف ما عليه من الدين زيلعي (قوله أو بصرفه) أي يعقد عقد الصرف ح كذا في الهامش (قوله في الوكالات عنده) ولهذا الوعيد بالعين منها أو بالدين منها ثم هلك العين أو سقط الدين بطلت الوكالة فاذا تعينت فيها كان هذا عليك الدين من غير من عليه الدين وهذا لا يجوز الا اذا وكله قبضه له ثم قبضه لنفسه وتوكيل المجهول لا يجوز فكان باطلاً أو يكون أمره ان يصرف ما لا يملكه الا بالقبض قبله زيلعي (قوله في المعاوضات) عينا كانت النقود أو ديناً (قوله فجعل المؤجر) بالفتح وهو الدار مثلاً (قوله كل مؤجر) بالكسر (قوله فراجع) أقول الذي رأيت في الشرح المذكور في هذا المثل ما قدمه ونصه وأما مسألة اجارة الحمام ونحوها قبل ذلك قولهما وان كان قول الكل فأنما جاز باعتبار الضرورة لان المستأجر لا يجبر الا بجر في كل وقت فجعلنا الحمام فأنما مقام الأجر في القبض اه ولم أجده هذه العبارة فيه لكن لا تخاف ما ذكره الماتن لاق وجوب الأجرة يكون بعد استيفاء المنفعة أو باشتراط التججيل وهو معنى قول التمن لما عليه من الأجرة (قوله للأمر) وينفذ على المأمور زيلعي (قوله بلاعين) في الاشياء كل من قبل قوله فعله البين الا في مسائل عشر وعدها وليس منها ما ذكره هنا ويمكن الجواب تأمل كذا بخط بعض الفضلاء وذكر في الهامش فروعا هي وان قال أمرني

قلت وبه علم حكم واقعه الفتوى
 دفع له مالا وقال اشترى زيتا
 بمعرفة فلان غذهب واشترى بلا
 معرفته فهل الزيت لم يضمن
 بخلاف لا تشتري الا بمعرفة فلان
 فليحفظ (و) صح (أخذه رهنا
 وكفيل بالثمن فلا ضمان عليه ان
 ضاع) الرهن (في يده أو نوى)
 المال (على الكفيل) لان الجواز
 الشرعي ينافي الضمان (وتقيد
 شراؤه بمثل القيمة وغبن يسير)
 وهو ما يقوم به مقوم وهذا (اذا
 لم يكن سعره معروفا وان كان) سعره
 (معروفا) بين الناس (كخبز وطم)
 وموز وجبن (لا يتخذ على الموكل
 وان قلت الزيادة) ولو فلسا واحدا
 به يفتى بجر وبناية (وكله يبيع
 عبدا ببيع نصفه صح) لا اطلاق
 التوكيل وتحال ان باع الباقي قبل
 الخصومة جاز والا لا وهو استحسان
 ملتي وهداية وظاهر ترجيح
 قوله كما وافق به خلافة بجر
 وقيد ابن الكمال الخلاف بما يعيب
 بالشركة والاجازات فليراجع
 (وفي الشراء يتوقف على شراء
 باقية قبل الخصومة) اتفاقا
 (ولوردة مبيع يعيب على وكيله)
 بالبائع (بينه أو نكوله أو افاراه
 فيما يحدث) مثله في هذه المدة
 (ردته) الوكيل (على الأمر)

لا يجوز الا كذلك اهـ كذا في الهامش وجهه الامر ان كل ما يقيد به الموكل ان مقيدا من كل وجه
 يلزم رعايته اكده بالنفي أولا كعبه بخلاف رعايته بدونه نظيره الودعة ان مقيدا كاحفظ في هذه الدار تعين
 وان لم يقل لا تحفظ الا في هذه الدار تفاوت الحرز وان لا يفد أصلا لا يجب مراعاته كعبه بالتسبب فباعه بنقد
 يجوز وان مقيدا من وجه يجب مراعاته ان اكده بالنفي وان لم يوف كعبه لا يجب مثاله لاتجه الا في سوق
 كذا يجب رعايته بخلاف قوله به في سوق كذا وكذا في الودعة اذا حال لا تحفظ الا في هذا البيت يلزم الرعاية
 وان لم يفد أصلا بأن عن سند وقال لا يلزم الرعاية وان اكده بالنفي والرهن والكفالة مقيد من كل وجه فلا يجوز
 خلافه اكده بالنفي أولا والاشهاد قد يفيدان لم يجب الشهود وكذا وعد ولا وقد لا يفيد اذا اكده بالنفي
 يلزم الرعاية والا لا عسلا بالشبهين برازية قبل الفصل الخامس وانظر ما قد مناه عن الجور في مسألة البيع
 بالتسبب (قوله واقعه الفتوى الخ) المسألة مصرح بها في وصايا الخاتمة لكن يلفظ بمحض فلان والحكم فيها
 ما ذكره هنا اهـ (قوله وصح أخذه رهنا الخ) قال في نور العين وكيل البيع لو أقال أو احتال أو أبرأ أو حط
 أو وهب أو تجاوز صح عند أبي حنيفة ومحمد وضمن لموكله لا عند أبي يوسف والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاتالة
 اجماعا اهـ قلت وكذا يجب قبض الثمن لا يملك الحط والبراء برازية (قوله أو نوى المال على الكفيل)
 وهو يكون بالمرافعة الى حاكم مالي يرى براءة الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بموته
 مفلسا ويحكم به ثم يموت الكفيل مفلسا ابن كمال ومثله في الشرع لئلا يلبس عن الكافي وتحققته في شرح الزيلعي
 اهـ (قوله وتقيد شراؤه) لان التهمة في الاكثر متحققة فلعله اشتراه لنفسه فاذا لم يوافق له الحقة بغيره على
 ما مر وأطلقه فشمع ما اذا كان وكيله بشراء معين فانه وان كان لا يملك شراؤه لنفسه فبالخاتمة يكون مشتريا
 لنفسه فالتهمة باقية كافي الزيلعي وفي الهداية قالوا يتخذ على الأمر وذكري البناية انه قول عامة المشايخ
 والاقول قول البعض وفي الذخيرة انه لا نص فيه بجر ملخصا (قوله ما يقوم به مقوم) أي لم يدخل تحت
 تقويم أحد من المقومين قال مسكين فلو قومه عدل عشرة وعدل آخر ثمانية وآخر سبعة فابن العشرة
 والسبعة داخل تحت تقويم المقومين وتعامه فيه (قوله وبناية) هي شرح الهداية (قوله لا اطلاق
 التوكيل) أي اطلاقه عن قيد الاجتماع والاتفاق (قوله وظاهره الخ) أي لانه جعله استحصانا وقال
 في البحر ولذا أخرجه مع دليله كما هو عادته ولذا استشهد بقول الامام بما لو باع الكل بمن النصف فانه يجوز وقد
 علمت أن المقتضى به خلاف قوله اهـ أي خلاف قوله فمما استشهد به قلت وقد علمت ما قد مناه عن العلامة فاسم
 (قوله وقيد ابن الكمال الخ) ومثله في البحر معززا الى المعراج ونقل الاتفاق أيضا في الكفاية عن الايضاح
 (قوله وفي الشراء يتوقف الخ) لافرق بين التوكيل بشراء عبدا بعينه أو بغير عينه زيلعي وفيه لا يقال
 انه لا يتوقف بل يتوقف على المشتري لانا نقول انما لا يتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد وههنا شراء النصف لا يتخذ
 على الوكيل لعدم مخالفته من كل وجه ولا على الأمر لانه لم يوافق أمره من كل وجه فقلنا بالتوقف اهـ
 ملخصا (قوله اتفاقا) والفرق لابي حنيفة بين البيع والشراء ان في الشراء تتحقق تهمة انه اشتراه لنفسه
 ولان الأمر بالبيع يصادف ملكه فيصح فيعتبر فيه الاطلاق والأمر بالشراء يصادف ملك الغير فلم يصح فلا
 يعتبر فيه التقيد والاطلاق كافي الهداية (قوله ولوردة مبيع يعيب على وكيله) أطلقه فتعلم ما اذا قبض
 الثمن أولا وأشار الى أن الخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو أقر الموكل يعيب فيه وأنكره
 الوكيل لا يلزمهما شيء لان الموكل أجنبي في الحقوق ولو بالعكس رده المشتري على الوكيل لان اقراره صحيح
 في حق نفسه لا الموكل برازية ولم يذكر الرجوع بالثمن وحكمه انه على الوكيل ان كان نقده وعلى الموكل ان كان
 نقده كافي شرح الطحاوي وان نقده الى الوكيل ثم هو الى الموكل ثم وجد الشاري عيبا أفق القاضي انه يردده الى
 الوكيل كذا في البرازية وقيد بالبيع لان الوكيل بالاجارة اذا أبرأ وسلم ثم طعن المستأجر فيه يعيب قبل
 الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل ولم يعبر اجارة جديدة وقيد بالعيب اذ لو قبله بغير قضاء بخار روية أو شرط فهو
 جائز على الأمر وكذا الوردة المشتري عليه يعيب قبل القبض بجر ملخصا (قوله رده الوكيل على الأمر)
 لو قال فهو رده على الأمر لكان أولى لان الوكيل لا يحتاج الى خصومة مع الموكل الا اذا كان عيبا يحدث مثله
 ورد عليه باقرار قضاء وان بدون قضاء لا تصح خصومته لكونه مشتريا كما أفاده في البحر وحاصل هذه المسألة

(و) لو (بإقراره فيما يحدث لا) برده ولزم الوكيل (الأصل في الوكالة المخصوص وفي المضاربة العموم) وفزع عليه بقوله (فإن باع) الوكيل (نسيئة فقال أمرتك بنقد وقال أطلقت صدق الأمر وفي) الاختلاف في ٤٠٩ (المضاربة) صدق (المضارب) عملا بالأصل

(لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين)
معا كوكس كما يكذا (وحده) ولو
الآخر عبدا أو صبيًا أو مات أو جث
(الا) فيما إذا وكلهما على التعاقب
بمخلاف الوصيين كما سيبي في باب
(في خصوصية) بشرط رأى الآخر
لا حضرته على الصحيح إذا انتهيا
إلى القبض فحق يجمعها جوهرية
(وعتق مدين وطلاق معينة لم
يعوضا) بخلاف بمعوض وغير
معين (وتعلق بمشيتهما) أى
الوكيلين فإنه يلزم اجتماعهما عملا
بالتعلق قاله المصنف قلت
وظاهره عطفه على لم يعوضا كما
يعلم من العيني والدرر فحق العبارة
ولا علقا بمشيتهم ما قد تدر (و) في
(تدبير ورديين) كوديعة وعارية
ومغصوب ومبيع فاسد خلاصة
بمخلاف استردادها فلو قبض
أحدهما ضمن كله لعدم أمره
بقبض شيء منه وحده سراج
(و) في (تسليم هبة) بخلاف
قبضها ولو الحية (وقضاء دين)
بمخلاف اقتضائه عيني
(و) بخلاف (الوصاية) لاثنين
(و) كذا (المضاربة والقضاء)
والتحكيم (والتولية على الوقف)
فإن هذه السنة (كالوكالة فليس
لأحدهما الانفراد) بجر الألف
مسألة ما إذا شرط الواقف النظر
له أو الاستبدال مع فلان فإن
للاواقف الأفراد دون فلان أشباه
(والوكيل بقضاء الدين) من ماله
أموال موكله

أن العيب لا يتخلو ما أن لا يحدث مثله كالتس أو الأصح الزائدة أو يكون حادثا لكن لا يحدث مثله قبل هذه
المدة أو يحدث في مثلها في الأول والثاني برده القاضي من غير حجة من بينة أو إقرارا وتكول لعله يكونه عند
البائع وتأويل اشتراط الحجة في الكتاب أن الحال قد يشبهه على القاضي بأن لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج إليها
ليظهر التاريخ أو كان عبدا لا يعرفه إلا الأطباء أو النساء وقولهم حجة في توجه المخصوصة لا في الرد فيضنق إلى
الحجة للرد حتى لو عاب القاضي البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج إلى شيء منها وكذا الحكم في الثالث أن كان
بينية أو تكول لأن البينة حجة مطلقة وكذا التكول حجة في حقه فبرده عليه والرد في هذه المواضع على الوكيل
رد على الموكل وأما إن رده عليه في هذا الثالث بإقراره فإن كان بقضاء فلا يكون رد على الموكل لأنه حجة قاصرة
فلا تنفذ ولكن له أن يخصم الموكل فبرده عليه بينة أو بنكوله لأن الرد فسخ لأنه حصل بالقضاء كرها عليه
فانعدم الرضى وإن كان بغير قضاء فليس له الرد لأنه أقالة وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الموكل في الأول
والثاني لورده على الوكيل بالإقرار بدون قضاء لزم الوكيل وليس له أن يخصم الموكل في عامة الروايات وفي رواية
يكون رد على الموكل وتماه في شرح الزيلعي وبه يظهر أن ما في المتن تبع للكتبة بنى على هذه الرواية وكذا
قال في الأصلح وكذا بإقراره لا يحدث مثله أن رد قضاء وفي المواهب لورده عليه بما لا يحدث مثله بإقراره
يلزم الوكيل ولزم الموكل رواية ١٥ (قوله الأصل في الوكالة المخصوص الخ) قال

الأصل في الوكالة المخصوص * لا في المضاربة ذا المخصوص

(قوله لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين) لأن الموكل لا يرضى برأى أحدهما أو البديل وإن كان مقدرا لكن
التقدير لا يمنع استعمال الرأى في الزيادة واختيار المشتري منع أى التقدير للبديل لمنع النقصان عنه فربما
يزداد عند الاجتماع وربما يختار الثاني مشتريا مليا والأول لا يهتدى إلى ذلك قال في الهامش ولو دفع ألف
درهم إلى رجلين مضاربة وقال لهما اعملوا برأى كل واحد منهما أن ينقذ بالبيع والشراء لأنه رضى
برأيهما لا برأى أحدهما ولو عمل أحدهما بغير إذن صاحبه ضمن نصف المال وله ربحه وعليه وضيعته لا نقد
نصف رأس مال المضاربة في الشراء لنفسه للمضاربة بغير إذن رب المال فصار ضامنا عطاء الله أفندى هكذا
وجدت هذه العبارة فلتراجع من أصلها (قوله أو مات) أى الآخر المشغل على العبد والصبي وكذا قوله
أو جث (قوله أو جث) فلا يجوز للأخر التصرف وحده لعدم رضاه برأيه وحده ولو وصيين لا يتصرف الحي
الأب رأى القاضي بجر عن وصايا الخانية (قوله بخلاف الوصيين) فإنه إذا أوصى إلى كل منهما بكلام على
حدة لم يجوز لأحدهما الانفراد في الأصح لأنه عند الموت صار وصيين بجهة واحدة وفي الوكالة ثبت حكمهما
بنفس التوكيل بجر (قوله كما سيبي) وسيبي قريبا تناسا (قوله فحق يجمعها) لكن سيأتى أن الوكيل
بالخصوص لا يملك القبض وبه يفتى أبو السعود (قوله وظاهره) أى ظاهر قول المصنف وقوله عطفه أى التعليق
بمشيتهما (قوله والدرر) حيث قال بعد قوله لم يعرض بخلاف ما إذا قال لهما طلقاها ان شئتما وقال أمرها
بأيديكما لأنه تفويض إلى مشيتهما فيقتصر على المجلس (قوله ولا علقا) استثنى في البحر ثلاث مسائل غير
هذين فراجعها واعترضه الرمي (قوله فلو قبض أحدهما) أى بدون إذن صاحبه وهلك في يده كما صرح به
في الذخيرة لا بدون حضوره كما توهمه عبارة البحر (قوله ضمن كله) عبارة السراج كما في البحر فإن قيل ينبغي أن
يضمن النصف لأن كل واحد منهما أمور بقبض النصف قلنا ذلك مع إذن صاحبه وأما في حال الانفراد فغير
ما أمر بقبض شيء منه (قوله والوصاية) مبتدأ خبره قوله الوكالة وزاد بعد الواو بخلاف ما عطفه
على قوله بخلاف اقتضائه فإله ما عوف خمسة والسادس المعطوف عليه فلا اعتراض في كلامه قتب لكن لا يحسن
تشبيه مسألة الاقتضاء بالوكالة لأنها وكالة حقيقة (قوله فإن هذه السنة) فيه أن المذكور هنا خمسة وإن أراد
جميع ما تقدم مما لم يجوز فيه الانفراد فهو تسع عشرة صورة مع مسألة الوكالة ح كذا في الهامش قال جامع
وقد علت مما سبق جوابه (قوله النظر) أى للواقف (قوله أو مال موكله) كذا استنبطه العمادى
من مسألة ذكرها عن الخانية ولكن ذكر قبله عنها أنه لو كتب في آخر الكتاب أنا يخصم ويخاصم ثم ادعى قوم
قبل الموكل الغائب ما لا فأتى الوكيل بالوكالة وأنكر المال فأحضروا الشهود ودعى الموكل لا يكون لهم أن
يحبسوا الوكيل لأنه جزم الظلم ولم يظهر ظلمه إذ ليس في هذه الشهادة أمر بأداء المال ولا ضمان الوكيل على

(لا يجبر عليه) إذا لم يكن للموكل
على الوكيل دين وهي واقعة القسوى
كما بسطه العمادى واعتقده
المصنف قال ومفاده أن الوكيل
بيع عين من مال الموكل لو فاء
دينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل
طلاق ولو بطلها على المعقد وعنى
وهبة من فلان وبيع منه لكونه
متبرعا فى مسائل إذا وكله بدفع
عين ثم غاب أو يبيع رهن شرط فيه
أوبعده فى الأصح أو خصومة بطلب
المدعى وغاب المدعى عليه أشباه
خلافا لما اتفق به قارئ الهداية
قلت وظاهر الأشباه أن الوكيل
بالاجر يجبر فقدر ولا تنس مسألة
واقعة القسوى وراجع تنوير
البصائر فلهذا وفى وفى فروق
الأشباه التوكيل بغير رضى الخصم
لا يجوز عند الإمام إلا أن يكون
الموكل حاضرا بنفسه أو مسافرا
أو مريضا أو مخدرة (الوكيل
لا يوكل إلا بذن أمره) لوجود
الرضى (الا) إذا وكله (فى دفع
وكالة) فوكل آخر ثم وفى دفع
الآخر جاز ولا يتوقف بخلاف
شراء الأخصية أخصية الخاتمة (و) إلا
الوكيل (فى قبض الدين) إذا وكل
من (فى عياله) صح ابن ملك (و) إلا
(عند تقدير الثمن) من الموكل الأول
(له) أى لو قبله فيعوز بلا جازته
لحصول المقصود در

الموكل فإذا لم يجب على الوكيل أداء المال من مال الموكل بأمر موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون الوكيل
ظالما بالامتناع اه ملخصا ومفاده أنه لو ثبت أمر موكله أو كفالته عنه يؤمر بالاداء وعليه يحمل كلام قارئ
الهداية تأمل ثم وأتت فى حاشية المنع حيث قال أقول كلام الخليفة صريح فيما اتفق به قارئ الهداية فانه
صريح فى وجوب أداء المال بأحد شيئين إما أمر الموكل أو الضمان فليكن المعقول عليه فليستأمل اه ثم قال
موفقا بين عبارة الخاتمة السابقة الثانية القائلة وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة الفوائد لابن
نجيم القائلة لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه إلا فى مسائل الخ مانصه أقول الذى ذكره فى الفوائد
مطلق عن قيد كونه من ماله أو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الآخر المنقول عن الخاتمة مقيد بما إذا
لم يكن عليه دين وما قبله بما إذا لم يكن له مال تحت يده وأنت إذا تأملت وجدت المسألة ثلاثة إما أن يوجد أمره
ولا مال له تحت يده ولادين أوله واحد منهما وظاهر أن الدية مثل الدين لصحة التوكيل بقبضها كهبو فيصل
الدين فى الفرع الثانى على مطلق المال حتى لا يخالف كلامه فى الفرع الأول كلامه فى الفرع الثانى لصحة
وجهه ويحمل كلامه فى الفوائد على عدم وجود واحد منهما فيصل التوفيق فلا مخالفة فتأمل اه وحاصله أنه
لا يجبر إذا لم يكن له عند الوكيل مال ولادين وعليك بالتأمل فى هذا التوفيق (قوله لا يجبر عليه) لو قال
ولا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه إلا فى مسائل وهى الثلاثة الآتية لكان أولى لثلاثيها بما ذكر
فى المتن كما فى الأشباه كذا فى الهامش (قوله لا يجبر عليه) أى على البيع (قوله على المعقد) وسيأتى
فى باب عزل الوكيل (قوله لكونه متبرعا) اه لقوله لا يجبر (قوله بدفع عين ثم غاب) لاحتمال أنه لا يجبر
دفعه نورا العين (قوله أو يبيع رهن شرط فيه الخ) أى سواء شرط فى عقد الرهن التوكيل بالبيع أو بعده
قال فى نور العين لو لم يشترط التوكيل فى البيع فى عقد الرهن وشرط بعده قبل لا يجب وقيل يجب وهذا أصح
اه (قوله بطلب المدعى) سنذكر بيان فى باب عزل الوكيل وأشار إلى أن المراد بتوكيل الخصومة وكيل
المدعى عليه فقول الدرر وكيل خصومة لو أبى عنها لا يجبر عليها لانه وعد أن يتبرع بنفى أن يخص بوكيل المدعى
كما يفهم مما هنا كما به عليه فى نور العين ويبيعه قوله إذا غاب المدعى فلا حسن ما سنذكره بعد (قوله خلافا
لما اتفق به قارئ الهداية) مرتبط بالمتن فانه مثل هل يجبس الوكيل فى دين وجب على موكله إذا كان للموكل
مال تحت يده أى يد وكيله وامتنع الوكيل عن إعطائه سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا فأجاب انما يجبر على دفع
ما ثبت على موكله من الدين إذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلا ولا فلا يجبس اه ح
كذا فى الهامش (قوله وظاهر الأشباه) حيث قال ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضى الثمن وانما يجبر
الموكل ح ويستفاد هذا من قول الشارح لكونه متبرعا قبل الاستثناء قال فى الهامش ولا يجبس الوكيل
بدين موكله ولو كانت عاتة الآن بضمن وغنامه فى وكالة الأشباه (قوله واقعة القسوى) أى السابقة آنفا
وهى ما إذا وكله بقضاء الدين بماله عليه فتصير المستثنيات خمسة بضم الوكيل بالاجر (قوله وفى فروق الأشباه)
نقدت أول كتاب الوكالة (قوله حاضر بنفسه) انظر ما معنى هذا فأنال من ذكره بل المذكور تعذر
حضوره شرط ولم أر هذه العبارة فى فروق الأشباه فراجعها (قوله الوكيل لا يوكل) المراد أنه لا يوكل فيما وكل
فيه فيخرج التوكيل بمحقوق العقد فيما يرجع الحقوق فيه إلى الوكيل فله التوكيل بلا إذن لكونه أصيلا فيها
ولذا لا يملك نهيه عنها وصح توكيل الموكل كما قدمناه بجر وفيه وخرج عنه ما لو وكل الوكيل بقبض الدين من
فى عياله فدفع المديون إليه فانه يبرأ لأن يده صكبه ذكره الشارح فى السرقة اه وذكر الثانى المصنف
(قوله بخلاف شراء الأخصية) فلو وكل غيره بشرائها فوكل الوكيل غيره ثم وفى فاشترى الاخير يكون موقوفا
على إجازة الأول أن أجاز جاز والأفلا بجر عن الخاتمة (قوله تقدير الثمن) أى لو عين ثمنه لو قبله س (قوله
من الموكل الأول) مخالف لما فى البحر وللتعليق كما يظهر عما كتبناه على البحر والموافق لما فى البحر أن يقول من
الوكيل الأول له أى لو وكيل الثانى وأفاد اقتصراره على هذه المسائل أن الوكيل فى النكاح ليس له التوكيل وبه
صرح فى الخلاصة والبرزانية والبحر من كتاب النكاح وقد مناه فى باب الولى فراجع خلافا لما قاله ط هناك
بحسب أن له التوكيل قياسا على هذه المسألة الثالثة فافهم (قوله لحصول المقصود) لأن الاحتياج
فيه إلى رأى لتقدير الثمن ظاهرا وقد حصل بخلاف ما إذا وكل وكيلين وقد راعى الثمن لانه لما فوض اليهما مع

(والتفويض الى رأيه) كاعمل برأيك (كالأذن) في التوكيل (الافى طلاق وعتاق) لانهما مما يحلقت به فلا يقوم غيره مقامه فنية (فان وكل) الوكيل غيره (بدونهما) بدون إذن وتفويض (فعل الثاني) بمحضرة واغيبته (فأجازته) الوكيل (الأول صح) وتعلق حقوقه بالعاقدة على الصحيح (الا) (في) مالم يسبق عقد فهو (طلاق وعتاق) لتعلقهما بالشروط فكان الموكل علقه باللفظ الأول دون الثاني (وابرا) عن الدين فنية (وخصومة وقضاء) دين) فلا تكتفي الحضرة ابن ملك خلافا للثانية (وان فعل اجنبي) فأجازته الوكيل (الأول) (جازا لافى شرا) فانه يتفقد عليه ولا يتوقف متى وجد نفاذا (وان وكل به) اي بالامر أو التفويض (فهو) اي الثاني (وكيل الامر) وحينئذ (فلا ينزل بعزل موكله او صوته وينزلان بموت الأول) كما مر في القضاء وفي البصر عن الخلاصة والثانية له عزله في قوله اصنع ما شئت لرضاه بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل برأيك قال المصنف فعليه لو قيل للقاضي اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تفويض العزل صريح لان النائب كوكيل الوكيل واعلم أن الوكيل وكالة عامة مطلقة مقرضة انما يملك المعاصيات لا الطلاق والعتاق والتبرعات به يبقى زواهر الجواهر وتنوير البصائر (قال) لرجل (فوقضت اليك امر امرأتى صار وكيلا بالطلاق وتقيده) طلاقه (بالمجلس بخلاف قوله وكذلك) في امر امرأتى فلا يتقيد به دور من لا ولاية له على غيره لم يجز تصرفه في حقه وحينئذ (فاذا باع عبدا ومكاتب او ذمي) او حرى عبيتى (مال صغيره الحر المسلم او شري واحد ٤١١ منهم به او زوج صغيرة كذلك) اي حرة

مسألة (لم يجز) لعدم الولاية (والولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه) اذ الوصى يملك الايصاء (ثم الى) الجد (أبي الاب ثم الى وصيه) ثم وصى وصيه (ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي) ثم وصى وصيه (وليس لوصى الام) ووصى الاخ (ولاية التصرف في تركه الام مع حضرة الاب او وصيه او وصى وصيه او الجد) أبي الاب (وان لم يكن واحدا مما ذكرنا فله) اي لوصى الام (الحفظ و) له (بيع المنقول لا العقار) ولا يشتري الا الطعام والكسوة لانهما من جملة حفظ الصغير خاتمة (فروع) وصى القاضي كوصى الاب الا اذا قيد القاضي بنوع تقيد به وفي الاب بتم الكيل عمادة وفي مستقر قات البصر القاضي أو أمينه لا ترجع حقوق عقد باشراد للنييم اليهما بخلاف وكيل ووصى وأب فلو ضمن القاضي أو أمينه ثم ماباعه للنييم بعد بلوغه صح بخلافهم وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه الا وصى فله أن يشتري مال النييم لنفسه لا لغيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل

تقدير الثمن ظهر أن غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري كما مر دور (قوله خلافا للثانية) راجع الى الخصومة كما قيده في المنع والبصر (قوله يتفقد عليه) اي على الاجنبي بجرع عن السراج (قوله وان وكل) اي الوكيل (قوله اي بالامر) اي وكالة ملتزمة بالامر بالتوكيل اي الاذن به (قوله وينزلان) اي الوكيل الأول والثاني (قوله بموت الأول) اي الموكل وكان الأولى التعبير به (قوله وفي البصر) الذي في البحر نسبة أن الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فيما اذا قال اعمل برأيك الى الهداية ونسبة أن له عزله في قوله اصنع ما شئت الى الخلاصة ثم قال وهو مخالف للهداية الا أن يفرق بين اصنع ما شئت وبين اعمل برأيك والفرق ظاهر وعمل في الحاشية بأنه لما قوضه الى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من صنعه اه فليس في كلام الخلاصة والثانية التصريح بمخالفته أحدهما للاخر فيقتل أن في المسألة قولين ودعوى صاحب البصر ظهور الفرق غير ظاهرة لما في الحواشي البيهقيية والحواشي السعدية انه ينبغي أن يملك في صورة اعمل برأيك لتناول العمل بأمرى العزل كما لا يخفى اه (قوله بخلاف اعمل برأيك) بحث فيه في الحواشي البيهقيية والسعدية (قوله واعلم) تكرار مع ما تقدم أثرت الكتاب مستوفى ح (قوله زواهر الجواهر وتنوير البصائر) هما حاشيتان على الاشياء الأولى للشيخ صالح والثانية لاختيه الشيخ عبد القادر ولدى الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي صاحب المنع (قوله لعدم الولاية) وكذا الولاية لمسلم على كافرة في نكاح ولا مال كما في البحر في كتاب النكاح من باب الولى وتقدم هنالك أيضا متنا وشرا فليحفظ قال تعالى والذين كفروا وبعضهم اولياء بعض (قوله الى الاب) حيث لم يكن سقيا أما الاب السفه لا ولاية له في مال ولده اشياء في الفوائد من الجميع والفرق وفي جامع الفصولين ليس للاب تهرير رقة بجال وغيره ولأن يجب ماله ولو بعوض ولا اقراضه في الاصح والمقاضي أن يقرض مال النييم والوقف والغائب وليس لوصى القاضي اقراضه ولو اقراضه ضمن وقيل يصح للاب اقراضه اذ له الايداع فهذا أولى اه عدة كذا في الهامش (قوله يملك الايصاء) سواء كان وصى الميت او وصى القاضي منح (قوله ثم وصى وصيه) قال في جامع الفصولين في ٢٧ ولهم الولاية في الاجارة في النفس والمال والمنقول والعقار فلو كان عقدهم بمثل القيمة او بغير الغبن صح لا بفاحشه ولا يتوقف على اجازته بعد بلوغه لانه عقد لا يجيز له حال العقد وكذا اشراؤهم للنييم يصح بغير الغبن ولو فاحشا فنفذ عليهم لا عليه ولو بلغ في مدة الاجارة فلو كانت على النفس تخير ابطال او امضى ولو على املاك فلا خيار له وليس له فسخ البيع الذي نفذ في صفه فصلا قيل انما يجوز اجارتهم للنييم اذا كانت بأجر المثل لا بأقل منه والصحيح جواز له ولو بأقل اه كذا في الهامش وقوله فسط هور من لفوائد صاحب المحيط (قوله لا العقار) فيه كلام ذكره ابو السعود في حاشية مسكين فراجع (قوله فله ان يشتري الخ) اي والنفق ظاهر اشياء والفرق انه اذا اشترى لغيره فحقوق العقد من جانب النييم راجعة اليه ومن جانب الامر كذلك فيؤدي الى المضاربة بخلاف نفسه حموى م (قوله بالتوكيل) يسانه في الاشياء من الوكالة

* (باب الوكالة بالخصومة والقبض) *

(وكيل الخصومة والتقاضى)

أى أخذ الدين (لا يملك القبض)

عند زفر وبه يفتى لفساد

الزمان واعتقد في البحر العرف

(و) لا (الصلح) اجماعا بحر

(ورسول التقاضى يملك القبض

بالخصومة) اجماعا بحر

ارسلت اوكن رسولا على ارسال

وأمرتك بقبضه نوكيل خلافا

للزيلي (ولا يملكهما) أى

الخصومة والقبض (وكيل

الملازمة كما لا يملك الخصومة وكي

الصلح) بحر (ووكيل قبض الدين

يملكها) أى الخصومة خلافا لهما

لو وكيل الدائن ولو وكيل التقاضى

لا يملكها اتفاقا كوكيل قبض

العين اتفاقا وأما وكيل قسعة واخذ

شفعة ورجوع هبة ورد عيب

فيملكها مع القبض اتفاقا ابن مالك

(أمره بقبض دينه وأن لا يقبضه

الاجمعي ما يقبضه الادراهم لا يجوز

قبضه) المذكور (على الأمر)

لخالفته فلم يصروكلا

(و) الأمر (له الرجوع على

الغريم بأكله) وكذا لا يقبض درهما

دون درهم بحر (ولو لم يكن للغريم

يئنة على الإبقاء ففضى عليه)

بالدين) وقبضه الوكيل فضاغ منه

ثم برهن المطلوب على الإيفاء

للموكل (فلا سبيل له) للمديون

(على الوكيل وأتمار جمع على

الموكل) لأن يده كبده ذخيرة

(الوكيل بالخصومة إذا أتى)

الخصومة (لا يجبر عليها) في الاشياء

لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل

ما وكل فيه لتبرعه الا في ثلاث كما مر

(بخلاف الكفيل) فإنه يجبر عليها

للا التزام

(قوله أى أخذ الدين) هذا لغة وعرفا هو المطالبة عناية ح وكان عليه أن يذ كر هذا المعنى فأنهم بنوا

الحكم عليه من المثلين بأن العرف قاض على اللغة ولا يفتى عليك أن أخذ الدين بمعنى قبضه فلو كان المراد المعنى

اللفوى يصير المعنى الوكيل بقبض الدين لا يملك القبض وهو غير معقول تدبر (قوله عند زفر) وروى عن

أبي يوسف غرر الافكار (قوله واعتقد في البحر العرف) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالتقاضى

يعقد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضى

توكيلا بالقبض والا فلا ح وليس في كلامه ما يقتضى اعتقاده نعم نقل في المنع عن السراجية أن عليه الفتوى

وكذا في التمهيدانى عن المصنفات (قوله اجماعا) لأن الوكيل بعقد لا يملك عقد آخر (قوله وأمرتك بقبضه

توكيل) قال في البحر قول كتاب الوكالة فان قلت فما الفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر نوكيل

كما علمت أى من كلام البدائع من قوله لا يجاب من الموكل أن يقول وكلتك بكذا أو افعل كذا أو أذنت لك أن

تفعل كذا ونحوه قلت الرسول أن يقول له ارسلت اوكن رسولا على كذا وقد جعل منها الزيلعي في باب خيار

الرؤية أمرتك بقبضه وصرح في النهاية فيه معزى الى الفوائد الظهيرية أنه من التوكيل وهو الموافق لما في البدائع

اذ لا فرق بين افعل كذا وأمرتك بكذا اه وتماه فيه (قوله خلافا للزيلي) حيث جعل أمرتك بقبضه

ارسالا ح كذا في الهامش (قوله وكيل الصلح) لان الصلح مسألة لا تخصومة (قوله أى الخصومة) حتى

لواقبت عليه البينة على استيفاء الموكل او ابرائه تقبل عنده وقال لا يكون خصما زيلعي (قوله ولو وكيل

التقاضى) بأن وكله بقبض دين الغائب شربلالية (قوله أمره بقبض دينه) قال في الهامش نقل عن الهندية

الوكيل بقبض الدين اذا أخذ العروض من الغريم والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض فلو وكل أن يرذ

العروض على الغريم ويطلبه بالدين كذا في جواهر الفتاوى رجل له على رجل ألف درهم وضع فوكل رجلا

بقبضها وأعلمه انها وضع فقبض الوكيل ألف درهم غله وهو يعلم انها غله لم يجوز على الأمر فان ضاعت في يده ضمنها

الوكيل ولم يلزم الأمر شئ ولو قبضها وهو لا يعلم انها غله فقبضه جائز ولا ضمان عليه وله أن يرذها وبأخذ خلافها

فان ضاعت من يده فكانها ضاعت من يده الأمر ولا يرجع بشئ في قياس قول أبي حنيفة وفي قياس قول أبي

يوسف يرذ مثلها وبأخذ الوضع اه أقول الاوضح حتى من فضة جمع وضع واصله البياض مغرب وفي

الختار والواضح حتى من الدراهم الصالح وذكر في الهامش دفع الى رجل ما لا يدفعه الى رجل فذكر أنه دفعه

اليه وكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الاسترانه لم

يقبضه ولا يسقط دينه عن الأمر ولا يجب البين عليه ما جيعا وانما يجب على الذى كذبه دون الذى صدقه فان

صدق المأمور فى الدفع فانه يحلف بالله ما قبض فان حلف لا يسقط دينه وان نكل سقط وصدق الآخر انه لم

يقبضه وان كذب المأمور فانه يحلف بالمأمور خاصة قد دفعه اليه فان حلف برئ وان نكل لزمه ما دفع اليه اه

هندية من فصل اذا وكل انسانا بقضاء دين عليه (قوله درهما دون درهم) معناه لا يقبض متفرقا فلو قبض

شيأ دون شئ لم يبرأ الغريم من شئ جامع القصولين وفيه وكيل قبض الوديعة قبض بعضها جاز فلو أمر أن

لا يقبضها الاجمعي ما قبض بعضها ضمن ولم يجوز القبض فلو قبض ما بقى قبل أن يملك الاول جاز القبض على الموكل

اه (قوله في الاشياء الخ) الظاهر أنه أراد بالنقل المذكور الاشارة الى مخالفته لما في الاشياء فان من جملة

الثلاث كما تقدم قبل هذا الباب أنه يجبر الوكيل بخصومة بطلب المدعى اذا غاب المدعى عليه وقد تبع

المصنف صاحب الدرر وقال في العزيمة لم نجد هذه المسألة هنا لافى المتن ولا فى الشروح ثم أجاب كالشربلالية

بأنه لا يجبر عليها يعنى ما لم يغب موكله فاذا غاب يجبر عليها كما ذكره المصنف في باب رهن يوضع عند عدل اه وهذا

أحسن مما قد مناه عن نور العين تأمل هذا ولكن المذكور في المنع متماوافق لما في الاشياء فانه ذكر بعد قوله

لا يجبر عليها الا اذا كان وكيلا بالخصومة بطلب المدعى عليه وغاب المدعى وكأنه ساقط من المتن الذى شرح عليه

(وكله بخصومه وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكيلاً فيما يدعى على الموكل جاز) هذا التوكيل (فلو أثبت) الوكيل (المال) أي لموكله (ثم أراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل) لأنه ليس بوكيل فيه درر (وصح اقرار الوكيل بالخصومة) لا بغيرها مطلقاً (بغير الحدود والقصاص) على موكله (عند القاضي دون غيره) استحصانا (وان انزل) الوكيل (به) أي بهذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان برهن بعده على الوكالة للتناقص درر (وكذا اذا استثنى) الموكل (اقراره) بأن قال وكلتك بالخصومة غير جاز الاقرار وصح التوكيل والاستثناء على الظاهر برزانية (فلو أقر عنده) أي القاضي (لا يصح وخرج به عن الوكالة) فلا تسمع ٤١٣ خصومته درر (وصح التوكيل بالاقرار ولا يصبره)

أي بالتوكيل (مقرراً) بحر (وبطل)
توكيل الكفيل (بالمال) للتلاصير
عامل لنفسه (كما) لا يصح
(لو وكله بقبضه) أي الدين (من)
نفسه أو عبده (لأن الوكيل متى
عمل لنفسه بطلت الا اذا وصى
المدين ببراءة نفسه فيصح ويصح
عزله قبل ابرائه نفسه اشباه
(او وكل الحال المحيل بقبضه من
الحال عليه) او وكل المدين وكيلا
الطالب بالقبض لم يصح لاستحالة
كونه قاضياً ومقتضياً فنية
(بخلاف كقبول النفس والرسول
ووصيل الامام ببيع الغنائم
والوكيل بالتزويج) حيث يصح
ضمانهم لأن كلا منهم سفير (الوكيل
بقبض الدين اذا اكفل صح وبطل
الوكالة) لأن الكفالة اقوى
للزومها فتصلح ناسخة (بخلاف
العكس وكذا اكلمت كفالة
الوكيل بالقبض بطلت وكالته
تقدمت الكفالة او تأخرت)
لما قلنا (وكيل البيع اذا ضمن
التمن للبائع عن المشتري لم يجوز)
لما مر أنه يصير عاملاً لنفسه (فان
أدى بحكم الضمان رجوع) لبطلانه
(وبدونه لا) لتبرعه (ادعى انه
وصيل الغائب بقبض دينه
فصدقه الغريم امر دفعه اليه)
عملاً باقراره ولا يصدق لو ادعى
الايفاء

التاجر تأمل (قوله وصح اقرار الوكيل) يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة وأقر على موكله سواء كان موكله المدعى فأقر باستيفاء الحق او المدعى عليه فأقر ببشئونه عليه درر (قوله بالخصومة) متعلق بالوكيل (قوله لا بغيرها) أي لا اقرار الوكيل بغير الخصومة أي وكالة كانت (قوله بغير الحدود والقصاص) متعلق باقرار (قوله استحصانا) والقياس أن لا يصح عند القاضي أيضاً لأنه مأموود بالخاصة والاقرار بغيرها لانه مسألة ح (قوله انزل) أي عزل نفسه لاجل دفع الخصم واني وردة معزى زاده ط قال في الهداية تحت قوله انزل أي لو اقيمت البيئة على اقراره في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة اه (قوله حتى لا يدفع اليه المال) أي لا يؤمر الخصم بدفع المال الى الوكيل لأنه لا يمكن أن يبقى وكيلاً يجواب مقيد وهو الاقرار وموكله يجواب مقيد وانما موكله بالجواب مطلقاً اه ح عن شرح الهداية معزيا لقاضي زاده (قوله للتناقص) لأنه زعم أنه مبطل في دعواه درر (قوله بأن قال) المسألة على خمسة اوجه مبسطة في البحر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية ومثله استثناء الانتكاف فيصح منها في ظاهر الرواية زيلعي وبيانه فيه (قوله أي بالتوكيل) التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من الموكل وعن الطواويس معنى أن يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت حقوق مؤنة أو خوف عار على فأقر بالمدعى يصح اقراره على الموكل كذا في البرزانية رمي قلت ويظهر منه وجه عدم كونه اقراراً ونظيره صلح المنكر (قوله وبطل توكيل الكفيل) ظواهر أراء عن الكفالة لم تنقلب بحجة لوقوعها باطله ابتداء كما لو كفل عن غائب فانه يقع باطلاً ثم اذا أجاز له لم يجوز (قوله بالمال) متعلق بالكفيل ح وسيأتي محترزاً مننا (قوله لو وكله بقبضه) أي فيما لو أتمق المولى عبده المدين حتى زعم ضمان قيمته للغرماء وبطلت العبد بجميع الدين ولو وكله الطالب بقبض المال عن العبد كان باطلاً لأن الوكيل من يعمل لغيره والمولى عامل لنفسه لأنه يرى به نفسه فلا يصح وكلاً كفاية (قوله لأن الوكيل) قال في الهامش أي لأن الوكيل عامل لغيره متى عمل لنفسه فقط بطلت الوكالة اه اشباه (قوله الا اذا الخ) الاستثناء مستدرك فانظر ما في البحر والمدين بالنصب وقاعل وكل مستتر فيه (قوله فنية) عبارتها كما في المنع ولو وكله بقبض دينه على فلان فأخبره المدين فوكله ببيع سلعته وايضاً ثمه الى رب الدين فباعها وأخذ الثمن وهلك يهلك من مال المدين لاستحالة أن يكون قاضياً ومقتضياً والواحد لا يصلح أن يكون وكلاً للمطلوب والطالب في القضاء والاقتضاء اه وغمامه في البحر فانظره (قوله بخلاف كقبول النفس) قيده الزيلعي بأن يوكله بالخصومة قال في البحر وليس يقيد اذ لو وكله بالقبض من المدين صح اه (قوله حيث يصح ضمانهم) بالتمن والمهر لأن كل واحد منهم سفير ومعبّر مفع والمناسب أن يقول يصح توكيلهم لكن لا يظهر في مسألة وكيل الامام ببيع الغنائم تأمل (قوله سفير) أي معبر عن غيره فلا تلحقه العهدة (قوله بخلاف العكس) هو تكرار محض ح أي مع قوله وبطل توكيل الكفيل بالمال لكن اذا لوحظ ارتباطه بقوله فتصلح ناسخة اظهاراً للفرق بينهما لم يكن تكراراً تأمل (قوله وكذا اكلم الخ) تكرار محض مع ما قبلها ح (قوله للبائع) المناسب له وكل (قوله لم يجوز) استحالة الشربة لاى بوكيل الامام ببيع الغنائم ودفعه ابو السعود بما مر من أنه سفير ومعبّر فلا تلحقه عهدة (قوله عامل لنفسه) لأن حق الاقتضاء له (قوله رجوع) أي على موكله بالبيع ولقائل أن يقول التبرع حصل في ادائه اليه بجهة الضمان كادانه بحكم الكفالة عن المشتري بدون أمره فلتأمل شربة لالية ولا يخفى أن التبرع في المقيس عليه انما هو في نفس الكفالة وأما الاداء فهو ملزم به شاء أو أبى بخلاف مسألتنا على أنه اذا أدى على حكم الضمان لا يسمى تبرعاً بل هو ملزم به في ظنه اه (قوله عملاً باقراره) أي في مال نفسه لأن الدين تفضى بأمثالها بخلاف اقراره بقبض الوديعة الاتي لأن فيها بطلان حق المالك في العين سائحاً في (قوله ولا يصدق الخ)

(فإن حضر الغائب فصدقه) في التوكيل (فبها) ونعمت (والأمر الغريم يدفع الدين إليه) أي الغائب (ثانياً) لفساد الاداء بانكاره مع يمينه (ورجع) الغريم (به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكا) بأن استهلكه فانه يضمن مثله خلاصة (وان ضاع لا) عملاً بصدقه (الاذا) كان قد (ضمنه عند الدفع) بقدر ما يأخذه الدائن ثانياً لاما أخذه الوكيل لانه أمانة لا تجوز بها الكفالة زيلتي وغيره (او قال له قبضت منك على ابي ابرأ منك من الدين) فهو كما لو قال الاب للفتن عند أخذ مهر بنته أخذ منك على ابي ابرأ منك من مهر بنتي فان أخذته البنت ثانياً رجع الفتن على الاب فكذا هذا برأية (وكذا) يضمنه (اذا لم يصدقه على الوكالة) بعم صورتي السكوت والتكذيب (ودفع له ذلك على زعمه) الوصالة فهذه اسباب الرجوع عند الهلاك (فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لموكله صدق) الوكيل (بجلفه وفي الوجوه) المذكورة (كلها) الغريم (ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) وان برهن انه ليس بوكيل او على اقراره بذلك او أراد استخلافه لم يقبل لسعيه في نقض ما اوجبه للغائب نعم لو برهن أن الطالب بمجد الوكالة وأخذ من المال ٤١٤ تقبل بجر ولومات الموكل وورثه غريمه او وهبه له أخذه قائماً ولو هال كان ضمنه الا اذا صدقه

على الوكالة ولو أقر بالدين وانكر الوكالة حلف ما يعلم أن الدائن وكاله عيني (قال ابي وكيل يقبض الودعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه) على المشهور خلافاً لابن الشحنة ولودفع لم يملك الاسترداد مطلقاً لما مر (وكذا) الحكم (لو ادعى شراءه من المالك وصدقه) المودع لم يؤمر بالدفع لانه اقراره على الغير (ولو ادعى انتقالها بالارث او الوصية منه وصدقه أمر بالدفع اليه) لاتفاقهما على ملك الوارث (اذا لم يكن على الميت دين مستغرق) ولا بد من التلوم فيهما لاحتمال ظهور وارث آخر (ولو أنه كرم موته او قال لا ادري لا) يؤمر به ما لم يبرهن ودعوى الايضاء كوكالة فليس لمودع ميت ومدونه الدفع قبل ثبوت أنه وصي ولو لا وصي دفع لبعض الورثة برئ عن حصته فقط (ولو وكاله يقبض مال فادعى الغريم ما يستحق موكله) كاداء او ابراء او اقراره بأنه ملكي (دفع) الغريم (المال) ولو عقاراً (اليه) أي الوكيل لان جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تحليف الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تجري في اليمين خلافاً لفر

سبأني متناً في قوله ولو وكاله يقبض مال فادعى الغريم ما يستحق موكله الخ (قوله لفساد الاداء) لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر فقوله بانكاره الباء للسببية وقوله مع يمينه بشراي أنه لا يصدق بمجرد الانكار وفي البحر عن البرأية ولو ادعى الغريم على الطالب حين أراد الرجوع عليه أنه وكل القابض وبرهن يقبل ويبرأ وان انكر حلقه فان نكل برأ انتهى وفيه عنها أيضاً وان أراد الغريم أن يحلفه بالله ما وكاله له ذلك وان دفع عن سكوت ليس له الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن تكذيب ليس له أن يحلفه وان عاد الى التصديق لكانه يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في محل التقيد تأمل (قوله فانه يضمن مثله) الاولى بدله تأمل (قوله تدضمنه) بتشديد الميم بأن يقول أنت وكيله لكن لا آمن أن يمجده الوكالة ويأخذ مني ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فالضمير المستتر في وكاله عائداً الى الوكيل والبارز الى المال بجر (قوله او قال) أي مدعى الوكالة (قوله فهذه) أي الثلاثة وذكر في الهامش عن القول لمن من الوكالة في شخص اذن لا تقرأ أن يعطى زيدا ألف درهم من ماله الذي تحت يده فادعى المأمور الدفع وغاب زيد وانكر الاذن وطالبه بالبينة على الدفع فهل يلزمه ذلك أجاب ان كان المال الذي عنده أمانة فالقول قول المأمور مع يمينه وان كان تعريضاً أو ديناً لم يقبل قوله الا يبينه اه (قوله لم يقبل) ولا يكون له حق الاسترداد (قوله خلافاً لابن الشحنة) فيه أن ابن الشحنة نقل رواية عن أبي يوسف انه يؤمر بالدفع وما هنا هو المذهب فلامعارضته ح (قوله مطلقاً) سواء سكت أو كذب أو صدق (قوله لما مر) انه يكون ساعياً في نقض ما اوجبه للغائب وفي البحر لو هلك الودعة عنده بعد ما خضع قبل لا يضمن وكان ينبغي الضمان لانه منعها من وكيل المودع في زعمه اه ومثله في جامع الفصولين (قوله ولو ادعى) أي الوارث أو الموصى له (قوله على ملك الوارث) أي والموصى (قوله ولا بد من التلوم الخ) تقدمت هذه المسائل في متفرقات القضاء وقد منا الكلام عليها (قوله ودعوى الايضاء كوكالة) فاذا صدقه ذوالبد لم يؤمر بالدفع له اذا كان عيناً في يد المقر لانه أقر أنه وكيل صاحب المال يقبض الودعة أو الغصب بعد موته فلا يصح كالأقر أنه وكيله في حياته يقبضها وان كان المال ديناً على المقر فعلى قول محمد الاول يصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الاخير وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم اليه وبسأله في الشرح بجر (قوله أو اقراره) أي الموكل بأنه ملكي المسألة في جامع الفصولين حيث قال قال ادعى أرضاً وكالة انه ملك موكلتي فبرهن فقال ذوالبد انه ملكي وموكلك أقر به فلو لم يكن له يمينه فله أن يحلف الموكل لا وكيله فوكله لو غابا فله قاضي أن يحكم به لموكله فلو حضر الموكل وحلف انه لم يقر له بقي الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم اه وبه يظهر ما في كلام الشارح (قوله لان جوابه تسليم) لانه انما ادعى الايضاء وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة وتغاضي في التبيين (قوله ما لم يبرهن) أي على الايضاء فتقبل لما مر أن الوكيل يقبض الدين وكيل بالخصوص بجر (قوله لا الوكيل) أي على عدم علمه باستيفاء الموكل بجر (قوله لان النيابة لا تجري في اليمين) وكيل قبض الدين ادعى عليه المدينون الايضاء الى موكله او ابراءه وأراد تحليف الوكيل انه لم يعلم به لا يحلف اذ لو أقر به لم يجوز على موكله لانه على الغير جامع الفصولين وهذا التعليق أظهر مما ذكره الشارح قدبر وفي نور العين عن الخلاصة وفي الزادات في كل موضع لو أقر لزمه فاذا أنكر يستخلف الا في ثلاث مسائل * وكيل شراء وجد عيباً فأراد الرد وأراد البائع تحليفه بالله ما يعلم أن الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان أقر الوكيل لزمه * الثانية وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه

ولو وكله بعيب في أمة وادعى البائع

أن المشتري رضى بالعيب لم يرده عليه

حتى يحلف المشتري والفرق أن

القضاء هنا فسح لا يقبل النقض

بخلاف ما مرّ خلافا لهما (فلوردها

الوكيل على البائع بالعيب فحضر

الموكل وصدقه على الرضى كانت

له (لالبائع) اتفاقا في الأصح لأن

القضاء لا عن دليل بل الجهل بالرضى

ثم ظهر خلافه فلا يتفد باطنا نهاية

(والمأمور بالاتفاق) على أهل

أبناء (أو القضاء) لدين (أو الشراء

أو التصديق) عن زكاة (إذا أسكت

مادفع اليه وتقدم ماله) ناويا

الرجوع كذا قيد الخامسة في

الاشياء (حال قيامه لم يكن

متبرعا) بل يقع النقض استحسانا

(إذا لم يصف إلى غيره) فلو كانت

وقت انفاقه مستهلكة ولو بصرفها

لدين نفسه أو أضاف العقد إلى

دراهم نفسه ضمن وصار مشتريا

لنفسه متبرعا بالاتفاق لأن الدراهم

تعتبر في الوكالة نهاية وبزايعة

نعم في المنتقى لو أمره أن يتقبض

من مديونه ألفا ويتصدق فتصدق

بألف ليرجع على المديون جاز

استحسانا (وصى أنفق من ماله

و) الحال أن (مال اليتيم غائب

فهو) أي الوصي كتاب

(متطوع إلا أن يشهد أنه قرض عليه

أو أنه يرجع) عليه جامع الفصولين

وغيره وعلله في الخلاصة بأن قول

الوصي "وان اعتبر في الاتفاق لكن

لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم

الاباليسنة (فروع) الوكالة

المجردة لا تدخل تحت الحكم ويأنه

في الدرر صح التوكيل بالسلم

لا يقبل عقد السلم فلنناظر أن

يسلم من ربه في زبته وحصره

المديون أن موكله أبرأه عن الدين واستحلف الوكيل على العلم لا يحلفه ولو أقر به لزمه * يقول الحقير لم يذكر الثالثة في الخلاصة وفي الثانية نظر إذا المقتر به هو الإبراء الذي يذمه المديون فكيف يتصور لزومه على الوكيل (قوله ولو وكله بعيب) أي برد أمة بسبب عيب ح (قوله لم يرده عليه الخ) أي لم يرده الوكيل على البائع ح كذا في الهامش (قوله حتى يحلف الخ) يعني لا يقضى اتفاقا بالرد عليه حتى يحضر المشتري ويحلف أنه لم يرض بالعيب ح كذا في الهامش (قوله والفرق) أي بين هذه المسألة حيث لا ترد الأمانة على البائع وبين التي قبلها حيث يدفع الغريم المال إلى الوكيل ح كذا في الهامش (قوله خلافا لهما) حيث قالوا لا يؤخر القضاء في الفصلين لأن قضاء القاضي عندهما ينفذ ظاهرا فقط إذا ظهر الخطأ ح (قوله فلا يتفد باطنا) اعترضه قاضي زاده أنه إذا جاز نقض القضاء هنا عند أبي حنيفة أيضا بأي سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المسألتين ح (قوله أو الشراء) قيد به لما في الجرح عن الخلاصة الوكيل يبيع الدين إذا أسكت الدينار وباعه ديناره لا يبيع (قوله عن زكاة) الظاهر أنه ليس بقصد ح ويدل عليه إطلاق ما يأتي عن المنتقى (قوله إلى غيره) أي غير مال الأمر سواء أضاف إلى مال الأمر أو أطلق ح (قوله وقت انفاقه) أي أو شرائه أو تصدقه (قوله لدين نفسه) أو غيره ح (قوله نعم الخ) لوجه للاستدراك فإنها لا تنافي ما قبلها فإن قيام الدين في ذمة المديون كقيام المال في يد الوكيل وصاحب المنح والجرّد كراه من غير استدراك ح (قوله وصى أنفق الخ) سبأ في تحرير هذه المسألة في آخر كتاب الوصايا بأن شاء الله تعالى (قوله غائب) والحاشية كذلك بالاولى (قوله فروع) تكرر مع ما يأتي قريبا أول الباب (قوله ويأنه في الدرر) قال فيها قال في الصغرى الوكيل يتقبض الدين إذا أحضر خصما فاقتر بالتوكيل وأنكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو أراد الوكيل إقامة البيّنة على الدين لا تقبل اه أقر بالتوكيل وأنكر الدين لا تثبت الوكالة لأنه لما أقر بالوكالة لا يكون خصما بالدين بخلاف ما إذا أنكر الوكالة وأقر بالدين فإنه يكون خصما في إثبات الدين لكون البيّنة واقعة على خصم منكرو للوكالة فافهم كذا في الهامش (قوله سمح التوكيل بالسلم) أي الإسلام وقد تقدم التنبيه على هذه المسألة في باب الوكالة بالبيع والشراء حيث قال هناك والمراد بالسلم الإسلام لا يقبل السلم فإنه لا يجوز ابن كمال وأوصفناه بعبارة الزيلعي فراجع وفي شرح الوهبانية قال في المبسوط إذا وكله أن يأخذ الدراهم في طعام مسمى فأخذها الوكيل ثم دفعها إلى الموكل فالطعام على الوكيل وللوكيل على الموكل الدراهم قرض لأن أصل التوكيل باطل لأن المسلم إليه أمره ببيع الطعام من ذمته إلى ذمة الوكيل ولو أمره أن يبيع عين ماله على أن يكون الثمن على الأمر كان باطلا فكذلك إذا أمره أن يبيع طعاما في ذمته وقبول السلم من صانع المناليس فالتوكيل به باطل (قوله فلنناظر أن يسلم الخ) فزعه على ما قبله لأنه كالوكيل على ماصر حوا به وفي هذه العبارة إيجازا لحقها بالالغاز وهي مشتملة على مسألتين أحدهما يجوز للقيم أن يسلم من ريع الوقف في زبته وحصره كالوكيل بعقد السلم ثم رأس المال وإن ثبت في ذمته كالمسألة السابقة فهو مأمور بدفع بدله من غلة الوقف وليس المراد بثبوته في الذمة متأخرا فيفسد العقد بل المراد أنه كالمثلث ثبت في الذمة ثم ما يعطيه يكون بدلا عما وجب وهنا يعطيه في المجلس كالتوكيل بالشراء يصح وإن لم يكن الثمن ملكه أو نقول الثمن هنا معين أي رأس مال السلم لأن مال الأمانة يتعين بالتعيين ثانياً بهما قد علمت أن قيم الوقف وكيل الواقف والوكالة أمانة لا يبيعها ولما اشتهر أن ذلك لا يصح جعل النظارة حيلة إذا أراد وأن يجعلها في القرية أمينا يحفظ زرعها ويقتررون له على ذلك جعلها وهي أن يأمره بعقد السلم ويستلمون من الوكالة على ما هو مقرّر لهم باطنا فالغلة المسلم فيها تثبت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقف ضمنها ولو صرف مال السلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لأنه صرف مال نفسه في غيره ما أذن له فيه تخريجا على المسألة السابقة لأنه توكيل بقبول السلم هذا حاصل ما ذكره شراح الوهبانية في هذا المثل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتلخص منه حاصل مدة طويته حتى فتح المولى بشي يغلب على ظني أنه هو المراد في تصوير هذه الحيلة في المسألة الثانية وهي أن شخصا يكون ناظرا على وقف فيريد أن يجعل أمينا قادرا على بيعه بحيث يتفقد هو عاجلا والأمين آجلا فإذا أخذ من الأمين شيئا على ذلك ليقوم مقامه ويأخذ من غلة الوقف بدلا عن الجعل فهو لا يجوز لبيع الوكالة في المعنى لما علمت أن الناظر وكيل الواقف وهذا يفعل في زماننا كثيرا في المقاطعات والأوقاف ويسمونه التزاما

وليس له أن يוכל به من يجعله يجعل
أمانة لا يصح بيعها وقامه في شرح
الوهبانية

*** (باب عزل الوكيل) ***

(الوكالة من العقود الغير اللازمة)
كالعارية (فلا يدخلها خيار شرط
ولا يصح الحكم بها مقصودا وانما
يصح في ضمن دعوى صحيحة على
غيره) ويانه في الدرر (فلموكل
العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق
الغير) كوكيل خصومة بطلب
الخصم كاسيبي ولو الوكالة دورية
في طلاق وعتاق على ما صححه
البرازي وسيبي عن العيني خلافة
قننه (بشرط علم الوكيل) أي
في القصد - أما الحكمي فثبت
ويعزل قبل العلم كالرسول (ولو)
عزله (قبل وجود الشرط في المعلق
به) أي بالشرط به يفق شرح
وهبانية (ويثبت ذلك) أي العزل
(بمشافهة به وبكتابة) مكتوب بعزله
(وارسالة رسولا) بمزا (عدلا أو
غيره) انفاقا (حرأ أو عبدا صغيرا
أو كبيرا) صدقة أو كذبه ذكره
المصنف في منقرقات القضاء (إذا
قال) الرسول (الموكل ارسلني إليك
لا بلغك عزله أبدا عن وكالته ولو
أخبره فضولي) بالعزل (فلا بد من
أحد شرطى الشهادة) عددا
أو عدالة (كاخواتها) المتقدمة في
المنقرقات وقد منا انه متى صدقه
قبل ولو فاسقا انفاقا ابن ملك
وقزع على عدم لزومها من
الجانين بقوله (فلو وكيل) أي
بالخصومة وبشراء المعين لا الوكيل
بنكاح وطلاق وعتاق وبيع ماله
وبشراء شيء بغير عينه كافي الاشياء
(عزل نفسه بشرط علم موكله)

٤١٦ أمينا على القرية فياهم بعدد السلم ويستلم منه على ما قرره باطنا لانه وصكيل الوقت والوكالة

فاذا تحيل له بهذه الحيلة وهي أن يأخذ الناظر من الامين مبلغا معلوما ساعا على غلة الوقف ليصرفه في مصارفه
ويأخذ منه ما عينه له الوقت من العشر مثلا ويستقل ذلك الامين غلة الوقف على انه السلم فيه ليحصل للناظر
نفع بنظارته وللامين بأمانته فهو أيضا لا يجوز لاناظر وكيل عن الوقت فكأنه صار وكيل عن الوقت في
قبول عقد السلم وأخذ الدراهم على الغلة الخارجة وقد علمت أن الجائز التوكيل بعقد السلم لا بقبوله فاذا أخذ
الدراهم وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صار فامان مال نفسه وثبت الغلة في ذمته فيلزمه مثلها هذا
ما ظهر لي ثم لا يخفى أن هذا كله انما يكون بعد بيان مقدار السلم فيه مع سائر شروط السلم ولا يكون فسادا من
جهة أخرى كما لا يخفى والله تعالى أعلم

*** (باب عزل الوكيل) ***

(قوله خيار شرط) لانه انما يحتاج اليه في عقد لازم ليتكمن من له الخيار من فسخه اذا أراد منحه (قوله
فلموكل العزل) قال الزبلي - بعد تقرير مسألة عزل الوكيل ما لم يتعلق به حق التبرع وعلى هذا قال بعض
المسليخ اذا وكل الزوج بطلاق زوجته بالتسليم غاب لا يملك عزله وليس بشيء بل لعزله في الصحيح لان المرأة
لاحق لها في الطلاق وعلى هذا قال الوكيل للموكل كمال عزلتك فانت وكيل لا يملك عزله لانه كلما عزله
تجددت الوكالة له وقيل بعزله بقوله كلما وكنت فانت معزول وقال صاحب النهاية عسدى انه يملك عزله بان
يقول عزلتك عن جميع الوكالات فينصرف ذلك الى المعلق والمنفذ وكلاهما ليس بشيء ولكن الصحيح اذا أراد
عزله وأراد أن لا تنعقد الوكالة بعد العزل أن يقول رجعت عن المعلقة وعزلتك عن المنجزة لان ما لا يكون لازما
يصح الرجوع عنه والوكالة منه اهـ ملخصا (قوله كوكيل خصومة) تثبيل لدخول التني أي ليس له عزله
وان علم به الوكيل لتعلق حق الغير به فليس للموكل العزل كوكيل خصومة وهو ما اذا وكل المدعي عليه
وكيلا بالخصومة بطلب الخصم الذي هو المدعي ثم غاب وعزله فانه لا يصح لتلاخيص حق المدعي ح (قوله
كاسيبي) أي قريبا (قوله ولو الوكالة دورية) لا يخلو انما أن يكون مبالغته على قوله فلموكل العزل
أو على قوله ما لم يتعلق به حق الغير فعلى الاول يكون المعنى ان له العزل ولو كانت الوكالة دورية والمبالغة حينئذ
ظاهرة وعلى الثاني انه ليس له العزل في الوكالة الدورية وعلى كل فقي كلام الشارح مناقشة أما على الاول
فلناقائه لقوله وسيبي عن العيني خلافة لان الذي سبي - أن له العزل فليس خلافة وأما على الثاني فلانه يقتضي
انه مما يتعلق به حق الغير وليس كذلك لان من يقول بعدم عزله في الوكالة الدورية يقول انه لا يمكن لانه كلما عزله
تجددت له وكالة وقوله في طلاق وعتاق يحتمل انه حال من الوكالة الدورية ويحتمل انه مسألة أخرى من مدخول
لو أيضا أي ولو في طلاق وعتاق لا بقيد كونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة أيضا لان البرازي لم يصح شيئا
منه ما بل قال وكه غير جائز الرجوع قال بعض المشايخ ليس له أن يعزله في الطلاق والعتاق وقال بعض مشايخنا
له العزل وليس فيه رواية مسطورة وقال قبله وعزل الوكيل بالطلاق والنكاح لا يصح بالعلم لانه وان لم يلحقه
ضرر ولكنه يصير مكذبا فيكون غرورا اهـ نعم يصح حله على الثاني ان جعلت المبالغة على قوله فلموكل عزله ولا يرد
حينئذ عليه انه مما لا حق فيه للغير كما سيصرح به والظاهر أن قوله وسيبي عن العيني خلافة وقع من سهو القلم
ولو حذفه لاستقام الكلام وانظم والعبارة الجيدة أن يقال فلموكل العزل متى شاء ولو الوكالة دورية ما لم
يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة بطلب الخصم بشرط علم الوكيل ولو في طلاق وعتاق (قوله في طلاق
وعتاق) لو داخله على الطرف أيضا فكانت له قال ولو كانت الوكالة بطلاق أو عتاق أي فان العزل فيها لا يصح
س (قوله وسيبي) أي قريبا (قوله بشرط علم الوكيل) فلما شهد على العزل في غيبة الوكيل لم يتضرر
بهر (قوله كالرسول) فانه يعزل قبل علمه س (قوله بعزله) أي ان وصل اليه المكتوب كاسيبي
في الفروع (قوله الموكل الخ) هو مقول القول (قوله كاخواتها) وهي اخبار السبد بخيانة عبده
والشفيع بالبيع والبكر بالنكاح والسلم الذي لم يهاجر بالشرائع والاخبار بعيب لم يدر شراء وجمعا ماذون وفسخ
شركة وعزل قاض ومتولى وقف (قوله لا الوكيل بنكاح) فانه يصح عزله نفسه في هذه الاشياء وان لم يعلم
الموكل لهدم نضره ح (قوله عزل نفسه) قال في الاشياء لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل

وكذا بشرط علم السلطان بعزل قاض وامام نفسهما والا لا كإبسطه في الجواهر (وكله بقبض الدين ملك عزله ان يغير حضرة المديون وان) وكله
(بحضرتة لا) لتعلق حقه به كإمتر (الاذا علم به) بالعزل (المديون) فيعتد بعزله ثم قرع عليه بقوله (فلودفع المديون دينه اليه) أي الوكيل
(قبل علمه) أي المديون (بعزله يبرأ) وبعده لادفعه لغير وكيل (ولو عزل العدل) الموكل ببيع الرهن (نفسه بحضرة المرتن ان رضى به)
بالعزل (صح والا لا) لتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصومة بطلب المدعى عند غيبته كإمتر وليس منه نو كيله بطلاقها بطلبها على الصحيح لانه لاحق
لهافيه ولا قوله كلما عزلت فانت وكيلى لعزله بكما وكتك فانت معزول عني (وقول الوكيل بعد القبول بحضرة الموكل ألفت نو كيلي
أو أنا برى من الوكالة ليس بعزل كجود الموكل) بقوله لم أوكلك لا يكون عزلا (الا أن يقول) الموكل للوكيل (والله لا أوكلك بشئ) فقد عرفت
بتمامك فعزل) زيلعى لكنه ذكر في الوصايا أن بجوده عزل وجهه المصنف على ما اذا وافقه الوكيل على الترتك لكن أثبت القهستاني اختلاف
الرواية وقدّم الثاني وعاله بأن بجوده ما عدا النكاح فسخ ثم قال وفي رواية لم يعزل بالخلود اه فليحفظ (ويعزل الوكيل) بلا عزل (بنهاية)
الشئ (الموكل فيه كالوكله بقبض دين فقبضه) بنفسه (أو) وكله ٤١٧ (بنكاح فزوجه) الوكيل برازية ولوباع الموكل

والوكيل معا أولم يعلم السابق
فبيع الموكل أولى عند محمد وعند
أبي يوسف يشتركان وبخيران
كما في الاختيار وغيره (و) يعزل
(يموت أحدهما وجنونه مطبقا)
بالكسر أي مستوعبا سنة على
الصحيح درر وغيرها لكن في
الشرعية لا يلية عن المنعرات شهر
وبه يفتى وكذا في القهستاني
والبقائي وجعله قاضى خان في
فصل فيما يقضى بالمجتهدات قول
أبي حنيفة وأن عليه الفتوى
فليحفظ (و) بالحكم (بطوقه)
مرتدا ثم لا تعود بعوده مسلما
على المذهب ولا بافاقة بجز
وفي شرح الجمع واعلم أن الوكالة
إذا كانت لازمة لا تبطل بهذه
العوارض فلذا قال (الا) الوكالة
اللازمة (إذا واكل الراهن العدل
أو المرتن ببيع الرهن عند حلول
الاجل فلا يعزل) بالعزل ولا
(يموت الموكل وجنونه كالوكيل
بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء)
لا يعزل ان يموت الموكل بخلافه
الوكيل

الا لو كمل بشراء شئ بعينه أو ببيع ماله ذكره في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل في النكاح والطلاق
والعتاق اه وقال الباقائي لا يصح ولا يخرج عن الوكالة قبل علم الموكل وفي الزيلعى عزل نفسه عن الوكالة
ثم تصرف فيما واكل اليه قبل علم الموكل العزل صح تصرفه فيه اه كذا في الهامس (قوله وامام) أي الصلاة
مخ أي لا يصح العزل الا بعلم المولى ونص الجواهر لا يعزل الا اذا علم به السلطان ورضى بعزله سائحا
(قوله ولو عزل الخ) العدل فاعل عزل والموكل مبنى للجهول صفة العدل ونفسه مفعول عزل (قوله عند
غيبته) أي غيبة الخصم الموكل (قوله وليس منه) أي ما تعلق به حق الغير حتى لا يملك عزل نفسه (قوله
ولا قوله) معطوف على نو كيله (قوله لعزله) قد مناعن الزيلعى طرق عزله عن الوكالة الدورية وما هو الصحيح
فيها وأما ما ذكره هنا في البحر لو قال كذا وكتك فانت معزول لم يصح والفرق أن التوكيل يصح تعليقه بالشروط
والعزل لا كما سرح به في الصغرى والصرفية فاذا واكله لم يعزل اه (قوله لم يعزل بالخلود) وفي حاشية أبي
السعود عن خط السيد الحموى عن التوالجية تصحيح أن بالخلود رجوع قال وعليه الفتوى (قوله ولم يعزل
الوكيل) وفي شركة العناية يشكل على هذا أن من وكل بقضاء الدين ففضاء الموكل ثم قضاء الوكيل قبل العلم
لم يضمن مع انه عزل حكمى وأوجب بأن الوكيل بقضاء الدين مأمور بأن يجعل المؤدى مضمونا على القابض
لأن الديون تنقضى بأمنائها وذلك يصور بعد اداء الموكل ولذا يضمنه القابض لو هلك بخلاف الوكيل بالتصدق اذا
دفع بعد دفع الموكل فلم يضمن الوكيل بتفتر الموكل لانه لا يتمكن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تضمنه
اه بنوع تصرف سائحا (قوله فزوجه الوكيل) أشار بهذا وبما قبله الى أن نهاية الموكل فيه اما أن
تكون من جهة الموكل أو من جهة الوكيل ويعزل الوكيل بها فلوطاق الموكل المرأة فليس للوكيل أن يزوجه
اياها لان الحاجة قد انقضت وفي البرازية وكله بالتزويج فزوجه ووطمها وطلقتها وبعد العدة زوجه من الموكل
صح لبقاء الوكالة سائحا أقول الظاهر أن التضمير في تزوجه للوكيل لا للموكل والا فاني ما هنا وما يأتي من أن
تصرفه بنفسه عزل تأمل (قوله ويعزل) وفي التجنيس من باب المقتود رجل غاب وجعل دارا له في يدرجل
ليعمرها فدفق اليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع فله أن يحفظ وليس له أن يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه لعله قد مات
ولا يكون الرجل وصيا للمفتود حتى يحكم بموته اه وبهذا علم أن الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق التصرف
لا الحفظ بجز (قوله عن المنعرات شهر) أي مقدار شهر (قوله بطوقه مرتدا) في ايضاح الاصلاح المراد
بالعاق ثبوته بحكم الحاكم بجز لكن عبارة درر البحار ولحاقه بجز بطل بغير حكم به قال شارحه لان أهل
الحرب أموات في أحكام الاسلام وبلطافه صارهم اه وفي الجمع ولحق الموكل بعد رده بدار الحرب يبطل
وقال ان حكمه به قال ابن ملك لان لحاقه انما يثبت بقضاء القاضى قيد بالعاق لان المرتد قبله لا يبطل نو كيله
عندهما وموقوف عنده ان أسلم نفذ وان قتل أو لحق بدار الحرب يبطل اه فعلم أن ما في الايضاح على قوله ما
وفيه بحث في البه قويسية فانظر ما كتبه على البحر (قوله بعوده مسلما) أي سواء كان وكيلا أو موكلا
بجز (قوله بجز) عبارته ومقتضاه انه لو أفاق بعد جنونه مطبقا لا تعود وكالته (قوله العدل) مفعول
وكل وقوله أو المرتن عطف على العدل ح (قوله والوكيل ببيع الوفاء) لعل وجهه أن يبيع الوفاء في حكم
الرهن فيصير وكيلا بأن يرهن ذلك الشئ فيكون مما تعلق به حق الغير وهو المشتري أي المرتن تأمل ثم

بالخصومة أو الطلاق بزانية قلت
والحاصل كما في البحر أن الوكالة
بيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقيا
أو حكميا ولا بالخروج عن
الاهلية بجنون وورثة وفيما عداها
من اللازمة لا تبطل بالحقيقي بل
بالحكمي وبالخروج عن الاهلية
قلت فاطلاق الدر في نظر
(و) ينزل (بافتراق أحد الشريكين)
ولو توكيل ثالث بالتصرف (و) ان
لم يعلم الوكيل (لانه عزل حكمي)
(و) ينزل (بمجرد موكله لو مكاتب
ومجهر) أي موكله (لوما دوننا
كذلك) أي علم أو لا لانه عزل
حكمي كما مر وهذا (اذا كان
وكيلا في العقود والخصومة اما
اذا كان وكيلًا في قضاء دين
واقضائه وقبض وديعة فلا) ينزل
بمجرد وعجز ولو عزل المولى وكيل
عبد المأذون لم ينزل (و) ينزل
(بصرفه) أي الموكل (بفسخه
فيما وكل فيه تصرفًا بمجرد الوكيل
من التصرف معه والا لا كالمو
طلقها واحدة والعدة باقية)
فلو كمل نطقها أخرى لبقاء المحل
ولو ارتد الزوج اولحق وقع طلاق
وكيله ما بقيت العدة (وتعود
الوكالة اذا عاد اليه) أي الموكل
(قديم ملكه) كأن وكله ببيع فباع
موكله ثم رده عليه بما هو فسخ بتي
على وكالته (أو بقي اثره) أي أثر
ملكه كسأله العدة بخلاف مالم
تجدد الملك (فروع) في الملتقط
عزل وكتب لا ينزل مالم يصله
الكتاب * وكل غائبًا ثم عزله قبل
قبوله صح وبعده لا * دفع اليه قمعة
ليدفعها الى انسان يصلها فدفعتها
ونسى لا يضمن الوكيل بالدفع *
ايراه عماله عليه

رأته منقولا عن الجوى وما ذكره السائحاني من انه يبيع الرهن فهو غفلة قتبته قال جامعه الذي
كتبه السائحاني في هذا المحل مانصه قوله والوكيل يبيع الوفاء لعل صورته ما في المحيط وكله يبيع عين له عزله
الآن يتعلق به حق الوكيل بأن يأمره بالبيع واستيفاء الثمن بأداء دينه وقال قاضي خان اذا دفع الى
صاحب الدين عينا وقال بعه وخذ حقتك منه فباعه وقبض الثمن فهلك في يده يهلك من مال المديون مالم
يحدث رب الدين فيه قبضا لنفسه زاد في البرازية ولو قال بعه لحقتك صار قابضا والهلاك عليه لا على المديون اه
وأما بيع الوفاء المعهود فهو في حكم الرهن اه (قوله بالخصومة) أي بالتماس الطالب بجر (قوله
أو الطلاق) فيه أن التوكيل بالطلاق غير لازم كما تقدم ح والظاهر أنه مبني على مقابل الاصح من انه
لازم (قوله بزانية) ونصها ما في الرهن فاذا وكل الراهن العدل والمرتهن يبيع الرهن عند حلول الاجل
او الوكيل بالامر باليد لا ينزل وان مات الموكل او جن والوكيل بالخصومة بالتماس الخصم ينزل بجنون
الموكل وموته والوكيل بالطلاق ينزل بموت الموكل استحسانا لا قياسا اه بجر قتائل (قوله وفيما
عداها) أي الوكالة وهذا يناق قول المتن كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء ح (قوله فاطلاق
الدر) حيث قال وهذا أي انزال الوكيل في الصور المذكورة اذ لم يتعلق به أي بالتوكيل حق الغير ما اذا
تعلق به ذلك فلا ينزل اه فان قوله أما اذا تعلق به حق الغير يدخل فيه الوكالة بالخصومة بالتماس الطالب
والحكم فيها ليس كذلك ح وأصله في المنع ولا يخفى انه وارد على مانعته الشارح عن شرح الجمع أيضا (قوله
ولو توكيل ثالث) أي توكيل الشريكين أو أحدهما ثالثا بجر يعني انه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة
ووكالة وكيلهما بالتصرف وفيه اشكال من حيث انه لا يصح أن يتفرّد أحدهما بفسخ الشركة بدون علم
صاحبه بل يتوقف على علمه لانه عزل قصدي فكيف يتصور أن ينزل بدونه ويمكن أن يجعل على ما اذا هلك
المالان أو أحدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به وتبطل الوكالة التي كانت في ضمنها علم بذلك أولم يعلم لانه
عزل حكمي اذ لم تكن الوكالة مصترحا عند عقد الشركة زياهي س (قوله لوما كاتبا) يؤخذ
من عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما أيضا كما به عليه في البحر وقال فيه
وان باع العبد فان رضى المشتري أن يكون العبد على وكالته فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجبر على الوكالة
كذا في كافي الحاكم وهو يقتضي أن توكيل عبد الغير موقوف على رضى السيد وقد سبق اطلاق جوازه
على انه لا عهد عليه في ذلك الا أن يقال انه من باب استخدام عبد الغير اه ثم المكاتب لو كتب أو اذن
المجور لم تعد الوكالة لان محتمبا باعتبار ملك الموكل التصرف عند التوكيل وقد زال ذلك ولم يعد الكتابة الثانية
أو الاذن الثاني شرح مجمع لابن مالك (قوله لم ينزل) لانه بجر خاص والاذن في التجارة لا يكون الاعا
فكان العزل باطلا لا ترى أن المولى لا يملك نهيته عن ذلك مع بقاء الاذن س (قوله وينزل الخ) قال
في الهامش ولو وكلت بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم بذلك أولم يعلم ولو
أخرجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الوكالة واذا تزوجها جاز النكاح ولو كان وكيلًا من جانب
الرجل بتزويج امرأة بعينها ثم ان الزوج تزوج أمها أو بنتها خرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط هندية
(قوله والعدة باقية) الواو استثنائية للعمال فافهم (قوله اولحق) أي ولم يحكم به فلا ينافي ما تقدم
(قوله وتعود الوكالة) أي يعود ملك التصرف للوكيل بموجب الوكالة السابقة وليس المراد أنها
تعود بعد زوالها لانه لم ينزل كما يفهم من قوله قبله والا لا وعبرة الزيلعي قالو وكيل باق على وكالته (قوله
بقي على وكالته) وان ردت بما لا يكون فسخا لتعود الوكالة كالموكله في حصة شيء ثم وهبه الموكل ثم رجع في حصة
لم يكن للوكيل الهبة منخ (قوله وبعده لا) أي حتى يصل اليه الخبر (قوله دفع اليه الخ) وكيل البيع
قال بعته وسلمته من رجل لا عرفه وضاع الثمن قال القاضى يضمن لانه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحكم
صحیح والعلة لا لما مر أن النهي عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعمل النهي عن التسليم فلا يكون
ممنوعا عن التسليم اولى وهذه المسألة تخالف مسألة القمعة بزانية (قوله ونسي) أي نسي من دفعها
اليه (قوله ابراه عماله عليه) انظر ما مناسبه ذكر هذا الفرع هنا (فروع) يعث المديون المال على يد رسول
فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ابعت بهامع فلان ليس

برئ من الضكل قضاء وأما في الآخرة فلا لا بقدر ما يتوهم أن له عليه * وفي الاشياء ٤١٩ قال المدعيون من جاءك بعلامة كذا أو من أخذ

اصبعك أو قال لك كذا فادفع اليه
لم يصح لانه لو قيل لجهول فلا يبرأ
بالدفع اليه وفي الوهبانية قاله
ومن قال أعط المال فابض خصم
فأعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر
وبعه وبيع بالتقدي أو بيع لخالد
تخالفه قالوا يجوز التعبير
وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم

كذا أقول رب الدين والخصم يجبر
٣ ولو قبض الدلال مال المبيع كره
بسلمه منه وضاع يشطر

(كتاب الدعوى)

لا يخفى مناسبتها للوكالة بالخصومة
(هي) لغة قول يقصده الانسان
ايجاب حق على غيره وألها للتأنيث
فلا تتون وجمعها دعاوى بفتح الواو
كفتوى وفتاوى درر لكن
جرم في المصاح بكسر ها أيضا فيها
محافظة على ألف التانيث وشرعا
(قول مقبول) عند القاضي (يقصد

به طلب حق قبل غيره) خرج الشهادة
والاقرار (أو دفعه) أكد دفع الخصم
(عن حق نفسه) دخل دعوى دفع
التعريض قسمع به يفتى بزازية
بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع
سراجية وهذا اذا اريد بالحق في
التعريض الامر الوجودية فلو
أريد ما يعم الوجودي والعدي لم
يصح هذا التقيد (والمدعي من اذا

ترك) دعواه (ترك) اي لا يجبر عليها
(والمدعي عليه بخلافه) اي يجبر
عليها فلو في البلدة قاضيان كل في
محلة فاختار للمدعي عليه عند محمد
به يفتى بزازية ولو القضاة في
المذاهب الاربعة على الظاهر وبه
اقتب مرارا بجر

٣ قوله قال في المصباح الخ هو
منقول بالمعنى وفي المقام مزديان
وتحقيق يعلم براجعة عبارة المصباح

رسالة منه فاذا هلك على المدعيون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبيان
في شرح المنظومة اشياء (قوله أو بيع لخالد) اي أو قال بعه وبيع لخالد (قوله تخالفه) اي لو خالفه يجوز
البيع لانه لما امر بالبيع كان مطلقا ثم قوله وبيع بالتقدي أو بيع لخالد بعه كان مشورة بخلاف قوله وبيع بالتقدي أو بيع
لخالد ونقل الجواز وهذا أتى بصيغة قالوا شربا الى ملخصا (قوله وفي الدفع) اي اذا وكره بدفع ألف يقتضى
بهادينه فادعى الدفع (قوله مقدم) على قول الموصك انه لم يدفع (قوله رب الدين) اي بأنه ما قبض
(قوله والخصم يجبر) اي يجبر الماوك على الدفع الى الطاب (قوله مال المبيع) اي الثمن ابن الشخصية
(قوله يشطر) اي يصلح بينهما بالنصف

(كتاب الدعوى)

في النفوا كالبديرية لابن القرس مسائل كثيرة تتعلق بالدعوى فتراجع (قوله لكن جزم) عبارته محتلة قال
في المصباح وجمع الدعوى دعاوى بكسر الواو لانه الاصل كما سيأتي وبفتحها محافظة على ألف التانيث ح
كذا في الهامش (قوله دعوى دفع التعريض) قال في البحر اعلم انه سئل قارئ الهداية عن الدعوى بقطع
النزاع بينه وبين غيره فاجاب لا يجبر المدعي على الدعوى لان الحق له اه ولا يعارضه ما نقلوه في الفتاوى من صحة
الدعوى بدفع التعريض وهي مسجوعة كما في البزازية والخزانة والفرق ظاهر فانه في الاول انما يدعى أنه ان كان
شيء يدعيه ولا يشهد على نفسه بالابراء وفي الثاني انما يدعى عليه أنه يتعريض في كذا بغير حق وبطال به في دفع
التعريض فافهم ح كذا في الهامش (قوله لهذا التقيد) اي قوله او دفعه فانه فصل قصده بالادخال والفصل
بعد الجنس قيد فافهم (قوله فلو) اشار به الى أن الجبر في أصل الدعوى لافعين يدعي بين يديه والتعريض لا يظهر
ط وفي بعض النسخ بالواو (قوله في محله) اي بخصوصها وليس قضاؤه عاما (قوله بزازية) ليس ما ذكره
عبارة البزازية وعبارة كما في المنع قاضيان في مصر طلب كل واحد منهما أن يذهب الى قاض فاختار للمدعي عليه
عند محمد وعليه الفتوى اه وفي المنع قبل هذا عن الخانية قال ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما
في محلة على حدة فتوعد الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة اخرى والمدعي يريد أن يحاكمه
الى قاضى محله والاخر يأتى بذلك اختلف فيها أبو يوسف ومحمد والصحيح أن العبرة لمكان المدعي عليه وكذا لو كان
أحدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلدة اه وعلمه في المحيط كما في البحر بأن أبو يوسف يقول ان المدعي
منشئ للخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان المدعي عليه دافع لها اه وانما حل الشارح عبارة البزازي
على ما في الخانية من التقييد بالمحلة لما قاله المصنف في المنع هذا كله وكل عبارات اصحاب الفتاوى يفيد أن
فرض المسألة التي وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محلة وأما
اذا كانت الولاية للقاضين واقضاة على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعي في دعواه فله الدعوى عند أي
قاض اراده اذا لا تظهر فائدة في كون العبرة للمدعي او المدعي عليه وبشهادة هذه اما قد مناه من تعليل
صاحب المحيط اه وردة الخبير الرملي وادعى أن هذا بالهذين اشبه وذكر أنه حيث كانت العلة لابي يوسف
أن المدعي منشئ للخصومة ولمحمد أن المدعي عليه دافع لها لا يتجه ذلك فان الحكم دائر مع العلة اه وهو الذي
يظهر كما قال شيخنا وأقول التعرير في هذه المسألة ما نقله الشارح عن خط المصنف ومنى عليه العلامة المقدسي
كما نقله عنه ابو السعود وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول محمد من أن العبرة لمكان المدعي عليه انما هو فيما
اذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بالحكم على اهل محله فقط بدليل قول العمادى وكذا
لو كان أحدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلد فأراد العسكرى أن يحاكمه الى قاضى العسكر فهو على
هذا ولا ولاية للقاضى العسكرى على غير الجندى فتقوله ولا ولاية دليل واضح على ذلك أما اذا كان كل منهما مأذونا
بالحكم على اى من حضر عنده من مصرى وشامى وحلبى وغيرهم كما في قضاة زماننا فينبغى التعويل على قول أبي
يوسف لموافقته لتعريف المدعي عليه اي فان المدعي هو الذى له الخصومة فطلبه ما قبل اى قاض اراد وبه ظهر
أنه لا وجه لما في البحر من أنه لو تعدد القضاة في المذاهب الاربعة كما في القاهرة فاختار للمدعي عليه حيث لم يكن
القضاة من محلهم ما قال وبه أقتب مرارا أقول وقد رأيت بخط بعض العلماء نقلًا عن أئمة السعد

قال المصنف ولو الولاية لقاضين فأكبر على السواء فالعبرة بالمدعى ثم لو أمر السلطان بأجابه المدعى عليه لزم اعتباره لعزله بالنسبة اليها كما مر مرارا قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محله على حدة أما اذا كان في المصر حنفي - وشافعي - ومالكي - وحنبلي - في مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي أن يقع الخلاف في اجابة المدعى لما أنه صاحب الحق كذا يحفظ المصنف على هامش البرازية فليحفظ (وركنها اضافة الحق الى نفسه) لو أصيلا كلى عليه كذا (أو) اضافته (الى من ناب) المدعى (منابه) كوكيل ووصي (عند التزاع) متعلق باضافة الحق (وأهلها العاقل المميز) ولو صيبا لو أمادونا في الخصومة والا لا اشياء (وشرطها) أي شرط جواز الدعوى (مجلس القضاء وحضور خصمه) فلا يقضى على غائب وهل يحضره بمجرد الدعوى ان بالمصر أو بحيث يبيت بنزله نعم والافتى يبرهن ويحلف منية (ومعلومية) المال (المدعى) اذ لا يقضى بجهول ولا يقال مدعى فيه وبه الا أن يتضمن الاخبار (و) شرطها ٤٢٠ أيضا (كونها ملزمة) شيأ على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبث (وكون المدعى

مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده) عقلا او عادة (باطلة) تبين الكذب في المستحيل العقلي كقوله معروف النسب او لمن لا يولد مثله لمشله هذا ابني وظهوره في المستحيل العادي كدعوى معروف بالفقر أو بالاعطية على آخر أنه اقضه اياها دفعة واحدة أو غضبها منه فالظاهر عدم معامها بجزم وبه جزم ابن الغرس في الفواكه البدرية (وحكمها وجوب الجواب على الخصم) وهو المدعى عليه بلا أو بنعم حتى لو سكت كان انكارا فتسحق البينة عليه الا أن يكون اخرس اختيار وسحقته وسيبها تعلق البقاء المتأثر بتعاطي المعاملات (فلو سكت ما يدينه منقولا في يد الخصم ذكر) المدعى (أنه في يده بغير حق) لا محال كونه مرهونا في يده او محبوسا بالثمن في يده (وطلب) المدعى (احضاره ان أمكن) فعلى الغريم احضاره (ليشار اليه في الدعوى والشهادة) والاستخلاف (وذكر) المدعى (قبحه ان تعذر) احضار العين بأن كان في نقلها مؤنة وان قلت ابن كمال معزيا للخرانة (بهلاكها او غيبتها)

العمادى أن قضاة المالك المحروسة ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعى عليه اه وأشار اليه الشارح (قوله قال المصنف) فيه رد على الجرح لان قضاة المذاهب في زمانها ولا يتهم على السواء في التعميم (قوله على السواء) أي في عوم الولاية (قوله لعزله) أي لعزل من اختاره المدعى عن الحكم بالنسبة الى هذه الدعوى (قوله كما مر) من أن القضاء يتقيد (قوله قلت) مكرر مع ما قبله (قوله على حدة) أي لا يقضى على غير أهلها (قوله في مجلس) قيد اتفاقي والظاهر أنه أراد في بلدة واحدة (قوله والولاية واحدة) أي لم يخص كل واحد بمحلة (قوله عند التزاع) قال في الجرح فخرج الاضافة حالة المسألة فانها دعوى لغة لا شرعا وتظهره ما في البرازية عين في يد رجل يقول هو ليس لي وليس هنالك منازع لا يصح نفيه فلو ادعاه بعد ذلك لنفسه صح وان سكت كان ثمة منازع فهو اقرار للمنازع فلو ادعاه بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك اه قال السامحاني أقول كلام البرازية مفروض في كون الذي اقرار للمنازع أو لا وليس فيه دعواه الملك لنفسه حالة المسألة (قوله وشرطها) لم أر اشتراط لفظ مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل على الجزم والتحقيق فلو قال أشك أو أظن لم تصح الدعوى بجر (قائده) لا تسبح الدعوى بالاقرار لما في البرازية عن الذخيرة ادعى أنه كذا وأن العين الذي في يده له لما أنه أقترله به او ابتدأ بدعوى الاقرار وقال أنه أقترأ هذا إلى أو أقترأ أنى عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ على أنه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار للاستحقاق الخ بجر من فصل الاختلاف في الشهادة وسيأتي متنازلا الاقرار (قوله لفتى يبرهن او يحلف) هذان قولان لا قول واحد يخبر فيه بين البرهان والتخفيف فراجع الجرح (قوله ومعلومية المال المدعى) أي بيان جنسه وقدره كما في الكثر (قوله اذ لا يقضى بجهول) ويستثنى من فساد الدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب لما في الغانية معز بالي رهن الاصل اذا شهدوا أنه رهن عنده ثوبا ولم يسعوا الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للمرتين في أي ثوب كان وكذلك في الغصب اه فالدعوى بالاولى اه بجر قلت وفي المعراج وفساد الدعوى اما أن لا يكون لزمه شيء على الخصم او يكون المدعى مجهولا في نفسه ولا يعلم فيه خلاف الا في الوصية بأن ادعى حقا من وصية او اقرارا فانهما يصحان بالجهول وتصح دعوى الاراء المجهول بلا خلاف اه فليفت المستندات خسة تأمل (قوله ولا يقال مدعى فيه وبه) وفي طلبه الطلبة ولا يقال مدعى فيه وبه وان كان يتكلم به المتفتة الا انه مشهور فهو خير من صواب مهجور حوى ط (قوله والا كان عبثا) أي وان لم تكن ملزمة كما اذا ادعى التوكيل على موكله الحاضر فانها لا تسبح لامكان عزله كما في الجرح كذا في الهامش (قوله وظهوره) بالجر عطف على تبين (قوله في الفواكه البدرية) قال في المنع لكنه لم يستند في منع دعوى المستحيل العادية الى نقل عن المشايخ قلت لكن في المذهب فروع تشهد له منها ما ساقى آخر فصل التحالف (قوله وسحقته) عند قول المصنف وقضى بشكوله مرة (قوله انه في يده) فلو أنكر كونه في يده فبرهن المدعى انه كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل يقبل ويجبر باحضاره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي أن يقبل اذا لم يثبت خروجه من يده فتبقى ولا تزول بشك وأقره في الجرح وجزم به التهستاني ورده في نور العين بان هذا الاستصحاب وهو حجة في الدفع لا في الاثبات كما في كتب الاصول (قوله وطلب المدعى الخ) هذا اذا لم يكن المدعى عليه مودعا فان ادعى عين وديعة لا يكلف احضارها بل يكلف التخلية كما في الجرح عن جامع الفصولين (قوله بأن كان في نقلها مؤنة) فيه أن هذا من قبيل الرضى والصبر فذكره هنا سهوا قال في ايضاح الاصلاح الا اذا تعسر بأن كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزانة ح (قوله او غيبتها)

لأنه مثله معنى (وان تعذر) احضارها (مع بقائها كرحى وصبرة طعام) وقطيع غنم (بعث القاضي ٢١١) أمينه (ليشار إليها) (والا) تكن باقية

بأن لا يدرى مكانها ذكره قاضي زاده ح (قوله لانه) اى القيمة وذ كرا القيمة باعتبار المذ كور وهو علة لقوله وذ كرا قيمته (قوله وان تعذر) أى تسر (قوله والا تكن) تكرار مع قوله وذ كرا قيمته ان تعذر س (فرع) وصف المدعى المدعى فلما حضر خالف فى البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر تسرع لانه دعوى مبتدأة والا فلا يصح عن البرازية (قوله بذ كرا القيمة) لان عين المدعى تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها شئ تعرف العين الهالكه به غايه البيان وفي شرح ابن الكمال ولا عبرة فى ذلك للتوصيف لانه لا يجدي بدون ذ كرا القيمة وعند ذ كرا الحاجة اليه اشير الى ذلك فى الهداية اه وفى القهستانى وفى قوله وذ كرا قيمته ان تعذر اشارة الى أنه لا يشترط ذ كرا اللون والذ كورة والانونة والسرى فى الدابة وفيه خلاف كما فى العمادية وقال السيد أبو القاسم ان هذه التعريفات للمدعى لازمة اذا أراد أخذ عينه او مثله فى المثل أما اذا أراد أخذ قيمته فى التمسى فيجب أن يكتب بذ كرا القيمة كما فى محاضر الخزائن اه (قوله عين كذا) قال فى البحر والحاصل أنه فى دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة فى صحة الدعوى والشهادة ويكون القول فى القيمة للغاصب والمرتهن اه قلت وزاد فى المراجع دعوى الوصية والاقرار قال فانهما يصحان فى الجهول وتصح دعوى الابراء الجهول بلا خلاف اه فهى خمسة (قوله ولهذا) اى لسماعها فى الغصب وان لم يذ كرا القيمة قال فى الدرر ولو قال غصبت منى عين كذا ولا أدري قيمته قالوا تسرع قال فى الكافى وان لم يبين القيمة وقال غصبت منى عين كذا ولا أدري أهو هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذ كرا فى عامة الكتب انه تسرع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرر به أقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة توجه اليين على الخصم اذا انكر والجبر على البيان اذا أقر أو نكل عن اليين فقامل فان كلام الكافى لا يكون كافيا لاهذا التحقيق ح (قوله وتقبل بينته) اى على القيمة (قوله ويحلف) اى عند عدم البينة (قوله لانه) علة للعلة (قوله يشترط ذ كرا القيمة) قال الشيخ عمر مؤلف النهر ينبغى أن يكون المعنى أنه اذا كانت العين حاضرة لا يشترط ذ كرا قيمتها الا فى دعوى السرقة جوى (قوله وهذا كله) اى المذ كور من الشروط السابقة (قوله لا الدين) سستأق دعوى الدين فى المتن (قوله اشترط بيان جنسه) أقول لى شبهة فى هذا المحل وهى أنه لو ادعى أعيانا مختلفة فقدم أنه يكتب بذ كرا القيمة للكل جلة وذ كرا فى الفصولين أنه لو ادعى أن الاعيان قائمة بيده يؤمر باحضارها فتقبل البينة بحضرتها ولو قال انها هالكة وبين قيمة الكل جلة تسرع دعواه فظهر أن ما قدمه المصنف فى دعوى الاعيان انما هو اذا كانت هالكة والا لم يحتاج الى ذكر القيمة لانه ما مور باحضارها وقد مناع ابن الكمال أن العين اذا تعذر احضارها بهلاك ونحوه فذ كرا القيمة مغن عن التوصيف وهو موافق لما ذكره المصنف فى الاعيان من الاكتفاء بذ كرا القيمة فقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه مشكل وان قلنا انه لا بد مع ذ كرا القيمة من بيان التوصيف لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكة فامعنى قوله تبع للبحر وهذا كله فى دعوى العين لا الدين فليتأمل وفى البحر عن السراجية ادعى غنم محدود لم يشترط بيان حدوده (قوله من بيانه) اى بيان موضع الغصب (قوله على الظاهر) قال فى نور العين وفى غصب غير المثلى واهلاكه ينبغى أن يبين قيمته يوم غصبه فى ظاهر الرواية وفى رواية بخير المالك بين أخذ قيمته يوم غصبه او يوم هلاكه فلا بد من بيان انها قيمة اى اليومين ولو ادعى ألف دينار بسبب اهلاك الاعيان لا بد من أن يبين قيمتها فى موضع الاهلاك وكذا لا بد من بيان الاعيان فان منها ما هو قيمي ومنها ما هو مثلى اه (قوله فى دعوى العقار) فى المغرب العقار الضبعة وقبل كل مال له اصل كالدار والضبعة اه وقد صرح مشايخنا فى كتاب الشفعة بأن البناء والنخل من المنقولات وانه لا شفعة فهما اذا بيعا بلا عرصه فان بيعا معها وجبت تبعها وقد غلط بعض العصريين فجعل النخيل من العقار ونسبه فلم يرجع تكادته بحر وفى حاشية ابى السعود وقوله لا شفعة فيها الخ يحصل على ما اذا لم تكن الارض محتكرة والا فالبناء بالارض المحتكرة ثبت فيه الشفعة لانه لماله من حق القرار التحق بالعقار كما سأتق فى الشفعة

(الكنى) فى الدعوى (بذ كرا القيمة) وقالوا لو ادعى أنه غصب منه عين كذا ولم يذ كرا قيمتها تسرع فيحلف خصمه او يجبر على البيان درر وابن ملك ولهذا لو (ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصنعة) وذ كرا قيمة الكل جلة كنى ذلك (الاجال على الصحيح) وتقبل بينته او يحلف خصمه على الكل مرة (وان لم يذ كرا قيمة كل عين على حدة) لانه لما صح دعوى الغصب بلا بيان فلا بد من بصر اذا بين قيمة الكل جلة بالاولى وقيل فى دعوى السرقة يشترط ذ كرا القيمة ليعلم كونها نصا باقيا ما فى غيرها فلا يشترط عمادية وهذا كله فى دعوى العين لا الدين فلو (ادعى قيمة شئ مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه) فى الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بماذا يقضى (واختلف فى بيان الذكورة والانونة فى الدابة) فشرطه ابو الليث أيضا واختاره فى الاختيار وشرط الشهيد بيان السن أيضا وقامه فى العمادية (وفى دعوى الايداع لا بد من بيان مكانه) اى مكان الايداع (سواء كان له محل أو لا وفى الغصب ان له محل ومونة فلا بد) لعصمة الدعوى (من بيانه والا) حل له (لا) وفى غصب غير المثلى يبين قيمته يوم غصبه على الظاهر عمادية (ويشترط التحديد فى دعوى العقار كما) يشترط (فى الشهادة عليه ولو) كان العقار (مشهورا) خلافا لهما (الاذا عرف النهمودالدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها)

كما لو ادعى ثمن العقار لانه دعوى الدين حقيقة بجر (ولا بد من ذكر بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة) فيبدأ بالاعم ثم الاخص فالأخص كما في النسب (ويكتفى بذكر ثلاثة) فلوترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا ملتي لان المدعى يختلف به ثم انما ثبت الغلط باقرار الشاهد فصولين (وذكر أسماء اصحابها) اي الحدود (وأسماء انساجهم ولا بد من ذكر الجدة) لكل منهم (ان لم يكن) الرجل (مشهورا) والا اكتفى باسمه لحصول المقصود (وذكر أنه) اي العقار (في يده) ليصير خصما (ويريد) عليه (بغير حق ان كان) المدعى (منقولاً) لما مر (ولا ثبت يده في العقار بتصادقه ما بل لا بد من بينة او علم قاض) لاحتمال تزويرهما بخلاف المنقول لما بينه يده ثم هذا ليس على اطلاقه بل (اذا ادعى) العقار (ملكاً مطلقاً) ما في دعوى الغصب (ودعوى الشراء) من ذي اليد (فلا) يقترب لبينة لان دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد تصح على غيره أيضاً برأية (وذكر) انه يطالبه به لتوقفه على طلبه ولا احتمال رهنه او حبه بالثمن وبه استغنى عن زيادة بغير حق فافهم (ولو كان) ما يدعيه (ديناً) مكبلاً او موزوناً نقداً او غيره (ذكر وصفه) لانه لا يعرف الا به

(قوله كما في النسب) فان ذكر الاسم اعم من الاسم مع ذكر اسم الاب وهذا اعم من ذكر الاسم مع اسم الاب واسم الجدة كذا في الهامش (قوله فلوترك) اي المدعى او الشاهد فحكمهما في التوى والغلط واحد كما صرح به في الفصولين (قوله وغلط فيه لا) اي لا يصح ونظيره اذا ادعى شراء شيء بثن منقود فان الشهادة تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكروه واختلفوا فيه لم تقبل كما في الزيلعي سائحاني (قوله فصولين) وفيه أيضاً ما لو ادعى المدعى لانسج ولا تقبل بينته لان المدعى عليه حين اجاب المدعى فقد صدقه ان المدعى بهذه الحدود فيصير بدعوى الغلط بعده مناقضاً او تقول تفسير بدعوى الغلط ان يقول المدعى عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد او يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل اهـ ولصاحب جامع الفصولين بحث فيما ذكر كنباء على هامش البحر حاصله أنه يمكن أن يجيب المدعى بأن هذا ليس لانه فلا يكون مناقضاً او يجيب استداء بأنه مخالف لما حدته فينبغي التفصيل وقامه فيه ويخط السائحاني وانخص أن يقول المدعى عليه هذا الحدود ليس في يدي فلزم أن يقول انخصم بل هو في يدي ولكن حصل غلط فيمنع به ولوترك الشاهد الغلط في المجلس يقبل او في غيره اذا وفق برأية وعبارتها ولو غلطوا في حد واحد أو حدين ثم تداركوا في المجلس أو غيره يقبل عندا مكان التوفيق بأن يقول كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا او باع فلان واشتراه المذكور (قوله ولا بد من ذكر الجدة) قدمنا قبيل باب الشهادة على الشهادة أن الدعوى والشهادة بالحدود في هذا الملك تصح أما في الدار فلا بد من تحديده ولو مشهوراً عند أبي حنيفة وتمام حدهم بذكر صاحب الحد وعندهما التحديد ليس بشرط في الدار المعروف كدار عمر ابن الحارث بكوفة فعلى هذا لو ذكر لزيد دار فلان ولم يذكر اسمه ونسبه وهو معروف بكيفية اذا الحاجة اليهما لا اعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جداً فصولين (فرع) قال في جامع الفصولين لو ذكر لزيد دار ورثة فلان لا يحصل التعريف اذ هو بذكر الاسم والنسب وقيل يصح لانه من اسباب التعريف اهـ وعمل اللائق قبله بأن الورثة مجهولون منهم ذوفرض وعصبة وذو رحم ثم رمز لوكتب لزيد ورثة فلان قبل القسمة قبل يصح وقيل لا ثم رمز كتب لزيد دار من تركه فلان يصح حد او جعل أحد حدوده أرضاً لا بدري مالكها لا يكتفى أقول لو كانت معروفة ينبغي أن لا يحتاج الى ذكر صاحب الحد لحصول الغرض اهـ ولا ينبغي أن يجسه مخالف لقول الامام كما قدمناه عنه ثم قال ولو جعل أحد الحدود أرض المملوكة يصح وان لم يذكر أنه في يده من لانها في يد السلطان بواسطة بذنا به والطريق يصلح حدًا بلا بيان طوله وعرضه الاعلى قول والنهر لا عند البعض وكذا السور وهو رواية وظاهر المذهب يصلح والخندق كنه ولو قال لزيد أرض فلان وفلان في هذه القرية أرض كثيرة منفردة مختلفة تصح الدعوى والشهادة ولو ذكر لزيد أرض الوقف لا يكتفى وينبغي أن يذكر أنها وقف على الفقراء او المسجد او غيره ويكون كذا لواقف وقيل لا يثبت التعريف بذكر الواقف مالم يذكر أنه في يده من أقول ينبغي ان يكون هذا على تقدير عدم المعرفة الاب والافهو تصنيف بالضرورة اهـ ملخصاً (قوله منقولاً) هو تكرار مع ما مر (قوله ولا ثبت يده في العقار بتصادقه الخ) هذا مما يقع كثيراً وبغفل عنه كثير من قضاة زماننا حيث يكتب في الصكوك فأقر بوضع يده على العقار المذكور فلا بد أن يقول المدعى انه واضع يده على العقار ويشهده له شاهدان ولذا انظمت ذلك بقولي

والبد لا تثبت في العقار * مع التصديق فلا تمار

بل يلزم البرهان ان لم يدع * عليه غصبا أو شرا مدعى

وفي جامع الفصولين برمز الخاتمة ادعى شيأ يد آخر وقال هو ملكي وهذا أحدث يده عليه بلا حق قالوا ليس هذا دعوى غصب على ذي اليد قال صاحب الفصولين أقول قياس ما مر في فشر انه لو ادعى انه ملكي وفي يدي بغير حق يصح ولو لم يذكر يوم غصبه ينبغي أن يصح هنا أيضاً وتامه فيه في الفصل السادس (قوله يطالبه به) أي سواء كان عيناً أو ديناً منقولاً أو عقاراً فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على ذلك لم يصح ما لم يقل للقاضي مره حتى يعطيه وقيل يصح وهو الصحيح فاستأنف سائحاني (قوله وبه استغنى) أي بذكر أنه يطالبه به لانه لا مطالبة له اذا كان محبوساً بحق (قوله ذكر وصفه) زاد في الكنز وانه يطالبه به قال في البحر هكذا جزم به في المتون والشروح وأما أصحاب الفتاوى كالخلاصة والبرازية فجعلوا اشتراطه قولاً ضعيفاً وليس المراد لفظاً

(ولا بد في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب) فلو ادعى كزبر دينا عليه ولم يذكر سبباً لم تسع واذ ادعى كزبري السلم انما له المطالبة في مكان عيناه وفي نحو قرض وغصب واستهلاك في مكان القرض ونحوه ٤٤٣ بجر فليحفظ (ويسأل القاضي المدعي عليه)

عن الدعوى فيقول انه ادعى عليك

كذا انما اتقول (بعد صحتها)

والا تصدر صحيحة (لا) يسأل

لعدم وجوب جوابه (فان أقر)

فها (أو أنكر فبرهن المدعي قضى

عليه) بلا طلب المدعي (والا)

يرهن (حلفه) الحاكم (بعد طلبه)

اذ لا بد من طلبه اليمين في جميع

الدعاوى الا عند الثاني في أربع

على ما في البرازية قال وأجمعوا

على التحليف بلا طلب في دعوى

الدين على الميت (واذا قال) المدعي

عليه (لا أقر ولا أنكر لا يستخلف

بل يحبس ليقر أو ينكر) درر

وكذا لو لم يسكن السكوت بلا فائدة عند

الثاني خلاصة قال في البحر

وبه اقيمت لما أن الفتوى على قول

الثاني فيما يتعلق بالقضاء اه ثم

نقل عن البدائع الاشبه انه انكار

فيستخلف قيدا بتحليف الحاكم

لانهم لو (اصطلحوا على أن يحلف

عند غير قاض ويكون بريافه و

باطل) لان اليمين حق القاضي مع

طلب الخصم ولا عبرة ليمين ولا نكول

عند غير القاضي (فلو برهن

عليه) أي على حقه (يقبل

والا يحلفه ثانيا عند قاض) برازية

الا اذا كان حلفه الاول عنده

فيكني درر ونقل المصنف عن

القضية أن التحليف حق القاضي

فالم يكن باستخلافه لم يعتبر (وكذا

لو اصطلموا أن المدعي لو حلف

فانخصم ضامن) للمال

وأطالبه به بل هو أو ما يفيد من قوله مره ليعطى حتى كما في العمدة اه ولا يخفى انه كان ينبغي للمصنف ذكره لما قالوا ان ما في المتن والشروح مقدم على ما في الفتاوى (قوله من ذكر الجنس) كخطة والنوع كسقية والصفة بكيدة (قوله لم تسع) ويذكر في السلم شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره من نوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزناً واتقاد بالجلس حتى يصح ولو قال بسبب بيع صحيح جرى بينهما ما صح الدعوى بلا خلاف وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة لا يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح واذا قلت الشرائط يكتفي وأجاب شمس الاسلام فيمن قال كفل كفالة صحيحة انه لا يصح كالم لا نه لعله صحيح في اعتقاده لا عند الحنفى المعتقد عدمها بالقبول فيقول كفل وقبل المكفول له في المجلس ويذكر في القرض وأقرضه من مال نفسه بل واز أن يكون وكذا وهو سفير لا يملك الطلب ويذكر أنه قبضه وصرفه في حوائجه ليكون ديناً اجماعاً لانه عند الثاني موقوف على صرفه واستهلاكه برازية ملخصاً (قوله فبرهن) ظاهره أن البيعة لا تنقام على مقتر قال في البحر الا في أربع فراجع وفيه لو أقر بعد البيعة يقضى به لانه لو سكت عن الجواب يحبس الى أن يجيب فراجع (قوله حلفه الحاكم) ولا يطل حقه بينه ولكنه ليس له أن يخاصم ما لم يقيم البيعة على وفق دعواه فان وجدها أقامها وقضى له بها درر كذا في الهامش (قوله في أربع) في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب والسفيع بالله ما أبطلت شفعته والمرأة اذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا أعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله ما بايعت ح كذا في الهامش وفيه فرع رجل ادعى على رجل انه كان لابي عليك مائة دينار وقدمات أي قبل استيفاء شيء منها وصارت ميراثاً الى موته وطالبه بتسليم المائة دينار فقال المدعي عليه قد كان لا يملك على مائة دينار الا اني اذيت منها ثمانين ديناراً الى أبيك في حياته وقد أقرت بولك بالقبض ببلدة سمرقند في بيتي في يوم كذا بالفاظ فارسية وأقام على ذلك بيعة فقال المدعي للمدعي عليه انك مبطل في دعواك اقراراً بقبض ثمانين ديناراً منك لما أن أبي كان غائباً عن بلدة سمرقند في اليوم الذي ادعت اقراره فيه وكان ببلدة كبيرة وأقام على ذلك بيعة هل تندفع بيعة المدعي عليه بيعة المدعي فقبل لا الآن تكون غيبة أبي المدعي عن سمرقند في اليوم الذي شهد به المدعي عليه على اقراره بالاستيفاء بسمرقند وكونه ببلدة كبيرة طاهراً مستفيضاً يعرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ القاضي يدفع بينته بيعة المدعي عليه كذا في الذخيرة فتاوى الهندية من الباب التاسع في الشهادة على النفي والاثبات اه (قوله واجمعوا) الانسب أن يقول والا في دعوى الدين على الميت اتفاقاً بصورة التحليف أن يقول له القاضي بالله ما استوفيت من المديون ولا من أحد أدام اليك عنه ولا قبضه لك قابض بأمر ولا أبرأته منه ولا شيئاً منه ولا أحلت شيئاً من ذلك أحداً ولا عند له ولا بشيء منه رهن كذا في البحر عن البرازية ح ويحلف وان أقر به المريض في مرض موته كما في الاشباه عن التتارخانية وقدمه الشارح قبيل باب التحكيم من القضاء (قوله ثم نقل) أي في مسألة المتن قال في الهامش قوله ثم نقل عن البدائع المتبادر أنه راجع الى مسألة السكوت وليس كذلك بل هو راجع الى المتن قال في البحر وفي الجمع ولو قال لا أقر ولا أنكر فالقاضي لا يستخلفه قال الشارح بل يحبس عند أبي خيفة حتى يقر أو ينكر وقال لا يستخلف وفي البدائع انه انكار وهو تصحيح لقوله ما كما لا يخفى فان الاشبه من ألفاظ التصحيح كما في البرازية ح (قوله الا اذا كان) استثناء منقطع لان فرض المسألة في أن الحلف الاول عند غير قاض (قوله حلفه الاول عنده) أي عند قاض فيكني أي لا يحتاج الى التحليف ثانياً هذا ولا موقع للاستثناء كما لا يخفى ح اللهم الا أن يكون المراد عنده قبل نقله القضاء تامل وراجع وقوله حلفه بفتح الحاء وكسر اللام وضم الفاء والهاء (قوله لم يعتبر) هذه المسألة تقارير المتقدمة في المتن فان تلك فيما اذا حلف عند غير قاض وهذه فيما اذا حلف عند القاضي باستخلاف المدعي لا القاضي ح (قوله وكذا لو اصطلموا) وفي الواقات الحسامة قبيل الرهن وعند محمد قال لا تحلى عليك ألف درهم فقال له الاخران حلفت انها لك اديتها اليك لحلف فأذاها اليه المدعي عليه ان كان اذاها اليه على الشرط الذي شرط فهو باطل وللموذي أن يرجع فيما أدى لان ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم

(وحلف) أي المدعى (لم يضمن) الخصم لأن فيه تغيير الشرع (واليمين لا ترتد على مدعى) تلخيص البيعة على المدعى وحديث الشاهد واليمين
ضعيف بل رده ابن معين بل أنكره الراوي عيني (برهن) المدعى (على دعواه وطلب من القاضي أن يحلف المدعى أنه محق في الدعوى أو على
أن الشهود صادقون أو محققون في الشهادة لا يجهل) القاضي إلى طلبه لأن الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لأن أظن أشهد عندنا يمين ولا يكرز
اليمين لأننا أمرنا بأكرام الشهود ولذا لو (علم الشاهد أن القاضي يحلفه) ويعمل بالنسوخ (له الامتناع عن أداء الشهادة) لأنه لا يلزمه بزانية
(وبينة الخارج في الملاء المطلق) وهو الذي لم يذكر له سبب (أحق من بينة ذي اليد) لأنه المدعى والبيعة له بالحديث بخلاف المقيد بسبب كساج
ونكاح فالبيعة لذى البداء كما سيبي (وقضى) القاضي (عليه بنكوله مرة) لو نكوله (في مجلس القاضي) حقيقة (بنكوله لأحلف أو) حكما
كأن (سكت) وعلم أنه (من غير آفة) كعسر وطرس في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثا ثم القضاء أحوط (وهل يشترط القضاء على فور النكول
خلاف) درر ولم أرفقه ترجيحاً قاله المصنف قلت ٤٢٤ قدمنا أنه يفترض القضاء فوراً إلا في ثلاث (قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف

لا يلتفت إليه والقضاء على حاله)
ساض درر فبلغت طرق القضاء
ثلاثاً وعدّها في الاشياء سبعاً
بينة وإقرار وعين ونكول عنه
وقسامة وعلم قاض على المرجوح
والسابع قرينة قاطعة كأن ظهر
من دار خالية انسان خائف
يسكن متلوث بدم قد خلوا فوراً
فراً وأمد بوحا لحينه أخذه اذ
لا يمتري أحد أنه قاتله (شك فيما
يدعى عليه ينبغي أن يرضى خصمه
ولا يحلف) تحززا عن الوقوع في
الحرام (وان أبي خصمه الاحلفه
ان أكبر رأي ان المدعى مبطل
حلف والا) بأن غلب على ظنه
انه محق (لا) يحلف بزانية
(وتقبل البيعة لو أقامها) المدعى
وان قال قبل اليمين لا بيعة لي سراج
خلافا لما في شرح الجمع عن المحيط
(بعد عين) المدعى عليه كما تقبل
البيعة بعد القضاء بالنكول خاتمة
(عند العاتمة) وهو الصحيح لقول
شرع اليمين الفاسدة أحق أن ترتد
من البيعة العادلة ولأن اليمين كالخلف
عن البيعة فإذا جاء الاصل انتهى
حكم الخلف كأنه لم يوجد أصلاً
بحر

الشرع لأن حكم الشرع أن اليمين على من أنكر دون المدعى اه بحر (قوله أو على أن الشهود الخ) أي
أو طلب تحلف الشهود على أنهم صادقون (قوله في الملك المطلق) قيد بالملك المطلق لمساواة وهو مقيد بما
إذا لم يؤثر خا وأثر خا وتاريخ الخارج مساو وأسبق أما إذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فانه يقضى له كما سياتي
في الكتاب بخلاف ما إذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الشراء من فلان وبرهنا وأثر خا وتاريخ ذي اليد
أسبق فانه يقضى للخارج كما في الظهيرية بحر (قوله بخلاف المقيد) لأن البيعة قامت على ما لا يدل عليه اليد
فاستويا وترتحت بينة ذي اليد باليد فيقضى له وهذا هو الصحيح ودليله من السنة ما روى عن جابر بن عبد الله
ان رجلاً ادعى ناقة في يد رجل وأقام البيعة أنها ناقته فتبعتها وأقام الذي يبيده البيعة أنها ناقته فتبعتها فقضى بها
رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده وهذا حديث صحيح مشهور بحر كذا في الهامش (قوله
ونكاح) أي لو برهن على نكاح امرأة فتهاترا تعذرا لعمل بهما لأن المحل لا يقبل الاشتراك وإذا تهاترا فزق
القاضي بينهما حيث لا مرجح كافي القينة ولا شيء على واحد منهما ان كان قبل الدخول أما لو كان التهاثر بعد
موتها ولم يؤثر خا فانه يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وبران ميراث زوج واحد بحر
وتماه فيه كذا في الهامش (قوله في الصحيح) أي على قول الثاني الذي عليه الفتوى كما تقدم (قوله
وعرض اليمين) هو مبتدأ وقوله أحوط خبر عنه (قوله أحوط) أي ندباوعن أبي يوسف ومحمد أن التكرار
حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا يتعدى الصحيح انه يتقضى من (قوله وهل يشترط) الاولي يفترض
(قوله قاله المصنف) قال الرمي في حاشية المنع تقدم انه ينزل منكرا على قوله ما وعلى قول أبي يوسف بحسب
الى أن يجيب ولكن الاوّل فيما اذا لم يسكت سكوت ابتداء ولم يجيب عند الدعوى بجواب وهذا فيما اذا أجاب
بالانكار ثم لم يسكت تأمل (قوله قدمنا) أي في كتاب القضاء ح (قوله لا يلتفت اليه) أما لو أقام
بينة بعده فتقبل كما يأتي قريبا (قوله ثلاثا) بيعة وإقرار ونكول (قوله والسابع الخ) بحث في هذه
السابعة الخبر الرمي في حاشية المنع وقال انه غريب لا يقبل ما لم يعضده نقل من كتاب معتمد وكفى البحر
أن مدارها على ابن الغرس لكن عبارة ابن الغرس فقد قالوا لو ظهر انسان الخ (قوله خلافا لما في شرح
الجمع) ليس فيه ما ينافي ذلك بل حكى قولين ح (قوله بعد عين المدعى عليه) لأن حكم اليمين انقطاع
الخصوصية للحال الى غاية احضار البيعة وهو الصحيح وقيل انقطاعها مطلقا ط (قوله بعد القضاء بالنكول)
كان فائدتها التعدي الى غيره لأن النكول إقرار وهو حجة قاصرة بخلاف البيعة شيئا وهذا ظاهر في نحو الرد
بالعيب (قوله خاتمة) قال في البحر ثم اعلم أن القضاء بالنكول لا يمنع المقضى عليه من إقامة البيعة بما يطله
لما في الخاتمة رجل اشترى من رجل عبدا فوجده عيبا فخاصم البائع فأنكر البائع أن يكون العيب عنده
فاستحلف فشكل فقضى القاضي عليه وألزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرأت اليه من هذا العيب
وأقام البيعة ثبت بيته اه أقول ان كان مبني ماذ كره من القاعدة هو ما نقله عن الخاتمة ففيه نظر فان نكوله
عن الخلف بذل أو إقرار بأن العيب عنده فقامته البيعة بعده على انه تبرأ اليه من هذا العيب مؤكدا لما أقربه
في ضمن نكوله أما لو ادعى عليه ما لا ونكل عن اليمين فقضى عليه به يكون إقرارا به وحكما به فاذا برهن على
انه كان قضاء اياه يكون تناقضا ونقصا للحكم فين المسألتين فرق فكيف تصح قاعدة كلية ثم لا يخفى أن كلام البحر
في إقامة المقضى عليه البيعة وظاهر كلام الشارح أن المدعى هو الذي أقام البيعة كما يدل عليه السياق

فلا يدل عليه ما في الخاتمة من هذا الوجه أيضا وانظر ما كتبناه في هامش البصر عن حاشية الاشياء للعموى
 (قوله طلاق الخاتمة) الذي نقله في البصر عن طلاق الخاتمة والاولاوية من الخاتمة مطلق عن التقييد بالسبب
 وعدمه وما في الدرر من عدم الخاتمة مطلقا جعلوه احدي الروايتين عن محمد والذي جعلوا الفتوى عليه
 هو الرواية الثانية عنه وهو قول أبي يوسف والتفصيل المذكور في المتن ذكره في جامع الفصولين فعبارة
 الشارح غير محزنة (قوله خلافا لطلاق الدرر) حيث قال وهل يظهر كذب المنكر بأقامة البينة والصواب
 أنه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الزيلعي (قوله ثم أقامها المدعى) سيعيد الشارح المسألة
 بعد نحو ورقتين (قوله والايفاء) بحث فيه العلامة المقدسي بأن الاصل في الثابت أن يبقى على ثبوته
 وقد حكمت لمن شهد به بشئ أنه كان له أن الاصل بقاؤه واذا وجد السبب ثبت والاصل بقاؤه اه ط أقول
 وجوابه أن اثبات كون الشيء له يفسد ملكيته له في الزمن السابق واستصحاب هذا الثابت يصلح لدفع
 من يعارضه في الملكية بعد ثبوته له وقد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع للاثبات واذا أثبتنا الخاتمة
 بكون الاصل بقاء الفرض يكون من الاثبات بالاستصحاب وهو لا يجوز فالفرق ظاهر قنأ مسل
 (قوله ولا تخلف) أي في تسعة (قوله بعد عدة) قيد للثاني كما في الدرر (قوله تدعيه الامة) بأنها
 ولدت منه ولدا وقدمات أو أسقطت ستة مستبين الخلق وأنكره المولى ابن كمال (قوله ولا يتأتى الخ) وقلب
 العبارة الزيلعي وهو سبق قلم (قوله ونسب) وفي المنظومة ولولا قال في الحقائق لم يقل ونسب لانه انما
 يستخلف في النسب الجزر عندهما اذا كان ثبت باقراره كالأب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ابن
 كمال (قوله وولاء) أي بأن ادعى على معروف الرق انه معتقه أو مولاه (قوله في الاشياء السبعة) أي
 السبعة الاولى من التسعة قال الزيلعي وهو قولهما والا قول الامام س قال الرمي ويقضى عليه بالتكول
 عندهما (قوله وكذا يستخلف السارق) وكذا يخلف في النكاح ان ادعت هي المال أي ان ادعت المرأة
 النكاح وغرضها المال كالمهر والنفقة فأنكر الزوج يخلف فان نكل يلزمه المال ولا يثبت الحل عنده لان المال
 يثبت بالبدل لا الحل وفي النسب اذا ادعى حقا مالا كان كالارث والنفقة أو غير مال كحق الحضنة في القبط
 والعق بربط الملك واستناع الرجوع في الهبة فان نكل ثبت الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالاقرار
 وان كان منه فعلى الخلاف المذكور وكذا منكر العقود الخ ابن كمال وانكار القود سيد ذكره المصنف
 وفي صدر الشريعة فيلغز أيما امرأة تأخذ نفقة غير معتدة ولا حائضة ولا نفساء ولا يحل وطؤها وفيه ويلغز أي
 شخص أخذ الارث ولم يثبت نسبه كالوادعي ارباب سبب اخوة فأنكر اخوته والحاصل أن هذه الاشياء لا تخلف
 فيها عند الامام ما لم يتدع معها مالا فانه يخلف وفاقا سائحي (قوله ولم يقطع) اعترض بأنه ينبغي أن يصح
 قطعه عند أبي حنيفة لانه يدل كافي قود الطرف والحاصل أن النكول في قطع الطرف والنكول في السرقة
 ينبغي أن يتحد في ايجاب القطع وعدمه ويمكن الجواب بأن قود الطرف حق العبد يثبت بالشبهة كالاموال
 بخلاف القطع في السرقة فانه خالص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق فليتأمل بعقوبة (قوله
 في التعزير) لانه محض حق العبد ولهذا يملك العبد اسقاطه بالعضو س (قوله فحيلة دفع عيبتها) أي دفع
 اليمين عنها كذا في الهامش (قوله أن تتزوج) أي بائنا كذا في الهامش (قوله في احدي وثلاثين
 مسألة) تقدمت في الوقف س وذكرها في الجهرنا وذكر في الهامش عن الامام الخفاف كان الامام الثاني
 وغيرهم رحمهم الله تعالى من أصحابنا يقولون يخلف في كل سبب لو أقتر المدعى عليه لزمه كالوادعي انه أبوه أو ابنة
 أو زوجته أو مولاه أو مولاه أو اخوه أو عمه أو شحوه لا يخلف الا أن يدعى حقا في ذمته كالارث بجهة فحينئذ
 يخلف وان نكل يقضى بالمال ان ثبت المال ودعوى الوصية ثلث المال كدعوى الارث على ما ذكرنا
 الا في فصل واحد وهو أن الوارث لو نكل عن اليمين عن موت مورثه ودفع ثلث ما في يده من ماله الى ثلث مدعى
 الوصية بالثلث ثم جاء المورث حيا لا يضمن الوارث التناكل له شيا من البرازية من كتاب أدب القاضى
 في اليمين (قوله لا الخلف) يخالفه ما يأتي عن شرح الوهبانية من أن الاخرس الاصم الاعمي يخلف وليس له
 تجرى في الاستخلاف لا الخلف

ويظهر كذبه بأقامتها أي البينة
 (لواذعاء) أي المال (بلاسبب
 خلف) أي المدعى عليه ثم أقامها
 حتى يثبت في يمينه وعليه الفتوى
 طلاق الخاتمة خلافا لطلاق
 الدرر (وان) ادعاء (بسبب
 خلف) انه لا دين عليه (ثم أقامها)
 المدعى على السبب (لا) يظهر كذبه
 لجوازانه وجد القرض ثم وجد
 البراء أو الايفاء وعليه الفتوى
 فصولين وسراج وشئ وغيرهم
 (ولا تخلف في نكاح) أنكره هو
 أو هي (ورجعة) جدها هو أو هي
 بعد عدة (وفي ايلاء) أنكره
 أحدهما بعد المدة (واستلاد)
 تدعيه الامة ولا يتأتى عكسه لثبوته
 باقراره (ورق ونسب) بأن ادعى
 على مجهول انه فقه أو ابنة وبالعكس
 (ولاء) عتاقة أو مولاة ادعاء
 الاعلى أو الاسفل (وحد ولعان
 والفتوى على انه يخلف) المنكر
 (في الاشياء السبعة) ومن عدها
 ستة الحق أمومية الولد بالنسب
 أو الرق والحاصل أن المفتي به
 التخلف في الكل الا في الحدود
 ومنها حد قذف ولعان فلا يمين
 اجبا اذا تضمن حقا بأن علق
 عتق عبده برضى نفسه فلعبد تخلفه
 فان نكل ثبت العتق لا الزنى
 (و) كذا (يستخلف السارق)
 لاجل المال (فان نكل ضمن
 ولم يقطع) وان أقتر بها قطع وقالوا
 يستخلف في التعزير كما بسطه في
 الدرر وفي الفصول ادعى نكاحها
 فحيلة دفع عيبتها أن تتزوج
 فلا تخلف وفي الخاتمة لا استخلاف
 في احدي وثلاثين مسألة (النسابة
 تجرى في الاستخلاف لا الخلف)

وفترع على الاول بقوله (فالوكيل والوصي والمتولى وأبو الصغير يملك الاستخلاف) فله طلب بين خصمه (ولا يحلف) أحد منهم (الا اذا) ادعى عليه العقد أو (صح اقراره) على الاصيل فيستحلف حينئذ كالوكيل بالبيع فان اقراره صحيح على الموكل فكذا نكوله وفي الخلاصة كل موضع لو اقترنه فاذا أنكره يستحلف الا في ثلاث ذكرها والصواب في أربع وثلاثين لما مر عن الحاشية وزاد ستة أخرى في البحر وزاد أربعة عشر في تنوير البصائر حاشية الاشياء والنظار لابن المصنف ٤٢٦ ولولا خشية التطويل لاوردتها كلها (التحليف على فعل نفسه يكون على البتات) اي

القطع بأنه ليس كذلك (و) التحليف (على فعل غيره) يكون (على العلم) أي انه لا يعلم انه كذلك لعدم علمه بما فعل غيره ظاهر اللهم (الا اذا كان) فعل الغير (شيئا يصل به) أي بالخالف وفترع عليه بقوله (فان ادعى) مشتري العبد (سرقة العبد أو اباقة) وأثبت ذلك (يحلف) البائع (على البتات) مع انه فعل الغير وانما صح باعتبار وجوب تسليمه سليما فرجع الى فعل نفسه لحلف على البتات لانها أكد ولذا اعتبره مطلقا بخلاف العكس ذكره عن الزيلعي وفي شرح الجمع عنه بهذا اذا قال المنكر لا علم لي بذلك ولو ادعى العلم حلف على البتات كردع ادعى قبض ربه واقرع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله (واذا ادعى) بكر (سبق الشراء) له على شراء زيد ولا يثبت (يحلف خصمه) وهو بكر (على العلم) أي انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما مر (كذا اذا ادعى ديناً أو عينا على وارث اذا علم القاضي كونه ميراثاً أو اقتر به المدعى أو برهن الخصم عليه) فيحلف على العلم (ولو ادعاهما) أي الدين والعين (الوارث) على غيره (يحلف) المدعى عليه (على البتات) كوهوب وشراء درر (و) يحلف (باحد القنود) اجماعاً (فان نكل فان كان في النفس حبس حتى يقر أو يحلف وفيما دونه يقتض)

(قوله ولا يحلف الخ) الاولى أن يقول وفترع على الثاني بقوله ولا يحلف الخ (قوله على الاصيل) أي الوكيل فقط كذا في الهامش (قوله فيستحلف الخ) بقي هل يستحلف على العلم أو على البتات ذكر في الفصل السادس والعشرين من نور العين أن الوصي اذا باع شيئاً من التركة فادعى المشتري انه معيب فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف على عدم العلم اه فتأمل كذا بخط بعض الفضلاء (قوله والصواب في أربع وثلاثين) أي بضم الثلاثة الى ما في الحاشية لكن الاولى منها مذكورة في الحاشية (قوله لابن المصنف) وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير البصائر وأخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر كذا يفهم من كتاب الوقف (قوله سرقة العبد الخ) يعني أن يشتري العبد اذا ادعى انه سارق أو أبق وأثبت اباقة أو سرقة في يد نفسه وادعى انه أبق أو سرق في يد البائع وأراد التحليف يحلف البائع بالله ما أبق بالله ما سرق في يده وهذا تحليف على فعل الغير درر كذا في الهامش (قوله أو اباقة) ليس المراد بالاباق الذي يدعيه المشتري الا باق الكائن عنده اذ لو اقتر به البائع لا يلزمه شيء لان الاباق من العيوب التي لا بد فيها من المعاودة بأن يثبت وجوده عند البائع ثم عند المشتري كلاهما في صغره أو كبره على ما سبق في محله أبو السعود وفي الحواشي السعدية قوله يحلف على البتات بالله ما أبق أقول الظاهر أنه يحلف على الحاصل بالله ما عليك الرذات في الحلف على السبب يتختر البائع أو قديراً المشتري عن العيب اه (قوله على البتات) كل موضع وجب اليقين فيه على العلم لحلف على البتات كفي وسقطت عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بنكوله على ما ليس واجبا عليه بجر (قوله لانها أكد) أي لان بين البتات أكد من بين العلم اه ح (قوله ولذا اعتبره مطلقاً) اي ولكون بين البتات أكد من بين العلم تعتبر في فعل نفسه وفي فعل غيره ح كذا في الهامش (قوله مطلقاً) أي فعل نفسه وفعل غيره (قوله بخلاف العكس) يعني أن بين العلم لا يكتفي في فعل نفسه ح كذا في الهامش (قوله عن الزيلعي) قال الزيلعي في كل موضع يجب اليقين فيه على البتات لحلف على العلم لا يكون معتبراً حتى لا يقضى عليه لا يسقط اليقين عنه وفي كل موضع وجب اليقين فيه على العلم لحلف على البتات باعتبار اليقين حتى يسقط اليقين عنه ويقضى عليه اذا نكل لان الحلف على البتات أكد فيعتبر مطلقاً بخلاف العكس اه رتب بامع الفصولين قبل هذا الفرع مشكل قال الرمي وجه اشكاله انه كيف يقضى عليه مع انه غير مكاف الى البت ويؤول الاشكال بأنه مسقط لليقين الواجبة عليه فاعتبر فيكون قضاء بعد نكل عن يمين مسقط للحلف عنه بخلاف عكسه ولهذا يحلف ثانياً لعدم سقوط الحلف عنه به فانكوله عنه لعدم اعتباره والاحتراز به فلا يقضى عليه بسببه تأمل اه واستشكل في السعدية الفرعين ولم يجب عن الثاني وأجاب عن الاول بأنه يجوز أن يكون نكوله لعله بعدم فائدة اليقين على العلم فلا يحلف حذراً عن التكرار اه وهو بمعنى ما ذكره الرمي (قوله وهو بكر) تفسير للضمير والاولى أن يقول أي خصم بكر وهو زيد أقول تبع الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا صوابه زيد لانه هو المنكر واليمين عليه ويمكن أن يقال ان يحلف بالبناء للفاعل لا للمفعول ومعناه أن يطلب من القاضي تحليفه لان ولاية التحليف له فيكون قوله وهو بكر تفسير للضمير في خصمه لكن فيه ركاكة س وقال في الهامش قوله وهو بكر راجع الى المضاف اليه لا للمضاف ولو قال وهو زيد لكان أولى ح (قوله اذا علم القاضي) ينبغي أن يخصص التقيد بذلك بصورة العين كما يظهر من العمادية فان جريان ذلك في الدين مشكل عزمي وذكر في البحر تفصيلاً في دعوى الدين فراجع فانهم مهم (قوله كونه ميراثاً) أي كون المورث مات وتركه (قوله أو برهن الخصم) وهو المدعى عليه (قوله فيحلف) أي الوارث (قوله على العلم) اي والابان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا اقرار المدعى بذلك ولا اقام المدعى عليه بينة يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى المدعى عمادية عزمي (قوله كوهوب) يعني لو وهب رجل لرجل عبداً فقبضه أو اشترى رجل من رجل عبداً فجاء

لأن الأطراف خلقت وقاية للنفس كالمال فيجري فيها الابتدال خلافا لهما (قال المدعي في بيعة حاضرة) في المصّر (وطالب بين خصمه لم يحلف)
 خلافا لهما ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يحلف انفاً ولو غائبة عن المصّر حلف اتفاقاً ابن ملك وقد روي المجتبى الغيبة بمدة السفر (وبأخذ القاضي)
 في مسألة المتن فيما لا يسقط بشبهة (كفيلانقة) يؤمن هروبه بجر فليحفظ (من خصمه) ولو وجبها والمال حقيراً في ظاهر المذهب عيني
 (بنفسه ثلاثة أيام) في الصحيح وعن الثاني إلى مجلسه الثاني وصح (فان امتنع من) اعطاء (ذلك) الكفيل (لازمه) بنفسه أو أمينه مقدار مدة
 التكفيل (لثلاثين يوماً) (الأن يكون) الخصم (غريباً) أي مسافراً (ف) يلزم أو يكفل ٤٢٧ (إلى انتهاء مجلس القاضي) دفعاً للضرر

رجل وزعم أن العبد عبده ولا يئنه له فأراد استخلاف المدعي عليه يحلف على البتات ح (قوله خلافا لهما)
 فعندهما يلزمه الأرض فهما لأن النكول أقرافيه شبهة عندهما فلا يثبت به القصاص مخ (قوله حاضرة في
 المصّر) أطلق حضورها فتمثل حضورها في المصّر بصفة المرض وظاهر ما في خزائن المفتين خلافاً فانه قال
 الاستخلاف يجري في الدعاوى الصحيحة إذا أنكر المدعي عليه ويقول المدعي لاشهودي أو شهودي غيب أو في
 المصّر اه بجر (قوله وبأخذ القاضي) أي يطلب المدعي كفي الخاتمة وفي الصغرى هذا إذا كان المدعي عالماً
 بذلك أما إذا كان جاهلاً فالتقاضي يطلب رواه ابن سبابة عن محمد اه بجر (قوله في مسألة المتن) قيد بها لأنه
 لو قال لا يئنه لي أو شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله يؤمن هروبه) بان يكون له دار
 معروفة وحانوت معروف لا يسكن في بيت بكرة ويتركه ويهرب منه مخ وهذا شيء يحفظ جداً بجر عن
 الصغرى قال وينبغي أن يكون الغيبة ثقة بوطائفة في الأوقاف وان لم يكن له ملك في داراً وحانوت لأنه لا يتركها
 ويهرب اه وفي الجبر أيضاً عن كفالة الصغرى القاضي أو رسوله إذا أخذ كفيلاً من المدعي عليه بنفسه بأمر
 المدعي أولاً بأمره فان لم يصف الكفالة إلى المدعي بأن قال أعط كفيلاً بنفسك ولم يقل للطالب ترجع الحقوق إلى
 القاضي أو رسوله حتى لو سلم إليه الكفيل يبرأ ولو سلم إلى المدعي فلا وإن أضاف إلى المدعي كان الجواب على
 العكس اه وفيه عنها طلب المدعي من القاضي وضع المقول عند عدل ولم يكتف بكفيل النفس فان كان المدعي
 عليه عدلاً لا يجيبه القاضي ولو فاسقاً يجيبه وفي العقار لا يجيبه إلا في الشجر الذي عليه الثمر لأن الثمر ينفصل
 قال في الجبر وظاهره أن الشجر من العقار وقد منّا خلافاً وفي أبي السعد عن الجوى عن المقدسي التصريح
 بأنه من العقار (قوله في الصحيح) في الحر عن القضية أدعى القاتل أن له بيعة حاضرة على العفو أجل ثلاثة أيام
 فان مضت ولم يأت بالبيعة وقال في بيعة غائبة يقضي بالقصاص قياساً كالأموال وفي الاستنصاح أن يؤجل
 استعظاماً لما لا يبرأ اه وفي الجبر أيضاً عن قضاء الصغرى ان فائدة الكفالة بالثلاث ونحوها لإبراء التكفيل
 بعدها فان التكفيل إلى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل إلى شهر للتوسعة على التكفيل فلا يطالب إلا بعد مضيه
 لكن لو عمل لا يصح وهنا للتوسعة على المدعي فلا يبرأ التكفيل بالتسليم للعالم إذ قد يجزى المدعي عن البيعة وإذا
 أحضرها يجزى عن أقامتها وانما يسلم إلى المدعي بعد وجود ذلك الوقت حتى لو أحضر البيعة قبل الوقت يطالب
 الكفيل (قوله إلى مجلسه) أي القاضي (قوله لازمه) أي دارمه حيث دار فلا يلزمه في مكان معين وفي
 الصغرى ولا يلزمه في المسجد لأنه لا يذكر به يفتي ثم قال ويبحث معه أميناً يدور معه ورأيت في زيادات
 بعض المشايخ أن للمطلوب أن لا يرضى بالأمين عنده خلافاً لهما بناء على التوكيل بل لا يرضى الخصم بجر ملخصاً
 وتماه فيه (قوله أي مسافراً) تفسير مراد (قوله حتى لو علم) بأن قال أخرج غداً مثلاً (قوله بكفله) أي
 إلى وقت سفره بجر (قوله كما مر) أي عند قول المصنف اصطلاحاً على أن يحلف عند غير قاض الخ لكن هنالك
 المين من المدعي وكما تر عند قوله وتقبل البيعة لو أقامها بعد ميعين (قوله فانكر المدعي) أي مدعي الدين (قوله
 ولا يئنه له) أي المدعي الإيصال (قوله فطلب يئنه) أي بين الدائن (قوله فقال المدعي) أي مدعي الدين
 (قوله اجعل حتى في الختم) أي الصك ومعناه أكتب لي الصك بالبيعة ثم استخلفني مدني أو المراد أحضار
 نفس الحق في شيء محتوم وهو الاظهر وفي حاشية الفثال عن الفتاوى الانقروية يعني أحضر حتى ثم استخلفني
 ومثله بخط السانحاني ومثله في الحامدية (قوله أنه لو حلفه بغيره) كالرحمن والرحيم بجر (قوله ولم أره
 صريحاً) فيه أن قولهم في التغليظ ويجتنب الغطف كيلاً تتكرر المين كإياي وصاحب الجبر نفسه صرح به
 وقولهم في كتاب الايمان والقسم بالله تعالى أو باسم من اسمائه كالرحمن والحق وبصفة يحلف بهام
 صفاته تعالى كعزة الله وجلال الله وكبريائه وعظمته وقدرته يدل على كونه ميمناً اه شيخنا والعجب من

بيئته (له) على مدعاه (فطلب يئنه فقال)
 المدعي اجعل حتى في الختم ثم
 استخلفني له ذلك قنية (واليمين
 بالله تعالى) لحديث من كان حالفاً
 فليحلف بالله تعالى وليذر وهو قول
 والله خزائن وظاهره أنه لو حلفه
 بغيره لم يكن ميمناً ولم أره صريحاً
 بجر (لا بطلاق وعناق) وان الخ
 الخصم وعليه الفتوى تاريخية
 لأن التحليف بها حرام خاتمة

(وقيل ان مست الضرورة فوض الى القاضي) اتباعا لبعض (فلوحظه) القاضي (به فشكل قضي عليه) بالمال (لم ينفذ) قضاؤه (على) قول (الاكثر) كذا في خزائن المفتين وظاهره انه مفرغ على قول الاكثر ما على القول بالتحليف بهما فيه معتبر نكوله ويقضى به والا فلا فائدة بجسر واعتمده المصنف قلت ولوحظ بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعي على المال ان شهدوا على السبب كالاقرار لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوهبانية للشرنبلاني وقد تقدم (ويغلب ذكر اوصافه تعالى) ٤٢٨ وقيد بعضهم بشاق ومال خطير (والاختيار) فيه و (في صفته الى القاضي)

ويجتنب العطف كيلا تتكرر اليمين (فلوحظ بالله ونكل عن التغليب لا يقضى عليه به) اي بالنكول لان المقصود الحلف بالله وقد حصل فرياحي (لا) يستحب التغليب على المسلم (بزمان و) لا (مكان) كذا في الحاوي فظاهره انه مباح (ويستحب اليهودي بالله الذي

انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار) فيغلب على كل معتقده فلوا كفى بالله كالمسلم كفى اختيار (والوثنى

بالله تعالى) لانه يقر به وان عبد غيره وجزم ابن الكمال بان الدهرية لا يعتقدونه تعالى قلت وعليه فجاذا يحلفون وبني تحليف الاخرس ان يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا فاذا اومأ برأسه اي نعم صار حالف ولو اصرم ايضا كتب له ليحجب بخطه ان عرفه والا فباشارته ولو اصرم ايضا فابوه او وصيه او من نصبه القاضي

شرح وهبانية (ولا يحلفون في بيوت عبادهم) لكرهه دخولها بجسر (ويحلف القاضي) في دعوى سبب يرتفع (على الحاصل) اي على صورة انكار المنكر وفنصره بقوله (اي بالله ما ينسبك انكاح قائم) ما ينسبك (بيع قائم وما يجب عليك وده)

صاحب المنع حيث نقله وأقره عليه وكذا الشارح ثم رأيت مثل ما قدمته منقولاً عن المقدسي وكتبته في هامش البحر (قوله والا فلا فائدة) تظهر فائدته فيما اذا كان جاهلا بعدم اعتبار نكوله فاذا طلب حلقه به رجعا يمنع ويقر بالمدعي درر البحار (قوله واعتمده المصنف) لكن عبارة ابن الكمال فان الخ الخصم قبل صح بهما في زمانا لكن لا يقضى عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منهى عنه شرعا ولو قضى عليه بالنكول لا ينفذ انتهت ومثله في الزيلعي وشرح درر البحار وظاهره ان القائل بالتحليف بهما يقول انه غير مشروع ولكن يعرض عليه لعله يمنع فان من له أدنى ديانة لا يحلف بهما كاذبا فانه يؤدي الى طلاق الزوجة وعقوبة الامة او ماسا كهما بالحرام بخلاف اليمين بالله تعالى فانه يتساهل به في زمانا كثيرا تأمل وقوله لانه امتنع عما هو منهى عنه شرعا قول فكيف يجوز للقاضي تكليفه الاتيان بما هو منهى شرعا ولعل ذلك البعض يقول النهي عنه تنزيهي سعية (قوله وقد تقدم) اي قبيل قوله ولا تحليف في طلاق ورجعة الخ (قوله ويغلب الخ) اي يؤكد اليمين بذكر اوصاف الله تعالى وذلك مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما فلان هذا عاينك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه ولا شيء منه لان احوال الناس شتى فبهم من يمنع عن اليمين بالتغليب ويحتال عند عدمه فيغلب عليه لعله يمنع بذلك زيلعي (قوله زيلعي) عبارته ولو امره بالعطف فأتى بواحدة ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول لان المستحق عليه يمين واحدة وقد أتى بها اه (قوله وظاهره انه مباح) في البحر عن المحيط لا يجوز التغليب بالمكان (قوله فيغلب على كل الخ) قال في البحر فان قلت اذا حلف الكافر بالله فقط ونكل عما ذكره هل يكتفيه ام لا قلت لم أره صريحا وظاهره قولهم انه يغلب به أنه ليس بشمرت وأنه من باب التغليب فيكتفي بالله ولا يقضى عليه بالنكول عن الوصف المذكور اه (قوله صار حالفنا) ولا يقول بالله انه كان كذا لانه اذا قال نعم يكون اقرارا لا يمين كما في الشرنبلانية س (قوله او وصيه او من نصبه القاضي) وهذا مستثنى من قولهم الحلف لا يجري فيه النيابة ابو السعود (قوله ويحلف القاضي الخ) قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التحليف على الحاصل والتحليف على السبب جع ثم المسألة على وجوه اما ان يدعي المدعي ديناً او ملكاً في عين او حقا في عين وكل منها على وجهين اما ان يدعيه مطلقا او بناء على سبب فلوا دعي ديناً ولم يذكر سببه يحلف على الحاصل ماله قبل ما ادعاه ولا شيء منه وكذا لو ادعي ملكاً في عين حاضراً وحقا في عين حاضراً ادعاه مطلقاً ولم يذكر سببا يحلف على الحاصل ما هذا فلان ولا شيء منه ولو ادعاه بناء على سبب بأن ادعي ديناً بسبب قرض او شراء او ادعي ملكاً بسبب بيع او هبة او ادعي غصباً او ودعة او عارية يحلف على الحاصل في ظاهرها رواية لاعلى السبب بالله ما استقرضت ما غصبت ما اودعت ما شريت منه كافي وعن أبي يوسف يحلف على السبب في هذه الصور المذكورة الا عند تعريض المدعي عليه نحو ان يقول أيها القاضي قد يبيع الانسان شيئاً ثم يقبل فحينئذ يحلف القاضي على الحاصل منع وذكر شمس الأئمة الحلواني رواية اخرى عن ابي يوسف ان المدعي عليه لو أنكر السبب يحلف على السبب ولو قال ما على ما يدعيه يحلف على الحاصل قاضي خان وهذا احسن الاقاويل عندي وعليه اكثر القضاة يقول الحقير وكذا في مختارات النوازل لصاحب الهداية اه (قوله ما ينسبك انكاح قائم) ادخال النكاح في المسائل التي يحلف فيها على الحاصل عندهم ما غفله من صاحب الهداية والشارحين لان ابا حنيفة لا يقول بالتحليف في النكاح الا ان يقال ان الامام فزع على قولهما لاعلى قوله كتنفر به في المزارعة على قولهما بجسر ونقل عن المقدسي أنه محمول على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال (قوله بيع قائم) هذا والحق ما في الخزانة من التفصيل قال المشتري اذا ادعى الثمن فان ذكر نقد الثمن فالمدعي عليه يحلف بالله ما هذا العبد ملك المدعي ولا شيء منه بالسبب الذي ادعى ولا يحلف بالله ما بيعته وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له احضر الثمن فاذا

لوقائما وبده لوالها كذا (وما هي بائن منك) وقوله (الآن) متعلق بالجميع مسكين (في دعوى نكاح وبيع وغصب وطلاق) فيه لف ونشر لا على السبب اي بالله ما نكحت وما بيعت خلافا للشأن نظر للمتدعي عليه أيضا لاحتمال طلاقه واقالته (الاذا لزم) من الحلف على الحاصل (تركة النظر للمتدعي فيحلف) بالايجاع (على السبب) اي على صورة دعوى المتدعي (كدعوى شفعة بالجوار ونفقة مستوتة والخصم لا يراهما) لكونه شافعي لصدق حلقه على الحاصل في معتقده فينضّر المتدعي قلت ومفاده انه لا اعتبار ٤٢٩ بمذهب المتدعي عليه وأما مذهب المتدعي فقيه

خلاف والاوجه أن يسأله القاضي هل تعتقد وجوب شفعة الجوار أولا واعتقده المصنف (وكذا) اي يحلف على السبب اجماعا (في سبب لا يرتفع) برفع بعد ثبوته (كعبد مسلم يدعي) على مولاه (عقده) لعدم تكرره (و) أما (الامة) ولومسلة (والعبد الكافر) فتكرره رفقها بالعاق حلف مولاها (على الحاصل) والحاصل اعتبارا للحاصل لا للضرر مدع وسبب غير متكرر (وضع فداء اليمين والصلح منه) لحديث ذبوا عن أعراسكم بأموالكم وقال الشهيد الاحتراز عن اليمين الصادقة واجب قال في الجرائم ثابت بدليل جواز الحلف صادقا (ولا يحلف) المذكر (بعده) أبدا لانه اسقط حقه (و) قيد بالفداء والصلح لان المتدعي (لو استقطه) اي اليمين (قصدا بأن قال برئت من الحلف او تركته عليه) او هبته لا يصح وله التحليف بخلاف البراءة عن المال لاق التحليف للمالك برأية وكذا اذا اشترى يمينه لم يجز لعدم ركن البيع درر (فرع) استخلف خصمه فقال حلفتي مرة عند حاكم ومحكم وبرهن قبل والافله تحليفه درر قلت ولم أر ما لوقال اني قد حلفت بالطلاق اني لا احلف

احضره استخلفه بالله ما يملك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله ما يملك وبين هذا اشراء قائم الساعة والحاصل أن دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى المبيع ملكا مطلقا وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة الثمن معنى وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة المبيع فيحلف على ذلك الثمن اه بجر (قوله لوقائما الخ) زاده لما في البحر وفي قول المؤايد وما يجب عليك رده قصور والصواب ما في الخلاصة وما يجب عليك رده ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك اه وكذا في قوله وما هي بائن منك الان لانه خاص بالسائق وأما الرجعي فيحلف بالله ما هي طالق في النكاح الذي يملكها وما اذا كانت الدعوى بالطلاق الثلاث فقال الاسيحاوي يحلف بالله ما طلقته ثلاثا في النكاح الذي يملكها اه ودد ذكر في البحر هنا جله مما يحلف فيه على الحاصل فراجع وقال بعد هاتم اعلم انه تكرره منهم في بعض صور التحليف تكرار لا في لفظ اليمين خصوصا في تحليف مدعي دين على الميت فانها تصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى اربعة مع قولهم في كتاب الايمان ان اليمين تتكرر بشكر ارحم العطف مع قوله لا كقوله لا آكل طعاما ولا شربا ومع قولهم هنا في تغلظ اليمين يجب الاحتراز عن العطف لان الواجب يمين واحدة فاذا عطف صارت أيمانا ولم أرعه جوابا بل ولا من تعرض له اه قال الرمي أقول اذا تأمل المتأمل وجد التكرار تكرار المتدعي فليست أم اه يعني أن المتدعي وان ادعى شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدع لاشياء متعددة ضمنا فيحلف عليها احتياطا (قوله نظرا للمتدعي عليه) تعليل لقوله لا على السبب (قوله لكونه شافعي) لان الشافعي يحلف على الحاصل معتقدا مذهبه انما لا تستحق نفقة ولا شفعة فينسخ النفع فاذا حلف انه ما أبانها واشترى ظهر النفع ورعاية جانب المتدعي اولى لان السبب اذا ثبت الحق واحتمال سقوطه بعراض متوهم والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض اه (قوله فقيه خلاف) قيل لا اعتبار به وانما الاعتبار بالمذهب القاضي (قوله والاوجه أن يسأله) اي يسأل المتدعي (قوله واعتقده المصنف) اي تبع البحر وانظر هل يجري ذلك في قضية زماننا للمأمورين بالحكم بمذهب أبي حنيفة (قوله والصلح منه) اي على شيء معلوم والفرق أن الثاني بأقل من المتدعي وأما الأول فقد يكون بمثابة كافي القهستاني ح (قوله ولا يحلف) ضبطها المؤلف رحمه الله بتشديد اللام (قوله لانه اسقط حقه) اي حقه في الخصومة والذي في البحر لانه اسقط خصوصته بأخذ المال منه مدني (قوله وبرهن قبل) في البحر عن البرازية ولو قال المتدعي عليه حين أراد القاضي تحليفه انه حلفني على هذا المال عند قاض آخر أو برأني عنه ان برهن قبل وان دفع عنه الدعوى والاقال الامام البردوي انقلب المتدعي مدعي عليه فان نكل اندفع الدعوى وان حلف لزم المال لان دعوى الابراء عن المال اقرار بوجوب المال عليه بخلاف دعوى الابراء عن دعوى المال اه وظاهر هذا أن قول الشارح والافله تحليفه أي والا يبرهن فله تحليفه اي تحليف المتدعي الاول تأمل وعبرة الدرر ولو لم يكن له يمينه واستخلفه اي أراد تحليف المتدعي جاز (قوله والافله تحليفه) اي تحليف المتدعي قال في نور العيون أراد تحليفه فبرهن أن المتدعي حلفني على هذه الدعوى عند قاضي كذا قبل ولو لا يمينه لافله تحليف المتدعي لانه يدعي بقاء حقه في اليمين ولو ادعى أن المتدعي أبرأني عن هذه الدعوى ليس له تحليفه ان لم يبرهن اذ المتدعي بدعواه استحق الجواب على المتدعي عليه والجواب اما اقرار أو انكار وقوله أبرأني الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يسمع ويقال له لاجب خصمك ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف ما لوقال أبرأني عن هذا الالف فانه يحلف اذ دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوبه والاقراء جواب ودعوى الابراء مسقط فيترتب عليه اليمين ومنهم من قال الصواب أن يحلف على دعوى البراءة كما يحلف على دعوى التحليف واليه مال مع وعليه اكثر قضية زماننا اه وعبرة الدرر ولو لم يكن له يمينه واستخلفه اي أراد تحليف المتدعي جاز انتهت به علم ما في عبارة الشارح من الإيهام قننه (قوله ولم أر الخ) وجدت في هامش نسخة شيخنا بخط بعض العلماء ما نصها قد رأيتها في أواخر القضاء قبيل كتاب الشهادة من فتاوى الكرنيشي

فيذكر * (باب التحالف) لما قدم بين الواحد ذكر بين الاثنين (اختلفا) أي المتبايعان (في قدرتم) أو وصفه أو جنسه (أو) في قدر (مبيع) حكم من برهن) لأنه تورد عوام بالجهة ٤٣٠ (وإن برهننا فثبت الزيادة) إذا ثبتت للثبات (وإن اختلفا فبهما) أي الثمن والمبيع

معزى الأول قضا . جواهر الفتاوى وعبارته رجل ادعى على آخر دعوى وتوجهت عليه الميّن فعارض القاضي الميّن عليه قال اني حلفت بالطلاق اني لا احلف أبدا والاّن لا احلف حتى لا يقع على الطلاق فان القاضي يعرض عليه الميّن ثلاثا ثم يحكم بالنكول ولا يسقط عنه الميّن بهذا الميّن اهـ (قوله فيضّر) أقول سبق عن العناية أن القاضي لا يجذب من الحاق الضرر بأحد هما في الاختلاف على الحاصل أو على السبب فمراعاة جانب المدعى أولى فعلى هذا لا يعذر دعواه الحلف بالطلاق ويقضى عليه بالنكول على أن ذلك يكون بالاولى لأنه هو الذي ألحق الضرر بنفسه باقداً على الحلف بالطلاق اهـ أبو السعود أقول وأيضا لو كان ذلك حجة صحيحة لتصل به كل من توجه عليه ميّن فيلزم منه ضياع حق المدعى ومخالفة نص الحديث والميّن على من انكر فتدبر

* (باب التحالف) *

(قوله أو وصفه) كالخاري والبغدادى (قوله أو جنسه) كدراهم ودينارين (قوله أو في قدر مبيع) فلو في وصفه فلا تحالف والقول للبائع كما سيذكره الشارح (قوله لو الاختلاف في الثمن) أقول في زيادة لو هما في الموضوعين خلل وعبرة الهداية ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فينبغي للبائع في الثمن أولى وبينه المشتري في المبيع أولى نظر إلى زيادة الأثبات قاله شيخ والذى المتفق محمد تاج الدين المدنى (قوله فان رضى الخ) هذه العبارة لا تشمل الصورة الاختلاف فهما فالأولى أن يقول كما قال غيره فان تراضا على شيء أي بأن رضى البائع بالثمن الذى ادعاه المشتري وورضى المشتري بالمبيع الذى ادعاه البائع عند الاختلاف في أحدهما وورضى كل بقول الآخر عند الاختلاف فهما وقال الحلبي العبارة فاسدة والصواب كما قال غيره فان تراضا على شيء (قوله فيفسخ من له الخيار) قال في الجرو وأشار بهجها إلى أن البيع ليس فيه خيار لأحدهما ولهذا قال في الخلاصة إذا كان للمشتري خيار رؤية وخيار عيب أو خيار شرط لا يتحالفان اهـ والبائع كالمشتري فالمقصود أن من له الخيار ممكن من الفسخ فلا حاجة إلى التحالف ولكن ينبغي أن البائع إذا كان يدعى زيادة الثمن وأدعى زيادة المبيع والمشتري فإن خيار المشتري يمنع التحالف وأما خيار البائع فلا ولو كان المشتري يدعى زيادة المبيع والبائع يشكرها فإن خيار البائع يمنعه لممكنه من الفسخ وأما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لي تخريجا لاقتلا اهـ وحاصله أن من له الخيار لا يتمكن من الفسخ دائما فينبغي تخصيص الإطلاق (قوله وبدى بميّن المشتري) أي في الصور الثلاث كما في شرح ابن الكمال وقوله لأنه البادئ بالانكار قال السامحاني هذا ظاهر في التحالف في الثمن أما في المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهر لأن البائع هو المنكر فالظاهر البداء به وبشبه له ما سياتى أنه إذا اختلف المؤجر والمستأجر في قدر المدة بدى بميّن المؤجر وإلى ذلك أو ما ألفه ستاني اهـ وبمثل هذا البحث العلامة الرملي (قوله بأن كان مقايضة) أي سلعة بسلعة (قوله أو صرفا) أي ثمنًا بثمن (قوله ويتنصر على النفي) بأن يقول البائع والله ما باعته بألف والمشتري والله ما اشتراه بألفين (قوله في الأصح) وفي الزيادات يحلف البائع والله ما باعته بألف ولقد باعته بألفين والله ما اشتراه بألفين ولقد اشتراه بألف س (قوله بل بفسخهما) ظاهر ما ذكره الشارحون أنهما لو فسخا ففسخا بفسخ أحدهما لا يكتفى وإن اكتفى بطلب أحدهما بغير وذكر فائدة عدم فسخه بنفس التحالف أنه لو كان المبيع جارية فلمشتري وطوها كما في النهاية (قوله والسلعة قائمة) احتراز عما إذا هلكت وسيأتى منا (قوله كاختلافهما في الرق) هو الطرف إذا انكر البائع أن هذا رقه وصورته كما في الزيلعي أن يشتري الرجل من آخر رقا في رقه وزنه مائة رطل ثم جاء بالرق فارغا لبرقه على صاحبه وزنه عشرون فقال البائع ليس هذا رقي وقال المشتري هو رقيك فالقول قول المشتري سواء سمي لكل رطل غنا ولم يسم بفسخ هذا اختلافا في المقبوض وفيه القول قول القايض إن كان في ضمنه اختلاف في الثمن ولم يعتبر في إيجاب التحالف لأن الاختلاف فيه وقع مقتضى اختلافهما في الرق اهـ (قوله نحو أجل) ذكر في الجرو هناماثة بجيبة فتراجع (قوله نحو أجل وشرط) لأنهما يثبتان بعرض الشرط والقول لمنكر العوارض فقد جزموا هنا بأن القول لمنكر الخيار كما علمت وذكرنا

جميعا (قدم برهان البائع لو) الاختلاف (في الثمن وبرهان المشتري لو في المبيع) نظر الأثبات الزيادة (وإن عجزا) في الصور الثلاث عن البينة فان رضى كل بمقالة الآخر فيها (و) ان (لم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تحالفا) خالم يكن فيه خيار ففسخ من له الخيار (وبدئ بـ) بين (المشتري) لأنه البادئ بالانكار وهذا (لو) كان (بيع عين بدى والا) بأن كان مقايضة أو صرفا (فهو محبر) وقيل يقرع ابن ملك ويقتصر على النفي في الأصح (وفسخ) القاضي البيع بطلب أحدهما أو بطلبهما ولا يفسخ بالتحالف ولا بفسخ أحدهما بل بفسخهما بغير (ومن نكل) منهما (لزمه دعوى الآخر) بالقضاء وأصله قوله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا وتزادا وهذا كونه لو الاختلاف في البذل مقصودا فلو في ضمن شيء كاختلافهما في الرق فالقول للمشتري في أنه الرق ولا تحالف كما لو اختلفا في وصف المبيع كقوله اشتريته على أنه كاتب أو خباز وقال البائع لم اشتريته فالحق للبائع ولا تحالف ظهري (و) قيد باختلافهما في ثمن ومبيع لأنه (لا تحالف في) غيرهما لأنه لا يحتمل به قوام العقد نحو (أجل

(وشرط) رهن او خيار او ضمان

(وقبض بعض ثمن والقول للمتكبر)

بمينه وقال زفر والشافعي يتصالحان

(ولا) تحالف اذا اختلعا (بعد

هلاك المبيع) او خروجه عن

ملكه او تعيبه بما لا يرد به (وحلف

المشتري) الا اذا استهلكه في يد

البائع غير المشتري وقال محمد

والشافعي يتصالحان ويضغ على

قيمة الهالك وهذا الثمن دين ساflu

مقايضة تحالفا اجاعا لان المبيع

كل منهما ويرد مثل الهالك أو قيمته

كالواختلعا في جنس الثمن بعد هلاك

السلعة بأن قال أحدهما دراهم

والآخر دينار يتحالفوا ولزم المشتري

رد القيمة سراج (ولا) تحالف

(بعد هلاك بعضه) او خروجه عن

ملكه كعبدین مات أحدهما

عند المشتري بصد قبضهما ثم

اختلعا في قدر الثمن لم يتصالحا عند

أبي حنيفة رحمه الله تعالى (الآن

يرضى البائع بترك حصة الهالك)

اصلا فينشد يتصالحان هذا على

تخريج الجمهور وصرف مشايخ

بلغ الاستثناء الى عين المشتري (ولا

في قدر (يدل كناية) لعدم

لزمها (و) قدر (رأس مال بعد

اقالة) عقد (السلم) بل القول

للعبد والمسلم اليه ولا يعود السلم

(وان اختلعا) أي المتعاقدان

(في مقدار الثمن بعد الاقالة) ولا

يئة (تحالفا) وعاد المبيع (لو كان

كل من المبيع والثمن مقبوضا ولم

يرده المشتري الى بائعه) بحكم الاقالة

(فان رده اليه بحكم الاقالة

قوله قيد بالاختلاف الى آخر القولة

هكذا في النسخة المجموع منها

وليس في يدى سواها وهي عبارة

غير ظاهرة المأمني فلعل لفظة كان

ساقطة قبل قوله كالاختلاف في

المسلم فيه ويجزأه

في خيار الشرط فيه قولين قدمناهما في بابيه والمذهب ما ذكره هنا بجر أطلق الاختلاف في الاجل فشمحل
الاختلاف في اصله وقدره فالقول لمشكر الزائد بخلاف ما لو اختلعا في الاجل في السلم فانهما يتصالحان كما قدمناه
في بابيه وخرج الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري لانه حقه وهو متكر استيفاء حقه كذا في النهاية بجر
وفيه ويستثنى من الاختلاف في الاجل ما لو اختلعا في اجل السلم بأن ادعاهما أحدهما ونفاه الآخر فان القول
فيه لمذنبه عند الامام لانه فيه شرط وتركه فيه مفسد للعقد وادعاهما عليه يدل على الصحة بخلاف ما نحن فيه
لانه لا تعلق له بالصحة والفساد فيه فكان القول لنا فيه (قوله وشرط رهن) أي بالثمن من المشتري ط (قوله
او ضمان) أي اشتراط كفيل (قوله وقبض بعض ثمن) اوحط البعض او ابراء الكل بجر والتقييده اتفاقا
اذا اختلف في قبض كله كذلك وهو قبول قول البائع وانما لم يذكره باعتبار انه مفروغ عنه بمنزلة سائر
الدعوى كذا في النهاية بجر (قوله بمينه) لانه اختلاف في غير المعقود عليه وبه فأنشبه الاختلاف في الخط
والابراء وهذا لان بائعه لا يحتل ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه فانه بمنزلة
الاختلاف في القول في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف
ولا كذلك الاجل الا ترى أن الثمن موجود بعدمضيه بجر (قوله اذا اختلعا) أي في مقدار الثمن معراج
ومثله في متن الجمع (قوله بعد هلاك المبيع) أفاد أنه في الاجل وما بعده لافرق بين كون الاختلاف بعد
الهلاك او قبله (قوله المبيع) أي عند المشتري اذ قبل قبضه ينفسخ العقد بهلاكه معراج (قوله او تعيبه
الخ) فيه انه داخل في الهلاك لانه منه تأمل ثمن ان عبارتهم هكذا اوصار بجمال لا يقدر على رده بالعيب قال في
الكفاية بأن زاد زيادة متصلة او منفصلة اه أي زيادة من الذات كسمن وولد وعقر قال في غرر الافكار
ولولم تنشأ من الذات سواء كانت من حيث السعر أو غيره قبل القبض او بعده يتصالحان اتفاقا ويكون الكسب
للمشتري اتفاقا اه ثم ان الشارح تبع الدرر ولا يحتج أن ما قالوه اولى لماعلت من شموله العيب وغيره تأمل
(قوله غير المشتري) فانهما يتصالحان لقيام القيمة مقام العين كما في البحر س (قوله على قيمة الهالك) ان قيمة
ومثله ان مثليا خبر الدين س (قوله تحالفا اجاعا) وان اختلفا في كون البدل دينا او عينيا ان ادعى المشتري
انه كان عينيا يتصالحان عندهما وان ادعى البائع انه كان عينيا وادعى المشتري انه كان دينا لا يتصالحان والقول
قول المشتري كناية (قوله لان المبيع كل منهما) أي فكان قائما ببقاء المعقود عليه فبرده بجر أي رده
القائم (قوله كالاختلعا) وبهذا علم أن الاختلاف في جنس الثمن كالاختلاف في قدره الا في مسألة هي
ما اذا كان المبيع هالكا بجر (قوله تحالفا) لانهما لم يتفقا على ثمن فلا بد من التحالف للنفسخ (قوله بعد
هلاك بعضه) أي هلاكه بعد القبض كما سيذكره قريبا (قوله عند المشتري) قبل نقد الثمن (قوله بعد قبضهما)
فلو قبل يتصالحان في موتها وموت أحدهما وفي الزيادة لوجود الانكار من الجانبين كفاية (قوله عند أبي
حنيفة) لان التحالف مشروط بعد القبض بقيام السلعة وهي اسم لجميع المبيع فاذا هلك بعضه انعدم الشرط
والقول للمشتري مع بمينه عنده لانكاره الزائد غرر الافكار (قوله اصلا) أي لا يأخذ من ثمن قيمة الهالك
شأ أصلا ويجعل الهالك كأن لم يكن وكان العقد على القائم فينشد يتصالحان في ثمنه ويكول ايها لزم دعوى
الآخر غرر الافكار (قوله يتصالحان) أي على ثمن الخ ح (قوله تخريج الجمهور) من صرف
الاستثناء الى التحالف (قوله وصرف مشايخ بلغ الاستثناء الخ) أي المتقدم في الكلام لان المعنى ولا تحالف
بعد هلاك بعضه بل العين على المشتري الآن يرضى الخ قال في غرر الافكار بعد ما قدمناه وقبل الاستثناء
ينصرف الى حلف المشتري المفهوم من السياق يعني يأخذ من ثمن الهالك قدر ما أقرب المشتري اذا البائع اخذ
القائم صلحا عن جميع ما ادعاه على المشتري فلم يبق حاجة الى تحليف المشتري وعن أبي حنيفة انه يأخذ من ثمن
الهالك ما أقرب المشتري لزيادة فيتصالحان ويتردان في القائم اه (قوله الى عين المشتري) وحينئذ
قالبائع يأخذ الخ صلحا عما بذعه قبل المشتري من الزيادة زيلبي (قوله بعد اقالة) قيد بالاختلاف بعدها
لانهما لو اختلفا في قدره وتحالفا كالاختلاف في جنسه ونوعه وصفته كالاختلاف في المسلم فيه في الوجوه
الاربعة كما قدمناه بجر (قوله عقد السلم) انما لم يجز التحالف لان موجب رفع الاقالة دعوى السلم مع
انه دين والساقط لا يعود سائحا (قوله للعبد والمسلم اليه) أي مع بمينه بجر (قوله ولا يعود السلم)

(لا تخالف خلافاً حمداً (وان اختلفا) اى الزوجان (فى) قدر (المهر) اوجسه (فنى لمن أقام البرهان وان برهننا فللمرأة اذا كان مهر المثل شاهد الزوج) بان كان كماله أو أقل ٤٣٢ (وان كان شاهداتها) بأن كان كمالها أو أكثر (فبينته أولى) لاثباتها خلاف

الظاهر (وان كان غير شاهد لكل منهما) بأن كان بينهما (فالتنازع) لا يستواء (ويجب مهر المثل) على الصحيح (وان عجزا) عن البرهان (فخالفا ولم يفسح النكاح) لتبعية المهر بخلاف البيع (ويدأ بيمينه) لان أول التسلين عليه فيكون أول اليمين عليه ظهريه (ويحكم) بالتشديد أى يجعل (مهر مثلها) حكماً لستوط اعتبار التسمية بالتحالف (فيقضى بقوله لو كان كماله أو أقل) وبقولها لو كمالها أو أكثر به لوبينهما) اى بين ما تدعيه ويدعيه (ولو اختلفا) اى المؤجر والمستأجر (فى) بدل (الاجارة) او فى قدر المدة (قبل الاستيفاء) للمنفعة (فخالفا) وتزاد وبدئ بيمين المستأجر لو اختلفا فى البذل والمؤجر لو فى المدة وان برهننا فالبينة للمؤجر فى البذل والمستأجر فى المدة (وبعده لا والقول للمستأجر) لانه منكر للزيادة (ولو) اختلفا (بعد) الفكن من (استيفاء البعض) من المنفعة (فخالفا وفسخ العقد فى الباقي والقول فى الماضى للمستأجر) لانه قادم ساعة فساعة فكل جزء كعقد بخلاف البيع (وان اختلف الزوجان) ولو لم يملوكين أو مكاتين أو صغيرين والصغير يجامع أو ذمية مع مسلم قام النكاح أولاً فى بيت لهما أو لأحدهما خزانة الاكل لان العبرة للبذل لالهلاك (فى متاع) هو هنا ما كان فى (البيت) ولو ذهباً أو فضة (فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع يمينه)

لان الاقالة فى باب السلم لا تحتمل النقص لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كما سياتى وينبغى أخذ من تعديلهم انهما لو اختلفا فى جنسه او نوعه او صفته بعد ما فالحكم كذلك ولم اره صريحاً بجر وفيه وقد علم من تقريرهم هذا ان الاقالة تقبل الاقالة الا فى اقالة السلم وأن البراء لا يقبلها وقد كتبناه فى القوائد (قوله لا تخالف) اى والقول للمنكر س (قوله اوجسه) كقوله هو هذا العبد وقولها هو هذه الجارية فحكم التدر والجنس سواء الا فى فصل واحد وهو أنه اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها كما فى الظهريه والهداية بجر وفيه ولم يذكر حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كما فى الظهريه أن لها نصف ما اذاعه الزوج وفى مسألة العبد والجارية لها المتعة الآن بتراضيا على أن تأخذ نصف الجارية اه (قوله البرهان) أما قبول بينة المرأة فظاهر لانها تدعى الاقين ولا اشكال وانما رد على قبول سنة الزوج لانه منكر للزيادة فكان عليه اليمين لا البينة فكيف تقبل بيته قلنا هو متدع صورية لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها بأداء ما اقتربه من المهر وهى تنكر والدعوى كافية لقبول البينة كما فى دعوى المودع رد المودعة معراج (قوله لا يثبتها) علة للمسألين قال فى الهامش اختلفت مع الورثة فى مؤخر صداقها على الزوج ولا يثبتها فاقول قولها بيمينها الى قدر مهر مثلها حامدية عن الجبر (قوله على الصحيح) قيد لانه قال فى الجبر فالصحيح التنازع ويجب مهر المثل (قوله ولم يفسح النكاح) لان اثر التحالف فى اعدام التسمية وانه لا يخل بصفة النكاح لان المهر تابع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية بفسده على ما مر فيفسخ مخرج (قوله ويدأ بيمينه) نقل الرملى عن مهر الجبر عن غاية البيان انه يقرع بينهما استحباباً واختار فى الظهريه وكثيرون انه يدأ بيمينه والخلاف فى الاولوية (قوله لان أول التسلين) تسليم المهر وتسليم الزوجة نفسها (قوله ويحكم) هذا معنى التحالف اولاً ثم التحكيم قول الكرخى لان مهر المثل لا اعتبار به مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتحالف فلهذا تندم فى الوجوه كلها وأما على تخريج الرازى فالتحكيم قبل التحالف وقد قدمناه فى المهر مع بيان اختلاف التصحيح وخلاف ابى يوسف بجر (قوله قبل الاستيفاء) لان التحالف فى البيع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء تطير به بجر والمراد بالاستيفاء الفكن منه فى المدة وبعده عدمه لما عرف انه قائم مقامه فى وجوب الاجرة بجر (قوله تحالفا) وأيهما انكسر لزمه دعوى صاحبه وايهما برهن قبل (قوله وبدئ بيمين المستأجر الخ) فان قبل كان الواجب أن يدأ بيمين الاجر لتجمل فائدة النكاح فان تسليم المهر قد علمه واجب أجيب بأن الاجرة ان كانت مشروطة بالتجمل فهو كالاسبق انكاراً فيدأ به وان لم يشترط لا يمنع الاجر من تسليم العين المستأجرة لان تسليمه لا يوقف على قبض الاجرة أبو السعود عن العناية (قوله لو فى المدة) وان كان الاختلاف فيها ما قبلت بيته كل منهما فيما تدعيه من الفضل لمحو أن يدعى هذا شهر بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة فيقضى بشهرين بعشرة بجر (قوله وبعده) اى بعد الاستيفاء (قوله وان اختلف الزوجان) بقده للاحتراز عن اختلاف نساء الزوج دونه وعن اختلاف الاب مع بنته فى جهازها او مع ابنه فيما فى البيت وعن اختلاف اسكاف وعطار فى آلة الاسكاف أو العطارين وهى فى أيديهما واختلف المؤجر والمستأجر فى متاع البيت واختلاف الزوجين فيما فى أيديهما من غير متاع البيت وبيان الجميع فى الجبر فراجعه وسأى بعضه (قوله قام النكاح اولاً) بأن طلقها مثلاً ويستثنى ما اذا مات بعد عدتها كما سياتى قال الرملى فى حاشية الجبر فى لسان الحكام ما يخالف ذلك فارجع اليه ولكن الذى هنا هو الذى مشى عليه الشراح (قوله صلح له) الضمير راجع لكل وفى القضية من باب ما يتعلق بتجهيز البنات افتراقاً فى بيتها جارية نقلتها مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج عالم به ساكت ثم ادعاها فاقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد المزيل اه وبه علم أن سكوت الزوج عند نقلها ما يصلح لهما لا يطل دعواه وفى البدائع هذا كله اذ لم تقتر المرأة أن هذا المتاع اشتراء فان اقترت بذلك سقط قولها لانها اقترت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال الا بالبينة اه وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كما فى الخمانية ولا يخفى انه لو برهن على شرائه كان كافراً رها بشرا لانه فلا بد من بيته على الانتقال اليها منه بهية ونحو ذلك ولا يكون استناعتها بتمريه ورضاء بذلك دليلاً على انه ملكها اذ ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد ائقنت بذلك مراراً بجر وذكر فى الهامش القول للمرأة مع يمينها فثبتت عليه انه ملكها مما هو صالح للنساء ومما هو صالح للرجال والنساء وكذا القول قولها مع يمينها أيضاً فثبتت عليه انه ودية تحت يدها مما هو صالح للنساء

الاذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للآخر فالقول له لتعارض الظاهرين درر وغيرها (والقول له في الصالح لهما) لانها وما في يدها في يده
والقول لذي اليد بخلاف ما يخص بها لان ظاهرها اظهر من ظاهره وهو يد الاستعمال (ولو اقامينة يقضى بينهما) لانها خارجة خاتمة والبيت
للزوج الا ان يكون لهما بيعة بجر وهذا لو حيين (وان مات أحدهما ٤٣٣ واختلف وارثه مع الحي في المشكل) الصالح لهما (فالقول)

فيه (للحي) ولورقة قال
الشافعي ومالك الكل بينهما وقال
ابن أبي ليلى الكل له وقال الحسن
البصري الكل لهما وهي المسبعة
وعذ في الخاتمة تسعة أقوال (ولو
أحدهما مملوكا) ولو ما دونهما مملوكا
وقالا والشافعي هما كالحر (فالقول
للحر في الحياة وللحي في الموت) لان
يد الحر أقوى ولا يد للميت (اعتقت
الامة) او المكاتب او المدبرة
(واختارت نفسها في البيت قبل
العقد فهو للرجل وما بعده قبل أن
تختار نفسها فهو على ما وصفناه
في الطلاق) بجر وفيه طلقها
ومضت العدة فالمشكل للزوج
ولورثته بعده لانها صارت أجنبية
لا يذللها ولما ذكرنا أن المشكل
للزوج في الطلاق فكذا لو ارثه
أما لو مات وهي في العدة فالمشكل
لها فكأنه لم يطلقها بديل ارثها ولو
اختلف المؤجر والمستأجر في
متاع البيت فالقول للمستأجر
ببيعه وليس للمؤجر الا ما عليه من
ثياب بدنه ولو اختلف استكاف
وعطاري الات الاساكفة وآلات
العطارين وهي في أيديهما فهي
بينهما بلا نظر ما يصلح لكل منهما

٢ قوله في قول أحدهما يفعل او
يبيع الخ هكذا في النسخة المجموع
منها ولا تخلو العبارة عن تأمل
فلعلها محترقة فيبقى تحريمها
بمراجعة عبارة الشربلية اه
معجمه

قوله ثم اعلم أن هذا لا وجود لذلك
هنا في نسخ الشارح التي يدي
فليحذر اه معجمه

للنساء ومما هو صالح للنساء والرجال والله أعلم كذا في الحاشية عن الشبلي (قوله الظاهرين) أي فرجعنا
إلى اعتبار اليد والافاة معارض يقتضي التساقط (قوله درر) عبارة الدرر الا اذا كان كل منهما يفعل
أو يبيع ما يصلح للآخر اه أي الا أن يكون الرجل صائغوا له أساور وخواتيم النساء والحي والخلخال ونحوها
فلا يكون لهما وكذا اذا كانت المرأة دالة تتبع ثياب الرجال او تاجرة تجبر في ثياب الرجال او النساء او ثياب
الرجال وحدها كذا في شروح الهداية اه قال في الشربلية قوله الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح
للاخر ليس على ظاهره في عمومته في قول أحدهما يفعل او يبيع الاخر ما يصلح له لان المرأة اذا كانت تتبع
ثياب الرجال او ما يصلح لهما كالآنية والذهب والفضة والامتنعة والعقار فهو للرجل لان المرأة وما في يدها
للزوج والقول في الدعوى اصحاب اليد بخلاف ما يخص بها لانه عارض يد الزوج اقوى منها وهو الاختصاص
بالاستعمال كما في العناية ويعلم مما سبذكره المصنف رحمه الله اه وحديثه في قول الدرر وكذا اذا كانت المرأة
دالة الخ معناه أن القول فيه للزوج أيضا الا أنه خرج منه ما لو كانت تتبع ثياب النساء بقوله قبله فالقول
لكل منهما ما يصلح له ويمكن حمل كلام الشارح على هذا المعنى أيضا يجعل الضمير في قوله فالقول له راجعا
إلى الزوج ثم قوله لتعارض الظاهرين لا يصلح له سواء حمل الكلام على ظاهره وعلى هذا المعنى أما الاول فلانه
اذا كان الزوج يبيع يشهد له ظاهر ان اليد والبس لا يظهر واحد فلا تعارض الا اذا كانت هي تتبع ذلك
فلا يرجح ملكها ما ذكره الشربلية الا اذا كان مما يصلح لهما على أن التعارض لا يقتضي الترجيح بل التنازع أما
الثاني فلانه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض كما مر وأما اذا كانت تتبع هي فكذلك لما مر أيضا فتنبه أقول
وما ذكره في الشربلية عن العناية صرح به في النهاية لكن في الكفاية ما يقتضي أن القول للمرأة حيث
قال الا اذا كانت المرأة تتبع ثياب الرجال وما يصلح للنساء كالتجار والدرع والمخففة والحي فهو للمرأة اي القول
قولها بينها لشهادة الظاهر اه ومثل في الزبلي قال وكذا اذا كانت المرأة تتبع ما يصلح للرجال لا يكون القول
قوله في ذلك اه قال الظاهر أن في المسألة قولين فليحذر (قوله والبيت للزوج) أي لو اختلفا في البيت فهو له
(قوله لهماينة) أي فيكون البيت لهما وكذا لو برهن على كل ما يصلح لهما (قوله لو حيين) بالنسبة (قوله
في المشكل) انظر ما حكم غيره والظاهر أن حكمه ما مر ثم رأيت في ط عن الحموي (قوله فالقول فيه للحي)
مع ميمنه در منتهى الا لا يد للميت وذكر في البحر عن انما زانة استثناء ما اذا كانت المرأة ليلة الزفاف في بيته
فالمشكل وما يجهز ثملها به لا يستحسن جعله للزوج الا اذا عرف بتجارة جنس منه فهو له وألحق صاحب البحر
ما اذا اختلفا في الحياة ليلة الزفاف قال وينبغي اعتماده للفقوى الا أن يوجد نص بخلافه (قوله ولورقة) ما
يستغنى عنه بجايأ في المتن ح (قوله ولو أحدهما مملوكا) أي قوله وللحي في الموت كذا في عاتة شروح
الجامع وذكر الرشي انه سهو والصواب انه للحر مطلقا وذكر في الاسلام أن القول له هنا في المشكل لافي خصوص
المشكل كما في التمهاتني سائقاني (قوله تسعة أقوال) الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول
أبي يوسف للمرأة بهما مثلها والباقي للرجل يعني في المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن أبي ليلى المتاع
كله وله اما على ما فقط الرابع قول ابن معن وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن البصري كله لهما وله
ما عليه السادس قول شريح البيت للمرأة السابع قول محمد في المشكل للزوج في الطلاق والموت ووافق
الامام فيما لا يشكل الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك الكل بينهما كذا حكى الاقوال
في خزانة الاكل ولا يخفى أن التاسع هو الرابع بجر كذا في الهامش (قوله لان يد الحر الخ) لف ونشر مرتب
(قوله للميت) بحث فيه صاحب العقويية (قوله فهو على ما وصفناه في الطلاق) يعني المشكل
للزوج ولهما ما يصلح لهما لانها حرة كاهوم معلوم من السياق والحقا وبؤيده قول السراج ولو كان الزوج
حر او المرأة مكاتبه أو أمة او مدبرة أو أم ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم اختلفا في متاع البيت فاخذناه قبل العقد
فهو للرجل وما احدثناه بعده فهما فيه كالحرين سائقاني (قوله في الطلاق) أي في مسألة اختلاف
الزوجين التي قبل قوله وان مات أحدهما فانها تشمل حال قيام النكاح وبعبارة كذا ذكره الشارح اه
(قوله ثم اعلم أن هذا) أي جميع ما مر اذا لم يقع التنازع بينهما في الرق والحرية والنكاح وعدمه فان وقع
إلى آخر ما في البحر فراجع (قوله لانها صارت الخ) يفيد أنهم مالوماتا فكذلك (قوله بلا نظر) فهذا

وتماه في السراج (رجل معروف بالفقر والحاجة صار يده غلام وعلى عنقه بدرة وذلك بداره فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو للمعروف باليسار وكذا كئاس في منزل رجل ٤٣٤ وعلى عنقه قطيفة يقول) الذي على عنقه (هي لى وادعاه صاحب المنزل فهي

لصاحب المنزل رجلان في سفينة
بهادقيق فادعى كل واحد السفينة
وما فيها وأحدهما يعرف ببيع
الدقيق والآخر يعرف بأنه ملاح
فالدقيق للذى يعرف ببيع
والسفينة لمن يعرف بأنه ملاح
عملا بالظاهر ولو فيها راكب وآخر
مسك وآخر يجذب وآخر يمتد لها
وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة
أثلاثا ولا شيء للماذ رجل يتود
قطارا بل وآخر راكب ان على
الكل متاع الراكب فكلها له
والقائد أجبره وان لاشئ عليها
فلراكب ما هو راكبه والباقي
للقائد بخلاف البقر والغنم
وتماه في خزانة الاكل

* (فصل في دفع الدعاوى) *

لما قدم من يكون خصما ذكر من
لا يكون (قال ذو اليد هذا الشيء)
المدعى به منقول كان او عقارا
(او دعيه او اعاريه او أجره
اورهنه زيد الغائب او غصبه
منه) من الغائب (وبرهن عليه)
على ما ذكر والعين قائمة لاهالكه
وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه
او بوجهه وشرط مجده معرفته
بوجهه أيضا فلو حلف لا يعرف
فلانا وهو لا يعرفه ابو وجهه
لا بحث ذكره الربلي وفي
الشر بلا لية عن خط العلامة
المقدمي عن البرازية أن تعويل
الاثمة على قول محمد اه فيحفظ
(دفع خصومة المدعى)

الفرع خالف ما قبله والمسائل الاتية بعده (فرع) رجل تصرف زمانا في ارض ورجل آخر رأى الارض
والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لان الحال شاهد اه
حامدية عن الوالوجية (قوله بدرة) البدرة عشرون ألف دينار بحر كذا في الهامش (قوله قطيفة) دينار
مخمل والجمع قنائف وقطف مثل صحائف وصحف لانها جمع قطيفة وصحيفة ومنه القنائف التي تؤكل صحاح
الجوهري كذا في الهامش (قوله وآخر مسك) الظاهر أنه ماسك الدفة التي هي للسفينة بجزلة اللجام للدابرة
(قوله بخلاف البقر والغنم) قال في المنخ أما لو كان بقرا او غنما عليها رجلان أحدهما قائد والآخر سائق
فهي للسائق الآن يقود شاة معه فتكون له تلك الشاة وحدها كذا في الهامش (فرع) رجل دفع الى قصار أربع
قطع كرباس ليغسلها فلما فرغ قال له القصار بعث الى رسولك لانفذلك فجاء الرسول بثلاث قطع فقال القصار
بعث اليك أربع قطع وقال الرسول دفع الى ولم يعده على يقال لرب الثوب صدق ايم ما شئت فان صدق الرسول
برئ من الدعوى ووجه اليمين على القصار ان حلف برئ وان نكل وجب عليه الضمان وكذلك ان صدق
القصار برئ ووجب اليين على الرسول ووجب عليه أجر القصار اذا حلف القصار على ذلك أو صدقه
صاحب الثوب لانه ما حلف القصار في زعمه انه اعطاه أربع قطع فإخذ ذلك ولو الوجيه في الفصل
الثاني

* (فصل في دفع الدعاوى) *

(قوله او دعيه) ظاهر قوله او دعيه وما بعده يفيد أنه لا بد من دعوى ايداع الكل وليس كذلك لما
في الاختيار أنه لو قال النصف لي والنصف ودبعة عندى لفلان وأقام بينة على ذلك اندفعت في الكل لتعذر
التمييز اه بحر وفيه أيضا وأفاد المؤلف انه لو أجاب بأنها ليست لي أو هي لفلان ولم يزد لا يكون دفعا وقيد
بكونه اقتصر على الدفع بما ذكر لا احتراز عما اذا ادعاه وقال كانت داري بعثان من فلان وقضها ثم او دعيه اه او ذكر
هبة وقبض الم تدفع الآن يقر المدعى بذلك او يعلمه القاضي (قوله اورهنه زيد) أي بالاسم العلم لانه لو قال
او دعيه رجل لا اعرفه لم تدفع فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في الشهادات كما سيذكره الشارح فلو
ادعاه من مجهول ونهدهم بعين أو عكسه لم تدفع بحر وفيه عن خزانة الاكل والخاينة لو أقر المدعى أن رجلا
دفعه اليه او شهد واعلى اقراره بذلك فلا خصومة بينهما وفيه وأطلق في الغائب فمثل ما اذا كان بعيدا معروفا
يتعذر الوصول اليه أو قريبا كما في الخلاصة والبرازية (قوله على ما ذكر) لكن لا تشترط المطابقة لعين
ما ادعاه لما في خزانة الاكل لو شهدوا أن فلانا دفعه اليه ولا ندري لمن هو فلا خصومة بينهما وأراد بالبرهان
وجود حجة سواء كانت بينة او علم القاضي أو اقرار المدعى كما في الخلاصة ولو لم يبرهن المدعى عليه وطلب
عين المدعى استعمله القاضي فان حلف على العلم كان خصما وان نكل فلا خصومة كما في خزانة الاكل بحر
(قوله والعين قائمة) أخذ التقبيد من الاشارة بقوله هذا الشيء لان الاشارة الحسية لا تكون الا الى موجود
في الخارج كما أفاده في البحر وسياق محترزه قال في الهامش عبده لك في يد رجل وأقام رجل البينة انه عبده
وأقام الذي مات في يده انه أو دعه فلان أو غصبه أو أجره لم يقبل وهو خصم فانه يدعى القيمة عليه وايداع الدين
لا يمكن ثم اذا حضر الغائب وصدقه في الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى أما لو كان غاصبا
لم يرجع وكذا في العارية والاباق مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد يوما يكون عبدا لمن استقر عليه الضمان اه
بحر (قوله زعفره) أي الغائب (قوله ابو وجهه) معرفتهم بوجهه فقط كافية عند الامام برازية (قوله
وشرط محمد) محل الاختلاف فيما اذا ادعاه الخصم من معين بالاسم والنسب فشهد الله بمجهول لكن قالنا نعرفه
بوجهه وأما لو ادعاه من مجهول لم تقبل الشهادة اجماعا كذا في شرح أدب القضاء للخصاف (قوله فلو حلف)
لا يخفى أن التفريع غير ظاهر فكان الاولى أن يقول ولم يكتف محمد بمعرفة الوجه فقط يدل عليه قول الزيلعي
والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الا ترى الى قوله عليه السلام لرجل أتعرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف
اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا لاتعرفه وكذا لو حلف الخ (قوله عن البرازية) ونقله عنها في البحر (قوله دفعتم
خصومة المدعى) أي حكم القاضي بدفعها وأفاد أنه لو أعاد المدعى الدعوى عند فاض آخر لا يحتاج المدعى عليه

الى اعادة الدفع بل ثبت حكم القاضي الاول كما صرحوا به وظاهر قوله دفعته انه لا يحلف للمدعى انه لا يلزمه تسليمه اليه ولم أره الا بجر وفيه نظر فانه بعد البرهان كيف يحلف أم قبله فقد نقل عن البرازية انه يحلف على البتات لقد أودعها اليه لا على العلم ثم نقل عن الذخيرة انه لا يحلف لانه مدع الايداع ولو حلف لا تندفع بل يحلف المدعى على عدم العلم (قوله للملك المطلق) ومنه دعوى الوقف ودعوى غلته كما حذر في البحر أول الفصل الا في قال في البحر ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى صورة دعوى المدعى وأراد بها أن المدعى ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يدع على ذي اليد فلا بدليل ما يأتي من المسائل المقابلة لهذه وحاصل جواب المدعى عليه انه ادعى أن يده أمانة او مضمونة والمالك للغير ولم يذكر برهان المدعى ولا بد منه لماعرف أن الخارج هو المطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعى عليه الى الدفع قبله وحاصله أن المدعى لما ادعى الملك المطلق فيما يدعى المدعى عليه أنكره فطلب من المدعى البرهان فأقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى عليه بما ذكره وبرهن على الدفع اهـ (قوله بالحلل) بأن يأخذ مال انسان غصبا ثم يدفعه سرا الى مريد سفر ويودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيه أقام ذواليدينة على أن فلانا اودعه فيبطل حقه كذا في الدرر ح (قوله في المختار) وفي المعراج رجع اليه ابو يوسف حين ابتلى بالقضاء وعرف احوال الناس فقال المحتال من الناس يأخذ من انسان غصبا ثم يدفعه سرا الى من يريد السفر حتى يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه يقيم ذواليدينة على أن فلانا اودعه فيبطل حقه وتندفع عنه الخصومة كذا في المبسوط (قوله كباسط في الدرر) ذكرنا اقوال الثمانية الثلاثة الرابع قول ابن شبرمة انها لا تندفع عنه مطلقا وانما س قول ابن أبي ليلى تندفع بدون بينة لا قراره بالملك للغائب س (قوله وفيه نظر) فيه نظر لان وكاني يرجع الى اودعني واسكنني الى اعارني وسرقته منه الى غصبته منه وضل منه فوجدته الى اودعني وهي في يدي مزارعة الى الاجارة أو الوديعة فلا يزداد على الخمس كذا في الهامش (قوله بجر) ذكر في البحر بعد هذا امانه والا ولان راجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى الامانة فالصور عشرة وبه علم أن الصور لم تنحصر في الخمس اهـ ولا يخفى انه بعد رجوع ما زاده الى ما ذكر لا محل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله أو هي في يدي) مقتضى كلامه أن هذه العبارة ليست في البحر مع انها والتي بعدها هـ ح (قوله ألق) بصيغة المانئ (قوله قال) أي في البرازية (قوله فلا يزداد) أي لا يزداد مسألة المزارعة التي زادها البرازي وقد علت مما في البحر أنه لا يزداد البقية أيضا (قوله وقد حذرته الخ) حيث عم قوله غصبته منه بقوله ولو حكما فادخل فيه قوله وأسرقته منه واوترعته منه وكذا عم قوله اودعني بقوله ولو حكما فادخل فيه الاربعة الباقية ولا يخفى انه محذور أحسن مما هنا فانه هنا رسل الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسألة المزارعة فأوهم خروج ما عداها عما ذكره مع انه داخل فيه كما علت فافهم (قوله أو أقر ذواليد) ولو برهن بعده على الوديعة لم تسمع برازية (قوله قال ذواليد) حاصل هذه أن المدعى ادعى في العين ملكا مطلقا فأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على الملك فدفعه ذواليد بأنه اشتراها من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه الخصومة يعني فقضى القاضي ببرهان المدعى لانه لما زعم أن يده يملك اعترف بكونه خصما بجر وفيه عن الزيلعي واذا لم تندفع هذه المسألة أقام الخارج البينة فقضى له ثم حال المقر له الغائب وبرهن تقبل بينته لان الغائب لم يصرم مقضيا عليه وانما قضى على ذي اليد خاصة (قوله اشترته) ولو فاسد مع القبض بجر (قوله أو اتبته) أشار به الى أن المراد من الشراء الملك مطلقا (قوله بل ادعى عليه) أي على ذي اليد الفعل وقيد به للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذواليدوا حدما ذكره وبرهن فانها تندفع كدعوى الملك المطلق كافي البرازية بجر وأشار الشارح الى هذا أيضا بقوله بخلاف قوله غصب مني الخ لكن قوله وبرهن ينافيه ما سنقله عن نور العين عند قول المتن ادفعت من أنه لا يحتاج الى البينة وكذا مسألة الشراء التي ذكرها المصنف وهي مسألة المتون (قوله أو قال سرق مني) ذكر الغصب تمثيل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعى اودعتك اياه واشترته منك وبرهن ذواليد كما ذكرنا على وجه لا يفيد ملك الرقبة لا يندفع كذا في البرازية بجر فكان الأولى أن يقول كان قال (قوله وبناء) يعلم حكم ما اذا بناه للفاعل بالأولى بجر (قوله الصحيح لا) أقول هذا المذكور في الغصب فالحكم في السرقة

للملك المطلق لان يده ولا يستأيد خصومة وقال أبو يوسف ان عرف ذواليد بالحلل لا تندفع وبه يؤخذ ملتقى واختاره في المختار وهذه خمسة كتاب الدعوى لان فيها أقوال خمسة علماء كباسط في الدرر أو لان صورها خمس عين وغیره قلت وفيه نظرا في الحكم كذلك لو قال وكاني صاحبه يحفظه أو أسكنني فيها زيد الغائب أو سرقته منه أو اوترعته منه أو ضل منه فوجدته بجر أو هي في يدي مزارعة برازية فالصور احدى عشر قلت لكن ألحق في البرازية المزارعة بالاجارة أو الوديعة قال فلا يزداد على الخمس وقد حذرته في شرح الملتقى (وان) كان هالكا أو قال الشهود اودعه من لا نعرفه أو أقر ذواليد بالخصومة كأن (قال) ذواليد (اشترته) أو اتبته (من الغائب أو) لم يدع الملك المطلق بل ادعى عليه انشعل بأن (قال المدعى غصبته) مني (أو) قال (سرق مني) وبناء للمفعول للستر عليه فكانه قال سرقته مني بخلاف غصب مني او غصبه مني فلان الغائب كما سيجي حيث تندفع وهل تندفع بالمصدر الصحيح لا

برازية (وقال ذواليد) في الدفع (اودعني فلان وبرهن عليه لا) تندفع في الكل لما قلنا (قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه ودبعة عندي) اورهن (من فلان تندفع مع البرهان على ما ذكره ولو برهن المدعى على مقالته الاولى يجعله خصما ويحكم عليه) لسبق اقراره بالدفع برازية (وان قال المدعى ٤٣٦ اشترته من فلان) الغائب (وقال ذواليد اودعني فلان ذلك) اي بنفسه فلو بوكيله لم

ويجب أن لا تندفع بالاولى كما في بانه للمفعول وهو ظاهر تأمل رملي على المنع (قوله برازية) قال ادعى انه ملكه وفي يده غصب فبرهن ذواليد على الايداع قبل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع بجر من (قوله وبرهن عليه) أراد بالبرهان اقامة البينة فخرج الاقرار لما في البرازية معزيا الى الذخيرة من صار خصما لدعوى الفعل عليه ان برهن على اقرار المدعي بايداع الغائب منه تندفع كاقامته على الايداع لشبوت اقرار المدعي أن يده ليست بخصومة اه بجر (قوله لما قلنا) من أن المدعي ادعى الفعل عليه أما في مسائلتي المتن فأشار الى علة الاولى بقوله او أفتر ذواليد بخصومة والى علة الثانية بقوله ادعى عليه الفعل اي فانه صار خصما بدعوى الفعل عليه لا يده بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده كما في الجور وأما علة ما اذا كان هالكاً فلم يشر اليها وهي انه يدعى الدين ومحل الدية فالمدعى عليه ينتصب خصما بذمته وبالبينة انه كان قيده ودبعة لا يبين أن ما في ذمته لغيره فلا تندفع كما في المعراج وكذا علة ما اذا قال الشهود اودعني من لا يعرفه وهي انهم ما أحالوا المدعى على رجل تمكن من خصمته كذا قيل (قوله في مجلسه) أي مجلس الحكم (قوله لسبق اقرار) باضافة سبق الى اقرار والدفع مفعول يمنع (قوله ذلك) اي المذكور في كلام المدعي ح (قوله اي بنفسه) تنقيح لقوله اودعني لا تفسير لقوله ذلك ح وقال في الهامش بنفسه أي بنفس فلان الغائب (قوله بلاينة) لان الوكالة لا تثبت بقوله معراج ولانه لم يثبت تلقى اليد من اشترى هو منه لانكار ذي اليد ولا من جهة وكيله لانكار المشتري بجر (قوله وان لم يبرهن) وفي البناية ولو طلب المدعي يمينه على الايداع يحلف على البتات اه بجر (قوله الا اذا قال) اي المدعي (قوله اشترته) اي من الغائب كذا في الهامش (قوله وهي عجيبة) لم يظهر وجه العجب (قوله ولو ادعى الخ) المسألة تقدمت متناقبيل باب عزل الوكيل معلة بأنه اقرار على الغير قلت وكذا الوادي انه أعاره فلان كما يظهر من العلة قال في الهامش الخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصي والموصى له والغريم للميت أو على الميت برازية وكذلك في الارث جامع الفصولين اه (قوله اندفعت) أي بلاينة نورالعين (قوله دعوى سرقة لا) وهذا بخلاف قوله انه لو سرق مني زيد وقال ذواليد اودعني زيد ذلك لا تندفع الخصومة استخسانا يقول الحقيير لعل وجه الاستخسان هو أن الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبعالة كما ذكر في كتب الفقه فاليد للغاصب في مسألة الغصب بخلاف مسألة السرقة اذ اليد فيها لذى اليد اذ لا يد للسارق شرعا ثم ان عبارة لا يد للسارق تنكتة لا يخفى حسننها على ذوى النهي نورالعين وهذا اولى وما قاله السائحاني يجب حمله على ما اذا قال سرق مني أما لو قال سرقة الغائب مني فانها تندفع لتوافقهما أن اليد للغائب وصار من قبيل دعوى الفعل على غير ذي اليد وهي تندفع كما في الجور لكن ذكر بعد هذه المسألة وأفاد انها بنيت للقاعل وصرح بذلك في الفصولين فلعل في المسألة قولين قياسا واستخسانا اه (قوله لا تندفع) قال صاحب البحر وقد سئل بعد تأليف هذا المحل يوم عن رجل أخذ متاع اخته من بيتها ورهنه وغاب فادعت الاخت به على ذي اليد فأجاب بالزهر فأجبت ان ادعت المرأة غصب أخيهما وبرهن ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا اه أي لا تندفع وظاهره انها ادعت سرقة أخيهما مع اناقة مناعته أن عقيد دعوى الفعل على ذي اليد للاحتراز عن دعواه على غيره فانه لو دفعه ذواليد لواحد ما ذكر وبرهن تندفع فيجب أن يحمل على انها ادعت انه سرق منها مبنيا للجهول ليكون الدعوى على ذي اليد لكن يناقيه قولهما أن أخاهما أخذ من بيتها تأمل (قوله يميل الى المجلس الثاني) أي بعد أن سأله عنه وعلم انه دفع صحيح كما قدمناه قبل التحكيم (قوله للمدعي تحليف الخ) خلافا لما في الذخيرة لانه يدعى الايداع ولا حلف على المدعي ح كذا في الهامش (فروع) ادعى نكاح امرأة لها زوج يشترط حضرة الزوج الظاهر جامع الفصولين * السباهي لا ينتصب خصما للمدعي الارض ملكا أو وقتنا خيرية من الدعوى * الاصل سقوط دعوى الملك المطلق دون المقيّد بسبب در منق * المشتري ليس بخصم للمستأجر والمرتهن جامع الفصولين في الفصل الثالث

(باب دعوى الرجلين)

لا يخفى عليك أن عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث والجميع الدعوى لا تكون الا بين اثنين وحينئذ

تندفع بلاينة (دفعت الخصومة وان لم يبرهن) لتوافقهما أن أصل الملك للغائب الا اذا قال اشترته ووكفى بقضه وبرهن ولو صدقه في الشراء لم يؤمر بالتسليم لثلا يكون قضاء على الغائب باقراره وهي عجيبة ثم اقتصار الدرر وغيرها على دعوى الشراء قيد اتفافي فلذا قال (ولو ادعى أنه له غصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد أن هذا الغائب اودعه عنده اندفعت) لتوافقهما أن اليد لذلك الرجل (ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة لا) تندفع بزعم ذي اليد ايداع ذلك الغائب استخسانا برازية وفي شرح الوهبانية للشربلاني لو اتفقا على الملك لزيد وكل يدعي الاجارة منه لم يكن الثاني خصما للاول على الصحيح ولا المدعي رهن او شرا أما المشتري بخصم للكل (فروع) * قال المدعي عليه لي دفع يميل الى المجلس الثاني صغرى * للمدعي تحليف مدعي الايداع على البتات درر وله تحليف المدعي على العلم ونظامه في البرازية * وكل ينقل امته فبرهنت انه اعتقه ما قبل للدفع لا لاعتق مالم يحضر المولى ابن ملك

(باب دعوى الرجلين)

لا تكون هذه المسألة من مسائل هذا الكتاب فلذلك ذكره صاحب الهداية والكثير في أوائل كتاب الدعوى
قلت ولعل صاحب الدرر انما أخرها الى هذا المقام متتقيا في ذلك ان صاحب الوقاية تصحح مناسبة بينهما وبين
مسائل هذا الباب بحيث تكون فاتحة لمسائله وان لم تكن منه عزمي (قوله حجة خارج) الخارج وذواليد
لو ادعيا رنا من واحد فذواليد أولى كفاي الشراء هذا اذا ادعى الخارج وذواليد تلقى الملك من جهة واحد
فلو ادعياه من جهة اثنين يحكم للخارج الا اذا سبق تاريخ ذى اليد بخلاف ما لو ادعياه من واحد فانه يفتنى
لذى اليد الا اذا سبق تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما سبق فهو أولى كالموخر
البائع وبرهنا وأرخا وأحد هما سبق تاريخا والمبيع في يد أحدهما يحكم للاسبق اه فصولين من الثامن
وتماه فيه (قوله في ملك مطلق) لان الخارج هو المدعى واليدنة بينة المدعى بالحدث قيد الملك باطلاق
احترازا عن المقيّد بدعوى النشاج وعن المقيّد بما اذا ادعيا تلقى الملك من واحد وأحد هما قابض وبما اذا
ادعيا الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما سبق فان في هذه الصورة قبل بينة ذى اليد بالاجماع كاسبقى درر
(قرع) في الهامش اذ برهن الخارج وذواليد على نسب صغير قدّم ذواليد الا في مسالتين في الخزانة الاولى
لورهن الخارج على انه ابنه من امرأته وهما حران وأقام ذواليد بينة انه ابنه ولم ينسبه الى امته فهو للخارج
الثانية لو كان ذواليد ذمتيا والخارج مسلما برهن الذي بشهود من الكفار وبرهن الخارج قدّم الخارج سواء
برهن بمسلمين او بكفار ولورهن الكافر بمسلمين قدّم على المسلم مطلقا أشباه قبيل الوكالة اه (قوله فقط)
قيد بقوله فقط لانه لو وقبا يعتبر السابق كايأتى متساوفا لم ير وقتا او وقت أحد هما وحده ولو استوى
تاريخهما فالخارج أولى فالاعم قول الفرع حجة الخارج في الملك المطلق أولى الا اذا ارتخا وذواليد أسبق
سابقى (قوله قال في دعواه هذا العبد الخ) تقدّمت المسألة متناقبيل السلم (قوله تاريخ غيبة)
لاق قوله منذ شهر متعلق بغاب فهو قيد للغيبة وقوله منذ سنة متعلق بماتعلق به قوله الى أى ملك الى منذ سنة فهو
قيد للملك وتاريخ له والمعتبر تاريخ الملك ولم يوجد من الطرفين (قوله وقال أبو يوسف) ضعيف (قوله
ولو حالة الانفراد) ينبغي اسقاطها لان الكلام في حالة الانفراد (قوله كذا في جامع الفصولين) ذكره
في الفصل السادس عشر حيث قال استحق حمار فطلب ثمنه من بائعه فقال البائع للمشتق من كم مدة غاب عنك
هذا الحمار فقال منذ سنة فبرهن البائع انه ملكه منذ عشر سنين قضى به للمشتق لانه ارتخ غيبته لا الملك
والبائع ارتخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته فصارت المشتري ادعى ملك بائعه بتاريخ عشر
سنين غير ان التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد عند أبي حنيفة فيبقى دعوى الملك المطلق حكّم للمشتق أقول يقضى
بها للموخر عند أبي يوسف لانه يرجح الموخر حالة الانفراد اه ملخصا وقد قدمه في الثامن وقال ولكن
الصحيح والمشهور من مذهبه يعني أباحنيفة انه اى تاريخ ذى اليد وحده غير معتبر بنه ذكره خير الدين
الرملي في حاشية المنخ (قوله ولورهن خارجان) يعني اذا ادعى اثنان عينا في يد غيرهما وزعم كل واحد منهما انها
ملكه ولم يذ كر اسباب الملك ولا تاريخه قضى بالعين بينهما عدم الاولوية وأملقه ففعل ما اذا ادعيا الوقف في يد
ثالث فحقضى لكل وقف النصف وهو من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وتماه بيانه في الصر
وفيه بيان أن الغلة مثله وقيد بالبرهان منهما اذ لورهن أحدهما فقط فانه يقضى له بالكل فلورهن الخارج الاخر
يقضى له بالكل لان المقضى له صار ذايده بالقضاء فتقدّم بينة الخارج الاخر عليه بجر وتماه فيه (قوله ولو
ميتة) أى ولم يؤرخا واستوى تاريخهما كما هو في عبارة الجرع عن الخلاصة (قوله ولو ولدت) أى الميتة
قبل الموت وظاهر العبارة انها ولدت بعده ولكن ينظر هل يقال له ولادة (قوله وتماه في الخلاصة) هو أنه
يرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد ح (قوله وهي لمن صدقته)
يشمل ما اذا سمعه القاضى أو برهن عليه مدّعيه بعد انكسار حاله بجر عن الخلاصة (قوله اذ لم تكن الخ) أما
ان كانت في يد من كذبه أو دخل بها فهو أولى ولا يعتبر قوله لان تمكنه من نقلها أو من الدخول بها دليل على
سبق عقده الا ان يقيم الاخر البينة انه تزوجها قبله فيكون أولى لان الصريح يفوق الدلالة زياحى بقى
لودخل بها أحدهما وهي في بيت الآخر في الجرع عن الظهيرية أن صاحب البيت أولى (قوله هذا اذ لم يؤرخا)
وكذا اذا ارتخا واستويا (قوله فان ارتخا) أى الخارجان مطلقا (قوله فالسابق أحق) أى وان صدقت

(تقدّم حجة خارج في ملك مطلق)
أى لم يذكر له سبب كما مر (على حجة
ذى البدان وقب أحدهما فقط)
وقال أبو يوسف ذوالوقت أحق
ومرته فيما لو (قال) في دعواه
(هذا العبد الى غاب عن منذ شهر
وقال ذواليد الى منذ سنة قضى
للمدعى) لان ما ذكره تاريخ غيبة
لا ملك فلم يوجد التاريخ من الطرفين
فقضى بينة الخارج وقال أبو يوسف
يقضى للموخر ولو حالة الانفراد
وينبغي أن يفتى بقوله لانه اوفق
وأظهر كذا في جامع الفصولين
وأقره المصنف (ولورهن خارجان
على شئ قضى به لهما فان برهنا في)
دعوى (نكاح سقطا) له مدارج
لوحية ولوميتة قضى به بينهما وعلى
كل نصف المهر ويرثان ميراث زوج
واحد ولو ولدت ثبت النسب منهما
وتماه في الخلاصة (وهي لمن
صدقته اذ لم تكن في يد من كذبه
ولم يكن دخل) من كذبه (ها)
هذا اذ لم يؤرخا (فان ارتخا
فالسابق أحق بها

قوله فيقضى لكل وقف النصف
هكذا في النسخة المجموع منها ولعله
فيقضى لكل بنصف الوقف ويجزى
اه معصمه

فلو أرخ أحدهما فهي لمن صدقته
 اولى اليد بزايه قلت وعلى
 ما مر عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ
 أحدهما ولم أر من يهمل هذا
 فنأمل (وان أقرت لمن لا حجة له فهي
 له وان برهن الآخر قضى له ولو
 برهن أحدهما وقضى له ثم رهن
 الآخر لم يقض له الا اذا ثبت
 سبقه) لان البرهان مع التاريخ
 اقوى منه بونه (كالم يقض ببرهان
 خارج على ذي يد ظهر نكاحه
 الا اذا ثبت سبقه) أى ان نكاحه
 أسبق (وان) ذكر اسباب
 الملك بأن (برهن على شراء شئ
 من ذي يد فله) كل نصفه بنصف
 الثمن ان شاء (اورثك) انما خير
 لتفريق الصفقة عليه (وان ترك
 أحدهما بعد ما قضى لهما لم يأخذ
 الاخر كله) لانفساخه بالقضاء
 فلو قبله فله (وهو) أى ما ادعى
 شراؤه (للسابق) تاريخا (ان
 أرخا) فیرد البائع ما قبضه من
 الآخر اليه مراجع (و) هو
 (لذى يدان لم يؤرخا او أرخ
 أحدهما) او استوى تاريخهما
 (و) هو (لذى وقت ان وقت
 أحدهما فقط و) الحال أنه
 (لا يدل لهما) وان لم يوقنا فقد مر أن
 لكل نصفه بنصف الثمن (والشراء
 أحق من هبة وصدقة) ورهن ولو
 مع قبض وهذا (ان لم يؤرخا

قوله ويريد ذلك وبعد اشهادة الخ
 هكذا فى النسخة المجموع منها ولم
 يظهر لى معناه فلعل اصل العبارة
 ويريد ذلك بعد اشهادة الخ وليحذر
 اه صححه

الآخر او كان ذايد أو دخل بها والحاصل كما فى الزيلعي انهما اذا تنازعا فى امرأة وبرهنانا أن تاريخ
 أحدهما أقدم كان هو أولى وان لم يؤرخا أو استويا فان مع أحدهما قبض كالدخول بها ونقلها الى منزله كان
 هو أولى وان لم يوجد شئ يرجع الى تصديق المرأة اه (قوله فالسابق أحق بها) أى ولا يعتبر ما ذكره من
 كونها فى يده أو دخل بها مع التاريخ لكونه صريحا وهو فوق الدلالة منخ (قوله فلو أرخ أحدهما)
 أى وصدقت الآخر او كان ذايد فان لم يوجد أقدم المؤرخ فالتصديق او اليد اقوى من التاريخ وعلم مما مر
 أن اليد أرجح من التصديق ومن الدخول فالحاصل كما فى الجرجاني سبق التاريخ أرجح من الكل ثم اليد
 ثم الدخول ثم الاقرار ثم تاريخ أحدهما (قوله اولى اليد) أى لو أرخ أحدهما وللاخر يد فانها لى اليد
 (قوله وعلى ما مر عن الثاني) أى من انه يقتضى للمؤرخ حالة الاضرار على ذى اليد فيقتضى هنا للمؤرخ وان
 كان الآخر ذايد لترجح جانب المؤرخ حالة الاضرار عند أبي يوسف وقد مناعن الزيلعي أنه لو برهن انه تزوجها
 قبله فهو أولى وسأقضى متنا (قوله وان أقرت لمن لا حجة له فهي له) قال السامحاني كان عليه أن يقول فان لم تقم
 حجة فبى لمن أقرت له ثم ان برهن الآخر قضى له الخ (قوله من ذى يد) أما لو ادعى الشراء من غير ذى اليد
 فسأقضى متنا فى قوله وان برهن خارجا على ملك مؤرخ الخ (قوله بنصف الثمن) أى الذى عينه فان ادعى
 أحدهما انه اشتراه بمائة والآخر بمائتين أخذ الاقل نصفه بضمسين والآخر بمائة (قوله ما قبضه) أى الثمن
 (قوله وهو لى يد) أى الذى بالفتح قال فى البحر روى اشكال فى عبارة الكتاب هو أن اصل المسألة مفروض
 فى خارجين تنازعا فيما فى يد ثالث فاذا كان مع أحدهما قبض كان ذايد تنازع مع خارج فلم تكن المسألة ثم رأيت فى
 المعراج ما يريه من جواز أنه ان ثبت بالينة قبضه فيما مضى من الزمان وهو الآن فى يد البائع اه الا أنه يشكك
 ما ذكره بعده عن الذخيرة بأن ثبوت اليد لاحدهما بالعاينة اه والحق انها مسألة اخرى وكان ينبغي افرادها
 وحاصلها أن خارجا وذايد ادعى كل الشراء من ثالث وبرهننا قدم ذى اليد فى الوجوه الثلاثة والخارج فى وجه
 واحد اه وقد أشار المصنف الى ذلك حيث ذكر قوله ولذى وقت ولكن كان عليه أن يقدمه على قوله ولذى يد
 لانه من تمة المسألة الاولى ويكون قوله ولذى استئناف مسألة اخرى (فرع) سئل فى شاب أمر دكره خدمة من
 هو فى خدمته معنى هو أعلم بشأنه وحقيقته فخرج من عنده فاتهمه انه عد الى بيته وكسره فى حال غيبته وأخذ
 منه كذا المبلغ سماه وقامت أمارة عليه بأن غرضه منه استبقاؤه واستقراره فى يده على ما يتوآخاه هل يسمع
 القاضى والحالة هذه عليه دعواه ويقبل شهادة من هو متعبد بخدمة واكله وشربه من طعامه ومرقته والحال
 انه معروف بحب الغلمان الجواب ولكنك فسح الجنان الجواب قد سبق لشيوخ الاسلام الى السعود العمادى
 رحمه الله تعالى فى مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضى سماع مثل هذه الدعوى معللا بأن مثل هذه الحيلة
 معهود فىما بين الفجرة واختلافهم فيما بين الناس مشهورة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد لك ان لا يصغوا
 الى مثل هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك الغمر المنخدع وبجمله ائق صاحب تنوير
 الابصار لا تشار ذلك فى غالب القرى والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكر فى باب الدعوى تتعلق باختلاف حال
 المدعى وحال المدعى عليه ويريد ذلك وبعد اشهادة من بعشاه يتعنى وبغده يتعدى فلا حول ولا قوة الا بالله
 العلى العظيم ان الله وانما اليه راجعون ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى اعلم فتاوى خيرية وعبرة
 المصنف فى فتاواه بعد ذكر فتوى أبى السعود وأنا أقول ان كان الرجل معروف بالفسق وحب الغلمان والتجمل
 لا تسمع دعواه ولا بلغت القاضى لها وان كان معروف بالصلاح والفلاح فله سماعها والله تعالى أعلم (قوله فقط)
 أقول التاريخ فى الملك المطلق لا عبرة به من طرف واحد بخلافه فى الملك بسبب كما هو معروف فله شيخ والذى
 مدنى (قوله والشراء أحق من هبة) أى لو برهن خارجا على ذى يد أحدهما على الشراء منه والآخر على
 الهبة منه كان الشراء أولى لانه اقوى لكونه معاوضة من الهبة ولانه يثبت الملك بنفسه والملك فى الهبة
 يتوقف على القبض فلو أحدهما ذايد والمسألة بحالها يقضى للخارج أو للسابق تاريخا وان ارخت احدهما
 فلا ترجح ولو كل منهما ذايد فهو لهما أو للسابق تاريخا كدعوى ملك مطلق وأطلق فى الهبة وهى مقيدة
 بالتسليم وبأن لا يكون بعوض والا كانت يباعا وأشار الى استواء الصدقة والهبة المقبوضتين للاستواء فى التبرع
 ولا ترجح للصدقة بالزوم لانه يظهر فى ثانى الحال وهو عدم التحكم من الرجوع فى المستقبل والهبة قد تكون

لازمة كهبة محرم والصدقة قد لا تلزم بأن كانت لغنى اه ملخصا من الجبر وفيه ولم ارحكم الشراء الفاسد مع القبض والهبة مع القبض فان الملك في كل متوقف على القبض وينبغي تقديم الشراء للمعاوضة ورده المقدسي بأن الاولى تقديم الهبة لكونها مشروعة (قوله ولو أرتخت احدهما) اي احدي البيتين (قوله ولو اختلف الملك استويا) لان كلا منهما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهما فيه سواء بخلاف ما اذا اتحد لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى وفي الجبر لو ادعى الشراء من رجل وآخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من أبيه والرابع الصدقة من آخر فغنى بينهم أرباعا لانهم يتلقون الملك من ملكهم فيجعل كأنهم حضروا وأقاموا البيئة على الملك المطلق اه (قوله وهذا) اي استويا وهما فيما لو اختلف الملك وكذا لو كانت العين في ايديهما ولم يسبق تاريخ أحدهما فانهم ما يستويان كما قدمناه (قوله فيما لا يقسم) كالعبد والداية (قوله لان الاستحقاق الخ) جواب عما قاله في العمادية من أن الصحيح انهما سواء لان الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة ويفسد الرهن اه وأقره في الجبر وصدر الشريعة قال المصنف نقلنا عن الدرر عدم صورة الاستحقاق من امثلة الشيوع الطارئ غير صحيح والصحيح ما في الكافي والفصولين فان الاستحقاق اذا ظهر بالبيئة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طارئا عليها اه اي وحيث كان من قبيل المقارن وهو يطل الهبة اجماعا فيقدم على الشراء بالبرهان فيكون أولى (قوله لا الطارئ) لان الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة بخلاف المقارن (قوله وترجع هي) اي على الزوج (قوله وهو نصف الثمن) كل رجوع ببعض (قوله لما مر) اي من فريق الصنف (قوله فان سبق تاريخ أحدهما) لكن يشترط في الشهادة انه اشترى من فلان وهو يملكها كما في دعوى العمادية عن الجرمعز بالخزاة الاكل كذا في الهامش (قوله مغلط للجامع) أي جامع النصولين في قوله لو اجتمع نكاح وهبة يمكن أن يعمل بالبيئة لو استويا بأن تكون منكوبة هدا وهبة الآخر بأن يهبه أمته المنكوبة فينبغي أن لا تبطل بيئة الهبة حذرا من تكذيب المؤمن وحملاله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح اه قال مولانا في بحره وقد كتبت في حاشيته انه وهم لانه فهم أن المراد انهما تنازعا في أمة أحدهما ادعى انها ملكة بالهبة والاخر أنه تزوجها وليس مرادهم ذلك وانما المراد من النكاح المهر كما عبره في الكتاب وتعامه في المخ (قوله نعم الخ) ذكر هذا في الجامع بحثا كما علمت وقال في الجبر ولم أره صريحا (قوله معه) الضمير راجع للقبض (قوله أقوى من الرهن) هذا اذا كانت في يد ثالث س (قوله استويا) بحث فيه العمادية بأن الشيوع الطارئ يفسد الرهن فينبغي أن يقضى بالكل لمدعى الشراء لان مدعى الرهن أثبت رهننا فاسدا فلا تقبل بيته فصار كأن مدعى الشراء انفرادا قامة البيئة وتعامه في الجبر قلت وعلى ما مر من أن الاستحقاق من الشيوع المقارن ينبغي أن يقضى لمدعى الشراء بالاولى فالحكم بالاستواء على كل من القولين مشكل مليتا مل (قوله غير ذي يد) قيده لان دعواهما الشراء من صاحب اليد قدم في صدر الباب س (قوله على ملك مؤرخ) قيده بالملك لانه لو أقامها على انها في يده منذ سنتين ولم يشهدوا انها له قضى بها للمدعى لانها شهدت باليد لا بالملك بجر (قوله فاسبق أحق) لانه أثبت انه أول المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلق الاخر منه مخ وقيد بالتاريخ منهما لانه اذا لم يؤرخا واستويا فهي بينهما في المسألتين الاولى وان سبقت احدهما فالسابقة اولى فيهما وان ارتخت احدهما فقط فهي الاحق في الثانية لا الاولى وأما في النائية فالخارج اولى في الصور الثلاث وتعامه في الجبر (قوله متفق) صوابه النصب على الحال من فاعل رهننا ح (قوله او مختلف) اي تاريخهما باقاني وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر فأقام أحدهما بيته بأنه اشتراه من فلان وهو يملكها وأقام آخر البيئة انه اشتراه من فلان آخر وهو يملكها فان الثاني يقضى به بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الاول اولى في ظاهرها رواية وعن محمد انه لا يعتبر التاريخ وان ارتخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما اتفاقا فان كان لاحدهما قبض فالأخر اولى وان كان البائعان ادعىا ولا أحدهما يد فانه يقضى للخارج منهما قاضي خان كذا في الهامش (قوله عيني) ومثله في الزبلي تبعه للكافي وادعى في الجبر أنه سمعوه وأنه يقدم الاسبق كما في دعوى الشراء من شخص واحد فانه يقدم الاسبق تاريخا ورده الرمل بأنه هو الساهي فان

فلو أرتخا واتحد الملك فالاسبق
أحق (لقونه) ولو أرتخت احدهما
فقط فالأول (قوله) ولو اختلف
الملك استويا وهذا فيما لا يقسم
اتفاقا واختلف التحصيل فيما يقسم
كالدرا والاصح أن الكل لمدعى
الشراء لان الاستحقاق من قبيل
الشيوع المقارن لا الطارئ هبة
الدرر (والشراء والمهر سواء)
فينصف وترجع هي بنصف القيمة
وهو بنصف الثمن او يفسخ لما مر
(هذا اذا لم يؤرخا ولو أرتخا واستويا
تاريخهما فان سبق تاريخ
أحدهما كان أحق) قيده بالشراء
لان النكاح أحق من هبة أو رهن
او صدقة عمادية والمراد من
النكاح المهر كما حزره في الجبر
مغلط للجامع نعم يستوى
النكاح والشراء لو تنازعا في الامه
من رجل واحد ولا مرجح فتكون
ملكاه منكوبة لا آخر فتدبر
(ورهن مع قبض أحق من هبة
بلا عرض معه) استحسانا ولوبه
فهي أحق لانها بيع انتهاء والبيع
ولوبوجه أقوى من الرهن ولوالعين
معهما استويا ما لم يؤرخا وأحدهما
اسبق (وان برهن خارجا على ملك
مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد)
غير ذي يد (أو) برهن (خارج)
على ملك مؤرخ وذو يد على ملك
مؤرخ اقدم فالسابق أحق وان
برهننا على شراء متفق تاريخهما
او مختلف عيني

وكل يدعى الشراء (من)
رجل (آخر أو وقت أحدهما فقط

استويا) ان تعدد البائع وان
اتحد ذو الوقت أحق ثم لا يضمن
ذكر المدي وشهوده ما يفيد ملك
بائعهم ان لم يكن المبيع في يد البائع
ولو شهدوا بيده فتقولان برزاية
(فان برهن خارج على الملك وذو

اليد على الشراء منه أو برهننا على
سبب ملك لا يتكرر كالنتاج) وما في
معناه كنسج لا يعاد وغزل قطن

(وحلب لبن وجز صوف) ونحوها
ولو عند بائعه درر (فذواليد

أحق) من الخارج اجماعا الا اذا
ادعى الخارج عليه فعلا كغصب

أو ودعة أو اجارة ونحوها في
رواية درر أو كان سببا يتكرر

كبناء وغرس ونسج خز وزرع بر
ونحوه أو اشكل على أهل الخبرة

فهو للتأرجح لانه الاصل وانما
عدلتا عنه بجديت النتاج (وان

برهن كل) من الخارجين وذو
الايدي أو الخارج وذو اليد

عيني (على الشراء من الآخر
بلا وقت سقطا ترك المال) المدي

به (في يده من معه) وقال محمد يقضي
للخارج قلنا الاقدام على الشراء

اقرار منه بالملك له ولو اتي قبضا
تهارتا اتفاقا درر (ولا يرجع

بزيادة عدد الشهود) فان الترجع
عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرغ

على هذا الاصل بقوله (قلوا قام
أحد المدعين شاهدين والآخر

أربعة فهم سواء) في ذلك (وكذا
لا ترجع بزيادة العدالة) لان
المعتبر أصل العدالة اذ لا حد
للاعدلية

في المسألة اختلاف الرواية في جامع الفصولين لوبرهننا على الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما سبق اختلفت
الروايات في الكتب فما ذكر في الهداية يشير الى أنه لا عبرة لسبق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على أن الأسبق
أولى ثم يرجع صاحب جامع الفصولين الأول اه ملخصا قلت وفي نور العين عن قاضي خان أديعيا شراء من
اثنين يقتضي به بينهما نصفين وان أرخا أو أحدهما سبق فهو أحق في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعتبر التاريخ يعني
بينهما وان أرخ أحدهما فقط يقتضي به بينهما نصفين وفاقا لولا أحدهما يد فالخارج أولى ثم قال في نور العين فما في
المبسوط يؤيده ما في قاضي خان انه ظاهر الرواية وما في الهداية اختيار قول محمد ثم قال ودليل ما في المبسوط
وقاضي خان وهو أن الأسبق تاريخا يضيف الملك الى نفسه في زمان لا يتنازع غيره أقوى من دليل ما في
الهداية وهو أنهم ما يثبتان الملك لبائعهما فكأنهما أحضرنا وأدعى الملك بلاتاريخ ووجه قوة الأول غير خاف
على من تأمل اه وكذا بحث في دليل ما في الهداية في الحواشي السعدية فراجعها وبه علم أن تقييد المصنف
باتفاق التاريخ معني على ظاهر الرواية فهو أولى بمافعله الشارح وان وافق الكافي والهداية وأما الحكم عليه
بالسبوق في البحر فعلا لا ينفي (قوله من رجل آخر) أي غير الذي يدعى الشراء منه صاحبه زيلعي (قوله
استويا) لان ما في الأولى يثبتان الملك لبائعهما فكأنهما أحضرنا ولو وقت أحدهما قوقيته لا يدل على تقدم
الملك لجواز أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما اذا كان البائع واحدا لانهم اتفقا على أن الملك لا يتلقى الا من
جهته فاذا ثبت أحدهما تاريخا يصحكم به حتى يبين انه تقدمه شراء غيره بجر ثم قال واذا استويا في مسألة
الكتاب يقتضي به بينهما نصفين ثم يخبر كل واحد منهما ان شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك اه
(قوله ملك بائعه) بأن يشهدوا انه اشتراه من فلان وهو يملكها بجر (قوله أوبرهننا) أي الخارج وذو اليد
وفي البحر اطلقه فحمل ما اذا أرخا واستوى تاريخيهما أو سبق أولم يؤرخا أصلا أو أرخت احدهما فلا اعتبار
بالتاريخ مع النتاج الا من أرخ تاريخا مستحيلا بأن لم يوافق سن المدي وقت ذي اليد ووافق وقت الخارج
فحينئذ يحكم للخارج ولو خالف سنة الوقتين لفت السنان عند عامة المشايخ ويترك في يد ذي اليد على ما كان كذا
في رواية وهو بينهما نصفين في رواية كذا في جامع الفصولين وفيه برهن الخارج أن هذه امته وولدت هذا القن
في ملكي وبرهن ذو اليد على مثله يحكم بها للمدعي لانهما ادعىا في الامه ملكا مطلقا فيقتضي بها للمدعي ثم
يستحق القن تبعاه اه وبهذا ظهر أن ذا اليد انما يقدّم في دعوى النتاج على الخارج اذ لم يتنازعا في الامه أما
لو تنازعا في ملك مطلق وشهدوا به وبنتاج ولدها فانه لا يقدم وهذه يجب حفظها اه (قوله كالنتاج)
هو ولادة الحيوان من تحت عنده بالبناء للمفعول ولدت ووضع في القرب والمراد ولادته في ملكه أو في
ملك بائعه أو مورثه وبيانه في البحر (قوله فعلا) أي وان لم يدع الخارج النتاج تأمل (قوله في رواية) الأولى
أن يقول في قول كافي الشربلانية (قوله درر) اقتصر عليها الزيلعي وصاحب البحر وشراح الهداية ويؤيده
ما كتبناه فيما يأتي تحت قول المصنف فلوم يؤرخا قاضي بها الذي اليد قال الزيلعي بعد تعليل تقديم ذي اليد في
دعوى النتاج بأن اليد لا تدل على أولية المثل فكان مساويا للخارج فيها باثباتها يندفع الخارج ويعتد ذي اليد
مقبولة للدفع ولا يلزم ما اذا ادعى الخارج الفعل على ذي اليد حيث تكون بينه ارجح وان ادعى ذو اليد النتاج
لانه في هذه اكثر اثباتا لا بياتها ما هو غير ثابت أصلا اه ملخصا ويستثنى أيضا ما اذا تنازعا في الامه كما مر وما اذا
ادعى الخارج اعتنا مع النتاج وبيانه في البحر (قوله ونسج خز) قال في الكفاية الخنزاسم دابة ثم سمي الثوب
التخذ من وبره خزا قبل هونسج فاذا بلى يغزل مرة ثانية ثم ينسج اه عزمي كذا في الهامش (قوله بجديت
النتاج) هو ما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رجلا ادعى ناقة في يد رجل وأقام البينة انها ناقة تحت
عنده وأقام الذي هي في يده البينة انها ناقة تحتها فافضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده وهذا
حديث صحيح مشهور وصارت مسألة النتاج مخصوصة بجر (قوله من الآخر) أي من خصمه الآخر (قوله
بلا وقت) فلوقت يقضي لذي الوقت الآخر بجر (قوله وقال محمد يقتضي للخارج) لأن العمل بهما يمكن
فيجعل كأنه اشترى ذو اليد من الآخر وقبض ثم باع وعنامه في البحر (قوله بالملك له) فصار كأنهما قامتا على
الاقرارين وفيه التهازب لاجماع كذا هنا (قوله تهارتا) لأن الجمع غير يمكن بجر وهذا في غير العقار وبيانه
في البحر أيضا (قوله فهما سواء في ذلك) قال شيخنا مشايخنا ينبغي أن يقيد ذلك بما اذا لم يصل الى حد التواتر

(دار في يد آخر ادعى رجل نصفها وآخر كلها وبرهننا قالا اول ربهما والباقي للآخر بطريق المنازعة) وهو ان التصف سالم لذى الكل بلا منازعة ثم استوت منازعتهم في النصف الاخر فينصف (وقالا الثلث والباقي للثاني بطريق العول) لان في المسألة كلاهما فالمسألة من اثنين وتعمل الى ثلاثة واعلم ان انواع القسمة أربعة * ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو ثمان ميراث وديون ووصية ومحاباة ودرهم مرسلة وسعاية وجناية وريق * وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسألة الفضولين * وبطريق المنازعة عنده والعول ٤٤١ عندهما وهو ثلاث مسائل مسألة الكتاب

واذا اوصى لرجل بكل ماله او بعد بعينه ولا آخر ينصف ذلك * وبطريق العول عنده والمنازعة عندهما وهو خمس كما بسطه الزبلي والعيني وتما في البصر والاصل عنده ان القسمة متى وجبت طلق ثابت في عين أو ذمة شائعا فولية أو عجزا أو لاحدهما شائعا ولا آخر في الكل منازعة وعندهما متى يتما على الشيوع فعولية والافنازة غلبه نظ (ولو ادعى ايدع ما في الثاني) نصف لا بالقضاء ونصف به لانه خارج ولو في يد ثلاثة وادى أحدهم كلها وآخر نصفها وآخر ثلثها وبرهنوا قسمت عنده بالمنازعة وعندهما بالعول ويانه في الكافي (ولو برهننا على تناج داية) في ايديهما أو أحدهما او غيرها (وأر خاقضي من وافق سننها تاريخه) بشهادة الظاهر (فلو لم يورثنا قضي بهما لذي اليد ولهما ان في ايديهما او في يد ثالث وان لم يوافقهما) بأن خالف أو أشكل (فلهما ان كانت في ايديهما أو كانا خارجين فان في يد أحدهما قضي بهاله) هو الاصح قلت وهذا أولى مما وقع في الكنز والدرر والمقتى قيسر

فانه حقت في العلم فلا ينبغي أن يجعل كالباب الآخر اه أقول ظاهر ما في التقي والزبلي في هذا حيث قال ولنا أن شهادة كل شاهدين على نائمة كافي حالة الافراد والترجيح لا يقع بكثرة العلل بل بقوة بأن يكون أحدهما متواترا والآخر أحادا أو يكون أحدهما مفسرا والآخر مجملا فيترج المفسر على المجمل والتواتر على الاحاد اه يرى (قوله بطريق المنازعة) اعلم أن أبا حنيفة رحمه الله اعتبر في هذه المسألة طريق المنازعة وهو أن النصف سالم لذى الكل بلا منازعة فيبقى النصف الآخر وفيه منازعة على السواء فينصف فلصاحب الكل ثلاثة أرباع ولصاحب النصف الربع وهما اعتبر طريق العول والمضاربة وانما سمي بهذا لان في المسألة كلاهما فالمسألة من اثنين وتعمل الى ثلاثة فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم هذا هو العول وأما المضاربة فان كل واحد يضرب بقدر حقه فصاحب الكل له ثلثان من الثلاثة فيضرب الثلثان في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب الثلث في الدار فحصل ثلث الدار لان ضرب الكسور بطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في الستة معناه ثلث الستة وهو اثنان مخ (قوله ومحاباة) الوصية بالمحاباة اذا اوصى بأن يساع العبد الذي قيمته ثلاثة الاف درهم من هذا الرجل بألني درهم وأوصى لآخر أن يساع العبد الذي يساوي ألني درهم بألف درهم حتى حصلت المحاباة لهما بألني درهم كان الثلث بينهما بطريق العول والوصية بالدرهم المرسلة اذا اوصى لرجل بألف ولا آخر بألفين كان الثلث بينهما بطريق العول والوصية بالعق اذا اوصى بأن يعتق من هذا العبد نصفه وأوصى بأن يعتق من هذا الاخر ثلثه يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل واحد منهما حصته من السعاية اه ح كذا في الهامش وفيه مدبر جنى على هذا الوجه ودفعت القيمة الى أولياء الجناية كانت القيمة بينهما بطريق العول وأما ما يقسم بطريق المنازعة عندهم فمسألة واحدة ذكرها في الجامع فضولي باع عبدا من رجل بألف درهم وفضولي آخر باع نصفه من آخر بخمس مائة فأجاز المولى البيعين جميعا بغير المشترين فاذا اختارا الاخذ أخذ بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه لمشتري الكل وربعه لمشتري النصف عندهم جميعا وفي البصر عبدا فباعين رجل وقتل آخر خطأ فدفعت بهما يقسم الجاني بينهما بطريق العول نشاء لولى القتل وثلثه للآخر بجر اه قال المؤلف رحمه الله وأسقط ابن وهبان الوصية بالعق وبها تم الثمان (قوله لانه خارج) لان مدعى النصف تصرف دعواه الى ما في يده ولا يدعى شيئا مما في يد صاحبه (قوله ويانه في الكافي) ذكره في غرر الافكار فراجع (قوله ولو برهننا) يتصور هذا بأن رأى الشاهد ان الله ارتضع من لبن اتى كانت في ملكه وآخر ان رأياه ارتضع من لبن اتى في ملك آخر فحصل الشهادة للفرقين بجر عن الخلاصة وقد منا أنه لا اعتبار بالتاريخ مع التناج الامن ارتخ تاريخا مستتبلا الخ قتأمل (قوله لذي اليد) هذا قيد لما اذا ادعى كل منهما التناج فقط اذ لو ادعى الخارج الفعل على ذي اليد كالعصب والابادة والعارية فيينة الخارج أولى لانها اكثر اثباتا للفعل على ذي اليد كافي البصر عن الزبلي ونقله في نور العين عن الذخيرة على خلاف ما في الجسوط وقال الظاهر أن ما في الذخيرة هو الاصح والارجح لما في الخلاصة عن كتاب الولاء لنواهر زاده أن ذا اليد اذا ادعى التناج وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه ذواليد أو ودعه له أو أعاره منه كانت بينة الخارج أولى وانما ترجح بينة ذي اليد على التناج اذ لم يدع الخارج فعلا على ذي اليد ما لو ادعى فعلا كالشراء وغير ذلك فيينة الخارج أولى لانها اكثر اثباتا لانها ثبتت الفعل عليه اه وانظر ايضا ما كتبناه قريبا في ضرورة (قوله مما وقع في الكنز) حيث قال وان أشكل فلهما لان قوله وان لم يوافقهما أعم من قول الكنز وكذا قول الكنز فلهما مقيد بما اذا لم تكن في يد أحدهما وعبارة المقتى والغرر وان أشكل فلهما وان خالفهما بطل حال الشارح في شرح المقتى فيقضي لذي اليد قضاء ترك كذا اختاره في الهداية والكافي قلت لكن الاصح أنه كالمشكل كما جزم في التنوير والدرر والبصر وغيره فليحفظ له قلت نقل الشربلاني عن كافي الحاشاكم أن

القصبة) من زيد (والأخر على

الودعة) منه (استنوا) لأنها

بالجحد نصير غيب (الثاني أحرار)

الإيمان (الأي) أربع (الشهادة

والحدود والقصاص والقتل)

كذا في نسخة المصنف وفي نسخة

والعقل وبحارة الأشباه والدية

وحينئذ (فلو أدي على مجهول

الحال) أحرأ لا (أنه عبده فأنكر

وقال أنا حر الأصل فالقول له)

تصكه بالأصل (واللابس) للشوب

(أحق من أخذ الكم والراكب)

أحق (من أخذ الجام ومن في

السرج من رديفه وذو جملها من

علق كونه بها) لأنه أكثر نصراً

(والجالس على البساط والمتعلق

بمسواه) بجالس به وراكبي سرج

(كن معه نوب وطرفه مع الآخر

لا هديته) أي طرته الغير المتسوجة

لأنها ليست شوب (بجلاف جالس

دار تنازعها) حيث لا يقضى

لها لا احتمال أنها في يد غيرها

وهنا علم أنه ليس في يد غيرها

عيني (الحائط لمن جذوعه عليه

أو متصل به اتصال ترييع) بأن

تدخل أنصاف لبناته في لبنات

الآخر ولوم خشب فأن تكون

الخشب مرسكة في الأخرى

لدلالة على أنهم مانيامعاً وإذا

سعى بذلك لأنه حينئذ يتي مربعا

(لأن له) اتصال ملازقة ونقب

وادخال (هرادي) كقصبة

وطبق يوضع على الجذوع (يل)

يكون (بين الجارين لوتنازعاً)

ولا يخصص به صاحب الهراي بل

صاحب الجذوع الواحد أحق منه

حاجة

أ قوله ثم في اتصال الترييع الخ هو

مكرر مع ما في صدر المقالة اه

الأول هو الصحيح لليقن بكذب البينتين فيترك في يدي اليد وقال ومعه اختلاف التصحيح (قوله من زيد)

هكذا وقع في النسخ وصوابه على القصبة من يده أي من يد أحد الخارجين قال الزيلعي فالمع معناه إذا كان

عين في يد رجل فأقام رجلان عليه البينة أحدهما بالقصبة منه والآخر بالودعة استوتد عواهما حتى يقضى

بها بينهما نصفين لأن الودعة نصير غيباً بالحد حتى يجب عليه الضمان مدني والتظاهر أنه أراد على القصبة

الناسي من زيد فزيد هو القاصب غن ليست صلة القصبة بل ابتدائية تأمل (قوله الشهادة) فيسأل عن

الشاهد إذا طعن الخصم بالرق لا أن لم يطعن فلا يقبل قوله أنا حر بالنسبة اليها ما لم يبرهن وإذا قذف ثم زعم

أن المذوف عبداً لا يحد حتى ثبت المذوف حرته بالجملة وكذا لو قطع يد انسان وكذا لو قتله خطأ وزعمت

العقلة أن المقتول عبد ط (قوله والدية) الثلاث بمعنى واحد في المال (قوله واللابس للثوب) قال

الشيخ فاسم فيقضى له قضاء ترك الاستحقاق حتى لو أقام الآخر البينة بعد ذلك يقضى له شربلاية (قوله

ومن في السرج) نقل الناطني هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهر الرواية هي بينهما نصفين أقول لكن في

الهداية والمتني مثل ما في المتن فتنه بخلاف ما إذا كانا راكبين في السرج فأنها بينهما قولاً واحداً كما في

الغاية وبوخذه منه اشتراكهما إذا لم تكن مسرجة شربلاية (قوله وذو جملها أولى من علق كونه)

احتراز عما لو كان له بعض جملها إذ لو كان لأحدهما من والأخر مائة من كانت بينهما كما في التبيين (قوله

لا هديته) يقال له بالتركيب سعية (قوله بخلاف جالس دار) كذا قال في العناية ويخالفه ما في

البدائع لو أذعباراً وأحدهما ساكن فيها فهي للساكن وكذلك لو كان أحدهما أحدث فيها شياً من بناء

أو حفر فهي له وإن لم يكن شيء من ذلك ولكن أحدهما داخل فيها والآخر خارج عنها فهي بينهما وكذا لو كانا

جميعاً فيها لأن اليد على العقار لا تثبت بالكون فيها وإنما تثبت بالتصرف اه (تنبيه) قال في البدائع كل

موضع قضى بالملك لأحدهما لكون المدعى في يده يجب عليه الإيعين لصاحبه إذا طلب فإن نكل قضى عليه به

شربلاية (قوله وهنا علم) أي في الجلوس على البساط والأولى وهناك قال الزيلعي وكذا إذا كانا جالسين

عليه فهو بينهما بخلاف ما إذا كانا جالسين في دار وتنازع فيها حيث لا يحكم لهما به لا احتمال أنها في يد غيرها

وهنا علم أنه ليس في يد غيرها اه (قوله لمن جذوعه عليه) ولو كان لأحدهما جذع وأوجد عن دون الثلاثة

وللاخر عليه ثلاثة أجزأع أو أكثر ذكر في النوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب مادون الثلاثة

موضع جذعه قال وهذا استحسن وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخراً وقال أبو يوسف إن القياس أن

يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول أولاً ثم رجع إلى الاستحسان

فأضى خان في دعوى الحائط والطريق وبه أفتى الحلبي وأذا لزم قصيره فعلى صاحب الخشبة عمارة

موضعها كما في الحلبي ينعني ما تحتها من أسفل إلى الأعلى مما شأنه أن تكتفي به الخشبة كما ظهر في سائعي ثم

قال وفي البرازية جد أو مشترك بين اثنين لأحدهما عليه حولة للآخر أن يضع عليه مثل صاحبه إن كان الحائط

يحقل ولا يقال لذى الجذوع أن تثبت فادفعها للمستوى صاحبك وإن تثبت فخط بقدر ما يمكن يحمل الشريك

اه ملخصاً وفي البرازية أيضاً جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفاً آخر أو غرفة يمنع وكذا إذا أراد

أحدهما وضع السلم يمنع الأخر إذا كان في القديم اه حامدية وأفتى فيها بخلافه نقلاً عن الصمدية فراجعها

(قوله أو متصل به اتصال ترييع) ثم في اتصال الترييع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوي يكفي

وهذا أظهر وإن كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما

البينة قضى له خلاصة حامدية كذا في الهامش وإن كان كلا الاتصالين اتصال ترييع أو اتصال مجاورة

يقضى بينهما وإن كان لأحدهما ترييع وللآخر ملازقة يقضى لصاحب الترييع وإن كان لأحدهما ترييع

وللاخر عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى وصاحب الجذوع أولى من اتصال الملازقة ثم في اتصال الترييع

هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوي يكفي وهذا أظهر وإن كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه

الأربع ولو أقام البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما البينة قضى له خلاصة وبرازية كذا ضبط منلا على (قوله

في لبنات الآخر) انظر ما في الزيلعي عن الكرخي وقد أشبع الكلام هنا رحمه الله (قوله أو نقب) أي بأن

نقب وأدخلت الخشبة وهذا فيما لو كان من خشب (قوله أو هرادي) الهراي جمع هردي قصبات تضم ملوية

ولولا حدهما جذوع ولا شجر
اتصال فلذى الاتصال ولا آخر
حق الوضع وقيل لذى الجذوع
ملتقى وتقامه في الصبي وغيره
وأما حق المطالبة برفع جذوع
وضعت تعدا فلا يسقط بإبراء
ولا صلح وعفو وبيع واجارة أشباه
من أحكام الساقط لا يعود فليحفظ
(وذويت من دار) فيها يوت
كثيرة (كذى يوت) منها (في حق
ساحتها فهي بينهما نصفين) كالطريق
(بجلاف الشرب) إذا تنازع عليه
(قانه يقدرا لارض) بقدر سقيها
(برهنا) أي الخارجا (على يد)
لكل منهما (في أرض تفتي يدهما)
تتصرف (ولو برهن عليه) أي على
اليد (أحدهما أو كان تصرف
فيها) بأن لبن أو بنى (قضى يده)
لوجود تصرفه (أدعى الملك في
الحال وشهد الشهود أن هذا
العين كان ملكه تقبل) لأن ما ثبت
في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد
الزيل درر (صبي يعبر عن
نفسه) أي يعقل ما يقول (قال
أنا حر فالقول له) لأنه في يده نفسه
كالبالغ (فان قال أنا عبد
فلان) أغبر ذى اليد (فتنفي به لذى
اليد) كن لا يعبر عن نفسه لا قراره
بعدم يده (فلو كبر وأدعى الحرية
تسمع مع البرهان) لما تقر بأن
التناقص في دعوى الحرية لا يمنع
حصة الدعوى

(باب دعوى النسب)

نظامت من أقلام يرسل عليها قضبان الكرم كذا في الهامش وفي منوات العزيمة الهردية بضم الهاء
وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وليلاء المشتدة والمهادى بفتح الهاء وكسر الدال اه (قوله
ولولا حدهما جذوع) قال من لا على وان كنت جذوع أحدهما أسفل وجذوع الآخر أعلى بطبقة
وتنازعا في الحائط فانه لصاحب الأسفل لسبق يده ولا ترفع جذوع الأعلى عمادية في الفصل الخامس
والثلاثين ومثله في القصولين (قوله واجارة) أي اجارة داره (قوله أشياء من أحكام الساقط لا يعود)
رجل استأذن جارا له في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سرداب تحت داره فاذن له في ذلك فضل ثم
ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب كان له ذلك إلا إذا البائع شرط في البيع ذلك فحينئذ
لا يصح للمشتري أن يطلب ذلك قاضي خان من باب ما يدخل في البيع تبعان من الفصل الأول ومثله في
الغزاية من القسمة وفي الأشياء من العارية وراجع السيد أحمد محشي من لا على والمسألة ستأتي في العارية
(قوله في حق ساحتها) إذا لم يعلم قدر الانصباء منية المقتني (قوله كالطريق) الطريق يقسم على عدد
الرؤس لا بقدر مساحة الاملاك إذا لم يعلم قدر الانصباء وفي الشرب متى جهل قدر الانصباء يقسم على عدد
الاملاك لا الرؤس منية (فرع) الساباط إذا كان على حائط انسان فانه مالحائط ذكر صاحب الكتاب أن
على الساباط وتعلقه على صاحب الحائط لأن حله مستحق عليه وبه كان يفتي أبو بكر الخوارزمي ويريد به أنه
يملك مطالبته ببناء الحائط اه من الفصل الثالث من كتاب الحيطان لقاسم بن قطلوبغا اه من مراد
الحيطان وقوله ويريد به الخ أي بقوله لأن حله الخ كذا ظهر في قدامه وانظر ما كتبناه في متفرقات القضاء
(قوله بجلاف الشرب) دار فيها عشرة آيات لرجل وبيت واحد لرجل تنازعا في الساحة أو ثوب في يد رجل
وطرف منه في يد آخر تنازعا فيه فذلك بينهما نصفان ولا يعتبر بفضل اليد كما لا اعتبار بفضل الشهود لبطولان
الترجيح بكثرة الأدلة برزاية من الفصل الثالث عشر وبه علم أن ذلك حيث جهل أصل الملك أما لو علم
كألو كانت الدار المذكورة كلها لرجل ثم مات عن اولاد فقاموا البيوت منها قال الساحة بينهم على قدر البيوت
(قوله بقدر سقيها) فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيبقى بقدر الاراضي بجلاف الاتفاغ بالساحة فانه
لا يختلف باختلاف الاملاك كالرور في الطريق زيلاني واعلم أن القسمة على الرؤس في الساحة والمنفعة
وأجرة القسام والتوائب أي الهواصة المأخوذة ظلمًا والعاقلة وما يرى من المركب خوف الفرق والطريق
كذا يحط الشيخ شافعي أبو السعود (قوله أي انوار خان) كذا في الدرر والمخ وعبارة الهداية والزيلاني
كغيرهما تفيد أنهم ذوايد وفي القصولين ادعى كل منهما أنه له وفيه ذكر محمد في الأصل أن على كل منهما
البينة والا فالعين اذ كل منهما مقتر بتوجه الخصومة عليه لما ادعى اليد لنفسه فلورهن أحدهما حكم له باليد
ويصير مدعى عليه والاخر مدعى بالورهن فيجعل المدعى في يدهما تساويا على ما في اثبات اليد وفي دعوى الملك
في العقار لا تسمع الا على ذي اليد ودعوى اليد تقبل على غير ذي اليد لو نازعه ذلك الغير في اليد فيجعل مدعى
للمدعى مقصودا ومدعى الملك تبعاً اه وفي الكفاية وذكرنا الترتيب فان طلب كل واحد من صاحبه ما هي في يده
حلف كل واحد منهما ما هي في يد صاحبه على البتات فان حلفا لم يقض باليد لهما وبري كل عن دعوى صاحبه
وتوقف الدوا على أن يظهر المال فان نكلا قضى لكل بالنصف الذي في يد صاحبه وان نكل أحدهما قضي عليه
بكلها للباقي نصفها الذي كان في يده ونصفها الذي كان في يد صاحبه بنكوله وان كانت الدار في يد ثالث لم تنزع
من يده لأن نكوله ليس بجعة في حق الثالث اه فعلم أن الخارجين قيد اتفاقاً فالاولى حذفه (قوله قضى به)
لا يقال الاقرار بالرق من المضار فلا يعتبر من الصبي لا فانقول لم يثبت بقوله بل يدعى ذي اليد لعدم المعارض
ولا نسلم أنه من المضار لا مكان التدارك بعده يدعى الحرية ولا يقال الاصل في الادعى الحرية فلا تقبل
الدعوى بلاينة وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالقبط لا يقبل قول الملتقط انه عبده وان كان في يده لانا
تقول اذا اعترض على الاصل دليل خلافة بطل وثبوت اليد دليل الملك ولا نسلم أن القبط اذا عبر عن نفسه وأقر
بالرق يحلفه في الحكم وان لم يعبر فليس في يد الملتقط من كل وجه لانه أمين زيلاني ملخصا

(باب دعوى النسب)

وجزم به المصنف ثم قال وحيلة إسقاط دعوى البائع أن يقر بالبائع أنه ابن عبده فلان فلا تصح دعواه أبداً محجتي وقد أفاده بقوله (قال) عمرو (لصبي معه) أومع غيره عيني (هو ابن زيد) الغائب (ثم قال هو ابني لم يكن ابني) أبداً (وان) وصلياً (بمحمد بن زيد بن قوته) خلافاً له ما لا نسب لا يحتمل النقض بعد ثبوته حتى لو صدقه بعد تكذيبه صح ولذا لو قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح نفيه لأنه بعد الإقرار به لا يفتني بالنفي فلا حاجة إلى الإقرار به ثانياً ولا سهو في عبارة العمادي كجزمه من لا خسر وكما أفاده الشرنبلالي وهذا إذا صدقه الابن وأما بدونه فلا إذا عاد الابن إلى التصديق لبقاء أقرار الابن ولو أنكر الابن الإقرار فبرهن عليه الابن قبل وأما الإقرار بأنه أخوه فلا يقبل لأنه إقرار على الغير (فروع) لو قال لست وارثه ثم ادعى أنه وارثه وبين جهة الارث صح ٤٤٦ إذا تناقض في النسب عفو ولو ادعى بنوة العم لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن

أنه أقر أن ابنته تقبل لثبوت النسب بأقراره ولا تسع الاعلى خصم هو وارث أو دائن أو مدين أو موصى له ولو أحضر رجلاً يدعى عليه حقاً ليه وهو مقرب أو لافله اثبات نسبه بالمينة عند القاضي بمحضرة ذلك الرجل ولو ادعى اثماً عن أبيه فلو أقر به أمر بالدفع إليه ولا يكون قضاء على الابن حتى لو جاء حياً يأخذه من الدافع والدافع على الابن ولو أنكر قيل للابن برهن على موت أبيك وأنت وارثه ولا يمين والصحيح تخليفه على العلم بأنه ابن فلان وأنه مات ثم يكاف الابن باليمين بذلك وتعمامه في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين (ولو كان) الصبي (مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني فهو حر ابن الكافر) لنيله الحرية حالا والاسلام ما لا لكن جزم ابن الكمال بأنه يكون مسلماناً حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للحنيفة فليحفظ (قال زوج امرأة لصبي معهما هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره فهو ابنيهما) ان ادعى معاً وادفع فيه تفصيل ابن كمال قوله أما بمنى تصديق الخ هكذا في النسخة المجموع منها ولا تخلف العبارة عن تأمل وامل فيها تحريفاً والاصل أما بدون تصديق فلا يثبت النسب وإذا لم يصدق الخ ولتراجع عبارة الفصولين اهـ محكمه

بأمر حراً عيني (قوله أبداً) أي وان جد العبد (قوله خلافاً لهما) هما قالوا إذا جحد زيد بن قوته فهو ابن للمقرن وإذا صدقه زيد أو لم يدرك تصديقه ولا تكذيبه لم تصح دعوة المقر عندهم درر (قوله بعد ثبوته) وهنا ثبت من جهة المقر للمقرن (قوله حق لو صدقه) أي صدق المقر له المقرن في النفي خفاً وعبارة الدرر قوله أي لابي حنيفة أن النسب لا يحتمل النقض بعد ثبوته والإقرار بمثله لا يرتد بالرد إذا تعلق به حق المقر له ولو صدقه بعد التأكيد ثبت النسب منه وأيضاً تعلق به حق الولد فلا يرتد بالمقرن فظهر أنه منزع على تعلق حق المقر له به (قوله لا يفتني بالنفي) وهذا إذا صدقه الابن أما بمنى تصديق فلا يثبت النسب إذا لم يصدق الابن ثم صدقه ثبت البنوة لأن أقرار الابن لم يطل بعدم تصديق الابن فصولين قال جامع أنه أطن أن هذه القولة مشطوب عليها فإلهم (قوله في عبارة العمادي) عبارة هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح إذا قراره بأنه منه ثبت نسبه فلا يصح نفيه فنهى به وكما قال من لا خسر ولأنه ليس في العبارة سبق الإقرار على النفي اهـ كذا في الهامش (قوله كجزمه) تمثيل للنفي وقوله كما أفاده تمثيل للنفي قال في الهامش وهو عدم السهو ونصه والذي يظهر أن اللفظة الثالثة وهي قوله هو مني صح ليس له فائدة في ثبوت صحة النسب لأنه بعد الإقرار به أولاً لا يفتني بالنفي فلا يحتاج إلى الإقرار به بعده فليأت (قوله إذا تناقض الخ) ذكر في الدرر في فصل الاستسراء فوائد جمة فراجعها (قوله اسم الجد) بخلاف الأخوة فانها تصح بلا ذكر الجد كافي الدرر واعلم أن دعوى الأخوة ونحوها مما لو أقر به المدعى عليه لا يلزمه لا تسع ما لم يدع قبله ما لا قال في الولو الجلية ولو ادعى أنه أخو له لا يوجب له جحد فان القاضي يسأله ألك قبله ميراث تدعيه أو نفقة أو حق من الحقوق التي لا يقدر على أخذها إلا بالاثبات النسب فان كان كذلك يقبل القاضي بينته على اثبات النسب والا فلا خصومة بينهما لأنه إذا لم يدع ما لا يدع حقاً لأن الأخوة المجاورة بين الأخوين في الصلب أو الرحم ولو ادعى أنه أبوه وأنكر فأثبت يقبل وكذا عكسه وان لم يدع قبله حقاً لأنه لو أقر به صح فثبت نسب خصما وهذا لأنه يدعى حقاً فان الابن يدعى حق الانتساب إليه والاب يدعى وجوب الانتساب إلى نفسه شرعاً وقال عليه السلام من اتسب إلى غير أبيه وأنتى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين اهـ ملخصاً وتعمامه فيها وفي البرازية (قوله اني ابنته) مكرز مع ما قدمه قريبا (قوله ولا تسع) أي بينة الارث كافي الفصولين (قوله أودائن) انظر ما صورته وأصل صورته أن يدعى ديناً على الميت وينصب له القاضي من يثبت في وجهه دينه فحينئذ يصير خصماً للمدعى الارث ومثل ذلك يقال في الموصى له تأمل (قوله أوموصى له) أو الوصي برازية كذا في الهامش (قوله فلو أقر) أي المدعى عليه وقوله به أي بالبنوة بالموروث (قوله ولو أنكروا) أي المدعى عليه (قوله تخليفه) أي المنكر (قوله على العلم) أي على نفي العلم بأن يقول والله لا أعلم أنه ابن فلان الخ (قوله بأنه ابن فلان) الظاهر أن تخليفه على أنه ليس بابن فلان انما هو إذا أثبت المدعى الموت والأخلاق فائدة في تخليفه الأعلى عدم العلم بالموت تأمل (قوله بذلك) أي بالمال الذي أنكره أيضاً (قوله السابع والعشرين) صوابه الفصل الثامن والعشرين كذا في الهامش (قوله وقال الكافر هو ابني) قال في شرح الملتقى وهذا إذا ادعى معاً فلو سبق دعوى المسلم كان عبده ولو ادعى البنوة كان ابناً للمسلم إذا القضاء بنسبه من المسلم قضاء باسلامه (قوله والاسلام ما لا) لظهور دلالة التوحيد لكل عاقل وفي العكس ثبت الاسلام تبعاً ولا يحصل له الحرية مع العجز عن تحصيلها درر (قوله لكن جزم الخ) فيه أنه لا عبرة للدار مع وجود أحد الأبوين حـ قلت يخافه ما ذكرنا في النقط لو ادعى من يثبت نسبه منه وهو مسلم تبعاً للدار وقتئذ في كتابه عن الولو الجلية (قوله بأنه يكون مسلماً) أي وابناً للكافر (قوله معهما) أي في يدهما احتريزه عما لو كان في يده أحدهما قال في التاترخانية وان كان الولد في يد

وهذا (لو غير معبر والا) بان كان معبرا (فهو لمن صدقه) لان قيام أيديهما وفراشهما ٤٤٧ يفيد أنه منهما (ولو ولدت أمة اشتراها فاستحققت

غرم الأب قيمة الولد) يوم الخصومة
لانه يوم المنع (وهو حر) لانه مغرور
والمغرور من يطاء امرأة معقدا على
ملك يمين أو ذكاح قتله منه ثم
تستحق فلذا قال (وكذا) الحكم
(ولو ملكها بسبب آخر) أي سبب
كان عيني (كالو تزوجها على

انما حرمة فولدت له ثم استحققت) غرم
قيمة ولده (فان مات الولد قبل
الخصومة فلا شيء على أبيه) لعدم
المنع كما مر (وارثه له) لانه حر
الاصل في حقه فبرئه (فان قتله
أبوه أو غيره) وقبض الأب من
دينه قدر قيمته (غرم الأب قيمته)
للمستحق كالمو كان حيا ولو لم يقبض
شيئا لاشئ عليه وان قبض أقل
لزمه بقدره عيني (ورجع بها)

أي بالقيمة في الصورتين (ك) ما يرجع
بـ (عنها) ولو لها الكفا (على بأعها)
وكذا لو استولدها المشتري الثاني
لكن انما يرجع المشتري الاول
على البائع الاول بالنظر فقط كما
في المراءب وغيرها (لا بعترها)
الذي أخذ منه المستحق للزومه
باستيفاء منافعها كما مر في بابي
المراجعة والاستحقاق مع مسائل
التناقض وغالبها مرفى في متفرقات
القضاء ويحيى في الاقرار (فروع)
التناقض في موضع الخفاء عفو *
لا تسمع الدعوى على غريم ميت
الا اذا وهب جميع ماله لاجنبي
وسله فانها تسمع عليه لكونه
زائدا لا يجوز للمدعى عليه الانكار
مع علمه بالحق الا في دعوى العيب
ليرهن قيمته من الرد وفي
الوصي اذا علم بالدين لا يحلف
مع البرهان الا في ثلاث دعوى
دين على ميت واستحقاق مبيع
ودعوى ابن * الاقرار لا يجامع
البينة

الزوج أو يد المرأة فالقول للزوج فيهما وقيد باسناد كل منهما الولد الى غير صاحبه لما فيها أيضا عن المتقي صبي
في يد رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابني من هذا الرجل وقال ابني من غيرهما يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة
فان جاءت بامرأة شهدت على ولادتها اياه كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة وان كان في يده وادعاه
وادعت امرأته انه ابنها منه وشهدت المرأة على الولادة لا يكون ابنها منه بل ابنه لانه في يده واحترز عما فيها
أيضا صبي في يد رجل لا يدعيه اقامت امرأة انه ابنها ولدت له ولم تسم أباه وأقام رجل انه ولد في فراشه ولم يسم
أته يجعل ابنه من هذه المرأة ولا يعتبر الترجيح باليد كالمو ادعاه رجلان وهو في يد أحدهما فانه يقضى لذى اليد
(قوله لان) تعليل للمسألة الاولى فكان الاولى تقديمه على قوله والا (قوله ولو ولدت أمة) أي من
المستري وادعى الولد جوى (قوله يوم الخصومة) أي لا يوم النضاء كما في الشربلية واليه بشر قوله لانه
يوم المنع وتما فيه في الشربلية (قوله أي سبب كان) كبدل أجرة دار وكهبة وصدقة ووصية الا أن المغرور
لا يرجع بما تمنع في الثلاث كما في أبي السعود (قوله غرم قيمة ولده) أي ولا يرجع بذلك على المخبر كما مر
في آخر باب المراجعة (قوله فبرئه) ولا يغرم شيئا لان الارث ليس يعوض عن الولد فلا يقوم مقامه فلا يجعل
سلامة الارث كسلامته (قوله بالقيمة) يعني في صورة قتل غير الاب أمّا اذا قتله الاب كيف يرجع بما غرم
وهو ضمان اتلافه وقد صرح الزبلي بذلك أي بالرجوع فيما اذا قتله غيره ربه بدمه بقتله اه شربلية وعلى
هذا فقول الشارح في الصورتين معناه في صورة قبض الاب من دينه قدر قيمته وصورة قبضه أقل منها أو المراد
صورتنا الشراء والزواج كاتقل عن المقدسي قال السائحاني قوله في الصورتين أي الشراء والزواج ولا يرجع
على الوهاب والمتصدق والموصى بشئ من قيمة الاولاد مقدسي اه (قوله وكذا الخ) أي فانه يرجع على
المستري الاول بالنظر وقيمة الولد (قوله منافعها) أي بالوطء (قوله عفو) في الاشياء بعذر الوارث
والوصي والمتولى للجهل اه لعله لجهله بما فعله المورث والموصى والمولى وفي دعوى الانتزاع في التناقض
المديون بعد قضاء الدين والمختلعة بعد أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع وبرهن على ابراء
الدين يقبل لكن نقل انه اذا استعمل في قضاء الدين ثم ادعى الابراء لا يسمع سائحاني (قوله لا تسمع
الدعوى) أي من له دين على الميت (قوله على غريم ميت) الظاهر أن المراد منه مديون الميت جوى
(قوله الا اذا وهب) استثناء منقطع لانه ليس غريما اذا كان في الموهوب عن مغضوبة ونحوها كان
خصما للمدعي جوى ملخصا (قوله لكونه زائدا) عبارة الاشياء ذاب (قوله لا يجوز للمدعى عليه
الانكار الخ) قال بعض الفضلاء يلحق بهذامدعى الاستحقاق للمبيع فانه يشكر الحق حتى يثبت ليمكن من
الرجوع على بائعه ولو أقر لا يقدر وأبضا ادعاء الوكالة أو الوصاية وثبوتها لا يكون الا على وجه الخصم الواحد
كما ذكره فاضل خان فان أنكر المدعى عليه لكون ثبوت الوكالة أو الوصاية شرعا صححها يجوز فيلحق هذا أيضا
بهما ويلحق بالوصي احد الورثة اذا ادعى عليه الدين فانه لو أقر بالحق يلزم النكاح من حصته واذا أنكر فاقسمت
البينة عليه يلزم من حصته وحصتهم جوى (قوله دعوى دين على ميت) اجمعوا على أن من ادعى ديناً على
الميت يحلف بلا طلب وصي ووارث بالله ما استوفيت دينك منه ولا من أحد ادعاه عنه وما قبضه قابض
ولا أبرأته ولا شيئاً منه وما أخلت به ولا شيئاً منه على أحد ولا عندك ولا بشئ منه رهن خلاصة فلو حكم
القاضي بالدفع قل الاستحلاف لم ينفذ حكمه وتما فيه في أوائل دعوى الحامدية ومزت في أول كتاب الدعوى
تحت قول الماتن وبأل القاضي المدعى بهد همتها الخ ومزت في كتاب التناقض (قوله ودعوى آبق) اعل
صورتها فيما اذا ادعى على رجل أن هذا العبد عبدي آبق مني وأقام بيته على انه عبده فيحلف أيضاً لاحتمال
انه باعه تأمل ثم رأيت في شرح هذا الشرح نقل عن الفتح هكذا وعبارته قال في الفتح يحلف مدعى الآبق
مع البينة بالله انه آبق على ملكك الى الآن لم يخرج ببيع ولا هبة ولا غيرها اه (قوله الاقرار لا يجامع
البينة) لانها لا تقام الا على منكر ذكر هذا الاصل في الاشياء في كتاب الاقرار عن الخالية واستثنى منه أربع
مسائل وهي ما سوى دعوى الآبق وكذا ذكرها قبل في كتاب القضاء والشهادات ولم يذكر الخامسة بل زاد
غيرها وعبارته لا تسمع البينة على مقرر الا في وارث مقرر دين على الميت فتقام البينة للمدعى وفي مدعى عليه أقر
بالوصاية فبرهن الوصي وفي مدعى عليه أقر بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للمضرب وفي الاستحقاق تقبل البينة به

الافى أربع وكالة وصاية واثبات دين على ميت واستحقاق عين من مشتر ودعوى الاتى * لا يختلف على حق مجهول الا فى ست اذا انهم القاضى وصى يقيم ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع * لا يختلف المدعى اذا حلف المدعى عليه الا فى مسألة فى دعوى الجرح قال وهى غريبة يجب حفظها اشياء قلت وهى مالوقال المغصوب منه كانت قيمة ثوبى مائة وقال الغاصب لم ادر ولكنها لا تبلغ مائة صدق بيمينه وأزم بيانه فالولم يبين يحلف على الزيادة ثم يحلف المغصوب منه أيضا أن قيمته مائة ولو ظهر خير الغاصب بين أخذ أو قيمته فليحفظ والله تعالى أعلم

(كتاب الاقرار)

مناسبة أن المدعى عليه اما مكر أو مقر وهو أقرب لغلبة الصدق (هو) لغة الاثبات يقال قتر الشيء اذا ثبت وشرا (اخبار يحق عليه) للغير (من وجه انشاء من وجه) قيد بعلمه لانه لو كان لنفسه يكون دعوى لا اقرار انم قتر على كل من الشبهين فقال (فد) لوجه (الاول) وهو الاخبار (صح اقراره بمال مملوك للغير) ومتى أقتر بملك الغير (يلزمه تسليمه) الى المقر له (اذا ملكه) برهة من الزمان لنفاذه على نفسه ولو كان انشاء لما صح لعدم وجود الملك وفي الاشياء أقتر بجزءه عبد ثم شرا عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية دار ثم شراها او ورثها صارت وقفا مأخوذة بجزءه (ولا

يصح اقراره بمالاق وعناق مكرها) ولو كان انشاء لصح لعدم التحلف (وصح اقرار الماذون بعين في يده والمسلم بخمر)

مع اقرار المستحق عليه ليمكن من الرجوع على بائعه وفيما لو خوصم الاب بحق عن الصبي فأتز لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصى وأمين القاضى اذا أقتر خرج عن الخصومة وفيما لو أقتر الوارث للموصى له فانهم تسمع البينة عليه مع اقراره وفيما لو أجردا بة بعينهما من رجل ثم من آخر فأقام الاول البينة فان كان الآخر حاضرا تقبل عليه البينة وان كان يقر بما يدعى اه مخلصا فهو سيع (قوله) (الافى أربع) هى سبع كما فى الجوى والمذكور هنا خمسة (قوله من مشتر) فتقبل البينة به مع اقرار المستحق عليه ليمكن من الرجوع على بائعه كذا ذكره في الاشياء لكن مع اقراره كيف يكون له الرجوع تأمل (قوله وفي رهن مجهول) كتوب مثلا (قوله فى دعوى الجرح) قبيل قوله ولا ترتد بين على مدع (قوله وهى مالوقال الخ) ستا فى هذه المسألة فى كتاب الغصب وكتب الخسنى هناك على قوله فالولم يبين فقال الظاهر أن فى التسعة خلا لانه اذا لم يبين فانك الزيادة التى يحلف عليها على نفسها وفى ظنى أن أصل التسعة فان بين يعنى أنه لو بين حلف على نفي الزيادة التى هى اكثر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك هذا وينبغى أن يقارب فى البيان حتى لو بين قيمة فرس بدرهم لا يقبل منه كما تقدم نظيره اه وكتب على قوله هناك ولو حلف المالك أيضا على الزيادة أخذها لم يظهر وجهه فليراجع اه (قوله يحلف على الزيادة) أى التى يدعيها المالك (قوله أو قيمته) عطف على الضمير الجور رأى أخذ قيمته

(كتاب الاقرار)

(قوله وهو أقرب) أى المقر (قوله اخبار يحق عليه) لعلمه ينتقض بالاقرار بأنه لاسحق له على فلان بالابراء واسقاط الدين ونحوه كاسقاط حق الشفعة سعية وقد يقال فيه اخبار يحق عليه وهو عدم وجوب المطالبة تأمل (قوله انشاء من وجه) هو الصحيح وقيل انشاء وينبغى عليه ما سبب انى لكن المذكور فى غاية البيان عن الاستروشنية قال الحلوانى اختلف المشايخ فى أن الاقرار سبب للمالك ام لا قال ابن الفضل لا واستدل بمسألتي احدهما الملبض الذى عليه دين اذا أقتر بجميع ماله لاجنبى يصح بلا اجازة الوارث ولو كان غليظا لا ينفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة والثانية أن العبد المأذون اذا أقتر لرجل بعين في يده يصح ولو كان غليظا يكون تبرعاً عامنه فلا يصح وذكر الجرجاني أنه غليظ واستدل بمسائل منها أن أقتر فى المرض لو ارثه بدين لم يصح ولو كان اخبارا يصح اه ملخصا فظهر أن ما ذكره المصنف وصاحب الجرجان بين الطرفين وكان وجهه ثبوت ما استدلل به الفريقان تأمل (قوله لانه لو كان لنفسه) أى على الغير ولو للغير على الغير فهو شهادة (قوله لا اقرارا) ولا ينتقض باقرار الوكيل والولى ونحوهما لنيابته من انشاء شرعا شرح ملتقى (قوله صح اقراره بمال الخ) ويجبر الغاصب على البيان لانه أقتر بقيمة مجهولة واذا لم يبين يحلف على ما يدعى المالك من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المالك يحلف أن قيمته مائة ويأخذ من الغاصب مائة فاذا أخذ ثم ظهر الثوب خير الغاصب بين أخذه أو رده وأخذ القيمة ونحوه عن الحاكم أبى محمد العيني أنه كان يقول ما ذكر من تحليف المغصوب منه وأخذ المائة بقيته من الغاصب هذا بالانكار يصح وكان يقول الصحيح فى الجواب أن يجبر الغاصب على البيان فان أبى يقول له القاضى أكان قيمته مائة فان قال لا يقول اكان خمسين فان قال لا يقول له خمسة وعشرون الى أن ينتهى الى ما لا تنقص عنه قيمته عرفا وعادة فيلزمه ذلك من متفرقات اقرار التارخانية (قوله برهة) أى قليلا (قوله ولا يرجع) لاقتصار اقراره عليه فلا يعتدى الى غيره (قوله مكرها) لقيام دليل الكذب وهو الاكراه والاقرار اخبار يحق للصدق والكذب فيجوز تحلف مدلوله الوضعى عنه منع (قوله لعدم التحلف) أى لعدم صحة تحلف المدلول الوضعى للانشاء عنه كذا فى الهامش أى فان الانشاء لا يتخلف مدلوله عنه (قوله والمسلم بخمر) حتى يؤمر بالتاسيم اليه ولو كان غليظا مبتدأ لما صح وفى

الدرر وفيه اشارة الى أن الخمر قائمة لامستهلكة اذ لا يجب بدلها للمسلم نص عليه في المحيط كما في الشريعة
(قوله ونصف داره) اي القابلة للقسمه (قوله بناء على الاقرار) يعني اذا ادعى عليه شيئا وأنه أقترله به
لا تسع دعواه لان الاقرار اخبار لا سبب للزوم المقر به على المقر وقد علل وجوب المدعى به على المقر بالاقرار
وكانه قال اطالبه بما لا سبب لوجوبه عليه اولزومه باقراره وهذا كلام باطل منج وبه يظهر أن الدعوى بالشئ
المعين بناء على الاقرار كما هو صريح المتن لا بالاقراء بناء على الاقرار فقوله بأنه أقترله لا يحمل له تأمل (قوله
لم يحل له) اي للمقر له كذا في الهامش (قوله ثم لو انكر الخ) وفي دعوى الدين لو قال المدعى عليه ان المدعى
أقرت باستيفائه وبرهن عليه فقد قيل انه لا تسع لانه دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق اذ الدين يقتضى بثله ففي
الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق فلا تسع ط ذ جامع الفصولين
وفناوى قد وردى كذا في الهامش والطاء للمعيط والذال للذخيرة ومثل ما هو المسمطور في جامع الفصولين في
البرازية وزاد فيها وقيل يسع لانه في الحاصل يدفع أداء الدين عن نفسه فكان في طرف ذكره في المحيط وذكر
شيخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى بأنه لاحق له في المدعى أو بأنه ليس بملك له او ما كانت ملكه تندفع
الدعوى ان لم يقتر به لانسان معروف وكذا لو ادعاه بالارث فبرهن المطلوب على اقرار المورث كما ذكرنا
وتعامة فيها كذا في الهامش (قوله وأما دعوى الاقرار) اي بأن المدعى ملك المدعى عليه وأما دعوى
الاقرار بالاستيفاء فقبل لا تسع قال في الهامش واختلفوا أنه هل يصح دعوى الاقرار في طرق الدفع حتى
لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أقر أن هذه العين ملك المدعى عليه هل تقبل قال بعضهم لا تقبل وعاتهم
ههنا على أنها تقبل درر (قوله ثم قبل لا يصح) محله فيما اذا كان الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة أما
اذا كان لهما مثل الشراء والنكاح فلا وهو اطلاق في محل التقييد ويجب أن يقيد أيضا بما اذا لم يكن المقر
مصر اعلى اقراره لما ساقى من أنه لا شيء له الا أن يعود الى تصديقه وهو مصر حوى وبخط السامحاني عن
اخلاصة لوقال لا آخر كنت بعثك العبد بألف فتقال الا آخر لم أشتره منك فسكت البائع حتى قال المشتري في
المجلس او بعده بلى اشتريته منك بألف فهو الجائر وكذا النكاح وكل شيء يكون لهما جميعا فيه حق وكل شيء
يكون فيه الحق لواحد مثل الهبة والصدقة لا ينفعه اقراره بعد ذلك (قوله فلا يرتد) لانه صار ملكه ونفى
المالك ملكه عن نفسه عند عدم المنازع لا يصح نعم لو تصادقا على عدم الحق صح لما مر في البيع الفاسد أنه طاب
رجح مال ادعاه على آخر فصدقه على ذلك فأوفاه ثم ظهر عدمه تصادقا فأنظر كيف التصادق اللاحق نقض
السابق مع أن رجحه طيب حلال سأمحاني (قوله قال البديع) هو شيخ صاحب القنبه (قوله الزوائد
المستهلكة) يفسد بظاهره أنه يظهر في حق الزوائد الغير المستهلكة وهو مخالف لما في الخيانة قال رجل في يده
جارية وولدها أقر أن الجارية لفلان لا يدخل فيه الولد ولو أقام بينة على جارية أنها له بسحق أولادها وكذا
لو قال هذا العبد ابن امتك وهذا الجدي من شأنك لا يكون اقرارا بالعبد وكذا بالجدي فليجوز حوى س
وقيد بالمستهلكة في الاستروشنية ونقله عنها في غاية البيان (قوله فلا يملكها) شري أمة فولدت عنده
لا باستيلاده ثم استحققت بينة يتبعها ولدها ولو أقرت بها رجل لا والفرق أنه بالبينه يستحقها من الاصل ولذا قلنا
ان البساعة يتراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون ف ثم الحكم بأمة حكم بولدها وكذا
الحيوان اذ الحكم حجة كاملة بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه حجة ناقصة وهذا الولد بيد المدعى عليه
فلو في ملك آخر هل يدخل في الحكم اختلف المشايخ نور العين في آخر السابق فتنبه مخالفة لفهوم كلام المصنف
(قوله أقر حزم مكلف) اعلم أن شرطه التكليف والطوع مطلقا والحرية للتنفيذ للعالم لا مطلقا فصح اقرار العبد
للعالم فيما لا تهمه فيه كالحدود والقصاص وبوخر ما فيه تهمه الى ما بعد العتق والمأذون بما كان من التجارة
للعالم وتأخره ما ليس منها الى العتق كاقراءه بجنانية ومهر موطوءة بلا اذن والنجى المأذون كالعبد فيما كان من
التجارة لا فيما ليس منها كالكفالة واقراء السكران بطريق محظور وجميع الا في حدة الزنى وشرب الخمر مما يقبل
الرجوع وان بطريق مباح لا منج وانظر العزيمة (قوله ان أقرت بالتجارة) جوابه قول المصنف الا في صح
اي صح للعالم زاد الشئني اوما كان من ضرورات التجارة كالدين والوديعة والعارية والمضاربة والغصب دون
ما ليس منها كالمهر والجنانية والكفالة لدخول ما كان من باب التجارة تحت الاذن دون غيره ٥١ فقال

ونصف داره مشاعا والمرأة
بالزوجية من غير شهود ولو كان
انشاء للماصح (ولا تسع دعواه
عليه) بأنه أقترله (بشيء) معين
(بناء على الاقرار) له بذلك به
يفق لانه اخبار يحتمل الكذب
حتى لو أقرت كاذبا لم يحل له لان
الاقرار ليس سببا للملك نعم لو سلمه
برضاه كان ابتداء هبة وهو الاوجه
برازية (الا أن يقول) في دعواه
(هو ملكي) وأقرت به أو يقول لي
عليه كذا وهكذا أقرت به فتسمع
اجماعا لانه لم يجعل الاقرار سببا
للاجوب ثم لو انكر الاقرار هل
يخلف الفتوى أنه لا يخلف على
الاقرار بل على المال وأما دعوى
الاقرار في الدفع فتسمع عند العامة
(ول) لوجه (الثاني) وهو الانشاء
(لوردة) المقر له (اقراره ثم قبل
لا يصح) ولو كان اخبار الصم وأما
بعد القبول فلا يرتد بالرد ولو أعاد
المقر اقراره فصدقه لانه اقرار
اخر ثم لو انكر اقراره الثاني لا
يخلف ولا تقبل عليه بينة قال
البديع والاشبه قبولها واعتده
ابن الشحنة وأقره الشريعة
(والمالك الثابت به) بالاقرار
(لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة
فلا يملكها المقر له) ولو اخبارا
ملكها (أقر حزم مكلف) يقطن
طائعا (أو عبد) أو وصي أو مقنونه
(مأذون) لهم ان أقرت بالتجارة

كأقرار مجبور بحد وقود والاف بعد عتقه وثانم ٤٥٠ ومغنى عليه كيجنون وسبي الكران ومز المكره (بحق معلوم أو مجهول صح) لأن

جهالة المقر به لا تنظر الا اذا بين
سيما تنظر جهالة كبيع واجارة
وأما جهالة المقر فتستر كقوله لك
على أحدنا ألف درهم لجهالة
المقضى عليه الا اذا جمع بين نفسه
وعبده فيصح وكذا تنظر جهالة
المقر له ان فخت كل واحد من الناس
على كذا والا لا كلا هذه ذين
على كذا فيصح ولا يجبر على البيان
لجهالة المدعى بجر ونقله في
الدرر لكن باختصار محل كما بينه
عزمي زاده (ولزمه بيان ما جهل)
كثي وحق (بذى قيمة) كفلس
وجوزة لا بما لقيمة له كحبة خنطة
وجلد ميتة وصبي - ولانه يرجوع
فلا يصح (والقول للمقر مع حلفه)
لانه المنكر (ان ادعى المقر له أكد
منه) ولا بينة (ولا بصديق في
أقل من درهم على مال ومن
النصاب) أى نصاب الزكاة في الاصح
اختيار وقيل ان المقر فقير ان نصاب
السرقه وصحيح (في مال عظيم)
لوبيته (من الذهب والفضة ومن
خمس وعشرين من الابل) لانها
أدنى نصاب يؤخذ من جنسه (ومن
قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة
ومن ثلاثة نصب في أموال عظام)
ولوفسره بغير مال الزكاة اعتبر
قيمتها كما مر (وفي دراهم ثلاثة)
في (دراهم) أو دنانير أو نصاب
(كثيرة عشرة) لانها نهاية اسم
الجمع (وكذا درهمادرهم) على
المعتد ولو خفضه لزمه مائة وفي
درهم أو درهم عظيم درهم والمعتبر
الوزن المعتاد الالجبعة زيلعي
(وكذا كذا) درهمادرهما (احد عشر
وكذا وكذا) درهمادرهم (لأن
نظيره بالواو احد وعشرون

(قوله وقود) أى مما لا تمة فيه فيصح للمال (قوله والا) أى بأن كان بموافقه تمة (قوله تنظر جهالة)
لأن من أقر أنه باع من فلان شيئاً أو اشترى من فلان كذا شيئاً أو أجر فلا ناشياً لا يصح اقراره ولا يجبر المقر على
تسليم شيء درر كذا في الهامش (قوله بين نفسه وعبده) قال المقدسي - هذا في حكم المعلوم لأن ما على
عبده يرجع اليه في المعنى لكن انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال أما ما يلزمه بعد الحزبة فهو كالا جنبي - فيه فاذا
جمعه مع نفسه كان كقوله لك على - أو على زيد فهو مجهول لا يصح ذكره المجرى على الاشياء قتال (قوله على -
كذا) بتسديد الباء (قوله ولا يجبر على البيان) زاد الزيلعي - ويؤمر بالتذكر لأن المقر قد نسي صاحب
الحق وزاد في غاية البيان انه يحلف لكل واحد منهم - ما اذا ادعى وفي التاترخانية ولم يذكر أنه يستحلف لكل واحد
منهم ما يميناً على حدة بعضهم قالوا نعم ويبدأ القاضى بيمين أيها ما شاء أو يقرع وإذا حلف لكل لا يخلو من ثلاثة
أوجه ان حلف لاحدهم ما فقط يقضى بالعبد لا لاخر فقط وان نكل لهما يقضى به بقيمة الولد بينهما نصفين سواء
نكل لهما جله بأن حلفه القاضى لهما يميناً واحدة أو على التعاقب بأن حلفه لكل على حدة وان حلف فقد
برئ عن دعوة كل فان أراد أن يصطلماً وأخذ العبد منه له ما ذلك في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد
كما قبل الحلف ثم رجع أبو يوسف وقال لا يجوز اصطلاحهما بعد الحلف قالوا ولا رواية عن أبي حنيفة اه
(فرع) لم يذكر الاقرار العام وذكره في المنع وصحح الاقرار بالعام كافي يدي من قليل أو كثير أو عبد أو متاع
أو جميع ما يعرف في أو جميع ما ينسب الى فلان وإذا اختلفا في عينها كانت موجودة وقت الاقرار أو لا
فالتقول قول المقر الآن يقيم المقر له اليه كانت موجودة في يده وقته واعلم أن القبول ليس من شرط
صحته الاقرار لكنه يرتد برد المقر له صريحه في الخلاصة وكثير من الكتب المعتبرة واستشكل المصنف بناء
على هذا قول العمادى وقاضى خان الاقرار للغائب يتوقف على التصديق ثم أجاب عنه وبجث في الجواب
الرملى - ثم أجاب عن الاشكال بما حاصله ان الزوم غير الصحة ولا مانع من توقف العمل مع صحته كبيع
النضولى فالتوقف لزومه لا صحته فالقرار للغائب لا يلزم حتى يصح اقراره لغيره كما لا يلزم من جانب المقر له حتى
يصح رده وأما الاقرار للعائز فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره لغيره به قبل رده ولا يلزم من جانب المقر
له فيصح رده وأما الصحة فلا شبهة فيها في الجانبين بدون القبول (قوله عزمي زاده) وحاصله أن ما ذكره
صاحب الدرر من الجبر انما هو فيما اذا جهل المقر به لا المقر له لقول الكافي لانه اقرار للمجهول وهو لا يفيد
وفائدة الجبر على البيان انما تكون لصاحب الحق وهو مجهول (قوله كثي وحق) ولو قال أردت حق
الاسلام لا يصح ان قاله مفصلاً وان موصولاً يصح تاترخانية وكفاية (قوله في على مال) بتسديد الباء
(قوله ومن النصاب) معطوف على قوله من درهم وكذا المعطوفات بعده (قوله وقبل ان المقر الخ)
قال الزيلعي - والاصح أن قوله يبنى على حال المقر في الفقر والغنى فان القليل عند الفقر عظيم وأضعاف ذلك
عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرح متعارض فان الماء تين في الزكاة عظيم وفي السرقه والمهر العشرة عظيمة
فيرجع الى حاله ذكره في النهاية وحواشي الهداية معزيا الى المبسوط شربلالية وذكر في الهامش عن الزيلعي -
وينبغى على قياس ما روى عن أبي حنيفة أن يعتبر فيه حال المقر شربلالية اه (قوله في مال عظيم) برفع
مال عظيم (قوله لوبيته) بأن قال مال عظيم من الذهب أو قال من الفضة (قوله ومن خمس وعشرين)
أى ولا يصدق في أقل من خمس وعشرين لو قال مال عظيم من الابل (قوله ومن قدر النصاب قيمة) بنصب
قيمة (قوله ومن ثلاثة نصب) من أى جنس سماء تحته يقال في الجمع حتى لو قال من الدراهم كل ستانة
درهم وكذا في كل جنس يريد حتى لو قال من الابل يجب عليه من الابل خمس وسبعون كفاية (قوله
اعتبر قيمتها) ويعتبر الادنى في ذلك للتيقن به زيلعي - أى أدنى النصب من حيث القيمة أبو السعود (قوله
اسم الجمع) يعنى يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر فيكون هو الاكثر من حيث اللفظ كما في الهداية س
(قوله وكذا) أى لو قال له على - كذا درهم ما يجب درهم (قوله على المعتقد) لأن ما في المتون مقدم
على الفتاوى شربلالية وفي التمة والذخيرة درهمان لأن كذا كناية عن العدد وأقله اثنان اذا الواحد لا يعد
حتى يكون معه شيء وفي شرح المختار قبل يلزمه عشرون وهو القياس لأن أقل عدد وركب يذكرك بعده
الدراهم بالنصب عشرون منع (قوله وكذا كذا درهمما) أى بالنصب وبالحفض ثلثمائة وفي كذا كذا

درهما وكذا كذا دينار عليه من كل أحد عشر وفي كذا كذا دينار او درهما احد عشر منهما جميعا ويقسم ستة من الدراهم وخسة من الدينارين احتياطا ولا يعكس لأن الدراهم أقل مائة والقياس خسة ونصف من كل لكن ليس في لفظه ما يدل على الكسر غاية البيان ملخصا (قوله ولولث) بأن قال كذا كذا كذا درهما (قوله اذ لا نظيره) وما قبل نظيره مائة ألف ألف فهو وظاهر لان الكلام في نصب الدرهم وتمييز هذا العدد مجرور ولا ينظر هل اذا جرت يلزمه ذلك وظاهر كلامهم لا (قوله ولو خمس زيدا الخ) فيه انه يضم "الألف الى العشرة آلاف" (قوله عشرة آلاف) هذا حكمه العيني بلفظ ينبغي لكنه غلط ظاهر لان العشرة آلاف تتركب مع الألف بلا واو فيقال احد عشر ألفا فتدرا الو او التي تعتبر معه ما أمكن وهنا يمكن فيقال احد وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون درهما ثم قوله ولو سدس الخ مستقيم سائحي أي بأن يقال مائة ألف وأحد وعشرون ألفا وأحد وعشرون درهما وكذا الو سدس زيدا قبله ألف وما ذكره أحسن من قول بعضهم (قوله زيد عشرة آلاف) فيه انه يضم الألف الى العشرة آلاف فيقال احد عشر والقياس لزوم مائة ألف وعشرة آلاف الخ اه لان احد وعشرون ألفا أقل من مائة ألف وقد أمكن اعتبار الأقل فلا يجب الاكثر ويلزم أيضا اختلال المسائل التي بعده كلها فيقال لو خمس زيدا مائة ألف ولو سدس زيدا ألف ألف وهكذا بخلافه على ما مر فتدبر (قوله زيد مائة ألف) فيقال مائة ألف وأحد وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون (قوله أو قبلي) في بعض النسخ وقبلي (قوله عندى أو معي) كانه في عرفهم كذلك أما العرف اليوم في عندى ومعى للدين لكن ذكروا علمه أخرى تفيد عدم اعتبار عرفنا قال السائحاني نقلا عن المقدسي "لان هذه المواضع محل العين لا الدين اذ محله الذمة والعين يحتمل أن تكون مضمونة وأمانة والامانة أدنى فحمل عليها والعرف شهد له أيضا فان قيل لو قال على مائة وديعة دين أو دين وديعة لا تثبت الامانة مع انها أقلهما أجيب بأن احد اللفظين اذا كان للامانة والآخر للدين فاذا اجتمعا في الاقرار يترجح الدين اه أى بخلاف اللفظ الواحد احتمل لمعنيين (قوله بالشركة) قال المقدسي ثم ان كان متميزا فوديعته والاشركة سائحي فكان عليه أن يقول أو بالوديعه (قوله بخلاف الاقرار) فانه لو كان اقرارا لا يحتاج الى التسليم (قوله متى أضاف) ينبغي تقييده بما اذا لم يأت بلفظ في كاي علم بمقابله (قوله المقترية) يضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء (قوله كان هبة) لان قضية الاضافة تنافي حمله على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فيشترط فيه ما يشترط في الهبة منح اذا قال اشهدوا اني قد أوصيت فلان بألف وأوصيت أن فلان في مالى ألفا فالاولى وصية والاخرى اقرار وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى فلان فهو وصية ولو قال فلان سدس في دارى فاقرار لانه في الاول جعل له سدس دار جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دار نفسه ظرفا للسدس الذى كان فلان وانما يكون داره ظرفا لذلك السدس اذا كان السدس مملوكا فلان قبل ذلك فيكون اقرارا أما لو كان انشاء لا يكون ظرفا لان الدار كلها فلا يكون البعض ظرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالى فهو وصية استحسانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالى فهو اقرار اه من النهاية أول كتاب الوصية فتقول المصنف فهو هبة أى ان لم يكن في ذكر الوصية وفي هذا الاصل خلاف كما ذكر في المخ وسياقى في متفرقات الهبة عن البرازية وغيرها الدين الذى على فلان فلان انه اقرار واستشكه الشارح هناك وأوصناه ثمة فراجع (قوله ولا يرد) أى على منطوق الاصل المذكور وقوله ولا الارض أى لا يرد على مفهومه وهو أنه اذا لم يصفه كان اقرارا وقوله للاضافة تقديره اعله اقله ولا الارض (قوله مالى بيتي) وكذا ما في منزلى ويدخل فيه الدواب التي يبيعها بالنهار وتأوى اليه بالليل وكذا العبيد كذلك كما في التازجانية أى فانه اقرار (قوله لانها اضافة) أى فانه أضاف الطرف لا المظروف المقترية (قوله ولا الارض) لا ورود لها على ما تقدم اذا الاضافة فيها الى ملكة نعم نقلها في المخ عن الخسائية على انها تملك ثم نقل عن المنتقى نظيرتها على انها اقرار وكذا نقل عن القنية ما يفيد ذلك حيث قال اقرار الاب لولده الصغير بعين من ماله تملك ان أضافه الى نفسه في الاقرار وان أطلق فاقرار كافى سدس دارى وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يخالفه ثم قال قلت بعض هذه القروع يقتضى التسوية بين الاضافة وعدمها فيفيد أن في المسألة خلافا ومسألة الابن الصغير يصح فيها الهبة بدون التقبض لان كونه في يده قبض فلا فرق

(ولولث بلاوا فأحد عشر)

اذ لا نظيره فحمل على التكرار

(ومعها ثمانية وأحد وعشرون)

(وان ربع) مع الواو (زيد ألف)

ولو خمس زيدا عشرة آلاف ولو

سدس زيدا مائة ألف ولو سبع زيدا

ألف ألف وهكذا يعتبر نظيره أبدا

(ولو) قال له (على أو) له (قبلي)

فهو (اقرار بدى) لان على

للايجاب وقبلى للضمان غالبا

(وصدق ان وصل به هو وديعة)

لانه يحتمله مجازا (وان فصل

لا) يصدق لتقرره بالسكون

(عندى أو معى أو فى بيتي أو فى

(كبى أو) فى (صدوقى) اقرار

بالر (أمانة) عملا بالعرف (جميع

مالى أو مالى ملكه) أو له مالى

أو من دراهمى كذا فهو (هبة

لا اقرار) ولو عبرنى مالى أو بنى

دراهمى كان اقرارا بالشركة

(فلا بد) حصه الهبة (من التسليم)

بخلاف الاقرار والاصل انه متى

أضاف المقترية الى ملكه كان

هبة ولا يرد ما فى بيتي لانها اضافة

نسبة لا ملك ولا الارض التى

حدودها كذا لطلبى فلان فانه

هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا

أن يكون مما يحتمل التسمة

فثبت قطبته مقررا للاضافة تقدير ابدليل قول المصنف أكثر لا تخرب معي ولم ينفقه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا
 اوتعليكا ينبغي الثاني فيراعى فيه شرائط التقليد فراجعهم (قال لى عليك ألف فقال أترنه أو تنقده أو أجاني به أو قضيتك أياه أو برأتني منه أو تصدقت به
 على أو وهبته لى أو أحلتك به على زيد) ونحو ذلك (فهو اقرار له بها) رجوع الضمير اليها في كل ذلك عزى زاده فكان جوابا وهذا الما لم يكن
 على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود ٤٥٢ بذلك لم يلزمه شيء أما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق (وبلا ضمير) مثل أترن الخ وكذا

تجاسب أو ما استقرضت من أحد
 سواك أو غيرك أو قبلك أو بعدك
 (لا) يكون اقرارا لعدم انصرافه
 الى المذكور فكان كلاما مبتدأ
 والاصل أن كل ما يصلح جوابا
 لا ابتداء يجعل جوابا وما يصلح
 للابتداء لا للبناء أو يصلح لهما يجعل
 ابتداء لثلاث يلزمه المال بالشك
 اختصار وهذا اذا كان الجواب
 مستقلا فلو غير مستقل كتقوله نعم
 كان اقرارا مطلقا حتى لو قال أعطنى
 قوب عبدى هذا أو افتح لى باب
 دارى هذه أو حصص لى دارى
 هذه أو أسرج دابتي هذه أو أعطنى
 سرجهما أو لجامها فقال نعم كان
 اقرارا منه بالعبد والدار والدابة
 كافى (قال اليس لى عليك ألف

فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال
 نعم لا) وقيل نعم لان الاقرار يحصل
 على العرف لا على دقائق العربية
 كذا فى الجوهرية والفرق أن بلى
 جواب الاستفهام المنى بالثبات
 ونعم جوابه بالنفى (والا بما بالأس)
 من الناطق (ليس باقرار بمال
 وعنى وطلاق ويصح ونكاح واجارة
 وهبة بخلاف اقناء ونسب واسلام
 وكفر) وأمان كافر وإشارة محرم
 لصيد والشيخ برأيه فى رواية
 الحديث والطلاق فى أنت طالق
 هكذا وأشبه ثلاث إشارة الاشياء
 ويزاد العين كقوله

بين الاقرار والتعليك بخلاف الاجنبى ولو كان فى مسألة الصغير شئ مما يحتمل القسمة ظهر الفرق بين الاقرار
 والتعليك فى حقه أيضا لاقتضاه الى القبض مقررا اه ثم قال وهما مسألة كثيرة الوقوع وهى ما اذا أكثر
 لاخر الخ ما ذكره الشارح مختصرا وحاصله انه اختلف النقل فى قوله الارض التى حدودها كذا لفظي
 هل هو اقرار أو هبة أو فادانه لافرق بينهما الا اذا كان فيها شئ مما يحتمل القسمة فتظهر غرة الاختلاف
 فى وجوب القبض وعدمه وكان مراد الشارح الاشارة الى أن ما ذكره المصنف آخره لا يفيد التوفيق بأن يحمل
 قول من قال انه اتمليك على ما اذا كانت معلومة بين الناس انها ملكه فتكون فيها الاضافة تقدير أو قول من قال
 انها اقرار على ما اذا لم تكن كذلك فتقوله ولا الارض أى ولا تترد مسألة الارض التى الخ على الاصل السابق
 فانها هبة أى لو كانت معلومة انها ملكه للاضافة تقدير الكن لا يحتاج الى التسليم كما اقتضاه الاصل لانها فى يده
 وحينئذ يظهر دفع الورد تامل (قوله مقررا للاضافة) فى بعض النسخ يوجد هنا بين قوله مقررا وقوله
 للاضافة بياض وفى بعضها النسخ انتهى وقد منا قريبا أن قوله للاضافة على تقوله ولا الارض (قوله فهل يكون
 اقرارا) أقول المفهوم من كلامهم أنه اذا أضاف المقر به أو الموهوب الى نفسه كان هبة ولا يحتمل الاقرار
 والهبة فيعمل بالقرائن لكن يشكل على الاول ما عن نجم الاثمة الجزارى أنه اقرار فى الحالتين وربما يوفق بين
 كلامهم بأن المالك اذا كان ظاهرا للملك فهو تملك والافه اقرارا ووجدت قرينة وتعليك ان وجدت قرينة
 تدل عليه فتأمل فأنما نجد فى الحوادث ما يقتضيه رمل وقال السائحانى انت خير بأن اقوال المذهب كثيرة
 والمشهور هو ما مر من قول الشارح والاصل الخ وفى المنع عن السعدى أن اقرار الاب لولده الصغير بعين ماله
 تملك ان أضاف ذلك الى نفسه فانظر لتقوله بعين ماله ولقوله لولده الصغير فهو يشترى الى عدم اعتبار ما يعهد بل
 العبرة للفظ اه قلت ويؤيده ما مر من قوله ما فى بيتى وما فى الخانية جميع ما يعرف بى او جميع ما ينسب الى
 لفلان قال الاسكاف اقرار اه فان ما فى بيتيه وما يعرف به وينسب اليه يكون معلوما لكثير من الناس أنه
 ملكه فان البد والتصرف دليل الملك وقد صرحوا بأنه اقرار وأفتى به فى الحامدية وبه تأيد بحث السائحانى
 ولعله انما عبر فى مسألة الارض بالهبة لعدم الفرق فيها بين الهبة والاقرار اذا كان ذلك لطفله ولذا ذكرها فى المستقى
 فى جانب غير الطفل مضافة للمقر حيث قال اذا قال ارضى هذه وذكر حدودها فلان أو قال الارض التى
 حدودها كذا لولدى فلان وهو صغير كان جائزا ويكون تملكه قتا مل والله أعلم (قوله فهو اقرار له بها) وكذا
 لا اضميكمها او والله لا اضميكمها ولا اعطيكمها فاقرار وفى الخاتمة لا اعطيكمها لا يكون اقرارا ولو قال أحل
 غرما لى على أو بعضهم اومن شئت اومن شئت منهم فاقرار بها مقدسى وفيه قال أعطنى الالف التى لى عليك
 فقال اصبر أو سوف تأخذها لا وقوله اترن ان شاء الله اقرار وفى البرازية قوله عند دعوى المال ما قبضت منك
 بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال بأى سبب دفعته الى قالوا لا يكون اقرارا وفيه نظر اه قدمه الى الحاكم قبل
 حلول الاجل وطالبه به فله أن يحلف ماله على اليوم شئ وهذا الخلف لا يكون اقرارا وقال الفقيه لا يلتفت الى
 قول من جعله اقرارا سائحانى وفى العيني عن الكافى زيادة ونقله الفسالى وذكر فى المنع جملة منها فراجعها
 (قوله رجوع الضمير اليها) فكانه قال أترن الالف التى لك على (قوله على سبيل الاستهزاء) أى بالقرائن
 (قوله الى المذكور) أى انصرافا متعينا ولا فهو محتمل (قوله والاصل أن كل ما يصلح الخ) كالألفاظ المارة
 وعبرة الكافى بعد هذا كما فى المنع فان ذكر الضمير صلح جوابا لا ابتداء وان لم يذكره لا يصلح جوابا أو يصلح
 جوابا أو ابتداء فلا يكون اقرارا بالشك (قوله جوابا) ومنه ما اذا تقاضاه بمائة درهم فقال قضيتكها أو برأتني
 (قوله لا للبناء) أى على كلام سابق بأن يكون جوابا عنه (قوله وهذا) أى التفصيل بين ذكر الضمير
 وعدمه كما يستفاد مما نقلناه قبل (قوله مطلقا) أى ذكر الضمير كقوله نعم هو لى أو لم يذكره كما شئت

(قوله لا يستخدم فلانا) أي فأشار إلى خدمته كذا في الهامش وبأقوى في الشرح (قوله لا في نسع) ينبغي أن يزاد تعديل الشاهد من العالم بالإشارة فانها تكني كما قد مناه في الشهادات فقال فرع ذكره في الهامش ادعى بعض الورثة بعد الاقسام ديناً على الميت يقبل ولا يكون الاقسام ابراء عن الدين لان حقه غير متعلق بالغير فلم يكن الرضى بالقسمة اقراراً بهدم التعلق بخلاف ما اذا ادعى بعد القسمة عيناً من أعيان التركة حيث لا نسع لان حقه متعلق بعين التركة صورة ومعنى فانظمت القسمة بانقطاع حقه عن التركة صورة ومعنى لان القسمة تستدعي عدم اختصاصه به بزانية اهـ (قوله بلا شرط) فالاجل فيها نوع فكانت الكفالة المؤجلة أحد نوعي الكفالة فصديق لان اقراره بأحد النوعين لا يجعل اقراراً بالنوع الآخر غاية البيان وقد مرت المسألة في الكفالة عند قوله لك مائة درهم الى شهر (قوله وشراؤه امة متقبة الخ) وفي البرازية على ذلك بقوله والضابط أن الشيء ان كان مما يعرف وقت المساومة كالجارية المتقبة بين يديه لا يقبل الا اذا صدقه المدعى عليه في عدم معرفته اياها فيقبل وان كان مما لا يعرف ككثوب في حديد أو جارية قاعدة على رأسها غطاء لا يرى منها شيء يقبل ولهذا اختلف أقاويل العلماء اهـ ويظهر لي أن الثوب في الجراب كهو في المنديل سائحي (قوله كثوب) أي كسراة ثوب في جراب (قوله وكذا الاستيham) انظر جامع الفصولين ونور العين في الفصل العاشر وحاشية الفتال (فرع) ذكره في الهامش رجل قال لا أخري عليك ألف درهم فقال له المدعى عليه ان حلفت انها مالك على دفعته اليك خفت المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم قالوا ان أدى الدراهم بكم الشرط الذي شرط فهو باطل وللدافع أن يسترد منه لان الشرط باطل خائفة (قوله والاعارة) الاولى أن يقال الاستعارة بكم في جامع الفصولين في العاشر كذا في الهامش (فرع) في الهامش شراؤه فشهد ورجل على ذلك وختم فهو ليس بتسام يريده أنه اذا شهد بالشراء أي كتب الشهادة في صلح الشهادة وختم على صلح الشهادة ثم ادعاه بجمع دعواه ولم تكن كتابة الشهادة اقراراً بأنه للبائع وهذا لان الانسان يبيع مال غيره كمال نفسه والشهادة بالبيع لا تدل على صحته جامع الفصولين في الرابع عشر (قوله ذكره في الدرر) الغدير راجع الى المذكور متنا من قوله وكذا الخ سوى الاجارة والى المذكور شرطاً بجمع ذلك المذكور فيها والضمير في قوله وصححه في الجامع الخ راجع الى ما في المتن فقط يدل عليه قول المصنف في المنع ومن صرح بكونه اقراراً من لا خسرو وفي النظم الوهباني لعبد البر خلافه ثم قال والحاصل أن رواية الجامع أن الاستيham والاستحجار والاستعارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمستأجر منه ورواية الزيادات أنه لا يكون ذلك اقراراً بالملكية وهو الصحيح كذا في العمادية وحكي فيها اتفاق الروايات على انه لا ملك للمساوم ونحوه فيه وعلى هذا الخلاف ينبغي صحة دعواه ملكاً للمساوم فيه لنفسه ولغيره اهـ وانما جزمنا هنا بكونه اقراراً أخذاً برواية الجامع الصغير والله تعالى أعلم اهـ قال السائحي ويظهر لي أنه ان ابدى عذرا يفتي بما في الزيادات من أن الاستيham ونحوه لا يكون اقراراً وفي العمادية وهو الصحيح وفي السراجية أنه الاصح قال الانقروى لا اكثر على تصحيح ما في الزيادات وأنه ظاهر الرواية (قوله وصححه في الجامع) أي جامع الفصولين وهذه رواية الجامع للامام محمد والضمير في صحته لكونه اقراراً بالملك الذي البدق في الشرع بلالية كون هذه الاشياء اقراراً بهدم الملك للمباشر متفق عليه وأما كونها اقراراً بالملك الذي البدق فيه روايتان على رواية الجامع بفيد الملك الذي البدق على رواية الزيادات لا وهو الصحيح كذا في الصغير وفي جامع الفصولين صحيح رواية افادته الملك فاختلف التصحيح للروايتين وينبغي على عدم افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقر بها لغيره اهـ ونقل السائحي عن الانقروى أن الاكثر على تصحيح ما في الزيادات وأنه ظاهر الرواية اهـ قلت فمقتضى ترجحه لكونه طاهر الرواية وان اختلف التصحيح (تنبيه) الاشتراء من غير المدعي عليه في كونه اقراراً بأنه لا ملك للمدعي كالاشتراء من المدعي عليه حتى لو برهن يكون دفعاً قال في جامع الفصولين بعد نقله عن الصغير أقول ينبغي أن يكون الاستيham وكذا الاستيham ونحوه كالاستيham (مهمة) قال في البرازية وما يجب حفظه هنا أن المساومة اقرار بالملك للبائع أو بعدم كونه ملكاً لغيره لا قسماً وليس كالاقرار صريحاً بأنه ملك البائع والتفاوت يظهر فيما اذا وصل الى يده يؤمر بالرد الى البائع في فصل الاقرار الصريح ولا يؤمر في فصل المساومة وبما أنه اشترى متاعاً من انسان وقبضه ثم ان أباً المشتري استحقه بالبرهان من المشتري وأخذ ثم

لا يستخدم فلانا ولا يظهر سره
اولا يدل عليه وأشار حنث عمادية
فقتصر بطلان اشارة الناطق الا في
نسع فليحفظ (وان أقر بدين مؤجل
وادعى المقر له حوله) لزمه الدين
(حالا) وعند الشافعي رضى الله
عنه مؤجلاً بيمينه (كأقراره بعبد
في يده أنه لرجل وانه استأجره
منه) فلا يصدق في تأجيل واجارة
لانه دعوى بلا حجة (و) حينئذ
(يستخلف المقر له فيها بخلاف ما لو
أقر بالدراهم السود فكذب في
صفحتها) حيث يلزمه ما أقر به فقط
لان السود نوع والاجل عارض
لثبوته بالشرط والقول للمقر في
النوع وللمدعي في العوارض
(كأقرار الكفيل بدين مؤجل)
فان القول له في الاجل لثبوته في
كفالة المؤجل بلا شرط (ونراه)
امة (متقبة اقرار بالملك للبائع
كثوب في جراب وكذا الاستيham
والاستيham) وقبول الودعة بجر
(والاعارة والاستيham والاستحجار
ولو من وكيل) فكل ذلك اقرار
بملك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه
ولغيره بوكالة او وصاية للتناقص
بخلاف ابرائه عن جميع الدعاوى
ثم الدعوى بهما لعدم التناقص
ذكره في الدرر قبيل الاقرار وصححه
في الجامع

تخلقا لتصح الوهبانية ووفق شارحها ٤٥٤ الشربلاية بأنه ان قال بعض هذا كان اقرارا وان قال اتبيع في هذا لا يؤيده مسألة كتابته

وختمه على صد البيع فانه ليس
بأقرار بعدم ملكه (و) له على
(مائة درهم كاهادراهم) وكذا
المستعمل والموزون استحصانا
(في مائة وثوب ومائة وثوبان بفسر
المائة) لانها مائة (وفي مائة
وثلاثة اثواب كاهاتياب) خلافا
لشافعي رضي الله عنه قلنا الاثواب
لم تذكر بحرف العطف فانصرف
التفسير اليها بالاستواء ثمما
في الحاجة اليه (والاقرار بدياة
في اصطبل تلزمه) الدابة (فقط)
والاصل أن ما يصلح طرفا ان أمكن
نقله لزما والا لزم المظروف فقط
خلافا للحمد وان لم يصلح لزم الاول
فقط كقوله درهم في درهم
قلت ومفاده أنه لو قال دابة في خيمة
لزما ولو قال ثوب في درهم لزما
الثوب ولم أره فيجوز (وبجائز)
تلزمه (حلقة وقصة) جميعا
(وبسبب جفنه وجائله ونصله
وبجمله) بجاء جيم بيت مزين يستور
وسرر (العيدان والكسوة وبقر
في قوصرة او بطعام في جوالق او)
في (سفينة او ثوب في منديل او)
في (ثوب يلزمه الطرف كالمظروف)
لما قد مناه (ومن قوصرة) مثلا
(لا) تلزمه القوصرة ونحوها
(كثوب في عشرة وطعام في
بيت) فيلزمه المظروف فقط لما مر
العشرة لا تكون طرفا لواحده عادة
(وبخمس في خمسة وعنى) معنى
على او (الضرب خمسة) لما مر
وأزومه وضر بخمسة وعشرين
(وعشرة ان عنى مع) كما مر في
الطلاق
٤ قوله والقول بتمييزه البعض الخ
هكذا في النسخة المجموع منها
وانظر ما معناه تأمل اه معجمه

ماث الاب وورثه الابن المشتري لا يؤمر برده الى البائع ويرجع بالثمن على البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا
بالارث ولو أقر عند البيع بأنه ملك البائع ثم استحقه ابوه من يده ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يرجع على
البائع لانه في يده بناء على زعمه بحكم الشراء لما تقرر أن القضاء للمستحق لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع
بالثمن اه ذكره في الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه فروع جمة كاهامهمة فراجعهم (قوله لتصح
الوهبانية) اى فى مسألة الاستيلاء (قوله لا) بل يكون استيفاء ما وطلب اشهاد على اقراره بداراة بيع
ملك القاتل فيلزمه به بعد ذلك شربلاية (قوله فانه ليس باقرار) اى فاهنا اولى او مساو قال في الهامش
وان رأى المولى عبده يبيع عينا من اعيان المولى فسكت لم يكن اذا وكذا المرتين اذا رأى الرهن يبيع الرهن
فسكت لم يبطل الرهن وروى الطحاوى عن اصحابنا المرتين اذا سكت كان رضى بالبيع ويبطل الرهن خاتمة
من كتاب المأذون (قوله والموزون) كقوله مائة وقصير كذا او رطل كذا ولو قال له نصف درهم ودينار ووثوب
فعليه نصف كل منهما وكذا نصف هذا العبد وهذه الجارية لان الكلام كله وقع بغير عينه او بعينه فينصرف
النصف الى الكل بخلاف ما لو كان بعضه غير معين كنصف هذا الدبشور درهم يجب الدرهم كله قال الزياحى
وعلى تقدير خفض الدرهم مشكل وأقول لا اشكال على لغة الجوار على أن الغالب على الطلبة عدم التزام
الاعراب سائغنى اى فضلا عن العوام ولكن الاحوط الاستسار فان الاصل براءة الذمة فلهذا قصد الجرح
تأمل (قوله كاهاتياب) لانه ذكر عدد من مبين وأردفهما بالتفسير فصرف اليه ما لم يدم العاطف منخ
(قوله بحرف العطف) بأن يقول مائة واثواب ثلاثة كافى مائة وثوب (قوله ان أمكن نقله) كمر في قوصرة
(قوله خلافا للحمد) فعنده لزما جميعا لان غصب غير المنقول متصور عنده زيلعى (قوله في خيمة) فيه أن
الخيمة لا تسمى طرفا حقيقة والمعتبر كونه طرفا حقيقة كفى المنخ (قوله لزما) لان الاقرار بالغصب اخبار عن
نقله ونقل المظروف حال كونه مظروفا لا يتصور الانتقال الطرف فصار اقرارا بغصبه ما ضرورية ورجع في البيان
اليه لانه لم يعين هكذا اقر في غاية البيان وغيرها هنا وفيما بعده وظاهره قصره على الاقرار بالغصب ويؤيده ما فى
الخاتمة له على ثوب او عمد صح وبغضى بقيمة وسط عند أبي يوسف وقال محمد القول له في القيمة اه وفي البحر
والاشباه لا يلزمه شيء اه ولعله قول الامام فهذا يدل على أن ما هنا قاصر على الغصب والالزما القيمة اولم
يلزمه شيء ثم رأيت في الشربلاية عن الجوهرة حيث قال ان أضاف ما أتزبه الى فعل بأن قال غصبت منه تمر فى
قوصرة لزما القروا القوصرة والابل ذكركم ابتداء وقال على تمر فى قوصرة فعليه التمردون القوصرة لان
الاقرار قول والقول بتمييزه البعض دون البعض كالمقول قال بعته زعفرانى سلمه اه ولله الحد ولعل المراد
بقوله فعليه القيمة تأمل (قوله لزما الثوب) هو ظاهر ويدل عليه ما يأتى متنا وهو ثوب في منديل أو في
ثوب فان ما هنا اولى وفي غاية البيان ولو قال غصبتك كذا فى كذا والثانى لا يكون وعاء لاول لزما وفيها ولو
قال على درهم في قصير حنطة لزما الدرهم فقط وان صلح القفيز طرفا بيانه ما قاله خواهر زاده انه أقر بدرهم
في الذمة وما فيها لا يتصور أن يكون مظروفا فى شيء آخر اه ويظهر لى أن هذا فى الاقرار ابتداء ما فى الغصب
فيلزمه الطرف أيضا كما فى غصبته درهم فى كيس بناء على ما قد مناه ويضيد التعليق وعلى هذا التفصيل درهم
فى ثوب تأمل (قوله جفنه) بفتح الجيم اى غمده (قوله وجائله) اى علاقته قال الاصمعى لا واحد لها
من لفظها وانما واحد هاجملى عبنى (قوله فى قوصرة) بالتشديد وقد تخفف مختار (قوله وطعام فى
بيت) الاصل فى جنس هذه المسائل أن الطرف ان أمكن أن يجعل طرفا حقيقة ينظر فان أمكن نقله لزما وان لم
يمكن نقله لزما المظروف خاصة عندهما لان الغصب الموجب للضمان لا يتحقق فى غير المنقول ولو ادعى أنه لم ينتقل
المظروف لا يصدق لانه أقر بغصب تام اذ هو مطلق فيعمل على الكمال وعند محمد لزما جميعا لان غصب المنقول
متصور عنده وان لم يمكن أن يجعل طرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول كقوله درهم فى درهم لم يلزمه الثانى لانه
لا يصلح أن يكون طرفا منخ كذا فى الهامش (قوله لا تكون طرفا) خلافا للحمد لانه يجوز أن يلف الثوب
النفس فى عشرة اثواب منخ كذا فى الهامش (قوله خمسة) لان أثر الضرب فى تكثير الاجزاء لا فى تكثير
المال دور كذا فى الهامش وفى الولوجية ان عنى بعشرة فى عشرة الضرب فقط او الضرب بمعنى تكثير الاجزاء
فعشرة وان نوى بالضرب تكثير العين لزما مائة سائغنى (قوله وعشرة ان عنى مع) وفى البيانية على

(ومن درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة تسعة) لدخول الغاية الاولى ضرورة اذ لا وجود لما فوق الواحد بدونه بخلاف الثانية وما بين الحائطين فلذا قال (و) فيه (كتر حنطة الى كتر شعير لزماء) جميعا (الاقضية) لانه الغاية الثانية (ولو قال له على عشرة دراهم الى عشرة دنانير يلزمه الدراهم وتسعة دنانير) عند أبي حنيفة رضي الله عنه لما مر نهاية (وفي) له (من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما) فقط لما مر (وصح الاقرار بالحل المحتمل وجوده وقته) اي وقت الاقرار بأن تلدون نصف حول لومر توجة أولدون حولين لومعته لثبوت نسبه (ولو) الحل (غير آدمي) وبقدربأد في مدة يتصور ذلك عند أهل الخبرة زيلعي لكن في الجوهره أقل مدة حل الشاة أربعة أشهر وأقلها البقية الدواب ستة أشهر (و) صح (له ان بين) المقر (سببا صالحا) يتصور للعمل (كالارث والوصية) كقولهم مات أبوه فورثه أو أوصى له به فلان فيجوز والافلا كما يأتي (فان ولدته حيا لأقل من نصف حول) مذأقر (فله ما أقر وان ولدت حين فلهما) نصفين ولو أحدهما ٤٥٥ ذكرنا والاستحاث في الوصية بخلاف الميراث

(وان ولدت ميتا) بردة (لورثه) ذلك (الموصى والمورث) لعدم اهلية الجنين (وان فسروا) ما لا يتصور كهبه أو (بيع أو اقراض أو إهمم الاقرار) ولم يبين سببا (لغا) وحل محمد المهرم على السبب الصالح وبه قالت الثلاثة (و) أما (الاقرار للرضيع) فانه (صحح وان بين) المقر (سببا غير صالح منه حقيقة كالاقراض) أو بمن مبيع لان هذا المقر محل ثبوت الدين للصغير في الحملة اشياء (أقرتني على أنه بالخيار) ثلاثة ايام (لزمه بلا خيار) لان الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار (وان) وصية (صدقة المقر له) في الخيار لم يعتبر تصد بيه (الا اذا أقر بعقد) بيع (وقع بالخيار له) فيصع باعتبار العقد اذ صدقه اورهن فلذا قال (الآن يكذبه المتره) فلا يصح لانه منكرو القول له (كاقراره بدين بسبب كفالة على أنه بالخيار في مدة ولو) المدة (طويلة) او قصيرة فانه يصح اذ صدقه لان الكفالة عقد أيضا بخلاف ما مر لانها أفعال لا تقبل الخيار زيلعي (الامر بكتابة الاقرار اقرارا حكا) فانه كما يكون باللسان يكون بالبيان فلو قال للصكال اكتب خط اقرارى بألف على او اكتب بيع داري او طلاق امرأتى صح كتب ام لم يكتب قوله فالأقرار بالحل الخ هكذا في النسخة المجموع منها وليتأمل اه

درهم مع درهم او معه درهم لزماء وكذا قبله وبعده وكذا درهم فدرهم أو درهم بخلاف درهم على درهم أو قال درهم درهم لان الثاني تأكيده وله على درهم في قضيه بر لزمه درهم وبطل التفضيز كعكسه وكذا له فرق زيت في عشرة مخاتيم حنطة ودرهم ثم درهمان لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحد لانه للبديهة اه ملخصا وفي الحاوي القدسي له على مائة وبنف لزمه مائة والقول له في النيف وفي قريب من ألف عليه اكثر من خمسمائة والقول له في الزيادة وفي الهامش لو قال أردت خمسمائة مع خمسمائة لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله قال تعالى فادخلني في عبادي قبل مع عبادي فاذا احتلم اللفظ ولو مجازا نواه صح لاسيما اذا كان فيه تشديد على نفسه كما عرف في موضعه درر اه (قوله تسعة) عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه عشرة وقال زفر غمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر حدة واحدة لا يدخل في الحدود ولهم ما أن الغاية يجب أن تكون موجودة اذ المعدوم لا يجوز أن يكون حدا للوجود ووجوده يوجب فدخل الغايتان وله أن الغاية لا تدخل لان الحد يغير المحدود لكن هنا لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاولى فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية درر كذا في الهامش (قوله بخلاف الثانية) اي الغاية الثانية (قوله الاقضية) من شعير وعندهما كتران منح كذا في الهامش (قوله لما مر) اي من أن الغاية الثانية لا تدخل لعدم الضرورة واعلم أن المراد بالغاية الثانية المتم للحد كور فالغاية في عشرة وفي ألف الفرد الاخير وهكذا على ما يظهر في قال المقدسي ذكر الاتفاق عن الحسن أنه لو قال من درهم الى دينار لم يلزمه الدينار وفي الاشياء على من شاة الى بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا ورأيت معزبا شرحا قال أبو يوسف اذا كان بغير عينه فلهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه درهم عند أبي حنيفة ودرهمان عند أبي يوسف سائحاني (قوله لما مر) من أن الغاية الثانية لا تدخل وأن الاولى تدخل للضرورة اي ولا ضرورة هنا تأمل وعمل له في البرهان كما في الشر بلاية بقاءهما بأنفسهما (قوله وصح الاقرار بالحل) سواء كان حل أمة او غيرها بأن يقول حل امتي او حل شاتي افلان وان لم يبين له سببا لان لتخصيص وجهها وهو الوصية من غيره كأن أوصى رجل بحمل شاة مثلا لاخر ومات فأقرت به بذلك فحمل عليه (قوله المحتمل) اي والمتيقن بالاولى واهل الاول أن يقول المتيقن وجوده شرعا (قوله لثبوت نسبه) فيكون حكا بوجوده (قوله لكن في الجوهره) الاستدلال على ما تضمنه الكلام السابق من الرجوع الى أهل الخبرة اذ لا يلزم فيه ذكر (قوله وصح له) اي للعمل المحتمل وجوده وقت الاقرار بأن جاءت به لدون نصف حول اولسنتين وأبوه ميت اذ لو جاءت به لسنتين وأبوه حي ووطء الامة له حلال فالأقرار بالحل لانه محال بالعلوق الى أقرب الاوقات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لاحقيقة ولا حكا بيانية وكفاية (قوله بخلاف الميراث) فانه فيه للذكر مثل حظ الانثيين (قوله فانه صحيح) لان الاقرار لا يتوقف على القبول ويثبت الملك للمقر له من غير تصديق لكن بطلانه يتوقف على الإبطال كما في الاقروى سائحاني والفرق بينه وبين الحل سيذكره الشارح (قوله في الجمله) اي بأن بعقد مع وليه بخلاف الحل فانه لا يلي عليه أحد (قوله لم يعتبر) ينبغي أن يقول فانه لم يعتبر لان ان وصية فلا جواب لها ح (قوله او قصيرة) الاولى حذفها كما لا يخفى ح (قوله لانها افعال) لان الشيء المقر به قرض او غصب او ودعة او عارية (قوله بكتابة الاقرار) بخلاف أمر بكتابة الاجارة وأشهد ولم يحز عنه لا تعتقد اشياء (قوله يكون بالبيان) بالباء الموحدة والنون ومقتضى كلامه أن مسألة المتن من قبيل الاقرار بالبيان والظاهر أنها من قبيل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب ام لم يكتب وبدليل ما في المتن

عن الخاتمة حيث قال وقد يكون الاقرار بالبنان كما يكون باللسان رجل كتب على نفسه ذكركم بحضرة قوم
أو أملى على إنسان ليكتب ثم قال اشهدوا على "بهذا فلان كان اقرارا اه فان ظاهر التركيب أن المسألة الاولى
مثال للاقرار بالبنان والثانية للاقرار باللسان فتأمل ح (فرع) ادعى المدعيون أن الدائن كتب على
قرطاس بخطه ان الدين الذي لي على فلان بن فلان ابراهم عنه صح وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنونة
كالنطق به وان لم يكن كذلك لا يصح البراء ولا دعوى البراء ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب الدائن
أو لا بطلبه برازية من آخر الرابع عشر من الدعوى وفي أحكام الكتابة من الاشياء اذا كتب ولم يقل شيئا
لا تحل الشهادة قال القاضي النسي "ان كتب مصدرا يعني كتب في صدره ان فلان بن فلان له على كذا
أو ما بعد فلان على كذا يحل للشاهد أن يشهد وان لم يقل ان شهد على به والعامة على خلافه لان الكتابة قد
تكون لتجربة ولو كتب وقرأه عند الشهود وان لم يشهدهم ولو كتب عندهم وقال اشهدوا على بما فيه ان علوا
بما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر القاضي ادعى على آخر ما لا وأخرج خطأ وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال
فأنكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على انهما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال
في الصحيح لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وأنا حذرت له لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا
الافى دفتر السمار والبيع والصرف اه وقد مناشيا من الكلام عليها في باب كتاب القاضي وفي أثناء
كتاب الشهادات ومثلي البرازية وقال السامحاني وفي المقدسي عن الظهيرية لوقال وجدت في كتابي
أن له على "ألفا ووجدت في ذكري اوفى حسابي أو بخطي أو قال كتبت بيدي أن له على كذا كاه باطل وجاعة
من ائمة بلح قالوا في دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البيع فهو لازم عليه لانه لا يكتب الا ما على الناس له
وما للناس عليه صيانة عن النسيان والبناء على العادة الظاهرة واجب اه فقد استفدنا من هذا
أن قول ائمة لا يعمل بالخط يجري على عمومهم واستثناء دفتر السمار والبيع لا يظهر بل الاولى أن يعزى
الى جاعة من ائمة بلح وأن يقتيد بكونه فيما عليه ومن هنا يعلم أن رد الطرسوسي العمل به مؤيد بالمذهب فليس
الى غيره نذهب وانظر ما قدمناه في باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله أحد الورثة) وان صدقوا
جميعا لكن على التفاوت كرجل مات عن ثلاثة بنين وثلاثة آلاف فاقسموها وأخذ كل واحد ألفا فادعى رجل
على أيهم ثلاثة آلاف فصدقه الاكبر في الكل والاوسط في الاثنين والصغير في الالف أخذ من الاكبر ألفا
ومن الاوسط خمسة اسداس الالف ومن الاصغر ثلث ألف عند أبي يوسف وقال محمد في الاصغر والاكبر كذلك
والاوسط يأخذ الالف ووجه كل في الكافي (تنبيه) لوقال المدعى عليه عند القاضي كل ما يوجد في تذكرة
المدعى بخطه فقد التزمته ليس باقرار لانه قيد بشرط لا يلائمه فانه ثبت عن أصحابنا رجحهم الله أن من قال كل
ما أقر به على فلان فأنما تقر به فلا يكون اقرارا لانه يشبه وعدا كذا في المحط شربلا لمة في رجل كان يستدين
من زيد ويدفع له ثم تحاسبها على مبلغ دين لزيد بتمة الرجل وأقر الرجل بأن ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد
أيام يريد نقض ذلك واعادة الحساب فهل ليس له ذلك الجواب نعم لقول الدرر لا عذر لمن أقر سامحاني وفيها
في شريكي تجارة حسب لهما جماعة الدفاتر قراضيا وانفصل المجلس وقد ظنا صواب الجماعة في الحساب ثم تبين
الخطأ في الحساب لدى جاعة آخر فهل يرجع للصواب الجواب نعم لقول الاشياء لا عبرة بالظن البين خطأ
في شريكي عنان تحاسبها ثم افتقر بلا ابراء أو بقيا على الشركة ثم تذكر أحد هما انه كان أوصل لشريكه أشياء
من الشركة غير ما تحاسبها عليه فأنكر الآخر ولا يثبت فطلب المدعى يمينه على ذلك فهل لذلك لان المين على
من أنكر الجواب نعم اه (قوله أقر بالدين) سيأتي في الوصايا قبيل باب العتق في المرض (قوله وقيل
حصته) عبر عنه بقيل لان الاول ظاهر الرواية كما في فتاوى المصنف وسيجي أيضا وهذا بخلاف الوصية
لما في جامع الفصولين احد الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا وفي جموعة مثلا على عن العمادية
في الفصل التاسع والثلاثين احد الورثة اذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق واذا مات وترك ثلاثة بنين
وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله وصدقه احد الابنين
فالتقاس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر في الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول
علماء نارجهم الله لنا أن المقر أقر بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده ونشأ في يد شريكه فما كان اقرارا فيما

قوله ولو كتب وقرأه عند الشهود
وان لم يشهدهم هكذا في النسخة
المجموع منها بدون ذكر جواب
للو واجزأ اه معجمه

وحل للصكال أن يشهد الا في حد
وقود خاتمة وقد منافي الشهادات
عدم اعتبار مشابهة الخطين (احد
الورثة أقر بالدين) المدعى به على
مورثه وبجده السابقون (يلزمه)
الدين (كله) يعني ان وفي ما ورثه
به برهان وشرح مجمع (وقيل
حصته) واختاره أبو الليث دفعا
للفهم

في يده يقبل وما كان اقرارا في يد غيره لا يقبل فوجب أن يسلم اليه أي الى الموصى له ثلث ما في يده اه (قوله ولوشهد هذا المقرم آخر) وفي جامع القصولين خ ينبغي للقاضي أن يسأل المدعى عليه هل مات مورثك فان قال نعم يسأله عن دعوى المال فلا أقتر وكذبه بقية الورثة ولم يقض باقراره حتى يشهد هذا المقر وأجني معه يقبل ويقضى على الجميع وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولولم يقيم البينة أقتر الوارث أو نكل ففي ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من حصة المقر لانه مقر بأن الدين مقدم على ارثه وقال ث هو القياس ولكن المختار عندى أن يلزمه ما يخصه وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك وسفيان وابن أبي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول أعدل وأبعد من الضرر نه ولو برهن لا يؤخذ منه الا ما يخصه وفاقا انتهى بقى ما لو برهن على احد الورثة بدينه بعد قسمة التركة فهل للدائن أخذه كله من حصة المانصر قال المصنف في فتاواه اختلفوا فيه فقال بعضهم نعم فاذا حضر الغائب يرجع عليه وقال بعضهم لا يأخذ منه الا ما يخصه اه ملخصا وفي جامع القصولين أيضا وكذا لو برهن الطالب على هذا المقر تسع البينة عليه كافي وكيل قبض العين أو أقتر من عنده العين انه وكيل قبضها لا يكتفى باقراره ويكلف الوكيل اقامة البينة على اثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك فكذا هنا اه (قوله بجمر داقراره) ولو كان الدين بجل في نصيبه بجمر داقرار ما قبلت شهادته لمافيه من دفع المقرم عنه باقى ودرر كذا في الهامش (قوله أشهد على ألف الخ) نقل المصنف في المنع عن الخيانة روايتين عن الامام ليس ما في المتن واحدة منهما احدهما أن يلزمه المالان أن أشهد في المجلس الثاني عين الشاهدين الاولين وان أشهد غيرهما كان المال واحدا وأخرهما انه ان أشهد على كل اقرار شاهدين يلزمه المالان جميعا سواء أشهد على اقراره الثاني الاولين أو غيرهما اه فلزوم المالين ان أشهد في مجلس آخر آخرين ليس واحدا بما ذكر وتقل في الدرر عن الامام الاولى وأبدل الثانية بما ذكره المصنف متابعه له واعترضه في العزيمة بما ذكرنا انه ابتداء قول ثالث غير مستند الى أحد ولا مسطور في الكتب (قوله في مجلس آخر) بخلاف ما لو أشهد أولا واحدا وثانيا آخر في موطن أو موطنين فالمال واحد اتفاقا وكذا لو أشهد على الاول واحد او على الثاني أكثر في مجلس آخر فالمال واحد عندهما وكذا عنده على الظاهر مخ (قوله لزوم ألفان) واعلم أن تكرار الاقرار لا يخلو اما أن يكون مقيدا بسبب أو مطلقا والاقل على وجهين اما بسبب متحدد فيلزم مال واحد وان اختلف المجلس أو بسبب مختلف فالان مطلقا وان كان مطلقا فاما بصل أولا والاقل على وجهين اما بصل واحد فالمال واحد مطلقا أو بصلين فالان مطلقا وأما الثاني فان كان الاقرار في موطن واحد يلزم مالان عنده وواحد عندهما وان كان في موطنين فان أشهد على الثاني شهود الاول فمال واحد عنده الا أن يقول المطلوب هما مالان وان أشهد غيرهما فمالان وفي موضع آخر عنه على عكس ذلك وهو ان اتحد الشهود فمالان عنده والا فواحد عندهما وأما عنده فاختلف المشايخ منهم من قال القياس على قوله مالان وفي الاستحسان مال واحد واليه ذهب السرخسي ومنهم من قال على قول الكرخي مالان وعلى قول الطحطاوي واحد واليه ذهب شيخ الاسلام اه ملخصا من التاخر خاتمة وكل ذلك مفهوم من الشرح وبه ظهر أن ما في المتن رواية منقولة وأن اعتراض العزيمة على الدرر مردود حيث جعله قولا مبتدعا غير مسطور في الكتب مستندا الى انه في الخاتمة حكى في المسألة روايتين الاولى لزوم مالين ان اتحد الشهود والا فمال الثانية لزوم مالين ان أشهد على كل اقرار شاهدين اتحد أولا وقد أضع المسألة في الوالوية فراجعها (قوله كمالو اختلف السبب) ولوفى مجلس واحد وفي البزاية جعل الحق السبب حيث قال ان أقتر بألف يرض ثم بألف سود فمالان ولو ادعى المقر له اختلف السبب وزعم المقر اتحاده أو اوصف فاقول للمقر ولو اتحد السبب والمال الثاني أكثر يجب المالان وعندهما يلزم الاكثر سائحي (قوله اتحد السبب) بأن قال له على ألف ثني هذا العبد ثم أقتر بعده كذلك في المجلس وفي غيره مخ (قوله أو الشهود) هذا ما ذهب اليه السرخسي كما علمته مما مر (قوله ثم عند القاضي) وكذا لو كان كل عند القاضي في مجلس ط (قوله والاصل أن المعترف) كالقرار بسبب متعدد (قوله أو المنكر) كالسبين وكالمطلق عن السبب (قوله ولونسي الشهود) في صورة تعدد الاشهاد (قوله وتما في الخاتمة) ونقلها في المنع (قوله أقتر) أي يدين أو غيره كافي آخر الكثر (قوله ثم ادعى) ذكر المسألة في الكثر في شتى الفرائض (قوله وبه يفتي) وهو المختار

ولو شهد هذا المقرم آخر أن الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يجل الدين في نصيبه بجمر داقراره بل بقضاء القاضي عليه باقراره فلتحفظ هذه الزيادة درر (أشهد على ألف في مجلس وأشهد رجلين آخرين في مجلس آخر) بلا بيان السبب (لزم) المالان (ألفان) كمالو اختلف السبب بخلاف ما لو اتحد السبب أو الشهود أو أشهد على صك واحد أو أقتر عند الشهود ثم عند القاضي أو بعكسه ابن مالك والاصل أن المعترف أو المنكر اذا أعيد معترف كان الثاني عين الاول أو منكر افسيره ولونسي الشهود أن في موطن أم موطنين فهما مالان ما لم يعلم اتحاده وقيل واحد وتما في الخاتمة (أقتر ثم ادعى) المقر انه كاذب في الاقرار يحلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يفتي درر

(وكذا) الحكم مجرى (لواذعى وارث المقر) فيصاف (وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم ان لا تعلم انه كان كاذبا) صدر الشريعة
 * (باب الاستثناء وما في معناه) * في كونه مقبرا كالمشرط ونحوه (هو) عندنا (تكلم بالباقي بعد الثبوت باعتبار الحاصل من مجموع التركيب
 ونفي وثبات باعتبار الاجراء) فالقائل له على عشرة الالاثنة له عبارتان مطولة وهي ماذكرناه ومختصرة وهي أن يقول ابتداءه على سبعة
 وهذا معنى قولهم تكلم بالباقي بعد الثبوت اي بعد الاستثناء (وشرط فيه الاتصال) بالمستغنى منه (الاضرورة كنفس او سعال أو أخذهم) به
 ينفي (والنداء بينهما لا ينصرف) لانه للتنبية ٤٥٨ والتأكيـد (كقوله لك على ألف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف لك على ألف فاشهد والا كذا

ونحوه) مما يبعد فاصلا لان الشاهد
 يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح
 الاستثناء (فن استثنى بعض
 ما أقتر به سمع) استثناء ولو الاكثر
 عند الاكثر (ولزمه الباقي) ولو
 مما لا يقسم كهذا العبد لفلان
 الالثنه أو ثلثيه سمع على المذهب
 (و) الاستثناء (المستغرق باطل
 ولو فيما يقبل الرجوع كوصية)
 لان استثناء الكل ليس برجوع
 بل هو استثناء فاسد هو الصحيح
 جوهره وهذا (ان كان)
 الاستثناء (ب) عين (لفظ الصدراو
 مساويه) كما يأتي (وان بغيرهما
 كعبيدي أحرار الا هؤلاء أو الا
 سالما وغائما وراشدا) ومثله نساء
 طوائف الا هؤلاء أو الا زيب وعمره
 وعند (وهم الكل سمع) الاستثناء
 وكذا ثلث مالي زيد الألفا والثلث
 ألف صح فلا يصح شيئا اذا الشرط
 ايها البقاء لاحقيقته حتى
 لو طلقها سائلا إلا أربعا صح ووقع
 ثنتان (كما صح استثناء الكلي
 والوزني والعدد الذي لا تتفاوت
 احاده كالفولس والجوز من الدراهم
 والدنانير

برازية وظاهره أن المقر اذا ادعى الاقرار كاذبا يحلف المقر له أو وارثه على ان يفتي به من قول أبي يوسف مطلقا
 سواء كان مضطرا الى الكذب في الاقرار أو لا قال شيئا وليس كذلك ما سألنا في مسائل شتى قبيل كتاب
 الصلح عند قول المصنف أقتر بمال في صلح وأشهد عليه به ثم ادعى أن بعض هذا المال المقر به قرض وبعضه ربا
 الخ حيث نقل الشارح عن شرح الوهبانية للشرنبلاني ما يدل على انه انما يفتي بقول أبي يوسف من انه يحلف
 له أن المقر ما أقتر كاذبا في صورة يوجد فيها اضطراب المقر الى الكذب في الاقرار كالصورة التي تقدمت ونحوها
 كذا في حاشية مسكين للشيخ محمد أبي السعود المصري وفيه انه لا يتعين الحمل على هذا الال العبارة هنا في هذا
 ونحوه فقوله ونحوه يحتمل أن يكون المراد به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقا ويدل عليه ما بعده
 من قوله وبه جزم المصنف فراجع (قوله فيصاف) أي المقر له وقال بعضهم انه لا يحلف برازية والاصح
 التحليف حامدية عن صدر الشريعة وفي جامع الفصولين أقترقات فقال ورثته انه أقتر كاذبا فلم يجز اقراره
 والمقر له عالم به ايس لهم تحليفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق حقهم بمال المقر فصح الاقرار وحيث تعلق حقهم صار
 حقا للمقر له من أقتر ومات فقال ورثته انه أقتر تلطئة حلف المقر له بالله لقد أقتر لك اقرارا صحيحا ط وارث
 ادعى أن مورثه أقتر تلطئة قال بعضهم له تحليف المقر له ولو ادعى انه أقتر كاذبا لا يقبل قال في نور العين يقول
 المحقق كان ينبغي أن يحد حكم المسألتين ظاهرا اذا الاقرار كاذبا موجود في التلطة أيضا ولعل وجه الفرق هو
 أن التلطة أن يظهر أحد شخصين أو كلاهما في العلن خلاف ما تواضعا عليه في السر في دعوى التلطة يدعي
 الوارث على المقر له فعلاه وهو تواضعه مع المقر في السر فلذا يحلف بخلاف دعوى الاقرار كاذبا كما لا يخفى على
 من أوتي فهما صافيا اه من أواخر الفصل الخامس عشر ثم اعلم أن دعوى الاقرار كاذبا انما تنفع اذ لم يكن
 أمرا تاما فلو كان لا تنفع لكن العلامة ابن نجيم رسالة في امرأة أقترت في صحته بالبتها فلانة مبلغ معين ثم وقع
 بينهما تبار وعام ثم مات فادعى الوصي انها كاذبة فأفتى بسماع دعواه وتحليف البنت وعدم صحة الحكم قبل
 التحليف لانه حكم بخلاف المفتي به وأن البراء هنا لا يمنع لان الوصي يدعي عدم لزوم شيء بخلاف ما اذا دفع
 المقر المال المقر به الى المقر له فانه ليس له تحليف المقر له لانه يدعي استرجاع المال والبراء مانعة من ذلك أما
 في الاولى فانه لم يدع استرجاع شيء وانما يدفع عن نفسه فافترقا والله أعلم

* (باب الاستثناء وما في معناه) *

(قوله تكلم بالباقي) أي معنى لاصورة درر (قوله بعد الثبوت) بضم فككون وفي آخره ألف مقصورة اسم
 من الاستثناء سائحا (قوله لانه للتنبية) أي تنبيه الخطاب وتأكيد الخطاب لان المنادى هو الخطاب
 ومفاده لو كان المنادى غير المقر له ينصرف ونقل عن الجوهره ولم أره فيمكن قال في غاية البيان ولو قال فلان على
 ألف درهم يا فلان الا عشرة كان جائزا لانه أخرجه من مخرج الاخبار لشخص خاص وهذا صيغته فلا يبعد فاصلا
 اه تأمل وفي الولوجية لان النداء تنبيه الخطاب وهو محتاج اليه لتأكيد الخطاب والاقرار فصار من الاقرار
 اه (قوله ولو الاكثر) أي أكثر من النصف كذا في الهامش (قوله لفظ الصدرا) كعبيدي أحرار
 الاعبيدي (قوله مساويه) كقوله الا بماليكي (قوله وان بغيرهما) بأن يكون أخص منه في المفهوم
 لكن في الوجوب مساويه (قوله ايها البقاء) أي بحسب صورة اللفظ لان الاستثناء تصرف لفظي فلا يفتي
 اهمال المعنى (قوله ووقع ثنتان) وان كانت الست لاحقة لهما من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على
 الثلاث ومع هذا لا يجعل كانه قال أنت طالق ثلاثا الا أربعا فكان اعتبار اللفظ أولى عناية (قوله كما صح)
 فصله عما قبله لانه بيان للاستثناء من خلاف الجنس فان قدر من مقدّر صح عندهما استحسانا ونظرا قيمة

المستثنى مما اقتربه وفي القياس لا يصح وهو قول محمد وزفر وان غير مقتدر من مقتدر لا يصح عندنا قياسا واستحسانا خلافا للشافعي في نحو مائة درهم الاتوب غاية البيان لكن حيث لم يصح هنا الاستثناء يجبر على البيان ولا يمنع به صحة الاقرار لما تقر بأن جهالة المقتربه لا تمنع صحة الاقرار ولكن جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء ذكره في الشربلية عن قاضي زاده (قوله لنبوتها) أي هذه المذكورات (قوله فكأن كالثنتين) لأنها بأوصافها اثنتان حتى لو عينت تعلق العقد بعينها ولو وصفت ولم تعين صار حكمها حكم الدينار كفاية (قوله لكن في الجوهرية) ومثله في الينابيع ونقله قاضي زاده عن الذخيرة كما في الشربلية وفيها قال الشيخ علي عشرة دراهم الدينار أو قيمته أكثر أو لا أكثر وكذلك ان مشيئة ابي أن استثناء الكل بغير لفظه صحيح ينبغي أن يبطل الاقرار لكن ذكر في البرازية ما يدل على خلافه قال علي دينار الامة درهم بطل الاستثناء لانه أكثر من الصدر ما في هذا التكميل من الدراهم اقلان الألفاظ نظر ان فيه أكثر من ألف فالزيادة للمقر له والاف للمقر وان ألف أو أقل فكلها للمقر لعدم قيمة الاستثناء قلت ووجهه ظاهر بالتأمل اه قلت فكان ينبغي للمصنف أن يمتنع على ما في الجوهرية حيث قال فيما قبله وان استغرقت تأمل (قوله فيجوز) الظاهر أن في المسألة روايتين مبينتين على أن الدراهم والدينارين جنس واحد أو جنسان ح (قوله مخرجا) بالبناء للفعول (قوله فيلزمه تسعمائة الخ) لانه ذكر كلمة الشك في الاستثناء فثبت أفلهما وهذه رواية أبي سليمان وفي رواية أبي حفصه يلزمه تسعمائة قالوا والاول أصح كما في صحيح قاضي خان في شرح الزوائد الثاني وهو الموافق لقواعد المذهب كما في الرمز حوى وكتب السامحاني على الاول هذا ظاهر على مذهب الشافعي من انه خروج بعد دخول وأما على مذهبن من أن التركيب مفاده مفرد فكأنه قال له تسعمائة أو تسعمائة وخمسون فنوجب التسعمائة لانها أقل حتى أنهم قالوا اثره الخلاف تظهر في مثل هذا التركيب فعندنا يلزمه الاقل لانه لما كان تكلمنا بالباقي بعد التنبأ شككنا في التكلم به والاصل فراغ الذم وعند الشافعي لما دخل الالف صار الشك في المخرج فيخرج الاقل زياعى وصححه قاضي خان اه وتعبيرهم بقوله قالوا والاول أصح يفيد التبري تأمل (قوله في المخرج) بالبناء للمفعول (قوله فيجوز الاقل) وهو ما دون النصف لأن استثناء الشيء استثناء الاقل مرافقا وجبنا النصف وزيادة درهم لأن في ما تحقق به القلة التقصص عن النصف بدرهم (قوله أو فلان) ولو شاء لا يلزمه ولو الجلية (قوله على خطر) كان حلفت فلك ما ذهبت به فلو حلف لا يلزمه ولو دفع بناء على انه يلزمه فله استرداده كما في البحر في فصل صلح الورثة وقيد في البحر التعليق على خطر بأن لم يتضمن دعوى الاجل قال وان تضمن كاذبا جاء رأس الشهر فلك على كذا الزم للعمال ويستخلف المقر له في الاجل اه تأمل وفي البحر أيضا ومن التعليق المبطل له ألف الا أن يسدولى غير ذلك أو أرى غيره أو فنيا علم وكذا اشهد وأن له على كذا فنيا علم (قوله فانه ينجز) أي في تعليقه بكائن لانه ليس تعليقا حقيقة بل مراده به أن يشهدهم لتبرأ ذمته بعد موته ان يجد الورثة فهو عليه مات أو عاش لكن قدم في منقرقات البيع انه يكون وصية (قوله بطل اقراره) على قول أبي يوسف ان التعليق بالمشيئة ابطال وقال محمد تعليق بشرط لا يوقف عليه والتمرة تظهر فيما اذا قدم المشيئة فقال ان شاء الله أنت طالق عند أبي يوسف لا يقع لانه ابطال وقال محمد يقع لانه تعليق فاذا قدم الشرط ولم يذ كر الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط كفاية ولو جرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد وكان قصده ايقاع الطلاق لا يقع لان الاستثناء موجود حقيقة والكلام معه لا يكون ايقاعا عيني (قوله لو ادعى المشيئة) أي ادعى انه قال ان شاء الله تعالى ح (قوله قاله المصنف) قال الرمي في حواشيه أقول الفقه يقتضى انه اذا ثبت اقراره بالينة لا يصدق الايئنة أما اذا قال ابتداء اقررت له بك كذا مستثنيا في اقرارى يقبل قوله بلاينة كأنه قال له عندى كذا ان شاء الله تعالى بخلاف الاول لانه يريد ابطاله بعد تقرره تأمل اه (قوله لدخوله تبعا) ولهذا الواستحق البناء في البيع قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بمقابلته بل يخير المشتري بخلاف البيت تسقط حصته من الثمن (قوله وان قال بناؤها الخ) قال في الذخيرة واعلم أن هذه خمس مسائل وتصور يجها على أصليين الاول أن الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعده والدعوى بعد الاقرار في بعض ما دخل تحت الاقرار لا تصح والثاني أن اقرار الانسان حجة على نفسه لا غيره اذا عرفت هذا فنقول اذا قال بناؤها

ويكون المستثنى القيمة
استحسانا لنبوتها في الذمته فكأن
كالثنتين (وان استغرقت) القيمة
(جميع ما اقتربه) لاستغراقه بغير
المساوى (بخلاف) له على (دينار)
الامة درهم لاستغراقه بالمساوى
فيبطل لانه استثنى الكل بغير
لكن في الجوهرية وغيرها على مائة
درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة
أو أكثر لا يلزمه شيء فيجوز (واذا
استثنى عدد من بينهم ما حرف الشك
كان الاقل يخرج جأه قوله على ألف
درهم الامة) درهم (أو خمسين)
درهما فيلزمه تسعمائة وخمسون
على الاصح بغير (واذا كان
المستثنى مجهولا ثبت الاكثر فحوله
على مائة درهم الاشياء أو) الا قليلا
(أو) الا (بعضا يلزمه احد وخمسون)
لوقوع الشك في المخرج فيحكم بخروج
الاقل (ولو وصل اقراره بان شاء
الله تعالى) أو فلان أو علقه بشرط
على خطر لا بكائن كان مت فانه
ينجز (بطل اقراره) بغير لو ادعى
المشيئة هل يصدق لم أره وقد من
في الطلاق أن المعتمد لا فليكن
الاقرار كذلك لتعلق حق العبد قاله
المصنف (وصح استثناء البيت
من الدار لا استثناء البناء) منها ما
لدخوله تبعا فكأن وصفا
واستثناء الوصف لا يجوز (وان
قال بناؤها

وعرضته لك فكما قال) لأن العرضة هي البقعة لا البناء حتى لو قال وأرضها لك كان له البناء أيضا لدخوله فيها إذا قال بناؤها ليد والارض لعمره فكما قال (و) استثناء (فصل الخاتم ونحلة البستان وطوق الحاربية كالبناء) فيما تر (وان قال) مكلف (له على) ألف من ثمن عبد ما قبضته الجملته صفة عبد وقوله (موصولا) باقراره حال منها ذكره في الحاروى فليحفظ (وعينه) أى عين العبد وهو في يد المقر له (فان سلمه الى المقر له الى ألف والا لا) عملا بالصفة (وان لم يعين) العبد (لزمه) (الألف) (مطلقا) وصل أم فصل وقوله ما قبضته اغلوانه رجوع (كقوله من ثمن خمر أو خنزير أو مال قمار أو سر أو مينة أو دم) فيلزمه مطلقا (وان وصل) لانه رجوع (الا اذا صدقه أو أقام بينة) فلا يلزمه (ولو قال له على) ألف درهم حرام أو ربا فهي لازمة مطاقا) وصل أم فصل لاحتمال حله عند غيره (ولو قال زورا أو باطلا لزمه ان كذبه المقر له والا) بأن صدقه (لا) يلزمه (والاقرار بالبيع تجبته) هي أن يطبقك أن تأتي أمر اباطنه على خلاف ظاهره فانه (على هذا التفصيل) ان كذبه لزم البيع والا لا (ولو قال له على) ألف درهم زيوف) ولم يذكر السبب (فهو كما قال على الاصح) بحر (ولو قال له على) ألف من ثمن متاع أو قرض وهي زيوف مثلام بصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال (من غصب أو ودعة الا انها زيوف أو بهرجة صدق مطلقا) وصل أم فصل (وان قال ستوقه أو رصاص فان وصل صدق وان فصل لا) لانها دراهم مجازا (وصدق) بينه (في غصبته) أو أودعني ٤٦٠ (ثوبا اذا جاء بمعيب) ولا بينة (و) صدق (في له على) ألف (ولو من ثمن متاع مثلا) (الا انه ينقص كذا) أى الدراهم وزن

وأرضها لفلان انما كان لفلان لانه أولا ادعى البناء وثانيا اقتربه لفلان تبعا للارض والاقرار بعد الدعوى صحيح واذ قال أرضها لي وبناؤها فلان فكما قال لانه أولا ادعى البناء لنفسه تبعا وثانيا اقتربه لفلان والاقرار بعد الدعوى صحيح ويؤمر المقر له بنقل البناء من أرضه واذ قال أرضها لفلان وبناؤها لي فهما لفلان لانه أولا اقتره بالبناء تبعا وثانيا ادعاه لنفسه والدعوى بعد الاقرار في بعض ما تناوله الاقرار لا يصح واذ قال أرضها لفلان وبناؤها فلان آخر فهما للمقر له الاول لانه أولا اقتر بالبناء له تبعا للارض وبقوله وبناؤها فلان آخر يصير مقررا على الاول والاقرار على الغير لا يصح واذ قال بناؤها فلان وأرضها فلان آخر فكما قال لانه أولا اقتر بالبناء للاول وثانيا صار مقررا على الاول بالبناء للثاني فلا يصح كفاية ملخصا (قوله فكما قال) وكذا لو قال بياض هذه الارض لفلان وبناؤها لي (قوله هي البقعة) فقصر الحكم عليها يمنع دخول الوصف تبعا (قوله فصل الخاتم) انظر ما في الحامدية عن الذخيرة (قوله ونحلة البستان) الا أن يستثنى بأصولها لان أصولها دخلت في الاقرار قصد الاتعاف في الحامدية بعد ذكر النص والنحلة وحلقة السيف قال لا يصح الاستثناء وان كان موصولا الا أن يقيم المدعى البينة على ما ادعاه لكن في الذخيرة لو اقتر بارض أو دار رجل دخل البناء والاشجار حتى لو أقام المقر بينة بعد ذلك على أن البناء والاشجار لم تقبل بينته اه الا أن يحمل على كونه مفصولا لا موصولا كما أشار لذلك في الحامدية سائحاتي (قوله وطوق الحاربية) استشكل بأنهم نصوا انه لا يدخل معها تبعا الا المعتاد للمهنة لا غيره كالطوق الا أن يحمل على انه لا قيمة له كثيرة أقول ذال الذي البيع لانها وما عليها بالبايع أما هنا لما اقتر بها ظهرا أنها المقر له والظاهر منه أن ما عليها مالها فبيعها ولو جليل لا تأمل (قوله فيما تر) أى من انه لا يصح (قوله له على) ألف) قديده لانه لو قال ابتداء اشتريت منه مسيحا الا أنى لم أقضه قبل قوله كما قبل قول البائع بعته هذا ولم أقبض الثمن والمبيع في يد البائع لانه منكر قبض المبيع أو الثمن والقول للمتنكر بخلاف ما هنا لان قوله ما قبضته بعد قوله له على كذا رجوع فلا يصح أفاده الرمي (قوله حال منها) أى من الجملة (قوله فان سلمه) لعلمهم أرادوا بالتسليم هنا الاحضار ويخص هذا من قولهم يلزم المشتري تسليم الثمن أولا لانه ليس ببيع صريح مقدسي أبو السعود ملخصا (قوله ان كذبه) في كونه زورا أو باطلا (قوله ان كذبه لزم البيع والا لا) وفي البدائع كما لا يجوز بيع التجبته لا يجوز الاقرار بالتجبة بأن يقول لا سخراني أقتر لك في العلانية بجمال ونواضع على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له سائحاتي (قوله صدق مطلقا) لان الغاصب يغصب ما يصادف والمودع يودع ما عنده فلا يقتضى السلامة وما يبيع كثر وقوعه ما في التاريخانية اعترفتي هذه الدابة فقال لا ولكنك غصبته فان لم يكن المستعير ركبها فلا ضمان والا ضمن وكذا دفعها الى عارية أو أعطيتها عارية وقال أبو حنيفة ان قال أخذتها منك عارية وبجحد الآخر ضمن واذ قال أخذت هذا الثوب منك عارية فقال أخذته مني يباع فالقول للمقر ما لم يلبسه لانه منكر الثمن فان لبس ضمن اعترفتي هذا فقال لا بل أجرتك لم يضمن ان هلك بخلاف قوله غصبته لكن يضمن ان كان استعماله (قوله أى الدراهم) مثله في الثمن بلالية لكن في العيني قوله الا انه ينقص كذا أى مائة درهم وهذا ظاهر قتال (قوله والا فقيته) فيه أن فرض المسألة

خسة لا وزن سبعة (متصلا وان فصل) بلا ضرورة (لا) بصدق لعملة استثناء القدر لا الوصف كالزيادة (ولو قال) لا سخر (أخذت منك ألفا ودعة فهلكت) في يدي يلا تعذر (وقال الآخر بل) أخذتها مني (غصبا ضمن) المقر لاقراره بالاخذ وهو سبب الضمان (وفي) قوله أنت (أعطيتني به ودعة وقال الآخر بل) غصبته (من) (لا) يضمن بل القول له لانكاره الضمان (وفي هذا كان ودعة) أو قرض لي (عندك) فاخذته منك (فقال) المقر له بل هو لي أخذته المقر له لو قائما والا فقيته لاقراره باليد له ثم بالاخذ منه وهو سبب الضمان (وصدق من قال آجرت فلانا (فرسي) هذه) أو توبي هذا فرسي كعبه أو لبسه أو أعيرته توبي أو أسكنته يتي (وردة أو خاط) فلان (توبي هذا) بكذا فقبضته منه وقال فلان بل ذلك لي (فالقول للمقر) استحسانا

لأن البد في الاجارة ضرورية بخلاف

الوديعة (هذا الالف وديعة فلان

لا بل وديعة فلان فالالف الاول

وعلى المقتر) ألف (مثله للشاني

بخلاف هي لفان لا بل لفان)

بلاذ كرايداع (حيث لا يجب عليه

لشاني شيء) لانه لم يقتر بايداعه

وهذا (ان كانت معينة وان كانت

غير معينة لزمه أيضا كقوله غصبت

فلانا مائة درهم ومائة دينار وكتر

حنطة لا بل فلانا لزمه لكل واحد

منهما كله وان كانت بعينها

فهو الاول وعليه للشاني مثله ولو

كان المقتر له واحدا يلزمه اكثرهما

قدرا وفضلهما وصفا) فحوله

ألف درهم لا بل ألفان أو ألف

درهم جبالا بل زيوف وعكسه

(ولو قال الدين الذي لي على فلان)

لفلان (او الوديعة التي عند فلان

هي لفلان فهو اقرار له وحق القبض

للمقتر و لكن (لو سلم الى

المقتر برئ) خلاصة لكنه

مخالف لما مر أنه ان أضاف لنفسه

كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال

في الحاوي القدسي ولو لم يسلطه

على القبض فان قال واسمي في كتاب

الدين عارية صح وان لم يقبله لم يصح

قال المصنف وهو المذكور في عاتة

المعتبرات خلافا للخلاصة فتأمل

عند الفتوى

(باب اقرار المريض)

يعني مرض الموت وحده مترقي

طلاق المريض وسيجيء في الوصايا

(اقراره بدين لاجنبى) نافذ من كل

ماله) بأثر عرو لو بعين فكذلك الا

اذا علم تلكها في مرضه فيستفيد

بالمثل ذكره المصنف

في المشار اليه الا أن يقال كان موجودا حين الاشارة ثم استهلكه المقتر تأمل فتال (قوله هذا الالف وديعة فلان الخ) وسيأتى قبيل الصلح ما لو قال اوصى أبي بثلث ماله لفلان بل لفلان (قوله لانه لم يقتر بايداعه) اي فلم يكن مقتر بسبب الضمان بخلاف الاول فانه حيث أقتر بأنه وديعة لفلان آخر يكون ضامنا حيث أقتر بها للاول لصحة اقراره بها للاول فكانت ملك الاول ولا يمكنه تسليمها للشاني بخلاف ما اذا باع الوديعة ولم يسلها للمشتري لا يكون ضامنا بمجرد البيع حيث يمكنه دفعها اليها هذا ما ظهر فتأمل (فرع) أقتر بعائين واستثنى كله على ألف درهم ومائة دينار الادره ما فان كان المقتر له في المائتين واحد يصرف الى المال الشاني وان لم يكن من جنسه قياسا الى الاول استحصانا لمن جنسه وان كان المقتر له رجلين يصرف الى الشاني مطلقا مثل لفلان على ألف درهم ولفلان آخر على مائة دينار الادره ما هذا كله قولهم ما وعلى قول محمد ان كان الرجل يصرف الى جنسه وان (رجلين لا يصح الاستثناء أصلا تتارخائية عن المحيط (قوله اكثرهما قدرا) اي لو جنسا واحدا فلو جنسين كألف درهم لا بل ألف دينار لزمه الالفان ط ملخصا (قوله ولو قال الدين الخ) عبارة الحاوي القدسي قال الدين الذي لي على فلان لفلان ولم يسلطه على القبض اه بلاذ كره لفظه لو تحرر كذا في الهامش (قوله لما مر) أوائل كتاب الاقرار (قوله فيلزم التسليم) اي فلا تصح هبته من غير من عليه الدين الا اذا سلطه على قبضه (قوله ولو لم يسلطه الخ) لو هنا شرطية لا وصلية (قوله واسمي الخ) حاصله ان سلطه على قبضه او لم يسلطه ولكن قال اسمي فم عارية يصح كافي فتاوى المصنف وعلى الاول يكون هبة وعلى الشاني اقرارا وتكون اضافته الى نفسه اضافة نسبة لملك كما ذكره الشارح في مامتر وانما اشترط قوله واسمي عارية ليكون قربة على ارادة اضافة النسبة وعليه يحمل كلام المتن ويكون اطلاقا في محل التقيد فلا إشكال حينئذ في جمعه اقرارا ولا يخالف الاصل المارة للقرينة الظاهرة وفي شرح الوهبانية امرأة قالت الصداق الذي لي على زوجي ملك فلان ابن فلان لاحق لي فيه وصدة فلان المقتر له ثم ابرأت زوجها قبل يرا وقيل لا والبراءة اظهر لما أشار اليه المرغيناني من عدم صحة الاقرار فيكون البراءة ملاقيها له اه فان هنا الاضافة للملك ظاهرة لان صداقها لا يكون لغيرها فكان اقرارها له هبة بلا تسلط على القبض وأعاد الشارح المسألة في متفرقات الهبة واستشككها وقد علمت زوال الاشكال بعون الملك المتعال فاعتنمه (قوله وهو المذكور) اي قوله وان لم يقبله لم يصح

(باب اقرار المريض)

(قوله وحده) مبتدأ وقوله متر الخ خبر في الهندية المريض مرض الموت من لا يخرج لحوائجه خارج البيت وهو الاصح اه وفي الاسماعيلية من به بعض مرض يشتكى منه وفي كثير من الاوقات يخرج الى السوق ويقضى مصالحه لا يكون به مريض مرض الموت وتعتبر قربة عاتة من كل ماله واذا باع لوارثه او وهبه لا يتوقف على اجازة باقي الورثة (قوله نافذ) لكن يحلف الغريم كما مر قبيل باب التحكيم ومثله في قضاء الاشياء قال في الاصل اذا أقتر الرجل في مرضه بدين لغير وارث فانه يجوز وان أحاط ذلك بماله وان أقتر لوارث فهو باطل الا أن يصدقه الورثة اه وهكذا في عامة الكتب المعتمدة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها لكن في الفصول العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء و اقراره للاجنبي يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بأن به لم يوجه من الوجوه أن ذلك الذي أقتر به ملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهرا على المقتر كما يقع أن الانسان يريد أن يصدق على قهر فيقرضه بين الناس واذا اخلا به وهبه منه او تلا يصح على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايداء في الجلب بوجه ما وأما الحكاية فهي على حقيقة الاقرار وهذا الفرق أجاب بعض علماء عهدنا المحققين وهو العلامة على المقدسي كما في حاشية الفصولين للرملتي أقول وبما يشهد لصحة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب القنية أقتر الصحيح بعبد في يد أبيه لفلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره متردد بين أن يموت الابن أو لا فيبطل وبين أن يموت الاب أو لا فيصح فصلا كالاقرار المبتدأ في المرض قال استاذنا هذا كالتنصيص على أن المريض اذا أقتر بعين في يده للاجنبي فانما يصح اقراره من جميع

في معينه فليحفظ (وأخر الأثر عنه ودين الصحة) مطلقا (ومأزمه في مرضه بسبب معروف) بيينة او بمعية فاض (قدم على ما أتقربه في مرض موته ولو) المقربه (ودبعة) وعند الشافعي الكل سواء (وبالسبب المعروف) ما ليس بتبرع (كنكاح مشاهد) ان يهر المثل أما الزيادة فباطلة وان جاز للنكاح عناية (وبسبب مشاهد واتلاف كذلك) اي مشاهد (و) المريض (ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو) كان ذلك (اعطاء مهر وايضا اجرة) فلا يسلم لهما (الا) في مسألتين (اذا قضى ما استقرض في مرضه او قد غن ما اشترى فيه) لو مثل القيمة كما في البرهان (وقد علم ذلك) اي ثبت كل منهما (بالبرهان) لا باقراره للثمة (بخلاف) اعطاء المهر ونحوه (وما اذالم يؤذ حتى مات فان البائع اسوة للغرماء) في الثمن (اذا لم تكن العين) المبعة (في يده) اي يد البائع فان كانت كان اولى (واذا أقر) المريض (بدين ثم) أقر (بدين) فحاصل وصل (وفصل) للاستواء ولو أقر بدين ثم بدبعة فحاصل وبعبكه الودبعة اولى (وابراؤه مديونه وهو مديون غير جائز) اي لا يجوز (ان كان اجنبيا وان) كان (وارثا فلا) يجوز (مطلقا) سواء كان المريض مديونا أولا للثمة وحده حصته ان يقول لا حولي عليه كما أفاده بقوله (وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء) يشمل الوارث وغيره

المال اذ لم يكن عليك اياه في حال مرضه معلوما حتى امكن جعل تملكه اظهرا فأما اذا علم تملكه في حال مرضه فاقراؤه لا يصح الا من ثلث المال قال رحمه الله وانه حسن من حيث المعنى اه قلت وانما قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية يخالف لما اطلقوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صحيحا مطلقا وان أحاط بحاله والله سبحانه اعلم معين المفق ونقله شيخ مشايخنا من لاعلى ثم قال بعد كلام طويل فالذي تحرر لناس من المتون والشروح أن اقرار المريض لاجنبي صحيح وان أحاط بجميع ماله وشمل الدين والعين والمتون لا تنشئ غالبا الاعلى ظاهر الرواية وفي البصر من باب قضاء الفوائت متى اختلف الترجيح رجح اطلاق المتون اه وقد علمت أن التفصيل يخالف لما اطلقه وأن حسنه من حيث المعنى لا الرواية اه وقد علمت أن مانقه الشارح عن المصنف لم يرتضه المصنف الا اذا علم تملكه اياهى بقاء ملكه لها في زمن مرضه (قوله في معينه) وهو معين المفق للمصنف (قوله ودين الصحة) مبتدأ خبره جملة قدم (قوله فباطلة) اي ان لم تجزها الورثة لكونها وصية لزوجته الوارثة (قوله والمريض) بخلاف الصحيح كما في حبر العناية (قوله ليس له) اي للمريض ومفاده أن تخصيص الصحيح صحيح كما في حبر النهاية شرح المتن (قوله بعض الغرماء) ولو غرماء صحة (قوله اعطاء مهر) جهزا عطاء ونصبه وضافته الى مهر (قوله فلا يسلم لهما) بفتح الياء واللام واسكان السين المهملة اي بل يشاركهما غرماء الصحة لان ما حصل له من النكاح وسكنى الدار لا يصلح لتعلق حقهم فكان تخصيصهما أيضا لا الحق الغرماء بخلاف ما بعده من المسألتين لانه حصل في يده مثل ما نقد وحق الغرماء تعلق بمعنى التركة لا بالصورة فاذا حصل له مثله لا يعتقوننا كفاية (قوله اي ثبت كل منهما) اي من القرض والشراء (قوله واذا أقر الخ) ولولو وارث عليه دين فأقر بقبضه لم يجز سواء وجب الدين في صحته أو لا على المريض دين أولا قطنه أقرت بقبض مهرها فلو ماتت وهي زوجته او معتدته لم يجز اقرارها والابان طلقها قبل دخوله جاز بغير فصولين وقع عت مريض قال في مرض موته ليس لي في الدنيا شيء ثم مات فلبعض الورثة أن يحلفوا وزوجته ويثبته على انهما لا يعلمان شيئا من تركه المتوفى بطريقة اسنع وكذا لو قال ليس لي في الدنيا شيء سوى هذا حاوى الزاهد فرمى قع للقاضي عبد الجبار وعت لعلائاجرى واسنع للأسرار لنجم الدين ابراهم الزوجة زوجها في مرض موته الذي ماتت فيه موقوف على اجازة بقية الورثة فتاوى الشبى حامدية كذا في الهامش (قوله الودبعة اولى) لانه حين اقر بهما علم انها ليست من تركته ثم اقراره بالدين لا يكون شاعلا لما لم يكن من جملة تركته بزانية (قوله وابراؤه مديونه وهو مديون) قيد به احترازا عن غير المديون فان ابراهم الاجنبي فاخذ من الثلث كما في الجوهره سائحاني (فائدة) أقر في مرضه بشيء فقال كنت نقلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة اشياء وفي البرازية عن المتنى أقر فيه أنه باع عبده من فلان وقبض الثمن في صحته وصدقه المشتري فيه صدق في البيع لا قبض الثمن الا من الثلث اه ونقله في نور العين عن الخلاصة ونقل قبله عن الخانية أقر أنه ابرأ فلانا في صحته من دينه لم يجز اذ لا يملك انشاء للحال فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاء فملك الاقرار به ثم قال فلعل في المسألة روايتين أو أحدهما سهوا والظاهر أن ما في الخانية أصح وقال أيضا قوله اذ لا يملك انشاء للعال مخالف لما فيها أيضا أنه يجوز ابراهم الاجنبي الا أن يخص عدم القدرة على الانشاء بكون فلان وارثا أو بكون الوارث كفيلا لفلان الاجنبي ففي اطلاقه نظر اه قلت او يكون المقر مديونا كما أفاده المصنف (قوله اجنبيا) الا أن يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز اذ يبرأ الكفيل براءة الاصيل جامع الفصولين ولو أقر الاجنبي باستيفائه دينه منه صدق كما بسطه في الوالوجية (قوله فلا يجوز) سواء كان من دين له عليه أصالة أو كفالة وكذا اقراره بقبضه واحتسابه به على غيره فصولين وفي الهامش أقر مريض مرض الموت أنه لا يستحق عند زوجته هند حقا وأبرأ ذمتها من كل حق شرعي ومات عنها وورثة غيرها وله تحت يدها عيان وله بذمتها دين والورثة لم يجزوا الاقرار لا يكون الاقرار صحيحا حامدية (قوله يشمل الوارث) صرح به في جامع الفصولين حيث قال مريض له على وارثه دين فأبرأ لم يجز ولو قال لم يكن لي عليك شيء ثم مات جاز اقراره قضاء لادبائه اه وينبغي لو أذى الوارث الا سخران المقر كاذب في اقراره أن يحلف المقر له بأنه لم يكن كاذبا بناء على قول أبي يوسف المتنق به كما مر قبيل باب الاستثناء وفي البرازية ادعى عليه ديونا وما لا ودبعة فصالح الطالب على يسير مسرا

وأقر الطالب في العلانية أنه لم يكن له على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات فبرهن الوارث أنه كان لمورثي عليه أموال كثيرة وانما قصد حرماننا لتسليم وان كان المدعى عليه وارث المدعى وجرى ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على أن أبانا قصد حرماننا بهذا الاقرار تسريح اه و ينبغي أن يكون في مسائلنا كذلك لكن فرق في الاشياء بكونه متهمًا في هذا الاقرار لتقدم الدعوى عليه والصلح جعله على يسير والكلام عند عدم قرينة على التهمة اه قلت وكثيرا ما يقصد المقر حرمان بقية الورثة في زمانا وتدل عليه قرائن الاحوال القرينة من الصريح فعلى هذا تسريح دعواهم بأنه كان كاذبا وتقبل بيتهم على قيام الحق على المقر له ولهذا قال السائحاني ما في المتن اقرارا وبراء وكلاهما لا يصح للوارث كما في المتن والشروح فلا يقول عليه لثلاثا يصير حله لاسقاط الارث الجبري اه والله اعلم (قوله صحيح قضاء) ومصر في الفروع قبيل باب الدعوى (قوله كما بسطه في الاشياء) أقول قد خالفه علماء عصره وأفتوا بعدم الصحة منهم ابن عبد العال والمقدمي وأخو المصنف والحانوتي والرملي وكتب الجوى في الرد على ما قاله قلا عن تقدم كناية حسنة فلتراجع أقول وحاصل ما ذكره الرملي أن قوله لم يكن عليه شيء مطابق لما هو الاصل من خلوقته عن دينه فليس اقرارا بل كاعترافه بعين في يد زيد بأنما يزيد فانتفت التهمة ومثله ليس له على والده شيء من تركته اتمه وليس له على زوجي مهر على المرجوح بخلاف ما هنا فان اقرارها بما في يدها اقرار بملكها للوارث بلا شك لان اقصى ما يستدل به على الملك اليد فكيف يصح وكيف تنتفي التهمة والنقول مصرحة بأن الاقرار بالعين التي في يد المقر كالاقراء بالدين واذا لم يصح في المهر على الصحيح مع أن الاصل براءة الذمة فكيف يصح فيها فيه الملك مشاهد باليد نعم لو كانت الامتعة بيد الاب فلا كلام في الصحة وفي حاشية البيري الصواب أن ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة النفي وما استند له المصنف في الدين لا العين وهو وصف في الذمة وانما يصير ما لا يقبضه (قوله أومع اجنبي) قال في نور العين أقر لوارثه ولا اجنبي بدین مشترک بطل اقراره عندهما تصادقا في الشركة او تكاذبا وقال محمد للاجنبي بحصته لو أنكر الاجنبي الشركة وبالعكس لم يذكره محمد ويجوز أن يقال انه على الاختلاف والصحيح أنه لم يجز له في قول محمد كما هو قولهما (قوله الا أن يصدق) اي بعد موته ولا عبرة لاجازتهم قبله كما في خزائن الغنين وان أشار صاحب الهداية لضده وأجاب به ابنه نظام الدين وحافده عماد الدين ذكره القهستاني شرح الملتقى وفي النعمية اذا صدق الورثة اقرار المريض لوارثه في حياته لا يحتاج لتصديقهم بعد وفاته وعزاه لحاشية مسكين قال فلم يجعل الاجازة كالتصديق ولعله لانهم أقروا اه وقدم الشارح في باب الفضولي وكذا وقف بعه لوارثه على اجازتهم اه في الخلاصة نفس البيع من الوارث لا يصح الاجازة الورثة يعني في مرض الموت وهو الصحيح وعندهما يجوز لكن ان كان فيه غبن او محاباة بخير المشتري بين الرذ أو تكميل القيمة سائحاني (قوله أو أوصي) في بعض النسخ وأوصي بدون ألف (قوله لزوجه) يعني ولم يكن له وارث آخر وكذا في عكسه كما في الشربة لالة فانه شيخ والدي مدني (قوله صحت) ومثله في حاشية الرملي على الاشياء فراجعها (قوله وأما غيرها) اي غير الزوجين وفي الهامش أقر رجل في مرضه بأرض في يده انها وقف ان أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو أقر المريض بعقوبه أو أقر أنه تصدق به على فلان وهي المسألة الاولى قال وان أقر بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير او ورثته جاز في الكل وان أقر بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله صح الخ) هذا مشكل فراجع (قوله لما زعمه الطردوسي) اي من أنه يكون من الثلث مع تصديق السلطان اه ح كذا في الهامش (قوله ولو كان ذلك) اي الاقرار ولو وصليه (قوله يقبض دينه) قال في الخاتمة لا يصح اقرار مرضي مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه الخ ما يأتي في القرب من ذلك عن نور العين وقيد بدین الوارث احترازا عن اقراره باستيفاء دين الاجنبي والا اصل فيه أن الدين لو كان وجب له على اجنبي في صحته جاز اقراره باستيفائه ولو عليه دين معروف سواء وجب ما أقر بقبضه بدلائلها مال كمن أولا كبذل صلح دم العمد والمهر ونحوه ولو دين واجب في مرضه وعليه دين معروف او دين وجب بمعايينة الشهود فلو ما أقر بقبضه بدلائلها مال لم يجز اقراره اي في حق غرماء الصحة كما نقله السائحاني عن البدائع ولو بدلائلها ليس بمال جاز اقراره بقبضه ولو عليه دين معروف جامع الفصولين وفيه لوباع في مرضه شيئا بأكثر من قيمته فاقر بقبضه لم يصدق وقيل للمشتري أذنته

٢ (صحيح قضاء لادبانية) فترفع به مطالبة الدنيا لا مطالبة الآخرة حاوي الا المهر فلا يصح على الصحيح بزازية اي لظهور أنه عليه غالبا بخلاف اقرار البنت في مرضها بأن الشيء القلاني ملك أبي أو أمتي لاحق لي فيه اوانه كان عندي عارية فانه يصح ولا تسرح دعوى زوجها فيه كما بسطه في الاشياء فائلا فاعتنم هذا التحرير فانه من مقررات كتابي (وان أقر المريض لوارثه) بغيره او مع اجنبي يعني اودين (بطل) خلافا للشافعي رضي الله تعالى عنه ولنا حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بدین (الا أن يصدق) بقية (الورثة) فلو لم يكن وارث آخر أو أوصي لزوجه او هي له صحت الوصية وأما غيرها فبرث الكل فرضا ورثا فلا يحتاج لوصية شربة لالة وفي شرحه للوهبانية أقر بوقف ولا وارث له فلو على جهة عاتة صح تصديق السلطان اونا به وكذا الووقف خلافا لما زعمه الطردوسي فليصفظ (ولو) كان ذلك اقرارا بقبض دينه

أرغصه اورنه ونحو ذلك (عليه) ٤٦٤ اي على وارثه او عبد وارثه او مكاتبه لا يصح لوقوعه لمولاه ولو فعله ثم برى ثم مات جاز كل ذلك

لعدم مرض الموت اختيار ولو مات المقر ثم المريض وورثه المقر له من ورثة المريض جاز اقراره كاقراءه للاجنبي بجر وسجي عن الصيرفة بخلاف اقراره له اي لوارثه (بوديعة مستهلكة) فانه جائز صورته أن يقول كانت عندى ودیعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهره والحاصل أن الاقرار للوارث وقوف الاثني ثلاث مذكورة في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها النقي كلاحق قبل أبي اوى وهذه الخلية في ابراء المريض وارثه ومنه هذا الشيء الفلاني ملك أبي اوى كان عندى عارية وهذا حيث لا قرينة وغماه فيها فيلحفظ فانه مهم (أقر فيه) اي في مرض موته (لوارثه يؤمر في الحال بتسليمه الى الوارث فاذا مات يرثه) برزاية وفي القنية تصرفات المريض نافذة وانما تنقض بعد الموت (والعبرة لكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار) فلو أقر لاختيه مثلا ثم ولد له صح الاقرار بعدم ارثه (الاذا صار وارثا) وقت الموت بسبب جديد كالترويج وعقد الموالاة فيجوز كما ذكره بقوله (فلو أقر لها) اي لاجنبية (ثم تزوجها صح بخلاف اقراره لاختيه المحبوب) ككفر ابن (اذا زال محبه) باسلامه او بموت الابن فلا يصح لأن ارثه بسبب قديم لا جديد (وبخلاف الهبة) لها في مرضه (والوصية لها) ثم تزوجها فلا تصح لأن الوصية تمليك بعد الموت وهي حينئذ وارثة

مرة أخرى وانتض البيع عند أبي يوسف وعند محمد يؤدى قدر قيمته وانقض البيع (قوله او غصه) اي بقبض ما غصه منه (قوله ونحو ذلك) كأن يقر أنه قبض المبيع فاسد امه أو أنه رجع فيما وهبه له مريضا جوى ط (فرع) أقر بدين لوارثه او لغيره ثم برى فهو كدين خصمه ولو أوصى لوارثه ثم برى بطلت وصيته جامع الفصولين (تمت) في التثارة خاتمة عن واقعات الناطقي اشهدت المرأة شهودا على نفسها بالانها والاخيها تريد بذلك اضرار الزوج أو شهد الرجل شهودا على نفسه بمال بعض الاولاد يريد به اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يؤدوا الشهادة الخ ما ذكره العلامة البيري وينبغي على قياس ذلك أن يقال ان كان للقاضي علم بذلك لا يصح الحكم كذا في حاشية أبي السعود على الاشياء والنظائر (قوله ولو فعله) اي الاقرار بهذه الاشياء للوارث (قوله من ورثة المريض) كما اذا أقر لابن ابنه ثم مات ابن الابن عن أبيه (قوله وسجي) اي قريبا (قوله بوديعة) الا صوب باسم تملك الوديعة اي المعروفة بالبينة (قوله مستهلكة) اي وهى معروفة (قوله وصورته) قد أوضح المسألة في الوالولية ولم يبين بهذه الصورة أن الوديعة معروفة كما سرح به في الاشياء وفي جامع الفصولين راقا صورتها اودع اياه ألف درهم في مرض الاب أو محبته عند اليهود فلما حضره الموت أقر باهلاكه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع كان في ماله فاذا أقر باتلافه فأولى اه والحاصل أن مدار الاقرار هنا على استهلاك الوديعة المعروفة لاعلمها (قوله والحاصل) فيه مخالفة للاشياء ونصها وأما بمجرد الاقرار للوارث فهو وقوف على الاجازة سواء كان بعين أو دين أو قبض منه أو براه الاثني ثلاث لو أقر باتلاف وديعته المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده وديعة أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة والعارية والمعنى في الكل أنه ليس فيه اشارة لبعض فاعتقم هذا التعريف فانه من مفردات هذا الكتاب اه ط (قوله اقراره بالامانات) اي بقبض الامانات التي عند وارثه لابان هذه العين لوارثه فانه لا يصح كما سرح به الشارح قريبا وصرح به في الاشياء وهذا مراد صاحب الاشياء بقوله وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها فاقبته لهذا فانارأنا من يخطئ فيه ويقول ان اقراره لوارثه بها جائز مطلقا مع أن النقول مصرحة بأن اقراره له بالعين كالدين كما قد سناه عن الرمي ومن هذا يظهر لك ما في بقية كلام الشارح وهو متابع فيه للاشياء بخلاف المنقول وخالفه فيه العلماء الفحول كما قد سناه وفي الفتاوى الاسماعيلية سئل فحين أقر في مرضه أن لاحق له في الاسباب والامتنعة المعلومه مع بنته المعلومه وأنها تسحق ذلك دورته من وجه شرعى فهل اذا كانت الاعيان المرقومة في يده وملكه فيها ظاهروا مات في ذلك المرض فلا اقرار بها لوارثه باطل الجواب نعم على ما عهده المحققون ولو صدق بالثاني خلافا للاشياء وقد أنكروا عليه اه ونقله السائحاني في محتموته ورد على الاشياء والشارح في هامش نسخته وفي الحامدية سئل في مريض مرض الموت أقر فيه أنه لا يستحق عند زوجته هند حقا وأبرأ ذمتها عن كل حق شرعى ومات عنها وعن ورثه غير هاله تحت يدها أعيان وله بذمتها دين والورثة لم يجزوا الاقرار فهل يكون صحيح الجواب يكون الاقرار غير صحيح والحالة هذه والله تعالى أعلم اه (قوله ومنها النقي) فيه أنه ليس باقرار للوارث كما صوبه في الاشياء (قوله كلاحق) هذا صحيح في الدين لا في العين كما مر (قوله أو اوى) ومنها اقراره باتلاف وديعته المعروفة كما في المتن كذا في الهامش (قوله ومنه هذا الشيء) هذا غير صحيح كما علمت مما مر قال في البحر في متفرقات القضاء ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا وأراد تحليفه لم يحلف وعند أبي يوسف يحلف للعادة وسأق في مسائل شتى آخر الكتاب أن الفتوى على قول أبي يوسف اختاره أئمة خوارزم لكن اختلفوا فيما اذا ادعاء وارث المقر على قولين ولم يرجح في البرزاية منه ما شأنا وقال الصدر الشهيد رأى في التلخيص الى القاضي وفسره في فتح القدير بأنه يجتهد بخصوص الوقائع فان غلب على ظنه أنه لم يقبض حين أقر يحلف الخصم وان لم يغلب على ظنه ذلك لا يحلفه وهذا انما هو في المتفرق من الاخصام اه قلت وهذا مؤيد لما بحثناه والحمد لله (تمت) قال في التثارة خاتمة عن الخلاصة رجل قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا لو قال ابرأت جميع غرماي لا يصح الا أن يقول قبيلة فلان وهم يهضمون فحينئذ يصح اقراره وبراءه (قوله بسبب قديم) اي قائم وقت الاقرار ولو أقر لوارثه وقت اقراره وموت مونه وخرج من أن يكون وارثا فيما بين ذلك

(أقره أنه كان له على ابنته المينة عشرة دراهم قد استوفيتها وله) أي المقر (ابن ينكر ذلك صح إقراره) لأن الميت ليس بوارث (كألو أقر لامرأته في مرض موته بدين ثم ماتت قبله وترك) منها (وارثا) صح الإقرار (وقيل لا) فأنه بدين الدين صيرفة ولو أقر فيه لوارثه ولا جنبي بدين لم يصح خلافا لمحمد عمادية (وان أقر لاجنبي) مجهول نسبه (ثم أقر ببنته) وصدقه ٤٦٥ وهو من أهل التصديق (ثبت نسبه) مستندا

لوقت العلق (و) إذا ثبت (بطل إقراره) لما مر ولم يثبت بأن كذبه أو عرف نسبه صح الإقرار لعدم ثبوت النسب شرئلاية معز بالنسب (ولو أقر لمن يطلقها ثلاثا) يعني بأنا (فيه) أي في مرض موته (فلها الأقل) من الارث والدين) ويدفع لها ذلك بحكم الإقرار لا بحكم الارث حتى لا تصير شريكة في أعيان التركة شرئلاية (وهذا إذا) كانت في العدة (و) (طلقةا بسواها) فإذا مضت العدة جاز لعدم التهمة عزمية (وان طلقها بلا سواها فله الميراث بالغامبلغ ولا يصح الإقرار لها) لأنها وارثة أذ هو فار وأمه له أكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق (وان أقر لغلام مجهول) النسب في مولده أو في بلد هو فيها أو هما في السن بحيث (يولد مثله لمثله أنه ابنه وصدقه الغلام) لوميز واللام ينجح لتصديقه كما مر وحينئذ ثبت نسبه) ولو المقر (مريضاً) إذا ثبت (شارك الغلام الورثة) فإن انتفت هذه الشروط يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال كألو أقر بأخوة غيره كما مر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشريعة لانية فيعز ر عند الفتوى (و) الرجل (صح إقراره) أي المريض (بالولد أو الوالد) قال في البرهان وان علما قال المقدسي وفيه نظر لقول الزيلعي لو أقر بالجد أو ابن الابن لا يصح لأن فيه حل النسب على الغير (بالشروط) الثلاثة (المتقدمة) في الابن

ذلك بطل إقراره عند أبي يوسف لا عند محمد فور العين عن قاضي خان وفي جامع الفصولين أقر لابنه وهو قن ثم عتق فبات الاب جازلانه للمولى لا للقب بخلاف الوصية لابنه وهو قن ثم عتق فانما تطل لانها حينئذ للابن اه وبيان في المخ وانظر ما كتبناه في الوصايا (قوله ليس بوارث) يفيد أنها لو كانت حية وأرثته لم يصح قال في التلمية لا يصح إقرار مريض مات فيه بقبض دين من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفيل في محضته وكذا لو أقر بقبضه من اجنبي تبرع عن وارثه وكل رجلا يصح شيء معين فباعه من وارث موكله وأقر بقبض الثمن من وارثه أو أقر أن وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل انه قبض الثمن من المشتري وبجد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكتفي بطلان إقراره لوارثه بالقبض فريضهما أولى مريض عليه دين محبط فأقر بقبض ودبعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح إقراره لأن الوارث لو ادعى رد الأمانة الى موته المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه من نور العين قبيل كتاب الوصية (قوله خلافا لمحمد) (فرع) باع فيه من اجنبي عبدا وباعه الاجنبي من وارثه أو وهبه منه صح ان كان بعد القبض لأن الوارث ملك العبد من الاجنبي لا من موته برزاية (قوله عمادية) قدما عبارتها عن نور العين (قوله لمن طلقها) أي في مرضه (فرع) إقراره لها أي للزوجة بجهرا الى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وان بعد الدخول قال الامام ظهير الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك التدر اذا لم تعترف بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر أنها استوفت شيأ برزاية وفيها أقر فيه لامرأته التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها وله ورثة أخرى لم يصدق في ذلك قال القاضي الامام لا يصح إقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لأن الغالب هنا بعد موتها استتفاء ورثتها أو وصيها المهر بخلاف الأول اه (فرع) في التارخانية عن السراجية ولو قال مشترك أو شركة في هذه الدار فهذا إقرار بالنصف وفي العتابة ومطلق الشركة بالنصف عند أبي يوسف وعند محمد ما يفسره المقر ولو قال في الثلثين موصولا صدق وكذا قوله بني وبينه أولى وله اه (قوله وان أقر لغلام) كان الأولى تقديم هذه المسألة على قوله وان أقر لاجنبي ثم أقر ببنته لأن الشروط الثلاثة هنا معتبرة هناك أيضا كذا في حاشية مسكين عن الجوى (قوله أو في بلد) حكاية قول آخر قال في الحواشي البعقوبية مجهول النسب من لا يعلم له أب في بلده على ما ذكر في شرح تلخيص الجامع لا لكل الدين والظاهر أن المراد به بلد هو فيه كما ذكر في القننة لا مسقط رأسه كما ذكره البعض لأن المغربي إذا انتقل الى المشرق فوقع عليه حادثة يلزم أن يقش عن نسبه في المغرب وفيه من الحرج ما لا يخفى فليحفظ هذا اه (قوله وحينئذ) ينبغي حذنها فان بذكرها صار الشرط بلا جواب ح (قوله هذه الشروط) أي أحدها ح (قوله من حيث استحقاق المال) ان كان المراد بالمال هو المقر به كما هو ظاهر قوله كما مر أعني بأن أقر لاجنبي ثم أقر ببنته ولم يثبت بسبب انتفاء شرط فح انه تكرر لا محل له هنا وان كان المراد به الارث كما هو ظاهر قوله كألو أقر بأخوة غيره فيكون المعنى ان أقر لغلام انه ابنه ولم يثبت نسبه بسبب انتفاء شرط من هذه الشروط شارك الورثة فلا يظهر وجهه اذ تقدم أن إقراره له بالمال صحيح ولا يصح الإقرار لوارث كما مر أن المؤاخذه حينئذ ليست للمقر بل للورثة حيث شاركهم في الارث ومع هذا فان كان الحكم كذلك فلا بد له من نقل صريح حتى يقبل وقد راجعت عدة كتب فلم أجده ولعل لهذا أمر الشارح بالتحري قاتل (قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم) الذي قدمه الشرئلاية عن النبي صلى الله عليه وسلم عند قوله أقر لاجنبي ثم ببنته نصه ولو كذبه أو كان معروفا النسب من غيره لزمه ما أقر به ولا يثبت النسب اه ثم كتب هنا ما نقله الشارح عنه (قوله فيعز ر) لم يظهر لي المخالفة الموجبة للتحري تأمل ح (قوله والرجل صح إقراره) في بعض النسخ اسقاط الرجل ولفظ وصح إقراره (قوله أي المريض) الأولى تركه ح (قوله وان علما) بتريك ثلاثة حروفه أي الوالدان وفيه نظر وجهه ظاهر فهو كإقراره بينت ابن قال في جامع الفصولين أقر بينت فلها النصف والباقي للعصبة اذ إقراره بينت جاز لا بينت الابن اه وما ذاك الا لأن فيه تحميل النسب على الابن قد بر ط (قوله لا يصح) ومباني

(و) صح (بالزوجة بشرط خلوقها من زوج وعذته وخلوقه) أي المقتز (عن أختها) مثلاً (وأربع سواها) صح (بالمولى) من جهة العتاقة إن لم يكن ولاؤه ثابتاً من جهة غيره) أي غير المقتز (و) المرأة صح (أقرارها بالوالدين والزوج والمولى) الأصل أن أقرار الإنسان على نفسه حجة لا على غيره قلت وما ذكره من حجة الأقرار بالآل كالأب هو المشهور الذي عليه الجمهور وقد ذكر الامام العتابي في فرائضه أن الأقرار بالآل لا يصح وكذا في ضوء السراج لأن النسب لا يآل بالآل المقدمات وفيه حمل الزوجية على الغير فلا يصح اهـ ولكن الحق صحتهم بجامع الأصالة فكانت كالأب فليحفظ (و) كذا صح (بالولاد شهدت) امرأة ولو (قابله) بتعيين الولد أما النسب فبالقراش شحني ولوه عتدة بحدت ولادها فبجدة تامة كما مر في باب ثبوت النسب (أو صدقها الزوج إن كان) لها زوج (أو كانت معتدة) منه (و) صح (مطلقاً إن لم تكن كذلك) أي من زوجة ولا معتدة (أو كانت) من زوجة (و أذنت أنه من غيره) فصار كما لو أذاعه منها لم يصدق في حقها إلا بتدقيقها قلت بقول لم يعرف لها زوج غيره لم أره فيصير (ولا بد من) تصديق هؤلاء إلا في الولد إذا كان لا يعرف عن نفسه) لما مر أنه حينئذ كالمتاع (ولو كان المقتز عبد الغير اشترط تصديق مولاه) لأن الحق له (وصح التصديق) من المقتز (بعدم موت المقتز) لبقاء النسب والعتدة بعد الموت (الانصدى بالزوج بموتها) مقترنة لا تقطاع النكاح بموته ولهذا ليس له غسلها بخلاف عكسه (ولو أقر رجل) (بنسب) ٤٦٦ فيه تحصيل (على غيره) لم يقل من غير ولا دكا في الدرر لفساده بالحدة وابن الابن كما

قال (كالاخ والعلم والجد وابن الابن لا يصح) الأقرار (في حق غيره) لا يبرهان ومنه أقرار اثنين كما مر في باب ثبوت النسب فليحفظ وكذا لو صدق المقتز عليه أو الورثة وهم من أهل التصديق (و يصح في حق نفسه حتى يلزمه) أي المقتز (الأحكام من النفقة والحضانة والارث إذا تصادقا عليه) أي على ذلك الأقرار لأن أقرارهما حجة عليهما (فإن لم يكن له) أي لهذا المقتز (وارث غيره مطلقاً) لا قريباً كذوى الأرحام ولا بعيداً كمولى الموالاة عيني وغيره (ورثه والآل) لأن نسبه لم يثبت فلا يرثه الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لأن وجودهما غير مانع حاله ابن الكمال ثم للمقتز أن يرجع عن أقراره لأنه وصية من وجه زباني أي وإن صدق المقتز كما في البدائع لكن نقل المصنف عن شروح السراجية أن بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع فليحفظ

متنا التصريح به (قوله وكذا صح) أي أقرارها (قوله ولوه بله) أفاد بجوابه بعده بقوله أو صدقها الزوج أن هذا حيث جدد الزوج وأذنت منه وأفاد أنهم ذات زوج بخلاف المعتدة كما صرح به الشارح أما إذا لم تكن ذات زوج ولا معتدة أو كان لها زوج وأذنت أن الولد من غيره فلا حاجة إلى أمر زائد على أقرارها صرح بذلك كله ابن الكمال وسيأتي (قوله بتعيين الولد) كما علمت مما تقدمناه أن الكلام فيما إذا أنكر الولادة وشهادة القابلة بتعيين الولد فيما إذا تصادقا على الولادة وأنكر التعيين وبعبارة غاية البيان عن شرح الاقطع فثبت الولادة بشهادتها ويتحقق النسب بالقراش اهـ والظاهر أن ما أفاده الشارح حكمه كذلك (قوله وصح مطلقاً) أفاد أن ما ذكره من الشروط انما هو لصحة الأقرار بالنسب لئلا يكون تحميلاً على الزوج فلو فقد شرط صح أقرارها عليها فغيرها الولد ورثته إن صدقها ولم يكن لهما وارث غيرهما فصار كالأقرار بالآل ويفهم هذا مما تقدمنا وفي غاية البيان ولا يجوز أقرار المرأة بالولد وإن صدقها يعني الولد ولكنهما يتوارثان إن لم يكن لهما وارث معروف لأنه اعتبر أقراراً في حقها ولا يفتى بالنسب لأنه لا يثبت بدون الحجة وعلى ما إذا شهدت القابلة على ذلك وصدقها الولد فثبت وما إذا صدقها زوجها فثبت بتصادقهما لأنه لا يعتد بهما إلى غيرهما اهـ (قوله من غيره) أي فصح أقرارها في حقها فقط (قوله قلت) أقول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر كونه من الزنى مع أنه ليس بلازم وبغرض تحقيق كونه من الزنى يلزمها أيضاً لأن ولد الزنى واللعان يرث بجهة الأم فقط فلا وجه للتوقف في ذلك كذا في حاشية مسكين لابي السعود المصري (قوله وصح التصديق الخ) أي ولو بعد وجود المقتز لقول البرزلي أقر أنه تزوج فلانة في حصة أو مرض ثم جدد وصدقته المرأة في حياته أو بعد موته جاز سائحاتي (قوله بموتها) كذا في نسخة وهي الصواب موافقاً لما في شرحه على الملتقى (قوله في باب ثبوت النسب) حيث قال أو تصديق بعض الورثة فثبت في حق المقتزين وانما يثبت النسب في حق غيرهم حتى الناس كافة إن تم نصاب الشهادة بهم أي بالمقتزين والأبنة نصابها لا يشارك المكذبين اهـ (قوله أو الورثة) يغني عنه قوله ومنه أقرار اثنين ط لكن كلامنا هنا في تصديق المقتز وهنالك في نفس الأقرار وإن كانا في المعنى سواء لكن بينهما فرق وهو أن التصديق بعد العلم بأقرار الأول كقوله نعم أو صدق والأقرار لا يلزم منه العلم تأمل (قوله كذوى الأرحام) فسر القريب في العناية بذوى الفروض والعصبات والبعد بذوى الأرحام والأول أوجه لأن مولى الموالاة أرثه بعد ذوى الأرحام شربلاية (قوله ورثه) تامة أرث المقتز له حيث لا وارث له غيره يكون مقتصر عليه ولا ينتقل إلى فرع المقتز له ولا إلى أصله لأنه بمنزلة الوصية شيخنا عن جامع الفصولين كذا في حاشية مسكين (قوله المعروف) قريباً أو بعيداً فهو أحق بالارث من المقتز حتى لو أقر بأخ وله عمة أو خالة فالارث للعمة أو للخالة لأن نسبه لم يثبت فلا يرثه الوارث المعروف درر كذا في الهامش (قوله والمراد غير الزوجين) أي بالوارث الذي يجمع المقتز من الارث (قوله وإن صدق المقتز له) صوابه المقتز عليه كما عبر به في مآثر ويدل عليه كلام المنع حيث قال وقوله أي الزباني للمقتز أنه يرجع عنه محله ما إذا لم يصدق المقتز له على أقراره أو لم يقر بمنزل أقراره الخ وعزاء لبعض شروح السراجية فقوله أو لم يقر لا شك أن الضمير فيه

للمقر عليه لا المقر له فعمل أن المقر له صوابه المقر عليه كما عبر به صاحب المنع في كتاب القرائض ويدل عليه قوله الاتي
 ان بالتصدق يثبت النسب ولا يكون ذلك الا من المقر عليه قال في روح الشروح على السراجية واعلم انه
 ان شهد مع المقر رجل آخر وصدقه المقر عليه أو الورثة وهم من أهل الاقرار فلا يشترط الاصرار على الاقرار
 الى الموت ولا ينفع الرجوع لثبوت النسب ح ١٥ وفي شرح فرائض الملتقى للعارف البلسي وصح رجوعه لانه
 وصية معنى ولا شيء للمقر له من تركته قال في شرح السراجية المسمى بالمنهاج وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره
 قبل رجوعه أو لم يقر بمثل اقراره أما اذا صدق اقراره قبل رجوعه أو أقر بمثل اقراره فلا ينفع المقر رجوعه عن
 اقراره لان نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه ١٥ فهذا كلام شراح السراجية فاصواب التعبير به عليه كما عبر به
 في المنع في كتاب القرائض وان كانت عبارتها هنا كعبارة الشارح وكذا عبارة الشارح في القرائض غير محزنة
 فتنبه (قوله عند الفتوى) أقول تحرير رده انه لو صدقه المقر له فله الرجوع لانه لم يثبت النسب وهو ما في
 البدائع ولو صدقه المقر عليه لا يصح رجوعه لانه بعد ثبوته وهو ما في شروح السراجية فنشأ الاستنباه بتحريف
 الصلة فالموضوع مختلف ولا يخفى أن هذا كله في غير الاقرار بنحو الولد (قوله نصف نصيب المقر) ولومعه
 وارث آخر شرح الملتقى وبيانه في الزبلي (قوله في حق نفسه) نصار كالمشتري اذا أقر أن البائع كان أعتق
 العبد المبيع يقبل اقراره في العتق ولم يقبل في الرجوع بالنسب بيانه وفي الزبلي فإذا قبل اقراره في حق نفسه
 يستحق المقر له نصيب المقر مطلقا عندنا وعند مالك وابن أبي ليلى يجعل اقراره شائعا في التركة فيعطي المقر
 من نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان لشخص مات أبوه أخ معروف فأقر بأخ فأكذبه أخوه المعروف فيه
 أعطى المقر نصف ما في يده وعندهما يعني عند مالك وابن أبي ليلى ثلث ما في يده لان المقر قد أقر له ثلث شائع
 في النصفين فنفذ اقراره في حصته وبطل ما كان في حصة أخيه فيكون له ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال
 والسدس الآخر في نصيب أخيه بطل اقراره فيه لما ذكرنا ونحن نقول ان في زعم المقر أنه يساويه في الاستحقاق
 والمنكر ظالم بانكاره فيجعل ما في يد المنكر كالمالك فيكون الباقي بينهما بالسوية ولو أقر بأخت تأخذ ثلث
 ما في يده وعندهما خمسة ولو أقر ابن بنت وأخ وكذاهما ابن بنت يقسم نصيب المقرين أخماسا وعندهما أرباعا
 والتفريع ظاهر ولو أقر بامرأة انها زوجة أبيه أخذت ثمن ما في يده ولو أقر بجدة هي أم الميت أخذت سدس
 ما في يده فيعامل فيما في يده كما يعامل لو ثبت ما أقر به ١٥ ونعامة فيه (قوله بابت) أي من أخيه الميت
 (قوله اتنى) هذه مسألة الدور الحكمي التي عدّها الشافعية من موانع الارث لانه يلزم من التورث عدمه
 بيانه انه اذا أقر أخ حاز بابت للميت ثبت نسبه ولا يرث لانه لو ورث لحجب الاخ فلا يكون الاخ وارثا حازنا
 فلا يقبل اقراره بالابن فلا يثبت نسبه فلا يرث لان اثبات الارث يؤدي الى نفيه وما أدى اثباته الى نفيه اتنى من
 أصله وهذا هو الصحيح من مذهبه لكن يجب على المقر باطنا أن يدفع للابن التركة اذا كان صادقا في اقراره
 (قوله وظاهر كلامهم نعم) يعني ظاهر كلامهم صحة اقراره هذا الاخ بالابن ويثبت نسبه في حق نفسه فقط فيرث
 الابن دون ما قالوا ان الاقرار بنسب على غيره يصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة
 لاني حق غيره وقد رأيت المسألة منقولة ولله تعالى الحمد والمنة في فتاوى العلامة قاسم بن طلوبغا الحنفي ونصه
 قال محمد في الاملاء ولو كانت للرجل عمة أو مولى نعمة فأقرت العمة أو مولى النعمة بأخ للميت من أبيه وأمه
 أو بعم أو بابت عم أخذ المقر له الميراث كله لان الوارث المعروف أقر بأنه مقدم عليه في استحقاق ماله واقراره
 حجة على نفسه ١٥ هذا كلامه ثم قال فلما لم يكن في هذا دور عندنا لم يذكر في الموانع وذكر في بابيه ١٥ (قوله
 الى نصيبه) فيجعل كانه استوفى نصيبه ولان الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون لان الديون تنقضي بامثالها
 ثم تلتقي فصارا فقد أقر بدين على الميت فيلزم المقر كما مر قبل باب الاستثناء ولا يجري في هذه المسألة الخلاف
 السابق كما لا يخفى على الحاذق (قوله بعد حلفه) أي حلف المنكر أي لاجل الاخ لا لاجل القرين لانه
 لا ضرر على القرين فلا ينافي ما يأتي ولو نكل شاركة المقر (قوله لكنه) الاستدراك يقتضي أن لا يحلف
 في الاولى وبه صرح الزبلي وهو مخالف لما قدمه عن الاكل ومترجوا به (قوله يحلف) أي المنكر بالله
 لم يعلم انه قبض الدين فان نكل برئت ذمة المدين وان حلف دفع الى نصيبه بخلاف المسألة الاولى حيث لا يحلف
 لحق القرين لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه وهنالك يحصل الاتصف فيحلفه زبلي

عند الفتوى (ومن مات أبوه فأقر
 بأخ شاركة في الارث) فيستحق
 نصف نصيب المقر (ولم يثبت
 نسبه) لما تقرر أن اقراره مقبول
 في حق نفسه فقط قلت بقي لو أقر
 الاخ بابت هل يصح قال الشافعية
 لالان ما أدى وجوده الى نفيه
 اتنى من أصله ولم أره لا نمتنا
 صريحاً وظاهر كلامهم نعم
 فليراجع (وان ترك شخص ابنتين
 وله على آخر مائة فأقر أحدهما
 بقبض أبيه خمسين منها فلا شيء
 للمقر) لان اقراره ينصرف الى
 نصيبه (وللاخر خسون) بعد
 حلفه انه لا يعلم أن أباه قبض شطر
 المائة قاله الاكل قلت وكذا
 الحكم لو أقر أن أباه قبض كل الدين
 لكانه هنا يحلف لحق القرين
 زبلي

* (فصل في مسائل شتى) * (أقرت الحرة المكلفة بدین) لا سحر (فكذبها زوجها صام) اقرارها (في حقه أيضا) عند أبي حنيفة (فقبض)
المقرت (وتلازم) وان تضرر الزوج وهذه احدى المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار حجة فاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وهي في الاشياء
وينبغي أن يخرج أيضا من كان في اجارة غيره فأقر لا سحر بدین فان له حبسه وان تضرر المستأجر وهي واقعة الفتوى ولم نرها صريحة (ومندها لا)
تصدق في حق الزوج فلا تحبس ولا تلازم درر قلت وينبغي أن يقول على قولها اقضاء وقضاء لان الغالب أن الاب يعلمها الاقرار له أو لبعض اقاربها
ليتوصل بذلك الى منعها بالحبس عنده عن زوجها كما وقفت عليه مرارحين ابتليت بالقضاء كذا ذكره المصنف (مجهولة النسب) أقرت بالرق
لأنسان) وصدقها المقر (ولها زوج وأولاد منه) أي الزوج (وكذبها) زوجها (صح في حقه خاصة) فولد علق بعد الاقرار رقيقا خلافا لمحمد
(لا) في (حقه) يرد عليه انتقاص طلاقها كما حققه في الشربلية (وحق الاولاد) وفرع على حقه بقوله (فلا يطل النكاح) وعلى حق الاولاد
بقوله (وأولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقتها أحرار) لحصولهم قبل اقرارها بالرق (مجهول النسب) حرر عبده ثم أقرت بالرق
لأنسان وصدقها المقر (صح) اقراره (في حقه) ٤٦٨ فقط (دون ابطال العتق فان مات العتق يرثه وارثه ان كان) له وارث يستغرق

* (فصل في مسائل شتى) *

(قوله وهي في الاشياء) وعبارتها الاقرار حجة فاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره فلو أقر المؤجر أن الدار
لغيره لا تنسخ الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدین فللداث حبسها وان تضرر الزوج ولو أقر المؤجر
بدین لا وفاء له الا من غن العين فله بيعها لقضائه وان تضرر المستأجر ولو أقرت مجهولة النسب بأنها بنت أبي
زوجها وصدقها الاب انسخ النكاح بينهما بخلاف ما إذا أقرت بالردة ولو طلقها ثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك
الرجعة واذا ادعى ولد أمته المبيعة وله أخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه لابن وكذا
المكاتب اذا ادعى نسب وولد حرة في حياته أخيه صحت وميراثه لولده دون أخيه كما في الجامع اه (قوله وينبغي)
البحث لصاحب المنع (قوله اقضاء وقضاء) ينصبهما (قوله لان الغالب) فيه نظر اذا العلة خاصة
وامتدعى عام لانه لا يظهر فيما اذا كان الاقرار لاجنبي وقوله ليتوصل الخ لا يظهر أيضا اذا الحبس عند القاضي
لا عند الاب فاذا الممول قول عليه قول الامام وأيضاً لم يستند في هذا التصحيح لاحد من أئمة الترجيح ط لكن قوله
اذ الحبس عند القاضي يخالف لما مر في باب ان الخيار فيه للمدعى (قوله مجهولة النسب) أقرت ليس على
اطلاقه لما في الاشياء مجهول النسب اذا أقرت بالرق لأنسان وصدقها المقر صح وصار عبده اذا كان قبل تأكد
الحرية بالقضاء أما بعد قضاء القاضي عليه بحد كامل أو بالتقصص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك
اه سائحات (قوله قوله) التفرع غير ظاهر ومحله فيما بعد والظاهر أن يقال فتكون رقيقته كما أقاده
في العزيمة (قوله كما حققه في الشربلية) حيث قال لانه نقل في المحيط عن المبسوط أن طلاقها ثنتان
وعدتا حدضنتان بالاجماع لانها صارت أمة وهذا حكم يخصها ثم نقل عن الزيادات ولو طلقها الزوج تطبيقين
وهو لا يعلم باقرارها ملك عليها الرجعة ولو علم لا يملك وذكروا في الجامع لا يملك علم أو لم يعلم قبل ما ذكر قياس
وما ذكره في الجامع استحسان وفي الكافي آتى وأقرت قبل شهرين فمعاذته وان أقرت بعد مضي شهرين
فأربعة والاصل انه متى أمكن تدارك ما خاف فوته باقرار الغير ولم يتدارك بطل حقه لان فوات حقه مضاف الى
تقصيره فان لم يمكن التدارك لا يصح الاقرار في حقه فاذا أقرت بعد شهر أمكن الزوج التدارك وبعد شهرين
لا يمكنه وكذا الطلاق والعدة حتى لو طلقها ثنتين ثم أقرت بملك الثالثة ولو أقرت قبل الطلاق تين ثنتين ولو
مضت من عدتها حبضتان ثم أقرت بملك الرجعة ولو مضت حمضة ثم أقرت تين بحبضتين اه قلت وعلى
ما في الكافي لا اشكال لقوله ان فوات حقه مضاف الى قصيره تأمل (قوله حرر عبده) ماض مبنى للفاعل
وعبده مفعول (قوله فبرث الكل) ان لم يكن له وارث أصلاً (قوله أو الباقي) ان كان له وارث
لا يستغرق (قوله وشربلية) عبارة الشربلية عن المحيط وان كان للميت بنت كان النصف لها والنصف
للمقرت اه وان جنى هذا العتيق سعى في جنايته لانه لا عاقلة له وان جنى عليه يجب عليه ارش العبد وهو
كالمملوك في الشهادة لان حرية في الظاهر وهو يصلح للدفع لالاستحقاق اه (قوله ارش العبد)
وعليه فقد صار الاقرار حجة معتدية في حق المجنى عليه فينبغي زيادة هذه المسألة على الست المتقدمة آنفا
(قوله ونحوه) بأن كراهية اليقين أيضاً معترفاً أو منكراً (قوله كقوله البرحق الخ) هذا مما يصلح للاخبار
ولا يعين جواباً والذي في الدرر البرحق وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يحمل على الأبدال ط

التركة (والاقرت) الكل أو الباقي
كافي وشربلية (المقرت) فان
مات المقر ثم العتيق قارنه لعصبة
المقر ولو جنى هذا العتيق سعى
في جنايته لانه لا عاقلة له ولو جنى
عليه يجب ارش العبد وهو كالمملوك
في الشهادة لان حرية بالظاهر
وهو يصلح للدفع لالاستحقاق
(قال) رجل لاخر (لى عليك
ألف فقال) في جوابه (الصدق
أو الحق أو اليقين أو نكر) كقوله
حقاً ونحوه (أو كثر لفظ الحق
أو الصدق) كقوله الحق الحق أو
حقاً حقاً (ونحوه أو قرن بها البر)
كقوله البرحق أو الحق بر الى آخره
(فاقراره ولو قال الحق حق أو الصدق
صدق أو اليقين يقين لا) يكون
اقراراً لانه كلام تام بخلاف ما مر
لانه لا يصلح للابتداء فجعل جواباً
فكانه قال ادعيت الحق الى آخره

قوله على الست الخ فيه انه لم يذكر
السادسة وانما ذكرها ط حيث
قال السادسة باع المبيع ثم أقرت أن
المبيع كان تلبة وصدقته المشتري
فهو الرذ على بائعه بالعيب اه معصيه

(قوله لانه نداء) أي فيما عدا الأخيرة والنداء اعلام المنادى واحضاره لتحقيق الوصف (قوله حيث ترد) أي لو اشتراها من لم يعلم بهذا الخبر ثم علم ط (قوله بخلاف الأول) فإن السيد لا يتمكن من إثبات هذه الأوصاف فيها ط (قوله بطريق) متعلق بالسكران (قوله عليه الحد) لعله سبق قلم والصواب القصاص فليراجع (قوله كما بسطه سعدى) وعبارته هناك وقال صاحب النهاية ذكر الامام القمى تاشي ولا يحد السكران بأقراره على نفسه بالزنى والسرقة لانه اذا صحا ورجع بطل اقراره ولكن يضمن المسروق بخلاف حد القذف والقصاص حيث يقام عليه في حال سكره لانه لا فائدة في التأخير لانه لا يملك الرجوع لانهما من حقوق العباد فأشبه الاقرار بالمال والطلاق والعتاق اه ولا يخفى عليك أن قوله لانه لا فائدة في التأخير محل بحث وفي معراج الدراية بخلاف حد القذف فانه يحبس حتى يصح ثم يحد للقذف ثم يحبس حتى يحق منه الضرب ثم يحد للسكرك في الميسوط وفي معراج الدراية قيد بالاقرار لانه لو زنى وسرق في حاله يحد بعد الضرب بخلاف الاقرار وكذا في الذخيرة اه (قوله سقوط القضاء) أي قضاء صلاة زيد من يوم وليلة بخلاف الانعام (قوله على ما هنا) أي على ما في المتن والافسياني زيادة عليها (قوله بالحريية) فاذا أقر أن العبد الذي في يده حر ثبتت حرية وان كذبه العبد ط (قوله في الاسعاف) ونصه ومن قبل ما وقف عليه ليس له الرد بعده ومن رده أول مرة ليس له القبول بعده اه وتتمام التناسل فيه ولا يخفى أن الكلام في الاقرار بالوقف لا في الوقف وفي الاسعاف أيضا ولو أقر رجلين بأرض في يده أنهما وقف عليها وعلى أولاده حملوا نسلاهما أبدا من بعدهم على المساكن صدقة أحدهما وكذبه الآخر ولا أولاد لهما يكون نصفها وقضاء على المصدق منهم والنصف الآخر للمساكين ولورجع المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف ما لو أقر رجل بأرض فكذبه المقر له ثم صدقه فانه لا نصيب له ما لم يقر بهما ثانيا والفرق أن الأرض المقر بوقفيها لا تصير ملكا لاحد فكذب المقر له فاذا رجع الى الأرض المقر بكونها ملكا ترجع الى ملك المقر بالكذب اه (قوله لو وقف) فيه أن الكلام في الاقرار بالوقف لا في الوقف وأيضا الكلام فيما لا يرتد ولو قبل القبول على أن عبارة الاسعاف على أن ما في الاشياء والمنع أن المقر له اذا رده ثم صدقه صح ح (قوله قضاء البحر) وعبارته قيد بالاقرار بالمال احتراز عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فانه لا يرتد باردة أما الثلاثة الأولى ففي البرازية قال لا آخر أعا بعد لفرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يطل الاقرار بالرق باردة كما لا يطل بجمود المولى بخلاف الاقرار بالعين والدين حيث يطل باردة والطلاق والعتاق لا يطلان باردة لانهما اسقاط يتم بالمسقط وحده وأما الاقرار بالنسب والولاء العتاق ففي شرح الجمع من الولاء وأما الاقرار بالنسب فلم أره الآن اه وعامه هناك (قوله واستثنى ثمة) لاحاجة الى ذكرهما هنا فانهما ليستأما نحن فيه ح أي لأن الكلام في الاقرار وما ذكر في الابرأ (قوله مسألتي) حيث قال ثم اعلم أن الابرأ يرتد باردة الا فيما اذا قال المديون أبرأني فأبرأ فانه لا يرتد كما في البرازية وكذا الابرأ الكفيل لا يرتد باردة فالمستثنى مسألتي كما أن قولهم ان الابرأ لا يتوقف على القبول يخرج عنه الابرأ عن بدل الصرف والسلم فانه يتوقف على القبول ليعطلاه كقائه مناه في باب السلم (قوله فيها) أي في الوكالة (قوله أو قال) عطف على صالح لانها مسألة أخرى في أوائل الثلث الثالث من فتاوى الحنفية ككلام طويل في البراءة العاتية فراجع وفي الخاتمة وصي الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولد الميت وأشهد الولد على نفسه انه قبض التركة ولم يبق من تركه والده قليل ولا كثيرا الا قد استوفاه ثم أذني في يد الوصي شيئا وقال من تركه والدي وأقام على ذلك بينة وكذا لو أقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركه والده ثم أذني على رجل دين الولد تسع دعواه فقلت ووجه سماعها أن اقرار الولد لم يتضمن ابرا شخص معين وكذا اقرار الوارث بقبضه جميع ما على الناس ليس

ما هنا تبع الاشياء (الاقرار بالحريية والنسب وولاء العتاق والوقف) في الاسعاف ولو وقف على رجل قبضه ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد (والطلاق والرق) فكها لا ترتد ويزاد المهرات برزاية والنكاح كما في متفرقات قضاء البحر وعامه ثمة واستثنى ثمة مسألتي من الابرأ وهما ابرا الكفيل لا يرتد وابرأ المديون بعد قوله أبرأني فأبرأ لا يرتد فالمستثنى عشرة فلتحفظ وفي وكالة الوهبانية ومتى صدقه فيها ثم رده لا يرتد باردة وهل يشترط صحة الرد مجلس الابرأ خلاف والضابط أن ما فيه غلظ مال من وجه يقبل الرد والافلا كما بطل شفعة وطلاق وعتاق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فليحفظ (صالح احد الورثة وأبرأ ابرا عامما) أو قال لم يبق حق من تركه أبي عند الوصي أو قبضت الجميع ونحو ذلك (ثم ظهر في) يدو صيه من التركة شيء لم يكن وقت الصلح وتحققه (سمع دعوى حصته منه على الاصح)

قوله فاذا رجع ترجع اليه الأرض المقر بكونها ملكا الخ هكذا في النسخة المجموع منها والظاهر أن في العبارة سقطا ويجتزأ اه معجمه قوله على أن عبارة الاسعاف على أن الخاطر ما عنده فاعل هنا خلا يعرف بمراجعة عبارة الحلبي اه معجمه

صلح البرازية ولا تناقض لجل قوله
لم يبق لي حق أي بما قبضته على أن
الابراء عن الاعيان باطل وحينئذ
قالوجه عدم صحة البراءة كما أفاده
ابن الشحنة واعتمده الشرنبلالي
وستحققه في الصلح (أقر) رجل
(بال في صلح وأشهد عليه) به ثم
ادعى ان بعض هذا المال (المقتر به
(قرض وبعضه رباعية فان أقام
على ذلك بينة تقبل) وان كان
متناقضا لانعلم انه مضطر الى
هذا الاقرار شرح وهبانية قلت
وحذر شارحها الشرنبلالي انه
لا يبقى بهذا القرض لانه لا هذر لمن
أقر

فيه ابراء ولو تنزلنا البراءة فهي غير صحيحة في الاعيان شرح وهبانية للشرنبلالي وفيه نظرات عدم صحتها معناه
أن لا تصير ملكا للمدعى عليه والا فالدعوى لا تسبح كما يأتي في الصلح (قوله صلح البرازية) وعبارة البرازية
قال تاج الاسلام واحد صالح الورثة وبراء ابراء عاتما ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز
الدعوى ولقائل أن يقول تجوز دعوى حصته وهو الاصح واقضائل أن يقول لا اه وللشرنبلالي رسالة
سمها تنقيح الاحكام في الاقرار والابراء الخاص والعامة أجاب فيها بأن البراءة العامة بين الوارثين مانعة من
دعوى شيء سابق عليها عينا أو دينيا عبرات أو غيره وحقق ذلك بأن البراءة العامة كلاحق أو ولد دعوى
أو لا خصوصية لي قبل فلان أو هو برى من حق أو ولد دعوى لي عليه أو لا تعلق لي عليه أو لا استحق عليه شيئا
أو أبرائه من حق أو عمالي قبله وأما خاصة بدين خاص كإبرائه من دين كذا أو عامة كإبرائه عمالي عليه فبرأه عن كل
دين دون العين وأما خاصة بعين فتصح لثني الضمان لا الدعوى فيدعى بها على المخاطب وغيره وان كان عن
دعواه فهو صحيح ثم ان الابراء لشخص مجهول لا يصح وان لمعلوم صح ولو مجهول فقوله قبضت تركة مورثي
كأهلها أو كل من لي عليه شيء أو دين فهو برى ليس ابراء عاما ولا خاصا بل هو اقرار مجرد لا يمنع من الدعوى لما في
المحيط قال لا دين لي على أحد ثم ادعى على رجل دينيا صح لاحتمال وجوبه به بعد الاقرار وفيه أيضا وقوله هو
برى عمالي عنده اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء وفي الخلاصة لا حق لي قبله فيدخل فيه كل عين ودين وكفالة
واجارة وجناية وحد اه وفي الاصل فلا بدعى ارثا ولا كفالة لنفس أو مال ولا ديناً أو ضاربة أو شركة أو ودعية
أو ميراثاً أو داراً أو عبداً أو شيئاً من الاشياء حادثاً بعد البراءة اه في شرح المنظومة عن المحيط ابراء
أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكرها لا تسبح دعواه وان أقر وبالتركة أمرها بالردة عليه اه ظاهر فيها
إذا لم تكن البراءة عامة لماعلمته ولماسند كبرائه لو ابراءه عاماً ثم أقر بعده بالمال المبرأ به لا يعود بعد سقوطه
وفي العمادية قال ذو اليلد ليس هذا لي وليس ملكي أو لا حق لي فيه أو فسد ذلك ولا منازع له حينئذ ثم ادعى أحد
فقال ذو اليلد هو لي فالتول له لان الاقرار مجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد اه
ومثله في القبض وخزانة المنتين فهذا علمت الفرق بين أبرائك أو لا حق لي قبلك وبين قبضت تركة مورثي أو كل
من لي عليه دين فهو برى ولم يخاطب معيناً وعلمت بطلان فتوى بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث وارثاً آخر
ابراء عاماً لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة البرازية أي التي قدمناها فأصلها معزولة الى المحيط وفيه نظر
ظاهر ومع ذلك لم يقيّد الابراء بكونه لمعين أو لا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد به اجتماع
الصلح المذكور في المتون والشروح في مسألة التنازع مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لارواية فيه
كف وقد قال قاضي خان اتفقت الروايات على انه لا تسبح الدعوى بعده الا في حادث وان كان المراد به الصلح
والابراء بنحو قوله قبضت تركة مورثي ولم يبق لي فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله لارواية فيه أيضاً لما قد مر
من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة دعوى ذي اليد المقتر بأن لا ملك له في هذا العين
عند عدم المنازع والذي يترامى أن المراد من تلك العبارة الابراء لغير معين مع ما فيه ولو سلمنا أن المراد به المعين
وقطعنا النظر عن اتفاق الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو مبين لما في المحيط عن المبسوط والاصل
والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعقدة كالخانية والخلاصة فيقدم ما فيها ولا يعدل عنها اليه وأما ما في الاشياء
والبحر عن القنية افتقر الزوجان وأبرأ كل صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج أعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها
وله الدعوى لان الابراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان اه فمحمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأتهما
عن جميع الدعاوى عمالي عليها فيخص بالديون فقط لكونه مقيد اعمالي عليها ويؤيده التعليل ولوبي على ظاهره
فلا يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافي الحاكم المصرح بعموم البراءة لكل من أبرأ ابراءاً عاماً الى ما في القنية
اه هذا حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته وهي قريب من كتراسين وقد أكثر فيها من النقول فمن أراد
الزيادة فليرجع اليها وبه علم انه ما كان ينبغي للمصنف أن يذكر ما في البرازية متناً وأما ما سيجيء آخر الصلح فليس
فيه ابراء عام فقد بررنا شرح الملتقى في الصلح (قوله عن الاعيان) سيأتي الكلام على ذلك في الصلح (قوله
في الصلح) أي في آخره (قوله أقر رجل) تقدمت المسألة متناً في متفرقات القضاء (قوله شرح وهبانية)
وبه أفتى في الحامدية والخيرية من الدعوى (قوله لا عذر لمن أقر) فيه أن اضطرابه الى هذا الاقرار عذر

غايته أن يقال بأنه يحلف المقر له على قول أبي يوسف المختار للفتوى في هذه ونحوها ١٥ قلت وبه جزم المصنف فيمن أقر فندبر (أقر بعد الدخول) من هنا إلى كتاب الصلح ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح (أنه مطلقا قبل الدخول لزمه مهر) بالدخول (ونصف) بالاقرار (أقر المشروط له الربع) أو بعضه (أنه) أي ربع الوقف (يستحقه فلان دونه صح) وسقط حقه ولو كآب الوقف بخلافه (ولو جعله لغيره) أو أسقطه لا أحد (لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا) كما مر في الوقف وذكره في الأشباه نعمة وهنا في الساقط لا يعود فراجعه (القصص المرفوعة إلى القاضي لا يؤخذ رافعها بما كان فيها من اقرار وتنقض) لما قدمنا ٤٧١ في القضاء أنه لا يؤخذ بما فيها (الاذا) أقر بلفظه

صريحا (قال له على ألف في علي أو فيما أعلم أو حسب أو أظن لا شيء عليه) خلافا للثاني في الأول قلنا هي للشك عرفا نعم لو قال قد علمت لزمه اتصافا (قال غصينا ألفا) من فلان (ثم قال كذا عشرة أنفس) مثلا (وآدى الغاصب) كذا في نسخ المتن وقد علمت سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وآدى الطالب كما عبر به في الجمع وقال شرأحه أي المغصوب منه (أنه هو وحده) غصينا (لزمه الألف كلها) وألزمه زفر بعشرها لئلا هذا الصغير يستعمل في الواحد والظاهر أنه يخبر بفعله دون غيره فيكون قوله كذا عشرة رجوعا فلا يصح نعم لو قال غصينا كذا ناصح اتصافا لانه لا يستعمل في الواحد (قال)

رجل (أوصى أبي ثلث ماله لزيد بل لعمرو بل ل بكر فالثالث للأول وليس لغيره شيء) وقال زفر لكل ثلثه وليس للابن شيء قلنا اتصاف الوصية في الثلث وقد أقر به للأول فاستحقه فلم يصح رجوعه بعد ذلك الثاني بها بخلاف الدين لنفاذه من الكل الكل من الجميع (فروع) أقر بشيء ثم أذى الخطأ لم يقبل الا اذا أقر بالطلاق بناء على اثناء المقتضى ثم تبين عدم الوقوع لم يقع يعني ديانة قنية * اقرار المكرم باطل الا اذا أقر السارق مكرها فافق بعضهم بعبته ظهيرة * الاقرار بشيء محال

(قوله غايته) حاصله أنه لا فائدة لدعواه أن بعض المقر به ربما التحلف المقر له بناء على الثاني إذا ادعى أنه أقر كاذبا يحلف المقر له وهذه المسألة من أفرادها قلنا قال في هذه ونحوها ولقد أبعد من حل قول أبي يوسف على الضرورة فقط كما في هذه المسألة كما مر قبيل الاستثناء (قوله أن يقال الخ) ولأنه لا يأتي على قول الامام لانه يقول يلزم المال ولا يقبل تفسيره وصل أو فصل وعنده هـ ما ن وصل قبل والافلا ولفظة ثم تفيد الفصل فلا يقبل اتصافا شرابلية (قوله وبه جزم) أي بقول أبي يوسف (قوله فيمن أقر) وفي نسخة فيما مر وعليها فانه مرقبيل الاستثناء (قوله من نسخ الشرح) أي المنع (قوله أنه يستحقه) يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة الخ ما مر في الوقف (قوله وسقط حقه) الظاهر أن المراد سقوطه ظاهرا فإذا لم يكن مطابقا للواقع لا يحل للمقر له أخذه ثم إن هذا السقوط مادام حيا فإذا مات عاد على ما شرط الواقف قال السامحاني في مجموعته وفي الخصاص قال المقر له بالغلة عشر سنوات من اليوم لزيد فان مضت رجعت للمقر له فان مات المقر له والمقر قبل مضتها ترجع الغلة على شرط الواقف فكانه صرح بطلان المصادقة بمعنى المدة أو موت المقر وفي الخصاص أيضا رجل وقف على زيد وولده ثم للمساكين فأقر زيدا به وبأنه على بكر ثم مات زيد بطل اقراره لبكر وفي الحامدية إذا تصادق جماعة الوقف ثم مات أحدهم عن ولد فهل تبطل مصادقة الميت في حقه الجواب نعم ويظهر من هذا أن من منع عن استحقاقه بمعنى المدة الطويلة إذا مات فولده يأخذ ما شرطه الواقف له لأن التركة لا يزيد على صريح المصادقة ولأن الولد لم يملكه من أبيه وانما يملكه من الواقف ١٥ (قوله ولو جعله الخ) وفي اقرار الاسماعيلية فيمن أقرت بأن فلانا يستحق ربع ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى أنها قبضت منه مبلغا معلوما فأجاب بأنه باطل لا يبيع الاستحقاق المعدوم وقت الاقرار بالمبلغ المعين واطلاق قولهم لو أقر المشروط له الربع أنه يستحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقتضي بطلانه فان الاقرار بعوض معاوضة ١٥ ملخصا وفي الخصاص فان كان الواقف جعل أرضه موقوفة على زيد ثم من بعده على المساكين فأقر زيدا بهذا الاقرار يعني بقوله جعلها وقفا على وعلى هذا الرجل يشاكره الرجل في الغلة أبدا ما كان حيا فان مات زيد كانت للمساكين ولم يصدق زيد عليهم وان مات المقر له وزيد في الحياة فالنصف الذي أقر به زيد للمساكين والنصف لزيد فإذا مات صارت الغلة كلها للمساكين وكذلك لو أقر أنها على هذا الرجل وحده فالغلة كلها للرجل مادام زيد المقر حيا فإذا مات فللمساكين ولا يصدق عليهم وانما يصدق على إبطال حق نفسه مادام حيا ١٥ ملخصا ويظهر من هذا أن المصادقة على الاستحقاق تبطل بموت المقر للزوم الضرر على من بعده ولا تبطل بموت المقر له إلا باقرار المقر على نفسه بقي ما لو أقر جماعة مستحقون ك ثلاثة أخوة مثلا موقوف عليهم سوية قصاصا قواعلي أن زيد منهم يستحق النصف فإذا مات زيد تبقى المصادقة وان مات المقر ان تبطل وان مات أحدهما تبطل في حصته فقط والذي يكثر وقوعه في زماننا المصادقة في النظر والذي يقتضيه النظر بطلانها بموت كل منهما ويرجع التوجيه إلى القاضي هذا ما ظهر لنا فاقبل (قوله كذا في نسخ المتن) أي بعضها وفي بعض نسخ المتن المغصوب منه (قوله من الكل) وقد تقدم قبل اقرار المريض (قوله بناء على اثناء المقتضى) وفي البزارية ظن وقوع الثلاث باقائه من ليس بأهل فامر الكاتب بصلح الطلاق فكتب ثم أقام عالم بعدم الوقوع له أن يعود إليها في الديانة لكن القاضي لا يصدق لقيام الصلح سائحا في (قوله بشيء محال) كما لو أقر له بأرض يده التي قطعها خمس مائة درهم ويدها مهيكتان لم يلزمه شيء كافي حيل التارخائية وعلى هذا أفتت بطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو ارث وهو أزيد من الفريضة الشرعية لكونه محالا شرعا ولا بد من كونه محالا من كل وجه والا فلا أقر أن لهذا الصغير على ألف درهم قرض أقرضه أو من عن مبيع باعنيه صح الاقرار كما مر أشباه

وبالدين بعد الابرار منه باطل ولو
بهر بعد هيتها له على الاشبه
نعم لو ادعى ديناً بسبب حادث بعد
الابرار العام وأنه اقتربه يلزمه
ذكره المصنف في فتاويه قلت
ومفاده انه لو اقر ببقاء الدين أيضاً
فخسومه كالاتول وهي واقعة
الفتوى فتأمل * الفعل في المرض
أحط من فعل الصحة الا في مسألة
استناد الناظر للنظر لغيره بلا شرط
فانه صحيح في المرض لا في الصحة
تمة ونعامة في الاشياء وفي
الوهابية

أقر بهر المثل في ضعف موته
فبينة الايجاب من قبل تهر
واسناد يبيع فيه للصحة اقبلن
وفي القبض من ثلث التراث يقدر
وليس بالتشبه مقترانه
ولو قال لا تخبر بخلق يسطر
ومن قال ملكي اذا كان منشأ
ومن قال هذا ملك اذا فهو مظهر
ومن قال لا دعوى لي اليوم عندنا
فما يدعى من بعد منها فنسكر

* (كتاب الصلح) *

مناسبه أن انكار المقترب
للمصومة المستدعية للصلح (هو)
لغة اسم من المصالحة وشرعاً عقد
يرفع النزاع) ويقطع المصومة
(ورسكنه الايجاب) مطلقاً
(والقبول) فيما يتعين أما
فيما لا يتعين كالدرهم فيتم بلاقبول
عناية وسيجيء (وشرطه العقل
لابلوغ والحزبية فصع من صبي
ما دون ان عرى) صلحه (عن ضرر
بين و) صح (من عبد ما دون
ومكاتب) لو فيه نفع

ملخصاً (قوله وبالدين) قديمه لان اقراره بالعين بعد الابرار العام صحيح مع انه يبرأ من الاعيان في الابرار
العام كما صرح به في الاشياء وتحقيق الفرق في رسالة الشربلاني في الابرار العام (قوله بعد هيتها له على
الاشبه) قال في البرازية وفي المحبط وهبت المهر منه ثم قال اشهد وأن لها على مهر كذا فالتحار عند الفقهاء
أن اقراره جائز وعليه المذكور اذا قبلت لان الزيادة لا تصح بلا قبول لها والاشبه أن لا يصح ولا يجعل زيادة بغير
قصد الزيادة عن الجوى برهن انه أبرأني عن هذه الدعوى ثم ادعى المدعى ثانياً انه اقترى بالمال بعد ابرار
فلو قال المدعى عليه أبرأني وقبلت الابرار وقال صدقته فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح
الدفع لاحتمال الرد والابرار يرتد بالرد فيبقى المال عليه بخلاف قبوله اذ لا يرتد بالرد بعده جامع القصولين
الكن كلامنا في الابرار عن الدين وهذا في الابرار من الدعوى وفي الرابع والعشرين من التاترخانية ولو قال
أبرأنيك مالي عليك فقال لك على ألف قد صدقت فهو برى استحصانا لاحق في هذه الدار فقال كان لك
سدس فاشترتها منك فقال لم ابعه فله السدس ولو قال خرجت عن كل حق في هذه الدار وأبرأت منه اليك
أو أقرت لك فقال لا اشتريتها منك فقال لم أقبض الثمن فله الثمن اه وفيها عن العتابة ولو قال لاحق لي
قبل برئ من كل عين ودين وعلى هذا لو قال فلان برى بمالي قبله دخل المضمون والامانة ولو قال هو برى بمالي
عليه دخل المضمون دون الامانة ولو قال هو برى بمالي عنده فهو برى من كل شيء أصله امانة ولا يبرأ من
المضمون ولو ادعى الطالب حقاً بعد ذلك وأقام بيينة فان كان أثره بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بيئته وان
لم يؤرخ فالتيسار أن تسمع وحل على حق وجب بعدها وفي الاستحسان لا تقبل بيئته (قوله ذكره المصنف في
فتاويه) ونصه سئل عن رجلين صدر بينهما ابراء عام ثم ان رجلاً منهما بعد الابرار العام اقر أن في ذمته مبلغاً معيناً
للاخر فهل يلزمه ذلك أم لا اجاب اذا اقر بالدين بعد الابرار منه لم يلزمه كما في الفتاوى الزينية نقلاً عن التاترخانية
نم اذا ادعى عليه ديناً بسبب حادث بعد الابرار العام وأنه اقتربه يلزمه اه وانظر ما في اقرار تعارض
البيئات لغام الغدادي (قوله قلت ومفاده) أي مفاد تقييد المزوم بدعواه بسبب حادث وقوله لو اقر
ببقاء الدين أي بأن قال ما أبرأني منه باق في ذمتي والفرق بين هذا وبين قوله السابق وبالدين بعد الابرار منه
انه قال هناك بعد الابرار لفلان على كذا فتأمل (قوله ببقاء الدين) أي بعد الابرار العام (قوله كالاتول)
أي الاقرار بالدين بعد الابرار منه (قوله تمة) اسم كتاب (قوله اقر بهر المثل) قديمه اذ لو كان الاقرار
بأزيد منه لم يصح (قوله الايجاب) أي لو أقامت الورثة البينة ومنه الابرار كما حققه ابن النخعة (قوله
من قبل تهر) أي في حالة الصحة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياته لا تقبل ولا ينافي هذا ما قدمه
الشارح من بطلان الاقرار بعد الهبة لاحتمال انه أبانها ثم تزوجها على المهر المذكور وفي هذه المسألة
كذا قيل وفيه أن الاحتمال موجود غنة (قوله واسناد) قال في المنتقى لو اقر في المرض الذي مات فيه
أنه باع هذا العبد من فلان في محضته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق
في قبض الثمن الا بقدر الثلث هذه مسألة النظم الا انه أغفل فيه قيد تصديق المشتري ابن النخعة مدني
وقدمنا قبل نحو خمسة أوراق عن نور العين كلاماً فراجع (قوله فيه) أي في ضعف الموت (قوله من ثلث
التراث) أي الميراث (قوله تشهد) باسم كان الدال المهملة (قوله نعتة) فتح النون وبالعين
ورفع الدال المشددة (قوله نطق) برفع النون واسكان اللام قال المقدسي ذكر محمد أن قوله لا تخبر فلا
أن له على ألفا اقرار وزعم السرخسي أن فيه روايتين سائحات (قوله منشأ) أي كن هبة (قوله
مظهر) بضم الميم أي مقتر

* (كتاب الصلح) *

(قوله مطلقاً) فيما يتعين وفيما لا يتعين (قوله بلاقبول) لانه اسقاط وسيجيء قريباً (قوله وشرطه الخ)
وشرطه أيضاً قبض بدله ان كان ديناً بدين والا لا كما سألني في مسائل شتى آخر الكتاب فراجع وأوضحه
في الدرر هنا (قوله فصع من صبي الخ) وكذا عنه بأن صالح أبوه عن داره وقد أذاعها سدع وأقام البرهان
(قوله لو فيه نفع) لو قال لو لم يكن فيه ضرر بين لكان أولى ليشمل ما اذا لم يكن فيه نفع ولا ضرراً وكان فيه ضرر

(د) شرطه أيضا (كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه و) كون (المصالح عنه حقا يجوز الاعتراض عنه ولو) كان (غير مال كالقصاص والتعزير معلوما كان) المصالح عنه (أو مجهولا لا) يصح (لو) المصالح عنه (مما يجوز الاعتراض عنه) وبينه بقوله (لكن شفعة وحذو كذف وكذالة بنفس) ويطلب به الاول والثالث وكذا الثاني لو قبل الرفع للمالك لاحد زنى وشرب مطلقا (وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعى عليه ان كان المدعى به مما لا يتعين بالتعيين) كالدراهم والذنانير وطلب الصلح على ذلك لانه اسقاط لبعض وهو يتم بالمسقط (وان كان مما يتعين بالتعيين) فلا بد من قبول المدعى (عليه) لانه كالبيع بحر (وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى) ووقوع المالك في مصالح عليه وعنه لومترا (وهو صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار فالاول) حكمه (كبيع ان وقع عن مال بمال) وحينئذ (فتجبر فيه) أحكام البيع (ك) الشفعة والرد بعيب وخيار رؤية وشرط ويفسده جهالة البديل المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه بسقط وتشتط القدرة على تسليم البديل (وما استحق من المدعى) اى المصالح عنه (يرد المدعى حصته من العوض) اى البديل ان كلا فكلا أو بعضا بعضا (وما استحق من البديل يرجع) المدعى (بحصته من المدعى) كاذ كرنا لانه معاوضة

غير بين ط (قوله معلوما) قال في جامع الفصولين عازيا بالمسوط الصلح على خمسة أوجه * صلح على دراهم أو ذنانير أو فلولس فيحتاج الى ذكر القدر * الثاني على يرا وكيلي أو وزني مما لا حل له ولا مؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفة اذ يكون جيدا أو وسطا أو رديا فلا بد من بيانه * الثالث على كيلي أو وزني مما له حل ومؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفة ومكان تسليمه عند أبي حنيفة كما في السلم * الرابع صلح على نوب فيحتاج الى ذكر ذرع وصفة واجل ذال نوب لا يكون ديننا الا في السلم وهو عرف مؤجلا * الخامس صلح على حيوان ولا يجوز الا بعينه اذ الصلح من التجارة والحيوان لا يصلح دينانها اه (قوله الى قبضه) بخلاف ما لا يحتاج الى قبضه مثل أن يدعى حقا في دار رجل وادعى المدعى عليه حقا في أرض ييد المدعى فاصطفا على ترك الدعوى جاز (قوله والتعزير) اى اذا كان - فالعبد كما لا يخفى ح (قوله أو مجهولا) اى بشرط أن يكون مما لا يحتاج الى التسليم كترك الدعوى مثلا بخلاف ما لو كان عن تسليم المدعى وفي جامع الفصولين اذعى عليه ما لا معلوما فصالحه على ألف درهم وقبض بدل الصلح وذكر في آخر الصلح وأبرأ المدعى عن جميع دعاواه وخصوماته ابراء صحيحة اما قبل لم يصح الصلح لانه لم يذ كر قدر المال المدعى فيه ولا بد من بيانه ليعلم أن هذا الصلح وقع معاوضة أو اسقاطا أو وقع صرفا شرط فيه التقاض في المجلس أو لا وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعرض لمجلس الصلح فمع هذا الاحتمال لا يمكن القول بصفة الصلح وأما الابراء فقد حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المدعى بعين الا لبراء العلم للصلح اه وتقدم التصريح به في الاستحقاق وانظر ما كتبناه عن الفتح أو اخر خيام العيب (قوله لكن شفعة) اذ هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لقيمة له فلا يجوز أخذ المال في مقابله (قوله والثالث) هو احدى الرايتين وبها يفتى ككافي الشربة لالية عن الصغرى أما بطلان الاول فرواية واحدة كما فيها أيضا عن الصغرى (قوله للمالك) ظاهره انه يطل بالصلح أصلا وهو الذي في الشربة لالية عن تاحنى خان فانه قال بطل الصلح وسقط الحدان كان قبل أن يرفع الى القاضي وان كان بعده لا يطل الحد وقد سبق انه انما سقط بالضعف لعدم الطلب حتى لو عاد وطلب حد الا أن يحمل ما في الخاتمة على انه لم يطلب بعد (قوله مطلقا) قبل الرد وبعده (قوله وطلب الصلح) فاعل طلب مستتر فيه والصلح مفعوله ولا حاجة اليه لانه تكرار مع ما في المتن (قوله على ذلك) وفي بعض النسخ هذه (قوله بالمسقط) هذا يفيد أنه لا يشترط الطلب كما لا يشترط القبول ط (قوله وحكمه وقوع الخ) قال في البحر وحكمه في جانب المصالح عليه ووقوع الملك فيه المدعى سواء كان المدعى عليه مقرا أو منكر أو في المصالح عنه ووقوع الملك فيه المدعى عليه ان كان مما يحتمل التملك كالمال وكان المدعى عليه مقرا به وان كان مما لا يحتمل التملك كالقصاص فالحكم وقوع البراءة كما اذا كان منكرا مطلقا (قوله ووقوع الملك) اى للمدعى أو المدعى عليه (قوله عليه) اى مطلقا ولو منكر (قوله كبيع) اى فتجبر فيه أحكام البيع فينظر ان وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع وشراء كاذ كرنا وان وقع على جنسه فان كان بأقل من المدعى فهو حط وبراء وان كان مثله فهو قبض واستيفاء وان كان بأكثر منه فهو فضل وربا اه من الزيلعي رلى قال في البحر اعتبر بيعا ان كان على خلاف الجنس الا في مسألتين وتماه فيه (قوله فتجبر فيه) اى في هذا الصلح منح فتمل المصالح عنه والمصالح عليه حتى لو صالح من دار بدار وجبت فيها الشفعة ط (قوله وتشتط) في موضع التعديل لقوله ويفسده جهالة البديل (قوله من المدعى) بالبناء للمفعول (قوله ان كلا الخ) اشار الى أن من يباينة أو تبعية وكل مراد تأمل (قوله كاذ كرنا) اى ان كلا فكلا أو بعضا بعضا ح (قوله لانه معاوضة) مقتضى المعاوضة انه اذا استحق الثمن فان مثليا يرجع بمثله أو قيميا بقيمته ولا يفسد العقد (فرع) قال في البرازية وفي نظم الفقه اخذ سارقا من دار غيره فأراد رقه الى صاحب المال فدفع له السارق ما لا على أن يصكف عنه يطل ويرد البديل الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة بأخذ المال وحد السرقة لا يثبت من غير خصومة ويصح الصلح اه وفيها أيضا اتهم بسرقة وجس فصالح ثم زعم أن الصلح كان خوفا على نفسه ان في حبس الوالى تصح الدعوى لان الغالب انه حبس ظلما وان في حبس القاضي لانصح

وهذا حكمها (و) حكمه (كإجارة ان وقع) الصلح (عن مال بمنفعة) كخدمة عبد وسكنى دار (فشرط التوقيت فيه) ان احتج اليه والا لا
 كصخب ثوب (ويطلى بوث أحدهما وبه لئلا يهل في المدة) وكذا لو وقع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس آخر ابن كمال لانه حكم الاجارة
 (والاخير ان) اى الصلح بسكوت وانكار (معاوضة في حق المدعى وفداء بين وقطع نزاع في حق الآخر) وحينئذ فلا شفعة في صلح عن دار مع
 أحدهما اى مع سكوت وانكار لكن للشفيع أن يقوم مقام المدعى فيدلى بجهته فان كان للمدعى بينة أقامها الشفيع عليه وأخذ الدار بالشفعة
 لان باقامة الحجية تبين أن الصلح كان في معنى ٤٧٤ البيع وكذا لو لم يكن له بينة خلف المدعى عليه فمكمل شربلاية (وتجب في صلح) وقع

(عليها بأحدهما) او باقرار لآن
 المدعى يأخذها عن المال فيؤاخذ
 بزعمه (وما استحق من المدعى ردة
 المدعى حصته من العوض ورجع
 بالخصوصية فيه) فيصاحبه المستحق
 نخلوا العوض عن الغرض (وما
 استحق من البديل رجع الى الدعوى
 في كله او بعضه) هذا اذا لم يقع
 الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع
 بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان
 أقدمه على المبايعة اقرار بالملكية
 عيني وغيره (وهذا البديل) كلا
 أو بعضا (قبيل التسليم له) اى
 للمدعى (كاستحقاقه) كذلك
 (في الفصلين) اى مع اقرار
 أو سكوت وانكار وهذا البديل
 مما يتعين واللام يطل بل يرجع
 بمثله عيني (صالح عن) كذا نسخ
 المتن والشرح وصوابه على (بعض
 ما يذهب) اى عين يذهبها لجوازه
 في الدين كما يصح فلو ادعى عليه
 دارا فصالحه على بيت معلوم منها
 فلو من غيرها صح قهستاني
 (لم يصح) لان ما قبضه من عين
 حقه وبراء عن الباقي والبراء
 عن الاعيان باطل قهستاني
 وجبلة صحت ما ذكره بقوله
 (الزيادة شئ) آخر كسب ودرهم
 (في البديل) نصير ذلك عوضا عن
 حقه فيما بقى (أو) يلحق به (البراء
 عن دعوى الباقي)
 ٢ قوله عن أي قد سقط من أصل
 نسخة المؤلف لفظ ما يضاف اليه
 أي تركت محله بياض الوضع فيه
 ما يوجد في الخاتمة بعد صراجه بها
 اه من هامش الأصل

لان الغالب انه يحبس بحق اه (قوله ان احتج اليه) كسكنى دار (قوله بوث أحدهما) أى ان عقدا
 لنفسه بجر (قوله وبه لئلا يهل) اى قبل الاستيفاء وتماه في الجبر (قوله لو وقع) كان ينبغي ذكره
 قبل قوله فشرط التوقيت فيه (قوله عن منفعة) يعنى انه يصح الصلح فلو ادعى مجرى في دار أو مسللا على
 سطح او شربا في نهر فأقر أو أنكر ثم صالحه على شئ معلوم جاز كما في القهستاني علاقى شرح ملتقى كذا في
 الهامش (قوله عن جنس آخر) كخدمة عبد عن سكنى دار (قوله في حق المدعى) فبطل الصلح على دراهم
 بعد دعوى دراهم اذا تفرقا قبل القبض بجر (قوله عن دار) يعنى اذا ادعى رجل على آخر داره فسكت
 الآخر وأنكر فصالح عنها بدفع شئ لم تجب الشفعة لانه يزعم أنه يستبقى الدار المملوكة على نفسه بهذا الصلح ويدفع
 خصوصية المدعى عن نفسه لانه يشترطها وزعم المدعى لا يلزمه منح ادعاء أرضا في يد رجل بالارث من أبيهما
 لمجده والبدف صالحه أحدهما على مائة لم يشاركه الآخر لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فداء بين في زعم
 المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وفي رواية عن أبي
 يشاركه خاتمة ملخصا (قوله وتجب) اى تجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بأن تكون بدلا (قوله بأحدهما)
 اى الانكار والسكوت (قوله خاتمة) علة لقوله ردة المدعى حصته (قوله رجع) اى المدعى (قوله الى
 الدعوى) الا اذا كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به فحينئذ يرجع بمثل ما استحق ولا يطل الصلح كما
 اذا ادعى أنفاسا صالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار وقبله
 كما لو وجدها مسوقة أو به رجة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالدار هنا اذا استحققت بعد الاقتراق
 فان الصلح يطل وان كان قبله رجع بمثلها ولا يطل الصلح كالفلوس بجر (قوله رجع الى الدعوى) الا اذا كان
 الصالح عنه مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة المصالح عليه كالفقاص والعق و النكاح والخلع كما في الاشياء
 عن الجامع الكبير وتتمام الكلام عليه في حاشية الجوى (قوله في كله) ان استحق كل العوض (قوله
 او بعضه) ان استحق بعضه (قوله لان أقدمه) اى المدعى عليه (قوله بالملكية) اى للمدعى بخلاف
 الصلح لانه لم يوجد منه ما يدل على انه أقر بالملكية اذا الصلح قد يقع لدفع الخصومة (قوله كاستحقاقه) فيرجع
 بالمدعى او بالدعوى درم متقى كذا في الهامش (قوله كذلك) اى كلا او بعضا (قوله بعض
 ما يذهب) اى وهو قائم ويأتى حكم ما اذا كان هالكا عند قول الماتن والصلح عن المنصوب الهالك وقال
 القهستاني لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وبراء عن الباقي والبراء عن الاعيان باطل اه مدنى
 (قوله او يلحق) منصوب بأن مثل او يرسل (قوله عن دعوى الباقي) قيد بالبراء عن دعواه لان البراء
 عن عينه غير صحيح كذا في المبسوط ابن مالك بأن يقول برئت عنها او عن خصوصتى فيها او عن دعوى هذه الدار
 فلا تسع دعواه ولا يثبت وأما لو قال أبرأتك عنها او عن خصوصتى فيها فانه باطل وله أن يخاصم كما لو قال لمن يبيده
 عبد برئت منه فانه يبرأ ولو قال أبرأتك لانه انما أبرأه عن ضمانه كما في الاشياء من أحكام الدين قلت ففرقوا
 بين أبرأتك وبرئت أو أنابرى لاضافة البراءة لنفسه فتعم بخلاف أبرأتك لانه خطاب الواحد فله مخاصمة غيره
 كما في حاشيتهما معزى بالاول والاولية شرح الملتقى وفي الجبر البراء ان كان على وجه الانشاء فان كان عن العين بطل
 من حيث الدعوى فله الدعوى بها على المخاطب وغيره ويصح من حيث نفي الضمان فان كان عن دعواها فان
 أضاف البراء الى المخاطب كبرأتك عن هذه الدار أو عن خصوصتى فيها او عن دعواى فيها لا تسع دعواه على
 المخاطب فقط وان أضافه الى نفسه كقوله برئت عنها أو أنابرى فلا تسع مطلقا هذا الوعد على طريق الخصوص
 اى عين مخصوصة فلو على العموم فله الدعوى على المخاطب وغيره كالوتبار الزوجان عن جميع الدعاوى وله
 أعيان فائمة له الدعوى بها لانه ينصرف الى الدين لا الاعيان وأما اذا كان على وجه الاخبار كقوله هو برى
 بمالى قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسع الدعوى وكذا لملك لى في هذه العين ذكره في المبسوط

والحيط فاعلم أن قوله لا استحق قبله حقاً مطلقاً ولا دعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لما في الميسر لا حق في قبله
يشمل كل عين ودين فلو ادعى حقاً لم يسمع ما لم يشهدوا أنه بعد البراءة أه ما في البحر ملخصاً وقوله بعد البراءة
يفيد أن قوله لا حق في ابراء عام لا اقرار (قوله مطلقاً) أي سواء وجد أحد الأمرين أو لم يوجد فلا تسمع
دعوى الباقي ح (قوله وقولهم) جواب سؤال وارد على كلام الماتن لاعلى ظاهر الرواية إذ لا تعرض
للإبراء فيها وما تضمنه الصلح اسقاط الباقي لإبراء فافهمهم (قوله من دعوى الخ) كذا عبارة القهستاني
ويجب اسقاط لفظ دعوى بقرينة الاستدراك الآتي ونقل الجوى عن حواشي صدر الشريعة للنفيد معنى
قولنا البراءة عن الاعيان لا تصح أن العين لا تصير ملكاً للمدعى عليه لأن يبق المدعى على دعواه الخ أبو السعود
وهذا أوضح مما هنا قال السامحائي والاحسن أن يقال الإبراء عن الاعيان باطل ديانة لأقضاء قال في
الهامش وعبارته في شرح الملتقى معناه أن العين لا تصير ملكاً للمدعى عليه لأنه يبقى على دعواه بل تسقط في
الحكم كالصلح عن بعض الدين فإنه انما يبرأ عن باقيه في الحكم لا في الديانة فلو ظفريه أخذه ذكره القهستاني
والبرجندي وغيرهما وأما الإبراء من دعوى الاعيان فصحيح أه ما في الهامش وهو يخالف لما نقلناه عن
شرح الملتقى آنفاً وفي الخلاصة إبرأتك عن هذه الدار وعن خصوصتي فيها أو عن دعوى فيها فهذا كله باطل
حتى لو ادعى بعده تسمع ولو أقام بينة تقبل أه تأمل (قوله وأما الصلح) مقابل قوله أي عين يدعيها
(قوله بعض الدين) قال المقدسي عن المحيط له ألف فأنكره المطلوب فصالحه على ثلثائة من ألف صح
ويبرأ عن الباقي قضاء لاديانة ولو قضاء ألف فأنكر الطالب فصالحه بمائة صح ولا بطل له أخذها ديانة
فيؤخذ من هنا ومن أن الربا لا يصح الإبراء عنه ما بقيت عينه عدم صحة براءة علماء قضاء زماناً مما ياخذونه
ويطلبون الإبراء فيبرؤنهم بل ما أخذوه من الربا عرف بجماع عدم الحل في كل وأعلم أن عدم براءة في الصلح
استثنى منه في الخاتمة ما لو زاد وأبرأتك عن البقية سامحائي ويظهر من هذا أن ما تضمنه الصلح من الاسقاط
ليس إبراء من كل وجه واللام يحتمل قوله إبرأتك عن البقية (قوله أي قضاء) وحينئذ فلا فرق بين الدين والعين
على ظاهر الرواية تأمل (قوله من الاشياء) قال فيها عن الخاتمة الإبراء عن العين المقصودة إبراء عن ضمانها
وتصير أمانة في يد الغاصب ولو كانت العين مستهلكة صح الإبراء وبرئ من قيمتها أه فتقولهم الإبراء عن الاعيان
باطل معناه أنها لا تكون ملكاً بالإبراء والا فلا إبراء عنها سقوط ضمانها صحيح أو يعمل على الأمانة أه ملخصاً
أي أن البطلان عن الاعيان محله إذا كانت الاعيان أمانة لأنها إذا كانت أمانة لا تلحقه عهدتها فلا وجه للإبراء
عنها تأمل وحاصله أن الإبراء المتعلق بالاعيان إما أن يكون من دعواها وهو صحيح بخلاف مطلقاً وان تعلق
بنفسها فإن كانت مغضوبة هالكة صح أيضاً كالدين وإن كانت قائمة فعنى البراءة عنها البراءة عن ضمانها
لوهلك وتصير بعد البراءة من عنها كالأمانة لا تضمن إلا بالتعدي عليها وإن كانت العين أمانة فالبراءة
لا تصح ديانة بمعنى أنه إذا ظفريها ما لكها أخذها ونصح قضاء فلا يسمع القاضي دعواه بعد البراءة هذا ملخص
ما استفيد من هذا المقام ط وهو كلام حسن يرشدنا إلى أن قول الشارح معناه محمول على الأمانة يبق
لو ادعى عليه عيناً في يده فأنكرتم إبراء المدعى عنها فهو بمنزلة دعوى الغصب لأنه بالانكار صاوغاصبا وهل تسمع
الدعوى بعده لو قائمة الظاهر نعم (قوله ولو باقرار) أي صح الصلح عن دعوى المال ولو كان الصلح باقرار
المدعى عليه وسواء كان الصلح عنه بمال أو بمنفعة وقوله هنا عنه أي عن المال (قوله أو بمنفعة) أي ولو بمنفعة
(قوله وعن دعوى المنفعة) صورة دعوى المنافع أن يدعى على الورثة أن الميت أوصى بخدمة هذا العبد
وأنكر الورثة لأن الرواية محفوظة على أنه لو ادعى استنجار عين والمالك ينكرتم صالح لم يجز أه وفي الاشياء
الصلح جائز عن دعوى المنافع الادعوى اجابة كما في المستصفي أه رملي وهو يخالف لما في البحر تأمل
(قوله من جنس آخر) كالصلح عن السكنى على خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكنى على سكنى فلا يجوز
كما في العيني والزيلعي قال السيد الجوى لكن في الولو الجنية ما يحالفه حيث قال وإذا ادعى سكنى داره صالحه
عن سكنى دار أخرى مدة معلومة جاز واجارة السكنى بالسكنى لا يجوز قال وإنما كان كذلك لأنهما يتعقدان
تملكاً بملك أه أبو السعود وذكره ابن مالك في شرح النقاية مخالفاً لما ذكره في شرحه على الجمع قال
في البيهقيسية والموافق للكتب ما في شرح الجمع (قوله على مال) أي في حق المدعى وفي حق الآخر دفعها

لكن ظاهر الرواية العصة مطلقاً
شربلالية ومشي عليه في
الاختيار وعزاء في العزيمة
للبرازية وفي الجلالية لشج الاسلام
وجعل ما في المتن رواية ابن جماعة
وقولهم الإبراء عن الاعيان باطل
معناه بطل الإبراء عن دعوى
الاعيان ولم يصير ملكاً للمدعى
عليه ولذا لو ظفري تلك الاعيان حل
له أخذها لكن لا تسمع دعواه في
الحكم وأما الصلح على بعض
الدين فصحيح ويبرأ عن دعوى الباقي
أي قضاء لاديانة فلذا لو ظفريه
أخذه قهستاني ونمامه في أحكام
الدين من الاشياء وقد حققته
في شرح الملتقى (وصح) الصلح (عن
دعوى المال مطلقاً) ولو باقراراً أو
بمنفعة (و) عن دعوى (المنفعة)
ولو بمنفعة عن جنس آخر (و) عن
دعوى (الرق وكان عتقا على
مال)

ويثبت الولاء لوبأقرار والا لا يثبت ددر قلت ولا يعود بالينة رقيقا وكذا في كل موضع أقام بينة بعد الصلح لا يستحق المدعى لانه بأخذ البديل باختياره نزل بانعا فليحفظ (و) عن دعوى الزوج (النكاح) على غير من زوجة (وكان خلعا) ولا يطيب لومبطلا ويحل لها التزوج لعدم الدخول ولو ادعت المرأة فصالحها لم يصح وقاية ونقاية وددر ومتلى وصححه في المجتبى والاختيار وصحح العصة في ددر البصار (وان قتل العبد المأذون له رجلا عدا لم يحز صلحه عن نفسه) لانه ليس من تجارته فلم يلزم المولى لكن يسقط به القود ويؤخذ بالبديل بعد عتقه (وان قتل عبده) اى للمأذون (رجلا عدا وصالحه) المأذون (عنه جاز) لانه ٤٧٦ من تجارته والمكاتب كالحر (والصلح عن المصوب الهالك على اكثر من قيمته قبل القضاء

بالقيمة جائز) كصلحه بعرض (فلا تقبل بينة الغاصب بعده) اى الصلح على (أن قيمته أقل مما صالح عليه) ولا رجوع للغاصب (على المصوب منه بشئ) (لوتصادقا بعده انها أقل) بجر (ولو اعتق موسر عبد امشتر كاف صالح) الموسر (الشريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز) لانه مقتدر شرعا فبطل الفضل انفاقا (كالصلح في) المسألة (الاولى) على اكثر من قيمة المصوب (بعد القضاء بالقيمة) فانه لا يجوز لان تقدير القاضى كالتارع (وكذا لو صالح بعرض صحيح وان كانت القيمة اكثر من قيمة مصوب تلف) لعدم الربا (و) صحيح (في) الجنابة (العمد) مطلقا ولو في نفس مع اقرار (بأكثر من الدية والارش) أو بأقل لعدم الربا وفي الخطا كذلك لا تصح الزيادة لان الدية في الخطا مقدرة حتى لو صالح بغير مقاديرها صحيح كيفما كان بشرط المجلس لثلا يكون دينا بدين وتعين القاضى أحدها يصير غيره بجنس آخر ولو صالح على خرفسد تلتزم الدية في الخطا ويسقط القود

للمصومة بجر (قوله لوبأقرار) اى من العبد (قوله لا يستحق المدعى) بالبناء للمفعول وسباق آخر الساب استثناء مسألة (قوله لانه بأخذ البديل) باضافة أخذ الى البديل (قوله على غير من زوجة) لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها العدة ولا تجديد النكاح مع زوجها كما في العمادية قهستاني (قوله وكان خلعا) ظاهره أنه يتقص عدد الطلاق فيملك عليها طلقين لو تزوجها بعد أما اذا كان عن اقرار فظاهر وأما اذا كان عن انكار أو سكوت فعامله له بزمه قدبر ط (قوله لومبطلا) هذا عام في جميع انواع الصلح كضايه (قوله لم يصح) وأطال صاحب غايه البيان في ترجيحه جوى (قوله في ددر البصار) وأقره في شرحه غرر الافكار وعليه اقتصر في البحر فكان فيه اختلاف التصحيح وعبارة المجمع واذا منع نكاحه فصالحها جاز وقبل لم يحز (قوله عدا) قيد به لانه لو كان القتل خطأ فالظاهر الجواز لانه يسلك به مسلك الاموال ط (قوله فلم يلزم المولى) قال المقدسى فان أجاز صح سائحاني (قوله عبد) فاعل قتل (قوله المصوب) اى القبي لانه لو كان مثليا فملك للمصالح عليه ان كان من جنس المصوب لا يجوز الزيادة انفاقا وان كان من خلاف جنسه جاز انفاقا وقيد بالهالك اذ لو كان قبله يجوز انفاقا ابن ملك وسيد ذكر محترز قوله قبل القضاء وقيد بقوله على اكثر من قيمته لانه محل الخلاف وفي جامع الفصولين غصب كثر بتر أو ألف درهم فصالح على نصفه ولو كان المصوب هالكا جاز الصلح ولو فاعثا لكان عيبه أو خفاء وهو مقتز أو منكر جاز قضاء لادبانه ولو حاضر اياه لكن غاصبه منكر جاز كذلك فلو وجد المالك بينة على بقة ماله قضى له به والصلح على بعض حقه في كيلي - او وزنى - حال قيامه باطل ولو أقر بنصبه وهو ظاهر ويقدر مالكة على قبضه فصالحه على نصفه على ان ابراه مما بقى جاز قياسا لا استنصافا ولو صالحه في ذلك على ثوب ودفعه جاز في الوجوه كلها اذ يكون مشتريا للثوب بالمصوب ولو كان المصوب قنا او عرضا فصالح غاصبه مالكة على نصفه وهو مغيبه عن مالكة وغاصبه مقتز أو منكر لم يحز اذ صلحه على نصفه اقرار بقيامه بخلاف كيلي - او وزنى - اذ يتصور هلاك بعضه دون بعضه عادة بخلاف ثوب وقتن اه (قوله من قيمته) ولو بغبن فاحش قال في غايه البيان بخلاف الغبن اليسير فانه لما دخل تحت تقويم المقومين لم يعد ذلك فضلا لم يكن ربا اى عندهما (قوله بالقيمة جائز) لان الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس فلا يكون ربا وهذا جائز عند الامام خلافا له لان حق المالك في الهالك لم ينقطع ولم يتحول الى القيمة فكان صلحا عن المصوب لا عن قيمته (قوله بعرض) اى سواء كانت قيمته كقيمة الهالك أو أقل - أو أكثر وانما ذكرها الشارح هنا مع انها ستأتى منا اشارة الى أن محلها هنا ح (قوله موسر) قيد به لانه لو كان معسرا يسع العبد في نصفه كما في مسكين (قوله وصح في الجنابة العمد) شمل ما اذا تعدد القتائل او انفرد حتى لو كانوا جماعة فصالح أحدهم على اكثر من قدر الدية جاز وله قتل البقية والصلح معهم لان حق القصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفراد تأمل وملى (قوله لعدم الربا) لان الواجب فيه القصاص وهو ليس بمال (قوله كذلك) اى ولو في نفس مع اقرار ح (قوله الزيادة) أفادصة النقص (قوله حتى لو صالح) أفاد أن الكلام فيما اذا صالح على احد مقادير الدية وصح ما نهى بهير أو ما شاقرة أو ما شاة أو ما شاحله أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم كما في العزيمة عن الكافي (قوله بشرط المجلس) اى بشرط القبض في المجلس وهذا مقيد بما اذا كان الصلح بمكيل او موزون كما قيده في العناية ح (قوله احدها) كالا بل مثلا (قوله يصير) بضم الياء وفتح الصاد وكسر الياء المشددة فعل مضارع (قوله بجنس آخر) فلو قضى القاضى بمائة بغير فصالح القتائل عنها على اكثر من مائتي برة وهى عنده ودفعها جاز وتماه في الجوهره (قوله ويسقط القود) اى في العمدي يعنى يصير الصلح القاسد فيما يوجب القود عفا عنه وكذا على خنزير أو حتر كما في الهندية سائحاني وهذا بخلاف ما اذا فسد بالجهالة قال في المنخ ثم اذا فسدت

التسمية في الصلح كالوصال على دابة أو ثوب غير معين يجب الدية لان الولي لم يرض بسقوط حقه مجازا بخلاف
 ما اذا لم يسم شيئا أو سمى الخمر ونحوه حيث لا يجب شيء لما ذكرنا من أن القصاص اغنا بقوم بالتقويم ولم
 يوجد (قوله ما يرجع اليه) اذ لاديه فيه بخلاف الخطا فانه اذ ابطال الصلح يرجع الى الدية المتقدمة قريبا
 (قوله او على) نسخ المتن وعن (قوله بدعيه على آخر) العبارة مقولوبة والصواب بدعيه عليه آخر يدل
 عليه قوله لزوم بدله الموكل (قوله فيؤخذ) اي ويرجع على الموكل به وكذا الصلح بالخلع وكذا يرجع في الصورة
 التالية لهذه كما في المقدسي سائحاني (قوله فيلزم الوكيل) اي ثم يرجع به على الموكل (قوله لانه حينئذ
 كبيع) والحقوق فيه ترجع الى المباشر فكذا ما كان بمنزلة (قوله مطلقا) سواء كان عن مال بمال أو لا ح
 (قوله صالح عنه فضولي الخ) هذا فيما اذا اضاف العقد الى المصالح عنه لما في آخر تصرفات الفضولي من
 جامع الفصولين ف الفضولي اذا اضاف العقد الى نفسه يلزمه البذل وان لم يضمنه ولم يصفه الى مال نفسه
 ولا الى ذمة نفسه وكذا الصلح عن الغير اه (قوله وسلم) اي في الاخير (قوله صح) مكرر جاني المتن
 وفي الدرر اما الاول فلان الحاصل للمدعي عليه البراءة وفي حقها الاجنبي والمدعي عليه سواء ويجوز أن يكون
 الفضولي أصيلا اذا ضمن كالفضولي بالخلع اذا ضمن البذل وأما الثاني فلانه اذا اضافه الى نفسه فقد التزم
 تسليمه فصح الصلح وأما الثالث فلانه اذا عينه للتسليم فقد اشترط سلامة العوض فصار العقد تاما بقبوله وأما
 الرابع فلان دلالة التسليم على رضى المدعي فوق دلالة الضمان والاضافة لنفسه على رضاه اه باختصار
 (قوله في الكل) فلا استحق العوض في الوجوه التي تقدمت او وجده زوفا واستوقه لم يرجع على المصالح
 لانه متبرع التزم تسليم شيء معين ولم يلتزم الايضا عن غيره فلا يلزمه شيء آخر ولكن يرجع بالعوض لانه لم يرض
 بتلك حقه مجازا الا في صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه صادر بنافذته ولهذا الواسع من التسليم
 يجبر عليه زيلبي (قوله بأمره) لم يرجع على المصالح عنه ان كان الصلح بأمره بزازية فتقييد الضمان اتفاقا
 وفيها الامر بالصلح والخلع أمر بالضمان لعدم توقف محضهما على الامر فيصير الامر الى اثبات حق الرجوع
 بخلاف الامر بقضاء الدين اه (قوله عزى) لم اجد فيه فليراجع (قوله والابسلم) كان ينبغي
 أن يقول والا يوجد شيء مما ذكر من الصور الاربعة كما يعلم مما نقلناه عن الدرر (قوله والا فهو موقوف)
 هذه صورة خامسة مترددة بين الجواز والبطالان ووجه الحصر كما في الدرر أن الفضولي اما أن يضمن المال أولا
 فان لم يضمن فاما أن يصف الى ماله أولا فان لم يصفه فاما أن يشترط نقد أو عرض أولا فان لم يشترط فاما أن يسلم
 العوض أولا فالصلح جائز في الوجوه كلها الا الاخير وهو ما اذا لم يضمن البذل ولم يصفه الى ماله ولم يشترط اليه
 ولم يسلم الى المدعي حيث لا يحكم بجوازه بل يكون موقفا على الاجازة اذ لم يسلم للمدعي عوض اه وجعل
 الصور الزماني اربعا وألحق المشار بالمخالف (قوله الخمسة) التي خامستها قوله والابطال والتي خامستها قوله
 والا فهو موقوف بعد قوله او على هذا ويؤيده قول الشارح سابقا في الصورة الرابعة (قوله في دعواه) فيه
 أنه اذا كان صادقا في دعواه كيف يطيب له وفي زعمه انها وقف وبذل الوقف حرام فملكه من غير مستور فأخذه
 مجرور رشوة ليكيف دعواه فكان كما اذا لم يكن صادقا وقد يقال انه اغنا أخذه ليكيف دعواه لا يبطل وقفيه وعسى
 أن يوجد مدع آخر ط قلت اطلق في أول وقف الحامدية الجواب بأنه لا يصح قال لان المصالح يأخذ
 بدل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالمعاوضة وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يملك
 الوقف فلا يجوز له بيعه فهنا ان كان الوقف تاما فلا استبدال به لا يجوز ولا هذا يأخذ بدل الصلح لانه حق
 ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى اه ثم قل الحامدية ما هنا ثم قال فتأمل اه وانظر
 ما كتبناه في باب البيع الفاسد عن التبرع بقوله بخلاف بيع فن ضم الى مدبر (قوله كل صلح بعد صلح) المراد
 الصلح الذي هو اسقاط أو الواسط على عوض ثم على عوض آخر فالثاني هو الجائز والنسخ الاول كالبيع
 نور العين عن الخلاصة (قوله فالثاني باطل) قاله القاضي الامام (قوله وكذا النكاح الخ) وقامه
 في جامع الفصولين في الفصل العاشر كذا في الهامش (قوله بعد النكاح) وفيه خلاف قليل يجب
 التسمية الثانية وقيل كل منهما (قوله والحوالة الخ) بأن كان له على آخر ألف فأحال عليه بها شخصاً أم حال
 عليه بها شخصاً آخر شيئا (قوله بعد الشراء) أي بعدما اشترى المصالح عنه (قوله الا في ثلاث) قلت

لعدم ما يرجع اليه اختيار
 (وكل) زيد عرا (بالصلح عن دم عد
 أو على بعض دين بدعيه) على آخر
 من مكيل وموزون (لزم بدله الموكل
 لانه اسقاط فكان الوكيل
 سفيرا الا أن يضمنه الوكيل)
 فيؤخذ بضمائه (كالووقع الصلح)
 من الوكيل (عن مال بمال عن
 أفراد) فلزم الوكيل لانه حينئذ
 كبيع (أما اذا كان عن انكار
 لا يلزم الوكيل مطلقا بجر ودرر
 (صالح عنه) فضولي (بلا أمر صح
 ان ضمن المال أو اضاف) الصلح
 (الى ماله أو قال على) هذا او (كذا
 وسلم) المال صح وصار متبرعا
 في الكل الا اذا ضمن بأمره عزى
 زاده (والا) يسلم في الصورة
 الرابعة (فهو موقوف فان أبازه
 المدعي عليه جائز ولزمه) البذل
 (والابطال والخلع في جميع
 ما ذكرنا من الاحكام) الخمسة
 (كالصلح ادعي وقفية دار ولانية
 له فصالحه المنكر لقطع الخصومة
 جائز وطالبه) البذل (لو صادقا
 في دعواه وقيل) قائله صاحب
 الاجناس (لا) يطيب لانه يبيع
 معنى وبيع الوقف لا يصح (كل
 صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا
 النكاح بعد النكاح والحوالة
 بعد الحوالة) (الصلح بعد الشراء)
 والاصل أن كل عقد أعيد فالثاني
 باطل الا في ثلاث مذكرة
 في بيع الاشياء

الكفالة والشراء والاجارة فلتراجع (أقام) المدعى عليه (بينة بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال قبله) قبل الصلح (ليس لي قبل فلان حق) قال الصلح ماض) على العصة (ولو قال) المدعى (بعده ما كان لي قبله) قبل المدعى عليه (حق بطل) الصلح بجر قال المصنف وهو مقيد لاطلاق العمادية ثم نقل عن دعوى البرازية ٤٧٨ أنه لو ادعى الملك بجهة اخرى لم يسطل فيصير (والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن

الباطلة لا) والفاسدة ما يمكن تصحيحها بجر وحزري الاشياء أن الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد الا في دعوى مجهول بخلافه فيصط (وقيل اشراط صحة الدعوى صحة الصلح غير صحيح مطلقا) فيصح الصلح مع بطلان الدعوى كما اعتمد صدر الشريعة آخر الباب وأقره ابن الكمال وغيره في باب الاستحقاق كما تفرج راجعه

(وصح الصلح عن دعوى حق الشرب

وحق الشفعة وحق وضع الجذوع على الاسح) الاصل انه متى توجهت العين نحو الشخص في اي حق كان فاقضى العين بدراهم جازحق في دعوى التعزير مجتبي بخلاف دعوى حد ونسب درر (الصلح ان كان بمعنى المعاوضة) بأن كان ديننا

بعين (ينقض بنقضها) اي ينسخ المتصالحين (وان كان لا ينعماها)

اي المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض (فلا) تصح اقالته ولا نفذه لان الساقط لا يعود قنية وصيرفية فليحفظ (ولو صالح عن

دعوى دار على سكنى بيت منها أبدا او صالح على دراهم الى الحصاد او صالح مع المودع بغير دعوى

الهلاك لم يصح الصلح) في الصور الثلاث سراجية قيد بعدم دعوى

الهلاك لانه لو ادعاه وصالحه قبل

اليمين صح به بقية خاتية (ويصح)

الصلح (بعد حلف المدعى عليه

زاد في الفصولين الشراء بعد الصلح (قوله الكفالة) اي لزيادة التوثق اشياء (قوله والشراء) اطلقه في جامع الفصولين وقيدته في القنية بأن يكون الثاني اكثر ثمن من الاول أو أقل أو يجنس آخر والا فلا يصح اشياء (قوله والاجارة الخ) أي من المساجر الاول فهي نسخ للاولى اشياء (قوله ليس لي قبل) بكسر ففتح (قوله ما كان لي قبله) بكسر ففتح أيضا (قوله قال المصنف) نصه وفي العمادية ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده أن لا شيء عليه بطل الصلح اه أقول يجب أن يقيد قوله ثم ظهر بغير الاقرار قبل الصلح لما تقدم من مسألة المختصر وبه صرح سولانا صاحب الجرح ولا يخفى أن علة مضي الصلح على العصة في مسألة المتن المتقدمة عدم قبول الشهادة لما فيه من التناقض فلا يظهر حينئذ لا شيء عليه فلم تشملها عبارة العمادية فافهم (قوله عن دعوى البرازية) ونصها وفي المتن ادعى ثوبا وصالح ثم برهن المدعى عليه على اقرار المدعى أنه لا حق له فيه ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يدل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح يطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كاقراءه بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بأن قال لا حق لي بجهة الميراث ثم قال انه ميراث لي عن أبي فأما غيره اذا ادعى ملكا لا بجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بأن قال حق بالشراء اربالهبة لا يطل اه (قوله فيحزر) ما نقله عن البرازية لا يحتاج الى تحرير لانه تصيد مفيد ولعله أراد تحري ما قاله المصنف من تقييد ما في العمادية فانه غير ظاهر كما علمت والله أعلم (قوله والفاسدة) مثال الدعوى التي لا يمكن تصحيحها لو ادعى أمة فقالت أنا حرة الاصل فصالحها عنه فهو جاز وان أقامت بينة على انها حرة الاصل بطل الصلح اذا لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرة الاصل ومثال الدعوى التي يمكن تصحيحها لو أقامت بينة انها كانت أمة فلان أعقتها عام أول وهو يملكها بعد ما ادعى شخص انها امته لا يطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بأن يقول ان فلانا الذي اعتقك كان غصبك مني حتى لو أقام بينة على هذه الدعوى تسبح حوى مدنى وقوله هنا وهو يملكها حالية (قوله وحزرا الخ) هذا التعزير غير محرز ورد الرمي وغيره بما في البرازية والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارج أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها الا يصح والتي يمكن تصحيحها كما اذا ترك ذكر أحد الحدود ويصح اه وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت أنه الذي اعتمد صدر الشريعة وغيره فكان عليه المعول (قوله وقيل الخ) الاخصر أن يقال وقيل يصح مطلقا (قوله آخر الباب) فيه طرفان عبارة فكذا ومن المسائل المهمة انه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى ام لا فبعض الناس يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حقا مجهولا في دار فصول على شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك أن دعوى ملحق المجهول دعوى غير صحيحة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا اي فالتبادر أنه أراد الفاسدة بدليل التمثيل لانه يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح وفي حاشية الرمي على المخ بعد نقله عبارته أقول هذا لا يوجب كون الدعوى الباطلة كالفاسدة اذ لا وجه لصحة الصلح عنها كالصلح عن دعوى حد أو ربوا وحلوان الكاهن واجرة النائحة بالمغنية الخ وكذا ذكر الرمي في حاشيته على الفصولين نقلنا عن المصنف بعد ذكره عبارة صدر الشريعة قال ما نصه فقد أفاد أن القول باشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اه (قوله وحق الشفعة) أي دعوى حقها الدفع الا بجر بخلاف الصلح عن حقها الثابت كما مر (قوله دينا بعين) وفي بعض النسخ بدین (قوله وصيرفية) الاولى الاقتصار على العزوا الى القنية لانه في الصيرفية نقل الخلاف في العصة وعدمها مطلقا رأ ما في القنية فقد حكى النووي ثم رفق بينهما بما هنا فقال الصواب أن الصلح ان كان الخ (قوله على كنى بيت) قيد بالسكنى لانه لو صالحه على بيت منها كان وجه عدم صحة كونه جزءا من المدعى بناء على خلاف ظاهر الرواية الذي مشى عليه في المتن سابقا وقيد بقوله ابدا ومثله حتى عوت كافي الخاتية لانه لو بين المدة يصح لانه صلح على منفعة فهو في حكم الاجارة فلا بد من التوقيت كما مر وقد اشتبه الامر على بعض المحشين (قوله الى الحصاد) لانه يبيع معنى فتشترجهالة الاجل (قوله بغير دعوى) أي الدعوى من المودع (قوله ويصح الصلح) اي لو ادعى مالا

فأنكروا له ثم ادعاه عند قاض آخر فأنكر فصول صح ولا ارتباط لهذه بمسألة الوديعه قال المودع ضاعت الوديعه أو رددتها وأنكر ردها الرذ أو الهلاك صدق المودع بيمينه ولا شيء عليه فلو صالح ردها بذلك على شيء فهو على أربعة وجوه * أحدها أن يتقهر ربه بالإيداع ويجده المودع ثم صالحه على شيء معلوم جازاً تنقضا قاله الثاني أن يدعى الوديعه وطالبه بالرد فأنكر المودع بالوديعه وسكت ولم يقل شيأ ورب المال يدعى عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جازاً أيضاً وقاله الثالث أن يدعى عليه الاستهلاك وهو يدعى الرد أو الهلاك ثم صالحه على معلوم جازع عند محمد وأبي يوسف آخره ولم يجز عند أبي حنيفة وأبي يوسف أو لا يبه يفتى وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف أنه رد الوديعه أو هلكت لا يجوز الصلح إنما الخلاف فيما لو صالح قبل اليمين * الرابع أن يدعى المودع الرد أو الهلاك ورب المال سكت ولم يقل شيأ فعند أبي يوسف لا يجوز الصلح وعند محمد يجوز قال المودع بعد الصلح كنت قلت قبل الصلح أنها هلكت أو رددتها فلم يصح الصلح على قول أبي حنيفة وقال رب المال ما قلت فالتقول للمنعكروا لا يبطر الصلح خاتمة هذا ما رأيت في الثانية بنوع اختصار ورأيت في غيرهما معزوا إليها كذلك ونقلها في المنع لكن سقطت من عبارته شيء اختل به المعنى فانه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الأول وعليه الفتوى والذي رأيت في الثانية أن الفتوى على عدم الجواز وبني خامسة ذكرها المقدسي ومضى ادعى ربه الاستهلاك فسكت فصلحه جائز لكن هذا والثاني في الثانية ثم اعلم أن كلام الماتن والشارح غير محز لان قوله بغير دعوى الهلاك شامل للهود والسكوت ودعوى الرد وهو الوجه الأول والثاني وأحد شقي الثالث والرابع وقد علمت أنه في الأول والثاني جائز تنقضا وكذا في أحد شقي الثالث والرابع على الرابع والصواب أن يقول بعد دعوى الرد أو الهلاك باسقاط غير والتعبير بيمينه وزيادة الرد فدخل فيه الوجه الثالث بناء على الفتوى به والوجه الرابع بناء على قول أبي يوسف وهو المعتمد لتقديم صاحب الثانية اياه كما هو عادته وقوله لانه لو ادعاه اى الهلاك شامل لما اذا ادعى المالك الاستهلاك وهو أحد شقي الوجه الثالث أو سكت وهو أحد شقي الرابع وعلمت ترجيح الجواز فيما قلناه صح به يفتى في غير محله وقوله وصالحه قبل اليمين هذا وارد على إطلاق المتن أيضاً ورأيت عبارة الأشباه لمحو ما استصوبته ونصها الصلح عقدي رفع النزاع ولا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك إلا لنزاع ثم رأيت عبارة متن المجمع مثل ما قلته ونصها وأجاز صلح الاجبر الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك أو الرد والله الحد (قوله باقامة) متعلق بالنزاع (قوله بعده) اى الصلح (قوله فانما تقبل) أفاد أنها لو موجودة عند الصلح وفيه غيب لا يصح الصلح به صح في البرازية سائمتنى (قوله ولو طلب) اى الصبي بعد بلوغه (قوله وقيل لا) وجه بأن اليمين بدل المدعى فاداه حلفه فعد استوفى البدل حموى عن القنينة (قوله في السراجية) وكذا جزم به في البحر قال الحموى وما مشى عليه في الأشباه رواية محمد عن أبي حنيفة وما مشى عليه في البحر قوله لهما وهو الصحيح كما في معبر المفتى اه (قوله لا ذل) صوابه لثاني على ما نقله الحموى (قوله والابراء) الواو هنا وفيما بعده بمعنى أو حموى (قوله عن عيب) اى عيب كان لا خصوص البياض وتماحه في المنع

* (فصل في دعوى الدين) *

(قوله في دعوى الدين) الأولى في الصلح عن دعوى الدين قال في المنع لما ذكر حكم الصلح عن عموم الدعاوى ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لان المخصوص أبداً يكون بعد العلموم اه (قوله على بعض الخ) قيد ببعض فأفاد أنه لا يجوز على الاكثروا أنه بشرط معرفة قدره لكن قال في غاية البيان عن شرح الكافي ولو كان لرجل على رجل دراهم لا يعرفان وزنها فصالحه منها على ثوب أو غيره فهو جائز لان جهالة المصالح عنه لا تمنع من صحة الصلح وان صالحه على دراهم فهو فاسد في القياس لانه يحتمل أن يبدل الصلح اكثر منه ولكني استحسن أن أجيزه لان الظاهر أنه كان أقل مما عليه لانه لم يمتنى الصلح على الخط والانخفاض فكان تقديرهما بدل الصلح بشئ دلالة ظاهرة على ام ما عرفاه أقل مما عليه وان كان قدر ما عليه بنفسه اه (قوله من دين) اى بالبيع أو الاجارة أو القرض قهستاني (قوله وحط لباقيه) فلو قال المدعى للمدعى عليه المذكور صالحتك على ما نه من ألب عليك كل أخذ المانه ابراء عن تسع ما نه وهذا قضاء لادبائه الا اذا زاد ابراءت قهستاني وقد مناه معزواً للثانية (قوله حالا) لانه اعتياض عن الاجل وهو حرام (قوله فيجوز) لان معنى الارفاق

دفعاً للنزاع بأقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم تقبل الا في الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة فانما تقبل ولو بلغ المسمى فأقامها تقبل ولو طلب عينه لا يحلف أشباه (وقيل لا) جرم بالاول في الاشباه وبالثاني في السراجية وحكماها في القنينة مقدم الاول (طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقراراً) بالدعوى عند المتقدمين ونافهم المتأخرون والاول أصح بزيادة (بخلاف طلب الصلح) عن المال (والابراء عن المال) فانه اقرار أشباه (صالح عن عيب) اودين (رطهر عدمه اوزال) العيب (بطل الصلح) ويرد ما أخذه أشباه اودور

* (وهو في دعوى الدين) *

(الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه) من دين أو غصب (أخذ لبعض حقه وحط لباقيه لا معاوضة) للربا حينئذ (فصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن ألب حال على مانه حالة أو على ألف مؤجل وعن ألف جداد على مانه زيف ولا يصح عن دراهم على دنانير مؤجلة) لعدم الجنس فكان صرفاً لم يجز نسبته (او عن ألف مؤجل على نفسه حالا) الا في صلح المولى بمكاتبه فيجوز زيلعي (او عن ألف سود على نصفه بيضا) والاصل أن الاحسان ان وجد من الدائن فاسقاط وان منها

فمعاوضة (قال) لغريمه (أدلى بخمسائة غدا من أقبلى عليك على أنك برى من) النصف (الباقى فقبيل) وأدى فيه (برى وان لم يؤد ذلك في الغد عاديته) كما كان لغوات التقييد بالشرط ووجوهها خمسة أحدها هذا (و) الثاني (ان لم يوقت) بالغد (لم يعد) لانه ابراه مطلق والثالث (وكذا لو صالحه من دينه على نفسه يدفعه اليه غدا وهو برى مما فضل على انه ان لم يدفعه غدا فالكل عليه كان الامر) كالوجه الاول (كما قال) لانه صرح بالتقييد والرابع (فان ابراه عن نصفه على ان يعطيه ما بقى غدا فهو برى وأدى الباقي) في الغد (هولا) لبدائه بالابراه لا بالاداء (و) الخامس (لو عاق بصرى بالشرط كان أدت ٤٨٠ الى) كذا (او اذا اومتى لا يصح) الابراه لما تقر بأن تعليقه بالشرط صريحا باطل لانه تعليق

من وجه (وان قال) المديون (لا سحر سراً لا اقر لك بمالك حتى تؤخره عنى او تحط) عنى (ففعيل) الدائن التأخير أو الحط (صح) لانه ليس بمكره عليه (ولو أعلن ما قاله سراً أخذ منه الكل للعالم) ولو أدى أفا وجد فقال أقر لي بها على أن أحط منها مائة جاز بخلاف على أن أعطيت مائة لانها رشوة ولو قال ان أقررت لي حطت لك منها مائة فأقرضت الاقرار لا الحط مجتبي (الدين المشترك) بسبب متحد كمن مبيع بيع صفقة واحدة او دين ووروث او قيمة مستهلك مشترك (اذا قبض أحد هما شيئاً منه شارك الآخر فيه) ان شاء او اتبع الغريم كما يأتي وحينئذ فلو صالح أحدهما عن نصيبه على ثوب (اي خلاف جنس الدين) (أخذ الشريك الآخر نفسه الا أن يضمن) له (ربع) أصل (الدين) فلاحق له في الثوب (ولو لم يصلح بل اشترى بنصفه شيئاً ضمنه) شريكه (الربع) لقبضه النصف بالمقاصة (او اتبع غريمه) في جميع ما مر لبقاء حقه في ذمته (واذا ابرأ أحد الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجع) لانه اتلاف لا قبض (وكذا) الحكم (ان) كان للمديون على أحدهما دين قبل وجوب دينهما

فما بينهما اظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاصل ببعض المال ولكنه ارفاق من المولى بحط بعض المال ومساهلة من المكاتب فيما بقى قبل حلول الاجل ليتوصل الى شرف الحرية (قوله) فمعاوضة (اي ويجرى فيه حكمها فان تحقق الربا أو شبهته فسدت والاصح ط قال ط بأن صالح على ثوب هو أدون من حقه قدراً أو وصفاً او وقتاً وان منهما ما من الدائن والمدين بأن دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبيض بدل السود أو ما هو في معنى الوصف كتجديل المؤجل او عن جنس بخلاف جنسه اه (قوله) لم يعد اي الدين مطلقاً أدى ولم يؤد (قوله) ما بقى غدا) لو قال ابرأتك عن الخمسة على أن تدفع الخمسة حاله ان كانت العشرة حالة صح الابراه لان أداء الخمسة يجب عليه حالاً فلا يكون هذا تعليق الابراه بشرط تجديل الخمسة ولو مؤجلة بطل الابراه اذ لم يعطه الخمسة جامع الفصولين كذا في الهامش (قوله) بصرى بالشرط قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزاء مع دفع الظهيرة لوقال حطت عندك النصف ان غدت الى نصفها فانه حط عندهم وان لم يتقدم سأنحى (قوله) كان أدت) الخطاب للغريم ومثله الكفيل كما صرح به الاسيماي في شرح الكافي وقاضى خان في شرح الجامع قال في غاية البيان وفيه نوع اشكال لان ابراه الكفيل اسقاط محض ولهذا لا يرتد برده فينبغي أن يصح تعليقه بالشرط لانه كبراء الاصيل من حيث انه لا يختلف به كما يختلف بالطلاق فيصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولذا قلنا اذا كفل بمال عن رجل وكفل بنفسه أيضاً على انه ان وفى بنفسه غدا فهو برى عن الكفالة بالمال فوافى نفسه برى عن المال لانه تعليق بشرط متعارف فصح اه (قوله) بمكره عليه) لانه لو شاء لم يفعل الى أن يجد البينة أو يحلف الاخر فيشكل عن اليقين انقضى (قوله) أخذ منه) يفيد أن قول المدعى عليه لا أثر لك بمالك الخ اقرار ولذا قال في غاية البيان قالوا في شروح الجامع الصغير وهذا انما يكون في السر أما اذا قال ذلك علانية يؤخذ باقراره اه (قوله) الدين المشترك) قيد بالدين لانه لو كان الصلح عن عين مشتركة يختص المصالح بيد الصلح وليس لشريكه أن يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه لان المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين زيلعي فليحفظ فانه كثير الوقوع وفي الخاتمة رجلان ادعى أرضاً او داراً في يد رجل وقالاهي لنا ورثاها من أيننا نجد الذي هي في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد الابن الآخر أن يشاركه في المائة لم يكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فداء عن اليقين في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وعن أبي يوسف في رواية لشريكه أن يشاركه في المائة اه (قوله) صفقة واحدة) بأن كان لكل واحد منهما عين على حدة أو كان لهما عين واحدة مشتركة بينهما وباع الكل صفقة واحدة من غير تفصيل عن نصيب كل واحد منهما زيلعي واحترز بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عبد بين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بخمسائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسائة درهم وكتب عليه صكاً واحداً بألف وقبض أحدهما منه شيئاً لم يكن للآخر أن يشاركه لانه لا شركة لهما في الدين لان كل دين واجب بسبب على حدة وعامة في المنع (قوله) موروث) او كان موصى به لهما او بدل قرضهما ابو السعود عن شيخه (قوله) او اتبع الغريم) فلو اختار اتباعه ثم قوى نصيبه بأن مات الغريم مفلساً رجع على القابض بنصف ما قبض ولو من غيره بجر وراجع الزيلعي (قوله) اي خلاف الخ) لانه لو صالح على جنسه يشاركه فيه او يرجع على المدين وليس للقابض فيه خيار لانه بمنزلة قبض بعض الدين زيلعي (قوله) نصفه) اي نصف الدين من غريمه أو أخذ نصف الثوب منع (قوله) الا أن يضمن) أي الشريك المصالح (قوله) ربع أصل الدين) أفاد أن المصالح مخير اذا اختار شريكه اتباعه فان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربع الدين ولا فرق بين كون الصلح عن اقرار أو غيره (قوله) ما مر) اي في مسألة القبض والصلح والشراء (قوله) قبل وجوب الخ) أما لو كان حادثاً حتى التقيا

عليه حق (وقعت المقاصة بينه السابق) لانه قاض لا قابض (ولو أبرأ) الشريك المديون (عن البعض قسم الباقي على سهامه) ومثله المقاصة ولو أجل نصيبه صح عند الثاني والغصب والاستتجار بنصيبه قبض لا التزوج والصلح عن جنائية عدو وحيلة اختصاصه بما قبض أن يهبه الغريم قدر دينه ثم يبرئه أو يبيعه به كذا من غير مشلا ثم يبرئه ملتقط وغيره ومزت في الشركة (صالح أحد ربي السلم عن نصيبه على ما دفع من رأس المال فان أجاز الشريك) الآخر (تفذه عليهما وان رقه رد) لأن فيه قسمة الدين قبل قبضه وانه باطل نعم ٤٨١ لو كانا شريكي مفارضة جاز مطلقا بغير

(فصل في الخارج)

(أخرجت الورثة أحدهم عن) التركة وهي (عرض أو) هي (عقار) (بال) أعطوه له (أو) أخرجوه (عن) تركته هي (ذهب بفضة) دفعوها له (أو) على (العكس) أو عن نقدين بهما (صح) في الكل صرفا للجنس بخلاف جنسه (قل) ما أعطوه (أو كثر) لكن بشرط التقابض فيما هو صرف (وفي) أخرجه عن (نقدين وغيرهما) باحد النقدين لا (يصح) (الآن) يكون ما أعطى له أكثر من حصته

من ذلك الجنس) تحترز عن الربا ولا بد من حضور النقدين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شريلالية وبلالية ولو بعرض جاز مطلقا لعدم الربا وكذا لو أنكره وأرته لانه حينئذ ليس يبدل بل لقطع المنازعة (وبطل الصلح ان أخرج أحد الورثة وفي التركة ديون بشرط أن تكون الديون لبقيةهم) لان بقية الدين من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر حصته حيلافا (وصح) لو شرطوا ابراء الغرماء منه (أي من) حصته لانه تخليك الدين عن عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء (أو فوضوا نصيب المصالح منه) أي الدين (تبرعا) منهم (وأحالهم) بحصته أو أخرجوه قدر حصته منه

قصاصا فهو كالقبض بغير (قوله عليه) أي على المديون (قوله المديون) بالنصب مفعول أبرأ (قوله قسم الباقي الخ) حتى لو كان لهما على المديون عشرون درهما فابراه أحد الشريكين عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالخمس وللصاكت المطالبة بالعشرة كذا في الهامش (قوله على سهامه) أي السابقة لاصلها سائحاتي (قوله ومثله المقاصة) بأن كان للمديون على الشريك خمسة مثاقيل هذا الدين فان القسمة على ما بقي بعد المقاصة (قوله والغصب) أي اذا غصب أحدهما من المديون شيئا ثم اتلفه شاركه الآخر لانه يملكه من وقت الغصب عند أداء الضمان وكذا لو استأجر أحدهما منه دارا بخصه سنة وسكنها وكذا خدمة العبد وزراعة الأرض وكذا لو استأجره بأجر مطلق وروى ابن سماعة عن محمد لو استأجر بخصه لم يشارك الآخر وجعله كالشكاح ونماه في شرح الهداية (قوله لا التزوج) أي تزوج المديونة على نصيبه فانه اتلاف في ظاهر الرواية بخلاف ما اذا تزوجها على دراهم لانها صارت قصاصا وهو كالاستفاه (قوله جنائية عد) أي لو جنى أحدهما عليه جنائية بعد قيام دون النفس ارشها مثل دين الجاني فصالحه على نصيبه وكذا لو فيها قصاص انتفاني (قوله يبرئه) أي الشريك الغريم (قوله عن نصيبه) أي من المسلم فيه (قوله من رأس المال) بأن أراد أن يأخذ رأس ماله ويفسخ عقد الشركة انتفاني فالصلح مجاز عن الفسخ عزيمه (قوله عليهما) والقبوض بينهما وكذا ما بقي من المسلم فيه درر البصائر (قوله رد) وبقي السلم كما كان

(فصل في الخارج)

(قوله أخرج الخ) أوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له من الثلث بالسدس جاز الصلح وذكر الامام المعروف بخواهر زاده أن حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكدي بحقل السقوط بالاسقاط اه فقد علم أن حق الغانم قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة بدق بالاسقاط ونماه في الاشياء فيما يقبل الاسقاط ومالا كذا في الهامش (قوله صرفا للجنس) علة للاخير (قوله لكن بشرط) قال في البحر ولا يشترط في صلح أحد الورثة المتقدم أن تكون أعيان التركة معلومة لكن ان وقع الصلح عن أحد النقدين بالآخر يعتبر التقابض في المجلس غير أن الذي في يده بقية التركة ان كان جاحدا يكتفي بذلك القبض لانه قبض حال فينوب عن قبض الصلح وان كان مقررا غير مانع بشرط تجديد القبض اه (قوله أكثر من حصته) فان لم يعلم قدره يبه من ذلك الجنس فالصحيح أن الشك ان كان في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وان علم وجود ذلك في التركة لكن لا يدري أن يبدل الصلح من حصته أقل أو أكثر أو مثله فسد بغير عن الخاتمة (قوله وكذا لو أنكروا رثته) أي فانه يجوز مطلقا قال في الشريلالية وقال الحاكم الشهيد انما يبطل على أقل من نصيبه في مال الربا حالة التصديق وأما في حالة التناكر بأن أنكروا ورثته فيصور وجه ذلك أن في حالة التناكر ما يأخذه لا يكون بدلا في حق الاخذ ولا في حق الادفع هكذا ذكر المرغيناني ولا بد من التقابض فيما يقابل الذهب والفضة منه لكونه صرفا ولو كان يبدل الصلح عرضا في الصور كلها جاز مطلقا وان قل ولم يقبض في المجلس اه (قوله ديون) أي على الناس بقرينة ما يأتي وكذا لو كان الدين على الميت قال في البرازية وذكر شمس الاسلام أن التصاريح لا يصح اذا كان على الميت دين أي يطلبه رب الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة اه (قوله بشرط) متعلق بأخرج (قوله لأن تخليك الدين) وهو هنا حصته المصالح (قوله من عليه الدين) وهم الورثة هنا (قوله باطل) ثم يعتدى البطلان الى الكل لأن الصفقة واحدة سواء بين حصته الدين أو لم يكن عند أبي حنيفة وينبغي أن يجوز عندهما في غير الدين اذا بين حصته ابن ملك (قوله ابراء الغرماء) أي ابراء المصالح الغرماء (قوله وأحالهم) لا محل لهذه الجلة هنا وهي موجودة في شرح الوقاية لابن ملك

وصالحوه عن غيره) بما يصلح بدلا (وأحاطهم بالقرض على الغرماء) وقبلوا الحوالة وهذه أحسن الخيل ابن كمال والوجه أن يبيعوه كغايين
 تروا ونحوه بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرماء ابن حنك (وفي صحة صلح عن تركه بجهولة) أعيانها ولادين فيها (على مكيل او موزون) متعلق بصلح
 (اختلاف) والصحيح الصحة زيلعي لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في التركة جنس بدل الصلح لم يجوزوا لاجازون لم يدر فعل الاختلاف
 (ولو) التركة (بجهولة وهي غير مكيل او موزون في يد البقية) من الورثة (صح في الاصح) لانها لا تنفي الى المنازعة لقيامها في يدهم حتى
 لو كانت في يد المصالح او بعضها لم يجوز ما لم ٤٨٢ يعلم جميع ما في يده للحاجة الى التسليم ابن ملك (وبطل الصلح والقسمة مع احاطة الدين بالتركة)

الا أن يضمن الوارث الدين بالرجوع
 او يضمن اجنبي بشرط براءة الملت
 أو يوفي من مال آخر (ولا ينبغي
 أن) (بصالح) ولا يقسم (قبل
 القضاء) بالدين (في غير دين محيط
 ولو فعل) الصلح والقسمة (صح)
 لأن التركة لا تخلو عن قليل دين فلو
 وقف الكل تضرر الورثة بقبوض
 قدر الدين استحسانا وقاية لئلا
 يحنوا الى نقض القسمة بجر
 (ولو أخرجوا واحدا) من الورثة

(لخصته تقسم بين الباقي على
 السواء ان كان ما أعطوه
 من مالهم غير الميراث وان كان
 المعطى) (مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم)
 يقسم بينهم وقيد انحصاف بكونه
 عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء
 وصلح أحدهم عن بعض الاعيان
 صحيح ولو لم يذكر في صلح التضارح
 أن في التركة ديناً أم لا فالصلح
 صحيح وكذا لو لم يذكره في الفتوى
 فبقي بالصحة ويجعل على وجود
 شرائطها جمع الفتاوى (والموصى
 له) يبلغ من التركة (كوارث فيما
 قدمناه) من مسألة التضارح
 (صالحوا) أي الورثة (أحدهم)
 وخرج من بينهم) ثم ظهر للميت دين
 أو عين لم يعلموها هل يكون
 ذلك داخل في الصلح) المذكور

وفي بعض النسخ أو أحاطهم (قوله عن غيره) أي عا سوي الدين (قوله أحسن الخيل) لأن في الأولى
 ضرر للورثة حيث لا يحكمهم الرجوع على الغرماء بقدر نصيب المصالح وكذا في الثانية لأن النقد خير من النسبة
 اتقاني (قوله والوجه) لأن في الأخيرة لا يخلو عن ضرر للتقديم في وصول مال ابن ملك (قوله شبهة
 الشبهة) لأنه يحتمل أن لا يكون في التركة من جنسه ويحتمل أن يكون وإذا كان فيها يحتمل أن يكون الذي وقع
 عليه الصلح أكثر وان احتمل أن يكون مثله أو دونه وهو احتمال الاحتمال فنزل الى شبهة الشبهة وهي غير معتبرة
 (قوله بدل) بالبناء للمفعول (قوله أو موزون) أي ولادين فيها وقع الصلح على مكيل وموزون اتقاني
 (قوله في الاصح) وقيل لا يجوز لأنه يبيع الجهول لأن المصالح باع نفسه من التركة وهو مجهول بما أخذ من
 المكمل والموزون اتقاني (خاتمة) التهاوي أي تناوب الشريكين في دابة غلة أو ركوبا يختص جواز الصلح
 عند أبي حنيفة لا الجبر وجاز في دابة غلة أو ركوبا بالصلح فاسد في غلتي عبيدين عنده ولو جبراً درر البصار وفي
 شرحه غرر الافكار ثم علم أن التهاوي جبراً في غلة عبد أو دابة لا يجوز اتصافا للثغافوت وفي خدمة عبد أو عبيدين
 جاز اتصافا لعدم التفاوت ظاهراً ولقته وفي غلة دار أو دارين أو سكنى دار أو دارين جاز اتصافا لامكان المعادلة
 لأن التغير لا يميل الى العقار ظاهراً وأن التهاوي صلحاً جائز في جميع الصور كما يجوز أبو حنيفة أيضاً قسمة الرقيق
 صلحاً اه (قوله أو يوفي) بالبناء للمفعول بضم ففتح فتشديد (قوله لئلا الخ) قال العلامة المقدسي
 فلو هلك المعزول لا بد من نقض القسمة ط (قوله على السواء) افاد أن أحد الورثة إذا صالح البعض
 دون الباقي يصح وتكون حصته له فقط كذا الوصالح الموصى له كافي الانقروى سائحي (مسألة) في رجل
 مات عن زوجة وبنت وثلاثة أبناء عم عصبة وخلف تركه اقسموها بينهم ثم ادعت الورثة على الزوجة بأن
 الدار التي في يدها ملك مورثهم المتوفى فأنكرت دعواهم فدفعت لهم قدر ما من الدراهم صلحاً عن انكار
 فهل يوزع بدل الصلح عليهم على قدر موارثهم أو على قدر رؤسهم الجواب قال في الصروح حكمه في جانب
 المصالح عليه وقوع الملك فيه للمدعى سواء كان المدعى عليه مقراً أو منكرراً وفي المصالح عنه وقوع الملك فيه
 للمدعى عليه اه ومثله في المنع وفي مجموع النوازل سئل عن الصلح على الانكار بعد دعوى فاسدة هل يصح
 قال لا لأن تصحيح الصلح عن الانكار من جانب المدعى أن يجعل ما أخذ من حقه أو عوضاً عنه لا بد أن يكون
 ناشئاً في حقه لم يكن تصحيح الصلح من الذخيرة فقتضى قوله وقوع الملك فيه للمدعى وقوله أن يجعل عين حقه أو
 عوضاً عنه أن يكون على قدر موارثهم مجموعة متلا على (قوله من مالهم) أي وقد استورافيه ولا يظهر
 عند الثغافوت ط (قوله فعلى قدر ميراثهم) وسأ في آخر كتاب القرائن بيان قيمة التركة بينهم حينئذ (تمة)
 ادعى مالا أو غيره فاشتري رجل ذلك من المدعى يجوز الشراء ويقوم مقام المدعى في الدعوى فان استحق
 شيئاً من ذلك كان له والا فلا فان جهد المطلب ولا ينسأ فله أن يرجع على المدعى بجر وتأمل في وجهه فني
 البرازية من أول كتاب الهبة وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز (قوله صالحوا الخ) أقول
 قال في البرازية في الفصل السادس من الصلح ولو ظهر في التركة عين بعد التضارح لا رابة في أنه هل يدخل تحت
 الصلح أم لا واقائل أن يقول يدخل واقائل أن يقول لا اه ثم قال بعد نحو ورقتين قال تاج الاسلام ويخط صدر
 الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ أبرأ عاماً ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رابة في جواز
 الدعوى ولقائل أن يقول يجوز ادعى حصته منه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا وفي المحيط لأبرأ أحد
 الورثة السابق ثم ادعى التركة وأنكره والسمع دعواه وان أقروا بالتركة أمره بالرد عليه اه كلام البرازية ثم
 قال بعد أسطر صالحت أي الزوجة عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوما للورثة قبل لا يكون داخل في الصلح
 ويقسم بين الورثة لأنهم اذا لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لا عن الجهول فيكون كالمستثنى

من الصلح فلا يطل الصلح وقبل يكون داخل في الصلح لانه وقع من التركة والتركة اسم للكل فاذا ظهر دين فسد الصلح ويجعل كانه كان ظاهرا عند الصلح اه والحاصل من مجموع كلامه المذكور انه لو ظهر بعد الصلح في التركة عين هل تدخل في الصلح فلا تسمع الدعوى بها أم لا تدخل قسم الدعوى قولان وكذا لو صدر بعد الصلح ابراء عام ثم ظهر للمصالح عين هل تسمع دعواه فيه قولان أيضا والاصح السماع بناء على القول بعدم دخولها تحت الصلح فيكون هذا تنصيصا للقول بعدم الدخول وهذا اذا اعترف بقية الورثة بأن العين من التركة والا فلا تسمع دعواه بعد ابراء كما أفاده ما نقله عن المحيط وانما قيد بالعين لانه لو ظهر بعد الصلح في التركة دين فعلي القول بعدم دخوله في الصلح يصح الصلح ويقسم الدين بين الكل وأما على القول بالدخول فالصلح فاسد كما لو كان الدين ظاهرا وقت الصلح إلا أن يكون مخرجا من الصلح بأن وقع التصريح بالصلح عن غير الدين من أعيان التركة وهذا أيضا ذكره في البرازية حيث قال ثم ما ظهر بعد التخرج على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح لاختفاء ومن قال يدخل تحته فكذلك ان كان عينا لا يوجب فسادا وان دينان مخرجان من الصلح لا يفسد والايفسد اه (قوله بل بين الكل) أي بل يكون الذي يظهر بين الكل (قوله قلت الخ) قلت وفي الثامن والعشرين من الفصولين انه الاشبه أي لو ظهر عين لادين (قوله ولا يطل الصلح) أي لو ظهر في التركة عين أم لا لو ظهر فيها دين فقد قال في البرازية ان كان مخرجا من الصلح لا يفسد والايفسد اه أي ان كان الصلح وقع على غير الدين لا يفسد وان وقع على جميع التركة فسد كما لو كان الدين ظاهرا وقت الصلح (قوله وفي مال طفل) أي اذا كان لطفل مال بشهود لم يجز الصلح فيه وما يدعي أي ولا يجوز فيما يدعي خصم من المال على الطفل ولا يتنور بينة له بما ادعاه ومفهوما انه يجوز الصلح حيث لا بينة للطفل وحيث كانت للنصم بينة ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله وصح على الابراء الخ) فلو صالح من العيب ثم زال العيب بأن كان أيضا في عين عبد فاجب بطل الصلح ورد ما أخذ لان المعروض عنه هوصفة السلامة وقد عادت فيعود العوض فيبطل الصلح ابن الشحنة شرح الوهبانية كذا في الهامش (قوله ومن قال الخ) أي ان اصطلمها على أن يحلف المدعي عليه وان حلف برئ فخلف المدعي عليه ماله قبله قليل ولا كثير فالصلح باطل ويكون المدعي على دعواه ان أقام البينة قبلت وان لم يكن له بينة وأراد أن يستخافه عند القاضي كان له ذلك وان اصطلمها على أن يحلف المدعي على دعواه على أنه ان حلف فالمدعي عليه يكون ضامنا لما يدعيه فهذا الصلح باطل ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله ولو مدع) لو وصية كذا في الهامش

(كتاب المضاربة)*

(قوله من جانب المضارب) قيده لانه لو اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب فسدت كما سيصرح به المصنف في باب المضارب بضارب وكذا انفسد لو أخذ المال من المضارب بلا أمره وباع واشترى به الا اذا صار المال عروضا فلا تفسد لو أخذ من المضارب كما سيأتي في فصل المتفرقات (قوله ايداع ابتداء) قال الخبير الرملي - سيأتي أن المضارب يملك الايداع في المطلقة مع ما تقرر أن المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم الضمان بالهلال وفي أحكام مخصوصة لا في كل حكم فتأمل (قوله ومن حبل الخ) ولو أراد رب المال أن يضمن المضارب بالهلال يقرض المال منه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يبيع المضارب كما في الواقعات قهستاني - وذكر هذه الحيلة الزيلعي أيضا وذكرها ما ذكره الشارح وفيه نظر لانها تكون شركة عنان شرط فيها العمل على الاكثر مالا وهو لا يجوز بخلاف العكس فانه يجوز كما ذكره في الظهيرية في كتاب الشركة عن الاصل للامام محمد تأمل وكذا في شركة البرازية حيث قال وان لاحدهما ألف ولا آخر ألفان واشتركا واشترطا العمل على صاحب الالف والربح أنصافا جاز وكذا لو شرط الربح والوضعية على قدر المال والعمل من أحدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب الالفين والربح نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما أثلاثا لأن ذا الالف شرط لنفسه بعض ربح مال الآخر فغير عمل ولا مال والربح انما يستحق بالمال أو بالعمل أو بالضمان اه ملخصا لكن في مسألة الشارح شرط العمل على كل منهما لا على صاحب الاكثر فقط والحاصل أن المفهوم من كلامهم أن الاصل في الربح أن يكون على قدر المال الا اذا كان لاحدهما عمل فيصح أن يكون ربحا بمشابهة عمله وكذا لو كان

(قولان أشهرهما) بل بين الكل
والقولان حكاهما في الخاتمة مقدما
لعدم الدخول وقد ذكر في أول
فتاواه انه يقدم ما هو الاشهر فكان
هو المعتمد كذا في البصر قلت
وفي البرازية انه الاصح ولا يطل
الصلح وفي الوهبانية
وفي مال طفل بالشهود فلم يجز
وما يدعي خصم ولا يتنور
وصح على الابراء من كل غائب
ولو زال عيب عنه صالح يهدر
ومن قال ان تحلف فتبرأ لم يجز
ولو مدع كالاجنبي يصور

(كتاب المضاربة)*

(هي) لغة مضاعلة من الضرب
في الارض وهو السير فيها وشرعا
(عقد شركة في الربح بمال من جانب)
رب المال (وعمل من جانب)
المضارب (وركنها الايجاب والقبول
وحكمها) أنواع لانها (ايداع
ابتداء) ومن حبل الضمان أن
يقرضه المال الادرهما ثم يعقد
شركة عنان بالدرهم وبما أقرضه
على أن يعملوا والربح بينهما ثم يعمل
المستقرض فقط فان هلك فالقرض
عليه

(ووكيل مع العمل)

اتصرفه بأمره (وشركه ان ربح

وغضب ان خالف وان أجاز) رب

المال (بعده) لصبر ورته غاصبا

بالمخالفة (واجارة فاسدة ان فسدت

فلو ربح) للمضارب (حينئذ بل له

أجر) مثل (عمله مطلقا) ربح أولا

(بالزيادة على الشروط) خلافا

لمجدو الثلاثة (الافى وصى) أخذ

مال يتيم مضاربة فاسدة (كشرطه

لنفسه عشرة دراهم (فلا شيء له)

في مال اليتيم (اذا عمل) اشياء فهو

استثناء من أجر عمله (و) الفاسدة

(لا ضمان فيها) أيضا (كصحة)

لأنه أمين (ودفع المال الى آخر

مع شرط الربح) كله (للمالك

بضاعة) فيكون وكيلًا متبرعا

(ومع شرطه للعامل قرض) لقلة

ضرره (وشروطها) أمور سبعة

(كون رأس المال من الاثمان)

كما مر في الشركة (وهو معلوم)

للعاقدين (وكفت فيه الاشارة)

والقول في قدره وصفته للمضارب

ببينه والبيئة للمالك وأما المضاربة

بين فان على المضارب لم يجوز ان

على ثالث جاز وكره ولو قال اشترى

عبدًا نسيته ثم بعه وضارب بئنه

ففضل جاز (كقوله لغاصب

أو مستودع أو مستبضع عمل

بما في ذلك مضاربة بالنصف جاز

مجنبي (وكون رأس المال عينيا

العمل منها يصح التفاوت أيضا تأمل (قوله ووكيل مع العمل) فيرجع بمالحقه من العهدة على رب
المال درر (قوله بالمخالفة) فالربح المضارب لكنه غير طيب عند الطرفين درر منق (قوله مطلقا)
هو ظاهر الرواية قهستاني (قوله ربح أولا) وعن أبي يوسف اذا لم يربح لأجره وهو الصحيح للاتباع
الفاصلة على الصحة سائحاني ومثله في حاشية ط عن العيني (قوله على الشروط) قال في المتن
ولا يزداد على ما شرط له كذا في الهامش أى فيما اذا ربح والا فلا تحقق الزيادة فلم يكن الفساد بسبب تسمية
دراهم معينة للعامل تأمل (قوله خلافا لحمد) فيه اشعار بأن الخلاف فيما اذا ربح وأما اذا لم يربح فأجر
المثل بالغ ما بلغ لانه لا يمكن تقدير نصف الربح المعدوم كإفى الفصولين (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر وبضاعة على سبيل
مخصوص بما اذا ربح وما قاله محمد ان له أجر المثل بالغ ما بلغ فيما هو أعم قهستاني (قوله والثلاثة) فعنده له
أجر مثل عمله بالغ ما بلغ اذا ربح درر منق كذا في الهامش (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر وبضاعة على سبيل
المضاربة وقال لعمر وبها ومهما ربحت يكون بينهما ثلاثة فباعها وخسر فيها فالمضاربة غير صحيحة ولعمر وأجر
مثله بلا زيادة على الشروط حامدية رجل دفع لآخر متعة وقال بعه واشترها وما ربحت فبيننا نصفين لخسر
فلا خسرا على العامل واذا طالبه صاحب الامتعة بذلك فتنصالحا على أن يعطيه العامل اياه لا يلزمه ولو كلفه
انسان بدل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل في هذا المال فهو بينهما على الشرط لان ابتداء هذا ليس بمضاربة
بل هو وكيل يبيع الامتعة ثم اذا صار الخ من النقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن أولا لانه أمين بحق
الوكالة ثم صار مضاربا فاستحق المشروط جواهر الفتاوى (قوله وصى الخ) ظاهره أن الوصى أن يضارب
في مال اليتيم بجزء من الربح وكلام الزيلعي فيه أظهر وأفاد الزيلعي أيضا أن الوصى دفع المال الى من يعمل
فيه مضاربة بطريق النيابة عن اليتيم كآية أبو السعود (قوله اذا عمل) لان حاصل هذا أن الوصى يؤجر
نفسه لليتيم وانه لا يجوز (قوله اقله ضرره) أى ضرر القرض بالنسبة الى الهبة فجعل قرضا ولم يجعل هبة
ذكره الزيلعي (قوله من الاثمان) أى الدراهم والدنانير فلو من العروض فباعها فصار
نقود انقلبت مضاربة واستحق المشروط كما في الجواهر (قوله وهو معلوم للعاقدين) ولو متاعا لما في الترخائية
واذا دفع ألف درهم الى رجل وقال نصفها معك مضاربة بالنصف صح وهذه المسألة نص على أن قرض المشاع
جائز ولا يوجد له ذرواية الا ههنا واذا جاز هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه وان قال على أن نصفها
قرض وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله لى جاز ويكره لانه قرض جزم منفعة وان قال
على أن نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز ولم يذكر الكراهية هنا في المشايخ من قال
سكوت محمد عنها هناديل على انها تنزيهية وفي الخاتمة قال على أن تعمل بالنصف الآخر على أن الربح لى جاز
ولا يكره فان ربح كان بينهما على السواء والوضعية عليهما لان النصف ملكه بالقرض والاخر بضاعة في يده
وفي الخبر يكره ذلك وفي المحيط ولو قال على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة لك وقبضها غير مقسومة
فالهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال قبل العمل أو بعده ضمن النصف حصه الهبة فقط وهذه المسألة
نص على أن المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على الموهوب له اه ملخصا وتامه فيه فليحفظ فانه مهم
وهذه الاخيرة ستأتى قبيل كتاب الايداع قريبا (قوله وكفت فيه) أى فى الاعلام مخ (قوله لم يجوز)
وما اشتراه والدين في ذمته بجر (قوله وان على ثالث) بأن قال قبض مالى على فلان ثم اعمل به مضاربة
ولو عمل قبل أن يقبض الكل ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا بالواو لان ثم للترتيب فلا يكون ما ذونا بالعمل
الا بعد قبض الكل بخلاف الفاء والواو ولو قال قبض ديني لتعمل به مضاربة لا يصير ما ذونا ما لم يقبض الكل
بجر قال في الهامش قال في الدرر فلو قال اعمل بالدين الذى في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجوز بخلاف ما لو كان له
دين على ثالث فقال قبض مالى على فلان واعمل به مضاربة حتى لا يلقى لرب المال فيه يد اه (قوله وكره)
لانه اشترط لنفسه منفعة قبل العقد مخ (قوله اشترى عبدا) هذا يفهم انه لو دفع عرضا وقال له بعه واعمل
بئنه مضاربة انه يجوز بالاولى وقد أوضحه الشارح وهذه حيلة لجواز المضاربة فى العروض وحيلة أخرى ذكرها
الخصاف أن يبيع المتاع من رجل يشق به ويقبض المال فدفعه الى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب
هذا المتاع من الرجل الذى ابتاعه من صاحبه ط (قوله عينيا) أى معينيا وليس المراد بالعين العرض ط

(قوله لا ديناً) كإبسطه في الدرر (وكونه

مسماً إلى المضارب) ليس كمنه

التصرف (بخلاف الشركة) لأن

العمل فيها من الجانبين (وكون

الربح بينهما شائعاً) فلو عين قدراً

فسدت (وكون نصيب كل منهما

معلوماً) عند العقد ومن شروطها

كون نصيب المضارب من الربح حتى

لو شرط له من رأس المال أو منه

ومن الربح فسدت وفي الجلالة

كل شرط يوجب جهالة في الربح أو

يقطع الشركة فيه بفسدها والابطال

الشرط وصح العقد اعتباراً بالوكالة

(ولو ادعى المضارب فسادها فالقول

لرب المال وبعبكسه فالمضارب)

الأصل أن القول لمدعى العصة

في العقود إذا قال رب المال

شرطت لك ثلث الربح الأعشرة

وقال المضارب الثلث فالقول رب

المال ولو فيه فسادها لأنه ينكر

زيادة يدعيها المضارب خائفة وما

في الأشباه فيه اشتباه فافهم) ويملك

المضارب في المطلقة) التي لم تنقيد

بمكان أو زمان أو نوع (البيع)

ولو فاسداً (نقد ونسيئة متعارفة

والشراء والتوكيل بهما والسفر نراً

وبجراً) ولو دفع له المال في بلد على

الظاهر (والإبضاع) أي دفع المال

بضاعة (ولو لرب المال ولا تنفذه)

المضاربة كما يجي (و) يملك (الإيداع

والرهن والارتهان والاجابة

والاستحجار) فلو استأجر أرضاً

بضاعة ليزرعها أو يجرسها جاز ظهيرة

(والاحتساب) أي قبول الحوالة

(بالتمن مطلقاً) على الأيسر والأعسر

لأن كل ذلك من صنيع التجار

(لا) يملك (المضاربة) والشركة

والخلط بمال نفسه (الاباذن أو

اعمل برأيك)

(قوله لا ديناً) مكررم مع ما تقدم (قوله مسلماً) فلو شرط رب المال أن يعمل مع المضارب لا تجوز المضاربة سواء كان المالك عاقلاً أو لا كالأب والوصي إذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح المضاربة وفي السفن أيضاً وشرط عمل الصغير لا يجوز وكذا إذا أحد المتفاوضين وشريكه العنان إذا دفع المال مضاربة وشرط عمل صاحبه نفذ العقد تاترخائية وسيأتي في الباب الآتي متابع بعض هذا (قوله كل شرط الخ) قال الأكل شرط العمل على رب المال لا يفسدها وليس بواحد مما ذكر والجواب أن الكلام في شروط فاسدة بعد كون العقد مضاربة وما أورد لم يكن العقد فيه عقد مضاربة فإن قلت فما معنى قوله لا يفسدها إذا التقي يقتضي الثبوت قلت سلب الشيء عن المعلوم صحيح كزيد المعلوم ليس يصير وسيأتي في المتن أنه مفسد قال الشارح لأنه يمنع التحلية فيمنع العصة قالوا في الجواب بالمنع فيقال لا نسلم أنه غير مفسد سائحاتي (قوله في الربح) كما إذا شرط له نصف الربح أو ثلثه أو الترديدية س (قوله فيه) كما لو شرط لأحدهما دراهم مسحاة س (قوله بطل الشرط) كشرط الخسران على المضارب س (قوله وما في الأشباه) من قوله القول قول مدعى العصة إذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الأخيرة اه (قوله فيه اشتباه) أي اشتبه عليه مسألة بأخرى وهي المذكورة هنا التي ذكرها داخل تحت الأصل المذكور لأن من له القول فيه امتنع للعصة فلا يصح استئناؤها بخلاف التي هنا (قوله أونوع) أي أو شخص كما سيذكره (قوله ولو فاسداً) يعني لا يكون به مخالفاً فلا يكون المال خارجاً عن كونه في يده أماته وإن كانت مباشرة العقد الفاسد غير جائزة وخرج الباطل كما في الأشباه (قوله بنقد ونسيئة) ولو اختلفا فيهما فالقول للمضارب في المضاربة وللموكل في الوكالة كما مر متنا في الوكالة (قوله والشراء) الإطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في النظم أنه لا يتجرع مع امرأته وولده الكبير العاقل ووالديه عنده خلا فالحما ولا يشتري من عبده المأذون وقيل من مكاتبه بالاتفاق فهستأني (فروع مهمة) له أن يرهن ويرهن لها ولو أخذ فخللاً أو شجره معاملته على أن ينق في تلقيحها وتأبيرها من المال لم يجوز عليها وإن قال له اعمل برأيك فإن رهن شيئاً من المضاربة فحتمه ولو أخر اثنتين جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل الخاص ولو حط بعض الثمن إن العيب طعن فيه المشتري وما حط حصته أو أكثره سيرا جاز وإن كان لا يتغابن الناس في الزيادة يصح ويضمن ذلك من ماله لرب المال وكان رأس المال ما بقي على المشتري ويحرم عليه وطء الجارية ولو باذن رب المال ولو تزوجها بتزويج رب المال جاز أن لم يكن في المال ربح وخرجت الجارية عن المضاربة وإن كان فيه ربح لا يجوز وليس له أن يعمل بما فيه ضرر ولا مالا يعمل به التجار وليس لأحد المضاربين أن يبيع أو يشتري بغير إذن صاحبه ولو اشترى بما لا يتغابن الناس في مثله يكون مخالفاً ما وان قيل له اعمل برأيك ولو باع بهذه الصفة جاز خلا فالحما كالوكيل بالبيع المطلق وإذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذا الخلط الحكمي ولو كان المال دراهم فاشترى بغير الأثمان كان لنفسه وبالذات للمضاربة لأنهما جنس هنا الكل من البحر (قوله ولا تنفذ) لأن حق التصرف للمضارب (قوله والاستحجار) أي استحجار العمال للأعمال والمنازل لحفظ الأموال والسفن والدواب (قوله والخلط بمال نفسه) أي أو غيره كما في البحر لأن أن تكون معاملته التجارية في تلك البلاد أن المضاربين يخلطون ولا يشهونهم فإن غلب التعارف بينهم في مثله وجب أن لا يضمن كما في التاترخائية وفيها قبله والأصل أن التمرقات في المضاربة ثلاثة أقسام قسم هو من باب المضاربة وتوابعها فملكه من غير أن يقول له اعمل ما بدا لك كالتوكيل بالبيع والشراء والرهن والارتهان والاستحجار والإيداع والإبضاع والسفارة وقسم لا يملك بمطلق العقد بل إذا قيل اعمل برأيك كدفع المال إلى غيره مضاربة أو شركة أو خلط ماله بها أو بمال غيره وقسم لا يملك بمطلق العقد ولا بقوله اعمل برأيك إلا أن ينص عليه وهو مالم يسر مضاربة ولا يحتمل أن يلحق بها كالأستدانة عليها اه ملخصاً (قوله بمال نفسه) وكذا بمال غيره كما في البحر وهذا إذا لم يغلب التعارف بين التجار في مثله كما في التاترخائية وفيها من الثامن عشر دفع إلى رجل ألفاً بالتصريف ثم ألفاً أخرى كذلك فخلط المضارب المالمين فهو على ثلاثة أوجه أتماً أن يقول المالك في كل من المضاربين اعمل برأيك أو لم يقل فيه ما أوفى أو قال في أحدهما ما فقط وعلى كل فاما أن يكون قبل الربح في المالمين أو بعده فيهما أو في أحدهما ففي الوجه الأول لا يضمن مطلقاً وفي الثاني أن خلط قبل الربح فيهما فلا ضمان أيضاً وإن بعده

اذا الشيء لا يتضمن مثله (و) لا
 (الاقراض والاستدانة وان قيل له
 ذلك) أى اعمل برأيك لانهما ليسا
 من صنيع التجار فلم يدخل في التعميم
 (ما لم ينص) المالك (عليهما)
 فملكهما وان استدان كانت
 شركة وجوه وحينئذ (فلو اشترى
 بجمال المضاربة ثوبا وقصر بالماء
 او حل) متاع المضاربة (بجماله
 و) قد (قيل له ذلك فهو منقطع)
 لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة
 وانما قال بالماء لانه لو قصر بالنشا
 فكفه كصبغ (وان صبغه احمر
 فشرى بجمازاد) الصبغ ودخل
 في اعمل برأيك كالخلط (و) كان (له
 حصة) قيمة (صبغه ان يبيع
 وحصة الثوب) أى (في مالها)
 ولولم يقل اعمل برأيك لم يكن شريكا
 بل غاصبا وانما قال اجر لما شرأ
 السواد نقص عند الامام فلا
 يدخل في اعمل برأيك بجر (ولا)
 يملك أيضا (تجما وزبلد او سلعة
 او وقت او شخص عينه المالك)
 لان المضاربة تقبل التصيد المقصد
 ولو بعد العقد ما لم يصر المال عرضا
 لانه حينئذ لا يملك عزله فلا يملك
 تخصيصه كما سيجي قيدنا بالمقيد لان
 غير المقيد لا يعتبر أصلا كنهيه عن
 بيع الحال وأما المقيد في الجلة
 كسوق من مصرفان صرح بالتهى
 صم والا لا (فان فعل ضمن)
 بالمخالفة (وكان ذلك الشراء له)
 ولولم يصرف فيه حتى عاد للوفاق
 عادت المضاربة وكذلك الوعاد
 في البعض اعتبار الجزاء بالكل

فيهما ضمن المالكين وحصة رب المال من الربح قبل الخلط وان بعد الربح في أحدهما فقط ضمن الذي لا ربح فيه
 وفي الثالث أتم أن يكون قوله اعمل برأيك في الاولى أو يكون في الثانية وكل على أربعة أوجه أتم أن يخطهما
 قبل الربح فيهما أو بعده في الاولى فقط أو بعده في الثانية فقط أو بعده فيهما قبل الربح فيهما أو بعده في الثانية فان
 قال في الاولى لا يضمن الاول ولا الثاني فيما لو خلط قبل الربح فيهما اه (قوله اذا الشيء) عله لكونه لا يملك
 المضاربة ويلزم منها ان لا يضمن لان الشركة والخلط أعلى من المضاربة لانها شركة في أصل المال (قوله
 لا يتضمن مثله) لا يرد على هذا المستعير والمكاتب فان له الاعارة والكتابة لان الكلام في التصرف نيابة وهما
 يتصرفان بحكم المالكية لا النيابة اذ المستعير ملك المنفعة والمكاتب صار حرا ايدا والمضارب يعمل بطريق
 النيابة فلا بد من التنصيص عليه أو التفويض المطلق اليه كما في الكفاية (قوله ولا الاقراض)
 ولأن يأخذ سفتجة بجر أى لانه استدانة وكذلك لا يعطى سفتجة لانه قرض ط عن الشاي (قوله
 والاستدانة) كما اذا اشترى سلعة بدين وليس عنده من مال المضاربة شيء من جنس ذلك الثمن فلو
 كان عنده من جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيء كما في شرح الطحاوى قهستاني
 والظاهر أن ما عنده اذا لم يوف بما زاد عليه استدانة وقد منعان الجرا اذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له
 ولا يضمن بهذا الخلط الحكمي وفي البدائع كالا تجوز الاستدانة على مال المضاربة لا تجوز على اصلاحه فلو
 اشترى بجميع مالها ثيابا ثم استأجر على حملها او قصرها او فشاها كان متطوعا عاقد لنفسه ط عن الشاي
 وهذا ما ذكره المصنف بقوله فلو شري بجمال المضاربة ثوبا الخ فأشار بالتفريع الى الحكمي (قوله وان
 استدان) اي بالاذن وما اشترى بينهما نصفان وكذا الدين عليهما ولا يتغير موجب المضاربة فربح مالهما
 على ما شرط قهستاني وقال السائحاني أقول شركة الوجوه هي أن يتفقا على الشراء نسبة والمشتري عليهما
 أثلاثا أو نصفين أو ربعين أو ثلثين أو نحو ذلك ولو جعله محالسا لم يوجد ما ذكره فيظهر أن يكون المشتري
 بالدين لا حرا لو المشتري معينا او مجهولا لجهالة نوع وسعى عنه أو جهالة جنس وقد قيل له اشترى ما اختاره
 والا فله المشتري كما تقدم في الوكالة لكن ظاهر المتن أنه لرب المال ورجحه على حسب الشرط وبغفر
 في الضمى ما لا يفتقر في الصريح اه (قوله بجماله) متعلق بكل من قصر وحل (قوله ذلك) اي اعمل
 برأيك (قوله بهذه المقالة) وهي اعمل برأيك قلت والمراد بالاستدانة نفخوا ما قد مناه عن القهستاني فهذا
 يملكه اذا نص أما لو استدان نفودا فالظاهر أنه لا يصح لانه لو كبل بالاستقراض وهو باطل كما مر في الوكالة
 وفي الثانية من فصل شركة العنان ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع القرض عليه لا على صاحبه لان
 التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقراض وهو باطل لانه لو كبل بالتكدي الا أن يقول الوكيل للمقرض
 ان فلانا يستقرض منك كذا فحينئذ يكون على الموكل لا الوكيل اه (قوله رسالة لا وكالة والظاهر
 أن المضاربة كذلك كما قلنا) (قوله ولو بعد العقد) بأن كان رأس المال بجماله (فرع) قال في الهامش لو نهى
 رب المال المضارب بعد أن صار المال عرضا عن البيع بالتسوية قبل أن يباع وبصر المال ناضا لا يصح نهيه وأما
 قبل العمل او بعد العمل وصار المال ناضا يصح نهيه لانه يملك عزله في هذه الحالة دون الحالة الاولى منع اه
 (قوله عن بيع الحال) يعنى ثم باعه بالحال بسعر ما يباع بالموجب كما في العيني سائحاني (قوله بالتهى) مثل
 لا يبيع في سوق كذا (قوله الشراء له) وله ربحه وعليه خسارته ولكن يتصدق بالربح عندهما وعند أبي يوسف
 بطيب له أصله المودع اذا تصرف فيها وربح اتقاني (قوله ولولم يصرف) أشار الى أن أصل الضمان
 واجب بنفس المخالفة لكنه غير قاطع الا بالشراء فانه على عرضية الزوال بالوفاق وفي رواية الجامع أنه لا يضمن
 الا اذا اشترى والا قول هو الصحيح كما في الهداية قهستاني قلت والظاهر أن ثمرته فيما لو حلت بعد الاخراج
 قبل الشراء يضمن على الاول لا على الثاني (قوله حتى عاد الخ) يظهر في مخالفته في المكان تأمل (قوله
 وكذا الواخ) قال الاتقاني فان اشترى ببعضه في غير الكوفة ثم بماني في الكوفة فهو مخالف في الاول وما اشترى
 بالكوفة فهو على المضاربة لان دليل الخلاف وجد في بعضه دون بعضه (قوله عاد في البعض) اي تعود

(ولا يملك تزويج قن من مالها ولا شراء من يعتق على رب المال بترابة او بعين بخلاف الوكيل بالشراء) فانه يملك ذلك (عند عدم القرينة)
 المقيدة للوكالة كاشترى عبداً يبيعه أو استخدمه أو جارية أطاها (ولا من يعتق عليه) أي المضارب (ان كان في المال ربح) هو هنا أن تكون قيمة هذا
 العبد أكثر من كل رأس المال كما بسطه العيني فليحفظ (فان فعل) شراء من يعتق على واحد منهما (وقع الشراء لنفسه وان لم يكن) ربح
 كما ذكرنا (صح) للمضاربة (فان ظهر) الربح (بزيادة قيمته بعد الشراء عتق حظه ولم يضمن نصيب المالك) بعقده لا يصنعه (وسعى) العبد
 (المعتق في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعتق على شريكه أو الأب أو الوصي من يعتق على الصغير نفذ على العاقد) اذ لا تظرفيه
 للصغير (والمأذون اذ اشترى من يعتق على المولى صح وعتق عليه ان لم يكن مستغفراً بالدين والألا) خلافاً لهما زيلعي (مضارب معه ألف بالنصف
 اشترى به أمة فولدت) ولداً (مساوياً له) أي للآل (فأدعاه موسراً فصارت قيمته) أي الولد ٤٨٧ وحده كما ذكرنا (ألفاً ونصفه) أي

خمسائة نفذت دعوته لوجود
 الملك بظهور الربح المذكور فعتق
 (سعى رب المال في الآلف وربعه)
 ان شاء المالك (أو اعتقه) ان شاء
 (ورب المال بعد قبضه ألفه) من
 الولد (تضمن المأذون) ولو معسراً
 لانه ضمان تملك (نصف قيمتها) أي
 الأمانة لظهوره ورفعه دعوته فيها
 ويحمل على انه تزويجها ثم اشترى
 حبلى منه ولو صارت قيمتها ألفاً
 ونصفه صارت أم ولد وضمن للمالك
 ألفاً وربعه لو موسراً ولو معسراً
 فلا سعاية عليه الا أم الولد لا تسعى
 وتماه في البحر والله أعلم

* (باب المضارب يضارب) *
 لما قدم المفردة شرع في المركبة
 فقال (ضارب المضارب) آخر (بلا
 اذن) المالك (لم يضمن بالدفع مالم
 يعمل الثاني ربح) الثاني (أولاً)
 على الظاهر لان الدفع ايداع وهو
 يملكه فاذا عمل تبين انه مضاربة
 فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة
 فلا ضمان وان ربح بل للثاني أجر
 مثله على المضارب الأول وللأول
 الربح المشروط (فان ضاع) المال
 (من يده) أي يد الثاني (قبل العمل)
 الموجب للضمان (فلا ضمان) على
 احد (وكذا) لا ضمان (لو غصب
 المال من الثاني) وانما الضمان
 على الغاصب فقط ولو استهلكه
 الثاني او هب به فالضمان عليه
 خاصة فان عمل حتى ضعه (خير
 وبالمال ان شاء ضمن) المضارب

المضاربة لكن في ذلك البعض خاصة قال الاتقاني ما تقدم (قوله او بعين) بأن قال ان ملكته فهو حر فانه يملك
 ذلك والفرق أن الوكالة بالشراء مطلقة وفي المضاربة مقيدة بما يظهر الربح فيه بالبيع فاذا اشترى مالا يقدر على
 بيعه خالف (قوله كما بسطه العيني) عبارته اذا كان رأس المال ألفاً وصار عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب
 من يعتق عليه وقيمه ألف أو أقل لا يعتق عليه وكذا لو كان له ثلاثة اولاد أو أكثر وقيمة كل واحد ألف أو أقل
 فاشترى مضارباً لا يعتق منهم شيء لان كل واحد مشغول برأس المال ولا يملك المضارب منهم شيئاً حتى تزيد قيمة كل عين على
 رأس المال على حدة من غير ضعه الى آخر عيني كذا في الهامش (قوله ربح) أي في الصورة الثانية (قوله
 الصغير) علة فاصرة والعلة في الشريك هي المذكورة في المضارب من قصد الاسترباح ط (قوله بالنصف)
 متعلق بمضارب كذا في الهامش (قوله أمة) فوطئها ملتي كذا في الهامش (قوله موسراً) لانه ضمان عتق
 وليس بقيد لازم بل لينهم أنه لا يضمن لو معسراً بالاولى كما به عليه مسكين (قوله كما ذكرنا) أي في قوله مساوياً له
 فالكاف بمعنى مثل خبر صاروا ألفاً بدل منه أو ألفاً هو الخبر والجاء والجور وقيل حال منه (قوله سعى) الاولى
 وسعى عطفاً على نفذت (قوله المأذون) وهو المضارب (قوله تملك) بخلاف ضمان الولد لانه ضمان عتق وهو
 يعقد التعدي ولم يوجد (قوله ان ظهور) أي لوقوع دعوته صحيحة ظاهراً (قوله حبلى منه) تنازع فيه كل من
 تزويجها واشترىها اي حلالاً مره على الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد
 من الجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف أن مال المضاربة اذا صار اجناساً مختلفة كل
 واحد منها لا يزيد على رأس المال لا يظهر الربح عنده لان بعضها ليس بأولى به من البعض فحينئذ لم يكن
 للمضارب نصيب في الأمانة ولا في الولد وانما الشايت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمته
 وصارت ألفاً وخمسائة ظهر الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته السابقة لوجود شرطها وهو
 الملك فصار ابنه وعتق بقدر نصيبه منه وهو ربعه ولم يضمن حصته رب المال من الولد لان العتق ثبت بالملك والنسب
 فصارت العلة ذات وجهين والملك آخرهما وجوداً فضاف العتق اليه ولا صنع له في الملك فلا ضمان لعدم التعدي
 فاذا اختار الاستسعاء استسعاء في ألف رأس ماله وفي ربعه نصيبه من الربح فاذا قبض الآلف صار مستوفياً
 لرأس ماله وظهر أن الأم كلها ربح بينهما نصفين ونفذ فيها دعوى المضارب وصار كلهما أم ولد له لان الاستيلاء اذا
 صادف محلاً يحتمل النقل لا يتجزأ اجماعاً ويجب نصف قيمته لرب المال فان قيل لم يجعل المقبوض من الولد من
 الربح قلنا لانه من جنس رأس ماله وهو مقدم على الربح فكان أولى بجعله منه زيلعي ملخصاً (قوله وضمن
 للمالك) لانها لما زادت قيمتها ظهر فيها الربح وملك المضارب بعض الربح فنفذت دعوته فيها فيجب عليه رب
 المال رأس ماله ونصيبه من الربح فاذا وصل اليه ألف استوفى رأس ماله وصار الولد كله ربحاً يملك المضارب
 منه نصفه فيعتق عليه وما لم يصل اليه الآلف فالولد رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا في الام

* (باب المضارب يضارب) *

(قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية عن الامام وهو قولهما من (قوله فاسدة) قال في البحر وان كانت
 احدهما فاسدة او كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وللعامل أجر المثل على المضارب الأول ويرجع به الأول
 على رب المال والوضعية على رب المال والربح بين الأول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني أجرته اذا كانت
 المضاربة الاولى صحيحة والا فلا قول أجر مثله اه (قوله خاصة) والاشهر الخيار فيضمن أيها شاء كما
 في الاختيار سائحاً (قوله خبر رب المال) فان ضمن الأول صحّت المضاربة بينه وبين الثاني وكان الربح

(الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني) وان اختار اخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك بجر (فلن أذن) المالك (بالدفع ودفع بالثالث وقد قيل)
 للاول (مارزق الله فيننا نصفان فللمالك النصف) علاب شرطه (وللاول السدس الباقي والثاني الثلث) المشروط (ولو قيل مارزقك الله
 بكاف الخطاب) والمسألة بحالها (فللثاني ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان) باعتبار الخطاب فيكون لكل ثلث (ومثله ما رجحت من شيء
 او ما كان لك فيه من ربح) ونحو ذلك وكذا الوشرط للثاني اكثر من الثلث واقل فالباقى بين المالك والاول (ولو قال له ما رجحت بيننا نصفان ودفع
 بالنصف فللثاني النصف واستويا فيما بقي) لانه لم يربح سواء (ولو قيل مارزق الله في نصفه او ما كان من فضل الله فيننا نصفان فدفع بالنصف فللمالك
 النصف وللثاني كذلك ولا شيء للاول) ٤٨٨ لجعله ماله للثاني (ولو شرط) الاول (للثاني ثلثيه) والمسألة بحالها (ضمن الاول للثاني سدسا)

بالتمية لانه التزم سلامة الثلثين
 (وان شرط) المضارب (للمالك
 ثلثه) شرط (لعبد المالك ثلثه)
 وقوله (على أن يعمل معه) عادي
 وليس بقيد (و) شرط (لنفسه ثلثه
 صح) وصار كأنه اشتراط للمولى
 ثلثي الربح كذا في عامة الكتب
 وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط
 فاجتنبه (ولو عقدها المأذون مع
 اجنبي) وشرط المأذون على مولاه
 لم يصح ان لم يكن (المأذون) عليه
 دين (لانه كاشتراط العمل على
 المالك (والاصح) لانه حينئذ لا يملك
 كسبه (واشتراط عمل رب المال
 مع المضارب مفسد) للعقد لانه يمنع
 الخلية فيمنع الصحة (وكذا اشتراط
 عمل المضارب مع مضاربه او عمل
 رب المال مع) المضارب (الثاني)
 بخلاف مكاتب شرط عمل مولاه
 كما لو مضارب مولاه (ولو شرط بعض
 الربح للمساكين او للبحر
 او في الرقاب) او لامرأة المضارب
 او مكاتبه صح العقد (لم يصح)
 الشرط (ويكون) المشروط (رب المال
 ولو شرط البعض لمن شاء المضارب
 فان شاء لنفسه او رب المال
 صح) الشرط (والا) بان شاء
 لاجنبي (لا) يصح ومتى شرط
 البعض لاجنبي ان شرط عليه عمله
 صح والا قلت لكن في القهستاني
 أنه يصح مطلقا

على ما شرط وان ضمن الثاني ربح بما ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطاب للثاني ما ربح دون
 الاول بجر وفيه ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث وربح الثالث او وضع فان قال الاول للثاني اعمل فيه برأيك
 فرب المال ان يضمن اى الثلاثة شاء ويرجع الثالث على الثاني والثاني على الاول والاول لا يرجع على أحد اذا
 ضمنه رب المال والا لا ضمان على الاول وضمن الثاني والثالث كذا في المحيط (قوله ضمن الثاني) فيه اشعار بأنه
 اذا ضمن يرجع على الاول ويطلب الربح له دون الاول لانه ملك مستندا قهستاني سائحي (قوله ليس له الخ)
 لان المال بالعمل صار غصبا وليس للمالك الانضمام البديل عند ذهاب العين المغصوبة وليس له أن يأخذ الربح
 من الغاصب كذا ظهري ط (قوله فان أذن) مفهوم قوله بلا اذن (قوله علاب شرطه) لانه شرط نصف
 جميع الربح له (قوله الباقي) الاولى اسقاطه حلي والباقي هو الفاضل عما اشترطه للثاني لان ما وجبه
 الاول لم ينصرف الى نصيبه خاصة اذ ليس له أن يوجب شيئا لغيره من نصيب المالك وحيث أوجب للثاني الثلث
 من نصيبه وهو النصف يبقى له السدس قال في البحر وطاب الربح للجميع لان عمل الثاني عمل عن المضارب
 كلاجير المشترك اذا استأجر آخر بأقل مما استأجر (قوله لعبد المالك) قيد بعبد رب المال لان عبد
 المضارب لو شرط له شيء من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط رب المال اذا كان على العبد دين والا
 لا يصح سواء شرط عمله أولا ويصعب كون للمضارب بجر وقد يكون العاقد المولى لانه لو عقده المأذون فسيأتي
 وشمل قوله لعبد ما لو شرط للمكاتب بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لكن بشرط أن يشترط
 عمله فيهما وكان المشروط للمكاتب له لا للمولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من الاجاب فتصح
 المضاربة وتكون رب المال ويطل الشرط بجر وسيأتي الكلام فيه والمرأة والولد كالايجاب هنا كذا
 في النهاية بجر وقيد باشتراط عمل العبد احترازا عن عمل رب المال مع المضارب فانه مفسد كما سيأتي (قوله
 للمولى) لكن المولى لا يأخذ ثلث العبد مطلقا في التبيين ثم ان لم يكن على العبد دين فهو للمولى سواء شرط
 فيها عمل العبد أولا وان كان عليه دين فهو كغيره ان شرط عمله لانه صار مضاربا في مال مولاه فيكون كسبه
 له فأخذه غرماؤه وان لم يشترط عمله فهو اجنبي عن العقد فكان كالمسكوت عنه فيكون للمولى لانه غناه ملكه
 اذ لا يشترط بيان نصيبه بل نصيب المضارب لكونه كلاجير اه ملخصا (قوله وفي نسخ المتن الخ) أما المتن
 فقد رأيت في نسخة منه ولو شرط للثاني ثلثيه ولعبد المالك ثلثه على أن يعمل معه ولنفسه ثلثه صح اه وهو
 فاسد كما ترى وأما الشرح فنصه وقوله على أن يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لسيداه وان
 لم يشترط عمله لا يجوز كذا في الهامش (قوله واشتراط) هذه المسألة كالتعليل لما قبلها فان كان الاولى
 تقديمها وتفرغ الاولى عليها (قوله بخلاف مكاتب) أي اذا دفع مال مضاربة لآخر (قوله مولاه)
 أي فانه لا يفسد مطلقا فان عجز قبل العمل ولادين عليه فسدت بجر (قوله أوفى الرقاب) أي فكهما وفساد
 الشرط في الثلاث لعدم اشتراط العمل كما سيظهر (قوله ولم يصح الشرط) وما في السراجية من الجواز محمول
 على جواز العقد لا الشرط منح فلا يحتاج الى ما قبل ان المسألة خلافية لكن عدم صحة الشرط في هذين
 اذ لم يشترط عملهما كما سيأتي اليه بقوله ومتى شرط لاجنبي الخ ومز عن النهاية أن المرأة والولد كالاجنبي هنا
 وفي التبيين ولو شرط بعض الربح لمكاتب رب المال أو المضارب ان شرط عمله جاز وكان المشروط له لانه صار
 مضاربا والا فلا لان هذا ليس بمضاربة وانما المشروط هبة موعودة فلا يلزم وعلى هذا غيره من الاجاب
 ان شرط له بعض الربح وشرط عمله عليه صح والا فلا اه (قوله لا يصح) لانه لم يشترط عمله (قوله صح)
 أي الاشتراط كالعقد (قوله لكن في القهستاني) لا محل للاستدلال بان قوله يصح مطلقا أي عقد المضاربة

والمشروط للاجنبي ان شرط عمله والافل مالك أيضا وعزاه للخيرة خلافا للبرجندى وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب او دين المالك جاز ويكون للمشروط قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغرمائه بجر (وتبطل) المضاربة (بموت أحدهما) لكونها وكالة وكذا يقتله ويجري بطرأ على أحدهما ويمجنون أحدهما مطبقا قهستاني وفي البرازية مات المضارب والمال عروضا وباعها وصيه ولومات رب المال والمال فقد تبطل في حق التصرف ولو عرضا تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله يبيعه بعرض وقد (و) بالحكم (بمطوق المالك مرتدًا فان عاد بعد لحوقه مسلما فالمضاربة على حالها) حكم بطاقه ام لا عناية (بخلاف الوكيل) لانه لاحقه ٤٨٩ بخلاف المضارب (ولو ارتد المضارب فهي

على حالها فان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحكم بطاقه بطلت) وما تصرف نافذ وعهده على المالك عند الامام بجر (ولو ارتد المالك فقط) اي ولم يلحق قصره (اي المضارب) (موقوف) وردة المرأة غير مؤثرة (ويغزل بعزله) لانه وكيل (ان علم به) بغير رجلين مطلقا او فصولي عدل اورسول بميز (والا) يعلم (لا) ينزل (فان علم) بالغزل ولو حكما كوت المالك ولو حكما (والمال عروضا) هو هنا ما كان خلاف جنس رأس المال فالدرهم والدنانير هنا جنسان (باعتها) ولو نسيئة وان نهاء عنها (ثم لا يتصرف في ثمنها) ولا في نقد من جنس رأس ماله ويبدل خلافه به استحسانا للوجوب وذبحه ويطهر الربح (ولا يملك المالك فسخها في هذه الحالة) بل ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه نهاية (بخلاف احد الشريكين اذا سح الشركة ومالها امتعة) صح (اقتراض المال ديون وربح يجبر المضارب على اقتضاء الديون) اذ حينئذ يعمل بالاجرة (والا) ربح (لا) جبر لانه حينئذ متبرع (و) يؤمر بان (يوكّل المالك عليه) لانه غير العاقد (و) حينئذ الوكيل بالبيع والمستضع للمضارب يؤمر ان بالتوكيل

صح سواء شرط عمل الاجنبي أو لا غير أنه ان شرط عمله فالمشروط له والافل مال لانه بمنزلة المسكوت عنه ولو كان المراد أن الاشتراط صحيح مطلقا في قوله والاى وان لم يشترط عمله فللمالك (قوله ويكون) أى البعض (قوله قضاء) نائب فاعل المشروط (قوله بجر) عبارة ولا يجبر على دفعه لغرمائه اه كذا في الهامش (قوله المسافرة) أى الى غير بلد رب المال ط عن البرازية (قوله فان عاد الخ) ينبغي أن يكون هذا اذ لم يحكم بطاقه أما اذا حكم بطاقه فلا تعود المضاربة لانها بطلت كما هو ظاهر عبارة الاتفاقية في غاية البيان لكن في العناية أن المضاربة تعود سواء حكم بطاقه أم لا تأتلى رمل (قوله بخلاف الوكيل) أى لو ارتد موكله ولحق ثم عاد فلا تبقى الوكالة على حالها والفرق أن محل التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل فلذا قال لانه الخ س (قوله بخلاف المضارب) فان له حقا فاذا عاد المالك فهي على حالها (قوله ولو ارتد) محذور قوله وبمطوق (قوله فقط) على هذا الفرق بين المالك والمضارب فلو قال وبمطوق أحدهما ثم قال ولو ارتد أحدهما فقط الخ لكان أخصرا وأظهر تأمل لكن الفرق انه اذا ارتد المضارب تنصرت نافذ (قوله غير مؤثرة) سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة الا أن تموت أو تلحق بدار الحرب فيحكم بطاقها لان ردتها لا تؤثر في أملاكها فكذا في تصرفاتها منح (قوله ولو حكما) أى ولو الغزل حكما فلا يغزل في الحكمى الا بالعلم بخلاف الوكيل حيث يغزل في الحكمى وان لم يعلم كذا قالوا فان قلت ما الفرق بينهما قلت قد ذكرنا أن الفرق بينهما انه لاحقه بخلاف المضارب منح (قوله ولو حكما) أى كارتداده مع الحكم بطاقه س (قوله فالدرهم) التفرغ غير ظاهر فالاولى الواو كذا في البحر والمنح (قوله جنسان) فان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دنانير يبيعها بالدرهم استحسانا منح وانظر ما مر في البيع الفاسد عند قول المصنف والدرهم والدنانير جنس (قوله باعها) أى يبيعها ولا يمنع العزل من ذلك اتفاقا (قوله عنها) أى عن النسيئة كما لا يصح نهيها عن المسافرة في الروايات المشهورة وكما لا يملك عزله لاجل تخصيص الاذن لانه عزل من وجه بجر عن النهاية وسيأتى (قوله ويبدل) لاحاجة اليه لفهمه بمقابلته حيث بين المراد من العروضا هنا قريسا وأن الدرهم والدنانير جنسان (قوله خلاف رأس المال من النقد) رأس المال قال في البحر وان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دنانير يبيعها بالدرهم استحسانا مدق (قوله لوجوب الخ) أى ان امتنع المالك من خلاف الجنس كما يفيد ما قد مناع الاتفاقية (فرع) قال في القنية من المضاربة أعطاء دنانير مضاربة ثم أراد القسمة له أن يستوفي دنانير وله أن يأخذ من المال بقيتها وتعتبر قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع اه وفي شرح الطحاوى من المضاربة ويضرب الرب المال مثل ماله وقت الخلاف يرى في بحث القول في غن المثل وهذه فائدة طالمال توقفت فيها فان رب المال يدفع دنانير مثلا بعدد مخصوص ثم تغلق قيمتها ويريد أخذها عددا لا بالقيمة تأمل والذي يظهر من هذا انه لو علم عدد المدفوع ونوعه فله أخذه ولو أراد أن يأخذ قيمته من نوع آخر يأخذها بالقيمة الواقعة يوم الخلاف أى يوم النزاع وانقسام وكذا اذا لم يعلم نوع المدفوع كما يقع كبر في زماننا حيث يدفع أنواعا ثم يجمل فيضطر الى أخذ قيمتها لجهالتها فبأخذها بالقيمة يوم انقسام والله أعلم تأمل (قوله في هذه الحالة) أى حالة كون المال عروضا لان للمضارب حقا في الربح بجر (قوله صح) أى القسح (قوله على اقتضاء الديون) أى طلبها من أربابها (قوله اذ حينئذ) عبارة الجبر لانه كالاجبر والربح كالأجرة وطلب الدين من تمام تكمله العمل فيجبر عليه (قوله بالاجرة) ظاهره ولو كان الربح قسما قال في شرح اللاتقي ومفاده أن نفقة الطلب على المضارب وهذا لو الدين في المصر والافنى مال المضاربة قال في الهندية وان طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة في جميع الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يـكون على المضارب كذا في المحيط ط

(والسماير يجبر على التقاضي) وكذا الدلال لانهما يعملان بالاجرة (فرع) استؤجر على أن يبيع ويشترى لم يجز لعدم قدرته عليه والحيلة أن يستأجره مدة للخدمة وبسته ملة في البيع زيلعي (وما هلك من مال المضاربة يسرف الى البيع) لانه تباع (فان زاد الهالك على البيع لم يضمن) ولو فاسدة من عمله لانه أمين (وان قسم البيع وبقيت ٤٩٠ المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراذا الربح ليأخذ المالك رأس المال وما فضل فهو بينهما وان

نقص لم يضمن) لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت المضاربة فقال (وان قسم الربح ونقصت المضاربة) والمال في يد المضارب (ثم عقداها) فهلك المال لم يتراد وبقيت المضاربة لانه عقد جديد وهي الحيلة النافعة للمضارب

* (فصل في المتفرقات) *

(المضاربة لا تفسد بدفع كل المال او بعضه) تقييد الهداية ببعض اتفاق عناية (الى المالك بضاعة لا مضاربة) لما مر (وان أخذه) اي المالك المال (بغير أمر المضارب وباع واشترى بطلت ان كان رأس المال نقدا) لانه عامل لنفسه (وان صار عرضا لا) لان النقص الصريح حينئذ لا يعمل فهذا اولى عناية ثم ان باع بعرض بقيت وان بنقد بطلت لما مر (واذا سافر) ولو يوما (قطعاه وشرا به وكسونه وركوبه) بفتح الراء ما يركب ولو بكرا (وكل ما يحتاجه عادة) اي في عادة التجار بالمعروف (في ماله) لو صحبة لا فاسدة لانه اجير فلا نفقة له كاستبضع ووكيل وشريك كافي وفي الاخير خلاف (وان عمل في المصير) سواء ولد فيه أو اتخذ دارا (نفقته في ماله) كدوائه على الظاهر أما اذا نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة ابن مالك ما لم يأخذ مالا لانه لم يحتسب بجالها ولو سافر عماله وماله

(قوله والسماير) هو المتوسط بين البائع والمشتري بأجر من غير أن يستأجر (قوله زيلعي) ونعم كلامه وانما جازت هذه الحيلة لان العقد قنناول المنفعة وهي معلومة ببيان قدر المدة وهو قادر على تسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط وأعطاه شيئا لا باس به لانه عمل معه حسنة فجازاه خيرا وبذلك جرت العادة وماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن (قوله ولو فاسدة) أي سواء كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة وسواء كان الهالك من عمله أو لا ح (قوله من عمله) يعني المسلط عليه عند التجار وأما التعدي فيظهر أنه يضمن سائحا (قوله فهو بينهما) أي بعد دفع النفقة (قوله لما مر) أي من أنه أمين فلا يضمن (قوله في يد المضارب) مثله في العزيمة عن صدر الشريعة وهو نص على المتوهم والافسار لا ولي اذا دفعه لرب المال بعد الفسخ ثم استردته وعقد أخرى (قوله النافعة للمضارب) أي لو خاف أن يستردته رب المال الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي من رأس المال وعلم بماتر أيضا انه لا يتوقف صحة الحيلة على أن يسلم المضارب رأس المال الى رب المال وتقييد الزيلعي به اتفاق كتابه عليه أبو السعود

* (فصل في المتفرقات) *

(قوله لا مضاربة) أي فانها تفسد وقد تباع الزيلعي ومفهومه انه لو دفعه مضاربة تفسد الاولى مع أن الذي يفسد الثانية لا الاولى كما في الهداية قال في الجرح وتقييد بالبضاعة اتفاق لانه لو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تبطل الاولى بل الثانية لان المضاربة تتعقد شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو جوزه ان يؤول الى قلب الموضوع واذا لم يصح بقي عمل رب المال بأمر المضارب فلا تبطل الاولى كذا في الهداية وبه علم انها بضاعة وان سميت مضاربة لان المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الاضباع الحقيقي لا يتأني هنا وهو أن يكون المال للمضارع والعمل من الآخر ولا ربح للعامل وفهم من مسألة الكتاب جواز الاضباع مع الاجنبي بالاولى اه (قوله لما مر) أي من أن الشيء لا يضمن مثله (قوله وان أخذه) محترز قوله بدفع (قوله وان صار عرضا) أي في يد المضارب (قوله ثم ان باع) أي ما صار عرضا (قوله لما مر) أي من أنه عامل لنفسه قال في الهامش فلو باع أي رب المال العروض بنقد ثم اشترى عروضها كان للمضارب حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال نقدا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فشرأوه به بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثلها أو بمكيل أو موزون وبيع كان بينهما على ما شرطنا بجر ومخ عن المبسوط (قوله ولو يوما) لان العلة في وجوب النفقة حبس نفسه لاجلها فعمل أنه ليس المراد بالسفر الشرعي بل المراد أن لا يمكنه المبيت في منزله فان أمكن انه يعود اليه في ليلة فهو كالمصير لا نفقة له بجر (قوله ولو بكرا) بفتح الراء ومدها وكسر الهمزة بعدها (قوله لانه أجبر) أي في الفاسدة (قوله خلاف) فانه صرح في النهاية بوجوبها في مال الشركة مخ وجعله في شرح الجمع رواية عن محمد وفي الحامدية في كتاب الشركة عن الرمي على المنع اقول ذكر في التاترخانية عن الخاتبة قال محمد هذا استحسانا اه أي وجوب نفقته في مال الشركة وحيث علمت انه الاستحسان فاعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها خير الدين على المنع اه (قوله ما لم يأخذ مالا) يعني لو نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة الا اذا كان قد أخذ مال المضاربة في ذلك المصير فلا نفقة له مادام فيه ولا يفتي ما فيه من الاجاز الحق بالاغاز قال في البصر فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام في الكوفة فاذا خرج منها مسافرا فله النفقة حتى يأتي بالبصرة لان خروجه لاجل المال ولا ينق من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن أصلي له فكانت اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة له أن ينق من المال الى أن يأتي الكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله أن ينق أينما أقام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن أمانة وانه يبطل بالسفر فاذا عاد اليها وليس له بها وطن كانت اقامته فيها لاجل المال كذا في البدائع والهيوط والفتاوى الظهيرية اه ويظهر منه انه لو كان له وطن بالكوفة

أو خلط بأذن أو بعين لرجلين أنفق بالحصة وإذا قدم رد ما بقي مجمع ويضمن الزائد على المعروف ولو أنفق من ماله يرجع في ماله له ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك (ويأخذ المالك قدر ما أنفق المضارب من رأس المال إن كان ثمة ربح فإن استوفاه وفضل شيء من الربح (اقتسامه) على الشرط لأن ما أنفق يجعل كالمالك والمالك يصرف إلى الربح كما مر (وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه) أي المضارب (وان باع المتاع مرا بجهة حسب ما أنفق على المتاع من الحملان وأجرة السمار والقصار والصباغ ونحوه) مما اعتدضه ٤٩١ (ويقول) البائع (قام على بكذا

وصكذا يضم إلى رأس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة أو حكما أو اعتاده (أخبار) كأجرة السمار هذا هو الأصل نهاية (لا) يضم ما أنفق (على نفسه) لعدم الزيادة والعادة (مضارب بالنصف شري بألفها برا) أي ثابا (وباعه بألفين وشري بهما عبد أقضعا في يده) قبل تقديمهما للبائع العبد (غرم المضارب) نصف الربح (ربعهما) (و) غرم (المالك الباقي) (ويصير ربح العبد) ملكا (للمضارب) خارجا عن المضاربة لكونه مضمونا عليه ومال المضاربة أمانة وبينهما تناف (وباقية لها ورأس المال) جميع ما دفع المالك وهو (ألفان وخسمائة) (و) لكن (رابح) المضارب في بيع العبد (على ألفين) فقط لأنه شراء بهما (ولوبيع) العبد (بضعفهما) بأربعة آلاف (خمس مائة ألف) لأن ربحه للمضارب (والربح منها نصف الألف بينهما) لأن رأس المال ألفان وخسمائة (ولو شري من رب المال بألف عبدا شراء) رب المال (بنصفه رابح بنصفه) وكذا عكسه لأنه وكيله ومنه علم جواز شراء المالك من المضارب وعكسه (ولو شري بالذهب عبدا قيمته ألفان فقتل العبد رجلا خطأ فثلاثة أرباع الفداء على المالك وربعه على المضارب) على قدر ملكهما (والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوما) ثم روجه عن المضاربة بالفداء للتنافي

أيض ليس له الاتفاق إلا في الطريق ورأيت التصريح به في التارخانية من الخامس عشر (قوله أو خلط الخ) أو بعرف شائع كما قد مناه لا يضم به تأمل (قوله بأذن) أي وتصير شركة ملك فلان في المضاربة ونظيره ما قد مناه لو دفع إليه القانضها قرض ونصفها مضاربة صحيح ولكل نصف حكم نفسه اه مع أن المال مشترك شركة ملك فلم يضم المضاربة وبه ظهر أنه لا ينافي ما قدمه الشارح عن الكافي من أنه ليس للشريك نفقة فافهم (قوله أو بعين) أي وإن كان أحدهما بضاعة خففته في مال المضاربة إلا أن يتفرغ للعمل في البضاعة فن مال نفسه دون البضاعة إلا أن أذن له المستبضع بالنفقة منها لأنه متبرع تارخانية في الخامس عشر عن المحيط وفيها عن العتابة ولو رجع المضارب من سفره بعد موت رب المال فله أن ينفق من المال على نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد النهي ولو كتب إليه بينهما موقد صار المال نقد لم ينفق في رجوعه اه (قوله ولو هلك) أي مالها (قوله ويأخذ) أي من الربح (قوله من رأس) متعلق بأنفق وحاصل المسألة أنه لو دفع له ألفا مثلا فأنفق المضارب من رأس المال مائة وربح مائة يأخذ المالك المائة الربح بدل المائة التي أنفقها المضارب ليستوفي المالك جميع رأس ماله فلو كان الربح في هذه الصورة مائتين يأخذ مائة بدل النفقة ويقسمان المائة الثانية (قوله من الحملان) قال في مجمع البحرين والحملان بالنضم الحمل مصدر حمله والحملان أيضا أجرام يحمل اه وهو المراد ط (قوله حقيقة) كالصبيغ (قوله أو حكما) كالقصار (قوله والعادة) قد سبق في المراجعة أن العبرة في النضم لعادة التجار فإذا جرت بنضم ذلك يضم ط (قوله أي ثابا) قال في البحر وقال محمد في السير البزعد أهل الكوفة ثياب الكنان أو القطن لأنياب الصوف أو الخز كذا في المغرب اه (قوله نصف الربح) لأنه ظهر فيه ربح ألف لما صار المال نقدا فإذا اشتري بالألفين عبدا صار مشتركا ربه للمضارب والباقي لرب المال فيكون مضمونا عليهما بالحصة (قوله الباقي) ولكن إلا لفان يجبان جميعا للبائع على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بألف وخسمائة لأن المضارب هو المباشر للعقد وأحكام العقد ترجع إليه اتفاقا (قوله لكونه) عليه لقوله خارجا (قوله وبينهما) أي بين الضمان المفهوم من مضمون وبين الأمانة (قوله لها) لأن ضمان رب المال لا ينافي المضاربة س (قوله ولوبيع) أي والمسألة بمجالها (قوله خصتها) أي المضاربة (قوله لأن ربحه) أي ربح العبد ملك للمضارب كما تقدم وفي الهامش قوله ربه وهو الألف اه (قوله بينهما) أي والألف يختص بها المضارب كما مر (قوله عبدا) أي قيمته ألف فالثن والقيمة سواء وانما قلنا ذلك لأنه لو كان فيهما فضل بأن اشتري رب المال عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد ما ربح المضارب ألفا فإنه يربح على ألف وخسمائة وكذا لو الفضل في قيمة المبيع دون الثمن بأن كان العبد يساوي ألفا وخسمائة فاشتراه رب المال بألف وباعه من المضارب بألف فإنه يربح على ألف ومائتين وخمسين وكذا عكسه بأن شري عبدا قيمته ألف بألف وباعه منه بألف فالمسئلة رباعية قسمان لا يربح فيهما الأعلى ما اشتري رب المال وقسمان يربح فيهما عليه وعلى حصة المضارب وهذا إذا كان البائع رب المال فلو كان المضارب فهو على أربعة أقسام أيضا كما يأتي ونعامة في البحر عن المحيط (قوله شراء) صفة عبدا (قوله رابح) جواب لو (قوله وكذا عكسه) وهو ما لو كان البائع المضارب والمسئلة بمجالها بأن شري رب المال بألف عبدا شراء المضارب بنصفه ورأس المال ألف فإنه يربح بنصفه وهذا إذا كانت قيمته كالثمن لأفضل فيهما ومثله لو الفضل في القيمة فقط أما لو كان فيهما فضل أو في الثمن فقط فإنه يربح على ما اشتري به المضارب وحصة المضارب وبه علم أن المسئلة رباعية أيضا ونعامة في البحر (قوله ولو شري) أي من معه ألف بالنصف كما قد به في الكنز (قوله بالفداء) لأنه لما صار المال عينا واحدا ظهر الربح وهو ألف بينهما وألف لرب المال فإذا فداها خرج عن المضاربة لأن نصيب المضارب صار مضمونا عليه ونصيب رب المال صار له بقضاء القاضي بالفداء عليهما وإذا خرج عنها بالدفع أو بالفداء غرما على قدر ملكهما مخرج والفرق بين هذا وبين ما مر حيث لا يخرج هناك ما خص رب المال

كجاء ولو اختار المالك الدفع والمضارب الفداء فله ذلك لوهم الربح حيثئذ (اشترى بالفهاعبد او هلك الثمن قبل النقد) للبائع لم يضمن لانه أمين بل (دفع المالك) للمضارب (ألفاً أخرى ثم وثم) أي كلما هلك دفع أخرى الى غير نهاية (ورأس المال جميع ما دفع) بخلاف الوكيل لان يده ثانياً يستيفاء لا أمانة (معه ألفان فقال) للمالك ٤٩٢ (دفعته الى ألفاً ورجعت ألفاً وقال المالك دفعت ألفين فاقول للمضارب) لان القول في مقدار المقبوض

للقابض أميناً أو ضميناً كما لو أنكره أصلاً (ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح فاقول لرب المال في مقدار الربح فقط) لانه يستفاد من جهته (وأيهما أقام بينة تقبل وان أقامها فالبينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال و) بينة المضارب في دعواه الزيادة في الربح قيد الاختلاف بكونه في المقدار لانه لو كان في الصفة فاقول لرب المال فلذا قال (معه ألف فقال هو مضاربة بالنصف وقد ربح ألفاً وقال المالك هو بضاعة فاقول للمالك) لانه منكر (وكذا الوقال) المضارب (هي قرض وقال رب المال هي بضاعة أو ودعة أو مضاربة فاقول لرب المال والبينة بينة المضارب) لانه يدعى عليه التمسك والمالك ينكر (و) أما (لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة فاقول للمضارب) لانه يشكر الضمان وأجماعاً أقام البينة قبلت (وان أقام بينة فبينة رب المال أولى) لانها أكثر اثباتاً وأما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم أو الاطلاق وادعى المالك الخصوص فاقول للمضارب تمسكه بالاصل ولو ادعى كل نوعاً فاقول للمالك والبينة للمضارب فيجبها على جهة تصرفه وبلزومه اني الضمان ولو وقت البستان

عن المضاربة وهذا يخرج أن الواجب هناك ضمان التجارة وهو لا ينافي المضاربة وهنا ضمان الجناية وهو ليس من التجارة في شيء فلا يبيح على المضاربة كفاية (قوله كجاء) أي قرياً من أن ضمان المضارب ينافي المضاربة من (قوله ولو اختار المالك الدفع الخ) قال في الجريد بقوله قيمته ألفان لانه لو كانت قيمته ألفاً لكانت قيمته ألفاً الجناية الى رب المال لان الرقبة على ملكه لا ملك للمضارب فيها فان اختار رب المال الدفع والمضارب الفداء مع ذلك فله ذلك لانه يستبقى الفداء مال المضاربة وله ذلك لان الربح يتوهم كذا في الايضاح اهـ ونحوه في غاية البيان ولا يفتي أن الربح في مسئلة المتن محقق بخلاف هذه فقد علل لغيره مذكور على أن الظاهر أنه في مسئلة المتن لا يتفرّد أحدهما بالخيار لكون العبد مشتركاً يدل له ما في غاية البيان ويكون الخيار له ما جميعاً ان شاء أقدياً وان شاء دفعا فتأمل (قوله ما دفع) فلا يظهر الربح الا بعد استيفاء المالك الكل لكن المضارب لا يراجع الا على ألف كجاء (قوله بخلاف الوكيل) أي اذا كان الثمن مدفوعاً اليه قبل الشراء ثم هلك فانه لا يرجع الامرة (قوله لان يده ثانياً الخ) الضمير فيه للوكيل بيانه أن المال في يد المضارب أمانة ولا يمكن حمله على الاستيفاء لانه لا يكون الا قبض مضمون فكل ما قبض يكون أمانة وقبض الوكيل ثانياً استيفاء لانه وجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع فاذا صار مستوفياً له صار مضموناً عليه فيهلك عليه بخلاف ما اذا لم يكن مدفوعاً اليه الا بعد الشراء حيث لا يرجع أصلاً لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفياً بالقبض بعده اذ المدفوع اليه قبله أمانة وهو قائم على الامانة بعده فلم يصير مستوفياً فاذا هلك يرجع مرة فقط لما قلنا (قوله مع ذلك) أي مع الاختلاف في رأس المال (قوله الربح) صورته قال رب المال رأس المال ألفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال ألف وشرطت لي النصف (قوله فقط) لاني رأس المال بل القول فيه للمضارب كما علمت (قوله فالبينة الخ) لان بينة رب المال في زيادة رأس المال أكثر اثباتاً وبينة المضارب في زيادة الربح أكثر اثباتاً كما في الزبلي ويؤخذ من هذا ومن الاختلاف في الصفة أن رب المال لو ادعى المضاربة وادعى من في يده المال انه اعان وله في المال كذا وأقام البينة فبينة ذي اليد أولى لانها أثبتت حصّة من المال وأثبتت الصفة سائحات (قوله فاقول للمالك) لان المضارب يدعى عليه تقوم عمله أو شرطاً من جهته أو يدعى الشركة وهو ينكر منع (قوله المضارب) الاولى ذواليد (قوله هي قرض) ليكون كل الربح له (قوله فاقول للمضارب) مثله في الخاتمة وغاية البيان والزبلي والبحر ونقله ابن السكينة عن النهاية وشرح التجريد وحكي ابن وهبان في نظمه قولين وفي مجموعة مناعلي عن مجموعة الاتقروى عن محبب السرخسي لو قال رب المال هو قرض والقابض مضاربة فان بعده ما تصرف فاقول لرب المال والبينة بينة أيضاً والمضارب ضامن وان قبله فاقول قوله ولا ضمان عليه أي القابض لانها متصادفة على أن القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لان تكرار القبض اهـ ونقل فيها عن الذخيرة من الرابع عشر مثله ومثله في كتاب القول لمن عن غام البغدادي عن الوجيز ومثله أفتي على أنفدى وفق المالك العثمانية وكذا قال في فتاوى ابن نجيم القول لرب المال ويمكن أن يقال ان ما في الخاتمة والتنوير فيما اذا كان قبل التصرف سجلاً للمطلق على المقيّد لاتحاد الحادثة والحكم وبالله التوفيق من مجموعة مناعلي ملخصاً (قوله بالاصل) لان الاصل في المضاربة العموم اذ المقصود منها الاسترباح والعموم والاطلاق يناسبانه وهذا اذا تنازعا بعد تصرف المضارب فلو قبله فاقول للمالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف العموم والمضارب الخصوص فاقول للمالك درة منقّي (قوله كل نوعاً) بأن قال احدهما في بز وقال الاخر في بز (قوله فاقول للمالك) لانهما اتفقا على الخصوص فكان القول قول من يستفاد من جهته الاذن من (قوله فيجبها) أي البينة (قوله على جهة الخ) يعني أن البينة تكون حيثئذ على جهة تصرفه لا على ثنى الضمان حتى تكون على الثنى فلا تقبل (قوله ولو وقت) في بعض السخ ولو وقت (قوله البستان) فاعل وقت والمستلة بجبالها بأن قال رب المال ادّيته اليك مضاربة أن تعمل في بز في رمضان وقال المضارب دفعت الى لاجل

قضى بالتأخر والافينية المالك (فروع) دفع الوصي مال الصغير الى نفسه مضاربة تجاز وقيد الطرسوسى بان لا يجعل الوصى لنفسه من الربح أكثر مما يجعل لملكه وتعامه فى شرح الوهبانية وفيها مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عادىنا فى تركته وفى الاختيار دفع المضارب شيئاً للعاشر ليكف عنه ضمن لانه ليس من أمور التجارة لكن صرح فى جمع الفتاوى بعدم الضمان فى زماننا قال وكذا الوصى لانهما يقصدان اصلاح وسجيء آخر الوديعه وفيه لو شرى بما لها متاعا فقال أنا أمسكه حتى ٤٩٣ أجدر بما كثيرا وأراد المالك

يبيع فأن فى المال ربح أجبر على بيعه لعمله بأجر كما مرالأن يقول للمالك أعطيك رأس المال وحسبك من الربح فيخير المالك على قبول ذلك وفى البرازية دفع اليه ألفا نصفها هبة ونصفها مضاربة فهلكت يضمن حصه الهبة اه قلت والمضى به انه لا ضمان مطلقا لا فى المضاربة لانها أمانة ولا فى الهبة لانها فاسدة وهى غمك بالقبض على المعتقد المفق به كما سيجى فلا ضمان فيها وبه يضعف قول الوهبانية فأودعه عشر اعل أن خمسة له هبة فاستهلك الخمس بخسر

* (كتاب الايداع) *

لا خفاء فى اشتراكه مع ما قبله فى

الحكم وهو الامانة (هو) لقعة من

الودع أى الترك وشرا (تسليط الغير

على حفظ ماله صريحا أو دلالة)

كان انفق زق رجل فآخذه وجعل

بغية ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا

الاخذ التزم حنظله دلالة بجر

(والوديعه ما تترك عند الامين)

وهى أخص من الامانة كما حققه

المصنف وغيره (وركنها الايجاب

صريحا) كأودعتك (أو كناية)

كقوله لرجل أعطى ألف درهم أو

أعطى هذا الثوب مثلاً فقال

أعطيتك كان وديعة بجر لأن

الاعطاء يحتمل الهبة لكن الوديعه

أدنى وهو متيقن فصار كناية (أو فعلا)

كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل

فى طعام فى سؤال وأما البينة (قوله قضى بالتأخر) لأن آخر الشرطين ينسخ أولهما (قوله والا) أى ان لم يوقت أو وقت احداهما دون الأخرى (قوله الى نفسه) الضمير راجع الى الوصى (قوله وقيد الطرسوسى) أى بجثمانه وردة ابن وهبان بأنه تقيد لاطلاقهم برأيه مع قيام الدليل على الاطلاق واستظهر ابن الشحنة ما قاله الطرسوسى نظر للصغير أقول لكن فى جامع الفصولين عن الملقط ليس للوصى فى هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة فهذا يفسد المنع مطلقا (قوله فى تركته) لانه صار بالتجهيل مستهلكا وسيأتى تمامه فى الوديعه ان شاء الله تعالى وأفتى به فى الحامدية فأنالوبه أفتى قارئ الهداية (قوله وفيه لو شرى الخ) الكلام هنا فى موضعين الأول حق امسالك المضارب المتاع من غير رضى رب المال والثانى اجبار المضارب على البيع حيث لا حق له فى الامسالك أما الأول فلا حق له فيه سواء كان فى المال ربح أو لا الا أن يعطى الرب المال رأس المال فقط ان لم يربح أو مع حصته من الربح فينقله حق الامسالك وأما الثانى وهو اجباره على البيع فهو أنه ان كان فى المال ربح أجبر على البيع الا أن يدفع للمالك رأس ماله من حصته من الربح وان لم يكن فى المال ربح لا يجبر ولكن له أن يدفع للمالك رأس ماله أو يدفع له المتاع رأس ماله هذا حاصل ما فهمته من عبارة المنع عن الذخيرة وهى عبارة معقدة وقد راجعت عبارة الذخيرة فوجدتها كما فى المنع وبقي ما اذا أراد المالك أن يمسك المتاع والمضارب يريد بيعه وهو حادثه الفتوى وبعلم جوابها بما مر قبيل الفصل من انه لو عزل له وعلم به والمال عروض باعها وان نهاء المالك ولا يملك المالك فسحقها ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه (قوله حصه الهبة) لان هبة المشاع الذى يقبل القسمة غير صحيحة فيكون فى ضمانه (قوله وهى الخ) ونقلها الفئال عن الهندية (قوله غمك بالقبض) أقول لانسافى بين الملك بالقبض والضمان سائحاتى أقول نص عليه فى جامع الفصولين حيث قال راعى الفتاوى الفضلى الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتى ثم اذا هلكت أقتب بالرجوع لخواهبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا فاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه قتلته (فروع) سئل فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح الجواب نعم كما صرح به فى الخبانية والذخيرة البرهانية حامدية وفيها عن قارئ الهداية من باب القضاء فى قساواه اذا ادعى احد الشرىكين خيانة فى قدر معلوم وأنكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقدارا فكذلك الحكم لكن اذا نكل عن العيين لزمه أن يعين مقدارا ما كان فيه والقول قوله فى مقداره مع عيئه لان تكوله كافرا رتبى مجهول والبيان فى مقداره الى المقترع عيئه الا أن يقيم خصمه بينة على أكثر اه

* (كتاب الايداع) *

(قوله بغية الخ) قديده لان المالك لو كان حاضرا لم يضمن كما حققه المصنف انظر اليعقوبية قال فى المنع ان الامانة علم لما هو غير مضمون فشملى جميع الصور التى لا ضمان فيها كالعارية والمستأجرة والوصى بخدمته فى يد الموصى له بها والوديعه ما وضع للامانة بالايجاب والقبول فكانا متغايرين واختاره صاحب النهاية وفى البصر وحكمهما مختلف فى بعض الصور لانه فى الوديعه يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق وفى الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد الخلاف (نكتة) ذكرها فى الهامش روى أن زليخا لما تلبت بالثغر وايضت عينها من الحزن على يوسف عليه السلام جلست على قارعة الطريق فى رى الفقراء فترى بها يوسف عليه السلام فقامت تنادى أيتها الملك اسمع كلامى فوقف يوسف عليه السلام فقالت الامانة أقامت المملوك والخيانة أقامت المملوك مقام المملوك فسال عنها فقبل انها زليخا فتزوجها رجة عليها اه زليخى (قوله أو كناية) اراد بها ما قابل الصريح مثل كناية الطلاق لا البيانية (قوله لان الخ) التعليق فى البصر ايضا (قوله ولم يقل الخ) فلو قال لا أقبل الوديعه لا يضمن اذا القبول عرفا لا ثبت عند الرصد صريحا قال صاحب جامع الفصولين أقول دل هذا على

أن البقار لا يصيره ودعا في بقرة من بعثها إليه فقال البقار للرسول اذهب بهم إلى ربها فاني لأقبلها فذهب بها
 فينبغي أن لا يضمن البقار وقدمت خلافه يقول الحقير قوله ينبغي لا ينبغي إذا الرسول لما أتى بها إليه خرج عن
 حكم الرسالة وصار أجنيا فلما قال البقار ردها على مالكها صار كأنه ردها إلى اجنبي أو ردها مع اجنبي
 فلذا يضمن بخلاف مسألة الثوب نور العين وتماه فيه وفيه أيضا عن الذخيرة ولو قال لم أقبل حتى لم يصير
 مودعا وترك الثوب ربه وذهب فرفعه من لم يقبل وادخله بيته ينبغي أن يضمن لأنه لم يثبت الايداع صار غاصبا
 برفعه يقول الحقير فيه اشكال وهو أن الغصب ازالة للمالك ولم توجد ورفعه الثوب لقصد النفع لا الضرر
 بل ترك المالك ثوبه ايداع ثان ورفعه من لم يقبل قبول ضمنا فلما ظهر أنه لا يضمن والله تعالى أعلم اه (قوله شيا)
 فلو قال لا أقبل لا يكون مودعا لان الدلالة لم توجد بغير وفيه عن الخلاصة لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا
 وتركوه ضمنوا اذا ضاع وان قاموا واحدا بعد واحد ضمن الاخير لانه تعين للعطف قعين للضمان اه فكل من
 الايجاب والقبول فيه غير صريح كسئلة الثاني الآية قريبا (فرع) في جامع الفصولين لو أدخل دابته دار
 غيره وأخرجها رب الدار لم يضمن لانها تنسب بالدار ولو وجد دابة في مرطبه فأخرجها ضمن سائحائي (قوله
 كما لو سكت) أي فانه قبول وبعد أن ذكر هذا في الهندية قال وضع شيئا في بيته بغير أمره فلم يعلم حتى ضاع لا يضمن
 لعدم التزام الحفظ وضع عند آخر شيئا وقال احفظ فضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ اه ويمكن التوفيق
 بالقرينة الدالة على الرضى وعدمه سائحائي (قوله من الثيابي) ولا يكون الجاهل مودعا مادام الثيابي
 حاضرا فان كان غائبا فالجاهل مودع بغير وفيه عن اجابات الخلاصة لبس ثوبا فظن الثيابي انه ثوبه فاذا هو
 ثوب الغير ضمن هو الاصح أي لانه يترك السؤال والتفحص يكون مفترطا فلا ينافي ما يأتي من أن اشتراط الضمان
 على الامين باطل أقامه أبو السعود (قوله وهذا) أي اشتراط القبول أيضا (قوله وان لم يقبل) قدم
 أن القبول صريح ودلالة فعله هنا بمعنى الرد كما لو سكت فهو قبول دلالة تأمل (قوله لاثبات اليد) قال
 بعض الفضلاء فيه تسامح اذا مراد اثبات اليد بالفعل ولا يكتفي قبول الاثبات كما أشار إليه في الدرر بقوله وحفظ
 شيء بدون اثبات اليد عليه محال تأمل قتال وأجاب عنه أبو السعود (قوله فلو أودع صبيا) قال الرمي
 في حاشية المنع ويستثنى من ايداع الصبي ما اذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فللمالك تضمين الدافع
 والاخذ كذا في الفوائد الزينية مدني وانظر حاشية القتال (قوله ضمن بعد عقته) أي لو بالغوا والا فلا
 ضمان (فرع) قال في الهامش لو احتاج إلى نقل العيال أو لم يكن له عيال فساقر بهم لم يضمن وهذا الوعد المكان
 فلو لم يعين بأن قال احفظ هذا ولم يقل في مكان كذا فساقر به فلو كان الطريق مخوفا ضمن بالاجماع والا عندنا
 كالأب أو الوصي أو ساقر عيال الصبي وهذا اذا لم يكن جل وموثة جامع الفصولين فلو كان لها جل وموثة
 وقد أمر بالحفظ مطلقا فلو كان لا بد له من السفر وقد عجز عن حفظه في المصر الذي أودعه فيه لم يضمن بالاجماع
 فلو له بدم السفر فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله قريبا أو بعيدا وعن أبي يوسف رحمه الله ضمن لو بعيدا
 لا لو قريبا وعن محمد ضمن في الحالين جامع الفصولين المودع بأجر ليس له أن يسافر بهم التعيين مكان العقد للحفظ
 جامع الفصولين (قوله عند الطلب) الا في مسائل ستأتي (قوله بأجر) سيأتي أن الاجير المشترك لا يضمن وان
 شرط عليه الضمان وأيضا قول المتن هنا واشتراط الخ يرد عليه وهذا مع الشرط فكيف مع عدمه وفي البرازية
 دفع إلى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قد ذكرنا أنه لا اثر له فيما عليه الفتوى
 سائحائي وانظر حاشية القتال وقد يفرق بأنه هنا مستأجر على الحفظ قصد اجبالا للاجبر المشترك فانه
 مستأجر على العمل تأمل (قوله للزبلي) ومثله في النهاية والكفاية وكثير من الكتب رمى على المنع
 (قوله غير المغل) أي الخائن كذا في الهامش (قوله كالجاهل) أي معلم الحمام وأما من جرى العرف بأنه يأخذ
 في مقابلة حفظه اجرة يضمن لانه ودع بأجرة لكن الفتوى على عدمه سائحائي (قوله فلو دفعها) ففريع

شيا فهو ايداع (والقبول من المودع صريحا) كقبلت (أو دلالة) كما لو سكت عند وضعه فانه قبول دلالة كوضع ثيابه في حمام عمر أي من الثيابي وكقوله لب الخان أين اربطها فقال هناك كان ايداعا ثانية وهذا في حق وجوب الحفظ وأما في حق الامانة فتتم بالايجاب وحده حتى لو قال للغاصب أودعتك المصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل اختيار (وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه) فلو أودع الآبق أو الطير في الهواء لم يضمن (وكون المودع مكلفا بشرط وجوب الحفظ عليه) فلو أودع صبيا فاستهلكه لم يضمن ولو عبد المحجورا ضمن بعد عقته (وهي أمانة) هذا حكمهما مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب واستصحاب قبولها (فلا تضمن بالهلاك) الا اذا كانت الودعة بأجر أشياء معزيا للزبلي (مطلقا) سواء أمكن التميز أم لا هلك معها شيء أم لا لحديث الدارقطني ليس على المستودع غير المغل ضمان (واشتراط الضمان على الامين) كالجاهل والخائف (باطل به يفتي) خلاصة وصدر الشريعة (وللمودع حفظها بنفسه وعياله) كاله وهم من يسكن معه حقيقة أو حكما لا من يمونه فلو دفعها

لولد الميرأوزوجته ولا يسكن معهم ما ولا يتفق عليهم ما لم يضمن خلاصة وكذا لو دفعها لزوجه إلا أن العبرة لا بما كتبه لا بالنفقة وقيل بعثران
معا عيني (وشرط كونه) أي من في عياله (أستأ) فلو علم خيائه ضمن خلاصة (و) جاز (من في عياله الدفع لمن في عياله ولو نهاه عن الدفع إلى بعض
من في عياله فدفعت أن وجد بدامنه) بأن كان له عيال غيره ابن ملك (ضمن والا لا وان حفظها بغيرهم ضمن) وعن محمدان حفظها بمن يحفظ مالها
كوكيله وما أذونه وشرطه مفادته وعنا نأجاز وعليه الفتوى ابن ملك واعتمده ابن الكمال ٤٩٥ وغيره وأقره المصنف (الأذا خاف الحرق

أو الفرق وكان غالباً محيطاً) فلو غير
محيط ضمن (فصلها إلى جاره أو) إلى
(فلك آخر) إذا استكنه دفعها
لمن في عياله أو ألقاها فوقعت
في البحر ابتداء أو بالتدريج ضمن
زبطي (فان أدعاه) أي الدفع
لجاره أو فلك آخر (صدق ان علم
وقوعه) أي الحرق (بيته) أي
بدار المودع (والا) يعلم وقوع
الحرق في داره (لا) يصدق
(الابينة) لفصل بين كلامي
الخلاصة والهداية التوفيق وبالله
التوفيق (ولو منعه المودعة ظلماً
بعد طلبه) (لو رد ديعته فلو لجعلها إليه
لم يضمن ابن ملك (بنفسه) ولو
حكماً كوكيله بخلاف رسوله ولو
بعلامة منه على الظاهر (قادر)
على تسليمها ضمن (والا) بأن كان
عاجزاً أو خاف على نفسه أو ماله
بأن كان مدفوناً معها ابن ملك
(لا) يضمن كطلب الظالم (ولو كانت
المودعة سبيفاً أراد صاحبه أن
يأخذها ليضرب به رجلاً فله المنع
من الدفع) إلى أن يعلم أنه تركه الرأي
الأول وأنه يتنفع به على وجه
مباح جواهر (كألو أدعت)
امرأة (كأبايه أقرانها للزوج
بمال أو قبض مهرها منه) فله
منعه منها لتلاذبه حق الزوج
خائية (ومنه) أي من المنع ظلاً
(مونه) أي موت المودع (بجهلاً

على قوله أو حكماً (قوله لولد المير) بشرط أن يكون قادراً على الحفظ بجر عن الخلاصة (قوله ضمن)
أي بدفعها وكذا لو تركه في بيته الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاءت ضمن بجر عن الخلاصة (قوله
في عياله) الصغير في عياله الأخير يصح أن يرجع للعيال الأول وبه صرح الشربلاني ويصح أن يرجع إلى المودع
وبه صرح المقدسي وقيل لا بشرط في الأبوين كونهما في عياله وبه يفتي ولو أودع غيره عياله وأجاز المالك خرج
من البين ولو وضع في حوز غيره بلا استئجار يضمن ولو أجزى بيتاً من داره ودفعها أي المودعة إلى المستأجر إن كان
لكل منهما غلق على حدة يضمن وإن لم يكن وكل منهما يدخل على صاحبه من غير حشمة لم يضمن وفي سكوتهم
عن الدفع إعيال المودع إشارة إلى أنه لا يلزمه ونقل سببنا اختلافاً وترجيحاً الفهمان سائحاتي وأراد بشيخنا
أبا السعود (فرع) لو قال ادفعها لمن شئت بوصولها إلى فدفعتها إلى أمين فضاءت قبل يضمن وقيل لا يضمن
تأخر خائية سائحاتي (فرع) حضرتها الوفاة فدفعت المودعة إلى جارتها فهلكت عند الجارة قال البلخي
إن لم يكن بحضرتها عند الوفاة أحد ممن يكون في عياله لا يضمن كما لو وقع الحريق في دار المودع له دفعها لاجنبي
خائية (قوله وعليه الفتوى) ونقله في البحر عن النهاية وقال قبله وظاهر المتن أن كون الغير في عياله شرط
واختاره في الخلاصة (قوله وكان غالباً محيطاً) وفي الترخائية عن التمهة وسئل حميد الوبري عن
مودع وقع الحريق بينته ولم يتقل المودعة إلى مكان آخران مع تمكنه منه فتركها حتى احترقت ضمن اه ومثله
ما لو تركها حتى أكلها العت كما يأتي في النظم ذكر محمد في حريق وقع في دار المودع فدفعتها إلى اجنبي لم يضمن
فلو خرج من ذلك ولم يستردّها ضمن وتماه في نور العين وفي جواهر الفتاوى وإذا دفع المودعة لآخر أهدر فلم
يسترد عقب زواله فهلكت عند الثاني لا يضمن لأن المودع يضمن بالدفع ولما لم يضمن به للعذر لا يضمن بالترك
يدل عليه لوصولها إلى عياله وتركها عندهم لا يضمن للأذن وكذا الدفع هنا ما ذون فيه اه ملخصاً (قوله
أو ألقاها) أي في السفينة (قوله كلامي الخلاصة الخ) نص الخلاصة إذا علم أنه وقع الحريق في بيته
قبل قوله والافلاو عبارة الهداية أنه لا يصدق الابينة قال في المنع ويمكن حمل كلام الهداية على ما إذا لم يعلم وقوع
الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق ومن ثم عولنا عليه في المختصر (قوله كوكيله) في الخلاصة المالك إذا
طلب المودعة فقال المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة فتركها وذهب إن تركها عن رضئ فهلكت لا يضمن
لأنه لما ذهب فقد انشأ المودعة وإن كان عن غير رضئ يضمن ولو كان الذي طلب المودعة وكيل المالك يضمن لأنه
ليس له إنشاء المودعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في أنه يضمن بعدم الدفع إلى وكيل المالك كما لا يخفى وفي
الفصول العمادية معزياً إلى الظهيرية ورسول المودع إذا طلب المودعة فقال لا دفع إلا الذي جاء بها ولم يدفع
إلى الرسول حتى هلكت ضمن وذكر في فتاوى القاضي ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب فحسم الدين أنه يضمن
وفيه نظير دليل أن المودع إذا صدق من ادعى أنه وكيل قبض المودعة فإنه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع المودعة
إليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لأن الرسول يطلق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل
ألا ترى أنه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح كذا في فتاواه
اه مخ قال محشبه الرمي في حاشية البحر ظاهر ما في الفصول أنه لا يضمن في مسئلة الوكيل فهو مخالف
للخلاصة ويتراءى لي التوفيق بحمل ما في الخلاصة على ما إذا قصد الوكيل إنشاء المودعة عند المودع بعدم منعه
للدفع له في وقت آخر وما في الفصول والتجنيس على ما إذا منع ليؤدي إلى المودع بنفسه ولذا قال في جوابه
لا دفع إلا الذي جاء بها وتماه فيها (قوله كطلب الظالم) الظاهر أن المراد بالظالم هنا المالك لأن
الكلام في طلبه هو فاعله مفرع عليه اعني قوله فلو كانت الخنيدل عليه قول المصنف في المنع لمافه من الاعانة
على الظلم (فرع) ذكره في الهامش مرضت الداية المودعة فامر المودع أنسافاً فاعلها ضمن المالك أهما شاء فلو
ضمن المودع لا يرجع على المعالج ولو ضمن المعالج يرجع على المودع علم أنه الغير أولاً إلا أن قال المودع ليست لي
أو لم أمره بذلك فحينئذ لا يرجع كذا في جامع الفصولين (قوله المودع) بالفتح (قوله بجهلاً) أما بتجهيل

فانه يضمن (قصد يتي في تركته
الاذا علم أن وارثه يعلمها فلا ضمان
ولو قال الوارث أنا علمتها وأنكر
الطالب ان فسرهما وقال هي كذا
وأنا علمتها وهلكك صدق هذا
وما لو كانت عنده سواء الا في مسألة
وهي أن الوارث اذا دل السارق
على الوديعة لا يضمن والمودع اذا
دل ضمن خلاصة الا اذا منعه من
الاخذ حال الاخذ (كما في سائر
الامانات) فانها تنقلب مضمونة
بالموت عن تجهيل كشريك
ومفاوض (الافى) عشر على
ما في الاشياء منها (ناظر أودع
غلات الوقف ثم مات مجهلا) فلا
يضمن قيد بالغلة لان الناظر لو مات
مجهلا لمال البدل ضمنه اشياء
أى لمن الارض المستبدلة قلت
قلعين الوقف بالاولى كالأدهم
الموقوفة على القول بجوازها قاله
المصنف وأقره ابنه في الزواهر
وقيد موته بجنا بالقبالة فلو جرح
ونحوه ضمن لتمكنه من بيانها
فكان مانعها ظملا فيضمن ورده
ما يجبه في انفع الوسائل قتنه

قوله نهى سبعة فيه أن الذي
ذكره ستة فقط فليصّر ذلك جملة
الاشياء اه معصية

المالك فلا ضمان والقول للمودع يمينه بلا شبهة قال الحنفى وهل من ذلك الرائد في الرهن على قدر الدين
اه اقول الظاهر أنه منه لقولهم ما تضمن به الوديعة يضمن به الرهن فاذا مات مجهلا يضمن ما زاد وقد اُتيت
به وملى ملخصا (قوله فانه يضمن) قال في مجمع الفتاوى المودع أو المضارب أو المستعير أو المستنضع
وكل من كان المال بيده امانة اذا مات قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها فانه يكون ديناً عليه في تركته لانه
صار مستهلكا للوديعة بالتجهيل ومعنى موته مجهلا أن لا يبين حال الامانة كما في الاشياء وقد سئل الشيخ
عمر بن نجيم عما لو قال المريض عندى ورقة في الحانوت لفلان ضمنها وراحم لا اعرف قدرها فمات ولم توجد
فأجاب بأنه من التجهيل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها اه قال بعض
الفضلاء وفيه تأمل فتال ملخصا (قوله الا اذا علم) أى المجهل واذا قال الوارث ردها في حياته أو تلفت
في حياته لم يصدق بلائنه ولو برهن أن المودع قال في حياته ردها يقبل سائحا (قوله عنده) أى
عند المودع بالفتح وادعى المودع هلاكها والمقصود أن الوارث كالمودع بالفتح فيقبل قوله في الهلاك اذا فسرهما
فهو مثله الا انه خالفه في مسألة قال ربه مات المودع مجهلا وقال ورثته كانت قائمة يوم موته ومعرفة
ثم هلكت بعد موته صدق ربهما هو الصحيح اذا الوديعة صارت ديناً في التركة في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال
ورثته ردها في حياته أو تلفت في حياته لا يصدقون بلائنه لمونه مجهلا فتقرض الضمان في التركة ولو برهنوا
أن المودع قال في حياته ردها يقبل اذا ثبت بينه كالنائب بهيان جامع الفصولين عن الذخيرة (قوله
الا اذا الخ) استثناء من قوله والمودع اذا دل ضمن قال ط عن خلاصة المودع انما يضمن اذا دل السارق
على الوديعة اذا لم ينعه من الاخذ حال الاخذ فان منعه لم يضمن (قوله منعه) أى المودع السارق فأخذ
كرها فصولين (قوله سائر الامانات) ومنها الرهن اذا مات المرتهن مجهلا يضمن قيمة الرهن في تركته
كما في الانقروى أى يضمن الرائد كما قد مناه عن الرمى وكذا الوكيل اذا مات مجهلا ما قبضه كما يؤخذ مما هنا
وبه ائق الحامدى بعد اخبرى وفي اجابة البرازية المستأجر يضمن بالموت مجهلا سائحا (قوله بالموت)
ويكون اسوة للغرماء يرى على الاشياء (قوله ومفاوض) وكترهن انقروى كذا في الهامش (قوله على
ما في الاشياء) وعبارتها الوصى اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين والاب اذا مات مجهلا
مال ابنه والوارث اذا مات مجهلا ما اودع عند مورثه واذا مات مجهلا لما لقيه الرهن في بيته أو لما وضعه مالكة
في بيته بغير علمه واذا مات الصبي مجهلا لما اودع عنده محجورا اه ملخصا فهو سبعة وذكر المصنف ثلاثة
فهى عشرة (قوله أودع) عبارة الدرر قبض وهى أولى تأمل (قوله غلات الوقف) اقول هكذا
وقع مطلقا في الولوية والبرازية وقيد فاضى خان بتولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان
اه اقول أما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشرط فيضمن مطلقا بدليل اتفاق كلهم فيما اذا كانت الدار وقفا
على اخوين غاب أحدهما وقبض الاخر غلته اتسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب
وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم الآن
الاخرين أبراجه فكذا وان أبر الحاضر كانت الغلة كلها في الحكم ولا يطيبله اه كلامه اقول
ويطبق بغلة المسجد ما اذا شرط تركه شئ في يد الناظر للعمارة والله تعالى أعلم يرى على الاشياء قال الحنفى وهذا
مستفاد من قولهم غلات الوقف وما قبض في يد الوكيل ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط قال
في الاشياء من القول في الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه ملخصا من مجموعة متلا على
آخر كتاب الوقف نقل ذلك حيث سئل عن وكيل المتولى اذا مات مجهلا هل يضمن قلت وقد ذكر في البصري باب
دعوى الرجلين أن دعوى الغلة من قبيل دعوى الملك فراجعها وأشرنا اليه ثم فراجعها وبه علم أن اطلاق المصنف
والشارح في محل التقيد وبغيره عبارة انفع الوسائل الاتية قتنه (قوله المصنف) أى في المنع (قوله
ابنه) الشيخ صالح (قوله بالقبالة) لعدم تمكنه من البيان فلم يكن حاسبا لطلبها قلت هذا مسلم لو مات فجأة
عقب القبض تأمل (قوله في انفع الوسائل) من انه ان حصل طلب المستحقين وأخرج حق مات مجهلا ضمن
وان لم يطلبوا فان محمودا معروفا بالامانة لا يضمن والاولى يعطيه بلامانع شرعى ضمن وحاصل الرذ أنه مخالف
لما عليه أهل المذهب من النعمان مطلقا محمودا اولاً وأقضى في الامعاء عيلة بضمن الناظر اذا مات بعد ما طلب

(و) منها (قاضي مات مجهلا لاموال البتاني) زاد في الاشياء عند من أودعها ولا بد منه لأنه لو وضعها في بيته ومات مجهلا ضمن لانه مودع بخلاف مالو أودع غيره لان للقاضي ولاية ابداع مال اليتيم على المعقد كما في تنوير البصائر فليحفظ (و) منها (سلطان أودع بعض الغنمة عند غازم مات مجهلا) وليس منها مسألة أحد المتفاوضين على المعقد لما نقله المصنف هنا وفي الشركة عن وقف الخانية أن الصواب انه يضمن نصيب شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط قلت وأقره محشوها فبقى المستثنى تسعة فليحفظ وزاد ٤٩٧ الشربلاني في شرحه للوهبانية على العشرة

تسعة البتة ووصيه ووصي
القاضي وستة من المحجورين
لان المحجورين سبعة فانه لصغر
ورق وجنون وغفلة ودين وسفه
وعته والمعتوه كصبي وان بلغ ثم
مات لا يضمن الا ان يشهدوا انها
كانت في يده بعد بلوغه لزوال
المانع وهو الصبا فان كان الصبي
والمعتوه مأذونا له ما تم ما قابل
البلوغ والافاقه ضمنا كذا
في شرح الجامع الوجيز قال
فبلغ تسعة عشر ونظم عطف على
يتي الوهبانية يتين وهي
وكل امين مات والعين يحصر

وما وجدت عينا فدينه نصير
سوى متولى الوقف ثم مفاوض
ومودع مال الغنم وهو المؤتمر
وصاحب دار ألفت الرمح مثل ما
لوا القاملا للشباب يسعر

كذا والد جد وقاض وصيه

جميعا ومحجور فوارث يسهر

(وكذا لو خلطها المودع) بمجنسها

أو بغيره (بماله) أو مال آخر ابن

كالم (بغير إذن) المالك (بميت

لا تميز) الا بكافة كخطة بشعر

ودراهم جساد بزوف مجتبى

(ضمته) لاستهلاكه بالخلط لكن

لا يباح تناولها قبل اداء الضمان

وصح الابرا ولو خلطه بردي ضمنه

لانه عيبه وبكسه شريك

المستحق استحقاقه فغنه منه ظلما ووجهه ظاهر لان الامانة تضمن بالمنع (قوله ومنها قاض) لو قال القاضي في حياته ضاع مال اليتيم عندي أو قال أنفقته على اليتيم لضمان عليه ولو مات قبل أن يقول شيئا كان خاتما خاتمة في الوقت كذا في الهامش (قوله ضمن) لعل وجه الضمان كونها لا تضطى الورثة فالغرم بالقلم ويظهر من هذا أن الوصي إذا وضع مال اليتيم في بيته ومات مجهلا يضمن لان ولايته قد تكون مستمدة من القاضي أو الأب فضمته بالأولى وفي الخيرية وفي الوصي قول بالضمان سائحاتي (قوله وأقره) أي الصواب (قوله محشوها) أي الاشياء (قوله تسعة) بأخراج أحد المتفاوضين (قوله ووصيه) (قوله ووصيه) (الخ) داخل في قول الاشياء الوصي الا أن يقال حله على وصي الاب لبيان التفصيل قصد الالايضاح تأمل (قوله وستة من المحجورين) وهم ماعد الصغروا ناعا سقطه لانه مذكور في الاشياء ومراوده الزيادة على ما في الاشياء فانهم (قوله يشمل سبعة) لينظر الخارج من السبعة حتى صارت ستة (قوله فانه لصغر) مسألة الصغبر من العشرة التي في الاشياء الا أن يقال عدها هنا باعتبار قوله وان بلغ ثم مات لا يضمن تأمل ثم ظهر أن مراده محجور دعة المحجورين سبعة وأن مراده بستة منهم ماعد الصغبر لانه مذكور في الاشياء ولذا قال وستة من المحجورين (قوله ودين) بفتح الدال وسكون الباء (قوله كصبي) لعله قصد بهذا التشبيه الاشارة الى ما يأتي عن الوجيز تأمل قال في تلخيص الجامع أودع صبي محجورا يعقل ابن اثني عشرة سنة ومات قبل بلوغه مجهلا لا يجب الضمان من (قوله وان بلغ) أي الصبي (قوله يحصر) أي يحفظ مفعوله العين قبله (قوله نصير) بالبناء المجهول (قوله مفاوض) خلاف المعقد كما قدمه (قوله ومودع) بكسر الدال والمؤمر بتشديد الميم الثانية (قوله لو القاه) بفتح الواو وصلها باللام (قوله بها) أي بالدار (قوله ينهر) تبع فيه صاحب الاشياء حيث قال بغير علمه واعترضه الجوى بأن الصواب بغير أمره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل ما لا يعلمه اه فكان عليه أن يقول في النظم ليس يأمر (قوله كذا والد) برفعه وتنونه بكت (قوله وقاض) بمحذف يانه وتنونه (قوله وصيه) برفعه (قوله ومحجور) ان كان المراد من المحجور ستة كما قدمه يكن الموجود في النظم سبعة عشر تأمل (قوله فوارث) اذا مات مجهلا لما اخبره المورث به من الوديعة (قوله وكذا لو خلطها) ولو خلط المتولى ماله بمال الوقف لم يضمن وفي الخلاصة ضمن وطريق خروجه من الضمان الصرف في حاجة المسجد أو الدفع الى الحاكم متفق القاضي لو خلط مال صبي بماله لم يضمن وكذا سمحار خلط مال رجل بمال آخر ولو بماله ضمن ويشترط أن يكون المتولى كذلك ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن يقول الحقير وقد مر من نقله عن المتفق أيضا أن الوصي لو خلط ماله بمال اليتيم لم يضمن وفي الوجيز أيضا قال أبو يوسف اذا خلط الوصي مال اليتيم بماله فضا لا يضمن نور العين أو آخر السادس والعشرين ويخط السائحاتي عن الخيرية وفي الوصي قول بالضمان اه قلت فأقاد أن المرجع عدمه والحاصل أن من لا يضمن بالخلط بماله المتولى والقاضي والسمحار بمال رجل آخر الوصي وينبغي أن الاب كذلك يؤيده ما في جامع الفصولين لا يصير الاب غاصبا بأخذ مال ولده وله أخذه يلاشى لو محتاجا ولا فلو أخذ من خطه فلا يضمن الا اذا ألتقه بلا حاجة اه بل هو أولى من الوصي تأمل والمراد بقوله ولده الولد الصغير كما قيده في الفصول العمادية (قوله لا تميز) فلو كان يمكن الوصول اليه على وجه التيسير كخط الجوز بالوز والدراهم السوداء بالبيض فانه لا يتقطع حق المالك اجماعا واستقيده منه أن المراد بعدم التمييز عدمه على وجه التيسير لعدم إمكانه مطلقا بجر (قوله لاستهلاكه) واذا ضمته لم يكن له ولا يباح له قبل اداء الضمان ولا سبيل للمالك عليها عند أبي حنيفة ولو أبرأ سقط حقه من العين والدين بجر (قوله خلطه) أي الجيد (قوله شريك) نقل نحوه المصنف عن المجتبى ولعل ذلك في غير الوديعة أو قول مقابل لما سبق من أن الخلط في الوديعة يوجب الضمان مطلقا اذا كان لا يميز ط

لعدمه مجتبي (وان باذنه اشتركا) شركة املاك (كما لو اختلفت بغير صنعه) كأن اثنى الكيس لعدم التعدي ولو خاطها غير المودع ضمن الخياط ولو صغيرا ولا يضمن أبوه خلاصة (ولو أنفق بعضها فردته مسئلة لخطه بالباقي) خلطا لا يميزه (ضمن) الكل لخلط ماله بها فلو تأنى التميز أو أنفق ولم يرده أو أودع وديعتين فأنفق احدهما ضمن ما أنفق فقط مجتبي وهذا اذا لم يضره التبعض (واذا تعدي عليها) فليس نوبها أو ركب دابتها أو أخذ بعضها (ثم) رده عينه الى يده حتى (زال التعدي زال) ما يؤدى الى (الضمان) اذا لم يكن من يثبه العود اليه اشياء من شروط النية (بخلاف المستعير والمستأجر) فلو أزاله لم يبرأ لعمليهما لانفسهما بخلاف مودع ووكيل يبيع أو يحفظ أو اجارة أو استئجار ومضارب ومستبضع وشريك عنان أو مقاضاة ومستعير لهن اشياء والحاصل أن الامين اذا تعدي ثم ازاله لا يزول الضمان الا في هذه العشرة لان يده كيد المالك ولو كذبه في عوده للوفاق فالقول له وقيل للمودع عمادية (د) بخلاف (اقراره بعد جوده) أي جود الايداع حتى لو ادعى هبة أو بيعا لم يضمن خلاصة وقيد بقوله (بعد طلب ردها) فلو سأل عنه حالها بعد ما فهلكت لم يضمن جحر وقيد بقوله (ونقلها من مكانها وقت الانكار) أي حال جوده لانه لو لم ينقلها وقته فهلكت

(قوله لعدمه) أي التعيب المعلوم من عيبه (قوله بغير صنعه) فان هلك هالك من ماله ما جيعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما كالمال المشترك بحر (قوله غير المودع) سواء كان اجنبيا أو من في عياله بحر من الخلاصة (قوله فردته) ابن سماعة عن محمد في رجل أودع رجلا ألف درهم فاشترى بها ودفعها ثم استردها بجهة أو شرأ وردها الى موضعها فضاقت لم يضمن وروى عن محمد أو قضاها غريم بأمر صاحب الوديعة فوجد هازيا فاردتها على المودع فهلكت ضمن تارخانية (قوله الكل) البعض بالانفاق والبعض بالخلط س بحر (قوله التميز) أي يخلط الدراهم السود بالبيض أو الدراهم بالدنانير فانه لا يقطع حق المالك بالاجماع مـ كـ مـ (قوله ولم يرده) بتشديد الدال (قوله أو أودع) بضم الهمزة (قوله وهذا) مرتبط بقوله أو أنفق ولم يرده كما في الجرح قال ط ولم أر فيما اذا فعل ذلك فيما يضره التبعض هل يضمن الجميع أو ما اخذ ونقصان ما بقي فيعزر (قوله التبعض) كالدرهم والدنانير والمكبل والموزون (قوله اشياء) عبارة عن المودع اذا تعدي ثم زال التعدي ومن يثبه أن يعود اليه لا يزول التعدي اه كذا في الهامش (قوله من شروط النية) وذكره هنا في الجرح عن الظهيرية قال حتى لو نزع ثوب الوديعة لئلا ومن عزمه أن يلبسه نهارا ثم سرق لئلا يبرأ عن الضمان (قوله والمستأجر) مستأجر الدابة أو المستعير لئلا ومن عزمه أن لا يبردها ثم ندم لو كان سائرا عند النية ضمن لو هلك بعد النية أما لو كان راقتا اذا ترك نية الخلاف عاد أمينا جامع الفصولين (قوله فلو أزاله) أي التعدي (قوله بخلاف مودع الخ) ولو مأمورا بحفظ شهر فغنى شهر ثم استعملها ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن اذ عاد والامر بالحفظ قد زال جامع الفصولين (قوله ووكيل) بأن استعمل ما وكل يبيعه ثم ترك وضاع لا يضمن (قوله أو اجارة) بأن وكله ليؤجر أو يستأجر له دابة فركبها ثم ترك (قوله أو مقاضاة) أما شريك المالك فانه اذا تعدي ثم ازال التعدي لا يزول الضمان كما هو ظاهر لما تقر أنه اجنبي في حصة شريكه فلو أعار دابة الشركة فتعدي ثم ازال التعدي لا يزول الضمان ولو كانت في فوته على وجه الحفظ فتعدي ثم ازاله يزول الضمان وهي واقعة الفتوى سلت عنها فاجبت بما ذكرت وان لم أرها في كلامهم للعلم بما ذكره مودع في هذه الحالة وأما استعمالها بلا إذن الشريك فهي مسئلة مقترنة مشهورة عندهم بالضمان وبصير غاصبا رمل على المنع (قوله ومستعير لهن) أي اذا استعار عبد البرهنة أو دابة فاستخدم العبد وركب الدابة قبل أن يردها ثم رهنها بمال مثل القيمة ثم قضى المال ولم يقبضها حتى هلكت عند المرتهن لا ضمان على الراهن لانه قد برئ عن الضمان حين رهنها منج وهذه المسئلة مستثناة من قوله بخلاف المستعير كما في البحر (قوله ثم ازاله) أي التعدي (قوله في عوده للوفاق الخ) عبارة نور العين عن مجمع الفتاوى وكل امين خالف ثم عاد الى الوفاق عاد أمينا كما كان الا المستعير والمستأجر فانهما باقيا ضمانين اه وهي أولى تدبر (قوله له) أي للمالك (قوله للمودع) بفتح الدال لانه ينشئ الضمان عنه (قوله هبة الخ) أي انه وهبها منه أو باعها له (قوله بعد طلب) متعلق بمجموعه (قوله ردها) أفاد في الخاتمة أن طلب امرأ الغائب وجيران اليتيم من الوصي لينفق عليه من ماله كذلك سائحات ومثله في التارخانية (قوله وقت الانكار) ظاهره انه متعلق بنقلها وهو مستبعد الوقوع وبعبارة الخلاصة وفي غضب الاجناس انما يضمن اذا نقلها عن موضعها الذي كانت فيه حال الجحود وان لم ينقلها وهلك لا يضمن اه وهو ظاهر وعليه فهو متعلق بقوله مكانها وفي المتن لو كانت العارية مما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وذكر شيخنا عن الشربلية انه لو جدها ضمن ولو لم يحول يؤيده قول البدائع ان العقد ينسخ بطلب المالك فقد عزل نفسه عن الحفظ فبق مال القيد في يده بغير اذنه فيكون مضمونا فاذا هلك تقتر الضمان سائحات وفي التارخانية عن الخاتمة ذكر الناطقي اذا جحد المودع الوديعة بمضرة صاحبها يكون ذلك فضلا للوديعة حتى لو نقلها المودع من المكان الذي كانت فيه حالة الجحود يضمن وان لم ينقلها من ذلك المكان بعد الجحود فهلكت لا يضمن اه قدامل (قوله خلاصة) لم يقتصر في الخلاصة على هذا بل نقله عن غضب الاجناس ثم قال بعده وفي المتن اذا كانت الوديعة والعارية مما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها اه وذكر الرمل الظاهر انه أي ما في الاجناس قول لم يظهر لاجناس

لم يضمن خلاصة وقيد بقوله (وكانت) الوديعة (منقولا) لأن العقار لا يضمن بالجود عندهما خلافاً للمحد في الأصح غضب الزبلي وقيد بقوله (ولم يكن هناك من يخاف منه عليها) فلو كان لم يضمن لأنه من باب الحفظ وقيد بقوله (ولم يحضرها بعد جودها) لأنه لو جحدتها ثم احضرها فقال له وبها دعها وديعة فإن أمكنه أخذها لم يضمن لأنه لا بداع جديد ولا ضمنها لأنه لم يتم الرد اختيار وقيد بقوله (لما لكها) لأنه لو جحدتها لغيره لم يضمن لأنه من الحفظ فإذا تمت هذه الشروط لم يبرأ بقراره إلا بعد جديده ولم يوجد (ولو جحدتها ثم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه قبل وبرئ) كالوبرهن أنه ردها قبل الجود وقال غلطت في الجود أو نسيت أو ظننت أني دفعتها ٤٩٩ قبل برهانه ولو ادعى هلاكها قبل جوده

المتون صحته فلم ينظر واليه فراجع المطولات يظهر لك ذلك (قوله لما لكها) أو وكنه كافي التاتر خانية (قوله ولو جحدتها الخ) ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق ولو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق بجر وكان وجه الأول أن على الدين فلم يكن منكراً للوديعة تأمل وفي جامع الفصولين طلبها برها فقال اطلبها عند افتقال في الغد تلفت قبل قولي اطلبها عند ضمن لتناقضه لا بعده طلبها فقال اعطينكها ثم قال لم اعطيكها ولكن تلفت ضمن ولم يصدق لتناقض ثم قال وكل فعل يغرم به المودع يغرم به المرمين (قوله كالوبرهن الخ) هكذا نقل في الخاتمة والخلاصة ونقل في الجرع عن الخلاصة أنه لا يصدق لكن في عبارته سقط ويدل عليه أن الكلام في البيئة لا في مجرد الدعوى حتى يقال لا يصدق وقد راجعت الخلاصة وكتبت السقط على هامش الجرع قتيبه (قوله أني دفعتها) بفتح همزة أني وكسر نونها مشددة أي عند الايداع (قوله ان علم) الأصوب علمت أي القسمة ونقل في المخرج قبله عن الخلاصة ضمان القية يوم الايداع بدون تفصيل لكنه متابع في النقل عن الخلاصة لصاحب البحر وفيما نقله سقط فإن ما رأيته في الخلاصة موافق لما في العمادية قتيبه (قوله في يوم) ينسبه مضافاً للايداع (قوله جحد) أي قال لرب المال لم تدفع لي شيئاً (قوله اشتري) يعني بعدما أقر ورجع عن الجود بأن قال بلي قد دفعت لي بخلاف ما لو أقر بعد الشراء فيضمن والبشاع له مخ عن الخاتمة (قوله فان له) بتسكين النون (قوله وبأهله لا) وأجمعوا على أنه لو سافر بها في البحر يضمن قاله الاسيبي كذا في العيني مدني (قوله مثلاً أو قيمياً) وخلافهما في الأول قياس على الدين المشترك بجر (قوله لم يجوز) قدره بناء على ماسياً من أنه لو دفع لم يضمن فلم يبق المراد بنفي الدفع الإعدام الجواز وسأقي ما فيه وفي البحر وأشار بقوله لم يدفع لي أنه لا يجوز له ذلك حتى لا يأمره القاضي بدفع نصيبه إليه في قول أبي حنيفة وأما أنه لو دفع لا يكون قسمة اتفاقاً حتى إذا هلك الباقي رجع صاحبه على الأخذ بخصته وإلى أن لا جدهما أن يأخذ حصته منها إذا ظفر بها (قوله المودع) بفتح الدال (قوله إلى أحدهما) أي أحد المودعين بكسر الدال (قوله في غيبة صاحبه) عند أبي حنيفة رحمه الله وهو مروى عن علي رضي الله عنه وقال أنه ذلك لأنه طلب نصيبه كالو حنفرأ وبه قالت الثلاثة وإن كانت الوديعة من غير ذوات الامثال ليس له ذلك إجماعاً قاله العيني وفي الدرر قبل الخلاف في المثليات والقيميات معاً والصحيح أنه في المثليات فقط اه قتيبن أن ما في المتن والشرح غير الصحيح المجمع عليه شيخنا القاضي عبد المنعم مدني قال الفقير محمد البيطار وأظن أن هذه القولة رجع عنها المؤلف لأنه شطب عليها شطباً لا يظهر جديداً ورأيتني أني لا اكتملها لكن وقع في قلبي شيء فأجبت كتابتها والتنبيه عليها فاعلمه بالمراجعة وفي الهامش وفي الدرر المستقى لو دفع المودع إلى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال أبو يوسف رحمه الله عليه أن كان الدفع بقضاء فلا ضمان على أحد وإن كان بغير قضاء فإن الذي حضر يقبض الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع على القابض وإن شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الذخيرة فتساوى الهندية من الباب الثاني في الوديعة فأفاد أن المودع لو دفع الكل لأحدهما بلا قضاء وضمنه الآخر حصته من ذلك فله الرجوع بما ضمنه على القابض اه (قوله هو المختار) قال المقدسي يخالف لما عليه الأئمة إلا عيان بل غالب المتون عليه متفقون وقال الشيخ قاسم اختار النسبي قول الامام والحبوبي وصدر الشريعة أبو السعود عن الجوى (قوله ضمن الدافع) أي النصف فقط كما في الإصلاح وقوله الدافع أي لا القابض لأنه مودع المودع بجر (قوله لا بد منه) أشار إلى أنه لا بد أن تكون الوديعة مما يحفظ في يد من منعه حتى لو كانت فرساً منعه من دفعها إلى امرأته أو عقد جهر منعه من دفعه إلى غلامه فدفع ضمن بجر (قوله والا ضمن) كما إذا كان ظهر البيت المنهي عنه إلى السكة بجر (قوله فقط) أي في ايداع قصدي قال في جامع الفصولين دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع مياه بين يدي الثيابي

حلف المالك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان نكل برئ وكذا العارية منهاج ويضمن قيمتها يوم الجحود ان علم والا في يوم الايداع عمادية بخلاف مضارب جحد ثم اشترى لم يضمن خاتمة (و) المودع (له السفر بها) ولولها حل درر (عند عدم نهي المالك) (و) عدم (الخوف عليها) بالاخراج فلو نهاها أو خاف فان له بد من السفر ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وبأهله لا اختيار (ولو أودعا شيئاً مثلاً أو قيمياً) (لم) يجوز أن يدفع المودع إلى أحدهما حظه في غيبة صاحبه (ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البحر الاستحسان لا فكان هو المختار) فان أودع رجل عند رجلين ما ينقسم اقتساماً وحفظ كل نصفه كترهين ومستبضعين ووصيين وعدلى رهن ووكل بى شراء (ولو دفعه) أحدهما (إلى صاحبه ضمن) الدافع (بخلاف ما لا ينقسم) لجواز حفظ أحدهما باذن الآخر (ولو قال لا تدفع إلى عيالك أو احفظ في هذا البيت فدفعها إلى مالابته منه أو حفظها في بيت آخر من الدار فان كانت بيوت الدار مستوية في الحفظ) أو حرز (لم يضمن والا ضمن) لأن التقييد مفيد (ولا يضمن مودع المودع) فيضمن الأول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها وهلك عندى

لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه امين سراجيه ٥٠٠ وفي المجتبى القصار اذا غلط فدفعت ثوب رجل لغيره فقطعه فكلاهما ضمان

وعن محمد أصاب الوديعه شيء فأمر المودع رجلًا ليعالجها فغطبت من ذلك طرفيها فغصب من شاء **لكن** ان ضمن المعالج رجع على الاول ان لم يعلم انها لغيره والا لم يرجع اه (بخلاف مودع الغاصب) فيضمن اياها واذا ضمن المودع رجع على الغاصب وان علم على الظاهر دور خلافا لما نقله القهستاني والباقي والبرجندی وغيرهم فتنبه (معه) ألف ادعى رجلان كل منهما انه له أودعه اياه فنكل عن الحلف لهما فهو لهما وعليه ألف آخر بينهما ولو حلف لاحدهما ونكل للآخر فالألف لمن نكل له (دفع الى رجل ألفا وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن) اذ لا يلزمه ذلك (كما لو قال له اجل الى الوديعه فقال أفعل ولم يفعل حتى مضى اليوم) وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلي عما دية (قال) رب الوديعه (للمودع ادفع الوديعه الى فلان فقال دفعت كذبه) في الدفع (فلان وضاعت الوديعه) صدق المودع مع يمينه لانه امين سراجيه (قال) المودع ابتداء (لا ادري كيف ذهب لا يضمن على الاصح كالمودع الذي ذهب ولا ادري كيف ذهب) فان القول قوله بخلاف قوله لا ادري اضاعت ام لم تضع أو لا ادري وضعتها أو دفتها في داري أو موضع آخر فانه يضمن ولو لم يكن مكان الدفن لكنه قال سرق من المكان المدفون فيه لا يضمن وتامه في العمادية

قال خ ضمن لا يداع المودع وقال صط لا يضمن لان الايداع ضمنى وانما يضمن بايداع قصدى اه ولو أودع بلاذن ثم اجاز المالك خرج الاول من البين بجرع من الغلاصة (قوله لم يصدق) لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا يبينه جامع القصولين (قوله وفي الغصب الخ) أى اذا غصب من المودع فأدعى المودع الردي يصدق اذ لم يفعل المودع ما يوجب الضمان فهو على ما كان امين عند الرد وقبله وبعده بخلاف دفعه للاجتنى لانه موجب للضمان سائحا في (فرع) دفع الى رجل ألف درهم وقال ادفعها الى فلان بآرى نجات المدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان بآرى فأخذ في الطريق لا يضمن المودع لانه وصى الميت فلو نكل المدافع حي انتم المودع لانه وكيل الا أن يكون الا تخفى عياله فلا يضمن حينئذ خاتمة برهن عليه انه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى لا دفعه الى فلان فدفعته يصح الدفع برزاية من الدعوى (قوله على الاول) في جامع القصولين ولو ضمن المعالج رجع على المودع علم انها لغيره ولا الا ان قال المودع ليست لي ولم أومر بذلك فحينئذ لا يرجع اه تأمل (فرع) ولو قال وضعتها بين يدي وقت ونسيتها فاضاعت يضمن ولو قال وضعتها بين يدي في داري والمثله بجالها ان مما لا يحفظ في عرصه الدار كمرسة النقد يضمن ولو كان مما اعتد عرصتها حصناله لا يضمن برزاية وخلاصة وقصولين وذخيرة وخاتمة وظاهره انه يجب حفظ كل شيء في حرز مثله تأمل لكن تقدم في السرقة أن ظاهر المذهب كل ما كان حرزا النوع فهو حرز لكل الانواع فيقطع بسرقة لؤلؤة من اصطلح تأمل وقد يفرق بين الحرز في السرقة والحرز في الوديعه وذلك أن المعتبر في قطع السارق بتلك الحرز وذلك لا يتفاوت باعتبار الحرزات والمعتبر في ضمان المودع التقصير في الحفظ ألا ترى انه لو وضعها في داره الحصينة وخرج وكانت زوجته غير أمينة يضمن ولو أودعها في داره حرزا وانما يضمن للتقصير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد أو في الحمام أو المسجد والطريق أو نحو ذلك وغاب يضمن مع انه لا يقطع سارقها ونظرا لهذا كثيرة فاذا اعتبرنا هذا الحرز المعتبر في السرقة لزم أن لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فيلزم مخالفة ما أطبقوا عليه في هذا الباب فظهر يقينا صحة ما قلنا من الفرق والله أعلم وبه ظهر جواب حادثة وهي أن مودعا وضع بقية شال غالية الثمن في اصطلح الخيل فسرق والجواب انه يضمن وإن قطع سارقها والله تعالى أعلم (قوله بخلاف مودع الغاصب) والفرق بينهما على قول أبي حنيفة أن مودع الغاصب غاصب لعدم اذن المالك ابتداء وبقائه (قوله دور) وجرمه في البحر (قوله فتنكل عن الحلف) صور هذه المسئلة ستة اقترلها من نكل لهما حلف لهما ما اقترل احدهما ونكل للآخر وحلف نكل لاحدهما وحلف للآخر سائحا في (قوله ولو حلف الخ) اشار الى أن المودع يحلف اذا انكر الايداع كما اذا ادعى الرد أو الهلاك اما التي التهمة أو لانكاره الضمان والى انه لو حلف لشيء عليه لهما والى أن للقاضي أن يبدأ بأيهما شاء والاوى القرعة والى انه لو نكل للاول يحلف للثاني ولا يقضى بالنكول بخلاف ما اذا اقترل احدهما لان الاقرار بجرع نفسه وتماه في البحر (قوله ونكل للآخر) في التعليف للثاني يقول بالله ما هذه العين له ولا قيمتها لانه لما اقترلها للاول ثبت له الحق فيها فلا يبعد اقراره فيها للثاني فلو اقتصصر على الاول لكان صادقا بجرع له على رجل دين فأرسل الدائن الى مديونه رجلا ليقبضه فقتل المديون دفعته الى الرسول وقال دفعته الى الدائن وأنكر الدائن قال قول قول الرسول مع يمينه والذي في نور العين قال قول للمرسلي يمينه تأمل قال الدائن ابعث الدين مع فلان فضاع من يد الرسول ضاع من المديون برزاية (قوله وضاعت) يعنى غابت ولم تظهر ولا حاجة اليه شيخنا (قوله على الاصح) مقتضاه أن الاجرا المشترك لا يضمن لكن افق الخير الرملى بالضمان وعزام في حاشية القصولين الى البرزاية معللا بأنه تضييع في زماننا تأمل (قوله بخلاف الخ) هذا بخلاف لما في جامع القصولين ونور العين وغيرهما من انه لا يضمن وهكذا رأيت في نسختي المصحح لكن لفظة لاملحة بين الاسطر وكانها ساقطة من النسخ فنقلها الشارح هكذا فتنبه (فرع) في الهامش وفي النوازل مرق بال اليتيم على ظالم وخاف ان لم يهد اليه هدية أن يأخذها كانه لا يضمن وكذا المضارب والمشايع اخذوا بهذا القول اقروى وفي فتاوى التتسي أنفق الوصى على باب القاتلى يضمن ما أعطى على وجه الرشوة لا على وجه الاجارة اذ لم يزد على اجر المثل اقروى اه (قوله فانه يضمن) قاضي خان قال وضعتها في داري فتسيت المكان لا يضمن ولو قال وضعتها في مكان حصين فتسيت الموضع ضمن لانه جهل الامانة كالمودع

(فروع) هدد المودع أو الوصي على داء
المال ان خاف تلف نفسه أو عضوه فذفع
وان خاف الحبس أو القيد ضمن وان خشي
ناله كله فهو عذر كما لو كان الجابر هو
بنفسه فلا ضمان عمادية * خيف على
الفساد وقع الامر بالسلم لبيعته ولو لم ير
فسد فلا ضمان ولو اتفق عليها بلا امر قاضي
مستبرع * قرأ من مصحف الوديعه أو ازاد
حالة القراءة لا ضمان لان له ولاية هذا
صيرفة قال وكذا لو وضع السراج على
وفيها أودع مسكوا عرف اداء بعض الخ
الطالب وأنكر الوارث الاداء حبس المودع
أبدا وفي الاشياء لا يبرأ مديون الميت بد
الى الوارث وعلى الميت دين * ليس للبيد
وديعه العبد * العامل لغيره امانة لا اجر له
والناظر اذا علم ان له من ان لا أجر
في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون
وفي الوهبانية
ودافع ألف مقرضا ومقارضا
وربح القراض الشرط جا
وان يدعى ذوا المال قرضا وخصه
قراضا قرب المال قد قد
وفي العكس بعد الربح فالقول قوله
كذلك في الابض
وان قال قد ضاعت من البيت وحدها
يصح ويستخلف
وتارك في قوم لامر مصيفة
فراحو او راحت يضمن
وتارك لنشر الصوف صيفا فثلم
يضمن وقرض القار بالاع
اذ لم يبد الثقب من بعد عمله
ولم يعلم الملائمة
قلت بى لوسده مرة فقصه القار وأفسد
وينبغي تفصيله كما مر فتدبر
قوله فظاهرها هكذا في السخنة المجموع منه
صوابه فضاعت تأمل اه معجمه
قوله مضبوط بالقلم الخ فيه توقف فليتا
قوله وفيه ودائع هكذا في الاصل ولعله
ودائع أو وفي حاوئه مثلا وليحزر اه

ما تم مجعلا مع وقيل لا يضمن كقوله ذهب ولا ادري كيف ذهب ولو قال دفنت في داري أو في موضع
آخر ضمن ولو لم يبين مكان الدفن ولكنه قال سرقت من مكان دفنت فيه لم يضمن ولو دفنها في الارض يبرأ الوجه
هناك علامة والا فلا وفي المفازة ضمن مطلقا ولو دفنها في الكرم يبرأ الوصيانا بان كان له باب مغلق ولو وضعها بلا
دفن برى لو موضع لا يدخل فيه أحد بلا اذن وتوجهت للصوم نحو في مفازة دفنها حذرا فلما رجع لم يظفر
بجمل دفنته لو امكنه أن يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذا لو امكنه العود قريبا بعد زوال الخوف فلم يعد ثم جاء
ولم يجد هالا لو دفنها باذن ربه فظاهرها وضعها في زمان الفتنة في بيت خراب ضمن لو ودعها على الارض لا لو دفنها
نورا العين (قوله ماله كله) أما لو خاف اخذ ماله ويمنى قدر الكفاية يضمن فصولين (قوله ولو اتفق الخ)
ولو لم يتفق عليها المودع بالفتح حتى ملكت يضمن لكن نفقته على المودع بالكسر مثلا على حاوي الزاهدي
(قوله على المنارة) فبالو كانت المنارة وديعة (قوله ابدأ) أي ما لم يقر الوارث بالاداء (قوله الى الوارث)
ظاهرها سواء كان الدين مستغرا لمادفعه او لا وسواء كان الدين مستغرا قالا ولا والظاهر أن يقيد عدم البراءة بما
اذا كان الدين مستغرا لمادفعه والوارث غير موثق كما قد بهما في المودع اذا دفع الوديعه للوارث حموي
(قوله وديعة العبد) تاجر كان أو محجورا عليه دين أو لا وهذا ان لم يعلم أن الوديعه كسب العبد
فمن علم قله أخذها وحك كذا لو علم انها للمولى تاتر خاتبة (قوله قات) القول لصاحب الاشياء قاله
في الهامش (قوله مقرضا) أي نصفه (قوله ومقارضا) أي مضاربا بنصفه كذا في الهامش (قوله وبيع)
مضبوط بالقلم بفتح الراء (قوله قرضا) أي مضاربة كذا في الهامش (قوله فالقول قوله) أي قول رب
المال قال في الهامش واذا أقام المينة فالبينة بينة العامل وان هلك المال في يد المضارب بعدما اختلفا
فالعامل ضامن جميع ما في يده لرب المال على أولم يعمل شرح وهبانية لان الشحنة (قوله يضمن المتأخر)
مفهومه انهم اذا قاموا بجله ضمنوا وبه صرح قاضي خان ويظهر لي أن كل ما لا يقسم كذنت سائحات
قال في الهامش ولو ترك واحد اتوم وديعة وقام الكل دفعة وتركوها ولم يأخذها واحد منهم ضمنها الكل
ابن الشحنة (قوله فعت) بالثلثة (قوله ولم يعلم الخ) الواو بمعنى أو وبضم ياء يعلم كذا في الهامش
(قوله وينبغي) البحث للطرسوسي حيث قال وينبغي أن يكون فيها التفصيل لان الامر دائر بين الاعلام
للمودع أو الاستدانة وهو موجود وارتضاء ابن الشحنة وأقره الشرنبلالي (فروع) وبطها في طرف كنه
أو عمامته أو شد هافي منديل ووضع في كنه أو ألقاها في جيبه ولم تقع فيه وهو يظن انها وقعت فيه لا يضمن
خرج وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن في مكان يسمع حس الداخل جعلها في الكرم
قوله حائط بحيث لا يرى المارة ما في الكرم لا يضمن اذا أغلق الباب والا ضمن * سرق قام الى الصلاة وفيه
ودائع لم يضمن اذ جيرانه يحفظونه وليس بايداع المودع لكنه مودع لم يضيعه وذكر الشارح ما يدل على الضمان
فلتأمل عند الفتوى جامع الفصولين وفي البرازية والحاصل أن العبرة للعرف اه غاب رب الوديعه
ولا يدري أهو حي أم ميت يسكنها حتى يعلم موته ولا يتصدق بها بخلاف النقطة وان اتفق عليها بلا امر القاضي
فهو متطوع ويسأله القاضي البينة على كونها وديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فان برهن قلوبها بغير
ويتفق عليها من غلتها أمره به أولا بأمره بالاتفاق يوما أو يومين أو ثلاثة رجاء أن يحضر المالك لا أكثر بل يأمره
بالبيع وامسك الثمن وان أمره بالبيع ابتداء فلصاحبها الرجوع عليه به اذا حنر لكن في الدابة يرجع بقدر
القيمة لا بالزيادة وفي العبد بالزيادة على القيمة بالغة ما بلغت ولو اجتمع من ألبانها شيء كثيرا وكما كانت أرضا
فأثمرت وخاف فساد فباعه بلا امر القاضي فلو في المصر أو في موضع يتوصل الى الثاني قبل أن يفسد
ذلك ضمن تاتر خاتبة من العاشرة في المتفرقات (تمة) في ضمان المودع بالكسر في قاضي خان مودع
جعل في ثياب الوديعه ثوب بالنفسه فدفعها الى ربه وانسي ثوبه فيها فضاع عنده ضمنه لانه أخذ ثوب الغير
بلا اذنه والجهل فيه لا يبرأ عذرا قال في نور العين ينبغي أن يقيد المسئلة بما لو كان غير عالم ثم علم
بذلك وضاع عنده والا فلا سبب للضمان أصلا فالظاهر أن قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس على اطلاقه
والله أعلم اه ملخصا

* (كتاب العارية) * اخرها عن الودعة لان فيهما تليكما وان اشتهر كافي الامانة ومحاسنها النجابة عن الله تعالى في اجابة المضطر لانها لا تكون الاحتياج كالقرض فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بشماتية عشر (هي) لغة مشددة وتخفف اعارة الشيء فلموس وشرعا (غلبت المنافع مجازا) أفاد بالتقليد لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا وحكمها كونها أمانة وشرطها قابلية المستعار للاقتناع وخلوها من شرط العوض لانها انصير اجارة وصريح في العمادية فيجوز اعادة المشاع وايداعه وبيعته يعني لان جهالة العين لا تقضي للجهالة لعدم لزومها وقالوا علف الدابة على المستعير وكذا نفقة العبد أما كونه فعلى المعبر وهذا اذا طلب ٥٠٢ الاستعارة فلو قال المولى خذ واستخدمه من غير أن يستعيره فنقضته على المولى أيضا لانه

* (كتاب العارية) *

(قوله مشددة) كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب صحاح وودعه في النهاية بأنه صلى الله عليه وسلم باشر الاستعارة فلو كان العار في طلبها لما باشره لقوله على ما في المغرب من انها اسم من الاعارة وأخذها من العار العيب خطأ اه وفي المبسوط من التعاور وهو التناوب كما في البحر وتخفف قال الجوهرى - منسوبة الى العار وردة الراغب بأن العار ياتي والعارية واوى وفي المبسوط انها من العربية تملك الثمار بلا عوض وردة المطرزي - لانه يقال استعاره منه فأعاره واستعاره الشيء على حذف من والصواب أن المنسوب اليه العارة اسم من الاعارة ويجوز أن تكون من التعاور التناوب قهستاني - ملخصا (قوله تخليك) فيه رد على الكرخي - القائل بأنها اباحة وليست بتخليك ويشهد له انعقادها بلفظ التقليد وجواز أن بهر ما لا يختلف بالمستعمل والمباح له لا يبيع لغيره وانعقادها بلفظ الاباحه لانه استعير للتخليك بجر (قوله ولو فعلا) أى كالتعاطى كما في القهستاني - وهذا مبطل على القول وأما الايجاب فلا يصح به وعليه يتفرع ما سأتى قريبا من قول المولى خذ واستخدمه والظاهر أن هذا هو المراد بما نقل عن الهندي تركها الايجاب من المعبر وأما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة اه أى القبول صريحا غير شرط بخلاف الايجاب ولهذا قال في التارخانية ان الاعارة لا تثبت بالسكوت اه والازم أن لا يكون اخذها قبولا (قوله يجوز اعارة المشاع) اعارة الجزء الشائع فصيح كيفما كان في التي تحتل القسمة أولا تحتملها من شريك أو اجنبي وكذا اعارة الشيء من اثنين اجل أو فصل بالتصنيف أو بالاثلاث قنية (قوله وبيعه) وكذا اقراضه كما مر وكذا ايجاره من الشريك لا الاجنبي - وكذا اوقفه عند أبي يوسف خلافا لمحمد فحققت القسمة والاخا من وغناه في اوائل هبة البحر فراجع به (قوله لان جهالة الخ) أفاد أن الجهالة لا تنفسد ما قال في البحر والمراد بالجهالة جهالة المنافع المملوكة لاجهالة العين المستعارة بدليل ما في الخلاصة لو استعار من آخر جارا فقال ذلك الرجل لرجل في جاران في الاصطبل فخذ أحدهما واذب فأخذ أحدهما وذهب به يضمن اذا هلك ولو قال خذ أحدهما أيهما شئت لا يضمن (قوله للجهالة) وفي بعض النسخ للمنازعة (قوله لانه وديعة) أى اباح له بها الاقتناع (قوله لانه صريح) أى حقيقة قال قاضي زاده الصريح عند علماء الاصول ما انكشف المراد منه في نفسه فيتناول الحقيقة غير المهبورة والمجازا المعارف اه فالاول اعتراف الثاني اطعنتك ارضى ط (قوله لانه صريح) هذا ظاهر في منحتك أما حملتك فقال الزبلي - انه مستعمل فيها يقال حل فلان فلانا على دابة يراد به الهبة تارة والعارية اخرى فاذا نوى أحدهما صححت فيه وان لم تكن له نية حل على الادنى كبل لا يلزمه الاعلى بالشك اه وهذا يدل على انه من المشترك بينهما لكن انما اراد به العارية عند التجرد عن النية لتلازمه الاعلى بالشك ط وانظر ما كتبناه على البحر عن الكفاية ففيه الكفاية (قوله بها) أى بالنية (قوله شهرا) فلو لم يقل شهرا لا يكون اعارة بجر عن الخمانية أى بل اجارة فاسدة وقد قيل بخلافه تارخانية وذهب في هذا لانه اذا لم يصرح بالمدة ولا بالعوض فأولى أن يكون اعارة من جعله اعارة مع التصريح بالمدة دون العوض شجنا ونقل الرمي في حاشية البحر عن اجارة البرازية لا تنفع الا اجارة بالاجارة حتى لو قال آجرتك منافعتها بلا عوض تكون اجارة فاسدة لا عارية اه قال فتأمل مع هذا (قوله مجازا) أى بلا عوض (قوله مدة عمرك) هذا وجه آخر ذكره القهستاني - وهو كون عمرى طرفا (قوله ولو موقته) ولكن يكره قبل تمام الوقت لان فيه خف الوعد ابن كمال اقول من هنا انه لم أن خف الوعد مكره لاحرام وفي الذخيرة يكره تنزيها لانه خلف الوعد ويستحب الوفاء بالعهد سائعي - (قوله قبطل) أى بالرجوع (قوله فله اجر المثل) أى للمعبر والاولى فعليه أى على المستعير (قوله للقنية) لم أجده في القنية في هذا المثل (قوله وقت البيع) أى اذا اشترط البائع وقت البيع بقاء الجذوع والوارث في هذا بمنزلة

ودية) ونصح بأعرتك) لانه صريح (واطعنتك أَرْضِي) أى غلبتها لانه صريح مجازا من اطلاق اسم المحل على الحال (ومحتك) بمعنى اعطيتك (نوبى) وجارى بى هذه وحملت على دابق هذه اذا لم يرد به) بمحتك وحملت (الهبة) لانه صريح فيفيد العارية بلانية والهبة بها أى مجازا (واخذتكم عبيدى) وآجرتك دارى شهر المجازا (ودارى) مبتدأ (لك) خبر (سكنى) تمييز أى بطريق السكنى (و) دارى لك (عوى) مفعول مطلق أى امرتها لك عوى (سكنى) تمييزه معنى جعلت سكناها لك مدة عمرك (و) لعدم لزومها (يرجع المعبر متى شاء) ولو موقته أو فيه ضرر قبطل وتبقى العين بأجر المثل كمن استعار مائة لترضع ولده وصار لا يأخذ الا نديها فله اجر المثل الى القطام وغنامه في الاشياء وفيها عز بالقنية تلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لو وضع بذوعه فوضعتها ثم باع المعبر الجدار ليس له مشترى ريعها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع

٢٢ قوله وقوله على ما في المغرب الخ لم يظهر لي مرجع النعمير على أن العبارة كلها لا تخلو عن نظرها لا وضع عبارة المصباح ونصه بعد أن قال وتعاوروا الشيء واعتورود تدلوله والعارية من ذلك والاصل فعلية بفتح العين قال الازهرى نسبة الى العارة وهى اسم من الاعارة يقال أعرنه الشيء اعارة وعارة مثل اطعته اطاعة وطاعة واجبته اجابة وجابة وقال اللبث سميت عارية لانها عار على طائها وقال الجوهرى - مثله وبعضهم يقول مأخوذة من عار القرس اذا ذهب من صاحبه لخروجها من يد صاحبها وهما غلط لان العارية من الواولان العرب يقولون هم يتعاورون العوارى ويتعورونهما بالواو اذا عار بعضهم بعضا والعار ونارا القرس من اليباء فالصحيح ما قال الازهرى وقد تخفف العارية في الشعر والجمع العوارى بالتخفيف وبالتشديد على الاصل انتهت عبارته اه معجمه

قلت وبالقيل جزم في الخلاصة

والبزازية وغيرهما واعتده محشيا
في تنوير البصائر ولم يعقبه ابن
المصنف فكأنه ارتضاء فليحفظ

(ولا تضمن بالهلاك من غير تعد)

وشرط الضمان باطل كشرط

عدمه في الرهن خلافا للبوهرة

(ولا تؤجر ولا ترهن) لان الشيء

لا يتضمن ما فوته (كلوديعة)

فانها لا تؤجر ولا ترهن بل ولا تؤدع

ولا تعار بخلاف العارية على المختار

وأما المستأجر فيؤجر ويؤدع

ويعار ولا يرهن وأما الرهن

فكلوديعة وفي الوهبانية نظم نسج

مسائل لا يملك فيها تملكها غيره

بدون اذن سواء قبض أو لا فقال

ومالك أمر لا يملكه بدو

ن أمر وكيل مستعير ومؤجر

ركوبه وبساقيهما ومضارب

ومرتهن أيضا وقاض يؤمر

ومستودع مستبضع ومزارع

اذ لم يكن من عنده البذر يذو

قلت والعاشرة

ومال المساق أن يساق غيره

وان اذن المولى له ليس ينكر

(فان أجز) المستعير (أو رهن

فهلك ضمنه المعبر) للتعدى (ولا

رجوع له) للمستعير (على أحد)

لانه بالضمن ظهر أنه أجز ملك نفسه

ويتصدق بالاجرة خلافا للشافعي

(أو) ضمن (المستأجر) سكت

عن المرتهن وفي شرح الوهبانية

الخامسة لا يملك المرتهن أن يرهن

فيضمن والمالك اختيار ويرجع

الثاني على الاول (ورجع) المستأجر

(على المستعير اذ لم يعلم بأنه عارية

في يده) دفعا لضرر المقرر (وله

أن يعبر ما اختلف استعماله أولا

ان لم يعين المعبر (منفعاء) يعين

(ملا يختلف ان عين)

المشتري الا أن لا واث أن يأمره برفع البناء على كل حال كما في الهندية وانه يعلم أن من اذن لاحد ورثته ببناء
محل في داره ثم مات فلباق الورثة مطالبة برفعه ان لم تقع التسمية أو لم يخرج في قسمه وفي جامع الفصولين استعار
دارا فبنى فيها بلا أمر المالك أو قال له ابن لتفك ثم باع الدار بمحقوقها يؤمر الباني بهدم بنائه واذا فترط في الرد
بعد الطلب مع التمكن منه ضمن سائحاني قال في الهامش وسيا في مسئلة من بنى في دار زوجته في شتى
الوصايا وفيه زيادة مسئلة السرداب على الجذوع فقال رجل وضع جذوعه على حائط جاره باذن الجار أو حفر
سردابا في داره باذن الجار ثم باع الجار داره وأراد المشتري أن يرفع جذوعه وسردابه كان للمشتري ذلك الا
اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه
برفع ذلك وتعمامه في الخانية في فصل ما يتنثر ربه الجار اه (قوله وبالقيل الخ) وأفتى به في الخبرية كذا
في الهامش (قوله في الخلاصة) وكذا في الخانية كما تدنا عبارة قيل دعوى التذب (قوله ولا تضمن)
هذا اذ لم يبين انها مستحقة للغير فان ظهر استحقاقها ضمنها ولا رجوع له على المعبر لانه متبرع وللمستحق
أن يضمن المعبر واذا ضمنه لا رجوع له على المستعير بخلاف المودع اذا ضمنه للمستحق حيث يرجع على المودع
لانه عامل له بحر (قوله بالهلاك) هذا اذا كانت مطلقة فلو مقيدة كان يعبره يوما فلولا ردتها بعد مضى ضمن
اذا هلك كذا في شرح الجمع وهو المختار كما في الامامية اه قال في الشريعة لا يملكه سواء استعملها بعد الوقت أولا
وذكر صاحب المحيط وشيخ الاسلام انما يضمن اذا اتفق بعد مضى الوقت لانه حينئذ يصير غاصبا أبو السعود
(قوله للبوهرة) حيث جزم فيها بصير ورثتها مضمونة بشرط الضمان ولم يقل في رواية مع أن فيها روايتين
كما يؤخذ من عبارة الزيلعي م (قوله على المختار) فانها تعار أشباه قال محشيا اذا كان مما لا يختلف
بالاستعمال كالسكنى والحل والزراعة وان شرط أن ينفع هو بنفسه لان التقييد بما لا يختلف غير مفيد كما
في شروح الجمع م وفي الجرو له يعني المستعير أن يودع على المفق به وهو المختار وصحيح بعضهم عدمه ويتفرع
عليه ما لو أرسله على يد أجنبي فهل يملك ضمن على الثاني لا الاول وسيا في قريبا اه (قوله وأما المستأجر)
في ودیعة البحر عن الخلاصة والمودیعة لا تؤدع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويؤدع ولا
يذكر حكم الرهن وينبغي الخ وفي قول الخلاصة وينبغي الخ كلام كنباه في هامش البحر (قوله ويودع)
لكن الاجبر المشتري يضمن بايداع ما تحت يده لقول الفصولين ولو اودع الدال ضمن سائحاني (قوله
لا يملكه) بتشديد اللام وابتداء البيت الثاني من فون دون (قوله ومؤجر) بفتح الجيم (قوله فيها)
أى الاعارة والاجارة وهذا الوجه بلبسه وركوبه والافتقار ويأتى انه يعبر ما يختلف لولا قيد بلبس وراكب
سائحاني الوكيل لا يوكل والمستعير للبس أو ركوب ليس له أن يعبر بل يختلف استعماله والمستأجر ليس له أن
يؤجر غيره م ركوب كان أو ملبوسا لا باذن (قوله ومستودع) بفتح الدال (قوله ضمنه المعبر) بتشديد
ميم ضمنه مبنيا لفاعل والمعبر فاعل والضمير في ضمنه راجع للمستعير (قوله على أحد) عبارة مستحسنة
على المستأجر وهكذا اقتره التهستاني وقال فلا فائدة في التكرار العائمة قال أبو السعود وتعبه شيئا بأن سلب
الفائدة ممنوع بل لو اذكون قيمة الرهن عشرين وكان رهنا بعشرة فلا يرجع بالرائد على المرتهن (قوله المستأجر)
مفعول ضمن هكذا مضبوط بالقلم (قوله عن المرتهن) قال في الشريعة لا يملكه وسكت عما لو ضمن المرتهن فينظر
حكمه قال شيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة حكم الغاصب كما ذكره نوح افندى لانه قبض مال الغير بلا اذنه
ورضاه فيكون للمعبر تضمينه وبأداء الضمان يكون الرهن هالك على ملك مرتهنه ولا رجوع له على الراهن
المستعير بما ضمن لما علمت من كونه غاصبا ويرجع بدینه اه وتقييده بقوله ولا رجوع له على الراهن المستعير
للاحتراز عما لو كان الراهن مرتهنا فانه يرجع على الاول أبو السعود وهذا ما ذكره الشارح بقوله وفي شرح
الوهبانية الخ فليس يانفالماسكت عنه المصنف كما يوهمه كلامه بل بيان لقاعدة اخرى تأمل (قوله وفي
شرح الخ) ظاهره انه يانفالماسكت عنه المصنف مع انه ليس من قبيله لان الكلام في المستعير اذا أجز أو رهن
(قوله أن يرهن) أى بدون اذن الراهن شرح وهبانية كذا في الهامش (قوله ويرجع الثاني) أى ان
ضمن وان ضمن الاول لا يرجع على أحد ابن الشحنة كذا في الهامش (قوله ان لم يعين) أى بان نص على
الاطلاق كما سنبذره قريبا كما لو استعار دابة للركوب أو ثوبا للبس له أن يعبرهما ويكون ذلك تعيينا للراكب

زواجر الجواهر للاخبار (ومثله)
 أي كالعار (المؤجر) وهذا عند عدم
 التهي فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع
 فهلك ضمن مطلقا خلاصة (فن
 استعار دابة أو استأجرها مطلقا)
 بلا تقيد (بحمل) ماشاء
 (وبعبره) للعمل (ويركب) عملا
 بالاطلاق (وإيا فعل) أولا (نعين)
 مرادا (وضمن بغيره) ان عطيت
 حتى لو أليس أو أركب غيره لم يركب
 بنفسه بعده هو الصحيح كافي (وان
 أطلق) المعبر أو المؤجر (الانتفاع
 في الوقت والنوع انتفع ماشاء أي
 وقت شاء) لما مر (وان تبده) بوقت
 أو نوع أو بهما (ضمن بالانحلاف الى
 شرف فقط) لا الى مثل أو خبر (وكذا
 تقيد الاجارة بنوع أو قدر) مثل
 العارية (عارية الثمن والمكيل
 والموزون والمعدود المتقارب)
 عند الاطلاق (قرض) ضرورة
 استهلاك عينها (فيضمن) المستعير
 (بهلاكها قبل الانتفاع) لانه قرض
 حتى لو استعارها ليعبر الميزان
 أو يزين الدكان كان عارية ولو
 أعاره قصعة تزيد قرض ولو بينهما
 مباشرة فإباحة وقصع عارية السهم
 ولا يضمن لان الرمي يجري مجرى
 الهلاك صيرفية (ولو أعار أرضا
 لبناء والغرس صح) للعالم بالمنفعة
 (وله أن يرجع متى شاء) لما تقرّر
 انها غير لازمة (وبكلفه فلعهما
 الا اذا كان فيه منسرة بالارض
 فبتركه بالقيمة مقلوعين) لتلا
 تلف أرضه

واللايس فان ركب هو بعد ذلك قال الامام علي - البزدوي يكون ضامنا وقال السرخسي وخواهر زاده
 لا يضمن كذا في فتاوى قاضي خان وصحح الاول في الكافي بجر وسأني (قوله وان اختلف) أي ان عين
 منتفعا واختلف استعماله لا بعير لتفاوت قالوا الركوب واللبس مما اختلف استعماله والحمل على الدابة
 والاستخدام والسكنى مما لا يختلف استعماله أبو الطيب مدني (قوله المؤجر) بالفتح أي اذا اجريشأ فان لم يعين
 من يدفع به فلامستأجر أن يعيره سواء اختلف استعماله أولا وان عين يعير ما لا يختلف استعماله لا ما اختلف
 من (قوله أو استأجرها) فله الحمل في أي وقت وأي نوع شاء باتفاق كذا في الهامش (قوله مطلقا) اقول
 الظاهر أنه أراد بالاطلاق عدم التقيد بمنتفع معين لانه سيد كرا الاطلاق في الوقت والنوع والالزام التكرار
 تأمل (قوله بلا تقيد) قال في التبيين ضعي أن يحمل هذا الاطلاق الذي ذكره هنا فبما يختلف باختلاف
 المستعمل كاللبس والركوب والزراعة على ما اذا قال على أن اركب عليهما من اشاء كما حمل الاطلاق الذي
 ذكره في الاجارة على هذا اه واقره في الشربلالية فما أوهمه قول المؤلف بلا تقيد بالنظر لما يختلف لا يتم
 ط قلت فعلى هذا يحمل قول المصنف سابقان لم يعين بالنسبة للمنتفع على ما اذا نص على الاطلاق لا على
 ما يشمل السكوت لكن في الهداية لو استعار دابة ولم يسم شيئا له أن يحمل وبغيره للعمل ويركب غيره الخ
 فراجعها (قوله يحمل ماشاء) أي من أي نوع كان لا الحمل فوق طاقاتها كالوسك طريقا لا يسلكه الناس في
 حاجة الى ذلك المكان ضمن اذ أطلق الاذن ينصرف الى المتعارف وليس من المتعارف الحمل فوق طاقاتها
 والتقدير في ذلك والتعليل في جامع الفصولين وسأني في الاجارة مثله في المتن كذا في الهامش (قوله ويركب)
 بفتح أوله وضعه سائحاني (قوله أولا) بفتح الهاء فتشديد الواو (قوله بغيره) أي فيما يختلف بالمستعمل
 كما يفيد السياق والحق سائحاني وقد منا عن الزيلي انه يفتي بتقيد عدم الضمان فيما يختلف بما
 اذا أطلق الانتفاع فافهم (قوله انتفع) فلو لم يسم موضعا ليس له اخراجها من الفصولين (قوله أو بهما)
 فتتبد من حيث الوقت كفيما كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيما
 لا يختلف لا يتقيد اعدم الفائدة كما مر ولم يذكر التقيد بالمكان لكن أشار اليه الشارح في الاثروذ كره
 المصنف قبل قوله ولا تؤجر فقال استعار دابة ليركبها في حاجة الى ناحية سماها فأخرجها الى النهر ليس قيمها في
 غير تلك الناحية ضمن اذا هلك وكذا اذا استعار ثورا ليركب أرضه فكرب أرضا أخرى بضمن وكذا اذا قرنه
 ثورا على منه لم تجر العادة به وفي البدائع اختلفا في الايام أو المكان أو ما يحمل فانه قول للمعبر بينه سائحاني
 استعارها شهر فهو على المصرو وكذا في اعارة خادم واجارته وموصى له بجذمته فصولين (قوله فرض) أي
 افراض لان العارية بمعنى الاعارة كما مر وهي التملك وتماه في العزيمة (قوله - حتى الخ) تفريع على
 مفهوم قوله عند الاطلاق (قوله ليعير) بتشديد الباء الثانية الاصل عاير والجوهرى - نهي أن يقال عير
 يعقوبية (قوله أو يزين) بتشديد الباء الثانية (قوله كان عارية) لانه عين الانتفاع وانما تكون قرضا
 عند الاطلاق كما تقدم (قوله قرض) فعليه مثلها أو قيمتها من (قوله ونصح عارية السهم) أي بغزو
 دار الحرب لانه يمكن الانتفاع به في الحال وانه يحتمل عودها اليه برمي الكفرة بعد ذلك من عن الصيرفية ونقل
 عما قبل هذا انه استعار سهمها لغزو دار الحرب لا يصح وان استعار ليرمي الهدف صح لانه في الاول لا يمكن
 الانتفاع بعين السهم الا بالاستهلاك وكل عارية كذلك تكون قرضا لعارية اه (قوله ولا يضمن) عبارة
 الصيرفية كما في المنع قال ه ونصح عارية السلاح وذكر في السهم انه يضمن كالقرض لان الرمي يجري مجرى
 الهلاك وهذه النسخة التي نقلت منها نسخة مصححة عليها خطوط بعض العلماء وكان في الاصل مكتوبا لا يضمن
 فحكت منها لفظة لا ويديل عليه تنطيره بقوله كالقرض ولكن كان الظاهر على هذا أن يقال في التعليل لان الرمي
 يجري مجرى الاستهلاك فتعيره بالهلاك يقتضي عدم الضمان فتأمل وراجع (قوله للعالم) تأمل في هذا
 التعليل استعار رقعة يرفع بها قميصه أو خشيبة يدخلها في بنائه أو آجرة فهو ضامن لانه قرض الا اذا قال لا ردّها
 عليك فهي عارية تاريخية (قوله مقلوعين) أو يأخذ المستعير غراسه وبناءه بلا تضمين المعير هداية وذكر
 الحاكم أن له أن يضمن المعير قيمتها ما غنم في الحال ويكونان له وأن يرفعهما الا اذا كان الرقع مضرّا بالارض
 حينئذ يكون الخبار للمعير كما في الهداية وفيه رمز الى أن لا ضمن في العارية المطلقة وعنه أن عليه القيمة والى

(وان وقت) العارية (فروج قبله)

كفهم قلهما (وضمن) المعبر للمستعير

(ماقص) البناء والغرس (بالقطع)

بأن يقوم قائما الى المدة المضروبة

وتعتبر القيمة يوم الاسترداد بحر

(واذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ

منه قبل أن يحدد الزرع وقتها

أولا) فتترك بأجر المثل مراعاة

للحقين ظونا فال معبر أعطيك البذر

وكلفتك ان كان لم يثبت لم يجر

لأن بيع الزرع قبل نياته باطل وبعد

نياته فيه كلام أشار الى الجواز

في المقنى نهاية (ومؤنة الرد على

المستعير فلو كانت موقفة فأسكها

بعده فهلكت ضمنها) لأن مؤنة

الرد عليه نهاية (الاذا استعارها

ليزعتها) فتكون كالأجارة ومن

الغاية (وكذا الموصى له بالخدمة

مؤنة الرد عليه وكذلك المؤجر

والقاصب والمرتهن) مؤنة الرد

عليهم لحصول المنفعة لهم هذا

لواخراج باذن رب المال والا

فؤنة رد مستأجر ومستعير على

الذي أخرجه اجارة البرازية

بخلاف شركة ومضاربة وهمة

نقض بالرجوع مجتبي (وان رد

المستعير الدابة مع عبده أو أجيره

مشاهرة) لامباومة (أو مع عبد

ربها مطلقا) يقوم عليها أولا في

الاصح (أو أجيره) أي مشاهرة

كما تره هلكت قبل قبضها (برئى)

لأنه أتى بالتسليم المتعارف (بخلاف

نفسى) بكوهره (وبخلاف الرد

مع الاجنبى) أي (بأن كانت

العارية موقفة فغضت مدتها ثم بعثها

مع الاجنبى) لتعذبه بالامساك

بعد المدة (والا فال مستعير يملك

أن لا ضمان في الموقفة بعد انقضاء الوقت فيقطع المعبر البناء والغرس الآن بضرب القطع فينشد ينش قيمتهما
مقلوعين لا قائمين كافي المحيط قهستاني كذا في الهامش (قوله ما نقص البناء) هذا ما شئى عليه في الأكثر
والهداية وذكر في البحر عن المحيط ضمان القيمة قائما الآن يقطع المستعير ولا ضرر فان ضمن ضمان القيمة
مقلوعا وبارة الجمع والزمناء الضمان ثقيل ما نقصهما القطع وقيل قيمتهما ويملكهما وقيل ان ضرر بخير المالك
يعنى المعبر بخير بين ضمان ما نقص وضمان القيمة ومثله في درر البحار والمواهب والمتقى وكلهم قدّموا الاقل
وبعضهم جزم به وعبر عن غيره بقيل فلذا اختاره المصنف وهي رواية القدوري والثاني رواية الحاكم الشهيد
كافي غير الافكار (قوله قائما) فلو قيمته قائما في الحال أربعة وفي المالك عشرة ضمن ستة شرح المتقى
(قوله المضروبة) فيضمن ما نقص عنها (قوله القيمة) أي ابتدأها (قوله وقتها) بتشديد القاف
(قوله فتترك الخ) نص في البرهان على أن الترك بأجر استخسان ثم قال عن المبسوط ولم يبين في الكتاب
أن الأرض تترك في يد المستعير الى وقت ادراك الزرع بأجر أو غير أجر قالوا ينبغي أن تترك بأجر المثل كما
لوانتهت مدة الاجارة والزرع يقل بعد اه شربلاية (قوله أعطيك البذر) بضم الهمزة والبذر مفعوله
(قوله وكلفتك) بضم الكاف وتسكين اللام وفتح الباقي (قوله الجواز) وهو المختار كافي الغيانية ط
(قوله على المستعير) (فروج) علف الدابة على المستعير مطلقة أو مقيدة ونفقة العبد كذلك والكسوة على
المستعير برزازية وقدمه الشارح أول الترجمة وآخر النفقة جاء رجل الى مستعير وقال اني استعرت دابة
عندك لمن ربهما فلان فأمرني بقبضها فصدقه ودفعتها ثم أتته كرام المعبر أمر بذلك ضمن المستعير ولا يرجع على
القاضي اذا صدقه فلو كذبه أو لم يصدقه أو شرط عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب الضمان
لو ادعى المستعير أنه فعله باذن المعبر فكذبه ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولين استعار قدرا للفصل الثياب ولم
يسله حتى سرق له الا ضمن برزازية تأمل (قوله لان) مستدركه بقاء التفرع (قوله الا اذا استعارها الخ)
فؤنة الرد على المعبر والفرق ما أشار اليه لان هذه اعادة فيها منفعة لصاحبها فانها تصبح مضمونة في يد المرتهن
وللمعبر أن يرجع على المستعير بقيمتها فكانت بمنزلة الاجارة خاتمة فقد حصل الفرق بين العارية للرهن وغيرها
من وجهين الأول هذا والثاني ما مر في الباب قبله عند قوله بخلاف المستعير والمستأجر أنه لو خالف ثم عاد
الى الوفاق برئ عن الضمان فأفاده في البحر (قوله هذا الخ) الأولى ذكره قبل القاصب لانه راجع الى كون
مؤنة الرد على المؤجر يعنى انما تكون عليه اذا أخرجه المستأجر باذنه والافعل المستأجر فكيف يكون للمستعير
وفي البحر عن الخلاصة الاجرة المشتري كالمخيط وهو مؤنة الرد عليه لا على رب الثوب (قوله لولا الاخراج)
أي الى بلد آخر مثلا والظاهر أن المراد بالاذن الاذن صريحاً والاذن دلالة موجود تأمل (قوله بخلاف
شركة الخ) فان أجرة ردها على صاحب المال والواهب كافي المنع (قوله مع عبده) أي مع من في عيال
المستعير قهستاني قال في الهامش ردها مع من في عياله برئ جامع الفصولين (قوله لامباومة) لانه
ليس في عياله قهستاني (قوله أو مع عبد الخ) أي مع من في عيال المعبر قهستاني (قوله يقوم عليها) أي
يتعاهدها كالتاس (قوله مع الاجنبى) قال في الهامش المستأجر لو رد الدابة مع أجنبى ضمن جامع
الفصولين (قوله والا فال مستعير الخ) اشارة الى فائدة اشتراط التوقيت قال الزيلعي وهذا أي قوله بخلاف
الاجنبى يشهد لمن قال من المشايخ ان المستعير ليس له أن يودع وعلى المختار تكون هذه المسئلة محمولة على
ما اذا كانت العارية موقفة فغضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبى لانه بما سكاها بعد يضمن لتعذبه فكذا اذا تركها
في يد الاجنبى اه وفي البرهان وكذا يعنى يبرأ لو ردها مع أجنبى على المختار بناء على ما قال مشايخ العراق
من أن المستعير يملك الايداع وعليه الفتوى لانه لما ملك الاعارة مع أن فيها ايداعا وغلبت المنافع فلا يملك
الايداع وليس فيه غلبت المنافع أولى وأقول قوله وان ردها مع أجنبى ضمن اذا هلكت بأنها موضوعة فيما اذا
كانت العارية موقفة وقد انتهت باستيفاء مدتها وحينئذ يصير المستعير مودعا والمودع لا يملك الايداع بالاتفاق
اه شربلاية قلت ومثله في شروح الهداية ولكن تقدمت مسائله يضمن في الموقفة وفي جامع الفصولين لو كانت
العارية موقفة فأسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار سواء توقيت نصا
أو دلالة حتى ان من استعار قدوما ليكسر خطبا فكسره فأسك ضمن ولو لم يوقت اه فلي هذا فضمنه ليس

فما يملك الاعارة (من الاجنبي) به يفتى زبلي. فتعين حل كلامهم على هذا وبخلاف رد ودجعة ومضروب الى دار المال فانه ليس بتسليم (واذا استعار راضا) بضاء (للزراعة يكتب المستعير) انك (أطعمتني أرضك لا زرعها) فيخصص للابيم البناء ونحوه (العد المأذون يملك الاعارة والمجور اذا استعار واستهلكه يضمن بعد العتق ولو أعار) عبد مجبور عبد مجبور (مثله فاستهلكها ضمن) الثاني (الحال ولو استعار ذهباً فقلده صدياً مسروق) المذهب (منه) أي من المصنف (فان كان ٥٠٦ الصبي يضبط) حفظ (ماعليه) من اللباس (لم يضمن) والا ضمن لانه اعارة والمستعير يملكها (وضعها) أي العارية (بين يديه

فنام فضاعت لم يضمن لو نام جالساً) لانه لا بعد مضيعها (وضمن لو نام مضطجعا) تركه الحفظ (ليس للاب اعارة مال طمله) لعدم البذل وكذا القاضي والوصي (طلب) شخص (من رجل ثورا عارية فقال أعطيك غداً فلما كان الغد ذهب الطالب وأخذ بغير اذنه واستعمله فنام) النور (لا ضمان عليه) حائنه عن ابراهيم بن يوسف لكن في المجتبى وغيره انه يضمن (جهاز ابنته ما يجهز به مثلها ثم قال كنت اعربت الامتعة ان العرف مستمرا بين الناس (ان الاب يدفع ذلك) الجهاز (ملكاً لا اعارة لا يقبل قوله) انه اعارة لان الظاهر يكذبه (وان لم يكن) العرف (كذلك) أو تارة وتارة (فالقول له) به يفتى كما لو كان أكثر مما يجهز به مثلها فان القول له اتفاقاً (والأم) وولي الصغيرة (كالب) فيأذ كرو فيها يدعيه الاجنبي بعد الموت لا يقبل الابينة شرح وهبانية وتقدم في باب المهر وفي الاشياء (كل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله) يمينه (كالمدوع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر) اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعني من الاولاد والفقراء

بالارسال مع الاجنبي الا ان يعمل على ما اذا لم يمكنه الرد تأمل ومع هذا يعد هذا التأويل التقييد أولاً بالعبد والاجير فانه على هذا الفرق بينهما وبين الاجنبي حيث لا يضمن بالرد قبل المدة مع أي من كان ويضمن بعدها كذلك فهذا أدل دليل على قول من قال ليس له أن يودع وصحبه في النهاية كما تقدم عنه في الترخائية (قوله فيما يملك) وهو ما لا يختلف وظاهره انه لا يملك الايداع فيما يختلف وليس كذلك وعبرة الزبلي وهذا الان الوديعة أدنى حال من العارية فاذا كان يملك الاعارة فيما لا يختلف فأولى أن يملك الايداع على ما بينا ولا يختص بشئ دون شئ لان الكل لا يختلف في حق الايداع وانما يختلف في حق الانتفاع اه اللهم الا أن يقال ما عبارة عن الوقت أي في وقت يملك الاعارة وهو قبل منقضى المدة اذا كانت موقته وهو بعيد كما لا يخفى تأمل (فرع) في الهامش اذا اختلف المصير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى المصير الانتفاع بقول مخصوص في زمن مخصوص وادعى المستعير الاطلاق القول قول المصير التقييد لان القول له في أصل الاعارة فكذا في صفتها فإرى الهداية في القول لمن (قوله على هذا) وهو كون العارية موقته وقد مضت مدة تمام بعثها مع الاجنبي لكن لا يخفى أن الضمان حينئذ بسبب منقضى المدة لا من كونه بعثها مع الاجنبي اذا فرق حينئذ بينه وبين غيره (قوله وبخلاف) معطوف على قول المتن بخلاف وكان الاولى ذكره هناك تأمل (قوله فانه ليس الخ) كذا في الهداية ومثله الغير خلافة في الخلاصة قال مشايخنا يجب أن يبرأ قال في الجامع الصغير للامام قاضي خان السارق والغاصب لا يبرأ بالرد الى منزل ربه أو مربطه أو أجبره أو عبده ما لم يرد هالي ما ملكها (قوله لا زرعها) اللام للتعليل (قوله فيخصص) أي فلا يقول أعرتني (قوله يملك الاعارة) وكذا الصبي المأذون وفي البرازية استعار من صبي مثله كالقودوم ونحوه ان ما ذونا وهو ماله لا ضمان وان لغير المدافع المأذون يضمن الاول لا الثاني لانه اذا كان مأذوناً صرح منه الدفع وكان التلف حاصلًا بتسليطه وان المدافع مجبور يضمن هو بالدفع والثاني لا بالخذلانه غاصب الغاصب اه (قوله واستهلك الخ) لان المصير سلطه على اتلافه وشروط عليه الضمان فصع تسليطه وبطل الشرط في حق المولى دور كذا في الهامش (قوله عبد مجبور عبد مجبور) فعبد مجبور فاعل أعار وصفة فاعله كما كان عبداً مفعوله وموصوف مجبوراً كذا ضبط بالقلم (قوله ضمن الثاني) لانه أخذ بغير اذن فكان غاصباً (قوله للسال) لان المجبور يضمن باتلافه حالا دور كذا في الهامش (قوله لانه) عليه لقوله لم يضمن (قوله يملكها) أي الاعارة (قوله وضعها) أي المستعير (قوله يديه) أي يدي المستعير (قوله مضطجعا) هذا في الحضر قال في جامع الفصولين المستعير اذا وضع العارية بين يديه ونام مضطجعا ضمن في حضر لا في سفر ولو نام قطع رجل مقود الهداية في يده لم يضمن في حضر وسفر ولو اخذ المقود من يده ضمن لو نام مضطجعا في الحضر والا فلا اه وفي البرازية نام المستعير في المضارة ومقوده في يده فقطع السارق المقود لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر به يضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان جالساً لا يضمن في الوجهين وهذا لا يناقض ما مر أن نوم المضطجع في السفر ليس بترك الحفظ لان ذلك في نفس النوم وهذا في أمر زائد على النوم اه وفيها استعار منه مراً للشي واضطجع ونام وجعل المتر تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ الا أن السارق من تحت رأس السائم يقطع وان كان في العصر اه وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن نام قاعداً أو مضطجعا والمستعير تحت رأسه أو بين يديه أو بجوالبه يعد حافظاً اه (قوله انه يضمن) وبه جزم في البرازية قال لانه أخذ بلا اذنه وقال ولو استعار من آخر ثوره غداً فقال نعم فجاء المستعير غداً فأخذه فهلك لا يضمن لانه استعاره منه غداً وقال نعم فانعدت الاعارة وفي المسئلة الاولى وعد الاعارة لا غير (قوله جهز ابنته الخ) وفي الولوالجية اذا جهز الاب ابنته ثم شبها الورثة يطلبون القسمة منها فان كان الاب اشترى لها في صغرها أو بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في حصته فلا سبيل للورثة عليه ويكون للبنت خاصة اه منح كذا في الهامش (قوله فان التول له) ظاهره أن القول له حينئذ في الجميع

وأما لهما وأما إذا ادعى الصرف إلى وظائف المرتزة فلا يقبل قوله في حق أبواب الوظائف لكن لا يضمن ما أنكره له بل يدفعه ثانياً من مال الوقت كما يسطه في حاشية أخى زاده قلت وقد مر في الوقت عن المولى أبي السعود واستحسنه المصنف وأقره ابنه فليحفظ (وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته إلا في الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعدم موت الموكل أنه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله إلا بينة بخلاف الوكيل بقبض العين) كوديعة قال قبضتها في حياته وهلكت وأنكرت الورثة أو قال دفعتها إليه فانه يصدق لانه ينفي النعمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يوجب النعمان على الميت وهو ضمن مثل المتبوض فلا يصدق وكالات الوالدية قلت وظاهره انه لا يصدق لاني حق نفسه ولا في حق الموكل وقد أفتى بعضهم انه يصدق في حق نفسه لاني حق الموكل وحل عليه كلام الوالدية في تأمل عند ٥٠٧ الفتوى (فروع) أوصى بالعارية ليس

للورثة الرجوع * العارية كالأجارة تنفخ بموت أحدهما * مات وعليه دين وعنده وديعة يغير عينها فالتركة بينهم بالحصص * استأجر بعيراً إلى مكة فعلى الذهاب وفي العارية على الذهاب والرجوع لأن رد هاءه * استعار دابة للذهاب فأمسكها في بيته وهلكت ضمن لانه أعارها لهالك * استعار دابة للذهاب لالأمسالك * استقرض ثوباً فأغار عليه الاتزان لم يضمن لانه عارية عرفاً * استعار أرضاً ليقبض ويسكن وإذا خرج قال بنا للمالك فلما ملك أجر مثلهما مقدار السكنى والبناء للمستعير لأن الاعارة تمليك بلا عوض فكانت اجارة معنى وفسدت بجهالة المدة وكذا لو شرط الخراج على المستعير لجهالة البدل والحيلة أن يجره الأرض سنين معلومة يبذل معلوم ثم يأمره بأداء الخراج منه * استعار كلباً فوجد به خطأ أصله ان علم رضى صاحبه قلت ولا يأثم بتركه إلا في القرآن لأن أصله واجب بخط مناسبت وفي الوهبانية وسفر رأى أصله مستعيره

لا في الزائد على جهاز المثل ويجزى (قوله وأما لهما) كالعلماء والاشراف قال بعض الفضلاء ينبغي أن يقيد بأن لا يكون الناظر معروفاً بالثبوت كما كثر نظار زماننا بل يجب أن لا يفتوا بهذه المسئلة جوى ط (قوله المرتزة) مثل الامام والمؤذن والبواب لأن له شبهة بالاجرة بخلاف الاولاد ونحوهم لانه صلة محضة (قوله أخى زاده) أى على صدر الشريعة (قوله مستحقها) أى الامانات (قوله الا في الوكيل) أفاد المحصر قبول القول من وكيل البيع ويؤيده ما في وكالة الاشياء اذا قال بعدم موت الموكل بعته من فلان بألف درهم وقبضتها وهلكت وكذبت الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع قائماً بعينه بخلاف ما اذا كان هالكا سائحاً (قوله بعدم موت الموكل) بخلافه في حياته (فروع) شئى لو ذهب الى مكان غير المسمى ضمن ولو أقصر منه وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن قاضى خان لانه أعارها للذهاب لالأمسالك في البيت يقول الحقير يرد على المستلزم اشكال وهو أن المخالفة فيهما الى خير الى شرف فكان الظاهر أن لا يضمن فيهما وأعل في المسئلة الثانية روايتين اذ قد ذكر في يد لو استأجر قدوم الكسر الحطب فوضعه في بيته فتلف بلا تقصير قبل ضمن وقبل لا شئى والمكث المعتاد عفو نورا عين * اذا مات المعير والمستهير تبطل الاعارة خاتمة * استعار من آخر شيئاً فدفعه ولده الصغير انجبر عليه الى غير بطريق العارية فضاء يضمن الصبي الدافع وكذا المدفوع اليه فآثر خاتمة عن المحيط * رجل استعار كلباً فاضاع بفجاء صاحبه وطالبه فلم يجده بالضايغ ووعدته بالرد ثم أخبره بالضايغ قال في بعض المواضع ان لم يكن آسأ من رجوعه فلا ضمان عليه وان كان آيسأ ضمن لكن هذا خلاف ظاهر الرواية قال في الكتاب يضمن لانه متناقض ولوالدية وفيها استعار ذهاباً فقد صيافسرق ان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا ضمن وفيها دخل بيته باذنه فأخذناه لينظر اليه فوقع لا يضمن ولو أخذنه بلاذنه بخلاف ما لو دخل سوا قاياع فيه الا اننا يضمن اه جاء رجل الى مستعير وقال انى استعرت دابة عندك من ربه فلان فأمرني بقبضها صدقه ودفعها ثم أنكر المعير أمره ضمن المستعير ولا يرجع على القابض فلو كذبه ولم يصدق أو شرط عليه النعمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب للضمن لو ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وكذبه المعير ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولين وفيه استعاره وبعث قنصله لى في فركبه فانه هلك به ضمن القن ويبيع فبسه حالاً بخلاف قن محجوراً تلف وديعة قبلها بلاذن مولاه اه (قوله في حياته) أى الموكل (قوله مثل المتبوض) لأن الديون تقضى بأمثالها (قوله لاني حق نفسه) أى فيضمن (قوله ولا في حق الموكل) أى في ايجاب النعمان عليه بمثل المتبوض (قوله بعضهم) هو من معاصرى صاحب المنع كما ذكره فيها وذكر اللمى في حاشيتها انه هو الذى لا يحيد عنه وليس في كلام اتسنا ما يشهد لغيره تأمل اه قلت وللشربلاني رسالة في هذه المسئلة فراجعها كما اشرنا اليه في كتاب الوكالة وكتبت منها شيئاً في هامش البحر هناك (قوله بينهم) أى بين اصحاب الدين ورب الوديعة (قوله لانه عارية) أى فلا يضمن الا بالاعتدى ولم يوجد (قوله بلا عوض) أى وهنا جعل له عوضاً وفي البرازية دفع داره على أن يسكنها ويرتها ولا اجر فهي عارية لأن المرتبة من باب النفقة وهي على المستعير وفي كتاب العارية بخلافه سائحاً (قوله بجهالة المدة) عبارة البحر عن المحيط لجهالة المدة والاجرة لأن البناء مجهول فوجب اجر المثل اه فأفاد أن الحكم كذلك لو بين المدة لبقاء جهالة الاجرة وهو ظاهر (قوله لو شرط الخ) أى تكون اجارة فاسدة لانه عليه لما شرطه على المستعير فقد جعله بلا عن المنافع فقد أتى بمعنى الاجارة والعبرة في العقود للمعاني (قوله لجهالة البدل) أمالو كان خراج المتسامة فلان بعض الخارج يزيد وينقص وأما اذا كان خراجاً موطناً فانه وان كان مقدراً الآن الأرض اذا لم تحتم له ينقص عنه منح ملخصاً (قوله منه) أى من ذلك البدل

يجوز اذا مولاه لا يتاثر
وفي معاينتها
وأى معبر ليس ملكاً أخذما
اعاد وفي غير الرهان التصور
وهل واهب لابن يجوز رجوعه
وهل مودع ما ضيع المال يحضر
(كتاب الهبة)

وجه المناسبة ظاهر) لأن ما قبلها تملك المتفعة بلا عوض وهي تملك العين كذلك (قوله مجاباً) زاد ابن
الكامل للمال لاخراج الوصية (قوله بلا عوض) أى بلا شرط عوض فهو على حذف مضاف لكن هذا يظهر
لوقال بلا عوض كافى الكذا لأن معنى مجاباً عدم العوض لا عدم اشتراطه على أنه اعترضه الجوى كما فى ابى
السعود بأن قوله بلا عوض نص فى اشتراط عدم العوض والهبة بشرط العوض نقيضه فكيف يجتمعان اه
أى فلا يتم المراد بما ارتكبه وهو شمول التعريف للهبة بشرط العوض لأنه يلزم خروجها عن التعريف حيث
كانه عليه فى العزيمة أيضاً قلت والتحقيق أنه ان جعلت الباء للملابسة متعلقة بمحذوف حال من تملك لزم ما ذكر
أما لو جعل المحذوف خبراً بعد خبر أى هى كائنة بلا شرط عوض على معنى أن العوض فيها غير شرط بخلاف
السبع والاجارة فلا يرد ما ذكر قدبر (قوله شرط فيه) والامثال الهبة بشرط العوض ح (قوله وأما
تملك الدين الخ) جواب عن سؤال مقدرو هو أن تقييده بالعين يخرج تملك الدين من غير من عليه مع أنه هبة
فيخرج عن التعريف فأجاب بأنه يكون عيناً ما لا فالمراد بالعين فى التعريف ما كان عيناً حالاً أو ما لا قال
بعض الفضلاء ولهذا لا يلزم الا اذا قبض وله الرجوع قبله فله منعه حيث كان يحكم النيابة عن القبض وعليه
يتبقى مسئله موت الواهب قبل قبض الموهوب له فى هذه فتأمل بئى هل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر ثم
فلا راجع ولا تزهدية الدين بن عليه فانه مجاز عن البراء والفرد المجازى لا ينقض والله سبحانه أعلم اه
(قوله صحت) أى ويكون وكىلا عنه فيه قال فى البحر عن المحيط ولو وهب ديناً له على رجل
وأمره أن يقبضه قبضه جازت الهبة استحقاقاً فيصير قابضاً للواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضاً لنفسه
بحكم الهبة وان لم يأذن بالقبض لم يجز اه وفى أبى السعود عن الجوى ومنه يعلم أن تصير معلومه التجدد
للغير بعد فراغه من غير صحيح ما لم يأذنه بالقبض وهى واقعة الفتوى وقال فى الاشياء صحت ويكون وكىلا قابضاً
للموكل ثم لنفسه ومقتضاه عزله عن التسليط قبل القبض اه (قوله قال الامام) بيان للآخرى ح
(قوله يعلم) بكسر اللام متددة (قوله تهادوا وتحابوا) بفتح تاء تهادوا وهائه وداله واسكان واوه
وتحابوا بفتح تائه وحائه وضم تائه متددة (قوله ولومكاتباً) فغيره كالمديروا ثم الولد والمبعض بالاولى (قوله
صحتها) أى بقائها على الصحة كما سأتى (قوله مقبوضاً) رجل أضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على
طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسدة لأنها على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر
تجوز خانية (قوله مشاع) أى فيما يقسم كما يأتى وهذا فى الهبة وأما اذا تصدق بالكل على اثنين
فانه يجوز على الاصح بحر أى بخلاف ما اذا تصدق ببعض على واحد فانه لا يصح كما يأتى آخر المتفرقات
لكن سبأتى أيضاً انه لا شوع فى الاولى وقد ذكر فى البحر هنا أحكام المشاع وعقد لها فى جامع الفصولين ترجمة
فراجعها (فائدة) من أراد أن يهب نصف دار مشاعاً يبيع منه نصف الدارين ثم يبيع عن الثمن بزازية
(قوله هو الايجاب) وفى خزائن الفتاوى اذا دفع لابنه مالا فتصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة
التقليد يرى قلت فقد أفاد أن التلفظ بالايجاب والقبول لا يشترط بل تكفى القرائن الدالة على التقليد كن دفع
لقدر شيئاً وقبضه ولم يلفظ واحد منهما بشئ وكذا يقع فى الهدية ونحوها فاحفظه ومثله ما يدفعه لزوجه
أو غيرها قال وهبت منك هذه العين فقبضها الموهوب له بحضرة الواهب ولم يقل قبضت صح لان القبض فى باب
الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول ولو الجسية وفى شرح الجمع لابن مالك عن المحيط لو كان أمره بالقبض
حين وهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعده (قوله والقبول) فيه خلاف فى القهستانى وتصح الهبة
بكوهت وفيه دلالة على أن القبول ليس بركن كما أشار إليه فى الخلاصة وغيرها وذكر الكرماني أن الايجاب

(قوله وأى معبر الخ) أرض آجرها المالك للزراعة ثم اعارها من المستأجر وزرعها المستعبر فلا يملك
استرجاعها لما فيه من الضرر وتنسخ الاجارة حين الاعارة ابن النخبة كذا فى الهامش (قوله يجوز
رجوعه) والجواب أن هذا الابن مملوك الغير والمملوك لا يملك شيئاً فيقع لغيره وهو سيده فيصح الرجوع
كذا فى الهامش (قوله وهل مودع) المودع لو دفع الوديعة الى الوارث بلا أمر القاتنى ضمن ان كانت
مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمناً ولا فلا اذا دفع لبعضهم فواتد زينة كذا فى الهامش
(كتاب الهبة)

(قوله وجه المناسبة ظاهر) لأن ما قبلها تملك المتفعة بلا عوض وهي تملك العين كذلك (قوله مجاباً) زاد ابن
الكامل للمال لاخراج الوصية (قوله بلا عوض) أى بلا شرط عوض فهو على حذف مضاف لكن هذا يظهر
لوقال بلا عوض كافى الكذا لأن معنى مجاباً عدم العوض لا عدم اشتراطه على أنه اعترضه الجوى كما فى ابى
السعود بأن قوله بلا عوض نص فى اشتراط عدم العوض والهبة بشرط العوض نقيضه فكيف يجتمعان اه
أى فلا يتم المراد بما ارتكبه وهو شمول التعريف للهبة بشرط العوض لأنه يلزم خروجها عن التعريف حيث
كانه عليه فى العزيمة أيضاً قلت والتحقيق أنه ان جعلت الباء للملابسة متعلقة بمحذوف حال من تملك لزم ما ذكر
أما لو جعل المحذوف خبراً بعد خبر أى هى كائنة بلا شرط عوض على معنى أن العوض فيها غير شرط بخلاف
السبع والاجارة فلا يرد ما ذكر قدبر (قوله شرط فيه) والامثال الهبة بشرط العوض ح (قوله وأما
تملك الدين الخ) جواب عن سؤال مقدرو هو أن تقييده بالعين يخرج تملك الدين من غير من عليه مع أنه هبة
فيخرج عن التعريف فأجاب بأنه يكون عيناً ما لا فالمراد بالعين فى التعريف ما كان عيناً حالاً أو ما لا قال
بعض الفضلاء ولهذا لا يلزم الا اذا قبض وله الرجوع قبله فله منعه حيث كان يحكم النيابة عن القبض وعليه
يتبقى مسئله موت الواهب قبل قبض الموهوب له فى هذه فتأمل بئى هل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر ثم
فلا راجع ولا تزهدية الدين بن عليه فانه مجاز عن البراء والفرد المجازى لا ينقض والله سبحانه أعلم اه
(قوله صحت) أى ويكون وكىلا عنه فيه قال فى البحر عن المحيط ولو وهب ديناً له على رجل
وأمره أن يقبضه قبضه جازت الهبة استحقاقاً فيصير قابضاً للواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضاً لنفسه
بحكم الهبة وان لم يأذن بالقبض لم يجز اه وفى أبى السعود عن الجوى ومنه يعلم أن تصير معلومه التجدد
للغير بعد فراغه من غير صحيح ما لم يأذنه بالقبض وهى واقعة الفتوى وقال فى الاشياء صحت ويكون وكىلا قابضاً
للموكل ثم لنفسه ومقتضاه عزله عن التسليط قبل القبض اه (قوله قال الامام) بيان للآخرى ح
(قوله يعلم) بكسر اللام متددة (قوله تهادوا وتحابوا) بفتح تاء تهادوا وهائه وداله واسكان واوه
وتحابوا بفتح تائه وحائه وضم تائه متددة (قوله ولومكاتباً) فغيره كالمديروا ثم الولد والمبعض بالاولى (قوله
صحتها) أى بقائها على الصحة كما سأتى (قوله مقبوضاً) رجل أضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على
طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسدة لأنها على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر
تجوز خانية (قوله مشاع) أى فيما يقسم كما يأتى وهذا فى الهبة وأما اذا تصدق بالكل على اثنين
فانه يجوز على الاصح بحر أى بخلاف ما اذا تصدق ببعض على واحد فانه لا يصح كما يأتى آخر المتفرقات
لكن سبأتى أيضاً انه لا شوع فى الاولى وقد ذكر فى البحر هنا أحكام المشاع وعقد لها فى جامع الفصولين ترجمة
فراجعها (فائدة) من أراد أن يهب نصف دار مشاعاً يبيع منه نصف الدارين ثم يبيع عن الثمن بزازية
(قوله هو الايجاب) وفى خزائن الفتاوى اذا دفع لابنه مالا فتصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة
التقليد يرى قلت فقد أفاد أن التلفظ بالايجاب والقبول لا يشترط بل تكفى القرائن الدالة على التقليد كن دفع
لقدر شيئاً وقبضه ولم يلفظ واحد منهما بشئ وكذا يقع فى الهدية ونحوها فاحفظه ومثله ما يدفعه لزوجه
أو غيرها قال وهبت منك هذه العين فقبضها الموهوب له بحضرة الواهب ولم يقل قبضت صح لان القبض فى باب
الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول ولو الجسية وفى شرح الجمع لابن مالك عن المحيط لو كان أمره بالقبض
حين وهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعده (قوله والقبول) فيه خلاف فى القهستانى وتصح الهبة
بكوهت وفيه دلالة على أن القبول ليس بركن كما أشار إليه فى الخلاصة وغيرها وذكر الكرماني أن الايجاب

فلو شرطه صحت ان اخذها قبل تنزهها وكذا الوابرا. صح البراء وبطل الشرط خلاصة (و) حكمها انما (لا يتصل بالشروط الفاسدة) فهبة عبد على أن يعتقه تصح ويطل الشرط (وتصح بايجاب كوهبت ونحلت وأطعمت هذا الطعام ولو) ذلك (على وجه المزاج) بخلاف اطعمتك أرضى فانه عارية لرقبتها واطعام لغلتها بجر (أو الاضافة الى ما) أي الى جزء (يعبر به عن الكل كوهبت لك فسرجهما وجعلته لك) لان اللام للتعليل بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذا هي لك حلال الا أن يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصة (وأعزتك هذا الشيء وجعلتك على هذه الذاقة) ناويا بالحل الهبة كما تر (وكسوتك هذا الثوب ودارى لك هبة) أو عمرى (تسكنها) لان قوله تسكنها مشورة لا تفسير ٥٠٩ لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم فقد أشار عليه في ملكه بأن يسكنه فان شاء

قبل مشورته وان شاء لم يقبل (لا) لو قال (هبة سكنى أو سكنى هبة) بل تكون عارية أخذاً بالتصريح وحاصله أن اللفظ أنباء عن تلك الرقبة فهبة أو المنافع فعارية أو احتل اعتبار الهبة نوازل وفي البحر أغرسه باسم ابني الأقرب العصاة (و) تصح (بقبول) أي في حق الموهوب له أتمافي حق الواهب فتصح بالايجاب وحده لانه مترفع حتى لو حلف أن يهب عبده لفلان فوهب ولم يقبل بزوجته كنهت بخلاف البيع (و) تصح (بقبض بلاذن في المجلس) فانه هنا كقبول فاختص بالمجلس (وبعد به) أي بعد المجلس بالاذن وفي المحيط لو كان أمره بالقبض حين وهبه لا يتقيد بالمجلس ويجوز القبض بعده (والتكن من القبض كالقبض فلو وهب لرجل ثيابا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا) لعدم تمكنه من القبض (وان مفتوحا كان قبضا لتكنه منه) فانه كالتخلية في البيع اختيار وفي الدرر والاختار صحت بالتخلية في صحيح الهبة لافاسدها وفي التنف ثلاثة عشر عقدا لا تصح بالقبض (ولو نواه) عن القبض (لم يصح) قبضه (مطلقا)

في الهبة عقد تام وفي المبسوط ان القبض كالقبول في البيع ولذا لو وهب الدين من الغريم لم يقبل الى القبول كما في الكرماني لكن في الكافي والتحفة انه ركن وذكري الكرماني انها تفقير الى الايجاب لان ملك الانسان لا ينقل الى الغير بدون تملكه والى القبول لانه الزام الملك على الغير وانما يبحث اذا حلف أن لا يهب فوهب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق الاول فان في التأويلات التصريح بانه غير لازم ولذا قال أصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع جاز اه وسأقي تمامه قريبا (قوله فلو شرطه) بأن وهبه على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام (قوله وكذا الواج) أي لا يصح خيار الشرط أي لو أبرأه على انه بالخيار ثلاثة أيام يصح البراء ويطل الخيار منح وهذا مخالف لما تر في باب خيار الشرط (قوله المزاج) رده المقدسي على صاحب البحر وأجبتنا عنه في هامشه (قوله بخلاف جعلته باسمك) قال في البحر قيد بقوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكون هبة واهذا قال في الخلاصة لو غرس لينة كرمات قال جعلته لابني يكون هبة وان قال باسم ابني لا يكون هبة ولو قال أغرس باسم ابني فالأمر متردد وهو الى العصاة أقرب اه وفي المنع عن الخاتمة بعد هذا قال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجعل عبارة عن التعليل وان قال أغرس باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لان الناس يريدون به التعليل والهبة اه وفيه مخالفة لما في الخلاصة كما لا يخفى اه قال الرملي أقول ما في الخاتمة أقرب اعرف الناس تأمل اه وهنالك اهذه لكن أظن انها مضروب عليها منهم ما مزوحي وظاهره انه اقترعه على مخالفة وفيه أن ما في الخاتمة فيه انظر الجعل وهو مراد به التعليل بخلاف ما في الخلاصة اه تأمل نعم عرف الناس التعليل مطلقا تأمل (قوله ليس بهبة) بقي ما لو قال ملكتك هذا الثوب مثلا فان قامت قرينة على الهبة صحت والا فلا لان التعليل اعتم منها لصدقه على البيع والوصية والاجرة وغيرها وانظر ما كتبناه في آخرهبة الحامدية وفي الكازروني انها هبة (فروع) في الهامش رجل قال لرجل قدمته معك بهذا الثوب أو هذه الدراهم فقبضها فهي هبة وكذا لو قال لامرأة قد تزوجها على مهر سمي قدمته لك بهذه الثياب أو بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط الدرر خسي تناوى هندية أعطى زوجته ذنابير لتخذه ثيابا وتلبسها عنده فدفعها معاملة ففوى لها قينة اتخذ لولده الصغير ثوبا يملكه وكذا الكبير بالتسليم برزاقية لودفع الى رجل ثوبا وقال أليس نفسك ففعل يكون هبة ولودفع دراهم وقال أتفقه اعطاك يكون قرضا باقاني اتخذ لولده ثيابا ليس له أن يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت اتخاذها ثيابا عارية وكذا لو اتخذ لتلبس ثيابا فأنى التلبس فأراد أن يدفعها الى غيره برزاقية كذا في الهامش (قوله مشورة) بضم الشين أي فقد أشار في ملكه بأن يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل كقوله هذا الطعام لك تأكله أو هذا الثوب لك تلبسه بجر (قوله لو قال هبة سكنى) منصوب على الحال أو التمييز بجر (قوله أو سكنى هبة) بالنصب (قوله باسم ابني) قدمنا الكلام فيه قريبا أقول قوله جعلته باسمك غير صحيح كما تر فكيف يكون ما هو أدنى رتبة منه أقرب الى العصاة سائحي قل قد يفرق بأن ما تر ليس خطا بما لابنه بل لاجنبى وما هنا مبني على العرف تأمل (قوله وتصح بقبول) أي ولو فعلا ومنه وهبت جاريتي هذه لاحد كما فلتا خذها من شاه فأخذها رجل منها تكون له وكان أخذها قبولا وما في المحيط من انها تدل على انه لا يشترط في الهبة القبول مشكل بجر قلت يظهر لي انه أراد بالقبول قولاً وعليه يحمل كلام غيره أيضا وبه يظهر التوفيق بين القولين باشتراط القبول وعدمه واقفه الموفق وقد منّا نظيره في العارية وانظر ما كتبناه على البحر نعم القبول شرط لو كان الموهوب في يده كما يأتي (قوله بخلاف البيع) فانه ان لم يقبل لم يبحث (قوله صحت) أي القبض بالتخلية قال في التارخانية وهذا الخلاف في الهبة العجيبة فأما الهبة الفاسدة فالتخلية ليست بقبض اتفاقا والاصح أن الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض خاتمة (قوله وفي التنف ثلاثة عشر)

أحدها الهبة والثاني الصدقة والثالث الرهن والرابع الوقف في قول محمد بن الحسن والاوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والخامس العمري والسادس الخلة والسابع الجنبين والثامن الصلح والتاسع رأس المال في السلم والعاشر البذل في السلم إذا وجد بعضه زيوفاً فإن لم يقبض بدلها قبل الاقتراق بطل حصتها من السلم والحادي عشر الصرف والثاني عشر إذا باع الكيلبي بالكيلبي والجنس مختلف مثل الخنطة بالشعر جازفه التفاضل لا النسبة والثالث عشر إذا باع الوزني بالوزني مختلفاً مثل الحديد بالصفر أو الصفر بالنحاس أو النحاس بالرصاص جازفها التفاضل لا النسبة فمخ الغفار كذا في الهامش (قوله بالقبض) فيشترط القبض قبل الموت ولو كانت في مرض الموت للاجنبي كما سبق في كتاب الوقف كذا في الهامش (قوله بالقبض الكامل) وكل الموهوب له رجلين بقبض الدار فقبضها جاز خانية (قوله منع تمامها) إذا قبض شرط فصولين وكلام الزياهي يعطى أن هبة المشغول فاسدة والذي في العمادية أنهم غير تامة قال الحوى في حاشية الاشياء فيجتمعت أن في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في هبة المشاع المحتمل للقسمة هل هي فاسدة أو غير تامة والأصح كافي البناءة أنها غير تامة فكذلك هنا كذا بخط شيخنا ومنه يعلم ما وقعت الإشارة إليه في الدر المختار فأشار إلى أحد القولين بما ذكره أولاً من عدم التمام وإلى الثاني بما ذكره آخر من عدم الصحة فتدبر أبو السعود وأعلم أن الضابط في هذا المقام أن الموهوب إذا اتصل بملك الموهوب اتصال خلقة وأمكن فصله لا تجوز هبته ما لم يوجد الانفصال والتسليم كما إذا وهب الزرع أو الثمر بدون الأرض والشجر أو بالعكس وإن اتصل اتصال مجاورة فإن كان الموهوب مشغولاً بجنى الوهاب لم يجوز كما إذا وهب السرج على الدابة لأن استعمال السرج إنما يكون للدابة فكانت للوهاب عليه يد مستعملة فتوجب نقصاناً في القبض وإن لم يكن مشغولاً جازاً إذا وهب دابة مسرجة دون سرجها لأن الدابة تستعمل بدونه ولو وهب الحلي عليها دونها جاز لأن الحلي غير مستعمل بالدابة ولو وهب داراً دون ما فيها من متاعه لم يجوز وإن وهب ما فيها وسله دونها جاز كذا في المحيط شرح جمع (قوله وإن شاغلاً) تجوز هبة شاغل لا المشغول فصولين أقول هذا ليس على إطلاقه فإن الزرع والشجر في الأرض شاغل لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لانصافها تأمل خير الدين على الفصولين (قوله فلو وهب الخ) وإن وهب داراً فيها متاع وسلها كذلك ثم وهب المتاع منه أيضاً جازت الهبة فيه ما لا نه حين هبة الدار لم يكن للوهاب فيها شيء وحين هبة المتاع في الأولى زال المنافع عن قبض الدار لكن لم يوجد بعد ذلك فعل في الدار ليتم قبضه فيها فلا يتقلب القبض الأول صحيحاً في حقها بجر عن المحيط (قوله وسلها كذلك الخ) قال صاحب الفصولين فيه نظر إذا الدابة شاغلة للسرج واللبام لا مشغولة يقول الحقيير صل أي الأصل عكس في هذا والظاهر أن هذا هو الصواب بؤيده ما في قاضي خان وهب أمة عليها حلي وثياب وسلها جاز ويكون الحلي وما فوق ما يستر عورتها من الثياب للوهاب لمكان العرف ولو وهب الحلي والثياب دونها لا يجوز حتى ينزعها ما يدفعها إلى الموهوب له لأن ما دام عليها يكون تمامها مشغولاً بالأصل فلا تجوز هبته نور الدين (قوله لأن شاغله) تعليل لقوله لا مشغول به أي بملك الوهاب حيث قبله ملك الوهاب فافهم أقول الذي في الصرو المنع وغيره ما تصور المشغول بملك الغير بما إذا ظهر المتاع مستحقاً أو كان غصبه الوهاب أو الموهوب له وانظر ما كتبناه على البحر عن جامع الفصولين (قوله بغير ملك وإليه) وفي بعض النسخ بملك غير وإليه اهـ (قوله كرهن وصدقة) أي كما أن شغل الرهن والصدقة بملك غير الرهن وغير المتصدق لا يمنع تمامها كما في المحيط وغيره مدني قال في المنع وكل جواب عرقته في هبة الدار والجوالت بما فيها من المتاع فهو الجواب في الرهن والصدقة لأن القبض شرط تمامها كالهبة (قوله إلا إذا وهب) كأن وهبه داراً والأب ساكنها أوله فيها متاع لأنها مشغولة بمتاع القابض وهو مخالف لما في الخانية فقد جرم أولاً بأنه لا تجوز ثم قال وعن أبي حنيفة في المجرد تجوز وبصير قابضاً لابنه تأمل (قوله وكذا الدار) مستدرك بأن الشغل هنا بغير ملك الوهاب والمراد شغل بملكه (قوله المعارة) أي لو وهب طفله داراً يسكن فيها قوم بغير أجر جاز وبصير قابضاً لابنه لا لو كان بأجر كذا نقل عن الخانية (قوله نصح الحرز) وكان أصله وهم فيها فقولاً بيزربض الميم من هم لاجل الوزن. (قوله مفرغ) تفسير لمحور واحترزه عن هبة التمر على الخنط ونحوه لما سياتي درر (قوله بعد أن يقسم) ويشترط في هبة المشاع الذي لا يحتملها

ولو في المجلس لأن الصريح أقوى من الدلالة (ونتم) الهبة (بالقبض) الكامل (ولو الموهوب) شاغلاً لملك الوهاب لا مشغولاً به (والأصل أن الموهوب إن مشغولاً بملك الوهاب منع تمامها وإن شاغلاً لغير الوهاب جاز) (قوله نصح) عليها سرجه وسلها كذلك لأنصح وبعبكسه تصح في الطعام والمتاع والسرج فقط لأن كلامها شاغل لملك الوهاب لا مشغول به لأن شغل بغير ملك وإليه لا يمنع تمامها كرهن وصدقة لأن القبض شرط تمامها وتتمامه في العمادية وفي الاشياء هبة المشغول لا تجوز إلا إذا وهب الأب لطفله قلت وكذا الدار المعارة والتي وهبتها زوجها على المذهب لأن المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم وقد غيرت بيت الوهابية فقلت

ومن وهبت للزوج داراً لها بها متاع وهم فيها نصح الحرز وفي الجوهرة وحيلة هبة المشغول أن يودع الشاغل أولاً عند الموهوب له ثم يسلمه الدار مثلاً فتصح لشغلها بمتاع في يده (في) متعلق بتمت (محور) مفرغ (مقسم ومشاع لا) يبقى متفعلاً به بعد أن (يقسم)

قوله بضم الميم الخ لا حاجة إليه كما لا يتنى اهـ معجمه

كيت وحام صغيرين لانها (لا) تتم

بالقبض (فيما يقسم ولو) وبه
(الشريك) أو لاجني لعدم تصور
القبض الكامل كافي عامة الكتب
فكان هو المذهب وفي الصيرفة
عن العتابي وقبل يجوز لشريكه
وهو المختار (فان قسمه وسلمه صح)

لزال المانع (ولو سلمه شائعا لا يملكه
فلا ينفذ تصرفه فيه) فينفذه وينفذ
تصرف الواهب درر لكن فيها عن
الفصولين الهبة الفاسدة تفيد الملك
بالقبض وبه يفتي وثلث في البرازية
على خلاف ما صححه في العمادية
لكن لفظ الفتوى أكد من لفظ
الصحيح كإبطه المصنف مع بقية
أحكام المشاع وهل للقرب
الرجوع في الهبة الفاسدة قال
في الدرر نعم وتعقبه في الشريعة
بأنه غير ظاهر على القول المفتي به
من إقادتها الملك بالقبض فلجفظ

(والمانع) من تمام القبض (شروع
مقارن) للعقد (لا طارئ) كأن
يرجع في بعضها شائعا فانه لا يفسدها

اتفاقا (والاستحقاق) شيوخ
(مقارن) لا طارئ فيفسد الكل
حتى لو وهب أرضا وزرعها وسلمها
فاستحق الزرع بطلت في الأرض
لاستحقاق البعض الشائع فيما
يحتمل القسمة والاستحقاق إذا ظهر
بالينة كان مستندا إلى ما قبل
الهبة فيكون مقارنا لها لا طارئا
كأزعمه صدر الشريعة وان تبعه

ابن الكمال فتنبه (ولا تصح هبة لمن
في نزع وصوف على غم ونخل
في أرض وغر في نخل) لانه كشاع
قوله لا أمثلها لعل الأولى لا أمثلته
وقوله لانه بمنزلة المشاع محل نظر فان
عبارة الشارح لانه كشاع وعبارة
شرح الدرر لكنها في حكم المشاع
وليقرر اه معجمه

لا يحتملها أن يكون قد را معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجوز لانها جهالة توجب المنازعة بجر
وانظر ما كتبناه عليه (قوله وحام) فيه أن الحام مما لا يقسم مطلقا كذا في الهامش (قوله في عاقبة
الكتب) وصرح به الزبلي وصاحب البحر مخ (قوله هو المذهب) راجع لمسئلة الشريك كافي المخ
(قوله وهو المختار) قال الرمي وجد بخط المؤلف يعني صاحب المخ باراه هذا ما صورته ولا يخفى عليك انه
خلاف المشهور (قوله فان قسمه) أي الواهب بنفسه أو نائبه أو أمر الموهب له بأن يقسم مع شريكه كل ذلك
تتم به الهبة كما هو ظاهر لمن عنده أدنى فقه تاقل رمي والتخلف في الهبة الصحيحة قبض لافي الفاسدة جامع
الفصولين (قوله ولو سلمه شائعا الخ) قال في الفتاوى الخيرية ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية قال الزبلي ولو
سلمه شائعا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي
وقاضي خان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام أنها تفيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع إقادتها للملك
عند هذا البعض اجمع الكل على أن الواهب استردادها من الموهب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب قال
في جامع الفصولين راضا الفتاوى الفضلى ثم إذا هلكت أفتيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه
إذا الفاسدة مضمونة على مأمرا فإذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما
يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو أثاره بعدموته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد إذا
مات أحد المتبايعين فلورثته تنقذه لانه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقر أن انقضاء يتخصص فاذا ولي
السلطان قاضيا ليقضي بذهب أبي حنيفة لا ينفذ قضاؤه بذهب غيره لانه معزول عنه يتخصص به فالتحق فيه
بالربعة نص على ذلك علماء وأراحمهم الله تعالى اه ما في الخيرية وأفتى به في العمادية أيضا والتاجية وبه جزم
في الجوهرية والجر ونقل عن المستفي بالعين المحجمة انه لو باعه الموهب له لا يصح وفي نور العين عن الوجيز الهبة
الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند اداء العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو قول أبي
يوسف إذا الهبة تنقلب عقد معاوضة اه وذكره هبة المشاع فيما يقسم لا تفيد الملك عند أبي حنيفة وفي
القهمستاني لا تفيد الملك وهو المختار كافي المضمرات وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فثبت علمت
انه ظاهر الرواية وانه نص عليه محمد ورووه عن أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه العمل وان صرح بأن المفتي به
خلافه ولا سيما انه يكون ملكا خبيثا كما يأتي ويكون مضمونا كما علمته فلم يجد نفعا للموهب له فاغتمه وانما اكثرت
النقل في مثل هذه لكثرة وقوعها وعدم تنبيه أكثر الناس للزوم الضمان على قول المخالف ورجاء الدعوة نافعة
في الغيب (قوله بالقبض) لكن ملكا خبيثا وبه يفتي قهستاني أي وهو مضمون كما علمته أيضا فتنبه وفي
حاشية المخ ومع إقادتها للملك يحكم بنقضها للفساد كالبيع الفاسد ينقض له تأمل (قوله في البرازية)
عبارتها وهل يثبت الملك بالقبض قال الناطقي عند الامام لا يفيد الملك وفي بعض الفتاوى ثبت فيها فاسدا وبه
يفتي ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهب له لم يجوز دل انه لا يملك حيث
ابطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار رويت بخط بعض الافاضل على هامش المخ بعد نقله
ذلك وأنت تراه عزرا رواية إقادة الملك بالقبض والاقامة بها إلى بعض الفتاوى فلانعارض رواية الاصل ولذا
اختارها قاضي خان وقوله لفظ الفتوى الخ قد يقال بمنع عمومه لاسيما مثل هذه الصيغة في مثل سياق البرازي
فاذا تأملته تشنئ برحمان ما دل عليه الاصل اه (قوله وتعقبه) قد علمت ما فيه مما قد مناه عن الخيرية
فتنبه (قوله للعقد لا طارئ) أقول منه ما لو وهب دارا في مرضه وليس له سواها ثم مات لم يجوز الورثة
الهبة بقيت الهبة في ثلثها وبطلت في الثلثين كما صرح به في الحاشية (قوله البعض الشائع) أي حكم
لان الزرع مع الأرض يحكم بالاتصال كشيء واحد فاذا استحق أحدهما صار كأنه استحق البعض الشائع فيما
يحتمل القسمة فتبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي درر قال في الحاشية والزرع لا يشبه المتاع (قوله
بالينة) لينظر فيما لو ظهر باقرار الموهب له أما باقرار الواهب فانظروا انه اغولانه أقتر بملك الغير (قوله لانه
كشاع) قال في شرح الدرر هذه نظائر المشاع لا أمثلها فلا شيوخ في شيء منها لكنها في حكم المشاع حتى
إذا فصلت وسلت صح وقوله لانه بمنزلة المشاع أقول لا يذهب عليك انه لا يلزم أن يأخذ حكمه في كل شيء
والالزم أن لا تجوز هبة النخل من صاحب الأرض وكذا عكسه والظاهر خلافه والفرق بينهما انه ما من جزء من

(ولو فصله وسله جاز) لزال المانع
وهل يكنى فصل الموهوب له باذن
الواهب ظاهر الدررني (بجلاف
ذيق في بر ودهن في سمن وسمن
في لبن) حيث لا يصح أصلا لانه
معدوم فلا يملك الا بعقد جديد
(وملك) بالقبول (بلاقبض جديد
لوا الموهوب في يد الموهوب له) ولو
بغصب أو أمانة لانه حينئذ عامل
لنفسه والاصل أن القبض اذا
مجانا ناب أحدهما عن الآخر
واذا انفار ناب الاعلى عن الادنى
لا عكسه (وهبة من له ولاية على
الطفل في الجمله) وهو كل من
يعوله فدخل الاخ والعم عند عدم
الاب لو في عيالهم (تم بال عقد) لو
الموهوب معلوما وكان في يده أو
يدمودة لان قبض الولي ينوب
عنه والاصل أن كل عقد يتولاه
الواحد تت في فيه بالاجاب
(وان وهب له اجنبي يتم بقبض
ولي) وهو أحد أربعة الاب ثم
وصيه ثم الجد ثم وصيه وان لم يكن
في حجرهم

الماشع وان دق الاول شريك فيه ملك فلا تصح هبته ولو من الشريك لان القبض الكامل فيه لا يتصور وأما نحو
التخل في الارض والتفرق التخل والزرع في الارض لو كان كل واحد منهما الشخص فهو صاحب التخل فخل
كله لصاحب الارض أو عكسه فان الهبة تصح لان ملك كل منهما مقترن عن الآخر فيصح قبضه بقبضه ولم أر من
صرح به لكن يؤخذ بالحكم من كلامهم ولكن اذا وجد النقل فلا يسعنا الا التسليم (فرع) له عليه عشرة نقضاتها
فوجد القابض اذا صار له فوهبه للذات أو للبائع ان الدراهم صحا بغيرها التبعض يصح لانه مشاع لا يتحمل
القبض وكذا هبة بعض الدراهم والذات ان خرها التبعض تصح والا لا برزاية (قوله ظاهر الدررني)
اقول صرح به في الخالية فقال ولو وهب زرع بدون الارض أو تمر بدون التخل وأمره بالحصاد والجد ففعل
الموهوب له ذلك جاز لان قبضه بالاذن يصح في المجلس وبعده وفي الحامدية عن جامع الفتاوى ولو وهب زرعاً
في أرض أو تمر في شجر أو حلبة سبغ أو بناء دار أو ديناراً على رجل أو فقيراً من صبرة وأمره بالحصاد والجد ففعل
والزرع والتبضع والقبض والكيل ففعل صح استحساناً الخ (قوله أصلاً) أي وان سلها مفرزة (قوله
لانه معدوم) أي حكوا وكذا الوهب الحمل وسلم بعد الولادة لا يجوز لان في وجوده احتمالاً لفصل كالمعدوم من
(قوله جديد) وهذا لان الخطة استحالته وصارت دقيقاً وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو عين اخرى على
ما عرف في الغصب بجلاف المشاع لانه محل للملك لانه لا يمكن تسليحه فاذا زال المانع جاز من (قوله
بالقبول) انما اشترط القبول فضلاً لانه اذا لم يوجد كذلك يقع الملك فيها بغير رضاه لانه لا حاجة الى القبض ولا
يجوز ذلك لما فيه من توهم الضرر بخلاف ما اذا لم يكن في يده وأمره بقبضه فانه يصح اذا قبض ولا يشترط
القبول لانه اذا قدم على القبض كان ذلك قبولا ورضي منه بوقوع الملك له فيملكه ط مخلصاً وهذا معنى قوله
بعد لانه حينئذ عامل لنفسه أي حين قبل صريحاً (قوله بلاقبض) أي بان يرجع الى الموضع الذي فيه العين
وبعضي وقت يتمكن فيه من قبضها قهستاني (قوله ولو بغصب) انظر الزيلعي (قوله عن الآخر)
كما اذا كان عنده ودعيه فأعارها صاحبها فان كلامهم ما قبض أمانة فناب أحدهما عن الآخر (قوله عن
الادنى) فناب قبض المفعوب والمبيع فاسد اعقب المبيع الصحيح ولا ينوب قبض الامانة عنه من
(قوله لا عكسه) قبض الودعة مع قبض الهبة يتجانسان لانها قبض امانة ومع قبض الشراء يتفان لان
قبض ضمان فلا ينوب الاول عنه كافي الميعط ومثله في شرح الطحاوي لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضموناً
بغيره كالبيع المضمون بالثمن والمرهون المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كافي المستصفي ومثله
في الزاهد في فلو باع من المودع احتاج الى قبض جديد وتماه في العمادى قهستاني (قوله على الطفل)
فلو بالغاب يشترط قبضه ولو في عياله تاترخانية (قوله في الجمله) أي ولو لم يكن له تصرف في ماله (قوله بالعقد)
أي الايجاب فقط كما يشير اليه الشارح كذا في الهامش وهذا اذا علمه أو شهد عليه والشاهد للتعزير عن الجود
بعد موته والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض برزاية قال في التاترخانية فلما أرسل العبد في حاجة أو كان أبقا في
دار الاسلام فوهبه من ابنه صحت فلو لم يرجع العبد حتى مات الاب لا يصير ميراثاً عن الاب اه (قوله
لوا الموهوب الخ) لعله احتراز عن فهو هبة شيئاً من ماله تأمل (قوله معلوماً) قال محمد رحمه الله كل شيء موهبه
لابنه الصغير وأشهد عليه وذلك الشيء معلوم في نفسه فهو جائز والقصد أن يعلم ما وهبه له والشاهد ليس بشرط
لازم لان الهبة تتم بالاعلام تاترخانية (قوله أو يده مودعه) أي أو يده مستعيره لا كونه في يد غاصبه أو ممرته
أو المشتري منه بشرط فاسد برزاية قال السائحاني انه اذا انقضت الاجارة أو ارتدت الغصب تتم الهبة كما تتم
في نظائره (قوله يتولاه) كبيع ماله من طفله تاترخانية (قوله ثم وصيه) ثم الوالي ثم القاضي ووصي
القاضي كما سيأتي في المأذون ومز قبيال الموكلة في الخصومة والوصي كالاب والام كذلك الوالي في عياله ان
وهبت له أو وهب له تملك الام القبض وهذا اذا لم يكن للصبي اب ولا جد ولا وصيهما وذا كذا الصدر ان عدم الاب
لقبض الام ليس بشرط وذكر في الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل تزوجها يملك قبض الهبة لها ولا يجوز
قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التعزير قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حياً فلما كان الاب ووصيه
والجد ووصيه غائب غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة مع وجود واحد
منهم سواء كان الصغير في عياله أو لا وسواء كان ذارحم محرم أو اجنبياً وان لم يكن واحداً من هؤلاء الاربعة جاز

وعند عدمهم تم قبض من بعوله كعنه (وأتمه وأجنبي) ولومتقطا (لوفى حجرهما) والالافوات الولاية (وقبضه لومعنا) يعقل التصبيل (ولومع وجود أليه) مجنبي لانه في النافع المحض كالبايع حتى لو وهب له أعي لا نفع له وتلفقه مؤتمه لم يصح قبوله أشياء قلت لكن في البرجندى اختلف مما لو قبض من بعوله والاب حاضر قبيل لا يجوز والعصم هو الجواز اه وظاهر القهستاني ترجيحه وعزاه لغير الاسلام وغيره على خلاف ما اعتقده المصنف في شرحه وعزاه للثلاثة لكن منه يحتمله بوصول ولوباته ٥١٣ والاجنبي أيضا قاتل (وصح رد له لما كنه بوله)

سراجية وفيها حسنات الصبي اه قبض من كان الصبي في حجره ولم يجز قبض من لم يكن في عياله بزانية قال في المبر والمرد بالوجود الحضور اه وفي غاية البيان ولا تملك الام وكل من يعول الصغير مع حضور الاب وقال بعض مشايخنا يجوز اذا كان في عياله كالمزوج وعنه احتز في المتن بقوله في العصم اه ويملك الزوج القبض اهما مع حضور الاب بخلاف الام وكل من يعوله باغير الزوج فانهم لا يملكونه الا بعد موت الاب أو غيبته غيبة منقطعة في العصم لان تصرف هؤلاء للضرورة لا بتقويض الاب ومع حضور الاب لا ضرورة جوهره واذا غاب أحدهم غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتلوه في الولاية لان التأخير الى قدوم الغائب تقويت للمنفعة للصغير فتقتل الولاية الى من يتلوه كما في الانكاح ولا يجوز قبض غير هؤلاء مع وجود أحدهم ولو في عياله القايض أو رجسا محرمانه كالاخ والمم والام بدائع لمخصا ولوقبض له من هو في عياله مع حضور الاب قيل لا يجوز وقيل يجوز به يبقى مشتمل الاحكام والعصم الجواز كالوقبض الزوج والاب حاضر خائفة والفتوى على انه يجوز استروشى فقد علمت أن الهداية والجوهرية على تصحيح عدم جواز قبض من بعوله مع عدم غيبة الاب وبه جزم صاحب البدائع وقاضى خان وغيره من أصحاب الفتاوى صححو خلافه وكن على ذكر ما قالوا لا يعدل عن تصحيح قاضى خان فانه فقيه النفس ولا سيما وفيه هنا نفع للصغيرة تأمل عند الفتوى وانما كثر من المنقول لانها واقعة الفتوى وبعض هذه النقول نقلتها من خط من لا على التركايف واعتمدت في عزوها عليه فانه نفع بترجحه الله تعالى (قوله عدمهم) ولو بالنسبة المنقطعة (قوله يعقل التصبيل) تفسير التمييز (قوله لكن) استدلال على قوله وعند عدمهم ح (قوله بوصول ولوباته) يعنى جاز وصول قول المتن ولومع وجود أليه بقوله بأتمه وأجنبي ح كذا في الهامش (قوله ولوباته) متعلق بوصول (قوله وصح ربه) أى رد الصبي وانظر حكم رد الولي والظاهر انه لا يصح حتى لو قبل الصبي بعد رد وليه بصح ط (قوله لها) أى للهبة (قوله وهبله) قال في التارخانية روى عن محمد نفا انه يباح وفي الذخيرة وأ كثر مشايخ بخارى على انه لا يباح وفي فتاوى سمرقند اذا اهدى الفتوا له للصغير يحل للايوين الاكل منها اذا اريد بذلك الابوان لكن الاهداء للصغير استصغارا للهدية اه قلت وبه يحصل التوفيق ويظهر ذلك بالقرائن وعليه فلا فرق بين المأكول وغيره بل غيره أظهر فتأمل (قوله فأفاد) أهله صاحب البصروته في المنح (قوله الحاجة) قال في التارخانية واذا احتاج الاب الى مال ولده فان كان في المصروف حاجة لفقره أكل بغيره حتى وان كان في المفاضة واحتاج اليه لانه دام الطعام معه فله الاكل بالقيمة اه (قوله فالقول له) لانه هو المملك (قوله وكذا زفاف الخت) أى على هذا التفصيل بأن كان من اقرباء الزوج أو المرأة أو قال المهدى أو هديت للزوج أو المرأة كما في التارخانية وفي الفتاوى الشرعية يستل فيما يرسله الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرص فيلزمه الوفاء به أم لا لأجاب ان كان العرف بأنهم يدفعونه على وجه البدل يلزم الوفاء به ان منبدا فخله وان قبيحا فخمته وان كان العرف بخلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا يظنون في ذلك الى اعطاء البدل فحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك أو الاستئلاء والاصل فيه أن المعروف عرفا كشرط شرط اه قلت والعرف في بلادنا مشترك فم في بعض القرى يعدونه قرصا حتى انهم في كل ولية يحضرون الخطيب يكتب لهم ما يهدى فاذا جعل المهدى ولية يراجع المهدى المدفوع فيدى الاول الى الثاني مثل ما اهدى اليه (قوله ولده) أى الصغير وأما الكبير فلا بد من التسليم كما في جامع الفتاوى وأما التلبذ فلو كبر افكذلك ويملك الرجوع عن هبته لو أجنبا مع الكراهة ويمكن حل قوله ليس له الرجوع عليه سائحاتي (قوله أو لتلبذه) مسئلة التلبذ حفرضة بعد دفع الثياب اليه قال في الخانية اتخذ شيئا لتلبذه فأتى التلبذ بعد ما دفع اليه ان بين وقت الاتخاذ انه اعارة يمكنه الدفع اليه فاقهم (قوله وان قصده) بكون الصادر ورفع الدال وبعبارة المنح وان قصده الاضرار وهكذا رأيت في الخانية (قوله وعليه الفتوى) أى على قول أبي يوسف من أن التنبص بين الذكر والانثى أفضل من التثلبث الذي هو قول محمد رمي (قوله ولو بعوض) وأجازها محمد بعوض مساو كما يذكر

لثبائنه عنه فصع قبض الاب
كتبها عميرة (وقبله) أى الزفاف
(لا) يصح لعدم الولاية (وهب
اثنتان دارا الواحد صح) لعدم
الشيوع (وبقبله) لكبيرين (لا)
عنده للشيوع فيما يحتمل القسمة
أما لا يحتمل كالبيت فصع اتفاقا
قيدنا بكبيرين لانه لو وهب لكبير
وصغير في عيال الكبير أو لابنيه
صغير وكبير لم يجز اتفاقا وقيدنا
بالهبة لجواز الزمان والاجارة من
اثنين اتفاقا (وإذا صدق بعشرة)
دراهم (أو وهبها لفقرين صح)
لأن الهبة للفقر صدقة والصدقة
يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد
فلا شيوع (لألفين) لأن الصدقة
على الفتي هبة فلا تصح للشيوع
أى لا تملك حتى لو قسمها وسلها
صح (فروع) وهب رجلين درهما
ان صحهما صح وان مغشوشا لانه
يما يتسم لكونه في حكم العروض
معه درهما فقال لرجل وهبت
لك أحدهما أو نصفهما ان استويا
لم يجز وان اختلفا جاز لانه مشاع
لا يقسم ولذا لو وهب ثلثهما جاز
مطلقا تجوز هبة حائط بين داره
ودار جاره بداره وهبة البيت
من الدار فهذا يدل على كون سقف
الواهب على الحائط واختلاط
البيت بجيطان الدار لا يمنع صحة
الهبة مجتبى

آخر الباب الآتى وعبارة الجمع وأجازها محمد بشرط عوض مساو اه وسأق قبيل المتفرقات مثل أبو مطيع
عن رجل قال لاخر ادخل كرى وخذ من العنب كم يأخذ قال يأخذ عنقودا واحدا وفى العتابة هو المختار
وقال أبو الليث مقدار ما يشبع انسان تارخانية وفيها عن التهمة مثل عمر التسنى عن أمرأ ولاده أن يقسموا
أرضه التى فى ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وتراضوا على ذلك هل ثبت لهم الملك أم يحتاج الى
أن يقول لهم الاب ملككم هذه الاراضى أو يقول لكل واحد منهم ملكك هذا النصيب المفروض قال لا وسئل
عنها الحسن فقال لا ثبت لهم الملك الا بالقسمة وفى تجنيس الناصرى ولو وهب دارا لابنه الصغير ثم اشترى بها
اخرى فالثانية لابنه الصغير خلافا لفرولودفع الى ابنه ما لا تصرف فيه الابن يكون للابن اذا دلت دلالة على
التمليك اه وسئل الفقيه عن امرأة وهبت مهرها الذى لها على الزوج لابن صغيره وقبل الاب قال أنا فى هذه
المسئلة واقف فيصمحل الجواز كن كان له عبد عند رجل ودبعة فأبى العبد ووهبه مولاه من ابن المودع فانه يجوز
وسئل مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ وفى العتابة وهو المختار
تارخانية (قوله دارا) المراد بها ما يقسم (قوله وبقبله) وهبة واحد من اثنين قال فى الهامش دفع
لرجل ثوبين وقال ايها ما شئت فلك والاخر لابنك فلان ان يكن قبل أن ينفق فاجزوا الا لا له على آخر ألف تعد
وأفعله فقال وهبت منك احد المائين جاز والبيان اليه والى ورثته بعد موته بزانية (قوله لكبيرين)
أى غير فقيرين والا كانت صدقة فتصح كأيامى (قوله يحتمل القسمة) انظر القهستاني (قوله بكبيرين)
هذه عبارة البحر وقد تبعه المصنف وظاهرها انها لو كانا صغيرين فى عياله جاز عندهما وفى البرازية ما يدل عليه
فراجعوه وأقول كان الاولى عدم هذا القيد لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين والكبير والصغير عند أى
حنيفة ويقول أطلق ذلك فأفاد أنه لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيرا والاخر صغيرا
وفى الاولين خلافهما رملى (قوله فى عيال الكبير) صوابه فى عيال الواهب كما يدل عليه كلام البحر
وغیره (قوله أولابيه الخ) عبارة الخانية وهب داره لابن له أحدهما صغير فى عياله كانت الهبة فاسدة عند
الكل بخلاف ما لو وهب من كبيرين وسلم اليهما جلة فان الهبة جائزة لانه لم يوجد الشيوع وقت العقد ولا وقت
القبض وأما اذا كان أحدهما صغيرا فكما وهب يصير قابضا خاصة الصغير فيتمكن الشيوع وقت القبض اه
فلما تم ثم ظهر أن هذا التفصيل معنى على قولهما أتما عنده فلا فرق بين الكبيرين وغيرهما فى الفساد (قوله
لم يجز) والحيلة أن يسل الدار الى الكبير ويهبها لهما بزانية وأفاد أنها للصغيرين تصح لعدم المرجح لسبق قبض
أحدهما وحيث اتحد وليهما فلا شيوع فى قبضه وبؤيد قول الخانية دارى هذه لولدى الاصغر يكون باطلا لانها
هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا اه فافاد أنه لو بين صح ورأيت فى الاقروى عن البرازية أن الحيلة فى صحة
الهبة لصغير مع كبير أن يسل الدار لكبير ويهبها لهما ولا يرد ما تم عن الخزانة ولو صدق بداره على ولدين له
صغيرين لم يجز لانه مخالف لما فى المتون والشروح سأنحافى أى من أن الهبة لمن له ولاية تتم بالعقد (قوله
اتفاقا) لتفرق القبض (قوله صدقة) انظر ما كتبه بعد الباب عند قول الماتن والصدقة كالهبة وفى المختصرات
ولو قال وهبت سنكما هذه الدار والموهوب لهما فقيران صحته الهبة بالاجماع تارخانية لكن قال بعده وفى
الاصل هبة الدار من رجلين لا تجوز وكذا الصدقة فيجوز أن قوله وكذا الصدقة أى على غنيين والاظهر أن فى
المسئلة روايتين اه قال فى البحر وصح فى الهداية ما ذكره من الفرق (قوله لألفين) هذا قوله وقال لا يجوز وفى
الاصل أن الهبة لا تجوز وكذا الصدقة عنده فى الصدقة عنه روايتان خانية (قوله لا تملك) تقدم أن المفتى به
أن القباضة تملك بالقبض فهو مبنى على ما قدمنا ترجمه تامل (قوله لو قسمها الخ) قاله فى البحر (قوله
ان استويا) أى وزنا وجودة خانية (قوله جاز) مخالف لما فى الخانية فانه ذكر التفصيل فيما اذا قال نصفهما
ثم قال وان قال أحدهما لك هبة لم يجز كانا سواء أو مختلفين (قوله ثلثهما جاز) هذا يفيد أن المراد بقوله
سابقا أو نصفهما واحد منهما لانصف كل والا فلا فرق بينه وبين الثلث فى الشيوع بخلاف جله على أن المراد
أحدهما فانه مجهول فلا يصح (قوله مطلقا) استويا أو اختلفا منع (قوله تجوز هبة حائط الخ) وفى الذخيرة
هبة البناء دون الارض جائزة وفى الفتاوى من محمد بن وهب رجل غلة وهى قائمة لا يكون قابضا لها حتى
يقطعها ويسلمها اليه وفى الشراء اذا خلى بينه وبينها صار قابضا لها متفرقات التارخانية وقد مناصحوه عن

باب الرجوع في الهبة * (صح الرجوع فيها بعد القبض) أما قبله فلم تتم الهبة (مع استفاء مانعه) إلا في (وان كره) الرجوع (تحريراً) وقيل تنزيهاً نهاية (ولومع اسقاط حقه من الرجوع) فلا يسقط باسقاطه خاتية وفي الجواهر ٥١٥ لا يصح الإبراء عن الرجوع ولو صالحه من حق

الرجوع على شيء صحيح وكان عوضاً عن الهبة لكن سيجي اشتراطه

في العقد (ويمنع الرجوع فيها)

حروف (دمع خرقه) بمعنى الموانع

السبعة الآتية (فالذال الزيادة)

في نفس العين الموجبة لزيادة القيمة

(المتصلة) وان زالت قبل الرجوع

كان شياً شاملاً لكن في الخاتمة

ما يخالفه واعتقده القهستاني

فليتنبه له لان الساقط لا يعود

(كبناء وغرس) ان عذا زيادة

في كل الارض والاربع ولوعدا

في قطعة منها امتنع فيها فقط زيلبي

(وسمن) وجمال وخياطة وصبغ

وقصر ثوب وكبر صغير وسماح

اصم وابصار اعمى واسلام عبد

ومداوانه وعفوجناية وتغاييم

قرآن أو كتابة أو قراءة ونقط مصحف

باعرابه وحمل تمر من بغداد الى بلخ

مثلاً ونحوها وفي البرازية والحبل

ان زاد خير امتنع الرجوع وان

نقص لا ولو اختلفا في الزيادة ففي

المتولدة ككبر القول للواهب وفي

نحو بناء وخياطة وصبغ للموهوب

له خاتية وحاولي ومثله في المحيط

لكنه استثنى ما لو كان لا ينفق

في مثل تلك المدة (لا) تمنع الزيادة

(المنفصلة) كولد وارث وعشر وغرة

فيرجع في الاصل لا الزيادة لكن

لا يرجع بالآتم حتى يستغني الولد

عنها كذا نقله القهستاني لكن نقل

البرجندي وغيره انه قول ابي

يوسف فليتنبه له

شاشية الفصولين للرملي

* (باب الرجوع في الهبة) *

في الهامش ولو قال الواهب اسقطت حتى في الرجوع لا يطل حقه فيه (قوله لكن سيجي) أي عن المجتبى والضمير في اشتراطه للعوض قال الرملي وقد يقال ما في الجواهر لم يدخل في كلام المجتبى اذ ما في الجواهر صلح عن حق الرجوع وما وقد صح الصلح فلزم سقوطه ضمناً بخلاف ما لو أسقطه قصد افك من شيء ثبت ضمناً ولا يثبت قصد اولى بغير مجزئ حتى يقال يمنع الاعتياض عنه كما هو ظاهر وما في المجتبى مسئلة أخرى فتأمل (قوله اشتراطه) أي العوض لكن سيجي البحث في هذا الاشتراط (قوله ويمنع الرجوع الخ) هو كقول بعضهم ويمنع الرجوع في فضل الهبة * يا صاحب حروف دمع خرقه قال الرملي قد نظم ذلك والدي العلامة شيخ الاسلام محي الدين فقال

منع الرجوع من المواهب سبعة * فزيادة موصولة موت عوض

وخروجها عن ملك موهوب له * زوجية قرب هلاك قد عرض

(قوله بمعنى الموانع) لا يقال بقي من الموانع الفقر ما سبأني انه لا رجوع في الهبة للفقير لانها صدقة شربلاية (قوله فالذال الزيادة) قيد بها لان النقصان كالحبل وقطع الثوب بفعل الموهوب له أو لا غير مانع بحر وفي الحبل كلام يأتي (قوله في نفس العين) خرج الزيادة من حيث السعرة فله الرجوع بحر (قوله القيمة) خرج الزيادة في العين فقط كطول الغلام وفداء الموهوب له لوجبي الموهوب خطأ بحر وتماحه فيه (قوله كان شياً شاملاً) فيه انه من قبيل زوال المانع كما قاله الاسيحياني ولهذا سمواها موانع وعبرة القهستاني مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بنى ثم هدم عاده في الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه يشافيه ما في النهاية انه حين زاد لا يعود حتى الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانتقص جميعاً كما صرح به نفسه اه قلت في التارخاتية ولو كانت الزيادة بناءً فانه يعود حتى الرجوع والمانع من الرجوع الزيادة في العين كذا ذكر شمس الاثمة السرخسي (قوله لان الساقط) تعليل لما يفهم من قوله فليتنبه له فانه بمنزلة قوله وفيه نظر ح (قوله والارجع) أي ان لم يعد زيادة رجع قال في الخاتمة وهب داراً فبنى الموهوب له في بيت الضافة التي نسج بالفارسية كسناه تنورا للخبز كان للواهب أن يرجع لان مثل هذا يمتنع نقصاناً لزيادة اه (قوله ولوعدا الخ) مفهوم قوله في كل الارض وقوله في قطعة منها بان كانت عظيمة (قوله ومداوانه) أي لو كان مريضاً من قبل فلو مرض عنده فداؤه لا يمنع الرجوع بحر (قوله وحمل تمر) قال الزيلبي ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج فيه الى مؤنة النقل ذكر في المتن في شأن عندهما ينقطع الرجوع وعند أبي يوسف لا لان الزيادة لم تنصل في العين فصارت زيادة السعر ولهما أن الرجوع يتضمن ابطال حق الموهوب له في الكراء ومؤنة النقل بخلاف نفقة العبد لانها يبدل وهو المنفعة والمؤنة بلا بدل اه قلت ورأيت في شرح السير الكبير للسرخسي انه لو كانت الهبة في دار الحرب فأخرجها الموهوب له الى موضع بقدر فيه على حملها لم يكن للواهب الرجوع لانه حدث فيها زيادة بصنع الموهوب له فانها كانت مشرفة على الهلاك في مضبعة وقد أحياها بالخراج من ذلك الموضع اه لكنه ذكر ذلك في صورة ما اذا ألقى شيئاً قال حين ألقاه من اخذه فهو له ذكره في التاسع والتسعين اه (قوله وفي البرازية) اقول ما في البرازية جزم به في الخلاصة (قوله وان نقص لا) قال في الهداية والجواري في هذا يختلف فمن من اذا حبلت اصفرت لونها ودق ساقها فيكون ذلك نقصاً فيها لا يمنع الواهب من الرجوع اه وينبغي حمل هذا على ما اذا كان الحبل من غير الموهوب له فلو منه لا رجوع لانها ثبت لها بالحمل منه وصف لا يمكن زواله وهو أنها تأملت لكونها أم ولد كما اذا ولدت منه بالفعل كما ذكره بعض المتأخرين نقضها وقد ذكروا أن الموهوب له اذا بر العبد الموهوب انقطع الرجوع ط (قوله كولد) بشكاح أو سفاح برازية (قوله قول أبي يوسف) اقول وظاهر الخاتمة اعتقاد خلافه حيث قال ولو ولدت الهبة ولداً كان للواهب أن يرجع في الآتم في الحال وقال أبو يوسف لا يرجع حتى يستغني الولد عنها ثم يرجع في الآتم دون الولد اه

وكتبنا في أول العتق عند قوله والولد تبع الأم الخ مسألة الجبل فراجعها (قوله ولوجبت) تقدم قريبا
 أن الجبل أن زاد خبرا منع وان نقص لا فليكن التوفيق سائحا في (قوله ولم تلد) مفهومه أنها لو ولدت ثبت
 الرجوع كالوزال البناء تأمل (قوله وقال الزبلي الخ) والتوفيق ما مر عن البرازية وعن الهندية (قوله نعم)
 لأنه نقصان وقدم في باب خيار العيب عن النهر أن الجبل عيب في نبات آدم لا في البهائم اه (قوله مريض مديون
 الخ) (فروع) وهب في مرضه ولم يسلم حتى مات بطلت الهبة لأنه وإن كان وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة
 حقيقة فيحتاج إلى القبض * وهب المريض عبد المال له غيره ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينقض البيع
 ويضمن ثلثه وإن اعتقه الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جاز وبعدم موت الواهب لا لأن
 الاعتاق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وإن اعتقه الواهب قبل موته ومات لاسعاية على العبد
 لجواز الاعتاق ولعدم الملك يوم الموت برازية ورأيت في مجموعة من لاعلي الصغيرة بخطه عن جواهر الفتاوى
 كان أبو حنيفة حاجبا فوقعت مسألة الدور بالكموفة فتكلم كل فريق بنوع فذكر والله ذلك حين استقبلوه فقال من
 غير فكر ولا روية أسقطوا السهم الدائر تصح المسئلة مثاله مريض وهب عبد الله من مريض وسله إليه ثم وهبه
 من الواهب الأول وسله إليه ثم ماتا جميعا ولا مال له لغيره فانه وقع فيه الدور حتى رجع إليه شيء منه زاد في
 ماله وإذا زاد في ماله زاد في ثلثه وإذا زاد في ثلثه زاد في ماله وإذا زاد في ماله زاد في ثلثه ثم لا يزال
 كذلك فاحتج إلى تصحيح الحساب وطريقه أن تطلب حسابا لث وثلثه تسعة ثم تقول صحت الهبة في ثلاثة
 منها ورجع من الثلاثة سهم إلى الواهب الأول فهذا السهم هو سهم الدور فأسقطه من الأصل بقي ثمانية ومنها تصح
 وهذا معنى قول أبي حنيفة أسقطوا السهم الدائر وتصح الهبة في ثلاثة من ثمانية والهبة الثانية في سهم فيحصل
 للواهب الأول ستة ضعف ما صحناه في هبته وصحناه الهبة الثانية في ثلث ما أعطينا فثبت أن تصحيه باسقاط سهم
 الدور وقبل دع الدور يدور في الهواء اه ملخصا وفيه حكاية عن محمد فلتراجع (قوله وقد وطئت) أي من
 الموهوب له أو غيره ط (قوله والميم الخ) لينظر ما لو حكم بطاقة مرتدا أما إذا مات الموهوب له فلا ن
 الملك قد انتقل إلى الورثة وأما إذا مات الواهب فلا ن النص لم يوجب حق الرجوع إلا للواهب والوارث ليس
 بواهب درر قلت مفاد التعليل أنه لو حكم بطاقة مرتدا فالحكم كذلك وليراجع صريح النقل والله أعلم
 (قوله بطل) يعني عقد الهبة والأولى بطلت أي لا تنقل الملك للوارث قبل تمام الهبة سائحا في (قوله ولو
 اختلفا) أي الشخصان لا يقصد الواهب والموهوب له وإن كان التركيب يوهبه بأن قال وارث الواهب ما قبضته
 في حياته وإنما قضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضته في حياته والعبد يد الوارث ط (قوله قال قول
 للوارث) لأن القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض بجر (قوله كفارة) سقوطها إذا لم يوص بها
 وكذا الخراج (قوله ديه) بسكون الهاء وخراج باسكان الجيم ولو قال هكذا كان موزنا خراج ديات
 ثم كفارة كذا (قوله ضمان) أي إذا اعتق نصيبه موسرا فضمنه شريكه (قوله نفقات) أي غير المستدانة
 بأمر القاضي (قوله صلات) بكسر الصاد (قوله والعين العوض) وهب لرجل عبد بشرط أن يعوضه
 ثوبان نقايضا جازا لا خانية (قوله سقط الرجوع) أي رجوع الواهب والمعوض كافي الانقروى واليه
 يشير مفهوم التسريح سائحا في قال في الهامش المرأة إذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها فقال المطلق
 لا يتزوجك حتى تميني مالك على فوهبت مهرها الذي عليه على أن يتزوجها ثم أبى أن يتزوجها قالوا مهرها
 الذي عليه على حاله يتزوجها أولم يتزوجها لأنها جعلت المال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض
 لا يكون على المرأة خانية وأفتى في الخيرية بذلك اه (قوله رجع كل) برفع كل متروا عوضا عن المضاف
 إليه لأن التملك المطلق يحتمل الابتداء ويحتمل الجساسة فلا يطل حق الرجوع بذلك مستصنى (قوله بهبته)
 ههنا كلام وهو أن الأصل المعروف كالمفوض كما صرح به في الكافي وفي العرف يقصد التعويض ولا يذكر خذ بدل
 هبتك وشعوه استصبا فينبغي أن لا يرجع وإن لم يذكر البدلية وفي الخانية بعث إلى امرأته هذا عوضه المرأة
 وزفت إليه ثم فارتها فأدعى الزوج أن ما بعته عارية وأراد أن يسترد ما بعته العوض فالتقول
 للزوج في متاعه لأنه أنكر التملك ولأنه رأى أن تسترد ما بعته إذ تزعم أنه عوض للهبة فإذا لم يكن ذلك هبة لم يكن
 هذا عوضا فكل منهما استرد ما متاعه وقال أبو بكر الاسكاف إن صرحت حين بعثت أنه عوض فكذلك وإن لم

ولو جبت ولم تلد هل للواهب
 الرجوع قال في السراج لا وقال
 الزبلي نعم وفي الجوهرة مريض
 مديون يستغرق وهب أمة غات
 وقد وطئت رذها مع عقرها هو
 المختار (والميم موت أحد العاقلين)
 بعد التسليم فلو قبله بطل ولو اختلفا
 والعين في يد الوارث فالتقول
 للوارث وقد نظم المصنف ما يسقط
 بالموت فقال

كفارة ديه خراج ورابع
 ضمان لعتق هكذا نفقات
 كذاهبة حكم الجميع سقوطها
 بموت لما أن الجميع صلات
 (والعين العوض) بشرط أن
 يذكر لفظا يعلم الواهب أنه عوض
 كل هبته (فان قال خذ عوض
 هبتك أو بدلها) أو في مقابلتها ونحو
 ذلك (فقبضه الواهب سقط
 الرجوع) ولو لم يذكر أنه عوض
 رجع كل بهبته

قوله وخراج باسكان الجيم فيه نظر
 والأوضح عبارة ط ونصها قال
 ح هو من الطويل من الضرب
 الثالث منه والجزء الأول فيه
 التسليم والجزء الثاني مقبوض مع
 تصكين هاء ديه اه

(و) لَذَا (بشروطه شرائط الهبة) كقبض واغراضه عدم شيوع ولو العوض مجانسا أو يسيرا أو في بعض نسخ المتبذل الهبة العقد وهو تعريف (ولا يجوز للاب أن يعوض عما وهب للصغير من ماله) ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فلكل منهما الرجوع بجر (ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عن هبته خيرا أو خيرا) إذا لم يصح تملكها من المسلم بجر (وبشروط أن لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي) لا يصح (فله الرجوع في الباقي) ولو الموهوب شيئين فعوضه أحدهما عن الآخران كانا في عقدين صح والا لا لأن اختلاف العقد كاختلاف العين والدرهم تعين في هبة ورجوع مجتبي (ودقيق الحنطة يصلح عوضا عنها) لحدوثه بالطنن وكذا الوصغ بعض الثياب أولت بعض السويق ثم عوضه صمغ خاتية (ولو عوضه ولداً أحدي جاريين موهوبين وجد) ذلك الولد (بعد الهبة امتنع الرجوع وصح) العوض (من أجنبي) ويسقط حق الواهب في الرجوع إذا قبضه (كبدل الخلع ولو) التعويض (بغير إذن الموهوب له) ولا رجوع ولو بأمره إلا إذا قال عوض عني على أني ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين (و) الأصل أن (كل ما يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الامر بأدائه مثبثا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا) إلا إذا شرط الضمان ظهرياً وحديثاً (فلو أمر المديون رجلاً بقضاء دينه رجع عليه) وإن لم ينصن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الأصل ما لو قال أئق على بناء داري أو قال الأسير اشتري فانه يرجع فيه ما بلا شرط رجوع كقالة خاتية مع أنه لا يطالب بهما بالحبس ولا بملازمة فتأمل (وان استحق نصف الهبة رجع نصف العوض ٥١٧ وعكسه لا مالم يرد ما بقي) لأنه يصلح عوضاً

ابتداء فكذا بقاء لكنه يجبر ليسلم العوض ومراعاة العوض الغير المشروط ما المشروط بمبادلة كجاسي فيوزع البذل على المبدل نهاية (كألو استحق كل العوض حيث يرجع في كلها ان كانت قائمة لان كانت هالكة) كألو استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع خلاصة (وان استحق جميع الهبة كان له أن يرجع في جميع العوض ان كان قائماً وبمثله ان) العوض (هالكا وهو مثلي وقيته ان قيميا) غاية (ولو عوض النصف رجع بما لم يعوض) ولا يضر الشروع لأنه طارئ (تنبيه) نقل في المجتبى أنه يشترط في العوض أن يكون مشروطاً في عقد الهبة أما إذا عوضه بعده فلا ولم أر من صرح به غيره

تصرح به ولكن نوت أن يكون عوضاً كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها ولا يجزئ أن يكون في مستثنى اختلاف به قولية (قوله أبو سيرا) أي أقل من الموهوب لأن العوض ليس يبذل حقيقة والامام جاز بالافل للربا (قوله أن يعوض) وان عوض فللواهب الرجوع لبطلان التعويض بزازية (قوله من ماله) أي من مال الصغير ولومن مال الاب صح لما سألني من صحة التعويض من الاجنبي سألني (قوله وهب العبد) فوهب مبيعاً للمفعول أي وهب له شخص شيئاً (قوله ثم عوض) أي عوض العبد عن هبته (قوله الرجوع) لعدم ملك التاجر المأذون الهبة فلم يصح العوض (قوله بجر) لأن العبد المأذون لا يملك أن يهب أولاً ولا آخر في التعويض سألني ويحتمل أن وهب مبيعاً للفاعل وعوض مبيعاً للمفعول (قوله من نصراني) من معنى اللام (قوله خيرا) مفعول تعويض (قوله في هبة) يعني إذا وهب دراهم تعينت فلو أبدلها بغيرها كان اعراضاً منه عنها فلو أتى بغيرها ودفعه له فهو هبة مبتدأة وإذا قبضها الموهوب له وأبدلها بنفسها أو بغير جنسها لا رجوع عليه ومثل الدرهم الدنانير ط (قوله ورجوع) أي ليس له أن يرجع إذا كانت دراهم الهبة قائمة بعينها فلو أنفقها كان املاً كما يمنع الرجوع ط (قوله بالطنن) أي فلا يقال أنه عين الموهوب أو بعضه (قوله ثم عوضه) أي البعض أي جعله عوضاً عن الهبة لحصول الزيادة فكانه نبي آخر (قوله امتنع الرجوع) لأنه ليس له الرجوع في الولد فصح العوض (قوله ولا رجوع) أي للمعوض على الموهوب له ولو كان شريكاً سواء كان بأذنه أولاً لأن التعويض ليس بواجب عليه فصار كالأمره أن يبرع لأنسان إلا إذا قال على أني ضامن بخلاف المديون إذا أمر رجلاً بأن يقضي دينه حيث يرجع عليه وان لم يقض لأن الدين واجب عليه منح (قوله لعدم) علة لقوله ولا رجوع (قوله والأصل الخ) تقدم قبل كقالة الرجلين أصلاً أن آخران (قوله لكن) استدراك على قوله وما لا فلا (قوله رجع نصف العوض) قال في الجوهرة وهذا أي الرجوع فيما إذا لم يحتمل القسمة وان فيما يحتملها إذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع بالعوض اه أي لأن الموهوب له تبين أنه لم يملك ذلك البعض المستحق فبطل العقد من الأصل لأنه هبة مشاع فيما يحتمل القسمة (قوله وعكسه لا) أي ان استحق نصف العوض لا يرجع نصف الهبة لأن النصف الباقي مقابل لكل الهبة فان الباقي يصلح للعوض ابتداء فكان بقاءه إلا أنه يخبر لأنه ما أسقط حقه في الرجوع إلا ليس له كل العوض ولم يسلم له فله أن يردّه (قوله ليسلم) لا أولى لأنه لم يسلم له العوض (قوله الغير المشروط) أي في العقد (قوله ولو عوض النصف الخ) عوضه في بعض هبته بأن كانت ألفاً عوضه درهماً منه فهو صح في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار بزازية (قوله ولا يضر الشروع) أي الحاصل بالرجوع في النصف (قوله ولم أر من صرح الخ) قائله صاحب المنع أقول صرح به في غاية البيان ونصه قال أصحابنا ان العوض الذي يسقط به الرجوع ما شرط

وفروع المذهب مطلقة كما مر تدبر (وانحاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له) ولو هبة الا اذا رجع الثاني فللاول الرجوع سواء كان بقضاء أو رضاً
 لما سيجي أن الرجوع فسخ حتى لو عادت بسبب جديد بأن تصدق بها الثالث على الثاني أو باعها منه لم يرجع الاول ولو باع نصفه رجع في الباقي لعدم
 المانع وقيد الخروج بقوله (بالكلية) بأن يكون خروجاً عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله (فلو خشي الموهوب له بالشاذ الموهوبية أو نذر
 التصديق بها وصارت لهما لا يمنع الرجوع) ومنه المتعة والقران والنذر مجتبي وفي المنهاج وان ذهب له ثوباً فجعله صدقة لله تعالى فله الرجوع
 خلافاً للثاني (كالمؤذجهما من غير نضحية) فله الرجوع اتفاقاً (فرع) عبد عليه دين أو جنسية خطأ فوهبه مولاه لغريمه أو لولي الجناية سقط الدين
 والجنائية ثم لو رجع صح استحساناً ولا يعود ٥١٨ الدين والجنائية عند محمد ورواية عن الامام كالا يعود النكاح لو وهبها الزوجها

ثم رجع خاتمة (والزاي الزوجية
 وقت الهبة فلو وهب لامرأة
 ثم تكلمها رجع ولو وهب لامرأة
 لا ككسكه (فرع) لا تصح
 هبة المولى لأم ولوفى مرضه
 ولا تنقلب وصية اذ لا يد للعجور
 أمال أو وصى لها بعد موته تصح
 لعقها بموته فيسلم لها كافي (والقاف
 القرابة فلو وهب لذي رحم محرم
 منه) نسباً (ولو ذمياً أو مستأمناً
 لا يرجع) شتمى (ولو وهب لمحرم
 بلارحم كاخيه رضاعاً) ولو ابن عمه
 (ولمحرم بالمصاهرة كاتهامات النساء
 والربائب وأخيه وهو عبد
 لاجنبي أو لعبد أخيه رجع ولو
 كانا) أي العبد ومولاه (ذارحم
 محرم من الواهب فلا رجوع فيها
 اتفاقاً على الاصح) لأن الهبة
 لا يه ما وقعت تنقح الرجوع بحر
 (فرع) وهب لأكخيه وأجنبي
 ما لا يقسم فقضاء له الرجوع في
 حظ الاجنبي لعدم المانع درر

قوله عطف على بلارحم لعل
 الصواب عطف على لمحرم تأمل
 اه معجمه

في العقد فأما اذا عوزه بعد العقد لم يسقط الرجوع لانه غير مستحق على الموهوب له وانما تبرع به ليسقط
 عن نفسه الرجوع فيكون هبة مبتدأة وليس كذلك اذا شرط في العقد لانه يوجب أن يصير حكم العقد حكم
 البيع ويتعلق به الشفعة ويرد بالعيب فدل أنه قد صار عوضاً عنها وقالوا أيضاً يجب أن يعتبر في العوض
 الشرائط المعتبرة في الهبة من القبض وعدم الاشاعة لانه هبة كذا في شرح الاقطع وقال في التحفة فأما العوض
 المتأخر عن العقد فهو لا يسقط الرجوع ولا يصير في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا انتهاء وانما يكون الثاني عوضاً
 عن الاول بالاضافة اليه نصاً كهذا هو ض عن هبتك فان هذا عوض اذا وجد القبض ويكون هبة يصح
 ويطل فيما تصح وتبطل به الهبة وأما اذا لم يصف الى الاول يكون هبة مبتدأة وشيت حق الرجوع في الهبتين
 جميعاً اه مع بعض اختصار ومفاده انه ما قولان أو روايتان الاول لزوم اشتراطه في العقد والثاني لا بل لزوم
 الاضافة الى الاول وهذا الخلاف في سقوط الرجوع وأما كونه يبعاً لانتها فلا نزاع في لزوم اشتراطه في العقد
 تأمل (قوله وفروع المذهب الخ) قلت الظاهر أن الاشتراط بالنظر لما سبق من توزيع البدل على المبدل
 لا مطلقاً وحينئذ في المجتبي لا يضاف اطلاق فروع المذهب فتأمل أبو السعود المصري (قوله كما مر)
 من دقيق الحنطة وولد احدي جاريتين (قوله سواء كان) أي رجوع الثاني (قوله فسخ) فاذا عاد
 الى الواهب الثاني ملكه عادياً كان متعلقاً به (قوله لم يرجع الاول) لأن حق الرجوع لم يكن ثابتاً في هذا
 الملك درر عن المحيط (قوله لا يمنع الرجوع) وجازت الاخصية كافي المنع عن المجتبي (قوله فجعله)
 أي الموهوب له (قوله عبد عليه دين الخ) صبي له على مملوك وصيه دين فوهب الوصي عبد له لصبي
 ثم أراد الوصي الرجوع في ظاهر الرواية لذلك وعن محمد المنع برأية (قوله استحساناً) قال في الخاتمة
 وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والمعل عن أبي يوسف وهشام عن محمد
 وعلى قول أبي يوسف اذا رجع في الهبة يعود الدين والجنائية وأبو يوسف استغنى قول محمد وقال رأيت
 لو كان على العبد دين لصغير فوهبه مولاه منه فقبل الوصي وقبض فسقط الدين فان رجع بعد ذلك لو قلنا لا يعود
 الدين كان قبول الوصي الهبة تصرفاً منصرفاً على الصغير ولا يملك ذلك وأما مسئلة النكاح ففيها روايتان عن
 أبي يوسف في رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح اه (قوله ككسكه) أي لو وهبت لرجل ثم تكلمها
 رجعت ولو لزوجها لا (قوله لذي رحم محرم) خرج من كان ذارحم وليس بمحرم ومن كان محرم وليس بذى
 رحم درر فالاول كآب المم فإذا كان أخاه من الرضاع ايضاً واخترع عنه بقوله نسباً فإنه ليس
 بذى رحم محرم من النسب كافي الشريعة لآلية والثاني كالأخ رضاعاً (قوله منه نسباً) الضمير في منه
 للرحم فخرج الرحم غير المحرم كآب المم والمحرم غير الرحم كالأخ رضاعاً والرحم المحرم الذي محرمته لا من الرحم
 كآب المم هو أخ رضاعاً وعلى هذا الحاجة الى قوله نسباً نعم يحتاج اليه لوجعل الضمير للواهب ليخرج به
 الاخير تدبر (قوله ولو ابن عمه) أي ولو كان أخوه رضاعاً ابن عمه وهذا خارج بقوله منه أو بقوله نسباً
 لأن محرمته ليست من النسب بل من الرضاع ولا يخفى أن وصله بما قبله غير ظاهراً لأن قوله لمحرم بلارحم لا يشمله
 لكونه رجاو يمكن أن يقال قوله بلارحم الباء فيه للسببية أي لمحرم بسبب غير الرحم كالباء في قوله بعده بالمصاهرة
 (قوله ومحرم) عطف على بلارحم فلا يمنع الرجوع باتاني (قوله والربائب الخ) وأزواج البنين
 والبنات خاتمة (قوله رجع) لأن الملك لم يقع فيها للقريب من كل وجه بدليل أن العبد أحق بما وهب له
 اذا احتاج اليه وهذا عند وقال لا يرجع في الاولى دون الثانية كافي البحر (قوله ذارحم محرم) صورته
 أن يكون لرجل اختان لكل واحدة منهما ولد واحد الولدين مملوك لا حراً ويكون له أخ من أبيه وأخ من أمه

(والهالك العين الموهوبة ولو ادعاء) أي الهالك (صدق بلا حلف) لأنه ينكر الرد (فإن قال الواهب هي هذه) العين (حلف) المنكر (إنها) ليست هذه خلاصة (كما يحلف) الواهب (أن الموهوب له ليس بأخيه إذا ادعى) (ذلك) لأنه يدعى مسبب النسب لا النسب خاتية (ولا يصح الرجوع إلا براضيهما أو بحكم الحاكم) للاختلاف فيه فيضمن بمنعه بعد القضاء لا قبله (وإذا رجع بأحدهما) بقضاء أو رضى (كان فسخا) لعقد الهبة (من الأصل وإعادة للملك) القديم لاهبة للواهب (قد) لهذا (لا يشترط فيه قبض الواهب وصح) الرجوع (في الشائع) ولو كان هبة لما صح فيه (ولو الواهب رده على بائعه مطلقا) بقضاء أو رضى (بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء) لأن حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ فافترقا ثم مرادهم بالفسخ من الأصل أن لا يترتب على العقد أثر في المستقبل لا بطلان أثره أصلا ولا لإلغاء المنفصل إلى ملك الواهب برجوعه فصولين (اتفقا) الواهب والموهوب له (على الرجوع في موضع لا يصح) رجوعه من المواضع السبعة السابقة (كالهبة لقرايته جاز) هذا الاتفاق منهما جوهرية وفي المجتبى لا يجوز إلاقالة في الهبة والصدقة في المحارم إلا بالقبض ٥١٩ لأنها هبة ثم قال وكل شيء يفسخه

الحاكم إذا اختصا إليه فهذا حكمه ولو وهب الدين لطفل المديون لم يجوز لأنه غير مقبوض وفي الدرر قضى بطلان الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد الرجوع (تلفت) العين (الموهوبة واستحقها مستحق وضمن) المستحق (الموهوب له لم يرجع على الواهب بمانهين) لأنها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (والإعارة كالهبة) هنا لأن قبض المستعير كان لنفسه ولا غرور لعدم العقد وتسامه في العمادية (وإذا وقعت الهبة بشرط العوض العين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين ويطل) العوض (بالشروع) فيما يقسم (بيع انتهاء قدره بالعيب وخيار الرؤية وتؤخذ بالشفعة) هذا إذا قال وهبتك على أن تعوضني كذا أمالوقال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاء وقد العوض يكونه معينا لأنه لو كان مجهولا بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاء

وأحدهما معلوم للآخر (قوله هلاك العين) وكذا إذا استهلك كما هو ظاهر صرح به أصحاب الفتاوى رمي قلت وفي البرازية ولو استهلك البعض له أن يرجع بالباقي (قوله مسبب النسب) بضم الميم وفتح السين وتشديد الباء وهو المال أي ادعى بسبب النسب ما لا لازما وكان المقصود إثباته دون النسب منح (قوله ولا يصح الخ) قال قاضي خان وهب ثوبا للرجل ثم اختلسه منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لأن الرجوع في الهبة لا يكون إلا بقضاء أو رضى سأنحائي (قوله أو يحكم الحاكم الخ) الواهب إذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قضاء يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب له أو من الثلث فيه روايتان ذكر ابن سماعة في القياس يعتبر من جميع ماله خاتية (قوله بمنعه) أي وقد طلبه لأنه تعدى فلو أعتقه قبل القضاء نفذ ولو منعه فهل لم يضمن لقيام ملكه فيه وكذا إذا هلك بعد القضاء لأنه أول القبض غير مضمون وهذا دوام عليه يجر (قوله وإعادة) ينصبه معطوف على فسخا (قوله لاهبة) أي كما قاله زفر رجه الله (قوله في الشائع) بأن يرجع لبعض ما وهب (قوله على بائعه) أي يحكم خيار العيب يعني ولم يعلم بالعيب قبل الهبة أبو السعود (قوله مطلقا) حال من رجوع الواهب (قوله وصف السلامة) ولهذا زال العيب امتنع الرد (قوله لإلغاء المنفصل) أي الزوائد المنفصلة المتولدة من الموهوب كذا في الهامش (قوله لا يصح رجوعه) صفة للموضع كذا في الهامش (قوله لانهاية) أي الإقالة هبة أي مستقلة وعبرة البرازية استقلال المتصدق عليه بالصدقة فأقاله لم يجوز حتى يقبض لأنه هبة مستقلة وكذا إذا كانت الهبة لذي رحم محرم وكل شيء لا يفسخه الحاكم إذا اختصا إليه فهذا حكمه وتسامه فيها فراجعها في نسخة صحيحة (قوله وكل شيء يفسخه) قبل الظاهر أنه سقط منه لفظة لا والأصل لا يفسخه كما هو الواقع في الخاتية اه وبه يظهر المعنى ويكون المراد منه تعميم المحارم وغيرهم مما لا رجوع في هبته (قوله ولو وهب الخ) سيجي في الورقة الثانية أن العقد العصمة سأنحائي (قوله عاد الرجوع) مبني على ما قدمه عن الخاتية واعتمده القهستاني لكن في كلامه هنالك إشارة إلى اعتماد خلافه قلت ولا يخفى ما في إطلاق الدرر فإن المانع قد يكون خروج الهبة من ملكه ثم تعود بسبب جديد وقد يكون للزوجية ثم تزول وفي ذلك لا يعود الرجوع كما صرحوا به نعم صرحوا به فيما إذا بخر في الدار ثم هدم البناء وفيما إذا وهبها لآخر ثم رجع ولعل المراد زوال المانع العارض فالزوجية وإن زالت لكنها مانع من الأصل والعود بسبب جديد بمنزلة تجدد ملك حادث من جهة غير الواهب فصارت بمنزلة عين أخرى غير الموهوبة بخلاف ما إذا عادت إليه بما هو فسخ هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله وضمن) بتشديد الميم والمستحق فاعله والموهوب مفعوله (قوله التقابض) أي في المجلس وبعده بالأذن سأنحائي (قوله في العوضين) فإن لم يوجد التقابض فلكل واحد منهما أن يرجع وكذا لو قبض أحدهما فقط فلكل الرجوع القابض وغيره سواء غاية البيان (قوله بيع انتهاء) أي إذا انصل القبض بالعوضين غاية البيان إلا أنه لا يتخالف لاختلاف قدر العوض لما في المقدسي عن الذخيرة اتفاقا على أن الهبة بعوض واختلفا في قدره ولم يقبض والهبة قائمة خير الواهب بين تصديق الموهوب له والرجوع في الهبة أو بيعها لو هالك ولو اختلفا في أصل العوض فالقول للموهوب له في إنكاره وللواهب الرجوع لو قائما ولو استهلك فلا شيء له ولو أراد الرجوع فقال أنا أخوك أو عوضيتك أو انما تصدقت بها فالقول للواهب استحسانا اه

(فرع) وهب الواثق أرضاً شرط استبداله بلا شرط عوض لم يجوز ان شرط كان كبيع ذكره الناصبي وفي المجمع وانجاز مائة مائة على ان يردّها عليه أو يبعثها أو يستولدها أو وهب (داراً على أن يردّها عليه شيئاً منها) ولو معيناً كثلث الدار أو ربعها (أو على أن يعوض في الهبة والصدقة شيئاً منها صحت) الهبة (وبطل الاستثناء) في الصورة الأولى (و) بطل (الشرط) في الصور الباقية لانه بعض أو مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا تنفس ما مر من ٥٢٠ اشتراط معلومية العوض (اعتق حل امة ثم وهبها صاع ولود بره ثم وهبها لم يصح) لبقاء

ملخصاً (قوله بلا شرط) متعلق بوهب (قوله الى الفرق) قال شيخ والدي وقد يفرق بينهما بأن الواثق لما شرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد فبذل المعاوضة كان هذا العقد اخلافاً في شرطه بخلاف هبة الاب مال ابنه الصغير كذا قاله الرمي في حاشيته على المنح مدني

(فصل في مسائل متفرقة) *

(قوله الاجلها) اعلم أن استثناء اجل ينقسم ثلاثة أقسام في قسم يجوز التصرف ويبطل الاستثناء كالهبة والنكاح والخلع والصلح من دم العمد وفي قسم لا يجوز أصل التصرف كالبيع والاجارة والرهن لان هذه العقود تبطل بالشرط وكذا باستثناء اجل وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعاً كالوصية لان افراد اجل بالوصية جائز فكذا استثناءه يعقوبة (قوله شيئاً منها) أي شيئاً مجهولاً ح (قوله لانه بعض) وقد مر من أن يشترط أن لا يكون العوض بعض الموهوب (قوله أو مجهول) الا قول راجع الى صورة هبة الدار والثاني الى قوله أو على أن يعوض ولا يشهل الثلاث التي بعد الاولى فالاولى تعليل الهداية بأن هذه الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الا أن يقال قوله والهبة لا تبطل بالشرط من تمام التعليل (قوله ولا تنفس الخ) نية عليه اشارة الى دفع ما قاله الرمي تبعاً للنهاية من أن قوله أو على أن يعوض الخ فيه اشكال لانه ان أراد به الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان أراد به أن يعوضه عنها شيئاً من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على أن يردّها عليه شيئاً منها وحاصل الدفع أن المراد الاول وانما يبطل الشرط لجهالة العوض كذا أفاده في البحر ثم رأيت صدر الشريعة صرح به فقال مرادهم ما اذا كان العوض مجهولاً وانما يصح العوض اذا كان معلوماً (قوله بشرط محض الخ) (فروع) وهبت مهرها لزوجها على أن يجعل أمر كل امرأة يتزوجها عليها يد أو لم يقبل الزوج قبل لا يبرأ واختار أن الهبة تصح بلا قبول المديون وان قبل ان جعل أمرها يسدها فالابراء ماض وان لم يجعل فكذلك عند البعض واختار أنه يعود وكذا الوأبر أنه على أن لا يضربها ولا يجدها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود المهر منعها من المسير الى ابويها حتى تهب مهرها فالهبة باطلة لانها كالمكرهه وذكر شمس الاسلام خوفها بضرب حتى تهب مهرها فأكراه ان كان قادراً على الضرب وذكر بكر سقوط المهر لا يقبل التعليق بالشرط ألا ترى انها لو قالت لزوجها ان فعلت كذا فأنت بريء من المهر لا يصح * قال لمديونه ان لم اقتض مالي عليك حتى تموت فأنت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءة لا تحتمله بزازية (قوله لانه مخاطرة) لاحتمال موت الدائن قبل الغد أو قبل موت المديون ونحو ذلك لان المعنى اذا مت قبلي وان جاء الغد والدين عليك فيحتمل أن يموت الدائن قبل الغد أو قبل موت المديون فكان مخاطرة كذا أفقره شيخنا وأقول الظاهر أن المراد أنه مخاطرة في مثل ان مت من مرضك هذا وتعليق في مثل ان جاء الغد والبراء لا يحتملها وأن المراد بالشرط الكائن الموجود حالة الابراء وأما قوله ان مت بضم التاء فانه اصح وان كان تعليقا لانه وصية وهي تحتل التعليق فافهم وتقدمت المسئلة في متفرقات البيوع فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعليقه به (قوله جازا العمري) بالضم من الاعمار كما في الصحاح قال في الهامش العمري هي أن يجعل داره له عمره فاذا مات تردّ عليه ٥١ (قوله لا تجوز الرقي) هي أن تقول ان مت قبلك فهي لك لحديث احمد وأبي داود والنسائي مرفوعاً من عمر عمرى الخ كذا في الهامش في كافى الحاشية بآب الرقي وجل حضرته الوفاة فقال دارى هذه حبس لم تكن حبساً وهي ميراث وكذا ان قال دارى هذه حبس على عقي من بعدى والرقي هو الحبس وليس بشئ * رجل قال لرجلين عبدى هذا أطول كما حياة أو قال عبدى هذا حبس على أطول كما حياة فهذا باطل وهو الرقي وكذلك لو قال لرجل دارى لك حبس وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال

الجل على ملكه فكان مشغولاً به بخلاف الاول (كما لا يصح) تعليق (الابراء عن الدين) بشرط محض كقوله لمديونه اذا جاء غداً أو ان مت بفتح التاء فأنت بريء من الدين أو ان مت من مرضك هذا أو ان مت من مرضى هذا فأنت في حل من مهرى فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق (الابشرط) كائن ليكون تجزاً كقوله لمديونه ان كان لي عليك دين ابرأ بك عنه صرح وكذا ان مت بضم التاء فأنت بريء منه أو في حل جاز وكان وصية خاتمة (جاز العمري) لانه عمره ولورثته بعده لبطان الشرط (لا تجوز الرقي) لانها تعليق بالخطر واذا لم تصح تكون عارية شتى لحديث احمد وغيره من اعم عمرى فهي لمعمره في حياته وموته لا تقبوا من ارقب شيئاً فهو سبيل الميراث (بعث الى امرأته متاعاً) هدايا اليها (وبعثت له أيضاً) هدايا عوضاً للهبة صرحت بالعوض أولاً (ثم افترقا بعد الزفاف وادعى الزوج) (انه عارية) لاهية

وحلف (فاراد الاسترداد وأرادت)

هي (الاسترداد) أيضا (يسترذلكن)

منها (ما اعطى) اذ لا به فلا

عوض واستهلك أحدهما ما بعته

الاخر ضمنه لان من استهلك

العارية ضمنها خاية (هبة الدين من

عليه الدين وبراءة عنه يتم من غير

قبول) اذا لم يوجب انفساخ عقد

صرف أو سلم ~~ممكن~~ يرتد بالردة

في المجلس وغيره لما فيه من معنى

الاسقاط وقيل يتقيد بالمجلس كذا

في العناية لكن في الصيرفة لو لم

يقبل ولم يرتد حتى افرق قائم بعد أيام

رد لا يرتد في الصحيح لكن في المجتبى

الاصح أن الهبة تمليك والبراءة

اسقاط (تمليك الدين من ليس عليه

الدين باطل الا) في ثلاث حوالاة

ووصية (واذا سلطه) أى سلط

المالك غير المديون (على قبضه)

أى الدين (فيصح) حينئذ ومنه

مال ووهبت من انهما ما على ابيه

فالمعقد الصحة للتسلط ويتنزع

على هذا الاصل لو قضى دين غيره

على أن يكون له لم يجز ولو كان

وكيلا بالبيع فصولين (و ليس

منه ما) اذا اقر الدائن ان الدين

لفلان وان اسمه في كتاب الدين

(عادية) حيث (صح) اقراره لكونه

اخبار لا تمليك كما قلناه من قبضه

برازية وتماه في الاشياء من

أحكام الدين وكذا لو قال الدين

الذى على فلان فلان برازية

وغيرها قلت وهو مشكل لانه مع

الاضافة الى نفسه يكون تمليكا

وتمليك الدين من ليس عليه باطل

ختمه وفي الاشياء في قاعدة

تصرف الامام معز الصلح البرازية

أبو يوسف أما أنا فارى انه اذا قال لك حبيس فمضى له اذا قبضها وقوله حبيس باطل وكذلك اذا قال هي لك رقبى
اه وفيه أيضا فاذا قال دارى هذه لك عمرى تسكنها وسلمها اليه فمضى هبة وهي بمنزلة قوله طعاعى هذا لك تأكله
وهذا الثوب لك تلبسه وان قال وهبت لك هذا العبد حياتك وحياته فقبضه فمضى هبة جائزة وقوله حياتك
باطل وكذا لو قال أعمرتك دارى هذه حياتك أو قال اعطيتكها حياتك فاذا تمت فمضى لى واذا تمت فمضى
لوارث وكذا لو قال هو هبة لك ولعقبك من بعدك وان قال اسكتك دارى هذه حياتك ولعقبك من بعدك فمضى
عارية وان قال هي لك ولعقبك من بعدك فمضى هبة له وذكر العقب لغو اه (قوله فلا عوض) لانها انما قصدت
التعويض عن هبة فلما ادعى العارية ورجع لم يوجد التعويض فلها الرجوع (قوله من غير قبول) لما فيه من
معنى الاسقاط ح (قوله عقد صرف أو سلم) لانه يتوقف على القبول في السلم والصرف لكونه موجبا للفسخ
فيهما لا لكونه هبة مخ (قوله لكن يرتد الخ) استدراك على قوله يتم من غير قبول بمعنى انه وان تم من غير
قبول لما فيه من معنى الاسقاط لكنه يرتد بالردة لما فيه من معنى التمليك ح قال في الاشياء البراء يرتد بالردة
الا في مسائل الاولى اذا ابرأ المثل المحال عليه فردة لا يرتد وكذا اذا قال المديون أبرأتى فأبرأه وكذا اذا أبرأ
الطالب الكفيل وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد اه (قوله الاسقاط) تعليل للتعميم معنى وانما صح الرد
في غير المجلس لما فيه من معنى الاسقاط اذا التمليك المحض يتقيد رده بالمجلس وليس تعليل لقوله يرتد بالردة لما علمت
أن علته ما فيه من معنى التمليك فتنبه ح (قوله لكن في الصيرفة) استدراك على تضعيف صاحب العناية
القول الثاني (قوله لكن في المجتبى) استدراك على جعلهم كلاما من الهبة والبراءة اسقاطا من وجه تمليكهما من
وجه وأنت خير بأن هذا الاستدراك مخالف لما مشهور ح (قوله تمليك) أى فيحتاج الى القبول قال
في الهامش فن قال بالتمليك يحتاج الى الجواب مخ (قوله اسقاط) ومن قال للاسقاط لا يحتاج اليه مخ
كذا في الهامش (قوله على قبضه) أى وقبضه قال في جامع الفصولين هبة الدين من ليس عليه لم تجز الا اذا
وهبه وأذن له بقبضه جاز صدك لم يجز الا اذا سلطه على قبضه فيصير كانه وهبه حين قبضه ولا يصح الا بقبضه اه
فتنبه لذلك رمى قال السامحانى وحينئذ يصير وصيلا في القبض عن الآخر ثم أصيلا في القبض لنفسه
ومتقتضاه صحة عزله عن التسلط قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم دنانير صح لانه صار الحق للموهوب له فذلك
الاستبدال واذا نوى في ذلك التصديق بالزكاة اجزأه كافي الاشياء اه (قوله ما على ابيه) أى وامرته
بالقبض برازية مدنى (قوله للتسلط) أى اذا سلطته على القبض كما يشير اليه قوله ومنه وفي الثانية
وهبت المهر لابنها الصغير الذى من هذا الزوج الصحيح انه لا تنصق الهبة الا اذا سلطت ولها على القبض فيجوز
ويصير ملكا للولد اذا قبض اه فقول الشارح للتسلط أى التسلط صريحا لا حكيما كما فهمه السامحانى وغيره
لكن لينظر فيما اذا كان الابن لا يعقل فان القبض يكون لايه فهل يشترط أن يفرز الاب قدر المهر ويقبضه
لانه أو يكتفى بقوله كافي هبة الدين من عليه (قوله بالبيع) فالودع الموكل عن دين المشتري على أن يكون
ما على المشتري للوكيل لا يجوز (قوله وليس منه) أى من تمليك الدين من ليس عليه (قوله فتأمل) يمكن
الجواب بأن المراد الدين الذى على فلان بحسب الظاهر هو لفلان في نفس الامر فلا اشكال فتدبر ح اقول
ويمكن أن يكون مبنيا على الخلاف فانه قال في القنية راقا على السغدى اقرار الاب لولده الصغير بعين من
ماله تمليك ان اضافة الى نفسه في الاقرار وان اطلق فاقرار كافي حدس دارى وسدس هذه الدار ثم رقم لتجيم الاغة
الجارية اقرار فى الحالتين لا تمليك اه قال في اقرار المنع فيسند ان المسئلة خلافا ولكن الاصل المذكور
هو المشهور وعليه فروع فى الثانية وغيرها وقد يجاب بأن الاضافة في قوله الدين الذى الى اضافة نسبة لملك كما
اجاب به الشارح في الاقرار عن قولهم جميع ما فى فلان فانه اقرار وكذا قالوا من انضاط الاقرار جميع
ما يعرف بى أو جميع ما ينسب الى والله تعالى اعلم وقدمت المسئلة قبيل اقرار المريض واجبا عنه بأحسن

اصطفا أن يكتب اسم أحدهما في الديوان فالعطاء لمن كتب اسمه الخ (والصدقة كالمهبة) يجامع التبرع وحيدئذ (لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها) ولو على غنى لأن المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا فقال الواهب هبة والآخر صدقة فالقول للواهب خاتية (فروع) كتب قصة الى السلطان بسأله تملك أرض محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب كاتبه جعلتها ملكه هل يحتاج الى القبول في المجلس القياس نعم لكن لما عذر الوصول اليه ٥٢٢ أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره أعطت زوجها مالا بسأله ليتوسع فظفر به بعض

عمراته ان كانت وهبته أو أقرضته ليس لها أن تسترد من الغريم وان أعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لانه دفع لابنه مالا ليتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فأتى الاب ان أعطاه هبة فالكل له والا غيرات وتعامه في جواهر الفناوى بعث اليه بهدية في اناه هل يباح أكلها فيه ان كان ثريدا وضوه مما لو حو له الى اناه آخر ذهبت لذته يباح والا فان كان بينهما انبساط يباح أيضا والا فلا دعا قوما الى طعام وفزعهم على اخوته ليس لاهل خوان منسولة أهل خوان آخر ولا اعطاء سائل وخادم وهرة لغير رب المنزل ولا كلب ولورب المنزل الآن يناله الخبز المحترق للاذن عادة وتعامه في الجوهره وفي الاشياء لا جبر على الصلات الا في أربع شئعة ونفقة زوجة وعين موسى بها ومال وقف وقد حررت آيات الوهابية على وفق ما في شرحها للشربلائي فقلت

وواهب دين ليس يرجع مطلقا وبراء ذى نصف يصح المحرر على جهها وترك ظله لها اذا وهبت مهر اولم يوف يحضر معلق تطلق ببراء مهرها وانكاح اخرى لو يرتد فينظر

مما هنا فراجع (قوله غير مقبوضة) فان قلت قدم أن الصدقة لفقيرين جائزة فيما يحتمل القسمة بقوله وصح تصدق عشرة لفقيرين قلت المراد هنا من المشاع أن يهب بعضه لواحد فقط فحينئذ هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقيرين فإنه لا شوبع كما تقدم بحر (قوله ولو على غنى) اختاره في الهداية مقتصر اعلم لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة عمله بحر وهذا يخالف لما رقبيل باب الرجوع من أن الصدقة على الغنى هبة ولعلهما قولان تأمل (قوله فأمر السلطان) هذا التمام في أرض موات أو ملك السلطان أما اذا قطعه من غير ذلك فلا امام أن يخرج ماله متى شاء كما سلف ذلك في العشر والخراج ط (قوله أو أقرضته) وسأني ما لو تصرف في ماله أو ادعى أنه باذنها (قوله والا غيرات) بأن دفع اليه ليعمل للاب (فروع) دفع دراهم الى رجل وقال أنفقها ففعل فهو قرض ولو دفع اليه ثوبا وقال ألبسه نفسك فهو هبة والفرق مع أنه تملك فيها ما أن التملك قد يكون بعوض وهو أدنى من تملك المنفعة وقد أمكن في الاول لأن قرض الدراهم يجوز بخلاف الثانية ولو الحية وفيها قال احد الشريكين للآخر وهبتك حصتي من الربح والمال قائم لا تصح لانها هبة مشاع فيما يحتمل القسمة ولو كان استهلكه الذميرك صحت رجل اشترى حليما ودفعه الى امرأته واستعملته ثم مات ثم اختلف الزوج ورثتها انها هبة أو عارية فالقول قول الزوج مع اليقين انه دفع ذلك اليها عارية لانه منكر للهبة منغ وانظر ما كتبناه أول كتاب الهبة عن خزانة الفناوى قال الرملي وهذا صريح في رد كلام أكثر العوام أن تمتع المرأة بوجوب التملك ولا شك في فساده اه وسبقه الى هذا صاحب البحر كما ذكرناه عنه في باب التحالف وكتبنا هنا عن البدائع أن المرأة ان أقرت أن هذا المتاع اشتراى سقط قولها لانها أقرت بالملك لزوجه ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالينة اه وظاهره شمول شباب البدن ولعله في غير الكسوة الواجبة وهو الزائد علمنا تأمل وراجع ويدل عليه ما مر أول الهبة من قوله اتخذ لولده ثيابا الخ فثبت لا رجوع له هناك ما لم يصرح بالعارية فهنا أولى (قوله خوان) بكسر الخاء وأخونه قبلها بكسر التاء منوثة (قوله على الصلات) بكسر الصاد (قوله مطلقا) أى سواء قبل المديون أولا وقبل لا بد من القبول ويظهر لك منه ما في كلام البحر حيث قال أول باب الرجوع وأطلق الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين للمديون بعد القبول بخلافه قبله لكونها اسقاطا اه وكأنه اشتبه عليه الرد بالرجوع تأمل (قوله وبراء ذى نصف الخ) قال قاضى خان واذا كان دين بين شر يكتن فوهب أحدهما نصيبه من المديون جازوا وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربح كالو وهب نصف العبد المشترك اه كذا في الهامش (قوله على جهها الخ) اشغل البيت على مسئلتين * الاولى امرأة تزكت مهرها للزوج على أن يحج بها فلم يحج بها قال محمد بن مقاتل انها تعود بمهرها لأن الرضى بالهبة كان بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم الرضى والهبة لا تصح بدون الرضى * والثانية اذا قالت لزوجهها وهبت مهرى منك على أن لا تطلقني فقبل صحت الهبة فلولا ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية وقال بعضهم مهرها باق ان ظلمها كذا في الهامش (قوله معلق تطلق الخ) البيت للشربلائي نظم فيه مسئله سئل عنها وهي قال الهامى تكلمت عليك أخرى وأبرأتني من مهرك فأنت طالق فهل اذا ادعى انه أوفاها المهر فلم يبق ما تبرئه عنه وأنكرت يقبل في عدم الحنف وان لم يقبل بالنظر لسقوط حقها كما يقبل قوله لو اختلفنا في وجود الشرط فأجاب ان رد الأبراء لم يحث لانه لو كان كما ادعت فردها بطله وان كان كما ادعى فالرد معتبر بطلان الأبراء المقتضى للحنث وانما اعتبر الرد مع دعوى الوقع أي باق انه اذا قبض دينه ثم أبرأ غريمه وقبل صح الأبراء ويرجع عليه بما قبض اه ملخصا فهو منه انه لو لم يقبل لم يصح الأبراء قال وانما سطرته دفعا لما يتوهم من الحنف بمحذو الأبراء وانظر ما ذكره الشارح في آخر بلب التعليق وقال في الهامش أى اذا علق طلاق امرأته على نكاح أخرى مع الأبراء عن المهر فترجى فافهم امرأته الأبراء فاذا دفع المهر فالقول له في عدم الحنف لكن قال في الاشياء وعلى أن الأبراء بعد القضاء صحيح لو علق طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها لا يطل

التعليق فاذا أبرأته براءة اسقاط وقع اه كذا في الهامش (قوله وان قبض الانسان) باع متاعا وقبض
 الثمن من المشتري ثم أبرأ البائع المشتري من الثمن بعد القبض يصح ابرأؤه ويرجع المشتري على البائع بما كان
 دفعه اليه من الثمن كذا في الهامش (قوله صحيحة) أي هي صحيحة كذا في الهامش (قوله أي بنكاح)
 عبارة الشريعة لا أي بقهر المرأة لبقائها في نكاحه مع الضررة وهو الانسب حيث كان المعلق طلاقها لاطلاق
 هنتره (فائدة) قال الزاهد في كتابه المسي بجاوى مسائل المنية للقاضي عبد الجبار اتهم وسادة كرسى
 عروس وباعها بجل ان كانت وضعت للهب اه أقول وعليه يقاس شمع الاعراس والمواالد وملى على
 المنع والله سبحانه وتعالى أعلم *

قال الفقير الى الباري سبحانه المرتضى كرمه واحسانه وامتنانه محمد علاء الدين ابن المؤلف هذا آخر ما
 وجدته على نسخة شيخنا المواقف المرحوم الوالد السيد محمد افندي عابدين عليه راحة أرحم الراحمين
 وأحسن له الفوائد ولكن يحتاج بعضه الى مراجعة أصله المنقول عنه فانه لم يظهر لي وليس عندي أصله
 لأرجع اليه واقفه المسئول وعليه التكلان ونسأله سبحانه التوفيق لأقوم طريق وهو حسبي ونعم الوكيل
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وذلك في خامس وعشري صفر الخير من الاربعاء قبيل الظهر
 سنة الف ومائتين وستين أحسن الله ختامها آمين

يقول المستعين بربه القوى * مصحح دار الطباعة المصرية محمد قطة العدوى * منحه الله بخفي الطافه *
 وأدركه بمجوده واسعافه * قدمت هذا الجزء طبعا * وكل تمثيلا ووضعنا * بدار الطباعة
 المصرية * السكينة ببولاق مصر المحمية * مصححا بقدر الامكان * ومقابلا على خط
 المؤلف عليه سبحانه الرحمة والرضوان * ماعداً وأخرا بعض من ملزمة ٩١ الى
 النهاية * فان تصحيح ذلك كان على نسخة بلغت في التحريف والسقط الغايه *

لكونها غالباً منسوخة من نسخة من جزء الهوامش * وتساهل الناسخ
 في النقل فكثير فيها التحريف الفاحش * غير أنه بعون الملك المعبود
 * حصل في التصحيح بذل الجهود * فمأمكن اصلاحه أثبت به بعد
 المراجعة والتثبت التام * والاشرت الى التوقف بالكتابة

على الهامش أو بوضع رقم من الارقام * اعطاء للصناعة
 حتمها موفورا * عسى أن نلحق بمن كان سعيهم مشكورا
 * وقد كان تمامه في أوائل شعبان سنة ١٢٧١

احدى وسبعين ومائتين بعد الالف
 من هجرة من خلقه الله على أجل نعت
 وأكل وصف * صلى الله وسلم عليه
 وعلى آله * والناصحين

على منواله *

آمين

وبتلوه الجزء الخامس أوله كتاب الاجارة

وان قبض الانسان مال مسعه
 فابراً يؤخذ منه كالدائن أظهر
 ومن دون أرض في البناء صحيحة
 وعندي فيه وقفة فيحترز
 قلت وجه فوقتي نصريحهم في كتاب
 الرهن بأن رهن البناء دون الارض
 وعكسه لا يصح لانه ككاشائع
 فتأمله وأشرت بأظهر لما في العمادية
 عن خواهر زاده انه لا يرجع
 واختاره بعض المشايخ ويطفر
 أي بنكاح شرطته لانه برده للابراء
 أبطله فلا حنت فليحفظ انتهى

To: www.al-mostafa.com